

محاضر  
اجتماع مجلس الشيوخ المصري

١٩٢٧









الدولة المصرية

## مجلس الشيوخ

مجموعة مضابط دور الانعقاد الرابع

من ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ - ١٤ يولية ١٩٢٧

الجزء الأول



## مجلة الشريعة

### مضبطة الجلسة الحادية والأربعين

المنعقدة علناً في يوم الثلاثاء ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٤٥ الموافق ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧

(١) التصديق على محضر الجلسة السابقة (٢) كتاب من وزارة الأشغال العمومية عن اقتراح حضرة الشيخ تولى عمر جهازي بإنشاء كبرى على معروف بحمد نفوس بين يدي الدبرون وبني صريد (٣) طلب اعتماد اضافي بمبلغ ٣٥٠ جنيا لتعين موظفين مؤقتين لتطهير النصبات والنقايات الخاصة بمشروع بناء مستشفى قصر العيني ووكالة الطب وبناء الجامعة - قرار المجلس بإعادة المناقشة فيه (٤) تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ (القسم الأول) - ١ - ملاحظات عامة (٥) المناقشة في طلب الاعتماد الإضافي بمبلغ ٣٥٠ جنيا الذي قرأ المجلس بجلسته اليوم إعادة المناقشة فيه (٦) الاستمرار في نظر تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ (القسم الأول) - ١ - ملاحظات عامة (٧) اقتراح بمشروع قانون بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ الخاص بالمسكافة البرلمانية - إحالة إلى لجنة المالية لنظره بعدة مستحبة (٨) الاستمرار في نظر تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ (القسم الأول) - ١ - ملاحظات عامة (٩) مشروع قانون بتعديل المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ الخاص بالمسكافة البرلمانية - التصديق على مشروع قانون المذكور (١٠) الاستمرار في نظر تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ (القسم الأول) - ٢ - المال الإضافي (١١) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتعديل المادتين ١٧ و ٢ من لائحة ترتيب الحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها - إحالة إلى لجنة المالية لنظره بطريق الاستعجال (١٢) الاستمرار في نظر تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ (القسم الأول) - ٢ - المال الإضافي - ٣ - شكل المديانة وتنفيذها .

ثانياً - المتحدثون :

- (أ) عن جلسة اليوم حضرات : صليب قليديوس باشا .  
الدكتور سوريال جبريس سوريال أفندي .
- (ب) عن جلستي أمس واليوم حضرة : السيد عبد الرحمن بك .
- (ج) عن جلسات هذا الأسبوع حضرات :  
عبد صفوت باشا ، الشيخ إبراهيم عبد الحميد تولى ، محمود الأتري باشا ، حسن رشوان حمادي بك ، إبراهيم حلم مهنا أفندي ، أحمد مصطفى بك ، الشيخ علي رمضان العلويجي .
- (د) عن عشرة أيام من الأسبوع : سعادة محمود عبد حميد الشندوب باشا .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : عبد الفتاح رجائي أفندي .  
الشيخ محمد عز العرب بك ، محمد أحمد الشريف بك ، علي عبد الرزاق بك .  
حميد المصري بك سكرتير عام .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة مساءً برئاسة حضرة صاحب القصة محمد طويي الجزائر بك وكيل المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء ما عدا :

أولاً - الفاتنين :

(١) باجازات وهم حضرات :

محمد طلعت حرب بك ، بيومي مذكور بك ، محمد فتحي يكن بك .

(ب) بغير إذن وهم حضرات :

إبراهيم نور الدين بك ، أحمد الشريفي باشا ، الشيخ اسماعيل محمد أحمد عبد الله فواز ، حسن أحمد السديس بك .

أعان حضرة صاحب العزة وكيل المجلس افتتاح الجلسة .

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس — طلب حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا إجازة ابتداء من ١٠ يونيو سنة ١٩٢٧ لآخر الدور الحالي للاستشفاء ككاشفة الطبيب . فهل توافقون حضراتكم على هذه الإجازة ؟

وافق المجلس على الإجازة المطلوبة .

(١) التصدق على محضر الجلسة السابقة .

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

أصوات : لا .

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس — صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

(٢) — كتاب من وزارة الأشغال العمومية عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ ندى عمر جادى بشأن إنشاء كوبرى على مصرف بمرفأفوس بين يدى السيد موديرى مرديد .

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

أيامه إلى مكتبة المجلس رقم ١٤٧/٦٠٧ بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٢٧ بخصوص الاقتراح أعلاه، أشترف بإحاطة دولتكم علما بأن مصرف فافوس هو من المصارف الملاحية التى لا يجوز إقامة كبرى عليها إلا إذا كانت صالحة للفتح والغلق، وكبرى من هذا النوع لا تقبل مصاريف إنشاءه عن عشرة آلاف جنيه . ومن حيث أنه يوجد قبل المكان المراد إنشاء الكوبرى فيه كوبرى مسد فافوس كما يوجد كوبرى آخر يجرى هذا المكان عند الغزالي والمسافة بين كل من الكوبريين الموجودين ومكان الكوبرى المطلوب هي ٦ كيلومترات فقط من الجانبين فليس ثمة مبرر لتحصيل الخزانة العامة هذا المبلغ البسيط .

وفضلا من ذلك فإن مصلحة إلى تدريس مشروع تحويل جزء من مصرف بمرفأفوس إلى ترعة الأمر الذى يستلزم إقامة غططرة ذات هويس ملاحى عند كلو ٥ من فافوس أى على بعد ٣ كيلومترات من مكان الكوبرى المطلوب .

وقد رأت مصلحة إلى فى الوقت الحاضر إيجاد مصدبة فى هذا المكان تسببلا لتواصلات .

وتفضوا دولتكم بقبول عظيم احترامى

وزير الأشغال العمومية

٢٤ مايو ١٩٢٧

عنان عمر

(٣) طلب أعلاه اضافى يبلغ ٣٥٠ جنيها لتأمين موقوفتين لصغير الصبيات والمقابلات الخاصة بشروع بناء مستشفى قصر العبنى وكلفة الجلب وبناء الجامعة المصرية — قرار المجلس بإعادة المناقشة فيه .

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس — تقدم طلب من معالى محمد شقيق باشا بفتح باب المناقشة اليوم بصيغة مستعجلة فى موضوع فتح اعتماد اضافى يبلغ ٣٥٠ جنيها للشروع فى تجهيز رسومات لمدرسة ومستشفى قصر العبنى والجامعة لملاقة الموضوع ببنائية الدولة الجارى نظرها لأن أمام البرلمان — فهل توافقون حضراتكم على هذا الطلب ؟

أصوات : موافقون .

سعادة محمد صدق باشا — أنا غير موافق لأنا تناقشنا فى هذا الموضوع أكثر من ثلاث مرات .

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس — غير الموافق من حضراتكم على فتح باب المناقشة يتفضل بالوقوف .

وقف سعادة محمد صدق باشا .

سعادة محمود شكرى باشا — على بحث هذه المسألة يكون فى الحقيقة عند نظر المصروفات لا عند نظر الإيرادات ومع ذلك ذائب مؤجلة لسباع أقوال معالى الوزير فى حضرته تحصل المناقشة فيها .

معالى محمد شقيق باشا — هذا الموضوع يخص يوزير المالية أو وكيلها فأرجو إخطار أحداهما يجلس النواب ليحضر .

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس — لقد أرسلنا اليها ولنستمر الآن فى تلاوة باقى أبواب الميزانية .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — يحسن أن تنتظر حضور معالى وزير المالية أو سعادة وكيلها .

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس — لقد أرسلنا اليها مرتين فالأوفى أن نستمر فى تلاوة التقرير حتى يحضرا .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — إذن أحفظ لنفسى حق الكلام .

(٤) تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية العامة لسنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ (التمم الأول) — ١ — ملاحظات عامة .

على من تقرير اللجنة ما يأتى :

(ب) وفيما يتعلق بما رآه البرلمان من حفظ وتحسين مرتبة القطن المصرى حتى يزيد الأقبال عليه وحتى لا نعمل عمله إقطنان البلاد الأخرى الدائبة السوى وراء الحصول على مركز مصر الممتاز من هذه الوجهة، تشير اللجنة بمزيد السرور إلى القانونين اللذين صدرا فى خلال هذه السنة الفاضلى أحدهما بمنع خلط أصناف القطن والثانى بمراقبة البذرة وتأمّل أن نجنى البلاد خيرا كبيرا من وراء تنفيذهما ،

حضرة عبد العزيز رضوان بك - مناسبة ما أشارت إليه لجنة المالية في تقريرها من تشجيع الصناعات في البلاد وما أشارت إليه أيضا من أن معالي وزير المالية وعد بتسجيعها انتهى هذه الفرصة وأرجو أن يصرح معالي الوزير بما اعتمدته الحكومة حيال شركة الغزل والنسيج التي تملكون حضراتكم أنها أنشئت في خلال هذا الأسبوع وتكونت من فطاحل رجال الاقتصاد .

ولقد سمعنا من معالي وزير المالية أن الحكومة لا تدنوسها في تشجيع أية شركة تقوم في البلاد بالغزل والنسيج . ولا يخفى على حضراتكم أن البلاد محرومة من جميع وسائل الدفاع الاقتصادية حتى أننا من أن لا نتمكن من أن نلجأ إلى وسائل وقائية لا تلبث أن تزول . فمن الناس من يرى أن التسليف خير علاج للأزمة العظمى منهم من يرى أن إنشاء شركات التماثل كغزل بمالهم هذه الأزمة ومنهم من يرى أن خير وسيلة لدفع هذا الخطر هو دخول الحكومة شاركة في سوق العقود . ولكن مما لا خلاف فيه وهو الرأي المنفق عليه من الجميع أن السلاح الناجع هو إنشاء معامل الغزل والنسيج في البلاد . وفي نظري أن هذا هو السلاح المنجح الذي لا يختلف في فاعله بشأن . فلذلك وللمناسبة الكلام الآن في تمهيد الصناعات الوطنية - أرجو من معالي وزير المالية أن يصرح لنا بما اعتمدته الحكومة حيال هذه الشركة التي قامت في البلاد واكتب برأس مالها رجال لا يشك أحد في كفاءتها أو صلاحيتها للقيام بهذا العمل .

سعادة عبد زكي الأبراشي باشا ( وكيل وزارة المالية ) - لي ملاحظ<sup>١</sup> بسيطة على تقرير لجنة المالية أو تفسيره لقد جاء في الصفحة التاسعة من ما يأتي :

" أن الحكومة وجهت جهدها نحو . . . . . ونحو تشجيع هذه الصناعات من جهة إعفاء المصنوعات المصرية من رسوم الصادرات القديمة صدر به قرار وازاري رقم ٣٦ سنة ١٩٢٦ من وزارة المالية بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٦ ومن مضاعفة المبلغ المخصص لأقراض الصغار بمرسلة بنك مصر - وتشير اللجنة في هذا الصدد إلى أن هذا الموضوع يجب أن يكون على الدوام موضع اهتمام الحكومة لأن الثروة الزراعية أصبحت في الواقع لا تكفي لتقويم أدب البلاد بسبب تزايد السكان سنة بعد أخرى كما كانت عليه نتائج الإحصاء الأخير ولأن الرق الوطني وانتشار التعليم وتحسن النواحي العام مما يتطلب زيادة موارد الثروة في البلاد .

لما بدت فكرة تشجيع الصناعات كان من رأي وزارة المالية أن يقتصر هذا التشجيع على صغار الصناع ولكن بشروط تقيده .

وكان بنك مصر الذي وكل إليه أمر هذه المهمة مقيدا باتباع هذه الشروط إلا أن التطبيق والصل دلا على أن تلك الشروط حالت دون انتفاع هؤلاء الصناع بالمبلغ الذي أودع بنك مصر لاسعنتهم .

من أجل ذلك وبما على ملاحظه هذا البنك رفضت الفوائد المذكورة وتمنح للبنك حق التصرف في أقراض الصناع بغیر قيد تحت مسؤوليته وبذلك أطلقوا يده في التصرف فأصبح من حقه مساعدة الصناع كبارا وصغارا وأن يملك يراه في مصلحة البلاد .

( ج ) وفيما يتعلق بما رآه البرلمان من استئثار القوى الطبيعية وأهمها مساقط المياه والمحاصيل المعدنية ، علمت اللجنة أن وزارة الأشغال بدأت البحث في أمر مساقط المياه وترجو أن تولي الوزارة للمذكورة ما بدأت به من البحث في شأنها وتخرج مشروع اسوان الكهر بائي الذي يساعد على إدارة الآلات وخصوصا آلات الري في جزء عظيم من الوجه الأعلى ويمكن من إنشاء صناعات في تلك المنطقة - البلاد في أشد الافتقار إليها - خصوصا صناعة السباد الذي لا تستغنى البلاد عنه والذي يكلفها مشتراه من الخارج مبالغ جسيمة .

وقد تبين بالكشف المرفق بنبأية هذا التقرير<sup>(١)</sup> ثمن ومقدار ما استوردته البلاد من المواد ابتداء من سنة ١٩١٦ حتى سنة ١٩٢٦ ومنه يرى مقدار ما تدفعه البلاد سنويا في هذا الصدد وقد أصبح يمازر المليونين ونصف المليون من الجنيهات سنويا بلغ الثمن في سنة ١٩٢٥ ٢٦٥٠٠٠٠ ج ٢٠ ج ٢٠ وفي سنة ١٩٢٦ ٢٦٨١٠٥٤٧٠ ج ٢٠ ج ٢٠

أما فيما يختص بالمحاصيل المعدنية فأمل اللجنة أن ترى من جانب وزارة المالية بحثا جديا في شأنها تقدم نتيجة للبلدين في أقرب وقت ممكن خصوصا فيما يتعلق بالبترويل .

(مضرحضرة صاحب السعادة محمد زكي الأبراشي باشا وكيل وزارة المالية).

( د ) وفيما يتعلق بما رآه البرلمان من تمهيد الصناعة الوطنية لايجاد عمل لكثير من العقول والأيدى العاطلة ذات الباقية والاستعداد لأعمال الصناعة ولا يمكن الاستعاضة بما تنجبه من المصنوعات المصرية مما تستورده البلاد من المصنوعات الأجنبية ترى اللجنة أن الحكومة وجهت جهدها نحو ترقية التعليم الفني الصناعي ونحو تعديل النظام الجبركي الذي هو الآن قيد البحث والمراجعة ونحو تشجيع هذه الصناعات من جهة إعفاء المصنوعات المصرية من رسوم الصادرات الذي صدر به قرار وازاري رقم ٣٦ سنة ١٩٢٦ من وزارة المالية بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٦ ومن مضاعفة المبلغ المخصص لأقراض الصغار بمرسلة بنك مصر - وتشير اللجنة في هذا الصدد إلى أن هذا الموضوع يجب أن يكون على الدوام موضع اهتمام الحكومة لأن الثروة الزراعية أصبحت في الواقع لا تكفي لتقويم أدب البلاد بسبب تزايد السكان سنة بعد أخرى كما كانت عليه نتائج الإحصاء الأخير ولأن الرق الوطني وانتشار التعليم وتحسن النواحي العام مما يتطلب زيادة موارد الثروة في البلاد .

وقد صرح معالي وزير المالية أمام مجلس النواب في هذا الصدد أن وزارة المالية مؤمنة بأمر الصناعات الأهلية وأن الحكومة مستعدة لتمهيد من يريد من المصريين إنشاء صناعة من الصناعات المذكورة بكل ما لديها من قوة وأنه يجب على الحكومة أن لاتتشج صناعات بل تشجع الأمة على إنشاءها ثم تعضدها بكل الوسائل الممكنة . وهذه اللجنة تشاطر معالي الرأي الذي إبداه في هذا التصريح لأنها ترى أنه ليس من مهمة الحكومات القيام بإنشاء الصناعات بل أن ما يجب عليها هو التشجيع المستمر على إنشاء تلك الصناعات ثم تمهيدتها بكل الوسائل الممكنة .

(١) راجع التقرير رقم ١٤ في مضبطة .

(٥) المناقشة في طلب الإعفاء الخاص بمبلغ ٣٥٠ جنيناً الذي قرر المجلس بجلسته اليوم إعادة المناقشة فيه .

معالي محمد شفيق باشا - تملون حضراتكم أنه في سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠ بحثت الحكومة وقدرت إنشاء مستشفى قصر العيني ومدرسة الطب على أرض النيل . وفي سنة ١٩٢٣ روى أن الأوقاف القائمة هذين البنايين على أرض عباسية ، وما زالت هذه الفكرة قائمة طوال سني ١٩٢٤ و ١٩٢٥ ولكن حصل في سنة ١٩٢٦ أن وجهت اقتراحات شديدة على هذا التغيير . وسمعت حضراتكم في هذه القاعة خطابات بلغة مؤثرة من كثيرين من حضرات الأعضاء وأخص منهم بالذکر حضرة زميل القاضل الشيخ عبد القادر .

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس - نحن نتكلم الآن في الميزانية .

معالي محمد شفيق باشا - سأسأل اليها .

سمعت حضراتكم الشيخ حين صد القادر يقول في جلسة ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٦ - " استعطفكم بالله يا حضرات الأعضاء أن توجهوا إلى مستشفى قصر العيني لتنظروا إخوانكم المرضى ولتفقوا على الحالة السيئة التي هم عليها سواء في العبادة الماخلة أو الخارجية . أن الاختلاط بينهم هناك شديد مما يساعد على العدوى . ولقد قدم حضرة وكيل الماخلة للشؤون الصحية تقريراً جاء فيه أن الغرف المخصصة لمرضى لا تصل إليها الشمس ولا الهواء ويمن في القرن العشرين . تلك حالة تحت الأكياد ، وقد تدعو الظروف إلى إخراج المرضى قبل تمام شفايتهم ليفسحوا المكان لغيرهم مع أن الأرض موجودة في عباسية أو النيل والتصميم مجهز وموقع فيه مبلغ عشرة آلاف جنيه . أنا لا أدري ما الذي يقصد الحكومة بعد ذلك من البده في العمل من الآن " .

كان ذلك في ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٦ وفي ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٦ أصدر المجلس بالإجماع رغبة وهي :

أن تقرر الحكومة إنشاء مستشفى قصر العيني الجديد وتخصص له مئبنا كافياً في ميزانية العام المقبل . وقال معالي وزير الأشغال في تلك الجلسة ما يأتي :

" الوزارة على ما أعلم تشتمل الآن في بحث هذا الموضوع ودولة رئيس الوزراء مهم به اهتماماً خاصاً وقد اجتمعت برأسته بلجان في الوزارات المختلفة ليبحث هذا المشروع بقصد تنفيذه في العام المقبل " .

وقبول تصريحه هذا من حضرات الأعضاء بالتصفيق .

ولقد صرح معالي وزير المعارف العمومية أمام مجلس النواب بجلسته ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ بما يأتي :

" سبق أن وضعت المجلس بأن أخيه عن رأى الحكومة فيما يخص بناء مدرسة الطب والمستشفى وقد رأت الحكومة أنه لا فائدة من تأليف لجنة ثالثة لبحث الموضوع لأن اللجنة الأولى درست من جميع الوجوه وعاطفت جهات كثيرة ورأت أن أفضل جهة هي النيل ، أما اللجنة الثانية فلم يؤخذ رأيها إلا في أرض عباسية وترى الحكومة الأخذ برأى اللجنة الأولى " .

بعد هذا وفي أثناء نظر الميزانية أمام مجلس النواب وعد معالي وزير المالية بأن يشجع الصناعة المصرية بكل الوسائل الممكنة وبناء على هذا الوعد طلب منك مصر - علاوة على ما صرف له - مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه وقد أجيب عليه نقلاً وبكى ليك مصر أن يتصرف في هذا المبلغ من الآن لتحقيق الغرض السالف ذكره .

بقيت الاجابة عما جاء في أقوال حضرة عبد العزيز رضوان بك : يسألني حضرتي ما الذي عملته الحكومة وما الذي تنوي أن تعمله لمساعدة شركة الغزل ؟ وجواباً على ذلك ألفت نظر حضرتي إلى ماورد بالصفحة العاشرة من تقرير لجنة المالية والذي توافق عليه الحكومة ووزارة المالية فقد جاء بهذه الصفحة : " أنه ليس من مهمة الحكومات القيام بإنشاء الصناعات بل أن مايسب عليها هو التشجيع المستمر على إنشاء تلك الصناعات ثم تعضيدها بكل الوسائل الممكنة " أفد من واجب الأفراد والروس الكيفية في البلاد أن يفكروا في إنشاء المعامل والمصانع . وديراً أنهم فكروا فيها فعلاً ونشكروهم على ذلك . غير أنه لم يتقدم إلى الآن لوزارة المالية طلب ما من هذه الشركة لمساعدتها ولذلك لست أدري هل هذه الشركة في حاجة إلى المساعدة أو أن الروس الكيفية التي تدبرها ستقوم بما يفضل أموالها ويجهدوا .

على أنها اذا تقدمت طلب من هذه الشركة أو من غيرها فاعتقد أن وزارة المالية لاتأخر عن القيام بماوجبا .

( تصفيق ) .

سعادة محمود شكوى باشا (مقرر اللجنة) - كان المبلغ الذي تقرر إيداعه بنك مصر على ما أعلم ١٠٠٠٠٠ جنيه وهو المبلغ الذي كان مقبداً بقبول تقرر دفعها فهل مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه الذي أشار سعادة وكيل المالية إلى أنه سيعطى ليك مصر هو غير المبلغ الأول .

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس - أظن أن المبلغ الذي أودع أولاً كان ٥٠٠٠٠ جنيه .

سعادة محمد زكي الأبراشي باشا (وكيل وزارة المالية) - لا أذكر اذا كان ٥٠٠٠٠ جنيه أو ١٠٠٠٠٠ جنيه ولكني متذكر تماماً أن المبلغ الذي تقرر صرفه ليك مصر - أثناء نظر الميزانية - هو ١٠٠٠٠٠٠ جنيه .

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس - أفد مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه المذكور هو خلاف المبلغ الأول .

سعادة محمد زكي الأبراشي باشا (وكيل وزارة المالية) - من غير شك . سعادة محمود شكوى باشا (مقرر اللجنة) - وهل اذا طلب منك مصر مبالغ أخرى لهذا الغرض تصرح الحكومة بصرفها ؟

سعادة محمد زكي الأبراشي باشا (وكيل وزارة المالية) - فأطلب اليك سعادة أنه يتقدم بالأسباب التي تبرر طلبه فإذا اقتضت الحكومة بما فانها لاتأخر عن تقديم المساعدة . ونحن طلب مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه لم تأخر المالية . أنت وزارة المالية لا تحف في المساعدة عند حد . مثال ذلك أن أراد إنشاءها لاستخراج الأسماك من البحر الأحمر ولإيجاد صناعات خاصة على سواحه . وقد تقدمت طلب من بنك مصر خاص بهذه الشركة ووزارة المالية تجتهد الآن تحقيقاً لرغبة البرلمان .

سنة ١٩٢٧ م. ما احتشد لأننا لو انتظرنا حتى يأتي وقت النظر في المصروفات لنضاع الوقت ونشعر ادراجنا، فكل ما أرجوه أن تطلبوا ادراج هذين المبلغين الفئتين وهما مبلغ ستة آلاف جنيه للجامة ومثلها لمستشفى قصر العيني ومبلغ ثمانية وخمسين جنيهاً في ميزانية هذا العام لتعضير التصميمات للمستشفى والجامة .

لاحظوا حضراتكم أن مبنى مدرسة الطب الحالية ليست كافية للطلبة الذين يتقدمون إليها فإنا ما اقترح على الحكومة إنشاء مستشفيات قالت بتعذر وجود الأطباء وإنا ما طلب إليها فتح اعتماد لتعيين الموظفين اللازمين لتعضير التصميمات وإنفاذات مشروع بناء المستشفى قالت إن السنة المالية قد انتهت ، ولهذا أرجو حضراتكم أن تهرروا بتكليف وزارة المالية ادراج المبالغ التي اقترحها مجلس الوزراء في مشروع الميزانية وفي الوقت ذاته تعتمدون مبلغ الثمانية والخمسين جنيهاً حتى تمكن وزارة الأشغال من الشروع في العمل .

( تصحيح )

سعادة محمد زكي الإبراشي باشا ( وكيل وزارة المالية ) - إن وزارة المالية تحترم كل الاحترام قرار مجلس الوزراء المتعلق باعتماد المبلغين الخاصين ببناء مستشفى قصر العيني وكلية الطب وبناء الجامة المصرية وقد قدمت به لجنة المالية وكما تناقش اليوم فيها فافتراما لقرار مجلس الوزراء كما نريد - وسنعمل لإنشاء الله - أن نطلب إلى اللجنة المالية ومجلس النواب ضم هذين المبلغين إلى ميزانية مصلحة المباني لأقارها في ميزانيتها .

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس - ألتون حضراتكم الاكتفاء بتصریح سعادة وكيل وزارة المالية والاستقرار في نظر الميزانية ؟

حضرة حيد العزيز رضوان بك - لم يذكر سعادة وكيل وزارة المالية شيئا عن اعتماد مبلغ الثمانية والخمسين جنيهاً .

سعادة محمود شكري باشا ( مقر اللجنة ) - لقد جاء لي لسان سعادته أمام لجنة المالية أنه لا مصلحة الآن لوزارة المالية من فتح الاعتماد المطلوب لأنه كان مطلوباً لميزانية شهر أبريل سنة ١٩٢٧ الذي أنهض وقال سعادته اليوم أنه سيلب ادراج مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه في ميزانية مصلحة المباني ولهذا يكون قرار اللجنة في عله .

معالي محمد شفيق باشا - ما الذي فعله من الآن أن يبتى التصديق على الميزانية ؟

سعادة محمود شكري باشا ( مقر اللجنة ) - إن الاعتماد كان مطلوباً لميزانية شهر أبريل سنة ١٩٢٧

معالي محمد شفيق باشا - ليس في المشروع ما يلب على أن الاعتماد مطلوب لشهر أبريل سنة ١٩٢٧

سعادة محمد زكي الإبراشي باشا ( وكيل وزارة المالية ) - لما تمسنا بطلب فتح الاعتماد كما طلبنا أكثر من مبلغ ثمانية وخمسين جنيهاً وكما تمسنا أن البرلمان سيجد من الوقت ما يمكنه من إقراره قبل انتهاء شهر أبريل سنة ١٩٢٧ أما وقد أتت فلو اضمد هذا المبلغ فليس في الاستعانة بالمصروفات فيه .

هذا ما حدث في شهر أغسطس وسبتمبر من العام الماضي فما الذي حدث بعد ذلك ؟ فيحصل شيء مطلقاً . بل في ٦ فبراير سنة ١٩٢٧ أرسلت وزارة المالية إلى رئاسة مجلس الوزراء كتاباً أخذ بعض ما جاء فيه وأدرج في تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ الخاص باعتماد مبلغ ٢٥٠ جنيهاً فاحصوا حضراتكم ما جاء فيه :

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الأمر فأتت أن الموافقة على الاعتمادين المطلوبين الآن يترتب عليها الارتباط بالتكاليف اللازمة لانفاذ المشروعين، وهذا ما يصعب إقراره الآن لأن تقدير التكاليف يحتاج إلى زيادة بحث وتمحيص من جهة، ومن جهة أخرى لأن الارتباط بهذا المبلغ الكبير يستدعي النظر في سائر المشروعات العامة التي لدى الحكومة لتقديم الأهم على المهم بحسب موارد الدولة المحدودة .

أما أنه بعد قرار مجلس الشيوخ في شهر أغسطس سنة ١٩٢٦ وقرار مجلس النواب في شهر سبتمبر سنة ١٩٢٦ عادت المسألة في شهر فبراير سنة ١٩٢٧ إلى بنائها في سنة ١٩١٩ وهي : هل ينشأ مستشفى قصر العيني أم لا ؟ اصمروا حضراتكم قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٩٢٧ بعد ذلك الكتاب الذي أرسلته وزارة المالية إلى حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل عدلي يكن باشا .

لقد جاء بالقرار ما يأتي :

قرر مجلس الوزراء بجلسته المتقدمة في ١٣ فبراير سنة ١٩٢٧ فتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠٠ جنيه للموظفين الموقتين لتعضير التصميمات والمقاييس الخاصة بمشروع بناء مستشفى قصر العيني وكلية الطب ومثلها لمشروع بناء الجامة المصرية وأعداد مشروع قانون بهذين الاعتمادين .

والترخيص لوزارة المالية بدفع اعتماد مبلغ ٦٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية القادمة عن كل مشروع من المشروعين المذكورين لفرض المقدم.

هذا بإحضرات الأفاضل قرار مجلس الوزراء الذي صدر بعد سبعة أيام من وصول كتاب وزارة المالية ، ولقد علمت اليوم أن الميزانية المقسمة إلى البرلمان لم يدرج فيها حتى ولا نصف قرش من مبلغ الستة الآلاف جنيه الذي أقره مجلس الوزراء ولا شيء آخر من مبلغ الستة الآلاف جنيه الذي طلب للجامة . فإنا ما جلست وزارة الأشغال بعد ذلك وطلبت فتح اعتماد بمبلغ ٢٥٠ جنيهاً لتعيين موظفين لتعضير التصميمات والمقاييس الخاصة بمشروع بناء ذلك المستشفى قالوا بعدم ضرورة ذلك لانتهاه السنة المالية .

مثل ذلك كن يقال له لم لا تأكل فيجب أن لا نخبز عندى فيجاب وماذمت لانا كل لا تعطى خبزاً .

ففي حالتنا هذه لا نحضر التصميمات والمقاييس بسبب عدم اعتماد مبلغ الثمانية والخمسين جنيهاً لتعيين الموظفين اللازمين لذلك، فالذي دعاني لطلب النظر بصفة مستعجلة في هذا الموضوع هو تمكن وزارة المالية من تقديم الاعتمادات اللازمة لوزارة الأشغال للمشروع في تعضير الرسومات قبل أن يمر البرلمان ميزانية السنة الجارية التي لا يمكن البدء في تنفيذها قبل أغسطس

حضره صاحب العزة وكيل المجلس - ألا يرى حضرة العضو ادراجها هذا البحث الى وقت نظر المصروفات ؟

حضره الشيخ حسن عبد القادر - لا مانع ولكني ألاحظ أننا اذا سرنا حل هذه الطريقة فإن المشروع لا ينتهي قبل عشر سنوات .

سعادة عمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أن المقدر للمشروع يزيد على المليون جنيه .

(٦) الاستمرار في نظر تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - (قسم الأول) - ١ - ملاحظات عامة .

فلن نقرر اللجنة ما يأتي :

(هـ) ونما يخص بمادة البرلمان من توصي الاقتصاد في ميزانيات الأفراد وحصر الجهد في منع بذرة القوة العامة وتوسيعها إلى البلاد الأجنبية سواء بالاسراف في اقتناء الكليات التي لا حاجة إليها أو باغاثها في السياحات لمجرد التزعم لا للعاجلة أو طلب العلم ترى اللجنة أنه فيا يتعلق بأمر السياحات قد نقص عدد من أعطوا جوازات السفر من المصريين في سنة ١٩٢٦ عن سنة ١٩٢٥ إذ بلغ عددهم في الأولى ٤١٩٥ وفي الثانية ٤٨٣٤ . والاحصائية المرفقة بنهاية هذا التقرير<sup>(١)</sup> توضح عدد جوازات السفر التي أعطيت للمصريين ابتداء من سنة ١٩٢١ حتى سنة ١٩٢٦ . ومع هذا نقص فإن اللجنة ما زالت ترى ضرورة لفت النظر إلى الضرر الذي ينتج من اتقاق المصريين أموالهم في سياحاتهم خارج القطر التي لا يربون بها إلى غاية مفيدة من التعليم أو العاجلة أو البحث ولا يتفنون منها إلى مجرد التزعم .

أما فيما يخص بالاسراف في اقتناء الكليات فترى اللجنة من مراجعة الشرائح الشهيرة بأنواع الواردات والصادرات التي تصبدها مصلحة الاحصاء أن رغبة الجمهور ما زالت مستمرة في اقتناء الكليات وترى أن تود في هذا الصدد عبارة حكيمه جاءت في مذكرة اللجنة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء عن مشروع ميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ وهذا نصها : " وعلى الجمهور أن يتدبر عاقبة الاسترسال في سياسة الاسراف التي جرى عليها فريق كبير في السنوات الأخيرة ولا أقل حل ذلك من احصائيات الجاراك تقسما التي تدل على ما نحن مستمرون فيه من الرغبة العظيمة في اقتناء الكليات فلا يزال ثمن السيارات التي يتعودها القطر مثلا زهاء ثلاثة أرواح المليون من الجنيئات في كل من السنين الأخيرين ولا تزال قيمة ما نشتر به من المنسوجات الحريرية يتجاوز المليون ونصف المليون وهي في سنة ١٩٢٦ أكثر منها في سنة ١٩٢٥ ولا ريب في أنه قد أن الأوان للاطلاع عن أساليب الترفى الخرقاء وتبشيش الأسعار التي انتازت بها سوا الرخاء وقد حق على كل فرد أن يوطن نفسه على مواجهة أمثال هذه الضاهجات بتدبير شؤونه المعيشية بما يتفق مع موارد " .

هذا - وقد تجرد إلى جانب هذا العامل من عوامل تسرب الأموال المصرية إلى البلاد الأجنبية عوامل أخرى تؤدي إلى نفس هذه النتيجة كإرسال الأجانب التقيمين في مصر لأموالهم المكتسبة فيها إلى بلادهم الأصلية لاستغلالها

رابع المحضر رقم (٢) لهذه المضبطة .

حضره صاحب العزة وكيل المجلس - وفوق هذا فإن المشروع واضح فيه ان الاعتقاد مطلوب لميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية وقد انتهت .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - أطلب الى سعادة وكيل المالية زيادة الايضاح .

حضره صاحب العزة وكيل المجلس - ان المبلغ المطلوب ادراجها في الميزانية هو ١٢٠٠٠ جنيه للمشروع .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - ما هو المقصود بالمشروع ؟

سعادة محمد زكي الأبراشي باشا (وكيل وزارة المالية) - ان ذلك واضح بالمذكرة .

سعادة عمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ان مبلغ الاثني عشر ألف جنيه ليس مخصصا للقنصل ولا للبناء ولكنه تعيين الموظفين اللازمين في مصلحة المباني لمباشرة الأعمال التعهضية من مقاييسات ومخلافها .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - اذا كان الأمر كذلك ففي أي شيء صرف مبلغ العشرة الآلاف جنيه الذي تخصص للرم ؟

سعادة محمد زكي الأبراشي باشا (وكيل وزارة المالية) - الرزم موجود وسيستعمل في كل الاستعاضة .

سعادة عمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - والمقاييسات غير الرسومات .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - نرجب جميعا البدء في بناء المستشفى فهل يلزم فتح اعتماد بمبلغ عشرة آلاف جنيه أخرى لذلك ولعمل رسم آخر سعادة محمد زكي الأبراشي باشا (وكيل وزارة المالية) - ليس الزم تخصيصا فلفلديري قيمة المباني وما يلزم من المبالغ لتنفيذ الرزم لا بد من عمل تمهيدى والذين يقومون بذلك هم الموظفون الفنيون .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - من هم هؤلاء الفنيون ؟

سعادة محمد زكي الأبراشي باشا (وكيل وزارة المالية) - هم المطلوبون خمسين مبلغ الاثني عشر ألف جنيه .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - هل هؤلاء الفنيون موظفون في الحكومة .

سعادة عمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - سيعينون من الخارج وليسوا من الموظفين .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - هل أدرج هذا المبلغ في الميزانية ؟

سعادة عمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - قال سعادة وكيل وزارة المالية انه حصلت اليوم مناقشة في ذلك وتقرر ادراج هذا المبلغ في ميزانية مصلحة المباني .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - ما السبب في أن الحكومة لم تعين فعلى الآن الموظفين اللازمين لهذا العمل ؟



سعادة عبد زكي اليراشي باشا (وكيل وزارة المالية) - هذا هو ما بحثه الحكومة الآن لحفظ حقوق الأفراد .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - هل معنى ذلك أن الحكومة تبحث الآن في هذا الموضوع ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - إن التصريح الذى أدلى به سعادة وكيل وزارة المالية يفهم منه أن وزارة المالية تبحث في طريقة تؤدي إلى بلوغ هذا الغرض .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - فإن لم توفق الحكومة لذلك ... سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - يمكن سؤال الحكومة عن نتيجة بحثها بعد أن تقرض منه .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - تتكلم الآن في هذا الموضوع بمناسبة بحث ميزانية الدولة فإن الناس يشكون من الشكوى من وجود شركات تتقاضى أموالاً كثيرة على أنها شركات لها رؤوس أموال كبيرة ولا يعلم الجمهور منها شيئاً مطلقاً والذي أراه أنه إذا تمخضت عن الحكومة معرفة حالة تلك الشركات المالية فتلحق ذلك بالجمهور لأنه يعتقد أن كل شركة هي محل مراقبة الحكومة .

سعادة عبد زكي اليراشي باشا (وكيل وزارة المالية) - أظن أن الإجابة على هذا يكون عليها العام القابل لأن الحكومة اعتمدت من عهد قريب بحث هذا الموضوع وتستعمل كل ما في وسعها لصلة البلاد وفي العام القابل تستطيع أن تقدم لخبرائكم نتيجة بحثها فإذا لاحت صعوبات لا يمكن التغلب عليها فلتقدم بيانها إلى حضراتكم .

(٧) اقترح بمشروع غنوت تعديل المادة الأولى من قانون رقم ١

لسنة ١٩٢٤ الخاص بمشروعات البراميات - أعدته في لجنة المالية لظرف صفة مستعجلة .

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس - تقدم الآن اقتراح مشروع قانون باقتصاص المكافأة البرلمانية إلى أربابها وتأمين جنبا مصرها سنوياً بدلاً من ستائة وسبيل على حضراتكم نص الاقتراح ومشروع القانون .

في الاقتراح ومشروع القانون وهذا نصها :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظراً لحالة ميزانية الدولة في هذا العام ، ولما عليه حالة البلاد الاقتصادية فاقترح تعديل المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ التي تحدد المكافأة لأعضاء البرلمان بتخفيض تلك المكافأة بنسبة عشرين في المائة أى أنها تكون أربعمائة وتأمين جنبا سنوياً بدلاً من ستائة جنيه سنوياً . ومشروع القانون بهذا التعديل مرفق بهذا زيجوه إلى المجلس وأستبار طلبنا هذا مذكراً بإضاحته لمشروع المذكور .

وتفضلوا فذلكم بقبول باقي الاحتمام

عبد عن العرب ، عبد الرزاق ، عبد أحمد الشريف ، أحمد مجازي ، حسين القصبي ، محمد الحفيظ الطرزي ، عبد الرجم مهنا ، محمد علوم الجزار ، عبد الفتاح رجاتي ، الأناب الكواس .

بها وما يدفع سنوياً لحساب المبرور التي على مصر البلاد الأجنبية وما يحصل في بعض السنين من رجوع كافة الوارد على كافة الصادر مما سبقت الإشارة إليه ويرجع تركه في هذا العام ومن تزيد الإقبال على شركات التأمين الأجنبية التي توجد مراراً كرها ورؤوس أموالها في خارج القطر والتي تجمع من أقطار التأمين ما لا يدخلها يمكن به تأسيس شركات تأمين مصرية .

وفيما يخص بمسألة شركات التأمين الأجنبية سألته الذكر حصل لفت نظر وزارة المالية أثناء المناقشة في مجلس النواب إلى هذا الموضوع وقد طلبت اللجنة من وزارة المالية أنها بدأت بحث أمر هذه الشركات من جهة إلزام كل شركة منها بأن يكون لها تأمين عقارى بالقطر المصرى أو أن تودع تأميناً تقدياً في خزائن الحكومة لضمان التأمينات التي تستحق لمن تتعامل معهم ، وتريجو اللجنة أن تعمل وزارة المالية إلى حل سريع في هذا الصدد .

وفيما يخص ما رآه البرلمان فيما يتعلق بإيرادات الحكومة ومصروفاتها من ضرورة العمل على زيادة الموارد التي تستغنى منها الميزانية ومن وجوب توسيع الاقتصاد في أبواب المصروفات لتتمكن الحكومة من القيام بالأمور الجسيمة التي يتطلبها تقدم البلاد ورفقها فستناول اللجنة هذا الموضوع من وجهاته المختلفة أثناء بحثها أبواب مشروع الميزانية إيرادات ومصروفاتها .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - المناسبة بحث لجنة المالية في أمر شركات التأمين أود أن يصرح لنا سعادة وكيل وزارة المالية عما إذا كان في استطاعة الوزارة ومن اختصاصها أن تطلب من أية شركة الإطلاع على دفاترها وحساباتها أو أن هذا يحتاج إلى إجراءات لم تصل إلى بده وهل من اختصاص وزارة المالية أن تخبرنا أية شركة وتطلع على إيراداتها ومصروفاتها أم لا ؟

سعادة عبد زكي اليراشي باشا (وكيل وزارة المالية) - هل يقصد حضرة العضو المحترم شركات التأمين وسدأها أو كل الشركات ؟

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أقصد الشركات الأجنبية أية كانت .

سعادة عبد زكي اليراشي باشا (وكيل وزارة المالية) - كل ما لهوكم من سلطة فيما أعلم هو أن الشركات التي تطلب تأليفها بمصر تقدم مجلس الوزراء بطلب وفي مجلس الوزراء قرارات تحدد الشروط الواجب توافرها لتأليف الشركة فإذا ما تحققت الشروط وتأكدت قضايا الحكومة من توافرها تقدم مذكرة لمجلس الوزراء ليستصدر المرسوم . أما أن وزارة المالية لها حق الإطلاع على دفاتر كل شركة فهذا ما لا حق له في علمه ولا أدور من أين يكون هذا الحق ؟

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس - هل تملك وزارة المالية تختيش شركات التأمين بنوع خاص ؟

سعادة عبد زكي اليراشي باشا (وكيل وزارة المالية) - ليس لما ذلك .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - إذن لا يمكن الوصول إلى إصلاح هذه الشركات التي تتقاضى من الأرباح أموالاً طائلة باسم التأمين على الحياة وتخلها ما دامت الحكومة لا تملك مراقبتها .

## مشروع القانون

نحن نؤاد الأول ملك مصر  
قبر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

## المادة الأولى

تعدل المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ الخاص بالمكافأة البرلمانية بحيث يكون نصها ما يأتي :  
" يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية قدرها أربع مائة وثمانون جنيا مصريا ، ويستثنى من ذلك الوزراء "

## المادة الثانية

هل وزير مالية حكومتنا تنفيذ هذا القانون ابتداء من أول مايو سنة ١٩٢٧

أمر بأن يعم هذا القانون بنجام الدولة وأت يشتر في الجريدة الرسمية ويتفقد كقانون من قوانين الدولة .

صدري ... ..

حضرة صاحب البرقة وكيل المجلس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع بقانون إلى لجنة المالية بصيغة مستجيبة ؟  
( أصوات : موافقون .

يقرر المجلس إحالة مشروع القانون الخاص بانقصاص المكافأة البرلمانية إلى لجنة المالية لنظره بصيغة مستجيبة .

( أ ) الاستمرار في ظل تفسيري المادة من مشروع ميزانية الوحدة  
لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ( القسم الأول ) - ١ - ملاحظات عامة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس انفسى - ان الأرقام الواردة في تقرير لجنة المالية عن الصادرات تظهر لحضراتكم جليا عظم سوء الحالة الاقتصادية في البلاد . فقد هيئت قيمة الصادرات من ٦٥ مليون جنية في سنة ١٩٢٤ الى ما يقدر بنحو ٣٥ مليون جنية في سنة ١٩٢٧ . أعني أن قيمة الصادرات قصفت ثلاثين مليونا في ثلاث السنوات الماضية . وهذا الرقم يدل على أن حالة البلاد المالية سيئة جدا بوجه عام كأن ميزانية الحكومة نفسها في الإيرادات يظهر فيها عجز عظيم في إيرادات هذه السنة عما كان عليه الحال في السنوات الماضية ففى الجراك بغير العجز ما يقرب من مليوني جنيه وفي السكة الحديدية ما يقرب من السبعمائة ألف جنيه ، هذه مبالغ جسيمة والسبب في هذه الحالة السيئة كما أوضحت لجنة المالية هو تدهور أسعار القطن فإذا أردنا علاج هذه الحالة وجب علينا أن نعالج مسألة القطن . ولكني أسفت عند مراجعة مضبطة الأساس إذ وجدت أن حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المالية النائب عن مجلس وزيرها أبدى عبارات بخصوص النفاق من القطن - براه من جهة التليف أو من طريق آخر - عمل على أن ليس الحكومة الآن فؤول في مدينة في هذا السبيل وهذه حال لا يصح السكوت عليها .

فينا تقرر بلنة المالية بمجلس النواب والشيوخ أن حالة البلاد الاقتصادية سيئة للغاية وبأن السبب هو تدهور أسعار القطن نسمع عبارات الحكومة التي لا تتفق مع الحقيقة إذ كان يجب علينا أن نتقدم لمجلس بمضبطة صريحة معينة للنفاق عن القطن في الموسم القابل .

سببتم بالأسس سادة وكيل المالية يقول أنه بسبب فيضان نهر الميسيني وغير ذلك من الأسباب يربى تحسن الأحوال . هل أنكم تذكرون أنه في شهر سبتمبر من العام الماضي عند ما تقدمت لحضراتكم باقتراح يرى إلى تحديد سعر أدنى للقطن وكانت الأسعار إذ ذاك ٣٥ رايلا لم يوافق المجلس على اقتراح هذا بحجة أن الأمل كبير في تحسن الأسعار في الموسم المقبل . فكنت النتيجة بكل أسف أن تدهورت الأسعار الى ٢٣ رايلا وذلك بسبب ما توارت حزب التزول ، والآن وليس لدينا ما يكفل عدم عودة حزب التزول إلى نشاطه في متاورها هذا العام ، لا يبدو بنا أن نغف مكتوف الأيدي بل يجب أن نتخذ المدة من الآن لدفع هذا الخطر ولا يتأخر هذا إلا إذا كانت هناك احتياطات لاحاط ما توارت حزب التزول . وقد رأيتم حضراتكم أنه بسبب أخبار الفيضان قد ارتفعت أسعار القطن من ٢٣ أو ٢٥ رايلا إلى حوالي ٣٢ أو ٣٣ رايلا فما هو سر هذا الصعود والقطن المصرى هو بينه الذى كان يشترى الى عهد قريب بسعر لا يتجاوز الستة والعشرين رايلا؟ السر في ذلك هو أنه حصل تنفير على طلبة المشتغلين بتجارة القطن والمضاربين منهم على الخصوص .

حينما طلبنا من الحكومة تحديد السعر ودعونا مشترية في سوق القطن كان غرضنا من ذلك أن نتحقق من دفع الكمية الزائدة من القطن عن طلب المستهلكين وهذا تناثر السوق وترفع الأسعار روى عوامل لا نخل في أهميتها من تأثير عامل الفيضان في حالة السوق أما تأثير الفيضان على الأسعار فنعم الاعتقاد بأن محصول القطن ذى التيلة الطويلة سيكون في هذا العام أقل من المعتاد حيث يقدر بعضهم العجز فيه بليون بالة أو أكثر ولا يعلم مقدارها بالضبط ولكن مجرد فكرة هذا العجز في المحصول دفعت رجال الصناعة الى طلب هذا الصنف من القطن فنحصلت الأسعار بمقدار ثمانية رايالات .

فلو أن الحكومة قامت في العام الماضي بعمل حازم ورفضت من السوق الكليات الزائدة عن الطلب لحصل نفس التأثير الذى أحدثه الفيضان ولا تفتت الأسعار وبيت أقطاننا بأسعار مالية . فلنك ، ونحن الآن على أبواب الموسم الجديد ، أرجو أن يقرر المجلس أن تقدم الحكومة مشروعاً والحاجة القطن سواء بالذخول مشترية في السوق أو بالتسليف أو بتحديد سعر أدنى كما فعلت في العام الماضي ولو أن عملها إذ ذاك كان متأخراً تارجو أن يكون عملها في هذا العام مبكراً حتى يستفيد منه المنتج المصرى .

حضرة صاحب البرقة وكيل المجلس - لقد قرر المجلس أمس رشيته الأكاديمية في التليف على القطن عن تحويل الحكومة أن تعمل بهذا النظام قبل حلول الموسم .

حضرة لويس أخنوخ فانوس انفسى - ما تقرر بالأسس هو بعض ما أحبط واقتراح لم يتعرض لمسألة تحديد السعر الأدنى .

”يقابل كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية قدرها أربع وعشرون جنيها مصريا ، ويستثنى من ذلك الوزراء“

المادة الثانية - على وزير مالية حكومتنا تنفيذ هذا القانون اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٢٧

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر ..... ١٩٢٧

حضرة الشيخ حسن عبد النجار - لما نص على إنشاء سران هـ المشروع بقانون من أول مايو سنة ١٩٢٧

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) - ترى اللجنة أن تحديد أو ما يولف هذا المشروع بقانون في محله ويتفق مع أصول الميزانية حيث هذا الشهر هو مبدأ السنة المالية .

حضرة عبد العزيز وضوان بك - ما معنى استثناء الوزراء ؟

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) - ذلك لأن الوزراء لا تصير لهم المكافأة ماداموا في الوظيفة فلا يجمعون بين المكافأة والمرتب .

حضرة صاحب العزة وكل المجلس - هل توافقون حضراتكم على المشروع بقانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة عامة ) .

حضرة صاحب العزة وكل المجلس - المجلس يوافق بالإجماع على هـ المشروع بقانون من حيث المبدأ .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) - سألو على حضراتكم مشروع القانون الذى أقره مجلس النواب لأن فيه اختلافا بسيطا في المادة الأخيرة نظريتها في مشروعنا وهذا نصه :

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عا وأصدناه .

#### المادة الأولى

تصل المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ بالكيفية الآتية .

” يقابل كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية قدرها ٤٨٠ جنيها مصريا ويستثنى من ذلك الوزراء “ .

#### المادة الثانية

على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر .....

حضرة صاحب العزة وكل المجلس - أظن أن في قرار الأسم الكفافة .  
حضرة لويس أخوخ فانوس اتفدى - المسألة حيوية فيجب أن تقدم الحكومة لمجلس سياسة صريحة واضحة من الآن وإلا لم تقبل ذلك فنحن نطالبها بما منذ الآن حتى لا ينافى بالحالة التى حصلت في شهرى أكتوبر ونوفمبر من العام الماضي والحكم من تدبر أموره مقدما . لقد كانت الأسماء في سبتمبر الماضي ٣٥ ديالا ، وهى الآن قريبة منها إذ تبلغ ٣٣ ديالا ونحسب أن نأبغ الآن كما يوفقتنا في أكتوبر من السنة الماضية فنبينا أن نحاط الحالة التى أوجبت تماسة البلاد وأرى أن تؤلف لجنة حكومية برلمانية لتدرس الحالة بناية وتضع سياسة ثابتة تضمن حياة ثروة البلاد .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أرجو حضراتكم أن تقررروا الاكتفاء بما قرره المجلس أمس وأصاب الاسفرار في نظر المواد الباقية من جعل الأعمال .

حضرة صاحب العزة وكل المجلس - هل توافقون حضراتكم على ما جاء بتقرير لجنة المالية خاصة بالملاحظات العامة .

( موافقة ) .

رعت اللجنة للاسراع في الساعة السادسة والدقيقة العاشرة .

أعيدت الجلسة في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والتلاتين .

(٩) مشروع قانون يعدل المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ الخاص بالمكافأة البرلمانية - تصديق على مشروع القانون المذكور .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) - اجتمعت اللجنة المالية ونظرت في المشروع الذى قدم من بعض حضرات الأعضاء خاصة بأقاصى المكافأة البرلمانية وقد وافقت عليه اللجنة للأسباب الموضحة بالاقتراح وهى حالة عجز الميزانية في هذا العام وما عليه حالة البلاد الاقتصادية من الضائقة المالية وهذا يتفق مع ما رأته لجنة المالية في سنة ١٩٢٤ حين قدمت تقريرها عن المكافأة البرلمانية حيث رأت وتقتضى أن تكون هذه المكافأة ٥٠٠ جنيها .

حضرة صاحب العزة وكل المجلس - ورد البيا الآن مشروع قانون بهذا المعنى من مجلس النواب وهو متفق في مبدئه مع المشروع الذى أحيل الى اللجنة نظره بصفة مستعجلة وسئل علكم المشروعات .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) - سألو على حضراتكم نص المشروع المرافق للاقتراح المقدم من حضرات الأعضاء والذي وافقت عليه لجنة المالية وهذا نصه :

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

المادة الأولى - تصل المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ الخاص بالمكافأة البرلمانية بحيث يكون نصها ما يأتى :

نحو المصالح على اغنائها . وقد أشارت اللجنة في تقريرها انحصار بالتصديق الحساب الختامي لسنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ الى ما جرى من مثل ذلك

ث ذكرت بالفقرة ١٤ ما يأتي :

« وترى هذه اللجنة أنه مهما تنوعت أسباب الورق في باب الأعمال الجديدة لا تذهب وأضى الميزانية التي ترمى الاقتصاد في نفقاتهم على المفسدة الحقيقية لكل مصلحة في الانشاء دون العمل على تضيق ميزانية المصروفات بتادات لا قبل للمصالح على استغنائها »

وتأمل اللجنة أن تراعى الحكومة في المستقبل التدقيق في تقدير المصروفات اعادة مقدرة المصالح على الاخفاق حتى لا تتضخم الميزانيات السنوية بغير ثل .

وتلاحظ اللجنة ماسبق أن لاحظته في تقريرها من ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ فقرات ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من أن مصالح الحكومة لم تبد اليهود الكافي تنفيذ المشروعات التي تقدمت لها بمال في المصروفات مما كانت نتيجته نير كثير من المشروعات التي كان يخطر أن تعود على البلاد بالنظر الكثير أن تبار الزيادة في الموظفين الثنتين وفيهم لم يتطوع في أي وقت وقد نت نتيجة هذا الجرد (أولا) خياص ما كانت نتيجة البلاد من ثمرات تلك مروحات و(ثانيا) صرفها مرتبات الموظفين لا يقومون بعمل .

١٥ - وقد اقترحت وزارة المالية أن يقلل من الاخطايل الى ايجاد ذات الميزانية الجارية لحصا مبلغ ٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠ م وكان المبلغ المتقون من حياطيني سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ الى الإيرادات ٤٢٧,٠٠٠,٠٠٠ م ويرجع إلى الأمر من جهة إلى العجز المتورق في الإيرادات ومن جهة أخرى إلى ميل كثير من الاعتمادات المقررة في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ إلى السنة المالية بله لعدم استطاعة المصالح القيام بتنفيذها بسبب تأخير التصديق على ائنة سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ إذ لم يصدر القانون باعتقادها الا في ١٧ سبتمبر ١٩٢٦ فلم يتيسر لكثير من المصالح اتمام شطريه كرم الأعمال الجديدة أدومت لها مبالغ في الميزانية .

هنا وان المبلغ المطلوب نقله من الاخطايل الى اعتمادات الإيرادات ب (٢٠) لا يمكن معرفة قيمته بالضبط الا بعد اقرار باقي أبواب الإيرادات جميع أبواب المصروفات . على أن هذا كانت الأعمال الجديدة (الباب الثالث) مدة في المشروع الحساب يبلغ ٢٧٩,٣٠٢ ج . م فتكون قيمة المبلغ المطلوب نقله من الاخطايل الى الإيرادات على فرض بقائه كما هو ليست تخطر خصوصا إذا كانت معظم هذه الأعمال من ذات الصيغة كتصحيح ايراد في النهاية كالخطوط الحديدية وبعض مشروعات الري تليفون وأمثالها إذ أن صرف جزء من المال الاخطايل في شؤونها يسد وسائل استئجار ذلك المال من الواجب أن يكون رائد اللجنة والمجلس بحث اعتمادات الأعمال الجديدة فضيل ما كان منها مؤديا إلى ازدياد ثروة رد وتحسين حالتها الاقتصادية .

١٦ - وقد كنا المستعمرين الاخطايل لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٦ بمسب في الغلت ١١,٦٨٢,٨٠٤ ج . م وقد بلغ على ما ورد من وزارة المالية ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٧ ٢٦٥,٣٩٧,١٣٠ ج . م وطريقة

استثماره مينة بالكشف التفصيلي المرفق بنهاية هذا التقرير (١) ومنه يرى أن قيمة المستعمرين في سندات أجنبية مركزها من البداية الأولى هي ٥,٧١٠,٤٥٥ ج . م و ٦٨٦,٠٠٠ مليا وأن الباقي وقدره ٧,٨٦٨,٨١٠ ج . م و ٢٧٧ مليا مستعمر في سندات وأسمم مصرية .

وقد ذكرت وزارة المالية في المذكرة الإيضاحية أنها لاتزال عاملة على زيادة المستعمر تحقيقا للرغبة التي أبدلها البرلمان في هذا الصدد .

١٧ - وقد تبين من الكشف الخاص ببيان المستعمر من سندات الاخطايل أن كمية كبيرة من سندات الاخطايل للحكومة تريد قيمتها عن ثمانية ملايين جنيه موجودة في بنك أنكلترا بلندن وفي فرع البنك الأهل بها بلان من وجودها بمصر وترى اللجنة إبقاء السندات الإنجليزية بلندن لأنها تشتري من يورسها من جهتها لا يجب تهديمها هناك لقبض عليها عند استحقاقها وأن تودع كلها في فرع البنك الأهل وبذلك تحتفظ الحكومة قيمة العمولة التي يأخذها بنك أنكلترا في نظير تحصيل كوربانتا أو قيمتها وقد وافق مجلس النواب على ذلك .

حضرة محمد أحمد الشريف بك - هل الحكومة الإنجليزية تأخذ ضريبة على تلك السندات المودعة في بنك أنكلترا ، فأنا تأخذ ضريبة على رؤوس الأموال والإيرادات .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - اعتقد أنها لا تأخذ . وإلا لما أودعت الحكومة سنداتنا في بنك أنكلترا .

سعادة محمد زكي الإبراهيم باشا (وكيل وزارة المالية) - الحكومة الانكليزية لا تأخذ ضريبة على السندات التي تملكها الحكومة المصرية والمودعة في بنك أنكلترا .

حضرة ألفريد شماس اتندي - أرى ألا مصلحة مطلقا للحكومة المصرية بأن تملك سندات انجليزية . وسبق لي أن قدمت اقتراحا بإشراء سندات قرضي سنة ١٨٩١ وسنة ١٨٩٤ فأرجو أن تستبدل الحكومة المصرية ما تملك من السندات الانجليزية بسندات هذين القرضين .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - انني أخالف حضرة العضو فيما ذهب إليه . لأن السندات الانجليزية من السندات ذات الأجل القصير ويمكن بذلك استبدالها في أي وقت ، وبدون خسارة ، وربما أكثر من ربح غيرها . وليس من المصلحة لدى المستعمرين أن تملك الحكومة سندات من نوع واحد . بل الاخطايل يقضى بأن تكون لدى صاحب المال أنواع من السندات المختلفة حتى إذا طرأ على أحدها طارئ يكون في أمان بالنسبة للأنواع الأخرى . فالحيلة إذن هي التي تقضى بتنوع السندات التي تملكها الحكومة .

حضرة لويس أخوخ قانون اتندي - أخالف حضرة العضو المحترم ألفريد شماس اتندي فيما ذهب إليه من الاعتراض على توظيف جزء من الاخطايل في شراء السندات الانجليزية . لأنها فضلا عما أبداه سعادة مقرر اللجنة ذات مرتين ثابت في السوق المالية . ويمكن استبدالها بتقود في كل لحظة . ولا يجوز أن يكون الاخطايل من سندات الحكومة

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أظن أنك تريد الرجوع إلى اقتراحك السابق فإذا كنت تريد هذا فذكر أن المجلس سبق له أن أصدر فيه قرارا بإحالة إلى وزارة المالية للتقرير. ولا يمكن لمجلس أن يرفع مر قراره . وهو في قراره لم يحدد ما سبق له أن قرره في العام السابق بإشـاء السندات .

حضرة ألفريد شماس افندى - ولماذا رأيت اللجنة إبقاء السندات الإنجليزية بلندن ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لتحصيل الكوبونات .

سعادة محمد عجب باشا - أرى أن المال الاحتياطي يجب أن يكون دائما تحت تصرف الحكومة . وشراء السندات الأجنبية يسهل لها بيعها إذا أرادت الحصول على ثمنها في أى وقت . والأمر على عكس ذلك في السندات المصرية ، فإنها لو عرضتها في الأسواق للحصول على ثمنها ترتب على ذلك نزول أسعارها . وفي ذلك ضرر على البلد وعلى الكثيرين من المصريين الذين يملكون تلك السندات . وبذلك يبين أن استئجار الاحتياطي في السندات المصرية ليس من المصلحة . والواجب أن تستقر سندات ذات علاقة لنا بها حتى تصرف فيها في أى وقت أردنا . وذلك بوجبة مالية صحيحة . ويمكن أن يكون لدى الحكومة مبلغ قدره سبعة ملايين جنيه .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - قالت حضرة العضو المحترم أن هناك قرارا من البرلمان يقضى باستبقاء عشرين في المائة من ميزانية الدولة لا يسر ولا يستثمر . أى نحو ثمانية ملايين من الجنيهات فيكون قرار البرلمان في محله .

سعادة محمد عجب باشا - إذا تقرران الاحتياطي لا يسر يكون معنى ذلك أنه غير احتياطي . ولا يتفق ذلك مع مجرى التطوير . وتصرف في الحكومة وقت الحاجة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أن السبب في القرار الذى أصدره البرلمان هو الحالة التى عليها الميزانية المصرية وعدم مقدرة الحكومة على فرض الضرائب . إذ أن هذه المقدرة محدودة بالامتيازات . وكان من أثر هذا القرار أن يبقى تحت يدها ميزانيز عشرين في المائة من ميزانية المصروفات أى نحو ثمانية ملايين من الجنيهات للتطوير .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - في اعتقادي أنه ليس من المصلحة في شيء توظيف المال الاحتياطي في شراء السندات المصرية . وإنما جعل المال الاحتياطي للتطوير . ووجرت عادة بشراء الأسهم الأجنبية لما في ذلك من المصلحة . والحكومة إذا عرضت الأسهم الأجنبية للبيع في وقت فلاغضاضة عليها ولا تأثير على سمعتها . والأمر على العكس إذا عرضت أسهمها للبيع .

وأضرب لذلك مثلا : فيك مصر يقرض مبالغ على جميع الأسهم الأجنبية ولكنه لا يميل إلى الاقتراض على أسهمه .

إننا لا احتياطي يجب أن يوظف في السندات الأجنبية . ولا

على الاستثمار بالسندات المصرية .

نفسها ، فإنه لو حدث أزمة واضطرت الحكومة لعرض سنداتنا للبيع زادت الطامة وازداد الضرر الناتج من الأزمة . فأرى من المصلحة أن يكون الاحتياطي من السندات الأجنبية . وليس في السندات الأجنبية ادعى للأطمئنان من السندات الإنجليزية .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - وزيادة على ما أبلغه حضرة العضو المحترم فإنكم تذكر أن المجلس فوض الحكومة من قبل أمر اختيار السندات التى يتكون منها الاحتياطي . وإليك ما قرره المجلس في العام السابق . وهو وارد في الفقرة ٢٩ من تقرير اللجنة عن ميزانية تلك السنة وهذا نصه :

وترى هذه اللجنة أن بقاء مبلغ ثمانية عشر مليوناً وكسور من المال الاحتياطي نقداً أمر لا يتفق مع الأصول الاقتصادية كما أنه ليس في مصلحة الحكومة لأن ما يتيج من السندات المصرية والسندات الأجنبية التى مركزها المالى من الدرجة الأولى سواء من القائمة أو بسبب زيادة قيمتها يربو كثيراً على القائمة التى تمددها إليها البنوك نظير إيداعها فيها . ولذا توصي هذه اللجنة أن يحصل توظيف نحو عشرة المليونات منه في شراء سندات وأسمم مختارها الحكومة بدون تقييدها بنوع خاص منها وترجو أن يكون للسندات المصرية نصيب يكون على الأقل موازياً للسندات والأذونات الأجنبية ذات المركز المالى من الدرجة الأولى وأن يترك الحكومة أيضاً الخيار في أن تحبين الفرض المناسبة لشترى تلك الأوراق تحت مسئوليتها . هذا أمر يقضى فيه بمجلس النواب والشيوخ . وقد وظفت الحكومة فعلا حوالى خمسة ملايين من الجنيهات في السندات الأجنبية وحوالى ثمانية ملايين في السندات المصرية . وأظنها بعملها هذا تنفع مع قرار البرلمان السابق .

حضرة ألفريد شماس افندى - أنا لا أفهم مطلقاً السبب في تمييز السندات الإنجليزية عن السندات المصرية .

حضرة صاحب المزة وكيل المجلس - لقد اشترت الحكومة كملاك من السندات المصرية .

حضرة ألفريد شماس افندى - اشترت قليلاً .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - يظهر أن حضرة العضو المحترم ألفريد شماس افندى لم يطلع على ما ورد في تقرير اللجنة خاصة بشراء الحكومة للسندات . فقد ورد فيه أن الحكومة اشترت من السندات الأجنبية بما مقداره خمسة ملايين وكسور . واشترت من السندات المصرية بما يقرب من ثمانية الملايين . وبذلك يظهر أن الكفة الراجحة هي للسندات المصرية .

حضرة ألفريد شماس افندى - لكن ما هى القائمة من السندات الإنجليزية ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - المسألة استثمار في سندات مضمونة ويمكن للحكومة استبدالها في أى وقت وفى أى سوق .

حضرة ألفريد شماس افندى - لكن السندات المصرية دين علينا .

(١٢) - الاستمرار في تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧-١٩٢٨ (الجلس الأولى) - ٢٠ المال الاحتياطي - شكل الجارية وتفيدها .

على من تقرير لجنة المالية عن هذه الميزانية ما يأتي :

أما السندات المصرية فترى اللجنة أن تكون بمصر لأن معظم هذه السندات أصبح في مصرف وقدم جاء بآمر تقرير أصوله صندوق الدين وهو الخاص بسنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ أن مدافع من كوريات الدين المتنازع في استحقاق ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤ بلغ في مصر  $\frac{٨}{٣٣}$  في المائة بينما أن ما دفع منها في باريس يبلغ  $\frac{١٧}{٣٣}$  في المائة وفي لوندرة  $\frac{٣٤}{٣٣}$  في المائة وأن ما دفعت كورياته من الدين الموحد في استحقاق أول نوفمبر سنة ١٩٢٤ بلغ في مصر  $\frac{٥٧}{٣٣}$  في المائة وفي باريس  $\frac{١٥}{٣٣}$  في المائة وفي لوندرة ٢٧ في المائة وما لاشك فيه أن نسبة ما هو موجود من سندات هذين الدينين في مصرف زادت في الستين الأخيرين (١٩٢٥ و ١٩٢٦) بنسب أقبال المصريين على اقتنائها .

وبناء على ذلك يكون سوق السندات المصرية في مصر أكبر منه في الخارج وليست هناك قيمة مالية يقال من أن إجراء العمليات الخاصة بهذه السندات في الخارج ينع من حصول تأخير كبير على سوقها في مصر لما هو معروف من أن أثر العمليات الخاصة بنوع من الأوراق في إحدى البورصات يظهر حتماً وفورياً في كل جهة يحصل فيها التعامل على هذه الأوراق خصوصاً وأن الحكومة الآن لا تحمل على التصرف في هذه السندات بل بالعكس تعمل على زيادة ما في حيازتها منها وبخطة المالية لمجلس النواب متفقة مع هذه اللجنة في الرأي المقدم ذكره وقد أقره مجلس النواب .

١٨ - ومن المعلوم أن المال الاحتياطي أصبح مقيدا في جزء منه بالأعمال التي تقرر أخذ تكاليفها منه وتبلغ قيمة الأعمال المقيد بها الاحتياطي لغاية الآن نحو ١٣ مليون ج . م وقد تبينت مفردات تكاليف الأعمال المذكورة بالكشف المرفق بنهاية هذا التقرير (١) .

وفي هذا الصدد تولى اللجنة من جديد ما سبق أن ذكرته في تقريرها ووافق عليه المجلس من ضرورة الاحتفاظ بالمال الاحتياطي حتى توضع سياسة مالية بديهية على درس جميع المشروعات الكبرى التي تحتاج إليها البلاد دسراً وأما وأنها ترى بأصرار أن يكون للدولة المصرية في كل وقت مال احتياطي معقول يقدر بنحو ٢٠ في المائة من مجموع ميزانية المصروفات حتى يمكن الرجوع إليه عند الطوارئ ، وذلك لأن موارد الدخل في ميزانية الدولة المصرية محدودة وضيقة كما أن الاشتيازات وغيرها من القيود الدولية لا تزال تحد من قدرة الحكومة على فرض الضرائب والرسوم وقد أقر مجلس النواب هذا الرأي من جديد .

١٩ - وقد استملت اللجنة من وزارة المالية من حساب النفود المتوفرة لدى الحكومة أو المزمعة بالمصادر المالية لغاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٧ فورد إليها البيان المرفق بنهاية هذا التقرير (٢) .

(١) راجع المحق د . فله المنية .

(٢) د . د . د . د . د . د .

حضرة لويس أختونج فانوس أفندي - أن المقصود من الاحتياطي أن يكون لدى الحكومة مال مدخر للطوارئ والأزمات التي تحدث في البلاد أزمات داخلية تحدث تأثراً في أسعار الأوراق المصرية يترقب مقدماتها أزمات الحكومة . ولا تحتاج الحكومة إلى الاحتياطي إلا إذا طرأ لها ظرف يضطرها لذلك فتأثر سمعتها وفي هذه الحالة تكون سوق السندات المصرية في كساد وبمنا سندات الحكومة . وهذا طبعاً يؤثر على أصحاب الأموال الذين يستثمرونها في سندات الحكومة ويضطرون لعرضها للبيع . فلما اضطرت الحكومة أيضاً لعرض أسهمها للبيع كانت هناك الطامة الكبرى . إذ تتدهور أسعار الأوراق المصرية . ويصلح الأذى لأصحاب الأوراق المضطرين للبيع .

وعلى ذلك فتتوغل جزء من الاحتياطي في شراء سندات أجنبية مضمونة مثل الإنجليزية من المصلحة . لأنه إذا اضطرت إلى بيعها حصلت بسرعة على رغبها . وأرى أن تريد الحكومة ما توظفه من الأموال في شراء سندات أخرى من الدرجة الأولى كالسندات الأمريكية لأنها كالسندات الإنجليزية في المانة والثبات . وهي بذلك مضمونة المانة .

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس - هل توافقون حضراتكم إذن على رأي اللجنة ؟

( موافقة ) .

(١١) مشروع قانون يرد من مجلس النواب بتعديل المادتين ٢ و ١٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها - حاله على لجنة الحفانية نظره على طريق الاستقبال .

على كتاب مجلس النواب وهذا نصه :

حضرة صاحب النبوة رئيس مجلس الشيوخ .

نظر مجلس النواب بصيغة مستجيبة بمجلسيه المنعقدتين في ٢٣ و ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ في مشروع القانون الخاص بتعديل المادتين ٢ و ١٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها ووافق عليه .

فاشرف بأن أرسل مع هذا لودكم مشروع القانون وتقرير لجنة الحفانية ومضبطي المجلسين اللذين نظر المجلس فيما مشروع القانون راجعاً عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

وغضوا وودكم بقبول عظيم الاحترام ما

٢٤ ماير سنة ١٩٢٧

رئيس مجلس النواب

عنه مدعطي التماس

حضرة صاحب العزة وكيل المجلس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة الحفانية نظره على طريق الاستقبال ؟

( موافقة ) .

في حضرة جده لطفني طعناوى طعناوى أفندي - ما هو سبب الاستقبال ؟  
لجنة محمود شكوي باشا (مقرر اللجنة) - لأنه مرتبط بميزانية .

ويشمل مبلغ ١٤٦٨٤٥٠ ر. ٢٠ ج. ٢٠ م. (الذي هو قيمة الجبل العمومية) بالغلج الجزء القدي من الاحتياطي - وكان البرلمان قد رأى إنشاء مجته ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ بإنهاء ثمانية ملايين من الجبلات هذا وتوظيف الباقي في شراء أوراق مالية تخفها الحكومة بدون تقيدها بنوع خاص منها مع رجاء أن تكون للسندات المصرية تصيب على الأقل موزالسندات والأذونات الأجنبية ذات المركز المالي من الدرجة الأولى مع ترك الخيار للحكومة أيضا في أن تحين القرض المناسبة لشترى تلك الأوراق تحت مسؤوليتها .

وترى اللجنة أن المدة التي مضت من وقت القرار الميزانية (١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦) إلى الآن لم تكن تسمح بتعظيم ما ودى من التدبير في العام الماضي مما يحتاج تنفيذه لبعض سنوات .  
حضرة لويس أخنوخ فانوس القدي - لم ملاحظة على مسألة التصرف في الجزء القدي من المال الاحتياطي .

من المعلوم أن الثورة الأهلية تنقسم إلى جزأين أحدهما ثابت والآخر متحرك والجزء المتحرك هو الجزء القدي وقد التجأت الحكومة المصرية بسبب ظروفها الدولية إلى اتباع سياسة من شأنها أن يكون لها احتياطي ومعنى هذه السياسة أن الحكومة تستولى من الضرائب على ما يزيد من حاجتها .

هذا التصرف مريب ومتخذ كل انتقاد من الوجهة الاقتصادية . ذلك بأن الأهالي في حاجة إلى تلك الأموال التي حصلت الحكومة عليها منهم زيادة عن حاجتها ، وربما كان من أسباب الأزمة المالية في البلاد وجود ذلك المال الاحتياطي في يد الحكومة لأن هذا المال البالغ نحو ٣٤ مليون جنيه والمودع جزء منه في البنوك والجزء الآخر مودف في شراء سندات كان يجب أن يكون في جيوب الأهالي ويمكن للحكومة عند الحاجة أن تأخذ منهم ما يلزمها من طريق فرض الضرائب عليهم .  
(مضجة) .

الواقع أن البلاد في حالة فقر مالي لأن الأموال تعطى للأهالي في مصر بغائفة تتراوح بين ٩٨٨ ٪ . وهذا أمر غير طبيعي في مثل هذه البلاد الفنية ولو كان المال فيها متولوا بقدر ما يحتاج إليه الأهالي لتصرف أعمالهم لما اضطروا إلى الاقتراض بهذه الفائدة الباهظة .

ومما يزيد حالة البلاد الاقتصادية سوءا الطريقة التي تسير عليها الحكومة في استخدام الجزء القدي من المال الاحتياطي بإيداعه في البنك الأهلي .

اننا اذا وجبنا إلى ميزانية البنك الأهلي نجد أن القسم الأكبر من المال القدي الذي كان يجب أن يكون متداوليا بين الزاوع والصان والتاجر لتسييل الأعمال الاقتصادية، نجد أن هذا الجزء وقدره نحو العشرين مليون جنيه محبوس في سندات وأسهم يوظفها البنك في الخارج ولا يستعمل في أعمال البنوك العادية ، وهذه الحالة غير طبيعية لأن وظيفة البنوك هي تسييل المعاملات التجارية والمساعدة في الأعمال الزراعية والصناعية ويمكن للحكومة المصرية أن تلتحق بهذا الأمر بسبب جزء من المال المودع في البنك الأهلي وإيداعه في بنك مصر الذي يعامل الأهالي معناه والذي يتبع حالة البلاد التجارية والزراعية .

اننا اذا ألقينا نظرة على ميزانية البنك الأهلي وبنك مصر نجد أن ميزانية الأولى تزيد على الثلاثين مليون جنيه وأن المبالغ التي يقربها على البضاء والاكتفاء لا توازي ربع ما يقربها بنك مصر على هذه الأصناف مع صغر رأس مالها . وقد كان بنك مصر الأول في ترتيب البنوك بالنسبة لافراض الأهالي على القطن .

ولا ينبغي على حضراتكم أن حاة البلاد تتوقف على تحسين سوق القطن وتنظيم حالته التي ترجع إلى مساعدة البنوك للأهالي وقد كان بنك مصر ف مقفلة هذه البنوك التي تعمل لمصلحتهم .

أما البنك الأهلي الذي يوجد فيه من أموال الأمة نحو ١٨ مليون جنيه فلا يقوم بهذه المساعدة ولذلك أرى أنه من الواجب على وزارة المالية أن تراعى هذه المصبرات واقترح أن تودع على الأقل مليونين من الجبلات من المال الاحتياطي في السنة القادمة بينك مصر .

حضرة عبد العزيز زرزوان بك - لا أنهم معنى لافراض حضرة العظم الضرم لويس فانوس اقتدى على زيادة المال الاحتياطي لأنه يرى أن يكون هذا المال في جيوب المزارعين والفلاحين .

لقد سمعنا بالأمس وبالأمس فقط من معالي وزير الأشغال أن مشرو إصلاح طرق الصرف والري قد يستخذ ١٥ مليون جنيه وهذا المشروع هو واحد من جملة المشاريع التي تحتاج البلاد وليس أذن هذا المال الاحتياطي أمام مصالح الدولة بما تحسد عليه .

أما ما أجدها حضرة من وجوب نقل مبلغ من البنك الأهلي إلى بنك مصر فاني مع ما أوجهه من أن يكون هذا البنك في مقفلة البنوك فاني أرى أن لا تسير على حكوكتنا التي تتق بها جملة عالية بشيء من هذا والواقع يقضي أن تحرك البها أن تصرف في هذا الأمر بمحكمتها وبما تقتضيه مصلحة البلاد .

سعادة أمين سامي باشا - بين أيدنا قانون التصفية الذي جعل للاحتياط وظيفة خاصة . فقد كانت أحيان مديريات الغربية والمنوفية وقفا وأسبوه والسكة الحديدية ودوميتها والمواني والقنارات كغائفة للسلفيات التي سؤ به في سنة ١٨٧٨ وسنة ١٨٧٩

ولما اضطرت الحكومة إلى صرف توصيات عن حريق الإسكندتر وإصلاح القناطر الخيرية التجأت إلى عمل ملقة مقدارها تسعة ملايين جزء منها ثمانية ملايين جنيه للتوصيات ومليون جنيه لإصلاح القناطر الخيرية والجمعية التي عقدت ببنده في سنة ١٨٨٤ لعمل نظام لهذه السلفة قرره أن لا توضع أية أرض مصرية كغائفة لهذه السلفة وأنه يجب أن يعمل ميزانية الحكومة المصرية بصفة احتياطي . وهذا هو أوى تاريخ للاحتياض القدي في ميزانية الحكومة المصرية . وقد حضر اللورد وورث برك خصصيا للتصديق سنة ١٨٨٥ ثم أخذ هذا المال الاحتياطي بخود ذلك وزير إلى أن وصا إلى ٣٤ مليون جنيه تقريبا ومن الصلة إلى أن زلزال

٢٢ - ومن المعلوم أن الحكومة استعانت بما لديها من المال الاحتياطي حينما دخلت في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ في سوق البضاعة الحاضرة للقطن شاربة لمقاومة الضغط الذي كان سائلا في ذلك الوقت على السوق وقد بلغ ما هو موجود لديها من مشترياتها سابقة الذكر حتى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧ ٤٧٩,٦١٠ طن وقطار وقد بلغت كلفتها من عموم مصادرها نحو ٢,٠٩٠,٠٠٠ ج.م. حاضرة صاحب العزة وكيل المجلس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد في تقرير اللجنة بالنسبة للمال الاحتياطي ؟

( موافقة )

فل من تقرير اللجنة ما يأتي :

### ٣ - شكل الميزانية وتوزيعها

٢٣ - ترى اللجنة أن وزارة المالية التبت في المشروع الحالي ما سبق أن قرره البرلمان من القواعد الخاصة بشكل الميزانية وكيفية تنفيذها وعلى الأخص ما يتعلق بمسألة تجاوز الميزانية ما عند الاقتضاء مقابل وجود وفر في بند أو بند آخر ضمن حدود باب واحد .

وقد تبين لهذه اللجنة حين نظر الحساب الختامي لسنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ ( أنظر الفقرة ٢٠ من التقرير ) أن وزارة المالية أخذت أصصا لتعليق الخاصة بهذه القاعدة ولتست بمشورها الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ نظر التأمين بشؤون الصرف في مختلف الوزارات والمصالح إلى ضرورة إجراء مراقبة دقيقة لمنع تجاوز احتداد أي بند من بنود الميزانية وأنه إذا اضطرر الحال يدعو إلى استعمال الوفر في أي باب من أبواب الميزانية لتسوية تجاوز يتوقع حصوله في بند ما من البنود الداخلة في ذلك الباب ينبغي عبارة وزارة المالية في ذلك قبل حمل التجاوز .

٢٤ - وقد تفتت وزارة المالية رغبة البرلمان المدونة بالفقرة ٣٤ من تقرير هذه اللجنة عن ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ فألغت بميزانية الإيرادات بالمشروع الحالي بيانا بمقارنة إيرادات ومصروفات المصالح ذات الإيراد وهي مصلحة الأملاك الأميرية ومصلحة السكك الحديدية ومصلحة التفرقات ومصلحة التليفون ومصلحة البريد .

٢٥ - أما فيما يخص مسألة الديون التي للحكومة المصرية على السودان التي أشير إليها في الفقرة ٣٥ من تقرير هذه اللجنة عن ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ فقد أجابت وزارة المالية أن هذه المسألة لا تزال تحت البحث .

حضرة لويس أرنونخ فانوس أفندي - يلحشني ما ورد في تقرير لجنة المالية من أن الحكومة المصرية أجابت عن مسألة الديون التي لها على السودان بأن هذه المسألة لا تزال تحت البحث وأذكر أنه في سنة ١٩٢٤ طلبنا من وزارة المالية أن تهم ببيان هذا الموضوع وقد مضى ثلاث سنوات كانت تكني تقديم هذا البيان . لذلك أرى أنه يجب أن نلاحظ على وزارة المالية هذا التأخير وأن نطلب منها أن تهم بهذا الموضوع لأنه يمس المجلس أن يطلع على البيان المذكور .

إن عبر الماضي وما حصل في عهد فرعون الذي استوزر يوسف بنى ملاً مخازنه ونجى مصر من خطر سبع السنوات الجفاف وما نتج من بساهل الذي حصل في عهد المستنصر بالله الفاطمي من توالى التصطع بتديد وما طرأ بعد ذلك في التسع السنوات التالية من البشة والضيق أدى إلى أن أكل الناس القطن والكلاب والوق في القبور وأكل رجل وأمرأته وأدها وكانت تخرج السيدة يطبق مملوء بالدهان لئلا تستأخه لشعر فلا تجد ذلك إلا بصعوبة ولم يبق عند المستنصر بالله وهو وارث مجد دولة الفاطمية من أمواله ومن خيرات أجداده إلا بقلة ومجاعة وقحباب . ( ضحك ) . ومات ثلث أهل مصر .

كل هذا من حصل لأن الحكومة في ذلك الوقت لم تأخذ حيطتها فيجب أن يكون لها عيرة وموعظة فإذا كان موجودا لدينا الآن من المال الاحتياطي مليون جنيه فيجب أن نعمل على زيادته ليكون عدة في أيدينا عند الطوارئ نهائية ويجب أن تكون المحافظة على هذا المال ونعامة من أهم أغراض الحكومة .

فإن كانت خيرات مصر من ثيلها الآن وافر لأنها غفورة الترع، مقودة لسور، وخير المارة فيها، إلا أنه ينبغي أن يطرأ على نثرنا أو قناطرها ما يعطلها برصاحة ثادية مأموريتها . فبالاحتياطي تكون مستعدين للإصلاح وسد إك الطوارئ وتجديد ما يلزم لقوتها . وإن ما هو حاصل الآن من فيضان المسيبي وما تربى على هذا الفيضان هو أعظم خيرا .

أما القول بتفضيل الجاه في بنك على بنك فهذا أمر آخر .

والذي الأظه أن شراء السندات لم يكن من وظيفة المال الاحتياطي شئ إذا أخذت الحكومة قشرا لها فقد يؤدى ذلك إلى تولي قيمتها عند ضيها للبيع كما حصل في مدة الحرب العربية حيث زلت قيمة السندات إلى ٢ جنيها ، لهذا أطلب أن توجه الحكومة عنايتها لتدعيم المال الاحتياطي ون الاضفات إلى شراء السندات . ( تصفيق )

فل من تقرير لجنة المالية ما يأتي :

٢٥ - وقد وأت لجنة المالية مجلس النواب في تقريرها لتت نظر الحكومة إلى أنه مهما يكن غامض الحق في سحب الكلا أو البعض من رصيدها لبنك الأعمال فإن طعنا كبيرا من هذا الرصيد أصبحت له صفة الودائع الثابتة فيمكن توليفها بشروط أكثر ملاءمة من الشروط الحالية القليلة على توقيت صيد .

وقد وافق مجلس النواب على هذه الملاحظة التي ترى هذه اللجنة الموافقة بها أيضا .

٢٦ - وقد كان فتح على الاحتياطي اعتماد اضافي يبلغ ٤,٠٠٠,٠٠٠ ج.م. حليف على الأقطان ولكن لم يستعمل من هذا المبلغ لفائدة ٣١ يناير سنة ١٩٢٧ ١٠٤٨,٠٠٠ ج.م. وقد استمد أصحاب الأقطان الجزء الأعظم منها بعد بم قيمة السلف التي كانوا اقترضوها ومن المنتظر أن تستد الحكومة من قيمة السلف في وقت قريب جدا .



على من تقرير اللجنة ما يأتي :

٢٦ - أما فيما يخص بما قرره المجلس في موضوع الفقرة ٣٣ من تقرير هذا اللجنة عن ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ والتي جاء بها أنه يحسن أن تفكر الحكومة في عمل كشف بحد عام يشمل بيان جميع موجودات وممتلكات الحكومة من عقار ومغلول سواء أكانت مخصصة للخدمة العمومية أم داخلة ضمن الأملاك الخاصة لا يمكن معرفة مقدار ما تملكه الدولة والحالة التي تكون عليها هذه الثروة العمومية فقد أجابت وزارة المالية بأنه ليس من المستطاع عمل كشف عام يبين قيمة جميع ممتلكات الحكومة من عقار أو مغلول لمعرفة ما هي عليه تلك الثروة العمومية لأن من بين تلك الممتلكات ما لا يمكن تقدير ثمنه لأنه ليس له قيمة تجارية كوجودات المتاحف وأنها تكفي بما هو حاصل الآن من أن موجودات الخازن تجرد سنوياً بحضور رسمي عملاً بالمادة ٨ من لائحة الخازن ومن إضافة المهنة المستندية سنوياً عملاً بالمادة ٧٠ من اللائحة المذكورة ومن أن المباني والأطيان محصورة لدى مصلحتي

المباني والأملاك كل منها فيما يخصها وكذلك الأمر فيما يتعلق بالموجودات والممتلكات الخصوصية لبعض المصالح إذ يوجد لدى مصلحة دار الآثار مثلاً بيان شامل لموجودات المتاحف كما أنه يوجد لدى مصلحة السكك الحديدية والتفريقات والتليفون بيان شامل لمخطوط والمباني والمهمات .

حضره صاحب العزة وكيل المجلس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد في تقرير اللجنة عن شكل الميزانية وتنفيذها ؟

( موافقة ) .

حضره صاحب العزة وكيل المجلس - إذا أردتم حضراتكم الموافقة على رفع الجلسة الآن فالتا غدا نستمر في نظر الميزانية .

وقعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والخمسين مساءً على أن تعود للاعتماد غدا الأربعاء ٢٣ ذي القعدة سنة ١٣٤٥ ( ٢٥ مايو سنة ١٩٢٧ ) الساعة الخامسة مساءً .

## ملحق رقم ٢

كشف بيان عدد جوازات السفر التي أعطيت للصيرين في المدة  
من سنة ١٩٢١ لغاية ديسمبر سنة ١٩٢٦ سنة سنة

السنة	جوازات السفر للصيرين
١٩٢١	٦٠٨٣
١٩٢٢	٦٩٥٤
١٩٢٣	٧٥٠٤
١٩٢٤	٧٥٩٨
١٩٢٥	٤٨٣٤
١٩٢٦	٤١٩٥

## ملحق رقم ١

واردات القطن المصري من البلاد

السنة	الكمية طن	القيمة جنيه مصري
١٩١٦	٢٥٤٣٢	٣٧٩٣٤٠
١٩١٧	٣٦٩٤٠	٧٥٢٨٠٦
١٩١٨	٣٥٠٧١	٨٧٣٦١
١٩١٩	٥٧٧١٨	١٥٤٢٥٧٤٦
١٩٢٠	١٢٠٢٤٦	٢٣٩٠١٥٠٦٤
١٩٢١	٤٣٧٤٧	٦٦٩٤١٤
١٩٢٢	١١٨٢٠٧	١٥٤٣٨٨٥١
١٩٢٣	١٠١٧٥٥	١٣٠٦٤٢٨٧
١٩٢٤	١٧٩٠٨٧	١٣٧٩١٣٣
١٩٢٥	٢٥٨٣٠٦	٢٤٦٤٣٦٥
١٩٢٦	٢٤٣٠٧٣	٢٣٢٨١٥٤٧

### ملحق رقم ٣

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على مشروع قانون باقاص المكافأة البرلمانية إلى أربابها وتأمين جنبا مصرها - سوريا .

- |                                   |                                     |                                   |
|-----------------------------------|-------------------------------------|-----------------------------------|
| (٥٧) معادة محمد صفى باشا          | (٢٩) حضرة شعبان السيد مؤمن بك       | (١) حضرة ابراهيم الطاهرى بك       |
| (٥٨) حضرة محمد عبد اللطيف افندى   | (٣٠) » الشيخ طه حسين                | (٢) » الشيخ ابراهيم بسيونى الخطيب |
| (٥٩) » الشيخ محمد من العرب بك     | (٣١) » عبدالحكم أحمد عبد الفتاح بك  | (٣) » ابراهيم سيد أحمد بك         |
| (٦٠) » محمد عوض جبريل افندى       | (٣٢) » عبد الرحمن للموم بك          | (٤) » ابراهيم فرج أبو الجليل بك   |
| (٦١) معادة اللواء محمد كامل باشا  | (٣٣) معالى عبد الرزق صبرى باشا      | (٥) » الشيخ ابراهيم يوسف عطافه    |
| (٦٢) حضرة محمد لطفى طنطاوى افندى  | (٣٤) حضرة عبد الرزق محمد مهنا افندى | (٦) » أحمد أبو سيف راضى افندى     |
| (٦٣) معادة محمد محب باشا          | (٣٥) » عبد العزيز رضوان بك          | (٧) معادة أحمد محمود باشا         |
| (٦٤) حضرة محمد محمود بك           | (٣٦) » عبد الفتاح الورزى بك         | (٨) معالى أحمد سليم باشا          |
| (٦٥) » محمد محمود خليل بك         | (٣٧) » الشيخ عزب اللبى              | (٩) حضرة أحمد حيد أبو صيت بك      |
| (٦٦) معادة محمد مغازى باشا        | (٣٨) » عزيز مريم افندى              | (١٠) دولة أحمد زور باشا           |
| (٦٧) حضرة الدكتور محمد هاشم افندى | (٣٩) » حفيى حسين البربرى افندى      | (١١) حضرة أحمد عيده بك            |
| (٦٨) » محمود أبو النصر بك         | (٤٠) » علي اسماعيل بك               | (١٢) معادة أحمد علي باشا          |
| (٦٩) » محمود بسيونى افندى         | (٤١) » علي عبد الرازق بك            | (١٣) حضرة أحمد محمد حجازى بك      |
| (٧٠) معادة محمود شكرى باشا        | (٤٢) معادة اللواء علي فهمى باشا     | (١٤) فضيلة الشيخ أحمد نصر         |
| (٧١) حضرة محمود علي مهنا بك       | (٤٣) حضرة الشيخ علي محمد مروان      | (١٥) معالى اسحاق سري باشا         |
| (٧٢) معادة اللواء محمود فؤاد باشا | (٤٤) » عوض مرثان المهدي بك          | (١٦) حضرة ألفريد شماس افندى       |
| (٧٣) » محمود رشاد باشا            | (٤٥) » فهمى حنا ويصا بك             | (١٧) معادة أمين سامى باشا         |
| (٧٤) حضرة مرسى وزير بك            | (٤٦) » نياقة الأنبا لوكاس           | (١٨) حضرة حافظ مابدين بك          |
| (٧٥) » مصطفى رشيد بك              | (٤٧) حضرة لويس أغنوخ فانوس افندى    | (١٩) » الشيخ حسن عبد التاادر      |
| (٧٦) معادة نبشيل أيوب باشا        | (٤٨) » الشيخ متولى عمر حجازى        | (٢٠) » حسين عبد الغفار بك         |
| (٧٧) حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل | (٤٩) » محمد أحمد الشريف بك          | (٢١) » السيد حسين القصصى          |
| (٧٨) دولة يحيى ابراهيم باشا       | (٥٠) معادة محمد أفلاطون باشا        | (٢٢) معادة اللواء حسين غنيزى باشا |
| (٧٩) معادة يوسف أصلان طنطاوى باشا | (٥١) » محمد الحنفى الطرزي باشا      | (٢٣) » » حسين شريف باشا           |
| (٨٠) حضرة يوسف بشوتو بك           | (٥٢) » محمد السيد أبو علي باشا      | (٢٤) حضرة رزق شعبان شحمه بك       |
| (٨١) دولة يوسف ويهه باشا          | (٥٣) » محمد الباتى باشا             | (٢٥) » سعد مكرم بك                |
| (٨٢) حضرة محمد علوى الجزائر بك    | (٥٤) حضرة محمد جعفر افندى           | (٢٦) » سعيد فهمى الزوى بك         |
|                                   | (٥٥) » محمد زكى عبد الرازق بك       | (٢٧) » سمعان خيرى بك القصص بك     |
|                                   | (٥٦) معالى محمد شفيق باشا           | (٢٨) » شامين الهندى افندى         |



## ملحق رقم ٥

بيان الأعمال التي بسببها أصبح الاحتياطي مقبلاً بما يقرب من ١٣ مليون جنيه

		جنيه مصرى
لأعمال الفئة الثانية المبنية في الصفحة ٢٥٥ - ٢٦٢ من ميزانية مصلحة الأثر .	١١,٦٧٣	٦,٨٧٩,٩٥٣
للأعمال التي سبق البدء بها وبمينة في الصفحة ٣٨٤ من ميزانية مصلحة السكك الحديدية .	٦٥٢,٠٠٠	
للشروعات المستجدة في الصفحة ٣٨٦ من ميزانية مصلحة السكك الحديدية .	٣١١,٥٠٠	٨٨٣,١٠٠
للأعمال الجديدة المبنية في الصفحة ٣٩٨ - ٣٩٩ من ميزانية مصلحة التليفون .	٣٤٤,٣٠٠	٢٩٧,٢٠٠
للأعمال الجديدة المبنية في الصفحة ٤٠٦ من ميزانية مصلحة الأثر .	١,٢٩٢	٣٠٠,٤٠
للأعمال الجديدة المبنية في الصفحة ٤١٩ من ميزانية مصلحة الموانئ والمنازل .	٤٠٦,٠٠٠	٢,٠٠٠
للأعمال الجديدة المبنية في الصفحة ٤٢٥ من ميزانية مصلحة الطرق والكبارى .	١٤٨,٠٠٠	٢,٤٣٣,٩٧٧
	١٢,٧٢٢,٠٣٥	٥١,٠٠٠

لأعمال الفئة الثانية المبنية في الصفحة ٢٥٥ - ٢٦٢ من ميزانية مصلحة الأثر .

لأعمال الفئة الثالثة المبنية في الصفحة ٢٦٣ - ٢٦٤ من ميزانية مصلحة الأثر .

لأعمال الفئة الأولى المبنية في الصفحة ٢٦٩ - ٢٧١ من ميزانية مصلحة المبانى .

لأعمال الفئة الثالثة المبنية في الصفحة ٢٧٣ - من ميزانية مصلحة المبانى .

لأعمال جديدة بصفحة ٢٧٩ من ميزانية القسم الميكانيكى .

لأعمال جديدة بصفحة ٣٠٣ من ميزانية مصلحة المبانى (بمختلف ملحقه دمنور) .



## مجلس الشيوخ

### مضبطة الجلسة الثانية والأربعين

المنعقدة علنا في يوم الأربعاء ٢٣ ذى القعدة سنة ١٣٤٥ الموافق ٢٥ مايو سنة ١٩٢٧

(١) التصديق على محضر الجلسة السابقة (٢) تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - القسم الأول - ٤ - الإيرادات - باب ١ الأموال المقررة - باب ٢ الرسوم الجمركية - باب ٣ رسوم الموانئ والمنازل - باب ٤ صناديق الأملاك - باب ٥ القنص - باب ٦ دفعة المصروفات - باب ٧ الرسوم القضائية والتقليدية - باب ٨ السلك الجديدة - باب ٩ الخزائن .

(١) التصديق على محضر الجلسة السابقة .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة؟

أصوات : لا .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

(٢) تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - القسم الأول - ٤ - الإيرادات - باب ١ الأموال المقررة - باب ٢ الرسوم الجمركية - باب ٣ رسوم الموانئ والمنازل - باب ٤ صناديق الأملاك - باب ٥ القنص - باب ٦ دفعة المصروفات - باب ٧ الرسوم القضائية والتقليدية - باب ٨ السلك الجديدة - باب ٩ الخزائن .

حضرة لويس أغنوخ فانوس افندي - بمناسبة نظر الإيرادات ، وبما أن هذا الموضوع يدخل فيه مسألة تعديل الضرائب والامتيازات الأجنبية والمفوضيات التي لابد أنها قد حدثت بشأن المساواة في الضرائب بين الوطنيين والأجانب ، بهذه المناسبة كنت أود أن يكون صاحبها المعالي وزير المالية والمخارجية حاضرين الجلسة ليشيرا لحضرات الأعضاء ما هم في هذا الموضوع ولتلك أطلب تليغهما هذه الرغبة .

الرئيس - سعادة وكيل المالية حاضرا الآن وهو يمثل معالي وزيرها ، وإذا احتاج الأمر إلى المناقشة مع معالي وزير المخارجية لحققت ذلك المجلس حضوره .

حضرة لويس أغنوخ فانوس افندي - ليس غرضنا أن نقاش معالي وزير المخارجية . بل كل ما نطلبه أن يحيط المجلس علما بما تم في صدد مسألة المساواة بين الوطنيين والأجانب في دفع الضرائب . وقد سبق لنا أن أبلغنا هذه الرغبة في سنة سابقة .

الرئيس - هل أطلع حضرة العضو المحترم على تقرير لجنة المالية . فهد جاء فيه أنه لم يتم شيء لأن في هذه المسألة . وإذا كان لدى حضرة العضو سؤال أو استجواب من هذا الموضوع فيحسن تقديمه .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة العاشرة مساء برئاسة حضرة محمود بيونى افندي وكيل المجلس وبحضور حضرات الأعضاء ما علنا :

أولا - الثائمين :

(١) بأجازات وهما حضرات :

بيوى مذكود بك . محمد فتحي يكن بك .

(ب) بغير إذن وهم حضرات :

أحمد خير الفقار باشا . الشيخ اسماعيل محمد أحمد جديا شقوا . حسن أحمد المدينى بك . عثمان خيرال القمص بك .

ثانيا - المعتبرين :

(٢) عن جلسة اليوم حضرات :

إبراهيم نور الدين بك . سعد مكرم بك . عبد الفتاح رجاى افندي . الشيخ علي محمد صروران . محمد أفلاطون باشا . محمد عوض جبريل افندي .

(ب) عن جلسات اليوم والثد : حضرة شاعين الجندى افندي .

(ج) عن جلسات هذا الأسبوع حضرات :

إبراهيم حلم مهنا افندي . الشيخ إبراهيم عبد الحميد نوار . أحمد مصطفى بك . حسن وشوان حمادى بك . الشيخ علي رمضان الطويحي . محمد صفوت باشا . محمود الأترى باشا .

(د) عن عشرة أيام من ٢٣ الجارى : سعادة محمود حسن الشنوبل باشا .

قوله السكرتيرية البلمانية حضرات : الشيخ محمد عز العرب بك . محمد أحمد الشريف بك . علي عبد الرزاق بك .

حبيب المصرى بك سكرتير عام .

أعلن حضرة الرئيس بالنيابة افتتاح الجلسة .

على من تقرير لجنة المالية ما يأتي :

#### ٤ - الإيرادات

٢٧ - قدرت الإيرادات للمشروع الحالي بمبلغ ٣٨,٩٧٧,٠٠٠ ج.م أدخل فيه مبلغ ٣,٢٤٤,٠٠٠ ج.م أقترب منه من الاحتياطي لسد عجز الإيرادات عن المصروفات وكانت الإيرادات في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ مقدرة بمبلغ ٣٩,٣٦٠,٠٠٠ ج.م بما فيها مبلغ ١,٤٣٧,٠٠٠ ج.م أخذ من المال الاحتياطي للفرض نفسه وإذا استبد ما هو مأخوذ في كل من الستين من المال الاحتياطي للفرض سالف الذكر يكون تهدر الإيرادات في سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ مبلغ ٣,٧٢٢,٠٠٠ ج.م وفي سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ بمبلغ ٣,٧٢٢,٠٠٠ ج.م وبذلك تقل تهديرات الإيرادات للمشروع الحالي عن مثله في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ بمبلغ ١,٧٠٠,٠٠٠ ج.م وهو ما يدل على الحيلة الواجبة التي اتخذتها وزارة المالية في تهدير إيرادات السنة الحالية إذ أنه ظاهر من مراجعة الأرقام أن الإيرادات بدأت تبطأ هبوطاً متوالياً في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ بالنسبة لخطايا في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦

فقد جاء للكشف الخاص ببيان الإيرادات التقديرية في المدة من أبريل سنة ١٩٢٦ لغاية مارس سنة ١٩٢٧ أن ما تمحصل في هذه المدة بلغ ٣٧,٩٤٣,٠٠٠ ج.م على أن ما تمحصل في المدة نفسها من السنة التي قبلها بلغ ٣٧,٩٨٣,٠٠٠ ج.م أي بعجز قدره ٤٠,٠٠٠ ج.م وأما هذا العجز هو ما لحق (أولاً) رسوم الجمارك والنفقات والتناك والسجائر إذ بلغ في المدة المذكورة ١١,٤٤٥,٠٠٠ ج.م على أن ما تمحصل في المدة نفسها من السنة التي قبلها بلغ ١٢,٥٢٢,٠٠٠ ج.م أي بعجز قدره ١,٠٧٧,٠٠٠ ج.م من ذلك مبلغ ٨٦٦,٠٠٠ ج.م في رسوم الجمارك و٢١١,٠٠٠ ج.م في رسوم السفن والتناك والسجائر، (ثانياً) الرسوم القضائية والقيدية إذ بلغ المتحصل في المدة المذكورة ٢,١٣٠,٠٠٠ ج.م على أن ما تمحصل في السنة التي قبلها بلغ ٢,٢٠١,٠٠٠ ج.م أي بعجز قدره ٧١,٠٠٠ ج.م، (ثالثاً) إيرادات الرسوم الهندسية إذ بلغ المتحصل في المدة المذكورة ٩٩٧,٠٠٠ ج.م وكان يقابل في السنة التي قبلها ٧٣٨,٩٠٠ ج.م أي بعجز قدره ٢٤٨,١٠٠ ج.م، (رابعاً) الإيرادات غير العادية إذ بلغ المتحصل في المدة المذكورة ١٩٦,٠٠٠ ج.م على أن ما تمحصل من هذا الباب في السنة التي قبلها بلغ ٥٩٥,٠٠٠ ج.م فيكون هنالك عجز قدره ٣٩٩,٠٠٠ ج.م.

٢٨ - وبمقارنة ما تمحصل لفسلا حسب ذلك الكشف في السنة من أول أبريل سنة ١٩٢٦ إلى آخر مارس سنة ١٩٢٧ بما كان مقدراً للإيرادات في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وبعد استبعاد مبلغ ١,٤٣٧,٠٠٠ ج.م الذي كان تمرد أخذه من الاحتياطي يرى أن ما تمحصل فعلاً لا يقل عن تهدير الإيرادات إلا بمبلغ ٢٨٠,٠٠٠ ج.م.

وبمقارنة ما ورد في الكشف المتقدم ذكره بتقدير الإيرادات للمشروع الحالي بعد استبعاد مبلغ ٣,٢٤٤,٠٠٠ ج.م المطلوب أخذه من المال الاحتياطي يرى أن ما تمحصل في المدة من أول أبريل سنة ١٩٢٦ إلى آخر مارس سنة ١٩٢٧ يزيد عن تهدير الإيرادات للمشروع الحالي بمبلغ

٢٩,٠٠٠ ج.م فيكون التقدير الوارد للمشروع أقل مما تمحصل فعلاً في السنة السابقة بذلك المبلغ وهو ما يدل على أن الحكومة قد راعت في تهديرها الإيرادات بالمبلغ الوارد في المشروع الحالي واجب الحيلة اللازمة .

وترى اللجنة ما تقتضي أن وزارة المالية قد راعت في تهدير الإيرادات في المشروع الحالي ما أصاب أسعار القطع من الهبوط مما يؤثر بنوع خاص على دخل الجمارك والسلك الحديدية والنفقات والتلفون والمواقي وما يلحق بعض الموارد الأخرى من النقص بسبب الحالة الاقتصادية العامة كالمسوم القيدية والمتحصل من مبيعات الأملاك الأميرية وبذل أنظمة العسكرية ودفعة المصوغات .

٢٩ - وترى اللجنة أن حالة النقص المستمر في الإيرادات ووجود عوامل عدة تحمل على زيادة المصروفات وكون المال الاحتياطي المتوفر لدى الحكومة لا يفي ما سبق البيان إلى الآن لا يسبب وقف أو تأخير الأعمال الكبرى التي لا بد من تنفيذها إذا أريد بالبلاد التدرج في سبيل التقسيم المصروفات مما يحمل على التفكير جدياً فيما يمكن أن يواجهه البلاد من الضائقة يوم أن ينفد المال الاحتياطي الذي تلتجأ إليه الحكومة الآن للاستعانة به بعد عجز ميزانية الإيرادات عن المصروفات وفيجب أيضاً أن يخذل ذلك من الآن من أوجه الحيلة . وقد لفتت اللجنة في السنة الماضية بما ورد في تقريرها من ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ الفقرات من ٣٧ إلى ٣٩ النظر إلى هذه الحال وإلى التفكير مجالاً في أمر البحث عن موارد أخرى للحكومة (خصوصاً مع مراعاة ما هو حاصل الآن من أن تحسين في المساهمة في إيرادات الأفراد لا تأخذ فيها الحكومة ضريبة ما) وإلى السعي لتطبيق العدالة في فرض الضرائب وتوزيعها .

وقد كان الشعور بقدان المساواة بين دافعي الضرائب في هذه السنة أكثر إيلاً ما منه في السنوات الأخرى إذ أن عبء الضرائب العقارية على ملاك الأراضي الزراعية كان شديداً الوقع نظراً لهبوط أسعار المحاصيل وصعوبة التصرف فيها خصوصاً إذا روي أن الملكية العقارية مثقلة فوق هذا بشيء كثير من أخطاء الدين ونحوه على أمل دفع واحدة من دوى الإيرادات بسببه مصاريف الدولة فيمنافاة العدالة ويؤدي إلى حدوث اختلال التوازن الذي يجرى في الغالب إلى نتائج اجتماعية سيئة .

٣٠ - وفي نظر هذه اللجنة أنه لا يمكن معالجة أمر الضرائب إلا بمعالجة الاختيازات الاجتماعية التي كان سوء تنفيذها سبباً في الحالة المتقدم ذكرها لأن الأصل في هذه الاختيازات أنها لا تغطي أي امتياز للأجانب لها يتعلق بدفع الضرائب بل كان كل ما تاتي إليه هو حماية الأجانب من سوء تصرف الحكام في فرض الضرائب وبدلاً المساواة في دفعها قد تقرر فيه حصة لا تقرر في مؤتمر لندرة سنة ١٨٨٥ ولا شك في أن استمرار تطبيقها يشكها الحاضر في موضوع الضرائب يصعب بصالح البلاد وسبل رفها .

وترى اللجنة أن يطلب إلى الحكومة بعد فراغها من البحث عن الضرائب الجديدة التي يمكن فرضها أن تبدأ بمفاوضة الدول بمرعة في هذه المسألة إذ أنه لم يبد هناك عمل مطلقاً لوجود فوارق بين أشخاص يستغلون بسبب واحدة ويتحمون من السوء بمراقب البلاد فيكلف بعضهم دون الآخرين بدفع الضرائب اللازمة لسد النفقات التي يستعملها تهتم هذه المراقب .



مسألة الامتيازات - وبخاصة الاعفاء من الضرائب - لا تقوم على أساس من القانون أو العقل ولا يسلم بها ضمير رجل مصنف في العالم .  
على أي أساس يطلب أي إنسان من سكان هذه البلاد أن يعفى من دفع الضرائب ؟

وجدت الامتيازات بسبب ما كان قائما بين الدولة العثمانية وبين بعض الدول من المعاهدات . ولما كانت مصر تابعة للدولة العلية نص في فرمانات التي حولت الخديوي بين الحكم في مصر أن يتمتعوا تلك المعاهدات . لمسه تحملا عبء تلك الامتيازات ولكنها وقد زالت كل صلة تربطنا بتركيا أصبح لا أساس لبقاء تلك الامتيازات ، ولا سيما أن تركيا نفسها ألغتها بمعاهدة لوزان .

أريد من حضراتكم حصنة كونكم ثواب الأمة أن تدركوا هذه الحقيقة وأن تشعروا بحكومةكم بهذه النسبة التي تقتض على بقاء هذه الامتيازات المخالفة في جوهرها للحق والعدالة .

( تصفيق ) .

لقد رأيت حضراتكم في مؤتمر جنيف أن مندوبي الدول سلموا بعض ما تطلب به من المساواة في دفع الضرائب . وأؤكد لحضراتكم بما اكتبه من الخيرة في الاتصال بممثل الدول الأجنبية في مؤتمرات لوزان وروتر و بروكسل عندما نعت إليها لخدمة القضية المصرية - وذلك في أنها نفسها - أؤكد لكم أن كل سياسي تكلمت معه لم يسمعه إلا أن يسلم بعد مطالبتنا .

لا تستطيع حكومة أن تقف أمام برلمانها لتدأ الحكومة المصرية ؟ لا تطلب إلا العمل بين الوطنيين والأجانب بمساواتهم في دفع الضرائب . من كانت هذه هي الحالة ، فهاذا تأخرت الحكومة المصرية في حل هذه المسألة بما يتفق ومصلحة البلاد ، مع أن كل نظم اقتصادية والاجتماعية والاصلاحية مبنية لقيام المرافق في سبيل الإصلاح بسبب بقاء هذه الامتيازات ؟

ولطالما قرر هذه الحقيقة الأورد كرومر وغيره من رجال الانجليز . أظن الدول الأجنبية تقتضي على الحكومة المصرية إذا هي طالبت بالامتيازات لتتخذ الاصلاح .

كنت أود لو أن مداني وزير الخارجية حاضر لحققت معي على ما قام به الوزارة فقام به سفرنا وعملنا في البلاد الأجنبية في هذا الشأن .

سبق أن أجبنا هذه الملاحظة في سنة ١٩٢٤ . وقد مضت ثلاث سنين لا علم لنا تحمينا فيها خطوة واحدة في هذا السبيل . على أن البطء مسألة حيوية كهذه لا يجوز مطلقا .

فلذلك أرجو من حضراتكم أن تفرغوا من رغبكم في أن تتولى الحكومة حل هذه المسألة بجد ونشاط حتى لا يأتي دور الاقتصاد القادم إلا وقد حله هذه المسألة بما يتفق ومصلحة البلاد .

( تصفيق حد ) .

وقد ذكرت لجنة المالية مجلس النواب هذه الرغبة في تقريرها وعند نظرها أمام المجلس صرح حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة في الواقع تشاطر المجلس هذه الرغبات التي تتمتعها حق وعادلة لأنه يجب على المستغلين بظل بلد واحد أن يشاطروا أهله جميع ما تحتضيه مرافق البلد من وجوه الاثاق .

وبعد ما تقدم ذكره ترى اللجنة أن تبدي رأيا وما بين لها من الملاحظات عن كل باب من أبواب الإيرادات كل على حدة .

حضرة لويس أخنيوخ فانوس افندي - لا شك أننا نتفق على الاتفاق مع ما أبدته لجنة المالية من الآراء بشأن الإيرادات ، وبخاصة مع ما أبدته من ضرورة توزيع الضرائب بالعدالة والمساواة بين سكان وادي النيل جميعا .

سماعة محمد صدق باشا - ماهو الموضوع الذي يريد حضرة العضو المحترم التكلم فيه ؟

حضرة لويس أخنيوخ فانوس افندي - انموضوع كلامي خاص بالإيرادات والامتيازات لضرورة توزيع الضرائب بالمساواة والعدالة بين جميع سكان القطر سواء أكانوا وطنيين أم أجانب ....

حضرة حافظ عابدين بك - إذا كان فرض حضرة العضو المحترم اقتاده بأن إلغاء الامتيازات مفيد للبلد فنحن مقتنعون ....

حضرة عبد العزيز وضوان بك - لا يجوز مقاطعة الخليل بمثل هذا . وإن نكف المقاطعة لا يجنبها مجلس برلاني في العالم ، فأرجو أن يتركه لخطيب حرية الكلام .

حضرة حافظ عابدين بك - ان وقتنا ثمين . وما أدركت أن أتعرض لحرية الخطيب . وإنما أشفق على وقتنا من أن يضيع . ولا سيما أننا ننظر في الميزانية في زمن متأخر والمسألة التي يريد الكلام فيها نخرجها حيا وننالم من نتائجها وقد شرحت اللجنة ذلك في تقريرها وفيه الكفاية .

حضرة عبد العزيز وضوان بك - نعم أن الوقت ثمين . ولكن المناقشة في موضوع كهذا مفيدة .

حضرة لويس أخنيوخ فانوس افندي - لا شك أننا جميعا متفقون مع لجنة المالية فيما أبدته في طلب المساواة في دفع الضرائب بين الوطنيين والأجانب ولكن لكي تمكن الحكومة المصرية من القيام بعمل جيد ولكن يدرك أولئك الذين نطالبهم بالاشتراك معنا في مصاريف الحكم والنظام في هذه البلاد كما هم مشتركون معنا فعلا في منافعها . يجب أن نرفع صوتنا عاليا لطلب المساواة ، فانه لا توجد بلاد في العالم غير هذا البلد يتجمع فيها فريق للمنافع بغير أن يحمل نصيبه من المصاريف التي تستدعيها تلك المنافع .

أنا نوسع صدوري وزبح بمحضرات القلاء الذين شاركوا في الأعمال ولكن هذا الترحيب وهذا الشعور الجليل يحرم يجب أن يقابل منهم بشعور مثله فيقومون برأيتهم نحو هذه البلاد وحكومتها ، فان هذه الحكومة تقوم بإصلاحات اجتماعية وصحية واقتصادية يتضمنون بها كما يرضع أبناء البلاد .

الرئيس — هل يوافق المجلس على ما قُبل من تقرير اللجنة خاصة بالإيرادات .  
( موافقة ) .

حضرة عبد العزيز رضوان بك — حضرات الزلاء : أشتر العالم أوزي يبعد النظر وسعة الاطلاع خصوصا في المسائل الاقتصادية ولا رى كيف أن أوروبا ، وقد عمت الشكوى في مصر من تأثير الامتيازات صبح كل تاجر من المصريين بل كل مصرى ينظر الى التاجر الاجنبى نظر لساقده عليه في بلد يعيش فيه الجميع ، يقوم المصريون بنفقاته السامة فيما اجنبى يستثمر أمواله دون الاشتراك في تلك النفقات ، لا ادرى كيف لا نأكل أوروبا في العمل على التخلص من آثار تلك الامتيازات .

لقد تخلصت أغلب الأمم من قيود الامتيازات التي لا تزال موضع مشا كل لمة في البلاد الأخرى ، فهل حان الوقت الذى تخفف فيه أوروبا أن دوام هذا نال قد يؤدى الى إبطاء الذى لا يمكن أن يكون في مصلحتها .

أنى أخشى أن يؤدى ذلك الى ما لا نجد عقباه لذلك أرجو حكومتنا بيدة .....  
سعادة محمد صدق باشا — لا داعى لكل هذا .

حضرة عبدالعزى رضوان بك — أقول ان السكوت على إلغاء الامتيازات حل عاجل يوجد الخندق بين الطرفين ، لذلك أرجو بالحاح من حكومتنا بيدة أن توجه عنايتها لحل هذه المشكلة التي من هنا جميعا .

( تصفيق ) .

حضرة عزيز مريم افندى — أوافق كل الموافقة على ما جاء في أقوال احرى الزميلين خاصة بالامتيازات لأنها غير عادلة في ذلك بلدنا وفي كل البلاد " حيث ما فضلا عن أنها ماسة بكراسنا القومية ، فالتخلص منها واجب بصر ما يمكن ، على أن فرض الضرائب على الأجانب بطريق المساواة مع مريين أمر قد لا يتعلق بالامتيازات لأن الامتيازات شيء والمساواة والأجانب والمصريين في التكاليف الباهة شيء آخر وأرى أنه اذا طالت بوضات في شأن إلغاء الامتيازات وجب على الحكومة أن تبحث على يل في أمر مساواة المصريين بالأجانب في الضرائب وأرى أن تسارع الى إلغاء المسألة .

رصد نقطة أخرى خاصة بالإيرادات : لقد قال سعادة مقرر اللجنة المالية إيرادات الدولة في مجز مستمر في الستين الآخرين على الأخص وقد لت الحكومة بهذه الميزانية دون أن توضع لها شيئا من برنامجها لسد هذا ز وتنتج الإيرادات خصوصا وأن مصاريف الدولة في زيادة مطردة ألمؤكده أن تدور زيادة الإيرادات من الأمور الواجب العناية بها ولا يصح تخفى الحكومة بالضرائب بل يجب عليها أن تبحث عن موارد أخرى . البلاد المحصنة لا تكون الضرائب الا جباة يسيرا من مجموع إيرادات . فلا في ألمانيا لا تزيد الضرائب مطلقا عن ثلث مجموع إيراداتها من عن ذلك .

سألتى سعادة المقرر الآن عن الموارد الأخرى التي تستند اليها الدولة الألمانية في إيراداتها غير الضرائب فأقول أن من أهم موارد تلك الدولة أملاكها المخصصة للأراضي الزراعية والغابات والمناجم والسكك الحديدية والتلغراف والتليفون والبوتة ومصانعات الحديد المختلفة وصناعة البيرة .

يقول لي سعادة المقرر انه ليس لدينا أملاك كثيرة ، وفي هذا الوقت الذى نشكو فيه من قلة الأملاك تحلب الحكومة بلغة للنظر في بيع أراضيها المملوكة لها وأرى أنه من سوء السياسة التصرف في تلك الأملاك بالبيع . وبما أن هذه اللجنة لم تم عملها الى الآن فأرى أن الكلام في هذا الموضوع سابق لأوانه .

توجد لدينا موارد أخرى كالتابع التي يعيمل بعضهم وجودها مع أنها موجودة ، وأن أسأل وزارة المالية عما اقتضته من الوسائل لاستثمار مناجمنا المصرية والاحتفاظ بها وعدم السماح للشركات الأجنبية باحتكارها . غير لنا الاحتفاظ بكل موارد الطبيعة والاحتياط في استثمارها بأنفسا .

يوجد مورد حتى به وزارة الأشغال — وكنت أريد التكل فيه بالأسس ولكن عدم وجود معالي الوزير حال دون ذلك — وهذا المورد هو النعم الأبيض وأرى به استثمار المياه الساقطة من الشلالات . ثم كنت أريد أن استفسر من معاليه الى أى مدى وصلت الوزارة في درس هذا الموضوع . ( حضر معالي أحمد محمد خشي باشا وزير المواصلات ) .

تبنى سعادة المقرر الى أن البحث في هذه المسألة سابق لأوانه وهل ذلك فإرجع الكلام عليها الى وقت النظر في مصروفات وزارة الأشغال .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — ان تقرير اللجنة المالية يعمرى أشياء كثيرة عن هذا الموضوع وغيره لذلك يحسن إرجاء الكلام فيه حتى يبين وقته حضرة عزيز مريم افندى — ان الفرض الذى أرى اليه بما قلته هو ألا تساهل الحكومة المصرية مطلقا في مواردها الطبيعية وأن تسارع الى استثمارها بنفسها ولا تسمح للشركات بأى احتكار تتقدم على ذلك كما ندمت البلاد التي تساهلت في إعطاء امتيازات الاحتكار للأفراد والشركات حتى أصبحت على اعتماد تقديم أى نوع من التفضية للتخلص من تلك الاحتكارات بمشترها . هناك نظرية اشارت اليها الحكومة وقد ورد ذكرها في الصحيفة المباشرة من تقرير لجنة المالية وهي أنه ليس من مهمة الحكومات القيام بإنشاء الصناعات واستغلالها بنفسها بل يجب عليها التشجيع المستمر على إنشاء تلك الصناعات ثم تخصيصها بكل الوسائل الحكمة .

أمامنا ثلاث نظريات : (الأولى) هي النظرية الفردية التي تقول بها الحكومة المصرية وهي أن لا تباشر أعمالا صناعية أو زراعية أو مالية . (الثانية) هي النظرية الاشتراكية التي من شأنها حصر جميع الموارد في يد الحكومة (والثالثة) وسط بين النظريتين السابقتين وهي ألا تجل الحكومة بتشجيع بعض الصناعات .

لا يمكن مطلقا أن تشجع الحكومة بعض الصناعات أو المشاريع المالية بل يجب أن تقوم بنفسها بإنشاء الصناعات والمشاريع الأخرى التي لا يمكن للأفراد من القيام بها .

وتأمل اللجنة أن تطرد الريادة في عوائد الأملاك بمصلحة القاهرة ليخف  
الحمل العظيم الذي تقيمه الباسمة على مرافق القطر كافة .

٣٥ — وقد لقت لجنة المالية مجلس النواب النظر الى كثرة استعمال  
العوامات كتنازل للسكن عن إعفائها من ضريبة الأملاك مع أنها أقرب الى  
الأملاك الثابتة منها الى السفن المتقلة وهي ملاحظة وجبته بعت هذه اللجنة  
أيضا وقد أجابت الحكومة على ذلك حين نظر الموضوع أمام مجلس النواب  
بلسان حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء أن الملاحظة في محلها ولكن  
فرض الضرائب على هذه العوامات مسألة دقيقة من وجهة الامتيازات  
الأجنبية إذ يقضى القانون بأن لا تفرض الضرائب الا على الأملاك الثابتة  
ويرى دولته أن المسألة تحتاج الى بحث فقام بوضع قضايا وزارة الأشغال  
الصومية وأنه اذا أريد فرض ضريبة رخص على هذه العوامات فان دولته  
يرى أن رسوم الرخص زهيدة ولا يمكن أن تقوم مقام الضريبة وأنه اذا  
أريدت المساواة الحقيقية يجب أن تفرض على هذه العوامات عوائد أملاك  
لا رسوم رخص .

والجنة توافق على هذا الرأي وتأمل أن تصل الحكومة الى حل يمكن من  
فرض عوائد أملاك على هذه العوامات قبل نظر ميزانية السنة المقبلة .

٣٦ — وقد لاحظ أحد حضرات أعضاء مجلس النواب في موضوع  
عوائد الأملاك أن هناك قصفا في لائحة عوائد الأملاك الصادر بها الأمر  
الحالى بتاريخ ٣ مارس سنة ١٨٨٤ من جهة حرمان الحكومة من طريقة  
لائحة النظر في التقدير الذى يحصل منه الجرد اذا كان فيه غبن على الحكومة .  
وبما أن هذا القانون قد أخذ فيه رأى الدول بسبب سوء تطبيق الامتيازات  
الأجنبية فيكون من المتصور تحقيق هذا الطلب دون الالتجاء الى الملل  
اذ أن كل تعديل ياد ادخاله عليه يجب أن يؤخذ رأيا فيه .

ومن رأى اللجنة أن ما تقدم لا يمنع من سى الحكومة في مفاوضة الملل  
الأجنبية من الآن بشأن هذا الطلب العادل أيضا .

وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدر ايرادا لهذا الباب وتطلب اللجنة  
اعتاقده .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — المبلغ المطلوب اعتاقده فـ  
الباب هو ٩٢٧,٠٠٠ جنيه سنة ٢١٩,٠٠٠ جنيه أموال أطبلا  
و ٧١٣,٠٠٠ جنيه عوائد أملاك .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ما ورد بتقرير اللجنة وعلى اعتاقده  
المبلغ المقدر لهذا الباب وقدره ٩٢٧,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة) .

حضرة عبد الله سليمان بإذنه بك — انا كان ليس في الامكن فرض:  
ضريبة على العوامات فلما لا تكون رسوم الرخص مرتفعة حتى تتساوى  
مع العوائد؟ ولم لا يكون مثلا رسم رخصة العوامة ٢٥ جنيا؟

أمانة العولة الانسانية خير مثال يجب أن يتبع فأطلب الى الحكومة أن  
تدرس نظام ايراداتها وأن تحسن حيزها وميلها أن تنق بأضنة الصحة التامة ولنا  
في هذا الطريق واصولنا بلالاد الى انير والتوس .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — أظن ان حضراتكم توافقون على ما تلى من  
تقرير اللجنة بالأيسر وهنا أقول انصافا للحكومة انى بحث ميزانية الدولة في  
العامين الماضى والحاضر وأقرز أنها لم تتنازل مطلقا لشركة ماعن مورد من  
موارد الدولة .

حضرة عزيز مريم افندى — ولكننا تنازلت عن كثير في الماضى ؟  
الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ما تلى من تقرير اللجنة .

أصوات : موافقون .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

## باب ١ — الاموال المقررة

يشمل هذا الباب أموال الأطلان وعوائد الأملاك .

٣١ — قدرت أموال الأطلان بما يزيد عن تقدير سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧  
بمبلغ ٣,٠٠٠ ج. ولا ملاحظة لجنة على هذا الفرع سوى لفت نظرالحكومة  
الى ما وافق عليه البرلمان في السنة الماضية من ضرورة الشروع منذ الآن  
في وضع الأساس للتعديل الذى يقبض النظام الحال للضرائب .

٣٢ — أما تقدير عوائد الأملاك ففيه زيادة قدرها ١٥٦,٠٠٠ ج. ١٥٦,٠٠٠  
نشأ أكثرها من تسوية الجرد العمومى وخصوصا في مدينة القاهرة حيث  
قدرت العوائد بمبلغ ٨٩,٠٠٠ ج. ٨٩,٠٠٠ ج. مقابل ٣٧٠,٠٠٠ ج. ٣٧٠,٠٠٠ ج. في السنة  
الماضية وقد كان تصدير المائى المستجدة ضمن تقدير الضريبة مبلغ  
٤٢,٠٠٠ ج. ٤٢,٠٠٠ ج. .

٣٣ — وقد أرفقت اللجنة في نهاية تقريرها كشفا ببيان عدد الأملاك  
الكاملة وأجزء الأملاك التي تم تشييدها بمدينة القاهرة في العشر السنوات  
الماضية التي تنهى في سنة ١٩٢٦ سنة سنة (ملحق رقم ١٠) .

ويقر من هذا الكشف أن حركة انشاء المائى بالقاهرة قد أخذت  
في الازدياد ابتداء من سنة ١٩٢٢ وهو أمر يتفق مع الزيادة في عدد سكان  
المدينة التي ظهرت في التصداد الأخير اذ بلغت نسبة الزيادة في السكان ٣٤٪ .  
عما كانت عليه في سنة ١٩١٧

٣٤ — وقد حصل لفت نظر الحكومة في السنة الماضية الى الفرق  
بين ما يعي من هذه العوائد في مدينة القاهرة وفي مدينة الاسكندرية وطلب  
اليها بحث الأمر لان نسبة ما يعي في الأولى منها أقل مما يعي منها في الثانية  
اذا روى اختلاف أسعار المدينتين وزيادة عدد المباني ومخاضها وعدد  
السكان في أولهما عن الثانية .

وقد علمت اللجنة أن وزارة المالية شكلت لجنة لفحص مسألة عوائد  
الأملاك بمدينة القاهرة ستكون مأموريتها فحص كيفية تقدير عوائد الأملاك  
اللبنة يمدني القاهرة والاسكندرية لمعرفة أسباب الفرق بين نسبة المتحصل  
من العوائد بالمدينتين وإن كان مرجح ذلك هو النظام نفسه أو أى سبب آخر .

٢ - وفيما يخص الرسوم الجمركية كان البيان قد لاحظ في العام الماضي أنه أصبح من الواجب على الحكومة وقد أوشك أن يتجنى أجل العمل بالاتفاقات الجمركية أن تمنى بفتحها الخطة للمثل التي تتبع في إعادة النظر في الرسوم الجمركية مع مراعاة التوفيق بين ما هناك من الرغبة في زيادة الإيرادات وبين ما تقتضيه المصالح التجارية والصناعية والمعيشية للبلاد من الرقابة والتأجيل .

وقد علمت اللجنة أن نظر هذا الموضوع قد أحجل إلى المجلس الاقتصادي الذي أحاله إلى لجنة فرعية . وقد قامت تلك اللجنة ببحثه وأعلنت التقرير اللازم الذي سيرعى على المجلس المذكور في وقت قريب .

٣ - ولقد أثير أمر إرفاق بعض الشركات والجمعيات الخيرية والمعاهد وغيرها من دفع الرسوم الجمركية - حين المناقشة في هذا الباب أمام مجلس النواب . واقترح تحصيل الرسوم الجمركية من الواردات المشار إليها وأنه في حالة الإضفاء زعمد الرسوم ضمن الإيرادات ثم يحصل استغلالها من أنها إمانة أو هبة ، وانتهى الأمر بتصريح من سكرتير وزير المالية بأن يحصل دوس الموضوع درساً وإليها .

٤ - وقد أثيرت أيضاً أمام مجلس النواب مسألة إباحة زراعة البخان وانتهى الحال بتصريح لسكرتير وزير الزراعة أكتفى به المجلس ومؤاده أن الحكومة تريد أن تقوم بالتجارب تحت إشراف فنيين يمكن أن يوكل إليهم أمر التجارب في المناطق التي يرون فائده من عمل التجارب فيها سواء أكانت المساحات صغيرة أم كبيرة وأن الحكومة ستقبل جهتها بسعر عظيم في سبيل الوصول إلى الاختصاصيين الذين تستخدمهم لهذا الغرض .

٥ - وقد كان المجلس عند نظره ميزانية السنة الماضية وافق على لفت نظر الحكومة إلى أمر رد الرسوم الجمركية التي تجمع من الممد والالات المستوردة لإقامة المصانع المستعدة بسد التلب من ألفتها ومن تشيها تشجيا للصناعة بالقطر المصري .

وقد أجايت المالية عند الاستعلام منها عما تم في هذه الرتبة أنه لم تقدم إليها طلبات بشأن رد رسوم جمركية دفعت من عدد وآلات مستوردة لمصانع مستعدة وأنت عدم تقديم طلبات في هذا الشأن لم يعمل حلا للنظر في الموضوع .

وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدر إيراداً لهذا الباب وتطلب اللجنة احتياجه .

سادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - المبلغ المطلوب احتياجه لهذا الباب هو ١١,٠٠٣,٠٠٠ جنيه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما قد يقرر اللجنة وعلى احتياجه المبلغ المقدر لهذا الباب وقدره ١١,٠٠٣,٠٠٠ جنيه ؟  
( موافقة ) .

سادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لم تكن رسوم الرخص في وقت من الأوقات مرتفعة لدرجة أنها تبلغ ٣٥ جنباً للعامة الواحدة وزيد أن تأتي من الطريق القانوني الذي لا يتبرع عليه وهو فرض الضريبة ، وهنا أذكر أن عدد الوامات ربما لا يتجاوز الثلاثة .

الرئيس - ما يؤخذ بالطريق المباشر أولى مما يؤخذ بالطريق غير المباشر .

سادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ربما يقوم اعتراض على فرض رسوم لرخص الوامات لذلك نريد أن تأتي من الطريق القانوني وهو فرض الضرائب .

(النصرف معالي أحمد محمد ختبه باشا وزير للمواصلات) .

على من تقرر اللجنة ما يأتي :

### باب ٢ - الرسوم الجمركية

٣٧ - في هذا الباب نقص قدره ٩٠٦,٠٠٠ ج . م عن تقدير سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ومبلغ ٤٤٢,٠٠٠ ج . م عن التحصيل فعلا في السنة المذكورة حسبما جاء بكشف الحساب التقريبي وهذا النقص نتيجة للأزمة التي اجتازها البلاد .

٣٨ - وقد علمت اللجنة أن تقدير الرسوم الجمركية في المشروع الحالي وضع على أساس مبلغ ٤١,٠٠٠,٠٠٠ ج . م لواردات و ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ ج . م للصادرات وترى أن لا يبالغة في هذا التقدير وأنه يتفق والأسعار الحالية بالفعل وما ينتظر من نقص كيات محصوله في الموسم القادم بسبب تنفيذ قانون زراعة ثلث الزمام قلنا ولأن في هذا التقدير نقصاً فيما يخص بقم لواردات من العام الماضي قدره عشرة ملايين من الجنيحات وهوكل ما يخطر في الحاله الحاضرة من التزول .

٣٩ - وقد قدرت رسوم البخان بأقل من تقدير العام الماضي بمبلغ ٢٥,٠٠٠ ج . م وما ذاك بالضرورة تأثر هذا المورد من الحاله الاقتصادية العامة للبلاد .

٤٠ - وقد لوحظ أن المقدر للإيرادات المتوقعة زاد بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج . م ذكر بالذكرة الإيضاحية أنه هذه الزيادة ترجع في تقديرها إلى رسوم لوجيكية المتحصلة من التجار بصفة أجرة خدمات التي تقوم بها المصلحة لسياسهم .

٤١ - وقد لاحظت لجنة المالية بمجلس النواب تقريرها (كما لاحظت بذلك هذه اللجنة) المبروط الحاصل في المتحصل من رسوم الاتاج على الكحول يتبين أن أسبابه ترجع إلى أمرين الأول الحاله الاقتصادية العامة والثاني انتشار القطن خفية وقد أعدت وزارة المالية مشروع قانون بتشديد العقوبة .

وأعلم اللجنة أن تنهى الحكومة سريعاً من هذا المشروع لأنه مرتبط احد موارد الإيرادات العامة ولأنه يمس من جهة أخرى الصحة العامة .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

### باب ٣ - رسوم الموائ والماتر

٤ - قدرت رسوم الموائ والماتر في المشروع الحالي بمبلغ ٣٥٨,٥٠٠ جنيه وكان مقدرا لها في السنة الماضية بمبلغ ٣٧٠,٠٠٠ جنيه فيكون هناك نقص قدره ١١,٥٠٠ جنيه وجاء بالذكر الإيضاحية أنه قد روعي في تقدير هذه الرسوم حالة التحصيل لغاية شهر ديسمبر سنة ١٩٢٦ وتظهر من كشف الحساب التقريبي لغاية مارس سنة ١٩٢٧ أن المتحصل بلغ ٣٦٥,٠٠٠ ج. وهو ما يزيد عن التقدير الحالي. ومن ذلك يرى أن التقدير الحالي جاء في محله.

٥ - هذا وقد وافق البرلمان في السنة الماضية على اقتراح مؤداة أن تقوم الحكومة بمسح الرسوم المقررة على البراري وإعادة النظر في تقديرها. وقد علمت اللجنة أن وزارة المواصلات شكلت لجنة بها ليحت أساس هذه الرسوم ولكنها لم تنه من مهمتها وأن آخر جلسة لها كانت بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٢٧ وصرح معالي وزير المالية أمام مجلس النواب بأن اللجنة تباشر عملها ولا يمكن تحديد الوقت الذي تنتهي فيه. وتأمل هذه اللجنة أن تنتهي اللجنة المتقدم ذكرها من مهمتها قريبا لأن الموضوع ليس فيه تعقيد.

وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدر إيرادا لهذا الباب وتطلب اللجنة اعتاده.

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - المبلغ المطلوب اعتاده في هذا الباب هو ٣٥٨,٥٠٠ جنيه.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد بتقرير اللجنة وعلى اعتماد المبلغ المقدر لهذا الباب وقدره ٣٥٨,٥٠٠ جنيه ؟  
(موافقة) .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

### باب ٤ - مصائد الأسماك

٨ - فقد بالمشروع لهذا الباب مبلغ ٨١,٥٠٠ ج. وكان المقدر له في السنة الماضية ٨٤,٠٠٠ ج. وبمبلغ التحصيل لغاية مارس سنة ١٩٢٧ ٨٥,٠٠٠ جنيه .

وتجرب إريادات هذا الباب من رخص الصيد وإيجار مناطق الصيد وإيجارات مصائد الاسفنج وقد زيد تقدير النوع الأول بمبلغ ٢٠٠٠ ج. م. بعد صدور قانون ٢١ أبريل سنة ١٩٢٦ مع مراعاة الفئات الممول بها في الوقت الحاضر .

٩ - وقد أثير أمام مجلس النواب حين نظر هذا الموضوع أمر الرسوم التي فرضت على المراكب المروقة "المكاري" في بحيرة المنزلة وقدرها أربعة جنيهات وشكوى أهالي هذه المنطقة من فرض هذه الضريبة عليهم وكان رأى لجنة مصائد الأسماك أن اعتراض الشاكيين في محله وأنه يحسن

تخفيض الضريبة المقررة الآن وبما أن الضريبة المذكورة فرضت بالقانون الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٢٦ ولم يعرض على البرلمان الآن فقد رأى أرباب البيت في أمر هذه الضريبة حتى انتهاء المجلس من بحث القانون المذكور ، وقد صرح معالي وزير المالية أنه شكلت لجنة لبحث هذا الموضوع ضم إليها بعض أعضاء البرلمان .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - تناقشنا في الدور الماضي في ضرورة العمل على تخفيف الضريبة عن الصيادين ونكرر الزاء في هذا الدور بتحقيق هذه الرغبة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لقد شكلت لجنة للنظر في شكوى هؤلاء الصيادين .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - ان قول سادتك بتشكيل اللجنة لا يمنع من تقديمنا حصة أخرى لإبداء رجاؤنا في تحقيق هذه الرغبة على وجه السرعة .

الرئيس - ستقوم اللجنة بتحقيق هذه الرغبة .

سعادة محمد زكي الابراشي باشا (وكيل وزارة المالية) - بناء على رغبة البرلمان شكلت لجنة لفحص شكوى الصيادين ولن قانون يكفل مصالحهم وقد باشرت تلك اللجنة عملها وعقدت عدة جلسات حضرها بعض حضرات النواب وقد طلبت الحكومة من أحد حضرات أعضاء مجلس الشيوخ وقد انضم إلى اللجنة فضلا عن حضرة عضو المؤتمر إبراهيم الطاهري بك وسيد صرر جلساتها قريبا . وأن ما تم في جلسات اللجنة لآن بل على أن ميل أعضائها منصرف إلى تخفيض بعض الرسوم عن الصيادين وعن " المكاري " وبعد الانتهاء من عملها ستضع تقريرا إلى معالي وزير المالية ونرجوا أن تتقدم للبرلمان في الدور القادم قانون وعندئذ يصبح من الممكن تخفيض الرسوم .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

١٠ - هذا وكان المجلس قد رحب بنظر ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ لفقت الحكومة إلى أمر صون مصائد الأسماك والعمل على زيادتها وعلى العناية بترقية الأسماك وقد علمت اللجنة أنه تم انتخاب خبير أجنبي إحصائي في هذا الموضوع وأنه سيعين في وقت قريب وسيساعد هذا الخبير كما ذكر بتقرير اللجنة عن ميزانية السنة الماضية طاليايان صريرا أن أرسل إلى فرنسا ليخصصا في هذا الفن لمدة سنتين وستكون عودتهما قبل حلول السنة المالية المقبلة وقد وافق مجلس النواب على التقدير سالف الذكر وتطلب اللجنة اعتاده .

سعادة محمود شكرى باشا - المقدور لهذا الباب هو مبلغ ٨١,٥٠٠ جنيه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد بتقرير اللجنة وعلى اعتماد هذا المبلغ المقدر لهذا الباب وقدره ٨١,٥٠٠ جنيه .

(موافقة) .

على من تقرر اللجنة ما يأتي :

### باب ٥ - - - - - الدفعة

١ - بلغ المقدر في المشرع لهذا الباب مبلغ ١٤٠,٠٠٠ ج ٢٠ وكان المقدر له في السنة الماضية مبلغ ١٣٢,٠٠٠ ج ٢٠ فكان هناك زيادة قدرها ٨,٠٠٠ ج ٢٠ - ويشمل هذا الباب ما يحصل من

سنة ١٩٢٧	سنة ١٩٢٦	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢٩,٠٠٠	٧٨,٠٠٠	مخ ورق الدفعة ... ..
٤٢,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	بلل ورق الدفعة ... ..
٩,٠٠٠	١٥,٠٠٠	رسم على جوازات ... ..
٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	رسم دفعة على عقود القطن ... ..
١٠,٠٠٠	٩,٠٠٠	إيرادات قلم تحقيق الشخصية ... ..
٢٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	رسوم الاجراءات الفصيلة بالسفارات والفصليات ... ..
١٤٠,٠٠٠	١٣٢,٠٠٠	

وظاهر أنه روى في أسباب الزيادة حالة للمحصل الذى بلغ لاية مارس سنة ١٩٢٧ ١٥٨,٠٠٠ ج ٢٠

وقد روى في تخفيض المقدر لرقم على جوازات السفر الى ٩٠٠ ج ٢٠ - مع أن المحصل يزيد من ذلك - ما قد يتوقع من تأثير الأزمة المالية على رغبة السفر الى الأقطار الأجنبية .

أما تقدير رسم الدفعة على عقود القطن وبذره مبلغ ٣٠,٠٠٠ ج ٢٠ مع أن المحصل في سنة ١٩٢٥ بلغ ٤٨,٨٥٧ ج ٢٠ فسيب ما يتوقع من نقص بسبب ما تقرر من التبريد لقمم أخطار المضاربة .

٢ - هذا وقد أبدت لجنة المالية بمجلس النواب رغبة مؤدواها أن يباد البحث في ثبات رسم الدفعة على عقود القطن وبذره وفي تطبيقه على مختلف عمليات المضاربة ، وقد وافق المجلس وهذه اللجنة ترى ذلك أيضا .

٣ - أما رسوم الاجراءات الفصيلة بالسفارات والفصليات وهي التي تستوفيها الفصليات المصرية من رعايا الدول الأجنبية لترخيص لم بالسفول الى القطر المصرى أو بالمرور فيه فانها لايجب على أساس واحد بل أنها تختلف باختلاف البلاد وقد تصل الى المائتين قرش بالنسبة الى رعايا جمهورية الولايات المتحدة .

وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدر ايرادا لهذا الباب وتطلب اللجنة اعتداله .

حضره الشيخ محمد عز العرب بك - لحاسبة الكلام على مخ ورق الدفعة أهتم المجلس بحرس رغبة من البناء مخ ورق الدفعة في الصور التي تستخرج من الشهادات والافرادات سواء في الحاكم الشرعية أو المجالس الحسبية ،

وذلك لأننا كما قبل الآن أخذ صورة الشهاد بوقف أو بيع أو ما شاكل ذلك برسم مقدره اربعون قرشا عن الصورة مهما كانت قيمتها وولد أوراقها . أما الآن فأننا ندفع الرسم عن الورقة الأولى اربعين قرشا وعن كل ورقة بسد ذلك عشرة قروش والورقة مقدرة بسد مدين من الأسطر والسطر مقدرة بسد مدين من الكلمات ، فأننا ما طلبت صورة مجمعة من الوقف المطولة فقد يجوز أن ادفع رسما يزيد على الخمسين جنيها لأن القيمة تختلف باختلاف عدد أوراق الجهة أو الاشهاد ، ونوق ذلك تكلفي المحكمة بأن آتى بمجمعة ثمنها بقدر نسبة قيمة ما هو وارد في الاشهاد ، فلو أردت استخراج صورة من كتاب وقف ينظر لقيمة الأعيان الموقوفة ، فأننا كانت مقدرة بمجمعة جنيها كان ثمن الحسبة جنيها واحدا واذنا كانت القيمة ألف جنيها كان ثمن الحسبة جنتين ومائتان من الألفين يكون مخ مجمعة أربعة جنيها . وانى أعتقد أن مخ الحسبة هذا غير لازم وتكلف في غير مصلحته . لذلك أقدم بالرجاء المجلس ليحت رغبتي هذه حتى اذا وافق عليها تقدم بها الى الحكومة لتلاحظها عند وضع مشروع ميزانية العام المقبل .

سادة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - أعلم أن وزارة الحفانية تعيد النظر الآن في سائر لوائح الرسوم في الحاكم الشرعية والأهلية والمجالس الحسبية وأرى أن تبلغ لهذا هذه الرضة .

حضره محمود أبو النصر بك - هل الرسوم التي يشير اليها حضرة الزميل المحترم الشيخ محمد عز العرب بك مقررة بقانون أم لا ؟

حضره الشيخ محمد عز العرب بك - الرسوم مقررة بموجب قانون أما مخ ورق الدفعة فلم يصدر بمقتضى قانون على ما وصل اليه مخي .

حضره محمود أبو النصر بك - هل الرضة التي أبلغها حضرة الزميل تتعلق بالرسوم أم بلل أوراق الدفعة .

حضره الشيخ محمد عز العرب بك - إن رغبتي تتعلق بلل ورق الدفعة فقط وذلك لأنه لا يصح اذا ما أردت أخذ صورة من مجمعة وقف مقدر بالي جنيها أن اكلف دفع مبلغ أربعة جنيها ثمن الحسبة ومما يؤسف له أن الأمر لم يقتصر على الأوراق التي تستخرج من الحاكم الشرعية بل تعداها الى أوراق المجالس الحسبية منذ أن تولى ادارتها رئيس كان من قبل في ادارة الحاكم الشرعية بقرى المدن من ذلك الحين على محصل رسم الصورة المتأد دفعه وقدره ٤٣ قرشا ويزداد عليه أربعة جنيها بدل دمنة عن محضر جرد التركة .

سادة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - قلت أن وزارة الحفانية تعيد النظر الآن في لوائح الرسوم الخاصة بالحاكم الأهلية والشرعية والمجالس الحسبية وأرى أن تبلغ هذه الرضة الى وزارة الحفانية لتدرسها أثناء مشاها في مسائل الرسوم .

حضره محمد محمود خليل بك - بمناسبة الاستفسار الذي أبلغه حضرة محمود أبو النصر بك أحب أن أعرف من سادة وكيل وزارة المالية مخ عن أوراق الدفعة يحصل بموجب قانون أم لا .

سادة محمد زكى الابنشى باشا (وكيل وزارة المالية) - لا أستطيع الاجابة من هذا السؤال الآن .

وأقول انه من حق الحكومة أن تحصل هذا الرسم كأجر على عمل . كذلك اذا تقدم شخص للملكة الشرعية طالباً أخذ صورة من مجلة فانه يحصل منه مبلغ هو في الواقع مقابل عمل يقوم به موظفو تلك الملكة - واذا ليس من الضروري في مثل هذه الأحوال وجود قانون .

حضرة محمد محمود خليل بك - هذا مالا تملكه الحكومة .

سعادة محمد زكي الاراشي باشا (وكيل وزارة المالية) - لا أستطيع أن أقدم الداعي لاحتياض اعتماد المبلغ المقدر للخدمة في مشروع الميزانية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - حتم قانون التسجيل الجديد المعلوم لحضراتكم أن يكتب عقود البيع على أوراق ممتدة لذلك تباع بين ميين قدره خمسون ملياً وتبيع وأوراق الدفعة المرفوعة العامة ( بالرمحالات ) لها ثمن معين قدرته الحكومة، وهي تباع للجمهور فأيدفعه الأفراد لشراء تلك الأوراق ليس رسماً مقدراً ولكنه ثمن لها، واذاً فليس من ضرورة لوجود قانون بتسجيلها .

حضرة محمد محمود خليل بك - ما ذكره حضرة الزميل الشيخ حسن عبد القادر متفقاً بقانون التسجيل الجديد يختلف الموضوع الذي نحن بصدد الآن لأن القانون المشار اليه هو الذي حتم تحرير العقود على ورق مخصوص فتصحيح ثمن هذا الورق جار بمقتضى قانون، أما موضوع بحثنا الآن فهو قاصر على مسألة اربطام الحكومة الأفراد على دفع ثمن أوراق دفعة بغير قانون .

الرئيس - لا مانع من أن تحصل الحكومة ثمن أوراق الدفعة بدون قانون .

حضرة محمد محمود خليل بك - لا تترشح الآن للكلام في مسألة التسجيل لأن مقام ذلك عد نظر قانون التسجيل ولكن الكلام قاصر الآن على بدل الدفعة الذي أشار اليه حضرة الزميل الشيخ محمد عن العرب بك . فما كان خاصاً بالمواطنين أو بالمسائل الأخرى التي نحن فيها الحكومة استعمال أوراق الدفعة هو موضوع سأسأل . فهل يصح الازام بغير قانون ؟ الواقع أن الازام لا يصح إلا بقانون . فهل يوجد هذا القانون أم لا ؟

الرئيس - وعد سعادة وكيل وزارة المالية بالإجابة عن هذا السؤال فيما بعد .

سعادة محمد زكي الاراشي باشا ( وكيل وزارة المالية ) - ان ما واعدت به هو الاجابة عن مسألة أوراق الدفعة التي تستعمل في الحركة الشرعية . واني أرجو أن ألتفت نظر حضراتكم ان اى بيع أوراق الدفعة كما قال حضرة الشيخ حسن عبد القادر هو أقرب ما يكون الى البيع والشراء المباح بين الأفراد فيصح لفرد أن يحدد ثماً معيناً لورقة يطلبها منه آخر . فهل يحرم على الحكومة ما يباح للأفراد ؟ ان رسوم الدفعة تحصل من الوطنيين والأجانب على السواء ، وإذارة البحث فيما الآن قد تفرج الى محاولة الأجانب التخلص منها خصوصاً ونحن نشكوهم الشكوى كل يوم من عدم اشتراك الأجانب معنا في دفع ما يدفعه الوطنيون .

حضرة محمد محمود خليل بك - ان الاجابة على هذا السؤال لها أهميتها لأنه اذا كانت هناك قانون يبيع تحصل ثمن أوراق الدفعة كان هناك عمل لبعض الرخوة التي أيدعها حضرة الشيخ محمد عن العرب بك . أما اذا لم يوجد قانون فالواجب إيجادها وبذلك أطلب تأجيل النظر في مسألة الدفعة حتى نسمع جواب المالية لأنه لا يصح فرض رسوم بغير قانون .

الرئيس - هذا لا يمنع .....

حضرة محمد محمود خليل بك - أرجو حضرة الرئيس ألا يعترضني وأنا أشرح أهمية السؤال الذي أوجهه الى سعادة وكيل المالية فاني أقدر أنه لا يصح إلزام أى شخص بدفع ثمن أوراق الدفعة الا بقانون وأظن أن المجلس لا يسمح بخلاف ذلك وأرى أن الأول أن نؤجل إتمام النظر في هذا الموضوع الى يوم آخر فيجده سعادة وكيل المالية ليجيب على سؤال .

الرئيس - لا يقول أحد بإلزام أى شخص بدفع مال بدون قانون .

حضرة محمد محمود خليل بك - المسألة باحضرة الرئيس ليست محتاجة الى مناقشة إذ الأمر واضح جداً فان كان يوجد قانون يبيع تحصل هذه الرسوم وجب احترامه وانما لم يوجد فلا يجوز تحصيلها .

الرئيس - على فرض وجود قانون فهذا لا يمنع من النظر في الرخوة .

حضرة محمد محمود خليل بك - اذا لم يوجد قانون فلا يجوز تحصيل المبلغ وعلى كل حال فيجب طلباً ان ننظر جواب وزارة المالية .

سعادة محمد زكي الاراشي باشا ( وكيل وزارة المالية ) - أوراق الدفعة لا تستعمل فقط في المحاكم الشرعية بل في كثير من المصالح . فهل سؤال حضرة العضو المحترم يتعلق بما يستعمل فيها في المحاكم الشرعية فقط ؟

حضرة محمد محمود خليل بك - يخص من مرتبات الموظفين ثمن دفعة في كل شهر ، فهل هذه البعثة مقررة بقانون ؟

سعادة محمد زكي الاراشي باشا ( وكيل وزارة المالية ) - ان قيمة البعثة التي تحصل من الموظف مفروض أنها ثمن لا تد صرف المرتب .

حضرة محمد محمود خليل بك - أريد أن أعرف ان كان هناك قانون يلزم الموظف بالدفع ؟

سعادة محمد زكي الاراشي باشا ( وكيل وزارة المالية ) - لقد قلت اني لا أجهز الآن بوجود قانون - وعلى فرض عدم وجود قانون فلا مانع يمنع الحكومة من أن تحتضى من كل موظف دفع قيمة الثمن الذي تقدمه للاستشارة التي يكتب عليها اذن الصرف .

سعادة محمد شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) - اذا لم تكن الفكرة فان قيمة الدفعة التي يدفعها الموظف منصوص عنها في القانون المسال .

سعادة محمد زكي الاراشي باشا ( وكيل وزارة المالية ) - لعل حضرة العضو صاحب السؤال يريد أن يعلم ما اذا كان هذا القانون المسال صادراً به قانون بالمعنى المعروف ، وعلى كل حال فانا أقترح المسألة بفرض أنه لا يوجد قانون

فأنا إنما أدهو إلى احتكام الحدود التي وضعها الدستور والتي يجب على الجميع احترامها وما دامت هذه الحدود قائمة فلا يصح مطلقاً أن يكلف الناس بتأدية شيء من الأموال إلا بقانون .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أن القانون المسأل لا يزال معمولاً به وهو ينص على وجوب تحصيل رسم الدفعة من الموظفين .

حضره محمد محمود خليل بك - أين هو ذلك القانون ؟

سعادة محمود شكرى باشا - أبحث عنه حضرتكم .

حضره عبد العزيز رضوان بك - سأنتكم في موضوع الدفعة لا من الوجهة القانونية ...

حضره محمد محمود خليل بك - يجب أن يستوفى البحث القانوني أولاً .

حضره عبد العزيز رضوان بك - أرجو حضرة العضو المحترم أن يبدأ مثل هذه الملاحظة لحضرة الرئيس .

حضره محمد محمود خليل بك - أعترض على الكلام قبل أن يتم بحث المسألة الأولى التي تكلمت فيها .

حضره عبد العزيز رضوان بك - أتريد أن تمنى من الكلام ؟

حضره محمد محمود خليل بك - كلا . وإنما أريد أن يتم بحث النقطة القانونية قبل التكلم في غيرها .

الرئيس - انفصل في مثل هذا الخلاف لمجلس وليس لأحد من حضرات الأعضاء . وإذا سمع المجلس لحضرة عبد العزيز رضوان بك بالكلام فليس لأحد أن يمتعه منه .

حضره محمد محمود خليل بك - المسألة تقتصر الآن في هل يترك هذا السؤال وعدم التوصل إليه أم لا ؟ وقد وجهت سؤالاً واستندت في التبدل عليه إلى نصوص الدستور .

الرئيس - المجلس تقرر ذلك .

حضره محمد محمود خليل بك - أسمع على عدم الانتقال من هذه النقطة إلى غيرها . فقد وجهت سؤالاً في دائرة القانون وأعتقد أنه صحيح ومطابق لنص مادة في الدستور وأريد أن أسمع الجواب عليه .

معالى حصة شفيق باشا - سأنتكم من المسألة من وجهتها الدستورية مرضاة لحضرة الزميل محمد محمود خليل بك .

تقدمت رغبة من حضرة الزميل الشيخ محمد عبد الصر بك شيء ما وأجاب سعادة المقرر بأن هذا الموضوع لا يزال قيد البحث في وزارة الخفائية كما أجاب سعادة وكيل وزارة المالية بأنه غير مستعد الآن للإجابة مما إذا كانت رسوم الدفعة تحصيل بقانون أم لا . فيما حق وبأي وجه يمكننا بعد أن سمعنا بقراره غير مستعد للإجابة الآن أن نجيب عليها . فلا عمل الآن للقول بأن هذه الرسوم فرضت بقانون أو بغير قانون وإذا شئنا فيما بعد أنها مفروضة بقانون ويرى المجلس أنها فادحة كان له أن يطلب تخفيضها وإذا ظهر أنها بغير قانون كان للمجلس وقتئذ أن يقدرها أيضاً بما يراه . ولقد أراءه أن هذه الرسوم ليست خيرية وإنما هي كما قبل من قبيل البيع والشراء

أن كنتم تريدون الإجابة على رسوم الدفعة التي تحصل في الحاكم الشرعية فوزارة المالية لا تلتزم عن ذلك كما أنها مستعدة لأن تلتفت نظر وزارة الخفائية إلى بحث هذه المسألة بين الرعية .

أما إثارة مسألة الدفعة رسمياً فاستحوذوا في حصراتكم بأن استجع عليها بكل نحو .

أن في الميزانية عجزاً لا يبيع المناقشة في مال يدفعه الوطنيون والأجانب على السواء وقد تجر المناقشة فيه إلى ضياع هذا الحق على خزنة الدولة .

حضره محمد محمود خليل بك - إلى الحق أن أوجه إلى الحكومة أي سؤال أراه في أية مادة من مواد الميزانية لأنني أتكلم بما خولني الدستور . وأني أاحتج على سعادة وكيل وزارة المالية في احتجابه وأقول أنه لا يصح للحكومة أن تحصل مالاً بغير قانون . وإذا كانت الحكومة تعمل هذا فقد أخطأت . هذا أقوله ولا يجوز في الواقع أن يمنع سعادة وكيل المالية على عضو يتكلم في حدود الدستور .

الرئيس - كلام سعادة وكيل وزارة المالية غير موجه إلى أحد .

سعادة محمد زكي الأبراشي باشا (وكيل وزارة المالية) - ما أردت للاجتماع على أحد وأما اعتراض موجه إلى إثارة البحث في هذه المسألة التي قد يقرب عليها ضياع مورد من موارد الخزنة العمومية .

حضره محمد محمود خليل بك - وأنا أحتج على تصرف يكون مخالفاً للدستور .

سعادة محمد زكي الأبراشي باشا (وكيل وزارة المالية) - نظري بسيطة . رسم الدفعة يحصل نظير عمل يقوم به موظفو الحكومة وهذا التصرف باح للأفراد فكيف لا يباح للحكومة ؟

الرئيس - أنه ليس رسماً مفروضاً بل هو من قبيل الأجر على عمل .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - مسألة نحن الدفعة وعلى الدفعة ست يفتى اليوم بل هي رسوم مقدرة من سنوات مضت وهناك فوائض خاصة بتنظيم تحصيلها وإن ما يمنح بالموظفين يحصل بمقتضى القانون المالي وما ذا ذلك فهو كما قال سعادة وكيل المالية من قبيل الإخفاقين بائع وشتت .

حضره محمد محمود خليل بك - فرق بين ما يقول به سعادة المقرر وبين أن تقول الحكومة لقد ردتنا لا تقبل (عزيم) ولا تدفع له شيئاً ما ربما هو ما يدفع رسم الدفعة المقرر .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - العرائض تقدم الآن على ورق عادي .

حضره محمد محمود خليل بك - أن القول بإباحة تحصيل رسوم بدون زك في مخالفة صريحة لنص المادة ١٣٤ من الدستور التي تنص على أنه لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تدفعها أو إلزامها إلا بقانون ..... "

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ليست هذه الرسوم ضريبة .

حضره محمد محمود خليل بك - أرجو أن يستظر سعادة المقرر حتى أتم ادع المسألة التي جاء بها . لا يجوز تكليف الأقاليم بتأدية شيء من الأموال الرسوم إلا في حدود القانون .



حضرة عبد العزيز رضوان بك - كلتي خاصة بالدفعة لا بالمبلغ الذي أقره المجلس . وهي أن لي رغبة ربما نالت استحساناً منكم .

تسلمون حضراتكم أن الحكومة تحصل رسم دفعة على عقود القطن ولزومه قدر في مشروع ميزانية هذا العام بمبلغ ثلاثين ألف جنيه على اعتبار ملم عن كل قطار من القطن وربع ملم عن كل أردب من البذرة . هذا هو ما يجري عليه العمل الآن في بورصة العقود . وفي اعتقادي أن هذه الرسوم ضئيلة جداً ولا أظن أن في الممالك الأخرى رسوماً تماثلها من حيث ضآلتها .

لهذا انتهزت فرصة اجتماع اللجنة التي يرأسها معالي وزير المالية لآتي ببحث في تعديل نظام البورصة وقدمت لها اقتراحاً بزيادة الرسم المشار إليه إلى خمسة مليات عن كل قطار من القطن وهذا مبلغ ضئيل لا يؤثر في أمان القطن .

تسلمون حضراتكم أن القطن عند نقله من بلدة إلى أخرى جا مجلس يمدى أو محل يؤخذ عليه رسم يتراوح بين عشرة مليات وعشرين ملياً عن القطار .

والرسم الذي يحصل في البورصة لا يحصل على أعمال " الجور " وإنما يحصل من البيع والمشتري وهما لا يشران بمثل هذا المبلغ الضئيل لأرب المضارب في البورصة لا يتم ربع ملم ولا بضعة مليات .

وعند ما قدمت اقتراحي إلى اللجنة التي ذكرتها وأعطته بسؤال وجهته في المجلس لمعالي وزير المالية صرح معاليه بأن هذه المسألة ينبغي بها عناية تامة ، وحيث قد علمنا أن وزارة المالية قد اتبعت من بحث نظام البورصة فأرجو أن يكون قد تم النظر في هذه المسألة ووافقت الوزارة على زيادة الضريبة إلى خمسة مليات لسما في ذلك من الفائدة التي تعود على البلاد لأن الدخل من هذه الضريبة يزيد إلى خمسة أمثاله والأكاذم لحضراتكم أن هذا النظام موجود في ليفربول وتحصل في بورصتها ضريبة قدرها ربع شلن ويبلغ دخل الدولة منها نحو مليون جنيه .

أنا لا أطلب أمث ترد الضريبة إلى ملايين من الجنيهات ولكن لو قبل اقتراحى لأفاد الدولة خصوصاً ونحن نحن من قلة إيراداتنا مع العلم بأن هذه الضريبة من الضرائب القليلة التي يشارك فيها الأجانب .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - الرغبة التي تكلم عنها الآن حضرة عبد العزيز رضوان بك أبدتها لجنة المالية في الفترة ٥٢ من تقريرها .

معالي محمد محمود باشا (وزير المالية) - الموضوع الذي أشار إليه حضرة العضو المحترم ما زال موضع البحث في اللجنة المكلفة بمبحث نظام البورصة فكل ما يمكن أن أعهده الآن هو أن أعني عناية خاصة بهذه المسألة عند ما ترفع اللجنة إلى تقريرها .

(تصفيق)

وقعت الجلسة للاستراحة في الساعة السادسة والديقية الخامسة والأربعين . أعيدت الجلسة في الساعة السابعة والديقية الثلاثين .

(حضر حضرة صاحب البزة محمود شاكر محمد بك الوكيل المساعد لوزارة المواصلات) .

قلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

وقد وعد سعادة وكيل المالية بدروس المسألة وعلى كل حال فلن نبحث فيه الآن هو رغبة قدمها أحد الأعضاء بتبليغ الرسوم الخاصة بأوراق النعمة وهي رغبة لا تتمدى لطلب البحث في الأمر عند ما تنتظر وزارة الخفانية في تعديل أنواع الرسوم .

فالمجلس في الواقع لم يخرج من الحدود الدستورية وقد قدمت رغبة بلزوم تخفيض هذه الرسوم والحكومة منتظر في هذه الرغبة ولعلنا أرى أن تقتصر على ذلك ونوافق حضرة الشيخ محمد عز العرب بك على الرغبة التي أبدتها .

(حضر معالي محمد محمود باشا وزير المالية) .

سعادة محمد عصب باشا - لم يصدر قانون خاص بحصول رسوم النعمة وإنما جرت الحكومة على تحصيلها منذ سنوات مضت أسوة بما قس عليه الممالك الأوروبية ولكن يظهر أنها لم تضع لذلك قانوناً لأنها لو فعلت لاقتضى الأمر الحصول على تصديق الدول فأكثت بأن تتقاضى رسم دفعة على كل مبلغ تصرفه وذلك يضم قيمة الرسم المذكور من المبلغ الذي يصرف وأتم الآن أمام معالي حكومتنا تحصيلها بدون قانون فلذا اضطررنا أن هذا الرسم حتى من حقوق الحكومة ويجب أن نوافقوا على المبلغ المقدر في الميزانية والاسما لاجاز الحكومة أن تحصله .

سعادة أمين سامى باشا - صدر في عهد المغفور له محمد على باشا سنة ١٢٩٠ هجرية قانون يفرض رسوم النعمة على كل مبلغ تصرفه الحكومة وعلى كل ما يقدم إليها من الأوراق حتى المراضى واستمر العمل على ذلك من التاريخ المذكور إلى الآن ولدى مستند رسمى يؤيد كلامى هذا أن شتم أطلقكم عليه .

سعادة محمد زكى الأرشى باشا (وكيل وزارة المالية) - فيما يخص بالمبلغ المقدر لهذه الرسوم والميزانية أرجو أن تتروا وأما عن المسألة القانونية التي أثارها حضرة محمد محمود خليل بك فقد اتفقت معه على أن تكون على بحث بينه وبين وزارة المالية فيما بعد .

وأما عن الرغبة التي أبدتها حضرة الشيخ محمد عز العرب بك فستتم بها وزارة المالية قبلها لوزارة الخفانية لدراستها بكل عناية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد بتقرير اللجنة وعلى الاعتماد للمقدّر لهذا الباب وقدره مبلغ ١٤٠٠٠٠ جنيه .

(موافقة)

حضرة عبد العزيز رضوان بك - بمناسبة الكلام عن رسوم النعمة لي كلمة ...

- حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لقد وافق المجلس على المبلغ المقدر لهذا الباب ...

## باب ٦ - دفعة المصروفات

٥٤ - قدر لهذا الباب من المشروع مبلغ ٢٨,٨٥٠٠ ج. بدلا من ٣٨,٨٠٠ ج. م.  
في السنة الماضية وبلغ المتحصل لغاية مارس سنة ١٩٢٧ ٣٩,٠٠٠ ج. م.  
وسبب تخفيض التقدير هو حصول خص من المتحصل بسبب أثر الضائقة  
الحالية في ثروة الأهالي، الذين اعتادوا اقتناء المصروفات .

وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدر لهذا الباب وتطلب اللجنة اعتياده .  
الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد بتقرير اللجنة وعلى الاعتناء  
المقدر لهذا الباب وقدره ٢٨,٨٥٠ ج. م.؟  
( موافقة )  
على من تقرير اللجنة ما يأتي :

## باب ٧ - الرسوم القضائية والقيدية

٥٥ - قدر لإيرادات هذا الباب في المشروع مبلغ ١٨٨,١٥٠ ج. م.  
بدلا من ٢٠,٧٢,٠٠٠ ج. م. في السنة الماضية كالتفصيل الآتي :

سنة ١٩٢٧	سنة ١٩٢٦
ج. م.	ج. م.
١,٢٤٥,٠٠٠	١,٠٤٥,٠٠٠
٦٨٤,٥٠٠	٧٠٠,٠٠٠
١١٢,٠٠٠	١١٢,٠٠٠
٣٠,٠٠٠	٢٤,٠٠٠
٥٠٠	٥٠٠
٢,٠٧٢,٠٠٠	١,٨٨١,٥٠٠

وقد بلغ المتحصل لغاية مارس سنة ١٩٢٧ حسب ما جاء بكشف الحساب  
الغرضي ١٣,٠٠٠ ج. م. وهو ما يزيد من المبلغ المقدر في المشروع مبلغ  
١٣١,٥٠٠ ج. م.

ويرجع التخفيض في التقدير بالنسبة لرسوم المحاكم المختلطة إلى الأزمة  
الاقتصادية فنخفض المقدّر للرسوم النسيئة على عقود البيع إلى ٥٠٠,٠٠٠ ج. م.  
بدلا من ٧٠٠,٠٠٠ ج. م. أما تخفيض المقدّر للجانس الحسية فكان قياسا  
على حركة تحصيل هذه الرسوم في السنة الأخيرة .

٥٦ - وقد علمت اللجنة أن وزارة الداخلية تريد النظر في بعض لوائح  
الرسوم .

٥٧ - هذا وقد طلب أحد حضرات أعضاء مجلس النواب تخفيض  
رسوم التسجيل إلى  $\frac{1}{4}$  أو  $\frac{3}{4}$  بدلا من  $\frac{1}{2}$  ولكن رأى تأجيل بحثها  
هذه المسألة إلى وقت آخر ووافق المجلس على المبلغ المقدر لإيراد هذا الباب  
ويوجد أمام هذه اللجنة اقتراح بطلب تخفيض رسوم التسجيل إلى  $\frac{1}{2}$  بدلا من  $\frac{3}{4}$  . ولم تكن من بحثه لارتباطه بمسألة التسجيل العقاري ونظامه  
وما يصدره هذا الأمر من البحث الجدي حتى يمكن الوصول إلى نتيجة  
مرضية ولهذا ونظرا لأن ميزانية هذا العام لا تحصل أي نقص في الإيراد ترى  
اللجنة اعتناء المبلغ المقدر لإيراد هذا الباب .

سماعة محمد منازي باشا - سبق لي أن قدمت اقتراحا بمشروع قانون  
لتخفيض رسوم التسجيل، ومن المعلوم أن تخفيض الرسوم يسهل المعاملات  
ويزيد إلى زيادة الإيرادات ولا أدري السبب في عدم البت في هذا الاقتراح  
وتخفيض الرسم إلى الآن .

لو رجعت حضراتكم إلى السنين الماضية التي خفضت فيها رسوم التسجيل  
لنجد لكم أن التخفيض أدى إلى زيادة الإيرادات .

سماعة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - إن اقتراح سماعة محمد منازي  
باشا مريض بل لجهة المالية وقد قدمت عدة جلسات لبحثه ولكنها لم  
تنته منه بعد . وتعلمون حضراتكم أن تخفيض رسوم التسجيل ليس بالأمر  
السهل وقيل الحكم بوجود التخفيض يجب الوقوف على عدة أحوال  
كما يجب البحث في طريقة التسجيل وما تتكبده الحكومة من ذلك من  
المصاريف، وقد انتقل بعض حضرات أعضاء اللجنة المشيخين الحكم لمشاهدة  
النظام الذى وضع حديثا وتطبق في مديرية المنوفية . وملازمة كل ذلك فإن  
رسوم التسجيل لم تكن فقط أجرا بل عمل تقوم به الحكومة بل هي في جميع  
الممالك مورد من موارد الإيراد .

والجنة تأمل أن تنتهى من بحثها وتبدي لكم رأيا التام قريبا وربما جاء  
لجنة رأى وسط . هذا أمر جار بتمه وسأعود رأى وزارة المالية فيه واللجنة  
تأمل أن تبدي لحضراتكم رأيا قبل انتهاء هذه الدورة .

على أنه في هذه السنة ونحن نشكو من قلة الإيراد أرجو أن لا يس الررم  
المذكور .

وقد دل الإحصاء على أن متوسط عدد العقود التي قدمت لتسجيل في  
مديرية المنوفية هذه السنة - وهي كما تعلمون ستة عشر - بلغ ٩٤ في  
المائة أى أنه من كل مائة عقد قدمت سجل أربعة وتسعون .

وفي سنة ١٩٢٥ - التي كانت سنة رضاء - بلغ متوسط العقود التي سجلت  
أكثر من ٩٥ في المائة ولا أذكر الرقم بالضبط ولكني أظن أنه ٩٨ في  
المائة وعلى كل نحو كما قلت أكثر من ٩٥ في المائة .

أمام هذا الإحصاء لا يمكن الجزم بأن التخفيض يؤدي إلى كثرة التسجيل  
لأن ما حصل في مديرية المنوفية جاء دليلا على عدم صحة النظرية المعروفة -  
والتي كنت أميل إلى التسليم بها - وهي أن تخفيض الرسم يؤدي إلى زيادة  
الإيراد .

هذه المباحث التي تقوم بها اللجنة وما عرض لها من الرأى الوسط يعبر  
اللجنة إلى طلب الموافقة على التقدير الحالي .

وتأمل أن تعود للكلام في هذا الموضوع وإبداء رأى لاطم قبل قبل انتهاء  
هذه الدورة أو في بدء الدورة المقبلة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد بتقرير اللجنة وعلى الاعتناء  
المقدر لهذا الباب وقدره ١٨٨,١٥٠ ج. م.

( موافقة )

تل من تحرير اللجنة ما يأتي :

### باب ٨ - السكك الحديدية

٥٨ - فقد لإيرادات السكك الحديدية في المشروع مبلغ ٦٠,٣٦٠,٠٠٠ ج. م بدلاً من ٧٠,٧٠٠,٠٠٠ ج. م في السنة الماضية فيكون هناك نقص قدره ١٠,٣٤٠,٠٠٠ ج. م .

وقد تبين من كشف الحساب التفصيلي أن المتحصل لثاية مارس سنة ١٩٢٧ من إيرادات السكك الحديدية كان مبلغ ٦٠,٩٦٧,٠٠٠ ج. م أي بما يزيد من التقدير الحالي بمبلغ ٣٧٧,٠٠٠ ج. م .

وما حدا بوزارة المالية إلى هذا التقدير هو ما توقعه من العجز في إيرادات هذه المصلحة بسبب الأزمة المالية الحاضرة وما هو متظر من نقص محصول القطن بسبب تنفيذ قانون زراعة القطن . ولذا رأت قياسا على العجز الذي ظهر في التحصيل ابتداء من شهر سبتمبر سنة ١٩٢٦ أن تخفف ما يساوي ١٠ في المائة تخفيا من متحصلات سنة ١٩٢٥ القليلة .

وتوافق اللجنة على هذا الرأي ولأن حالة المتحصل لثاية مارس سنة ١٩٢٧ لا تبرر ما حصل من الخطة الشديدة في التقدير .

٥٩ - ومن الأطلاع على كشف القارة الملقق بمشروع ميزانية الإيرادات خاصة بمصلحة السكك الحديدية يرى أن جلة المصروفات العادية لمصلحة المذكورة تبلغ ٦٠,٨٣٣,٤٦٠ ج. م بما في ذلك مبلغ ١,٥٥٤,٥٧٩ ج. م قيمة ٥ في المائة من رأس مال المصلحة الذي بلغ لثاية ديسمبر سنة ١٩٢٦ ١,٥٨٠,٩١٠ ج. م فإذا طرح هذا المبلغ من مبلغ ٦٠,٣٦٠,٠٠٠ ج. م المقدر إيرادا لما في المشروع تكون زيادة الإيرادات عن المصروفات العادية مبلغ ١,٣٩٩,١٧٧ ج. م وإذا أضفنا هذا المبلغ الأخير إلى مبلغ ١,٥٥٤,٥٧٩ ج. م قيمة ٥ في المائة من رأس المال تكون الأرباح الحقيقية هي مبلغ ٢,٩٥٣,٧٥٦ ج. م .

ولما كان يدخل ضمن احتياطات المصروفات مبالغ خاصة بتأمينات التجديد وقدرها ٣٧٣,٠٠٠ ج. م (وهي أعمال باقية من التجديدات السنوية التي كان يجب عملها في سنوات سابقة) فإذا أضفنا هذا المبلغ إلى مبلغ ١,٣٩٩,١٧٧ ج. م تكون زيادة الإيرادات عن المصروفات في الحقيقة هي مبلغ ٢,٥٨٠,٧٥٦ ج. م أي بنسبة ٢٨ في المائة من رأس المال .

وظاهر من احتياطات المصروفات أن جلة المقدر للأعمال الجارية هي مبلغ ١,٦٢٧,٨٥٠ ج. م وهو ما يستند شطرا كبيرا من الأرباح المتقدم ذكرها .

٦٠ - هذا ولم يحصل تخفيض أو تعديل في نفقة السكك الحديدية بعد أول أبريل سنة ١٩٢٦ وقد استعملت اللجنة من أثر التخفيض الذي تم ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٢٦ بخصوص أجرة نقل الركاب في الدرجة الثالثة لثا جعلت لثاية ٣٠ في المائة بدلاً من ٥٠ في المائة عليه قبل الحرب فأجابت مصلحة السكك الحديدية أن حركة نقل الركاب بالدرجة الثالثة لم تنشط "شاطا" كثيرا فتعرضت الخسارة الجلية على تخفيض الأجر

كما كان يخترقد كانت النتيجة من أول أبريل سنة ١٩٢٦ حتى آخر فبراير سنة ١٩٢٧ أن نقص عدد الركاب ٨٦٢,٥٥١ راكبا أي بنسبة ٣,٤ في المائة ونقص الأيراد مبلغ ١٤١,٤١٧ ج. م أي بنسبة ٨,٩ في المائة .

وقد استعملت اللجنة من نتيجة التعديل الذي أجرى ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٢٦ في أجور الاشتراك على خطوط ضواحي العاصمة بتسليمها إلى مناطق كل منها ستة كيلومترات تبين أن هذا التعديل أدى بفائدة تذكر، إذ يظهر من البيانات التي قسمتها المصلحة إلى اللجنة أن الزيادة - بعد التعديل - في عدد المشتركين بلغت ٣٤,٠٦٠ مشتركاً أي بنسبة ٣٣,٨ في المائة وأن الزيادة في الأيراد بلغت ٤٢٩ ج. م أي بنسبة ٢,٢ في المائة .

٦١ - وقد كانت مصلحة السكك الحديدية أدت حين خص ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ أنها تجري بخفا في نفقة نقل البضائع عموما فاستعملت اللجنة من المصلحة عام في هذا الأمر فأجابت بأنها شكلت لجنة لمراجعة نفقة البضائع والقرارات المعمول بها لثاية الآن بقصد وضع نفقة جديدة تنطبق على مقتضيات الأحوال الاقتصادية الحالية وسد ما لوحظ قصص في النفقة المعمول بها حالا وأن اللجنة المذكورة شرعت في عملها من مدة وما تزال توالى العمل الذي يشمل مباحث واسعة النطاق وأنها تبذل ما في إمكانها لتوفر في أقرب فرصة ممكنة .

٦٢ - هذا وقد استعملت اللجنة من المصلحة عام في الزيادة التي فرضها البرلمان بخصوص طلب تخفيض أجور نقل ممتلكات المصانع الوطنية تشجيعا لما أجابت بأن هذه المسألة ستبحث بآلية خاصة .

٦٣ - وقد رأت اللجنة أنه من المفيد أن تقسم من نسبة المصروفات إلى الإيرادات ونسبة صافي الإيرادات إلى مجموعها أولا من سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وعن السنة من أول أبريل سنة ١٩٢٦ لثاية آخر فبراير سنة ١٩٢٧ تبين أنه في السنة الأولى كانت نسبة صافي الإيرادات إلى مجموعها ٤٤,٢٠ في المائة ونسبة المصروفات إلى الإيرادات (وهو ما يبرهنه بمصاريف التشغيل) كانت ٥٥,٨٠ في المائة الثانية كانت نسبة صافي الإيرادات إلى مجموعها ٣٥ في المائة ونسبة المصروفات إلى الإيرادات ٦٥ في المائة والجمل المرفق بنهاية هذا التقرير (ملحق رقم ١١) تبين نسبة صافي الإيرادات إلى مجموعها ابتداء من سنة ١٩٠٧ لثاية فبراير سنة ١٩٢٧ .

٦٤ - وقد أثارت مسألة أجور نقل الدقيق للوارد من الخارج وقصصها عن الأجرة التي يتقبل بها الدقيق من داخل البلاد إلى الموانئ ملقحة مجلس النواب - مصرح في شأنها سلطة مدير مصلحة السكك الحديدية بالنيابة عن معالي وزير المواصلات أنه قد استقر رأي المصلحة على حذف احتياز نقل الدقيق الأجنبي وأن النفقة الجلية ستكون خلوا من التمييز بين نقل الدقيق الأجنبي والدقيق المصري .

٦٥ - هذا وقد أثيرت أيضا مجلس النواب مسألة تخفيض أجور الركاب ولاشتراكات تصرح سلطة مدير مصلحة السكك الحديدية بالنيابة عن معالي وزير المواصلات بأن الخطة التي انتهت بها مصلحة السكك الحديدية وأقرتها عليها الوزارات المختصة في السنوات الأربع الأخيرة هي خطة لتوفير

ان سؤالى هو هل أدرجت الوزارة المبلغ ضمن ميزانية إيرادات أم لا ؟  
وأتى أسأل هذا السؤال لا بصفة كونه مراقبا للمجلس ، بل بصفة كونه  
أحد أعضائه وأريد أن أعرف ان كانت الوزارة قد أدرجت المبلغ ضمن  
ميزانية إيراداتها مع ملها بأنه مبلغ وهمي نرغمه .

الرئيس - حضرة وكيل الوزارة للمساعد صرح بأن الوزارة موافقة على  
ما أبدىتموه من أن المجلس غير ملزم بمبلغ المبلغ .

حضرة محمود خليل بك - هذه مسألة أخرى فأتا أسأل وكيل وزارة المالية  
أو وكيل وزارة المواصلات المساعد، هل أدرج المبلغ في الميزانية مع أنه مبلغ  
وهي لن يحصل ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - الحقيقة هي أن المبلغ وهمي  
في ذاته .

حضرة محمود شاكر محمد بك (وكيل وزارة المواصلات المساعد) - ان  
الإيرادات في كل حال مقدرة في مشروع الميزانية بصفة إجمالية دون ذكر  
مفرداتها .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - وهذا ما ذكر في تقرير اللجنة  
وقلتا ان الإيرادات مقدرة بصفة إجمالية ومذلل مبلغ ١١٠,٠٠٠ جنيه لا يؤثر  
في التقدير المطلوب من المجلس هو الموافقة على التقدير من حيث هو .  
حضرة محمد محمود خليل بك - أفن تقدرتموهي .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - التقدير تقريبي ولولم يكن  
تقريبيا لما شئت حتى زيادة أو عجز في آخر السنة كما يحصل . والإيرادات  
في جميع النعم تقدر دائما على وجه التقريب وبين التقدير في متوسط  
التحصل فضلا في السنين السابقة مع مراعاة العوامل المختلفة التي يمكن أن  
تؤثر في الإيراد .

حضرة محمد محمود خليل بك - ليس هذا ردنا على سؤالى الذى أريد به  
معرفة مالنا كان هذا التقدير التقريبي يشمل مبلغ الواحد عشر ألف جنيه .

حضرة عبد الله سليمان أبانخ بك - أرى أن الأسباب التي أبداها سعادة  
مدير مصلحة السكك الحديدية عن عدم تخفيض أجور السكك الحديدية  
والتي أشارت إليها اللجنة في تقريرها غير وجيهة والواقع أن السبب في نقص  
إيراد السكك الحديدية هو نقص السيارات لها فأتا ربحا من عدم استكمالها  
وسائل الراحة فأن الجمهور من ركاب الدرجة الثالثة يفضلها عن السكك  
الحديدية وذلك لقناعة أجورها .

كل ذلك الحال بالنسبة للبضائع فإن مزاحمة شركات الملاحة للسكك الحديدية  
في نقلها أصبحت شديدة جدا فأذا خفضت أجورها كثر الإقبال عليها وزاد  
إيرادها وتأييد ذلك أذكر أنه لما خفضت قيمة ورقة البوستة من قرش صاغ  
إلى خمسة مليات أعقب ذلك زيادة في إيرادات مصلحة البوستة .

لهذا أقترح أن يطلب المجلس من وزارة المواصلات تخفيض أجور السكك  
الحديدية خصوصا إذا لاحظنا أن قيمة نفق التلجم طالت إلى ما كانت  
عليه قبل الحرب .

بين الاحتفاظ بإيراد المصلحة وبين تخفيض الأجور تدريجيا إرادة للأعمال  
واستفادة من الركاب وأنه لا يمكن إجراء التخفيض المطلوب من أجور الركاب  
إلا إذا حصل التوفيق من أن التخفيض يقابله حثا نشاط في حركة الانتقال  
يؤوض السبج الناشئ من تخفيض الأجور وأن تخفيض الأجور في الدرجة  
الأولى الذي عمل في الماضي لم يقابله زيادة في عدد الركاب تتوض السبج  
من تخفيض الأجور وأن التخفيض الأخير الذى حصل في الدرجة الثالثة  
لم يقابله النشاط المرجو في الحركة لأخبارات أهمها الحلقة السالفة الناشئة  
عن انخفاض أسعار القطن . وأنه فيما يخص بأجور الاشتراكات فإن وزارة  
المواصلات ستفحص هذه المسألة من جديد وأنه إذا أظهرت نتيجة الفحص  
أن من الموافق عمل تخفيض جديد فستعمل الوزارة على تحقيق هذه الرغبة .  
وقد رأت اللجنة وبجلاء ما ذكر ولكن سعادة محمد عبد الله باشا لاحظ أن  
العملة التى قلتمه سعادة مدير مصلحة السكك الحديدية لا يبرر مطلقا عدم تخفيض  
أجور السكك الحديدية وأن الحالة الاقتصادية في البلد تفضى بشدليل هذه  
الأجور ولو أدى هذا التخفيض في مثل هذه السنين الدرية إلى عجز في إيرادات  
السكك الحديدية إذ من الضروري التوفيق بين المصلحة الخاصة بحالة سكان  
البلاد ونقل أروافهم وبين تحسين الحالة الاقتصادية في البلد .

٦٦ - وقد ذكر حضرة صاحب المزة محمد محمود خليل بك أحد أعضاء  
اللجنة وأحد مراقبي المجلس أن هيئة مراقبة مجلس الشيوخ استجملت في ميزانية  
هذه السنة مبلغ ١١٠,٠٠٠ ج.م (وهو قيمة بدل تناكر اشتراكات الأعضاء)  
الذى كانت وزارة المواصلات أدرجته ضمن إيراداتها في السنة الماضية وأن  
المراقبة أخطرت وزارتي المالية والمواصلات بذلك وأن سبب الاستبعاد  
هو ما رآه المراقبة من أن المجلس غير ملزم بالمبلغ السالف ذكره عملا بما جاء  
بقانون المكافآت .

وقصد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدر أريادا لهذا الباب ويطلب  
اللجنة اعتمادها .

حضرة محمد محمود خليل بك - علمت أن وزارة المواصلات أدرجت  
ضمن ميزانية إيراداتها قيمة اشتراكات حضرات الأعضاء لأنها كانت تريد  
أن تحصل من المجلس على هذا المبلغ . وأتى هو أنه لا يمكن لها أن تحصل  
على هذا المبلغ نظرا للنقص صراحة في قانون المكافآت البرلمانية على وجوب  
اعطاء هذه الاشتراكات مجانا .

حضرة محمود شاكر محمد بك (وكيل وزارة المواصلات المساعد) - الوزارة  
توافق على رأى حضرة العضو .

حضرة محمد محمود خليل بك - هل أدرجت وزارة المواصلات مبلغ ١١٠,٠٠٠  
جنيه وهو قيمة الاشتراكات ضمن ميزانيتها أم لا ؟

حضرة محمود شاكر محمد بك (وكيل وزارة المواصلات المساعد) - وزارة  
المواصلات قلدت الإيرادات بسبب ما تم ألف جنيه فيبلغ أحد عشر ألف  
جنيه لا يؤثر في التقدير والوزارة لا تطلب به .

حضرة محمد محمود خليل بك - ان مطالبة الوزارة المجلس بالمبلغ أو عدم  
مطالبته به شيء وسؤالى شيء آخر .

أما التجربة الثانية فأنها حصلت في أجور الدرجة الثالثة وقد بينت اللجنة في تقريرها مقدار الخسارة التي أتت من هذا التخفيض ، فهذه النتائج لا تتجسم كثيرا مصلحة السكة الحديدية على العمل على التخفيض مرة أخرى الآن .

ألا أنكر أن السيارات قد أثرت على إيرادات السكة الحديدية ولكن هذا التأثير لا يدوم طويلا إذا فرضت ضريبة عليها فيقبل بذلك ملدها ويسود الاقبال على السكك الحديدية كما كانت .

والحاصل في الأرباح أن سيارة نورد الفرد المخصصة لأربعة من الركاب تستعمل الآن لعشرين راكبا فلما تعرضت ضريبة عليها وتصدر لأربعة السيارات يحرم هذا الاستعمال الخطر من المؤكد زيادة إيراد الدرجة الثالثة وعند ذلك يصح الكلام في طلب التخفيض .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك — ما زلت مصرا على طلب التخفيض وألاحظ أن البيان الذي أدلى به حضرة وكيل وزارة المواصلات كان قاصرا على المقارنة بالأجور بين مصر وبين الممالك ذات الأجور المرتفعة وأعرف أن الأجور في إيطاليا وأمريكا أقل منها في مصر .

حضرة حيد الدين رضوان بك — الشكوى من قلة إيراد الدولة أمر سلمي ولكن مصلحة السكك الحديدية تكاد تكون مصلحة تجارية والطاهر لا ينبغي غير المناقشة وتضمن حضراتكم أن منافسة شركات الملاحة والسيارات قائمة في البلاد على قدم وساق .

ما كنا نسمع في الزقاق بنقل القطن بغير طريق السكة الحديدية ولما اليوم بلغنا إلى شركات الملاحة بسبب التخفيض المائل في أجور النقل فعلا نقل البالة من القطن من الزقاق للإسكندرية كان يكلف التاجر أربعة ريات في السكة الحديدية في حين أنه لا يكلفه الآن أكثر من ثلاثين قرشا بطريق البحر وما زال بنقل القطن يخال من البذرة وعن باقي المواصلات والركاب .

أقول أن المناقشة قائمة في البلاد على قدم وساق ، ففي البلاد تمل السيارات الناس بأجور زهيدة جدا فلما وجد نظام يحد من هذا التنافس فيمكن في هذه الحالة أن تنظر مصلحة السكة الحديدية في أمر التخفيض .

سمعت في أيام المرض الزراعي حينما خفضت مصلحة السكة الحديدية الأجور أنها لم تخسر شيئا بل ربحت من وراء ذلك مبالغ كثيرة لذلك أريد الرأي القائل بتخفيض الأجور لمصلحة الأعمال لمصلحة التجارة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ماورد بتقرير اللجنة وهل اعتاد المبلغ المقدر لهذا الباب وقدره ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ؟

(موافقة) .

حضرة محمود شاكر محمد بك (وكيل وزارة المواصلات المساعد) — القطر المصري يمدن أسبق الأقطار في إنشاء الطرق الحديدية وأظن أنه لم يسمعه في ذلك سوى دولتين أو ثلاث في العالم كله ، ومع ذلك فقد أمعنا خصوصا في السنوات الأخيرة إنشاء السكك الحديدية بحيث أصبحنا وقد سبقنا في إنشاء السكك الحديدية أكثر البلاد المتقدمة ، ففي بلجيكا مثلا لكل ١٠٠٠٠ نفس من السكان يوجد ١٥ كيلومترا من السكك الحديدية وفي فرنسا ١٤ كيلومترا في ألمانيا ١٥ وفي بريطانيا ٩ وفي اليونان ٦ وفي إيطاليا ٥ وأما مصر فالحقا جديا وليس بها إلا كيلومترين اثنين لكل ١٠٠٠٠ من السكان .

فلكى نتكهن من إنشاء خطوط جديدة بسرعة تتناسب مع الحاجة للظاهرة من البيان السابق يجب أن نصل على زيادة الإيرادات حتى نستطيع التوسع في المصروفات .

لو كانت أجور السفر في السكك الحديدية المصرية موهقة تصح أن تضرب صفحا عن كل هذه الاعتبارات ولقلنا أن أجور السفر في مصر ضريبة تحية بغض اللعل بتخفيضها ولكن أجور السفر بمصر معتدلة جدا إذا قارناها بالأجور في أوروبا ، فالمسافة بين مصر والإسكندرية ٢٠٨ كيلومترا يدفع عليها الراكب هنا في الدرجة الأولى جنيه و ٣٣٠ مليا وفي ألمانيا جنيه و ١٠٠ مليا وفي إنجلترا جنيه و ٣٣٠ مليا وفي سويسرا جنيه و ٤٠٠ مليا أما في الدرجة الثانية فالأجرة هنا ٦٤٠ مليا وفي ألمانيا ٧٥٠ مليا وفي سويسرا ١٠٠ قرش وفي إنجلترا جنيه و ٥٥ مليا .

أما عن الدرجة الثالثة ففي ألمانيا يدفع الراكب على مثل هذه المسافة ٥٠٠ مليا وفي سويسرا ٧٠٠ مليا وفي إنجلترا ٨١٠ مليات بينما في مصر يدفع أقل من ٣٠ قرشا ، من ذلك نرون حضراتكم أن الأجور في مصر ليست مرتفعة هذا فضلا عن أنه يلاحظ أن مصلحة السكك الحديدية في مصر هي من ضمن المصالح ذات الإيراد للدولة فالتخفيض في أجورها بغير مبرر يؤثر على الإيراد .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك — ولما كانت الأجور قبل الحرب أقل مما هي عليه الآن ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — أرجو من حضرة العضو المحترم عبد الله سليمان أباطه بك أن يلاحظ أننا لم نرجع إلى أثمان قبل الحرب في كل شيء فالقيم مثلا كانت قيمة الطلونات قبل سنة قبل الحرب تساوى أقل من جنيه فأصبحت الآن تساوى حسب آخر منافسة معها مصلحة السكك الحديدية جنيها واقفي عشر شلنا كذلك أجور البغال ومربات المورطين ونحن الخانات لم نرجع إلى ما كانت عليه قبل الحرب ، فإذا حملت مقارنة من ذلك فيما قبل الحرب ويعد ثين أن أجور السكك الحديدية منخفضة عما كانت عليه قبل الحرب بالنسبة لاوتحتاج أثمان الخانات وأجور الصناع وماهيات المستخدمين .

وأرى أن التخفيض لا يصح أن يكون احتياطا بل بعد التجربة وقد قامت مصلحة السكة الحديدية بتجربتين : الأولى قبل سنة ١٩٢٦ حيث حصل تخفيض أجور الدرجة الأولى فلم تتجابه زيادة في عدد الركاب تعرض العجز من تخفيض الأجور . ولألاحظ أن ركاب هذه الدرجة لا يستعملون سيارات النقل المنافسة للسكك الحديدية .

الجديد الذي يقدمه شركة تلفرات الإيسترن، إذ أنهم يقتضون هذا الاتفاق أن يبلغ رسم قدره ثلاثة سنتات ذهباً عن كل كلمة في التلفرات العادية، وستيم ونصف من كل كلمة في التلفرات المهمة وتسعة سنتات من كل كلمة في التلفرات المستعجلة .

وقد بلغ المتحصل لفاية مارس سنة ١٩٢٧ حسب ما جاء يكشف الحساب الثغري مبلغ ٢٠١,٠٠٠ جنيه .

الرئيس — ألاحظ أن المدد خير قانوني قرضه الجلسة .

وفت الجلسة الساعة الثامنة والبنقية الخامسة مساءً على أن يعود المجلس للاعتقاد يوم الاثنين ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٤٥ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٢٧ الساعة الخامسة مساءً للنظر في المسائل العادية ما

معاً محمد شفيق باشا — لقد بلغت الآن الساعة الثامنة وبقي من تحرير اللجنة اثنتا عشرة صفحة فإذا رأى وضع الجلسة الآن فأرجو أن يقرر المجلس أن يعود غداً للاستمرار في نظر هذا التقرير .

صداة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — ليس في استطاعتي أن أحضر الجلسة غداً لأنى أشتغل بأعداد باقي التقارير وأرى أن نستمر الآن حتى نتهى من تقرير اللجنة .

على من تقرير اللجنة ما يأتى :

#### باب ٩ — التلفرات

٩٧ — قدرت إيرادات هذا الباب في المشروع بمبلغ ٢٢٧,٠٠٠ ج م بدلاً من ٢١٥,٠٠٠ ج م . في السنة الماضية تكون هناك زيادة قدرها ١٢,٠٠٠ ج م . يرجع سببها ، على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية ، إلى الاتفاق

## ملحق رقم ٢

بيان نسبة مصروفات مصلحة السكان الخدمية الى ايراداتها ونسبة صافي  
الإيرادات الى مجموعها ابتداء من سنة ١٩٠٢ لغاية سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧ المالية

سنة	نسبة المصروفات للايرادات	نسبة صافي الإيرادات المجموعها	نسبة في المائة	نسبة في المائة
١٩٠٢	٥١٧١	٤٨٥٢٩	١٥/١٩١٤	٦٥٩٦
١٩٠٣	٥٢٦٨	٤٧٣٢٢	١٦/١٩١٥	٥٨٨٨
١٩٠٤	٥٢٦٢	٤٧٣٨	١٧/١٩١٦	٦٧٧٤
١٩٠٥	٥٥٦٤	٤٤٣٦	١٨/١٩١٧	٦٤٠٣
١٩٠٦	٥٦٤٧	٤٣٥٢	١٩/١٩١٨	٥٢٤٢
١٩٠٧	٥٤٧٩	٤٥٢١	٢٠/١٩١٩	٧٢٨٢
١٩٠٨	٦٠٦١	٣٩٣٩	٢١/١٩٢٠	٩٨٠٤
١٩٠٩	٦٠٦١	٣٩٣٩	٢٢/١٩٢١	٨٢٧٩
١٩١٠	٥٨٠٣	٤١٩٧	٢٣/١٩٢٢	٧٥٢٩
١٩١١	٥٥٠٠	٤٥٠٠	٢٤/١٩٢٣	٧٤٦٧
١٩١٢	٥٨٥٠	٤١٥٠	٢٥/١٩٢٤	٥٦٦٦
١٩١٣	٥٧٣٥	٤٢٦٥	٢٦/١٩٢٥	٥٥٨٠
—	—	—	٢٧/١٩٢٦	٦٥٠٠

## ملحق رقم ١

### كشف

بيان عدد الأملاك الكاملة وأجزاء الأملاك التي تم تشييدها بمدينة القاهرة  
في العشر السنوات الماضية والتي تنهى في سنة ١٩٣٦ سنة

أجزاء	كامل
عدد	عدد
٥٢٧	٨٩٧
١٥٩٥	٢٩٧٥
٦٣٢	٧٨٦
٤١٤	٥٦٧
٨٠١	٧٥٧
٩٣٠	١١٨١
١٤١٨	٢١٢٥
١٥٢٥	١٩٨٩
٢٢٠٢	٢١٧٨
٢٥١٧	٢٩٨١
١٢٥٦١	١٦٤٠٦

مجموعه ...





## مجلة الشريعة

### مضبطة الجلسة الثالثة والاربعين

المتعقد علناً في يوم الاثنين ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٤٥ الموافق ٣٠ مايو سنة ١٩٢٧

(١) التصدق على محضر الجلسة السابقة (٢) تبليغ المجلس الخاتبة خضرة الشيخ الناصي أوروبانيه عضواً به - حقه اليه (٣) الراسال - أ - كتاب من وزارة الأشغال العمومية من عريضة يطلب إيجاد حمية مياه حدة بجهة درالعين بصرة القديمة - ب - كتاب من وزارة المعارف العمومية بآداب خضرة عبد الفتاح صيرى بك بحضور أ.نا. النظر في مشروع قانون نظام مدرسة القضاء الشرعي - ج - كتاب من وزارة المالية بآداب سادة محمد زكي الأرياني باشا بحضور أ.نا. النظر في مشروع القانون الخاص بيع الأقطان المربية - د - كتاب من وزارة المواصلات بآداب خضرة محمد شاكر محمد بك بحضور في جلسة اليوم - ه - كتاب من وزارة الخفائية بآداب سادة وكيل الوزارة بحضور أ.نا. النظر في المرسوم بقانون الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ بتدليس بعض نصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية (٤) مشروعات قوانين وأروادة من مجلس النواب بفتح أمهات أخافية - أ - كتاب من وزارة المالية (٥) مشروع القانون الخاص بيع الأقطان المربية - تقرير بلغة الخفائية - ب - تأجيله إلى الله لظهور مع الميزانية (٦) أسئلة - أ - سؤال موجه إلى خضرة صاحب المال وزير الخارجية من خضرة الشيخ حسن عبد القادر عما نشر به ردة الأهرام خاصة بالصوبات التي تمجداً رسمياً في الحصول على القطن المصري - تأجيله لقيام مقدمه - ب - سؤال موجه إلى خضرة صاحب المال وزير المالية من خضرة سعد مكرم بك من الموقنين الوترين في المحكمة المصرية - الإجابة عليه - ج - سؤال موجه إلى خضرة صاحب المال وزير المواصلات من خضرة أحمد جازي بك من سب تأخير أ.نا. هيئة كشكة الحديقة بجهة كل روز - تأجيله أسبوعياً - د - سؤال موجه إلى خضرة صاحب المال وزير الأشغال من خضرة سمح مكرم بك عما كتبه الحكومة من الاحتياطات لسلامة المصريين في حج هذا العام وعن عدد الهاجح المخرجين الذين وصلوا للأقطار الجارية فير صدر بلخ الحكومة بفتح من المصل - الإجابة عليه - ه - سؤال موجه إلى خضرة صاحب المال وزير المعارف العمومية من سادة محمد رشاد باشا من سب عدم قبول أسئلة الدكتور عبد حنين من وطنه بالجامعة المصرية - تأجيله أسبوعياً - و - سؤال موجه إلى خضرة صاحب المال وزير الخفائية من خضرة عبد الرحمن محمد بك من سب عدم إرسال التبريات إلى إجازة هذا العام - الإجابة عليه - ز - سؤال موجه إلى خضرة صاحب المال وزير الخفائية من سادة محمد مغاوي باشا عن الأمر الذي أصدره خضرة مفتش صحة رشيد بإغلاق دورية المياه في سبت ساجد - تأجيله أسبوعياً - ح - سؤال موجه إلى خضرة صاحب المال وزير الأوقاف من سادة محمد مغاوي باشا عما أكتلت المساجد السببة التي أقيمت دورية المياه فيها بطلبه تامة لوزارة وما تقدم من الإجازات لفتحها - تأجيله أسبوعياً (٧) استجوابات - أ - الاستجواب المقدم من خضرة محمد زك عبد الزاوية بك لخضرة صاحب المال وزير الخفائية من سب تعيين محمود إبراهيم شيخ خوار بفتحاً على الزاوية لمرور في مزارع على رقة عن سبب رقت شيخ خوار بفتح القنبر رفا أداراً وبعين آخر بدلاً من علي مير بفتح الأهل - استدعاء الاستجواب المذكور - ب - المناقشة في الاستجواب المقدم من خضرة خليل محمد بك لخضرة صاحب المال وزير الخفائية من سب سجن شخص من شيوخه القنبر - ج - الاستجواب المقدم من خضرة الشيخ حسن محمود أبا جليل خضرة صاحب المال وزير الخفائية من خضرة بلغة شحات مديرة أسبوعاً لبعين محمد بن لسانية في مذات خيل مكرم كلفط - د - الاستجواب المقدم من خضرة خليل محمد بك لخضرة صاحب المال وزير الأوقاف من بعده الخاصة بتطبيق قانون خلط القطن وعدم مراعاة التلطف في مكاتب الاستكديرة - تأجيله أسبوعياً (٨) اقتراحات - أ - اقتراح من سادة محمود رشاد باشا ببعين حال العام - ب - اقتراح بمشروع قانون مقدم من خضرة جعفر اغندي مع البلاء والطرح وغيرها - أ - كتاب من وزارة المالية (٩) قرار المجلس والنظر بصفة مستعجلة في الاقتراح بمشروع قانون مقدم من خضرة الهكتور سود بال جويي سود بال اغندي لخاصة بتدليس لخاصة ترتيب واختصاص المجلس إلى لا قباط الأوتوك كس (١٠) مشروع قانون نظام مدرسة القضاء الشرعي - تقرير بلغة المعارف - تأجيله أسبوعياً (١١) المرسوم بقانون الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ بتدليس بعض نصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية - تقرير بلغة الخفائية - تأجيله (١٢) الاقتراح المقدم من خضرة الهكتور سود بال جويي سود بال اغندي بمشروع قانون لتدليس ترتيب واختصاص المجلس إلى لا قباط الأوتوك كس - التصديق على مشروع القانون المذكور .

(ج) عن جلسات هذا الأسبوع حضرات :

إبراهيم فرج أبا جليل بك . أحمد زورنا . دؤق شعبان شعير بك .  
سمعان غيرال القصص بك . عبد الله سليمان أباظه بك . قهي حنا  
ويضا بك . مرسى وزير بك . ميشال أيوب باشا .

(د) عن جلسات هذا الأسبوع والأسبوع القادم : خضرة محمد لطفي  
ططاوي ططاوي اغندي .

(هـ) عن عشرة أيام من ١٣ بجاري سادة : محمود محمد حسن الشعللي باشا .

وحضر حضرات أصحاب التولية والمسال والمساعدة والعزة :  
عبد الخالق ثروت باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية . محمد نصع الله  
برفت باشا ووزير الزراعة . محمد نجيب القسراي باشا وزير الأوقاف . محمد  
محمود باشا وزير المالية . عبد الرحمن رضا باشا وكيل وزارة الخفائية .  
محمد زكي الأرياني باشا وكيل وزارة المالية . عبد الفتاح صيرى بك وكيل  
وزارة المعارف العمومية . محمود شاكر محمد بك وكيل وزارة المواصلات  
المساعد .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والبقية الخامسة مساء برئاسة خضرة  
صاحب العزة محمد طحاوي إجازة بك . وكيل المجلس وبحضور حضرات الأعضاء  
ما علنا :

أولاً - الفائزين :

(١) بإجازات ومع حضرات :

بيروني مذكور بك . محمد تقي يكن بك . حسين رشدي باشا .

(ب) بشي إذن وما حضرات :

لويس أخنيخ فانوس اغندي . الفريق موسى فؤاد باشا .

ثانياً - المفضلين :

(١) عن جلسة اليوم حضرات :

محمود بيروني اغندي . محمود شكري باشا . أحمد عبده بك .

عزيز مريم اغندي .

(ب) عن جلسة اليوم والندسة : حسن أحمد البعيسى بك .

دعا حضرة صاحب العزة الرئيس حضرة الشيخ شافعي أبو وافي لحلف  
اليمن المنصوص عليها في المادة (٩٤) من الدستور لحلفها بالصيغة الآتية :  
« أقسم بالله العظيم أن أكون خالصا لوطن ولكل معلمي الدستور وقوانين  
البلاد وأن أؤدي على بالغة والصدق » .  
الرئيس - أمتكم .  
( تصفيق )

### (٣) الراسل

— أ — تلعب من وزارة الأشغال العمومية من مرفعة طلب  
إيجاد حفرة مياه صدقة بجهة دير العين بمصر القديمة .  
تل الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أيها إلى مكتبة المجلس رقم ٧ - ١ / ٤ / ٩٢٩ بتاريخ ٢٧ أبريل  
سنة ١٩٢٧ بخصوص العريضة أعلاه أشرف بإحاطة دولكم صلبا بأن المكان  
المطلوب عمل الحفيرة فيه يقع خارج منطقة الإختيار ويستأجر الوزارة شركة  
مياه القاهرة في موضوع مد نهاية منطقة الإختيار إلى تلك الجهة .

وتفضلوا دولكم بقبول أسئتي ما

نحريا في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٧  
وزير الأشغال العمومية  
عبد المحمد

— ب — تلعب من وزارة المعارف العمومية بالتدابير حضرة عبد الفتاح صبري  
بأن يفتتح أثناء النظر في مشروع قانون نظام مدرسة القضاء الشرعي .

تل الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تخبرني بأن نحيط دولكم علما بأننا قد أنبأنا عن حضرة صاحب العزة  
عبد الفتاح صبري بك وكيل وزارة المعارف للأدلاء برأي الوزارة في تقرير  
لجنة المعارف عن مشروع قانون نظام مدرسة القضاء الشرعي المطروح للنظر  
في جلسة اليوم .

وتفضلوا دولكم بقبول أسئتي الاحترام ما

عزما في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٧  
وزير المعارف العمومية  
علي الشمسي

— ج — تلعب من وزارة المالية بالتدابير سعادة عبد زكي الإبراهيمي بأنا  
مضروبا أثناء النظر في مشروع قانون الخصاص بيع الأقطان المرتبة .

تل الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو من دولكم أن تسمعوا حضرة صاحب السعادة عبد زكي الإبراهيمي  
بأننا وكيل وزارة المالية بأن ينوب عنا في حضور جلسة المجلس اليوم عند  
النظر في تقرير اللجنة المالية عن مشروع القانون الخاص ببيع الأقطان  
المرتبة للزروع التي أسلفتها الحكومة لزراع القطن .  
وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الإجلال ما

نحريا في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٧  
وزير المالية  
عبد المحمد

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات : عبد الفتاح وجاني اتندي - الشيخ  
عبد عز العرب بك - محمد أحمد الشريف بك - علي عبد الرازق بك .  
حبيب المصري بك سكرتير عام .

أعلن حضرة صاحب العزة الرئيس بالنيابة افتتاح الجلسة .

الرئيس - طلب سعادة عبد السيد أبو علي باشا إجازة أربعين يوما  
ابتداء من ٢٨ إيلاري وطلب سعادة بولس حنا باشا إجازة أسبوعين ابتداء  
من اليوم وطلب حضرة عمراحم خلف الله بك إجازة خمسة عشر يوما  
ابتداء من اليوم لمريضه ، وطلب حضرة الدكتور حبيب خياط بك إجازة  
ابتداء من ١٦ يونيه القادم حتى انتهاء الدور الحاضر لسفره خارج القطر .  
فهل توافقون حضراتكم على هذه الإجازات ؟

( موافقة )

سعادة عبد صفوت باشا - إن طالبي الإجازات كثيرون ويضيق أن  
يصبح العدد غير قانوني ، لهذا يسن ألا يصرح بالإجازة إلا لمريض .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - بهذه المناسبة أطلب إجازة شهرا ابتداء  
من ١٥ يونيه القادم لأني مصاب برصد وقد أمرني الطبيب بالكف عن  
العمل .

الرئيس - ربما من الله عليك بالشفاء قبل ١٥ يونيه فلا تحتاج بصد  
ذلك إلى الإجازة .

(١) تصديق على محضر الجلسة السابقة .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟  
أصوات : لا .

صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

(٢) تبلغ المجلس القتاب حضرت الشيخ الشافعي أبو وافي حضرا - ب - هذه الإبين .

تل التبليغ المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بناؤه من نص المادتين ٦٧ و ٤١ من قانون الانتخاب المعدل قد أعلن  
انتخاب حضرة الشيخ الشافعي أبو وافي عضوا بمجلس الشيوخ عن دائرة محافظة  
المصمرا الغربية بمصلحة الحدود .

فترجو الإحاطة بذلك .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ما

٢٣ في الثامنة سنة ١٣٤٥ ( ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧ )

وزير المالية  
ثروت

١ - شكيب من وزارة المواصلات بأعقاب حضرة محمود شاكر بديك  
المضبوط جلسة اليوم .

على الكتاب المذكور بعدنا نصه :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ  
أتشرف بأن أرجو دولتك التصريح لحضرة صاحب العزة محمود شاكر  
محمد بك وكيل وزارة المواصلات المساعد بأن ينوب عنا في حضور جلسة  
اليوم .

وتفضلوا دولتك بقبول فائق الاحترام  
تحريرا في ٣٠ مايو سنة ١٩٢٧  
وزير المواصلات  
أحمد خشبة

٢ - شكيب من وزارة الحفانة بأعقاب سعادة وكيل الوزارة حضرة  
الظفر في المرسوم بقانون الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض  
نصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

تبين لنا من الاطلاع على مضبطة جلسة مجلس الشيوخ المنعقدة في يوم  
١٩ مايو سنة ١٩٢٧ أن المجلس أبجل النظر في المرسوم بقانون الصادر  
في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض نصوص قانون المرافعات في المواد  
المدنية والتجارية لغياب وزير الحفانة .

ونظرا لأننا سبق أن طلبنا من المجلس بالكتاب رقم ٤٨٢ المؤرخ في ١٠  
مايو سنة ١٩٢٧ السماح لحضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الحفانة بأن  
ينوب عنا أثناء النظر في تقرير لجنة الحفانة الخاص بهذا المرسوم بقانون  
فندرج التفضل بأعقاب نيابته عنا أثناء النظر في ذلك التقرير .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق الاحترام

القاهرة في ٢٢ مايو سنة ١٩٢٧

وزير الحفانة  
أحمد زكي أبو السعود

(٤) مشروعات قوانين الواردة من مجلس النواب بفتح أعقاب احتافية -  
أحاطا على بلغة الحفانة .

على الكتاب الواردة به مشروعات القوانين المذكورة من مجلس النواب  
وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الخميس ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧  
في مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة من الاعتداءات الآتية :

١ - مبلغ ٥٠٠ جنيه  
في ميزانية وزارة الداخلية لفتح ملكية مملوكة  
أرض بزماد ناحية الحمراء بأسبوط لبناء مركز  
أسبوط .

٢ - مبلغ ٢٠٣٣ جنيه  
في ميزانية وزارة الداخلية منه ٦٣٦ جنيها  
لتسوية رسوم جمرية و ١٣٩٧ جنيها لنفقات  
تركيب حضرات الحريق بمدينة مصر .

٣ - مبلغ ٣٧٠٠٠ جنيه  
في ميزانية وزارة الداخلية لمنع سلقه الى المجلس  
البلدي بطلما لشراء امتياز الشركة المساهمة عن  
مياه طعلطا .

٤ - مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه  
في ميزانية وزارة الحربية لشكك نكات المعادي  
مقابل تخفيض مساوله في ميزانية السنة القادمة .  
في ميزانية وزارة الداخلية لإمانة جمعيات خيرية  
منخفضة من مصصلات المرافعات .

٥ - مبلغ ٥١٥٩ جنيه  
في ميزانية وزارة الحفانة لتغطية التجاوزات المتوقعة  
حصوله في بعض بنود الباب الثاني من ميزانية  
الاعمال المختلطة .

٦ - مبلغ ١٣٧٠٠ جنيه  
في ميزانية وزارة الحربية لتسوية الرسوم الجمرية  
المستحقة على الطوانة "الأيرفاروق" .

٧ - مبلغ ٥٣٤٢ جنيه  
في ميزانية وزارة الداخلية لشراء ١٥ مئوسكلا  
لمراقبة حركة المرور بالمحلات .

٨ - مبلغ ٩٠٠ جنيه  
في ميزانية وزارة المواصلات لصد تجاوز  
امتيازات بعض بنود الباب الثاني في ميزانية  
مصصلحة الموانئ والمناشر .

٩ - مبلغ ٦٤٣٤ جنيه  
تقل مبلغ ١٣٣٣٧ جنيها و ٩٥٠٠ جنيها من  
ميزانية وزارة الأشغال العمومية الى ميزانية وزارة  
الداخلية لأعمال اضافية وتحسينات بمجبري الطور  
وسواكن .

١٠ -  
١١ - مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه  
في ميزانية وزارة المواصلات لتسوية التجاوز  
المتوقع حصوله في امتياز مسابقة السبايات  
والموتوسيكلات .

نفيا بمقتضى المبالغ الثلاثة الأولى قرر المجلس تأجيل النظر فيها لبعثها مع  
مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨  
أما المبلغ الرابع فقد تنازل معالي وزير الحربية والبحرية عن الاعتداء  
الخاص به .

وما المبالغ السبعة الباقية فقد وافق المجلس على مشروعات القوانين الخاصة  
بها مع تعديل المبلغ الأخير من ١٠٠٠٠ جنيه الى ٨٥٠٠ جنيه .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لدولكم مشروعات القوانين الخاصة  
بالاعتداءات السبعة المذكورة وتقررى لجنة المالية ومضبطة الجلسة الى نظر  
المجلس فيها هذه المشروعات وأجبا عرضها على هيئة مجلس الشيوخ .  
وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام

القاهرة في ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧

رئيس مجلس النواب  
سعد زقزل

الرئيس - هل ترون حضراتكم حالة سجة المشروعات بقوانين الأخيرة  
من كتاب مجلس النواب المذكور الى بلغة المالية .  
(مواظفة) .

(٥) مشروع القانون الخاص ببيع الأقطان المرتبة - تقرير لجنة المالية -  
تأجيله إلى الله فله مع المزاينة .

معادة محمد زكي الإبراهيمي باشا ( وكيل وزارة المالية ) - أرجو من المجلس أن يؤجل النظر في تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الخاص ببيع الأقطان المرتبة وهو المدرج بمعدل أعمال اليوم تحت رقم ٢٦ إلى جلسة القدر لينظر مع المزاينة . وقد اتفقت مع معادة محمود شكرى باشا بمقرر اللجنة على ذلك .

الرئيس - المجلس يؤجل النظر في تقرير اللجنة المذكور إلى القدر .  
( انصرف معادة محمد زكي الإبراهيمي باشا وكيلا وزارة المالية ) .

### (٦) أسئلة

١ - سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحال وزير الخارجية  
من حضرة الشيخ حسن عبد القادر حانتر بمرجعة الأهرام عاصما بالصربيات  
التي تجدها روسيا في الحصول على القطن المصرى - تأجيله .

الرئيس - مقدم السؤال نائب فؤيدل حتى يحضر .  
( موافقة ) .

ب - سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحال وزير المالية من حضرة  
سيد مكرم بك من الموظفين الموقتين في الحكومة المصرية - بالإجابة عليه .

على السؤال المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب البعثة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو عرض السؤال الآتى على حضرة صاحب المصالح وزير المالية  
ليفضل بالإجابة عليه :

( ١ ) كم عدد الموظفين الموقتين الذين يشغلون وظائف تكميلية في خدمة الحكومة الآن، وهل في نية الحكومة إيجاد طريقة عادلة يماثلون بها ويملئون على مستقبلهم ومستقبل عائلاتهم بدلا من عملية التعاقد سنويا معهم ، تلك العملية التي تشمل بالهم وتوجد التناقض والخلاف في نفوسهم ؟

( ٢ ) وإذا كان قد ظهر للحكومة عدم إمكان الاستغناء عن هؤلاء الموظفين بعد أن أحصى الواحد منهم ستين عدة في خدمتها فهل هناك قائمة الآن للحكومة من تمجيد القود كل سنة مع علمها بأن هذه القود لها تأثير سيئ في نفس الموظف وتصل إلى رئيسه سلطة كبيرة عليه وهذا فضلا عن أن تمجيدها يشغل فريقا من موظفى أقلام الحسابات فيضيع عليهم وقت كبير بدون فائدة .

( ٣ ) هل هناك مانع لدى الوزارة من تثبيت هذا الفريق من الموظفين بدون توقيع الكشف الطبي عليهم خصوصا أن لجنة تعديل الدرجات قررت الزم في مسألة تثبيتهم في تفريرها وأنه لا مخالفة في هذا العمل مع القانون المالى الذى يترتب توقيع الكشف الطبي على الموظفين المبدد عند دخولهم الخدمة فقط ومع أن هؤلاء قد أمضوا مددا طويلا في خدمة الحكومة ؟

ولما كانت توافيق على تثبيتهم بدون توقيع الكشف عليهم فهل الوزارة قبل سداد المبلغ المستحق على كل موظف بصفة معاش من مدة خدمته دفعة واحدة أم على أقساط ؟

١١ مايو سنة ١٩٢٧

سيد مكرم  
عضو المجلس

حضرة صاحب المحال محمد محمود باشا ( وزير المالية ) - يبلغ عدد الموظفين الموقتين الشاغلين وظائف دائمة في وزارات الحكومة ما عدا مجلس الشيوخ والنواب ٨٨٠٦ وفى نية وزارة المالية إعادة تشكيل اللجنة التي كانت تشكلت في سنة ١٩٢٤ ليبحث في ألوائح الاستخدام ونقص موضوع المستخدمين الموقتين من جميع وجوهه .

حضرة سيد مكرم بك - أشكر على الوزير على البيان الذى أدلى به .  
وأتى لى يقين من أن سيدى سيحصل على هؤلاء الموظفين حطفا عظيما .  
وقد سبق أن طلب حضرة صاحب المحال اسماعيل صديق باشا رئيس اللجنة المالية بمجلس النواب مذ كان وزيرا الداخلية تثبيت من قضى من هؤلاء الموظفين في الخدمة خمس سنوات فأكثر . وما دامت صفة الاستقرار لا تزال موجودة . ولا يمكن الاستغناء عن هؤلاء . فلا معنى لاستمرار التعاقد معهم ، وإبقاء الخوف في نفوسهم ، وفى إلغاء عملية التعاقد معهم قائمة أيضا للصلحة . وما دامت وزارة المالية تنظر الآن في أمر هؤلاء الموظفين فأرجو أن تعطى الوزارة عليهم ، وأن يتم هذا العمل الجليل على يد سالى الوزير في القريب العاجل .

ج - سؤال موجه إلى حضرة صاحب المحال وزير المواصلات من حضرة أحد  
جائز بك من سيد ناصر أستاذ صحة السكة الحديدية ببنية لوروزين - تأجيله  
أسبوعين .

حضرة صاحب المزة محمود شاكى محمد بك ( وكيل وزارة المواصلات  
المساعد ) - أطلب تأجيل الإجابة على هذا السؤال أسبوعين .

الرئيس - يؤجل هذا السؤال أسبوعين .

د - سؤال موجه إلى حضرة صاحب البعثة وزير الداخلية من حضرة سيد  
مكرم بك مما سئله الحكومة من الاستشارات لخدمة المصريين في حج هذا  
العام ومن حده الحاج المصريين الذين وصلوا لافكار المجازة قبل صدور مرسوم  
الحكومة بشأن منع سفرهم - بالإجابة عليه .

على السؤال المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب البعثة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو عرض السؤال الآتى على حضرة صاحب البعثة وزير الداخلية ليفضل  
بالإجابة عليه .

أصدرت وزارة الداخلية البلاغ الآتى :

وصل إلى علم الحكومة المصرية أن الحكومة المجازية تشترط في حج هذا  
العام شروطا معينة تلغيت وزارة الخارجية تفصل الحكومة المصرية في جنة  
لا يتطابق من صحة هذا الخبر وكلفت بمفاوضة جلالة الملك ابن السعود ذلك  
تخصيا .

وقد طليت الحكومة الى تفصل مصرف جدة أن يبلغ الجهاج الحالة الصحية في الجهاج كما ان الحكومة مهتمة بإبلاغ الأسر لن هم على أهية السفر وتكسبل الآباب لن أراد الرجوع .  
هذا والجنة الطبية تستأفر كالمستاد ، والحكومة المصرية مراعاة للاحتبارات الدفعية لم تمنع الجهاج من السفر .  
وعضى التحطبات التى أصدرتها وزارة الداخلية قبل الآن بأن من يصلل عن السفر من الجهاج ترد اليه كافة المصاريف التى دفعها ماعدا خصماتة ملم قيمة جواز السفر .

— — سؤال موجه الى حضرة صاحب المحال وزير المعارف المصرية من سعادة عمود رشاد باشا عن سبب عدم قبول استقالة الدكتور طه حسين من وظيفته بالجامعة المصرية — تأجيله أسبوعاً .

الرئيس — محال وزير المعارف غير موجود وطلب تأجيل النظر في هذا السؤال فيقبل الى الأسبوع المقبل .

— — سؤال موجه الى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة عبد الرحمن لموم بك عن سبب منع إرسال التغيرات الى الجهاج هذا العام — الاجابة عليه .

فل السؤال المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ  
أنتشر برع هذا لوثوقكم لمرعته على صاحب الدولة وزير الداخلية للاجابة عليه في أقرب فرصة .

جرت حالة الحكومة المصرية أن ترسل سنوياً كسوة الكعبة المشرفة ومقام الخليل وسهما غلالا ووصدقات متنوعة لفقرهه الحرمين الشريفين مكة والمدينة بعضها يرجع الى جد العائلة المالكة وبعضها بأرصدة قديمة جدا .

ونظرا لما قيل من أن جلالة ملك الجهاج اشترط في هذا العام شروطا للحمل قرر مجلس الوزراء عدم إرساله للجهاج في هذا العام كعادته بناء على ما جاء من تفصل مصر في جدة .

فترجو دولة وزير الداخلية أن يتكرم ببيان الأسباب التي يح عليها المجلس ذلك القرار .  
وإذا كان الرهايبون لا يريدون وجود موسيق مع الحمل ولا عرضة في الحرم للتركيب به ولا أن يكون السائر أكرافقون له يحملون سلاحا في بلد اشتر بأن الأمن فيه الآن غير مئة من أى زمان كان .

فهل ذلك يكون مديرا لإيقاف تنديتة هذه التغيرات في حال أن الأسباب المشار إليها ليست من الدين أو عبارة أخرى ينهى البنين عنها .

ومادام القصد هو عمل الخير والاحسان فلا المساع من إرسال هذا الأشياء المتأخر إرسالها للجهاج الى تفصل الحكومة المصرية في جدة ليصلها ويتولى بنفسه توزيعها على ملهى مرصدة عليه مع ماني هذه الطريقة من اقتصاد كبير لمصاريف كبيرة لا فائدتة منها .

أرجو الاجابة والوثوقكم الشكر ما

عبد الرحمن لموم  
عضو مجلس الشيوخ عن دائرة مناعة

وقد ورد الى الحكومة نبأ برق من حضرة التفصل المذكور يفيد أن جلالة ملك الجهاج اشترط لجع هذا العام شروطا واردة في هذا البلاغ وترى الحكومة في هذه الشروط أنه لا يمكن الاطمئنان على سلامة ركب الحمل والجهاج .  
وان مجلس الوزراء قرر بجلسة ١٢ مايو سنة ١٩٢٧ العدول عن إرسال الحمل في هذا العام وعلان الجهاج المصريين أنهم بسفرهم قد يستبدون لبعض المخاطر وأنهم اذا رآوا مع ذلك السفر في هذه الظروف فان ذلك يكون تحت مسؤوليتهم .

فل لم تفكر الحكومة المصرية في حماية ملك الجهاج قبل اعطاء الجوازات بالسفر المبكر للأقطار الجهازية اذ ليس بخاف على دولة وزير الداخلية أن الذين يقصدهون الأقطار الجهازية لتأدية فريضة الحج يتكلمون بمصاريف كبيرة حتى أن منهم من يبيع ماشيته ومنهم من يبيع ألبانه .

فلاخ الحكومة جاه متأخرا ولكنه قد يفيد الأشخاص الذين لا يزالون الآن موجودين بالقطر المصري ولما يسافروا الى الأقطار الجهازية .

ولكن مارى دولة وزير الداخلية فيمن تصرحهم بالسفر للأقطار الجهازية قبل صدور هذا البلاغ ، فهل لا يرى دولته أن من المستحسن اتخاذ اللازم للتحفظ على الجهاج المصريين الموجودين الآن بالأقطار الجهازية حتى يهودوا لبلادهم سالمين بعد تأدية فريضة الحج . وهل يسمح دولة وزراء الداخلية بأن يغيروا بسدد الجهاج الذين وصلوا للأقطار الجهازية قبل صدور هذا البلاغ وهل لا يستحسن دولته أيضا أن تصرف الحكومة لن يهود منهم من جدة بدون أن يؤدي فريضة الحج ما تكبله من المصاريف ،

وتفضلوا بقبول عظيم احترامى ما  
١٨ مايو سنة ١٩٢٧

سعد مكرم  
عضو المجلس

حضرة صاحب الدولة عبد الحلقى ثروت باشا وزير الداخلية — الواقع أن الحكومة المصرية تتفاوضت من زمن طويل مع الحكومة الجهازية لتأكد من أن سفر الحمل في هذا العام يكون كسفره في العام الماضي . وأرادت أن تستقن من الأمر على لسان حضرة صاحب الدولة ملك الجهاج ولما كان بإراض في سياحة طويلة انتظرت عودته ، وبعد أن عاد تفاوض معه تفصل مصرف جدة فأجاب بما هو معلوم لحضراتكم من أن حكومة الجهاج لا تقسم الحمل بالدخول في الأراضي المقدسة مسلحا . وان الجهاج يجب أن يتبعوا عادات ما يتأدوها في الأحوال الماضية .

ولما عرض الأمر على الحكومة المصرية لم تر من الكرامة أن تمنع شيئا اعادتت عليه . ولذلك قررت عدم إرسال الحمل هذا العام . وبناء القرار متأخرا بعد سفر الفوج الأول من الجهاج وعدده ٥٧٣٣ قد سافر فعلا على البواخر الأربع المخصصة لتقلهم احتجارا من ١٠ مايو الجارى .

أما مجموع الجهاج الذين صرفت لهم جوازات السفر في هذا العام فهو ١٥٥٤٢ على منهم عن السفر ٥٩٩ جاليا .

الرئيس - المجلس يقرر استبعاد هذا الاستجواب من جدول الأعمال ولحضرة مقدمه أن يمتدحه من أراد .  
(انصرف محلى محمد فتاحه بركت باشا ووزير الزراعة ومعالى محمد محمود باشا ووزير المالية) .

ب - ب - المخالفة في الاستجواب المقدم من حضرة: مقل محمد لحضرة صاحب الدعوة وزير الداخلية من سبب بين شخص من شملهم البغ .

على الاستجواب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب النولة رئيس مجلس الشيوخ .  
بعد الاحترام - أشرف بتقديم الاستجواب الآتي رجاء توجيهه إلى حضرة صاحب النولة وزير الداخلية ليُفضل بالإجابة عليه في أقرب جلسة :

في سنة ١٩٢٤ صدر المفعول من إجراءات السياسة التي وقعت بأن حوادث سنة ١٩١٩ وأُخرج من جميع المسجونين السياسيين .

وكان من الذين أُصدرت السلطة العسكرية أحكاماً ضدهم شخص يدعى محمد حسنة من الممدان مركز كافر الشيخ غريبة صدر عليه الحكم بالسجن عشر سنوات مع ستة أشخاص آخرين من بلده بتهمة السلب والنهب ولكن المذكور أُلقت من السجن يوم صدور الحكم وظل محتجزاً حتى صدر المفعول عن تلك الأحكام .

وفي سنة ١٩٢٥ قبض عليه البوليس وأُعيد إلى السجن بعد مضي أكثر من خمس سنوات بعد تاريخ الحكم ولا يزال حتى الآن في سجن طرط .

فهل يتكلم دولة الوزير بالإجابة من سبب استقرار سجن المذكور مع أن المجرمين السياسيين قد أُطلق سراحهم وعل الأغصان أولئك الستة الأمريين الذين سجنوا معه بتهمة واحدة وحكم واحد .

فإذا كان استقرار سجنه الآن تنفيذاً لأحكام أخرى صدرت عليه خلاف حكم المحكمة العسكرية فهل يُفضل دولة الوزير ويوضح لنا بيان تلك الأحكام والمحاكم التي أصدرتها وتواريخها واتهم التي حكم عليه من أجلها .

وإذا كان الجواب سلباً فما هو السبب الذي اقتضى استقرار سجنه الآن لأننا على يقين من أن المذكور لم تصدر عليه أحكام جنائية من المحاكم المصرية .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

مقل محمد

١٠ مايو سنة ١٩٢٧

حضرة صاحب الدعوة عبد الخالق ثروت باشا (وزير الداخلية) - حين النظر في الاقتراح من المحكوم عليهم بأحكام عسكرية وضمت قاعدته جرت عليها الحكومة . وهي أنه لا يخرج عن الحكم عليهم من المحاكم العسكرية في جريمة سرقة إذا كان قد سبق الحكم عليهم من المحاكم الأهلية في جرائم مشابهة لهذه الجريمة .

والحالة التي نحن بصددتها هي أن الشخص المذكور في الاستجواب حكمت عليه المحاكم العسكرية في جريمة سلب ونهب وكانت لها الأهلية سبق لها الحكم عليه بخمس سنوات بالأشغال الشاقة لارتكابه جريمة سرقة بإكراه . فلم يخرج عنه ابتاعاً للقاعدة المذكورة .

حضرة صاحب الدعوة عبد الخالق ثروت باشا (وزير الداخلية) - تحرير هذه المصادقات مرتبط بتقاليد كانت تجري عليها الحكومة المصرية فيما يتعلق بكيفية دخول الجاني إلى الجناح لم يظهر يتفق مع كرامة مصر فأذا قضت الحكومة المجازية هذه التفاصيل ولم تصرح بما فلا معنى لأن تقوم الحكومة المصرية بإرسال شيء مما كان متاداً إرساله .  
(تصفيق) .

حضرة عبد الرحمن للموم بك - أتى مع احتراي تصرع دولة رئيس الوزراء أرى أن الذين قد وصله لا لابين السعود فذلك أرى أن ترسل الحكومة كسوة الكعبة ومقام الخليل خصوصاً أن هناءات كثيرة تربو على الثمانين عائلة ليس لها عمل ولا كسب الا من اشتغلوا في صنع الكسوة الشريفة .

ز - سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدعوة وزير الداخلية من سادة محمد منازي باشا من الأمر الذي أصدره حضرة مفتش صحة رشيد باعلاق دورة المياه في سبة مساجد - تأجيله أسبوعين .

حضرة صاحب الدعوة عبد الخالق ثروت باشا (وزير الداخلية) - أرجو تأجيل الإجابة على هذا السؤال لأن المعلومات التي طلبتها من مصلحة الصحة لم تصلني إلى الآن .

الرئيس - تأجيل الإجابة على السؤال المذكور أسبوعين .

ح - سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدعوة وزير الأوقاف من سادة محمد منازي باشا عما إذا كانت المساجد السبعة التي أخذت دورة المياه فيها يرشد تأجيله لوزارة . وما أمهل من الإجراءات ففتحا - تأجيله أسبوعين .

حضرة صاحب المعالي محمد نجيب الغرابي باشا (وزير الأوقاف) - نظراً لارتباط هذا السؤال بالسؤال السابق عليه يحسن تأجيله حتى تكون الإجابة عليها في جلسة واحدة .

الرئيس - تأجيل الإجابة على هذا السؤال أسبوعين .

#### (٧) استجوابات

أ - الاستجواب المقدم من حضرة محمد زكي عبد الرزاق في حضرة صاحب الدعوة وزير الداخلية من سبب تعيين محمود إبراهيم شيخ مفرد منشأة محلى فاطمة لمرور في مزارع سيق ركة ومن سبب ركة شيخ مفرد بلدة الميسر رشاد أدارياً وتعيين كريدلا له على خريفة الأهالي - استبعاد الاستجواب المذكور .

حضرة الشيخ يوسف محمود أبو جليل - بالإجابة عن حضرة محمد زكي عبد الرزاق بك أصرح لحضراتكم بأنه متنازل عن هذا الاستجواب .

الرئيس - الأولى أن يحضر حضرة المستجوب ويتنازل بنفسه عن استجوابه .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - يكفي غياب حضرة المستجوب لاستبعاد استجوابه من الجدول .

أصوات : موافقون

د - الاستعجاب المتقدم من حضرة علي بك لحضرة صاحب المال  
 وزير الزراعة من بعده انتظامه بتطبيق قانون غلط القطن وعدم مراقبة المخط  
 في مكاتب الاسكندرية - تأجيله أسبوعين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن تكون المناقشة في هذا  
 الاستعجاب بعد أسبوعين ؟

( موافقة عامة ) .

( انصرف حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا ووزير الداخلية ) .

( أقرارات )

١ - اقرح من سعادة محمود رشاد باشا مجلس أمن العام  
 ب - اقرح مشروع قانون تقدم من حضرة عبد بسفر افندي جمع  
 البناء وتخرج ويضرها - استأجلها إلى لغة الاقتراحات .

نص الاقتراح الأول :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد التوجه أرجو توجيه اقتراحى التالى لحضرة صاحب الدولة وزير الداخلية  
 وتقبلوا استغرابى ما

محمود رشاد

عضو الشيوخ من دائرة السبلاوين

قامت لجنة في الآونة الأخيرة على صفحات بعض الجرائد الأجنبية على أثر  
 ظهور الاحصاء الرسمى من إحصائيات خمسة شهور خلت من السنة الجبائية  
 الحاضرة وتظهر أن هناك فرقاً بينا وبين مثيلتها من السنة الماضية بحرق  
 من الخمسة أجناس - ود على هذه الضخمة بعض الجرائد المصرية وقد جاء  
 - يحمى - في أصلها بعد أن بحث أسبابها وحللتها :

١ - أن هناك شناعة دائمة بين رجال البوليس والمجرمين وقد ينصر  
 الفريق الأول على الثانى وقد ينهزم واستنتجت من ذلك أن الثامن يصر  
 الأمن العام ليسوا قابضين على ناصية الخلل .

٢ - أن المدينين كانوا مقطعين في الماضى إلى المحافظة على الأمن العام  
 ثم خلقوا لأنفسهم أوضاعاً غير خلت لهم الظروف السياسية أو غير السياسية واجبات  
 لاستقلال بوظائفهم التي يجب أن تبقى خصصة كلها للمحافظة على الأمن العام -  
 وما قلته تلك الجريدة يتهدد على السنة كثير من يتبنون بالأمن العام زيادة  
 الجرائم - فأرجو دولة وزير الداخلية أن ينظر في الأمر بمأنيته ويهتفه  
 للمروفة وليلم على إيفاء تيار ازدياد الجرائم ، ولأجل أن يصل إلى ذلك  
 في نظرى ونجاربى الطويلة في الإدارة يعمل في وضع سدود أمام هذا التيار .  
 وأولاً وعلى رأسها استئذان رجال الأمن العام على مراكزهم ومستقبلهم ليعملوا  
 آمنين مطمئنين غير هائمين . وليعمل لرجال الدين " يطمئن لهم ويركز اليهم  
 لكفالياتهم ويصدق عليهم " ولا يتركهم تنصف بهم الربح من كل جانب  
 وسكان وتقرهم ويقرهم أياد خالصة مضلة . فإن عمل ولا أخاله إلا حاملاً  
 لوجيد رجال الأمن العام قاضين على ناصية الخلل ولوجيدهم أبعد وأوسع من أن  
 تخلف لهم أى ظروف من أى ناحية تصرفهم عن عملهم ونحن الآن في جو  
 صاف العمل فيه منتج ومفيد ما

محمود رشاد

عضو الشيوخ من دائرة السبلاوين

١٦ مايو ١٩٢٧

حضرة علي بك - هل صدر الحكم المذكور قبل حكم المحكمة العسكرية  
 ونفذ عليه ؟

حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا (وزير الداخلية) - نعم .  
 والقاعدة أن المحكوم عليه من محكمة عسكرية بحرية سرقة يفرج عنه إذا  
 لم تكن له سابقة حكم عليه فيها في جريمة مماثلة .

والشخص المذكور في الاستعجاب حكم عليه من المحكمة العسكرية للتهب  
 والسلب وسبق أن حكم عليه من المحاكم الأهلية بنفس سنوات في الأشغال  
 الشاقة لسرقة باكره .

حضرة علي بك - هل يهين الآن تنفيذ الحكم العسكري .

حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا (وزير الداخلية) - نعم .

حضرة علي بك - هذا ظلم . اذك كيف بعد أن نفذ عليه حكم  
 المحكمة الأهلية ينفذ عليه حكم المحكمة العسكرية الصادر عليه مع آخرين شملهم  
 العفو . فهل مثل هذا يسجن بعد ذلك ؟

أصوات : نعم .

حضرة حافظ مابدين بك - هل من مقتضى القاعدة التي ذكرها دولة  
 الوزير أنه إذا حكم على شخص في سرقة ونفذ عليه الحكم ، ثم حكم عليه من  
 المحاكم العسكرية مع آخرين لسبب آخر وصدر العفو . فهل ينفذ عليه الحكم  
 ولا يشمل العفو لأنه من أرباب السوابق ؟

حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا (وزير الداخلية) - منشأ  
 المظالم الذي وقع فيه حضرة العضو أنه اعتقد أن العفو صدر من جميع  
 الأحكام العسكرية ، وهذا غير صحيح ، لأن العفو صدر بناء على شروط  
 خاصة وضمت بالاتفاق مع رئيس الحكومة .

حضرة حافظ مابدين بك - أردت أن أتهم ، هل إذا حكم على شخص  
 له سوابق من محكمة عسكرية ومعه آخرون شملهم عفو صادر بعد ذلك ، هل  
 يبقى هو مسجوناً لأن له سابقة ؟

حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا (وزير الداخلية) - نعم .

حضرة حافظ مابدين بك - هذا ما أردت أن أسأله .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على بيان حضرة صاحب الدولة وزير  
 الداخلية ؟

( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يكفى ببيان دولة وزير الداخلية ويقتل إلى نظر  
 المواد الباقية في جدول الأعمال .

ج - الاستعجاب المتقدم من حضرة الشيخ موسى محمود أبو تيجل لحضرة  
 صاحب الدولة وزير الداخلية من تصرفات لجنة شياخات مديرية أسوط  
 لتسعين مدينين لخاصة في مدينت البحيرة مركز غلظت - تأجيله أسبوعين .

حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا (وزير الداخلية) - أطلب  
 تأجيل هذا الاستعجاب .

قرر المجلس تأجيل المناقشة في هذا الاستعجاب لمدة أسبوعين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات ؟

( موافقة عامة ) .

نص الاقتراح الثاني :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بكل اجلال واحترام ، أقدم الاقتراح بمشروع قانون المرافق لهذا الخاص بمنع البناء والتبرج وفرض ضريبة على العزوبة ومنع الاحداث من دخول الموانير والمخانات ونحوها . أرجو عرضه على المجلس المقرر لاجلته على اللجنة المختصة لبحثه وتقديمه تقريراً عنه إلى المجلس توطئة لقراره .

وتفضلوا بقبول وافر احتراماتي

محمد جعفر

عضو مجلس الشيوخ

٢٢ مايو ١٩٢٧

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ والبرلمان الآتي وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يمنع الترخيص للبناء منعاً باتاً ونفى الرخص الحالية على خمس سنوات .

مادة ٢ - كل شخص - عزايا كان أو غير عزايا - يضبط في محل بناء سرى يعال به المجلس من سنة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من خمسة جنيهات إلى ثلاثين جنيهاً أو إحدى عشرين ألفاً بغيره ولا يتوقف دفع الدفوع الضريبية على تبليغ الزوج ولا يوقف تنفيذ العقوبة برضاءه بمعاذرة زوجة .

مادة ٣ - يتبرج ببيع النساء الفاحش في الشوارع والمحال العامة ولو بكشف الساقين أو الفراءين أو الصدر من الأنفال المنافية للأداب المعاقب عليها قانوناً .

مادة ٤ - تفرض ضريبة على الأزواج من الرجال لا تتغص من ثلاثة جنيهات ولا تزيد على ستين جنيهاً سنوياً وفي من هذه الضريبة .

أولاً - الشاب الذي لم يبلغ السن المؤهلة للزواج قانوناً .

ثانياً - من بلغ من السنين .

ثالثاً - من كان بمجاله ظاهرة تمه من الزواج .

مادة ٥ - محظور خيانتاً لاجلحدث الذين لم يتجاوزوا السابعة عشرة الموانير والمخانات مطلقاً ويحظر لهم غشيان المسلحي ومشارب القهوة ما داموا مصحوبين بأولياء أمورهم .

ويمنع الإخلال بهذا الحظر مخالفة يعاقب عليها بالكيفية المبينة في الباب التاسع من قانون العقوبات .

مادة ٦ - تعتبر هذه المواد منية لها يخالفها ومكلاً ما ينسبها من مواد القانون المعمول به في البلاد .

مادة ٧ - على وزارة الداخلية والحفانية والمالية العمل على تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ولكل إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذه .

#### المذكرة الإيضاحية

##### ( ١ ) إلغاء البناء

ينص الدستور المصري بالمادة (١٤٩) على أن الإسلام دين الدولة ومعلوم أن الإسلام يحرم البناء ويصفه بأنه (فاحشة وساء سبيلاً) وليس الإسلام وحده في هذا التحريم فإن الأديان كلها تحرمه لأنها جاءت لتقويم الأخلاق وحفظ الأصحاب وتكريم الأئمان ، وإلغاء مفسدة الأطلاق مضحية للأصحاب وامتنان لكرامة النوع الإنساني فإن إباحة البناء ذهاباً لثباته من حق الإنسان إلى حضيض الحيوانات السيلوات . ولا أهم كيف يحرم التجار بالزقاق الأبيض ويبقى البناء مباحاً وما هو إلا نوع من هذا التجار وبعض القضايا الأخيرة تشهد بذلك ولو أن الحكومة دفقت البحث لوجدت أن البناء كله من هذا القبيل .

أما الضرر المصلي الناتج من البناء فسلم به وتشهد به إحصائيات مصلحة الصحة من عدد المصابين بالأمراض السرية والواقع أنهم كثيرون ومنهم من لا يقدر على المعالجة النظامية ولا يصر على الذهاب إلى المستشفيات العامة استحياء . وقد رأيت مصلحة الصحة أخيراً أن تلج في مستشفياتنا التي من هذا النوع نظام الأرقام بدل الأسماء .

ولعل أقوى حجة للقائمين ببقاء نظام الإباحة أن الإباحة أقل شرماً من المنع لأن المنع يكثر البناء السري ويحيل على المراقبة الصحية على البناء وتنتشر الأمراض وهو قول قد يكون وجهاً لو أن الإباحة قضت على البناء السري والواقع يدل على عكس ذلك . فاليوت السرية مستشرة في كل حي انتشاراً مريعاً والبناء المرخص لمن يلجس إلى هذه البيوت كمرآة لأخين يمدن فيها رواداً كثيرين .

وأيضاً قد يكون وجهاً لو لم تضع في مشروعتنا العلاج اللازم . فالمادة الثانية تنوع أنواع المدن والمتردات من تلك البيوت سياسياً بانه . والمادة الثالثة القضائية تمنع التبرج والزينة الخاصة بفرض ضريبة على الأزواج الخاصة الكيفية بتقويم النفس فيها الحصانة الكافية وتقدير وزارة الصحة المتعددة في سنة ١٩٢٤ والوزارة المدنية في البعثة الحالية لسان وزير الداخلية في مجلس النواب أنها توافق على إلغاء البناء غير أنها قالت إن الأمر يحتاج إلى درس وتمحيص وأنها كتفت بعض كبار الموظفين بدرس نظام الأمم الأوروبية التي ألغت البناء .

وليس مشروعتنا بتوقف هذه الأبحاث ولا مضيق للوقت فالتا ما طلبنا الا منع منح رخص جديدة . وأما الرخص القديمة فقد طلبنا التسامح على خمس سنوات لتيسر الوقت وتمكين الحكومة من تمام دراسة النظم المذكورة أما عن الرخص التي تبعا بالفتاوى ودل هي أقدم الرخص أمراً مدتها أربعين سنة أكبر البناء ساء أو أصغر من فتروك لتقدير وزارة الداخلية وكذلك قدر يصير هؤلاء النسوة وهل يعرف قانون من دخول إصلاحية يتعلم بها بعض



بقاؤها لرفع التأويل والاحتمال وللا يلق في بعض الأحيان أن هؤلاء يظنون أمراً سائماً . فوق هذا فإن بعض الحكومات الأمريكية تحرم أهل من هذا التبرج وتعاقبها كما المرأة التي تبصر ثيابها إلى نصف الساق وقد أصدرت وزارة الداخلية مشورا وزعته مكنارية العاصمة أخيراً على الأقسام يطلب تطبيق المادة ٢٤٨ والفقرة الثانية من المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات على الزانقات في الأماكن العمومية ولكنها خصصت المسلمات من بين سائر المعصيات كآل القانون العام قصر العقاب على المسلمات أو كأن غير المسلمات ليست شقيقات لمن نادات وتقاليد لا تتفق مع المدنية الغربية التي تتيح دال هذه الخلاصة .

### (٣) الضريبة على الأعراب

أما الضريبة على الأعراب فأمراً لازم لمعالجة العزوبة المنتشرة بين كثير من المورسين والمعلمين القادرين على الزواج وتربية النسل تربية تفيده البلاد ولكنهم للأسف فضلوا العزوبة لأسباب ليس فيها شيء من الرجاء ولا تناسب عادات التبرجين هؤلاء على عكس الطبقات غير المتعلمة والتفراه الذين يربح فضل الزيادة التي طورت في الإحصاء الأخير إلى إقبالهم على الزواج وتعتمد الزوجيات وقد عزمت وزارة الخفانية أن تصدر قانوناً يمنع غير القادرين على إقامة العدل من تعدد الزوجات لامتدادها أن كثرة الزوجات والنسل لأمثال هؤلاء موجب للشقاق بين الأسر والمخاطبات البيعة المصرية ولا بد أن تعاليدية وزارة الخفانية بعمل يكثرون من الزواج في الطبقات القادرة عليه - سواء قننت الخفانية رغبته أو لم تفعلها - لأن الإحصاء الأخير دل على كثرة النساء كثرة عظيمة ويوجد في بعض المديرات أن النساء أكثر عدداً من الرجال . وليست الدولة المصرية أول دولة تسن قانوناً بفرض ضريبة على العزوبة ففي بعض الدول مثل هذه الضريبة ومنذ زمن قريب جداً فرضت إيطاليا هذه الضريبة وخطب السيود موسوليني في ثابها خطايا قال فيه (إن العزوبة من أكبر أمراض الشعوب وتكلم كثيراً أنصارها ضمنت الأمم وهنا مليون من الشباب بين المشرين والخامسة والمشرين من يتروحوها هؤلاء مستطعمهم الضريبة التي فرضتها الخ)

ولسا ننظر إلى هذه الضريبة من الجهة المالية وأنها ستكون مورداً عظيماً من موارد الدولة المصنوعة يتكفى لإنشاء المستشفيات والإصلاحات اللازمة لالقاء البناء وإلى أشراً إليها ساعداً بل تنظر إليها من الجهة الخلقية والاجتماعية وإن كانت في الواقع مورداً كبيراً يدر نحو حساباته التي فيه (نصف مليون) وهو مبلغ عظيم تنظر إليه الميزانية خصوصاً في الوقت الذي تكلف فيه الحكومة المستر (هوج) مرتباً الميزانية بالإيجت من موارد جديدة وبمحل له مرتباً عالياً وليس هناك محل للثوف من إنشاء وتكاليف جديدة فالموظفون كثيرون متفرون .

وقد أعفينا من هذه الضريبة ثلاثة أنواع وهم : (١) من لم يبلغ السن الموعلة للزواج قانوناً (٢) من بلغ سن السبعين (٣) من كان في حالة ظاهرة تمنع من الزواج ككفر أو مرض مضن أو عنة واضحة أو عيب أو خصله .

الصناعات الضرورية البسيطة والدروس الخلقية حتى يستمن أن يوجد عائل شرجاً أوزبياً يتعهد بمصمة أمدانهم وحفظها . وهل غير المصبات ممن بالزهرى ونحوه بقانون على الاستشفاء ، كل هذا متروك أيضاً للحكومة .

وهذه أمور يسيرة يمكن البت فيها دون توقف على إتمام دراسة تلك النظم والفقرة الأخيرة من المادة السابعة تحول (ولكل إصدار الصلاحيات اللازمة لتنفيذ) .

ويجدر بنا قبل مفارقة هذه النقطة أن نذكر أن أكثر البنائ يفتنغن في تيار البناء بمك الفاقة فافاً تفرقت عن الإصلاحات سارعة إليها طائفتان .

ويجدر بنا قبل مفارقة هذه النقطة أيضاً أن نذكر أن أكثر من دولة ألغت نظام إباحة البناء من عهد جديد وأن دولة (شيكاو سلفوا كيا) ألغته من عهد قريب أما الحال اللازم للسفشتينات والملاجئ فضرية الأعزب كذيلة بتوفيه .

ثم المادة الثانية فيها الزجر الكاف للرجال والنساء - أعراباً أو غير أعراب - على السواء من عشيان المواتير - حسب القوانين الوضعية .

ومن الغريب أن القانون الموصول به الآن لا يعاقب الرجل على الزنا إلا في حالة إبعاد امرأة خاصة يرفى بها غير مرة في منزل الزوجية ورفضت عليه الزوجية الدعوى ويثبت عليه ذلك وهذا أمر باحث على عائد النساء واختلال أخلاق الأزواج والزوجيات وتفضي اختلاف في الأسر وسوء نظامها .

ومن الغريب أيضاً أن القانون ينص على أن الزوجية التي ترتب لا تبلغ عليها الدعوى العمومية إلا بالذزوجها وأن رضاه بمباشرتها يوقف تنفيذ العقوبة . وهذا أمر شل دل البوليس وأوقف مجهوداته وحارب نشاطه الذي يديه في محاربة البغاء السرى فكثير من الساقطين يتفقون مع البنائ على زواج رضى صورى حتى إذا ضبطت الزانية في بيت سرى ذهب هذا الزوج لخلصها من قبضة البوليس وبالتالي من الإجراءات القانونية ، ولهذا نصصنا على أن رفع الدعوى لا يتوقف على تبليغ الزوج وأن رضاه بمباشرتها لا يوقف تنفيذ العقوبة وأعتقد أن في هذه المادة ما يتكفى لانهاهم كل من الزوجين وجوب احترام كل لواجبات الآخر .

نعم ثبتت الأجنبيةات والأمم نحوهم سهل قال أن تخلى الامتيازات وتسمى على الجع قرواين البلاد يتكفى العمل بالنظام الحالى من تقي الساقطات الأخلاق وهو أمر نجد المعونة طيه من فواصل الدول الأجنبية .

### (٢) منع التبرج

أما المادة الثالثة فقد حملنا على وضعها عادة التبرج الفاحش الذي انتشر فأمرى الشبان على الفساد وعلى التبذل في الألفاظ ويجوهونها إلى السيدات في غير حياء حتى إلى غير المتبرجات . وقد بلغ التبرج حد التكشف عن الساقين بل من بعض السفنتين وليس لمرأة ما تستر به سابقها إلا جوارب شفافة لا تحجب ما وراءها ومثل هذه عيب أدب يردعها القانون وكذلك كشف القرواين والمصدر وقد خصصنا هذه الأشياء بالذ كرم أن القانون العام

## (٤) تذيب الأحداث

أما خطر شيان الأحداث والمخاطر والحائز وهو ما نقصد منه حايثهم من الآفات الخفية الناشئة من الاختلاط بالأساطير الفاسدة المتروكة من هذه الحال والفساد مدوى خصوصا في مثل السن التي ساعدناها وأيضا حفظهم من الأضرار الجسمية الناشئة من السهر المفرط المصنف للقوى فيصبح هؤلاء الأحداث طائفة من المجتمع .

ان نثره اليوم شباب المستقبل ورباله فاذا لم تحفظه بسياج من المراقبة القانونية التأديبية اتبع الأهواء، والنتيجة الحتمية انضمامهم للأمة فشيئا . وقد فعلت لهذا حكومة الجمهورية التركية فتمت الشء في سن مخصوصة من دخول الحال المذكورة وكذلك حكومة السودان .

وقد استثنينا من الخطر حالة مصاحبة الأحداث لأولياء أمورهم عند دخول الملاهي ومشارب القهوة لأن القصد حفظهم الرياضة وفي المصاحبة المذكورة الحصانة الكافية من الأضرار وقد لاحظنا في العقوبة أن تكون متفقة مع ما فرضه قانون العقوبات في باب معاقبة الأحداث .

هذا ما فعلنا الى وضع مشروع هذا القانون ونحن واثقون أن المجلس الموقر الذي يحبه صلاح الأمة وصالح حياتنا سيجي هذا المشروع من العناية والاهتمام ما يستحقه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح الى لجنة الاقتراحات .  
(مداقعة مامة) .

## (٩) قرار المجلس بالنظر بصفة مستعجلة في الاقتراح بمشروع قانون المقدم

من حضرة الدكتور سوريال جبريس سوريال افندي انشاء بتعديل لائحة ترتيب واختصاص المجلس الى ثلاث فئات الأفراد كس .

حضرة الدكتور سوريال جبريس سوريال افندي - أطلب تقديم النظر في تقرير لجنة الحفانية عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من بتعديل لائحة ترتيب واختصاص المجلس الى ثلاث فئات الأفراد كس نظرا لاستجماله .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - أرى تأجيل نظر هذا المشروع لاسبوع المقبل على أن يدرج في أول جدول الأعمال .

نيافة الأئمة الكرام - ما هو سبب الاستعجال في نظر هذا المشروع ؟

حضرة الدكتور سوريال جبريس سوريال افندي - أسباب الاستعجال هي أن هذا المشروع قدم للمجلس من شهر يونيه سنة ١٩٢٧ وهو أقدم مشروع مطروح أمامه . هذا من جهة، أما من الجهة الأخرى فانه القانون الوحيد المنظر لشئون الطائفة القبطية بعد أن سادت فيها الفوضى ونيافة العضو يتكلم بشأن البطركية ورجال الأكليروس الذين يتمتعون بإيرادات الأوقاف والأديرة التي تربو على الخبايا ألف جنيه والذين يسمون الى إبقاء الحال على ما هي فاذا لم ينظر هذا المشروع بوجه الاستعجال فقد يؤول الى الدور المقبل ويترتب على ذلك - حسبما قرره المجلس في أول الدور الحال - أن يعاد التقرير الى لجنة الحفانية لنظره من جديد وبوجه الطريقة يتناول المشروع زما طويلا .

نيافة الأئمة الكرام - لا أوافق حضرة العضو المحترم على نظر هذا المشروع بطريق الاستعجال ، أن حضرة العضو المحترم عند ما قدم الاقتراح طلب نظره بوجه الاستعجال ولكن المجلس أصدر قرارين فيه بالأمر بعدم الاستعجال .

ان لائحة سنة ١٨٨٣ صدرت منذ خمس وأربعين سنة ومع هذا لم تنفذ ولم يصل الأجباط في تلك المدة الى نتيجة ما بسبب الشقاق القائم بين الأكليروس والطائفة القبطية، فما هو السبب في طلب نظر هذا المشروع بصفة مستعجلة ؟

حضرة الدكتور سوريال جبريس سوريال افندي - السبب في ذلك هو منع الفوضى حيث يستولى رجال الأكليروس على الإيرادات بدون رقابة الطائفة ولا شك أن المجلس لا يرضى هذه الفوضى ولذا فاقى أطلب اليه أن يقرر نظر المشروع بطريق الاستعجال .

نيافة الأئمة الكرام - لا وجه للاستعجال وأنى أعارض كل المعارضة في نظر المشروع بطريق الاستعجال فانه مشروع عادي وتأخير نظره لا يسبب ضررا ما .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ان الذي أعرضه بوجه عام هو أن الدورة البرلمانية الحالية ستنتهي بعد أيام قلائل وأطلب الى حضراتكم أن تقتصروا في هذه الأيام على نظر مشاريع القوانين والميزانية .

معروض علينا الآن ثلاثة مشاريع خاصة بمسألة القضاء الشرعي والمجلس الى تعديل قانون المرافعات وهذه المشاريع يجب نظرها بطريق الاستعجال وأنى أختلف نيافة الأئمة الكرام الذي يقولون أن مشروع المجلس الى غير مستعجل وسواء نظر المشروع في هذه الدورة أم في غيرها فليس في هذا ما يضر نيافة الأئمة الكرام .

أنى أرى - وقد مضى على المشروع أكثر من سنة ولا معنى لبقائه أكثر من هذه المدة - أن ننظره مع باقي المشاريع فانها أهم من الأسئلة والاستجوابات وغيرها .

نيافة الأئمة الكرام - ان السبب الذي دلل به حضرة الشيخ حسن عبد القادر على الاستعجال سبب غير وجيه ولدى أسباب وجيهة تبرر عدم الاستعجال وهي أن حضرة الدكتور سوريال جبريس سوريال افندي قدم مذكرة طويلة يجب البحث فيها وإلزامها وبغيلة البطرك يرد إلزامها كلمة فكلية كما أن رجال الأكليروس المنشعرون في أرجاء القطر يريدون أيضا المناقشة في هذا التقرير وإلزامه - كل ذلك يدعو الى التأني والروية وإلزام المجلس الاثنان للأكليروس في مثل هذه المسائل فلا شأن أن أيضا .

حضرة محمد محمود خليل بك - لقد حضر نيافة الأئمة الكرام جلسات اللجنة جلسة بجلسة أثناء نظر هذا المشروع وقد قدمت المذكرة التي يشير اليها نيافته من حضرة الدكتور سوريال جبريس سوريال افندي منذ أسابيع وأرسل منها لكل عضو من حضرات أعضاء اللجنة صورة وقد بحث الموضوع بحثا جيدا ووزع تقرير اللجنة على حضراتكم . ما يغيبه البطرك وأصحاب نيافته للمطالبة لمع اتقاهم لحضراتهم : نجما أقر أنهم ليسوا أعضاء في هذا

على تقرير اللجنة وهذا نصه :

أحال المجلس بجلسته ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ للرسوم قانون المذكور على لجنة الحفانية فظهرت في جلساتها التي عقدت في ٢ فبراير و ١٠ فبراير ١٧ فبراير و ٣ مارس و ١٢ أبريل سنة ١٩٢٧ وبعد الاستئناس برأى سادة وكيل وزارة الحفانية وبعد المناقشة قررت بالإجماع الموافقة على المرسوم بقانون المذكور وذلك للأسباب المبينة فيما يلي :

التعديل الذي أدخل على قانون المرافعات بموجب هذا المرسوم يشمل :  
( أولا ) توسيع اختصاص القاضى الجزئى بتعديل ( المواد ٣٦ و ١٢ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥٤٩ ) والفقرة الأخيرة من المادة ( ٣٠ ) ؛  
( ثانيا ) تعديل صيغة المادة ٣٤٥ الخاصة بما يجوز استئنافه من الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية .

أما عن توسيع اختصاص القاضى الجزئى فإن السبب الذى أدى لذلك إنما هو زيادة عدد القضايا المرفوعة إلى محكمة الاستئناف زيادة مطردة أدت إلى تأخير الفصل فى العناوى رغم زيادة عدد المستشارين .

رأت الحكومة أن أتبع علاج لذلك هو توسيع اختصاص المحاكم الجزئية بزيادة النصاب الذى تنظر فيه من ١٥٠ جنينا مصرى إلى ٢٥٠ جنينا مصرى وذلك تخرج القضاة بالتي تكون قيمتها بين هذين الحدين من اختصاص محكمة الاستئناف لأنه استئنافها يكون بمقتضى هذا التعديل من اختصاص المحاكم الابتدائية .

وقد طلبت اللجنة من وزارة الحفانية إحصاء بعدد القضايا التى رفعت إلى المحاكم الابتدائية وحسبى الاستئناف فى السنتين التاليتين ليعود هذا المرسوم بقانون والسنتين السابقتين له تخين أن هذا التعديل أدى إلى نقصان يذكر فى عدد القضايا التى ترفع إلى المحاكم المذكورة .

وكل ما يمكن الاعتراض به على هذا التعديل هو أن القضايا التى ترفع قيمتها بين ١٥٠ جنينا مصرى و ٢٥٠ جنينا مصرى أصبح نظرها فى الدرجة الأخيرة من اختصاص المحاكم الابتدائية بدلا من محكمة الاستئناف غير أن ذلك يقابله من الجهة الأخرى سرفة الفصل وتقص قيمة المصاريف القضائية . هذا وإذا راعينا نقصان قيمة القند عمسا كان عليه قبل الحرب نجد أن ما كانت قيمته فى سنة ١٩١٤ و ١٥٠٤ جنينا أصبح يساوى الآن نحو ٢٤٠ جنينا فتكون الزيادة التى أدخلت على نصاب القاضى الجزئى زيادة تكاد تكون اسمية لا أثر لها على القيمة الحقيقية للدعاوى .

وكأن هذه الأسباب أدت لزيادة اختصاص المحاكم الجزئية فقد رأى أيضا زيادة النصاب الذى تحكم فيه هذه المحاكم بصفة نهائية فزيد من ٢٠٠٠ قرش إلى ٤٠٠٠ قرش .

هذا وأما عن التعديل الذى أدخل على المادة ( ٣٤٥ ) من قانون المرافعات فإن السبب الذى دعا إليه إنما هو غموض النص القديم للسنة المذكورة غموضا أدى إلى تضارب محكمة الاستئناف فى تفسيرها . وكان من هذه التفسير ما يقتضى بأن الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية قابلة للاستئناف

المجلس والمشرع المطروح على حضراتكم مستحيل بليل ما ورد فى أقوال حضرة الدكتور سودى آل جرجس سودى آل أهدى والشيوخ حسن عبدالقادر وإذا كان لا يجمل بنظره هذا المشرع فأنذك سيؤدى إلى إرجائه إلى الدور المقبل ولهذا أطلب أن ينظر فيه بصفة مستعجلة .

حضرة الشيخ يس محمود أبى جليل - مجلسا مجلس تشريعى تنظر منه الحكومة بحث مشاريع القوانين على وجه السرعة وإنى أختلف من يقول أن مشروع القانون المطروح آمنا غير مستعجل ولذلك أطلب إلى حضراتكم أن تقرروا نظره بطريق الاستعجال فانه يبنى الطائفة القبطية جميعا .

الرئيس - من يوافق من حضراتكم على نظره هذا المشرع بوجه الاستعجال فيفضل بالوقوف .

( وقفت أغلبية ) .

الرئيس - قرر المجلس الاستعجال . سينظر المشرع بجلسته اليوم .

( ١٠ ) مشروع قانون نظام مدرسة القضاء الشرعى - تقريره المرفوع - تأجيله أسبوعا .

الرئيس - لم يحضر اليوم حضرة محمود بسيونى أهدى مقرر اللجنة . سادة أمين ساهى باشا - بصفة كوفى رئيسا للجنة المعارف أطلب أن ينوب معالى محمد شفيق باشا أحد أعضاء اللجنة عن حضرة محمود بسيونى أهدى .

الرئيس - هل يوافق معالى محمد شفيق باشا على ذلك ؟

معالى محمد شفيق باشا - إذا رأى المجلس أن أكون مقرا فلا مانع لى . حضرة صاحب العزة عبد الفتاح صبرى بك ( وكيل وزارة المعارف ) - لقد أتاني معالى وزير المعارف فى أن أطلب إلى المجلس تأجيل نظر هذا المشرع إلى الجلسة المقبلة لأنه مشتمل فى مجلس النواب مع معالى وزير الأشغال فى أمر مرتبط بالوزارين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر فى المشرع إلى جلسة يوم الاثنين القادم ؟  
( موافقة عامة ) .

( ١١ ) المرسوم بقانون الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض نصوص قانون المرافعات فى المواد العدة والتجارية - تقريره اللجنة - تأجيله .

سادة محمد صفوت باشا - لقد نظر المجلس فى جلسة ماضية تقرير اللجنة الحفانية من المرسوم بقانون الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض نصوص قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية وفى أثناء ذلك رأى طلب كشف بعض بيانات فتأجل حتى يرد الكشف والآن وقد ورد الكشف أطلب استمرار النظر فى هذا المشرع وقد أتاني عنه حضرة محمد محمود خليل بك نظرا لخروجه من الجلسة لا تكون مقرا للجنة ووافق المجلس على ذلك . ( انصرف حضرة صاحب العزة عبد الفتاح صبرى بك وكيل وزارة المعارف ) .

(رأيا) الدعاوى المتضمنة طلب تعويض الضرر الناشئ عن ارتكاب جنمات وعاقلة من الجنب أو المخالفات التي من خصائص قاضي الأمور الجزئية.

المادة ٣٤٥ - يجوز الخصوم في غير الأحوال المستثناة بنص صريح في القانون أن يستأفوا :

(أولا) الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية متى تجاوز الطلب خمسة وعشرين ألف قرش أو كان مقدار المدعى به غير معين .

(ثانيا) الأحكام الصادرة من محاكم المواد الجزئية بالشروط المنصوص عليها في المادة ٣٦ من هذا القانون .

المادة ٣٧٦ - ويجوز ذلك أيضا للحكمة اذا حكمت بإبطال حكم صادر في مسألة اختصاص المحكمة أو في طلب الإحالة منها الى محكمة أخرى بسبب إقامة الدعوى بها أو دعوى أخرى مرتبطة بتلك الدعوى وكانت الدعوى الأصلية سالحة لحكم فيها انما لا يجوز لما ذكرنا اذا كان المدعى به لا يتجاوز القدر المقرر لحكم فيه الحاكم حكما ابتدائيا .

المادة ٤١٢ - اذا لم يكن بيد الفائز سند أصلا أو كان الدين المذكور بالسند غير خال عن النزاع جاز له أن يطلب وضع الجيز برخصة يقدمها الى قاضي المواد الجزئية اذا كان الدين لا يزيد على خمسة وعشرين ألف قرش وإن زاد على ذلك تقدم تلك البرخصة الى القاضي المعين لأمر الوقتية بالحكمة الكائن بدارتيا محل الدين .

المادة ٥١٤ - من يطلب التسجيل من الأخصام بقيد في دفتر مخصوص تحت يد كاتب المحكمة طلب إجراء التوزيع من قاضي المواد الجزئية ان كان المبلغ المقضي توزيعه لا يتجاوز خمسة وعشرين ألف قرش وأما ان زاد على ذلك فيكون طلب إجراء التوزيع من القاضي المعين من المحكمة الابتدائية لمواد التوزيع .

المادة ٥٢٥ - معاد استئناف الحكم المذكور يكون خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه .

وقيمة الدين الواقع فيه النزاع هي التي تبين جواز رفع الاستئناف أو عدم جوازه بصرف النظر عن قيمة ديون المتنازعين والمبالغ المقضية توزيعها .

المادة ٥٤٩ - معاد طلب استئناف الحكم الذي يصدر بشأن المعارضة المذكورة يكون عشرة أيام من تاريخ إعلانه . وفي المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف أن تحكم في ذلك الطلب بطريق الاستصواب أيضا .

المادة ٣٠ (الفقرة الأخيرة) - وأما كانت الدعوى بما لا يقبل تقدير قيمة له فتعتبر من الدعاوى التي تتجاوز قيمة المدعى به فيها خمسة وعشرين ألف قرش .

### المادة الثانية

يصل بهذا المرسوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويسرى مفعوله فورا على الدعاوى المنظورة أمام الحاكم .

حتى ولو قلت قيمة المدعى به عن ألفي قرش رغبنا عن أن الأحكام التي تصدرها المحاكم الجزئية لا مثل هذه القيمة لا تقبل الاستئناف .

فأمام هذا كان لا بد من تعديل نص المادة (٣٤٥) ليكون صريحا لاعتقابه ليس .

رئيس لجنة المحلفات

محمود بسيوني

على المرسوم بقانون وهذا نصه :

### مرسوم بقانون

بتعديل بعض نصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

نحن فراد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

وبعد الاطلاع على قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية ، وبناء على ما عرضه علينا وزير المحلفات ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ،

وصمما بما هوأت :

### المادة الأولى

تعديل المواد (٣٦ و ٣٧١ و ٤١٣ و ٥١٤ و ٥٢٥ و ٥٤٩) من قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية والفقرة الأخيرة من المادة ٣٠ من القانون المذكور على الوجه الآتي :

المادة ٣٦ - ينتدبون بالحلفات قاضيا من قضاة المحكمة الابتدائية ليحكم بافراده ابتدائيا بينة بحكمة لواء الجزئية في كافة الدعاوى المدنية والتجارية سواء كانت متعلقة بمغول أو أضرار اذا كان المدعى به فيها لا يزيد على أربعة آلاف قرش زاد على ذلك لناية خمسة وعشرين ألف قرش يكون حكمه فيها ذكر ابتدائيا يميز استئنافه .

ويحكم أيضا في الدعاوى الآتي بياتها ويكون حكمه ابتدائيا اذا كان المدعى به لا يزيد على أربعة آلاف قرش وابتدائيا اذا زاد على ذلك الى مالا نهاية :

(أولا) الدعاوى المتضمنة طلب أجرة المساكن أو أجرة الأراضي أو طلب الحكم بصحة الجيز الواقع من المالك على المقروضات ونحوها الموجودة في الأماكن المؤجرة أو طلب الحكم على المستأجر بإزالة المكاتب المؤجر أو طلب الحكم بنسخ الأبيجار أو طلب الحكم بإزالة المستأجر قهرا من محل المؤجر وذلك كله اذا لم تزد الأجرة على خمسة وعشرين ألف قرش في السنة .

(ثانيا) الدعاوى المتعلقة بالانحلال حاصل في أراضي الزمالة أو في المصنوعات أو في الخار سواء كان بفعل إنسان أو حيوان والدعاوى المتعلقة بالاستئناف بالمياه بالدعاوى المتضمنة طلب أداء مليقات المستخدمين وأجر المصانع والخدمة .

(ثالثا) الدعاوى المتعلقة بالمنازعة في وضع اليد على العقار الملية على فصل مبادر من المدعى عليه لم ترض عليه سنة قبل رفع الدعوى ويحكم أيضا متى ثلثت الملكية غير متنازع فيها في الدعاوى المتعلقة بتعيين حدود العقار في الدعاوى المتعلقة بتعدير المسافات المقررة قانونا أو نظاما أو اصطلاحا فيها ضمنى بالأية أو الأعمال المضررة أو المخرسات .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - مستضع اللجنة يوم الأربعاء بعد غد فيصح أن تنظر اللجنة في تلك الجلسة .

قرر المجلس ود المشروع الى لجنة الحفائية لاحادة النظر فيه واقتاب مقرر .

(١٢) الاقتراح المقدم من حضرة الدكتور سوديال جرجس سوديال اقضى بمشروع قانون تشديلي لائحة تزيه واختصاص المجلس الى الاقياط الأربعة كس - تقرير لجنة الحفائية - المصدق على مشروع القانون المذكور .

على كتاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب البتلة رئيس مجلس الشيوخ

اتشرف بأن أرفع لودكم مع هذا تقرير لجنة الحفائية عن الاقتراح المقدم من حضرة الدكتور سوديال جرجس سوديال اقضى بمشروع قانون تشديلي لائحة تزيه واختصاص المجلس العمومي للأقياط الأربعة كس لتكرم بعرضه على المجلس .

وقد اقبلت اللجنة حضرة الشيخ حسن عبد القادر ليكون مقررا لما في ذلك أمام المجلس .

وتفضلوا بكونكم بقبول عظيم استرأى

القاهرة في ٢٤ ماي سنة ١٩٢٧ رئيس لجنة الحفائية محمد بسيوي

على تقرير اللجنة وهذا نصه ،

أحل المجلس الاقتراح المذكور على اللجنة بجلسته المتعقبة في ٣٠ يولي سنة ١٩٢٦

نظمت اللجنة لظفره أوج جلسات حضر في ثلاث منها بناء على طلبه اللجنة حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن رضا باشا وكيل وزارة الحفائية .

وقدم حضرة المقترح أخيرا لجنة اقتراحا معدلا لاقتراحه الأصل بأن جعله قاصرا على النصف على اعادة العمل باللائحة الصادر بها الأمر العالي في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ رقم ٣ والقاء القانونين رقم ٨ لسنة ١٩٠٨ ورقم ٣ لسنة ١٩١٢ وقد ورد لجنة إنشاء بمشأ هذا الاقتراح عدة عراض من أفراد الطائفة القبطية وبعض جميات أخيرة كما وردت لها عريضة مقدمة من خطبة البطريرك بالرد على الاقتراح المذكور ثم قدم حضرة الدكتور لجنة مذكرة بالرد على أقوال خطبة البطريرك .

فاقبلت اللجنة من بين أعضائها لجنة فرعية مؤلفة من حضرات صاحبي السعادة أحد على باشا ومحمد صديق باشا والشيخ حسن عبد القادر ليبحث الموضوع وتقديم تقرير رأيها فيه الى اللجنة العامة .

فصل الحاكم الابتدائية أن يحيل بأوامر تصديدها من نقدها قسما ما يوجد لديها من المطوى التي تبلغ قيمة المدعى به فيها من ١٥٠٠٠ قرش الى ٢٥٠٠٠ قرش الى الحاكم الجزئية بجلسات مدينة وذلك بالحالة التي تكون تلك المطوى عليها ويكون مصاريف . وفي حالة غياب أحد الخصوم يحل الأمر اليه مع تكليفه بال حضور في المواعيد العادية أمام المحكمة الجزئية التي أحيلت اليها الدعوى . وإذا حضر جميع الخصوم وافقوا على استمرار السير في قضاياهم التي من هذا النصاب أمام المحكمة الابتدائية تكون أحكامها حكمة غير قابلة للاستئناف . ولا يسرى هذا القانون على المطوى المحكوم فيها حضوريا أو غيابيا أو المؤجلة لتعلق بالحكم بل تبقى خاضعة لأحكام النصوص القديمة .

#### المادة الثالثة

على وزير الحفائية تنفيذ مرسومنا هذا .

ويعرض على البرلمان في أول اجتماع له

مدر براري مابدين في ٢ نيسان سنة ١٣٤٣ (٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥)

سعادة محمد صفوت باشا - لقد حضر الآن حضرة محمد محمود خليل بك مقرر اللجنة فلا معنى لبثي نائبا عن حضرته في التقرير .

حضرة محمد محمود خليل بك - لقد اضطرت اللجنة بدولتي عن رأي الأول لأني بعد أن وقفت على اعتراض حضرة الشيخ حسن عبد القادر وعلى ما حصل في المحكمة المختلطة من رفض التمديل في الاختصاص أصبحت أعتقد أن تعديل الاختصاص خطأ لذلك طلبت الى اللجنة استبدال مقرر خلافا لأني ضد رأيها فاقبلت سعادة محمد صفوت باشا ليكون مقررا لما .

سعادة محمد صفوت باشا - لم تتخبر اللجنة لا كرون مقررا لها .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - أرى أن يباد التقرير الى اللجنة لتتصحب مقررا أتري بعد أن تقضى حضرة محمد محمود خليل بك لأن اللجنة هي التي يجب أن تتصحب مقررها .

حضرة محمد محمود خليل بك - اللجنة انتدبت صفوت باشا ولعله لم يكن حاضرا وقت أن قرروا ذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لم أكن موجودا في اللجنة يوم نظر مشروع القانون وأذا عضو فيها وقد عدل حضرة محمد محمود خليل بك مقرر اللجنة من رأيه فهل لا يضمن أن يباد التقرير الى اللجنة لثلاثة فيه أذ ربما ينتج حضرات الأعضاء بصحة نظري فلا تأتي هنا عتقني ؟ هذا رأي أعرضه على حضراتكم .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - انضم لاستاذ الشيخ حسن عبد القادر بصيغة كوني مضوا في اللجنة ولم أكن موجودا بها وقت بحث هذا المرسوم بقانون .

سعادة محمد صفوت باشا - لا مانع عندي من اعادة التقرير الى اللجنة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اعادة التقرير الى لجنة الحفائية على أنه زعم الى المجلس للنظر فيه في الأسبوع القادم ؟

وحيث أن هذا التصديق لا يبرره إذ لا معنى لأن يشرف المجلس على البعض القليل من الأوقاف وأن يترجح من اختصاصه الإشراف على الأوقاف والأديرة الكشافة خارج القاهرة مع أهمية تلك الأوقاف .

أما القول بأن الأعيان الموقوفة اشترت بحرفة الرعيان من فاضل الربح فهذا لا يبرر بقاء هذه الأعيان الموقوفة تحت أيدي الرعيان دون أن يحاسبوا على إيرادها خصوصا بعد أن قل مدعهم وزادت الإيرادات زيادة عظيمة . وأما القول بأن شروط الواقفين تنص على أن يكون النظر لرؤساء الأديرة فهذا يفرض صحتة لا يمنع من تعيين من يحاسب هؤلاء النظار على ما في أيديهم من الأوقاف الخيرية لئلين له أن كانوا قاطنين بتفويض شروط الواقفين أم لا ولعلم أن كل ربح الأعيان الموقوفة يصرف خلا على الجهات المعنية في كتب الوقف ، وهذا هو ما مضى به المادة الثامنة من لائحة سنة ١٨٨٣ التي أعطت للمجلس حق الإشراف العام على هذه الأوقاف كما نوضح أملاه .

ولهذا يكون التصديق الذي أدخل على هذه اللائحة بموجب القانون رقم ٣ لسنة ١٩١٢ في غير عمله لأنه أخرج الأوقاف الكشافة خارج مدينة القاهرة من رقابة المجلس .

وكذلك التصديق الذي أدخل على المادتين الثالثة والرابعة من اللائحة المذكورة بموجب القانون رقم ٨ لسنة ١٩٠٨ فانه في غير عمله إذ لا يصح مع وجود وكيل المجلس أن يعطى للرئيس الحق في استئداب من ينوب عنه في الرئاسة خلاف الوكيل المذكور .

•••

لهذه الأسباب قررت اللجنة بالأغلبية الموافقة على الاقتراح الممثل المقدم من حضرة الدكتور سوديال جرجس سوديال الأندى وعلى مشروع القانون المرفق به .

وخالف اللجنة في رأيا هذا حضرة صاحبي السعادة أحمد على باشا ومحمد صدق باشا لأنهما يريان وجوب إرجاء البت في الاقتراح المذكور الى أن تقدم الحكومة المشروع الذي تنصه لبيان اختصاص مجالس الطوائف غير الاسلامية .

رئيس لجنة الحفانية  
محمود بسيوني

نص الاقتراح الممثل المقدم من حضرة الدكتور سوديال جرجس سوديال الأندى

حضرة صاحب العزة رئيس لجنة الحفانية مجلس الشيوخ الموقر  
بعد التوعية والاحترام — تسجيلا للعمل التشريعي بالجنة — وتحقيقا لرغبة أول الشأن من الأقطاب قد استصوبتنا وضع النص التام لمشروع القانون المقدم من المجلس موضع النظر أمام اللجنة طبقا للصيغة المرفقة بهذا راجيا إقرارها ووضعها هيئة المجلس التصديق عليها بأقرب فرصة ممكنة .

وتقبلوا وافر الاحترام

تحريرا في ١٨ يامرة ١٩٢٧  
الدكتور  
سوديال جرجس سوديال

اجتمعت اللجنة الفرعية فرأى حضرة صاحبي السعادة أحمد على باشا ومحمد صدق باشا إرجاء النظر في هذا الاقتراح الى أن تقدم الحكومة مشروع القانون الذي قال سعادة وكيل وزارة الحفانية إن الحكومة تنصه لبيان الاختصاص القضائي لمجالس الطوائف غير الاسلامية ورأى حضرة الشيخ حسن عبيد القادر أن لا يسوغ لاستئناف مشروع الحكومة لأن هذا المشروع — كما قرر سعادة وكيل وزارة الحفانية أمام اللجنة — إنما وضع لبيان اختصاص المجالس المالية في مسائل الأحوال الشخصية ولا يتعرض لمسألة الإشراف على الأوقاف الخيرية التي هي الفرض الأساسي الذي يرى إليه الدكتور سوديال باقتراحه .

وقد عرض قرار اللجنة الفرعية على اللجنة العامة فلم توافق على إرجاء النظر في الاقتراح المذكور وقررت أن تعيد في بحثه .

وحيث أن التصديق الأخير الذي قدمه الدكتور سوديال جرجس سوديال الأندى يصح في إعادة العمل باللائحة الصادرة بالمرسوم رقم ١٨٨٣ في سنة ١٨٨٣ وفي إلغاء القانونين رقم ٨ لسنة ١٩٠٨ ورقم ٣ لسنة ١٩١٢ المعدلين لهذه اللائحة ، لهذا يزم أن تنكم من اللائحة المتقدم ذكرها وعن القانونين المذكورين المعدلين لها .

أما من اللائحة لأنها تضي بتشكيل مجلس عمومي بلج أقطاب القنطر المصري للنظر في كافة مصالحهم الداخلة في دائرة اختصاصه .

والسادة الثامنة من هذه اللائحة قضت بأن المجلس المذكور يختص بالنظر في جميع ما يتعلق بالأوقاف الخيرية التابعة للأقطاب عمومها وكذا ما يتعلق بمدارسهم وكثائهم وقرائهم الخ .

والسادة التاسعة تضي بمصر جميع الأعيان الموقوفة على الكنائس والأديرة والمدارس وغيرها وجميع جميع الحجج والتفاسيط وسائر مستندات الملكية المتعلقة بتلك الأوقاف وحفظها بالبطريركيسة وتسجيلها بسجل خاص والحصول على حساب الإيرادات والمصروفات للنظر فيه وحفظ ما يكون دائما من الإيرادات على المصروفات في خزينة البطريركيسة لصالح وقف أصله بمراعاة شروط الوقف وإدارة الأوقاف المسدورة وإجراء ما يؤول الى تحسين حالتها والنظر فيما يزم من إنشاء وتصليل الخ .

وقد نص في السادة الثالثة من اللائحة المذكورة على أن تكون رئاسة المجلس لبطريرك القبط وإرجاء في السادة الرابعة أن يمين بالانتخاب أحد أعضاء المجلس ويكل للرئيس .

وقد جرى العمل بهذه اللائحة الى سنة ١٩٠٨ حيث عدلت المادة الثالثة بأن جعلت الرئاسة للبطريرك أو من ينتدبه من رجال الكليروس كما عدلت المادة الرابعة بأن نصت على أن يرأس المجلس الوكيل المصنوب في حال غياب البطريرك ومنوبه .

على أن الأمر لم يقتصر على هذا التصديق بل جله القانون رقم ٣ لسنة ١٩١٢ وأخرج من اختصاص المجلس المين بالسادة الثامنة وما فيها من الاختصاص المذكورة النظر في أوقاف الأديرة الكشافة خارج مدينة القاهرة وجعل النظر فيها من اختصاص البطريرك وأرية بضمهم من رؤساء الأديرة وقصر اختصاص المجلس على النظر في أوقاف الأديرة الكشافة بمدينة القاهرة وضواحيها .

## مشروع قانون

بتعديل وترتيب اختصاص مجلس عمومي للأوقاف الأرثوذكس

نحن فرؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ - ألغى القانون نمرة ٨ لسنة ١٩٠٨ والقانون نمرة ٣ لسنة ١٩١٢  
مادة ٢ - يباد العمل بالألحقة الصادر بها الأمر السال في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ رقم ٣

مادة ٣ - ينفذ هذا القانون بحسب ندره بالبرية الرسمية .

مادة ٤ - على وزيرى الداخلية والخفانية تنفيذ هذا القانون والعمل به .  
نأمر بأن يصح هذا القانون بنجاء الدولة وأن يشر في البرية الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

سعادة محمد صفوت باشا - يقتضى التصديق على هذا المشروع بقانون الرجوع الى العمل بالألحقة سنة ١٨٨٣ ، على أن من يرجع تلك الألحقة يجد أن فيها تعصوا تتعارض مع قوانين أخرى صدرت بعدها فلا يمكن مع وجود هذه القوانين إعادة العمل بنص الألحقة القديمة ، فملا المادة ١٦ من لألحقة سنة ١٨٨٣ الى يرد تطبيقها الآن نص فيها على أن من وظائف المجلس الملئ " النظر فيما يحصل بين أبناء الملئ من العلوى المتعلقة بالأحوال الشخصية الواضحة أنواعها بكتاب الأحوال الشخصية الذى صار نشره مع قوانين الحاكم المختلة " .

تطبيق هذا النص يستحيل بعد صدور قوانين خاصة بالأحوال الشخصية والمجالس الحسبية ولذلك ألغى نظر المجلس المقرر أن مشروع القانون المطلوب التصديق عليه الآن قد يتعارض مع قوانين أخرى من قوانين الدولة معمول بها وعلى ذلك أرى عدم الموافقة عليه بمجاء وأطلب من المجلس أن يقرر إعادة الى اللجنة حتى يمكن التوفيق بين قوانين الدولة المعمول بها وما يرد تشريه الآن . هذا من جهة التعصو الموجودة بالألحقة ومن جهة أخرى يوجب اعتبار آتروهو أن الحكومة لاسط لبسان سعادة وكيل وزارة الخفانية أمام اللجنة عند نظرها هذا المشروع بأنها فيما يتعلق بتشكيل المجلس الملئ ترى أن يكون تشكيله طبقا لقانون سنة ١٩١٢ لا طبقا للألحقة سنة ١٨٨٣ لأنه يجب أن يكون في المجلس بعض رجال الاكليروس وأعتقد أن حضرة المقترح وافق على ذلك .

حضرة الدكتور سوريال جرجس سوريال افندى - لا . لا أوافق مطلقا . سعادة محمد صفوت باشا - هذه رغبة الحكومة وربما كانت أغلبية أعضاء اللجنة من هذا الرأى . ولما أتت في المشروع ذكر لشيء من ذلك فأتى اقتراح إعادة المشروع الى اللجنة لتتفرق في هذه الملاحظات وبخاصة لتصل على التوفيق بين نصوص لألحقة سنة ١٨٨٣ وبين قوانين الدولة المعمول بها الآن ولقى صدرت بعد هذه الألحقة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - قدم سعادة محمد صفوت باشا اعتراضين أولهما ميناء أن المادة ١٦ من لألحقة سنة ١٨٨٣ الخاصة بالأحوال الشخصية تقتضى على أن " من وظائف المجلس المذكور أيضا النظر فيما يحصل بين أبناء الملئ من العلوى المتعلقة بالأحوال الشخصية الواضحة أنواعها بكتاب الأحوال الشخصية الذى صار نشره مع قوانين الحاكم المختلة " أى أنه يقتضى هذه الألحقة يحق للجلب الملئ أن ينظر في مسائل الأحوال الشخصية وأنه صدر بعد ذلك قانون يجمل بعض مسائل الأحوال الشخصية المتعلقة بتعيين الأوصياء والقوام وغير ذلك من المسائل الحسبية من اختصاص المجالس الحسبية . فيقول سعادة محمد صفوت باشا أن هذا القانون الأخير يتعارض مع مشروع القانون المقدم اليوم فأرى أن لا تتعارض مطلقا إذ أن لألحقة سنة ١٨٨٣ لا زالت معمولا بها . نعم إن تلك الألحقة قد عدلت في سنة ١٩٠٨ ولكن هذا التعديل كان خاصا بأمر بسيط هو أنه يصح لبطية البطرك أن يتبند شخصا آخر من رجال الاكليروس ليقوم مقامه في دراسة المجلس أما تعديل سنة ١٩١٢ فلا يتعلق بالأحوال الشخصية وبناء على ذلك تكون لألحقة سنة ١٨٨٣ معمولا بها لا الآن .

أتى بعد ذلك القانون الذى جعل النظر في بعض مسائل الأحوال الشخصية من اختصاص المجالس الحسبية . ولم يلق هذا القانون تلك الألحقة نفس لا تزال قائمة وعلى ذلك فلا تتعارض بين هذا القانون والمشروع الذى أعدته اللجنة .

ولى نظرى الى الذى يتعارض مع ذلك القانون حقيقة هو إعادة العمل بالألحقة سنة ١٨٨٣ بجلتها ولذلك أرى حذف المادة الثانية من المشروع حتى لا يحدث هذا التعارض وبذلك تكون فاية المشروع إلغاء التعديلات التى أدخلت على لألحقة سنة ١٨٨٣ يقتضى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٠٨ والقانون رقم ٣ لسنة ١٩١٢ وهذا القانون الأخير الخاص بتعديل لألحقة ترتيب واختصاص المجلس الملئ . وفى ألتينا هذين القانونين رجع العمل بالألحقة سنة ١٨٨٣ مع التعديل الذى أدخل على المادة ١٦ منها بقانون المجالس الحسبية الصادر في سنة ١٩٢٥ وما نتوخا في الواقع من وضع هذا المشروع هو إلغاء تعديل سنة ١٩٠٨ وسنة ١٩١٢ وهذا لا تتعارض بينه وبين قانون المجالس الحسبية . وما تطلبه الآن هو إلغاء هذين التعديلات . فاذا وجدتم حضراتكم أن من المصلحة التاجب فتلز ترتب على ذلك العمل بالألحقة سنة ١٨٨٣ كاملة الا فيا يخص بما أجبل على المجالس الحسبية . وإذا لم توافقوا على إلغاء قانون سنة ١٩٠٨ وسنة ١٩١٢ فتبقى الحال كما هى الآن . وقصارى القول أن الاعتراض في غير محله .

سعادة محمد صفوت باشا - وافقني حضرة المقرر على الملاحظة التي أبدتها حيث رأى أن يطلب إلغاء المادة الثانية من المشروع حتى لا يحصل التعارض الذى أرفضه لحضراتكم وإذا كنون على اتفاق على وجود التعارض غير أنه يرى تخليفا لهذا التعارض إلغاء مادة من المشروع ولكننى أرى أن الاندماج على ذلك الآن في الجلسة وبهذه السرعة لا يتفق مع أصول وضع القوانين التي يحتاج وضعها الى ضرورة البحث والتأني الأمر الذى لا يتأتى الا أمام لجنة تمن النظر فيه وتتضمن آثار هذا الإلغاء وتطلب الأمر على جميع وجوهه فقد يكون الإلغاء ماسا بنص آخر من نصوص المشروع أو القوانين الأخرى .

لم يكن في ذلك تعرض لقانون المجالس الحسبية لأن التعديلات المذكورة لا يتفقان بالمسائل التي تقع في اختصاص هذه المجالس لأن تعديل سنة ١٩٠٨ خاص بمن يبيح خطة البطرك عنه في رئاسة المجلس ، وتعديل سنة ١٩١٢ قسم الأوقاف الى قسمين جعل قسما منهما تحت تصرف المجلس الملئ ، والقسم الآخر تحت تصرف خطة البطرك . وقد لوحظ أن المجلس الملئ كثيرا ما انعقد لفظار فيما هو من اختصاصه فكان رجال الاكليريوس الذين حتم قانون سنة ١٩١٢ حضورهم به ينسحبون وبذلك تتعطل الاعمال ، فن المصلحة العامة هذا القانون الذي يعمل المجلس تحت رحمة هؤلاء .

يقولون ان المجالس الحسبية أصبحت مختصة بالنظر في بعض مسائل الأحوال الشخصية كتعيين الأوصياء والقوام ويقولون ان العودة الى العمل بلائحة سنة ١٨٨٣ يتعارض مع نصوص لائحة المجالس الحسبية المعمول بها الآن وأنا أقول بأنه لا تمارس هناك مطلقا لائحة المجالس الحسبية قد أخذت جزئا من اختصاص المجلس الملئ فإني بعد ذلك بين من اختصاصه .

ومع ذلك فلا مانع عندى من أن تضيفوا الى المادة الثانية ما فى "مامدا مايتارض من أحكامها مع مقرره المرسوم بقانون الصادر بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بترتيب المجالس الحسبية" وبذلك يرتفع كل لبس .

يمكنكم أن تقولوا ما شتم في هذا التعديل عند مناقشة المشروع مادة مادة وأما الآن فطلوب من حضراتكم لباء الرأى على مشروع القانون من حيث المبدأ

نحن لا نترشح لمسائل الأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المجلس الملئ وترفع منه بعضها بمقتضى المرسوم بقانون الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، وقد بقي المجلس اختصاصه في مسائل الزواج والطلاق والحضانة وما نزع من اختصاصه بالمسائل التي تخطر في اختصاص المجالس الحسبية .

تروى الظلم لمجسمة أمامكم - وسأشرحها لكم - ومع ذلك تطلبون ارجاع المشروع الى اللجنة ؟ لماذا ؟ ان كن لا تكتفون بالتعارض فيمكنكم حوضا عن اعادة المشروع للجنة ان تضيفوا على المادة الثانية ما يبيح كل لبس كما سبق أن كنت لحضراتكم .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - أوافق على ما أبلغه حضرة المقرر فيما يخص بالإضافة التي عرضت على حضراتكم الآن .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - متى أضيفت الجملة التي ذكرتها لحضراتكم الى المادة الثانية من المشروع زال اللبس ولا يكون هناك داع لإعادة المشروع الى اللجنة بل أنه يتبقى في الواقع أن يذكر في المضافة أن المشروع المرحوس لا يمس التعديل الذي أدخل بموجب قانون المجالس الحسبية .

وقد سمعت قولاً غريباً وهو أن المقرر لا يملك عرض تعديل أو الموافقة عليه لأن اللجنة إنما أتت به منها في الدفاع عن المشروع كما أقرته .

لذلك أطلب إعادة المشروع الى اللجنة لعمل مشروع تضعه بيد مجته وقد يتخلى الأمر دونه بواسطة لجنة فرعية أذا أصبح أن تخفى من المشروع مادة في هذه الجلسة لجرى قيام اعتراض . وإذا قلنا ذلك كما جازين لأن المفروض عند وضع القوانين أنها توضع لردم العمل بها ولذلك قوت اللجنة العاجية والدستور تأليف اللجان لتفحص القوانين على مهل وترى أن كان هناك محل للتعديل بالإضافة أو الحذف لأن المجلس لا يمكنه أن يقوم بهذه المهمة . وبما أنه قد روى الآن أن تخلف مادة من المشروع فأعتقد أنه ليس لحضرة المقرر أن يطلب حذف مادة منه لأنه باختياره مقرا بتحصير مهمته في الدفاع عن هذا المشروع وما دام أن حضرة محمد طلب اللناء نص من نصوص المشروع مخالفا بذلك رأى اللجنة فقد أصبح غير ملئ لما نخرج من مهمته وذلك لأن اللجنة لم تكلفه بطلب اللناء نص من النصوص التي أقرتها ولذلك أطلب إعادة التقرير الى اللجنة .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - انى أنضم في الرأى لسعادة محمد صفوت باشا وقد قيل الى أن التعارض بين مع حذف المادة الثانية على رأى حضرة المقرر وذلك لأن القرار الذي يصدره المجلس في هذه الجلسة اذا سم وأصدر قراره ليسا سيكون لاحقا لقوانين المجالس الحسبية ومتعارضا معها ومعنى إلغاء قانون سنة ١٩٠٨ وسنة ١٩١٢ الرجوع للعمل بلائحة سنة ١٨٨٣ بنصها وصدى ذكر شى في هذا القانون الا لا حق الذي يطلب اليها إقراره معناه الاصرار على بقاء ما كان في سنة ١٨٨٣ وهذا قد التباس فالأولى أن تدرس المسألة من جديد لا ربما يتبين لجنة أن توفى بين حذف المادة الثانية من مشروع القانون وبين بقاء العمل بقانون المجالس الحسبية وبلائحة سنة ١٨٨٣ توفيقا صريحا بين كل التباس .

وقد يجوز أن ترى اللجنة هذا عند ما تشرع في تكوين المشروع من جديد وتضع مواده بعد حذف المادة الثانية منه وما يخصه هذا الوضع من التريب يحصل المادة الثالثة الثانية والأرجة الثالثة وهكذا وهذا لا يتسع له وقت المجلس ولا يستطيع تماركه في جلسة قصيرة ولهذا أوافق على إعادة المشروع الى اللجنة .

الرئيس - هل حضرتكم عضو في لجنة الحفائية ؟

حضرة ابراهيم نور الدين بك - نعم .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - يجب أن يكون بمقتضى الآن حول نقطة واحدة وهي معرفة هل هناك فائدة من إعادة للمشروع الى اللجنة أم لا ؟

ان لائحة سنة ١٨٨٣ لم تلغ وإنما عدلت بقانونين أحدهما صدر سنة ١٩٠٨ والثاني سنة ١٩١٢ والتعديل الأول كما سبق إيضاحه يقتصر على إعطاء خطة البطرك الحق في انتخاب شخص من رجال الاكليريوس ليؤممه في رئاسة المجلس بدلا من الوكيل المنتخب وتعديل سنة ١٩١٢ يقتضى بتسم الأوقاف الى قسمين قسم يخص به المجلس الملئ وقسم يخرج من اختصاصه ويديره خطة البطرك وأربعة من رجال الاكليريوس وفيما هذا ذلك بقيت لائحة سنة ١٨٨٣ معمولا بها . والآن طلب حضرة صاحب المشروع إلغاء هذين التعديلين ويقول انهما مائلان ولا فائدة منهما مطلقا فإذا وافق على اقتناهما



هذا وأعود لقول بأن إضافةقرة على مادة من مواد المشروع لا يصح أن يبت فيها بمثل هذه السرعة لأن القوانين توضع للعمل بها على وجه الاستقرار فلا يصح اقترانها على عجل والا لما كان هناك عمل لتشكيل لجان بحث القوانين بعده كقول من بيننا بلنا فرعية لدرسا ومجسما .

لهذا أصم على قولنا في وجوب احادة للمشروع الى اللجنة .

على انى أرى أن المشروع مفيد في ذاته ومن الواجب وضعه ولكن يجب أن يكون ذلك في قالب لا تقص فيه ولا تعارض مع قوانين الدولة . أعيدوه لجنة ولكن أن تكلفوها بمصه بصغة مستعملة وتعرض عليها تقريرها في الأسبوع المقبل . أما أن يبنى المشروع في اللجنة سنة ثم تعرض رأيا على المجلس فعنده في جلسة واحدة بل في لحظة واحدة فهذا لا يليق ولا يرضى .

معالى عهد شفيق باشا - أوافق اللجنة في رأيا وأوافق على التعديل الذى روى ادخاله بعد المناقشة .

ان النص على إلغاء قانونى ١٩٠٨ و ١٩١٢ لا يؤثر على المادة ١٦ من لائحة سنة ١٨٨٣ وهى موضوع بحث سادة محمد صفوت باشا لأن هذين القانونين لم يحسا بأى تعديل لهذا ظلت قائمة حتى عطلت بما أعطى المجلس الحسنى من الاختصاص في مسائل الأحوال الشخصية والتعديل الذى روى ادخاله اليوم يستيق للمجلس الحسنى اختصاصه ولمسدا لا يكون هناك عمل للاعراض .

أما حق المقرر في قبول تعديل يرد ادخاله على تقرير اللجنة فأقول انه كثيرا ما عدلنا في مشاريع القوانين التى عرضت علينا بل وكثيرا ما رفضنا تقارير برمتها . واللجنة قد اتهمت من مهيتها والتقرير مروض على حضراتكم وتعلكون الموافقة عليه أو تعديله أو رفضه ولا يكون هناك عمل لاعادته على اللجنة الا اذا طرأ ما يستوجب احادة البحث وليس فيها هو مروض علينا الآن ما يوجب ذلك .

وهناك موضوع آخر أريد أن ألفت نظر حضراتكم اليه وهو موضوع المادة ٧٨ من الدستور التى نصت على أن يكون من بين أعضاء المجلس أعضاء معينون . الحكمة التى وضعت من أجلها هذه المادة - كما يتضح لحضراتكم من الرجوع الى محاضر لجنة وضع الدستور - هى تمثيل الكفايات أو الطوائف التى قد لا يكون في المجلس من يمثلها .

فاذا فرضنا أن موضوعا هندسيا عرض على المجلس وجب على المهندسين من الأعضاء أن يبدوا رأيهم فيه فإن لم يفعلوا أضاعوا على الشارع القرض الذى يرى اليه يوضع هذه المادة .

قالوا يجب على من كان تمييزه لسد عجز أو تمثيل كفاية أو طائفة أن يتكلم ويبدى رأيه فيما يعرض على المجلس من المسائل التى لوحظت في تمييزه . ومع مزيد اجترأى لحضرة العضو المحترم الأيضا لوكاس لا أنهم مطلقا كيف يتكلم قاعة المجلس ومجلس بجانبها . سمعنا ما قيل لتأييد رأى اللجنة وما أرى به بل وما نرجوه جميعا هو أن يحدد مكانه بيننا ويسمعا رأيه وانتقاده للمشروع وبلا ليل وكعب عنه حتى يتمكن بذلك من ابداء رأيا والقيام بأرجائه على الوجه الأمثل .

ان اللجنة متى قدمت تقريرها لجلس أصبح الرأى الأجل لحضراتكم ذلك أن يقرروا على رأيا كما كان لكم أن تبدلوا فيه بإزيدة أو بالخفض وإذا مارأيت أن في نص المشروع لبسا فليقرر أن يعرض على حضراتكم ما يبدو له لازالة هذا اللبس ولكن الرأى الأجل .

ومع كل فليس في حالتنا على ما أرى أى لبس كما يثبت ولكن بعض حضرات الأعضاء رأى ذلك توافقا على إضافة جملة تريل ما يراه من لبس - فكيف يقال أن المقرر لا يملك هذا ؟ .

أردجو من حضراتكم الموافقة على مشروع القانون اجمالا من حيث المبدأ وعند المناقشة فيه بمحصلا لكم أن تبدلوا فيه ما شأتم .

حضرة الدكتور سوريال جريس سوريال أفندى - ان مشروع القانون المطروح على حضراتكم الآن في منتهى البساطة ولا أرى داعيا لاعادته الى اللجنة إذ لجلس أن يعدل في نصوص موادها بالخفض أو الزيادة .

وانى أوافق على التعديل الذى اقترحه حضرة المقرر لنص المادة الثانية . سادة محمد صفوت باشا - يجب حصر الموضوع في نقطة معينة حتى لا تشعب المناقشة . والمناقشة تنحصر في الواقع في نقطتين :

الأولى خاصة بالمادة ١٦ من لائحة سنة ١٨٨٣ وهى المادة التى تلونها على حضراتكم والثانية خاصة بمهمة المقرر . فمن القطعة الأولى أقول ان المادة ١٦ من لائحة سنة ١٨٨٣ نصت على أن المجلس الملل يخصص بالنظر في المسائل المتعلقة بالرواية وهذا الاختصاص قد زال بموجب قانون المجالس الحسنية فانص على احادة العمل بهذه اللائحة بما فيها المادة المذكورة زيل أثر قانون المجالس الحسنية فيما يخص مسائل الرواية . هذه نقطة قانونية لا تجهل الجدل وقد وافقني عليها حضرة المقرر ورأى إضافة الجملة التى قرأها على حضراتكم على المادة الثانية من المشروع فنحن متفقون اذن على وجوب تعديل المشروع والخلاف بينى وبين حضرة المقرر هو في إمكان التعديل الآن بسرعة وفي هذه الجلسة أو وجوب احاده الى اللجنة لاجرائه .

وأترك الفصل في هذا الخلاف للمجلس يقدر الأمر فيه حتى قدره . وأما من القطعة الثانية وهى خروج المقرر على قرار اللجنة . فأقول أن تقرير اللجنة ينص على أن الأظلية التى أثبت عنها حضرة المقرر ولوقت مشروع القانون كما هو مبين في التقرير .

فاذا عرض المشروع على المجلس ورأى أن به نقصا أو زيادة فيما لا شك فيه أن للمجلس حق تعديله ولكن ما نذمه هنا كل يوم - وهو ما يقول حضرة المقرر أنه غريب - هو أنه عند نظر تقارير اللجان اذا كان المقرر عاقلا رأى اللجنة أعدنا التقرير إليها لانتخاب مقرر آخر ...

الرئيس - ولكن المقرر لا يعد نفسه عاقلا رأى اللجنة .

سادة محمد صفوت باشا - مهمة المقرر هى أن يشرح وجهة نظر اللجنة وهو وكيل عنها وليس له أن يخرج عن حدود الوكالة .

يقول حضرة المقرر انه لم يخرج من رأى اللجنة مع أنه يقول بصرف مادة من مواد المشروع الذى أقرته . فكان الواجب - ما دام هذا رأيه - أن يرضى عن الوكالة لتعصب اللجنة لمقرها فيه .

على وجه الاستعجال وبذلك تكونون قد استعظم الأخطار التي يتطلبه كل تشريع ووقفتم بين الرغبة في الاستعجال وبين الثقة في العمل .

كذلك أؤيد سعادته في تبيان وظيفة المقرر . تعلمون حضراتكم أن اللجنة تبين لما مقررا فكلية المقرر في ذاتها صريحة في معناها ووظيفتها أن يصدر أمام حضراتكم ليشرح آراء اللجنة التي دبتهم ويريد ما استقر عليه قرارها وليس من حقه أن يبيد قيد شبر من رأيا إلا أننا نتفق من كبرى المقرر وتذلل الصغوف الأعضاء ، وهناك وهناك فقط يصح له أن يتكلم بما يشاء ، وفيها عدا ذلك يكون قد خرج عن وظيفته .

هذا ما تخضع به التقاليد الدستورية في برلمانات العالم وليس هذا معناه أن يحرم المقرر من إبداء رأيه ولكن له أن يبدى رأيه بصفة كونه عضوا . أما فيما يخص باحتراس مصالح محمد شقيق باشا على الألبا لو كاس فلا شاطره الرأي فيه لأن نياته حر في أن يحضر أو لا يحضر كما أنه حر في إبداء رأيه وعنده ، على أن عدم حضوره له معنى مهم جدا .

حضرة الشيخ محمد من العرب بك - أترض سعادة زميل المحترم محمد صفوت باشا بأن في مشروع القانون تناقضا مع قانون المجالس الحسبية فرأى حضرة المقرر أولا أن تحذف المادة الثانية لرفع هذا التناقض وأن يكتب في المادة الأولى ، بعد ذلك لوحظ أن هذا لا يكفي للعمل بلائحة سنة ١٨٨٣ بل محضرة المقرر بزيادة العبارة الآتية وهي «مع مراعاة ما أدخل عليها - أي على لائحة سنة ١٨٨٣ - من التعديل» .

بهذه الزيادة تقتضت المادة الثانية الأولى لأن القوانين الصادرين في سنة ١٩٠٨ وسنة ١٩١٢ هما ما أدخل من التعديل على لائحة سنة ١٨٨٣ وبناء على ذلك تكون المادة الثانية تقتضت الأولى وعلى كل حال فالمناقشة الآن لا يتسع لها وقت المقرر فيجب أن يعاد المشروع إلى اللجنة حيث يتسع الوقت فيمثل كل منا مسجته ويقدم البرهان على صحة رأيه وبناء عليه أؤيد الرأي القائل بإعادة المشروع ثانية إلى اللجنة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - أطلب من حضرة زميل المحترم الأستاذ الشيخ محمد من العرب بك إعادة تلاوة العبارة التي قال انني طلبت اضافتها على المادة الثانية .

حضرة الشيخ محمد من العرب بك - العبارة هي «مع مراعاة ما أدخل عليها من التعديل» .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - أرى أن ما إبداه حضرة محمود أبو النصر بك من الملاحظات على نظر المشروع بطريق الاستعجال لا عمل له لأن المجلس سبق له أن أصدر قرارا بذلك هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المشروع ينظر الآن حسب ترتيبه في جدول الأعمال .

الموضوع في غاية البساطة فتقدم من اللجنة إلى المجلس لينظر فيه فهل هناك مانع من أن نقرها ؟ حضرناكم عند نظر المشروع مادة مادة أن هناك مادة تناقض مع أخرى . وهل هناك مانع أن أقول بصفة كوني مقررا للجنة أن ملاحظاتي في عليها أو في غير عليها ؟

أما أن يرتكبا ويغسل في منزل عنا ووسع ما يعود من المناقشات ولا يتكلم فقد عرضنا ذلك إلى أن تصدر قرارا في غير عمله وعليه التهمة . لهذا أرى أن نكفوه أن يتفضل بالحضور لإبداء رأيه .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - لا نكف ذلك .

الرئيس - لقد تكلم في الموضوع .

سعادة محمد صدق باشا - أريد أن أتكم في موضوع الاقتراح المرحوس فإن كانت المناقشة في النقطة الفرعية التي أثيرت بخصوص إعادة النظر للجنة قد انتهت أرى أن تأذنوا لي بالكلام في الموضوع لأني ممن دروسه .

الرئيس - كل ما قيل هو في الواقع في الموضوع .

( حضر معالي محمد محمود باشا وزير المالية ) .

حضرة محمود أبو النصر بك - أرى أن يسمح لي بالكلام فيها إذا كان يصح إعادة النظر إلى اللجنة أم لا ؟

الرئيس - تفضل .

حضرة محمود أبو النصر بك - من أعظم الأخطار على التشريع أن يسير على هذا النحو من الاستعجال وأن يرتكبا جانبيا ما يعترض المشروع الذي نحن بصدده أو أي مشروع آخر من اختلاف الرأي .

ليست المجالس البالية جمعة في حياتها هي التي تبدأ بتجسيم القوانين وتكميل النص أو تحذف الزائد إنما هذا في كل شرائع العالم الدستورية منوط ببيان خصصت لتبادل الآراء وتجميع المسائل حتى إذا ما نصبت الفكرة واستقر الرأي على شيء وضعت خلاصة تلك الأبحاث وصاغت قانونا يعرض على حضراتكم مشفوعا بمكة التشريع . أما أن عرض علينا مشروع قانون الآن وأن يقرر فيه الاستعجال فإني لم أنهم والله يشهد لهذا الاستعجال معنى .

الواقع أن أمانة قانونين قائمين صدر أحدهما في سنة ١٩٠٨ والثاني في سنة ١٩١٢ تجرى بمقتضاها حركة الإدارة والعمل فيها وضما له من أحكام الأوقاف وغيرها وهو نظام له قيمته مهما كان ناقصا فلا أنهم معنى أنه إذا هو أحدنا وطلب ادخل تعديل على هذين القانونين أن ينظر المشروع بطريق الاستعجال فيل في الحال أولا وثانيا وبعد زمن قليل يقره المجلس .

الرئيس - ألفت نظر حضراتكم إلى أن المجلس قرر نظر المشروع بطريق الاستعجال .

حضرة محمود أبو النصر بك - اني أحترم القرار الذي أصدره المجلس وليس معنى الاستعجال أن لا يؤجل للمشروع إلى جلسة أخرى وليس صدور قرار بالاستعجال مبررا لأن توضع القوانين على هذا النحو من السرعة دون أن تنضج أو تكون على تفكير لأن قص كلمة أو زيادة أخرى قد يؤدي إلى خطأ جسم جدا خصوصا بعد أن تبين أن المشروع موضع أخذ ورد حتى بين أعضاء اللجنة نفسها لهذا أؤيد كل التأييد سعادة صفوت باشا فيما طلبه من إعادة النظر إلى اللجنة حتى يصفى الحساب بينهم عند اجتماعهم في هدوء وسكينة ولا خير عليكم أن تطالبوا إلى اللجنة أن تيد النظر في التقرير

الرئيس - الأكثرية هي التي لم توافق على إعادة المشروع الى اللجنة وبعد ذلك فهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون اجمالا من حيث المبدأ .

( موافقة )

رفعت الجلسة للاستراحة الساعة السابعة والديقية العشر من مساء .

أعلنت الجلسة الساعة السابعة والديقية الخامسة والخمسين مساء .

حضرة محمود أبو النصر بك - طعت في فترة الاستراحة عن تقرير اللجنة على المشروع الذي نحن بصدده مالم أكن أعلم . طعت أن لجنة الحفانية التي أصدرت هذا التقرير كانت مشكلة من خمسة أعضاء .....

الرئيس - عملها صحيح على كل حال .

حضرة محمود أبو النصر بك - ليس من غرضي أن أتكم في صحة اجتماع اللجنة . ولكن اثنين من خمسة هما سعادة أحد على باشا وسعادة محمد صدق باشا خالفا للباقيين كما هو مشار اليه في التقرير ، وقدما تقريرا مستقلا بناء فيه ما كان يجب أن تحق اللجنة عليه قبل أن يستقر رأيها على أمر في هذا المشروع ، وأدليا يصحح سمعت بعضها ، جميع أستطيع أن أقول أنها دافعة . وأنه كان واجبا أن يعرض تقريرها علينا حتى نعين رأيها ونستطيع أن نقارن بينه وبين رأي الباقيين . والفريقان يكادان يكونان متساويين : فريق اثنان وفريق ثلاثة فالتفرق بينهما بسيط والقوانين التي تعرض على هيئكم الموقرة وتصدر عنكم يجب أن تنفي على أسس صحيحة خالية من القدر . فكان من الواجب أن يطلع كل عضو في المجلس بمحة الفين خالقوا اللجنة في تقريرها . خصوصا اذا قاروا في مقدمهم الاغلبية التي أيدت المشروع .

يطلب منكم الآن أن تصمدوا قانونا يكون أساسا لادارة الأرفاف ومزبلا لسوء الادارة التي يشكو منه فريق من الطائفة . حسن كل هذا . ولكن هل من اللائق بنا - وقد عهدت اليها هذه المهمة الكبرى - أن تصدروا رأيا فيها عن شريعة أن علينا واجب معرفة شروط الواقفين وأن نحيط بها علما حتى لا يكون هناك تناقض بينها وبين ما نصدره كقانون يكون له القول الفصل .

من أجل هذا أعرض على حضراتكم عرضا لايتناقى مع الاستقبال الذي قردتموه الليلة . الا وهو أن تترتب قليلا في هذا الموضوع . ولا أعلن أنه يلحق بنا ضرر من تأجيله بضعة أيام الى يوم الاثنين المقبل . ولا أعلن أنه يلحق بنا من جراء ذلك ضرر يصل الضرر الذي يلحق بنا اذا استقرنا في طريقنا وقررنا القانون وتظهر فيه خطأ فيا بعد أو وجدت بسببه أضرار تأسف لها .

والكلمة التي تصدر منا لا نستطيع أن نستبعد لأنها قانون . فأرجو من حضراتكم الترتيب والتأجيل حتى يتسنى لنا أن نطلع على التقرير القيم الذي وضعه حضرا أحد على باشا ويهد صدق باشا وبذلك تصالحى الوقوع

في الضرر .

( ضجة )

الرئيس - المجلس قرر الموافقة على القانون في مجموعه . فلا معنى لتناقضه الآن .

أنا لا أقوم معنى لما يقال من أن المقرر لا يملك الزيادة أو النقص مع اتنا جرينا على ذلك في المسألة .

أما ما قاله حضرة العضو المحترم الشيخ محمد عن العرب بك من أنني طلبت زيادة عبارة على المادة الثانية في المشروع وهي "مع مراعاة ما أدخل عليها من التعديل" فليسمع لي حضرتي بأن أقول له ان هذه العبارة لم تكن هي العبارة التي طلبت اضافتها الى المادة المذكورة بل حقيقتها هي : "بما عدا ما يتعارض من أحكامها مع ما قرره المرسوم بقانون الصادر بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بتزيب المجالس الحسبية" .

هذا ما طلبت زيادته مما سمعتموه حضراتكم وسمعه محكم حضرات سكرتيرى المجلس ومدون بالمضبطة .

لقد جاء في الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من أن المرسوم بقانون المذكور الصادر بتزيب المجالس الحسبية ما يأتي :

"ويكون نافذ المفعول دون كل ما يخالفه من أحكام القوانين أو الأوامر المالية أو الأوامر الكريمة أو السامية من أى جهة صدرت أو اللوائح أو العادات المرمية" .

هذا النص لا يتعارض مطلقا مع مشروع القانون المطروح أمامكم والثانية من هذا المشروع هي إلغاء القوانين الصادرة في سنة ١٩٠٨ وسنة ١٩١٢ ومع ذلك فاني أرى أن لا لعل لتناقض في مواد هذا المشروع الآن قبل أن يؤخذ الرأي عليه اجمالا من حيث المبدأ .

لقد فرضت اللائحة الداخلية أخذ الرأي أولا على مشروع القانون اجمالا من حيث المبدأ ثم تلاوة مادة المادة ثم أخذ الرأي على مجموعه بالتداه بالام فافا كان هناك اعتراض على إحدى المواد فالتصالحه عند تلاوة المشروع مادة مادة .

لذلك أرجو أن تقرروا قبل المشروع اجمالا من حيث المبدأ .

الرئيس - أعلن أن الموضوع قد استوفى بحثا وسيؤخذ الرأي الآن فن يوافق من حضراتكم على إعادة المشروع الى اللجنة فليفضل بالوقوف .

وقف بعض حضرات الأعضاء .

أصوات : أقلية .

أصوات : أكثرية .

الرئيس - من لا يوافق من حضراتكم على إعادة المشروع الى اللجنة فليفضل بالوقوف .

وقف بعض حضرات الأعضاء .

الرئيس - أقلية .

سعادة محمد صدق باشا - أعلن أنها أكثرية .

حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي - هذا التقدير من حق الرئاسة والسكرتيرية البرلمانية .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك - وأنا أحد السكرتيرين لا أؤيد أنها أكثرية .

يضمها خمسة من الأعضاء غير صهيمة ليطالب بتعديل اللائحة . ثم قال إن اللجنة انقسموا إلى فرقتين . - وطلب بناءً على ذلك وجوب سماع رأى الأقلية . ولا أدري من أين أتى هذا الوجوب وأما كمال الأمانة الداخلية فانظروها فالقراءة الثانية من المادة ٩٢ من اللائحة الداخلية نصت على أنه ( يجب أن يشمل التقرير لآراء الأقلية والكثيرة والأقلية ) وإذا رجعتا إلى تقرير اللجنة رأيناه منطبقاً على نص هذه المادة تمام الانطباق فقد جاء بالصيغة الثانية منه ما يأتي :

اجتمعت اللجنة القرية فرأى حضراتها صاحب السعادة أحمد على باشا ومحمد صادق باشا إرجاء النظر في هذا الاقتراح إلى أن تقدم الحكومة مشروع القانون الذي قال سعادة وكيل وزارة الحفانية إن الحكومة تدمه لبيان اختصاص القضاء بحال الطوائف غير الإسلامية ورأى حضرة الشيخ حسن عبد القادر أن لا يسوغ لانتظار مشروع الحكومة لأن هذا المشروع - كما قرر سعادة وكيل وزارة الحفانية أمام اللجنة - إنما وضع لبيان اختصاص المجالس المالية في مسائل الأحوال الشخصية ولا يتعرض لسالة الإشراف على الأوقاف الخيرية التي هي الفرض الأساسي الذي يرى إليه الدكتور سوريل باقتراحه . أخذت بالحضرات الأعضاء عند ما قرئ علينا التقرير كما نعلم تماماً رأى الأقلية ورأى الأكثرية من أعضاء اللجنة فأذا كان لم يستبعد شيء بعد ذلك فلا محل للعودة إلى المناقشة مرة ثانية .

أصوات : اثنين .  
الرئيس - أرسل مجلس ٦٨ لتفراغ موقع عليها من أكثر من ألف شخص ٧٧ حريطة موقع عليها من أكثر من ٢٠٠٠ وكلهم يؤيدون المشروع .

سعادة محمد محب باشا - أرجو أن تسمحوا لي بملاحظة هي أننا أصبحت أمام قانون ألفي هاتون آخر واقتراح جديد يرى إلى إلغاء النظام الحالي وتقرير نظام قديم من غير أن نبحث في هذا النظام ولا في تفاصيله ومن دون أن تناقش القوانين القديمة لنصف أي واجب التنفيذ أم لا .

وكل ما نعلمه أننا هم ماديون ينبغي بهما نظام وقانون لم نطلع عليه وهذا لا يجوز .

الرئيس - القانون الذي يشير إليه سعادة العضو المحترم موجود في التقرير . سعادة محمد محب باشا - أنا لا أترض على الاقتراح الجدي ولا أقول أنه موافق أو غير موافق للطائفة ولكني أترض على طريقة إعادة قانون ملني من غير أن ننظر فيه ونبحثه وهو بمخاصة لم يصدر في الماضي من هيئة تشريعية .

الرئيس - سيحل المشروع لأخذ الرأي عليه مادة مفادة .

تمت المادة الأولى وهذا نصها :

مادة ٩ - ألغى القانون نمرة ٨ لسنة ١٩٠٨ والقانون نمرة ٣ لسنة ١٩١٢

واقف المجلس عليها .

تمت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - جهاد العمل باللائحة الصادرة بها الأمر العالي في ١٤ مايو

سنة ١٨٨٣ ولم ٣

حضرة محمود أبو النصر بك - كلامي لا يتناق مع اللائحة ولا مع الدستور .

الرئيس - لا وجه في الواقع لطلب التأجيل بعد أن قرر المجلس نظر المشروع على وجه الاستيعاب وقرىه لآرة الأولى .

حضرة محمود أبو النصر بك - وهل معنى الاستيعاب أن تقرأ جلسة؟ الرئيس - وهل معناه أن تؤوله أسبوعاً .

حضرة محمود أبو النصر بك - وهل تأجيله أسبوعاً كثير بعد أن مضى على القانون المطلوب تمديده ٤٣ سنة .

الرئيس - المجلس قرر الاستيعاب وله أن يقر ما يراه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر ( مقرر اللجنة ) - هذه المناقشة لا محل لها من حيث الشكل ولا من حيث الموضوع أيضاً فقد قرئ على حضراتكم تقرير اللجنة . ووجه فيه أن سادتي أحمد على باشا ومحمد صادق باشا قدما لها تقريراً طلبا فيه إرجاء البت في هذا المشروع حتى تقدم الحكومة مشروعها . وقلنا في تقرير اللجنة أن صاحب السعادة وكيل الحفانية قال إن المشروع الذي أعدته الحكومة خاص بالأحوال الشخصية ولا يتناول شيئاً من الأوقاف مطلقاً . ولذلك رأينا ألا داعي لتأجيل النظر في المشروع .

وبعد أن تم التقرير وقرئ المشروع لآرة الأولى ووافق المجلس عليه إجمالاً من حيث المبدأ ، أصبح من الواجب نظره مادة مفادة ، ولكنك حيلت أن تدلوا فيه .

أما القول بطلب التأجيل للأسبوع الآتي لكي يطلع حضرة على المذكرة المقدمة من سادتي أحمد على باشا ومحمد صادق باشا فلا محل له . فالقرار قد تم على حضرة وكان من الواجب عليه وقتئذ أن يطلب ما يطلبه الآن . ولكن بعد أن تم التقرير ومشروع القانون وبعد قرار المجلس النظريه بوجه الاستيعاب وتلاوته فعلاً لأول مرة لا يصح أن يأتي بعد كل هذا وطلب التأجيل .

لذلك أطلب منكم لصياح الوقت قراءة المشروع لآرة الثانية .

معالي محمد شفيق باشا - أنكم على اعتراض حضرة محمود أبو النصر بك من وجهتين ، الوجهة الأولى أن المادة ٣٦ من اللائحة نصت على أن العودة للنقطة في موضوع أخذت الآراء عنه لا تكون إلا بقرار من المجلس بناءً على طلب ثلثي يقيم الرئيس وينظر في الجلسة التي تم تقديمه .

فهل قدم حضرة طلباً؟ - كلا - وهل أخذ رأى المجلس مع؟ - كلا - على أنه لو قدم طلباً كهذا فعلاً فلا ينظر فيه إلا في الجلسة التالية أي في يوم الاثنين من الأسبوع المقبل - وأما من الوجهة الثانية فإن المادة ٣٤ من اللائحة الداخلية تجيز طلب الآذن بالانكسار بعدة أحوال منها إقامة الدليل على أن موضوعاً آخر يجب البحث فيه قبل الموضوع المطروح للبحث . حقيقة هذه الفقرة ووجهية في الموضوع .

قال حضرة في مستقبل كلامه أنه في فترة الاستراحة سمع أصراً ما كان معه من قبل ولا علم به وكانت هذه المقدمة تستدعي أن المجلس يقرر سماع كلامه ولكن ماذا قال حضرة ؟ قال إن اللجنة كانت مؤلفة من أعضاء . وهذا ليس فيه مخالفة لللائحة لأن كان حضرة يرى أن التقارير التي

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة الثانية مع التعديل الذي اقترحه حضرة الدكتور موريل جرميس موريل افندي ؟  
أصوات : موافقون .

حضرة محمد محمود خليل بك - أقترح أن تلى المادة الثالثة من المشروع وتكون المادة الرابعة هي الثالثة معللة كما يأتي :

”على وزيرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية“ .  
الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - ألتون حضراتكم إرجاء القراءة الثالثة الى الجلسة المقبلة ؟  
أصوات : يقرأ الآن للاستيعاب .  
تلى مشروع القانون لرة الثالثة معذلاً وهذا نصه :

#### مشروع قانون

بتعديل وترتيب اختصاص مجلس عموى للأقباط الأرثوذكس

نحن فراد الأول ملك مصر .

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - ألتى القانون بمصر ١٩٠٨ والقانون بمصر ١٩١٢ لسنة ١٩١٢ مادة ٢ - بإعاد العمل بالألحقة الصادر بها الأمر المالى فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ رقم ٣ ما عدا ما يتعارض من أحكامها مع أحكام المرسوم بقانون الصادر بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بترتيب المجالس الحسبية .  
مادة ٣ - على وزيرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنجتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

أخذ الرأى على مشروع هذا القانون بالبناء بالاسم ابتداء باسم حضرة الشيخ إبراهيم بسيونى الخليل الذى أسفرت عنه القرعة فكانت النتيجة كالاتى (١) :

عدد الأصوات التى أعطيت ... ٦٧

الأغلبية ... ٣٤

عدد الأصوات التى أعطيت بقبول المشروع ... ٦٤

عدد الأصوات التى أعطيت برفضه ... ٣

مجمع ... ١

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا المشروع .

( تصفيق )

رفعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة الثامنة والنصف مساءً على أن جرد للأعضاء غدا الثلاثاء ٢٩ ذي القعدة سنة ١٣٤٥ ( ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ ) الساعة الخامسة مساءً

(١) وأرجع ملحق هذه الصفحة

حضرة الدكتور موريل جرميس موريل افندي - أقترح أن يضاف الى هذه المادة العبارة الآتية ”ما عدا ما يتعارض من أحكامها مع أحكام المرسوم بقانون الصادر بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بترتيب المجالس الحسبية“ .

سعادة محمد صفوت باشا - ألي يجوز أن يوجد قانون آخر يتعارض مع أحكام الألحقة ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - لا يوجد قانون آخر يتعارض مع أحكامها .

سعادة محمد صفوت باشا - كيف يؤكد ذلك حضرة المقرر ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - مجموعة القوانين موجودة وأورد بأنه لا توجد قوانين أخرى تتعارض مع أحكام تلك الألحقة .

سعادة محمد محب باشا - ماهو المقصود من عبارة بإعاد العمل بالألحقة الصادر بها الأمر المالى فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - جاء في المادة الثامنة من لألحقة سنة ١٨٨٣ أن المجلس الملى يخص بالنظر في جميع ما يتعلق بالأوقاف الخيرية التابعة للأوقاف عموماً ولقد نص في المادة الثالثة والرابعة منها على أن يتولى رئاسة المجلس خبطة البطريرك وأن يبين الوكيل من الأعضاء بالانتخاب ، أما قانون سنة ١٩٠٨ فقد أعطى الرئاسة لخبطة البطريرك ومن يتبدله من رجال الأكلروس وهذا التعديل لا يبرره مطلقاً .

سعادة محمد محب باشا - هل قانون سنة ١٩٠٨ عدل لألحقة سنة ١٨٨٣ ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - نعم .

سعادة محمد محب باشا - انذ كيف لا تناقش في الألحقة قبل أن تقرر العمل بها ؟ هذا لا يكون أبداً .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - لأضرب لحضراتكم مثلاً : عدل قانون المرافعات تعديلاً جعل القاضي الجزئى يحكم نهائياً فيما لا تزيد قيمته من أربعين جنيهاً بعد أن كان حكمه لا يكون نهائياً الا فيما لا يتجاوز العشرين جنيهاً ويجعل من اختصاصه الحكم في الدعوى التى لا يزيد المدعى به فيها من خمسة وعشرين ألف قرش بعد أن كان اختصاصه لا يتعدى خمسة عشر ألف قرش فانما ما ألتينا هذا التعديل رجاءاً للعمل بالقانون لأصل وهذا ما أراده اللجنة من إلغاء قانون سنة ١٩٠٨ وسنة ١٩١٢ للعمل بالألحقة الصادرة في سنة ١٨٨٣ أى أنها أرادت العودة الى العمل بالألحقة المذكورة .

حضرة محمود أبو النصر بك - ولماذا لا تناقش في الألحقة ؟

سعادة محمد محب باشا - لماذا لا تناقش في موضوع الألحقة قبل أن تقرر العمل بها ؟

سعادة محمد صفوت باشا - أرى أن تستبدل كلمة ”التى“ الواردة في المادة الأولى من مشروع القانون بكلمة ”بلى“ فقد فهم أن الألفاء كان بنير المشروع المطروح أمناً الآن .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - في نظرى أن تكتفى التى أوبلى سواء .

## ملحق

أسماء حضرات الأعضاء الذين واقفوا على الاقتراح بمشروع القانون المقدم من حضرة الدكتور سوديال جرجس سوديال أفندي بتعديل لائحة ترتيب واختصاص المجلس للملئ لالتقاط الأرضوكس

(٢٣) حضرة الدكتور سوديال جرجس سوديال أفندي	(٤٥) سعادة محمد حفي الطرزي باشا
(٢٤) » شاهين إيلندي أفندي	(٤٦) » محمد الباني باشا
(٢٥) » شعبان السيد مؤمن بك	(٤٧) حضرة محمد جعفر أفندي
(٢٦) » الشيخ شافى أبو واقية	(٤٨) ممالى محمد شفيق باشا
(٢٧) سعادة صليب قلوديوس باشا	(٤٩) سعادة محمد صفوت باشا
(٢٨) حضرة الشيخ طه حسين	(٥٠) حضرة محمد عبد الطيف أفندي
(٢٩) » محمد الحكيم أحمد محمد عبد الفتاح بك	(٥١) » الشيخ محمد عن العرب بك
(٣٠) » عبد الرحمن الموم بك	(٥٢) » محمد عوض جبريل أفندي
(٣١) ممالى عبد الرحمن صبرى باشا	(٥٣) » محمد محمود بك
(٣٢) حضرة عبد الرحمن محمد مهنا أفندي	(٥٤) » محمد محمود خليل بك
(٣٣) » عبد العزيز رضوان بك	(٥٥) » الدكتور محمد هاشم أفندي
(٣٤) » محمد الفتاح رجائى أفندي	(٥٦) سعادة محمود الآري باشا
(٣٥) » الشيخ مزرب الأبي	(٥٧) حضرة محمود على مهنا بك
(٣٦) » حفيى حسين البربرى أفندي	(٥٨) سعادة اللواء محمود فؤاد باشا
(٣٧) » عقل محمد بك	(٥٩) » محمود رشاد باشا
(٣٨) » الشيخ على رمضان الطويى	(٦٠) حضرة مصطفى رشيد بك
(٣٩) » على عبد الرازق بك	(٦١) » الشيخ يس محمود أبو جليل
(٤٠) سعادة اللواء على نهى باشا	(٦٢) سعادة يوسف أصلاى قطاوى باشا
(٤١) حضرة الشيخ على محمد مروان	(٦٣) حضرة يوسف بقتوتو بك
(٤٢) » متولى عمر حمجازى	(٦٤) » محمد طوى الجزار بك
(٤٣) » محمد أحمد الشريف بك	
(٤٤) سعادة محمد انقلابون باشا	
(١) حضرة الشيخ إبراهيم يسوى الخطيب	
(٢) » إبراهيم حلم مهنا أفندي	
(٣) » إبراهيم سيد أحمد بك	
(٤) » الشيخ إبراهيم عبد الحميد نوار	
(٥) » إبراهيم نور الدين بك	
(٦) » الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله	
(٧) » أحمد أبو سيف راضى أفندي	
(٨) ممالى أحمد حلى باشا	
(٩) حضرة أحمد حيد أبو ميت بك	
(١٠) » أحمد محمد حمجازى بك	
(١١) » أحمد مصطفى بك	
(١٢) فضيلة الشيخ أحمد نصر	
(١٣) حضرة السيد عبد الرحمن بك	
(١٤) » ألفريد شماس أفندي	
(١٥) » الدكتور حبيب خياط بك	
(١٦) » الشيخ حسن عبد القادر	
(١٧) » حسين عبد النصار بك	
(١٨) » السيد حسين القصبي	
(١٩) سعادة اللواء حسين خرى باشا	
(٢٠) » » حسين شريف باشا	
(٢١) حضرة راضى عليه بك	
(٢٢) » سعيد نهى الزوبى بك	

أسماء حضرات الأعضاء الذين لم يواقفوا على المشروع المذكور

- (١) سعادة أحمد على باشا
- (٢) حضرة عوض مريان المهدي بك
- (٣) سعادة محمد نجيب باشا

(حضرة حافظ طابرين بك تمتع من أجله رأيه)

## مضبطة الجلسة الرابعة والأربعين

المنعقدة علنا في يوم الثلاثاء ٢٩ ذى القعدة سنة ١٣٤٥ الموافق ٣١ مايو سنة ١٩٢٧

(١) التصديق على محضر الجلسة السابقة (٢) كتاب من معالي محمد شفيق باشا يطلب فيه موافقة المجلس على استنكار انصراف مص حضرات الأعضاء أثناء انعقاد الجلسة من غير طرد مقبول - قرار المجلس باستبعاد الكتاب المذكور (٣) مشروع القانون الخاص مع الأطفان المرفعة لقروض الرأسمالية الحكومة نزاع الفطن - تقرير لجنة المالية - التصديق على مشروع القانون المذكور (٤) تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - (انضم الأول) - في الإيرادات - باب ٩ المقتربات - ١٠ التليفون - باب ١١ البريد - باب ١٢ الألوكة الأيونية - باب ١٣ بلد النفقة العسكرية - باب ١٥ المصطف من ماعاهت المستعدين - باب ١٦ الأرباح الناتجة من تشييل القرد - باب ١٩ إيرادات فيراحادية - (٥) تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - (قسم الثاني) - المصروفات - قسم ١ - خصصات ومربيات وديوان جلالة الملك .

(٥) عن عشرة أيام من ٢٣ الجارى : سعادة محمود محمد حسن الشنغولى باشا .

وحضر حضرات صاحب السعادة والفرقة : محمد زكى الأريشى باشا وكيل وزارة المالية، ومحمود شاكر محمد بك وكيل وزارة المواصلات المساعد .  
تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : عبد الفتاح رجائي أفندي .  
الشيخ محمد عن العرب بك . محمد أحمد الشريف بك . علي عبد الرازقي بك .  
حبيب المصري بك سكرتير عام .  
أعلن حضرة الرئيس بالنيابة افتتاح الجلسة .

(١) التصديق على محضر الجلسة السابقة .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟  
أصوات : لا .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

(٢) كتاب من معالي محمد شفيق باشا يطلب فيه موافقة المجلس على استنكار انصراف بعض حضرات الأعضاء أثناء انعقاد الجلسة من غير طرد مقبول - قرار المجلس باستبعاد الكتاب المذكور .

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب السعادة وكيل مجلس الشيوخ

أقدم واجب الاحترام وأتصرف برفق بما يأتي راجيا عرضه على المجلس :  
لقد سمعنا بالأمس رأيا في حرية الأعضاء الكلام ، ورأينا بعض حضراتهم ينصرفون من قاعة الجلسة بحجة لا مسؤولة فيها بل رأينا من حضراتهم من يكتفى بالغيور أثناء افتتاح الجلسة ثم ينصرف .

اجتمع المجلس في الساعة الخامسة والنقيقة الخامسة عشرة مساء برئاسة حضرة محمود بسيوني أفندي وكيل المجلس .

وحضور حضرات الأعضاء ما علنا :

أولا - القاتين :

(١) بإجازات وهم حضرات :

محمد طلعت حرب بك . بيومي مذكور بك . محمد فتحي يكن بك . حسين رشدي باشا . محمد انسيد أبو علي باشا .  
بولس حنا باشا . عمر أحمد خلف الله بك .

(ب) بغير إذن وهم حضرات :

أحمد الشريفي باشا . أحمد ذو الفقار باشا . لويس أختوخ فانوس أفندي .

ثانيا - المختارين :

(١) من جلسة اليوم حضرات :

عبد الرحمن مهنا أفندي . أحمد حلمي باشا . الشيخ علي محمد مروان . إبراهيم نور الدين بك . يوسف بشتوق بك .  
(ب) عن جلستي أمس واليوم : حضرة حسن أحمد السديدي بك .

(ج) عن جلسات هذا الأسبوع حضرات :

إبراهيم فرج أبو إلهيايل بك . أحمد جيور باشا . زوز شعبان شيعره بك . سمعان خيربال القمص بك . عبد الله سليمان إبانته بك . فهدى حنا وريضا بك . مرسى وزير بك . ميشيل أيوب باشا .

(د) من هذا الأسبوع والأسبوع القادم : حضرة محمد لطفي طنطاوى طنطاوى أفندي .

غريب جدا أن نسمع بالأوس كلمة من معالي محمد شفيق باشا يطلب اليكم فيها تكليف نقابة العضو المقدم الأيو الكاشمير بالحضور للجلسة ليتكلم في المشروع المعروض فكأنه بذلك كان يريد منا أن نزم العضو المقدم أن نوجهه على الكلام ثم يتبعها اليوم بتقديم الاستنكار الذي سمعتموه .

انتا حضرات الأعضاء تعرفوا الواجب فأرجوكم أن تستنكروا هذا الاستنكار أو تقررُوا محبة أو تكلفوا معالي محمد شفيق باشا بسحب احتفاظا بكرامة الهيئة .

حضرة محمد محمود خليل بك — عند ما ناقشنا في مشروع اللائحة الداخلية وضع نص ذكر فيه أنه إذا أراد أحد الأعضاء الانصراف من الجلسة فعليه أن يتأذن الرئيس في ذلك فأبى المجلس الموافقة على هذا لأن العضو حُر في الحضور والانصراف ولا يصح أن يكون مقيدا بإرادة الرئيس . ولذلك عدلنا للمشروع وصحفا هذا النص . فلا معنى بعد ذلك لأن يأتي أحد حضرات الأعضاء ويخالف هذا المبدأ الذي أخذ به المجلس ويحرم على الأعضاء ضرورة البقاء بالجلسة ويقول بأن انصراف الأعضاء أمر مستنكر . أنهم أن يبدى عضو أسفه على أن بعض الزملاء ينصرف أثناء المناقشات العامة أما الاستنكار فغير لائق . وذلك لأنه يفيد التوبيخ والمجلس نفسه لا يملك حق توبيخ عضو لغيره لا يمكنه أحد الأعضاء ولذلك أطلب استبعاد هذا الكتاب لاصحبه لأننا لمسحب يقتضي تكليف عضو بعمل إيجابي وهو متناف لحرية الأعضاء .

حضرة محمود أبو النصر بك — أنا أوافق على الاستبعاد .

سعادة محمود شكرى باشا — أوافق على رأى حضرة محمد محمود خليل بك .

أصوات : موافقون

الرئيس — المجلس يقرر استبعاد الكتاب المقدم من معالي محمد شفيق باشا

(٣) مشروع القانون الخاص بيع الأقطان المرتبة لقرض الرأسمالية الحكومية  
ذراع القطن — تحرير لجنة المالية — تصديق على مشروع القانون المذكور

على كتاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرفع لودكم تقرير لجنة المالية عن مشروع القانون الخاص بيع الأقطان المرتبة لقرض الرأسمالية الحكومية ذراع القطن راجعاً عرضه على المجلس .

وسيكون حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا مقرراً لجنة أمام المجلس فيه .

وتفضلوا لودكم قبول عظيم الاحترام

رئيس لجنة المالية  
يوسف وهبه

وحرية الأعضاء أن كانت أمراً لاتراع فيه فإن الذى أرجو لفت النظر اليه هو أن الحرية لاتعاقب حتى تصير مضرة بالمجموع وأن انصراف بعض حضرات الأعضاء من غير قيد ومن غير سبب وجيه فيه تشييط لهم حضرات الباقين في قاعة الجلسة وقد يفرهم بالاعتداء بل يترك الأعمال أسوة بغيرهم وتعمد بالحرية المطلقة .

وقد يصحح الاجتماع بعد ذلك غير قانونى وتستعمل مصالح الجمهور .

ولذلك أرجو من المجلس أن يتكرم بالموافقة على ما يأتى :

يستنكر المجلس أن يترك بعض حضرات الأعضاء قاعة الجلسة من غير مقرر ضرورى خصوصاً إذا أصبح اجتماع المجلس بسبب هذا غير قانونى وتعملت الأعمال لاسيما في الوقت الحاضر الذى تنتظر فيه الميزانية

٣١ مايو سنة ١٩٢٧ محمد شفيق

سعادة يوسف أصلان قطاوى باشا — من يقترح هذا ؟

الرئيس — معالي محمد شفيق باشا .

حضرة محمد محمود خليل بك — هذا يشين حضرات الأعضاء .

حضرة حافظ عابدين بك — انتا تستنكر ذلك .

الرئيس — ألا يحسن أن تكون المناقشة في جلسة أخرى حتى لا يطل نظر المروء الواردة بمعدل الأعمال .

أصوات : لا ، لا .

حضرة محمود أبو النصر بك — أما أنا فأبى أعلن بكل ما أستطيع من قوة استنكار هذا الاستنكار . لا أعلن أن أحداً من أتباع كرميه في هذا المجلس ليتلقى درساً في آداب السلوك . كلنا علمنا الأيام فعرضا كيف كثر الواجب سواء هذه الهيئة أو لاية هيئة أخرى أو الأفراد . وما كان يدور بمثلدى مطلقاً أن يقوم منا رجل فاضل له مكانته بيننا ليقا علينا درساً مؤلماً يظن أنه يرشدنا به إلى ما يجب علينا أدائه بهذا المجلس .

( تصفيق )

يستنكر معالي محمد شفيق باشا خروج بعض حضرات الأعضاء من الجلسة والمفروض أنه لا يخرج العضو من الجلسة إلا بإذاع أو لمقتضى يتم عليه ذلك فلما أردت أنا بالأوس بعد الجدل الشديد الذى تألوا مشروع القانون المقدم من حضرة الدكتور سوريال جرجس سوريال اقتضى ألا أصوت عند أخذ الرأى عليه فخرجت وكان في استطاعتي أن أبى مكافئ وأستع من التصويت . ووفق هذا فإن معالي محمد شفيق باشا لو علم بما يمرى في المجالس النابية الأخرى لما قدم هذا الاستنكار . إن مجلس العموم البريطانى الذى يبلغ عدد أعضائه نحو السائة عضو لا يوجب به أكثر من خمسة مقعد . فالذين يتكلمون من المجلس بالجلسة لا يزيدون عن هذا العدد وسبق الاخرون واقفين على الأقدام ولا يقولون بشاعة الجلسة إلا وقت التصويت أصاباً على الأحزاب التى يتبنى كل منهم اليها ، ومع ذلك لاتسمع من يوجه اليهم عبارات اليوم .



على تقرير اللجنة وهذا نصه :

### تقرير لجنة المسالية

عن مشروع القانون اخصاص بيع الأقطان المرتبة

أجبل المشروع الواردة من مجلس النواب على اللجنة وقد خصته ورأت بالإجماع الموافقة كما هو للأسباب الآتية :

اضطرت الحكومة في خلال الحريف الماضي الى سد يد المساعدة لمزارعي القطن بسبب الجيوب القطن في أماكن هذا المحصول، وقد أصدر مجلس الوزراء قراره بتاريخ ١٩ أكتوبر ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ اللذين بين فيهما الشروط التي يمكن بتقاضيها تسليف المزارعين مبالغ في نظير رهن أقطانهم.

ولما كان تدخل الحكومة في أمر القطن وتسليفها أموالاً للمزارعين صفة مؤقتة وأسماوية محضة فأصبح من الواجب النظر في إنهاء هذه العملية بطريقة تؤدي الى استرداد الحكومة للأموال التي اقترضها مزارعين عن نحو يؤدي الى الغاية المذكورة مع عدم الأضرار بالمزارعين، وعلى ذلك فتمت الحكومة مشروع هذا القانون الذي يرمي الى تصفية الأقطان المسلف عليها باتباع الطرق الادارية المعمول بها في تحصيل الأموال والغرامات، وما ذلك إلا توحيد للسعر في العمل والافلال من المصاريف، وحتى لا يكون تدخل الحكومة لمساعدة المزارعين باباً من أبواب القضاة بينها وبين الأهالي يكلف المقتضين أموالاً لا تفيده ويزيد في أعمال الحاكم.

واللجنة تعيد الصل بهذه الطريقة لما دل عليه تطبيقها في تحصيل الضرائب وفي حين ما تعطيه الحكومة لخصائر المزارعين من الإحمدة والبنود من السهولة في العمل ومن كونها في مصلحة المزارعين ولا ترى في اتباعها بخصوص استرداد الأموال المقرضة إليهم نظير رهن أقطانهم الى الحكومة ضياعاً لهم لأن الضمانات التي قررها القانون المدني أو التجارى لبيع الرهن إنما قصد بها حماية مصلحة الدين من أعمال الدائن الذي قد يميل الى استغلال سوء مركز مدنيه. وظاهر أن هذه الفكرة متعينة تماماً عند ما يكون الدائن هو الحكومة.

وترى اللجنة أيضاً أن في اشتراط معنى ثلاثين يوماً من تاريخ اعلان المدين بالفناء حتى يشرع في بيع القطن المرتين وفيما اشترطت المسألة الرابعة من وجوب اخطار المدين قبل البيع بثمانية أيام إذا رأت أن يكون البيع بطريقة أخرى غير المزايا المعلنه خسارة كافية إذ يسهل لادين أن يتصرف في قطنه قبل حصول بيعه بواسطة الحكومة.

وقد أبدت لجنة المسالية مجلس النواب ملاحظة خاصة بما يكون العمل عليه في تصفية الأقطان ورأت أنه يحسن أن تبدأ العملية في القطر مجزأة على ثلاث مناطق : أولاً - المنطقة التي يبدأ القطن بالظهور فيها في أقاصي الروبة القليل، وثانياً - المنطقة الوسطى، وثالثاً - المنطقة البحرية، وذلك لأنه يحسن ظهور كل منطقة من قطنها التقدم قبل حلول قطنها الجديد ولكي لا يلزم المحصول القديم المحصول الجديد حتى لا يكون من وراء العمل بهذا القانون تخلف الأقطان دصة واحدة ومن كافة أنحاء القطر على السوق فيسبب اضطراباً وتزولاً وهذه اللجنة ترى أنها ملاحظة وجبة وتطلب من الحكومة اتباعها حين التنفيذ.

على أن اللجنة ترى أنه ربما لا تعمم الحال الى تطبيق هذا القانون اذ أنه لم يبق لدى الحكومة حين تحرير هذا سوى ١٧٦٩٦ قطناراً من ذلك ٣٩٤٥٤ قطناراً الباقي لدى البنوك لغاية ٢٥ ماير سنة ١٩٢٧ و ٥٨٢٤٢ قطناراً الباقي في المديرات لغاية ١٨ ماير سنة ١٩٢٥

مصادمة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - أزيد على ما جاء بالتقرير أن آخر احصاء عن الأقطان لغاية ٣٠ ماير سنة ١٩٢٧ هو ٨٠٩٥٥ قطناراً منها ٣٣٥٦١ قطناراً في البنوك و ٤٧٣٩٤ قطناراً في المديرات وقد لا يعفى وقت طويل حتى يتم بحسب يعظم هذه الأقطان .

واقى المجلس على ما جاء بتقرير اللجنة .

ثم تم مشروع القانون للمرة الأولى وهذا نصه :

### مشروع قانون

بيع الأقطان المرتبة للقروض التي أسلفتها الحكومة زراع القطن

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تجرى أحكام هذا القانون على القروض التي أسلفتها الحكومة أو للمصارف لحساب الحكومة بمقتضى قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ١٩ أكتوبر ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ الى الزرايع الذين ارتهنوا أقطانهم .

مادة ٢ - اذا حل موعد الدفع ولم تسد القروض مع ما استحق عليها من الفوائد والمصاريف يشرع في بيع القطن المرتين طبقاً للشروط المنصوص عليها فيما بعد .

مادة ٣ - يعلن المدين بخطاب موصل عليه بأنه اذا لم يحم بما عليه يشرع في بيع القطن المرتين ولا يجوز أن يحصل البيع الا بعد مضي ٣٠ يوماً من تاريخ ارسال اعلان للتقدم ذكره .

مادة ٤ - تتولى وزارة المسالية بيع القطن بطريق المزاد العلني أو بأية طريقة أخرى تراها .

فإذا قررت أن يكون بالمزاد العلني فيناشر البيع في محل وجود القطن أو في سوق من الأسواق أو حلقه من حلقات القطن تميمها الوزارة ويقاى على باب الشوكة المودع بها القطن أو على باب السوق أو الحلقه بحسب الأحوال اعلان بين فيه محل البيع ويومه وساعته .

أما اذا قررت الوزارة أن يكون البيع بطريقة أخرى غير المزاد العلني فيجب اخطار المدين بذلك قبل البيع بثمانية أيام ويجب اخطاره أيضاً في خلال الثمانية الأيام التالية للبيع بتاريخه وإثني وباسم المشتري .

مادة ٥ - يتضمن من اثني واعد في المسألة نظير مصاريف البيع . ثم يختص من صافي الثمن مبلغ القرض المستحق أصلاً وفوائده، وكذا النفقات التي يجوز استردادها بحسب عقد القرض، فانما بقى شيء بعد ذلك رد الى المدين.

سادة محمود شكرى باشا (مقرر البنية) - ينحصر ما قاله حضرة الضو المحترم الشيخ حسن عبد القادر في تعطيني: (الأول) عدم لزوم التشريع (الثانية) رأيه في وجوب سريان القانون على ما يحصل من التسليف في المستقبل بأن زاد على المادة الأولى ما يفيد ذلك .

عن النقطه الأولى أقول أن القانون لابد منه - ولو أنى أمل أن لا يطبق - لأننا أمام حالة خاصة يجب تصفيتا وهذا لا يكون إلا بالتشريع المرسوم . أما أن تأخذ الحكومة القطع المرتين بطريق الشراء فهذا أمر غير ميسور إذ لو وجد خلاف بين البائع والمشتري أى بين المدين والحكومة فلماذا يكون الحل ؟ .

وأما عن النقطه الثانية وهى سريان القانون على ما قد يحصل من التسليف في المستقبل فأقول أن الرغبة التى أبدناها مجلسنا بموافقتها على رأى لجنة المالية يتوقف تنفيذها على موافقة مجلس النواب أيضا فلا يمكن القطع الآن بأن سيكون هناك تسليف في المستقبل يقتضى تشريعا جديدا .

على أنه يفرض حصول ذلك فالحل بسيط للغاية إذ لا يحتاج الأمر في هذه الحالة إلا لقانون يسن من مادة واحدة ينص فيها على سريان القانون الذى نحن بصدده الآن على التسليف الجديد . وقانون كهذا لا يأخذ من وقت المجلس أكثر من نصف ساعة .

لذا أرى أن لا تعرض لتشريع خاص برفقة لم تحقق بهد .

حضرة الشيخ محمد من العرب بك - أزيد على ما قاله سادة المقرر أن قبول رأى حضرة الشيخ حسن عبد القادر معناه أن ننقل حقنا في التشريع الى يد الوزارة . ذلك أنه يريد أن يسرى هذا التشريع - الذى نضعه الآن تسليف حصل في الماضي وعرفنا شروطه - على التسليف الذى قد يحصل في المستقبل ونضع له الوزارة شروطا قد لا تتفق مع رغبتنا .

وبناء عليه يكون هذا القانون لازما باتباع ما قرره الحكومة في المستقبل ولا أظن أن رجال التشريع يقبلون التنازل عن حقوقهم الى هذا الحد . لذلك أعارض شديد المعارضة فيما يريده حضرة الشيخ حسن عبد القادر .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة الأولى ؟

( موافقة )

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - إذا حل موعد الدفع وما تسدد القروض مع ما استحق عليها من الفوائد والمصاريف يشرع في بيع القطع المرتين طبقا لشروطها المنصوص عليها فيما بهد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة الثانية ؟

( موافقة )

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ - يعلن المدين بخطاب موصى عليه بأنه إذا لم يف بما عليه يشرع في بيع القطع المرتين ولا يجوز أن يجوز أن يحصل البيع الا بعد مضى ٣٠ يوما من تاريخ إرسال الإعلان المتقدم ذكره .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة الثالثة ؟

( موافقة )

مادة ٦ - مباشر البيع على الرغم من وجود أى حجز أو معارضة من قبل أى دائن آخر غير الحكومة على أنه إذا كان ثمة حجز أو معارضة فإلحاقا من ثمن البيع بعد سداد ما تقدم تودعه الأمانة خزانة المحكمة المختصة بالتصرف فيه طبقا للقانون .

مادة ٧ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأسر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذا المشروع من حيث المبدأ ؟ أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على هذا المشروع بقانون من حيث المبدأ . ولتشرع الآن في تلاوته مادة فائدة .

تليت بداية المشروع والمادة الأولى منه وهذا نصها :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تجرى أحكام هذا القانون على القروض التى أسفحتها الحكومة أو المصارف لحساب الحكومة بمقتضى قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٩ أكتوبر ١٩٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٦ الى الزراع الذين ارتهبوا أعطائهم .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - تقضى نص هذه المادة بأن تجرى أحكام هذا القانون على القروض التى تمت في العام الماضي وقد يحتاج الأمر في المستقبل الى اعادة عملية التسليف فيقتضى الأمر اذ ذلك عمل تشريع جديد يختلف ما لو جعل النص عاما اذن لصح تطبيقه بالنسبة للمعاملات الماضية والمستقبلية فلا تضطر في المستقبل اذا أعيد التسليف الى تشريع جديد نضع فيه وقتا لم فير طائل .

وقد لاحظت لجنة المالية في تقرير هذا العام احتمال العودة الى تكرار عملية التسليف وأبدت رغبتها بأن تطلب اليها الحكومة اذا وجدت ضرورة لذلك . وقد وافقنا على هذه الرغبة لا بعد اذن أن نحتاج كما قلنا الى اعادة عمل تشريعى كالمرسوم المذكور الآن وهذا ما يمكن الاستغناء عنه اذا فغيا عبارة المادة الأولى بما يبنى التخصيص بعمليات العام الماضي .

والا اذا كان الغرض من المشروع الحالى مقصودا على تصفية الباقي من العمليات الماضية فانه لا ضرورة له لأن الإعلان الذى لم تسحب لآلات أصبحت كيتية قليلة . وأذكر أن كل الموجود في طابعا لا يزيد عن عشرة الآلاف قطار مما يدل على أن الكميات قصص كثيرا عما كانت عليه من عهد غير بعيد فيمكن تصفية مرا كرو أصحابها بأن تشتري الحكومة هذه الكميات من أصحابها وتحصل ديونهم ومن المؤكد أنه أن الحكومة ترجح في هذه الصفة .

لذلك أرى أن الواجب يقضى بحل المشروع الحالى مشروطا بما ينفذ على العمليات الماضية والمستقبلية .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ - تتولى وزارة المالية بيع القطن بطريق المزاد العلني أو بآية طريقة أخرى تراها .

فلما قررت أن يكون بالمزاد العلني فيسائر البيع في محل وجود القطن أو في سوق من الأسواق أو سلة من سلات القطن تتبناها الوزارة ويعلق من باب الشونة المودع بها القطن أو على باب السوق أو الحلقة بحسب الأحوال اعلان بين فيه محل البيع ويومه وساعته .

أما اذا قررت الوزارة أن يكون البيع بطريقة أخرى غير المزاد العلني فيجب اخطار المدين بذلك قبل البيع بثلاثية أيام ويجب اخطاره أيضا في خلال الثانية الأيام التالية للبيع بتاريخه وبالنق وباسم المشتري .

سعادة محمد صفوت باشا - تعرض هذه المادة على أن يكون البيع بأحدى طريقتين ، أما المزاد العلني - وهي طريقة معروفة لنا - وأما بطريقة أخرى تراها وزارة المالية وهذه غير معروفة لنا فما هي هذه الطريقة ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - المقصود بهذه الطريقة هو البيع بالمسارعة وقد ذكر ذلك أمام مجلس النواب حين نظر القانون وأمام لجنة المالية .

سعادة محمد صفوت باشا - أرجو أن يقررها الآن ويثبت في المضبطة أن المقصود بهذه الطريقة الأخرى هو البيع بالمسارعة حتى يزول ما في عبارة المادة من القموض .

سعادة محمد زكى الإبراشى باشا (وكيل وزارة المالية) - سلطان على الطريقة الأخرى المنصوص عنها في هذه المادة أمام لجنة المالية بمجلس النواب وأمام مجلس النواب فأجبا أن المقصود بها هو البيع بالمسارعة . هذا هو ما تقصده غير أنه قد تطرأ حالة أخرى قريبة من المسارعة وهي أن يقدم صاحب القطن المرحوم وعين الحكومة شخصا لتبيع له القطن بجن متفق عليه بينهما ولا شك في أن الحكومة - لو رأيت أن التفتي كاف لسداد الدين المستحق لها - لا تمنع في البيع بهذه الطريقة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذا نوع من أنواع المسارعة .

سعادة محمد زكى الإبراشى باشا (وكيل وزارة المالية) - تريد الحكومة أن تحافظ بكل ما لديها من الوسائل على مصلحة المستط والواقع أنه كان يتقدم في كثير من الأحوال صاحب الأقطان بشخص ويطلب أن تباع إليه الأقطان في أن يدفع الحكومة ما لها والحكومة لا تمنع من أبادة مثل هذا الطلب ما دامت تحصل على حقوقها .

سعادة محمد صفوت باشا - الواقع أن هذه طريقة من طرق سداد الديون .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أفند فالبيع لا يكون إلا بالمزاد العلني أو بطريق المسارعة

سعادة محمد صفوت باشا - ماذا يكون الحال لو رأت الحكومة أن تصدر القطن لتبيعه في الخارج ونص المادة لا يمنحنا من ذلك ؟

سعادة محمد زكى الإبراشى باشا (وكيل وزارة المالية) - أمد بأن الحكومة لا تمنع ذلك .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة الرابعة ؟

(موافقة) .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

مادة ٥ - يتضم من التفتي واحد من المائة نظير مصاريف البيع . ثم يقتضى من صافي التفتي مبلغ القرض المستحق أصلا وفوائده، وكذا النفقات التي يجوز استردادها بحسب عقد القرض، فلما بقى شيء بعد ذلك رد إلى المدين .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - المفهوم من هذه المادة هو أن الحكومة تستعمل على جميع مقراتها أي أصل الدين ومبلغاته وفضلا عن ذلك تحصل على واحد من المائة من التفتي نظير مصاريف البيع - وهذا شيء ماسمنا بمثل قبل الآن ، المقصود بمصاريف البيع هو المسرة على أن التفتي في جميع الأسواق أن تكون مسمرة ببيع الأقطان ربما في المائة يدفعها المشتري - ومنها يدفعها البايع ولا أخالي في حاجة إلى تقديم ما يشتهى صحة كلامي هذا وأما كما تملون من تجار الأقطان في ميناء البصل .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ولكن التفتي دائما في البيع الإداري هو وخم واحد في الماسمة التفتي نظير مصاريف البيع .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أعتقد أن هذا الواحد في المائة لأنه كثير ولا يصل له في الأسواق المصرية والمعلوم أن ما يدفع نظير المسرة في سوق ميناء البصل هو ١ في المائة من البايع ومنها من المشتري والحكومة ليست بتاجر ولا يصح لها أن تسلك مع الأهالي مسلك التجار . هل أنت التاجر مهما بلغ به الطمع لا يستحل لنفسه أكثر من نصف المائة وأما من البنوك كالبك الأهلى وبنك الأنجلو وبنك مصر يمكنك أن تخففوا منها أنها لا تحصل على أكثر من ١ في المائة .

أما اذا كانت الحكومة تريد أن تخفف برمج كبير من هذه العملية فتصارع بذلك .

ولكني أعتقد أن أن تسلك في هذا سلك التاجر .

لهذا أرجو أن ينص في هذه المادة على أن تكون المسرة هي المسرة المعتادة في سوق ميناء البصل .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أخالف حضرة عبد العزيز رضوان بك في رأي هذا لسببين : الأول هو أن طريقة البيع المنصوص عنها في هذا القانون هي طريقة البيع الإداري وهذه الطريقة يتبع فيها دائما خم واحد في المائة نظير مصاريف البيع .

والسبب الثاني هو أن البيع الذي يحصل في ميناء البصل وهو ما يشير إليه حضرة العضو المحترم ليس ببيع إجباري والبيع هنا مفروض أن يكون بالمزاد العلني وهذا يستلزم إجراءات لا تتبع في البيع الاختياري الذي يحصل في ميناء البصل .

وليكم ما جاء في المادة الرابعة خانها بإجراءات البيع .

وفضلا عن ذلك أقول لأطعن حضرة العضو بأن الحكومة مهتمة بحالة القطن بدله إلى الاسكندرية، وإن الموجود الآن من الأطنان المرتبطة يبلغ نحو ثمانين ألف قنطار ويضطر أن يتصرف بعض أصحاب هذه الأطنان في جزر كبير منها ويفسروا المطلوب للحكومة قبل أن تضطر لفعله إلى الاسكندرية. أقول أن الحكومة رافعة بالأحالي الذين يستقل أطنانهم إلى الاسكندرية سمت للحصول على مكان لتخزين هذه الأطنان في الاسكندرية بدون أجر أو بأجر قليل وقد اختارت لذلك مكانا في الجاركة.

فهو يصح مع كل ما تهتم أن تعير الحكومة ويقال إنها تعمل عمل الطير؟

أظن أن هذا البيان يرضى حضرة العضو المحترم وأظن أن حضراتكم توافقون الآن على المادة كما هي.

حضرة عقل محمد بك - بصفتي كوني أحد تجار القطن أفر بأن عملية البيع من عمولة ومستمرة تستلزم من المصاريف أكثر من واحد في المائة وأذكر أن الحكومة حين باعت قطنها في العام الماضي ظفها ذلك أكثر من واحد في المائة، لذلك أرى الموافقة على بقاء المادة الخامسة كما هي في الأصل المشروع.

سعادة محمد صفوت باشا - فهنا من بيان سعادة وكيل المالية أن مصاريف البيع من إعادة الوزن وإعادة الفرز والاعلان والتعليق والتلف وأجرة النقل وملاحظته كل ذلك يدخل في الواحد في المائة فإنا نكون هذا هو غرض سعادته فأرجو أن يثبت ذلك في المضبطة.

سعادة محمد زكي الأبراشي (وكيل وزارة المالية) - كل ما ذكره سعادة العضو المحترم محمد صفوت باشا صحيح ما عدا أجرة النقل أو بحرا فإن ذلك لا يمكن حثلا أن تقبله الحكومة.

سعادة محمد صفوت باشا - إذن يثبت أن جميع مصاريف البيع داخلة في الواحد في المائة ما عدا أجرة النقل.

سعادة محمد زكي الأبراشي باشا (وكيل وزارة المالية) - أنا أوافق على ذلك، حضرة عقل محمد بك - والسكوتاه؟

سعادة محمد زكي الأبراشي باشا (وكيل وزارة المالية) - الحكومة غير ملزمة بالسكوتاه.

حضرة عبد العزيز وضوان بك - أكرر لحضراتكم ما قلته من أن إعادة الفرز وإعادة الوزن لا يكلفان الحكومة شيئا ما دام القطن قد جرى حلجه وأصحاب وأبورات الخليج ملزمون بإعادة الوزن لأنهم لا يستطيعون القطن إلا بعد وزنه خشية أن يكون قد حصل فيه نقص خارج الأوراق.

وبصفة كوني من أصحاب وأبورات الخليج وقد حلجيت للحكومة عشرة آلاف قنطار أفر أن عملية الوزن داخلة ضمن أجرة الخليج.

أنت نقطة البحث التي أمانتها هي هل الواحد في المائة يكفي نظير مصاريف البيع أو هو أكثر من اللازم، أنا أزالنا أفر أن المسطرة المعبر عنها بمصاريف البيع يكفي أن تكون في المائة ويكفي أن تعامل الحكومة الأحالي كما تعاملهم البنوك الوطنية والأجنبية.

فإذا قررت أن يكون بالزاد الملقى في يابش البيع في محل وجود القطن أو في سوق من الأسواق أو حقلية من حقلات القطن فتحينها للوزن وتبقى على باب الشونة المودع بها القطن أو على باب السوق أو الحقلية بحسب الأحوال اعلان بين فيه على البيع ويومه وساعته.

فهذه الاجراءات التي يحصل نظيرها واحد في المائة من الثمن لاتتبع في ميناء البصل التي يتم البيع فيها بدون اجراءات.

على أن الحكومة التي تساهلت في التسليف ووضعت له شروطا مدحتاها عليها لا يمكن أن ترى بأنها تسمى في أن ترجع من المزاويع شيئا تحت ستار المصاريف.

لهذا أرجو أن توافقوا على المادة كما هي

سعادة محمد زكي الأبراشي باشا (وكيل وزارة المالية) - أقدم بالشكر لسعادة مدير اللجنة على ما قاله عن الحكومة وأزيد عليه أن الحكومة لم تفكر مطلقا أن تجر منها من وراء عملية البيع وما أرادت بالحصول على واحد في المائة من الثمن أنت فتال المقترض أو تستفيد منه فائدة غير مشروعة والحكومة ترى بنفسها أن تكون في معاملتها أقصى على الأحالي من التجار. وهي لم يخطر ببالها سوى الزمة والرافة بالأحالي لأنها إنما وجدت لتخدمهم والدفاع عن مصالحهم.

الواقع أن التناون إذا لم يسن أول ما توافقوا عليه لا تقضي الأمر دفع دعوى على المدنيين تنصب بالبيع الجبري وكذا يعلم أن رسوم الدعوى ٨ في المائة بالحكومة أرادت بهذا القانون أن توفر على المقترض هذه الرسوم القضائية. إذن لا شك في أن الزمة والانصاف كانا رائد الحكومة في وضع هذه المادة.

ولكن للبيح مصاريف فتحتها الحكومة بواحد في المائة. وقد قيل أن التجار لا يأخذون إلا ١/٤ فيكفي يسوغ للحكومة أن تأخذ ١/٢؟ ولكن الحكومة لا تقوم بعمل السمسار وإنما تنزل إلى هذا الحد فإنا نياية فيها أقول أنها لا تأخذ شيئا. الحكومة أرق من هذا وهي إنما تتكفل بتجدة الأحالي شغل أطنانهم إلى المبالغ تحت حراسة رجالها ولا يتكفى بما تم من فرز ووزن لأنها تريد العدالة تصيد الوزن لتأكد من أن الكية حفوظ عليها وهذا يستلزم مصاريف. كذلك تعيد الفرز مرة أخرى بمعرفة رجال من رجالها المرفوق بهم فتقع اختلاط مراتب القطن مخالطة على حقوق الباد وبعد ذلك يخطف القطن تحت حراسة رجال الحكومة. وبجانب هذا عملية أخرى لا تكلف التجار شيئا، ذلك أن الطيبة الأميرية اشتغلت عدة أيام لإعداد الاستقارات اللازمة للبيح والفرز والخلع. وهذه المصاريف لا يتكلف التاجر منها شيئا لأن عنده الاستقارات وأما نحن فنشتري ذلك إنشاء.

لوعلم حضرة العضو ما تتكلفه كل هذه الاجراءات لما عاب على الحكومة أخذها ١/٢ من الثمن وهو ما تأخذها الحكومة دائما في البيوع الإدارية من غير أن تقوم بأي عمل من تلك الأعمال، فالحكومة لا تريد أن ترضى الأحالي للفضاء مع ما فيه من المصاريف وفي ذلك توفر عليهم أموالهم فلا يصح أن يقال مع كل هذا أن الحكومة تعمل عمل التاجر.

مادة ٣ - يعلن المدين بخطاب موصى عليه بأنه إذا لم يبا عليه يشرع في بيع القطن المرثين ولا يجوز أن يحصل البيع إلا بعد مضي ٣٠ يوما من تاريخ إرسال الاعلان المتقدم ذكره .

مادة ٤ - تتولى وزارة المالية بيع القطن بطريق المزاد العلني أو بآية طريقة أخرى تراها .

فأما قررت أن يكون بالمزاد العلني فيأشرك البيع في محل وجود القطن أو في سوق من الأسواق أو حلقة من حلقات القطن تتبناها الوزارة ويبقى حل باب التسوية المودع بها القطن أو حل باب السوق أو الحلقة بحسب الأحوال اعلان بين فيه حل البيع ويومه وساعته .

أما إذا قررت الوزارة أن يكون البيع بطريقة أخرى غير المزاد العلني فيجب إخطار المدين بذلك قبل البيع بخمسة أيام . ويجب إخطاره أيضا في خلال اثنتي عشرة أيام التالية للبيع بتاريخه وبأمره وباسم المشتري .

مادة ٥ - يتعصم من القمي واحد في المائة نظير مصاريف البيع ثم يقتضي من صافي الثمن مبلغ القرض المستحق أصلا وفوائده ، وكذا الضقات التي يجوز استدعاها بحسب عقد القرض فأما بقى شيء بعد ذلك رد إلى المدين .

مادة ٦ - يباشر البيع على الرغم من وجود أي حجز أو معارضة من قبل أي دائن آخر غير الحكومة ، على أنه إذا كان ثمة حجز أو معارضة فالباقى من بين البيع بعد سداد ما تقدم تودعه الإدارة خزانة المحكمة المختصة للتصرف فيه طبقا للقانون .

مادة ٧ - حل وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

أخذ الرأي هل مشروع هذا القانون بإنشاء بالاسم ابتداء من الاسم الذي أسفرت عنه القرعة وهو اسم حضرة حافظ مابدين بك وكانت النتيجة كالآتي (١)

عدد الأصوات التي أعطيت ..... ٨٣

الأغلبية ..... ٤٢

عدد الأصوات التي أعطيت بقبول المشروع ٨٢

عدد الأصوات التي أعطيت برفضه ..... ١

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون المذكور .

(٤) تجربة المالية من مشروع ميزانية السنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨

(نظم الأول) - ٤ الإيرادات - باب ٩ النفقات - باب ١٠

النفون - باب ١١ البريد - باب ١٢ الملاك الأميرية - باب ١٣

بدل الخدمة العسكرية - باب ١٤ المستطيل من ماعيات المستعدين -

باب ١٦ الأرباح الناتجة من تشغيل القروض - باب ١٩ إيرادات غير احتادية .

معادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ننقل الآن إلى ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ وقد وصلنا إلى الباب التاسع الخاص بالنفقات .

(١) راجع ملحق هذه الصفحة .

أما ما قبل من مصاريف البيع الإداري فلا محل له لأن مشروع القانون الذى أمانته ينص على أن بيع القطن يكون أما بالمزاد أو بالمعاصرة والبيع بهذه الكيفية لا يكلف أكثر من ١/٢ في المائة كما قلت .

معادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أعلن أنه بعد البيانات التي سمعتموها حضراتكم من معادة وكيل المالية وبنى توافقون حضراتكم على بقاء المادة الخامسة من المشروع على أصلها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على بقاء المادة الخامسة على أصلها ؟ (موافقة) .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

مادة ٦ - يباشر البيع على الرغم من وجود أي حجز أو معارضة من قبل أي دائن آخر غير الحكومة على أنه إذا كان ثمة حجز أو معارضة فالباقى من بين البيع بعد سداد ما تقدم تودعه الإدارة خزانة المحكمة المختصة للتصرف فيه طبقا للقانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

تليت المادة السابعة وهذا نصها :

مادة ٧ - حل وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - هل ترون حضراتكم أن يتل مشروع القانون لرة الثالثة الآن نظرا لحالة الاستعجال ؟

(موافقة) .

تلى مشروع القانون لرة الثالثة وهذا نصه :

### مشروع قانون

بيع الأقطان المرتبنة للقروض التي أسقطتها الحكومة زراع القطن

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدراؤه :

مادة ١ - تجرى أحكام هذا القانون على القروض التي أسقطتها الحكومة أو المصارف لحساب الحكومة بمقتضى قرارات مجلس الوزراء الصادرين في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٦ إلى الزراع الذين ارتبوا أقطانهم .

مادة ٢ - إذا حل موعد الدفع ولم تسدد القروض مع ما استحق عليها من الفوائد والمصاريف يشرع في بيع القطن المرتبنة طبقا للشروط المنصوص عليها بها بعد .

على من تحرير لجنة المالية ما يأتي :

#### باب ٩ - التفرقات

٩٧ - قدرت إيرادات هذا الباب في المشروع بمبلغ ٢٢٧,٠٠٠ ج. ٢٠ بدلا من ٢١٥,٠٠٠ ج. ٢٠ في السنة الماضية تكون هناك زيادة قدرها ١٢,٠٠٠ ج. ٢٠ ربيع سببا ، على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية، إلى الاختلاف الجليدي الذي مقدم شركة تفرقات الإيسترن، إذ أنه من مقتضى هذا الاختلاف أن يدفع رسم قدره ثلاثة سنتيات ذبعا عن كل قلم في التفرقات العادية، وستتم ونصف عن كل كلمة في التفرقات المهمة وتسعة سنتيات عن كل كلمة في التفرقات المستعجلة .

وقد بلغ المحصل لغاية مارس سنة ١٩٢٧ حسب ما جاء بكتشف الحساب التقرير بمبلغ ٢٠١,٠٠٠ ج. ٢٠ .

٩٨ - وبين من كشف المقارنات للمعروض ميزانية الإيرادات الخالص بهذه المصلحة أن جملة المصروفات العادية هي مبلغ ٢٩٩,٧٤٣ ج. ٢٠ يدخل فيها مبلغ ١٠,٥٢٨ ج. ٢٠ قيمة ٥٪ من رأس المال الذي بلغ لغاية ديسمبر سنة ١٩٢٦/١٩٢٧، ٥٧٤,٢١٠ ج. ٢٠، وإنه إذا استقل مبلغ ٢٢٧,٠٠٠ ج. ٢٠ المقدّر بالمشروع لإيرادات المصلحة المذكورة من المبلغ المقدّر للمصروفات فتكون هناك زيادة في المصروفات العادية عن الإيرادات قدرها ٤٢,٧٤٣ ج. ٢٠ وذلك بخلاف مبلغ ٥٦٠ ج. ٢٠ مطلوب لاحتياجات الأعمال الجليدية فيكون مجموع زيادة المصروفات بأوتها عن الإيرادات هو مبلغ ٤٨,٣٤٣ ج. ٢٠ . وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدّر إيرادات لهذا الباب وتطلب اللجنة احتجاده .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما جاء بتقرير اللجنة وعلى الاحتياز المقدّر لهذا الباب وقدره ٢٢٧,٠٠٠ ج. ٢٠ ؟

( موافقة )

ثم على من تحرير لجنة المالية ما يأتي :

#### باب ١٠ - التلفون

٩٩ - قدر لهذا الباب في المشروع مبلغ ١٢٩,٠٠٠ ج. ٢٠ وكان المقدّر له في السنة الماضية مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج. ٢٠، فتكون هناك زيادة قدرها ٢٩,٠٠٠ ج. ٢٠ سببا، حسب ما جاء بالمذكرة الإيضاحية، التحوط الطبيعي لهذه المصلحة .

وقد بلغ المحصل لغاية مارس سنة ١٩٢٧ طبقا لما جاء بكتشف الحساب التقرير بمبلغ ١٦٩,٠٠٠ ج. ٢٠، وكان المحصل في سنة ١٩٢٦/١٩٢٧، ١٥٨,٠٠٠ ج. ٢٠ . وترى اللجنة أن الفرق المتخلف ذكره سببه الإقبال المطرد الشديد على استعمال التلفون وهو ما يبرر الزيادة في التقدير .

١٠٠ - هذا وبدخل ضمن المبلغ المقدّر مبلغ ١١٨,٠٠٠ ج. ٢٠ قيمة اشتراكات مصالح الحكومة وقد كان مقدرا لذلك في السنة الماضية مبلغ ١١٨,٠٠٠ ج. ٢٠ وهذه الزيادة لا تتفق وما رآه البرلمان في السنة الماضية من ضرورة الاقتصاد في السد التلفوني للوجوه بالمصالح وبمنازل الموظفين وقد صرح معالي وزير المواصلات أمام مجلس النواب بأن سبب الزيادة

في هذه السنة هو زيادة التذاوير المتخذة للحفاظ على الأمن العام وأن هناك لجنة مشكلة بوزارة المالية لبحث هذا الموضوع وعند ما تم ماوردتها ستعمل الوزارة بتبنيها منوحيه الاقتصاد الكامل .

سعادة عمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - أذكر حضراتكم أن تقدير مبلغ ١١٨,٠٠٠ ج. ٢٠ جنيته قيمة اشتراكات مصالح الحكومة على أساس قيمة الاشتراكات المقيدة بمصلحة التلفونات لتاريخ شهر سبتمبر سنة ١٩٢٦ وأمل لجنة المالية أن اللجنة التي شكلت بوزارة المالية للنظر في الاقتصاد في المبلغ التلفوني الموجودة بمصالح الحكومة وبمنازل الموظفين تحقق رغبة البرلمان في الاقتصاد المطلوب ؟

سعادة محمد صفوت باشا - هل يسمح سعادة وكيل المالية أن يبين لنا لماي حد وصلت هذه اللجنة في أعمالها وقد مضى على تشكيلها أكثر من عشرة أشهر ؟

سعادة محمد زكي البراشي باشا (وكيل وزارة المالية) - يمكن أن أصرح طبعيا للجنة بأن وزارة المالية تشدد كل التشدد في جميع الطلبات الخاصة بزيادة تلفونات الموظفين ولا تجيب منها إلا ما كان ضروريا للأمن العام الذي تهتم به جميعا المحافظة عليه .

أما فيما يتعلق بالشروط الذي قطعته لجنة التلفونات فلا ذكر أي حد وصلت الآن وأعتقد أنه يمكن أن يظهر لعملها أثر في العام المقبل .

سعادة محمد صفوت باشا - هل يمكن معرفة المبلغ المقدّر لتلفونات الأمن العام وغيره ؟

سعادة محمد زكي البراشي باشا (وكيل وزارة المالية) - لا شك أن هذا البيان موجود في مصلحة التلفونات .

سعادة عمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - هل الكلام في هذا الموضوع يكون عند نظر المصروفات .

سعادة محمد صفوت باشا - لا مانع من ذلك .

سعادة عمود رشاد باشا - بمناسبة الكلام من مصلحة التلفون أصرح لحضراتكم أنني منذ أسبوعين لا أستطيع التكلم بالتلفون لأنني إذا ما حاولت ذلك أصعب كلمة وعشرة لا أسمعها وقد شكيت الأمر إلى الإدارة ثم إلى سكرتيرهم وزارة المواصلات ولم يجد الشكوى نقما وكل ما أجبت به هو أن السبب في ذلك قسالت التلفون إلى عمارته الجليدية فهل يسمح سعادة وكيل وزارة المواصلات أن يذكر لنا أسباب هذا الخلل في المواصلات التلفونية ؟

حضره عمود شاكر جديك (وكيل وزارة المواصلات المساعد) - السبب هو كما ذكره سعادة العضو المحترم من قفل سترال التلفون إلى مكانه الجليدي . سعادة عمود رشاد باشا - إن كل ما أروجه هو أن تنتظر وزارة المواصلات في هذا الموضوع حتى لا تتكرر الشكوى .

ثم على من تحرير لجنة المالية ما يأتي :

١٠١ - ويرى من جدول المقارنة المعلق بمشروع ميزانية الإيرادات أن المقدّر للمصروفات العادية لهذه المصلحة يبلغ ٤٦٣,٥٩٨ ج. ٢٠ بما في ذلك

الاشتراكات في البلاد الأجنبية نجدها تزيد على خمسة أمثالها . وأما ما عهته الحكومة من إجراء التخفيض فضلا عما صدر والإسكندرية وبورسعيد . فإن هذا العمل جعل التخفيض صوريا أكثر منه حقيقيا . لأن التليفونات في غير هذه البلاد الثلاثة لا تنتمي للمئات ، ومعظم التليفونات منتشر في مصر والإسكندرية وبورسعيد . وهذه البلاد هي التي يجب تخفيض الأجور فيها . وذلك ما وعدت به الحكومة في العام الماضي ولم تنفذه . ولذلك أطلب من المجلس لفت نظرها إلى أن تنفي بهذا الأمر الصاية التي يستحقها .

وهناك مسألة أخرى لها أهمية أيضا ، وهي أن مصلحة التليفونات اعتادت أن تعطى تليفونات بجرعة مخفضة لموظفي الحكومة . وأظن أن التخفيض يبلغ خمسة وعشرين في المائة . وأثبتت هذه الطريقة لفائدة مارس سنة ١٩٢٧ ، وقررت بعد ذلك عدم التخفيض وأن تسوى في الاشتراكات بين الموظفين وغيرهم . صدر هذا القرار ولم ينفذ مطلقا . وكل موظف انتهت مدته اشتراكه في السنة الماضية لفائدة مارس سنة ١٩٢٧ جدد اشتراكه سنة أخرى بالقيمة المخفضة ، وأنا لا أنعم كيف صدر القرار بعدم التخفيض ولم ينفذ مع من جدد اشتراكه . فأرجو الحكومة أن توقفنا على تفاصيل هذه المسألة لأنه لا يصح أن يصدر قرارها بالتخفيض ولا تنفذه أو أنها تنفذه على البعض دون البعض الآخر .

حضرة صاحب العزة محمود شاكر محمد بك ( وكيل وزارة المواصلات المساعد ) - إن هذا القرار بعد صدوره نفذ على الجميع بتر استثناء ، وإذا كان لسعادة العضو المحترم بعض ملاحظات معينة فالوزارة لا تتأثر من النظر فيها .

سعادة محمد صفوت باشا - أرى أن أطلب من الوزارة أن تبحث فيما إذا كان الموظفون الذين انتهى اشتراكهم بعد صدور القرار المذكور جدد اشتراكهم لسنة أخرى بقيمة مخفضة مع مخالفة هذا العمل لنص القرار .

حضرة صاحب العزة محمود شاكر محمد بك ( وكيل وزارة المواصلات المساعد ) - إن الوزارة ستفحص هذا الموضوع وتخطر المجلس بنتيجة بحثها .

سعادة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - لما بحث المجلس هذا الموضوع في السنة الماضية كان رأى وزارة المواصلات ومصلحة السكة الحديدية حنف هذا التخفيض عند تعديل ( التعريفة ) نفسها وكان يظن في العام الماضي أن يتم تركيب ثمانية آلاف آلة قبل ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ . وحيثما ينظر في التخفيض العام ولا يكون بعد ذلك عمل لامتياز الموظفين على غيرهم في الاشتراك .

سعادة محمد صفوت باشا - الواقع أنه صدر قرار بالتخفيض ولم ينفذ . سعادة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - يكون هذا غريبا لأن وعد وزير المواصلات لجنة الامتياز لا يخفى الإيجد التخفيض العام . ولم يحصل هذا التخفيض إلى الآن .

سعادة محمد صفوت باشا - قرار منع التخفيض للموظفين صدر فعلا . ولكنه لم ينفذ . ينفذ في اشتراكات كثير منهم .

بلغ ٧٣,٠٨٥ ج . م قيمة ٥ ٪ من رأس المال الذي بلغ لفائدة ديسمبر سنة ١٩٢٦ ١,٧١٤,٤٤١ ج . م . وما أن المقدار أراد أن لها هو مبلغ ٦٣٧,٠٠٠ ج . م فتكون زيادة الإيرادات من المصروفات العادية هي مبلغ ١٦٢,٤٠٢ ج . م . وقد جددت لاعتقادات الأعمال الجديدة هذه المصلحة مبلغ ٤٠,٠٠٠ ج . م . فإذا استقلت هذه المصاريف أيضا من مبلغ ١٦٢,٤٠٢ ج . م سالف الذكر فتكون زيادة المصروفات عن الإيرادات مبلغ ١٩٨,٩٩٨ ج . م .

٧٧ - أشرت مصلحة التليفون في العام الماضي أنه ستراد الخطوط التليفونية في ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ ٨٤,٨٠٠ خطا بعد انتهاء العمل من أعداد الجهات التي كان حاصلها أصداها بالقاهرة والإسكندرية والمسيديات ، وقد استعملت اللجنة عام في هذا الأمر فأجابت بأن زيادة في عدد الخطوط لفائدة آخر فبراير سنة ١٩٢٧ بلغت ١٩٣٣ خطا مما كان موجودا في آخر فبراير سنة ١٩٢٦ وأنه نظرا لظروف قهورة ترجع إلى التأثير في تسليم المهمات والأدوات اللازمة لتركيب ال ٨٤,٨٠٠ خطا المتخلف ذكرها لم تتمكن المصلحة إلا من أعداد ال ١٩٣٣ خطا سائلة الذكر فقط في المدة من أول أبريل سنة ١٩٢٦ لفائدة ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧ . وأن المصلحة تبذل جهدها الآن لتفتح سترال المدينة الجديدة في أول يونيو القادم ويسلم هذا السترال ٦٠٠٠ خط .

٧٣ - ولقد أثيرت أمام مجلس النواب مسألة تخفيض اشتراكات التليفون فصرح سعادة مدير مصلحة السكة الحديدية والتلفونات والتليفونات بالنيابة عن معالي وزير المواصلات بأن وزارة المواصلات تشاطر الرأي في ارتفاع قيمة اشتراك التليفون في مصر وأنه قد حصل فعلا ابتداء من السنة الماضية تخفيض أجور الاشتراك في جميع جهات القطر ما عدا مصر والإسكندرية وبورسعيد تخفيضها جعلها في بعض الأحوال أقل مما كانت عليه قبل الحرب بقليل وفي بعضها أقل مما كان قبل الحرب وأنه في المتوسط أصبحت أجور الاشتراكات الآن أقل مما كانت قبل الحرب بما لا يتجاوز ٥ ٪ . وأن ما يمتح الآن من تخفيض الأجور في الجهات الثلاث المذكورة هو ثلاثة أمور الأول ضرورة إنشاء سترال جديد بمصر يسع ٦٠٠ أو ٨٠٠ خط ( أو عدة سترالات صغيرة مجموعها هذا المقدار ) والثاني ضرورة إنشاء سترال جديد بالإسكندرية يسع ٤٠٠ خط والثالث عمل ملك أرضي بين مصر والإسكندرية ليحمل مائة خط من خطوط الترانك وأنه تم في إنشاء هذه الأعمال الثلاثة يصبح في الإسكان تخفيض اشتراك التليفون دون مجز في الإيراد ودون زيادة في الصعوبة الكبيرة الموجودة حالا في المخابرات التليفونية بين العاصمة والإسكندرية . وأن هذه الأعمال ستضمها المصلحة في الحبل الأول من الاجتياز متى تمت فإن وزارة المواصلات لا تتأثر ببعضها عن تخفيض أجور الاشتراكات في الجهات التي لم تخفض فيها بعد .

وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدار أراد لهذا الباب وتطلب اللجنة اعتياده .

سعادة محمد صفوت باشا - لاحظ بمناسبة ما ذكر من تخفيض قيمة الاشتراكات ، أن هذه القيمة لا تزال كبيرة جدا . وإذا قلنا بأنها قيمة

حضرة أحمد أبوسيف راضى افندى - أن كلامى كان بمناسبة أن المصلحة تدعى أنها خفضت أجور الاشتراكات في الأرياف، ولذلك طلبت أن يكون التخفيض فيها بالنسبة لما ناله مشتركو المدن .

معادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ليس من الممكن التخفيض أكثر مما تخفيضه التكليف .

حضرة سعد مكرم بك - على ذكر تخفيض الاشتراكات ألقت النظراتى أن مركز الصف فيه مشتركون كثيرون، بعضهم يقيم في وسط المركز وبعضهم في الأخرى من الجهة القبلية، والفرقان يماثلان ماملتين مختلفتين، فلتترك الوسط يدفعون فوق الاشتراك أجور التخاطب بواسطة (الترانك) ومشتركو الجهة القبلية لا يدفعون في هذا التخاطب الا قيمة الاشتراك .

ومثال ذلك أن الحكومة لما سترال في طلباتها التي بالصف والكرسات وتتكم مباشرة مع مصر بدون (ترانك) . والمشارك يحوار الصف يدفع أجرة الترانك عند التخاطب . فاما معنى اذن أن يدفع سكان وسط المركز أجرة ترك فوق الاشتراك مع أن سكان دائرة القناطر الخيرية وهم أبعد من هؤلاء يتمكنون مباشرة مع مصر بدون أن يدفعوا شيئا خلاف الاشتراك ؟

فاطلب من حضرة وكيل وزارة المواصلات أن يشرح لنا الحكمة في أن من بدلت مسافة من المشتركين يقيم في أجرة التخاطب بواسطة الترانك . والآخرين منهم لا يتخاطب الا بواسطة وبذلك يكلف يدفع أجرو فوق ما يدفعه من الاشتراك .

معادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - يظهر من كلام حضرة العضو المحترم أن السترال الموجود في الصف والكرسات يفتون الحكومة . فاذا تخاطب المشتركون هناك بواسطة مباشرة مع مصر فيكون ذلك تساهل من الموظفين هناك .

حضرة سعد مكرم بك - أقرو أن السترال المخصص لطلبات الصف مجاز للسترال المشتركين . فاما معنى أن تتقاضى المصلحة أجرة من أحدهما دون الآخر .

معادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أن سترال لطلبات الصف تابع للحكومة وهي التي تلتصق اشتراكه . وهو ضمن مبلغ ١١٨٠٠٠ جنيه المخصصة لاشتراكات الحكومة في جميع مصالحها .

حضرة سعد مكرم بك - ولماذا لا يتصل سترال الصف بسترال حلوان حتى تستطيع التخاطب مباشرة مع مصر بدون ترك ؟

معادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذا طلب آخر .

سعادة أمين سائى باشا - أريو من حضرة وكيل وزارة المواصلات أن يذكر لنا مقدار تكاليف المركز الجديد لسترال التلفزيون .

حضرة صاحب العزة محمود شاكر محمد بك (وكيل وزارة المواصلات المساعد) - بلغت تكاليف هذا المركز الجديد ٨٦,٠٠٠ جنيه .

معادة أمين سائى باشا - ألم يكن من باب الاقتصاد أن هذا المركز ينشأ فوق الأماكن المخصصة للبريد من مصلحة البريد بجهة الأرياف . فكانت النفقة بلا شك أقل . وكان السترال يكون سهوا عن ضرورة الترام

معادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أن ما أطلبه من الحكومة هو أن تشرح لنا كيف صدر هذا القرار مع عدم الاحليل العام . لانا نعرف أن التخفيض للموظفين لا يلقى الا بعد تنفيذ التعديل .

حضرة أحمد أبوسيف راضى افندى - انى على عكس الرأى القائل بمصوول تخفيض دى بال في اشتراكات التلفزيونات بالأرياف فان التلفزيونات بجالاتها الحاضرة تقدر لها المسافات على اعتبار الكيلو . ومسافات التلفزيونات في الأرياف بالطبع مضاعفة . وأقل اشتراك للتلفيون في الأرياف يكلف صاحبه ما لا يقل عن ثلاثين جنيهاً ويدفع المشترك فوق ذلك تكاليف مد الخط الى منزله ان كان له منزلة . وانما كان هذا التلفزيون تابعا لسترال المركز وأراد التكلم مع عاصمة المديرية أو مع مصر أو أية جهة أخرى فانه يدفع أجرة كبيرة . وهذا بخلاف التلفزيونات بالقاهرة، ومن هذا زى فرقا بين المشترك في مصر الذي لا يدفع شيئا من تكاليف مخطاط اليه وبين المشترك في الأرياف الذي يترد يدفع تكاليف على الخط على اعتبار الكيلو . وهذا بالإضافة الى الاشتراك بكلفة نحو مائة جنيه . فاذا كان مع هذه التكاليف يطلب منه أجور أخرى على التكلم مع عاصمة المديرية أو مع مصر فها الفاتكة اذن من اعتبارها مشتركا ؟

ان مصلحة التلفزيونات مصلحة تجارية ومثل هذه الطريقة لا تتسج الأهل على الاقبال عليها مع أنه يجب ترغيب الأهل في التلفزيون بخفض قيمة الاشتراك فيه وبخاصة في الأرياف .

ولذلك أطلب من الوزارة النظر في التخفيض .

حضرة صاحب العزة محمود شاكر محمد بك (وكيل وزارة المواصلات المساعد) - ألقت نظر حضرة العضو المحترم الى ما جاء في صفحة ٣٧ من تقرير لجنة المالية ، من أن الاشتراك في التلفزيون أصبح لا يزيد على ٥ / عما كان عليه قبل الحرب وهذا زيادة طفيفه .

حضرة أحمد أبوسيف راضى افندى - الواقع أنه اذا طلب رجل وضع التلفزيون في منزله كلفه مد الخط اليها عشرة أضعاف ما يتكلفه نظيره في مصر . ويكون هذا أكثر حرجية منه في التخاطب . وليست هذه الضيقة بين المشتركين في صالح مصلحة التلفزيون نفسها .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ان وجه الشبه بين مصر والأرياف معدوم لأن المسألة تتعلق بمراكز التوزيع (السوقيات) من حيث ارتباطها بكثرة المشتركين وقلةهم . ومركز التوزيع في الأرياف (أى السوق) لا يرتبط الا بقليل من المشتركين . ولذلك فتكاليفه مرتفعة اذا قورنت بتكاليف مراكز التوزيع في مصر التي ترتبط بكثير من المشتركين . وتكون تكاليفها بناء على ذلك قليلة .

وحضرة العضو يطالب المصلحة بأن تتبع أساليب التجارة لأنها مصلحة تجارية ، ونحن نقول أيضا انها كذلك واذاً يجب أن تراعى ما يتكلفه من المصاريف . ولذا أريد التخفيض فلا ينبغي أن يكون التخفيض أكثر مما تخفيضه المصاريف . على أن يلتفتوا الى الأرياف تتكلف أكثر من التلفزيونات المدن ليجب أن تحصل مصاريفها .



٧٥ - وبقيت من مقارنة إيرادات ومصروفات هذه المصلحة للمصلحة بشروع ميزانية الإيرادات أن مجموع مصروفات هذه المصلحة مبلغ ٧٤٧,٠٢٩ ج.م. وإذا استقر هذا المبلغ من تقدير الإيرادات سالت الذكر مضافا إليه مبلغ ٣٠,٨٥٠ ج.م. قيمة الخدمات التي أنشأتها مصلحة البريد لصالح المصلحة حسب البيان الموجود بكتاب ختام سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ تكون هناك زيادة في الإيرادات عن المصروفات قدرها ١٦٦,٤٧١ ج.م.

٧٦ - كانت اللجنة رأيت في العام الماضي أن الرسم الذي تحصله مصلحة البريد نظير تحويل نقود البريد مرتفع وفتت النظر إلى أمر بحث تخفيضه إلى ما كان عليه أولا. وقد استعملت من وزارة المواصلات عن رأيها في هذا الموضوع فأجابتها أنها لا تميل إلى هذا التخفيض لأن تخفيض الرسم إلى ما كان عليه سابقا وقدره ثلاثة ملهات من أجنه الواحد يحدث أولا - عجزا في إيراد المصلحة يقدر بمبلغ ١٤,٥٠٠ ج.م. من حين أن المصلحة في احتياج زيادة الإيرادات لتتشي مع زيادة المصروفات التي استعملها ارتفاع أمان الأدوات الكهنية وغيرها من الأدوات الأخرى وأجود علات السكن التي ارتفعت أثمانها مع تطور الحالة المعومية بعد الحرب ، ثانيا - يحصل التخفيض تنفق على مكاتب البريد وليس لديها من الوسائل ما يسع لها أن تبقى في كل مكتب مبالغ كبيرة كرسيد لها حفظا لسلامتها .

وقد وافق مجلس الشيوخ على المبلغ المقدر لإيراد هذا الباب وتطلب اللجنة اعتاده .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد بقرار اللجنة وعلى اعتماد المبلغ المقدر لهذا الباب وقدره ٧٠,٠٠٠ ج.م. ؟

( موافقة )

فلن نقرر اللجنة ما يأتي :

#### باب ١٢ - الأملاك الأميرية

٧٧ - بلغ المقدر لإيراد هذا الباب في المشروع مبلغ ٩٥١,٠٠٠ ج.م. وكان مقدرا له في السنة الماضية مبلغ ٩٣٠,٠٠٠ ج.م. ويتقسم هذا المبلغ إلى قسمين الأول ماهو خاص بإيرادات مصلحة لمدونين ومقدر لها مبلغ ٥٨٤,٠٠٠ ج.م. بدلا من ٥٧٧,٠٠٠ ج.م. في السنة الماضية كاليان الآتي :

سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٦
جيبه مصرى	جيبه مصرى
٣٥٨,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠
...	...
١٦٦,٠٠٠	١٦٦,٠٠٠
...	...
٦٠,٠٠٠	١١,٠٠٠
...	...
٥٨٤,٠٠٠	٥٧٧,٠٠٠

والواقع أن في هذا التقدير عجزا لزيادة لأنه أدرج في بند إيجار أطيان الماش مبلغ ٤٩,٠٠٠ ج.م. يقابله في باب المصروفات الاعتماد اللازم لصرف أجور أضاف الماش بالكمال وذلك عملا بما رآه البرلمان في العام الماضي .

للمرض لها الآن في المركز الجديد . وزيادة عن ذلك فإن أجهزة السترا في هذا الموقع الجديد تثار بكمزاه التمام تأثرا بسبل المبادرات غير واضحة .

ولا يخطر مطلقا تخفيض الاشتراكات مع إنشاء مبان تنكف فحقات طائفة . وقد جرى على إلا تكثر من الصرف في محطة مصر . فإن التبدلات التي طرأت عليها كانت كثيرة وذات نفقة كبيرة ومع إجرائها فقد اضطرت المصلحة لاستعجار عمل الطلبة . وكان أيضا ( بوفيه ) المحطة على يسار المسافر فكان يستعمل أن يستريح فيه حتى يصل موعد قطاره . فنقل إلى الجهة اليمنى . وهي بعيدة عن طرق المسافرين ولا يمر عليها إلا العاملون من السفر وهم ليسوا في حاجة إلى الانتظار بل هم مضطرون إلى الخروج مباشرة إلى منازلهم .

فبمثل تلك التصرفات لا ينظر المحصل على تخفيض في الأجور قد طلبه الخاصة والعامة على السواء .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - كان المتج في التليفونات قبل الحرب في داخلية البلاد أن التليفون إذا تملك في أنحاء المديرية أبيع له ذلك من غير أن يدفع أجرا لتترك ، وأما النظام الحالي فإنه يحرم عليه أن يتكلم إلا إلى مسافات معينة فشا عن ذلك أن التليفونات مع أطراد زيادة عدد الأهالي وتقدم العمران ، أصبح لا يتناسب عددها مع هذه الكثرة ولا مع أطراد العمران .

وبداخلية البلاد أو عبارة أخرى بلاد الأرياف هي التي تحتاج إلى التشجيع في الاشتراك بالتليفون فاشتراك في الأرياف يكلف بإصا التليفون إلى عمله له فثقت مع أن كثرة التليفونات بالأرياف تساعد على حفظ الأمن العام .

تلك ملاحظتي وقد أبدأتها في العام الماضي وأكرها الآن وأرجو من وزارة المواصلات أن تميزها التفاتا وأنتم تعمل على تنفيذها في الوقت المناسب .

حضرة صاحب العزة محمود بك ( وكيل وزارة المواصلات المساعد ) - الوزارة تعمل ما يمكن عمله .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد بقرار اللجنة وعلى الاعتماد المقدر لهذا الباب وقدره ٦٦٩,٠٠٠ ج.م. ؟

( موافقة )

فلن نقرر اللجنة ما يأتي :

#### باب ١١ - البريد

٧٨ - قدر إيراد هذا الباب في المشروع مبلغ ٧٠٠,٠٠٠ ج.م. وهو ما كان مقدرا له في ميزانية العام الماضي وبالرغم من إنشاء بعض مكاتب وخدعات جديدة لم يزد زيادة التقدير مراعاة للحالة الاقتصادية العامة .

وقد بلغ المتحصل لنفاية مارس سنة ١٩٢٧ حسب ما جله بكشف الحساب التقريبي مبلغ ٦٦٩,٠٠٠ ج.م. وهو ما يزيد عن التقدير الحالي بمبلغ ٣٦٩,٠٠٠ ج.م.

## باب ١٣ - بدل الخدمة العسكرية

٨٢ - قدر إيرادات هذا الباب في المشروع مبلغ ٢٢٥,٠٠٠ ج. م. بدلا من ٢٣٠,٠٠٠ جنيه الذي كان مقدرا في السنة الماضية. وبغ المتحصل لفائدة مارس سنة ١٩٢٧ حسب ما يجب بكتشف الحساب التقريبي مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ج. م. ومن المعلوم أن إيرادات هذا الباب قابل للنقص لذا رؤيت زيادة مدد أفراد الجيش.

وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدر لإيراد هذا الباب وتطلب اللجنة أتمهده. الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اعتماد المبلغ المقدر لهذا الباب وقدره ٢٢٥,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

نقلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

## باب ١٥ - المستقطع من ماهيات المستخدمين

٨٣ - قدر إيرادات هذا الباب في المشروع مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ج. م. وهو ما كان مقداره في السنة الماضية وبغ المتحصل لفائدة مارس سنة ١٩٢٧ حسب ما جاء بكتشف الحساب التقريبي مبلغ ٣١١,٠٠٠ ج. م. فيكون التقدير الحال قد بنى على أساس ما تحصل فعلا في السنة الماضية .

وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدر لإيراد هذا الباب وتطلب اللجنة أتمهده .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اعتماد المبلغ المقدر لهذا الباب وقدره ٣٠٠,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

نقلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

## باب ١٦ - الأرباح الناتجة من تشغيل النفود

٨٤ - قدر لإيرادات هذا الباب في المشروع مبلغ ١١١,٠٠٠ ج. م. وكان المقدرة في السنة الماضية مبلغ ٢,١٣٩,٠٠٠ ج. م. وهو موزع كالآتي :

سنة ١٩٢٧	سنة ١٩٢٦
جنيه	جنيه
٦٣٥,٠٠٠	٥٦٤,٠٠٠
٥٩٥,٠٠٠	٥٤٠,٠٠٠
٣٣,٠٠٠	٢٢,٠٠٠
٨٥,٠٠٠	٨٥,٠٠٠
٧٣,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
٥٧٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠
٢,١٣٩,٠٠٠	٢,١٣٩,٠٠٠

وقد وضع تقدير التوزيع الأول على أساس السندات المودعة فعلا في خزنة الدولة .

أما فوائد الحسابات الجارية فقد احتسبت بمعدل ٣,٥ في المائة وهو أقل من المعدل الحال وقدره ٤٪ ( أى ١,٥ أقل من معدل القطع في بنك

أما حاصلات التفتيش فبرى أن فيها عجزا قدره ٤٢,٠٠٠ ج. م. سبه نزول أعمار القطن .

والقسم الثانى الأملاك التابعة لمصالح أخرى وهذه قدرت إيراداتها في المشروع الحال بمبلغ ٣٦٧,٠٠٠ ج. م. مقابل ٣٥٣,٠٠٠ ج. م. في السنة الماضية .

وترجع الزيادة وقدرها ١٤,٠٠٠ ج. م. الى ادراج إيرادات بعض أطيان تفتيش الجبسة والحزيرة ضمن أملاك مصر وكانت قبل ذلك مضافة الى حاصلات التفتيش وإلى ادماج إيرادات بعض الأملاك التابعة لوزارة الأشغال والزراعة ضمن متحصلات الجبان .

٧٨ - وبقيت من كشف المقارنة الملحق بمشروع ميزانية الإيرادات أنه قدر للمصروفات الخاصة بمصلحة الدومين ( ماعدا إيجار الأملاك التابعة للديرات والمخلفات والمصالح الأخرى ) مبلغ ٤١٨,٠٧٢ ج. م. يدخل ضمنه مبلغ ١٨,٢٥٨ ج. م. محتملة مصالغ أخرى لحساب الدومين بينما أن المقدور لإيرادات مصلحة الدومين هو مبلغ ٥٨٤,٠٠٠ ج. م. تكون الزيادة المقدرة للإيرادات عن المصروفات هي ١٦٥,٩٢٨ ج. م. .

٧٩ - هذا وقد جاء بكتشف الحساب التقريبي أن ما تحصل من إيرادات الأملاك الأميرية بلغ لفائدة مارس سنة ١٩٢٧ مبلغ ٩٧٥,٠٠٠ ج. م. وينزل فيه ثمن الأقطان الناتجة من الزراعة على القصة في أراضي مصلحة الدومين في موسمي سنة ١٩٢٦ و ١٩٢٥ التي حصل بيها في هذا العام .

٨٠ - وكان مما أقره البرلمان في العام الماضى وجوب تشكيل لجنة لبحث حالة مصلحة الأملاك . وقد أقر مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٦ اقتراحا لوزارة المالية بتأليف اللجنة المذكورة برئاسة معالى وزير الزراعة ووكالة حشرة وكيل مجلس الشيوخ ومن بين أعضائها ثلاثة من حضرات النواب وقد تمتدحت مهمتها في ذلك القرار وتبقت تفصيلا بالصيغة الثامنة من المذكرة المرفوعة من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء من مشروع الميزانية الحال وقد ذكرت وزارة المالية ضمن البيانات الواردة منها أن اللجنة المذكورة جمدة في عملها ولكن العمل واسع النطاق .

٨١ - وقد أثيرت في مجلس النواب مسألة منازل الحكومة التي تملكها بالقاهرة والمقررة إلى كبار الموظفين فنصح معالى وزير المالية بأن الوزارة ستبحث هذه المسألة فإذا استطاعت بيع هذه المنازل بن ثمنها من ذلك - وترى اللجنة أن بيع هذه المنازل بن ثمن مناسب يمدد على الحكومة بفائدة ذكرها يوفى عليها ما تصرفه على هذه المنازل ومويسر بالثمن التقليل .

وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدر لإيراد هذا الباب وتطلب اللجنة أتمهده . سادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - المبلغ المطلوب أتمهده لهذا الباب هو ٩٥١,٠٠٠ جنيه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد بتقرير اللجنة وعلى اعتماد المبلغ المقدر لهذا الباب وقدره ٩٥١,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

نقلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

٨٦ - وقد استطلعت اللجنة من وزارة المالية عما تم بشأن ما قرره البرلمان من ضرورة تعديل الأساس المبنى عليه تقدير حصة الحكومة في أرباح إصدار البتة نوت فأجبت بأن المفاوضات جارية في هذا الصدد مع البنك الأهلى وأن وزارة المالية ترى أنه لا يحسن إبداء شيء بشأنه في الوقت الحاضر لأنها لا تزال جارية .

وترى اللجنة أنه يحسن حل هذا الموضوع في وقت قريب حلا سائما يضمن مصالح الدولة ويظهر أثره في موارد العام المالى الحاضر حيث يوضع جزيا من الخسارة المترتبة على نقص استئصال .

وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدر إيرادا لهذا الباب وتطلب اللجنة اعتياده .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقر اللجنة ) - المبلغ المطلوب اعتياده لهذا الباب هو ٢,١١١,٠٠٠ جنيه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد بقرار اللجنة وهل اعتاد المبلغ المقدر لهذا الباب وقدره ٢,١١١,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

نلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

باب ١٩ - إيرادات غير اعتيادية

٨٧ - يشمل هذا الباب بندين الأول مبيع أراضي ومقتوله في المشروع مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ج . م بدلا من ٣٠٠,٠٠٠ ج . م الذى كان مقدرا له في السنة الماضية وقد رضى تنفيذ تقدير هذا النوع نظرا لحالة الاقتصادية السامة .

والبند الثانى - إيرادات أخرى - ومقتوله في المشروع مبلغ ٤٧,٠٠٠ ج . م بدلا من ٤٥,٠٠٠ ج . م الذى كان مقدرا في السنة الماضية وهو قيمة الأقساط المستحقة على المجالس البلدية والحلقة لاستهلاك السلف الممنوعة لها .

وقد ورد بكشف الحساب التقرير أن مجموع ما تحصل من التبدلين المكونين لهذا الباب لغاية مارس سنة ١٩٢٧ هو مبلغ ١٩٦,٠٠٠ ج . م

٨٨ - وقد بلغت الأقساط المستحقة للحكومة من مبيع أملاك الميرى لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ مبلغ ٥٤,٦٥٩ ج . م تحصل منها في المدة من أول أبريل لغاية ديسمبر سنة ١٩٢٦ مبلغ ١٣٢,٦٥٧ ج . م

وقد وافق مجلس النواب على المبلغ المقدر إيرادا لهذا الباب وتطلب اللجنة اعتياده .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اعتياد المبلغين المقدرين لهذا الباب ومجموعهما ٢٤٢,٠٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

تليت الفقرة الأخيرة من التقرير وهذا نصها :

٨٩ - هذا وترى اللجنة من واجبها أن تنوه بأن مذكرة اللجنة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء عن المشروع الحالى والى ورد ذكرها مرارا في هذا

الاجتماع ( وسبب الاحتساب على معدل ٣,٠٠٠ / هو ما ينظر من حصول تخفيض سعر القطن في بحر السنة المقبلة ) .

أما حصة الحكومة في أرباح إصدار البتة نوت فلم يتمثل أساسا وقد روى في تقريرها ما سيكون لحالة الاقتصادية من أثر في مقدار الأوراق المتداولة .

٨٥ - وقد أجمعت في العام الماضى مسألة نظام التقدير ووافق البرلمان على العمل برأى المجلس الاقتصادى من حيث بقاء المبدأ القائم عليه النظام الحالى .

وما يلاحظ في هذا الصدد هو أن الحكومة لم يتيسر لها زيادة الذهب بواقع مليون من الجنيهات لإبلاغ مجموع الذهب ثمانية ملايين بعد خمس سنوات تنفيذاً لقرار البرلمان .

وظاهر أن حالة الإيرادات لا تسمح في الوقت الحاضر بتضخيم مبلغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ ج . م إلى تجنبها فائقة عن السنوات التى تعامل في قيمتها المليون من الذهب غير ذى الإيراد وترى هذه اللجنة ( هذا سعادة عبد عيب باشا ) أن لا مانع من ذلك في هذه السنة التى تقص فيها إيراد الدولة تقصا يذكر .

وقد لاحظت لجنة المالية بمجلس النواب ما تقدم ذكره ووافقها المجلس المذكور على ذلك .

أما سعادة عبد عيب باشا فقد رأى أن العذر الذى قالت به الحكومة في عدم شراء المليون جنيه ذهباً لا يبرر عدم تنفيذ ما قرره البرلمان وقرر ألا تتخذ الحكومة هذا العذر سبباً في المستقبل لعدم تنفيذ ما قرره البرلمان لها فيه من الحكة الاقتصادية خصوصا في السنين الرديئة .

سعادة محمد عيب باشا - لا أريد إثارة هذه المسألة بتفاصيلها فإن هناك قرارا صدر من البرلمان بزيادة الذهب مليوناً من الجنيهات يردع البنك الأهلى تأمينا على أوراق البنك ثوت المتداولة، ولا اعتقادى أن الحكومة ستعارض تنفيذ القرار لها فيه من حكمة وهذه الحكة ذكرت عند ما بحث مجلس النواب مسألة المعاملة بالذهب ووجد أن هناك مزايا من عدم تحرير المعاملة بالذهب لأن الحكومة تستفيد من مداولة أوراق البنك ثوت ثالثة قدرت في هذا العام بمبلغ ٧٥,٠٠٠ جنيه وآسى أن تتخذ الحكومة قرار البرلمان ابتداء من العام القادم وانتظر أن يصرح سعادة وكيل وزارة المالية بذلك .

سعادة محمد صفوت باشا - نرجو سعادة وكيل وزارة المالية أن يصرح بما أقرته الحكومة في ذلك .

سعادة محمد زكى الإبراشى باشا ( وكيل وزارة المالية ) - أن وزارة المالية لم تتألف قرار البرلمان ولكنها نظرا للظروف الاقتصادية لم تتمكن في السنة المالية السابقة من تنفيذ وسجنه في تنفيذها بعد .

سعادة محمد صفوت باشا - أنتهذه في " سنة القادمة ؟

سعادة محمد زكى الإبراشى باشا ( وكيل وزارة المالية ) - آمل ذلك .

نلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

وذكر في الجدول الآتي بيان المبالغ المخصصة لكل فرع من هذه الفروع الأربعة مع مقارنتها بما كان خصصه له في ميزانية سنة ١٩٢٦ :

	تقديرات		تخصيص
	سنة ١٩٢٦	سنة ١٩٢٧	
	بجيه مصرى	بجيه مصرى	بجيه مصرى
خصصات جلالة الملك	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	—
مرتبات حضرات أعضاء البيت الملكى	١١١٥١٢	١١١٥١٢	—
ديوان جلالة الملك	١٨٧٩٩	١٦٢٩٩٩	—
ديوان حضرة صاحبة العظمة السلطنة	١٧٦٨	١٧٦٨	١١
اجلة	٢٤٢٤٧٨	٨٩٢٧٩٩	١١
صافي التخصيص			١٨٩٥٠١

ويظهر من هذا الجدول أنه يوجد نقص بين ما هو مطلوب اعتاده لهذا القسم في المشروع الحالى وبين ما اعتد في ميزانية سنة ١٩٢٦ وقدره ١٤٩٥٠١ ج م وكفى في الفرع الثالث (ديوان جلالة الملك) .

٣ - وقد ورد بالمذكرة الاضاحية لوزارة المالية تمسيرا لأسباب هذا النقص ما يأتى : " تظنر لما طرأ من النقص على إيرادات الدولة في سنة ١٩٢٧ رأى ديوان حضرة صاحب الجلالة الملك تخفيض مصروفات الديوان الى أدنى حد لا يترتب عليه اختلال بنظام العمل وأسفرت النتيجة عن تخفيض مبلغ ١٤٩٥١٢ ج م سنة ٣٥٧٣ ج م في الباب الأول و ٢٥٩٩٩ ج م في المصروفات العمومية و ١٢٠٨٤٠ ج م في الإحتمال الجليدة .

والتخفيض في الأعمال الجديدة تأجج على الأخص عن حذف اعتاد ٨٤٠٠٠ ج م المخصص لشراء باخرة نيلية ومن تخفيض اعتاد أعمال البناء في السرايات بمبلغ ٢٨٠٠٠ ج م .

أما عدد الوظائف فقد قل عما هو عليه في سنة ١٩٢٦ " .

٤ - وعلا بالمادة ١٦١ من الدستور يتعين عدم النظر في الاعتادات الخاصة بالفروع الأول (مخصصات جلالة الملك) وقدرها ١٥٠٠٠٠ ج م والاعتادات الخاصة بالفروع الثاني (مرتبات حضرات أعضاء البيت الملكى) وقدرها ١١١٥١٢ ج م والتي ذكرت بالصيغة ١٠ من المشروع الحالى كيفية توزيعها .

٥ - وبمبلغ ٣٥٧٣ ج م الذى خفض في اعتادات الباب الأول (ماهيات وأجر ومرتبات) ترتب على إلغاء المبالغ الاختياطية التى كانت مقررة في ميزانية سنة ١٩٢٦ لكل فئة من مستندى السراى والتي بلغ مجموعها ٣٣٠٢ ج م أما فيما يخص بند الوظائف فلما طرأ عليه من التغيير هو الآتى :

(أولا) تزل وظيفة تلامز أول في الموسيقى البادية من الدرجات الموقته الى الدرجات الدائمة (ثانيا) زيادة ثلاث وظائف في الدرجات الدائمة منها اثنان

القرار كانت غاية في الوضوح وتضمنت بحث وتخصيص كثير من الشؤون المتعلقة بتدبير الأموال العامة وإنفاذ بحيث اغتت اللجنة عن الحالة الكلام على كثير من هذه الشؤون وهو ما تستحق عليه شكر اللجنة .

وافق المجلس عليها .

الرئيس - والمجلس يشكر اللجنة المالية بوزارة المالية .

رفضت الجلسة للاستراحة في الساعة السابعة مساء .

أجيدت جلسة الساعة السابعة والدقيقة الأربعين مساء .

(٥) تحرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ (القسم الثانى) - المصروفات - قسم ١ - مخصصات ومرتبات وديوان جلالة الملك .

#### كلمة اللجنة

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بأن أرفع لودنتكم تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ المالية الخاص بمخصصات ومرتبات وديوان جلالة الملك راجيا عرضة على هيئة المجلس .

وسيكون حضرة صاحب السعادة عمود شكى بإنشا مقررا لجنة أمام المجلس فيه .

وتفضلوا لودنتكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس لجنة المالية  
١٢٢٣ مايو سنة ١٩٢٧  
يوسف وهبه

على من تحرير اللجنة ما يأتى :

#### مخصصات ومرتبات وديوان جلالة الملك

١ - لم يبلغ مجلس النواب الى مجلس الشيوخ لغاية تحرير هذا قراراته فيما يخص بالملاحظات السامة عن المصروفات وهى التى تضمنت البحث في أمر الموظفين وما يتلاق بهم من مصاريف الاستقلال وبدل السفرية والكسارى والمليوبات، وفيما يخص بالإيجارات والمياه والافانور وبدات العمومية، وقد أبلغ المجلس المذكور بخطابه الرقم ١٧ مايو سنة ١٩٢٧ الى مجلس الشيوخ قراره فيما يخص بالاعتادات الواردة بمشروع الميزانية عن القسم ١ (مخصصات ومرتبات وديوان جلالة الملك) وقد أحيل هذا الخطاب الى هذه اللجنة التى خصصت الاعتادات سالفة الذكر وادت فيها ما يأتى :

٢ - يشمل هذا القسم أربعة فروع : (الأول) مخصصات جلالة الملك (الثاني) مرتبات حضرات أعضاء البيت الملكى (الثالث) ديوان جلالة الملك (الرابع) ديوان حضرة صاحبة العظمة السلطنة ملك .

٩ - وقد ذكر ضمن البيانات الواردة للجنة من وزارة المالية أن مبلغ ٨٥٠٠٠ ج.م المقدر لأعمال البناء في السرايات مطلوب لمواصلة العمل في أعمال الباني التي كان يدير فيها في كل من سرايات عابدين ورأس التين والمقره وأن مبلغ ٣٥٧٨٠ ج.م يحتاج إلى الحال لتأثيث ما جدد من الباني وما لم يكن له أثاث من قبل وقد ذكرت وزارة المالية أيضا ضمن البيانات المذكورة أنه من المأمول تخفيض هذا الرقم تدريجيا متى تم تأثيث الباني الجديدة .

وقد استعملت اللجنة من وزارة المالية عما إذا كان يوجد لديها برنامج للانشاء والتعمير بين أعمال البناء في المستقبل في السرايات الملكية وما إذا كان قدر هذه الأعمال تقديرات ثنائية يمكن التمويل عليها فأجابته بأنه لا يوجد لديها برنامج المطلوب عن أعمال البناء المزيج إجمالها في السرايات الملكية في السنوات المقبلة .

١٠ - أن المجلسان كانا قد وافقا حين نظره ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ على كل الاعتادات التي أدرجت في الميزانية المذكورة كما وافقا على الاقتراح الآتي نصه :

" أن المجلس يرى أن هذه المصروفات تمت بسرعة في السنين الأخيرة نورا كبيرا حتى بلغت الآن مبلغا فوق ما تحصله خزينة الدولة وما يناسب حالة البلاد من القوة ومركزها بين الأمم وهو مع ذلك يرى اختلاصا للوطن واحتراما للقائم الذي تملك به وطعما في حطه وانصافه إلا يفضض شيئا منها بنفسه وأن يطبأ للبلد إلى بلق على هذا المصروفات نظرة من عدائه تخفف من خزنة الدولة أعباءها ويجعلها مثلا صالحا لأمنه وحكومته في حسن التصرف والاقتصاد " .

وترى هذه اللجنة أن التخفيض في أبواب المصروفات الثلاثة الذي تقدم ذكره هو أول مجهود بذل في هذه السنة في طريق الاقتصاد الذي أشار إليه المجلس بموافقة على الاقتراح سالف الذكر ويمكن اعتباره نتيجة مرضية وعشية مع روح القرار المذكور ، وأنها تتوقع أنه سيشجع بإجراء تخفيض آخر في السنة المقبلة إذ جاء ضمن البيانات الواردة إلى اللجنة من وزارة المالية أنه قد وعد بإجراء تخفيض آخر في السنة التالية .

١١ - وقد ضمت لجنة المالية لمجلس النواب تقريرها لملاحظات واقتراحات تخصص :

(أولا) بالحرس وزيادة عدده بالنسبة لما طلبه من وأن غفاته تبلغ ثريا ضعف ما يتكفله مثل عدده في الجيش وطلبت أن يترك للحكومة هذه السنة اتخاذ التدابير الموصلة إلى إدخال اقتصاد كبير في عملها وحرس ومصروفاته سواء بالاتجاه إلى طريقة تكليف الجيش ببعض المهام التي يقوم بها الحرس في الوقت الحاضر أو بإتخاذ فرصة تطبيق قرار مجلس النواب فيما يخص بكرة الخدمة في الحرس وعدم مله ما يتربط على ذلك القرارين الفراغ في الوحدة المذكورة أو إلى مجموع الطرقتين .

(ثانيا) بالباني في السرايات وما كان مقدرا لها في سنة ١٩٢٠ وما صرف عليها حتى سنة ١٩٢٦ وعدم وجود برنامج مقرر للانشاء والتعمير وطلبت نظرا لعدم امكانها الوقوف على برنامج الابنية في المستقبل حالة أعمال البناء

في الدرجة السابعة لكهربائي في الواورات الملكية ومساعد كهربائي في البيوت محروسة والثالثة حرف (ج) لمساعد أجري في البيوت محروسة ، (ثالثا) زيادة وظيفة في الدرجات الموقفة من الدرجة الثامنة في السرايات الملكية وكانت أصلا من الوظائف الخارجة عن هيئة الباني ، (رابعا) قص ثلاث وطريرن وظيفة من الوظائف الخارجة عن هيئة الباني في مختلف فروع الديوان .

٩ - أما مبلغ ٢٥٠٩٩ ج.م قيمة ما اقتصد في المصروفات العمومية (اعتادات باب ٢) فظاهر من التفصيل الوارد بالصيغة ١٢ من المشروع أنه تكون بسبب تخفيض المبالغ الآتية :

- ٣٥٩٩ من بند ٢ (انتقال وجبل سفر) .  
١٩٧٠ من بند ٣ (كسوى ومبوسات) .  
٢٩٢٢ من بند ٥ (توريدات عمومية) وكله من المبلغ المخصص للحرس والموسيقى .  
٥٧١ من بند ٦ (أثاث وترميمات جزئية) .  
١٠٨١٠ من بند ٨ (صيانة وترميم) .  
٢٠٠٠ من بند ١٢ (مشتري أوسمة ولوازمها) .  
٣٥٧٠ من بند ١٤ (تعديلات جزئية وأعمال توسيع في الباني) .  
٧٦٦ من بند ١٦ (أدوات نظافة ومصاريح متومة) .

٧ - وقد لاحظت اللجنة أنه عمل في المشروع الخلل فيما يخص بند الباب الثاني من طريقة البنود المتعددة كما كان الحال في ميزانية سنة ١٩٢٦ ولما استعمل من وزارة المالية عن هذا التعديل أجابته أن ميزانية ديوان جلالة الملك كانت في سنة ١٩٢٦ والسنة التي قبلها تشمل على أكثر من بند لنوع واحد من المصروفات مما ترتب عليه كثرة الخبايا في قسوة مبالغ جزئية فزوى تعديل هذا النظام بتوحيد بند النوع الواحد من المصروفات لكي تصبح الميزانية أكثر مرونة وأسهل تسولا في مراعية حساباتها .

٨ - أما مبلغ ١٢٠٨٤٠ ج.م الذي خفض في اعتادات الباب الثالث (أعمال جديدة) فتربح أسباب اقتصاده (كما يظهر من البيانات التفصيلية الواردة بالصيغة ٢١ من المشروع) إلى التخفيض ٢٢٨٠٠ ج.م من المقدر لأعمال بناء في السرايات (إذ قرره في المشروع ٨٥٠٠٠ ج.م وكان المقدر له في ميزانية سنة ١٩٢٦ ١١٣٠٠٠ ج.م) وإلى ما كان أدرج في ميزانية السنة الماضية لمشتري سيارات وأطقم لأداة الركاب وقدره ٣٥٠٠ ج.م ولمشتري فلاك وأعمال متومة في البيوت محروسة وقدره ١٣٥٠ ج.م ولشراء طين حلو وسبلة لثمانين وقدره ٣٠٠٠ ج.م ولشترى باخرة تيلة وقدره ٨٤٠٠٠ ج.م ولشترى أصناف ومهمات لحرس وقدره ٣٣٠٠ ج.م .

وقد دقق بالصفحة المذكورة بيان الأعمال الجديدة المطلوب إجمالها في هذا العام والمبلغ المقدر لكل منها وأعمالها اعتبار أعمال البناء في السرايات المقدره ٨٥٠٠٠ ج.م واعتاد المويلات المقدره ٣٥٧٨٠ ج.م .

في السرايات الملكية على وزارة الأشغال العمومية ونقل الاعتقادات الخاصة بها إلى الأرباب الخائفة لها في ميزانية الوزارة المذكورة لما يقتضيه على ذلك من المزايا وأهمها أن يصبح في مقدور البرلمان محاسبة وزير مسعول في عمل وفي نفقة طالب من المجلس أكثر نرجسهما .

( ثالث ) بالمقرشات إذ يثبت ما اتفق عليها ابتداء من سنة ١٩٢٠ وأملت أن لا يتجدد ادراج مثل الاعتاد المطلوب للولايات بالميزانية المقبلة مراعاة لحالة الميزانية التي أصبحت لا تحتمل الاضاف في الكليات .

( رابعا ) بالمساعيات وأجر والمزيتات إذ ذكرت أنها لا تتعرض لما بميزانية الموظفين من غدعات يمكن الاستغناء عنها إذ ينط هذا البحث بجهة الموظفين العليا كما لاحظت ملاحظات أخرى خاصة بدرجات ومعايات بعض الوظائف العالية في فروع الديوان المختلفة أهمها عدم ادراج وظيفة الطبيب الخاص بالديوان العالي إلا " لتذكروا " لاستئصال الطيب الخاص الحاصل لوظيفة أخرى يتناول فيها مرتبا .

وطلبت في نهاية الأمر التصديق على الاعتقادات المبنية بمشروع الميزانية لديوان جلالة الملك في أبوابها الثلاثة عند مرتبة الطبيب الخاص وقدره ١٧٠ ج م والاكتفاء بدرجة للتذكروا وهذا الاعتقادات الخاصة بمباي السرايات وقدره ١٤٣٨٨ ج م على أن تتقل إلى الأرباب الخائفة لها في ميزانية وزارة الأشغال العمومية وختمت تقررها بطلب ضرورة الاقتصاد بالمصرفيات نظرا لما يواجهه البلاد من المشروعات الكبرى التي تحتاج الكثير من التضحيات والمجهود ولأن حالة الميزانية وما تمر به البلاد من ضائقة ذات أثرين متناهيين التمسك بأسباب الحيلة وشديد الحزن . "

١٢ - ولما أن حصل بحت ما تضمنه هذا التقرير أمام مجلس النواب صرح دولة رئيس مجلس الوزراء بأن الديوان الملكي لا يتصرف في أي مبلغ من أموال الدولة إلا بعد إذن وزارة المالية وميزانية الدولة تصدر بفاون فوزير المالية مسئول عن الميزانية بمخازيرها . وانتهت المناقشة بأن تخدمت أربعة اقتراحات مبنية بمضبطة الجلسة التاسعة والخمسين وافق المجلس على الأول منها وهو المقدم من اثنين من حضرات أعضائه . وهذا نصه :

" نقترح أن يجهد إلى حكمة جلالة الملك . بالنظر في الملاحظات التي يجتها لجنة المالية في اختيار الوزارة التي تكون مسؤولة عن قسم الماني ابتداء من السنة المالية القادمة " .

وبناء على ذلك وافق المجلس المذكور على اعتقادات الفرع ٣ ( ديوان جلالة الملك ) كما هي مبنية بالمشروع عند مبلغ ٢٢٠٠ ج م من اعتقادات الباب الأول من ذلك مبلغ ١٧٠٠ ج م قيمة ماهية الطبيب الخاص ٩٠٠ ج م من مرتبي دولة رئيس الديوان ومعايير كبار الأمهات بما يتخفيض الذي قبله أصحاب المعالي الوزراء الحاليون بتنازل كل منهم من مبلغ ٢٠٠ ج م سنويا من مرتبته .

١٣ - وهذه اللجنة نظرا للاقتصاد الذي تم في مشروع الميزانية الحالية وورد ذكره قبلا بالفقرة (٣) ونظرا لما ساعد به من إجراء تخفيض آخر في السنة التالية كإجراء بالفقرة (١٠) ونظرا لأن الاعتقادات المطلوبة لأعمال البنا والسرايات وقدره ٨٥٠٠ ج م لازمة لمواصلة العمل في أعمال الماني التي كان يبتئ

فيها في السرايات الملكية التي تقدم ذكرها ، ونظرا لما ذكر قبلنا من أن مبلغ ٥٧٨٠ ج م قيمة اعتاد الولايات يحتاج إليه الحال لتأمين ما جدد من الماني وما لم يكن له أنتم من قبل ، ونظرا لما ذكرته وزارة المالية خاصة بهذا الاعتقاد من أنه من المأمول تخفيض هذا الرقم تدريجيا متى تم تأييد الماني الجديدة ، ونظرا لأنه يدخل ضمن مأمورية لجنة الموظفين العليا بحت أمر الرضا : ب فروع هذا القسم ، ونظرا لما لحق ميزانية الدولة في الستين الأخيرين من عجز في الإيرادات بسبب ما تمر به البلاد من ضائقة مالية ذات أثر يذكر ، وما يواجهه البلاد من المشروعات الكبرى التي تحتاج الكثير من التضحية والمجهود ، ترى اللجنة الموافقة ( أولا ) على ما رآه مجلس النواب من القرار الاعتقادات الخاصة بديوان جلالة الملك على النحو المتقدم ذكره ( ثانيا ) على الاقتراح الذي وافق عليه مجلس النواب وذكر بالفقرة السابقة وتضمنته خطاب التبعيل الواردة من قبل هذا المجلس .

١٤ - أما فيما يخص اعتقادات الفرع ٤ ( ديوان حضرة صاحبة العظمة السلطانية ملك ) فقد وافق عليها مجلس النواب كما هي واردة في المشروع وترى هذه اللجنة الموافقة عليها أيضا .

١٥ - وبناء على جميع ما تقدم تكون المبالغ المطلوبة اعتقادها للفرعين الثالث والرابع هي كما يأتي :

فرع ٣ - ديوان جلالة الملك :

حضرة عزير ميمر افندي - لقد حلت لجنة المالية بمجلس النواب والشيخ هذا القسم من مصروفات الدولة المعنون " بمصنوعات ومزيتات وديوان جلالة الملك " بما فيه الكفاية وقد قد بعض حضرات أعضائه مجلس النواب هذه المصروفات بما : من غيره على أموال الدولة وأني أكتفي بما ورد في أوقافهم وأوافق بكل ارتياح على تهرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ . ثم أوافق عليه ولا أفول شيئا من تفاصيل هذا القسم من الميزانية مع ما تشعب به جميعا من نقل شيئا ولكنني مع ذلك أبدي ملاحظة مبدئية صرت بخاطري لمناسبة الصريح الذي فاه به حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء في مجلس النواب ونصه كالآتي :

" الديوان الملكي لا يتصرف في أي مبلغ من أموال الدولة إلا بعد إذن وزارة المالية . وميزانية الدولة تصدر بفاون فوزير المالية مسئول عن الميزانية بمخازيرها " .

وإني لأشكركونه على هذا الصريح الحكم الذي يتم حقيقة من تهمير جميع القياد التي يجب أن نسير عليها في حياتنا الدستورية ولكن الفرق عظيم بين المبادئ النظرية الجميلة التي يجب أن نتبعها وبين الواقع المحزن الذي نشاهده .

حضرة محمود أبو الصيرك - كأنك بذلك تتجرأن تصريح دولة رئيس الوزراء غير متفق مع الواقع .

الرئيس - يحسن أن يترك حضرة العضو - حق - يتم كلامه .

حضرة عزير ميمر افندي - يدل الواقع على أن الوزارة لا رعاية لها على الأموال المخصصة لهذا القسم من الميزانية والدليل على ذلك هو أن لجنة المالية

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لقد نهضت غرض سعادتك والذي تقصده اللجنة أنه لا يجوز البعث في الفرعين الأول والثاني وهما الإنصافان بتخصيصات جلالة الملك ومرتبات حضرات أعضاء البيت الملكى . ولكن التصديق عليهما واجب .

الرئيس - المطلوب من حضراتكم الآن هو أن تصدقوا على المبلغين المذكورين وهما ١٥٠,٠٠٠ جنيه الفصصة لجلالة الملك و ١١١,٥١٢,٥١٢ جنيها قيمة مرتبات حضرات أعضاء البيت الملكى .

(موافقة) .

الرئيس - سنقل على حضراتكم الاعتادات الخاصة بفرع ٣ (ديوان جلالة الملك) لأخذ الرأى عليها بابا بابا :

باب ١ - ماهيات وأجرو مرتبات ١٩٢٧,٩٩١ ج. م بمخفف ١٧٠٠ ج. م ملحة الطيب الخاص ٦٠٠ ج. م من مرتب دولة رئيس الديوان ومعالى كبير الأسماء .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتاد المخصص لهذا الباب ؟

(موافقة) .

باب ٢ - مصاريف عمومية ١٩٢٣,٦٦ ج. م .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتاد المخصص لهذا الباب ؟

(موافقة) .

باب ٣ - أعمال جديدة ١٢٢٨٣٠ ج. م .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتاد المخصص لهذا الباب ؟

(موافقة) .

الرئيس - سنقل على حضراتكم الاعتادات الخاصة بفرع ٤ (ديوان حضرة صاحبة العظمة السلطانية ملك) لأخذ رأى عليها بابا بابا :

باب ١ - ماهيات وأجرو مرتبات ١٣٧٩ ج. م .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتاد المخصص لهذا الباب ؟

(موافقة) .

باب ٢ - مصاريف عمومية ٤٠٠ ج. م .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتاد المخصص لهذا الباب ؟

(موافقة) .

الرئيس - عندما تقر لجنة المالية عن مصروفات وزارة المالية ، فهل توافقون حضراتكم على نظره الآن ؟

أصوات . لا . لا .

يجلس النواب طلبت بعض ايضاحات من السراى من بعض المصروفات بجاء الذ غاية فى الاجام - ايام جعل هذا الرذ غير مفيد .

حضرة محمود أبو النصر بك - ما هو هذا الرذ الذى تقول عنه ؟

حضرة عزيز مريم افندى - اننى مستعد لناقشة ميثا ذلك بمستندات غير اننى ارى أنه يحسن أن تمر هذه المسألة بميثى السبولة اليوم خصوصا فى هذا الظرف .

يمز راى بان الوزارة لاراقبة لما على هذا القسم من الميزانية هو أنه سبق لمجلس النواب والشيوخ أن قررا فى السنة الماضية انقاص عدد الحرس الملكى ولم ينفذ ذلك .

حضرة محمود أبو النصر بك - لم يحصل هذا .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ان ما ذكره حضرة العضو عن مسألة انقاص عدد الحرس غير مطابق للواقع فلم يصدر من أحد المجلسين قرار بهذا المعنى .

حضرة عزيز مريم افندى - على كل حال كانت رغبة المجلس متجهة الى تقليص عدد الحرس ولا اظن أمدا يناقشنى فى هذا ، فبينما كانت هذه هى رغبة المجلس ، جاء خطاب رئيس الديوان مقرر عدم إمكان انقاص الحرس .

حضرة محمود أبو النصر بك - ان مشروع قانون الحرس لا يزال مستورا أمام اللجنة المختصة .

حضرة عزيز مريم افندى - هذه رغبة لم تنفذ ولو كان موضوع السراى يشعرون بمسؤولية ....

حضرة محمود أبو النصر بك - لا يكون الكلام بهذا الشكل .

الرئيس - ألفت نظر حضراتكم الى عدم المقاطعة .

حضرة عزيز مريم افندى - انى ارى أن على اللجنة الموجود فى هذا القسم من الميزانية هو أن الذى يتولى تحضير هذه الميزانية ليس شخصا مسؤولا والآن لا أقدم بقتراح معين أمام المجلس وإنما أبني الاقتراح الى فكرة خاصة وهى أنه لو كان رئيس الديوان امسالى مسؤولا مع الوزراء بتعيينه ويسقط بسقوطهم لحسنت الحال عما هى عليه الآن فبا اتفاق بمصروفات السراى .

الرئيس - اذن يطلب حضرة العضو مجرد تقييد الألفاظ .

حضرة عزيز مريم افندى - نعم - قررت من يادى تأخر انى موافق كل الموافقة على تقرير لجنة المالية وانما هى ملاحظة جالت بمخاطرى .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - اظن أن حضراتكم موافقون على تقرير اللجنة .

سعادة محمد صبروت باشا - لى ملاحظة دستورية تتعلق بالمادة ١٦١ من الدستور .

ثلاثة أيام . ولما كان أمامنا الآن يومان في هذا الأسبوع فاني أقترح أن يعقد المجلس في يومى السبت والأحد المقبلين فستعويض بهما عن جلسات باق الأسبوع المقبل لكن نتكهن من الاستراحة في عطلة العيد . وحتى نتكهن لجنة المالية من اعداد تقاريرها عن أبواب الميزانية الأخرى .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟

أصوات : موافقون .

قرر المجلس نظراً لقرب عطلة عيد الأضحي وضرورة الانتهاء مما هو معروض عليه من أعمال الميزانية أن يستمر في عقد جلساته هذا الأسبوع وأن يعقد جلستين كذلك يومى السبت والأحد المقبلين فستعويض بهما عن جلسات الأسبوع المقبل .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة الثامنة والدقيقة العاشرة مساء على أن يعود المجلس للانفقاد غدا الأربعاء أول ذى الحجة سنة ١٣٤٥ الموافق أول يونيو سنة ١٩٢٧ الساعة الخامسة مساءً

حضرة الشيخ حسن عبيد القادر — عندنا تقارير لجنة المالية عن مصروفات وزارتي المالية والحفانية وعمما قريب يتنهي مجلس النواب من نظر مصروفات وزارة الأشغال وما أقترحه الآن هو أن تستغل باستمرار طول الأسبوع حتى تنتهي من بحث الميزانية .

حضرة محمد محمود خليل بك — أوافق على هذا الاقتراح .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على العمل باستمرار طول أيام الأسبوع . (صحة)

حضرة محمد محمود خليل بك — هنالك حل وسط بين الأمرين وهو أن يستغل المجلس أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس من كل أسبوع على أن يكون هذا الترتيب موقفاً فإذا ظهرت ضرورة زيادة عدد الجلسات زدناها .

سماعة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — يا حضرات الاخوان :

لقد أعدت اللجنة لحضراتكم تقريرها عن مصروفات وزارتي المالية والحفانية وأعتقد أن تقرير اللجنة عن مصروفات وزارة المالية يستغرق يومين وتقريرها عن مصروفات وزارة الحفانية يستغرق يوماً واحداً . وبمجموع ذلك



## ملحق

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على مشروع القانون الخاص ببيع الأخطان المرتبة للقروض التي أسفقتها الحكومة زراع القطن

(٥٦) حضرة مصطفى رشيد بك	(٢٨) حضرة عوض حريان المهدي بك	(١) حضرة حافظ طابرين بك
(٥٧) سعادة الفريق موسى نؤاد باشا	(٢٩) » نيافة الأنيالواس	(٢) » حسن رشوان حامدي بك
(٥٨) حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل	(٣٠) » الشيخ متولى عمر حمجازي	(٣) » الشيخ حسن عبد القادر
(٥٩) دولة يحيى إبراهيم باشا	(٣١) » محمد أحمد الشريف بك	(٤) » حسين عبد الغفار بك
(٦٠) سعادة يوسف أعلان نطاوى باشا	(٣٢) سعادة محمد أطلاطون باشا	(٥) » السيد حسن القصبي
(٦١) دولة يوسف وفيه باشا	(٣٣) » محمد الحفيظ الطرزي باشا	(٦) سعادة اللواء حسين خيرى باشا
(٦٢) حضرة إبراهيم الطاهرى بك	(٣٤) » محمد العبايى باشا	(٧) » » حسين شريف باشا
(٦٣) » الشيخ إبراهيم بسويى الطليب	(٣٥) حضرة محمد جعفر افندى	(٨) حضرة وأغب عطيه بك
(٦٤) » إبراهيم حلم مهنا افندى	(٣٦) » محمد زكى عبد الرزاق بك	(٩) » سعد مكرم بك
(٦٥) » إبراهيم سيد احمد بك	(٣٧) » معالى محمد شفيق باشا	(١٠) » سعيد فهمى الزوي بك
(٦٦) » الشيخ إبراهيم عبد الحفيظ نوار	(٣٨) سعادة محمد صدق باشا	(١١) » الدكتور سوزال ديس سوزال افندى
(٦٧) » الشيخ إبراهيم يوسف صفا الله	(٣٩) » محمد صفوت باشا	(١٢) » شاهين الجندى افندى
(٦٨) » أحمد أبو سيف راضى افندى	(٤٠) حضرة محمد حيد الطليف افندى	(١٣) » شعبان السيد مؤمن بك
(٦٩) » أحمد حيد أبو ميت بك	(٤١) » الشيخ محمد عز العرب بك	(١٤) سعادة صليب فلودروس باشا
(٧٠) دولة أحمد زبور باشا	(٤٢) » محمد طوى الجزائر بك	(١٥) حضرة الشيخ طه حسين
(٧١) سعادة احمد شوق بك	(٤٣) » محمد عوض جبريل افندى	(١٦) » حيد الحكيم أحمد محمد حيد الفتاح بك
(٧٢) حضرة احمد صيده بك	(٤٤) سعادة اللواء محمد كامل باشا	(١٧) » حيد الرحمن ملوم بك
(٧٣) سعادة احمد على باشا	(٤٥) » محمد محب باشا	(١٨) معالى عبد الرحمن صبرى باشا
(٧٤) حضرة احمد محمد حمجازي بك	(٤٦) حضرة محمد محمود بك	(١٩) حضرة حيد الفتاح الموزى بك
(٧٥) » أحمد مصطفى بك	(٤٧) » محمد محمود خليل بك	(٢٠) » الشيخ هزب الشئى
(٧٦) فضيلة الشيخ احمد نصر	(٤٨) سعادة محمد منازى باشا	(٢١) » عزيز ميريم افندى
(٧٧) معالى اسماعيل سرى باشا	(٤٩) حضرة الدكتور محمد حاشم افندى	(٢٢) » عقل محمد بك
(٧٨) حضرة الشيخ اسماعيل محمد احمد حيد شغوفاز	(٥٠) » محمود أبو النصر بك	(٢٣) » على اسماعيل بك
(٧٩) » السيد عبد الرحمن بك	(٥١) سعادة محمود الاترى باشا	(٢٤) » على بسويى بك
(٨٠) » ألفريد خماس افندى	(٥٢) » محمود شكرى باشا	(٢٥) » الشيخ على رمضان الطوبجى
(٨١) سعادة أمين سامى باشا	(٥٣) حضرة محمود على مهنا بك	(٢٦) » على عبد الرزاق بك
(٨٢) حضرة محمود بسويى افندى	(٥٤) سعادة اللواء محمود نؤاد باشا	(٢٧) سعادة اللواء على فهمى باشا
	(٥٥) » محمود رشاد باشا	

اسم حضرة العضو الذى لم يوافق على مشروع القانون

(١) حضرة عبد العزيز وضوان بك



# مجلس الشيوخ

## مضبطة الجلسة الخامسة والأربعين

المنعقدة علنا في يوم الأربعاء أول ذي الحجة سنة ١٣٤٥ الموافق أول يونيه سنة ١٩٢٧

(١) التصديق على محضر الجلسة السابقة (٢) تقرير لجنة المالية من مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧-١٩٢٨ - القسم الثاني (المصروفات) - قسم ٦ وزارة المالية - فرع ١ ديوان السوم - فرع ٢ إدارة عموم الأموال المقررة - فرع ٣ مصلحة الماسة - فرع ٤ مصلحة الأحشاء - فرع ٥ الخلية الأميرية - فرع ٦ مصلحة الألحاح الأميرية - فرع ٧ مصلحة الجازك - فرع ٨ مصلحة الناجم والمخابر .

وحضر حضرا صاحب السعادة والعمدة محمد زكي الإبراهيم باشا ، أحمد عبد الوهاب بك وكيل وزارة المالية .

قولى السكرتيرة البرلمانية حضرات : الشيخ محمد عز العرب بك ، محمد أحمد الشريف بك ، حل عبد الرزاق بك .

حبيب المصرى بك سكرتير عام .

أعلن حضرة صاحب العمدة الرئيس افتتاح الجلسة .

(١) التصديق على محضر الجلسة السابقة .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟  
أصوات : لا .

صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

سعادة محمود رشاد باشا - لى رغبة أجلسها حضراتكم وهى أن المجلس قد قرر بجلسته الأسس أن تفقد جلساته فى القد ويوم السبت والأحد فى الساعة الخامسة مساء . وبما أن جميع حضرات الأعضاء مدعوون فى حفلة افتتاح بنك مصر فى يوم الأحد القادم الساعة الخامسة تماما ، فأرجو أفا واقتم تأخير انعقاد الجلسة عن الموعد الذى قرره حتى تمكن من حضور تلك الحفلة .

الرئيس - لكن الجلسة فى الساعة السادسة أى بعد موعد الحفلة بساعة .

حضرة عبد الفتاح الهوزى بك - أن ساعة واحدة لا تكفى لحضور الحفلة .

حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله - أرى أن تستمر اليوم فى العمل الى أن تنتهى من نظر ميزانية مصروفات وزارة المالية وفى القد تنتهى من نظر مصروفات وزارة الخزانة ولو اقتضى ذلك أن تستمر الجلسة الى ساعة متأخرة من الليل حتى لا تضطر الى عقد جلسات فى يوم السبت والأحد .

الرئيس - إذا لم يكن فى الإمكان افتتاح الجلسة يوم الأحد المقبل فى الساعة السادسة فلتعقد فى الساعة السادسة والتصف مساء .

أصوات : لا مانع .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة العاشرة مساء برئاسة حضرة صاحب العمدة محمد طوى الجزار بك وكيل المجلس وبحضور حضرات الأعضاء ما عدا :

أولا - الغائبين :

(١) باجازات وهم حضرات :

محمد طلعت حرب بك ، بيومى مذكور بك ، حسين رشدى باشا ، عبد السيد أبوعلى باشا ، بولس حتا باشا ، عمر أحمد خلف الله بك ، محمد فتوى يكن بك .

(ب) بغير إذن وهم حضرات :

حسن أحمد المدينى بك ، عبد الفتاح رجائى افندى ، الدكتور محمد هاشم افندى .

ثانيا - المحتضرين :

(٢) من جلسة اليوم حضرات :

إبراهيم نور الدين بك ، عبد الرحمن محمد مهنا افندى ، محمد زكى عبد الرزاق بك ، محمود بسيونى افندى .

(ب) عن جلسة القد سعادة : اللواء محمود فؤاد باشا .

(ج) عن جلستى اليوم واللغد حضرات :

عوض حريان المهدى بك ، طحل محمد بك .

(د) من جلسات هذا الأسبوع حضرات :

إبراهيم فرج أبو الجبال بك ، أحمد تيجور باشا ، زوق شعبان شعبه بك ، عثمان خير ذيل القصص بك ، عبد الله سليمان أباطه بك ، فهمى حتا وصبا بك ، مرسى وزير بك ، ميشيل أبوب باشا .

(هـ) عن عشرة أيام من ٢٣ مايو الماضى سعادة : محمود محمد حسن الشنتوبى باشا .

(و) عن جلسات هذا الأسبوع والاسبوع القادم حضرة : محمد لطفى عطائى عطائى افندى .

(٢) تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧-١٩٢٨  
القسم الثالث (المصروفات) - قسم ١ - وزارة المالية - فرع ١ ديوان الصوم -  
فرع ٢ - إدارة عموم الأموال المقررة - فرع ٣ - مصلحة المساحة - فرع ٤ -  
مصلحة الإحصاء - فرع ٥ - المطبعة الأميرية - فرع ٦ - مصلحة الأملاك  
الأميرية - فرع ٧ - مصلحة الجمارك - فرع ٨ - مصلحة المناجم والمخارج  
على كساب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بأن أرفع لوقتيكم تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة  
سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ (قسم ١ - مصروفات وزارة المالية) راجيا  
عرضه على هيئة المجلس .

وسيكون حضرة صاحب السعادة محمود شكوي باشا مقرا للجنة أمام  
المجلس فيه .

وتفضلوا دوتكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس لجنة المالية ٢٦ ابريل ١٩٢٧

يوسف وهبه

نق من تقرير اللجنة ما يأتي :

## قسم ١ - وزارة المالية

١ - قدر لمصروفات هذه الوزارة بالمشروع مبلغ ٢,٧٤٨,٨٣٢ ج ٣٠  
وكان المقدرها في السنة الماضية ٢,٥٢٨,٦٣٣ ج ٣٠ فتكون هناك  
زيادة إجمالية قدرها ٢٢٠,١٩٩ ج ٣٠ وتشكل هذه الزيادة بعض فروع  
الوزارة دون البعض الآخر كما سيذكر بعد وتشمل ميزانية هذه الوزارة أحد عشر  
فرعا وهي :

- ١ - ديوان الصوم .
- ٢ - إدارة عموم الأموال المقررة .
- ٣ - مصلحة المساحة .
- ٤ - مصلحة الإحصاء .
- ٥ - المطبعة الأميرية .
- ٦ - مصلحة الأملاك الأميرية .
- ٧ - مصلحة الجمارك .
- ٨ - مصلحة المناجم والمخارج .
- ٩ - مصلحة الكيمياء .
- ١٠ - مصلحة التجارة والصناعة وسواحل الحكومة .
- ١١ - أعلام قضائيا الحكومة .

## فرع ١ - ديوان الصوم

٢ - يشمل هذا الفرع فصلين الأول ، ديوان الصوم والثاني خدمة  
الأقاليم والمحافظات ، وكان المقدّر لمصروفات هذا الفرع في العام الماضي  
٤٩٠,٩٦٤ ج ٣٠ وفي في هذه السنة ٥٣٩,٥٧٦ ج ٣٠ (هناك بخلاف مبلغ

١٢٣,٤٤٣ ج ٣٠ قيمة مصروفات أخرى خاصة بهذا القسم مدرجة في ميزانية  
مصالح أخرى) فتكون هناك زيادة قدرها ٤٨,٩٦٢ ج ٣٠ وهذه الزيادة هي  
في الباب الثاني (مصاريق صومية) وهذه أذن به زيادة عما كان مقدرا  
له في السنة الماضية مبلغ ٥٠,٧٩٩ ج ٥٠ أما الباب الأول (ماهيات وأجر  
ومرتبات) ففيه تخفيض قدره ٢١٥٧ ج ٣٠ .

٣ - وقد تشأ النقص الموجود بالباب الأول (ماهيات وأجر ومرتبات)  
من حذف ثلاث وظائف في الدرجات الموقفة بالديوان العام (مكتب السكرتير  
المالي) وسبع من الوظائف الخالية بالأقاليم من الدرجات الدائمة ضمن  
مستخدعي حرف (ج) ومن حذف وتعيين من ملك الخدمة السارية .

وقد ذكرت وزارة المالية في المذكرة الإيضاحية أنها أيدت الوظائف  
الدائمة على حالها إلى أن تنهى اللجنة العليا من إيجاتها فينظر حينئذ في الوظائف  
التي يمكن الاستثناء عنها .

وكانت هذه اللجنة حين خصها ميزانية السنة الماضية لاستحقت كثرة عدد  
الوظائف الموجودة بهذا الديوان سواء الرئيسية منها أو الوظائف الأخرى  
ولفتت نظر لجنة الموظفين العليا عند تشكيلها إلى هذه الحال ووجبت أن  
يحصل تشكيل اللجنة المذكورة بسرعة لما تستدعيه الحال من اتخاذ تدبير  
سريع من حيث إصلاحها . ولكن مع صدور القرار بتشكيل هذه اللجنة  
بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٦ قلنا لم نطلع شوطا يذكر في سبيل تأدية  
أمورها .

هذه الحال تدعو اللجنة أن تشير على وزارة المالية إلى تهيئة فرصة ماحصل  
أو يحصل من الخلف في بعض الوظائف الرئيسية المذكورة فتلبيها دون انتظار  
نتيجة أبحاث لجنة الموظفين العليا سابقة الذكر وهي متفقة في هذا الاقتراح  
مع لجنة المالية بمجلس النواب وقد أقره المجلس المذكور .

٤ - وكان البرلمان قد وافق على جعل رؤساء الحسابات في باقي  
الوزارات تابعين إلى وزارة المالية لما في ذلك من ضمان استقلالهم وتمتعهم  
بجمرة الرأي الذين من شأنها تقوية الرقابة ومنع شيء كثير من سوء التصرف .  
ولما استطلعت اللجنة عامها في تنفيذ هذه الرغبة أجيأت وزارة المالية بأنها  
رفضت الأمر إلى مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ولكن المجلس  
لم يت في الموضوع المذكور حتى الآن . وقد تضمنت المذكرة التي رفضت  
من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء في هذا الموضوع والمرقعة صوتها بنهاية  
هذا التقرير <sup>(١)</sup> بناء شافيا للاحتياجات التي تولد الاقتراح سالف الذكر .

وترى هذه اللجنة كما رأيت في تقريرها الخاص بالحساب الختامي لسنة  
١٩٢٥-١٩٢٦ بالفقرة رقم (٢١) أن لا محل لتأخير تنفيذ هذا الإصلاح  
زمتا آخر أكثر مما مضى إذ تبين حين فحص الحساب الختامي المذكور  
حصول تجاوزات كثيرة في التفقات ترجع إلى أن رقابة وزارة المالية على  
رؤساء الحسابات في الوزارات والمصالح الأخرى ليست الرقابة التي تمكن  
وزارة المالية من منع هذه المصالح من تجاوز حدود الميزانية المقررة لها .

وقد صرح معالي وزير الحفانية بالتابية عن دولة رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس النواب في سبيل بيان سبب تأخير تنفيذ هذا الإجراء بما يأتي:

"إن طلب لجنة المالية فيما يخص بالحق رؤساء الحسابات والوزارات المختلفة بوزارة المالية لإزالة قيد الجبث في مجلس الوزراء والسبب في تأجيل البت فيه إلى الآن يرجع إلى أن الحكومة اشتكت في الوقت نفسه في تحضير مشروع قانون مراقبة حسابات الدولة وأتمت من وضعه . وهذا المشروع أعدته وزارة المالية وبمجة اللجنة التشريعية بوزارة الحفانية ثم أرسل مجلس الوزراء لبحثه . وترى الحكومة أن النظام الذي ترده اللجنة المالية ربما يكون منجبا في مشروع هذا القانون . والأولف أن يت في الأمرين مما . ولذلك سيقدمان للجلس في وقت واحد".

هذا وإن كان معاليه قد صرح أيضا بأن الغالب أن يقدم المشروع الذي أعدته وزارة المالية خاصة بقانون مراقبة حسابات الدولة إلى مجلس النواب في هذه الدورة إلا أن هذه اللجنة تطلب من الحكومة البت في الأمرين المتقدم ذكرهما بسرعة حتى لا يتأخر تنفيذ نظامين مقطوع بفاصلتهما في أمر الرقابة على التصرف في الأموال العامة .

٥ - وبناء على ما صرح به معالي وزير المالية أمام مجلس النواب بالتابية عن نفسه وعن باقي حضرات زملائه من تنازل كل منهم عن مبلغ ٣٠٠ ج. م سنويا من مرتبه في استبداد مبلغ ٣٠٠ ج. م من الاعتمادات المقررة في المشروع لهذا الباب .

٦ - أما الزيادة الموصفة في اعتمادات الباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدرها ٧٩٩,٥٠٠ ج. م فتربح أسبابها: (أولا) تنفيذ القرارات التي أبطلها البرلمان أثناء مجته ميزانية العام الماضي خاصة بتقل الاعتمادات التي كانت بيزانية المعاشات للرتب الحارفي صرفها نظير أراض تنازل منها للحكومة أو الممنوعة بمقتضى أوامر خصوصية لعدم ارتباط كل فلك بمعاشات الموظفين وقد ترتب على هذا التقل زيادة في ميزانية دوران العموم قدرها ٢٩٠,١٢ ج. م منها ٢٥٨٢٠ ج. م من الفئة الأولى ٣١٩٢ ج. م من الفئة الثانية، وهي بالطبع زيادة صورية . و (ثانيا) من دفع خصصات الجامع الأزهر من ٨٥٠,٨٠٠ ج. م إلى ٩٥٠,٢٠٢ ج. م كلفة ما يخص الحكومة من مصاريف المنشآت الحديثة السابق اشتراطها في سنة ١٩٢٦ لمدة ستة أشهر ولتقيام بتصحيحها من مصاريف السنة الثالثة لمدة ثمانية شهور بما في ذلك مبلغ ٣١١٣ ج. م لمصاريف التأسيس الأولية . و (ثالثا) لزيادة اعتماد التورديدات العمومية بمبلغ ١٩٠٠٠ ج. م تقريبا منها ١٤٠٠٠ ج. م خاصة بوزارة المعارف على إنشاء مدارس وفصول عديدة في سنة ١٩٢٦

(ورابعا) من زيادة مبلغ ٣٣٧١ ج. م في اعتماد الكسارى وهي زيادة ظاهرية أكثر منها حقيقية لأنها ناتجة عن حصر اعتماد ملابس الجلاوية الثانيةين لختلف المصالح في ميزانية وزارة المالية لما في ذلك من الاقتصاد في المصروفات ففي سنة ١٩٢٦ كانت جملة الاعتمادات المدرجة للباس الجلاوية في ميزانيات مختلف المصالح تبلغ ٣٠٤,٥٠٠ ج. م فنقصت الآن إلى ٢٥٠,٠٠٠ ج. م فقط .

٧ - ولما أن حصلت المناقشة في أمر تخصيصات الجامع الأزهر أمام مجلس النواب اقترح تأجيل النظر في اعتماد مبلغ ٩٥٠,٢٠٢ ج. م وهو مجموع المبلغين الأولين من المبالغ الأربعة المدرجة في البند ٨ (اعانات ومرتبات متنوعة) تحت عنوان "تخصيصات الجامع الأزهر" حتى يرفع مجلس الشيوخ من نظر مشروع القانون الخاص بتنظيم سلطة الملك فيما يخص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين فوافق مجلس النواب على الاقتراح المذكور وترى هذه اللجنة - خصوصا مع ما حصل من قرار المجلسين للقانون المشار إليه - الموافقة عليه أيضا لما فيه من المصلحة وإمكان أن تكون جميع النفقات الخاصة بالمعاهد مضمومة إلى بعضها في ميزانية واحدة وأن يحصل بمشما مع بعضها مرة واحدة دون توزيعها بين المصالح المختلفة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ورد في الفقرة ٧ من تقرير اللجنة أنها ترى النظر في اعتماد مبلغ ٩٥٠,٢٠٢ جنيه مصري الوارد في البند ٨ (اعانات ومرتبات متنوعة) تحت عنوان تخصيصات الجامع الأزهر .

فهل يدخل ضمن هذا المبلغ المرتب الخاص بشيخ الجامع الأزهر ؟  
سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لا . إن هذا المبلغ إنما هو مجموع المبلغين الأولين الواردين تحت البند ٨

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ولما لم يرد النظر في مرتب شيخ الجامع كما أرجأنا النظر في هذا المبلغ ؟

تطوون حضراتكم أن ميزانية المعاهد الدينية تتكون من مبلغين أحدهما يؤخذ من وزارة المالية وهو مطروح أمره عليه الآن ، والثاني يؤخذ من وزارة الأوقاف . فها ترون أن ريبا النظر في اعتماد مرتب شيخ الجامع إلى أن تعرض ميزانية المعاهد الدينية بمعنى أن لا يدرج ضمن هذا المبلغ من مصروفات وزارة المالية بل يؤخذ من ميزانية المعاهد الدينية لأنه لا يصح أن يدرج مرتب شيخ الجامع وهو تابع لإدارة المعاهد الدينية تحت باب الاعانات في وزارة المالية .

أنا لا أعرض للرب في ذاته وإنما أرى أن يحذف المبلغ من مصروفات وزارة المالية على أن تضعه إدارة المعاهد الدينية ضمن ميزانياتها التي تعرضها علينا لأن هذا هو الترتيب المعقول .

الرئيس - المسألة منطوية أمام مجلس النواب فلا يصح لنا الكلام فيها الآن .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أنا لا أعرض للرب كما سبق أن قلت بل أرى أن يضم هذا المرتب إلى مبلغ ٩٥٠,٢٠٢ ج. م الذي أرجأنا النظر فيه فيكون مجموع ٩٧٢,٠٠٢ ج. م ثم تعرض علينا ميزانية المعاهد الدينية ومدرج فيها المبلغ لأن ميزانية المعاهد هي كميزانية الجامعة تتألف من إعانة من الحكومة قدرها ٨٠٠٠٠ جنيه وإيرادات أخرى ومع ذلك فإن مرتب مديرها وأساتذتها تندرج ضمن ميزانياتها وتعرض علينا .

سعادة محمد زكي البراشي باشا (وكيل وزارة المالية) - حقيقة كان لهذا التفريق ، وهو إدراج مرتب شيخ الجامع على حدة وتخصيصات الجامع الأزهر على حدة ، موجب في العام الماضي لأن هذا المرتب كان يؤخذ

من وزارة المالية ولا يدرج ضمن ميزانية المعاهد الدينية وإما مبلغ خصصت  
للمجامع الأزهر فكان على وزارة الأوقاف ليكون تحت تصرف إدارة  
المعاهد الدينية .

ولما وضعت ميزانية هذا العام لم يكن القانون الخاص بتنظيم سلطة الملك  
فيا يختص بالمعاهد الدينية صدر ولما أدرج المبلغ بهذا الشكل الذي ترونه ،  
ثم لما صدر القانون المذكور وضعت ميزانية المعاهد الدينية وعرضت  
على دولة رئيس الوزراء وأى أن يدرج راتب شيخ الجامع في باب الإيرادات  
وفي باب المصروفات للزيادة المذكورة ، ويستجدون هذا عندما تعرض عليكم  
الميزانية . إذن فما يطلبه حضرة العضو المحترم قد تحقق بالفعل هذا العام .  
أما عن شكل الميزانية كما أقرها مجلس النواب وعرضت على حضراتكم فإن  
هذا الشكل لا يؤثر في الموضوع مطلقاً لأننا على كل حال في حاجة لتصديق  
حضراتكم على مبلغ ٩٥٢.٠٢ من الجنيئات ويبلغ ٢٠٠٠ جنيه سواء كان المبلغان  
منضمين بعضهما لبعض أو منفردين إذ الواقع أن المبلغ إذا صدقتم عليه  
سيُدرج في ميزانية المعاهد الدينية ويصرف منها .

ولا أرى أن يضيع وقت المجلس بإعادة المشروع إلى مجلس النواب لعدم  
موافقتكم على بقاء المبلغ إذا لا فائدة من ذلك وستعرض ميزانية المعاهد عليكم  
كما قلت وستجدون رغبة حضرة العضو محققة فيها .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) — أن ما يطلبه حضرة العضو  
المحترم الشيخ حسن عبد القادر هو ضم مبلغ الألفي الجنيه إلى مبلغ ٩٥٢.٠٢  
وإيقاف الفصل في المبلغين حتى تعرض ميزانية المعاهد الدينية . وما قاله سعادة  
وكل وزارة المالية الآن يريد نظرية حضرة العضو لأن المربى قد أدرج ضمن  
ميزانية المعاهد الدينية في قسم الإيرادات وفي قسم المصروفات وقد يرى عند  
نظر ميزانية المعاهد أن يعمل مرتب شيخ الجامع الأزهر ألقا وخصماته جنيه  
مثلاً بدلاً من ألفين فيكون تصديقنا الآن مقبلاً لقراره قد رآه البرلمان عندنظر  
الميزانية المذكورة .

لهذه الأسباب ويصدق مقرر اللجنة المالية انضم إلى حضرة الشيخ حسن  
عبد القادر في طلب إرجاء البت في هذا المبلغ .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أرى أن يصفى من ميزانية وزارة  
المالية كل ما هو خاص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية كرتب رؤس الطباخين  
وقية كتدريج هذه المبالغ في ميزانية المعاهد نفسها .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) — أن ما يشر إليه حضرة العضو  
الصحيح هو مرتبات قديمة جرى العمل على صرفها بمعرفة وزارة المالية .

سعادة محمد زكي الأبراشي باشا (وكيل وزارة المالية) — أقول أن الذي  
جرى عليه البرلمان فيما يتعلق بمرتبات موظفي الحكومة ومن في حكمهم  
كفضيلة شيخ الجامع الأزهر هو احترام الحقوق المكتسبة واتفق على أن من  
الحق المكتسب ما يقضى فضلاً .

لم يشذ البرلمان في العام الماضي عن هذه القاعدة بل صرح بها في مواطن  
كثيرة وفي قرارات صدرت حيث اعتبر أن ما يقضيه الموظف حق مكتسب  
لا يس و بذلك يكون ما يقضيه فضيلة شيخ الجامع الأزهر الخالي طليفاً

لهذه المبادئ حقاً مكتسباً والذي يقضى من هذا أنه إذا رأى البرلمان عند  
ما تعرض ميزانية المعاهد الدينية عليه تخفيض هذا المربى ، أن ينص على أن  
يكون المربى الخالي بصفة شخصية ثم يضع البرلمان المربى الذي يرى أن  
يكون في المستقبل لمن يشغل هذا المنصب بعد شاعلة الخالي ، وبناء على ذلك  
لا أرى ضرراً من إقرار المبلغ كما أقره مجلس النواب .

حضرة محمد محمود خليل بك — أرى أن ما يقوله سعادة وكل المالية  
سابق لأوانه . يقول سعادته بعدم التعرض لمربى فضيلة شيخ الجامع الأزهر  
تطبيقاً لنظرية الحق المكتسب . والحقيقة أن هذا المبلغ كما هو وارد  
في الميزانية أمانة . فلا يمكن التسليم بنظرية احترام الحقوق المكتسبة في شأنه  
لأن الأمانة لا تكسب صاحبها حقاً وقد رأيت أن ألفت نظر حضراتكم إلى  
هذه النقطة حتى لا يترسكوت المجلس موافقة ضمنية على ما أبداه سعادة  
وكل وزارة المالية . . . .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) — اصحح واقعة جاءت في أقوال  
حضرة العضو المحترم محمد محمود خليل بك .

حضرة محمد محمود خليل بك — اصحح لي أن أتم كلفي . قلت أن  
ما أبداه سعادة وكل وزارة المالية سابق لأوانه لأنه لا يمكن المناقشة وأخذ  
قرار من المجلس إلا إذا عرضت المسألة للبحث فيها وأبداه رأي بشأنها .

والمنطوق الآن هو مجرد النظر في ضم مبلغ الألفي الجنيه إلى مبلغ  
٩٥٢.٠٢ جنيه الخاص بخصمات الجامع الأزهر فيجب أن يكون الكلام  
قاصراً على ذلك .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) — اني اصحح واقعة جاءت على  
لسان حضرة الزميل الصفي محمد محمود خليل بك . قال سعادته أن مبلغ ألفي  
الجنيه الوارد في الميزانية لفضيلة شيخ الجامع الأزهر هو أمانة والحقيقة أنه  
مرتب كما هو وارد في صفحة ٥٤ من الميزانية بند ٨

حضرة محمد محمود خليل بك — — لوزارة المالية أن تصف هذا المبلغ  
بما تشاء ولنا رأينا على كل حال .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) — قلت أن مبلغ ألفي الجنيه هو  
مرتب لا أمانة وقد رأيت وبجاعة طلب إيقاف البت فيه الآن ومنعه إلى  
مبلغ ٩٥٢.٠٢ من الجنيئات خصصت بالجامع الأزهر ولم أقصد بذلك من  
ما يتقاضاه فضيلة شيخ الجامع الأزهر الخالي وإنما يجوز عند مرض ميزانية  
المعاهد الدينية على البرلمان أن يرى تخفيض مرتب هذه الوظيفة فإذا أقرنا  
المبلغ الآن وظلت الوظيفة قبل ميزانية السنة المقبلة لا الذي يعمل بها  
يتقاضى مبلغ ألفي جنيه .

لهذا أرى من الأسوأ الموافقة على إيقاف النظر في مبلغ ألفي الجنيه  
المذكور مؤقتاً أسوة بمبلغ ٩٥٢.٠٢ جنيه حتى ينظر في الجميع عند نظر  
ميزانية المعاهد الدينية .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ما يطلبه سعادة المقرر ؟

(موافقة) .

على من يقرر اللجنة ما يأتي :

سألى محمد محمود باشا (وزير المالية) - سيجت وزارة المالية هذا الموضوع وستعطى الحق لصاحبه .

قل من تقرير اللجنة ما يأتى :

١٠ - وتلاحظ اللجنة أن الاعتادات الخاصة بالتوريدات العمومية والمينة بالبدن ١٣ قد زادت من ٦٦,٦٢٩ ج ٠ م في العام الماضي الى ٨٧,٥٨٠ ج ٠ م في هذا العام أى مبلغ ١٥٩٧١ ج ٠ م ومن هذه الزيادة مبلغ ٩٩١٧ ج ٠ م في اعتادات الوازمات العمومية للكتاب بسبب الانشاءات الحديثة بوزارة المعارف العمومية والزراعة والأشغال ومصلحة الصحة العمومية ومبلغ ٨٧٤٦ ج ٠ م في اعتاد أستاذ مخصوصة لوزارة المعارف العمومية وهي الخاصة بأدوات التعليم . وأسباب هذه الزيادة هي المعاهد البلدية وما حدث من انقطاع في توريد الاثمن من تلك الأدوات في العام الماضي .

ومهما قيل في الأسباب المبررة لزيادات المتوالي في اعتادات التوريدات فإن اللجنة ترى أنه يمكن ادخال اقتصاد كبير على نفقات اعتادات هذا البدن اذا وحيث الحق وعدم التبذير من المصالح فيما يصرّف لها من الأدوات .

١١ - وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب حذف مبلغ ٣٠٠ ج ٠ م قيمة الاعتاد الوارد بالبدن ١٥ تحت عنوان "خسارة اعادة سك النقود النضية القديمة" وذلك لما تبين لها من أن النقود النضية تريد الآن على احتياجات التحويل وأنه لا داعى لسك شيء جديد منها وترى اللجنة هذا الرأي وقد وافق عليه مجلس النواب .

وبناء على ما تقدم تكون المبالغ الواجب اعتادها لهذا الفرع هي كالآتي :

جيبه

٢٧٦,٠٨٨ باب ١ - ملهيات وأجر ومربيات (بعد حذف ٣٠٠ ج ٠ م من ماهية الوزير) .

١٦٤,٩٨٦ باب ٢ - مصاريف عمومية (بعد حذف ٣٠٠ ج ٠ م خسارة اعادة سك النقود القديمة وبعد استبعاد مبلغ ٩٥,٢٠٢ ج ٠ م .  
مخصصات الجمارك الأخرى الذى تقرّر تأجيل الفصل فيه لحين نظر ميزانية المعاهد الدينية) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد في تقرير اللجنة وعلى الاعتاد المقدّر للباب الأول وقدره ٢٧٦,٠٨٨ جنها .

( موافقة ) .

معادة عمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - بمجلس مبلغ ألقى اللجنة قيمة مرتب فضيلة شيخ الجامع الأزهر الذى وأتم إغلاف النظر فيه الآن من الاعتاد المقدّر للباب التالى يكون اعتاد هذا الباب ١٦٢,٨٨٦ جنها - مصاريف عمومية ( بعد حذف ٣٠٠ ج ٠ م خسارة اعادة سك النقود القديمة وبعد استبعاد مبلغ ٩٧,٢٠٢ ج ٠ م جنه مرتب شيخ الجامع الأزهر ومخصصات الجامع المذكور الذى تقرّر تأجيل الفصل فيه لحين نظر ميزانية للمعاهد الدينية ) .

٨ - كان وزير المالية قد صرح أمام مجلس النواب عند نظر ميزانية السنة الماضية بمناسبة اقتصاد وجه الى أبدية ترتيب الاعانة المقررة لأسماء داودوف بأن الوزارة تفكر في بحث هذه المسألة من جديد وبالإستسلام من الوزارة عما تم في ذلك تين أثيرا وقدت الى مجلس الوزراء اقتراحا بهذا الشأن وأنه لا يزال الى الآن قيد البحث، ويرى هذا الاقتراح في جملة على معاملة الأسماء المذكورين معاملة أرباب الماشات مما تكون نتيجته الإنتهاء من صرف هذه المكافآت متى افترضت طبقة الورقة الحالية للأسماء المذكورين وترى هذه اللجنة أنه اقتراح وجيه يرى الى الفرض المقصود .

٩ - هذا وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها بمناسبة زيادة مبلغ ٢٠٠ ج ٠ م على الاعانة المخصصة لتخلف الآثار القبطية وجعلها ١٢٠٠ ج ٠ م أنه ربما كان من المستحسن تنظيم لخطفات مصوروا التاريخية أن تضم الآثار القبطية الموجودة بالمصنف المصرى الى أمثلها الموجودة بالمصنف القبطى نظرا لكامل استمداده وحالة فوه وذلك بعد أن ينظم المتحف القبطى بقانون يعطيه حكم المتاحف العامة فيقسم بذلك المكان بالمصنف المصرى لما يراه لعله ليس من الآثار المكتشفة حديثا خصوصا مع ما توشيه الحكومة من توسيع التيه من أجله وفى ذلك اقتصاد لا يتكر في نفقات الانشاء وهذه اللجنة تؤيد هذا الرأى لما فيه من فائدة إيجاد الآثار القبطية في مكان واحد وامكان الاقتصاد في نفقات انشاء الأمكنة التى تتطلبها الآثار المكتشفة حديثا .

سعادة محمد صفوت باشا - جاء في صفحة ٥٦ من الميزانية بند ٨ مبلغ ٢٤٠ جنها مرتب تكية مراد درس يودس .

كتب أخيرا في جزير يودس تقديم للمسلمون المقيمون بها شكوى من التصرفات التى عملتها وزارة المالية بشأن هذا المبلغ . تصرفت لوجعت لكاتب موجبة للاستناد .

يوجد هناك تكية ومسجد مقرر لها ٢٤٠ جنها سنويا من زمن مديد وكان هذا المبلغ يسطى لناظر تلك التكية والمسجد . بعد ذلك توفى هذا الناظر فحضر ابنه لمصر وسعى سعيه وتمكن من أخذ هذا المبلغ لنفسه وهو مقيم هنا لتلك رفع المسلمون والقانون بأمر التكية والمسجد شكواهم الى وزارة المالية فرائت أن تحمل المسألة خلا غريبا فأعطت التكية ١٠ جنيت شهريا وخصصت للجامع والتكية البشارة بالجنيتات الأخرى .

الرئيس - هل تبين ابن التوفى ناظرا لتلك التكية والجامع بدلا من أبيه ؟  
سعادة محمد صفوت باشا - لا لم يحصل تيميه ناظرا والمسألة أن ساكن الجناح المنقول له ان المديوى اسماعيل باشا مرقى هذه الجزيرة فرأى أن الجامع والتكية في حاجة الى الاعانة فرتب لها هذا المبلغ .

(حضر حضرة صاحب المال محمد محمود باشا وزير المالية) .

سعادة محمد شكرى باشا (مقر اللجنة) - أعظم ابن الناظر كان قاصرا في وقت ما .

سعادة محمد صفوت باشا - لهذه المسألة حكاية لا يسمع وقت المجلس بسريها . وكل ما أريجه أن نجس وزارة المالية الموضوع بما يستعنه من البتة

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثاني وقدره ١٦٢٩٨٦ جنينا ؟

( موافقة ) .

حضرة لويس أخونخ فانوس افندي - لى كلمة عن البارة الواردة في الفقرة الثانية من تقرير لجنة المالية بشأن الإحاطة المقصورة لأسرهم دارفور والذي أرجوه أن لا يفهم أن ما ورد في تقرير اللجنة بشأنها قرار من المجلس فيها لأن المسألة تدخل في سياسة الدولة وعلى من المسائل الحيوية المرتبطة بالملاعة التي سينتدبها أهل السودان .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لم يصدر قرار في هذا الموضوع ولجنة المالية لم تطالب إصدار قرار بشأنه .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

فرع ٢ - إدارة عموم الأموال المقررة

١٢ - يشمل هذا الفرع أربعة فصول هى :

أولا - الأموال المقررة .

ثانيا - خدمة الأقاليم والمحافظة .

ثالثا - دار المحفوظات المصرية .

رابعا - إدارة رسم الإنتاج .

وقد تمت مصروفاته من المشروع بمبلغ ٥١٣,٩٠١ ج.م وذلك بخلاف مبلغ ٤٤٨,٩٤٤ ج.م قيمة مصاريف أخرى خاصة بهذا الفرع مدرجة في ميزانيات مصالح أخرى وكان المقدّر لى ميزانية السنة الماضية ٥٠٠,٩٠٠ ج.م فتكون هناك زيادة قدرها ٨٣,٠١٦ ج.م .

وقد أدخل تغيير جوهري في أرقام البابين الأول والثاني الخاصة بهذه المصلحة إذ حصل بناء على ما اقترحه أحد حضرات أعضاء مجلس النواب إنشاء بحث ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ :

أولا - نقل اعتماد الصياري من الباب الثاني ( مصاريف عمومية ) الى الباب الأول ( ماهيات وأجروماتيات ) وثانيا - توزيع اعتماد مصاريف تحصيل ضريبة القطن واعتماد مصاريف إيراد السنوى للأموال المالية على مختلف البنود في البابين الأول والثاني فكانت النتيجة أن ظهرت في عدد الوظائف الموقّعة زيادة ٣٩ وظيفة وفي وظائف الخدمة السائرة ٢٥٩٥ وأن اعتمادات الباب الأول زادت من جراء ذلك بمبلغ ٢٣٩,٠٠٠ ج.م ونخفضت اعتمادات الباب الثاني بالمقدّر ذاته .

وأوردت وزارة المالية في مذكرتها الإيضاحية أنه ما عدا ما تقدم ذكره فقد أقيمت الميزانيات كما كانت عليه سنة ١٩٢٦ مع مراعاة درج الاعتماد اللازم لنقل مكاتب مصلحة الإنتاج ومستودعاتها من محلها الكائن في مدخل عمكة مابدين وذلك اجابة لرغبة التي أبداه البرلمان في هذا الصدد أثناء بحثه ميزانية سنة ١٩٢٦

وقد وقع من جراء ذلك اعتماد إيجار المكاتب المقرر بالبدن - ٣١ - لإدارة رسم الإنتاج من ١٥٠ ج.م في سنة ١٩٢٦ الى ٥٣٧ ج.م في سنة ١٩٢٧

١٣ - وقد ذكرت اللجنة في تقريرها عن ميزانية السنة الماضية أنه يوجد بعض القلق في مدد الوظائف الرئيسية في هذا الفرع وفتحت نظر لجنة الموظفين العليا الى هذا الأمر وبما أن هذه اللجنة لم تباشر عملها لغاية الآن وكانت هناك فرصة خروج بعض الموظفين الأجانب فقول اللجنة أن توفى وزارة المالية لإدخال شيء من الاقتصاد في ذلك العدد .

وقد أوردت لجنة المالية لمجلس النواب هذه الملاحظة في تقريرها .

١٤ - هنا وقد لاحظت لجنة المالية لمجلس النواب في تقريرها تمدد المكافآت التي تمنح للصيارف عن بعض الأعمال التي يقومون بها ولاحظت أن أنواع هذه المكافآت واعتماداتها لا تتفق في كثيرها مع ما أدخل من التحسين العظيم لم مرتبات الصيارف وما يصيبهم من العائلات السنوية إذ رفضت الدورات المختصة لهم من ٧ : ٢ ج.م في سنة ١٩٠٧ الى درجة بلدياتها ٦٠ ج.م ونهايتها ١٠٨ ج.م ومن ٥٤ ج.م و ٦٦ ج.م في السنة المذكورة الى درجة نهايتها ١٤٤ ج.م وطلبت حذف مبلغ ٥٠٠ ج.م وهو مجموع مبلغ ٣٥٠ ج.م المفصّل ضمن بند المرتبات لمكافآت المراجعة ١٥٠ ج.م المدرج بالبدن - ١٤ - تحت عنوان "مكافآت تحصيل إيجارات" .

وبين المناقشة في ذلك أمام مجلس النواب رفض هذا الاقتراح فيما يخص بمبلغ ٣٥٠ ج.م وقيل فيما يخص بمبلغ ١٥٠ ج.م وذلك بعد أن بين سعادة وكيل المالية القائمة التي طالت من قيام الصيارف بأعمال المراجعة والتأنيج الحسنة التي أدى اليها عملهم - وهذه اللجنة توافق على ما أقره مجلس النواب في هذا الصدد .

وبناء على ما تقدم تكون المبالغ الواجب اعتمادها لهذا الفرع هي كالتالي :

بجيه

١٦٤٩٢١ باب ١ ( ماهيات وأجروماتيات ) كما هو وارد في المشروع .  
٤٧٤٨٠ باب ٢ ( مصاريف عمومية ) بعد حذف مبلغ ١٥٠ ج.م مكافأة تحصيل إيجارات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما جاء بتقرير اللجنة وعلى الاعتماد المقدّر للباب الأول وقدره ٤٦٥,٩٢١ جنينا

( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدّر للباب الثاني وقدره ٤٧٨,٠٠٠ جنينا

( موافقة ) .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى .

فرع ٣ - مصلحة المساحة

١٥ - قد تم مصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٥٤,٣٦٤ ج.م بخلاف مبلغ ١٨٨,٥٠٠ ج.م أدرج لمصاريف أخرى في ميزانيات بعض المصالح وكان المقدّر لمصروفاته في السنة الماضية مبلغ ٤٨٤,١٦٥ ج.م - تكون هناك زيادة اجابية قدرها ٥٦١,٩٩١ ج.م وكلها على ما هو ظاهر



فنيا يختص بمبلغ ٣٣٣٠ ج م المخصص لشراء وإيواء الكهرواء  
فقد سبق للبرلمان حين نظر ميزانية السنة الماضية وأقر على شرائه لتغطية  
ويجوز آلة احتياطية لإدارة المطابع إذا طرأ خلل على الوايوارالحالي وقد تمت  
التوصية عليه إلا أنه لم يمكن الحصول عليه قبل انتهاء السنة المالية الماضية .

وفنيا يختص بمبلغ ٨٠٠٠ ج م المقدر لمساحة الأراضي المزروعة فلتا  
قد تبين أن حقيقة المبلغ الواجب احتياجه هو ١١,٢٠٠ ج م ، وقد سبق  
للبرلمان بمحض هذا الموضوع حين اعتماد المبالغ التي لرست لهذا العمل في ميزانية  
السنة الماضية وكان قرار مجلس الشيوخ بتاريخ ٢ مارس ١٩٢٧

أما طلب اعتماد مبلغ ٥٠,٠٠٠ ج م المقدر لإعادة مساحة مديرية الجيزة  
فانه يثير الموضوع الخاص بنظام التسجيل العقاري ويتطلب من البرلمان  
أن يصدر قراره في شأن تطبيقه على سائر جهات القطر وقد كان أرجاه الى  
هذه العام مع اقراره للاحتياجات التي كانت مطلوبة والتي كان من وراء  
اقرارها التصريح لمصلحة المساحين تسير في عملها في مديرية المنوفية التي  
كانت تقتصر على تطبيق النظام المذكور فيما لاية ذاك الوقت .

١٩ - أما تفصيل هذا النظام وما يحوي عليه من مميزات وكيفية  
تطبيقه في مديرية المنوفية التي اختيرت بسبب تجزئة الملكية فيها تكون نموذجاً  
للتسجيل الفني فقد بيننا اللجنة من جديد في الملحق رقم ٢ المرفق بنهاية هذا  
التقرير .

ولقد ذكرت هذه اللجنة في تقريرها عن السنة الماضية انها تحبذ هذا  
النظام وتعتقد أنه من أبلغ ما يتخذ وسيلة لاقرار المساحة وتقليل المنازعات  
وأجاب تعدي اليوم خصوصاً بالمضي في هذا المشروع لما للعمل به من المزايا  
العديدة والتي تورد اللجنة فيما يلي المهم منها :

(أولاً) ان هذا النظام سيكون من فائدة صغار الملاك على وجه خاص  
اذ من شأنه اشهار ملكيتهم وجعلها في مأمن من التنازع وقد ورد بأن  
احصاء وهو عن سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ (ملحق رقم ٣) أن مجموع عدد  
الملاك بالقطر المصري يبلغ ٢,٠٥٩,٩٥٢ مالكان منهم ١,٣٧٩,٢٤٢ مالكا  
يملك كل منهم أقل من فدان أي متوسط ٠,٣٩ من الفدان لكل مالك  
و٥٣٧,٨٦٤ مالكا يملك كل منهم من فدان إلى خمسة أي متوسط ١,١٠ فداناً  
لكل مالك وأن من مجموع كافة الأملاك البالغ مساحتها ٥,٨٥٨,٥٠٩ فداناً  
التي يملكها جميع الملاك البالغ عددهم ٢,٠٥٩,٩٥٢ قد خص صغار الملاك  
المذكورين البالغ عددهم ١,٩٠٤,٢٠٦ مالكا ١,٦٤٩,٩٠٠ فدان أي نسبة  
٦٠ من الفدان .

(ثانياً) - منع المنازعات المدنية الخاصة بالملاك وخصوصاً الملك الصغير  
لأن التمدد على أي موضوع من العلامات منافع عليه قانوناً ولأنه يمكن  
في حالة تمييز احداها اعادة وضعها بسرعة وبغير مصاريف .

(ثالثاً) - زوال دعاوى جميع المنازعات والمضاربات التي كانت تنشأ  
عامة بسبب النزاع على الحدود والتي كانت تطوّر في كثير من الأحيان الى  
جنايات تؤثر تأثيراً يذكر في أمر الأمن العام بسبب مايفسك فيها من  
العلماء .

من جدول المقارنة في الباب الثالث ( أعمال جديدة ) اذ أن هناك تخفيضاً  
في الباب الأول ( ماهيات وأجور ومرتبات ) قدره ١٨٩٣ ج م وفي الباب  
الثاني ( مصاريف عمومية ) قدره ٣٥٣٨ ج م ولم يكن مقرراً في العام  
الماضي مبلغ ما للأعمال الجديدة التي تنفذها في هذا العام لأول مرة  
مبلغ ٦١٣٠ ج م

١٦ - وليس في حالة الوظائف تعديل يذكر إلا أنه حصل دمج  
اعتاد قدره ٦٠٠ ج م في الباب الأول للمستخدمين والعمال للآزمين للأعمال  
التي تطلبها المصالح الأخرى واستبعد من جملة الباب بمصفاة تأدية خدمات  
مع مبلغ قدره ٢٣٠٠ ج م مستبعد من ميزانية مصلحة البريد عن ماهيات  
المستخدمين الذين يقومون الآن بإعداد الطوابع البريدية .

وقد لاحظت اللجنة في تقريرها عن ميزانية السنة الماضية أن هناك زيادة  
في الوظائف الموجودة في هذا الفرع ونشأت إليها نظر لجنة الموظفين العليا  
اذ يظهر أنه قد بلغ كثيراً في مدد العام مما يبلغ حسب مشروع الميزانية  
١٣٨٧ في المبرجات الدائمة و٢٨ في المبرجات المؤقتة و٢١٠٤ في الوظائف  
الخارجية عن هيئة العمال - هذا عدداً ما هو مقرر لعمال اليومية من الأجر التي  
تعملها في المشروع مبلغ ٢,٥٥٧ ج م .

١٧ - أما فيما يختص بالباب الثاني (مصرفات عمومية) فقد اتبع بشأن  
التوريدات نفس الطريقة التي رويتم في شأن المستخدمين ، أي أنه أدرج  
الاعتماد اللازم لشراء الأدوات التي تستعملها أعمال المصالح الأخرى واستبعد  
من جملة البند بمصفاة تأدية خدمات .

ويظهر لجنة بشأن المصاريف العمومية أن هناك بعض المبالغة في تقديرها  
وما يستلزم النظر في أمر هذه التفضات ما هو خاص بالتوريدات (بند ٦)  
اذ تقلرها في هذا العام مبلغ ٤٨,٩٠٥ ج م على النحو المبين بالصفاة ٧٥  
من المشروع .

وقد اتفقت لجنة المالية مجلس النواب مع وزارة المالية على اقتصار  
٤٢٠٥ ج م من مبلغ ١٨٢٠٥ ج م المقدر لشراء علامات تصديق  
الأراضي ولوازمها وعل تخفيض مبلغ ٤٣٥ ج م من مبلغ ١٣٣٥ ج م  
المدرج بالبند ٥ - ٣٣ ذات مقولة وثابتة ، و ترى هذه اللجنة فيما يختص  
بتخفيض مبلغ ٤٢٠٥ ج م انه حصل بسبب ما توقعه وزارة المالية  
من تقل في أثمان علامات التصديق المذكورة عن إقائها في الوقت الذي  
حضر فيه مشروع الميزانية وتوافق اللجنة على اجراء تخفيض المبلغين المتقدم  
ذكرهما وقد وافق مجلس النواب على ذلك .

١٨ - أما مبلغ ٦١,٣٣٠ المقدر للباب الثالث فانه موزع كالآتي :

٣٣٣٠	شراء وإيواء موله الكهرواء
٥٠٠٠	اطاعة مساحة مديرية الجيزة
٨٠٠٠	مساحة الأراضي المزروعة فلتا

(ثامسا) عدم ضياع مبلغ ٧٠٠,٠٠٠ ج. قيمة ما صرف على هذا النظام لئلا يأتى الآن في تطبيقه من مديرية المنوفية وفي بعض الأعمال التحضيرية اللازمة لتطبيقه من مديريات البحيرة والقليوبية والدقهلية إذ شرع في العمل في هذه المديريات الثلاث بناء على مقرره البرلمان في السنة الماضية .

٢٠ - هذه المزايا والتباج الذى أصابه هذا المشروع عند تطبيقه على سبيل التجربة في مديرية المنوفية كما يظهر جليا من الإحصائيات المتقدمة ذكرها والذي يدل دلالة واضحة على أن أهالى مديرية المنوفية قد لمسوا الفائدة المصونة من تطبيق هذا النظام والطلبات المبدئية التى قدمت الى مصلحة المساحة من ملاحظات مديريات أخرى يطالبون فيها أن يجرى العمل في مديرياتهم بنفس النظام الذى أدخل بالمنوفية بدلا من التأثير البسيط الذى تقوم به مصلحة المساحة دون الالتباه إلى عملية التمديد - تحمل هذه الجلسة على أن تطلب من المجلس إقرار العمل بالنظام المذكور .

٢١ - وقد جاء بتقرير لجنة درس نظام السجلات العقارية الذى سلف ذكره (والذى وضع على حضرات الأعضاء) أن اتقام هذا النظام يحتاج الى خمس عشرة سنة وأن مجموع نفقاته تبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات بما فى ذلك نظام الموثقين (الذى لا يحتاج لهذا المشروع الا به) فيكون ما يطلب سواها لهذا المشروع هو ٧٠٠,٠٠٠ ج. ولكن بما أن مصلحة المساحة تقوم الآن ببنى كثير من الأعمال المشتركة بين اختصاصها الخالى وبين ما يستلزمه نظام التسجيل من الاجراءات الإضافية فإن المطلوب سواها لا كمال معدلات نظام التسجيل يخفض بسبب ذلك الى ١١٩,٠٠٠ ج. - على أن الأبحاث الخاصة بالنفقات التى يستلزمها هذا ذلك تطبيق نظام التسجيل الواردة بذلك التقرير تدل على أن اقتصادا كبيرا سيدخل على المصروفات العامة بالهاكم وإدارة الأموال المقررة وبمصلحة الأملاك وبوزارة الأوقاف مما يتكافأ تقريبا مع النفقات المذكورة ، هذا فوق ما تقدم ذكره من أن إيرادات التسجيل تزيد بما يقرب من نصف مليون جنيه .

٢٢ - وهذا النظام قد عمل به في سوريا وأستراليا وآتى بفوائده جمعة رغم أن أراضي هذه البلدان جبلية غرسية وسن - الحقن أن ادخاله في مصر يمدى فيها مثل ما أجدى في تلك البلاد .

٢٣ - ولما أُن حصلت المناقشة في هذا الموضوع أمام مجلس النواب وتبينت له فوائده هذا النظام لم يتردد في الموافقة على العمل به فوافق عليه بأغلبية عظمى وتطلب اللجنة الى مجلس الشيوخ الموفق لإقرار هذا النظام للألساب التى تقدم ذكرها .

٢٤ - ولقد أقيم من جديد في مجلس النواب بسند اصدار قراره بالموافقة على العمل بنظام التسجيل الجديد أمر الرسوم النسبية للتسجيل فصرح على مقررة لجنة المالية لمجلس النواب أن اللجنة المذكورة تناقش في النظر في تخفيض الرسوم الآن أوفى بتدليلها وطلب على وزير الخزانة أن يوجع المجلس البت في هذه المسألة حتى تتاح للحكومة الفرصة لادلاء رأيا وقد طغت اللجنة -

(رابعا) هو دعوى جمع التزوير في الأوراق العرفية فيما يخص بما كان يقع منه في عقود البيع العرفية وقد كانت كثيرة البلد كما هو معلوم على الخصوص لاشتغلتين في القضاء والنيابة والمحاماة، ويمكن التأكيد أنه باتباع هذا النظام لا يمكن حصول التزوير الختالي (أى في الأوراق الرسمية) ، وذلك بسبب الاجراءات التى يشملها هذا النظام ومنها حضور الجيران والمعلمة ودلال المساحة حين التمديد عند اظهار البائع والمشتري رغبتهما في اجراء الصفقة وفى ذلك تحقيق لشخصية المتعاقدين .

(خامسا) حصر نظام التسجيل في جهة واحدة وتوفير الوقت الكبير والمصاريف الكبيرة التى يقتضيها الآن استخراج الشهادات أو صور العقود بسبب تشعب الجهات التى يجب البحث فيها لمعرفة التسجيلات التى تكون متوقفة على الأعيان .

(سادسا) ما يسهل على الخزانة من الإيراد أن عدم اقرار هذا النظام يضع عليها نحو ٥٠٠,٠٠٠ ج. تقريبا في كل سنة بسبب العقود التى يجمع المتعاقدون من تسجيلها وليس أدل على ذلك من إلقاء نظرة على إحصائية العقود التى تسجلت في سنتي ١٩٢٥ و ١٩٢٦ في كل مديرية من المديريات من بين العقود التى تأثر عليها وهي موضوع للمحق رقم ٤ المرفق بنبأية هذا التقرير إذ يتبين منها أن نسبة العقود التى سجلت في مديرية المنوفية في سنة ١٩٢٥ بلغت ٨٩٪ ، بينما كانت نسبة المتوسط في باقي المديريات الأخرى ٤٤٪ وفى سنة ١٩٢٦ كانت النسبة المذكورة في مديرية المنوفية ٩٣٪ ، بينما كانت نسبة المتوسط في المديريات الأخرى ٣٨٪ ، وأن نسبة المسجل في العقود المحررة بمديرية المنوفية من قطع تكل مساحتها من نصف فدان كانت في سنة ١٩٢٦ ٩٥٪ ، ونسبة العقود المحررة من قطع مساحتها من نصف فدان الى خمسة أفدنة كانت ٨٨٪ ، ونسبة العقود التى تزيد على خمسة أفدنة كانت ٩١٪ .

(سابعا) ما ينتظر من الوفرة عند تطبيق هذا النظام في ميزانيات مصلحة المساحة وأقسام التسجيل بالهاكم المختلطة والهاكم الأهلية والشريعة وإدارة الأموال المقررة ومصلحة الأملاك ووزارة الأوقاف إذ أنه بعد عمل المساحة التفصيلية ووضع الحدسكوى يصبح لا عمل لكثير من أعمال المساحة التى يقوم بها الآن المساحون بالوزارات والمهالخ المتقدم ذكرها ويتوفر بسبب ذلك نحو مبلغ ١٨٥٠٠ ج. حسب ما جاء بتقرير لجنة درس نظام السجلات العقارية في تقدير التكاليف التى يستلزمها إنشاء السجلات العقارية في القطر المصرى اللازمة لاستمرار عمل العمل بها بعد انشائها .

(ثامنا) توفير مبلغ مليون جنيهه تقريبا وهو قيمة المقدر لعمل المساحة العامة بجميع الأراضي الزراعية بالقطر المصرى التى تستلزمه عملية توزيع الضرائب إذ أن الأجل المفروض لتفقات الضرائب الحالية ينتهى في سنة ١٩٤٤ ومن الضروري معنا لتشكوى ورضا الخيف وتقرير الضرائب على قاعدة ثابتة وعادلة ، وجوب اجراء مساحة جديدة خصوصا وأن للمساحة الحالية التى أجريت قبل الآن لم تكن من الضبط بحيث يمكن الارتكان عليها في توزيع الضرائب المتولى عمله ولأن كثيرا من المصالح التى بنيت عليها هذه المساحة قد انتهت .

أطلعت اللجنة على الملاحظة التي أبدتها مجاله ووجدت أن موضوعها يكتون عند النظر في ميزانية وزارة الأشغال لا وزارة المالية لأن ذلك يخص مسألة نزع الملكية تنفيذاً للشروط وهي من اختصاص وزارة الأشغال لا وزارة المالية وإن قامت مصلحة المساحة بإعمال نزع الملكية قائماً بتقومها بالتوكيل من وزارة الأشغال . وقد رؤى في العام الماضي اعادة قسم نزع الملكية إليها للاحاطة مجاله ما عدا أولائها. وأما مسألة ابتداء البائع والخارج تحت تصرف أصحابها فهي مسألة يجب اتباع القانون فيها . وقانون نزع الملكية لا يبيح البائع الأموال إلا في أحوال معينة. فإذن أن البحث في هذا يجب أن يحث منه التشرع فيه . على أنه من العدل أن تتبع وزارة الأشغال أو المصلحة المختصة بتزج الملكية المتكررة التي يلاحظها مجاله ما دام القانون يسر لها ذلك .

حضرة أحمد أبو سيف راضي افندي — سمعنا كبريين من مولاي قم  
 نزاع الملكية يتراءون من تبة تأجير صرف أثمان للأراضي المتروكة ملكيتها.  
 لأن تنفيذ شروط قانون ربح الملكية يستدعي ذلك وأن ذلك القانون قديم  
 صدر في سنة ١٨٩٦ فهو لا يلزم العصر الحاضر. ولقد أتجوس من مال  
 وزير المالية أو الخاتية أن يعمل على تغييره بما يلزم الحالة الحاضرة. من معالي  
 الشكرى على ما ومرت من كل من نعت ملكيته.

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - سمعتم حضراتكم أن مشروع نظام التسجيل البلدي والماسحة يكلف الحكومة ثلاثة ملايين من الجنيئات .  
الرئيس - هذا المبلغ يتكلفه المشروع بعد تعميمه .

12

٢٥ - وقد أشارت لجنة المالية مجلس النواب في تقريرها بأن تقوم الحكومة بمبحث مسألة تتبع مصلحة المساحة الى وزارة الأشغال وذلك لأن أكثر ما تقوم به من المهام له صبغة هندسية وقية ، كما أن عمالها في الغالب من المهندسين والمحاسبين مما يستلزم أن تكون قاعاتهم في يد الوزارة للقائمة على شؤون الهندسة ، ولما قد يترتب على هذه التبعية من اقتصاد في عدد البعثات سواء الاندفاع لاسماء أو الضخوع ، ومن كل مشكلة احادية ترزع الملكية التي طلب في العام الماضي القيام الى وزارة الأشغال

وكنت أعتقد أن يدرك شيء مما لاحظته لجنة الأشغال من هذا الموضوع المهم لأن الحكومة تستعوز على الأراضي وتقرر دفع أثمانها أحواما من غير عروض . فمصاحب الأرض التي تزعم الحكومة ملكيته في هذا العام مثلا لا تحرمه فقط من فائدة ماله فيما لو دفع له في الحال . بل تحرمه من الزراعة التي كانت تتيج من أرضه إلى وقت دفع الجعن . هذه الملاحقة ولو أنها تقدمت من لجنة الأشغال إلا أن موضوعها عند نظر اللجنة هو قسم المساحة فكان على لجنة المالية أن تضع هذه الملاحقة في مخرمها من هذا القسم . الواقع أن الحكومة تأخذ الأرض من المالك . وتحتجز فرصة وجود مشكلة بينه وبين بعض أفراد قاطنته أو عجزه عن تقديم حجة الملكية ، أو استيفاء أعمال قضائية أو إدارية ، فلا تدفع له المبلغ الذي قدرته ثمنها لهذه الأرض . ويتعسف في طائفة من

ونعرف أن لحضرة العضو المحترم أحمد أبو سيف راضى افندى أرضاً  
تربت ملكيتها منذ أكثر من خمس سنوات ولم يحصل عمل فيها لآن .

فأرجو من سعادة المقرر أن يصرح بأن لجنة الأشغال طلبت كل الملاحظات الآن ، وتطلب من وزارة المالية أن تقبل فكرة دفع الثمن من يوم نزع الملكية ، وأن تقضه تحت تصرف أصحابه في خزينة تطعى عليه فائدة حتى لا يهرم المالك منها ، وقد يكون منهم الفقير واليتيم ، ولا شك أن هؤلاء

على ورق خاص ثم يأتي به إلى قسم المساحة فيؤشر عليه بتطبيق الحدود ثم تكلفه بإيداع جنبة تأمينا وسد ذلك ذهب حامل المساحة إلى المدين الذي لم يمكن بترع ملكيته ليضع علامة التعميد فيخلف مع المدين الذي يمتنع عليه بأنه لم يح شفا من ملكه حتى توضع هذه العلامة ويترتب على ذلك أشكال يصعب معه حصول البائن على امر الاختصاص ويترتب بذلك حق البائن للضبايح .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ان الاختصاص يؤشر به في الدفاتر فقط ولا يحتاج لوضع حدائد وسيوضح سعادة وكيل وزارة المسالية هذا الموضوع للمجلس .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - الواقع أن ما قلته هو الحاصل في مديرية المنوفية ولحضرناكم - لكن تأكدوا من صحة ما أقول - ان تستعملوا عن ذلك من مدير مصلحة المساحة ولا شك أنه يقرر لحضرناكم أن الاجراءات التي ذكرتها هي الشبهة في طلبات الاختصاص وترع الملكية، لقد حصلت مشاجرات بسبب تحديد الأطنان التي قدمت بشأنها طلبات اختصاص أو ترع ملكية ولما قضيا أستطيع أن أرىد حضراتكم منها . ملوا الناس ، ملوا أمالي المنوفية ، ملوا الخاصين الذين يسعون في الحصول على أراس الاختصاص . جميع هؤلاء يشكون من الصعوبات التي أشرت إليها .

لدى الآن حكم يتطلب تنفيذ الحصول على امر الاختصاص ولن أحصل على ذلك بالطريقة التي قلت فيها فان كانت الحكومة تفصل من ذلك رغبة في اقرار مشروعها فتقبل المناقشة في هذا الموضوع للأسبوع القادم وعندئذ أقدم لحضرناكم أوراقا رسمية ثبتت ما أقول .

هناك مسألة ثابتة وهي أنه اذا صدر حكم على مدين وكان هذا المدين مالكا لمساحة فدان مثلا بطريق الشراء من والده بعد ثابت التاريخ قبل سنة ١٩٢٤ أى قبل العمل بقانون التسجيل الجديد ولم ينقل التكليف باسمه فان البائن في هذه الحالة لا يستطيع أن يترع ملكية مدينه لأن هذا يتوقف على تأشير مصلحة المساحة ولأن المصلحة لا تجيد للدين تكليف حتى تؤثر على طلب ترع الملكية . هذا هو الحاصل في مديرية المنوفية الآن وما يحصل في المديرية الأخرى لو أننا أقررنا هذا المشروع .

هناك مسألة ثالثة : مدين يمتلك أطنانا بوضع اليد وليست مكلفة باسمه فلا يمكن ترع ملكيته مع تطبيق ذلك النظام . أما بموجب النظام الحالي فانه يمكن للبائن أن يترع الملكية ولصاحب الشأن به ذلك أن يطلب استرداد العقار المتروكة ملكيته اذا أثبت أحقية له .

لقد بينت لحضرناكم هذه الحقائق فان كنتم في شك من هذا فاسألوا مدير المساحة عما يجري في مديرية المنوفية ، سلوه عن كل الأحوال التي أشرت إليها .

ولكن هذا النظام قد سري فعلا في مديرية المنوفية ولا يمكن تعضه بهد أن أصبحنا أمام امر واقع ، تباع أطنان مديرية المنوفية بقطاعات والقطاعات

ويترتب عليه وأن هذا النظام معمول به في سوريا وأستراليا وأنه مفيد جدا ويحسن بالقطر المصري أن يقتدى بهما ، أصبحوا في أحضرنا الآخرين أن أقول أننا دائما نسعى إلى صرف مبالغ جسيمة في الكاليات . ان هذا الأسراف يشتر غضب الكثيرين الذين يتألمون لأنكم توافون على الصرف على تلك الكاليات ولا تهتمون بالضروريات .

وهذا المشروع من بين تلك المسائل الكالية .

حسن جدا أن تقتدى بسويسرا التي ليس فيها أبى واحد والتي احتفلت من أربع سنوات بآثار حردى جاهل في بلادها ، وحسن جدا أن تقتدى بأستراليا ، وحسن توسيع شارع الأهرام بصف طرق الابدال الأسفلت وغرس الأشجار على جوانبها ، وأن تنفق مليون جنيه في توسيع شارع النيلج . حسن جدا كل هذا وهو ضرورى ولازم ولكن مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيهات تعطى لموظفين يقومون بأعمال تكيلية لرسم مستشفى قصر العيني حتى يخرج بعد ذلك إلى حيز الوجود فيجل به فلا يدبرج في الميزانية ، ومن الأسف أن شهر أبريل قد مضى ومن الأسف أن الميزانية لا تنسج لمل هذا المبلغ الضليل وأنه لم يصرف إلى الآن حتى من الوفورات . اليس في كل هذا ما يدعو إلى العجب .

أظنوا أن ما هو أدهى وأمر فاعلى بلغة عملة أير على التابعة لمركز المحلة الكبرى يقدّمون للمجلس عراض يقولون فيها أن في بلدهم مستقما على أرض مملوكة للحكومة ومساحته سبعة عشر فدانا ومساحة البلدة تقسب لا تزيد عن مساحة هذا المستنق وطيطون من الحكومة أن تنسج في أراضيهم مصفا تصريف مياه ذلك المستنق فخص عليهم به مع أنه لا يكلفها أكثر من ١٠٠٠ جنيه ، أما نظام التسجيل المأخوذ عن سوريا وأستراليا والذي يكلفنا ثلاثة ملايين من الجنيهات ونشترى من أجله قطعا من الحديد بمائة عشرة ألف جنيه فهو جميل . لا بد أن تكون كموسيرا وأستراليا لاقى التعليم ولا في الصحة بل في نظام التسجيل .

حقيقة أننا صرفنا على هذا المشروع لأن ما يقرب من المليون جنيه وانه جرب في مديرية المنوفية فلا نستطيع الحكومة أن نظنه ، ولكننا في أزمة فلماذا تنوسع فيه وتعمل على تعميمه ولماذا لا نقف عند هذا الحد ونكتفى بالتصديق على الامضاءات حتى نخرج من هذه الأزمة ونصرف إلى الضروريات التي أتت الأمة من امهالها .

أرى أننا لو وافقنا على هذا المشروع فانا نكتفى بتطبيقه في مديرية المنوفية الى أن تنتهى من الأمور الهامة كسائل الري والصرف والمستشفيات ودم المستشفيات والأشياء الضرورية الأخرى التي تحتاج للمال طائلة فكروا حضراتكم فيما يعود على البلاد من الضرر لو قمنا مشروع التسجيل على تلك المسائل الحيوية الهامة . أظنوا حضراتكم الى ما يلاقه القلائح من الصعوبات في سبيل تنفيذ هذا المشروع بمديرية المنوفية .

ان الجارى عليه العمل الآن في مديرية المنوفية أنه اذا صدر حكم ضد مدين يسعى في تهريب أملاكه كفن الحكم للبائن أن يحصل في يوم واحد على اختصاص بمقارات مدينه ولكنه اذا أراد أن يحصل على هذا الاختصاص

### حضرة عبد العزيز رضوان بك - المجلس موافق .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - المجلس لم يصدر قراره . لم اصم مع من أحد من حضرات الأعضاء الثلاثة الذين تكلموا في الموضوع طعنا في النظام بنسبه وكلمهم يسلمون بزياده ولم يقل واحد من حضراتهم أنه غير متذنب ما في الأمر أن بعضهم يقول إن الوقت لم يحن لتطبيقه وأنى أخافهم في هذا فقد حال الوقت . بل على هذا ان حضراتكم صرحتم في السنة الماضية بقبول هذا النظام وأقرتم تنفيذه في غير مديرة المنوفية بتراركم اعتماد ميزانية مصلحة المساحة بعد ان نهتكم اللجنة المالية في تقريرها الى أن في اقراركم اعتماد ميزانيتها تصرعنا بالحكومة بتعميم هذا النظام فاليوم لم يكن طلبنا الاستمرار فيه طلبا جديدا بل هو الاستمرار فيما وانتم عليه .

يقولون ان هذا المشروع كالى مع أنه أساسى . وفي نظرى وفي نظر كل معركه اذا كان يجب تطبيق هذا النظام في بلد فليكن في مصر . ذلك بسبب انتشار الأمية فلوان الأمة كانت متذنبه لقلت ان هذا المشروع كالى ولكن مع ما تطوهر وتروته من المشاحات وقضايا القتل بسبب النزاع على الملكية في بلد حوى عددا كبيرا من صغار الملاك يجب تعميم هذا المشروع . ومع ما هو ظاهر لحضراتكم من تقرير اللجنة ان عددا كبيرا من الأهالى متوسط ما يملكه كل منهم ٣٩ من لندادن أى نحو فدان ثرون أن النظام اذا كان واجبا تطبيقه في بلد فتكن مصر .

معنا الطعنة في مسائل الصرف والزرى والمستهلكات وغيرها مما لم يكن المثل في المال إذ المال موجود في مصر . ولعلنا استعملنا لافاقه ولكن العيق في التنفيذ في عدم وجود الرجال . فحين .

ذكر حضرة الشيخ حسن عبد القادر مسألة الاختصاصات وضرب مثلا بالرجل الذى يشتري من والده أطيافا ولا ينقل تكليفها باسمه وعن يملك أرضا يوضع اليد فهذه المسائل الشاذة القليلة سيكتفلها التشريع .

ان النظام الجديد لا يطبق عليه التشريع الخاص بل ميسر له تشريع يوافقه ويبنى كل صوبه يمكن أن تقوم في سبيل تنفيذه .

وإذا دعا إلى ذلك ما عاينته تعاقب النظام الجديد كما دأبه حضراتكم . بله المالية وحضرة . ليس الجالس الآن أقدم منكم .

لقد سأل أهالى المنوفية عما إذا كانوا يقولون هذا النظام على النظام القديم فقلنا انهم يفضلونه ولودوا ذلك لرأيه المصروف . فقدمت شخصيا أطيافا في مديرية المنوفية فكانت اجازات البيع غاية في السهولة لأنه مجرد تحرير عقد اسلم المشتري ما شاءت كاملها وعما عايناهم ان بعض المستأجرين اغتصب جردا منه . بمقتضى هذا النظام يمكن معرفة ما يملك أى شخص في دقيقتين فقد طلبت في حد ور حضرات أعضاء لجنة المالية مفقودا معينة صدرات في وفى مجرى ذلك فقلت ان تلك المفقود .

ان النظام الجديد لا يجب فيه مظنة ويجب تطبيقه في بلد كحضرته اجازات فيه الملكية مما دل على الاحكام الواردة في التقرير واقوى ارجوه هذا النظام ضياعا للمصلحة صرف بناء على أمركم . وأخيرا فلا شيء يوازى امتثان المالك على الملكة وكل مزايا المشروع ينالها في التقرير وثابت على حضراتكم ولكم الراى .

الحكام وحدها ثمانية عشر ألف جنيه في السنة وهذا المبلغ يكفى لياه مستثنى وتريد الحكومة ان تتبع هذه الطريقة في مديريات الجيزة والقليوبية والمنوفية فكيف تكون الحال في مديرية الغربية ومنها زمام بلدة بلقاس وحدها يوازى زمام القليوبية جميعا ؟

لقد قدر تنفيذ هذا المشروع مبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه فلو زلت تكاليف تنفيذه وبلغت عشرة ملايين من الجنيهات مثلا فلا أروع اننا يمكننا العدول عن التنفيذ عندئذ . لذلك وجبت علينا الحيلة وألا نغرينا التشبه بسويسرا واسرائيليا بعمل لم تعمه إنجلترا وأمريكا وألمانيا .

ولكن النظام الجديد قد نفذ فلا في مديرية المنوفية . فاقف عند هذا الحد ولا تستمر . ومن اتينا من تنظيم شئوننا الاقتصادية والصحية والأخلاقية وتم كل أمر ضرورى شرعا تدريعا في الكليات . أما الطعن فقال ويتكبد أموالا نحن أحوالها في ضرورياتنا أمر لا نرضونه . وأنى أنكم من الآن انتم بعد زمن مستقدم إليكم الحكومتان بل من الثلاثين لاجل .

يقولون أن في هذا النظام معنا تقرير . هذا حسن ولكن ألا يكفى لعدم وقوع التورير التصديق على توقعات البائع والمشتري وتسجيل العقود بعد ذلك بالطريقة الجارية في غير المنوفية .

انى اقترح ان يكفى الآن تطبيق نظام التسجيل في مديرية المنوفية وحدها وأن ما قد يقع على هذا المشروع في المديريات الأخرى ينخص للوضوعات الضرورية فانكم تعلمون ان تلبية نيران أسوان مثلا أو اوشاش نهران جبل الأرياف يحتاجان الى أموال طائلة ولا نترك المال الاحتياطى فالتنا أحوال اليه في مشروعات الصرف والزرى ونشؤون الصحية .

تصفيق .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أنتم الى حضرة الأستاذ الشيخ عبد القادر .

حضرة لويس اخنوخ فانوس افندى - أؤيد بكل جوارى حضرة زميل الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر في مشأه حضراتكم إلا توافوا على هذا المشروع وعلينا أن نترك الكليات ونسوق أموالا في الضروريات .

وقد ألفت اللجنة المالية أن هذا المشروع لم ينفذ الا فى إسرائيل وسويسرا وهما من البلاد الصغيرة القليلة السكان وقد بلغت ثروة كل منهما درجة عالية فاذا ما اتينا مثل هذا النظام كان ذلك وصولا الى الكليات بعد استيفاء الضروريات .

لقد كنت في سويسرا ورأيت حالة البلاد وسماكتهم فوجدتها أرق كثيرا من حالة ومسكن الطبقات الوسطى في بلادنا . بلاد مثل تلك البلاد فيها ما يحتاج اليه من المدارس والكليات ونظام المدن فيها من الطبقة الأولى يحد بها ان يجمع بمثل كليات رسوم التسجيل . أما بلاد مثل بلادنا تنتشر فيها الأمية وتقص فيها الشئون الصحية فلا يجوز لها مطلقا أن تصرف قرشا واحدا في مثل هذه الكليات والعناية بصحة سكان القرى أولى كثيرا من قائمة هذا المشروع ولذلك أرجو ألا توافقوا عليه .

أن بها خطأ فظاً ظلت أنه من العار على دولة كدولتنا المصرية أن تكون خراطها غير متطبعة على البليصة لا تكون بائناً خصوصاً وأن الطبيعة قد آتت عليها من التغيير ما يستوجب تغيير تلك الخراطات بسبب إثناء الترع والسكك الزراعية وإنشاء حريب جديدة، فأوضحنا أن أرد استبعاد الاعتادات المطلوبة في هذا الباب أن نستنوا المبلغ المطلوب لإعادة مساحة مديرية الجيزة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - البارة التي يريدنا حضرة عبد العزيز رضوان بك هي "وهذه البارة" سبب التي سبق ذكرها توافق على مآزاه مجلس النواب وقلت للنظر إلى أنه بعد إقرار الاعتادات يكون للصحة أن تسير في عملها في غير مديرية المنوفية .

وقد سارت بناء على موافقتكم على ما تقدم .

عبد العزيز رضوان بك - البارة التي تبنت لاتسمل أرقاماً فما هي الاعتادات التي قلتم بأن المجلس أقرها ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - الاعتادات التي يسير إليها حضرة العضو المحترم عبد العزيز رضوان بك هي التي وافقت عليها في ميزانية مصلحة المساحة لشراء حداد ونحوه وماحيات موظفين .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - لقد كان المفهوم في ميزانية العام الماضي أن هذه الاعتادات لا تتجاوز عشرة آلاف من الجنيحات لأن تبلغ ثلاثة ملايين من الجنيحات لم نسمع بها في السنة الماضية .

الرئيس - تصمم المشروع في بلاد القطر كافة يكلف الخزينة في بحر نعمة مشروطاً ما يبلغ ثلاثة ملايين من الجنيحات .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - الذي أقصده هو أن المجلس وافق في العام الماضي على اعتادات المساحة على أجراء أنه يكلف الآلاف من الجنيحات وأما بعد سمعنا الآن باللايين فلابد من بحث المسألة بمنتهى الدقة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لم يرد في ميزانية هذه السنة إلا مبلغ خمسين ألف جنيه المقر لإعادة مساحة مديرية الجيزة . أما باقي الاعتادات فهي نفس اعتادات السنة الماضية .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - لم تذكر أرقاماً في السنة الماضية .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لو رجعت حضرتك للقرار رأيت هذا الأرقام .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - الآن قد اقتضت .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - رداً على المسألة القانونية التي أبدأها سعادة المقرر من أننا لمزبون بإفاد هذا المشروع ما مننا قد وافقتنا في العام الماضي على أخاذه في مديرية المنوفية والمشروع في أخاذه في مديريات أخرى أقول أننا غير مقيدين بهذه الموافقة، لأننا عند ما أصدرنا قرار الموافقة العام الماضي لم نسمع بأن المشروع يحتاج إلى ثلاثة ملايين من الجنيحات . وأن لنا كل الحق بعد أن سمعنا الأرقام الحقيقية التي لم يسبق لسعادة المقرر أن أومعها ، أن نوقف الاستمرار في تصمم المشروع في باقي المديريات ، وذلك نظراً لعدم التكليف ولا معنى لأخلاق ثلاثة ملايين من الجنيحات على مشروع

حضرة لويس أجنوخ تانوس أفندي - رداً على ما أبدأه سعادة المقرر من الملاحظات أؤكد أني أوافقك تمام الموافقة على أن المشروع جميل وبسبب في أراحة البائع والمشتري ولكنني أخافه تماماً في تخفيض مساحة المشروع من الوجهة العامة إذ أن تفرق الزاوية للبائع والمستشري في الحصول على العقود والبيانات التي يطلبها في ثلاث دقائق لا توازي المنفعة والراحة التي تعود على الفلاحين في القرى من توفير مياه الشرب الصحية لهم . يمكن ما عليه الحال الآن من اضطرابهم إلى الشرب من مياه المستنقعات وإذا أرادوا الحصول على المياه من النيل فهم يسعون مسافات طويلة قد تصل إلى أميال . . . . .

الرئيس - هل مشروع تصمم نظام التسجيل الجديد يحول دون توفير مياه الشرب الصحية لأهالي القرى !!

حضرة لويس أجنوخ أفندي - شاهد في الوجه القليل كل يوم النساء تسير أميالاً يطلب المياه من النيل فيجب الإختاء بعمل إدارات توازيه لأهالي حتى يمكن انتشار الأمراض، ويجب أن تبدأ بتقنين هذه المشروعات الحثوية وتفضلها على الكلال منها كمشروع نظام التسجيل الجديد . وأؤكد لمضراتك أن مشروع إيجاد مياه الشرب في القرى من آبار أرتوازية مشروع لا يحتاج إلى ضرورة وجود الفنيين إذ المشاهد في الأرياف أن كل مزارع يريد أن ينشئ، بما يسهل عليه ذلك في كل وقت وما يسهل أيضاً هذا المشروع وجود كثير من المقاولين المختصين بهذا العمل .

يجب علينا قبل التوسع في الكليات مثل مشروع تصمم نظام التسجيل الجديد أن نوفر المياه الصالحة للشرب في جميع قرى القطر وأن نعلم الطرق الزراعية . أما ما احتج به سعادة المقرر من أننا وافقتنا في العام الماضي على بعض الاعتادات ضمنياً وأبنا أصحنا مرتبين بهذه الموافقة ولمزيمين بالسير في أخاذه هذا المشروع الذي يستفيد ملايين من الجنيحات فاني أختلف سعادته في هذا الرأي كل الخافقة وأتت نظر حضرتك إلى ما قاله حضرة العضو المحترم الشيخ حسن عبد القادر من أن هناك خطراً عظيماً في الموافقة على الاعتاد المطلوب لسداد المشروع إذ ربما يحتاج علينا في السنة المقبلة بأننا صرتون بإفاد المشروع الذي قد يتكلف ثلاثة ملايين من الجنيحات بناء على أننا وافقتنا في هذا العام على بعض الاعتادات اللازمة لإفادته وغيرنا أن نقاضي الوقوع في خطأ جديد ولنا أن نرجع إلى الصواب ، والرجوع إلى الحق فضيلة . وعليه فلا يصح أن نوافق على الاعتاد المطلوب لهذا المشروع .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - سمعنا من سعادة المقرر أننا قبلنا هذا المشروع في العام الماضي بالرغم من أنه سخر المجلس بقوله "نطلبوا إلى هذا المشروع" فكيف تكون المناقشة متبينة زيد أن نرجع لهذا التصدير ولهذا القول . وأحفظ بحق الكلام بعد سماح هنا .

معالى محمد شفيق باشا - أقصر كلامي على مبلغ واحد من الاعتادات المطلوب التصديق عليها في هذا الباب وهو مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه المقرر لإعادة مساحة مديرية الجيزة التي سمحت بين سنتي ١٩٠٩ و ١٩١١ ، وفي هذا الوقت لم تكن طرق المساحة بدرجة الضبط الحالية ولم يكن المساحون في كفاية الحاليين لأننا إذا أخذنا خريطة من الخطوط الحالية وطبقناها على الطبيعة نجد

يقول سعادة المقرر بأنه باع واشترى في شرهات وقائه أن السهولة التي وجدها. رجع إلى شخصيته أما أفراد الناس فاهم لا يتناول مثل هذه العتاة. سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - النظام عام ينتفع به الجميع على السواء. حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أبى من المستحسن الأخذ بما طلبة سعادة محمد منازى باشا فاجعلوا النظام على سبيل التجربة في مديرية المنوفية وأنا مصمم على اقتراحى .

سعادة محمد صفوت باشا - تطوبون حضراتكم أن نظام التسجيل الحالى هو نظام شخصى ، أما نظام التسجيل المطلوب تصميمه فإما هو نظام عنى أى أنه متعلق بالعين المطلوب التصرف فيها ، والنتيجة العملية لهذا أنه عندما يريد شخص أن يشتري أو يبيع عينا وأراد البحث عن التصرفات على هذه العين ، فإما أن يتبدل لاسماء الأشخاص الذين تصرفوا فيها كان يمتنع بدون جدوى .

أما النظام المطلوب العمل به فيتمتع بالعين المطلوب التصرف فيها وبه يتمكن الطالب من أن يحيط بالتصرفات التي حصلت في العين لمدة سبعة ماضية ولولم يتبدل اسمها تصرفاتها وانطأ هذا النظام يكاد يكون مستحيلا بخلاف النظام المتعلق بالأشخاص فإنه يؤدي إلى انطأ في كثير من الأحوال ومن المعلوم أن الإنسان إذا لم يستطع أن يلم بالتصرفات التي على العين التي يريد أن يشتريها أو يبيعها لما يطلع له فضل الأشتري والابتن ضنا بالله وهذا يؤدي طبعاً إلى زوال الأمان كما هو معلوم في مصر وفى غير مصر . والواقع أن الحكومة ما تصرفت في أمر من الأمور أحسن مما تصرفت عند مشروعيها في وضع هذا النظام فقد سارت بحزم وروية فليت بدلة البحث عن أحسن النظم وأقربها ملائمة لحالة البلاد وهذه اللجنة تستعمل منذ أكثر من خمس سنوات .

بدى هذا النظام في مديرية المنوفية فأتى بأحسن النتائج كما يشهد بذلك جميع أهالى هذه المديرية وموظفو الحكومة وأعضاء البرلمان ممن عتوا بمعرفة هذا النظام فلم يبق بعد هذا إلا أن تمنى الحكومة في تمام المشروع .

لم يقل أحد من المتضررين في هذا النظام أن به ضرراً وكل ما قيل إلى الآن هو أن ملكه من المشروعات الأخرى ما هو أسوأ بالقديم . كما سلم بهذا لو أن هناك تعارضاً بين هذا المشروع وبين من المشروعات كان تغير بين القيام بهذا المشروع أو مشروع إنشاء مستشفى قصر العيني أو بنة وبين مشروع مياه الشرب في الأرياف مثلاً ، أقول لو خيرة فلنا بموجب تفصيل مشروع المستشفى أو مشروع المياه . ولكن إذا دام أن خزينة الحكومة تسمح لها بالقيام بالمشروعات مما وادى دلم في الأكلان أن يسير كل مشروع في طريقه فلا أنهم معنى لهذه المقارنة .

أن هذا النظام مفيد والعمل به تابع . وما أتله لكم من مطالب اسماعيل سرى باشا - ولكنكم تعلم ما لحاليه من المكانة الملية - أن هذا العمل جليل ولا يوجد أيده منه في أنظمة التسجيل وثبات الملكية .

كلنا يعرف أن هذا النظام أناد في بلاد أخرى وفائده في مصر أعظم بسبب ما قاله سعادة المقرر من تجرئة الملكية في بلادنا أجزاء صغيرة . ولقد

كأن بيننا توجد مشروعات حيوية ذات فائدة عاجلة . أما ولم يذكر في العام الماضي مقدار التكاليف التي يحتاجها المشروع فلا يصح أن يمتنع بموافقتنا ولو أن المشروع تنفذ في مديرية المنوفية وشرع في إنفاذه في بعض المديرات الأخرى ، وذلك لأن الحكومة لم تذكر التفاصيل كي تمكن المجلس إذ ذاك من استيفاء بحث المشروع . ومع ذلك فإنا لا نطلب التمام وإنما نطلب قصر إنفاذه على مديرية المنوفية وإيقاف السير في إنفاذه باقي المديرات بيد أن تحققنا وجه الضرر للأسباب التي ذكرتها حضراتكم وقد رد سعادة المقرر على المسائل التي ذكرتها عن الصعوبات في نزاع الملكية والاختصاص بأنه سيوضع نظام خاص لحل هذه المسائل وليس هذا في نظري هو الحل الشديد لأننى أرى أننا إذا قصرنا النظام على المنوفية ووضعنا نظاماً يسهل على الأهالى عمل الاختصاص وتسجيل تنبيه نزاع الملكية كذلك أديع الفائدة . متى ظهرت الأمان فالتفت المشروع طبعاً من الحكومة إنفاذه وهكذا حتى يتم في باقي المديرات ، أما السمل من الآن لتتمتع نظام التسجيل فلا أظن أن حضراتكم توافقون على تعميمه من الآن لأنه يتقل الميزانية لمدة خمسة عشر عاماً قبل أن تحقق الفائدة بالتجربة العملية .

أنه مستحيل أن يحصل دائن من اختصاص الألبق الضرر إذا لا بد من وضع العلامات بواسطة رجال المساحة . وتطوبون حضراتكم الصعوبة الناتجة من تأثير العصبية في البلاد وأن المدنيين لا يرتاحون لسلوك عمال المساحة في أرضهم لأن هذا الإجراء يفضي عندهم .

أقول وأعلم بأن العمل جارٍ على أنه يجب على طالب الاختصاص أو طالب نزاع الملكية أن يدفع مبدئياً ثمانية قروش جنيه واحد ثم يدفع عمال المساحة لوضع العلامات .

إن في تمام نظام التسجيل استمراراً لهذه المناصب التي أشرت إليها فيجب قصره على مديرية المنوفية وإذا ألقه الناس طبعوا إنفاذه عندهم وانى أذكر لحضراتكم واقعة خاصة تدل على جوب هذا النظام الجديد .

اشتري ثلاثة أشخاص ٣٠٠ فدان من المكة المظتلة بمبلغ ٣٠ ألف جنيه صفقة واحدة بعضها جيد التربة والبعض الآخر ردى وانقسموها بمقد سمل إلى فلم استطع تسجيله إلا بعد مضي ثلاثة شهور وهذا يدل على ضرر هذا النظام .

أظهرنا إلى سبب هذا النظام من جهة أخرى وهي مسألة الرسوم التي يدفعها طالب التسجيل وعدم المساواة فيها . فلو فرض أننى شريك مع الآخرين في الثلاث مائة فدان وكان منها مائة فدان في ططا والباق في البرارى ، فإذا أخذ كل من الشريكين خمسين فداناً في ططا وأخذت المساق فدان الموجود في البرارى مقابل نصيبى فاقى ألكف ببلغ رسم نسبي باختيار ٣/٠٠ من ثلثي الثمن مع أن قيمة نصيبى لا تخرج عن ثلث الثمن - وهذا ظلم فاحش .

أن هذا يدل على أن الصعوبات فوق حد التصور .

يقولون بعدم وجود صعوبات في الواقع أن هناك كثيراً منها وحضراتكم تعرفونها ومشاهدنا ما يلقاه القلائح بسبب التسجيل من المتاعب وما يلقونه من المشق والضرب .





علام دلت التجربة ؟ انصحوا لي أن أجعل الأرقام تتكلم . الأرقام  
ينطق بلهجة مالية في صفحة ٤٥ من تقريرها وفي الصفحة التي قبلها .  
ينطق باليان الوارد في هذا التقرير بأن المشروع مفيد وأن أهالي مديرية  
النوفية اقتنوا بفائده فسبقوا غيرهم من المديريات الأخرى .

يذكر هذا البيان من أنه في سنة ١٩٢٥ وقد كانت الحالة الاقتصادية  
في البلاد أحسن منها في سنة ١٩٢٦ ، سجل أهالي مديرية النوفية ٨٦٪  
من عقودهم بينما كان المتوسط العام ٤٤٪ . وبينما سجل هذا المتوسط  
في مديرية الغربية ، وهي أكبر مديريات القطر ، إلى ٣٠٪ . وفي مديرية  
سوهاج إلى ٢٤٪ .

أريدون حضراتكم دليلا أكثر وضوحا على شدة اقتناع أهالي النوفية  
بأن هذا النظام مفيد وأنه مفيد للصغار قبل الكبار ؟

إن مديرية النوفية هي المديرية التي تجزأت فيها الملكية أكثر من غيرها  
بسبب أن أراضيها آتت قيمة وأهل درجة . فإذا كان أهالي هذه المديرية  
يسجلون عقودهم من ثلث أو نصف فدان إلى أن وصلت نسبة التسجيل  
في العقود إلى ٨٦٪ ، فلا شك أنهم مقتنعون بفائدة هذا النظام ولست أجد  
هنا في حاجة لأن أقدم شاهد على ينطق بأن نظام التسجيل الجيد مفيد  
للبلاد .

وهناك ما يزيد من الدلالة على فائدة هذا النظام . فانه حصل في سنة ١٩٢٦  
رغمنا من أن الأمانة الاقتصادية من شأنها أن تتقص عدد العقود المسجلة  
أنه أهالي النوفية سجلوا في سنة ١٩٢٦ ٨٣٪ من عقودهم بعد أن كانت ٨٦٪  
في سنة ١٩٢٥ فكما مرستهم ازداد الأهالي يقينا بفائدة التسجيل وبجانب  
هذا قلت النسبة في مديرية الغربية فقصت إلى ٢٩٪ كما قصت في المجموع  
العام إلى ٤١٪ .

يتضح من هذا أننا قلت النسبة في المديريات الأخرى زادت  
في مديرية النوفية ، لماذا ؟ لأن الأهالي تحققوا واقتنوا بفائدة المشروع .

لم تكف الحكومة بهذا بل رأى حضرة صاحب المعالي وزير المالية  
أن يطلب إلى بلدي المالية مجلس النواب والشيوخ أن يشغل حضرات  
أعضائهم إلى النوفية ليرأوا بأنفسهم نتيجة هذا النظام وطريقة تطبيقه  
ولناقشة الأهالي ومعرفة أمانتهم ودعائهم هل أن تبلغ كل لجنة أعضاء  
مجلسها ما وقيقت عليه ليكونوا في بينة من أمر هذا المشروع ، ويمكنني  
أن أؤكد لحضراتكم أن كل لجنة من المبعثين اختتمت اقتناعا تاما بفائدة  
المشروع بعد أن أخطت حضرات الأعضاء بالأهالي والمساو على نظام العمل  
والعقار والأوراق واجهدها أنفسهم في دراسة دراسة واقية فانتهت كل لجنة  
بأن توصي بكل ما أوتيت من قوة بتأييد المشروع فأوصت لجنة المالية  
بمجلس النواب حضرات أعضائهم بقبول المشروع وحصلت الحكومة التي  
لا ترجو إلا الخير للبلاد على أغلبية عظمى ولا أكون مبالغا إذا قلت أنها  
حصلت على ما يقرب من الإجماع ، ولأن فان بلديكم المالية لم تتقدم  
إليك بإقرار هذا النظام الا وهي مقتنعة بأن فيه مصلحة للبلاد .

قلت اني أتذكر الأرقام تتكلم . لقد ذكر رقم ٣ ملايين من الجنيئات في تقرير  
لجنة درس نظام السجلات العقارية التي كان يرأسها حضرة صاحب السعادة

عبد الفتاح يحيى وبشا والتي وصلت من زعماء القانون ومن غيرهم من ذوي  
الرأي وقد وضع هذا التقرير على حضراتكم ولا شك أنك قد اطلعت عليه .  
فلماذا نجد في هذا التقرير ؟ هل نجد أن هذا النظام يكفينا حقيقة ثلاثة  
ملايين من الجنيئات أو أقل ؟ الواقع أنه لا يكفينا هذا المبلغ .

أشار سعادة المقرر إلى أن الحكومة سجدت نفسها في سنة ١٩٢٤ أمام  
نظام صالح لوضع الضرائب على قاعدتها بثمة تحقق بها العدالة بين الناس .  
أساس هذا النظام أن المساحة الحالية التي أجزت من نحو ربع قرن لم تكن  
من الضبط بحيث يمكن الارتكان عليها في توزيع الضرائب ولأن كثيرا من  
المعالم التي بنيت عليها هذه المساحة قد تغيرت وقد ستمت حضراتكم من معالي  
شفيق باشا أن نظام الجنيئات في الوجه القليل قد غير معالم الأحياء  
والأراضي فأصبحت المساحة غير متفقة مع الحقيقة بل عاكسة لها كل  
الغشافة .

اذن وجب على الحكومة أن تبذل المساحة في كل القطر وهذا يكفينا  
نحو المليون جنيه فلا يصح أن يقال أن نظام التسجيل الجيد يكلف الحكومة  
ثلاثة ملايين من الجنيئات بل في الواقع يكلفها مليوني جنيه بعد ١٥ سنة .  
يقولون أن هذا المبلغ مرقع للزانية في ذا الذي يمنع حضراتكم إذا دعت  
الحالة الاقتصادية في البلاد من تطبيق هذا النظام في مدة أكثر من خمسة  
عشر سنة . على أن تجد هذه المدة فكرة بدئية لا تتلبد بها الحكومة .

أتذكر الأرقام تتكلم مرة تالفة . أرجو حضراتكم إلى ميزانية سنة ١٩٢٦  
لماذا تجدون فيها ؟ تجدون في الصفحة الرابعة والخامس مبلغ ٣٧٤٥٢٨ جنيها  
فرع ٣ مصلحة المساحة وهذا المبلغ أقرهوه وفي الصفحة نفسها بيان آخر  
وبعدها بيانات أخرى من مدير التسجيل وألوفه ونظامها وغيرها مما يدل  
بنفسه على أن معقل المبلغ إنما يتفق في التسجيل وعلى نظام التسجيل والرقاع  
أن مبلغ ٣٧٤٥٢٨ جنيها الذي أقرهوه في العام الماضي منه نحو ٢٣٠٠٠ جنيه  
صرف على نظام التسجيل .

بعد هذا وبعد أن بينت اللجنة أن نظام التسجيل طبق في سنة ١٩٢٤  
وسنة ١٩٢٥ وحده هذه النتيجة التي نطقت بها الأرقام فدللت على أنها تجري بآهجة  
واقعة نريد أن نسير في الموضوع سرا نهائيا ونطلب من حضراتكم إقرار  
مبلغ ٥٠٠٠ جنيه لتجرب بها مساحه مديرية الجيزة ثم نسير بعد ذلك في تصم  
هذا النظام في باقي المديريات الأخرى .

اتوا لو طبقنا هذا النظام في خمس عشرة سنة كما أشارت به اللجنة لطلب  
ذلك مبلغا أكثر من مبلغ العشرين ألف جنيه المطلوبة الآن . وعلى كل فضع  
في حاجة إلى عملية المساحة للأسباب التي ذكرتها لحضراتكم بصرف النظر  
عن التسجيل .

أما ما أشار إليه بعض حضرات الأعضاء من أن المشروع كمال فلا أطيل  
القول في الرد عليه وأكتفي بإسقاطهم على المزاة القيمة التي أوردتها بلديكم  
المالية . وأذكر حضراتكم بأن الحكومة مضنت يوما على مياه الشرب ولا  
على مشروعات الري والصرف وهي مستعدة كل الاستعداد في حدود  
طاقة وزارة الأشغال وعملها — الأضنى على شيء من هذه المشروعات  
العامه ، وتضع هذا المشروع في الصف الأول إلى جانب هذه المشروعات .

٢٧ - قدر لمصرفات هذا النوع في المشروع مبلغ ٥٥٥٧.٠٠ ج.م  
 خلافاً لمبلغ ٧٧١.٠٠ ج.م أدرج ضمن ميزانيات أخرى وكان القدر لمصرفات  
 هذا النوع في العام الماضي ٤٣٧.٠٠ ج.م فكان هناك زيادة قدرها  
 ١٢٤٩١.٠٠ ج.م وهذه الزيادة موزعة على الأبواب الثلاثة فيها ٣٣٣.٠٠ ج.م  
 في الباب الأول (منايات ومزبذبات) وهي ناشئة من المولات ذات دفع  
 مقدارها ٦٦٦.٠٠ ج.م ومبلغ ٦٤٩.٠٠ في الباب الثاني (مصرفات محمية)  
 نشأت من نقل أجرة حامل الآلات الخشبية من الباب الأول إلى الباب الثاني  
 ومبلغ ١١٥.٠٣ ج.م في الباب الثالث (العمل الجديد) وذلك بسبب درج  
 بمبلغ ٢٤.٠١ ج.م لمصاريف الصلاد الماء الذي يدخل فيه أيضاً التصاد  
 التجاري والصناعي بدلاً من ١٥٧٤٨.٠٠ ج.م أدرج أستاذ اقتصر، ٤٩٢٥.٠٠ ج.م  
 لمصاريف مؤثراً لإحصاء العنق الذي يمسق في الفاتحة في شهر ديسمبر  
 سنة ١٩٣٧ بمبلغ ١٠٠٠.٠٠ ج.م الذي كان مدرجاً له في العام الماضي.  
 وبالملاحظة العامة يأتي :

(أولاً) أنه حصل نقل درجتي من الوظائف المؤقتة إلى الدرجات الدائمة. (ثانياً) أن مبلغ ١٩٢٥ ج.م المقدر لمصاريف مؤتمر الإحصاء البشري قد اشتمل على مبلغ ٣٠٠ ج.م لمصاريف سفر المندوبين الباكستانيين إلى القطر المصري مما هو غير مألوف بالمرء. وقد تبين أن الحكومة المصرية قد أنشبت بمصاريف سفر أعضاء المؤتمر بناء على موافقة وزير الخارجية المصرية في عهد الوزارة التي كانت قائمة في شهر سبتمبر سنة ١٩٢٥ وبدين أخذ رأي وزارة المالية. وقد تبين كما جرى بعد ذلك من البحث أن المبلغ اللازم لسفر الأعضاء المذكورين يمكن تخفيضه إلى ١٧٥٠ ج.م لأن شركات الملاحة تجلب الأجرة لتخفيض في أجور سفر المندوبين وساعت نظرته الموضوع الأم على الجانب مريح سعادة وكيل المالية بأنه لا مبرر من تخفيض مبلغ ٣٠٠ ج.م الجواب في ١٧٥٠ ج.م وقد وافق المجلس المذكور على ذلك.

٢٩ - وقد كان البرلمان منظر من مآزاة السنة الماضية وألقى على رغبة مؤدّاه بحث أمر خسر جميع أعمال الإحصاء بمجلسه الإحصاء وقتل ما هو موجود من أفلام الإحصاء بمجلس مصالح الحكومة كالأرمانوا كذا لتقارير السكك الحديدية لما رأى إليه أجابة هذا الاقتراح من الأصاغر في ثغقات الأنكلام المكلفة بالأصاغر في الوزارات والمصالح ساقفة الذكر ، وبالإستلام من وزارة الخارجية في هذه الحيات أجبنا أنها الخيارات ما زالت أمام بيتنا وفي وزارة الزراعة والخفائية ومصلحة السكك الحديدية وتبدي الأولى معاصرة شديدة في النقل ، وترى أنه يجب بالمكنس الحاق مصلحة الإحصاء بها بأخبار أنها مسؤولة عن ثروة البلاد ، أما وزارة الخفائية فسفر المفاوضات الجارية معها على قبولها إشتراك المصلحة المذكورة على أعمال النقل التابع اليه مع إندخال بعض الطرق المستعملة في مصلحة الإحصاء الى النقل المذكور . ولم يستعمل المفاوضات كثيرا مع مصلحة السكك الحديدية في شأن سفر أفلام الإحصاء بل هي بمصلحة الإحصاء العمومية ، وقد ذكرت وزارة المالية أنها ستعيد التراب بخصوص ذلك مع وزارة المواصلات ، وهذه اللجنة ونختلما مجلس النواب

المالية بالصفحة ١١ من أن هذا النظام سيعود على صغار الفلاحين بأعظم  
القوائد .

أظن أنكم بعد هذا البيان تراحون الى أن الحكومة لم تقدم على هذا المشروع وتطلب الاستقرار في تنفيذه نهائيا الا بعد الاقتناع بصحته .  
(تصفيق حاد) .

الرئيس ... أظن أن المجلس استمر بهذه المناقشة، وأنا أصرح  
لحضراتكم بصفة كوني من أهالي المنوفية أنني أتمنى أن يتم هذا النظام في القطر  
كله في أقرب وقت لأن مدة خمس عشرة سنة لأن قائمته عادت بالضعف  
العظيم على الأهالي .  
\* تصديق: حاد "

الرئيس - المخالف لرأى اللجنة من حضراتكم يتفضل بالوقوف .

**وقف أربعة .**

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على تقرير اللجنة .

( تصفیق حاد )

رغبت الجلسة للاستراحة في الساعة المأجبة والدقيقة الخمسين .

أعيدت الجلسة الساعة في الثامنة والدقيقة العشرين .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

٢٦ - وبعد ذلك وافق مجلس النواب على جميع الاعتمادات الخاصة بمصلحة المساحة على النحو الذي ورد ذكره قبلاً .

وبناء على ما تقدم تكون المبالغ الواجب احتسابها لهذا الفرع هي كالآتي:

٣٩١,٩٣٩ باب ١ - ماهيات وأجرو مرتب ( كما هو وارد في مشروع الميزانية ) .

باب ۲ - مصاريف عمومية (محد حذف ۴۲۰ ج ۴۰  
من التورينيات و ۴۳۰ ج ۴۰ من الأثاث).

٦٤٨٣٠ باب ٣ - أصل جديدة ( بعد زيادة ٣٣٠٠ ج ٢٠  
 فرق المطلوب لمساحة الأراضي المقررة قطناً ) .

الرئيس — هل توافون حضراتكم على الاعتقاد المقدم لباب (١) ماهيات  
أجروسيات وهو ٣٦١,٩٣٩ جنباً.

**موافقة :**

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر لباب ٢ -  
مادريف مرمومة وهو ١١٢,١١٠ جنيه ( بعد حذف ٤,٢٠٥ جنابان

توريدات و ٤٣٥ جنينها من الإناث ) .  
موافقة .

21

الرئيس - هل نؤيدون حصرنا على الاعتماد المتكرر لباب ٣ -  
بمال ج. يلة وهو ٦٤,٨٣٠ جنيا (بعد زيادة ٣٣٠٠ جنيه فرق المطلوب  
الاجلانيات الممنوعة قاطبة)

المادة ١٢٤

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر لباب ١ - ماهيات وأجروماتيات وهو ٣٣٠٠ ج م (كا هو في مشروع الميزانية) ؟

(موافقة)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر لباب ٢ - مصاريف عمومية وهو ٣٦٠٠ ج م (كا هو في مشروع الميزانية) ؟

(موافقة)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر لباب ٣ - أعمال بلدية وهو ٢٧٦٨٥ ج م (بعد حذف ١٢٥٠ ج م من مصاريف مؤتمر الاحصاء الدولي) ؟

(موافقة)

فل من تقرير اللجنة ما يأتي :

فرع ٥ - المطبعة الأميرية

٣٩ - قدر لمصرفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ١٠٥٨٥٤ ج م بخلاف مبلغ ٢٧٧٧ ج م مبدع في ميزانيات مصالح أخرى وكان المقدرة في السنة الماضية ١٠٥٨٧ ج م فتكون هناك زيادة قدرها ٣٧٧ ج م.

٣٢ - وقد تبين من مراجعة المشروع أنه لم يطرأ تغيير في عدد الموظفين على اختلاف أوضاعهم إلا أنه حصل قتل ستينين وظيفة كانت بالدرجات الموقفة بالقسم الفني (وهي كل الوظائف الموقفة) إلى الدرجات الدائمة وحذف إحدى الوظائف الدائمة مقابل رفع درجة وظيفة مدير المطبعة من الدرجة الرابعة إلى الثالثة وقد استلمت اللجنة من وزارة المالية عرب أسباب هذا الغل فأجابت أن السبب هو أن هذه الوظائف كانت مشغولة بموظفين أجانب اعتزلوا الخدمة أو سيعتزلونها قريبا وستشغل بموظفين مصريين .

وقد طرأ على الباب الأول تخفيض قدره ٣٩٩٧٩ ج م نشأ من قتل احتياذ الأجور التي ضم إلى احتياذ المهامات في الباب الثاني بند ٦ - بعنوان "تشغيل مطبوعات المصالح" مما أوجب زيادة في هذا البند قدرها ٣٥٤٨٦ ج م بعد تخفيض مبلغ ٥٠٦٩ ج م المنظور تحصيله من تأدية خدمات للبلديات، وذلك على أثر ما تم الاتفاق عليه من استمرار المطبعة في القيام بتلك الأعمال إلى أن يتم إنشاء مطبعة البلديات. وظاهر أنه يخص وزارة المعارف من مجموع احتياذ هذا البند مبلغ ١٣٧٤١ ج م لعمل كراماتها وأن الباقي وقدره ٦٤٩٠٨ ج م يخص مطبوعات سائر المصالح .

٣٣ - وتلاحظ هذه اللجنة التو الذي طرأ على مصروفات المطبعة الأميرية منذ سنة ١٩٢٢ فقد كان المتصرف في شؤون الباب الثاني في السنة المذكورة ٣٣٤٠١ ج م فأصبح في المشروع ٨٣١٨٢ ج م وكان جميع المتصرف على المطبعة الأميرية في سنة ١٩٢٣ في الأبواب الثلاثة ٣٣٣٨١٩ ج م فبلغ في المشروع الحالي ١٠٥٨٥٤ ج م وهو ما يدعو إلى لفت النظر إلى بحث ما إذا كانت هناك عوامل حقيقية تبرر كل هذه الزيادة .

٣٤ - وقد أدرج في باب الأعمال البلدية مبلغ ٣٣٦٩٦ ج م منها ١٨٠٠ ج م لشراء ثلاث ماكينات الطبع و ٨٠٠ ج م لشراء ماكينة

تزيان أنه من المفيد اقتصاديا وفيها حصر أقلام الاحصاء المبشة بالدواوين في المصلحة الفنية التي تبيع لها مقلتها بإعتان هذا العمل .

سعادة محمد صفوت باشا - إذا كان المجلسان موافقين على حصر أقلام الاحصاء ومطبعها مصلحة واحدة وكانت باشا وزارة المالية موافقة على ذلك . وكان من البليغى أنه يجب أن تكون هذه الأقلام محصورة في مصلحة واحدة ، وكان من المعلوم أيضا أن الاحصاء فنا خاصا والآلات وأعمالا خاصة فلا يمكن لكل موظف أن يقوم بهذا العمل ، إذا كان كل هذا مسلما به فلا أنهم معنى لأى صعوبة توجيهها وزارة أو مصلحة في ضم هذه الأقلام .

أني أعرف أن هناك قلمين للاحصاء في وزارتي الداخلية والخارجية يعملان عملا واحدا لاحصاء الجنايات وينقل أحدهما من الأتروفا للكتاب في أحدهما أن جعل أمرا ذهب إلى صاحبه في القلم الآخر ونقل عنه البيان الذي يريده .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أن وزارة الخفانية لا تبدي صعوبة في هذا الضم بل الصعوبة آتية من جهة أخرى .

سعادة محمد صفوت باشا - وزارة الخفانية لا ترضى بنقل قلمها وحده إلى غيره وإنما تقبل أن تشرع المصلحة الجديدة على أعمال قلمها . وذلك يؤدي إلى مضاعفة عدد الموظفين فليس لنا لا نقرون من الآن ضم أقلام الاحصاء جميعا ما دامت المصلحة في الضم مسلما بها من البرلمان ومن وزارة المالية ولا أنهم معنى أيضا لأن تقوم صعوبة من جهة وزارة الزراعة أو من جهة أية مصلحة أخرى ؟

سعادة محمد زكى الأبراشي باشا (وكيل وزارة المالية) - أن وزارة المالية تسلم بالمبدأ الذي يقول به سعادة العضو المحترم ، ولذلك تطلب به ، ولكن ألا يضمن أن يتكلم أمر النظر في هذا الضم إلى لجنة الموظفين العليا فلها بلا شك واصله إلى هذه النتيجة حتما . وهي في عملها ستترشد برغبة المجلسين وبراى وزارة المالية .

سعادة محمد صفوت باشا - وهل هذه اللجنة جادة في عملها ؟

سعادة محمد زكى الأبراشي باشا (وكيل وزارة المالية) - إننا في الزمن الأخير علمت كثيرا وهي بلا شك واصله إلى ما يطالبه سعادة العضو المحترم ، فلذا استحسنتم ترك المسألة لها فكان ذلك أفضل .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - تأمل أن يتم ذلك قريبا .

فل من تقرير اللجنة ما يأتي :

٣٥ - وبناء على ما تقدم تكون المبالغ الواجب احتياذها لهذا الفرع هي كالآتي :

- ٢٣٠٢٥ باب ١ - ماهيات وأجروماتيات (كا هو في مشروع الميزانية) .
- ٣٦٠٠ د ٢ - مصاريف عمومية (كا هو في مشروع الميزانية) .
- ٢٧٦٨٥ د ٣ - أعمال بلدية (بعد حذف ١٢٥٠ ج م من مصاريف مؤتمر الاحصاء الدولي) .

٣٨ - وقد كان من ضمن ما ورد في تقرير اللجنة عن ميزانية السنة الماضية ذكر لنا اتبعت المصلحة المذكورة من أمر شراء السجول الصغيرة وترتيبها واستقام ما يلزم منها بدلا من الوائش العاطلة ويع الباقى بن امل ما اشترى به لتوفر الميزنة اللازمة لدى المصلحة بسبب اتباعها الدورة المالية، ولقد طمئت اللجنة أن هذه التجربة نجحت وكان من أثر نجاحها أن ترتب حصول ورفق هذا الصدد بمقداره ٨٠٠ ج.م في هذا العام .

٣٩ - وقد لفتت لجنة المالية بمجلس النواب النظر الى أن استعمال سيارات الحرب ولوريات النقل ، كلها كان ذلك ممكنا ، يمكن من الاقتصاد في عدد الوائش الكثير الموجودة بالتفائش والمعدة لخدمة الأرض أو النقل وفي عسدد الكلائين وسائقى العربات وهو أمر يحسنه هذه اللجنة لأن استعمال الآلات الميكانيكية سافعة الذكر باقى يوفر مخفى كلما كان استعمالها ممكنا .

وبناء على ما تقدم تكون المبالغ المطلوب اعتمادها لهذا الفرع هي كالاتى :

١ باب ١ - ماليات وأجرومرتبات (كاهو في مشروع الميزانية) ١٧١٢٢٣  
٢ باب ٢ - مصاريف عمومية " " " ٢٢٥٢١٦  
٣ باب ٣ - أعمال جديدة " " " ٣٣٧٥

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ماورد بقرار اللجنة وعلى الاعتماد المقدر للباب الأول وقدره مبلغ ١٧١,٢٢٣ جنيها ؟

( موافقة )

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثانى وقدره مبلغ ٢٢٥,٢١٦ جنيها ؟

( موافقة )

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثالث وقدره مبلغ ٣٣٧٥ ج ٢٠ ؟

( موافقة )

على من تقرير اللجنة ما يأتى :

فرع ٧ - مصلحة الجمارك

٤ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٣٣٠,١٥٠ ج.م بخلاف مبلغ ٣٩٠,٩٣ ج.م مودج بميزانيات مصالح أخرى ، وقد كان المقدرة في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٣٧٥,٢٤٧ ج.م فتكون هناك زيادة قدرها ٤٩٠,٣ وتشمل الزيادة المذكورة الأرباح الثلاثة .

٤ ١ - فنى الباب الأول " ماليات وأجرومرتبات " توجد زيادة قدرها ١٨١ ج.م وقد زبنت الوظائف مشرا في السلك البائس من درجات مختلفة و ٢٤ في الخدمة السائرة من تلك ثمان من الأولى وقسم من الثانية مخصصة لتقيام بملاحظة مخازن الاستيداع لبعض الشركات نظير تمصيل مبلغ معين من كل منها ويبلغ مجموع ما تملكه الشركات ١٤٨٢ ج.م وهو أكثر مما يصرف على هؤلاء المستعظمين وبذا لا تعد ماليات هؤلاء الهال حط على الميزانية .

لتسليم الكراسات اللازمة لوزارة المعارف ١٠٣٦ ج.م لشراء ما يكتفى لملء الأظرف اللازمة لمصالح الحكومة . هذا ما عدا مبلغ ١٦٧٤ ج.م مودج بالبند ٧ ( مشترى ما يكتفى وعدد ) وهو مقرر لشراء ما يكتفى صغيرة وقطع جديدة لاستبدال القديمة وتصلح المساكينات .

٣٥ - وقد لفت أحد حضرات أعضاء مجلس النواب النظر الى أمر بحث ما اذا كان هناك وفر يحصل فيما لو كتفت مصلحة السكك الحديدية المطبعة الأميرية بطبع مطبوعاتها بدلا من ادارتها مطبعة خاصة بها فنصرح صراحة وكل المالية بأن وزارة المالية متبعت هذا الموضوع .

وبناء على ما تقدم تكون المبالغ المطلوب اعتمادها لهذا الفرع هي كالاتى :  
١ باب ١ - ماليات وأجرومرتبات (كاهو في مشروع الميزانية) ١٨٥٣٦  
٢ باب ٢ - مصاريف عمومية " " " ٨٣٦٨٢  
٣ باب ٣ - أعمال جديدة " " " ٣٣٦٦

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب ١ - ماليات وأجرومرتبات وهو ١٨٥٣٦ ج.م ( كاهو في مشروع الميزانية ) ؟

( موافقة )

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب ٢ - مصاريف عمومية وهو ٨٣٦٨٢ ج.م ( كاهو في مشروع الميزانية ) ؟

( موافقة )

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب ٣ - أعمال جديدة وهو ٣٣٦٦ ج.م ( كاهو في مشروع الميزانية ) .

( موافقة )

على من تقرير اللجنة ما يأتى :

فرع ٦ - مصلحة الأملاك الأميرية

٣٦ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع ٣٩٩٨١٤ ج.م بخلاف مبلغ ٣٠٠,٧٣٠ ج.م مودج في ميزانيات مصالح أخرى وكان المقدرة في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٣٢٧٧٨ ج.م فتكون هناك زيادة قدرها ٣٧١٣٦ ج.م .

وقد ذكرت وزارة المالية في مذكرتها الايضاحية في سبيل بيان أسباب هذه الزيادة أنه اجابة للرفعة الى ابلاغها البرلمان بأنه بجهة ميزانية سنة ١٩٢٦ عدلت المصلحة النظام الذى كان منها فيما يخص بالاقتار التقنية فأدرجت في ايراداتها الأرباح المقدرة للاطيان التى تمسح ماشا هؤلاء الأرباح باله كما أدرجت في ميزانية المصروفات قيمة الأجور التى يستحقونها قريت على ذلك زيادة في المصروفات قدرها ٥٠٨٠٢ ج.م وفى الإيرادات زيادة مبلغ ٤٩١٥٠ ج.م وبناء على ذلك تكون الزيادة في المصروفات ظاهرة .

ولذا صرف النظر عن هذه الزيادة الوهمية التى طرأت على المصروفات فيكون هناك وفر حقيق قدره ١٣٦٦٦ ج.م في مصروفات هذه المصلحة .

٣٧ - وقد ذكرت وزارة المالية في المذكرة الايضاحية أن نظام هذه المصلحة أقيم على حاله الميزان ثم اللجنة التى تشكلت لظفر فى أمرها الأبحاث التى تقدم بها وتقدم تقريرها وقد نهضت هذه اللجنة عند بحثها عن الدرجات التى وصلت إليها أبحاث اللجنة المذكورة بأنها تستكمل المعلومات اللازمة لاعداد تقريرها .

### فرع ٨ - المناجم والمحاجر

٤ - وقد لمصرفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٢٣٤٧٦ ج. م. بمبلغ ٧١٩ ج. م. مدرج في ميزانيات مصالح أخرى وكان المقدر له في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٢٧٥٨٨ ج. م. فيكون هناك تخفيض قدره ١١٢٥٠ ج. م.

٥ - وما طرأ على وظائف هذا الفرع هو أنه زيدت ثلاث وظائف للذكور من الدرجة السادسة لاستدعاء لأعضاء الائتلاف الذين أعادوا استمهم في أمريكا ويقيمون الآن في بعض المناطق، وقللت وظيفة من السلك الموقوت إلى السلك الدائم لأن شغلها أجنبي وسيلفقه مصري كما زيدت وظيفة مراجع قني من الدرجة الخامسة في السلك الدائم مبلغ ٥٠٦ ج. م. مقابل حذف وظيفة مفتش مناج التبرول المدرجة في السلك الموقوت والمقرر لها مبلغ ١١٨٠ ج. م.

وقد استعملت اللجنة من وزارة المالية عن السبب في إلغاء وظيفة مفتش مناج التبرول على الرغم من الرغبة العامة في مواصلة الاهتمام بالأبحاث الخاصة بهذا النوع من حاصلات القطر فأوضحت أن السبب هو موارثه مصلحة المناجم والمحاجر من إمكان الاستغناء عن هذه الوظيفة اكتفاء بإشتغال هذه المناجم وذلك نقصان عدد الشركات الشغلة بالبحث من قيد التبرول. على أنه إذا دامت أعمال البحث عن التبرول إلى نشاطها الأول فقد يضطر الأمر إلى إعادة إنشاء هذه الوظيفة. على أن هذه اللجنة (وهي متفقة في ذلك مع لجنة المالية بمجلس النواب) ترى أنه إذا كان نشاط شركات البحث قد قل عن ذي قبل فعلاً لا يمنع الحكومة من مضاعفة الجهود في الاستكشاف لعلها تتبدى إلى مناج أخرى أثبت التبرول تسد جانباً من حاجات القطر المتزايدة من الوقود.

٦ - وطلبت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها أن تعني الوزارة عناية خاصة بإصلاح مصلحة المناجم لأن الموارد المدنية التي مما تعتمد عليه البلاد كجزء هام من ثروتها ولأنها فوق كونها مصدر إيراد هام فإنها تستغلها تنشيطاً وتغذية لكثير من الصناعات، وقد صرح سعادة وكيل المالية أمام مجلس النواب في هذا الصدد أن وزارة المالية مهتمة بهذه الأيام اهتماماً خاصاً بالمصلحة المذكورة وقد عينت لها وكلاً مصرياً بدأ منذ ثلاثة أشهر بالعمل مع مديرها وأن المهمة مسبوكة لتحقيق الغرض الذي تتوخاه لجنة المالية بمجلس النواب من بحث جميع الوسائل التي تؤدي إلى زيادة المستخرج من المناجم والمناجم.

٧ - وقد أدرج في الباب الثالث (أعمال جديدة) مبلغ ٢٨٠ ج. م. لإنشاء طريق بين المحاجر والبلي والفتن بمديرية المنيا وفي رياض النصارى بمديرية بني سويف وفي أبو الريش بمديرية أسوان وذكرت وزارة المالية في مذكرة الإيضاح أن لهذا العمل فائدة عالية واقتصادية إذ أنه يزيد في إيراد المصلحة وفي كمية الأسمدة التي تستخرج من المحاجر.

٨ - وقد كان حصل أثناء نظم ميزانية السنة الماضية لفت نظر معالي وزير المالية إلى أن نصيب الحكومة من أرباح الشركات ذات الامتياز في هذا النوع من العمل لا يجاوز ٢ ٪. وإلى ضرورة زيادة ذلك النصيب بحيث لا يقل عن ٢٠ ٪. إذا أمكن، فصرح معاليه بأن وزارة المالية تستعمل

أما باقي الوظائف فهي: (أولاً) موظفان في السلك الدائم ضمن عمال قسم تفتيش الركاب بالإسكندرية زيدتا لملافة شكوى السباح والركاب القادمين من أوروبا من طول الوقت الذي يقضونه في الجمرات انتظاراً لانتهاه التفتيش على استمهم (وثانياً) ١٥ وظيفة في الخدمة السارية ممدة لتعزير حراسة الخازن على أثر تعدد السرقات التي حدثت فيها.

وهذه اللجنة ترى أن إنشاء الوظائف المتقدم ذكرها ضروري للأسباب التي ذكرت وإن الشاخص يعود بفائدة على إيرادات المصلحة المذكورة.

وفي هذا الصدد صرح سعادة وكيل المالية أمام مجلس النواب بأن اشتغال الوظائف التي أُنشئت في السلك الدائم سيكون بموظفين من الزائرين على حاجة العمل في وزارة المالية.

وقد لوحظ أن الباب الأول يشتمل على زيادة قدرها ١٥٠٠ ج. م. في اعتبارات مكلفات البرقبة عن أعمال اضافية وهي لا تكن زيادة حقيقية إذ أن هذا المبلغ يحصل أيضاً من التجار الذين تؤدي هذه الخدمات لحسابهم.

٩ - أما الزيادة في الباب الثاني وقدرها ٢٠٢٢ ج. م. فسيبها دوج مبلغ ١٠٠٠ ج. م. لأول مرة في بند ١٧ لمكلفات ضبط الدخان وذلك على أثر تنفيذ القانون الخاص بمنع غش النسخ ودوج مبلغ ٣٠٠٠ ج. م. لأول مرة أيضاً في البند المذكور لمكلفات تدفع من الفرائض المحصلة على الزيادات والأختلافات التي يظهرها عمال الجمرات في البضائع وفي كلتا الحالتين يقابل هذه المصروفات إيرادات تقابل مما تنقضاء المصلحة من الفرائض.

١٠ - أما زيادة مبلغ ٢٧٠٠ ج. م. في الباب الثالث فسيبها إجراء الأعمال الجديدة المبينة بالبند ١٤ وهي: (أولاً) إنشاء عازن خصوصية بخازن الدخان بالإسكندرية قدره مبلغ ١٧٠٠ ج. م. وهذا العمل كان مقرراً في ميزانية السنة الماضية ولم يحصل إليه فيه فاتر إعلان المناقصة الخاصة به وكان مقدراً له ١٣٠٠ ج. م. ولكنه رفع إلى ١٧٠٠ ج. م. بسبب نتيجة المناقصة واستعمل المصلحة لإيجار هذه الخازن من التجار الذين يستأجرونها (وثانياً) بناء وصيف لشحن بضائع الترانسيت من الدائرة الجمرية بالإسكندرية و(ثالثاً) بناء مساكن لمرس يجرر القطر وكلها أعمال تراعى اللجنة ضرورية.

وبناء على ذلك تكون المبالغ المطلوبة اعتباراً لهذا الفرع هي كالآتي:

- ٢٨١٨٠٩ باب ١ - مايات وأجر ومربيات (كما هو في مشروع الميزانية).  
٤٣٨٤١ ٢ - مصاريف عمومية (كما هو في مشروع الميزانية).  
٥٠٠ ٣ - أعمال جديدة (كما هو في مشروع الميزانية).

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الأول وهو مبلغ ٢٨١٨٠٩ ج. م.؟  
(موافقة).

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثاني وهو مبلغ ٤٣٨٤١ ج. م.؟  
(موافقة).

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثالث وهو مبلغ ٥٠٠ ج. م.؟  
(موافقة).

في مجلس النواب أنها على نظر إذ هناك ثبت جدى لوضع نظام ولأهمية جديدة للأدوات والأدوات الحالية هي :

من ٢ إلى ٥ ٪ / بحسب الأحوال وحسباً تراه الحكومة بالنسبة لجميع الممادين من معدا البترول والأجهزة الكهربائية بأنها يتلقى بالأجهزة الكهربائية فان اتواها ١٠ ٪ / وفيما يتعلق بالبترول وهو شيء الآن فان إثارته تختلف عن ذلك فهي ١٢ ٪ / عن كل منطقة أول ٢٠ جرافاً ما طلب المستأجر أو طالب الاختياز استعجار منطقة بجوارها دل ذلك من أن البحيرة الأولى نجتت فلا تعطى المنطقة الجديدة إلا بأداة ٢٥ ٪ / .

ولذا انتهت مدة استعجار منطقة وطلب المستأجر أو صاحب الاختياز التجديد فلا يكون إلا بأداة ٢٥ ٪ / لان طلب التجديد كطلب منطقة مجاورة دليل على التبعاج ، ومن ذلك ترون حضراتكم أن الحكومة غير متوافقة مع الشركات حتى على النظام المعمول به الآن ، ففي سنة ١٩٢٦ اشتغلنا على بعض الشركات التي طلبت الاستعجار والبيع أن تكون خاضعة لزيادة الأداة من ١٢ ٪ / ثابت ووقت المسألة عند هذا الحد ، والبيع الآن تارمل معرفة ما اذا كان من المصلحة زيادة الأداة في البترول أم لا ؟ وأظن أن هذا البيان يكفي حضرة العضو المحترم .

سعادة محمود شكوى باشا (مقرر اللجنة) - لقد استفتت لجنة المالية البيان الذي جاء في تقريرها من وزارة المالية فهل وقع خطأ في الرقم بأن جمل ٢٥ ٪ في المسألة بدلا من ١٢ ٪ في المسألة ؟

سعادة محمد زكي الأبراشي باشا (وكيل وزارة المالية) - الواقع أن البيان الذي ذكره اللجنة صحيح لأنها تقول (وقد كان حصل أثناء نظر اللجنة السنة الماضية لفت نظر معالي وزير المالية إلى أن تصيب الحكومة من أرباح الشركات ذات الاختياز في هذا النوع من العمل لا يتجاوز ٢٥ ٪ /) وهذا ما قاله أحد حضرات النواب في العام الماضي لمعالي وزير المالية وقد وعد معاليه بمبحث الموضوع فطلبنا تقريراً من وكيل مصلحة المساحة المصرية فأرسله إلينا أخيراً وفيه البيانات التي ألبتينا .

سعادة محمود شكوى باشا (مقرر اللجنة) - هل يصحح الرقم إلى ١٢ ٪ / سعادة محمد زكي الأبراشي باشا (وكيل وزارة المالية) - نعم فيما يتعلق بالبترول يصحح إلى ١٢ ٪ / .

حضرة الشايخ علي محمد سروان - مع أن المقدر لمصرفات مصلحة المناجم والمحاجر مبلغ ٣٣٤٧٦٦ جنيهاً ومصصلحة الكيماويات ١١٨٥٨٢٢ جنيهاً فإنه توجد في بعض بلاد مديرية الغربية منطقة ظهر فيها الكبريت والبترول وقد طلبنا إلى المصلحين معاينتها وإرشادها إلى أن طريقة استغلالها قلم جيد هذا الطلب تمام .

الرئيس - لعلنا لهذا بالمجانبة .

سعادة محمد زكي الأبراشي باشا (وكيل وزارة المالية) - الذي أذكره أن مديرية الغربية أبلغت المالية الآن بعض الأطنان فيها كبريت فكلفت الوزارة مصلحة الكيماويات إجراء عملية التحليل فبين لها وجود الكبريت ولكن تبين أن مصاريف استخراجها تجري على القفافة التي يمكن الحصول عليها .

جهدها من أن تكون حصة الحكومة في كل عقد يتم في المستقبل أكثر مما هي عليه الآن . وقد ذكر أخيراً سعادة وكيل المالية أمام مجلس النواب في هذا الصدد أن الوزارة قد عملت على تنفيذ هذا الاقتراح ولكن لما أن طلب إلى شركة الزيت الإنجليزية التي طلبت أن يسمح لها بإجراء أعمال في بعض جزر البحر الأحمر - أن تكون خاضعة في حالة ما إذا وصلت إلى نتيجة يعتمد عليها - لأداة التي تصدها الحكومة - خاصة بزيادة الأداة ورفضت . هذا وقد صرح سعادته أيضاً أن مصلحة المناجم والمحاجر تستعمل الآن بكل اعتماد في سن مشروع لأداة كاللوائح المعمول بها في البلاد الرقابة .

٤٩ - ولما أن مثل سعادة وكيل المالية عن نتيجة بحث وزارة المالية في أمر ضم مصلحة الجيولوجيا إلى مصلحة المناجم ، لما بينهما من الارتباط ، وكان ذلك بناء على الرصد الذي صرح به معالي وزير المالية في السنة الماضية - صرح بأن الوزارة أجرت البحث المذكور وقد أدى إلى أنه لا يوجد فائدة كبيرة تبرز من هذا الضم .

وبناء على ذلك تكون المبالغ المطلوبة اعتمادها لهذا الفرع هي كالتالي :

جنيه ١٧٥٨٣ باب ١ - ماهايات وأجر ومهمات (كاهو مشروع الميزانية) .

٤٦١٣ باب ٢ - مصاريف عمومية ( " " " ) .

٢٨٠ باب ٣ - أعمال جديدة ( " " " ) .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أناأسف جداً للأسف لكفاءه وظيفة مفتش المناجم التي بالرغم من أن مجلس النواب ولشيوخ واللجنة المالية طلبوا استمرار إصلاح وتعميم المناجم .

تلمون حضراتكم أن مصران كانت نية بأرضها الزراعية فهي غنية أيضاً بما فيها وكثيرها فإذا عرفنا أن هذا مورد من موارد البلاد فكيف نرضى ألا نتقاضى الحكومة من الشركات الأجنبية إلا اثنين ونصف في المائة من الربح وهو قدر ضئيل لا يوجد له مثيل في البلاد الأخرى ولا يزيد عما تتقاضاه الشركات على السمسة فلا يجوز أن يكون دوماً لصاحب الأرض والكثرة .

لقد أجاز البرلمان لوزارة الزراعة أن تمن في البلاد استعمالها لأن تفع الآلاف من الجنيهات لمن يرشدها إلى علاج لإبادة الحشرات فما المانع إذن من أن المجلس يقول لوزارة المالية قياساً على هذا ، أن تمن أنها تعطى مكافأة لمن يرشدها إلى معجم أو أكثر أو على الأقل يقول المجلس لوزارة المالية حق توظيف الفنيين لأن ثلثي وظيفة المفتش ، لذلك أرجو المجلس أن يتوجه برفقة صادقة لوزارة المالية في أن تسمى لإصلاح وتحسين المناجم لأنها مورد من موارد البلاد أن يكون هذا الإصلاح في القرب الساجل . سعادة محمد زكي الأبراشي باشا (وكيل وزارة المالية) - ليسمح لي المجلس أن أرى النظام المتبع في الأدوات لأن الرقم الثابت في صفحة (٢٤) من تقرير اللجنة ليس هو الرقم الصحيح في كل الأحوال فلا تأتوا تفصيل يحسن ذكره .

ولا أرجع لتاريخ فإن الحكومة المصرية أثبتت قواعد مختلفة وأخيراً في سنة ١٩٢٧ وضمت وزارة المالية قواعد معمولاً بها الآن وهي التي قلت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثالث وهو مبلغ ٢٨٠ ج ٢٠ ؟

(موافقة)

رفعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة التاسعة مساء على أن يعود للاعتماد هذا الخميس ٢ ذي الحجة سنة ١٣٤٥ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٢٧ الساعة الخامسة مساء

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد في تقرير اللجنة وعلى الاعتماد المقدر للباب الأول وهو مبلغ ١٧٥٨٣ ج ٢٠ ؟

(موافقة)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثاني وهو مبلغ ٤٦١٣ ج ٢٠ ؟

(موافقة)

## ملحق رقم ١

## مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء

تضمن تقرير لجنة المالية مجلس النواب الخالص بميزانية ديوان العموم بوزارة المالية الملاحظة الآتية المدرجة بصحفة ٧٠٠ من مضبطة الجلسة الثالثة والأربعين لمجلس النواب المنعقدة يوم الاثنين ٣٠ أغسطس

سنة ١٩٢٦

وعما يجب الإشارة إليه أن وظائف (السكبريين المالىين) لم يبق منها غير اثنين احدهما بوزارة الأشغال والأخرى بوزارة الحربية، وترى اللجنة أن وجود موظف بكل وزارة مستقل عن ادارتها وله اشراف على تصرفها المالى من شأنه تقوية الرقابة ومنع شئ كثير من سوء التصرف، لذلك يجب التفكير لا في انشاء وظائف جديدة لهذا الغرض بل تتبع رؤساء الحسابات في الوزارات الى وزارة المالية تحقيقاً لمعى استغلالهم وتنمهم بحجة الرأى .

ولما نظر مجلس النواب في نفس الجلسة المذكورة في التقرير المشار اليه (صحفة ٧٠٤ من المضبطة) حصلت المناقشة بين حضرة صاحب البعثة ورئيسه وأحد حضرات النواب المختصين بالكيفية الآتية في هذا الصدد :

على ابراهيم رضوان بك - انى أضاف لجنة المالية فيما يقترحه من تتبع رؤساء الحسابات بالمصالح لوزارة المالية لأن هذا لا يتفق مع سلطة الوزير المختص ومسؤوليته وقد جربت هذه الطريقة فلم تفلح فأقترح أن يكون رؤساء الحسابات بجميع الوزارات تحت سلطة الوزير المسؤول .

الرئيس - حينما تكون الحسابات تابعة للمالية لا للوزير المختص هل يكون رؤساء الحسابات مستقلة ؟

على ابراهيم رضوان بك - يكون مستقلاً بالطبع .

الرئيس - هذا هو المطلوب .

على ابراهيم رضوان بك - وأين تكون مسؤولية الوزير ؟

الرئيس - مسألة الحسابات شئ ومسؤولية شئ آخر .

وعلاوة على ما تقدم فإن مجلس الشيوخ عند نظره في ميزانية وزارة المالية يلمس الزاغة والتفليس بتاريخ يوم الاثنين ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ وافق على الفقرات من ١ الى ٤ من تقرير لجنة المجلس المالية وقد كان نص الفقرة الخامسة كالآتي :

وقد رأيت لجنة المالية مجلس النواب في تقريرها أنه ما يجب الإشارة اليه أنه لم يبق من وظائف السكبريين المالىين غير اثنين احدهما بوزارة الأشغال والأخرى بوزارة الحربية وأن وجود موظف بكل وزارة مستقل عن ادارتها وله اشراف على تصرفها المالى من شأنه تقوية الرقابة ومنع شئ كثير من سوء التصرف ولذا رأيت أنه يجب التفكير في جعل رؤساء الحسابات في الوزارات تابعين الى وزارة المالية تحقيقاً لمعى استغلالهم وتنمهم بحجة الرأى وترى هذه اللجنة ان هذا الاقتراح جدير بالإجابة وترى تحقيقه بحجة الفاتحة التي تعود على العمل من تنفيذ خصوصاً وأن أمر تنفيذه لا يحدو الا لاجل بسط خصوصاً وقد كان هذا هو التبع في الماضي وقد وافق مجلس النواب على هذا

الاقتراح (ينظر صحفة ٦٤٨ من مضبطة الجلسة المذكورة).

هذا وإن فكرة الحاق مديري رؤساء أقسام الحسابات ووظائفهم في جميع الوزارات والمصالح بوزارة المالية (مراقبة حسابات الحكومة) فكرة لها بعض اعتبارات كثيرة منها :

١ - أنها تساعد على الاشراف الفعال المباشر على هؤلاء الموظفين حتى يقيموا أنظمة واحدة ويسيروا على خط واحد اذ أنه لوحظ لما أن بعض المصالح تتبع طرقاً مختلفة للأشياء ؟

٢ - أنها تمكن هؤلاء الموظفين من الاستفادة من ارشادات مرافقة حسابات الحكومة التي يمكن الرجوع اليها في المسائل الحسابية البعيدة أو المقلدة ؟

٣ - أنها تيسر مديري رؤساء الحسابات ووظائفهم بمسؤوليتهم أمام وزارة المالية فيضادون حرصاً على اتباع تعليماتها لاسيما وأن المرجح يكون اليها في أمر تقييمهم وتقدمهم ؟

٤ - لوحظ أن في بعض الوزارات والمصالح بين في وظائف رؤساء ووكلاء الحسابات ، أو يرقى الى هذه الوظائف أشخاص لا تتوفر فيهم جميع المعلومات الفنية اللازمة لأداء وظيفتهم ولابد في هذا الحالة لمراقبة الحسابات من أن تكون على علم تام من كفاءة وشيئة كل من هؤلاء الأشخاص لكي يتيسر لها اسناد الوظائف الأكثر مسؤولية التي تخلو في وزارة أو مصلحة ما كان من تتوفر فيه الشروط المفروضة ، وبهذه الطريقة ينشج مجال الترقى أمام رؤساء ووكلاء الحسابات في الوزارات والمصالح المختلفة فيبدلون قصارى الجهد في اعلمهم رغبة في الحصول على هذه الترقية ؟

٥ - لتأكد من تنفيذ الملاحظات التي يجدها مفتشو الحسابات التابعون لمراقبة حسابات الحكومة على أرتعيتهم على الأعمال الحسابية سواء أكانت تلك الملاحظات شفهية أم كتابية اذ أنه كثيراً ما ظهر اهمال هذه الملاحظات وإعادة الإشارة اليها في التقارير التالية ؟

٦ - ليكون لوزارة المالية رقابة فعلية على جميع الأعمال المالية بوزارات الحكومة ومصالحها ، ولتتمكنها التأكد من أن الكشف الشهري للمقتضى تقديمها كل ثلاثة أشهر وكذلك الحساب الخلقى وباقي الاقتارات التي تدرج فيها نتائج الأعمال الحسابية تصل الى المالية في مواعيدها القانونية وبالشكل الذي يرضه وزارة المالية لتلك الكشف والاستمذات .

يضاف الى ما ذكر أن جميع الموظفين والمستخدمين كانوا سابقاً يمين لوزارة المالية وهي التي كانت قد رأت اهتمهم بالمصالح التي يشتغلون فيها فظهر أن ليس في ذلك ما يضمن حسن سير العمل .

بناء على ما تقدم تقتصر اللجنة المالية ، تنفيذاً لرغبة البرلمان ، أن ترجو من هيئة مجلس الوزراء الموقرة الموافقة على الحاق مديري رؤساء أقسام الحسابات ووظائفهم بوزارة المالية حتى لاذا ما أقر المجلس هذا المشروع نيط أمر تنفيذه بوزارة المالية ما

محرم ١٤ ذو الحجة سنة ١٣٤٦

السكرو  
الرئيس  
المجلس  
مجلس



## ملحق رقم ٢

### تفصيل نظام التسجيل العقاري الجديد وكيفية تطبيقه

كانت الاجراءات الخاصة بالتسجيل العقاري قبل أن يصدر القانونان رقم ١٩ و رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣ قاصرة على تقديم العقود العرفية للتسجيل فيؤخذ عليها رسم نسبي وترصد صورتها بالسجلات مكتوبة بخط أحد محال النسخ ولم يكن معدا لاستلام العقود غير اقلام كاتب المحاكم المختصة وكانت النتيجة حصول التسجيل دون التحقق من حدود ومساكن الأملاك المحرر بشأنها المقعد ودون أن يوجد أى ضمان على أن البائع هو المالك الحقيقي للأشياء المبيعة مما لم يكن حالاً دون تحرير العقود الصورية والعقود القابلة للتنازعات ، وكان في الامكان ان ذلك محرر العقود بأية صيغة ولو كانت غير قانونية وعلى أى ورق وبأى نوع من أنواع المواد .

وقد أدى التعديل الذى أدخل منذ أول يناير سنة ١٩٣٤ الى وجوب اتباع ما يأتى :

- (١) وجوب استعمال مداد خاص وورق خاص على شكل واحد ؛
- (٢) مراجعة أوصاف وسنود الأحيان بواسطة مصلحة المساحة الى اثبات لهذا الغرض ٥٥ مكتباً للاستعلامات بمدن القطر ؛
- (٣) التصديق على امضاءات أو أختام المتعاقدين أمام المحاكم الأهلية أو المحاكم الشرعية أو محاكم الاخطاط أو المحاكم المختصة ؛
- (٤) إنشاء نسخة مكتباً لأموريات الرهينات لقيام بتسجيل العقود العرفية الخاصة بالأحيان الكائنة بمحدود كل منها ؛
- (٥) حفظ العقود الأصلية على أن لا يسلم المتعاقدين سوى صور مأخوذة بالقوتوغرافيا ؛
- (٦) إنشاء سجل للأحيان وسجل لللاك .

أما في مديرية الموغرة التي اتخذتها مصلحة المساحة نموذجاً لتسجيل النفي الذى يترتب عليه غير مراجعة أوصاف وحدود الأملاك تبين هذه الأملاك تبعيناً هندسياً ينتج عنه التنازع في حدودها فقد جرى التوسع في عملية التسجيل بحسب ما يأتى :

قسمت هذه المديرية الى دوائر توجد بكل منها فرقة للمحاسبين يظفون في الخيام برئاسة مهندس يقدم له كل طلب لتسجيل مرافق به مبلغ مائة قرش بصيغة تأمين ويصدق المهندس تاريخ انتقاله الى الجهات التي بها الأملاك المراد تسجيل عقودها ويعد المتعاقدين ويبرأهم ومنهوب

الإدارة فيحضرهم عملية التسجيل ويوقعون على الحضر الذى يحرره المهندس وفقاً للرسم الخاص بنقل الملكية . ويشتمل هذا الرسم على كروكي للقطعة المعنية به مع بيان أبعادها الخاصة وأبعادها بالنسبة لنقطة الارتكاز بطريقة تجعل من السهل الاحتذاء في المستقبل الى القطعة فيما اذا حصل عليها تعد أو قام بشأنها نزاع . وتوضع في حدود القطعة علامات على شكل قضبان السكة الحديدية . ويرسل الحضر مع ذلك الى مكتب المنطقة لتجهيز الخروط ومراجعة المساحة الخ . وبعد ذلك يستدعى المتعاقدون الى المكتب المذكور لأجل تحرير العقد النهائي وتتم تحرير العقود طبقاً الى مكتب مأمورية الرهينات الكائن في نفس مقر مكتب المساحة لأجل التصديق على توقيعات المتعاقدين ولاجراء التسجيل .

ويلاحظ أنه في حالة ما إذا حصل تصرف جديد في عين سبق أن حدثت حسب الطريقة المبينة آنفاً فإن ذلك لا يستدعى الانتقال ثانياً الى موقع العين بل تستوفى العقود على قاعدة الاجراءات التي تمت ويحرر المصدق الخال .

وتتفحص الاجراءات المتبعة منذ أول يناير سنة ١٩٣٤ في استخراج صور فوتوغرافية للعقد الاصل الذى يكتب بمبر خاص وعلى ورق تمغة خاص ويحفظ الاصل بمقر كاتب المأمورية التي أجرت التسجيل . أما الصور الفوتوغرافية فانها تسلم الى المتعاقدين وتحفظ احداها بمصلحة المساحة وأخرى بالمديرية لغرض التكليف . وبينما كان النظام القديم القاضى بالنسخ باليد يستغرق أياماً بل وأسابيع فإن الصور الفوتوغرافية تجهز الآن في بضع دقائق ولا تستدعى نفقة تذكر .

وبعد أخذ صورة فوتوغرافية من كل عقد تستوفى مصلحة المساحة سجلاتها أولاً بأول وهي تشتمل (١) سجل الملاك (٢) سجل الأحيان . فالأول يحرر به القيد على أوراق مفصلة يذكر بها اسم كل مالك على حدة يضاف الى الاسم كل حقة بانتقال الملكية أو يشطب بحسب الحالة وذلك بطريقة تجعل السجل موضحاً لكل المغارات التي يملكها كل مالك ، ويميز هذا السجل هي أنه يصبح في الامكان أن تعرف في الحال كافة المغارات التي يملكها المالك في مديرية ما . وأما سجل الأحيان فهو مكون كذلك من أوراق مفصلة خصصت كل ورقة منها لكل قطعة من الأرض وقد وضعت في كل ورقة كافة البيانات الخاصة بالقطعة المذكورة سواء فيها يتعلق بموقعها أو اسم صاحبها أو أصحابها أو حقوق الارتفاق أو الاختصاصات البنية التي عليها أو التاشيرات والتسجيلات الموقفة عليها . وهناك أيضاً رسم كروكي وضعى ورقم وتاريخ تسجيل العقد . ويعد بالسجل كل عقد خاص بالقطعة وكل عقد لاحق بحيث يكون السجل ستونيا في كل وقت لكل ما يتعلق بالقطعة .

ملحق رقم ۳

حالة الملكية العقارية في القطر المصري سنة ١٩٢٥

الملاحه الذين يملكون

[illegible]

ملحق رقم 3

جاءت بينه وبين عدد القواد الذين أعلنوا الاستقلال في ١٩٢٥  
الذين أعلنوا الاستقلال في ١٩٢٥

[illegible]





## مضبطة الجلسة السادسة والأربعين

المعقودة علناً في يوم الخميس ٢ ذى الحجة سنة ١٣٤٥ الموافق ٢ يونيو سنة ١٩٢٧

(١) الصديق علي حضر الجلسة السابقة (٢) الرسائل - أ - تجلب من وزارة الداخلية بأخبار حضرة الشيخ منسي منصور حضوراً بالجلس من دائرة محافظة البحراء الجنوبية - ب - تجلب من وزارة الداخلية بطلب سعادة وكيل الوزارة لحضور جلسات المجلس أثناء غزير ميزانية وزارة المالية (٣) تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية المدة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - القسم الثاني (المصرفات) - قسم ٦ وزارة المالية - فرع ٩ مصلحة الكيما - فرع ١٠ مصلحة التجارة والصناعة وسواحل الحكومة - فرع ١١ أعلام نقابة المحكون (٤) قرارات من المكتب - أ - بطلب سعادة محمد صفوت باشا وحضرة محمد محمود خليل بك لحضور جلسات مؤتمر الاتحاد الريفي العمل الذي سينقد بإيرون في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٧ وأن يصحبها في هذه المأمورية حضرة السكرتير العام السيد - ب - بطلب سعادة يوسف قطاوي باشا لحضور جلسات المؤتمر الريفي الذي سيعقد في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٧ - ج - عن الشارات الخاصة بأعضاء المجلس (٥) تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية المدة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - القسم الثاني (المصرفات) - قسم ٩ وزارة المالية - فرع ١ ديوان الصوم - فرع ٢ الحاكم المختلة - فرع ٣ الحاكم الأعلى - فرع ٥ الجبال الحسية .

(ج) عن جلسات هذا الأسبوع حضرات :

إبراهيم فرج أبو الجليل بك . أحمد نجور باشا . زوق شعبان شعيمة بك . سمعان خيرال القص بك . عبد الله سليمان أباظة بك . هسي حنا وبصا بك . مرسي وزير بك . ميشيل أيوب باشا .

(د) عن جلسات هذا الأسبوع والأسبوع القادم :

حضرة محمد لطفي طنطاوي افتدى .

وحضر حضرة صاحب السعادة محمد زكي الابريشي باشا وكيل وزارة المالية .

تولى السكرتيرية الجلالية حضرات : الشيخ محمد عز العرب بك . محمد أحمد الشريف بك . علي عبد الزاوي بك .

حبيب المصري بك سكرتير عام .

أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .

(١) الصديق علي حضر الجلسة السابقة .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

سعادة محمد صفوت باشا - لم توزع مضبطة جلسة أمس علينا إلا الآن ولم نقرأها بعد فيحسن أن يؤجل التصديق إلى آخر الجلسة .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والذقيقة العاشرة مساء برئاسة حضرة محمود بسيوني افتدى وكيل المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء ما علنا :

أولاً - العائين :

(أ) بإجازات وهم حضرات :

محمد طلعت حرب بك . بيومي مذكور بك . حسين رشدي باشا . محمد السيد أبو علي باشا . محمد فتحي يكن بك . بولس حنا باشا . عمر أحمد خلف الله بك .

(ب) بغير إذن وهم حضرات :

حسن أحمد العديسي بك . محمد مفازي باشا . محمود محمد حسن الشندوبلي باشا . يحيى إبراهيم باشا . عبد الفتاح رجائي افتدى .

ثانياً - الغضنرين :

(١) عن جلسة اليوم حضرات :

عبد البناي باشا . اللواء محمود فؤاد باشا . اللواء محمد كامل باشا . محمود الأتري باشا . أحمد زيور باشا . محمد أفلاطون باشا . عبد الرهم مهنا افتدى . شاهين الجندي افتدى . أحمد الشريف باشا . يوسف بشوتو بك .

(ب) عن جلستي أمس واليوم حضرات : عوض هريان المهدي بك . عقل محمد بك .

الرئيس - المطلوب هو التصديق على محضر جلسة أمس لاجل المضبطة فهل لأحد من حضراتكم ملاحظة ؟

أصوات : لا .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

(٢) إرساق

١ - كتاب من وزارة الداخلية بأغلب حصة الشيخ تومس منصور عنوا بالمجلس من دائرة محافظة الصحراء الجنوبية .

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ  
أسفرت نتيجة الانقلاب لضوء مجلس الشيوخ بأثره عاصمة الصحراء الجنوبية (التي تابعة لمصلحة الحدود) عن انقلاب - حضرة الشيخ منوم منصور عن هذه الدائرة .

فأرجو الإحاطة بذلك .

وتفضلوا بولتكم بقبول فائق الاحترام ما

في القنصة سنة ١٣٤٥ مايرس ١٩٢٧

وزير الداخلية  
توت

ب - كتاب من وزير الحفانية بتعب سعادة وكيل الوزارة بحضور جهات المجلس أثناء النظر في مشروع ميزانية وزارة الحفانية .

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ  
أتشرف بأن أرفع من بولتكم السامح حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن رضا باشا وكيل وزارة الحفانية بأن يتوب عنى في حضور جلسات مجلس الشيوخ أثناء النظر في مشروع ميزانية هذه الوزارة لتقديم ما يطلب منه من البيانات ، ومع صاحب العزة يوسف فهمي بك مدير إدارة المستخدمين . وتفضلوا بولتكم بقبول فائق الاحترام ما

وزير الحفانية

أحمد زكي أبو السعود

(٣) - تقرير لجنة المالية عن مشروع بنية العامة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ -  
النسب الثاني (المحروقات) - قسم ٦ - وزارة المالية - فرع ١ - حصة الكيماويات - فرع ١٠ - مصلحة البترول والصناعات البترولية - فرع ١٩ -  
أقدم لهذا التقرير .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

فرع ٩ - مصلحة الكيماويات

١ - قدر لمصرفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ١١٨,٥٨٢ ج.م  
بخلاف مبلغ ٨٧٧ ج.م مديرج في ميزانيات مصالح أخرى وكان المقدر له في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٣٣,٠٥٨ ج.م فكانت هناك زيادة قدرها ٥٥,٥٢٤ ج.م .

وجاء بالمذكرة الإيضاحية أن سبب هذه الزيادة هو زيادة نحو ٥٣,٠٠٠ ج.م في اعتمادات عمل التكرير بالسويس لشراء كمية من زيت البترول الختام من الخارج ومن منتجات القطر المصري حتى يتسنى بذلك زيادة منتجات العمل لسد حاجات مصالح الحكومة .

١ - ولم يدخل تمديد ماعل عدد الوظائف الدائمة والموقتة في هذا الفرع غير أن اعتمادات الوظائف الدائمة قد زادت ١٥٨٠ ج.م بسبب الترتيبات والملاوات وأقيمت وظيفة خارجية عن هيئة العمل في العمل الكيماوي نظرا لزيادة البطورة في أعمال التحليل التي يقوم بها مختلف المصالح .

٢ - أما الباب الثاني فالزيادة التي به وقدرها ٥٤,٠٧٦ ج.م فسيبة كما سلف البيان من زيادة اعتمادات عمل التكرير بالسويس لشراء كمية من زيت البترول الختام من الخارج ومن منتجات القطر المصري حتى يتسنى بذلك زيادة منتجات العمل لسد حاجات مصالح الحكومة وذلك تطبيقا لما رآه البرلمان لدى مناقشة ميزانية هذه المصلحة في السنة الماضية إذ أظهر ملاحظتنا نحو الاستقرار في إدارة العمل بمعرفة الحكومة وأبدى رغبته أن يقوم العمل بتكرير أكبر كمية ممكنة من البترول ، وقد كانت الحكومة في ذلك الوقت متقدمة فيما إذا كان من الأفضل الاستقرار في إدارة العمل بمعرفة أو تأجيله أو إيقاف العمل فيه .

٣ - وكانت ميزانية هذا العمل في سنة ١٩٢٦ وضعت على أساس تكرير ١١٣٧٤ طن من الزيت الختام منها ٤١٧٤ طن متخلفة من الأحماد السابقة و ٧٣٠٠ طن تردها شركة الفرقة بصفة أمانة ، أما تقديرات السنة الحالية فقد وضعت باختيار أن كمية البترول التي ستد إلى هذا العمل تبلغ ١٧٧٠٠ طن حسب البيان الآتي :

طن ٨٥٠٠ ستوردها شركة الفرقة بصفة أمانة .

١٢٠٠ مقترح شرائها علما من صاحب الاستياز لتنازع أبي دربه .

٨٠٠٠ من الخارج .

١٧٧٠٠

على أنه من المنتظر أن عملية التكرير في سنة ١٩٢٧ لن تتناول كل الكمية المقترحة شرائها من الخارج وقدرها ٨٠٠٠ طن لأنه من المنتظر أن لا تدر هذه الكمية إلا بعد مضي وقت غير قليل من السنة ، وتتوقع المصلحة أن ما يمكن تكريره منها قبل انتهاء السنة سيكون نحو ٣٠٠٠ طن وبمثل ذلك تكون الكمية التي سيحصل تكريرها في السنة المالية الحاضرة نحو ١٧٧٠٠ طن منها ٩٧٠٠ طن من زيت البترول المصري و ٨٠٠٠ طن من زيت البترول الخارجي وهو ما يزيد عما حصل تكريره في السنة الماضية بنحو ١٣٠٠ طن

ولما توفقت وزارة المالية في أمر إيجاء ٥٠٠٠ طن من الكمية المقرر استيرادها من الخارج بدون تكرير ذكر سعادة وكيل المالية أنه لما جاءت الكمية كلها في وقت مناسب فغن يتأخر العمل من القيام بتكريرها إذا أمكن ذلك وزاد مساهمة أنه يجب ملاحظة أن العمل المذكور كان ماعلا وأنه يجب أن يحصل الشغل في عمره بما لأنه لم يكن لدى الوزارة المال لأخصائيين لإدارته وأنه حصل تشكيل لجنة من مدير مصلحة الكيماويات ومدير العمل ووكيل مصلحة الخارج للنظر في أمر هذا العمل .

سعادة محمد زكى الأبراشى باشا (وكيل وزارة المالية) — ليس نصيب الحكومة قاصراً على هذه الآلة بل إن الحكومة فوق ذلك ١٠٠٠٠٠ سهم من مجموع أسهم هذه الشركة وهى مدرجة بكشف سجلات احتياطي الحكومة المصرية العموى .

حضرة محمود أبو النصر بك — كم عدد أسهم الشركة ؟  
سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — الحكومة تملك مائة ألف سهم . أما مقدار أسهم الشركة كلها فليس لدينا بيان بها الآن .

سعادة محمد زكى الأبراشى باشا (وكيل وزارة المالية) — ما تملكه الحكومة من أسهم هذه الشركة قدر فى المال الاحتياطي يبلغ مائة جنيه وهى قيمة اسمية وتزونها مدرجة بكشف السجلات الاحتياطي .

حضرة محمود أبو النصر بك — هل هذه الأسهم مطعنة للحكومة من الشركة أو أن الحكومة اشتراها منها ؟

سعادة محمد زكى الأبراشى باشا (وكيل وزارة المالية) — هى مطعنة الحكومة من الشركة . وفى تقرير لجنة المالية لمجلس الشيوخ بالصفحة رقم ٥٥ من التقرير الخاص بالإيرادات والملاحظات العامة عليها عند الكلام على المال الاحتياطي يجنبون أن تكون الحكومة المصرية ١٠٠٠٠٠ سهم قيمة كل منها اسمية جنيه وقد قدرت كلها بكشف الاحتياطي بمبلغ مائة جنيه فقط على سبيل التذكير حتى لا يتفهم المال الاحتياطي نقصاناً غير مقبول . وهذه الأسهم ٢٢ تاتى ربع سنوى قدره نحو ٢٠٠٠٠ جنيه مصرى . فالقائمة التى تصدرها هى الحكومة ليست قاصرة على ما تأخذها الحكومة عيشاً من الآلة وإنما هناك هذه القائمة الأخرى التى ذكرتها .

(حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن رضا باشا وكيل وزارة الحفانية) .  
سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — رداً على السؤال الذى وجهه حضرة محمود أبو النصر بك لسعادة (وكيل وزارة المالية) أتولى على حضراتكم البيان التفصيلي عن شركة الزيوت الإنجليزية المصرية وهو :

سهم جنيه  
— ٩٧٥٤ قيمة الآلة البنية .  
٥٠٠ ١٩٤٨٧ أرباح ١٠٠٠٠٠ سهم عن سنة ١٩٢٥  
٥٧٤ ٣٣ لم يبين مصدوره .  
فيكون المبلغ في مجموعه ٢٩٣٧٥ جنيهاً و٧٤ ملياً .

حضرة محمود أبو النصر بك — طامح البيان مع سعادة المقرر فيمكنه أن يوضح لنا عدد أسهم الشركة كلها .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — ليس عندي بيان بعدد أسهم الشركة .

حضرة إبراهيم نور الدين بك — تأمل أن نسمع في جلسة قريبة اجابة وافية عن عدد أسهم هذه الشركة وعن عقد الاتفاق المحرر بينها وبين الحكومة والمعلقة التى ينتهى بصداها هذا الاتفاق .

سعادة محمد زكى الأبراشى باشا (وكيل وزارة المالية) — هل يقصد حضرة العضو المحترم عدد الأسهم كلها ؟

وقد حصل البحث عن مقدار أكبر كمية من الزيت يمكن أن يقوم هذا العمل بتكرها تبين أن مصلحة الكيمياء تهدران أكبر مقدار يمكن أن يصل اليه التكرير في هذا العمل بعد توسع مبداءه الحالية وتحسين الهيئة القائمة بإدارته هو ٢٨٠٠٠ طن .

وقد حاست اللجنة أنه حصل تشريح في بناء هذا العمل ولما أن استعمل من وزارة المالية عن ذلك اجابات أنه حصل تشريح في أحد مباني معمل التكرير بالسويس ولكن تعطيل الأعمال فيه لم يكن سلباً عن ذلك .

وقد لوحظ أمام مجلس النواب حين المناقشة في أمر ما ستستورده الحكومة من الزيت الخارجى وقدره ٨٠٠٠ طن أنه يحسن بها أن تأخذ هذا القدر أيضاً من الزيت الذى يستخرج من الآبار المصرية لأن ثمن الطن من هذا الأخير هو ١٨٥ قرشاً مع أن ثمن الطن من الزيت الخارجى هو خمسة جنيهات خصوصاً وأنه من السهل على الحكومة أن تشتري من آبار الفرقة ما يكفها لأن ذلك لا يستدعى وقتاً طويلاً كما هو الحال في الزيت الخارجى ولأن آبار الفرقة تخرج نحو ٢٠٠,٠٠٠ طن في السنة فصرح سعادة وكيل المالية بأن وزارة المالية تناوئ شركة الفرقة في هذا الموضوع الآن .

٤ هـ — هذا وقد لوحظ أيضاً حين المناقشة أمام مجلس النواب في أمر الآلة التى تريد العمل — أن الآلة المذكورة هى من أردا الأصناف ويرجع السبب في ذلك إلى أن الشركات التى توردها لا رقيب عليها فتعجز إلى العمل الصنف الذى تريده بصفة آتية وتذكر لإدارة العمل أنه ليس في استطاعتها أن تورد غير هذا الصنف فيضطر العمل إلى قبولها وهذا أمر ترى اللجنة أنه مما يجب التنبه به لأن في تهدم الآلة بهذا الشكل خسارة كبرى على الحكومة إذ أنه بذلك تنقص قيمة الآلة في الحقيقة نقصاً عظيماً قد يزيد من النصف .

وبناء على ذلك تكون المبالغ المطلوب احتياؤها لهذا الفرع هى كالآتي :  
٢٤١٢١ باب ١ — مايات وأجرومات ( كما هو في المشروع )  
٨٤٤٦١ باب ٢ — مصاريف عمومية ( كما هو في المشروع ) .

حضرة محمود أبو النصر بك — أريد أن أستفسر من سعادة وكيل وزارة المالية عن الأساس الذى قدرت على مقتضاة الآلة التى تأخذها الحكومة من شركة الفرقة ولماذا حددت بمقدار ٨٠٠٠ طن والشركة تستخرج من من الآبار نحو ٢٠٠,٠٠٠ طن من زيت البترول كل عام .

سعادة محمد زكى الأبراشى باشا (وكيل وزارة المالية) — ليس مسمى بيان الأساس الذى تبنت عليه هذه الآلة ولكني أعلم أن شركة الزيوت الإنجليزية المصرية بينها وبين الحكومة اتفاق صدق عليه مجلس الوزراء من قبل وهو سار الآن وطبقاً لهذا الاتفاق يكون مقدار ما يتوقع الحصول عليه هو ٨٠٠ طن . فالمسألة جارية طبق الاتفاق الذى لم يتجه بعد . ولما أراد حضرة العضو المحترم محمود أبو النصر بك الاطلاع على غوى الاتفاق فأتى مستعداً لتقديره .

حضرة محمود أبو النصر بك — الذى لفت نظري هو قلة الآلة بنسبة ما تستخرجه الشركة من البترول البالغ قدره نحو ٢٠٠٠٠ طن .

أما التخصيص الذي حصل في الباب الثالث (أعمال جديدة) فسيه علم  
دراج شيء من هذه السنة لاحتياجات الأعمال الجديدة التي كان مقدراً لها  
في السنة الماضية هذا المبلغ .

٥٧ - وقد لفتت العتات الماليتان بالمجلسين في تقريرهما عن مشروع  
ميزانية السنة الماضية نظر الحكومة إلى أن تمت عناية خاصة بأمر تنظيم  
هذه المصلحة على قاعدة تتحقق بها الأغراض التي أنشئت من أجلها ، كما  
لاحظنا خلو المصلحة المذكورة من الاختصاصيين في الصناعة والتجارة ووافق  
المجلسان على ما جاء بتقريريهما .

وقد وضعت وزارة المالية بياناً أظهرت فيه أنها اهتمت بهذا الاقتراح  
وأسته علمه من الناحية والتقدير رؤات تحقيقاً تلك الغاية أن بين المصلحة  
وكيل في يستطع مع عدد من الموظفين القلائل الاختصاصيين التوضيح  
بالمصلحة إلى المستوى المطلوب فيه وأما فوق اقتناء وظيفة الوكيل المشار  
إليه عولت على استبدال الموظفين غير القلائل بينهم من الأكفاء الحاصلين  
على المؤهلات الفنية بقدر الاستطاعة . ونظراً لأنه أصبح من المستحسن معالجة  
المشكلة الصناعية بالبلاد بأوسع مدى وأقوى أثر مما أخفى عليه  
البيان سالت الذكر الأمر الذي يدل عليه اهتمام جميع المفكرين بشؤون  
الصناعة لما ظهر من أن اعتماد البلاد على الزراعة وحدها لا يكفي لتقييم  
بماجاتها - وسبب أن يكون الاشراف على الشؤون الصناعية منذ الآن  
في المقام الأول من رعاية القائمين على السياسة الاقتصادية بالبلاد .

وقد كان كل عمل مصلحة التجارة والصناعة لغاية الآن - بسبب خلوها  
من الاختصاصيين وقلة ميزانيتها وجراً على الخطة التي رسمت لها حين  
تأسيسها - قاصراً على إنشاء مرض المصنوعات الأولية وعلى إمداد بعض  
الإرشادات لصغار الصناع وعلى محاولات كان أكثرها غير منتج لحماية بعض  
الصناعات الأولية التي اشتد عليها الضغط من مزاحمة الصناعات الأجنبية  
فهو ينظماها الحالي لا يمكن أن تؤدي إلى الخرض من الأغراض الكبرى التي  
يتوخاها البرلمان .

٥٨ - وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها ، نظراً لما  
تقوم به مصلحة الإحصاء من الأبحاث الاقتصادية ، ولأن من شأن تكوينها  
ونظامها أن تلم بكافة التفاصيل والبيانات التي تهتم بالتجارة والصناعة وأموال  
المال على العموم ، أنبأ تقوم وزارة المالية بمبحث في أمر ضم مصلحة  
الإحصاء إلى مصلحة التجارة لاستفادة إحصاءها بملومات الأخرى وتقريب  
شؤون الاشراف التجاري والصناعي على قواعد الطم والتجارب ، وهذه اللجنة  
مع ما يلاحظ من أن هذا الموضوع يدخل ضمن اختصاصات لجنة الموظفين  
التي لا ترى مانعاً من إجراء البحث المطلوب عمله وتأمل أن تنتهي وزارة  
المالية من بحثها هذا الموضوع قبل نظر الميزانية القادمة . على أنه مما يجادل  
إلى القن أن مصلحة الإحصاء تقوم بأعمال مشتركة ببيع الزوارات والمصالح  
خصوصاً إذا خضعت الرغبة المدققة بالفقرة ( ٢٩ ) وضمت إليها أقسام  
الإحصاء الموجودة بوزارات الزراعة والحفانية ومصلحة السكك الحديدية  
وقد يكون من المستحسن بقاءها مستقلة كما هي .

٥٩ - وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها أنه مما يمكن  
أن يؤدي إلى إصلاح الخلل في هذا الشأن اتباع نظام مماثل لما هو حاصل  
في كثير من البلاد الأجنبية من جعل شؤون الإحصاء في يد غير اليد المستقلة

حضرة إبراهيم نور الدين بك - نعم .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - قد تم الفائدة لو أبلغ المجلس  
لمجلس عقد الاتفاق لمرة أحكامه .

حضرة محمود أبو النصر بك - زجر أن يشتمل البيان على الأربع  
والحساب وعدد الأسهم .

الرئيس - أظن أنكم إذا اطعتم على عقد الاتفاق تفقون منه على ما تريدون  
من البيانات .

سعادة محمد زكي الأبراشي باشا (وكيل وزارة المالية) - بيان الأربع  
يمكن التوفيق عليه بالإطلاع على حسابات الشركة فلما أردتم أحضرناها .  
أما فيما يتعلق بالحساب مع الشركة فاني أعلمت حضرات الأعضاء لأن  
وزارة المالية تحاسب الشركة بكل دقة ، وتطبق الشروط تماماً . واني  
استند لأجابة كل طلب في جلسة قريبة وسأقدم فيها بياناً لمجلس عدد  
الاتفاق وعدد الأسهم .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - طبعاً يمكن الحكومة أن تعرف  
الحساب من واقع دفاتر الشركة .

سعادة محمد زكي الأبراشي باشا (وكيل وزارة المالية) - سأجيب على  
كل ذلك في جلسة قريبة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد في تقرير اللجنة وعلى الاعتماد  
المقدر للباب الأول وقدره ٣٤١٢١ جنيهاً .

( موافقة ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اعتماد المقدول للباب الثاني  
وقدره ٨٤٤٦١ جنيهاً .

( موافقة ) .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

فرع ١٠ - مصلحة التجارة والصناعة وسواحل الحكومة

٥٥ - قد قلد لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٢٠٢٢٢ ج ٢٠ م  
بمخلاف مبلغ ٣٣٠٩ ج ٢٠ م بدفع في ميزانية مصالحي أخرى ، وقد كان  
المقرر له في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٣٦١٤٠ ج ٢٠ م فيكون هناك تخفيض  
قدره ٥٩١٨ ج ٢٠ م ، ويشمل هذا التخفيض أبواب الميزانية الثلاثة .

وقد جاء بالذكر الإيضاحية : ( أولاً ) أنه بناء على قرار البرلمان حصل  
القاء سبعة سواحل من التي كانت موجودة في سنة ١٩٢٦ قرتب على ذلك  
حذف سبع وظائف في السلك الدائم و٦٥ وظيفة من وظائف الخدمية السائرة ،  
( ثانياً ) أن الوزارة تنظر في تنظيم المصلحة بطريقة تمكن من الأخذ بيد التجارة  
والصناعة ومساعدتها مساعدة فعالة ، وأنه قد أنشئت من أجل ذلك وظيفة  
من الدرجة الثالثة لتعيين وكيل في .

٥٦ - وقد ترتب على إلغاء السواحل مائة للذكر توفير مبلغ ٦٢٢ ج ٢٠ م  
من الباب الثاني ( مصالحي عمومية ) .



في مصلحة التجارة والصناعة عيوب يجب علاجها . فيها (أولاً) أن الصلة بينها وبين المصالح التجارية والاقتصادية في البلاد تكاد تكون معدومة .

مصلحة التجارة والصناعة التي يجب أن تكون ملياً ما لكل من يريد أن يخدم الصناعة أو التجارة سلباً . ملياً يهديه إلى ما يخدم أن يخدمه للنجاح في عمله .

هذه المصلحة بعيدة كل البعد عن تحقيق هذا الغرض . أعلم كما أخبرت من أتت به أن بعضهم طلب إلى المصلحة المذكورة أن تعطيه بعض معلومات واحصاءات تطلبها هي من مصلحة الجمارك مع أنه كان الواجب أن تكون هذه المصلحة قادرة على إعطاء مثل هذه البيانات مباشرة . وبعد انتظار جله الجواب متضمناً الأسف لعدم إمكان الرد . وهكذا كان جواب مصلحة التجارة والصناعة أو جواب مصلحة الجمارك لها .

إذا كان هذا شأن مصلحة التجارة والصناعة وكانت الصلة متفككة بينها وبين الجهات الاقتصادية العامة فكيف نرجو منها غداً . كان يجب أن تكون هذه المصلحة على صلة مستمرة بمصلحة الإحصاء والجمارك ووزارة الخارجية فيما يرد إليها من قاصداً من التقارير التجارية وأنتم ترون في كل سفارة . بل في كل قنصلية أجنبية مندوباً يجارياً يرقب أحوال البلاد ويرقب الحركة التجارية والاقتصادية فيها ويراقب سياس دولته وهي ترسلها إلى مصلحتها التجارية الذي يقوم بشر تلك التقارير في نشرات توزع على التجار ليسترشدها بها .

أما هنا فكل أثر لمصلحة التجارة والصناعة من يوم أن أنشئت في سنة ١٩٠٨ - على ما أظن - كل أثرها يا حضرات الزلاء ذلك المرض الذي تعرفونه في شارع قصر النيل .

سعادة محمد الحفني العززي باشا - انتم يبعون فيه بالعمولة .

حضرة عمود أبو النصر بك - نعم يبعون بالعمولة - على هذا ترون أن أقل ما يخطر من مثل هذه المصلحة أن تقتض دعماً لتشيئة نشرة تجارية صناعية تكون مرآة لمركبة التجارة والصناعة في هذا البلد . فتضمها المطومات التي تجمعها من مصلحتي الجمارك والإحصاء وما يرد عليها من وزارة الخارجية من التقارير التجارية التي يرسلها فاقصافها في الخارج . ولكنها بكل أسف بعيدة عن ذلك كل البعد إذ الصلة كما قلت منقطعة بينها وبين كل المصالح الأخرى وكذلك تكاد تكون منقطعة بينها وبين الغرف التجارية . عجيب وعجيب جداً أن الغرف التجارية في هذه البلاد لا تعرف من أين تقيمن وبيوه التاجير في عملها لأنه ليس في مصالح الحكومة ما يرشدنا إلى ذلك . فإن بلات تلك الغرف إلى مصلحة التجارة تسترشدها في أمر كتبت هذه إلى الجمارك فتضمنها الأمر وجهات أن يرد جواب !!

عيب آخر في مصلحة التجارة والصناعة هو أن بها من الموظفين البكار من يستولون على مراتب تهاجر العشرة الألاف جنيه كما ترون في الميزانية ، ما بين مفتش ومرافق وعشقم وكاتب الخ لا يقل ليس من بين هؤلاء أشخاص واحد جميع أن يتقدم بالمصلحة إلى الأمام ولو بعض خطوات !! نعم إن الحكومة فكرت في ذلك وكل ما جلست به هو أنها منحتا وكيل مراقب

بشؤون الجبائية والصرف واقتربت أن يحصل تصديق نظام توزيع العمل بوزارة المالية فيحصل ما كان خاصاً بشؤون الاقتصاد من شؤون الجبائية والصرف وأن يتناطح أحد وكيل الوزارة الأمور الخاصة بالجبائية والصرف وبالتالي كل ما ليس من شؤون الجبائية والصرف وبذلك يتضح في أحد فرعي الوزارة كل شؤون الصناعة والتجارة والاقتصاد وما يتبعها من علاقة برجال الصناعة ورجال التجارة والمصارف والغرف التجارية والشركات المالية والجمعيات الصناعية والتجارية والمجلس الاقتصادي وغير ذلك - وبعبارة أخرى كل ما ليس من شؤون الجبائية والصرف وكان مبنياً على البحث العلمي وعمل فنون الاقتصاد وأن يكون من نتيجة إبحاث هذا الفرع رسم السياسة الاقتصادية للبلاد مما يحتاج البلدان دائماً لتتبعه كما يقرر ما يجب من الخطط التي تدير عليها الحكومة في الشؤون الاقتصادية .

وجين مناقشة ذلك أمام مجلس النواب صرح سعادة وكيل المالية بأن الوزارة ستتم بحث هذا الاقتراح وترى هذه اللجنة أن هذا الاقتراح مما يدخل أيضا في مأمورية لجنة الموظفين العليا كما ترى أنه لا يتركز في اشتغال أحد وكيل المالية بما سبق ذكره متعلقاً بالشؤون الاقتصادية فائدة للعمل ولكنها تلاحظ أنه ربما كانت هناك صعوبة في كيفية تعيين الحد الفاصل بين اختصاصات الفرعين المراد إحياءهما وتأميل اللجنة أن تستمد وزارة المالية نتيجة هذا البحث عند نظر ميزانية السنة المقبلة حتى يتيسر البت في هذا الموضوع بما يعود من الفائدة على العمل بهذه الوزارة التي هي الشريان المهم في نظام الحكومة .

وبناء على ذلك تكون المبالغ المطلوبة أضاعها لهذا الفرع هي كالآتي :

١٣٩٣٣ باب ١ - ملجيات وأجر ومربحتات (كما هو في مشروع الميزانية) .

٢٨٨٩ باب ٢ - مصاريف عمومية (كما هو في مشروع الميزانية) .

حضرة عمود أبو النصر بك - في البلاد حركة نشاط اقتصادي ترمي إلى الأخذ بأسباب رواج التجارة والصناعة وإحتياجها من أهم موارد العمولة بعد ما تبين أن الزراعة وحدها لا تكفي لسد حاجات البلاد في المستقبل القريب . وبعد ما تبين أن القطن وهو أساس ثروتنا أصبح عرضة لخافوف شتى ولتقلبات عالمية كبرى .

بعد هذا تبيننا وتبين لغيرنا من رجال الاقتصاد أنه لا مناص للبلاد من أن تأخذ من الآن بأسباب رواج التجارة والصناعة كورد من أهم مواردنا الاقتصادية .

فهمت الحكومة هذه الحركة . فلماذا فجئنا ؟ ففهمنا بذلك المبلغ الذي أودعته بنك مصر ليد به سداد الصناع وسداد التجار كما فهمنا كذلك إنشاء مصلحة التجارة والصناعة ولكن هذه المصلحة على حالتها اليوم لم تحقق الغرض من إنشائها وهو ما رايموه في الأيام الماضية فهي لا يمكنها إذا تركت كما هي أن تحقق الغرض منها لذلك المطلب الاسمي .

(حضرة سعادة صاحب المالى أحمد زكي أبو السعود باشا وزير المالية) .

نعم إن ذلك التشجيع لا يتناسب مع حركة النشاط ولا يتناسب مع نظم الاقتصاد وهو الغاية .

لذلك أرى أن على البرلمان وحده - وهو السلطة التشريعية - أن يقوم بوضع تسريع يتناسب مع حالة التجارة وأهميتها للبلاد بصورة تجعل مصلحة التجارة مرموقة بالعين الخلقية بها والتي يمكن أن تؤدي إلى الاحتفاظ بحقوق مصر التجارية . وتكون المصلحة المذكورة - كإتلاف حضرة الأستاذ محمود أبو النصر - مرتبطة بأعاء العالم أو على الأقل بإبطلات التي لنا بها مفوضيات ليجمع لئسها من شؤون السلم ومبتكرات التجارة ما أدى بالأمر الأخرى إلى الاستفادة من التجارة وجعلها في المقام الأول فضلك السبل الذي سلمك من تخلصنا من الأمم الرافقة ليكون لنا من وراء ذلك الفائدة المرجوة لأن الزعامة أصبحت غير كافية فضلا عما فيها من خطأ ونقص .

لذلك أقول - وقد أشمتنا وزارة المالية اهتمام المجلس بالتجارة - أن نسميها في العام المقبل صوتاً آخر يقرر إنشاء وزارة للتجارة في مصر .

( ضجة )

أصوات : لا وزارة .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - هذا رأي أبدي ولكن رأيكم وعمل كل إنسان أن يجتهد فيه أجرة سواء أخطأ أم أصاب

هونا على أنفسكم . لا أقصد أن تنشأ وزارة على النحو الذي كانت تنشأ عليه الوزارات في العهد الماضي - أي تعيين موظفين وإضاعة أموال الأمة في المراتب وإنما أقصد العمل النافع الذي يؤدي إلى استعادة المكائنة التي يستحقها قفرتنا المصرية في السلم للتمدين إذ بد أن كان في مقدمة بلدان العالم أصبح في مؤخرها .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - لا يمكن أن تؤدي مصلحة التجارة بنظامها الحالي الفرض المقصود منها . وفي اعتقادي أنه قد آن الأوان لأن تقوم في البلاد وزارة للتجارة .

( ضجة )

لا تقاطعوني . هذه أمنية أبلتها ونظر الميزانية هو كما تعلمون الفرصة الوحيدة التي تمكن فيها من إبداء رغباتنا .

أقول أنه قد حان الوقت لإنشاء وزارة للتجارة - خصوصا وأن هناك فكرة ترى إلى فرض ضرائب على رموس الأموال ولا يمكن تنظيم تلك الإيرادات وزارة مستقلة يلجأ إليها التجار كما هو حاصل في ألمانيا الأخرى .

أنظروا إلى حالة الزراعة وقارنوا ما كانت عليه عندما كان أمرها موكولا لمصلحة وما هي عليه الآن بعد أن أصبح أمرها موكولا إلى وزارة ولا حاجة بي لأن أبين خسارتكم ما فلتت به وزارة الزراعة فلكم يعلم ذلك وعلى الأغص ما تمهله في سياستها الانتشائية التي اقترحتها عليها البلاد .

لذلك أؤكد لحضراتكم أن التجارة إن تقوم لها قائمة إلا إذا أنشئت لها وزارة . هذه رغبتي أبلتها لحضراتكم وأمل أن تحقق في القريب العاجل .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ذكرت اللجنة في تقريرها أن عمل مصلحة الصناعة والتجارة قاصر على إنشاء معرض المصنوعات الأهلية وإسداء بعض الإرشادات لصغار الصناع وقالت أنها بنظرها الحالي لا يمكن أن تؤدي إلى غرض من الأغراض الكبرى التي يتوخاها البرلمان ، ثم قال

في واحد تمهد إليه أن يبدأ العمل في وضع أكبر أساس سيكون دعامة لحياة الاقتصادية في هذه البلاد التي أصبحت بحاجة كبرى إليها خصوصا بعد ما رأينا حال ثورتنا الزراعية .

وفي اعتقادي أن الحكومة بعد أن رفضنا أصواتنا كلها حانت الفرصة راجين أن تزيد عنايتها بالصناعة والتجارة . لا تخف عند حد معين ولا تخف عند حد اقراض المال للصناع والتجار بل تقف من الوسائل ما هو أفضل للوصول إلى الغرض وهي لا بد قائمة .

لا أطالب من الحكومة أن تكون تاجرة أو صانعة . حاشا . ولكن أطلب منها أن تشد أزر الرجال العاملين وقد فلتت فيها بغض بنك مصر فضلت تلك القضية التي يقوم بها ذلك الرجل العظيم محمد طلعت حرب بك وزملائه . فلما ما حل ذلك جريل الشر . ولكننا ننظر من هنا أكثر من ذلك إذ الأمر جدير بكل عناية مادام أن مستقبل بلادنا مرتبط بالصناعة والتجارة فإذا لم نعمل على ترميم غلطواتنا في وضع أساس سياسة صناعية حكيمة فسنبقى متخبطين . أرجو أن توجه الحكومة كل عنايتها لتلك المصلحة فلا تأتي الميزانية المفيدة إلا وترى من جهود الحكومة ما يجب علينا أن نقدم له مزيد الشكر والشكر .

( تصفيق )

حضرة إبراهيم نور الدين بك - انضم إلى حضرة الأستاذ محمود أبو النصر فيما قاله من التجارة ووجوب الاهتمام بإنشائها والقناعة بأمرها في المستقبل العاجل وما يطلبه من الحكومة أن تعمل في سبيل ذلك . وفي الوقت ذاته أقول أن السبب في وجوب هذا الاهتمام هو آخرى القطن من الكساد مزاحمة العالم لنا في زراعته بطريقة قد تؤدي في يوم من الأيام إلى القضاء عليها ثم إن اشتداد المنافسة تجعل زراعة القطن غير كافية فأمام حالتنا الاقتصادية اتساع نطاق الزراعة القطنية في جميع السلم ولاهتمام العالم بإيجاد أراض مستعملة لزراعة القطن ومنافسة الزارع المصري في قطنه يجب أن يكون هاتان التجارة والصناعة .

أمام هذا وأمام ما وصله من أن الأمم العظيمة اتما نجحت لاهتمامها بالتجارة اهتماما جعل للزراعة في نظرها المقام الثاني أن لم يكن أقل أمام هذا أقول ما كان لنا أن نقف عند حد القول بأننا نرضى لقطر بمصلحة تسمى مصلحة التجارة والصناعة . هذا قصص يجب لا نرضى به .

أنشئت مصلحة التجارة في سنة ١٩٠٨ وكان الاهتمام بها في ذلك الوقت كالاهتمام بمصار لمصالح ومنها ما هو أهم من التجارة كالتمثيل كان الاهتمام بهذه المصالح كلها صفرا أو صفرا على اليسار ولكننا لا يمكننا الآن أن ننظر إلى هذه المصلحة كما كان ينظر إليها في ذلك العهد الذي كان عهد أمارة لا عهد أعيان ويجب علينا الآن ونحن في عهد دستوري أن نسي سعيًا آخر ونهتم بمصالح البلاد من صورة أكبر وأوسع مما كانت تسير عليه حكومة ذلك العهد .

كذلك الحال في التجارة فلداسها تكاد تكون معدومة .

لهذه الأسباب ، لا أوافق على إنشاء وزارة للتجارة والصناعة وأوافق على ما جاء بتقرير اللجنة .

معالي محمد شفيق باشا - أشكر من تكلموا في الموضوع كل الشكر . ثم إن الطريق الذي أشار اليه حضرة الشيخ حسن عبد القادر يؤدي إلى ترقية الصناعات ولكنني أضيق على ذلك أن على الحكومة واجباً لا يمكنها القيام به الآن وإنما سيكون ذلك في أمكانها سنة ١٩٣٠ هذا الواجب هو زيادة رسوم الجمارك على بعض الأصناف التي تستوردها من الخارج .

أما في تقرير مصلحة الجمارك من سنة ١٩٢٦ وفيه أن مصر استوردت سنة ١٩٢٥ من الزيت المطهر ٣٢٧٦ طناً وفي سنة ١٩٢٦ ، ٣٣٦٥ طناً . وتعلمون حضراتكم أن الزيت المطهر يستخرج من بذر السّان وبلداناً زراعية وكان في امكاننا لو رفعت رسوم الواردات أن نهم بزراعة السّان وإحياء صناعة الماصر .

وورد أيضاً في التقرير المذكور أن مصر استوردت سنة ١٩٢٥ من السكر ٨٢٩٨٣ طناً وفي السنة التالية ٥٩٢٣٣ طناً لأن ما يحصل على السكر من الرسوم الجمركية مرتفع لأسكن مصر - وأراضيها من إيجاد الأراضي - أن نتج ما يلزمها من هذا الصنف .

ولا أطيل عليكم الشرح ففي التقرير بيان ما تستورده مصر من الفحم وبنزين البترول والذرة والخبث بخلاف البن والشاي والطايريش التي لا تعرض لها الآن .

لو نظرتنا إلى إحصاءات الجمارك - التي سأتمكم عنها قريباً إن شاء الله - لعلنا أن زيادة الرسوم الجمركية تؤدي إلى تنشيط صناعات كثيرة في البلاد .

لا أطلب زيادة هذه الرسوم الآن ولكن أرجو أن يكون هذا موضوع بحث متج عند النظر في تعديل المعاهدات التجارية وفئات الرسوم الحالية .

أعود إلى ما يطلبه حضرة محمود أبو النصر بك من قيام مصلحة التجارة بعمل نشرات وإحصاءات عن حالة التجارة وأقول إن مصلحة الجمارك تنشر الآن في نهاية كل شهر وفي نهاية كل عام إحصاء من كل ما يدخل مصر وما يصدر منها وهو إحصاء دقيق للغاية بين الصادرات والواردات في كل شهر وبمجموعها من أول العام إلى الشهر الخاص به الإحصاء مع مقارنتها بما يتألفها في العام السابق فلا فائدة مطلقاً من نشر إحصاء آخر بمجرده مصلحة التجارة .

وقية الاشتراك السنوي لهذه الإحصاءات الشريفة يحسن قرشاً صاعاً ولكن هذه الإحصاءات لا تنشر إلا باللغة الإنجليزية وإن تمكنت أنا من الإطلاع عليها فلا يستطيع ذلك تجار الزيت أو البترول فهمهم اللغة الإنجليزية ولقد فهم لا يفلتون من هذه الإحصاءات شيئاً وبما أننا نريد تشجيع صغار التجار فيجب أن تنشر باللغة العربية ليتضح بها الجميع .

حضرة محمود أبو النصر بك - يقول حضرة الشيخ حسن عبد القادر إن ما تقدمت به لحضراتكم كان تشخيصاً للداء لا وصفاً للدواء . ذلك أنه كان طلب - على ما فهمت من عبارته - أن أسقط القول في أمور تفصيلية أذكرها للحكومة ماذا يجب عليها من ضروب التشجيع .

حضرة الأستاذ محمود أبو النصر بك ما يؤخذ منه أن تلك المصلحة لم يتم بعل يذكروها وفي بعض حضرات الإخوان يطلبون وزارة للتجارة والصناعة ومن القريب أننا دائماً نعرف الداء ولكن نقصتنا معرفة الدواء .

فهل لحضرات الأعضاء الذين تكلموا في الموضوع وعلى الأخص الأستاذ محمود أبو النصر بك الذي تكلم أولاً وأعرض على تلك المصلحة بأنها ثبات بأية فائدة وطلب من الحكومة أن تشجع الصناعات وتصل على ترقية التجارة - هل له أن يبين لنا الكيفية التي تؤدي بها الحكومة هذا العمل ؟ هل له أن يصف لنا الدواء ؟ قال ويوجب ضم مصلحة التجارة إلى مصلحة الإحصاء ويوجب اتصالها بمصلحة الجمارك وبمقوضياتنا وقضياتنا في الخارج ويرى أن هذا يؤدي إلى ترقية التجارة .

هذه عبارات عامة لا فائدة منها ولقد قلنا في العام الماضي وكردناها الآن .

هذا ولا أظن حضراتكم توافقون على إنشاء وزارة للتجارة والصناعة لما يترتب على ذلك من زيادة المصروفات ولأننا لا نعرف لأعضاء إلى الآن تجارة أو صناعة بالمعنى الصحيح .

ما أؤيد أن تكون لكل تجارة وصناعة واجب أن تقدموا بشهادة لإنشاء المدارس الصناعية الخفة لأن الموجود منها الآن لا يجدي الفائدة المرجوة . فهل تعلمون أن أولم تأسست الحكومة مشروع يؤدي إلى ترقية المدارس الصناعية الموجودة ؟ أن ما يصرف على مصلحة التجارة الآن لو صرف على ترقية المدارس الصناعية لأتى بأفضل فوائد (ولما كان هناك عمل لبقاء هذه المصلحة) وأذكر لحضراتكم أن مدونة الفنون والصنائع لم يرها طول هذا العام مقفلة من مفتحي الوزارة وقد وقع بها إختلاس جابر تحقيقه الآن .

يدخل هذه المدرسة من الطلبة من لم يحصل إلا على شهادة الدراسة الابتدائية أو من رتب في القسم الأول من الشهادة الثانوية . وهؤلاء لا يمكن أن يؤديوا للبلاد أية فائدة كذلك الحال فيما يخص بمدري تلك المدرسة فانهم ليسوا من الفتيان الذين يمكنهم أن يرقوا الصناعات وتلك الحالة تطبق على باقي مدارس الحكومة الصناعية والمدارس التابعة لمجالس المديرات . لا شك في أن الحكومة مقصرة في إيجاد مدارس صناعية رفيعة تشابه الموجود منها في البلاد الأجنبية .

لم تجعل الحكومة تلك المدارس الصناعية في صف المدارس العليا كالحاصل في البلاد الأخرى ذلك لأن القائمين بالأمر فيها لا يهتمون بالصناعة فظلت المدارس متاعية .

(انصرف معالي أحمد زكي أبو السعود باشا وزير الحفانية) . كذلك من التجارة . يخبرني هل أقدمنا بشهادة عند ما علمنا بإنشاء شركة الغزل والنسيج واقترحنا على الحكومة أن تشترك فيها بعدد من الأسهم ؟

كلام يقال من تأخر الصناعة والتجارة ولكن أين الإصلاح ؟

الإصلاح بإحضرات الإخوان هو أن تقدم بالعلاج وطلب بشهادة إصلاح المدارس الصناعية وجعلها من الدرجة الأولى لتخرج لنا شبان ينهضون بالصناعة إلى المكان اللائق بها .

الذي نطلبه ، أما ما حلف به حضرة الشيخ حسن عبد القادر خاصاً بالمدارس الصناعية فأرى أن لا عمل له الآن ومعه إنما يكون عند نظر ميزانية وزارة المعارف ، ولذا أرجو من حضراتكم الموافقة على تقرير اللجنة .

حضرة عمود أبو النصر بك - أرجو أن يسمح لي بالكلام

الرئيس - لقد تكلمت في الموضوع مرتين .

حضرة عمود أبو النصر بك - كلتي تتناق بالملاحظة التي أبدتها سعادة المقرر من أن عمل الكلام في الموضوع الذي نحن بصدده يكون عند نظر ميزانية وزارة المعارف .

الرئيس - هذه الملاحظة أبدتها سعادة المقرر رداً على ما أشار به حضرة الشيخ حسن عبد القادر بشأن المدارس الصناعية .

حضرة عمود أبو النصر بك - إذا كان الأمر كذلك فأنا أكتفي بما قلته .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد بتقرير اللجنة وعمل الاتحاد المقدر للباب الأول وقدره ١٣٣٣٣ ج ٢٠ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر للباب الثاني وقدره ٢٨٨٩ ج ٢٠ ؟

( موافقة ) .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

فرع ١١ - أقلام قضيا الحكومة

٩ - كان المقدّر لهذا الفرع في المشروع مبلغ ١٠٢٣٣٣ ج ٢٠ وكان المقدّر له في ميزانية السنة الماضية مبلغ ١٠٠٠٢٧ ج ٢٠ فتكون هناك زيادة قدرها ٢٣٠٦ ج ٢٠

وقد جاء بالذكر الإيضاحية أنه قد حصل نقل وظيفة من ميزانية مصلحة الحدود إلى ميزانية أقلام القضاء فأصبح بذلك عدد وظائف النواب من فئة حرف ( ١ ) ٤ بدلاً من ٣ وأنه فيما هذا ما تقدم لم يطرأ أي تعديل على هذه الميزانية سوى أن أحد النواب الأول رقى إلى درجة مساعد مستشار ملكي بصفة شخصية وذلك بناء على قرار مجلس الوزراء .

٦٩ - وليس لهذه اللجنة ملاحظات على إعدادات هذا الفرع . وعلى ذلك تكون المبالغ المطلوبة امتدادها هي كالآتي :

بجنيه

٩٥٨١٠ باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات ( كما هو مشروع الميزانية ) .

٦٥١٣ باب ٢ - مصاريف عمومية ( كما هو في مشروع الميزانية ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد بتقرير اللجنة وعمل الاتحاد المقدر للباب الأول وقدره ٩٥٨١٠ ج ٢٠ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر للباب الثاني وقدره ٦٥١٣ ج ٢٠ ؟

( موافقة ) .

لا أظن أن مثل هذا القول يصادف سكاناً لديكم . الحكومة أدرى بما يجب أن يفعل وإنما الذي ينقص هو التقدم إلى العمل وليس من واجبتنا أن نرمس لها الخطة التي تدير عليها مآخض وافقة كل الوقوف على مواضيع الحاجة .

أعرف من الاحصاءات التي قرأتها باللغة العربية - لا الاحصاءات التي أشار إليها معالي شفيق باشا والتي قال أنها تكتب باللغة الانكليزية - أعرف من تلك الاحصاءات أن الحكومة تستورد قهراً في بلد زراعي بما قيمته ثلاثة ملايين من الجنبيات . أعرف أيضاً أننا استهلكنا من السكر الوارد من الخارج ما قيمته ٩٥٠,٠٠٠ جنيه ، ويسمح لي معالي شفيق باشا أن أحالته فيها قلّه من أنه لو فرضت رسوم عالية على السكر الوارد من الخارج لكان ذلك مشجعاً لصناعته في القطر المصري وربما كانت النتيجة عكسية إذ لو زادت الرسوم على هذا النوع ربما معنا بذلك من زعامة القصب أسوة بزراعة النخيل .

( مضمة ) .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ما الذي تريد أن تفعله الحكومة ؟

الرئيس - أرجو عدم المقاطعة .

حضرة عمود أبو النصر بك - أعرف أيضاً أننا استهلكنا من الزيوت ما قيمته ٥٩٠,٠٠٠ جنيه وأما قلت لست في حاجة إلى إعطاء دروس للحكومة فيما يجب عليها من ضروب التشجيع ويسمح لي حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر أن أقول أنه لم يكن موقفاً فيما قلّه من أن كلاً كان حاداً وأنه تريد لما قيل في العام الماضي . ولقد أعهده أنني سأكرر أيضاً في العام المقبل ما قلته اليوم إذا لم أر من الحكومة تقدماً نحو النهاية التي نرى إليها .

تناول حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر الكلام عن المدارس الصناعية . فأين هذا من مصلحة التجارة والصناعة ؟ تلك مدارس علمية وهذه مرحلة العمل فلا ينبغي الخلط بين الأمرين .

أعرف من التجار من يلفت قوتهم بمئات الآلاف من الجنبات وهم لم يتسلموا . أقول هذا لتدليل على خطأ لا تخضيل للجبل على العنمل أما رأيي في عدم إنشاء وزارة التجارة فأنا أوافق عليه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أرجو أن توضح لنا الخطة التي تريد أن تسلكها الحكومة في هذا الموضوع .

الرئيس - أرجو أن لا تطأهله .

حضرة عمود أبو النصر بك - كل ما أرجوه أن تضاعف الحكومة عنايتها لتشجيع التجارة والصناعة على الوجه الذي تراه .

سعادة عمود شكري باشا ( مقرر اللجنة ) - أظن أن حضراتكم إذا تذكّرت ما أشارت به اللجنة في تقريرها عن قسم الإيرادات بشأن تعديل الرسوم البحرية والأجنات التي تخوم بها وزارة المالية والمجلس الاقتصادي والأجواء التي أبدت في ذلك لوفرم ساعة من وقت المجلس . الله أعلم والواء موصوف والحكومة تطه حق العلم وهي سائرة في سبيل تحقيق القرض

## المادة الثانية

يبلغ كل عضو من الشارة وتصبح ملكاً له . ولا يجوز له حملها إلا أثناء مدة العضوية .

## المادة الثالثة

يرضى هذا القرار على المجلس للتصديق عليه

حضرة الشيخ حسن حيد القادر - لى اعتراض على ما قرره المكتب بإلزام كل عضو ببلغ من الشارة .

الرئيس - لقد تقرر ذلك في مجلس النواب وأعلن حضراتكم وأتم أوفر ثروة من أعضائه لا تخافون في دفع هذه القيمة .

حضرة حافظ عابدين بك - اذا دفع العضو من الشارة فقد أصبحت ملكاً له ويقتب على ذلك أنه لا يجوز استردادها بعد انتهاء عضويته .

الرئيس - الشارة علامة مميزة للعضو وهي ملك له ولكن لا يجوز له استعمالها الا حال قيام العضوية والقرار الذي أصدره المكتب ينص على أنها لا ترد .

سعادة محمود رشاد باشا - اذا ترك العضو المجلس فهل يحتم عليه رد الشارة أو يستقيها لديه ؟

الرئيس - لا ترد .

سعادة محمود رشاد باشا - وهل اذ ردها يسترد منها ؟

الرئيس - لا يرد له الخن لأنها ان تسترد .

سعادة محمد صفوت باشا - المسألة في غاية البساطة والمفهوم من القرار الذي أصدره المكتب أنه عند انتهاء مدة العضوية تُلغى الحق في أن يحتفظ بالشارة كندكار دون استعمالها واذا شاء أن يدها فلا مانع من أن يحصل على منها لأنها تستطى لعضو آخر .

الرئيس - قرر مجلس النواب أن تمن الشارات بلغها حضرات الأعضاء وهذا ما قرره مكتب مجلسكم .

سعادة محمود رشاد باشا - الشارة شبيهة بالتيشان فكيف يكلف العضو بدفع منها ؟

الرئيس - الشارة ليست تيشاناً ولا كالتيشان وانما هي علامة مميزة لحضرات أعضاء البرلمان .

سعادة محمود رشاد باشا - أذكر أن مكتب المجلس سبق أن قرر أن الشارات تعطى لحضرات الأعضاء بغير من .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - بصيغة كوني أحد أعضاء المكتب أقدر أنه لم يحصل ذلك .

سعادة محمود رشاد باشا - أذكر كما قلت أن مكتب المجلس سبق أنقرر أن تمن الشارة يكون على حساب المجلس .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - لم يحصل ذلك .

وقعت الجلسة للاستراحة الساعة السادسة والبقية العشر من مساء . أصبحت الجلسة الساعة السابعة والبقية العاشرة مساء .

## (٤) قرارات من المكتب

١ - بتدب سعادة محمد صفوت باشا وحضرة محمد محمود خليل بك لحضور جلسات مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الذي سينعقد في باريس في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٧ وأن يصبحوا في هذه الأمور في حضرة السكرتير العام للمجلس .  
ب - بتدب سعادة يوسف قطاوى باشا لحضور جلسات المؤتمر البرلماني الدولي فيلبار الذي سينعقد في بروكسل في ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٧ .  
ج - من الشارات انعاماً بأعضاء المجلس .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك (السكرتير البرلماني) - تنفيذاً لقرار المجلس السابق القاضي بإحالة تشكيل الجان البرلماني التي تمثل المجلس في مؤتمر باريس والبرازيل قرر المكتب :

١ - تدب سعادة محمد صفوت باشا وحضرة صاحب الفرة محمد محمود خليل بك لحضور جلسات مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الذي سينعقد في مدينة ريدوي في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٧ وأن يصبحوا في هذه الأمور في حضرة السكرتير العام حبيب المصري بك .

٢ - تدب حضرة صاحب السعادة يوسف قطاوى باشا لحضور جلسات المؤتمر البرلماني الدولي للتجارة الذي سينعقد في مدينة ريدوي في ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٧

كما أصدر بالنسبة لشارات أعضاء المجلس القرار الآتي :

بعد الاطلاع على المادة ٢٩ من اللائحة الداخلية التي تنص على عمل شارات خاصة بمجلس أعضاء المجلس .  
قرر المكتب ما هوأت :

## المادة الأولى

يتقفل كل عضو من أعضاء المجلس في الحفلات الرسمية وفي الوفادات الملتة للجلبس وفي كل مناسبة تستدعى اظهار صفته شارة مكونة من شعار ورمية وشواش .

فالشارع يحلق بمرور المصدر وهو كوكب من القضة المصقولة بيضوي الشكل له اثنان وثلاثون شعاعاً ورفقه بمن يبيضوي رفته من الدنيا البيضاء مرقوم عليها اسم المجلس وشاحته من الدنيا الخضراء الالامه مرقوم عليها عبارة "الدولة المصرية" و "جميع السلطات مصدرها الأمة" وفي ظهر الشعار مشبك من القضة يحلق به في العروة .

وأما الرصية فتحت على الشواش وهي كوكب من القضة المصقولة مستدير الشكل له ستة أشعة لكل منها خمسة أسنة ورفقه بمن رفته من الدنيا البيضاء مرقوم عليها اسم المجلس وشاحته من الدنيا الخضراء الالامه مرقوم عليها عبارة "الدولة المصرية" و "جميع السلطات مصدرها الأمة" وفي ظهر الرصية حلقة متحركة تخس في المشبك الموضوع تحت عقدة الشواش .

أما الشواش فهو طرقة من الحرير الأخضر المتلويح بلون السلم المصري عرضها ١٠٠ سيمتر وطولها ثانياً هذا العقدة ١٠ سيمتر وطولها حلل وثلاث نجوم مطرقة بالحرير الأبيض ويتشع به من الإيمن الى اليسار ويلبس تحت بقلة البهرة عند الارتداء بها .

وتشمل هذه الوزارة خمسة فروع هي :

- ١ - ديوان الصوم
- ٢ - الحاكم المختطف
- ٣ - الحاكم الأهلية
- ٤ - الحاكم الشرعية
- ٥ - المجالس الحسية

٢ - وقد ورد بالمذكرة الإيضاحية في سبيل بيان أسباب الزيادة المتقدم ذكرها ما يأتي :

تمت المناقشة التي حصلت في مجلس النواب أثناء بحث مشروع ميزانية الحاكم الأهلية لسنة ١٩٢٦ على اتجاه الآراء إلى الرغبة في زيادة عدد القضاة لاجتناب تأخير القضايا ولذلك فقد زيد عدد وظائف القضاة في مشروع هذه الميزانية ١٥ وظيفة كما زيد عدد وظائف الكتبة ٧ وظائف من الدرجة حرف (ج) لتعزز العمل الكتابي بالحاكم المذكورة .

وقد أدرج علوة على ذلك أعداد قدره ٣٩٠٠ ج. م. لثلاثة مستشارين بمحكمة الاستئناف أخذت ما هيأتهم من رفر الباب الأول في سنة ١٩٢٦ ونظرا لما تقرر من اسالة أعمال الطب الشرعي التي يؤديها أطباء مصلحة الصحة العمومية في المديريات والقاهرة على إدارة الطب الشرعي التسامية لوزارة الحفانية، أدرج في الباب الأول من ميزانية سنة ١٩٢٧ أعداد قدره ٨٠٠٠ ج. م. لتعديل نظام الطب الشرعي مقابل تخفيض مثل هذا من الباب الثاني .

٣ - وقيل التكلم على الاعتمادات المدججة بميزانيات الفروع المتقدم ذكرها ترى اللجنة وجوب لفت النظر إلى أن الحاكم في القطر المصري على مختلف أنواعها ومضمومة بعضها إلى بعض يمكن مصدر إيراد قسمة العمومية وأن مصروفاتها تستغرق جميع إيراداتها وقسما كبيرا من صافي إيرادات قسم المقود والوثائق يبلغ ٥٠٢٦٢٠ ج. م. كما يظهر ذلك من الجدول الآتي :

حضره حافظ عابدين بك - رأي أن تصرف هذه الشارة بدون مقابل وهذا الإلتزام من المصوبة تطلب من المصوب إذا أراد الاحتفاظ بها يكلف يدفع ثمنها .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - أرى الموافقة على قرار المكتب بالنسبة لتدب حضرات الأعضاء لحضور جلسات المؤتمرات وتأجيل البت في مسألة الشارات إلى جلسة أخرى .

حضره سعيد فهمي الروي بك - لا أرى من الكلمة مطلقا أن يدفع المصوبين الشارة .

سادة محمود رشاد باشا - إذا كان أعضاء النيابة لا يدفعون ثمن الوسمات التي تصرف لهم يصح أن يدفع أعضاء البرلمان ثمن الشارات ؟

حضره الشيخ حسن عبد القادر - تريد أن ترى الشارة قبل البت في دفع ثمنها .

الرئيس - أظن أن المسألة لا تحتاج لثل هذا الجدل فهل توافقون حضراتكم على قرار مكتب المجلس بالنسبة لتدب حضرات الأعضاء لحضور المؤتمرات ؟

(موافقة) .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على قرار المكتب بالنسبة للشارة ؟

(موافقة) .

(٥) تقرير بلجنة المالية من مشروع ميزانية العامة لسنة ١٩٢٧ ١٩٢٨  
القسم الثاني (المصروفات) - قسم ٩ - وزارة الحفانية - فرع ١ - ديوان الصوم - فرع ٢ - الحاكم المختطف - فرع ٣ - الحاكم الأهلية - فرع ٤ - المجالس الحسية .

تل من تقرير لجنة المالية ما يأتي :

قسم ٩ - وزارة الحفانية

١ - أدرج بالمشروع لمصروفات هذه الوزارة مبلغ ١٥٤٧٨٣٣ ج. م. وكان المقدار في ميزانية السنة الماضية مبلغ ١٥٢٣٣٥٠ ج. م. فكانت هناك زيادة قدرها ٢٤٤٨٣ ج. م. .

الفرق	المصروفات	المصروفات	المصروفات	المصروفات	المصروفات
زيادة الإيرادات	بجته المصروفات	بجته المصروفات	بجته المصروفات	بجته المصروفات	بجته المصروفات
بجته مصرى	بجته مصرى	بجته مصرى	بجته مصرى	بجته مصرى	بجته مصرى
٢٥٥٤٨	٣٥٨٥٤٨	٤٠٦٠٧	٣١٧٩٤١	٣٣٣٠٠٠	.....
٢٨٥٥٧٨	٩٨٥٥٧٨	١٠٢٩٨٧	٨٨٢٥٩١	٧٠٠٠٠	.....
٧٧٢١٩	١٨٩٢١٩	٣٥١٤٩	١٦٤٠٧٠	١١٢٠٠٠	.....
١٦٧٠١	٤٠٧٠١	٣٨١٦	٣٦٨٨٥	٢٤٠٠٠	.....
.....	.....	.....	.....	٥٠٠	.....
٩٨٠٧٤	٩٨٠٧٤	٣٠٤٠٢	٦٧٦٧٢	.....	.....
.....	.....	.....	.....	.....	.....
٥٠٣١٢٠	١٦٧٢١٢٠	٢٠٢٩٦١	١٤٦٩١٥٩	١١٦٩٥٠٠	.....
.....	.....	.....	.....	.....	.....
٥٠٢٦٢٠	.....	.....	.....	.....	.....
٩٢٣٣٢٦	٧٨٦٧٤	.....	٧٨٦٧٤	٧١٢٠٠٠	.....
١٢٠٧٠٦	.....	.....	.....	.....	.....

\* زيادة الإيرادات من المصروفات .

أما في الباب الثاني فيجوز تخفيض قدره ١٠٠٠ ج.م. نشأ من تخفيض مبلغ ١٠٠٠ ج.م. من المقرر ليد ٢ مصاريف انتقال وبدل سفرة ونقل ، إذ خفض الاتحاد المذكور من ٣٨٠٠٠ ج.م. إلى ٣٧٠٠٠ ج.م. تبعا لتخفيض فضلا في السنة الماضية ومبلغ خمسة جنيهات في بند ٦ إجراءات .

وترى اللجنة من المفضل أن تذكر في هذا الصدد أن جزءا كبيرا من هذا المبلغ يحصل من أرباب القضايا نظير انتقال القضاة والمحضرين في الدعاوى وقد استطلعت اللجنة من وزارة الحفانية عن المبلغ الذي تحصل في السنة الماضية فأجابت الوزارة المذكورة أن المبلغ المحصل من أرباب القضايا مقابل ما يصرف انتقالات القضاة والمحضرين بأمر الحاكم المختطف بلغ في السنة المالية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ - ١٩٢٧ ٦٦٠,٩٧ ج.م. ٧٥٢٠ مليا .

٧ - وهذا وقد أدرج ضمن اعتمادات مصلحة الباني مبلغ ٤٠,٠٠٠ ج.م. لواصله البناء في دار المحكمة المختطفة في القاهرة المقدر لمجموع تكاليفها مبلغ ١٦٠,٠٠٠ ج.م.

٨ - وقد أرفق بنبأية هذا التقرير كشف ( ملحق رقم ١ )<sup>(١)</sup> بين فيه أعمال تلك الحاكم في مختلف أنواعها في الأربع السنوات القضائية الأخيرة .

٩ - وكانت اللجنة أشارت في تقريرها عن ميزانية السنة الماضية إلى الشكوى التي قسمت من محكمة الاستئناف المختطفة من قلة عدد القضاة بها وبالحاكم الابتدائية وطالبها زيادة عدد القضاة لسرعة إنجاز القضايا بها وقد علمت اللجنة أن هذا الموضوع ما زال على بحث اللجنة المشكلة في وزارة الحفانية برئاسة سيدي مالى وزيرها كما فهمت أن التعديل الذي ترى إليه وزارة الحفانية قاصر الآن على إنشاء دائرة استئناف من ثلاثة مستشارين للنظر في استئناف القضايا التي ينظرها قاض واحد في الدرجة الابتدائية وتؤمل اللجنة أن يكون من وراء بحث اللجنة المذكورة ما يوصل إلى إجراء تعديل واسع النطاق في هيئة تشكيل محكمة الاستئناف المختطفة بما يحقق الرغبة في سرعة إنجاز القضايا من غير تثقل على الميزانية وأن يبذل المسعى اللازم ليكتمل تشكيل الدوائر الاستئنافية بهذه المحكمة من ثلاثة قضاة فقط بدلا من خمسة مع ضمان تحييل الناصر الوطني تحيلا كاملا إذ أن هذا النظام هو المنبع الآن بمحكمة الاستئناف الادلية وسيتيح في وقت قريب جدا بتلك المحكمة العليا الشرعية ونظر هذه اللجنة أنه نظام يحقق الرغبة في سرعة إنجاز القضايا ولا يؤثر بوجه ما على سير العدالة .

١٠ - وفي هذا الصدد تلتفت اللجنة للنظر من جديد أن مسألة الاستئناف الأجنبية ودرجة تبنيها على ورق البلاد من وجهها القضاء ووجوب نشر المساواة والعمل بين أفراد السكان جميعا ، وإذا كان من غير الميسور في الظروف الحاضرة أن يكون القضاء في البلاد أهليا بكل معنى الكلمة كما نود اللجنة إلا أنها تفتي الآن على الأقل أن تعمل الحكومة المصرية على جعل الحاكم المختطفة محصنة بالفصل في جميع الجرائم التي تقع في القطر المصري من الجانب المتضمن بالاستئناف الأجنبية حصورا وقد ارتفعت الشكوى من كل الجهات وضج الناس من ألاله الحاضرة التي أظهرت الحوادث العديدة ضررها بالبلاد وشغلا لكل إصلاح يراد فيها .

(١) راجع ملحق رقم ١ هذه المضبطة .

ويما يجب مراعاة أن عمل قسم العقود والوثائق لم يكن في الحقيقة من عمل الحاكم في شيء وأن عمله هو إجراء مالي محض لا يتعلق به بالقضاء وأن إدراته ليست بإدرات قضائية وأن مصروفاته لم تكن فقط هي الواردة بمشروع الميزانية بل توجد مصاريف أخرى داخلية ضمن ميزانية مصلحة المساحة التي تقوم الآن بأعمال كثيرة في صدد تسجيل العقود كما تقدم بيان ذلك عند نظري ميزانية مصروفات مصلحة المذكورة .

## ١ - ديوان العموم

٤ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٦٧٧٧٧ ج.م. بخلاف مبلغ ٣٠,٤٠٢ ج.م. بخروج في ميزانيات مصالح أخرى وكان المقدّر له في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٦٨٩٥٠ ج.م. فيكون هناك تخفيض قدره ١٢٧٨ ج.م.

فكما يختص بالباب الأول يقرب الوظائف على حالها كما كانت في السنة الماضية ولم يطرأ عليها تغيير سوى حذف وظيفة مفتش أول الحاكم الشرعية التي كان مقررا لها راتب قدره ٩٠٠ ج.م. في السنة وزيادة وظيفة واحدة في الخدمة السائرة فصار المقررا لها رتب الدريجات التابعة في المشروع ٥٧٧٣٧ ج.م. بدلا من ٥٩٢٥٥ ج.م. الذي كان مقررا في ميزانية السنة الماضية والذي كان خفض منه مبلغ ٢٠٠ ج.م. قيمة المنظور عدم اتمام صرفه وهو ما لم يحصل في هذا العام لعدم إمكان تخفيضه .

هذا وقد حصل تخفيض مبلغ ٣٠٠ ج.م. من المقرر لراتب معالي الوزير تبعا لتنازل أصحاب الملل الزوراه من فلك المبلغ ، أما ما يختص بالباب الثاني فلي يطرأ عليه سوى ( أولا ) تقل ١٩١١ ج.م. المقرر لكسائر لوزارة الحفانية وفروها من ضمن اعتمادات بند ٣ ( كسوى وأربعة ) في ميزانية وزارة المالية ( وثانيا ) في ادة مبلغ ٣٣ ج.م. في مقدار اشتراك التليفون بند ٧ .

٥ - وقد أشارت لجنة المالية لمجلس النواب في تقريرها عن ميزانية السنة الماضية ، ومن المشروع الحالي إلى أنه يحسن دمج جدول توزيع وظائف الديوان العام على الإدارات المختصة لسهولة المراجعة والتحصن كما كان ذلك حاصل في ميزانية سنة ١٩٢٤ ولكن الزرولة لم تعمل بالملاحظة المذكورة وتوافق هذه اللجنة على وجوب العمل بها في ميزانية السنة القادمة لما في ذلك من تسهيل المراجعة والتحصن .

## ٢ - الحاكم المختطفة

٦ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٣٩٦,٦١٥ ج.م. بخلاف مبلغ ٤٠٦,٠٧٠ ج.م. بخروج في ميزانيات مصالح أخرى وكان المقدّر له في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٢٩٤,٧٢٠ ج.م. فيكون هناك زيادة قدرها ١٨٩٥ ج.م.

ويشمل هذا القسم قضائيين أولها قسم القضاء والتيما قسم العقود والوثائق ففما يختص بمقتضى الباب الأول - يرى أن فيها زيادة قدرها ٣٩٠ ج.م. استلزمها تطورات الدورية في القسمين إذ لم يطرأ تغيير ما على الوظائف الموجودة بها في جميع أنواعها .

بالمصرى وهو اليوم راض بقضاه البلاد أضن به أن يقدم الحاكم المختطفة فدية لتقديم الأجنبي معه إلى سواء . وأفضل أن يبقى المصرى في قضائه وأن يذهب السف . وتتفق القوة هذا الأجنبي من العدل المصرى وتذهب به إلى مثل آخر . أفضل هذا من أن أزيد اختصاص القضاة المختطف بأدخال المصرى تحت سلطانه . أفضل هذا لأنى لا زلت قوى الإيمان بأننا سوف لا تبقى كثيرا ما نحن فيهم من حال . لا يمكن أن ظلما صارخا على حقوق الإنسان وأن نظاما يحتل حدود القوانين البشرية . لا يمكن ذلك أن يدوم .

من أجل هذا لا يمكن أن زيد في اختصاص الحاكم المختطفة لأنه يشف عن تأييد هذا الظلم الذى يتر منه . ونحن لابد . أن شاء الله متخلصون منه .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) ذكرت لجنة المالية أنها تؤيد أن يكون القضاء أمليا وقالت أنها أمام الحالة الحاضرة لا يسعها إلا أن ترغب في زيادة اختصاص الحاكم المختطفة ....

حضره محمود أبو النصرىك - وإلى متى تبقى زيادة هذا الاختصاص ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أن اختصاص الحاكم المختطفة في نظر قضاياء الخلفاء والبلد حتى تشمل الوطنين والأجانب معمول به الآن . واللجنة لم تطلب شيئا جديدا . بل طلت أن يشمل اختصاص هذه الحاكم القضايا التى هي من اختصاص الحاكم القسطنطينية والتى اختلفت فيها الأحكام كما رأيت أخيرا في قضية واحدة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

(موافقة)

على من تقرير اللجنة ما يأتى :

### ٣ - الحاكم الأهلية

١٢ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٨٨٢٥٩١ ج.م. بخلاف مبلغ ٧٧٥٩٢ ج.م. مبدى بمرتبات مصالح أخرى . وكان المقدّر له في السنة المالية مبلغ ٨٦٣٢٠٠ ج.م. تكون هناك زيادة قدرها ١٨٦٩١ ج.م .

١٣ - فنيا يخصص بأحكام الباب الأول (ماهيات وأجر ومزنيات) بلغ المقدّر ٧٧٥٩٢ ج.م. بدلا من ٧٥١٤٢٤ ج.م. الذى كانت مقدرا في ميزانية السنة الماضية فكان هناك زيادة قدرها ٢٣٨٧١ ج.م. وهي ناشئة من درج مبلغ ٣٩٠٠ ج.م. لراتب ثلاث وظائف مستشارين بمكة الاستئناف في السنة الماضية كانت تصرف مرتباتهم من لغورات المزاينة وإلى زيادة ١٥ وظيفة في وظائف القضاة في الحاكم الابتدائية منها ثلاث في الدرجة الأولى و ١٢ في الدرجة الثانية ووسع وظائف كتابية من الدرجة حرف (ج) لخصر زياصل الكتابي بالحاكم الابتدائية المذكورة كما سلف البيان .

هذا وتظهر ما عالج به المشروع أنه لم يبق من المستشارين الأجانب إلا واحد بمكة استئناف مصر الأهلية وقد كانوا ثلاثة في السنة الماضية .

وقد علمت اللجنة أن الحكومة تقوم بمسعى في جعل اختصاص الحاكم المختطفة شاملا لبعض الجرائم كالمخدرات وغيرها وقول أن يجعل الحكومة هذا للمسعى في القريب العاجل شاملا لكل أنواع الجرائم . وق رأى اللجنة أن البرلمان لا يضمن بمثل اللازم إقناعه للوصول إلى تسوية هذا الاختصاص مادام أنه يخلص البلاد مما هي واقعة فيه دون سائر بلاد العالم من صبه هذه الامتيازات التى تصر بحالة البلاد وتحمس بالكرامة القومية .

١١ - وفيما يخص بقسم المقدود والرائى بظفت اللجنة النظر إلى ما سبق التنويه عنه بالفقرة (٣) من هذا التقرير من أن المقدّر لمصاريفه في هذا العام (خلاف ما تقوم به مصلحة المساحة من الأعمال لهذا القسم) هو ٧٨٦٧٤ ج.م. وأن المقدّر لإيراداته هو مبلغ ٧١٢٠٠ ج.م. فيكون ما يدخل الخزنة العامة من هذا القسم هو مبلغ ٦٧٣٣٧٦ ج.م. تستغرق مصروفات باقي فروع وزارة الخفانية كما سلف البيان مبلغ ٥٠٢٢٢٠ ج.م. وهو قيمة الفرق بين مصروفات وإيرادات الفروع المذكورة وعلى ذلك يكون صافي ما يدخل الخزنة العامة من كل فروع وزارة الخفانية هو مبلغ ١٣٠٧٦ ج.م. يتحصن من تكاليف ما تقوم به مصلحة المساحة من الأعمال لهذا القسم .

حضره الشيخ محمد عز العرب بك - لا أريد أن تسمرا الإشارة الواردة في الصفحة الخامسة من تقرير لجنة المالية عن وزارة الخفانية : إلى أنه سيتبع في وقت قريب جدا جعل الأحكام تصدر في المحكمة الشرعية العليا من ثلاثة قضاة دون أن أحفظ لنفسى حق الكلام في هذا الموضوع . خصوصا أن القانون المخصص به لا يزال مريضا على لجنة الخفانية لمجلسنا ويحدد نظره أمامها جلسة يوم السبت المقبل .

الرئيس - الحق في الكلام محفوظ على كل حال .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - اللجنة لا تود هذه العبارة في تقريرها إلا على سبيل البيان فقط . أما موضوع جعل القضاء الشرعى العالى من ثلاثة قضاة فسيكون عند نظر القانون الخاص بذلك .

حضره محمود أبو النصرىك - وأنا أيضا لا أريد أن تمر الإشارة التى أشارت إليها لجنة المالية في صدر الصفحة السادسة دون أن أهدم برأى المجلس فيها .

انى لا أشاطر اللجنة رأيا مطلقا في تلك الأهمية التى أشارت إليها فيما يخص الحاكم المختطفة وجعل اختصاصها شاملا لكافة الجرائم سواء ما يتعلق بالمخدرات أو ببيوت القمار والدمارة . أو ما يتعلق بالجرائم الأخرى . ثم لا أشاطرها رأيا في هذا ، وإذا كان الحظ العارضى على هذا البلد الأميين بأن تبقى تلك الاغلاط في حقه ، تلك الاغلاط هي الامتيازات ، انما كان حظنا العارضى بأن تكون هذه الامتيازات في بلدنا دون أى بلد آخر في العالم فاقى ، وقد عقدت الأمة عزيمتها على أن تختص من هذا البلاد ، اعتد أننا لا بد وأصلون إلى ما تريد .

تتير اللجنة في تقريرها إلى أن الحكومة تقوم بمساعدها في القريب العاجل لجعل اختصاص الحاكم المختطفة شاملا لكل أنواع الجرائم .

ولكنى أوجه نظركم إلى أن هذه الأهمية مقرونة بأن يقدم إلى القضاء المختطف المصرى مع الأجانب على سواء انما اشتركوا في جريمة واحدة . وإلى أضن



١٧ - هذا وقد كانت وزارة المحفانية طلبت من وزارة المالية حين تحضير المشروع الحالي زيادة عدد وظائف الكتبة بما مقداره ٧٠ وظيفة في المحاكم و٤٤ وظيفة في النيابة ظم تجب وزارة المالية هذا الطلب إلا أنها بتخص بسبع وظائف لكتبة النيابة فدرجتها بالمشروع كاذ كذلك بالفقرة رقم (١٣) وقد دل البحث المتقدم ذكره على وجوب زيادة عدد الكتبة في النيابة بمقدار ٤٤ كاتباً لأن العمل الكتابي بالنيابات قد ازداد بسبب ازدياد أعمال النيابة العمومية التي تقل عليها الاحصائيات الواردة بالمعق رقم ١١ وقد وافقت لجنة المالية بمجلس النواب على هذه الزيادة ولكنها لم تردجها في الاعتقاد اللازم لذلك وأشارت بأنه يمكن سد هذا الطلب بنقل بعض الموظفين من المصالح الأخرى التي يظهر أن بها عدداً زائداً على حاجة العمل فعلا وهذه اللجنة توافق على هذا الرأي وتأمل أن تقوم الحكومة بتنفيذه بمجرد التصديق على هذا لأن الحاجة ماسة في نظر اللجنة إلى وجوب زيادة عدد الكتبة سالف الذكر من الآن .

١٨ - وقد حصل بحث ما كانت طلبته وزارة المحفانية ولم تجبها إليه وزارة المالية في بادئ الأمر من إنشاء محكمين ابتدائيين بشين الكوم والمينا و لجنى المالية والمحفانية بمجلس النواب ورأى الموافقة على هذا المشروع وأقرها مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة توافق على إنشاء المحكمين الابتدائيين المذكورين لأسباب أهمها :

(أولاً) أن البناء الحالي لمحكمة مطلقاً ابتدائية يفتقر بين فيه من الموظفين قضاة كانوا أو أعضاء نيابة أو كتبة وإنه إذا ما زيد عدد القضاة وأعضاء النيابة والكتبة بما تستلزمه حالة زيادة العمل بهذه المحكمة وجب استعمال بناء آخر يتعين بناؤه أو استعاره ليسع الزيادة المذكورة ويضف الوظيفة بين البناء الحالي . وأمام ذلك يكون من الرأي الحسن أن يوجب البناء الجديد في مدينة شين الكوم وأن يحصل مقراً لمحكمة ابتدائية فيها تختص بنظر قضايا مديرية المنوفية فيضج من ذلك تخفيف السبب على المتقاضين بمديرية المنوفية ويوفر عليهم الانتقال إلى مسافات لا يقطعونها إذا كانت هناك محكمة ابتدائية في شين الكوم كما يوفر عليهم أيضاً مصاريف جمة كانوا يصرفونها في سبيل الانتقال إلى مطلقاً وما يقال من توفير الراحات لتقاضين بسبب إنشاء محكمة شين الكوم يظهر كبقية أجل من ذلك فيما يخص محكمة المينا إذ أن المسافة بين الجزء القليل من مديرية المينا وبين سوف هي ضعف المسافة بين القنطرة النصرية ومطلقاً ، لأن المسافة من القنطرة النصرية إلى مطلقاً تبلغ أربعة وعشرين كيلو متراً تحرياً والمسافة من محطة الميلم ( التي يندئ عندها اختصاص محكمة أسيوط ) إلى بني سوف ١٥١ كيلو متراً تحرياً .

(ثانياً) أن هرب مركز التقاضي من المتقاضين يسهل تحقيق العدالة وقد كان هذا المبدأ هو السياسة التي جرت عليها الحكومة من زمن بعيد في توزيع الصلافة . وهذا ولا ريب أن في تعديل المحاكم تنظيمياً للعمل يساعد على حسن توزيعه وسرعة إنجازها .

(١) راجع ملحق رقم ١٢ ملحقه الضجة .

١٩ - وقد أظهر البرلمان أثناء مناقشة ميزانية السنة الماضية رغبته الأكيدة في وجوب زيادة عدد القضاة بالمحكمة الأهلية (أولاً) بسبب الزيادة المطردة في عدد القضايا التي دلت عليها الاحصائيات (راجع الملحق من ٢ إلى ٧) (٢) (ثانياً) بسبب ما لوطن من البطء في سير القضاء مع وجوب أن يكون القضاء سريعاً بقدر المستطاع (ثالثاً) بسبب عدم وجود الوقت الكافي لدى القضاة لبحث القضايا بحثاً وانياً مع وجوب توفير الوقت اليهم حتى لا يحصل الإخلال بمسير القضاء (رابعاً) بسبب زيادة مدة المجلس الاحتياطي التي زادت في هذه السنوات الأخيرة من وراء ما تنوء به المحاكم من الحمل الجسمي ، زيادة لا تطنن إليها النصوص (راجع الملحقين رقم ٩٨ و ٩٩) مع وجوب الوصول إلى تخليها ضماناً للعدل - ورأى أن تكون الزيادة المرغوبة فيها متناسبة مع العوامل المتقدم ذكرها .

وفي سبيل تنفيذ هذه الرغبة وافق البرلمان في السنة الماضية على زيادة ثلاث وظائف مستشارين في محكمة استئناف مصر وزادت وزارة المالية في المشروع الحالي وظائف القضاة بمقدار ١٥ وظيفة . وكانت وزارة المحفانية قد طلبت إلى وزارة المالية حين تحضير مشروع الميزانية الحالية (أولاً) ، زيادة ٤١ وظيفة للقضاة و ٣٩ عضو نيابة (ثانياً) ، إنشاء محكمين ابتدائيين في شين الكوم والمينا .

٢٥ - ولقد رأى هذا اللجنة ورأى لجنى المالية والمحفانية مجلس النواب أن العدد الذي زيد أصلاً في وظائف القضاء بالمشروع غير كاف لتقيام بالفرض الذي كان يرى إليه البرلمان من اظهار الرغبة المتقدم ذكرها وتبين لها أيضاً عدم كفاية عدد أعضاء النيابة الحالية للحال لأعمال النيابة التي زادت أخيراً زيادة فاشحة تدل عليها الاحصائيات الواردة بالملحق رقم ١٤١٩١٣١٤٢٣ ، وبحمل أعضاء النيابة بأعمال كثيرة لا تمكنهم من القيام بأداء واجبهم على الوجه الأكمل المرغوب ، ومن الانتقال بسرعة إلى محل يفرح الحوادث مما أدى إلى زيادة نسبة عدد الحالات التي حفظت مؤقلاً كما يدل على ذلك الاحصاء المبين بالجدول ملحق رقم ١٣

٢٦ - ولما حصل بحث هذا الأمر سواء بالنسبة للزيادة اللازمة في عدد القضاة أو في عدد أعضاء النيابة يتقرر :

(أولاً) زيادة عدد وظائف القضاة إلى ٣٥ قاضياً بدلاً من خمسة عشر (أي زيادة عشرة قضاة عن الوارد بالمشروع) منها ستة من الدرجة الأولى و ١٩ من الدرجة الثانية لتتطابق نسبة عدد قضاة الدرجة الأولى إلى صدمم في الدرجة الثانية للدرجة بميزانية السنة الماضية - معقولة .

(ثانياً) زيادة عدد وظائف أعضاء النيابة عشرة منها وظيفتين وكل نيابة من الدرجة الأولى وثلاثة وكلاء نيابة من الدرجة الثانية وخمسة وكلاء نيابة من الدرجة الثالثة وقد لوطن في توزيع هذه الوظائف المشرطل بالفريجات المختلفة إلى سلف ذكرها مراعاة التاسب بين الفريجات المختلفة لوظائف وكلاء النيابة للدرجة بميزانية السنة الماضية .

(١) راجع ملحق رقم ٧٤٩٥٥٤٣٣٢ ملحقه الضجة .

(٢) راجع ملحق رقم ٩٨ ملحقه الضجة .

(٣) راجع ملحق رقم ١٢٤١٩١٣١٤٢ ملحقه الضجة .

وبناء على ما تقدم يكون ما يلزم اضافته ضمن احتفادات الباب الأول (ماحيات وأجر ومهمات) بسبب إنشاء هاتين المحكمتين هو مبلغ ٣٢٢٠ ج.م وأن ما يدرج لها في الباب الثاني هو مبلغ ٢٤٠٥ ج.م بالتفصيل الآتي :

مصاريف انتقال وبدل سفر	٢٥٠	( في ستة أشهر )
أثاث	١٠٠٠	( في ستة )
تليفون	٧٥	( في ستة أشهر )
إيجار	٨٤٠	( » )
استراحة للمستشارين	١٨٠	( » )
أقارة ومياه	٦٠	( » )
	٢٤٠٥	

وأن ما يدرج بسبب ذلك في الباب الثالث هو مبلغ ٢٠٠ ج.م لإنشاء دفتر خزانة في كل من المحكمتين المذكورتين .

٢٠ - أما فيما يخص احتفادات الباب الثاني (مصرفات عمومية) المدينة بالمشروع وبخاصة بفصل ٢ - البنية العمومية والمحاكم الأهلية - فيلاحظ أنه يوجد بالبلد ١٠ أثاث وترميمات بحرية بزيادة قدرها ٥٠٠ ج.م وبالبلد ١١ تليفون وتلفون في زيادة قدرها ٦٤٦ ج.م وهي عبارة عن قيم اشتراك التليفون من المند التي تم تركيبها في غضون السنة الماضية وفي البلد ١٢ إيجار ومياه وأقارة وكسح بزيادة قدرها ٨٦٥ ج.م بسبب زيادة إيجار بعض الأماكن في بحر السنة بعد موافقة وزارة المالية .

٢١ - هذا وترى اللجنة أن تنو إلى أنه حصل إنجاز كثير من القضايا المدنية والجنائية كما يظهر ذلك من الإحصائيات المدينة بالملاحق من ٢ إلى ٧ وتأمل اللجنة أن يستمر ذلك بإطراد حتى ينتهي الفصل في جميع القضايا المتأخرة .

٢٢ - وقد لاحظت اللجنة أن حالة المجلس الاحتياطي وعلى الأخص في قضايا الجنائيات ما زالت غير مرضية كما يتبين من الاطلاع على ما ورد بالمحققين رقم ٨ و ٩ وتأمل أن تحسن الحال بفضل التدابير التي اتخذت بزيادة عدد المستشارين والقضاة وأعضاء النيابة التي سلفت ذكرها .

٢٣ - وترى اللجنة من واجها التنويه مع السرو الكبير عن حركة الإصلاح القائمة في وزارة الحفانية إذ أنها : (أولاً) تعد تدليلاً لقانون التحضير وبسببه شاملاً لجميع القضايا على اختلاف أنواعها ودرجاتها بوضع حد لتأجيلات في القضايا الأمر الذي نتج منه المتقاضون كما تعد تدليلاً لقانون الخيرة الذي دل العمل على وجوب تعديله و (ثانياً) أنها تبحث في تعديل لأشعة الرسوم أمام المحاكم الأهلية والشرعية . وقد انتهت اللجنة المكلفة بالبحث في تعديل لأشعة الرسوم أمام المحاكم الأهلية من مهمتها وبهذه المناسبة تأمل هذه اللجنة أن تميم وزارة الحفانية البحث في لأشعة الرسوم أمام المحاكم المختصة لإزالة ما فيها من تعقيد و (ثالثاً) أن الوزارة تبحث في وضع لأشعة خاصة للمحضرين .

( ثالثاً ) أن قضايا الجنائيات في المنوفية تكاد تكون مساوية لتلك في الغربية وأن قضايا الجنائيات في المنيا تزيد بكثير عن تلك في كل من مدينتي سويف والفيوم كما يظهر ذلك من الملحق رقم ١٣ ، وأنه يخص مديرية المنوفية باقي أنواع القضايا تلك مجموع قضايا محكمة طنطا ويخص مديرية المنيا فيما يقرب من نصف قضايا محكمة بني سويف (راجع الملحق رقم ١٤) .

( رابعاً ) مراعاة ما يعود على مدينتي شبين الكوم والمنيا من الحركة العمرانية الأمر الذي لا يجب أن يغفل حسابه .

( خامساً ) أن الزيادة التي تقترب على إنشاء هاتين المحكمتين طرفة جدا بالنسبة للخام الكمية التي تترتب على إنشاءهما خصوصاً وأنه يحصل حتماً نقص في مصاريف الانتقال وبدل السفر سواء في ميزانية المحاكم أو في ميزانية وزارة الداخلية (بسبب نقل المسجونين المقيدين من شبين الكوم إلى طنطا) والتي كانت تنصرف بسبب اختصاص محكمة طنطا الكلية بقضايا مديرية المنوفية ومحكمة بني سويف بقضايا مديرية المنيا .

( سادساً ) أن كل ما سائر على الميزانية بالنسبة لإنشاء هاتين المحكمتين هو ما يأتي :

١) رئيس محكمة مرتب كل منهما ١٠٩٠ ج.م في السنة  
٢) وكل محكمة » » » » ٩٦٠ » » » »

٢ رئيس نيابة درجة ثانية مرتب كل منهما ٩٦٠ ج.م في السنة .

٢ باشكاتب مرتب كل منهما ٢٤٠ ج.م في السنة .

وهو ما تقدم مصاريفه في السنة بمبلغ ٦٤٤٠ ج.م لأن ما يلزم لمباين المحكمتين من القضاة وأعضاء النيابة سيؤخذ من القضاة وأعضاء النيابة الموجودين في محكمة طنطا وبني سويف والذين كانوا يشتغلون بنظر قضايا المنوفية والمنيا وأن الكتبة وباقي الموظفين الأتوميين المحكمتين المذكورتين سيؤخذون أيضاً من محكمة طنطا وبني سويف ومن الوظائف الزائدة للديوان العام للوزارة والمصالح الأخرى (ب) نحو ٣٠٠ ج.م سنوياً فيما يخص بالباب الثاني (مصرفات عمومية) وذلك بخلاف مصروفات الأثاث التي يجب صرفها دفعة واحدة عند افتتاح المحكمتين .

١٩ - ولم كان يلزم بعض الوقت حتى إنشاء هاتين المحكمتين ونظراً لحالة الميزانية العامة رأى أن لا يدرج في احتفادات الميزانية الحالية لهاتين المحكمتين إلا مصاريف ستة شهور فقط أي من نوفمبر سنة ١٩٢٧ وهو مبدأ السنة القضائية .

(١) راجع الملحق (رقم ١٤) لهذه المضبطة .

٢٧ - وهذا وكانت الجنتان المائتان يعلّى الشيوخ والتواب لفتا نظر المجلسين إلى مبدأ جانية القضاء وهذه اللجنة تريد ما ذكرته في تقريرها عن ميزانية سنة ١٩٢٧ من أن القضاء لا يصلح أن يكون مصدر إيرادات الحكومات وأنه لا بد أن يأخذ كفايته من مال الدولة صيانة لحقوق وحفظاً للأمن العام .

وإن كان تبين من الجدول الوارد بالصفحة رقم ٢ - أن الخربة العامة تحصل مبلغ ٥٠٦٢٢٠ ج ٠ من ضمن مبلغ ١,٦٧٢,١٢٠ ج ٠ المقرر لمصروفات الحاكم على اختلاف أنواعها والأدارة العامة إلا أن اللجنة ما زالت ترى وجوب مراعاة المبدأ المتقدم ذكره وأنه يجب النظر في أمر تخفيض رسوم التقاضي ليسهل على أفراد الأمة الحصول على حقوقهم .

٢٨ - وهذا وبمراجعة مشروع ميزانية مصلحة الجاني تبين أنه قد أدرجت المبالغ الآتية وهي لجان خاصة للحاكم الأهلية :

- ٢٠٠٠ لمواصلة العمل في توسيع محكمة قنا الأهلية وجزئيتها .
- ٧٠٠٠ للبدء في بناء دار لمحكمة الاسكندرية الأهلية .
- ١١٠٠ لبناء قاعتين جلسة وللمدارة وعمل السجن بمحكمة الخليفة الجزئية .
- ٩٠٠٠ للبدء في بناء دور طوى فوق سرائ محكمة الاستئناف الأهلية .
- ١٠٠٠ للبدء في توسيع وأصلاح المحل الذي تقيم فيه محكمة نجع حمادى الجزئية .

١٧١٠٠

وفي هذا الصدد ترى اللجنة من واجبا أن تكرر ما ذكرته في تقريرها عن ميزانية السنة الماضية من لفت النظر إلى أن معظر الأسمكة المستأجرة للحاكم الأهلية وللشريعة لا تصلح لأن تكون دور المدالة وأن ما يدفع فيها من الإيجار أصبح باهظا جدا، وإلى ملافة ذلك باتباع سياسة جديدة اقتصادا في النفقات من جهة ولإيجاد عجلات لافتة بالحاكم من جهة أخرى، وذلك وجوب الإسراع في اعتماد نظام الجاني في جميع جهات القطر على نسق واحد يشمل الحاكم الأهلية والشريعة في بناء واحد منفصل للأجزاء .

٢٩ - ولقد تضمن مشروع الميزانية الحان أمرا جديدا وهو تعديل نظام الطب الشرعى ولقد جاء عنه في المذكرة الإيضاحية ما يأتي " ونظرا لما تقرر من إحالة أعمال الطب الشرعى التى يؤدونها أطباء مصلحة الصحة العمومية في الدريوات والقاهرة على ادارة الطب الشرعى التابعة لوزارة الحفانية أدرج في الباب الأول من ميزانية سنة ١٩٢٧ اعتماد قدره ٨٠٠ ج ٠ لتعديل نظام الطب الشرعى مقابل تخفيض مثل هذا المبلغ من الباب الثانى ."

٣٠ - وقد كان سبب هذا التعديل هو ما أظهرته وزارة الداخلية من الرغبة الأكدية في أن تحال أعمال الطب الشرعى التى يؤدونها أطباء مصلحة الصحة في الوقت الحاضر على ادارة الطب الشرعى التابعة لوزارة الحفانية نظرا لكثرة الأعمال التى يقوم بها أطباء مصلحة الصحة العمومية سائى الذكر في الوقت الحاضر وسعى بمكثمتهم لتفرض لقيام بهم أعمالهم الأصلية إذ أن ما يقوم به هؤلاء الأطباء من أعمال الكثيف من المصابين في الحوادث (٩)

هذا ويوجد تحت نظر الوزارة أيضا مشاريع عامة منها مشروع محكمة القضا والإيرام في المواد المدنية والجنائية ولاشك في أنه من أجل المشاريع وأهمها في الإصلاح القضائى وترجو أن تقدم مشروع هذا القانون إلى البرلمان في وقت قريب ، ومنها مشروع حماية حقوق المؤلفين لسد القضا الموجود في القوانين المصرية وهو من المشاريع التى كانت مطلوبة من زمن طويل لما لها من الأثر الكبير في حركة التأليف .

٣١ - وقد ضمت لجنة المالية مجلس التواب تقريرها ورغبات توافقها عليها هذه اللجنة وهي خاصة : ( أولا ) بالنظر في تعديل قانون المرافعات أمام الحاكم الأهلية تبسيط مختلف الإجراءات بصفة عامة أمام هذه الحاكم ( ثانيا ) بتبسيط قانون تحقيق الجانيات و ( ثالثا ) بإزالة التعقيد الموجود بالقانون الصادر بإحالة بعض الجانيات على الحاكم المرسوم الآن على البرلمان ( ورابعا ) بالبحث في إجراءات الحاكم في قضايا الجانيات والنظر في صلاحية النظام الحاضر كنظام محقق العدالة يا كل مانيها .

٣٢ - وهذا وكان البرلمان قد أبدى رغبته في بحث ما إذا كانت هناك مصلحة في ضم فلم السوابق وفلم تحقيق الشخصية إلى بعضها وجعلها قلم واحد ضمن أحد فروع وزارة الحفانية نظرا للارتباط الشديد الموجود بينهما .

وقد استعملت اللجنة عام تم في هذا الموضوع فصلت أن اللجنة التى شكلت بوزارة الحفانية بهذا الخصوص رأت بعد البحث أن من المصلحة جعلها إدارة واحدة تتبع النيابة العمومية لوجوب اشتراكها على الإدارة المذكورة اشرافا متواصل لا لأعمال هذه الإدارة من الارتباط بالدعوى العمومية إذ أن أساسها أحكام الحاكم خصوصا وأنه ليس هناك ما يمنع الإدارة الموحدة من الاستمرار في الأعمال الإدارية التى تقوم بها إدارة تحقيق الشخصية وهي تابعة لتسلم النائب العمومى .

سعادة محمد صفوت باشا - هل يوجد قانون معروض على البرلمان خاص بإحالة بعض الجانيات على الحاكم ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - نعم وهذا القانون من ضمن القوانين التى صدرت في مدة عطلة البرلمان وهو يقضى بإحالة بعض الجانيات إلى محكمة المبلغ وسعمل به الآن .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

ويظهر أنه لا خلاف بين وزارتي الحفانية والمداخلة في صلاحية مشروع الضم ولما مولى أن يتم اتفاهما قريبا على التفاصيل تحقيقا لما يتعذر من الفوائد الادارية والمالية من جراء هذا الإصلاح وأن يتم ذلك في القريب الماجل لأنه مضى زمن طويل على بحث هذه المسألة .

٣٣ - وهذا وقد كان البرلمان أبدى رغبته في النظر فيما إذا كانت هناك الاضطراب من تجارب السنوات الماضية هي أداة صالحة للعدالة وتوفير القضاء على المتقاضين خصوصا وقد طرأ ظرف جديد لم يكن موجودا وقت إنشاء تلك الحاكم ألا وهو تعدد وانتشار طرق المواصلات وسهولتها واستقرار التقدم في ذلك وقد ملست هذه اللجنة أن اللجنة المشكلة بوزارة الحفانية تبحث أيضا في هذا الموضوع والتعذر أن يخرج من البحث فيه قريبا .

وهذا النظام المشروح ترك أمر الإصابات في حالات الجمع والمخالفات والبراض غير المشتبه فيها جاتياً إلى أطباء المراكز نظراً لأنها عادة وتالية من الاشتكالات الطبية الشرعية ، ولأنها لا تستدعي وقتاً في الكشف أو الانتقال ، ولعلم تيسر النظر فيه الآن لحاجته إلى طبيب شرعى في كل مركز وهو غير موجود الآن . وهذا لا يمنع الطبيب الشرعى من التدخل عند حصول مضاعفات أثناء العلاج أو عند طلب إعادة الفحص ، علاوة على مراجعته لتقارير الأطباء في جميع هذه الحوادث .

٣٤ - وهذا ومن مقتضى النظام المقترح إيجاد دوائر طبية شرعية في مناطق معينة ببعض المديريات والمخالفات . وتوسيع المكتب الرئيسى بمدينة القاهرة والمعمل الباتولوجى والمعمل الكيمائى أيضاً لاحتاج جميع الأعمال إليه وكذلك الأشعة والتصوير . هذا فضلاً عن زيادة عدد الكتبة لما تستلزمه هذه الأعمال .

وترى هذه اللجنة ( كما رأيت ذلك بلغه المالية مجلس النواب ) أنه لكي يكون تنفيذ هذا النظام كاملاً يحسن أن تكون دوائر الطب الشرعى في المدن التى تكون فيها محاكم كلية .

٣٥ - وهذا ولم ترد في الميزانية تفاصيل الوظائف الجديدة المنظور إيجادها لتنفيذ هذا النظام ودرباً لأن ضيق الوقت حال دون القيام بهذا العمل ، ومتوضّع بالاتفاق بين وزيرى المالية والحفانية بما يتفق أداء الأطباء لأعمالهم على الوجه الأكمل .

وقد وافق مجلس النواب على إيجاد النظام المذكور وهذه اللجنة ترى هذا الرأى أيضاً للأسباب التى قدّمها قبل .

سعادة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - أرى بعد أن وصلنا إلى هذه النقطة من تقرير اللجنة أن يؤخذ الرأى على الاجتماعات الخاصة بالبروع المنظمة حيث أنه ليس لحضرات الأعضاء ملاحظات عليها وستل على حضراتكم تلك الاجتماعات بإا بإا :

فرح ١ - ديوان العموم :

٦٠٢٢٢ جنينا باب ١ - ماعيات وأجر ومرتبات (بعد حذف ٣٠٠ جنيه من ماعية الوزير) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ماورد في تقرير اللجنة وعلى الاعتاد المقدّر الباب الأولى وقدره ٦٠٢٢٢ جنينا ؟

( موافقة )

٧١٥٠ جنينا باب ٢ - مصاريف محومية ( كما هو فى المشروع ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدّر الباب الثانى وقدره ٧١٥٠ جنينا ؟

( موافقة )

الجائنية والبراض بلغ مبلغاً عظيماً لدرجة كان من وراثتها أن تستغنى تلك الأعمال أغلب أوقات أطباء المراكز والبالغ وتقيمهم عن مراقبة أعمال الصحة العامة التى هى الجزء الأهم من واجباتهم ، وهذا علاوة على الأعمال للكافية والإدارية وأعمال المراجعة التى يقوم بها مفتشو مصلحة الصحة في المديريات وإدارة مصلحة الصحة نفسها مما يستدعى مجهوداً كبيراً ووقتاً عظيماً ترى مصلحة الصحة أنها أحوج ما تكون إلى صرفه في مشروعات الصحة العامة .

٣٦ - وقد بحثت وزارة الحفانية هذا الموضوع وأخذت فيه رأى قسم الطب الشرعى ( الذى أبدى تأييده ورغبة وزارة الداخلية ) تبين لها أن في الموافقة على تلك الرضة فائدة كبرى لمصلحة العمل وذلك لأن الكثيرين من أطباء مصلحة الصحة الذين يقومون بالأعمال الطبية الشرعية غير اختصاصيين في هذا الفن فضلاً عن كثرتهم يؤدون أعمالهم بغير رقابة فنية وإتية ويتنب على ذلك أن تدور الحال في كثير من الأحيان إلى إعادة الأبحاث التى يقوم بها هؤلاء الأطباء فيحول دون ذلك زوال العالم .

٣٧ - وترى هذه اللجنة المراقبة على العمل بهذا النظام :

( أولاً ) لأنه يهود بفائدة ذكر العدالة من حيث ظهور الحقيقة في القضايا الجائنية التى تدل العمل على ضياعها في بعض الحوادث بسبب عدم خبة بعض أطباء المراكز أو عدم وجود الرقابة الفنية الكافية عليهم ، كما أنه يهود أيضاً فائدة كبرى على الأعمال الصحية في البلاد بسبب إمكان تفرغ أطباء المراكز للقيام بما هو موط بهم منها .

( ثانياً ) لأن العمل به لا يتقل كاهل الميزانية بشئ لأن مبلغ ٨٠٠٠ ج.م الذى ترى اضافته على اعتمادات الباب الأولى بسبب إيجاد هذا النظام خفض مثله من اعتمادات الباب الثانى إذ بلغت أتعاب أطباء مصلحة الصحة الذين يتدبرون لأموريات الطب الشرعى حسب احصاء دقيق أجرى بهذا الشأن مبلغ ٦١١٧ ج.م وأن متوسط ما تتقاضاه مصلحة الصحة سنوياً من وزارة الحفانية مقابل تحليل عذرات وبه يجرى ٢٥٢١ ج.م و مجموع هذين المبلغين وحدهما يبرر على مبلغ ٨٠٠٠ ج.م المطلوب دجبه في اعتمادات الباب الأولى لاسكان تطبيق هذا النظام .

٣٨ - وبناء على النظام المقترح يقوم الأطباء الشرعيون الاختصاصيون الذين يسمون الآن في المديريات والمخالفات فقط دون المراكز بالأعمال الآتية :

( أولاً ) الاضداد بكل ما يختص بالجنائيات بكافة أنواعها وبجالات الاستتراف على مجهول الشخصية من المتوفين وللتنازع عليهم من الأحياء وجميع ما يوجد في ظروف تثير الشبهة الجائنية .

( ثانياً ) إعادة الفحص في غير الجائيات عند ما ترى النيابة أو الحاكم لزوماً لذلك . وكذلك في الأحوال التى تظهر فيها مضاعفات أثناء العلاج مما قد يغير وصف التهمة في الحادثة من جنمة إلى جنابة مثلا .

( ثالثاً ) مراجعة التقارير الطبية التى يقدمها أطباء مصلحة الصحة في غير الجائيات ولوقت نظر النيابة إلى ما يورده من الوجهة الطبية الشرعية وسيكون هؤلاء الأطباء في جميع أعمالهم تحت إشراف للمكتب فنيا وإدارياً .

وإلى اليوم ، وقد أقرت الحكومة إنشاء محكمة أهلية كلية في عاصمة المنوفية ووافقها المجلس على ذلك ، أقدم عظيم شكرى المجلس الموقر والوزير المحترم . أقدم الشكر لبلاني وبلاني أهل المديرية بل لبلان المدلة التي علمت لهذا العمل العظيم . وأن المنوفية لتسجل للمجلس الموقر ولبلاني وزير الحفانية تلك الحصة التي لا تنساها راجية أن يتم عليها وعده السابق بإنشاء محكمة كلية شرعية أيضا فيتم توزيع العدالة بين المتقاضين على السواء كما أني أقدم الشكر لبلاني وزير المالية الذي ساعد على وجود المبلغ اللازم لإنشاء تلك المحكمة .

( تصديق )

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - انضم إلى حضرة الزميل المحترم محمد على الجزار بك في تقديم الشكر على إنشاء هذه المحكمة .

حضرة علي اسماعيل بك - بالنيابة عن أهالي مديرية المنيا التي تهو إنشاء محكمة كلية بها أيضا انضم لحضرة صاحب العزة محمد على الجزار بك في تقديم الشكر إلى حضرات أعضاء المجلس وإلى معالي وزير الحفانية .

حضرة محمد على الجزار بك - أطلب إلى سعادة وكيل وزارة الحفانية أن يمدنا بالنظر في إنشاء محكمة كلية شرعية كلية بسين الكوم في السنة القادمة . سعادة عبد الرحمن رضا باشا ( وكيل وزارة الحفانية ) - أظن أن وزارة الحفانية لا تمنح في إيجاد محكمة شرعية كلية بسين الكوم بعد إنشاء المحكمة الأهلية فيها .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - معروض على المجلس مشروع قانون بتعديل تأليف المحكمة العليا الشرعية وجعل المائرة مشكلة من ثلاثة قضاة بدلا من خمسة وقد أقر ذلك المشروع مجلس النواب وأحالته إلى مجلس الشيوخ لنظره فأحيل إلى لجنة الحفانية ولكنها لم تنه من نظره إلا الآن وأني أرى أن ينظر هذا المشروع قبل النظر في ميزانية المحاكم الشرعية وقد طلبت من زميل الأستاذ الشيخ محمد العربي بك أن يعلق الحفانية جددت صباح يوم السبت المقبل للنظر في هذا المشروع وهي مستعدة لأن تقدم للمجلس تقريرها عنه في ذلك اليوم ولهذا أرى أن يؤجل النظر في ميزانية المحاكم الشرعية إلى اليوم المذكور وفيه تبدأ أولا بالنظر في مشروع القانون ثم في الميزانية .

وافق المجلس على ذلك .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة إلى يوم السبت المقبل ؟

سعادة عبد الرحمن رضا باشا ( وكيل وزارة الحفانية ) - هل يسمع المجلس ببحث ميزانية المجالس الحسبية الآن ؟

أصوات : لا مانع .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

فرع ٢ - الحاكم المخطئة :

٣٣٩٩٦٦ جنيا باب ١ - ماهيات وأجر مرتبات ( كما هو في المشروع ) . الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد في تقرير اللجنة وهل الاعتد المقدر للباب الأول وقدره ٣٣٩٩٩٦ جنيا .

( موافقة )

٥٩٩١٩ جنيا باب ٢ - مصاريف عمومية ( كما هو في المشروع ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتد المقدر للباب الثاني وقدره ٥٩٩١٩ جنيا ؟

( موافقة )

حضرة لويس أسيوخ فانوس أفندي - لتأسيب عرض ميزانية الحاكم المخطئة أريد أن أتكم ..... الرئيس - لقد وافق المجلس على الاعتد الخاص بهذه المحاكم .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - كان يصدر بمحضرة العضو المحترم الحضور في أول الجلسة إذا كان راجيا في الكلام في هذا الموضوع .

فرع ٣ - المحاكم الأهلية :

٧٨٦٢٣٩ جنيا باب ١ - ماهيات وأجر مرتبات ( بعد زيادة ١١٣٤٤ جنيا لزيادة عشرة قضاة ومشرة أعضاء نيابة وإنشاء محكمين ) . الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد في تقرير اللجنة على الاعتد المقدر للباب الأول وقدره ٧٨٦٢٣٩ جنيا ؟

( موافقة )

١٠٨٩٠١ جنيا باب ٣ - مصاريف عمومية ( بعد زيادة ٢٤٠٥ جنيا لإنشاء المحكمين ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتد المقدر للباب الثاني وقدره ١٠٨٩٠١ جنيا ؟

( موافقة )

١٠٠٠ جنيا باب ٣ - أعمال جيلية ( بعد زيادة ٢٠٠ جنيا لإنشاء المحكمين ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتد المقدر للباب الثالث وقدره ١٠٠٠ جنيا ؟

( موافقة )

حضرة محمد على الجزار بك - تقدمت في العلم المسامى أثناء نظري ميزانية الحفانية برغبة إلى معالي وزيرها . هي إنشاء محكمين كليتين للقضاء الأهلي والشرعي في عاصمة المنوفية . وذلك لما يعانيه أهل المديرية في الانتقال لوضعهم . ولا زدهم حكى طعنا بقضايا المديرين . ولإيقوم التقاضي في بيوت المتقاضين أنفسهم .

وقد وافق المجلس يومئذ على تلك الرغبة وأقرها وودع معالي الوزير في تصريح له بتنفيذها .

## ٥ - المجالس الحسبية

٢ ع - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٣٦٨٨٥ ج ٠ م بخلاف مبلغ ٣٨١٦ ج ٠ م مدرج في ميزانيات مصالح أخرى وكان المقدّر له في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٣٥٦٣٨ ج ٠ م فتكون هناك زيادة قدرها ١٢٤٧ ج ٠ م كلها في اعتمادات الباب الأول ويرجع سببها إلى العلاوات الاختيادية والخصوصية .

٣ ع - وليس لجنة ملاحظة على ماورد في المشروع من الاعتمادات للباب الثاني إذ أنها لم تختلف عما جاء بميزانية السنة الماضية .

وقد طلب إنشاء نظر الميزانية أمام مجلس النواب زيادة المقدّر للإيجار (بند ٥) مبلغ ٢٧٦ ج ٠ م ليكون المجموع ٨٦١ ج ٠ م بدلا من ٥٨٥ ج ٠ م وقد وافق المجلس المذكور على ذلك .

٤ ع - وترى هذه اللجنة في هذا الصدد أن تشير إلى لائحة الرسوم أمام هذه المجالس وضرورة بحثها وإدخال ما تحتاج إليه من التعديلات الهامة لازالة ما فيها من الأرهاق على عيني الأهلية بلا داع .

٥ ع - وكان تقرير اللجينتين الساليتين بمجلس الشيوخ ومجلس النواب عن ميزانية السنة الماضية تضمنتا رغبة خاصة بنظام المجالس الحسبية والتفكير في جعل هذه الهيئات قضائية بمعنى الكلمة وبحيث لا يرأسها الا قضاة من المحاكم الأهلية لضمان حسن سير العدالة فيها وما زال القانون الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ المتضمن لنظام تلك المجالس المعمول به الآن تحت

نظر البرلمان والمأمول أن يحصل الوصول - بفضل ما يمكن أن يسئل عليه من التعديلات - إلى ما يكفل توجيه نظام القضاء الحسبي إلى النفاية المقصودة منه .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - سئل على حضراتكم الآن الاعتمادات الخاصة بالمجالس الحسبية :

٣٣٧٦ جنيها باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات (كما هو في المشروع) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد في تقرير اللجنة وعلى الاعتماد المقدّر لهذا الباب وقدره ٣٣٧٦ جنيها ؟

(موافقة) .

٣٤٠١ جنيه باب ٢ - مصاريف عمومية (بند زيادة ٢٧٦ جنيها على بند ٥ الخاص بالإيجار) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدّر لهذا الباب وقدره ٣٤٠١ جنيه ؟

(موافقة) .

رفعت الجلسة . وانقضى المجلس الساعة الثامنة والدقيقة العشرين مساء على أن تعود للانعقاد يوم السبت ٤ ذي الحجة سنة ١٣٤٥ الموافق ٤ يونيو سنة ١٩٢٧ الساعة الخامسة مساء .

## (تابع) ملحق رقم ١

## (تابع) أعمال المحاكم المختلطة

السنة	قضايا مدنية من العام الماضي	قضايا جديدة	جدة	قضايا انتهت	قضايا باقية
تابع (١) القضايا المدنية					
١٩٢٢-١٩٢٣	٥٦	٢٤٧٩	٢٥٣٥	٢٤٨٩	٢٦
١٩٢٣-١٩٢٤ مواد مستعجلة	٤٦	٢٥٠٠	٢٥٥١	٢٥١١	٤٠
١٩٢٤-١٩٢٥	٤٠	٢٨٣٠	٢٨٧٠	٢٨٤٢	٢٨
١٩٢٥-١٩٢٦	٢٨	٢٨٥٩	٢٨٨٧	٢٨٤٨	٢٩
١٩٢٦-١٩٢٧	٢٩٩	١٦٥	٤٣٤	١٤٤	٢٩٠
١٩٢٧-١٩٢٨	٢٩٠	٢٠٥	٤٩٥	١٧٧	٣١٨
١٩٢٨-١٩٢٩	٣١٨	٢٠٥	٥٢٣	٢٢٠	٣٠٣
١٩٢٩-١٩٣٠	٣٠٣	٢٩٠	٥٩٣	٢٢٦	٢٩٧
١٩٣٠-١٩٣١	٢٥٩	٤٣٠	٨٨٩	٢٧٠	٥١٩
١٩٣١-١٩٣٢	٥١٩	٤٧٣	٩٩٢	٤٤٧	٥٤٥
١٩٣٢-١٩٣٣	٥٤٥	٥٤٩	١٠٩٤	٤٨٧	٦٠٧
١٩٣٣-١٩٣٤	٦٠٧	٤٨٥	١٠٩٢	٥٢٥	٥٩٧
سائق بنتيجة					
١٩٢٣-١٩٢٤	١١٣	٤٠٤٨	٤١٦١	٤٠٧٦	٧٥
١٩٢٤-١٩٢٥	٨٥	٤٨٩٦	٤٩٨١	٤٨١٢	١٦٩
١٩٢٥-١٩٢٦	١٦٩	٥٨٦٣	٦٠٣٢	٥٩١٣	١١٩
١٩٢٦-١٩٢٧	١١٩	٦١٧٥	٦٢٩٤	٥٩٥١	٢٤٢
١٩٢٧-١٩٢٨	١٥٩	٧٤٥	٤٠٤	١٩٢	٢١٢
١٩٢٨-١٩٢٩	٢٠٢	١٥٩	٣٧١	١٨١	١٩٠
١٩٢٩-١٩٣٠	١٩٠	٢٨٩	٤٧٩	٢٤٩	٢٣٠
١٩٣٠-١٩٣١	٢٣٠	٢١٢	٥٤٢	٣١٦	٢٢٧

## ملحق رقم ١

## كشف عن أعمال المحاكم المختلطة في القضايا عن الأربع السنوات الأخيرة

السنة	قضايا مدنية من العام الماضي	قضايا جديدة	جدة	قضايا انتهت	قضايا باقية
أولاً - محكمة الاستئناف					
(١) القضايا المدنية					
١٩٢٣-١٩٢٤	١١٤٩	١٤٩١ <sup>(١)</sup>	٢٦٤٠	١٣٦٩ <sup>(٢)</sup>	١٢٧١
١٩٢٤-١٩٢٥	١٢٧١	١٤٤١	٢٧١٢	١٣٤٨	١٣٦٤
١٩٢٥-١٩٢٦	١٣٦٤	١٤٨٦	٢٨٥٠	١٥٤٢	١٣٠٧
١٩٢٦-١٩٢٧	١٣٠٧	١٣٣٧	٢٦٤٤	١٣٣١	١٣٣١
(٢) القضايا الجنائية					
١٩٢٣-١٩٢٤	—	٢٩	٣٩ <sup>(٣)</sup>	٣٨ <sup>(٤)</sup>	١
١٩٢٤-١٩٢٥	١	٩٦	٩٧	٩٤	٢
١٩٢٥-١٩٢٦	٢	٣١٠	٣١٢	٣١٠	٣
١٩٢٦-١٩٢٧	٣	٣٣٧	٣٣٧	٣٣٠	١٧
ثانياً - المحاكم الابتدائية					
(١) القضايا المدنية					
١٩٢٣-١٩٢٤	٧٦٥٢	٢٣٣٩٠	٣١٠٤٢ <sup>(٥)</sup>	٢٤٣٢٩ <sup>(٦)</sup>	٦٧١٣
١٩٢٤-١٩٢٥	٦٧١٣	٢٣٦٩٩	٢٩٤١٢	٢٢٥٢١	٦٨٩١
١٩٢٥-١٩٢٦	٦٨٩١	٢٣٩٦٧	٣٠٨٥٨	٢٣٩٨٣	٧١٧٥
١٩٢٦-١٩٢٧	٦١٧٥	٢٦٨٩٢	٣٤٠٦٧	٢٥٨٨٩	٨١٧٨
(١) يدخل ضمنها طلبات التصحيح والمعارضات .					
(٢) » القضايا المدسومة والمنسوبة .					
(٣) » قضايا المعارضات والاستئناف من الأسكمان التمهيدية .					
(٤) » المستأنف والقبض والأبرام .					
(٥) » القضايا الجزائية والاستئنافات الجزائية والمعارضات وطلبات التصحيح .					
(٦) » الاستئناف الجزائي والقضايا المدسومة والمنسوبة .					

## ملحق رقم ٢

كشف<sup>(١)</sup> عن أعمال محكمة الاستئناف في القضايا المدنية من سنة ١٩١٣-١٩١٤ لغاية سنة ١٩٢٤-١٩٢٥ ومن نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أكتوبر سنة ١٩٢٦

السنة	قضايا مدنية من العام الماضي بالطلبات	قضايا جديدة	الحالة الموقوفة	قضايا انتهت	قضايا باقية في آخر السنة بالطلبات
١٩١٣-١٩١٤	٨٩٢	١١٩٥	٣٤١٦	١٢٩٠	١١٥٠
١٩١٤-١٩١٥	٩٧٦	١١٥٠	١٢٢٣	١٥٧٢	٦٧٩
١٩١٥-١٩١٦	١٠٩٨	٦٧٩	١٢٥٠	١٠٤٩	٨٥٥
١٩١٦-١٩١٧	١١٢٣	٨٥٥	١٠٦٨	٩٦٢	٩٣١
١٩١٧-١٩١٨	١١٠٣	٩٣١	١١٥٠	١١٢٥	٩٠٨
١٩١٨-١٩١٩	١١٥١	٩٠٨	٨٦٤	٦٩٤	١٠٦٨
١٩١٩-١٩٢٠	١١٦١	١٠٦٨	١١٣٢	٩٠٢	١٢٣٨
١٩٢٠-١٩٢١	١٢٢١	١٠٦٨	١٢٣٨	١٢٦٢	١٦٠٩
١٩٢١-١٩٢٢	١٢٢١	١٠٦٨	١٢٣٨	١٢٦٢	١٦٠٩
١٩٢٢-١٩٢٣	١٢٢١	١٠٦٨	١٢٣٨	١٢٦٢	١٦٠٩
١٩٢٣-١٩٢٤	١٢٢١	١٠٦٨	١٢٣٨	١٢٦٢	١٦٠٩
١٩٢٤-١٩٢٥	١٢٢١	١٠٦٨	١٢٣٨	١٢٦٢	١٦٠٩
١٩٢٥-١٩٢٦	١٢٢١	١٠٦٨	١٢٣٨	١٢٦٢	١٦٠٩
١٩٢٦-١٩٢٧	١٢٢١	١٠٦٨	١٢٣٨	١٢٦٢	١٦٠٩

(١) احصاء سنة ١٩٢٦ القضائية يدخل فيها أعمال محكمة استئناف أسبوط التي أُنشئت في ١٠ مارس سنة ١٩٢٦

(٢) بخلاف ٣٢٩ حوت من مصر إلى أسبوط وقت انشائها لاختصاصها بنظرها .

## ملحق رقم ٣

كشف عن أعمال محكمة الاستئناف الأهلية في القضايا الجنائية ابتداء من سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ لغاية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ومن نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أكتوبر سنة ١٩٢٦ بما في ذلك أعمال محكمة استئناف أسبوط من تاريخ تشكيلها لغاية أكتوبر المذكور

السنة	قضايا مدنية من السنة الماضية	قضايا جنائية	الحالة الموقوفة	قضايا حكومتها	باللغاية
١٩١٣ - ١٤	٥٤	٢٤٨٢	٢٥٣٦	٢٥٠٤	٣٢
١٩١٤ - ١٥	٣٢	٢٥١٨	٢٥٥٠	٢٥٣٣	١٧
١٩١٥ - ١٦	١٧	٢٥٣٧	٢٥٥٤	٢٥٢٥	٢٩
١٩١٦ - ١٧	٢٩	٢٤٩٣	٢٤٢٢	٢٣٨٣	٣٩
١٩١٧ - ١٨	٣٩	٢٤٩٥	٢٤٣٤	٢٣٨٢	٥٢
١٩١٨ - ١٩	٥٢	٢٢٨٣	٢٣٣٥	٢٢٠٩	١٢٦
١٩١٩ - ٢٠	١٢٦	٢٥٣٩	٢٦٦٥	٢٥٨٢	٨٢
١٩٢٠ - ٢١	٨٢	٢٠٣١	٤١١٣	٣٦١٠	٥٠٢
١٩٢١ - ٢٢	٥٠٢	٤٢٦٨	٤٨٧١	٣٦٣٨	١٥٠٣
١٩٢٢ - ٢٣	١٥٠٣	٣٦٥٩	٥١٦٢	٣٦٣١	١٥٣١
١٩٢٣ - ٢٤	١٥٣١	٣٤٢٥	٤٩٥٦	٣٤٠٥	١٥٥١
١٩٢٤ - ٢٥	١٥٥١	٣٢٨٥	٤٨٣٦	٣٠٥٧	١٧٧٩
١٩٢٥ - ٢٦	١٧٧٩	٢٤٦٤	٤٢٤٣	٢٩٤٣	١٣٠٠

من نوفمبر سنة ١٩٢٥

لغاية أكتوبر سنة ١٩٢٦



ملحق رقم ٥ - كشف بإعمال الحاكم الابتدائية في الجلبج والمخالفات  
المستأنفة من سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥  
ومن نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أكتوبر سنة ١٩٢٦

السنة	قضايا مستأنفة من العام الماضي	قضايا جديدة	جلسة	قضايا حكم فيها	قضايا باقية
١٩١٣ - ١٩١٤	٢٢٢٢	٢٤٦٨٢	٢٦٩٠٤	٢٤٦٥٠	٢٢٥٤
١٩١٤ - ١٩١٥	٢٢٥٤	٢٦٠٨٧	٢٨٧٤١	٢٥٨٢٥	٢٥١٦
١٩١٥ - ١٩١٦	٢٥١٦	٢٤٥٢٨	٢٧٠٤٤	٢٤٨٢٣	٢٢٢١
١٩١٦ - ١٩١٧	٢٢٢١	٢٢٩٦٤	٢٦١٥٥	٢٣٢٩٦	٢٨٨٩
١٩١٧ - ١٩١٨	٢٨٨٩	٢٢٠٠٢	٢٤٨٤١	٢٢٣٢٢	٢٥٠٩
١٩١٨ - ١٩١٩	٢٥٠٩	١٨٩٩٩	٢١٥٤٨	١٨٠٦٣	٣٤٥٥
١٩١٩ - ١٩٢٠	٣٤٥٥	٢٧٢٢٨	٢١١١٣	٢٠٠٧٨	٥٠٢٥
١٩٢٠ - ١٩٢١	٥٠٢٥	٢٧٦٠٣	٢٢٦٢٨	٢٧٣٢٤	٥٢٧٤
١٩٢١ - ١٩٢٢	٥٢٧٤	٢٧٤٦٦	٢٢٧٤٠	٢٢٧٦٦	٥٠٤٤
١٩٢٢ - ١٩٢٣	٥٠٤٤	٣١٧٥٥	٢٢٧٩٩	٣١٢٧٣	٥٥٢٦
١٩٢٣ - ١٩٢٤	٥٥٢٦	٣٤٣٢٠	٣٩٨٤٦	٣٢٦٩٩	٧١٤٧
١٩٢٤ - ١٩٢٥	٧١٤٧	٣٩٨٠٤	٤٦٩٥١	٣٧٣٢٦	٩٦١٥
من نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أكتوبر سنة ١٩٢٦	٩٦١٥	٤٧٣٨٧	٥٧٠٠٢	٤٦٣١٣ <sup>(١)</sup>	١٠٦٨٩

عقوبات مستأنفة

١٩١٣ - ١٩١٤	٨٢	١٣٥٩	١٤٤١	١٣٤٩	٩٢
١٩١٤ - ١٩١٥	٩٢	١٠٥٩	١١٥١	١٠٦٩	٨٢
١٩١٥ - ١٩١٦	٨٢	١١٣٨	١٢٠٠	١١٤١	٧٩
١٩١٦ - ١٩١٧	٧٩	١٥٥٢	١٦٣١	١٥٠٥	١٢٦
١٩١٧ - ١٩١٨	١٢٦	٢٢٠٠	٢٢٣١	٢٢٢٢	٩٩
١٩١٨ - ١٩١٩	٩٩	١٤٠٠	١٤٩٩	١٣٢٢	١٧١
١٩١٩ - ١٩٢٠	١٧١	٢١٩٨	٢٢٧٤	٢٠٠٧	٣٥٧
١٩٢٠ - ١٩٢١	٣٥٧	٢٢٠٢	٢٢٣٢	٢٢٦٠	٤٢١
١٩٢١ - ١٩٢٢	٤٢١	٢٢١٢	٢٢٤٣	٢٢٧٠	٤٧٣
١٩٢٢ - ١٩٢٣	٤٧٣	٢٦٠٦	٢٢٩٩	٢٢٧٥	٦٢٠
١٩٢٣ - ١٩٢٤	٦٢٠	٢٨٥٨	٢٢٨٨	٢١٠٢	١٠٢٠
١٩٢٤ - ١٩٢٥	٧٢٣	٢٣٩٩	٤١٢٢	٣١٠٢	١٠٤٦
من نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أكتوبر سنة ١٩٢٦	١٠٢٠	١١٣٢٤	١٢٧٥٤	٧٠٠٨	٥١٤٦

(١) تاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ صدر مرسوم قانون يجعل المجلس الجزئي محصا بقرص الجلبات واعتفاء طبق محكمة الجلبج المستأنفة بالتفصيل في تلك الجلبات واستثنافا وقد ترتب على ذلك أن حكمت محكمة الجلبج المستأنفة في ٢٩١١ جناية مستأنفة في سنة ١٩٢٦ ضافية وضمت الى جميع الجلبج المحكوم فيها استثنافا .

ملحق رقم ٤ - كشف عن أعمال الحاكم الابتدائية الأهلية في القضايا المدنية الكلية والمستأنفة من سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ لغاية أكتوبر سنة ١٩٢٦

السنة	قضايا مستأنفة من العام الماضي	قضايا جديدة	الجلسة العمومية	قضايا انتهت	قضايا باقية لغاية العام الماضي
١٩١٣ - ١٩١٤	٣٥٤٥	٢٩٨٠	٥٧٣٣	١٢٣٨٨	٢٤٢٤
١٩١٤ - ١٩١٥	٣٤٢٤	٢٧٤٥	٤٧٢٩	١٠٨٩٨	٣٠٠٩
١٩١٥ - ١٩١٦	٣٠٠٩	٢٣١٧	٤٦٠١	٩٩٢٧	٢٣٥٥
١٩١٦ - ١٩١٧	٢٣٥٥	٢٦٢٠	٤٩٩٣	٩٩٦٨	٢١٥٧
١٩١٧ - ١٩١٨	٢١٥٧	٢١٥٧	٤٨١٠	١٠٤٢١	٢١٨١
١٩١٨ - ١٩١٩	٢١٨١	٢١٨١	٤١٨٣	٩٩٨٢	٢٢٣١
١٩١٩ - ١٩٢٠	٢٢٣١	٤٢٢٠	٦٥١٣	١٠٦٧٥	٢٦٨٠
١٩٢٠ - ١٩٢١	٢١٨٠	٢١٨٠	٧٠٤٣٨	٩٩٦٨	٢٦٤٥
١٩٢١ - ١٩٢٢	٢٦٤٥	٢٦٤٥	٧٢٤٢	١٠٦٧١	٢٧٠٤
١٩٢٢ - ١٩٢٣	٢٦٤٥	٢٧٠٤	٦٩٨٢	١٠٦٦١	٢٨٨١
١٩٢٣ - ١٩٢٤	٢٨٨١	٢٦٥٠	٦٢٣٩	١٠٥٥٧	٢٨٧٥
١٩٢٤ - ١٩٢٥	٢٨٧٥	٢٨٧٥	٥٠٨٦٩	١٤٣٩٩	٢٥٧٧
من نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أكتوبر سنة ١٩٢٦	٢٥٧٧	٥٠٠١٢	٤٥٩٢	١٢١٨١	١٩٩٦

ملحق مستأنف

١٩١٣ - ١٩١٤	١٤١٨	٤٢٨٧	٨٠٣٣	٤٢٨٢	٢٢٣٦
١٩١٤ - ١٩١٥	١٤١٨	٣٨٦٣	٧٦١٤	٤٤٤٩	١٧١٤
١٩١٥ - ١٩١٦	١٤٥١	٣١٠٤	٧٠٥٥	٣٩٨٤	٢٠٣٧
١٩١٦ - ١٩١٧	١٠٥٤	٢٠٣٧	٤٢٢٧	٤٢٠٨	٢٣٦٦
١٩١٧ - ١٩١٨	١٤١٨	٣٢٦٦	٥٤٣٠	٤٥٤٨	٢٣٨١
١٩١٨ - ١٩١٩	١٤١٨	٣٢٦٦	٤٠٠٤	٤٠٦٨	٢٣٧٥
١٩١٩ - ١٩٢٠	١٢٢٣	٣٣٧٥	٥٧٥٠	٤٨٧٦	٤١٩٢
١٩٢٠ - ١٩٢١	١٢٢٣	٣٣٧٥	٤٨٧٦	٤٨٧٦	٤١٩٢
١٩٢١ - ١٩٢٢	١٢٢٣	٣٣٧٥	٤٨٧٦	٤٨٧٦	٤١٩٢
١٩٢٢ - ١٩٢٣	١٢٢٣	٣٣٧٥	٤٨٧٦	٤٨٧٦	٤١٩٢
١٩٢٣ - ١٩٢٤	١٢٢٣	٣٣٧٥	٤٨٧٦	٤٨٧٦	٤١٩٢
١٩٢٤ - ١٩٢٥	١٢٢٣	٣٣٧٥	٤٨٧٦	٤٨٧٦	٤١٩٢
١٩٢٥ - ١٩٢٦	١٢٢٣	٣٣٧٥	٤٨٧٦	٤٨٧٦	٤١٩٢
من نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أكتوبر سنة ١٩٢٦	١٢٢٣	٣٣٨٦	٤٨٨٦	٤٨٨٦	٤١٩٢

(١) القصاص في القضايا المدنية الكلية الابتدائية والجزئية المستأنفة وأربع الى العمل بالقانون الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ يجعل اختصاص القاضي الجزئي ابتدائيا لغاية ٢٥٠٠ ج - ٢٠٠ جلا من ١٥٠ ج - ٢٠٠ جلا وانتهاء لغاية ٤٠٠ ج - ٢٠٠ جلا من ٢٠٠ ج - ٢٠٠ جلا .

## ملحق رقم ٦

كشف عن أعمال المحاكم الجزئية في القضايا المدنية من سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ لغاية ١٩٢٤ - ١٩٢٥

ومن نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أكتوبر سنة ١٩٢٦

السنة	قضايا مدنية من العام السابق		قضايا جديدة	الجلسة الصورية	قضايا انتهت	قضايا باقية في آخر السنة	
	بالألفاظ	بالأرقام				بالألفاظ	بالأرقام
١٩١٤ - ١٩١٣	٢٢٠٩١	٢٢٥٩٢	٩٨١٩٩	١٤٢٨٨٢	١٠٨٩٤١	١٦٠٥٨	١٧٨٨٣
١٩١٥ - ١٩١٤	١٧٨٨٣	١٦٠٤٢	١٤٠٨٩٣	١٧٤٨١٨	١٤٠٥٣٣	١٧٧١٧	١٤١٠٨
١٩١٦ - ١٩١٥	١٦٠٩٨	١٧٧١٧	١٣٩٩٦٩	١٦٢٢٥٤	١٣١٥١٧	١٦٦٢٩	١٢٢٩٧
١٩١٧ - ١٩١٦	١٤١٠٨	١٦٦٢٩	١١٤٩٠٥	١٤٥٦٤٢	١١٤٩٢١	١٨٤٢٤	١١٩٤٢
١٩١٨ - ١٩١٧	١١٢٩٧	١٢٤٢٤	١٠١٢٢٠	١٣١٩٤١	١٠٢٨٨١	١٧١١٨	١٢٥٠٧
١٩١٩ - ١٩١٨	١١٩٤٢	١٧١١٨	٨٩٥٠٠	١١٨٥٦٠	٨٣٣٩٢	٢٢٦٦١	١٤٧٥٣
١٩٢٠ - ١٩١٩	١٢٥٠٧	٢٢٦٦١	١١٠٥٩٦	١٤٥٧٦٥	١٠٤٢٨٨	٢٢٦٦٣	١٤٣١٠
١٩٢١ - ١٩٢٠	١٤٧٥٣	٢٢٦٦٣	١٤٤٤٠	١٨٥٨١٦	١٤٠٠٣٩	٣١٤٦٧	١٤٣١٠
١٩٢٢ - ١٩٢١	١٤٣١٠	٣١٤٦٧	١٤٦٠٦٥	٢٠١٨٤٢	١٥٥٢٧٥	٣٢٥٩٢	١٣٤٧٣
١٩٢٣ - ١٩٢٢	١٤٠٠٥	٣٢٥٩٢	١٥٥٧٣٧	٢٠٢٢٩٤	١٥٥١١٥	٣٣٧٠٦	١٣٤٧٣
١٩٢٤ - ١٩٢٣	١٣٤٧٣	٣٣٧٠٦	١٤٧٣٦٢	١٩٤٥٤١	١٤٦٦٠٧	٣٤٥١١	١٣٤٧٣
١٩٢٥ - ١٩٢٤	١٣٤٧٣	٣٤٥١١	٥٤٢٧٢٢	١٩٠٦٥٦	١٤٥٥٧٥	٣١٧٢٦	١٣٣٥٥
من نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أكتوبر سنة ١٩٢٦	١٣٣٥٥	٣١٧٢٦	١٥٢٨٢٣	١٩٧٩٠٢	١٥٤٠٠٤	٣١٨٦٦	١٢٠٣٢

(١) السبب في اختلاف القضايا المتداولة بالجلسات من السنة التي قبلها الفاء، هيكمة الرئيس في السنة المذكورة وبسببها تمت حكم السلطة العسكرية .

(٢) السبب في زيادة القضايا المدبسة بالجزئية يرجع الى العمل بالقانون الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ بميل اختصاص القاضى الجزئى ابتدائيا لغاية ٢٥٠٠ م بدلا من ١٥٠٠ م واثباتا له في ٤٠٠ م بدلا من ٢٠٠ م .

## ملحق رقم ٧

كشف عن أعمال المحاكم الجزئية والمركبة في مواد الحبس والمخالفات عن المدقن سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ لغاية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ومن نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أكتوبر سنة ١٩٢٦

السنة	جسج					مخالفات				
	تضام					تضام				
	مأخرة	حديقة	جسج	حكم فيها	باقية	مأخرة	حديقة	جسج	حكم فيها	باقية
١٩١٣ - ١٩١٤	٦٩٠٨	٦٠٧٢٦	٦٧٦٣٤	٦٠٦١٦	٧٠١٨	٣٣٣٥	٤١٤٥٦	٤٤٧٩١	٤١١٢٢	٣٦٦٩
١٩١٤ - ١٩١٥	٧٠١٦	٦١٢٢٨	٦٢٤٤٤	٦١١٦٢	٧٠٨٢	٣٦٦٨	٤٥٨٤١	٤٥٨٠٩	٤٣٧٦٦	٤٨٢٣
١٩١٥ - ١٩١٦	٧٠٨٢	٥٥٦١٤	٦٢٧٩٦	٥٦١٧٥	٦٥٢١	٤٨٣٣	٤٥٣٧٧	٥٠٣٧٠	٣٣٣٥٨	٦٦٣٥
١٩١٦ - ١٩١٧	٦٥٢١	٦١٧٧٧	٦٢٦٩٨	٥٩٩٤٢	٨٣٥٦	٦٦٣٥	٦٦٣٥	٧٠٥٢٣	٦٣٣٥٨	٦٣١٥
١٩١٧ - ١٩١٨	٨٣٥٦	٥٧٠٨٧	٦٥٤٤٣	٥٧٧٤٢	٧٧٠١	٦٣١٥	٣٠٩٤٨	٣٧٦٦٣	٣٤١٩١	٣٠٧٢
١٩١٨ - ١٩١٩	٧٧٠١	٦١٨٩١	٦٥٩٩٢	٥٤٦٥٨	١١٩٢٤	٣٠٧٢	٣٠٧٢	٣٤٦٥٠	٢٩٤٨١	٥١٦٩
١٩١٩ - ١٩٢٠	١٤٩٣٤	٧٥٣٣٤	٩٠٢٦٨	٧٧٣٧٣	١٧٥٣٦	٥١٦٩	٣٦٤٩٤	٤١٦٦٣	٣٥٩٥٥	٥٧٠٨
١٩٢٠ - ١٩٢١	١٧٥٣٦	٧١٣١٩	٨٨٨٥٥	٧٢٨٤١	١٦٠١٤	٥٧٠٨	٤٠٢٢٧	٤٥٩٣٥	٣٩٢٢٣	٧٥١٢
١٩٢١ - ١٩٢٢	١٦٠١٤	٧٢٦٠٤	٨٩٦٥٤	٧٢٦٠١	١٧٠٩٣	٧٥١٢	٤٥٢٣٥	٤١٩٤٨	٤٤٨٢١	٧١٧٢
١٩٢٢ - ١٩٢٣	١٧٠٩٣	٧٦٢٥٢	٩٣٤٥٥	٧٥٦٠٠	١٧٩٤٥	٧١٧٢	٥٥١٦٠	٦٢٢٨٧	٥٣٤٢٢	٨٨١٥
١٩٢٣ - ١٩٢٤	١٧٩٤٥	٨٣٤٥٥	١٠١٤٠٠	٨١٥٨٨	١٩٨١٢	٨٨١٥	٦٥٨٧٠	٦٤٦٨٥	٦١٩٠٢	١٢٧٨٣
١٩٢٤ - ١٩٢٥	١٩٨١٢	٩٦٤٥٤	١١٦٦٦٦	٩٤٤٢٥	٢١٨٤١	١٢٧٨٣	٧١٤٤٨	٨٤٢٢١	٧٠٠٩٠	١٤١٤١
من نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أكتوبر سنة ١٩٢٦	٢١٨٤١	٩٤٧٣٨	١١٦٥٧٩	٩٨٠٣٦	١٨٥٤٣	١٤٤٤١	٨١٦٨٩	٩٥٨٣٠	٧٩٧٦٤	١٦٠٦٤
١٩١٤ - ١٩١٥	٩٠٦	١٣٢٤٤	١٣٢٤٠	١٣٣٠٦	٥١٤	١٢٤٣	٢٩٦٨٨	٣٠٩٣١	٢٩٨٢٦	١١٠٦
١٩١٥ - ١٩١٦	٥١٤	١١٩١٧	١٢٤٣١	١١٦٩٦	٧٣٥	١٢٤٣	٢٩٤٤٦	٣٠٥٥٢	٢٩٢٢٠	١٢٣٢
١٩١٦ - ١٩١٧	٧٣٥	١١٤٢٤	١٢١٥٩	١١٤٧٨	٦٨١	١٢٣٢	٢٥٨٢٢	٢٧٠٤٤	٢٦٠٣٠	١٠٧٤
١٩١٧ - ١٩١٨	٦٨١	١٠٦٠٧	١١٢٨٨	١٠٦١٨	٦٧٠	١٠٧٤	٢٨٥٦٣	٢٩٥٨٧	٢٨٦٤٦	٩٤١
١٩١٨ - ١٩١٩	٦٧٠	٨٧٥٥	٩٤٦٥٥	٨٧٤١	٧٢٤	٩٤١	٢٦١٧٧	٢٧١١٨	٢٦١٧٥	٩٤٢
١٩١٩ - ١٩٢٠	٩١٦	٩٨٨٤	٩٨٥١	٨٦٥١	١٢٣٣	٩٤٢	٢٤٣٩١	٢٥٣٣٤	٢٤٠٦٦	١٢٦٨
١٩٢٠ - ١٩٢١	١٢٣٣	١١٨١٧	١٢٠٥٠	١١٥٥٣	١٤٩٧	١٢٦٨	٣٠٠٠٠	٣٦٢٦٨	٣٣٨٥٠	٢٤١٨
١٩٢١ - ١٩٢٢	١٤٩٧	١٢٠٦٥	١٢٧٨٧	١٢٧٨٧	١٧٧٨	٢٤١٨	٤٤٦٦٦	٤٧٠٨٤	٤٢٠٢٢	٤٠٦١
١٩٢٢ - ١٩٢٣	١٧٧٨	١٤١٠٦	١٥٨٨٤	١٣٩٠١	١٩٨٣	٤٠٦١	٥٤٩٦٠	٥٤٩١٧	٥٤٩١٧	٤١٠٤
١٩٢٣ - ١٩٢٤	١٩٨٣	١٥٦٩١	١٧٦٧٤	١٥٣٧٨	٢٢٩٦	٤١٠٤	٦٤٤٢٢	٦٨٥٢٦	٦٣٣٠٨	٥٢١٨
١٩٢٤ - ١٩٢٥	٢٢٩٦	١٧٤٢١	١٨٧٢٧	١٥٩٢٦	٢٨٠١	٥٢١٨	٦٥٢٤٤	٧٠٦٦٢	٦٤٨١٤	٥٤٤٨
١٩٢٥ - ١٩٢٦	٢٨٠١	١٧٨٦٤	٢٠٦٦٥	١٧٦٩٧	٢٩٦٨	٥٤٤٨	٧٢٦٦١	٧٩١٠٩	٧٠١٢٩	٨٩٨٠
من نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أكتوبر سنة ١٩٢٦	٢٩٦٨	١٨٢٧٩	٢١٢٤٧	١٨٠٢٥	٣٣٢٢	٨٩٨٠	٨٧٢١٠	٩٦٦٠٠	٨٤٩٢٦	١١٢٥٤

(١) بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ صدر مرسوم بقانون يجعل القاضى الجزئى مختصا بنظر مضر الجبايات اذا اقتضت ظروف مخففة وتزب على السبل به أن تخدم المحكمة الجزئية ٥٩٢ جناية فى سنة ١٩٢٦ تصانئة فصل منها فى ٥٢٣ جناية وصار الباقي لغاية أكتوبر سنة ١٩٢٦ - ٦٩ جناية وهذه الجبايات هي بخلاف اعضاء الجلب الجزئية ولا تكن متفقة اليها .

ملحق رقم ٨

كشفت من المتهمين الذين حسوا احتياطيا وأحيلوا على محاكم الجنائيات من سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ لغاية سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ ومن نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أكتوبر سنة ١٩٢٦ :

السنة	أقل من شهرين	من شهرين إلى أقل من أربعة	من أربعة شهور إلى أقل من سنة	من سنة شهور فأكثر
١٩٢٠ — ١٩٢١	٥٦٦	١٣٧٧	٧٤٧	١٢٧٥
١٩٢١ — ١٩٢٢	٤٤٧	٧٩٢	٦٧٧	١٤١٥
١٩٢١ — ١٩٢٠	٢٢٣	٥٣٤	٢٩٧	٦٥٠
١٩٢١ — ١٩٢٢	٢٤٧	٢١٩	١٥٤	٥٧٥

١ — متهمون حكم عليهم بالمعقوبة

٢ — متهمون برقوا

السنة	متهمين من الشهرين إلى أقل من أربعة	متهمين من أربعة شهور إلى أقل من سنة	متهمين من سنة شهور فأكثر	متهمين من الشهرين إلى أقل من أربعة	متهمين من أربعة شهور إلى أقل من سنة	متهمين من سنة شهور فأكثر
-------	------------------------------------	-------------------------------------	--------------------------	------------------------------------	-------------------------------------	--------------------------

١ — متهمون حكم عليهم بالمعقوبة

١٩٢٢ — ١٩٢٣	٤٢٨	٧٦٢	١٠١٣	٥٦٤	٢٦٢	١٢١	١٤١
١٩٢٤ — ١٩٢٥	٤١٩	٦٨٢	٨١٤	٤٩٥	٢٨٧	١٢٨	١٦٩
١٩٢٥ — ١٩٢٦	٣٧٩	٧٢٤	٧٤٤	٤٠٣	٢١٥	٧٩	١١٥
من نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أكتوبر سنة ١٩٢٦	٣٥٦	٦٨٤	٨١٢	٣٩٩	١٧٨	١٠٩	١٣٦

٢ — متهمون برقوا

١٩٢٣ — ١٩٢٤	٣٠١	٢٤٠	٢٧٦	٢٦٩	١٣٧	٥١	٧٥
١٩٢٤ — ١٩٢٥	٣٠٨	٢٥٩	٣٣٨	٢٥٥	١٣٣	٦٦	٨٩
١٩٢٥ — ١٩٢٦	٣٠١	٢٦٨	٢١٨	١٥٧	٩٢	٣٤	٥٤
من نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أكتوبر سنة ١٩٢٦	٢٥٣	١٨٠	٢٧٤	١٥٦	٨١	٣٠	١١٥

ملحق رقم ٩

كشفت من المتهمين الذين حسوا احتياطيا وأحيلوا على المحاكم الجنائية من سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ لغاية سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ ومن نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أكتوبر سنة ١٩٢٦

السنة	من شهرين إلى أقل من أربعة	من أربعة شهور إلى أقل من سنة	من سنة شهور فأكثر	من شهرين إلى أقل من أربعة	من أربعة شهور إلى أقل من سنة	من سنة شهور فأكثر
١٩٢٠ — ١٩٢١	١٤١٨	٩٩٧٨	٢٨٤٥	١٩١	٣٣	٣٣
١٩٢١ — ١٩٢٢	١١٦٣	٥٣٥٥	٢٦٥١	١٩٧	٣٣	٣٣
١٩٢٢ — ١٩٢٣	١٤٢٣	٦١٨٠	٢٢٨٩	١٣٠	١٧	١٧
١٩٢٣ — ١٩٢٤	١٨٢٧	٦٩٩٨	٢٣٩٦	١١٦	٣٨	٣٨
١٩٢٤ — ١٩٢٥	٢٦٢٤	٨٢٢٨	٣٠٦٠	١٧٨	١٩	١٩
من نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أكتوبر سنة ١٩٢٦	٤٩٣٩	٨١٨٢	٣٤٢٦	٢٦٨	٣٦	٣٦

مدة الحبس الاحتياطي التي قضاهم أشخاص حكم عليهم بالمعقوبة

١٩٢٠ — ١٩٢١	١٨٩	٦١٠	٣٤١	١٥	٦	٦
١٩٢١ — ١٩٢٢	١٧٥	٦٣٦	٣٠٧	٤٢	٣	٣
١٩٢٢ — ١٩٢٣	٢١٠	٦٨٣	٢٩٧	١٩	١	١
١٩٢٣ — ١٩٢٤	١٨٩	٦٤٠	٢٨٩	٢٠	١	١
١٩٢٤ — ١٩٢٥	٣٨١	٦٤٩	٢٦١	١٣	٢	٢
من نوفمبر سنة ١٩٢٥ لغاية أكتوبر سنة ١٩٢٦	٣٣٠	٣٦٤	١٢٦	٣٣	٥	٥

ملحق رقم ١٠

بيان إحصائي عن أعمال التباينات

البرامج الحقيقية					التباينات الجديدة	عدد حضرات أعضاء التباينة	السنة القائمة
مخالفات حقيقية	جمع حقيقية	نسبة المخفوظ مؤقتا	تباينات مخفوظة مؤقتا	تباينات حقيقية			
٤٨١١٧	٨٥٤٨٢	٥٥,٣%	١٨٤٩	٤٣٠٢	١٦٩,٨٩٢	١٦٩	١٦-١٩١٥
٨٠,٩٩٧	١٣٧,٧٨٢	٥٩,٧%	٤٠,٦١	٦,٩٩٧	٢٦٤,٥٠٢	١٨٦	٢٥-١٩٢٤
٨٩,٩٦٢	١٣٤,٨٥٠	٦٦,٢%	٤,٣٢٤	٦,٧٨٥	٢٧٠,١٧٢	١٩١	٢٦-١٩٢٥

ملحق رقم ١١

كشف عن التباينات الجديدة والبرامج الحقيقية  
في أشهر نوفمبر وديسمبر ويناير من سنة ١٩٢٥ و ١٩٢٦ و ١٩٢٧

البرامج الحقيقية			البلديات الجديدة	الشهر	السنة القائمة
مخالفات	جمع	تباينات			
٤٧٠٩	٨٦١٦	٤٠,٦	١٨١٧٢ ...	نوفمبر ١٩٢٤	سنة ١٩٢٤-١٩٢٥
٧٠٨٧	٩٢٣٠	٥٢,٣	١٩٩٦٤ ...	ديسمبر ١٩٢٤	
٩٢٧٢	٨٤٩٢	٤٦,٣	١٨٢٤٥ ...	يناير ١٩٢٥	
١٩٠٦٨	٢٦٣٢٩	١٣٩,٢	٥٦٤٨١ ...	الجملة	
٧٣١٩	٩٥٣٩	٣٥,١	٢٠٨٢٠ ...	نوفمبر ١٩٢٥	سنة ١٩٢٥-١٩٢٦
٨٦٨٢	١٠١٢٩	٤٧,١	٢٢٢٥٥ ...	ديسمبر ١٩٢٥	
٧٤٤٢	١٠٠٩١	٥٦,٣	٢٠٧٩٩ ...	يناير ١٩٢٦	
٢٣٤٤٢	٢٩٧٥٩	١٣٨,٤	٦٣٨٨٤ ...	الجملة	
٧٣٠٢	٩٤٦٨	٤٠,٢	٢١٣٦٤ ...	نوفمبر ١٩٢٦	سنة ١٩٢٦-١٩٢٧
٨٢٤٢	٩٧٨٢	٥٤,١	٢٢٣٦٣ ...	ديسمبر ١٩٢٦	
٨٢٨٦	١٠٧٦١	٦٢,٦	٢٢٣٧٧ ...	يناير ١٩٢٧	
٢٤٠٢٠	٣٠٠١٢	١٥٦,٩	٦٧١٠٤ ...	الجملة	

ملحق رقم ١٢

كشف بنسبة الجنايات المحفوظة مؤقتاً لمجموع الجنايات الحقيقية  
من ابتداء نوفمبر سنة ١٩٢٦ لنهاية يناير سنة ١٩٢٧  
ونظيره في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦

أسماء الجهات	نوفمبر سنة ١٩٢٦ - يناير سنة ١٩٢٧			نوفمبر سنة ١٩٢٥ - يناير سنة ١٩٢٦		
	حقيق	مؤقت	نسبة الوقت	حقيق	مؤقت	حقيق
مصر ... ..	٩٥	٢٩	%٣٠.٥	%٤٣	٣٩	٩٠
القطرية ... ..	١٠٤	٧٦	%٧٣	%٦٨	٦٩	١٠١
الجزيرة ... ..	٨١	٦٤	%٧٩	%٦٨.٥	٥٠	٧٣
الاسكندرية ... ..	٤٠	٢٣	%٥٧.٥	%٣٨	٢٥	٩٥
البحيرة ... ..	٨٤	٥٩	%٧٠	%٧٠	٦٤	٩١
الغربية ... ..	٢٤٩	١٥٣	%٦١	%٧٧	١١٦	١٥١
المنوفية ... ..	١٣٠	٨٣	%٦٣.٨	%٧٦	١٢٠	١٥٨
الشرقية ... ..	١٣٦	١٠٥	%٧٧	%٨١	٨١	١٠٠
الغربية ... ..	١٢٢	٨١	%٦٦	%٧٣	٧٥	١٠٢
بورسعيد ... ..	١٧	١٢	%٧٠	%٦٠.٧	١٧	٢٨
الغالب { السويس	٤	٣	%٧٥	%٢٠	١	٥
ديياط ... ..	٣	٣	%٦٦.٦	%١٠٠	١	١
في سويس ... ..	٧٢	٣١	%٤٣	%٥٦	٣١	٥٥
البحر ... ..	٧٦	٥٧	%٧٥	%٤٧	٢٦	٥٥
المنيا ... ..	٧٩	٤٠	%٥٠.٦	%٥٥	٣٦	٦٥
أسيوط ... ..	١٧٣	٧٧	%٤٤	%٤٨	٥٠	٢٠٤
جرجا ... ..	٥٩	٣٠	%٥٠.٨	%٥٤	٤٦	٧٢
قنا ... ..	٦٧	٣٥	%٥٢	%٥٥	٣٢	٥٨
أسيوط ... ..	١٠	٥	%٥٠	%٦٠	٦	١٠
المجموع ...	١٥٦٩	٩٧٤	%٦٢	%٦٣.٨	٨٨٥	١٣٨٤

ملحق رقم ١٣

كشف عن أعمال محكمة طنطا وبن سويس في سنة ١٩٢٦ قضائية  
عن قضايا الجنايات

الجهات	طائر	جديد	المجموع	حكوم فيه	بقي
مديرية الغربية ... ..	٢٥٠	١٥٩	٤٠٩	٢٨٣	١٢٦
مديرية المنوفية ... ..	٢٣٨	١٥٣	٣٩١	٢٥٧	١٣٤
جدة دائرة محكمة طنطا ...	٤٨٨	٣١٢	٨٠٠	٥٤٠	٢٦٠
مديرية بن سويس ... ..	٩٦	١٢٢	٢٢٨	١٥٢	٧٦
مديرية القويس ... ..	١٣٣	١١٩	٢٥٢	١٥٧	٩٥
مديرية المنيا ... ..	١٥٢	١٦١	٣٤٣	٢٣٦	١٠٧
جدة دائرة محكمة بن سويس	٤١١	٤١٢	٨٢٣	٥٤٥	٢٧٨

ملحق رقم ١٤

كشف عن بيان ما تقدم من القضايا المدنية والجنائية الجليلة الى محكمي طعنا وبني سوف الابتدائيين في سنة ١٩٢٦ قضائية

الجهات	قضايا مدنية		قضايا جنائية	
	مدف كل	مدف ستاف	جمع ستافة	تكاليف ستافة
الفرقة ...	٤٣٢	٤١٥	٤٦٦	٩٠٨
المخولة ...	٢٠٤	٢٥٤	٢٢٥٢	٦٥٧
دائرة محكمة طعنا ...	٦٣٦	٦٦٩	٦٩٢٨	١٥٦٠
بني سوف ...	١٩٩	٢٢٢	١٦٤٠	١٧٢
القهرم ...	١٣٠	١٠٢	١٧٦٤	٤٧٨
المتبا ...	٢٣٧	٢٠٨	١٢٥٠	٢٣٦
دائرة محكمة بني سوف ...	٥٦٦	٥٢٣	٤٧٥٤	٨٨٦







## مصبطة الجلسة السابعة والأربعين

المنعقدة علنا في يوم السبت ٤ ذى الحجة سنة ١٣٤٥ الموافق ٤ يونيه سنة ١٩٢٧

(١) التصديق على محضر الجلسة السابقة (٢) حلف حضرة الشيخ شوقي منصور أمين (٣) كتاب من وزارة المالية عن الرخصة المقدمة من طه علي توبجي وأبو الأنتم من بيع ١٩ فدانا لأحد الأسيان (٤) طشان مقدمان من أ بكر خليل عبد الحافظ وحسين خليل عبد الحافظ ضد انتخاب حضرة الشيخ شوقي منصور عضوا بالمجلس - احتالوا إلى بلة الطبون (٥) مشروع قانون وارد من مجلس النواب خاص بإنشاء من قسمة أرس من أخلاق الدولة بجمعية رعاية الأطفال - احتالوا إلى بلة المالية لظلم بصفة مستحقة (٦) مشروع قانون وارد من مجلس النواب يفتح أعقاد أضافي بمبلغ ٣٩٦ - جنبا للصورة الزيادة التي ظهرت في هفتات شراء دار القرضية الملكية المصرية بندن - احتالوا إلى بلة المالية (٧) مشروع قانون بتعديل المسادين ٢ و ١٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والأحكام المتعلقة ب - تقرير لجنة الحفانة - اسرار الحفانة لجلسة المقبلة .

(ج) عن جلسات هذا الأسبوع حضرات :

شعيان السيد مؤمن بك . الشيخ متولى عمر حمادى .  
عمود الأربى باشا . القريق موسى قواد باشا .

(د) عن الأسبوع الماضي وهذا الأسبوع : حضرة محمد لطفي  
طنطاوى طنطاوى افتدى .

وحضر حضرات أصحاب المطالب والسعادة والفرز : علي التمشي باشا  
وزير المعارف العمومية . عبد الرحمن رضا باشا وكيل وزارة الحفانة .  
عبد الفتاح صبرى بك وكيل وزارة المعارف العمومية .

تولى السكرتيرية البيلسانية حضرات : الشيخ محمد عز العرب بك .  
محمد أحمد الشريف بك . علي عبد الرزاق بك .

حيثب المصرى بك سكرتير عام .

أعلن حضرة صاحب الفرز الرئيس افتتاح الجلسة .

تل الكتاب الوارد من حضرة صاحب الفرز محمد طلعت حرب بك بطلب  
التصريح لحضرة بأجازة وهذا نصه :

حضرة صاحب الفرز رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ دولتك أئني سأمر إلى أوروبا يوم ١١ أيارى للقيام  
ببعض أعمال ومنها الاشتراك في افتتاح (بنك مصر - فرنسا) الجديد  
في باريس . فأرجو التصريح لى بأجازة لمدة الباقية من هذا الدور .

وتفضلوا دولتك بقبول فائق الاحترام ما

القاهرة في ٣ يونيه سنة ١٩٢٧

محمد طلعت حرب

اجتمع المجلس الساعة الخامسة وللدقيقة الخامسة عشرة مساء برياضة حضرة  
صاحب الفرز محمد علوى الجزار بك وكل المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء ماعدا :

أولا - الثاليتين :

(١) بإجازات وهم حضرات :

محمد فضي يكن بك . بسوى مذكور بك . حسين  
رشدى باشا . محمد السيد أبو علي باشا . بولس حنا باشا .  
عمر أحمد خلف الله بك .

(ب) بغير إذن وهم حضرات :

إبراهيم فرج أبو الجدايل بك . أحمد الشريش باشا .  
أحمد شوقي بك . أحمد زيور باشا . أمواه حسين شريف  
باشا . صبحان غبريال أقمصى بك . عزيز ميمى افتدى .  
محمد منازى باشا . الدكتور محمد هاشم افتدى .

ثانيا - المتعذرين :

(١) عن جلسة اليوم حضرات :

عمود بسوى افتدى . الشيخ إبراهيم عبد الحليم توار . الشيخ  
الشافعى أبو وائيه . عبد الحليم عبد الفتاح بك . عبد الفتاح  
رجائى افتدى . الشيخ علي رمضان العلوي . محمود علي مهنا بك .

(ب) عن بلسق اليوم والند حضرات :

حسين عبد الفتار بك . الدكتور سوري بك جرجس سوريال  
افتدى . حيثب فلزىوس باشا . عبد الله سليمان أبانط  
بك . يحيى إبراهيم باشا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اجابة طلب حضرة محمد طلعت حرب بك ؟

أصوات : موافقون .

أبلغ المجلس طلب الاجابة لمدة شهر المقدم من سعادة محمود محمد حسن الشنوبل باشا عضو المجلس .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على التصريح لسادته بالاجابة لمدة شهر ابتداء من اليوم .

أصوات : موافقون .

(١) التصديق على محضر الجلسة السابقة .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟  
أصوات : لا .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

( انصرف حضرة صاحب المثل على الشمسى باشا وزير المعارف )

(٢) خلف حضرة الشيخ سفيى منصور الدين .

دعا حضرة صاحب العزة الرئيس حضرة الشيخ سفيى منصور لحلف البين المنصوص عليها فى المادة (٩٤) من الدستور لحلفها بالصيغة الآتية :  
«أقسم بالله العظيم أن أكون خالصا لوطن وملك مطيعا للدستور ولقوانين البلاد وأن أؤدى على بالنمة والصدق» .  
الرئيس - أهىء حضراتكم .

(تصفيق) .

(٣) كتاب من وزارة المالية من الرخصة المفقدة من طه هل فرجى وآثر باظلم من مع ١٩ ذاة لأحد الأعيان .

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

جوابا على كتاب دولتك المورخ فى ٢٧ أبريل الماضى رقم ٩٤٩ (٤/١٧) بشأن الرخصة المفقدة من طه هل نوبى ومحمد خليفة نوبى من كفر النوايح بمرکز سوق باظلم من مع الحكومة لأحد الأعيان ١٩ ذاة بجوار أطيانها مع أنها أحق بشرائها من الغير ، أشرف باحاطة علم دولتك بأنه اتضح من فحص هذا الموضوع أن الأرض المذكورة مسطحها ١٩ ذاة ٣٠ قراريط و ١٤ سهما وقع بالجزيين ٧٠ و ٧١ بتاجية إبطو زراعة المتدورة قنقش برارى المتدورة وأنها أشهرت قنقش بالظروف بحسبة ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ وهتدم فيها سلطانا أحدهما من محمد خليفة نوبى أحد المشتكين يبلغ ٤٧٨ جنيها و ٣٣٣ مليا والأكثر من الخواجه أسعد أرفش

وشركائه يبلغ ٥٤١ جنيها وروست على هؤلاء الآخرين بالتى المذكور وأخذ البيع بتاريخ ١٩٢٧ وتسدد كامل التى بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٧ وقبست لهم الأرض .

وتغضوا دولتك بقبول فائق الاحترام

فى ٢ يونيو سنة ١٩٢٧

وزير المالية  
محمد محمود

(٤) طعان مقدمان من أب بكر خليل عبد الحافظ وسين خليل عبد الحافظ ضد انقلاب حضرة الشيخ سفيى منصور ضدوا بالمجلس - أحاطتها الى لجنة الطعون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة الطعنين المذكورين الى لجنة الطعون .

أصوات : موافقون .

الرئيس - قرر المجلس إحالة الطعنين المذكورين الى لجنة الطعون .

(٥) مشروع قانون وارد من مجلس النواب خاص بالتنازل من قطعة أرض من أملاك الدولة بجمعية رعاية الأطفال - أحاطه الى لجنة المالية لنظره بصفة مستجيبة .

(٦) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد اضافى يبلغ ٣٩٦٠ جنيها قسوية الزيادة التى ظهرت فى نفقات فراد دار القرضية الملكية المصرية بفتح - أحاطه الى لجنة المالية .

على الكتاب الوارد به المشروعا المذكوران من مجلس النواب وهذا نصه :  
حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ  
نظر مجلس النواب بطلسته المتقدمة فى يوم الخميس ٢ يونيو الجارى فى مشروعى القانونين الآتين ووافق عليها :

١ - مشروع قانون خاص بالتنازل عن قطعة أرض من أملاك الدولة بجمعية رعاية الأطفال .

٢ - مشروع قانون بفتح اعتماد اضافى يبلغ ٣٩٦٠ جنيها قسوية الزيادة التى ظهرت فى نفقات فراد دار القرضية الملكية المصرية بفتح .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لمؤتمرك مشروعى القانونين وتقرر لجنة المالية ومضبطة الجلسة التى نظر المجلس فيها المشروعين راجيا عرضهما على هيئة مجلس الشيخ .

وتغضوا دولتك بقبول عظيم الاحترام

٤ يونيو سنة ١٩٢٧

رئيس مجلس النواب  
سعد زغلول

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة المشروع الأول الى لجنة المالية للنظر فيه بصفة مستجيبة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - قرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور الى لجنة المالية لتظهر بصفة مستجيبة .

على مشروع القانون وهذا نصه :

### مشروع قانون

بتعديل المادتين ١٧ و ٢ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها

### نصن فزاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ - تحلّ النقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٣١ سنة ١٩١٠ المتعلقة بالقانون رقم ١٢ سنة ١٩١٤ على الوجه الآتي :

تشكل المحكمة العليا من رئيس ونائب وأربعة أعضاء على الأقل .

مادة ٢ - تحلّ المادة (١٧) من القانون المذكور على الوجه الآتي :

تصدر أحكام المحكمة العليا والمحاكم الابتدائية من ثلاثة قضاة بأعداد الآراء أو بالأغلبية .

مادة ٣ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويسرى العمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يسم هذا القانون بقاؤه الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

المذكرة الإيضاحية وهذا نصها :

### مذكرة إيضاحية

لمشروع قانون بتعديل المادتين ١٧ و ٢ من لائحة ترتيب وإجراءات المحاكم الشرعية

تتألف المحكمة العليا الشرعية من خمسة أعضاء منهم الرئيس والنائب يكونون هاتين واحدة ومن عهد تشكيل هذه المحكمة لم يتغير عدد أعضائها في حين أن حالة العمل بها قد تغيرت من وجهين :

الأول - زيادة عدد القضاة المستأنفين بدمقرطة ، فقد كان عدد القضاة الجديدين سنة ١٩١١ ، ١٩١٤ قضية فيبلغ في سنة ١٩٢٦ ، ٣٦٥ قضية . والوجه الثاني - أن عمل المحكمة العليا الشرعية كان مقصورا على القضايا المستأنفه إلى أن صدر القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٢٠ الذي أجاز استئناف بعض مواد التصرفات أمام هذه المحكمة فترتب على ذلك إنشاء جلسة أسبوعية خاصة بهذه المواد ، وقد بلغ عددها في سنة ١٩٣٣ ، ١٠٥ وفي سنة ١٩٣٤ ، ١٣٢ وفي سنة ١٩٣٥ ، ٨٧ وفي سنة ١٩٣٦ ، ١١٩ .

وفي شهر مايو الماضي صدر مرسوم بقانون بتعديل اللائحة الشرعية تبديلا جديدا في مواد التصرفات جعل الأصل فيها جواز الاستئناف ولم يستثن غير بعض المسائل القليلة الأهمية ، وقد ترتب على العمل بهذا القانون زيادة مواد التصرفات المستأنفه كما يتبين من مقارنة عدد الاستئنافات القديمة في فترة العمل بهذا القانون بالعدد الغالبة لها من السنة الماضية فقد كان في السنة الماضية ٢٩ فالصبح في السنة الحالية ٦١ .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة المشروع الآتي إلى لجنة المالية ؟

أصوات : موافقون .  
الرئيس - قرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى لجنة المالية .

(٧) مشروع قانون بتعديل المادتين ١٧ و ٢ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها - تقرير لجنة الحفانية - استمرار المناقشة جلسة المقبلة .

على مجلس اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بأن أرفع لمولتكم مع هذا تقرير لجنة الحفانية عن مشروع القانون المعدل للمادتين ١٧ و ٢ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها لتكم برضه على المجلس .

وقد اتفقت اللجنة حضرة صاحب السعادة محمد صفوت باشا مقررا لها في ذلك أمام المجلس ما

القاهرة في ٤ يونيو سنة ١٩٢٧  
رئيس لجنة الحفانية  
محمود بسبوي

على تقرير اللجنة وهذا نصه :

### تقرير اللجنة

أحال المجلس بجلسته ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل المادتين ١٧ و ٢ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها ، فنظرته اللجنة بجلستها المتعديتين في أول يونيو و ٤ يونيو سنة ١٩٢٧

وحضر اجتماعها بناء على طلبها حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن رضا باشا وكيل وزارة الحفانية .

قدم حضرة الشيخ محمد من العرب بك لجنة مذكرة يعترض فيها على جعل عدد قضاة الدائرة الواحدة ثلاثة ويطلب أن تصدر الأحكام في المحكمة العليا من خمسة قضاة كما هو حاصل الآن لأن هذا أصح في تحقيق العدالة ، وقد تناقشت اللجنة في ذلك ثم أخذت الآراء فوافقت الأغلبية على مشروع القانون كما هو وارد من مجلس النواب .

وخالف الأغلبية في رأيها هذا حضرات الشيخ محمد من العرب بك ومحمد محمود خليل بك وإبراهيم نور الدين بك لأسباب الواردة في مذكرة حضرة الشيخ محمد من العرب بك .

أما الأغلبية فقد بنت قرارها على ما يأتي :

أولا - أنه لا شك في أن العدالة تحقق من ثلاثة قضاة كما هو الحال في حكمتي الاستئناف والأوليين وفي عاكم الجنائيات التي تصدر جميعا أحكاما عظيمة الأهمية ودعا كانت أشد خطورة مما يصدر من الأحكام الشرعية .

ثانيا - أما ما جاء بالمذكرة التي قدمها الأستاذ الشيخ محمد من العرب بك عن أن أحكام المحاكم الشرعية بعيدة الخطورة بسبب تعدد فئير المتخاصمين فلا تثير شيئا من الحالة ولا تحيل هذه الأحكام تزيد في أهميتها عن أحكام المحاكم الأهلية التي تتناول العقوبات المختلفة والفصل في ثرواتها جسيمة .

رئيس اللجنة  
محمود بسبوي

أولاً - أن وجود دائرتين بالمحكمة العليا يستلزم تنافسان في تنقيح المبادئ التي تصدر بها الأحكام فيما يكون من المواضيع التي يختلف في مبادئها وهل الاختصاص فيما يتعلق ببيان شروط الواقفين إذ قد يكون الموضوع مختلفاً فيه بين طبقات العلماء ولكل وجهة من وجهات النظر أنصاراً مدعياً من الفقهاء ولذلك كثيراً ما ترى المحكمة العليا تختلف في المبادئ بتغير رجالها بل بتغير بعضهم فقط وكثيراً ما ترى الهيئة الواحدة تأخذ بمبدأ في قضية ثم تأخذ بغيره في قضية أخرى مشابهة لها فإذا تعددت الدوائر في المحكمة العليا أسكن الاتفاق على المبدأ إذا اجتمعت الجمعية العمومية لتلك المحكمة وتناقشت فيما يجب اتباعه من المبادئ المختلف فيها .

ثانياً - أنه إذا تعددت الدوائر بالمحكمة العليا وصدر من أحدها حكم يستمدى لغير المحكوم عليه فطعن من يستدعي إليه الحكم فيه منظره أمام الدائرة الأخرى حتى يكون عند الطعن أملاً في قبول طعنه أما الطعن منه أمام الدائرة التي تكون قد أصدرت الحكم فلا يكون طعناً أملاً في قبول طعنه إذ الفئوس البشرية جبلت على التمسك بالرأي الأول وإن كان من القواعد المقررة أن الرجوع إلى الحق فضيلة والدائرة الأولى لا تستمد من أقوال المنصب الحبيبة ما يؤيد رأياً الأول ولا من طعانه من يصرفونها فيه .

كذلك إذا صدر حكم واقتس المحكوم عليه فيه يحال نظر الاقتس إلى الدائرة الأخرى لما سبق ذكره أيضاً .

وأخيراً الذي أعارض فيه شديد المعارضة هو أن تصدر الأحكام من ثلاثة فقط بدلاً من خمسة على ما عليه العمل الآن وأن يرجع في ذلك إلى القياس على المحاكم الأهلية إذ الفرق شاسع بين أحكام المحاكم الشرعية وأحكام المحاكم الأهلية وذلك من عدة وجوه :

الوجه الأول - أن المحاكم الأهلية لها في قضايا الجلبانيات محكمة تقض يرجع إليها في صحة وبليلان الأحكام وهناك مشروع لإيجاد محكمة تقض للقضايا المدنية . أما المحاكم الشرعية فلا توجد لها محكمة تقض مطلقاً وليس مقترحاً لها إيجاد محكمة كذلك .

الوجه الثاني - أن أحكام المحاكم الأهلية لا تستمدى المتخاصمين ولا موضوع النزاع ، أما المحاكم الشرعية فأحكامها تستمدى المتخاصمين وموضوع النزاع وذلك يعلم مما يأتي :

١ - إذا حكم في قضية بنتو زيد لمصر على أحد أبنائه كان حكماً على باقي الورثة بل وعلى غيرهم فإن الحكم بالنسب حكم على الكافة فيستدعي الناس أجمعين ويستمر أثره إلى يوم الدين حتى لو خلف إنسان بعد الحكم بالبنتو في قضايا يمتد في الجيران ويترتب عليه كل أثر من آثار الحث .

٢ - حكم البتوة المذكور لا يقرب إليه إلا في الثمن المتروك فقط بل من آثاره أنه إذا مات أحد أبناء المتروك طعناً بعد ذلك يترتب الحكم له بالبتوة مع باقي الورثة على أنه أخوه . فذلك إذا توفي أي شخص ركائز وروثه أبناء المتروك وورثوه بالعصوبة بعيدة كانت أو قريبة أو وروثه بولاية العتاقة الذي يحق لهم من قبل أبهم أو أحد أجدادهم وأن علواً فلا شك أن المحكوم له بالبتوة يشاطرون في تلك الأثر .

وعلاوة على أضرار القضية بسبل فوق الطاقة وتحقيقاً لسرعة الفصل في الخصومات بين المتخاصمين فكوت وزارة المحفانية في تعديل المادة ١٧ من لائحة ترتيب وإجراءات المحاكم الشرعية بمعدل المدد الذي تصدر منه الأحكام في المحكمة العليا ثلاثة قضاة بدلاً من خمسة حتى يشتمل تشكيل دائرتين بزيادة عضو واحد فقط على أعضائها الحاليين .

وليس مانع من إجراء هذا التعديل لأن صدور الأحكام من ثلاثة قضاة كاف لتحقيق العدالة كما دلت على ذلك التجربة الطويلة في محكمة الاستئناف الأهلية التي تصدر منها الأحكام من ثلاثة مستشارين سواء في القضايا المدنية أم الجنائية وعلى منقضى هذا التعديل سيكون عدد الأعضاء أربعة ولذلك رأى تعديل الفقرة الأولى من المادة الثانية بأن ينص فيها على أن عدد الأعضاء أربعة بدل عدد الثلاثة المذكور في النص القديم .

وبناء على ذلك نقترح بأن نرفع إلى مجلس الوزراء مشروع القانون المرفق بهذه المذكرة ونرجو أن وافق المجلس أن يتكلم برأيه لأعقاب حضرة صاحب الجلالة الملك لاستصدار المرسوم اللازم لعرضه على البرلمان .

تحريراً في ١٦ فبراير ١٩٢٧

وزير المحفانية

أحمد زكي أبو السعود

أصل المادتين الوارد عليهما التعديل

مادة ٢ - تشكل المحكمة العليا من رئيس ونائب وعلامة أعضاء على الأقل وتشكل كل محكمة من المحاكم الابتدائية الشرعية من رئيس ونائب وسبعة أعضاء على الأقل .

مادة ١٧ - تصدر أحكام المحكمة العليا من خمسة قضاة بالاتحاد الآراء أو بالأغلبية . وتصدر أحكام المحاكم الابتدائية من ثلاثة قضاة كذلك .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - أرى أن تمل المذكرة المقدمة مني إلى اللجنة .

سعادة عبد صديق باشا - أرى ارباع ثلاثة مذكورة حضرة الشيخ محمد عز العرب بك أن يمل مشروع القانون للمرة الثانية .

الرئيس - بما أن حضرة الشيخ محمد عز العرب بك يترض على القانون من حيث المبدأ فيحسن ثلاثة مذكورة حضرته الآن .

أصوات : موافقون .

تليت المذكرة المقدمة من حضرة الشيخ محمد عز العرب بك وهذا نصها :

#### مذكرة

مقدمة مني أنا الموقع عليه إلى لجنة المحفانية لمجلس الشيوخ بما لدى من الملاحظات على مشروع القانون القاضي بتعديل المادتين ١٧ و ١٧٠٢ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها

أني أؤيد كل التأييد أن يزداد في عدد قضاة المحكمة العليا الشرعية حتى يشمل دائرتين وذلك للأسباب الآتية :

يتمكن الرئيس من مباشرة الأعمال الإدارية المنوطة به - ولا أعلن أن المجلس المؤرخ يرضى على الحاكم الشرعية بزيادة عضو لا يتفق عليه ألف جنيه في السنة ويكون من نتائج زبادة الاطمئنان على أحكام المحكمة العليا الشرعية التي تعفى في الأنساب والأعراض، ذلك القضاء الذي لا يقف أثره عند حد كما تقدم .  
وعلى هذا الاقتراح يبدل المشروع بما يأتي :

### المشروع

التعديل	الأصل
	مجلس فؤاد الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :
	مادة ١ - تعدل الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٠ الملحق بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٤ على الوجه الآتي :
تشكل المحكمة العليا من رئيس ونائب وخمسة أعضاء على الأقل .	تشكل المحكمة العليا من رئيس ونائب وأربعة أعضاء على الأقل .
	مادة ٣ - تعدل المادة (١٧) من القانون المذكور على الوجه الآتي :
تصدر أحكام المحاكم الابتدائية من ثلاثة قضاة بإجماع الآراء أو بالأغلبية - وتصدر أحكام المحكمة العليا من خمسة قضاة كذلك تكون أغليتهم في قضايا الطعن ممن يصدر إليه الحكم أو الاقناس ممن لم يسبق لم رأي في الحكم المطعون عليه أو المتضمن فيه .	تصدر أحكام المحكمة العليا والمحاكم الابتدائية من ثلاثة قضاة بإجماع الآراء أو بالأغلبية .
	مادة ٣ - على أصلاها .

هنا ما عدا من الملاحظات على هذا المشروع أقدم به الى لجنة  
الحقانية المقترحة لمجلس الشيوخ والمؤرخ وكل أمل في أن تؤدي اقتراحها هذا  
الذي ما أرادت به الا اصلاح ما استطلعت وبالله التوفيق ما  
٤ يونيو سنة ١٩٢٧ محمد عز العرب

(حضر حضرة صاحب المحال أحمد زكي أبو السعود باشا وزير الحقانية)  
حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - في المشروع المطروح أمام حضراتكم  
في جعل الأحكام الشرعية تصدر من هيئة مكونة من ثلاثة قضاة على قياس  
الحاصل بالمحاكم الأهلية وقد سمعتم حضراتكم ما هو مفقود بالذكر المقدمة

٣ - لا يقف أثر ذلك الحكم عند حد الاثر جميع أنواعه بل يشارك  
إبناء المتوفى وقدرابه في كل حقوقهم التي تكون لهم في أوقاف أبيهم  
وأجدلهم وإن طار، لأنه بذلك الحكم أصبح من ذرية الواقفين من الآباء  
والأجداد أن كان الوقف من قلمهم ومن ذرية المستحقين أن كان الوقف  
لهم من جهة غيرهم .

٤ - كذلك اذا حكم من المحكمة الشرعية بتفسير شرط واقف كان  
متديا لكل المستحقين ولو لم يكونوا في المصوبة ولقد اريهم من جمعهم  
الى أن يتصرفوا عن آخرهم .

وعلى العموم فآثار أحكام الحاكم الشرعية لا تدخل في تصديا لغير المحكوم  
عليه وتصديا لموضوع النزاع تحت حصر في المسائل المالية .

٥ - لا تقتصر آثار أحكام الحاكم الشرعية على المسائل المالية بل تمتد  
الى المسائل الشخصية فلن يحكم له بالبنوة لشخص أن تزوج بنت المتوفى من  
غير كفه اذا رضيت ورضاه هو يسقط حق الاعتراض من باقي اخوتها  
لأن رضا بعض الأولياء بالتزوج من غير الكف يسقط حق اعتراض باقيهم  
وكذا يكون الحكم في كل تزويج لأبناء المتوفى ولاية فيه وقد يحصل ذلك  
ممن ثبت له تلك الولاية بذلك الحكم مكيدة لخصومه الذين وقفوا في وجهه  
حينما كان يرغبات بنوته لقوى أو عصبته لعل قد حصل الأمر منه الى  
حد أن يزوج من تدخل في ولايته بذلك الحكم من خادمه متى أحواها بالرضا  
حتى تم له المكيدة .

ومن آثار الحكم أيضا أنه يثبت للحكوم له حق ضم أولاد المتوفى وأولاد  
أولاده وإن نزلوا اليه بحكم العصوبة النسبية وبذلك يستطع أن يتزوج نقات  
الأكاد وبنات الأختة من أيدي أمهاتهم وحاضناتهم بناء على ذلك الحكم  
الذي أثبت له العصوبة لهم .

وبوجه عام فان أثر أحكام الحاكم الشرعية لا يقف عند حد ويستمر أبدا  
الأبدن فلا يمكن بحال من الأحوال أن تناس تلك الأحكام فيما يحقق العدالة  
فيها على أحكام المحاكم الأهلية مطلقا فتوكل العدالة فيها الى ثلاثة بدل خمسة  
اذ لا شك في أن العدالة التي تتحقق من خمسة قد لا تتحقق من ثلاثة خصوصا  
اذا لوحظ أن أغلبية الخمسة هي ثلاثة أما أغلبية الثلاثة فثلاث فقط وانحطاط  
من أغلبية الثلاثة عمدا أكثر من انحطاط من أغلبية الخمسة كما أن الخطأ من  
الثلاثة أقرب في التصور من الخطأ من الخمسة .

من هذا يعلم علما لا ريب فيه أن قياس أحكام المحاكم الشرعية على  
أحكام المحاكم الأهلية قياس عظيم الفارق كما أن انحطاط الذي يترتب على  
انحطاط في أحكام المحاكم الشرعية خطر واسع المدى لا يقف ضرره عند حد  
ولا يقتصر على المحكوم عليه ولا الموضوع للمحكم فيه .

من أجل هذا واطمئنا على العدالة اقترح أن يبدل المشروع بما يتضمن  
زيادة عضوين لا عضو واحد ليكون رجال المحكمة العليا سبعة يمكن أن تشكل  
منهم دائرتان كل دائرة من خمسة تصد منهم الأحكام ويتيسر بذلك جعل  
جلسات المحكمة العليا أربعا في الأسبوع بدل ثلاث على ما عليه العمل الآن  
يستلزم الرئيس في الاثنين منها ويستلزم كل واحد من الباقين في ثلاث حتى

نم على هذا الطريق فيتحقق فيها ذلك الفرض - غرض انجاز القضايا وأيضاً الحقوق لأربابها بأقرب ما يمكن .

أما ما رأين مختلفان بينهما فرق عظيم جداً الرأى المؤيد للشروع والرأى المخالف له .

الفرق بين ذلك الرأى الذى يقول به الأقلية فى اللجنة والذى هو رأى أيضا والرأى أرجو أن يكون رأيكم جديداً . وما يقرره المشروع هو أن الخطأ ولا شك يكون أقل احتمالاً فى هيئة مكونة من خمسة منه فى هيئة مكونة من ثلاثة .

كفانى تعليلاً على هذا أن وزارة الحفائى والناس أجمعين رفعوا أصواتهم بالشكوى يطالبون إنشاء محكمة تفسر الأحكام المدنية، ثم يطالبون ذلك ولم الخى فى أن يطالبوا وأن يذكروا الطلب صياح مساهة حتى يتحقق وقد أرادوا أن يحققه على يد ذلك الوزير الساحر على العدل ويستحق قريباً . هناك مما حكم مكونة من ثلاثة قضاة ثم لم من الاحترام ما لهم ولكن العصبة قد وعده وهم يصعدون أحكامهم فإن أصابوا كان لهم أجران وإن أخطأوا فلهم أجر واحد .

رأت الحفائى ورأى كل من يبانى أمور القضاء أنه لابد لنا من هيئة يمكنها أن تتلافى تلك الأخطاء التى قد تلحق أحياناً بالارواح البريئة وبالتروات الكبرى . وهذا دفاً خطفاً فى الأحكام الجنائية أو المدنية التى يقتصر ضررها على شخص المحكوم عليهم .

قد يقال بأن نظام الاتقاس الذى شرع فى سنة ١٩١٠ كفىل يتلافى الأخطاء التى قد تقع من المحكمة الشرعية فى أحكامها ولكن من يوم أن وضع هذا للتشريع لم يظهر له ثمرة ظاهرة لأن ذلك ما قبل من تلك الاتقاسات يعد على أصابع إحدى اليدين .

أنى أؤكد لخضراتكم بأنه كثيراً ما وقع الخطأ فى أحكام شرعية كبرى ولا أستطيع أن أذكر الوقائع بينها ولا قائمة من ذلك بعد أن نفذ القضاء فيها .

أؤكد أنى أعرف أحكاماً بلغت منتهى الخطورة وكانت مبنية على شهادة شاهدين .

لا أرى أن هناك من الأسباب الصحيحة ولا من مقتضيات العدل الصحيح ولا من كل الحرس على نظام الهيئة الاجتماعية وكان المآلات أن نستعين بظهور الأحكام الشرعية وما يقرب عليها من النتائج .

كل هذا خبرته وعرفته وأهميته وكفانى أن أوجه نظر حضراتكم إلى أن الهيئة الاجتماعية والناس أجمعين قد شعروا بضرورة إيجاد هيئة أخرى لتتلافى أخطاء حاكم الاستئناف لما يأتى نسي في هدم ضايق يكاد يكون هو الضمان الوحيد فى تحقيق العدل أمام المحكمة الشرعية وهو تشكيلها من خمسة قضاة .

قد يكون الفرض من المشروع الجديد السبل على انجاز القضايا ولكن الرغبة فى انجاز القضايا لا يصح أن تكون سبباً فى ضياع مثل هذا الضمان ولقد مضى ذلك الزمن الذى كان يعتبر أن السبل فيه مجرد السبل على انجاز القضايا ، ثم لقد سمعت منذ خمسة عشر عاماً كثيراً ما يشرع على القضاء بيني حكمه على مقدرة قاض وكفاهته بالسؤال عن كونه يميز القضايا أو لا يميزها بدلاً من أن

منى من أن هناك فرقاً كبيراً بين أحكام الحاكم الشرعى وأحكام الحاكم الأهلية إذ أن أحكام الحاكم الأهلية لا تستمدى مطلقاً موضوع النزاع ولا تستمدى المتقاضين بخلاف أحكام الحاكم الشرعية فإن أثرها يستمر مدى الزمان .

يقولون أن المحكمة الأهلية وعلى مشكلة من ثلاثة قضاة فقط، يوكل إليها الفصل فى الخصومات المتعلقة بمسح الأموال وتقتضى فى القضايا الجنائية بالاعدام فكيف لا يكون من المقبول أن تشكل المحكمة الشرعية من ثلاثة قضاة أيضاً ؟

وأنا أقول ردداً على هذا بأنه مهما بلغ فى أهمية الأحكام التى تصدرها المحكمة الأهلية فلا يمكن بحال أن يكون ضرر الخطأ فى أحكامها بالنسبة للضرر الذى ينشأ من أحكام الحاكم الشرعية، وذلك لأن حكم المحكمة الأهلية حتى ولو كان قاضياً بالاعدام فإنه لا يستدعى ضرره شخص الضموم عليه ولكن حكم المحكمة الشرعية فى مسألة كسالة البنية إذا صدر خطأ كان أثره أبدياً لا بالنسبة لشخص المحكوم ببنوته بل بالنسبة لجميع أفراد العائلة وكان تسليطاً لهذا الشخص على ذرية من أنسب إليه من جميع الوجوه مالية كانت أو أدبية كما ستمم من الأثلاث التى ضربتها فى مذكرة .

يقولون أيضاً أن العدل يمكن تحقيقه بواسطة ثلاثة قضاة كما يمكن بواسطة خمسة ولكن هذه نظرية لا يسهل الأخذ بها . لأن احتمال وقوع ثلاثة فى خطأ أكثر من احتمال وقوع خمسة فيه ، ووزارة الحفائى تعلم بأن المحكمة الشرعية العليا استمرت تشكل من خمسة قضاة كل المدة الماضية ولم يكن عيب فى هذا التشكيل فلا معنى للمعلول عنه الى وضع المشروع الجديد .

ولهذا ولما هو مدعون بمذكرة أتهم إلى المجلس المؤقت راجعاً منه الأليات فى أمر هذا المشروع إلا بعد أن يخلصه ويستوفى بمجه وبذلك يصدر القرار الذى يتراح إليه ويختاره عقفاً للعدل سواء أكان قراره مؤيداً لما اقترحه الوزارة من زيادة عدد القضاة واحداً أم كان قراره على خلاف ذلك .

إن المحكمة العليا الشرعية مكونة من رئيس وثائب وثلاثة أعضاء وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية التى وضعتها وزارة الحفائى أنها ترزب فى زيادة عضو جديد وأنا أقترح أن يتخذ عضواً ليكون رجال المحكمة العليا سبعة يمكن أن تشكل منهم دائرتان كل دائرة من خمسة تصدر منهم الأحكام ويتنصر بذلك جبل جلسات المحكمة العليا أربعة فى الأسبوع بدل ثلاث على ما عليه العمل الآن ويشتمل الرئيس فى اثنين منها ويشتمل كل واحد من الباقين فى ثلاث حتى يتمكن الرئيس من مباشرة الأعمال الإدارية المطلوبة به .

حضرة عمود أبو النصر - الفرض الذى ترى إليه وزارة الحفائى بمشروعها هذا فرض سام . غرضها الاضطرار سير القضاء وتبخر الأحكام فلا يبقى السبل معطلاً لمدد طويلة وقد تكون طويلة جداً يملأها بذلك ترى الى تحقيق معنى القضاء الذى هو إيصال الحقوق لأربابها من أقرب الطرق .

هنا هو الذى استطاعت من مذكرة الوزارة وتقرير اللجنة ولكننى أرى أن هذا الفرض يبيته يحقق إذا اتبعت ذلك الطريق الذى يسمونه من حضرة الأستاذ محمد العرب بك ويتشبهون من مذكرة .

أرد على ذلك بأن الحاكم الأهلية تخلق قوانين قد فصلت أحكامها وحددت أركان كل حكم منها على عكس الحاكم الشرعية التي تأخذ في قضائها بأقوال المجتهدين في المذهب وهي كثيرة متعدة فلما سهل على محكمة القضا الأهلية أن تدين قضايا ركن من الأركان القانونية للأمر المروض عليها أو أفاد تأويل لأحد من المواد تقصد لا يكون ذلك بهذه السهولة بالنسبة للأحكام الشرعية .

وأما عن تضارب الأحكام فإن مقاله الأستاذ الشيخ عد عن العرب بك عن وجود دائرين كلف لإصلاح ذلك إذا أجيز لهذه الحاكم أن تسير على ما يسمونه بقانون الدوائر المتجمعة .

هذا عن النقطة الثانية من كلام الشيخ عد عن العرب بك .

أما ما يقوله حضرة الأستاذ محمود أبو النصر بك من أنه يعرف قضائيا خاصة بالآلاف من الأودية صدرت فيها الأحكام من الحاكم الشرعية بناء على شهادة شاهدين فلا أدري أين موضع التبدل في هذا على وجوب جعل القضاة في كل دائرة خمسة . إن البحث في هذا لا يتصل بما نحن في صدد بل يتصل بمعرفة مالذا كان الحكم بشهادة شاهدين في مثل هذه القضايا جائزا أو غير جائز سواء أكان عدد القضاة كثيرا أم قليلا لأن موضع النقد منصب على الحكم في ذاته لامل عدد القضاة .

والأصل أننا نترفع للحاكم الشرعية وقد كان الحكم في العصور الإسلامية لقاض واحد ، وفضلنا عن ذلك فلم تكن أحكامه تستأنف ، بقيت نقطة أريد أن أتكمّلها وهي ما اقترحه حضرة الشيخ عد عن العرب بك من جعل عدد قضاة المحكمة الشرعية سبعة بتأويل العمل في دائرين تتألف كل منهما من خمسة قضاة . أقول أن هذا نظام مريب للعمل لأنه يبتدئ بكون قاضيين يتداولان يكون زملاهما الثلاثة يشتغلون في الجلسة في الدائرة الثانية .

لكل هذا ولأن المشروع المروض على حضراتكم يخشى مع التشريع المتبع في الحاكم الأهلية وما يستتبع أيضا في الحاكم المختلطة ، إذ سمعنا أخيرا أنها للحكومة شرعت في وضع تشريع لها بذلك - أقول لكل هذا أرى الموافقة على المشروع كما هو وارد من مجلس النواب .

مطل أحمد ذكر أبو السعود باشا (وزير الحفانية) - ليسمع لي حضرة الرئيس بأن ألقى بسات في هذا الموضوع إذ أتى مدعو الآن إلى مجلس النواب ولعل حضرات أعضاء مجلسكم يريدون معرفة رأيي لأنني أذا فكرت في وضع هذا المشروع .

أريد أن أبين لحضراتكم لماذا طلبت أن تشكل الدائرة في المحكمة العليا الشرعية من ثلاثة قضاة بدلا من خمسة . يرجع السبب في ذلك إلى أننا وجدنا أن الدائرة تتكون في المحكمة العليا من خمسة قضاة أي من رئيس وأربع دوائر من القضاة فلما غالب أجمع احتاج الأمر إلى استئداب قاض يملأ من المحكمة الابتدائية وكثيرا ما حصل ذلك فضاغته بالغاثة من تشكيل الهيئة الاستئنافية من قضاة لم دراية صغيرة تامة بالشؤون الشرعية ، وكان لابد إذن من زيادة عدد القضاة حتى يمكن ثلاثي ذلك القضا الذي يحصل في العمد قضاة من أعضاء المحكمة العليا لامن المحكمة الابتدائية .

يبنى حكمه على مقدرة القاضي على الفصل في القضايا بالبدل أي بدلي أن يشال من كونه عييد الحكم في القضايا فانه سأل عن قدر سرعت في الفصل في القضايا .

إن هذه الفكرة يجب أن تكون مبدئية هنا ويجب أن يكون نصب أعيينا لتحقيق معنى العدل . أما مسألة إنجاز القضايا فهي مسألة يمكن تحقيقها إذا وافق معالي وزير الحفانية على الاقتراح الذي أبداه حضرة الأستاذ الشيخ عد عن العرب بك وأن كمت لا أتفق معه تماما في جميع الاعتبارات التي ذكرها في مذكرته .

(حضر معالي وزير الشئسي باشا ووزير المعارف العمومية) .

سعادة محمد صفوت باشا (مقر الحجة) - ينصر الخلاف الموجود بينا وبين حضرة الأستاذ الشيخ محمد عن العرب بك وزميلة المتفقين معه في الرأي في نقطتين :

(الأولى) مازعموا من أن الأحكام التي تصدرها الحاكم الشرعية أكبر خطورة من الأحكام التي تصدرها الحاكم الأهلية .

(والثانية) أن الحاكم الأهلية محكمة تقض تصلح ما قد يقع في الأحكام من خطأ بخلاف الحاكم الشرعية التي ليس في نظامها محكمة تقض .

هاتان هما النقطتان اللتان تدور حولهما المذكرة التي قسمها الأستاذ الشيخ محمد عن العرب بك والأقوال التي سمعناها الآن .

أما عن النقطة الأولى وهي أن الأحكام التي تصدرها الحاكم الشرعية أجد مدى وأكبر خطورة وأخطر أهمية من الأحكام التي تصدرها الحاكم الأهلية فإظن أن هذا لا يسلم به أحد .

يقولون أن أحكام الحاكم الشرعية قد يتسدى أثرها إلى غير المتخصصين ويستمر مدى الزمان . والواقع أن الأحكام النهائية الصادرة من الحاكم الأهلية يستمر أثرها أيضا مدى الزمان اللهم إلا في الأحكام الحفانية إذا صدر عنها حقو .

فهت من بعض الأقوال التي قلت أن الأحكام الشرعية يبنى أثرها في العائلة إلى أبد الآبدين ولكني لا أنهم فرقا بين أثر حكم يصدر بالنبوة وحكم يصدر على أحد أبناء العائلة فإنه منزه مثلا فان هذا الحكم أيضا يستمر أثره في العائلة إلى الأبد وربما كان طهره على العائلة أشد وقاض حكم بالنبوة .

لا أنهم تماما ما يقصدهونه من قولهم أن أحكام الحاكم الشرعية أشد خطورة من أحكام الحاكم الأهلية حتى ما يصدر منها بالأعلام .

لا شك في أن الحاكم الشرعية تحكم في مسائل خطيرة ولكنها قارة بين هذه وبين أحكام الحاكم الأهلية لصفنا أن ما تحصل فيه الحاكم المدنية والحفانية أشد خطورة وما كان ينبغي أن تنوع في شرح هذه النقطة لولا أن المخالفين لنا في الرأي جعلوا لها أهمية كبرى .

أما عن النقطة الثانية وهي قولهم أن الحاكم الأهلية محكمة تقض يختلف الحاكم الشرعية وليس لها محكمة تقض ولا يمكن إذن إصلاح ما قد يكون في أحكامها النهائية من خطأ .

بالنظام المروض على حضراتكم الذى يقضى بإيجاد دائرتين تتألف كل منهما من ثلاثة أعضاء وهؤلاء يتقسطون للعمل فى الدائرة الواحدة ولا يتصلون بعمل فى الدائرة الأخرى إلا إذا قضت الضرورة بأن غاب عضو من الدائرة الأخرى فيكون هذا أبدياً وأوقع من انتداب قاض من قضاة المحاكم الابتدائية .

ذلك هو النظام الذى نعرضه . وأما ما يشير به حضرة الأستاذ الشيخ محمد عز العرب بك فلا يمكن الأخذ به على أية حال .

لقد كنت أقول ببقاء دائرة المحكمة العليا على حلف مكونة من خمسة أعضاء لو أن هناك مبرراً لبقاء هذا النظام السابق . وقد يكون تخفيض عدد القضاة من خمسة إلى ثلاثة خيراً بالآن ولكن قد لا يضى وقت طويل حتى يصبح هذا النظام مألوفاً فى المحاكم الشرعية كما هو مألوفاً فى المحاكم الأهلية . أن تجربة انقاص عدد قضاة الدوائر لم تقتصر على المحاكم الأهلية بل إن لها سابقة فى المحاكم المختلطة فقد كانت الدوائر فيها تتألف من ثمانية قضاة تنقص هذا العدد إلى خمسة ولم يتسك أحد وقتئذ بذلك النظام السابق ویراد الآن بعضها من ثلاثة فقط .

على أن نجاح العمل لا يتوقف على عدد القضاة بل على كفاءتهم .

لذلك أرى أن نوافقوا حضراتكم على إقرار هذا المشروع لما فيه من الفائدة والإصلاح ولا داعى لأن نزعج الميزانية بزيادة أخرى فى عدد القضاة بالحكمة العليا الشرعية .

(انصرف ممالى أحمد زكى أبو السعود بأشأ وزير المحفانية ) .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - قال سادة المقرة له بل يفهم تماماً الفرق فى الأمر بين حكم البينة وحكم التوقيع حيث أن كلا طمحق المسار بالمائلة ويسمح لى سادته أن أقول انى ما أردت مطلقاً أن أنكم فى أمر العار ولكنى أردت التكلم فى آثار الحكم أثرًا يتجدد بعد أثر .

اليوم يقضى بالبينة واستحقاق المحكوم له فى تركة المتوفى فيموت غداً واحد من يديه عقياً أو عن بنات خالص فيجىء هذا الشخص ويقول حيث أنه حكم لى بالبينة فأنا أرت فى المتوفى الثانى ما مع بناته الخالص وأما وحدى بناء على حكم البينة السابق فهذا أثر يتجدد بعد الأثر الأول .

كذلك إذا كان وقف آل الى هؤلاء الدورية من قبل الأجداد أو غيرهم الذين ماتوا واقرضوا يقول المحكوم له بالبينة أن الحكم الذى صدر لى بالبينة وجب لى واحداً من ذرية المستحقين أو ابناً لأحد هؤلاء المستحقين يعنى مستحقاً فى هذا الوقف فهذا أثر ليس كالأثر الأول أو الثانى .

إذا جاء ذلك الشخص الذى فى المائلة وأقوى بقاء منها وجعلها ترضى أن تخرج من خادم له وزوجها منه وكان لها أخته عمدة يسقط اعتراضهم على تزويجها من غير كسبه لأن رضا أحدهم يسقط الاعتراض منهم جميعاً وهذا أثر غير تلك الآثار السابقة .

إذا جاء بعد ذلك ورمى ينظره الى صبية ضفاف بين يدي أهم الضميمة وقد تجاوزوا من الحضانة وطلب أن يضمهم إليه بمجة أنه أخوهم أو عمهم

وإذا أن زيادة عضو واحد على أعضاء المحكمة يمكننا من إيجاد دائرتين بدلاً من دائرة واحدة كما هو حاصل الآن . والدائرة التى تتشكل من ثلاثة قضاة تؤدى فى نظرها ما يطلب من رجال العدالة تأديته . وقد وجدنا أن هذه التجربة نجحت نجاحاً تاماً فى المحاكم الأهلية . وقد يكون حضراتكم أن الدائرة فى المحاكم الأهلية كانت تتشكل من خمسة قضاة ينظرون فى القضايا المدنية والجنائية ولكن هذا النظام أبطل من شربن سنة بنظام آخر جعل عدد قضاة الدائرة ثلاثة بدلاً من خمسة . جرب هذا النظام ولم يشك منه أحد ودلت التجربة الطويلة على أنه كان أكثر فائدة للقضاء من النظام القديم . وأنى أعتقد أنه إذا فكر البعض فى إعادة ذاك النظام القديم لتسالمنا لخذلوا نود إليه مع أن هذه المحاكم تؤدى أعمالها على أحسن ما يكون ؟

جربنا فى تنظيم المحاكم الشرعية وإصلاحها على أن نضعها على النسق الذى تسير عليه المحاكم الأهلية فى كل شئ وهذا ما يطالبوننا به فلست أدرى لماذا يقضى الآن من تغيير نظام الدوائر فيها وجعل قضاة الدائرة ثلاثة بدلاً من خمسة . وبصفة كوفى وزيراً للمحفانية أصرح لحضراتكم أن حتى يرسل المحاكم الشرعية لا تقل عن هتت يرسل المحاكم الأهلية وأرى أن الدائرة التى تتشكل فى المحاكم الشرعية من ثلاثة قضاة تستطيع أن تؤدى العمل الذى يقوم به الخمسة .

ومع ذلك فى الذى يشبهه حضرات من تكلموا الآن من وضع هذا النظام ؟ انهم لم يقولوا شيئاً مما يشعرون به من ذلك . وأنى أصارحكم القول بأن حضرة الأستاذ الشيخ محمد عز العرب بك سبق أن تكلم مى بشأن هذا النظام والكتب عليه هذا السؤال فلم يجبى بجواب .

اننا لم نكتب بوضع هذا النظام بل وجعنا فيه لى فضلة المحاكم الشرعية فوافقوا عليه ولم يخطر لأحد من أن يقول ما قلله حضرة الأستاذ الشيخ محمد عز العرب بك من أن الحكم الذى يقضى بآيات البينة أشد خطورة من حكم الإعدام .

لا يهاوز قضاة الدوائر الجنائية ثلاثة وهم يمكنون بقطع الرقاب فلا نخشى شيئاً ومع ذلك يراد بنا أن نخشى على العدالة إذا وكل الحكم فى بينة الى مثل هذا العدد كأن ما يتلقى بالبينة أشد خطراً مما يتلقى بالحاجة .

يريد حضرة الأستاذ الشيخ محمد عز العرب بك أن تشكل الدائرة فى المحكمة الشرعية من خمسة أعضاء وهذا يقتضى زيادة خمسة قضاة بتدوين فى وقت نحن نكثف فيه من زيادة المصاريف .

أراد حضرة الأستاذ أن يضع حلاً وسطاً فطلب زيادة اثنين لىحل عدد القضاة سبعة ولكنى أسأل كيف يمكن توزيعهم لتشكيل دائرتين كل دائرة من خمسة أعضاء . ولقد وضع حضرة الأستاذ جدولاً يسمح بأن يشترك القضاة فى دوائر عظفة وأنى أقول لحضراتكم أن كل من مارس نظم المحاكم لا يوافق مطلقاً على توزيع كهذا فانه وإن كان من التكى قبوله نظرياً ولكنه من الوجهة العملية يؤدى الى الارتباك لى لا يمكن التمسك بأن القاضى الذى يشتمل فى دائرتين مختلفتين أكثر أيام الأسير يؤدى عمله على الوجه الإتم . ثم إن للقضاة ذيقولوا تجوب أن تكون الدائرة مرتبطة بملامه وهذا موقوف



أن قضائنا الأولين أمامهم التساؤل رتبته أبوابه وفصلت مواده فإذا ما عرض عليهم أمر رجوع إلى مواده ففهموها وإلى ما استقر عليه رأى أسلافهم في تقرير مبدأ يصح أن يكون قاعدة الحكم فيسبل بلك عليهم الأمر في أن يقولوا كتبهم وأن يصدرها حكمهم .

أما المحاكم الشرعية فهي على خلاف ذلك ، فقد يختلف اثنان من قضائنا الشرعيين في حكم من الأحكام الشرعية فيرجع كل منهما في تأييد رأيه إلى كتب وأسفار من أمثال ابن عابدين إلى البحر والى التهر ، إلى فتح القدير ، إلى الطائي إلى ... .. وإلى كل هذه الكتب آراء الشيوخ والمؤلفين والكتّاب لا يستطيع الإنسان أن يستخلص منها حكماً صادقة إلا بشق الأنفس . ثم كنت أقوم أن أخذ المحاكم الشرعية بنظام المحاكم الأهلية لو كان أمامها الطريق مرسوماً ولو كان أمامها قانون له أبواب معروفة ومواد مألوفة وأحكام مدونة ليسبل على قضائنا أن يتناولوه . أما والحالة كما ذكرت فلا يمكن للمواقفة على إدخال هذا النظام عليها .

رأيت خمسة من القضاة الشرعيين يجتمعون بمحيطي مسألة فكان لكل واحد منهم رأى يخالف عن الآخر ، فإذا كان هذا علم القضاء على المذهب الحنفي فكيف تكون الحال وقد سمعت انزعاجاً أفكاراً بلوكها الألسنة وآراء يتداولها المفكرون فيما يجري عليه الحكم هذا ؟

لقد كان الفقه بدوس في مدرسة القضاء الشرعي على المذهب الحنفي ولكن مشروع قانون نظام هذه المدرسة الذي سيطرح على حضراتكم حذف كلمة "المذهب الحنفي" أما والمذاهب أربعة وقد يتقدم اليها مذاهب بعض المهتمين فلا أظن حضراتكم وسط هذا الم التلاطم الأمواج تقررون أن يكون قضاء المحكمة العليا ثلاثة بدلاً من خمسة أقول هذا مع تقديرى لتزاهة القضاء جميعاً لأقصى مدى ولكن الإنسان في إصابة الصواب ليس بمعصوم من الخطأ فالقضاة في خمسة من التضاة أوفى من ثلاثة .

كنت أود أن أسمع من معالي وزير الحفانية كلمة عن الفرق الذي أشرت إليه بين المحاكم الشرعية والمحاكم الأهلية وقد تم الشعور بوجود خطأ كبيرة في أحكام المحاكم الأهلية تتناول هذا الشعور كل مفكر وكل متفاض حتى تمكن من نفس وزارة الحفانية تهبست أخيراً تطالب إنشاء محكمة للنقض للقضايا المدنية .

لقد ذهب معاليه في تقرير أرجحية مشروعه إلى أن المحاكم المختلطة قد راق لها سعي الوزارة في أن تجعل القضاء في الاستئناف مشكلاً من ثلاثة قضاة لأمن خمسة ولكن ليسمع لي معاليه وسعاده وكل الحفانية الحاضر الآن بالجلسة أن أقول أن هذا النظام الذي تقدمت به الوزارة إلى المحاكم المختلطة قاصر على القضايا التي يصدر الحكم فيها ابتدائياً من قاض واحد فالخطة المختلطة باقية في معيها الأول على الرغم مما لديها من نظم أخرى كالانفاس والدوائر الخمسة .

أما مقاله سعاده المقرر من أن الأصل في الشرع أن يكون القاضي واحداً فهناقول قد يكون صحيحاً في العصور الأولى قبل أن تتعدى الأخلاق الإسلامية وقبل أن تتعدى الدم ، ومع هذا فقد قال الله في كتابه العزيز "قد سمع الله قولاً إلى محمدك في زوجها وتشكى إلى الله والله يسمع تحاوركما" .

فلا شك أن المحكمة تقضى له بذلك ، وهذا أثر آخر لم يكن من الآثار السابقة . بهذا لا أنهم كيف يقول سعاده المقرراته لا يعرف الفرق بين ضرر حكم البوة وحكم التقرير .

يقول سعاده أن الأصل في الشرع أن يكون القاضي واحداً ولكن ليسمع لي سعاده أن أقول أن هذه النظرية بعيدة عن التصور الشرعي والتصور إجماع على أنه إذا طعن لول الأمر في حكم قاض كان له أن يشكل هيئة من العلماء لتتظر في هذا الحكم فلو كان النص الشرعي يوجب أن يكون القاضي واحداً لما ساع أن تشكل محكمة عليا ولا حاكم ابتدائية تتكون من ثلاثة قضاة ولكن هكذا قال سعاده ولعله جاء سهواً .

يقول معالي وزير الحفانية أننا اضطررنا إلى أن تزيد في عدد الدوائر لأنه لوحظ أن بعضاً من حضرات أعضاء المحكمة العليا يقوم به ما عمن أن يحضر الجلسة فتنظر المحكمة إلى تدب أحد قضاة المحكمة الابتدائية كان معاليه يريد بالزيادة أن يعبر الخلل الذي يحصل من غياب الأعضاء لا أن يسبل الفصل في الخصومات ، فإذا كان غرض معاليه أن تستغل الدوائر في وقت واحد أقول له أنه لا يمكن تدب عضو من دائرة إلى أخرى لأنها تستغلان في وقت واحد وإن كان الغرض أن الدوائر تستغلان بالتأويب سقط اعتراض معاليه على ترتيب الجلسات التي أشرت إليه في مذكري .

يستغل العضو في المحكمة العليا الشرعية ثلاث جلسات في الأسبوع أحداها لتتصدرات واثنان للقضاء فطليت في مذكري أن يدخل المشروع بما يتضمن زيادة عضوين لعضو واحد لتكون رجال المحكمة العليا خمسة يمكن أن تشكل منهم دائرة من خمسة تصدر منهم الأحكام ويتسبل ذلك جعل جلسات المحكمة العليا أربعة في الأسبوع بل ثلاث على ما عليه العمل الآن يستغل الرئيس في اثنين منها ويستغل كل واحد من الباقين في ثلاث حتى يتمكن الرئيس من مباشرة الأعمال الإدارية المنوطة به .

سعاده محمد صادق باشا - وكيف تكون للمداولة حسب هذا النظام الذي تقررته ؟

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - ليست أيام الأسبوع أربعة ولكننا ستة فإذا اشغل العضو في ثلاثة أيام بقيت له ثلاثة أيام أخرى يمكنه أن يتفرغ فيها لمطالعة القضايا .

ما أردت بهذا إلا الإصلاح ما استطعت ذلك لأن عالم تمام العلم بما يجري عليه القضاء الشرعي ومتصل كل الاتصال به ، وقد رأيت من المصلحة أن تكون هيئة المحكمة العليا مكونة من خمسة أعضاء فإذا أردت أن يكونوا ثلاثة فذلك الرأي وطيبك النجدة .

حضرة محمود أبو النصر بك - فاقى أمر اعتد أنه أهيته الكبرى ولو البزافا فاقى هذا الأمر عند ما تكلمت من قبل ، لأن المشروع الذي يطلب من التصديق عليه على وجه الاستعجال لم تصلى مذكرة إلا قبل الجلسة ببعض ساعات ، ذلك الأمر بين حضراتكم الفرق بين حالة المحاكم الشرعية ومحاكم الأهلية ، بين لكم أنه إذا سمع أن تركت في القضاء الأهل إلى ثلاثة قضاة فلا نه سيكون عليهم هذا انشغال محكمة النقض خلافاً لنظام العمل في المحاكم الشرعية .

هذه الآية انما رجعت الى تفسيرها فلما تدرى الى مشروعيتها الاستئناف والانسان غير معصوم عن الخطا والرجوع الى الحق فضيلة .

لا أنهم موجبا لهذا المشروع وتلخيص ما أبداه معالي وزير الحفانية الرغبة في سرعة الفصل في القضايا وعندى أن قضاء بطيحا عادلا خير من قضاء عاجل قد يكون غير عادل .

ولمذا أريد كل التأييد ماطلبه حضرة الزميل المحترم الشيخ عبد العزيز بك وأرجو عدم قبول المشروع وإبقاء نظام المحكمة العليا الشرعية على ما هو عليه مع التفكير في زيادة دائرة أخرى ضمانا للعدالة وتحقيقا لمعنى القضاء الذى يردى الى اكمال الحقوق لأربابها من أقرب الطرق .

حضرة إبراهيم نود الدين بك - انه من الخطر على التشريع أن يطلب منا أن ننظر في انفاص عدد قضاة المحكمة العليا الشرعية وفي الوقت نفسه يطلب منا النظر في ميزانية الحاكم الشرعية .

لقد يكون هذا من التسرع الذى لا نجد عاقبته بل يكون من باب المطالبة بالمستحيل .

قدم حضرة الأستاذ الشيخ محمد عبد العزيز بك مذكرة عن مشروع القانون المروض على حضراتكم وهذه المذكرة لم تصل الى أيدىنا الا في هذه الجلسة وكان الواجب أن يتك لنا من الوقت ما يسمح بتلاوتها والاطلاع على المراجع التى أخذ منها والأسباب التى اعتمد عليها في عدم اقرار المشروع على النحو الذى اقترحه أكثرية لجنة الحفانية خلافا لراى الأقلية التى أنا ضمنوها .

لقد ضربوا لنا الأمثال في أجازة المشروع بما في الحاكم الأعلى من اتقاص عدد القضاة من خمسة الى ثلاثة ، ولكن هذا قياس مع الفارق لأن الحاكم الأعلى بدأت عملها في سنة ١٨٨٤ واستمرت زمانا طويلا حتى تكونت المؤهلات ورجعت القواعد القانونية في الأندلس ، فرأى بعد ذلك اتقاص عدد القضاة من خمسة الى ثلاثة ، ومع هذا فانا لا زلنا نسمع دغم المحكمة والبحر به التى اكتسبها القضاء الأهل في المدة السابقة أن الأحكام في محكمة الاستئناف الأهلية تخفف في موضوع واحد ، وأقرب الأمثلة على ذلك ما أصدرته دوائرها المختصة من الأحكام المتلخصة في قضايا التوضيح التى أقامها الموظفون على الحكومة ، فهل مع ما تقدم يصح أن نعمل بهذا النظام في الحاكم الشرعية ؟ انى لا أجد في هذه الخطوة التى تريد وزارة الحفانية أن تخطوها في الحاكم الشرعية ضما تلمسنا اليه خصوصا وأنه ليس لما نظام الدوائر الخمسة الموجود بالحاكم الأعلى .

لقد سمعتم حضراتكم ما أدلى به حضرة الأستاذ الشيخ عبد العزيز بك من الآثار التى ترتب على الأحكام الشرعية كما سمعتم من حضرة الأستاذ أبو النصر بك بيان ما تمهد للتأخذ والمراجع الشرعية التى لا يمكن لتفسير الطول الكبيرة أن تخرج منها بل رأى الأقوم الأصح ذلك لأن القاضي الشرعى لا يرجع الى قانون موضوع كما هو الحال في الحاكم الأعلى بل الى القانون الذى جاء به القرآن الكريم والذي فصل تفصيلا جعله صالحا لكل زمان .

ويمكن ما تبين منه الاجتهاد فتمتدت مذاهب المجهدين كل على قدر اجتهاده فكثرت المراجع الشرعية وانت شخص القضاء بمنحبه الامام الأعظم إلى حنفية .

انى أعتقد أن هيئة المحكمة العليا الشرعية اذا كانت مكونة من خمسة قضاة استطاع كل واحد أن يدل برأيه ولكن اذا كانت الهيئة مكونة من ثلاثة استطاع الرئيس بما وهب من قوة الحجة أن يستعمل اليه رأيا ويصدر الحكم بذلك بالأغلبية .

لا أقول بهذا تعريضا لرئيس المحكمة ولكن أقول انه اذا كثرت الأعضاء كان هذا أبعد من مظنة التأخير وكان الحكم أقرب الى الحق .

من أجل ذلك أرجو انما تأجيل المشروع الى الدور المقبل اذ لا حاجة للاستعجال أو قبول اقتراح حضرة الأستاذ الشيخ محمد عبد العزيز بك .

سعادة محمود شكرى باشا - انى أحد أعضاء لجنة الحفانية بمجلس الشيوخ وبشكل أسف لم يتسرنى حضور جلساتها اليوم لاشتغالى بعمل آخر ولو كنت حاضرا هذه الجلسة لكنت الأعلى ٥ ضد ٣ لا ٤ ضد ٣

أن سامعتم من حضرة الزميل الشيخ محمد عبد العزيز بك ومحمود أبو النصر بك يتخلص في أن قضايا الحاكم الشرعية أهم بكثير من قضايا الحاكم الأهلية ولذا يجب الحيلة .

انهم يذهبون في الحيلة الى أن لا يعمل من نظام تشكيل المحكمة العليا الشرعية - التى تتألف الآن من خمسة أعضاء - الى المشروع الحالى الذى يقضى بعمل أعضائها ثلاثة .

ليسهوا لى أن أقول لهم ان هذا الاختيار غير صحيح ، لأن هناك قضايا هامة مدنية على جانب كبير من الأهمية قد تفوق في ذلك كثيرا مما يمرض من القضايا على القضاء الشرعى . وقضايا جنائية لا أكر شأنها ما قاله معالي وزير الحفانية تصدر الأحكام فيها من ثلاثة من المستشارين الذين تشكل منهم محكمة الجنابات يقضون بالقصاص أى يقطع الزفاف وليس من المفعول أن يعتبر أن الخطأ في ذلك أعون من الخطأ في اثبات براءة أو ضلها .

ومع ذلك فانهم يدعون في هذا الموضوع بضحايا البينة وأذا أطلب اليهم أن يذكروا في عدد هذه القضايا التى رفعت أمام الحاكم الشرعية في العهد الأخير ، أن عدد هذه القضايا قليل جدا في ذاته .

ان عدد قضايا البينة التى طرحت على هذه المحاكم في مدى عشر السنوات الأخيرة لا يتعدى الثلاث وهو عدد قليل لا يصلح أساسا للتدليل على عدم القضاء الشرعى في الأهلية ولا يلزم الحكومة والأمانة من أجله أن تبنى عدد قضاة المحكمة العليا الشرعية كما هو الآن .

أعودون لماذا ذكر في هذا النظام الأخير ؟ لقد فكرت الحكومة فيه لكثرة القضايا التى أصبحت من اختصاص المحكمة العليا الشرعية . وبسبب هذه الكثرة هو استئناف قضايا التصرفات التى ما كانت تستأنف الى عهد قريب . وأرى أنه لا محل للشكوى اذا أصبح نظر هذه القضايا من اختصاص ثلاثة قضاة بدلا من خمسة .

على انى أرى في قول حضرة الشيخ محمد عبد العزيز بك ومحمود أبو النصر بك وما قاله حضرة إبراهيم نود الدين بك - بما سبب اشتغال حضرات الأعضاء - ما يترط طعنا في القضاء الشرعى .

يقولون ان في القضاء الأعلى ضمانا هو محكمة القضاة والإبرام . وهي كما تعلمون لا تفصل الا في القضايا الخاتمية في أحوال معينة . وإذا كان ما يفصل الا في التماسين من الاتهامات التي قدمت الى المحكمة العليا الشرعية فان نسبة ما يقبل القضاة فيه من القضايا التي تقدم لمحكمة القضاة والإبرام لا تتجاوز ٥ ٪ من مجموع ما يقدم اليها في كثير من السنوات .

أما في القضايا المدنية التي ترفع أمام المحاكم الأعلى فانه وإن لم يكن هناك محكمة تفسر لما إلا أن هناك ضمانا هو عرض القضايا التي تصدر فيها أحكام متضاربة على دوائر محكمة الاستئناف مجتمعة لتفصل فيها . وأرى أن لا مانع من ادخال هذا النظام في المحاكم الشرعية اذا وجدت ناظران وصدرت منها أحكام متناقضة في موضوع واحد . وكذا أقول بوضع هذا النظام الآن بل ينظر فيه اذا ما صدرت أحكام متناقضة في موضوع واحد . فلهذا الموجود الآن في المحاكم الأعلى من السبل ادخاله في المحاكم الشرعية اذا وجد ما يدعو اليه .

سمعت من حضرة محمود أبو النصر بك - تصحيحا لرواية معالي وزير الحفانية فيما يخص بما قبلته الجمعية العمومية لمحاكمة الاستئناف المخطئة من تكوين دائرة استئناف تشكل من ثلاثة أعضاء بدلا من خمسة - يقول حضرته بأن هذه الدائرة التي أشار اليها معالي الوزير يكون عملها قاصرا على النظر في القضايا التي يصدر الحكم فيها من قاض واحد . على أن هذه هي كما تعلمون القضايا المستعجلة كدعوى الحراسة التي تعتبر من أهم ما يعرض على هذه المحكمة من القضايا . أن في قبول مستشاري محكمة الاستئناف المخطئة استئناف القضايا المستعجلة لن هيئة مكونة من ثلاثة أعضاء دليلا قاطعا على صحة المبدأ في ذاته . ولو كان أمر تشكل محكمة "استئناف المخطئة" يرجع الى هؤلاء المستشارين وصحهم لما تأخروا عن تشكيل دوائرها جميعا من ثلاثة أعضاء ولكن تقوم دون ذلك حوائج أم أهلها ولا يرى عملا لذلك الآن .

وأذا قبل بأن القضاة الأعلى مقيدون بما ورد في القانون المدني أو الحائني أو قانون المرافعات فاني أقول بأن القضاة الشرعيين مقيدون كذلك بما ورد في المنصب الذي طلب منهم أن يقضوا به . وفيما يخص بالإجراءات فانهم مقيدون بتلك الإجراءات أمام المحاكم الشرعية . لهذا لا أرى فارقا بين المبدأ الذي ألتقي واحد . والمهم هو أن يرى القاضي في حكمه . فذا وثقا بالقضاة الشرعيين - وأنا أقول بأنهم على كل لحظة - فلا خطر من المرافعة على المشروع كما أقتره مجلس النواب .

رفعت الجلسة لاستراحة في الساعة السابعة مساء .

أعيدت الجلسة الساعة السابعة والستة والخمسة والثلاثين مساء .

الرئيس - طلب التكلم في هذا الموضوع كل من حضرات أحمدة باشا وحافظ عابد بن الشيخ حسن عبد تاندر وأمين سامي باشا ولكن تقدم اقتراح من حضرات الأعضاء . كاترح حضرة إبراهيم نور الدين بك الذي ذكره في نهاية كلامه وهذا نده :

تقرر تأجيل النظر في مشروع قانون تعديل المادتين ١٧ و ١٨ من لائحة ترشيح المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها الى الدورة البرلمانية المقبلة

حضرة إبراهيم نور الدين بك - ما أدت شيئا من هذا . سعادة محمود شكرى باشا - قد يتبدوا قلته عدم حق في القضاء الشرعي . حضرة إبراهيم نور الدين بك - اني ما فصلت هذا وأرجو أن تسمع كلمة المجلس فيما إذا كان كلامي يعتبر طعنا في القضاء الشرعي . أصوات : لا . لا .

سعادة محمود شكرى باشا - هذا ما فهمت من قولك بأن الرئيس قد يستطيع استقالة عضو من أعضاء الدائرة .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - أن ما قلته هو أن الرئيس يستطيع بقوة صوته وبيانه أن يؤثر في عضو من أعضاء المحكمة .

سعادة محمود شكرى باشا - مادام حضرة العضو يفسر أقواله بهذا فقد اخفنا على أن التمسك بأن تشكل المحكمة العليا الشرعية من خمسة أعضاء يفهم منه أن هناك عدم ثقة بها اذا كانت مشكلة من ثلاثة أعضاء فقط .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - لم أقل هذا وأرجو أن لا يفسر سعادة العضو كلامي وأن يقصر كلامه على رأيه الشخصي .

سعادة محمود شكرى باشا - أنا لم أفسر كلام حضرة العضو المحترم .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - أن سعادة العضو لا يملك تفسير كلامي . الرئيس - أن سعادة شكرى باشا يتكلم عن رأيه .

حضرة الشيخ محمد بن العربي بك - أن سعادة شكرى باشا يفسر كلام حضرة العضو غير الواقع . والواجب أن يرجع اليها في تفسير أقوالها .

سعادة محمود شكرى باشا - أقول وأكرر أنت ذلك يفهم من معارضة حضرات الأعضاء وهذا ما يتبادر الى الذهن ...

حضرة الشيخ محمد بن العربي بك - هذا هو الإخراج الذي أراده معالي وزير الحفانية .

سعادة محمود شكرى باشا - وأنا متفق في الرأي مع معاليه .

حضرة محمود أبو النصر بك - أؤكد حضراتكم أن من بين قضاة المحاكم الشرعية من يبادلون أرقى قضاة المحاكم الأعلى كفاية وعلماء .

سعادة محمود شكرى باشا - وأنا لهذا الاحتفاء في رجال القضاء الشرعي وعلى الخصوص في قضاة المحكمة العليا الشرعية أقول انه لا خطر مطلقا من أن تشكل هذه المحكمة من ثلاثة قضاة بدلا من خمسة .

إذا تير لنا أن سبب كلمة القضاء في المحكمة العليا الشرعية هو استئناف قضايا التصرافات التي ما كانت تستأنف من قبل يمكن القول بأن تشكل المحكمة العليا الشرعية من ثلاثة أعضاء بدلا من خمسة فيه تسهيل للعمل وهو ما يجب أن أنسى اليه لأنه لا يمكن أن يكون القضاء عادلا بل يجب أن تقتن هذه الدلائل بالسهولة والسرعة فلا يبقى للمتخاضعون في انتظار الفصل في قضاياهم عدة سنوات ولواجب يقضي أن لا يطول انتظارهم لا أكثر من شهرين قليلة .

ولا شك أن تكوين الرأي في المدلوله أسهل من ثلاثة أعضاء منه يرت خمسة . هذا شيء ما يسهل كما مارسه وعرفه كل من اشتغل بالقضاء .

لبحثه بحثاً أوفى لأنه لا موجب لئلا هذا الاستعمال

محمود رشاد، محمود فؤاد، علي إسماعيل، أحمد حمزى، مصطفى رشيد  
عبد الرحمن مهنا، شاهين الجندى، محمد الحنفى الطرسى، عبد الفتاح القوسى  
محمد محمود خليل.

وترون حضراتكم أن هذا الاقتراح يخالف قرار المجلس بنظر هذا المشروع  
بصفة مستحالة.

حضرة حافظ طالبين بك - لقد نظر المجلس المشروع فعلا في هذا الجلسة  
فلا تناقض بين قرار المجلس وبين الاقتراح بالتأجيل.

حضرة إبراهيم نور الدين بك - لقد تنفذ القرار بنظر المشروع في هذه  
الجلسة.

الرئيس - من يوافق من حضراتكم على تأجيل نظر هذا المشروع الى  
الدورة البرلمانية المقبلة فيفضل بالوقوف.

(وقفت أغلبية).

الرئيس - تأخذ الزاى بالعكس فالخالف فيفضل بالوقوف.

حضرة محمود أبو النصر بك - لقد أقرت الأغلبية الاقتراح بالتأجيل  
واعادة أخذ الزاى بالعكس لا تكون الا في حالة الشك وليس هناك شك.

سعادة أحمد علي باشا - عرض على المجلس الاقتراح وسمعت من حضرة  
العضو المقيم إبراهيم نور الدين بك ما يؤيده وصرفتا حجة، فهل يسمع المجلس

لمن يرى العكس أن يعارض تلك الحجة بالرد عليها وللمجلس بعد ذلك أن  
يقدر ما يراه ؟

حضرة محمد محمود خليل بك - لقد أخذ الزاى على التأجيل فيجب  
احترامه.

سعادة أحمد علي باشا - لقد سمعت حجة من يقول بالتأجيل فما المانع من  
سماع حجة المعارضين فيه.

حضرة محمد محمود خليل بك - كان هذا جائزا قبل أخذ الزاى.

سعادة محمد صفوت باشا (مقرر الجلسة) - لم يتم أخذ الزاى بدليل أنه  
مطلوب اخذ بالعكس.

سعادة أحمد علي باشا - يجب أن تسمع أقوال المعارضين في التأجيل  
توصلا الى الحقيقة.

(هتفة).

حضرة إبراهيم نور الدين بك - لا معنى للمناقشة بعد أخذ الزاى وبعد  
موافقة المجلس عليه لأن الرجوع عنه مناه أنداء الأغلبية لم يتم.

سعادة أحمد علي باشا - أرجو أن تسموا حجة الفريق المعارض.

حضرة محمد محمود خليل بك - أن المناقشة الآن طعن في قرار المجلس  
فإن قراره - سواء كان خطأ أم صوابا - يجب احترامه ولا يجوز إعادة المناقشة

فيه.

حضرة عبد العزيز رضوان بك - لا أذكر ولا أظن أن أحدنا من  
حضراتكم يذكر أن موضوعا كهذا تسمع فيه آراء فريق ويحرم على الفريق

الأخر أن يتكلم فيه. نخشى في أية جلسة حصل مثل هذا ؟

حضرة إبراهيم نور الدين بك - لم يحصل هذا بل قد تكلمنا جميعا.

حضرة عبد العزيز رضوان بك - لا أذكر ما السبب في حرمان بعض  
حضرات الأعضاء من سماع أقوالهم بعد أن طلبوا الكلام ؟

حضرة لويس أختوخ فانوس أفتدى - الحل موجود في المادة (٣٩) من  
اللائحة الداخلية وهذا نصها: "السودة المناقشة في موضوع أخذت الآراء عنه

لا يكون إلا بقرار من المجلس بناء على طلب كتابي يقدم للرئيس وينظر فيه  
بالجلسة التي تل تقديمه فإن قدم أثناء جلسة نظر في آنزاعاها" فهل حضرات

الأعضاء الذين يريدون السودة للمناقشة في هذا الموضوع أن يقدموا طلبا كتابيا  
لرئيس وينظر في آخر الجلسة.

صالح محمد شفيق باشا - لقد أصدر مجلس النواب قرارا بجلسته ٣١ يناير  
سنة ١٩٢٧ بأن لكل عضو الحق في تقديم اقتراح بشرط أن يكون هذا

الاقتراح تاما لموضوع المناقشة، فهذا القرار الصواب الذي ينطبق على كل  
قفل وتنطبق مؤسس على حصول مناقشة أعضها اقتراح فكل ما سمعنا من

المناقشات في هذه الليلة كان خاصا بحيث يثبت أغلبية تأييد هيئة المحكمة  
الشريفة من ثلاثة أو خمسة قضاة الا أننا سمعنا من حضرة العضو المقيم

إبراهيم نور الدين بك وحده رأيا من التأجيل ولم تحصل مناقشة في هذا  
الموضوع واذا نظرنا لآراء يكون غير قانونية النتيجة كذلك، لأن الاقتراح يجب

أن يكون من نوع المناقشة.

الرئيس - لقد قدم اقتراح بطلب التأجيل من عشرة من حضرات  
الأعضاء وهو الذي قل على حضراتكم الآن وذلك زيادة على الرأي الذي

أبداه حضرة إبراهيم نور الدين بك في ختام كلامه.

صالح محمد شفيق باشا - لم يسمع لنا بالإكلام نط لنا فرصة للمناقشة.  
الرئيس - لم يطلب أحد الكلمة والأسر متروك لحضراتكم ولكم طلب

فتح باب المناقشة ولنتفعل الآن الى جدول الأعمال.

حضرة عبد العزيز رضوان بك - لدينا اقتراح من ثمانية من حضرات  
الأعضاء بطلب فتح باب المناقشة.

الرئيس - قد طلب موقع عليه من ثمانية من حضرات الأعضاء  
بطلب إعادة المناقشة وهذا نصه:

تطلب إعادة المناقشة في الموضوع ما

عبد العزيز رضوان، أحمد أبو سيف راضى، أحمد حلمى،

حسن العديسى، سعيد نهى الروبى، يس أبو جليل، أحمد علي،

محمد جعفر.

فنريد الكلام فيفضل.

حضرة محمود أبو النصر بك - يجب أولا أن نضفى مسألة التأجيل.

الرئيس - لقد فصل في مسألة التأجيل.

حضرة محمود أبو النصر بك - إن اقتراح إعادة المناقشة مرفوض  
شكلا لأنه وقد تقرر التأجيل لا محل أنذ ...

الرئيس - أن المادة (٣٩) من اللائحة الداخلية التي أشار اليها الأستاذ  
لويس أختوخ فانوس أفتدى تبيح إعادة المناقشة في الموضوع في آخر الجلسة.

حضرة محمود أبو النصر بك - هذا من الموضوع والقرار صادر بالتأجيل

نحوه بهذا الميدان بكل ما فيها من حول وقوة . ثم . قد يكون السمة والاستقبال على ولكن الموضوع المطروح أمامنا الآن ليس فيه ما يدعو لنظره على وجه الاستقبال .

أن في حدود سنة ١٨٨١ نصا صريحا على أن وضع القوانين بكيفية تيسر المدى بين الثروة والقرابة خمسة عشر يوما . ولكنا هنا قلنا بإصدارنا قانون الا ويطلب نظره على وجه الاستقبال .

لصالح الشرعية نظام قائم لم يشك منه أحد من حيث العمل . يريدون تغيير هذا النظام ولخصراتكم الحق في ذلك ، ولكننا نريد الوقوف على الضرر الذي ينشأ من التأجيل والفاقة التي تتولد من سرعة النظر . ولكن أن لوخذ على عمل وتلقى اليها مذكرة إيجاز دامت بين طائفة منا أهل عمل من أفرادها فكر واستمعتنا بآثاره ووازن بين النفع والضرر من غير أن يترك لنا وقت ولو بعض ساعات لتفكير . هذا ما لا أنهمه . وليس هذا من شأن التشريع .

أنكم تضعون قوانين تكون مليا العدالة وإلحد الفاصل للشركات وأساسا لاصطاء صاحبالحق حقه . أؤكد لخصراتكم أنكم جعلت هذه السرعة بمفهومنا إلى خطر .

أن من الواجب القضاء على هذه الخطلة والقررت ولكننا إذا بلنا إلى هذا وأردنا الترتيب في الأمر تحولون أن الأمر من البداية بحيث لا يحتاج إلى تفكير . يجب ، ما هي تلك البداة؟ أبنا لخصراتكم ولبن تكلم في الموضوع مواضع الخطر من مثل هذه السرعة ومن مثل هذا التشريع وقتنا مع احترامنا الكلي لأولئك الذين يتبنوا ماركا القضاء الشرعي أن الأمر يحتاج لتفكير فلا يجب أن يقال أن رأى خمسة قضاة كراى ثلاثة قضاة فاصبحوا لنا أن يثبت المذكرات ونرجع إلى تلك المراجع ، ترشوا فلفل الله يحدث بعد ذلك أمرا .

لذلك أرجوكم كل الزمان أن تقرروا طلب التأجيل لأنه أقل خطرا من تلك السجلة التي لا تنفخ مع رذانة الشيوخ .

حضرة عبد العزيز وضوان بك - أنا مقترح إعادة فتح باب المناقشة ولازلت أقول بأن لا أذكر أن المجلس تناقش في أمر هام يخص بموضوع تشريعي واقصر على أن يسمع جميع طرف واحد كما حدث في هذه الليلة .

أن الذين تكلموا في موضوعهم حضرات الشيخ محمد عز العرب بك ومحمود أبو النصر بك وإبراهيم نور الدين بك .

الرئيس - لم يقتصر الأمر على كلام حضرات الذين تذكرهم بل تكلم فيهم من المؤيدين للتشريع .

حضرة عبد العزيز وضوان بك - أنا بعد ذلك طلب الكلام نحو سبعة أو ثمانية أعضاء ولم يسمح لهم جميعا ولا أنهم الحكمة في أن لا نسمع كلامهم ولا الحكمة في اقتراح تأجيل نظر المشروع إلى الدور المقبل .

الواقع أن هذا المشروع يجب أن يسمح لمؤيديه جميعا بالكلام .

الرئيس - ألفت نظر حضرة العضو المحترم إلى أن الذين طلبوا الكلام ولم يتكلموا فعلا لا يعرف رأيهم أن كانوا مؤيدين للتشريع أو معارضين فيه .

الرئيس - لا يوجد ما يمنع من نظر الموضوع .

سعادة محمد صفوت باشا (مقر اللجنة) - أترض موقع باب المناقشة في موضوع التأجيل لأن التأجيل في ذاته "موضوع".

حضرة محمود أبو النصر بك - إذن الحق معكم ويجوز فتح باب المناقشة في التأجيل .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - أريد المجلس أن يعود للمناقشة من جديد في موضوع التأجيل ؟

سعادة أحمد علي باشا - يقول حضرة الزميل إبراهيم نور الدين بك أن الموضوع دقيق حترت عليه أمور كثيرة ويجب أن تروى قبل البت فيه بأن نبصت فيما إذا كان رأى ثلاثة قضاة كافيا أو رأى خمسة قضاة أرجح . ولكن لا أنهم ما يقصده حضرة من التأجيل لتتروى في هذه المسألة . هل يريد أن يصوت في كتب الفقه أو يريد أن يترى مع آخرين في أفضلية ثلاثة أو خمسة قضاة . أن المسائل التي توجب لتتروى هي التي تكون قابلة للبحث العلمي أو الفكري أو الاستشاري ولكن لا أنهم معنى لتأجيل البت في موضوع كهذا رغبة في التروى فيه . سمنا مرافعات كثيرة ممن يؤيدون المشروع ولكنا لم نسمع أقوال المعارضين لتزن بين الرأيين أما تأجيل المشروع إلى المورة البرلمانية المقبلة لتتروى فهذا ما لا أنهمه . أن العلة الكبرى التي قبلت من يمارسون المشروع هي أن خمسة قضاة أكثر ضمانا من ثلاثة . هذا حسن من جهة العدد ولكن ثبت قضائيا في محاكم كثيرة أن حكم ثلاثة فيه الضمان .....

الرئيس - ألاحظ أن سعادة العضو المحترم يتكلم في موضوع المشروع مع أن المطلوب الفصل فيه الآن هو موضوع التأجيل .

سعادة أحمد علي باشا - لهذا التبدل تأثيره في موضوع التأجيل فإذا ما ثبت أن حكم ثلاثة قضاة فيه الضمان فلا محل لتأجيل لتتروى ولهذا لا أرى معنى لتأجيل للسبب المتقدم أما إذا كان هناك سبب آخر فليكن لنا .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - ولو أرى من الذين واقفوا على التأجيل أرى - بعد أن سمعت من بعض حضرات الأملاء أنهم يريدون المناقشة في الموضوع وأنه لم يسمح للأفريق واحد يؤيد نظرية حضرة إبراهيم نور الدين بك طالب التأجيل - أن من العدالة والمصلحة أن تسرح القرعة لحضرات المعارضين بإبداء آرائهم فربما على المجلس بعد ذلك من رأيه ولذلك أرجو حضرات زملائي ألا يحرموا من يريد التكلم من الكلام في هذا الموضوع .

حضرة محمود أبو النصر بك - أشر أن مجلسنا الموقر كلف في هذه الأيام الأخيرة بالتشريع في مواضع هامة وكان النظر في تلك القوانين على وجه السرعة .

وصلى تقرير لجنة الحفانية في منتصف الساعة الرابعة ، ولما جئت إلى المجلس وجدت أمامي مذكرة حضرة الأستاذ الشيخ عبد عز العرب بك تغيل لي في ذلك الوقت أن هناك بواحت قوية وظروف حرجية تحضي علينا بأن

يقولون إن هذا القانون عرض على وجه السرعة . وأنه لا ينبغي لنا أن نتقيد بتلك السرعة . هذا حق وأما أول من يرى وجوب التأني في دراسة القوانين وخصوصاً ما كان منها كالتقانون المرحوس . قدمت الحكومة هذا القانون إلى مجلس النواب في فبراير سنة ١٩٢٧ ودردته لجنة الحفائية ثم قدم إلى الجلسة ونظر في يومين متوالين وقرئ ثلاث قراءات . ثم أرسل إلى مجلس الشيوخ في ٢٤ مايو الماضي . وقرر المجلس إحالته على لجنة الحفائية لنظره بوجه الاستجبال فنظرته اللجنة في جلستين ، ثم تقرر في جلسة أول أمس تأجيل النظر في ميزانية الحاكم الشرعية إلى أن ينظر هذا القانون اليوم وبدئ الآن بالنظر فيه طبقاً لقرار المشار إليه . على أن هذا القانون كما قال سعادة أحمد على باشا يتعلق بموضوع في غاية البساطة لا يحتاج إلى بحث خاص إذ أن موضوعه يتلخص في تعديل عدد قضاة المحكمة الشرعية العليا من خمسة إلى ثلاثة .

وقد تناولت المناقشة التي دارت الآن كل ما يمكن أن يحيط بهذا الموضوع وأدلى حضرات الأعضاء سواء المرافقون أو المعارضون بجميع حججهم بأمانة وبما بلغت حد الأسباب بل التكرار .

بعد ذلك لا أعتقد أن التأجيل فيه ضياع لوقت والجهود الذي بذل . وأنه لئتين أن نقضوا الموضوع بما تريدون . أقبوله أو أرفضه ذلك أول من التأجيل إذ أنه ليس هناك له بحث جديد ولا تحتاجوا باباً إلى إضاعة وقت المجلس بمرش الشرع عليه مرة أخرى عن المناقشات التي حصلت كافية للاستشارة في الموضوع ويجب أن يتلوه الاقتراح على القانون فهذا أجدى وأضع لأن أدلة المرافقين حاضرة في أذهاننا ويمكن لكل عضو أن يبدي رأيه وهو مطمئن . أما التأجيل فلا أرى منه فائدة .

سعادة أحمد على باشا - إذا ما جاز لحضرة محمود أبو النصر بك القول بأن المذكرة قدمت ونحن في الجلسة وأن تحرير اللجنة لم يصله إلا بعد الظهور فله حذره لأنه ليس عضواً بلجنة الحفائية .

إذا جاز ذلك لحضرة أبي النصر بك فانه جاز لحضرة إبراهيم نور الدين بك لأنه عضو في اللجنة وقد اطلع على المذكرة المقدمة من حضرة الشيخ محمد عز العرب بك ووافق عليها . وقد تليت الآن وسمعها وكذلك تقرير اللجنة فلا يصح له وهو عضو باللجنة أن تقدم التقرير وبعد ثلاثة ألقه وجماع أقوال حضرات الأعضاء - أن يأتي ويقول لماذا هذا الاستعمال - ولماذا يتمظر هذا المشروع في هذه الدورة . هذا لا يقل من عضو في اللجنة .

يصح أن يختلف أعضاء اللجنة في الرأي فتكون هناك أقلية وأقلية . ولكن الاستجبال والتقرير وتقدمه اليوم أمور كلها وافقت عليها اللجنة فلا يصح لأحد أعضائها أن يتجسج على أمر منها . إذا أصح لأي عضو خلاف أعضاء اللجنة أن يقول شيئاً ولكنه غير مقبول من أي عضو من أعضائها ، ولا معنى لأن يكون للعضو رأي في الصباح يتغيره في المساء . أما القول بلزوم التروى فيلعبنا منه أن يقال بأن التروى يستدعي التأجيل للدورة المقبلة . إذ لو سلمنا بأن حضرة القضاة لم يكن باللجنة وطلب التأجيل لكان من المعقول أن يجاب إلى طلبه التأجيل لمدة عشرة أيام مثلاً .

حضرة عبد العزيز وهران بك - قلت أن المشروع هام وطلبت فتح باب المناقشة ولذلك أرجو إجابة طلي ، وذلك لكي يكون حكماً صحيحاً ومبنيًا على أساس متين .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - أتى على كل حال منتظر لأن المجلس سمع أقوال من عارضوا في التأجيل بالرغم من أنني لم أسمع كلمة دل بها قائمها على أمر يمكن أن يكون له أساس بما طلبناه من التأجيل والبراءات التي أبلغت إليه . ما رأيت كلمة من هذا اللهم إلا ما تفضل به سعادة أحمد على باشا حيث قال بأن المسألة لا تحتاج في دراستها إلى مراجعة أقوال شرار أو بحث في قوانين . ولكني مع تسليسي بهذا ألفت نظر سعادته إلى أن التقرير والمشروع والمذكرة لم توزع جميعها علينا إلا اليوم وهي مكتوبة من عدة صحائف فالوقت ضيق لا يسمح بتلاوتها بأمان . وإذا استطلعت تلاوتها فلا تقوم التلاوة دراسة حقيقية للموضوع إذ أن الواضعين غاد ضمتوها آراهم وقدموا آرائهم وحججهم . ومن الواجب أن نقرأ ما كتب وأن نحصيه . وهذا هو الذي دنا إلى طلب التأجيل . وهذا هو ردي على سؤال سعادة أحمد على باشا عن سبب التأجيل . إن الذي دنا إلى فكرة التأجيل هو ما رأيناه من رغبة الكثيرين من حضرات الأعضاء في الكلام في الموضوع مما دل على أن الأمر يقتضي التثبت وعدم الاستجبال ويحسن أن يسمع المجلس رأي كل من يريد من حضرات الأعضاء الكلام . وإذا أضيف كل هذا إلى أن الوقت لم يكن ميسراً لدراسة المذكرتين كان التأجيل ضرورياً وأعتقد أن الإدعاء بدراسة المذكرتين يخالف الواقع لأن الوقت لم يكن كافياً لذلك .

إن تشكيل هيئة المحكمة الشرعية العليا من خمسة قضاة نظام معمول به من عدة سنوات ولم يشك أحد منه فلا موجب للاستجبال في تغيير هذا النظام ولا ضرر إذا تأجل النظر في تغييره ستة شهور فهو نظام خاص بتغيير نظام المحكمة الشرعية التي تفصل في مسائل ذات أهمية كبرى ولا تغل في خطورتها عن المسائل التي تطرح أمام القضاء الأعلى وقد تزيد خطورة المسائل الشرعية من الخطورة التي تلبسها أحكام الأعداء ، فليست تلك المسائل الشرعية في أهميتها بأقل من قطع الروس .

كفى بك داء أن ترى الموت شافيا

وحسب للمسا أن يكن أمانيا

وكثيراً ما رأينا أعضائاً يفضلون الموت على فقد مالم ويخبرون إذا ذكروا فيه ولذلك يكون من اللازم التثبت في هذا الموضوع حرصاً على الحق والعدل . سعادة جعفر صوفت باشا (مقرر اللجنة) - أتى أني أن الفكر في طلب التأجيل كان يصح أن يمد موضوعاً إذا قدم قبل المناقشات الطويلة التي استغرقت الجلسة .

يقولون إن هناك مذكرة وزعت علينا قبل الجلسة بنصف ساعة . هذا صحيح ولكننا تليت أيضاً في الجلسة فلا يصح أن يقول أحد بأنه لم يطلع عليها ، على أن كل المناقشات التي حصلت كانت دائرة على النقطة الميتة بها ولم تترك لحظة واحدة منها لم يستوف المجلس البحث فيها .

ترى أن الجمعية موجودة في كل القضايا على وجه عام . وإذا كان لتغيير نظام تشكيل المحكمة التشريعية العليا خطر على العدل كما يقال فإننا إذن نقضى على النظام المعمول به في الحكم الأصلية بأنه نظام فاسد مريب .

الرئيس الآن بعد أن سمنا جهة الطرفين نريد أن نأخذ الرأي .

من يوافق على تأجيل النظر في هذا المشروع فيفضل بالوقوف ؟

(وقف بعض الأعضاء) .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - نريد أن يؤخذ الرأي بالطريقة المكسية .

الرئيس - من لا يوافق على التأجيل فيفضل بالوقوف .

(وقف بعض الأعضاء) .

الرئيس - أجاز هذا الشك يجب أن نأخذ الرأي بطريقة النداء بالاسم .

أخذ الرأي بطريقة النداء بالاسم ابتداء من اسم حضرة ابراهيم الطاهري بك الذي أسفرت عنه القرعة فكانت النتيجة كما يأتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ..... ٩٤ صوتا

الأغلبية المطلقة ..... ٣٣ »

الموافقون على الاقتراح ..... ٣١

غير الموافقين على الاقتراح ..... ٣٣ "١

الرئيس - المجلس يقرر رفض الاقتراح الخاص بتأجيل النظر في مشروع اتفاقون الى الدورة المقبلة .

(تصديق) .

الرئيس - أرى أن تتخذ جلسة المقبلة في يوم الاثنين الآتي في الساعة الخامسة مساءً على أن يكون في أول جدول أعمالها النظر في مشروع قانون بنظام مدرسة القضاء الشرعي نظرا لاستجابه . واستقرار البحث في مشروع قانون تعديل لأختة ترتيب المحاكم الشرعية وإبقاء المسائل العادية التي حدها جلسة يوم الاثنين .

رفضت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والعشرين مساءً على أن يعود للاقتراع يوم الاثنين ٩ ذي الحجة سنة ١٣٤٥ (٦ يونيو سنة ١٩٢٧) الساعة الخامسة مساءً

(١) راجع ملحق هذه الصفحة .

أما أن يطلب التأجيل للدورة المقبلة بينا المسألة غير عروضة فلذلك غير مقبول - إذا أهم أنه بعد تمام المناقشات في أي موضوع يصح أن يقدم أحد الأعضاء أو بعضهم اقتراحا بفتح باب المناقشة ولكن في هذه المسألة جرى بعض حضرات الأعضاء على غير المؤلف فقتلوا اقتراحهم بطلب التأجيل وهم مع ذلك لم يسموا أقوال الذين لم يتكلموا سواء كانوا من المطرئين أو المأبدين وحبهم مع ذلك في طلب التأجيل الحاجة الى الدرس والفهم فكان الأولى بهم أن يستمعوا لزملائهم ممن لم يتكلموا لهم يكونوا رأيا هم في حاجة الى تكوينه . ولكن عشرة من حضرات الأعضاء قالوا أنهم لا يريدون سماع هؤلاء العمل ....

(هجة) .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - لا تعجل مثل هذا التصريح وأنا أطلب من سعادة العضوان ليحسب كلمته فوراً لأن لا قبلها فيها امتحان لنا وساس بكرامة المجلس . فلا يملك أحد أن يقول هذه الكلمة من حضرات الأعضاء . الرئيس - أرجو أن ينظر حضرة ابراهيم نور الدين بك حتى يتم سعادة العضو كلامه .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - الواقع أن العبارة التي ذكرها الباشا جارسة وغير لائقة .

سعادة أحمد علي باشا - الواقع أنني أعني بكلمتي أنك لا تريدون سماع كلام الذين يريدون أن يتكلموا تأييدا للشرع - المسألة ليست مسألة انقطاع ....

حضرة عمود أبو النصر بك - يؤجل للدور المقبل .

الرئيس - لا تقاطع حضرة العضو المتكلم .

سعادة أحمد علي باشا - كان المفهوم أنه قبل أن يناقش المجلس في الموضوع ويسمع كلام من أدلوا برأيهم فيه أن يطلب التأجيل من يريد من حضرات الأعضاء حتى يدرس الموضوع للدراسة الكافية . وكلنا للمفهوم كذلك أن يكون طلب التأجيل لأسبوع أو عشرة أيام على الأكثر . أما التأجيل للدورة المقبلة فهذا لا عمل له . ولذلك أسسم على نظر هذا المشروع للذي ينظم العمل بالمحكمة الشرعية .

الرئيس - هل تمارض وزارة الحفانية في طلب التأجيل ؟

سعادة عبد الرحمن رضا باشا (وكيل وزارة الحفانية) - وزارة الحفانية لا ترى معنى للتأجيل بعد أن استوفى بحث المشروع ، وبذكرة حضرة محمد عز العرب بك تتلخص في أن لبعض القضايا أهمية خاصة ، ولوزارة

## ملحق

اسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على الاقتراح المقدم طلب تأجيل النظر في مشروع القانون المعدل للدين ١٩٧٢ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها الى الدورة المقبلة

(٢١) حضرة عفيفي حسين البربري أفندي	(١١) معاذة اللواء حسين خيرى باشا	(١) حضرة ابراهيم الطاهري بك
(٢٢) » علي اسماعيل بك	(١٢) حضرة واغيب عطيه بك	(٢) » الشيخ ابراهيم بسيوني الخطيب
(٢٣) » علي عبد الرازق بك	(١٣) » زوق شعبان شعبه بك	(٣) » ابراهيم حلم مها أفندي
(٢٤) » الشيخ علي محمد مروان	(١٤) » الشيخ ستوبى منصور	(٤) » ابراهيم نور الدين بك
(٢٥) معاذة محمد الجففي الطوزي باشا	(١٥) » شاهين الجندى أفندي	(٥) » أحمد عبد ابوسيت بك
(٢٦) حضرة الشيخ محمد عز العرب بك	(١٦) » الشيخ طه حسين	(٦) » أحمد محمد مجازي بك
(٢٧) » محمود أبو النصر بك	(١٧) » عبد الرحمن محمد مها أفندي	(٧) » معالي اسماعيل سري باشا
(٢٨) معاذة محمود رشاد باشا	(١٨) » عبد الرحمن الموم بك	(٨) » حضرة السيد عبد الرحمن بك
(٢٩) حضرة مرسى وزير بك	(١٩) » عبد الفتاح اللوزي بك	(٩) » حسن رشوان حامى بك
(٣٠) » مصطفى رشيد بك	(٢٠) » الشيخ عزب الليثي	(١٠) » الشيخ حسن عبد القادر
(٣١) دولة يوسف وهبه باشا		

اسماء حضرات الأعضاء الذين لم يوافقوا على الاقتراح المقدم طلب تأجيل النظر في مشروع القانون الى الدورة المقبلة .

(٢٢) حضرة محمد جعفر أفندي	(١٢) حضرة حسن أحمد العديسي بك	(١) حضرة ابراهيم سيد أحمد بك
(٢٤) معالي محمد شفيق باشا	(١٣) » السيد حسين الفصحي	(٢) » الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله
(٢٥) معاذة محمد صفوت باشا	(١٤) » سعيد فهمي الزوي بك	(٣) » أحمد أبو سيف راضى أفندي
(٢٦) حضرة محمد عبد اللطيف أفندي	(١٥) معالي عبد الرحمن صبرى باشا	(٤) معاذة أحمد محمود باشا
(٢٧) » محمد عوض جبريل أفندي	(١٦) حضرة عبد العزيز رشوان بك	(٥) معالي أحمد حلمي باشا
(٢٨) معاذة اللواء محمد كامل باشا	(١٧) دولة صفى يكن باشا	(٦) حضرة أحمد عبده بك
(٢٩) » محمود شكرى باشا	(١٨) حضرة عقل محمد بك	(٧) معاذة أحمد علي باشا
(٣٠) » ميشيل أيوب باشا	(١٩) معاذة اللواء علي فهمي باشا	(٨) حضرة أحمد مصطفى بك
(٣١) حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل	(٢٠) حضرة عوض عربان المهدي بك	(٩) فضيلة الشيخ أحمد نصر
(٣٢) » يوسف بتشوتو بك	(٢١) » محمد أحمد الشريف بك	(١٠) حضرة الشيخ اسماعيل محمد أحمد عبده فواز
(٣٣) » محمد طوى البخار بك	(٢٢) معاذة محمد افلاطون باشا	(١١) معاذة أمين سامى باشا



## مجلة الشريعة

### مضبطة الجلسة الثامنة والأربعين

المتعددة علنا في يوم الاثنين ٦ ذى الحجة سنة ١٣٤٥ الموافق ٦ يويه سنة ١٩٢٧

(١) التصديق على محضر الجلسة السابقة (٢) كتاب من وزارة الأشغال العمومية من الرخصة المقدمة من إسماعيل عبد العزيز وعمر بن أمالي تمنت الشريعة طلب تغيير ترعة نصر (٣) أسئلة - ١ - سؤال موجه إلى حضرة صاحب المطال وزير الخارجية من حضرة الشيخ حسن عبد القادر عما يشهده الأجراء حاما بالصعوبات التي تعدها روسيا في الحصول على القطن المصري - تأجيله - ب - سؤال موجه إلى حضرة صاحب المطال وزير المعارف العمومية من مساعدة محمود شاد باشا عن سبب عدم قبول استقالة الدكتور محمد حسين في وظيفته مع طعنه على الدين الإسلامي - الإجابة على حقن السؤالين - د - سؤال موجه إلى حضرة صاحب ندوة وزير الداخلية عن مشروع مخطط دابدين بك من سبب تأخير إصدار قرار فرض الرسوم المقررة على التبادلات التي تطلب بالمجلس المصري - تأجيله (٤) اقتراحات - أ - اقتراح من حضرة محمود بك حنا بك بإدارة طلبات اللطف عدة شهر تغيير المياه المقررة لرى القطن والأرز بحديرة البصرة - إحاطة إلى بلنة الاقتراحات - ب - اقتراح مشروع قانون مقدم من حضرة حافظ دابدين بك بقبض مرائب بعض الموظفين - تناوله مقدمه عنه (٥) مشروع قانون نظام مدرسة القضاء الشرعي - ب - تقرير لجنة الحادف - الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ (٦) تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الخطة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - القسم ثان (المردودات) - قسم ٩ وزارة الخزانة - فرع ١ والمحاكم الشرعية (٧) مشروع قانون نظام مدرسة القضاء الشرعي - ب - تقرير لجنة الحادف - استمرار الموافقة بلجنة القبة بسبب رفع الجلسة لعدم تكامل العدد القانوني .

وحضر حضراتا صاحب المطال والقزعة : على التماسي باشا وزير المعارف العمومية وعبد الفتاح مصري بك وكيل وزارة المعارف العمومية .  
تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : عبد الفتاح رجاوي افندي . الشيخ محمد من العرب بك . محمد أحمد شريف بك . علي عبد الرزاق بك .  
حبيب المصري بك سكرتير عام .

أعلن حضرة صاحب العزة الرئيس افتتاح الجلسة .

(١) التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة؟  
أصوات : لا .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

(٢) كتاب من وزارة الأشغال العمومية من الرخصة المقدمة من إسماعيل عبد العزيز وعمر بن أمالي تمنت الشريعة طلب تغيير ترعة نصر لسيولة الري

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ بالنيابة  
إعلاء إلى مكتبة المجلس رقم ٧ - ٩٩٩/٤/١ بتاريخ أول مايو الماضي  
المنع بها الرخصة المشار إليها أملاء أشرف باحاطة بعتكم علما بأن ترعة  
نصر ليست من الترع العمومية التابعة لمصلحة الري أنماهي سقي خصوصية  
أخذت من ترعة الشراخنة خلف سمارة ترعة يهيشن النيلية مباشرة والمتضمنون  
منها هم المكثفون بتطهيرها ولأنها حقيقة تحتاج للتطوير فسيصير إجره ذلك  
على نفقة المتضمنين منها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الأشغال العمومية  
مثنى هوم

تحريرا في ٥ يونيو سنة ١٩٢٧

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والثلثية العاشرة مساء برئاسة حضرة  
حب العزة بك على طوى الجزار بك وكيل المجلس وبحضور حضرات الأعضاء  
صفا :  
أولا - الثائنين :

(١) لجانزات وهم حضرات :

يسوي مذكور بك . حسين وشدي باشا . عبد السيد  
أبو علي باشا . بولس حنا باشا . محمد أحمد خلف الله بك .  
محمد طلعت حرب بك . محمود محمد حسن الشنتوبل باشا ؟

(ب) غيراثن وهم حضرات :

أحمد ذوالفقار باشا . أحمد مصطفى بك . شاهين  
إيلندي افندي . عبد الله سليمان أباطه بك . اللواء حسين  
شريف باشا . لورس أغنيخ فانوس افندي . محمد  
محمود بك ؟

ثانيا - المختصين :

(١) من جلسة اليوم حضرات :

أحمد الشريفي باشا . أحمد حيد بك . محمد شفيق باشا .  
محمد عجب باشا . محمود بيبيون افندي . الشيخ طه حسين .

(ب) من جلسي اليوم واللند حضرة : عقل محمد بك .

(ج) من الباقي من جلسات هذا الأسبوع حضرات :

محمد البالي باشا . سعد مكرم بك . اللواء محمود فؤاد باشا ؟

(د) من جلسات هذا الأسبوع حضرات :

شيمان السيدمؤمن بك . الشيخ متولي عمر مجازي . محمود

الاربي باشا . الفريق موسى فؤاد باشا .

(هـ) من الأسبوع القاض وهذا الأسبوع حضرة : محمد لطفي

طلعتوي طعتاوي افندي .

## ٣ - أسئلة

١ - سؤال موجه الى حضرة صاحب المجالس وزير المعارف من حضرة الشيخ حسن عبد القادر عما نشر جريدة الأهرام خاصة بالعصوبات التي تفرضها روسيا في الحصول على القطن المصري - فأجابه .

الرئيس - نظرا لغياب حضرة صاحب الدولة وزير المعارف بالنيابة وحضرة السائل يؤجل السؤال الى جلسة أخرى .

ب - سؤال موجه الى حضرة صاحب المجالس وزير المعارف العمومية من سعادة محمود رشاد باشا عن سبب عدم قبول استقالة الدكتور طه حسين من وظيفته بالجامعة المصرية .

ج - سؤال موجه الى حضرة صاحب المجالس وزير المعارف العمومية من حضرة سعيد فهمي الزوي بك عما اذا كان يسوغ استقالة الدكتور طه حسين من وظيفته عن عمله على المجازين الاسلامي - الاجابة على طين السؤالين :

على السؤال الأول وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو لو تكم إعطاء حضرة صاحب المجالس وزير المعارف بآني أوجه اليه السؤال الآتي وأرجو الرد عليه بالجلسة :

في الدورة البرلمانية الثالثة أجمعت مجلس النواب مسألة مؤلف أصدره الأستاذ طه حسين افندي أسماء في الشعر الجاهلي أوجب نتيجة وقدمت بمضمونه شكواي الى النيابة العمومية اتهم التحقيق فيها بقرار حفظ لعدم توفر القصد الجاني لدى المؤلف يوجبها كونه جنائيا .

وقد جاء في أسباب هذا القرار ما دعا الأستاذ طه حسين افندي لتقديم استقالته من وظيفته بالجامعة المصرية وأن هذه الاستقالة لم تقبل فأرجو من معاليكم اتخاذني عن السبب الذي دعا لعدم قبول هذه الاستقالة ولكم الشكر

٢٢ مايو ١٩٢٧

محمود رشاد

عضو الشيوخ عن دائرة السلاويين

على السؤال الثاني وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أقدم لوفدكم السؤال الآتي راجيا تليينه لحضرة صاحب المجالس وزير المعارف العمومية للاجابة عليه :

لاحظنا في هذه الأيام أنه قد طبع تحرير النيابة الخاصة بقضية الدكتور طه حسين وياع الآن في الأسواق وتتداوله الأيدي وقد تصفحناه ونذكر على سبيل المثال بعض ما دون به :

أولا - أن الدكتور طه حسين ذكر في صفحة ٧٦ من كتابه ( في الشعر الجاهلي ) ما نصه :

للتوراة أن تحدثنا عن ابراهيم واسماعيل ولقرآن أن يحدثنا عنهما أيضا ولكن ورود هذين الاسمين في التوراة والقرآن لا يكفي لاثبات وجودهما التاريخي فضلا عن اثبات هذه القصة التي تحدثنا بجحرة اسماعيل بن ابراهيم

الى مكة ونشأ العرب المستعربة فيها ونحن مضطرون الى أن نرى في هذه القصة توراة من الحيلة في اثبات الصلة بين اليهود والعرب من جهة وبين الاسلام واليهودية والقرآن والتوراة من جهة أخرى الى آخر ما جاء في هذا الصدد .

ثانيا - أن فضيلة شيخ الجامع الأزهر أرسل الى النائب العمومي بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٢٧ خطابا يبلغ به النائب تحريرا دفعه الى فضيلته علمه بالجامع الأزهر يتضمن أن كتاب الدكتور طه حسين المشار اليه يشتمل على تكذيب القرآن الكريم صراحة في صفحة ٧٦ وما بعدها .

ثالثا - أن رئيس نيابة مصر قد قال في قرار النيابة أن الجلسات السابقة ذكرها من الكتاب المذكور في البند الأول من هذا القرار قصد على الدين الاسلامي لأنه انتهك حرمة هذا الدين بأن نسب الى الاسلام أنه استغل قصة ملغقة في قصة هجرة اسماعيل بن ابراهيم الى مكة وبناء ابراهيم واسماعيل للكعبة واختيار هذه القصة أسطورة وأنها من تخلق اليهود وأنها خدعة العهد ظهرت قبيل الاسلام وهو بكتلامه هذا يرى الدين الاسلامي بأنه مضلل في أموره على عقائد في القرآن باعتبار أنها حقائق لا مزية فيها .

فهل يرى وزير المعارف في دولة اسلامية أنه يسوغ استيفاء معلم الناشئة المصرية في أكبر جامعة علمية يطمح هذه المطاعن على الدين الاسلامي بهذه الصورة ويقبلها على التلاميذ وينشرها بين الأمة خصوصا وأنه عند ما اطلع على قرار النيابة لم يجد بدا من أن يتنقل عن مركزه ويرفع استقالته الى الجامعة ؟

سعيد فهمي الزوي

٣٠ مايو ١٩٢٧

معالي على التمسعي باشا ( وزير المعارف العمومية ) - في الدورة البرلمانية الخامسة يبيت في مجلس النواب أن الدكتور طه حسين احتضر على صفحات الجرائد مما جاء في كتابه " في الشعر الجاهلي " مصرا بأنه لم يقصد أن يحس كرامة الدين الاسلامي الذي هو دينه .

وكذلك صرح أن مدير الجامعة أكد له أن الدكتور لم يلق على الطلبة شيئا مما أخذ عليه في كتابه وأن الجامعة فوق ذلك بحمت نسخ الكتاب ومنعت تداوله . وقد تولت النيابة تحقيق الموضوع بعد ذلك وفقرت حفظ الأوراق . ولكن الجامعة لم تكف بما تقدم بل اتخذت كل ما يلزم من الاجراءات لضمان عدم تكرار شئ من هذا القبيل لا من الدكتور ولا من غيره من موظفي التدريس .

وفوق هذا كله فإن الدكتور طه حسين أعاد طبع الكتاب بعد تنقيحه وحذف ما أثار الشبهة فيه .

وقد رأت الوزارة أن تتخذ بالاجراءات المتقدمة وبضمان عدم التعريض بالاديان في الجامعة مستقبلا .

سعادة محمود رشاد باشا - أن كل ما دار في الدورة البرلمانية الماضية أمام مجلس النواب باق بقضائنا .

أني لا أريد أن أثير المسألة من جديد بل أذكر حضراتكم بأن حضرة صاحب المجالس وزير المعارف وعد في تلك الدورة أمام مجلس النواب أن يحس أمر كتاب " في الشعر الجاهلي " بما يستحق من عذبة .

حضرة سعيد فهمي الزوي بك — لا أريد مناقشة الكتاب من الوجهة التاريخية ولا الأدبية إلى ما ذهبت إليه النيابة من عدم توفر القصد الإيجابي ولكن الذي ألاحظه أنه لا يصح أن يصدر هذا الكتاب بما فيه من مطاحن على الدين الإسلامي من معلم مسلم وفي بلد إسلامية ولا يجاب عليه بما أريد أن أسأل هل حصلت وزارة المعارف ثمن الكتاب ؟

حضرة عبد العزيز رضوان بك — هذا سؤال جديد .

حضرة سعيد فهمي الزوي بك — بقيت مسألة الاستفادة والاحظ أن معالي وزير المعارف لم يتكلم فيها .

معالي علي الشامي باشا (وزير المعارف العمومية) — أعد سعادة العضو المحترم محمود رشاد باشا أي صاحب الكتاب الجديد على لجنة خاصة .

د - سؤال موجه إلى حضرة صاحب الدفعة وزير الداخلية من حضرة سعادته عديد من سبب تغيير عرض الرسوم اللازمة على تشييدات التي طلب بالجمعية الأخيرة .

معالي علي الشامي باشا (وزير المعارف العمومية) — رجو دولة وزير الداخلية تأجيل الإجابة على هذا السؤال لمدة أسبوع أو أسبوعين .

الرئيس — أرجو إلى أول جلسة للأعمال العادية بعد عيد الأضى .

( ٤ ) اقتراحات

أ - اقتراح من حضرة محمود علي بك : إدارة طبقات حضرة شير توبون الجهاد اللازمة لرى لخص والأرزيمرية حجة — أحده أن لجنة الاقتراحات .

نص الاقتراح

بما أن المياه التي خصصت لمديرية البصرة غير كافية لرى القطن والأرز الآن فأقترح إدارة طبقات المصنف مدة شهر لتوفير المياه وتعمل الشكوى من المزارعين بسبب قلة المياه .

محمود علي بك

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات ؟

( موافقة ) .

ب - اقتراح يمتنع دون مقدم من حضرة حافظ عابدين بك بلفظ مرتبات حصص الموظفين : أدرك مقدمه عنه .

الرئيس — سحب حضرة المقترح اقتراحه .

( ٥ ) مشروع قانون نظام مدرسة القضاء الشرعي — تحرير جنة الخفية — المراجعة على القانون من حيث المبدأ .

على كتاب اللجنة وهذا نصه : .

حضرة صاحب البعثة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع إليكم مع هذا تقرير لجنة المعارف عن مشروع قانون نظام مدرسة القضاء الشرعي وأرجو عرضه على هيئة المجلس لنظره بصفتها مستجيبة .

وبناء على ذلك سحب المقترح لطرف معرفة اقتراحه مكتفياً بإبلاغ الأمر إلى النيابة لتحقيقه .

حققت النيابة ثم أصدرت قرارها بحفظ القضية لعدم توفر القصد الإيجابي ولكن بالرغم من حفظ القضية قد أثبت تحقيق النيابة ما سأل الأستاذ طه حسين كثيراً كما هو ثابت في قرار النيابة المذكور .

ومع حضرة صاحب المعالي وزير المعارف أن يبحث أمر الكتاب كالتف كان من أثره أنه أنقضى الكتاب المذكور أو أعدم ولكنني أتبه حضراتكم إلى ظهور الكتاب تحت اسم آخر هو "في الأدب الجاهل" بدلاً من "في الشعر الجاهل" . وقد قال حضرة الدكتور طه حسين في مقدمته ما يأتي "هذا كتاب السنة الماضية حذف منه فصل وأثبت فصل وأضيفت إليه فصول وغير عنوانه بعض التغيير وأنا أرجو أن أكون قد وقفت في هذه الطليعة الثانية إلى حاجة الذين يريدون أن يدرسوا الأدب العربي عامة والجاهل خاصة من منافع البحث وسبل التحقيق في الأدب وتاريخه وهو على كل حال خلاصة ما يأتي على طلاب الجامعة في السنتين الأولى والثانية من كلية الآداب" .

أما وقد صرح المؤلف أن الكتاب الجديد هو خلاصة ما يأتي على طلاب الجامعة في السنتين الأولى والثانية وأراد أن يكون موقفاً ضمن زجول الامتحان على أولادنا في كلية الآداب أن لا يجهلوا أو يقرأوا في كتابه الجديد ما وجدوه أو قرأوه في كتابه القديم ولا شك في أن طريق الامتحان إذاً يأتي من جانب حضرة صاحب المعالي وزير المعارف فله بما لديه من السلطة على الهيئات التي تشرف على الجامعة أن يأمر مجلس الجامعة بتأليف لجنة من بين أعضائه أو من غيرهم من ذوي الكفاية لبحث كتاب "في الأدب الجاهل" حتى إذا لم يوجد به ما يشوب أو لم يكن مصادماً للأمة الإسلامية في أمر ما لبسنا من الشعور بأجازه والان أن ظهور أن كتاب في الشعر الجاهل يجعل لنا مرة أخرى في ثوب الأدب الجاهل أعدمه وأباه ونظر في أمر مؤلفه .

حضرة محمد محمود خليل بك — أن ما أبداه سعادة رشاد باشا .....

الرئيس — الكلمة ليست لحضرتك .

حضرة محمد محمود خليل بك — المساعدة ٣٤ من اللائحة تميز الكلام .

الرئيس — طلب حضرة سعيد فهمي الزوي بك مقدم أحد السؤالين أن يستوضح معالي وزير المعارف .

حضرة محمد محمود خليل بك — ولكن كلامي يتعلق بما أبداه سعادة محمود رشاد باشا من التعلق على إجابة معالي الوزير .

الرئيس — تمضل .

حضرة محمد محمود خليل بك — يجوز — طبقاً للائحة الداخلية — المصوأن يستوضح الوزير بعد الإجابة وليس له غير ذلك فسؤال رشاد باشا واضح وأطوبار عليه كان واضحاً وما أبداه سعادة رشاد باشا الآن لا يستعاضاً عما إذا أريد تحويل السؤال إلى استجواب فهذا أمر آخر .

الرئيس — لم يطلب صاحب السؤال تحويله إلى استجواب .

الرئيس - أي المشروعين ترون حضراتكم نظره أولا ؟

أصوات : مشروع قانون مدرسة القضاء الشرعي .

( حضر حضرة صاحب المال محمد فتح الله بكات باشا وزير الزراعة ) .

الرئيس - اخذ بثل التقرير الخاص بقانون مدرسة القضاء الشرعي .  
تلى تقرير اللجنة وهذا نصه :

أحال المجلس بجلسته ١٣ أبريل سنة ١٩٢٧ الى اللجنة مشروع قانون بنظام مدرسة القضاء الشرعي الذي اقترحه مجلس النواب فنظرت اللجنة بجلساتها المنعقدة في ١٩ و ٢٩ و ٢٩ أبريل و ١٠ و ١١ مايو سنة ١٩٢٧

وقد رأت اللجنة أن تتأسس في نظر هذا المشروع برأي وزارة المعارف العمومية التي تدبت حضرة صاحب العزة وكلها يعرض اجتماعات اللجنة ويدل عليها بما تحتاج اليه من المعلومات

وقد تبين للجنة المعارف أن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب خلو من النص على عدد الحصص التي تخصص لكل مادة من المواد كل أسبوع خلافا لما يقتضيه به القانون رقم لسنة ١٩١٠ والقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ كما تبين لجنة أيضا أنه لم ينص بهذا المشروع على شروط امتحان الالتحاق والامتحان النهائي ولا على المقررات التأديبية التي توقع على طلبة هذه المدرسة كما يقتضيه نص القانونين المذكورين .

وقد رأت اللجنة أن القانونين رقم ١٩١٠ لسنة ١٩٢٠ و رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ لا يزالان قائمين ويصحب احترامهما ولذلك أصرت على طلب النص في المشروع على ما تقدم .

ولما بلغ قرارها الى وزارة المعارف العمومية قدمت بعض مقترحات شملت كل أركان القانونين المذكورين هذا الركن الخاص بعدد الحصص التي تخصص لكل مادة على حدة في الأسبوع وذلك لأن الوزارة قد ترى في وقت ما حاجة لزيادة أو انقاص عدد الحصص لمادة من المواد وأن تحديد هذا في القانون قد يضطر الوزارة عند الإلزام الى الرجوع للبرلمان وفي ذلك مضية لوقت الطلبة . ثم اقتبحت أن يكون توزيع المواد والحصص بمرسوم .

على أنه وإن كان من رأى اللجنة وجوب النص في المشروع على توزيع المواد والحصص وفاقا لما تقتضيه به الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ ولما لم يحصل اتفاق بين اللجنة ووزارة المعارف على هذه النقطة رأى إحالة الفصل في النقطة المذكورة على هيئة المجلس الموقر عند نظر القانون .

وبما أن المادة (٢٣) من مشروع القانون الذي أعدته اللجنة نص على وجوب العمل به ابتداء من السنة المكتوبة ١٩٢٧ النافذة في سنة ١٩٢٨ فقد أصبح من الضروري أن يقر البرلمان في دور انعقاده الحالي .

لهذا ترجو اللجنة من المجلس أن يتكرم بنظره بصفة مستعجلة .

وهذا نص مشروع القانون الذي اقترحه اللجنة :

وقد انتدبت اللجنة حضرة محمود بسيوني أفتدى ليكون مقررا لما في ذلك أمام المجلس .

وتفضلوا بكونكم بقبول عظيم الاحترام

القاهرة في ١٥ مايو سنة ١٩٢٧  
رئيس لجنة المعارف  
أمين سامي

الرئيس - حضرة محمود بسيوني أفتدى مقرر اللجنة غلب اليوم فهل أنابت اللجنة أحدا عنه ؟

سعادة أمين سامي باشا (رئيس اللجنة) - تم أنابت اللجنة حضرة محمود أبو النصر بك .

سعادة محمد صفوت باشا - نظر المجلس في الجلسة الخامسة المسألة المدرجة بجدول أعمال اليوم تحت بند ١١ وهي الخاصة بتقرير لجنة الحفانية عن مشروع قانون بتعديل المادتين ١٧ و ٢ من لأحكام تزيين الحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها وقد استغرقت المناقشة في هذا الموضوع الجلسة الخامسة كلها ولم يبقه الفصل فيه للآن . وقد رأيت هذا الموضوع على في جدول أعمال اليوم بتقرير لجنة المعارف عن مشروع القانون الخاص بنظام مدرسة القضاء الشرعي فأبى هي الحكمة في ذلك ؟

الرئيس - قرر المجلس في الجلسة الخامسة أن ينظر مشروع القانون الخاص بنظام مدرسة القضاء الشرعي اليوم قبل فيه نظرا لاستقباله فضلا عن هذا فإنه لا يوجد من يمثل وزارة الحفانية الآن .

سعادة محمد صفوت باشا - لأحاجة لوجود من يمثل وزارة الحفانية الآن بعد أن أبدت الوزارة أمام المجلس في الجلسة الخامسة كل ما ليسها من الملاحظات على أنه ليس من الترتيب العليبي أن تبدأ بنظر مسألة تتعلق أن تنتهي منها فنحن الى فيها .

الرئيس - لقد قرر المجلس ذلك في الجلسة الخامسة ومع هذا فالأمر متروك لحضراتكم .

سعادة محمد صفوت باشا - أرى أنت تنتهي أولا من نظر مشروع القانون الخاص بتزيين الحاكم الحاكم الشرعي والاجراءات المتعلقة بها .

الرئيس - هل لدى معالي وزير المعارف مانع من نظر مشروع هذا القانون أولا ؟

معالي على التسمي باشا (وزير المعارف العمومية) - ولكن يلاحظ أنه لا يوجد بالجنة من يمثل وزارة الحفانية .

حضرة عبد أحد الشريف بك - إن وضع مشروع القانون الخاص بنظام مدرسة القضاء الشرعي في أول جدول أعمال اليوم كان بناء على قرار المجلس بالجنة الخامسة . ولهذا السبب حضر معالي وزير المعارف ولم يحضر من يمثل وزارة الحفانية

سعادة محمد صفوت باشا - أنه وإن كان قد صدر قرار المجلس في الجلسة الخامسة بتقديم نظر مشروع القانون الخاص بنظام مدرسة القضاء الشرعي على فيه إلا أنه لا مانع من نظره في نفس هذه الجلسة بعد الانتهاء من مشروع القانون الخاص بتعديل المادتين ١٧ و ٢ من لأحكام تزيين الحاكم الشرعي والاجراءات المتعلقة بها .

ويجب ذلك باق المادة بهذه الصيغة : وأما توزيع المواد السابقة على سنى الدراسة والحصص المخصصة لكل منها في الأسبوع ومناهج الدراسة فتعين بمرسوم .

حضرة محمد محمود خليل بك - المشروع الذى يتل الأئمة هو مشروع اللجنة والذى يجب أن يتل أولا هو المشروع المقدم للجلس من الحكومة . الرئيس - ان الحكومة تنازلت عن مشروها الذى قدمته ونظر مشروع اللجنة .

( حضر معالى احمد زكى أبو السعود باشا وزير الحفانية ) .

سادة أمين سائى باشا - ان محضر جلسة اللجنة حال من ذكر الزيادة التى أشار اليها حضرة محمود أبو النصر بك .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - هذه الزيادة تبادلنا الرأى فيها بطلسة اللجنة مع سعادة صفوت باشا وحضرة محمود بيونى أفندى ومعلى وزير المعارف وحضرة وكيل الوزارة وعلى ما أظن انه غائبا أن يذكر ذلك لسادة أمين سائى باشا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ان التعديل الذى تلاه حضرة المقرر قال عنه سعادة رئيس اللجنة انه لم يذكر بمحضر جلسنا . ومع ذلك فكيف بعد طبع التقرير لم يطع هذا التعديل ويوزع علينا كذلك حتى كنا نتكلم فى درسه . أما أن نؤخذ كل مرة بمثل هذه المفاجأة فهذا ما لا نقره .

الرئيس - الأوفى انذ ارجاءه التفرغ إضافة هذه الزيادة الى حين تلاوة المشروع مادة مادة فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟ ( مواقفة ) .

فل من تحرير اللجنة ما يأتى :

مادة ٥ - لغة التعليم فى هذه المدرسة هى اللغة العربية .

مادة ٦ - تتحدد مدة السنة المدرسية بمرسوم .

مادة ٧ - الأحكام الخاصة بمواظبة الطلبة وسلوهم بتعين بمرسوم .

مادة ٨ - العقوبات التأديبية التى يمكن توقيعها هى :

( ١ ) التوبيخ .

( ٢ ) الانذار .

( ٣ ) الطرد من المدرسة مدة لا تتجاوز أسبوعا .

( ٤ ) الحرمان من المكافأة من عشرة أياذ الى سنة اذا كان الطالب من يمنعون مكافأة .

( ٥ ) الحرمان من دخول امتحان الانتساب أو امتحان اجازة القضاء الشرعى .

( ٦ ) الفصل نهائيا من المدرسة .

والدرس توقيع العقوبة الأولى . ولما نرى توقيع العقوبات الثلاث الأولى وأما العقوبات الباقية فيقتضى بها وزير المعارف مع مراعاة المادتين ( ٢٠ ) .

من هذا القانون .

### مشروع قانون بنظام مدرسة القضاء الشرعى

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - الغرض من مدرسة القضاء الشرعى أعداد الطلبة الذين يتحقون بها للاشتغال بالقضاء الشرعى وما يتعلق به .

مادة ٢ - يشترط فبين يدخل هذه المدرسة ما يأتى :

( أولا ) أن يكون حاصله على الشهادة الثانوية للدراسة التجديزية لمدارس العلوم .

( ثانيا ) أن يكون صحيح الجسم سليما من العاهات .

( ثالثا ) أن يكون حيد السيرة لم يسبق الحكم عليه بسبب أمره على الشرف وألا يعرف بالتساهل فى أموريته .

مادة ٣ - مدة الدراسة فى المدرسة أربع سنين .

مادة ٤ - تدروس فى المدرسة المواد الآتية :

التفسير والحديث . الفقه على المذهب الحنفى مع المقارنة بين المذاهب . أصول الفقه وآداب البحث . تاريخ التشريع والقضاء . تاريخ الاسلام . التوثيقات الشرعية . قضايا وقوانين قضائية . توحيد ومنطق . آداب وأخلاق . أصول القوانين . اللغة العربية وفروعها . نظام الحكومة . نظام ولوائح المحاكم الشرعية والأوقاف والمجالس الحسبية مع المقارنة بين لأنظمة الاجراءات أمام المحاكم الشرعية وقانون المرافعات أمام المحاكم الأهلية . القانون الدولى الخاص . محاضرات طبية .

وتوزيع المواد السابقة على سنى الدراسة والحصص المخصصة لكل منها فى الأسبوع ومناهج الدراسة بتعين بمرسوم .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - هنا عبارة أرجو زيادتها فى هذه المادة .

حضرة محمد محمود خليل بك - يتل مشروع القانون باكله أولا .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - ان الغرض إضافة عبارة على هذه المادة .

حضرة محمد محمود خليل بك - لا يمكن إضافة شيء الآن على المادة طبقا لأنظمة الداخلية بل يكون ذلك عند تلاوة المشروع مادة مادة .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - ان الزيادة التى أطلبها متفق عليها بين اللجنة والوزارة كما سأبينه لحضراتكم عند مناقشة المواد . وهذه الزيادة تقع فى المادة الرابعة عقب عبارة "محاضرات طبية" وهى "تخصص هذه المواد حصص لاحتل من ثمانية وعشرين فى الأسبوع فى كل سنة دراسية" .

## الامتحان الشفهي

٢٤	٤٠	احدى المواد الشرعية (المذكورة بالفاصلة ١٢)
٢٤	٤٠	مناقشة الرسالة

مادة ١٥ - يقدّم امتحان ثانٍ للانتقال لأجازه القضاء الشرعى في مواضع يحددها وزير المعارف العمومية بعد أخذ رأى مجلس الادارة ولا يسمح بدخوله الا للطلبة الآتى بيانهم :

(١) الطلبة الذين لم يستطيعوا حضور امتحان الدور الأول أو إكمالها لأسباب قهرية .

(٢) الطلبة الذين رغبوا في امتحان الدور الأول في مادة أو أكثر من مواد الامتحان التحريرى أو الشفهي بشرط أن يكونوا حاصلين في الامتحان التحريرى على النهاية الصغرى المقررة لمجموع مواد الامتحان .

و يمتحن المتخفون من حضور الدور الأول أو إكمالها ، وكذلك الأوسيون في الامتحان التحريرى في جميع مواد ذلك الامتحان .

أما الذين لم يرسلوا الا في الامتحان الشفهي فيعاد امتحانهم في الدور الثانى في جميع مواد هذا الامتحان فقط .

مادة ١٦ - كل طالب غش أو حاول الغش في الامتحان يطرد منه فوراً . وكل طالب خالف أحكام اللوائح والقرارات الصادرة بشأن الامتحانات يجوز طرده من الامتحان أيضاً .

مادة ١٧ - يجوز لطلاب الذى رسب في امتحانات المدرسة أن يعيد دروسه مرتين طول مدة الدراسة .

ولا يسمح لأى طالب رسب في امتحان اجازة القضاء الشرعى وفصل من المدرسة بدخول الامتحان مرة أخرى الا بتصريح من وزير المعارف بناء على قرار مجلس الادارة .

مادة ١٨ - يكون لدرسة مجلس ادارة يتألف من شيخ الجامع الأزهر رئيساً ومن رئيس المحكمة الشرعية العليا ونظر المدرسة واثنين يتخبطها وزير المعارف العمومية أعضاء لثمة سنيين يكون أحدهما مدرسا بالمدرسة .

مادة ١٩ - يجتمع مجلس الادارة بناء على طلب ناظر المدرسة وتصدر قراراته بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين . ويجب ألا يقل مدته من اربعة فاذا انقسمت الأصوات التسميين متساويين رجع القسم الذى فيه الرئيس .

فإذا لم يتكامل العدد القانونى وكلّف في المسائل المروضة ما يستدعى السرعة تباد دعوة المجلس للاجتماع بعد الجلسة الأولى بجللة أيام ويكون الاجتماع في هذه المرة مصحفاً مهما كان عدد الحاضرين . ولا ينظر في هذه الجلسة في غير المسائل التى كانت مقدمة لجلسة السابقة .

وإذا غلب أحد الأعضاء غياباً يترتب عليه عدم الاستئناق بحضوره يطلب المجلس من وزير المعارف أن يبين من يحل محله .

مادة ٢٠ - ينحصر مجلس الادارة بما يأتى .

(أولاً) تحضير اللائحة الداخلية للدرسة .

مادة ٩ - الامتحان النهاى يكون بواسطة لجنة من العلماء وأرباب المعارف الفنية يمين أعضاءها وزير المعارف العمومية بعد أخذ رأى مجلس الادارة المذكور في المادة ١٨ وتكون الرئاسة لشيخ الجامع الأزهر وعند غيابه لمن ينتاره وزير المعارف العمومية .

مادة ١٠ - يؤدى كل طالب كل ستم سنوات الثلاث الأولى امتحاناً للانتقال وكل طالب في السنة الرابعة امتحاناً لاتمام الدراسة في المواضع التى يحددها وزير المعارف العمومية بناء على اقتراح مجلس الادارة .

مادة ١١ - كل طالب ينجح في امتحان الانتقال ينتقل الى الفرقة التى هى أدنى من فرقته مباشرة وكل طالب ينجح في امتحان اتمام الدراسة يعطى اجازة القضاء الشرعى .

مادة ١٢ - يكون امتحان الانتقال تحريراً في جميع المواد المقررة للسنة الدراسية الى بعد لها الامتحان وشفهياً في أربع مواد تعين بمرسوم . ويكون امتحان اجازة القضاء الشرعى تحريراً في المقروء من المواد للسنتين الأخيرتين وشفهياً في احدى المواد الشرعية يعينها وزير المعارف بعد أخذ رأى مجلس الادارة كل سنة ويكون الامتحان في هذه المسألة بطريق التبيين وعلى الطالب فوق ذلك أن يقدم رسالة في مطلب من مواد الدراسة المقررة .

ولا يدخل في الامتحان الشفهي الا من كان ناجحاً في الامتحان التحريرى .

مادة ١٣ - لا يعد الطالب ناجحاً في الامتحان التحريرى للانتقال الا اذا حصل على الأقل على ٦٠٪ من النهاية الكبرى لفرقة مع المقارنة بين المذاهب و ٤٠٪ من النهاية الكبرى لدرجات كل مادة من مواد الدراسة الأخرى وكذلك على ٦٠٪ من مجموع النهايات الكبرى لدرجات جميع مواد الامتحان . وكذلك لا يعد ناجحاً في الامتحان الشفهي للانتقال الا اذا حصل على نسبة النجاح المقررة في الامتحان التحريرى لكل مادة ولجميع مواد الامتحان .

مادة ١٤ - لا يعد الطالب ناجحاً في امتحان اجازة القضاء الشرعى الا اذا حصل على النهايات الصغرى المقررة لكل مادة ولجميع مواد الامتحان المبينة في الجدول الآتى :

## الامتحان التحريرى

اسم المسألة	النهايات الكبرى	النهايات الصغرى
١ فقه مع المقارنة ... ..	٤٠	٢٤
٢ تفسير وحديث ... ..	٤٠	١٦
٣ أصول الفقه وآداب البحث ... ..	٤٠	١٦
٤ علوم عربية ... ..	٤٠	١٦
٥ شرح لأحكام الشريعة ... ..	٣٠	١٢
٦ القانون الدول الخاص ... ..	٣٠	١٢
٧ تاريخ التشريع والقضاء ... ..	٢٠	٨
٨ قضايا وتريبات قضائية ... ..	٢٠	٨
٩ المحاضرات العلمية ... ..	٢٠	٨
	٢٨٠	١٦٨

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - ما الذي يطلبه الأستاذ محمد محمود خليل بك ؟

حضرة محمد محمود خليل بك - أطلب أن يتل المشروع كما ورد من مجلس النواب وبعد ذلك تتل اقتراحات أو تعديلات اللجنة .

سعادة أحمد علي باشا - أرى قبل الموافقة أو عدلها على مشروع القانون إجمالاً أن يتل المشروع الوارد من مجلس النواب ثم يقبض ذلك حضرة المقرر بالمقارنة والتفصيل فيبين لنا الفرق بين المشروع الذي أقره مجلس النواب وما رآته لجنة المعارف بمجلس الشيوخ من التعديلات وأسبابها فإن التقرير المقدم من اللجنة حال الألام إشارة بسيطة لهذا الخلاف بين اللجنة ومجلس النواب - تلك الإشارة هي الواردة في الفقرة الثالثة من تقرير اللجنة التي أشر فيها إلى أن لجنة المعارف شئت أن مشروع "التقنين الوارد من مجلس النواب خلو من النص على عدد الحصص التي تحصل لكل مادة من المواد كل أسبوع خلافا لما يقضى به القانون رقم ١٩١٠ لسنة ١٩٢٠ رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠

لقد كان يجب على اللجنة أن تقول إن كان هذا القانون معمولاً به أو غير معمول بها - وإن كانا خاصين بمدرسة القضاء الشرعي وسدعاً أو بالدراسة في المدارس على وجه العموم فثبتين أن كان يمكن البناء بعض أحكامها والاستثناء عن نصوص كثيرة وردت في مشروع اللجنة حتى يتمكن المجلس من تقرير ما يراه .

إن مشروع مجلس النواب معطوق بكل ما تقره اللجنة إلا في بعض تفصيلات وكل ما في الأمر أن ذلك المشروع محل ومشروع لجنة المعارف بمجلس الشيوخ فيه تفصيل استند وجود القانون رقم ١٩١٠ لسنة ١٩٢٠ لسنة ١٩٢٠ وتريد أن تقف على نص هذين القانونين .

سعادة محمود شكوى باشا - أؤيد زميلي سعادة أحمد علي باشا وحضرة محمد محمود خليل بك لما أبداه من الأسباب الجوهية - وأرى إعادة المشروع للجنة لتقديم تقرير آخر متوفٍ بين فيه المشروع الوارد من مجلس النواب والتعديلات التي أدخلتها عليه لجنة المعارف . ما دأى الآن أصل المشروع في التعديل فما كان من الصعب أو المستعذر الوصول إلى حقيقة التعديل وهذا بالذات تنقضي قبل تقرير ورد التقرير للجنة لتنفيذ هذا الاقتراح وإعادة المشروع للمجلس في أقرب وقت .

معالي علي الشمسي باشا (وزير المعارف العمومية) - وزارة المعارف تعارض في تأجيل نظر هذا المشروع إلى جلسة أخرى للأسباب التي أبدتها في جلسة الماضية .

المسألة في غاية البساطة لأن المشروع من وضع لجنة المعارف بمجلس النواب وليس من عمل الوزارة وقد أقره مجلس النواب وأرسله إلى مجلسكم فأحيل إلى لجنة المعارف واتصلت الوزارة بالجنة وانضمت معاً على جميع التعديلات التي أدخلتها على المشروع هذا ما يخص منها سد الحصص.

(ثانياً) وضع مناهج الدراسة وتوزيعها على السنين والأوقات المختلفة وبيان درجات كل علم واختيار الكتب الدراسية .

(ثالثاً) انتخاب المدرسين بالمدرسة وانتخاب أعضاء بلجان الامتحان .

(رابعاً) تقرير ما ينبغي صرفه للطلبة من المكافآت .

(خامساً) تعيين عدد من يقبل بالمدرسة من الطلبة المستجدين وتحديد مبدأ المساحات وتقدير مئتها وتحديد مواعيد الامتحانات .

(سادساً) النظر في ميزانية المدرسة التي يجب على الناظر أن يرضى على المجلس وكذلك النظر في طلب الاعتمادات الإضافية التي تطرأ أثناء السنة .

(سابعاً) اتخاذ الإجراءات التأديبية الآتية :

فصل الطلبة تأنيباً من المدرسة وحرامهم من التقدم لامتحانات ومن المكافآت .

(ثامناً) النظر فيما يطلبه منه وزير المعارف .

وتعرض قراءات هذا المجلس مشفوعة بمحضر اللجنة على وزير المعارف العمومية ليقدر في شأنها ما يراه .

مادة ٢١ - يصدر قرار وزاري بعد موافقة مجلس الوزراء بتنظيم سير الدراسة وشروط القبول بالمدرسة في دور الاستئناف من النظام الذي كانت تدير عليه إلى النظام المبين بهذا القانون .

مادة ٢٢ - تلغى القوانين واللوائح السابقة الخاصة بمدرسة القضاء الشرعي .

مادة ٢٣ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون وإصدار جميع القرارات اللازمة لتنفيذه وبمصل به ابتداء من السنة المكتتبة ١٩٢٧ الساعلة في سنة ١٩٢٨

بأمر بأمر يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر في .....

حضرة محمد محمود خليل بك - طرح على مجلس النواب مشروع القانون الخاص بنظام مدرسة القضاء الشرعي فأقره وأحال على مجلس الشيوخ ولما أحيل إلى لجنة المعارف أدخلت عليه بعض تعديلات فأصبح أمثلاً لمشروع القانون الوارد من مجلس النواب معدلاً بما اقتترحه لجنة المعارف وأرى أن المشروع الذي يجب أن ينتظر فيه المجلس هو المشروع الوارد من مجلس النواب لا مشروع اللجنة فنبينا لأننا لو اقتصرنا على نظر مشروع اللجنة فيكون معنى ذلك أننا أعلنا المشروع الذي أقره مجلس النواب ولم ننظر فيه .

فما يجب الآن هو أن يطرح على المشروع الوارد من مجلس النواب أمامه التعديلات التي رأت اللجنة إدخالها عليه لأن هذه التعديلات ما هي إلا اقتراحات من اللجنة سواء وافق عليها معالي وزير المعارف أو لم يوافق عليها وبعد المناقشة في المشروع فإن أقر المجلس التعديلات أدخلت عليه وأعيد المشروع إلى مجلس النواب ولا في إلى المشروع كما هو .

حضره عمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - يظهر لي أن المسألة ترجع كلها إلى الشكل - بين أيدي حضراتكم مشروع القانون الوارد من مجلس النواب ترثه في الصفحة التاسعة منه كما ورد من ذلك المجلس وبجانب هذا المشروع أي في الصفحة التي قبله مشروع اللجنة أوبجاءة أخرى مادخلته اللجنة على ذلك المشروع من التعديل من أضافها مع وزارة المعارف - وليس هنا لك ما يصح مطلقاً أن توضع كل مادة من مواد المشروع وإمامها تعديل اللجنة .

نعم قد يكون هذا أسهل في المراجعة وتبيان الفرق بين النص الوارد من مجلس النواب والتعديل الذي رآه اللجنة وأظن أن طبع المشروع على النحو الوارد في التقرير لا يوفق حضراتكم من تبين ذلك خصوصاً أنه سئل عليكم كل مادة وما أدخل عليها من التعديل وأظن أنه لا يوجد ثمة مانع من نظر المشروع في هذه الجلسة ولا حاجة لأدخاله إلى اللجنة . ولا أظنكم بعد ذلك مصرين على إعادة المشروع إلى اللجنة لوضع المواد وإمامها ما يقابلها من التعديل وخصوصاً أن هذا العمل لا يقع في اختصاص اللجنة بل مرجعه إلى الطبع ونظامه على أن المسألة في ذاتها لا أهمية لها مادامنا قادرين على تصحيح التقرير بماثته التي هو عليها .

يقول سعادة أحمد علي إذا كان من اللازم أن نتقدم لحضراتكم أيضاً ببعض قوانين كقانون رقم ٥ لسنة ١٩١٠ والقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ وهما القانونان اللذان يمتدان إلى الساعة كقوانين أساسية لخطط التعليم لاشتغالها على الأركان والشروط التي يجب أن تتوفر في كل عمل يخص بخطط السلم ولكن القانونين يشتملان على أشياء كثيرة وليس فيما إلا مادة واحدة تتعلق بمدد المحصل وقد أثبتنا نصها في التقرير الذي وزع على حضراتكم وقبلنا أنها الأصل الذي رجسنا إليه في التعديل وفي هذا ما يكفي من أن نتقدم لكم بمجموعة قوانين سنة ١٩١٠ - ١٩٢٠

ما عليكم إذا أردتم المتابعة بين كل مادة في المشروعين إلا أن تصفحوا التقرير أولاً أكفيل بأن أين لحضراتكم أسباب التعديل في كل مادة وفي هذا ما يكفي لمعرفة أوجه التعديل خصوصاً وأن المشروع مطلوب نظره من وجه الاستقبال ونحن الآن في نهاية السنّة الدراسية وسنتع مدرسة القضاء الشرعي النظام الجديد من أول السنة الدراسية المقبلة ، ووزارة المعارف حاجة إلى الوقت للاستعداد في تنفيذها .

حضره محمد محمود خليل بك - ليست المسألة شكية كما قيل . . .

حضره عمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - للمسألة شكية تماماً .

حضره محمد محمود خليل بك - الأمر الذي يفسد له أننا لا نحافظ على النظام الذي وضعت اللجنة الداخلية كما نحافظ المجلس النيابي الأخرى على نظام لوائحها .

الرئيس - لم يحتل نظام العمل في شيء .

حضره محمد محمود خليل بك - نظام العمل منصوح عليه باللائحة الداخلية في المادتين ٨ و ٩ . ويجب صرامتها عند نظر مشروعات القوانين .

إن التعديلات الأخرى هي تعديلات تفصيلية واردة في جميع القوانين الخاصة بالتعليم ولا أظن أن مجلس النواب يمارس في قبول تلك التعديلات إلا ما يتعلق منها بالتعديل الخاص بمدد المحصل وهو التعديل الذي لم يتفق الوزراء مع اللجنة عليه . أما فيما يتعلق بشكل التقرير فاني أرى أن تسجل المواد حسب النص الذي أقره مجلس النواب وعند علاوة كل مادة يسجل التعديل الذي اقترحت به لجنة المعارف .

( حضر حضرة صاحب المملالي عثمان عزم باشا وزير الأشغال ) .

سعادة أمين سامي باشا - لقد بحثت اللجنة للمشروع بقية الثاني والقرى ورات أن يكون المشروع شاملاً كل أركان القانون رقم ٥ الصادر في سنة ١٩١٠ وأهمها النص على حصص كل مادة في كل أسبوع وهو ما طلبة مجلس شوري القوانين في السنة المذكورة ووافقت الحكومة عليه وجرى العمل بموجبه منذ سنة ١٩١٠ لغاية الآن . ولكن ذلك أساساً تتوجه به الأئمة إلى اللجنة التي وفي وقت اجتماعها وتعالى حضرة صاحب المملالي وزير المعارف إلى تكوينها واللجنة رفعت لمعالمة لواء إنشاء والمدح الذي لا مزيد عليه .

أبدى مجلس شوري القوانين رغبته هذه مع أن رأيه كان استشارياً يطلب أن يبدى رأيه في مواد التعليم وألفعة التي تدرس بها والطبقات التي توقع على الطلبة ومواد الامتحانات ومدد المحصل وقد أقرت الحكومة رأيه واستمر العمل على ذلك من سنة ١٩١٠ إلى الآن فشاركتم الهيئة التشريعية الحكومة في وضع القوانين الخاصة بالمسائل المتقدمة .

لما نظرت لجنة المعارف مشروع القانون المطروح أمامنا وجدت أنه خال من ثلاثة أركان ولا يمكن سريانه مع وجود هذا النص ولذلك طلبنا إلى وزارة المعارف إدخال الثلاثة الأركان في المشروع وهي شروط امتحان الانتساب والامتحان النهائي ثم العقوبات التأديبية التي توقع على طلبة المدرسة والركن الثالث هو مدد المحصل في الأسبوع وهذه لنا حق الاشراف عليها ويجب ألا نتساهل في هذا الحق .

إن الحكومة إذا طلبت امتداداً يبلغ مائة جنيه وجب عليها الحصول على تصديق البرلمان فكيف تتأخر في أخذ رأي المجلس في تقرير حصص المواد التي تتعلق بمراقبة التعليم والتي يترتب عليها الاشراف على الثقافة العامة ويترتب عليها إخراج أطباء ومهندسين وغيرهم وقد تكون النتيجة مع عدم أخذ رأي البرلمان، أن توضع قواعد تخالف أرادة الأمة .

لقد جرى العمل على أخذ رأي الهيئة التشريعية في مدد المحصل منذ ١٧ سنة وكانت اللجنة التشريعية بوزارة الداخلية تهر هذا النظام فما من قانون صدر في تلك المدة إلا وخص فيه من مدد المحصل فلم لا يصر على هذه الطريقة الآن ؟

وضعت وزارة المعارف مشروعات قوانين جامعة مائة بدرجات العلم وقدمتها للبرلمان ونحن اقترحها كما هي مع المحافظة على أن يكون منصوحاً فيها على مدد المحصل في الأسبوع لكل مادة من المواد التي يجب تدريسها في كل درجة من درجات التعليم .



فلهذه الأسباب ولما أبداه على وزير المعارف ولما تعرفه جميعا من أن المشروع يجب أن يتم نظره غاية السرعة خصوصا وأن هناك تعديلات أدخلتها على المشروع لجنة المعارف مجلس الشيوخ ووافقت عليها ووزارة المعارف وهذا التعديل يقتضى حثا إعادة المشروع إلى مجلس النواب .

ولما كان الآن في أواخر الدورة البرلمانية فإن كل هذا يدعو لاتهام النظر في المشروع على وجه السرعة ، ولذا أرى الموافقة على ضرورة نظر المشروع الآن دون تأجيله فبعد ملاحظة شكلية لا تأثير لها .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - أعلن أن حضرة محمد محمود خليل بك قد اقترح بعد ما سمعه بأن المسألة شكلية .

حضرة محمد محمود خليل بك - لم أقتح وقد قدمت اقتراحا مكتوبا بما أراه .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أرى أننا لم نخالف النظام كما يقول حضرة محمد محمود خليل بك مستندا على المادة ٧٩ من اللائحة الداخلية وهي التي تنص على أن "يشرح المجلس عقب تقديم تقرير اللجنة في مذكرة المشروع اجمالا من حيث المبدأ وبمجرد الاقتراح - فإذا قرر قبوله شرع ثانية في مناقشة مواد تفصيلا حسب ترتيبها ثم يتلى مرة ثالثة في جلسة أخرى لأخذ الآراء على مجموعه " ومن هذا يتبين أن هذه المسألة لا تؤيد رأيه .

حضرة محمد محمود خليل بك - أرجو أن يقرأ حضرة العضو المحترم المادة ٧٨ من اللائحة الداخلية .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - حتى ولا المادة ٧٨ من اللائحة تؤيد رأي حضرة العضو المحترم فهي تنص على أن "يقر المجلس بدستار تقرير اللجنة المشار إليها باستبعاد المشروع أو بوجاهته أو اللجنة المختصة ، وفي هذه الحالة يطرح المشروع مع المذكرة الايضاحية ويورع على الأعضاء" .

حضرة محمد محمود خليل بك - أي مشروع تقصده هذه المادة ؟

حضرة عبد العزيز رضوان بك - تقصد به المشروع المقدم من اللجنة والمسألة شكلية محضة ولا داعي للتأجيل وإن أؤيد الرأي القائل بنظر المشروع الآن .

حضرة عزيز مبراهيم أفندي - في كلمة موجزة : أقترح توفيقا لكل الآراء أن يتلى المشروع الذي أقره مجلس النواب ثم يقابل بالتعديلات التي أقرتها لجنة المعارف لمجلس الشيوخ .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - حضرة العضو ينضم لراي اللجنة إذن .

حضرة عزيز مبراهيم أفندي - سم .

الرئيس - تقدم اقتراح من حضرة محمد محمود خليل بك وسيتم على حضراتكم .

على الاقتراح المذكور وهذا نصه :

اقتراح أن يرد المشروع إلى اللجنة لتبني الاقتراحات التي تقدمها اقتراحا اقتراحا والأسباب المؤيدة لها ويحدد ذلك المشروع المقدم من مجلس النواب مصحوبا بالقرار التفصيلي للجنة المنصن لاقتراحتها وأنباع حكم المواد ٧٨ و٧٩ و٨٠ و٨١ من اللائحة عند المناقشة في ما

محمد محمود خليل

يوجد أملا مشروع قانون وتقرر وتغضى اللائحة بأن المشروع الذي يتلى على المجلس هو مشروع القانون المحول على المجلس فلذا تمت لجنة أول بعض الأعضاء فكرة إجراء تعديلات فقد نصت المادة ٨٠ على أن تلك التعديلات تطرح وتوزع على الأعضاء .

وتغضى اللائحة كذلك بأن يتلى أول مشروع القانون ثم تحصل المناقشة في التعديلات التي ترمض .

هذا هو النظام الواجب اتباعه ولكننا لانسير على مقتضاه في نظر هذا المشروع .

قبل إن ملاحظتي شكلية ولكني أقول إنها في صميم الموضوع لأنها تتناول أصل المشروع وأما يجب علينا أن نطلع عليهم بعد ذلك نطلع على التعديلات .

يقول على وزير المعارف بأن هناك استحيالا في نظر المشروع . وليس معنى الاستحيال أن نمنع من تأجيل نظر المشروع الآن فيكون تقدير صفة الاستحيال التي وصف بها المشروع أن يتم نظره في هذه الدورة البرلمانية وواجب أن نفهم المشروع وأن نتناقص فيه بوجهة ولذا أرجو العمل باقتراح مساعدة محمود شكرى باشا الذي يقضى بضرورة إعادة المشروع إلى اللجنة حتى تقدم تقريرها ميتا للتعديلات وأسبابها وإذا ذلك يتلى المشروع على المجلس فيتناقص الأعضاء في أصله ثم فيما قدم من الاقتراحات والتعديلات وبغير هذا الترتيب يكون سيرا على غير نظام .

مساعدة محمد صفوت باشا - أثار هذا الموضوع حضرة محمد محمود خليل بك ووافقه مساعدة أحمد على باشا وبعض حضرات الأعضاء على أن هناك مشروعين : مشروع اللجنة ومشروع مجلس النواب وكان واجبا أن يتلى مشروع مجلس النواب أولا ثم مشروع اللجنة .

هذه المسألة كما قال حضرة المقرر شكلية بحتة . إن المجلس الحق ولا جناح عليه في أن يسير على حسب ما أشار به حضرات الزلاء أو أن يتبع طريقة أخرى حسب ما يراه ومع ذلك فلنا أن نصل إلى لجنة المعارف خالقة ما أشار به حضرات الزلاء أم لم يخالفه ؟

إن التبع في مثل هذه الأحوال هو أن يطرح المشروع بطريقة خاصة هي أن تقسم اللجنة إلى قسمين : يخصص أحدهما لمشروع الوارد من مجلس النواب ويخصص الثاني لمشروع اللجنة ، فتكتب المواد بترتيبها متعاقبة مع بعضها وهذا مفيد إذ أنه يسيل المقارنة - ولكن الذي بين أيدينا هو تقرير اللجنة ثم مشروعهما ثم المشروع الوارد من مجلس النواب في كراسة واحدة - فلنجمع ما يطلبه حضرات المترشحين موجزة - وحيث أن يكون اعتراضهم شكليا محضا حيث أنهم يعتقدون شكل الطبع ، فقول يرد هذا إعادة المشروع ثانية إلى اللجنة ؟ أن اللجنة لا تتولى أمر الطبع بنفسها .

إنى أرى هذا الطلب غير متفق مع اللائحة الداخلية وأراه غائلا لما تتبع من قبل أن أننا لم يسبق أن قلنا لأحدى اللجان بأنها لم تحسن وضع تقريرها ولم تطلب منها عمل تقرير آخر بله . أن اللجنة مقررا وهو الذي يشرح وجهة نظرهما والبال كان هناك فائتة من وجود مقرر لكل لجنة .

سعادة محمد صفوت باشا - تعتبر اللجنة أن في هذا الاقتراح إهانة لها ولا تقبله ، وأعضاء اللجنة لا يقبلون أن يلقى عليهم درس في طريقة تقديم التقارير .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - الاقتراح الذي سمعتموه الآن أن هو الاصحاح حاصل ولا زالت أكر أن اللجنة في مشروعيها ضمنيت كل مادة ما رآته من التعديل .

الرئيس - الموافق على الاقتراح المقدم من حضرة محمد محمود خليل بك يتفضل بالوقوف .  
لم يقف أحد .

الرئيس - اذن ينظر المشروع .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - أرى أن يتل لمشروع الوارد من مجلس النواب وعند ثلاثة مادة حصل فيها تعديل يقرأ التعديل .

الرئيس - هذا لا يكون الا عند القراءة الثانية .  
حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لقد سمعنا اعتراضا على المشروع من حيث الشكل ولى اعتراض عليه من حيث المبدأ .

تل مشروع القانون الوارد من مجلس النواب وهذا نصه :

«شروع القانون الوارد من مجلس النواب

«شروع قانون بنظام مدرسة القضاء الشرعى

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر على الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - الغرض من مدرسة القضاء الشرعى اعداد الطلبة الذين يتخصصون بها للاشتغال بالقضاء الشرعى وما يتعلق به .

مادة ٢ - يشترط لمن يدخل هذه المدرسة ما يأتى :  
(أولا) أن يكون حاصله الشهادة الثانوية للمدرسة المتجهزة للعلوم .  
(ثانيا) أن يكون صحيح الجسم سليما من العاهات .

(ثالثا) أن يكون حيد السيرة لم يسبق الحكم عليه بسبب امر مخل بالشرف والاحترام بالتدخل في أموره دينية .

مادة ٣ - مدة الدراسة في المدرسة أربع سنين .

مادة ٤ - تدرس في المدرسة العلوم الآتية :

تفسير وحديث . الفقه مع المقارنة بين المذاهب . أصول الفقه وآداب البحث . تاريخ التشريع والقضاء . تاريخ الإسلام . الوثائق الشرعية . قضايا وتربيات قضائية . توحيد ومعتقد . آداب وأخلاق . أصول القوانين . اللغة العربية وفروعها . نظام الحكومة . نظام ولوائح المحاكم الشرعية والأوقاف والمجالس المحسنة المقارنة بين لأئمة الاجراءات أمام المحاكم الشرعية وقانون الامانة أمام المحاكم الأهلية . القانون الدولى الخاص . معاضرات طبية .

مادة ٥ - الامتحان التهاى يكون تحت رياسة شيخ الجامع الأزهر أو من يتيه عنه بواسطة لجنة من العلماء وأرباب المعارف الفنية بين أعضائها ووزير المعارف بعد أخذ رأى مجلس الإدارة المذكور في المسألة ٨ وتكون الرياسة لشيخ الجامع الأزهر وعند غيابه من ينياره ووزير المعارف الصومية .

مادة ٦ - تكون امتحانات النقل والامتحان التهاى تحريرية وشفهية على الوجه المبين في اللائحة الداخلية .

مادة ٧ - يجمع وزير المعارف من نجح في الامتحان التهاى اجازة القضاء الشرعى .

مادة ٨ - يكون للدرسة مجلس إدارة يتألف من شيخ الجامع الأزهر رئيسا ومن رئيس المحكمة الشرعية العليا وناظر المدرسة ولشئين يتخبهما وزير المعارف الصومية أعضاء يكون احدهما مدرسا بالمدرسة .

مادة ٩ - يجتمع مجلس الإدارة بناء على طلب ناظر المدرسة وتصدر قراراته بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين ويجب ألا يقل عددهم من أربعة فاذا انقسمت الأصوات الى قسمين متساويين رجح القسم الذى فيه الرئيس .

مادة ١٠ - يختص مجلس الإدارة بما يأتى :

( أولا ) تحضير اللائحة الداخلية للمدرسة .

( ثانيا ) وضع مناهج الدراسة وتوزيعها على السنين والأوقات المختلفة وبيان درجات كل علم واختيار الكتب الدراسية .

( ثالثا ) انتخاب المدرسين بالمدرسة وانتخاب أعضاء لجان الامتحان .  
( رابعا ) تقرير ما يبنى صرحه الطلبة من المكالات .

( خامسا ) تعيين عدد من يقبل بالمدرسة من الطلبة المستجدين وتحديد مبدأ المساعدات وتقدير مدتها وتحديد مواعيد الامتحانات .

( سادسا ) النظر في ميزانية المدرسة التى يجب على الناظر أن يبررها على المجلس وكذلك النظر في طلب الاعتمادات الإضافية التى تطرأ أثناء السنة .

( سابعا ) اتخاذ الاجراءات التأديبية الآتية :

فصل الطلبة تهايا من المدرسة وحرمانهم من التقدم لامتحانات .

( ثامنا ) النظر فيما يثبته من وزير المعارف .

وتعرض قرارات هذا المجلس مشفوعة بحضور الجلسة على وزير المعارف الصومية ليقدر في شأنها ما يراه .

مادة ١١ - يصدر قرار وزارى بعد موافقة مجلس الوزراء بتقلم سير الدراسة وشروط القبول بالمدرسة في دور الانتقال من النظام الذى كانت تسير عليه الى النظام المبين بهذا القانون .

مادة ١٢ - تلى القوانين واللوائح السابقة الخاصة بمدرسة القضاء الشرعى .

مادة ١٣ - على وزير المعارف الصومية تنفيذ هذا القانون واصدر جميع القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به ابتداء من السنة الملكية ١٩٢٧ النافذة في سنة ١٩٢٨

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مصدق... ..

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - سادى وأخاوى ، لست في حاجة لأن أيقن حضراتكم فضل الأثر في المصيرين خصوصاً وعلى جميع المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها جميعاً . لست في حاجة أيضاً لأن أيقن لحضراتكم أسماء العلماء والحكام والفلاسفة الذين تحرجوا من الأثر . ولست في حاجة أيضاً لأن أذكركم بإننا إيتينا في هذا الأيام بفلسفة مذهبين يريدون أن يضارعوا فلسفة الأثر ويضمون أن الفلسفة هي الإلحاد وأن كل ملحد وكل خارج على الدين في نظره هو الفيلسوف . وما علموا - مدام الله - أن أكبر الفلاسفة من مشائرين هم الشيخ جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده والشيخ الطويل وضريحهم عن نيران في العلم وبلوغه أعلام مكانة لم يرق أحد منهم الإلحاد . وإنما كانت فلسفتهم قائمة على تأييد الدين والودود عن حياضه . انظروا يا حضرات الإخوان إلى هذا القانون المطروح أمامكم ترونه ليس بالأثر ورجاله أساساً ظاهراً وأخيراً لا تلاحظوا هذا كل الملاحظة ، وذلك لأن الأثر الذي علمتم تاريخه والمعروف لكل إنسان فضله لا يصبح مطلقاً أن يقدم على إيتينا ولا أن يغرب في مهدة ، بل يجب عليكم أن تتفقدوا الأثر من الذين يطلبون منكم الإصلاح والدين هم مستعدون لقبول كل إصلاح تريدونه والذين لم يتأثروا عن قبول الإصلاح طريقة عين .

يقولون إنهم سيدون قانوناً لا أثر يسمونه قانون المعاهد الدينية ، وما أن مدرسة دار العلوم وتجهيزتها والقضاء الشرعي والمعاهد الدينية مدارس مرتبطة ببعضها بعض ارتباطاً لا يمكن أن ينفصلوا قليلاً حتى يصدها القانون ، ولما كانت ميزانية المعاهد الدينية توشك أن تكون بين أيديكم يجب أن يقدم ، والمحاكمة على ما أعلم مستعدة لتسديده ويجب أن نعرفوا ما يضمنه حتى نطمئنا على مستقبل أبنائكم وأخوانكم .

ومع ذلك فقد قدموا قانوناً خاصاً بمدرسة القضاء الشرعي وهو المعروض على حضراتكم ويترتب على هذا القانون حرمان طلبة الأثر من أن يكونوا قضاة شرعيين . بل هذا لأن هذا القانون الذي يطلبون نظره على جعل قضى بأن تتدنى مدرسة القضاء الشرعي من تجهيزية دار العلوم وكانت مدرسة دار العلوم تتدنى إلى سنة ١٩٢٠ من الأثر ثم أثنى فيها القسم التجهيزي ولكن ماذا جرى بعد ذلك ؟ جرى أن الحكومة قالت في سنة ١٩٢٣ ، ان القسم التجهيزي لدار العلوم لا لزوم له . وان مدرستى دار العلوم والقضاء الشرعي تتفدان من الأثر مباشرة .

وبناء على ذلك ألفت الفرقة الأولى والثانية من التجهيزية واستبدلت بالفرقة الأولى والثانية في الأثر ووضع للأثر النظام الذي كان شيئا في تجهيزية دار العلوم وقلت العلوم التي كانت تدرس في الفرقتين الأولى والثانية من المدرسة المذكورة إلى الأثر وبقي الآن في تجهيزية دار العلوم السنة الثالثة .

حضرة محمود أبو الصديق (مقرر اللجنة) - والزراعة أيضا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ماذا يراد أن بهذا القانون ؟ يراد به أن تمارس تجهيزية دار العلوم وقد علمنا من الجرائد أن لجنة المناهج في وزارة المعارف قررت أن تتدنى تجهيزية دار العلوم من المدارس الابتدائية . إذن فالنظرية هي أن المدارس الابتدائية تتدنى تجهيزية دار العلوم وهذه تتدنى بمدرسة القضاء الشرعي . وأما الأثر فقد قضى عليه . أشادكم الله وألحق ولا تصاف هل هذا ممكن ؟ هل تطلبون تشريعا كهذا ؟ هذا لا يمكن بأي حال .

التبليغ الذي يدرس في المدارس الابتدائية ويحصل على الشهادة الابتدائية يتباد على زى خاص فكيف يكتفى بعد هذا إلى زى آخر هو زى تجهيزية دار العلوم والقضاء الشرعي ؟

قالوا ان التبليغ في المدارس الابتدائية يحفظ أربعة أجزاء من القرآن وفي تجهيزية دار العلوم يحفظ أحد عشر جزءاً أي أن القاضي الشرعي لا يحفظ إلا نصف القرآن ولا يلقى على حضراتكم ما في ذلك من الضرر .

ويستعمل على التبليغ أن يحفظ أربعة أجزاء في الابتدائي وأحد عشر في التجهيزي كما يستعمل أن يتلقاه قاضياً شرعياً لا قانون له إلا حكم الله أي لا يصح إلا بما أنزل الله وهو لا يحفظ إلا نصف القرآن .

الفرق الشريف يا حضرات الإخوان ليس قصداً وموظف وتاريخاً لحسب بل فيه أحكام موزعة من أوله إلى آخره فلا يمكن أن يتقبلوا قاضياً شرعياً لا يحفظ القرآن بكمله . هذا ما يقضى به النظام الذي تريد الحكومة وهذا خطأ لا يكون عنه أمام الله .

( حضر محامى محمد محمود باشا وزير المالية ) ،

هناك خطأ آخر ربما يقولون لكم إنهم يتسألون فيقولون في تجهيزية دار العلوم من كان في المعاهد الأولية للأثر كما يقبلون من كان بالمدارس الابتدائية . إذا قيل ذلك فلا تقبلوه لأنه يكون تشريعاً ناقصاً لا يرضى لأن تبليغ المدارس الابتدائية لا يتعلم من الدين شيئاً وطالب المعاهد الأولية وإن كان قسماً من العلوم الدينية أوفر إلا أن ذلك لا يكفي مطلقاً لأن يؤمله للفقول في مدرسة تجهيزية بأية حال .

ينبئ ما هو الضرر من قبول حامل شهادة القسم الثانوي من الأثر ؟ ينبئ في هدوء وسكينة في جلسة أو جلستين أو شهر أو شهرين . ينبئ لأن هذا تشريع ويجب أن نتأقيل أن نضطر حكماً . أن حامل شهادة القسم الثانوي من الأثر يكون قد تعلم الطبع الابتدائي والثانوي في الأثر . أقبلوه ولكن أن تضربوا أمانه من الصعوبات ما شقتم . قولوا لا يقبله في دار العلوم أوفى مدرسة القضاء الشرعي إلا إذا أدى امتحاناً من أصعب الامتحانات .

كيف لا تقبل طلبة الأثر وهم يقولون بكل خضوع وسكون : نحن بين أيديكم ربواً كما شقتم . أحضروا لنا من المعلمين من تريدونه . أضفوا أن برنامجنا من العلوم ما أضفنا إلى مدرسة دار العلوم وما يصرف علينا في الأثر لا يساوي عشر معشار ما يصرف على تجهيزية دار العلوم . يقولون نحن مطبوعون . نظموها كما شقتم . علمونا ما تريدونه من ألعاب رياضية وكيمياء وطبيعة فنحن على استعداد لقبول كل تغيير تدخلونه على المناهج . كتب رضض وميزانينا وأرواحنا وتشريعا في أيديكم لماذا تفضلون غيرنا ؟

القانونيين الذين أشرت إليهما إذ لا داعي للاستئصال لأن لدينا هذه السنة قسم التخصيص والقرتين الثالثة والرابعة وإذا أريدت الحكومة أن تأخذ لدار العلوم فأمامها طلبة الأزهر الذين يتقدمون للاشتراك .

انظروا هل كانت مدرسة القضاء الشرعي منذ سنة ١٩٢٠ تتفدى من تجهيزية دار العلوم ؟ كلا - بل كانوا يؤخذون كل سنة من الأزهر وأما أول ما ملل وزير المعارف عن ذلك لهذا يجب أن تأتي وتنتظر حتى تقدم الحكومة القانونيين الآخرين وتنتظر القوانين الثلاثة مما وطئتم طلبه الأزهر على مستقبلهم .

حضرة محمود أبو الصديق (مقرر اللجنة) - إن ما مسموعه حضراتكم من حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر ليس اعتراضاً على مبدأ القانون في جملة كما كنت أنتظر ذلك لأن الذي على كل حضراتكم أنصاهو القانون في إجلاله والذي كان متصرفاً بعد ثلاثه لم يريد الاعتراض عليه أن يتكلم عليه من حيث المبدأ . ويظهر أن حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر لا يختلف معاً من جهة مبدأ القانون فهو لم يعترض على وجود مدرسة للقضاء الشرعي ولا على تعديل القانون السابق لهذه المدرسة ولكنه يعترض على طريقة تنفيذها .

أني أشاطر الأستاذ بكل جوارح غيرته على الأزهر والأزهريين واحده أرى أجب عن أرائكم جميعاً إذا قلت أن الأزهر هو ذلك المعهد الذي يجب أن يكون له حاية خاصة من رجال الحكومة ومن ثواب الأمة لأنه من يضمه بين جدرانها من أولادنا الذين يرو عديم على العشرة الآلاف وربما له من السمعة التاريخية في أنحاء العالم الإسلامي يجب أن يكون رقيه شغلاً شاغلاً لكل من همه نشر السلم الصحيح ولكل من همه أن يصل هذا المعهد الذي إلى المكان الذي يتفق مع سمته العالية .

من هذه الجهة أتفق مع حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر وأشاطره الرأي ولكن أرجوه أن لا يبتنى شيئاً من القوانين المقروضة على حضراتكم لأن عمل اعتراضه يكون عند ثلاثة مواد مادة فإذا رأى في مادة من موادها الخاصة بشروط الدخول في مدرسة القضاء الشرعي ما يحتاج إلى تعديل هناك وهناك فقط يقول أنها تحول دون قبول طلاب الأزهر ويجب تعديلها لفتح الباب لهم .

لكذا ونحسب تتكلم على القانون في إجلاله لا أظن أن هناك خلافتين الأستاذ في كل ما أفاض به خلاصاً بشروط الدخول .

لقد تكلم حضرة طويلاً فيما قبل ويقال من أن هناك تعديلاً في أن تجهيزية دار العلوم التي تتفدى مدرستي القضاء الشرعي ودار العلوم يؤخذ لطلابها من حلة الشهادة الابتدائية ، فأنا أصرح لحضراتكم بأنى منه على رايه في أن هذا لا يتفق مع مصلح مصلحة القضاء في ذاته ولا في الفرض الذي تبنى إليه المدرستان ولكن ليسمع لي أن أقول له أن عمل هذا القول لم يحن بعد لأننا لسنا الآن في صدد شروط القبول في تجهيزية دار العلوم .

أما تجهيزية دار العلوم فإنها معلوم ويوجد بها ستان الثالثة والرابعة كما توجد الستان الأولى والثانية في الأزهر الشريف وأنا لا يمكنني أن أصر على هذا بدون أن أبدي بكل صراحة أسفى على ذلك التمييز الذي حصل للمعاهد

ذلك بإحضرات الأعضاء هو لسان سالم فكيف يحرمونهم من دخول دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي . هل من يخرجوا من دار العلوم لغاية سنة ١٩٢٥ كانوا غير أكفاء مع أن مصر تضر بهم وتضر بهم الأمثال . أم أن القضية الشرعيين الذين لم يدرسوا تلك الأنظمة في القسم الأول والثاني كانوا أقل كفاءة من غيرهم ؟ لا وريكم . وأما هي مصيبة ابتلى بها الأزهر في الأيام الأخيرة ، وهو يرجو من الله أن يعيد له مجده . ولا يكون هذا إلا إذا قررت أن مدرستي القضاء الشرعي ودار العلوم تتفدى من القسم الأول والثاني للأزهر وإن اقتضى الأمر فننظم الحكومة هذين القسمين حسبما تقتضى المصلحة .

انظروا بإحضرات الأخوان كيف يكون مستقبل الأزهر وماذا يصنع طلبته إذا لم يقبلوا في مدرستي دار العلوم والقضاء الشرعي . يقول الجلاء أن هؤلاء الطلبة إنما يتعلمون السلم لذاته وأهم من أهل الدين لا الدنيا . عجباً والله . هذا حكم قاس . فلماذا لا تختصون الباب على مصرعيه حتى أن الطالب يعد أن يتم دراسة ثمان سنوات في القسمين الابتدائي والثاني أن أراد الدنيا يعد أمامه مدرستي دار العلوم والقضاء الشرعي وأن أراد السلم لذاته يعد أمامه القسم العالي في الأزهر في فيه علومه ولا يكون له إذ ذلك أن يطلب الحكومة بشئ لأنه اختار السلم لحصل على الشهادة التي توطئه لأن يكون عالماً .

بهذا تكون قد أرحنا واسترحنا وفي هذه الظروف التي تلحونها يجب أن نرضوا الأزهر والأزهريين ونضمنوا لهم مستقبلهم .

يقولون أن الأزهريين ليسوا همضوي الحقوق . انظروا إلى نحرى القسم الثاني تجددهم قد تملأوا الرضا والكبرياء والطبيعة والعلوم الحديثة ولكن ليس لهم أن يتقدموا لوظيفة كاتب في محكمة عليا مع أنه حين فيها حاملو الكفاءة وسافطوها أو حاملو شهادة الدراسة الابتدائية . هؤلاء كلهم يمتنون في وظائف الحكومة ومجالس المديرية وأما نخرج الأزهر فلا يقبل فيها . لماذا ؟ لأنه معمم ؟ ماذا يقصه فهو كاتب وساسب ولكن أنت تمنحهو ولكن الحكومة تعقد الامتحانات لاختيار الموظفين ككتبة المحاكم مثلا فلماذا تقدم لها من نحرى الأزهر من يريد دخول الامتحان لا يقبل منه ذلك . ولماذا تقسم أحدهم لوزارة من الوزارات فلا يقبل في وظائفها . لماذا ؟ إن كان زعيم فهم في استمداد تشفيره . هم همضوي الحقوق ويجب أن تزودهم في حقوقهم ليمتوا بها ككل مصري متعلم حتى بذلك تستريحوا وتكونوا قد غنمتم الأزهر ورجال الأزهر ويمكنكم ذلك أن تقولوا إننا ما هدنا الأزهر وأما أصلهاته . هذه هي أقوال أعضائها على حضراتكم .

(تصديق) .

وما أقرهه الآن وما أرجوه من حضراتكم هو أن تطلبوا نظر هذا المشروع حتى تقدم الحكومة قانون المعاهد الدينية وقانون تجهيزية دار العلوم فيكون أمامكم القوانين الثلاثة لتعملوا وتبينوا ما هي المدارس والمعاهد التي تتفدى منها دار العلوم والقضاء الشرعي وما هي كيفية ذلك . لا أظنكم تقولون أن هذا المشروع يجب نظره بصفة مستقبل بل يجب أن تنظره مع

يستحيل على من سيكون قاضيا شرعيا أو أستاذا في اللغة العربية وأدبا أن يصل إلى الكفاءة اللازمة دون أن يكون حافظا للقرآن الشريف الذي لا يمكن حفظه في تجهيزات دار العلوم ومكتباته لا بد أن نحفظ هذا الركن الزكي والشرط الأساسي وهو أن يكون القاضي الشرعي أو المدرس لأداب اللغة العربية حافظا للقرآن الكريم .

وبما قلت يكون على الكلام في هذا الموضوع عند ما يعرض برنامج تجهيز دار العلوم وأظن أن طابعت من سعادة وكيل المعارف أن طلبة تجهيز دار العلوم عند انتهائهم منها يكونون قد حفظوا ٢٣ جزءا من القرآن وبنى كان الأمر كذلك فقد أمتنا خوفا .

يتلخص كلامي الآن في أنك متفق معي على مبدأ القانون وكل ما هنالك أن غريبك على الأثر وطيلة الدين جعلتك تظفر في مستقبلهم وأؤكد لك أني منك في هذا الشعور ولكن لا أوافقك على أن هذا القانون يبدأ ما هم الباب بل الباب مفتوح وبرنامج تجهيز دار العلوم سيرض على حضراتكم قريبا وأظن أنه لا يجلب بها إلا من كان حافظا . . .

حضرة عبد الفتاح صبرى بك (وكيل وزارة المعارف) - نصف القرن .  
حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - أن لجنة البرامج تستعمل ليل نهار وهي تستعمل على ما أظن في تحضير برنامج دار العلوم ويسير على كفة في الغرب المايل وأظن أن البرنامج سيصدر بمرسوم فلا خوف بعد ذلك .

بناء عليه لا أرى معنى للتأجيل .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - أني أنهم من وجوب أخذ الزاى على مشروع القانون إجمالا ومن حيث المبدأ أن معنى هذا هل القانون ضرورة تدعو إليه أم لا .

هذا ما أقصوه وأنا أقول أن هذا المشروع المروض علينا لا توجد ضرورة له بل حاجة دهرية له . ذلك لأن المدرسة القضاء قانونا احتوى على كل ما يلزم لها .

كان ذلك القانون يتضمن أن تكون المدرسة تحت إشراف وزير الخزانة فلما أضيفت على وزارة المعارف عتق بما يتفق مع إشراف وزارة المعارف .

إذا رجعت إلى القوانين المطروح أمامكم وقارنت بينه وبين تلك القوانين التي كانت موضوعا للمدرسة القضاء الشرعي فلا تفهمون إلا ما فهمه حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر بما أوافق عليه من أن الأثر مرسومه بالدارت بوضع هذا القانون انضرواح عليكم .

الأثر كما قال حضرة الشيخ حسن عبد القادر أدخل عليه النظام وهو مستند لما دخل عليه من نظام آخر وما قامت الحكومة مشغولة بوضع نظام للأثر فيجب أن تترتب حتى يتم وضع هذا النظام .

لا يمكن مطلقا أن أوافق على هذا القانون في مبدئه وأساسه أن يؤخذ من حلة الشهادة الابتدائية لمدرسة القضاء الشرعي التي يخرج منها قضاء يمكن في الأسباب والأعراض .

يجب على رجال القضاء الشرعي أن يكونوا عالين كل العلم بأصول الفقه ومبادئ الشريعة وبأختلاف أقطار الفقهاء وقد كان هناك شرط أساسي

خاصا بترتيب الدراسة، ثم استغنى مدرستنا القضاء الشرعي ودار العلوم من تجهيزات دار العلوم وكانت تستفيد من سنة ١٩٢٠ على ما أظن من حلة شهادة القسم القانوني بالأثر . ليس في المشروع المروض على حضراتكم ما يحول بين هاتين المدرستين وبين طلبة الأثر .

وفي مقدور طلبة الأثر أن يتقدموا بعد أن يمضوا فيه شعرا من السنين كما كان عليه الحال في قانون إنشاء مدرسة القضاء الشرعي الصادر في سنة ١٩٠٧ هذا القانون يقضي على من يريد الالتحاق بالقسم الأول بمدرسة القضاء أن يكون قد مضى ثلاث سنوات بالأثر الشريف وأن يؤدي امتحانا في مواد بينها القانون المذكور .

أني لا أرى ضررا من بقاء هذا النظام ولا ضير عليكم عند ما يعرض برنامج مدرسة تجهيز دار العلوم أن تسمعوا صوت حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر حتى تترك الباب مفتوحا على مصراعيه لمن يتقدم من طلبة الأثر أما أن يتخذ حضرة الأستاذ هذا الأمر سببا لتأجيل مشروع القانون المطروح على حضراتكم بعد ما تتيقن من هالك من مقتضيات الاستقبال فلا أراه وأرجو حضرة زيلنا المحترم عدم محو خليل بك أن لا يشغل حضرة الشيخ حسن عبد القادر بأحدثه لأنني أتكلم لأخيه من المنصوص .  
حضرة عبد محمود خليل بك - أن مثل هذا الاقتراض من حق رئيس المجلس وحده .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - لعل حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر يرافقي على أن ذلك البحث لم يحن وقته بعد وأن عمله هو عند بحث نظام الالتحاق بالمدرسة التجهيزية لدار العلوم .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لا أصرف نظام مدرسة تجهيز دار العلوم .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - نظامها معروف ومواد الدراسة بها هي نفس مواد الشهادة الثانوية التي نالها نخبك العزيز أو سينالها في السنة المقبلة ويورجمها الدراسة هو يورجم التجهيزية العامة ما عدا اللغة الأجنبية فأنها تستبدل بالمواد الآتية " التاريخ الطبيعي . نظام الحكومات . الفقه . تاريخ الدين الإسلامي . التفسير والحديث مع توسع . سيطر في اللغة العربية " .  
تلك هي المواد التي استيعبت من اللغة الأجنبية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - من أين تفتدى تجهيز دار العلوم ؟

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - تفتدى من الأثر . أقول ذلك على مسامح من معالي وزير المعارف وليس هناك فرق بينها وبين تلك التجهيزية التي كانت بين جدوان الأثر .

ثم كان وجود تلك التجهيزية بين جدوان الأثر سببا في إقبال الطلبة عليها ولمع تكليف الخولاة بمعاريف كثيرة كما أثار حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر في غضون كلامه ولو كان الأمر يبدى لما ألتفتها ولكن ليس هذا وقت الكلام في ذلك .

أن طلبة تجهيز دار العلوم يؤخذون الآن من الأثر . أما فكرة أخنعم من ساطع القليلة الابتدائية فاني أعتقد بها بشا لأن عرفت بالتجربة أنه

(٦) تحرير مجلة الكائنة من مشروع ميزانية المملكة ١٩٢٧-١٩٢٨ -  
 القسم الثاني (المروريات) - قسم ٤ وزارة الحفانية - فرع ٤ لها كالمشروع.

سماعة عبد الرحمن رضا باشا (وكيل وزارة الحفانية) - في رجاها بسيط هو أن ميزانية وزارة الحفانية نظرها المجلس ولم يبق منها إلا ميزانية الحاكم الشرعية وهي لا تختلف عن ميزانية العام الماضي إلا في إنشاء وظيفة عضو بالحكمة العليا الشرعية وهذه الوظيفة ضرورية جداً لأنه حصل في السنين الماضية انتداب قضاة من المحاكم الابتدائية للعمل في المحكمة العليا الشرعية ولقد بلغ عدد الانتدابات في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ ٨٨ انتداباً ترتب عليها تعطيل العمل في المحاكم الابتدائية والمحكمة العليا الشرعية فأرجو التصديق على الميزانية الآن .

أما مشروع القانون الخاص بتعديل المسادين ١٧ و ٢ من لائحة ترتيب الحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها فاعلم مجلس أن ينظره في الوقت الذي يراه .

سماعة محمود شكى باشا (مقرر اللجنة) - و لجنة المالية توافق على ذلك لأنه في الحقيقة مالم أن المصروف المطلوب تبينه في المحكمة العليا الشرعية سيترتب على تبينه تخفيف العمل ، فالجنة لا ترى مانعاً من إقرار هذه الوظيفة في غير ارتباط بمشروع القانون الخاص بتعديل المسادين ٢٠ و ١٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها خصوصاً بعد أن علمت أنه حصل ٨٨ انتداباً في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - أطلب إلى المجلس أن يخطأ فيزيد في الميزانية مرتب عضوين بدلاً من عضو واحد .  
 (مضمة) .

أطلب ذلك لأن الأمر لا يخلو من إحدى حالتين: فإما أن يمر مشروع القانون كما هو زيادة عضو واحد فيكون هناك ستة أعضاء يمكن أن تشكل منهم دائرتان وإما أن يقبل القرائى فإذا لم تقبلوه فتعين عضو آخر تحت الانتداب وأمر واجب. ذلك أن القضاء كثيراً ما يؤجل لعدم استكمال الهيئة بسبب تقصير الانتداب ، أولاً لأن الأعضاء الذين يتدينون يكون في الغالب قد سبق لبعضهم الاشتراك في نظر القضايا في المحاكم الابتدائية فأطلب من المجلس بالخاص أن يقر رشاؤه وظيفتين لعضوين في المحكمة العليا الشرعية يكون أحدهما تحت الانتداب إن نفذ مشروع القانون كما هو أو يكون تحت هيئة المحكمة إن قبل اقتراحى .

سماعة محمد صفوت باشا - إذا أخذنا ما يطلبه حضرة زينا الشيوخ محمد عز العرب بك تكون النتيجة إضافة مبلغ احتياطي على الميزانية التي صدق مجلس النواب عليها وهذا المبلغ الذي يجوز أن يكون ضرورياً تدعو الحاجة إليه أو غير ضرورى سيترتب على اعتياده إعادة الميزانية لمجلس النواب ثانية . لهذا أوافق على رأي لجنة المالية من حيث المصادقة على ميزانية المحاكم الشرعية كما هي أى زيادة عضو واحد على أعضاء المحكمة العليا الشرعية . وبذلك إذا صدقنا على هذه الميزانية يكون تصديقنا نهائياً .

أما إذا احتاج الأمر إلى زيادة عضو أو اثنين أو أكثر عند نظر القانون انخلص بدوائر المحكمة العليا الشرعية فهناك طريق آخر هو فتح اعتماد جديد

يتمكن بتولى منصب القضاء الشرعى في المصور السابقة وهو أن يكون جهة أى أن يستطيع استخلاص الحكم من النص ومن الدليل والقياس وله رأى يوزن مع باقى آراء المهتمين .

هذا ما كان مشروطاً في الماضي فهل يصل بنا الأمر أن نضع مشروع قانون لمدرسة القضاء الشرعى ويؤخذ الطالب لما من أولئك التلاميذ الذين هم بالمدارس الابتدائية والذين ليس لهم استعداد .

الرئيس - لم يقل أحد بذلك .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - على كل حال كل ما أريد أن أقوله الآن هو أنه لا محل لهذا المشروع .

بمضى على التمسى باشا (وزير المعارف العمومية) - سبق أن صرحتم في مجلس النواب بأن تجهيز دار العلوم ستفنى من الأجر، وأن الانتداب النهائي لها سيكون امتحاناً عاماً يدخله طلبة هذه المدرسة والطلبة الذين يتعلمون في المعاهد الدينية ، أما ما يلي من أن في الثانية أن تتدى تجهيز دار العلوم من حملة الشهادة الابتدائية فهذه إشاعة لا صحة لها .

(تصديق) .

الرئيس - لدينا اقتراح مقدم من حضرة الشيخ حسن عبدالقادر والشيخ إبراهيم يسوى الخطيب هذا نصه :

اقتراح تأجيل هذا القانون حتى يصدر قانون والمعاهد وقانون تجهيز دار العلوم حتى تعلم المدارس والمعاهد التي تتدى مدرسة دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى .

حسن عبد القادر إبراهيم يسوى الخطيب

فالوافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف .

وقفت أقلية .

الرئيس - تقدم اقتراح بقفل باب المناقشة وهذا نصه :

”تقرر قفل باب المناقشة والتقرير بقبول المشروع إجمالاً والانتقال إلى القراءة الثانية وللمناقشة فيه مادة مادة ؟“

مرسى نذير - محمد محمود خليل - أحمد حمزى - عوض عريان المهدي - عبد الفتاح الوزى - رشاد .

وبما أن لجنة المعارف بمجلس الشيوخ عدلت مشروع القانون الوارد من مجلس النواب وهو تعديل لا يؤثر على المبدأ الذي قام عليه مشروع هذا القانون .

فهل توافقون حضراتكم على مشروع القانون الوارد من مجلس النواب من حيث المبدأ ؟

(موافقة) .

وفعت الجلسة للاسراحة في الساعة السابعة والديقة العشرين مساء .

أعيدت الجلسة في الساعة الثامنة مساء .

(حضر سماعة عبد الرحمن رضا باشا وكيل وزارة الحفانية وحضرة يوسف فهيم بك مدير ادارة المستفيدين والمحاسبين بوزارة الحفانية) .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - إن ما تلى الآن خاصا بتلك الوظيفة أصبح مقيدا بما قرره المجلس من أنها زبنت للسعادة في العمل من غير ارتباط بمشروع القانون الخاص بتعديل لائحة الحاكم الشرعية. فإذا أقر المجلس بعد ذلك مشروع هذا القانون فإن وزارة الحفانية تضى في عملها .

ثم تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

٣٨ - أما فيما يخص باعتادات الباب الثانى ففيها زيادة قدرها ٦٤٠ ج. م. فثبت من رفع المبلغ المقرر لأثاث وتزيينات جريدية ( ٤ بند ) من ٧٠٠ ج. م. إلى ١٤٠٠ ج. م. بسبب عدة كدبة المقر منها لاحتياجات هذه الحاكم التى يستدعى أمر لأثاث فيها نهاية أكيدة . ومن زيادة مبلغ ٥٤ ج. م. فى بند المقرر للتلفون .

٣٩ - أما فيما يخص بالباب الثالث فالاعتاد الوحيد الذى أدرج به هو مبلغ ٤٠٠ ج. م. لأملاك بعض دقترعات من النظام فخيت ببعض الحاكم الشرعية مما لم يتناول الإصلاح إلى الآن .

٤٠ - وترى اللجنة بجوب التوبة إلى أن لجنة المشكلة بوزارة الحفانية للنظر في إصلاح النظم الحفانية بالحاكم : لشرعية فقد تقدمت في عملها كما راجعت لأصحة زبنتها إلى الحاكم الشرعية ولاجرائات لتلصقة بها وكذا لأصحة الاجرائات الداخلية .

٤١ - وهذا وقد تضمن تقرير لجنة المالية بحسب النوب رغبة مقتضاها البحث في نظام قضاء الأحوال الشخصية للطوائف غير الاسلاميه وعلاقته بقضاء الحاكم الشرعية بوضع حد لتناقص أحكام بين هذا الحاكم وبعض خصوصه وقد فقه أمرها حدا بمحو الحكومه إلى 'نظرفيه ووضع تشريع نهائى له تمتع معه القروض الخالية والارتباك الدائم من جرائها. ولدى وزارة الحفانية من البيانات والحوادث الجديدة وهذه المسائل وفرتنازع الاختصاص بين الجهات المختلفة سائلة الذكر ما يمكن للنظر في اختيار أحسن الطرق الكفيلة بمتاع أسباب التكرار الحاضرة . وهذه اللجنة تشعر إلى هذا الزأى وتأمل أن تقوم وزارة الحفانية بحسب هذا الأمر في وقت قريب حتى تزول هذه الحالة لشفافة العذرة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أرجو أن تنال الآن الاعتادات الخاصة بالحاكم الشرعية .

ثم تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

١٤٨٢٩٨ جنبيا باب ١ - مناهيت وأجر وصريبت ( كما هو فى المشروع ) .

١٥٣٧٢٢ جنبيا باب ٢ - مصاريف عمومية ( كما هو فى المشروع ) .  
٤٠٠ جنبيا باب ٣ - أعمال جبيلة ( كما هو فى المشروع ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد بتقرير اللجنة وعلى الاعتاد المقدر للباب الأول وقدره ١٤٨٢٩٨ جنبيا .

موافقة .

فما لتصيل الميزانية ومع عدم الساس بمشروع القانون أوافق على رأى لجنة المالية والحكومة .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) - الحكومة طلبت زيادة عضو للسعادة في العمل وعلى الذى يمكنها تقدير هذه المسامحة . فإذا كانت ترى أن وظيفة عضو واحد كافية فعليا إلا التصديق أما الأستاذ عز العرب بك فيرى بطله إلى تحقيق اقتراحه مقدما وما دام أن أرائنا أن نجعل النظر في مشروع القانون مستقلا عن النظر في الميزانية فالواجب أن نوافق على ما جاء بتقرير اللجنة خاصة بزيادة عضو على أعضاء المحكمة العليا الشرعية .

حضرة محمد محمود خليل بك - توجد مسألة هامة تهممن النظر فيها بطله حضرة الشيخ محمد من العرب بك من إنشاء وظيفة عضو ثان في المحكمة العليا الشرعية وعلى أن طلب وزارة الحفانية إنشاء وظيفة عضو في المحكمة العليا الشرعية قد نظر أمام مجلس النواب وأقره . وما يطلبه حضرة الشيخ محمد من العرب بك يرتب عليه فتح اعتاد جديد وهو أمر متعلق بالميزانية لا يجوز طرحه على مجلس الشيوخ مباشرة بل يجب طرحه على مجلس النواب أولا . لهذا الطلب غير مقبول شكلا طبقا للسادة ١٣٩ من الدستور .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إنشاء وظيفة عضو واحد بالمحكمة العليا الشرعية ؟  
( موافقة عامة ) .

( حضر سعادة محمد زكى الارياشى باشا وكيل وزارة المالية ) .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

٤ - الحاكم الشرعية

٣٦ - ققرر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ١٦٤٠٧٠ ج. م. بخلاف مبلغ ٣٥١٤٩ ج. م. مودج ميزانيات مصالح أخرى ، وكان المقدرة في ميزانية السنة الماضية مبلغ ١٦٠١٤٢ ج. م. فتكون هنالك زيادة قدرها ٣٩٢٨ ج. م. وعلى تتناول أبواب المصروفات الثلاثة .

٣٧ - فنيا يخص باعتادات الباب الأول يبين أن الزيادة تبلغ ٢٨٨٨ ج. م. وترجع أسبابها ( أولا ) : إلى إنشاء وظيفة عضو في المحكمة العليا في الدرجة من ٩٠٠ ج. م. إلى ٩٨٠ ج. م. أو جعل عدد أعضاء تلك المحكمة في المشروع أربعة بدلا من ثلاثة ، وذلك نظرا لما رأاه وزارة الحفانية من وجوب إيجاد دائرتين أمام هذه المحكمة لنظر القضايا المتناغة مركبة كل منهما من رئيس وعضوين بدلا من دائرة واحدة مركبة من رئيس وأربعة أعضاء. وفي هذا التغير تمتع مع النظام المتبع بمحكمة الاستئناف الأعلى ، وترى اللجنة أن هذا النظام الجليل يردى حثا إلى سرعة الفصل في كثير من القضايا بدون إحلال بالضمان الكافى لحسن سير العدالة .

وقد تقدمت وزارة الحفانية مشروعا بقانون يتضمن هذا التغير المشار إليه وافق عليه مجلس النواب وأحال على مجلس الشيوخ للنظر فيه .

وفي هذا الصدد نفتت اللجنة النظر إلى وجوب الفصل في مشروع القانون المذكور بسرعة لأن غاها ما جاء إلى الميزانية خاصة بهذا الموضوع لا يتيسر تنفيذ قبل إقرار مشروع القانون سالف الذكر .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقرر للباب الثاني وقدره ١٥٣٧٧ جنبها ؟

موافقة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقرر للباب الثالث وقدره ٤٠٠ جنبه .

موافقة .

(٧) مشروع قانون نظام مدرسة القضاء الشرعي - تقرير لجنة الحارف - استمرار المناقشة جلسة القليلة بسبب رفع الجلسة لعدم تكامل عدد القانون .

الرئيس - ليثل مشروع قانون مدرسة القضاء الشرعي مادة فائدة .

تليت المادة الأولى منه وهذا نصها :

"مادة ١ - الغرض من مدرسة القضاء الشرعي اعداد الطلبة الذين يستحقون بها للاشتغال بالقضاء الشرعي وما يتعلق به ."

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - هذه المادة بقيت كما هي في المشروع الذي اقتره مجلس النواب غير ادخل تعديل عليها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

تليت المادة الثانية من المشروع كما اقترها مجلس النواب وهذا نصها :

مادة ٢ - يشترط ليمين يدخل هذه المدرسة ما يأتي :

(أولاً) أن يكون حاصله على الشهادة الثانوية لادرسه التجهيزية لدار العلوم .

(ثانياً) أن يكون صحيح الجسم سليماً من الباهات .

(ثالثاً) أن يكون عديم السيرة لم يسبق الحكم عليه بسبب أمر غش بالشرف والافتقار بالتساهل في أمور دينه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - رفضتم حضراتكم تأجيل نظر المشروع حتى ينظر مع قانون المحامد الدينية وتقف على ما اشغل عليه . وهذه المادة تشترط ليمين يدخل مدرسة القضاء الشرعي أن يكون حاصله على الشهادة الثانوية لادرسه التجهيزية لدار العلوم فأطلب تمديدها بقبول من يحصل على الشهادة الثانوية من الأزهر أيضاً .

يبدى منيع الدراسة في دار العلوم ومنيع الدراسة بالقسم الثانوي بالأزهر الذي تدرس فيه المواد بأوسع مما تدرس في دار العلوم خصوصاً في العلم الأساسي وهو الفقه .

انكم لو اطلعت على منيع تعليم القسم الثانوي بالأزهر لو جدتم انه خصص لفقه سبع ساعات ونصف ساعة في الأسبوع أما في القسم التجهيزي بدار العلوم فلم يخصص لفقه الا ثلاث ساعات .

الفقه وما أدراك ما هو - هو الأساس الوحيد للقضاء الشرعي .

لقد سمعتم في جلسة ماضية وتسمعون اليوم أن القاضي الشرعي لا يستند في أحكامه على قانون موضوع كالقاضي الأهل الذي يطبق القوانين الموضوعية التي نصت على العقوبات الجنائية والقواعد المدنية . وإنما قانون الحاكم

الشرعية هو كتاب الله وصلة رسوله . فاذ القيس على القاضي الشرعي أمر ولم يجد في كتاب الله نصاً صريحاً أخذ بالقياس فيما هو غامض عليه وهذا صريح لبحث وتنقيب .

أن منيع القسم الثانوي لمدرسة دار العلوم أصبح من منيع القسم الثانوي في الأزهر وبين يمين منيع التعليم إلى قريب ما أقول .

أن تلامذة مدرسة دار العلوم لا يدرسون الا أربع سنوات في القسم الثانوي ولا يدرسون الفقه الا ثلاث ساعات في الأسبوع فيخرجون بمجالة لا يمكن أن يقاموا بها مع تخرجي الأزهر .

ان القاضي الشرعي يجب أن يكون متفهماً عالمياً بأصول الدين فاروا لما جاء في كتاب الله وسنة نبيه وأن يجهذ اجتهداً يؤدي إلى فهم الأصول الشرعية ومتابع مدرسة دار العلوم لا يؤدي لهذا الغرض .

يقولون أن تخرجي الأزهر لا يصلحون للانتظام بمدرسة القضاء الشرعي لأنهم لا نظام لهم في التدريس .

قرروا النظام الذي تربون فيه . ادخلوا على منيع التعليم بالأزهر ما تريدون ادخله . كل هذا حسن أما أن تفضلوا متخرجي مدرسة دار العلوم الذين لا يدرسون الفقه الا ثلاث ساعات على متخرجي الأزهر الذين يدرسون سبع ساعات ونصف في الأسبوع فهذا ما لا رضاه خصوصاً وهؤلاء مستعدون لقبول أي نظام يقر لهم .

يقولون أن متخرجي القسم الثانوي بالأزهر كثيره العدد فلا يقبل منهم الا من كان متفهماً في الامتحان وساتراً لدرجات عالية أو من يتقدم لامتحان مدرسة القضاء .

وتعلمون حضراتكم أن من ضمن مواد الامتحان الرياضية وهم على استعداد لدراستها دراسة تامة اذا ما حثهم المدرسين اللازمين وقربا تعرض طلبة ميزانية المعاهد الدينية .

فلما أن مزاريف التعليم بمدرسة دار العلوم تبلغ ثلاثين أواربعين جنبها في السنة على أقل تقدير بينما طالب الأزهر لا يتكلف أكثر من ثلاثين أواربعين قرناً .

بعد هذا لا أرى سبباً لأن تشدوا الباب في وجهه الأزهريين وقد قلنا انهم يقولون كل نظام تعلمونه على التعليم ونوق ذلك فانه لا يقبل في الأزهر الا من يكون حافظاً لنصف القرآن الكريم على الأقل وهو ملزم بعد ذلك بحفظه كله .

اني أؤكد لحضراتكم انكم لو اخترتم طلبة السنة الرابعة بمدرسة دار العلوم وهي السنة النهائية لو جدتم أن كثيراً منهم لا يحفظون القرآن كله فهل مثل هؤلاء يصح أن يكونوا حراساً على الأهرامات ؟

والخلاصة أن الطالب بالأزهر مستعد لأن يدرس جميع المواد التي تدرس في مدرسة دار العلوم وهو فوق ذلك حافظ للقرآن الكريم كمتدريس في كل أسبوع مع حصص في الفقه وهو لا يكلف لحكومة شيئاً بجانب ما يكلفه الطالب بمدرسة دار العلوم فكيف يلقى أمامه لجهة الانتخابية عجزاً عظيم ؟



حفظ نصف القرآن الكريم على الأقل . الطالبة في الكتب السهلة مع الصصة وفهم المعنى . الاملاء . النحو . الفقه . مبادئ الحساب . تلك هي المواد التي كان يؤدي الامتحان فيها طالب الدخول بالقسم الأول . وغنى عن البيان أنه بعد أن يتقدم للامتحان في هذه المواد ويخبر فيها كان يتلقى من المعلم ما هو مسطور امامكم في برنامج المدرسة التي كان يقي الطالب فيها أربع سنوات بالقسم الأول وخمس سنوات بالقسم الثاني . يخرج بعدها طالباً أزهراً ماهرًا للقضاء والافتاء والحاماة الشرعية وأستطيع أن أؤكد لحضراتكم عن خبرة أن الذين تخرجوا على ذلك النظام كانت لهم مزاياهم اذ كانوا لا يتقصون شيئاً عن آموا دراستهم من البداية إلى النهاية في ذلك المعهد الأكبر وهو الجامع الأزهر . حصل بعد صدور هذا القانون وبعد تنفيذه وبعد أن تخرج على مقتضاه من تخرجوا ممن يشغلون الآن وظائف القضاء بكل جدارة واستحقاق . - وإذا سألتكم حضرة الأستاذ الشيخ محمد عن العرب بك أخبركم عنهم وإن شاء صرح لكم بأحوالهم . - حصل كل هذا وكان القصد من إنشاء مدرسة القضاء حتى ذلك الوقت أكبر وأوسع من التأهب لوظيفة القضاء . كان يربو ذلك المعهد علماء وكان في مقدورهم أن يتولوا كرامتهم كمعلمين أوهداء أو علماء مدرسين بالأزهر كما كان لهم الحق في أن يشغلوا في القضاء وفي الحاماة ولم يكن فيهم من هذا النوع ذلك القصد الذي يتأمله حضرة الشيخ حسن عبد القادر .

تغيرت الأحوال بعد سنة ١٩٠٧ وبجهت الأنظار إلى التوسع بالأزهر ووضع له ذلك القانون رقم ٥ سنة ١٩١١ على أثر ذلك البحث المستفيض الذي قام به المرحوم أحمد قضي زغلول رئيس مستعبد بكل من توهم فيه الفضل والنيل من علمائه . وضع ذلك القانون كأسس نظام الأزهر وكان من مستلزمات ذلك حصول تغيير في نظام مدرسة القضاء الشرعي لحصل ذلك التغيير على أن الأزهر أصبح ذا نظام خاص وأنه أصبح راضياً لقانون أساسي قسم فيه الأزهر والتعليم به إلى قسم عال وقسم ابتدائي وقسم موقت لمن لم تنطبق عليه شروط القسمين العال والابتدائي .

رأى الذين كان بينهم اصلاح الأزهر وضع الأبواب في أوجهه ورجاله وطلبته كما كان منهم أن ترقى مدرسة القضاء الشرعي لتخرج قضاة ومدرسين للأزهر . رأى هؤلاء أن يتولوا في شروط الدخول على أساس النظام الذي وضع في سنة ١٩١١ وهذا ما تراه في القوانين نمرة ٢١ لسنة ١٩١٦ المعدل لقانون نمرة ٢ لسنة ١٩٠٧ الصادر بإنشاء مدرسة القضاء الشرعي اذ نصت المادة الرابعة من على ما يأتي :

المادة الرابعة - يشترط فيمن يدخل القسم الأول من مدرسة القضاء الشرعي ما يأتي :

( أولاً ) أن يكون طالب علم في الأزهر أو أحد لمساعد الأخرى وأن يكون حيد السيرة .

( ثانياً ) أن يكون صحيح الجسم سليماً من العاهات .

( ثالثاً ) أن يخضع في امتحان الدخول في مقر السنين الأربع الأولى بالأزهر .

ان هذا لا يبرره عقلاً ولا قانوناً وأريد أن أسمع ما يقال ضد هذه الفكرة لأرد على كل اعتراض .

انكم لو أقدمتم تطبيق لأوجدتم لكم ذكراً في التاريخ وتخصم الباب على مصراعيه هؤلاء الزبائن وسيمر المسألة الأزهرية ونظمها هو طريق القضاء الشرعي مفتوح لكم فاسلكوه .

حضرة صاحب المزة عبد الفتاح صبري بك ( وكيل وزارة المعارف ) - ان الدخول لتجهيزية دار العلوم مقر في القرار الوزاري رقم ٢٣٨٢ ، ويشترط فيمن يدخل هذه التجهيزية أن يؤدي امتحاناً في اللغة العربية والحساب والجغرافيا والخط والرسم على حسب المنهج المقرر للدارس الابتدائية وفي المبادئ على حسب أول كتاب في المبادئ يدرس بالمعاهد الدينية ويشترط أن يكون حافظاً لنصف القرآن الكريم على الأقل ، أما ما قبل من وجوب حفظ الطالب خمسة أجزاء من القرآن الكريم فقط فقد كان ذلك على حسب اللائحة التنفيذية الصادرة في سنة ١٩٢٠ أما شرط حفظ نصف القرآن الكريم فهو من نصوص اللائحة التي صدرت في سبتمبر سنة ١٩٢١ وهي التي قرأتها على حضراتكم . وأما عدد المحصن المفصلة للفقه والقرآن الكريم في تجهيزية دار العلوم فمحصن وعدد المحصن المقررة للدين الاسلامي اثنتان فيكون المجموع سبع محصن .

على هذا أن دخول امتحان شهادة الدراسة الساتية لتجهيزية دار العلوم مباح لمن يدرسون في الخارج سواء في المعاهد الدينية أو غيرها وذلك يقتضي ما عند العشرين من اللائحة التي تنص على أنه :

"يسوغ لأى طالب من خارج المدرسة أن يدخل امتحان القسم الأول أو الثاني من شهادة الدراسة الثانوية على حسب منبج المدرسة التجهيزية ويسوغ لهذا الطالب بعد نجاحه نهائياً في القسم الأول أن يلحق بالسة الثالثة من المدرسة التجهيزية بشرط أن تكون سنة قانونية كما يسوغ لطلاب النابج في القسم الثاني من الخلل أن يلحق بدار العلوم بشرط أن تكون سنة قانونية " .

فليس هناك قيد يحول انذ دون دخول أى طالب بالمدرسة مادام يؤدي الامتحان .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل المقصود التجهيزية ؟ الرئيس - نعم المقصود التجهيزية .

حضرة محمود أبو النصر بك ( مقرر اللجنة ) - اسمحوا لي بكلمة نيا يتعلق بشروط الدخول في مدرسة القضاء الشرعي في دورها الأول من يوم انشاء إلى سنة ١٩١٦ ثم ما حصل من التعديل في شروط الدخول من سنة ١٩١٦ إلى أن صدر قانون التخصص في سنة ١٩٢٣ ، بين أيدى حضراتكم قانون انشاء مدرسة القضاء الشرعي ومنه يتبين أنها أنشئت في سنة ١٩٠٧ وأنها جعلت قسمين قسم أول وقسم ثان . وأن القسم الأول كان يشق القسم الثاني . وأن شروط الدخول في القسم الأول كانت كما نص عليها بالمادة الرابعة من الأمر الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٧ بإنشاء مدرسة القضاء الشرعي وهي أن يخضع الطالب في امتحان الدخول في المواد الآتية :

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - المسألة الأخيرة غير مفهومة .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - يثبت حضراتكم في المدرسة من يوم انشائها لأن ذلك يثبت منهج تجهيزية دار العلوم لدى لا يختلف اختلافًا جوهريًا عن برنامج القسم الثانوي في الأزهر .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل ترى حضرتكم أن ثلاث ساعات في الفقه توازي سبع ساعات ؟

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - يضم إلى ذلك ساعتان للقرآن وشلها للدين الاسلامي والحضارة الاسلامية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - رجوز زيادة الايضاح في هذه المسألة .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - سبع ساعات في الفقه هي مئة لطالب الأزهر ، بقاها ما يحتاج به طالب المدرسة من دراسة الحضارة الاسلامية والكلفة في هذا الموضوع لعالمين في المعارف ، وما يؤسف لهو كثرة التعديل والتغيير في قوانين دار العلوم والقضاء الشرعي ، الأمر الذي لم يكن كثير الوقوع في الماضي حيث ظلت مدرسة دار العلوم مدة أربعين سنة سائرة على برنامج واحد وقد تخرج منها كثير من زملائنا الفضلاء أمثال الشيخ محمد عز العرب بك .

حضرة عبد الفتاح صبري بك (وكيل وزارة المعارف) - سبق أن قلت في بيان الأول أن مادة الدراسة الدينية في تجهيزية دار العلوم سبع ساعات كما هي في المعاهد الدينية . وأن القبول في مدرسة القضاء الشرعي ليس محصورا في ترحيبي تجهيزية دار العلوم ولكنه جائز لكل من تعلم في المعاهد الدينية وغيرها وأدى الامتحان الثانوي لتجهيزية دار العلوم بنجاح . فكل ما يراى تلبية للأزهر هو أن يكون له الحق في دخول مدرستي دار العلوم والقضاء الشرعي وهذا الحق مكفول لم بالقانون الجديد .

محلى على التسمي باشا (وزير المعارف) - الحالة لم تتغير بالنسبة لتلبية الأزهر لأن الطريقة المثبتة الآن هي أن الدخول في مدرسة القضاء الشرعي يكون بائتمان والنظام الذي فتره الآن هو أن يكون الدخول في المدرسة المذكورة لمن يؤدي الامتحان النهائي لتجهيزية دار العلوم فأخالة اذ لم تتغير .

سعادة محمود شكوي باشا - أرا غثظين في مسألة بسيطة لا يصح الاختلاف فيها . سمعنا من محلى وزير المعارف وحضرة وكيلها أن باب الامتحان النهائي لتجهيزية دار العلوم مفتوح للجميع من أزهريين وغيرهم . ومعنى ذلك أن باب مدرسة القضاء الشرعي مفتوح لمن يجتهد في امتحان مسابقة وضمت شروطه . وينتج برنامج تجهيزية دار العلوم ومن الجائز أن يجتهد في هذا الامتحان لا طلبة الأزهر أو طلبة تجهيزية دار العلوم فقط بل من الجائز أن يجتهد فيه من يدرس في الخارج .

يريد حضرة الشيخ حسن عبد القادر أن يحصل دخول مدرسة القضاء الشرعي قاصرا على طلبة الأزهر وحدهم ولكن هذا محال إذ يجب أن يكون السبب مفتوحا للجميع وتعمل مسابقة يدخلها الأزهريون وغير الأزهرين لتظهر الكفاءة والمجادة فلا بد من دخول القضاء الاكل في كفاية تامة ولا يكون

وانتظر نظر حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر الى الشرط الأخير من هذه المادة الذي هو بيت القصيد . سار العمل على هذا النحو وسارت المدرسة شوطا غير قصير في سبيل تكوين القرائح وتوسيع الأفكار وتعمد المبادئ حتى سنة ١٩٢٣ حيث قلب نظامها رأسا على عقب بذلك القانون الذي صدر منشأ لشيء ٤٠١م التخصيص واشترط فيه من يريد الدخول بالمدرسة بعد أن ألقى قسمها الأول أن يكون عالما أزهريا . جرى العمل على هذا من سنة ١٩٢٣ الى هذه السنة وحصل في خلال ذلك تغيير في مدة الدراسة التي كانت في سنة ١٩٢٣ أربع سنوات للعلماء وبجعلت في سنة ١٩٢٥ ثلاث سنوات وبذلك أصبحت المدرسة على هذا النظام لانهوى بين جدرانها الا ما كانوا حاملين لشهادة العالمية وجعل لم مرتبته أربعة جنيهات في الشهر على ما ذكر فيملحنها ليحصلوا في مدى ثلاث سنوات يقضونها في المدرسة علما أخرى لم تكن في برنامج تعليمهم الأزهرى .

ماذا كان بعد ذلك ؟ كان أن تقدم لمجلس النواب مشروع ذلك القانون الذي ننظره الآن والذي جاء بمعدله القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٣ المحسى بإذن التخصيص .

جاءنا المشروع كما أفرد مجلس النواب وتناوله بحث لجنة المعارف مجلس الشيوخ وتقدمت اليكم اللجنة بالمشروع الذي بين أيديكم وفيه ذلك الشرط لدخول مدرسة القضاء الشرعي ، الواقع - يا أستاذ - أن هذا ليس بدعا اذا ما تمثنت الاطوار التي مرت بها المدرسة من سنة ١٩٠٧ الى سنة ١٩١٦ ومنها الى سنة ١٩٢٣ ومنها الى سنة ١٩٢٥ وإلى اليوم تبين أن هذا الشرط مع قساوته لم يكن بدعا ولا هو بالجديد لأن هذه الشروط التي كان لا بد منها لدخول الطالب بالمدرسة تنتمي في الواقع الى الشرط المنصوص عليه في المادة الثانية ، نعم لك حق في أن تتساءل أي فرق بين ذلك الذي نال الشهادة التجهيزية لدار العلوم وبين ذلك الذي أتم دراسته في الأزهر ونال منها شهادة الدراسة الثانوية ؟ لك أن تتساءل في الفرق ولك أيضا أن تتمسك بشك الميزة التي امتاز بها طالب الأزهر قبل نواله شهادة التعليم الثانوي على طالب تجهيزية دار العلوم فالأول يدرس سبع ساعات في الفقه الذي هو أساس القضاء والافتاء والحاماة الشرعية بينما الثاني لا يدرس في هذا العلم الا ثلاث ساعات فقط .

ولقد أجاب عن ذلك سادة وكيل المعارف فأبان أن السبع الساعات في الأزهر هي هي مع غير بسيط في التجهيزية حيث تدرس الأدب ومبادئ الأخلاق والحضارة الاسلامية وكل هذا لا يخفى نفقهه ويكون هذا مضمونا الى الثلاث الساعات المخصصة للفقه معادلا للسبع الساعات التي يدرسها طالب الأزهر . الفقه اذا لم يكن مر بها عليها . وفي الواقع قد يكون للملاحظات حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر شيء من الوجاهة ولكن ليس هذا محلها وانما عليها عندما يقدم لمجلس قانون تجهيزية دار العلوم وقانون المعاهد الدينية . على أنه ليس محظورا على ذلك الذي درس في الأزهر حتى نال شهادته الثانوية أن يتقدم لامتحان تجهيزية دار العلوم ويكون قد جمع بين الميزتين ميزة التعليم الأزهرى وميزة التعليم المدرسي مما يجعله أقرب الى الدنيا وما فيها .

أريد أن تتخذ مدرسة القضاء الشرعي مباشرة من القسم الثانوي بالأزهر .  
هذا وأريد أن أسمع ردا على القطعة التي سبق أن قتها وأكرها الآن وهي  
أن الأزهريين على استعداد لدراسة ما تهرقوه لهم حتى ولو أردتم منهم أن  
يدرسوا لغة أجنبية . وكذلك هم مستعدون لأداء امتحان الدخول حتى لا يفر  
من أيهم القضاء الشرعي . كيف ترفضون هذا وهم لا يأخذون منكم أجرا .  
الأزهريون أولادكم وأخوانكم .

يقولون لكم ونحن في عهد الدستور أنهم على استعداد أن يعلم ما تريدون  
منهم . وإن كنتم تريدون تميزهم فهم أيضا مستعدون . وأما إن كنتم  
تريدون القضاء عليهم فقولوا ذلك صراحة . كيف تريدون إقرار هذه المادة  
الحرية ؟

سمعت من معالي الوزير أنه لا يقبل في تجهيزه در العلم إلا من طلبة  
الأزهر ثم سمعت من حضرة وكيل الوزارة غير ذلك فقد قال أنه يقبل فيها  
من طلبة الأزهر ومعالي الكتائب والمدارس الابتدائية .

معالي على التمسعي باشا (وزير المعارف) - وكيل الوزارة لم يقل ذلك مطلقا .  
حضرة الشيخ حسن عبد القادر - قال يقل من طلبة الأزهر ومن  
يبدسون في الخارج .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - سعادة محمود شكرى باشا  
هو الذى قال ذلك .  
سعادة محمود شكرى باشا - سأذكر لك ملافته فاسمع . . .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أنا لا أسمع بل أطلب الرجوع إلى  
المضبطة . . . . .

سعادة محمود شكرى بك - أكره ملافته ولذا ظهر أنه مخالف لما أجمت  
في المضبطة بكون الحكم في ذلك للبرلمان .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أرجو أن لا تقاطعنى .

الرئيس - سعادة محمود شكرى باشا - طعن في أن يصحح كلامه .

سعادة محمود شكرى باشا - أصرح بأن لم أقل ما نسب إلى صدره  
حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر ومستند إذا شاء المجلس أن أعيد  
عليه ما قلته .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ما سمعته من معالي وزير المعارف  
هو أن تجهيزه دار العلوم تتخذ من الأزهر .

الرئيس - لقد قال حضرة المقرر ذلك أيضا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - سمعت ذلك من معالي وزير المعارف  
كما سمعت - أن خطأ أو صوابا - أنه يعمل للدخول في تجهيزه دار العلوم  
امتحان مسابقة يدخله طلبة الأزهر وغيرهم .

سعادة محمود شكرى باشا - لم أقل بهذا مطلقا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لم أنسب هذا من معادتك . والذى  
سمعت من سعادة وكيل المعارف أن المدرسة التجهيزية تتخذ من الأزهر  
ومن الخارج على السواء .

حضرة عبد الفتاح صبرى بك (وكيل وزارة المعارف) - أتى قلته  
في موضوع الأخذ من الأزهر وغيره كان منصبا على الدخول في ممرسى  
دار العلوم والقضاء الشرعي - نحن الآن الباب مفتوح لكل من يؤدى  
الامتحان .

قاهرا على فئة قد لا يكون من بينها من تتوفر فيه الكفاءة التي قد توجد  
في غيرهم من الفئات الأخرى . فالنظام المروض علينا عادل ويجب إقراره  
لأن التوظيف سواء في القضاء أو التعليم يجب أن يكون عاما وأبوابه مفتوحة  
لجميع . وأرى أن المسألة في علها ولا داعي لتعديلها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - سمعت ما قاله معالي وزير المعارف  
وعدانة وكليها وحضرة المقرر كما سمعت سعادة محمود شكرى باشا الذى يقول  
أن مدرسة القضاء الشرعي تتخذ من القسم الثانوي للأزهر ومن تجهيزه  
دار العلوم وكل من يتقدم من الخارج لامتحان مسابقة لأن الباب مفتوح  
لجميع . هذا ما قرره سعادة محمود شكرى باشا وكنت لذلك أنتظر منه أن  
يطلب تعديل المادة لتكون هكذا "يشترط فيمن يدخل هذه المدرسة أن  
يكون حاصلا على الشهادة الثانوية لدراسة التجهيزية لدار العلوم أو شهادة  
القسم الثانوي للأزهر أو يضع في امتحان مسابقة" هذا ما يريده سعادته  
ولكن كلام معالي الوزير وحضرة وكيل وزارة المعارف يناقض ذلك .

سعادة محمود شكرى باشا - لم أقل هذا بل قلت إن امتحان التجهيزية دار  
العلوم الذى يؤهل للدخول في مدرسة القضاء الشرعي مفتوح بابه لجميع .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - تريد أن تفهم لم يعمل الامتحان...  
لقد قال سعادة محمود شكرى باشا إن باب امتحان الدخول في مدرسة  
القضاء الشرعي مفتوح للجميع .

(هبة) .

الرئيس - هل انتهى كلامك ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أنا لم أبتدىء بعد .

الرئيس - تقدم اقترح طلب إقفال باب المناقشة ويجب أن يرضى  
على المجلس فأرجو أن تم كلامك حتى ننظر في هذا الطلب القاضى .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أطلب تعديل المادة ليكون دخول  
مدرسة القضاء الشرعي قاصرا على طلبة القسم الثانوي للأزهر أى أي مدرسة  
القضاء الشرعي تتخذ مباشرة من الأزهر . وقلت لحضراتكم إن لدى  
المستندات التي تؤيد طبعى وأرجوكم أن تطلعو عليها قبل أن تحكموا . فأطلب  
تأجيل البت في هذا الموضوع حتى تطلعو على المستندات وهما هي بين يدي .  
الرئيس - معنى هذا أنك تطلب التأجيل .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أقول لحضرات الأعضاء وحضرة  
المقرر بوجوب التروى في نظر هذا الموضوع . إن القسم الثانوي من الأزهر  
يتميز بعلوم الفقه والتوحيد والتفسير والمنطق وعلوم كثيرة أخرى وهذا هو منجز  
الدراسة وبيان عدد الحصص المفصلة لكل علم يؤيد ما ذهبت إليه .

سمعت من حضرة وكيل وزارة المعارف أن عدد الحصص المفصلة لدراسة  
الفقه في تجهيزه دار العلوم هو سبع ساعات وفى يدي بيان يدل على أن عدد  
الحصص هو ثلاثة . أقول إن القسم الثانوي في الأزهر علومه كثيرة وحاجة  
أصول التشرع كالنحو والتفسير والفقه والحديث مما لا يوجد نظيره  
في تجهيزه دار العلوم . وعلى كل إذا وجدتم أن هناك قصرا في علوم القسم  
الثاني في الأزهر فيعرض عليكم التشرع الخاص به فاضربوا إليه ماضئتم .

وقد سبق أن قلت ذلك وقلت لحضراتكم أن هذا لا يكلف الحكومة  
شيئا أو يكلفها شيئا قليلا وهما هي مستفيدات مستند لتعديدها .

## نص الاقتراح

تطلب قفل باب المناقشة ما

محمد صفوت - عبد العزيز رضوان - محمود شكرى - عبد الفتاح اللوزى - يوسف وهبه .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - لى كلمة بسيطة ربما نختصها عن المناقشة .  
الرئيس - يؤخذ رأى أولا على الاقتراح بقفل باب المناقشة ، فمن يخالف من حضراتكم هذا الاقتراح فيفضل بالوقوف .  
(وقفت أغلبية ) .

الرئيس - تقرر قفل باب المناقشة .

الرئيس - هل حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر لا يزال يقترح تأجيل نظر المادة الثانية ؟

سعادة محمود شكرى باشا - تطلب حضرته تعديل المادة الثانية بأن من يدخل مدرسة القضاء الشرعى يكون حاصلا على الشهادة الثانوية من الأزهر .  
الرئيس - هل هذا هو ما يطلبه حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر ؟  
حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أطلب أولا التأجيل .  
الرئيس - من يوافق من حضراتكم على التأجيل فيفضل بالوقوف .  
(وقفت أغلبية ) .

الرئيس - إذن يصح أن يؤخذ رأى على المادة الثانية من المشروع .  
حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لى تعديل على هذه المادة .  
حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - وأنا أيضا لى تعديل عليها .  
الرئيس - لا يكون التعديل إلا بالكلمة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - عندى فى الواقع تعديلا واحدا أصل والثانى احتياطي وأرجو أن ينتهى من المضبطة أن من يخالف هذا التعديل وقف يستمر واقفا حتى يتم العمل .

حضرة محمد محمود خليل بك - هذا من حق الرئاسة .

الرئيس - قلم حضرة الشيخ حسن عبد القادر تعديلين على المادة الثانية أحدهما أصل والثانى احتياطي ، كما قلم حضرة الأستاذ الشيخ محمد عز العرب بك تعديلا آخر ، ونص التعديل الأول المقدم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر كما يأتى :

١٠ اقترح تعديل المادة الثانية بما يأتى :

أولا - أن يكون حاصلا على الشهادة الثانوية للأزهر ما

حسن عبد القادر إبراهيم بسويلى الخطيب

الرئيس - من يوافق من حضراتكم على هذا التعديل فيفضل بالوقوف .  
(وقفت أغلبية ) .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هذا كثير وعسى أن أخذ رأى بطريقة عكسية الرئيس - ألاحظ أن المبدى فى قانوني فيؤجل أخذ رأى إلى غد .

وفت الجلسة الساعة التاسعة والبقية المشرى مساءه لى أن يعود المجلس للاستعداد لهذا الثلاثاء ٧ ذي الحجة سنة ١٣٤٥ (٧ يونيو سنة ١٩٢٧) الساعة الخامسة مساء ما

الرئيس - هذا ما سمعنا تماما .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - فهمت من كلام سعادة محمود شكرى باشا أن مدرستى القضاء الشرعى ودار العلوم تتخذان من الأزهر بعد أداء امتحان مسابقة .

سعادة محمود شكرى باشا - قلت أن الدخول فى مدرسة القضاء الشرعى يكون بامتحان وهذا الامتحان يعتبر امتحان مسابقة للجميع ، يدخله الأزهريون وطلبة تجهيزية دار العلوم ومن يريد الدخول فيه من الخارج ولا يصح أن يصغر فى هذا الامتحان وأن يخصص بقية معينة .

لماذا يفضى الأزهريون الامتحان ؟

القانون يسمح لهم بالدخول فيه ونحن لما نعهد فيهم من المتابعة على العمل تؤكد أنهم سيحصلون .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - اتينا ، أى أنه لا يدخل تجهيزية دار العلوم الاخرى القسم الأول من المعاهد ...

الرئيس - نحن الآن أمام قانون لنظام مدرسة القضاء الشرعى لامدرسة دار العلوم .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل نفهم مما قيل أن امتحان تجهيزية دار العلوم يكون ما ؟

سعادة محمود شكرى باشا - الامتحان التالى لتجهيزية دار العلوم هو الذى يكون ما .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - مع هذا أيضا أصرح أنه لاعل لتجهيزية دار العلوم .

الرئيس - بأى شىء تريد استبدالها ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أريد الاستعاضة عنها بالقسم الثانوى من الأزهر .

الرئيس - القسم الثانوى يسايل تجهيزية دار العلوم .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - حيثك لماذا نغشا مدرسة تجهيزية لدار العلوم .

الرئيس - تجهيزية دار العلوم أمرها غير معروف على المجلس الآن وأما المطروح أمانته هو نظام مدرسة القضاء الشرعى .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - اذا قلنا أن تجهيزية دار العلوم تفتدى مدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى وأن منب هذه التجهيزية هو الأزهر وقد أجمعا الامتحان للأزهرين فلا حل لتجهيزية دار العلوم ...

الرئيس - وما الذى تطلبه الآن ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل يرد بى أن أطلب شيئا دون أن أدلل عليه أولا ؟

الرئيس - أعطك تكلمت بما فيه الكفاية ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - اذا لم يوجد من الوقت ما يسمح باتمام جارى فيحسن أن يؤجل الموضوع الى غد .

الرئيس - نعلم اقتراح من خمسة أعضاء بقفل باب المناقشة .

## مضبطة الجلسة التاسعة والأربعين

المتعقد علناً في يوم الثلاثاء ٧ ذي الحجة سنة ١٣٤٥ الموافق ٧ يونيو سنة ١٩٢٧

(١) التصديق على محضر الجلسة السابقة (٢) كتاب من مجلس النواب عن الشرائع الخاصة بأعضاء (٣) مشروع قانون إلغاء مدرسة القضاء الشرعي - بقرار من المعارف - استمرار المناقشة لجلسة المقبلة .

(د) عن جلسات هذا الأسبوع حضرات :

شعبان السيد مؤمن بك . الشيخ متولى عمر مجازي .  
محمود الأترابي باشا . الفريق موسى فؤاد باشا . محمد  
مغازي باشا .

(هـ) عن جلسات الأسبوع الماضي وهذا الأسبوع حضرة :

محمد لطفي طنطاوي طنطاوي أفندي .

وحضر حضراتاً صاحبي المأمور والعمرة : عل الشامي باشا وزير المعارف  
العمومية . عبد الفتاح صبري بك وكيل وزارة المعارف العمومية .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : عبد الفتاح رجائي أفندي . الشيخ  
محمد عز العرب بك . محمد أحمد الشريف بك .

حبيب المصري بك سكرتير عام .

أعلن حضرة صاحب العمرة الرئيس افتتاح الجلسة .

الرئيس — طلب حضرة محمد زكي عبد الرازق بك إجازة تتبدى من  
١٥ يونيو لآخر المور فهل توافقون حضراتكم عليه ؟

سادة محمد صفوت باشا — ما هو سبب هذه الإجازة ؟

معالى محمد شفيق باشا — إذا كان المجلس يوافق على كل إجازة يطلبها أحد  
حضرات الأعضاء فستكون النتيجة تعطيل المجلس .

الرئيس — هذا هو نص الكتاب الذي طلب به حضرة العضو الإجازة :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ الموقر

بعد الاحترام بسبب مرض أفراد العائلة قد قرر مشاهير الأطباء ضرورة  
السفر خارج القطر للاستشفاء فأرجو التصريح لنا من يوم خمسة عشر يونيو  
بإحالة المدة الباقية من الدورة البرلمانية لهذه السنة .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام

محمد زكي عبد الرازق

فهل توافقون حضراتكم على هذه الاحالة ؟

(موافقة)

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الثالثة والعشرين مساء برئاسة  
حضرة صاحب العمرة محمد طوى الجزار بك وكيل المجلس .

وحضور حضرات الأعضاء ماعدا :

أولا — الغائبين :

(١) بإجازات وهم حضرات :

بيومي مذكور بك . حسين رشدي باشا . محمد السيد  
أبو عل باشا . يونس حد باشا . عمر أحمد خلف الله بك .  
محمد طلعت حرب بك . محمود محمد حسن الشندوبى باشا .

(ب) بغيران وهم حضرات :

إبراهيم نور الدين بك . أحمد مصطفى بك . عثمان  
غريال القصص بك . الشيخ الشافى أبو رافيه . الشيخ  
طلح حسين . عبد الله ساليان أظله بك . محمد عبد الحفيظ  
أفندي . محمد محمود بك . محمد عوض جبريل أفندي .  
محمد فتحي يكن بك . الشيخ يس محمود أبو جليل .

ثانياً — المعتقرين :

(١) من جلسة اليوم حضرات :

أحمد زيور باشا . على عبد الرازق بك . الشيخ  
عل رمضان الطوحي . الشيخ على محمد مروان . أحمد  
حلى باشا . سيد عبد الرحمن بك . شاهين الجندى أفندي .  
الدكتور محمد هاشم أفندي . عبد العزيز رضوان بك .  
يوسف بشوتو بك .

(ب) هن جلستى أمس واليوم حضرة : عفل محمد بك .

(ج) عن الباقي من جلسات هذا الأسبوع حضرات :

محمد البباني باشا . سعد مكرم بك . اللواء محمود فؤاد باشا .  
محمد زكي عبد الرازق بك . عبد الرحمن الموم بك . محمود  
يسوي أفندي .

الرئيس - يظهر أن هذا الاقتراح لا يخرج من معنى الاقتراح الثالث الذي قمته حضرة الشيخ محمد عن العرب بك وسألتوه على حضراتكم .

على اقتراح حضرة الشيخ محمد عن العرب بك وهذا نصه :

أقترح أن يستبدل بالفقرة الأولى من المادة الثانية ما يأتي :

أولاً - أن يكون حاصلًا على الشهادة الثانوية من الأزهر أو أحد المعاهد الدينية أو المدرسة التجهيزية لدار العلوم ويكون القبول مبنيًا على امتحان مسابقة في

محمد عن العرب

أصوات : منى الاقتراحين واحد .

الرئيس - اذن هل توافقون على اعتبارها اقتراحًا واحدًا يؤخذ الرأي عليها مرة واحدة ؟

(موافقة)

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك - اسمعوا لي قبل أخذ الرأي أنا وض موضوع اقتراحى .

الفرض في الحقيقة أن من قضى في الدراسة ثمان سنوات بالأزهر وحصل على الشهادة الثانوية يكون مساويًا لدرس في القسم التجهيزي من مدرسة دار العلوم أربع سنوات وحصل على الشهادة التجهيزية لهذه المدرسة ولكنى - حتى لا يكون هناك تفرق بين طلبة هذين المهندسين - أردت أن يكون قبولهم بمدرسة القضاء الشرعي بامتحان مسابقة في يحوزه منهم يخل فيها سواء كان من الأزهر أم من مدرسة دار العلوم .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - يرى حضرة الأستاذ الشيخ محمد عن العرب بك إقترانه إلى أن اللذين يريدون الالتحاق بمدرسة القضاء الشرعي يتقدمون إلى امتحان المسابقة سواء منهم من يحمل الشهادة التجهيزية لمدرسة دار العلوم أو شهادة الدراسة الثانوية للأزهر . فإذا أسأل حضرة الأستاذ فم تكون تلك المسابقة ؟

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك - في مواد العلوم الدينية طبعًا لأنها هي أساس ما يطلب للإمام به بالنسبة لطلبة مدرسة القضاء الشرعي .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - وهل هذا يوصلك إلى غرضك ؟

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك - لم لا يوصلنى ، ومع ذلك فيمكنك أن تضع ضمن نصوص القانون المواد التي تكون موضوع امتحان المسابقة .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - أنا لا أضاع الآن مواد قانون دراسة تجهيزية مدرسة دار العلوم وأما مواد القانون الخاص بمدرسة القضاء الشرعي ، أما مسألة المسابقة ....

معالي على التسمي باشا (وزير المعارف العمومية) - الذي فهمته من هذا الاقتراح أن يؤدى الطالب أولاً امتحانًا للحصول على الشهادة الثانوية لتجهيزية دار العلوم فإذا نجح في هذا الامتحان يؤدى امتحانًا آخر يشترك فيه طلبة الأزهر

(١) الصديق على حضرة الجلسة السابقة .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على حضرة الجلسة السابقة؟  
أصوات : لا .

الرئيس - صدق المجلس على حضرة الجلسة السابقة .

(٢) كتاب من مجلس النواب عن التذات انقضاء بأصنافه .

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بناء على المادة (١٥٣) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب التي تنص على عمل شارات خاصة يحملها أعضاء المجلس قد وضع مكتب المجلس قرارًا معتمدًا لحكم هذه المادة صدق عليه مجلس النواب بجلسته ٩ يونيو الجاري .  
فأشرف بإبلاغ دولتكم صورة منه .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام في  
رئيس مجلس النواب  
سعد زغلول  
٧ يونيو سنة ١٩٢٧

(٣) مشروع قانون نظام مدرسة القضاء الشرعي - تقرير لجنة المعارف -  
استمر المناقشة لجلسة المقبلة .

الرئيس - لدينا الآن ثلاثة اقتراحات اثنان منها لحضرتي الشيخ حسن عبد القادر والشيخ إبراهيم بسيوني الخطيب ، أحدهما أصل والثاني احتياطي والاقتراح الثالث لحضرة الشيخ محمد عن العرب بك . ولما أردنا أخذ الرأي على هذه الاقتراحات بالجلسة الماضية كان المعدد غير قانوني يؤخذ الرأي عليها الآن .

على الاقتراح الأصل وهذا نصه :

أقترح تعديل المادة الثانية بما يأتي :

أولاً - أن يكون حاصلًا على الشهادة الثانوية للأزهر

حسن عبد القادر إبراهيم بسيوني الخطيب

سعادة محمد صفوت باشا - ألفت نظر المجلس إلى أن هذا الاقتراح محذور رفضه بجلسته الأسس لأنه لم يظهر أن المعدد غير قانوني إلا بعد أن أخذ الرأي عليه .

على الاقتراح الاحتياطي وهو الاقتراح الثاني وهذا نصه :

تعديل احتياطي

أقترح تعديل المادة الثانية بما يأتي :

أولاً - أن يكون حاصلًا على الشهادة الثانوية للمدرسة التجهيزية لدار العلوم أو الثانوية للأزهر بعد الامتحان في

حسن عبد القادر إبراهيم بسيوني الخطيب

سعادة محمد صفوت باشا - هذا الاقتراح غير مفهوم .



سمنا أن طلبة الأزهر وحدهم هم الذين يحفظون القرآن كله وقد تبين لحضراتكم ما على أنه لا يشترط قبول الطالب في الأزهر إلا أن يكون حافظا لنصف القرآن وأنى أقول لحضراتكم، أنه لو سطر في وقت ما أن كثيرا من طلبة الأزهر ما كانوا يحفظون القرآن، وبذلك تقربت مكافأة خاصة تعطى تشجيعا لمن يحفظه، فعند هذه البيانات لا يمكن الطعن في نظام تجهيزية دار العلوم فيما يخص حفظ القرآن وما دام الأمر كذلك فقد سقطت حجة المقترحين . وعلى ذلك يكون الاقتراح في غير محله ويجب إقرار المساعدة على أصلها .

سعادة محمد صفوت باشا : أن اقتراح حضرة الشيخ محمد عبد الرب بك كما سمعنا الآن فيه تعصيب لا يحال به قائمه ما للأزهرين ولا لطلبة دار العلوم ولا لغير الفريقين .

القانون المعمول به الآن والمشروع المراد إقراره، يحدد للأزهرين ولغيرهم الدخول في امتحان تجهيزية دار العلوم ويجرد نجاح الطالب في الامتحان يكون له حق الدخول في مدرسة دار العلوم أو في مدرسة القضاء الشرعى . أما اقتراح حضرة الشيخ محمد عبد الرب بك ففيه تعصيب على طلبة تجهيزية دار العلوم قائم لا يحفظون بمدونة القضاء الشرعى إلا بعد تأدية امتحانين - امتحان دار العلوم و امتحان المسابقة - وفيه تعصيب أيضا على طلبة الأزهر فيمقتضاه يلزمون بتأدية امتحان الشهادة الثانوية للأزهر و امتحان المسابقة لمدرسة القضاء الشرعى وفيه تعصيب ثالث بل حرمان لفئة أخرى . فقه من لهم الحق في دخول امتحان تجهيزية دار العلوم من دروسا دراسة خاصة، وعلى ذلك فلا يكون هناك أية قائمه من الاقتراح بل أن فيه على العكس تعصبا على طلبة الأزهر وغيرهم وأطلب عدم قبوله .

سعادة محمد شكرى باشا - فائق أن أذكر كلمة، فقد سمعت من حضرة الشيخ حسن عبد القادر بأن التعليم في تجهيزية دار العلوم يكلف الآباء مصاريف بعكس التعلم بالأزهر، وقد علمت الآن من حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المعارف أن التعليم في تجهيزية دار العلوم مجاني .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أعرف أن التعليم مجاني .

حضرة صاحب الماطل على الشمسى باشا (وزير المعارف العمومية) - قررت وزارة المعارف هذا العام بصفاة استثنائية أن يغير الطالب الذى يتقدم لامتحان تجهيزية دار العلوم في أن يؤدى الامتحان أ مرة واحدة أو على دفعتين والذي أريد أن ألفت نظر حضراتكم إليه بنوع خاص أن أغلبية طلبة الأزهر هم الذين طلبوا تأجيل الامتحان في مادتي الفقه والقرآن الكريم .

( تصفيق )

وانى أصرح لحضراتكم بعد أن قام حضرة وكيل وزارة المعارف بالرد على اقتراح حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر ثلاث مرات بين فيها وجهة نظر الوزارة بأنها ترفض هذا الاقتراح رفضا تاما ولن تسمح بعمل أى امتحان آخر غير الامتحان النهائي لتجهيزية دار العلوم .

الرئيس - نعلم اقتراح من بعض حضرات الأعضاء يطلب إقبال باب المناقشة وهذا نصه :

وقلنا لهذه المناسبة انه من البار أن قاضيا شرعيا يحكم بما أنزل الله وهو لا يحفظ القرآن ولذلك طلبنا أن نضعوا نظاما يسرى على طلبة تجهيزية دار العلوم ومطلة القسم الثانوى للأزهر فيما يخص مدونة القضاء الشرعى خصوصا بعد أن ظهر لحضراتكم نقص التعليم الدينى في تجهيزية دار العلوم .

حضرة عبد الفتاح صبرى بك ( وكيل وزارة المعارف ) - سبق أن بينت في الجلسة الماضية مقدار انطباق مناهج التعليم في تجهيزية دار العلوم على الحاجيات التى يطلبها كل من قال بأخذ الطلبة من الأزهر وعلى الأغصن فيما يتعلق بالقرآن الكريم .

يؤدى امتحان تجهيزية دار العلوم على قسمين : القسم الأول بمدونة سنتين وهو المعروف بالكفاءة والقسم الآخر يؤدى في آخر الدراسه وهو المسمى بالقسم الثانى .

وقد ضمنت المادة ( ١٩ ) من القرار الوزارى رقم ٢٧٢٨ شروط النجاح في هذين القسمين ومنها يتبين أن النجاح النهائي في هذه المدرسة مشروط فيه بحفظ جميع القرآن .

نص في هذه المادة على أنه "ولا يعد الطالب ناجحا نهائيا في امتحان القسم الأول إلا اذا حصل في الامتحان الشفوى على ٥٠ ٪ من الأقل من النهاية الكبرى لدرجة اللغة العربية وعلى ٤٠ ٪ من النهاية الكبرى لدرجة القرآن الكريم ويشترط أن يكون الطالب حافظا لثلاث وعشرين جزءا من القرآن . ولا يعد الطالب في امتحان القسم الثانى ناجحا نهائيا إلا اذا حصل في الامتحان الشفوى على ٥٠ ٪ من النهاية الكبرى لدرجة اللغة العربية وعلى ٤٠ ٪ من درجة القرآن الكريم ويشترط أن يكون حافظا لجميعه . فشرط جميع القرآن كله إذن مفور .

ومن جهة أخرى تلاحظون حضراتكم أن الاقتراح المعروض فيه تعصيب على الطلبة لأنه مطلوب من يريدا الانحاق بمدرسة القضاء الشرعى أن يؤدى أولا الامتحان القسم الثانوى للدرسة التجهيزية لدار العلوم ثم يؤدى بذلك امتحان المسابقة وكذلك طلبة الأزهر والمعاهد فانهم يؤدون أيضا امتحان الشهادة الثانوية للأزهر و امتحان الدخول للدرسة .

فنحن نعرض على حضراتكم امتحانا واحدا للجميع في حين أن الاقتراح يرمى الى تأدية امتحانين في فترة قصيرة لا يستطيع الطالب أن يعد نفسه لها .

اننا نريد أن يؤدى الطالب امتحانا واحدا على المنتج المقرر لتجهيزية دار العلوم ولا يشترط أن يكون طالبا فيها أو في الأزهر أو في أى معهد آخر وعلينا نصر الوزارة على إبقاء المساعدة كما هى .

سعادة محمد شكرى باشا - بختنا بالأمر هذا الموضوع بحثا وانيا واليوم لم يزل الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر يشيء جديد بل ذكر ما ظله بالأسس . ان اقتراح اليوم لا يهدف فيه الا تعصبا على الطلبة في حين أن أصول التعليم تجري الآن على جعل الامتحانات العامة ميسورة وقصر عدد الامتحانات على أقل عدد ممكن . ولكن يريده حضرات المقترحين أن يزيدوا عقبة ليست سهلة وجهتهم في هذا أن طلبة تجهيزية دار العلوم لا يحفظون القرآن كله وقد تبين لحضراتكم ما تلاه حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المعارف أن هناك شرطا أساسيا للنجاح النهائي في تجهيزية دار العلوم هو حفظ القرآن بأكمله .



الوثائق الشرعية . قضايا وعقوبات قضائية . توحيد ومطلق . آداب وأخلاق . أصول القوانين . الفقه العربية وفروعها . نظام الحكومة . نظام ولوائح المحاكم الشرعية والأوقاف والمجالس الخيرية مع المقارنة بين لأئحة الاجراءات أمام المحاكم الشرعية وقانون المرافعات أمام المحاكم الأهلية . القانون الدولي الخاص . محاضرات طلبة .

وتوزيع المواد السالفة على سنى الدراسة والحصص المخصصة لكل منها في الأسبوع ومناهج الدراسة تبين بمرسوم .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - تطلب وزارة المعارف اضافة فقرة على هذا التعديل فترجو أن نسمع هذه الفقرة من سعادة وكيل الوزارة .

معالي على التمشي باشا (وزير المعارف العمومية) - تطلب وزارة المعارف أن تزداد الفقرة الآتية عقب عبارة "محاضرات طلبة" وهي "تخصص هذه المواد حصص لا تقل عن ثمان وعشرين في الأسبوع في كل سنة دراسية" وأن تعدل الفقرة الأخيرة من السادة بالآتي "وأما توزيع المواد السابقة على سنى الدراسة والحصص المخصصة لكل منها في الأسبوع ومناهج الدراسة فتعين بمرسوم" .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الزيادة التي يطلب معالي وزير المعارف ادخلها على المادة ؟

أصوات : موافقون .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - أذكر لحضراتكم العبارة التي طلب معالي وزير المعارف اضافتها إلى المادة الرابعة وهي "تخصص هذه المواد حصص لا تقل عن ثمان وعشرين في الأسبوع في كل سنة دراسية" وينبغي ذلك باقي المادة بهذه الصيغة "وأما توزيع المواد السابقة على سنى الدراسة والحصص المخصصة لكل منها في الأسبوع ومناهج الدراسة فتعين بمرسوم" .

سعادة محمد صدق باشا - المجلس وافق على الزيادة .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - لا بد لي أن أرى أن حضراتكم وجهة نظر لجنة المعارف بمجلس الشيوخ في تعديل هذه المادة عن أصلها الوارد في مشروع مجلس النواب على النحو الذي تقدمت به إليكم في تقريرها كما أجن وجهه نظر وزارة المعارف في الزيادة التي تضمنوها من معالي الوزير . زينت في صدر هذه المادة بعد كلمة "الفقه" عبارة "على المذهب الحنفى" وهي لم تكن موجودة في مشروع مجلس النواب . ولكن لجنة المعارف بمجلس الشيوخ لاحظت أن القضاء جرى من عهد نشأته في مصر وعلى أثر وجود السيادة التركية على المذهب الحنفى وكان لا بد أن يجري عليه لأنه مذهب الإمام اذذاك .

تعتبر الأحوال ولكن ما جرى عليه القضاء في مصر لم يتغير ، فتعود الزواج وضرباً من الأحوال الشخصية تم على المذهب الحنفى ويجرى دراسة المذهب الحنفى في مدرسة القضاء الشرعى وتصدر الأحكام على مقتضاه . من أجل ذلك رأينا ضرورة زيادة هذه العبارة .

حيث أن هذا الموضوع استغرقت المناقشة فيه يومين والمجلس شور نقلاً فتقرر قبل باب المناقشة وأخذ الرأي أما على رأي لجنة المعارف أو التعديل ويكون هذا بطريق المادة بالاسم ؟

أحمد أبو سيف راضى . اللواء حسين خيرى . إبراهيم نوار . محمود على منها . عبد الفتاح الوزى . إبراهيم أبو الجدايل . إبراهيم سليم منها . الرئيس - ليأخذ الرأي بالاسم على الاقتراحين المختارين من حضرة الشيخ عبد عن العرب بك والشيخ حسن عبدالقادر لأن موضوعها واحد . أخذ الرأي بطريق التناء بالاسم ابتداء من اسم حضرة إبراهيم الطاهرى بك الذى أسفرت عنه القرعة فكانت النتيجة كما يأتى (١) :

عدد الأصوات التي أعطيت : ..... ٦٨ صوتاً  
الأغلبية المطلقة : ..... ٣٥ صوتاً

الموافقون على الاقتراحين ..... ٢٨  
غير الموافقون على الاقتراحين ..... ٤٠

الرئيس - المجلس يقرر رفض الاقتراحين ، فهل توافقون حضراتكم على المادة الثانية من مشروع القانون الخاص بنظام مدرسة القضاء الشرعى كما جاءت في تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الثانية .  
تليت المادة الثالثة من مشروع قانون نظام مدرسة القضاء الشرعى الوارد من مجلس النواب وهذا نصها :

مادة ٣ - مدة الدراسة في المدرسة أربع سنى .  
الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الثالثة .  
تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ - تدرس في المدرسة العلوم الآتية :

تفسير وصحيت . الفقه مع المقارنة بين المذاهب . أصول الفقه وآداب البحث . تاريخ التشريع والأحكام . تاريخ الاسلام . التوثيقات الشرعية . قضايا وعقوبات قضائية . توحيد ومطلق . آداب وأخلاق . أصول القوانين . الفقه العربية وفروعها . نظام الحكومة . نظام ولوائح المحاكم الشرعية والأوقاف والمجالس الخيرية مع المقارنة بين لأئحة الاجراءات أمام المحاكم الشرعية وقانون المرافعات أمام المحاكم الأهلية . القانون الدولي الخاص . محاضرات طلبة . على التعديل الذى وضعت لجنة المعارف بمجلس الشيوخ عن هذه المادة وهذا نصه :

مادة ٤ - تدرس في المدرسة المواد الآتية :

التفسير والحديث . الفقه على المذهب الحنفى مع المقارنة بين المذاهب . أصول الفقه وآداب البحث . تاريخ التشريع والقضاء . تاريخ الاسلام .

بين كيفية وضع القوانين الخاصة بالتعليم وما يجب أن يقع في وضعها من أخذ الرأي عليها أولاً من مجلس المعارف الأعل وأعرض الأمر على الجمعية التشريعية وبعد ذلك يصدر بها المرسوم وقسم آخر خاص بالمجلس الأعل .

هذا القانون في نظري لم يبلغ ولكي حصلت فيه أمور أسرها على مسامح حضراتكم . لقانون شقان الشق الأول وهو الذي فصلته حضراتكم أما الثاني وهو الخاص بتشكيل مجلس المعارف الأعل . وقد حصل أن أقر مجلس النواب مشروع قانون بإلغاء هذا القانون أمضى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ وقيل في أسباب الإلغاء أن مجلس النواب لا يريد وجود مجلس أعل لوزارة المعارف . ولما أحيل هذا القانون ليأبى وجدت أن الأمر الذي حدا بمجلس النواب لإلغاء هذا القانون أي قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ هو الرغبة في إلغاء المجلس الأعل للمعارف كما بينت ولكن عبارة مشروع القانون نفسها تدل على أن مجلس النواب ألقى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ بشقيه مع أن كل ما حصل من المناقشة كان يري فقط إلى إلغاء المجلس الأعل للمعارف .

عندما تباحث لجنة المعارف بمجلس الشيوخ في المشروع كان من رأيها مبدأياً عدم الموافقة على رأي مجلس النواب ، ولكن بعد مداولات وأخذ ورد مع مجلس وزير المعارف أحييت المسألة على أحد حضرات أعضاء لجنة المعارف لدراستها، وهنا مسألة قانونية . المجلس قرر أن القوانين التي صدرت قبل العمل بال دستور تعتبر قاطعة ما لم يصدر قرار من المجلسين بإلغائها، فتأقوا يجب أن تعتبر أن القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ قائم ما دام مجلس الشيوخ لم يوافق على إلغائه .

فأذا اعتبرنا أن هذا القانون قائم بمسألة خطط الدراسة وهي مواد التدريس وعدد الحصص التي تخصص لها والفترة التي تدرس بها تلك المواد يجب أن يصدر بها قانون . وقد تمكنت لجنة المعارف بمجلس الشيوخ بهذا النص ولكن وزارة المعارف لم توافق على رأي اللجنة لاعتبارات عملية وجهتها في ذلك أن تعيين عدد الحصص ربما يحتاج الأمر فيه للتصديق والرجوع إلى التفتين فيه يحدث صعوبة كبيرة . وبناء على هذا المبدأ - مبدأ تقرير خطط التعليم وبيان ما اشتمل عليه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ - وضمت لجنة المعارف بمجلس الشيوخ التفاصيل التي جعلت مشروعها أطول من المشروع الذي أقره مجلس النواب .

فأذا تبينا الطريقة التي جعلت لجنة المعارف تضع هذا التفصيل في مشروعها المقدم اليك وجب أن نسير على هذا إلى النهاية ولما يجب أن ينص في القانون على عدد الحصص في كل أسبوع وكيفية توزيعها على المواد المخصصة وأرى الموافقة على رأي لجنة المعارف .

معالي من التمسى بأش (وزير المعارف العمومية) - يطلب مساعدة العضو المحترم أحمد علي باشا كما طلب مني ما أذكر مساعدة أمين ماسي باشا في اللغة اللسانية أن ينص في هذا المشروع على عدد الحصص التي تخصص لكل مادة على حدة ويقول مسندته أن عدم النص على ذلك في المشروع يتعارض مع القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ وتري وزارة المعارف أن لا تناهض بين القانون وعدم النص على عدد الحصص لأن الغرض المقصود من القانون المذكور هو تحديد عدد الحصص في الأسبوع بجملة . هذا ظاهر . وفضلاً

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - المجلس متور وقد وافقنا على الزيادة .  
حضرة الشيخ محمد من الرب بك - أريد أن أنهم المقصود بزيادة مع المقارنة بين المذهب " هل يقصد بها درس المذهب كلها ؟

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - ليس المقصود دراسة جميع المذاهب وإنما المقصود أن يدرس للمذهب الحنفي أصلاً كإدراكه تقنية أصلية وعند ما يذكر حكم من أحكامه من مادة الطلاق أو الوفاة مثلاً يذكر للدرس أن هذا هو حكم المذهب الحنفي ولكن الشافعي يرى فيه كذا والحنبلي يرى كذا والمالكي يرى كذا كما بينة حكمة أو وجهة نظر كل مذهب من هذه المذاهب حتى يستتبع عقل الطالب وتكون عنده ملكة استدلال الأحكام .

حضرة الشيخ محمد من الرب بك - أن للمذهب الحنفي أواي مذهب آخر هو مجموع أحكام تدون فيه فغنى المقارنة بين كل حكم ونظيره أن تدرس جميع المذاهب .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - فرق عظيم بين أن تكون المادة الأصلية هي دراسة المذهب الحنفي في كتاب كآين مابين أو الكثر مثلاً ....  
حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أي مذهب يرويه حضرة الأستاذ الشيخ محمد من الرب بك ؟

حضرة الشيخ محمد من الرب بك - أريد أن أنهم المقصود بزيادة مع المقارنة بين المذهب " .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - هذا المسائل لاحتياج الكثيرين إلى بيان فالتقانون الأهل يدرس بكلية الحقوق مع المقارنة ومعنى ذلك أن يذكر حكم القانون الأهل ثم يشير الأستاذ إلى مثله في القوانين الأخرى كالتقانون المختلط أو القانون الفرنسي ليبين حكمة التشريع من غير أن يتوسع فيها بإياديات مستفيضة .

سعادة أحمد علي باشا - بمناسبة إضافة الفقرة الأخيرة وهي " وأما توزيع المواد السابقة على سني الدراسة والحصص المخصصة لكل منها في الأسبوع ومناخ الدراسة فتعين بمرسوم " ألفت نظر المجلس إلى ملاحظة وردت في تقرير لجنة المعارف بمجلس الشيوخ وهي الخاصة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩١٠ ورقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ حيث جرى على هذين القانونين التفصيل الذي ورد في تقرير اللجنة . ويعتضي هذين القانونين أخفيت التفاصيل التي لم ترد في مشروع القانون الذي أقره مجلس النواب . ولما رجعت للقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ وجدت أنه ألقى القانون رقم ١ لسنة ١٩١٠ كما هو واضح بالمادة الخامسة ونصها .

" تنى الأوامر العاليية الصادرة في ٢٧ مايو سنة ١٨٨٠ و ٢٨ مارس سنة ١٨٨١ و ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ و ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨ و ١٢ مارس سنة ١٨٩٢ و ٩ مارس سنة ١٨٩٦ و ٢١ أبريل سنة ١٩١٢ وكذلك القوانين رقم ٢١ لسنة ١٩٠٦ ورقم ١١ لسنة ١٩٠٧ ورقم ١ لسنة ١٩١٠ " .

وعلى ذلك تكون العبارة الواردة في تقرير لجنة المعارف من أن هذين القانونين قائمان غير صحيحة بالنسبة للقانون رقم ١ لسنة ١٩١٠ - أما القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ وهو الذي تولت اللجنة الخامسة منه فهو قسبان قسم

من ذلك فان وزارة المعارف عرضت القوانين الخاصة بالتعليم على اللجنة التشريعية - وهي كما تعلمون مؤلفة من مستشارين لمكيين - فقرأت تلك اللجنة أن لا ضرورة للنص على عدد الحصص لكل مادة على حدة ولذلك عرضت القوانين على مجلس النواب في الأسبوع الماضي خالية من النص على عدد حصص كل مادة .

هذا من الوجهة القانونية وأما من الوجهة العملية فان وزارة المعارف ترى أن هذه القوانين يجب أن تكون من المرونة بحيث تسمح بالتعديل اذا دل الاختيار على وجوب ذلك ولن يتكلم أمر توزيع الحصص على المواد الى وزارة المعارف بل سيكون التوزيع بمرسوم يصدره مجلس الوزراء وفي هذا من الضمان ما يكفي .

هذا واذا أخذنا برأي حضرة العضو المحترم ثم وجدنا حاجة لأن نضيف أو ننقص ساعة من الساعات المخصصة لاحدى المواد لوجب علينا أن نعرض الأمر على مجلس الوزراء ثم مجلس الشيوخ ثم مجلس النواب ولا يخفى في ذلك من إضاعة الوقت ونحن الآن في عهد تطور وتجارب .

أضرب لك مثلاً لقالة التي تقرب على الأخذ رأى حضرة العضو المحترم: رأى ناظر مدرسة القضاء الشرعى مثلاً أن يزيد ساعة على عدد الساعات المخصصة لمادة من مواد الدراسة فيتناقل في ذلك مع المدرس المختص ثم يرفع الأمر الى مجلس ادارة المدرسة ثم الى وزارة المعارف ثم الى مجلس الوزراء ثم الى مجلس الشيوخ الذى يجيله الى لجنة المعارف وبالجسنة تتقدم برأيا له ثم يرسل بعد ذلك الى مجلس النواب وهذا يجيله الى لجنة المعارف به لئبته ثم تتقدم برأيا له . كل هذا كزيادة ساعة واحدة على الساعات المخصصة لمادة من المواد .

لا نقصد مطلقاً بإحضرات السادة أن نتجنب بذلك إشراف البرلمان على أعمالنا لأن إشرافه متوافر بطريق الأسئلة والاستجوابات والاقتراحات وغير ذلك من الوسائل التي يملكها حضرات الأعضاء .

وقد وافق مجلس النواب على هذه المسألة التي نحن بصدد حلها كما أقر في القراءة الأولى القانون الخاص بمدرسة الهندسة الملكية ولم ينص في هذين المشروعين على عدد حصص كل مادة .

وقد بينت لحضراتكم العقيات التي تعرض وزارة المعارف اذا أخذتم رأى حضرة العضو المحترم فأرجو من هيئة المجلس الموقر ان يوافق على رأى وزارة المعارف لأنكم كما قلت اذا أخذتم برأى حضرة العضو وضعت بذلك العقيات في سبيل التطور والتجارب .

معالي محمد شفيق باشا - بصفتي كوني عضواً في لجنة المعارف يجب على أن أذكر بعض جبارات تصحيح بعض ما سمعته في هذا الموضوع .

القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٢٠ مازال قائماً الى الآن لأنه لم يصدر بعد قانون آخر يطله وكل ما في الأمر هو أن هذا القانون يتضمن موضوعين: (الأول) خاص بما يجب على وزارة المعارف عمله عند وضع قوانين وأنظمة الدراسة (والثاني) خاص بمجلس المعارف الأعلى . وقد حصل أن قدمت وزارة المعارف

في سنة ١٩٢٤ الى البرلمان مشروع قانون بإنشاء مجلس المعارف الأعلى توافق عليه مجلس النواب وأرسله الى مجلس الشيوخ الذى لم يمت إليه بعد . قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ مازال قائماً من الوجهة الدستورية . ولقد ذكرت لجنة المعارف في تقريرها أن أحكام القانون رقم ١٩١٠ مازال معمولاً بها ولو أنه قد أتى بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ ذلك لأن أحكام القانون رقم ١٩١٠ هي نفسها أحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ فيما يخص بالاقتراحات التي يجب أن يرضها وزير المعارف على مجلس الوزراء لتصديق عليها . بعد أخذ رأى مجلس المعارف الأعلى والتي يجب عرضها بعد ذلك على الجمعية التشريعية وهذا الاقتراحات تتناول المسائل الآتية: (أولاً) الشروط الأساسية لقبول التلاميذ بالمدارس . (ثانياً) خطط الدراسة (أي بيان مواد التدريس واللغة التي يدرس بها تلك المواد وعدد الحصص التي تخصص لها في الأسبوع . (ثالثاً) الشروط الأساسية لامتحانات آخر السنة وامتحانات انتهاء الدراسة بالمدراس على اختلاف أنواعها وكذلك شروط الامتحانات العمومية) (رابعاً) العنوبات التأديبية .

ولاحظت اللجنة أن مشروع القانون الخاص بمدرسة القضاء الشرعى الوارد من مجلس النواب خلو من النقط الأربع الواردة في القانونين رقم ١٩١٠ لسنة ١٩٢٠ وقدم ١٣ لسنة ١٩٢٠ . فقصت مع معالي وزير المعارف على إضافة مواد جديدة الى المشروع الوارد من مجلس النواب ولم يحصل بين اللجنة وبين معاليه خلاف الا في نقطة واحدة وهي الخاصة بعدد الحصص التي تخصص لكل مادة من مواد التدريس اذ أن اللجنة رأيت أن ينص في مشروع القانون على عدد الحصص التي تخصص لكل مادة بينما معالي الوزير رأى أن يكون النص على عدد الحصص اجمالياً . تمسكاً بالتفصيل وتمسك معاليه بالإجمال فزاد هذا الخلاف رفعا الأمر أن حضراتكم ذكرت اللجنة في الصفحة ٢ من تقريرها ما يأتي :

”على أنه وإن كان من رأى اللجنة وجوب النص في المشروع على توزيع المواد والحصص وفقاً لما تقضي به الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ ولما لم يحصل اتفاق بين اللجنة ووزارة المعارف على هذه النقطة ورأى حالة الفصل في النقطة المذكورة على هيئة المجلس الموقر عند نظر القانون“ .

فالعرض من ذكر ذلك هو أن نبين لحضراتكم أننا قلنا بالواجب المفروض علينا إذ أننا رأينا أن الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ تنص على وجوب تعيين عدد الحصص التي تخصص لكل مادة ومعالي الوزير يرى الاكتفاء بذكر عدد الحصص اجمالاً . ولقد سمعنا أن اللجنة التشريعية المؤلفة من كبار المشرعين قد تفرقت التفسير انتهى أدلى به معالي الوزير . والأمر الآن لحضراتكم .

حضرة محمود أبو الصربك (مقرر لجنة) - أزيد على ذلك أن مجلس النواب أقر التفسير الذى ذكره معالي وزير المعارف فأدلى على القانون الخاص بمدرسة الهندسة الملكية مادة كنهها فيما يختص عدد الساعات عن أى أحكامها النص على عدد اجزائ جميع المواد .

لقد أبان معالي محمد شفيق باشا وجهه نظر اللجنة والواقع أن اللجنة رجعت إلى أصل التشريع . رجعت إلى مجلس شورى القوانين التي تضمن الموافقة في هذا القانون والأسباب التي أدت لوضعه فترأت أن المحضر صريح في أن المقصود هو النص على عدد الحصص لكل مادة من مواد الدراسة . ومع هذا لم ترد اللجنة أن تهمل تلك الملاحظات التي تضمنت بها وزارة المعارف والتي عقدتها اللجنة التشريعية والتي أدلى بها مستشارو وزارة المعارف للملكى عندما سئل عن ذلك أمام لجنة المعارف لمجلس النواب أثناء نظرها القانون الخاص بمدرسة الهندسة .

من أجل هذا رأينا أن نضع الأمر اليك ووضعا المادة على سبيل الاحتياط بالنسب الذي طلبته وزارة المعارف وللمجلس رأيه الأمل .

سعادة أمين سامي باشا — كان متبعا في وزارة المعارف منذ سنة ١٨٩٨ أن ينص في أول القوانين على عدد الحصص التي تخصص لكل مادة من المواد . وفي سنة ١٩١٠ صدرت قوانين نص في أولها على عدد الساعات المخصصة لكل مادة ، وقد صرت تلك القوانين على البنية التشريعية وأحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩١٠ مطبقة فيها وجميع قوانين التعليم مستحكمة ووافقت عليها اللجنة التشريعية .

فأذا سرتا على هذه الطريقة فلا ضرر من ذلك ولا خوف ، لأن الأنظمة الجديدة وضعت في عدة سنوات وقد عانى معالي وزير المعارف شاق كثيرة وأضاع كثيرا من وقته في وضع هذه الأنظمة بدقة تامة فليس من صالح وزارة المعارف أن توضع في تلك الأنظمة نصوص إجمالية عن عدد الحصص .

١ ولقد سارت وزارة المعارف كما قلت من سنة ١٩١٠ إلى الآن على تحديد عدد حصص كل مادة ولم يحصل ضرر من ذلك في أي درجة من درجات التعليم سواء أكان ابتدائيا أم ثانويا أم عليا أم متصاعها أم فيما فرأى أن ينص على عدد حصص كل مادة .

ولقد سمعت أمس حضرة الشيخ حسن عبد القادر وهو يذكر في مناقشاته عدد الحصص المخصصة لكل مادة في بعض المصاحد فلولم يكن منصوبا منها في القوانين لما أمكنه الوصول إلى مبرقتها . فيجب إذن أن يكون عدد الحصص معلوما .

سعادة محمد صفوت باشا — رأيي هو أن تحديد عدد حصص كل مادة أمر في أكثره تشريعي . فالحكم فيها إذا كان يحسن أن يكون عدد حصص الجغرافيا أكثر أو أقل من حصص التاريخ مثلا يجب أن يترك لتقدير أي المدرسين ، ولدينا الآن في كل معهد من مصاحد التدريس الكبرى مجلس إدارة يتكون من الطالبين من مدرسي المعهد ومن بعضهم ومن فنيين آخرين وليس لهذا المجلس من عمل أهم من النظر في مثل هذه المسائل فهو الذي يحدد عدد الحصص لكل مادة .

نتميزوا أن مجلس إدارة مدرسة رأى زيادة حصص الجغرافيا من اثنين إلى ثلاث ثم عرض علينا قانون بذلك . تموزوا أننا نقاش في جصل حصص الجغرافيا اثنين كما كانت أو ثلاث كما تريد وزارة المعارف . تموزوا هذا قانون البلد بين وظيفة التشريع وتقرير عدد حصص فن من القوانين .

أهم أن يكون من عمل المشرع أن يقرر المواد التي تدرس في معهد من المعاهد فثنا مثلا أن نقول أن مادة الفقه الشرعي يجب أن يتعلمها القانونى البولى الخاص وكذا وكذا من المواد . أنهم أنت يكون لنا رأى في ذلك لا يرتباط المواد التي تدرس بما يجب أن يكون خرج المدرسة فلما به . أنهم هذا ولكن لا أنهم مطلقا أن يقرر عدد الساعات التي تخصص لكل مادة على حدة .

فأرى لهذا السبب ولما بينه معالي وزير المعارف من الصعوبات العملية أن يترك الأمر في هذا الرسوم وفي ذلك ضيان كلف .

لهذا أطلب الموافقة على إبقاء نص المادة على أصله .

سعادة أحمد علي باشا — إن الليان الذى أدلى به حضرة صاحب المعالي وزير المعارف مفتاح لاجدلال فيه من الوجهة العملية ، وإنما على الجدل هو مخالفة ذلك النص الصريح الواردة في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ عن خطط الدراسة وهو قانون معتبرا قاعا .

رد معالي وزير المعارف على هذه القطعة بأن اللجنة التشريعية قررت على الرغم من وجود هذا النص أنه يصح عدم بيان الحصص في القوانين وأنى مع استعاضة رأى هذه اللجنة كنت أود وقد ذكر لنا رأى اللجنة التشريعية أن يكون ذلك مشقوقا بالأعلى التي بنت عليها وأنها كان يقال مثلا أن هذا القانون غير قائم أو أن هناك أسباها قانونية تمنع العمل به .

لوقيل شيء من ذلك لصح أن يكون دليلا مقنعا ، أما القول بأن قوانين التعليم قد عرضت على مجلس النواب خلوا من النص على تحديد عدد الحصص فلا يقيد إلغاء القانون المتبرقا قاعا .

أما ما أبداه معالي وزير المعارف من الصعوبات التي قد تقوم في وجه الوزارة عند ما ترى زيادة أو انقاص عدد الحصص فقد رد عليه سعادة أمين سامي باشا وهو من كبار رجال التعليم الفنين الذين مارسوه زمنا طويلا بأن لا صعوبة عملية في تحديد عدد الحصص في القوانين . وإنى مع تقدرى للاختيارات العملية التي أشار إليها معالي وزير المعارف في بيانه أريد أن أصراف الحكمة في مخالفة القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠

حضرة محمود أبو النصر (مقرر اللجنة) — سعادة أحمد علي باشا لم أن لجنه المعارف مجلس الشيوخ فكرت طويلا في هذا وبجسته موضع أخذ ورد بينها وبين وزارة المعارف من نحو ما سمعته من معالي محمد شفيق باشا . كما بين عاملين عامل يدفعنا إلى الدخول في ذلك التفصيل تنفيذًا لمدلول الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ وعامل ضمير هذه الفقرة تخميرا آخر هو أن يكون عدد الحصص إجماليا على نحو ما طالبه وزارة المعارف .

في الواقع أن الداعي لذلك التفسير الذى مالت إليه لجنة المعارف بإدعى ذى بدله هو ما كانت عليه سياسة التعليم في سنة ١٩٠٩ وما يليها .

في تلك السنة اضطرت الأحوال وأخذ القاضون على سياسة التعليم يصرفون أموره كما يشاؤون حتى أتاهم الحال إلى أنه في سنة ١٩٠٩ جعلوا حصص اللغة العربية في حكم الصدم ووصلت اللغة الإنجليزية لغة التعليم .

معالي محمد شفيق باشا - سمعت من سعادة محمود شكرى باشا أن قانون سنة ١٩١٠ وضع حقيقة لتعرض بخصوص وهو عدم التلاعب بمخطط الدراسة وأن الظروف قد تغيرت الآن فلا خوف عليها .

هذا لمخلص ما سمعته ولكن مع تغير هذه الظروف فاني ألاحظ أن قانون سنة ١٩٢٠ باق . وبما أن معالي وزير المعارف أبدى من الصعوبات ما لا يمكن معه الأخذ بما ورد في هذا القانون فاني الموافقة الآن على المسألة الرابعة من المشروع المروض على حضراتكم على وعد تمثيل القساوسة المذكور بما يتفق مع الحالة الحاضرة .

الرئيس - أظن أن للموضوع قد استوفى بحثاً ، فهل توافقون حضراتكم على المسألة الرابعة من المشروع معدلة كما يأتي :

مادة ٤ - تدرس في المدرسة المواد الآتية :

التفسير والحديث . الفقه على المذهب احنفي مع المقارنة بين المذاهب . أصول الفقه وآداب البحث . تاريخ التشريع والقضاء . تاريخ الاسلام . التوثيق الشرعية . قضايا وتمريعات قضائية . توحيد ومنطق . آداب وأخلاق . أصول القوانين . اللغة العربية وفروعها . نظام الحكومة . نظام ولوائح المحاكم الشرعية والأوقاف والمجالس الحسينية مع المقارنة بين الأنظمة الاجرامات أمام المحاكم الشرعية وقانون المرافعات أمام المحاكم الأهلية . القانون الدولي الخاص . محاضرات طلية .

وتخصص هذه المراد حصص لا تمثل عن ثمن وعشرين في الأسبوع في كل سنة دراسية .

وإذا توزع هذه المواد السابقة على سن الدراسة والحصص المخصصة لكل منها في الأسبوع ومناهج أدرسة تدوين بمرسوم .

( موافقة ) .

وفت الجلسة للاثمارة الساعة السابعة والدقيقة العاشرة مساء .

أعيدت الجلسة الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساء .

الرئيس - ان العدد غير قانوني فترفع الجلسة .

وفت الجلسة الساعة السابعة والدقيقة الأربعين مساء على أن يعود المجلس للاعتقاد يوم الأربعاء ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٤٥ ( ١٥ يونيو سنة ١٩٢٧ ) الساعة الخامسة مساء .

وهكذا . لذلك وضع قانون سنة ١٩١٠ ليكون الهيئة التشريعية اشراف على سياسة التعليم وما يقدر من الحصص لكل مادة من مواد الدراسة .

هذه كانت وجهة لجنة المعارف في فهم معنى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ ولكن في الوقت نفسه لم تكن تستطيع أن تجعل تلك الاختيارات التي أدخل بها معالي وزير المعارف وهذا يسهل على سعادة أحمد على باشا أن يتبين أن الظروف التي كانت سببا في إصدار هذا القانون قد تغيرت فلا خوف من أن تترك مسألة كهذه لمجلس إدارة المدرسة الذي يرجع الى الوزير وهو يرجع الى مجلس الوزراء لم يستصدر بها مرسوما لأن في هذا من الحيلة ما يكفي . لهذا أرجو الموافقة على ما جاء في تقرير اللجنة .

حضرة عزيز مريم اغندي - جاء في الفقرة الثانية من المسألة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ ما يأتي "نخطط الدراسة - بيان مواد التدريس والفترة التي تدرس بها تلك المواد وعدد الحصص التي تخصص لها في الأسبوع" والذي أريد أن أفهمه هل المقصود بهذه العبارة هو حصص كل مادة على حدة أو مجموع حصص المواد ؟ ان وزارة المعارف لم تقرأ أن تفصل بنفسها في هذه النقطة فأحالت الأمر الى اللجنة التشريعية وهذه بعد البحث أبدت رأيها ونحن بصفتنا السلطة التشريعية أى السلطة المختصة بالتفسير يجب علينا أن نقرر الفرض من هذه العبارة تفسيراً مقبولا يتفق مع المصلحة العامة .

لقد بين لنا معالي وزير المعارف الاختيارات العملية التي يجب أن نلاحظ عند تفسير النص وأرى أن هذه الاختيارات جديرة بالقبول لأن القوانين لم توضع لفرضة الأعمال .

ولهذا أرى الموافقة على رأى معاليه .

سعادة محمود شكرى باشا - لقد سبقني حضرة صاحب العزة مقرر اللجنة الى ما أدرت أن أقوله من أن قانون سنة ١٩١٠ صدر كما تلمحون في ظروف خاصة وحماية التعليم من يد كانت تسيطر عليه ولقد مرت فترة على التعليم الثانوي لم يخلق فيها تلاميذ المدارس الثانوية علوما باللغة العربية وكانت هذه الفترة بين سنة ١٨٩٧ وبين سنة ١٩٠٤

هذه التصرفات هي التي حلت مجلس شورى القوانين أن يقول انه من الخطأ ترك هذه الأمور على حالها . أما والظروف قد تغيرت وأصبح أصحاب الحل فيحسن الآن أن يترك لوزير المعارف أمر توزيع الحصص بما يراه متفقاً مع مصلحة التعليم .

اني أمام الصعوبات التي أشار اليها معاليه والتي أقر عليها سعادة أحمد على باشا أرى من الصواب موافقة اللجنة على رأيها ولا محل لتعنك بقانون سنة ١٩١٠ للأسباب التي ذكرت .

## ملحق

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على الاقتراحين المقدمين من حضرة الشيخ محمد عز العرب بك والشيخ حسن عبد القادر بتعديل المادة الثانية من مشروع نظام مدرسة القضاء الشرعي

- |  |   |                                     |
|--|---|-------------------------------------|
| (١٩) حضرة الشيخ سئوي منصور                   | (١٠) حضرة أحمد عبد بك                           | (١) حضرة الشيخ إبراهيم بسوي الطليب  |
| (٢٠) « الدكتور سوريال جرجس سوربال أفندي      | (١١) فضيلة الشيخ أحمد نصر                       | (٢) « إبراهيم حلم مهنا أفندي        |
| (٢١) « سعادة صليب قلوديوس باشا               | (١٢) حضرة الشيخ اسماعيل محمد أحمد عبد الله فواز | (٣) « إبراهيم سيد أحمد بك           |
| (٢٢) حضرة عبد الحكيم أحمد محمد عبد الفتاح بك | (١٣) « حسن رشوان حمادي بك                       | (٤) « الشيخ إبراهيم عبد الحميد نوار |
| (٢٣) « علي اسماعيل بك                        | (١٤) « الشيخ حسن عبد القادر                     | (٥) « إبراهيم فرج أبو الجدايل بك    |
| (٢٤) « علي بسوي بك                           | (١٥) « حسين عبد الغفار بك                       | (٦) « سعادة أحمد الشريبي باشا       |
| (٢٥) « عوض صريان المهدي بك                   | (١٦) « السيد حسين القصي .                       | (٧) « أحمد تيمور باشا               |
| (٢٦) « الشيخ محمد عز العرب بك                | (١٧) « سعادة اللواء حسين خيرى باشا              | (٨) « حضرة أحمد حيد أبو ستيت بك     |
| (٢٧) « محمود علي مهنا بك                     | (١٨) « حضرة زوق شعبان شعيرة بك                  | (٩) « معالي أحمد ذو الفقار باشا     |
| (٢٨) « حرمي وزي بك                           |   |                                     |

أسماء حضرات الأعضاء الذين لم يوافقوا على الاقتراحين

- |                                     |                                   |  |
|-------------------------------------|-----------------------------------|--|
| (٢٧) « سعادة محمد صفوت باشا         | (١٤) « حضرة عبد الفتاح الموزي بك  | (١) « حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله |
| (٢٨) « محمد صدق باشا                | (١٥) « عبد الفتاح رجائي أفندي     | (٢) « أحمد أبو سيف راضي أفندي          |
| (٢٩) « اللواء محمد كامل باشا        | (١٦) « الشيخ حبيب اللهي           | (٣) « سعادة أحمد شوقي بك               |
| (٣٠) « محمد حب باشا                 | (١٧) « عزيز مبرهم أفندي           | (٤) « أحمد علي باشا                    |
| (٣١) « حضرة محمد محمود خليل بك      | (١٨) « حفيظ حسين البربري أفندي    | (٥) « حضرة أحمد عبد مجازي بك           |
| (٣٢) « محمود أبو النصر بك           | (١٩) « سعادة اللواء علي فهمي باشا | (٦) « الفريد شماس أفندي                |
| (٣٣) « سعادة محمود شكرى باشا        | (٢٠) « حضرة فهمي حنا ويصا بك      | (٧) « سعادة أمين سامي باشا             |
| (٣٤) « محمود رشاد باشا              | (٢١) « نياطة الأتيا لوكاس         | (٨) « حضرة حافظ هادي بك                |
| (٣٥) « حضرة مصطفى رشيد بك           | (٢٢) « حضرة محمد أحمد الشريف بك   | (٩) « حسن أحمد العديسي بك              |
| (٣٦) « دولة يحيى إبراهيم باشا       | (٢٣) « سعادة محمد أفلاطون باشا    | (١٠) « سعادة اللواء حسين شريف باشا     |
| (٣٧) « سعادة يوسف أصبلان قطاوى باشا | (٢٤) « محمد الحفني الطرزي باشا    | (١١) « حضرة سيد فهمي الروبي بك         |
| (٣٨) « حضرة يوسف بتشوتو بك          | (٢٥) « حضرة محمد جعفر أفندي       | (١٢) « معالي عبد الرحمن صبرى باشا      |
| (٣٩) « دولة يوسف وهبه باشا          | (٢٦) « معالي محمد شفيق باشا       | (١٣) « حضرة عبد الرحمن محمد مهنا أفندي |
| (٤٠) « حضرة محمد طوى الجزائر بك     |                                   |  |

## مضبطة الجلسة الخمسين

المنعقدة علناً في يوم الأربعاء ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٤٥ الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٢٧

(١) انتداب سعادة محمد صديق باشا لقيام بأعمال الوزارة أثناء غياب حصرق المراقبين (٢) تصديق على محضر الجلسة السابقة (٣) كتاب من وزارة الحربية بانتهاء سعادة وكيل الوزارة لعضور أثناء انقضاء مشروع القانون المعدل لاديين ٢ و ١٧ من لأمة ترتيب المحاكم الشرعية (٤) أسئلة — أ — سؤال موجه الى حصرق صاحب الحال وزير المواصلات من حضرة أحمد مجازي بك عن سبب تأخير إنشاء محطة السكة الحديدية بينة تل روزن — استبعاد السؤال — ب — سؤال موجه الى حصرق صاحب الدولة وزير الداخلية من سعادة محمد مجازي باشا عن الأمر الذي أصدره حصرق مفتش صحة رشيد باقلاق دعوة المياه في سبعة مساجد — ج — سؤال موجه الى حصرق صاحب الحال وزير الأوقاف من سعادة محمد مجازي باشا: اذا كانت المساجد السبعة التي ألفت دعوة المياه فيها يرشد نامة لوزارته وعدم أخذ من الأجازات لنفسه — الاجابة للسؤالين المذكورين — د — سؤال موجه الى حصرق صاحب الدولة وزير الداخلية من حضرة حافظ تانين بك عن سبب تأخير إصدار قرار وزير زرمود اللازمة على الشهادات التي تطلب بالجنسية المصرية — الاجابة عليه — هـ — سؤال موجه الى حصرق صاحب الحال وزير الخارجية من حضرة الشيخ حسن عبد القادر محمد شرجيرة الأهرام حاميا بالصعوبات التي تعجزها روسيا في الحصول على القطن المصري — تأجيله لثياب مقدمه (هـ) استجوابات — أ — الاستجواب لثقة من حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل لحصرق صاحب الدولة وزير الداخلية عن تصرفات ثقة شياحات مديرية أسبوط لتعيين محمد بن لامية في ندوات البحرية مركز معصوم — تأجيله أسبوعين — ب — المناقشة في الاستجواب المقدم من حضرة علي محمد بك لحصرق صاحب الحال وزير الزراعة عن عودته الخاصة بتطبيق قانون حفظ الثقلين بدرام مراقبة المخط في مكاتب الاسكندرية (٩) اقتراح من حضرة نسيخ منول عمر مجازي بتوسيع طريق ليخونق بركوك كافر صفر — ادائه الى لجنة الاقتراحات — (٧) مشروع قانون نظام مدرسة القضاء الشرعي — تقرير ثقة الحارث — استمرار المناقشة — اقتراح مشروع القانون المذكور (٨) مشروع قانون بتدوين الأسماءين ٢ و ١٧ من لأمة ترتيب المحاكم الشرعية والأجازات المتعلقة — تقرير ثقة الحارثية — استمرار المناقشة — اقتراح مشروع القانون المذكور (٩) قرار مجلس إدارة مشروء قانون بتدوين نظام مدرسة الهندسة الملكية عند وروده من مجلس النواب الى لجنة الحارث نظرو بصفة مستجيبة .

ثانياً — المتفرجين :

(١) عن جلسة اليوم حضرات :

الدكتور حبيب غياط بك . الشيخ حسن عبد القادر .

(ب) عن جلستي اليوم ولقد حضرات :

إبراهيم الطاهر بك . حسن احمد العديسي بك .  
الشيخ طه حنين . عبد العزيز رضوان بك . علي  
عبد الرزاق بك . الألبانوكاس . محمود الأتري باشا .

(ج) عن جلسات هذا الأسبوع والأشهر المثلث حضرة :

فهمي حنا وبصا بك .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : عبد الفتاح وجي أفندي . الشيخ محمد  
عن العرب بك . محمد احمد الشريف بك .

حبيب المصري بك سكرتير تام .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والنقبة الخامسة مساء برئاسة حضرة  
صاحب العزة محمد علي الجزار بك وكيال المجلس وبحضور حضرات الأعضاء  
ما عدا :

أولاً — العائنين :

(١) بإجازات وهم حضرات :

بيومي مذكور بك . حسين رشدي باشا . محمد السيد  
أبو علي باشا . محمد طلعت حرب بك . محمود محمد حسن  
التشولي باشا . أحمد محمد مجازي بك . اسماعيل سري باشا .  
عبد الرحيم صبري باشا . يحيى إبراهيم باشا . محمد زك  
عبد الرزاق بك .

(ب) بغير إذن وهم حضرات :

أحمد الشري باشا . أحمد ذو الفقار باشا . بولس حنا باشا .  
عمر أحمد خلف الله بك . لويس أخنوخ قاوس أفندي .  
محمد العبادي باشا . محمد قصي يكن بك . محمد محب باشا .

حضرة محمد لطفي منطاولي منطاولي افتدى - يصحب الاستمرار في العمل كل أيام الأسبوع .

حضرة محمود أبو النصر بك - من الواجب أن تترك لنا فرصة نستعد فيها للعمل في بحر الأسبوع ، أما إذا كان العمل يومياً فلا يوجد لدينا وقت لدراسة المسائل خصوصاً وأن الميزانية تحتاج لقراءة ودراسة وأظن أن أربعة أيام كافية للجلسات ولكن أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس .

سعادة محمود شكرى باشا - لقد اعتدنا أن نشتغل أربعة أيام ابتداء من الأسبوع قبل الماضي وأرى أن الأربعة الأيام كافية إذا ما سرنا بعد وأنا لثى احتياج إلى باق أيام الأسبوع لتجهيز العمل ، أما إذا عقد المجلس ست جلسات في الأسبوع فلا يكون لدى لجنة المالية وقت لدرس الميزانية . وانفذ فيصن الاكتفاء بأربع جلسات .

الرئيس - يصح ألا يتقدم المجلس بقرار في هذه المسألة وأن يترك الأمر لحالة العمل .

أصوات : موافقون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الإجازة التي يطلبها حضرة محمد محمود خليل بك وهل تدب سعادة محمد صدق باشا للقيام بأعمال المراقبة أثناء غياب حضرتي المراقبين ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر إجازة حضرة محمد محمود خليل بك واتسداد سعادة محمد صدق باشا لقيام بأعمال المراقبة أثناء غياب حضرتي المراقبين .

أبلغ المجلس بأن حضرة طيفي حسين البربري افتدى يطلب إجازة من ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٧ إلى نهاية الدور الحالي .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الإجازة المطلوبة ؟

حضرة سعيد فهمي الروي بك - أرى عدم التصريح اليوم بإجازات لأن كثرتنا قد تعطل العمل .

الرئيس - نحن نعرض على حضراتكم طلبات الإجازة والرائى لكم . حضرة سعيد فهمي الروي بك - أرى أن يؤجل التصريح بالإجازات فلى حضرات الأعضاء منع من الوقت من نهاية الدور الحالي إلى ابتداء الدورة البرلمانية المقبلة في النصف الثاني من نوفمبر سنة ١٩٢٧

سعادة محمد صدق باشا - يجب أن يبين سبب الإجازة إن كان لمرض أو لغيره شرعى .

الرئيس - ليثل طلب الإجازة .

تلى وهذا نصه :

حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

بكل احترام أقدم هذا راجياً عرضة على هيئة المجلس الموقر لحالة اضطرابية تكمن إلى سفرى تقارح . أرجو من هيئة المجلس التصريح لي بإجازة ابتداء من يوم ٢٥ الحالى إلى نهاية الدور . وتحضوا بقبول احتياي .

( حضر حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن رضا باشا وكيل وزارة المغانية وحضرة صاحب العزة عبد الفتاح صبرى بك وكل وزارة المعارف ) .

أعلن حضرة صاحب العزة الرئيس افتتاح الجلسة .

الرئيس - سعادة محمد صفوت باشا يطلب إجازة من ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٧ إلى نهاية الدورة الحالية لاضطراره إلى السفر خارج القطر للاستشفاء، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

(١) انتداب - سعادة محمد صدق باشا لقيام بأعمال المراقبة أثناء غياب حضرتي المراقبين .

تلى الكتاب الوارد من حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك بطلب التصريح لحضرته بإجازة وهذا نصه :

حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

طلب زميلنا صاحب السعادة محمد صفوت باشا إجازة من يوم ٢٠ يونيو لاضطراره إلى السفر خارج للمعالجة، وبما أنى مضطر أيضاً إلى السفر في أواخر هذا الشهر فأرجو التكرم بالموافقة والعرض للجلس لانتداب من يحل محله في أعمال المراقبة إلى حين عودة أحدنا .

وقد اتفقنا مع زميلنا سعادة محمد صدق باشا على قبول هذه المهمة .

وتقبلوا فائق احترامنا

محمد محمود خليل

الرئيس - ألاحظ أن طلبات الإجازة كثرت جداً وأخشى أن يصحح العدد غير قانوني فيتعطل نظر الميزانية وهذا لا يرضيك .

حضرة حافظ طابدين بك - من أى يوم تتبدئ الإجازة ؟

الرئيس - من أواخر الشهر الحالى .

حضرة محمد محمود خليل بك - لقد قبل سعادة محمد صدق باشا أن يتوب عنى وعن زميل سعادة محمد صفوت باشا في المراقبة .

الرئيس - إن المجلس لم يقرر الإجازة إلى الآن .

حضرة صيدقة سليمان أباطه بك - من المنظر أن يطلب كثيرون من حضرات الأعضاء إجازات وميشهد يكون من غير الممكن أن تقوم بالبحجاز الأعمال المتركة لدينا وقد تنق إلى نصف أغسطس فاقترح أن تكون أيام العمل خمسة في الأسبوع كـ ظنتي قريباً .

( حضر حضرة صاحب المسائل محمد نجيب الفزايلى باشا وزير الأوقاف ) .

الرئيس - أظن أن المجلس يوافق على الاستمرار في العمل كل أيام الأسبوع ما دام العمل يدور على ذلك .

حضرة حافظ طابدين بك - أوافق في ذلك .



(٣) تجلب من وزارة الحفانية بابتداء سعادة وكيل الوزارة بمصر رأساً  
النظر في مشروع القانون المعدل السابقين ١٧ و ١٨ لائحة ترتيب المحاكم  
الشرعية .

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بأن أرجو من دولتك السماح لحضرة صاحب السعادة عبد الرحمن  
رضا باشا وكيل وزارة الحفانية بأن ينوب عني في حضور جلسات مجلس  
الشيوخ أثناء النظر في تقرير لجنة الحفانية عن مشروع القانون المعدل  
للسابقين ١٧ و ١٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها .  
وتفضلوا بدوكم بقبول فاتح الاحترام ما

وزير الحفانية  
أحمد زكي أبو السعود

(٤) أسئلة

١ - سؤال موجه الى حضرة صاحب الحالى وزير المواصلات من حضرة  
أحمد مجازى بك عن سبب تأخير انتهاء حصة السكة الحديدية بصفة كل روزن  
- استبعاد السؤال .

الرئيس - ان حضرة مقدم السؤال نائب بوزارة آخر الدور ، فهل  
توافقون حضراتكم على استبعاد هذا السؤال ؟  
( موافقة ) .

ب - سؤال موجه الى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من سعادة محمد  
منارى باشا رئيس الأمر القدى أصدره حضرة مفتش صحة رشيد بإطلاق دعوة  
الياء في سبعة مساجد - ج - سؤال موجه الى حضرة صاحب الحالى وزير  
الأوقاف من سعادة محمد منارى باشا عما اذا كانت المساجد مخصصة لفتح  
دعوة الياء فيها رشيد بة لوزارة وما اتخذ من الإجراءات لتنصها -  
الاجابة على السؤالين المذكورين .

معالي محمد نجيب القزالي باشا ( وزير الأوقاف ) - لقد أُنابى حضرة  
صاحب الدولة وزير الداخلية في الاجابة على الأسئلة الموجهة الى دولته .  
أما عن السؤال الموجه لفرقة بشأن مساجد رشيد فاني سأجيب عنه ضمن  
اجابتي عن السؤال الموجه الى هذا الصدد كما بين السوالين من الارتباط :  
على السؤال الأول وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية التكرم  
هل وجعل الى علم دولة الوزير ان مفتش صحة رشيد قد أمر بإغلاق  
دعوة الياء في سبعة مساجد في تلك المدينة وبذلك حطل شماراته في المدينة  
لزم أن يجارى المساجد موصلة لبحرى النيل وأنها مضررة بالصحة ؟  
وهل هناك من دافع لتعطيل هذه المساجد على هذا الزعم عن أن يجارى  
جميع المدينة موصلة لبحرى ومنها مجرود مثل الطيب ومكتبه ؟  
فهل لمولة الوزير أن يأمر بفتح هذه المساجد لإقامة شماراته مع العلم  
بأن سكان المدينة لا يستعملون ماء البئر في شيء ما ولما المستعمل يؤخذ  
الآن أما من الصهاريج أو من التربة العمومية الموصلة للمدينة .  
وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ما

كتبه

محمد منارى عبد ربه

٢٢ مايو سنة ١٩٢٧

حضرة محمود يسوي افتدى - كم عدد طالي الاجازات ؟

حضرة عزيزيهم افتدى - أقترح تأجيل النظر في الاجازات بلجنة مقبلة .

الرئيس - ان المصرح لم باجازات فناء الآن هم أربعة عشر عضوا .  
هذا خلاف الطلبات الجديدة والعاشين من غير اذن .

سعادة محمد صدق باشا - كم عدد الطلبات الجديدة ؟

الرئيس - عددها أربعة .

سعادة محمد صدق باشا - أرى ألا مانع من التصريح لهؤلاء الأربعة .

حضرة حافظ عابدين بك - أقترح تأجيل البت في الاجازات بلجنة المقبلة  
وأن يطلب من السكرتيرية حصر العاشين باجازات وللتعيينين غير باجازات  
وطالي الاجازات حتى نعرف عدد من يكون المجلس وبذلك نستطيع الفصل  
في أمر الاجازات بما لا يعطل العمل .

الرئيس - لقد قلنا ان المصرح لم باجازات (١٤) أما العاشين من غير  
اذن فلا يمكن حصرهم اذ ان عددهم يتغير في كل جلسة .

حضرة حافظ عابدين بك - ألا يمكن حصر العاشينين غير اذن على وجه  
التقريب حتى يمكننا الفصل في الاجازات ؟

الرئيس - ان العاشينين غير اذن تسلم أسماؤهم على حضراتكم في بلد كل  
جلسة والآن هل توافقون حضراتكم على النظر في الاجازات المطلوبة اليوم ؟

حضرة حافظ عابدين بك - أرى أن يؤجل ذلك الجلسة المقبلة .

حضرة محمد محمود خليل بك - أن رفض الاجازات التي يطلبها حضرات  
الأعضاء أمر له خطره اذ المفروض أن جميع الأعضاء مقدمون للمسئولية  
المفاد عليهم فلا يطلبون الاجازة الا عند قيام مدر لم يلجئهم الى طلبها ولقد  
صرح المجلس في الدورة البرلمانية الماضية باجازات في مثل هذا الوقت ولم  
يتعطل العمل ومن الصعب أن يقرر المجلس في هذه الدورة رفض الاجازات  
على غير ما اتجه من قبل . ونحن أن نرجع في هذا الأمر الى ما قرره المجلس  
في السنة الماضية حيث أباح للرئيس النظر في طلبات الاجازة فان رأى  
التصريح بها عرضها على المجلس لاقارها وان رأى تأجيلها اتفق مع حضرة  
العضو على ذلك فان اخفنا عرض الأمر على المجلس ليقرو ما رآه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على العمل بهذه الطريقة ؟

( موافقة ) .

(٢) التصديق على محضر الجلسة السابقة .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

أصوات : لا .

الرئيس - صلتق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

## نص السؤال الثاني

حضرة صاحب المعالي وزير الأوقاف المحترم

أمر مفتش صحة رشيد بإغلاق سبعة مساجد في المدينة بزم أن يجارها موصلة بحرى النيل وقد اشترك معه في ذلك مندوب الأوقاف فهل هذه المساجد تابعة للوزارة أم لا وإن كانت تابعة لها فهل الوزارة تصرف عليها أم لا هذا وفي الحالة الثانية هل اتخذت الوزارة الاجراءات اللازمة لفتح هذه المساجد للناس لاتمام شؤنها ؟

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام يا

٢ مارس ١٩٢٧

كاتبه

محمد مغازى حيد ربه

( حضر حضرة صاحب المعالي عند فتح الله بركات باشا وزير الزراعة ) .

معالي محمد نجيب الفرأى باشا ( وزير الأوقاف ) - المساجد السبعة التي أغلقت دورات مياهها برشيد تابعة لوزارة الأوقاف والوزارة تصرف لها كل ما يلزم من ماكينات مستخدمين ومن مفروشات وأدوات انارة وظافتولاً اضطرت الوزارة باغلاق دوراتها لسبب صهي اتخذت الاجراءات اللازمة لاطدة فتح هذه الدورات وذلك بأن كلف المهندس المختص بالمدينة وعمل المقاييس اللازمة للاقار الصاعدة وتنفيذ رغبات حضرة مفتش الصحة، وم عمل مقاييس ستة مساجد من السبع موصلة لفلواتها بفتحها بعد أن أن احصلتها الوزارة وحددت لهم مواعيد معينة للاخلاء .

وقد تم اصلاح دورات هذه المساجد الستة واستلمت من المقاول فضلا في ٥ يونيو سنة ١٩٢٦ وطلب من مفتش صحة مديرية البعجة بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩٢٧ الموافقة على فتحها .

اما المسجد السابع فموضوعه أن الطلبة المستعلمة للوضوء كانت بالقرب من دورة المياه فطلبت صحة المديرية اما نقلها لمكان آخر بعيد أو إيجاد طريقة للحصول على المياه اللازمة للمسجد . فقررت الوزارة ادخال فرع مياه من مجلس محلى رشيد وكسب المجلس فضلا في ٧ أبريل سنة ١٩٢٧ بعمل المقاييس اللازمة من ادخال المياه الى المسجد المذكور واستعملت في ١٦ أبريل سنة ١٩٢٧ وكتب بذلك الى مفتش صحة المديرية .

وأما نفس هذه المساجد فهي مفتوحة لاقامة الشعائر لأن اغلاق دورة مياه المسجد لا يقرب عليه تعطيل الشعائر فيه .

أما سكر: الطبيب ومكتب صحة رشيد فهما خزان خاص غير متصل بالنيل . أما مضى المنازل الأخرى فتصله خزائنها ومصلحة الصحة متخذة الاجراءات اللازمة لمنع هذا الاتصال عحافظة على الصحة العامة .

سعادة محمد مغازى باشا - أشكر معالي الوزير .

د - سؤال موجه الى حضرة صاحب البعجة وزير الداخلية من حضرة حافظ مابدين بك سبب تأخير اصدار قرار فرض الرسوم اللازمة على الشهادات التي تعطب بالجنسية المصرية - الإجابة عليه .

هل السؤال وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد الاحترام أرجو التكرم بتوجيه السؤال الآتى الى دولة وزير الداخلية ليتفضل بالإجابة عليه ولعلكم الشكر :

نصت المادة الثانية من قانون الجنسية المصرية الصادر بتاريخ ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٤٤ ( ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦ ) بأنه يستتر عقد دخل الجنسية المصرية منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ بمحكم القانون الرأيا الثمانيون الذين كانوا يقيمون عادة في القطر المصري في ذلك التاريخ وحافظوا على تلك الاقامة حتى تاريخ نشر هذا القانون وقد غوى القانون الحق لن أصبح مصرياً بمحكم هذا القانون في أخذ شهادة بالجنسية المصرية مقابل دفع الرسوم التي يفرضها وزير الداخلية بقرار يصدر منه .

فهل لدولة الوزير أن يتفضل طينا بالإجابة عن سبب عدم صدور هذا القرار الذي تسبب من تأخير اصداره لآن أضرار كثيرة بين اكتسبوا الجنسية المصرية لأنهم فيرقادين على اثبات جنسيتهم وفي ذلك مانع من الضرر لحصله هؤلاء الأشخاص - وهل يبدأ دفعه باصدار القرار المذكور في القرب العاجل فيترجم مما يكبلونه من الشاك في سهل اثبات هذه الجنسية .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام يا

٢ يونيو سنة ١٩٢٧

حافظ مابدين

معالي محمد نجيب الفرأى باشا ( وزير الأوقاف ) - يتفق تنفيذ قانون الجنسية المصرية وضع القواعد والاجراءات الخاصة باستعمال حق الخيار المشار اليه في المادة الرابعة من ذلك القانون . ولما كان تحديد تلك القواعد والاجراءات يحتاج فيه الى تقاض بين الحكومة المصرية وحكومات البلاد التي يضار جنسيتها الرأيا الثمانيون الذين لم حق الخيار وكان ذلك التقاض لم يتم مع جميع تلك الحكومات فقد تأخر اصدار القرارات اللازمة . وفي اثنى ذلك التقاض أمكن اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ جميع نصوص القانون . وتأملاً لوزارة الداخلية أن يتم ذلك قريباً .

حضرة حافظ مابدين بك - هل لا يمكن لحضرة صاحب الدولة وزير الداخلية مع تنفيذ القانون أن يعطى الشهادات لرأيا الدول التي اتخذت فضلا مع الحكومة المصرية ؟

سعادة محمد صادق باشا - هذا سؤال جديد .

حضرة حافظ مابدين بك - يقول معالي الوزير ان هناك عاربات مع بعض الدول التي لم يتم الاتفاق معها يظهر من هذا أن الاتفاق تم مع البعض الآخر، فافذا كان الأمر كذلك لما الشاع من اصدار قرار يمكن رأيا الدول التي تم الاتفاق معها من أخذ الشهادات ؟

الفرض من القانون هو صيانة الأقطان ذات الدرجة العالية التي ترسل الى مساميل الفزل وليس المقصود خلط الدرجة البون مثل السكينة والمفرشة وغيرها " وقال محاليه مجلس الشيوخ في جلسة ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٦ " واني أعرض على حضراتكم أن تقرروا هذا القانون وأنهم بصفتي وزيراً للزراعة أن أبذل كل جهدي حتى لا يقع حيف على أنسان واني مستعد بأن أقترح على مجلس الوزراء قريبا تعديل هذا القانون بما ينطبق على المصلحة التي ترضيك واني أسمى في هذا التعديل وما لا يأتي شهر ديسمبر أو يناير حتى يكون الأمر قد تم في التعديل " .

وقد تقدم المجلس اقترح بتعديل هذا القانون غرضاً أمام لجنة الاقتراحات مندوب من الوزارة وقربان الوزارة غير راضية في تعديل هذا القانون . فهل يتفق هنا مع ما قلته على الوزير على نفسه من الوعود وما كرهه أمام المجلس من التعديلات ؟

٢ - أوضح محالي شقيق باشا بالأمود الثاني من الصفقة الثالثة بالمضيطة وبالسطر الأول من الصفقة السادسة بأن القطن الذي يشمل هذا القانون هو الرتب العالية . أما رتبة " القير " وما دونها فلا يتناولها شيء . وقال ولأنه لم ينص القانون عن ذلك ولا يمكن ادخال تعديل به لضيق الوقت فانه يطلب من محالي الوزير ملاحظة ذلك هو وموظفي وزارته فأجاب محالي في آخر الأمود الأول من الصفقة السابعة بأنه سيسهل كل ملاحظات حضرات الأعضاء على العناية ويبحث فيها بكل وسائل البحث . ولكن ذلك لم يراع .

فهل يتكلم محاليه الاجابة عن السبب ؟

٣ - أصدرت الوزارة قراراً وزارياً في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦ عملاً بالسادة الثلاثة عشرة من القانون بصدمة تنفيذ هذا القانون على أصناف القطن المنحلة ولا يطبق الا على الرتب العالية . على أن ذلك لم يقع في التنفيذ . فهل يفضل محالي الوزير بأن يوضح ماهي أسماء الرتب الواطية وأسماء الرتب العالية لكي نتبعها فاعلة عند تطبيق القانون - وفي العرف التجاري أن الرتب الواطية ثلاثة والرتب العالية التي يصح تسليمها كترتبات ثلاثة . بصرف النظر عن المفرشة والسكينة لأنهما لا يمتزجان من رتب القطن . فالرتب الواطية هي مدان فيرو وغير فيرو وغير والرتب العالية هي جود فيرو وغير جود فيرو وغير - فذلك بخلاف رتب القبول جود والاكراس فانهما رتب مختارة .

نرجو الاجابة على ذلك .

٤ - وما يستلفت النظر أن هذا القانون لم يطبق على مكابس الاسكندرية مع أنه مصدق عليه من المحكمة المختصة وأن الوزارة لم تدين أحداً من موظفيها لمراقبة هذه المكاس مع أن الخلط فيها جار .

فهل يدل على محالي الوزير بأسباب عدم مراقبة هذه المكاسب ؟

أرجو أن يفضل محاليه الاجابة على ما تقدم .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

مقل مد  
عضو المجلس

٢٣ يونيو ١٩٢٧

محالي محمد نجيب الفراي باشا (وزير الأوقاف) - ان هذا في رأي سؤال جديد ولا يمكن الاجابة عليه .

٥ - سؤال وجه الى حضرة صاحب المحالي وزير الخارجية من حضرة الشيخ حسن عبد القادر عما تشرجه من الأوامر خاصاً بالصوبات التي تعدها روسيا في المعزل على القطن المصري - تأجيله لفياب مقدمه .

الرئيس - لإجل لفياب حضرة مقدم السؤال .

(٥) استجوابات

١ - المناقشة في الاستجواب المقدم من حضرة الشيخ من محمود إبراهيم لحضرة صاحب المحلة وزير الداخلية عن تصرفات لجنة شحات مديرية أسوط ضمن ممدتين لاحقة بنى عدايات الحرية مركز أسوط - تأجيله أسبوعين .

محالي محمد نجيب الفراي باشا (وزير الأوقاف) - يطلب دولة وزير الداخلية تأجيل المناقشة في هذا الاستجواب .

حضرة الشيخ من محمود إبراهيم - أوافق على التأجيل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل هذا الاستجواب لمدة أسبوعين .

أصوات : موافقون .

الرئيس - قرر المجلس تأجيل المناقشة في هذا الاستجواب أسبوعين .

ب - المناقشة في الاستجواب المقدم من حضرة علي بك لحضرة صاحب المحالي وزير الزراعة من دعوى انماطة بتطبيق قانون خلط القطن وعدم مراعاة الخلط في مكابس الاسكندرية .

الرئيس - هل يصمم حضرة المستجوب على طلب المناقشة في استجوابه ؟

حضرة علي بك - نعم . أنا مصمم .

سعادة محمد صفوت باشا - تريد أن يشرح حضرة المستجوب موضوع استجوابه .

الرئيس - حضرة المستجوب يرى تلاوة استجوابه قبل أن يقوم بشرحه . على الاستجواب وهذا نصه :

حضرة صاحب المحلة رئيس مجلس الشيوخ

بدا الاحترام - أرجو توجيه الاستجواب الا الى حضرة صاحب المحالي وزير الزراعة وتحديد يوم قريب للمناقشة فيه .

عرض قانون خلط أصناف القطن على المجلس بالجلسة السادسة والثلاثين يوم ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٦ وقد جرت مناقشة عامة بين حضرات الأعضاء ومعالى وزير الزراعة انتهت بأن أقر المجلس هذا القانون احتياداً على الوعود والاكيدات التي اخذها محاليه على نفسه أمام المجلس خصوصاً وقد تصدق عليه من المحكمة المختصة .

على أن هذه الوعود والاكيدات لم تنفذ أثناء تطبيق هذا القانون .

فأرجو أن يفضل محالي الوزير بالاجابة على الآتي :

١ - صرح محاليه مجلس النواب بجلسة ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ بالصفحة ٨١٥ بالسطر السابع والعشرين من مجموعة مضابط مجلس النواب " أن

حضرة عزيز مريم افندي — ولكن هل يجوز المناقشة في أمر معروض أمام المحاكم ؟

( ضجة ) .

حضرة صاحب الممالى محمد فتح الله بكيات باشا (وزير الزراعة) — رداً على الشرط الأول من الاستجواب أقول : إن حضرة المستجوب لم يذكر تصريحه الخاص بعدم اطمئنائه لاتهام قانون لم يجر عليه التجربة ولم يسبق تطبيقه فقد جاء في مضبطة مجلس النواب الجلسة الثامنة والأربعين في يوم ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ بالصيغة نمرة ٨٠٩ سطر ٣٥ من المادود الثاني ما نصه «وإذ لا أطمئن لاتهام قانون لم يجر عليه التجربة ولم يسبق تطبيقه وأقترح على حضراتكم المرافعة على هذا القانون ووزارة الزراعة تمتد ببذل ما في رسمها في تطبيق هذا القانون حتى لا يحدث ما يخالف الواقع » .

لم يتكلم حضرة العضو المستجوب بذكر هذه العبارة ضمن الاستجواب مع أنه أورد في استجوابه شيئاً كثيراً مما هو وارد في مضابط مجلس الشيوخ والنواب .

أتلو على حضراتكم ما جاء بمضبطة مجلس الشيوخ الجلسة السادسة والثلاثين في يوم ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٦ بالصيغة نمرة ٩٩٢ بالسطر ٢١ من المادود الثاني « فقد صرح في مجلس النواب بما في طليق وإلى أعياد طليق ما صرحت به لأجدد المهدي بن أبيديك » قلت ( اني لا أطمئن كثيراً لاتهام قانون لم يجر عليه التجربة ولم يسبق تطبيقه وأقترح على حضراتكم المرافعة على هذا القانون ووزارة الزراعة تمتد ببذل ما في رسمها في تطبيق هذا القانون حتى لا يحدث ما يخالف الواقع » . وقلت : « وإلى أعياد طليق ما صرحت به لأجدد المهدي بن أبيديك » قلت ( اني لا أطمئن كثيراً لاتهام قانون لم يجر عليه التجربة ولم يسبق تطبيقه وأقترح على حضراتكم المرافعة على هذا القانون ووزارة الزراعة تمتد ببذل ما في رسمها في تطبيق هذا القانون حتى لا يقع حيف على الإنسان وإلى مستند أن أقتج على مجلس الوزراء قريبا تعديل هذا القانون بما ينطبق على المصلحة التي ترضيك وإلى أسي في هذا التعديل وربما لا يأتي شهر ديسمبر أو يناير حتى يكون الأمر قد تم في التعديل » .

هذه هي العبارات التي تركها حضرة المستجوب بما أوردته في استجوابه وإلى لمورد على حضراتكم بيان يدل على أن هذا القانون تنفذ بكل دقة وبكل عدالة ولم يظهر في التنفيذ ما يقتضي تعديله لغاية الآن ، فإن عدد المخالفات التي ضبطت كان ٧٧٩ وكسبة قطعتها ١٠٢٥٧ قطاراً ومن هذه المخالفات ٩١ مخالفة ثبت أن الخطأ فيها طليق ومقدار الخطأ المضبوط فيها ٣٧٨ قطاراً . وإلى المخالفات وقدره ١٨٥ مخالفة ثبت أن الخطأ صناعي وكية قطعتها ٦٦٢٩ قطاراً ولم يقيم الوزارة سوى خمس عشرة شكوى ثبت بعد فحصها وتحققها تحقيقاً عادلاً أنها جميعاً مارية عن الصحة والأصح لأحد من مقدمها في شكواه . وإلى أناصف لعدم مطابقة ما جاء باستجواب حضرة المستجوب خاصاً بتصريح متعوب الوزارة فإن اللجنة لم تتعقد .

أما ما جاء بالشرط الثاني من الاستجواب فإن الوزارة قد بذلت جهوداً عظيمة في سبيل جعل القانون مطاباً للصيغة السليمة وأصدرت النظم التي كانت كافية بحسن التنفيذ كما يدل على ذلك البيان المقدم ذكره كما أنها قد بحثت

حضرة عقل محمد بك — أن ما أطلبه موضح بالاستجواب الذي سمعتموه حضراتكم وأرجو أن نسمع كلمة معالي وزير الزراعة .

حضرة عزيز مريم افندي — نريد أن يشرح حضرة المستجوب موضوع استجوابه .

حضرة محمد محمود خليل بك — تفضي المسألة ٥١ من اللائحة الداخلية إن يبدأ المستجوب بشرح الموضوع .

حضرة عقل محمد بك — صرح معالي الوزير بأن قانون خطط القطر لا يطبق إلا على الرتب العالية . أما الآن فهو يطبق على الرتب الراضية أيضاً وفي هذا أضرار بالناس ، ولذلك أرجو أن يبين لنا معالي الوزير حدود الرتب لثنتين الرتب العالية والرتب الراضية . وهذه هي النقطة الأولى من سؤالي .

سعادة محمد صادق باشا — وما هي النقطة الثانية ؟

أصوات : أهو سؤال أم استجواب ؟

حضرة عقل محمد بك — قلت إن معالي الوزير قد صرح بأن قانون خطط القطر لا يطبق على الرتب الراضية كما صرح معاليه عند ما طلب معالي شفيق باشا أن يستثنى من هذا القانون رتبة « الفير » لها دونها بأنه لا مانع منه من أن يخل المسألة على حياته وبعد معاليه بالألا بنفذ القانون إلا لاية آخر السنة الماضية ولكنه استمر يطبق الآن .

الرئيس — وهل حصل ما يخالف ما صرح به معالي الوزير ؟

حضرة عقل محمد بك — نعم . حصل أن القانون طبق على الرتب الراضية ولا يزال تطبيقه على هذه الرتب مستمرا إلى الآن .

سعادة محمد صفوت باشا — قد طبق القانون من مدة أشهر في الذي حصل في تطبيقه عما دنا إلى تقديم هذا الاستجواب الآن ؟ وما هي المصلحة العملية التي تعود من وراءه ؟

حضرة عقل محمد بك — حصل أن طبق هذا القانون بطريقة ضارة ، وقد جرى ضبط أظنان بوابوري بكفر الشيخ ملكة لأحد المملد ، ولما وجدت أن موظفي وزارة الزراعة يتفقدون القانون بطريقة ضارة عرضت نفسي ونسبت الفطن المضبوط لشخصي لأرى إذا كان القانون يطبق ببذل أم لا ، فوجدت أنه يطبق بطريقة لا تتفق والمصلحة ، وذلك أنهم طبقوه على الفطن (اليسدان فير) الذي لا يمكن لأى موظف أو تاجر أن يقول بطريقة خاطئة إن كان غلواً أم لا .

( حضر حضرة صاحب الممالى أحمد زكي أبو السعود باشا ووزير الخاتمة ) .

لقد عاينت بنفسى الفطن الذي ضبط بالبوابوري وبحرره معاصر المخالفة وقد تحملت مسؤولية المخالفة لمبى بأن هذا الفطن ليس مما ينطبق عليه القانون . وذكرت أن الفطن ملكك في ذلك لأنني أستطيع أن أقدم استجواباً بشأنه ، وقد سبق لمعالي وزير الزراعة جلسة ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٦ أن توسع في وجوده وصرح أنه سوف لا يقع ظلم على أحد من جراء تنفيذ القانون .

سعادة محمد صفوت باشا — ماذا تم في هذه المسألة أمام القضاء ؟

حضرة عقل محمد بك — لا تزال المسألة مطروحة أمام القضاء ونحن نريد الآن أن نعرف الرد التي يطبق عليها القانون .

(٦) اقتراح من حضرة الشيخ محمد عمر حمادي بتوسيع خليج ليخونى بمرکز كفر عفر - أمه انى بلعة الاقتراحات .

### نص الاقتراح

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو عرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقرة مع قبول عظيم احترامى :  
خليج ليخونى الآخذ من نهاية التربة المستجدة الآخذة من بحر موسى بمرکز كفر عفر (شرقية) يروى منه آلاف الأفدنة ويلغى ملاكها ضرائب للحكومة ولكن لا تحصل المياه أبداً بكل صعوبة وخصوصاً في هذه الأيام تنقطع عنهم مائوت كاملة وكثيراً ما يشكون لمصلحة الرى من عدم المياه .

« في سنة ١٩٢٥ أفريقية أجابت شكواهم مصلحة الرى وودعتهم بتوسيع وحفر خليج ليخونى المذكور وعملت على المباحث اللازمة ووضعت الحدادكة بمعرفة مصلحة زرع الملكية والأحالي المتصون تبرعوا بمعظم الأطنان اللازمة لهذا المشروع جاعاً وبعد ذلك أهل المشروع لأن والأحالي في انتظار التنفيذ بفارغ الصبر لأجلهم يشربون الماء من المصارف لعدم وجود مياه للرى وللشرب ولحق مواشيهم .

فيما عليه :

أقترح الإسراع في إنجاز هذا المشروع في هذا العام رحمة ببلادك تلك الجبهة التي تموت عطش زراعتها الصيفية »

٦ يونيو سنة ١٩٢٧  
عضو مجلس الشيوخ  
عن دائرة فاقوس  
مولى عمر حمادي

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على احالة هذا الاقتراح الى لجنة خاص الاقتراحات والمراض ؟

( موافقة )

( ٧ ) مشروع قانون نظام مطرة القضاء الشرعى - تقرير لجنة المعارف - استوزار الداخلية - قرار مشروع القانون المذكور .

تليت المادة الخامسة من مشروع القانون حسب التعديل الذى وضعت لجنة المعارف مجلس الشيوخ وهذا نصها :

مادة ٥ - لغة التعليم في هذه المدرسة هي اللغة العربية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة السادسة من مشروع القانون حسب التعديل الذى وضعت لجنة المعارف مجلس الشيوخ وهذا نصها :

مادة ٦ - تتحدد مدة السنة المدرسية بموسم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

في مسألة اعفاء بعض الرتب من تطبيق القانون وتبين لنا هذا الاعفاء أمر غير مرغوب فيه ولأن الرتب المطلوب اعفاؤها لها شأن تجارى مهم في الخارج . أما ما جاء بالنشر الثالث من الاستجواب بقرار الوزارات عنه بالاستجواب بمعد الأخطان التي يستتلبها القانون وهي « السكنية والعفريتة وغيرها » أى ما هو أخط منها رتبة .

وأما ما جاء بالنشر الرابع من الاستجواب فتلك مشكلة قضت على الوزارة بأن تضع نصب عينها الاهتمام التام بمجلسها .

ثبت إذن من الأرقام أن هذا القانون لم يحدث أى ضرر لأى إنسان وأن الأعمال كانت جارية فيه بنهاية الدقة والحكمة وما كنت أريد أن أقص عليكم حادثة ضبط القطن الخاص بمحضرة الشيخ المحترم عقل محمد بك مقدم الاستجواب . ولقد توصلت إليه ببعض حضراتكم لئلا يحد عنه وذلك رغبة منى في حفظ كرامة شيخ من شيوخنا ولكنه تشبث باستجوابه وسم على المناقشة فيه وزاد بأن تعرض لحادثة وشرحها أمام حضراتكم وقال انه يحمل المسؤولية فيها عوضاً عن أناس كان قطعهم في عطبه والحقيقة - وبكل أسف أقولها - لأنه هو الذى فتح الموضوع وليس هناك على التستر على ما حصل .

حضرة محمود أبو النصر بك - لا داعى للمخول في التفاصيل .

حضرة عقل محمد بك - أريد أن أسمع من معالى الوزير كل ما يتعلق بهذا الموضوع لأن الضرر من تنفيذ القانون مستمر .

حضرة محمود أبو النصر بك - المسألة مسألة استجواب والمناقشة فيه وليست مسألة أخرى .

الرئيس - حضرة المسجوب يطلب من معالى الوزير شرح المسألة .

حضرة عقل محمد بك - أكون ممناً اذا شرح معاليه الموضوع كما أرى سائرهم أيضاً .

حضرة صاحب المعالي محمد قنق الله بركات باشا ( وزير الزراعة ) - على كل حال أؤكد لحضراتكم أنه ما كان من قصدى أن أنكم في هذه المسألة حفظاً لكرامة حضرة العضو المحترم ولأنه من غير المرغوب فيه أن يذاع عن شيخ منا أنه خلط قطناً غافلاً بذلك القانون ولكنه طرح الأمر بنفسه أمام حضراتكم ومع ذلك فاني لست متفقاً بالكلام فيه اذا أردتم الاكتفاء ببيان ( تصنيف ) .

حضرة عقل محمد بك - ما معنى هذا ؟

سعادة محمود شكرى باشا - بعد البيان الذى سمعناه من معالى وزير الزراعة اقترح الاكتفاء به والانتقال لمعدل الأعمال .

الرئيس - هل يوافق المجلس على ذلك ؟

أصوات : موافقون .

حضرة عقل محمد بك - أريد أن يوضح معالى الوزير رتب القطن وذلك لأن علم التوضيح يسبب إساءة تطبيق القانون عليه وقروح الضرر . الرئيس - ليس لحضرة العضو حق الكلام بعد موافقة المجلس على اقتراح سعادة محمود شكرى باشا .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة السابعة من مشروع القانون حسب التعديل الذى وضعت لجنة المعارف مجلس الشيوخ وهذا نصها :

مادة ٧ - الأحكام الخاصة بمواظبة الطلبة وسلوكهم تصين بمرسوم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الثامنة من مشروع القانون حسب التعديل الذى وضعت لجنة المعارف مجلس الشيوخ وهذا نصها :

مادة ٨ - العقوبات التأديبية التى يمكن توقيعها هي :

( ١ ) التوبيخ .

( ٢ ) الانذار .

( ٣ ) الطرد من المدرسة مدة لا تتجاوز أسبوعا .

( ٤ ) الحرمان من المكافأة من عشرة أيام الى ستة اذا كان الطالب ممن يصحون مكافأة .

( ٥ ) الحرمان من دخول امتحان الانتقال أو امتحان اجازة القضاء الشرعى .

( ٦ ) الفصل نهائيا من المدرسة .

والدرس توقيع العقوبة الأولى ولقائظ توقيع العقوبات الثلاث الأولى وأما العقوبات الباقية فيقضى بها وزير المعارف مع مراعاة المادة ٢٠ من هذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الخامسة من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب وهذا نصها :

مادة ٩ - الامتحان التالى يكون تحت رئاسة شيخ الجامع الأزهر أو من يبيحه عنه بواسطة لجنة من العلماء وأرباب المعارف الفنية يمين أعضائها وزر المعارف بعد أخذ رأى مجلس الإدارة المذكور فى المادة ٨ وتكون الرئاسة لشيخ الجامع الأزهر وعند غيابه لمن يختاره وزير المعارف العمومية .

ثم تليت المادة المقابلة لها فى المشروع المعدل الذى وضعت لجنة المعارف مجلس الشيوخ وهى المادة الثامنة وهذا نصها :

مادة ٩ - الامتحان التالى يكون بواسطة لجنة من العلماء وأرباب المعارف الفنية يمين أعضائها وزير المعارف العمومية بعد أخذ رأى مجلس الإدارة المذكور فى المادة ١٨ وتكون الرئاسة لشيخ الجامع الأزهر وعند غيابه لمن يختاره وزير المعارف العمومية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة كما عدتها لجنة المعارف ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادتان السادسة والسابعة من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب وهذا نصهما :

مادة ٩ - تكون امتحانات النقل والامتحان التالى تحريرية وشفهية على الوجه المبين فى اللائحة الداخلية .

مادة ٧ - ينعى وزير المعارف من يجع فى الامتحان التالى اجازة القضاء الشرعى .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقررا للجنة) - هاتان المادتان عدلتا بالمواد العاشرة والحادية عشرة والثانية عشر من مشروع القانون الذى وضعت اللجنة

تليت المادة العاشرة من مشروع القانون حسب تعديل اللجنة وهذا نصها :

مادة ٩ - يؤدى كل طالب فى كل سنة من السنوات الثلاث الأولى امتحانا للانتقال وكل طالب فى السنة الرابعة امتحانا لانتهاء الدراسة فى الموايد التى يحددها وزير المعارف العمومية بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الحادية عشرة من مشروع القانون حسب تعديل اللجنة وهذا نصها :

مادة ١١ - كل طالب ينجح فى امتحان الانتقال ينتقل الى الفرقة التى هي أدنى من فرقة مباشرة وكل طالب ينجح فى امتحان انهاء الدراسة يعطى اجازة القضاء الشرعى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الثانية عشرة من مشروع القانون حسب تعديل اللجنة وهذا نصها :

مادة ١٢ - يكون امتحان الانتقال تحريريا فى جميع المواد المقررة للسنة الدراسية التى يقدر لها الامتحان وشفهيا فى أربع مواد تصين بمرسوم . ويكون امتحان اجازة القضاء الشرعى تحريريا فى المقسور من المواد للسنتين الأخيرتين وشفهيا فى إحدى المواد الشرعية بينها وزير المعارف بعد أخذ رأى مجلس الإدارة كل سنة ويكون الامتحان فى هذه المادة بطريق التصين وعلى الطالب قورق ذلك أن يقدم رسالة من مطلب من مواد الدراسة المقررة .

ولا يدخل فى الامتحان الشفهى الا من كان ناجحا فى الامتحان التحريرى . حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - تنص المادة الثانية عشرة على أن يكون امتحان الانتقال تحريريا فى جميع المواد المقررة وشفهيا فى أربع مواد

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - المادة الثالثة عشرة التي ستحل الآن على حضراتكم والمادة التي تليها ليس لها مقابل في مشروع القانون الوارد من مجلس النواب ولكن اللجنة رأيت أن القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ - وهو أساس تنظيم سياسة التعليم - يتم أن يكون نظام الامتحان وشروطه بقانون ولذا أضافت هاتين المادتين .

تليت المادة الثالثة عشرة من مشروع القانون حسب تعديل اللجنة وهذا نصها :

مادة ١٣ - لا يبعد الطالب ناجحاً في الامتحان التحريري للانتقال الا اذا حصل على الأقل على ٦٠٪ من النهاية الكبرى للفقہ مع المقارنة بين المذاهب و ٤٠٪ من النهاية الكبرى لدرجات كل مادة من مواد الدراسة الأخرى وكذلك على ٦٠٪ من مجموع النهايات الكبرى لدرجات جميع مواد الامتحان . وكذلك لا يبعد ناجحاً في الامتحان الشفهي للانتقال الا اذا حصل على نسبة النجاح المقررة في الامتحان التحريري لكل مادة ولجميع مواد الامتحان .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الزبنة عشرة من مشروع القانون حسب تعديل اللجنة وهذا نصها :

مادة ١٤ - لا يبعد الطالب ناجحاً في امتحان اجازة القضاء الشرعي الا اذا حصل على النهايات الصغرى المقررة لكل مادة ولجميع مواد الامتحان المبينة في الجدول الآتي :

#### الامتحان التحريري

اسم المادة	النهايات الكبرى	النهايات الصغرى
١ فقہ مع المقارنة ...	٤٠	٢٤
٢ تفسیر وحديث ...	٤٠	١٦
٣ أصول الفقہ وآداب البحث	٤٠	١٦
٤ علوم عربية ...	٤٠	١٦
٥ شرح لاحقة المحاكم الشرعية	٣٠	١٢
٦ القانون الدول الخاص ...	٣٠	١٢
٧ تاريخ التشريع والقضاء ...	٢٠	٨
٨ قضاءاً وعمومات قضائية ...	٢٠	٨
٩ المحاضرات العلمية ...	٢٠	٨
	٢٨٠	١٦٨

#### الامتحان الشفهي

احدى المواد الشرعية (المذكورة بشارة ١٢) ٤٠ ٢٤

مناقشة الرسالة ٤٠ ٢٤

الرئيس : هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون

تمين بمرسوم . وأرى اما أن يكون الامتحان شفويا في جميع المواد ولما أن يكون في مواد ينص منها في مشروع القانون اذ لا محل لقصر الامتحان على أربع مواد لتحديد بمرسوم دون أن علم عنها شيئا .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - ان الحكمة في تخصيص أربع مواد تمين بمرسوم يتمن فيها شفويا عند الانتقال من فرقة الى أخرى ترجع الى أن تخصيص المواد وتقسيمها وتوزيعها على سنى الدراسة جعل الأمر فيه الى مجلس الادارة وقد اشترط أن يكون ذلك بمرسوم .

وترك اختيار المواد الأربع لمجلس الادارة وعرضها على مجلس الوزراء لاصغار مرسوم بتعيينها هو لأن المدرسة أقدر من سواها على تعيين المواد التي لها أهمية كبرى في إعطاء اجازة القضاء الشرعي . واشترط صدور مرسوم احتياطيا في الأمر حتى لا يختار المدرسة مواد قد لا تكون لها الأهمية الكبرى التي تقتضيها منزلة القضاء .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - ولما ان اقتصر على أربع مواد فقط ؟

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - لأن المواد التي لها أهمية كبرى لمن يكون قاضيا هي أربع والمواد التي نص على تدريسها في المادة ٤ كالتفقه وأصول الفقہ والتفسير والتعليقات القضائية تختلف في الأهمية وفي درجة لزومها فترك اختيار المواد الأربع الأكثر أهمية لمجلس ادارة المدرسة .

والواقع أن الامتحان التحريري كاف لمدرسة كفاية الطالب ولكن روي أن تكون لم كفاية تتمازج في أربع مواد يترك اختيارها للمدرسة ويرضى الأمر على وزير المعارف ويصدر بها مرسوم حتى تكون المواد التي تختص هي في الواقع أهم المواد .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - اذن يجب أن يقال في المادة ٢٥ أربع مواد من المواد الهامة وذلك حتى لا يقع الاختيار على مواد غير هامة .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - ان اضافة هذه البقرة لا تتفق مع التشريع . وقد ترك أمر الاختيار للمدرسة حتى اذا اختارت أربع مواد واستصدرت بها مرسوما ثم دل الاختيار على أن هناك ما هو أهم من تلك المواد أمكن استبدال هذه المواد بغيرها بمرسوم آخر .

حضرة عبد الفتاح صبرى بك (وكيل وزارة المعارف) - ايضا لحنا الموضوع أشترف بأن أبدي حضراتكم ان امتحان الانتقال يقوم به اساتذة المدرسة وهم يعرفون مقدرة طلبتهم ولذلك لم تكن هناك حاجة لسماع امتحان شفهي يجانب الامتحان التحريري ولكن هناك مواد لا يتم اخبار الطلبة فيها بالامتحان التحريري اذ يجب مناقشتهم فيها شفويا وهذه المواد هي أربع تقر بمرسوم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الخامسة عشرة من مشروع القانون حسب تعديل اللجنة وهذا نصها :-

مادة ١٥ - يقصد امتحان ثانٍ للانتقال ولإجازة القضاء الشرعي في مواعيد بمعددها وزير المعارف العمومية بعد أخذ رأي مجلس الادارة ولا يسمح بدخوله إلا للطلبة الآتي بيانهم :

( ١ ) الطلبة الذين لم يستطيعوا حضور امتحان الدور الأول أو إكمال له لأسباب قهرية .

( ٢ ) الطلبة الذين رغبوا في امتحان الدور الأول في مادة أو أكثر من مواد الامتحان التحريري أو الشفهي بشرط أن يكونوا حاصلين في الامتحان التحريري على التلبية الصغرى المقررة لمجموع مواد الامتحان .

ويتمتع المتصلفون من حضور الدور الأول أو إكمال له ، وكذلك الزايبون في الامتحان التحريري في جميع مواد ذلك الامتحان .

أما الذين لم يرسلوا الا في الامتحان الشفهي فيعاد امتحانهم في الدور الثاني في جميع مواد هذا الامتحان فقط .

حضرة محمود أبو النصر ( مقرر اللجنة ) - هذه المادة ليس لها مقابل في المشروع الوارد من مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة السادسة عشرة من مشروع القانون حسب تعديل اللجنة وهذا نصها :

مادة ١٦ - كل طالب غش أو حاول الغش في الامتحان يعرّض منه فوراً وكل طالب خالف أحكام اللوائح والقرارات الصادرة بشأن الامتحانات يجوز طرده من الامتحان أيضاً .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة السابعة عشرة من مشروع القانون حسب تعديل اللجنة وهذا نصها :

مادة ١٧ - يجوز الطالب الذي رسب في امتحانات المدرسة أن يعيد دروسه صريحين طول مدة الدراسة .

ولا يسمح لأي طالب رسب في امتحان إجازة القضاء الشرعي ونضف من المدرسة بدخول الامتحان مرة أخرى الا بتصريح من وزير المعارف بناء على قرار مجلس الادارة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الثامنة من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب وهذا نصها :

مادة ١٨ - يكون للدرسة مجلس ادارة يتألف من شيخ الجامع الأزهر رئيساً ومن رئيس المحكمة الشرعية العليا وناظر المدرسة واثنين ينتخبهما وزير المعارف العمومية أعضاء يكون أحدهما مدرّساً بالمدرسة .

ثم تليت المادة المقابلة لها في المشروع المعدل الذي وضعته اللجنة وهي المادة الثامنة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٨ - يكون للدرسة مجلس ادارة يتألف من شيخ الجامع الأزهر رئيساً ومن رئيس المحكمة الشرعية العليا وناظر المدرسة واثنين ينتخبهما وزير المعارف العمومية أعضاء لمدة سنتين يكون أحدهما مدرّساً بالمدرسة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة حسب تعديل اللجنة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الثامنة عشرة من مشروع القانون حسب تعديل اللجنة .

تليت المادة التاسعة من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب وهذا نصها :

مادة ١٩ - يجتمع مجلس الادارة بناء على طلب ناظر المدرسة وتصدر قراراته بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين ويجب ألا يقل مددهم عن أربعة فأذا اقتسمت الأصوات الى قسمين متساويين ربح القسم الذي فيه الرئيس .

ثم تليت المادة المقابلة لها في مشروع القانون المعدل الذي وضعته اللجنة وهي المادة التاسعة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٩ - يجتمع مجلس الادارة بناء على طلب ناظر المدرسة وتصدر قراراته بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين ويجب ألا يقل مددهم عن أربعة فأذا اقتسمت الأصوات الى قسمين متساويين ربح القسم الذي فيه الرئيس .

فانما لم يتكامل السدد القانوني وكان في المسائل المروضة ما يستدعي السرعة تماد دعوة المجلس للاجتماع بعد الجلسة الأولى بثلاثة أيام ويكون الاجتماع في هذه المرة صهيماً مهما كان عدد الحاضرين . ولا ينظر في هذه الجلسة في غير المسائل التي كانت مقدمة لجلسة السابقة .

وانذا غاب أحد الأعضاء غياباً يترتب عليه عدم الاستغناء بخصويته يطلب المجلس من وزير المعارف أن يبين من يحل محله .

حضرة سيد فهمي الزوي بك - ورد في الفقرة الأخيرة من هذه المسألة أنه اذا غاب أحد الأعضاء غياباً يترتب عليه عدم الاستغناء بخصويته يطلب المجلس من وزير المعارف أن يبين من يحل محله فأرجو من حضرة وكيل الوزارة أن يفسر لنا المقصود بالغياب الذي يترتب عليه عدم الاستغناء .

حضرة محمود أبو النصر ( مقرر اللجنة ) - مجلس الادارة أعرّف بالجلسات التي يريها كل عضو من أعضائه فانما وجد من بينهم من يكتفي من التصويتة باسمها فقط وغاب غيبة طويلة حرم المجلس بسببها من الانتفاع



(ثامناً) النظر فيما يطلبه من وزير المعارف .

وتعرض قرارات هذا المجلس مشفوعة بمحضر الجلسة على وزير المعارف العمومية ليقرر في شأنها ما يراه .

ثم تليت المسألة المطالبة بالحق التعديل التي وضعتها اللجنة وهي المسألة الشرونية وهذا نصها :

مادة ٢ - يختص مجلس الإدارة بما يأتي :

( أولا ) تحضير اللائحة الداخلية للمدرسة .

( ثانياً ) وضع مناهج الدراسة وتوزيعها على السنين والأوقات المختلفة وبين درجات كل علم واختيار الكتب الدراسية .

( ثالثاً ) انتخاب المدرسين بالمدرسة واقتخاب أعضاء بلان الامتحان .

( رابعاً ) تقرير ما ينبغي صرفه للطلبة من المكافآت .

( خامساً ) تعيين عدد من قبل بالمدرسة من الطلبة المستجدين وتحديد مبدأ للساعات وتقدير مئمتها وتحديد مواعيد الامتحانات .

( سادساً ) النظر في ميزانية المدرسة التي يجب على الناظر أن يرضها على المجلس وكذلك النظر في طلب الاعتدات الإضافية التي تطرأ أثناء السنة .

( سابفاً ) اتخاذ الاجراءات التأديبية الآتية :

فصل الطلبة نهائياً من المدرسة وحرمانهم من التقدم لامتحانات من المكافآت

( ثامناً ) النظر فيما يطلبه من وزير المعارف .

وتعرض قرارات هذا المجلس مشفوعة بمحضر الجلسة على وزير المعارف العمومية ليقرر في شأنها ما يراه .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - بطبيعة الحال أن المسائل الواردة تحت ( ثانياً ) تكون بمرسوم طبقاً للسادة الزايسة التي تنص على أن يكون توزيع المواد على سنى الدراسة ووضع المناهج بمرسوم أى لا يستلزم بها مجلس الإدارة .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - بطبيعة الحال أن المسائل الواردة تحت ( ثانياً ) تكون بمرسوم طبقاً للسادة الزايزة التي تنص على أن يكون توزيع المواد على سنى الدراسة ووضع المناهج بمرسوم أى لا يستلزم بها مجلس الإدارة .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - بطبيعة الحال أن المسائل الواردة تحت ( ثانياً ) تكون بمرسوم طبقاً للسادة الزايزة التي تنص على أن يكون توزيع المواد على سنى الدراسة ووضع المناهج بمرسوم أى لا يستلزم بها مجلس الإدارة .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - بطبيعة الحال أن المسائل الواردة تحت ( ثانياً ) تكون بمرسوم طبقاً للسادة الزايزة التي تنص على أن يكون توزيع المواد على سنى الدراسة ووضع المناهج بمرسوم أى لا يستلزم بها مجلس الإدارة .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - بطبيعة الحال أن المسائل الواردة تحت ( ثانياً ) تكون بمرسوم طبقاً للسادة الزايزة التي تنص على أن يكون توزيع المواد على سنى الدراسة ووضع المناهج بمرسوم أى لا يستلزم بها مجلس الإدارة .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - بطبيعة الحال أن المسائل الواردة تحت ( ثانياً ) تكون بمرسوم طبقاً للسادة الزايزة التي تنص على أن يكون توزيع المواد على سنى الدراسة ووضع المناهج بمرسوم أى لا يستلزم بها مجلس الإدارة .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - بطبيعة الحال أن المسائل الواردة تحت ( ثانياً ) تكون بمرسوم طبقاً للسادة الزايزة التي تنص على أن يكون توزيع المواد على سنى الدراسة ووضع المناهج بمرسوم أى لا يستلزم بها مجلس الإدارة .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - بطبيعة الحال أن المسائل الواردة تحت ( ثانياً ) تكون بمرسوم طبقاً للسادة الزايزة التي تنص على أن يكون توزيع المواد على سنى الدراسة ووضع المناهج بمرسوم أى لا يستلزم بها مجلس الإدارة .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - بطبيعة الحال أن المسائل الواردة تحت ( ثانياً ) تكون بمرسوم طبقاً للسادة الزايزة التي تنص على أن يكون توزيع المواد على سنى الدراسة ووضع المناهج بمرسوم أى لا يستلزم بها مجلس الإدارة .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - بطبيعة الحال أن المسائل الواردة تحت ( ثانياً ) تكون بمرسوم طبقاً للسادة الزايزة التي تنص على أن يكون توزيع المواد على سنى الدراسة ووضع المناهج بمرسوم أى لا يستلزم بها مجلس الإدارة .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - بطبيعة الحال أن المسائل الواردة تحت ( ثانياً ) تكون بمرسوم طبقاً للسادة الزايزة التي تنص على أن يكون توزيع المواد على سنى الدراسة ووضع المناهج بمرسوم أى لا يستلزم بها مجلس الإدارة .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - بطبيعة الحال أن المسائل الواردة تحت ( ثانياً ) تكون بمرسوم طبقاً للسادة الزايزة التي تنص على أن يكون توزيع المواد على سنى الدراسة ووضع المناهج بمرسوم أى لا يستلزم بها مجلس الإدارة .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - بطبيعة الحال أن المسائل الواردة تحت ( ثانياً ) تكون بمرسوم طبقاً للسادة الزايزة التي تنص على أن يكون توزيع المواد على سنى الدراسة ووضع المناهج بمرسوم أى لا يستلزم بها مجلس الإدارة .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - بطبيعة الحال أن المسائل الواردة تحت ( ثانياً ) تكون بمرسوم طبقاً للسادة الزايزة التي تنص على أن يكون توزيع المواد على سنى الدراسة ووضع المناهج بمرسوم أى لا يستلزم بها مجلس الإدارة .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - بطبيعة الحال أن المسائل الواردة تحت ( ثانياً ) تكون بمرسوم طبقاً للسادة الزايزة التي تنص على أن يكون توزيع المواد على سنى الدراسة ووضع المناهج بمرسوم أى لا يستلزم بها مجلس الإدارة .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - بطبيعة الحال أن المسائل الواردة تحت ( ثانياً ) تكون بمرسوم طبقاً للسادة الزايزة التي تنص على أن يكون توزيع المواد على سنى الدراسة ووضع المناهج بمرسوم أى لا يستلزم بها مجلس الإدارة .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - بطبيعة الحال أن المسائل الواردة تحت ( ثانياً ) تكون بمرسوم طبقاً للسادة الزايزة التي تنص على أن يكون توزيع المواد على سنى الدراسة ووضع المناهج بمرسوم أى لا يستلزم بها مجلس الإدارة .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - بطبيعة الحال أن المسائل الواردة تحت ( ثانياً ) تكون بمرسوم طبقاً للسادة الزايزة التي تنص على أن يكون توزيع المواد على سنى الدراسة ووضع المناهج بمرسوم أى لا يستلزم بها مجلس الإدارة .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - بطبيعة الحال أن المسائل الواردة تحت ( ثانياً ) تكون بمرسوم طبقاً للسادة الزايزة التي تنص على أن يكون توزيع المواد على سنى الدراسة ووضع المناهج بمرسوم أى لا يستلزم بها مجلس الإدارة .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - بطبيعة الحال أن المسائل الواردة تحت ( ثانياً ) تكون بمرسوم طبقاً للسادة الزايزة التي تنص على أن يكون توزيع المواد على سنى الدراسة ووضع المناهج بمرسوم أى لا يستلزم بها مجلس الإدارة .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - بطبيعة الحال أن المسائل الواردة تحت ( ثانياً ) تكون بمرسوم طبقاً للسادة الزايزة التي تنص على أن يكون توزيع المواد على سنى الدراسة ووضع المناهج بمرسوم أى لا يستلزم بها مجلس الإدارة .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - بطبيعة الحال أن المسائل الواردة تحت ( ثانياً ) تكون بمرسوم طبقاً للسادة الزايزة التي تنص على أن يكون توزيع المواد على سنى الدراسة ووضع المناهج بمرسوم أى لا يستلزم بها مجلس الإدارة .

بجدهاته فالمجلس غير من يقدّر قيمة هذا التصرف ويقرر أن كان هناك نفع من بقائه عضواً فيه أولاً وفي هذه الحالة الأخية يطلب من وزير المعارف استبداله بعضو آخر .

هذه الفقرة زادتها اللجنة . والحكمة في زيادتها ظاهرة إذ لو تخلف عضو عن حضور عدة جلسات من جلسات مجلس الإدارة فلا يستطيع المجلس في حالة عدم وجود هذا النص أن يستبدله بغيره .

فعل عدم الانتفاع بالعضو هو أن يتنوب العضو عدة جلسات أو يكثف مرة بعد أخرى بعمل من الأعمال فلا يقوم به فالمجلس في هذه الحالات هو غير من يقدر الانتفاع أو عدم الانتفاع بالعضو والمسألة تهديرية ولا يمكن أن توضع لها قاعدة .

حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله - ألا ترون أن مجلس الإدارة لا يصح أن يطلب استبدال أحد أعضائه ، فالأولى أن ينص على أن يكون التعيين للوزير مباشرة .

معالى محمد شفيق باشا - كيف يتسنى للوزير أن يعلم أن أحد أعضاء المجلس تنوب مراراً لو لم يخطر المجلس بذلك ، ودل مجلس الإدارة في ذلك كسلنا في مجلس الشيوخ إذا خلت دائرة لاستقالة عضو أولاً سبب آخر فلا يتخذ وزير الداخلية أية اجراءات لاقتصاب أو تعيين من يخلفه ما لم يخطر المجلس بخلو الدائرة .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - أرى أن الأولى هو أن يترك الأمر للمجلس لأنه هو الذى يمكنه أن يقدّر حاجته للعضو أو عدم حاجته إليه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المسألة التاسعة عشرة من المشروع المعدل الذى وضعت اللجنة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على هذه المسألة .

تليت المسألة العاشرة من المشروع الوارد من مجلس النواب وهذا نصها :

مادة ١٠ - يختص مجلس الإدارة بما يأتي :

(أولاً) تحضير اللائحة الداخلية للمدرسة .

(ثانياً) وضع مناهج الدراسة وتوزيعها على السنين والأوقات المختلفة وبين درجات كل علم واختيار الكتب الدراسية .

(ثالثاً) انتخاب المدرسين بالمدرسة واقتخاب أعضاء بلان الامتحان .

(رابعاً) تقرير ما ينبغي صرفه للطلبة من المكافآت .

(خامساً) تعيين عدد من قبل بالمدرسة من الطلبة المستجدين وتحديد مبدأ للساعات وتقدير مئمتها وتحديد مواعيد الامتحانات .

(سادساً) النظر في ميزانية المدرسة التي يجب على الناظر أن يرضها على المجلس وكذلك النظر في طلب الاعتدات الإضافية التي تطرأ أثناء السنة .

(سابفاً) اتخاذ الاجراءات التأديبية الآتية :

فصل الطلبة نهائياً من المدرسة وحرمانهم من التقدم لامتحانات

فصل الطلبة نهائياً من المدرسة وحرمانهم من التقدم لامتحانات

فصل الطلبة نهائياً من المدرسة وحرمانهم من التقدم لامتحانات

فصل الطلبة نهائياً من المدرسة وحرمانهم من التقدم لامتحانات

فصل الطلبة نهائياً من المدرسة وحرمانهم من التقدم لامتحانات

فصل الطلبة نهائياً من المدرسة وحرمانهم من التقدم لامتحانات

فصل الطلبة نهائياً من المدرسة وحرمانهم من التقدم لامتحانات

فصل الطلبة نهائياً من المدرسة وحرمانهم من التقدم لامتحانات

هذا فيما يتعلق بالاعتراض الذى أبداه حضرة العضو المحترم الشيخ محمد عز العرب بك على جارة (يخص مجلس الادارة) الواردة بهذه المادة .

لى بعد ذلك تعديل بسيط على الفقرة الثانية من هذه المادة :

نص في المادتين ١٢ و ١٣ من هذا المشروع على درجات النجاح ثم جاءت الفقرة الثانية من المادة العشرين ونصت على أن مجلس الادارة يختص ببيان درجات كل علم مع أن هذه الدرجات قد بينت في المادتين ١٢ و ١٣ من المشروع ولهذا أرى أن يكون نص الفقرة الثانية من المادة العشرين كما يأتى :

”وضع مناهج الدراسة وتوزيعها على السنين والأوقات المختلفة واقتراح تعديل درجات كل علم واختيار الكتب الدراسية“ .

وأذكر أن وزير المعارف قد وافق على هذا التعديل .

حضرة عبد الفتاح صبرى بك (وكيل وزارة المعارف) - أظن أن المسألة قد اشتمت على حضرة صاحب المال عبد شفيق باشا فالتى ذكر في المادة ١٣ من المشروع هو النسبة المئوية الواجب الحصول عليها للنجاح في امتحان الاستقلال ولم تذكرها في الدرجات ففسها التى تخرج منها هذه النسبة . أما ما جاء في المادة ١٤ من المشروع فانه خاص بدرجات امتحان اجازة القضاء الشرعى .

معالي محمد شفيق باشا - لقد ذكرت الدرجات في المادة ١٣ .

حضرة عبدالفتاح صبرى بك (وكيل وزارة المعارف) - الذى ذكر في هذه المادة كما قلت لحضراتكم النسبة المئوية للنجاح في امتحان الاستقلال وهذا غير الدرجات التى يضعها مجلس الادارة طبقا للفقرة الثانية من المادة العشرين .

معالي محمد شفيق باشا - المادة العشرين لم تنص على الدرجات بل هى عامة .

حضرة عبدالفتاح صبرى بك (وكيل وزارة المعارف) - المطلوب بالفقرة الثانية من المادة العشرين بيان درجات كل علم لا النسبة المئوية المشروطة للنجاح وهى التى نص عليها في المادة ١٣ من المشروع أى أن مجلس الادارة يحدد درجات كل علم فيقرر مثلا ٤٠ الفقه و ٤٠ للتفسير والحديث وعشرين للحاضرات الطبية الخ . وهذه الدرجات هى لى الدراسة الأولى والثانية والثالثة وهى - أى هذه الدرجات - لم ينص عليها في المشروع بخلاف درجات امتحان اجازة القضاء الشرعى فانها معينة في المادة ١٤ من هذا المشروع .

معالي محمد شفيق باشا - كيف لم تذكر درجات امتحان الاستقلال مع أنه ذكر في المادة ١٣ بأنه لا يحد للمطالب إباحة في الامتحان التصريح بالاستقلال الا اذا حصل على الأقل على ٦٠ ٪ الخ .

حضرة صيد الفتاح صبرى بك (وكيل وزارة المعارف) - هناك فرق بين الدرجة المحددة لكل علم وبين النسبة الواجب الحصول عليها من هذه الدرجة للنجاح في هذا العلم والمذكور في المادة ١٣ من المشروع هو النسبة المشروطة في النجاح والمطلوب بالمادة العشرين هو وضع الدرجة ومجلس الادارة له الحق أن يقول مثلاً أن درجة علم الفقه ٣٠ أو ٤٠ ولكنه يتحدد بنسبة النجاح بما جله في المادة ١٣ من المشروع .

الأصل هو أن يكون توزيع المواد بقانون وسيد مادار بيتا في الجلسة الماضية من الأخذ والادى انتهى الأمر بأن وفقاً بين وجهة نظر وزارة المعارف وجهة نظر اللجنة القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ ، فانما ماقلة في هذه المادة ان مجلس الادارة تختص بذلك فعنى هذا أن المجلس يقرر ما يراه ويعرضه على الوزارة ليأخذ الطريق السادى لاستصدار المرسوم وهذا هو مآرأته بلغة المعارف .

حضرة عبد الفتاح صبرى بك (وكيل وزارة المعارف) - مجلس الادارة هو مجلس استشارى لوزير المعارف وقد جاء في آخر المادة التى نحن بصددھا ما يأتى ”وتعرض قرارات هذا المجلس مشفوعة بمحضر الجلسة على وزير المعارف الموسومة ليقرر في شأنها ما يراه“

وتتخذ قرارات المجلس يختلف باختلاف مواضعها فمنها ما يحتاج لسن قانون ومنها ما يستدعى استصدار مرسوم ومنها ما يكفى فيه صدور قرار وزارى وفى كل هذه المسائل رأى المجلس استشارى فقط .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - معنى اختصاص مجلس الادارة في هذه المسائل أن يكون له دون سواء حق الفصل فيها فلا يمكن أن يقال مع ذلك ان رأيه استشارى وأن المقصود بكلمتى ”وضع المناهج“ هو اصدارها أو اقتراحها .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - أتى أجل زيادة كلمة ”اقتراح“ على نص المادة وهذا ليس رأى وحدى بل يتفق مع فيه أعضاء اللجنة .

حضرة عبد الفتاح صبرى بك (وكيل وزارة المعارف) - هذه المسألة أقيمت في لجنة المعارف بمجلس الشيخ أثناء نظرها قانون مدونة الهندسة وبمقت عبارة ”يختص مجلس الادارة بكلاً وكلاً“ ورأى استبدالها بعبارة ”رأى المجلس لازم مقدماً في كلاً وكلاً“ والوزارة لا تناقض في تعديل جارة المادة المطلوبة الآن على هذا النحو .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - الفقرة السادسة من هذه المادة تنص على أن مجلس الادارة تختص بميزانية المدرسة والاعتادات الإضافية اللازمة لما مع أن هذا من اختصاص البرلمان .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - أقرأ المادة الى نهايتها تجد أن كل هذا مرجعه لوزير يصرفه على مقتضى القوانين فإذا رأى وجوب صدور مرسوم أو قانون بأمر ما اتخذ ما يلزم من الاجراءات لاصدوره .

معالي محمد شفيق باشا - مجالس الادارة على وجه السوم هى هيئات فنية تساعد وزير المعارف ورأى استشارى ، فبالى الادارة لمعونة الهندسة والطب والقضاء لا تخرج مهمتها من ذلك فهى تمد القرارات وتعرضها على الوزير ليرى رأيه فانما قيل في المادة العشرين (يختص مجلس الادارة بكتب وكيت ...) فلا يفهم من ذلك أن رأى هذا المجلس قطعى .

مثال ذلك انه اذا رأى معالى وزير المعارف أن يصل النهاية الكبرى لمادة من المواد ... مثلا فلا يمكنه ذلك بل يجب عليه أولاً أن يأخذ رأى مجلس الادارة في هذا الموضوع والمجلس في هذه الحالة يدعى نصيحة الفنية للوزير .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

الرئيس - هل ترون حضراتكم أن يقرأ مشروع القانون لآلة الثالثة الآن نظراً لحالة الاستقبال ؟  
(موافقة) .

تل مشروع القانون لآلة الثالثة وهذا نصه : <sup>(١)</sup>

نحس قواد الأول ملك مصر

فرد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الذى نصه وقد صحتنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - الغرض من مدرسة القضاء الشرعى أعداد الطلبة الذين يتحقنون بها للاشتغال بالقضاء الشرعى وما يتفق به .

مادة ٢ - يشترط ليمين يدخل هذه المدرسة ما يأتى :

(أولاً) أن يكون حاصلًا على الشهادة الثانوية للدراسة التجهيزية لادار العلوم .

(ثانياً) أن يكون صحيح الجسم سليماً من المعاهات .

(ثالثاً) أن يكون حميد السيرة لم يسبق الحكم عليه بسبب أمر مغل بالشرف والأي صرف بالتساهل فى أمور دينه .

مادة ٣ - مدة الدراسة فى المدرسة أربع سنين .

مادة ٤ - تدرس فى المدرسة المواد الآتية :

التفسير والحديث . الفقه على المذهب الحنفى مع المقارنة بين المذاهب . أصول الفقه وآداب البحث . تاريخ التشريع والقضاء . تاريخ الإسلام . التوقيعات الشرعية . قضايا وتمريعات قضائية . توحيد ومنطق . آداب وأخلاق . أصول القوانين . اللغة العربية وفروعها . نظام الحكومة . نظام ولوائح المحاكم الشرعية والأوقاف والمجالس الحسبية مع المقارنة بين لائحة الاجراءات أمام المحاكم الشرعية وقانون المرافعات أمام المحاكم الأهلية . القانون الدولى الخاص . محاضرات طبية .

وتخصص لهذه المواد حصص لازل من ثمان وعشرين فى الأسبوع فى كل سنة دراسية .

وأما توزيع المواد السابقة على سنى الدراسة والخصص المخصصة لكل منها فى الأسبوع ومناهج الدراسة فتعين بمرسوم .

مادة ٥ - لغة التعليم فى هذه المدرسة هى اللغة العربية .

مادة ٦ - تحدد مدة السنة المدرسية بمرسوم .

مادة ٧ - الاحكام الخاصة بمواظبة الطلبة وسلوكهم تبين بمرسوم .

(١) راجع المحق رقم (١) بإقتابة بين مشروع هذا القانون كأمره من مجلس النواب والمداخلات التى ادخلت عليه .

الرئيس - هل ترون حضراتكم بعد هذا البيان الموافقة على المادة العشرين المذكورة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الحادية عشرة من المشروع الوارد من مجلس النواب التى بقيت كما هى وأصبحت المادة الحادية والعشرين من مشروع لجنة المعارف لمجلس الشيوخ وهذا نصها :

مادة ٢١ - يصدر قرار وزارى بسد موافقة مجلس الوزراء بتنظيم سير الدراسة وشروط القبول بالمدرسة فى دور الانتقال من النظام الذى كانت تسير عليه الى النظام المبين بهذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الثانية عشرة من المشروع الوارد من مجلس النواب التى بقيت كما هى وأصبحت المادة الثانية والعشرين من مشروع لجنة المعارف لمجلس الشيوخ وهذا نصها :

مادة ٢٢ - تلنى القوانين واللوائح السابقة الخاصة بمدرسة القضاء الشرعى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الثالثة عشرة من المشروع الوارد من مجلس النواب التى بقيت كما هى وأصبحت المادة الثالثة والعشرين من مشروع لجنة المعارف لمجلس الشيوخ وهذا نصها :

مادة ٢٣ - على وزير المعارف الصومية تنفيذ هذا القانون واصدار جميع القرارات اللازمة لتنفيذه وبمعدل به ابتداء من السنة المالية ١٩٢٧ الداخلة فى سنة ١٩٢٨

وأمر بأن يرسم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ويغد كقانون من قوانين الدولة .

صدوق .....

معالى محمد شفيق باشا - ذكر فى هذه المادة أن لوزر المعارف أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ القانون وأرى أن تستبدل كلمة (قرارات) بكلمة (مراسم) .

حضرة محمود أبو الصيرك (مقرر اللجنة) - الغرض من هذه العبارة هو أن الوزير يصدر قراراً فى المسائل التى يصح له أن يصدر قراراً بها أى أنه لا يصدر قراراً فيما يلزم أن يصدر به مرسوم .

حضرة عز الدين مكرم أنقى - لا يصدر الوزير مراسم وأعماله يستصدرها .

## الامتحان التحريري

النهايات الصغرى	النهايات الكبرى	اسم المادة	
٢٤	٤٠	١ فقه مع المقارنة ... ..	
١٦	٤٠	٢ تفسير وحملات ... ..	
١٦	٤٠	٣ أصول الفقه وآداب البحث ... ..	
١٦	٤٠	٤ علوم عربية ... ..	
١٢	٣٠	٥ شرح لأحكام الشريعة ... ..	
١٢	٣٠	٦ القانون الدولى الخاص ... ..	
٨	٢٠	٧ تاريخ التشريع والقضاء ... ..	
٨	٢٠	٨ قضاء وتجربيات قضائية ... ..	
٨	٢٠	٩ المحاضرات الطبية ... ..	
١٦٨	٢٨٠	المجموع ... ..	

## الامتحان الشفهي

احدى المواد الشرعية (المذكورة بالمادة ١٢) ٤٠ ٢٤  
مناقشة الرسالة ... .. ٤٠ ٢٤

مادة ١٥ - يحدد امتحان ثاب للامتحان ولإجازة القضاء الشرعى في مواعيد يحددها وزير المعارف العمومية بعد أخذ رأى مجلس الادارة ولا يسمح بدخوله الا للطلبة الآتى بيانهم :

( ١ ) الطلبة الذين لم يستطيعوا حضور امتحان الدور الأول أو إكمالها لأسباب قهرية .

( ٢ ) الطلبة الذين رسبوا في امتحان الدور الأول في مادة أو أكثر من مواد الامتحان التحريرى أو الشفهي بشرط أن يكونوا حاصلين في الامتحان التحريرى على النهاية الصغرى المقررة لمجموع مواد الامتحان .  
وتعفى المتخلفون من حضور الدور الأول أو إكمالها ، وكذلك الراسبون في الامتحان التحريرى في جميع مواد ذلك الامتحان .  
أما الذين لم يرسبوا الا في الامتحان الشفهي فيجاء امتحانهم في الدور الثانى في جميع مواد هذا الامتحان فقط .

مادة ١٦ - كل طالب غش أو حاول الغش في الامتحان بطرده منه فوراً . وكل طالب خالف أحكام اللوائح والقرارات الصادرة بشأن الامتحانات يجوز طرده من الامتحان أيضا .

مادة ١٧ - يجوز للطلاب الذى رسب في امتحانات المدرسة أن يعيد دروسه مرتين طول مدة الدراسة .

ولا يسمح لأى طالب رسب في امتحان إجازة القضاء الشرعى وفصل من المدرسة بدخول الامتحان مرة أخرى الا بتصريح من وزير المعارف بناء على قرار مجلس الادارة .

مادة ١٨ - يكون للمدرسة مجلس إدارة يتألف من شيخ الجامع الأزهر رئيساً ورئيس المحكمة الشرعية العليا وناظر المدرسة واثنتين ينتخبهما وزير المعارف العمومية أعضاء لمدة سنتين يكون أحداهما مدرسا بالمدرسة .

مادة ٨ - المقوبات التأديبية التى يمكن توقيعها هى :

- ( ١ ) التوبيخ .
  - ( ٢ ) الانذار .
  - ( ٣ ) الطرد من المدرسة مدة لا يجاوز أسبوعاً .
  - ( ٤ ) الحرمان من المكافأة من عشرة أيام الى سنة اذا كان الطالب ممن يمنحون مكافأة .
  - ( ٥ ) الحرمان من دخول امتحان الانتقال أو امتحان إجازة القضاء الشرعى .
  - ( ٦ ) الفصل نهائياً من المدرسة .
- وللادرس توقيع العقوبة الأولى وللناظر توقيع العقوبات الثلاث الأولى وأما المقوبات الباقية فيقضى بها وزير المعارف مع مراعاة المادة ( ٢٠ ) من هذا القانون .

مادة ٩ - الامتحان التابى يكون بواسطة لجنة من العلماء وأرباب المعارف الفنية بين أعضائها وزير المعارف العمومية بعد أخذ رأى مجلس الادارة المذكور في المادة ١٨ وتكون الرئاسة لشيخ الجامع الأزهر وعند ضيائه لمن يختاره وزير المعارف العمومية .

مادة ١٠ - يؤدى كل طالب في كل سنة من السنوات الثلاث الأولى امتحاناً للانتقال وكل طالب في السنة الرابعة امتحاناً لانعام الدراسة في الموايد التى يحددها وزير المعارف العمومية بناء على اقتراح مجلس الادارة .

مادة ١١ - كل طالب ينجح في امتحان الانتقال ينتقل الى الفرقة التى هو أدنى من فرقتها مباشرة وكل طالب ينجح في امتحان آسام الدراسة يعطى إجازة القضاء الشرعى .

مادة ١٢ - يكون امتحان الانتقال تحريراً في جميع المواد المقررة للسنة الدراسية التى يعقد لها الامتحان وشفهياً في أربع مواد تعين بمرسوم . ويكون امتحان إجازة القضاء الشرعى تحريراً في المقر من المسواد للسنتين الأخيرتين وشفهياً في احدى المواد الشرعية بينها وزير المعارف بعد أخذ رأى مجلس الادارة كل سنة ويكون الامتحان في هذه المادة بطريق التصيين وعمل الطالب فوق ذلك أن يقدم رسالة في مطلب من مواد الدراسة المقررة . ولا يدخل في الامتحان الشفهي الا من كان ناجحاً في الامتحان التحريرى .

مادة ١٣ - لا يبد الطالب ناجحاً في الامتحان التحريرى للانتقال الا اذا حصل على الأقل على ٦٠ ٪ من النهاية الكبرى للفق مع المقارنة بين المذاهب و ٤٠ ٪ من النهاية الكبرى لدرجات كل مادة من مواد الدراسة الأخرى وكذلك على ٦٠ ٪ من مجموع النهايات الكبرى لدرجات جميع مواد الامتحان . وكذلك لا يبد ناجحاً في الامتحان الشفهي للانتقال الا اذا حصل على نسبة النجاح المقررة في الامتحان التحريرى لكل مادة ولجميع مواد الامتحان .

مادة ١٤ - لا يبد الطالب ناجحاً في امتحان إجازة القضاء الشرعى الا اذا حصل على النهايات الصغرى المقررة لكل مادة ولجميع مواد الامتحان المينة في الجدول الآتى :

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون ابتداء بالاسم ابتداء من اسم حضرة  
إبراهيم سليم منها اقتدى فكتلت النتيجة كالآتي (١) .

عدد الأصوات التي أعطيت... ٨٢ ...

الأغلبية... ٤٢ ...

عدد الأصوات التي أعطيت بقبول المشروع ٨١

عدد الأصوات التي أعطيت برفضه واحد

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون المذكور

وفت جلسة للاسراحة الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والخمسين مساء .

أعلنت الجلسة الساعة السابعة والنصف .

(أ) مشروع قانون بتعديل المادتين ٢ و ١٧ من لأحة ترتيب المحام

الشرعية والاجراءات المتعلقة بها - تقرير لجنة الحجابة - استقرار المناقشة -

انقرار مشروع القانون المذكور .

الرئيس - مشروع هذا القانون سبق للمجلس أن نظره . وكان قد تم اقتراح  
بتأجيله الى الدورة المقبلة ولكن المجلس لم يوافق على ذلك الاقتراح وقرر  
نظره في هذه الدورة .

سعادة جعفر صوفت باشا (مقرر لجنة الحجابة) - سبق للمجلس أن تناقش  
طويلا في مشروع هذا القانون . وتذكر كون حضراتكم ان بعض حضرات  
الأعضاء قدّموا اقتراحا بتأجيله الى الدورة المقبلة . وأخذ الرأي بطريقة  
المادة بالاسم فكتلت الأغلبية في جانب نظره في هذه الدورة وتذكر كون أيضا  
أن مشروع هذا القانون يرد به أن تصدر أحكام المحكمة الشرعية العليا  
من ثلاثة قضاة فقط لامن خمسة كما هو الحال الآن وأن يرد قاض على  
أعضائها ليصير عددهم ستة تتكون منهم دائرتان بناء على ذلك . هذا هو  
ملخص مشروع القانون المذكور . ولكنكم تذكر كون أيضا أن حضرة زميلنا  
الشيخ محمد عن العرب يك اقتراح أن يرد على أعضاء هذه المحكمة قاضيان  
لا قاض واحد ليصير عددهم سبعة تتكون منهم دائرتان وأن تشكل كل  
دائرة من خمسة . وقد شرح حضرة نظريته . كما أن الحكومة شرحت  
على لسان ممالي وزير الحجابة وسعادة وكيلا للمجلس وجهة نظرها في هذا  
المشروع . وقالت عن اقتراح حضرة الشيخ محمد عن العرب بك أنه يقترب  
عليه ارتباطك في توزيع القضاة بين الدائرتين .

وقد تناقش المجلس كثيرا في كل ما عرض من المواضيع ، وشرح المتكلمون  
نظرياتهم فيها . بعد هذا لا يبقى إلا أن يؤخذ الرأي الآن .

حضرة محمود أبو النصر بك - تكلمنا طويلا في مضار مشروع هذا  
القانون ، وبيننا بيانا شافيا أن ما تركى اليه وزارة الحجابة في فتح هذا المشروع  
ليس فيه من الوجاهة ما يبرر تغيير الحالة التي يجري عليها العمل الآن في قضاء  
المحكمة الشرعية العليا .

(١) راجع ملحق رقم (٢) من هذه الصفحة .

مادة ١٩ - يجتمع مجلس الإدارة بناء على طلب ناظر المدرسة وتصدر  
قراراته بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين ويجب ألا يقل عددهم عن أربعة  
فإذا انقسمت الأصوات الى قسمين متساويين رجح القسم الذي فيه الرئيس .

فإذا لم يتكامل العدد القانوني وكان في المسائل المروضة ما يستدعي السرعة  
تماد دعوة المجلس للاجتماع بعد الجلسة الأولى بثلاثة أيام ويكون الاجتماع  
في هذه المرة صحيحا مهما كان عدد الحاضرين . ولا ينظر في هذه الجلسة  
في غير المسائل التي كانت مقدمة للجلسة السابقة .

وفإذا غاب أحد الأعضاء غيابا يترتب عليه عدم الاستغناء بضموميته يطلب  
المجلس من وزير المعارف أن يبين من أجل عمله .

مادة ٢٠ - يختص مجلس الإدارة بما يأتي :

(أولا) تحضير اللائحة الداخلية للمدرسة .

(ثانيا) وضع مناهج الدراسة وتوزيعها على السنين والأوقات المختلفة  
وبيان درجات كل علم واختيار الكتب الدراسية .

(ثالثا) انتخاب المدرسين بالمدرسة وانتخاب أعضاء لجان الامتحان .

(رابعا) تحرير ما يبنى صوره للطلبة من المكالات .

(خامسا) تعيين عدد من يقبل بالمدرسة من الطلبة المستجدين وتحديد مبدأ  
المساعات وتقدير مدتها وتحديد مواعيد الامتحانات .

(سادسا) النظر في ميزانية المدرسة التي يجب على الناظر أن يرضها على  
المجلس وكذلك النظر في طلب الاضافات الإضافية التي تطرأ أثناء السنة .

(سابعا) اتخاذ الاجراءات التأديبية الآتية :

فصل الطلبة نهائيا من المدرسة وحرامتهم من التقدم لامتحانات ومن  
المكالات .

(ثامنا) النظر فيما يطلبه منه وزير المعارف .

وتعرض قرارات هذا المجلس مشفوعة بحضر الجلسة على وزير المعارف  
الصومية ليقرر في شأنها ما يراه .

مادة ٢١ - يصدر قرار وزاري بعد موافقة مجلس الوزراء بتنظيم سير  
الدراسة وشروط القبول بالمدرسة في دور الانتقال في النظام الذي كانت  
تسير عليه الى النظام المين بهذا القانون .

مادة ٢٢ - تلتى القوانين واللوائح السابقة الخاصة بعمدة القضاء  
الشرعي .

مادة ٢٣ - على وزير المعارف الصومية تنفيذ هذا القانون واصدار  
جميع القرارات اللازمة لتنفيذه ويكمل به ابتداء من السنة المكتبية ١٩٢٧  
الداخلية في سنة ١٩٢٨

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشتر في الجريدة الرسمية وينفذ  
كقانون من قوانين الدولة ما

مصدق

المالكية ولي الدين عبدالرحمن بن خلدون المغربي التوى فى سنة ٨٠٠ هـ . بعد أن تولاه خمس مرات . واستمر القضاء على يد القضاة الأربعة إلى أن قصت مصر بالسلطان سليم . ولما تولى ابنه السلطان سليمان أمر أن يكون القضاء حقيقيا فقط وأن يكون القاضي من الروم وذلك فى سنة ٨٢٢ هـ . وفى القضاء فعلا مصطفى إندى الروى الحنفى فى ذلك العام .

وقام أثناء ذلك أقام قاضى السكر من الأروام قضاة وصاح «قسام التركات» وبجمل يأخذ على كل تركة الخمس ليت السال مع وجود الورثة من الذكور والإناث وفى سنة ١٠٦٠ كان القاضي محمد بن عبد الحلیم الذى تولى بعده فى سنة ١٠٨٠ . أعجب الناس وكثرت الشكاوى من ميله إلى الرشوة . وفى غرة رمضان سنة ١٢٣٠ هجرية تولى قضاء مصر محمد حامد إندى وفى غضون سنة ١٢٣١ هجرية غش أمر هذا القاضي وعُدّى ذلك إلى قضايا أكبر الدولة والكثفدا بليل وبالباشا الوالى . وصار لإراعى ضميرا ولا كيبها . وكان المتأذى أنه اذا وفد القاضي على مصر فى أول السنة التوتية التزم القسمة بعض الخيزين من رجال المحكمة ازاء قدر معلوم يقدمونه للقاضي .

وكان للقاضي شهریات على باقى الحاكم الخارجية عنه كالمصالحية وباب سعادة والخرق وباب الشرعية وباب زويرة وباب الفتح وطولون وريلاق ومصر القديمة . وله عوائد وغلال من الميرى وله غير ذلك أجره على الامضاء وقدره خمسة أصناف فضة .

واذا ضبطت تركه من التركات بلغت أى مقدار أخرجوا للقاضي العشر من ذلك ومعلوم الكاتب والجوحدار والرسول ثم التجهيز والتكفين والصرف على الميت والديون وما بقى بعد ذلك يقسم بين الورثة فيبقى فى هذه الحال أن الوارث واليتم لا يبق له شئ .

وإذا أخذ القاضي حق المائتين لا يسلمه لم إلا بعد أخذ عشرة منهم أيضا . وقد قال أحد الأدباء :

فى مصر قاض من القضاء وله فى أكل أموال الناسى وله  
ان رمت عدالة فكى مجتهدا من حده له درهم عذله

وإذا آذى ميطل على انسان دعوى لا أصل لها بأن قال آذى على فى هذا بكذا وكذا من المال كتب الكاتب ذلك القول حقا كان أو باطلا ، ثم ان ظهر بطلان الدعوى أو صدقها أو صحة بعضها طالب القاضي المدعى عليه بالمعلوم على القدر الذى ادعى عليه من مبدأ الأمر ومسطره الكتب . فان لم يدفع ذلك للقاضي جهسه حتى يضى .

وترتب على هذه الشدة أن قرر سالكى الملتان محمد على باشا أن القاضي يسير على ما كان جارى عليه الشيخ أحمد العريشى قاضى مصر مدة الاحتلال الفرنسى وهو أن يأخذ اثنين فى المائة هو وكاتبه او ما كان عليه القاضي مدة عجمى الوزوى الأقرب للمدالة .

ومن ذلك نرى أن سير القضاء الشرعى عندنا الآن مما محمداه عليه ولا نطلب الميزنة . وإن قبل أن كثرة الدرجات كالإندى والاستئناف والقض أو كثرة عدد القضاة فيها الكفالة فهلك مثلا حصل فى عهد المرحوم سالكى الملتان اسماعيل باشا فقد كان فى ططا محكمة ابتدائية ومحاكمة استئناف وفى مصر القاهرة مجلس الأحكام وله مفت خاص ، وهو المرحوم الشيخ أبو الملا

وكل ما تقتض به وزارة الحنفانية إلى حضراتكم هو أن هناك قضايًا تراكت لدى المحكمة الشرعية العليا ، وأن دائرة واحدة مشكلة من خمسة قضاة ليس فيها من المزايا ما ترجح به على دائرة تشكل من ثلاثة ، دليل ان عاكم لبيانات التى تفضى فى الأرواح ، ومحاكمة الاستئناف الأهلية التى تفضى فى المراء المدنية العامة ، كلها مشكلة من ثلاثة قضاة ، وكلها موضع الثقة والاسترام .

وزادت الوزارة على ذلك أن محكمة الاستئناف المختلطة - ولو أنها مشكلة الآن من خمسة قضاة - على وشك أن تبدل إلى القضاء الثلاثى .

وردنا على هذه المجمع بأن ذلك تفض فى الضمان الذى هو أساس البديل فى كل بلاد العالم . نعم لا نقه ولا ضمان فى دوائر محكمة الاستئناف الأهلية ومحاكمة لبيانات المشكلة كل منهما من ثلاثة قضاة . ولكن نفس وزارة الحنفانية - على ما لبنا لحضراتكم - ناهضة إلى تشكيل محكمة تفض فى أحكام محكمة الاستئناف الأهلية . ولماذا ؟ لأن العمل دل على أن هناك أغلاطا لا مناص من تحمل نتائجها لعدم وجود محكمة تفض . وليس كل خطأ فى القضاء يمكن تلافيه بطريق الإفلاس ، لأن الانقاس لا يقيود خاصة تكاد لا تتوفر إلا فى كل ثلاث من المائة من القضايا .

من أجل هذا تكون النتائج الحتمية لمشروع وزارة الحنفانية اضماف الضمان ، اذ أنه لا يمكن أن يكون ثلاثة قضاة خمسة ، ولأن الرأى كلما حصه عدد أكثر كان رأيا أصحيا جميعا ، وتكون النتيجة الحتمية انا فخذ هذا المشروع أن يزيل الضمان الذى تشده ونسب إليه وزارة الحنفانية فى الحاكم المدنية .

وفوق ذلك فان دوائر محكمة الاستئناف المختلطة التى أشار إليها ممثل وزير الحنفانية فى الجلسة الماضية واتى قال انها على وشك أن تشكل من ثلاثة قضاة فقط إنما هى العوائق التى تنظر فى استئناف القضايا الصادرة من قاض واحد .

على أننى لأفهم حجة من يقول بأن فى الدائرتين انجازا للقضايا المشتركة وإيصالا للحقوق لأربابها بأسرع الطرق ، لأن أساس القضاء البديل والسرعة مظنة الزلل وفيها اضماف للضمان ، فاذا استصحب على ميزانية الدولة إيجاد دائرة شرعية أخرى للمحاكمة العليا مكونة من خمسة قضاة فبلى أن نذكر أولا فى تحقيق ضمان المدالة ولتلك أصح على رأى من أن هذا المشروع واجب رفضه .

(حضر حضرة صاحب المطلب أحمد زكى أبو السعود باشا وزير الحنفانية -)

سعادة أمين سامى باشا - تاريخ القضاء الشرعى يندى فى مصر من يوم قضاه مجيوسى عمرو بن العاص الذى تولاه ، وأرسل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب قيس بن أبى العاص السهمى قاضيا عليها لأن سيدنا عمر بن الخطاب هو أول من عين اقتضاه ودقق الدواوين ووضع الخراج ووضع التاريخ لعام الهجرة .

ثم استمر مصر تولى قضاها قضاة يرسلون من مقر الخلافة إلى أن قضاه السلطان يوسف صاحب الدين الأيوبى وكان شافيا فبين قضاءه أو بقلتها قضاه والمالكية والحنفية والحنابلة . وفى نهاية حكم سلاطين الأيوبيين تولى قضاء

من الثلاثة . ولكن اذا سلمنا كما قلت بأن الثلاثة فيهم الكفاية والتزاعة  
ووجب أن نعلم بأن هذا العدد كاف لأصدار الأحكام التي قبلها باعتبار  
كونها مطابقة للشريعة والمبدأ .

القضاة يجوز عليهم انطباع كما يجوز على كل إنسان . ولكن يجب على ذلك  
أن يوضع حد لتشكيل الدوائر تحقق معه العدالة في الأحكام .

فالنظام المتبع الآن في مصر فيا يتناقض بالمعيار الأهلية نظام عادل مقبول  
لا شكوى منه . وقضاة الثلاثة تحققت بهم العدالة . فإذا قسنا قضاة شرعيين  
ثلاثة بثلاث من القضاة الأهليين فليس هناك أي اعتراض ولا أي خطر من  
أحكامهم . يقال أن خمسة القضاة رأهم أوجب من الثلاثة . ولكن هل  
هؤلاء الخمسة يتصرفون دائما متفقين عند إصدار الأحكام ؟ أظن لا . بل يجوز  
أن ثلاثة يصحون على رأي ويختلفون اثنان . وإذا تكون في الواقع قد رضينا  
بمكة الثلاثة معاً . فلي توفرت الشروط التي ذكرتها يجب أن نرضى بمكة  
الثلاثة . وليست البعية بعدد القضاة فقد يكون رأى اثنين وجبياً . ودأى  
ثلاثة غير وجبياً وأنا أشتد في الفاض الكفاية والتزاعة ليكون حكمه صحيحاً  
عادلاً . ونحن هنا نشرع القوانين ونشرع القوانين لا يلتفت إلا أنها  
مطابقة للأصول القانونية .

ولا يجوز أن يقال هنا إن في القضاء من لا تتفق بهم . بل يجب أن  
يقال - على ما أعتقد - أن الموجودين أكفاء عادلون ونشرع على هذا  
الإختيار .

قدم حضرة العضو المحترم الشيخ محمد عز العرب بك اقتراحاً بتعديل  
مشروع هذا القانون ، وهو متمسك من الأحكام الشرعية ، ولكن تقوّمه  
أحياناً مسائل قانونية ، وهذا ليس يجب لأن لكل صناعة رجالاً .

يقول حضرة في اقتراحه يجب أن يكون هناك دائرة حتى يتقدم الاتماس  
إلى دائرة أخرى غير الدائرة التي حكمت في الموضوع برفض الدعوى .

ويقول في تقرير تعدد الدوائر الأحكام إذا تناقضت أمكن الرجوع فيها  
إلى الدوائر مجمعة ، وهذا الكلام ظاهره وجيه ، وقياسه ربما فات على من لم  
يبحث فيه بعمق وإدراك ، ففى الحكم الأهلية محكمة الاستئناف مكونة من عدة  
دوائر ، فإذا صدقت منها أحكام متناقضة عرضت على الدوائر مجمعة لتسبح  
بالرأى السديد ، ولكن اجتماعها هذا بقانون صدر حديثاً ، ولا يجوز لمجرد  
تأليف دائرتين في المحكمة الشرعية العليا أن يصنع أعضاء لها ستة ليدوا رأياً  
في الأحكام ، فإن ذلك لا يكون إلا بقانون .

وأما مسألة تقديم الاتماس لدائرة غير الدائرة التي حكمت فأمرها غريب  
أيضاً ، لأن المفروض في الاتماس أن يقدم إلى القضاة الذين حكموا . وإذا يقال  
لم قد فأنكم أسرتم بتجوه أو أن هناك مستملاً لم تطعوا عليه ، وأنه قد طرأ  
شيء يجب أن يمرض طبعكم . والمفروض في القضاء أن يكونوا تزيين عادلين  
فيهم الشجاعة ليرجعوا إلى الحق ، فمع وجود دائرتين لا يجوز تقديم الاتماس  
إلى دائرة أخرى غير التي حكمت ، سواء أكان الاتماس في مسنة شرعية أم  
قانونية . لأن في تقديم الاتماس إلى دائرة غير التي حكمت في الموضوع ظناً  
لا يصح أن يوجه إلى القضاة . وأما من جهة النقض فإن بعض حضرات  
من تكلموا فيه قالوا قياساً لا يصح - على ما أعتقد - في المباحث الشرعية

المخفاوى نصدر حكم بإدانة قاتل حكم عليه بالإعدام ابتدائياً واستئنافياً  
القاتل نظر قضيتي في مجلس الأحكام في مصر القاهرة . وهذا المجلس عند تحرير  
الحكم قضى بقتل أحد الشهود وصرف النظر عن القاتل وبذلك الحكم في الشاهد  
لخصر والباء لمصر وكان حضورهما يوم عيد الفطر فاتضح بركب المنفورة له  
إسماعيل باشا وهو خارج من قصر طابدين بعد انتهاء التشرية قاصداً سراً  
الجزيرة قبض عليها وأرسلوا لأحد باشا الدروملى ضابط مصر وبالتحري  
والتحقيق اتضح صدق مظلمتهما من قتل ولدهما وحضورهما لمرض  
شكواهما فقرر عقد المجلس المخصوص من المنفورة له توفيق باشا ولى العهد  
والمرحوم رياض باشا وحسن باشا وأسم وثابت باشا وبجي منصور باشا .  
وبعد ما اتضح لم أن الحكمين الابتدائي والاستئنافي ظاهراً فيهما إدانة القاتل  
وأنه في مجلس الأحكام صرف النظر عن القاتل وكسبهم الشاهد طلبوا رئيس  
مجلس الأحكام وشرل عن ذلك . وبعد أخذ ورد قال لم كيف تستمعون  
للعامة ولم أضع على الحكم الاختيار فقد الظفر فقط ويتروكون الكاتب الذي  
كتب كل هذا الحكم ، فقال له المرعوم رياض باشا الحق ليس عليك وإنما  
الحق على الذين اتفقوا لهذا المركز الذى المسئولية المظلمة .

الرئيس - ألا يرى سادة العضو المحترم أن في هذا خروجاً عن الموضوع  
وهل هو بذلك موافق للمشرع ؟

سعادة أمين سارى باشا - اني بما أدليت وأوصحت أخدم الموضوع  
نفسه اتفق مع صلاح الحال الآن في القضاء لأهل والشريعة وأؤيد مشروع  
وزارة الحفانية المصطفى عليه من مجلس النواب .

سعادة أحمد على باشا - قيل الحكم في هذا الموضوع ينبغي أن نعلم بأمر  
واجب التسليم به . وهو أن القاضي الذى يحل في القضاء يجب أن يكون أهلاً  
له من حيث النية ومن حيث الكفاية . فيجب للقاضي الشرى كما يجب  
لكل قاض أن يكون ملماً بالقوانين والشرائع التي يحكم بها . أقول هذا  
رداً على الذين يتنزهون بعدم قبول المشروع لأن الشريعة بها مسائل عويصة  
تستدعى البحث في مختلف المظان ، بها مسائل تختلف فيها بين شراح الشريعة .  
وأقول يجب على من يحل في القضاء أن يكون ملماً بالشرعة المسماة تماماً  
أو كفاية حتى لا تستصعب عليه هذه المباحث . يجب أن يعرف المظان ليعت  
فيها ، ويجب أن يكون قد درس الشريعة في الكتب التي يجب طبعها واستبانتها  
وقصارى القول يجب أن يكون أهلاً لهذا المنصب .

إذا سلمنا بهذا قللت أماناً فكرة الصعوبة في الحكم ، وصار من السهل  
على كل قاض أن يحكم في القضايا التي تطرح عليه . قالوا أن أحكام المحاكم  
الشرعية تستدعى إلى غير المتخصصين . وأنها لهذا من الخطورة يمكن ، ولكن  
قلتهم أن الخطورة أيضاً تكون لأحكام التي لا يجاوز أرباع المتخصصين .

فأحكام المحاكم الأهلية لا تعتمد المتخصصين . ولا يمنع ذلك من أن  
تكون ذات خطورة أحوال كثيرة فالقول بأن أحكام المحاكم الشرعية يجب  
ما لا يجب لغيرها من الأحكام ليس وجبياً ولا يحرم به حجة ولا يصلح  
أساساً للبحث لأن البحث في هذا المقام يجب أن يجه إلى كفاية القاضي  
وزادته سواء أمدى حكمه المتخصصين أم لم يتقدم .

قالوا يجب للضمان أن يكون الأعضاء خمسة ومن الحق أن خمسة أكثر

وقوع الخطأ من ثلاثة قضاة أقرب من احتمال وقوعه من خمسة . ولكن انطلقا إذا وقع في حكم شرعي تعدى موضوع النزاع وتعدى المتقاضين أيضا وضربت لكل الأخطاء الكثيرة من ذلك .

يقولون إن الأحكام مبسطة في الكتب . ثم مبسطة في الكتب ولكن حكم نصراه ولكنني أرى الحكم الشرعية تحكم اليوم بمبدأ وتعود تنفضه في نفس اليوم أو في اليوم التالي ومن أجل هذا يجب أن يحاط كثيرا فيما يتعلق بالمدة في الأحكام الشرعية لكثرة الآثار المترتبة عليها . اعتقد - وأني غير خاطئ في اعتقادي - أن كل واحد من حضراتكم لو عرضت عليه مسألة شرعية يصح أن يكون الأقرب إلى فهمه أن يأخذ رأيي ويصفني مطالعا على أحكام الحاكم الشرعية ومتصلا بها من قرب يبدل لحضراتكم رأيي وأني عليكم جميعا التمس في التشريع إذا تساهلتم وأكتفى بما قلته وبما ورد في مذكرتي المدونة بالمضبطة .

محلى أحمد زكي أبو السعود باشا (وزير الخزانة) - راجعت المضبطة لأثنين ما قيل في الجلسة الماضية بعد أن انصرفت منها وحضرت هذه الجلسة وحسنت ما دار فيها ومن الحق أن أقول أني لم ألتزم بها جديدا بحيث لي تغيير رأيي أو يزعزع وكلاما من أركان المشروع .

كل ما دار من الكلام ولو لم يكن موجبا توجيهها صريحا إلى الكفاءة والفضيلة فأنما هو موجه إلى ذلك بطريق الاستنتاج لا محالة لأن السداد سواء أكان ثلاثة أم خمسة فيه البيان الكافي فيما يخص تحقيق العدالة . وما دام من الممكن الاكتفاء بثلاثة فإن البعث الأربعة إلى خمسة . يمكنني أن أقول - وأنا المسؤول - أنه تبين لي من الاختيار والتصريح قد بدركهم التواكل في المحكمة الشرعية أفضل من قضاء خمسة لأن القاضي قد بدركهم التواكل وأني اعتقد - وأظن أن حضراتكم تشاركون في هذا الاعتقاد - أن الإنسان في وسط ثلاثة يقدّر المسؤولية أكثر ما يقدّرها وهو في وسط خمسة كما أن القاضي الواحد يتحمل من المسؤولية أكثر مما يتحمّلها قاض بين ثلاثة . اذن لا جدال مطلقا في أن من يقول بأن لا ضمان في حكم الثلاثة يريد أن يقول إن القضية التي يطعن فيها الناس في الحاكم الشرعية غير القضية التي يطعنون فيها في الحاكم الأهلية .

نحن نطلب اصلاح الحاكم الشرعية لتكون كالحاكم الأهلية في النظام . في البلاء . في الإجراءات . في الجواب . في كل شيء . ولم يقل إلا استئجيل هيئة المحكمة . أتكون من ثلاثة قضاة أم خمسة ؟ فلماذا نقشيت في هذه القطعة ؟ أليس لأننا لا نطمئن إلى قضية القضاة الثلاثة ؟ أم لا أصرف سببا في ذلك ويقولون إن يأتي هذا من طريق الاستنتاج .

يقولون أن خمسة قضاة أقدر على تقرير المبادئ وأقرب إلى الصواب من ثلاثة . ونحن نقول أن تقرير المبادئ يتحقق بالمشروع الذي قدمناه لأن خمسة يكونون دائرة واحدة ذات قضية واحدة وقوة واحدة ، أما إذا شكلت هيئة المحكمة من ثلاثة قضاة وأمك بذلك تكوين دائرتين بتسعين مختلفين أمكن للمدعين إذا ما عرض المشروع الذي تسمى الوزارة تخديه قريبا أن يجتمعوا تقرير المبادئ وتعين الصواب من الخطأ وهذا ما لا يمكن تحقيقه مع استبعاد نظام الدائرة الواحدة .

لأن الدائرة ترجع في إيمانها إلى أهيات الكتب التي فيها جملة أقوال تأخذ بالأرجح منها . والدائرة الأخرى يحصل فيها نفس هذا البحث ويحصل الرجوع إلى هذه الكتب نفسها وربما يستر الباحث على رأي آخر يصح أن يؤخذ به . وهذا بخلاف ما يحدث في هيئة القضاة الأهلية لأنها ترجع إلى مسائل قانونية كإجراءات لم تتم أو نصوص فسرت على خلاف ما يجب أن تفسر به . أو مسائل لم توضح بعد في القوانين . فمحكمة القضاة تتقوّم هذا الموجع بأمر نصت عليها القوانين ، ولكن في التهمة الإسلامية يصعب وضع هيئة قضاة على مثال هيئة القضاة الأهلية لأول وهلة للأسباب التي سبق ذكرها .

جفت مسألة أعطاهما بعض حضرات الذين تكلموا أهمية عطى . تلك هي أن الحاكم الأهلية سارت شروطا بعيدا مكونة من خمسة قضاة . فلماذا لا نمنح هذا الشوط في المحكمة العليا الشرعية ونبقيها على خمسة قضاة . وحضرات من تكلموا بذلك فأنهم الفرق بين تكوين المحكمين ، فإن الحاكم الأهلية عند بدء انشائها كان الأشخاص الذين يمكن التحويل عليهم في مناصبها قليلين . وقد دعت الضرورة وقتئذ أن يمين في الحاكم الأهلية قضاة ليس لهم المام بالقوانين ولكن يتوسم فيهم التميز بين الوقائع ، ويعدوا في المسائل القانونية بمعنى الزين ، وقد حدث ذلك اضطرابا ، ولما أن الأولان ووجدوا الأشخاص الذين يصح أن يشغلو مراكز القضاء . بحق رجعا إلى النظام المعقول وهو تكوين الدائرة من ثلاثة قضاة ، ولكن الحاكم الشرعية لم تضطر إلى مثل هذا لأن كل قضائتها الذين صيوا فيها درسوا التهمة دراسة وأقية وكلهم أمكنهم أن يردوا وظيقتهم كما يجب . فالتشريع مع القانون ، وأما تأليف هيئة الاستئناف المتضمنة بحسنة قضاة فترجع إلى أن حالة تلك كانت تستدعي أن يكون عدد القضاة كبيرا . لأنهم كانوا في مبدأ الأمر ثمانية ، ووجدوا بهذا العدد لم يكن لاستيفاء العدل وحده ، بل كان الفرض منه تمثيل كل دولة فيها . فحرصا على هذا التمثيل رأى أن تكون هيئة الاستئناف المتضمنة ممتلئة لكل الدول . وكان بين قضاة هذه المحكمة ثلاثة من الوطنيين ، وهذا التشكيل كان معقولا ، وجعل القضاة الآن فيها خمسة معقول أيضا ولا يصح أن يكون عملا لقياس .

وبناء على كل ما قمنا ذكرى أن ثلاثة قضاة إذا توافرت فيهم الكفاءة والتزامه يمكن أن يتناول العدل وأن نطمئن إلى أحكامهم . ولذا يجب أن نوافق على مشروع القانون . ( تصليق )

حضرة الشيخ عبد من العرب بك - تكلم معادة الضمير كثيرا فيما يتعلق بالكفاءة وعندها وما تكلمت مطلقا ولن أتكلّم في الكفاءة أصلا . أعترف بأن جميع حضرات القضاة الشرعيين مستكملون للصفات الواجب توافرها في القضاة الشرعيين . أختي لا أكثر ذلك ، ولكنني أقول لحضراتكم إن هيئة يوكل إليها الحكم نهائيا في أنسابكم وفي أعراسكم وفيما يتعلق بأوقافكم يجب أن يكون العدد فيها أكفل للعدالة . لا أقول أن العدالة لا تتحقق من ثلاثة قضاة حتى ريد في هذا القول وإنما أقول أن الخطأ من ثلاثة أكثر احتمالا من الخطأ من خمسة . هذا ملا يمكن أن يخالفني فيه أحد . أقول أن احتمال



قترح قفل باب المناقشة وأخذ الرأي ٢

عن ز. ميجر . عبد الفتاح الوزى . عزب اللقى . سنوس منصور .  
أحمد نصر . يوسف قضاوى .

الرئيس - من لا يوافق من حضراتكم على قفل باب المناقشة يتفضل  
بالوقوف .

( وقف اثنان ) .

الرئيس - المجلس يقرر انقضاء باب المناقشة .

الرئيس - الفكرة الأصلية في هذا المشروع هي أن تشكل الدوائر من ثلاثة  
قضاة بدلا من خمسة . واقتراح حضرة الأستاذ عز العرب بك هو في الواقع  
رفض لهذه الفكرة لا تعديل لها فلا يوجد الآن أمران يؤخذ عليهما الرأي  
وأما توجد فكرة واحدة سيؤخذ الرأي عليها . يقول أو الرضا فن لا يوافق  
من حضراتكم على المشروع الذى أقره مجلس النواب من حيث المبدأ  
فلنغسل بالوقوف .

( وقتت أقلية ) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المشروع من حيث المبدأ وليل  
مادة فائدة .

تليت مقدمة المشروع والمادة الأولى منه وهذا نصها :

نحن قواد الأول ملك مصر

نقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ - تمحل الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٣١  
سنة ١٩١٠ المحملة بالقانون رقم ١٢ سنة ١٩١٤ على الوجه الآتى :

تشكل المحكمة العليا من رئيس وأربع أعضاء على الأقل .  
الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - تمحل المادة ١٧ من القانون المذكور على الوجه الآتى :

تصدر أحكام المحكمة العليا والمحاكم الابتدائية من ثلاثة قضاة بإجماع الآراء  
أو بالأغلبية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويسرى العمل به  
من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أما بأن يصمم هذا القانون بنظم الدولة وأن يشرفه بالجريدة الرسمية وينفذ  
كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

لا يمكن أن ننظر الآن في إيجاد محكمة قضى وإبرام للأحكام الشرعية .  
فقد فكر في إيجاد محكمة القضاء والإبرام في المحاكم للمدينة بعد عشرين سنة من  
تشكيل القضاء الثلاثى وعمل محكمة القضاء تقوم به الآن تحريما للدوائر  
الجمعية في محكمة الاستئناف الأهلية وهو النظام الذى تولى الوزارة إدخاله  
في المحاكم الشرعية . وليس ما يمنع فيما بعد من تشكيل محكمة قضى وإبرام للمحاكم  
الشرعية . كل هذا نظام تطالبونه ولكن تصل إلى هذه النتيجة الحسنة يجب أن  
تتخذ خطوة خطوة وأن تشكل المحاكم الشرعية على نظام المحاكم الأهلية .

ولعله لا ينبغي عن حضراتكم أن بعض القضايا التى تعرض على قاض  
واحد في المحاكم الشرعية يفصل في استئنافها ثلاثة قضاة وقد يكون حكم  
القاضى الواحد نهائيا ولم يتعرض أحد على هذا النظام بتطوره تسمى الأحكام  
إلى غير المحكوم .

إن الذى يطرح في تقرير النظام الجديد لا يريد الإصلاح وإنما يريد  
الحفاظة على التبع .

أقول بعد هذا إن الوزارة لاتزال مصرة على المشروع وأقول لحضراتكم من  
باب الاستئناس إن هذا المشروع ليس ابن يومه بل اشتغل فيه من ثلاثة شهور  
إلى أربعة وقد درست لجنة من كبار رجال القضاء الشرعى ثم درست وزارة  
الحفانية ثم لجناتها التشريعية المكونة من كبار رجال القانون ودرس بعد ذلك  
مجلس الوزراء ثم درست لجنة الحفانية مجلس النواب وأقره بعد ذلك مجلس  
النواب ومع كل هذا لم يتعرض عليه مطلقا . بل آتى هذا الاعتراض في آخر دور  
من أداول التشريع فبالإن ان قضية القضاء الشرعيين ليست كقضية القضاء  
الأهليين ولذلك يجب أن يكون عدد قضاة البائرة خمسة . هذا ما لا أظن .

( تصفيق ) .

ولى أخيرا كلمة ألوها اعتراضا على التعديل الذى قدمه حضرة الشيخ محمد  
عز العرب بك وهى أن هذا التعديل في ذاته غير مقبول دستوريا لأنه رجوع  
عن المشروع إلى النص الأصل فأولى أن يكون ذلك رفضا للمشروع لا تعديلا  
له فإن التعديل لا يرد إلا على المشروع المعروض واقتراح حضرته يؤدى إلى  
استبقاء النص الأصل أى رفض هذا المشروع . فهو لهذا لا يمكن اعتباره تعديلا  
ولا أدرى كيف اعتبره حضرة الشيخ محمد عز العرب بك كذلك ؟

إذا كان حضرته يرى إلى أن الفصل في القضايا يكون بالطريقة التى فيها  
في ختام المادة الثانية من اقتراحه وهى أن تكون أغلبية القضاة في قضايا  
الطن عن يتمدى إليه الحكم أو الالتباس عن لم يسبق لهم رأى في الحكم  
المطعون فيه أو المتسبب فيه فهذا موضوع آخر غير موضوع التشريع فيحصل  
بالاستناد عز العرب بك أن يضع مشروعا جديدا برأيه .

اننا لو حللنا تلك المادة نجد أن مؤدى الشرط الأول منها رفض المشروع .  
وأنى أحادى في عرضه على المجلس بطريق التعديل مخالفة ذلك للمستور .  
أما الشرط الثانى فهو مشروع جديد بموضوع جديد ولهذا فأتى أمر على  
إقرار المشروع كما أقره مجلس النواب .

الرئيس - قدم اقتراح من ستة من حضرات الأعضاء بفعل باب  
المناقشة وسئل عليكم .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

معالي أحمد زكي أبو السعود باشا ( وزير الحفانية ) - أحلب قراءة هذا المشروع لمرّة الثالثة لأنه مستحيل ولاحتيال تبني في الجلسات المقبلة .

وافق المجلس على ذلك .

تلى مشروع القانون لمرّة الثالثة وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تعدل الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٣١ سنة ١٩١٠ المعدلة بالقانون رقم ١٢ سنة ١٩١٤ على الوجه الآتي :

"تتكون المحكمة العليا من رئيس ونائب وأربعة أعضاء على الأقل .

مادة ٢ - تعدل المادة ١٧ من القانون المذكور على الوجه الآتي  
تصدر أحكام المحكمة العليا والمحاكم الابتدائية من ثلاثة قضاة باتحاد الآراء أو بالأغلبية .

مادة ٣ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويسرى العمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ثم أخذ الرأي عليه بطريق النداء بالاسم ابتداء باسم حضرة عبد الحكيم أحمد عبد الفتاح بك الذي أسفرت عنه القرعة فكانت النتيجة كما يأتي<sup>(١)</sup> :

عند الأصوات التي أعطيت ... .. ٧٧

الأغلبية المطلقة ... .. ٣٩

الموافقون على مشروع القانون ... .. ٦٧

غير الموافقين على مشروع القانون ... .. ١٠

الرئيس - المجلس يقرر مشروع القانون .

( ٩ ) عسراء المجلس بأحالة مشروع قانون بتعديل نظام مدرسة الهندسة الملكية عند وقوعه من مجلس النواب إلى لجنة المعارف لظفر بصيغة مستجيبة .

الرئيس - طلب معالي وزير المعارف النظر بطريق الاستعجال في مشروع قانون بتعديل نظام مدرسة الهندسة الملكية الذي قد انتهى من نظره مجلس النواب هذه الليلة فهل توافقون حضراتكم على إحالته إلى لجنة المعارف مقب ووروده للنظر فيه بصيغة مستجيبة ؟  
أصوات : موافقون .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس في منتصف الساعة التاسعة مساء على أن يعود للاستعداد غدا الخميس ١٦ ذى الحجة سنة ١٣٤٥ الموافق ١٦ يونيو سنة ١٩٢٧ الساعة الخامسة مساء

(١) راجع المحرر رقم (٤) لهذه الخبطة .

ملحق ۱ و ۲ و ۳

## ملحق رقم ١ (مشروع

## المشروع الوارد من مجلس النواب

نحن فؤاد الأول ملك مصر

فرد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - الفرض من مدرسة القضاء الشرعى اعداد الطلبة الذين يتحققون بها للاشتغال بالقضاء الشرعى وما يتعلق به .

مادة ٢ - يشترط فيمن يدخل هذه المدرسة ما يأتى :

(أولا ) أن يكون حاصلا على الشهادة الثانوية لادراسة التجهيزية لدار العلوم .

(ثانيا ) أن يكون صحيح الجسم سليما من العاهات .

(ثالثا ) أن يكون حيد السيرة لم يسبق الحكم عليه بسبب أمر عخل بالشرف وألا يعرف بالتساهل فى أمور دينه .

مادة ٣ - مدة الدراسة فى المدرسة أربع سنين .

مادة ٤ - تدرس فى المدرسة العلوم الآتية :

تفسير وحديث . الفقه مع المقارنة بين المذاهب . أصول الفقه وآداب البحث . تاريخ التشريع والقضاء . تاريخ الاسلام . الوثائق الشرعية . قضايا  
ومخرنات قضائية . توحيد ومنطق . آداب وأخلاق . أصول القوانين . اللغة العربية وفروعها . نظام الحكومة . نظام لوائح المحاكم الشرعية والأوقاف  
والمجالس الحسينية مع المقارنة بين لائحة الاجراءات أمام المحاكم الشرعية وقانون المرافعات أمام المحاكم الأهلية . القانون الدولى الخاص . محاضرات طبية .

## قانون بنظام مدرسة القضاء الشرعى

## المشروع كما أقره مجلس الشيوخ

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - كما هى .

مادة ٢ - كما هى .

مادة ٣ - كما هى .

مادة ٤ - يدرس فى المدرسة المواد الآتية :

التفسير والحديث، الفقه على المذهب الحنفى مع المقارنة بين المذاهب . أصول الفقه وآداب البحث . تاريخ التشريع والقضاء . تاريخ الاسلام . التوقيعات الشرعية . قضايا وتمرنات قضائية . توحيد ومنطق . آداب وأسلق . أصول القوانين . اللغة العربية وفروعها . نظام الحكومة . نظام ولوائح المحاكم الشرعية والأوقاف والمجالس المحسبة مع المقارنة بين لائحة الاجراءات أمام المحاكم الشرعية وقانون المرافعات أمام المحاكم الأهلية. القانون الدولى الخاص . محاضرات طبية .

وتخصص لهذه المواد حصص لا تقل عن ثمان وعشرين فى الأسبوع فى كل سنة دراسية .

وأما توزيع المواد السابقة على سنى الدراسة والحصص المخصصة لكل منها فى الأسبوع ومناهج الدراسة ضمن بمرسوم .

مادة ٥ - لغة التعليم فى هذه المدرسة هى اللغة العربية .

مادة ٦ - تحدد مدة السنة المدرسية بمرسوم .

مادة ٧ - الأحكام الخاصة بمواظبة الطلبة وسلوكهم تعين بمرسوم .

مادة ٨ - العقوبات التأديبية التى يمكن توقيعها هى :

( ١ ) التوبيخ .

( ٢ ) الانذار .

( ٣ ) الطرد من المدرسة مدة لا تتجاوز أسبوعا .

( ٤ ) الحرمان من المكافأة من عشرة أيام الى سنة اذا كان الطالب ممن يمنعون مكانة .

( ٥ ) الحرمان من دخول امتحان الاستفال أو امتحان اجازة القضاء الشرعى .

( ٦ ) الفصل نهائيا عن المدرسة .

وللدروس توقيع العقوبة الأولى وللغائض توقيع العقوبات الثلاث الأولى وأما العقوبات الباقية فيقضى بها وزير المعارف مع مراعاة المادة ٣٠ من هذا القانون .

## (تابع) ملحق رقم ١ (مشروع

## المشروع الوارد من مجلس النواب

- مادة ٥ - الامتحان النهائي يكون تحت إشراف شيخ الجامع الأزهر أو من ينيبه عنه بواسطة لجنة من العلماء وأرباب المعارف الفنية بين أعضائها وزير المعارف بعد أخذ رأي مجلس الإدارة المذكور في المادة ٨ وتكون الرئاسة لشيخ الجامع الأزهر وعند غيابه لمن يختاره وزير المعارف العمومية .
- مادة ٦ - تكون امتحانات النقل والامتحان النهائي تحريرية وشفهية على الوجه المبين في اللائحة الداخلية .
- مادة ٧ - يمنح وزير المعارف من ينجح في الامتحان النهائي إجازة التقضاء الشرعي .

## قانون بنظام مدرسة القضاء الشرعى

## المشروع كما أقره مجلس الشيوخ

مادة ٩ - الامتحان التهاى يكون بواسطة لجنة من العلماء وأرباب المعارف الفنية بين أعضائها وزير المعارف العمومية بعد أخذ رأى مجلس الإدارة المذكور فى المادة ١٨ وتكون الرئاسة لشيوخ الجامع الأزهر وعند غايه لمن يختاره وزير المعارف العمومية .

مادة ١٠ - يؤدى كل طالب فى كل سنة من السنوات الثلاث الأولى امتحانا للانتقال وكل طالب فى السنة الرابعة امتحانا لانتهاء الدراسة فى المواعيد التى يحددها وزير المعارف العمومية بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

مادة ١١ - كل طالب ينجح فى امتحان الانتقال ينتقل الى الفرقة التى هى أرق من فرقة مباشرة وكل طالب ينجح فى امتحان اتمام الدراسة يعطى اجازة القضاء الشرعى .

مادة ١٢ - يكون امتحان الانتقال تحريريا فى جميع المواد المقررة للسنة الدراسية التى يقدها الامتحان وشفعيا فى أربع مواد تبين بمرسوم . ويكون امتحان اجازة القضاء الشرعى تحريريا فى المقرر من المواد للسنتين الأخيرتين وشفعيا فى احدى المواد الشرعية بينها وزير المعارف بعد أخذ رأى مجلس الإدارة كل سنة ويكون الامتحان فى هذه المادة بطريق التصيين وعلى الطالب فوق ذلك أن يقدم رسالة فى مطلب من مواد الدراسة المقررة .

ولا يدخل فى الامتحان الشفعى إلا من كان ناجحا فى الامتحان التحريرى .

مادة ١٣ - لا يبد الطالب ناجحا فى الامتحان التحريرى للانتقال الا اذا حصل على الأقل من ٦٠٪ من النهاية الكبرى للفقع مع مقارنة بين المذهب و ٤٠٪ من النهاية الكبرى لدرجات كل مادة من مواد الدراسة الأخرى وكذلك على ٦٠٪ من مجموع النهايات الكبرى لدرجات جميع مواد الامتحان . وكذلك لا يبد ناجحا فى الامتحان الشفعى للانتقال الا اذا حصل على نسبة النجاح المقررة فى الامتحان التحريرى لكل مادة وللمجموع مواد الامتحان .

مادة ١٤ - لا يبد الطالب ناجحا فى امتحان اجازة القضاء الشرعى الا اذا حصل على النهايات الصغرى المقررة لكل مادة وللمجموع مواد الامتحان المينة فى الجدول الآتى :

## الامتحان التحريرى

اسم المادة	النهايات الكبرى	النهايات الصغرى
١ قفه مع المقارنة ... ..	٤٠	٢٤
٢ تفسير وحديث ... ..	٤٠	١٦
٣ أصول الفقهاء وآداب البحث	٤٠	١٦
٤ علوم عربية ... ..	٤٠	١٦
٥ شرح لاحقة المحاكم الشرعية	٣٠	١٢
٦ القانون الدولى الخاص ...	٣٠	١٢
٧ تاريخ التشريع والقضاء ...	٣٠	٨
٨ قضايا وبمخرنات قضائية	٣٠	٨
٩ المحاضرات الطبية ... ..	٣٠	٨
	٢٨٠	١٦٨

## الامتحان الشفعى

احدى المواد الشرعية ( المذكورة بالمادة ١٢ ) ٤٠  
مناقشة الرسائل ... .. ٤٠

مادة ١٥ - يقده امتحان ثان للانتقال ولا اجازة القضاء الشرعى فى مواعيد يحددها وزير المعارف العمومية بعد أخذ رأى مجلس الإدارة ولا يسمح بدخوله الا الطلبة الذين يبينهم :

( ١ ) الطلبة الذين لم يستطيعوا حضور امتحان الدور الأول أو لاجله لأسباب مجهرية .

## (ثب) ملحق رقم ١ (مشروع)

## المشروع الولود من مجلس النواب

مادة ٨ - يكون للدرسة مجلس ادارة يتألف من شيخ الجامع الأزهر رئيساً ومن رئيس المحكمة الشرعية العليا وناظر المدرسة واثنين يختصهما وزير المعارف العمومية أعضاء يكون أحدهما مدرّساً بالمدرسة .

مادة ٩ - يجتمع مجلس الإدارة بناء على طلب ناظر المدرسة وتصدر قراراته بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين ويجب ألا يقل عددهم عن أربعة فإذا انقسمت الأصوات الى قسمين متساويين يرجح القم الذي فيه الرئيس .

مادة ١٠ - يختص مجلس الإدارة بما يأتي :

( أولا ) تحضير الأئحة الداخلية للمدرسة .

( ثانيا ) وضع نتائج الدراسة ونوزيها على السنين والأوقات المختلفة وبيان درجات كل علم واختيار الكتب الدراسية .

( ثالثا ) انتخاب المدرسين بالمدرسة وانتخاب أعضاء لجان الامتحان .

( رابعا ) تقرير ما ينبغي صرفه للطلبة من المكافآت .

( خامسا ) تعيين عدد من يقبل بالمدرسة من الطلبة المستجدين وتحديد مبدأ المساعدات وتقدير مدتها وتحديد مواعيد الامتحانات .

( سادسا ) النظر في ميزانية المدرسة التي يجب على الناظر أن يرضها على المجلس وكذلك النظر في طلب الاستعانة الإضافية التي تطرأ أثناء السنة .

( سابعا ) اتخاذ الاجراءات التأديبية الآتية :

فصل الطلبة نهائيا من المدرسة وحرمانهم من التقدم للامتحانات .

( ثامنا ) النظر فيما يطلبه منه وزير المعارف .

وتعرض قرارات هذا المجلس مشفوعة بحضور الجلسة على وزير المعارف العمومية ليقر في شأنها ما يراه .

مادة ١١ - يصدر قرار وزاري بعد موافقة مجلس الوزراء بتنظيم سير الدراسة وشروط القبول بالمدرسة في دور الانتقال من النظام الذي كانت تسير عليه الى النظام المبين بهذا القانون .

مادة ١٢ - تلغى القوانين واللوائح السابقة الخاصة بمدرسة القضاء الشرعي .

مادة ١٣ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون واصدار جميع القرارات اللازمة لتنفيذه ويبدأ العمل به ابتداء من السنة المكتوبة ١٩٢٧ الداخلية في سنة ١٩٢٨ .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشرف على الجريدة الرسمية وينفذ بقانون من قوانين الدولة .

مدون ... ..



## قانون بنظام مدرسة القضاء الشرعى

### المشروع كما أقره مجلس الشيوخ

- (٢) الطلبة الذين رسبوا فى امتحان الدور الأول فى مادة أو أكثر من مواد الامتحان التحريرى أو الشفهى بشرط أن يكونوا حاصلين فى الامتحان التحريرى على النهاية الصغرى المقررة لمجموع مواد الامتحان .
- ويمنح المتخلفون عن حضور الدور الأول أو كماله ، وكذلك الزاسبون فى الامتحان التحريرى فى جميع مواد ذلك الامتحان .
- أما الذين لم يرسبوا الا فى الامتحان الشفهى فيعاد امتحانهم فى الدور الثانى فى جميع مواد هذا الامتحان فقط .
- مادة ١٦ - كل طالب غش أو حاول الغش فى الامتحان يعطى منه فوراً . وكل طالب خالف أحكام اللوائح والقرارات الصادرة بشأن الامتحانات يجوز طرده من الامتحان أيضاً .
- مادة ١٧ - يجوز للطلاب الذى رسب فى امتحانات المدرسة أن يعيد دورسه مرتين طول مدة الدراسة .
- ولا يسمح لأى طالب رسب فى امتحان اجازة القضاء الشرعى وفصل من المدرسة بدخول الامتحان مرة أخرى الا بتصريح من وزير المعارف بناء على قرار مجلس الإدارة .
- مادة ١٨ - يكون للمدرسة مجلس إدارة يتألف من شيخ الجامع الأزهر رئيساً ومن رئيس المحكمة الشرعية العليا ونظر المدرسة واثنين يتخيرهما وزير المعارف الصومية أعضاء لمدة سنتين يكون أحدهما مدرسا بالمدرسة .
- مادة ١٩ - يجتمع مجلس الإدارة بناء على طلب ناظر المدرسة وتصدر قراراته بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين ويجب ألا يقل عددهم عن أربعة. فإذا انقسمت الأصوات الى قسمين متساويين رجع القسم الذى فيه الرئيس .
- فإذا لم يتكامل العدد القانونى وكلف فى المسائل المروضة مايتبدى السرعة تباد دعوة المجلس للاجتماع بعد الجلسة الأولى بثلاثة أيام ويكون الاجتماع فى هذه المرة صحيحا مهما كان عدد الحاضرين . ولا ينظر فى هذه الجلسة فى غير المسائل التى كانت مقدمة للجلسة السابقة .
- وإذا غاب أحد الأعضاء غيابا يترتب عليه عدم الانتفاع بصوته يطلب المجلس من وزير المعارف أن يعين من يحل محله .
- مادة ٢٠ - يختص مجلس الإدارة بما يأتى :
- (أولاً) كاهى .
  - (ثانياً) كاهى .
  - (ثالثاً) كاهى .
  - (رابعاً) كاهى .
  - (خامساً) كاهى .
  - (سادساً) كاهى .
  - (سابعاً) اتخاذ الاجراءات التأديبية الآتية :
- فصل الطلبة نهائياً من المدرسة وحرامهم من التقدم لامتحانات ومن المكافآت .
- (ثامناً) كاهى .
  - أصبحت مادة ٢١ - كاهى .
  - أصبحت مادة ٢٢ - كاهى .
  - أصبحت مادة ٢٣ - كاهى .
- نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .
- مدرنى .....

## ملحق رقم ٢

بيان أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على مشروع قانون بنظام مدرسة القضاء الشرعي

(١) حضرة إبراهيم حليم مهنا أفندي	(٢٩) حضرة سمعان غريال القصص بك	(٥٥) سعادة محمد الحنفى الطرزى باشا
(٢) » إبراهيم سيد أحمد بك	(٣٠) » الدكتور سوريال جرجس سوريال أفندي	(٥٦) حضرة محمد جعفر أفندي
(٣) » الشيخ إبراهيم عبد الحميد نوار	(٣١) » الشيخ سنوسى منصور	(٥٧) محلى محمد شفيق باشا
(٤) » إبراهيم فرج أبو الجدايل بك	(٣٢) » شاهين الهندى أفندي	(٥٨) سعادة محمد صدق باشا
(٥) » الشيخ إبراهيم يوسف صفا الله	(٣٣) » شعيان السيد مؤمن بك	(٥٩) » محمد صفوت باشا
(٦) » أحمد أبو سيف راضى أفندي	(٣٤) سعادة صليب قلودىوس باشا	(٦٠) حضرة محمد عبد الطليط أفندي
(٧) سعادة أحمد زبور باشا	(٣٥) حضرة عبد الحكيم أحمد محمد عبد الفتاح بك	(٦١) » الشيخ محمد عز العرب بك
(٨) معالى أحمد حلمى باشا	(٣٦) » عبد الرحمن ملوم بك	(٦٢) » محمد عوض جبريل أفندي
(٩) دولة أحمد زبور باشا	(٣٧) » عبد الرحيم محمد مهنا أفندي	(٦٣) سعادة اللواء محمد كامل باشا
(١٠) سعادة أحمد شوق بك	(٣٨) » عبد الفتاح اللوزى بك	(٦٤) حضرة محمد لطفى طنطاوى طنطاوى أفندي
(١١) » أحمد حل باشا	(٣٩) » عبد الفتاح رجاى أفندي	(٦٥) » محمد محمود بك
(١٢) حضرة أحمد مصطفى بك	(٤٠) » صيدان سليمان أباطه بك	(٦٦) » محمد محمود خليل بك
(١٣) فضيلة الشيخ أحمد نصر	(٤١) دولة عدلى يكن باشا	(٦٧) سعادة محمد منازى باشا
(١٤) حضرة الشيخ اسماعيل محمد أحمد عبد الله نواز	(٤٢) حضرة الشيخ حزب البنى	(٦٨) حضرة الدكتور محمد هاشم أفندي
(١٥) » السيد عبد الرحمن بك	(٤٣) » عزيز مبرهم أفندي	(٦٩) » محمود أبو النصر بك
(١٦) » الشيخ شافى أبو وانيه	(٤٤) » عفيفى حسين البربرى أفندي	(٧٠) » محمود بسيونى أفندي
(١٧) » ألفرد شماس أفندي	(٤٥) » حقل محمد بك	(٧١) » محمود حل مهنا بك
(١٨) سعادة أمين سامى باشا	(٤٦) » حل بسيونى بك	(٧٢) » مرسى وزير بك
(١٩) حضرة حافظ مابدين بك	(٤٧) » الشيخ حل رمضان الطوبجى	(٧٣) سعادة محمود رشاد باشا
(٢٠) » حسن رشوان حمادى بك	(٤٨) سعادة اللواء حل فهمى باشا	(٧٤) حضرة مصطفى رشيد بك
(٢١) » حسين عبد الغفار بك	(٤٩) حضرة الشيخ حل محمد مروان	(٧٥) سعادة الفريق موسى نواز باشا
(٢٢) » السيد حسين القصي	(٥٠) » عوض عريان للمهدى بك	(٧٦) » ميشيل أيوب باشا
(٢٣) سعادة اللواء حسين خيرى باشا	(٥١) » الشيخ متولى عمر حمازى	(٧٧) حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل
(٢٤) » » حسين شريف باشا	(٥٢) » محمد أحمد الشريف بك	(٧٨) » يوسف بشقوى بك
(٢٥) حضرة راجب عطيه بك	(٥٣) سعادة محمد أظلاطون باشا	(٧٩) سعادة يوسف قطاوى باشا
(٢٦) » رزق شعيان شيمره بك		(٨٠) دولة يوسف وهبه باشا
(٢٧) » سعد مكرم بك		(٨١) حضرة محمد طوى الجزائر بك
(٢٨) حضرة سيد فهمى الروبى بك		

اسم حضرة العضو الذى لم يوافق على هذا المشروع

(١) أحمد حميد أبو ستيت بك .

## ملحق رقم ٣

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على مشروع القانون بتعديل المادتين ١٧،٢ من لائحة ترتيب الحاكم الشريعة والاجراءات المتعلقة بها

(٤٦) معالي أحمد زكي أبو السعود باشا	(٢٤) حضرة محمد محمود بك	(١) حضرة عبدالحكم أحمد محمد الفتاح بك
(٤٧) حضرة أحمد عبده بك	(٢٥) » محمد محمود خليل بك	(٢) » عبد الرحمن لalom بك
(٤٨) سعادة أحمد علي باشا	(٢٦) سعادة محمد مغازي باشا	(٣) » عبد الرحيم محمد مهنا افندي
(٤٩) حضرة أحمد مصطفى بك	(٢٧) حضرة الدكتور محمد هاشم افندي	(٤) » عبد الفتاح اللوزي بك
(٥٠) » الشيخ اسماعيل محمد أحمد عبد الله فوز	(٢٨) » محمود بسيوني افندي	(٥) » عبد الفتاح دجاني افندي
(٥١) » السيد عبد الرحمن بك	(٢٩) سعادة محمود شكرى باشا	(٦) » عبد الله سليمان أباطه بك
(٥٢) » الشيخ الشافعي أبو وافية	(٣٠) حضرة محمود علي مهنا بك	(٧) » الشيخ عزب البقي
(٥٣) » الفريد شماس افندي	(٣١) » مرسي وزير بك	(٨) » عزيز مريم افندي
(٥٤) سعادة أمين سامي باشا	(٣٢) سعادة ميشيل أيوب باشا	(٩) » حفيظ حسين البربري افندي
(٥٥) حضرة حسن رشوان حمادي بك	(٣٣) حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل	(١٠) » عطف محمد بك
(٥٦) » حسين عبد الغفار بك	(٣٤) » يوسف بشتوتو بك	(١١) » الشيخ علي رمضان الطوبجي
(٥٧) سعادة اللواء حسين خيرى باشا	(٣٥) سعادة يوسف قطاوى باشا	(١٢) سعادة اللواء علي فهمي باشا
(٥٨) » حسين شريف باشا	(٣٦) دولة يوسف وهبه باشا	(١٣) حضرة الشيخ علي محمد مروان
(٥٩) » رزق شعبان شعيرة بك	(٣٧) حضرة الشيخ ابراهيم بسيوني الخطيب	(١٤) » عوض هريان المهدي بك
(٦٠) حضرة سعد مكرم بك	(٣٨) » ابراهيم طلمع مهنا افندي	(١٥) » الشيخ متولى عمر حمجازي
(٦١) » سعيد فهمي الزوي بك	(٣٩) » ابراهيم سيد احمد بك	(١٦) » محمد أحمد الشريف بك
(٦٢) » الدكتور سوريال جريس سوريال افندي	(٤٠) » الشيخ ابراهيم عبد الحميد نور	(١٧) سعادة محمد افلاطون باشا
(٦٣) » سحمان غبريال القصص بك	(٤١) » ابراهيم فرج أبو الجدايل بك	(١٨) حضرة محمد جعفر افندي
(٦٤) » شاهين البهندي افندي	(٤٢) » الشيخ ابراهيم يوسف خطاطه	(١٩) معالي محمد شفيق باشا
(٦٥) » شعبان السيد مؤمن بك	(٤٣) » احمد أبو سيف راضي افندي	(٢٠) سعادة محمد صفوت باشا
(٦٦) سعادة صليب قلود يوسف باشا	(٤٤) معالي أحمد حلمي باشا	(٢١) حضرة محمد عبد اللطيف افندي
(٦٧) حضرة محمد علوي الجزائر بك	(٤٥) حضرة أحمد حيد أبو ستيت بك	(٢٢) » محمد عوض جبريل افندي
		(٢٣) سعادة اللواء محمد كامل باشا

أسماء حضرات الأعضاء الذين لم يوافقوا على المشروع

(٦) حضرة ابراهيم نور الدين بك	(١) حضرة علي اسماعيل بك
(٧) سعادة أحمد تيجور باشا	(٢) سعادة محمد الحفيظ الطريزى باشا
(٨) فضيلة الشيخ أحمد نصر	(٣) حضرة الشيخ محمد عز العرب بك
(٩) حضرة السيد حسين القصبي	(٤) » محمود أبو النصر بك
(١٠) » الشيخ سموي منصور	(٥) » مصطفى رشيد بك



## مَجْلِسُ الشَّيْخِ

### مضبطة الجلسة الحادية والخمسين

المتقدمة علنا في يوم الخميس ١٦ ذى الحجة سنة ١٣٤٥ الموافق ١٦ يونيه سنة ١٩٢٧

(١) الصديق على بصيرة الجلسة السابقة (٢) تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - (القسم الثاني) المصروفات - قسم ١٠ مزاولة الأشغال الصورية - فرع ١ ديوان السوم - فرع ٢ الري (٣) بيان حصة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء عن المذكرة التي وضعها الحكومة البريطانية بواسطة المتدرب السامي بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧ واشتملت على طلبات خاصة بالجيش وعضلة الحدود (٤) الاستمرار في نظر تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - (القسم الثاني) المصروفات - قسم ١٠ مزاولة الأشغال الصورية - فرع ٢ الري .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات : الشيخ محمد عن العرب بك . محمد أحمد الشريف بك .

حيث حضر المصري بك سكرتير عام .

أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .

الرئيس - تقدمت طلبات اجازة من ثمانية من حضرات الأعضاء وبعضها خلو من الأسباب وهذه ستعرض على حضراتكم في الوقت المناسب بعد استيفاء أسبابها والبعض ذكرت به الأسباب وهذه مقدمة من حضرات :

صاحب المطلب أحمد ذو الفقار باشا بطلب اجازة من اليوم لآخر الدورة لاضطراره للسفر خارج للاستشفاء .

والسيد حسين القصبي للسبب عينه ابتداء من ١٨ الجاري الى آخر الدور .

وحضرة عفيفي حسين البربري افندي من ٢٥ الجاري الى آخر الدور لأسباب عائلية وصحية تضطره للسفر خارج .

وحضرة الدكتور عبد هاشم افندي من أول يولي الى آخر الدور لأسباب صحية كذلك .

فهل توافقون حضراتكم على التصريح لحضراتهم بالاجازات المطلوبة ؟

أصوات : موافقون .

(١) تصديق على مضبطة الجلسة .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة ؟

أصوات : لا .

الرئيس - صديق المجلس على مضبطة الجلسة السابقة .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والقيقة الخامسة عشرة مساء برئاسة سيرة محمد بسيوني افندي وكيل المجلس وبحضور حضرات الأعضاء ماعدا :

أولا - الثانيين :

(١) باجازات وهم حضرات :

بيومي مذكوريك . حسين رشدي باشا . محمد السيد بول على باشا .

محمد طلعت حرب بك . محمود محمد حسن الشندوب باشا .

أحمد محمد حمادي بك . اسماعيل سري باشا .

عبد الرحمن صبري باشا . يحيى ابراهيم باشا . محمد زكي

عبد الرازق بك . الدكتور حبيب خياط بك .

(ب) بغير إذن وهم حضرات :

بولس حنا باشا . عمر أحمد خلف باشا . محمد الباني باشا .

محمد فتحي يكن بك .

ثانيا - المعتذرين :

(١) عن جلسة اليوم حضرات :

ابراهيم نور الدين بك . أحمد زيور باشا . عبد الفتاح

القرنوي بك . الشيخ علي محمد مران . محمد أبو النصر بك .

عبد الفتاح جاني افندي . سمعكم بك . محمود علي مهنا بك .

الواء محمود فاذا باشا . عقل محمد بك . محمد أظاظون باشا .

يوسف بشتوتو بك . أحمد الشريفي باشا .

(ب) من جلست أمس واليوم حضرات :

ابراهيم الطاهر بك . حسن احمد المديني بك . الشيخ طه

حسين . عبد العزيز رضوان بك . علي عبد الرازق بك .

الأنبا لوكاس .

(ج) من جلسنا هذا الأسبوع والأسبوع القادم :

حضرة نهي «تاو» وبها بك .

(٢) تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ -  
١٩٢٨ - لقمته لدى (المصروفات) قسم ١٠ - وزارة الأشغال العمومية -  
فرع ١ ديوان العموم - فرع ٢ الرى .

على خطاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرفع لوليتكم تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ (قسم ١٠ - مصروفات وزارة الأشغال) راجيا مرضه على هيئة المجلس .

وسيكون حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا مقررا للجنة أمام المجلس فيه .

وتفضلوا دوليتكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس لجنة المالية

يوسف وهبه

( حضر حضرة صاحب المحلل عثمان عرم باشا وزير الأشغال العمومية )

على من تقرير اللجنة ما يأتى :

قسم ١٠ - وزارة الأشغال

١ - قدر لمصروفات هذه الوزارة في المشروع مبلغ ٥,٨٥٣,٧٨٢ ج.م بخلاف مبلغ ١١٤,١٨٤ ج.م مودع بميزانيات مصالح أخرى وكان للقرن لها في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٥,٨٩٩,٨٩٣ ج.م فيكون هناك تخفيض قدره ٤٦,١١٠ ج.م فعليا على بيان تفصيل لما طرأ على ميزانية هذه الوزارة من التبديل والذي كان من وراءه تخفيض هذا المبلغ . وتشمل هذه الوزارة الفروع التسعة الآتية وهى :

١ - ديوان العموم .

٢ - الرى .

٣ - إدارة عموم المباني .

٤ - القسم الميكانيكى .

٥ - مصلحة التنظيم .

٦ - مصلحة الجارى الرئيسية .

٧ - إدارة عموم الآثار المصرية .

٨ - دار الأوبرا والتثيل .

٩ - مصلحة الطبعات .

فرع ١ - ديوان العموم

٢ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٣,٨١,٥٩٩ ج.م وكان المقتدر على ميزانية السنة الماضية مبلغ ٤,٠٤,٧٧ ج.م فيكون هناك تخفيض قدره ٢,٣١٨ ج.م من ذلك ١,٢٢١٤ ج.م في الباب الأول (ماحيات وأجر ومرتبات) ومبلغ ١,٠٩٤ ج.م في الباب الثانى (مصاريف عمومية) .

٣ - فيما يخص بابالاب الأول يرى أن عدد الوظائف الدائمة في هذا الفرع ظل على ما كان عليه في السنة الماضية إلا أنه زبنت وظيفة مستخدم

عام بالمشروعات وأنها ١,٦٠٠ ج.م سنويا وأدرجت في المشروع "تذكار" فقط مقابل حثف وظيفة من وظائف رؤساء الأقسام من الدرجة الرابعة (وهى من الوظائف الفنية) كما حصل تخفيض إحدى الوظائف التى من درجة (١) إلى وظيفة من درجة (ب) .

وقد نشأ من هذا التبديل ومن تخفيض مربوط درجة وكيل الوزارة من ٢,٠٠٠ ج.م إلى ١,٨٠٠ ج.م الفرق الموجود بين ربط ميزانية سنة ١٩٢٦ والربط المبين بالمشروع وقدره ٨٥٣ ج.م

ولما كانت وظيفة وكيل الوزارة المساعد المقرر لها في المشروع مبلغ ١,٦٠٠ ج.م خالية في الوقت الحاضر وكان من المستحسن التألفا فقد استطاع رأى معالى وزير الأشغال في هذا الموضوع فأبلى معاليه أن الوزارة جادة في وضع نظام جديد لديوان العموم يتحقق به حسن توزيع العمل مع تحديد المسؤوليات وضمان مراقبة الفروع ، وأنه لذلك يرى عدم التبرص للدرجات الموجودة الآن بالميزانية حتى تتبين من وضع هذا النظام، فيبين إذ ذاك ما هو لازم وما يمكن توفيره وأنه يقدر ما ترى إليه اللجنة من حيث الاقتصاد في عدد الوظائف .

ونظرا لهذا التصريح ولأن البحث في أمر الوظائف الزائدة يرجع أمره إلى لجنة الموظفين العليا فقد رأت اللجنة (وهى متفقة في ذلك مع ما رآه لجنة المالية بمجلس النواب) إبقاء وظيفة الوكيل المساعد لتذكرك فقط حتى إذا ما أريد اشغال هذه الوظيفة في المستقبل أو استبدالها بوكيل ثان للوزارة طلب الاختيار الذى يلزم لذلك في حيه، وما ذلك إلا نظرا لتوسع أعمال وزارة الأشغال وتعدد فروعها جاررى معه ضرورة قسمة العمل بين وكيلين بحيث يتفرغ أحدهما للرئ ويشغل الآخر بما سواه وقد ألفت بناء على موافقة معالى الوزير أمام لجنة المالية بمجلس النواب وظيفة الموظف العام بالمشروعات المدرجة في مشروع الميزانية "تذكار" وبهذا اللجنة توافق في ذلك.

أما فيما يخص بالوظائف الخارجية من هيئة البكال فقد أنقص عددها ١٣ وظيفة نشأ عن حذفها تخفيض في المربوط لهذا النوع من المستخدمين قدره ٣٦١ ج.م

وقد كانت اللجنة الماليتان بالمجلس لاحظتا في تقريرهما عن ميزانية السنة الماضية أن عدد الوظائف الخارجية من هيئة البكال في هذا الفرع كثيرة جدا حيث كان عددها ٨٤٠ من عدد الوظائف الدائمة ١٠,٠٠٠ ومع ما حصل من التخفيض المتقدم ذكره ما تبديه وزارة الأشغال من أنه يدخل ضمن ٧٧ وظيفة للخدمة الساعية المدرجة بالمشروع ١٤ وظيفة مخصصة للخدمة فروع الوزارة الواقعة صرا كرها داخل بناء الوزارة فإن هذه اللجنة ما زالت ترى أن العدد المدرج بالمشروع وقدره ٧٧ وظيفة ما زال زائدا عن الحاجة وأن نسبة عددها إلى عدد الموظفين الدائمين ما زالت تروى على ضعف النسبة في المولوين العامة في بعض الوزارات الأخرى ولذلك فإن الأمر يحتاج إلى إعادة بحث من جانب الوزارة للحصول على تخفيض عدد الساعية والمواشبة تخفيضاً ذا قيمة .

وقد ذكرت وزارة الأشغال ضمن البيانات الواردة منها لجنة الأشغال بمجلس الشيوخ بأنها ستستمر في سياسة تقليل عدد هؤلاء الخدماء تدريجيا وأنها ترجو أن يظهر النقص في الميزانية المقبلة .

الموظفين الدائمين وعددهم ١٠٠٣ في سنة ١٩٢٧ يزيد عن مثله في سنة ١٩٢٦ بمبلغ ١٥٢٨ ج ٠ م من ذلك مبلغ ١١٨٧ ج ٠ م في المقر للعلاوات الاعتيادية .

ثانياً - تخفيض مبلغ ٣٤٤ ج ٠ م في المقر للدرجات الموقفة بسبب النافذة وظيفة ميكانيكي من الدرجة السادسة فأصبح المبلغ ٢٧ بدلاً من ٢٨

ثالثاً - تخفيض مبلغ ٨٨ ج ٠ م في أجر العهال باليومية .

رابعاً - تخفيض مبلغ ٤٨٣٨ ج ٠ م في المرتبات تتج من نقص مبلغ ٨٨٧ ج ٠ م في المقر لبدل الانتخاب ومبلغ ٤٢٩٥ ج ٠ م في المقر لمرتبات مستندي الرى في السودان .

ويلاحظ أن عدد الوظائف الدائمة عالية أو فنية أو إدارية أو كتابية مشغولة كانت أو غير مشغولة في ١٩٢٦ كان في سنة ١٩٢٦ ومن المؤكد أنه يوجد بعض أقسام هذا الفرع وظائف يمكن الاستغناء عنها بنقل أعمالها إلى أعمال البعض الآخر.

وترى اللجنة أنه من البعث التعرض الآن إلى خص ذلك أن هذا الأمر يدخل في اختصاص لجنة الموظفين العليا على أن هذه اللجنة ترى من الآن لفت نظر وزارة الأشغال إلى أنه إذا دعت الضرورة بسبب المنشآت الحديثة إلى تعيين عمال في الوظائف غير المشغولة الآن أو في الوظائف الجديدة التي يرى التعيين فيها بسبب تلك المنشآت فانه يحسن للوزارة أن تعينهم في الكادر الموقت لتتمكن من الاستغناء عنهم بسهولة متى تمت الانشادات ولا بأس بعد ذلك من أن يحمل بعضهم محل من تخوفاً من أنهم من العمال الدائمين نظراً لما يكونون قد اكتسبوه من الخبرة أثناء مباشرتهم عملهم في المنشآت الحديثة .

أما فيما يخص بالوظائف المنوطة عن هيئة العهال فيرى أن ما قصصا قدره ١٣ وظيفة فانه توجد زيادة في ربط سنة ١٩٢٧ عن مثله في سنة ١٩٢٦ قدرها ٣١٣١ ج ٠ م وقد نشأت هذه الزيادة رغم نقص ١٣ وظيفة (أولاً) من درج مبلغ ١٢٠٠ ج ٠ م . أعمال اضافية لم يبين في المشروع مددهم ولا فئات درجاتهم وهم لازمون حسب البيانات الواردة للجنة من وزارة الأشغال لأعمال الرى التي استجبت في سنة ١٩٢٦ كالأحوسة والقناطر وغيرها وسيحصل توزيعهم على التفانيش المختلفة في بحر السنة (ثانياً) من دفع المبلغ المقرر للعلاوات الاعتيادية من ٢٣٥٢ ج ٠ م في سنة ١٩٢٦ إلى ٥٧٩٠ ج ٠ م في سنة ١٩٢٧

وفي هذا الصدد تلاحظ اللجنة من جديد ما لاحظته في تقريرها عن ميزانية السنة الماضية من وجوب لفت النظر إلى أمر اشتغال هذا الباب على ٤٦١٨ وظيفة فتمدة السارية من بينها عدد ٦٩٠ للساعة وعدد ٢٨٣ للقيام وعدد ٢٥٦ لفراشين وهو أمر يستحق أن تنحى به لجنة الموظفين العليا إذ أن مجموع عدد الوظائف الدائمة والموقفة بهذا الفرع بلغ ١٠٣٠ مع أن مجموع عدد وظائف الساعة والقباسين والفراشين المنضم ذكرها بلغ ١٢٢٩

هذا ويتعين تخفيض مبلغ ٣٠٠ ج ٠ م في المقر لأرب محال الوزير تباعا لتتأثر الذي حصل من جميع أصحاب المحال الوزراء .

٤ - أما فيما يخص بالباب الثاني فإن النقص الذي به وقدره ١٠٤ ج ٠ م قد نشأ من إلغاء ما كان مقرراً في السنة الماضية لمصاريف مكتب وكل الحكومة بشفرة وقدره ٣٠٠ ج ٠ م إذ اقتصد فعلاً وما كان مقرراً للكسوى والمبوسات وقدره ١٤٤ ج ٠ م إذ نقل إلى ميزانية وزارة المالية لأنها هي التي ستولى الآن شراء وصرف الملابس الخاصة بمجاوئية الوزارة والمصالح الأميرية ومن تخفيض مبلغ ٥٠٠ ج ٠ م من اعتماد البند ٢٠ مصاريف انتقال وبلد سفرية و ١٠٠ ج ٠ م من اعتماد البند ٤٨٨٨ وترميمات جزئية و ٢٠ ج ٠ م من المصاريف الثرية .

وبناء على جميع ما تقدم تكون المبالغ المطلوب اعتمادها لهذا الفرع هي الآتية : وقد أقرها مجلس النواب :

جنيه ٣١٣٥٤ باب ١ ماهيات وأجرومرتبات (بحد استبعاد ٣٠٠ ج ٠ م من مرتب معالي الوزير و ١٦٠٠ ج ٠ م ماهية الوكيل المساعد التي أدرجت بالمشروع لتذكاري) .

٤٩٠٥ باب ٢ مصاريف عمومية (كما هو وارد في المشروع) .  
الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد بتقرير اللجنة وهل الاعتماد للمقرر للباب الأول وقدره مبلغ ٣١٣٥٤ ج ٠ م ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتماد .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقرر للباب الثاني وقدره ٤٩٠٥ ج ٠ م ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتماد .

## فرع ٢ - الرى

٥ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٣,٣٩١,٧٣١ ج ٠ م وكان المقدرة في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٣,٤٥٤,٣٠٦ ج ٠ م فيكون هناك نقص قدره ٦٢,٥٧٥ ج ٠ م ناشئ على ما يرى من جعل المقارنة من تخفيض مبلغ ٥١١١ ج ٠ م من الباب الأول (ماهيات وأجرومرتبات) وبمبلغ ١٣٩,٠٣٤ ج ٠ م من الباب الثاني (مصاريف عمومية) ومن زيادة مبلغ ٨١,٩٧٠ ج ٠ م في الباب الثالث (أعمال جديدة) .

٦ - فلما يخص بالباب الأول فإن التخفيض الذي طرأ عليه وقدره ١١١ ج ٠ م ترجع أسبابه إلى ما يأتي :

أولاً - نقص مبلغ ٣٤٧٢ ج ٠ م في الدرجات الدائمة وهذا النقص نشأ من جعل قيمة المبلغ المنظر عدم اتتام صرفه ١٥٠٠ ج ٠ م في سنة ١٩٢٧ بدلاً من ١٠٠,٠٠٠ ج ٠ م في السنة الماضية وظاهر أن ربط ماهيات

٧ - وفيما يخص الباب الثاني فإن تخفيض مبلغ ١٣٩.٣٤ ج م قيمة الفرق الموجود بين اعتمادات السنة الماضية واعتمادات هذه السنة ترجع أسبابه إلى ما يأتي :

أولاً - تخفيض مبلغ ١٠٠.٠٠٠ ج م في المقرر لند (٩) صيانة أعمال الري و ٤٠.٠٠٠ ج م في المقرر لند (٨) قيمة تصحيحات وأعمال جديدة صغيرة وغير منظورة و ٧٠.٩ ج م في بند (٣) إعمار مياه وإزارة وكسح ومبلغ ٢٩٣ ج م في بند (٥) تلفون وتلغراف و ٤٥ ج م في بند (٦) مصاريف ثرية .

وثانياً - إلى زيادة مبلغ ١٧١٢ ج م في بند (٢) مصاريف انتقال وبذل سفرة ونقل و ٣٧٦ ج م في بند (٤) أمثال وتزيمات جزئية وفيما على ما روى من الملاحظات بخصوص بند هذا الباب .

٨ - (١) فيما يخص اعتماد البند (٢) مصاريف انتقال وبذل سفر (يقتل) رؤى حين لخص اعتماد هذا البند بلجنة المالية مجلس النواب تخفيض الاعتماد المقدر له من ٦٨.٠٠٠ ج م إلى ٦٥.٠٠٠ ج م وذلك جريا على ما صرف فعلا في العام الماضي . وهو ما توافق عليه هذه اللجنة .

٩ - (ب) فيما يخص اعتماد البند (٤) أمثال وتزيمات جزئية) فقد رأت أيضا تلك اللجنة حذف الزيادة المطلوبة للمبنة آما وجاء الاعتماد كما كان عليه في السنة الماضية أي مبلغ ٣.٠٠٠ ج م وتوافق هذه اللجنة على ذلك لأن في المبلغ المقدر كفاية .

١٠ - (ج) فيما يخص اعتماد البند (٥) تلفون وتلغراف) حصلت هذه اللجنة أن وزارة الأشغال قررت تأليف لجنة لفحص عدد الآلات التليفونية الموجودة في كل فرع وما يمكن الاستغناء عنه وتأمل هذه اللجنة أن يظهر أثر عمل تلك اللجنة في ميزانية السنة المقبلة .

١١ - (د) وفيما يخص اعتماد البند (٩) صيانة المراكب والممات) والذي تقرره نفس المبلغ الذي كان مقرا في السنة الماضية تذكر اللجنة أن البرلمان قرر في هذا الصدد حين نظره ميزانية السنة الماضية - نظرا لما لاحظته من كثرة عدد البواخر التابعة لوزارة الأشغال سوله المخصصة لاستعمالها أو استعمال غيرها من الوزارات والمصالح التي تستعمل البواخر في أعمالها ومن زيادة هذه البواخر من حاجة تلك الجهات وسوء الاستعمال الواقع بسبب تلك الزيادة - إذ اعتاد كثير من الموظفين استعمال هذه البواخر مع عدم وجود حاجة ما تدعو إلى استعمالها خصوصا مع السرعة الموجودة حالا في المراسلات البرية - ومن قدم طراز هذه البواخر التي تختلف من البواخر الحديثة في كبر حجمها وقيل وزنها وكثرة عاملها وبطء حركتها وكثرة ما تحتاجه من الوقود - وجوب النظر في أمر هذه البواخر ومبلغ الحاجة إليها وأشار بتأليف لجنة حكومية يهده إليها بحث هذا الموضوع وقرره مازاه من حيث بيع بعضها واستبدال البعض الآخر التي تدعو الحاجة إلى إبقائه أو استبداله بغيره بما يكون أحسن طرازاً وأخف حركة وأقل نفقة بحيث تكون ميزانية السنة الحالية مؤسسة على ما تشير به اللجنة المذكورة .

ونظرا لأن ميزانية هذا العام جاءت خلوا من أي إشارة إلى هذا الموضوع استعملت اللجنة عوام في أمر تشكيل اللجنة المذكورة وما وصلت إليه في عملها

فأجابت وزارة الأشغال بأن اللجنة المذكورة تشكلت فعلا وضدت مدة جلسات وأنها لم تنته بعد من مباحثها ووضع تقريرها وأنه ظهر مبدئياً للجنة المذكورة أن جميع بواخر الحكومة من طراز قديم جدا وتكلف مبالغ باهظة في صيانتها وتسييرها ولو بيعت جميع البواخر الحالية واستعوضت بأخرى من الطراز الجديد لقلت النفقات بقدر ٣٠٪ وتأمل هذه اللجنة أن تفرغ اللجنة المشار إليها ووزارة الأشغال قريبا من هذا البحث بحيث يمكن توفير جزء من المبالغ المقررة لاعتمادات هذا البند في بحر هذه السنة وبما يقوى أهلها هذا ما صرح به معالي وزير الأشغال أمام مجلس النواب من أن اللجنة المذكورة ستنتهي من عملها بعد شهر أو اثنين على الأكثر لأجلها جمدة فيه .

هذا وقد ذكر تقرير لجنة المالية مجلس النواب أن معالي وزير الأشغال أكد لها أن اللجنة المتقدم ذكرها جادة في عملها وأن الاقتصاد سيكون راتعا وأن معاليه وعد أيضا بأن يطبق ما تشير به اللجنة من وفردون انتظار الميزانية القادمة .

١٢ - (هـ) فيما يخص اعتماد البند (٨) تحييات وأعمال جديدة صغيرة وغير منظورة) فقد تقرره في المشروع مبلغ ٦٠.٠٠٠ ج م بدلا من مبلغ ١٠٠.٠٠٠ ج م الذي كان مقدرًا له في السنة الماضية وهو بالتفصيل الآتي ذكره :

	سنة ١٩٢٦	سنة ١٩٢٧
بنية	٨٣.٠٠٠	٥٤.٠٠٠
أعمال	١٧.٠٠٠	٦.٠٠٠
أراض	١٠.٠٠٠	٦٠.٠٠٠

ويرى أنه قد حصل تخفيض قدره ٤٠.٠٠٠ ج م ولم يكن هذا الا تخفيضاً وهمياً إذ أنه حصل - تنفيذ الرغبة التي أبداه البرلمان حين نظر ميزانية العام الماضي - أنه لم يدرج في هذا البند إلا مصروفات الأعمال الضرورية الطارئة فقط أما الأعمال التي ينفذها من الأعمال الجديدة من الفئة الأولى فتشابه تام والتي كانت تحتسب مصاريفها على هذا البند فقد أدرجت في بند الأعمال الجديدة من الفئة الأولى وعلى ذلك لم تسبق وزارة الأشغال في هذا البند إلا المبالغ اللازمة للعمليات العصرية التي لا تتبدى نفقات أكبر عملية منها ٤٠ ج م وقسمتها إلى نوعين هما قيمة الأعمال ونحو الأراضي بدون تفصيل نظرا لكثرة هذه العمليات وقلة نفقاتها .

١٣ - (و) وفيما يخص اعتمادات البند (٩) صيانة أعمال الري) يلاحظ أنه يوجد نقص في المجموع قدره ١٠٠.٠٠٠ ج م ، ولكن بالرجوع إلى التفصيلات المبينة في هذا البند يرى أن الأعمال التي أدرجت فيه قسمت إلى قسمين الأول أعمال الفئة الأولى والثاني أعمال الفئة الثانية ، ويرى أن المقدر لأعمال الفئة الأولى في المشروع هو مبلغ ٨٨.٤٧٠ ج م بدلا من ٨٥.٠٠٠ ج م في السنة الماضية ، وأن المقدر لأعمال الفئة الثانية هو مبلغ ١٧٧.١٠٠ ج م بدلا من ١٥٠.٠٠٠ ج م في السنة الماضية ، فيكون في الحقيقة هناك زيادة في التقدير الحالي قدرها ٦١.٨٠٠ ج م عما كان مقتررا في السنة الماضية .



سنة ١٩١٢ لغاية سنة ١٩٢٦ موزعة على نقاشات ارى المختلفة بالوجه البحري ومن هذا الجدول الأخير يظهر بطء الحركة الموجودة في إنشاء المصارف إذ أنه لم ينشأ في مجرأ خمس عشرة سنة الماضية الا ٦٨٠ كلومترا .  
( حضر أثناء التلاوة حضرة صاحب الدولة عبد الحفيظ ثروت باشا ثم حضر حضراتنا صاحبى المسالى جعفر ولى باشا ووزير الحربية ومحمد قنص الله بركات باشا ووزير الزراعة ) .

معالي محمد شفيق باشا - فى كلمة .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) - هل يسمع معالي محمد شفيق باشا ابراهيم كلمته الى ما بعد الانتهاء من تلاوة هذه الفقرة .

معالي محمد شفيق باشا - اذا اتيتم هذه الطريقة ضاعت منا الملاحظات الهامة التى تريد ابداءها في مواضعها .

سعادة محمود شكرى ( مقرر لجنة ) - لاخوف من ضياع الملاحظات اذا انتظرتم معاينكم حتى تم التلاوة .

معالي محمد شفيق باشا - ربما وافقت على الانتظار هذه المرة على ألا تتخذ هذه الطريقة قاعدة تتبع في المستقبل في كل موضع وكلمتى ....

الرئيس - لقد سلمتم بالاستقرار في التلاوة حتى تنتهى الفقرة .

سعاد محمد شفيق باشا - الواقع ان هذا موضع الملاحظة التى اريد ابداءها .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) - لم يبق الا كلمات قليلة حتى نصل الى آخر الفقرة .

معالي محمد شفيق باشا - فى ملاحظة في هذا الموضوع كما ذكرت ولكنى أرجئها الآن حتى تتم تلاوة الفقرة على شرط ألا تطبق هذه القاعدة كما قلت في مواضع أخرى بل يسمح بإبداء كل ملاحظة في موضعها وأرجو أن يوافق المجلس على ذلك .

فل من تقرير اللجنة ما يأتى :

وقد لاحظ أن المبلغ المقدر لأجور العمال الوارد بالبنود ٩ جعل في هذه السنة مبلغ ٥١,٩٦٠ ج.م بدلاً من ٤٧,١٠٠ ج.م وبالاتساع من سبب هذه الزيادة أجابت وزارة الأشغال ضمن البيانات الواردة منها لجنة الأشغال بمجلس الشيوخ أن سببها هو ضرورة تعيين فرق جديدة لازالة الحشائش من الترع والمصارف وإتخاذ فرق جديدة للصيانة للكارى والأحواض والأعمال الصباغية وتجهيد جسور الترع والمصارف وجعلها صالحة للزراعة في بعض النواحي .

هذا وترى اللجنة أنه يجب التنويه في هذا الصدد ان أن جرماً كبيراً من المقرر للمشروع للأعمال الجديدة يتناول تحسين حالة الصرف بإنشاء مصارف جديدة وتبديل وتوسيع بعض المصارف الموجودة حالاً وتركيب آلات رافعة في نهاية المصارف وأن مجموع المقرر في هذا الماد مبلغه ١٠٠٠٠٠٠ ل.م الثلاث هو مبلغ ٣٠٠,٧٤٠ ج.م وبذلك يكون مجموع ما هو مقرر في هذا العام لتحسين حالة الصرف سواء في هذا البلد أو في باب الأعمال الجديدة هو مبلغ ٤٧٧,٧٤٠ ج.م وما تلتك اللجنة نظراً لضرورة الأشغال اليه هو بطلب الجهد

ونظراً لما تفرقه وزارة الأشغال ووزارة المالية من عدم إمكان صرف مبلغ ١٠٠,٩٨٠ ج.م مجموع المقدر لأعمال الفنتين - استعمل من هذا المبلغ ١٦٨,٩٦٠ ج.م ذكر أمامه أنه قيمة للمنظر عدم إتمام صرفه فأصبح بذلك المبلغ المقدر للمشروع يقل عن مثله في السنة الماضية بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج.م وما ذلك الا استناداً الى المنصرف في هذا البلد في السنوات السابقة .

ولما هو ظاهر من الاطلاع على البيانات الخاصة بالأعمال الجديدة المقررة بالبلد ٥٤ أن مشروع طلبات أى المنجا والولاية والساحل المقدر لادارتها ضمن مبالغ القفلة الأولى بالبلد ٩ مبلغ ٤٣,٠٠٠ ج.م - هو من الأعمال التى سيبدأ فيها في السنة الحالية وموزعة اعتدلتها على جملة سنوات - ( بمعنى أنه لا ينتظر ان ينتهى من هذه السنة كما لا ينتظر إتمامه الا بعد ستين ) - كان من المتعين أن يحصل تخفيض مبلغ ٤٣,٠٠٠ ج.م المتقدم ذكره الى مبلغ ١٧,٠٠٠ ج.م الذى استأجره إدارة الطلبات الموجودة حالاً من التفتات حسب البيان الوارد من وزارة الأشغال إذ أن هذه الطلبات تشتمل الآن قوتها من مولد الكهرباء لشركة مصر الجديدة .

ونظراً لتخفيض مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج.م من مجموع اعتادات هذا البلد في هذا العام رأت لجنة المالية بمجلس النواب أن لا يحصل استئصال قيمة الفرق بين المبلغين المتقدم ذكرهما وأن تحصل اضافته الى اعتادى صيانة الترع والمصارف الداخلين ضمن هذا البلد وطلبت الى وزارة الأشغال أن تجرى توزيعاً جديداً يراعى فيه ما ذكر مع توزيع مبلغ ٩٠,٠٠٠ ج.م توزيعاً آخر بين الأعمال المختلفة المبينة بالبلد المذكور فأجرت الوزارة توزيعاً جديداً للمبلغ ٩٠,٠٠٠ ج.م ذكر في الملحق رقم (١) الفرق بنهاية هذا التقرير (١) .

وبقين من هذا الكشف أن المبلغ المقدر لصيانة المصارف هو ١٥٠,٩٩٦ ج.م وهو ما يقرب من اعتاد السنة الماضية انتهى كان مقدراً بمبلغ ١٥٣,٠٠٠ ج.م وبالاتساع من مقدار ما صرف منه لغاية مارس سنة ١٩٢٧ أجبت اللجنة أنه مبلغ ١٢٩,٢٨٢ ج.م و ٣٧٣ ملياً .

وفي هذا الصدد تلتك اللجنة النظر من جديد الى الحالة السيئة الموجودة عليها المصارف وترى أن ما يصرف على صيانة المصارف أصبح يقل عاماً بعد آخر إذ كان المقرر لذلك في ميزانية سنة ١٩٢٣ مبلغ ٢١٧,٥٠٠ ج.م لم يصرف منه الا ١٥٦,٧٠٠ ج.م وفي سنة ١٩٢٤ مبلغ ١٥٩,٦٠٠ ج.م لم يصرف منه الا ١٠٩,٧٤٨ ج.م وفي سنة ١٩٢٥ مبلغ ١٥٦,٠٠٠ ج.م لم يصرف منه الا ١١٠,٩٥٠ ج.م وفي سنة ١٩٢٦ مبلغ ١٥٣,٠٠٠ ج.م لم يصرف منه الا ١٢٩,٢٨٢ ج.م و ٣٧٣ ملياً الذى تقدم ذكره .

وفي هذا الصدد تورد اللجنة : (أولاً) كشفاً ( وهو الملحق رقم ٣ ) بيان جميع ما صرف على المصارف بالوجه البحري من جميع الاعتادات وتعلق أبواب الميزانية عن ثلاث السنوات الماضية سنة سنة ( ثانياً ) كشفاً آخر ( وهو الملحق رقم ٣ ) بيان أحوال المصارف في الوجه البحري ابتداء من

( ١ ) رابع ملحق رقم ١ لهذه المضبطة

( ٢ ) رابع ملحق رقم ٢ >>

( ٣ ) رابع ملحق رقم ٣ >>

في صرف كافة المبالغ المقدرة ليحسب الصرف سواء في هذا البلد أو في باب الأعمال الجديدة حتى لا يحصل تأخير في تنفيذ هذه الأعمال التي من وراء تنفيذها فائدة محققة لأهالي البلاد .

هذا وكانت قد حصلت حين نظر ميزانية السنة الماضية في مجلس الشيوخ مناقشة خاصة بما لحق أهالي مطقي دراو وأقلتيت من الضرر بسبب تلف أرض هاتين المنطقتين من جراء مياه الرشح الآتية من تفتيش كومامبو وقد صرح معلى وزير الأشغال وقتئذ بأن الحكومة عاملة بمجد في هذا الموضوع وأنها ستعمل كل ما في جهدها للوصول إلى حل حاسم مع الشركة المذكورة ولا مكان أخاذ سكان هاتين المنطقتين مما هم فيه من ضنك بسبب ذلك وبالاستعلام مما هم في ذلك أجابت وزارة الأشغال بضم ما ورد منها إلى لجنة الأشغال بمجلس الشيوخ بما يأتي :

« إن الوزارة عاملة بمجد على اصلاح أراضي منطقتي دراو وأقلتيت التي ألفتها مياه الرشح المتسربة من أراضي شركة كومامبو حيث أمرت بتوسيع مصرف دراو الرئيسي وكذلك المصارف الفرعية التي تصب فيه حتى يمكن أن تتسرب إليه جميع مياه الرشح دون الأضرار بالأراضي الزراعية وأن الأعمال اللازمة لذلك قد طرحت في المناقصة وأنه سيدأ في العمل فوراً بمجرد الانتهاء من الأبحاث الخاصة بذلك » وأجابت أيضاً أنها أتت دراسة مشروع صرف منطقة أقلتيت وأنها ترجو البدء بسرعة في تنفيذه كما أوردت بأن الاعتداءات اللازمة لذلك تشمل ضمن اعتبارات المناطق المنزعلة .

(٣) بيان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء عن المذكرة التي وجّهتها الحكومة لبريطانية بصفة المندوب المرافق بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٢٧ ووافقت على طلائع خاصة بالجيش ومصلة الحدود .

الرئيس - يريد حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أن يلقى بياناً .

حضرة صاحب الدولة عبد الحفيظ ثروت باشا (رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) - حدثت مع الأسف الشديد في الأيام الأخيرة بين الحكومتين البريطانية والمصرية سوء تفاهم دعا إلى أن توحه الحكومة البريطانية بواسطة المندوب السامي إلى الحكومة المصرية مذكرة بتاريخ ٢٩ مايو اشتملت على طلبات خاصة بالجيش ومصلة الحدود ، ومهدت لهذه الطلبات بأنها تبذل على تسوية ودية لها بين البلدين من المسائل الملقة وترغب فيما تقتضيه هذه التسوية من تعاون الجيشين البريطاني والمصري ، ثم دعت الحكومة المصرية إلى المفاوضة معها للوصول إلى عقد اتفاق يحدد التدابير المجددة لتلك التعاون وانتهت من هذا التمهيد إلى عرض تلك المطالبات ليكون منها اتفاق موثقت يعمل به حتى يتم الاتفاق المجدد لتعاون الجيشين .

ولقد بحثت الحكومة المصرية بكل ترو وإسناد هذه المذكرة وتبين لها أن تلك المطالبات التي اشتملت عليها تؤدي في مجموعها إلى انتقاص حقوق السيادة المصرية وسلطة البرلمان وإلى الإخلال بأحكام الدستور . ولما كانت الوزارة لا تمكح حتى الإخلال في شيء فيه ساس بأي أمر من هذه الأمور وكانت لا يسعها أن تعرض اتفاقاً هذا شأنه على البرلمان

لم تتأ قبول تلك المطالبات بالصورة التي تقدمت بها . ولكنها حرصاً على إزالة سوء التفاهم رأت أن تتابع المسألة من طريق أكثر تمكك السريفة من غير مساس بتلك الحقوق والأحكام فبحثت حالة الجيش في ذاتها وما يستتبعه حسن النظام فيه وقلت من المطالبات المذكورة ما وجدته موافقاً لمصلحة باعتبار كونه من مقتضياتها ومستزيرات حسن الإدارة أو ما كان مخصصاً لا ضرر منه وبقولته أنني للقاء .

وبناء عليه رأت إهداء النظام الحالي في الجيش ومصلة الحدود على ما هو عليه مع الاحتفاظ بسلطة الوزير ومسؤوليته أمام البرلمان عرب هذه الشؤون .

بهذه الطريقة إلى أساسها مقتضيات النظام ومصلة العمل تمكنت الحكومة من أن تجد لهذه المشكلة حلاً مرضياً . ولما لمه الثقة بفضل ما صاد المفاوضات بينها وبين المندوب السامي من روح الود وما إهداء من الرغبة الصحيحة في إعادة أسباب الصفاء بين البلدين أن تسوى هذه المشكلة تسوية نهائية .

ولما كان جواب الحكومة المصرية إلى يصل إلى المندوب السامي لا أول أسس فلا يسعها طبقاً للتقاليد المرحية أن تمل إلى هيئة المجلس المحترم بيان أكثر تفصيلاً .

حضرة لويس اغنوخ فانوس افندي - أريد المناقشة في البيان الذي ألقاه حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء .

الرئيس - لا يجوز المناقشة لأن هذا البيان أن هو إلا مجرد تبليغ . فإذا أراد حضرة العضو المحترم فليقدم استجواباً .

(٤) الاستمرار في طر تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية المالية لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ القسم الثاني (المصروفات) - قسم ١٠ وزارة الأشغال المصوبة - فرع ٢ الري .

معالي محمد شفيق باشا - ذكرت لجنة المالية في تقريرها أن ما يصرف فعلاً على تطوير المصارف من الإعتمادات المقررة لذلك ينقص من سنة لأخرى وأن أطوال المصارف الجديدة التي تتأ قليلاً جداً ولا تتناسب مع الحاجة الزراعية للأراضي والتي وإن كنت أقومها بمهام التأييد في ذلك وأرجو من معالي وزير الأشغال أن يتكلم بمقتضى تطوير المصارف على صرف المبالغ التي تخصص لها في الميزانية لأن ترك هذه المبالغ بدون صرف يدعو عدم إمكان صرفها مع وجود الهال اللازمين للعمل يعود على البلاد بالضرر إلا أنني في الوقت نفسه أقصّر رجال وزارة الأشغال العثري في ذلك لأننا الآن في منتصف شهر يونيو ولم يتم إلا الآن التصديق على الميزانية وربما لا يتم ذلك وتخطر به وزارة الأشغال قبل منتصف شهر يوليو ، وتسلمون حضراتكم أن القيشان يبدأ في أوائل شهر أغسطس وتبقى بدأ تضرر تطوير المصارف . الوزارة مقتنعة تمام الاقتناع بوجوب تطوير المصارف ولكنها تجد نفسها مكتوفة اليدين لأنس التصديق على الميزانية وهذه صعوبة حقيقية تمنعها جميع فروع وزارة الأشغال سواء كتبت الري أو الباني أو القسم الميكانيكي

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - وأنا اقتبست المثل الذى ذكرته معاليك .

معالى محمد شفيق باشا - الكلام كان فى الأصل عن المصارف .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - الأعمال الجديدة ثتان : (الفترة الأولى) هى الأعمال التى بدئ فيها من السنة الماضية ولها اعتادات فى ميزانية العام السابق وهذه يستمر العمل فيها دون انتظار التصديق على الميزانية . و (الفترة الثانية) هى الأعمال الجديدة التى لم يرد لها ذكر فى ميزانية السنة السابقة فهذه - وإن أعدت مشروعاتها - لا يمكن الارتباط بشئ بشأنها قبل اعتمادها من البرلمان ويجرد أقرار المجلس لها يستطيع معالى الوزير أن يأمر فى صباح اليوم التالى مباشرة بالإبداء فى العمل .

معالى محمد شفيق باشا - لا يكتفى أن أسمع هذا التصريح من سعادة المقرر وهو عضو فى جلسة وأما أريد أن أسمع من معالى الوزير .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذا ما أراه معالى الوزير .

معالى محمد شفيق باشا - الوزير لم يقل إلا أن الأوراق الخاصة بهذه المشروعات أعدت .

معالى عثمان حرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - مجرد تصديق المجلس على الاعتادات المطلوبة يمكن أن أربط وأبدأ بالأمر على الأعمال .

فلنقرر بلجنة المالية ما يأتى :

#### الأعمال الجديدة

١٤ - قسمت هذه الأعمال للمشروع إلى ثلاث فئات: (الأولى) من أعمال تخص السنة الحالية وهى ميزانية فى البنود من ١١ - ٤٠ و (الثانية) من أعمال بدئ فيها وموزعة على جملة - وأت وهى ميزانية فى البنود من ٤١ - ٤٤ و (الثالثة) من أعمال لم يبدأ فيها وموزعة على جملة سنوات وهى ميزانية فى البنود من ٤٥ و ٤٦ وبلغ المقدر للمشروع للأعمال الجديدة ١٨٠١٨٤٥ ج. ١٨٠١٨٠٠ ج. وكان المقدر لها فى العام الماضى ١٧١٩٨٧٥ ج. ١٧١٩٨٧٥ ج. تكون هناك زيادة قدرها ٨١٩٧٠ ج. ٨١٩٧٠ ج. .

وقد ذكر فى المذكرة الإيضاحية أن أهم المشروعات التى يتناولها برنامج أعمال الرى فى سنة ١٩٢٧ مع المبالغ المخصصة لها فى المشروع هى :

جيب

- ٣٣٨٠٠٠ مشروع قطار نجح حادى .
- ٥٠٠٠٠ زيادة الأيراد المصيفى .
- ١٣٦٠٠٠ » أعلى النيل الأبيض .
- ٩٠٠٠٠ » السرو .
- ١٠٢٠٠٠ » مصرف الغربية الشرق .
- ٤٠٠٠٠ » مصرف بحر البقر .
- ٤٠٠٠٠ » بحر حدوس .

لأنه لا يمكنها طرح الأعمال النافعة إلا بعد التصديق على الميزانية وسترون فى نهاية العام أن كثيرا من هذه المبالغ الضخمة المدرجة بالميزانية سيرد إلى وزارة المالية .

نحن أمام صعوبة حقيقية يجب أن نلغتها كلها وأمامنا نص صريح فى الدستور إذا أخذنا به حل الإشكال ، فلك أن نص فى الفقرة الثانية من المادة (١٤٣) من الدستور أنه إذا أقر المجلس بعض أبواب الميزانية أمكن العمل بها مؤقتا ، فاعتادات وزارة الأشغال المطروحة علينا الآن قد أقرها مجلس النواب فإذا أقرها أيضا مجلس الشيوخ أمكنك - تطبيقا للسادة المذكورة - أن تصرحوا بالإبداء حالا بالأعمال المخصصة لها هذه الاعتادات وعلى الأخص تظهر المصارف الأمر الذى لا يمكن عمله بعد بدء الفيضان لهذا أقدم لحضراتكم اقتراحا فى هذا الموضوع .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أرى أن الأمر صريح ولا يحتاج لتصريح من مجلس الشيوخ إذ قد الحكومة أن تبدأ فى العمل بمجرد أقرار المجلس للاعتادات الخاصة به ولا تكون بذلك الامتعة لنص فى الدستور وإذا نلغى اقتراح أى اقتراح فى هذا الصدد .

معالى عثمان حرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - الوزارة تعمل من عتاه نفسها بوجع اقتراح معالى محمد شفيق باشا لأنها تعمل فى تحضير المشروعات وإعدادها فقط لا تصرف شيئا من المبالغ اللازمة لتنفيذها إلا بعد تصديق البرلمان .

والأعمال الجديدة منها ما بدئ فيه من السنة الماضية وهذه يمكن أن يصرف عليها مبالغ توافر ما كان مدرجا لها فى ميزانية العام الماضى . وأما الأعمال الجديدة التى لم تكن لها اعتادات فى السنة الماضية فهذه لا يمكن أن يصرف عليها شئ إلا بعد تصديق البرلمان ومع كل فقد أمرت وزارة الأشغال فروصها - كسبا للوقت - أن تبدأ باتخاذ الإجراءات اللازمة من الآن حتى أنه مجرد التصديق على الميزانية يمكن من إصدار الأمر للقوانين بالإبداء فى الأعمال .

معالى محمد شفيق باشا - سمعت من كثيرين من رجال وزارة الأشغال المكلفين بتجديد بعض الأعمال أن الاعلانات الخاصة بطلب موظفين معدة ولكنها لن تنشر قبل اعتماد الميزانية فلما اعلات الاعلانات الخاصة بتعيين رسامين لاعداد مشروع إنشاء مستشفى قصر العيني أعدت ولكنها لن تنشر إلا بعد التصديق على الميزانية أى أنه من الآن لى أن تعتمد الميزانية لا يجيد بالوزارة رسامون لاعداد الرسومات الخاصة بهذا المشروع .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ما تقول معاليك لا ينضف فى شئ عما قاله معالى الوزير لأنه قال أن الأعمال الجديدة التى لم يكن لها اعتادات فى السنة الماضية لا يمكن أن يرتبط بشئ فيها إلا بعد موافقة المجلس .

معالى محمد شفيق باشا - ولكن إذا وافق المجلس فلم تخطر ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أنا وافق المجلس اليوم على الاعتاد الخاص بمستشفى قصر العيني ...

معالى محمد شفيق باشا - أنا لم أقصد بمستشفى قصر العيني إلا مجرد التمثيل ...

٧٠٠٠ ج.م. وكلفه في بند ٣٩ "مسح ودروس وتصرفات ومقاسات" وقد وزع مبلغ ٦٠٠٠٠ ج.م. على أربعة بنود أولا مبلغ ١٥٠٠٠ ج.م. في بند ٣٧ لمستخدمين موقنين وثانيا ٣٠٠٠ ج.م. في بند ٣٨ زيادة بواجر اري واصلاح الموجود منها وثالثا ٧٠٠٠ ج.م. في بند ٣٩ مسح ودروس وتصرفات ومقاسات ورابعا ٥٠٠٠ ج.م. في بند ٤٠ للاحتياطي .

وقد علمت اللجنة بأن الموظفين الموقنين بالسودان المقرر لهم مبلغ ١٥٠٠٠ ج.م. سالف الذكر يقومون بالأعمال التمهيدية لمشروعات النيل الكبرى وبأعمال غير متعلقة بعمل معين وانهم قاثمون بالمباحث الفنية العامة الخاصة بجميع المشروعات في السودان المتصلة بمصر وأن الفرق بين هؤلاء الموظفين الموقنين وبين الموظفين المعيّنين على المشروعات أن هؤلاء الآخرين تنهى مدة خدمتهم بانتهاء هذه المشروعات وأما الأولون فلا تنهى عملهم بانتهاء المشروعات المذكورة لأن المباحث التي يقومون بها مستمرة وتستمر الى مدد طويلة .

وقد صرح معالي وزير الأشغال أمام مجلس النواب أن هؤلاء الموظفين يقومون بأعمال عامة على النيل وهي لمصلحة مصر فقط وأنها لا تخص حكومة السودان .

وبخصوص مبلغ ٧٠٠٠ ج.م. المدرج ضمن البند ٣٨ (زيادة بواجر اري واصلاح الموجود منها) فانه موزع كما يأتي :

١٥٠٠ ج.م. بأن ثمن بحيرة قنقشيت بالسودان مقدار ثمنها ومصاريفها ١٧٢٠٠ ج.م. ٥٥٠٠ لأعمال تجديدات في الصنادل والكراكات وخلافه تحصل داخل ورشة اري بالسودان .

١٦ - أما الفئة الثانية من الاعمال الجديدة - وهي الأعمال التي سبق أن بدئ فيها وموزعة على خمسة سنوات - فنقدر لها في ميزانية هذا العام مبلغ ١٥٠٠٠ ج.م. زيادة على ٤٧٢٠٠ ج.م. مما كان مقدرا لها في العام الماضي وقد وزعت هذه الأعمال على أربعة بنود الأول منها (بند ٤١) بين به جميع الأعمال التي تخص الوجه البحري والمبلغ المقدر لكل منها والثاني (بند ٤٢) بين به جميع الأعمال التي تخص الوجه القبلي والمبلغ المقدر لكل منها والثالث (بند ٤٣) وهو الخاص بالإدارة العامة لقرايات بين به جميع ما يتم هذا القسم من المشروعات والزرايع (بند ٤٤) بالسودان وهو يتضمن بيان مشروعات أعلى النيل الأبيض والمبالغ المقدرة لكل عمل من أعمالها .

ويرى من البيانات الواردة في هذا الصدد أن المبلغ المقدر للأعمال في السودان هو ١٣٦٠٠ ج.م. وهو يزيد على ٢٦٠٠٠ ج.م. عن تقدير العام الماضي أما باقي الأعمال وهي المملوثة بالبنود الثلاثة الأخرى والبالغ مجموع اعتباراتها ١٦٢٩٤٥ ج.م. فانها كلها بمصر ومن وراء تنفيذها تحسين حالة اري والصرف للأراضي الزراعية بالقطر المصري ولتحسين الملاحة ومن ضمن هذه الأعمال بعض من مشروعات اري والصرف الكبرى وهي موزعة على جهات القطر المصري بالجنبة الآتية :

٣٥٢٢٠ مشروع قنطرة دهاويس كفر بولين .  
٣٠٠٠٠ » جنابيات البحر الصغير .  
٢٨٠٠٠ » تعديل مصرف الطاجين وفروعه .  
٣٥٠٠٠ » صرف الفرق .  
٣٠٠٠٠ » إنشاء هويس وتعديل كبار لتحسين المواصلات بين القديم والجديدة .  
٢٥٠٠٠ مشروع تحويل أحواض منقزة بالوجه القبلي .  
١٠٠٠٠٠ » مآخزات ثمن أراض .

١٥ - وبالإطلاع على ما دون بالبنود من ١١ الى ٤٠ والتي تتضمن أعمال الفئة الأولى (من صفحة ٢٥٢ الى ٢٥٤ من المشروع) يرى أنه تقدر لها في هذا العام ٣١٩٥٠٠ ج.م. بدلا من ٢٧٧٤٥٠ ج.م. في السنة الماضية وقد قسمت الأعمال المذكورة الى ثلاثة أقسام الأول منها من "مصاريف عمومية في مصر" يثبت في البنود من ١١ الى ١٤ ويبلغ مجموعها ٢٠٩٠٠٠ ج.م. بدلا من ٢٠٥٠٠٠ ج.م. في السنة الماضية وقد نشأت بزيادة مبلغ ٤٠٠٠ ج.م. (خيمة الفرق بين هذين المبلغين) مما يأتي : (أولا) زيادة ٧٠٠٠ ج.م. في البند ١٠ وذلك لحساب مصاريف انتقال وبدل سفرية الموظفين المعيّنين على الأعمال الجديدة على نفس البند الذي تصرف منه رواتبهم كما أشارت بذلك وزارة المالية ، ولأن مشروعات الكبرى التي ستقوم بها الوزارة في سنة ١٩٢٧ تستلزم زيادة عدد الموظفين المكلفين بدروس هذه المشروعات وتنفيذها هؤلاء الموظفون المطلوب لهم هذا الاعتماد هم مهندسون ورسامون وميكانيكيون وكتبة لقيام بالأعمال الجديدة التي طلبت لها الاعتمادات المئوية في المشروع .

(وثانيا) - تخفيض مبلغ ٣٠٠٠ ج.م. من بند ١٢ انطاص بمستخدمين موقنين لأعمال زرع الملكية .

أما الاعتمادان الآخران الموجودان في هذا القسم فلم يطرا عليهما تغيير . وقد أشير في مشروع الميزانية فيما يخص مبلغ ٥٠٠٠٠ ج.م. موضوع البند ١٦ المخصص للاحتياطي أنه لا يصرف منه شيء قبل موافقة وزارة المالية وهذا المبلغ مخصص للأعمال غير المنظورة والظواري التي لا تتسلف في بند دون بند آخر في الميزانية .

أما القسم الثاني فهو من أعمال مستخذ بالقطر المصري بالوجهين البحري والقبلي وحصرته في البنود من ١٥ الى ٣٦ ويبلغ ما يخص الوجه البحري منها ٧٣٥٠٠ ج.م. والوجه القبلي ٣٣١٥٠ ج.م. وعند هذه العمليات ١٨ عملية منها عمليتان لإنشاء مكتب واستراحة لكل من مركزي فوه وأخيام والست عشرة الباقية كلها متعلقة بالري والصرف في المناطق الواقعة فيها هذه الأعمال وهي مفيدة في إصلاح الحالة في المناطق المذكورة .

وأهم هذه العمليات الست عشرة هي عملية تحويل بحر مسقط على بحر حادوس المقرر لها مبلغ ١٢٠٠٠ ج.م. إذ بهذه التحويل ستصلح حالة الصرف في منطقتين كبيرتين من مديرتي الدقهلية والشرقية .

أما القسم الثالث فيخصص بأعمال اري في السودان وقدر له مبلغ ١٠٠٠٠ ج.م. وكان المقدر له في السنة الماضية ٧٧٠٠٠ ج.م. فيكون هناك تخفيض قدره

١٧ - (أولاً) الوجه البحري (بند ٤١) :

(١) مديرية الغربية :

(١) مشروع تحسين الري والصرف لتصف الشرق لمديرية الغربية وقد قدر له مبلغ ١,٣٣٧,٠٠٠ ج.م موزع على حملة ستين وذك بمشروع الميزانية أن المظنوفر صرفه لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ في الأعمال المتخلفة لهذا المشروع هو مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج.م وأذا استأجلت المفتوحة له في سنة ١٩٢٧ تبلغ ١١٤,٠٠٠ ج.م .

وقد تضمن هذا المشروع زيادة من أمر تحسين الصرف أعمالاً تحسين الري في هذه المنطقة وهي الأعمال التي أدرجت تحت (د و ه صفحة ٢٦٠) وهي أعمال ضرورية في نظر هذه اللجنة إذ أنه من المضر عند تحسين الصرف في منطقة أن يتوفر فيها الري أيضاً حتى يمكن الاستفادة من المناطق التي تحسن فيها حالة الصرف إذ لا فائدة من اغراق الأموال تحسين الصرف في منطقة لا تصلها مياه الري مطلقاً أو في منطقة لم ينظم فيها الري فتفصل إليها - لم تحسن فيها حالة الري - أو في منطقة لم ينظم فيها الري فتفصل المصارف مياهها ترغها الآلات وكان في الإمكان منه وصرفها إلى المصارف بتعديل نظام الري وجعل الفسحات ملائمة للزمام . والأعمال المذكورة لا ملاقة لها بمشروعات زيادة تصرف النهر وأما من أعمال التحسين في طرق الري المرتبطة بالمشروعات الكبرى ومن المضمن القيام بها الآن تحقق المصلحة العامة التي سبق ذكرها وليس في تقريرها في نظر اللجنة مخالفة للسياسة التي قررها البرلمان من إرباب تنفيذ الأعمال المتعلقة بزيادة تصرف النهر التي لم يمت فيها حتى الآن .

(٢) مشروع تحسين الري والصرف لتصف الغرب لمديرية الغربية وقد قدر له مبلغ ١,٠٤٠,٠٠٠ ج.م موزع على حملة سنوات لم يعرف منه في العام الماضي شيء بسبب تأخير التصديق على الميزانية مع أنه كان أدرج في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٣٥٥,٠٠٠ ج.م للبدء في تنفيذه وقد أدرج له في هذا العام مبلغ ٥٣٠,٠٠٠ ج.م وقد علمت اللجنة أن الوزارة قد استكلت كل معدات المشروع وأنها على أهبة تنفيذه .

وقد تضمن هذا المشروع زيادة من أمر تحسين الصرف أعمالاً تحسين الري في هذه المنطقة وهي الأعمال المدونة بالمشروع تحت (د و ه صفحة ٢٥٧) وتوافق اللجنة على هذه الأعمال للأسباب التي سلف ذكرها فيما يخص بالمشروع السابق .

ب - مديرية الدقهلية .

١ - مشروع تحسين حالة الصرف والري في شمال غرب مديرية الدقهلية ( طلبات السرد ) .

قد تكلف هذا المشروع مبلغ ٥٦٠,٠٠٠ ج.م وتبين بمشروع الميزانية أن المظنوفر صرفه لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ مبلغ ١٣٠,٠٠٠ ج.م وقد أدرج بميزانية هذا العام مبلغ ٩٠,٠٠٠ ج.م وعلمت اللجنة أن العمل مستمر في تركيب الماكينات وتوسيع الصرف الرئيسي .

وقد تضمن هذا المشروع زيادة من أمر تحسين الصرف أعمالاً تحسين

الري في هذه المنطقة وهي الأعمال المدونة بالمشروع تحت (د - صفحة ٢٥٩) وتوافق اللجنة على هذه الأعمال للأسباب التي وردت قبلاً .

٢ - تعديل الري بالبحر الصغير - ( جانيات البحر الصغير ) .

قد تكلف هذا المشروع مبلغ ١٨٥,٠٠٠ ج.م وتبين بمشروع الميزانية أن المظنوفر صرفه لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ مبلغ ٣٠,٠٠٠ ج.م وأدرج لنفقاته في هذا العام ٣٠,٠٠٠ ج.م أخرى وعلمت اللجنة أن البحر الصغير عبارة عن نعمة أحباس وأن الجانيات تستعمل للأرضية الأحباس الأولى التي مجموع طولها ٧٤ كيلومتراً وأن العمل متعصر الآن في الحبس الكائن بين المنصورة وكرسى الذي طوله ١٥ كيلومتراً حيث الزمام المنقطع من هذا البحر كبريماً أما فيما بعد ذكرنا إلى نهاية البحر فالمظنوفر أنه لا يشرع فيه إلا بعد الانتهاء من الحبس الأول وبعد إعادة النظر في المشروع بالنسبة لجزء الأخير من البحر المذكور .

٣ - مشروع بحر حدوس وقد تكلفه مبلغ ٢٧٧,٠٠٠ ج.م موزع على حملة سنوات وتبين بمشروع الميزانية أن المظنوفر صرفه لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ مبلغ ١٧٠,٠٠٠ ج.م وقد أنفقاته في مشروع السنة الحالية مبلغ ٤٠,٠٠٠ ج.م وقد حصل البدء في تنفيذ هذا المشروع ابتداء من سنة ١٩٢٣ .

(ج) مديرية البحيرة :

(١) تحسين الري والصرف لشرق مديرية البحيرة ( طلبات العطف ) : قد تكلف هذا المشروع مبلغ ٥٦٠,٠٠٠ ج.م على أن ينفذ أيضاً في مدى حملة سنوات وذكر بالمشروع أن المظنوفر صرفه لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج.م وقد أنفقاته في مشروع السنة الحالية مبلغ ٤٤,٠٠٠ ج.م ، من ذلك مبلغ ٢٤,٠٠٠ ج.م للبدء في إنشاء ثلاثة مراکز لطلبات الصرف في جهة برسيق وسرواله وبكنفر الميط ويزرقو .

هذا وقد استعملت اللجنة من وزارة الأشغال عن الوقت لدى تنبهي فيه كل مشروعات الصرف بالطلبات المتقدم ذكرها سواء بمديريات الغربية أو الدقهلية أو البحيرة فأدريت بأن المظنوفر هو أن جميع مشاريع محطات لطلبات الصرف تنبهي في بحر ثلاث سنوات بترتيب جميع طلبات الصرف وتكون جميعها دائرة حواف أوائل سنة ١٩٣٠ .

١٨ - (ثانياً) الوجه القبلي (بند ٤٢) :

(١) - مديرية الفيوم :

تحسين الصرف بمنطقة الفرق :

قد تكلف هذا المشروع مبلغ ١٣٠,٠٠٠ ج.م موزع على حملة سنوات وتبين من مشروع الميزانية أن المظنوفر صرفه لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ مبلغ ٢٠,٠٠٠ ج.م وأدرج لنفقاته في مشروع ثمانية الحلى مبلغ ٢٥,٠٠٠ ج.م .

وقد صرح سائر وزراة الأشغال بأنه جلس ثواب بأن اللجنة اللازمة لتنفيذ هذا المشروع هي ثلاث سنوات مالية تتجدي من السنة الحالية .

(ب) مديرية أسوان :

تحويل الأراضي المنزلة بالوجه القبلي :

قدر لهذا المشروع مبلغ ٥٢٥.٠٠٠ ج.م يصرف على جملة سنوات وتبين من مشروع الميزانية أن المظنور صرفه لعاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ يبلغ ٨٠٠٠ ج.م فقط وذلك بسبب ما روي أخيرا من أن يمتد المشروع إلى أقصى حدود مركز ادفو لكي يشمل المشروع جميع المناطق التي تتعرض للشراف في السنوات التي يكون فيها النيل منقطعا فأصبحت المساحة ٥٦.٠٠٠ فدان وقد استدعى ذلك التنوير في المساحة ضرورة إعادة المباحث وقد ذكرت الوزارة بخصوص هذا الموضوع أنها شكرت أيضا في الاستفادة بالكهرباء الملتصق توليدها من سقوط مياه أسوان بدلا من توليدها في محطات مستقلة لهذا المشروع وأنه قد تم اقتساب مواقع الأربع عشرة عطة وتأمين أن يتم نزع ملكية الأراضي اللازمة لها قريبا وأنه قد تمت دراسة مشروع الري بالنسبة لسبع محطات من الأربع عشرة سالفة الذكر وأن الوزارة تنفع الآت مشروعات سبع المحطات الباقية ويبلغ المقدر لتفقاته في المشروع الحلال مبلغ ٢٥.٠٠٠ ج.م للاستقرار في العمل بمنطقة أسوان .

هذا وقد علمت اللجنة بأن وزارة الأشغال تبحث بناء على طلب وزارة الداخلية موضوع ما يمكن زراعته زراعاً صغرية حول بندري قنا والأقصر وريه بالأراضي التي ستركب في كل بند منهما للثور والمياه تفتن لها أن المساحة التي يمكن ريها صغياً بواسطة الماكينات المذكورة تبلغ ٣٣٥٠ فداناً وذلك لأن قسم الدليات يرى أن هذا الأمر مما يساعد على نجاح مشروع المياه والثور .

معالي محمد شفيق باشا - إن أهالي المناطق المنزلة في مديرية أسوان وغيرها في حالة ضحك شديد ولا تفصل المياه إليهم إلا ثلاث مرات في كل شرسين ولم أجد في ميزانية هذا العام ولا العام الماضي مقدماً يذكر في سبيل تحسين هذه الحالة .

ابتدأت المباحث الخاصة بهذه الجوانب في سنة ١٩٠٩ م تأجل العمل من سنة لأخرى وأدرج في ميزانية هذا العام خمسة وعشرون ألف جنيه لإنشاء سبع محطيات أي نحو ثلاثة آلاف جنيه للحطة الواحدة وهذا لا يكفي حتى لشراء الأراضي اللازمة لإنشاء المآلي الخاصة بهذه الطلبيات .

كنت مفتشاً للري في هذه المناطق ورأيت بنفسى أن أحد المفاوضين عندما توجه برحاله لخفر ترعة هم الأهالي طيلم وأغفوا ما في أجسامهم من الخبز وهذا لأنهم في حالة ضحك شديد وقد رأيت الأطفال يأكلون لشدة الجوع جفون الحفاه .

فهذه المناطق تحتاج لإنشاء خاصة من معالي وزير الأشغال .

معالي عثمان محمد باشا (وزير الأشغال العمومية) - الوزارة تعنى عناية خاصة بهذه المناطق وأظن أن سبق أن قررت أمام مجلس النواب أنه بعد مضي ثلاث سنوات ستكون الطلبيات دائمة والأراضي ممتدة .

معالي محمد شفيق باشا - أشكر معالي الوزير .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل - معالي الوزير يذكر أن مشروع صرف الفرق من المشروعات الضرورية وأدرج له في سنة ١٩٢٤ ثلاثون ألف جنيه ولم يصرف من هذا المبلغ إلا أربعة آلاف وفي السنة الماضية أدرج مشروني ألف جنيه ولم يصرف منها إلا ألفان ولم يتم شيء من العمل لأن في هذه السنة أدرج في الميزانية لهذا المشروع مبلغ ٢٥.٠٠٠ جنيه فهل لمعالي الوزير أن يقول لنا إن كان هذا المشروع سيتم أم لا ؟ لأن الحالة أصبحت سيئة جداً والبلاد في ضحك شديد ولا يمكن أن تخرج مبالغ في الميزانية ولا يتم شيء من العمل .

معالي عثمان محمد باشا (وزير الأشغال العمومية) - أظن أن حضرة العضو المحترم يعرف أن أهم هذه المنطقة والتي عند ما كنت مفتشاً للري في يوم كنت أول من فكر فيها في هذا الموضوع وأول من أهتم بدارتها وطلب الاتحاد اللازم لتنفيذها ولما عينت وكلاً لوزارة الأشغال في سنة ١٩٢٤ اقترحت درج المبلغ اللازم للمشروع في الميزانية وقد أقره البرلمان . ولكن الوزارة التي تولت الحكم في سنة ١٩٢٥ وأوائل سنة ١٩٢٦ لم ترغ في هذا المشروع . ويجرد أن أسندت إلى وزارة الأشغال في سنة ١٩٢٦ كان أول عمل فكرت فيه هو أني طلبت درج المبلغ في الميزانية ولو أنها كانت قد جهزت قبل أن أتولى الوزارة وأقول بكل أسف إن الموظفين الذين كان موكولا إليهم أعمال ري الفيوم لم يكونوا جادين في تنفيذ مثل هذا المشروع ولذلك لما وجدت أن المشروع لا يسير بالسرعة اللازمة غيرت الموظفين وعينت مفتشاً من الشبان الذين أعتقد فيهم الكفاءة التامة لتقيام بهذا العمل . وبالفعل يسير المشروع . لكن سيراً حثيثاً ولكن الأهالي طيلوا لا يشعرون الآن بما يقوم به هذا المفتش لأن النتيجة لا تظهر إلا بعد إتمام الدراسة والبحث .

ولو كلف حضرة العضو نفسه أن يذهب إلى أي جندري لم أن البحث انتهى بتعيين أهل الذي ستركب فيه كل مصرف الوادي التريينات التي تولد القوة الكهربائية التي تقفل من أي جندري إلى الفرق مخترقة الصحراء وتستدير تلك القوة عدة طلبيات في منطقة الفرق وتزويهاها بالمنطقة العالية التي تفصل الفرق عن وادي الريان وتصب وادي الريان في ترعة تم نزع ملكية الأراضي اللازمة لبناء منازل الموظفين وتم طلب الماكينات اللازمة لفحص طلبيات الأرض في محل التريينات لأجل إنشاء السد الذي سيعمل في مصرف الوادي أمام التريين .

وجميع هذه الاجراءات تسير الآن بسرعة وأرجو أن نوصي في هذه السنة على التريينات التي سيتم تركيبها في السنة المقبلة وفي السنة التالية تكون جميع الطلبيات دائمة .

حضرة محمد طوى الجزاير بك - أوصفت لمعالي وزير الأشغال عند نظر ميزانية العام الماضي أن مديرية المنوقية في حاجة لإنشاء مصارف لأن أرضها التي كانت أجود أراضي القطر أصبحت في حالة سيئة وأصبح الأهالي لا يحصلون منها على أكثر من نصف المحصول الذي كانت تنجبه وهذا ناشئ من ارتفاع المياه وقد طلبت من معاليه عمل مصارف فوجد أنه سيحدث الموضوع فهل يتفضل معاليه بإعانتها عما تم في ذلك وإلى أي نقطة وصل البحث ؟

حضرة محمد طوى الجزاز بك - أعلن أن المجلس لا يجمل بالمساعدة في هذا المشروع المقيد ويستوى عندي أن يكون طريق الملاحة هو عن ترعة القاصد أو ترعة البنانون، والذي أطلبه هو أن يعدنا معالي الوزير بأنه سيبنى بالمشروع ويدرج له المبلغ اللازم في ميزانية السنة المقبلة .

معالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - المشروع قيد البحث وأرجو أن يدوج الاعتماد اللازم له في ميزانية السنة القادمة .

على من تهر برجلة المالية ما يأتي :

١٩ - (ثالثا) الإدارة العامة لقرنات (بند ٤٣) :

وتنقسم مفرقات هذا الهند إلى ثلاثة أقسام (أولها) يتخص بمكتب المدير العام بقدر لمصرفاته ١١٥٠٠ ج. م من ذلك ١٠٠٠ ج. م للباحثين وأبقاى للمصرفات السائرة (ب) ثانياً بناء القناطر وقدر لمصرفاته مبلغ ٣٣٨٠٠٠ ج. م وهو مجموع ما درج في لميزانية للمشروع قناطر نجح حامى من ذلك مبلغ ٣٩٠٠٠٠ ج. م للأعمال الهندسية و ٢٢٠٠٠ ج. م للأراضي و ٣٦٠٠٠ جنيهات للمحاصيل والأجور والمصرفات السائرة (ثالثا) مشروعات زيادة الأيراد المينوى وقدر لها في المشروع مبلغ ٥٠٠٠٠ ج. م وهو معد لأقسام مباحث تخليق تران أسون دفع ما يتبقى من المطلوب بلبل الأولياء ولصيانة المباني والمحافظة على الحاشية المظاهرة فيه حتى يتم التت في أحد المشروعات .

وسيكون من اختصاص الإدارة العامة ثلثات (المقدر لمصارفها مبلغ ١١٠٥٠٠ ج. م) يضاف الذكر تنفيذ مشروعات الخزانات التي ستقام بمصر والسودان ومشروعات الري والصرف المتعلقة بهذه الخزانات ومنها الإشراف على تنفيذ مشروع نجح حامى وملحقته .

أما مشروع قناطر نجح حامى الذي نزلت الصفات النهائية اللازمة له بمبلغ ٢١٥٠٠٠ ج. م موزع على ثلاث سنوات ، فقد بدأ العمل بشايط في تنفيذه وذكر بالمشروع ما أن يتظر أن يصرف نيسه لغاية ٢٣ مارس سنة ١٩٢٧ هو ١٥٠٠٠ ج. م لأعمال تجهيدية لبناء القنطر وملحقاته وأن الاعتماد المتفق في ميزانية هذا العام هو مبلغ ٣٣٨٠٠٠ ج. م كى يملك البت وقد ردت مناقشة الأعمال في القناطر المذكورة عن أسد القناطر بمبلغ ١٩٧٩٠٩٥٠ ج. م و ٣٠٨ مليات وقد أوردت وزارة الأشغال أنه من المتظر أن يتم هذه القناطر في ثلاث سنوات وأن نقاول سيدى في العمل حد القنصل القليل مباشرة . أما الأعمال التجهيدية فيسبدا في أوله القادم وأن حار تجهيد المبازل اللازمة للوظفين وأن جميع موظفي قناطر نجح حامى يستقيلون قريبا جدا ليعموا بنفس عمل العمل استعدادا للسرعة في التنفيذ بعد تفحص من مديرية .

معالي محمد شفيق باشا - ذكر في مبدأ هذه الفقرة أنه قدر للأعمال الهندسية لمشروع قناطر نجح حامى ٢٩٠٠٠٠ جنيه ثم ذكر في نهايتها تقدير مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه لأعمال تجهيدية لبه القناطر والملحقات وقيل أن القناطر سيدى في العمل بعد تفحص من المدير . وأن الأعمال التجهيدية سيدى بها في أوله القادم ، فهل السعادة المقرر أن يوضح لنا ذلك ؟

معالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - سبق أن بينت أن وزارة الأشغال جالدة في درس هذا المشروع ولا يتخلى على حضرة المصنوع العزم أن هذا المشروع يحتاج إلى علاج خاص وأظن أنه ذكرت ذلك فيما مضى وأن الوزارة وضعت المبادئ الأساسية التي ستدرس على موجب المشروع وأقول أن نتقدم في ميزانية السنة المقبلة بطلب الاعتماد اللازم له .

حضرة محمد طوى الجزاز بك - مع شكرى لحضرة صاحب المعالي وزير الأشغال أرجو أن يبين لي إلى أية نقطة وصل بمحة في هذا المشروع .

معالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - بينت فيما مضى ما اعترضته الوزارة في هذا الموضوع وأكرر أن وزارة الأشغال تستعمل نظامين أحدهما للرى وأخره للعرف بنظام الري مستشأ له ترع خاصة تروى منها الأراضي ونظام الصرف مستشأ له ترع من الأراضي ولكن لا لريا بها تكون كمصارف لها تصب فيها المياه الزائدة من الري ، والسبب في ذلك أننا وجدنا أن الضرر في مديرية المنوفية ليس ناشئا من كون الأرض مملحة أى أنها تحتاج إلى غسيل بل لأن هناك مياه زائدة تتخلف من الري وتكون سببا في الخلف الأرض . لذلك روى صرف هذه المياه بسرعة عقب الري .

قربنا مثلا أن ترعة الجابورية لا تكون ترعة للرى بل تكون مصرفا تصب فيه المياه الزائدة من الترع المجاورة وهذه المياه لا تصب سدى بل تستعمل في رى أراضي مديرية الغربية .

وأرجو أن يلاحظ أن هذا المشروع الذى سيسجل في مديرية مساحتها ٣٥٠ ألف فدان ليس من السهلة بحيث يمكن إقامه بسرعة .

حضرة محمد طوى الجزاز بك - هذه المساحة لا توازى نصف مساحة مركز كفر الشيخ .

معالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - ولكن لا يفوت حضرتكم أن أراضي كفر الشيخ بور .

حضرة محمد طوى الجزاز بك - أطلب من معالي الوزير أن يصدد بأنه سيدرج المبلغ اللازم لتنفيذ هذا المشروع في ميزانية السنة المقبلة .

معالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - أمل أننا ندرج في ميزانية العام القادم المبلغ اللازم للبدء في تنفيذ هذا المشروع .

حضرة محمد طوى الجزاز بك - أكتفى بأن يسجل على معالي الوزير هذا الورد ، والآن لا يسبح معاليه ببيان مام في مشروع توسيع ترعة البنانون لأخذة من مجرى شين لتكون ترعة ملاحة تصب في البحر الأعظم ؟ وهل يخص هذا المشروع مبلغ في ميزانية هذا العام ؟

معالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - طلب كل من مجلس مديرية المنوفية والغربية من وزارة الأشغال أن يمر بطا طريق ملاحية تحت الوزارة وهذا الموضوع وتكونت لديها فكرة فاما أن نطار طريق ترعة القاصد أو طريق ترعة البنانونية والمسألة لا زالت تحت البحث ولم يبت فيها إلى الآن وربما ترى وزارة الأشغال أنه يتصل مجلس بلدى طنطا جزءا من مصاريف المشروع .

والمشروع المبدئى وكذلك المشروعات القديمة التى كانت لديها وهو الآن مكلف بأن يعد مشروعا وبعد تقديمه ستعرضه الوزارة على لجنة من كبار الأشخاص فى العالم فاذا أقرته تقدمت الوزارة بطلب المبلغ اللازم لتنفيذه. ولا يخفى على حضراتكم أن هذا المشروع الذى سيكلف الخزانة بعض ملايين من الجنيهات لا يمكن أن يمول فيه على رأى شخص واحد أو مجموعة صغيرة من الأفراد . لهذا اتخذت الوزارة جميع الاحتياطات لتصل الى نتيجة محققة من الوجهة الهندسية والاقتصادية .

أما المشروعات الأخرى الخاصة باستغلال المياه المنحدرة من السدود والتيق التى يشير اليها حضرة العضو الفخام عزيز مريمم افندى فان الوزارة ستتم بدرسها ولكن بعد أن تعرض من المشروع الأول .

حضرة لويس أخنوخ فافوس افندى - هل يسمح معالي الوزير بأن يجيزنا عما اذا كانت تقدمت طلبات من شركات بخصوص هذا المشروع ؟

معالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - أذكر أنه تقدمت طلبات بهذا الموضوع ولكن سياسة الوزارة هي أن لا تعطى هذا المشروع لشركة ما لأنها ترغب أن تحتفظ به لحصلتها العامة .

(تصديق)

حضرة لويس أخنوخ فافوس افندى - وهل سيعرض هذا المشروع علينا ؟

معالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - نعم سيعرض المشروع على البرلمان بعد عرضه على اللجنة الفنية التى يختار أعضاؤها من كبار الأشخاص فى البلاد التى تتصف بمساقط المياه وبلاخطات هؤلاء الأشخاص قليلون فقد لا يوجد فى المملكة غير شخص واحد يخص بهذا العلم فانكثرا مثلا مع عظمتها الهندسية المعروفة لا يعرف أن بها أخصايتا واحدة لأنها لا تستعمل مساقط المياه لتوفر القمم لديها . ولكن قد يوجد هؤلاء الأشخاص فى أميركا وروسيا وإيطاليا وألمانيا لأن هذه البلاد تستغل مساقط المياه والوزارة بعد تحضير المشروع واستيفاء كل ما يتعلق به ستقوم بعرضه على هؤلاء الأشخاص الذين يجب أن يلاحظ أن وقتهم ثمين وأن المبالغ التى يتقاضونها فى مثل هذه الاستشارة كبيرة جدا .

حضرة عزيز مريمم افندى - لقد ارتعت تمام الارتياح لاجابة معالي الوزير . أولا لاحتام الوزارة بهذا المشروع الجيد وثانيا لحصولها على أن تحتفظ به لحصلتها العامة ولكن الذى أريد أن أقوله هو أن البلاد المصرية لا يكتفى فقط مشروع توليد الكهرباء من مساقط مياه خزان أسوان، بل أرى أن نلاحظ الوزارة وهى تصرف الأموال الهائلة على مشروعات الترع والسدود أنت تعمل على الانتفاع بمشروعات توليد الكهرباء من مساقط المياه عموما ونعنى أن توليد الكهرباء من مساقط المياه أمر بسيط ويمكن فيه أن تنتج قنعة صغيرة ويركب عليها محرك تتولد الكهرباء .

(هجة)

معالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - أنا كانت المشاريع تفتد بتل هذه الكيفية فما أسهل تنفيذها على الوزارة ،

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - مبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيهه خاص بالاستغاضة أى المبلغ المنظور صرفه لفائدة ماسون سنة ١٩٢٧ أما مبلغ ٢٩٠,٠٠٠ جنيهه فهذا خاص بالسنة الحالية .

معالي محمد شفيق باشا - ولكن ذكر فى التقرير أن مبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيهه هو للأعمال التمهيدية فى العام الماضى .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذا المبلغ صرف لفائدة مارس سنة ١٩٢٧ ولكن فى هذه السنة أدرج مبلغ ٢٩٠,٠٠٠ جنيهه .

معالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - هناك أعمال تمهيدية تقوم بها الوزارة وأخرى يقوم بها المقاول والمبلغ الذى أشارت إليه اللجنة خاص بأعمال المقاول .

معالي محمد شفيق باشا - اذا كانت هذه الأعمال التمهيدية خاصة بالمقاول فكيف صرف هذا المبلغ ؟

معالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - هذا المبلغ صرف على بناء منازل للوظفين وثمن أراضى زرعتم ملكيتها .

معالي محمد شفيق باشا - ومبلغ ٢٩٠,٠٠٠ جنيه ؟

معالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - هذا المبلغ خاص ببناء القناطر .

معالي محمد شفيق باشا - ولماذا قيل أن الأعمال التمهيدية سيبدأ بها فى يولييه القادم ؟

معالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - هذه الأعمال خاصة بالمقاول وهى لازمة قبل شروع فى بناء القناطر .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - المراد بالأعمال التمهيدية هو ما يسبق بناء القناطر .

معالي محمد شفيق باشا - هذه الأعمال أجريت فى السنة الماضية .

معالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - ولكنكم لم تتم فى السنة الماضية ولا يخفى على معالي شفيق باشا أن المقاول يحضر ماكينات ومعدات أخرى تدفع ثمنها الوزارة وتخصص قيمتها منه على أقساط .

حضرة عزيز مريمم افندى - تدرس وزارة الأشغال مشروع استغلال المياه من خزان أسوان لتوليد الكهرباء . فهل يستطيع معالي الوزير التصريح بالتأجيل التى وصلت الوزارة إليها ؟

وهل تدرس الوزارة أمر استغلال المياه المنحدرة من السدود والتيق بحيث يتم توليد الكهرباء فى عموم البلاد المصرية ؟

معالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - تدرس وزارة الأشغال الآن مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان وقد ذكرت أمام مجلس النواب أنى كلت القسم الميكانيكى التابع للوزارة بتحضير البيانات اللازمة وأعداد المشروع المبدئى وقد استحضرت الوزارة خبيرا إيطاليا من أكبر الاختصاصيين فى فن توليد الكهرباء من مساقط المياه وهذا الاختصاصى موجود الآن بأسوان وقد عرضت عليه الوزارة كل ما لديها من البيانات





حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - ان هذا المبلغ لم يذكر اعتبارا، بل ذكر بناء على تقديرات فنية مفرقة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - يظهر ان حضرة العضو لم يطلع على مشروع الميزانية ، ولو كان اطلع عليه لما ذكر انقراضه .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - من حيث انه واجب على المجلس ان يطلع قبل اعتياده الملايين على الأبواب التي تصرف فيها ، كان يجب على لجنة المسالية التي هي موكله من قبله ان تتحقق من هذه البيانات ، وتقدمها للمجلس ملخصة في تقريرها .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ان هذه البيانات موجودة في صفحة ٢٢٢ من مشروع الميزانية .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - اذا كانت لجنة المسالية رأت ذكر البيانات عن مبلغ ١٣٩,٠٠٠ جنيه فكان عليها أن تذكر بيانات مبلغ الملايين ومائة ألف جنيه .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - اننا لم نذكر التفصيل للوارد في مشروع الميزانية لأن تقرير اللجنة لا يمكن ان يحتوي على ما في المشروع كله . واقتصرا على ذكر تفصيل البيانات عن المبلغ الذى يصرف فعلا في هذا العام . وأما البيانات الخاصة بمبلغ الملايين ومائة ألف جنيه فذكره في الصفحة ٢٢٢ من مشروع الميزانية كما قلت ويكفى الرجوع اليها . وكان يحسن بحضرة العضو عند تلاوته تقرير اللجنة ان يضع أمامه مشروع الميزانية ليلم منه كل التفاصيل . واذا كان حضرته لم يطلع فلا يحسن به ان يقرض على اللجنة ولا يجوز ان نضج أوقتا في مثل هذه المناقشات .

معالي عثمان عرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - ما دامت التفصيلات المذكورة في مشروع الميزانية وقد سبق للمجلس أن اعتمد هذا المبلغ في العام الماضي فلا محل لهذه المناقشة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - لي ملاحظة أخرى - هي أن مرة تنفيذ هذه المشروعات تنفيذ البلاد فائقة كبيرة . ولذلك اطلب من وزارة الأشغال أن تزيد في عدد الوحدات التي تشتغل في السودان لأن مدة العمل هناك خمسة أشهر فقط . ولو أن هذه الوحدات زيد عددها بمقدار وحدة أو وحدتين لأمكن لما أن تشتغل في اتجاهات مخففة من الشمال ومن الجنوب لتفادي بعد ذلك وبمثل هذا تجهز الأعمال التهديدية بسرعة أكثر مما هو حاصل الآن .

معالي عثمان عرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - يظهر أن حضرة العضو لا يزال فاعل فكرة من هذه المنطقة وعن الصعوبات الهائلة التي تعانيها وزارة الأشغال ومهندسيها فيها . بمنطقة السودان هذه على بعد يزيد عن ألف كيلو متر من الجهة الجنوبية لخرطوم ، وليس بها سكان ، وهي مستقطات ملائ بالوحوش والبيكرو بات القاذبة ، ولا يمكن لأى رجل أن يخرج من مسكنه بعد الغروب ولا كان عرضة لأن تقتله الوحوش .

والصعوبات تقوم من مبدأ العمل . ولا يمكن للوزارة أن تبدأ عملها بشراء كراك ، وريال كثيرين بلزوم لها . والمسألة ليست مسألة مال تنتفع بسببها وإنما هي مسألة عمل يحتاج للأناة ولا يمكننا أن نبدأ فيه إلا بكراك أو اثنتين بناء على تصمم خاص بلام العمل في هذه الجهة . ويكون ذلك بمعرفة فنيين مختصين يحضرون الحال الخاصة لهذه المنطقة . وبعد أن تستغل الكراكات ينظر في تهيئة عملها ، وهل ظهر بها عيب أم لا ؟ وهل يمكن أن تستمر في العمل ؟ وهل يمكن زيادة التحسين فيها ؟ ثم مع هذا تتخذ الوزارة ما يلزم لصيانة حياة العمال والحفاظ علىهم وهل معهم . ولا شك أن ما تستفيد الوزارة في أول عام من التجارب يعود عليها بالمنفعة في العمل أثناء العام التالي . ولا يمكن للوزارة بعد أن قضت خمس سنوات في نظر ما يجب عمله في هذه المنطقة أن تتدل على فكرة أخرى كالتي يشير بها حضرة العضو .

وزارة الأشغال تود أن تنفذ هذه المشروعات في سنة واحدة لو استطاعت ولكن أمامها صعوبات تجعل عملية تدوير السرعة لا ، يطلبها حضرة العضو .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - لا شك أننا قلنا بمجهودات وزارة الأشغال . ولكن الذى أريد هو أن تجهد الوزارة في إنجاز الأعمال بسرعة على قدر ما تستطيع .

وبماسبة ما أجاهد معالي وزير الأشغال عن الكراكات أرجو أن يكون استحضار اللذين هما من مصانع الكراكات نفسها بأوروبا لإنجاز العمل في منطقة السودان ، ولا شك أن عمل هؤلاء الفتيين أفضل من عمل المهندسين المدنيين .

معالي عثمان عرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - قد قلت ان وزارة الأشغال تستعين بالمختصين من أى بلد كانوا . وهي لهذا تسترشد منذ علم آراء المهندسين الجيدين في تحضير الشروط اللازمة لهذه المشروعات وهي لم تنته منها الى الآن فقيام صعوبات كبيرة أمامها .

وقعت الجلسة للاستراحة وكانت الساعة السابعة والدقيقة الخامسة مساء .

أعيدت الجلسة الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساء .

على من تقرير اللجنة ما يأتى :

٢٩ - أما اللجنة الثالثة وهي الأعمال التي لم يبدأ فيها وموزعة على جلسة سنوات والمقدمة في المشرع بالبردين ٤٥ و ٤٦ فكلاهما أعمال قاصرة على القطر المصرى ويوجه البحرى والقيل ويتعلق بهما عدا إنشاء مكنتين لتفتيش الزى بالزقاق وطعنا (خبر السيد ٤٥) بمخمين حالة الزى والعرف وتبلغ قيمة التكاليف النهائية المقترحة لهذه الأعمال مبلغ ١,٠١٠,٠٠٠ ج. م تخص الوجه البحرى منها ٨٣٧,٢٠٠ ج. م والوجه القبلى ١٧٢,٨٠٠ ج. م وما أدرج بالمشرع لهذه الأعمال مبلغ ١٧٩,٨٠٠ ج. م من ذلك ٨٥,٥٠٠ ج. م تخص أعمال الوجه البحرى المينة بالسيد (٤٥) و ٩٤,٠٠٠ ج. م تخص أعمال الوجه القبلى المينة بالسيد (٤٦) وما يلاحظ على هذه الأعمال أن جزا كبيرا منها يتعلق بإنشاء جنابيات لبعض القراع الرئيسة بقصد تحسين حالة الزى .

صعبة جدا لوقوع تلك البلاد على نهاية ترعة قشيشة . ولذلك اقتبح فتحش  
رى قسم راجع الى وزارة الأشغال مشروعا لتحسين الري في هذه البلاد . وقد  
قدر لهذا المشروع تسعة آلاف جنيه . ومطلب ادراجها في ميزانية هذا العام  
ومنا كان الأهالي ينتظرون بفروغ صير تنفيذ هذا المشروع فاجأهم الوزارة  
بتأخير مع أى اعتقد أنه لا توجد جهات أوسع لاصلاح الري من هذه  
الجهة .

معلق عثمان محمد باشا ( وزير الأشغال العمومية ) - ان وزارة الأشغال  
ولجتي المالية والأشغال لمجسك الموفر متفقون جميعا على ضرورة بذل الجهود  
في تحسين حال الري والوزارة مستعدة بصفة خاصة لدروس المشروع الذي يشير  
اليه حضرة العضو المحترم . وان وجدت أن طريقة الري في هذه الجهات  
متعبة فلها ان تتأخر عن ادراج المبلغ اللازم لها في مشروع ميزانية السنة  
القابلة .

فلن نحرر اللجنة ما يأتي :

٢٢ - وقد لاحظت هذه اللجنة ما ورد بالمشروع ان كثيرا ما تتجاوز  
التقديرات النهائية لتكاليف الأعمال التقديرات الأولية بسبب غير متوقعة  
بلغت في احدها ما يزيد عن سبعة أمثال (مشروع المحسة - أبو بريق) .  
وفي بعضها أكثر من الضعف كما هو الحال في مشروعات مصرف بحر البقر  
ومشروع خط اللاحه من بحر البقر الى قنقوس ومشروع تعديل ترعة الوادي  
من انظرنا في الى العباسية وهذا مما يدل اما على حصول تغيرات هامة في هذه  
المشروعات وادخال تعديلات كبيرة على تصميماتها الأولى واما على عدم  
التدقيق في تقدير التكاليف عند طلب اقرارها والبدء في تنفيذها .

والجنة قد تدر على كل حال وجوب التدقيق في تقدير تكاليف مثل هذه  
الأعمال ولو انه من المعلوم أن مشروعات الري والصرف الكبرى قد يرد عليها  
من التعديل عند البدء في التنفيذ أو بعده ما يبعد بها عن التقدير الأول زيادة  
أو بنقص . ومن المعلوم أن البرلمان الحق بالطبع عند نظر الميزانية أن يقرر  
أسباب التعديل ومبرراته فيقرر أو لا يقره بما لظروف الحال .

٢٣ - وقد كان البرلمان في العام الماضي بأمر تخزين المياه  
وتوزيعها ، وقرر استبعاد المبالغ التي كانت مطلوبة في ميزانية السنة الماضية  
لمشروع جبل الأولياء . رغمًا عن وزارة الأشغال العمومية من البحث عن  
أفضل الطرق لتوفير وتخزين مياه النيل ، وقد رأت اللجنة من واجبا أن  
تستفسر عما وصلت اليه مباحث الوزارة في هذا الشأن بلقاء هذا الاجتماع .

قد تم الآن بحث مسألة الطمي في الخزان وحملت مساحة وقطاعات  
عرضية قوتت بالقطاعات القديمة وتبين منها أنه لا يحصل أى طمي  
في الخزان .

والمهندسون حارون بالعمل الآن في ساحة منطقة التخزين لمعرفة المنسوب  
اللازمة للتلية له حتى تكون كمية المياه المخزونة ضعف المخزون الحالي . وبعد  
عمل هذا الحساب ومعرفة حد المنسوب يصير عمل خريطة بين عليا المساحة  
التي تستفرد المياه وبسببها من معرفة مقدار التلويصات اللازمة دعها أصحاب  
الأعمال التي تستفرد مياه الخزان وتعمل الآن فرقة كبيرة من مهندسي مصلحة  
المساحة في تجهيز هذه الخرائط .

وتخلص هذا المشروع في إنشاء جنابيات ( أى ترعى الجنايات أو أحدها )  
تأخذ من الترع الرئيسية وتستعمل في الري بقصد منع الري المباشر من الترع  
الرئيسية واستعمال هذه الأخيرة الا في الجزء الباقي منها كترع لنقل المياه  
للأحياء التي تقسم اليها هذه الترع الرئيسية .

وقد أثار أمر الجنايات مناقشة في مجلس النواب تبين منها باعتراف من  
يخالفون معالي وزير الأشغال في أمر التوسع في عملية الجنايات أن هذه  
العملية لا غبار عليها من الوجهة الفنية ولكنها ربما استندت أموالا كثيرة .  
وترى هذه اللجنة الموافقة على إنشاء الجنايات المذكورة وان استندت  
أموالا كثيرة : ( أولا ) لأنها الطريقة الوحيدة التي يمكن بها إيصال المياه الى  
نهايات الترع والتغلب على الصعوبة الموجودة حالا في توزيع المياه أثناء  
الصيف . واطلا كل مالك حقه في الري ومنع ما هو حاصل الآن من  
انتفاع الملاك الواقعة أراضهم على الترع الرئيسية في أجزاءها الأولى بقسط  
من الماء يزيد من حقه بسبب وجودهم في الأجزاء الأولى من الترع  
الرئيسية و ( ثانيا ) لأنه سيكون من نتيجة تنفيذها اقامة العدل في توزيع  
المياه بين المستفيدين الأمر المدموم الآن في كثير من الجهات و ( ثالثا ) لأن  
تنفيذها يوفر أيضا على موظفي مصلحة الري عملية مراقبة توزيع المياه التي  
تستغرق مالا يقل عن خمسة شهور وتستدعي عمالا آخرين يبينون في كل  
سنة لمعاونة رجال الري في اجراء المراقبة المذكورة .

ومن مزايا الجنايات أيضا في الجهات التي يكون فيها الصرف بالآلات  
امكان ضبط توزيع المياه بالذقة في المناطق المذكورة بحيث لا تتسرب مياه  
الى المصارف فيمرملوى وتكلف الحكومة نفقة رفعها بالآلات فيمتنع  
بذلك ما هو حاصل من الزراع الواقعة أراضهم في الأجزاء الأولى من الترع  
من أخذ قسط وافر من مياهها فيضطرم لائقه ما يزيد على حاجتهم  
بالمصارف وترفع الحكومة بالآلات بينا لا يصيب من عداهم إلا الشيء القليل  
نما لا يفي بحاجاتهم .

وقد وافقت لجنة الأشغال لمجلس الشيوخ التي يرأسها معالي محمد شفيق  
باشا على هذا المشروع كما أكد معالي هذه اللجنة تقه .

والأسباب المتقدمة ترى اللجنة أنه من المصلحة اقرار مشروع الجنايات  
والندرج في تجميعه مع ملاحظة تعديل الفتحات وأن يبدأ العمل في الترع  
التي يعاني أصحاب الأراضي التي تروى منها شقاء أكثر من غيرها .

ولما كان يجب البدء بإنشاء الجنايات المذكورة ابتداء من هذه السنة  
حتى لا يضيع الوقت فقد اقتصر على دمج مبالغ تعريبية بمشروع الميزانية لكن  
أراض مستترع ملكيتها ولم تعدد عدد . ولم يدرج شيء يختص بامتدادات  
تكاليف الأعمال نفسها . وتأمل اللجنة أن تتحقق الوزارة في بحر السقراطية  
من تجهيز المشروعات الخاصة بهذه الجنايات حتى لا يتعطل سير العمل  
في تنفيذها .

حضرة أحمد أوسيف راضي اتندى - هل يتفضل معالي وزير الأشغال  
وبين لنا طريقة البدء في تنفيذ مشروع الجنايات ؟ وهل يراعى في التنفيذ  
أن يبدأ بالمناطق التي هي أكثر ضررا في الري من غيرها ؟ وفي أى مديرية  
كانت ؟ لانتا لاحظنا أن طريقة الري في بلاد كثيرة من بلاد مركز الواسطى

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - مع حقننا بالحكومة ...  
( ختمة )

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - على كل انسان منا أن يردى واجبه الوطنى فى مسألة حيوية كهذه، قد تفاقم فيها اتفاق لارضى المرافقة عليه . ونحن بصفة كوننا نواب الأمة نريد أن نستشير من الآن وأن نهدف الى المواضيع التى تجرى بشأنها المفاوضات، فأرجو بيان ذلك من معالى الوزير انما لم يكن لدى الحكومة مانع .

معالى حثان عرم باشا ( وزير الأشغال العمومية ) - الحكومة لا تعصر باكثر مما صرحت به فى الوقت الحاضر وذلك حرصا على المصلحة العامة .  
على من تقرير اللجنة ما يأتى :

٢٥ - هذا وقد كان البرلمان وافق على رغبة مؤداهم ضم القسم الخاص بزع الملكية التابع الآن لمصلحة المساحة الى وزارة الأشغال العمومية للأسباب التى يبينها كل من المبحثين السابقين بالجنسين فى تقريرها وبالاستعمال مما تم فى هذا الأمر تبين أن هذا التعديل لم يتم بعد وأجاب وزارة الأشغال بأنها لا زالت تتباحث مع وزارة المالية فى ذلك .

وترى اللجنة أنه يجب ادخال تعديل على النظام الحاضر يعطى الرغبة العامة فى إزالة الموانع، التى تحول دون تقدم العمل بالمشروعات تهددا مطروحا لأن أكثرها تشكو من وزارة الأشغال بالنسبة لبطء تقدم المشروعات هو استدعاء كل اشراف من جانبها على عملية زرع الملكية التى يجب أن تسبق الجانب الأكبر من المشروعات التى لنسها وقصد دل العمل على أن هناك بطأ فى سير أعمال ادارة زرع الملكية كما تمل عليه المذاتيات المتعاقبة التى تحتوى دائما على مبلغ كبير لتأخرات زرع الملكية .

وقد لاحظت لجنة الأشغال مجلس الشيوخ أن الحكومة لم تحسن صنعا بوضع يدها على اراضى زراعية مملوكة للأفراد من سنة مضت ولم تعطهم ائتمانتها فوراً عند وضع يدها على تلك الأراضى وبذلك تكون حرمتهم من ايرادات تلك الأطنان ولم تعطهم قيمة ايجارها من عهد وضع يدها عليها الى أن تصرف لهم الثمن وان فى اتباع الطريقة الحالية ضررا لينا على المزارعين الذين يخطرون ثمن اراضيهم سنتين أو ثلاثا بمجرد عدم اهتمام المالك بصرف قيمة ذلك الثمن .

وترى هذه اللجنة أنها ملاحظة وجبعية وتلفت نظر الحكومة الى العمل على ملائمة الضرر الذى يلحق من ذكرها بسبب البطء الحاصل الآن وترى أنه من العدل وجوب تعويض هؤلاء الملاك مادام لم يكن هناك مانع قانونى من قبلهم يؤخر صرف الثمن .

وقى هذا الصدد صرح معالى وزير المالية حين نظر ميزانية وزارة المالية أمام مجلس الشيوخ بجلسته ابل يوينه سنة ١٩٢٧ أن وزارة المالية مستعدة لاعادة النظر فى قانون زرع الملكية وأنه من العدل عند وضع وزارة المالية يدها على الأرض أن تدفع الثمن فذا تأخرت من دفعه بسبب ما وجب عليها أن تدفع مع الثمن قيمة ايجار الأرض من المدة التى تأخرت فيها عن الدفع .

وقد فكرت هذه الوزارة بالسرعة فى العمل فى الاستمارة بقسم الطيران الجيش الانجليزى لعمل نواطع فوتوغرافية لواءى من أسوان لناية أبو سبلل الى لمسافة طولها ٢٩٣ كيلومترا .

وقد تم الآن عمل مساحة ٢٠٠ كيلومتر من البحر وقد أتم قسم الطيران عمل نواطع فوتوغرافية عن المسافة المطلوبة وسار العمل فى تكبير هذه الخريط الأكن وتتشم أن تم فى آخر يوينه القادم ان لم تحصل موانع غير منظورة بسبب الحرارة الشديدة فى هذا القسم من بلاد النوبة فى مثل هذه الأوقات .

ويتشم المدير العام لهذه المشروعات أن تم جميع الباحث من النيط فى أكتوبر القادم أو نوفمبر وبذلك تتشم هذه الوزارة أنه يمكن تجهيز كل البيانات التى تقدم لجنة المالية فى يناير أو فبراير القادم .

٢٤ - هذا وقد صرح معالى وزير الأشغال بمناسبة ما ذكره أحد حضرات أعضاء مجلس النواب خاصا بمسألة توزيع المياه من خزائن مكرار والى كانت موضع بحث فى السنين الماضيتين وبأمر التوسع الحاصل فى زراعة اراضى الجزيرة وما اذا كانت الحكومة قد اقترت اتفاقا وضع فى هذا الصدد بما يأتى :

” أما ما يتعلق بالتوسع الزراعى الذى يجرى فى اراضى الجزيرة فالواقع أن كل تصرف النيل الأزرق فى الصيف يمر من سد ستارو ويرد الى مصر كما كان من قبل انشاء هذا السد . وأن كيات المياه التى تسحب لمشروع الجزيرة لا تتجاوز ما سبق تقريره بكتاب ضبط النيل . وهناك مسائل لا تزال محل بحث السلطات ولم تصل بعد بشأنها الى قرار حاسم ومتى انتهت الى شىء من ذلك وافيها به المجلس .

والحكومة على أى حال تضع هذه المسائل فى المكان الأول من اهتمامها وهى حريصة فيها على تحقيق مصالح البلاد .“

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - وودت فى التقرير اشارة الى مسائل لاتزال محل بحث السلطات ، وهى خاصة بالرى وحيوية لبلاد . فهل لمعالى الوزير - اذا لم يكن هناك مانع - أن يذكر لنا ايضا عن تلك المسائل التى يجرى البحث فيها ؟

معالى حثان عرم باشا ( وزير الأشغال العمومية ) - ان الحكومة لم تصل الى اتفاق للآن بخصوص تلك المسائل .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - مسألة الرى مسألة حيوية . وبالطبع لا يود أن تكون أمام أمر واقع فى اتفاق مع سلطات أخرى نتاجنا به الحكومة ، ويكون من الصعب التخلص من الارتباط مع تلك السلطات بعد ذلك ، فالأولى أن تتشارك الأمر من الآن بإبداء ما نراه متفقاً مع مصلحة البلاد فى شأن هذه المسائل متعاونين مع حكومتنا الوطنية .

معالى حثان عرم باشا ( وزير الأشغال العمومية ) - اذا كانت الحكومة موضع ثقة المجلس ، فليترك لها الحرية فى التفاوض ، وإذا تم شىء على يدها حرصته ومنذ عليه .

عن ذلك يكون عند نظر ميزانية وزارة الأشغال، ولكن مساعدة وكيل وزارة الأشغال صرح أمام لجنة الأشغال بهذا المجلس لما تكلمنا معه في هذا الموضوع أن وزارة الأشغال ليس لها من الأمر شيء وإن كان المبلغ واردا ضمن ميزانيتها . وأن وزارة المالية هي المتصرفة بواسطة قسم ترع الملكية التابع لها .

وما دعنا لم نحصل على وعد من وزير المالية برد الحق إلى أصحابه وما دام المبلغ واردا في ميزانية وزارة الأشغال المطروحة على حضراتكم الآن ومعالى وزيرها موجود فلماذا نرجوه أن يعدها برد الحق إلى أصحابه بمجرد ترع ملكيتهم وإذا حدثت إجراءات قضائية يودع الثمن في خزينة الحكومة . وأن يرغم المسأل عنهم في الحال . فهل يتفضل معاليه بأن يصرح لنا بما يراه في هذا الشأن ؟

مساعدة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - المبدأ الذى يقول عنه معالى محمد شفيق باشا .....

معالى محمد شفيق باشا - ليس الفرض أن يرد أحدها على الآخر ولكنا نطلب تصريرا من معالى وزير الأشغال العمومية .

مساعدة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - النظام الذى يمرضه معالى محمد شفيق باشا يرتبط بمبدأ قانونى وأريد أن ألفت نظر معاليه إلى أن دفع الثمن أو إيداعه أمر ميسور ولكن دفع فوائد مئينة على المبالغ يستدعى تشريعا جديدا .

معالى محمد شفيق باشا - لم أطلب فوائد مئينة بل قلت بأن يقتضب على هذه المبالغ فوائد على قاعدة ما تستولى عليه الحكومة من البنك الأهل على أموالها المودعة فيه .

مساعدة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - إن أية فائدة ولو كانت ١ ٪ تستدعى تشريعا وهذا ما أردت أن ألفت نظر معالى الباشا إليه .

معالى محمد شفيق باشا - هل العبد والقانون يميزان أن تستولى الحكومة على أملاك الناس من سنة ١٩٢١ وتحرمهم من الانتفاع بها ولا تمنح لهم ثمنها وإذا طولبت فائدة التأخير قبل أن القوانين القائمة لا تسمح بذلك ؟

اذن فنحن حق الملاك الطبيعى أن يمنحوا الحكومة قهرا من الدخول إلى أملاكهم قبل دفع ثمنها ككالا . ذلك هو الحاق والقانون فيما أنهم .

حضره محمد أحمد الشريف بك - أتى أضغ حاضرة صاحب المطال محمد شفيق باشا يباغله من جهة مبدأ التمويض ولكن أرجو أن يكون التمويض هو ما يوزن ريع الملك طبقا لما قرره معالى وزير المالية أمام مجلس الشيوخ وألا تحسب على المبلغ فوائد مئينة حتى لا تضطر إلى تشريع جديد خصوصا وأن بعض الأبطالان المتزومة ملكيتها موقوفة وليس لنظار الوقت أن يطالبوا بأية فائدة وإنما لم أن يطالبوا بإيجار المثل . وأنى أرجو معالى محمد شفيق باشا أن يعيد عن طلب الفائدة ويضع معى في طلب إيجار المثل .

معالى محمد شفيق باشا - أوافق على ذلك لأن النتيجة واحدة .

مساعدة محمد عجب باشا - فاعز الملكية مازم بأن يؤدى الثمن إلى صاحب الملك وأن تأتروجب عليه دفع الفائدة ولما كانت إجراءات ترع الملكية طويلة فأرى أن ترسع فائدة الثمن إلى صاحب الملك سواء كان الثمن باقيا

معالى محمد شفيق باشا - أسندت لجنة المالية إلى لجنة الأشغال مجلس الشيوخ أنها لاحظت على الحكومة وضع بعض على أراض زراعية مملوكة للأفراد من سنة مضت فقط .

مساعدة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ذكر سنة فقط فطلة مطبوعة دليل أن لجنة المالية ذكرت في الفقرة نفسها ما نصه : " وإن في اتباع الطريقة الحالية ضررا بيغا على المزارعين الذين يخطرون ثمن أراضهم ستين أو ثلاثا " .

معالى محمد شفيق باشا - اذن تصح هذه الفطلة في المضطبة . وقد أرسلت لجنة الأشغال إلى لجنة المالية بيانا بالائق من أثمان الأراضى التى تم الاستيلاء عليها قبل مارس سنة ١٩٢٦ أذكره لحضراتكم :

جنيه

١١,٩١٦ سنة ١٩٢١ وما قبلها .

٢,٥١٦ » ١٩٢٢

٣,٧٩٤ » ١٩٢٣

١٥,٥٩٦ » ١٩٢٤

٢٢,٥٢٨ » ١٩٢٥

ومن هذا البيان يرى أن التضرر على الحكومة للأهل من أثمان أراضهم لغاية فبراير سنة ١٩٢٦ ٩٩٣٧٠٠ جنيها أو نحو مائة ألف جنيه كما هو وارد في الميزانية .

فلما قدر لهذا الفائدة ٤ ٪ على أقل تقدير كان الناتج منه أربعة آلاف جنيه تكون من حق الملاك سويا . مع أن بعض هذا المبلغ تحت يد الحكومة من قبل سنة ١٩٢١ وقد صرح معالى وزير المالية أمام المجلس أن من العبد أن تمنح الحكومة للاك إيجار أملاكهم من وقت وضع بعض عليها . ولكن هذا التصريح ليس بمجد ولا بقرار من المجلس .

والأغرب من هذا أن يتضاعف الثمن الذى يلحق الملاك الذين ترع ملكيتهم بأن يستمروا على دفع العوائد والضرائب لأن التكليف يبق بأصنامهم والأموال تحصل بمقتضى التكليف .

لذلك لا أكتفى بتصريح معالى وزير المالية من أن العبد يقضى على الحكومة بدفع الثمن للاك أو إيداعه فى خزينة غرضة بمجرد وضع بعضا على ملكه بل أرجو من حضراتكم - وكلكم متأثر من هذا النظام - أن توافقوا على اقتراح أطوره على حضراتكم .

أنه عند ماضع الحكومة بعضا على عين متروك ملكيتها تنفع الثمن فوراً وإن تأخرت من دفعه لسبب ما يجب عليها (أولا) أن تنفع مع الثمن قيمة إيجار العين عن المدة التى تأخرت فيها عن الدفع (ثانياً) أن ترفع مال أو عوائد العين المتروك ملكيتها من تاريخ وضع يد الحكومة عليها وترد للاك أى مبلغ تكون أخذته لذلك من تاريخ وضع بعضا على تاريخ دفع الثمن .

(حضره صاحب المطال جعفر والى باشا وزير الحربية والبحرية) .

تذكرون حضراتكم أنى عند ما أودت الكلام في هذا الموضوع أشاء نظرياً ميزانية الإيرادات فال مساعدة مقرر لجنة المالية يبنى أن عمل الكلام

وبالاستسلام مما تم في هذا الأمر أجايت وزارة الأشغال ضمن اجابتها  
المرسلة للجنة الأشغال مجلس الشيوخ بأن هذه المسألة لا تزال تحت الدرس ،  
ولاحظت أن قاطر القطار قديمة جدا وأجريت فيها إصلاحات عديدة وبما  
أنها الأساس الحقيقي لبلد الصينية في الوجه البحري فإن كل عمل جديد فيها  
يجب إبرازه بعد تخصيص الدرس وعدم الاكتفاء بمشروع واحد فقط وبأن  
هذه اللجنة ولجنة الأشغال مجلس الشيوخ أن تدرس الوزارة تلك الدراسة حتى  
تتمكن من وضع المبالغ اللازمة لإصلاح حال هذه القطار في ميزانية العام  
المقبل .

حضرة لويس أغنوخ فانوس أفندي - ان المسألة الواردة في الفقرة ٣٧  
من تقرير اللجنة الخاصة بفتحات الجياض في الوجه القبلي حادة جدا ،  
الرئيس - لم تصل بعد إلى هذه الفقرة .

حضرة لويس أغنوخ فانوس أفندي - معالي وزير الأشغال ليس موجودا  
الآن والمسألة تحتاج لوجوده ووجود معالي وزير الزراعة أيضا لأن لجاليه  
آراء في هذا الموضوع أبداها أمام المجلس في الدورة الماضية ولهذا أطلب  
أرجاء النظر في الموضوع إلى الجلسة المقبلة حتى يحضر الوزير لأن هذه  
المسألة تهم أهالي مديرية أسبوط التي أنوب عنها كما تهم أهالي مديري  
جرجا والمنيا .

معالي محمد شفيق باشا - كنت أود الكلام في هذا الموضوع ولكن نظرا  
لعدم وجود معالي وزير الأشغال أحفظ نفسي إلى الكلام في هذا الموضوع  
في حضوره .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - يظهر أن معالي وزير الأشغال  
طلب في مجلس النواب ليرى في مشروع قانون مدرسة الهندسة  
الملكية وقد تأخر معاليه فيجس تأجيل العمل إلى جلسة أخرى .

معالي محمد شفيق باشا - ألا يمكن الاستمرار في تلاثة التقارير حتى يحضر  
معاليه ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - كيف ذلك وكل موضوع  
يحتاج إلى مناقشة ؟

وقعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة الثامنة والدقيقة العاشرة مساء على أن  
يؤجل للاجتماع يوم الاثنين ٢٠ ذي الحجة سنة ١٣٤٥ الموافق ٢٠ يونيو  
سنة ١٩٢٧ الساعة الخامسة مساء للاستمرار في نظر الميزانية ما

في خزينة الحكومة أو مودعا بالبنك الأهل ذلك لأن البنك يحسب فائدة على  
الأموال المودعة فيه وإلحاح المخططة تحسب أيضا فوائد على المبالغ المودعة  
لها . ويمكن للحكومة أن تدفع المبالغ بالبنك لحساب أصحابها حتى تعود  
اليوم الفائدة . أما مسألة الإيجار فتحتاج لإجراءات طويلة .

حضرة محمد أحمد الشريف بك - قلت أن الأوقاف ليس لها أن تستولى  
على فائدها ما ولكن لما أن تطالب بإيجار المثل وأن أرجو معالي وزير الأشغال  
أن يبدى رأيه في هذا الموضوع .

معالي عثمان عزم باشا (وزير الأشغال العمومية) - أقول لحضراتكم أني  
أعترف شخصيا أن المتروك ملكيته يحاسب على الرج فقد أخذت من أحيان  
بطريق نزع الملكية ودفع ل شخصيا الرج من وقت الاستيلاء على الأرض  
لغاية دفع الثمن .

معالي محمد شفيق باشا - قال حضرة زبيلنا أحمد أبو سيف راضي أفندي  
ان الحكومة نعت ملكية بعض أطيانه منذ خمس سنوات وقد استمر بلغ  
الأموال بعد نزع الملكية ومع هذا لم يستول على رصيدها ولا على ثمنها لأن .

معالي عثمان عزم باشا (وزير الأشغال العمومية) - اني استوليت على  
الرج .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - طرحت هذه المسألة أمام مجلس  
النواب وصرح معالي وزير المالية أنه يستند لدفع الثمن والرج .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لقد صرح بذلك معاليه أمام  
مجلس الشيوخ .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - بطبيعة الحال تراعى الحكومة عند  
تهدر الإيجار ما قد يكون دفعه المتروك ملكيته من الأموال واذا أرى أن  
تصرح معالي وزير المالية في هذا الموضوع أمام مجلس النواب كلف .  
الرئيس - لقد صرح معاليه أمام هذا المجلس في جلسة أول يونيو عام  
١٩٢٧ أثناء نظر ميزانية وزارة المالية بدفع قيمة الإيجار مع الثمن .

قل من تقرير اللجنة ما يأتي :

٢٦ - وكان مجلس الشيوخ قد وافق على ما دوتته لجنة المالية في  
تقريرها حين نظر ميزانية السنة الماضية من توجيه نظر الحكومة الخضرة  
إصلاح قاطر الدتا بكيفية تضمن زيادة المياه بالوجه البحري في أوائل  
الفيضان ، فأوردت وزارة الأشغال حيثذ بأنها تدرس - مع دراساتها لمشروعات  
زيادة الإراد الصينية - أسر تقوية القناطر المذكورة وجعلها صالحة لجز  
كية أكبر من المياه مما تقوى على حزمه الآن لكي يتيسر استعمال ما يمكن  
استعماله من مياه الفيضان التي تتسرب إلى البحر .

ملحق رقم ۱

بيان توزيع بند ٩ - صيانة أعمال الري سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨

بند ۹ - صيانة اعمال الري :

### الفئة الأولى

حجۃ

١٠٢٣٧٠ ..... ميانة جسر النيل

« وترسم الأعمال الفنية ... ٧١٠٦٣ »

و الترمذ :

أعمال ١٩٦٦ ١٩٦٧ ١٩٦٨ ١٩٦٩ ١٩٧٠ ١٩٧١ ١٩٧٢ ١٩٧٣ ١٩٧٤ ١٩٧٥ ١٩٧٦ ١٩٧٧ ١٩٧٨ ١٩٧٩ ١٩٨٠ ١٩٨١ ١٩٨٢ ١٩٨٣ ١٩٨٤ ١٩٨٥ ١٩٨٦ ١٩٨٧ ١٩٨٨ ١٩٨٩ ١٩٩٠ ١٩٩١ ١٩٩٢ ١٩٩٣ ١٩٩٤ ١٩٩٥ ١٩٩٦ ١٩٩٧ ١٩٩٨ ١٩٩٩ ٢٠٠٠ ٢٠٠١ ٢٠٠٢ ٢٠٠٣ ٢٠٠٤ ٢٠٠٥ ٢٠٠٦ ٢٠٠٧ ٢٠٠٨ ٢٠٠٩ ٢٠١٠ ٢٠١١ ٢٠١٢ ٢٠١٣ ٢٠١٤ ٢٠١٥ ٢٠١٦ ٢٠١٧ ٢٠١٨ ٢٠١٩ ٢٠٢٠ ٢٠٢١ ٢٠٢٢ ٢٠٢٣ ٢٠٢٤ ٢٠٢٥ ٢٠٢٦ ٢٠٢٧ ٢٠٢٨ ٢٠٢٩ ٢٠٣٠ ٢٠٣١ ٢٠٣٢ ٢٠٣٣ ٢٠٣٤ ٢٠٣٥ ٢٠٣٦ ٢٠٣٧ ٢٠٣٨ ٢٠٣٩ ٢٠٤٠ ٢٠٤١ ٢٠٤٢ ٢٠٤٣ ٢٠٤٤ ٢٠٤٥ ٢٠٤٦ ٢٠٤٧ ٢٠٤٨ ٢٠٤٩ ٢٠٥٠ ٢٠٥١ ٢٠٥٢ ٢٠٥٣ ٢٠٥٤ ٢٠٥٥ ٢٠٥٦ ٢٠٥٧ ٢٠٥٨ ٢٠٥٩ ٢٠٦٠ ٢٠٦١ ٢٠٦٢ ٢٠٦٣ ٢٠٦٤ ٢٠٦٥ ٢٠٦٦ ٢٠٦٧ ٢٠٦٨ ٢٠٦٩ ٢٠٧٠ ٢٠٧١ ٢٠٧٢ ٢٠٧٣ ٢٠٧٤ ٢٠٧٥ ٢٠٧٦ ٢٠٧٧ ٢٠٧٨ ٢٠٧٩ ٢٠٨٠ ٢٠٨١ ٢٠٨٢ ٢٠٨٣ ٢٠٨٤ ٢٠٨٥ ٢٠٨٦ ٢٠٨٧ ٢٠٨٨ ٢٠٨٩ ٢٠٩٠ ٢٠٩١ ٢٠٩٢ ٢٠٩٣ ٢٠٩٤ ٢٠٩٥ ٢٠٩٦ ٢٠٩٧ ٢٠٩٨ ٢٠٩٩ ٢١٠٠ ٢١٠١ ٢١٠٢ ٢١٠٣ ٢١٠٤ ٢١٠٥ ٢١٠٦ ٢١٠٧ ٢١٠٨ ٢١٠٩ ٢١١٠ ٢١١١ ٢١١٢ ٢١١٣ ٢١١٤ ٢١١٥ ٢١١٦ ٢١١٧ ٢١١٨ ٢١١٩ ٢١٢٠ ٢١٢١ ٢١٢٢ ٢١٢٣ ٢١٢٤ ٢١٢٥ ٢١٢٦ ٢١٢٧ ٢١٢٨ ٢١٢٩ ٢١٣٠ ٢١٣١ ٢١٣٢ ٢١٣٣ ٢١٣٤ ٢١٣٥ ٢١٣٦ ٢١٣٧ ٢١٣٨ ٢١٣٩ ٢١٤٠ ٢١٤١ ٢١٤٢ ٢١٤٣ ٢١٤٤ ٢١٤٥ ٢١٤٦ ٢١٤٧ ٢١٤٨ ٢١٤٩ ٢١٥٠ ٢١٥١ ٢١٥٢ ٢١٥٣ ٢١٥٤ ٢١٥٥ ٢١٥٦ ٢١٥٧ ٢١٥٨ ٢١٥٩ ٢١٦٠ ٢١٦١ ٢١٦٢ ٢١٦٣ ٢١٦٤ ٢١٦٥ ٢١٦٦ ٢١٦٧ ٢١٦٨ ٢١٦٩ ٢١٧٠ ٢١٧١ ٢١٧٢ ٢١٧٣ ٢١٧٤ ٢١٧٥ ٢١٧٦ ٢١٧٧ ٢١٧٨ ٢١٧٩ ٢١٨٠ ٢١٨١ ٢١٨٢ ٢١٨٣ ٢١٨٤ ٢١٨٥ ٢١٨٦ ٢١٨٧ ٢١٨٨ ٢١٨٩ ٢١٩٠ ٢١٩١ ٢١٩٢ ٢١٩٣ ٢١٩٤ ٢١٩٥ ٢١٩٦ ٢١٩٧ ٢١٩٨ ٢١٩٩ ٢٢٠٠ ٢٢٠١ ٢٢٠٢ ٢٢٠٣ ٢٢٠٤ ٢٢٠٥ ٢٢٠٦ ٢٢٠٧ ٢٢٠٨ ٢٢٠٩ ٢٢١٠ ٢٢١١ ٢٢١٢ ٢٢١٣ ٢٢١٤ ٢٢١٥ ٢٢١٦ ٢٢١٧ ٢٢١٨ ٢٢١٩ ٢٢٢٠ ٢٢٢١ ٢٢٢٢ ٢٢٢٣ ٢٢٢٤ ٢٢٢٥ ٢٢٢٦ ٢٢٢٧ ٢٢٢٨ ٢٢٢٩ ٢٢٣٠ ٢٢٣١ ٢٢٣٢ ٢٢٣٣ ٢٢٣٤ ٢٢٣٥ ٢٢٣٦ ٢٢٣٧ ٢٢٣٨ ٢٢٣٩ ٢٢٤٠ ٢٢٤١ ٢٢٤٢ ٢٢٤٣ ٢٢٤٤ ٢٢٤٥ ٢٢٤٦ ٢٢٤٧ ٢٢٤٨ ٢٢٤٩ ٢٢٥٠ ٢٢٥١ ٢٢٥٢ ٢٢٥٣ ٢٢٥٤ ٢٢٥٥ ٢٢٥٦ ٢٢٥٧ ٢٢٥٨ ٢٢٥٩ ٢٢٦٠ ٢٢٦١ ٢٢٦٢ ٢٢٦٣ ٢٢٦٤ ٢٢٦٥ ٢٢٦٦ ٢٢٦٧ ٢٢٦٨ ٢٢٦٩ ٢٢٧٠ ٢٢٧١ ٢٢٧٢ ٢٢٧٣ ٢٢٧٤ ٢٢٧٥ ٢٢٧٦ ٢٢٧٧ ٢٢٧٨ ٢٢٧٩ ٢٢٨٠ ٢٢٨١ ٢٢٨٢ ٢٢٨٣ ٢٢٨٤ ٢٢٨٥ ٢٢٨٦ ٢٢٨٧ ٢٢٨٨ ٢٢٨٩ ٢٢٩٠ ٢٢٩١ ٢٢٩٢ ٢٢٩٣ ٢٢٩٤ ٢٢٩٥ ٢٢٩٦ ٢٢٩٧ ٢٢٩٨ ٢٢٩٩ ٢٣٠٠ ٢٣٠١ ٢٣٠٢ ٢٣٠٣ ٢٣٠٤ ٢٣٠٥ ٢٣٠٦ ٢٣٠٧ ٢٣٠٨ ٢٣٠٩ ٢٣١٠ ٢٣١١ ٢٣١٢ ٢٣١٣ ٢٣١٤ ٢٣١٥ ٢٣١٦ ٢٣١٧ ٢٣١٨ ٢٣١٩ ٢٣٢٠ ٢٣٢١ ٢٣٢٢ ٢٣٢٣ ٢٣٢٤ ٢٣٢٥ ٢٣٢٦ ٢٣٢٧ ٢٣٢٨ ٢٣٢٩ ٢٣٣٠ ٢٣٣١ ٢٣٣٢ ٢٣٣٣ ٢٣٣٤ ٢٣٣٥ ٢٣٣٦ ٢٣٣٧ ٢٣٣٨ ٢٣٣٩ ٢٣٤٠ ٢٣٤١ ٢٣٤٢ ٢٣٤٣ ٢٣٤٤ ٢٣٤٥ ٢٣٤٦ ٢٣٤٧ ٢٣٤٨ ٢٣٤٩ ٢٣٥٠ ٢٣٥١ ٢٣٥٢ ٢٣٥٣ ٢٣٥٤ ٢٣٥٥ ٢٣٥٦ ٢٣٥٧ ٢٣٥٨ ٢٣٥٩ ٢٣٦٠ ٢٣٦١ ٢٣٦٢ ٢٣٦٣ ٢٣٦٤ ٢٣٦٥ ٢٣٦٦ ٢٣٦٧ ٢٣٦٨ ٢٣٦٩ ٢٣٧٠ ٢٣٧١ ٢٣٧٢ ٢٣٧٣ ٢٣٧٤ ٢٣٧٥ ٢٣٧٦ ٢٣٧٧ ٢٣٧٨ ٢٣٧٩ ٢٣٨٠ ٢٣٨١ ٢٣٨٢ ٢٣٨٣ ٢٣٨٤ ٢٣٨٥ ٢٣٨٦ ٢٣٨٧ ٢٣٨٨ ٢٣٨٩ ٢٣٩٠ ٢٣٩١ ٢٣٩٢ ٢٣٩٣ ٢٣٩٤ ٢٣٩٥ ٢٣٩٦ ٢٣٩٧ ٢٣٩٨ ٢٣٩٩ ٢٤٠٠ ٢٤٠١ ٢٤٠٢ ٢٤٠٣ ٢٤٠٤ ٢٤٠٥ ٢٤٠٦ ٢٤٠٧ ٢٤٠٨ ٢٤٠٩ ٢٤١٠ ٢٤١١ ٢٤١٢ ٢٤١٣ ٢٤١٤ ٢٤١٥ ٢٤١٦ ٢٤١٧ ٢٤١٨ ٢٤١٩ ٢٤٢

أراض

10:47 ساعة الصراف

١٠٩٩١ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١

[illegible]

٢٧٢١

۷۰۰۰ ... .. حاکم وصیف ابی قیر ... ..

١٧٠٠٠ ... .. هارييف ادارة الطبقات في ابي المنجا

٥٠٠ مياه صيفية بجزء من مساحة متفحة بطامبات الأميرية ...

برعمال ۲۲۶ ۲۲۵ ۲۲۴ ۲۲۳ ۲۲۲ ۲۲۱ ۲۲۰ ۲۱۹ ۲۱۸ ۲۱۷ ۲۱۶ ۲۱۵ ۲۱۴ ۲۱۳ ۲۱۲ ۲۱۱ ۲۱۰ ۲۰۹ ۲۰۸ ۲۰۷ ۲۰۶ ۲۰۵ ۲۰۴ ۲۰۳ ۲۰۲ ۲۰۱ ۲۰۰ ۱۹۹ ۱۹۸ ۱۹۷ ۱۹۶

١٣٥٠ ..... طهیر مجری آقای النیل الأیض

## الفئة الثانية

4

المباحث المتعلقة بالقوى والظواهر. نقطة التحارب الذاتية

مقياس فتوري في قناطر الدلتا ..... ١٨٠٠

أعمال الوقاية من طغيان النيل في الوجه البحري ... ٣٢٤١٧

تعديل فحات الترع والمصارف في الوحه البحرى ..... ٢٠٤٧٤

تعداد التعرف: الواحد المسمى ..... ١٧٠٩

تطبيقات المصروف في الوجه العربي

١٧٠٩

١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠

٩٥٠٠ ١٠٠ ٢٠٠ ٣٠٠ ٤٠٠ ٥٠٠ ٦٠٠ ٧٠٠ ٨٠٠ ٩٠٠ ١٠٠٠

أشمال الوفاية من طعنان النيل و الوجه القبلي ... ١٧٧٤٤

تعديل قنات الترع والمصارف و الوجه القبلي ... .. ١٤٥٠٢

تعديل الترع في الوجه القبلي ..... ٨٥٣١

تعديل المصارف في الوجه القبلي ٢٥٥٩٣ ... .. ٢٥٥٩٣

جولة الفشة الثانية ... ١٥٥٩٧٣

ملحق رقم ۲

مكشف بيان المنصرف على المصارف في سنة ١٩٢٦-١٩٢٧ مائة وفي السنتين السابقتين

تفتیش ری اول		تفتیش ری ثانی		تفتیش ری ثالث		تفتیش ری رابع		المجموع
طریق	جانبه	طریق	جانبه	طریق	جانبه	طریق	جانبه	
۵۸۷	۲۴۶۶۱	۲۱۵	۱۰۹۵۹	۱۹۰	۱۱۷۵۴۶	۳۹۸	۱۲۴۶۵۸	۳۸۹
۵۱۸	۷۵۰۵۷	۹۸۷	۱۳۶۰۸	۳۵۸	۶۵۵۴۶	۶۸۷	۱۱۶۷۲۰	۵۵۰
۹۷۵	۵۵۵۵۱	۰۶۱	۱۶۹۸۵	۲۲۸	۷۱۳۸۷	۹۰۰	۱۲۵۳۰۸	۱۶۵
۸۰	۱۵۴۶۶۱	۲۶۴	۵۱۵۵۲	۷۶۶	۲۵۲۴۵۵	۹۸۵	۳۶۴۶۷۷	۰۹۲

### ملحق رقم ٣

احصائية عن أطوال المصارف في كل سنة ابتداء من سنة ١٩١٧

السنة	قسم أول	قسم ثان	قسم ثالث	قسم رابع	المجموع
١٩١٢	٨٩١	٥٥٦	٦٩٥	١١٨٥	٣٢٢٧
١٣	٨٩١	٥٦٨	٦٩٥	١١٨٥	٣٣٣٩
١٤	٨٩١	٥٦٨	٧٥١	١٢١٨	٣٤٢٨
١٥	٨٩١	٥٦٨	٧٥١	١٢١٨	٣٤٢٨
١٦	٨٩١	٥٦٨	٧٥١	١٢١٨	٣٤٢٨
١٧	٩٢٢	٥٦٨	٧٥١	١٢١٨	٣٤٥٩
١٨	٩٢٩	٥٦٨	٨١٤	١٢١٨	٣٥٢٩
١٩	٩٢٩	٥٦٨	٨١٤	١٢١٨	٣٥٢٩
٢٠	٩٢٩	٥٧٤	٨١٤	١٢١٩	٣٥٣٦
٢١	٩٦٢	٥٧٤	٨١٤	١٢٢٧	٣٥٧٧
٢٢	٩٨٥	٥٧٤	٨٢٠	١٢٢٧	٣٦٠٦
٢٣	٩٨٥	٥٧٤	٨٣٤	١٢٢٧	٣٦٢٠
٢٤	٩٩٢	٥٧٤	٨٣٤	١٢٣٤	٣٦٣٤
٢٥	٩٩٦	٦٠٩	٨٣٥	١٢٥١	٣٦٩١
٢٦	١٠١٤	٦٣٧	٨٩٢	١٢٥١	٣٧٩٥



## مجلة الشيوخ

### مضبطة الجلسة الثانية والخمسين

المنعقدة علنا في يوم الاثنين ٢٠ ذي الحجة سنة ١٣٤٥ الموافق ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٧

(١) التصديق على محضر الجلسة السابقة (٢) اجراءهم المأرمة في الملاحظات الواردة في تقارير المهاد موافقة عليها ولا يسرى ذلك على الماسي (٣) تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ (القسم الثاني) - المصروفات - قسم ١٠ وزارة الأشغال العمومية - فرع ٢ إلى - فرع ٣ إدارة عموم المبانى - فرع ٤ القسم الميكانيكي - فرع ٥ مصلحة التنظيم (٤) أعاد مبلغ ٢٠.٠٠٠ ج. م لمصاريف الرقعة المحكية أن أوردوا - بحاله إلى لجنة المالية وعرضته اللجنة على المجلس بصفة مستعجلة (٥) أعاد مبلغ ٤٠٠٠ ج. م في ميزانية وزارة الخزانة لشراء قضبان لمدار المحوذية للصرة بطنده - بحاله إلى لجنة المالية وعرضته اللجنة على المجلس بصفة مستعجلة (٦) موافقة المجلس على الأيمانين المذكورين (٧) الاستمرار في نظر تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ (القسم الثاني) - المصروفات - قسم ١٠ وزارة الأشغال العمومية - فرع ٥ - مصلحة التنظيم .

(ج) من جلسات هذا الأسبوع حضرات :

ابراهيم نور الدين بك . حسن رشوان حمادى بك .  
رزق شحات شعيرة بك . صليب فلوديوس باشا . محمد  
عمود بك . اللواء محمود فؤاد باشا . محمد الحفنى الطرزي  
باشا . حسن أحمد المدينى بك . محمود الاترى باشا .  
(د) من جلسات الأسبوع الماسي وهذا الأسبوع حضرة :

نهي حنا ويصا بك .  
وحضر حضرة صاحب المعالي عثمان محرم باشا وزير الأشغال العمومية .  
تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات :  
عبد الفتاح رجائي أفندي . الشيخ محمد عز العرب بك . محمد أحمد الشريف  
بك . علي عبد الرازق بك .  
حبيب المصري بك سكرتير عام .  
أعلن حضرة صاحب العزة الرئيس افتتاح الجلسة .

تلى طلب الاجازة المقدم من حضرة صاحب السعادة يوسف قطاوى  
باشا عضو مجلس الشيوخ وهذا نصه :

القاهرة في ١٥ يونيو سنة ١٩٢٧

حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ

بالنظر لاضطرارى الى السفر لاوروبا لأجل الاعتناء بصحتي قبل موعد  
انقضاء المؤتمر البرلماني الجاري في البرازيل حيث تشرفت بأن أمثل فيه مجلس  
الشيوخ المصري أرجو من دولتك الترخيص لي بالانقطاع عن أعمال المجلس  
ابتداء من يوم الأحد ٣ يولي القادم الى نهاية هذه الدورة .  
وتفضلوا بقبول فائق احترامي يا

يوسف قطاوى

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه الاجازة ؟  
أصول : موافقون .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الرابعة عشر تمهله برئاسة حضرة  
صاحب العزة محمد طولى الجزار بك وكلى المجلس .  
وبحضور حضرات الأعضاء ما علنا :

أولا - القائمين :

(١) بإجازات وهم حضرات :

بيوى مذكور بك . حسين رشدى باشا . محمد السيد  
أبو علي باشا . محمد طلعت حرب بك . أحمد محمد  
مجازى بك . محمود محمد حسن الشندوبى باشا . اسماعيل  
سرى باشا . عبد الرحمن صبرى باشا . يحيى ابراهيم باشا .  
محمد زكى عبد الرازق بك . الدكتور حبيب خياط بك .  
محمد صفوت باشا . عمر أحمد خلف الله بك . السيد  
حسين القصي بك . أحمد ذوالفقار باشا .

(ب) غير لاذن وهم حضرات :

ابراهيم الطاهرى بك . بولس حنا باشا . الشيخ سنوسى  
منصور . محمد الباقى باشا . محمد نصي يكن بك .  
على يكن باشا .

ثانيا - المختارين :

(١) عن جلسة اليوم حضرات :

علي اسماعيل بك . محمود بيونى أفندي . يوسف قطاوى  
باشا . مصطفى رشيد بك . سعيد نهي الزوي بك .  
الدكتور سوريال جريس سوريال أفندي .

(ب) عن جلستي اليوم والفرد سادات :

محمد منازى باشا . أحمد الشريعى باشا .

(١) تصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

أصوات : لا

معالي محمد شفيق باشا - تكلمنا في الجلسة الماضية طويلا عن وجوب دفع الحكومة لإيجار العين التي تزعم ملكيتها ولم أجد بيانا عن ذلك في المحضر. على أنه ثابت في الصفحة ١٧ من مضبطة الجلسة الحادية والخمسين أنه اقترحت أنه عند ما تضع الحكومة يدعا على من مزعم ملكيتها تدفع الثمن فوراً، وإن تأخرت عن دفعه يجب أن تدفع مع الثمن قيمة إيجار العين عن المدة التي تأخرت فيها عن دفع الثمن وأن تدفع مال أو عوائد العين المزعم ملكيتها من تاريخ وضع يد الحكومة عليها وتزد تلك أى مبلغ تكون أخذته لتلك من تاريخ وضع يدعا إلى تاريخ دفع الثمن .

وفي اعتقادي أن المجلس وافق على هذا الاقتراح ولكن لم أرا فيجد ذلك في المحضر وفي المضبطة، لذلك أرجو أن يؤخذ الرأي على هذا الاقتراح إتماما لما حصل في الجلسة السابقة .

الرئيس - المجلس لم يصدر قرارا خاصا بهذا الاقتراح ومعالي وزير الأشغال لم يبد رأيا في الاقتراح .

معالي محمد شفيق باشا - الاقتراح مقدم والواجب أن يؤخذ الرأي عليه.

الرئيس - لا مانع من ذلك ويمكن أخذ الرأي على ذلك الاقتراح في هذه الجلسة .

معالي محمد شفيق باشا - أرجو إتمام الاجراءات الواجب اتخاذها بشأن هذا الاقتراح .

الرئيس - قلنا لمالك بأن يؤخذ الرأي على الاقتراح اليوم على أن ملاحظتكم ليست تصحيحا للمضبطة وإنما هي لفت نظر المجلس لأبداه رأيه في اقتراح تقدم.

معالي محمد شفيق باشا - المهم أن يعرف رأى المجلس في الاقتراح .

( حضر معالي محمد فتح باشا ووزير الزراعة ) :

الرئيس - هل توافقون حضراتكم بعد ذلك على محضر الجلسة السابقة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

( ٢ ) اجراءهم المعارضة والملاحظات الواردة في تقارير اجراء موازنة عليها لا يسرى ذلك على الماضي .

على اقتراح من معالي محمد شفيق باشا بهذا الشأن وهذا نصه :

حضرة صاحب السعادة وكل مجلس الشيوخ

أنتشر بلفت نظر مساعدكم والمجلس المحرق في قرار هام أصدره مجلس النواب يوم السبت الماضي في موضوع آثاره حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد بك رمزي . فأقر المجلس اقتراحا لحضرة صاحب الدولة سعد باشا نصه :

الرئيس (سعد باشا) - لا مانع من أن يقرر المجلس أن كل اقتراح يرد في تقرير من التقارير التي تمر عليه ، ولا يصادف منه اعتراضا يعتبر مصدقا عليه من المجلس بصفته رغبة، ولكني أدري أن مثل هذا القرار لا يمكن أن يسرى على الماضي ."

وأضاف على ذلك حضرة صاحب الدولة ثروت باشا ما يأتي :

رئيس مجلس الوزراء - الواقع أن دولة الرئيس أدار المسألة فيما يتعلق بالمستقبل والحكومة توافق على أن المسائل الواردة في تقارير الجبان ولا يمتنع عليها من المجلس أو من الحكومة تعتبر من الآن ملزمة للحكومة ولولم يؤخذ قرار بالموافقة عليها .

أما فيما يخص الماضي فهناك بعض الصعوبة في تطبيق هذا الحكم ولكن يمكن التوصل منه بأن تمتد الحكومة النظر في المسائل المشكوك فيها لم تطرحها على المجلس ليعيد النظر فيها ( تصديق ) ."

ولكن تم الفاتحة بتعاون المجلسين أرجو من مجلسي المحرق أن يقر هذا الجيدا الذي به تعتبر اقتراحات الجبان وحضراتكم كأنها حاصلة على موافقة المجلس إذا حصل السكوت عليها من المجلس والحكومة لا

محمد شفيق

حضرة محمود أبو النعربك - أدري أن يؤجل النظر في هذا الاقتراح إلى جلسة مقبلة حتى يتسنى لأعضاء هذا المجلس أن يدرسوا هذه المسألة دراسة وافية يتمكنون بها من إبداء رأيهم عن بيعة فالمسألة جديرة بالناية ذه عبارة عن تقرير مبدأ متضاه أن السكوت عن كل ما يرد في تقارير الجبان من الملاحظات والاقتراحات - ولو عرضا - يعتبر رضاهما وإقرارا لها .

اختلفت الآراء في مجلس النواب وجرى البحث طويلا بين من تكلموا في هذا الموضوع فيجدون أن تعطى المسألة عنها وأن لا تتصلب في تقرير ما يجب أن تقرره .

لهذا أرجو أن يؤجل النظر في هذه المسألة إلى أول جلسة من جلسات الأسبوع المقبل لندرسها وتبين وجه الصواب فيها وحسبنا ذلك وزع اقتراح معالي محمد شفيق باشا على حضرات الأعضاء .

معالي محمد شفيق باشا - المسألة في غاية من البساطة والوضوح ولا تحتاج إلى بحث طويل في تقارير لجنة المسائل ملاحظات واقتراحات وجبة فلذا سكت المجلس عنها اعتبر ذلك منه موافقة عليها وكذلك إذا سكت الوزراء يمثل الحكومة في المجلس فإن سكوتهم يعتبر قبولا . وعلى ذلك يمكن أن نقول للحكومة أنك قد قبلت جميع ما ورد بتقرير لجنة المسألة كأنه رضاهما ونظامها بالتنفيذ ولا أدري متى تأجيل النظر في هذا الموضوع للأسبوع المقبل لا ليس من المقول أن تقول للحكومة أنك قد أخطأت في قبول ما ورد من الملاحظات والاقتراحات في تقارير الجبان في قبول تنفيذها . وعلى فرض أن هناك رأيين في هذا الموضوع فلا شك عندي في أن المجلس يأخذ بالرأي الذي سلبت به الحكومة وبقبته .

لهذا أرجو المجلس أن يوافق على هذا المبدأ .

حضرة محمود أبو النصر بك - أما أنا فأرى - وليس هذا رأي وحدي - أن الرضاء الذي يريد معالي محمد شفيق باشا أن يستعجه من سكوت المجلس ليس في محله وإذا سألتم حضرة الأستاذ الشيخ محمد عن العرب بك عن هذا ينبغيكم أنتم السكوت إنما يصير رضاء إذا كان من البركرائها تستحي أن تجيب .

كل ما أطلب هو أن نعطى الوقت الكافي لتبين الموضوع وتقرر المبدأ الذي يكون أساساً يعمل به في المستقبل وعليه فأرجو إجابة طيبي وإذا جله رأى المجلس موافقة لرأي معالي محمد شفيق باشا في الأخذ بهذا المبدأ فيجب ألا يسحب ذلك على الماضي فينزع بذلك وجه من وجوه الاعتراض .

معالي محمد شفيق باشا - إن الحكومة قد وضعت بهذا المبدأ فلا محل لفتح باب المناقشة .

حضرة محمود أبو النصر بك - هذا لا يمنع المجلس من دراسة الموضوع وقد لا يكون هناك خلاف في الرأي بين معالي محمد شفيق باشا عند ما استوفى بحث المسألة ولهذا لا أزال متمسكاً بطلب التأجيل أسبوعاً .

سعادة محمود شكري باشا - عند النظر في الاقتراح المستقدم من معالي محمد شفيق باشا يجب أن نلاحظ أن هناك شقين : الشق الأول يتناول ما يجري عليه العمل من الآن فصاعداً وهذا وافقت عليه الحكومة ومؤيده أن السكوت على رغبة أروى من الآراء الواردة في تقرير الجبان يعتبر موافقة عليه وأن الحكومة تأخذ بهذا القرار الفصلي ؟

والشق الثاني خاص بما معنى من الملاحظات والآراء الواردة في تقارير الجبان فإن الحكومة رأيا آخر مخالفاً لرأياها عن الفقرة الأولى ، فأرى ونحن ننظر في الميزانية أن نسير على القرار الذي قبلته الحكومة في العمل من الآن فصاعداً . أما فيما يخص بالفترة الماضية فأوافق على تأجيل النظر فيه للأسبوع القادم .

حضرة محمود أبو النصر بك - وما رأى سعادة المقرر إذا قرر المجلس في الشق الثاني عند نظره في الأسبوع المقبل ما يتفق المبدأ الذي تضمنته الشق الأول والذي يرد أقراره الآن ؟

سعادة محمود شكري باشا - إنني أتكلم عن الماضي . أما ما يخص المستقبل فإني موافق على ما قرره الحكومة .

حضرة محمود أبو النصر بك - عجبا لهذا .

سعادة محمود شكري باشا - قلت إن الحكومة قبلت المبدأ فلا معنى لأجل النظر فيه .

حضرة محمود أبو النصر بك - يا سبحان الله ، أسأل حضراتكم . إن تلك الملاحظات والآراء تمر عليكم فطأة على عواطفها مبشرة . فهل تقولون أنك تزهون اليها نظر من يتبعها بالانقص والتدقيق ؟ لا . إن هذا لا يتأتى . ويجب أن يترك لنا الوقت الكافي للنظر والبحث في هذا الموضوع كما فصل أعضاء مجلس النواب .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - المسألة بسيطة كما قال معالي محمد شفيق باشا لأن صرف القرار إلى المستقبل معناه أن الرغبات التي تبناها لجنة المالية أو غيرها من الجبان في التقارير التي تقدمتها لحضراتكم ، والمفروض أنك أطلعت عليها قبل الجلسة . أنت تلك الرغبات إذا لم تحصل من حضراتكم معارضة فيها فإن الحكومة تقول أنها تعتبر سكوتكم اقراً لها وتتصرف فيها على هذا الاعتبار ، فما اعتراض حضراتكم على ذلك ؟

إننا بسكوتنا لا يمكن أن نكون معترضين فنحن إذن موافقون ، وما دامت الحكومة موافقة على ذلك فما الذي يرد منا ؟ إننا إذا كانت لنا ملاحظات فنبدها وإذا قالت لجنة المالية رأي وسكتنا نحن عنه وسكت كذلك مثل الحكومة فندله رئيس الحكومة يقول بأن هذا السكوت يعتبر قبولاً ، فهل يصح أن نقض هذا ونقول إن هذا السكوت لا يعتبر رضاء ؟ إن لنا أن نتأفف كل فترة من التقارير وإذا لم نتأففها فهذا يكون هذا موافقة عليها ؟

إن قرار مجلس النواب في محله وأرى الموافقة عليه بشقيه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - إذن المجلس يقرر أن ما يرد في تقارير الجبان من ملاحظات ولم يصلح عليه المجلس صراحة بل سكت عنه يعتبر مقبولاً منه على ألا يسرى ذلك على الماضي .

حضرة عزيز مريم أفندي - تناقش المجلس في جلسة ٢ مايو في مشروع قانون الحرس الملكي وقد تقرر إعادة إله اللجنة وقد مضى على ذلك أكثر من شهر ونصف . ( هبة ) .

أصوات : الجلسة اليوم مخصصة لنظر الميزانية .

الرئيس - يمكن لحضرتكم تقديم اقتراح بتمزيقه .

حضرة سعد مكرم بك - الجلسة الأولى من كل أسبوع كانت مخصصة لنظر الأعمال العادية .

الرئيس - لقد تقرر في الجلسة الماضية أن تكون جلسة اليوم للميزانية .

حضرة سعد مكرم بك - وثني ينظر في الأعمال العادية ؟

الرئيس - سيحدث لها يوم آخر .

(٣) - تقريرة المالية من مشروع ميزانية لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ -

(تمت ثانياً) - المصروفات - قسم ١٠ وزارة الأشغال - فرع ٢

إلى - فرع ٤ - إدارة عموم المائي - فرع ٤ - قسم الميكانيكي - فرع ٥ -

مصلحة الخدم .

معالي محمد شفيق باشا - في الجلسة الماضية وبعد تلاوة الفقرة السادسة والعشرين من تقرير لجنة المالية الخاصة بإصلاح القناطر الخيرية قررنا إدراج المناقشة فيها حتى ينحصر معالي وزير الأشغال . وإلا أن أقول لحضراتكم إنني في البؤرة الماضية وجهت سؤالاً لمعالي وزير الأشغال خاصاً بإصلاح هذه القناطر إذ أنه ابتداء من أول يولي إلى ١٠ أغسطس من كل عام لا تأخذ ترع الويه البحري المياه الكافية لرى الأراضي منها . ولأجل أن تأخذ كفايتها

من المياه يلزم لها ثمانون مليون متر مكعب من المياه يوميا ولكن في مدة الأربعين يوما منه لا يعلو لها إلا أن أكثر من ستين مليوناً من الأمتار المكعبة في أول يولييه وتزداد تدريجياً في هذا الوقت تكون الأراضي الزراعية في أشد الحاجة لياه وحصولها زراعات القطن والذرة والأرز وتكون فيه المياه كثيرة ولكن ليست بالدرجة التي تكفي لرى أراضي الوجه البحرى : وحسب التقرير الرسمى الذى وزعته وزارة الأشغال حديثا تكثر المخالفات ضد نظام مناولات الرى لدرجة أن الوزارة لا يمكنها التغلب عليها .

ولقد جاء في الصفحة الثانية عشرة من ذلك التقرير ما يأتى :

” وقد كبرت صعوبات عظيمة في يولييه اذ تكررت المخالفات ضد لائحة الشراى حتى أصبحت لا يكاد يمكن مكافئتها “ ولقد بلغ عدد المخالفات ١٩٩٨٢ مخالفة .

في هذا الوقت يمكن إعطاء الترع المياه الكافية لأنها في حاجة الى خصباته وخمسين مليون متر مكعب من المياه في مدة الأربعين يوما والقطار لا يحجز الا بنسبة ستين ترات واحد أمام وأربعة ستين ترات خلف من مياه الفيضان . ولقد كانت كمية المياه المنصبة في مجرى النيل يجرى القطار انليزية في العام الماضى ألفا وخصباته مليون من الأمتار المكعبة في الأربعين يوما فلو كانا أنه يمكننا أن نأخذ خصباته مليون من الأمتار المكعبة للترع حتى يسترخ الأملأ يكون الباقي ” وهو ألف مليون “ يصرف بجري القطار . ولقد وعد معالى وزير الأشغال بدرس هذه المسألة وقال أنه لا يمكن زيادة المياه قبل أن تم دراستها وأنه يرجو أن يدرج الاهتمام اللازم لهذا المشروع - اذا وجدت له ضرورة - في ميزانية هذا العام ولكننا لم نجد الآن في الميزانية شيئا من هذا وقالت الوزارة انها ما زالت تدرس الموضوع .

والأحظ أن لجنة المالية أوردت تقريرها عن ميزانية وزارة الأشغال ما يأتى : فعدم الاكتفاء لمشروع ولسد “ فكاننا أمام مشروعين وأخشى أن تكون هذه اللجنة منصرفة الى مشروعات تحجز من المياه الصيفية اذ أن مشروع القطار خاص بمياه الفيضان ولا علاقة له بالمياه الصيفية .

والذى أدرجه رمة بأهالى الوجه البحرى هو أن تتكرم الوزارة بدراسة المسألة بأسرع ما يمكن حتى يمكن البت فيما عند نظر ميزانية العام المقبل .

معالى عثمان محرم باشا (وزير الأشغال) - أشارك حضرة العضو المحترم في كل ما قاله ولكني الأحظ أن القطار انليزية بنيت - كما يعلم معاليه - في عهد المنصور لهجد له باشا وكنا نعرف أنه ظهر لانه بعد عدم صلاحيتها للاستعمال واضطرت وزارة الأشغال منذ ثلاثين أو خمس وعلاين سنة الى العمل على تقويتها .

فأذا أرد زيادة كمية المياه الى تحجز خلف هذه القطار القديمة فيجب بحث ذلك بحثا وافيا لأن حياة الوجه البحرى متوقفة على هذه القطار وكل عمل يراد ادخاله عليها يجب دراسة دراسة تامة وأظن أن المدة التي مضت بين السنة الماضية وبين تحضير الميزانية المعروضة على حضراتكم لم تكن كافية لإتمام بحث الموضوع وعمل كل حال فالوزارة تتقدم أهمية الموضوع وتعمل ما يمكن للاسراع في تنفيذه .

معالى محمد شفيق باشا - أشكر معالى وزير الرى بانه .

حضرة سعد محرم بك - ورد في مشروع الميزانية القى وزع علينا في الصفحة رقم ٢٥٣ بند ٢٧ مبلغ ٥٠٠٠ جنيهه لاصلاح الأضرار الناتجة ... ( خفية ) .

أرجو حضرات الأعضاء أن لا يوافقوني فيما أريد أن أقول .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أرجو حضرة العضو أن ينظر حتى نصل في التقرير الى باب الأعمال الجديده .

نلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

٢٧ - وقد حصلت عند نظر ميزانية السنة الماضية المناقشة في أمر فصحت الحياض بالوجه القليل فصرح سعادة وكل وزارة الأشغال وتقد بأن الوزارة مهتمة بما اجتمعا خلاصا وشرفت تمامها وأنها رأيت أن أنجح علاج لها انما هو توسيع فصحت الحياض بحيث يمكن رى الحوض الواحد في أقل من المسلة التي يستغرقها الآن ريه كما صرح سعادته أيضا أن الوزارة تأمل أن توفى الى حل هذه المسألة في وقت قريب بتوسيع فصحت الحياض وقد استملت اللجنة مما تم في هذا الأمر فأجابت وزارة الأشغال أن توسيع فصحت الحياض بالوجه القليل لا ضرورة له سوى ملء هذه الحياض في زمن أقصر مما يستغرقه الآن أو عبارة أخرى حتى تستطيع مصلحة الرى تأخير إطلاق المياه في المواعيد الحالية .

ولما كانت وزارة الزراعة ترى عند هذا الرأى أن أنها تعتقد أن تأخير إطلاق المياه في الحياض يضربها ضربا عظيما وتعتقد أيضا أن تأخير إطلاق المياه وما يترتب عليه من التأخير في زراعة الشعوى يضرب بصغار الملاك ويستفيد منه أصحاب الوابورات الذين اتخذوا عمل الآبار الارتوازيق في أراضي الحياض تجارة لم فذلك رأى أن لوجيل تنفيذ هذا الموضوع وجار الآن دراسته بمعرفة فائض الرى وسنرى ما يستقر عليه رأى وزارة الزراعة بعقبة نهائية وضعتها بيدها في تنفيذ تدريجيا .“

حضرة سعد محرم بك - ملاحظتى التي أريد أن أسيها هي أنه قد ورد في مشروع الميزانية في الصفحة رقم ٢٥٣ بند ٢٧ مبلغ ٥٠٠٠ جنيهه لملء الأضرار الناتجة عن السيل في الجهة الشرقية لمديرية الجيزة لأرجو من معالى الوزير أن يبين لنا عدد مصروف السيل الى تقرير عمله في هذه الجهة ، وماتم منها الآن . كما أرجو أن يتكرم معاليه ببيان مالم في الشكوى المقدمة من أهالى الصف بخصوص مصرف السيل الذى يرطون عمله في الجهة البحرية بدلا من الجهة الغربية .

معالى عثمان محرم باشا (وزير الأشغال) - لو اطلع حضرة العضو على مشروع الميزانية في الصفحة ٢٦٤ لوجد بها مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيهه للمشروع وقاية شرق الجيزة ومطلوب منه هذا المبلغ ٢٤٠٠ جنيهه للبد في العمل . أما مبلغ خمسة آلاف جنيهه الذى يشر اليه حضرة العضو فهو اعتماد سنوى وهو غير المبلغ المخصص لمشروع الوقاية . وهذه المسألة تحت الدرس وستعرض على صد انتهائ الميزانية وسندبا بالجهات التي كان الضرب فيها أكثر من غيرها .

حضرة عقل محمد بك - الشكاوى قدمت منذ ثلاث سنوات . وهل كل حال فاني ارجو معالي الوزير أن ينظر في هذا الموضوع .  
معالي عثمان عرم باشا (وزير الأشغال) - انى مستند لذلك .

حضرة عثمان عرم باشا (وزير الأشغال) - تناقشنا في البعثة الماضية في توسيع فتحات الحياض وبعد وكيل وزارة الأشغال بتوسيع هذه الفتحات وقد ورد في الفقرة ٢٧ من تقرير لجنة المسألة أن وزارة الزراعة ترى أن تأخير إطلاق المياه في الحياض مضر ضرراً عظيماً بعضار الملاك ويستفيد منه أصحاب الزاويرات الذين اتخذوا عمل الآبار الارتوازية في أراضي الحياض بحجارة ولم ولكن الزراعة لا تحتاج المياه في هذا الوقت سواء أكانت زراعة الذرة أم القطن حتى يقال أن أصحاب الزاويرات يستفيدون من ذلك وإنما طلب تأخير إطلاق المياه في الحياض هو لأن الموعد الذي تطلق فيه عادة مكر وضع قبل نضج المحصولات الصيفية ولو أحسنت الوزارة صنعا تشجع في توسيع فتحات الحياض حتى يمكن ملء تلك الحياض في زمن أقصر ويجب أيضاً توسيع فتحات الصرف فيمكن صرف مياه الحياض في زمن قصير وبذلك تتبدى الزراعة الشتوية في موعدها وتجهز الأراضي للزراعة الصيفية لذلك أرجو معالي الوزير إجابة هذا الطلب .

معالي عثمان عرم باشا (وزير الأشغال) - كانت وزارة الأشغال تميل إلى إجابة ما يطلبه حضرة العضو ولكن وزارة الزراعة وهي الوزارة المختصة ترى من الوجهة الفنية أن تأخير إطلاق المياه في الحياض ليس في مصلحة الأراضي لأن المياه الجارية وهي مياه أول الفيضان مشبعة بالطمي فتأخير إطلاق المياه عنها هذه الحياض بإحدى الصافية وحرمانها من الطمي مما يؤدي إلى الإضرار بالزراعة الشتوية . وليس لدى الملاك كلهم آبار ارتوازية لدى القطن بل إن هناك قاصراً على الأغنياء الذين يطالبون بتأخير إطلاق المياه للاحتياج بمياه آبارهم والانتفاع على حساب صغار المزارعين الذين لا يصلحون بناء من الخسوف لهم وأخذ المياه بمن غل حتى لا تنشف زراعتهم .

وتأخير إطلاق المياه بسبب انخفاض حالة الأرض لأن الأمطار في الصيف لا يستعملون السباد ويستفيضون حته بالطمي الذي تحمله المياه فيفيضان فلذا حرمت أراضي الحياض من المياه الجارية تكون قد حرمناها من أهم عنصر من العناصر الحيوية للزراعة .

وهذه مسألة رأاه بنفسه معالي وزير الزراعة وأشار على وزارة الأشغال بأن تترك في الأمر لأن المسألة خطيرة وتجب دراستها دراسة عامة إذ لا يصح أن تضحي مصالح صغار المزارعين باستيفاد أصحاب الزاويرات فضلاً عن أن هذا يؤدي إلى استئصال أراضي المصعبد وهي التي تنتج أحسن محصول الشتوية .

من أجل هذا رأاه وزارة الأشغال أنه لا يمكنها القيام بهذا المشروع ونصحت لمن يريد من مزارعي الوجه القليل أن يزرع زراعة صيفية إن بجر في زراعتها أي في يناير وفبراير أسوة بزارعي القليوبية والمنوفية لا في أواسط مارس وأبريل كما فعل أهالي البراري ومنى أخذ مزارعو الوجه القليل بنصيحتنا أمكنهم أن يجمعوا القطن في أوائل أغسطس . أما لو أهملوا وتأخروا في الزراعة لعدم كفاية ما منعه من الموائى مثلا فانه لا يمكنهم

حضرة سعد مكرم بك - معالي الوزير وبعد عند ما قدمت سؤالاً لخاص بمصرف النيل أن يبحث موضوعه يقرر تنقله إلى الجهة البحرية . فأرجو من معالي الوزير أن يبين لنا ما إذا كان يخص هذه المسألة حتى نطمئن نفوس أهالي تلك الجهة .

معالي عثمان عرم باشا (وزير الأشغال) - لم يتم شيء في هذا الموضوع للآن ولكني مستعد لبعثه

حضرة سعد مكرم بك - هناك مسألة أخرى وهي أني سبق لي أن اقترحت عمل وصلة لترعة الحاسر التي تمر بقرب طلمبات القليوبية وتوصل إلى فرع الملتقى وقد وافق المجلس على الاقتراح ، هذه التربة كانت قد عملت لرى سبعة فدان فقط والآن بلغت مساحة الأراضي التي تروى منها ألفاً ومائتي فدان وهذه التربة ضيقة وفتحات المرائي التي تأخذ من بدايتها واسعة فلا تصل المياه إلى نهاية التربة فما رأى معالي الوزير في ذلك ؟

معالي عثمان عرم باشا (وزير الأشغال) - انى مستعد لبعث هذه المسألة وإذا تفصل حضرة العضو بمقابلي في الوزارة يبرف النتيجة .

حضرة عقل محمد بك - منذ ثلاث سنوات تقدمت شكوى بخصوص مصرف بحر بها القديم الذي يمر من الحلاق إلى اتحادية بمركز كفر الشيخ وقد بدئ في إنشائه ولم يتم فأرجو من معالي الوزير أن يبين لنا ما تم في الموضوع وهل أدرج له في الميزانية المبلغ اللازم ؟

معالي عثمان عرم باشا (وزير الأشغال) - لم تصلى أية شكوى للآن خاصة بهذا الموضوع وهذه أمر صحت بهذه الشكاوى وهل كل حال فاني على استعداد لبعثها .

حضرة عقل محمد بك - مصرف نمر ٦ بحجة كرم الطويل مركز كفر الشيخ لم يظهر منذ ثلاثين سنة حتى أصبح غير صالح لتصريف المياه التي تصب فيه من المصارف الأخرى فهل أدرج في ميزانية هذا العام المبلغ اللازم لتطهيره ؟

معالي عثمان عرم باشا (وزير الأشغال) - هذا المصرف داخل ضمن المناطق التي تهرر الأشاء بطلمبات للصرف بها وأدرج المبالغ اللازمة لما في الميزانية وكما سبق أني قلت لحضراتكم أن عملها سيتهى بعد ثلاث سنوات .

حضرة عقل محمد بك - كذلك ترعة منشة التي تمر بتاحية الزاوية مركز كفر الشيخ لم تظهر منذ عشر سنوات وتهدمت من ذلك شكاوى عديدة فهل تفصل معالي الوزير بالنظر في هذه الشكاوى ؟

معالي عثمان عرم باشا (وزير الأشغال) - لم تصلى أية شكوى في هذا الموضوع .

حضرة عقل محمد بك - ربما كانت الشكاوى محفوظة في الوزارة .

معالي عثمان عرم باشا (وزير الأشغال) - كل ما يصل للوزارة معنوا باسم وزير الأشغال يمرض عن وأطلع عليه .

حضره محمود أبو النصر بك - مع موافق على الرغبة التي أبداهها حضرة صاحب المطالب محمد شفيق باشا أسأل معاليه ماذا يرى في حالة ما إذا أرادت الحكومة نزع ملكية عين من الأعيان واختلعت مع صاحبها في تقدير قيمتها كأن تقدرها الحكومة بمائة مالا وصاحب العين يقدرها بمائتي جنيه فإذا يكون الحكم إذا طالت مدة الخلاف .

الرئيس - إذا استولت الحكومة على العين فإنها تدفع للمالك الثمن والفوائد، معالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال) - نزع الملكية له قانون وكافة الاجراءات مبنية به .

حضره محمود أبو النصر بك - أعرف ذلك القانون ولكنه لم يتعرض لهذه المسألة التي تتعلق بإيجار العين المتروكة ملكيتها عن المدة التي يحصل فيها تأخير في دفع الثمن .

معالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال) - لا يمكن تنفيذ هذه الرغبة الا بتشريع جديد .

حضره محمود أبو النصر بك - اذا أقر المجلس هذه الرغبة فيجب احترامها مادامت لا تخالف القانون .

معالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال) - إذا كانت هذه الرغبة تخالف القانون الجارى العمل به فلا يسع الحكومة الا أن تقدم للبرلمان بتشريع جديد .

حضره محمود أبو النصر بك - هذه الرغبة لا تخالف القانون ولكن القانون سكت عنها .

معالي محمد شفيق باشا - هذه الرغبة لا تستوجب تعديل قانون نزع الملكية الجارى العمل به لأن نزع الملكية تتبع فيه طريقتان : الأولى وهي الاتفاق البودي بين الحكومة والمالك وهذا لا يحتاج مطلقا الى اجراءات قضائية فإذا حصل الاتفاق وتأخر دفع الثمن فهذا هو محل الشكوى وهذا هو موضوع اقتراحى والى أذكر أننى بالنيابة عن بعض الشركات اغتقت مع الحكومة ووضعت الحكومة بها على الأرض ولم أحصل على ثمنها الا بعد ستين . وما قامت الحكومة بتضع بدعها على العين عقب الاتفاق وليس من العدل أن تتخلف بالأرض ويمرر صاحبها من الثمن والزبح .

أما الحالة الثانية فهي حالة حصول الخلاف على الثمن فان قانون نزع الملكية لا يميز الحكومة وضع اليد الا بعد اجراءات وهذه الاجراءات هي أن تعين الحكومة خبيراً في مدة معينة وبعد تقدير الثمن يمرتته تقوم الحكومة بإبداه في خزائنة المحكمة المختصة وتضع بدعها على العين فوراً فالأمر الذى يشير اليه حضرة محمود أبو النصر بك لا يطبق على هذه الحالة بل على حالة الخلاف كما قلت تودع الحكومة الثمن في خزائنة المحكمة التي تدفع فائده عنه من المائة . سعادة محمود شكرى باشا (مقرر الجلسة) - أرجو أن يلاحظ معالي شفيق باشا أن الحكم الأملى لا تدفع فوائد له المبالغ المودعة لديها . معالي محمد شفيق باشا - تدفع المحكمة للخططة فائدة ٣ بالمائة .

حضره محمود أبو النصر بك - المناسبة هذه الرغبة أذكر لحضراتكم أن الحكومة تزم ملكية جزء من أرضى منذ ثلاث سنوات ولم تحصل على الثمن لأن من أى مستمر على دفع المال .

جنى القطن الا في وقت متأخر . على أن وزارة الأشغال تبذل أقصى جهدها في المحافظة على الزراعة الموجودة في الحياض ، وعلى كل حال فالكلالة الأخيرة في هذه المسألة الخطية يجب أن تكون للوزارة الفنية وهي وزارة الزراعة ويمكن لحضرة العضو أن يناقش معالي وزيرها عند نظر ميزانيتها . ووزارة الأشغال لا تتأخر عن تنفيذ ما يطلب منها لمصلحة الأهالي .

حضره سحمان غيربال القمص بك - المدة التي تطلب تأخير اطلاق المياه فيها لا تحتاج فيها الزرامة لرى حتى يمكن أن يقال ان أصحاب الوايورات يستفيدون . وانما طلب التأخير هو لانتظار تمام نضج المحاصيل وجنيها .

معالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال) - المسألة هي أن بعض الأهالي الذين لا يملكون أرضاً وانما أباأرا اتروائية يسبون في تأخير اطلاق المياه حتى تتأخر الزراعة الشتوية فيضطر المزارعون لزراعة القطن متأخراً كما يضطرون لأخذ المياه من آبارهم . وهذه الملوحة قد أضحت من معالي وزير الزراعة ويمكن لحضرة العضو أن يناقش عند نظر ميزانية وزارة الزراعة كسقي أن يبلت .

حضره محمد عوض جبريل افندي - أرجو من معالي الوزير انفاق مما تم بخصوص المتزل الكائن على جسر النيل في طلعا وبشله تأخر الخططة وهو الموضوع الذى سبق أن كلمته فيه .

معالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال) - لا أذكر ما تم في الأمر ولو تكلم حضرة العضو بالمشور في الوزارة لأكتفى افادته عما يطلبه .

حضره عبد الرحمن الموم بك - يظهر مما سمعته الآن من معالي وزير الأشغال أنه لم يتم الاتفاق بين وزارتي الأشغال والزراعة على موعد دى الحياض وصعد المزارعين لا يبرون الموعد فيضطرون بجنى اقصاصهم قبل نضجها وفى ذلك ضرر جسم عليهم . بخلاف كبار المزارعين المتصلين بمصالح الحكومة فانهم يبرون الموعد فلا يلحقهم ضرر ما .

لذلك أرجو معالي الوزير أن يسرع بالاتفاق مع وزارة الزراعة على الموعد ويصله قبل حلول شهر أغسطس .

معالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال) - مواعيد اطلاق المياه في الحياض معروفة وعندما يحصل تعديل فيها يعلن عن ذلك في الجرائد وبواسطة المراكز قبل حلول الموعد بوقت كاف .

الرئيس - معالي محمد شفيق باشا اقتراح خاص بإمان الأراضي التي نزع ملكيتها عرض على المجلس في الجلسة الماضية ولم يمت فيه وسبقى الآن على حضراتكم .

حضره عبد الفتاح رجاى افندي (السكرير البرلمانى) - هذا هو نص الاقتراح :

" أرجو من حضراتكم - وكلكم متأثر من هذا النظام - أن توافقوا على اقتراح أنه عند ما نضع الحكومة بها على عين متروكة ملكيتها تدفع الثمن فوراً وان تأخرت عن دفعه لسبب ما يجب عليها . (أولاً) أن تدفع مع الثمن قيمة إيجار العين من المدة التي تأخرت فيها عن الدفع . (ثانياً) أن تدفع مال أوصولها العين المتروكة ملكيتها من تاريخ وضع يد الحكومة عليها وترد تلك اى مبلغ تكون أخذه لذلك من تاريخ وضع بها على تاريخ دفع الثمن . "

في الدرجات كلها وزيادة خبرين في فئة البكال الخارجين عن الهيئة ومن  
نقص مبلغ ٢٠٨ ج.م في أجور عمال اليومية المنصبة على هذه الفئة .

أما عدد الوظائف المأداة والموقفة فانه لم يطرأ عليه تغيير ما . أما الموظفين  
الثلاث زيدا في وظائف الخدماء الخارجين عن هيئة البكال فانها تقلص من  
اعتادات اليومية حسب ما جاء بالمذكرة الايضاحية .

٣٠ - أما زيادة مبلغ ١٩١٤٢ ج.م في الباب الثاني فنشأت (أولا)  
من زيادة مبلغ ١٠٠٠ ج.م في بند ٢ مصاريف الانتقال وبطل السفيرة  
بسبب الأعمال التي أدخلت في برنامج الانتشاطات الجديدة و ٥٠٠ ج.م في  
بند ٨ " صيانة وترميم المباني " بسبب زيادة مبانى الحكومة واحتياج  
بعضها للصيانة والترميم و ١٤٠٠ ج.م في بند ٩ "تصديلات وأعمال جديدة  
صغيرة" بسبب التعديلات التي تسطها مصالح الحكومة المختلفة (وأتانيا) من  
تخفيض مبلغ ٣٨٥٨ ج.م أهمه مبلغ ٣٥٠٠ ج.م في بند ١٠ " إحصار  
مكاتب لمصالح الحكومة " نتج من شراء الحكومة لبناء محافظة الاسكندرية  
كما استثنى به عن بعض الأماكن الموزعة .

هذا وقد جاء بالمذكرة الايضاحية أنه تم الاتفاق على أن تتولى وزارة  
الحربية صيانة مبانيها وترميمها مما ترتب عليه نقل مبلغ ٦٠٠ ج.م الى ميزانية  
الوزارة المذكورة تكون حقيفة الزيادة في الاعتادات المخصصة للصيانة  
والترميم والتصديلات والأعمال الجديدة الصغيرة هي ٢٥٥٠٠ ج.م  
لا ١٩٠٠٠ ج.م .

وتوافق اللجنة على الزيادة التي طلبت في البنود ٨ و ٩ سائلة الذكر  
لأنها تراها كلها ضرورية وتقتضيها مصلحة العمل .

٣١ - أما فيما يخص باعتادات الباب الثالث (أعمال جديدة) فالزيادة  
فيها هي مبلغ ١٠١,٧٧٣ ج.م  
والأعمال المدرجة في هذا الباب مقسمة الى ثلاث فئات (الفترة الأولى)  
تخصص بالاعتادات اللازمة لخواصة الأعمال المدرجة في ميزانية السنة الماضية  
(والفترة الثانية تخصص بالمشروعات المستعجلة المنظور انجائها في السنة المالية  
الحاضرة (والفترة الثالثة تخصص بالمشروعات المستعجلة الموزعة تكافئها على  
جمله سنوات .

وقد جاء بالمذكرة الايضاحية خلاصا بالأعمال الجديدة انه نظرا لتأخير  
في المصادقة على ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ لم تتمكن مصلحة المباني من  
تنفيذ البرامج الخاص بالأعمال الجديدة التي بلغت جملة اعتاداتها ٢٩٨,٢٢٧ ج.م  
وقد أتى ذلك الى ترجيل جزء ليس بالقليل من هذه الاعتادات الى ميزانية  
الستتالية وهذا اضطرت لخال الزيادة ربط الباب الثالث الى ..... ج.م  
بسبب احتياجات المصالح المباني جديدة وخصوصا في وزارتي المعارف  
والزراعة ومصلحة الصحة .

وبالاستلام مما صرف على الأعمال الجديدة التي كانت مقررة في ميزانية  
السنة الماضية تبين انه مبلغ ١٥٥,٨٥٧ ج.م فقط مع أن المقدّر بالميزانية  
لهذه الأعمال كان مبلغ ٢٩٨,٢٢٧ ج.م

٣٢ - (١) - الفترة الأولى - أعمال هذه الفترة مبنية تفصيلا  
في البند ١٣ في الصفحات من ٢٦٩ الى ٢٧١ من المشروع ويظهر من

الرئيس - اذا أقر المجلس هذه الرغبة فالتك طبعا مستفيد منها .  
سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ما يطلبه معالي شفيق باشا  
يتفق مع ما جاء به تقرير لجنة المالية .

حضرة محمود أبو النصر - بل أن تقرير اللجنة أهم وأتم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه الرغبة التي أبدلها معالي  
عبد شفيق باشا ؟

( موافقة ) .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

وبناء على جميع ما تقدم تكون المبالغ المطلوب اقتطاعها لهذا الغرض هي  
كلآتي وقد أقرها مجلس النواب :

بنو مصر  
١٩٢٦,٩٥١ ج.م - باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات ( كما هو في مشروع الميزانية ) .

١,٠٢٢,٧٥٩ ج.م - ٢ - مصاريف عمومية ... ( بعد حذف ٣٠٠ ج.م  
من بند السفيرة و ٣٧٦ ج.م من الأثاث ) .

١,٧٩١,٨٤٥ ج.م - ٣ - أعمال جديدة ... ( بعد حذف ١٠٠ ج.م  
من شراء وتركيب مهابات حوامة بالسودان ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد بتقرير اللجنة وهل الاعتداد  
المقدر للباب الأول وقدره ٤٨٣,٩٥١ ج.م ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتداد .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتداد المقدر للباب الثاني -  
مصاريف عمومية - وقدره ١,٠٢٢,٧٥٩ ج.م جنبا .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتداد .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتداد المقدر للباب الثالث -  
أعمال جديدة - وقدره ١,٧٩١,٨٤٥ ج.م جنبا .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتداد .

تلى من تقرير لجنة المالية ما يأتي :

### فرع ٣ - إدارة عموم المباني

٢٨ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٢٦٧,٧٢ ج.م  
وكان المقدّر له في السنة الماضية مبلغ ٥٠٨,٣١٧ ج.م تكون هناك زيادة  
قدرها ١١٨,٧٥٥ ج.م وهي موزعة كما يرى من جدول المقارنة على الأرباب  
الثلاثة .

٢٩ - قى الباب الأول ( ماهيات وأجر ومرتبات ) زيادة قدرها  
٨٤٠ ج.م وقد نشأت من زيادة مبلغ ١٠٤٨ ج.م بسبب الزيادات الاضاحية

بناء مدرسة للقنون والصناعات البعابية بمقدار تكليفها ١٦٠,٠٠٠ ج. ٢٠  
 وإنشاء مدرسة بحرية صناعية بالسويس بمقدار ٣٠,٠٠٠ ج. ٢٠ وبناء جسر  
 له سعيد ونفتيش حوض شريف ومكاتب لفرس ومجلات البوليس ومقدور  
 ٣٧,٦٠٠ ج. ٢٠ وإنشاء مباني مركز أبو القناطر بمقدار ١٥٠,٠٠٠ ج. ٢٠  
 وبناء مخازن لمصلحة الصحة بمقدار ١٢٠,٠٠٠ ج. ٢٠ ووزارة الأشغال  
 على قطعة أرض واقعة على شارع السكة البيضاء البعابية ومقدور لها  
 ٣٥,٠٠٠ ج. ٢٠ ومعمل الأمصال المضادة ومقدور ١٤,٠٠٠ ج. ٢٠ ومستشفى  
 رمدي بدير سعيد ومستشفى للحمامات بالإزناقي ومستشفى بالإداري وإنشاء  
 أقسام إضافية بمستشفيات الأمراض العقلية بالخانكة ومستشفى الاسكندرية  
 ومستشفى السويس ومستشفى رشيد ومقدور ٧٤,٨٤٠ ج. ٢٠

ومما يلاحظ أن ما يخص مصلحة الصحة من عمليات هذه الفئة هو  
 تسع عمليات من سبع عشرة تبلغ قيمة تكليفها الأولية ١٣,٣٨٤

٣٥ - وقد تبين لهذه اللجنة حين فحصها ميزانيات السنة الماضية والسنة  
 الحالية أن مصلحة المبانى لم يتمكنوا في السنوات الماضية أن يقوم بتفسيح  
 ما تقرره لها من المشروعات في كل سنة منها مما يجعل هذه اللجنة تشك  
 في مقدورها على تنفيذ المشروعات المبينة بالمشروع ، ولكن اللجنة رأيت  
 أن تبقى الاعتراضات في ما مضى عليه نظرا لما علمت من معالى وزير الأشغال  
 من أن مصلحة المبانى قد أصبحت ذات قدرة على القيام بما حصد اليها  
 من الزاوي مبالغ فضل ما أدخل عليها من التحسين وما هو في حياها  
 من عيوب إذ أدورى مساليه إلى الوزارة علقت حركات بعض التفاتش  
 وانتجت الأخطاء من بين موظفيها وأسعدت اليهم الأعمال وعملت الترتيبات  
 اللازمة لمنع جميع موظفيها بالمصلحة من الاشتغال بالخارج وأنه جالبا لبحث  
 عن المهندسين الأكفاء من مصرين وأجانب فحينئذ بمصلحة هذه المصلحة وأن  
 بعض المهندسين الذين سبق إرسالهم في بعثات لأوروبا سيوفدون في بحر  
 السنة الحالية وتأمل اللجنة أن تكون نتيجة هذه التقارير وما سمحت به وزارة  
 المالية من استعمال خمسة في المائة من قيمة المقدرة للأعمال الجديدة في تعيين  
 مستخدمين للأعمال المذكورة - قيام هذه المصلحة بكل برنامج الأعمال  
 الجديدة المبين بالمشروع .

٣٦ - هذا وقد طلب معالى وزير الأشغال حين نظر ميزانية هذه المصلحة  
 أن يضاف إلى اعتبارات الأعمال الجديدة مبلغ ١٢,٠٠٠ ج. ٢٠ لوظفين  
 الموقنين الذين يخصصون لتحصين المصحات والمقاصد الخاصة بكل من مشروعي  
 بناء مستشفى القصر العيني وكلية الطب وبناء الجامعة المصرية بل  
 ٦٠٠ ج. ٢٠ لكل مشروع ووافق المجلس على ذلك وهذه اللجنة تقر أيضا  
 هذا الاختيار وتأمل أن يثقل مصلحة المبانى بمجهود يذكر في سبيل هذين  
 المشروعين حتى يمكن البدء في عملية البناء في وقت قريب فيستأنس بذلك عما  
 ضاع من الوقت لغاية الآن بغير ما سبب معقول .

٣٧ - ولما كان مرجعا عن الأعمال الجديدة ثلاث عمليات في الفئة  
 الأولى لوزراء الحربية وكان المتبع قبل الآن ولغاية السنة الماضية أن يقوم  
 بإنشاء المباني اللازمة لوزارة الحربية قسم الأشغال العسكرية لما في ذلك من  
 الوفرة الكبر حيث كانت المناقشة في أمر أن تتولى وزارة الحربية القيام بالأعمال  
 الجديدة التي تخصها لأن في تولي مصلحة المبانى القيام بالمباني الخاطبة بمؤلفة

البيانات المدونة بالمشروع أن جملة التقديرات النهائية لتكاليف الأعمال  
 المذكورة تبلغ ٧٤,٣٣٨ ج. ٢٠ وأن المنظور صرفه على ما علمنا ٣٦ مارس  
 سنة ١٩٢٧ يبلغ مجموعه ١٧٣,١٧٣ ج. ٢٠ وأن ما أدرج في ميزانية سنة ١٩٢٧  
 - ١٩٢٨ لمصلحة المصل في تلك الأعمال ٢٤٦,٨٦٥ ج. ٢٠ ويبلغ  
 مجموع عمليات هذه الفئة ٧٤ عملية يخص وزارة المعارف العمومية ٣٧  
 عملية ومصلحة الصحة العمومية ١١ عملية ووزارة الزراعة تسع عمليات  
 والباقي موزع على الوزارات والمصالح الأخرى .

وقد اتضح أن من هذه العمليات ما لم تجهز رسوماته والمقاصد الخاصة  
 به لأن وتجزو مصلحة المبانى هذا التأخير إلى نقص عدد الموظفين الدائمين  
 المختصين بوضع التصاميم وتجهيز المشروعات وإلى أن المسحوق الذي يبين  
 عليه الموظفون الموقوفون المكثفون بمراقبة هذه الأعمال هو ٣٠٪ فقط من  
 مربوط كل عملية من الأعمال الجديدة مما يدعى تكاليف تحقيق هذه  
 المراقبة وأن وزارة المالية قبلت ١١ من أجل هذا زيادة المسحوق إلى ٥٠٪  
 مما ينتظره تحسين كبير في مراقبة المنشآت ومراقبة تنفيذها .

وقد أشارت وزارة المالية إلى ذلك بما ذكرته بأصل الصفحة ٢٦٩  
 من المشروع بأنه "يمكن تعيين مستخدمين للأعمال الجديدة بما يوازي خمسة  
 في المائة من اعتبارات تلك الأعمال ويخفى خصم ماهياتهم على بند ٤٨"  
 ولا يجوز تجاوز النسبة المشار إليها إلا بتبرير خاص من وزارة المالية .

ويلاحظ أن مقدار المسحوق الذي سمين عليه موظفون لراقبة باعتبار  
 ٥٠٪ من مربوط الأعمال الجديدة في السنة الحالية وقدره ٤٠٠,٠٠٠ ج. ٢٠  
 سيبلغ بناء على ما ذكر ٢٠٠,٠٠٠ ج. ٢٠ وأهمية هذا المبلغ وجوب درجة  
 في الميزانية تحت عنوان خاص لتسهيله مارجحة ما يصرف منه سنويا بالحساب  
 الختامي لفتت اللجنة وزارة المالية إلى هذا الأمر فكان جوابها بأن المبالغ التي  
 تصرف في هذا السبيل تظهر في الحساب الختامي لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨  
 كما ظهرت في الحساب الختامي لسنة ١٩٢٥ وأنه لا مانع لديها من دمج  
 مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ج. ٢٠ في بند ٤٨ إنما ينبغي في هذه الحالة أن يعمل بتدريج  
 ثانيا في الصفحة ٢٦٩ من مشروع الميزانية بالمبلغ المذكور وهو ما توافق  
 عليه هذه اللجنة .

٣٣ - (ب) الفئة الثانية : بيت أعمال هذه الفئة تفصيلا في البند  
 من ١٤ إلى ٤٦ (صفحتي ٢٧٢ و٢٧٣ من المشروع) وهي عمليات منظور  
 إتمامها في سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ويبلغ مدها ٣٣ عملية ويبلغ مجموع المقدور  
 لها ١٢٨,٦٨٧ ج. ٢٠ ويخص وزارة المعارف منها ١٠ عمليات بمقدار ١٨,٠٠٠  
 ج. ٢٠ ومصلحة الصحة ١٠ عمليات بمقدار ١٨,٠٠٠ ج. ٢٠  
 ووزارة الزراعة ٧ عمليات بمقدار ١٨,٠٠٠ ج. ٢٠ والباقي موزع على  
 وزارات أخرى .

وقد تبين أن بعض هذه المشروعات لم يجهز ولكن المصلحة جادة  
 في تجهيزها .

٣٤ - (ج) - الفئة الثالثة : بيت أعمال هذه الفئة تفصيلا بالبند  
 (٤٧) (ص ٢٧٣) ويبلغ مدها ١٧ عملية ويبلغ التقدير الأول لتكاليفها  
 ٣٢٧,٩٤٠ ج. ٢٠ وقد أدرج لها في المشروع المثلث مبلغ ٢٩٠,٠٠٠ ج. ٢٠ وأهمها



لم تستطع أن تقوم بشيء من تلك المنشآت الجديدة التي تحت الأمانة بالشكرى من تعاضد الحكومة عنها. لم تستطع أن تصرف من هذا المبلغ إلا ١٠٥,٨٥٧ جنيهاً أى ثلث المبلغ الذى تخفق لما تخربوا وجبها في ذلك أنه ينقصها المال وأنه لا يوجد لها من المهندسين الأكفاء من يقوم بالأعمال المطلوبة إلى آخر ما ورد من ذلك في تقرير اللجنة. أنى أشكر معالي وزير الأشغال طبيب شكى تلك الكلمات التي تلمنن إليها النفس والتي أجاب بها على لجنة المالية في هذا الموضوع ولكن شكوى لمالية على كلماته الطيبة شيء والعمل شيء آخر.

ذكر في تقرير اللجنة أن الحكومة اهتمت بهذا الموضوع فشككت لجنة في ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦ وفوت البشرا بشرى بأن هذه اللجنة ستقدم مشروعا يكون هو الأساس لتلك المنشآت وأنه ينتظر أن تقدم الحكومة في ميزانية السنة المقبلة بالبرامج والأبحاث التي تكون اللجنة قد أتمتها.

سمعت حضراتكم في السنة الماضية وأظنكم سمعتم أيضا في هذا العام حالة الحاكم والمدارس والمستشفيات التي يرى لها ومع ذلك يقال لنا اليوم أن كل ما استطاعت مصلحة المباني أن تقوم به من الأعمال لا توازي قيمته إلا ١٠٥,٨٥٧ جنيهاً.

ناشدكم الله وأتم تجويدون شوارع العاصمة وتنتظرون إلى تلك العمارات الباسقة وتلك المباني الشاهقة التي يتكفئ البناء فيها ما يزيد على مبلغ ١٦٠ أو ٢٠٠ ألف جنيه يقوم به فرد أو شركة من الشركات وتبصر مصلحة المباني أن تقوم بمثل.

لذلك أرى عفا ذاكنت أعلن أسفى لهذا الأمر وأتقدم بقوى الرضاء ألا يكون نصيبا في العام المقبل تلك الكلمات الطيبة فقط بل العمل الجدى.

الرئيس - أعلن أن حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر أبدى في السنة الماضية هذه الملاحظة وقد أن شركة دوان تقوم ببناء قيمتها أضعاف هذه القيمة.

ثم تم في تقرير اللجنة ما يأتى :

وبناء على ما تقدم تكون المبالغ المطلوب اعتمادها لهذا الفرع هي كالتالى وقد أقرها مجلس النواب :

جبه صدرى

٦٠١٦١ باب ١ - ماهيات وأجرومريتات كما هو في المشروع  
١٦٦٩١١ ٢ - مصاريف عمومية

بعد زيادة ١٢٠٠٠ م.ج

لوظفين الوقتين اللازمين

لتحضير التسميات

ولتقاسيمات الخاصة لكل

من مشروعي بناء مستشفى

القصر العتيق وكلية الطب

ومشروعنا الخاصة للصحة

(٢٠٠٠ م.ج لكل مشروع)

٤١٢٠٠ ٣ - أعمال جديدة

الحربية زيادة في التفتات وهو ما فيه غير على الخزانة فصرص معالى وزير الأشغال بأن وزارة الأشغال لا ترى مانعا من أن تتولى وزارة الحربية في أى وقت من الأوقات بنفسها القيام بعمل المباني التي تخصها وبأن وزارة الأشغال العمومية مستعدة لوضع الاعتبارات الخاصة بالمباني المذكورة تحت تصرف وزارة الحربية. وهذه اللجنة ترى أن قيام وزارة الحربية بإنشاء المباني الخاصة بها وفرا بذكر تقريرية وتخفيفا عن كاهل مصلحة المباني التي دل ما فيها على أنه لا يتيسر لها القيام بكل ما يهد إليها من الإنشاءات خصوصا مع ما صرح به معالى وزير الأشغال من أن وزارة الأشغال العمومية تضع التصميمات اللازمة لمباني بانهاقاها مع المصلحة المختصة وأنه اذا طلبت وزارة الحربية من وزارة الأشغال أن تعاونها فانها لا تتأخر.

٣٨ - هذا وقد سبق أن وافق البرلمان حين نظر ميزانية السنة الماضية على أنه يحسن وضع برنامج علم لى تولى الحكومة اقامته من الأبنية الصالح المختلفة في بحر عدد معين من السنين مع بيان درجات الأهمية والاستقبال بالنسبة لكل منها وتقدر نفقة كل بناء بوجه التقريب وما يستدعيه إتمامه من المدة ومن ضرورة عمل نماذج لتصرف المباني التي تبنيها الحكومة عادة كالتام على أنواع درجاتها ومكتب الصحة والمستشفيات بأنواعها والمدارس ابتدائية وثانوية والمراكب وأقسام البوليس وغير ذلك بحيث أنه متى تهدر بناء شيء من هذه الأنواع كان الخروج مملا بحيث لا يدخل عليه من التعديل إلا ما تقتضيه بعض ظروفه الخاصة.

وقد علمت هذه اللجنة أن الحكومة اهتمت بهذا الأمر فشككت بلفتت رئاسة معادة وكيل المالية عهد ذكر الأراضى باشا بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦ وأن هذه اللجنة قد وضعت المبادئ اللازمة بعد بحثها المسألة من الوجهة المالية وما اذا كان من مصلحة الحكومة أن تقوم ببرنامجا لمباني واسع النطاق الحد أن تتولى مباني ببيع فروع الحكومة التي توجد في أماكن مستأجرة وأن اللجنة رأت أن من مصلحة البلاد أن تقوم الحكومة بمبان كثيرة ولقروص متنوعة أهمها التعليم ولو أنه ظاهر من مباحثها أن فوائد الفرد التي تستمر في هذا الطريق لا تقاوم ١٠/١ أو أكثر قليلا وربما كانت أقل في بعض الأحيان وذلك لما يتعين على الحكومة على الدوام من بناء مدارس على الطريقة الفنية التي تقتضيا مصلحة التعليم ألا يمكن أن توجد الأبنية التي تصلح لوجود المدارس بها خصوصا اذا أريد إيجاد مدرسة صالحة تحتاج إلى الورش والمعامل لأنه يجب جعل قائمة التعليم في المكان الأول من الأهمية كما رأت اللجنة المذكورة أنه يجب عليها أن تهتم أيضا بإنشاء المستشفيات والمباني اللازمة لفروع الأخرى ولأنها في سبيل اداء مهمتها بدأت في اجراءه وموقت وتجهيزه وهو مدم ببع املاك الحكومة سواء في العاصمة أو في المدن الأخرى لاسكان تنفيذ البرامج لتقدم ذكره وأنه من المأمول أن تتم اللجنة عملها في بحر هذه السنة.

وقد صرح معالى وزير الأشغال أمام مجلس النواب أن اللجنة المذكورة جادة في عملها وأنه ينتظر أن تقدم الحكومة في ميزانية السنة المقبلة بالبرامج والأبحاث التي تكون اللجنة قد أتمتها.

حضرة عمود أبو الصبرك - في كلمة وجيزة أعلن بها شديد أسفى على أنصحه المباني وقد قدر لها في ميزانية العام الماضى مبلغ ٢٩٨,٣٣٧ جنيها

حسب ما ذكر بالإجابات الواردة من الوزارة الى لجنة الأشغال بمجلس الشيوخ كالآتي :

جبه	عدد
مهندس ملاحظ درجة رابعة لمخطات الطلعبات والقوى البلدية بالسرو	١ ٥٤٠
مهندس ملاحظ درجة خامسة لمخطات الطلعبات والقوى البلدية بالسرو	١ ٢٤٠
مهندس ملاحظ درجة سابعة لمخطات الطلعبات والقوى البلدية بالسرو	١ ٩٦
كاتب درجة حرف ج	١ ٧٢
مهندس ملاحظ درجة رابعة لمخطات القوى البلدية ببلتاس	١ ٥٤٠
» » » » خامسة » » » »	١ ٢٤٠
» » » » سابعة » » » »	١ ٩٦
كاتب درجة حرف ج	١ ٧٢
مهندس ملاحظ درجة خامسة لطلعبات السطوف	١ ٢٤٠
» » » » سابعة » » » »	١ ٩٦
	١٠ ٢٢٣٢

وقد صرح معالي وزير الأشغال أمام مجلس النواب أن القسم الميكانيكي محتاج الى هذه الوظائف من السنة الماضية وأن الحال اضطرت الى تعيين موظفين كانت بحسب ما بهتهم من امتدادات الأعمال البلدية الخاصة بالرى والميكانيكا اذ كانت الحاجة ماسة بهذا القسم لموظفين ولم يوجد بالميزانية وفرع يمكن استعالة لهذا الغرض .

والمفهوم أن سبب طلب ادراج الوظائف اللازمة لمخطات الطلعبات المدينة بحاله هو امكان تعيين الموظفين الذين سيشتغلونها من الآن حتى يحضروا تركيب الماكينات اللازمة لهذه المخطات فيما تونوا بذلك على تجاوز المشروع وتكونوا من معرفة دقائق الأجزاء التي تحرك منها هذه الماكينات .

وليجب ما تقدم ترى اللجنة الموافقة على زيادة عشر الوظائف المذكورة خصوصا مع ما تبين من الاطلاع على الاحصائيات الواردة بالمبلغ رقم (٤) المتقدم ذكره .

أما الوظائف الخارجة من هيئة العمال فلم تزد الا ثلاث وظائف وهي مقولة من القسم الكهربائي .

١ - أما فيما يخص بابال الثاني (مصاريف عمومية) فقبه زيادة قدرها ٣٢٤٠ ج٠ وأهم أسبابها هو زيادة مبلغ ٣٢١٩ ج٠ بـ ٨ (وقد) اذ أن المقدرة في المشروع الحاصل هو مبلغ ٥٨,٥٧٣ ج٠ وكان المقدرة في العام الماضي ٥٥,٣٥٤ ج٠ .

وبالاستلام عن أسباب هذه الزيادة خصوصا وأن أسعار الوقود قد أخذت في الارتفاع تبين أنها نشأت من زيادة طلبات جسيمة بالوجه القليل

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما جاء بقرار اللجنة وهل الاعتاد المقدّر للباب الأول وقدره ٦٠,١٦١ جنيها ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتاد .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدّر للباب الثاني وقدره ١٦٩,٩١١ جنيها .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتاد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدّر للباب الثالث وقدره ٤١٢,٠٠٠ جنيها .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتاد .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

#### فرع ٤ - القسم الميكانيكي

٣٩ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٢٣٢,٢٧٠ ج٠ وكان المقدّر له في ميزانية السنة الماضية ٧١,٢٣٣ ج٠ فيكون هناك تخفيض إجمالي قدره - ١٦١,٠٣٧ ج٠ نشأ من تخفيض مبلغ ١٣,٨٠٥ ج٠ في الباب الثالث ومن زيادة ٩٣,٦٤ ج٠ في الباب الأول و ٣٢,٧٤٠ ج٠ في الباب الثاني .

٤ - فعما يخص بابال الأول يرى أن هناك زيادة في امتدادات الدرجات الناعمة قدره ٩٠٠٧ ج٠ نشأ أولا من زيادة ٢١ وظيفة منها ١٧ في القسم الفني و ٤ في القسم الكهربائي وسبب هذه الزيادة في عدد الوظائف يرجع الى ادماج القسم الكهربائي في القسم الميكانيكي اذ قد زلت بسبب ذلك ١١ وظيفة أما العشر الباقية فأنها وظائف مستجدة لادارة طلبات الرى الجارى انشاؤها والتفتيش على الآلات البخارية في القطر التي زاد عددها في السنين الأخيرة زيادة مطردة كما هو ظاهر من الاحصاء الوارد بالمبلغ رقم (٤) (١٠) .

وثانيا - من زيادة مبلغ ١٦٩,٥ ج٠ للملاوات الاعتيادية والمخصوصية .

وعما يلاحظ أنه كان من وراء إلغاء القسم الكهربائي وضمه الى القسم الميكانيكي - تنفيذاً لرغبة البرلمان - الاستثناء عن وظيفة مدير هذا القسم واعتبارها بأخرى من الدرجة الخامسة لمساعد مدير أعمال .

أما عشر الوظائف المستجدة في القسم الميكانيكي والتي سلف ذكرها فيناها

(١) راجع لمبلغ رقم ١ لهذه المضبطة .

وهذه اللجنة تقدمت بملحة المالية لمجلس النواب بخصوص هذا الاقتراحين وترى أن تقوم وزارة الأشغال من الآن بمفاوضة الشركة المذكورة للوصول الى تحقيق ما يتقدم ذكره لأنه يرى أنه يمكن للحكومة أن تصل الى حلول موافقة مع الشركة بتدخل قليل من الجمهور .

٤ - وهذا وكان طلب أحد حضرات أعضاء مجلس الشيوخ أثناء نظريته المالية الخاصة بالنظر في أمر وضع أساس عادل لرسوم رخص السيارات يتفق مع قوتها فوجد معالي الوزير يدرس هذه المسألة لأن ذلك يستدعي تنقيرا في التشريع الحالي، وقد استأملت اللجنة عما تم في هذا الأمر فأجابت الوزارة أن القسم الميكانيكي جار درس مشروع تعديل لنسخة الآلات البخارية بصفة عامة وأن هذا المشروع يناقش موضوع رسوم رخص الآلات .

حضرة حافظ عابدين بك - في ملاحظة على الرسوم الخاصة بتفتيش الوابورات :

ثأنا شديد الألم لعدم مراعاة العدالة في هذا الموضوع ولأننا الذي فرض رسوم التفتيش لم يراع العدالة ولا المعقول فقد سأل في هذه الرسوم بين الماكينة التي لا تزيد قوتها العملية عن ١٦ حصانا بخاريا والماكينة التي تصل قوتها الى ٣٠٠ حصان .

وهذا غريب فكيف يصح أن صاحب ماكينة يديرها لشخصه وقوتها قليلة يدفع نفس رسم التفتيش الذي يدفعه صاحب مصنع قوة ماكيناته تراوح بين ١٠٠ و ٣٠٠ حصان لذلك طلبنا تعديل طريقة فرض هذه الرسوم بما يتفق مع العدل وذلك بأن فرض رسوم على المحصات البخارية . فلتا اذا قدر لمحصان الواحد ثلاثة قروش أو أربعة قروش أخذت رسوم التفتيش على الماكينات بحسب قوتها من عدد الخيول .

وكما اترضعت القوة روى التفتيش النسبي في فرض الرسوم حتى لا يدفع صاحب الماكينة التي قوتها ٢٠ حصانا مثل ما يدفع صاحب الماكينة التي تصل قوتها الى ٢٠٠ حصان، وحتى لا يرفع هذا الأخير بالرسوم الفادحة على أن القانون الخاص بمحصل هذه الرسوم لم يرفع حتى سنة ١٩٢٦ وعندئذ فوجئ بالأحالي بتفدية دفعة واحدة وبغير اعلان سابق وأيضا بغير تنظيم طريقة هذا التنفيذ . فلتا اذا أرادت وزارة الأشغال التنفيذ على صاحب ماكينة تمنع من دفع الرسوم المفروضة عليها لفتحها قدمت الى محكمة المحلفات ليجزها عن توقيع الجز عليه .

ولذلك انتهت هذه الفرصة وألفت نظر معالي وزير الأشغال ليعلم هذه المسألة شيئا من صوابه وينظم تنفيذها بطريقة عادلة وعندئذ لا يمتنع أحد عن القيام بدفع تلك الرسوم .

معالي حناي عرم باشا وزير الأشغال - يظهر أن حضرة العضو فاته أن رسم التفتيش لا يقصد به أن يكون مصدورج للحكومة وإنما هو عبارة عن الأجرة التي تتكفلها الحكومة بسبب قيام مهندس التفتيش، وسواء أكانت قوة الوابور ١٦ حصانا أو أكثر فالهندس الذي يقوم بالتفتيش عليه في الحالتين واحد .

على أن يستمد لدروس هذه المسألة من كل وجهوها .

لصرف وزيادة ساعات العمل في طلبات التي المسألة للرى وطلبات البوصل للتمتع بالصرف في مديرية البنية ولإدارة طلبات المطف في زمن الخلفاء لفعذية المحمودة .

٥ - أما الباب الثالث ( أعمال جديدة ) فما أدرج فيه هو مبلغ ٣٣٦٠٥٠ م للاحتراق في تكلفة مشروع استبدال ماكينات طلبات المكس بماكينات ذات الاحتراق الداخلي واستبدال الطلبات نفسها بأخرى من طراز جديد وقد بدئ فيه من مدة سنتين .

٦ - وقد ختمت لجنة المالية لمجلس النواب تقريرها ملاحظات عن مراقبة شركة الأتار الكهربية التي كان من اختصاص القسم الكهربائي قبل الفائه أمر مراقبة توزيع الكهرباء على المستهلكين بالقاهرة وعما كانت عليه حالة تلك المراقبة من أنها لم تكن متبعة كل الانتاج لما كان هناك من الشكوى العامة من عدم استقرار قوة الضوء الكهربائي بجملة واحدة ومن أن التيار الكهربائي كان ينقطع أحيانا ولابد طويلة ربما استغرق البيل كل الأسر الذي يخالف شروط امتياز هذه الشركة كل الخافعة، كما ختمت التقرير المذكور أيضا ملاحظتين أخريين أولاهما تختص بما ظهر عند مراجعة حساب الشركة في سنة ١٩٢٤ لتقدير سعر الأتار - حسب القواعد المبنية بعقد الامتياز - من أن مبالغ التأمينات التي تأخذها الشركة من المشتركين بلغت لغاية سنة ١٩٢٣ مليون ومائة وواحد وتسعين ألف فرك نعبا وهو ما يعادل ٤٩٤٢٠٤٠٠ م ج ٨٢٥ مليا وهذا المبلغ يزيد بويما بالنسبة للزيادة المطردة في عدد المشتركين وقد سوغت الشركة لنفسها أن تضع هذه المبالغ العالائة تحت يديها وتستعملها لنفسها دون أن تعود على الجمهور أية فائدة، وثانيهما تختص بلفت النظر إلى أن بلدية الاسكندرية قد حصلت من شركة الأتار على تخفيض جديد في ن التيار الكهربائي سواء أكان لها أم للأفراد مما جعل السعر في القاهرة أعلى منه بالاسكندرية ، واقتربت فيما يخص بالملاحظة الأولى أن تتدخل الحكومة في هذا الموضوع بنية الحصول على فائدة معقولة عن مبالغ التأمينات المذكورة تستخدمها في تخفيض سعر الكهرباء أو في غير ذلك من السبل التي تعود بالنفع على الجمهور وذلك لأن شروط الامتياز لم تعرض لمبالغ التأمينات ، كما اقترحت فيما يخص بالملاحظة الثانية أنه يحسن بالحكومة أن تعالج الموضوع مع الشركة طلبا لاستفادة العاصمة من السعر المرمي بالاسكندرية .

وفي الختام (١٥) المرقب نهاية هذا التقرير بيان عن أسعار الكيلوبات بالنسبة للأفراد وبالنسبة للحكومة في مدينتي القاهرة والاسكندرية ومنه يتضح أن ثمن الكيلوبات في الاسكندرية أقل من ثمنه في القاهرة .

وقد صرح معالي وزير الأشغال أمام مجلس النواب فيما يخص بذلك أن عقد امتياز شركة الغاز والكهرباء هو من العقود القديسة وقد نص فيه على امكان إعادة النظر في أسعار الكيلوبات كل خمس سنوات وأن آخر تعديل في الأسعار كان في سنة ١٩٢٤ وأن وزارة الأشغال تسعى في الوصول الى حل ملائم فيما يخص بموضوع التأمين وأنها ستبذل أقصى جهودها مع الشركة لتحقيق الرغبتين المتقدم ذكرهما .

(١) راجع الفصل رقم ٢ هذه المضية

التانى والثالث فأصبح ما هو مطلوب للباب الثانى ٣١٨,٥٩٧ ج. م والباب الثالث ٣٩٢,١٦٩ ج. م وجمع المبلغ المطلوب ببيع مصروفات هذا الفرع فى الأبواب الثلاثة هو ٩٤١,٢٤٥ ج. م فتكونت هناك زيادة قدرها ٢٨٠,٧٤ ج. م .

٤٦ - وما يحسن ذكره قبل الدخول فى تحصيل هذه المصروفات أن الإيرادات التى تحصل من سكان مدينة القاهرة من ضرائب وغللتها تبلغ ٩٣,٦٢٢ ج. م حسب البيان التفصيلى الوارد بالملاحق رقم (٩) <sup>(١)</sup> يكون ما تنفقه خزنة الدولة لمدينة القاهرة زيادة عن إيراداتها المتقدمة ذكرها فى سبيل صيانتها ونحسبها هو مبلغ ٢٧٨,٧٥٢ ج. م ولا يجب من الفهم أن خزنة الدولة ترجع من مدينة القاهرة إيرادات أخرى لا تدرج ضمن ميزانية إيرادات مدينة القاهرة إذ أن السلع الذين يقدون خصيصا لزيارة الأهرام وما جلود القاهرة من الآثارات ودار الصحف يقدون مبلغ كبيرة أجرة لسفرهم فى السكك الحديدية هذا فضلا عما يقدون فى أمور أخرى تحود بفائدة على البلاد .

٤٧ - وهذا الفرع مقسم الى أربعة فصول لكل فصل منها ميزانية خاصة مدرجة لها مبالغ فى الأبواب الثلاثة ، وفى الجدول الآتى بيان توزيع مصروفات هذا الفرع على فصوله الأربعة حسب التصديق الأخير :

	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
	جنيه	جنيه
١ - مدينة القاهرة وحلوان	٧٢٦,٨٧٦	٧٢٦,٠٣٤
٢ - مصلحة المياه والآبار لمدينة حلوان والبحيرة والبحيرة	٤٥,٨١٤	٥٦,٩٧٩
٣ - مصلحة الكسكس والرش	١٢٦,٠٧٩	١٤٦,٠١٦
٤ - وقاية الحيوانات	٢٠,٤٥٢	١٨,٢١٩
	٩١٩,٢٢١	٩٤٧,٢٤٥
تحويل المنظور تحصيله عن تأدية خدمات	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠
	٩١٣,٢٢١	٩٤١,٢٤٥
صافى الزيادة	٢٨,٠٢٤	

#### الفصل الأول - مدينة القاهرة وحلوان

٤٨ - الباب الأول ( ماهيات وأجرومريات ) قدر له فى المشروع مبلغ ١٢١,٣٣٧ ج. م وكان المقدرة له فى السنة الماضية ١٣٣,١٠٩ ج. م . فيكون هناك تخفيض قدره ١٨٧٢ ج. م .

ولم يدخل تعديل فى عدد درجات الوظائف الدائمة والموقتة سوى إنشاء وظيفة مفتش من الدرجة الأولى حرف (ج) فى ميزانية سنة ١٩٢٧ وأصلها فى سنة ١٩٢٦ درجة ثانية لمفتش بالتنظيم واستبدلت بدرجة أولى حرف (ج) قللت من الرأى الى مصلحة التنظيم بمزاخنة مجلس الوزراء وقد انتدب شاغل هذه الدرجة للعمل بالإدارة العامة بالوزارة .

(١) راجع الملحق رقم ٢ لهذه المضبطة

حضرة حافظ مابدين بك - أشكر معالى الوزير على استعداده لبحث هذه المسألة وقطع لى ملاحظة أخرى على تصريح معاليه فيما يخص رسوم التفتيش من أنها ليست مصدر ربح للحكومة وأنها مجرد مصاريف مقابل ما يتكبد المهندس الذى يقوم للتفتيش على الواورات ، لائق أعرف جيدا كما يعرف غيرى أن جهات كثيرة لم يذهب إليها مفتش مطلقا ولدى أدلة على ذلك وأنا شخصيا لى أكثر من مائة ولم يحضر مهندس يوما ما للتفتيش عليها .

ومن جهة أخرى فإن القول بأن المهندس الذى يقوم للتفتيش واحد بالرغم من اختلاف قوى الماكينات التى يفتش عليها فأنا أخالف معالى الوزير فى ذلك لأن بحث الماكينة الأكبر قوة يتطلب - نظرا لعدد أجزاءها - زمنا ومجهودا أكثر مما يتطلبه بحث ماكينة أقل قوة . وعلى ذلك فليس من العدل أن يتساوى فى دفع رسوم التفتيش صاحب الماكينة التى قوتها ١٠ خيل مع صاحب الماكينة التى قوتها ثورق ذلك .

فلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

وبناء على جميع ما تقدم تكون المبالغ المطلوبة اعتمادها لهذا الفرع هى كالآتى وقد أقرها مجلس النواب :

- جيه مصرى  
١٠٩٨٥٤ - باب ١ - ماهيات وأجرومريات ( كما هو فى المشروع ) .  
٨٨٧٦٦ - ٢ - مصاريف عمومية ( " " " ) .  
٣٣٦٥٠ - ٣ - أعمال جديفة ( " " " ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد بتقرير اللجنة وصل الاجتماع المقتر للباب الأول وقدره ١٠٩,٨٥٤ جنيها .

أصوات - موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاجتماع .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاجتماع المقدر للباب الثانى وقدره ٨٨,٧٦٦ جنيها .

أصوات - موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاجتماع .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاجتماع المقدر للباب الثالث وقدره ٣٣,٦٥٠ جنيها .

أصوات - موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاجتماع .

للى من تقرير اللجنة ما يأتى :

#### فرع ٥ - مصلحة التنظيم

٤٩ - قدر لمصروفات هذا الفرع فى المشروع مبلغ ٨٥١,٥٧٥ ج. م . وكان المقدرة له فى السنة الماضية مبلغ ٩١٣,٢٢١ ج. م . وقد أدخلت تعديلات على ميزانية هذا الفرع أثناء مناقشتها أمام مجلس النواب فى البابين

وثانياً — من تخفيض مبلغ ٧٧,٠٨ ج ٠ م من المقر لمهمات وصنف الشوارع وفك سبب ما تقرر شرائه من المهمات المذكورة في ميزانية شهر أبريل سنة ١٩٢٧

وثالثاً — من تخفيض مبلغ ٣٠,٧٨ ج ٠ م من المقر لشراء مواد متنوعة كالزيت والأسمدة وغيرها بسبب تخفيض كمية الأسمدة اللازمة بسبب إنبات طين أقل من السنة الماضية ومن هبوط أسعار الأسمدة والبجير والحمة .

ورابعاً — من تخفيض مبلغ ١,٢٨٣ ج ٠ م من المقر لشراء طليق بسبب ما حصل في سنة ١٩٢٦ من اتفاق نحو ١٠٠ دابة بسبب أمراض السقاية وقد رأت المصلحة أن لاستيعاب جواب أخرى بل سيارات . وقد ذكر بمشروع الميزانية أن مقر الطليق المدرج به ينقص ٣٦ حصاة و ٧٣٣ بنلا وحماين .

أما ما في حيازة المصلحة الآن من السيارات المصلحة للثقل بجميع أنواعها لئين بالمعق رقم (٧) (١) المرفق بنهاية هذا التقرير .

(وتسلسل) من زيادة مبلغ ١,٥٠٠ م في المقر لصيانة شوارع الحليوبوليس لتكون جملة الاعتدال المطلوب لهذا العمل ١٣,٥٠٠ ج ٠ م وذلك لأنه لا بد من اصلاح جزء من شارع السورس الداخل في حدود مدينة القاهرة بكتاى الجزء الذى أتمت مصلحة الطرق الرئيسية اصلاحه ولأن شركة الحليوبوليس قائمة الآن بإنشاء شوارع جديدة تستلزمها المصلحة التنظيم تقوم بصيانتها وأثارها .

وفي هذا الصدد تذكر اللجنة أن مجموع مسطحات أنهر الطرق المرصوفة بالأسفلت والبلاط لغاية سنة ١٩٢٦ الماتية بلغ ٧٨,٥٠٠ متر مسطح من ذلك ٧٣,٠٠٠ متر مسطح مرصوفة بالبلاط والباقى بالأسفلت ولما أن أراادت اللجنة الترفوف من المصلحة على مقدار مسطح الشوارع المرصوفة بالمكادام والشوارع غير المرصوفة أجابت المصلحة بأنها جارية عمل احصائية عن ذلك بالضبط وأنها تأمل أن تم قريباً .

وقد تبين بالاحصائية الواردة بالمعق رقم (٢) (٨) ما حصل وصفه بالأسفلت والبلاط على كل من سنوات ١٩٢٣ و ١٩٢٤ و ١٩٢٥ و ١٩٢٦ سواء في الأحياء الوطنية أو الأوروبية أو المشتركة ويدل هذا الإحصاء على تقدم يذكر في عملية الرصف بالأسفلت خصوصاً في السنوات ١٩٢٤ و ١٩٢٥ و ١٩٢٦ وهى نتيجة سارة تشهد للأمانة الجديدة بالحمة والنشاط .

أما اعتدالت بند ١٠ (الإنارة العمومية) فبقيت زيادة قدرها ٤٦,٨٩ ج ٠ م نشأت من :

أولاً — زيادة ٤٦٦ مصباحاً جديداً لتوسيع منطقة الإنارة بالمدينة . وقد أدرج لها بالميزانية مصاريف لمدة ٦ أشهر فقط لأن المدة الباقية من السنة يستغنى تركيب المصابيح .

ثانياً — زيادة نفقات ٤٧٧ مصباحاً استجبت في سنة ١٩٢٦ ، ولم يدرج لها في ميزانية تلك السنة إلا ما يوزى مصاريف نصف السنة فقط .

(١) راجع المعق رقم ٤ هذه المضبطة .

(٢) راجع المعق رقم ٤ هذه المضبطة .

وقد قص مجزعه ما هو مقر للوظفين الدائمين والموقنين ونظم زيادة المبلغ المقر للملاوات الاحتياطية والخصومية عن ربط السنة الماضية بمبلغ ٤٤ ج ٠ م أما الوظائف الخارجة من حيزه المال فقد قص منها ١٣ وظيفة يقابلها تخفيض قدره ٩٧٢ ج ٠ م وقد قلت هذه الوظائف الى الفصل الثالث "الكسب والرفق" .

وبلغ المقدّر بالمشروع في هذا الباب للمال اليومية مبلغ ٦٣,٦٦٢ ج ٠ م وكان المقدّر له بميزانية العام الماضي ٦٢,٥٧٥ ج ٠ م فتكون هناك زيادة قدرها ١,٠٨٧ ج ٠ م وترجع أسبابها الى زيادة الاعتدالت الخاصة بأجر عمال الاصطبلات وعمال السيارات وسبب الزيادة بالنسبة لأجر عمال السيارات هو زيادة السيارات المقترحة في ميزانية سنة ١٩٢٧

وقد أدرج ضمن اعتدالت الأجور مبلغ ١٠٥٩ ج ٠ م لأجر عمال حلوان على سبيل التخصيص فقط وقد كان مدبراً ضمن اعتدال أجر عمال الصيانة للطرق والباقيين الذى قص من السنة الماضية بمبلغ ١٠٩٦ ج ٠ م

٩ ٤ — أما الباب الثانى فمقدر له في المشروع مبلغ ٢٦٩,٣٣٥ ج ٠ م وكان المقدّر له في السنة الماضية ٢٦٥,٩٣٧ ج ٠ م فتكون هناك زيادة قدرها ٣,٣٩٨ ج ٠ م

وقد طلبت وزارة المالية إنشاء نظر الميزانية أمام مجلس النواب أن يضاف الى اعتدالت هذا الباب .

أولاً — مبلغ ١,٥٠٠ ج ٠ م ضمن اعتدالت بند ٤ لصيانة شوارع الحليوبوليس لتكون جملة الاعتدال المطلوب في ميزانية السنة الحالية للعمل المذكور ١٣,٥٠٠ ج ٠ م

وثانياً — مبلغ ٤,١٥٥ ج ٠ م قن ٥٠٠ طن أسفلت استهلك في أبريل سنة ١٩٢٧ ويؤزم الاستعاضة عنها بكمية موازية لها لشهر أبريل سنة ١٩٢٨

وثالثاً — مبلغ ٢,٢٤٤ ج ٠ م قيمة الباقى المطلوب ترحيله من مبلغ ٢٢,٤٣٧ ج ٠ م المخصص لشراء الأسفلت في أبريل سنة ١٩٢٧ إذ أنه لم يصرف .

كما طلبت حذف مبلغ ٢٢,٤٣٧ ج ٠ م لتكرار دوجه في ميزانية شهر أبريل سنة ١٩٢٧ والمشروع الحالي .

وعلى ذلك تكون حقيقة المطلوب في هذا الباب هو مبلغ ٣٥٤,٧٩٧ ج ٠ م بدلا من مبلغ ٣٦٩,٣٣٥ ج ٠ م للمقترح والمشروع . وقد شغل التغير البنود (١٠ و ٩ و ٦) .

ففى بند ٦ (توريدات عمومية) تخفيض قدره ٤٦,٠٧٦ ج ٠ م وهو ناشئ من مراعاة الاقتصاد .

وفى بند ٤ حسب التعديل الأخير قص قدره ١١,٨٢١ ج ٠ م إذ أصبح ١٥٨,٠٧٤ ج ٠ م بدلا من ١٦٩,٨٩٥ ج ٠ م في السنة الماضية وقد نشأ هذا التخفيض :

أولاً — من تخفيض مبلغ ١,٣٢٢ ج ٠ م في المقر لشراء زلط وهو كمية الزلط الصغير الذى كانت تستورده المصلحة لاستعماله في رصف الطرق بالأسفلت ولأن يصير تكثيره بواسطة الكسارات التى اشتراها المصلحة لهذا الغرض .

ثالثا - زيادة ١٦٧ مصباحا كهربائيا قوة المصباح الواحد ٣٠٠ وات سيكون منها ٦٦ في شارع الباسية و ٧١ في شارع الملكة تازلى و ٣٠ في شارع غزاد الأول .

ومن المقصد احاطة المجلس بعدد المصابيح وأنواعها الموجودة بالقاهرة لغاية مارس سنة ١٩٢٧ وللمصابيح المذكورة على أنواع ثلاثة .

عدد

النوع الأول - مصابيح غاز عادية برتوية واحدة ... ٩٢٨٦

» الثاني - » » » ماركة سوج بثلاث زخبات ... ١٠٨٠

» الثالث - » » » كهربائية ... ٣٣٠

الجلسة ... ١٠٩٩٦ .

هذا ومن ضمن برورجرام هذه المصلحة أن يبلغ عدد المصابيح العادية في سنة ١٩٣٠ ١١٨.٣٣ وذلك طبقا للجدول (٢) من اتفاق ٢٩ مارس سنة ١٩٠٥

وقد أرادت اللجنة معرفة ما ينقص كلا من الأحياء الوطنية والأجنبية من مجموع المصابيح التي ذكر عددها جاليل فلم يتيسر ذلك وأجابت مصلحة تنظيم أنها شارحة في عمل هذا الإحصاء وأنها تأمل أن يتم قريبا .

أما قيمة الاستهلاك السنوي من ألفاظ في اليومين الأولين باعتبار أن متوسط ساعات الإضاءة عشر ساعات في الشتاء وعشان ساعات في الصيف فهي ٢٣ قرشا في السنة للمصباح من النوع الأول و ٩٨٢ قرشا في السنة للمصباح من النوع الثاني وقد ذكر بالبيانات الواردة للجنة أن المقرر لاستهلاك المصباح الواحد من ال ١٦٧ مصباحا كهربائيا قوة ٣٠٠ وات مائة للتمسك هو ١٣ ج ٢٠٠

معالي محمد شفيق باشا - في القاهرة أحياء وشوارع خصت بكل نعمة، وأخرى لا أقول خصت بكل نعمة ولكنها تعاني ظلاما حالكا. كانت بعض الشوارع تضاه بالغاز فقط وفيها المصابيح على صفين، فادخلت فيها الكهرباء أيضا لزيادة الإضاءة ووضعت فيها مصابيح كهربائية ذات قوتها عالية فأصبحت بذلك مائة بثلاثة صفوف مع أنه توجد بموار هذه الشوارع وعلى بعد بضعة أمتار من الشوارع عمومية مظلمة لا يوجد فيها مصباح واحد، وهذا هي خريطة القاهرة يبدى وهي التي طلبتها لجنة الأشغال من وزارة الأشغال العمومية مبنية بها جميع الشوارع العمومية المضاءة منها والمظلمة .

لقد جاء في تقرير لجنة المالية أنه في سنة ١٩٣٠ يمكن زيادة المصابيح العادية ٢٥١٧ أى أن الشوارع تبقى أربع سنوات في حالة ظلام ومنها شوارع في حي الظاهر وغيرها متفرقة من شارع الملكة تازلى وأخرى في حي شبرا وفي غيرها من الأحياء الوطنية وأذن يحتمل تأخر وصول النور إليها أربع سنوات .

وقد رأت لجنة الأشغال أنه لا يمكن اعتماد المبالغ التي تخصص لمصابيح كهربائية في الشوارع التي يوجد فيها صفان من مصابيح الغاز .

يوجد اتفاق بين الشركة والحكومة بمعدل الزيادة السنوية بمعدل مصابيح التنازل فلا يمكن من الآن أن نطلب منها زيادة العدد فهل لا يمكننا أن نأخذ صفًا من تلك الصفوف مع احترام اتفاق الشركة والحكومة لنقصه به الأحياء الوطنية المظلمة أو أن نتفق مع الشركة على تعديل شروط الاتفاق ؟

لقد أثارنا لجنة الأشغال هذا الموضوع ولكن لجنة المالية لم تذكر في تقريرها. وأنى أقدم لحضراتكم اقتراحا أخذته بنصه من اقتراح لجنة الأشغال وأرجو حضراتكم الموافقة عليه كما أرجو معالي وزير الأشغال أما إن يعمل على رفع صف من الصفوف الثلاثة لوضعه في الشوارع المظلمة وأما تعديل تلك الاتفاقية والأسراع في إضاءة الأحياء الوطنية قبل سنة ١٩٣٠ على الاقتراح المذكور وهذا نصه :

اقترح أن تعمل الحكومة بكل سرعة على إضاءة الشوارع العمومية المظلمة الآن بالقاهرة ونسعى لتوفير المواد الخاصة بتجهيز عدد المصابيح في اتفاق ٢٩ مارس سنة ١٩٠٥ ولو لمدة معينة لتمكين الوزارة من إضاءة تلك الشوارع وإذا لم تيسر الإضاءة بالتنازل فلتكن بالكهرباء .

محمد شفيق

حضرة عبدالعزير رضوان بك - تريد أن نسمع رأى معالي وزير الأشغال في هذا الاقتراح .

معالي عثمان محرم باشا ( وزير الأشغال ) - لا مانع لدى وزارة الأشغال من أجابة هذا الطلب لأن سياستها التي سارت عليها هي تخفيض الأحياء الوطنية عما فاتها في الماضي وكل المصابيح التي تستعمل حديثا والمطلوب تقرير اعتباراتها في هذه الميزانية والبالغ عددها ٦٢٢ مصباحا سيكون معظمها في الأحياء الوطنية إن شاء الله .

( ٤ ) اعتماد مبلغ ٥٠٠٠ جنيه لصاريك الرحمة المكية الى أوروبا - احاطه الى لجنة المالية وعمره اللجنة على المجلس بصفة مستعجلة .

( ٥ ) اعتماد مبلغ ٥٠٠٠ جنيهه في ميزانية وزارة الخارجية لشراء قضبان قمار القرض المصرية بحدود - احاطه الى لجنة المالية وعمره اللجنة على المجلس بصفة مستعجلة .

الرئيس - هل يحاققون حضراتكم على احاطة هذين الاعتيدين الى لجنة المالية للنظر بهما بوجه الاستعجال ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - يحسن أن تنظر اللجنة هذين الاعتيدين وتقدم تقريرها للجنة .

وافق المجلس على ذلك .

الرئيس - متفرغ الجلسة للاستراحة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - في ربه وهو الا ينصرف احد من حضرات الأعضاء قبل انتهاء الجلسة، فقد تشتتت اللجنة الى الساعة التاسعة حتى تنتهي من عملها بسرعة .

الرئيس - اني أقدم لحضرة العضو المجهز في هذا الزمان فانه قد يرتب على انصراف عضو واحد أن يصعب العدد غير قانوني .

وقعت الجلسة للاستراحة في الساعة السابعة والذقيقة العاشرة مساء .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - أريد أن أتكم من اعتماد مبلغ أربعة آلاف جنيه. أوافق أنه موضوع أربعة آلاف جنيه وموضوع عشرين ألف جنيه واحد .

( ضجة )

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لا . لقد اتينا من اعتماد عشرين ألف جنيه فلا يجوز الكلام فيه .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - أن الاعتمادين لوزارة الخارجية . سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - اعتماد عشرين ألف جنيه ليس لوزارة الخارجية .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - ما دام حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء سيراقي جلالة الملك في رحلته بالبحر وأبناءه في ذلك رأيت اعتماد هذا المبلغ ووافقت على الباب الثاني فرع ٣ ( قسم واحد خصصت ومهمات وديون جلالة الملك ) .

( ضجة )

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اعتماد مبلغ أربعة آلاف جنيه ؟ ( موافقة )

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتماد .

الرئيس - أريدون حضراتكم بعد ذلك أن يستمر الأستاذ لويس أخنوخ فانوس أفندي في كلامه ؟

أصوات : لا .

( ٧ ) الاستمرار على تحرير بريدة المالية عن مشروع ميزانية المدة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ( القسم الثاني ) المصروفات - قسم ١٠ وزارة الأشغال نسوية - فرع ٤ عملة النسخ .

حضرة عبدالقادر سليمان أباطه بك - طلبت الكلمة عند تلاوة ما جاء بتقرير اللجنة المالية عن شركة الكهرباء لأنى لاحظت أن أجرة الكهرباء في مصر تزيد عنها في الإسكندرية وأن إيجار العداد شهر يافتركان وأنى مشترك منذ ثلاثين سنة ومداخلة يساوى من عداد مرصع بالفلز والمزجان .

الرئيس - لقد اتينا من موضوع الكهرباء أن كان لحضرة العضو المحترم رغبة فليبدأ المجلس الآن في حضور معالى وزير الأشغال .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أن اللجنة اترضت في تقريرها على ثمن الكهرباء في القاهرة وقارنت بين سعر الكيلوات في مدينتي القاهرة والإسكندرية .

حضرة عبدالقادر سليمان أباطه بك - انذ أريد اللجنة فيما لاحظته .

لى من تقرير اللجنة ما يلى :

٥٠ - وقد ذكر في المشروع بأن المصروفات المقررة بالبنود ١١ ( أعمال متنوعة وتوريدات ) وقدرها ١٦,٠٠٠ ج ١٠٠ تحصل من الأفراد وهو نفس المبلغ الذى كان مقررا في السنة الماضية وهذا المبلغ يصرف عادة على تصليح

أعمدات الجسطة في الساعة الساعة والديانة المحسن مساء .

( ٦ ) موازنة المجلس على الاعتماد المذكورين .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أحال المجلس إلى اللجنة المالية بطريق الاستيعاب الاعتمادين الخاصين أوليا بمبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه لمصاريف الرحلة الملكية إلى أوروبا وألحاح تأنيها بمبلغ ٤,٠٠٠ جنيه من ميزانية وزارة الخارجية لشراء قضبان لدار المفوضية المصرية بفرنسة .

فقيا يختص بالاعتماد الأول وهو المطلوب زيادته على الباب الثاني فرع ٣ ( قسم واحد خصصت ومهمات وديون جلالة الملك ) فقد تبين مما جاء بمضبطة مجلس النواب أن الرحلة رسمية وأن حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء سيراقي جلالة الملك في رحلته بالبحر وأبناءه في ذلك رأيت اعتماد هذا المبلغ ووافقت على الباب الثاني فرع ٣ ( قسم واحد خصصت ومهمات وديون جلالة الملك ) .

حضرة أحمد عبد الوهاب بك (وكيل وزارة المالية) - أريد سعادة مقرر لجنة المالية في أن الرحلة رسمية وأن حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء يستشرف بمرافقة جلالة الملك في الرحلة الملكية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك الاعتماد ؟

( موافقة )

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتماد .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - وبهذا يصبح اعتماد باب ٢ مصاريف رسمية فرع ٣ - ديوان جلالة الملك مبلغ ٢١,٣٦٦ جنيها بدلا من مبلغ ١٩,٣٦٦ جنيها .

وأما فيما يختص بالاعتماد الثاني فقد كرون حضراتكم أنه كان مدرجا في ميزانية العام الماضي مبلغ ٧,٠٠٠ جنيه لشراء القضبان اللازمة لدار مفوضية لندن وقد حذف المجلس ذلك الاعتماد على اعتماد سبق شراء القضبان ولكن تبين بعد ذلك أنها لم تشتتر بالمره وقد طلب سعادة وزير مصر المفوض ولندن اعتماد مبلغ ٤,٠٠٠ جنيه على وجه السرعة لشراء القضبان وبعد أن اطلعت اللجنة على مذكرة اللجنة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء وافقت على الاعتماد المذكور وسيدرج ضمن ميزانية وزارة الخارجية التي ستعرض على المجلس قريبا .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - أريد أن أتكم من موضوع اعتماد العشرين ألف جنيه .

( ضجة )

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لقد اتينا من هذا الموضوع بقرار المجلس الاعتماد .

معالى محمد شفيق باشا - لا يجوز لحضرة العضو الكلام في ذلك الاعتماد بعد أن أقره المجلس .

الرئيس - ما الذى يريد حضرة العضو قوله بعد أن أقر المجلس اعتماد العشرين ألف جنيه ؟

ثانياً - زيادة مبلغ ٨٩,٠٠٠ ج.م إلى الاعتماد المودع في المشروع في البند ٢٤ سالف الذكر لمشروع إنشاء شارع الأضرحة والأمير فاروق وذلك على أثر ما دأته وزارة الأشغال باقتراح مع لجنة المالية بمجلس النواب من جعل عرض شارع الأضرحة ٢٦ متراً إلى ٢٠ متراً ليصبح الاعتماد المذكور ١١٦,٠٠٠ ج.م.

ثالثاً - تخفيض مبلغ ٥,٠٠٠ ج.م من مبلغ ١٠,٠٠٠ ج.م المقرر ضمن اعتمادات البند ٢٤ سالف الذكر لفتح شارع في حي بولاق بين ميدان سيدي عبد الجواد وشارع نزال الأول.

وعلى ذلك يكون مجموع المطلوب للأعمال الجديدة هو مبلغ ٣٥٠,٠٠٠ ج.م وكان المقدّر له في السنة الماضية ٣٣٧,٨٣٠ ج.م وتكون هناك زيادة قدرها ١٢,١٧٠ ج.م.

وقد قسمت هذه الأعمال إلى فئتين :

٢ - (الأولى) وهي الأعمال التي تخص السنة الحالية وأكثرها التحسينات وهي عبارة عن مشروعات مبنية تفصيلاً في البند من ١٤ إلى ٢٢ صفحة ٢٩٠ من المشروع وبمبلغ المقدّر ١٧,٦٥٠ ج.م. وكان المقدّر السبعة الأولى منها في ميزانية السنة الماضية بمبلغ ٥٢,٥٨٠ ج.م أما الثلاثة الأعمال الباقية فقامها بمبلغ ٥٠٠ ج.م المقرر لتزكيت وإنشاء ١٢٧ مصباحاً كهربائياً ، وهي التي تقدم ذكرها بالفقرة (٤٩) .

وبإحاطان المبنيين الأوردين بالبندين ١٩١٥ مما لشترى وأبوهراس لفرص بالأسفلت (١١٠٠ ج.م) ولشترى حريات الوصف بالأسفلت (٥٠٠ ج.م) وشراء هذه الآلات تستلزم الحال نظراً لتوسع في طريقة الصرف بالأسفلت لتحقيق قائمتها من الوجهة الاقتصادية ومن وجهة زيادة الراحة للجمهور .

وفي هذا الصدد ذكر اللجنة أنه يوجد الآن لدى مصلحة التنظيم ثمانية هراست فقط تختلف أوزانها بين ١٧ طن و ٨ أطنان أما المراس المطلوب في ميزانية سنة ١٩٢٧ فزنته خمسة أطنان .

٣ - والفتحة الثانية - وهي الأعمال الموزعة على جملة سنوات وتشمل الانشاءات الجديدة مثل فتح شوارع جديدة وتحسين حالة الشوارع الكبرى بطريقة التوسع التي تتطلبها الحالة الصحية وزيادة عدد السكان .

وهذه الأعمال مبنية تفصيلاً بالبند ٢٤ صفحة ٢٩٠ وهي عبارة عن جملة عشر عملاً ، منها تسعة أعمال ابتدئ فيها من سنوات سابقة وأحدها البرلمان في العام الماضي وجار العمل فيه الآن ، وأربعة أعمال مطلوب البدء فيها وقد قدر لتكاليف النهائية لجميع الأعمال المذكورة حسب التعديل الأخير مبلغ ٣٩٩,٧٤٨ ج.م على أن يؤخر على جملة سنوات وذكر بالمشروع أن المخطوطة صرفه على الشروط المذكورة لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ من هذا المبلغ هو ٨٨,٤٢١ ج.م وبمبلغ المطلوب إدراجها بميزانية هذا العام حسب التعديل الأخير بمبلغ ٣٥٠,٠٠٠ ج.م .

وما ترى اللجنة التحكم به هو : (أولاً) الزيادة التي طلبت اضافتها إلى المقرر خاصة بمشروع إنشاء شارع الأضرحة والأمير فاروق (وهو أحد المشروعات التي وافق عليها البرلمان حين نظره بميزانية السنة الماضية) و (ثانياً) الأربعة الأعمال الجديدة التي لم يسبق اعتمادها من البرلمان .

الطرق سواء كانت غير مرسومة أو مرسومة بأنواع الصرف السابقة وعند ما تريد إحدى شركات المياه أو المورد مواصلتها في الطريق أو عمل إصلاحات فيها فصل مصلحة التنظيم أن تستدعي هذه النفقات من الشركات المذكورة .

وقد تبين أنه متأخر على هذه الشركات مما يجب عليها دفعه إلى المصلحة بسبب ذلك ابتداء من سنة ١٩٢٠ إلى الآن مبلغ يزيد على ٤٠,٠٠٠ ج.م ويرجع هذا الأمر إلى معارضة الشركات في تقدير الحكومة للنفقات المذكورة وإلى ليس في فهم بعض مواد شروط الاشتياز وفي رأى اللجنة أنه لو كانت هناك إدارة لمراقبة الشركات لما وصل التأخير في الدفع إلى هذا الحد وقد نظمت وزارة المالية إلى هذا الأمر وإلى وجوب مراقبة الشركات ذات الاشتياز سواء بالقاهرة أو بباقي مدن القطر وعرضت هذا الموضوع على مجلس الوزراء الذي أصدر قراره بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ بتشكيل الإدارة المذكورة .

وفي الملحق رقم (٩) صورة المذكرة التي وافق عليها مجلس الوزراء في هذا الصدد . (١)

وتأمل هذه اللجنة أنه يمكن بفضل هذا التدبير أن تعمل الحكومة إلى ما تستحقه لدى الشركات ألا تكتب نوعاً كما ترى في يخص مبلغ ٤٠,٠٠٠ ج.م الماتر لدى هذه الشركات أنه يجب أن تسمى الحكومة خصمه نوراً بمقتضاها متى كانت تتخذ أن تلقى معها وفيما يخص المستقبل فلها تشريع أن يؤخذ مقدماً من كل شركة تأمين تقدي في مفاوضات الأعمال التي تريد الشركات أن تعمل لمصلحتها في الشوارع العمومية حتى لا يتكرر ما حصل ولا يكون هناك عمل لتأخره .

هذا وقد صرح محال وزير الأشغال أمام مجلس النواب في هذا الصدد أنه لم يستثن له أنه متأخر طرف الشركات المذكورة مبلغ ٤٠,٠٠٠ ج.م أمر بعدم اتباع الطريقة التي كان جارياً عليها العمل ورسم خطة أخرى مؤداها أنه لا يصح لأية شركة من الشركات بإجراء أي عمل في الشوارع التي هي من الخافض العامة إلا بعد الحصول على تصريح من مصلحة التنظيم وأن لا يعطى هذا التصريح إلا بعد أن تدفع الشركة مبالغاً يكتفي لأعادة الشارع إلى أصله . وأنه في يخص بالمبلغ المتأخر قد أمر بمعاله بمفاوضة الشركات بخصوصه وعند البأس من الحصول عليه بالطرق الودية ستعقد معها الإجراءات القانونية .

باب ٣ - الأعمال الجديدة :

١ - قدر الأعمال الجديدة في المشروع مبلغ ٢٦٣,٠٠٠ ج.م وحصل أن طلبت وزارة المالية أثناء نظر ميزانية هذا الفصل أمام مجلس النواب ادخال التعديلات الآتية إلى اعتمادات هذا الباب وهي :

أولاً - زيادة مبلغ ٦,٠٠٠ ج.م على الاعتماد المقترح في البند ٢٤ لترع ملكية العفارات اللازمة لشارع الكوي لتصبح جملة ٢٠,٠٠٠ ج.م وذلك ليسبق نقل شرط الترام إلى وسط الشارع لتسهيل حركة المرور ومنع الخطر.

(١) راجع طريق رقم ٦ هذه المضبطة



نوع العمل	المبلغ اللازم لتنفيذ العمل	الاعتاد المردد	التقدير الثاني حسب التعديل	التقدير الثالث حسب المشروع
تزع ملكية المقاربات اللازمة لتوسيع جزء من شارع الكوي بين المدرسة السنية والخليج المصرى بمرص ٢٥ مترًا حسب خطوط التنظيم المصممة .	٥٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
إنشاء نفق تحت الأرض ما بين شبرا والبلدية .	٢٨٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠
تحويل الخوض المرصود الى متنزه عام .	١٠٩,٥٠٠	٥,٥٠٠	١١٥,٠٠٠	٢٤٠,٠٠٠
توسيع شارع الحرم .	٦٦,٦٥٠	١٨,٣٥٠	٨٥,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
	٤٦١,١٥٠	٦٣,٨٥٠	٥٢٥,٠٠٠	٨٦٥,٠٠٠

معالي محمد شفيق باشا - أحفظ لنفسى حق الكلام عن الشكل الذى  
وضع به هذا الجدول حتى لا يؤول السكوت بالقبول .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ستكلم عن كل من هذه  
المشروعات على حدة .

حضرة محمود أبو النصر - هل أستطيع أن أسأل سعادة المقرر عن  
مبلغ الـ ٢٤٠,٠٠٠ جنيه المقرر لتحويل الخوض المرصود الى متنزه عام .  
سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - كانا المقدّر هكذا لأصل المشروع  
ثم حصل تعديل فيه وذلك عند نظره أمام لجنة المالية بمجلس النواب  
واكتفى بـ ١١٥,٠٠٠ ج.م. ٢٠ وسيد الكلام عليه تفصيلا فيما بعد .  
على من تقرير اللجنة ما يأتى :

أما عن العمل الأول وهو تزع ملكية المقاربات اللازمة لتوسيع جزء من شارع  
الكوي بين المدرسة السنية والخليج المصرى بمرص ٢٥ مترًا حسب خطوط  
التنظيم المصممة ترى هذه اللجنة أنه ضرورى جدًا نظرًا للحركة الشديدة الموجودة  
في هذه المسافة بذاك الحى المأهول جدًا بالسكان ولأن هذا الشارع الآن ضيق  
ويعصب المرور فيه وكان من الضرورى جدًا توسيعه حتى قبل الآن نظرًا لازدحام  
الحركة في تلك المنطقة المكتظة بالسكان . وقد وافق مجلس النواب على هذا  
العمل .

هذا وقد كان البرلمان ائتمن في السنة الماضية مبلغ ٩٠,٠٠٠ ج.م. لإزالة  
اللبانى الباقية بين شارع الكوي وميدان السيدة زينب وشارع الخليج المصرى .

أما العمل الثانى حسب التقدير الذى كان واردًا بمشروع الميزانية فهو  
مشروع لإنشاء تقنين تحت خط السكك الحديدية أحداهما على الكوبرى  
القائم الآن عند محطة القاهرة والذى يصل حى شبرا والبلدية والثانى ينشأ  
جنوب الأفل عند تقاطع شارع السجدة بسكة حديد الوجه القبلى والفرص  
من إنشائها . (أولاً) أن مصلحة السكك الحديدية تزيد عمل تصديلات  
كوبرى في محطة القاهرة تقاسم مع محطة التجديد والإنشاء في هذه المصلحة

٤ - أما فيما يخص عملية توسيع شارع الأزهر وجعل عرضة ٣٢ مترًا  
بدلاً من عشرين مترًا والى قدر تكاليفها مبلغ ٩٥,٠٠٠ ج.م. فقد أبدى  
معالي وزير الأشغال أن تكاليف الشارع المذكور قدرت حين إقراره  
في سنة ١٩٢٢ على أساس جعل عرضة عشرين مترًا ولكن ظهر عند التنفيذ  
أن هذا العرض سيكون غير كافٍ في المستقبل للزور خصوصاً وأنه سيبتأ  
فيه خط مزدوج للترام ونظرًا لأن الشارع المذكور سيكون بسبب موقعه  
مركزاً عظيمًا لحركة التجارة وأنه إذا أريد توسيعه في المستقبل استندى نفقات  
طائلة لتزع ملكية ما يستجد على جانبيه من المباني رأى انتهاز الفرصة من الآن  
لتوسيعه وطلب أن يكون عرض الشارع ٣٠ مترًا - وعلى مناقشة هذا  
الموضوع أمام لجنة المالية بمجلس النواب بمقرر الاتفاق مع اللجنة المذكورة  
أنه يمكن الاكتفاء بأن يكون عرض الشارع ٢٧ مترًا وهذه الزيادة في العرض  
تستلزم زيادة مبلغ ٩٥,٠٠٠ ج.م. في نفقات التكاليف على أن يضاف منها  
مبلغ ٨٦,٠٠٠ ج.م. فقط على الاعتاد المطلوب لهذه السنة لأنه لا يخطر إتمام  
وصف الشارع المذكور في بحر السنة المالية الحاضرة بسبب عملية التوسيع .

وقد جاء بالمذكرة المرفوعة من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء خاصة بهذا  
الموضوع أن المبلغ المطلوب إضافته سيسوفى من الملم المأخوذ من شركة ترام  
القاهرة مما لا يؤثر على مالية الدولة وأنه قسم قضائياً الحكومة يرى أنه لا يوجد  
ما يمنع من أن الاتفاق المقودر مع شركة الترام يميز الحكومة استيفاء الملم  
السادس إلى أن تستوفى الحكومة كامل المصاريف اللازمة للزيادة المتقدم  
ذكرها وهذه اللجنة توافق على الزيادة المطلوبة لأن في رأينا أن عرض عشرين  
مترًا لا يتفق وعظم الحركة التجارية بهذا الشارع وأنه إذا لم يحصل توسيعه  
الآن باقندر المطلوب فسيستدعى الحال بعد زمن قليل من إنشائه إلى هذه  
التوسعة التى ستكون قيمتها مرفوعة جدًا لأن ما نتزع ملكيته الآن هي ترواتب  
يسكن ما إذا حصل تزع ملكية هذا الجزء بعد إنشاء الممرات على حافته  
خصوصاً وأن وزارة الأشغال كانت أمرت بمنع إعطاء أية رخصة لبناء  
في هذا الشارع حتى يصدر البرلمان قراره في هذا الموضوع ولأن المصاريف  
التي تنصرف على إنشاء هذا الشارع لا تحمل خزنة الدولة شيئاً بل سيدفعها  
أهالى القاهرة أنفسهم لأنها مستمدة من حصص الحكومة في الملم السادس  
الزائد الذى تحصله شركة ترام الآن والذى يمكن أن يستمر تحصيله طبقاً  
لرأى قسم القضايا سالت الذكرى إلى ما بعد سنة ١٩٣٣ (وهو التاريخ المحدد  
بعد الاتفاق المبرم مع شركة الترام) وبهذا لا تقصم ميزانية الدولة في سبيل  
هذا العمل أى نفقة بل بالعكس تستفيد منه زيادة عوائد الأملاك التى  
ستتجد على جانبيه وفي ذلك من الموائد غير الباهظة .

٥ - أما الأعمال الأربعة المبلغة فهي الآتية ومعلوم أن المقدّر  
لنفاقاتها بالتقريب ٥٠٠ ج.م. على عدة سنوات وفيما يلي بيانها كالمخصص لكل عملية  
من العمليات الأربع في المشروع وبيان القيمة المقدرة التى حصل الاتفاق  
عليها عند مناقشة هذه الأعمال أمام لجنة المالية بمجلس النواب والاتحاد  
المطلوب لكل منها في ميزانية سنة ١٩٢٧ :

هذا الجزء في السنوات الأخيرة عرنا ما كان يتوقع حين إنشاء ذلك الكورى ولأنه أيضا المسلك الوحيد لكل ما أراد نقله من الوجه البحرى الى القاهرة سواء العربات أو بالسيارات أو بطريق القنال .

هذا وليس لمشروع نقل السبينة معلقة بمشروعات مصلحة السكك الحديدية الخاصة بتوسيع مبانى وفناء محطة القاهرة الذى ينتظر عند عرض ميزانية وزارة المواصلات .

معالى محمد شفيق باشا - لى كلمة كتاب أوجهها للجنة المالية : تنص المادة ٦٩ من اللائحة الداخلية على أنه اذا قدم اقتراح من أحد الأعضاء فليجوز المختصة أن تسمع رايه . أنا عضو فى لجنة الأشغال ولجنة الأشغال هذه مكونة من تسعة من أعضاء المجلس . فانا رأيت اللجنة رأيا وجب على لجنة المالية أن تستمع أحد أعضائها لسمع رايه وقد رأيت هذه اللجنة أنه لايزم الآن تغيير كورى شبرا بنفق ورات لجنة المالية عكس ذلك . ولما كان هذا عملا عاما يتكلف بالغ جسيمة فقد كانتظر من لجنة المالية عند ما رأت غير رأى لجنة الأشغال أن تستدعى ولو حضروا منها لتفاهم معه أنه قد يكون رأيا صوابا . وقد ظهر وقد الحمد أن لجنة الأشغال كانت على حق فيما أوتاهم وقد اتفق قرار مجلس النواب مع رأيا .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لم توافق لجنة المالية على إنشاء القنال .

معالى محمد شفيق باشا - وافقت لجنة المالية بمجلس الشيوخ على رأى لجنة الأشغال . وما أصعب على لجنة المالية من أجله هو العبارة الواردة فى تقريرها وهى "وفى نظر هذه اللجنة أنه لا ارتباط مطلقا بين المشروع الذى تريد أن تقوم به مصلحة السكك الحديدية والذى تقصده لجنة الأشغال وبين المشروع الحاصل منه الكلام الذى ترى اللجنة أنه ضرورى جدا لأن حركة المرور على كورى شبرا كبيرة جدا" كأن لجنة الأشغال لا تستطيع التمييز بين مختلف المشروعات . هذا لا يقبله اللجنة مطلقا .

والموضوع أن مدينة القاهرة تتصل بشبرا والوجه البحرى بواسطة كورى شبرا . وقد كان هذا الكورى كافيا لمواصلات وحركة المرور العادية الى أنب انتشر استعمال الأوتوموبيلات "والقوديات" التى تنقل الركاب والبضائع بين القاهرة وما يقع من البلاد فى شياها فأصبحت حركة المواصلات فوق هذا الكورى كبيرة جدا وتحتاج الى العمل على تخفيفها . وقد طلب فى ميزانية وزارة المواصلات إنشاء نفقين أى كورين سفليين شرق محطة كورى الليمون وإنشاء شارع يوصل شبرا بشارع الملكة نازلى حظيعة الأشغال قالت بما أن هذا المشروع واسطة أخرى من واسطة المواصلات بين شبرا ومدينة القاهرة ومطلوب له اعطاء الأولي أن تنتظر نتيجة تنفيذ هذا المشروع وبعدما يمكن للبوليس بمقتضى ما يوضع من القوانين أن يسهل مرور الأوتوموبيلات الخوصوية ويضربها المسافرة الى بلاد الوجه البحرى والمحلة لنقل البضائع اليه من هذا الطريق الجديد . وهذا تخفف حركة المرور على كورى شبرا .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هل يسمع محمد شفيق باشا بأن يبين لنا نقطة اتصال الشارع الذى أشار اليه بشارع الملكة نازلى وما هو اتجاهه ؟

وهذا التعديل يترتب عليه فصل الركاب المسافرين عن الركاب القادمين لتخفيف الضغط عن المحطة وجيرانها . و (ثانيا) أن وزارة الأشغال رأيت أن الكورى الى الحالى الذى يتز من نقره الأربع أصبح غير متفق مع حركة المرور التى تزداد يوما فريما وأصبح أيضا سببا فى عاظم شديدة نظرا لكثرة ازدحام المسارة عليه سيما أنه المدخل الوحيد للجنة من جهة الوجه البحرى فوجلت أن مشروع تعديل المحطة فرصة سانحة لها للعمل على تنفيذ ما تطلبه من إصلاح هذا الممر إذ سيكون العمل مشتركا بينها وبين وزارة المواصلات ورأت وزارة الأشغال أيضا أن تقوم بعمل ممر أسفل تحت خط السكة الحديدية عند تقاطعه بشارع السبينة وبواسطة تحويل حركة القراوى من الكورى الى اسالى الى الممر السفلى المذكور الذى سيكون من وظيفته توزيع حركة المرور الى الجهات المختلفة من المدينة .

وعند مناقشة هذا المشروع أمام لجنة المالية بمجلس النواب حصل الاتفاق مع معالى وزير الأشغال على أن يكفى الآن بعمل الممر السفلى عند تقاطع السبينة حيث ينقل اليه خط القرام وعلى تأجيل عمل القنال الآخر الجاور للمحطة على أن يبقى الكورى الحالى موقفا للور فقط وبناء على هذا التغيير فى المشروع أرسل معالى الوزير لجنة المذكورة تبديلا للاقتراحات التى كانت مدروسة فى الميزانية لهذا المشروع بعد الاتفاق مع مصلحة السكك الحديدية على ما تنفقه هى من ميزانياتها فيما يخص يتزع الملكية اللازمة لفناء المحطة وعلى أن تكون نفقات الممر الغربى جميعها على ميزانية وزارة الأشغال وهذا بيان التعديل :

بجبه	
٢٤٠,٠٠٠	تزع ملكية الممر الغربى (السبينة) .
٦٠,٠٠٠	مبانى الممر المذكور .
٣٠٠,٠٠٠	

وأذا أضيف الى هذا التقدير مبلغ ٩٠,٠٠٠ ج.م قيمة التكاليف المقدرة لتزع الملكية لفناء المحطة والى يستعمل بها ميزانية وزارة المواصلات يكون مجموع نفقات هذا المشروع فى الحقيقة مبلغ ٣٩٠,٠٠٠ ج.م .

أما المبلغ المطلوب اعتماد فى هذه السنة من التكاليف التى يستعملها ميزانية مصلحة الترام فهو ٢٠,٠٠٠ ج.م وقد وافق مجلس النواب على هذا المشروع وعلى الاحتياج المطلوب .

ولقد أبدت لجنة الأشغال بمجلس الشيوخ فى هذا الصدد أنه يحسن تأجيل هذا العمل حتى تعرف نتيجة المشروع الذى تريد مصلحة السكك الحديدية تنفيذه لعمل نفق تحت السكة الحديدية وشارع شرق محطة كورى الليمون .

وفى نظر هذه اللجنة أنه لا ارتباط مطلقا بين المشروع الذى تريد أن تقوم به مصلحة السكك الحديدية والذى تقصده لجنة الأشغال وبين المشروع الحاصل منه الكلام الذى ترى اللجنة أنه ضرورى جدا لأن حركة المرور على كورى شبرا كبيرة جدا وأصبح المرور به سبب ازدحام الحركة عموما بالنظر خصوصا وأنه المسلك الوحيد لما هو بحرى القاهرة وقد ازداد عمران

ليس فقط فيما يخص شارع السبئية وشبرا، بل شطر في جميع القطع والشوارع التي يكثر فيها المرور، لذلك أرجو تأجيل الاعتراضات المطلوبة لهذا الباب إلى أن يتم بحث البقعة التي اقترحت تشكيلها .

معالى ميثان عزم باشا ( وزير الأشغال ) — وزارة الأشغال تقر أن المسألة بمحت بحثا تاما بمعرفة الفنيين من رجالها ثم درست دراسة مالية مع لجنة المالية بمجلس النواب ثم مع لجنة المالية بمجلس الشيوخ فأذا كان حضرة المصوقص من قوله " دراسة الخبراء " الخبراء من شيوخ رجال الوزارة فهذه أمانة لا تقبلها وزارة الأشغال .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي — ليست هناك أية أمانة وإلى أسأل معالي الوزير أن كانت الفراسة التي تمت هي دراسة من الوجهة الفنية للشروع أو من وجهة تحسين مواصلات المدينة .

معالى حيان عزم باشا ( وزير الأشغال ) — إن وزير الأشغال لا يتقدم بمشروع إلا بعد درسه من جميع الوجوه ولو كان حضرة المصوقص قد كلف نفسه مشقة الحضور للوزارة لاطلعه على الخرائط الخاصة بهذا المشروع .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي — هل يتكرم معالي الوزير بإفادتنا عما إذا كانت هناك مشروعات تفتح شوارع أخرى بين القاهرة والوجه البحري .  
( صيحة ) .

الرئيس — معالي الوزير قال إن الموضوع بحث بميثا وإينا .  
حضرة الشيخ حسن عبد القادر — تعلمون حضراتكم أن هذه الأعمال الجبلية .....

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — أرجو من حضرة العضوان يتكلم عن كل منها على حدة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أذا فهمت أن الكلام يكون هنا دفعة واحدة ، أتعلم حضراتكم بطلب رفض هذه الأعمال الجبلية .....

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — أرجو التخصيص .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أريد الكلام عن توسيع شارع الكرى وإنشاء نفق بين شبرا والمدينة وتوسيع شارع الأهرام .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — لم نصل بعد للكلام عن توسيع شارع الأهرام .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — كل كل حال فاني غير موافق على هذه المشروعات جميعا أما فيما يخص مبلغ الخمسة والتسعين ألف جنيه المطلوبة لتوسيع شارع الأهرام فاني لكمته فيه :

كان تقدر في سنة ١٩٢٢ أن يكون عرض هذا الشارع عشرين مترا ثم رأى معالي وزير الأشغال توسيعه إلى ٣٠ مترا لأنه سيكون فيه خط للترام والأدراك التي تتزعزع عليكم الآن رخيصة والتكاليف تسد من الملم السادس الذي تأخذه الحكومة من أجور الترام . هذا حسن . فإني أرجو أن مجلس النواب رأى أن يكون عرض الشارع ٢٩ مترا أى بتقصير أربعة أمتار . والمطلوب ما الآن الموافقة على ذلك .

معالى محمد شفيق باشا — يتعين أن شارع الملكة تازلى من شرق خط الزيتون ويرعود إلى عليه .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — هل سببر تحت شريط السكة الحديدية ؟

معالى محمد شفيق باشا — نعم .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — التفق الذى سيعمل في هذه القطعة خاص بمخازن السكة الحديدية إلى سنشأ في مهمشة .

معالى محمد شفيق باشا — خريطة التنظيم ليست معنا الآن فلا محل للمناقشة في هذا الموضوع وإنما وجه اعتراضى أنه عندما اخطف نظر لجنة المالية ولجنة الأشغال كان يجب استدعاء أحد حضرات أعضاء اللجنة لأشغال لسماع رأيه .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — كانت المسألة واضحة فلا كان هناك داع للأطالة فيها .

معالى محمود شفيق باشا — مطلوب في ميزانية وزارة الأشغال عمل تقنين أحدتها عند محطة مصر ويتكلف ١٥٠٠٠٠ جنيه وثانيهما عند تقاطع شارع السبئية بسكة حديد الوجه القبلى ويتكلف ٣٠٠٠٠٠ جنيه وقد قرر مجلس النواب تأجيل إنشاء النفق الأول هذا العام . فلأن مجلس النواب ائتمد إنشاء النفق لاستئتم ذلك إجراء تعديلات في محطة مصر يتكلف ٩٠٠٠٠ جنيه ولكن بعد قرار مجلس النواب أصبح لا محل لأطالة البحث في هذا الموضوع . وأحفظ لنفى الحق في مناقشة ما هو وارد في ميزانية وزارة المواصلات خاصة بمسألة نفق السبئية إذ ليس لمشروع هذا النفق علاقة بمشروعات مصلحة السكة الحديدية الخاصة بتوسيع قناة المحطة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي — إن المبلغ المطلوب لإنشاء هذين النفقين جسيمة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — انما تتكلم من نفق واحد فقط .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي — لا أهمية عندى للمعد لأنى أتكلم في الأمر من جهة موضوعه وهو تحسين طرق المواصلات في مدينة القاهرة وقد أدركت لهذا الغرض مبالغ جسيمة في الميزانية . وأول ما يخطر على بال من هذه المشروعات مشروع نفق شبرا . يقولون تبرا لإنشائه أن حركة النقل والمرور ازديادت وستزداد في المستقبل وأن كبرى شبرا الحال أصبح غير صالح لتحميل هذه الحركة الكثيرة ولذلك يطالبون بإنشاء هذا النفق الذى سيتكلف ٣٠٠٠٠٠ جنيه ، ولكنهم أغفلوا نقطة عامة وهى أن النفق وحده لا يكفل تحقيق النرض المقصود لأنه مع تخفيف الضغط من الكورى لا ينجف الضغط على شارع شبرا فأرى أنه من الواجب علينا قبل اتفاق ما يقرب من نصف المليون من الميزانيات أن ننظر نظرة عامة دقيقة ونينية في اصلاح طرق المواصلات بين أطراف القاهرة ووسطها ونحول جزا من حركة المرور إلى شوارع أخرى نتخ من جهات مختلفة كأن يفتح شارع من روض الفرج إلى بلاق مثلا حتى يزداد عدد الطرق الموصلة بين المدينة وأطرافها ، ولأني أرى أن نطرح التنظيم حتى أرشد من القطع التي تنشأ فيها هذه الطرق . وما أطليه في مسألة تكلفتهم هم الجهور ويتطلب مبالغ باهظة هو أن نعين لما لجنة من الخبراء لدرس موضوع المواصلات

ورأي هو أن لا تناقض الوزير في طلبه توسيع الشارع إلى ٣٠ متراً لأن الفرصة الآن مواتية إذ الإطلاقات القائمة على هذا الشارع وإلى متسع ملكيتها متسدة ونجدة . ولذلك فمن المرجح ألا يزيد الاعتداء الآن عما هو مطلوب ولذا ظهر لنا بعد عدم كفايته أمكن فتح اعتداء اضافي .

يقول الوزير ان عرض الشارع يجب أن يكون ثلاثين متراً لأن المصلحة تقتضي بذلك ولأنه سينشأ في الشارع خط تقارم مزدوج ، فمن الحكمة إذن أن توافقوا على جعل عرض الشارع ثلاثين متراً .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - أؤيد حضرة الشيخ حسن عبد القادر .

الرئيس - يظهر أن المجلس يميل إلى موافقة حضرة الشيخ حسن عبد القادر كما هو رأي معالي الوزير .

معالي عثمان عزم باشا (وزير الأشغال) - الوزاره قبلت بعد المناقشة أمام لجنة المالية في مجلس النواب الاكتفاء بجعل عرض الشارع ٢٧ متراً . سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أتى في الحقيقة أميل إلى جعل الشارع ثلاثين متراً لأن حركة المرور في هذا الشارع ستكون عظيمة ، فهل يرى معالي الوزير الاكتفاء بجعله ستة وعشرين متراً أو ضرورة جعله ثلاثين متراً ؟

معالي عثمان عزم باشا (وزير الأشغال) - الستة والعشرون متراً تكفي في الوقت الحاضر وأحسن منها ثلاثون متراً لأنها أقوى لحمايات المستقبل . حضرة عزيز ميمم أفندي - فتلك مسألة دستورية وهي أن المطلوب منا هو إقرار اعتداء توسيع شارع وجعل عرضه ستة وعشرين متراً فلا يمكن أن نقول بوجوب جعل عرضه ثلاثين متراً .

الرئيس - هذه رغبة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - إذا وافق المجلس على جعل عرض الشارع ثلاثين متراً بدلاً من ستة وعشرين يمتد المبلغ المطلوب كما هو وفاق التكاليف تطالب في العام القادم لأن الصفقات التي يطل عليها توسيع هذا الشارع إلى ثلاثين متراً هي على ما أتذكر ١٢٥.٠٠٠ جنيه وفتقت توسيعه إلى ستة وعشرين متراً هي ٩٥.٠٠٠ جنيه وفي كلتا الحالتين فالبلغ المطلوب اعتياده في هذه السنة هو فقط ٨٠.٠٠٠ جنيه وبالتالي يطلب اعتياده في السنة المقبلة .

معالي محمد شفيق باشا - لو كان الكلام جاحياً بتوسيع شارع من الشوارع على الإطلاق لقلنا أن توسيعه إلى ثلاثين أزيد من توسيعه إلى ستة وعشرين ولكن يجب أن يلاحظ أنه يجوز هذا الشارع شارع الموسكى وعرضه عشرة أمتار لو أضيفت إلى الستة وعشرين متراً لبلغ مجموع عرض الشارع ستة وثلاثين متراً وهذا كاف ولابد أن يكون هذا الاجراء قد لاحظته لجنة المالية بمجلس النواب عند التصديق ووافقه الوزير عليه .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لو كانت الستة وثلاثون متراً عرضاً لشارع واحد لكفى ولكنها لاترعى وألغى أنه سواء جعل عرض شارع الأزهري ستة وعشرين أو ثلاثين متراً فستحصل حركة المرور إليه ، فلن يكون بناء لشارع الموسكى لأن حركة المرور فيه مستعمل من قطار تقسماً .

معالي عثمان عزم باشا (وزير الأشغال) - أؤيد أئمت أشرح لحضراتكم السبب الذي من أجله اكتفت لجنة المالية بمجلس النواب والوزارة بجعل عرض الشارع ستة وعشرين متراً. وأوصيها أنه يمكن أن يكون عرض الرصيف في كل ناحية أربعة أمتار وأن ستة أمتار تكفي لخط الترام المزوج فينتج بعد ذلك اثنا عشر متراً ستة من كل ناحية وهي كافية لوقوف عربة بجانب الرصيف ومرور عربة أخرى بجانبها ولا يحتاج الشارع لأكثر من ذلك .

حضرة محمود أبو النصر بك - أؤيد مساعدة المقرر في رأيه السيد من اعتياد المبلغ المطلوب الآن مع تحرير رجل الشارع ثلاثين متراً لأن هذا أقل ما يمكن أن يكون عليه هذا الشارع .

أذكروا يا حضرات الإخوان أن هذا الشارع مخصصاً وهو الأزهري يبلغ عدد طلبته ثمانية آلاف يسرون فيه في القند والرواح وإذا أضفتم إلى هذا العدد عدد السكان الذين يقطعون تلك الجهة لم رأيتم الحركة التجارية وما يمر بالشارع من العربات وفيها تبين لكم أننا إذا جعلنا الآن عرض الشارع ستة وعشرين متراً فستضطر الحكومة بهد ضيق سبيلين إلى توسيعه مرة أخرى ويترتب من ذلك نزاع ملكية عمارات تكون أمانتها أمل بكثير مما هي عليه الآن وليس هذا من الحكمة وفيه لهذا أرجوكم أن توافقوا على رأي حضرة الشيخ حسن عبد القادر وسلامة المقرر لأن ثلاثين متراً هي أقل ما يصح أن يكون عليه عرض ذلك الشارع .

حضرة محمد محمود خليل بك - لو أن معالي وزير الأشغال قرر أمانتها قبول الاقتراح حضرة الشيخ حسن عبد القادر لكان الأمر سهلاً . أما الوزير لم يظهر قبله الاقتراح ....

حضرة محمود أبو النصر بك - الوزير قال إن الأحسن هو جعل عرض الشارع ثلاثين متراً ..

حضرة محمد محمود خليل بك - لا يرى أن معالي الوزير قد وافق على ذلك والمساءلة قانونية عضد لأنه داماد الوزير لم يقبل الاقتراح فالمساءلة تشمل أمرين (الأول) خاص بطلب الموافقة على الاعتداء . (والثاني) وهو ما يتعلق بعرض الشارع هو مجرد رغبة يسيها المجلس .

حضرة محمود أبو النصر بك - قال معالي الوزير إن جعل عرض الشارع ثلاثين متراً مخ من جعله ستة وعشرين .

معالي عثمان عزم باشا (وزير الأشغال) - قرر مجلس الوزراء أن يكون عرض الشارع ستة وعشرين متراً .

حضرة محمد محمود خليل بك - نحن إذن أمام أمرين : (الأول) هو اعتياد المبلغ اللازم لتوسيع الشارع إلى ستة وعشرين متراً . (والثاني) هو مجرد رغبة يسيها المجلس بجعل عرض الشارع ثلاثين متراً ولا نلزم أن نقرر جعل عرض الشارع ثلاثين متراً لأن هذا عمل تنفيذي لا تشريعي ولا يمكن أن نضمهم المسألة إلى غير هذا الوجه .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - يدعيني أن اسمع من حضرة العضو المقيم بمحمد خليل بك أن المجلس لا يملك سلطة توسيع شارع من ٢٧ متراً إلى ٣٠ - أو ٤٠ أمتار مطلقاً لأن هناك حدوداً لسلطة البرلمان في أي عمل من شؤون الدولة ، والسلطة التنفيذية عليها أن تنفذ ما يقره البرلمان .

سعادة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - طلبت الحكومة فلك أمام لجنة المالية مجلس الشيوخ .

حضرة صاحب المحلل عثمان محرم باشا (وزير الأشغال) - ما الذى طلبته الحكومة أمام اللجنة ؟

حضرة عزيز ميمم افندى - الحكومة لم تطلب شيئا الآن وأطلب أن يحفظ لى الحق فى الكلام عن هذه القطة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - قلت أن ردى يخصص فى خطتين : (الاولى) وهى أنه انا رفض مجلس النواب اعتقادا وبلغت الحكومة وطلبت من مجلس الشيوخ أن يقر هذا الاعتقاد فهل لمجلس الشيوخ حق النظر فى ذلك ؟

(والقطة الثانية) هى مسألة شارع الأزهر وجعل عرضه ٣٠ مترا هل تعتبر بمثابة طلب اعتقاد جديد أم لا ؟

فمن القطة الأولى أرى أن الدستور لم يحرم مجلس الشيوخ من ذلك الحق . أنهم يريدون حرمان مجلس الشيوخ من حق لم يرد بالحرمان منه نص فى الدستور بالرغم من أنهم يشتمون فيها بذهبوت إليه على مادة منه هى المادة ١٣٩

تجرى هذه المادة هكذا : "تكون مناقشة الميزانية وتقررها فى مجلس النواب أولا" .

هذه المادة أوجبت أن الميزانية تقدم لمجلس النواب أولا فهل يستفاد من هذا النص أن هناك حرمانا لمجلس الشيوخ ؟ كلا . لو رجع حضرة الأستاذ عزيز ميمم افندى الى الأعمال التحضيرية التى كانت نتيجةا وضع هذا النص لئين أى حق فيها أنذهب إليه .

كانت الأعمال التحضيرية بالذكرة ترمض صريح لى أن الميزانية تعرض على مجلس النواب ليفصل فيها أولا ولكن عند وضع النص التالى مدل عن ذلك بدون ذكر الأسباب وقيل " تكون مناقشة الميزانية وتقررها فى مجلس النواب أولا " وهذا النص فى ذاته لا يستتبع منه أن مجلس الشيوخ محروم من النظر فى اعتاد رفضه مجلس النواب .

يؤيد فلك المادة ١٦٦ من الدستور وهى التى نظمت مسألة الخلاف وهذا نصها :

" اذا استحكم الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الميزانية يجل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين ببيتة مؤتمر بالأغلبية المطلقة " .

مضى يوجد الخلاف ؟ ان الخلاف يوجد فى حالتين حالة رفض مجلس النواب اعتقادا يرى مجلس الشيوخ اقراره وحالة اقرار مجلس النواب اعتقادا يرى هذا المجلس رفضه .

عجا ، يريدون قصر الخلاف على أحد وجهيه . يريدون الأخذ بالوجه الثانى وإنكار الوجه الأول .

وبما أن المجلس يرى أن من المصلحة العامة توسيع هذا الشارع الذى هو واسطة الاتصال لأ كبر معهد طبى وهو الجامع الأزهر ، فأرجو أن يقرر أن يكون عرض الشارع ٣٠ مترا وأن يطلب الى وزارة الأشغال تنفيذ ذلك .

حضرة محمود أبو النصر بك - ليس أمامنا قانون نريد أن نعرضه برفضنى يقال على رسلك يجب أن تشرعوا . وإنما أمامنا اعتاد يطلب لصل خاص فنحن أصحاب الحق المطلق فى أن نقر هذا الاعتاد أو نرفضه وإذا كنا نملك الكل فنحن نملك البعض ومن يملك الأكثر يملك الأقل فلا ضير عليكم أن تقرروا الاعتاد مقرونا بشرط توسيع الشارع وجعله ٣٠ مترا . أقول هذا وأكرر بأنه ليس أمامنا قانون نعرضه هذه الرغبة والذى يقول غير هذا لا يفهم . (ضحك) .

هذا من الوجهة القانونية .

حضرة عزيز ميمم افندى - يهشنى أن يشرح حضرة محمود أبو النصر بك ولويس غافوس افندى فى قولها . المسألة خاصة بسطة مجلس الشيوخ والذى أفهمه أنه ليس له أن يزيد فى اعتاد أقره مجلس النواب كما قال حضرة محمد محمود خليل بك ، وليس حضرة الذى وضع هذا الحد ولكن الدستور هو الذى قرره .

أن سلطة مجلس النواب فى الأمور المالية غير محدودة ، ولذلك قرر الدستور أن المسائل المالية وميزانية الدولة يجب أن تعرض عليه أولا ومضى أقرها فلما عقدم الى مجلس الشيوخ والاعتادات التى يقرها مجلس النواب تنظر أمام مجلس الشيوخ .

حضرة الشيخ يس محمود أبى جليل - وماذا يكون الحكم فى الاعتادات التى يرفضها مجلس النواب ؟

الرئيس - أرجو عدم المقاطعة .

حضرة عزيز ميمم افندى - أقول ان الاعتادات التى يقرها مجلس النواب لم تعرض على مجلس الشيوخ لا يجوز له أن يزيد فيها لأننا اذا قررنا زيادة الاعتاد فكأننا ننظر لأول رحلة فى موضوع ماى وذلك قبل أن ينظر فيه مجلس النواب وفى هذا مخالفة للدستور .

ان الزيادة فى الاعتاد المطلوب توسيع عرض الشارع من ٢٦ الى ٣٠ مترا لم تتقدم إلينا من الحكومة ولا من مجلس النواب بل هى مجرد رغبة أبداها حضرة عضو المؤتمر الشيخ حسن عبد القادر فليس لنا أن ننظر فى هذه الزيادة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - ينصر خلاصى فى الرد على مقاله حضرة الأستاذ عزيز ميمم افندى فى خطتين :

الأول - وما كنت أحب أن أعرض لما الآن ولكن حضرة مدانى للكلام هنا - وهى هل اذا لم يقر مجلس النواب اعتادا وبلغت الحكومة وطلبت أمام مجلس الشيوخ اقرار هذا الاعتاد ....

حضرة عزيز ميمم افندى - الحكومة لم تطلب اعتادا ما .

رفضت الجلسة بموافقة المجلس الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة مساء على أن يعود للاتحاد غذا الثلاثاء ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٤٥ (٢١ يونيو سنة ١٩٢٧) الساعة الخامسة مساء للاستمعار في نظر ميزانية الدولة ما

معالى عثمان محرم باشا (وزير الأشغال) - أريد أن أفهم  
نظر حضراتكم إلى أن شارع الأزهر قد رُفِهَ مبلغ في مشروع الميانيّة ففرض  
على خط التنظيم السابق تقريره لهذا الشارع فلا حصلت أن عرضه قليل وقبل  
أن يمرض أمر الاعتداء على مجلس الوزراء بصفه وجمية حصلت المناقشة فيه  
أمام لجنة المالية لمجلس النواب وأخذنا أن أن يكون عرض الشارع ٣٦ متراً  
وفي الواقع نفسه كانت المسألة مبرومة على مجلس الوزراء فقرر الاعتداء على  
أساس ٣٦ متراً .

وربما تتركب المبادات اللازمة من ذات الترخية المزبونة تعتبر ال ١٥٪ من مجموع المستهلك من التيار كما هو مسجل بواسطة المبادات المادية الحالية كأنها تيار مستهلك في الليل وال ٨٥٪ الباقية تعتبر تيارا مستهلكا في النهار ويصل بهذه الترخية في الوزارات والمصالح التي يأتها :

وزارة الأشغال العمومية وكذلك دار البرلمان وجميع المصالح الموجودة في الأرض المحسودة بشوارع القصر السنّي والشيخ ر. ناسن والفلكي والشيخ يوسف .

وزارة المالية ، وزارة الداخلية ، وزارة الخارجية ، وزارة الحفانية ، وزارة المطارف ، وزارة الحربية ، مبانى سفوى ، لجنة مباحث القطن ، المتحف المصرى ، وزارة الأوقاف ، دار الأوبرا الملكية ، مستشفى قصر السنّي ، مدرسة الطب ، رئاسة مجلس الوزراء .

( ٣ ) مدينة الاسكندرية :

للافراد - ٣٦ مليا للكيولبات ساعة .

للبلدية - من الكهرباء للاتارة العامة واتارة مبانى البلدية بقوة ١٠٠ فولت ٣٦ مليا ناقص ٣٠٪ قبل منتصف الليل وناقص ٥٠٪ بعد منتصف الليل .

و ٣٦ مليا ناقص ٣٥٪ قبل منتصف الليل و ٥٠٪ بعد منتصف الليل بقوة ٢٠٠ فولت .

### ملحق رقم ٣

بيان ايرادات مدينة القاهرة عن المدة من أول أبريل سنة ١٩٢٦ لنهاية مارس سنة ١٩٢٧

جنيه

٤٨٩٠٠٠ (١) عوائد الاملاك :

(ب) المحصل بمعرفة التنظيم :

جنيه

١٣٨ ايجار علات .

٤٣٠٩ رسوم تنظيم .

١٦٧٨٢ ايرادات مياه واتارة حلوان .

٣٢٠٧٠ المحصل من شركة الترامواى .

١٢٠٥٨ ايرادات طلبات الحجرة والجيزة .

٢١٥٣٨ تأدية خدمات للشركات .

٦٩٧٧ ايرادات حديقى الحيوانات والأربكة .

٥٥٦ من المبيع للأفراد من أدوات المخازن الخ .

١٢٤٤ ايجارات مساكن الحكومة .

١٨٢٩٥ ايرادات أخرى متنوعة .

١١٣٨٦٧

(ج) المحصل بمعرفة المحافظة :

جنيه

٤١١٧ ايجار الطرق العمومية .

٢٣٣٥٢ رسوم رخص سيارات .

٣٦٤٦٩

(د) المحصل بمعرفة الخزانة العمومية :

جنيه

٢٦٩٤٦ المحصل من شركة الترامواى .

٢٢١١ المحصل من شركة هليوبولس .

٣٣١٥٧

٦٦٢٤٩٣ الجبلية

### ملحق رقم ١

البيان الاتى يوضح عدد الآلات البخارية والآلات ذات الاحتراق الداخلى الموجودة بالقطر المصرى عدا مدينة الاسكندرية والمنامة تحتضن القسم الميكانيكى وكلها عدد المكينات التى عملت بواسطة مهنتسى القسم المذكور في الخمس سنوات الأخيرة :

سنة	الآلات الموجودة	مكينات عملت الآلات
عدد	عدد	عدد
١٩٢٣-١٩٢٢	-	٧٢٤٣
١٩٢٤-١٩٢٣	-	٦٩٧٧
١٩٢٥-١٩٢٤	١٧٢٤٢	٨١٧٥
١٩٢٦-١٩٢٥	١٨١٢٠	٩٧٦٤
١٩٢٧-١٩٢٦	١٩٢٧٩	١٠٥٦٨
	احصاء الآلات لم يعمل بطريفة أصولية الا في الثلاث السنوات الأخيرة	كتيرا ما تحتاج الآلة الواحدة لجلعة مكينات وذلك لتحقيق الإصلاحات التى تقرر

### ملحق رقم ٢

أسعار الكيولبات ساعة من التيار الكهربائى في كل من الاسكندرية والقاهرة بالنسبة للأفراد وبالنسبة للحكومة

(١) مدينة القاهرة :

للأفراد - ٣٠ مليا للكيولبات ساعة .

الحكومة - الاتارة :

٣٧ مليا للكيولبات ساعة ( أى بناقص ١٠٪ من السعر المحدد للجمهور ) التيار الذى تستهلكه جميع الوزارات والمصالح الاميرية ما عدا :

(١) مصلحة السكك الحديدية إذ أن الشركة تورد لها التيار بسعر مخفض قدره ٧,٥ مليا ،

(ب) حديقة الأزبكية التى تديرها الشركة مجانا .

القوى المحركة :

تريفة التيار : من الساعة ١١ الى ٥ مساء .

من ١ الى ٢٠٠٠ كيولبات ساعة ١٧,٣ مليا .  
من ٢٠١ الى ٢٠٠٠ كيولبات ساعة ٨,٧ مليات .  
وما زاد على ذلك كيولبات ساعة ٧,٧ .

تريفة الليل : من الساعة ٥ الى ١١ مساء .

من ١ الى ٤٠٠ كيولبات ساعة ٢٧ مليا .  
من ٤٠١ الى ١٠٠٠ كيولبات ساعة ١٥,٤ مليا .  
وما زاد عن ذلك كيولبات ساعة ٨,٧ مليا .

## ملحق رقم ٦

## مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء

خاصة بإنشاء إدارة في وزارة المالية لمصر الامتيازات التي تمنحها الحكومة للشركات ومراقبة تنفيذ العقود الخاصة بها مع التفتيش عليها

تمتع وزارات الحكومة في الوقت الحاضر بعض الشركات امتيازات ذات منفعة عامة إلا أنه لا توجد في الحكومة إدارة خاصة لمصر مثل هذه الامتيازات والتعديلات التي تطرأ عليها علاوة على أن بعض الوزارات عند ما تمنح هذه الامتيازات لا تطلب من وزارة المالية إبداء رأيا فيها من الوجهة المالية قبل رفع الأمر إلى مجلس الوزراء لاعتقاد هذه الوزارات أنها هي المختصة بمنح أو تعديل الامتياز كما حدث ذلك عند الاتفاق بين وزارة الأشغال العمومية وشركة ترلم القاهرة على حفظ أجور الترام عمدة لمدة عشر سنوات على الأقل .

ومع اعتناق وزارة المالية بما لكل من وزارات الحكومة من الحق في وضع الشروط الفنية الخاصة بكل امتياز فإنها ترى أنه بما لها من الهيمنة على ميزانية الدولة وما هو واقع عليها من المسؤولية عن حالة الحكومة المالية ترى أن على كاهلها تقع مهمة وضع الشروط المالية والاقتصادية التي تلازم كل امتياز .

كذلك لوحظ أنه لا توجد مراقبة كافية تضمن تنفيذ شروط عقود امتيازات الشركات ذات المنفعة العامة من الوجهة المالية اللهم إلا البعض منها التي يفرض عليها مقرر هذه الوزارة وذلك بسبب أن المراقبة موزعة الآن بين الوزارات المختصة . وقد تنبع من هذا التوزيع عدم قيام بعض هذه الشركات بما تفرضه عليها عقود امتيازاتها .

وقد تدبّر الآن أنه من الضروري أن تقوم الحكومة بمراقبة الامتيازات ذات المنفعة العامة مراقبة جديفة تضمن بها حقوقها وحقوق الجمهور - كما أنه من الصالح العام حصر هذه الامتيازات في إدارة خاصة تكون تابعة لوزارة المالية وتتخصص مهمتها فيما يلي :

- (١) حصر الامتيازات التي تمنح بمعرفة الحكومة والتعديلات التي تحصل فيها وتسجيلها .
- (٢) جمع هذه الامتيازات وترتيبها ثم طبعا من آن لآخر .
- (٣) حصر جميع التقارير السنوية التي تشر بمعرفة الشركات والتي يحكم الحكومة الاطلاع عليها .
- (٤) فحص مشروعات الامتيازات وإبداء الرأي فيها من الوجهة المالية والاقتصادية قبل رفعها لمجلس الوزراء وكذلك كل تعديل يراد إدخاله عليها .
- (٥) مراقبة تنفيذ عقود الامتيازات مع الاستعانة بموظفي الوزارات المختصة لمراقبة الشروط الفنية .
- (٦) تقديم تقارير عن حالة الشركات ونموها وتأثيرها من الوجهة الاقتصادية في حالة البلاد .
- (٧) التفتيش على حسابات الشركات التي تبلغ أمانة الحكومة وتقدير هذه الأمانة .

وزارة المالية - أراء ما تقدم - تشترط رفع هذه المذكرة إلى مجلس الوزراء حتى إذا ما أقر المجلس هذا المشروع وضمت الوزارة بالاتفاق مع الوزارات الأخرى القواعد التفصيلية التي تتبع في تنفيذه .

هذا والإدارة المقترحة انشائها لا تتكلف ميزانية الدولة زيادة في المصاريف إذ سيهدد القيام بأعمالها بعض موظفي الوزارة وفروعها الذين لهم دراية بأعمال الشركات .

وزير المالية

محمد محمود

تحريرا في ٩ مايو سنة ١٩٢٧

## ملحق رقم ٤

بيان الموجود لدى مصلحة التنظيم الآن من السيارات المعدة للنقل

- عدد
- ١١ جرارا تقارب بالقرين .
  - ٢٢ " " باليتول (فردسن) .
  - ١٨ حربة قطرية تجرها الجرارات أحلاه لنقل الزلط ومهمات الطرق .
  - ١٦ عربات قطرية بسيطة بالإسبستس تجرها الجرارات أحلاه لنقل الأسفلت الساخن .
  - ٢ فاطيس كبيرة تجرها الجرارات لسقية الأشجار .

## ملحق رقم ٥

كشف إحصائي بمسطحات أنهر الطرق المرصوفة بالأسفلت والبلاط

الجهة	سنة ١٩٢٣	سنة ١٩٢٤	سنة ١٩٢٥	سنة ١٩٢٦	الجهة
أحياء وطنية	٥٠٠٠	٥٦٠٠٠	٨١٠٠٠	١٣٢٠٠٠	٢٤٧٠٠٠
" أندية	٣٨٠٠٠	٧٧٥٠٠	١٠٦٠٠٠	٥٠٠٠	٢٣١٥٠٠
" مشتركة	٣٠٠٠	١١٠٠٠	١٦٠٠٠	٨٢٠٠٠	١١٢٠٠٠
" خارج المدينة	—	—	١٢٠٠٠	١٨٠٠٠	٣٠٠٠٠
الجهة	٤٦٠٠٠	١٤٢٠٠٠	٢١٥٠٠٠	٢٣٢٥٠٠	١٢٣٧٥٠٠
جبله صحرية	٤٦٠٠٠	١٩٠٠٠٠	٤٠٥٠٠٠	١٢٣٧٥٠٠	١٢٣٧٥٠٠
مسطحات مرصوفة قبل سنة ١٩٢٣	٧٣٠٠٠	٧٣٠٠٠	٧٤٠٠٠	٥٨٠٠٠	٥٨٠٠٠
أضفلت بترشال	٧٣٠٠٠	٧٣٠٠٠	٧٣٠٠٠	٧٣٠٠٠	٧٣٠٠٠
بلاط	٧٣٠٠٠	٧٣٠٠٠	٧٣٠٠٠	٧٣٠٠٠	٧٣٠٠٠
الجهة	١٩٢٠٠٠	٢٣٢٠٠٠	٥٤٢٠٠٠	٧١٨٥٠٠	٧١٨٥٠٠





## مضبطة الجلسة الثالثة والخمسين

المنعقدة علنا في يوم الثلاثاء ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٤٥ الموافق ٢١ يونيو سنة ١٩٢٧

(١) الصدق مل بمضبطة الجلسة (٢) تقرير لجنة المالية عن مشروع نيابة الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - القسم الثاني - (المحركات) - تم ١٠ ذقاة الأشغال اليومية - فرع ٥ - مصلحة التنظيم .

وحضر حضرة صاحب المال عثمان محرم باشا ووزير الأشغال العمومية .  
تولى السكرتيرية البهلانية حضرات : عبيد الفتاح رجائي افندي .  
الشيخ محمد عز العرب بك . محمد أحمد الشريف بك . هل عبد الرازق بك .  
حيب المصري بك سكرتير عام .  
أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .

(١) الصدق مل بمضبطة الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة مل بمضبطة الجلسة السابقة ؟  
أصوات : لا  
الرئيس - صدق المجلس مل بمضبطة الجلسة السابقة .

(٢) تقرير لجنة المالية عن مشروع نيابة الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ -  
- القسم الثاني (المحركات) - تم ١٠ ذقاة الأشغال اليومية - فرع ٥ -  
مصلحة التنظيم .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - كانت المناقشة في أامة  
جلسة أمس دائرة حول مشروع شارع الأزهر الذي لرد مجلس النواب  
بشأنه أن يكون عرضه ٣٦ مترا . والذي يرى كثير من حضراتكم أن يكون  
٣٠ مترا .

كانت تلك المناقشة دائرة حول ما يقرب من النتائج على قراراتكم إذا رأيت  
جل عرضه ٣٠ مترا . والرأي الذي أعرضه الآن مل حضراتكم هو أن يفر  
جلس الشيوخ الاعتراض الواردة له من مجلس النواب كما هو مع أبناء رغبته  
في أن يكون عرض الشارع ثلاثين مترا ولا تقوم وزارة الأشغال بالتنفيذ  
الا إذا وافق مجلس النواب مل هذه الرغبة . وأحيط حضراتكم علما بأن  
تكاليف الشارع إذا نفذت رغبتم ستبلغ ١٦٥ ألف جنيه بد أن كانت  
٩٥ ألف جنيه فقط .

أصوات : سمنا أمس أنها تبلغ ١٢٥ ألف جنيه فقط .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة عشرة مساء برئاسة  
حضرة محمود يسوي افندي وكمل المجلس .  
وبحضور حضرات الأعضاء ما عدا :  
أولا - الغائبين :

(٢) بإجازات وهم حضرات :

يومي مذكور بك . حسين رشدي باشا . محمد السيد أبوعل  
باشا . محمد طلعت حرب بك . محمود محمد حسن الشنوبلي  
باشا . أحمد محمد حمادي بك . اسماعيل سري باشا .  
عبد الرحمن صبري باشا . يحيى إبراهيم باشا . محمد زكي  
عبد الرازق بك . الدكتور حبيب خياط بك . محمد صفوت  
باشا . السيد حسين القصي . عمر أحمد خلف الله بك .  
أحمد ذو الفقار باشا ؟

(ب) بغير إذن وهم حضرات :

إبراهيم الطاهري بك . بولس حنا باشا . الشيخ ستوي  
منصور . عبد الباقى باشا . محمد عجب باشا . الفريق  
موسى فؤاد باشا ؟

ثانيا - المتعذرين :

(١) عن جلسة اليوم : حضرة محمد تقي يكن بك ؟

(ب) عن جلستي أمس واليوم سعادة : محمد مغازى باشا .  
أحمد الشريعى باشا .

(ج) عن جلسات هذا الأسبوع حضرات :

إبراهيم نور الدين بك . حسن أحمد المدينى بك . حسن  
رشوانى حمادى بك . رزق شيمان شمير بك . صليب  
فلو بروس باشا . محمد الحفي الطرزي باشا . محمد هديك .  
اللواء محمود فؤاد باشا . محمود الاثرى باشا ؟

(د) عن جلسات الأسبوع المسمى وهذا الأسبوع : حضرة  
نهمى حنا ويصا بك ؟

حتى تقضى من تلك الاجتادات الضخمة الى سيق ان غرقناها . واؤكد لحضراتكم ان ميزانية الدولة البالغة اربعين مليوناً لو استمدت منها ١٥ مليوناً الخاصة بالموظفين لاتفى بنظم الطرق ونسقيق المتحركات وضع الاقلاق . تلك المشروعات التي لابد لها ولا حصر . والواجب ان تنفذ هذه المشروعات بالذرع وتقدم الامم منها على المهم .

وان ممالي وزير الاشغال في تقديم تلك المشروعات حسن النية بلاريب . وهو يقدمها لكم لتكون وزارته في الصف الاول ، ولتكون مدينة القاهرة جيلة التنسيق . وهو في ذلك لا حرج عليه ، لأنه لا يتصرف مباشرة بنفسه . وانما يمرض عليه المشروع ، فان ركة ناضا قلعه لحضراتكم لاقاربه . فان اقررت المشروع ، وكان خطأ ، فاقبته لا تقع عليه ، وانما تقع عليك . واذا اقررت اى مشروع واقنعتم عليه الاموال . وكان هناك من المشروعات ما هو اهم منه كنتم مسؤولين امام الأمة لانكم توابوا . بل اقم لكم انكم مستمسكون على ذلك بين يدى الله ، لانكم وكلاء ، والوكيل يجب ألا يصرف مال موكله الا فيما يعود عليه بالنفع . وأن يصرف على ما هو اول .

التقى للمعرض مشروعه على حضراتكم يتكلف ثلثه ألف جنيه وهم يطلبون منك في هذا العام ٢٠٠٠٠ جنيه فقط لاجراءكم على الموافقة على المشروع . انهم يطولون معنا كما فعل الشركات ، فانما تبع الفدان بمائة جنيه متلا ولا تقاضى من المشتري في مبدأ الشراء الا عشرين لفظ اغراءه . فانما ما اقرنا المشروع ، واقرنا الاجتهاد المقدر له وابنتنا في تنفيذه . ثم تبين فيما بعد انه يتكلف أكثر مما قرره صرنا امام الأمر الواقع ، ومرغمين على اتمام المشروع بالثمة تكاليفه ما بلغت . ولما الله على الأمر الواقع الذى لا نستطيع ان نخرمه .

انظروا حضراتكم الى المراسم التي تقرأونها في الجرائد ، فانما ستعرض عليكم ، وهي بحسبة مرسوم قوانين لمشروعات سبق اقرارها ، وفيها بالغ فافت الخلة الذى كان مقدرا تلك المشروعات في الميزانية ، وستوافقون عليها مرغمين ، ولماذا ؟ لاننا اصبحنا امام الأمر الواقع ، وقد قررنا المشروع شارع الخليج مليون ونصف مليون من الجنيهات ، فاذا اتضح بعد ذلك انه يتكلف ثلاثة ملايين ونصف ، فلا نستطيع الاقرار ما يطلب منا ، لاننا حينئذ نكون امام الأمر الواقع واذا ابتدأنا في تنفيذ ما يطلب منا اقراره من المشروعات ، فسوف لا تقضى ، فهناك مشروع التفتى الذى يربط شبرا لمدينة وهو ضرورى لأنه سمر الواسع البحرى ، ومشروع تقي ابي العلا ضرورى لأن السكة الحديدية تفتق كشارع وتصلط المدايرين بضع دقائق وهذا لا يليق ان يمحى في العاصمة ، وكذلك السكة الحديدية بالبناية يجب ان يكون لها نفق ، وكذلك محطة باب اللوق ، يجب ان يكون لسكتها نفق يصل بينها وبين محطة مصر ، كل هذا جيل حقا ، واجل منه ايضا ان يمر الترام تحت الأرض .

ولما لا ننقد كل هذه المشروعات . ثم نشهدنا لأن ميزانية الدولة تبلغ اربعين مليوناً تحريماً يأخذ الموظفون منها ١٥ مليوناً ، والباقي لا نستطيع التصرف فيه لأننا امة عزلاء نفيس لينا حصون ولا محافل ولا طيارات ولا شيء مثل ذلك . انذ يجب ان تصبح أموالها في مشروعات تحسين الشوارع وللتحركات .

سماعة محمود شكرى باشا (مقرر الجلسة) - هذا البيان الذى ذكرته اعطانيه الآن ممالي وزير الاشغال . وتكون بناء على ذلك تكاليف اربعة ائتمار على طول الشارع سبعين ألف جنيه . فاننا رأيت ان الفائدة التي تعود من زيادة الانساع تناسب مع صرف هذا المبلغ فترتب جعل عرض الشارع ثلاثين متراً .

اصوات : تكفى بجمل العرض ستة وعشرين متراً .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وانما متنازل عن اقتراح .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقرر للشارع المذكور البالغ ٩٥ ألف جنيه ؟

( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على اعتماد مبلغ ٩٥ ألف جنيه المطلوب لفتح شارع الأزهري .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - حضرات الاخوان . ثم تم مناقشنا بالاسم على امر العربى البهسية . ولذلك اتقدم لابداء رأى لحضراتكم في هذا الشأن .

عند ما تطلعون حضراتكم على المشروعات التي اخضعت بها مدينة القاهرة بتضع لكم انها تقرب من مليون الجنيه . وقد اقررت في السنة الماضية جملة مشروعات ، منها مشروع شارع الخليج الذى قرره مليون ونصف مليون من الجنيهات تصرف على عدة سنوات ، واليوم واقفتم على مشروع شارع الأزهري . ونفقاته تبلغ خمسة وتسعين ألف جنيه . وجب على الوزارة عرضه ٢٩ متراً ، فحسب الشريف بجانبة ائتمار منها . والقارم ستة ائتمار ، والباقي الورود . اى ان شركة الترام سددت خطأ في هذا الشارع . وذكر في خبر الجبهة ان المبلغ المقدر لتكاليف هذا الشارع سيحصل ( ان شاء الله ، وبعد عمر طويل ) من المبلغ المقرر زيادته في اجرة الترام . اعمى ان هذا المبلغ لا يأخذ من الشركة وانما يحصل من اقساء . ولو ان الحكومة اخذت من نفسها من الآن الا تصرح لشركة الترام بمد خطوطها في الشوارع الا باضاف جليل لاخذت منها جميع ما تصرفه على الشوارع الجديدة . أو على الأقل نصف ما تصرفه عليها لوردا . ولا سيما انه ليس في عقد اتفاقها مع الشركة ما يرغمها على قطع الشوارع بهذه الطريقة ومرور الترام فيها . ولو ان الحكومة تحت ما شامت من الشوارع باى اتساع تريد ، وابت على الشركة ائتمار يمر الترام فيها ، واستندت مركبات لواصلات بدل الترام ، لو فلت ذلك لما وجب على اى اعتراض . وقد ارادت الحكومة فعلا انهاء محطة باب اللوق والاكتفاء بمحطة السيدة زينب في خط حلوان . وراعت استخدام مركبات لنقل الركاب بين المحطتين المذكورتين ولم تجد اعتراضا على ذلك وان كان المشروع قد اوقف ولم ينفذ .

الواقع ان الشركات تستغل شوارع المدينة استغلالاً مطلقاً . وقد حملنا ذلك في سبيل ان القاهرة هي حاضمة البلاد . وفي سبيل انها المدينة الكبرى ، وانها المدينة الاولى بين مدن القطر . حملنا ذلك وقراءه في الجلسات الماضية وكما نخطر بعد تلك الامتانات السابقة ان تكف الحكومة عن فتح الشوارع

معالي عبد شفيق باشا - ما معنى هذا ؟ انكم لم توافقوا على أن تستغل في يوم السبت والأحد فأذا جاء أحدنا بعد ذلك فمناصنا عن مصالح الأمة طلب اليه الاختصار في القول - أرجو حضرة الرئيس أن يمكننا من النفاذ عن حقوق الأمة .

( تصفيق ) .

الرئيس - كل ما أبتنيه هو عدم تضيق الوقت بإطالة يعني عنها الاختصار .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - كملت آتيت من كلامي .

الرئيس - أرجو حضرة العضو المحترم أن يقرر كلامه على الموضوع المطروح .

معالي عثمان محرم باشا ( وزير الأشغال العمومية ) - لا يدخل ردم البرك في اختصاص وزارة الأشغال .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أردت أن أقول ان هناك مشاريع أهم من مشروع نفق السبينة ولا ضرر من الانصراف الآن عن نفق السبينة لأن من ثم تلك المشاريع الضرورية واعلموا حضراتكم أن من حكم - كما قرر سعادة محمود شكري باشا - رفض الاعتادات أو تعديلها . كل هذا من حكم فكم رفض هذا الاقتراح .

ان تنظيم الشوارع لا يكون الا بعد استيفاء الضروريات التي يبتها لحضراتكم ولهذا طلب اليكم عدم المرافعة على الاعتاد المطلوب لنفق السبينة .

معالي عثمان محرم باشا ( وزير الأشغال العمومية ) - الواقع أن مدينة القاهرة لا تكفل خزينة الدولة فقلقت كثيرة لأن المصاريف التي تصرف عليها تجبي منها .

لقد تبين لجنة المالية لمجلس الشيوخ في الفقرة (٤٦) من تقريرها أن الإيرادات التي تحصل من سكان مدينة القاهرة من ضرائب وعلافا وواردة في مشروع الموازنة تبلغ ٦٦٢٤٩٣ جنبا وأن ما سيصرف عليها هو مبلغ ٩٤١٢٤٥ جنبا فزيادة القاهرة في المصروفات تبلغ ٢٧٨٧٥٢ جنبا ولا يفتقر حضراتكم أن القاهرة إيرادات أخرى غير ظاهرة ، كالسباح الذين يبرجون بالقاهرة ووزار المدينة يصفون بمبالغ كبيرة أجرة لسفرهم في السكك الحديدية فضلا عما يصفونه في المدينة من الأموال وأظن أن من واجب الحكومة والسلطان أن تحي عناية خاصة بتأمية القطر ومن باب أولى اذا كان ذلك لا يكفل خزينة الدولة فقلقت تذكر وإلى أقدر حضراتكم أن لأشعة السيارات التي اتهمت وزارة الداخلية من وضعها وصقلت عليها البجعية العمومية للعاكز المختلطة منذ أسبوعين والتي سيصدرها قريبا دولة وزير الداخلية سيجي بمقتضاها نحو مائتي ألف جنيه من القاهرة وحدها ، ووجدنا ترون حضراتكم أن المدينة تكاد لا تأخذ شيئا من الضرائب التي يدفعها سكان الأرياف خلافا لما أشار إليه حضرة العضو المحترم وبعض حضرات أعضاء مجلس النواب .

أما عن مستشفى قصر العيني ومدرسة الطب ..... .

ان رفق الأمم لا يكون ينظم الطرق وتنسيق المتنزعات وانما رفقها بملوهم وأدائها وإصلاحها .

أما يبلغ الأيوبيين منها ٩٥ ٪ . لا تصل أبنائها ولكن تصرف أموالها في الطرق والمتنزعات . وقد طعن من الأحصاء الصحي أنه لا يوجد في مستشفيات القاهرة سوى سرور واحد لكل خمسة آلاف من السكان . وهذا مستشفى قصر العيني طلبنا من الحكومة بناء فيه وبناء مدرسة جديدة للطب فلم تفضل . واننا نريد أن يكون في الاسكندرية مستشفى ومدرسة للطب . ونريد أن يكون لنا من كل مدرسة عالية مدرستان . لأن المدارس الحالية الموجودة لا تكفي أبنائنا . طلبنا كل ذلك وأردناه فحالت الحكومة - ان المال والأرض موجودتان ولكن الرجال القليل - فهل هذا صحيح ؟ يا سبحان الله . ان سيدة لما عائل اذا أردت أن تنفق مليوناً من الجنيهات على إنشاء عشرة مستشفيات على مثال المستشفى القبطي أو الاسرائيلي ينفروها فاتها لا تهجر أن تجمعين القليل من يقوم بتنفيذ هذه الإرادة بأجر مدغور ومع ذلك فان الحكومة تهجر عن فعل ذلك فلا تجعل القليلين . ان هذا لصحيح .

والحكومة تعلم حق العلم ان مستشفيات الأرياف غير جديرة بأن تستمر مستشفيات حقا فاستشفى طنطا مثلا خير منه عزن أدوات المجلس البلدي على حين أنه في تبره مستشفى لسعادة البدرابي عاشور باشا لا أكون مبالغا اذا قلت ان الحكومة لا تحك مثله في عواصم المديرات . ولم يكلفه الا ثلاثين ألف جنيه . ولو أنشأت الحكومة مثله لكلفها مائة ألف جنيه . ونعرف ان عواصم المديرات والقاهرة عرومة مثله المستشفيات وأن المرضى يشكون أمرهم الى ردهم . ألم يكن أول العناية إنشاء المستشفيات والمدارس ؟

وأدعي ما مر أن الحكومة لا تفكر في الماء الذي يشرب منه الفلاحون ، ولقد وقع لي أن كنت أعزى بعض أصدقائي في كفر الشيخ فكنت خمس عشرة ساعة لم يتيسر لي فيها ماء لاني لم أجد ماء يشرب والمذوق ذلك لصاحب البيت ، فن ان يجد هو أو غيره من سكان الأرياف الماء الساتع للشرب ؟

أما في القاهرة فذلك الماء موقوف لسكانها بل لدواها ومع ذلك فان مشروع ترشيع المياه لجميع بلاد القطر يكلف الحكومة خمسة عشر مليوناً من الجنيهات لا تنفق دفعة واحدة بلما فلم لا يبدأ فوراً بتنفيذ هذا المشروع ؟

قالوا ان عدم إنشاء المستشفيات لحاجة مرضانا ناتج من عدم وجود المهندسين والفنيين ، فانا يقال في ردم البرك والمستشفيات الحكومة لا لا أهالي والتي لا يحتاج ردمها لأن المشروع لأن الحكومة لا تترع نفسها ولا تسن قانونا بمنز فيه نفسها بالزعم . هل وجدتم حضراتكم في ميزانية هذا العام اعتادا بجمع ردم هذه المستشفيات ؟

الرئيس - ألا يرى حضرة العضو المحترم الاختصار خصوصا وقد بحث الموضوع عن قبل بحثا وانما ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هذا أول كلام في هذا الموضوع . الرئيس - أرجو على كل حال ملاحظة وقت المجلس .

حضرة محمود أبو النصر بك - أوجي معالي الوزير أن يتكلم أولا عن مسألة نفق السبئية .

معالي حنان محرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - إن من يدخلون القاهرة من الوجه البحرى يبرون من شارع شبوا وكبرى شبوا الذى يمر عليه الترام ثم يتجهون إلى ميدان الحطة الذى سيصبح بعد زمن قصير متصلا لمركبة المرور بسبب ازدحام السيارات والمارة وفى بقائه من هذه الحالة عطر على الناس . فقد سبق لوزارة الأشغال أن فكرت في عمل نفق في موضع الكوبرى الحالى على أن يكون أوسع منه وكان هذا في مصلحة عجلة القاهرة لأنه يراد أن يوصل تلك الحطة في الجهة الأخرى المقابلة لوصف الصعيد ميدان فسيح لفصل القادمين إلى القاهرة عن المسافرين منها فلتسافر من القاهرة يمر من الميدان الحالى والقادم إليها سواء من الوجه البحرى أو القبل من الميدان الجديد وكانت الفكرة أن إنشاء هذا النفق تسهيل الوصول إلى الأرصفة الجديدة على ألا يمر الترام من هذا النفق بل يوصل له نفق آخر تحت خط السكة الحديدية عند تقاطعها بشارع السجدة وأن تحول حركة الترام من الكوبرى الحالى إلى النفق المذكور وبذلك لا يمر ترام شبوا من ميدان الحطة ويمر معطر السيارات وال عربات القادمة من الوجه البحرى والقاصدة وسط المدينة أو قسمها القبل من النفق الجديد . أما من يقصدهون العباسية وما جاورها والقادمون من الجهة البحرى من المدينة فيكون ضرورهم من النفق الذى ينشأ مكان كوبرى شبوا . كانت الفكرة نتيجة إلى ذلك ولكن بعد المناقشة مع لجنة المالية ومجلس النواب رأى الاكتفاء الآن بنفق السبئية بإنشائه يرفع خط الترام عن الكوبرى الحالى الذى يستطيع عندئذ أن يحمل حركة المرور المطلوبة مدة خمس عشرة أو عشرين سنة وهي المدة التى تتوقع بعدها زيادة في حركة المرور فيخرج عندئذ الكوبرى الحالى ويصل نفق بدله . هذا هو السبب الذى من أجله فكرت الوزارة في الاكتفاء بإنشاء نفق السبئية ووافقها على ذلك مجلس النواب وبلغة المالية مجلس الشيوخ .

بيئت حضراتكم أن مدينة القاهرة تكاد لا تنصرف أكثر مما هي فيها ، فأظن أنه لا حيف بعد ذلك على سكان الأرياف خصوصا أن وزارة الأشغال تنصرف سنويا من خزينة الدولة لتفئة المزارعين حوالى خمسة ملايين من الجنيهات للرى والصرف وغيرها .

بقيت المسائل الأخرى التى أثارها حضرة الشيخ حسن عبد القادر وهى تخص وزارة الداخلية ومنها ما أنا مشرع ببناء مستشفى قصر العيني ومدرسة الطب فهو الذى يخص وزارة الأشغال وقد قررت الحكومة بإنشاء امتداد الاجراءات الأولية للشروع في بناء المدرسة والمستشفى في المكان المعروف لحضراتكم في ميل الرضة ولقد عملت من قبل مسابقة بين المهندسين وقبيلت الرسومات الى سيم البناء على مقتضاها ولما كانت هذه الرسومات غير تفصيلية قررت الوزارة عمل الرسومات التفصيلية بأسرع ما يمكن . وفى عملت وعرفت تكاليف البناء التى قد تبلغ مليون الجنيه تتقدم الى مجلس النواب لاتخاذ الإعتاد ، ولذا طلب في مشروع ميزانية هذا العام مبلغ ٩٠٠٠ جنيه لوظفين الموظفين اللازمين لتحضير هذه الرسومات والمقاييس .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - سمعت من معالي وزير الأشغال أن الحكومة تهجى من القاهرة . . .

الرئيس - لم تطلب الكلمة ولم يؤذن لحضرتك يا .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أنى أريد أن أوجه سؤالاً بسيطاً لمعالي الوزير وهو أن الحكومة تهجى أكثر من ستائة ألف جنيه من القاهرة بخلاف ما ينتظر أن يجنيه بعد تنفيذ لأتمة السيارات وقد قدره معاليه بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه ، فيكون مجموع ما يجني منها فوق ثمانمائة ألف جنيه ، فهل المشروبات التى تخوم بها الحكومة سنويا باستقرار في القاهرة تستهلك هذا المبلغ ؟

معالي حنان محرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - إن ما يصرف على القاهرة يوزن تحريما ما يجني منها والمزارع لا يمكنه أن يمنع من القاهرة بدوى أنه يحصل شيئا من نفقاتها وهذا ما أدبت أن أيبته لحضراتكم .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - متى ذلك أن ما يجني من الإيرادات من القاهرة يصرف كله عليها .

معالي حنان محرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - نعم . إن إيرادات المدينة تنصرف بالكافها في مشاريعها على أن عواصم البلاد في كل العالم يتبع بها جميع سكان الدولة . فالقانون بالأرياف غير متوحيين من الأمانة في القاهرة .

وقد بيئت لحضراتكم كل ما هو خاص بمستشفى قصر العيني وأما المستشفيات الأخرى فليست من اختصاص وزارة الأشغال بل تقع وزارة الداخلية .

الرئيس - مسائل المستشفيات لم يأت دور البحث فيها بعد .

معالي حنان محرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - وإذا كان سكان الأرياف يترضون على ما قد يصرف في مدينة القاهرة زيادة عما يجني منها فإنه يجوز لسكان البلد أن يتراضوا على صرف خمسة ملايين من الجنيهات في الرى وشؤون الزراعة .

أما من ماء الشرب في القرى فالذى أعرفه هو أن مصلحة الصحة مهتمة بهذا الأمر ولديها عدة مشروعات مستقمة بما إلى البلدان في الدورة القادمة .

سادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أؤكد لحضراتكم أن اللجنة المالية حينما لحقت مشروع النفق والمشروعات الأخرى حالما في أول الأمر ما قد فعلت ذلك للمشروع والمبالغ ولكن ذلك بعد البحث على التى أدت بالجنة إلى إبداء الرأى المروض على حضراتكم للفصل فيه .

كما دائما في اللجنة إذا ما طلب فتح أعتاد في المصروفات نبحت أولا وما إذا كان هناك إيرادات يوازي وهذا ما حدا بنا إلى الإشارة في الفقرة (٧) من تقرير اللجنة إلى مايجي من مدينة القاهرة فلم نرد أن نضع إما مكررا إجماليا بل أحطناكم عن الأيراد خصيصا وهو الواردة في الملحق رقم ٢ لتقرير . ولم نرد أن نضم إلى هذه الإيرادات الثابتة الزيادة المتظنة فالتوقع أن أرب الحساب الختامي الذى يعرض على حضراتكم سيدلكن على أن الإيرادات زادت عما قدر لها .

حضره عبد الله سيان أباطه بك - مما لا شك فيه أن حركة المرور في القاهرة قد اتسمت خطاها بدرجة عظيمة . بل انها أصبحت خطرة وكل مشروع يرى إلى فتح شوارع وتخرج تلك الحالة يجب الترحيب به .

أذكر أن أحد أصدقائي منذ أربعين سنة كان يتأخر إلى ما بعد الغروب خارج منزله فكان يجره من الشارع إلى الخارج خشية أن يدهمه حمار . فلما صاه أن يقول الآن لو رأى وسائل النقل الحديثة ؟

إن حتى شبرا حل بالسكان فضلا عن أن شارع شبرا والكبرى واسطة الاتصال مع الوجه البحري ولا يصح أن نضرب الحمال على مشروعات ربط بعض أطراف العاصمة ببعضها . إذ أن عوامم البلاد هي بمثابة القلب من الجسم . ومن اللازم تحسين العوامم وتحسينها . والواقع أن المشروعات المقروضة ميتا الآن ليست من المشروعات المقصود بها التحصيل بل يقصد بها صيانة الحياة العالية ولهذا أوافق على المشروع .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - في الواقع أنا لم أقل مطلقا بأن المبالغ التي يجني من سكان القاهرة يجب أن لا يتفق أكثر منها في شئون المدينة وذلك لأن مسألة تخصيص بعض الإيرادات لأبواب نفقات خاصة أمر قطعا بدم جواز .

سادة محمود شكوي باشا (مقر اللجنة) - أنا لا أقول بنظرية تخصيص التي يشتر لها حضره العضو المحترم .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - وأنا لم أقل بالتخصيص وإن أصرح بأنه لو فرض أن كان مقدار ما يجني من سكان العاصمة مائة ألف جنيه وطلب الاتفاق عليها مبلغ مليون جنيه فاني لا أرى المعارضة في اعتقاده وأعتقد أن ليس لغير سكان العاصمة من الفلاحين حق الاعتراض أيضا . ولهذا فإن القول بأن أشرت إلى تخصيص غير صحيح . والواقع أن القدر في مشروع الميزانية لانفاقه على العاصمة زيادة عما يجني منها هو مبلغ ٣٨٩ ألف جنيه وما يجني من سكان العاصمة هو مبلغ ٩٦٢ ألف جنيه لم يستل منها ما يخص مرتبات الموظفين القائمين بالبلدية . وتعلمون حضراتكم نسبة مرتبات الموظفين في مجموع الإيرادات وهي بنسبة ٢ إلى ٥

ليست العاصمة وحدها التي يجني من أهلها ضرائب بل أن مدن القطر الأخرى تحصل فيها الضرائب - فضلا عن ذلك فنحضر على أهلها الموائد البلدية التي تختلف ما بين ٠/٠٠٠ و ١٢/٠٠٠ .

الواقع أن ما يتفق على تقاعده أكثر من نسبة إلى ما يتفق على المدن الأخرى .

يقولون أن الشوارع مزدهرة وأن المارة في الزين الأول كانوا يشترشون على أنفسهم من الدواب فكيف بهم وقد ازدحمت الطرق بالأوتوبيلات . ولكن من الذي رخص لهذه الأوتوبيلات الكثيرة بالسير في الشوارع ؟ أليس هي الحكومة التي تصدر بدون قيد ولا شرط . ومن الذي يصرح لشركة النور وشركة المياه بأن تتصلق بالطرقات أعمالا تعطل السير فيها ؟ أقول ان الحكومة ملومة لتصرعها لسيارات الأجرة بدون قيد حتى أصبحت شوارع العاصمة مكتظة بها فتعس من الشوارع ما تضطر الحكومة إلى اصلاحه .

ومن تلك الزيادة إيرادات خيرية السيارات فصحت كما قال مسالك وذير الأشغال أنه عند العمل بإقامة السيارات التي تصدر في هذا العام ستجني من القاهرة وسدعا ما لا يقل عن مائتي ألف جنيه . كما أننا لم ندخل في حسابنا ما يجنيه ميزانية الدولة من يؤمن القاهرة ومن يؤمن بتجريم زيارتها التحسينات التي تصل فيها وهذا باب إيراد لا نستطيع أن أقدره بأقل من مائتي ألف جنيه .

ذكرت لكم تلك الإيرادات المنتظرة تاركا ما يستفيد الأهالي والسيار من السيلع والزارعين الذين يؤمن القاهرة فلما كانت عاصمة البلاد تأتي بإيرادات تربو على مليون جنيه فأعلن أنك لا تضمنون عليها بالمشروعات النافعة . إن ما يجب البحث فيه هو هل هذه المشروعات ضرورية ؟ أما القول بأن هناك نقصا في جهة ما أو تأخيرا في عمل ما فلا يفتد سيلا لتحليل على وجوب إرجاء هذه المشاريع .

أتمك أولا عن قائمة المشروع التي يقدمها كل من يجي بمسألة المسألة . وأؤكد أن هناك خطرا على كل مار إن كان راجلا أو كان راكبا فهو مهتد بالمصادمة .

هذا الميدان الذي يمر فيه كل قادم إلى القاهرة أو خارج منها مزدهم بالحركة ولقد سمعت معالي محمد شفيق باشا يقول للأسف أن كبرى شبرا أصبح مزدهما ولا يمكن لمرور المرور الآن .

أما هذه الحاجة المسألة يجب ألا تردد في إقرار هذا المشروع الذي لا يسهل المرور فقط بل هو أمن حياة المارة - والحياة غالية .

أنتقل بعد ذلك إلى ما قاله حضره الشيخ حسن عبد القادر وما اتفقه دليلا قاطعا فيفيد هذا المشروع فاطمئن حضرة أنه - فيما يخص المستشفيات - لو أنه أطلع على تقرير لجنة المالية عن ميزانية مصلحة الصحة الذي رقع على حضراتكم اليوم والذي ستناقش فيه غدا أو بعد غد رأى فيه ما يطعن بهذا الشأن، فلها يخص مستشفى طسطا يرى حضرته أن مصلحة الصحة طلبت اعتماد مبلغ ثمانية آلاف جنيه لشراء أرض لبناء مستشفى جديد عليها . و يرى أيضا في التقرير ما يبره بالنسبة للمستشفيات الأخرى .

أما المستشفيات فيرى في التقرير أن اللجنة واقتت على ما رآه مجلس النواب من وضع برنامج زحما سواء كانت حكومة الحكومة أم لا لأن على ما يراى ما تتكلفه من المصاريف .

وأما من ماء الشرب فيرى في التقرير الخاص بميزانية مصروفات وزارة الداخلية أن هناك مشروعا لتجميعه في القرى وهو مرسوم أو مرسوم على اللجنة التي يرأسها حضره صاحب المعالي وزير الحفانية والتي تشتغل في تشريع المجالس البلدية والمحلية ومجالس المديرية . وذلك لتأمين اللجنة نصيب الحكومة ونصيب المجالس في المصاريف اللازمة لتلك المشروع . أمضى أن المشروع مقر في مبدئه ولكنه موقوف على تخصيص المصاريف .

فأما هذه الأمثلة لا أعلن أن حضراتكم ترددون مطلقا في الموافقة على الاتحاد المطلوب لنفق السببية .

ولازمة لحياة المدينة فلا مناص من التصريح بتسريحها . . . إنما يصح أن يقال إن الحكومة أحملت أنما لم تمن برئيتها ولم تفرض عليها رسوماً تموض بها شيئاً من التلف الذي قد تحدثه بشوارع العاصمة .

أو كالحضر أكرم أنفاقاً أنشأها خلفاً لا تقتصر على سكان القاهرة بل يستفيد منه أيضاً كل قادم إليها من بلاد الوجهين البحري والقبلي كما أوكد أن أهالي طنطا والقريبة سيرون منه نفو في مصلحة أهل الأرياف والقطر بأجمعه

لقد غالب عن حضرة العضو المحترم أن تعداد القاهرة أصبح الآن مليوناً ومائة ألف نسمة بزيادة نحو خمسين في المائة عن التعداد السابق فهل إذا زاد سكان القاهرة في عشرين سنوات ٢٥٠ ألف نفس يصح أن يستكثر عليها تلك المشروعات المقروضة على حضراتكم اليوم ؟ هذا غير مقبول . على أن العاصمة ملياً بجميع سكان البلاد يقيمونها في أوقات مختلفة لقضاء أعمالهم وكثير من أبناء أعيان القطر ومتوسطيهم يقيمون في القاهرة للدراسة فكل إصلاح في العاصمة لا يقتصر نفعه على أهلها دون سواهم .

أني لا أرى بعد هذا عللاً لأن يقرض أحد على إجراء هذه الأعمال وأنني أترك في النهاية الحكم لحضراتكم .

حضرة الشيخ محمد عمر العرب بك - تقدم اقتراح بإقفال باب المناقشة من بعض حضرات الأعضاء وهذا نصه :

تقترح إقفال باب المناقشة وأخذ الآراء .

محمد طوى الجزار . محمد صدقي . يوسف قطاوى . حيد الله أباطه . سعد مكرم . محمد عوض جبريل . محمود رشاد . وأنضم إلى حضراتهم حضرة محمود أبو النصر بك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - تنص لللائحة الداخلية على أنه إذا حصل كلام بين شخص أحد الأعضاء فله الحق في الرد .

الرئيس - سبق أن قلت لحضرة العضو المحترم أنه لم يوجه إليه كلام بين شخصه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لقد قال سعادة المقرر أننا لسنا في القرون الوسطى وقد يقصد به شخصي وأظنه لا يقبل أن أوجهها إليه . سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لقد قلت أننا لا نمش في القرون الوسطى .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - معنى هذا أنني لا أميزان كنا نمش في القرون الوسطى أو في غيرها .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أنا لا أقصد شيئاً من هذا مطلقاً . الرئيس - أو كذا فمرر بالبابية عن سعادة المقرر أنه لم يقصد أن يمس شخصكم وهو لا يذكركم إلا بكل احترام واجلال وأظن أن في هذا الكفاية . حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أريد أن أقول أن الحكومة نفسها اعترفت بالأعمال التي يختص بلوائح السيارات وأوتومبيلات النقل الكبيرة .

الرئيس - تل على حضراتكم اقتراح بإقفال باب المناقشة فن لا يوافق من حضراتكم على هذا الاقتراح فيفضل بالوقوف . (وقف خمسة أعضاء) .

وفضلاً عن ذلك فإن الحكومة إذا طالبت شركة النور أو المياه بتبويض ما تحته في الطرقات من الأضرار فلا تغفل واحدة من تلك الشركات أجابة ما تتطلبه الحكومة .

أني أعارض كل المعارضة في مشروع النفق وأؤكد أن السائحين لا يتفقون به . أننا لا يصح لنا أن نفضل غير الضرورى على الضرورى ولو أن هذا المشروع أجل سنة أو سنتين وأنشأنا بالملك المقدره ولقدرة ثمانية ألف جنيه ثلاثة مستشفيات ألا يكون ذلك أولى وأفضل ؟ أنى لاحظ أن تقرير الصحة لا يتضمن تخصيص مبالغ للمستشفيات في المواضع فما الذى فعلته مصلحة الصحة لخدمة الصحة العمومية في جميع المستشفيات ؟ أنى لا أرى عملاً ظاهراً . وكل ما سنعلمه من مصلحة الصحة أنها ستدرس هذه المشروعات . الرئيس - إن الكلام في هذا سابق لأوانه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أطلب عدم الموافقة على مشروع النفق .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - لى كلمة أريد بها على حضرة الشيخ حسن عبد القادر .

الرئيس - سعادة المقرر سيتولى الرد ولعلكم تكفون بما يقول .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أنا موافق على أن يبدأ حضرة رضوان بك بالكلام .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - لا أفهم معنى المناقشة الطويلة التي ألقاها حضرة زهينا الشيخ حسن عبد القادر خصوصاً بعد البيانات التي سمعناها من مولى وزير الأشغال ومن سعادة المقرر .

إن الحكومة منا وهي بما لها من حق الرقابة على مرافق البلاد رأت بعد البحث أن المشروع نافع للبلاد ويجوز .

لذلك أرجو وقد قارب انتهاء الدورة البرلمانية أن تكون عمليتين وأن نسير في عملنا بسرعة إلى حد ما وأرجو الموافقة على ما جاء بتقرير اللجنة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - فيما يختص بالموافقة ووجهه حضرة العضو المحترم الشيخ حسن عبد القادر إلى الحكومة لتصريحها بتسريح الأوتومبيلات أقول أننا لا نمش في القرون الوسطى حتى يقال هذا . فالحركة الميكانيكية قد قدمت جميع البلاد ولا تستطيع الحكومة أن تعترض على زياتها . حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هذا كلام شخصي أريد الرد عليه . الرئيس - فلتكف .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أنى لا أقول شيئاً من شخص .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - إن كلمة القرون الوسطى تحتاج إلى رد . الرئيس - لقد قرر سعادة المقرر بأنه لا يقصد المساس بأى شخص .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - تضمنت حركة النقل الميكانيكى في كل الجهات حتى في الأرياف وإذا غارت بين الحالات طلبة السكك الزراعية من جهة كثرة الأوتومبيلات التي تمر عليها حاملات القرويين والحركة في القاهرة لمدهشم وأنا كانت الأوتومبيلات واللوريات تستعمل حقيقة

التي يراى اغناحقا على انشاء المتنة في بناء مستشفى كالمستشفى القبطى الذى تكلمت عنه الآن والذي لم يتكلف الا ثمانين الف جنيه اذ لو أنشئ مستشفى كهذا في تلك الجهات لتفج الناس كثيرا . لأن المرضى من سكان هذه الجهات أى السيدة زينب والقاهرة لا يجد الآن مستشفى يبالغ فيه الا مستشفى قصر العيني وتعلمون حضراتكم المشقة التي يتكبدها المريض في الانتقال من هذه الجهات الى قصر العيني .

لهذا أقول ان هذا المشروع غير ضرورى . وأنه اذا قصرت الحكومة عانتها على انشاء المتنتحات وتوسع الطرق لاستخذ ذلك ميزانية الدولة وإذا كان انشاء المتنتحات ضروريا فلم لا ينشأ أيضا متنة في جهة حوش قدم مثلا ؟ تقدم الحكومة على هذه الأعمال وتقول انها كلها ضرورية فيجب علينا في هذا المقام أن نفاضل بين هذه المشاريع وتبين المهم منها لئلا نستغفلون أمام الله والأمة عن اتفاق هذه المبالغ التي يجب اغناحقا فيها هو أجدى نفعاً للبلاد .

أى لا أقول ان لا فائدة مطلقاً من هذا المتنة ولكنى أقول ان هناك مشاريع أريد وأهم كانشاء المستشفيات والمدارس . ولذلك أطلب من حضراتكم عدم الموافقة على هذا المشروع . وأطلب أيضا - وأرجو ان يثبت ذلك في المصبطة - أنه عند ما يؤخذ الرأى يطلب ان الموافقين الوقوف وأن يستمعوا ووقفا حتى يحضر معهم . لأن يطلب الى المالفين ذلك لأنه لا يصح أن يقال هنا في داخل المجلس ومطامره اننا اذا أردنا تنفيذ مشروع أخذنا الرأى على ما يخالفه . وأرى - لأجل إزالة هذه الوهمة - أن يأخذ حضرة الرئيس الرأى دائما طردا وعكسا بطريقة الوقوف .

الرئيس - طريقة أخذ الرأى موكولة الى المكتب .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هذا مجرد طلب لا تحكم في المكتب .

الرئيس - هل تعتبر الطريقة التي يتبعها المكتب وصحة للجلس ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هذه المسألة مشاعقة وأنا أخذت على مسئوليتي ما أقول . وقد حدث مرارا ويث في المضايقات أنه عند أخذ الرأى طردا وعكسا كان حضرات الأعضاء الذين يقفون أغلبية كلنا الحائزين لأن بعض حضرات الأعضاء يتمتعون عن إبداء رأيهم عند أخذ الآراء طردا وعكسا .

الرئيس - طريقة أخذ الرأى موكولة الى المكتب واللائحة الداخلية صريحة في وجوب أخذ الرأى على التتبع أولا . لحضرة الضو غير محي في اعتراضه ويستمر على هذه الطريقة .

حضرة الشيخ محمد بن العرب بك - يطلب حضرة العضو المحترم الشيخ حسن عبد القادر أن يؤخذ الرأى على المشروع الأصل لا على التعديل وإلى ألفت نظره الى لائحة (٨٢) من اللائحة الداخلية وهذا نصها " يبدأ بأخذ الآراء على الاقتراح بالتعديل أو الإضافة أو التجربة فان لم يقبل عُدَّ الآراء على النص الأصل " فتقرر لجنة المالية هو عن مشروع الميزانية . فإذا اقترح أحد حضرات الأعضاء تعديلا فيه وجب أن يؤخذ الرأى أولا على التعديل المقترح وهذا هو ما ابتناه الآن ويده على ذلك لا يصح أن يؤخذ الرأى على تحرير اللجنة أولا .

الرئيس - المجلس يقرر اقبال باب المناقشة في هذا الموضوع . وهل توافقون حضراتكم على ماورد بتقرير اللجنة خاصا بهذا المشروع ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على ماورد بتقرير لجنة المالية خاصا بشروع نفق السبئية .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

والعمل الثالث هو مشروع تحويل الحوض المرصود الى متنة عام وكانت تكاليفه النهائية قدرت في المشروع بمبلغ ٢٤٠,٠٠٠ ج.م على أن يصرف منه في السنة المالية الحاضرة مبلغ ٥٥,٠٠٠ ج.م وقد رأت لجنة المالية مجلس النواب أن هذا المشروع واسع النطاق أكثر مما ينبغي إذ يقصد منه ربط الحوض المرصود بمجمع ابن بطرون في مساحة كبيرة توافق مبالغيزر الأشغال على الاكتفاء في هذا المشروع بالمكان المعروف بالحوض المرصود مع بعض التعديل لصحوله الى متنة عام وإصبال هذا المتنة مع شارع الخليلج بشوارع جديد وصلل الاحتياجات الخاصة به فأصبح مقدار التكاليف النهائية المطلوبة لهذا المشروع مبلغ ١١٥,٠٠٠ ج.م بدلا من ٢٤٠,٠٠٠ ج.م كاليان الآتى :

جنيه  
٧٩,٤٦٠ نزع ملكية .  
٧,٥٤٠ هدم مباني .  
٢٨,٠٠٠ إنشاء حديقة .

١١٥,٠٠٠

على أن ماسيصرف من هذا المبلغ في السنة المالية الحاضرة هو مبلغ ٥٥,٠٠٠ ج.م المدرج بالميزانية ووقد وافق مجلس النواب على المشروع الممثل وعلى الاتحاد المطلوب وهذه اللجنة توافق تمام الموافقة على المشروع للممثل لأنه مفيد جدا من الوجهة الصحية بالنظر لازدحام هذا الحي بالسكان ولضيق شوارعه وأزقته، وترى في الموافقة عليه إجابة لرغبة البرلمان التي أبداها في الدورة الماضية من أفكار الحدائق العامة في الأحياء الوطنية المكتظة بالسكان خصوصا أن تحويل الحوض المرصود الى متنة عام لا يكلف الحكومة مثل ما يكلفها أى مشروع آخر لأن أغلبه مملوك للحكومة ونحرب .

وبهذه المناسبة تورد اللجنة في المحق رقم ١٥ (١) بياناً بالمتنتحات والمخاطات المتوقعة للمجهود بدون رسم دخول مع بيان مساحتها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذا المشروع ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لا . في كلمة .

الرئيس - هل اعتراضاتكم على هذا المشروع كاعتراضاتكم على المشروع السابق ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لا . في كلام آخر .

يقولون ان الحالة الصحية هي التي تدعو الى انشاء المتنة لأن الشوارع والمخارات في هذا الحي ضيقة . هذا صحيح ولكن كان الأول أن تفتح شوارع متسعة في هذه الجهة لا أن ينشأ متنة لافائقة منه . ولا أعلن أحدا يعارض في أن أنفع للسكان هو أن تصرف المساحة ونحمة عشر الف جنيه

(١) رابع المحق رقم (١) هذه الصفحة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أن ماطلته لا يستبر تدبلا .  
سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - الرفض والتعديل من قبيل واحد فكلهما عدم موافقة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - دعاني الى طلب هذا أنه سبق أن أخذ رأى في مسألة طردا وعكسا وكانت النتيجة اقية في كلتا الحالتين .  
الرئيس - حضرة العضو مسلم بأن طريقة أخذ رأى من حق المكتب .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك - لى كلمة . . . . .

الرئيس - معالي وزير الأشغال طلب أن يتكلم وله حق الكلام في كل وقت فأرجوكم الانتظار حتى يتكلم الوزير اللهم الا اذا كنت تريد استفسارا عن نقطة ما في الموضوع .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك - نم - أريد الاستفسار عن نقطة .  
كنت معارضا لرأى حضرة الشيخ حسن عبد القادر فيما يتعلق بنفق شبرا ولكن أوقفه على ما أبداه من الاعتراض على إنشاء المئزر المطلوب له مبلغ ١١٥,٠٠٠ جنيه لأنه لى أرى أن هذا المشروع كالى . . . . .  
الرئيس - هذا كلام في الموضوع لا استفسار .

معالي هنان عزم باشا (وزير الأشغال العمومية) - لقد تكلم حضرة العضو المحترم الشيخ حسن عبد القادر كثيرا ، وكثيرا جدا من المستشفيات وأهيتها وزورها وكلنا نوافقه على هذا ، غير أن هناك قاعدة طبية عامة وهي أن الوقاية خير من العلاج ، فشرع بحويل الحوض المرصود الى مئزر هام هو من مشاريع الوقاية المطلوبة للمحافظة على الصحة العامة في الأحياء الوطنية التي يغطيها الفقراء فهو على ما أرى أولى بأن يتقدم المستشفيات .

لقد ألقى مجلس النواب في الدورة الماضية على الحكومة أن تقوم بعمل منتهات كثيرة في الأحياء الأهلية بالسكان فأظن أن الحكومة تشكر على قيامها بتحقيق تلك الرغبة خصوصا أنها راعت عند التنفيذ أن يكون ذلك بأقل ما يمكن من النفقات فقد نجحت الحكومة في الجهات الأهلية بالسكان والتي يوجد بها أو على مقربة منها أراض خربة تملكها كلها أو معظمها الحكومة لتنفيذ رغبة البرلمان في إنشاء منتهات عامة فوجدت أن الحوض المرصود هو من الأسيطة التي تصلح لهذا الغرض وتجهزت إنشاء تلك المنتهات في جهات خاصة بمائى الأهالي لأن ذلك يكلف الخزانة مبالغ جسيمة تنفها تماما للأراضي والمباني التي تضطر لترع ملكيتها ، والمشروع يقضى أن تجعل أرض الحوض المرصود المملوكة للحكومة في شكل مربع أو مستطيل مع إضافة بعض الأراضي الخربة المجاورة له وبشأ حوله شارع تصل إليه كل الحارات المجاورة ويمتد منه شارع يوصل الى شارع الخليج وأخرى يوصل الى شارعى الصليبة وابن طولون .

فالمشروع كما قلت مفيد جدا ومن رأي أن ليس هناك مشروع أفضل منه ولذلك فكرت الوزارة في تنفيذه لأن ذلك لا يكلفها مبالغ طائلة كما تقدمت ولأنه في حق وطني تسكنه الطبقات المتوسطة والفقيرة . وإذا كان الغرض من إنشاء المستشفيات هو معالجة المرضى فإن في إنشاء هذا المئزر تحسنا لصحة أولاد الفقراء فهو أفيد لهم من إقامة مستشفى .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك - وارد ضمن المبالغ المطلوب اعتبارها لهذا المشروع مبلغ ٧٩,٤٦٠ جنيها لترع ملكية . فأرى الأولاد التي تسترع ملكيتها ؟ ليس الحوض المرصود ملكا للحكومة ؟

معالي هنان عزم باشا (وزير الأشغال العمومية) - المبلغ هو لترع ملكية الأولاد اللازمة لإنشاء الشارع المحيط بالمئزر والشارعين الموصلين للخليج والصليبة وأما أراضي الحوض المرصود نفسه فهي ملك للحكومة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذا المشروع ؟

(موافقة)

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا المشروع .

قلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

أما العمل الزاج فهو مشروع شارع الأهرام وقد ينعو هذا المشروع لأول وهلة كأنه كالى محض لأن حركة المرور عليه لا تقوى الا بفصل الشتاء حيث يتكر السباح وقى جزء من اليوم في باقي السنة وقد اهتمت وزارة الأشغال بتنفيذ هذا المشروع بصفة مستعجلة بناء على ماطلته إليها مصلحة الصحة اذ بسبب هذا التوسع الذى سيتم بواسطة قطع الطريق الحالي وتخفيضه الى مستوى أرض الزمامة تحريا يحصل ردم المستنقعات المجاورة لهذا الجسر من جهة الجنوب والتي يأوى إليها تاموس الملازبا الذى يضر بالصحة العمومية .

ولهذا العمل فوائد أخرى منها أحدثت طريق جليل يوصل الى أثر من أعظم آثار العالم يقصده الناس من كل فج وإيجاد طريق لتنته لسكان القاهرة أذ أن هذا الشارع يقصده الآن أغلب من يريدون التمتع من سكان القاهرة لعدم وجود طريق يسهل في الطول .

وقد طلبت وزارة الأشغال أمام لجنة المالية بمجلس النواب تعديل رقم التكاليف النهائية لهذا المشروع من ١٥٠,٠٠٠ ج.م الى ٨٥,٠٠٠ ج.م ٢٠ للحصول خطأ في التقدير الأول على أن لا يصرف منه في هذه السنة مبلغ ١٨,٣٥٠ ج.م المقدر في المشروع .

وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب الموافقة على المشروع المذكور باحتبار أن تكاليفه النهائية تبلغ ٨٥,٠٠٠ ج.م وحين المناقشة فيه أمام مجلس النواب انقسمت الآراء بخصوصه فكان المبدعون من ٧٦ ومن يطالبون برفضه ٧٥ وامتنع أحد حضرات الأعضاء عن إبداء رأيه مما أدى الى تأجيله الى جلسة أخرى في أمر احتبار ضم صوت الممتنع الى أصوات الرافضين وكانت نتيجة الاقتراع ما قرر معا مجلس النواب اعتبار المشروع مرفوضا (راجع في ذلك مضبقتى مجلس النواب رقم ٩٧ و٩٨) .

وقد حضر معالي وزير الأشغال أمام هذه اللجنة وأدلى إليها بالتفصيلات اللازمة لهذا المشروع وأطلعها على جميع البيانات الخاصة به وطلب إليها أن تبدي رأيا في تقريرها عما تراه في هذا المشروع .

وقد رأت لجنة الأشغال بمجلس الشيوخ في لائحاتها على مشروع الميزانية عدم الموافقة على هذا المشروع وأرادت على قرار مجلس الشيوخ الصادر في ١١ يناير سنة ١٩٢٧ الذى قضى برفض الاقتراح الذى كان مقسما من حضرة صاحب العزة عبد العزيز وضوان بك العضو بالمجلس .



وهذا الرأي هو أن ما لم يقره مجلس النواب لا ينظره مجلس الشيوخ ولكن . . . . .

حضرة محمود أبو النصر بك - لى كلمة فى هذه النقطة .

معالي محمد شفيق باشا - أرجو أن لا نقاطعنى . سمعنا وأبنا وأتروعو أن حقوق المجلس متساوية وأن لكل منهما حق قبول أو رفض أى اقتراح استنادا إلى المادة (١٦٦) من الدستور التى نصها :

" إذا استعمل الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الميزانية يعل برار يصدر من المجلسين بجمعية بيعة مؤتمرة بالأغلبية المطلقة ويعمل بذلك إلى أن يصدر قانون بما يجتاهه " .

فهذه المادة صريحة فى أن لكل من المجلسين الحق فى إقرار أو رفض الاقتراح بدليل أن المادة منصبة على اقتراض حصول الخلاف على إطلاقه ولكن ورد فى آخر هذه المادة أن الخلاف يتمثل بقرار يصدر من المجلسين بجمعية بيعة مؤتمرة بالأغلبية المطلقة " ، والذى يفهم من هذه العبارة أننا إذا اختلفنا بالمبلغ المقرر للشروع ولم يوافق على اقتراحه مجلس النواب ترتب على ذلك أن يجتمع المجلسان بجمعية بيعة مؤتمرة والأغلبية فيه لمجلس النواب لا بحالة لكثرة عدده لأن قانون الانتخاب جعل لكل سنين ألفا من السكان نائباً ولكل ١٨٠ ألفا من السكان شيخاً وبذلك يكون عدد أعضاء مجلس النواب ثلاثة أمثال أعضاء مجلس الشيوخ .

هذه الصورة التى تترك بسهولة من الإطلاع على المادة (١٦٦) البادى ذكرها تبيحت ليها لجنة وضع المبادئ العامة للدستور قد كرت فى صفحة ١٢ من تقريره ما يأتى :

" نعمل أن هذا الأمر قد استأثر شتياً من الخلاف بين مجلسي فرنسا ومجلس النواب يرى أن النص فى الدستور على أولويته فى نظر الميزانية يقتضى أن لا ينظر مجلس الشيوخ فيما يسقطه هو من أقلام الميزانية ومجلس الشيوخ يرى تطبيقاً لنظرية تساوى المجلسين فى الحقوق أن له ما لمجلس النواب . لكن هذا الخلاف ظل دائماً نظرياً لأن مجلس الشيوخ كان يقرر دائماً ما يقره مجلس النواب لرة الثانية فى أمر الميزانية " .

ألفت نظر حضراتكم أن أنه عند اجتماع المؤتمر تكون الأغلبية فى جانب مجلس النواب وذلك كما قلت حضراتكم ناشئ من أن عدد أعضائه يوازى ثلاثة أعضاء مجلس الشيوخ .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أرجو أن يلاحظ معالي شفيق باشا أنه أهل فى حسابيه الأعضاء المعيينين بمجلس الشيوخ .

معالي محمد شفيق باشا - أرجو من سعادة المقرر أن لا يقاطعنى وإذا كانت تبدوله ملاحظة فليقرها حتى أتم كلامى .

الرئيس - يريد سعادة المقرر أن يلتفت نظر معاليكم إلى أنكم لم تدخلوا فى حسابكم الأعضاء المعيينين بمجلس الشيوخ عند تقرير النسبة بين المجلسين . معالي محمد شفيق باشا - لكن نسبة عدد أعضاء مجلس النواب لعدد أعضاء مجلس الشيوخ كنسبة اثنين إلى واحد للأغلبية ضائعة منا وعلى العكس من جانب مجلس النواب .

وهذه اللجنة ترى دأراته لجنة المالية لمجلس النواب من الموافقة على هذا المشروع وتطلب إلى المجلس الموافقة عليه للأسباب الآتية :

أولاً - لأن فى تنفيذها الطريقة التى شرحها معالي الوزير أمام اللجنة وعلى قطع الطريق الحالى وتخفيضه إلى ما يوازى الأرض الزراعية التى تكتسفه من الجانبين فائدة صحيحة كبرى يسبب إمكان ردم المستنقعات المجاورة لهذا الجسر من جهة الجنوب التى يبلغ طولها حوال ثمانية كيلومترات والمستنقع الموجود فى جزء منه بالجهة البحرية ولا يفتنى أن ناموس الملايا يأتى دائماً إلى هذه البرك فى ردها إزالة لأهم أسباب قتل هذا المرض إلى سكان القرى المجاورة لهذا الطريق ولسكان القاهرة الذين يؤمنونه فى كل يوم بقصد التزهى وإلى يجب تحسين الحالة الصحية بها لازدحامها بالسكان إذ دل الإحصاء الأخير على أنه يقطن بها ١٠٥٠٠٠٠٠ نسماً .

ثانياً - لأن من وراء تنفيذها إيجاد متعة طويلة يتيسر لأهال القاهرة المحرومة من طرق التزهى أن يؤمموه ومثل هذه الطرق أصبحت ضرورية جداً فى المدن الكبرى المماثلة لها .

ثالثاً - لأن فى توسيعه إلى أربعين مقراً ثلاثياً للأخطار التى تحدث الآن من المرور على السيارات بسبب ارتفاعه من أرض الزراعة المجاورة له ووضيقه ضيقاً لا يمكن معه تغيير وجهة سير سيارة بين التوضيح إلى خطر الانقلاب أو المصادمة وقد زهدت أربع راجع بسبب ارتفاع هذا الطريق ووضيقه .

رابعاً - فائدة مالية بسبب ما يتظن من ازدياد عدد السياح الذين يفسدون زيارة الأهرام ذلك الأمر الذى يأتى لزيارته الناس من جميع الأقطار .

خامساً - فائدة أدبية تتميز بفرجة لأهل القطر المصرى باعتبارهم بأثار أجدادهم وهذا ما عمل من شأن البلاد فى نظر الأمم المتحضرة .

أما ما سبق أن قرره مجلس الشيوخ من رفض هذا المشروع فكان سببه أنه كان المفهوم هو توسيع الطريق مع بقاء ارتفاعه الحالى وبغير الطريقة الموفرة التى احتسب ليها معالي وزير الأشغال وشرحت قبلاً الأمر الذى لم يكن معلوماً للمجلس حين بحثه ذلك الاقتراح .

معالي محمد شفيق باشا - طلبت الوزارة فى أول الأمر مبلغ مائة وخمسين ألف جنيه لتوسيع شارع الأهرام وعند نظر المشروع أمام لجنة المالية مجلس النواب طلبت الوزارة انقاص المبلغ إلى خمسة وعشرين ألف جنيه .

وافقت لجنة المالية لمجلس النواب على ذلك ولكن مجلس النواب رفض الاتحاد وأحيلت بعد ذلك ميزانية وزارة الأشغال إلى مجلس الشيوخ غالية من مبلغ الاقتراح المقرر لتوسيع شارع الأهرام .

حصل بعد ذلك أن معالي وزير الأشغال طلب من لجنة المالية لمجلس الشيوخ إعادة النظر فى المشروع ليجتباها لجهة موافقت عليه وقد تمت لحضراتكم بطلب الموافقة على اقتراح المبلغ الخاص به .

هذه مقالة سأجعلها على بمسح الشكل أولاً قبل الدخول فى الموضوع . سمعنا بالأسر رأياً من بعض حضرات الأعضاء استعجب من المادة (١٣٩) من الدستور التى نصها " تكون مناقشة الميزانية وتقريرها فى مجلس النواب أولاً " .

الى وان كنت ممن يؤمن تساوي المجلسين في الحقوق الا اني اردت ان ألفت نظر حضراتكم الى هذه الملاحظات التي رأتها لجنة وضع المبادئ العامة للدستور .

الاحط ان لجننا المالية كانت تتبع دائما في المصروفات الماضية خطوات مجلس النواب ماعدا ثلاثة واسدة أشار اليها بالأسس معادة المقرر .

أنظروا حضراتكم الى ماورد في تقرير اللجنة عن الأعمال الجبلية فان لجنة المالية في الصفحة التي خالفت فيها مجلس النواب على اعتماد مشروع شارع الأهرام اعتمدت كل ما أقره مجلس النواب من الاعتادات الثلاثة المشارع الخاصة بشارع الخليج ونفق شيوا والحوض الموصود

انكم اذا قررت اعتماد مبلغ خمسة وخمسين ألفا لجنه لتوسيع شارع الأهرام ولكنكم لم تذكروا ذلك فكأنكم تقولون لمجلس النواب شما لا صراحة أنك اخطأت ويجب ان تميز النظر في قرارك الأول .

لنا اذا تعمدنا مجلس النواب بما يخالف رايه وجب علينا ان نقيم الدليل على صحة رايانا، وقرارنا في هذا الموضوع هو بمثابة حكم يقم أن تكون له اسباب قوية تؤيده حتى يمكن لمجلس النواب الرجوع في قراره بالاستناد اليه .

انه اذا لم يفتح بوجاهة هذه الأسباب فانه لا شك يرفض المشروع ويعاد اليها فنصر على رايانا وتكون النتيجة أنه يقصد المؤتمر وتطول الاجراءات وفي النهاية تكون الأغلبية لمجلس النواب .

لقد اعتمدت لجنة المالية في قبول المشروع على أسباب صحية وأدبية ومالية وعقدية فيجب علينا قبل البت في هذا الأمر ان تبين قيمة هذه الأسباب .

لنبدا الكلام عن السبب الأول المستند الى القائمة الصحية .

قالت اللجنة ان هذا الشارع يرمه سكان القاهرة البالغ عددهم مليون نسمة تقريبا وأنه مجاور لمستشفيات وأوى اليها ناموس الملايا وأن في ردمها ازالة لأهم أسباب نقل هذا المرض الى سكان القرى المجاورة لهذا الشارع . هذا هو السبب الصحي الذي استندت اليه لجننا المالية لبرير قبول المشروع .

ان في البلاد مستشفيات كثيرة ، فلماذا يميز سكان القرى المجاورة لهذا الشارع من ساكني القرى بالقطر المصري ؟ وهذا مع العلم بأن مساحة البرك المجاورة لهذا الشارع كبيرة والتوسع المطلوب لا يستدعي عشرة أمتار على الأكثر ، فانا وافق في قبول المشروع فان البرك المجاورة لشارع سقي كاهي ولا تحقق الفائدة التي نرى اليها اللجنة من هذه الوجبة .

وأذكر لهذه المناسبة ان حضرة صاحب السعادة يوسف طقاولي باشا وجه سوالات الى حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية بشأن المستشفيات فأجاب دولته عليه بجملة ١٠ مايو سنة ١٩٢٧ بما يأتي :

” ترجع أسباب التأخير في تنفيذ القانون رقم ١٨ لسنة ١٩١٦ الخاص بدم المستشفيات الى أن المواد المنسقة بالتنفيذ تخضع لاجراءات قانونية وإدارية طويلة تتولاها الجهات المختصة طبقا لأحكام هذا القانون .

ولما رأت مصلحة الصحة العمومية ان طول هذه الاجراءات يؤدي الى استقرار الضرر الناتج من البرك بادرت الى سن مشروع قانون يقضي بالفرض الذي ترى اليه مصلحة الصحة من كل الوجوه ليسل محل القانون الحالي وذلك بواسطة لجنة شكلت من مندوبي مختلف الوزارات والمصالح المختصة وقد أتمت أعمالها وسيعرض القانون قريبا .“

من ذلك نرى حضراتكم أن الحكومة اهتمت كل الاهتمام بمسألة البرك والمستشفيات وأخذت في سن تشريع جديد يقضي بالفرض الذي تتطلبه الصحة العامة .

اني لا أرى مالا لتفضيل أهالي القرى المجاورة لهذا الشارع على غيرهم ممن هم أولى منهم بالتمتية الصحية خصوصا وقد قرر سعادة عهدهاين باشا وكل وزارة الداخلية للشؤون الصحية أمام مجلس النواب بجملة ٨ يونيو سنة ١٩٢٧ أن منطقة قنال السويس والإسماعيلية هي من أكثر المناطق اصابة بالملايا إذ بلغت نسبة الإصابة فيها ٩٠ في المائة .

أنهم أننا اذا وجهنا عناية الى الأمور الصحية يجب أن نبدأ بها في هذه الجهات قبل غيرها التي نسبة الإصابة فيها ٢٠ في المائة .

أضيف الى ما تقدم أن مسألة المستشفيات أثبتت في مجلس النواب بجملة ٨ يونيو سنة ١٩٢٧ وبعد مناقشة هامة انتهت بأن اقترح حضرة صاحب الدولة سعاد زغلول باشا رئيس المجلس بأنه ” يحسن أن تضع مصلحة الصحة العمومية بالاشتراك مع وزارة الأشغال العمومية برنامجا وأيا لردم البرك والمستشفيات سواء كانت مملوكة للحكومة أم للأهالي مع بيان ما يتحقق من المصاريف وتقسيطها على عدة سنوات .“ وأن يكون وضع هذا البرنامج على وجه السرعة .“

أما وقد وافقت الحكومة على هذا الاقتراح وستقوم وزارة الأشغال ومصلحة الصحة بتنفيذه فلا محل للتسجيل بدم البرك المجاورة لشارع الأهرام على نفقة الحكومة لاحتمال أن تكون مملوكة للأهالي الذين يجب ان يتحملوا تكاليف ردمها حتى يتحقق المساواة التي نص عليها الدستور .

تقول لجنة المالية ان القائمة الصحية تمتد على سكان القاهرة وعددهم مليون نفس تقريبا والذي يسمع هذا القول يتصور أن هؤلاء جميعا أهل لحو وطرب يفرجون كل يوم للأهرام لتتفرع عن أن أكثرهم عربون من أشمة الشمس في سواكنهم .

هناك في الأهرام مثلا نحو عشرة آلاف نسمة ووجوههم شاحبة عربون من الهواء والورق فلماذا نخربوا من لا يجهلون أمامهم غير جهات سيدنا الحسين وقصبة رضوان وأربعة وباعة ، تلك الجهات المكتظة بالسكان والساكنة في مساكنهم فلماذا نطعم نفوسهم في استنشاق الهواء يمينتنا الأريكية أغطت أبراسها في وجوههم وقال لهم حرسها أرجوا الى دياركم انها ليست لكم بل هي لمن يستطيعون أن ينفقوا خمسة مليات ، فانا كان هؤلاء لا يستطيعون دخول جينة الأريكة لقرهم فهل ينظر أن يذهبوا الى شارع الأهرام لتتفرع فيه . الواقع أن الذين يؤمنون شارع الأهرام لثقتهم أعظمهم من الأغنياء أصحاب السيارات وعددهم لا يذكر الى جانب سكان القاهرة ومنهم من لا يقرنون هذا الشارع الا ليلا ولست في حاجة الى الشرح .

( ضحك ) .

قالوا هنا شيء، وذلك شيء آخر. وإن قلت لم أن مجلس النواب الذي هو أكثرنا عددا. والذي يمثل الأمة آتم تحيل .....  
أصوات : لا . لا .

(هتفة)

الرئيس - ومجلس الشيوخ يمثل الأمة أيضا .

معالي عبد شفيق باشا - صحبت كلتي .

ينال كل سنة كثير من أبنائنا الشهادة الابتدائية ولا يجدون لهم أماكن في المدارس الثانوية. وينال منهم كثيرون لشهادة الثانوية ولا يجدون أماكنهم في المدارس العالية. فإن شئتوا تشبه بهم عشرين مئة أن تقدمهم أولا في فتح المدارس وإنشاء المستشفيات .

أنك تجدون في ميزانية العام الماضي مبلغ خمسين ألف جنيه لإنشاء مستشفى لداء الكلب، والأرض التي تقدر إنشاء هذا المستشفى عليها مرفوعة ورسومه كذلك موضوعة . ولكن هذا المبلغ لم يدرج في ميزانية هذا العام . ولهذا ؟ لأنهم رأوا أن يختاروا أرضا أخرى وهو في الآن في بحث روعا، وقد قصد مساعدة وكل وزارة الداخلية للشؤون الصحية لزودة المالية ليسفهم عن مصير بناء هذا المستشفى . فليل هذا سبب المستشفى في العام القادم بمبلغ ٢٥ ألف جنيه فقط ولا حاجة لبناء المستشفى بمبلغ خمسين ألفا . ويقول حضرة المذكور نجيب اسكندر بمجلس النواب :

"إن المسألة خطيرة جدا لأن المصابين بمرض الكلب يوضعون في مستشفى قصر العيني في أمكنة أشبه بالقبور . وقد نجاوا على هذا داخل سنوات عدة" هذا هو خبره . فهل ينبغي لنا أن نثبت مثل هذا المستشفى لازمة وننشئ بالأهم المشددة في فتح الشوارع الطويلة المربضة . وترك أولادنا يموتون في قصر العيني . أو يحرقون من التلويح في الجامعة .

حصد في العام الماضي جد عهد شديد على وعد من الحكومة إعطاء المبلغ اللازمة لمستشفى قصر العيني ومدرسة الطب والحكمة . ولم يدرجها أي مبلغ في هذا العام سوى ١٢٠٠٠ جنيه للبحث وصحت معنى وزير الأشغال يقول سعد القاضي ، وأما الموضوع نفسه في صغر به شيء .

اسمعوا ما قالته وزارة المالية لمجلس الوزراء في مذكرتها خاصة ببناء هذا المستشفى وإنشاء الجامعة الخليفة في ٦ فبراير سنة ١٩٢٧ : "وقد بحثت لجنة المالية هذا الأمر فوجدت أن لواقعة على لاهتارين لمصوبين الآن ترتب عنها الارتباط بتكاليف اللازمة لإغاثة لمشروعهم وهذا . بصعب قوره الآن لأن تقدير التكاليف يحتاج إلى زيادة بحث وتحقيق من جهة ومراجعة أخرى لأن الارتباط بهذا المبلغ الكبير يستدعي التفريق في سائر المشروعات العامة التي لدى الحكومة لتقدير الأمر على أنهم يتحسب مورد بمدة المصروفة . أي المادودة للمستشفى ومدرسة الطب والجامعة . ولكن غير المصروفة لشوارع الأهرام وغيره من المشروعات الخليفة .

سمعتنا من معالي وزير الأشغال ومساعدة المقرر أن مدينة القاهرة بمصفاها نحو ٤٤٠٠٠٠ جنيه . وأن إرادتها نحو ٦٥٠٠٠٠ جنيه . فيكون الفرق بينهما نحو ٣٠٠٠٠٠ جنيه في العام . ولكن هناك بلعا عظيما

فإذا كان هؤلاء يتضررون من ناموس الملازم - الذي لا يظهر إلا ليل كالفخاش والبيوم - فأقول بمحضرتهم ألا يطرقوا هذا الشارع فهل يصح لأجل هؤلاء أن قرر اعتاد مبلغ ٥٥ ألف جنيه ؟

لنا إذا تعلقت إلى مجلس النواب اعتمادا إلى الأسباب الصحية التي ذكرتها بلجنة المالية فإنه لا يقتنع بها خصوصا إذا ما اطلع على ما دار من المناقشات في هذه الجلسة حول هذا الموضوع فأقول بنا أن لا نقرر هذا الإحتياج .

تقول لنا لجنة المالية إن هناك سببا آخر وهو ازدياد عدد السائقين الذين يصدون زارة الأهرام . فهل يزيد عدد السائقين بإتباع هذا الشارع ؟ وهل يستلزم واحد من حضراتكم أن يقول إن السائقين يزبون بهذا الاتباع من خمسة عشر ألفا مثلا إلى عشرين ألفا ؟

يقولون إن هناك سببا هندسيا يدعو إلى إتباع الشارع لأنه من قطع من التيطان المحطة بجانبه وأن الأوتوموبيل يكون معرضا لخطر في دورانه فيه . ولكن أي أوتوموبيل لا يعرف شوارع المدينة التي لا يزيد عرضها على ثمانية أمتار ؟ اللهم إلا السائقون المسرعون الذين لا يحترسون .

ويقولون إن هناك سببا ثالثا وهو ضيق الشارع مع أنه أوسع من الشارع الذي تكمنه الليسة عليه طويلا وهو شارع الأهرام . وقد قدم معالي وزير الأشغال اقتراحا إلى لجنة المالية بمجلس النواب لتوسيع شارع الأهرام وقيل طامحا غفارا أن يكون عرضه ٢٩ مترا لكي يمر أربع سيارات ولكن في شارع الأهرام زيد اتساعه تقدر به أربع سيارات فاضحة ومنها آتية أي صفوا من السيارات على الجبين وسطها على اليسار ينظر بعض ركابها إلى بعض من نوافذها مع أن معالي وزير الأشغال قال بالأمر أن ٢٩ مترا في شارع الأهرام تكفي لمرور السيارات على اليمين وعن اليسار . واتزام في وسطها . قال إن ذلك يكفي في شارع هو من أحمر شوارع المدينة . فكيف به في شارع هو خارج عنها ولا يلمه إلا التقليل ؟

بقي أمانا سبب وجيه جدا في تقرير اللجنة . هو أن توسيع هذا الشارع يعود على المصريين في الخارج بالفضل . يكفيها هذا !! إنه سبب كالأدوية بينما نحن في داخل بلادنا من أتمس الناس .

تقول بلجنة المالية إن هذا الشارع هو الوحيد في طوله ببلادنا وأن مثله كثير في أوروبا ببلاد المدينة . حقيقة إن أحب من صمم زوايد - وأتم مني - أن نقتله المتشددين ولكن هل تقدم في القشور أو نجا غيد ؟

وأي لكل تقبل نظريتي أدمعها بالأسباب القوية . وهي أتى لا أوافق على صرف ٥٥ ألف جنيه على شارع كالج بينما نرى من تقرير لجنة المالية من وزارة الصحة الذي وزع علينا اليوم أن كل الأسرة لا يوجد في مستشفيات القطر أربعة آلاف سرير بصفة سريري لكل أحد عشر ألفا من أهل جرجا . وسرير لكل ثمانية آلاف من أهل المنوفية . بينما يخص في إنجلترا كل مائة شخص سرير . وفي ألمانيا لكل مائة مائة وعشرين من الإجمالي سرير . وفي أمريكا لكل مائة مائة وعشرين . وإن قلت لم هل أقبل التقريرين في الشوارع الطويلة ولا أقبلهم في أن يكون لكل مائة شخص سرير في المستشفيات ؟

وذلك تطبيقاً لبدأ العام من أن ما لا يتفق عليه المجلس يعمل . والرجوع إلى ما كان جارياً في الماضي رجوعاً إلى ما كان المجلس متفقين على وجوده .  
فالمسألة ظاهرة لأن من وضعا هذا النص فسروه بأن الخلاف يشمل الحاليين فإذا كان النص ظاهراً وصلت لنا شيء من وضوعه هل يختلف بعد هذا ويتبع إلى غير ذلك ؟ إن في القول بما يراه معالي محمد شفيق باشا حرماناً للعسل لأميره ولا نص عليه ، فالقاعدة ألا حرماناً بغير نص . واعتقد أن من وضعا الدستور لم يحتاج ضاهراً أن يتصوروا من هذه الاختصاصات شيئاً .

حضرة محمود أبو النصر بك - الفترتان السابقتان للفترة التي تلاها سعادة المقرر زيدان رأيه فأرجو سعادته أن يفضل بقرائنها .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - هذا نص الفترتين :  
" وحكمه ذلك أنندرس المحيتين الليزانية وسناقشتها إياها إيتاوا والخلاف بينهما من بضها أركهاها وقض هذا الخلاف في مقتضى القواعد والتقاليد الدستورية وتقرررها صيغة الميزانية النهائية وتصديق الملك عليها . كل ذلك يقتضى وقتاً غير قليل .

وتكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولاً (مادة ١٢٧) وذلك وفقاً لتقاليد البرلمانية . فإذا رأى رأيها فيها أرسلها لمجلس الشيوخ لمناقشتها .

ثم يتولى ذلك العبارة التي علونها وإذن فالمسألة ظاهرة .  
حضرة عبد العزيز يزروان بك - أفنت نحن ونجلس النواب سواء في هذا الصدد .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - نعم . ولا خلاف سوى أن مجلس النواب يبدأ بنظر الميزانية ثم يرسلها إلى النظر في كل ما نقرر في ولنا أن قرر أو نرفض أي اعتماد ، وقد ذكرت حضراتكم من قبل أنه ملاوة على هذا النص جرى المجلسان في سنة ١٩٢٤ على ذلك لأنه عندما نظر مجلس النواب في ميزانية وزارة المعارف المعمومة اقترض من الاعتماد الخاص بالبعثات العلمية في أوروبا وأصدر قراره بحذفه ، ولكن الحكومة طلبت إلى مجلس الشيوخ إقرار هذا الاعتماد فأقره وأجده إلى مجلس النواب فوافق عليه بعد أن رفضه من قبل . فاعترف لنا في ذلك بما لنا من حق . فهل يصح أن ننكر من أنفسنا هذا الحق ؟ أن أرجو الفصل في هذه النقطة وأتفرع أخذ الرأي بالصورة الآتية :

"إذا عرضت الحكومة في مشروع الميزانية اعتماداً لفرضه مجلس النواب عمل يسقط هذا الاعتماد نهائياً فلا يجوز لمجلس الشيوخ النظر فيه أو أن من حقه النظر فيه وإقراره وإعادة المشروع لمجلس النواب .

الزمن - ما رأي حضراتكم في ذلك ؟  
أصوات : نوافق على التشريع الثاني .

حضرة حافظ طابئين بك - أعارض في أخذ الرأي على هذه الصورة لأن حق المجلس ظاهر .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لا يجوز أبداً أخذ الرأي على ذلك ما دلم النص صريحاً .

لم ينصب ويبيع نحو ٥٠.٠٠٠ جنيه وهو يصرف على مجاريه . مبلغ تسعة آلاف الجنيه المذكور في ميزانية القاهرة خاص بنظاميه . وبذلك تصرف مليون ونصف مليون من أجنبتنا تقريباً على مدينة لا تأخذ منها إلا ٦٥.٠٠٠ جنيه وترتك بلاد الأرياف مهملة من غير رعاية .  
لقد سمعت من حضرة العضو المحترم الشيخ إبراهيم يوسف عفا الله أن أهالي مدينة بور سعيد يدفعون ضريبة على إيصال منازلهم بالبحر العامة مقابل ما كانوا يدفعونه لكسفي قديماً . أما في مصر فلا يدفع الملاك مثل هذه الضريبة .

سمعت حضرة كتر اعترض على الأوجه الأربعة التي بررت فيها بلغة المالية مشروع توسيع شارع الأهرام وذلك للوصول إلى فهم الفرض ببساطة وبأنه على ذلك أرجو رفض هذا الاقتراح أو عبارة أخرى رفض اعتماد مبلغ ٥٠.٠٠٠ جنيه المقدرة . لا لأنكم تكونون توسيع شارع الأهرام . ولا لأنكم تكونون إنشاء شوارع عظيمة واسعة . ولكن لأنكم تفصلون الأمم على المهم عملاً بالقاعدة التي وضعتها وزارة المالية في مذكرة مجلس الوزراء - نعم لا بد أن تقدم الأمم على غيره . ولأن هذه القاعدة هي التي وضعتها الحكومة فلتأنيبها بنيتها . فأرجوكم أن ترفضوا هذا الاعتماد على هذا الاعتبار لا لأنكم تكونون السمة ولكن لأنكم تخدمون الحسابات على الكليات (تصديق حاد) .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - أن ما أوداه معالي محمد شفيق باشا في مقاله الطويل يستلزم البحث في قطعتين . الأولى هي ما إذا كان للعسل حكمة ذكرنا بالأساس الحق أن ينظر في اعتماد رفضه مجلس النواب أم لا . والقطعة الثانية هي بحث الموضوع .

أنكم أولاً من القطعة الدستورية لفصل المجلس فيها ثم تناول الموضوع بعد سماع أقوال معالي وزير الأشغال .

أدليت حضراتكم بالأسس رأي في القطعة الأولى كما أدليت بإسنادي فيها فاستندت إلى المادة (١٩٩) من الدستور التي تلاها هذه الليلة معالي محمد شفيق باشا وقلت حضراتكم إن هذه المادة لم تذكر أن الخلاف الذي يستحكم هو الخلاف الذي ينشأ عن أن يرفض مجلس الشيوخ اعتماداً أقره مجلس النواب بل أطلقت الخلاف ولم تقصر على أحد وجهيه ، فإذا كان الأمر كذلك فهي تشمل وجهي الخلاف كليهما . أي أن يرفض مجلس النواب مشروفاً فقره أو يقر اعتماداً فنرفضه .

تلا معالي محمد شفيق باشا هذه الليلة شيئاً مما جاء في مداولات لجنة الثانية مشروعي التي تولت وضع مبادئ الدستور . وهي مؤيدة بما يتفق مع ما قدمت . ويظهر أن معاليه لم يطلع على ما حدث بعد ذلك من مداولات لجنة الثلاثين وهي اللجنة الكاملة التي وضعت النص الموجود في المادة (١٣٩) من الدستور . وإلى أشرف بأن ألو من حضراتكم ما ثبت في صفحة ٢٢٧ من مجموعة محاضرها .

"وأولوية مجلس النواب في نظر الميزانية لاتعم مجلس الشيوخ من اعادة ماقد يسقطه مجلس النواب من اعتمادها أو من إسقاط ما أجه . فإذا اختلنا على شيء من أمر الميزانية ولم يمكن التوفيق بينهما جرى العمل فيها اختلف فيه على ما كان مقرراً في ميزانية العام الماضي (مادة ١٣٠ - فقرة أولى)

أنتها يزال من جوار الأهرام لبنت تكاليف ردم التلزمكيب الواحد حولي عشرة القروش ، وإذا أردنا أن نقصب الأرض نجد أن التكاليف كبيرة فضلا عن أن التقصيب يصف الأرض ولو كان هذا العمل مستطاعا لقام به المزارعون في خلال الأعوام الطويلة التي مضت منذ أنشئ الجسر إلى الآن ، كان ضرر تلك المستقعات قليلا أيام كانت الأرض تروى رى الحياض ولكنه ازداد بسبب الرى الصيفي وأصبحت المياه لا تنقطع عنها طول العام ، ويمكن لحضراتكم ولكل من يمر في شارع الأهرام أن يلاحظ أن ذلك أنا أقرر لحضراتكم أن المياه في هذه المستقعات لا تنقطع ولن تنقطع وبذلك فهي حارة عن ركة فطرة تنشر فيها الجراثيم المضره بصحة السكان الذين يطالب حضرة الشيخ حسن عبد القادر بضرورة المحافظة على معيهم وأهل أن معالي عبد شقيق باشا سيوافق على ردم هذه البرك .

وبعدت وزارة الأشغال أن أحسن وأوفر طريقة لدم هذه البرك هي أن ترد الأرض التي أخذت من الأرض المجاورة عند عمل الجسر بأن يهدم الجسر وتردم بترابه المستقعات .

قد يقال بأن وجود هذا الجسر ضرورى في هذه الجهة ولكن عمل ذلك لو كان الرى فيها حوضيا أما وقد أصبح الرى فيها صيفيا فلا معنى لوجوده . أليس من الأولى قطعه ودم البرك بترابه وهذا تكون التكاليف أقل ما يمكن ؟ انى أطلب من أى عضو من حضراتكم أن يدلنى على مشروع لدم البرك في أى جهة من جهات القطر أقل نفقة من هذا المشروع الذى تورثت له الأثرة اللازمة وهى تنادى رجال الحكومة من عدة سنوات قائلا خذنى واردموا هذه البرك وارحموا هذا الفلاح المسكين فاذا أقدمت الحكومة على تنفيذ هذا المشروع وبعدت معارضة وإنى لأعجب أن يكون من بين المعارضين مهندسون وعلماء ومزارعون يأتون اعتراضهم على أنه سيستفيد من المشروع آلاس آخرون غير الفلاحين .

يا محبا ! ماذا يصرفا إذا كان المشروع سيفيد الفلاحين والقرويين وقت حى يكون مفعرة لمصر أمام الأجانب ويظهر لهم أنه في عهد الحكومة الدستورية فكرت مصر في عمل طريق لائق يوصل لأكثر أرفى العالم . وهل بعد هذا يصح أن يقال لا لا نعملوا المشروع لأنه كالى ؟ ( تصديق حاد ) .

أعتقد بعد هذه البيانات أن معالي عبد شقيق باشا وحضرة الشيخ حسن عبد القادر سيكونان من الواقفين على المشروع . رفض المشروع في مجلس النواب بأغلبية صوت واحد ، تأملت ولو كان مجلس النواب يرفض وزارة الأشغال أى مشروع آخر لما تأملت بمسدر ما تأملت معترضين هذا المشروع الذى يهد البلاد ويشرفها وأنا أقول وأكرر أن الرقابة خير من العلاج .

إن ردم هذه المستقعات من مشاريع الرقابة ومن أهمها وعلى كل حال أقول أن الحكومة متمسكة بهذا المشروع وصدقنى وزير الأشغال أخضر باقى فكرت فيه وأؤكد لكم مسؤولية رفضه أمام الأجيال المقبلة .

( تصديق حاد ) .

دولة أحمد زور باشا - أشكر معالي وزير الأشغال على مقاله الآتى بخصوص توسيع شارع الأهرام لأن توسيعه ضرورى جدا وإن الاسكتنرية رعى

معالي محمد شقيق باشا - أثرت هذا الموضوع اظهارا لحنقا فيه على أنى قلت أن حقا على مجلس النواب سوابقوا ولناك أن هذا ثابت في المضبطة . الرئيس - إذن أترجم معالكم هذه المسألة لتوصلوا بها إلى هذه النقطة الدستورية ؟

معالي محمد شقيق باشا - نعم فقد أعلنت ذلك .

سعادة محمد صدق باشا - أطلب أن يؤخذ الرأى إذ في القطة الموضوعية .

معالي عثمان عزم باشا ( وزير الأشغال العمومية ) - ما كنت أنتظر أن يكون معالي محمد شقيق باشا معارضا للمشروع . وحقيقة أقرر لحضراتكم أنه يؤلى أن أضطر لأن أخافه في الرأى .

وجهة نظر وزارة الأشغال في هذا المشروع أن الحكومة لا تلتزم مشروعها كاليا وأما تخبره مشروعها حيوي كالكافة سكان القاهرة ولصلحة القرويين أيضا . تلك المصلحة الصمعية التى يتنى بذكرها معالي عبد شقيق باشا وحضرة الشيخ حسن عبد القادر ويكرآن دائما وفي كل فرصة أنها يريدان المحافظة على صحة القرويين وسأين لحضراتكم أن هذا المشروع حيوي وأنه لصلحة الفلاح قبل أن يكون لصلحة التترعين في شارع الأهرام أو لصلحة سكان القاهرة .

شارع الأهرام - واكثر حضراتكم من المزارعين - هو جسر عمل في الحياض أيام المغفور له الخديوى اسماعيل باشا . أثناء الوصول من القاهرة إلى الأهرام عند افتتاح قناة السويس . عمل ككل جسور الحياض بأن أخذت الأثرة اللازمة له من حفر الأراضي المجاورة .

والكده لحضراتكم لو أن معالي عبد شقيق باشا نظر إلى هذا الشارع نظرة دقيقة لا تلتزم بضرورة توسيعه .

هذا الطريق هو جسر من جسور الحياض تجاوره من الجهة القبيلة الأرض التى حفرت على جانبيه من أوله إلى آخره ولم يدم منها من وقت المغفور له الخديوى اسماعيل باشا إلى الآن إلا سافة قصيرة جدا ردمت بمعرفة أحد الأمراء في أول الشارع لا يزيد طولها على مائة متر من الجهود الضخمة التى بذلت في سبيل ردمها .

هذه الأرض المغفورة أو هذه المستقعات كما يسميها حضرة الشيخ حسن عبد القادر أنها هي إلا بؤرة فطرة وماوى لجميع الأمشاح تمتد على طول شارع الأهرام من أوله إلى آخره وبين يدي خريطة يمكن أن يطلع عليها من يشاء من حضراتكم مين عليها هذه الأرض المغفورة وهى تجاور الجسر أو ما يسميه أبناء القاهرة شارع الأهرام .

هناك قرى صغيرة وعزب ملاحقة للطريق ومنها الطالية والكوم الأخضر وكفر السبان وكفر نصار وعزبة جلال باشا وهذه بخلاف القرى الأخرى التى يوصل لها هذا الطريق .

إذا أردنا كما يقول حضرة الشيخ حسن عبد القادر أن ندم هذا المستقع الذى يبلغ طوله ثمانية كيلومترات ويضر سكان المنطقة فإنا بذلك نمنع الضرر عنهم ومن القرويين صاوتين النظر عن مصلحة الذين يقصدون الأهرام للتره ، ولكن الصعوبة هي في إيجاد التراب الذى يكفى لردم . اننا إذا

في المرتبة الثانية بعد القاهرة قد قررت بديتها أن تكون سبعة شارع فواد الأول تحمين ممّا في مبدئه وتلاين مترا في نهايته فإذا أمكن للاسكتندية أن تنفق المبالغ الطائلة لتوسيع هذا الشارع الموصل لأيي قريه في باب أولى يجب أن تقوم القاهرة بتوسيع الشارع الموصل الى الأهرام .

سعادة عمود شكري باشا (مقرر اللجنة) — كلمة صغيرة أضيفها ردا على أقوال معالي محمد شفيق باشا، قال معاليه كيف أننا نريد هذا المشروع إلى مجلس النواب ونطلب من حضرة النائب المحترم الدكتور نجيب اسكندر الموافقة عليه ، رجعت لمضبطة مجلس النواب فوجدت أن الدكتور نجيب اسكندر كان أول شخص وافق عليه ، وزيادة على ذلك فقد كان عدد الحاضرين من الأطباء أحد عشر واثني منهم ستة على المشروع ورفضه أربعة وامتنع واحد عن التصويت .

إن كان مجلس النواب قد رفض المشروع بأغلبية ٧٦ صوتا ضد ٤٥ فقول يقال إن هناك أغلبية تحشى حتى أننا أعدنا المشروع أو جمعنا المؤيدين وعرضناه عليه خوفا أن يكون نصيب المشروع الفشل ؟ انني أرى عكس ذلك وأرى أن إعادة المشروع إلى مجلس النواب فيه التباح والضمان .

الرئيس — أعلن أن المجلس تنور .

سعادة عمود شكري باشا (مقرر اللجنة) — قال معالي محمد شفيق باشا قهلا عن الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله أن أهالي بور سعيد يدفعون رسما نظير توصيل منازلهم إلى المخابز العمومية وأن أهالي القاهرة لا يدفعون شيئا . فأقول تصحيحا لهذه الواقعة أنه لما شرع في إنشاء المخابز العمومية في مدينة القاهرة صدر قانون بزيادة هوائه الأملاك من ثمانية إلى عشرة في المساحة وأهالي القاهرة يدفعون هذا الفرق ويستمترون على دفعه إلى النهاية فأظن أنه لا يمكن أن يقال بعد هذا إن أهالي القاهرة لا يدفعون شيئا لإنشاء المخابز .

حضرة الشيخ محمد عبد المربك بك — لا أطيل على حضراتكم الكلام في هذا الموضوع بعد أن وقاه معالي الوزير وسعادة المقرر من جميع الوجوه ولكني ألفت نظركم إلى نقطة اقتصادية هامة وهي أن المبلغ المطلوب منا اعتمادها الآن لتوسيع شارع الأهرام هو فقط خمسة وثمانون ألف جنيه وتعلمون أن الرتبة متجهة للباء على جاني هذا الشارع فأنالتم تقبل المشروع الآن وأريد تنفيذ بعد عشر سنوات فإن تكاليفه ربما بلغت في ذلك الوقت ٨٥.٠٠٠ جنيه بدلا من ٨٥.٠٠٠ جنيه المطلوب اعتمادها الآن .

حضرة علي عبد الرزاق بك (السكرتير البرلماني) — تقدمت أقترح من سبعة من حضرات الأعضاء بطلب إقفال باب المناقشة وهذا نصه :

تقترح إقفال باب المناقشة وأخذ الرأي ٤

عبد الله سليمان أياظه محمد صدقي

محمد علوي الجزائر محمد عوض جبريل

يوسف قطاوي محمد مكرم محمود رشاد

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — لا يمكن إقفال باب المناقشة مع أننا طالوب الكلام .

الرئيس — الرأي في ذلك المجلس .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — نعم ولكن يجب أن تبتينا من من حضرات الأعضاء قد طلب الكلام ؟

الرئيس — طلب الكلمة كل من حضرات :

ألفريد شماس أفندي ، الشيخ حسن عبد القادر ، الدكتور محمد هاشم أفندي ، محمود أبو الصديق ، لويس أخوخ فانوس أفندي ، عبد الله سليمان أياظه بك ، عبد العزيز رضوان بك .

وطلب سبعة من حضرات الأعضاء إقفال باب المناقشة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — كيف يطلب حضرة عبد الله سليمان أياظه بك الكلمة في حين أنه يطلب إقفال باب المناقشة ؟

عبد الله سليمان أياظه بك — تنازلت عن طلب الكلام .

حضرة محمود أبو الصديق — انضم إلى طالبي إقفال باب المناقشة .

الرئيس — الرأي للمجلس ، فهل توافقون حضراتكم على إقفال باب المناقشة ؟

( نهضة )

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — فليؤخذ الرأي بأن يطلب من يوافقون على إقفال باب المناقشة أن يتفضلوا بالوقوف، ورأي هو أنه لا يصح إقفال باب المناقشة مادام هناك من يريدون الكلام .

الرئيس — حضراتكم طلبت الكلمة وفكرتم من حضرات الأعضاء طلب إقفال باب المناقشة والفصل في ذلك المجلس .

فمن يتألف اقتراح إقفال باب المناقشة يتفضل بالوقوف .

( نهضة )

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — بإلحاح . يجب أن يكون أخذ الرأي على الموافقين .

( نهضة )

الرئيس — هذا من اختصاص المكتب وليس لك الحق في الاعتراض على المكتب خصوصا بتوجيه ألفاظ "البار" هذه أهانة لا يقبلها المجلس الذي انتخب المكتب .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — أحكم المجلس في هذا .

الرئيس — إذا أصعب منك الكلمة .

الخالف من حضراتكم لا تقترح إقفال باب المناقشة يتفضل بالوقوف .

( وقتت آقية )

الرئيس — آقية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر — يؤخذ الرأي بطريقة حكيمية .

( نهضة )

الرئيس — لا داعي لأن المكتب حصر حضرات الذين وقفوا فكانوا ثمانية عشر .

أصوات : لا . أكثرية .

أصوات : يؤخذ رأى عكسا .

الرئيس - هذا لا يكون إلا إذا وجد عند أعضاء المكتب شك .

أصوات : يوجد شك .

الرئيس - هذا حق المكتب وقد أعلن النتيجة .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - الأمانة صريحة وجوب أخذ رأى عند وجود الشك بالطريقة التكميلية أو بالنداء بالاسم .

الرئيس - ليس لدى المكتب أى شك .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - ولكننا نشك في النتيجة .

الرئيس - ليست رغبة على المكتب .

المجلس يقر اتفاق باب المناقشة .

رفعت الجلسة للاستراحة في الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء .

أعيدت الجلسة في الساعة الثامنة والدقيقة العشرين .

( حضر صاحبا المجلس أحمد زكي أبو السعود باشا وزير الحفانية ومحمد فتح الله بكباشا وزير الزراعة ) .

حضرة علي عبد الرزاق بك ( السكرتير بالإنابة ) - تقدم اقتراح من خمسة من حضرات الأعضاء بفتح باب المناقشة في مسألة شارع الأهرام وهذا نصه :

تفتح فتح باب المناقشة في مسألة شارع الأهرام ما

حزب معهم حسن عبد الغفار

محمد شفيق حسن عبد القادر مصطفى رشيد

حضرة محمود أبو النصر - اعتراضي هو أن الموضوع قد استوفى حقه من البحث وقد أضيفت إليه استمعى قاله مالي جد شفيق باشا الذي تكلم وأفاض واستوفى كل ما يمكن أن يقال ردا على تقرير اللجنة . وسمعتنا من جهة أخرى معالي وزير الأشغال وسعادة المقرر وقد أفاضوا أيضا في الكلام على هذا المشروع وسمعتنا أيضا من تكلم من حضرات الأعضاء مما لم يبق معه - على ما اعتقد - قول لقائل لأن نقط الخلاف ظاهرة وقد تناولها

البحث أخذنا وردا . واسترق ذلك وقتما طو بلا فلا أرى بعد هذا - مع احترامى الكلى لحرية القول - محلا لفتح باب المناقشة لأرى في ذلك مضطربة للوقت وقد كون كل منا رأيه ويستطيع الآن أن يبيده عن بيته . ولما أختلف حضرات من طلبوا فتح باب المناقشة .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - أختلف حضرة الأستاذ محمود أبو النصر بك لأنه لا يصح أن يقول أحد حضرات الأعضاء أن الموضوع قد استوفى بما سمع أن هناك ثمانية أعضاء يطلبون الكلام لأن هؤلاء الثمانية لو كانوا يرون أن الموضوع استوفى بمثل ما طلبوا الكلام ولا يصح مطلقا أن يفتح المجلس عن سماح حضرات الذين أبدوا رغبته في الكلام وفى حل وجهه

مأم ضد كل طلب يقدم لاقتفال باب المناقشة .

( ضحك وضحية ) .

الرئيس - المجلس يشهد لك بذلك .

حضرة صليحة سليمان أبانطه بك - فليؤخذ رأى .

الرئيس - المخالف لاقتراح فتح باب المناقشة يتفضل بالوقوف .

( وقفت أغلبية ) .

أصوات : أغلبية

الرئيس - ظهر أن الملغوسين في فتح باب المناقشة هم الأغلبية .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - لا ، بل هم أغلبية وأطلب أن يؤخذ رأى بطريقة النداء بالاسم .

الرئيس - أرجو حضرة الشيخ لويس فانوس أفندي أن يحترم قرار المكتب .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - إنما أحترم الحق وأرى أن من واقفوا كانوا أغلبية .

الرئيس - هذا من اختصاص المكتب .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - بل من اختصاص المجلس وأطلب أخذ الرأى بطريقة النداء بالاسم .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل يا أخوان كان الواقفون أغلبية ؟ الرئيس - نعم أغلبية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ان كانوا أغلبية فكأن عددهم ؟

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - إذا كان المكتب حصر حضرات الأعضاء الذين وقفوا فليبين لنا عددهم .

الرئيس - ليس من الضروري عددهم ما دام قد ظهر أنهم أغلبية .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - بل يجب عددهم .

حضرة الشيخ جد عن الصوب بك - تقدم اقتراح من بعض حضرات الأعضاء بطلب أخذ الرأى بطريقة النداء بالاسم على مشروع توسيع شارع الأهرام وهذا نصه :

تفتح أن يؤخذ الرأى فيما يخص باعتاد شارع الأهرام بالاسم ما

محمود شكري محمود رشاد أحمد مصطفى

أحمد زبور محمود أبو النصر

أخذ الرأى بطريقة النداء بالاسم ابتداء بالاسم الذي أسفرت عنه القرعة وهو اسم حضرة عبد الحكيم عبد الفتاح بك .

فكانت النتيجة كالآتي : (١)

عدد الأصوات التي أعطيت ... ٧١ صوتا

الأغلبية المطلوبة ... ٣٦

الواقفون ... ٤٥

غير الواقفين ... ٢٦

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع توسيع شارع الأهرام .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة الثامنة والدقيقة الأربعين على أن يعود المجلس للاجتماع غدا الأربعاء ٢٢ ذى الحجة سنة ١٣٤٥ ( ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٧ ) الساعة الخامسة مساء .

## ملحق رقم ١

بيان عدد الحدايق والتمتعرات الموجودة بالقاهرة الممنوعة للجمهور بدون رسم دخول مع بيان مساحتها

عدد	عدد
١ - حدائق المنشية ... .. ٥	٧ - حديقة الجزيرة الخديوية ... .. ٣
٢ - » الظاهر ... .. ٣	٨ - » النساء والأطفال بالزناك ... .. ١
٣ - » غيرة ... .. ٣	٩ - » السبئية ... .. ١ ¼
٤ - » دير النحاس ... .. ١ ½	١٠ - » ساحل جولاق ... .. ٢
٥ - » الكوبرى ... .. ٢٥	١١ - » سراى القبة ... .. ١٢
٦ - » النهر ... .. ١٤	١٢ - » السلطان الرافعى ... .. ٢
	٧٢ ½

## ملحق رقم ٢

اسماء حضرات الاعضاء الذين واقفوا على مشروع توسيع شارع الاهرام

(١) حضرة عبد العزيز رضوان بك	(١٦) حضرة الشيخ محمد مز العرب بك	(٣١) معالى أحمد جلى باشا
(٢) » عبد الفتاح اللوزى بك	(١٧) » محمد على الجزار بك	(٣٢) » أحمد زكى أبو السعود باشا
(٣) » عبد الله سليمان أباطه بك	(١٨) معالى محمد فتح الله بركات باشا	(٣٣) دولة أحمد زيور باشا
(٤) دولة عدلى يكن باشا	(١٩) سعادة اللواء محمد كامل باشا	(٣٤) حضرة أحمد حيد بك
(٥) حضرة الشيخ عزب الدين	(٢٠) حضرة محمد لطفى ططاوى ططاوى افندى	(٣٥) سعادة أحمد على باشا
(٦) » عزير ميمم افندى	(٢١) » محمود أبو النصر بك	(٣٦) حضرة أحمد مصطفى بك
(٧) » عفيفى حسين البربرى افندى	(٢٢) سعادة محمود شكرى باشا	(٣٧) فضيلة الشيخ أحمد نصر
(٨) » على عبد الرزق بك	(٢٣) حضرة محمود على مهنا بك	(٣٨) حضرة الفريد شماس افندى
(٩) » عوض حريان المهدى بك	(٢٤) سعادة محمود رشاد باشا	(٣٩) سعادة أمين سامى باشا
(١٠) نيسافة الألبا لوكاس	(٢٥) » ميشيل أيوب باشا	(٤٠) حضرة حافظ عابدين بك
(١١) حضرة الشيخ متولى عمر حجازى	(٢٦) » يوسف قطاوى باشا	(٤١) سعادة اللواء حسين خيرى باشا
(١٢) » محمد أحمد الشريف بك	(٢٧) دولة يوسف وهبه باشا	(٤٢) » » حسين شريف باشا
(١٣) سعادة محمد أفلاطون باشا	(٢٨) حضرة إبراهيم سيد أحمد بك	(٤٣) حضرة سعيد فهمى الزوى بك
(١٤) حضرة محمد جعفر افندى	(٢٩) » إبراهيم فرج أبو البدايل بك	(٤٤) » شاهين الجندى افندى
(١٥) » محمد عبد الطيف افندى	(٣٠) سعادة أحمد تيجور باشا	(٤٥) » محمود يسوى افندى

اسماء حضرات الاعضاء الذين لم يوافقوا على مشروع توسيع شارع الاهرام

(١) حضرة عبد الحكيم عبد الفتاح بك	(١٠) حضرة حسنى وزير بك	(١٩) حضرة السيد عبد الرحمن بك
(٢) » عبد الرحمن علوم بك	(١١) » مصطفى رشيد بك	(٢٠) » الشيخ حسن عبد القادر
(٣) » عبد الرحمن محمد مهنا افندى	(١٢) » الشيخ يس محمود أبو جليل	(٢١) » حسين عبد الغفار بك
(٤) » الشيخ على رمضان العلويجى	(١٣) » الشيخ إبراهيم يسوى الخليل	(٢٢) » راجب عطيه بك
(٥) سعادة اللواء على فهمى باشا	(١٤) » إبراهيم حلم مهنا افندى	(٢٣) » سعد مكرم بك
(٦) حضرة لويس أخونخ فانوس افندى	(١٥) » الشيخ إبراهيم عبد الحميد توار	(٢٤) » الدكتور سوريال جرجس سوريال افندى
(٧) معالى محمد شفيق باشا	(١٦) » » إبراهيم يوسف عطا الله	(٢٥) » شبان السيد ثؤمن بك
(٨) حضرة محمد عوض جبريل افندى	(١٧) » أحمد أبو سيف راضى افندى	(٢٦) » الشيخ طه حسين
(٩) » الدكتور محمد هاشم افندى	(١٨) » الشيخ اسماعيل محمد أحمد ميدانه فواز	



المنعقدة علنا في يوم الأربعاء ٢٢ ذي الحجة سنة ١٣٤٥ الموافق ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٧

محمد الفلاح الوزی بك . محمد عوض جبریل افندی .  
 أحمد زورباشا . محمد شفیع باشا .

(٤) رفع الحصانة البرلمانية عن - حضرة طيفي حسين البربري افندي لدى  
في قضية المخالفة المركزية رقم ١٢٠٣ مصر القديمة سنة ١٩٢٧ لعدم تقديمه  
ورخصة سياجته بعد انتهاء مدتها .

على الكلاب الواردة من وزارة الحفانية عن ذلك :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل لولكم مع هذا قضية المخالفة المركزية رقم ١٢٠٣ مصر  
القديمة سنة ١٩٢٧ الخاصة بتهام حضرة طيفي حسين البربري افندي عضو  
مجلس الشيوخ بأنه لم يحدد رخصة سياجته بعد انتهاء مدتها ١٧ مارس سنة ١٩٢٧  
وزوجو التفضل بإخبارنا برأي المجلس نحو اتخاذ الاجراءات الجبائية ضد  
حضرة العضو المذكور .

وتفضلوا بإصدار الدولة بقبول فائق الاحترام

القاهرة في ٢٢ يونيو ١٩٢٧  
وزير الحفانية  
(امضاء)

الرئيس - حل لدى حضرة العضو المقدم طيفي حسين البربري مانع من  
رفع الحصانة البرلمانية عنه .

حضرة طيفي حسين البربري افندي - لا مانع عندي .

الرئيس - المجلس يقرر رفع الحصانة البرلمانية عن - حضرة العضو  
المذكور .

حضرة الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله - ليس طلب رفع الحصانة  
البرلمانية من الأمور الهامة ويمكن تأجيله الى الدور المقبل .

الرئيس - أدرجوا في لائحة أن حضرة العضو صاحب الشأن قد وافق  
على رفع الحصانة .

(٥) تقريرة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨

- القسم الثالث (المصروفات) - قسم ١٠ دفارة الأشغال المصروفة فرع ٥ -

حملة الشطط - فرع ٩ حملة الجارى الرعية - فرع ٧ ادارة عموم الآبار

المصرية - فرع ٨ دار الأرباب والفيل - فرع ٩ حملة الحبيبات .

على من يقرر اللجنة ما يأتي :

١ - ولما أن حصلت المناقشة أمام مجلس النواب في بعض هذه  
المشروعات وما تستلزمه من تزاع الملكية أشير الى الطرق الحديثة التابعة في أمر  
تزع الملكية ببعض البلاد الأخرى وإلى ما يستفيده الملاك الذين تقع أملاكهم  
على جاني الشوارع التي يحصل قسبها من - القائمة بسبب ارتفاع أثمان  
أملاكهم لوقوفها على شوارع متسعة بعد أن كانت في شوارع ضيقة وإلى  
ما تنجمه بعض البقيدات من شراء قدر آخر على جاني الطريق المزع توسيعه  
زيادة عن المقدور لمرض الشارع ، وبعبء ذلك القدر الزائد فيما بعد الى الملاك  
المستفيدين من الشارع ٩ فصرح سائر وزير الأشغال أنه سيستظر في هذا  
الموضوع وأن لدى وزارة الأشغال فكرة معمول بها في البلاد الأوروبية تريد  
المعل بها في بعض الأحيان للمحافظة بالسكان والتي يجب فتح شوارع عدة  
فيها وهي تفتى بتزع ملكية جميع الحى وتقسيمه وتخطيطه وإعادة تخطيط

جنت في ١٦ يونيو سنة ١٩٢٧

الى حضرة حبيب المصري بك

السفير العام لمجلس الشيوخ بالقاهرة

حضرة السفير العام

نظرا لنية حضرة السفير لاجل السفير العام للاتحاد أشرف بإحاطكم علما  
بوصول كاتكم المؤرخ ٨ يونيو الحاضر وهو الذي ألتفتونا به صدور قرار  
من مجلس الشيوخ بجملة ٢ يونيو سنة ١٩٢٧ بانتداب حضرة الشيوخ  
المفترين محمد محمود خليل بك وعهد صفوت باشا لتتولى في مؤتمر الاتحاد البرلماني  
الدولى في اجتماعه القادم ، وقد تفتت هذا القرار بفائق البشر ولا شك أنه  
سقبال بأعظم الارتياح من الفريق الذى يمثل فرنسا ومن سائر أعضاء الاتحاد  
وأن جماعتنا تفتيط بأن ترى البرلمان المصرى يستأنف اشتراكه معنا اشتراكا  
كان يشتر بأعظم الآمال منذ اجتماع مؤتمر جنيف ويز في سنة ١٩٢٤

وقد أخذت علما بأن جميع الأوراق الخاصة بالمؤتمر قبني أن ترسل ابتداء  
من أول يولي الى حضرة الشيخ محمد محمود خليل بك بتفدق وإجراء وإشاور  
ريطول رقم ٢٠٨ بباريس .

وإني أشرف كذلك بإحاطكم علما بوصول التصويين الذين تكرم  
بارسالها لنا الأول نمرة ٢٨٩ بمبلغ خمسة آلاف فرنك قيمة اشتراك البرلمان  
المصري في الاتحاد لسنة ١٩٢٧ والثاني نمرة ٥٩١٨ بمبلغ ١٥٠ فرنك قيمة  
اشتراك اللجنة المختصة لكم في نفقات مؤتمر باريس .

ومرسل مع هذا إيصالان موقع طيعما من الصراف ومنى . ولقد تفتينا  
هذين المبلغين يزيد الشكروا في وصولهما دلالة أكيدة على رغبة البرلمان  
المصري في مشاركتنا في عملنا .

وإني لأرجوكم أن تفتلوا حضرة رئيس مجلس الشيوخ المصرى عظيم شكرا  
وأن تتقبلوا بإحضرة السفير العام فائق احترامنا

السفير العام المساعد  
ليوبولد بوابيه

سيكون من أكبر دعاوى اشتراطنا أن نمحي جميعكم الى باريس كندوب  
مستمع . فان اشتراك السفيرين العاملين للبرلمانات في الاتحاد يمايل دائما  
بأعظم الترحاب . وستكون لديكم الفرصة لكي تتأهلوا في المؤتمر الكبيرين  
من زملائكم

(٣) كتاب من وزارة الداخلية بانتداب سادة على جمال الدين باشا وكيل  
الوزارة وحضرة موزدوشى بك مساعد مدير القوازمات والمالية لحضرة  
الفرق في ميزانية وزارة الداخلية .

على الكلاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

نرجو التكرم بالتصريح لحضرة صاحب المساعدة على جمال الدين باشا وكيل  
الوزارة وحضرة صاحب العزة موزدوشى بك مساعد مدير القوازمات والمالية  
بمضد جلسات المجلس أثناء مناقشة ميزانية هذه الوزارة .

وتفضلوا بولكم بقبول فائق الاحترام

وزير الداخلية  
(امضاء)

٢ يونيو ١٩٢٧

الأراضي ثم بيعها إلى الأهالي مع إعطائهم حق الأولوية إلى الملك السابق وما يزيد على حاجتهم يباع بالزاد العا ، وزاد مطالبه بأنه هذه الطريقة تسترد الحكومة التكاليف التي تكون صرفتها على نزع الملكية .

٥٩ - وفيما يخص الباب الثاني ففى مجموع احتياجات تخفيض قدره ١١٣١ ج.م ثمانية اقتصاد من المقرر ثمن القرض والمهمات ضمن احتياجات الصيانة والتزويجيات بند ٢٧ وذلك بسبب الاقتصاد فى بعض المهمات ومن تخفيض الكية المستلزمة فى القود والزيوت بسبب استعمال المكينات الحديثة .

٦٠ - أما الباب الثالث أعمال جديدة فيبلغ المقداره بعد التصديق مبلغ ٢٨٦٦٩ ج.م وكان المقداره فى السنة الماضية مبلغ ١٧٥٧٠ ج.م فتكون هناك زيادة قدرها ١١٠٩٩ ج.م وهذه الأعمال مينة تخصيصا فى البند ٣١ (صفحة ٢٣٢) الا مشروع مد موانير المياه المكونة فى شوارع حلوان والمقداره ١١٠٠٠ ج.م .

وهذه اللجنة توافق على الاحتياجات المطلوبة لهذه الأعمال لضرورة وأن فى تنفيذ مشروع مد موانير المياه المكونة فى شوارع حلوان : ( أولا ) حصول وفركير فى التكاليف السنوية اللازمة لياه المرشحة ( وثانيا ) انتشار الحدائق بالمدينة المذكورة إذ أن الشوارع بها ترش الآن بياه الزائفة كما أن الحدائق وأشجار الشوارع والمتنزهات ترى كذلك بياه الزائفة .

سعادة أمين سائى باشا - حصل فى سنة ١٣٣١ هـ حادث فقت نظير المنفوخة له عند لى باشا واعدة فقت الحوادث الانظار . فذلك أن بيتا سقط فالت تحت الانقاض ثلاثة أشخاص فقت جماعة من المهندسين والمباشرين للكشف لى جميع الساكن فان وجد المسكن أو يصبه غل أمر وأصاحبه وبهمه وتعمير فان عجز عن ذلك فيؤمر بإخلاءه وبإبداله لى نفقة الحكومة ويصبح هذا المنزل ملكا للحكومة لى أن يدفع صاحب المنزل التفتات .

استقرت جمعية المهندسين والمباشرين المشار اليها فى العمل لى سنة ١٣٣٣ وفى ٣٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٣٣ دوج فى الوقائع المصرية عدد ٩٨ أمر مجلس التنظيم بالشروع فى وضع لوحات مكتوب عليها أسماء الشوارع والحدارات والأزقة وكأية أرقام بأعلى البيوت بجر منسلسلة واعتبر الخليج المصرى قاننا للينة لى قسمين شرقى وغربى وأجريت أسماء الشوارع الأصلية وعمل بعضها وعمل مثل هذا العمل فى الاسكندرية بقرينة ذلك فى باقى مدن القطر مثل المنصورة وطعنا وصنود .

وفى ذين المنفوخة لى اسماعيل باشا بعد أن عمل جوان بك خريطة القاهرة المعروفة شرع فى إنشاء شارع كلوت بك وشوارع محمد على وبجيت المصلحة بمصلحة التنظيم أو الأورياتو ، وفى ١٢ مارس سنة ١٨٨١ صدر دكرتو من المرحوم توفيق باشا بتحويل ناظر الأشغال وضع لائحة تسيير طليعا مصلحة التنظيم وصدرت تلك اللائحة فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢ وبعد ذلك فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ صدر دكرتو آخر منضمنا سران اللائحة لى سنها ناظر الأشغال فى الوطنين والأجانب وذلك بعد موافقة الجمعية العمومية لهكبة الاستئناف المختلطة وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين وصدرت اللائحة المذكورة فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ ، وما أريد عرضه اليوم هو أن

الاراضى ثم بيعها إلى الأهالي مع إعطائهم حق الأولوية إلى الملك السابق وما يزيد على حاجتهم يباع بالزاد العا ، وزاد مطالبه بأنه هذه الطريقة تسترد الحكومة التكاليف التي تكون صرفتها على نزع الملكية .

وبعد اللجنة فقت نظر الحكومة لى أن قانون نزع الملكية الذى صدر فى سنة ١٩٠٧ أصبح يستدعى تبديلا يمكن منه فضل النظم الحديثة لى تتبع فى نزع الملكية أن يمت نزع الملكية بتكاليف أقل مما يحصل الآن وبإجراءات أسهل من الإجراءات المدونة بالقانون سالف الذكر .

الفصل الثانى - مصلحة المياه والآلة لمدينة حلوان والبحيرة والجزيرة

٥٧ - فقت لمصروفات هذا الفصل فى المشروع مبلغ ٤٢٧٧١ ج.م وكان المقداره فى العام الماضى مبلغ ٤٥٨١٤ ج.م وقد طلبت وزارة المالية أثناء نظر الميزانية أمام مجلس النواب أن يضاف لى احتياجات هذا الفصل فى باب الثالث ما يأتى :

أولا - مبلغ ١١٠٠٠ ج.م لمد موانير المياه المكونة فى شوارع حلوان لأن تلك الشوارع ترش الآن بياه الزائفة كما أن الحدائق وأشجار الشوارع والمتنزهات ترى كذلك بياه الزائفة .

وثانيا - مبلغ ١٣٣٩٩ ج.م مرحل من السنة الماضية وكان مدجرا ضمن اعتماد ٥٠٠٠ ج.م لشراء وأيد توليد الكهرباء لمدينة حلوان حيث قد سبق أن رسل من هذا الاعتماد مبلغ ٣٠٦٦١ ج.م فى مشروع الميزانية ومطلوب ترجيل الباقى لى تلك الميزانية أيضا لأنه ظهر أن المصلحة لم تتحقق من صرف هذا المبلغ فى سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧

وثالثا - مبلغ ١٠٠٩٦ ج.م لتوسيع نطاق توزيع المياه بالبحيرة والجزيرة وهو مرحل من ميزانية السنة الماضية حيث لم تتحقق المصلحة من صرفه قبل نهاية السنة المذكورة لعدم إمكان المصنف توريد الموانير كلها من أوروبا ويظفر ورودها فى خلال السنة الحالية وذلك ليعض لى مبلغ ٣٠٥٠٠ ج.م المدرج فى مشروع الميزانية لتوسيع نطاق توزيع مياه البحيرة والجزيرة .

ورابعا - مبلغ ٨٠٠ ج.م لتجديد موانير المياه بحلوان وهو مرحل من السنة الماضية حيث لم تتحقق المصلحة من صرف هذا المبلغ فاختير وروده بعض الموانير من الخارج لاستبدالها بدلا من الموانير الحالية التى أصبحت قديمة ويخشى من انفجارها وقطع المياه عن المدينة .

ومجموع هذه المبالغ الأربعة هو ١٤٢٠٨٠ ج.م وباضافته لى المبلغ المليون بالمشروع يكون جملة المطلوب اعتمادها هو مبلغ ٥٦٩٧٩٩ ج.م أى بزيادة مبلغ ١١٠١١٥ ج.م من المقداره فى السنة الماضية .

٥٨ - فيما يخص باب الأول (ماحيات وأجر ومشتبات) قدر له بالمشروع ١٠٣٥٧ ج.م وكان المقداره فى السنة الماضية ٩١٦٠ ج.م فتكون هناك زيادة قدرها ١١٩٧ ج.م نشأت من زيادة ١٥١ ج.م فى الدرجات الدائمة و ١٤١٧ ج.م فى أجور عمال باليومية بسبب درج مبلغ ١٠٠٥٩ ج.م خصصت لمدينة حلوان كما سبق البيان وقابل ذلك تخفيض قدره ٣٧١ ج.م فى الوظائف الخارجية من هيئة البل .

وقد طلبت وزارة المالية إنشاء نظير ميزانية هذا الفصل أمام مجلس النواب أولاً - إضافة مبلغ ٢٠٠٠ ج.م. مخزناً اعتبارات الباب الثاني في بند ٣١ (صيانة وترميمات) لصيانة سيارات الكسكس والارش تكون جملة الاعتناء ج.م. ١٩٦١٩ ج.م. وذلك لغرض صيانة السيارات الجديدية التي وردت في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ ولم يكن مدبراً لها في تلك السنة إلا ما يكفي لصيانتها مدة السنة الشهور الأخيرة ولا بد من اعتناء مصاريف صيانتها سنة كاملة ولمصاريف السيارات الجديدية التي ستد في السنة المالية الحاضرة من مدة السنة الأشهر الأخيرة منها .

وثانياً - إضافة مبلغ ١٠٠٠ ج.م. في الباب المذكور في بنسب ٣٣ مياه تكون جملة الاعتناءات ١٨٦٩٠ ج.م. لأغلب هذه الزيادة لازمة لفصل الشوارع المنظور فرشاً بالأسفلت في خلال السنة المالية الحاضرة ولفصل عربات القوي في الجراج .

وعلى ذلك يكون مجموع اعتبارات هذا الباب هو مبلغ ١٤٦١٩٦ ج.م. وهو ما يزيد من مثله في العام الماضي بمبلغ ١٩٦٣٧ ج.م.

٦٢ - فنياً يخص اعتبارات الباب الأول فيها زيادة قدرها ٧٨٤٧ ج.م. كما كان مقدراً لها في السنة الماضية وأسباب هذه الزيادة هي (أولاً) قل ١٣ وظيفية في الوظائف الخارجية من هيئة البل من الفصل الأول (مدينة القاهرة وطلوان) إلى الوظائف الخارجية من هيئة العمل بهذا الفصل مما يقرب عليه وعلى زيادة المبلغ المقرر للمقر للطلوان زيادة مبلغ ١٢٤٩ ج.م. (ثانياً) زيادة مبلغ ٤٤٠٠ ج.م. في الأجر إلى بلغ اعتباراتها ٦٤٤٦٥ ج.م. بسبب التوسع في أعمال الكسكس والارش خصوصاً في المناطق التي رصفت بالأسفلت والتي يجب غسلها ثلاث مرات في الأسبوع مراعاة للصحة العامة بعد أن كان الغسل مرتين فقط . أما عدد العجلات الدائمة فقد قصصت واحدة عما كانت عليه في السنة الماضية .

٦٣ - وفيما يخص الباب الثاني (مصاريف عمومية) فقد بلغ المقدّر لمصرفاته بعد تصديق مبلغ ٤٦١٨٤ ج.م. وكان المقدّر له في ميزانية السنة الماضية ٣٨٣٢٨ ج.م. فتكون هناك زيادة قدرها ٨١٩٠ ج.م. نشأت : (أولاً) من زيادة مبلغ ٩٤٤٠ ج.م. في بند ٣١ "صيانة وترميمات سيارات الكسكس والارش" يدخل فيها صيانة السيارات الجديدية التي ستشتري في هذا العام وبيئته في بند ٤١ أعمال جديدة .

وهذه الناحية تذكر اللجنة أن عدد سيارات الكسكس والارش الموجودة لدى المصلحة لغاية كرمارس سنة ١٩٢٧ هو عدد ٢٨ وبيئته أنواعها في الملحق رقم (١١) وأن المقدّر شراؤه هو عدد ١٢ عربية جديدة وبيئته أنواعها في الملحق رقم (١٢) (١) .

وثانياً من زيادة مبلغ ١٠٠٠ ج.م. في بند ٣٣ "مياه" . (ثالثاً) من حذف مبلغ ٢٠٧٥٠ ج.م. الذي كان مقدراً في السنة الماضية لشراء حيوانات للأسياب التي سبق ذكرها في الفقرة (٤٩) .

وقد استعمل من مجموع اعتبارات هذا الباب مبلغ ٦٠٠٠ ج.م. المنظور تحصيله عن تأدية خدمات .

ذلك الواقع والقوانين لم تجعل من اختصاص مجلس التنظيم الامارات خط التنظيم عند اعطاء الرخص لايامد واجهة الباني من افرز الشارع بدون أى شرط استوفد استقر الصل على ذلك سجين .

ليس في البلاد الأخرى نظام يخصص مثل هذا مطلقاً وقد ظهر ضاده خصوصاً مع اضطراب اتساع نطاق الهارات في القاهرة والاسكندرية في البلاد الأخرى محمد الرخصة التي تمنح لساك ارتفاع الباني على الشوارع بنسبة مرضها .

وهذه الأنظمة نص عليها في قوانين كثير من البلاد ولا يمكن تجاوزها حتى أن قوانين بعض المدن في كثير من المالك تشترط لونا خاصا لواجهات المنازل زيادة من اشتراطها بتحديد ارتفاعها . وقد تستلزم الأنظمة المذكورة مراعاة أمور صحية واستعداد الضوء كاساس لها في وضع تلك الأنظمة . ففلا الضوء في القاهرة يعادل ٥٨١ في يوم الاحدالين وهما الاحتال الربيعي ٢١ مارس والخريفي ٢١ سبتمبر ولكن في بطرسية ٢٥٣ فقط ويكون من الواضح أنه يمكن في القاهرة جعل عرض الشوارع أقل من ارتفاع المنازل بالنسبة لبطرسية . والباحث لعل إبداء هذه الملاحظة هو أني شاهدت عمارات بشوارع فزاد الأول ارتفاعها ٣٤ متراً وعرض الشارع ٢٨ متراً فقط وعادة جديدة أخرى في شارع الشريفين ارتفاعها ٣٨ متراً ولا يحيط بها الا شوارع عرضها عشرة أمتار فكيف يكون حال مساكن الأهالي التي تكون خلف تلك الهارات الشاهقة ؟

وما يقال أنه ليس في داخل مدينة القاهرة أراض يمكن أن تقع إقامة مساكن جديدة لشغليها الأرض جميعها فيموضون ذلك بكثرة الطبقات في الهارات الجديدية . ولكن استمرار انتشار الهارات بهذه الطريقة خطر على الصحة العامة لا يمكن التناهي فيه مطلقاً خصوصاً وأن الحكومة دفعت من خزائنها في قص شارع الخليلج وشارع الأزهر والأمير فاروق مبالغ طائلة لغرض إيجاد الهواء والنور للأحياء الوطنية، ولقد هرعت الشركات الأجنبية إلى شتري الأجزاء الباقية من المنازل التي تزمت ملكيتها لإنشاء عمارات شاهقة من هذا النوع .

لذلك يجب أن تسارع في وضع تشريع جديد يحول دون انتشار هذا العمل الضار ، أما إذا جده التشريع متأخراً فإن الفرصة ضياع لأنه لا يمكن تطبيقه على الماضي فيصبح الضرر عميقاً .

(تصديق) .

معالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال) - أشكر سعادة العضو المحترم أمين ساسي باشا على هذه الملاحظات القيمة ، وأصرح تطبيقاً لسهادته أن وزارة الأشغال جادة في وضع تشريع خاص بهذا الموضوع ، ونأمل أن يعرض على حضراتكم في الدور المقبل . على من تقرير اللجنة ما يأتي :

الفصل الثالث - مصلحة الكسكس والارش

٦٩ - لقد لمصرفات هذا الفصل في المشرع مبلغ ١٤٣٠١٦ ج.م. وكان المقدّر له في السنة الماضية ١٢٩٠٧٩ ج.م.

(١) راجع ملحق رقم (١) لهذه المجلية .

(٢) راجع ملحق رقم (٢) لهذه المجلية .

حضره لويس أخنوخ فانوس افندى - لاشك عندى أن معالى وزير الأشغال يعنى الصيانة كلها باختيار أجود أنواع الماكينات ، ولكن ما يقوله معاليه من أن الوزارة لم تتقيد بنوع معين فأنا أقول أنها اختارت نوعا خاصا يطلق عليه ( لافل ) وربما كان ذلك قبل تول معالي الوزارة . وهذا النوع معروف عنه أنه أرदा الأتواع ، ولذلك اردت أن ألفت نظر معاليه للتدقيق في هذه المسألة .

الرئيس - أظن أن اجابة معالى الوزير كافية خصوصا وقد صرح معاليه بأنه لن يختار من الماكينات الا ما دلت التجارب على صلاحيته .

حضره لويس أخنوخ فانوس افندى - قلت ان الوزارة فيما معنى تختير نوع معين فاشترت ما كينات رديئة ( رخيصة ) . وأنها اختارت نوعا يسمى ( لافل ) ولا أقول هذا القول جزفاً ولدى الدليل على ذلك بل ان القسم الميكانيكى بوزارة الأشغال يبرف ذلك .

فلن نقرر اللجنة ما يأتى :

٦٤ - وبسبب ما أوردج بالبند ٣٣ من تخصيص مبلغ ١٨,٦٩٠ ج.٠ ليايه المستعملة لرش الطرقات تفتت اللجنة النظر الى أن الأسمار الجارية ببلدية الاسكندرية تقصص من مثيلاتها بالقاهرة قصصا فانا شأن سواء كان ذلك ليايه التى تستعملها الحكومة أم المياه التى يستهلكها الأفراد وفى الملحق رقم (١٣) <sup>١١</sup> بيان تفصيل من تهرقة المياه بمدىنى القاهرة والاسكندرية سواء ما كان منها خاصا بالأفراد أو بالحكومة ومن الأطلاع على التهرقة المذكورة يرى الفرق العظيم من بين المياه فى القاهرة ومنها فى الاسكندرية مما لا مبرر لوجوهه ورمى اللجنة أنه يحدو بالحكومة أن تمنح من الآن بهذا الأمر عناية كبرى وأن تعيد النظر فى هذا الموضوع لتلقفه بشؤون الصحة والمسالما .

٦٥ - وأما الباب الثالث المقدر له مبلغ ١٣,٠٠٠ ج.٠ فهو موزع على قسمين منه مبلغ ٩,٠٠٠ ج.٠ لمشتري سيارات الككنس والرش والفلل التى سلب ذكرها بالفقرة (٩٣) وقد كان مقدرا لذلك من ميزانية السنة الماضية ٩,١٠٠ ج.٠ ومبلغ ٤,٠٠٠ ج.٠ خصص لتزكيب مائة حافلة لملء سيارات الرش لأن المحطات الحالية الموجودة صغيرة وتقتضى زمنا كبيرا لملء هذه السيارات مما يترتب عليه ضيق الوقت .

الفصل الرابع - مصلحة وقاية الحيوانات :

٦٦ - فقد لمصروفات هذا الفصل فى المشروع مبلغ ١٨,٢١٦ ج.٠ وكان المقدر له فى السنة الماضية مبلغ ٢٠,٤٥٢ ج.٠ فليكون هناك نقص قدره ٢٢٣٦ ج.٠ نشأ من تخصيص مبلغ ٢٥ ج.٠ فى المقتدر للكسوى والمكبوسات ( بند ٤٤ ) و ٤٣٠ ج.٠ فى المقتدر لصيانة الحدائق وملعباتها ( بند ٤٨ ) ومبلغ ٣,٠٠٠ ج.٠ من مقادرات الأسمال الجديدة ( باب ٣ ) ومن زيادة مبلغ ٢٠٢ ج.٠ فى المساحيات والأجر والمربآت ( بند ٤٢ ) و ١٧٥ ج.٠ فى المخازن ( بند ٥١ ) .

أما عند المواطنين فلم يحصل فيه تغيير لا بالنقص ولا بالزيادة .

واضح الصغرة رقم ٢ هذه المسألة .

حضره لويس أخنوخ فانوس افندى - ذكر فى الفقرة ٦٢ من تقرير اللجنة أن مصلحة التنظيم زادت فى مقادرات الباب الأول بالمبلغ ٢٠٠٠ ج.٠ أعمال الككنس والرش مراعاة لمصلحة العامة وأظن أن كل ساكنى مدينة القاهرة يلاحظ على مصلحة التنظيم أن الرش وهو من الضروريات فى البلاد الحارة التى يتكثر فيها الأتربة كصهر كان يجب أن تنهى به أكثر من عاتيتها به الآن . وأذكر أنه قيل أن تستعمل المصلحة السيارات للرش أى وقت استعمل العربات كانت الحالة أحسن منها الآن .

أنا إذ رجسنا إلى تقارير الولايات نجد أن عددا كبيرا منها تنهى عن أعراض صدىرة ومعدة ومعلوم أن الهواء والتراب من وسائل قتل العدوى .

لذلك أرجو من معالى وزير الأشغال أن يلتفت نظر مصلحة التنظيم الى اتخاذ الطرق اللازمة لرش الشوارع على الأقل مرتين فى اليوم صباحا ومعتصرا وأن يكون الككنس فى أوقات غير الأوقات التى يتكثر فيها المرور حتى لا يثير الكسكون التراب فى وجوه الناس .

هذا ومن جهة أخرى ألاحظ أن مصلحة التنظيم توخت عند شراء السيارات انتقاء أنواع رديئة حتى أن أكثرها يحتاج دائما الى تصلح كما لاحظت أن بعض السيارات اشترى لأداء عمل الككنس والرش ولكنه لا يستعمل الا للرش فقط أما جهاز الككنس لمعمل . فالسائل الذى دفع ثمنه له مال ضائع .

وبما أن مصلحة التنظيم اشترت هذه السيارات لأداء عمل الككنس والرش فأرجو من حضره صاحب المسالك وزير الأشغال تكليف القسم الميكانيكى بالوزارة بالتحقق من قيام هذه السيارات بأداء السيلين وأن يقدم لنا تقريرا عن ذلك فى الدورة المقبلة .

معالى حنان عرم باشا ( وزير الأشغال ) - آسف جد الأسف إذ أجد نفس مضطرا لأن أصرح بأن معظم ما قاله حضره العضو المحترم لويس فانوس افندى مخالف للقيقة والواقع .

( جملتك ) .

يقول حضرته عن الككنس والرش انه الآن أردا منه فى المسافى ويسمح لى حضرته أن أقول أن هذه الدعوى لا تستند الى دليل وعلى الككنس فان حالة القاهرة من هذه الجهة آخذة فى التقدم المستمر وعلى فى السنة الحالية أحسن مما كانت عليه فى السنة الماضية وستكون فى السنة القادمة أحسن مما هى عليه الآن والفضل فى ذلك راجع الى ما تقرره من الاتخاذات التى تساعد على زيادة التحصين وعلى شراء السيارات المطلوبة .

أما ما يقوله حضرته عن أنواع السيارات فان مصلحة التنظيم عند ما فكرت فى استعمال السيارات لم تتقيد بنوع معين بل أرادت أن تجرب بنفسها ما كينات مختلفة تختار منها ما يجده صالحا للعمل وموافقا لحالة القاهرة لأن ما يصلى لبلد قد لا يصلى لآخرى .

هذا هو الذى جرى عليه العمل بمصلحة التنظيم وأقر أن وزارة الأشغال تمنى بهذا الموضوع عناية خاصة وأنه عند اختيار ما كينات هذا العام لا تؤخذ إلا الماكينات التى دلت التجارب على صلاحيتها .

صيانة الشوارع بمدينة القاهرة وملحقاتها وإصلاح التلف الذي يصيب الشوارع المذكورة من السيارات الكمية التي يجتازها باستمرار وقد استعملت اللجنة حكام في أمر هذه اللائحة فطلعت مما ورد إليها من وزارة الأشغال بأن هذه المسألة لا تزال بين يدي أقلام القضاة واللجنة المختصة بالنظر في أمر الضريبة المذكورة وأنت وزارة الداخلية انتهت من تجهيز مشروع اللائحة الجديدة وأرسل قسم القضايا لمراجعة صيغته القانونية حتى بعد ذلك يرسل للهيئة المختصة لتوافق عليه قبل إصداره لتسرى اللائحة على الوطنيين والأجانب .

معالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال) - لقد طرأت أن الجمعية العمومية لهيئة الاستئناف المختصة صدقت على هذه اللائحة وطبعت أيضاً من دولة وزير الداخلية أنه أصدرها .

حضرة لويس أخنوخ فاوس افندي - قبل الانتهاء من هذا الباب ألفت نظر الحكومة بمناسبة المبالغ البسيطة التي تصرف سنوياً في توسيع الشوارع وتحسين بعض الجهات إلى ضرورة فرض ضرائب ناعمة على أصحاب الأملاك الكثرة على جوانب الشوارع الجديدة التي تشأ أو توسع لأن أصحاب هذه الأملاك يستغيثون من فلك فائقة كبيرة .

( خفية ) .

هذه القائمة متبعة في أوروبا وتسمى بضريبة التحسينات .

وقد قال أحد حضرات الأعضاء في جلسة سابقة أن كل تحسين يدخل على الأراضي المكرة يستفيد منه أصحاب الملاك لأنهم يربحون قيمة الملاك بنسبة هذا التحسين .

ولذلك فن الواجب أن يوضع تشريع يلزم الملاك بدفع ضريبة تتناسب مع التحسينات التي تصعب أملاكهم بسبب إنشاء تلك الشوارع أو توسيعها وتعوّض الفوائد بعض المصاريف التي تتحملها . سمعت أن بعض الناس اشتكى في شارع الخليل صفاراً مبلغ أربعة آلاف جنيه وبعد أن وقع هذا الشارع عرض عليه مبلغ ١٤٠٠٠ جنيه ثمناً لذلك العقار فيكون قد استفاد من هذا التحسين مبلغ عشرة آلاف جنيه وإذا كان مبلغ المليون ونصف المليون من الجنيهات المخصص لتوسيع هذا الشارع وزوج على أصحاب الأملاك الكثرة في هذا الشارع فيأى حق يتضمن بهذا المبلغ الجسيم دون أن يدفعوا لخزانة الدولة شيئاً يبادل بعض هذه الفائدة .

لهذا أوجه نظر معالي وزير الأشغال إلى دوس هذا الموضوع وأعاهد تشريع له بأسرع ما يمكن .

الرئيس - لجنة ربط العوازل على الأملاك للاطلاع دائماً هذه التحسينات .

حضرة لويس أخنوخ فاوس افندي - إن الزيادة التي تريدها هذه اللجنة عند ربط العوازل بسبب هذه التحسينات لا تذكر بجانب الضريبة التي يجب فرضها على أولئك الملاك . فمثلاً ذلك الرجل الذي استأجر من عمل الحكومة لا من عمله مبلغ عشرة آلاف جنيه دفعة واحدة يجب أن تكون الحكومة شريكة له في هذه الفائدة .

معالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال) - يلاحظ أن وزارة الأشغال قررت تغيير اسم مصلحة وقاية الحيوانات باسم مديرية الحيوانات لأن ما يسمى مصلحة وقاية الحيوانات هو في الحقيقة حديقة الحيوانات .

حضرة عمود أبو النصر بك - لا صرف إلا أن هناك حديقة للحيوانات .

معالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال) - كانت المديرية في الزين المسماة تسمى مصلحة وقاية الحيوانات وكانت مصلحة مستقلة . أما الآن فقد أصبحت تابعة لمصلحة التنظيم وبين لادارتها موظف صغير .

حضرة عمود أبو النصر بك - لم نسمع فيما مضى أن اسم هذه المديرية مصلحة وقاية الحيوانات .

معالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال) - حضرة العضو يسبح في الخارج اسم حديقة الحيوانات ولكن اسمها الرسمي في الميزانية كان مصلحة وقاية الحيوانات فأردنا التنبيه إلى أن اسمها الحقيقي الآن هو حديقة الحيوانات .

كل من تقرر اللجنة ما يأتي :

#### ملاحظات عامة

٦٧ - سبق أن قرر البرلمان في السنة الماضية لفت نظر الحكومة إلى أن تتولى مصلحة التنظيم أمر إيجار الطرق بالقاهرة بدلاً من حكاكارية البوليس لما في ذلك من الفائدة ثمرة لأنه قد ظهر أن رجال البوليس لا يتبع وتتهم للقيام بهذا العمل وبالاستعلاء مما في ذلك أجايت وزارة الأشغال أنه تم اتفاق مبدئي بين وزارتي الأشغال والداخلية على نقل الاختصاص المذكور من المحافظة إلى التنظيم وبار الآن بحث طريقة التنفيذ وتأمل هذه اللجنة أن يتم هذا البحث قريباً لمناقشته .

٦٨ - وكان من ضمن ما قرره البرلمان في السنة الماضية حين نظر ميزانية هذا الفرع لفت نظر وزارة الأشغال إلى أمر تعديل تأليف مجالس التنظيم بالقاهرة ليصبح شبه هيئة استشارية يرجع إلى رأياً في الشؤون العامة الخاصة بالمدينة وذلك حتى يوضع النظام الخاص بها والذي يؤدي إلى النهاية يجمع أمورها وقد استعملت اللجنة مما في هذا الأمر فطلعت من وزارة الأشغال أن أمر تعديل تأليف مجالس التنظيم في القاهرة لا يزال قيد المدرس كما علمت من وزارة الداخلية فيما يخص وضع النظام الخاص بمدينة القاهرة أن النظام المشار إليه والقاضي بإنشاء مجلس أو شبه مجلس بلدى بفسنة القاهرة مطروح أمام اللجنة العليا المشكلة تحت رئاسة معالي وزير الداخلية لوضع تشريع خاص بالمجالس البلدية والمحلية وهذه اللجنة كما هو معلوم تضم بين أعضائها بعض حضرات الشيوخ والنواب .

٦٩ - يرى عما ورد بالكتاب المدرج بالمعلق رقم (٦) ما يحصل من إزادات رخص السيارات في القاهرة هو مبلغ ٢٣٣٥٠ ج . م وقد لفت البرلمان حين نظره ميزانية السنة الماضية نظر الحكومة إلى ضرورة من لائحة بغرض رسم خاص على السيارات والموتوسيكلات وتناسب مع كبر حجمها وهزل وزنها لكي يمكن تحميل أصحاب السيارات شيئاً من تكاليف

بنية

٣٩٢,٦٦٩ باب ٣ - أعمال جديدة ، بعد حذف مبلغ :

بنية مصرى

٥,٠٠٠ من قطع شارع في حي بولاق .

٩,٠٠٠ من إنشاء شارعى الأمير فاروق والأخضر .

وزيادة :

١,٣٩٩ مطلوب ترجمه لميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨

لشراء وابور مولد للكهرباء ببلوان .

١,٠٦٩ مطلوب ترجمه لميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨

لتوسيع نطاق توزيع المياه بالبحيرة والبحرية .

٨٠٠ مطلوب ترجمه لميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨

لتجديد مواصلات المياه ببلوان .

٩,٠٠٠ لترعة ملكية عقارات لتوسيع شارع الكوي .

١١,٠٠٠ لتعمل مواصلات المياه ببلوان .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد بقرار اللجنة وهل الاعتدال المقرر للباب الأول وقدره ٢٢٩,٩٧٩ جنباً ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتدال وقدره ٢٢٩,٩٧٩ جنباً

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقرر للباب الثاني وقدره ٣١٨,٥٩٧ جنباً ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتدال وقدره ٣١٨,٥٩٧ جنباً .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقرر للباب الثالث وقدره ٣٩٢,٦٦٩ جنباً ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتدال وقدره ٣٩٢,٦٦٩ جنباً .

على من تقرير اللجنة ما يأتى :

فرع ٩ - مصلحة المخابز الرئيسية

٧ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٥٧١,٨٢٢ ج.م وكان المقدرة في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٤,٩٦٣ ج.م فيكون هناك تخفيض قدره ٣٣,١٠١ ج.م وهو في البابين الأول والثالث . وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية تفسيراً لهذا النقص ما يأتى :

١- أحيل القسم الزراعى من منوة الجبل الأصفر الى وزارة الزراعة فترتب على ذلك تخفيض في البابين الأول والثالث بقدر ٨٣٠٠ ج.م مع اقتصاص ٢٠ وظيفة منها ٣ في السلك الدائم و ١٧ في الوظائف الخارجية من هيئة البقال فأذا صرف النظر عن هذا العامل يكون في البابين المشار اليهما زيادة قدرها ٣٠٠٠ ج.م وهي تتناول على الأخص اعتبارات الوقود والتمهينات بالنسبة لانتاج طلق الأسمال .

حضرة الدكتور محمد هاشم افندى - وجهت في السنة الماضية لمال وذر الأشغال سؤالاً خاصاً بمشروع جسر البحر في بندر بنها ووعدها بماليه ولقد جاءه سيدىج الاعتدال اللازم لهذا المشروع في ميزانية هذه السنة ولكن لم أجد لهذا الاعتدال أثراً في هذه الميزانية .

الرئيس - أن وزارة الأشغال تتصلح بالجسور كلها ومع ذلك فإن هذه الجسور تابعة لمصلحة الرى وقد انتهى المجلس من نظر الميزانية الخاصة بها هل أنفى ومع حضرة العضو أن يوجه لمال الوزير سؤالاً مستقلاً بما يريد .

حضرة الدكتور محمد هاشم افندى - لقد وجهت هذا السؤال لمصاليه في السنة الماضية ووعدها بماليه بدرجة الاعتدال اللازم لمشروع جسر البحر في ميزانية هذا العام .

معلل عثمان عرم باشا (وزير الأشغال) - أن هذا المشروع يجب أن يشترك في نفقاته مجلس بلدى بنها ولأن لم يتم الاتفاق معه على الحصة التي يجب أن يحصلها وحتى تم هذا الاتفاق أدرج الاعتدال الخاص بهذا المشروع في الميزانية .

حضرة الدكتور محمد هاشم افندى - إذا كان الأمر كذلك فلا مانع من أن الحكومة تعرض المجلس البلدى مطلباً يستعين به لانجاز هذا المشروع .

الرئيس - ليس هذا وقت الكلام في هذا الموضوع لأننا الآن في صدد اعتدال المبالغ الخاصة بمصلحة التنظيم .

على من تقرير اللجنة ما يأتى :

وبناء على جميع ما تقدم تكون المبالغ المطلوبة اعتدالها لهذا الفرع هي كالاتى وقد أقرها مجلس النواب فيما عدا الاعتدال الخاص بشوارع الأهرام :

بنية مصرى

٢٢٩,٩٧٩ باب ١ - ماهيات وأجر ومربيات (كلها في مشروع الميزانية).

٣١٨,٥٩٧ باب ٢ - مصاريف عمومية . بعد حذف مبلغ :

بنية مصرى

٢٢,٤٢٧ تَكَارَدَ جِى فى ميزانية شهر أبريل سنة ١٩٢٧

وفى المشروع .

وزيادة المبالغ الآتية :

٢,٠٠٠ لصيانة سيارات الكنى والرش الجديدة .

١,٠٠٠ مياه لسفل الشوارع المنظور وصفها

بالأسفلت .

١,٥٠٠ لصيانة شوارع هليوبوليس .

٤,١٥٥ لشراء ٥٠٠ طن أسفلت استهلك

في أبريل سنة ١٩٢٧

٢,٢٤٤ لم تصرف للفسول من ٢٢,٤٣٧ ج.م

في أبريل سنة ١٩٢٧ فوفرت قهزاة

مطلوب صرفها اليه الآن .

وان اعتبارات الباب الثالث خفضت بما مقداره ٢٧,٧٥٣ ج. م اذ لم يدرج بالمشروع إلا مبلغ ٤٩٧,٥٣٤ ج. م ومظمه مطلوب لمواصلة الأعمال التي سبق البدء فيها ولا أعمال إلى تعجيل سواها .

أما الاعتبارات المفصلة لمشروعات جديدة فأهمها ٧٠,٠٠٠ ج. م لمباشرة تنفيذ مشروع مجارى مدينة والمنصرف في هذا السيل سينتير سلفه المجلس البلدى ومبلغ ٧٠,٠٠٠ ج. م آخر تصحين صرف مياه الجارى بالقسم الشرق لمدينة القاهرة وتبلغ جلة تكاليف المشروع الأخير مبلغ ١٢١,٠٠٠ ج. م .

٧١ - فنيا يختص باعتبارات الباب الأول (ماحيات وأجر وسرديات) مقدرها مبلغ ٤٠,٨٧٧ ج. م وكان المقدرها في السنة الماضية مبلغ ٤٦,٣٠٠ ج. م فيكون هناك تخفيض قدره ٥,٤٢٣ ج. م نشأ عن انقاص الوظائف القديمة ذكرها التي أحييت إلى وزارة الزراعة بسبب تحويل منوعة الخناكة إليها .

وقد لوحظ أنه رغم أن قتل ثلاث وظائف منها وظيفتان سادسة ووظيفة حرف (ج) إلى وزارة الزراعة فانه توجد زيادة في المبلغ المقدر للوظائف الدائمة والموقفة قدرها ٢٩٣ ج. م أوقد بدت وزارة الأشغال أن هذه الزيادة نشأت من أن المربوط للدرجات المذكورة في سنة ١٩٢٦ لم يكن مطابرا لما يصرف فعلا ولذلك حصل عجز في المقدرها يتعين سده بهذه الزيادة .

٧٢ - أما الباب الثانى (مصاريف عمومية) فقد قدر له في المشروع مبلغ ٣٣,٤٥١ ج. م وكان المقدر له في السنة الماضية مبلغ ٣٣,٣٧٦ ج. م فيكون هناك زيادة قدرها ٨٥ ج. م نشأت من زيادة في بعض البنود ومن تخفيض في البعض الآخر . أما الزيادة ففى بنود (٣) مياه وأارة و (٥) وقود و (٧) ترميم وتجديد ومجموع ذلك ١,٦٠١ ج. م نشأ من زيادة العمل بالنسبة للجارى المستجدة .

وأما التخفيض وقدره ١,٥٢٦ ج. م ففى بنود ٢ و ٤ و ٦ و ٨ ونشأ أغلبه من تحويل منوعة الخناكة إلى وزارة الزراعة فيكون صافي الزيادة ٧٥ ج. م

وفي الحقيقة إن اعتبارات هذا الباب تشمل زيادة قدرها ١,٦٠١ ج. م مما كانت مقدرها في العام الماضي إذا لوحظ ما كان مذكورا ضمن الاعتبارات المذكورة في السنة الماضية خاصة بمجموعة الخناكة .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - وجهت في السنة الماضية سؤالاً لصاحب الدولة وزير الداخلية عما هم في مشروع المجارى بالزقاق فأجاب دولته بأن الحكومة لا تتأخر عن تنفيذ هذا المشروع الذى تصدق أنه ضرورى لهذه المدينة بشرط أن يقوم مجلسها البلدى بتدبير قسط سوى لسد نفقات هذا المشروع .

وبما أتى عضو في المجلس البلدى .....

الرئيس - لعل حضرة العضو يقصد أنه كان من بين أعضاء ذلك المجلس فنياً يعنى .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - لا زالت حضوا به إلى الآن .

الرئيس - هذا غير ممكن لأنه على مقتضى قانون الانتخاب لسنة ١٩٢٤ لا يصح الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ والعضوية لمجلس بلدى .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - هذه مسألة قانونية أثارت خلافاً وقد أتى سعادة عبد الحليم بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة بأن هذا القانون لا يمسى إلا حل المستقبل فأنا لا زلت حضوا بذلك المجلس .

أما عن الموضوع فأتى أعلم بقية أن مجلس بلدى الزقاق في در المال اللازم وأنه مستعد لأن يقدم بمشكلة القسط المطلوب منه سنوياً وهو ١٥ ألف جنيه مصرى لسد نفقات هذا المشروع وقد قسم من ذلك لوزارة الداخلية البيانات الواقية .

وبما أننا ننظر الآن في ميزانية مصلحة المجارى أقول بهذه المناسبة أن مدينة الزقاق في حاجة شديدة إلى تنفيذ مشروع المجارى بما أدرجوه على وزير الأشغال أن يوقفها عما لديه من الطوليات المتصلة بهذا المشروع حتى يطمئن أهالى هذه المدينة .

معالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال) - الذى أعلمه أن سعادة مدير الشرقية طلب مقابلتي في الأسبوع الماضي مع وفد من أعضاء مجلس بلدى مدينة الزقاق في هذا الشأن ولكن لم استطع مقابلته لمشغولي وتقتضى مجلس الوزراء . ولكن بعض نواب الشرقية قائلون بعد ذلك فأخبرتهم أن هذا المشروع يتكلف مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيهه لوزارة الأشغال يمكنها اعهاده في مدى أربعة شهور والبدل في تنفيذ بعد ذلك إذا كان المجلس البلدى يضع تحت تصرفها المبلغ الموجود لديه . ومع ذلك فيجب على المجلس البلدى أن يتفق مع وزارة المالية على أن تعرضه المالية اللازمة لسير هذا المشروع في السنوات المقبلة . فتمام هذا الاتفاق واجب أولاً حتى تعطى وزارة المالية تفويضاً لوزارة الأشغال بالسير في المشروع لأنه لا يمكن لوزارة الأشغال أن تبدأ بالعمل بمجرد دفع قسط لا يزيد عن ١٥,٠٠٠ جنيه إلا إذا وقعت بأن باقى المبلغ سيكون تحت تصرفها في السنوات التالية .

وقد علمت أنه ليست هناك صعوبات في هذا السيل .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أكتفى من معالي وزير الأشغال بالبيان الذى تقدمه .

فل من تقرير اللجنة ما يلى :

٧٣ - أما الباب الثالث (أعمال جديدة) فقددره في المشروع مبلغ ٩٧,٣٣٤ ج. م وكان المقدر له في السنة الماضية مبلغ ٥٢,٢٨٧ ج. م فيكون هناك تخفيض قدره ٢٧,٧٥٣ ج. م ومدرج ضمن اعتبارات هذا الباب مبلغ ٦٩,٦٩٦ ج. م (بند ٩) لأعمال مرطوقين للأعمال الجديدة مقسمة بين أعمال مجارى القاهرة وأعمال البلديات بالتفصيل المين في البند المذكور .

وهذه الأعمال مقسمة إلى فئتين :

الفئة الأولى - أعمال تخص السنة الحالية وهى مينة في البند من ١٠ إلى ١٤ صفحة ٣٠٣ في المشروع وقدرها ٦٦,٢٥٢ ج. م وأهم هذه الأعمال هو ما أدرج بالبند ١٠ وهى أعمال وصل المجارى الفرعية بالمجارى النومية " وقدرها ما يبلغ ٩,٠٠٠ ج. م .



بلغ ٤٢٤,٨٨٦ ج. م وقد أقرها البرلمان جميعاً حين نظر ميزانية السنة الماضية ماعدا المشروع الخاص بمجاري مدينة دمشق فقد أدرج لأول مرة في هذا العام لأقراره ، تبنى اللجنة الموافقة عليه مع العلم بأن المقتدر لتكاليفه النهائية هو مبلغ ٢١٢,٠٠٠ ج. م والمطلوب اعتقاده من ذلك في هذا العام هو مبلغ ٣٠٠ ج. م .

ولاحظت اللجنة أن مشروع مجاري كفر الزيات الذي أقره البرلمان في العام الماضي لم يبدأ العمل فيه ولم يدرج له شيء في هذه السنة وبالإستلام من وزارة الأشغال من ذلك أبحاث أن السبب في عدم البدء فيه في السنة الماضية كان بناء على تخيلات وزارة المالية إليها لعدم تمام الاتفاق بين وزارتي الداخلية والمالية بشأن السلفة المطلوبة لهذا المشروع وأن سبب عدم طرح شيء له في هذا العام يرجع إلى أن الاتفاق سالف الذكر لم يتم واتشى الأمر بأن استفتت بلدية كفر الزيات من السلفة المowed ضها حيث أن في مقصودها الصرف على المشروع من المبالغ المتوفرة لديها وقد وضعت فعلاً مبلغ ٤٠,٠٠٠ ج. م تحت تصرف مصلحة المجاري لاستكمال الحالة للبدء في تنفيذ المشروع .

حضرة محمد أحمد الشريف بك - أن العمل في مجاري كفر الزيات أوقف بسبب عدم الاتفاق على تعيين نقطة الخزان وقد طلبت أن معالي وزير الأشغال يرى عمل مصرف الصرف فيه وأنه لم يوافق على الأرض التي نزلت ملكيتها فهل لمعالها أن يتفضل بإبداء رأيه في هذا الموضوع ؟

معالي ضلّفت محرم باشا ( وزير الأشغال ) - المتبع أني يؤخذ مياه المجاري بواسطة مسابير وتدفق مسافة بعيدة خارج المدينة وهناك تنق بطرق مخصصة ويؤخذ الفاظ ويخفف وتتمثل المياه بعد تكرارها ترى مزرعة . ولقد كانت المزرعة التي وقع الاختيار عليها أولاً مجاورة بفسر النيل فرأت الوزارة أن وجود المزرعة في جوار جسر النيل وقت الفيضان وطو مياه الفيضان من ارض المزرعة يجعلها تتشبع بماء الرشح من النيل فافذا ماروت بمياه المجاري تصبح مصدراً لآفات وتضرر الصحة فראينا أنه من المستحسن انخفاف مزرعة أخرى قريبة من ترعة الباجورية التي تصير قريباً مصرفاً بحيث لا تتصل الأرض بترعة الباجورية ولكنها تصريف فيها مياه الرشح وتكون الأرض الفاصلة بينهما كترشح ومياه المجاري اذا استعملت لري في أرض جافة عالية فيها جرى اودنى منها يكون ذلك أحسن من استعمالها في مزرعة تأتي إليها مياه الرشح فتصحح لأرض " مطلة " كما يقول قلاخون .

حضرة محمد أحمد الشريف بك - أليس في عزم الوزارة إيجاد مصارف للمجاري ؟

معالي ضلّفت محرم باشا ( وزير الأشغال ) - لو وجدت المصارف فان مصلحة الصحة تمنع الصرف فيها محافظة على الصحة العامة فهي تريد أن أرض المزرعة تتصف بالصرف ولا تصرف في المصرف فعلاً .

حضرة محمد أحمد الشريف بك - هل بعد اتسام الجانيات يمكن استعمال ترعة الباجورية للصرف ؟

معالي ضلّفت محرم باشا ( وزير الأشغال ) - طبعاً .

٧٤ - وبالإستلام من وزارة الأشغال ( أولاً ) عن عدد المنازل والمباني التي صار توصيلها للمجاري لغاية مارس سنة ١٩٢٧ تبين أنه ١٦٥٠ مقراً . ( ثانياً ) عن عدد المنازل المنتظر توصيلها في السنة الحالية والمنتظر لها الاتحاد السابق تبين أنه نحو ١٥٠٠ مقراً وقد أوردت وزارة الأشغال ضمن بياناتها بأن مجموع منازل القاهرة هو ٩٠,٣٩٩ منزلاً سواء المربوطات عواقد أو منفعة منها وحل ذلك يكون عدد المنازل والأبنية الباقية غير توصيل إلى المجاري في نهاية السنة الحالية هو ٧٩,٧٣٤ منزلاً .

هذا وقد أوردت وزارة الأشغال ضمن بياناتها أن مبلغ ١٠,٠٠٠ ج. م سالف الذكر ليس قاصراً على توصيل المنازل بالمجاري الموصولة بل جله لإنشاء مجاري جديدة في الشوارع والأزقة التي لم تنشأ فيها مجاري عمومية بعد وكذلك لإنشاء البوارج لمعالجة مياه الأمطار .

أما فيما يخص بالأماكن الواقعة في الأحياء الوطنية التي لم يتصل منها بالمجاري العمومية سوى عدد يسير بسبب أحجام الملاك عن التوصيل فقد سلت وزارة الأشغال طبقاً لما أشار به البرلمان في السنة الماضية مشروع قانون سيرض على قسم القضاء يتم إصصال المباني بالمجاري على أن يتخذ المشروع المدفوع على الوطني والأجانب .

وفي هذا العدد ظلت اللجنة بالنظر من جديد إلى ما ذكرته قبلاً بالفقرة ( ٦٤ ) من وجوب السلي على تخفيض أجرة اشتراك المياه بالنسبة للفقراء لكي يتمكنوا من توصيل منازلهم بالمجاري لأنه بذلك يزول الأمر بتطبيق التشريع سالف الذكر على فرض خيرية على أهالي القاهرة لمصلحة شركة المياه والواجب أن تتساهل الشركة مع الفقراء تعطيم المياه بتعرفة خاصة رخصية لكي يمكن الوصول إلى تمام اتصال المنازل بالمجاري العامة مما هو ضروري جداً من الوجهة الصحية .

وبهذه المناسبة قد استعملت اللجنة من وزارة الأشغال مما اذا كانت قامت - تنفيذاً لرغبة البرلمان التي أبداها حين نظر ميزانية السنة الماضية - بمفاوضة شركة المياه في أمر تخفيض ثمن المياه في القاهرة فأجابت الوزارة بأنها قامت فعلاً بمفاوضة الشركة المذكورة في هذا الأمر وتباحث معها فيه وأن الشركة وعدت بمرض المسألة على مجلس الإدارة وموافقة الوزارة بأمرها في الموضوع وأن الوزارة جادة في الوصول إلى حل في هذه المسألة .

هذا وقد استعملت اللجنة من الوزارة من طول المجاري القريبة التي تم انشائها لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ وعن مقدار الباقي لغاية التاريخ المذكور تبين أن طول ما أنشئ من المجاري القريبة لغاية التاريخ المذكور يبلغ ٣٠٦ كيلو متر بخلاف مجاري مصر الجديدة التي أنشأتها شركة هليو بوليس وأن الباقي هو ٢٦٤ كيلو متراً - وأنت الأخطاء المبينة قبلاً في عن الشوارع والمخارات العمومية الداخلة تحت أحكام التنظيم في الوقت الحاضر بخلاف ما يقرب إلى الاتساع المستقر في المدينة .

٧٥ - أما الفقرة الثانية ، وهي الأعمال الموزعة على مجلة سنوات والمبينة بالبند ١٥ ( صفحة ٣٠٣ ) ومعددة خمسة فقد قدم لتكاليفها النهائية مبلغ ١,٢٣٩,١٢٠ ج. م وأن المنظور صرفه من ذلك لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ هو مبلغ ٥٨٣,٧٥٣ ج. م وأن المقدار في المشروع الحساب

٧٨ - فنيا يختص باعتادات الباب الأول فانه يوجد فيها تخفيض قدره ٤٥١ ج.م وذلك على الرغم من زيادة خمس وظائف في ترتيب درجات الوظائف الخارجية عن هيئة الحال وقد نشأ التخفيض المذكور من نقص ٥٣٧ ج.م في مرتبات الوظائف الباقية .

أما عدد الوظائف الدائمة والموقفة وقدره ٦١ فلم يطرأ عليه تغير ، أما خمس الوظائف التي زيلت في الخدمة الخارجية عن هيئة الحال فهي لطائفة الخفراء لحراسة مناطق الآثار البلدية .

٧٩ - وببلغ المقدر للباب الثاني ١١,٩٦٩ ج.م زيادة مبلغ ٤٢١ ج.م عما كان مقدرًا له في العام الماضي وقد وزعت هذه الزيادة على بنود مختلفة فبها زيادة ٢٧٠ ج.م في بند ٥ صيانة وأصلاح الماكيل ١١٥ ج.م في بند ٨ أعمال تجارة وطلاء ٢٨ ج.م في بند ٩ مصاريف متنوعة ١٨ ج.م في بند ١٠ التيفون والتفرغ وهي زيادة اقتضتها مصلحة العمل .

٨٠ - أما الباب الثالث فيبلغ المقدر لمصروفاته ٢١,٨٠٠ ج.م بتخفيض قدره ٤٠٠ ج.م عن اعتاد السنة الماضية وقد وزع هذا العمل على خمس عمليات مينة تفصيلًا - مع تقدير تكاليفها النهائية وما صرف عليها فبها ٣١ مارس ١٩٢٧ وما هو مطلوب لها في السنة الحالية - بأكبر ١١ أعمال جديدة) صفحة ٣٠٨ من المشروع ، وقد أقر البرلمان حين نظره بميزانية السنة الماضية ثلاث العمليات الأولى منها والعمل مستمر فيها ، فأولاهما أعمال حفر في سفاره ومقدر ما بلغ ٩٠٠٠ ج.م ( وكان الاعتاد المقترح لها في السنة الماضية ٨٠٠٠ ج.م ) وقد أعادت وزارة الأشغال العمومية أن تصدر من حين إلى آخر بلاطات رسمية بشفية الأبحاث العلمية التي يشر عليها من هذا الحفر ( الثانية ) قتل وترميم وترتيب آثار توت عنق آمون ، ( الثالثة ) إنشاء مصرف لحفظ آثار معبد الكرنك وترميمه .

أما السيلتان الرابعة والخامسة فأولاهما شراء ما كية جديدة ولوازمها لرفع المياه من مصرف معبد الكرنك ومقدر لها ١٤٠٠ ج.م والثانية تجديد أدوات النور وأجراس الحريق بالمتحف المصري ومقدر لها ٧٥٠ ج.م وهما عيلتان تتبينان في بحر هذه السنة ، وترى اللجنة الموافقة عليهما لضرورتهما .

٨١ - وهذا وقد جاء ضمن البيانات التي وردت لجنة الأشغال مجلس الشيوخ من وزارة الأشغال أنه حصل تعيين شاب مصري بالمتحف على دروسه بانجلترا وأنه سيعد لمصر في بحر السنة الحالية أربعة من الطلبة المصريين الذين أرسلوا للدراسة بأوروبا ويستقبلون وظائف بمصلحة الآثار التاريخية فتضج لهم المجال للاشتغال بالمسائل العلمية أسوة بزملائهم الأوربيين وأن الوزارة أختبت في سنة ١٩٢٧ عضوين من أعضاء البعثات التي أرسلت خارج للتخصص في علوم الآثار التاريخية وأن الوزارة توافق على أن لا تختب للبعثات إلا من كانت له سابقة اشتغال بعمل الآثار المصرية وهذه رغبة في ذلك .

٨٢ - وعلقت أحد حضرات أعضاء مجلس النواب حين نظرميزانية هذا القرح أمامه النظر إلى عدم دقة تنظيم التذاكر التي تحول زيارة الآثار المصرية وإلى حصول نقص في الإيرادات التي تحصل من زيارة الآثار من ج.م

حضرة حافظ طالبينك - أريد ألا تمر هذه المناسبة دون أن أذكر أحدا مهما وهو أن المنطقة الكبيرة الواقعة غرب البحر الأحمر أي ن كوبري الزملاك إلى الأهرام والتي يدخل فيها بندر الحيرة محرومة من البحارى مع مجاورتها لمدينة القاهرة وتبتهل لتفتيحها ومع وجود مبان عظيمة ذات قيمة فيها وفى هذا خطر على الصحة فالتفت نظر معالى وزير الأشغال للعمل على إيجاد البحارى اللازمة لهذه الجهة .

معلم عثمان محرم باشا (وزير الأشغال) - هذه المنطقة معترة جزيا من مدينة القاهرة وقد فكرت وزارة الأشغال في السنة الماضية في هذا الموضوع وكلفت مصلحة البحارى بدوس مشروع بالحق جارى تلك المنطقة بحارى مدينة القاهرة بإسطة عمر تحت النيل وأقبل أن يتم دوس هذا المشروع وأن يطلب الاتحاد اللازم له في ميزانية السنة القادمة .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

٧٦ - هذا وما يحدده كره أنه يخص مدينة القاهرة من مجموع اعتادات هذا الفرع مبلغ ٤٨٨,٦٢ ج.م وأن الباقى وقدره ٨٣,٠٠٠ ج.م يخص بعض البلديات بالأقاليم .

وبناء على جميع ما تقدم تكون المبالغ المطلوب ا إتباعها لهذا الفرع هى كالآتى وقد أقرها مجلس النواب :

بجسمه  
٤٠٨٧٧ ج.م - باب ١ - ما هيأت أجروصمات ( كما هو في مشروع الميزانية ) .  
٣٣٤٥١ ج.م - باب ٢ - مصاريف عمومية ( " " " " )  
٤٩٧٥٣٤ ج.م - باب ٣ - أعمال جديدة ( " " " " )  
الزئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد بتقرير اللجنة وعلى الاعتاد المقدر للباب الأول وقدره ٤٠٨٧٧ ج.م جنبا ؟

أصوات : موافقون .

الزئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتاد .

الزئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدر للباب الثاني - مصاريف عمومية وقدره ٣٣٤٥١ ج.م جنبا ؟

أصوات : موافقون .

الزئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتاد .

الزئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدر للباب الثالث - أعمال جديدة وقدره ٤٩٧٥٣٤ ج.م جنبا ؟

أصوات : موافقون .

الزئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتاد .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

فرع ٧ - إدارة عموم الآثار المصرية

٧٧ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٦٩,٤٨١ ج.م وكان المقتدر له في السنة الماضية مبلغ ٦٩,٩١١ ج.م فيكون هناك تخفيض قدره ٤٣٠ ج.م

٨٦ - وفيما يجتص بإعتاد الباب الثالث فقد قدر له مبلغ ٥٠٠ ج.م بخفض قدره ٥٠٠ ج.م عما كان عليه في السنة الماضية والمبلغ المطلوب خصص لشئى أثبت .

٨٧ - وقد كان البرلان أظهر رغبته حين نظره ميزانية السنة الماضية في ضم هذا الفرع إلى وزارة المعارف العمومية توصلاً إلى ترقية فن التمثيل والفناء وتنظيم أمر دراستهما مع بقاء أمر صيانة مباني دار الأوبرا والقيام بالإصلاحات التي يتطلبها بناءً على اختصاص وزارة الأشغال وقد علمت اللجنة أن الحكومة تأخرت هذه الرغبة جانب الناية ودرسها وقد أوشكت أن تنهى منها وأن المسألة مرموزة الآن على قسم القضاء لتجهيز المشروعات اللازمة لهذا الغرض توطئة لمرضاها على مجلس الوزراء وصرح مصلح وزير الأشغال أمام مجلس النواب في هذا الصدد أن المشروعات المتقدم ذكرها تنحصر في أثبت تشا لتتمثيل والأوبرا هيئة استشارية يرأسها وزير المعارف للاستعانة بها في كل ما يلزم للتمثيل وأن تكون مأمورية وزارة الأشغال بمصورة في الأعمال الفنية الخاصة بدار الأوبرا والتي لا أساس لها بالتمثيل وأنه قد بدئ في تنفيذ هذا النظام فعلاً وتطلب معاليه نقل مبلغ ٨٠٠٠ ج.م للوارد في البند ٨ «مادة لمساعدة فن التمثيل» إلى ميزانية وزارة المعارف العمومية وذلك بإتفاق معاليه مع معالي وزير المعارف وأورى معاليه أنه سيسهل إلى المجلس الطلب الخاص بإدراج هذا المبلغ ضمن ميزانية وزارة المعارف العمومية قبل البدء في نظر ميزانيتها .

وبناءً على ما تقدم أقر مجلس النواب الأعدادات الخمسة في المشروع لهذا الفرع بعد تخفيض مبلغ ٨٠٠٠ ج.م من أعتادات الباب الثاني وهو قيمة الأمانة المتقدم ذكرها ونقله إلى ميزانية وزارة المعارف، وهذه اللجنة توافق على ما تقدم .

حضره عبد الله سليمان أباطه بك - اقترحت عند نظر ميزانية السنة الماضية تخصيص مبلغ لأمانة أجنواق التمثيل العربية ووصفت وزارة الأشغال بذلك ولكنها لم ترشيحاً من هذا في ميزانية هذا العام .

معالي عثمان محرم باشا ( وزير الأشغال ) - تلك الأمانة تدخل في مبلغ ثمانية آلاف لجنه المفقول إلى ميزانية وزارة المعارف .

حضره عبد الله سليمان أباطه بك - أكون لاعانة من لسة المقبلة ؟  
سعادة عمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ستكون من السنة الحاضرة في ميزانية وزارة المعارف .

حضره عبد الله سليمان أباطه بك - أئذ ترجوه ذلك حين نظر ميزانية وزارة المعارف .

الرئيس - سمعت أنه ظهر خلل في مباني دار الأوبرا الملكية وأن في النية هدمها فهل يشغل معالي الوزير بهذه معلومته في ذلك الموضوع ؟

معالي عثمان محرم باشا (وزير الأشغال) - أظن أنه ليس من المصلحة أن نتكلم في هذا الموضوع الآن .  
على من تقرير اللجنة ما يأتي :

تصرف خفراء الآثار والمترجمين الذين يأخذون من السياح ثلأكرهم ويعيروننا لتفهم واقتراح لملفانة هذا السيب أن تجمل التناكر المذكورة ذات كورنات تقطع عند زيارة المعابد والآثار وقد صرح معالي وزير الأشغال أمام مجلس النواب في هذا الصدد بأنه يرحب بهذا الاقتراح ويعد يصت الأمر بمقتضى جدياً .  
وقد أقر مجلس النواب الأعدادات المطلوبة لهذا الفرع في المشروع كماي وتطلب اللجنة احتياجه وهي :

٣٥٧١٢ باب ١ - ماهيات وأجر ومربيات ( كما هو وارد بالمشروع ) .  
١١٩٦٩ « ٢ - مصاريف عمومية » « » « » .  
٢١٨٠٠ « ٣ - أعمال جديدة » « » « » .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ماورد بقرار اللجنة وعلى الاعتاد المقدر للباب الأول وقدره ٣٥٧١٢ جنيتها ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتاد .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدر للباب الثاني مصاريف عمومية : وقدره ١١٩٦٩ جنيتها ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتاد .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدر الباب الثالث - أعمال جديدة وقدره ٢١٨٠٠ جنيتها ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتاد .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

#### فرع ٨ - دار الأوبرا والتمثيل

٨٣ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ١٢٥٠٩ ج.م وكان المقدّر في السنة الماضية مبلغ ١٣٤٣٠ ج.م فيكون هناك تخفيض إجمالي قدره ٩٢١ ج.م وهو يشمل أعتادات الأبواب الثلاثة .

٨٤ - فن أعتادات الباب الأول ( ماهيات وأجر ومربيات ) المقدّر لها مبلغ ٢٧٩٦٩ ج.م تخفيض قدره ٢١١ ج.م عما قدر لها في السنة الماضية نشأ من حذف استئجار عمال اليومية الذي كان مدرجا له في العام الماضي مبلغ ١٦٨ ج.م ومن تخفيض مبلغ ٤٣ ج.م في مجموع مرتبات الوظائف على اختلاف أنواعها .

وقد قلل عدد الوظائف في مختلف أنواعها كما كان في السنة الماضية .

٨٥ - أما الباب الثاني ( مصاريف عمومية ) فيه أيضا نقص قدره ٢١٠ ج.م نشأ من تخفيض أعتاد البند ٥ مهيات ولوازم بمقدار ١٦٠ ج.م وأعتاد البند ٨ أمانة لمساعدة فن التمثيل بمقدار ٣٣٠ ج.م وهو عبارة عن تعصيب الحكومة في تكاليف الأمانة التي يستعملها المتعهد بأكلها ومن زيادة مبلغ ٢٧٨ ج.م في البند ٤ صيانة وترميم إذ أدرج فيه لأول مرة مبلغ ٣٤ ج.م للأجور .

والمبالغ المطلوب اعتادها لهذا الفرع هي كما يأتي :

- ٢٧٩٦ باب ١- ماهيات وأجر ومرتبات ( كما هو في المشروع ) .  
١٢١٣ باب ٢- مصاريف عمومية ( بدلت ٨٠٠٠ م. لوزارات المعارف العمومية ) .  
٥٠٠ باب ٣- أعمال جديدة ( كما هو في المشروع ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ماورد بقرار اللجنة وعلى الاعتداء المقدر للباب الأول وقدره ٢٧٩٦ جنبها ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتداء .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتداء المقدر للباب الثاني - مصاريف عمومية - وقدره ١٢١٣ جنبها ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتداء .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتداء المقدر للباب الثالث - أعمال جديدة - وقدره ٥٠٠ جنبها ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتداء .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

#### فرع ٩ - مصلحة الطبعات

٨٨ - قدر مصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٥٩٢٢٤ ج. م. وكان المقدرة في السنة الماضية مبلغ ٥٧١٨٩ ج. م. فكان هناك زيادة قدرها ٢٠٣٥ ج. م. نشأت من زيادة مبلغ ٢٠٩١ ج. م. في اعتادات الباب الأول و ١٦٧٤ ج. م. في اعتادات الباب الثاني ومن حذف مبلغ ١٧٣٠ ج. م. الذي كان مقدرا لاعتادات الباب الثالث في السنة الماضية .

٨٩ - أما الزيادة في الباب الأول وقدرها ٢٠٩١ ج. م. فهي موزعة كما يأتي :

- ١٦٤٣ جنبه حصرى في الدرجات الدائمة .  
١٠٧ » » المؤقتة .  
٢٦٤ الوظائف الخارجية عن هيئة البعثات .  
٢٠ عمال البوذية .  
٥٧ المرتبات .  
٢٠٩١

وقد نشأت من زيادة المقرر للملاوات الدورية ومن تعديل قيمة المنظور عدم اتمام صرفه من اعتادات الدرجات الدائمة والوظائف الخارجية عن هيئة البعثات حيث لم يتفق الذي كان قدر في العام الماضي مع ما كان جاري صرفه فعلا .

أما الزيادة في مبالغ المرتبات وقدرها ٥٧ ج. م. فسببها إنشاء محطتين جديدتين أنشئت أولاهما خلا بمبنة القصير وثانيتهما منشأ في خلال السنة والمرتبات المذكورة تعطى لمستخدمين مكلفين بتدوين الظواهر الجوية .

٩٠ - أما الزيادة في اعتادات الباب الثاني وقدرها ١,٦٧٤ ج. م. فنشأت من زيادة مبلغ ١,٧٢٤ ج. م. في بند ٤ توريدات عمومية في مقابل تخفيض قدره ٥٥ ج. م. في بند ٢ مصاريف الانتقال وبليل سفريه وقيل وتظهر أن زيادة مبلغ ١,٧٢٤ ج. م. سالف الذكر نشأت من إضافة المبالغ الآتية :

- ٧٠٠ جنبه دفع ثمن الخراطيش التي تطبقها مصلحة المساحة لخدمة مصلحة الطبعات حسب منشور المسالية رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٦  
٥٣٠ لوازير والمكاييل اللازمة للصالح الأميرية وتصرف لها مجاناً .  
٥٠٠ دفع الرسوم الجركية على ثمن الآلات والموازين والأوزان عملاً بمنشور وزارة المسالية رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٥

١٧٣٠

استلزم منه

- ٦ جنبه ثمن كسوى قتل إلى مخازن البوليس .  
١ من ثمن المهمات .

١٧٢٤

٩١ - وقد اقترحت لجنة الأشغال مجلس الشيوخ ( أولاً ) الزيادة في تمرين مصرين للاشتراك مع الأجانب الموجودين في هذه المصلحة والقيام معهم في رحلاتهم الاستكشافية بالطول التي يعملونها سواقي القطر المصري أو السودان و ( ثانياً ) الاكثار من أعضاء البعثات لهذه المصلحة حتى يصلوا على درجة عالية تؤهلهم للانخراط في صف كبار العلماء في هذا الفرع الذي خففت اليه مصر كثيراً ، وهو اقتراح قيم توافها عليه اللجنة وقد ذكر ضمن البيانات التي وردت إلى اللجنة المذكورة أنب الوزارة توافق على هذا الاقتراح بقسميه وأوردت أنها سبق أن أرسلت نسخة من المصروفات لتخصص في أعمال هذه المصلحة وأنهم يشتغلون الآن بما كان يوجد أيضاً اثنان بالبعثات في خدمتها يتخصص أحدهما في الأرصاد الجوية ( ميتورولوجيا ) والاخر علم الفلك .

وقد وافق مجلس النواب على الاعتادات المطلوبة لهذا الفرع كما هي واردة بالمشروع وتطلب هذه اللجنة اعتادها وهي :

- ٤٣,٢١١ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات ( كما هو في المشروع ) .  
١٦,٠١٣ باب ٢ - مصاريف عمومية ( » » ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد بقرار اللجنة وعلى الاعتداء المقدر للباب الأول وقدره ٤٣٢١١ جنبها ؟

أصوات : موافقون .

قسم ٨ - وزارة الداخلية

١ - قدر لمصروفات الفروع الأربعة المدرجة في المشروع من هذا القسم مبلغ ٤٧٧,٤١٦,٠ ج. م. وكان المقدّر لها في السنة الماضية مبلغ ١٩١,٥٩٣,٠ ج. م. وقد طلبت وزارة المالية أثناء نظر ميزانية هذا القسم أمام مجلس النواب إضافة مبلغ ٦٨,٣٣٣,٠ ج. م. لأغراض جديدة لم تدرج بالمشروع وستذكر فيما بعد، كما طلبت أيضا حذف مبلغ ٢٠٠,٠ ج. م. مدرج في المشروع إعانة لمجلس بلدى الاسكندرية نظير أعمال صيانة المدينة فتكون هناك في الحقيقة زيادة قدرها ١١٧,٣٤٠,٠ ج. م. في اعتادات هذه السنة عن السنة الماضية.

ويشمل هذا القسم أربعة فروع هي :

- ١ - ديوان العموم ومصالح أخرى .
- ٢ - البوليس .
- ٣ - الخفر .
- ٤ - مصلحة السجون .

وفي الجدول الآتي مقارنة بين المبالغ المطلوبة لكل فرع من الفروع الأربعة المذكورة وما كان مقدرا لها في السنة الماضية :

	تقديرات		زيادة	تخفيض
	سنة ١٩٢٧	سنة ١٩٢٦		
ديوان العموم ومصالح أخرى .	١,١٢٠,٨٠٤	١,١٨٤,٦٣٩	جيب	٦٣,٨٣٥
البوليس .	١,٣١٦,٨٣٠	١,٢٤٤,٦٢٧	—	٢٧,٢٠٣
الخفر .	١,٤٩٣,١٧٧	١,٣٩٠,٣٨٦	١٠٣,٧٩١	—
مصلحة السجون .	٣٩٥,٨٩٩	٣٧١,٩٤١	٢٣,٩٥٨	—
اجلة	٤,٢٢٦,٧١٠	٤,١٩١,٥٩٣	١٢٦,١١٧	٩١,١١٧
صافي الزيادة			٣٥,١١٧	

فرع ١ - ديوان العموم ومصالح أخرى

٢ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع الأخير مبلغ ١,٠٨٣,٥٠٤ ج. م. وقد طلبت وزارة المالية أثناء نظر الميزانية أمام مجلس النواب :

(أولا) تخفيض مبلغ ٢٠٠,٠ ج. م. مدرج في المشروع ضمن اعتادات الباب الثاني إعانة لمجلس بلدى الاسكندرية نظير أعمال صيانة المدينة عملا بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ مارس سنة ١٩٢٧ اذ تبين أنه ليس هناك أى تعهد من قبل الحكومة يلزمها بصرف الإعانة المذكورة بصيغة مستدبة. (ثانيا) إضافة مبلغ ١,٨٠٠ ج. م. ضمن اعتادات الباب الأول لإنشاء وظيفة ثانية لوكيل وزارة ومبلغين آخرين ضمن اعتادات الباب الثالث أحدهما مبلغ ٣٧٠,٠ ج. م. لمحسقل المجلس البلدى بطنطا لشراء امتياز الشركة المساهمة عن مياه طنطا وثانيهما مبلغ ٥٠٠ ج. م. لتزويد ملكية قطعة أرض بزمناحية الحمراء بأسبوط لبناء مركز أسبوط فيكون مجموع المطلوب لاعتادات هذا الفرع هو مبلغ ١,٢٢٠,٨٠٤ ج. م. بدلا من مبلغ ١,١٨٤,٦٣٩ ج. م. الذى كان مقدرا له في السنة الماضية فيكون هناك نقص قدره ٣٦,٨٣٥ ج. م.

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتاد .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدّر للباب الثانى - مصاريف عمومية - وقدره ١٦٠,١٣٣ جنيا ؟

اصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتاد .

( وانصرف مدالي عثمان عزم باشا وزير الأشغال العمومية ) .

(٦) تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية العمدة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨

- القسم الثانى - المصروفات - قسم ٨ - وزارة الداخلية - فرع ١ - ديوان العموم ومصالح أخرى .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) - الآن نخفل الى تقرير لجنة المالية عن وزارة الداخلية .

(حضر حضرة صاحب السعادة عن مجالس الدين باشا وكيل وزارة الداخلية، وحضرة موزيدى بك مساعد مدير اللوازمات والمالية) .

حضرة سعد مكرم بك - قبل نظر ميزانية وزارة الداخلية أعرض على المجلس مسألة بسيطة وهي أن حضرة عبد العزيز رضوان بك قال أنه لا يزال عضوا في مجلس بلدى الزقازيق مع أن هذا يخالف المادة ٧١ من قانون الانتخاب التى تنص على أنه " لا يصح الجمع بين عضوية أحد المجلسين وعضوية مجالس المديرات والمجالس البلدية والمحلية ومجالس الشياخات " . الرئيس - هذه مسألة ليس على مجلسنا الآن .

حضرة سعد مكرم بك - أن ما أبلغنى لطرح هذه المسألة هو ما سمعته اليوم من حضرة عبد العزيز رضوان بك ويوجد أعضاء كثيرون يجمعون بين عضوية هذا المجلس وعضوية بعض المجالس الأخرى .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) - هذه الجلسة مخصصة لنظر الميزانية .

الرئيس - أرجو أن يرمي حضرة العضو الكلام في هذا الموضوع بلجنة أخرى .

على كتاب لجنة المالية وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرفت بأن أرفع لتفوتكم تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ (قسم ٨ - مصروفات وزارة الداخلية) راجيا عرشه على هيئة المجلس .

وسيكون حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا مقرا بلجنة أمام المجلس فيه .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس لجنة المالية

يوسف وهبه

التقارفا في ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٧

هذا ويوجد مبلغ ١٥٥,٧٦٦ ج. م مدرج في ميزانيات مصالح أخرى لمصرفات تخص هذا الفرع .

٣- وقد وزع مبلغ ١,١٢,٠٨٤ ج. م على الأبواب الثلاثة بالكيفية الآتية :

- جنيه  
٥٢٦,٢٢١ الباب الأول (مأهلات وأجور مرتبات) .  
٤٣٧,٠١٩ الباب الثاني (مصاريف عمومية) .  
١٥٧,١٦٤ الباب الثالث (أعمال جديدة) .

١.١٢,٠٨٤

وبمقارنة ذلك باعتادات الأبواب الثلاثة في ميزانية السنة الماضية تكون النتيجة أن هناك زيادة قدرها ١٧٦,١٧٦ ج. م في الباب الأول وتخفيضاً قدره ٩٨١,٥٥ ج. م في الباب الثاني وتخفيضاً قدره ٣٦٠,٣٠ ج. م في الباب الثالث .

واعتمادات هذا الفرع موزعة على خمسة فصول هي :

(١) ديوان العموم (٢) مدرسة البوليس (٣) إدارة الحج (٤) إدارة الأقاليم والمحافظة (٥) البلديات والمحالي المحلية ومجالس المديريات .

٤ - نفياً يختص بمجموع اعتمادات الباب الأول يرى أن زيادة مبلغ ١٥٥,٧٦٦ ج. م المتقدم ذكره ترجع المداخلة ٢٩٣ ج. م في الفصل الأول و ٣٧٣,٧٣٨ ج. م في الفصل الثالث و ٢٩٨ ج. م في الفصل الرابع .

٥ - أما زيادة مبلغ ٢٩٣ ج. م في الفصل الأول فسيها :  
(أولاً) طلب اعتماد مبلغ ١٨٠٠ ج. م لإنشاء وظيفة وكيل ثان بالوزارة .  
(ثانياً) دمج مبلغ ٣,٠٠٠ ج. م في المشروع لأول مرة لمرتبات موظفي مكاتب دعايا الروس وقد كانت تلك المرتبات تخسب في السنة الماضية على اعتمادات البند ١٢ "مصاريف سرية" .

(ثالثاً) حصول تعديل في بعض المرتبات وزيادة المبالغ المقررة للملاوات الاعتيادية .

وتوافق اللجنة على إنشاء وظيفة وكيل ثان لوزارة الداخلية نظراً لازدياد الأعمال بها وتنوعها وعدم استطاعة وكيل واحد القيام بها مهما بذل من الجهد خصوصاً وأن وزارة الداخلية تشتغل بجهد هام من مراقب البلاد .

ويرى مما ورد بالمشروع أنه قد طرأ تغير على عدد وظائف الدرجات الدائمة الموجودة في ديوان العموم إذ أصبح في هذه السنة ٥٣٤ وكان في السنة الماضية ٤٢٤ فيكون هناك نقص قدره ثمان وظائف منها وظيفة لمساعد مفتش ووظيفة لمهندس وستة في وظائف القسم الكتابي منها واحدة حرف أ وواحدة حرف ب و ٤ حرف ج .

وهذه اللجنة ما زالت ترى رغم ما تقدم ذكره من اقتصاد ثمان الوظائف المينة قبل أن هناك مجالا كبيراً للاقتصاد في المساحيات والأجور والمرتبات الخاصة بالديوان العام وأنها ترى ( كما ذكرت ذلك في تقريرها عن ميزانية السنة الماضية) أنه يمكن توفير عدد لا يستهان به من الوظائف بجميع أنواعها لو اتبع نظام عدم تركيز السلطة في الديوان العام وحصل تخليل الأقسام

بالإدارات المختلفة بأن يصف منها ما لا يبرر بعله أقساماً قائمة بذاتها لكل منها مدير ويكسب وحصل ضم الوظائف المتشابهة في العمل الموجودة في الإدارات المختلفة إلى الإدارة التي تقوم بالقسم الأكبر منها .

وقد استعملت اللجنة من وزارة الداخلية عملاً أجرت به إقرار المجلس ما تقدم ذكره في السنة الماضية فأجابت الوزارة أنها الفت في سبيل تنفيذ الرغبة المتقدم ذكرها لجنة من كبار موظفيها ليبحث الموضوع وأن اللجنة التي شكلت جاذبة في عملها إذ أنها تشير بخطوات واسعة في اتخاذ اللازم لوضع قراراتها موضع التنفيذ وأنها تنظر في إمكان تخفيض عدد مستخدمى ديوان العموم بما يتناسب مع ما يتقرر تفويض الأمر فيه للسلطات المحلية من الأعمال وأن هذا العمل هو تمهيد لعمل لجنة الموظفين العليا .

وتلفت هذه اللجنة النظر إلى أنه لما يجب أن تمنح في اللجنة المتقدم ذكرها البحث في مسألة ضم بعض أقسام الوزارة إلى البعض الآخر كالتقسيم الفني إلى قسم الرخص وقسم تنفيذ النظام إلى تنفيذ العمال .

وهذه اللجنة ترى أنه من المصلحة أن تبادر وزارة الداخلية في أن تنظر في أمر توزيع الأعمال وأجراء الاقتصاد المطلوب حتى قبل أن تنظر فيه لجنة الموظفين العليا لأنه لا يوجد ما يمنع من أن تقر أي وزارة الاستفتاء عن الوظائف التي لا ترى لها لزوماً قبل أن تباشر اللجنة المذكورة عملها خصوصاً لما هو معلوم لدى هذه اللجنة من أنه سبق أن شكلت أكثر من مرة بلجان للنظر في توزيع الأعمال وكانت لها اقتراحات مفيدة فيما يتعلق بوظائف التنفيذ والنسب التي وتختص قسم النظام وتير ذلك لما يترتب على هذا العمل من حسن الأثر خصوصاً فيما يتعلق بالأمن العام الذي يحتاج إلى علاج سريع .

ومن التغيرات التي وجدت في مشروع الميزانية نقل وظيفة مساعد مفتش إلى إدارة تحقيق الشخصية وجعلها وظيفة لمساعد المدير في الدرجة الخامسة وكانت لجنة المالية لمجلس النواب قد أشارت في تقريرها إلى أنه لا عمل لإنشاء وظيفة مساعد لمدير إدارة تحقيق الشخصية لاحتياجها أنها وظيفة جديدة وامكان استدعاء أحد الموظفين حرف (١) الموجودين بالإدارة المذكورة ليقوم مقام المدير عند غياب ولكن مجلس النواب بعد سامحه البيان الذي أقره حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية والذي مؤيداً أن مصلحة العمل تستدعي وجود وظيفة مساعد للمدير بإدارة تحقيق الشخصية لتاسعها، إذ يبلغ عدد موظفيها ١١٣ موظفاً، ولما استنعى إليه أعمال هذه الإدارة بأكثر من أعمالها الحالية بعد العمل بما أشار به البرلمان من ضم فم السواقي وإدارة تحقيق الشخصية بعضهم إلى بعض وانتظار تضاعف عدد العمل فيها خصوصاً أن هذه الإدارة أصبحت فينبه ويجب أن يكون مساعد المدير من فقراء معلومات فيية - ووافق على إبقائه الوظيفة المذكورة. وهذه اللجنة ترى الموافقة على ذلك للأسباب التي أبدعها حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية .

وقد رأيت لجنة المالية لمجلس النواب فيما يختص بمبلغ ٣,٠٠٠ ج. م الذي أدرج لمرتبات موظفي مكاتب دعايا الروس عدم الموافقة عليه لما ظهر لها من تمام تسجيل الرعايا الروسين المقيمين بالقطر المصري واستيفاء البيانات الخاصة بهم ولأنه بذلك أصبح مسؤولاً السلطة المحلية ت المسئولان ثم يجمع

١٣٦٩ وظيفة بسبب تعديل في رواتب بعضها ولم يطرأ تغيير على عدد الوظائف المذكورة سوى ما تقرر (أولاً) من إلغاء قسم وظائف المأموري الضبط وهي من الدرجة الخامسة عند خلوها ، (ثانياً) تخفيض تسع درجات من درجات مأموري المراكز يستولون شغلها الآن على المرتبات المقررة للدرجة الرابعة بصفة شخصية بدخولها إلى الدرجة الخامسة .

هذا وقد تضمن البند ٣٩ وهو الخاص بمجايات وأجر ومرتبات فصل ٤ "إدارة الأقاليم والمحافظة" (أولاً) مبلغ ١١٤ ج. م. مرتب للواء المنتدب لأعمال الديون بنقطة أرمنت ، (ثانياً) مبلغ ١٢٤٩ ج. م. مرتبات للربان نظير تأدية أعمال الخفر في مديريات البحيرة والمنيا وقسا رأت لجنة المالية يجلس النواب في تفرجها حذفتها لأنها لا ترى علا لأن يستولى الموظف على مرتبتين وأنه لا عمل للاستقرار على صرف مرتب الربان لأن فيه معنى الالتزام وهو نظام اتفق عليه وأبقى بقائه في الوقت الحاضر وأضافت أنه إذا أراد استخدام عربان لخفر الدروب أو غيرها فليس هناك ما يمنع من معاملتهم معاملة الخفر وأدماج حسابهم ضمن ميزانية الخفر وقد وافق مجلس النواب على حذف المبلتين المذكورين وهذه اللجنة توافق على ذلك للأسباب انضمة .

٨ - ولقد أثار مبلغ ١٠٠ ج. م. المدرج بالمشروع بالصيغة ١٧٩ ضمن بند المرتبات لبعض الموظفين المدرجة وظائفهم في الفصل الأول (ديوان العموم) مناقشة في مجلس النواب إذ طلب بعض حضرات أعضائه بحث هذه المرتبات من الآن دون انتظار عمل لجنة الموظفين العليا بها وإضافة هذه المرتبات أن ماهيات الموظفين الذين يرى استحقاقهم لها وحذف المرتبات التي يرى أنه لا عمل لها ، وبعد مناقشة طويلة وصباح ما أدل به حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية من أن مسألة المرتبات ليست قاصرة على وزارة الداخلية بل تشمل على بقى وزارات أيضاً ولما رأى من وضعها على قواعد ثابتة حتى توحد وجهات نظري الوزارات جميعاً بخصوصها ، ومن أن دولته يرى أن يوكل الفصل في هذا الموضوع إلى لجنة الموظفين العليا التي يستطيع أن يؤكد أنها لن تتأخر في أمرها حتى يجتهدت لجنة الموظفين المرتبات المذكورة على حالها وأجبل البيت في أمرها حتى يجتهدت لجنة الموظفين العليا - وافق مجلس النواب على هذا الرأي .

وهذه اللجنة توافق عليه أيضاً للأسباب التي ذكرها دولته ولأنه حصل أن البرلمان قد صدق على ميزانيات ديوان جلالة الملك ووزارات المالية والحفاية والأشغال ، وأقر ما بها من مرتبات تتماثل المرتبات التي حصلت للمناقشة بشأنها .

٩ - وفيما يخص مجموع اعتادات الباب الثاني في الفصول الخمسة يرى أن هناك تخفيضاً قدره ٥٥٩٨١ ج. م. ترجع أسبابه :

أولاً - إلى تخفيض مبلغ ٣٣٤٦ ج. م. في بند مصاريف انتقال وبدل سفرية ونقل انفاص بديوان العموم ، ومبلغ ٤٢٨٢ ج. م. في اعتبار اللقي ومبلغ ٦٤٢٠٠ ج. م. في بند ٩ التليفون والتلفراف إذ حصل نقله إلى ميزانية الخفر لأن ما يخص الخفر من أجرة التليفون والتلفراف كان مضافاً

الخاصة بهم وأن ترافقهم كنفرهم من بقية سكان القطر المصري ولكن عند مناقشة ذلك أمام مجلس النواب وبعد سماع تصريح لخضره صاحب الدولة وزير الداخلية بؤاده أنه يرى أن بقاء هذه المكاتب يؤدي للحكومة خدمات أخرى خلاف مسألة التسجيل التي ورد ذكرها قبلاً فانها تأتي بإيراد مبلغ ٣٠٠ ج. م. سنوياً وبعد طلب دولته تخفيض مبلغ ٣٠٠ ج. م. المذكور إلى مبلغ ١٨٠ ج. م. لا مكان للاقتصاد في عدد الموظفين على الضرر الضروري ونظراً لما ذكره دولته من احتمال إلغاء هذه المكاتب في السنة المقبلة إذا أدى إلى ذلك البحث العام المحاسن الآن بين الدول الأجنبية في مسألة رعاية الروس وافق مجلس النواب على بقاء هذه المكاتب مع انقاص الاتحاد المقترح لها إلى مبلغ ١٨٠ ج. م. .

وهذه اللجنة نظراً للأسباب التي أباها حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية أمام مجلس النواب والمبينة بالصفتين ٥ و ٦ من المضبطة ٧٣ - توافق على ما قرره مجلس النواب .

وفيما يخص بوظائف الخدمة السارة كانت هذه اللجنة لاحظت عند نظرها ميزانية السنة الماضية زيادة عدد السعاة والمراسلات والقراشين بديوان الوزارة ووجود عدد كبير من المباحين يشية والمخاريشية والأفكار ورات أن يحصل الاقتصاد على العدد اللازم من السعاة وأقرها المجلس على ذلك ولما استعملت اللجنة عملاً في هذا الأمر أجابت وزارة الداخلية أنها شكلت لجنة تبحث هذا الموضوع وتقرر به على ما أراه :

أولاً - الاستثناء من ٣٨ صف ضابط وصحفي كانوا متدين للعمل بالوزارة في سائر الأقسام وقد أميدوا فعلاً إلى الجهات التي كانوا متدين منها .

ولانياً - الاستثناء مبدئياً من ٢٠ في المائة تقريباً من مجموع عدد السعاة والمراسلات المقرر بالميزانية على أن ينفذ ذلك تدريجياً كلما خلت وظائف .

هذا ويتبين تخفيض مبلغ ٣٠٠ ج. م. من المقترح لمرتبة دولة الوزير تقديراً لتنازله الذي صدر من حضرات أصحاب الدولة والمالي الوزراء .

٩ - أما الزيادة في اعتادات الباب الأول في الفصل الثالث (إدارة المنيح) وقدرها ٣٧٣٨ ج. م. فلفظها راسع إلى زيادة مبلغ ٣٥٨٣ ج. م. في أجرة الشغلة لتشغيل كسوة جديدة للعمل الشريف ولم يطرأ تغيير على عدد وظائف الفصل بجميع أنواعها .

ولما كان قد تقرر عدم سفر المحمل في هذا العام استعملت اللجنة عما يمكن تخفيضه من اعتادات إدارة المنيح فأجابت الوزارة بأن ما يمكن توفيقه لهذا السبب هو مبلغ ٢١٢٢٢ ج. م. يخص الباب الأول منه ٦٤٩٤ ج. م. من ذلك ١١٧ ج. م. في الوظائف الخارجية من حيث المال و ٤٥٢١ ج. م. في الأمير و ١٨٥٦ ج. م. في المرتبات وعلى ذلك يتبين استبعاد مبلغ ٦٤٩٤ ج. م. المقترح ذكره من اعتادات الباب الأول .

٧ - أما الزيادة في اعتادات الباب الأول في الفصل الرابع (إدارة الأقاليم والمافظات) وقدرها ٦٢٩٨ ج. م. فسببها زيادة مبلغ ٤٤٩٢ ج. م. في ماهيات الموظفين الدائمين المدرجة وظائفهم في هذا الفصل وعددها

على أجرة التليفون والتلفراف فديوان اليوم - وذلك لإظهار حقيقة ما تقوم به الحكومة في شؤون التلفر ومنع ٣١٠٧ ج. م. في بند ٣١ توريدات جمهورية الخاضعة بفصل ٣ إدارة الحج ومبلغ ٥٠٠ ج. م. من المقرر للاتحادات في البند ٣٤ أمانات ومبلغ ٣٣٩٩ ج. م. من المقرر للكاتبات بند ٤٢ فصل إدارة الأقاليم والمناطق.

وثانياً - إلى زيادة مبلغ ١٦٨١ ج. م. في بند ١٠ أمانات ومبلغ ٣٢٠٠ ج. م. في بند ٢٧ مصاريف انتقال وبدل سفرة ونقل الخاضعة بإدارة الحج ومبلغ ٣٠٠٠ ج. م. في بند ٤٤ وهو قيمة الإعانة الخصوصية التي تقررت لتحسين مدينة الأقصر.

١٠ - ويسر اللجنة التخفيض الذي تتناول مصاريف الانتقال وبدل السفر الخاصة بديوان اليوم وقدره ٣٢٤٩ ج. م. ويوزع عشرة ونصفاً في المائة من أمانات هذا البند في السنة الماضية وهو ما ترجو اللجنة استقراره، وبالاطلاع على مفردات البند ٢ (مصاريف انتقال وبدل سفرة ونقل) اللجنة بالصيغة ١٧٩ تبين أن من بينها مبلغ ٤٨٢٢ ج. م. خصص لاشتراكات بسبكات حديثاً للحكومة والاستسلام من مدد هذه الاشتراكات وما كان منها بالدرجة الأولى وبالدرجة الثانية ومن تصرف اليهم التذاكر المذكورة تبين أن المبلغ المذكور هو ٣٨ تذكرة درجة ثانية على خطوط خفيفة لبروليس ملكي السكة الحديد ومن تذكرتين في الدرجة الأولى على جميع الخطوط لمدير عام إدارة عموم الأمن العام ومدير عام الإدارة الأوربية.

وبالاطلاع على مفردات بند ٩ (التليفون والتلفراف) يرى أنه أدرج ضمن أماناته مبلغ ١٦٠٠ ج. م. ذكر منه أنه اشتراك التليفون للأقسام العمومية وهو يزيد من تقدير السنة الماضية بمبلغ ٣٠٠ ج. م. وقد نشأت هذه الزيادة من إدراج قيمة اشتراك تليفونات الجرائد لأنها لم تكن مدرجة في ميزانية وزارة الداخلية من السنة الماضية بل كانت مدرجة في ميزانية وزارة المواصلات وقد كان من المخطط التفاوض مع اشتراكات السفر على الخطوط الحديدية إلا أن الوزارة اكتفت بإلغاء هذا الامتياز الأخير فقط وأبقت اشتراك التليفون. وكانت لجنة المالية بمجلس النواب اقترحت حذف الزيادة المذكورة إلا أنه عند المناقشة في ذلك أمام مجلس النواب قرر بقاء هذا المبلغ نظراً لأن هذا الامتياز كان موجوداً للجرائد من زمن بعيد. وتوافق عليه اللجنة في قائه.

وفيما يخص أمانات البند ١٠ أمانات تبين أنه أدرجت به المبالغ الآتية:

جيبه  
٢١٢٢ حربت لشركة قناة السويس لصيانة الإسماعيلية ويور توفيق.  
٣٩٠٠ أمانات لمجمعات خيرية مختلفة من منتجات المرحاض.  
٢٠٠٠ مجلس بلدي الاسكندرية نظير أعمال صحية بلدية.  
٨١ اشتراك الحكومة في القرويين الفول للسجون الكائن بمدينة جومنج بولاق.

ففيما يخص المبالغ الأولى تبين أن هذا المبلغ جار صرفه بناء على اتفاق أبرم مع الشركة المذكورة في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٤ نص فيه على أن الشركة ملزمة بأن تقوم بكس ورش وصيانة الشوارع والتزويرات والتزويرات العامة وتحتفظ في المدينة وفي الأحياء الوطنية وأن الاتساع المستمر بمدى

الاسماعيلية ويور توفيق لم يمنع الشركة من التوسع في أعمالها بصيانة ما استجد من سنة ١٨٨٤ لأن من الأحياء الانجليزية والوطنية وقد تبين أنها تنفق الآن في أعمال الصيانة وسددها ٢٢٠٠ ج. م. سنوياً بدون تفرقة بين حي وآخر وأنها قامت من تلقاء نفسها بإدخال تحسينات كثيرة على مدينة الاسماعيلية كلفها في السنوات الأخيرة ما يقرب من ١٥٠٠٠ ج. م. سنوياً وأن وزارة الداخلية قد علمت بأن برنامج العام المقبل لتحسينات يتناول الأحياء الوطنية.

وفيما يخص بمبلغ ٣٩٠٠ ج. م. المقرر للحصول من المرحاضات فقد تبين أن ما حصل توزيمه في السنة الماضية بناء على أمر دولة وزير الداخلية الذي هو صاحب الحق وحده في التوزيع بناء على ماورد بالقانون رقم (١٠) سنة ١٩٢٢ بلغ ٣١٥٩٩ ج. م. وقد توزع بالمعنى (رقم ١) بيان توزيع هذا المبلغ على الجهات المختلفة وترى اللجنة أنه لا انتقاد على هذا التوزيع إذ أنه منطوق على ما رآه المجلس في السنة الماضية من وجوب صرف الأموال التي تحصل من هذا الباب في الأعمال الخيرية التي تستحق الرعاية.

أما فيما يخص بمبلغ ٣٠٠٠ ج. م. الممنوع في المشروع لإعانة المجلس بلدي الاسكندرية نظير أعمال صحية للمدينة فقد طلبت وزارة المالية حذفه بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر في ٩ مارس سنة ١٩٢٧ لمسا في عدم وجود أي تناقل من قبل الحكومة يبرز صرف الإعانة المذكورة بصيغة مستدعية وقد قبل المجلس حذف هذه الإعانة وأقر ذلك مجلس النواب. وهذه اللجنة توافق على ما تقدم لأنها ترى أنه في مقدور مجلس بلدي الاسكندرية أن يقوم بمصرفات الشؤون الصحية للبلدية دون حاجة إلى هذه الإعانة.

الرئيس - يعرف سعادة وكيل وزارة الداخلية ما تقدم به جمعية المساعي المشكورة من الأعمال الخيرية الجليسة للقطر كله وأظن أن وزارة الداخلية لا تجل بتقرير إعانة هذه الجمعية تتفق ومصرها.

ساحة على جمال الدين باشا (وكيل وزارة الداخلية) - الواقع أن هذه الاعانة تصرف للمجمعات الخيرية الموجودة في الجهات التي يجي فيها هذه الأموال وهي قاصرة على مصر والاسكندرية. وعلى كل حال فالتأثير أن جمعية المساعي المشكورة تقوم بأعمال جليلة وأنها جديرة بالمساعدة ووزارة الداخلية لا تجل عليها في العام القادم يا.

الرئيس - أدرج أن تكون الاعانة مناسبة لمركز الجمعية.

حضره عزيز مريم اخندي - أرى أن تخصص المبالغ المتحصلة من المرحاضات لإعانة الجمعيات الخيرية وسددها. وإذا نظرنا إلى تفصيلات توزيع هذه المبالغ على الجمعيات ترى أن من بينها جميات وإن كان الجمهور يستفيد منها إلا أنها ليست في الواقع بما ينطبق عليه وصف الجمعيات الخيرية فتلا الجمعية الجغرافية الملكية، وهي من أجل الجمعيات التي يجب مساعدتها كل المساعدة، لا ينطبق عليها بكل أسف اسم جمعية خيرية.

(١) راجع الفصل رقم (٥) في الترافعة.



هذا ويدخل ضمن مبلغ ٣٨.٢٠٠ ج ٨٠ المقدّر في المشروع للبند ٣١ توريدات عمومية (والتي أتى على حاله) مبلغ ٣٥.٠٠٠ ج ٨٠ قيمة المقدّر ثلثين ومصاريف ٢٠.٣٣٥ أربابا لصفا لقراءة مكة والمدينة رأت لجنة المالية مجلس النواب بقائه لعدم ارتباطه أيضاً بسفر المحمل ولأنه قد جرت عادة مصر بمنح هذا المبلغ منذ عدة سنوات وترى هذه اللجنة أن بقائه المبلغ المذكور هو لفائدة الحجاج المصريين أنفسهم وأنه لا علاقة في الواقع بين إرسال المحمل أو عدم إرساله وبين حوائج قراء مكة والمدينة من هذه الأمانة. وقد وافق مجلس النواب على بقاء هذا الاعتقاد وهذه اللجنة توافق على بقائه للأسباب التالية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - إلى ملاحظات على ما جاء بتقرير اللجنة في الفقرة السادسة بالمصفحة السادسة وهي :

١٢ أما الزيادة في اعتمادات الباب الأول في الفصل الثالث ( إدارة الحج ) وقدرها ٣٧٣٨ جنيه فنعظمها راجع إلى زيادة مبلغ ٣٥٨٣ جنيه في آخر الشفالة لتشغيل كسوة جديدة للعمل الشريف ولعل بطر تقرير على عدد وظائف الفصل بجميع أنواعها .

وكذلك الفقرة الحادية عشرة بالمصفحة ١١ وهي :

١٣ أما فيما يخص اعتمادات البنود المختلفة في الباب الثاني الخاصة بالفروع ٣ - إدارة الحج فتذكر اللجنة أنه يخص الباب الثاني من المبلغ الذي توفر بسبب عدم سفر المحمل في هذا العام مبلغ ١٣,٦٧٨ جنيه من ذلك مبلغ ١٢٩١٠ جنيهات . في البند ٢٧ مصاريف انتقال وبدل سفر ٧٦٨ جنيه في البند ٣٣ مصاريف ترقية وقد بقيت اعتمادات البنود الأخرى على حالها بسبب وجوب أداء ما مودرة الطور التي لا يؤثر عليها سفر المحمل وعدمه .

هذا ويدخل ضمن مبلغ ٣٨.٢٠٠ جنيه ، والمقدّر في المشروع للبند ٣١ توريدات عمومية (والتي أتى على حاله) مبلغ ٣٥.٠٠٠ جنيه قيمة المقدّر ثلثين ومصاريف ٢٠.٣٣٥ أربابا لصفا لقراءة مكة والمدينة .

أتكلم على الأوراق الفقرتين المذكورتين وأتمكّل على ما جاء في الفصل الثالث الخاص بإدارة الحج لأهم مرتباً بما جاني تقرير اللجنة لأن اللجنة أدمجت الباب الأول الخاص بالمرتبات العامة للديوان العام . وبمراجعة مشروع الميزانية يتضح أن الفصل الثالث يتضمن نحو ٧٦٠٠٠ جنيه الخاص بإدارة الحج والمحمل والكسوة وقد حذفت من الميزانية المالية لسبب عدم سفر المحمل مبلغ ٢١٢٣٢ جنيه .

قرأت بحمزة الأهرام اليوم ما جاء به الحجاج المصريون في بيت الله الحرام وأن حكومة الحجاز لا تعاملهم معاملة مرضية وأنها لا تمنحهم من تأدية واجبهم الذي حسب ما يحفظونه وقرأت أيضاً أن أئمة الحجاج أراد أن يعرف الوقت في ساعته التحية فضرروه ضرباً موجعاً . وقرأت كذلك أن رجلاً أراد أن يصل جماعة بعد صلاة الجمعة فأنهروا وأتمّ تعذيبون وسيما ما حصل في العام الماضي وما حصل في هذا العام أيضاً من قول هؤلاء " لا حول ولا قوة إلا بالله " الحاصل ليس من الذين فتنوا وأنه أشبه غثي بالصفي ولا يسلمون بمشروعيته ومن

حضرة محمود أبو النصر بك - الجمعية الجغرافية الملكية هي جمعية علمية نافذة .

حضرة عزيز ميمم أفندي - حقيقة هي جمعية علمية نافذة ولكنها ليست جمعية خيرية .

حضرة محمود أبو النصر بك - إن أمانة هذه الجمعية واجبة نظراً لما تقوم به من الأبحاث العلمية النافذة ، والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ يطبق لدولة وزير الداخلية الحق في توزيع المبالغ المتحصلة من المراهقات في لأوجه المدينة به .

حضرة عزيز ميمم أفندي - أعلم أن لدولة وزير الداخلية وحده الحق في توزيع هذه الأمانة ولكن في حدود مخصوصة . وليست بدء مطلقة في توزيعها إذ الواقع أن هناك قانوناً يتم توزيع هذه المبالغ على الجمعيات الخيرية كما يرى من الملحق رقم ١ المعلن " بيان توزيع المبالغ المتحصلة من المراهقات على الجمعيات الخيرية في سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٧ " .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - الجمعيات الخيرية وغيرها كما يستفاد من نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢

سعادة علي جمال الدين باشا (وكيل وزارة الداخلية) - إذا أريد قصر توزيع مبالغ الأمانة على الجمعيات الخيرية فقط لاستلزام ذلك إجراء تعديل في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ لأن هذا القانون صريح في أن هذه المبالغ تصرف في ترقية تعلم الرضاة البدنية أو في الأعمال الخيرية المحلية أو في أعمال الإحسان أو في الأعمال الاجتماعية النافذة أو في جمع هذه الشؤون مما . تلك الشؤون التي تعود بالفائدة على المصلحة العامة وعلى ذلك فلدولة وزير الداخلية لم يشدد حدود القانون في توزيع هذه المبالغ توزيعاً مادداً .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - أرى أن كل كلام في طريقة توزيع هذه المبالغ يعتبر متسلخاً في أعمال السلطة التنفيذية .

حضرة عزيز ميمم أفندي - الآن اقتضت .

نلي من تقرير اللجنة ما يأتي :

أما فيما يخص اعتمادات البند ١٢ مصاريف سرية المقدّر لمبلغ ٣١.٠٠٠ ج ٨٠ كما كان في السنة الماضية فطلعت اللجنة أن ما صرف لفاية مارس سنة ١٩٢٧ بلغ ٣٤.٠٩٩ ج ٨٠ ملياً بسبب احتساب مصاريف مكاتب الرياا الروس على اعتماد هذا البند في السنة المذكورة وأنت وزارة المالية قد صرحت بذلك التجاوز نظراً لاحتساب مصاريف تلك المكاتب عليه .

١١ - أما فيما يخص اعتمادات البنود المختلفة في الباب الثاني الخاصة بالفروع ٣ - إدارة الحج فتذكر اللجنة أنه يخص الباب الثاني من المبلغ الذي توفر بسبب عدم سفر المحمل في هذا العام مبلغ ١٣,٦٧٨ ج ٨٠ من ذلك مبلغ ١٢٩١٠ ج ٨٠ في البند ٢٧ مصاريف انتقال وبدل سفر ٧٦٨ ج ٨٠ في البند ٣٣ مصاريف ترقية وقد بقيت اعتمادات البنود الأخرى على حالها بسبب وجوب أداء ما مودرة الطور التي لا يؤثر عليها سفر المحمل وعدمه .

على أنى أرى غرضي أن أخلص بدمه وقد آن لنا التخلص من بدمه جرت  
الى جميل مقود الجبل في حفلات رسمية وإلى أن يقبل الموم المصل تبركا  
به ، لقد آن لنا أن تفكر في الأمر .

أما مسألة الكسوة فهي أشد غرابة من مسألة المصل فقد جاء في البند  
السادس والصفحة السادسة من تقرير اللجنة من مبلغ ٢٢٢٨ جنيا .....

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لقد حذف هذا المبلغ من  
المبالغ المصروفة واللجنة ذكرته على أنه وارد بالمشروع .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هذا حسن ومعنى ذلك أن هناك مصلحة  
تسمى مصلحة الكسوة لما مدير يأخذ مرتباً يتراوح بين البسملة والثمانمائة جنيه  
سواءً وبها موظفون وعاملون يشتغلون ، هؤلاء البقال يطولون لا يملكون شيئاً  
غير الاشتغال بركشة الكسوة التي تعمل سواءً على أن الراشدة منها قد تكفى  
لشرب سواك وليس أدل على ذلك من أن الملك حسين والذين من قبله كانوا  
يبيعونها قطعا صغيرة للناس لتزكك بها .

أما الملك الحالي فلا يعتقد فيها ولا في ركنها ولذلك فهو لا يقبلها ولا يقبل  
الاتجار بها .

ومن الجهة الشرعية لا أرى هناك مانع من أن تصنع الكسوة من الحرير  
أو القطن ولا من أن يكون صنعها في المحلة الكبرى أو أنعم بدلا من صنعها  
بالطريقة الحالية . لالائحة مطلقا يحضر الأعضاء من التقليد في صنع  
الكسوة بصنف أو جهة ولا داعي تخصيص هؤلاء الصانع لصنع الكسوة  
ورصد مبالغ طائلة لعرض مرتباتهم .

وأرى فيما يخص بابين المسائلين بعد أن أوقف إرسال الكسوة هذا  
العام وبعد أن أصبحت مصلحة الكسوة مسيطرة بأمورها وموظفيها وعمالها  
وحامليها وسالطها ألا توافقوا على المبالغ المدرجة لها وأن توزع الحكومة  
موظفيها وعمالها وتكافئهم بما يرضو عليهم وإلى أقدم اقتراحا هذا نصه :

أقترح تأليف لجنة بمعرفة الحكومة لبحث مسألة المصل والكسوة من  
الوجهة الدينية وفيها لتقرر ما يلزم اتباعه في المستقبل ولا يصرف شيء  
لحكومة المجلاز من الامانات الأبدية الاتفاق معها على راحة جميع المجلاز  
والحفاظة عليهم وتزككهم إحرارا في مستقبلهم ومنهاهم .

حسن عبد القادر

سعادة عبد صادق باشا - أرى أنه لا ملائمة لهذا الاقتراح بالميازنية لأنه  
لا يتضمن إيقاف الاعتداء .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - يتضمن الاقتراح الذي قدمه  
الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر أمرين : (الأول) هو النظر في مشروعة  
المصل والكسوة ولا أرى مانعا من أن تفت نظر الحكومة الى وجوب  
البحث في هذا الموضوع (وثاني) وهو عدم صرف المبلغ المقرر للامانات  
الا بعد الاتفاق على دراسة المجلاز . فهو لا يترض على اعتداء المبلغ وإنما يطلب  
قطعا أن لا يصرف الا بعد الاتفاق على راحة المجلاز وهذا لا يمنع من اعتداء  
المبلغ المدرج في الميازنية .

الواجب أراه هذا أن ننظر في أمر المصل والكسوة من وجهة الدين ومن  
وجهة ملائمتها للصالح الحاضر . يجب أن ننظر فيهما نظرة دقيقة نرى  
أن كانت التكاليف والتفتات التي تحصلها خزنة الدولة سواءً للمصل  
والكسوة في عملها أم لا . تلك التفتات التي تهرب من ٧٦,٠٠٠ جنيه تنفق  
ومع ذلك بيان جابجا رغم ما تنفقه حكومتنا سنويا من الامانة لحكومة المجلاز .  
أما المصل فأقول وبصرامة تامة أن المصل ليس من الدين في شيء وأنه  
بدمه لم يقل بها الدين .

على أن هذه البدمه بدأت في وقت كان يجب أن تكون فيه إذ لم تكن  
هناك وقتها قطارات أو سفن بخارية أو غيرها من وسائل النقل الحديثة ،  
وكانت أفريقية متصلة بآسيا قبل حفر قناة السويس ، وكان حجاج مصر  
مضطرين لاستصحاب صاكر تحميم في تلك القطار . كان ذلك في العهد  
السابق - عهد الملكة شمسة البر وما قبله ، فكان المجلاز يبدؤون سيرهم من  
نقطة تسمى "بركة الحجاج" حيث كانوا يبيتون ثم يتخطون الى السويس  
ومنثا الى بنج أو جدة ثم الى مكة لأداء فريضة الحج كل ذلك بطريق البر .  
أما في العهد الحاضر فلا أرى محسنا لإرسال المصل ولا إرسال الحرس  
المساعد . نعم إذا أراد جلالة ملك البلاد أن يؤدي فريضة الحج وجب أن  
يصحبه الحرس للحفاظ على ذاته الشريفة .

أما في غير ذلك فإن السير على الطريقة الملتزمة الآن فهو مالا أظنكم توافقون  
عليه . فأنكم لا ترضون باعتداء هذه الأموال في الميازنية بعد أن وجدت  
القطارات والسيارات والحراك التجارية وأصبح المصل نفسه يشحن  
في القطار بأجرة تبلغ ١٥٠٠ جنيه كما يشحن في السفن التجارية بأجرة تبلغ  
٧٠٠ جنيه .

ولقد جرت عادة إرسال المصل - وهي عادة سيئة - تبعها سيئات أخرى  
منها أن الجبلين المخصصين لحمل المصل لا يمانان ولا يخضع بها في أي عمل  
من الأعمال وتتفق طبعها الحكومة ولا تستفيد منهما شيئا .

إن هذه العادة أشبه بواجبها بالجاهلية والوثنية التي قال فيها الله سبحانه وتعالى  
"ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام" الى آخر الآية .

اتبنا هذه الطريقة وسرنا عليها بالرغم من تغير الزمن وقتنا استقرها على  
مضض وما نحن نرى بلاد المجلاز يقوم بها بعد ملكها السابق الحسين  
ابن على حكومة جديدة يقول رئيسها أنا لا أقبل دخول المصل لأني اعتبره  
صنفا من الأصنام .

إن جلالة ملك المجلاز مسلم من غير شك وله اعتقاده ونحن كبلاد اسلامية  
يجب أن تفكر جديا في الأمر . يجب أن نوقف لجنة من رجال الدولة من  
العلماء ورجال الدين لينظروا في الأمر من الوجهة الدينية ويقرروا في شأنه  
ما يرونه متفقا مع الدين . فانا رأوا أنه من الدين كانت لنا حجة في المناقشة  
مع جلالة ملك المجلاز في الأمر .

أما بقا الحال على ما هو عليه الآن قبل تبين الأمر فانه محمود على  
القديم لا معنى له حين أننا نتقدم للبحث في أمورها بعض المساس بالدين  
كالتواضع والطلاق .

وفي هذا الصدد ذكر اللجنة أنه تبين أثناء المناقشة أمام مجلس النواب أن الإيرادات التي تحصلها وزارة الداخلية من مجالس المديرات والمجالس المحلية لم تكدج ضمن ميزانية الإيرادات وأن مجلس النواب قرر وجوب درجها ضمن ميزانية هذا العام وطسدت اللجنة أن الوزارة قامت ببحث هذا الموضوع بالاشتراك مع وزارة المالية، وستضع مذكرة وإاية بخصوصه لتقديمها إلى مجلس النواب للنظر فيها وتقرر ما يراه .

١٤ - هذا وتلاحظ اللجنة فيما يخص مدرسة البوليس المدربة اعتياداتها ضمن هذا الفرع أنه بسبب تخريج كلية الحقوق لمعد كيرجدا من حلة شهادة الحقوق أنه ربما أصبح من المناسب في أسر تحسين حالة الأمن العام تتيير الوجهة التي قام عليها إنشاء مدرسة البوليس والتفكير في الانتفاع بصدد من حلة شهادة الحقوق مع اكمال مطلوباتهم بالتدريب الخاص الذي يحتاج اليه الموظف الاداري، وقد صرح سعادة وكيل الداخلية أمام مجلس النواب في هذا الصدد بأن هذا الرأي قيد البحث والتدقيق وأنه على كل حال قد آن الأوان للبحث في بيان هذه المدرسة والتبويض بها لكي تستطيع تخريج ضباط أكثر كفاءة، كما صرح سعادته أيضا أن وزارة الداخلية التزمت في المدة الأخيرة أن تعفي الوظائف الادارية بالخالطين لشهادة الحقوق وأنه قد دخل في خدمة الادارة ابتداء من نوفمبر سنة ١٩٢٣ إلى الآن ٥٥ موظفا من حلة الشهادة المذكورة .

وفي هذا الصدد تفتت اللجنة النظر إلى الحالة السيئة التي عليها الآن البوليس السري ورجاله وترى أنه ربما كان من المصلحة إنشاء قسم خاص بمدرسة البوليس يدرس فيه من يلحقون به الباحث الجنائية وطرقها وعند تخريجهم مه يلحقون بفرقة البوليس السري فيحاولون محل أفرادها الحاليين الذين دلت الحوادث على تجرد كثير منهم من الضمير والقسمة .

١٥ - أما فيما يخص باعتيادات الباب الثالث "أعمال جديدة" فقد بلغ المقدر للفصل الخاص بديوان العموم منها مبلغ ١٠٦٠٠ ج. م. من ذلك مبلغ ١٠٠٠٠ ج. م. لبناء قصر محمي في العريش و ٥٠٠ ج. م. لتزج ملكية قطعة أرض بزمنا ناحية الخراء بأسبوط لبناء مركز أسبوط و ١٠٠ ج. م. لشراء طب صاج وصفيح لحفظ رسومات لشم الديارات وكلها أعمال ضرورية توافق عليها اللجنة .

١٦ - وبلغ المقدر منها في المشروع لآعمال الخاصة بإدارة الحج مبلغ ٣٥٥٠ ج. م. استبعد منه مبلغ ١٥٠٠ ج. م. بسبب عدم سفر العمل .

أما مبلغ ٢٥٠٠ ج. م. الباقي فهو لشترى حسيات خيمة لإيواء الحجاج بحجر الطور وهو عمل ضروري ترى اللجنة الموافقة عليه .

١٧ - وبلغ المخصص في هذا الباب الفصل (٥) البلديات والمجالس المحلية ومجالس المديرات ١٤٢٨٨٤ ج. م. وقد تبين توزيع هذا المبلغ (عنا مبلغ ٣٧٠٠٠ ج. م.) تفصيلا في البند ٤٦ صفحة ١٩٣ وهذه الاعتيادات مقرر صرفها بصفة سلفة للبالس البفرية والمحلية المينة بالصفعة المذكورة للاستعانة بها حل عمليات توزيع المياه والأفارة .

سعادة محمد صديق باشا - الأستاذ يطلب أن لا يعتمد المبلغ إلا تحت شرط وهذا لا يصح في الميزانية فاما أن يعتمد المبلغ بلا قيد ولا شرط واما ألا يعتمد .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - يقول حضرة الشيخ حسن عبد القادر أنه لا يعترض على الاعتياد ولكنه يطلب أن لا يصرف إلا انفا اتفق على طريقة لاراسة الحجاج وهذا أمر في محله لا أن لا يصح أن تنفق هذه المبالغ وهماجنا يمانون المناصب .

سعادة علي جمال الدين باشا (وكيل وزارة الداخلية) - ان الاقتراح الذي قدمه حضرة العضو المحترم جليل وقد أخذت به الحكومة في العام الماضي فلم تصرف الا طافات ريثما يتم الاتفاق مع الحكومة الاجازية على راسة الحجاج المصريين .

(تصفيق) .

الرئيس - أريد حضرة العضو المقترح أن تكون اللجنة حكومية برلمانية ؟ حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لا مانع عندي .

الرئيس - بهذا يمكن أن تكون حضرة كوكرة الشيخ محمد عز العرب بك ضمن أعضائها .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - يجب أن تكون اللجنة حكومية وإذا رأت الحكومة أن يضم إليها أعضاء آخرون فلا مانع .

وافق المجلس على الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر على أن تكون اللجنة المقترحة تأليفها حكومية أو مشتركة كما ترى الحكومة .

تلى من تقرير لجنة المالية ما يأتي :

١٢ - أما فيما يخص باعتيادات الباب الثاني الخاصة بالفصل "٤" إدارة الأقاليم والمخاضات وهي المدة في البنود من ٣٧ إلى ٤٢ فلم يطرا عليها تعديل يذكر سوى نقص مبلغ ٢٣٦٩ ج. م. في المبلغ المقرر لمكافآت لاشايع الحارات ضمن اعتيادات البنود ٤٣ ولا ملاحظة للجنة على اعتيادات باقي البنود المذكورة .

١٣ - أما فيما يخص باعتيادات الباب الثالث المتعلقة بالفصل "٥" (البلديات والمجالس المحلية ومجالس المديرات) فتتضمن في ثلاثة مبالغ .

أولها - مبلغ ١٦٠٠٠ ج. م. المقرر لاطافات عمومية للبلديات والمجالس المحلية وهو نفس المبلغ الذي كان مقرا في السنتين الماضيتين ولكنه الحكومة هذه الاطافة للبلديات المذكورة في مقابل استيلائها على عوائد الأملاك التي تحصل من المدن والبلدات التي تحي فيها عوائد من الأملاك .

وثانيها - مبلغ ٢٠٠٠ ج. م. بقدر لأول مرة في ميزانية هذا العام اعادة خصومية لتحسين مدينة الأقصر بناء على ما رآه البرلمان حين نظر ميزانية السنة الماضية من توجيه نظر الحكومة إلى العناية بالبلدية المذكورة .

وثالثها - مبلغ ٩٠٠ ج. م. طافات لمجالس المديرات وهو الباقي من مبلغ المائة ألف جنيه الذي كان تجرد منه في سنة ١٩١٢ لمجالس المديرات ليستخدمها في تنفيذ مشروعاتها العامة .

هذا وقد استعملت اللجنة ما وصلت إليه في عملها اللجنة التي شكلت برئاسة  
مطلى وزير الخزانة فيما يخص بالتشريع المطلوب وضعه للمجالس البلدية والمحلية  
ومجالس المديرات فكان جواب وزارة الداخلية ما يأتي :

تحتوي الوزارة بتفويض رغبة البرلمان في وضع قوانين تنظم مجالس المديرات  
ومجالس البلدية والمحلية لتبسط لنصوص المواد ١٣٢ وما بعدها من الدستور  
وقد باشرت اللجنة التي تألفت لهذا الغرض أعمالها مهمة وقطعت شوطاً جيداً  
في مهمتها .

وقد تمكنت هذه اللجنة من وضع مشروع قانون لاقتخاب أعضاء مجالس  
للمديرات وهو مشروع الآت على اللجنة التشريعية ومن المرجح تقديمه  
إلى البرلمان في الدورة الحالية حتى يمكن إجراء الانتخابات في العطلة الصيفية.  
كذلك تنسى لما وضع مبادئ تتناقى بطريقتة اقتخاب أعضاء المجالس المحلية  
كما أنها نظرت أيضاً في بعض اختصاصات مجالس المديرات والمجالس المحلية  
وتأملت بشأنها إلى الآن قرارات سيكون لها الأثر الحسن في أعداد حيثيات  
نيابية يتكلم لها الفصل في أمور كثيرة يكون رأياً فيها قطعياً ولهذا فالتكلم  
الطعن في تكوين مبدأ الاستقلال المثل كما هو حاصل الآن في الممالك  
الدستورية الكبرى .

ولا تزال هذه القرارات قيد البحث والتعميم في البعثين الفرعيين  
واللجنة العامة نظراً لما تتطلبه من الترتيب والأحكام حتى تخرج كاملة مفيدة  
عقيدة للرياحات .

وتأمل اللجنة أن ترى البلاد في القريب العاجل نتائج هذه الأبحاث الهامة.  
حضرة عبد العزيز رضوان بك - علمنا أن اللجنة التي شكلت لوضع  
تشريع تنظيم مجالس المديرات والمجالس البلدية والمحلية أتمت مشروع القانون  
الخاص باقتخاب أعضاء مجالس المديرات ولم تم مشروع القانون الخاص  
بالمجالس البلدية ولا ينبغي في حضراتكم أن نطرح طريقة الاقتخاب الخاصة بالمجالس  
البلدية معينة ونافذة ولذا انتهت هذه الفرصة وأرجو من سماحة وكيل وزارة  
الداخلية أن يبين لنا إذا كان من الممكن إتمام مشروع القانون الخاص باقتخاب  
المجالس البلدية وتقديمه للبرلمان في هذه الدورة ليسنى لإجراء الاقتخاب  
لهذه المجالس أثناء عطلة الصيف ولستم النظام للإلزام مجالس البلدية والمديرات،  
ولا ينبغي في حضراتكم أن المجالس البلدية تؤدي خدمات جليلة وأعمال  
عظيمة وأن كانت مجالس المديرات موضع اهتمام الحكومة والأعمال فجب  
أن تكون المجالس البلدية موضع الاهتمام أيضاً .

الرئيس - لم تحصل الاقتابات لمجالس المديرات منذ سنة ١٩١٣ فهي في  
الحقيقة مجالس معطلة ولهذا دأت اللجنة المشكلة لوضع تشريع تنظيم مجالس  
المديرات والمجالس البلدية أن تجعل بوضع القانون الخاص باقتخاب مجالس  
المديرات حتى تحصل الاقتابات في صيف هذا العام بخلاف المجالس البلدية  
والمحلية فإن القانون الخاص بها ما زال قائماً ويجرى اقتخاب أعضائها كل سنتين  
فهى ليست معطلة مثل مجالس المديرات هذا ولا يمكن لجنة أن تم وضع  
القانون الخاص بالمجالس البلدية في هذه الدورة. أما القانون الخاص باقتخاب  
مجالس المديرات فقد انتهت منه اللجنة وقد علمت من مطلى وزير الخزانة  
أنه ترمي وقدم لجنة التشريعية وستنظر إلى تقديمها إلى البرلمان في هذه الجلسة

أما مبلغ ٣٧٠٠٠ ج. الذي لم يدرج بالمشروع وطلبت وزارة المالية  
إضافته فهو ليس ملحقاً إلى المجلس البلدى بل ملحقاً لشراء امتياز الشركة المساهمة  
من مياه سطفا وذلك لتسديد الباقي من الأقساط السنوية ومعددا ٣٣ سطفا  
دفعة واحدة مما فيه فائدة مالية لغزارة البلدية المذكورة .

وهذه اللجنة توافق على هذا الاتحاد كما توافق على الاعتادات المبنية  
بالمشروع في البند ٤٩ سالف الذكر .

وفي هذا الصدد ترى اللجنة أن البدايات قد غلقت في السنوات الأخيرة  
خطوات واسعة في سبيل تحسين مرافق مدن الأقاليم سواء من الوجهة  
الصحية أو من وجهة حصول سكانها على قسط وافر من الراحة وأسباب  
الرفاهية وهو ما يذكر للإدارة الحالية بالجدد أن ما تم من المشاوير لغاية الآن  
هو ٢١ مشر . الكهرباء ٢٩ مشروما لبيد الصالحة للشرب بينما كانت  
١٤ و ٧ على التوالي في سنة ١٩٢٣

وظاهر من المحق رقم (٢) المرفق بمشروع الميزانية أن قيمة السلف التي  
أقرضت للمجالس البلدية والمحلية ابتداء من سنة ١٩٠٣ لغاية ٣١ مارس  
سنة ١٩٢٦ بلغت ١٠١٧٤.١٤٤ ج. وأن الباقي منها تمت التصحيح لغاية  
التاريخ المذكور بمبلغه المتأخر من القوائم على بعض المجالس بمبلغ ١٠١٧٤.٢٢٧ ج. ١٠  
فيكون ما قد تسدد لغاية التاريخ المذكور هو مبلغ ١٥٧.٧٤٧ وربع السب  
في فلة المبالغ المستدقة بالنسبة لأصل السلف إلى أن كثيراً من الأعمال أوقف  
إنشاء الحرب كما أن الأعمال التي كانت قد تمت في سطفا في بادئ الأمر  
إبراداً كلياً للقيام بمصرفات العمل وتسديد القائمة والاستهلاك .

هذا وقد طلب أحد حضرات أعضاء مجلس النواب معافاة البدايات من  
دفع القوائم على السلف التي تقتضيها من الحكومة للقيام بملئى الآخرة والمياه  
وهى ٥. منها ٤. فوائده ١. للاستهلاك .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أريد أن أذكر كلمة تسميها لهذه  
البارة الأخيرة . فلك أن السلف التي تعطى للبدايات وتخصب منها فائدة  
٤. / ١٠. / للاستهلاك هي السلف التي تعطى لأعمال المهارى . أما  
السلف التي تعطى للبدايات لأعمال الآخرة والمياه فتخصب منها فائدة  
٥. / ١٠. / للاستهلاك والسبب في هذا الفرق هو أن أعمال  
المهارى لا تعطى للمجالس البلدية دخلاً ما وأعمال المياه والآخرة فإن المجالس  
البلدية تأخذ منها إيراداً ولهذا تتساهل الحكومة في السلف الخاصة بأعمال  
المهارى .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

لأن في دولنا تعييناً لبعض البدايات عن إجهاد ديونها وأنه كثيراً ما ترتب على  
فلك تأخيرها عن إتمام ما تقتضيه أحوالها من إصلاح فصرح سعادة وكيل  
وزارة الداخلية بأن هذه المسألة ستكون على بحث اللجنة المشكلة لتنظر في نظر  
مجالس المديرات والمجالس البلدية لأنها ستعظر في مسألة الإعراض وشروطه  
ولأن في اللجنة المذكورة مندوباً يمثل وزارة المالية .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - فيما يخص الوظائف التي يطلب انشاؤها في الميزانية أقول حضراتكم إن لجنى المالية في مجلس النواب والشيوخ تخصصان ذلك نقدا دقيقا وتضمنون حضراتكم أن هاتين اللجنتين هما اللتان لاحظتا في أول الأمر ضخامة الاتفاقيات الخاصة بمرتبات الموظفين وأشارتا بوجوب مراعاة الاقتصاد وما خلست هذه آراءهما فتكونوا على ثقة أنهما لا يخرران أية وظيفة جديدة إلا إذا كان انشاؤها لضرورة .

اعتراض حضرة العضو - على ما فهمت - خاص بإنشاء وظيفة وكيل ثان لوزارة الداخلية . فردا على ذلك أقول إن في تكليف وكيل واحد بأعمال وزارة الداخلية تكليفا بجا لا يستطاع وفيه أرباحا فإذا رزى به قيام سعادة الوكيل الحالي بالعمل مدة ستين أنه لن يقدر - مهما بدل من الجهود - على الاستمرار في القيام بأعمال هذه الوظيفة بمفرده . أقول أنه إذا رزى بمد ذلك تعيين وكيل ثان لا يصح أن يقال أن هذه الوظيفة تنشأ لجرد الانشاء لأنها في الحقيقة تنشأ لمصلحة العمل .

سألوا حضراتكم أن الأمن العام في حالة يرى لها فإن مجموع الجنيات التي وقفت في القطر في السنة الشهور الأولى من سنة ١٩٢٧ القضائية زاد من مجموع ما وقع منها في مثل هذه المدة من العام الماضي ٥٥٣ جنية فيمد أن كان مجموعها ثلاثة آلاف أصبح ٣٥٥٣ أى زادت أكثر من السدس .

ألا يستحق هذا العناية التامة وتعيين وكيل ثان لوزارة الداخلية حتى يتفرغ أحدهما للأمن العام ؟

أظن أن هذا كاف لتبرير إنشاء الوظيفة الجديدة .

أما فيما يخص بمرتبات الموظفين فأظن حضرة العضو يعمل أن مسألة ترتيب الدرجات مطروحة الآن على مجلس النواب وفيما يخص بعدد الوظائف فلعنة الموظفين العليا بجهة الآن . وأما عن الوظائف الخالية فهناك مشروع معروض الآن على السلطة المختصة يقضى بعدم تعيين أحد فيها إلا بعد اتخاذ إجراءات خاصة .

وأظن أنه بعد هذا لا يصح أن يقال أن الحكومة لا تبنى بتفويض رغبة البرلمان .

أما من مشروع القانون الذي اقترحه حضرة العضو فأذكر أنه يحبه بعد تقديمه فلا يخفى إذن للكلام فيه .

وفضلا من كل ما تقدم فإن وظيفة وكيل ثان لوزارة الداخلية المراد انشاؤها الآن كانت موجودة في سنة ١٩٢٥ وأبليت في سنة ١٩٢٦

فأرجو من حضراتكم أن توافقوا على إنشاء هذه الوظيفة .

أصوات : موافقون .

الرئيس - طلب الكلام بحصة من حضرات الأعضاء وأنى أعتقد أن المجلس قد تدور في المسألة وقد قدم محلا طلب بإقبال باب المناقشة . فهل توافقون على إنشاء هذه الوظيفة ؟

(موافقة طمة) .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - متى عرض القانون الخاص بالمجالس البلدية ؟

الرئيس - عرض في الدورة القادمة لأن معظم أعضاء اللجنة في إجازات الآن .

حضرة حافظ جابرين بك - لى ملاحظة . جاء في الفقرة الخامسة في الصفحة الثالثة من تقرير اللجنة ما يأتي :

“أما زيادة مبلغ ٢٩٣ ٥ ج . في الفصل الأول فسيها :

(أولا) طلب احتياجا مبلغ ١٨٠٠ ج . م . لانشاء وظيفة وكيل ثان بالوزارة .

(ثانيا) دوج مبلغ ٣٠٠٠ ج . م . في المشروع لأول مرة لمرتبات موظفي مكتب رعايا الأروس وقد كانت تلك المرتبات تحسب في السنة الماضية على اعتبارات البند ١٢ “مصادر يرف سريه” .

(ثالثا) حصول تعديل في بعض المرتبات وزيادة المبالغ المقررة للسلطات الاحتياطية” .

من المعلوم أننا نقترح جميعا بالإلم وأن البلاد تتضرر من زيادة المرتبات وإنشاء الوظائف الجديدة وأننا نبذل جهدا لاخاص بالمرتبات وتقليل عدد الوظائف ولقد قررنا في سنة ١٩٢٤ إلغاء الوظائف التي تتولد عن هذا تخيلا من خيانة الدولة وظنا بطل أن مرتبات الموظفين تسترق نحو أربعين في المائة من مجموع الميزانية ولقد أبدى البرلمان منذ افتتاحه إلى الآن رغبته في تخفيف هذا السهم الذي تنه من البلاد ولقد أبديت هذه الرغبة أكثر من مرة ولكن العمل جار على تحقيقها فتعلق الوظائف على ما رأى وغير سبب ولا تخفى الوظائف التي تتولد وتضع حلالات جديدة . فلذلك أردت أن ألفت نظر حضراتكم إلى ما تشير عليه الحكومة مما يخالف رغبنا كل مخالفة .

لهذا لا أرى مبررا لإنشاء وظيفة جديدة لوكيل ثان لوزارة الداخلية .

(ضجة) .

دهوى أنكم فعل واجب أخديه ويجب أن أذكر لكم ملاحظاتي ولكم بعد ذلك الرأي الأول .

أرى أنه لا محل لتعلق وظائف جديدة بل على العكس يجب انقاص الوظائف الحالية ولا محل إذن لتعيين وكيل ثان لوزارة الداخلية اكتفاء بأكمل واحد .

أما فيما يخص بالسلطات فلتنا فلم أن هناك لجنة تبحث عن طريقة لتخفيف هذه الأعباء وهي تارة تبحث في ترتيب الدرجات وتارة في تنظيم الأعمال . ولقد قدمت على ما تاملون اقتراحا بمشروع قانون قصدت به أن فصل إلى ما يشهد البرلمان من تخفيض المرتبات .

مع كل ذلك نرى في مشروع الميزانية ما يخالف رغبنا وما نسى إلى تحقيقه .

أنظروا إلى الفعل الأهمى فلا تتسعدوا في العالم دولة تنفق على موظفيها أربعين في المائة من ميزانيتها . هنا ما له الحراب . هنا ما رايت من وجبي إن ذكره لكم ولحضرتكم الرأي الأول .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

١٨ - وبناء على ما تقدم تكون المبالغ المطلوب اعتمادها لهذا النوع هى ثلاثون وقد أقرها مجلس النواب :

جنيه مصرى

٥١٧٢٣٤ باب ١ - مايات وأجر ومرتبات بعد حذف :

جنيه مصرى  
٣٠٠ من ماهية الوزير .

٦٤٩٤ من ادارة الحج لعدم سفر العمل .

١٤٤ مرتب المتعاون بإريمت .

١٢٤٩ مرتب المريان .

١٢٠٠ فقط من مرتبات مكاتب رعاية الروس .

وبعد زيادة :

جنيه مصرى  
١٨٠٠ لتعيين وكيل ثان للوزارة .

٤٢٣٣٤١ باب ٢ - مصاريف عمومية بعد حذف :

جنيه مصرى  
٢٠٠٠ إعانة بلدية الاسكندرية .

١٣٦٧٨ من ادارة الحج .

١٥٦١١٤ باب ٣ - أعمال جديدة بعد حذف :

جنيه مصرى  
١٠٥٠ من ادارة الحج .

وزيادة :

٥٠٠ لتزج قطعة أرض مركز اسيوط .

٣٧٠٠٠ عقبة لجمعية طحطا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة وهل الاعتماد المقدر للباب الأول وقدره ٥١٧٢٣٤ جنيا ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المذكور .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثانى وقدره ٤٢٣٣٤١ جنيا ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المذكور .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثالث وقدره ١٥٦١١٤ جنيا ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على الاعتماد المذكور .

رفعت الجلسة للاستراحة فى الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والخمسين .

أعيدت الجلسة فى الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة والعشرين مساء .

الرئيس - لاحظ أن العدد غير قانونى قترع الجلسة .

رفعت الجلسة الساعة الثامنة والدقيقة الثلاثين مساء الى أن يعود المجلس للاعتقاد فدا المجلس ٧٢ ذى الحجة سنة ١٣٤٥ ( ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٧ ) الساعة الخامسة مساء للاستقرار فى نظر ميزانية وزارتي الداخلية والصحة ٦

### ملحق رقم ١

بيان الموجود لدى مصلحة التنظيم الآن من سيارات الرش والكبس ونقل القمامة

عدد	
١٦	سيارة الرش وضيل الأسفلت .
٢	طريق صناديق القمامة .
٦	ل نقل القمامة .
٣	للكبس مع رش خفيف .
١	لتنظيف البالوعات .

### ملحق رقم ٢

بيان عدد السيارات الجديدة اللازمة لمصلحة التنظيم في سنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ وأثمانها والمقدّر لها ٩٠٠٠ ج م في مشروع الميزانية

عدد	نوع
٢	سيارات للكبس
٦	سيارات للنسيل
١	سيارة لتفريق البلاط
٢	سيارات لنقل الزبال
١٠	سيارة خفيفة للأسفلة
٢٥٠	احتياطي
٩٠٠٠	

### ملحق رقم ٣

بيان تفصيل عن تكلفة المياه بمدينتي القاهرة والاسكندرية سواء ما كان منها خاصا بالأفراد والحكومة

مدينة القاهرة :

للأحبال — ٣٧ مليا المتر المكعب و ٢٠ مليا انا بلغ مقدار المستهلك ١٠٠ م<sup>٣</sup> لأكثر .

للمحكمة — ١٥,٤٣ مليا المتر المكعب .

مدينة الاسكندرية :

أولا — توريد المياه بالعداد القازل والمطبات التي ليس بها حداثي .

قيمة إيجار المنزل الشهري	قيمة الاشتراك الشهري
من ١ الى ١٢	١٠ قروش صاغ
١٢ الى ١٥	١٥ »
١٥ الى ٣٠	٢٠ »
٣٠ الى ٤٠	٣٠ »
٤٠ الى ٦٠	٤٠ »
٦٠ الى ٨٠	٥٠ »
٨٠ الى ١٢٠	٦٠ »
من ١٢٠ وأكثر من	٨٠ »

ثانيا — توريد المياه بالعداد

قيمة إيجار المنزل السنوي	الاشتراك الشهري	قيمة المياه التي يستحقها المشترك شهريا
من ١ الى ١٢	٨ قروش صاغ	١٥ م <sup>٣</sup> تكب
من ١٢ الى ٣٠	٢٠ »	٢٠ »
أكثر من ٣٠	٤٠ »	٣٠ »

وإذا زادت كمية المياه عن ذلك فيكون من المتر المكعب سبعة مليات ونصف .

ثالثا — ثمن المياه بالقرية

طس

من القرية (ومستأ ٣/٣ لثرا ) مأخوذة من الحفظة ١ (٨ باره)  
من ريج القرية مأخوذة من الحفظة ... .. ١/٤ (٣ باره)  
من القرية (ومستأ ٣/٣ لثرا ) وتنقل الى المنزل بواسطة السقا :

طس

٣ بالعدد الأول .

٤ بالادوار الأخرى .

من المياه بالرمل

تورد المياه للراحة بالرمل بالعداد بنفس الشروط المتبعة بمدينة الاسكندرية

من المياه للجلس البدي

لغاية مبلغ ٤٠٠٠ ج م يحسب ثمن المتر المكعب ٣٠ سنيا .

وإذا زاد عن ٤٠٠٠ ج م الى ٦٠٠٠ ج م يحسب ثمن المتر المكعب ٢٥ سنيا .

وإذا زاد عن ٦٠٠٠ ج م يحسب ثمن المتر المكعب ١٥ سنيا .

## ملحق رقم ٤

بيان إيرادات مدينة القاهرة من المدة من أول أبريل سنة ١٩٢٦  
لغاية مارس سنة ١٩٢٧

جنيه

٤٨٩٠٠٠ (١) هواء الأملاك :

(ب) المحصل بمعرفة التنظيم :

جنيه

١٣٨ ايجار علات .

٤٢٠٩ رسوم تنظيم .

١٦٧٨٢ إيرادات مياه وإثارة حلوان .

٣٢٠٧٠ المحصل من شركة الترامواي .

١٢٠٥٨ إيرادات طلبات الجزيرة والجزيرة .

٢١٥٢٨ قاذية خدمات للشركات .

٦٩٧٧ إيرادات حديقتي الحيوانات والأربكة .

٥٥٦ تمن المبيع للأفراد من أدوات المخازن الخ .

١٢٤٤ ايجارات مساكن الحكومة .

١٨٢٩٥ إيرادات أخرى متنوعة .

١١٣٨٩٧

(ج) المحصل بمعرفة المحافظة :

جنيه

٤١١٧ ايجار الطرق العمومية .

٢٢٢٥٢ رسوم رخص سيارات .

٢٦٤٦٩

(د) المحصل بمعرفة الخزنة العمومية :

جنيه

٣٦٩٤٦ المحصل من شركة الترامواي .

٦٣١١ المحصل من شركة هليوپولس .

٣٣١٥٧

٦٦٢٤٩٣ الجسطة

## ملحق رقم ٥

بيان توزيع المبالغ المتحصلة من المرافعات على الجمعيات الخيرية

في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧

الجمعية	المبلغ	الجمعية	المبلغ
جنيه	٢٧٣٣٣	جمعية رعاية الأحداث	٢٠٠٠
جمعية الأعمال الخيرية بالقاهرة	٢٠٠	الجمعية الجغرافية الملكية	٢٠٠٠
طبيب الضربات	١٥٠	مجلس بني الاسكندرية	٢٠٠٠
مستوصف العائقة المقدسة	١٠٠	الصيدليات الخيرية	٦٢٢
مستوصف الخيرية الخيرية	١٠٠	تحسين نتائج الخيل	١٥٠٠
الكنيسة المصرية	٢٠٠	الجمعية الخيرية للقطيعة	٢٠٠٠
مستشفى كركور	١٥٤	مستشفى كركور	١٥٠٠
دار البصرة	١٥٠	جمعية المراساة الاسلامية	١٥٠٠
اعوان الزمان الصالح	١٢٠	مستشفى الادبي كركور	١٢٠٠
الاربابات الفرنسيين بالقاهرة	٦٧	جمعية الاساطير المصرية	١٢٠٠
النادي الاولمبي	١٠٠٠	نادي الخرسن المشرق	١٠٠٠
جمعية هي القرون الحقة	٦٠٠	جمعيات منع تجارة الرقيق الأبيض	٧٠٠
طبيب الأيتام بأسبوط	٢٠٠	دار موانسة الصبيان	٧٠٠
نادي الخطف الرياضية البدنية	٢٠٠	النادي العمل الرياضية البدنية	٥٠٠
الإرهابات الفرنسيين بدمياط	٥٠	الجمعية الخيرية الاسلامية	٥٠٠
طبيب أبناء السبيل بطنطا	٢٠٠	طبيب أبناء السبيل	٥٠٠
طبيب القديس لويس بالقاهرة	١٠٠	طبيب الخيرية	٤٠٠
النادي النوي	٢٥	بلدية ترطيب السياح	٤٠٠
جمعية الرق بالحيوانات بالاسكندرية	١٠٠	جمعية الرق بالحيوانات	٢٠٠
مدرسة المهابت بمستشفى كركور	٥١٠	مدافع رجال البوليس	٢٠٠
	٢١٥٥٩	طبيب خفرة الجير	٢٠٠
			٢٧٣٣٣



## مجلس الشيوخ

### مضبطة الجلسة الخامسة والخمسين

المنعقدة علنا في يوم الخميس ٢٣ ذي الحجة سنة ١٣٤٥ الموافق ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٧

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء برئاسة  
حضرة محمود بسيوني أفندي وكل المجلس وبحضور حضرات الأعضاء ما عدا :

أولا - الغائبين :

(١) بإجازات وهم حضرات :

بيومي مذكور بك . حسين رشدي باشا . محمد السيد  
أبو علي باشا . محمد طلعت حرب بك . أحمد محمد حمادي بك .  
محمود محمد حسن الشنوبلي باشا . اسماعيل سرى باشا .  
عبد الرحيم صبري باشا . يحيى إبراهيم باشا . محمد زكي  
عبد الرازق بك . الدكتور حبيب غياط بك . محمد  
صفوت باشا . عمر أحمد خلف الله بك . السيد حسين  
القصبي . أحمد ذو الفقار باشا . محمد محمود خليل بك .

(ب) بغير إاذن وهم حضرات :

إبراهيم الطاهري بك . الشيخ إبراهيم بسيوني الخطيب .  
أحمد شوقي بك . أحمد عبده بك . الشيخ اسماعيل فواز .  
بولس حنا باشا . عقل محمد بك . لويس أخونوخ  
فانوس أفندي . محمد الباني باشا . محمد جعفر أفندي .  
محمد فتحي يكن بك . الفريق موسى قزاد باشا . عزيز  
ميرعم أفندي . سمعان فخريل القمص بك .

ثانيا - المعتذرين :

(١) عن جلسة اليوم حضرات :

الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله . الشيخ علي رمضان الطوحي .  
علي عبدالرازق بك . الدكتور سمور آل جريس سوريل أفندي .  
ميشيل أيوب باشا . محمد أحمد الشريف بك . حافظ  
عابدين بك . يوسف بشوتو بك . محمد محب باشا .  
مدلل يكن باشا . أحمد أبو سيف راضي أفندي . محمود  
أبو الصر بك .

(ب) عن جلستي أسمن واليوم حضرات :

عبد الفتاح الوزني بك . محمد عوض جبريل أفندي .  
أحمد زيور باشا . محمد شفيق باشا .

(ج) عن جلسات هذا الأسبوع حضرات :

إبراهيم نور الدين بك . حسن أحمد العبدسي بك . حسن  
رشوان حمادي بك . صليب فلوديوس باشا . محمد الحفني  
الطرزي باشا . محمد محمود بك . محمود الاتري باشا .  
الواء محمود قزاد باشا . رزق شعبان شمير بك .

(د) عن جلسات الأسبوع الماضي وهذا الأسبوع :

حضرة فهمي حنا وبها بك .

وحضر حضرة صاحب السعادة علي جمال الدين باشا وكل وزارة الداخلية  
وحضرة صاحب العزة موزيني بك مساعد مدير اللوازم والمالية .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : عبد الفتاح وجاني أفندي . الشيخ  
محمد هن الرب بك .

حبيب المصري بك سكرتير عام .

أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .

ونظرا لعدم تكامل العدد القانوني قال حضرة الرئيس ما يأتي :

أرجو من حضرات الأعضاء الحاضرين أن يقرروا - ولم هذا الحق -  
ما يأتي :

أولا - تأجيل الجلسة الى يوم الاثنين المقبل ٢٧ ذي الحجة سنة ١٣٤٥  
(٢٧ يونيو سنة ١٩٢٧) الساعة الخامسة بعد الظهر .

ثانيا - تفصيل هذه الجلسة لنظر الميزانية دون سواها بسبب ضياع  
جلسة اليوم التي كان مقررا فيها نظر الميزانية .

ثالثا - اظهار أشعة الاستياء من حضرات الأعضاء المتخليين بغير عذر  
مع أن الميزانية هي من أهم ما ينتظر فيه مجلس الشيوخ .

أصوات : هذا كثير .

الرئيس - اظهار الاستياء هو أقل مراتب ما يجب عمله في مثل هذه  
الحالة ، فهل حضراتكم موافقون ؟

( موافقة )

وقعت الجلسة الساعة الخامسة والدقيقة الخمسين مساء ٦





## مضبطة الجلسة السادسة والخمسين

المنعقدة علناً في يوم الاثنين ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٤٥ الموافق ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٧

(١) التصديق على محضر جلسة ٢٢ يريه سنة ١٩٢٧ (٢) خطاب من وزارة الداخلية بانتداب حضرة أحمد حسين بك مدير قسم الأوبئة وسناً أطون بطوبيك مدير الإدارة المالية والمتمتعين بحضور أثناء النظر في ميزانية مصلحة الصحة (٣) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بطلب استعانة المدارس على مدون في هذا العام - اسأله اللجنة المعارف لنظره صفة مستسفة (٤) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتعديل لائحة ترتيب واحتصاص المجلس المالي ليطد الأرثوذكس - اسأله اللجنة المعارف لنظره بصفة مستسفة (٥) قرار المجلس بعدم النظر في الأسئلة والاستجوابات قبل أن يقر من نظر اللجنة (٦) تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ القسم الثاني (المصروفات) - قسم ٨ وزارة المالية - فرع ٢ البوليس - فرع ٣ الخفر - فرع ٤ مصلحة الجبون - قسم ٨ (مكرر) ميزانية مصلحة الصحة العمومية .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات : عبد الفتاح رجائي افندي . الشيخ محمد عز العرب بك . محمد أحمد الشريف بك . علي عبد الرزاق بك . حبيب المصري بك مكرهم عام .

أعلن حضرة صاحب العزة الرئيس افتتاح الجلسة . الرئيس - تقدمت طلبات اجازة من بعض حضرات الأعضاء وهم : حضرة أحمد أبو سيف راضي افندي يطلب اجازة في المدة الباقية من هذا اليوم لمرضه .

وحضرة صاحب السعادة أحمد تيمور باشا يطلب شهراً لأنه مصاب بإحتقان في الرئة . وحضرة عمر خلف الله بك يطلب عشرة أيام لمرضه . فهل توافقون حضراتكم على هذه الاجازات ؟ وافق المجلس على الاجازات المطالوبة .

(١) تصدق على محضر جلسة ٢٢ يريه الحال .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر جلسة ٢٢ يريه الحال ؟

أصوات : لا .

الرئيس - تصدق المجلس على محضر الجلسة المذكورة .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الناشرة مساء برئاسة حضرة صاحب العزة محمد علي الجزار بك وكيل المجلس . وبحضور حضرات الأعضاء ما عدا : أقلأ - العائنين :

(١) باجازات وهم حضرات : بيومي مذكور بك . حسين وشدي باشا . محمد السيد أبو حل باشا . محمد طلعت حرب بك . محمود محمد حسن الشندويل باشا . أحمد محمد حمجازي بك . اسماعيل سري باشا . عبد الرحيم صبري باشا . يحيى إبراهيم باشا . محمد زكي عبد الرزاق بك . الدكتور حبيب غياث بك . محمد صفوت باشا . السيد حسين القصبي . أحمد ذو الفقار باشا . محمد محمود خليل بك . صفى حسين البربري افندي . (ب) بغیراخذ وهم حضرات : بولس حنا باشا . الشيخ سنوسي منصور . محمد الباني باشا .

فانيا - المعتذرين :

(١) عن جلسة اليوم : حضرة شعيان السيد مؤمن بك . (ب) عن جلسات هذا الأسبوع حضرات : فهمي حنا ويصا بك . الشيخ اسماعيل بك . أحمد محمد باقرافوز .

وحضر حضرة صاحب السعادة علي جمال الدين باشا وكيل وزارة المالية . وحضرة صاحب العزة ميرزا ديني بك مساعد مدير الاوزارات والمالية .

خاصا بتعديل لأمانة ترتيب اختصاص المجلس إلى الأقطاب الأربعة  
ووافق عليه مطلقا بالصيغة المرافقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لديكم مشروع القانون وتقرر لجنة الحفانية  
ومضبطة الجلسة التي نظر المجلس فيها هذا المشروع وأجبا عرضة على هيئة  
مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دوتكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب  
(ع) مصطفى النحاس

الرئيس - سبق أن واقفتم حضراتكم على مشروع هذا القانون وأرسل  
إلى مجلس النواب فأقره بعد تنوير لطيف في صيته فهل توافقون حضراتكم  
على إحالة إلى لجنة الحفانية نظره بصفة مستجيبة ؟

(موافقة) .

(٥) قرار المجلس بعدم الطعن في الأسطة والاستجوابات قبل أي شيء المجلس  
من نظر الميزانية .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي - لما أتى دولة رئيس الوزراء بيانه  
بشأن الأزمة السياسية التي حدثت أخيرا أودعت السلام فأشار على حضرة  
رئيس المجلس أن أقدم استجوابا عن الموضوع وقد قدمت فضلا في ٢١ من  
هذا الشهر .

الرئيس - هذا الاستجواب أرسل إلى دولة رئيس الوزراء وهو غير  
مدرج في جدول أعمال جلسة الليلة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي - كان يجب أن يتل هذا الاستجواب  
قبل إرساله إلى دولة رئيس الوزراء عملا بنص المادة ٩٤ من اللائحة الداخلية.  
الرئيس - يخرج هذا الاستجواب في جدول أعمال جلسة أخرى  
ثم يتل بعد ذلك .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي - كان المقرر أن جلسة يوم  
الاثنين من كل أسبوع تخصص للأعمال العادية . ولكن حدث في يوم  
المجلس الماضي أن اجتمعت ألبية وأصدرت قرارا بتخصيص جلسة اليوم  
وهو الاثنين لنظر الميزانية دون غيرها . ولا أدري إذا كان هذا القرار صحيحا  
أو غير صحيح ، وعلى كل فاني أرجو أن يتل استجوابي في هذه الجلسة .  
وتلاوة لا تستغرق أكثر من دقيقتين . وسفترافكم تلمون أن الاستجواب  
من أهم أعمال المجلس . واللدوة البرلمانية على وشك الانتهاء . وموضوع  
استجوابي من أعظم ماتم به الأمة .

الرئيس - لكن دولة رئيس الوزارة غير موجود .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي - أتى أطلب نشر الوثائق التي  
تبولت في الأزمة السياسية بين الحكومتين المصرية والانكليزية . ولقد صرح  
دولة رئيس الوزراء بأنه لا يمانع في نشر هذه الوثائق لذا وافقت على ذلك  
الحكومة الانكليزية ، وهذه قد وافقت .

(٢) كتاب من وزارة الداخلية بالتدابير حفرق أحد على بك مدير قسم  
الأربنة وسما أطور بقرب بك مدير الإدارة المالية والمستعدين الحضور  
إتداء الغرض في مزاينة مصحة الصحة .

تل الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأحاطة دوتكم أنه لحاسبة سفر حضرة صاحب السعادة الدكتور  
محمد شاهين باشا الخارج قد استبدنا حضرة صاحب العزة الدكتور أحمد  
حلي بك مدير قسم الأربنة وحضرة صاحب العزة حنا أنطون يعقوب بك  
مدير الإدارة المالية والمستخدمين لموافقة المجلس بالبيانات التي تزم أثناء بحث  
ميزانية مصلحة الصحة العمومية .

وتفضلوا دوتكم بقبول وافر الاحترام ما

وزير الداخلية  
ثروت

٢٢ يونيو سنة ١٩٢٧

(٣) مشروع قانون وارد من مجلس النواب يطلب استحقاقات المدارس على  
دورين في هذا العام - إحالة إلى لجنة المعارف نظره بصفة مستجيبة .

تل الكتاب الخاص بالمشروع المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بصيغة مستجيبة لمجلسه المنعقدتين في ٢٣ و ٢٥ يونيو  
سنة ١٩٢٧ في مشروع القانون الخاص بمقد امتحانات المدارس على دورين  
هذا العام ووافق عليه .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لديكم مشروع القانون وتقرر لجنة المعارف  
ومضبطي المجلسين المذكورين ، وأجبا عرضة على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دوتكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب  
(ع) ويسا وأصف

٢٦ يونيو سنة ١٩٢٧

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى  
لجنة المعارف نظره بصيغة مستجيبة ككتاب الوزارة ؟

(موافقة) .

(٤) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتعديل لأمانة ترتيب اختصاص  
المجلس إلى الأقطاب الأربعة - إحالة إلى لجنة الحفانية نظره بصفة مستجيبة .

تل الكتاب الخاص بالمشروع المذكور وهذا نصه :

القاهرة في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٧

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بمجلسه المنعقدة في يوم السبت ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٧  
في مشروع القانون الذي أقره مجلس الشيوخ وأرسله لمجلس النواب .

الحكام المحليين عن القيام بواجبهم ويترجم من السلطة الى حد ما وعدم شعورهم بالمسئولية للمساءلة على عاتقهم وما يترتب على ذلك من ضعف مركزهم الأدنى لكفى ، ناهيك بما يكون من وراء ذلك من تحييل ميزانية الدولة بما تنوء به ، وتعتمد الأيدي العاملة في الأمر الواحد ، وتبادل المكتبات فيه بلا موجب ولا جدوى ، لذلك كله تجلبت الوزارة أرواح جليسة الحزم قبولاً حسناً ، وأعلنت بلغة رئيسها وكل الوزراء وأعضاءها مدبرو الإدارات المختلفة فيها ومعظمهم ممن مارس الأعمال بالجهات ووقف على مدى ما تتطلبه من التوسع ، وهذه الجهة لم يفتأ أن تسترشد بأراء المديرين والمحافظين وقد عقدت جلساتها مراراً عديدة وأقرت الجزء الأكبر مما اقترحوه ووضعت ماعن لها من الآراء ولا تزال جادة في أعمالها الكثيرة المتشعبة والمأمول أن تقبى مهنتها في القريب العاجل .

ونذكر هنا على سبيل المثال به من القرارات التي اتخذتها اللجنة :

ففيما يخص بالمسائل المطبقة بالموظفين فقد تقرّر تحويل المديرين والمحافظين سلطة منع الاجازات وتوقيع الجزاءات التأديبية وإجراء الاستدابات والتشكلات في دائرة المديرية بين جميع الموظفين بما فيهم مأمورو المراكز .

وفي مسائل الأمن العام تقرّر تخويلهم السلطة لانشاء نقط بوليس موقفة ونقل المراقبين في دائرة المديرية كما تقرّر منحهم سلطة واسعة فيما يخص بتعيين وإحالة ورقت السكار والخمراء والغلاء كثير من البيانات أممية التي كانت التعميات القديمة تخضع بتقديرها للوزارة في أوقات معينة . كذلك مسائل الرخص فقد تقرّر توسيع سلطة الجهات بقدر ما سمحت به القوانين الحالية وعينت اللجنة بدرس هذه القوانين لادخال التعديلات اللازمة عليها .

وفي مسائل الادارة - ولحين وضع التشريع الجديد الخاص بالعدل - قد توسعت الوزارة في تبسيط التشريع الحالي بما يضمن لجهات سلطة اوسع من سلطتها الحالية ، فقد تقرّر تخويلها حق التصديق على تعيين مشايخ العزب والبلاد والرب في كثير من المسائل الاجرائية التي كان يرجع فيها الى الوزارة . كذلك خول لجهات حق التصرف في قضايا المناافع العامة وبيع العقارات تنفيذاً للاحكام الشرعية وبخارجة قسم القضايا مباشرة في المواضيع التي يحتاج الحل الى أخذ رأي فيها .

هناك أيضاً المسائل المالية فقد تقرّر اعطاء السلطة الواسعة للجهات فيما يخص بتقرير مصروف الانتقال وبليل السفر والمشتريات والمناقصات المحلية وضرك فيها .

إن الأعمال الخاصة بالمجالس البلدية والمحلية ، فع أنه قد تألفت لجنة عليا فان للوزارة في تتوان في منح الجهات قسطاً وافراً من حق الاشراف على الأعمال المذكورة وذلك في حدود القوانين المعمول بها الآن ولحين صدور القانون الجديد .

تروى حضراتكم من هذا البيان الموجز أن الوزارة عاملة بكل جهد على تحقيق رغبتكم وهي كثير بخطوات واسعة في سبيل وضع تلك القرارات المتقننة والقرارات الأخرى التي ما زالت قيد البحث موضع التنفيذ كما أنها ستقدم الى المجلس بالتبديل والتغيير في بعض القوانين الجارية العمل والتي كانت موضع بحث دقيق .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - اقترح عدم النظر في الأسئلة والاستجوابات حتى ينتهي المجلس من نظر الميزانية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟

(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر عدم النظر في الأسئلة والاستجوابات حتى ينتهي من نظر الميزانية .

(٦) تقرير لجنة المالية من ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - القسم الثاني - (المصروفات) قسم ٨ وزارة الداخلية - فرع ٢ البوليس فرع ٣ الخفر - فرع ٤ مصلحة السجون - قسم ٨ مركز وزارة مصلحة السجون - الصومية .

سعادة محمود رشاد باشا - تناول الجزء الخاص ملاحظات بلجنة المالية على مصروفات وزارة الداخلية مسألة تركيز الأعمال في الديوان العام . وقد لفتت بلجنة المالية بمجلس النواب والشيخ نظر وزارة الداخلية الى أن تركيز الأعمال في الديوان العام يترتب عليه جميع فروع الادارة في المديرية . ولقد شهدت مذكرة موقفاً بالإدارة الايجابية التي تنشأ من جراء تركيز الأعمال بالديوان العام . وقد شكلت وزارة الداخلية في العام الماضي لجنة من مدير قسم المستعدين ومدير الأمن العام ومدير قسم الادارة للنظر في هذه المسألة ولم تظهر نتيجة عمل هذه اللجنة الى الآن ، وكل ما أوجب به وزارة الداخلية بعد الاستفهام منها من أعمال هذه اللجنة أنها جادة في عملها وتسير بخطوات واسعة في اتخاذ اللازم لوضع قرارها موضع التنفيذ .

قال في عمل هذه اللجنة . وإلى متى لا نرى أثراً لأعمالها ، فاقترح على المجلس - وله الرأي الأهم - أن يضم الى اللجنة بعض الأعضاء من حضرات الشيوخ والنواب وغيرهم من ذوي الكفايات في وزارة الداخلية للنظر في مسألة تركيز الأعمال بها . ومن بين حضرات الشيوخ والنواب من كانوا وكلاء بوزارة الداخلية ولم يقدح الملل في الأعمال الإدارية .

الرئيس - هذه المسألة من اختصاص السلطة التنفيذية ، وليست من اختصاصنا .

سعادة محمود رشاد باشا - وهل لا يملك المجلس لفت نظر وزارة الداخلية الى عمل بديات فيه ولم نزل نتيجة .

الرئيس - اذن هذا اقتراح ، ولحضرتكم أن تتكلمة كناية .

سعادة محمود رشاد باشا - ليس باقتراح وإنما هو ملاحظة عن شيء لم نزل نتيجة من أعمال الوزارة .

الرئيس - سعادة وكيل وزارة الداخلية موجود في الجلسة وله أن يجيب من ذلك .

سعادة جل جمال الدين باشا (وكيل وزارة الداخلية) - أت على الوزارة حين من المضي تغير نظام الادارة بما فيها كان من شأنه تركيز السلطة فيها - والانتثار ببعض السلطات المحلية من اختصاص . وليس من شك في أن لهذا الهدأ ضرره العظيم من جميع نواحيه فلزم يكن فيه شيء قصود يد

حضرة لويس أغيوخ فانوس افندى - أأأ طلب تنفيذ الأئحة الداخلية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - اتنا لم نخالف نصوص الأئحة الداخلية . ولأى قرءاه أن السؤال والاستجواب يسلكان الطريق المقرر لها فى الأئحة الداخلية . ولكن بعد الانتهاء من نظر الميزانية . وللك أرجوا احترام القرار الذى لم تحض عليه دقائق .

حضرة حافظ طابرين بك - لى ملاحظة ..... .

حضرة لويس أغيوخ فانوس افندى - لقد طلبت الكلمة .

الرئيس - ولكن لم يصرح لحضرتك بالكلام .

حضرة حافظ طابرين بك - لى ملاحظة على ما قرره حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر من أن المجلس قدس أرواحه الأسطة والاستجوابات الى ما بعد الانتهاء من الميزانية فالواقع أن المجلس لم يقر ذلك بل قرر تخصيص جلسة فى كل أسبوع لسائل العامة ومنها الأسطة والاستجوابات والمسائل الأخرى وبقى جلسات الأسبوع لنظر الميزانية وأرى أن تسيير على مقتضى هذا القرار .

حضرة لويس أغيوخ فانوس افندى - بأحضرة الرئيس ..... .

الشيخ حسن عبد القادر - لقد طلب معالى شقيق باشا الكلمة .

معالى محمد شقيق باشا - أتى من القائلين داعا بأحترام الأئحة الداخلية ولا بد لنا من إرضاء حضرة زميلنا لويس أغيوخ فانوس افندى وقد نصت المادة ٣٩ من تلك الأئحة على أن :

” العودة للنقشة فى موضوع أخذت الآراء منه لا يكون الا بقرار من المجلس بناء على طلب كتابى يقدم للرئيس وينظر فيه بالجلسة التى تلى تقديمه فان قدم أثناء جلسة نظر فى آخر أعمالها “ .

هذا هو نص الأئحة الداخلية فإذا كان حضرة لويس أغيوخ فانوس افندى يريد أن يرجع المجلس من قراره الذى أصدره اليوم لأرجوه العمل بنص المادة المشار إليها بأن يقدم طلبا كتابيا للرئاسة لتتصرف فيه فى آخر الجلسة .

حضرة لويس أغيوخ فانوس افندى - أقول ردا على ما أجهاد معالى محمد شقيق باشا الى لا أريد الرجوع فى قرار أصدره المجلس لأن الاستجواب لم يطرح عليه ولم يبد فيه رأيا وكل ما أطلبه الآن عملا بالأئحة الداخلية هو أن يتلى هذا الاستجواب الذى لا تستغرق تلاوته دقيقة واحدة حتى يأخذ سيره القانونى بعد ذلك ويحدد موعد مناقشة فيه . أما اذا أجيل الاستجواب الى ما بعد نظر الميزانية فقد تنتهى الدورة البرلمانية بانهاء الميزانية ويؤجل الاستجواب الى الدورة المقبلة . وسعيد تنق الأمة غير عالة بما اشتكت عليه المذكرات .

اتنا نتمنى الأمانة وحى تريد نشر تلك المستندات وقد طلبت ذلك وألح فى هذا الطلب والمجلس أن يقر ما رآه . واتى أتسك بما نصت عليه المادة (٤٩) من الأئحة الداخلية التى تقضى بتلاوة الاستجواب فى الجلسة قبل تحديد موعد للنقشة فيه .

سعادة محمود رشاد باشا - لم يدفعنى الى الادلاء بما قلته الا ما أثبتته لجنة المالية فى تقريرها ونصه (وقد استعملت اللجنة وزارة الداخلية عما أجرت به بقرار المجلس ما تقدم ذكره فى السنة الماضية فأجابت الوزارة بأنها ألقت فى سبيل تنفيذ الرغبة المتقدم ذكرها لجنة من كبار موظفيها لبحث الموضوع وأن اللجنة التى شكلت جادة فى عملها أذ أنها تسيير بخطوات واسعة فى اتخاذ اللازم لوضع قراراتها موضع التنفيذ ) لكن بيان سعادة وكيل وزارة الداخلية يحى بالفرض المقصود . ولو كان سعادته أدلى به الى لجنة المالية لما كان لى أن أتكم فى هذا الموضوع . ولما أكتفى ببيان سعادته - وأسأله . هل بدأت وزارة الداخلية بتنفيذ القرارات التى اقترحتها اللجنة المذكورة ؟

سعادة على جمال الدين باشا (وكيل وزارة الداخلية) - سنبدا فى تنفيذها قريبا .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - علمنا أن مجلس النواب قرر نظرقانون التصولن فى هذه الدورة على وجه الاستعجال . ولذلك أروبه أمانة وأرجو من المجلس أن يوافق عليها . وهى أن يوزع علينا مشروع هذا القانون تسجيلا لندرسه من الآن نظرا لضيق الفترة الباقية من دور الانقضاء الحالى ولضرورة إصداره قبل انتهائها ونحن على أبواب الموسم الجديد للقطن .

الرئيس - لامانع من توزيعه .

حضرة لويس أغيوخ فانوس افندى - أرجو تلاوة استجوابى حتى يأخذه سيه القانونى .

(هبة) .

حضرة لويس أغيوخ فانوس افندى - بمقتضى المادة ١٣٠ ..... لا يمكن تغيير الأئحة الداخلية .....

الرئيس - أرجو من حضرة العضو أن يترك المجلس يبحث فى الميزانية كما هو قرار المجلس المالية .

حضرة لويس أغيوخ فانوس افندى - أنا المادة ٩٩ تقضى بأن الاستجواب يجب أن يتلى بالجلسة التى تقدم فيها قديم والمادة ١٣٠ تقضى بعدم جواز البحث فى تعديلها الا .....

الرئيس - قرر المجلس عدم النظر فى الأسطة والاستجوابات قبل أن ينتهى من نظر الميزانية وهذا قرار واجب الاحترام .

حضرة لويس أغيوخ فانوس افندى - هذا لا يمكن أن ينع تلاوة استجوابى والمادة ١٣٠ تقضى بعدم تعديل نصوص الأئحة الا بطريقة خاصة . ولا يمكن أن أتنازل عن طلي . وللأئحة الداخلية يجب أن تحترم قبل كل شئ . وإذا أراد حضرة الشيخ حسن عبد القادر أو غيره من حضرات الأعضاء تغيير الأئحة فلا بد من اتباع ما تحضى به المادة ١٣٠ منها .

الرئيس - أت عايف الآن للأئحة الداخلية ولكل القوانين لأنك تكلمت دون أن يؤذن لك بالكلام . والمجلس لا يريد أن يسمع لك . وطلبك قلدنى بقرار المجلس اقترح حضرة الشيخ حسن عبد القادر .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

#### فرع ٢ - البوليس

١٩ - قلد لمصرفات هذا الفرع في المشرع مبلغ ١٢٤٧٩٧ ج ٢٠  
وقد طلبت وزارة المالية من نظر ميزانية هذا الفرع أمام مجلس النواب  
إضافة مبلغ ٦٣٣ ج ٢٠ م قسوة الرسوم البحرية المستحقة على مشرفات  
ومبلغ ١٣٩٧ ج ٢٠ م لمدم كفاية الربط المخصص لتركيب حفيات الحريق  
بلدية مصر فيكون مجموع المقدر لمصرفات هذا الفرع هو مبلغ ١٢١٦٨٣ ج ٢٠  
وكان المقدر لمصرفاته في ميزانية السنة الماضية مبلغ ١٢٤٤٩٢٧ ج ٢٠  
فيكون هناك تخفيض قدره ٢٧,٧٩٧ ج ٢٠ م .

هذا ويدرج لمصرفات هذا الفرع مبلغ ١٠٤,٣٨٨ ج ٢٠ م ضمن ميزانيات  
مصارف أخرى .

وقد نشأ هذا التخفيض أو لاس من حذف الإحتياجات الخاصة بقوة البوليس  
المخصصة للبرلمان وتقلها إلى ميزانيته بناء على ما تقر من قبل قوة البوليس  
للمذكورة تابعة للبرلمان وهي تتركب من ٣٧ وظيفة منها وظيفة يوزباشي  
وأخرى للملازم ثان ، وثانيا من قبل الإحتياجات الخاصة بالوظائف المخصصة  
لقوة تحمل بروتات أساءه المحرر إلى ميزانية المخر وذلك لإظهار حقيقة ، تحصله  
الحكومة من الكليات المالية في شئون المخر ويبلغ عدد هذه القوة ٤٠١  
وظيفة وبمجموع المبالغ التي كانت مخصصة للقوة من سالف الذكر وحصلتها  
إلى الميزانين المذكورين هو ٣٩,٩٠٠ ج ٢٠ م .

٢٠ - فقيا يخص بإحتياجات الباب الأول يرى أن يسا قصا قدره  
٩,٩٧١ ج ٢٠ م نشأ من تخفيض مبلغ ٣٩,٩٠٠ ج ٢٠ م الذي سبق ذكره ومن  
زيادة الإحتياز اللازم المترتب على إنشاء ١٠٦ وظائف معظمها في الوظائف  
الخارجية من هيئة المال لخدمة المجالس البلدية والمحلية والأقمار وخدمة مصالح  
الحكومة ومن أقاص الورر المتصور عدم أمام صرفه إلى مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج ٢٠ م  
بدلا من ٢٠,٠٠٠ ج ٢٠ م الذي استدل في السنة الماضية أما عدد الوظائف  
الدائمة والمؤقتة فلم يطرأ عليه تعديل يذكر إذ نفس عدد الوظائف الدائمة  
سبعا (منها اثنان فقط إلى ميزانية البرلمان كما تقدم البيان) .

وزيدت الوظائف المؤقتة سنا .

أما الوظائف الخارجية من هيئة المال فلها نقصت بمقدار ٣٣١ وظيفة  
وذلك بسبب نقل ٢٥ وظيفة إلى ميزانية البرلمان ٤٠١٠ وظيفة إلى ميزانية  
المخر وزيادة ١٠٦ وظائف للخدمات التي سلف ذكرها .

٢١ - أما فيما يخص بإحتياجات الباب الثاني فإن فيها تخفيضاً عما  
كان مقررا لها في السنة الماضية قدره ٧٠,٨٩ ج ٢٠ م وقد نشأ معظم هذا  
النقص ، أولا - من تخفيض مبلغ ٢٠,٤١ ج ٢٠ م في بند ٢ ملبوسات وتجهيزات  
ونفاخر ومبلغ ١,٣٣٩ ج ٢٠ م في بند ٤ أعذية ومبلغ ١,٧٩٥ ج ٢٠ م في بند ٧  
طبق ومشتري ركاب ومبلغ ٤,٩٠٠ ج ٢٠ م في بند ١٢ صيانة السيارات ،  
وثانيا - من زيادة مبلغ ١,٩٤٤ ج ٢٠ م في بند ٤ إيجارات وبياء وإثارة وكسح  
ومبلغ ٢,٠٠٠ ج ٢٠ م في بند ٦ مشرفات وترميمات .

٢٢ - أما إصانات الباب الثالث (أعمال جديدة) فقد أصبحت  
٦,٥٣٣ ج ٢٠ م من ذلك مبلغ ٨,٩٧ ج ٢٠ م لتركيب حفيات لحريق بمدينة  
القاهرة وهو عمل ضروري وتوافق اللجنة على إجرائه ومبلغ ٦٣٣ ج ٢٠ م قسوة  
رسوم بحرية استحققت في سلم قننات وثلث سيارات لمطافئ الحريق  
بمدينة القاهرة اشترت في العام الماضي .

٢٣ - وفي نهاية هذا التقرير (لحق رقم ٢) إحصاء بكيفية توزيع قوة  
البوليس المدنية بمشروع الميزانية على المحافظات والوجهين البحري والقبلي سواء  
أكان ذلك بالنسبة للضباط أو المستخدمين للملكين أو صف الضباط والمسافر  
والتعلمه السائرة ومنه يرى أنه حصل إحصاء خاص القوة الخاصة بالقاهرة ١٦ ضابطا  
وطيا ١٠٥٠ صف ضابط وصكري مما كانت عليه في السنة الماضية  
وزعوا على باقي المحافظات .

هذا ويظهر أيضا من الإحصاء المذكور أن الكونستبلات  
الأجانب يبلغ عددهم ٣١٦ منهم ٣٣ في الدرجات الثالثة و ٢٨٤ في الدرجات  
المؤقتة وقد حصلت اللجنة أن من بين هذا العدد حشرين وظيفة خالية الآن منها  
ثلاثة في الدائمة و ١٧ مؤقتة وأنه من المتبع أنه لدى كل وظائف دائمة تستبدل  
بوظائف مؤقتة وقد صرح سعادة وكيل الداخلية أمام مجلس النواب بشأن  
هؤلاء الكونستبلات أن معظمهم موتون وسيكون خدمة الحكومة بعد  
انتهاء مدد عقودهم وسيعمل معهم كونستبلات وطنيون .

٢٤ - ولما أن كان نظام البوليس الحالي بمرجه سواء كان البوليس  
النظامي أو البوليس السري أصبح غير متفق مع ما وصلت إليه الأمة حالا  
في تطورها الاجتماعية ترى اللجنة أنه من الواجب التفكير في الآن في تعديل  
نظامه وإسباغ النظم الحديثة الموجودة بالبلاد الأوروبية من حيث تهيم  
البوليس إلى قسمين قسم للبوليس النظامي وآخر للبوليس النظامي يقوم  
بضبط الوقائع بإخلاقه مع النيابة العمومية وبالسبب الوصول إلى معرفة الفاعلين  
وجمع الأدلة لإثبات التهمة عليهم وبغير ذلك من إجراءات التحقيق التي توصل  
إلى الفصل في الدعوى والثاني يقوم بتعقب الجناة ومراقبة المشبوهين وعمل  
الموريات لإزالة ونهارا بحيث لا يكف بغير ذلك من الأعمال .

وقد صرح سعادة وكيل الداخلية أمام مجلس النواب بما يتفق مع ما تقدم  
ذكره إذ ذكر سعادته أن نظام البوليس الحالي نظام عتيق وضع في وقت لم يكن  
فيه الأمة وصلت بسبب تطورها الاجتماعي إلى ما وصلت إليه الآن وأنه لا بد  
من اتخاذ نظام آخر وإن الوزارة فكرت بسبب كثرة تشريع الأعمال على ضباط  
البوليس الذين يعملون طول نهارهم في التحقيق ثم يقومون بإجراء المخابرات  
والتفتيش وعمل الموريات مما يضطر بعضهم إلى التفرير في دوائر البلاد  
بدعوى أنه من غير حليها مع أنه في الواقع لم يجر ونظائلا من تركز هذه الموريات -  
أن يكون هناك بوليس لضبط وآخر للنظام .

٢٥ - هذا وقد أشرت أمام مجلس النواب مسألة المرور بالسيارات  
في المدن والأحياء وإلى زيادة العظيمة في سرعة سيرها والأخطار التي تنجم عن  
ذلك فنصر سعادة وكيل الداخلية أن الوزارة تبحث في هذه المسألة بحثا  
مستغنيا عما وأنها وضعت هذا القرض لأمانة مستوفاة ، القرض منها وضع  
حد لسلالة السرعة وتقسيم جمع الضائعات والإحتياطات اللازمة لمنع وقوع

(١) داج الحق رقم (١) لغة الصحة .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتماد .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثاني ( مصاريف عمومية ) وقدره ٢٩٢٣٤٢ ج ٠ م ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتماد .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثالث ( أعمال جليلة ) وقدره ٩٥٣٣ ج ٠ م ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتماد .

سعادة محمود رشاد باشا - لي ملاحظة على ما جاء به تقرير اللجنة خاصا بالبوليس فقد أقر المجلس في العام الماضي مبلغ ١٢٦٨٢٣ جنينا تمزيقوة البوليس في المصالحات والمديريات المنفردة للزيادة رعاية حاله الأمن العام ولكن في هذا العام نرى قصارا أربعة عشر مكره في قوة البوليس .... سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ان لجنة المسالية استعملت عن هذا النص وتبين ان مراكز الأرباب العسكرية التي كانت خالية منذ شهر ملئت الآن .

سعادة محمود رشاد باشا - وهل أشارت اللجنة في تقريرها الى ذلك ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ان تقرير اللجنة يتضمن كل القوة الموجودة ولما استعملت اللجنة في الأرباب العسكرية أجيبت بأن مراكزهم قد ملئت .

سعادة محمود رشاد باشا - لي ملاحظة أخرى وهي أن محافظة القاهرة اختصت وسعدها بالقسط الأكبر من زيادة السكاكر بينما أن عدد سكانها يبلغ ١٠٥٩٨٢٤ فيها من السكاكر وصف الضباط ٣٩٧٤ بينما الوجه البحرى الذى يبلغ عدد سكانه ١٠٤٣٨٠٤٣ ليس فيه إلا ٣٠٩٨ من السكاكر وصف الضباط فهل لا يرى أن في توزيع هذه القوة على هذا التوزيعا بالنسبة للمديريات وهل انقبضوا لما ظهر أخيرا من ازدياد عدد الجنائات في السنة الأشهر الأخيرة زيادة تفتت النظر ؟

سعادة على جمال الدين باشا (وكيل وزارة الداخلية) - أمر حضرة صاحب القولة وزير الداخلية في السام الأخير بعد اعتماد ميزانية وزارة الداخلية من المجلس بتأليف لجنة تتفرق في توزيع مبلغ ١٢٦٨٢٣ جنينا التى تخصص لزيادة قوة البوليس وقد تألفت اللجنة وأعلنت فتشلت ليل نهار واستقلت الى بعض الجهات وبحت ما عرض عليها بحثا مستقبضا فكانت النتيجة أنها تليت أن قوة بوليس القاهرة أقل مما يلزم ويمكن أن أصرح لحضراتكم وأنا مسئول عن تعريضى هذا بأن القوة في القاهرة وهي حامية الديار المصرية لا تزال ضئيلة جدا بالنسبة لزيادة التطور فيها .

لقد زادت حركة المرور خصوصا في مدينة القاهرة فكان من الواجب الاكثار من قطع المرور لمراقبة السيارات وأظن أنكم تلاحظون أن كثيرا من قطع التقاطع كان يتعصبا السكاكر ووقعت بسبب ذلك عدة حوادث بينها اللجنة المشار إليها في تقريرها فرأينا أن ننقص جزءا من القوة لرواد .

الحوادث وإنما أرسلتها الى وزارة المسالية باعتبار أنه سيترتب على تنفيذها إيراد عظيم للحكومة كما أرسلتها الى قسم القضاء لبحثها ووضعها في الصيغة القانونية وسنرسل عما قريب الى اللجنة التشريعية وأنت هذه المسألة تأثرت عند وزارة الداخلية فكرة تصميم أفلام المرور في جميع الجهات نظرا لما لوحظ من ازدياد عدد السيارات في أنحاء القطر وأنه قد ادوج في ميزانية العام الماضى مبلغ ٩٠٠ جنيه لشراء موتوسيكلات سريعة ولكنها لم ترد .

وقد المصنف رقم (٣) بيان حوادث السيارات بمدينة القاهرة فيسقى ١٩٢٥ و ١٩٢٦

٢٦ - وقد كان البرلمان لفت نظر الحكومة حين نظره ميزانية السنة الماضية الى أمر النامية بمسألة الحرائق التي يتكرر وقوعها في مختلف بلدان القطر في كل عام تقضى على كثير من الأثاث والأموال وقد لاحظت اللجنة أن البلديات تبدل في هذا السبيل معلومة تذكر بإعداد القرى بما فيها من المصالحات عند اشتداد الحاجة إذ أصبح في الأقاليم الآن ٩٩ سيارة هذا النقص مع أنها كانت من ثلاث سنوات مضت خالية من هذه السيارات وقد صرح سعادة وكيل الداخلية ضمن بيان ألقاه مجلس النواب أن هذا العدد غير كاف وأن الوزارة تبحث هذا الموضوع ولها مشروع عنه يتضمن الاحتياطات التي تختص بجمع الحرائق كما يتضمن تسليحات تخص بإطفائها . وأنه لما كان من مقتضيات هذا المشروع أولا إعداد ورقة لطايف في كل منطقة مساحتها ١٠٠٠٠٠ فدان قوامها سياراتان توضعان في بناء به تلفون ويكون معها عدد من السكاكر براسة صف ضابط ويكون يجاور كل منطقة من هذه المناطق الكمية مناطق صغيرة بها مكتب طلبية وعدد من السكاكر أو انفرار المتادين على أعمال الأطفاء .

وثانيا - وجوب إيجاد المياه البلاد البعيدة من المياه بجفر آبار تركب عليها آلات يسود انفرار على اختارتها وهو أمر مرتبط بكل الارتباط بمسألة مياه الشرب التي تبحثها الوزارة أيضا فلما تقدم مشروع اطفاء الحرائق ومشروع مياه الشرب الى اللجنة العليا المشكلة لبحث أنظمة مجالس المديريات التي سبق ذكرها بالفقرة (١٧) يمكن تعيين نصيب هذه المجالس من تكاليف المشريين وتعيين نصيب الحكومة منها أن المشروع انقبض بالنصاير المعدلة لاطفاء الحريق وسعر الآلات يتكلف نحو ثلاثة أرباع مليون جنيه .

٢٧ - وبناء على جميع ما تقدم تكون المبالغ الواجب اعتمادها لهذا الفرع هي كالآتي وقد أقرها مجلس النواب :

بجنيه مصرى  
٩١٧٩٥٥ باب ١ - ماهيات وأجروماتيات كما هو وارد في المشروع  
٢٩٢٣٤٢ باب ٢ - مصاريف عمومية

٩٥٣٣ باب ٣ - أعمال جليلة  
بزيادة ٣٠٠ ج ٠ م  
تسوية رسوم جمركية  
وتركيب ضحايا الحريق

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد بتقرير اللجنة وعلى الاعتماد المقدر للباب الأول وقدره ٩١٧٩٥٥ ج ٠ م ؟

أصوات : موافقون .

(١) رابع المحضر رقم (٢) لهذه الجلسة .



وكل الوزارة ليدلوا بما عندهم وبما اكتسبوه من التعليم والتلمذة قرأوا على ما تبع في تشكيل لجنة بمجالس المديرية فقد انتخب أعضاؤها من جهات متفرقة وسارت اللجنة في سبيل النجاح وقد يكون ذلك التشكيل في مصلحة الأمن العام .

سعادة علي جمال الدين باشا ( وكيل وزارة الداخلية ) - لا مانع ... دولة عدل يكن باشا - أرى أن هذا ليس من اختصاص المجلس . كيف يتدخل المجلس في أعمال السلطة التنفيذية ويعمل عليها ارادته بأن موظفا يشغل في عمل معين مع أن هذا يدخل في سلطتها ؟

سعادة محمود رشاد باشا - تلك رغبة أدينتها يا دولة باشا . دولة عدل يكن باشا - يتكئ أن تبدي أمنية ولكن ليس لك أن تطلب إلى المجلس اقترارها .

سعادة علي جمال الدين باشا ( وكيل وزارة الداخلية ) - انزل على حضراتكم البيان الذي طلبه سعادة محمود رشاد باشا .

ان القضايا التي أتت فيها المباحث المعرفة الفاضل أو اكتشاف حقيقتها قبل الحفظ كانت في سنة ١٩٢٦ ٢٤٤٠ جنائية و ١٠٩٩ جنحة وكادت في السنة الشهور الأولى من سنة ١٩٢٧ ١٥٥٠ جنائية و ٤٥٠ جنحة والقضايا التي أتت فيها المباحث إلى معرفة الفاضل أو ظهور أدلة جديدة فيها بعد حفظها ٢١ جنائية و ٤٣ جنحة في سنة ١٩٢٦ وعشر جنائيات وسبع جنح في السنة الشهور الأولى من سنة ١٩٢٧

وهذا علاوة على ما بذل من الجهود في ضبط كثير من الأشخاص المحكوم عليهم وعاربن وبيان ذلك :

السنة	جنائيات	محكوم عليهم هاربون	متهمون هاربون
	جنح وعقوبات	جنح وعقوبات	جنح وعقوبات
١٩٢٣	٢٩	٣٥٣	٧
١٩٢٤	٨٦	٢٩٠٥	٧٣
١٩٢٥	٤٠	٢٦٧٣	٣٩
١٩٢٦	٦٤	٧٣٢٤	٢٠٤

سعادة محمود رشاد باشا - أي أسأل عن الجرائم التي اكتشفت قبل وقوعها .

سعادة علي جمال الدين باشا ( وكيل وزارة الداخلية ) - لم تعمل الوزارة على الأمن احصاءها .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - بمناسبة بحث الحكومة عن إيجاد طريقة لإطفاء الحرائق في القرى ونسابة ما ذكرهنا من أن نظام إطفاء الحرائق وحفر الآبار يتكلف نحو ثلاثة أرباع مليون جنيه - لي رغبة أوجهها للحكومة وهي وضع نظام يقضي بتأمين القرى من الحرائق كما هو حاصل في البلاد الأوروبية فنبهت تقدم إلى المجلس البلدية شركت مؤتمنة تتقاضى رسوما ضريبة في جانب الأخطار التي تقع في البلاد

كما أنه أتت فلم جديد يسمى قلم المباحث الجنائية وهو يختلف في نظامه عن النظام الشيع في الجهات . أسس على الطريقة النمسية في البلاد الأوروبية وخصوصا في إنجلترا وهو المسمى M.O (Modus Operandi) ومعنى هاتين الكلمتين اللاتينيتين هو ( اكتشاف الجاني ) وقد أدى هذا القلم خدمات عظيمة للأمن العام وطلما قبض على كثير من المجرمين قبل الحكم عليهم وعلى كثيرين من المحكوم عليهم جنائيا وترد الوزارة بحسب هذا النظام في جميع الجهات . كذلك أنشأت الوزارة قسما جديدا في مصر الجديدة حيث زاد عدد سكانها زيادة ظاهرة .

وقد عززت الوزارة أيضا فرقة المظافر في القاهرة التي تعد بحق من أحسن فرق العالم . كذلك عززت قوة أقسام المدينة .

ولقد حرصنا على كل ضابط وصكري فوجدنا أن حاجة العمل تستدعي جاه القوة ولا منوعة من أن نتقدم بطلب الزيادة إذا زادت حركة المرور في البلد أما في الأقاليم ففضلنا عن وجود الصغار فإن قوام الحراسة فيها على الخفراء الذين يربو عددهم على ٩٥ ألف خفير وقد أوجدنا فيها أيضا ٩٤ كونستبل فكاننا عززنا قوة الأقاليم وسعملان شاء الله على زيادة العدد للحد الذي يكفل النظام والأمن العام .

سعادة محمود رشاد باشا - مع احترامي لما قاله سعادة وكيل وزارة الداخلية أعظم إلى سعادته أن يدلليا بيان عن الجرائم التي اكتشفتها إدارة الأمن العام قبل وقوعها .

ان ما مورية البوليس ورجال الأمن العام هي اكتشاف الجرائم قبل وقوعها فهل يمكن أن يبين لنا سعادة وكيل الداخلية الجرائم التي اكتشفت قبل وقوعها بمعرفة قلم المباحث الجنائية وإذا لم يكن في مقدور سعادته إبداء هذا البيان في هذه الجلسة فهل يتفضل سعادته بإبدائه في الجلسة المقبلة ؟

سعادة علي جمال الدين باشا ( وكيل وزارة الداخلية ) - يمكن أن أقدم البيان المطلوب في جلسة أخرى .

سعادة محمود رشاد باشا - رأيت لجنات المالية يجلسى النواب والشيوخ بعد بحثهما موضوع نظام المباحث الجنائية المعمول به وما وجه اليه من الانتقادات استمرار التجارب الخاصة بهذا النظام مدة ما لأنهم يقض عليه الوقت الكافي لتنتق في نتائجهم وأنى مع احترامي لرأى المجلدين لي رغبة أن وافق المجلس عليها كانت في مصلحة الأمن العام الذي شئ جميعا من اضطرابه ؛ أوفدت وزارة الداخلية من عهد غيري عبد إلى أوروبا أربعة من شبكتها الناجين ليتفحصوا في مختلف الأعمال الجنائية وسعملوا طر فطرية بحث المباحث وكيفية مطاردة الأشقياء . اشتغل الأربعة في إدارة الأمن العام وكانت أعمالهم حسنة فأين هؤلاء الأربعة الآن ؟

ان أحدهم يعمل في وظيفة لا علاقة لها بالأمن العام والثاني في وظيفة لها بعض علاقة بالأمن العام والثالث والرابع يعملان في إدارة الأمن العام فلا يشير المجلس على وزارة الداخلية بأن يتنح هؤلاء الأربعة في أوقات منتهية مع القانون بأمر المباحث الجنائية في الديوان العام تحت إشراف أحد

٣١ - هذا وقد كان مما قرره البرلمان حين نظره ميزانية هذا الفرع في السنة الماضية لفت نظرا لحكومة الى نظام الخفر والبواب التي به ووجوب تمييز ذلك النظام وأن يكون قائما على قاعدة التكيف لا على قاعدة التطوع وأنه يجب أن تقدم الحكومة تشريعا يعدل نظام الخفر بتدبيرا أساسيا وقد وافق وتمتد دولة وزير الداخلية على ذلك والاستسلام مما تم في هذا الأمر وأجابت وزارة الداخلية أنها اعتصمت بد الاحتكام بموضوع تغيير نظام الخفر الحالي المبني على التطوع وانتخاب الخفر من بين شبان القرية أو من انتهت مدة خدمتهم في الجيش وأنها خارت وزارة الحربية في هذا الشأن التي أوردت أنها جارية ادخال بعض تعديلات على قانون الفرقة الحلل وأنه من المؤكد أن استبدال عدد ٦٩٠٠٠ خفر بأقل فرقة يستدعي بحثا واقيا من وجوده عديدة سواء كانت مالية أو نظامية وأن الوزارة ستسعى بتذليل كافة الصعوبات التي يمكن أن تعترض تنفيذ هذا المشروع .

وزادت وزارة الداخلية أنها قد قررت استبدال الخفر بالمدن بـ ٦٩٠٠٠ بوليس وقد بدى فعلا بتنفيذ هذا الاستبدال في بعض أقسام العاصمة والاستكديرة وأن النتيجة تبعث كثيرا على الرضا .

وقد صرح سعادة وكيل وزارة الداخلية أمام مجلس النواب بأن في استبدال الخفر بالمنطوقين بـ ٦٩٠٠٠ من المقيمين ورا كبيرا لا يقل عن نصف مليون جنيه لأن المقترح لا يكلف الحكومة إلا ٢٧٠٠ ج م سنويا لما كلفه وسكنه وميليه وسلاحه وأن المباني التي تزم لأقامة هؤلاء المقيمين الذين يخدمون كسائر لاحتكاك شيطا كثيرا إذا استعمل في بنائها المصنفون .

٣٢ - هذا وقد لفت الميزانية في السنة الماضية أيضا نظر الحكومة الى الشكاوى العديدة من سوء توزيع أجور الخفر بين سكان القرى (لما للأغراض الشخصية من الدخل أحيانا في هذا التوزيع) - وإلى وجوب العمل على إزالتها واستعملت اللجنة من وزارة الداخلية عما تم في ذلك فعملت أن الوزارة قد أتمت وضع مشروع قانون جديد للخفر يطبق على الوطنيين والأجانب على السواء وأنه بالنظر الى أن هذا المشروع يترتب لأفره شيء من الوقت ونظرا لضرورة تعديل بعض الاجراءات الحالية بمقتضى الوزارة الموضوع مع لجنة الداخلية مجلس النواب لحصل الاتفاق على الاكتفاء الآن بإصدار قرار وزاري صار الاخلاق عليه بينها وهو يقضى بتعديل الاجراءات الحالية لايحاد الضمان الكافي فيما يخص طريقة توزيع رسوم الخفر وكيفية التنظيم منها وذلك كله الى أن تم الترتيبات الخاصة بوضع ذلك القانون الجديد الشامل .

وفي نهاية هذا التقرير (ملحق رقم ٤) <sup>(١)</sup> صورة من مشروع القرار الوزاري الذي طلبت اللجنة أنه يصدر قريبا . وهذه اللجنة توافق على ما تم في هذا الصدد كما وافق عليه مجلس النواب أيضا بـ ٢٦ مايو سنة ١٩٢٧

٣٣ - وبناء على ما تقدم تكون المبالغ المطلوبة اعتمادها لهذا الفرع هي كالآتي ، وقد أقرها مجلس النواب :

١٣٨٤,٥٨٤ ياب ١ - ماهيات إجرومات (كاهو وارد في المشروع)  
١٠٥,٠٩٣ ياب ٢ - مصاريف جمهورية بعد حلف ٣٥٠ ج م من الملبوسات .

وفي هذا تأمين للناس على أموالهم وأرواحهم وأكثر من ذلك أنه في حالة حصول حرائق تحقق أمانا كثيرة خاصة بتجديد وتنظيم القرى التي أصبحت بالخرق . وإذا عمل بهذا النظام في بلادنا كان من نتائجها أن كل قرية تصاب بالخرق تجد على أحسن طراز على نفقة الشركات وقد لا تبلغ الرسوم التي تتسول عليها الشركات مبلغ ثلاثة أرباع مليون الجنيه المطلوب لنفقات مشروع إعفاء الحرائق هذه أمانة أبلغها قد يكون فيها نفع للبلاد .

حضره عقل محمد بك - لمناسبة نظر ميزانية وزارة الداخلية أذكر أن مركز كفر الشيخ تنقصه تليفونات كثيرة ، فبعض بلادهم تليفونات والكثير حال منها ، ولا تخفى أهمية التليفونات فيما يخص مجال الأمن العام .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - يسمح لي حضرة العضو أن أوفر عليه البحث فيأخذ الله سبحانه غنا بأنه مخصص في ميزانية وزارة المواصلات مبلغ ستة آلاف جنيه تقريبا لإنشاء تليفونات في القرى وبهذا يمكن فيها اعتماد وضع تليفونات في قرى مركز كفر الشيخ .

### فرع ٣ - الخفر

٢٨ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ١,٤٩٣,١٧٧ ج م وكان المقدرة في السنة الماضية مبلغ ١,٣٩٠,٣٨٦ ج م فتكون هالك زيادة قدرها ١٠٢,٧٩١ ج م منها مبلغ ١٠٢,٠٠٠ ج م ناتج من نقل اعتماد التليفونات من ميزانية ديوان الصوموم ونقل اعتماد تعليم الخفر من ميزانية البوليس كما سبقت الإشارة الى ذلك ومبلغ ٨٠٠ ج م في الباب الأول لتعديل ربط الخفر الموجودين حالا حسب المباحث الفعلية ومبلغ ٩٠٠ ج م في اعتماد الملبوسات والتجهيزات بسبب نفاذ ما كان مخزونا من الملبوسات القديمة التي استعملت في سنة ١٩٢٦ بعد اصلاحها .

٢٩ - أما فيما يخص اعتمادات الباب الأول فيرى أن فيها زيادة قدرها ٣٢,٣٨٨ ج م وسببها نقل اعتماد تعليم الخفر من ميزانية البوليس الى هذا الفرع وتعديل ربط الخفر كما سبق البيان .

هذا وأن قرية الخفر لم ترد عما كانت عليه في سنة ١٩٢٦ وقد قلل مددها (بمخلاف ٤٠١ وظائف التلميعية) ٦٥٣,٠٦٠ كان في السنة الماضية . أما عدد وظائف الضباط فقد قصص تسع منها وظائف قائمقام ووظيفة الكباشي وست ملازمون تاون وقد أُلغيت منها الست وظائف الأخيرة ونقلت الثلاث الأولى الى مصلحة السكك الحديدية .

٣٠ - أما اعتمادات الباب الثاني فبها زيادة قدرها ٧٠٤,٠٣٠ ج م مما كان مقدرا لها في السنة الماضية وترجع أسبابها كما ذكر قليا الى درج مبلغ ٦٥,٥٠٠ ج م لأول مرة في ميزانية هذا الفرع لاشتراك تليفون ومن زيادة مبلغ ٤,٩٩٧ ج م بتد ٣ مليونيات ومجهيزات وفخاير .

ولما كانت المطامات التي تقدمت أخيرا لوزارة الداخلية خاصة بالملبوسات تسمح بتفويض الاتحاد المخصص لما تقدمت وافتت وزارة الداخلية حين نظر الموضوع أمام لجنة المالية لمجلس النواب على استئثار مبلغ ٣٥٠ ج م من مبلغ ٢٢,١٩٣ ج م المقر في المشروع لايحاد الملبوسات .

(١) انظر الملحق رقم (٢) من هذه المضبطة .

(ثانيا) مبلغ ١٥,٠٠٠ ج.م. مرحل من مبلغ ٣٠,٠٠٠ ج.م. الذى كان مقررا في السنة الماضية لانشاء مسجد ببلان أبى زعبل .  
(ثالثا) مبلغ ١٤,٤٤٠ ج.م. مرحل من مبلغ ١٥,٠٠٠ ج.م. الذى اعيد في السنة الماضية لمشتى ماكنة لنزل القطن .  
وهذه الأعمال الثلاثة قد أقرها البرلمان حين نظر ميزانية السنة الماضية .  
(رابعا) مبلغ ٣٠٠٠ ج.م. لشراء قطعة أرض بموارعين دمنهور لتوسيعه .  
(خامسا) مبلغ ٣٢٠٠ ج.م. لانشاء مرصعات ببلان طره .  
(سادسا) مبلغ ٤٧٣ ج.م. لعمل سقف سلك لحزن النلال ببلان طره .  
(سابعا) مبلغ ٣٣٠ ج.م. لمشتى ماكنة لتفريغ الفرش .  
وتوافق اللجنة على الأعمال الاربعة الأخيرة لضرورتها .

ثامنا - مبلغ ٩٠٠ ج.م. لتجهيد الأرض اللازمة للشرع الأول وهوباء حين الجبل بمزعة طره - وترى اللجنة الموافقة على هذا العمل نظرا لما ذكرته في تقريرها عن ميزانية السنة الماضية من الفائدة التي ستجنيها من إنشاء مستعمرة زراعية تسمح بفصل حيا الأختلاط والحكموم عليهم بلحاظ خبر ذات الأثر الكبير في الأمن عن باقي أفران من .

ثامنا - مبلغ ٢٠٠٠ ج.م. لمشروع توسيع مدرسة لحقل العداية المخصصة للعلماء الأصلية ونقلها من مكانها الحالي . من ذلك مبلغ ١٩٠٠ ج.م. لمشتى الأرض اللازمة ومبلغ ١٠٠٠ ج.م. لنقل الأثاثات التي تنتمي للمدرسة الآن إلى القل الجديد وبناى مكانها إلى مبنى محالها للمدرسة من وجهة التدريب الزراعي والصناعي ، وهو مشروع ضروري لأن المكان الذي به المدرسة المذكورة الآن بالحاكمة غير ملائم من الوجهة الصحية لانتشار مرض الملاريا بهذه القطعة وأصابه جميع العلماء به وكذا من وجهة التعلم لأن مسند الأرض وعلى لا يلائم التجارب الزراعية وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب الاكتفاء بمبلغ ١٢٠٠ ج.م. لا تئين لها من أن التقدير المطلوب فيه بعض الغلو من وجهة تجم الأرض وساحتها .

وقد وافق مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة ترى هذا الرأي أيضا .

٣٨ - وترى اللجنة أن تنو في هذا التصديق بالجهود الصنعية الكبير الذي تقوم به مصلحة السجون مستفيدة وفائض الأيدي العاملة التي لديها والآلات الموجودة الآن بورشها وأنه في رأى اللجنة يجب التوسع في هذه الحركة وإضافة آلات أخرى خصوصا فيما يخص آلات الفزل حتى يمكن لهذه المصلحة القيام بنسج وتشغيل ما يلزم للحكومة من بعض أصناف المنسوجات التي يرغبها رجال الجيش والبوليس والخفره وغيرهم بما يتكف اقتضاها من المناسج مبالغ باهظة كما ترى أنه يمكن للحكومة تكليف المصلحة المذكورة بتشغيل ما يلزم لهذه القوات من الأحذية وغير ذلك من الأدوات وعلى العموم فإن هذه اللجنة تعمد ما تنجيه هذه المصلحة من التوسع في الأعمال الصناعية التي تقوم بها في ورشها الخفيفة .

٣٩ - وقد صفت لجنة المالية بمجلس النواب تقريره ملاحظة . ودواها أن حاكم البوليس والخفره المحكوم عليهم من المجالس العسكرية يسجون

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما رأته اللجنة وعلى الاتحاد المقدر للباب الأول وقدره مبلغ ٥٨٤, ٣٨٤, ١ جنيها .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاتحاد المطلوب لهذا الباب .  
الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما رأته اللجنة وعلى اتحاد ١٠٥,٠٩٣ جنيها باب ٢ (مصاريف عمومية) ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاتحاد المطلوب لهذا الباب .

#### فصل ٤ - مصلحة السجون

٣٤ - قد تم لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٣٦٨,٩٩٩ ج.م. وقد طلبت وزارة المالية حين نظر ميزانية هذا الفرع أمام مجلس النواب إضافة مبلغ ٦٩,٩٠٠ ج.م. لتجهيد الأرض التي خصصت لإنشاء مستعمرة زراعية بطره ، ومبلغ ٣٠,٠٠٠ ج.م. لتوسيع مدرسة الحقل الصناعية ونقلها من مكانها الحالي فأصبح مجموع الاتحادات المطلوبة لهذا الفرع مبلغ ٣٩٥,٨٩٩ ج.م. وقد كان المقدر له في السنة الماضية مبلغ ٣٧١,٩٤١ ج.م. فتكون هناك زيادة قدرها ٢٣,٩٥٨ ج.م. ، هذا ومدون لمصروفات هذا الفرع مبلغ ٢٣٣,٥١ ج.م. ضمن ميزانيات مصالغ أخرى .

٣٥ - فنيا يخص بإحداث الباب الأول يوجد تخفيض قدره ٥٦٠ ج.م. من اتحادات السنة الماضية نشأت بسبب زيادة المبلغ المنخفض في قيمة المنظور .  
سلم أقام صرفه ما مقداره ٢٥٠ ج.م. .

وبالإطلاع على تفصيلات اتحادات هذا الباب بين أولاً أنه أدرج للطلوات الاتحادية والمنصوصة بجمع أنواع الوظائف مبلغ ٢,٣٧٨ ج.م. وثانياً أن الوظائف الدائمة قد زبدت أربعا منها ثلاثة ميكانيكيون لماكنة غزل القطن التي أدرج لشرائها في ميزانية السنة الماضية اتحاد قدره ١٥٠٠ ج.م. والزراعة لعم بورشة صناعة الساجيد التي شئت بسجن مصر لتدريب المسجونين على غزل الصوف وتشغيل الساجيد والوثائق الخارجية عن هيئة العمل زبدت أربعا وثلاثين وظيفة لماكنة غزل القطن المتقدم ذكرها وثلاثون في بلوك خسر السجون لإيجاد احتياطي الطوارئ ووظيفة أمام ببلان طره حيث أنشئ مسجد جديد .

٣٦ - أما فيما يخص بإحداث الباب الثاني فبما زيادة قدرها ١٥٥٣ ج.م. نشأت من زيادة ٤٣٩ ج.م. في بند ١ المفازين . بسبب السبب في زيادته إلى مشتري الخانات واقتناء الآلات والمساكنات اللازمة للأعمال الصناعية التي لا تزال في ازدياد بهذه المصلحة ومن أدرج مبلغ ٣١٣,٣١٣ ج.م. الذي كان مقررا لمصاريف مدرسة الحقل الصناعية ضمن اتحادات الباب الثالث .

٣٧ - أما الباب الثالث فإن اتحاداته بلغت ٥٢,٩٤٣ ج.م. من ذلك : (أولاً) مبلغ ٤٢٠ ج.م. عن مهمات وخامات لبناء سجن الجبل بمزعة طره مرحل من السنة الماضية لعدم التحكيم من صرفه .

- الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اعتماد ١٩٠,٠٦٠ جنيتها باب ٢ (مصاريف عمومية) .  
 أصوات : موافقون .  
 الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتماد المطلوب .  
 الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اعتماد مبلغ ٤٤,٩٤٣ جنيتها باب ٣ (أعمال جديدة) .  
 أصوات : موافقون .  
 الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتماد المطلوب لهذا الباب .

### ملاحظة عامة

٤٢ - قد لاحظت اللجنة من الإحصاءات على الاحصاءات أن عدد الجنائيات يجمع أنواعها في السنة الشهور الأولى من سنة ١٩٢٧ اقتضائية فنزاد عن مثله في نفس المدة من سنة ١٩٢٦ إذ بلغ مجموعها في المدة المذكورة من سنة ١٩٢٧ ، ٣٥٥٣ جنائية على أنها كانت فيما يقابلها من سنة ١٩٢٦ ٣٠٠٠ جنائية فقط فتكون هناك زيادة قدرها ٥٥٣ جنائية وقد ذكر بالملحق رقم (١) البيان التفصيلي عن الإحصاءات المذكورة كما ين أيضاً بالملحق رقم (٢) إحصاء تفصيلي آخر عن أنواع الجنائيات التي حصلت في انفس السنوات من سنة ١٩٢٣ الى سنة ١٩٢٦ وعدد كل نوع منها ، وهو أمر يدعو اللجنة الى لفت نظر الحكومة الى هذا الموضوع بما يستحقه من الرعاية والاهتمام ومثلها على مطالبة الحكومة بالمبادرة بتنفيذ أوجه الإصلاح التي ورد ذكرها قبلا سواء فيما يخص بنظام البوليس أو الخلفاء أو نظام اختيار الموظفين الإداريين المدافلين بالسر على الأمن في البلاد وتغيير طريقة تنفيذ الوظائف الإدارية المتبعة الآن .

هذا وقد ورد في تقرير لجنة المالية بمجلس النواب أنها تتباحث مع مدير الأمن العام في الوسائل التي تؤدي الى إصلاح هذه الحال ووصلت في بحثها الى بعض النتائج التي ذكرتها بتقريرها وهي :

- (١) لا بد من جعل الاشراف على الأمن في مقدمة الشؤون التي تهتم بها الإدارة الرئيسية لوزارة الداخلية إذ لاحظت اللجنة أن هذه الإدارة مرهقة بشئ كثير من الشؤون الثانوية التي يجب أن لاتأخذ من وقت التأمين على أمور الأمن العام ما يصرفهم عن عملهم الأساسي .
- (٢) لا بد من حسن اختيار الموظفين المحليين المطالبين بالمهر على الأمن في البلاد فقد تدل التجربة على أن تحسين الأمن أو اختلاله مرهون بنسبة كبيرة على الاختيار .
- (٣) لا شك على أن الساع صرافي البلاد وازدياد عدد السكان وما دلت عليه التجربة من أن الاقتصاد على حراسة السكك بالأرياف دون المزارع والطرق لا يحقق الأمن ولا شك أن كل ذلك يحصل من اللازم البحث في تحسين نظام البوليس والخفر بما يضمن المصلحة العامة ولو أدى ذلك الى تضحية مالية .

في السجون العمومية حيث يتغلطون بالمجرمين اختلاطا قد يكون سببا في إعاقة صلات بينهم يستفيد منها الأشقاء بعد خروجهم من السجن للاختلال بالأمن وراثت أن ينحصر هؤلاء الساکر والخلفاء أمكنة تحول دون مثل هذا الاتصال وهي ملاحظة بوجهة توافقي عليها هذه اللجنة ونقلت نظر الحكومة الى وجوب ملاحظة هذا الخطر من الآن .

٤٠ - وقد كان البرلمان حين نظر ميزانية السنة الماضية لفت نظر الحكومة الى الاهتمام بأمر السجون والمسجونين طالباً ملاحظة ما في النظام الحالي من عيوب فصرح وقتئذ دولة وزير الداخلية أنه سيجني بالأمر من كل الوجوه وسيحصل بنت الحالة بحثا دقيقا يؤدي الى اصلاح حقيقي فاستلمت اللجنة عام تم في هذا الأمر فأجابت وزارة الداخلية بما يأتي :

”تحقيقا لما وعدت به الحكومة في الدورة السابقة اهتمت الوزارة باصلاح حال السجون فألفت لجنة لوضع تشريع يتضمن أوجه التحسين المطلوب مثلت فيها جميع المصالح التي لها علاقة بالسجون .

وقد باشرت هذه اللجنة أعمالها واتهمت من وضع تشريع خاص بالمجرمين الاحداث والتشردين وتعديل النظم الداخلية للاصلاحية مع ادخال نصوص خاصة بمسئولية الآباء الذين يهملون أبنائهم وبمكانات الاحداث .

كذلك عتبت اللجنة بدرس موضوع السجن السياسي وقدمت به تشرها خاصا .

كما وأنها قررت إنشاء نظام خاص بمن يزيد عمرهم عن ١٦ سنة ، أما باقي المعلومات التي اشير اليها في التقرير وكذا بعض مواضع أخرى خاصة باصلاح حالة السجون في رأيت قيد البحث في اللجنة “.

هذا وقد عادت اللجنة أن لجنة اصلاح السجون قررت أيضا إنشاء مصبح لضحايا المخدرات .

أما فيما يخص بالتشريع الخاص بجرائم الفسقان هذا التشريع موجود الآن أمام لجنة الداخلية بمجلس النواب .

٤١ - وبناء على جميع ما تقدم تكون المبالغ المطلوب اعتمادها لهذا الفرض هي كالتالي ، وقد أقرها مجلس النواب :

- ١٥٢,٨٩٦ باب ١ - ماهيات وأجروصريات ( كما هو في المشروع )  
 ١٩٠,٠٦٠ ٢ - مصاريف عمومية ( « » )  
 ٤٤,٩٤٣ ٣ - أعمال جديدة ( بعد زيادة ١٣,٠٠٠ ج ٢٠ لمدرسة الحقل الصناعية )

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما واكبه اللجنة وعلى اعتماد مبلغ ١٥٢,٨٩٦ جنيتها باب ١ ( ماهيات وأجروصريات ) ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتماد المطلوب لهذا الباب .

(١) آخر المسق رقم (٤) لهذه المضبطة .  
 (٢) آخر تحقيق رقم (٥) لهذه المضبطة .

يكون سببا من أسباب ازدياد عدد الجنائيات اوراق موظفي الأمن العام في الأقاليم بأعمال غير أعمالهم الأساسية . وعليه أرجو ألا يكلف مدير الأمن العام بعمل غير عمله وكذلك باقي رجال الأمن العام وأرجو أيضا أن يصحح اختيار الموظفين المكلفين بالسهر على الأمن العام في البلاد وأن ينظر إلى هذا الموضوع نظرة جديده ولعل هؤلاء الموظفين يسرون بعد ذلك و عملهم معرا حسنا يصون الأمن في البلاد التي نحن من اضطراب جله .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) - أريد أن ألفت نظر حضراتكم الى أمر ظاهر تمام الظهور في الأحصاء الواردة في الملحق رقم ٥ الذى يتضمن المقارنة بين عدد الجنائيات التي وقعت في السنة الثمور الأولى من العام الماضي وما يقابلها في هذا العام ومنه تتبين "أسباب الحقيقة في وقوعها دون حاجة الى الرجوع الى مباحث أخرى .

فلو أننا تبينا أنواع الجنائيات المتلفة لوجدنا أن مجموع الزيادة فيها ١٨٢ جنائية قتل وشرع فيه وليس سبب وقوعها الضائقة المالية أما السبب فهو كما تعلمون ما يوجد بين العائلات من الضغائن والأحقاد التي تؤدي في آخر الأمر الى الانتقام وسفك الدماء . فلو أن الحكومة أزاء هذه الحالة السعي جهد المستطاع في اصلاح ذات البين بين العائلات . فذا وفقت لى ذلك أمكن أن يقل عدد الجنائيات ويؤيد ذلك ما تزعمه أيضا حضرة في تلحق المذكور من فروع ٢٠٨ جنائية حريق وهذا بالضبط ليس بصدفة المالية وإنما سببه ما ذكره من الضغائن والأحقاد الكامنة في نفوس هذه العائلات فإذا بذلت الإدارة جهدها في الاصلاح بين العائلات التشنائية وأمكتها اختيار الرجال المشهود لهم بالاستقامة سواء في الصلابة أو في الوليوس لأمكن زوال كثير من هذه الضغائن والأحقاد .

أما الباقي من عدد الجنائيات بعد ضم جرم الحريق وتقتل والشروع فيه الى بعضها فهو ١٥٣ جنائية ١٢ "تلافى مزروعات ١٩ "تسميم موش وكل هذه الأنواع من أجنائيات التي يرجع السبب فيها أيضا الى الضغائن بين العائلات التي يجب السعى فاصلاح ذات بينها واختيار من يقوم بهذا الاصلاح اختيارا موقفا .

أما السرقات فمعددها كما هو مبين بالملحق ٦٣ "فى نحو التسعم من مجموع الجرائم فلا دخل انقلص الضائقة المالية في ازدياد لجرائم وانا لأعجب خفيفة هي التي شرحتها وهى ما ألفت نظر حضراتكم اليها .

حضرة حافظ عابدين بك - ما من أحد يتكلم حالة الأمن في البلاد تسمير من سواه الى أسوأ مع أن لجنة تسمية مجلس الشيوخ تتقدم حيا بخلق الوظائف الجديدة لتحصين حالة الأمن في البلاد فذلكم يتكفى أن انتهى معها في هذا الرأى .

ليس في خلق الوظائف ولا في الاكثار منها ما يفضي على هذا لاخلال بالأمن وإنما يفضي على إيجاد الموظفين الأكفء الذين يعملون لمصلحة البلاد دون مصلحتهم .

اننى أقول وأنا في شقة التألم ان الموظف وخصوصا الإدارى أصبح لا يشر بالواجب الملقى على عاتقه والذي يجب أن يشر به أثناء قيامه بعمله .

وتوافق اللجنة على هذه الاقتراحات لأنها لو اتبعت تؤدي حتى الى تحسين يذكر في الحالة السيئة التي عليها الأمن العام وترى أنه في إنشاء وظيفة ثانية لوكيل وزارة الداخلية ما يساعد على تحسين الحال اذ يمكن أن يتفرغ أحد الوكيلين لمسائل الأمن العام وما يتعلق بها .

هذا وقد ذكرت لجنة المالية مجلس النواب أيضا في تقريرها أنها بحثت في موضوع نظام المباحث الجنائية المعمول به الآن وما وجه اليه من الانتقادات ففضلت أن تستمر التجارب الخاصة بهذا النظام مدة ما لأنه لم يرض عليه وقت كاف يسمح بالتصديق من نتائجها وهذه اللجنة توافق على ذلك .

حضرة محمود أبو النصر بك - ذكر سعادة وكيل وزارة الداخلية أن عدد الجنائيات زاد في خلال السنة الثمور الفائتة بمقدار ٥٥٣ جنائية من عددها في السنة المقابلة لها من سنة ١٩٢٦ ، وقد اعتمدت في ميزانية تلك السنة مبلغ ١٢٩٠٠٠ جنيه لتعزيز قوة البوليس . ورجال البوليس هم حراس الأمن في البلاد ، وقد انقضت السنة الثمور الماضية والبلاد في هدوء تام وأطمئنت .

فما بالنا نرى هذه الزيادة العظيمة في عدد الجرائم ؟

وظائف جديدة يزيد عددها عن الأربابية قد أُنشئت وأعطى المل الذى طلب لها ، وحال البلاد حال انماق وأشلاف فهل لسعادة وكيل الداخلية أن يدلنا على الأسباب الحقيقية لازدياد عدد الجنائيات تلك الزيادة الغريبة التي لا تتفق مع الظروف والأسباب التي أشرت اليها ؟

سعادة على جمال الدين باشا (وكيل وزارة الداخلية) - أن السبب في ازدياد عدد الجنائيات ظاهر وهو الضائقة المالية في البلاد .

حضرة محمود أبو النصر بك - أثور الضائقة المالية الى هذا الحد ؟

سعادة محمود رشاد باشا - كنت أريد أن أكلم فيما تكلم فيه حضرة محمود أبو النصر بك فقد سأل حضرة عن السبب في زيادة عدد الجنائيات ٥٥٣ جنائية في السنة الأشهر الفائتة وقد سمعنا من سعادة وكيل الداخلية أن سببها هو وجود الضائقة المالية في البلاد ولكنى أنعجب الى سبب آخر وهذا يظهر لحضراتكم من المباحثات التي جرت بين لجنة المالية مجلس النواب وبين سعادة مدير الأمن العام وما وصلت اليه في بحثها من النتائج التي ذكرتها في تقريرها وهى :

(١) لا بد من جعل الاشراف على الأمن في مقدمة الشؤون التي تنسب بها الادارة الرئيسية لوزارة الداخلية اذ لاحظت اللجنة أن هذه الادارة مرهقة بشيء كثير من الشؤون الثانوية التي يجب أن لا تأخذ من وقت القائمين على أحوال الأمن العام ما يصرفهم من عملهم الأساسي .

(٢) لا بد من حسن اختيار الموظفين المحليين المطالبين بالسهر على الأمن في البلاد فقد دلت التجربة على أن تحسين الأمن أو اخلائه مرهون بنسبة جيدة على الاختيار .

يتمين من سعادة مدير الأمن العام مع اللجنة المشار اليها أنه يريد أن يقول هذه النتيجة ، وانى أستصح أن يريد القول اما صراحة أو تلميحا أنه مرهون بعمله لا يمكنه من ذلك عمله الأساسي وأزيد على ذلك أنه قد

ولما طلب من حضرته تعديل الوظائف التي يمتن بها أراد أن يقتصر من هذا المأثور فذكر عن مشروع قدم لمجلس النواب وهو مشروع إنشاء ديوان لمراقبة حسابات الحكومة الذي وضع بناء على قرار من البرلمان وهذا لتبديل فاسد. على أن الجهة المالية تمت دائما العناية الخاصة بأمر إنشاء الوظائف الجديدة عند ما يطلب إليها وأنت كانت هناك ألسنة تبيت في أمر التكلم في إنشاء الوظائف وجوب الاقتصاد فيها فهي ألسنة أعضاء لجنة المال ومقررها . وهي لا يمكن أن تسمح بإنشاء وظيفة لا عمل لها إرضاء لشخص ما وهي لا تشترط في ذلك الا الى ما تقتضيه المصلحة العامة وسعها .

تختص وزارة الداخلية بمسائل الأمن العام والشؤون الصحية والمجالس البلدية ومسائل أخرى كثيرة . ليس من الظلم أن يحمل لكل واحد القيام بهذه الاعياء في هذه الوزارة المنتشرة الأجزاء ووزر الداخلية كما تعلمون لا يمكنه ليعرض لكل أعمال وزارة لأنه فضلا عن قيامه بأعمال وزارته فانه يباشر الأعمال العامة للدولة بصفته رئيسا فليس الوزراء فاذا قيل لا تخففوا عن كاهل الوكيل الحالي بتعيين زبيل له وكان من وراء وجود هذا الزبيل قائمة للعمل بحيث يمكن لأحدهما أن يتفرغ للأمن العام وقد رأيت زيادة الجبايات التي يجب العناية بأمرها والتي يرجع سبب وقوعها الى ما في نفوس المائلات من الضائقات والأحقاد وأنت تعلمون أنه ليس من السهل إزالتها . فهل اذا طلب اليها بعد ذلك إنشاء وظيفة وكيل ثان لوزارة الداخلية تضمن بها ؟ أمام كل هذه الأسباب التي شرحتها ترون أن الحكومة عسفة في طلب اعادة وظيفة وكيل ثان لوزارة الداخلية ولست أقهر سببا لهذه الضججة التي أثارها حضرة حافظ طابدين بك . (تصفيق)

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أعتقد أن فيها فاه به كل من مسعادة وكيل وزارة الداخلية ومسعادة مقرر لجنة المالية الكفافية للرد على الاعتراضات التي قامت حول هذه المسألة . ثم ان الكارثة المالية هي السبب الأكبر في ازدياد الجرائم في البلاد . تلك الكارثة التي أطو طيكم ما قيل عنها في خطاب المرش هو :  
هولاءه مني وشغل بال حكومتكم الصمر المسائل التي نزل بالبلاد من جراء سوق القطن .

فهل يصح أن ننسحق بهذه الكارثة التي أعم لها ملك البلاد ونقول انه لم يكن لها أية أهمية في ازدياد الجرائم ؟

لقد قبض الله البلاد في هذا الزمن وزارة رشيدة ملكت مسلحا حسنا فأوجدت وسائل أدت الى هزيمتها من القطن في داخل البلاد بما ترتب عليه منع زيادة عرضها في الأسواق فارتفع سعر السكاريديس من ثلاثة وعشرين ريالاً الى ثلاثة وثلاثين ريالاً وارتفع سعر الشون من خمسة عشر ريالاً الى خمسة وعشرين ريالاً . فالسياسة الرشيدة التي سلكتها الوزارة في هذا الشأن هي التي أنجبت هذه النتيجة الحسنة .

يعترض حضرة حافظ طابدين بك على تعيين وكيل ثان لوزارة الداخلية ويستكشف الأيام أن في تعيينه قائمة كبرى للأمن العام إذ كيف يكون لوزارة المالية مثلا وكيلان ولا يكون لوزارة الداخلية وكيلان أيضا مع أنها هي المهيمنة على مرافق البلاد وأعمالها وإسمة منتشرة .

قد يكون لئلا هذا الموظف ضرره وهو انه اذا قام بعمله وقدر الواجب الملقى على عاتقه من التدبير فانه لا يجد ما يشجع هذا الشعور لان الحالة لا تشجع الموظف على القيام برأيه . أقول ذلك وألأم بئلا القوادمان الموظف أصبح يرى غيره من يقولون عنه كفاءة في العمل ودراية به يتقدمون عليه بسبب الحسوية أو بأى سبب آخر بينما هو يتأخر عنهم .

لذلك لا أرى مطلقا رأى لجنة المالية في أن خلق الوظائف الجديدة يؤدي الى اصلاح الأمن العام في البلاد وإنما أرى أن هذا الاصلاح يأتي من طريق خبرة الموظف وشعوره بالواجب أثناء تأدية عمله والعمل بتراحة ومن غير تحيز الى جهة دون الأخرى لأن هذا التحيز يسبب الحقد الذي يدفع الى الاستقام .

لقد قال مسعادة المقرر يحق أن معظم الجرائم سبب من الاستقام والواقع أن الاستقام تأتيه فيما يطلب من عدم شعور الموظف الإداري برأيه وعدم وضع نفسه في مركزه الملائق بها لتيسير لبعض دون البعض الآخر . فتتركه بذلك الضائقات وينبغي عليها استقام .

لقد قلت هذه الكلمة على مضض وما كنت أريد أن أقولها لولا ما يطلب اليها اليوم اعتماد إنشاء الوظائف الجديدة بحجة أن إنشاء هذه الوظائف يسبب اصلاح الأمن العام .

على أن خلق الوظائف الجديدة يتنافى رغبة البرلمان من سنة ١٩٢٤ ...  
حضرة عبد العزيز رضوان بك - أرجو حضرة العضو المحترم أن يبين الوظائف التي يقول عنها .  
أصوات : أي وظائف .

حضرة حافظ طابدين بك - لقد قرر البرلمان إنشاء كل وظيفة تخلو وذلك لعدم تمثيل الخزانة أكثر مما تحمله الآن وجريا على سياسة الاقتصاد التي سار عليها البرلمان من عهد انتصاه فكيف تخالف الآن هذه الرغبة . وهل يصح ونحرم تشكو من الضائقة المالية أن نوافق على خلق وظائف لا داعي لها .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك - نرجو أن تذكر الوظائف التي تمتنها .  
حضرة حافظ طابدين بك - أذكر على سبيل المثال مشروعا تقدم الى مجلس النواب بإنشاء ديوان لمراقبة حسابات الحكومة . ان الوظائف تخلق لخدمة الأشخاص لا للمصلحة العامة .

وقد سبق لي أن اعترضت على ذلك عند بدء النظر في ميزانية وزارة الداخلية وأرى في هذه المخططة مخالفة لرغبة البرلمان .

مساعدة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لم يطلب في ميزانية وزارة الداخلية اعتماد إنشاء وظيفة جديدة خلاف وظيفة وكيل ثان للوزارة لا أقول ان هذا إنشاء بل هو اعادة لوظيفة كانت موجودة بالفعل وألفت منذ سنتين وقد عرض الأمر على حضراتكم في جلسة سابقة فأقرتموه ماعدا حضرة حافظ طابدين بك ولا أقهر منى العودة الى الكلام في أمر محرو .

أما ديوان المحاسبة الذى تكلم فى شأنه حضرة حافظ عابدين بك فرغما من أنه لم يكن موضع بحثنا الآن ، فأنزل انشائه مجازة ما تسير عليه الدول الشمدنية ولا علاقة بينه وبين مسألة الأمن العام .

فأرجو أن نستمر الآن فى نظر الميزانية حتى ننتهى منها فى الوقت المناسب .

حضرة حافظ عابدين بك - يظهر لي ما أبداه حضرة عبدالعزى رضوان بك أنه فهم أى أقصد أشخاصا معينين ومسائل خاصة فكأنه لا يعرف مبلغ اهتمام البرلمان لتخفيف العبء عن الميزانية وتحليل عدد الموظفين ومرباتهم الى أقل حد ممكن وأنه قد شكلت لجان للنظر فى الطريقة المثل التى تزدى الى هذا الغرض ، ففى كل هذا ونسى أنى قدمت اقتراحا بمشروع قانون أرفقت به مذكرة تفسيرية تبين الطريقة العملية التى تزدى لافاض ما يتناوله كبار الموظفين من المميزات وقد أشير على بسبعه موقعا لوجود ظروف تقتضى ذلك . ثم لما قست أن خلق وظيفة جديدة يتألف رغبة البرلمان وما تشهده الأمة من الانقضاء وأنا نعمل على خلاف ما تقولوا وضرت لذلك مثلا بوظيفة وكل ثان للداخلية وانشاء ديوان المحاسبة ، قام حضرة عبدالعزى رضوان بك وأخذ يشوه قصدى ويطعن فى قوى وينسب لى أهراضا شخصية وقد كان واجب الزمالة واليافعة يقضى عليه بالأل ينسب لى ذلك . فانا هنا لا أعرض لشخص معين وإنما أقول كلمتى قدفا عن الحق وقياما بالواجب الذى تفرضه لى عضورى بمجلس ولا زلت أقول الآن بأعلى صوته أن خلق الوظائف الجديدة يتألف الرغبة التى أبداها البرلمان فى وجوب الاقتصاد .

أما أقول لى سبب زيادة الجرائم يرجع الى الضائقة المالية فانى لا أوافق عليه اذ أننا لو وجدنا الى سنة ١٩١٤ أنى كانت الأزمة المالية ليست مستعكة لما وجدنا الجرائم وتقتد زادت لهذا السبب .

ولا زلت أقول أن الموظف أصبح لا يقوم بالواجب المفروض عليه لأنه يرى أن حقه مهضوم كما سبق أن بينت ذلك .

رقت إبسة للاستراحة فى الساعة السابعة مساء .

أعيدت الجلسة لساعة السابعة والستة الخامسة والتالين مساء .

الرئيس - قتم حضرة الشيخ شافى : ووتيه اقتراحا يطلب فيه إعادة المناقشة فى المثل الخاص بمرتب : خربان شافى لم توافق عليه لجنة انالية مجلس الشيوخ وأقرها مجلس على ذلك .

قلى الاقتراح وهذا نصه :

حضرة صاحب العزة رئيس مجلس الشيوخ (بالباب) : الألفم

بمدا احترام أرجو أخذ رأى المجلس نحو العودة لمناقشة كصص المادة ٣٦ من اللائحة الداخلية فى حذف مرتب العرين من باب - أ - ماهايات وأجر ومربيات بتقرر لجنة المالية قسم ٨ لوزارة الداخلية لتبدي المجلس ما فى حذف هذا المبلغ الضئيل البالغ قدره ١٢٤٩ جنيها من الذين على قبلة أولاد مل ويغيرها من اكتسوا هذا الحق من مائة وعشرين سنة من عهد المنصور له المرحوم محمد بك باشا خديوى مصر ولحضرتكم الشكر ما الشافى أبو وانية

أنى أرجو من حضرة العضو المحترم أن يكفى هذا البيان ولا يكون لى منه شأن آخر (ضحك) .

أما قول حضرة بأن الوظائف تخلق لاختصاص معين فكلام لا يصح أن يقال فى هذا المجلس .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افتدى - أنى أسف كل الأسف لأن حضرة حافظ عابدين بك قد رى الادارة بتهمة شواء وهى عدم قيام موظفيا بالواجب عليهم .

وردا على ذلك أقول أنه وان كان يوجد فى وزارة الداخلية بعض موظفين لا يؤمنون بواجبهم خير قيام - كما قد يوجد ذلك فى الوزارات الأخرى - فانى أقر أن أكثر موظفى وزارة الداخلية يقومون بواجبهم على الوجه الأكمل ، غير أننا نرجو أن توجه وزارة الداخلية حاية خاصة فى اختيار رجال البوليس خصوصا فى المدن الكبرى التى يكثر بها عدد الأجانب اذ أن لدينا مثلا مشاكل سياسية بشأن الأجانب وهى يسمل حل تلك المشاكل حسن اختيار رجال البوليس وتصرفهم فى أعمالهم ، وهى أنه يوجد فى البلاد عدد غير قليل من الشبان المتعلمين فى المنكر استخدامهم فى وظائف البوليس والانتفاع بهم وحسنه ملاحظة توجه اليها نظر وزارة الداخلية حتى تحسن حالة الأمن العام .

أما فيما يخص بالأقاليم فلا شك أن الجرائم التى أشار اليها سادة مقرر لجنة المالية يرجع سببا الى الضعائن الموجودة فى النفوس ونزيم من الوزارة أن تصعد مشورا لرجال الادارة ليقوموا بتأليف لجان قضا المنازعات .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لحضرة العضوان بقت نظر الحكومة الى أمر معين وهكسمة أن تختار طريقة التنفيذ .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افتدى - نعم يجب أن تتم الحكومة ونشيط عليها ... ..

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لكن لا نرمس لما طرقا معينة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افتدى - لى أن تشير لى احكومة ونرمس لما كل شىء بما لنا من الخبرة والمعلومات ، نحن نخل الأمة ونعرف مواطن القاء ونصنف العلاج اللازم .

وأرى أنه يجب أن تتم الوزارة بالفرق الطوافة فى البلاد لأن ذلك مما يؤدى الى استتباب الأمن .

حضرة سيد الله سليمان أبانله بك - لقد بين سعادة محمود شكرى باشا بعبارة متينة سلسة سبب زيادة الجرائم ، ثم تكلم حضرة حلفظ عابدين بك كثيرا تضاع الوقت فى مناقشات خارجة عن الموضوع .

فأرجو أن تحصر المناقشات فى المواضيع التى نعرض عليها ولم تكن قد أصدرنا فيها قرارا اذ الواقع أن مسألة وكل ثان لوزارة الداخلية وافق على انشائها مجلس النواب كما وافق عليها مجلس الشيوخ .





مرسوما بإنشاء الوزارة المذكورة إذ جعلها معين وزير للصحة لأنه يستطيع  
إذ ذلك درس حالة مصلحة الصحة العمومية ويأمن ما يجب أن تشملها  
اختصاصات وزارة الصحة .

وترى هذه اللجنة الموافقة على ذلك لأن حالة البلاد الصحية متفجرة إلى أشد  
الغاية ، وفي اشتغال وزير بالأعمال الصحية دون غيرها فائقة بحسبة نحو  
تحسين الحالة الصحية في البلاد .

وتعتبر اللجنة أن ما تقدم إجابة للاقتراح المقدم من حضرة صاحب العزة  
محمد زكي عبد الرزاق ملك الصو بالمجلس ، والذي أحيل على اللجنة بتاريخ  
٢٨ مارس سنة ١٩٢٧ ، ولتقدم من طلب جعل مصلحة الصحة العمومية  
وزارة قائمة بنفسها ، هذا ولم يطرأ تغيير على موضوع الأقسام العمومية سوى  
زيادة وظيفة الوزير إذ دعى عدد الموظفين العاملين لهذا القسم ٣١٣  
كما كان في السنة الماضية .

#### (ب) الإدارتين الصحية والطبية

أما المنشآت والتوسيعات التي تضمنها المشروع فهي كما يأتي :

#### ١ - أولاً - الإدارة الصحية :

( ١ ) تخصيص ستة مراكز أقسام ثوان بالأقاليم .

( ٢ ) إنشاء مكتب صحة ثان في حي السيلة زينب ومكتب صحة جديد  
بمصر بالجديدة .

( ٣ ) إنشاء مدرسة لتفريع العمل الصحيين يستعاض بهم عن الخلاطين  
الصحيين قريبا .

وترى اللجنة الموافقة على اعدين الأولين لأنهما ضروريان وفيضان من أمر  
مراقبة الحالة الصحية في القطر ويعين على تحسين الحال وقد أوردت لها  
ثمان وظائف أطباء من الدرجة السادسة ضمن وظائف الإدارة الصحية .

٨ - أما العمل الثالث وهو إنشاء مدرسة لتفريع العمل الصحيين  
يستعاض بهم عن الخلاطين الصحيين تدريجيا ولتفرله في هذا العام مبلغ  
١٦٣٢٢ ج . والذي قيل عنه في المذكرة الإيضاحية أن تكلفته ستزيد سنة  
فستة إلى أن تبلغ نحو ٣٥٠٠٠ ج . في سنة ١٩٣٦ فقد تبين أنه مشروع  
يرمي إلى تحقيق بعض حامل الشهادة الابتدائية أو ساقطها مبادئ قانون  
الصحة مدعة سنة ثم يحصل تعيينهم في البلاد بدلا من حلاق الصحة الموجودين  
الآن براتب يبدأ بخمسة جنيهات ويبقى بخمسة جنيهات شهريا وقد علمت  
اللجنة أن تكليف هذا المشروع لا يتفق مع حد مبلغ ٢٥٠٠٠ ج . الذي  
قيل في المذكرة الإيضاحية أنها ستبلغه في سنة ١٩٣٦ بل ظهر من البيان  
الذي قدمته مصلحة الصحة أن هذه التكاليف تنصل في سنة ١٩٤٠ إلى  
٣٧٠٠٠ ج . ومستعمل في نهاية تنفيذ المشروع أي في سنة ١٩٥٢ إلى  
٧٥٠٠٠ ج . تخريبا وبما على ذلك سيكون مجموع ما يتكلفه المشروع من  
أول البدء فيه إلى تامة بما فيه مخرجات العمل مبلغ ٩٤٧٠٠٠ ج . ٢٠ م  
يكلف الحكومة بعد ذلك سنويا ما يقرب من ٨٠٠٠٠ ج . ٢٠ م

عدد	١٢	أطباء	... ..	»	خاصة
	٦٧	أطباء	... ..	»	سادسة
	٢٩	مولدات	... ..	»	سابعة
	٤	ممرضات من الدرجة الأولى	... ..	»	» (موقتات)
	٤	مفتشات	... ..	»	»
	١	مفتش صيدليات	... ..	»	خاصة
	٩	مساعدين صيدلية	... ..	»	سابعة
	١	ملاحظ المحلات المضرة بالصحة	... ..	»	»
	١	مهندس صحي	... ..	»	خاصة
	٤	معاون (للمستشفيات)	... ..	»	حرف (ب)
	٢	مساعدين إداريين	... ..	»	درجة سادسة
	٤٤	كتبة منهم عدد ٤ حرف (ب) وعدد ٤٠ حرف (ج)	... ..	»	»

١٨٨

(ثانيا) زيد في المقرر الوظائف الخارجة عن هيئة العمل مبلغ ١٧٤٧٩ ج . ٢٠  
بسبب زيادة ٤١٣ وظيفة في جميع الخسمة انطاريين عن هيئة العمل  
والعلاوات الإضافية .

(ثالثا) زيد مبلغ ٤٩٢ ج . ٢٠ في المرتبات المختلفة المبنية بالصنفين  
٢١٤ و ٢١٥ من المشروع .

٤ - وبمخصص اعتمادات الباب الثاني يرى أن مبلغ ٥٨٤٠٥ ج . ٢٠  
قيمة الزيادة الموجودة فيها قد تناولت أغلب بنود هذا الباب فلها مبلغ  
٥٨٨٥ ج . ٢٠ في بند مصاريف انتقال وبدل سفرية ونقل ومبلغ ١٢٣٩٤ ج . ٢٠  
في بند ٣ أقدية ومبلغ ١٠٢٧ ج . ٢٠ في بند ٨ مصاريف ثرية ومبلغ ٣٣٣٩٩ ج . ٢٠  
في بند ١١ توريدات عمومية ومبلغ ١٨٦٣٧ ج . ٢٠ في بند ١٢ كسوى .

٥ - وأسباب الزيادة المتقدم ذكرها في اعتمادات البابين الأول والثاني  
هي : (أولا) ادماج الاعتمادات الإضافية التي أقرها البرلمان في الدور الماضي  
تحت تسمية قسم الأبحاث وإنشاء خمسة مستشفيات لانتكستوما وثلاثة  
مراكز لرعاية الطفل ضمن البنود الخاصة بها في المشروع الحالي بدلا من ظهورها  
تحت اعتمادات كتلة واحدة و (ثانيا) اشتغال المشروع الحالي على أمر تحويل  
مصلحة الصحة إلى وزارة ومنع المنشآت البلدية وأعمال التوسع سواء  
بالإدارة الصحية أو بالإدارة الطبية والتي سيأتي ذكرها فيما بعد .

#### (١) الإدارة العامة :

٦ - أن أول ما تضمنه هذا المشروع هو إنشاء وظيفة وزير وقد جاء  
هذا الإنشاء مطابقا لأحدى رغبات البرلمان التي أشار إليها أثناء نظريته  
مصلحة الصحة في السنة الماضية ولتصريح أدلى به دولة رئيس الوزراء  
وقد أشار إليه خطاب العرض الأخير وقد وافق مجلس النواب على  
إنشاء الوظيفة المذكورة وأقر الاعتماد اللازم لها وقدره ٣٠٠٠ ج . ٢٠ وذلك  
بعد أن صرح دولة رئيس مجلس الوزراء أن في البنية إنشاء وزارة الصحة هذا  
العلم وأنه موافق البرلمان على اعتماد وظيفة الوزير فإن الحكومة تستعبد

الصحة ويحل محل عيوب هذا المشروع ولكن ينشئ لها أيضا الوقوف على الأنظمة الصحية المتبعة في البلاد الأجنبية وعند الفراغ من هذا البحث تقدم للجلسة بمشروعها مع الاحتجاجات اللازمة له ليقدر المجلس ما يراه .

وهذه اللجنة توافق على ما تقدم ذكره لأنها لا ترى فائدة من العمل بالمشروع بالحقبة التي قلمت بها مصلحة الصحة إذ لا يصلح على تحسين حالة الرقابة الصحية في البلاد غداً لا تزيد إعمارهم من خمس عشرة أو ست عشرة سنة على الأكثر لا يمتحنون في دراسة مبادئ الصحة إلا سنة واحدة ولأنه يجب في نظر اللجنة تطبيقاً لأحكام الدستور أن يبدأ أولاً بعرض مشروع قانون بإنشاء هذه المدرسة على البرلمان ليفحصه ويبدى رأيه فيه حتى إذا ما أقره طلبت الحكومة الاعتبارات اللازمة لتنفيذه ويضاف إلى ذلك ما هو ظاهر من أن هذا المشروع يحمله الحاضرة لا يمكن تعميمه إلا بعد ٢٥ سنة ويكلف البلاد نحو مليون جنيه في سنة ١٩٥٢ وستكون مصروفاته السنوية بهذا الترتيب المذكور حول ٨٠٠,٠٠٠ ج.م إذ نتظر اللجنة أنه في مجرمة النخس والعشرين سنة سيخرج من مدرسة الطب المصرية ومن ينتقل من المصريين علوم الطب في البلاد الأجنبية عدد يزيد كثيراً من العدد الذي ستخرجه مدرسة العال الصينيين المذكورة ويسد الفراغ الذي ترى مصلحة الصحة إلى سده بؤلاء العال الذين لا يرس منهم خير كثير وسيكون شرم أكثر من تفهمهم وتعتقد اللجنة أن مشروع تعميم الأطباء يمكن وأسهل في التنفيذ من مشروع العال الصينيين .

٩ - ثانياً - الإدارة الطبية .

فيما يخص بأمر وقاية الطفل :

(١) إنشاء قسم جديد بصوم المصلحة .

(٢) إنشاء مركز لرعاية الطفل في كل من مديري الغربية وبن سويف .

(٣) إنشاء أربعة مستشفيات منتقلة لرعاية الطفل بالقطر .

(٤) إنشاء ثلاثة أقسام لرعاية الطفل ملحقه بمستشفيات الاسكندرية وأوسط وبها .

(٥) توسيع قسم رعاية الطفل الملحق بمستشفى قصر العيني .

فيما يخص الأمراض المستوطنة وهي البلهارسيا والانتكستوما والبلهاريا الخ

١ - إنشاء قسم جديد بصوم المصلحة .

٢ - إنشاء صبة مستشفيات منتقلة .

٣ - إنشاء خمس مبانى للدارس الأميرية .

٤ - إنشاء قسم للانتكستوما وملحق بمستشفى الاسكندرية .

٥ - إنشاء قسمين للانتكستوما وملحقين بمستشفى بريم وملوى .

٦ - توسيع مستشفى الانتكستوما بمدينة القاهرة .

فيما يخص بالردم

(١) إنشاء ثلاثة مستشفيات منتقلة .

(٢) إنشاء فرع للردم بمستشفى أسوان - أدرج له بالمشروع مبلغ ١,٥٣٥ ج.م ثانياً في هذا العام . أما المبالغ اللازمة لإدارته فستدرج في ميزانية العام المقبل .

وقد تقرر أن نظام العامل الصحي عمل به في فرنسا ابتداء من سنة ١٨٠٠ ثم حملت الشكوى منه إذ تقدم مشروع قانوناً بالنفاذ في سنة ١٨٤٧ و ١٨٧١ فألغى منها في سنة ١٨٩٢ كما حصل الفأزه في سنة ١٨٩٦ من الجزارين وى سنة ١٨٩٧ من جميع المستعمرات القريقية .

وقد أوردت مصلحة الصحة أن الأسباب الداعية لهذا المشروع تنحصر في :

أولاً - أن الحلافين الصينيين هم المثلون لمصلحة الصحة في القرى وهم يقومون بتقديم المعلومات الصحية من قرىهم تحت إشراف طبيب المركز المتل بالأعمال والذي لا يستطيع الإشراف التام على أعمالهم .

ثانياً - أن الحلافين المذكورين جهة لا يعرف أغلبهم القراءة والكتابة ولذا فهم يحتاجون إلى مساعدة المد والصيارف في أعمالهم الكتابية .

ثالثاً - أنهم غير ناجورين على عملهم ولذلك فهم يشترون على الأمراض مقابل ما يتناولونه .

ولانتدبج مصلحة الصحة لهذا السبب معاقبتهم إذا أهملوا في عملهم .

وقد رأت لجنة المالية مجلس النواب في تقريرها عدم الموافقة على هذا المشروع لأن عامل الصحة هذا يكون نصف جاهل وبكلف الحكومة مبالغ طائلة وليس في هذا إصلاح حقيقى وترى أن الإصلاح الحقيقى هو الاكثار من أطباء المراكز وقصر عملهم على الأعمال الصحية ليسنى لهم القيام بجميع أعمال القرى الصحية خصوصاً وأن العامل الصحي المراد إحلاله محل حلاق الصحة سيصل مرتبه إلى ما يقرب من نصف مرتب الطبيب وإن هذا النوع من الإصلاح قسريه الآن مصلحة الصحة بيده لقله الأطباء ولكنه ينظر أن تسمح الزيادة المستمرة في عدد المتخرجين من مدرسة الطب بأن يتمكن مصلحة الصحة من السير على سياسة زيادة عدد أطباء المراكز سيرا حينئذ خصوصاً وأنه سيحصل - بسبب ما تقرر أخيراً من حالة أعمال الطب الشرعى على أطباء ينحصرن به تأمين لوزارة الحفانية - تخفيف عن كاهل طبيب المركز ليسمح له الحال أن يخصص وقتاً وجهوداً أكثر للصاية بالمسائل الصحية .

وفاً هذا اللجنة المذكورة أتت إلى عدم الموافقة على هذا المشروع أنها تخشى من أن هؤلاء العال الصينيون سيبدلون مجالاً واسعاً للقيام بأعمال التطبيب ويستفيدون من ملازمتهم للأطباء ومن جهل الكثيرين من أهل الريف وعدم تمييز بين الطبيب الحقيق والطبيب المزيف - وفي هذا خطر كبير لا يمكن درؤه مهما اتخذت مصلحة الصحة من الاحتياط وهي عاجزة الآن كل السجون عن إيقاف تيار التدجيل بالطلب في البلاد .

ولدى مناقشة ما رآه لجنة المالية مجلس النواب أمام ذلك المجلس اقتسمت الآراء في نفع هذا المشروع من صدمه وأخيراً وافق المجلس على اقتراح مؤاده أن يحصل استبداد مبلغ ١,٢٢٢ ج.م المخصص بالمشروع لإنشاء مدرسة لتخرج العال الصينيين حتى تستوى مصلحة الصحة بحث الموضوع من جميع أطرافه فلتطوره وحتى تدرس إمكان إيجاد نظام آخر يحقق أغراض مصلحة

(٣) إنشاء مستشفى نواد الأول بالإسكندرية ( أدرجت مصروفات الادارة بهذا المستشفى لمدة أربعة شهور فقط ) .

(٤) إنشاء عيادات العلاج الرمدى بمدارس القاهرة وبورسعيد والسويس ومدينتي .

### فيما يخص الأمراض السرية

إنشاء عيادتين للأمراض المذكورة .

### فيما يخص المستشفيات العمومية

زيادة ١٢٢ سرياً مستوزع على مختلف المستشفيات طبقا لحاجة كل مستشفى وبمبلغ ٣٧,٧٨٠ ج.م من ذلك مبلغ ٢٠,٠٠٠ ج.م بن ١١ توريدات عمومية و ١٧,٧٨٠ ج.م بن ٤ أجنبية .

١٠ - أما سبب إنشاء القسمين الجديدين بالإدارة العامة الخمسين برعاية الطفل والأمراض المستعرة ( الانكسوما والبهايريا ولباجرا ) فيرجع الى ما قرره البرلمان في السنة الماضية من ضرورة اتمام المصلحة بمسألة رعاية الطفل وبأمر مستشفيات البهايريا والانكسوما في المستقبل ومجان سريها جميعا بطريقة عمية تحت اشراف رئيس في لكل من القسمين بالمصلحة وتلفت اللجنة النظر الى أنه يجب أن يجهز بالوظائف الفنية بهذين القسمين لخبارة من الأطباء المصريين في المواضيع التي يشتغل بها القسبان المذكوران .

١١ - ويظهر من البيانات التفصيلية الواردة بالمشروع أن عدد وظائف الأطباء في جميع درجاتها الذي زيد بسبب الادماج والمنشآت الحديثة والتوسع المتقدم ذكرها هو ٨٨ يخص الادارة الصحية مئة ست وظائف والباقي وقدره ٨٢ يخص الادارة الطبية (المستشفيات) وأن عدد وظائف المولدات التي زيدت بلغ ٢٩ مولدة منها اثنان بالإدارة الصحية و ٢٧ بالإدارة الطبية وارب عدد وظائف الممرضات التي زيدت هي ٤ وكلها في الادارة الطبية وأما عدد الممرضات التي زيدت هي ٤ من الدرجة الأولى تخص الادارة الطبية كما زيدت وظيفة مفتش صيدليات وتسع وظائف مساعدي صيدلية ومهندسي صمى وأربع وظائف معاونين للمستشفيات وهي كلها تخص الادارة الطبية ووظيفة ملاحظ لحالات المضرة بالصحة وهي تخص الادارة الصحية و ٤٤ وظيفة كاتب منها ١٢ في الادارة الصحية (وكلمة حرف ج) و ٣٢ في الادارة الطبية منها (٤ حرف ب) و (٢٨ حرف ص) وزيدت أيضا وظيفتان لمساعد اداري (درجة سادسة) بالتقسم الاداري .

١٢ - وما يلاحظ خاصا باعتبارات الباب الثاني (مصاريف عمومية) أمر تقرير مبلغ ١٩,٣٩٨ ج.م ليد ١٢ كسارى مع أن المقدرة في السنة الماضية كان مبلغ ٧٩١ ج.م ويرجع سبب هذه الزيادة الكبيرة التي تبلغ ١٨,٦٠٧ ج.م الى توحيد النظام فيما يتعلق بجلب المبالغ الخاصة بصرف كسارى سواء كانت تقدم أو لا ترضى تحت بند واحد بحيث يشمل البلد المذكور جميع الملابس سواء منها ما هو عمدة شخصية أو عمدة عمومية وقد كان المبلغ فعلا أن لا يدرج تحت بند الكسارى الا ما كان معبرا منها عمدة شخصية

كلاب الساعا والجوابشية وخلافهم كما أن هذا المبلغ يشمل ٤٥٠ ج.م للملابس لازمة لمرافق رعاية الطفل وقد كان الباقي من هذا الاعتماد مديرجا في السنة الماضية في البلد ١١ توريدات عمومية .

١٣ - وترى اللجنة الموافقة بوجه عام على جميع المنشآت والتوسيعات المتقدم ذكرها سواء ما كان منها خاصا بأمر الوقاية من الأمراض أو بأمر الملاحظة منها فانيا من تحسين الحالة الصحية في البلاد وقد وافق مجلس النواب عليها جميعا .

وتلاحظ فيما يخص إنشاء مركز البجدية والمستشفيات المنقلة لرعاية الطفل أن ما تقدم هو على سبيل التجربة بحيث لا يشأ عدد آخر من هذه المستشفيات في المستقبل الا بعد نجاح التجربة .

هذا وترى اللجنة فيما يخص إنشاء عيادتين جديدتين للأمراض السرية أنه يجب الاكثار من هذه العيادات في المستقبل نظرا لانتشار هذه الأمراض انتشارا عظيما ولأن عدد الموجود منها لفاية سنة ١٩٢٦ هو ست ( وسيصبح عدده عشرين كسارى الكلاء كما ترى أنه يحسن وضع هذا العمل بأكله تحت اشراف اختصاصي كلف لرقابة العلاج في العيادات الموجودة الآن والتي ستشأ في المستقبل .

١٤ - هذا وأمل اللجنة أن تستمر مصلحة الصحة على السير في سبيل الإصلاح الصحي من كافة وجوهه بخطوات واسعة وأمل أن تستقدم وزارة الصحة في السنة المقبلة برنامجا يشمل جميع أقسام المصلحة ويكون من ورائه انتشار البلاء من الحالة السيئة التي عليها الأحوال الصحية خصوصا في الأرياف .

١٥ - ولما كان من بين الوظائف المستجدة بالمشروع ٤٤ وظيفة كتابية ووطنيات شماسين اداريين وأربع وظائف لمعاونتي للمستشفيات ووظيفة ملاحظ لحالات المضرة بالصحة . ولما كانت لجنة الموظفين العليا قد بدأت في عملها وزارة المالية وبين وجود عدد كبير من الوظائف الكتابية والادارية يمكن اقتصاده . ولما أن كان في علم اللجنة أيضا أنه قد زاد عدد من الوظائف الكتابية بسبب دمج مصلحتي الحدود وخفر السواحل ولما أن كان لابد من وجود عدد زائد من وظائف الكتبة بالإدارة العامة بمصلحة الصحة فترى اللجنة أن لا تتسلل الى ٥١ وظيفة المتقدم ذكرها إلا بموظفين يؤخذون من الموظفين تزكيتهم من ناحية في الادارة العامة بمصلحة الصحة أو بوزارة المالية أو بمصلحة الحدود وخفر السواحل . وقد وافق حصره صاحب المصادرة وكل الملاحظة للشؤون الصحية وحصره صاحب العزة وكل وزارة المالية في ذلك .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر لجنة) - جاء في هذه الفقرة العبارة الآتية :

” ولما أن كان في علم اللجنة أيضا أنه قد زاد عدد من الوظائف الكتابية بسبب ادماج مصلحتي الحدود وخفر السواحل “ .

وأرى أنه لاجل لاحتياج هذه العبارة الآن لأن كانت قبل أن يصدر مجلس النواب قراره الأخير بعدم الموافقة على ادماج مصلحة خفر السواحل ومصلحة الحدود وهذا القرار توافق عليه لجنة المالية بمجلس الشيوخ .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

١٦ - هذا وتلاحظ اللجنة أنه يوجد فيها بمخصص ديوان العموم (الادارة العامة) وظائف يمكن الاستعانة بها اذا نظم العمل بكيفية تخفف من تركيز الأعمال به ويمكن بذلك اقتصاد عدد يذكر وتفت نظر لجنة الموظفين العليا الى هذا الأمر .

١٧ - أما فيما يخص باعتادات الباب الثالث فيرى من التفصيلات الواردة بالمصفحة ٢١٩ من المشروع (بند ٢٤ أعمال جديدة) أنه قرر لما مبلغ ٨٥,٣٢٠ ج. م. وزع على قسمين أولها يخص تجهيزات المنشآت البلدية التي ورد ذكرها قبله والثاني بالأعمال المتنوعة ويخص القسم الأول منها ٣٠,٢٢١ ج. م. ويخص القسم الثاني ٥٥,٠٩٩ ج. م. موزع على ست عشرة عملية أهمها .

أولاً مبلغ ٣٧,٠٠٠ ج. م. المقرر لتحويلات ضد الملايا وغيرها من الأوباء) بما في ذلك مصارف الفيوم وكان المقدر لمثل هذه الأعمال في السنة الماضية مبلغ ٢٠,٠٠٠ ج. م.

وقد حصل في صدد هذا مناقشة مجلس النواب بخصوص ردم البرك والمستنقعات الموجودة بالقطر سواء ما كان منها مملوكاً للحكومة أولاً وإلى وياهم ردمه منها والبلد الحاصل في ردمها . واتى الأمر بأن وافق المجلس على أنه يضمن مصلحة الصحة العمومية بالاشتراك مع وزارة الأشغال العمومية برنامجاً وإفيا لردم البرك والمستنقعات سواء كانت مملوكة للحكومة أولاً وإلى مع بيان ما تتكلفه من المصاريف وتقسيمها على عدة سنين وأن يكون وضع هذا البرنامج على وجه السرعة وهذه اللجنة توافق على ذلك وتطلب الى الى الحكومة تنفيذ هذه الرغبة إذ أن شطراً كبيراً في تحسين الحالة الصحية يتوقف على ردم البرك والمستنقعات المنتشرة في جميع أنحاء القطر المصري تقريباً

وثانياً - مبلغ ١٥,٠٠٠ ج. م. مقرر لبناء مستشفى للأمراض المعدية بالإسكندرية وهو عبارة عن نصف تكاليف المستشفى المذكور الذي تقرر بناءه من زمن بعيد وبغنى في تنفيذه ولكن حصل التأخير بسبب تعديل الزعم وطلب جيله على كخط مستشفى القاهرة ثم انتهت الحرب ووضعت السلطة العسكرية يدها على المكان الذي أمد لكافة المستشفى وأقامت به مستشفى عسكرياً ولم تخله إلا في أواخر سنة ١٩٢٤ وكان البرلمان قد أقر هذا المبلغ في السنة الماضية وبالاتصال من مصلحة الصحة عن سبب عدم البدء في هذا العمل أوجب أن يبدية الإسكندرية هي الخلية أمريتاً هذا المستشفى والاتصال من مساعدة مدير البلدية المذكورة عن سبب عدم البدء في البناء الى الآن أرى أنه لم تم الاجراءات الخاصة بالأرض التي سيقام عليها ذلك البناء لأن الأمر معروض على لجنة اختيار أراضي البناء بسبب ما تطلبه البلدية من إضافة جزء على الأرض التي كانت مخصصة للبناء في بادئ الأمر .

هذا وما يبعد ذكره أنه من ضمن مبلغ ٥٥,٠٩٩ ج. م. المخصص للأعمال المتنوعة مبلغ ٣٠,٢٢١ ج. م. مرسل من اعتادات السنة الماضية عن أعمال أقرها البرلمان وترى اللجنة أن الأعمال المقررة لها اعتادات في الباب الثالث كلها أعمال ضرورية ومغنية في تحسين الحالة الصحية في البلاد ولذا توافق عليها .

حضرة لويس أخنوخ قاوس اغلى - حصل الكلام في سنة ١٩٢٤ بشأن إنشاء مستشفى الإسكندرية وقد أتم المجلس المشروع ولكن مضت ثلاث سنوات ولم يتقدم المشروع خطوة واحدة مع أنه تقرر بناء المستشفى قبل الحرب (أي منذ ١٥ سنة تقريباً) ولذا أرى أن تخار مصلحة الصحة البلدية لتنفيذ المشروع والا لا يسبب المبلغ المقدر له .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

١٨ - وقد سبق أن بينت اللجنة حين لمحصيا ميزانية وزارة الأشغال الاعتادات التي قدرت في ميزانية مصلحة المباني لمبان تخص مصلحة الصحة وفي المصنف رقم (١) بيان بسدد المباني والمباني المقدرة لها وتأمل هذه اللجنة أن يتم إقامة المباني اللازمة لهذه المصلحة في الأوقات التي تقررت لها لأنها كلها أعمال ضرورية تساعد على صون الصحة العامة ومعالجة الأمراض التي تنفك بكثير من أحالي القطر .

١٩ - وقد حصل إنشاء مناقشة ميزانية هذا القسم أمام مجلس النواب أن أقرج :

(أولاً) إنشاء عيادتين أحدهن للأمراض السرية خلاف العيادتين المعربة اعتاداتهما بالمشروع نوافق مجلس النواب على ذلك وقرر إضافة مبلغ ٣٢٠ ج. م. لمصروفات تشغيلها وهذه اللجنة توافق على ذلك لأن انتشار مثل هذه العيادات في الجهات التي تشتت فيها هذه الأمراض مما يقيد فائدة كبرى في اتخاذ من يصابون بهذه الأمراض من الخطر الذي يهدد حياتهم بسببها كما يتخذ ذريهم لأن الاحتياطات قد دلت على أن أولاد من يصابون بأحد هذه الأمراض السرية لا يبق منهم عند بلوغهم السنه المباشرة من عمرهم أكثر من ١٠ ٪ / نسبة سرية .

(ثانياً) تقرر اعتاد مبلغ ٨,٠٠٠ ج. م. لشراء أرض لمستشفى طنطا الذي أصبح غير صالح سواء لضيقة وعدم كفايته بمحاجة مديرية الغربية أو لموقعه الحالي فضلاً عن أنه قديم ومتناهي البیان وقد وافق مجلس النواب على إضافة هذا المبلغ وهذه اللجنة توافق على ذلك أيضاً .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - وجهت في الندوة الماضية سؤالاً الى حضرة صاحب المصلحة وزير الداخلية عن إنشاء مستشفى للأمراض العفنة ببنية الزقاق في فأجاب دوتاً بأن هذا المشروع تحت البعث وقد طلت في هذه السنة أنه أدرج مبلغ لفي الميزانية فأتبعه هذه الفرصة وأطلب من حضرة مندوب مصلحة الصحة أن يصرح لنا هل في الحكومة إنشاء هذا المستشفى في هذا العام خصوصاً وأن المدينة في حاجة إليه ومن الضروري أن يكون للمدينة مستشفى للأمراض العفنة بخلاف مستشفى الأمراض العادية .

حضرة الدكتور أحمد حلمي بك (مندوب وزارة الصحة) - المبلغ الخاص بهذا المستشفى أدرج في ميزانية العام الماضي وقد اهتمت مصلحة الصحة بإنشائه وأرسلت مقيمين في قبلها لاختيار قطعة للأرض التي سيقام عليها بناء المستشفى وضلا وقع اختيارها على قطعة أرض اتضح بعد ذلك

والى المصلحة مخبرون عديم كبير وكذلك معاونون المجلات المضرة بالصحة لم يصل لعلها أن هؤلاء تناولوا يوماً من الأيام حدود واجباتهم واستعملوا وظيقتهم للاشتغال بالطبيب .

وسأرى المصلحة في وضع برنامج مكرس هؤلاء البكال جمع الاحتياطات التي يجلبهم أحد ما يمكن من الاشتغال بالطبيب وهذا رداً على القول بأن العمل المذكورين سيكونون سبباً في زيادة عدد الدجالين .

أما الرد على القول بأن هؤلاء البكال سيكونون نفعاً لا يزيد منهم على ١٦ سنة فقد اشترطت المصلحة في المذكرة التي قدمتها لوزارة المالية أن لا يقل من الطالبين على ١٨ سنة كما سبق ذكره وهذا السن كما لا يخفى على حضراتكم هو السن القانوني لجميع المواطنين بعد دخولهم الخدمة .

وأما القول بأن حامل الشهادة الابتدائية أو زسبن فيها ليست لديهم المعلومات الكافية لتلقي الدروس الصحية المطلوبة فتعتمد المصلحة بأن هذه الوظيفة يستفيد لها عدد ليس بقليل من حامل شهادة الدراسة الثانوية قسم أول وربع القسم الثاني وخصوصاً من كان يشرفهم عدم مقدرة على جواز الكشف الطبي هؤلاء . فعلى المصلحة طبيعة الحال الأخقية في التعيين ، ولا أقول ذلك جزاء لأن كثيراً من أمثال هؤلاء يتقدمون للاشتغال في وظائف وقية ومرتبات تحرب من لمرات المقترحة لهذه الفئة ومع كل محسنة الصحة توافق تمه الموافقة على أن يشترط في هؤلاء الطلبة أن يكونوا من حامل شهادة الدراسة الثانوية قسم أول أو من ساقط القسم الثاني .

أما القول بأن الآثار من عدد الأطباء سيكون من نتائجه الاستفادة من مثل هؤلاء البكال خصوصاً وأن مرتب هذا العامل سيقرب من نصف مرتب الطبيب وأن الطبيب بلا شك يستطيع تأدية العمل على وجه أفضل من اثنين من هؤلاء البكال ، أزد على ذلك هو أن أهمية العامل ثلث أهمية الطبيب وأنه مهما كثر عدد الأطباء فإن هناك أعمالاً لا يمكن للطبيب أن يؤديها بنفسه كعملية التبشير وإقامة الكيانات وإبادة وراثت توالد البعوض وخلافه لتلك كل من الضروري إيجاد مثل هذا العامل مع الطبيب .

وقد رأيت الآثارات الصحية في بلاد الأنجليز وغيرها ضرورة إيجاد هؤلاء البكال بجانب الأطباء وجعلت من برنامج خاص للتدريس لمدة تختلف من سنة أشهر إلى سنة وخصصت لهم مرتبات تتراوح بين ١٥ جنيه و ٥٠ جنيه في الشهر وهذا المبلغ كما لا يخفى يكفي لمرتب طبيب أو أكثر فلو أمكن الاستفادة من هذا النظام لما أقدمت عليه حكومة من أكبر حكومات العالم وأكثرها مدنية ورفاهية .

أصوات : كفى كفى .

الرئيس - أذن حضراتكم توافقون على مورد في تقرير اللجنة عن هذا المشروع .  
( موافقة ) .

حضره عمود ابو النصر بك - رأيت لجنة المالية رفض مشروع مدرسة البكال للصحين وقالت على ذلك بأنهم مبدعون في الصنفه الثامنة من تقريرها ورفضت هذا الاقتراح شكلاً وموضوعاً . فن هجة الشكل قالت "لأنه يجب

أنها ملوكة الى مصلحة الآثار فخارجتها مصلحة الصحة بشأنها فلم توافق على السماح بها لذلك اختارت المصلحة قطعة أخرى وأمل أنه لا تخفى ملة قصيرة الا وبيدا في إنشاء المستشفى .

حضره عبد العزيز رضوان بك - هل يبدأ في تنفيذ المشروع هذا العام ؟  
حضره الدكتور أحمد حلمي بك ( مندوب وزارة الصحة ) - نعم والآن أقدم لجنة المجلس المؤقت بملاحظات وزارة الصحة على ما جاء بتقرير لجنة المالية من البكال للصحين :

الأسباب التي دعت المصلحة الى طلب الموافقة على تنفيذ هذا المشروع هي أن النظام الحالي لخلق الصحة نظام ضيق لا يتفق وما تطلبه حالة التطور الصحية من التقدم ولهذا النظام ثلاثة عيوب رئيسية تتوخى فيها :  
١ - جهل الحلادين للصحين للقرارة والكفاية وضالة معلوماتهم الأمر الذي لا يتلالم مع طبيعة الأعمال التي يقومون بها .

أصوات : هل هناك أسباب جديدة ؟

حضره الدكتور أحمد حلمي بك ( مندوب وزارة الصحة ) - نعم هناك أسباب أخرى .

يتلخص هذا المشروع في إنشاء مدرسة يشترط على الطالب أن يكون حائزاً لشهادة الدراسة الابتدائية أو من راسحها إذا لم يتيسر وجود المبد الكافي من الفئة الأولى وأن لا يقل عمر الطالب عن ١٨ سنة ولا يزيد على ٢٥ سنة وتكون مدة الدراسة سنة واحدة .

أما الأعمال التي سيلدونها عند تخرجهم من هذه المدرسة فهي ما يأتي :

١ - سلك البقار الصحية للقرى الواقعة في اختصاص كل واحد منهم .  
٢ - عمل عملية التطهير في حالة ظهور أمراض وبائية تحت إشراف الطبيب .  
٣ - إقامة الكودونات كلما استدعى الحال ذلك .

٤ - التفتيش على المأكولات والمجلات المضرة بالصحة في القرى ان وجد .

٥ - مراقبة حالات المصابين بالأمراض المعدية والمخالطين لهم .

٦ - التفتيش على جميع مجلات توالد البعوض وإبادة ما كان منها خطراً على الصحة العامة .

٧ - عمل إسعافات ابتدائية للصائين في حوادث البوليس لحين حصول الطبيب .

من كل ما تقدم يتضح لحضراتكم أن أعمالهم ستكون كلها جيدة عن التطبيق بدءاً عالياً ما عدا قيامهم بإساعات المصابين وهذا العمل ستلاحظه المصلحة ملاحظة دقيقة ولا تكلفهم به الا في الأحوال الاستثنائية جداً وستستعمل المصلحة منتهى الشدة في مراقبة كل عامل من هؤلاء يتصدى حدود واجباته .

ولا يخفى أن هؤلاء الأشخاص لهم حالات يمولونها فيمضفون طبياً بكل قوام على وظيقتهم كإني موظفي الحكومة خصوصاً وأرب المرتب الذي سيحصلون عليه ليس من السهل الاستاناضة عنه .

الرئيس - معنى هذا أن المجلس أبدى رأيه .

حضره محمود أبو النصر بك - طلبت الكلمة قبل هذا القرار . وما كان يصح أخذ القرار قبل أن يسمع كلامي ، بل أن الواقع - وهو الذي لا أتمناه - أن اللجنة تخطي قضاء مبدأ على طلاب مدرسة العمال الصالحين في آخر الصفحة السابقة من الصفحة الثامنة حيث تقول أن شهرهم أكثر من مفهوم إلى آخر ما قالت .

فإن كان القرار يسكوت حضرات الأعضاء والسكوت علامة الرضا . .

الرئيس - لم يكن القرار يسكوت حضرات الأعضاء . بل أخذ الرأي على الموضوع فأقر المجلس رأي اللجنة .

حضره محمود أبو النصر بك - اللجنة تناقضت في تقريرها .

الرئيس - إن الدكتور أحمد حلمي بك مندوب مصلحة الصحة شرح المسألة وبعد ذلك أقر المجلس رأي اللجنة .

حضره محمود أبو النصر بك - طلبت الكلمة قبل أن يؤخذ الرأي فنسروا لي حضراتكم ما حدث .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على فتح باب المناقشة في الموضوع ؟

أصوات : لا . لا .

حضره سعد مكرم بك - سبق لي أن قدمت اقتراحين . أحدهما تعيين طبيب ثان لمركز الصف . وتحول إلى لجنة فحص الاقتراحات والبرائض وحضر أمامها مندوب من قبل مصلحة الصحة ، وقال أن المصلحة أعدت مشروعا بتقسيم اثني عشر مركزا من مراكز التطعيم ليعين في كل منها طبيب ثان . ومركز الصف من من هذه المراكز . ولكن وزارة المالية لما طلب منها فتح اعتماد لهذا المشروع لم تعتمد منه إلا ما كان خاصا بستة مراكز . ولسوء حظ مركز الصف كان ترتيبه السابع . فلم يصادف شيء من هذا الاعتماد المخصص للمشروع المذكور . وقال مندوب مصلحة الصحة إن وزارة المالية إذا سمحت بفتح اعتماد لمركز السابع يكون مركز الصف من المراكز السبع وبذلك يعين له طبيب ثان .

وإني أقول إن مركز الصف وإن كان ترتيبه السابع في رأي مصلحة الصحة إلا أنه أشد حاجة إلى طبيب ثان لأن المراكز الأخرى متممة بطرق المواصلات السهلة كالسكك الحديدية والسكك الزراعية . ومركز الصف محروم منهما . وهو فوق ذلك تمتد على طول سبعين كيلومترا . فإذا وجد الطبيب في اللجنة الجنوبية ووقفت حادثة في الجهة الشمالية لا يستطيع الوصول إلى مكانها إلا بعد مضي ٤٨ ساعة . وكثيرا ما يتوقف المصابون ولا يكشف طبهم إلا بعد مضي هذه المدة وهي كافية لتلفن جنهم وموتهم الروائح الكريهة منها . فأرجو من مصلحة الصحة أن تجعل مركز الصف من ضمن المراكز الستة التي قدمت لها الاعتماد .

وثاني الاقتراحين أنني قدمت طلبا بإنشاء مستشفى لمركزى البياض والصف يكون مركزه في البياض . وقد رأيت عند ثلاثة مشروعات مصلحة الصحة أنها قررت إنشاء مستشفى في عاصمة كل مديرية وأمر للأمرض في عاصمة كل مركز . فأرجو لذلك أن يجزوا حضرة مندوب مصلحة الصحة عما تم بشأن اقتراحى الثاني .

في نظر اللجنة طبقا لأحكام الدستور أن يبدأ أولا بعرض مشروع قانون بإنشاء هذه المدرسة على لبرلمان ليفحصه ويبدى رأيه فيه حتى إذا ما قرره طلبت الحكومة الاعتمادات اللازمة لتنفيذه .

لأشاطر اللجنة رأيا في هذه النقطة القانونية . إنما يأتي الدستور أن يقر اعتماد في أثناء نظر الميزانية إذا كان إقرار هذا الاعتماد يتنافى مع قانون سابق أما والاعتماد لا يتنافى مع قانون سابق فلا موجب مطلقا ولا ضرورة لأمر يقدم بقانون .

أقررت حضراتكم في نظرائه من أقسام الميزانية إنشاء بعض مدارس . وتلك المدارس التي أقرتموها ما قال أحد مطلقا أنك كنتم في حاجة إلى أن يقدم قانون يفحصه البرلمان أولا ثم يقره ثم يطلب منكم بعد ذلك تقرير الاعتماد اللازم .

هذا ليس حكم الدستور . بل حكمه في مثل هذا الاعتماد هو أنه يكفي أن يقدم إلى حضراتكم لبحثه وإقراره . فتكون اللجنة التي ذهبت إليها من أن هذا المشروع مرغوب شكلا لأنه لم يقدم بقانون فكرة غير صحيحة . وإذا كانت اللجنة لا ترى ما لها دستوريا من أن تتقدم الحكومة إلى حضراتكم بطلب تحويل مصلحة الصحة إلى وزارة . أو إنشاء وزارة جديدة تتلحق بها هذه المصلحة . وطلب اعتماد لمركز الوزير دون أن تتقدم إليكم بمشروع قانون . فمن عجيب الأمر أن نراها بعد ذلك تطلب إليكم رفض مشروع مدرسة العمال الصالحين من جهة الشكل لأن الحكومة لم تقدمه بمشروع قانون .

تطلب فتح اعتماد لمركز وزير وخلق وزارة مع أن ذلك تعديل في نظام الحكومة . تعديل يتنافى مع القوانين القائمة . تطلب هذا من غير أن تتقدم إليكم بمشروع قانون .

وإذا رجعت إلى محاضر لجنة الدستور رأيتم أن مسألة طلب اعتماد ميزنة أثناء نظر الميزانية يتنافى تقريره مع قانون من القوانين القائمة قد أثيرت بين أعضاء اللجنة . فأروا أنه في هذه الحالة يجب حثا أن يقدم بمشروع قانون يبرر الطريق المعادى . ويرسل إلى البرلمان لإقراره فإذا أقره طلب الاعتماد بعد ذلك .

هذه المسألة واضحة في محاضر لجنة وضع المبادئ العامة للدستور . وذلك منصوص عليه في البند الثامن والثلاثين . فقد تقرر أن المصروفات المدرجة في الميزانية تنفذها لجان لا يجوز تغييرها إلا بعد تعديل القانون أو إلغاءه بالطريق العادي .

هذا من جهة الشكل وأما في الموضوع .....

الرئيس - من حيث الموضوع قد وافق المجلس على رأى اللجنة وأصدر قراره .

حضره محمود أبو النصر بك - متى كان ذلك ؟

الرئيس - كان هذا القرار بعد البيان الذي أدلى به حضرة الدكتور أحمد حلمي بك مندوب مصلحة الصحة .

حضره محمود أبو النصر بك - ما معنى هذا !!

الميزانية ولكنهما لم تفعل ذلك . وانا نطلب من حضرة مندوب مصلحة الصحة أن يلاحظ هذه المسألة . وأن يبدأ بأسرع ما يمكن في درس الطريقة لتنفيذ هذا المشروع حتى يتقدم اليها وزير الصحة في الدورة المقبلة يطلب الاتحاد للاتم لهذا المشروع .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

#### ملاحظات عامة

٢١ - توheet اللجنة في تقريرها من ميزانية السنة الماضية عن قلة عدد المستشفيات وعن قلة عدد الأطباء في المستشفيات الموجودة قلة تمتع من تخصصهم في فروع الطب المختلفة مع أن التخصص أصبح شرطا أساسيا في نظام المستشفيات الحديثة وترى أن التعيين لئلى طرا على هذه الحالة تحسين طفيف لا يستحق الذكر .

وفي نظر اللجنة أن عمل مصلحة الصحة الأساسي هو العمل الصحي الذي يقي البلاد شر الأمراض المعدية والمستوطنة وأن مهمة إنشاء المستشفيات يجب أن تقوم بالقسط الأوفى منها المجالس البلدية والمحلية وبجالس المديرات والمجتمعات الخيرية المختلفة وإن واجب مصلحة الصحة هو السى التواصل لتقوم الهيئات المذكورة بهذه المهمة وأن لا تقوم مصلحة الصحة بإنشاء المستشفيات إلا في المناطق الخالية منها والتي لا تؤس فيها الهيئات المتقدم ذكرها مستشفى بسبب من الأسباب .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - لى ملاحظة ... ..

( جمعة )

إن حضرات أعضاء لجنة المالية فضلوا علينا بتقرير مبداً من أخطر المبادئ . هو أن الحكومة لا تتقيد بإنشاء المستشفيات . بل تترك ذلك للجالس البلدية واهلية وبجالس المديرات . مع أننا نرى بديهى الاسكندرية ذات الميزانية الصحية الملائمة جداً من الجنبات سوى إنشاء مستشفى للمجتمعات من خمسة عشر عاماً ولا أن تنفيذ ذلك . فكيف نسمع بعد ذلك بترك صحة البلاد وإنشاء المستشفيات التي تحتاج اليها إلى راحة المجالس البلدية والمحلية ؟ إن اللجنة تطلب من نواب الأمة أن يحلوا مصلحة الصحة ، أو وزارة الصحة لا شأن لها بإنشاء المستشفيات . فهداه الملاحظة يجب ألا تتركها تمر . فقد جاء في تقرير اللجنة

( وفي نظر اللجنة أن عمل مصلحة الصحة الأساسي هو العمل الصحي الذي يقي البلاد شر الأمراض المعدية والمستوطنة وأن مهمة إنشاء المستشفيات يجب أن تقوم بالقسط الأوفى منها المجالس البلدية والمحلية وبجالس المديرات والمجتمعات الخيرية المختلفة ) .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقر اللجنة ) - أتم قراءة الفقرة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - " وإن واجب مصلحة الصحة هو السى التواصل لتقوم الهيئات المذكورة بهذه المهمة . "

سعادة محمود شكرى باشا ( مقر اللجنة ) - أتم القراءة أيضا .

حضرة أحمد حلمى بك ( مندوب مصلحة الصحة ) - طلبت مصلحة الصحة في العام الماضى من وزارة المالية فتح اعتماد بتقسيم اثنى عشر مركزاً ولكن وزارة المالية لم توافق إلا على ستة مراكز . وكان مركز الصف ضمن الاثنى عشر مركزاً . ووجدت مصلحة الصحة أن هناك مركزاً أهم من مركز الصف يحتاج إلى التقسيم . ولذلك لم يكن هذا المركز ضمن السنة التي تقرر تقسيمها هذا العام . والمصلحة عدد موازنة وزارة المالية والبرلمان على اعتماد السنة المقبلة يجعل مركز الصف أول المراكز التي يشملها التقسيم . أما ما يخص المستشفيات فإن ما قاله حضرة العضو يتفق مع السياسة الانشائية التي قررت مصلحة الصحة السير عليها وهي أنها تستجبل في عاصمة كل مديرية مستشفى عاماً لكل الأمراض وفي كل مركز مستشفى أيضاً وهذا كله خلاف المستشفيات المتقلة .

حضرة سعد بك بك - قال حضرة مندوب مصلحة الصحة أن ستة المراكز التي تقرر تقسيمها أهم من مركز الصف . فما هي هذه المراكز ؟ وهل المراكز التي بها سكاك حديدية وسكاك زراعية أهم من المركز المحروم منها مركز الصف ؟ وهل هي التي تستحق العناية أكثر منه ؟

حضرة أحمد حلمى بك ( مندوب مصلحة الصحة ) - لفصلت جملة اعتبارات عند اختيار المراكز . وأهمها يرجع إلى الوجهة الوابئية .....

سعادة محمود شكرى باشا ( مقر اللجنة ) - إن اختيار المراكز التي تقسم من اختصاص السلطة التنفيذية ولحضرة العضو فقط أن يلفت نظراً للمصلحة . واطن أنه لا داعى لأن يشرح حضرة مندوب مصلحة الصحة هذه الاعتبارات .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

٢٠ - وإذا استبعد مبلغ ١٩٢٧ ج.م الذي كان مقرراً لإنشاء مدرسة لتخرج العمال الصحيين من مجموع الاعتبارات المقصورة بالمشروع وأضيف إلى الباقي الاعتبارات التي قرر مجلس النواب اضافتها وورد ذكرها بالفقرة السابعة يبلغ مجموع ما تقدر لمصروفات هذا القسم ٧٨٠,٧٩٣ ج.م وهو ما يزيد عن اعتبارات السنة الماضية بمبلغ ١٠٥,٣٩٠ ج.م .

وترى اللجنة أن تذكر بهذه المناسبة أن مصلحة الصحة قد خلطت في هذه السنة خطوة أكبر من خطوتها في العام الماضى التي كانت ضئيلة جداً وأنها ما زالت ترى أن الخطوة التي خطتها للمصلحة فهذا العام لا تتفق مع الحالة الصحية السيئة في البلاد ولا مع نسبة الإصلاح والتقدم في المصالح الأخرى كوزارة المعارف مثلا وأنه يجب أن تكون خطوتها في المستقبل أوسع من ذلك حتى يمكن اتخاذ البلاد بما هي فيهم سوء الحالة الصحية .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - سبق أن قرر المجلس ووافق سعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية على التشريع في تنفيذ مشروع المتوصفات المنتقلة وأن يبدأ بإنشاء عشرة منها هذه السنة . ومع الأسف لم ترق الاعتبارات المطلوبة لمصلحة الصحة هذا العام مبلغاً لهذا المشروع الجوى المفيد للبلاد . وخصوصاً أن المجالس قرر الابتداء بشتر متوصفات على سبيل التجربة حتى يمكن التوسع فيها في المستقبل . فكان جديراً بمصلحة الصحة أن تهم بوضع خطة تنفيذ هذا المشروع وأن تتقدم بها عند نظر

وهو أمر يدعو اللجنة إلى لفت نظر الحكومة لهذه المسألة الخطيرة لئلا يوضع علاج سريع لهذه الحالة وهما سر لاحظه لجنة المالية بمجلس النواب أيضا وقد وافق سعادة وكيل وزارة الداخلية للشؤون الصحية على هذه الملاحظة الوجبة وقال أنه لدى المصلحة مشروعا تحسين هذه الحالة .

٢٤ - وقد ختمت لجنة المالية بمجلس النواب تقريرها بملاحظة وجبة تشاركها فيها هذه اللجنة وهي تخص بقلة عدد أطباء المستشفيات والذي يقع بسببها إهمال كبير في علاج المرضى الذين يبالغون في العيادات الخارجية إذ أدت قلة عدد الأطباء في مستشفيات الأقاليم إلى يناط بطبيب واحد يربما عمل هذه العيادة الخارجية لكل مريض يقصدها في وقت معين .

قربت من ذلك أن يطلب من الطبيب الواحد علاج عدد من المرضى لا يستطيع أحدهم معاملة مما أدى إلى تأخير عمله وبذمة وأمانة فهو مضطر أن لا يقصص كل مريض بل يكتفي بما يسمعه من المريض عن مرضه وقد دل الإحصاء عن عدد الأطباء الذين بأشروا العلاج في العيادات الخارجية في سنة ١٩٢٦ في المستشفيات المذكورة وبمجموع الزيارات الطبية (وهو مئين بالمعقود رقم ١١) أنه على الطبيب أن يقوم يوميا بأكثر من ١٠٨ زيارة ظو عملها في ساعتين كما هو الحاصل غالبا لوجب أن يحد في الساعة الواحدة ٥٤ مريضا ولو عملها في ثلاث ساعات لوجب أن يحد في الساعة الواحدة ٣٣ مريضا وهو أمر خطير موجب للاسئ والافتقار للجنة أن القائمة من هذا العلاج الذي يتكلف ما يقرب من مائة ألف جنيه في شراء أدوية وظواهر ليست بنسبة ما يهرض عليه ويجب أن تعمل المصلحة جهة جديدة على إزالة هذا العيب الأساسي الخطير بأن تزيد عدد الأطباء في هذه العيادات الخارجية وتكثر منها سواء كانت مستقلة أم ملحقة بالمستشفيات .

٢٥ - هذا وقد كانت لجنة المالية بمجلس النواب رأت في تقريرها حذف اعتماد مبلغ ٣٤١٥ ج. مخصص لمصروفات مستشفى فؤاد الأول الرمدى بالاسكندرية لمدة أربعة شهور لما رأت من أن يعطى هذا المستشفى المجلس البلدى لإدارته والعرف عليه على أن يكون لمصلحة الصحة حتى الإشراف التام على إدارته كما لها حق الإشراف على جميع أعمال الصحة لمجلس بلدى الاسكندرية ولكن عند مناقشة ذلك أمام مجلس النواب وظهر عدم انتهاء المفاوضات الخاصة بتسليم هذا المستشفى لبلدية الاسكندرية رأى المجلس إلغاء الاعتماد المذكور كما هو بشرط أن يبنى سعادة وكيل الداخلية للشؤون الصحية في الحاق هذا المستشفى ببلدية الاسكندرية لتولى الصرف عليه في المستقبل .

٢٦ - هذا وكان تقرير بصفة نهائية في شهر ديسمبر سنة ١٩٢٦ بناء مستشفى قصر العيني وندرسه الطب في مبنى الروضة ولكن هذه الساعة لم يمل في هذا الصدد الاجراءات تمهيدية انحصرت على طلب اعتماد مبلغ ٦٠٠٠ ج. م ضمن ميزانية مصلحة الباني للوظائف الموقتين اللازمين لتحصين التصميمات والمقاسم الخاصة بالمشروع وبما أن الحاجة ماسة السرعة في بناء هذين الملهدين لأن المستشفى الحالي أصبح في حالة رديئة وهو فوق ذلك لا يصبغ إلا عددا قليلا من المرضى الذين يقصدهوه مما ترتب عليه قلة تخرج طلبة المدارس لقلتهم، تطلب اللجنة من الحكومة السرعة في بناء هذين الملهدين .

حضره لويس اخنوخ فانوس انسى - " وألا تقوم مصلحة الصحة بإنشاء المستشفيات الا في المناطق الحالية منها " .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أتمم " وإلى لم تأسس فيها الهيئات المختصة ذكرها مستشفى بسبب من الأسباب " .

حضره لويس اخنوخ فانوس امضى - أتى مع ذلك معارض فيا تراه اللجنة وأرى أن الحكومة هي التي يجب أن تقوم بإنشاء المستشفيات، لأن البلاد لا تتظار أن تقوم الهيئات المحلية بتلك . وإلا فانه قائمة على نظام حكوى لا على نظام عملى . ولا يزال أمامنا زمن طويل حتى نستطيع الهيئات المحلية أن تقوم بذلك . ولذا أرى أن تخصص الحكومة بهذا العمل وأن تنفذ بأسرع طريقة ممكنة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - المسألة واضحة ولا تحتاج إلى رد .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

ولما تأمل اللجنة أن تسمى مصلحة الصحة في المستقبل لتتعاون مع مجالس المديرات والمجالس المحلية والبلدية للعمل على زيادة المستشفيات زيادة تكفى لتطبيب المرضى الفقراء الذين يقصدهون المستشفيات فلا يجدون بها سررا خاليا ويضطرون للعودة إلى قراهم فتصميم اللجنة وزيادة الأكم .

٢٧ - وفي المعقود رقم ١١٢٤٣ المرفق بنهاية هذا التقرير عدد المستشفيات الموجودة في القطر المصرى التابعة لمصلحة الصحة وعدد الأسرة الموجودة بها وعدد المستشفيات التابعة للجمعيات المختلفة في مصرية وأجنبية والمستشفيات الخاصة التابعة لبعض الأفراد وعدد الأسرة الموجودة بها في سنة ١٩٢٦ ، ويرى منه أن عدد المستشفيات التابعة لمصلحة الصحة في القطر المصرى يبلغ ٢٧ مستشفى ، بها من الأسرة ٣٤٨٨ سريرا أى بنسبة سرر واحد لكل ٤٠٢٢ شخص من الأهالى ( بحسب التعداد الأخير ) وإذا أضيف إلى عدد الأسرة سائر الذكر الأسرة الموجودة في جميع المستشفيات الأخرى التي تقدم ذكرها يصبح عدد الأسرة ٦٩١٩ سريرا أى بنسبة سرر واحد لكل ٢٠٤٨ شخصا من السكان .

٢٨ - هذا وبما يلاحظ أن المستشفيات العمومية في مصر ليست موزعة توزيعا عادلا إذ نجد أن :

في القاهرة يوجد سرر لكل ... .. ٤٢٨ شخصا ،  
وفي الاسكندرية » » » » » » » » ٣٩٦ »  
وفي الغربية » » » » » » » » ٣٦٨٤ »  
وفي جرجا » » » » » » » » ١٠٨٩٤ »  
وفي المنوفية » » » » » » » » ٨٤٧٨ »  
أما في البلاد الأجنبية فالفرق كبير جدا .

فى إنجلترا يوجد سرر لكل ... ٢٠٠ شخص من الأهالى .  
وفي ألمانيا » » » » » » » » ٢٢٠ شخصا »  
وفي أمريكا » » » » » » » » ١٢٠ » »

(١١) راجع الحق رقم (٧) لهذه المضبطة .



٢٧ - هذا وتلفت اللجنة نظر مصلحة الصحة الى مسائل توزيع المياه في القرى وردم البرك والمستنقعات والتي يكون من ورائها زوال كثير من الأمراض التي تناب سكان القرى كاللاريا والبليهاريا والأكتسوما أذ قد دل البحث على أن الوباء العفوي من الأسباب المهمة في انتشار البليهاريا والأكتسوما في مصر، وقد لاحظت مصلحة الصحة أن الجهات التي تنشأ فيها مشروعات الري العفوي يزيد فيها انتشار هذين المرضين بنسبة عظيمة وهذا ناتج من ارتفاع مياه الرشح في الأراضي بسبب الري العفوي وقد وصلت نسبة المرض في الجهات التي عملت فيها هذه المشروعات في بعض الأحيان الى ستين بل وإلى ثمانين في المائة . أما الجهات التي لم تنشأ بها مشروعات الري العفوي فقلت الاحصائيات على أن الاصابات فيها بالمرضين المذكورين لا زالت خفيفة فلا تتجاوز العشرين في المائة .

وهذه اللجنة ترى أن الاقتراحين المذكورين وجيهاً وفي تنفيذهما قائمة كبرى في أمر العناية بصحة الأطفال التي عليها مدار عمران القطر وتأمل أن تتقدم الحكومة في الدورة المقبلة بمشروع في شأن الاقتراحين المذكورين .

٣٠ - وهذا وتلفت اللجنة النظر الى الحالة السيئة التي عليها مستشفى الكلب وأسف لطعم المصلحة في أمر بناء المعمل والمستشفى المذكورين خصوصاً لما قد تبين من أنه سبق اختيار قطعة أرض لاقامة هذا البناء عليها ومعمل التصميم والرسم الخاصين به ولكن تنفيذ تطل بسبب أخذ الأرض التي كانت مخصصة لهذا المشروع لاستعمالها لغرض آخر لا أمية له مطلقاً ولا ضرر من تأخير تنفيذه سنوات .

وتطلب اللجنة بالحاج أن تبذل المصلحة كل الجهد في اختيار المكان الذي سيقام عليه البناء المذكور واعداد الرسم والتصميم حتى يتسنى درج مبلغ له في مشروع ميزانية السنة المقبلة فيعوض بذلك جزءاً من التأخير الذي وقع في سبيل هذا الأمر الهام إذ يغني الآن المرضى آلاماً بسبب وضعهم في المكان الحالي وتقلهم كل يوم الى المعمل لعمل الحقن اللازمة لهم .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - باحضرة الرئيس .....

( حمية )

الرئيس - الكلمة لحضرة محمود أبو النصر بك .

حضرة محمود أبو النصر بك - كلمتي وجيزة وهي تتعلق بتحويل مصلحة الصحة الى وزارة :

لي على هذا ملاحظتان ومع أي أرى أن تيار الأفكار يجه الى تنفيذ هذا المشروع فاني أرى من واجبي أن أقدم في حضراتكم بأبي ارضاء لضعفي وخدمة للصحة التي أراها حسباً أعتقد .

فأولاً عن طلب الاعتدال : لقد طلب اعتدال مبلغ ثلاثة آلاف جنيه مرتب لوزير لا وجود له ومن رأيي أن الدستور - كما أشرت الى ذلك في كلامي عن الاعتدال الخاص بمبلغ ١٦٢٢٢ جنيه الذي قررت استبداهه - لا يميز ذلك فليس لكم أن تقرروا أمراً لم تقدم اليكم مسوغاته بعد .

يجب قبل أمث يطلب اليكم إقرار هذا الاعتدال أن تقرروا بالطريقة الدستورية تحويل مصلحة الصحة الى وزارة . والطريقة الدستورية هي أن يقدم اليكم من الحكومة مشروع قانون تناقشونه بالبحث والمناقشة ثم تقررونه أو ترفضونه أما وذلك لم يحصل فليس لكم من الجهة الدستورية أن تقرروا

٢٨ - وبهذه المناسبة تذكر اللجنة أن مصلحة الصحة وضعت برنامجاً للإصلاح الصحي واقترها عليه مجلسها الاستشاري وقد أنشتره وهو يتضمن برنامجاً من السنوات المستقبلية ويتجوى على وجوه اصلاحات عديدة ترى هذه اللجنة أنه يكون من وراء تنفيذها تحسين الحالة الصحية في البلاد وزوال كثير من الأمراض التي تصيب الأهلين وملافة كثير من النقص والعيوب الموجودة في النظام الصحي البلاد مما أرغضت الشكوى من أجله عالية .

ومع جاء بهذا البرنامج أن يكون في حاصمة كل مديرية مستشفى كبير يشمل فروع الطب المختلفة بإشرار أطباء أخصائيون وأن يكون في حاصمة كل مركز مستشفى للأمراض العادية سواء كانت باطنية أو جراحية أو رمدية أو سرية ويكون به فروع لمرضى الأكتسوما والبليهاريا وأن يوجد في كل دائرة عدد سكانها ثلاثين ألف نسمة مستشفى قروي وهو عبارة عن عيادة خارجية تنشأ لمعالجة الأمراض العادية البسيطة ويكون لهذه العيادة سيارة لنقل المرضى الذين تستدعي حالتهم معالجة خاصة بأحد المستشفيات الى اقرب مستشفى من العيادة .

وقد صرح سعادة وكيل الداخلية للشؤون الصحية أمام مجلس النواب بأن المصلحة ابتدأت في تنفيذ هذا النظام تدريجياً .

هذا وقد ذكر عن البرنامج المتقدم ذكره أن العلاج والعيادات الخارجية بالمستشفيات العمومية أصبح مجانيًا وكذا الأمر بخصوص من يعانون في المستشفيات نضجاً من مرضى الدرجة الأخيرة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - لي كلمة .

( حمية )

أصوات : بعد إتمام التلاوة .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

٢٩ - هذا وقد أقرت أحد حضرات أعضاء مجلس النواب أن يكون من ضمن مايندا لرقابة الطفل مستشفيات بحرية تشمل على شواطئ البحر لتعالج فيها الأطفال للمصابين بالعدن انقريزية والمصابين بقر الدم ولتين

٢٩ - هذا وقد أقرت أحد حضرات أعضاء مجلس النواب أن يكون من ضمن مايندا لرقابة الطفل مستشفيات بحرية تشمل على شواطئ البحر لتعالج فيها الأطفال للمصابين بالعدن انقريزية والمصابين بقر الدم ولتين

وقد تبلغ غفلات ذلك المظهر الذي لا أرى منه فائدة مطلقاً - ما يتراوح بين عشرة آلاف وعشرين ألفاً من الجنيات في السنة الواحدة - ما العمل الذي تريدون أن يقوم به الوزير أكثر مما يقوم به وكيل وزارة الداخلية لشئون الصحة؟ كلا أئسفة شاء على ما يقوم به هذا الوكيل من الجهود في سبيل الإصلاحات الصحية العظيمة التي نحن في حاجة إليها .

قوالا لي بربكم . لقد قررت في الدورة البرلمانية الماضية مبلغ ٢٤٠٠٠ جنيه لإنشاء ثلاثة مراكز لوقاية الأطفال وقلم الآن أنك تريدون إنشاء وزارة للصحة لكن تصعب مراعاة وقاية الأطفال خمسة بدلا من ثلاثة . تريدون ذلك في حين أن مصلحة الصحة تقرر أن ليس لديها من الأطباء والقابلات ما فيه الكفاية وأنها اضطرت لإنشاء مراكز صحية صغيرة أوجدت فيها قابلات بدلا من حكايات فهل انباء الوزراء يقول للأطباء كروا فيكونون .

أفخروا عشرين ألف جنيه - التي قد تصرف في سبيل إنشاء هذه الوزارة على إبعاد الأطباء أولا ، أعمالاً للجوع والمرض فليس هناك من ضرورة مطلقاً تكليف خزينة الدولة غفلات جديدة في الوقت الذي نحن فيه من أتعابها وفي الوقت الذي تعد فيه الحكومة بدعا إلى الاحتياطي . وهو ليس باحتياطي حقيق لأنه مخصص للشروعات الجديدة .

لم توجد في بلاد الإنجليز - وهي ملكة عظيمة - وزارة للصحة إلا في سنة ١٩٢٢ فهل أصبحتنا مستوى واحد مع ما كانت عليه بريطانيا العظمى في سنة ١٩٢٢ أظن لا . فلم نصل إلى ذلك بعد .

انظروا إلى أيرلندا - فيها وزير للصحة وآخر للزراعة وكلاهما في . وهذا الزيران لا يستطيعان سقوط الوزارة .

في أيرلندا وزير الصحة ...

الرئيس - مال وأيرلندا .

حضرة عمود أبو النصر بك - أن وزير الصحة فيها لا يسقط مع الوزارة ومصلحة بلاده تنهض أن يكون على رأس مصلحة الصحة وجعل في ثابت في مركزه لا يتغير تبعا لتغير الوزارات . وقد يؤدي جعل تلك المصلحة وزارة إلى أن تسند مهام أومهندس كما حصل في وزارة الحربية لأن في ذلك مدعاة للاضرار بالمصلحة العامة من كل وجه سواء من الوجهة المالية أو من الوجهة الصحية .

يريدون وزيرا يشترك في شئون الصحة ، فهل وكيل الداخلية لشئون الصحة ليس فيه الأهلية للتفكير؟ من أجل هذا أرجو ألا توافقوا على هذا الاتحاد لا شكلا ولا موضوعا .

سعادة عمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - لا أرى من الجهة الدستورية ما يمنع من تقرر الاتحاد الذي عارض فيه حضرة عمود أبو النصر بك طالما أن يصدر القانون بإنشاء الوزارة أولا . ثم اتحاد المبلغ اللازم ثانيا . وفي اعتقادي أن هذا لا بد تنفيذا في شكل الحكومة أو نظامها بل هو تغيير في نظام العمل كما يحصل كثيرا من اتباع مصلحة الوزارة بعد فصلها من الوزارة التي كانت تابعة لها وعلى ذلك لا يكون هناك عمل للاتحاد مطلقا .

هذا المبلغ معلقا على شرط أو على أمل أن يقدم لكم مشروع بعد إقرار الاتحاد بتحويل مصلحة الصحة إلى وزارة . هذا ما لا يمكن أن يتفق مع أي حرف دستوري .

سعادة أحمد علي باشا - لماذا؟

حضرة عمود أبو النصر بك - لأن هذا يأسدي كما قدمت معناه تعديل لنظام الحكومة وهذا النظام ثابت بقوانين لها حريتها ولا يكون تعديل القوانين إلا بقوانين .

معالي محمد شفيق باشا - سيصدر القانون .

حضرة عمود أبو النصر بك - لا نتحدث من النهاية فيجب أن يصدر القانون أولا ثم يطلب الاتحاد .

معالي محمد شفيق باشا - أقصده قانون ولم يوافق البرلمان على الاتحاد فسادا نصل؟ أليس الأولى أنه بعد إقرار الاتحاد يصدر القانون بتحويل المصلحة إلى وزارة؟

الرئيس - أرجو معالي محمد شفيق باشا ألا يقطع حضرة العضو .

حضرة عمود أبو النصر بك - لا يسوغ لرجل تبرا مقعد التشريع أن يقول يجوز إقرار الاتحاد على أمل صدور القانون فليس هذا تشريعا .

معالي محمد شفيق باشا - لماذا لا يكون ذلك تشريعا .

حضرة عمود أبو النصر بك - المسألة تتعلق بميث قانوني ولو أنها كانت حتمية بلزاج معالي محمد شفيق باشا أن يناقش فيها .

معالي محمد شفيق باشا - كيف ذلك !! إن مع هذا فما كان لك أن تناقش في قانون نظام مدرسة الهندسة .

حضرة عمود أبو النصر بك - ليست المسألة جديدة فقد درست من قبل . أن الميزانية قانون موقوف سيناقش العمل به سنة واحدة . وهي أساس أعمال الدولة ويجب أن يراعى عند وضعها الاستمرار مع القوانين المعمول بها فلا يمكن مطلقا أن تأتي في إنشاء نظر الميزانية وتهدموا قانونا تابعا بل يجب أن يعدل ذلك القانون بالطريقة التي تقرر بها .

لقد بحثت هذه المسألة في لجنة الدستور وقيل أنه لا يصح إنشاء نظر الميزانية أن يقرر اتحاد لا يتفق مع قانون سار إلا إذا عدل ذلك القانون .

من أجل هذا يكون طلب اتحاد مبلغ تعيين وزير في عالم الغيب طلبا غير دستوري ويجب أولا أن يقدم مشروع قانون بإنشاء الوزارة الجديدة ويقره المجلس قبل أن ينظر في الاتحاد . هذا من جهة الشكل وأما من الموضوع فاستمعوا لي أتب أمان بكل سرامة أي لا أرى معنى ولا ضرورة لتبديل ميزانية الدولة بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه في الوقت الذي بلغ فيه العجز الميزانية نحو مليوني جنيه فلا تتحملوا باتخاذات جديدة . لا تظنوا أننا باتحاد مبلغ ثلاثة آلاف جنيه نقف عند هذا الحد فهذه خطوة أولى باتحاد راتب الوزير وهذا يطلب اليك اتحادات كثيرة لمكتب الوزير وموظفي المحافظات والندم والحشم والدار التي تخرج الوزارة وغير ذلك .

حضرة عزيز ميريم افندى — انى سأنتكم عن برنامج الإصلاح الصحى الذى وزع علينا .

سماعة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — اننا لا نأخذ رأى الآن على برنامج الإصلاح الصحى .

حضرة عزيز ميريم افندى — ارجو أن يدلى سماعة المقرر عن الفرصة المناسبة للتكلم فى هذا الموضوع .

سماعة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — اذا كنت تريد المناقشة فى برنامج الإصلاح الصحى الذى وزع علينا فيمكن لحضرتكم أن تقدم اقتراحا بما تريد من الإصلاح .

حضرة عزيز ميريم افندى — ان وقت الكلام فى موضوع مساكن العمال هو أشاء نظر ميزانية مصلحة الصحة وما نحن ندرسها الآن .

سماعة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — يعلم حضرة العضو المحترم أن واضع برنامج الإصلاح الصحى منسوب الآن خارج القصر ولا فائدة من الكلام فى موضوع البرنامج الآن .

الرئيس — تقدم اقتراح بطلب قفل باب المناقشة وهذا نصه :  
تقرر قفل باب المناقشة ما

عبد مفازى عبدويه      حسن عبد القادر  
على محمد مروان      حسن العدينى  
معيد فهمى الزوى

حضرة عزيز ميريم افندى — ان الموضوع الذى أطلب الكلام فيه جديد فأرجو أن يسمح لى بالكلام .

الرئيس — انت تتكلم الآن فى اقتراح قفل باب المناقشة .

حضرة عزيز ميريم افندى — أن ما أريد التكلم عنه خاص بمساكن العمال التى لم يرد ذكرها فى تقرير اللجنة فانما لم نأذنوا لى بالكلام فيها فانا أنسحب من الجلسة .

الرئيس — سيؤذن لحضرتك بالكلام فيما جدد .

حضرة عزيز ميريم افندى — متى يكون ذلك وهذا هو أوان الكلام فى هذا الموضوع ؟

حضرة حافظ مابدين بك — لى اعتراض على الشكل وتعمل الموضوع انخلص بالاعتقاد المطلوب .

الرئيس — تقدم اقتراح بطلب باب المناقشة وقد تولته على حضراتكم ولا بد من أخذ رأى عليه . فمن لا يوافق من حضراتكم على قفل باب المناقشة فلينفضل بالوقوف .

(لم يقف أحد .)

الرئيس — تقرر قفل باب المناقشة .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

أما من جهة الموضوع فانا أكتفى فى الإدخال ما قاله حضرة محمود أبو النصر بك بعبارة الموافقة على هذا الاعتقاد بأن أذكر حضراتكم بما ورد فى خطاب المرش وما قرأتموه فى الدورة الماضية خاصة بهذا الموضوع .

حضرة ابراهيم نور الدين بك — الذى كنت أريد أن أقوله قبل أن يتكلم حضرة محمود أبو النصر بك يتعلق بأمر واحد وذلك أننا فى العام الماضى — وما العام الماضى منا بعيد — تعرضنا لكثرة الوفيات فى مصر وضررنا لذلك الأمتال وعند المقارنة بين نسبة الوفيات عندنا وبينها فى أوروبا وجدناها تبلغ عندنا ثلاثة أمثال ما هى عليه فى تلك البلاد .

لقد حالتى ماقرأته منذ يومين أو ثلاثة أيام — ولا أظن أن ذلك الخبر صرود أن يلتفت أنظاركم — فى بعض الجرائد خاصة بالموايد والوفيات حيث جاء بها أن عدد الموايد فى القاهرة قد بلغ فى أحد الأسابيع ٨١٤ نفسا وبلغ عدد الوفيات ٨٠٠ نفسا تقريبا . هذا بعض ما يحدث فى مصر التى تشرب من مائها وتتغذى مما تلبث أرضها .

يتسائل حضرة محمود أبو النصر بك عن الفائدة التى تعود على البلاد من إنشاء وزارة الصحة وإغلاق ٣٠٠٠ جنيه مرتبا للوزير مع العجز للظاهر فى الميزانية ويرى فى هذا أرهاقا لخزانة الدولة وتحويلا لما بأصاء قتال .

اذا نظرتنا لالسالة نظرة المدقق لوجدنا أن أكبر مدعو يجب علينا عمارته هو الأمراض التى فتكت بالموايد ونعزم البلاد من هذه التروة وهى عمتها فى المستقبل . الأمراض هى العدو الذى يجب أن نسله ما استطعنا من قوة وعلم ومال . هذا العدو يقم بيننا أبدا وضرره لا يقف عند حد . فلنأخذ أربو ألا تأخذوا برأى حضرة محمود أبو النصر بك وأن تقرروا الاعتقاد المطلوب .

سماعة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) — اننا نتفقون فى هذا وقد خرج حضرة المحافظ لرأينا وهو حضرة محمود أبو النصر بك .

حضرة حافظ مابدين بك — هنالك مخالفون آخرون أنا من بينهم ولهذا أطلب الكلمة .

أصوات : تطلب قفل باب المناقشة .

حضرة لويس أغنوخ فانوس افندى — لقد ورد ذكر المسألة التى أريد أنتكلم فيها . . . . .

الرئيس — أرجو حضرة العضو المحترم أن يحظر دوره فى الكلام فقد تطلب الكلمة قبله كثيرين .

حضرة لويس أغنوخ فانوس افندى — تطلب من مصلحة الصحة أن تقدم للجلس قبل دور الاستعداد المقبل بمشروع لإيجاد المياه الصحية بالقرى . . . . . (صحة)

حضرة عزيز ميريم افندى — لى كلمة ؟ .

الرئيس — هل بين ما ستتكلم فيه وبين الاعتبارات المطلوب إقرارها ارتباط ؟

٣٩ - وبناء على جميع ما تقدم تكون المبالغ المطلوب اعتمادها لهذا القسم هي كالتالي وقد أقرها مجلس النواب :  
جيبه

٥٤٩٣٨٢ باب ١ - ماهيات وأجروصريات - بعد حذف ٣٠٠ جنيه  
من ماهية الوزير و ١٢٢٤ جنيه للعالم للصحين  
وزيادة ١٤٤٠ جنيه لانشاء عيادين للأمراض  
السرية .

٥٢٤٧٠١ باب ٢ - مصاريف عمومية - بعد حذف ٣٩٨ جنيه  
للعالم للصحين وزيادة ٧٠٠ جنيه لانشاء عيادين  
للأمراض السرية .

٩٤٣٨٠ باب ٣ - أعمال جديدة - بعد زيادة ١٠٦٠ جنيه لانشاء  
عيادين للأمراض السرية و ٨٠٠٠ جنيه لشراء  
أرض لمستشفى ططا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ماورد بتقرير اللجنة وهل الاعتقاد  
المقترح للباب الأول وقدره ٥٤٩٣٨٢ جنبا ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على هذا الاعتماد .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقترح للباب الثاني  
وقدره ٤٣٤٧٠١ جنيه .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على هذا الاعتماد .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقترح للباب الثالث  
وقدره ٩٤٣٨٠ جنيه .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على هذا الاعتماد .

رعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة التاسعة والدقيقة العشرين مساء على  
أن يسود المجلس للاعتقاد هذا الثلاثاء ٢٨ ذى الحجة سنة ١٣٤٥ الموافق ٢٨ يونيو  
سنة ١٩٢٧ الساعة الخامسة مساء للنظر في المسائل العادية على أن يكون أول  
أعماله النظر في تقرير لجنة المعارف عن مشروع القانون بتعديل نظام مدرسة  
الهندسة الملكية الذي طلب معالي وزير المعارف نظره بطريق الاستعجال .

### ملحق رقم ١

توزيع قوة البوليس على المحافظات والمديريات

محافظة سنة ١٩٢٧-١٩٢٨	وظيفة	مصر	الاستكشافية	القنصل	البوير	دمياط	وجه بحرى	وجه نيل	غير موزع
عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد
٥٥	ضباط أجانب ... ..	٢٩	١٦	٧	٣	—	—	—	—
٦٨٧	ضباط وطنيون ... ..	١٤٦	٨٠	٣٦	١٢	٤	٢١١	١٩٩	٤
٣١٦	فرسليات أندريون ... ..	١٣٠	١٤٩	٢٨	٩	—	—	—	—
٤٢١	مستخدمون ملكيون ... ..	٢٣٨	١١٩	٥٣	١١	—	—	—	—
١٣٧٥٩	صفت ضباط وصاكر وضمة حائرة	٢٩٧٤	٢٦١٧	٦٢٥	٣١٦٥	٨٥	٣٠٩٨	٣٠٤٢	—

### ملحق رقم ٢

بيان حوادث السيارات بمدينة القاهرة في سنى ١٩٢٥ - ١٩٢٦

سنة ١٩٢٦						سنة ١٩٢٥					
وفاته		إصابة		رقعة		وفاته		إصابة		رقعة	
سيارات عمومية	سيارات خصوصية	سيارات عمومية	سيارات خصوصية	سيارات عمومية	سيارات خصوصية	سيارات عمومية	سيارات خصوصية	سيارات عمومية	سيارات خصوصية	سيارات عمومية	سيارات خصوصية
٢٢	١٨	٣٤	٢٣٧	٢٩٥	١٨٨	١٧	١٠	٣٩٥	٣١٣	٤٨١	٢٩٥
٤١	٥٧٩	٤٨٣	٢٧	٧٠٨	٨٧٦						

### ملحق رقم ٣

نحن وزير الداخلية

بعد الاطلاع على الباب الثالث من قانون البوليس ٤

قررنا :

يعمل البند ٦٦ من الباب السادس من قانون البوليس كما يأتى :

البند ٦٦

بالطريقة الآتية تقدرت لاتباعها في توزيع رسوم الخفر وكيفية التنظيم فيها

البيادر والقرى التي ليس بها مجالس عليّة أو مجالس عليّة غنظلة :

أولاً - يكون مجلس الخفر في البيادر والقرى التي ليس بها مجالس عليّة

أرجاس عليّة غنظلة تحت رئاسة عهتها ويؤلف من مشايخها ومادونها

وثانية من الأحياء يتخوون بطريق الترفيب بمعرفة الناخبين الذين لم حق انتخاب أعضاء مجلس النواب ويتولى هذا المجلس توزيع رسوم الخفر التي خصصت على البلدة كما ترفع إليه الشكاوى من التوزيع على الوجه المبين في التعليمات الآتية .

ثانياً - يوزع المبلغ المتقدم ذكره بكل دفعة بحسب حالة المنازل واقتدار أربابها ودرجة انتفاعها بخدمة الخفر ويراعى في هذا التوزيع الانصاف بين السكان .

ثالثاً - ( ١ ) فيما يخص سكان البلدة ذاتها - ستخرج صورة من جدول الربط تحتوي على بيان التوزيع انماض هؤلاء السكان وتعلق هذه الصورة في مكان ظاهر في باب منزل المممة أو قريباً منه لمدة ثمانية أيام أى لفافة يوم ٨ نوفمبر .

وعلى المركز أن يمثلي المديرية بجدول جميع بلادهم ومقراتها وبحقيقات المجلس المتقدم ذكره وملاحظاته وذلك لغاية اليوم العشرين من شهر فبراير.

(تاسم) هل قلم الخفر بالمديرية أن يعمر اللازم للتصديق على جداول البلاد التي لم تقدم من أهلها شكوى بخصوص التوزيع . أما جداول البلاد التي قدمت من أهلها شكوى فيوقف التصديق عليها حتى يفصل نهائياً في هذه الشكوى بمفرقة لجنة مجلس المديرية المتقدم ذكرها .

(تاسم) يحيل قلم الخفر جميع الشكاوى والقرارات الصادرة فيما من مجالس الخفر على اللجنة المشار إليها لغاية اليوم الخامس والعشرين من شهر فبراير وهي تنتظرها في الميدان الذي يتحدد بالتمسك الاجراءات العمومية لسيار مجالس المديرية .

(خاشرا) متى صدرت قرارات اللجنة في الشكاوى تنفذ المديرية ما يكون من هذه القرارات متضمناً تعديل التوزيع وذلك بواسطة التأشير على الجداول أمام اسم المشتكى بالمبلغ الذي ربط عليه بموجب قرار اللجنة ثم تصدق المديرية على الجداول بعد ذلك .

والفرق الذي ينتج من هذا التعديل (وهو قيمة السجز الذي يحصل في مجموع المبالغ الموزعة على السكان) يتسبب على وفورات وأجور الخفر وفي حالة عدم كفايتها لسد هذا السجز يؤخذ الباقي من وفورات الخمسة في المائة الجارية تحصيلها حلاوة على الأجور .

(حادي عشر) اذا لم يتيسر لجنة نظرياً جميع الشكاوى في الميدان المذكور وأجلت بعضها الى السنة التالية ففي هذه الحالة لا يوقف تحصيل المبالغ المفقودة على أرباب هذه الشكاوى لحين الفصل فيما من اللجنة بل تعتبر المديرية التقدير الذي أقر عليه مجلس الخفر نافذاً مؤقتاً في السنة الأولى وتحصل الأجرة على مقتضاها حتى تصدر اللجنة قرارها في الشكوى عند اجتماعها التالي .

(ثاني عشر) بعد ما يتقرر عدد خفراء كل بلد وتوزع رسوم الخفر على أهله بالطرق الآتية ذكرها قلم جداول التوزيع . ويجب أن يكون التحصيل تحت ملاحظة المدير ومأمور المركز ومراقبتهما .

(ثالث عشر) على الصد ومشايج البلاد أن يدفعوا ما يتقرر عليهم من المبالغ المخصصة لأجرة الخفر .

(رابع عشر) صيارف البلاد تقطع هم المصروح ولم وسدوم تحصيل رسوم الخفر أما الخفراء فيجوز استغفارهم في إعصار الأشخاص المكلفين بدفع هذه الرسوم الصراف ولا يجوز حبسهم بأي حال من الأحوال تكليف الخفراء بتحصيل النفود ما

وزير الداخلية

(ب) فيما يخص إسكان العرب والكفور والصويع المدرجة في جدول البلدة تستخرج من هذا الجدول صور بقدر عدد هذه الملحقات كل صورة منها تستعمل على بيان الأجور التي دبلت على منازل أحد الملحقات المذكورة وتعلق هذه الصورة على باب شيخ العزبة أو الكفور أو الصويع في المدة الآتية ذكرها أو في محل ظاهر أن لم يكن هناك شيخ .

(ج) الملحقات التي يكون خصصاً لكل منها جدول توزيع خاص (خلاف جدول البلدة) تعلق فيها صورة من هذا الجدول الخاص بالكيفية ذاتها .

وأما - - - يملن التوزيع أيضاً بأن يأخذ كل شيخ حصه في البلد وكل شيخ عزبة أو كفور أو صويع في اليوم الأول من شهر فبراير كشفاً ببيان التوزيع الخاص بالأحالي التابيع له . ويملن كلا منهم بقيمة الأجرة التي تقدرت عليه شهرياً ويؤشر أمام اسمه بتاريخ اعلانه ولا يثبت هذا الاعلان إلا بمضاء المعلن اليه أو ختمه أو بصمة اصبعه على الكشف المذكور أو على أية ورقة أخرى . ويجب أن يتم كل شيخ اعلان الأحالي التابيعين له في اليوم الثالث من فبراير . ويجوز اتمام الاعلان بيد الشيخ كشفاً الى المصلحة .

تاسم - لكل شخص أعلن بما يقدر عليه من أجرة الخفر أن يقدم الى المصلحة بصفته رئيساً لمجلس الخفر في ميدان ثمانية أيام من تاريخ اعلانه شكوى مشتملة على بيان أوجه النظر وعلى المصلحة أن يعطيه ايضاً مستخدماً من دفتر قسمة "أورنيك نمرة ١٦ج" ومؤرخاً اثباتاً لتقديم الشكوى في الميدان المقرر .

فإذا امتنع المصلحة عن استلام الشكوى المقدمة في الميدان الثاني جاز تقديمها للأجور .

سادساً - تعرض الشكاوى على مجلس الخفر بالبلد لتحصنها واصدار قراراته فيها لغاية ١٢ فبراير ثم يكتب قرار المجلس في كل شكوى على حدة مستوفياً الأسباب المبني عليها صدوره ويرد فيه على كل وجه من أوجه النظم .

ويوقع رئيس وأعضاء المجلس على كافة القرارات وترفق بجدول التوزيع مع التأشير عليه من المصلحة بما يفيد استيفاء اجراءات التليق والاعلان بالكيفية المشار ذكرها وأن شكوى المتظلمين من الرطب قد نظرت وصدرت فيها قرارات المجلس المرفقة بالجدول مع ذكر مدها .

سابعاً - يرسل المصلحة للجدول صرفاً بالشكاوى والقرارات الصادرة فيها الى المركز لغاية اليوم الخامس عشر من شهر فبراير وعلى المركز أن يعرض الشكاوى والقرارات المذكورة على مجلس خفر المركز لتحقيقها وإبداء ملاحظاته عليها بعد طلب المشتكى لسماع أقواله لتسكن لجنة مجلس المديرية للمشكلة لهذا الغرض بمقتضى الفقرة "د" من المادة (٤٠٥) من القانون النظامي من الفصل فيها .

و يؤلف مجلس خفر المركز من مأمور المركز وضابط الخفر ومعاون الإدارة ومساعد الخبندار وموظف آخر يعينه المدير ومن خمسة من الأعيان يسميهم المدير كلاً .

### ملحق رقم ٤

احصاء عن الجنايات بأنواعها في الستة أشهر الأولى من سنة ١٩٢٧ القضائية وما يقابلها من السنة الماضية (من أول فبراير إلى أبريل)

قتل في قتل	شروع في قتل	ضرب ألفي ال موت	ضرب ثلاث مئة مائة	سرقا من ٢٧٠ إلى ٢٧٢	سرقا في سرقا	حرق عمدا	تسميم مواش	اطلاق مزدوجات	فجور معرض	تطويل تطاولات	جنايات تجوى	الخلف	سنة
٥٢٤	٤٨٣	٩٨	١٠٢	٣١٢	٧٩	١٢٩٩	٦٢	٥٧	١٢٥	٣٥	٣٨٧	٣٥٥٣	سنة ١٩٢٧
٤٥١	٣٨٤	٩٠	٦٥	٢٤٩	٨١	١٠٩١	٤٣	٤٥	١٢١	٢٧	٣٥٣	٣٠٠٠	سنة ١٩٢٦
٨٣	٩٩	٨	٣٧	٦٣	—	٢٠٨	١٩	١٢	٤	٨	٣٤	٥٥٣	زيادة سنة ١٩٢٧
—	—	—	—	—	٢	—	—	—	—	—	—	—	سنة ١٩٢٧ مخصص

وزارة الداخلية

إدارة عموم الأمن العام

### ملحق رقم ٥

القسم الجنائي احصاء عن الجنايات التي حصلت في الخمس سنوات من سنة ١٩٢٣ لغاية ١٩٢٦

قتل	شروع في قتل	ضرب ألفي ال موت	ضرب ثلاث مئة مائة	سرقا من ٢٧٠ إلى ٢٧٢	سرقا في سرقا	حرق عمدا	تسميم مواش	اطلاق مزدوجات	فجور معرض	تطويل تطاولات	جنايات تجوى	الخلف	السنوات
١١٢٣	١٢٨٥	٢٠٨	٢٤٠	٨٥	٦٥٦	٢٤٢	٢١٨	٩٤	٣١٧	١٢٣	٧٦	٩٤٩	١٩٢٢
١٠١٨	١١٠٣	٢٢١	٢٥٩	٥٠٤	٢٢١	٢٠٥	١٩١	٢٠١	٢٨٨	٣١٨	٦٠	٩٤٥	١٩٢٣
١٠٢٣	٩٩٣	١٩٦	٢٨٤	٣٨	٢٩٦	١٤٥	١٣١	١٧٧	١٩٦	٢٤٣	٥٩	٩٥٢	١٩٢٤
١٠٣٤	٩٨١	٢٢٩	٣٠٦	٣٥	٢٦٥	١٥٠	١٢٩	١٦٠	١٨٣	٢٣٤	٦٦	١٠٣٤	١٩٢٥
١٠٧٠	٩٠٠	٢٥٢	٣٥١	٢٨	٢١٥	١٢٥	١٢٨	١٢٣	٨٥	٢١٦	٥٣	٨٨٦	١٩٢٦

### ملحق رقم ٦

بيان الاعتمادات التي قدرت في ميزانية مصلحة الجاني  
لجان تخص مصلحة الصحة

الاعتمادات التي  
في سنة ١٩٢٧

#### الفئة الأولى

- مستشفى الحيات بأسبوط . ٣٠٠
- انشاء فاسل ومطابخ بمستشفى الجانبي بالعباسية . ٣٠٠
- » قسم جديد للجريم » ٣٠٠
- مستشفى الجانبي بالخانكة . ٣٠٠
- انشاء قسم جديد بالخانكة . ٣٦٠
- تحويل منزل الصانعية بالخانكة الى قسم الرضى الهاديين . ٩٣
- مستشفى رمدي يروض القريج . ٦٥٠
- » الأقصر . ٣٠٠
- » اسنا . ٧٥٠
- فرع رمدي وعيادة خارجية بمستشفى السور . ٤٠٠
- » » بمستشفى أسوان . ٣٥٠

#### الفئة الثانية

- معمل المنصورة البكتريولوجي . ١٢٠٠
- » أسبوط » ٢٠٠
- مستشفيات بنهنور والأقصر . ١٦٢٠٠
- » بالقصير وسيوه . ١٥٠٠
- قسم للأبحاث . ٧٠٠
- انشاء بيان بالقصر المنبي . ٢١٠٠
- عيادة خارجية بسوهاج . ٢٠٠
- » » وقسم للجريم بمستشفى الزقازيق . ٣٩٠٠
- انشاء ثلاثة مراكز لرعاية الطفل . ١٨٠٠٠
- مستشفى تعليمي ثابت بالانكستوما والبهاريسا . ٢٨٥٠

### ملحق رقم ٧

بيان عدد المستشفيات الموجودة في القطر المصري التابعة لمصلحة الصحة  
وعدد الأسرة الموجودة بها وعدد المستشفيات التابعة للمجمعات المختلفة  
من مصرية وأجنبية والمستشفيات التابعة للأفراد وعدد الأسرة الموجودة  
بها في سنة ١٩٢٦

عدد المستشفيات القائمة	عدد الأسرة	عدد المستشفيات القائمة	عدد الأسرة	عدد المستشفيات القائمة	عدد الأسرة	عدد المستشفيات القائمة	عدد الأسرة	عدد المستشفيات القائمة	عدد الأسرة
٢٧	٢٣٨٨	٢٢	٩٤٧	٣	٧٣	١٦	٢٣٣	٢١	١٧٧٨

### ملحق رقم ٨

بيان عن عدد المرضى الذين عولجوا في عيادات مصلحة الصحة الخارجية  
وعدد الأطباء الذين عالجهم وعدد الزيارات التي قام بها الأطباء :

مرضى جديد	مرضى متروك	مجموع الزيارات الطبية	عدد الأطباء الذين باعروا العلاج
٦١٣٤٤٩	٧٠٦٢٢٢	١٣١٩٦٩٢	٤١





الرئيس — أظن أنه يجهد بعبارة (الجلسات المقبلة) من الآن إلى نهاية الدور .

حضرة عزيز مريم أفتدى — هل نظر المكتب في هذه الإجازات من جهة تأخيرها على صحة أسفاد المجلس ؟

الرئيس — الأجازات التي صرح بها والأجازات المطلوبة الآن لا تؤثر في ذلك ولكن المكتب لا يمكنه معرفة ما إذا كان أعضاء آخرون سيضطرون بعد اليوم لطلب إجازات أخرى . فهل توافقون حضراتكم على الترخيص بهذه الأجازات ؟

( موافقة ) .

( ١ ) الصديق على محضر الجلسة السابقة .

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟  
أصوات : لا .

الرئيس — صديق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

( ٢ ) كتاب بلنة المالية بإعادة الاقتراح أقدم من حضرة محمد زكى عبدالرازق بك بجعل مصلحة الصحة وزارة قائمة بذاتها .

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف إن أهد لوليتكم الاقتراح المقدم من حضرة محمد زكى عبدالرازق بك عضو المجلس والمحال على هذه اللجنة بمجلس ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧ بشأن طلب جعل مصلحة الصحة وزارة قائمة بذاتها حيث أن بلنة المالية قد ضمنت نفقاتها من مشروع ميزانية مصلحة الصحة العمومية رأياً في الاقتراح المذكور .

وتفضلوا دوتكم بقبول عظم الاحترام ما

القاهرة في ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٧

رئيس بلنة المالية

يوسف وهبه

الرئيس — هذه المسألة بت فيها ليحفظ الاقتراح المذكور .

حضرة حافظ عابدين بك — أتمنى بت في ميزانية مصلحة الصحة ، وأما الاقتراح فهو مشروع قانون لإنشاء وزارة للصحة .

الرئيس — هو لم يقدم مشروع قانون .

حضرة حافظ عابدين بك — أفند فظنر الى أن يمرض طينا مشروع القانون بإنشاء وزارة للصحة .

وافق المجلس على حفظ الاقتراح .

على الكتاب الوارد من حضرة صاحب الدولة أحمد زور باشا بطلب التصريح لدولته بإجازة وهذا نصه :

حضرة صاحب العزة ورئيس مجلس الشيوخ بالبابة .

بمناسبة اضطرابي للسفر الى الخارج لاستشفاء أرجو من المجلس التصريح لي بإجازة ابتداء من أول يولييه سنة ١٩٢٧ الى نهاية الدورة الحالية .

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام ما

أحمد زور

١٥ يونيو سنة ١٩٢٧

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على الترخيص بهذه الإجازة ؟

( موافقة ) .

على الكتاب الوارد من حضرة الشيخ سنوسي منصور بطلب التصريح لحضرته بإجازة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

سبق أن قدمت لوليتكم طلباً يوم ٢٠ الجاري بمنح إجازة مرضية لمدة ثلاثة أسابيع بسبب المرض الرمدى الذي أصاب عيني .

وحيث أن المجلس لم يعتمد الإجازة فساظطر لحضوري بجلسة اليوم مع ما أحمله من الألم الشديد والمضاعفات التي ترتبت على عمل العملية وأنى معتمد على عدالة المجلس في أنه سيقدر بمنح الإجازة المطلوبة عند ما يرى حالي وأنى النفس شديداً إعادة النظر فيها .

وتفضلوا بقبول تحياتي واحتراماتي لوليتكم ما

سنوسي منصور

٢٢ يونيو سنة ١٩٢٧

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على الترخيص بهذه الإجازة ؟ وألفت نظر حضراتكم الى أنه أرفق بطلبه الأول شهادة طبية .

( موافقة ) .

على تغراف وارد من سعادة محمد الباني باشا بطلب الترخيص لسعادته بإجازة وهذا نصه :

حضرة وكيل مجلس الشيوخ مصر

لاختراف محمى لا يمكنى حضور الجلسات المقبلة ما

محمد الباني

١٥ يونيو سنة ١٩٢٧

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على الترخيص بهذه الإجازة ؟

حضرة عزيز مريم أفتدى — هل لحص المكتب هذه الإجازة ؟

الرئيس — المكتب يفصل في الأجازات التي تطلب للمدة قصيرة وأما الإجازات التي تطلب الى نهاية الدور فتعرض على حضراتكم .

سعادة محمد صديق باشا — سعادة الباني باشا بطلب إجازة من الجلسات المقبلة والطلب على هذه الصورة غير محمود .

(٦) كتاب من وزارة الحفانية بإتداب مساعدة عبد الرحمن رضا باشا وكل الفرادة بمحضراته، نظر بقرار لجنة الحفانية عن تعديل لأئحة واختصاص المجلس المل للأقطار الأربعة عشر وإخراج حصة الشيخ حسن عبد العادر بشأن تنفيذ الرسوم القضائية والرسوم الخاس ببناء محكمة استئناف أسبوع .

تل الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بما أننا سبق أن طلبنا من دولتك بالكتاب رقم ٥١٣ بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٢٧ السماح لحضرة صاحب المساعدة عبد الرحمن رضا باشا وكل وزارة الحفانية بأن يتوب عن أثناء النظر في تقرير لجنة الحفانية الخاص بالرسوم بقانون الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض نصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

ونظرا لأن مجلس الشيوخ سينظر في قرار لجنة الحفانية الخاصة بتعديل لأئحة واختصاص المجلس المل للأقطار الأرثوذكس واقتراح حضرة الشيخ حسن عبد القادر بشأن تنفيذ الرسوم القضائية وعن المرسوم الخاص بإنشاء محكمة استئناف أسبوع قد نجح بفضل السماح لصادره بأن يتوب عن في تقديم البيانات التي تقدمت أثناء النظر في تلك التقارير .

وتفضلوا بإصاحب الدولة بقبول فائق الاحترام

وزير الحفانية

زكي أبو السعود

القاهرة في ٢٨ بريرة سنة ١٩٢٧

(٧) تطبيق المادة ٣١ من اللائحة التنظيمية على حضرة ويس أحمج ونوس اعلى انشور مجلس .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي — خصصت هذه الجلسة للأعمال السادية ومع ذلك لم يدرج في جدول الأعمال الاستجواب الذي قدمته في ٢١ يونيو سنة ١٩٢٧ واللائحة الداخلية صريحة في أن كل استجواب يقدم يجب أن يمل في الجلسة لتحديد موعد للنقاش فيه .

الرئيس — قرر المجلس أمس أن لا تنظر في الأسئلة والاستجوابات إلا بعد الفراغ من المجازاة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي — النظر في الاستجواب شيء وإدراجه في جدول الأعمال لتحديد يوم للنقاش فيه شيء آخر، واللائحة الداخلية تنص على أن الموعد يحدد بعد ثمانية أيام على الأقل وقد ذكرت أمس أن البعثة البلانية أوشكت أن تنتهي وكان من الواجب أن يدرج الاستجواب في جدول أعمال اليوم لا للنقاش فيه بل لتحديد يوم لذلك، ولا تمدد نظره قبل نهاية هذه البعثة وفي هذا هداه للمستور الذي يجوز للأعضاء حق استجواب الوزراء وموضوع الاستجواب مهم لأنه خاص باستقلال البلاد ولا شيء يهم الأمة أكثر من استقلاله وقد ورد في بيان رئيس مجلس الوزراء أنه قد شرع في التصدي على استقلال البلاد فيجب أن نعين نوع هذا التصدي لأن المسألة حيوية وثمة الأمة بأجمعها وليس هناك ما يمنع من ثلاثة الاستجواب في هذه الجلسة .

(٨) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بوضع نظام للاجبار بالحدود واستعمالها — إحالة الى لجنة الصحة .

(٩) مشروع قانون وارد من مجلس النواب سئل القانون مرة ١ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات السومية — إحالة الى لجنة الصحة .

تل الكتاب الوارد من مجلس النواب عن هذين المشروعين وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أقر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الأحد ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٧ مشروعين بقانونين الأول يصل على المرسوم بقانون الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ الخاص بوضع نظام للاجبار بالحدود واستعمالها والثاني يصل على المرسوم بقانون الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ الخاص بتعديل القانون مرة ١ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات السومية .

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لدولتكم مشروعى القانونين المذكورين وتقرر لجنة الحفانية ومضايف جلسات ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ و ٢٤ و ٢٧ و ٣١ يناير و ٨ فبراير و ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٧ التي نظرت المجلس فيها هذين المشروعين راجيا مرضعها على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا لدولتكم بقبول عظيم الاحترام

القاهرة في ٢٧ بريرة سنة ١٩٢٧  
رئيس مجلس النواب  
(عنه) مصطفى النحاس

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة هذين القانونين الى لجنة الصحة ؟

(موافقة)

(١٠) كتاب من وزارة المعارف بإتداب حضرة أحمد نعيم الحلال بك السكرتير العام لوزارة المعارف لظهور جلسات المجلس التي ينظر فيها قانون مدونة الهندسة الملكية وقانون امتحان البورد الثاني ومشروع ميزانية الوزارة لسنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ ومشروع ميزانية البعث العلمية لسنة المذكورة .

تل الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تشرف بأن يحيط لدولتكم علما بأننا قد تمينا حضرة صاحب العزة أحمد نعيم الحلال بك السكرتير العام لوزارة المعارف لحضور جلسات المجلس التي ينظر فيها قانون مدونة الهندسة الملكية وقانون امتحان البورد الثاني ومشروع ميزانية الوزارة لسنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ ومشروع ميزانية البعثات العلمية المذكورة .

وتفضلوا لدولتكم بقبول أوفى الاحترام

وزير المعارف السومية  
على الشمسي

٢٨ بريرة سنة ١٩٢٧

الرئيس - هذا لا يمكن الا اذا رجع المجلس عن قراره الذى أصدره أمس .

حضره حافظ عابدين بك - القرار الذى صدر بالأمس لا يمنع من ثلاثة الاستجواب الآن والأسئلة والاستجوابات لا توجه الى المجلس لمناقشة فيها بل توجه للحكومة ولما أن تطلب تأجيلها أسبوعاً أو اثنين أو أكثر وللمجلس أن يوافقها أو أن لا يوافقها .

الرئيس - قرر المجلس أمس عدم النظر فى الأسئلة والاستجوابات الا بعد الفراغ من نظر الميزانية .

حضره حافظ عابدين بك - القرار الذى أصدره المجلس مساء عدم المناقشة فى الأسئلة والاستجوابات وهذا لا يمنع من ثلاثتها ونحوها على الحكومة .

حضره عبد الله سليمان باطله بك - أنا لا أدري الحكمة فى تثبيت حضره زميلنا لويس أخنوخ فانوس افندى لأن استجوابه موجه الى دولة رئيس الوزراء وهو غائب الآن ولا يستطيع أحد غيره المناقشة فى الاستجواب . فضلاً عن ذلك فقد قرر المجلس بالأمس أن لا تنظر الأسئلة والاستجوابات الا بعد الفراغ من الميزانية .

معالى محمد شفيق باشا - بالأمس تكلم حضره لويس أخنوخ فانوس افندى فى هذا الموضوع فقرر المجلس عدم توجيه أسئلة أو استجوابات من الآن الى أن تنتهى من الميزانية . . . .

الرئيس - بل قرر المجلس عدم النظر .

معالى محمد شفيق باشا - نعم القرار هو ألا تنظر الأسئلة والاستجوابات الى أن تنتهى من الميزانية ثلاثة الاستجواب فى الجلسة وتحديد يوم للمناقشة فيه هما جزء من النظر لأنه بذلك يطرح الموضوع على المجلس ويحدد الوزير موعد المناقشة .

وقد قلنا بالأمس انه اذا أراد حضره العضو أن يعيد المجلس النظر فى قرار أصدره وجب عليه أن يقدم الرئيس طلباً كتابياً بذلك تطبيقاً للمادة (٣١) من اللائحة وهذا نصها "المادة للمناقشة فى موضوع اخذت الآراء عنه لا تكون الاجراء من المجلس بناء على طلب كتابى يقدم للرئيس وينظر فيه بالجلسة التى تلى تقديمه " فان تقدم أثناء جلسة نظر فى آخر أعمالها " . ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل . وانما حصل للمجلس أن يوافق أو لا يوافق على فتح باب المناقشة . حضره لويس أخنوخ فانوس افندى - قدمت فعلاً بالأمس طلباً عن هذا الموضوع وسلمته الى السكرتيرية .

( هبة ) .

معالى محمد شفيق باشا - أرجو عدم الكلام فى هذا الموضوع مالم يقدم طلب كتابى بالمادة الى المناقشة فى القرار السابق .

حضره ابراهيم نور الدين بك - كأننا قد كتب علينا أن نضيق الوقت بدون جدوى وفى مناقشات عقيمة أو غير مجدية . كلنا نعلم أن دعلاً ونيس

الوزراء الذى يراد توجيه الاستجواب اليه غير موجود ونعلم فرق ذلك أن موضوع الاستجواب من الثقة بالدرجة التى وضعت لنا من المناقشة التى ثارت فى مجلس النواب . ولأجل أن نبحث المسألة بمخاضها يجب أن نرجع عما قرره أمس وأن نتكلم عما اذا كان من المستطاع الحصول على جواب يحسن السمعة عليه .

لا أنهم معنى لاتارة هذه المسألة الآن . نعم أنت الموضوع هام ، ولكن يجب التريث حتى يبين الوقت المناسب لمناقشة الاستجواب أمام الوزير المسئول لكي نسمع منه جواباً شافياً يتخفف به الأمة .

الرئيس - هل يريد المجلس الرجوع عن قراره الذى أصدره بالأمس ؟ أصوات : لا . لا .

الرئيس - المجلس يقرر التصك بقراره الذى أصدره أمس بعدم نظر الأسئلة والاستجوابات الى ما بعد الفراغ من الميزانية .

حضره لويس أخنوخ فانوس افندى - هذا لا يصح . "هبة" يجب أن تكونى أكمل ... .. "هبة" .

حضره ابراهيم نور الدين بك - لا نسمح بأى حال من الأحوال بانتهاك حرمة قرار أصدره المجلس بالأمس .

حضره لويس أخنوخ فانوس افندى - اللائحة تنطبق الحق للرد على الأعضاء الذين ذكرنا وقائع غير حقيقية . "هبة" .

الرئيس - لقد تكلمت مرتين والمجلس قرر عدم الرجوع عن قراره الذى أصدره بالأمس فلا أسمع بك بالكلام .

حضره لويس أخنوخ فانوس افندى - لا يملك الرئيس حق حرمان عضو من الكلام الا اذا خرج من الموضوع ... ..

الرئيس - هل تسمحون حضراتكم له بالكلام ؟

أصوات - لا . "هبة" .

حضره لويس أخنوخ فانوس افندى - ولا المجلس يملك حق حرمان من الكلام .

الرئيس - لقد صحبت منك الكلمة ووافقى المجلس على ذلك .

حضره لويس أخنوخ فانوس افندى - يتكلم ....

الرئيس السكرتيرية - لا يثبت شيء من كلامه هذا فى المضبطة بعد أن صحبت منه الكلمة .

حضره لويس أخنوخ فانوس افندى - يتكلم ....

( تحدثت هبة ) .

الرئيس - ألفت نظر حضره العضو الى نص المادة (٣١) من اللائحة ونصها "اذا أخل أحد الأعضاء بنظام جلسة ناداه الرئيس باسمه ونبهه الى ذلك فانما اعترض بإخذ الرئيس رأى المجلس فانما أقر التنبية أثبت فى محضر الجلسة" .

من هذه المناقشات يحصل إيقاف الموظف عن عمله لأسباب يقتضي التحقيق فيظل موقوفاً حتى يفصل في موضوع الغائفة وإيس الفصل أجل عمود فطول مدة الإيقاف وقد تخفى مدة أشهر قبل أن يصل يوم الفصل في أمره سواء أكان بإجازة الاندائية أم بالحكمة التأديبية .

في حالة حصول المحاكمة أمام مجلس التأديب قد يحكم على الموظف ابتدائياً بالإيقاف مدة قد تكون أقل أو مساوية للمدة التي قضاه موقوفاً لغاية يوم الحكم أو أكثر منها وقد يستمر الإيقاف حتى يصير الحكم نهائياً أما بقبول الموظف له وتصديق الوزارة عليه وأما بصدر حكم المجلس المخصص عند حصول الاستئناف من الموظف أو من الوزارة .

وفي انتظار صدور أحكام المجلس المخصصة يقول أمد إيقاف الموظفين زمناً ربما يكون ضئيف أو أضيف المدة التي قضاها أثناء التحقيق والمحاكمة ذلك لأن المجلس المخصص ليست متبينة بدورة زمنية معينة يتجر فيها اعتقاده للنظر فيما يكون لهياً من الأحكام الابتدائية بل هي مطلقة من مثل هذا التقيد فلا يجتمع إلا إذا انس أعضاء من أعمالهم فراغاً كأن أمر الموظفين لي يكن له ما للأعمال العادية من العناية والاهتمام ولا يعني في هذا التأخير من الصبر بالموظف الموقوف خصوصاً إذا كان لا يملك إلا رتبته وكان رب عائلة تطلب الحياة وقد حسرت راتبه ومع بمكة الوظيفة من طرق أبواب أخرى للكسب ولا شك أن حبس راتب الموظف والجبر عليه في السعي والتسويق في الحكم كل ذلك يجتمعا بضرو في نفسه وفي أهله وفي كرامته .

على أنه قد يكون في التأخير ضرر بخزينة الدولة من جهة أخرى وذلك فيما إذا جاء حكم المجلس المخصص مؤبداً للحك الابتدائي أو عتف له إذ يترتب عليه أن يستوف الموظف على مرتب المدة التي مضت في انتظار حكم المجلس المخصص ولم يؤد فيها عملاً ما . أما إذا قضى المجلس المخصص بعد طول الانتظار والتسويق بمسردان الموظف من مرتبته مدة الإيقاف جميعها (كما حصل أخيراً) كان الضرر أعظم وأعمق .

ليس الصراخاً من عدم وضع دورة زمنية معينة للمجلس المخصص فقط بل هناك أمر آخر لا يقل عن الأول أهمية وهو عدم تعيد الوزراء الرئيس المختص بمدة معينة لتقرر الاستئناف في الأحكام الابتدائية متى رأى من المصلحة استئنافاً خلافاً لموظف فانه قيد بمدة معينة . وعدم تعيد رئيس المصلحة بمدة الاستئناف فضلاً عما فيه من عدم التسوية بين الطرفين فانه مقض إلى التسويق في القضاء .

على أن القانون العام قد سوى بين الجميع في تعيدك بمدة معينة للاستئناف فكما قيد الأفراد فقد قيد النيابة العمومية أيضاً بمن ترفع الاستئناف فيه . فكيف يكون ذلك التعجيل مع الجرم - ولو لم يكن مقبوضاً عليه ولا يكون مع الموظف الموقوف وقد قطع عنه الراتب وحيل بينه وبين أسباب الكسب والارتزاق .

إن هذا النظام لا يتفق مع الحق والتعدل وهو إن جاز في الماضي فانه لم يجد صالحاً للصبر المحض لمخالفاته لبداً المساواة وهي كما قال وأمنو الدستور " ملاك الحياة الاجتماعية الحسنة ومن الحق أن تكون أهم مطالب للدستور " .

فهل توافقون حضراتكم على تطبيق هذه المسألة وإثبات ذلك في الحضرة ؟ (موافقة) .

حضرة لويس أونغ فافوس أفندي - يحاول الكلام .  
الرئيس - لا أسمع بك بالكلام .

حضرة لويس أونغ فافوس أفندي - أذن أسمع من المجلس احتجاجاً على ذلك .

حضرة حافظ عابدين بك - سبق لي أن قدمت سؤالاً قبل أن يصدر المجلس قراره بعدم النظر في الأسئلة والاستجوابات إلى ما بعد الفراغ من الميزانية وهذا السؤال خاص بالجنسية وأرى أن قرار المجلس لا يسرى عليه وأرجو إحاطته على الحكومة .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - إن قرار المجلس يشمل جميع الأسئلة سواء ما قدم منها قبل صدوره أو ما قدم بعد صدوره وما دام المجلس قد قرر هذا فيجب أن يحترم قراره .

حضرة حافظ عابدين بك - يحاول الكلام .

الرئيس - لم يؤذن لحضرتك بالكلام .

حضرة حافظ عابدين بك - لقد طلبت الكلمة .

الرئيس - لقد أضعنا وقتاً طويلاً في مناقشة غير مجدية . أصدر المجلس قراره أسس ، فهل تريدون حضراتكم المدول عنه ؟

أصوات : لا .

الرئيس - وهل توافقون على أن يتكلم حضرة حافظ عابدين بك ؟

أصوات : لا .

#### (٨) اقتراحات

- ١ - اقتراح من حضرة أحد حيد أبو سبت بك خاص بإيجاد تأديبية .
- ب - اقتراح من مسادة محمود رشاد بإشاق على سكرتير الدفتماس ومعد مدة السبلاورين إلى الجهة الفرعية منها - إحاطتها إلى مدة الاقتراحات .

#### نص الاقتراح الأول

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرفع إلى دولتك الاقتراح المرافق لهذا راجياً عرضه على هيئة المجلس الموقرة لإحاطته إلى الجهة المختصة .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام

أحد حيد أبو سبت  
عضو مجلس الشيوخ

١٩ يونيو سنة ١٩٢٧

#### الاقتراح

توجد شكوى عامة من موظفي الحكومة من الطريقة المتبعة في جميع وزارات ومصارف الحكومة الخاصة بالمحكمة لادارية عن المناقشات التي تتسبب اليهم في أعمال وظواهرهم أو يبدوا والتي تستدعي إجراء تحقيق ضا في كثير

لذلك أقترح :

أولاً - تعطيل مدة معينة للوزير أو لرئيس المصلحة لرفع الاستئناف عن الأحكام الابتدائية تخشياً مع القانون العام .

ثانياً - تعيين دورة زمنية معينة لانقضاء المجالس المخصصة ويحسن أن تكون شهرية .

وتفضلوا دونكم بقبول وافر الاحترام

١٩ يربيه سنة ١٩٢٧

أحمد حيد أو ستيت

عضو مجلس الشيوخ

نص الاقتراح الثاني :

حضره صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

أقدم اقتراح هذا وأرجو توجيه لوزاري الداخلية والمواصلات

محمود رشاد

عضو الشيوخ

الاقتراح

يوجد جنود السبلاويين محطلة لسكة حديد الدلتا في الجهة البحرية الدورية من مدينة السبلاويين يمتد من المحطة شريط السكة الحديدية المذكورة للجهة الغربية في وسط مساكنها حوالي كيلو متر وقد حصل غير مرة من جراء وضع الشريط بهذه الصورة حوادث أصيب فيها بعض الأهالي وأرهقت أرواح البعض الآخر - ويمكن وبسهولة أن ينقل هذا الشريط وقبجه من المحطة الى غرب المدينة ثم يأخذ طريقه .

وبهذه الكيفية لا تتكرر هذه الحوادث فأرجو العمل على ذلك حفاظاً للارواح وراحة الأهالي

٢٨ يربيه سنة ١٩٢٧

محمود رشاد

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذين الاقتراحين الى لجنة لخص الاقتراحات والمرائض ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر إحالة الاقتراحين المذكورين الى لجنة لخص الاقتراحات والمرائض .

(٩) مشروع قانون بتعديل نظام مدرسة الهندسة الملكية - تقرير لجنة

المسئرف - اقترح مشروع قانون المذكور .

على غالب لجنة المعارف عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

حضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرفع دونكم مع هذا تقرير لجنة المعارف عن مشروع قانون بتعديل نظام مدرسة الهندسة الملكية راجياً عرضه على هيئة المجلس لينظره بطريق الاستعجال .

وقد استندت اللجنة حضرة صاحب العالي محمد شفيق باشا ليكون مقرراً لها في ذلك أمام المجلس .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامى

رئيس لجنة المعارف  
أمين ساي

على تقرير اللجنة عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

قرر المجلس بجلسته ١٥ يونيو سنة ١٩٢٧ أن يحال مشروع هذا القانون الى لجنة المعارف بمجلس الشيوخ فيرد وروده من مجلس النواب .

وقد ورد في ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٧ وأحيل الى اللجنة في التاريخ المذكور فظهرت اللجنة بجلستها المنعقدة في يوم ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٧ بحضور حضرة صاحب العزة أحمد نجيب الحلال بك الكبير العام لوزارة المعارف العمومية وحضرة الدكتور عبد العزيز أحمد إيفدى ناظر مدرسة الهندسة الملكية بالنيابة مندوبين عن الوزارة المذكورة .

وبعد درس المشروع أقرت اللجنة كما هو بعد أن استوصت حضرة مندوبي الوزارة في القط الآتي :

وقد رأت لثبات ما استوصت عنه بتقريرها ليرجع اليه عند الحاجة .

أما ما استفسرت عنه اللجنة فهو : -

أولاً - فيما يختص بالمادة الثانية :

اعترض سادة أمين ساي باشا على السماح لتخرجي مدرسة الفنون والصناعات الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية (قسم أول) بالالتحاق بمدرسة الهندسة خشية أن يؤدي ذلك الى انحطاط مستوى مدرسة الهندسة العلى .

فأجاب حضرة صاحب العزة أحمد نجيب الحلال بك أحد مندوبي وزارة المعارف العمومية بأن ما يلزمه الطالب في مدرسة الفنون والصناعات في الرياضة والرسم والعلوم بهذه الالتحاق بمدرسة الهندسة وييسره في مستوى أرق من مستوى حامل شهادة الدراسة الثانوية (قسم ثان) في هذه المواد .

ثم سأل حضرة محمود أبو النصر بك عما اذا كان النص على وجوب حصول طالب الالتحاق بمدرسة الهندسة على شهادة الدراسة الثانوية (قسم ثان) شاملاً لمن يحصلون على شهادة المادة من مصر بعد حصولهم على شهادة من الخارج تحادل شهادة الدراسة الثانوية (قسم ثان) .

فأجاب حضرة صاحب العزة أحمد نجيب الحلال بك مندوب وزارة المعارف بأن حصول الطالب على شهادة المادة يساوي حصوله على شهادة الدراسة الثانوية (قسم ثان) .

ثانياً - فيما يختص بالمادة التاسعة :

لاحظ حضرة محمود أبو النصر بك وجوب اعلان الطالب بما يختص فيه في السنة الرابعة زائماً على مقرر تلك السنة في الوقت المناسب الذي يسمح له بمراجعة هذه الزيادة ليكون على بينة من أمره قبل أن يتقدم للامتحان .

وهنا سأل حضرة صاحب العزة محمود أبو النصر بك عما إذا كان يجب اختيار طالب الدبلوم في موضوع معين .

فأجاب معالي محمد شفيق باشا بأن الأستاذة يضمن أمام الطلبة مواضيع مختلفة لينتار كل طالب موضوعا منها يعمل له تصميمًا دقيقًا يدل على صلح كتابته ويستفيد في وضحه معلوماته الهندسية المختلفة وهذا المشروع يعتبر جزءًا مهمًا لامتحان الدبلوم .

ولاحتمال التشكك في أن المشروع من وضع الطالب رأى القانون الزامه بتأدية امتحان شفوي فيه .

رأى - فيما يخص بالمادة الحادية والعشرين :

استفهم حضرة محمود أبو النصر بك عن المراد بتعيين عضو يعمل على من تطول غيابه من أعضاء مجلس الإدارة طبقًا لنص المادة ( ٢١ ) من مشروع القانون وهل يكون من مستلزمات هذا التعيين إتالة ذلك العضو أم لا ؟

فأجاب حضرة صاحب العزة أحمد نجيب المللك بك مندوب وزارة المعارف العمومية بقوله :

ليست الاقالة من مستلزمات هذا التعيين في كل الأحوال لأنه يجوز أن ينقطع عضو بجراحة خارج القطر أو يمرض مدة يرضى له الشفاء بعدها ويراد الاستعانة بواحد آخر يعمل "فرع" الذي يمثل العضو الغائب مدة غيابه .

وقال معالي محمد شفيق باشا إن هذه المادة وضعت للتغلب على حالة غير عادية وجدت في مدرسة الهندسة عند تطبيق القانون الخاص بمجلس إدارتها السابق إذ لم يتخذ المجلس مطلقًا وكان عدم الاعتقاد هذا من أقوى الأسباب التي كانت تجعل وزارة المعارف تمتنع عن إجابة رغبة بلنة المعارف بمجلس الشيوخ من إعادة تشكيل مجلس "الإدارة" .

وقررت اللجنة بعد سماع الأيضاحات السابقة أن ترفع تقريرها هذا إلى المجلس وهذا هو نص مشروع القانون :

### مشروع قانون

بتعديل نظام مدرسة الهندسة الملكية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

نقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - الفرض من مدرسة الهندسة الملكية أعداد الطلبة الذين يتحقنون بما لمزاولة مهنة المهندس أو المعمار . وتنقسم إلى الأربعة الأقسام الآتي بيانها وهي :

- الفصل الأول - الهندسة المدنية .
- » الثاني - البحارة .
- » الثالث - الهندسة الميكانيكية .
- » الرابع - الكيمياء الصناعية .

نقرر حضرة صاحب العزة أحمد نجيب المللك بك مندوب وزارة المعارف العمومية بأن خطة الدراسة تصمم بمرسوم وأن النتيج ستبين فيه المواد التي تتصل بالدراسة فيها في السنين الأربع .

ثم قال أن طلب المثل الأول يستدعي الامتحان في كل مادرسه الطالب بالمدرسة ولكن وزارة المعارف رغبة في التخفيف على التلاميذ وضعت هذا النص .

فأجاب حضرة محمود أبو النصر بك بأن في هذه الفقرة تكليفًا للطلاب بلدون أن يعطى الوقت الذي يستمد فيه .

فرد حضرة صاحب العزة أحمد نجيب المللك بك مندوب وزارة المعارف العمومية على ذلك بأن الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة تعضي بأن يكون توزيع المواد ومسايج الدراسة يرسوم تصدق توزيع المواد المبينة في تلك المادة على سنى الدراسة الأربع متين طبقًا المواد التي تنطبق عليها الحالة المنصوص عنها في الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة وحيث أن تكون المواد التي تنطبق عليها هذه الفقرة معروفة للطلبة والمدرسة والوزارة عند صدور ذلك المرسوم .

ومع ذلك فإن لم يأت ذلك المرسوم بما يزيل القيس في هذا الموضوع فلا مانع عند وزارة المعارف من إعلان الطلبة بهذه المواد في الفقرة المناسبة .

فأجاب حضرة محمود أبو النصر بك بأن المرسوم قد لا يزيل هذا القيس مطلقًا لأن كل ما في المرسوم هو تقرير منهج الدراسة لسنين مختلفة لا يبان مايزاد من هذه المواد على مواد السنة الرابعة في الامتحان .

ومع ذلك فادامت وزارة المعارف العمومية متفقة معنا على المبدأ وهو ضرورة أن يكون الطالب على علم بما يجوز أن يختص فيه علاوة على مفرد السنة الرابعة فإني أكتفي بذلك .

ثالثا - فيما يخص بالمادة الثانية عشرة :

سأل حضرة محمود أبو النصر بك عن السبب في جعل الدرجات واحدة لجميع المواد مع أن هناك مواد قد تزيد أهميتها على المواد الأخرى .

فأجاب معالي محمد شفيق باشا بأن المواد كلها ذات أهمية واحدة بالنسبة للطلاب وأنه إذا امتاز في مادة من المواد فهو في هذه الحالة يخصص في القسم التابعة له هذه المادة .

ولاحظ حضرة صاحب العزة أحمد نجيب المللك بك مندوب وزارة المعارف العمومية أن المواد في كل قسم متشابهة وأن ضعف الطالب في احداهما يظهر ضعفه في الباقي .

ثم سأل حضرة الأستاذ عزيز ميمم أفندي عن المقصود بجارة مشروع الدبلوم .

فأجاب معالي محمد شفيق باشا بأنه موضوع يعطى للطلاب ليضع له تصميمًا .

وقال حضرة صاحب العزة أحمد نجيب المللك بك مندوب وزارة المعارف العمومية بأن مشروع الدبلوم في مدرسة الهندسة هو بمثابة الرسالة (تقرير) التي يقدمها طالب الحصول على لقب دكتور في القانون .

## القسم الثالث - الميكانيكا :

الرياضة . الهندسة الوصفية . الميكانيكا العامة . الطبيعة . الكيمياء . الاستاتيكا التطبيقية . الرسم . دراسة الآلات . أشغال الورش . مقاومة المواد . إنشاء المباني . الانشاءات المدنية . الميكروديناميكا والآلات الميكروديناميكية . الهندسة الكهربائية . الاقتصاد الهندسي . علم المبادئ . علم الآلات وإنشاء الآلات . آلات الحرارة ( البخارية وفوات الاحتراق الداخلي ) والمواد المضغوطة والتبريد . الآلات الكهربائية . الفاعلات والرياحات .

## القسم الرابع - الكيمياء الصناعية :

الرياضة . الرسم والهندسة الوصفية . الميكانيكا العامة والميكروديناميكا . الطبيعة . الكيمياء . الاستاتيكا التطبيقية . دراسة الآلات . أشغال الورش . مقاومة المواد . الجيولوجيا . إنشاء المباني والانشاءات المدنية . الهندسة الكهربائية . الاقتصاد الهندسي . الكيمياء التحليلية . الكيمياء الصناعية والمصانع الكيماوية . الكيمياء الطبيعية . علم المبادئ . الكيمياء الكهربائية . وأما توزيع المواد على سنى الدراسة والساعات المخصصة لكل منها فى الأسبوع فتبين بمرسوم وكذلك المناهج الدراسية .

مادة ٦ - تكون اللغة العربية لغة التعليم فى مدرسة الهندسة الملكية .

ولوزير المعارف العمومية بعد أخذ رأى مجلس إدارة المدرسة المذكورة فى المادة ١٩ أن يقرر استعمال لغة أجنبية فى أحوال خاصة استثنائية .

مادة ٧ - يخصص فى أثناء السنة الدراسية زمن يقوم فيه الطلبة بأشغال عملية وأعمال التخصص .

ويقوم الطلبة أثناء العطلة الصيفية بمشاهدة الأعمال الهندسية المفيدة لهم والتحرر عليها .

مادة ٨ - تقضى فى نهاية العام الدراسى امتحانات الانتقال لطلبة السنوات الأولى والثانية والثالثة وتقوم بهذه الامتحانات لجنة تشكل من أساتذة المدرسة تحت رئاسة نظرها وقررت تشكيلها وزير المعارف العمومية وفى نهاية السنة الرابعة يؤدى امتحان الدبلوم أمام هيئة يبينها وزير المعارف العمومية .

مادة ٩ - الامتحانات التى تقضى فى نهاية السنين الأربع تكون قاصرة على المواد المقررة للسنة الأولى للامتحان فيها .

ويجوز أن يتناول امتحان الدبلوم ما درس من مواد السنة الأولى من السنوات الثلاث الأولى .

مادة ١٠ - لا ينتقل الطالب من فرقة الى الفرقة الأخرى منها مباشرة ولا يمنح الدبلوم الا اذا نجح فى امتحان الانتقال أو فى امتحان الدبلوم بحسب ما هو مبين فى المادة التاسعة من هذا القانون .

مادة ١١ - تعين وزارة المعارف العمومية فى كل سنة تاريخ امتحان النقل قبل نهاية السنة الدراسية وعند تقدير درجات امتحان النقل فى بعض مواد يبينها مجلس الإدارة تراضى أشغال الطالب فى أثناء السنة فيخصص لها ٣٠٪ من الدرجات المقررة لكل مادة منها . وإذا تغيب الطالب عن الامتحان لسبب قهرى ( كالمرض وغيره ) بحيث تغيبه وزارة المعارف العمومية يسمح له بالدخول فى امتحان ملحق فى الأسبوع السابق لانتقال السنة الدراسية التالية .

وتقسم القسم الثالث الى فرعين : فرع الهندسة الميكانيكية وفرع الهندسة الكهربائية . ويجوز إنشاء فروع أخرى بمرسوم .

تعتبر مدرسة الهندسة الملكية من المدارس العالية التابعة لوزارة المعارف العمومية .

مادة ٢ - يجب على الطلبة الذين يرغبون فى الالتحاق بأى قسم من أقسام المدرسة أن يكونوا حاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان ( علمى ) أو أن يكونوا ناجحين فى امتحان دبلوم مدرسة الفنون والصناعات مع حصولهم على شهادة الدراسة الثانوية قسم أول المحطة من وزارة المعارف العمومية . ويجب أن لا تزيد من طالب الالتحاق بالمدرسة على ٢٢ سنة فى يوم ابتداء العام الدراسى ولا يقبل طالب بالمدرسة الا اذا كشف عليه طيبا وانضمت لياقته للالتحاق بها .

وعند الطلبة الذين يقبلون بالمدرسة يبين بقرار وزارى .

حضره حافظ عابدين بك - لى كلمة فى السن المقطرة طالب الالتحاق بالمدرسة .

محلى محمد شفيق باشا ( مقرر اللجنة ) - يحسن تأجيلها الى أن يتصل مشروع القانون مادة .

حضره حافظ عابدين بك - أرجو أن يحفظ لى حتى الكلام فى هذا الموضوع .

على من مشروع القانون ما يأتى :

مادة ٣ - يصدر وزير المعارف العمومية قرارا يبين فيه قيمة المصروفات المدرسية .

مادة ٤ - سنة الدراسة بالمدرسة للحصول على الاجازة النهائية ( الدبلوم ) هى أربع سنوات .

مادة ٥ - يخصص لمواد التعليم حصص لا تقل عن ثلاثين فى الأسبوع وتوزع على أقسام الدراسة المختلفة بالمدرسة كما يأتى :

القسم الأول - الهندسة المدنية :

الرياضة . الهندسة الوصفية . الميكانيكا العامة . الطبيعة . الكيمياء . الاستاتيكا التطبيقية . الرسم . دراسة الآلات . أشغال الورش . مقاومة المواد وعلم المرونة . الجيولوجيا . الطبوغرافيا والجيوديزيا . إنشاء المباني . الانشاءات المدنية والكبرى . الميكروديناميكا . أشغال الميكروديناميكية والبحرية . الطرق والسكك الحديدية . الرى . الهندسة البلدية . الزراعة . الهندسة الكهربائية . الاقتصاد الهندسي .

القسم الثانى - المهارة :

الرياضة . الهندسة الوصفية . الميكانيكا العامة . الطبيعة . الكيمياء . الاستاتيكا التطبيقية . الرسم . دراسة الآلات . أشغال الورش . مقاومة المواد . الجيولوجيا . الطبوغرافيا . إنشاء المباني . الانشاءات المدنية . الهندسة البلدية . الهندسة الكهربائية . الاقتصاد الهندسي . تدريج فن المهارة . تصميحات المهارة . لقياسات والكميات .



والطلبة الذين يرسبون في مادتين على الأكثر ويحصلون على درجات متوسطها يبادل أو يزيد على ٦٠٪ من النهاية العظمى يسمح لهم بحضور امتحان ملحق ويمتحنون في المادتين التين رسبوا فيها . ويسمح للطلبة الذين يرسبون في امتحان الدبلوم بالأعادة مرة واحدة في السنة الزامة اذا أرادوا ذلك ولم في هذه الحالة أن يؤدوا امتحان الدبلوم مرة أخرى .

مادة ١٣ - اذا تمدر على الطالب القيام بالعمل القوي كنه أوجه منه بسبب قهري (كالمرض وغيره) بحيث تقبله وزارة المعارف العمومية يجب عليه تأديته بعد امتحان الدبلوم ولا يمنع الدبلوم الا اذا استوفى هذه الشروط بطريقة مرضية .

مادة ١٤ - يستمد وزير المعارف العمومية كشوف الطلبة الناجحين في امتحان الدبلوم والذين يسمح لهم بالأعادة في السنة الزامة .

مادة ١٥ - كل طالب ينجح في امتحان الدبلوم يمنح دبلوم مدونة الهندسة الملكية ويذكر فيها القسم أو الفرع الذي تلقى فيه الطالب دراسته .

مادة ١٦ - يقدر ناظر المدرسة درجات المرشحة في آخر العام الدراسي بمقتضى الدرجات التي حصل عليها الطالب في خلال العام المذكور .

مادة ١٧ - العقوبات التأديبية التي يمكن توقيعها على طلبة مدونة الهندسة الملكية هي العقوبات الآتية :

- أولاً - التوبيخ .
- ثانياً - الانذار .
- ثالثاً - الطرد من المدرسة مؤقتاً من يوم إلى أسبوع .
- رابعاً - الحرمان من دخول الامتحان الذي يقدر في نهاية العام الدراسي .
- خامساً - الفصل من المدرسة نهائياً .

ولناظر المدرسة توقيع العقوبات الثلاث الأولى . أما العقوبات الرابعة والخامسة فيوقعهما وزير المعارف العمومية بناء على طلب ناظر المدرسة .

وتبلغ العقوبات الثلاث الأخيرة الى ولي أمر الطالب .

مادة ١٨ - الأحكام انصاحاً بالمواطبة والسلوك تبين بمرسوم .

مادة ١٩ - يشكل مجلس إدارة المدرسة الهندسة الملكية من ثمانية أعضاء ، منهم ناظر المدرسة واثنتان من مدرسيها وخمسة من وزارات الأشغال والمواصلات والمالية (قسم البلديات) أو من الخارج بينهم وزير المعارف العمومية لمدة ثلاث سنوات ، ويجوز تجديد تعيينهم كما يحين من بينهم رئيساً للمجلس ، ويراعى في انتخابهم بقدر الامكان تمثيل الفروع الآتية :

الزى . الملباني . الميكانيكا والكهرباء . البحري . الهندسة والبناء . السلك الحديدية . المواني والمنازل . الطرق والنجارة .

ويكون ناظر المدرسة سكرتيراً للمجلس .

وليلس أن يضم إليه عند الحاجة من يرى ضرورة استشارته . ولا يكون لـلـمـنـتـخـلـ صـوت هـنـد أـخذ الرأى .

تكون الاختبارات في امتحان النقل تحريرية فقط وقيمة الدرجات واحدة لجميع مواد الامتحان التي تدرس في نفس السنة . أما في المواد العملية البحتة (الورشة) التي لا محل لإجراء اختبار فيها فتقدر درجة الامتحان فيها بحسب عمل الطالب فيها أثناء السنة ولناجح الطالب في امتحان النقل يجب أن يكون متوسط درجاته ٦٠٪ . على الأقل من النهاية العظمى بشرط ألا يحصل على أقل من ٥٠٪ من النهاية العظمى في أكثر من مادة واحدة من مواد الامتحان .

فإذا كان متوسط درجات الطالب أقل من ٦٠٪ من النهاية العظمى يسمح له بالأعادة في فرقته مع مراعاة ما يأتي :

يسمح للطلاب بالأعادة مرتين في خلال السنوات الثلاث الدراسية الأولى .

الطلبة الذين لا يسمح لهم بالأعادة يفصلون من المدرسة .

والطلبة الذين يرسبون في مادتين على الأكثر ويحصلون على درجات متوسطها يبادل أو يزيد على ٦٠٪ من النهاية العظمى يسمح لهم بحضور امتحان ملحق يقدر في الأسبوع السابق لانتهاج السنة الدراسية ويمتحنون في المادتين التين رسبوا فيها .

ويقدم ناظر المدرسة لوزارة المعارف العمومية كشفاً بأسماء الطلبة مرتباً بحسب درجاتهم ومشغواً بمقرراته بأقرب ما يمكن حسب الامتحان ويعتمد وزير المعارف العمومية كشوف الطلبة في الأحوال المختلفة الواردة بهذه المادة .

مادة ١٢ - يقدر امتحان الدبلوم في آخر السنة الرابعة الدراسية فيماد تحده وزارة المعارف العمومية وقيمة درجات الامتحان واحدة لجميع المواد . ويعتبر مشروع الدبلوم كاذباً . ويخصص ٣٠٪ من الدرجات المقررة لكل مادة لأشغال الطالب في أثناء السنة .

وتكون الاختبارات تحريرية فقط .

ويكون الطالب ملزماً بتأدية اختبار شفوي في مشروع الدبلوم .

اذا تغيب الطالب عن الامتحان بعد تقديمه مشروع الدبلوم لسبب قهري (كالمرض وغيره) بحيث تقبله وزارة المعارف العمومية يسمح له بدخول امتحان ملحق بعد اختتام السنة الدراسية في مصاد تحده الوزارة بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

واذا تمدر على الطالب عمل مشروع الدبلوم أو إتمامه لسبب قهري (كالمرض وغيره) بحيث تقبله وزارة المعارف العمومية يسمح له بتأدية امتحان الدبلوم في السنة التالية على أن يقوم بعمل مشروع جديد ، وليس عليه أن يعيد دراسته في السنة الزامة .

ولناجح الطالب في امتحان الدبلوم يجب أن يكون متوسط درجاته ٦٠٪ على الأقل من النهاية العظمى بشرط ألا يحصل على أقل من ٥٠٪ من النهاية العظمى في أكثر من مادة واحدة .

واذا كان متوسط درجات الطالب يساوي ٨٠٪ أو يزيد عليها بحيث لا تقل درجاته في أي مادة عن ٦٠٪ من النهاية العظمى فانه يمنح دبلوم للمعمدة (بإختياز) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون اجمالاً من حيث المبدأ (موافقة) .  
الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون المذكور اجمالاً من حيث المبدأ .

والآن يتلى مشروع القانون مادة مادة .  
تليت المادة الأولى وهذا نصها : -

نحن نؤاد الأول ملك مصر

نقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدروه :

مادة ١ - الفرض من مدرسة الهندسة الملكية اعداد الطلبة الذين يتحقون بها لمزاولة مهنة الهندس أو المعمار . وتنقسم إلى أربعة الأقسام الآتي بيانها وهي :  
القسم الأول - الهندسة المدنية .  
» الثاني - المارة .

» الثالث - الهندسة الميكانيكية .

» الرابع - الكيمياء الصناعية .

ويقسم القسم الثالث إلى فروعين : فرع الهندسة الميكانيكية وفرع الهندسة الكهربائية . ويجوز إنشاء فروع أخرى بمرسوم .

تعتبر مدرسة الهندسة الملكية من المدارس العالية التابعة لوزارة المعارف العمومية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - يجب على الطلبة الذين يرغبون في الالتحاق بأي قسم من أقسام المدرسة أن يكونوا حاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان (ماتري) أو أن يكونوا ناجحين في امتحان ديوم مدرسة الفنون والصناعات مع حصولهم على شهادة الدراسة الثانوية قسم أول المصنعة من وزارة المعارف العمومية .

ويجب أن لا تزيد من طالب الالتحاق بالمدرسة على ٢٢ سنة في يوم ابتداء العام الدراسي ولا يقل طالب بالمدرسة إلا اذا كشف عليه طبياً وأتضحعت لياقته للالتحاق بها .

وعند الطلبة الذين يقبلون بالمدرسة يمين بقرار وزاري .

حضرة حافظ طهين بك - اشترط في هذه المادة أن لا تزيد من طالب الالتحاق بالمدرسة على ٢٢ سنة فهل لا يرى معالي وزير المعارف أن في تحديد هذه السن إجحافاً أو تشدداً غير مسوغ وقد يكون فيه حرمان لبعض الطلبة الذين تزيد سنهم قليلاً عن السن المحددة في المشروع خصوصاً وقد سمع لحاصل ديوم مدرسة الفنون والصناعات أن بعضاً بمدرسة الهندسة اذا كان حاصل على شهادة الدراسة الثانوية ( قسم أول ) .

مادة ٣ - رأى مجلس إدارة المدرسة لازم مقدماً في المسائل الآتية :  
(أولاً) قانون المدرسة ولائحتها وخطط الدراسة ومنهجها وكيفية التمرين ومباني المدرسة وأدواتها وآلاتها ومعاملها ومكتبتها وعمل العموم كل ما من شأنه ترقية العلم والعمل بالمدرسة .

(ثانياً) ميزانية المدرسة وطب الاحتياطيات الإضافية التي تطرأ أثناء السنة .  
(ثالثاً) انتخاب من تحتاج إليهم المدرسة من موظفي التعليم على اختلاف طبقاتهم .

(رابعاً) توزيع مواد الدراسة على هيئة المعلمين كل سنة .

(خامساً) تعيين عدد من يقبل بالمدرسة من الطلبة المستعدين كل سنة . وكذلك تحديد مبدأ المساهمات وتقسيمتها وتحديد مواعيد الامتحانات وتشكيل لجانها واختيار أماكن تفرير الطلبة وتوزيعهم عليها .  
(سادساً) جميع المسائل التي يرى الناظر فائقة من أخذ رأى المجلس فيها أو التي يكلفه وزير المعارف العمومية عرضها عليه .

وللمجلس حق تقديم اقتراحات عن مسائل خاصة بالمدرسة .

مادة ٤ - يجتمع المجلس مرة على الأقل في كل شهر بناءً على دعوة من ناظر المدرسة وتصدر قراراته بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين ، ولا تكون هذه القرارات صحيحة إلا اذا كان عدد الأعضاء الحاضرين خمسة على الأقل ، فانما لم يتكامل العدد القانوني وكان في المسائل المروضة ما يستدعي السرعة تعاد دعوة المجلس للاجتماع بعد اربعة ايام . ويكون الاجتماع في هذه المرة صحيحاً مهما كان عدد الحاضرين ولا ينظر في هذه الجلسة في غير المسائل التي كانت مقدمة للجلسة السابقة .

وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس .

وإذا غاب الرئيس يتخلف الحاضرون من بينهم رئيساً للجلسة .

وإذا غاب أحد الأعضاء غياباً يترتب عليه عدم الانتفاع بحضوره يطلب المجلس من وزير المعارف العمومية أن يبين من يحمل محله من المدرسين أو من الخارج على حسب الأحوال .

مادة ٥ - تعرض قرارات المجلس على وزير المعارف العمومية فتشرفه بمحضر الجلسة الذي تدون فيه أفعال الأعضاء ليتخذ بشأنها ما يراه .

مادة ٦ - يلغى كل ما يخالف هذا القانون من أحكام القوانين والوائح الخاصة بمدرسة الهندسة الملكية بعد أن يصبح هذا القانون نافذاً .

مادة ٧ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية إلا فيما يتعلق بإنشاء القسم الرابع (الكيمياء الصناعية) الذي يسميتم بمعداه فيما بعد بقرار وزاري . وله أن يصدر ما يراه لازماً من الأحكام التوجيهية التي يقتضيها تغيير خطة الدراسة وذلك في دور الانتقال إلى أن يتم تنفيذ هذا النظام بجميع سنى الدراسة .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة ما

مردود

الرئيس - وما الذي تطلبه بعد هذا البيان ؟

حضرة حافظ عابدين بك - أطلب رفع السن إلى ٢٤ سنة حتى لا يقضى على آمال بعض التلاميذ الذين صرفوا زهرة حياتهم في طلب العلم ولم يصلوا إلى ما يولهم الالتحاق بمدرسة الهندسة إلا وهم في الرأية والعشرين مثلا .

حضرة محمود أبو النصر بك - كانت هذه المسألة في لجنة المعارف موضع أخذ ورد وحصلت المناقشة في تقدير السن التي يمكن أن يحصل فيها الطالب على دبلوم مدرسة الفنون والصناعات إذا كان حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية قسم أول .

عمل حساب الزمن اللازم لتلك فكان أقصى تقدير لسن الطالب الذي يحصل على شهادة الدراسة الابتدائية ١٦ سنة يضاف إلى ذلك ستان للحصول على شهادة الدراسة الثانوية ( قسم أول ) ثم أربع سنوات للحصول على دبلوم الفنون والصناعات يكون مجموع ذلك ٢٢ سنة وهذا كاف جدا .

تناقشت اللجنة أيضا في الفرق بين طالب الالتحاق بالمدرسة الحاصل على شهادة الدراسة الثانوية ( قسم ثان ) وبين الحاصل على دبلوم مدرسة الفنون والصناعات فقال حضرة وكيل مدرسة الهندسة الحالي وهو من العلماء الراعنين في العلم والمعروفين بكنائهم الفتاة أن الطالب الحاصل على شهادة الدراسة الثانوية ( قسم أول ) ثم على دبلوم مدرسة الفنون والصناعات هو أجدر بالالتحاق بمدرسة الهندسة الملكية من حامل شهادة الدراسة الثانوية ( قسم ثان ) .

اننا إذا راعينا ذلك يجب أيضا أن نراعي في حالة التعليم قاطبة الطالب واستعداده لطلب العلم في وقت يكون فيه فكره أكثر مرونة غير متصب ولا مشتب . لهذا أرى أن تجديد سن طالب الالتحاق بالمدرسة بالتين وعشرين سنة كاف جدا .

معالي محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - أزيد على ذلك أن مدة الدراسة بالمدرسة أربع سنوات ، وجاء في المادة الحادية عشرة من مشروع القانون أنه يسمح للطلاب بالإعادة مرتين في خلال السنوات الثلاث الدراسية الأولى ، ثم جاء في المادة التي تبناها أنه يسمح للطلبة الذين يرسبون في امتحان الدبلوم بالإعادة مرة واحدة في السنة الرابعة ، وبذلك تكون مدة الدراسة لتير المهتمين من الطلبة سبع سنوات فإذا كانت سن الدخول ٢٢ سنة وأضفنا إليها سبع سنوات وهي مدة الدراسة كما تقدم تكون سن الحاصل على دبلوم مدرسة الهندسة ٢٩ سنة فلا يصح بحال من الأحوال أن تزيد سن الطالب بالمدرسة على هذا بينما يوجد كثير من الطلبة يحصلون على الدبلوم في سن الثانية والعشرين . يجب أن نلاحظ تناسب السن بين الطلبة فلا نضع الآن بجوار أليه ، لهذا أرجو من حضراتكم الموافقة على بقاء المادة الثانية كما هي .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - اننا إذا اقتربنا أن تكون سن طالب الالتحاق بمدرسة الهندسة ٢٢ سنة لا تكون قد اجتمعت كثيرا على السن المقترحة في المشروع .

يحصل كثيرا أن طالبا يحصل على شهادة الدراسة (قسم ثان) ولا يحصل على دبلوم مدرسة الفنون والصناعات في شيريوته مثلا ويكون سنة وشئت ٢٢ سنة فإذا أراد أحدهما أن يتقدم للالتحاق بمدرسة الهندسة في شهر سبتمبر أو أكتوبر - أي بعد عطلة المدارس - يمرهم من ذلك بجعة أن سنة تزيد شيرين أو مثل ذلك على السن المقترحة في المشروع لهذا أقترح تعديل المادة الثانية وجعل سن طالب الالتحاق بمدرسة الهندسة ٢٢ سنة .

معالي محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - ولماذا لا تطلب زيادة السن إلى ٢٥ أو ٢٦ مثلا ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لكن مائة سنة إذا كان ذلك جائزا . وأذكر أن جميع المدارس في البلاد الأجنبية لا تشترط سن الالتحاق بها فانا مارؤى تجديد سن الفصول في المدارس المصرية فيجب أن يكون هناك شيء من التسامح الذي لا يضر بحالة التعليم وأكر أنه لا يصح أن يمرم طالب من الالتحاق بمدرسة الهندسة إذا تجاوز من الثانية والعشرين زين قليل وقد يكون السبب في زيادة كما قلت السطوة الدراسية أو سبب قاهر كمرض أو الاحتفال .

معالي محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - هل هذه الصعوبات تنتهي في سنة ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - على كل حال لا أرى حلا لحرمان طالب من الالتحاق بمدرسة الهندسة وقد تزيد سنه على الثانية والعشرين ببيعة أشهر .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - لا ينبغي على حضرة القاضى المتعربين الشيخ حسن عبد القادر وحافظ عابدين بشأن القاعدة في التشريع أن يكون لسواد الأمة لا لشواذها فانا كانت سن طالب الالتحاق بالمدرسة مقدرة في المشروع بالتين وعشرين سنة فهذا كاف جدا خصوصا بعد الحساب الذي أدلى به حضرة زينبا المنعم محمود أبو النصر بك .

لقد تناقشت اللجنة في هل يصح أن يكون متوسط درجات الطالب في امتحان النقل أفضل من ٦٠ ٪ . فأجابت الحكومة بأن الغرض من ذلك هو رفع مستوى التعليم لا إيجاد كفايات بارزة تنفع الأمة بها . وهذه الكفايات موجودة في الأمة فلا يصح أن نطلبها من أجل طلبة يتأخرون في طلب العلم أو يهملون فيه .

فانا كانت سن الدخول بالمدرسة مقدرة بالتين وعشرين سنة يضاف إليها سبع سنوات وهي مدة الدراسة لتير المهتمين فتكون سن الحاصل على الدبلوم ٢٩ سنة وهو متوسط من الحياة التي لا تقباز في الطالب الستين . ويجب أن قال معالي شفيق باشا أن الفرق بين الآباء والأبناء .

لذلك أرى الموافقة على بقاء المادة الثانية كما هي .

حضرة حافظ عابدين بك - لم يقل أحدهم ولا من غيرنا بزنس ٢٩ سنة التي يخرج عنها الطالب في مدرسة الهندسة قليلا . وانما نقول بزيادة تحديد سن الدخول من ٢٢ سنة إلى ٢٣ سنة حتى لا يمرم من دخوله من صادفه في حياته سبب أخره إلى هذه السن .

نحن نعرف جميعاً أنه سيقدّم إلى هذه المدرسة طلبة منهم أقل من ٢٢ سنة ويسمخرون منها ومنهم أقل من ٢٩ سنة .

معالي محمد شفيق باشا - بل من الطلبة من يخرج في المدرسة وسنة ٢١ سنة .

حضرة حافظ طابرين بك - لم يقل أحد أن ٢٩ سنة قليلة حتى يرد علينا بهذا الرد . وإنما نقول لماذا لا تكون أكثر سهولة وعند اللدة سنة أخرى حتى إذا صادف تأجيلها سبب من الأسباب التي أشار إليها حضرة الشيخ حسن عبد القادر تجاوز السن المقررة للدخول بشهرين أو ثلاثة لا يكون هذا السبب موجبا لحرماته من الالتحاق بالمدرسة فتضيع مجهوداته عليه . هذه هي رغبتنا ونأري الأمل مع ذلك للبلد .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - استحوالى بكلمة أتم بها حديثي السابق فلقد نبهني الزميل إلى أمر فرغته جميعاً وهو أن بعض الطلبة قد يحصل على الدبلوم وهو من العشرين فيخرج في هذه السن مهتماً تنفع الأمة بهامه وهي مفقودة إلى أمثاله . ولكن هذه مسألة شاذة لم يتأثير بها واضع المشروع فلدوا سن الاثنين والعشرين لدخول المدرسة وذلك لأن القوانين اتصا بوضع لسواد الأمة .

حضرة أحمد نجيب الحلال بك (السكرتير العام لوزارة المعارف) - الواقع أن الذين يمكنهم الالتحاق بهذه المدرسة فريقان : فريق يتم تعليمه العام في المدرسة الابتدائية والثانوية وهؤلاء يستطيعون الحصول على الشهادة الثانوية عادة وسنهم ١٩ سنة ومعظمهم يحصلون عليها إذا بلغت سنهم ١٨ سنة تكون الوزارة قد تسلمت مع هذا الفريق ومدت لهم أجل أربعة أعوام . وفريق آخر يتقدمون إلى مدرسة الفنون والصنائع بعد حصولهم على شهادة الكفاءة . وهؤلاء يقضون عادة أربعة أعوام في المدرسة الابتدائية ويدخلونها وسنهم سبع سنوات . ثم يقضون ثلاثاً في المدرسة الثانوية وأربعاً في الفنون والصنائع فتكون مدة دراستهم حتى يحصلوا على شهادة مدرسة الفنون والصنائع إحدى عشرة سنة . وسنهم حيث لا بد ١٨ سنة . وبذلك تكون الوزارة متساعة معهم أيضاً في أربعة أعوام .

وأما حضرات الأعضاء الذين طلبوا مدة من الدخول إلى ٢٣ سنة فقد يظنون أن المدرسة تنفع لكل من يتقدم إليها . ولكن الواقع أن الحال في المدرسة معسورة . فلهذا السن لا يفيده شيئاً لأن المدرسة تستوفى طلباتها ممن هم دون العشرين . ومن يكونون أسبق من فيهم في الترتيب . وإذا قيل أن البعض يتجهون في سن ٢٢ وتزيد سنهم أشهراً عند الالتحاق بالمدرسة . فقد يحصل أيضاً إذا مدت السنة إلى ٢٣ سنة أن يضيع فريق آخر في الامتحان وهم في هذه السن ولكنهم يتجاوزونها أشهر عند بدء الدراسة . ولذلك تصر الوزارة على جعل السن كما هو محدد في المادة الثانية .

الرئيس - انشد ناخذ الرأي على المادة الثانية كما هي في مشروع القانون .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - اني اطلب أصلاً تعديل المادة الثانية لجعل من الطالب الذي يريد الالتحاق بالمدرسة ٢٣ سنة من ابتداء

العام الدراسي واحتياطياً أن تكون من الطالب ٢٢ سنة يوم حصوله على الشهادة الثانوية . أو دبلوم مدرسة الفنون والصنائع . وأطلب اقتراحين مكتوبين بذلك .

الرئيس - الاقتراح الأصلي المقدم من حضرة الشيخ حسن عبد القادر منه : ( اقتراح أصلياً تعديل المادة الثانية بأن تجعل السن ثلاثاً وعشرين سنة من ابتداء العام الدراسي ) .

فالمرافق من حضراتكم على هذا التعديل بتفضل بالوقوف . وقفت ألبية .

الرئيس - وهذا هو نص الاقتراح الاحتياطي المقدم من حضرة : ( واحتياطياً جعل ابتداء من الاثنين والعشرين سنة من يوم حصوله على شهادة الدراسة الثانوية قسم على أو دبلوم مدرسة الفنون والصنائع ) . معالي محمد شفيق باشا (مقرر الجلسة) - هذا غير ممكن مطلقاً .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أن غرضي من هذا الاقتراح الاحتياطي أنه ما دام الطالب قد حصل على شهادة الدراسة الثانوية وعمره ٢٢ سنة فله الحق في الالتحاق بمدرسة الهندسة ولو تجاوز عمره هذه السن عند ابتداء العام الدراسي ثلاثاً أشهر . وبذلك يكون الطالب حق الالتحاق بمدرسة الهندسة ما دام قد حصل على الشهادة التي تؤهله لها وعمره ٢٢ سنة .

الرئيس - يحسن بمحضرة المصو أن يرينا الشرح حتى نسمع بيان معالي وزير المعارف .

حضرة محمود أبو النصر بك - معني اقتراح حضرة المحترم الشيخ حسن عبد القادر أن الطالب حق الالتحاق بمدرسة الهندسة ما دام قد نال الشهادة التي تؤهله لها وهو في سن ٢٢ سنة . فطلالبا بهذا أن ينال هذه الشهادة في تلك السن ثم يتجه عامين أو ثلاثة أعوام وبعد ذلك يتجه بمدرسة الهندسة .

«مضطرب» .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أزيل هذا اللبس باشتراط ألا يريد من طالب الالتحاق في ٢٢ سنة من تاريخ تقديمه عليه إلى مدرسة الهندسة . «ههههه» .

معالي علي التمشي باشا (وزير المعارف العمومية) - الطريقة التي يتبعها وزارة المعارف هي أن تعتبر من الطالب من بدء السنة الدراسية . فإذا ابتدأت من أول أكتوبر وجب أن تكون من طالب الالتحاق ٢٢ سنة في هذا الشهر . ويتجاوز وزارة المعارف عن كسود السنة إذا وجدت حال خالية بالمدرسة . وأعلن أن حضرة العضو المحترم الشيخ حسن عبد القادر يكفي هذا التصريح .

الرئيس - هلا يرى حضرة الشيخ حسن عبد القادر أن يتنازل عن اقتراحه الاحتياطي بعد تصريح معالي الوزير ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - الأولى ذكر هذا التصريح في القانون .

الجولوجيا، الطبوغرافيا، إنشاء المباني، الانشاءات المدنية، الهندسة البلدية، الهندسة الكهربائية، الاقتصاد الهندسي، تاريخ فن العارة، تصميات العارة، المقاييس والفكيات .

#### القسم الثالث - الميكانيكا :

الرياضة ، الهندسة الوصفية ، الميكانيكا العامة ، الطبيعة ، الكيمياء ، الاستاتيكا التطبيقية ، الرسم ، دراسة الآلات ، أشغال الورش ، مقاومة المواد ، إنشاء المباني ، الانشاءات المدنية ، الميكروليكا والآلات الميكروليكية ، الهندسة الكهربائية ، الاقتصاد الهندسي ، علم المعادن ، علم الآلات وإنشاء الآلات ، آلات الحرارة ( البخارية وفوات الاحتراق الداخلي ) والمواد المضغوط والتبريد ، الآلات الكهربائية ، انفاطرات والعربات .

#### القسم الرابع - الكيمياء الصناعية :

الرياضة ، الرسم والهندسة الوصفية ، الميكانيكا العامة والميكروليكا ، الطبيعة ، الكيمياء ، الاستاتيكا التطبيقية ، دراسة الآلات ، أشغال الورش ، مقاومة المواد ، الجولوجيا ، إنشاء المباني والانشاءات المدنية ، الهندسة الكهربائية ، الاقتصاد الهندسي ، الكيمياء التطبيقية ، الكيمياء الصناعية والمصانع الكيماوية ، الكيمياء الطبيعية ، علم المعادن ، الكيمياء الكهربائية . وأما توزيع المواد على سني الدراسة والساعات المخصصة لكل منها في الأسبوع فتعين بمرسوم وكذلك المناهج الدراسية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على نص المادة الخامسة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الخامسة .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

مادة ٦ - تكون اللجنة العربية لفة التعليم في مدرسة الهندسة الملكية ، ولوزير المعارف العمومية بعد أخذ رأى مجلس إدارة المدرسة المذكور في المادة ١٩ أن يقرر استعمال لغة أجنبية في أحوال خاصة استثنائية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة السادسة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة السادسة .

تليت المادة السابعة وهذا نصها :

مادة ٧ - يخصص في أثناء السنة الدراسية زمن يقوم فيه الطلبة بأشغال عملية وأعمال التخصيص .

ويقوم الطلبة أثناء العطلة الصيفية بمشاهدة الأعمال الهندسية المفيدة لهم والقرآن عليا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة السابعة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة السابعة .

حضرة قراهم نور الدين بك - معنى هذا أن حضرة المصروع على تعديله .  
حضرة الشيخ حسن عبد القادر - اقتراحى هو تعديل المادة الثانية بأن لا تزيد من طالب الالتحاق على ٢٢ سنة في يوم تقديمه الطلب للمدرسة .  
الرئيس - الموافق من حضراتكم على اقتراح حضرة الشيخ حسن عبد القادر الأخير يفضّل بالوقوف ،

( وقف لثان ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة الثانية من مشروع القانون المذكور ؟

( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الثانية من مشروع القانون المذكور ،

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ - يصدر وزير المعارف العمومية قرارا يبين فيه قيمة المصروفات المدرسية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الثالثة .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ - مدة الدراسة بالمدرسة للحصول على الاجازة النهائية (الدبلوم) هي أربع سنوات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الرابعة .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

مادة ٥ - يخصص لمواد التعليم حصص لاهل عن ثلاثين في الأسبوع وتوزع على أقسام الدراسة المختلفة بالمدرسة كما يأتي :

القسم الأول - الهندسة المدنية :

الرياضة ، الهندسة الوصفية ، الميكانيكا العامة ، الطبيعة ، الكيمياء ، الاستاتيكا التطبيقية ، الرسم ، دراسة الآلات ، أشغال الورش ، مقاومة المواد وعلم المرونة ، الجولوجيا ، الطبوغرافيا والجيوغرافيا ، إنشاء المباني ، الانشاءات المدنية والكبرى ، الميكروليكا ، الأشغال الميكروليكية والبحرية ، الطرق والسكك الحديدية ، الري ، الهندسة البلدية ، الزراعة ، الهندسة الكهربائية ، الاقتصاد الهندسي .

القسم الثاني - العارة :

الرياضة ، الهندسة الوصفية ، الميكانيكا العامة ، الطبيعة ، الكيمياء ، الاستاتيكا التطبيقية ، الرسم ، دراسة الآلات ، أشغال الورش ، مقاومة المواد .

تليت المادة الثامنة وهذا نصها :

مادة ٨ - تعدد في نهاية العام الدراسي امتحانات الانتقال لطلبة السنوات الأولى والثانية والثالثة وتقوم بهذه الامتحانات لجنة تشكل من أساتذة المدرسة تحت رئاسة ناظرها. ويقر تشكيلها وزير المعارف العمومية وفي نهاية السنة الرابعة يؤدي امتحان الدبلوم أمام هيئة يبينها وزير المعارف العمومية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة الثامنة ؟

(موافقة)

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الثامنة .

تليت المادة التاسعة وهذا نصها :

مادة ٩ - امتحانات التي تعدد في نهاية السنين الأربع تكون قاصرة على المواد المقررة للسنة المراد الامتحان فيها . ويجوز أن يتناول امتحان الدبلوم مدارس من مواد الستة لدرجة في السنوات الثلاث الأولى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة التاسعة ؟

(موافقة)

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة التاسعة .

تليت المادة العاشرة وهذا نصها :

مادة ١٠ - لا ينتقل الطالب من فرقة إلى الفرقة الأرق منها مباشرة ولا يسمح للدبلوم إلا إذا نجح في امتحان الانتقال أرق امتحان الدبلوم بحسب ما هو مبين في المادة الثامنة من هذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة العاشرة ؟

(موافقة)

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة العاشرة .

تليت المادة الحادية عشرة وهذا نصها :

مادة ١١ - تبين وزارة المعارف العمومية في كل سنة تاريخ امتحان النقل قبل نهاية السنة الدراسية وعند تقدير درجات امتحان النقل في بعض مواد يبينها مجلس الإدارة تراعى أشتال الطالب في أثناء السنة فيخصص لها ٣٠٪ من الدرجات المقررة لكل مادة منها . وإذا غيب الطالب عن الامتحان لسبب قهري ( كالمرض وغيره ) بحيث تغيبه وزارة المعارف العمومية يسمح له بالدخول في امتحان ملحق في الأسبوع السابق لافتتاح السنة الدراسية التالية .

تكون الاختبارات في امتحان النقل تحريرية فقط وقيمة الدرجات واحدة لجميع مواد الامتحان التي تدرس في نفس السنة . أما في المواد العملية الجيدة ( الورشة ) التي لا عمل لاجراء اختبار فيها فتقدر درجة الامتحان فيها بحسب عمل الطالب فيها أثناء السنة ولتبلغ الطالب في امتحان النقل يجب أن يكون متوسط درجاته ٩٠٪ على الأقل من النهاية العظمى بشرط ألا يحصل على أقل من ٥٠٪ من النهاية العظمى فأكثر من مادة واحدة من مواد الامتحان .

فإذا كان متوسط درجات الطالب أقل من ٩٠٪ من النهاية العظمى يسمح له بالاعادة في فرقة مع مراعاة ما يأتي :

يسمح للطلاب بالاعادة مرتين في خلال السنوات الثلاث الدراسية الأولى . الطلبة الذين لا يسمح لهم بالاعادة يفصلون من المدرسة .

والطلبة الذين رسيبوا في مادتين على الأقل أكثر ويحصلون على درجات متوسطها يحال أو يزيد على ٩٠٪ من النهاية العظمى يسمح لهم بحضور امتحان ملحق يعقد في الأسبوع السابق لافتتاح السنة الدراسية ويمتحنون في المادتين اللتين رسيبوا فيها .

ويقدم ناظر المدرسة لوزارة المعارف العمومية كشفا بأسماء الطلبة مرتباً بحسب درجاتهم ومشفوعاً بمقترحاته بأقرب ما يمكن عقب الامتحان ويتمتع وزير المعارف العمومية كشوف الطلبة في الأحوال المختلفة الواردة بهذه المادة .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - هذه المادة تحتاج إلى بيان وتفسير . لأنه مذكور بها أن ( الطلبة الذين لا يسمح لهم بالاعادة يفصلون من المدرسة ) فكأننا فرضنا أن هناك طلبة لا يسمح لهم بالاعادة . ولا تدرى معنى لهذا التخصيص مع عدم ذكر السبب .

معالى محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - مذكور أن الطلبة الذين رسيبوا في مادتين ويحصلون على ٩٠٪ من النهاية العظمى يسمح لهم بالدخول في الامتحان الملحق . والذين رسيبوا في أكثر من مادتين يسمح لهم بالاعادة . وظاهر أن الطلبة يسمح لهم بالاعادة مرتين في مدى ثلاث السنوات الأولى . وبعبارة أخرى أنه يسمح لهم بالاعادة في السنة الأولى والثانية فقط ولا يسمح لهم بالاعادة في السنة الثالثة . وإذا لم يبيدوا في واحدة من هاتين السنتين يسمح لهم بالاعادة في السنة الثالثة .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - هل هذا يفهم من نص الفقرة (الطلبة الذين لا يسمح لهم بالاعادة يفصلون من المدرسة) من المادة ١١ من مشروع هذا القانون .

معالى محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - إن هذا مفهوم من هذه الفقرة مضمومة إلى الفقرة التي قبلها وهي ( يسمح للطلاب بالاعادة مرتين في خلال السنوات الثلاث الدراسية الأولى ) ومعنى ذلك أن الطلبة الذين لا يسمح لهم بالاعادة هم الذين رسيبوا أكثر من مرتين في ثلاث سنوات ، وبذلك يكون مسموحاً للطلاب أن يبقوا بحسب خمسة أعوام في ثلاث السنوات الدراسية الأولى .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أرجو من معالي مقرر اللجنة أن يبين لنا تاريخ القانون الذي كان معمولاً به قبل مشروع القانون المزمع عرضه علينا .

معالى محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - القانون الذي كان العمل جارياً عليه هو قانون ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ ، وهو مطبوع ببذل تحرير لجنة المعارف المزمع عرضه القليلة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وما هو قانون سنة ١٩١٦ ؟

معالى محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - قانون ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ أنى قانون سنة ١٩١٦

أقرب إلى متوسط درجات النجاح في القسم الثانوي خصوصا إذا لاحظنا أن المشروع لما عرض على مجلس النواب قبل أن وضع هذه المادة على ذلك النحو لا يمكن الطالب مطلقا من إتمام دراسته .

الوجه الثاني من هذا الظلم هو الذي يقع من جراء تطبيق الفقرة الرابعة من المادة الحادية عشرة والتي تنص على أن "يسمح للطالب بالاعادة مرتين في خلال السنوات الثلاث الدراسية الأولى فإدخالها أنه إذا دخل الطالب مدرسة الهندسة الملكية ورسب في السنة الأولى أعيد امتحانه وكذلك إذا رسب في السنة الثانية .

معالي محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - تلك الفقرة لا تعضي بإعادة الامتحان

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أقصد أن الطالب يبعد الدراسة في السنتين الأوليين أما إذا رسب في السنة الثالثة فلا يقبل في المدرسة فماذا يحصل بعد ذلك ؟

معالي محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - مادامت هذه حاله فليترك للمدرسة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لقد سمع الطالب بإعادة الدراسة في السنتين الأوليين وحرم من ذلك إذا رسب في السنة الثالثة فيخرج الطالب من المدرسة ويكون مثله كمثل الضابط الذي لا يستفيد مما تعلمه شيئا إذا لم يتم دراسته فلوفرش أن طالبا في السنة الثالثة أقرض مرض أو أصابه عائق آخر واضطر يتردد لامتحان يترسب فيلجأ من الأسبق في الدراسة ؟

أن في هذا ظلما بيتا لا يمكن لحضراتكم أن تقبلوه بأي حال من الأحوال. هذا أقترح بتعديل الفقرة الثالثة في المادة الحادية عشرة بجعل متوسط درجات النقل ٥٠٪ بدلا من ٩٠٪ وتعديل الفقرة الرابعة منها بأن يسمح للطالب بالاعادة ثلاث مرات بدلا من مرتين في خلال السنوات الثلاث الدراسية الأولى .

معالي محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - أما عما يطلبه حضرة الشيخ حسن عبد القادر من السماح للطالب بإعادة الدراسة ثلاث مرات في ثلاث سنوات الأولى فأظن أن الطالب الذي لا يتمكن أن يمر من ثلاث سنوات بعد أن أعاد سنتين منها لا يصح مطلقا أن يكون مهندسا .

نحن نرغب أن نخرج من مدرستنا مهندسين تأصيل حقيقة واقفين على فنون الهندسة ولا يرغب مطلقا في أن يكون الطلبة بدهاء يتركون في الفرق كما تحرك الأيدي الجليف . فعل الهندسة مدار البلاد من رى وسلك حديدية وبيان وخلافها .

كان المشروع المقدم من الحكومة إلى مجلس النواب يقضى بأن تكون الاعادة ستة واحدة في مدة ثلاث سنوات لأول . فقرر مجلس النواب بعد جهد جعل الاعادة سنتين . وأن أؤكد لحضراتكم أنه لو بدأ مجلس الشيوخ بنظر هذا المشروع لكنت في مقدمة المعارضين في زيادة السنة . لأننا نريد مهندسين حقا لا مهندسين اسماء .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - وهل يذكر معالي المقرر النسبة المشتركة للحصول عليها من الدرجات لنجاح الطلبة بموجب قانون سنة ١٩١٦ ؟

معالي محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - لم يذكر فيه مطلقا درجات لنجاح الطلبة . وكان تمجيد النجاح فيها متروكا لتقدير وزارة المعارف .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - متى يدعى بتعيين درجات النجاح في القانون ؟

معالي محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - يدعى بذلك في قانون ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ أو قد سبق أن قلت أن قانون سنة ١٩١٦ لم يذكر فيه تحديد درجات النجاح . وإنما كان تحديدها يقتضى أمر إداري من الوزارة .

حضرة محمود أبو النصر بك - ليسمع معالي المقرر أن ذكر أن تعيين درجات النجاح لم يكن في قانون ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ الذي هو مرسوم بقانون . وإنما ذكرت في مرسوم شامل للأجهزة التنفيذية لهذا المرسوم بقانون . وعلامها صدر في ١٠ مايو سنة ١٩٢٦

معالي محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - على كل حال فقانون سنة ١٩١٦ لم يحدد فيه درجات النجاح .

حضرة محمود أبو النصر بك - وقانون ١٠ مايو سنة ١٩٢٦ أيضا لم يتضمن تحديد درجات النجاح . ولا توزيع الحصص . ولكن ذلك تضمنه مرسوم ألحق بهذا القانون صدر معه في نفس التاريخ . وقد جرى ذلك على خلاف ما تقتضى به أصول التشريع . وقد صحت ذلك في مشروع القانون المعروض للبلية على المجلس .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - حيثذ يكون في المادة المعروضة الآن ظلم من وجهين الأول منهما هو جعل متوسط درجات النقل ٩٠٪ على الأقل ومهندسه المسألة كما صحت من حضراتكم لم تقرر إلا في مايو سنة ١٩٢٦

معالي محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - حقيقة لم توضع هذه القاعدة إلا في قانون مايو سنة ١٩٢٦ ولكنه مع خلق قانون سنة ١٩١٦ منها قد كان يربيد أمر إداري يحدد تلك النهاية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أرى في ذلك ظلما وأرى أنه إذا لم يمكن جعل النهاية ٤٠٪ فليكن ٥٠٪ على الأكثر وهذا ما أطلب إلى حضراتكم إقراره فانت الطلبة الذين اعتادوا الدراسة في المدارس الثانوية ولا يجوا في سلك القسم العلمي كانوا يحصلون للنجاح على ٤٠٪ من مجموع الرياضيات فمن الظلم المبين أنكم عند ما تتفوقون من هذا المستوى إلى مدرسة الهندسة الملكية تحتمون عليهم الحصول على ٩٠٪ في امتحان النقل بدلا من ٤٠٪ التي كانوا يحصلون عليها في القسم الثانوي أي زيادة توازي ثلث متوسط درجة النجاح بالحقيقة فما الضرر لو أننا توسطنا في الأمر وجعلنا متوسط درجات النجاح ٥٠٪ من النهاية العظمى فهذا الحل مقبول لأنه

وضع قانون مدرسة الهندسة وجرى العمل عليه بعد أن صدر به مرسوم بقانون في مايو سنة ١٩٣٦ وبعد أن صدر كذلك مرسوم حدد نظم التعليم في هذه المدرسة مما يضمن رفع مستواها .

طرح عليكم هذا القانون بعد أن أخذ صيغته التشريعية الصحيحة وقد رعى واضعوه إلى رفع مستوى التعليم ليصل إلى تلك الناية القصوى وهذا متبني ما يرجوه كل منا لير البلاد .

إن المهتمين هم عماد حياة البلاد ولا حياة لنا إلا أن يكون من بين أبنائنا رجال ينهضون بوضع مشاريع الري وإنشاء الكباري وإقامة المباني - هناك - وهناك فقط تكون البلد قد وصلت إلى تلك الناية القصوى ألا وهي الوصول بهذا المعهد الكبير إلى الدرجة التي تتناسب مع أميته .

نص المشروع على أن يكون متوسط درجة النجاح ٦٠ ٪ على الأقل . حقيقة يصح لحضرة الشيخ حسن عبد القادر أن تحركه عاطفة الحنان إلى الإشتاق على أولادنا فيطلب إلى حضراتكم أن تجعلوا الستين في المائة تحسین وان أشاركة في هذا السطف ولكن للسطف حدًا لا يمكن تجاوزه إلى إضاعة المصلحة .

فصا ليندجروا ومن يك حلزما فليس أحيانا على من يرحم

أن من ستهده بهم في مستقبل الأيام بمشروع نيج حادى أو جبل الأولياء أو بناته مدرسة الطب ، أن هؤلاء يجب أن يكونوا من رزقوا استنادا نظريا تلقى العلوم التي تؤهلهم إلى الانضباط بما يسعدهم بهم في المستقبل .

الحق صحيح المقالة في المرء إذا صادفت هوى في الفؤاد

إن الطالب إذا كان مغرور الاستعداد فانه يصل بطبيعته إلى ٦٠ ٪ من متوسط الدرجات بل إلى أكثر من ذلك .

لا تريد أن يكون من بين تخرجي مدرسة الهندسة الملكية من تضاءلت فهم القوى أو هض فهم الاستعداد من هذه الدرجة بل تريد أن يكونوا خلاصة من خلاصة حتى تصل بهم إلى الفرض الأمسي . ولا يظن حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر أن الذي لا يصل إلى هذا المتوسط يحرم من التعليم فانه توجد إلى جانبه هذه المدرسة مدرسة الفنون فيستطيع الالتحاق بها .

لقد طأمت وزارة المعارف العمومية بالإستاذ الكبير المسير بورتا وطاقفة من كبار رجالنا الراضين تنظم مدرسة الفنون والصنائع وأظن أن الوزارة ستقبله سنة شهور أخرى لإنجاز العمل بالطالب الذي لا يستطيع أن يصل في النهاية إلى ديوم مدرسة الهندسة الملكية يمكنه الالتحاق بمدرسة الفنون والصنائع وهذا تيق لمدرسة الهندسة الملكية خلاصة من الرجال فهم الاستعداد الطبيعي الذي يمكنهم من الحصول على ٦٠ في المائة وهناك تعليم تسمى إلى هؤلاء الرجال ولكل بينهم مهندسون آخرون من تخرجي مدرسة الفنون والصنائع التي يمتدني التعليم فيها وتكون في حالة خير التي نرغبها الآن .

أما عن موضوع متوسط درجات النجاح لحضرة الشيخ حسن عبد القادر يقول أن ٦٠ ٪ نسبة كبيرة وإلى أصبح لحضراتكم - وقد كنت رئيسا لجنة امتحان مدرسة الهندسة الملكية في هذه السنة - أن طلبة الديوم الناجحين كانوا ٨١ ٪ من مجموع الطلبة . وإن طلبة الستين الثانية والثالثة كانوا على نسبة ٨٠ ٪ من مجموع الطلبة فلا يمكن أن يقال يقال من الأحوال بعد هذا أن جعل نسبة النجاح ٦٠ ٪ ظلم فإن الظلم في انحطاط مستوى التعليم في مدرسة عليا راقية تتوقف على تخرجها بالشؤون الحيوية في هذا البلد .

لقد نظرنا مشروع قانون تنظيم مدرسة القضاء الشرعي وفيه نص على جعل متوسط درجة النجاح ٦٠ ٪ وأقرته دون أن يعارض حضرة الشيخ حسن عبد القادر في هذه النسبة فهل يصح أن يكون المهندس أقل في مستوى التعلم من القاضي الشرعي فستطرأ حصول القاضي على ٦٠ ٪ ونجيزا للمهندس النجاح متى حصل من نسبة أقل من ذلك . يقول حضرة الشيخ حسن عبد القادر أن جعل نسبة النجاح ٦٠ ٪ ظلم ولكني أقول أن الظلم في عدم المساواة فالمهندس في هذا البلد ليس أقل من القاضي الشرعي ولهذا أرجو عدم الموافقة على هذا الاقتراح مع القرار المسادة الحادية عشرة كما وردت في تقرير اللجنة .

حضرة محمود أبو النصر بك - لا أطيل الكلام بعد الذي أدلى به معالي المقر في هذا الموضوع . الواقع أن العلم انحط مستواه منذ سنة ١٩١٠ إلى درجة تأثرت من أهلها الأمة لأن الذين أقيمت بهم في تلك الفترة مقاليد التعليم اتقادوا وراء السياسة فصاروا بمعاهد التعليم إلى أيد ما يكون من الفرض . من هذه المعاهد مدرسة الهندسة التي انحط فيها مستوى التعليم إلى درجة كانت مثارا للقول .... هنا لفت نظري سعادة أمين ساي باشا إلى أني بهذا القول ربما أسس كرامة من كانوا وزراء في ذلك العهد .

الرئيس - أرجو حضرة العضو المحترم أن يستمر في الموضوع .

حضرة محمود أبو النصر بك - الواقع أني لا أقصد ما أشار إليه سعادة الباشا . كانت مدرسة دار العلوم تخرج أساتذة لتدريس اللغة العربية في مختلف الجهات وهي التي كان مستوى التعليم فيها راقيا ويمكن معرفة مداه من الذين نهضوا في النظر المصري بآداب اللغة العربية ورفوعها . كذلك يقال من مدرسة الهندسة .

لقد انجهدت فكرة الحكومة إلى النهوض بالمعارف سواء في الساع غلظتها أو رفع مستوى التعليم فيها حتى وصلت في عهد الدستور إلى تقرير مبدأ التعليم الإلزامي ووصلت كذلك إلى رفع مستوى التعليم .

كان من حظ مدرسة الهندسة الملكية أن قضى أفضلها عميدا هو المسير بورتا الذي يعد من أكبر علماء العرب وله مركز ممتاز بينهم وأنظمة في رفع مستوى التعليم فيها حتى تخرج رجالا أكفأ كعمود الفلكي باشا وعلى مبارك باشا وحسين البار باشا فزمن من تخرجي هذه المدرسة رجالا مصريين نالهم بهم وزي منهم من يقيمون وينشرون الكباري ويصلدون ما يلزم لطرق الري ويقومون بأعمال الهندسة الكبرى التي تعود للبلاد بالفائدة .



في أحد الكبارى أو الظلم في الحكم به يرى بالأعلام وهل الخلل الذي يطرأ على أحد الكبارى لاذكر يجب خطورة إخطاء الطبيب بالمعاش فلا يصح أن يقال بعد ذلك أن مدرسة الهندسة وسددها هي التي توقف عليها حياة البلاد أذكر المداورس العالية لها نفس الأهمية ولها جميعاً أثرها في حياة البلاد .

اذن فلهذا التشديد في نظام مدرسة الهندسة ؟

يفهم الكثيرون أن الشهادات التي يحصل عليها الطلبة هي وجدها دليل العلم وأن من يتفوه الحظ ولا يحصل عليها يعتبر جاهلاً . هذه نظرية لا يمكن التسليم بها واعتقد أن حسن الحظ وسوءه القسط الأكبر في الحصول على الشهادة وعدم الحصول عليها في الظلم إذن أن يكون متوسط الدرجات التي يجب أن يحصل عليها طالب الحقوق الذي سيحكم بالأعلام وطالب الطب الذي سيتحكم في حياة الناس وطالب مدرسة المعلمين الذي سيمسك على عقولهم ٤٠٪ / ٤٠٪ فيكون متوسط الدرجات التي يجب أن يحصل عليها طالب الهندسة ٩٠٪ .

حدث مراراً أننا كلما طلبنا من وزارة الأشغال بناء محكمة أو مستشفى ردت علينا أن ليس متفها مهندسون . وهل نطنون حضراتكم أن تخرجي مدرسة الهندسة الذين يتخرجون دراساتهم ثلاثين عاماً في مدة أربع سنوات يكون لهم من المقدرة ما يمكنهم من القيام بعمل هندسي كافئهم كوربي براق مثلاً . أن هذا مستحيل . وأرى مدرسة من مدارس العالم تستطيع أن تخرج حامل البكالوريا بعد أربع سنوات مهندسا يقوم بمثل الأبحاث الهندسية . إذا أردتم أن تجعلوا لمدرسة الهندسة شأنًا خاصاً يرفع مستواها فلا يكون ذلك باشتراك نسبة ستين أو سبعين في المائة للتباح في المجموع بل يكون ذلك بإنشاء قسم التخصص يدخله تخرج مدرسة الهندسة ويحصل منه على شهادة الدكتوراه في فرع أو اثنين أو أكثر من فروع الهندسة . حقيقة إذا أريد إلحاق أموال الحكومة في الشؤون النافعة بدل إلقائها في عمل المتارعات ونقص الشوارع لوجب إنشاء قسم التخصص لمدرسة الهندسة وإنشاء مدرسة أخرى للهندسة في الاسكندرية ومثلها للطب والمعلمين حتى يصبح عدد المدارس العليا ربع عدد المدارس الثانوية .

الواقع أن مستوى المدارس العالية عندنا لا يخرج الرجال المقدرين سواء كان ذلك في مدرسة الهندسة أم في غيرها كالحقوق والطب إلا لا يمكن أن يتخرج مدرسة الحقوق من كبار الفقهاء وكذلك تخرج مدرسة الطب .

ان هذا المشروع يقضى على من يحصل على ٥٩٪ / ٥٩٪ أو ٥٩٪ من المجموع الكلي بالفصل من المدرسة اذ رتب أكثر من مرتين في خلال السنوات الثلاث الدراسية الأولى . فبصل من العدل أن يقول مثل هذا الطالب انك لا تستطيع تصمم كوربي بسبب عدم حصولك على درجة واحدة كانت تجتهد في عداد الناجحين . وهل كان في ميسوره بناء ذلك الكوربي لو انه حصل على هذه الدرجة ؟ .

وهل كانت العرجات فيلما لكفاءة بناء الأهرام في التاريخ القديم أو لكفاءة أعماله في باشا مبارك في تاريخ مصر الحديث ؟ لا يمكن مطلقاً اعتبار (١)

هذا سيقبل الشيخ حسن عبد القادر وأقبل كذلك أن يندرج أولادنا في تلك مدرسة الفنون والصنائع لأنها ستخرج مهندسين من طبقة أخرى فالطريق مفتوح أمامنا ، ولكن صانع فرد في سبيل إصلاح المجموع فكذلك هي القاعدة العلمية خصوصاً إذا لاحظنا أمراً ذكره - والأستاذ مله يوجي - وهو أن عدد الطلبة الذين يدخلون مدرسة الهندسة المملكية محدود وأقله خمسة مائة ولا سبيل لزيادة فيه . هذا النظام في بلدنا وحدها أما في أوروبا فكل طالب يستطيع أن يقيد اسمه جيداً مستمرا وقد بقي أربع مئة يطلب العلم لذات العلم . فمع أي أقام حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر العطف كل العطف على الطلبة الذين لا يستطيع الحظ بدخول مدرسة الهندسة ومع أي من الذين يرون أن مبدأ الامتحانات في عمومها مبدأ خاطئ . ومع أي أرجو أن يأتي يوم من الأيام تنفي فيه تلك الامتحانات وتسمى ذلك اليوم ان شاء الله ....

معال محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - ليس هذا موضوعاً .

حضرة محمود أبو النصر - مع أي أرى كل ذلك أجد أنه كذلك طرورا وأحكاما تستدعي بقاء المسألة على ما هي عليه وأرجو من المجلس إقرارها .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - رحم الله من قال :

أولئك آباءى بلقي بطهم اذا جمعتا يا حير الجاهع

إذا أردنا الكلام عن مصر وجب التحدث عن آباءنا المصريين القدماء والاشارة إلى عظميتهم وآثارهم في الهندسة بنوع خاص ، وإضافاً ما كانوا عليه بما وصلنا اليه نحن الآن حيث جلبنا إلى الأجانب كما أننا إنشاء جسر أو إقامة بناء تولانا الأسف .

ان الأهرام أماننا دليل على عظم المصريين القدماء في الهندسة والبناء فيجب علينا أن نتفقد آثارهم ونعمل بمجد على رفع مستوى التعليم الهندسي لنصل يوماً إلى ما سبقنا إليه الآباء ، وأمل بمناسبة ما يقال من أن عدد الحال محدود الآن في مدرسة الهندسة وأنه ليس من الميسور قبول كل من يطلبون الالتحاق بها أن نوفي في عهدنا الحاضر العمل على توسيع دور العلم والاكتاف منها حتى يتيسر قبول كل طالب بعد رفع تلك القيود التي تضطرن الضرورة الآن إلى وضعها ، ويجتهد نصل إلى ما نتمناه كل مصري بعد أن قضى على مصر في الحقتين أو الثلاث من هذا القرن أن يخط مستوى التعليم فيها بما لا يفتقر والتنهضة العلمية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ذكر معالي المقرر وحضرة محمود أبو النصر كلمات كراهوا ، فكأن أن مدرسة الهندسة وحدها هي المدرسة التي تتوقف عليها حياة البلاد ولكن أسألها هل مدرسة الطب ليست لها هذه الأهمية وكذلك مدرسة المعلمين وكل مدرسة من المدارس العالية ؟

الواقع أن المدارس العالية جميعها تتوقف عليها حياة البلاد . ان مدرسة الحقوق تخرج قضاة يمكنون في الأمراض والأنساب ويقضون بالأعلام . فأى مراتب الضرر أعظم في نظر حضراتكم الضرر الناشئ عن ظهور خلل

(ضحك)

سعادة محمد صدق باشا - لم أقل ذلك ، بل الذي أقصده أن معلومات معاليه الحاصل عليها الآن لم تكن هي التي حصل عليها في المدرسة بل كتبها من طريق العمل والرائد .

فالنظرية التي أتكم فيها هي أن المدرسة تتين للتأليذ الطريق - طريق الفن معلما وعملا - وهو يسير في فنه معلما وعملا خارج المدرسة في معترك الحياة فيصل اذا كان من محبي الفن الى الدرجة العليا ويصيح من كبار العلماء في فنه - فالرسوب في الامتحان لا يدل دائما على السلاطة لأنه كما تعلمون أن كل عمل في الحياة يدخله عامل الخط ويتفق أن رجلا يكون قادرا في فنه ويريد الكلام فيه مع تحضيره للسادة التي يريد التحكيم فيها يصيبه سوء الحظ فيعصر . فهل تأخذ من هذا أن المحضر الذي أصابه بلاءة أو جهل بالفن ؟ لا . أن هذه الحالة نتيجة سوء حظ تأثير وقع على فكره أو أحاسيسه أو شعوره كذلك الخط أزع مع التأليذ الذي يستمر في مذكرة دروسه طول العام وتترك قواه الفكرية من حطم الجهود الذي يبذله فاذا سقط بسبب هذا المؤثر فهل تحكم عليه بأنه يذله لانه سقط من مرتين أو ثلاثا ؟

حضره عبد الله سليمان إياضه بك - ماذا يكون إذن ؟

حضره عبد العزيز رضوان بك - أبقى بالمدرسة الى الأبد ؟

سعادة محمد صدق باشا - يكون خاله الخط في الامتحان والذي استعجه هو أن سقوط التأليذ في الامتحان لا يكفي لاختباره بليدا ، وعند مناظر الى المقابلة التي قدمها المقرر بين مجموع الدرجات المطلوبة في مدرسة الهندسة وفي المدارس الأخرى أرى أن العلوم التي تدرس في مدرسة الهندسة لا تقاس بالعلوم التي تدرس بالمدارس الأخرى وذلك لأنها تحتاج في فهمها الى جهد كبير يوفق ما يحتاج فيها من العلوم التي تدرس في المدارس الأخرى ومما لي المقرر بفهم ذلك أكثر مني .

معالي محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - أظن أن المواد التي تدرس في مدرسة الحقوق أكثر صعوبة في الفهم من مواد مدرسة الهندسة .

سعادة محمد صدق باشا - يجب إيجاد فرق بين مدرسة الهندسة وبين المدارس الأخرى فلو قبلنا رأيي حضره الشيخ حسن عبد القادر في جعل المجموع ٥٠٪ بدلا من ٦٠٪ لأصحا صما . نحن لا نسير وراء العاطفة وإنما نتكلم بالحقول لأن علوم الهندسة أكثر صعوبة في فهمها فلو جعلنا نسبة النجاح ٥٠٪ من مجموع درجات مواد الامتحان بدلا من ٦٠٪ كان ذلك أفضل وأوفق .

معالي علي التمشي باشا (وزير المعارف العمومية) - ما رأي سعادة العضو المحترم اذا كان من نصحاء في امتحانات هذا العام طبقا لنظام المروض الآن في السنوات الثانية والثالثة والرابعة لئلا يخلو غلدهم في حدود الثمانين في المائة وإن من حصلوا أكثر من ٧٠٪ من مجموع المواد ١٦٦ طالبا على طبعة ٣٣٪ من مجموع عدد الطلبة .

الدرجات مقياسا للعلم أو التبوغ . انه لمن الظلم أن يعرض طلبة مدرسة الهندسة للظرونها اذا خافهم الحظ ويضيع مستقبلهم نهائيا لأنهم لا يستطيعون السير في طريق أتكم كما يستطيع غيرهم من طلبة المدارس العليا الأخرى . انه اذا أراد المهاجرة الى العراق أو الشام فلا يجد هناك علة يتفق مع معلوماته . ألا نأتمك متأثرا بالفواظف ولكنني أرجو أن ترسم هؤلاء الطلبة - واذا كان لابد من زيادة في متوسط الدرجات فيمكن ٥٠٪ وبذلك تكون مستغنين .

قال معالي المقرر بأن متوسط ٦٠٪ معمول به في امتحان مدرسة القضاء الشرعي ولكن الواقع أن هذا المتوسط مطلوب فقط في مادة الفقه . أما في التفسير والحديث فبطل المتوسط ٤٠٪ أي ١٦ من ٤٠ فاذا امتحن الطالب في تفسير آيتين وظهر ضعفه في الإجابة بحيث يحصل ١٦ من ٤٠ يعتبر ناجحا ويؤهل القضاء فيحكم في الأعراض والأناساب ويحكم ببنوة اللقيط فاذا صبح يعمل مستوى الدرجات في هذه المواد في مدرسة القضاء الشرعي ٤٠٪ مع خطورة أعماله نرجسها . فهنا يكون هذا مبرا بلعل درجات الامتحان في مدرسة الهندسة مماثلة لها ؟ فن هذا ترون أن جعل النسبة الواجب حصول الطالب عليها ٦٠٪ من مجموع الدرجات فيه غبن . لم خصوصا اذا راسب الطالب بدرجة أو درجتين ، وأطلب أن تقرر وتقتضض اللدبة المقررة للنجاح الى ٥٠٪ من مجموع درجات مواد الامتحان كما أطلب أن يسمح للطلاب بإعادة ثلاث مرات في الثلاث السنوات الأولى بدلا من مرتين حتى اذا راسب مرة في كل من السنتين الأولى والثانية لا يكون رسوبه في السنة الثالثة مدعاة لفصله من المدرسة .

سعادة محمد صدق باشا - انني نفعت من الرد الذي وجهه معالي المقرر الى حضرة العضو المحترم الشيخ حسن عبد القادر في هذه المسألة أن كل طالب يسقط في امتحان النقل مرة أو مرتين يعتبر في نظر معاليه " بليدا " وانه يريد أن يخرج من مدرسة الهندسة مهتمين أكفاء ، فكان معاليه يطعم في أن مدرسة الهندسة سواء أكانت في مصر أم في إحدى البلاد الأوربية التي سبقنا في العلم والرفق يتخرج منها الطالب عالما بفنه . كلنا نعلم أن الطالب الذي يتخرج في أي مدرسة كانت سواء مدرسة الهندسة أو غيرها تكون معلوماته في فنه مثالية جدا والواقع أن كل عالم نفع في امته وفي عصره على الخصوص في فن الهندسة أو المهار لم يحصل على الدرجات التي يرد تحديدها ولكنه نفع من طريق المران والاختيار ومعاونة العلم في الكتب وفي العمل ، وهذه هي المدرسة الثانية ولا يطلب فيها مجموع ولا درجات وكثيرا ما رأينا من يتخرج من إحدى المدارس العالية وربما كان اثنتا عشرة دراسته أتفرقت ، ومع ذلك نفع في العلم والعمل ويصل الى درجة عظيمة في فنه . والأشنة على ذلك كثيرة لا نذكرها معالي المقرر على المهتمين بالمصريين مع أن بعضهم لم يتم دراسته في أوروبا أو يحصل على شهادات منها ولم يكن في عهد هؤلاء شرط الحصول على نسبة ٥٠٪ أو ٦٠٪ معمولا به ، ولعل معالي المقرر يعرف بعض هؤلاء المهتمين بالأسم وبالأخرى يعرف نفسه وهو من كبار المهتمين الذين لم أعمال تنخرها مصر .

حضره محمود إبراهيم الصربك - هل كان معاليه أتفرقت ؟

- رفعت الجلسة للاستراحة في الساعة السابعة والديقية الثلاثين مساء .
- أعيدت الجلسة في الساعة الثامنة مساء .

الرئيس - معالي وزير المعارف يرحو حضراتكم أن توافقوا على النظر في تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية وزارة المعارف غدا لاضطراره إلى السفر خارج القطر فهل توافقون على ذلك ؟

حضرة محمود أبو النصر بك - لم يوزع علينا حتى الآن تقرير لجنة المالية عن ميزانية الوزارة المذكورة فلا يمكننا إذن نظرها غدا .

الرئيس - سيوزع التقرير على حضراتكم غدا في الساعة السابعة صباحا .  
حضرة عزيز ميمم افندي - ومع ذلك فقد اطلعنا على المناقشات التي جرت في مجلس النواب عن ميزانية وزارة المعارف .

أصوات : موافقون .

وافق المجلس على أن ينظر في جلسة الغد تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية وزارة المعارف .

تليت المادة الثانية عشرة وهذا نصها :

مادة ١٢ - يحدد امتحان الديبلوم في آثر السنة الرابعة الدراسية في ميداد تحدده وزارة المعارف الصومية بقيمة درجات الامتحان واحدة لجميع المواد، ويستمر مشروع الديبلوم كادة . ويخصص ٣٠ ٪ من الدرجات المقررة لكل مادة لأشغال الطالب في أثناء السنة .

وتكون الاختبارات تحريرية فقط .

ويكون الطالب ملزما بتأدية اختبار شفوي في مشروع الديبلوم .

إذا تلبى الطالب عن الامتحان بعد تقديمه مشروع الديبلوم لسبب قهري (كالمرض وغيره) بحيث تقبله وزارة المعارف الصومية يسمح له بدخول امتحان ملحق بعد افتتاح السنة الدراسية في ميداد تحدده الوزارة بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

وإذا تسنر على الطالب حمل مشروع الديبلوم أو اتمامه لسبب قهري (كالمرض وغيره) بحيث تقبله وزارة المعارف الصومية يسمح له بتأدية امتحان الديبلوم في السنة التالية على أن يقوم بعمل مشروع جديد ، وليس عليه أن يعيد دراسته في السنة الرابعة .

ولنجاح الطالب في امتحان الديبلوم يجب أن يكون متوسط درجاته ٩٠ ٪ على الأقل من النهاية العظمى بشرط ألا يحصل على أقل من ٥٠ ٪ من النهاية العظمى في أكثر من مادة واحدة .

وإذا كان متوسط درجات الطالب يبادل ٨٠ ٪ أو يزيد عليها بحيث لا تقل درجاته في أي مادة عن ٦٠ ٪ من النهاية العظمى فإنه يتمتع بديبلوم المدرسة (بامتياز) .

والطلبة الذين يرسبون في مادتين أو لاكثر ويحصلون على درجات متوسطها يبادل أو يزيد على ٦٠ ٪ من النهاية العظمى يسمح لهم بحضور

هذه هي النتيجة التي حصلنا عليها من تطبيق النظام الذي يقبله حضرة الشيخ حسن عبد القادر صه انه ظالم ، اذا كانت هذه النتيجة تبين أن النظام المعمول الآن غير مرقن فكيف تطالبون بتجاوزه ؟ وكيف توقعون بين هذا وبين ما تطالبونه من الحكومة من العمل على ترقية مستوى التعليم حتى يمكن الاستفادة من الأجانب وإن يمل علمهم مهندسون مصريون . أرجو أن تمكنونا من تحقيق رغباتكم .

( تصفيق ) .

الرئيس - طلب الكلام كل من حضرات عبدالعزى وضوان بك والاسناد عزيز ميمم افندي ومعالى المقرر ، ويتردد من بعض حضرات الأعضاء اقتراح بطلب إقفال باب المناقشة وهذا نصه :

نرجو إقفال باب المناقشة في هذه المادة ما

أبراهيم حلم مهنا . محمد عبد اللطيف . إبراهيم نور الدين . متولى عمر حمجازي . عبد الرحمن للوم . إبراهيم فرج أبو الجليل .

حضرة محمود أبو النصر بك - أنا متضخ لحضراتهم في هذا الاقتراح .

الرئيس - يؤخذ الرأي على هذا الاقتراح - فمن لا يوافق يملين حضراتكم ليتفضل بالوقوف .  
( وقتت أقلية ) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على إقفال باب المناقشة .

الرئيس - تقدم اقتراح من حضرة الشيخ حسن عبد القادر بتعديل المادة ١١ وهذا نصه :

أرجو تعديل المادة ١١ بهذا النص " ولنجاح الطالب في امتحان النقل يجب أن يكون متوسط درجاته ٥٠ ٪ على الأقل " .

فمن يوافق من حضراتكم على هذا التعديل يتفضل بالوقوف .

( وقتت أقلية ) .

الرئيس - المجلس يقرر عدم الموافقة على هذا التعديل . ولدينا اقتراح آخر من حضرة الشيخ حسن عبد القادر أيضا هذا نصه .  
أرجو تعديل الفقرة الثالثة من المادة ١١ بما يأتي :

" يسمح للطالب بالإذاعة ثلاث مرات في خلال السنوات الثلاث الدراسية الأولى " .

حضرة محمود أبو النصر بك - أرجو أن يمل حضرات الأعضاء أن المقصود بالاقتراح هو الرسوب ثلاث مرات خلاف الرسوب مرة في السنة الأخيرة أي أن يسمح للطالب بالرسوب أربع مرات في جميع مدة الدراسة . الرئيس - من يوافق من حضراتكم على هذا التعديل ليتفضل بالوقوف .

( وقتت اثنتان ) .

الرئيس - المجلس يقرر عدم الموافقة على هذا التعديل .

هل توافقون حضراتكم على المادة الحادية عشرة كما هي ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

ثانياً - الانتظار .

ثالثاً - الطرد من المدرسة موقفاً من يوم إلى أسبوع .

رابعاً - الحرمان من دخول الامتحان الذي يقعد في نهاية العام الدراسي .

خامساً - العقول من المدرسة نهائياً .

ولناظر المدرسة توقيع العقوبات الثلاث الأولى . أما العقوبات الرابعة والخامسة فيوقعهما وزير المعارف العمومية بناءً على طلب ناظر المدرسة .

وتبلغ العقوبات الثلاث الأخيرة إلى ولي أمر الطالب .

سعادة محمود رشاد باشا - هل ترون حضراتكم حفظاً لكرامة طلبة مدرسة علياً أن تستبدل كلمة " طرد " الواردة في الفقرة الثالثة من هذه المادة بكلمة " منع " أو كلمة " استبعاد " .

الرئيس - الطالب الذي يستحق الطرد لا كرامة له .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - ربما كان التصير الشديد فيه شئ من الزجر يقصد به أن يحدد التلميذ عن إتيان ما يوجب هذا الجزاء .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى سعادة محمود رشاد باشا ؟

أصوات : لا

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة السابعة عشرة .

تليت المادة الثامنة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٨ - الأحكام الخاصة بالمواظبة والسلوك تعين بمرسوم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الثامنة عشرة .

تليت المادة التاسعة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٩ - يشكل مجلس إدارة المدرسة الهندسة الملكية من مائة أعضاء ، منهم ناظر المدرسة واثنتان من مدرسيها وخمسة من وزارات الأشغال والمواصلات والداخلية ( قسم البلديات ) أو من الخارج بينهم وزير المعارف العمومية لمدة ثلاث سنوات ، ويخضع تنفيذ تعيينهم ، كما يبين من بينهم رئيساً للمجلس ، ويراعى في اختيارهم بقدر الامكان تمثيل الفروع الآتية :

الزى . الميساني . الميكانيكا والكهرباء . البحارى . البلديات والتنظيم . السلك الحديدية . الموانئ والمناظر . الطرق والكبارى .

ويكون ناظر المدرسة مكرماً للمجلس .

وللمجلس أن يعمد إليه عند الحاجة من يرى ضرورة استشارته . ولا يكون للاستشار صوت عند أخذ الرأى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

امتحان مفتوح ويمتحنون في المادتين اللتين رسوا فيها . ويسمى للطلبة اللتين يرسون في امتحان الدبلوم بالإعادة مرة واحدة في السنة الزايدة إذا أرادوا ذلك ولهم في هذه الحالة أن يؤدوا امتحان الدبلوم مرة أخرى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الثانية عشرة .

تليت المادة الثالثة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٣ - إذا تذر على الطالب القيام بالعمل التفرغ كله أو جزء منه بسبب قهره ( كالمرض وغيره ) بحيث تعطله وزارة المعارف العمومية يجب عليه تأديته بعد امتحان الدبلوم ولا يمنع الدبلوم إلا إذا استوفى هذه الشروط بطريقة مرضية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الثالثة عشرة .

تليت المادة الرابعة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٤ - يستند وزير المعارف العمومية كشوف الطلبة الناجحين في امتحان الدبلوم والذين يسمح لهم بالإعادة في السنة الزايدة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الرابعة عشرة .

تليت المادة الخامسة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٥ - كل طالب ينجح في امتحان الدبلوم يمنح دبلوم مدرسة الهندسة الملكية ويذكر فيها القسم أو الفرع الذي تلقى فيه الطالب دراسته .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الخامسة عشرة .

تليت المادة السادسة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٦ - يقدر ناظر المدرسة درجات المواظبة في آخر العام الدراسي بمقتضى الدرجات التي حصل عليها الطالب في خلال العام المذكور .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة السادسة عشرة .

تليت المادة السابعة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٧ - العقوبات التأديبية التي يمكن توقيعها على طلبة مدرسة الهندسة الملكية هي العقوبات الآتية :

أولاً - التوبيخ .

مادة ٢٢ - تعرض قرارات المجلس على وزير المعارف الموصية مشفوعة بخبر الجلسة الذي تدون فيه أقوال الأعضاء ليتمد بشأنها ما يراه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

المجلس يقرر الموافقة على المادة الثانية والعشرين .

تليت المادة الثالثة والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢٣ - يلغى كل ما يخالف هذا القانون من أحكام القوانين واللوائح الخاصة بمدرسة الهندسة الملكية بعد أن يصبح هذا القانون نافذا .

الرئيس - قدم حضرة حافظ عابدين بك اقتراحا خاصا بهذه المادة .

تلا حضرة محمد أحمد الشريف بك السكيتير البرلماني الاقتراح المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ المحترم

بعد الاحترام - اقترح ذكر مادة تقضى بعدم تطبيق قانون سنة ١٩٢٦ على الطلبة الذين دخلوا المدرسة على قانون سنة ١٩١٦ وهم طلبة السنة الثانية والثالثة والرابعة فإن في تطبيقه عليهم تمهيدا لأغلبهم قد يقضى على مستقبلهم وهذه المادة هي " يحاق من تطبيق هذا القانون الطلبة الذين دخلوا المدرسة على قانون سنة ١٩١٦ ولا يزالون بها الآن " .

وتفضلوا بقبول احترامى ما

حافظ حسين عابدين

حضرة الشيخ حين حد الفادر - هذا الاقتراح في غاية العدالة لأن قانون مدرسة الهندسة الذى صدر في سنة ١٩١٦ كان يقضى بنجاح الطلبة اذا حصلوا على ٣٠ ٪ / ٤٠ ٪ /

دخل للتلاميذ المدرسة على هذا الأساس واستروا فيها لثلاثة شهر مايو سنة ١٩٢٦ أى قبل اجتماع البرلمان أيام فلاح نصير ذلك قانون بتعديل هذا النظام وجعل شروط النجاح أشد كما كان يقضى به قانون سنة ١٩١٦ ، وهذا القانون الذى صدر في سنة ١٩٢٦ هو قريبا كشرع القانون الموجود بين أيديكم الآن فقد نص فيه على أن الطالب يمتدحا اذا حصل على ٦٠ ٪ من مجموع الدرجات . تظلمت من ذلك القانون في السنة الماضية وعلى كل فقد طبق على طلبة السنة الأولى في هذا العام ونجح منهم ٤٤ ٪ / كما هو وارد في مضابط مجلس النواب ، اترك هؤلاء الطلبة وشأنهم لأنهم ادخلوا المدرسة على أساس القانون المذكور ، وحسب ذلك لا ظلم عليهم . أما طلبة السنة الثانية الذين دخلوا المدرسة في أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، وكذلك طلبة السنين الثالثة والرابعة ، فن الظلم أن يطبق عليهم هذا القانون لأنهم دخلوا المدرسة على نظام القانون القديم وهذا ما يريد صاحب الاقتراح .

فتلا طالب السنة الرابعة التى تال في امتحان هذا العام ٥٥ ٪ من مجموع الدرجات بيد رأسيا ولا يمكن إعادة امتحانه لأنه لا يبعد امتحان لمحق فباى على طبق عليه القانون وقد دخل المدرسة قبل صدوره . لا يمكن أن يطبق عليه قانون سنة ١٩٢٦ لأنه اذا دخل المدرسة قبل صدوره فكأن هناك شبه تماثل بينه وبين الحكومة لأنه دخل المدرسة على اعتقاد أن نجاحه

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة التاسعة عشرة .  
تليت المادة العشرون وهذا نصها :

مادة ٢٠ - رأى مجلس إدارة المدرسة لازم مقدما في المسائل الآتية :  
( أولا ) قانون المدرسة واللائحة وخطط الدراسة ومنهجها وكيفية التمرين ومبادئ المدرسة وأدواتها والآلات ومطامير ومكتبتها وعلى الموم كل ما من شأنه ترقية العلم والعمل بالمدرسة .

( ثانيا ) ميزانية المدرسة وطلب الاعتبارات الإضافية التى تطرأ أثناء السنة .

( ثالثا ) انتخاب من يحتاج اليهم المدرسة من موظفى التعليم على اختلاف طبقاتهم .

( رابعا ) توزيع مواد الدراسة على هيئة المعلمين كل سنة .

( خامسا ) تعيين عدد من قبل المدرسة من الطلبة المستجدين كل سنة ، وكذلك تحديد مبدأ المساهات وتقدير مدتها وتحديد نواحي الامتحانات وتشكيل لجانها واختيار أماكن قرين الطلبة وتوزيعهم عليها .

(سادسا) جميع المسائل التى يرى الناظر فائقة من أخذ رأى المجلس فيها أو التى يكلفه وزير المعارف الموصية عرضها عليه .

ولجلس حتى تقديم اقتراحات عن مسائل خاصة بالمدرسة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة العشرين .

تليت المادة الحادية والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢١ - يجتمع المجلس مرة على الأقل في كل شهرين على دعوة من ناظر المدرسة وتصدر قراراته بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين ، ولا تكون هذه القرارات صحيحة الا اذا كان عدد الأعضاء الحاضرين خمسة على الأقل . فاذا لم يتكامل العدد القانوني وكان في المسائل المعروضة ما يستدعى السرعة تعاد دعوة المجلس للاجتماع بعد الجلسة الأولى بثلاثة أيام ، ويكون الاجتماع في هذه المرة صحيحا مهما كان عدد الحاضرين ولا ينظر في هذه الجلسة في غير المسائل التى كانت مقدمة للجلسة السابقة .

وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذى فيه الرئيس .

وإذا غاب الرئيس يختص الحاضرون من بينهم رئيسا للجلسة .

وإذا غاب أحد الأعضاء غيابه يترتب عليه عدم الانتفاع بضمومته يطلب المجلس من وزير المعارف الموصية أن يعين من يحل محله من المدرسين أو من الخارج على حسب الأحوال .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الحادية والعشرين .

تليت المادة الثانية والعشرون وهذا نصها :

ثم ما هي الفائدة العملية التي ترمى من تطبيق قانوني مختلفين في وقت واحد ؟

يوجب هذا القانون ستضع الوزارة الخطط والنتائج لجميع سنى المدرسة فكيف يقع بعض الطلبة خططا قديمة والآخرين يقيمون الخطط الجديدة والواجب أن تكون المعاملة واحدة لجميع طلبة المدرسة ولا أهم كيف بعد أن طبقنا قانونا وأربنا مافي تطبيقه من الفوائد تركه وزبح للعمل بلانون قديم .

لذلك أرجو رفض هذا الاقتراح لعدم نجاحه ولا احتمال حصول ضرر من اضطراب الدراسة على منتهيين في وقت واحد .

حضرة حافظ طابريك - كلنا يشاطر معالي المقرر ومعالي وزير المعارف وحضرة الزميل المحترم محمود أبو الصربك الرغبة في إيجاد معنيتين ثابتين حاصلين على أعلى الدرجات ، ونقول معهم بحق أن البلد في حاجة الى هؤلاء .

نحن لا نخالفهم في هذه الرغبة كما لا نرغب في تغيير مناهج الدراسة ، ولكن هناك أمرا واحدا أدبت أن اتلافه باقتراح وهو أن الطلبة الذين التحقوا بالمدرسة على قانون سنة ١٩١٦ لا يصح مدلا أن تطبق عليهم قانون سنة ١٩٢٦ لأن في تطبيقه أضرارا لهم .

اننا اذا ألبينا هذه الرغبة فانه يترتب على قبولها إعفاء عدد قليل من طلبة السنة الثانية والثالثة والرابعة من نسبة درجات التليح المقررة في المشروع الجديد وأرى أن قبول هذه الرغبة واجب ولا يصح أن نلزم القضاء على أبنائنا وفلقه أكادنا ولا أرى ضررا مطلقا من قبولها .

معالي محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - الضر محقق لأن المناهج والمواد التي وضعت في سنة ١٩١٦ تختلف عن المناهج والمواد التي وضعت في سنة ١٩٢٦ فالقسم التحضيري في القانون القديم كانت مدته ستين ولكنه في القانون الجديد سنة واحدة .

وانا كان الطلبة قد امتحنوا على القانون الجديد في سنى ١٩٢٦ و ١٩٢٧ ولم يتضرروا مما فلا محل مطلقا للرجوع الى القانون القديم .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - والذين امتحنوا في سنى ١٩٢٤ و ١٩٢٥ ؟

معالي محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - الطالب الذي امتحن في سنة ١٩٢٤ كان في السنة الأولى والذي امتحن في سنة ١٩٢٥ كان في السنة الثانية والذي امتحن في سنة ١٩٢٦ كان في الثالثة ويكون في سنة ١٩٢٧ حصل على البكالوريا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - والطالب الذي سقط ؟

معالي محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - هل يصح أن ندفع من الساقطين ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - والذي سقط في هذه السنة ؟

معالي محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - التحق بالمدرسة على أى قانون ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - يمكن لمالك أن تعرف ذلك .

يكون بموجب قانون سنة ١٩١٦ الذي يمل أن شروطه سهلة فانما صدر بعد ذلك قانون بشروط أصعب من شروط القانون الأول وجب أن لا يطبق عليه .

نبين حضراتكم هل اذا صحت على القانون المعمور الآن ثم رأيت فيما بعد أن نضعوا قانونا آخر بشروط أشد وأصعب بأن رأيت للنس على عدم نجاح الطالب الا اذا حصل على ٨٠ أو ٩٠ ٪ من مجموع الدرجات فهل يمكن أن تطبقوا تلك الشروط على الطلبة الذين يدخلون المدرسة بموجب القانون الحالي .

ليس من العدل أن تطبقوا قوانين لاحقة لأنه من الجائز أن الطلبة لوملوا أن قانونا أشد يصدر ويرى عليهم لما قبلوا أن يدخلوا المدرسة .

لذلك أرى أن اقتراح حضرة حافظ طابريك بأن يمل لأنه يرى الى عدم سريان هذا القانون على طلبة السنوات الثانية والثالثة والرابعة ، ويحتج يجب على وزير المعارف أن يعقد لم اجتماعات ملققة أسوة باجتماعهم طلبة المدارس الأخرى لأنه لو سرى عليهم هذا القانون كان في ذلك ظلم بين لانهم دخلوا المدرسة على أساس نظام خاص .

تتمل أن الطالب في المدارس الثانوية كان له أن يختار بعد السنة الثانية الدخول في القسم العلمي أو الأدبي ، وكذلك كان الحال في مدرسة الهندسة اذا كان للطالب بعد مضي ستين أن يختص في الفرع الذي يريد ولكن يوجب القانون الجديد يجب عليه أن يختار الفرع الذي يختص فيه بدلا من السنة الأولى ، فهل من ريب أن من طلبة السنة الثانية يكون عليه أن يقضى ثلاث سنوات للتخصص بدلا من ستين ؟

يقضى العدل والاصناف ألا يسرى هذا القانون على من راسب هذا العام من طلبة السنوات الثانية والثالثة والرابعة ، ومن الواجب أن يمد امتحانهم . معالي محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - يظهر من البحث البسيط أن هذا الاقتراح لا محل له لأن القانون المعمور على حضراتكم هو في الحقيقة صورة أخرى لقانون سنة ١٩٢٦ الذي طبق في العام الماضي وفي هذا العام ، أي أن الطلبة امتحنوا مرتين على مقتضى .

يقول حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر أن دخول الطلبة في المدرسة على أساس القانون القديم فيه شبه تعاقب مع الحكومة ، ولكنهم امضوا امتحان سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٧ على مقتضى هذا القانون .

فطلبة السنة الأولى دخلوا المدرسة على أساس ذلك القانون وطلبة السنوات الأخرى امتحنوا بموجب في العام الماضي وفي هذا العام . أي أن جميع الطلبة - ما عدا طلبة السنة الأولى - امتحنوا على مقتضى مرتين واتخذت صلتهم بقانون سنة ١٩١٦ .

وتطبيق القانون لم يأت بضرر ما لأن نسبة التليح في السنوات الثانية والثالثة والرابعة كانت ٨٠ ٪ بينما نسبة التليح في طلبة السنة الأولى في عهد القانون القديم ٤٤ ٪ فقط . أظن أن هذه الجملة كافية للقول بأن الحق الذي كان للطلبة بموجب القانون القديم قد سقط لانهم امتحنوا على مقتضى القانون الجديد مرتين وكانت نسبة الباجين بينهم أحسن من نسبة التليح في الطلبة الذين دخلوا المدرسة على أساس القانون الجديد .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - هل أنهم من هذا أن النظام القديم أشد ؟

معالي محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - أنه أشد في هذه القطعة فقط .  
حضره الشيخ حسن عبد القادر - إذا كان النظام القديم أشد فيجب العمل به لأتأيد أن زعم مستوى التعليم .

معالي محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - ليس هذا موضع البحث ولكذك وجهت سؤالاً إلى معالي وزير المعارف عن سبب زيادة التاجمين بتطبيق النظام الجديد فأوضحت حضراتك السبب .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - أن شئت عابني بالنسبة فأرجو أن تدين نسبة النجاح في الثلاث السنوات الماضية .

حضره محمود أبو النصر بك - النسبة موجودة في مذكرة حضرة وكل مدرسة المندسة ويمكن لمعالي المقرر الرجوع إليها .

معالي محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - نحن نتكلم في ميزة تطبيق النظام الجديد لا البحث في نسبة التاجمين .

حضره محمود أبو النصر بك - أنه يريد معرفة هذه النسبة وقد قرأتها في مذكرة حضرة وكل المدرسة وأظن أنها ....

حضره الشيخ حسن عبد القادر - هل يصح أن نفي حكماً على الظن ؟  
حضره محمود أبو النصر بك - إذا طلبت مذكرة حضرة وكل المدرسة فإن بها البيان المطلوب .

الرئيس - تقدم طلب بقفل باب المناقشة سيئ على حضراتكم .

نق وهذا نصه :

تطلب قفل باب المناقشة ما

عقل محمد . موسى فؤاد . سعد مكرم . حفي الطرزي . الابتالوكاس . محمود فؤاد . علي فهمي . محمد جعفر . حسين عبد الغفار . ورق شعيبة .

الرئيس - من يعارض في افتعال باب المناقشة فينتفضل بالوقوف .  
( لم يبق أحد ) .

الرئيس - اذن يقرر المجلس افتعال باب المناقشة .

والآن يؤخذ الرأي على اقتراح حضرة حافظ عابدين بك فن يوافق عليه فينتفضل بالوقوف .

وقف حضرة حافظ عابدين بك والشيخ حسن عبد القادر .

الرئيس - المجلس يقرر عدم المرافعة على هذا الاقتراح .

تليت المادة ٢٤ من مشروع القانون وهذا نصها :

مادة ٢٤ - وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية الا فيما يتعلق بإنشاء القسم الرابع (الكليات الصناعية) الذي سيتم بمصادره فيما بعد بقرار وزاري . وله أن يصدر ما يراه لازماً من الأحكام الرقوية التي يقتضيها تنمير خطة الدراسة وذلك في دور الاستقبال الى أن يتم تنفيذ هذا النظام بجميع سني الدراسة .

معالي محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - له الحق في إعادة .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - لماذا يبعد ؟

معالي محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - لأنه لم يؤد الامتحان .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - لماذا لا يعمل له امتحان ملحق ؟

معالي محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - له امتحان ملحق .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - ولكن يشترط في هذا الامتحان أن يكون متوسط درجاته ٩٠ ٪ من النهاية المعنى فلماذا يحرم الطالب الحاصل على ٥٥ ٪ ؟

معالي محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - لماذا نحدد ٥٥ ٪ ولا نقول ٩٥ ٪ مثلاً ؟

الرئيس - ألاحظ أن الفرض من الاقتراح غير ظاهر فما الذي يريده حضرة حافظ عابدين بك بهذا الاقتراح .

حضره حافظ عابدين بك - أطلب أن يعافى طلبة السنة الثانية والثالثة والرابعة من تطبيق هذا القانون فيما يتعلق بنسبة درجات النجاح للطلبة الذين دخلوا المدرسة على قانون سنة ١٩١٦

معالي علي الشمسي باشا (وزير المعارف العمومية) - الطلبة الذين دخلوا المدرسة على النظام القديم هم طلبة السنة الثانية والثالثة والرابعة وقد كانت نتيجة امتحانهم على النظام الجديد كما قال معالي المقرر باهرة أذ بلغت نسبة النجاح فيه ٨٠ ٪ .

أقول لحضراتكم أكثر من ذلك أنه نجح على النظام الجديد السنة الرابعة ٩٥ طالباً من ٨٨ وهذا النظام الذي طبق لم يحصل الاعتراض عليه ! فإذا طبق النظام القديم كان عدد التاجمين ٣٥ طالباً فقط .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - لماذا . لأن النظام القديم أشد ؟

معالي علي الشمسي باشا (وزير المعارف العمومية) - النظام الجديد أحسن من القديم في بعض تقطع .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - أريد أن أقدم ذلك .

معالي محمد شفيق باشا (مقرر اللجنة) - يشترط لنجاح في القانون القديم أن يحصل الطالب على ٥٠ ٪ ولكن بجانب هذا يشترط أن يحصل الطالب في كل مادة على درجة معينة أي أنه يجوز حسب النظام القديم أن يكون الطالب حاصلاً على ٧٠ ٪ من مجموع الدرجات ولكنه حصل على ٤٠ ٪ مثلاً في مادة واحدة فيرتب على ذلك رسوبه ولكن النظام الجديد غير ذلك فإن الطالب إذا حصل على ٩٠ ٪ من مجموع الدرجات فإنه يصبح لو كان حاصلاً على أقل درجة في علم واحد .

هذا الاختلاف كان في مصلحة الطلبة وكان سبباً في زيادة نسبة التاجمين حتى بلغ عددهم ٩٥ من ٨٨ طالباً .

أما لو طبقنا النظام القديم في طلبة الفرقة الثانية والثالثة زاد عدد الراسيين لأن أكثرهم راسب في مادة واحدة .

أُمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

والآن نظرا لحالة الاستعجال هل ترون حضراتكم قراءة مشروع القانون لرة الثالثة ؟

(موافقة) .

تلى مشروع القانون لرة الثالثة وهذا نصه :

مشروع قانون

بتمديد نظام مدرسة الهندسة الملكية

نحن نؤاد الأول ملك مصر

نزد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - الغرض من مدرسة الهندسة الملكية أعداد الطلبة الذين يتحقنون بها لمزاولة مهنة المهندسين أو المهاري . ويتنقسم إلى الأربعة الأقسام الآتي بيانها وهي :

القسم الأول - الهندسة المدنية .

القسم الثاني - البحارة .

القسم الثالث - الهندسة الميكانيكية .

القسم الرابع - الكيمياء الصناعية .

ويتنقسم القسم الثالث إلى فرعين : فرع الهندسة الميكانيكية وفرع الهندسة الكهربائية . ويجوز إنشاء فروع أخرى بمرسوم .

تعتبر مدرسة الهندسة الملكية من المدارس العالية التابعة لوزارة المعارف العمومية .

مادة ٢ - يجب على الطلبة الذين يرغبون في الالتحاق بأي قسم من أقسام المدرسة أن يكونوا حاصلين على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان (على) أو أن يكونوا ناجحين في امتحان دبلوم مدرسة الفنون والصناعات مع حصولهم على شهادة الدراسة الثانوية قسم أول المطاعة من وزارة المعارف العمومية .

ويجب أن لا تزيد سن طالب الالتحاق بالمدرسة على ٢٣ سنة في يوم ابتداء العام الدراسي ولا يقل طالب بالمدرسة إلا إذا اكتشف عليه طيبا وتضمنت لياقته للالتحاق بها .

وعلى الطلبة الذين يقبلون بالمدرسة تعيين بقرار وزاري .

مادة ٣ - يصدر وزير المعارف العمومية قرارا بين فيه قيمة المصروفات المدرسية .

مادة ٤ - مدة الدراسة بالمدرسة للحصول على الإجازة النهائية (الدبلوم) هي أربع سنوات .

مادة ٥ - ينحصر مواد التعلم حصصا لا تقل عن ثلاثين في الأسبوع وتوزع على أقسام الدراسة المختلفة بالمدرسة كما يأتي :

القسم الأول - الهندسة المدنية :

الرياضة . الهندسة الوصفية . الميكانيكا العامة . الطبيعة . الكيمياء . الاستاتيكا التطبيقية . الرسم . دراسة الآلات . أشغال الورش . مقاومة المواد وعلم المرونة . الجيولوجيا . الطبوغرافيا والجيوديزيا . إنشاء المباني . الانشاءات المعدنية والكبرى . الهيدروليكا . أشغال الهيدروليكية والبحرية . الطرق والسكك الحديدية . الري . الهندسة البلدية . الزراعة . الهندسة الكهربائية . الاقتصاد المنهجي .

القسم الثاني - البحارة :

الرياضة . الهندسة الوصفية . الميكانيكا العامة . الطبيعة . الكيمياء . الاستاتيكا التطبيقية . الرسم . دراسة الآلات . أشغال الورش . مقاومة المواد . الجيولوجيا . الطبوغرافيا . إنشاء المباني . الانشاءات المعدنية . الهندسة البلدية . الهندسة الكهربائية . الاقتصاد المنهجي . تاريخ فن البحارة . تصميمات البحارة . المفاهيمات والكميات .

القسم الثالث - الميكانيكا :

الرياضة . الهندسة الوصفية . الميكانيكا العامة . الطبيعة . الكيمياء . الاستاتيكا التطبيقية . الرسم . دراسة الآلات . أشغال الورش . مقاومة المواد . إنشاء المباني . الانشاءات المعدنية . الهيدروليكا والآلات الهيدروليكية . الهندسة الكهربائية . الاقتصاد المنهجي . علم المعادن . علم الآلات وإنشاء الآلات . آلات الحرارة (البخارية) وفترات الاحتراق الداخلي والهواء المضغوط والتبريد . الآلات الكهربائية . الفطارات والبربات . القسم الرابع - الكيمياء الصناعية :

الرياضة . الرسم والهندسة الوصفية . الميكانيكا العامة والهيدروليكا . الطبيعة . الكيمياء . الاستاتيكا التطبيقية . دراسة الآلات . أشغال الورش . مقاومة المواد . الجيولوجيا . إنشاء المباني والانشاءات المعدنية . الهندسة الكهربائية . الاقتصاد المنهجي . الكيمياء التحليلية . الكيمياء الصناعية والمصانع الكيماوية . الكيمياء الطبيعية . علم المعادن . الكيمياء الكهربائية . وأما توزيع المواد على سني الدراسة والساعات المخصصة لكل منها في الأسبوع فتعين بمرسوم وكذلك المناهج الدراسية .

مادة ٦ - تكون اللغة العربية لغة التعلم في مدرسة الهندسة الملكية . ولوزير المعارف العمومية بعد أخذ رأى مجلس إدارة المدرسة المذكورة في المادة ١٩ أن يقرر استعمال لغة أجنبية في أحوال خاصة استثنائية .

مادة ٧ - ينحصر في أثناء السنة الدراسية زمن يقوم فيه الطلبة بأشغال عملية وأعمال التخصص .

ويقوم الطلبة أثناء العطلة الصيفية بمشاهدة الأعمال الهندسية المفيدة لهم والقرين عليها .

مادة ٨ - تتخذ في نهاية العام الدراسي امتحانات الانتقال لطلبة السنوات الأولى والثانية والثالثة وتقوم بهذه الامتحانات لجنة تشكل من أساقفة المدرسة تحت رعاية نظرها . ويقرر تشكيلها وزير المعارف العمومية وفي نهاية السنة الرابعة يؤدي امتحان الدبلوم أمام هيئة بينها وزير المعارف العمومية .

مادة ٩ - الامتحانات التي تتخذ في نهاية السنين الأربع تكون لأصرة على المواد المقررة للسنة المراد الامتحان فيها .



لذا تخيب الطالب عن الامتحان بعد تقديمه مشروع الدبلوم لسبب قهري (كالمرض وغيره) بحيث تقبله وزارة المعارف العمومية يسمح له بدخول امتحان ملحق بعد افتتاح السنة الدراسية في ميعاد تحدده الوزارة بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

وإذا تمرد على الطالب عمل مشروع الدبلوم أو إتمامه لسبب قهري (كالمرض وغيره) بحيث تقبله وزارة المعارف العمومية يسمح له بتأدية امتحان الدبلوم في السنة التالية على أن يقوم بعمل مشروع جديد وليس عليه أن يعيد دراسته في السنة الزايدة .

ولتأجيل الطالب في امتحان الدبلوم يجب أن يكون متوسط درجته ٦٠٪ على الأقل من النهاية العظمى بشرط ألا يحصل على أقل من ٥٠٪ من النهاية العظمى في أكثر من مادة واحدة .

وإذا كان متوسط درجات الطالب يساوي ٨٠٪ أو يزيد عليها بحيث لا تقل درجاته في أي مادة عن ٦٠٪ من النهاية العظمى فإنه يمنع دبلوم المدرسة (بامتياز) .

والطالبة الذين يرسبون في مادتين على الأكثر ويحصلون على درجات متوسطها يعادل أو يزيد على ٦٠٪ من النهاية العظمى يسمح لهم بحضور امتحان ملحق ويمتحنون في المادتين اللتين رسبوا فيهما . ويسمح للطالبة الذين يرسبون في امتحان الدبلوم بالأعادة مرة واحدة في السنة الزايدة إذا أرادوا ذلك ولم في هذه الحالة أن يؤدوا امتحان الدبلوم مرة أخرى .

مادة ١٣ - إذا تمرد على الطالب القيام بالعمل القريب كله أو جزءه منه بسبب قهري (كالمرض وغيره) بحيث تقبله وزارة المعارف العمومية يجب عليه تأديته بعد امتحان الدبلوم ولا يمنع الدبلوم إلا إذا استوفى هذه الشروط بطريقة مرضية .

مادة ١٤ - يعتمد وزير المعارف العمومية كشوف الطلبة الناجمين في امتحان الدبلوم والذين يسمح لهم بالأعادة في السنة الزايدة .

مادة ١٥ - كل طالب نجح في امتحان الدبلوم يمنع دبلوم مدرسته المختصة الملكية ويذكر فيها القسم أو الفرع الذي تلقى فيه الطالب دراسته .

مادة ١٦ - يقدر ناظر المدرسة درجات المواظبة في آخر العام الدراسي بمقتضى الدرجات التي حصل عليها الطالب في خلال العام المذكور .

مادة ١٧ - العقوبات التأديبية التي يمكن توقيعها على طلبة مدرسة المختصة الملكية هي العقوبات الآتية :

أولاً - التوبيخ .

ثانياً - الانذار .

ثالثاً - الطرد من المدرسة من يوم إلى أسبوع .

رابعاً - الحرمان من دخول الامتحان الذي يقف في نهاية العام الدراسي .

خامساً - الفصل من المدرسة نهائياً .

ويحوز أن يتقدم امتحان الدبلوم من مواد الستة اللاحقة السنوات الثلاث الأولى .

مادة ١٠ - ينتقل الطالب من فرقة إلى الفرقة الأرق منها مباشرة ولا يمنع الدبلوم إلا بالنجح في امتحان الانتقال أو في امتحان الدبلوم بحسب ما هو مبين في المادة التاسعة من هذا القانون .

مادة ١١ - بن وزارة المعارف العمومية في كل سنة تاريخ امتحان النقل قبل نهاية السنة الدراسية وعند تقدير درجات امتحان النقل في بعض مواد بينها مجلس البارة تراعى اشتغال الطالب في أثناء السنة فيخصص لها ٣٠٪ من الدورات المقررة لكل مادة منها . وإذا تخيب الطالب من الامتحان لسبب قهري (كالمرض وغيره) بحيث تقبله وزارة المعارف العمومية يسمح له بدخول في امتحان ملحق في الأسبوع السابق لافتتاح السنة الدراسية التالية .

تكون الاختبارات في امتحان النقل تحريرية فقط وقيمة الدرجات واحدة لجميع مواد الامتحان التي تدرس في نفس السنة . أما في المواد العملية البحتة (البروفة) التي لا هم لإجراء اختبار فيها فتقدر درجة الامتحان فيها بحسب عمل الطالب فيها أثناء السنة ولتأجيل الطالب في امتحان النقل يجب أن يكون متوسط درجته ٦٠٪ على الأقل من النهاية العظمى بشرط ألا يحصل على أقل من ٥٠٪ من النهاية العظمى في أكثر من مادة واحدة من مواد الامتحان . فإذا كان متوسط درجات الطالب أقل من ٦٠٪ من النهاية العظمى . يسمح له بالأعادة في فرقة مع صرامه ما يأتي :

يسمح للطالب بالأعادة مرتين في خلال السنوات الثلاث الدراسية الأولى .

الطالبة الذين لا يسمح لهم بالأعادة يفصلون من المدرسة .

والطالبة الذين يرسبون في مادتين على الأكثر ويحصلون على درجات متوسطها يعادل أو يزيد على ٦٠٪ من النهاية العظمى يسمح لهم بحضور امتحان ملحق بمقد في الأسبوع السابق لافتتاح السنة الدراسية ويمتحنون في المادتين اللتين رسبوا فيهما .

ويقدم ناظر المدرسة لوزارة المعارف العمومية كشفا بأسماء الطلبة مرتباً بحسب درجاتهم ومشغولاً بمقرراته بأقرب ما يمكن عقب الامتحان ويعتمد وزير المعارف العمومية كشوف الطلبة في الأحوال المختلفة الواردة بسندته الخاصة .

مادة ١٢ - يقدر امتحان الدبلوم في آخر السنة الزايدة الدراسية في ميعاد تحدده وزارة المعارف العمومية وقيمة درجات الامتحان واحدة لجميع المواد . ويعتبر مشروع الدبلوم كأداة . ويخصص ٣٠٪ من الدرجات المقررة لكل مادة لأشغال الطالب في أثناء السنة .

وتكون الاختبارات تحريرية فقط .

ويكون الطالب ملزماً بتأدية اختبار شفوي في مشروع الدبلوم .

تباد دعوة المجلس للاجتماع بعد الجلسة الأولى بثلاثة أيام . يكون الاجتماع في هذه المرة صحيحا مهما كان عدد الحاضرين ولا ينتظر في هذه الجلسة في غير المسائل التي كانت مقدمة لجلسة السابعة .

وإذا تساوت الأصوات ربح الجانب الذي فيه الرئيس .

وإذا غاب الرئيس ينتخب الحاضرون من بينهم رئيسا لجلسة .

وإذا غاب أحد الأعضاء غيابا يقترب عليه عدم الانتظم بصوته يطلب المجلس من وزير المعارف العمومية أن يبين من يمل محلان المدرسين أو من الخارج على حسب الأحوال .

مادة ٢٢ - تعرض قرارات المجلس على وزير المعارف العمومية مشفوعة بحضر الجلسة الذي تتفق فيه أقوال الأعضاء ليخضع بشأها ما يراه .

مادة ٢٣ - يلغى كل ما يخالف هذا القانون من أحكام القوانين والقرارات الخاصة بمدرسة الهندسة الملكية بعد أن يصبح هذا القانون نافذا .

مادة ٢٤ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية إلا فيما يتعلق بإنشاء القسم الرابع (الكيمياء الصناعية) الذي سيجتمع ميلاحه فيما بعد بقرار وزاري . وله أن يصدر ما يراه لازما من الأحكام الوزارية التي يقتضيها تنفيذ خطة الدراسة وذلك في دور الانتقال إلى أن يتم تنفيذ هذا النظم بجمع بين الدراسة .

أمر بأن يجمع هذا القانون بنظم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

محدث.....

أخذ الرأي على مشروع هذا القانون بإنهاء بالامم ابتداء باسم حضرة بولس حنا باشا الذي أسفرت عنه القرعة فكانت النتيجة كما يأتي (١) :

عدد الأصوات التي أعطيت ..... ٧٦ ...

الأغلبية ..... ٣٩ ...

عدد الأصوات التي أعطيت لجعل المشروع ٧٥

عدد الأصوات التي أعطيت برفضه ... ١

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على مشروع القانون المذكور .

وفت الجلسة الساعة التاسعة والديقة الخامسة مساء بموافقة المجلس على أن يعود للاعتقاد غدا ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٤٥ للموافق ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٧ الساعة الخامسة مساء للاستمرار في نظر ميزانية الدولة .

(١) راجع ملحق هذه المضبطة .

ولناظر المدرسة توقيع المقوبات الثلاث الأولى ، أما المقوبات الرابعة والخامسة فيوقعهما وزير المعارف العمومية بناء على طلب ناظر للمدرسة .

وتبلغ المقوبات الثلاث الأخيرة إلى ولي أمر الطالب .

مادة ١٨ - الأحكام الخاصة بالمواظبة والسلوك تعين بمرسوم .

مادة ١٩ - يشكل مجلس إدارة المدرسة الهندسة الملكية من ثمانية أعضاء، منهم ناظر المدرسة وإثنان من مدرسيها وخمسة من وزارات الأشغال والمواصلات والداخلية (قسم البلديات) أو من الخارج بينهم وزير المعارف العمومية لمدة ثلاث سنوات . ويجوز تجديد تعيينهم كما يبين من بينهم رئيسا للجلس ، ويرأى في اقتراحهم بقدر الامكان تمثيل الفروع الآتية :

الزى ، المباني ، الميكانيكا والكهرباء ، الجارى ، البلديات والتنظيم .  
السكك الحديدية . الموانئ ، المناظر ، الطرق والكبارى .

ويكون ناظر المدرسة سكرتيرا للمجلس .

والجلس أن يضم إليه عند الحاجة من يرى ضرورة استشارته . ولا يكون للتشاور صوت عند أخذ الرأي .

مادة ٢٠ - رأى مجلس إدارة المدرسة لازم مقلما في المسائل الآتية :

(أولا) قانون المدرسة وأقسامها وخطط الدراسة ومنهجها وكيفية التقين .  
ومبادئ المدرسة وأدواتها وآلاتها ومعاملها ومكتبتها وحل العموم كل ما من شأنه ترقية العلم والعمل بالمدرسة .

(ثانيا) ميزانية المدرسة ومطلب الاحتياجات الإضافية التي تطرأ أثناء السنة .

(ثالثا) انتخاب من تحتاج إليهم المدرسة من موظفى التعليم على اختلاف طبقاتهم .

(رابعا) توزيع مواد الدراسة على هيئة الملعدين كل سنة .

(خامسا) تعيين عدد من يقبل بالمدرسة من الطلبة المستجدين كل سنة ، وكذلك تحديد مبدأ المساهمات وتقسيم مدينتها وتحديد مواعيد الامتحانات وتشكيل بلانها واختيار أماكن لقرن الطلبة وتوزيعهم عليها .

(سادسا) جميع المسائل التي يرى الناظر فائتمة من أخذ رأى المجلس فيها أو التي يكلفه وزير المعارف العمومية عرضها عليه .

وللمجلس حق تقديم اقتراحات من مسائل خاصة بالمدرسة .

مادة ٢١ - يجتمع المجلس مرة على الأقل في كل شهر بناء على دعوة من ناظر المدرسة وتصدر قراراته بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين ، ولا تكون هذه القرارات صحيحة إلا إذا كان عدد الأعضاء الحاضرين بحسبة على الأقل . فإذا لم يتكامل العدد القانوني وكان في المسائل المعروضة ما يستدعى السرعة

### ملحق

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على مشروع القانون بتعديل نظام مدرسة الهندسة الملكية

- |  |   |   |
|--|---|---|
| (٥١) حضرة مصطفى رشيد بك .              | (٢٦) حضرة الشيخ علي محمد مروان .          | (١) حضرة حسن رشوان حمادي بك -           |
| (٥٢) سعادة الفريق موسى فؤاد باشا .     | (٢٧) عوض مريان المهدي بك .                | (٢) حسين عبد الفتار                     |
| (٥٣) ميشيل أيوب باشا .                 | (٢٨) نياقة الانيا لوكاس .                 | (٣) سعادة اللواء حسين خيرى باشا         |
| (٥٤) حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل .    | (٢٩) حضرة الشيخ متولى عمر مجازى .         | (٤) » » حسين شريف باشا                  |
| (٥٥) يوسف بشقوتو بك .                  | (٣٠) » محمد أحمد الشريف بك .              | (٥) حضرة راضى عطيه بك                   |
| (٥٦) سعادة يوسف قطاوى باشا .           | (٣١) سعادة محمد أفلاطون باشا .            | (٦) » رزق شبان شعيع بك                  |
| (٥٧) سعادة يوسف قطاوى باشا .           | (٣٢) » محمد الحفيظ الطرزي باشا .          | (٧) » سعد مكرم بك                       |
| (٥٨) حضرة إبراهيم الطاهرى بك .         | (٣٣) حضرة محمد جعفر افندى .               | (٨) » سعيد نهى الزوي بك                 |
| (٥٩) » الشيخ إبراهيم يسوفى الخطيب .    | (٣٤) » محلى محمد شفيق باشا .              | (٩) » » سمعان غبريال القمص بك           |
| (٦٠) » إبراهيم حلمي مهنا افندى .       | (٣٥) سعادة محمد صديق باشا .               | (١٠) » الدكتور سوريال جريس سوريال افندى |
| (٦١) » إبراهيم سيد أحمد بك .           | (٣٦) حضرة محمد عبد اللطيف افندى .         | (١١) » شعيان السيد مؤمن بك              |
| (٦٢) » الشيخ إبراهيم عبد الحميد نوار . | (٣٧) » محمد عوض جبريل افندى .             | (١٢) سعادة صليب قلوبويس باشا            |
| (٦٣) » إبراهيم فرج أبو الجدايل بك .    | (٣٨) » محمد فتحي يكن بك .                 | (١٣) حضرة الشيخ طه حسين                 |
| (٦٤) » إبراهيم نور الدين بك .          | (٣٩) سعادة اللواء محمد كامل باشا .        | (١٤) » عبد الحكيم عبد الفتاح بك         |
| (٦٥) » الشيخ إبراهيم يوسف عطالله .     | (٤٠) حضرة محمد لطفي طيطاوى طيطاوى افندى . | (١٥) » عبد الرحمن للوم بك               |
| (٦٦) » محلى أحمد حلمي باشا .           | (٤١) سعادة محمد محب باشا .                | (١٦) » » عبد الرحمن محمد مهنا افندى     |
| (٦٧) حضرة أحمد حيد أبو ستيت بك .       | (٤٢) حضرة محمد محمود بك .                 | (١٧) » عبد العزيز رضوان بك              |
| (٦٨) » أحمد عيده بك .                  | (٤٣) سعادة محمد مغازى باشا .              | (١٨) » عبد الله سليمان أباطه بك         |
| (٦٩) سعادة أحمد شوق بك .               | (٤٤) حضرة محمود أبو النصر بك .            | (١٩) » الشيخ عزب البثي                  |
| (٧٠) » أحمد علي باشا .                 | (٤٥) » محمود يسوفى افندى .                | (٢٠) » عزيز ميره افندى                  |
| (٧١) حضرة أحمد مصطفى بك .              | (٤٦) سعادة محمود شكرى باشا .              | (٢١) » عقل محمد بك                      |
| (٧٢) » السيد عبد الرحمن بك .           | (٤٧) حضرة محمود علي مهنا بك .             | (٢٢) » علي اسماعيل بك                   |
| (٧٣) » الفريد شماس افندى .             | (٤٨) سعادة اللواء محمود فؤاد باشا .       | (٢٣) » الشيخ علي رمضان الطويحي          |
| (٧٤) سعادة أمين سامى باشا .            | (٤٩) حضرة مرسى وزير بك .                  | (٢٤) » علي عبد الرازق بك                |
| (٧٥) حضرة علي محمد الجزار بك .         | (٥٠) سعادة محمود رشاد باشا .              | (٢٥) سعادة اللواء علي فهمى باشا .       |

الذي لم يوافق على مشروع القانون بتعديل نظام مدرسة الهندسة الملكية.

(١) حضرة الشيخ حسن عبد القادر .



## مجلة الشريعة

### مضبطة الجلسة الثامنة والخمسين

المتعقد علنا في يوم الأربعاء ٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٤٥ الموافق ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٧

(١) التصديق على محضر الجلسة السابقة (٢) الرمال — ١ — كتاب من وزارة المعارف العمومية بانتداب حضرة محمد فهم بك مدير إدارة الحسابات والمالية  
الحضرة أنشأ النظر مشروع ميزانية الوزارة لسنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ — ب — كتاب من وزارة المعارف العمومية بانتداب حضرة أحمد نصر الدين بك مدير إدارة  
المصرية بحضور أنشأ النظر مشروع ميزانية الجامعة لسنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ — ج — كتاب من وزارة المعارف العمومية بانتداب حضرة أسعد برادة بك مدير  
دار الكتب المصرية بحضور أنشأ النظر مشروع ميزانية دار الكتب لسنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ — د — كتاب من وزارة المعارف بانتداب حضرة الدكتور وهبه  
نحاس بك القائم بأعمال رئيس القسودات بمصلحة الصحة بحضور أنشأ النظر في الرسوم خاتون اندس بوضع نظام للاختصاص في المواد المخدرة واستعمالها والرسوم بقانون  
المعدل لقانون مرة ١ لسنة ١٩٠٤ الخاص بالجلات العمومية (٣) قرار المجلس بأدراج مشروع قانون عقد امتحانات المدارس على درجتين في هذا العام في جدول أعمال  
جلسة اليوم وتقرر بصفة مستعجلة كتاب مالى وزير المعارف — قرار مشروع القانون المذكور (٤) تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية العمدة لسنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ —  
— انقم التالى (المصروفات) — قسم ٧ — وزارة المعارف العمومية (٥) قرار المجلس بأدراج مشروع القانون الخاص بتعديل ترتيب احتصاص مجلس عمومي  
للاخطايات الارزاق كى يمدد أعمال جلسة اليوم وتقرر بصفة مستعجلة — قرار مشروع القانون المذكور .

ثانياً — المعتدين :-

(١) عن جلسة اليوم حضرات :

الشيخ محمد عز العرب بك . أحمد زيور باشا . الفريد  
شماس افندى .

(ب) عن الباقي من جلسات هذا الأسبوع حضرات :

عمود الأثرى باشا . شاهين الجندى افندى . مصطفى  
رشيد بك . الدكتور محمد هاشم افندى .

(ج) عن جلسات هذا الأسبوع حضرات :

فهمى حنا وصفا بك، الشيخ اسماعيل محمد أحمد عبد القادر ،  
وحضر حضرات اصحاب المطال والمزة : عل الشمشى باشا وزير المعارف  
العمومية . أحمد نجيب الحلالى بك السكرتير العام لوزارة المعارف العمومية .  
محمد فهم بك مدير إدارة الحسابات بوزارة المعارف العمومية .  
تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : جسد الفتاح رجائى افندى .  
محمد احمد الشريف بك . عل عبد الرزاق بك .  
حيب المصرى بك سكرتير عام .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الماثرة مساء برئاسة حضرة  
عمود بسيونى افندى وكيل المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء ما عدا :

أولاً — الغائين :

(١) باجازات وهم حضرات :

بيومى مذكور بك . حسين رشدى باشا . محمد السيد  
أبو على باشا . محمد طلعت حرب بك . محمود محمد حسن  
الشنوبى باشا . أحمد محمد حمزى بك . اسماعيل سري باشا .  
ميد الرجم صبرى باشا . يحيى ابراهيم باشا . محمد زكى  
عبد الرزاق بك . الدكتور حبيب خياط بك . محمد صفوت  
باشا . السيد حسين القصبي . أحمد ذو الفقار باشا .  
محمد عمود خليل بك . عفيفى حسين البربرى افندى .  
عمر احمد خلف الله بك . أحمد أبوسيف راضى افندى .  
أحمد محمد باشا . محمد البانى باشا . الشيخ ستوى منصور .

أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .

(١) التمدد على مضبطة الجلسة السابقة .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة؟  
سعادة محمد صدوق باشا - بالأمر عندما تكلمت ردا على صاحب المالحات  
محمد شفيق باشا مقرر لجنة المعارف أثناء نظر مشروع قانون تنظيم مدرسة  
الهندسة الملكية ....

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك - الوقت ثمين وأمانة ميزانية الدولة  
ولم نفرغ بعد إلا من نظر ميزانيات أربع وزارات والآن نلاحظ أن حضرة لويس  
أخوخ فائوس أفندي يتأخر في الكلام في أمر معروف وكلامه الذي يستمر فيه  
قد يستغرق ثلثي ساعة ونحن أخرج الناس إلى دقيقة .....

الرئيس - طلب حضرة لويس أخوخ فائوس أفندي الكلمة قبل مباشرة  
أعمال جلسة اليوم ونحن لا نعترف للموضوع الذي يريد أن يتكلم فيه فلنسمع  
له بالكلام حتى نعين النوض .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك - أرجو أن يتنازل حضرة لويس  
أخوخ فائوس أفندي عن الكلام حرصا على الوقت .

الرئيس - إذا تنازل حضرة انتهى الأمر .

سعادة محمد صدوق باشا - لي ملاحظة خاصة بالمضبطة. تكلمت بالأمر  
كلمة ردا على ما قاله حضرة صاحب المالحات محمد شفيق باشا مقرر لجنة المعارف  
وقد فهم بعض الجرائد وبعض الناس من قولي أنني كنت أقصد محال محمد  
شفيق باشا وأتسب إليه أنه كان في المدرسة تلميذا ....

أصوات : لم نسمع الكلام .

الرئيس - أن صوت سعادته لا يقرى على أكثر من ذلك .

سعادة محمد صدوق باشا - قلت أن البعض فهم أنني قصدت أن أقول  
أن معاليه كان تلميذا بلدا ....

أصوات : لم يفهم أحد منا هذا .

سعادة محمد صدوق باشا - ههنا ما فهمه بعض الجرائد وأريد أن أبين  
في المضبطة أنني ما أردت ذلك وأن الجهة الثانية التي قلنا تنفي هذا الزم  
قد قلت أن البلاد تنتشر بمحاليه .

الرئيس - أن ما أبدىتموه سعادتك لا يمد تصحيحا للخطبة فانها مطابقة  
تماما لما أرسلتم من عبارات الاحترام والتعجيل لمعاله .....

سعادة محمد صدوق باشا - لقد ضرت بمحاليه مثلا في التبوع وأظن أنه  
يكتفي بذلك .

الرئيس - هذا أمر لا يحتاج لبيان .

حضرة لويس أخوخ فائوس أفندي - لي ملاحظة على ما جاء بمحض  
جلسة الأمر فقد جاء فيه :

” وقرر المجلس بعد مناقشة آثارها حضرة لويس أخوخ فائوس أفندي  
في موضوع استجواب يريد توجيهه إلى حضرة صاحب البولية رئيس مجلس  
الوزراء عن الأزمة السياسية الأخيرة مع الحكومة البريطانية تأييد القرار  
الذي أصدره بالجلسة السابقة من جهة عدم النظر في الأسئلة والاستجوابات  
إلا بعد الفراغ من نظر الميزانية ، وقد اعترض حضرة لويس أفندي على ذلك  
بشكل استوجب لفته بموافقة المجلس إلى المادة ٣١ من اللائحة الداخلية“ .  
وأي أقرر أن هذا لا ينطبق على الواقع .....

أصوات : كيف ذلك ؟

حضرة لويس أخوخ فائوس أفندي - هذه مسألة خطيرة لأنها تتناول  
كرامة حضرات الأعضاء وحقوقهم الدستورية . من أسس الدستور والحياة  
النيابية والحرية البرلمانية أن حق الكلام لكل عضو مقدس لا يمكن  
الانقياد عليه سواء من رئاسة المجلس أو أية سلطة أخرى ، وهذا الحق  
وضعت لفائحه المادة (١٠٩) من الدستور التي تنص على أنه ” لا يجوز  
مؤاخذة أعضاء البرلمان بما يبدون من الأفكار والآراء في المجلس“ وقد  
وضعت اللائحة الداخلية على أساس تنظيم البتة بهذا الحق

لقد قلت بواجبي نحو الوطن المقدس بأن طلبت توجيه استجواب لحضرة  
صاحب البولية رئيس مجلس الوزراء لمناسبة الأزمة السياسية

الرئيس - أن حضرة العضو قال أن لا ملاحظة على مضبطة الجلسة السابقة  
وليس لما يبيده الآن ارتباط بذلك ؟

حضرة لويس أخوخ فائوس أفندي - أني أوجه كلامي للمجلس ولا يصح  
لحضرة الرئيس أن يقاطعني .

(ضج)

حضرة عزيز ميريم أفندي - أية عبارة في المحضر يريد حضرة العضو  
تصحيحها ؟

حضرة لويس أخوخ فائوس أفندي - لاجرم المقاطعة أثناء الكلام  
فان المادة ٢٨ من اللائحة الداخلية .....

(ضج)

أصوات : تكلم في التصحيح .

حضرة لويس أخوخ فائوس أفندي - ان المادة ٢٨ تنص على أنه  
لا يجوز مقاطعة أي عضو في أثناء كلامه إلا إذا كان الترض من ذلك لفت  
نظرة إلى مراعاة اللائحة الداخلية ولا يستعمل هذا الحق غير الرئيس فإذا  
كنت خالفت اللائحة في كلامي فحضرة الرئيس أن يلفت نظري ولكن  
ليس لحضراتكم أن تقاطعوني . لقد قلت بواجبي ولم أخالف اللائحة الداخلية  
وقد تم استجواب ارتكابه على الحق الذي خوله لي الدستور في المادة (١٠٧)  
منه .

(ضج)

أصوات : الأولى أن تصحب .

ب — كتاب من وزارة المعارف العمومية بابتداء حصة أحمد لغز  
السيد بك مدير الأمانة المصرية بحضور أثناء النظر في مشروع ميزانية ١٩٢٨  
لجنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تتشرف بأن يحيط دولتك علما بأننا قد تلقينا حاضرة صاحب العزة أحمد  
لغز السيد بك مدير الجامعة المصرية لحضور جلسات المجلس التي ينظر  
فيها مشروع ميزانية الجامعة لسنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨  
وتفضلوا دولتك بقبول أوفى الاحترام

٢٩ يونيو سنة ١٩٢٧ وزير المعارف العمومية  
على التماسي

ج — كتاب من وزارة المعارف العمومية بابتداء حصة أحمد لغز  
السيد بك مدير الأمانة المصرية بحضور أثناء النظر في مشروع ميزانية دار الكتب  
لجنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تتشرف بأن يحيط دولتك علما بأننا قد كتبنا حاضرة صاحب العزة أحمد  
لغز السيد بك مدير دار الكتب المصرية لحضور جلسات المجلس التي ينظر فيها  
مشروع ميزانية دار الكتب لسنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨  
وتفضلوا دولتك بقبول أوفى الاحترام

٢٩ يونيو سنة ١٩٢٧ وزير المعارف العمومية  
على التماسي

د — كتاب من وزارة المعارف العمومية بابتداء حصة أحمد لغز  
السيد بك مدير الأمانة المصرية بحضور أثناء النظر في مشروع ميزانية دار الكتب  
لجنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تتشرف بأن زجر دولتك التكرم بالسماح لي حاضرة صاحب العزة الدكتور  
وهو نظمي بك القائم بأعمال مفتش الصيدليات بمصلحة الصحة بحضور  
جلسات المجلس عند النظر في المرسوم بقانون الخاص بوضع نظم للإيجار  
في المواد المتخذة واستعمالها والمرسوم بقانون العمل للقانون مرة ١ سنة ١٩٠٤  
بشأن المجلات العمومية بالبابية عن وزارة الداخلية لتقديم ما قد يطلبه المجلس  
المقرر من اللوائح المتفقة بهذين المرسومين .

وتفضلوا يا دولة الرئيس بقبول عظيم الاحترام

٢٩ يونيو سنة ١٩٢٧ قنطرة ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٧  
٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٤٥ وزير الداخلية (البابية)  
على جمال الدين

(ترك كثير من حضرات الأعضاء مقاعدهم وقفوا في ودعة القاعة) .  
حضره أحمد صمد بك — لقد أتممت حاضرة العضو على عمله هذا متذلا لأمس  
وفي هذا تعطيل لأعمال المجلس .

الرئيس — عافطة على النظام أحب الكلمة من حاضرة لويس أخنوخ  
فانوس افندي ولينفضل حضرات الأعضاء بالرجوع الى أماكنهم .

أصوات : لترك حاضرة لويس افندي متبر الحظالة أولا .

سعادة محمود شكرى باشا — لا زجج لمقاعدنا إلا اذا ترك حاضرة لويس  
أخنوخ فانوس افندي المنبر .

(ترك حاضرة لويس أخنوخ فانوس افندي المنبر وهو وحضرات  
الأعضاء الى مقاعدهم) .

الرئيس — يظهر أن حاضرة الشيخ لويس أخنوخ فانوس افندي كان  
يريد أن يبين للمجلس أنه كان حسن النية فيما صدر منه بالأمس ويريد أن يدلل  
على ذلك من الوجهة الدستورية .

سعادة محمد صادق باشا — ألا يريد التصريح له بإجازة ؟

الرئيس — لكل عضو أن يجسك باللائحة الداخلية ويريد حاضرة لويس  
أخنوخ فانوس افندي أن يتكلم في هذا المعنى وأنه لا يقصد التشويش  
هل المجلس بل كان حسن النية ، فهل يأذن له المجلس بالكلام ؟

أصوات : لا ، لا ،

حاضرة عفيفة سليمان إباض بك — أتا قبل حسن النية وليسجل ذلك  
ولكلا لا نسمع له بالكلام .

الرئيس — هل ترون حضراتكم صرف النظر عما وقع من التشويش ؟  
(لم يجب أحد) .

الرئيس — اذن فالحاضر صحيح فهل توافقون حضراتكم عليه ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس — المجلس يقرر التصديق على محضر الجلسة السابقة .

(٢) الزماق

١ — كتاب من وزارة المعارف العمومية بابتداء حاضرة محمد صمد بك  
مدير إدارة الحسابات والميزانية بحضور أثناء النظر في مشروع ميزانية الوزارة  
لجنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

تتشرف بأن يحيط دولتك علما بأننا قد تلقينا حاضرة العزة محمد صمد بك  
مدير إدارة الحسابات والميزانية لحضور جلسات المجلس التي ينظر فيها مشروع  
ميزانية الوزارة لسنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨

وتفضلوا دولتك بقبول أوفى الاحترام

٢٩ يونيو سنة ١٩٢٧ وزير المعارف العمومية  
على التماسي

## مشروع قانون

بشأن عقد امتحانات المدارس على دورين في هذا العام

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يقد في هذا العام للتلاميذ للشار اليهم في المادة الثانية دور ثالث لامتحانات الانتقال والامتحانات النهائية لجميع المدارس وكذلك لامتحانات العامة .

ويحدد وزير المعارف العمومية بقرار يصدره المواعيد والأماكن التي تجري فيها هذه الامتحانات .

مادة ٢ — لا يسمح بدخول هذا الدور إلا للتلاميذ الآتي بيانهم :

أولاً — التلاميذ الذين لم يستطيعوا حضور امتحان الدور الأول أو أكمله لأسباب قهرية .

ثانياً — التلاميذ الذين رسبوا في امتحان الدور الأول في مادة أو أكثر من مواد الامتحان التحريري أو الشفوي أو العمل . بشرط أن يكونوا حاصلين في المجموع الكلي لدرجات مواد الامتحان التحريري على النسبة المئوية في المادة الثالثة من هذا القانون .

مادة ٣ — يشترط لدخول الدور الثاني من امتحانات السنة الثالثة من مدارس رياض الأطفال والصور الثاني من امتحانات المدارس الأولية والثانوية للذكور والمدارس الابتدائية والثانوية ومدارس المعلمين والمعلمات الأولية والمعلمات السنية والمعلمات الثانوية وكلية قصر النوبارة ومدارس الفنون والصنائع والفنون والزخارف والقديم الثانوي بورشة مصر للصناعة والعلوم الزراعية والتجارة المتوسطة أن يكون التلميذ حاصلًا على ٤٠ ٪ من المجموع الكلي لدرجات مواد الامتحان التحريري . ويشترط لدخول الدور الثاني من امتحانات مدارس المعلمين العليا والتجارة العليا والزراعة العليا والطب البيطري والقضاء الشرعي ومدار العلوم والمعلمين الثانوية ، أن يكون الطالب حاصلًا على ٥٠ ٪ من المجموع الكلي لدرجات مواد الامتحان التحريري .

مادة ٤ — يحضن المستحقون من حضور الدور الأول أو أكمله في جميع مواد الامتحان .

أما الراسبون في الامتحانات التحريرية أو الشفوية أو العملية فيستحقون في المادة أو المواد التي رسبوا فيها .

مادة ٥ — لا يستمر التلميذ ناجحًا في امتحان الدور الثاني إلا إذا حصل على الدرجات المقررة للتأهيل في امتحان الدور الأول .

مادة ٦ — لا تخلف أحكام هذا القانون بالأحكام المنبثقة في الكليات التابعة للجامعة المصرية أو في مدرستي الهندسة الملكية وطب الأسنان .

مادة ٧ — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

(٣) قرار مجلس إدارية مشروع قانون عقد امتحانات المدارس على دورين في هذا العام في جدول أعمال جلسة اليوم وتضمنه صفة مستجيبة لطلب محال وزير المعارف — قرار مشروع قانون انقضاء .

معاني على التسمية باشا (وزير المعارف العمومية) — أطلب إلى المجلس أن يقرر نظر مشروع القانون الخاص بقصد امتحانات المدارس على دورين في هذا العام قبل الميزانية وذلك لأن المجلس سبق أن قرر النظر فيه على وجه الاستعجال .

حضرة الدكتور سوريال جرجس سوريال أفندي — أطلب نظر مشروع القانون الخاص بالمجلس إلى قبل نظر ذلك المشروع لأنه أسبق منه ولأن المجلس قرر نظره أيضًا بصفة مستجيبة .

الرئيس — لم يرد المشروع الخاص بالمجلس إلى في جدول أعمال هذه الجلسة .

حضرة الدكتور سوريال جرجس سوريال أفندي — وكذلك المشروع الخاص بالامتحانات لم يرد بالجدول .

الرئيس — إن معاني وزير المعارف العمومية سيأرجح القطر ومن أجل ذلك طلب أن ينظر هذا المشروع ، فهل توافقون حضراتكم على إدراج مشروع القانون الخاص بقصد امتحانات المدارس على دورين في هذا العام يحصل أعمال جلسة اليوم ونظرة بصفة مستجيبة ؟

أصوات : موافقون .

على كتاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ أشرف بأن أربع فروع من هذا تقرير لجنة المعارف عن مشروع قانون بشأن عقد امتحانات المدارس على دورين في هذا العام وأجبا عرضه على هيئة المجلس لنظره بطريق الاستعجال .

وقد انتدبت اللجنة حضرة سعيد فهمي الزوي بك ليكون مقررا لها في ذلك أمام المجلس .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامي

القاهرة في ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٧

رئيس لجنة المعارف

أمين سامي

على تحرير اللجنة ومشروع القانون وهذا نصها :

تقرر اللجنة من مشروع قانون بشأن عقد امتحانات المدارس على دورين في هذا العام

أسال المجلس بصفة ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٧ هذا المشروع على لجنة المعارف لنظره بطريق الاستعجال فاجتمعت اللجنة في يوم ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٧ ولنظره بصفة مستجيبة طبقا لقرار المجلس .

وبعد مناقشة مواد المشروع قررت اللجنة اقرار المشروع كما هو وارد من مجلس النواب كما قررت دفع تقريرها في هذا إلى المجلس لنظره بطريق الاستعجال وفقا لرغبة وزارة المعارف حتى تستطيع الوزارة اجراء ما يلزم لمعد هذه الامتحانات .



تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ — يتعين المتخفون عن حضور الدور الأول أو اكمله في جميع مواد الامتحان .

أما الراسون في الامتحانات التحريرية أو الشفوية أو العملية فيمتحنون في المادة أو المواد التي رسبوا فيها .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

مادة ٥ — لا يمتحن التلميذ نجاحاً في امتحان الدور الثاني إلا إذا حصل على المبرجات المقررة للتجّاح في امتحان الدور الأول .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

مادة ٦ — لا تخضع أحكام هذا القانون والأحكام المبرجة في الكليات التابعة للجامعة المصرية أو في مدرستي الخدمة المدنية وطب الأسنان .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة السابعة وهذا نصها :

مادة ٧ — وزير المعارف العمومية تنفذ هذا القانون .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

وهل ترون حضراتكم الموافقة على قرعة المشروع لثلاثة في هذه الجلسة نظر حالة الاستعجال ؟

أصوات : موافقون .

تلى مشروع القانون لثلاثة وهذا نصه .

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي بمجه وقد صدقوا عليه وأصدروه :

مادة ١ — يقصد في هذا المصطلح للتلاميذ المشار إليهم في المادة الثانية دور ثان لامتحانات الانتقال والامتحانات الشفهية لجميع المدارس وكذلك لامتحانات العامة .

ويحدد وزير المعارف العمومية بقرار يصدره مواعيد وأماكن التي تجرى فيها هذه الامتحانات .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ وليلت مادة فائدة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

مادة ١ — يقصد في هذا المصطلح للتلاميذ المشار إليهم في المادة الثانية دور ثان لامتحانات الانتقال والامتحانات النهائية لجميع المدارس وكذلك لامتحانات العامة .

ويحدد وزير المعارف العمومية بقرار يصدره المواعيد والأماكن التي تجرى فيها هذه الامتحانات .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ — لا يسمح بدخول هذا الدور إلا للتلاميذ الآتي بينهم :  
(أولاً) التلاميذ الذين لم يستطيعوا حضور امتحان الدور الأول أو اكمله لأسباب قهرية .

(ثانياً) التلاميذ الذين رسبوا في امتحان الدور الأول في مادة أو أكثر من مواد الامتحان التحريري أو الشفوي أو العملي — بشرط أن يكونوا حاصلين في المجموع الكلي لدرجات مواد الامتحان التحريري على النسبة المئوية في المادة الثالثة من هذا القانون .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ — يشترط لدخول الدور الثاني من امتحانات السنة الثالثة من مدارس رياض الأطفال والدور الثاني من امتحانات المدارس الأولية الزمينة للبلات والمدارس الابتدائية والثانوية ومدارس المعلمين والمعلمات الأولية والمعلمات السنية والمعلمات الثانوية وكلية قصر الدوايرة ومدارس الفنون والصنائع والفنون والزخارف والقسم الثاني بورشة مصر الصناعية ومدارس الزراعة والتجارة المتوسطة أن يكون التلميذ حاصلًا على ٤٠٪ من المجموع الكلي لدرجات مواد الامتحان التحريري . ويشترط لدخول الدور الثاني من امتحانات مدارس المعلمين العليا والتجارة العليا والزراعة العليا والطب البيطري والقضاء الشرعي ودار العلوم والمعلمين الثانوية أن يكون الطالب حاصلًا على ٥٠٪ من المجموع الكلي لدرجات مواد الامتحان التحريري .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

حضره الدكتور سوريال جرجس سوريال افندي - ارجو أن ينظر المجلس في مشروع القانون الخاص بالمجلس الى .

الرئيس - تنسّق في ذلك بعد الانتهاء من نظر تقرير لجنة المالية عن ميزانية وزارة المعارف وإذا لم يمكن نظره اللجنة فسكون نظره في طليعة أعمال الجلسة المقبلة .

(٤) تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨  
القسم الثاني (المصرفات) قسم ٧ وزارة المعارف العمومية .

تلى خطاب اللجنة وهذا نصه :

حضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرفع لودولكم تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ (قسم ٧ - مصرفات وزارة المعارف العمومية) راجيا عرضه على هيئة المجلس .

وسيكون حضره صاحب السعادة محمود شكرى باشا مقررا للجنة أمام المجلس فيه .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام

رئيس لجنة المالية

يوسف وجيه

تل من تقرير اللجنة ما يأتى :

قسم ٧ - وزارة المعارف العمومية

١ - بلغ المطلوب لمصرفات هذا القسم في المشروع مبلغ ٢٠,٧٧٠,٧٣٨ ج.م وذلك بخلاف مبلغ ١٠,٥٠١,١٠٠ ج.م من مودج ميزانيات مصالح أخرى وكان المقدّر له في السنة الماضية مبلغ ٢٠,٤٧٨,٦٩٥ ج.م بخلاف مبلغ ١٧٤,٩٨٢ ج.م قيمة المقدّر بميزانيات مصالح أخرى .

وقد طلبت وزارة المعارف أثناء نظر ميزانيتها أمام مجلس النواب ادخال تعديلات على بعض الاحتياجات الواردة في المشروع بسبب تقرر مبلغ لمصرفات تجهيز دار العلوم وتخفيض المبلغ الذى كان مقررا لمدرسة القضاء الشرعى بسبب إلغاء السنة الأولى من سنى التخصص وتخفيض المبلغ المدرج لمدرسة بنى الثانوية إذ اقتصر على فتح أربعة فصول منها للسنتين الأولى والثانية طبقا بالمدرسة الابتدائية حتى يتم البناء الجليل لمدرسة الأخصية .

وبما أصبحت الاحتياجات المطلوبة لهذه الوزارة في الأبواب الثلاثة كالآتى :

بنيته مصرى

١٦,٤٢٣,٩٣٨ باب ١ - ماكينات وأجر ومهمات .

٧٩٦,٨٦٩ باب ٢ - مصاريف عمومية .

٢٠٧,٥٢٠ باب ٣ - أعمال جديدة .

٢,٦٤٨,٣٨٧ المجموع

وفي الملحق رقم (١) المرفق بنهاية هذا التقرير نص المذكرة التي رفعت من وزارة المعارف الى رئاسة مجلس الوزراء خاصة بالتعديلات التي تقدم ذكرها .

(١) أنظر الملحق رقم (٢) لهذه المذكرة .

مادة ٢ - لا يسمح بدخول هذا الدور الا للتلاميذ الآتى بيانهم :  
(أولا) التلاميذ الذين لم يستطيعوا حضور امتحان الدور الأول أو إكمال أسباب قهرية .

(ثانيا) التلاميذ الذين وسبوا في امتحان الدور الأول في مادة أو أكثر من مواد الامتحان التحريرى أو الشفوى أو العملى - بشرط أن يكونوا حاصلين على المجموع الكلى لدرجات مواد الامتحان التحريرى على النسبة المعينة في المادة الثالثة من هذا القانون .

مادة ٣ - يشترط لدخول الدور الثانى من امتحانات السنة الثالثة من مدارس رياض الاطفال والدور الثانى من امتحانات المدارس الأولية الراقية للبنات والمدارس الابتدائية والثانوية ومدارس المعلمين والمعلمات الأولية والمعلمات السنية والمعلمات الثانوية وكلية قصر الدوايرة ومدارس الفنون والصنائع والفنون والزخارف والقسم الثانوى بورشة مصر الصناعية ومدارس الزراعة والتجارة المتوسطة أن يكون التلميذ حاصل على ٤٠٪ من المجموع الكلى لدرجات مواد الامتحان التحريرى . ويشترط لدخول الدور الثانى من امتحانات مدارس المعلمين العليا والتجارة العليا والزراعة العليا والطب البيطرى والقضاء الشرعى ودار العلوم والمعلمين الثانوية - أن يكون الطالب حاصل على ٥٠٪ من المجموع الكلى لدرجات مواد الامتحان التحريرى .

مادة ٤ - يتمتع المتخفقون من حضور الدور الأول أو إكمالهم في جميع مواد الامتحان .

أما الزاسبون في الامتحانات التحريرية أو الشفوية أو العملية فيمتحنون في المادة أو المواد التي وسبوا فيها .

مادة ٥ - لا يحتر التلميذ نجاحا في امتحان الدور الثانى الا اذا حصل على الدرجات المقررة للنجاح في امتحان الدور الأول .

مادة ٦ - لا تخفل أحكام هذا القانون بالأحكام المتممة في الكليات التابعة للجامعة المصرية أو في مدرستى الهندسة الملكية وطب الأسنان .

مادة ٧ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصح هذا القانون بمقتضى الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

سند

وأخذ الزاى عليه بطريقة النداء بالاسم ابتداء باسم حضره الشيخ متولى عمر مجازى الذى أسفرت عنه القرعة فكانت النتيجة كما يأتى (١)

عند الأصوات التى أعطيت ... ..  
الأغلبية المطلوبة ... ..  
الموافقون ... ..  
غير الموافقون ... ..  
١ ... ..

(١) راجع الملحق رقم (١) لهذه المصبة .

يرجع الى النظام البرلاني فقد بلغ مصارف على وزارة المعارف سنة ١٩٢٢، ١,٨١,٠٦٥ ج. م وفي سنة ١٩٢٣، ٣٠٠,١٧٢ ج. م ومطلوب أن يستند لها في هذا الصام مبلغ ٢,٢٤٨,٣٨٧ ج. م وهو ما يزيد على ضعف ما كان مقررا لها في سنة ١٩٢٣ الى صدر فيها الدستور .

٤ - ولما ظهر من جدول المصارف الموجود بالصفحة ١٧٤ من مشروع الميزانية أن الزيادة المطلوبة في اعتادات هذا العام أقل منها في السنوات الأخيرة فبا ذلك لا بسبب خطة الاقتصاد الدقيقة التي جرت الوزارة عليها أخيرا حتى يتيسر التوسع في التعليم بأقل ما يمكن من النفقات وفقا لرغبة البرلمان .

وقد خمنت وزارة المعارف مذكرتها التفسيرية بالصحة من ٢ الى ٤ أهم وجوه الاقتصاد المذكور والتي تخصها اللجنة فيما يلي :

١ - زيادة عدد الحصص المقررة على المدرسين في مختلف المدارس بما ترتب عليه أن أمكن الوزارة فتح فصول جديدة في أول السنة الدراسية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ من غير الالتجاء الى انشاء وظائف جديدة وسيترتب على هذا الأمر أيضا وفرة في الوظائف اللازمة لتوسع النطاق لسنة ١٩٢٧

وقد ذكرت وزارة المعارف في مذكرتها التفسيرية أن متوسط عدد الحصص المقررة لكل مدرس من المدارس الابتدائية أصبح ٣٣١ حصة في الأسبوع بدلا من ٢٢ حصة وفي المدارس الثانوية أصبح ١٨٤ بدلا من ١٦٥ حصة .

وقد كان لوفرة الذي نشأ في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المكتنية بسبب هذه الزيادة في التعليم الابتدائي والثانوي مبلغ ٢٢٤٨٥ ج. م وهو قيمة ورواتب ٣٦ مدرسا في المدارس الابتدائية ٤٩ في المدارس الثانوية .

ولقد كان مما يشتهه اللجنة حين نظر ميزانية السنة الماضية عدد يكلف به المدرسون من الحصص في سائر أنواع المدارس التي تدبرها وزارة المعارف ولقد نظرت الى أمر وجوب زيادة متوسط ما يعطيه المدرسون من الحصص في المدارس المختلفة أسبوعيا (راجع الفقرة ٤٠ من تقرير اللجنة عن ميزانية مصروفات وزارة المعارف سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧) فانتهت اللجنة عما حصل من التصديق في هذا الأمر فقدمت اليها الوزارة كشفا (وهو الملحق رقم ٢) بيئت فيه عدد الحصص التي يكلف بها المدرس في سائر أنواع المدارس التي تدبرها وزارة المعارف عند التعليم الاثري قبل التصديق أي في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وصدها بعد التصديق أي في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وما يصبه ومنه يرى مقدار الحصص التي زبنت على المدرسين في كل نوع من أنواع المدارس وهذه اللجنة والتي كانت تخدم لوزارة المعارف ما أجرته في هذا الصدد أنها تلح منها في أن تجعل ما يقوه المدرسون بعطائه من الحصص موازيا لما يقوم به المعلمون في المدارس في البلاد الأجنبية كفرنسا وانجلترا مثلا .

(حضر حضرة صاحب المظان أحمد محمد خشبه باشا وزير المواصلات).

٢ - قد أدخلت وزارة المعارف في هذا العام تحديدا جوهريا على شكل ميزانية تقسمها لأول مرة الى سبعة فصول وخصص لكل فرع من فروع التعليم فصل قائم بذاته بحيث أصبح كل فصل بين جملة ما يتكفله كل نوع من التعليم من مستخدمين ومصروفات عمومية وإنشاء مدارس جديدة، وهذه الفصول هي :

(١) الادارة (٢) المدارس العالية (٣) المدارس الثانوية (٤) المدارس الابتدائية للبنين (٥) المدارس الخصوصية ومساعد التعليم الفني (٦) مدارس البنات غير الأولية (٧) مدارس التعليم الأول ورياض الأطفال .

وتقول الوزارة بحق في مذكرتها التفسيرية انه بهذه الطريقة يمكن أن يظهر مقدار ما يتفق على كل نوع من أنواع التعليم تمهيدا لوضع سياسة عامة للتعليم والتوسع في فروعه المختلفة بقدر حاجة البلاد الى كل نوع .

ولقد ترتب على هذا التقسيم الجديد ثقل مبالغ كثيرة من بنود عديدة الى بنود أخرى مثل ذلك أن المبالغ المخصصة للقسس الكفاي في كل أنواع التعليم كانت مدروجة ضمن ميزانية الادارة العامة فنقل كل مبلغ منها الى الفصل الذي يخصه كذلك وزعت اعتادات بند نشر التعليم الاثري على بنود الميزانية المختلفة بدلا من ادراجها جملة واحدة كما كانت الحال في ميزانية سنة ١٩٢٦

وبسبب توزيع اعتادات بند نشر التعليم الاثري على بنود الميزانية المختلفة بدلا من ادراجها جملة واحدة اختلقت أرقام ابواب الميزانية فيما يخص باعتادات البابين الأول والثاني فزادت اعتادات الباب الأول زيادة ظاهرية قدرها ٣,٥٥٠ ج. م وذلك غير مبلغ ٣,٦٥٠ ج. م نقل اليه من اعتادات نشر التعليم على المدارس التي استجبت في سنة ١٩٢٦ وكان من نتيجة ذلك التغيير أنه أصبح لا يصح الاكتفاء بمقارنة الأرقام الواردة في أحد البنود بما يقابلها في العام الماضي لمعرفة حقيقة الزيادة أو النقص في المبلغ المطلوب اعتاده بل يجب مقارنتها بمجموع الأرقام الواردة في البنود المختلفة والتي كانت موزعة عليها اعتادات جهات التعليم المختلفة .

ولقد ساعدت المذكرات التفصيلية والتفسيرية التي وضعتها الوزارة عن ميزانيتها على اجراء هذه المقارنة إذ قد سهلت على اللجنة إيجاتها ومساعدتها على القيام بأمورها لما احتوته من إيضاحات وبيانات واقية وهو ما تشكرا عليه اللجنة .

٣ - ولما أضيف الى مبلغ ٢,٢٤٨,٣٨٧ ج. م المقرر لمصروفات هذه الوزارة بعد التصديق مبلغ ٣٢٠,١٧١ ج. م قيمة المدرج بميزانيات مداخ أخرى بما في ذلك الكفاي لكان المجموع مبلغ ٢,٥٦٨,٥٥٨ ج. م وقد كان ما يقابله في العام الماضي (بما في ذلك ما هو مدرج في ميزانيات مصالح أخرى بما فيه الماني) ٢,٣٣٩,٧٢٤ ج. م فتكون الزيادة في هذا العام في ميزانية هذه الوزارة هي مبلغ ٢٢٨,٨٣٤ ج. م .

ويؤخذ من جدول عمله وزارة المعارف الصومية أن ما يتفق على التعليم كان في سنة ١٩١٤ ٧/٩٠٪ من مجموع ميزانية الدولة ووصل في سنة ١٩٢٣ الى ٣/٩٠٪ ثم الى ٥/٩٠٪ في سنة ١٩٢٤ (وهي أول ميزانية قام البرلمان بصحتها وإقرارها) وأصبح في هذا العام ٦/٩٠٪ من مجموع ميزانية الدولة ولا شك في أن الفضل في هذه الزيادة المطردة والسريعة في السنوات الأخيرة

حضرة محمود أبو النصر - أوجو أن بين لي سعادة المقرر عرض اللجنة من قولنا : " وهذه اللجنة وإن كانت بمجد لوزارة المعارف ما أبرجها في هذا الصدد " أي زيادة عدد الحصص " لا أنها تطمح منها في أن تجعل ما يقوم المدرسون بأعبائه من الحصص موازياً لما يقوم به المعلمون في المدارس بالبلاد الأجنبية كفرنسا وإنجلترا مثلا " .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - إن المقصود من هذه العبارة ظاهر وهما أن تطمح في أن يزداد متوسط عدد الحصص لكل مدرس في الأسبوع فإذا فرض أنه الآن ٢٣ فصنع نأمل أن تزداد مثلا إلى خمس وعشرين حصص . ولقد بحثت هذه المسألة في السنة الماضية بحثا وافيا . وإذا اطلع حضرة العضو المحترم محمود أبو النصر على المقارنة بين متوسط عدد الحصص التي يكلف بها المعلم في أوروبا ، والمدارس الأهلية المصرية التابعة للبعثيات أو لمصالح أخرى ، وبين متوسط عدد الحصص التي يكلف بها المدرس بالمدارس الأميرية لوجد أن ما يكلف به المدرسون بالمدارس الأميرية أقل مما يكلف به المدرسون بالمدارس الأخرى مما ترتب عليه زيادة تكاليف التعليم في المدارس الأميرية .

حضرة محمود أبو النصر - من أجل هذا ولقد استفسرنا ، لأني أرى أن من أكبر الأخطار على مصلحة العلم والتعليم أن تستمر هذه الفكرة - فكرة زيادة عدد الحصص - في أذهانكم أو في أذهان من يديهم مقاليد أمور التعليم . كان من حظي أن غابيت مهنة التعليم ، ثم لم أمانه في دوره الابتدائي ولكن في أدواره العالية توقفت لما يقوم به الأساتذة في المدارس الابتدائية والمدارس الثانوية وأؤكد لحضراتكم أن الاستدانة إذا كلف بتدريس ما يزيد على الست عشرة حصص ، ولا أوافق الذين عشرة حصص أرفع بالعمل أرهاقا إذ ليست قواه قوية خارجة على الطاقة البشرية حتى يستطيع القيام بمهمته حتى القيام بالتدريس ثمان عشرة حصص ونصف بدلا من ست عشرة حصص في الأسبوع في المدارس الثانوية . فضلا من ذلك فإن المعلم الذي يجلس على منصة التعليم ست عشرة حصص في الأسبوع يخرج عقب كل حصص حاملا أسفارا من الكرايس يأخذها أحمالا تخليه إلى يده ليتولى أمر تصحيحها . هذا الأستاذ يحمل عقب كل حصص هذا الحل .....

( مقاطعة )

أخي أحاديثكم مع علم وتجربة - أحاديثكم بعد أن بحثت هذه المسألة بحماسة ووصلت فيها إلى نتائج أعفدت أنها - بحسب هذه الأخطار - لا لاحظوا متى أن ذلك الأستاذ الذي يتقدم لي أربين تلميذا يعضلهم مواد كل درس ويحمل عقب كل حصص تلك الكرايس التي أحمالها عليهم أو طلب إليهم أن يكتبوا فيها ما أراد أن يكتبوا ليتولى تصحيحها في يده ، أؤكد لكم أن هؤلاء الأساتذة يوم كان عددا لخصص ست عشرة حصص ، لم يكن في طاقة الواحد منهم أن يقوم بالتصحيح وسدد بل كانت تشاركه زوجته في هذا الأمر . فما بالك وقد زيد البدل إلى ثمان عشرة حصص في الأسبوع ؟ بالطبع أن هذا ما يزيد العبء عليه ويزيد في شقة الأعمال المكلف بها . تلك الأعمال التي تقتض مضيقه وترفعه أرهاقا يصعب لها ما جالجل المدرسة جابرا عن الإجابة في تأدية مهنة .

قلت إن التسام والقضاء عملان مضيان وإن أسأل سعادة المقرر يوم كان قاضيا يجلس أربع جلسات في الأسبوع الواحد كم كان يعاني حين يحمل ملفات القضايا لمراجعة أسيانها في يده لبوازن بين هذه الأسانيد ثم يكون الرأي ويكتب الحكم .

لهذا أرى أن من أكبر الأخطار أن تتشوم مع هذه الفكرة - فكرة زيادة عدد الحصص ومع أي مع حضراتكم في وجوب الحرس على أموال الدولة أرى من الواجب أن لا نقض إلى هذا الحد على المعلمين من أجل الرغبة في توفير مبلغ ٢٣٠٠٠ جنيه . أنظروا إلى متوسط عمر المعلمين أنهم لا يعيشون أكثر من خمسين أو خمسة وخمسين عاما . بينا متوسط العمر في بلادنا من سنين إلى سبعين عاما وما ذلك إلا من أثر الاجتهاد .

الرئيس - أرجو الاختصار .

حضرة محمود أبو النصر - إن الضعف يصيب المسلم مبكرا فينعني قبل الأوان . أفهم أن المهندس يؤدي عمله في فضاء الجوف وأن الزيل الإداري كذلك يتبع بالهواء الطلق وأن الحكماء على كراسيهم بأسرون ويهون فهم يؤدون أعمالهم لا يهون بهم صحتهم أو وهم مستريحون . أما المدرس الذي يؤدي ثمان عشرة حصص ونصفا ويظل يصل ليل نهار فهو حقيق بالآ تطورا زيادة الحمل عليه . أرجوكم أن تشفقوا على هذه الطائفة فهي اليد العاملة لأعداد رجال المستقبل .

الرئيس - لقد توترنا في هذه المسألة .

لا يقول أحد بأن المدرس يستغل اليوم كله بالتدريس والتصحيح فهو قد يقوم بتدريس خمس حصص في اليوم كل منها لا تزيد على الحسين دقيقة ومجموع ذلك لا يتعدى الأربع الساعات. انى عن يقولون بوجود توفير أسباب السعادة للدرس وإعطائه الوقت الكاف لينتج بالراحة كأي موظف آخر.

الرئيس - ان المدرسين يمنعون إجازة تتراوح بين الثلاثة والأربعة الأشهر.

حضرة يوسف بنشوتوك - انى أطلب زيادة عدد الحصص التي يكلف بها المدرسون في المدارس الابتدائية.

حضرة سعيد فهمي الروي بك - كفاي حضرتة محمود أبو الصربك مؤونة البحث في المسار التي تقيم عن زيادة عدد الحصص التي يكلف بها المدرسون. واني أختلف حضرتة يوسف بنشوتوك فيا ذهب اليه لأن نظام المدارس الأهلية من حيث التدريس لا يتفق مطلقا ونظام التعليم في مدارس الحكومة. واني أتهن هذه الفرصة لأثقت سعادة بمقررات الاقتراح الذي سبق أن قلمته طالبا تخمين عدد من حائل شهادة المعلمين العليا " من القسمين الأدنى والعليا " ومما في شهادة د. "عليه" في رؤيت ادارية بالوزارة في أن يكلف هؤلاء بعمل عمل من يتبين من مدرسين زيادة عن خمسة عشر يوم وذلك لفائدة التعليم لأن في طون قديم مدرسين أردها لزملائه الذين يكفون بالحضور مكانه وضياعا للتلاميذ.

سعادة أمين سمي بات - كان اثنى من سنة ١٨٣٧ أن يكلف المدرس في المدارس الابتدائية تدريس أربع وعشرين حصصا لأسبوع وكانت الحصص ساعة كاملة. وفي المدارس الثانوية ثمان عشرة حصص. وفي المدارس العليا اثني عشرة حصص.

وكان للمدرسون في المدارس هب يكفون بحمل كثيرة فلتلا الرجوعا اسماعيل الفسك بشا كان نظرا ومدرس لغو الفلك ومدرس في مدرسة أركان حرب. وكان في لمدرس عليا رجب تربو في "لوزيو" ويقيم مركزه بغيره وبمعدات عديدة وكان كل منهم يكلف بإثني عشرة حصص في الأسبوع وقد تنجح على أيديهم أمثال لرحوه ابراهيم فود بشا والرحوم سميل صبري ش.

أما الآن فلويزة لمدرس يكلف المدرس في المدارس الابتدائية تدريس ثلاث وعشرين حصص في الأسبوع ولكن مدة كل حصص خمس وأربعون دقيقة فهم بذلك لا يكفون في الواقع بأكثر مما يسوي ثمان عشرة حصص في كل يكلف بها المدرسون في المدارس الثانوية في العهد مضى.

وكان المدرسون فيا معنى يكفون زيادة عن ذلك ضمة لبعثات بحرية أسبوعية وكانت تقدم المندوبات في كل ثلاثة شهور مرة واحدة لا بد من واحد في منتصف السنة وكانت خمسة دراهم في معنى أحد شهرين في ذلك تكن عطية المدرسين لا شهور واحد هو شهر ونصف. في ذلك فنة الدراسية سبعة شهور ونصف والمعلمة أربعة شهور ونصف.

حضرة محمود أبو الصربك - وبناء على ما تقدم أطلب تخفيض عدد حصص التدريس التي يكلف بها المدرس في الأسبوع.

معالي على التمشي باشا (وزير المعارف العمومية) - هذه المسألة ستبحث بحثا وإياها عند نظر القوانين التي قدمتها وزارة المعارف لمجلس النواب.

حضرة محمود أبو الصربك - اذن انقضا.....

الرئيس - سعادة المقرر طلب الكلمة للرد على حضرتكم.

حضرة محمود أبو الصربك - انه يترض على اثار هذه المسألة وأما تكلفت فيها غشية أن يتبر سكوها عنها رضا بها.

معالي محمد شفيق باشا - قرر معالي وزير المعارف أن المسألة ستبحث عند نظر القوانين المقعدة من الوزارة للبلدان قارى الاكتفاء بذلك الآن.

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - اللجنة المالية لم تات بهذه الرغبة اضحاطا وأما أنت بما بعد البحث في حالة التعليم بالمدارس الموجودة بمصر وفي أوروبا وأطلبك كلهم مرفون أن مدرسة ثانوية تخرجها في ست سنوات متتابعة هي الأولى أين أن نسبة التاجين من طلبتها كانت أكبر نسبة بين جميع المدارس. هذه المدرسة هي المدرسة الثانوية الملكية.

أتملون عندكم عدد الحصص التي يكلف بها المدرس كل أسبوع في هذه المدرسة؟ اثنا ١٩,٦ حصص فانا كانت نتيجة هي الأولى مع تحيل أسألتكم يمثل هذا السبب فلا يكون هناك على اعتراض حضرتة محمود أبو الصربك. واللجنة لم ترد بملاحظتها لاقت وزارة المعارف ليبحث هذا الأمر بحثا وإياها حتى تزيد عدد الحصص بما تراه منقفا مع مصلحة التعليم.

حضرة يوسف بنشوتوك - يجب أن نعمل على تشجيع "كسل في الوقت الذي يزيد فيه نشر العلوم بسرعة في البلاد. بالأمس أضعت وقتا طويلا في البحث في مسألة زيادة الحد الأقصى لسن الالتحاق بمدرسة الهندسة في الوقت الذي كان يجب فيه أن تنقصه بعد أن أبن حضرتة السكرتير العام لوزارة المعارف بحق أن لسن التي يحصل فيها التلميذ عادة على البكالوريا هي من ١٦ إلى ١٧ إلى ١٨ سنة ومع ذلك فقد سمع زيادة أربع سنوات عن أقصى من يحصل فيه التلميذ على شهادة البكالوريا وبالرغم من ذلك فقد كان منا من لم يكلف بهذه الزيادة. واني لا أزال أرجو أن يتبل ببلد الأقصى إلى ثمان عشرة بدلا من اثنتي عشرة وعشرين.

أما ونحن نتكلم من حصص المعلمين فاني أذكر حضراتكم أن في مصر مدارس أهلية وأجنبية كثيرة تساعد على نشر العلوم يعرفها معالي الوزير وهي ما بين ابتدائية وثانوية وعالية. وفي المدارس الثانوية يتنص عدد الحصص التي يكلف بها المدرسون عن عدد الحصص التي يكلف بها المدرسون في المدارس الابتدائية. أما المدارس العليا التي تكلف بها حضرتة محمود أبو الصربك فغريبة عن موضوعنا إذ لا يمكن بالطبع تكليف المدرس بأكثر من ثمان عشرة حصص في الجامعة وأذكر حضراتكم أيضا أن المدرس في المدارس الأوروبية يكلف بتدريس ثلاثين حصص كل حصص ساعة كاملة أما هنا وأيام الدراسة خمسة ونصف أو ستة فلا يكلف المعلم إلا بثلاث وعشرين حصص.

فل من تقرير اللجنة ما يأتي :

٢ - كان التبع أن عين في المدارس لالإقامة بخلاف الرئيس معلون بقدر عدد قصورها فترد أن يكون معلوم بما فهم الرئيس بقدر عدد القصور إلا إذا زاد عدد القصور عن أربعة وبذلك أمكن اقتصاص ١٢٠٠ وظيفة مبروطها ٣٣٩٠٠ ج.م

٣ - تخفيض عدد الضباط بالمدارس الابتدائية والثانوية بمقدار ٣١ وظيفة بلغ مرتبها السنوي ٤٠٠٠ ج.م كما أنه لم يدرج وظائف ضباط بالمشروبات الجديدة .

٤ - الاقتصاد في عدد الكتيبة بالإدارة العامة تحت النيت ٣٥ وظيفة مبروطها السنوي ٣١٥٠ ج.م وقد قلل أصحابها إلى وظائف أخرى .

٥ - إلغاء ١٥٤ وظيفة من وظائف الخدمة السارية مبروطها ٥٣١٣ ج.م وقد قلل أصحابها إلى وظائف أخرى خلت بفروع الوزارة والاستثناء عن طلب ٩٩ وظيفة خدمة سارية كان يقتضيها توسيع نطاق المدارس على حسب القواعد التي كانت متبعة ومبروطها ٥٩١٠ ج.م وحل ذلك تكون جملة الوفرة الناشئة عن خطة الاقتصاد في الخدمة السارية ١١٢٢٣ ج.م

٦ - تنظيم حركة نقل الموظفين وبذلك خفضت نفقات النقل بمقدار ٢٧٩٠ ج.م

٧ - إبطال صرف المبرومات لطلبات الملمات الأولية والإضافية وبذلك اقتصد مبلغ ٨٩٧٦ ج.م .

٨ - إلغاء الغذاء من المدارس العالية في الأيام التي لا تشغل فيها بعد الظهر مثل المعلمين العليا والتجارة العليا ويومين في الأسبوع من مدرسة الهندسة وبذلك قد اقتصد مبلغ ٦٨٤٧ ج.م .

٩ - قصر عدد الطالبات الداخلية بمدارس الملمات الأولية على ثلثي مجموع الطالبات لما هو مشاهد من أن ثلث الطالبات على الأقل يكن من أهل البلد وبذلك اقتصد مبلغ ٣٥٥٥ ج.م .

١٠ - تنظيم المقررات من الكتب والأدوات المدرسية وتخفيض المبالغ المخصصة منها من ١٢٠٨٩٣ ج.م في السنة الماضية إلى ٨٥٠٠ ج.م بميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ولولا التنظيم والتخفيض للذان أجهزتهما الوزارة في تلك المقررات لوصل المبلغ المطلوب لأدراجه إلى ١٣٩١٥٣ ج.م .

وقد أضافت الوزارة في مذكرة ما أنه قد استوردت إلى على عدم صرف كتب للقرتين الأولى والثانية بالمدارس الأولية الإلزامية والاستعاضة عنها بمطقات بقرت في التلاميذ وتحت عهدته بالمدارس كما هي الحال بالإلاد الأجنبية متى تم هذا العمل أمكن الاستعانة عن طلب مئات من الأولوف من البنينيات كانت تقتضيها الطريقة القديمة .

هنا وقد خست الوزارة بياناتها في موضوع الاقتصاد بأن الوفورات المتقدمة مضاعفا إليها مبلغ الزيادة في الميزانية وهو ١٧٨٦٨٥ ج.م (حسب المبالغ المدرجة بالمشروع) ستكتفي من مواجهة النمو الطبيعي لكثير من المدارس ومن توسيع نطاق طائفة أخرى ومن القيام بمشروعات جديدة هامة .

كيف يكون عمل المدرس الآن فاصرا على ثمان عشرة ساعة في الأسبوع أي نحو ثلاث ساعات في كل يوم من أيام العمل ، ولا يوجد عامل في العالم يشغل في اليوم هذا مثل الوقت القصير ثم انه يستريح أربعة أشهر ونصف في كل عام فالمدرسون اذن معذرة وفي الحمد وهم على أحسن حال فاننا نطلبون لهم اذن ؟ أتريدون إعطائهم مرتبات دون تكليفهم بعمل كاف ؟

( تصفيق )

معالي محمد شفيق باشا - رأيت لجنة المالية في العام الماضي وجوب زيادة عدد المحصلين إلى يكلف بها المدرسون وقد توصلت وزارة المعارف وفي الحمد إلى زيادة عدد محصلي المدرسين في المدارس كلها ماعدا مدرسة القضاء الشرعي فكان المدرس بها في العام الماضي يكلف بتدريس خمس حصص في الأسبوع وكذلك الحال في هذا العام ، وقد قيل في العام الماضي ان السبب في ذلك يرجع الى أن بعض فرق المدرسة قد ألغيت وأن الوزارة لم تر وقتئذ فصل بعض المدرسين وأظن أن مضي سنة بعد ذلك كان كافيا لأن نجد الوزارة حلا للأمر ولا شك أن الاقتصاد على تكليف المدرس بالعمل خمس حصص في الأسبوع أي أقل من حصص واحدة في اليوم بعد اسرافا ماليا .

حضرة سعيد فهمي الزوي بك - مع استراحي الفساحي لمادة استاذي أمين سامي باشا أرجو أن ألفت نظره إلى أن الأعمال المطلوبة من المدرس الآن تزيد على ما كان يطلب منه في ماضي وحل ذلك أرى أن في زيادة عدد المحصلين التي يكلف بها المدرس ارفاقا له .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أي ارفاق ونحن نعلم أن كثيرا من المدرسين لا يقتصر على التدريس في مدرسة واحدة بل يسعون إلى التدريس في مدارس أخرى وأعطاه دروس خاصة ، فليس هناك في الواقع أي ارفاق لهم .

حضرة سعيد فهمي الزوي بك - أما تدفعهم الحاجة إلى ذلك ، ساوهم برحال القضاء والنيابة .

الرئيس - ذلك شيء آخر والدليل لا يزال عما على أن أهم غير مرفة لهم .

والآن نعلم اقتراح بطلب ائتمان باب المناقشة موقع عليه من خمسة من حضرات الأعضاء هم : عزيز ميمم ، محمد صدق ، يوسف قطاوي ، محمد علوي الجزار ، أحمد نصر .

فهل توافقون حضراتكم على قفل باب المناقشة ؟

( موافقة )

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة )

( انصرف معالي على الشمسى باشا وزير المعارف العمومية )

## الباب الأول

### ٥ - (أولاً) الوظائف العامة والموتقة :

بلغ عدد الوظائف العامة والموتقة في المشروع الحالى ٥٦٣٤ وكان عددها في ميزانية السنة الماضية ٤٦٢٠ فكانت هناك زيادة قدرها ١٠١٤ وظيفة ولكن الواقع أن أكثر من نصفها قد أنشئ بتمويل من ميزانية سنة ١٩٢٧-١٩٢٧

أما الوظائف المطلوب انشاؤها في السنة الحالية فصانها هو ٣٨٩ وظيفة منها واحدة للتدريس ولا يمكن من نصب الادارة العامة من كل هذه الوظائف الجديدة الا اربعاً فقط وهي وظائف فنية اقتضاها اتساع نطاق العلم وهي :

عدد

- ٢ مساعد مفتش ومساعد ملاحظ التربية البدنية .
- ١ طبيب من الدرجة السادسة للتفتيش الطبي بالإسكندرية .
- ١ طبيبة من الدرجة الرابعة للتفتيش الطبي للبنات .

هذا وقد ذكرت الوزارة ضمن مذكرة التفسيرية أنها ستراعى في سبيل الاقتصاد إلغاء وظائف من وظائف الدرجة الأولى بمجرد أن تحل وظائف من هذا النوع .

وقد علمت اللجنة أن من تخرجوا من مدرسة المعلمين العليا في هذا العام بلغ عددهم ١٥٥ طالباً منهم ثلاثون من القسم العلمي و ١٢٥ من القسم الأدبي وأن من تخرجوا من مدرسة المعلمين الثانوية بلغ عددهم ٥٨ منهم ٢٢ من القسم العلمي و ٣٦ من القسم الأدبي وترى اللجنة أن هذا العدد مضافاً إليه عدد من سيتخرجون من مدرسة دار العلوم في هذا العام مما يساعد على ملء الوظائف الجديدة بالمدرسين الحاصلين على دبلومات التدريس وعلى إحلال بعضهم محل المدرسين الذين لم تكن يديهم تلك الدبلومات والذين اضطرت الوزارة الى استعدهم في الزمن السابق بسبب التوسع في فتح المدارس .

٦ - وبما يلاحظ في هذا الصدد : (أولاً) أنه يوجد عدد كبير من الوظائف الكبرى في الادارة العامة يدل عليه البيان الآتى :

عدد

- ٢ درجة أولى (ب) لكثير المفتشين ومراقب التعليم العالي .
- ١ درجة أولى (ج) لمراقبي التعليم الثانوي والبنات والابتدائي والتعليم الأولي والثاني .
- ١ درجة ثانية لمساعدى المراقبين .
- ١ درجة أولى (ب) لمراقب الادارة اأوردية .
- ٣ درجة ثالثة لمدرسي الادارات .

١٢ درجة رابعة : « ووكلاء الادارات والمفتشين الاداريين . وذلك بخلاف الدرجات الشخصية وبخلاف أربعة مفتشين وغيره في الدرجة الثانية و ١٢ مفتشاً ومفتشة وغيره في النسيج في الدرجة الثالثة وعدد ٢ مفتش ومفتشة في الدرجة الرابعة .

وثانياً - ان مرتبات الوظائف الكبرى في الادارة العامة مرفضة اذا قورنت بمرتبات نظائر المدارس العالية والمدارس الثانوية فقد جعلت مرتبات

نظار مدارس المعلمين العليا والتجارة العليا ودار العلوم والزراعة العليا في الدرجة الثانية ( ٩٠٠ - ١١٤٠ ) وجعلت درجة نظائر المدارس الثانوية المنتشرة في أنحاء البلاد الآن مع ما تستدعيه وظائفهم من الجهد والمقدرة المتأخرة أقل من وظائف مساعدى المراقبين مع أنه لا يمكن في نظر اللجنة اعتبار أن مسؤولية وواجبات وأعمال مراقب التعليم العالي أكبر بكثير من مسؤوليات أو مراقب الادارة اأوردية تفوق مسؤوليته وواجبات وأعمال مساعدى المراقبين تفوق مسؤوليته وواجبات وأعمال نظائر المدارس الثانوية وبخصوصها الكبيرة منها .

وقد كان من شأن هذا النظام أن يتطلب نظائر المدارس العالية والثانوية التي تقدم ذكرها الى الوظائف الادارية الموجودة بالادارة العامة ويسموا جهدهم للانفصال من تلك الوظائف والاتحاق بالوظائف الادارية فيجهر التعليم من خبرة الرجال الذين خبروه والذين أعدوا أنفسهم أعداءاً خاصاً لقيام به .

وقد لاحظت لجنة المصارف بمجلس النواب هذه الملاحظة أيضاً كما يظهر ذلك من تقرير لجنة المالية بمجلس النواب .

ولما كان موضوع هاتين الملاحظتين سواء فيما يخص الباعد الذي تراه اللجنة زائفاً في الوظائف السالية بالادارة العامة أو فيما يخص عدم تناسب مرتباتهم بمقدار مسؤوليتهم وبخلاف حقيقة في أمورهم بجهة الموظفين العليا فإن اللجنة تكتفي بلفت نظر تلك اللجنة الى هاتين الملاحظتين عند مشيرتها عملها في وزارة المعارف العمومية .

٧ - وقد بلغ المقدر في المشروع الحالى للوظائف العامة والموتقة التي تقدم ذكرها مبلغ ١٢٤٥٨١٠ ج.م. وكان المقدّر قبل ذلك في ميزانية السنة الماضية مبلغ ١٩١٠٣٤٠ ج.م. فكانت هناك زيادة قدرها ١٩٦٦٩ ج.م. ترجع أسبابها الى أنه أدرج في المشروع الحالى مهبت للمشروعات الجديدة التي تقررت في العام الماضي عن السنة السابقة مما تقتضى زيادة مبلغ ١١٧٣٣٥ ج.م. وإلى ربط ماهيات الموظفين اللازمين لتوسيع النطاق والمشاريع الجديدة للسنة الحالية باختيار سبعة شعور لتدريج عمل مبدأ السنة المالية الأولى مايو .

وقد رجعت وزارة المصارف عن التعديل الذي كانت تريد اجراءه بخصوص نظام التفتيش الطبي والذي ذكرته ضمن مذكرةها الخاصة بتعديل بعض المصاحبات مما استلزم زيادة مبلغ ٩٠ ج.م. قيمة الوفر الذي كان مقدراً اجرائه عند تمام تعديل نظام التفتيش الطبي المذكور .

هذا ويجب تخفيض مبلغ ٣٠٠ ج.م. من مرتب معالي الوزيرين بالتنازل الذي صدر من حضرات أصحاب الدولة والمخلف الوزراء .

٨ - (ثانياً) الوظائف الخارجية عن هيئة العمل :

كان يجب أن يصل عدد الموظفين الخارجيين عن هيئة العمل في سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٧ الى ١٠١٨ رجل طبقاً لميزانية مبلغ ٣٦٧١٧٤ ج.م. موزعة على بنود ٣٠ و ٢٢ ولكن تأجيل افتتاح مائة مدرسة أولية أدى الى عدم انشاء

الثانية والابتدائية والبيات والتعليم الأولى ، رأت لجنة المالية بمجلس النواب اسكان عمل ترتيب يكون من مقتضاه أن يحصل الطلبة نفقات ما يعطى لهم من دروس لتربية أديانهم ولطاعتهم بخلاف أنواع القبول الجبلية وأولئهم على استعمال الأكلة المكتبة وطلبت الدائرة المعارف بحث هذا الموضوع بسرعة وصاية .

وهذه اللجنة توافق على وجوب إجراء هذا البحث خصوصاً وأنه ليس في ذلك إلا ابتغاء لما هو جار عليه العمل في كثير من معاهد البلاد الأوروبية لأن هذه الدروس خصوصاً ما كان منها خاصاً بالفنون الجبلية لم تكن من الضروريات .

حضرة سعيد فهمي الزوي بك - نريد أن نسمع رأي الوزارة في موضوع نفقات الفنون الجبلية ، وهل توافق على ما رآته لجنة المالية ؟

حضرة أحمد نجيب الحلال بك (السكبر العام لوزارة المعارف العمومية) - ما طلبته بلجنة المالية لمجلس الشيوخ والنواب إنما هو إجراء البحث . وقد وضعت الوزارة ترتيباً مؤقتاً على سبيل التجربة ولكنها لا تريد أن تنقيد بشئ لأن المسألة تحتاج لبحث .

على من تقر اللجنة ما يأتي :

#### الباب الثاني

فيما يلي ملاحظات اللجنة على الاتفاقيات الواردة في بعض بنود هذا الباب :

١١ - أولاً - بند ٣ - مصاريف انتقال وبدل سفر وتقل :

كان المدرج لهذه المصروفات ميزانية الاستقلالية مبلغ ٤٦٣٩٤ ج.م وقدر له في المشروع مبلغ ٤٢٣٥٠ ج.م فيكون هناك تخفيض قدره ٤٠٤٤ ج.م وهذا بالرغم من زيادة المبلغ المخصص لبذل السفر بتقدير ٢٨٧٠ ج.م فذلك بسبب رغبة الوزارة في جعل الامتحانات العامة على فوجين ولأنه وصى في هذا التقدير أن الفاعرض مركز الامتحانات العامة وفيها يتقاضى الموظف بدل سفر ونصف ، أما التخفيض في مجموع هذا البند فيرجع إلى مازاحة الوزارة من الاقتصاد الكلي وخصوصاً في نفقات نقل الموظفين من جهة إلى أخرى في السكك الحديدية .

١٢ ثانياً - بند ٣ - كسائر وطبوسات وبياضات :

كان المقترح لذلك في السنة الماضية مبلغ ١٩٦٤٣ ج.م وما حصل له في المشروع المالح هو مبلغ ١١٠٠ ج.م فقط فيكون هناك وفر قدره ١٨٥٤٣ ج.م ويرجع سبب هذا الفرق إلى أمرين أولاً إلغاء صرف الملايين لطالبت مدرسة الملعبات الأولية وثانياً انخفاض في قبول الطالبات الداخلية بمدارس الملعبات الأولية على ثلثي عددهن فقط .

وتوافق اللجنة على هذا الاقتصاد لأنه فيما يخص بالأمر الأول لم تعد ثمة حاجة إلى تقديم المساعدات المالية لئلا يتحقق بتلك المدارس إفراط في الإقبال عليها لدرجة عظيمة ففي هذه المدارس الآن ٣٠٠ طالبة ونظراً أن يزيد عددهن كثيراً والكثيرات ممن يتحقق بها تسرح حالتهن بشره ما يترتب من الملبوسات وفيما يخص بالأمر الثاني لما هو مشاهد أن ثلث الطالبات

٤١٨ وطلبة مربوطها ١٨٢٦٤ ج.م فيكون عدد الموظفين الذين كانوا موجودين فعلاً من هذا النوع هو ٩٧٠٠ رجل لم في الميزانية مبلغ ٣٤٨١٠ ج.م فلذا لاحظنا أنه يجب تمكئة الاتفاقيات التي كانت مدرجة لمدة ستة شهور لكل الوظائف التي أُنشئت بمقتضى الميزانية الماضية استئتم ذلك زيادة مبلغ ٦٨٤٣٠ ج.م وعليه كانت تصل المبالغ الواجب طلب اعتبارها في هذا العام إلى ٤١٧٤٠ ج.م ولكن وزارة المعارف العمومية أكتفت أن تقتصد ٢٨٠ وطلبة من هذه الوظائف إلا أن اتساع نطاق التعليم دعاها من جهة أخرى إلى طلب زيادة ١٤٨ وطلبة فيكون الفرق النهائي في عدد الوظائف هو ١٣٣ وطلبة مما نتج عنه أن أصبح المبلغ المطلوب اعتباره ٤١٣٣٣ ج.م فقط أي بفرق ٤١٠١ ج.م .

٩ - (ثالث) (الرابع) :

بلغ المقترح للأجر المشروع مبلغ ١٢٤٨٥ ج.م وقد كان في السنة الماضية ١٥٣٨٧ ج.م فيكون هناك تخفيض قدره ٢٩٠٢ ج.م وهذا الاتحاد موزع تفصيلاً على مختلف الفصول السبعة بالصفحة ١٥١ من المشروع . ويرى من هذه التفصيلات أن الفحص كله تناول ما ينص الفصل الخامس (المدارس) لخصوصية ومعاهد التعليم الفني) إذ حصل تخفيض ما قدره ٦٦٥٠ ج.م بدلاً من ١٠١٠٠ ج.م في السنة الماضية وقيمة الفرق يخص أجر الصغار بالمدارس والورش الصناعية وذلك على أثر ما تقرر من الدمول عن تشغيل أئام مدرسي في الورش والمدارس الصناعية لحاجيات الوزارة .

١٠ - رابعاً - المرتبات :

بلغ مجموع المقدر للمرتبات في المشروع ٧٣٨٤٩ ج.م وكان المقدر لها في السنة الماضية ٨١٤٣٢ ج.م فيكون هناك تخفيض قدره ٧٥٨٣ ج.م وكيفية توزيع هذه المرتبات على الفصول السبعة مينة تفصيلاً بالصفحة ١٥١ من ١٥١ إلى ١٥٤ ج.م .

ومن المبلغ المقدر للمرتبات يخص مدرسة المعلمين العليا مبلغ ١٠٧٢ ج.م منه مبلغ ١٨٣٢ ج.م مرتبات لموظفي المدرسة المذكورة مقابل التدريس في القسم الليل ومبلغ ١٣٠٠ ج.م لمكافآت أعضاء الامتحان بالقسم المذكور ومبلغ ٦٤٠ ج.م مكافآت أعضاء الامتحان بالقسم النهارى بالمدرسة المذكورة .

ولما كان القسم الليل بهذه المدرسة يتكلف وحده مبلغ ٩٤٣٣ ج.م وكان ينبغي ألا يتخطى به الاستنفاد الكافي فتررت وزارة المعارف إلغاء القسم المتقدم ذكره تدريجياً وسنأخذ السنة الأولى منه من السنة المقبلة إذا وافق البرلمان على فصل قسم المدرسة الأدبي والعلمي وجعل كل منهما مدرسة قائمة بذاتها ، وأبورت وزارة المعارف أنها راعت في تقدير مرتبات القسم الليل الواردة في المشروع إلغاء السنة الأولى وكذا فصل القسم الأدبي والعلمي منفصلين .

ولما كان مدرجا ضمن هذه المرتبات :

أولاً - مبلغ ٢٠٠٠ ج.م مرتبات للمدرسين المكلفين بتدريس اللغة المكتبة وأسالك العنظار في الفصل الثالث (المدارس الثانوية للبنين والمعلمين الثانوية) ومبلغ ٥٤٠٠ ج.م مجموع مرتبات معلمى الفنون الجبلية بالمدارس



أدوات الطبخ ومعدات الموائد . فهل ترون حضراتكم أنه يحسن - مع ما تتقنه المدارس العليا من كثرة الغفقات - أن يستثنى من الغداء في جميع هذه المدارس لتساوى كلها في هذا ؟

حضره أحمد نجيب الحلال بك (السكرتير العام لوزارة المعارف العمومية) -  
وزارة - ترى الاقتصاد من كل النواحي وقد قررت عدم صرف كتب لطلبة المدارس العليا واكتفت بزيادة عدد الكتب في مكتبات تلك المدارس توفيرا للاقتصاد .

أما عن الغداء فإن العامة دفة واحدة فيه مشقة على الطلبة . وقد ألفت الوزارة صرف الغداء في الأيام التي لا يدرس الطلبة فيها بعد الظهر لأهمهم ينصرفون إلى منازلهم . أما في الأيام التي تستمر الدراسة فيها إلى ما بعد الظهر فعدم صرف الغداء للطلبة واضطرارهم أن يغادروا منازلهم للغداء والعودة إلى المدرسة فيه مشقة عليهم وعلى لأخص طلبة المدارس الجديدة كمدارس الخدمة مثلا . والوزارة تبحث لأن في إيجاد "كافيتيات" في هذه المدارس فإذا تم ذلك وراحت أن التجربة نجحت نظرت في تميمها .  
حضره سعيد فهمي الزوي بك - هذا هو ما أريد أن أصل إليه أليس فيه من الوفرة على الخيرية .

قل من تقرير اللجنة ما يأتي :

١٤ - راجع - بند ٥ - المخابرات ومياه وتوزيعات :

كانت مبلغ المخصص للإيجار المساكن والأراضي في السنة الماضية ٨٤,٢٧٥ ج.م. والطلوبه الآن في المشروع مبلغ ٨٧,٨١٥ ج.م. فكون هناك زيادة تقدر ٣,٥٤٠ ج.م. ويرجع سبب زيادة إلى استئجار كالأجرة جديدة بعض المدارس أجور أكثر من أجور أماكنها القديمة . وألزام بعض زيادات في أجور أماكن قديمة نظير تكليف الملاك بتبديلات وأصلحت استئجارها لتسع نطاق التسير .

ويبلغ المقتدر للإيجارات المدارس الجديدة المقترحة في الجزائرية مبلغ ١٠,٩٢٠ ج.م. فيكون مجموع ما استدفعه الوزارة في السنة الحالية للإيجارات لأماكن المستأجرة مبلغ ٩٨,٧٣٥ ج.م. وهو ما يدور اللجنة أن أن تلتفت النظر إلى أمر الالتزام بهذا الموضوع وبوجوب أن تحدد الحكومة برنامجا للأجيرة التي ترى اقتضاها المدارس والمعاهد يوزع ميزه على عدة سنوات كما اشارت في ذلك في تقريرها عن ميزانية وزارة الأشغال في السنتين الماضية والحالية . (راجع الفقرة ٣٨ من التقرير عن السنة الحالية) وقد علمت لجنة أن وزارة المعارف قد وضعت بالفعل برنامجا لأقامة المباني اللازمة لمعاهدها يتخذ في مدى عشر سنوات وتعرض هذا البرنامج على اللجنة المؤلفة برئاسة حضره صاحب السعادة محمد زك الأرنؤي باشا وكل المالية لوضع سياسة عامة لمبنى الحكومة والتي ورد ذكره في الفقرة (١٣٨) من تقرير اللجنة عن وزارة الأشغال المتقدم ذكره .

وقد طلبت لجنة من وزارة المعارف بيان المدارس التي بنيت لحسابها وما شترته الحكومة من الأجيرة ليكون مقرا للدارس وما تكون قدمت ببنائه حيث أن أخرى سواء جبر مساعدة من الحكومة أو بمساعدة منها في المدة من

على الأقل يمكن من أهل البلد الكفيلة به بالمدرسة كما سبق ذكر ذلك بالفقرة (٤) ولما ذكرته الوزارة في مذكرتها التفسيرية من أنها تبنت هذه القاعدة على سبيل التجربة ومدونة المعلومات السنية ومدونة المعلومات الأولية بشرا بحيث تستعمل سيارات الوزارة في نقل الطالبات الخارجيات من منازلهن إلى المدرسة وبالعكس وأنها أظنحت إلى أن تعمم هذا المبدأ يمكن من غير أي مشقة على الطالبات .

حضره سعيد فهمي الزوي بك - أظن أن الاقتصاد في قبول الطالبات الداخلية بمدارس المعلومات الأولية على ما عدهن يمكن تنفيذ في القاهرة فقط لأنت أغلب الطالبات من سكان المدينة . أما في القبلد الأخرى كبنى سويف والفيوم مثلا فأرى أن يقتصر في القسم الخارجيات على الطالبات الساكنات بالبلدة التي بها المدرسة .

حضره أحمد نجيب الحلال بك (السكرتير العام لوزارة المعارف العمومية) - ليس من غرض وزارة المعارف أن تستبد بنسبة الثلث في كل مدرسة على حدة وتطبيق المبدأ الذي يقترحه حضره الموضوع المحترم سيصل إلى مجموع المدارس إلى هذه النتيجة ولدى الوزارة إحصاء يدل على ذلك .

قل من تقرير اللجنة ما يأتي :

١٣ - ثالثا - بند ٤ - أغذية .

كان مجموع المخصص لذلك في ميزانية السنة الماضية ١٨٩,٦٥٥ ج.م. وقدره في هذا المبلغ عام ١٨٩,٣٠٠ ج.م. في المشروع ثم خفضته الوزارة بعد تقديم مشروع الميزانية وسن نظر الميزانية أمام لجنة المالية فيسألون إلى ١٨٩,٣٠٠ ج.م. يمكن ماله لتخفيض قدره ١٢٨ ج.م. فذلك بالغرم ١٢٨ ج.م. من زيادة عدد التلاميذ نتيجة توسيع نطاق النعام والمساكن وبذلك هو : (أولا) هبوط الأسعار (ثانيا) ما تقر من إلغاء الأكل في مدرستي المعلمين والمعلمين العليا لانتهاء الدراسة فيها حول الساعة الواحدة يوما ومن أن يكون صرف الغداء للطلبة المندسة ثلاثة أيام في الأسبوع فقط وهي الأيام التي يبقى فيها الطلبة إلى ما بعد الظهر وما تقرر أيضا من أن يكون ثلث طلمات مدرس المعلومات الأولية داخلية وثلث الأخر خارجية و (ثالثا) بعد تقديم مشروع ميزانية وزارة المعارف قررت الوزارة عدم صرف طعام الظهر لطلبة المدارس العالية والمخصوصية مدة الدراسة الصيفية وإعطاء أكلة فطور بدلاً من الأكلة الغداء للتلاميذ والتلميذات الخارجيات بالمدارس الثانوية والأبتدائية للبنين والمدارس البنات على اختلاف أنواعها (إثنائية وثانوية ومعلومات الأولية ومعلومات ثانوية والمعلومات السنية وكلية قصر الدوايرة) وذلك بالسعر المتفق عليه مع المعهد لأكلة الفطور بالمدارس التي بها أقسام داخلية - بمشرة طلمات بالمدارس التي ليس بها أقسام داخلية .

حضره سعيد فهمي الزوي بك - نظم الوزارة أن طريقة الغداء المتبعة في المدارس العليا ليست واحدة . فبعض المدارس يعرض الغداء للطلبة وفي بعضها لا يعرض . كما أنه لا يعرض غداء للطلبة في بعض المدارس إلا ثلاث مرات في الأسبوع وهذا يضطر الوزارة إلى استخدام طهاة تخضع لا يصلون إلا ثلاثة أيام في الأسبوع فضلا عن المصاريف اللازمة لإيجاد

سنة ١٩٠٩، الى ١٩٢٧ فورد البيان المدرج في الملحق رقم (٣) المرفق بنبأية هذا التقرير .

ويظهر مما جاء بهذا البيان أن حركة تشييد المباني اللازمة للمدارس تسير ببطء شديد وهو ما تأسف له اللجنة .

ويرى مما ورد في ميزانية مصلحة المباني التي وافق عليها البرلمان أنه مخصص ضمن اعتمادات المصلحة المذكورة لبناني وزارة المعارف في السام الحالي مبلغ ١٢٤,٦٧٠ ج م موزع على ٤٧ عملية بينت تفصيلاً بميزانية مصلحة المباني .

هذا وظفت اللجنة نظر وزارة المعارف إلى أنه كثيراً ما يحصل أن تعطّل الدراسة أثناء السنة الدراسية بسبب خلل في المباني المستأجرة أو ضرورة إجراء إصلاح فيها فضلاً عن أنه قد يحدث أن تنتق الحكومة أموالاً لإصلاح منزل وتضطرب مدة مدّة وجيزة إلى إخلائه وتطلب اللجنة إلى الحكومة ملاقة وفرض ذلك بقدر الاستطاعة، وذلك بالتحقيق عند الاستئجار بحيث لا يضطر عمل المدرسة إلا إذا كان بناؤه متيناً وكان لا يحتاج إلى إصلاحات أو تعديلات كثيرة تضع على الحكومة قيمة تكاليفها بسبب عدم استفادتها منها نظراً لعدم استعمالها مدة كافية لاستهلاك هذه التكاليف .

هذا ومدرج ضمن اعتمادات هذا البند مبلغ ٤٠٠ ج م لأول مرة لصيانة المباني المستأجرة وقد كان يدرج المبلغ المخصص لذلك في السنوات الماضية ضمن اعتمادات وزارة الأشغال العمومية .

ومدرج أيضاً ضمن المبالغ المطلوبة اعتماداً في هذا البند مبلغ ٥١٥٠ ج م لتأجير الخيام اللازمة للاحتفالات وهو نفس المبلغ الذي اعتمد في السنة الماضية مع ملاحظة أن الوزارة قد راعت في تقدير هذا المبلغ ما تشوبه من جعل الاحتفالات العامة على دورين . ولما أن كان من المصلحة شراء الوزارة ما يلزمها من انخيام لجميع لجان الاحتفالات بالقطر استعملت لجنة المالية مجلس النواب منها من المبلغ الذي يكفي لشراء تلك الخيام فأجابت أنه يكفيها مبلغ ١٠,٠٠٠ ج م . ثمأت اللجنة المذكورة أن تطلب اعتماد هذا المبلغ في بند التوريدات العمومية . وهذه اللجنة ترى أن فكرة شراء الخيام المذكورة فكرة صائبة لما ينتج عنها من الوفرة العظيم ومنع ما ساء أن يحصل من التبذير في استئجار تلك الخيام كما لوحظ ذلك عند نظر ميزانية وزارة المعارف في السنة الماضية . وقد وافق مجلس النواب على ذلك .

#### ١٥ - (خامساً) بند ٧ - توريدات عمومية :

كان المقدّر لهذا البند في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٢٠٢,٣٣٠ ج م . ولما المطلوب له في المشروع مبلغ ١٤٢,٥٩٠ ج م . وإذا أضيف على ذلك مبلغ ١٠,٠٠٠ ج م الذي وافق مجلس النواب على زيادته لشراء الخيام اللازمة لجميع الاحتفالات في القطر يكون هناك وفر قدره ٤٩,٦٧٠ ج م .

ومن الاطلاع على مفردات هذا البند يتبين أن التخصّص لجميع مفرداته الايام المقرّر لشراء أدوات العاملين والمدرجات ومهمات النقل أذ وقع المبلغ المقدّر لأدوات العامل والمدرجات من ٤٦٠ ج م الى ١٥٠٠ ج م بسبب

(١) راجع الفصل رقم (٤) لهذه المضبطة .

إنشاء السنة الثالثة بمدونة طب الإنسان مما يستدعي عمل أبحاث علمية وشراء المعدات اللازمة لعمل المادّين . ورفع ثنائتها من ١٢٠٥ ج م الى ١٣٣٠ ج م . بسبب توسيع نطاق التعليم بمدارس الزراعة الطب والمتوسطة وعن ضرورة شراء مواش جديدة .

أما الوفر فيظهر خصوصاً : (أولاً) في الاعتماد المطلوب للكتب وأدوات التعليم حيث خفضت مقررات الكتب وأدوات التعليم إلى أقل حد ممكن بحيث لا يتعارض ذلك مع مصلحة التعليم مما أدى بالزعم من توسيع نطاق المدارس المختلفة إلى وفر قدره ٢٣,٩٨٣ ج م .

و (ثانياً) في الاعتماد المطلوب لأدوات النسيج والغزل حيث خفض إلى ٣٠٠ ج م . وقد كان مطلوباً له ١٣٩٤ ج م . في العام الماضي وذلك لأنه رأى أن إدخال هذا النوع من الأشغال اليدوية بمدارس التعليم الإلزامي هو في دور التجربة ولذا فإن الحكمة التدرج في تنفيذه حتى تظهر نتيجة تجربته قبل التوسع فيه .

أما الوفر الموجود في باقي الاعتمادات الأخرى المطلوبة لهذا البند فيرجع سببه بصفة عامة إلى خطة الاقتصاد التي سارت عليها الوزارة في تحضير مشروع ميزانيتها .

#### ١٦ - (سادساً) بند ٩ - تحضير وترجمة الكتب :

اعتمد لذلك في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٤٠٠٠ ج م صرف متعلّقة نوفمبر سنة ١٩٢٦ . ولما اكتفت الوزارة بدراج مبلغ ٢٠٠ ج م في المشروع .

وترى اللجنة في هذا الخصوص أن مشقّى حق الطبع والنشر يوفر عمل الوزارة مبالغ طائلة بالنسبة للكتب التي تستعمل في المدارس الابتدائية والأولية وقد علمت أن الوزارة عدلت عن اتباع الطريقة القديمة في شراء الكتب وأصدرت قراراً من شهرين بالإكفاء بشراء حق التأليف كل ثلاث سنوات على أن تبدأ في تنفيذ ذلك عند تهرير العمل بالمناقص الجديدة وتحبذ اللجنة هذه الفكرة لما فيها أولاً من توقع اقتصاد كبير في شراء الكتب المدرسية وثانياً - من زوال الانتقادات الشديدة الموجهة إلى الطريقة التي كانت تتبعها الوزارة في شراء الكتب المدرسية .

#### ١٧ - (سابعاً) بند ١١ - إقامات :

بلغ المقدّر للإقامات في مشروع الميزانية مبلغ ١٩٢,٣٤٠ ج م وكان مجموع المقدّر لها في ميزانية السنة الماضية مبلغ ١٩٩,٩٨٠ ج م . فيكون هناك تخفيض قدره ٧,٦٤٠ ج م . وقد تبينت هذه الإقامات تفصيلاً بالصفحة ١٥٧ من المشروع ويرى من التخصّصات المذكورة أن أكبر إقامات هي المخصصة للجامعة المصرية إذ بلغت ٨٨,٧١٠ ج م . وهو نفس المبلغ الذي كان مقرراً في السنة الماضية وأنه لم ترتبط إقامات جديدة إلا بإقامتين إحداها مبلغ ٥٠٠ ج م لجمعية الطبية المصرية بالقاهرة والثانية مبلغ ٩٠٠ ج م لمرتبتي الأقسام الإضافية بمدرسة الطبقات الأتية ببولاق .

من الاستفادة من الاتصال بالبيئة التي يعيشون فيها وأضاف معاليه أنه فيما يخص بوضع هذا النادى تحت مراقبة وزارة المعارف فإنه يجب بهسده الفكرة ومن استعمله للعمل على تنفيذها .

فوافق المجلس على قضاء الاتحاد كما هو وارد في مشروع الميزانية أى مبلغ ١٠٥٠٠ ج.م وهذه المبلغ توافق على ذلك لاسباب التي وردت في لسان معالى وزير المعارف ولأنها ترى في بناء هذا النادى ومساعدته فائدة عظيمة للمصريين وهم يديرون اذنان المدد الأكبر من الطلبة المصريين الذين يتلقون علومهم العالية في الخارج موجودون بالبحر .

ولما كان مدرجا ضمن هذا البند مبلغ ١٠٥٠٠ ج.م مكافآت لطلبة مدرسة القضاء الشرعى ولألفاء قسم التخصص الذى سيزعمه منذ السنة الأولى منه في العام المقبل استبعدت وزارة المعارف هذا المبلغ من هذا البند وأدخلته ضمن التمدلات التي قدمتها أثناء نظر الميزانية أمام مجلس النواب ولعمدته بالمذكرة الخاصة بذلك والرفقة بنهاية هذا التقرير (لمسقط رقم ١) .

حضره ع.د أحمد الشريف بك - ترون حضراتكم أن وزارة المعارف جادة في سبيل الاقتصاد ولكن ترى ع.د ذلك أنها في صدد الاعانة المقدره لنادى الطلبة المصريين بالبحر طلب زيادته الى ١٥٠٠ جنيه .

كانت هذه الاعانة في سنة ١٩٢٤ ١٥٠٠ جنيه وفي السنة الماضية قرر البرلمان تخفيضها الى ١٠٠٠ جنيه فلما لا أرى محلا مطلقا لاعادة زيادته الى ما كانت عليه ولذلك أقترح أن يكون مبلغ الاعانة ١٠٠٠ جنيه فقط .

(حضر حضرة صاحب المعالى أحمد زكى أبو السعود باشا وزير الحفانية) .  
سعادة محضره شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لجنة المالية تصرع على رأيا .  
والا لظن أن حضرة الصواب المحترمة ع.د أحمد الشريف بك بدأ كلامه بأن وزارة المعارف تتبع خطة الاقتصاد والواقع أنها تتبع هذه الخطة ومع ذلك قلنا اذا طلبت خصيصا زيادة مبلغ اعانة النادى الى ١٥٠٠ جنيه فلا بد أن يكون لطلب هذه الزيادة من سبب مقبول .

أما السبب فهو كما جاء على لسان حضرة صاحب المعالى وزير المعارف وذكر بتقرير اللجنة من أن دولة رئيس الوزراء الحالى بعد عودته من إنجلترا في السنة الماضية طلب زيادة مبلغ الاعانة لما تحققه بنفسه من أن هذا النادى يجمع شمل الطلبة المصريين ويحفظ الصلة بينهم وبين وطنهم بدون أن يترتب على ذلك ما يمنهم من الاستفادة من الاتصال بالبيئة التي يعيشون فيها .

فلذا كان الأمر كذلك وكانت وزارة المعارف تتبع خطة الاقتصاد فيكون هناك مبرر حقيق لهذه الزيادة .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - كان مبلغ الاعانة في سنة ١٩٢٤ ١٥٠٠ جنيه وقبل ذلك لم يكن هناك ذاد اعانة وعند نظر الميزانية في العام الماضى لاحظ البرلمان مجلسه أن هذا المبلغ كبير وقرر تخفيضه الى ١٠٠٠ جنيه ولكن في هذه السنة يطلب زيادته الى ١٥٠٠ جنيه . لماذا ؟ لأن معالى وزير المعارف يطلب زيادته .

(١) راجع لملح رقم (٢) فده السبعة .

وتوافق اللجنة على حلين المبلغين خصوصا فيما يتعلق بالأول منهما لما تقوم به الجمعية الطبية المصرية منذ نشأتها من العمل على تشييد الأبحاث العلمية الطبية ونشرها عن طريق المحاضرات أو بواسطة مجلتها التي تصدر باللغة العربية . ولأن هذه الاعانة تساعد الجمعية على تحقيق أغراضها بطريقة أو بآكل .

ولما كان مدرجا ضمن هذا البند اعانة لكل من الجمع العلمى المصرى والجمعية الجغرافية الملكية والجمعية الملكية للاقتصاد والشرع والجمعية الطبية المصرية بالقاهرة - رأت لجنة المالية بمجلس النواب أن من الضروري تنظيم طريقة يتسربها لوزارة المعارف معرفة الحالة المالية لهذه الجمعيات لتأكد دائما مما إذا كانت في حاجة الى الاعانة المقررة وهذه اللجنة تشاورها هذا الرأى .

وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب أن يحصل نقل مبلغ ١٧٠٠ ج.م المقر ضمن هذا البند اعانة لنادى الموسيقى الشرقى الى البند ١٨ المخصص لنشر وتشجيع الفنون الجميلة وهذه اللجنة توافقها على ذلك ليكون ما يخص بنشر وتشجيع الفنون الجميلة مدرجا بجميعه في بند واحد .

ومن ضمن الاعانات المدرجة في هذا البند مبلغ ٤٠٠ ج.م المقررة دير جبل سيناء بالطور وقد تقررت هذه الاعانة في بادئ الأمر بمبلغ ١٠٠ ج.م بقرار من مجلس الوزراء في بتاريخ ١٩١١ تم زيلت الى ٤٠٠ ج.م بقرار منه في يولييه سنة ١٩١٣ وبسبب تقرير هذه الاعانة لهذا العام ١١٠ ألفنة بمديرية القليوبية طلب معطائه أعضاء من شراب الأطباء فلم توافق الحكومة ولكنها قبلت أن تدفع له اعانة قدرت في بادئ الأمر ب ١٠٠ ج.م ثم زيدت الى ٤٠٠ ج.م كما سلف البيان . ولما كانت هذه المدرسة مباركة من محبة واحدة بها تسع تلميذات وأربعون تلميذا تحت اشراف معلم واحد والتعليم بها مجاني رأت لجنة المالية بمجلس النواب أن تقصر الاعانة على مبلغ ٢٠٠ ج.م فقط وهذه اللجنة ترى هذا الرأى أيضا وقد وافق مجلس النواب على جعل الاعانة المذكورة بذلك القدر .

هذا وورد ضمن الاعانات المدرجة في هذا البند أيضا مبلغ ١٥٠٠ ج.م لنادى الطلبة المصريين بلندن وقد رأى البرلمان في العام الماضى تخفيضها الى مبلغ ١٠٠٠ ج.م ولكن وزارة المعارف زادته في هذا العام الى ١٥٠٠ ج.م وذكرت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها أن أغلبية رأت عدم قبول الزيادة وإبقاء الاتحاد كما كان في العام الماضى على أن تقوم وزارة المعارف بالصومية بالانصراف على هذا النادى بالطريقة التي تراها . ولكن حين مناقشة ذلك أمام مجلس النواب عرض معالى وزير المعارف في تخفيض هذا الاتحاد وطلب اقرار مبلغ ١٥٠٠ ج.م وصرح معاليه أن وزارة المعارف رفعت الاعانة الى مبلغ ١٥٠٠ ج.م بناء على طلب دولة رئيس الوزراء الحالى بمدمودته من إنجلترا في السنة الماضية اذ رأى دولته أن هذا النادى يجمع شمل الطلبة المصريين من وقت الى آخر ويمكنهم من مطالعة الجرائد والمجلات المصرية ويحفظ الصلة بينهم وبين وطنهم بدون أن يترتب على ذلك ما يمنهم

أني أرى أنه مادمت حضراتكم تحزون بقاء النادي فيجب أن تكون الاعانة بالقدر الذي يشرف المصريون . أما بقاء النادي مع انقاص الاعانة فهذا أمر غير لائق . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الاعانة التي تطلب الآن هي لسة واحدة وسينبغي معالي وزير المعارف أن يجتهد ويطلع على حالة النادي وفي العام المقبل ستعرض على حضراتكم الاعانة فتقررون في شأنها ما ترون .

حضرة سعيد فهمي الزوي بك - لقد كفاي حضرة الزميل الشيخ حسن عبد القادر مؤونة البحث في هذا الموضوع من الوجهة المالية ، أما من الوجهة العملية فاني أرى أن وجود النادي ضرراً لأن الغاية التي تقصدها من إرسال أبنائنا إلى البلاد الأجنبية هي أن يتدبروا في وسط المائلات لاتقان لغتهم لأن لا يتعمقوا في النادي .

الرئيس - ألا يرى حضرة العضو المحترم أن وجود الطلبة المصريين في ناد يجمع شتاتهم فيه منفعة لهم ؟

حضرة سعيد فهمي الزوي بك - ربما كان ضرره أكثر من نفعه .

حضرة يوسف بشتو بك - أنا سمع حضرات زملائي فاني أذكر لهم حالة الميشة في إنجلترا وعلى الأخص في لنندره .

الطلبة المصريين لا يرجعون كلمة في لنندره فهم متفرقون فيها وفي ضواحيها وأيام العطلة في بلاد الإنجليز كثيرة وتنفج الحركة العامة خصوصاً أيام الأحد فلا يجد هذا الطالب المصري أمامه من الحلات الالفة ما يقضى فيه وقت راحته خلافاً لفرنسا مثلاً فانه تتوفر فيها الحلات العامة التي يقضى الطلبة فيها أوقات فراغهم هذا فضلاً عن أن النوادي الإنجليزية لا تفتح أبوابها بسهولة للفرقاء .

إن النوادي فوائدها كثيرة فهي تسهل على الطلبة الاجتماع والمذاكرة في الأمور العلمية فانا أمتا النادي المصري بمبلغ ١٥٠٠ جنيه فليس هذا بالمبلغ الكبير ولذا أرجو من حضرات اخواني الموافقة عليه .

حضرة لويس أخوخ فانوس أفندي - لو أن حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبدالقادر خير بنفسه البيئة الإنجليزية وسالة الميشة ببلاد الإنجليز لكان أول المؤمنين لهذه الاعانة .

لقد كنت أحد الطلبة الذين أقاموا مدة ست سنوات في إنجلترا وغبرت حالة الميشة في وأني أقول أنه لا ينبغي على الطلبة مبلغ أكثر فاشته من هذا المبلغ وأذكر أنه قبل إنشاء هذا النادي كان الطلبة المصريون يصرفون أوقاتهم في الحانات وغيرها وكان ذلك أسوأ الأثرى فصحتم حتى لقد مات بعضهم بمرض السل .

أنا إذا لاحظنا أنه يوجد في لنندره من الطلبة المصريين ما يقرب من الأربعمائة آدمكاً وأن وجود هذا النادي فيه فائدة عظيمة لم ولنا أرى الموافقة على بقاء مبلغ الاعانة كما هو .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أني أخالف حضرات الأعضاء الذين يقولون بمقتضى هذه الاعانة وكان يكفي أن يقتنوا بما صرح به دولة

هذا أمر لا يطاق ولا أرى لهذه الزيادة . را خصوصاً وأنه يوجد من الطلبة المصريين كثيرون في فرنسا وألمانيا وأمريكا وغيرها وليس لهم تأدي كل منها كما هو الحال في لنندره .

جاء في تقرير اللجنة أن معالي وزير المعارف سيسافر إلى لنندره ويوعده بأنه سيفحص حالة النادي بنفسه .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) - لم يرد في تقرير اللجنة شيء من ذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ذكر في تقرير اللجنة أن معالي وزير المعارف يرحب بشكرة وضع هذا النادي تحت مراقبة وزارة المعارف .

سعادة محمود شكرى باشا ( مقرر اللجنة ) - هذا صحيح .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أنا كان الأمر كما ذكر فهل لا يحسن أن نرجع إقرار الزيادة هذا العام إلى أن يتحقق معالي وزير المعارف بنفسه حاجة النادي إلى هذه الزيادة ؟

أنا قبل أن ألقى فوائده لم لا يكون لطلبة المصريين نواد بفرنسا وألمانيا وأمريكا مثلاً ؟

أفهم أن الطالب الذي يتوجه إلى البلاد الأجنبية لطلب العلم يجب أن يكون متصلاً تمام الاتصال بالبيئة التي يوجد بها وذلك للاستفادة بلغتها وطاقتها ونظافتها ولست في حاجة لأن أضرب حضراتكم الأمثال فأمامكم سعادتيكم المعارف والحالي وحضرة القبطان بك مراقب الصلح الفني والصناعي وغيرها ممن ترجعوا إلى إنجلترا قبل إنشاء هذا النادي فانهم استأثروا على غيرهم بإتقان اللغة الإنجليزية ولا يرجع السبب في ذلك إلا لاتصالهم بالبيئة التي وجدوا بها .

يظهر لي أن فكرة إنشاء هذا النادي سبينة على التقليد .

قالوا أن لهنود نادياً وأن لليابانيين نادياً ولكن فانهم أن هذه النوادي مشاة على حساب أصحابها .

سمعت كلاماً مجلس النواب هو أنب الفتيات المصريات يمتنعن في النادي عن أخوانهم من الطلبة للتعارف فهل يصح أن نوافقوا حضراتكم على ذلك ؟

أني أرى أن الفتاة يجب أن تخرج من مدرستها إلى البيئة التي وجدت بها لتستفيد منها ، لهذا أطلب من حضراتكم الموافقة على جعل مبلغ الاعانة ١٠٠٠ جنيه فقط وفي العام المقبل إذا وجد معالي وزير المعارف محلاً لزيادته فانا سننظر فيها .

حضرة أحمد نجيب الحلالى بك ( السكرتير العام لوزارة المعارف العمومية ) - أرى أن حضرة العضو المحترم الشيخ حسن عبد القادر يلم بجداً بقاء الاعانة وما دامت الاعانة باقية فيجب أن تبقى بالقدر الكافي .

إن السبب الذي حدا بوزارة المعارف إلى طلب زيادة مبلغ الاعانة هو أنها لاحظت أن المبلغ الذي تنجزه لها في السنة الماضية لم يكن كافياً لأن مصاريف النادي تزيد على إيراداته وقد لاحظ ذلك دولة رئيس الوزراء الحالي عند ما كان في إنجلترا في السنة الماضية .

والزيادة في المصاريف الخاصة بالمخازن تضاف من درج مبلغ ٣٠٠٠ ج.م  
لأول مرة في هذا البند الرسوم الجبركية المستحقة على ما تستورده الوزارة  
من الخارج حسب طلب وزارة المالية ومن درج مبلغ ٤٠٠٠ ج.م نظليات  
الطرود ومهمات المخازن بالسكة الحديدية وكان المنتج من قبل أن يضم  
بهذه المبالغ على البند التي تسد منها أثمان الأدوات والمهمات المغتولة  
لما رأى من أن يكون الخصم على بند واحد وهو البند ١٥ من درج مبلغ  
٥٠٠ ج.م ممن صناديق لثقل مهمات المخازن وأدواتها . وقد صدر بعدها  
بمئة آلاف صندوق خفيفة الأحمال ومتوسط ثمن الواحد مائة مليم .

أما الزيادة في المصاريف المتنوعة وغير المسفورة فتقتضيها حالة العمل  
بالوزارة وكان قد خضعها البرلمان حين نظر ميزانية السنة الماضية ولضرورة  
بقاء الاحتياك كما كان في السنة الماضية انضمت وزارة المعارف مع المالية على  
أن يصرف هذا المبلغ من وفورات بند نشر التعليم الإلزامي وقد وافق على  
ذلك مجلس الوزراء بجلسته المتقدمة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦

ولاحظت لجنة المالية بمجلس النواب في شهر رها أن معظم الاعتمادات  
الواردة بهذا البند ليست في طبيعتها من المصاريف الثابتة وأنه يجب أن يتناول  
اعتماد الجوازات في ١٧ (جوازات) والاعتماد الخاص بمساعدة الطبيعة إلى بند  
٧ الخاص بالثروة السموية ومصاريف صيانة المباني إلى بند ٥ ووافقت  
على بقاء الاعتمادات المذكورة ببند ١٥ هذا العام كما طلبت وزارة المعارف  
حتى لا يتناول التغيير والتبديل معظم أرقام الميزانية على أن يلاحظ ذكره في السنة  
القبلية وهذه الفتحة ترى هذا الرأي .

٢١ - (حادي عشر) بند ١٨ نشر وتشجيع الفنون الجميلة .

قد رخصنا البند في المشروع مبلغ ٦٠٠٠ ج.م وهو نص المبلغ الذي كان  
مقدرا في السنة الماضية .

ومن مقتضى التعديلات التي وردت بالمذكرة موضوع الملحق (رقم ١) <sup>(١)</sup>  
أن يضاف قيمة الوفر الذي نشأ من هذا التعديل وقدره ٣٠٠ ج.م إلى  
هذا البند بناء على طلب الوزارة رغبة منها في انبهاض هذه الفنون على يد اللجنة  
التي تألفت حديثا لهذا الغرض . قد طلبت الوزارة بمذكرة مرفقة بمبلغ ٥٠٠ ج.م  
على مبلغ الـ ٣٠٠ ج.م المتقدم ذكره لإبلاغ مقدار الزيادة التي ستضاف  
على هذا البند إلى ٥٠٠ ج.م وهو أمر توافق عليه اللجنة حتى يمكن أن  
تخطو الوزارة خطوة واسعة في سبيل انبهاض هذه الفنون وقد وافق مجلس  
النواب على هذه الزيادة .

وكان اهتمام وزارة المصارف بالفنون الجميلة قاصرا منذ سنة ١٩١٠ على  
إدارة ومرتبة مدرسة الفنون الجميلة التي أنشأها ويقود بالعرف عنها حصرة  
صاحب السمو الأمير يوسف كمال .

وبتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٤ قرر مجلس النواب الذي رأى ضرورة  
نشر الفنون الجميلة وتشجيعها إدراج مبلغ ١٠٠٠ ج.م ببند ١٧ بميزانية وزارة  
المعارف السموية للصرف منه في الوجهة الآتية :

١ - إرسال ستة فنية عددها أربعة خارج بشرط أن يكونوا ممن أظهروا  
نبوغا خاصا في الفنون الجميلة .

رئيس الوزراء في هذا الموضوع ولا شك أنه عمل تحتنا جميعا وما صرح به  
معالى وزير المعارف من أنه يرحب بفكرة إشراف وزارة المعارف على هذا  
النادى .

أن معالى وزير المعارف التي تيقن من ميزانية وزارته الاقتصاد يتجمل  
في جميع أروائها يجب طينا أن تتقبل تصريحه بالشكر والرضا .  
ولهذا أرجو الموافقة على اعتماد مبلغ الإعانة كما ذكر في المشروع .

الرئيس - أعلن أن المناقشة في هذا الموضوع قد استوفيت ولذا يؤخذ  
الرأي على الاقتراح المقدم من حضرة أحد الشرف بك وهذا نصه :

"أقترح أن يكون المبلغ المخصص لإعانة نادى الطلبة بثلثين مبلغ ١٠٠٠ جنيه  
كما كان في السنة الماضية ومعدل مبلغ ٥٠٠ جنيه المطلوب زيادة في هذه  
السنة "

لن يوافق على هذا الاقتراح فيفضل بالوقوف .

(وقفت أقية) .

الرئيس - إذن يقرر المجلس رفض الاقتراح والآن هل توافقون حضراتكم  
على رأى اللجنة ؟

(موافقة) .

رفعت الجلسة للاستراحة في الساعة السابعة والذقيقة العشرين مساء .

أعيدت الجلسة في الساعة السابعة والذقيقة الخامسة والأربعين مساء .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

١٨ - ثامنا - بند ١٢ - مواد أولية أو أدوات المدارس والورش  
الصناعية . كان معدرجا لذلك بميزانية السنة الماضية مبلغ ٣١,٩٠٠ ج.م تخفيض  
الاعتماد المطلوب في هذه السنة إلى مبلغ ٢٥,٠٠٠ ج.م وذلك تنفيذا لرغبة  
البرلمان في قصر أعمال الورش والمدارس الصناعية على الأعمال التي  
خصصت لها دون الاشتغال بتوصيات المصالح .

وترى اللجنة أن في ذلك فائدة لأن في الصلح عن تشغيل آلات مدرسي  
في الورش والمدارس الصناعية لحاجات الوزارة فائدة لا تليها حتى يتصرفوا  
إلى الاشتغال بأعمال متنوعة في صناعتهم فيزداد اهتمامهم لها وهو ما يساعد على  
تزييتهم وتقدم صحتهم .

١٩ - (ثامنا) بند ١٤ رحلات علمية :

كان معدرجا لذلك في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٣,٥١٤ ج.م وقد  
اقتصر في المشروع على طلب مبلغ ٢,٥٠٠ ج.م فيكون هنالك وفر قدره  
١,٠١٤ ج.م نشأ من مراعاة الاقتصاد في هذه الرحلات .

٢٠ - (مشارا) بند ١٥ مصاريف شرعية :

كان الموج لذلك في ميزانية السنة الماضية مبلغ ١٥,٣٧٦ ج.م وبمبلغ  
المقدولة في المشروع مبلغ ٢٨,٠٧٥ ج.م فتكون هنالك زيادة قدرها  
١٢,٦٩٩ ج.م نشأت من زيادة مبلغ ٧,٥٠٠ ج.م في المصاريف الخاصة  
بالمخازن وبمبلغ ٥,١٧٤ في مصاريف متنوعة وغير مسفورة .

٢ - القيام بترجمة كتب للفنون الجميلة ونشرها .

٣ - أن تدبر الوزارة معهداً للموسيقى ينشئه نادي للموسيقى الشرق . وأن تمنح الوزارة معهداً لمرحوم إمامة مالية لتتمكن من تخفيض العدد الكافي من جامعات الزاويين في دار الأوبرا الملكية حتى يخلف المصريون الأجانب في هذا المضمار .

٤ - أن يبنى القامحون بالتعليم عناية خاصة بالزم لأه الأساس المكين الذي تعتمد عليه الفنون الجميلة .

٥ - العمل على شراء طرائف فنية مما يمرض بالماورس أو يباع في دور الصور والمزاد ليكون نواة لإنشاء متحف للفنون الجميلة .

هذا وقد قررت لجنة الفنون الجميلة أن تنشأ مدرسة تحضيرية للفنون الجميلة سيقبل عليها في سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ من اعتماد بند ١٨ نشر وتجميع الفنون الجميلة .

وطبقاً لما ذكره الفقرة ( ١٧ ) يجب أن يضاف إلى اعتمادات هذا البند مبلغ ١٧٠٠ ج . قيمة الإعانة المقررة لنادي الموسيقى الشرق . وطبقاً لما قرره البرلمان حين نظر ميزانية دار الأوبرا والتيتل يجب قس على مبلغ ٨٠٠٠ ج . المخصص لمساعدة فن التيتل إلى اعتمادات هذا البند .

حضرة عبد الله أياض بك - في أثناء نظر ميزانية وزارة الأشغال في العام الماضي طلبت إعانة لفرق التيتل العربية . فبعد محال وزيرها بإجابة الطلب . وأثناء نظر ميزانية وزارة الأشغال هذا العام سألت محال وزيرها عما تم في طلي . فأجاب بأن هذا الاعتماد أسبل إلى وزارة المعارف .

حضرة أحمد حنينج الجليل بك ( السكرتير العام لوزارة المعارف العمومية ) - أن وزارة المعارف لا تصبح مختصة بهذا الموضوع إلا بعد إقرار البرلمان لميزانيتها وحينئذ تنظر فيها فيه المصلحة .

حضرة عبد الله أياض بك - أن فرق التيتل العربية في حاجة كبرى إلى معونة الدولة لأنها في حالة مالية سيئة نظراً للكمادات التي تصانيتها البلاد وتجن منه حتى أو شك بعضاً أن يكلف عن التيتل .

دور التيتل ليست دوراً للذهاب بل هي دور تربية وأخلاق . خصوصاً ما بعد أن أحترف التيتل شيان وسيدات من مالات طلب الرزق من طريق شريف فأطلب بالخاص مد يد المساعدة لهذه الحرفاء . ولأننا نتسحقها كل الاستعانة .

على من تدبر اللجنة ما يأتي :

٢٢ - ( ثاني عشر ) - بند ١٩ - مصروفات مدارس السكك الحديدية : كان المبدع لهذا البند في السنة الماضية مبلغ ١٩٥٠٠ ج . وبغ المقدر لها في المشروع مبلغ ٣٦٧٧٥ ج . فتكون هناك زيادة قدرها ٧٣٣٥ ج . وله وترجع أسباب هذه الزيادة إلى ما يأتي :

( ١ ) اقتراح إنشاء خمس مدارس جديدة قدر مبلغها ٤٢٧٠ ج .  
( ٢ ) طلب اعتماد ١٥٠٠ ج . لشبكة للباقي التي شرع فيها في السنة الماضية ولم تته قبل نهايتها .

( ٣ ) تكلفة الماهيات التي أدرجت بميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ لمدة سنة ظهور وتقدر هذه التكلفة بمبلغ ٩٠٠ ج . م .

( ٤ ) علاوات الرؤساء والطين هذه المدارس وتقدر بمبلغ ٤٩٥ ج . م .

( ٥ ) طلب اعتماد مبلغ ٧٠ ج . م . لمصاريف ثرية وغير منظورة .

٢٣ - هذا وقد طلبت وزارة المالية من نظر الميزانية أمام مجلس النواب بمطابها الرقم ١٨ أبريل سنة ١٩٢٧ إضافة مبلغ ٧٥٠٠ ج . م . على اعتمادات هذا الباب لاشتراك مصرف الألبان الأولية التي ستقام باسترداد وتوافق اللجنة على هذا الطلب كما وافق عليه مجلس النواب .

الباب الثالث - ( أعمال جديدة )

٢٤ - قدر اعتمادات هذا الباب بناء على مدركة التعديل مبلغ ٣٠٧٥٢٠ ج . م . وكان المقدرة في السنة الماضية ١٤٣٠٠ ج . م . فتكون هناك زيادة قدرها ١٦٤٢٠ ج . م .

وبمبلغ ٣٠٧٥٢٠ ج . م . المتخصص ذكره موزع على بندين أولها بند ٢٠ أعمال جديدة وبمبلغ المقدرة ٦٧٧٧٦ ج . م . وثانيها بند ٢١ نشر التعليم العام وبمبلغ المقدرة ١٤٠٢٤٤ ج . م .

٢٥ - ( أولاً ) الأعمال الجديدة وهي موضوع البند ٢٠ ومبينة تفصيلاً بالمصفحة ١٥٩ من المشروع وقد وزعت على سبعة الفصول المختلفة ولم يدخل عليها تغيير التصديلات التي سلب ذكرها بالفقرة ( ١ ) سوى تخفيض مبلغ ١٥٠ ج . م . من المبلغ المقرر لشراء آلات للمدارس العالية و ١٠٠ ج . م . من المقرر لشراء آلات للمدارس البابت غير الأولية وترى اللجنة أن كل هذه الأعمال ضرورية لأنها تقتصر في شراء آلات مختلف المدارس وما كينات وآلات للمدارس الصناعية والورش ومنها مبلغ ٣٣٢٨ ج . م . لشراء ثمان سيارات للمدارس المعدات الأولية ورياض الأطفال وتوافق عليها كما وافق عليها مجلس النواب .

٢٦ - ( ثانياً ) نشر التعليم العام بند ٢١ :

كان مقدراً لهذا البند في السنة الماضية مبلغ ٥٣٣٣٠٢ ج . م . وبمبلغ المقدرة في السنة الحالية مبلغ ١٤٠٢٤٤ ج . م . فتكون هناك تخفيض قدره ٣٩٢٠٥٨ ج . م . وهو وفر صدى أكثر منه حقيق لأنه يرجع إلى تعديل في طريقة توزيع الانتخابات المطلوبة في بنود الميزانية المختلفة كما ذكر آنفاً في جملة مواضع من هذا التقرير وقد تضمنت المذكرة التفسيرية لوزارة المعارف العمومية التي جهزتها من مشروع الميزانية شرحاً وإيضاحاً لاحتياجات المشروعات الجديدة وتوسيع النطاق تروى الجفزة إيراد أهم ما جاء بها فيما يلي :

ذكرت الوزارة بأن الضغط زاد على مدارسها في أكتوبر سنة ١٩٢٦ ولكن الأزمات أخرجت بممكنها من أن تمر في الحال ثلاثين فصلاً جديداً بالمدارس المختلفة وأنه عند تحضير الميزانية الحالية خصصت حصة للمدارس خصصاً دقيقاً لاحظت فيه ما ينظر من الإقبال على تلك المدارس في السنة الدواضية المقبلة فاستقر الرأي على توسيع نطاق المدارس الموجودة وعلى

على من تحرير اللجنة ما يأتي :

(٢) إنشاء قسم ثانوي بمدرسة رأس العين الابتدائية .

(٤) توسيع نطاق المدارس الثانوية ومدرسة المعلمين الثانوية بإنشاء ٣٣ فصلا بما في ذلك ينظر أن يتقدم لاستكمال شهادة إتمام الدراسة الابتدائية نحو ١ طالب .

(٥) إنشاء مدرسة تجهزية لدار العلوم والأنشاء الشرعي وقد أدرج لمصروفاتها ضمن مذكرة التعديل مبلغ ١٢١٩٠ ج . م .

٢٩ - (ثالثا) المدارس الابتدائية للبنين :

لاستثمار المدارس الابتدائية في جميع أنحاء القطر ومضاهيها تابع للوزارة ومضاهيها تابع لمصالح ومضاهيها أخرى ومضاهيها تابع للأفراد بكاد عددها يسد حاجة البلاد نظرا لأن عددا وافرًا من أبناء الشعب يمكن تعليمه في المدارس الإلزامية التي تزيد سنة عن سنة لم تقدر الوزارة إنشاء مدارس ابتدائية جديدة ولكنها رأت أن توسع نطاق بعض المدارس الابتدائية الموجودة بإنشاء خمسة فصول بها وذلك لسبب أن التلاميذ الذين قبلوا بالمدارس الابتدائية في أول السنة المدرسية الحاضرة يربون كثيرا على عدد من ينظر تخريجهم منها ومن الأرباح إنشاء هذه الفصول التسعة حتى يبقى عدد فصول السنة الأولى في أول العام المقبل على ما كان عليه في السنة الماضية .

(حضر معاليه على التمسعي باشا وزير المعارف) .

٣٠ - (رابعا) المدارس الخصوصية ومعاهد التعليم الفني .

رأت الوزارة أن التعليم الفني بجميع فروعها لم يزل على معنى قسده من العناية والتوسع مع أن الصناعات الحقيقية والحرف في الصناعة ما زالت وقفا على الأجانب يتفردون بها من دون المصريين وذلك لأن الآخرين لا يملكون من الوسائل والتعليم ما يمكنهم من المنافسة المشروعة في معقله الحياة ولهذا كان من أهم أن يشرع في تعليمهم ما يتفهم من الاحسان والاجادة ومن صنوف الصناعة التي تحتاج إليها البلاد . ولبلوغ هذه الغاية وضعت الوزارة مشروعات لإنشاء مدرستين صناعيتين بشبين النكم والزناز في تكون الصناعة الأساسية فيهما المنزل والسج من الفخار والصوف بالطرق اليدوية والميكانيكية فأدرجت لكل منهما في المشروع مبلغ ١٠٠٠٠ ج . م للبناء - وكذلك أملت الوزارة مشروعا لإنشاء قسم لصناعة الآلات الدقيقة ( الساعات وما إليها ) واصلاحها ليكون ملحقا بمدرسة الفنون والزخارف .

هذا وقررت أيضا تحويل مدرسة أسوان الصناعية التابعة لمجلس المديرية إلى الوزارة التي تعتبر هذا التحويل الخطوة الأولى في سبيل إحالة جميع المدارس الصناعية التابعة لمجلس المديرية إلى وزارة المعارف بقصد تخفيف العبء المالي عن تلك المجالس لتستطيع القيام بنصيبها من الانفاق على التعليم الإلزامي من جهة وتتمكن وزارة المعارف من وضع سياسة عامة للتعليم الفني ومن تنظيم الصناعات في المعاهد الفنية على أساس قوي عام بحيث تتركز في كل منها صناعة أو أكثر مما يري أن البناء والتقدم فيها يعينه الحنة توافق على هذه الناحية كل الموافقة وتحتي أن يتم ذلك في أقرب وقت ممكن . وقد صممت لجنة المالية مجلس النواب تقريرها بتحيز هذه الفكرة .

إنشاء مدارس جديدة من أنواع مختلفة بحيث يتيسر لها أن تقبل بمدارسها عددا مساويا لمن قبلوا فيها هذا العام ولقد أدرجت الاعتبارات الآتية لشروطها الآتية :

٢٧ - (أولا) المدارس العالية :

(١) قررت الوزارة إنشاء فصل في كل من مدرستي الزراعة والطب البيطري وفصلين بمدرسة التجارة العليا وذلك نظرا لازدياد الأقبال على هذه المدارس في العام الماضي ولما ينظر من استمرار هذه الزيادة في السنة المقبلة .

(٢) أعدت مشروعا بتقسيم مدرسة المعلمين العليا إلى مدرستين منفصلتين مدرسة قسم الآداب وأخرى قسم العلوم وذلك لزيادة عدد الطلبة في كل من القسمين زيادة تجعل ادارتها صعبة كما تجعل الصلة بين الطلاب وبين أساتذتهم غير ممكنة وتنتظر الوزارة من هذا القسم أن يستطع الناظران والأساتذة الاشراف على طلبةهم والاصصال بهم اتصالا يري فهم الصفات الضرورية للدرس وينشأ بهاتين المدرستين اثنا عشر فصلا في السنة الدراسية المقبلة .

وفي هذا الصدد لاحظت لجنة المعارف مجلس النواب أن وجود القسم العلمي بجانب القسم الأدبي في مدرسة واحدة فيه زيادة كبرى للطلبة الذين يحتاجون أشد الاحتياج للمعلومات العامة فاختلط طلبة القسمين ببعضهم ووجود مدرستي القسمين في مدرسة واحدة والمحاضرات العامة التي يلقيها الأساتذة من القسمين على جميع الطلبة من شأنها أن ترفع مستوى الطلبة ولما يجب السعي لتقريبه وذات من أجل ذلك أن يكون هناك مدرستان كل منهما تحتوي على القسمين العلمي والأدبي - وهي ملاحظة وجبة وانفتحت عليها لجنة المالية مجلس النواب وتوافق عليها هذا اللجنة وتلفت نظر وزارة المعارف إلى ضرورة العمل على تحقيق ذلك في السنوات المقبلة وترى الموافقة على المشروع الحالي حتى لا يكون عدم إمكان إنشاء المعامل اللازمة الآن قسم العلوم في المدرسة الثانية سببا في تأخير افتتاحها .

(٣) إنشاء فصل واحد بمدرسة طب الأسنان في السنة الثالثة وهي السنة التي تنتهي بطبيعة مقرراتها وجود مجربين للعمليات .

٢٨ - (ثانيا) المدارس الثانوية :

يقتضى إنشاء المدارس الابتدائية بطبيعتها إيجاد المدارس الكلية والحلقات التالية لتلك التعليم من ثانوي وثالثي وخاص لذلك رأت الوزارة ضرورة توسيع نطاق المدارس الثانوية الموجودة وإنشاء مدارس جديدة لتسع على الأقل لعدد عائل لما قبل في أول هذا العام فقررت :

(١) إنشاء مدرسة ثانوية بالقاهرة .

(٢) إنشاء مدرسة ثانوية أخرى بينها يفتح فيها في هذا العام أربعة فصول للبنين الأول والثانية بمقر المدرسة الابتدائية ويحصل تكميها متى تم البناء الجيد الذي تستلزم إليه المدرسة الابتدائية .

حضرة أحمد كيب الحلال باشا السكرتير العام لوزارة المعارف العمومية - أن أربعة الفصول المراد التناوبا في العام القادم بمدرسة بنا الثانوية الجديدة خاصة بالسنة الأولى فقط .

حضرة أحمد نجيب الحلال بك (السفير العام لوزارة المعارف الصومالية) - إن ما يترتب من المدارس هو ٤٦٠٠ بمدرسة للبنين لا ٤٠٠٠  
 سادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - إن عدد ٧٠٠٠ مدرسة الوارد في التقرير مقبول من مذكرة وزارة المعارف نفسها .  
 حضرة أحمد نجيب الحلال بك (السفير العام لوزارة المعارف الصومالية) - إن الوزارة وقت إرسال مذكرتها لم تكن قد تحققت ثانياً من ضبط صحة هذا العدد ، وهي الآن قد ضبطته .

تل من تقرير اللجنة ما يأتي :

وبناء على هذا الأساس أدرج في هذا الفصل أعدادات لإنشاء ١٧٠ مدرسة الأولية و ٥ مدارس تحضيرية لمدارس المجلات الأولية و ١٥ مدرسة تحضيرية لمدارس المعلمين الأولية و ١٠ أقسام ليلية لتعليم العيال .

والنظر الطبيعى لمدارس المعلمين الأولية السج التي أنشئت في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ يستلزم إنشاء ٢٨ فصلا للسنة الثالثة بها . كما يستلزم النظر الطبيعى لمدارس المعلمين الأولية المنشأة هذا العام إنشاء ١٦ فصلا للسنة الثانية .

وقد سبق أن أنشئ بمدارس المعلمين القديمة ٣٩ فصلا للسنة الأولى في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ وإنشاء السنة الثالثة بها في العام المقبل يستدعى ٣٥ فصلا أدرجت المبالغ اللازمة لها بميزانية ١٩٢٧ - ١٩٢٨

أما النظر الطبيعى لمدارس المجلات الأولية الأربع التي أنشئت في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ والأربع التي أنشئت في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ فيستلزم إنشاء ١٦ فصلا .

وكان ما أشارت به لجنة سنة ١٩٢٥ إنشاء أربع مدارس معلمات أولية في سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ لتخرج المعلمات اللازمات للمدارس الأولية ولكنه أمكن الاكتفاء بإنشاء ١٢ فصلا تخريج بمدارس المعلمات الأولية الحالية وبذلك أمكن توفير مبالغ لا يستهان بها .

وفوق ذلك قررت الوزارة إنشاء فصل واحد بمشغل الفنون البدوية بمدرسة معلمات شبرا وخصلين بالمدرستين الرافيتين بالمدينة والزقازيق وخصلين بروضة أطفال المنصورة . وكل هذه الفصول لازمة للنمو الطبيعى للمدارس . كما قررت كذلك إنشاء مشرتين فصلا بالمدارس الأولية القديمة للبنين .

وستبدأ الوزارة علاوة على ما تقدم في تحويل ٨٦ مدرسة أولية من مدارس مشروع سنة ١٩٢٤ إلى مدارس الزايمية وفقا لما اعتمدت من توحيد نظام المدارس الأولية .

وقد صرح على وزير المعارف أمام مجلس النواب بشأن تحويل ٨٦ مدرسة الأولية سالفة الذكر أن الوزارة توافيق على أن لا تحول من هذه المدارس الأولية إلا المدارس الموجهة في القرى .

أما المدارس الموجهة منها في المدن فالوزارة توافق على بقائها على حالها إلى أن ينتهي البرلمان من نظر القانون الخاص بالنظام الاثني .

هذا وقد انضمت وزارة المعارف مع جمعية العروة الوثقى على أن تقوم الجمعية بإنشاء مدرسة للفنون والصنائع بالاسكندرية وأن تحسبها الوزارة بالمدرسين الاثنيين لما تقوم باستحداث لادبيتها على الوجه الذى تضعه امتحان مدرسة الفنون والصنائع في مصر . ذلك أن تقوم الجمعية بالاتفاق على المدرسة وبذلك أمكن للوزارة إيجاد مدرسة صنائع أخرى بنقطة بسيطة . وقد تم إنشاء السنة الأولى من هذه المدرسة في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ الدراسية وستنمو هذه المدرسة تحسوها الطبيعى تدريجيا حتى تكمل في سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

وفي هذا الصدد صرح على وزير المعارف أمام مجلس النواب بأن هناك لجنة فنية مؤلفة من بعض من لم دراية بمجال الإدارة الاقتصادية والصناعة وبعض ممثلي البنوك والشركات تعاون الوزارة في بحث مسألة الأفكار من إنشاء المدارس الصناعية بوضع سياسة لنشر التعليم التقنى في أنحاء البلاد وأن اللجنة المذكورة بدأت بالبحث فضلا وهي تزور الآن الورش والمطالوس الصناعية تمهيدا لوضع تقرير تقديمه للوزارة .

٣١ - ( خامسا ) مدارس البنات غير الأولية :

رأت الوزارة :

( ١ ) إنشاء مدرسة ابتدائية للبنات وجعلت مقرها القاهرة .

( ٢ ) تعديل الدراسة بالمدارس الأولية الراقية لتكون الستة الأوليان منها بمدارس تحضيرية لمدارس المعلمات الأولية .

( ٣ ) إنشاء مدرسة معلمات للعيان لتخرج معلمات لتعليم العيانات التعليم الاثني وذلك لوفرة عدد من هم في سن التعليم الاثني من العيانات ولاه يجب على الحكومة أن لا تنفل أمر تعليمهم ما يلائمهم من العلوم والصناعات التي تيسر لهم كسب العيش ومجارات الأمة في نهضتها التعليمية .

( ٤ ) إنشاء عشرة فصول بمدارس البنات غير الأولية لتوسيع النطاق بها .

٣٢ - ( سادسا ) مدارس التعليم الأولى ورياض الأطفال :

في هذا الصدد ذكرت الوزارة ما يأتي :

نص الدستور على جعل التعليم الأولى الزاميا في البلاد وقد شرع في تنفيذ هذا النص منذ سنة ١٩٢٥ تألفت لجنة مهمتها وضع قواعد لتنفيذ هذا المشروع ومعرفة عدد البنين والبنات الواجب تعليمهم وعدد المدارس الواجب انشاؤها كل عام . وقد قدرت اللجنة عدد البنين والبنات في سن التعليم الاثني بليونين ونصف مليون وفرضت إنشاء ٢٥٠ مدرسة في كل عام على اعتبار أن تضم التعليم الاثني يجب أن يتم في عشرة سنوات . ولكن اعادة البحث هذا العام أظهرت أن عدد من يحتاجون إلى التعليم الاثني يتفوق بليونين فقط وأن ما يترتب من المدارس ٤٠٠٠ مدرسة فقط . كما أظهرت أنه يحسن اطلاق المدة التي يجب فيها تضم التعليم الاثني إلى خمس عشرة سنة ليتيسر توزيع العدد الكلى من المعلمين الأكفاء وتكون الاحتمالات السنوية مدرجة تدريجيا متقاربة لا يبيط الأموال العامة .



٣٤ - ولقد كانت اللجنة حين بحثها ميزانية السنة الماضية حيث بأمر تعليم اللغات الأجنبية بالمدراس الثانوية تبين أنه كان يوجد في المدارس المذكورة ٩٩ مدرسا وطنيا حائزين لإدبلوم مدرسة المعلمين العليا يقومون بتدريس اللغات الأجنبية بتلك المدارس وهو ما كان يوازي نصف عدد المدرسين الأجانب وأبقت رغبة أكيمة واقفا عليها المجلس مؤداه أن يحصل مدرس تلك اللغات في المدارس الثانوية بمعرفة مدرسين أجانب حائزين للإجازات التي تطلعهم لتدريس تلك اللغات لما في ذلك من الفائدة للطلبة وقد استطلعت اللجنة من عدد المدرسين الوطنيين الذين يقومون الآن بتدريس اللغات الأجنبية بتلك المدارس فطلعت مع السرور أن عدمهم هبط إلى مشرتن مدرسا بعد أن كان ستا وستين في السنة الماضية .

٣٥ - وفي النهاية ترى اللجنة أن تقدم لوزارة المعارف شكرها على الخطوة الواسعة التي اتبعت أن تخطوها في السنة الدراسية المقبلة بما دونه في مشروع ميزانيتها من المشروعات النافعة كما تشكرها على مجهودها الذي بذلته نحو خطة الاقتصاد الأكدي التي ظهرت من لخص اللجنة لهذه الاعيادات وتأمل أن تستمر الوزارة على هذه السياسة الرشيدة تقوم بنشر التعليم بكافة أنواعه مع ما يري من اقتصاد في الصفقات التي يجرى ذلك النشر ذاتها سنة بعد أخرى وحتى لا تصبح تكاليف التعليم بالقطر المصري أزيد من مثله في البلاد الأخرى .

حضره سجد مكرم بك - في الدورة الماضية قدمت اقتراحا بطلب إنشاء مدرسة ابتدائية في مركز الصف لشدة احتياج المركز إليها . وبعد أن لخصت لجنة لخص الاقتراحات والعراض حوله المجلس إلى وزارة المعارف . وقابلت بعد ذلك معاني وزيرها لاستوصيه مع رأى الوزارة في هذا الاقتراح . فوعدتني بمالية خيرا . ولكنني عندما تصفحت ميزانية هذا العام وبحثتها خالية من أي اعتناء لإنشاء هذه المدرسة .

ولاحظ أن عدد سكان مركز الصف بحسب الإحصاء الأخير بلغ ١٢٥ ألف نسمة وهو مع ذلك خال من مدرسة ابتدائية . وليس به إلا مدرسة أنشأها مجلس المديرية منذ ثمانية أعوام في الجهة الجنوبية منه . ولا يمكن لسكان الجهة التالية أن يصلوا أولادهم إليها لخلو المركز من السكان الجديدة ولهذا المركز خفر للبوليس والأداة ، ومكتبات أهلية وشربية ، وبيت لثري ، ومكتب للصحة ، وطبائيات التي التي بها مشرون موقفا وعلاون حلالا . وكل موظفي هذه المصالح لهم أولاد يحتاجون للتعليم وليس بالمركز مدرسة يطمون فيها أولادهم .

ويلج الأمر بعض الموظفين إذا قل إلى مركز الصف أن يستقبل خروفا من ضياع مستقبل أبنائه لأنه لا يجد المدارس التي يطمون فيها . فأطلب من مطالي الوزير أن يوضح لنا ما تم بشأن هذه المدرسة .

مطال على الشمسى باشا (وزير المعارف) - ان المنفى في إنشاء المدارس الابتدائية من المسائل الدقيقة التي لا يمكن البت فيها إلا بعد البحث والتحقق لأن ذلك مرتبط ببرنامج نشر التعليم الذي يجب وضعه لتسير عليه الوزارة عمدة سنين . فلا يمكن لكل واحد أن يطلب فتح مدرسة في أي جهة أو أحيائها

وبالاستلام عمام بشأن تحديد نصيب المال في نفقات التعليم الإلزامي طعت اللجنة أن الأمر لا يزال قيد البحث في اللجنة المشكلة لوضع نظام مجالس المديرية .

وقد تبين بالمجلس رقم (٤) المرقع بمشروع للبرازانية بالصفحة ١٦٤ عدد الفصول والتلاميذ المقرر لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ سواء ما كان منه خاصا بالمدراس الحالية أو المدارس الجديدة .

#### ملاحظات عامة

٣٣ - جاء بمشروع ميزانية الإيرادات المقدم من الوزارة أن المقرول لإيرادات وزارة المعارف في هذا العام يبلغ ٧٨٨,٢١٠ ج ٠ وهو يزيد عما كان مقدرا لما في العام الماضي بمبلغ ١٣٣,٥٧٠ ج ٠ إذ أن ما كان مدرجا في السنة الماضية هو مبلغ ٦٥٤,٦٤٠ ج ٠ والزيادة التقدم ذكرها هي :

١ - مبررات التلاميذ على مدارس الطب والصيدلة والحقوق وسبب ذلك يرجع من جهة إلى ما يتظمن زيادة عدد التلاميذ مما يتبع عنه زيادة المصروفات للمدرسة التي يذهبونها ومن جهة أخرى إلى تقرير عدد دور ثان لامتحان شهادة الدراسة الثانوية وإلى السماح لتلاميذ السنة الرابعة الابتدائية بدخول امتحان شهادة الدراسة الابتدائية مما يتبع عنه زيادة الرسوم التي تحصلها الوزارة ويتظمن أن يصل مجموع الزيادة إلى ١٠٣,٠٠٠ ج ٠ (١٠,٠٠٠ ج ٠ للمصروفات و ٩٣,٠٠٠ ج ٠ لرسم الاستضافات) .

٢ - إيرادات أملاك المدارس الأهلية والكاثوليك ويرجع سبب الزيادة فيها إلى مقدار ما حصل فعلا في العام الماضي وإلى انتهاء استهلاك نفقات إنشاء الدور الثالث فوق الرعين البحري والقبلي بالبنية الخضراء وتقدر هذه الزيادة في مجموعها بمبلغ ١٩,٤٧٥ ج ٠

٣ - مبيطات الورش وسبب الزيادة فيها وقدرها ٢٥٠ ج ٠ كثرة التوصيات للأفراد والهيئات على أثر المرض الصناعي الذي أقيم في العام الماضي .

٤ - أمانة مجلس يدي الاسكندرية وسبب زيادتها ٤٠٠ ج ٠ هو قبول الوزارة أن تدير وتشرف على مدارس التعليم الإلزامي فيها .

هذا وما زالت وزارة الأوقاف مصرعة على عدم دفع مبلغ ٣٤٨٠ ج ٠ قيمة ما يجب أن ترده إلى وزارة المعارف التي تتفق هذا المبلغ على كآتيب الأوقاف الخالصة عليها .

وهذه اللجنة تشاور لجنة المالية بمجلس النواب فيما ذكرته في تقريرها في هذا الصدد من أنها لا تهمهم معنى تأخير الفصل في نزاع بين وزاريين من مصلحة العمل بجلاء الحالة بالنسبة لكل منهما .

ويظهر مما ذكرنا قديلا أن مجموع المقدر لمصروفات هذه الوزارة سواء المددرة في ميزانيتها أو المددرة في ميزانيات مصالح أخرى يبلغ ٩٣,٣٧٥ ج ٠ وتكون نسبة الإيرادات الواردة ذكرها قبلا هي ٢٥ ٪ من تلك المصروفات وإن ما تحصله خزنة الدولة في أمر التعليم في السنة المقبلة هو مبلغ ٢١,٥٥٥ ج ٠ م .

على من تقرر اللجنة ما يأتي :

٣٦ - ويأتى على جنح ما تقدم تكون البالغ الواجب احتياجه لهذه الوزارة  
على كالاتي وقد أقرها مجلس النواب :

جنح

١٦٤٣٦٩٨ باب ١ - مايات وأجروميتات .

٨١١٩٨٦ ٢ - مصاريف عمومية .

٢٠٧٥٢٠ ٣ - أعمال جديدة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما جاء بتقرير اللجنة وهل الاعتناء  
المقدر لباب ١ (مايات وأجروميتات) وقدره ١٦٤٣٦٩٨ جنحيا ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتناء المقدر لهذا الباب وقدره  
١٦٤٣٦٩٨ جنحيا .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتناء المقدر لباب ٢ (مصاريف  
عمومية) وقدره ٨١١٩٨٦ جنحيا ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتناء المقدر لهذا الباب وقدره  
٨١١٩٨٦ جنحيا .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتناء المقدر لباب ٣ (أعمال  
جديدة) وقدره ٢٠٧٥٢٠ جنحيا ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتناء المقدر لهذا الباب وقدره  
٢٠٧٥٢٠ جنحيا .

( ٥ ) قرار المجلس بإدراج مشروع القانون الخاص بتعديل ترتيب اختصاص  
مجلس عمومي للأعيان الأفراد كمن يتبدل أعمال جلسة اليوم . ونظرة بصفة  
مستعجلة - قرار مشروع القانون المذكور .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن تنظر الآن في تقرير لجنة الحفانية  
من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل مشروع القانون الذي  
أقره من قبل مجلس الشيوخ لتعديل لأمانة ترتيب اختصاص مجلس عمومي  
للأعيان الأفراد كمن يتبدل أعمال جلسة اليوم . وإن كان غير وارد في جدول أعمال  
جلسة اليوم ؟

( موافقة ) .

على كتاب اللجنة من مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب البعثة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لعلكم مع هذا تقرير لجنة الحفانية من مشروع القانون  
الوارد من مجلس النواب بتعديل مشروع القانون الذي أقره مجلس الشيوخ

اتقانية دون مراعاة هذا البرنامج الذي ينبغي أن يراعى فيه ( أولا ) مقصد  
البلاد على القيام بتفقات التعليم ( ثانيا ) حاجة البلاد إلى كل نوع من أنواع  
التعليم ، والنسبة التي يجب أن توجد بين كل نوع من تلك الأنواع . فهذا  
كله يتطلب وضع برنامج عام لتشر التعليم . وقد مهنت الوزارة لوضعه بأن  
طلبت من مصلحة الاحصاء أن تذكر في بياناتها بيانا خاصا بمدد حلة  
الشهادات والمهن التي يزاولونها . والقرص من ذلك هو معرفة عدد الماطلين  
من حلة الشهادات ، وأنواع المدارس التي يمكن أن يتوسع فيها ، وعند وصول هذه  
البيانات يمكن لو زارة المعارف أن تضع هذا البرنامج لا إنشاء مدرسة ابتدائية  
في الباط أو في مركز حضرة العضو المحترم ، بل لانشاء جميع المدارس على  
اختلافها وتعدد النسبة التي يجب أن توجد بينها .

( حضر صاحبها المحال مثنان محرم باشا وزير الأشغال العمومية ومحمد  
نجيب الغزالي باشا وزير الأوقاف ) .

حضرة الشيخ إبراهيم يوسف صفا الله - مدينة يور سعيد مجازة على  
سواها من مدن القطر بحكم مركزها الجغرافي . ولها شأن يذكر في حالة مصر  
الصومية السائدة والأدبية . وعلى الأخص السياسية . وذلك بحكم اتصالها  
على الدوام ببرجال المملوك الشرق والغرب . ومن بين أهلها المسؤولون ،  
وأرباب الرأي ، وأصحاب المصالح . فذلك يكون من الواجب للمصر أن  
تكون هذه المدينة على أحسن صورة تتناسب مع تميّزنا الاستقلالية وأولى  
حاجتنا وجود مدرسة ثانوية بها . فقد بلغ عددها ١٠٥٠٠ أي زيادة  
أربعة ملايين ألفا في عشر السنين الماضية . وتخرج من مدارسها الابتدائية  
في العام الماضي ما يقرب من مائة تلميذ هذا من تخرجوا في مدارس الأجانب  
لعدم وجود مدارس أميرية تسمي لتعليمهم . فذلك أرجو من معالي الوزير  
أن ينظر هذه المدينة بين خاصة وأن يعتد بإنشاء هذه المدرسة في العمدة  
المقبلة . ولا يخفى من الحالة السائدة فأن القطر جميعه يندى المدارس  
الثانوية . ومدينة يور سعيد من أحسن البلاد النافعة لتربية الطلبة .

معالي على التمسى باشا ( وزير المعارف ) - أنا لا أستطيع أن أمد  
حضرة العضو المحترم بأن أنظر إلى هذه المسألة بين خاصة خشية احتياج  
المجلس من حضرات الأعضاء ، لأن كل واحد من حضراتهم سيطلب أن أنظر  
إلى ما يطلبه بين خاصة . وكل ما أمد به حضرة العضو هو أن أبحث جميع  
المسائل بين خاصة ومن بينها تلك المسألة .

( انصرف معالي على التمسى باشا وزير المعارف ) .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - حضرات الزلاء : الآن وقد رفنا  
من بحث ميزانية وزارة المعارف . ووقفتم حضراتكم على ما فيها من سداد  
الرأي وحسن الإدارة أرجو أن تسمحوا لي بكلمة شكر ....

أصوات : اللجنة نفسها شكرت الوزارة .

الرئيس - أرجو مراعاة النظام . حضرة العضو يريد أن يلقى كلمة شكر  
لمعالي وزير المعارف .

سعادة محمد صادق باشا - كلنا نشكر معالي الوزير . وقد انتبنا من ذلك .

( تصفيق ) .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - انذ جميعكم تشاركوني في هذا الشكر .

وقد ورد المشروع المذكور من مجلس النواب الى مجلس الشيوخ فقرر بجلسته ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٧ احواله الى لجنة الحفائية لنظره بطريق الاستجواب. وقد اجتمعت اللجنة في اليوم نفسه وبعد المناقشة وافقت بالإجماع على مشروع القانون الوارد من مجلس النواب ٢٤

رئيس لجنة الحفائية  
عمود بسيوني

على مشروع القانون المذكور للمرة الأولى وهذا نصه :  
نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى - أثنى القانون نمرة ٨ لسنة ١٩٠٨ والقانون نمرة ٣ لسنة ١٩١٢

المادة الثانية - تصبح المواد الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة عشرة والسابعة عشرة والثانية والعشرون والثامنة والعشرون من الأمر العالي الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ رقم ٣ كاف :

مادة ٢ - يتركب المجلس المذكور من اثني عشر عضواً واثني عشر نائبا يمينون بالاقتراع في جمعية عمومية يكون عدد أعضائها مائة وثمانين بالأقل وتنتدب تحت رئاسة حضرة البطريرك .

مادة ٣ - تتولى رئاسة المجلس حضرة البطريرك .

مادة ٤ - يتعين أحد أعضاء المجلس وكلا الرئيس يقوم مقامه عند غيابهما أو حدوث عجزه في غمض من غمض الحضور ويكون تعيين الوكيل المذكور بالاقتراع بمعرفة أعضاء ونواب المجلس بأنضمامهم مع حضرة البطريرك في أول الجلسة بأغلبية الآراء أغلبية مطلقة .

مادة ٨ - يختص المجلس المذكور بالنظر في جميع ما يتعلق بالأوقاف الخيرية التابعة للأوقاف عموماً وكذلك ما يتعلق بمدايرهم وكنايسهم وطرارهم ومطبخهم وكافة المواد المعتاد نظرها بالبطريركخانه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ألفت نظر حضراتكم أن أتم وقع خطأ تآمري في الفقرة الخامسة من المادة الثانية في كلمة "ملاكاً" وقاف عموداً وصحاً "اللائق" عموداً . ووقع هذا الخطأ التآمري في مجلس النواب . وقد ورد منه كتاب بتاريخ ٢٨ الجاري يصحح به هذا الخطأ . وهذا نصه :

حضرة صاحب النوبة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بإخباركم أن وقع خطأ مطبعي في كلمة "للاوقاف" الواردة في مشروع القانون الخاص بتعديل وترتيب اختصاصات مجلس عمومى لللائق الأثوذكس بمضبطة اللجنة الثالثة والفقان الصفحة ٢٠ العمود الثاني السطر السابع وصحاً "للايقاط" . وقد استدرك هذا الخطأ وصحح بجلسته ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٧ وأصبحت الفقرة هكذا .

لتعديل لأتمه ترتيب واختصاص المجلس الملى للايقاط الأثوذكس راجياً التكرم بمرضه على المجلس .

وقد اتفقت اللجنة حضرة الشيخ حسن عبد القادر ليكون مقرراً لها في ذلك أمام المجلس .

وتفضلوا دونكم بقبول عظيم احترامى ٢٤

رئيس لجنة الحفائية  
عمود بسيوني

على من يقرر اللجنة ما يأتي :

تقرر اللجنة عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل مشروع القانون الذى أقره مجلس الشيوخ لتعديل لأتمه ترتيب واختصاص المجلس الملى للايقاط الأثوذكس وهو المشروع الذى قرر المجلس بجلسته ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٧ احواله الى لجنة الحفائية لنظره بطريق الاستجواب فظنرة اللجنة بجلستها التى عقدت في اليوم نفسه .

بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٢٧ قرر مجلس الشيوخ الموافقة على مشروع القانون المقدم من حضرة الدكتور سوريال جريس سوريال أفندي لتعديل لأتمه ترتيب واختصاص المجلس الملى للايقاط الأثوذكس وكان هذا المشروع مكوناً من ثلاث مواد نص من المادة الأولى منها على الفاء القانون رقم ٨ لسنة ١٩٠٨ والقانون رقم ٣ لسنة ١٩١٢ وبهاء من المادة الثانية منه أن يبادر العمل بالأتمه الصادر بها الأمر العالي في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ رقم ٣ مادام ما يتعارض من أحكامها مع أحكام المرسوم بقانون الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بترتيب المجالس الحسية .

وقد عرض مشروع القانون المذكور على لجنة الحفائية بمجلس النواب فارتبته على اقتراح حضرة صاحب المال وزير الحفائية أن يتضمن مشروع القانون النصوص التى ستحل النصوص الملغاة لأنها قد كانت ألغيت بصور قانونى سنة ١٩٠٨ وسنة ١٩١٢ .

فلأجل أن يعود العمل بها يجب أن يتضمن التشريع الجديد نصوصاً كاملة ومن أجل ذلك وضعت مشروع القانون الوارد في نهاية هذا التقرير وقد أقره مجلس النواب .

وقد رأت لجنة الحفائية بمجلس النواب أيضاً أن لأتمه سنة ١٨٨٣ لم تحسن على الطريقة التى يتبع بها أعضاء المجلس الملى ولا على من يجوز لهم الاشتراك في الاقتراع ورأت أن تتحقق المل وقتاً لأتمه بالاقتراع فى وضعها المجلس الملى ووافق عليها وزير الداخلية بقراره الصادر في ٢٥ أغسطس سنة ١٩١٧ الى أن يضع المجلس الملى لأتمه جديدة بالشروط والقواعد التى رآها لاقتراح أعضاء المجلس الملى العام والمجالس الفرعية التابعة له . ويصدق عليها قنونا ومن أجل هذا أضافت مادة جديدة هى المادة الثالثة في المشروع المقدم ذكره وقد أقرها مجلس النواب على ذلك وزاد فقرة على المادة الثالثة المذكورة مقتضاه أن المجلس يجب عليه أن يراعى عند النظر في حسابات الأوقاف تنفيذ شروط الواقفين وهذا لا يتحقق عموداً في المادة الثامنة من لأتمه سنة ١٨٨٣ التى تنهى العمل بها .

مادة ٨ - ينص المجلس المذكور بالنظر في جميع ما يتعلق بالأوقاف "التيرية التابعة للأوقاف عموماً وكذا ما يتعلق بمدارسهم وكثافتهم وقرائهم" ومطبتهم وكافة المواد المتناظرة بالبريكانة .

وتفضلوا دونكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب  
حه : . مصطفى الحساس

تل من مشروع القانون المذكور ما يأتي وهذا نصه :

مادة ١٩ - من وظائف المجلس المذكور أيضاً النظر فيما يحصل بين أبناء الأمة من الدواوي المتعلقة بالأحوال الشخصية الواقعة أرواها بكتاب الأحوال الشخصية الذي صادر نشره في قوانين المحاكم المختلطة فيما عدا ما هو من اختصاص المجالس الحسبية يقتضى المرسوم بقانون الصادر بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بترتيب المجالس الحسبية . أما مسائل الموارث لا تنتظر الا باضاق جميع أول الشأن فيها ويجوز له أن يشترك مع المجلس الرواقي (المذكور في المادة الآتية) ثم في الدواوي المتعلقة بالأحوال الشخصية التي يرى له لزوم انضمام الاكايوس فيها، وعليه أيضاً ملاحظة قيد الوصايا بالسجل المعد لها بالبريكانة ولكن تكون متبرية ومعمولا بها يلزم العلم على ما يسجل منها يتم المجلس .

مادة ١٧ - يتخبط بمعرفة حضرة البطريرك باتحاده مع المجلس أرمية من الاكايوس للنظر في الأمور الدينية تحت رئاسة البطريرك أو رئاسة من ينتدبه لينوب عنه في حالة غيابه والفصل في الدواوي التي تتقدم على الاكايوس بحسب قانون الكنيسة .

مادة ٢٢ - تعقد جلسات المجلس في كل خمسة شهور مرة إما اذا طرأ أمر مهم في أثناء هذه المدة يستوجب عقد جلسة غير اعتيادية يجوز للرئيس أن يطلب انعقادها وكذلك اذا رأى حاجة من الأعضاء أو النواب لزوم عقد المجلس لمرض مسألة ضرورية عليه يجوز لهم أن يطلبوا عقده من الرئيس أو الوكيل وعلى من يطلب منه ذلك منهما أن يعيب الطلب .

مادة ٢٩ - أحكام المجلس التي تصدر منه في دائرة اختصاصاته الموضحة بهذه اللائحة سواء كانت بإعطاء الآراء أو بأغلبية يكون تنفيذها بمعرفة الرئيس أو وكيله في حالة غيابه أو حدوث حذر له .

المادة الثالثة - على المجلس أن يراعى عند النظر في حسابات الأوقاف تنفيذ شروط الواقفين .

وعلى المجلس أن يضع لائحة داخلية بنظام أعماله ويرضها على الحكومة لتتصدق عليها ولذلك يجب عليه أن يرض على الحكومة الشروط والقواعد التي يضعها لنظام انتخاب المجلس العام والمجالس الفرعية .

وإن أن تصدر اللائحة المذكورة يسجل مؤقتاً للائحة الانتخاب التي وافق عليها وزير الداخلية بقراره الصادر في ٢٥ أغسطس سنة ١٩١٧ والمفوضة للوائح العصرية بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٧ في المصدرة ٧٩ .

المادة الرابعة - على وزيرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أما إن يصح هذا القانون بنجام الدولة وأن يفشر في الجريدة الرسمية كقانون من قوانين الدولة .

معدو.....

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

موافقة .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ  
تليت المادة الأولى من مشروع هذا القانون وهذا نصها :  
نحن غواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى - ألقى القانون نغرة ٨ لسنة ١٩٠٨ والقانون نغرة ٣ لسنة ١٩١٢

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الأولى من مشروع هذا القانون .

تليت المادة الثانية من مشروع هذا القانون وهذا نصها :

المادة الثانية - تصبح المواد الثانية والثالثة والرابعة والثامنة والسادسة عشرة والسابعة عشرة والثانية والعشرون والثامنة والعشرون من الأخر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٢ رقم ٣ كما يأتي :

مادة ٢ - يتركب المجلس المذكور من اثني عشر عضواً واثني عشر نائباً يميئون بالانتخاب في جمعية عمومية يكون عدد أعضائها مائة وخمسين بالأقل وتتحدد تحت رئاسة حضرة البطريرك .

مادة ٣ - يتولى رئاسة المجلس حضرة البطريرك .

مادة ٤ - يمين أحد أعضاء المجلس وكلاً للرئيس يقوم مقامه عند غيابه أو حدوث حذر له يمينه من الحضور ويكون تعيين الوكيل المذكور بالانتخاب بمعرفة أعضاء ونواب المجلس باضامهم مع حضرة البطريرك في أول الجلسة بأغلبية الآراء أغلبية مطلقة .

مادة ٨ - ينص المجلس المذكور بالنظر في جميع ما يتعلق بالأوقاف التيرية التابعة للأوقاف عموماً وكذا ما يتعلق بمدارسهم وكثافتهم وقرائهم ومطبتهم وكافة المواد المتناظرة بالبريكانة .

كملت المادة الرابعة وهذا نصها :

المادة الرابعة - على وزيرى الداخلية والخارجية تنفيذ هذا القانون ويكمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

فأمر بأن يصح هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية كقانون من قوانين الدولة .

صدرت .....

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الرابعة من مشروع هذا القانون .

هل توافقون حضراتكم على قراءة مشروع هذا القانون لمرّة الثالثة هذه الليلة بعد أن قرأتم ظهره بصفة مستتبلة ؟

( موافقة ) .

حضرة الشيخ عمو دياب جليل - هل أعضاء هذا المجلس أربعة وعشرون عضواً أو اثنا عشر عضواً ؟

الدكتور سويل جريس سويل الخندى - المجلس سيكون من اثني عشر عضواً أصليين وهناك منهم على سبيل الاحتياط .

على مشروع هذا القانون لمرّة الثالثة وهذا نصه :

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

المادة الأولى - ألغى القانون مرّة ٨ لسنة ١٩٠٨ والقانون مرّة ٣ لسنة ١٩١٢

المادة الثانية - تصبح المواد الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة عشرة والسابعة عشرة والثانية والعشرون والثامنة والعشرون من الأمر السالى الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ رقم ٣ كما يأتى :

مادة ٢ - يتركب المجلس المذكور من اثني عشر عضواً واثني عشر نائباً ينتخبون بالاقتخاب في جمعية عمومية يكون عدد أعضائها مائة وخمسين لأقل ويستمد تحت رئاسة حضرة البطريرك .

مادة ٣ - يتولى رئاسة المجلس حضرة البطريرك .

مادة ٤ - يمين أحد أعضاء المجلس ويكفل الرئيس يقوم مقامه عند غيابيه أو حدوث عذر له يمينه من الحضور ويكون تعيين الوكيل المذكور بالاقتخاب بمرقة أعضاء ونواب المجلس بأنضامهم مع حضرة البطريرك في أول الجلسة بأغلبية الآراء أصلية مطلقة .

مادة ١٦ - من وظائف المجلس المذكور أيضاً النظر فيما يحصل بين إنشاء الملة من الدمارى المتلفة بالأحوال الشخصية الواقعة أوضاعها بكتاب الأحوال الشخصية الذى صار نشره مع قوانين الحاكم المتلفة فيها ما هو من اختصاص المجالس الحسية بمقتضى المرسوم بقانون الصادر بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بترتيب المجالس الحسية . أما مسائل الموارث لانتظار الأبحاث في جميع أول الشأن فيها ويحوز له أن يشترك مع المجلس الرومانى ( المذكور في المادة الآتية ) ثم في الدمارى المتلفة بالأحوال الشخصية التى يرى له لزوم انضمام الاكليروس فيها ، وعليه أيضاً ملاحظة قيد الوصايا بالسجل المسد لما بالبريكاف ولكن تكون مستبنة ومعمولا بالجزم الختم على ما يسجل منها بمجلس .

مادة ١٧ - ينتخب بمرقة حضرة البطريرك بإجماعه مع المجلس أربعة من الاكليروس للنظر في الأمور الدينية تحت رئاسة البطريرك أو رئاسة من يتدبه ليؤبى عنه في حالة غيابه والفصل في الدمارى التى تستدّم على الاكليروس بحسب قانون الكنيسة .

مادة ٢٢ - تعدد جلسات المجلس في كل خمسة عشر يوماً مرة إذا طرأ أمر مهم في أثناء هذه المدة يستوجب عقد جلسة غير اعتيادية يجوز للرئيس أن يطلب انعقادها وكذلك إذا رأى حاجة من الأعضاء أو النواب لزوم عقد المجلس لعرض مسألة ضرورية عليه يجوز له أن يطلبوا عقد من الرئيس أو الوكيل وعلى من يطلب منه ذلك حينما أن يوجب الطلب .

مادة ٢٩ - أحكام المجلس التى تصدر منه في دائرة اختصاصاته الموضحة بهذه اللائحة سواء كانت بإجماع الآراء أو بالأغلبية يكون تنفيذها بمرقة الرئيس أو وكيله في حالة غيابه أو حدوث عذر له .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الثانية من مشروع هذا القانون .

كملت المادة الثالثة وهذا نصها :

المادة الثالثة - على المجلس أن يراعى عند النظر في حسابات الأوقاف تنفيذ شروط الواقفين .

وعلى المجلس أن يضع لائحة داخلية بنظام أعماله ويعرض على الحكومة لتتصدق عليها وكذلك يجب عليه أن يعرض على الحكومة الشروط والقواعد التى يرضاها لنظام انتخاب المجلس العام والمجالس الفرعية .

والى أن تصدر اللائحة المذكورة يعمل مؤقتاً باللائحة الانتخاب التى وافق عليها وزير الداخلية بقراره الصادر فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩١٧ والمنشورة بالوقائع المصرية بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٧ بالمرقة مرّة ٧٦

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الثالثة من مشروع هذا القانون .

معالي محمد شقيق باشا - أتى أخشى أن يتصرف حضرات الأعضاء عقب إعطاء أصواتهم على هذا القانون مباشرة. فأرجو قبل أخذ الأصوات ، ونحن جميعاً حاضرون أن يقرر المجلس أن تكون الجلسة المقبلة في يوم السبت القادم .

أصوات : موافقون .

أصوات : لا .

الرئيس - هلست من مساعدة مقرر لجنة المالية أن معالي وزير المواصلات مسافراً ولا يستطيع الحضور إلا يوم الاثنين القادم . ووجوده ضروري إنشاء نظرميزانية وزارة المواصلات وفوق هذا فإن لجنة المالية لم تصد تقريراً خلاف تقريرها من ميزانية هذه الوزارة .

سعادة عمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - أن تقرير اللجنة من ميزانية وزارة المواصلات مطبوع وموزع على حضرات الأعضاء ويستغرق النظر فيه يومين . وتقريرها من ميزانية وزارة الخارجية يبدى في أقرب وقت بحيث يمكن توزيعه على حضراتكم صباح يوم الأحد القادم والجنة ليست مقصرة . وأمر بتحديد الجلسات ، وكرول المجلس .

الرئيس - الموافق من حضراتكم على أن تكون الجلسة المقبلة يوم السبت القادم بتفضل بالوقوف .

(وقفت أقلية) .

الرئيس - الموافق من حضراتكم على أن تكون الجلسة المقبلة يوم الأحد القادم بتفضل بالوقوف .

(وقفت أقلية) .

الرئيس - أذن تكون الجلسة المقبلة يوم الاثنين القادم للاستقرار في نظر ميزانية الدولة .

أخذ الرأي على مشروع القانون الخاص بتعديل وترتيب اختصاصات مجلس عمومي للأقطار الأربعة كس ابتداء باسم حضرة حسن أحمد العديسي بك الذي أسفرت عنه القرعة . فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين ومعه ٦٩ عضواً (١) .

رفعت الجلسة الساعة الثالثة مساء بموافقة المجلس على أن يعود الاستعداد يوم الاثنين المقبل ٥ المحرم سنة ١٣٤٦ الموافق ٤ يولي سنة ١٩٢٧ للساعة الخامسة مساء .

مادة ٨ - يختص المجلس المذكور بالنظر في جميع ما يتعلق بالأوقاف الخيرية التابعة للأقطار عموماً وكل ما يتعلق بمدارسهم وكثائبهم وقرائهم ومطبخهم وكافة المواد المتدا تظراً بالبطر بكثانة .

مادة ١٦ - من وظائف المجلس المذكور أيضاً النظر فيما يحصل بين أبناء الملة من البدوى المتلفة بالأحوال الشخصية الواضحة أو أوضاعها بتكاثب الأحوال الشخصية الذي صار نشره مع قوانين الحاكم المختطة فيما عدا ما هو من اختصاص المجالس المحلية بمقتضى المرسوم بقانون الصادر بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بترتيب المجالس المحلية . إنما مسائل الموارد لا تنظر إلا باعقاب جميع أولى الشأن فيها ويحظر له أن يشترك مع المجلس الروحاني (المذكور في المادة الآتية) ثم في البدوى المتلفة بالأحوال الشخصية التي يرى له لزوم انضمام الكلاويين فيها ، وطليه أيضاً ملاحظة قيد الرعايا بالسجل المدعاه بالبطر بكثانة . ولكن تكون مستعينة ومعمولاً بها يترجم الخبر على ما يسجل منها بفتح المجلس .

مادة ١٧ - يتشعب بمعرفة حضرة البطريرك بالتمهاده مع المجلس أربعة من الكلاويين للنظر في الأمور الدينية تحت رئاسة البطريرك أو رئاسة من يتدبه لينوب عنه في حالة غيابه والفصل في البدوى التي تستدعي على الكلاويين بمقتضى قانون الكنيسة .

مادة ٢٢ - تعدد جلسات المجلس في كل خمسة عشر يوماً مرة إنما إذا طرأ أمر مهم في أثناء هذه المدة يسوجب عقد جلسة غير اعتيادية يجوز للرئيس أن يطلب انعقادها وكذلك إذا رأى خمسة من الأعضاء أو النواب لزوم عقد المجلس لمرض مسألة ضرورية عليه يجوز لهم أن يطلبوا عقد من الرئيس أو الوكيل وعلى من يطلب منه ذلك منها أن يعيب الطلب .

مادة ٢٩ - أحكام المجلس التي تصدر منه في دائرة اختصاصاته الموضحة بهذه اللائحة سواء كانت بالتمهاده الآراء أو بالأقلية يكون تنفيذها بمعرفة الرئيس أو وكيله وبشكله غاية أو حدوث عدله .

المادة الثالثة - على المجلس أن يراعى عند النظر في حسابات الأوقاف تنفيذ شروط الواضحين .

وعلى المجلس أن يضع لائحة داخلية بنظام أعماله ويعرضها على الحكومة للتصديق عليها وكذلك يصيب عليه أن يرضى على الحكومة الشروط والقواعد التي يضعها لنظام انتخاب المجلس العام والمجالس الفرعية .

والى أن تصدر اللائحة المذكورة يعمل مؤقتاً باللائحة الانتخاب التي وافق عليها وزير الداخلية بقراره الصادر في ٢٥ أغسطس سنة ١٩١٧ والمتشورة بالوقائع المصرية بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٧ بالعدد ٧٦

المادة الرابعة - على وزيرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون ويجعل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يعمم هذا القانون بخاتم الدولة وأولى أن ينشر في الجريدة الرسمية كقوانين من قوانين الدولة .

## ملحق رقم ١

أسماء حضرات الأعضاء الذين واقفوا على مشروع قانون عقد امتحانات المدارس على دورين في هذا العام

(١) حضرة الشيخ متولى عمر حمادى	(٢٨) دولة يوسف وعبد باشا	(٥٥) حضرة رزق شحان شمعى بك
(٢) » عبد أحمد الشريف بك	(٢٩) حضرة إبراهيم الطاهرى بك	(٥٦) » سعد مكرم بك
(٣) » سعادة عبد الفلاطون باشا	(٣٠) » الشيخ إبراهيم بسوى الخطيب	(٥٧) » سعيد قهى الروى بك
(٤) » عبد الحفى الطرزى باشا	(٣١) » إبراهيم حلم مهنا افندى	(٥٨) » سمعان غبريال القمص بك
(٥) » حضرة عبد جعفر افندى	(٣٢) » إبراهيم سيد أحمد بك	(٥٩) » الدكتور سر بال بوجس مور بال امدى
(٦) » مصالى عبد شفيق باشا	(٣٣) » الشيخ إبراهيم عبد الحيد نوار	(٦٠) » شعبان السيد مؤمن بك
(٧) » سعادة عبد صدق باشا	(٣٤) » إبراهيم فرج أبو الجناى بك	(٦١) » سعادة صليب فلديوس باشا
(٨) » حضرة عبد عبد الطيف افندى	(٣٥) » إبراهيم نور الدين بك	(٦٢) » حضرة الشيخ طه حسين
(٩) » عبد على الجزار بك	(٣٦) » الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله	(٦٣) » عبد الحكيم أحمد عبد عبد الفتاح بك
(١٠) » عبد عوض جبريل افندى	(٣٧) » سعادة أحمد الشريفى باشا	(٦٤) » عبد الرحمن الموم بك
(١١) » عبد قصى يكن بك	(٣٨) » معالى أحمد على باشا	(٦٥) » عبد الرحيم محمد مهنا افندى
(١٢) » سعادة اللواء عبد كامل باشا	(٣٩) » حضرة أحمد حميد أبو منيت بك	(٦٦) » عبد العزيز وضوان بك
(١٣) » حضرة عبد الحفى ططاوى ططاوى افندى	(٤٠) » سعادة أحمد شوق بك	(٦٧) » عبد الفتاح اللوزى بك
(١٤) » سعادة عبد عبد باشا	(٤١) » أحمد عبد بك	(٦٨) » عبد الفتاح رجاى افندى
(١٥) » حضرة عبد محمود بك	(٤٢) » سعادة أحمد على باشا	(٦٩) » عبد الله سليمان أباطه بك
(١٦) » سعادة عبد منازى باشا	(٤٣) » حضرة أحمد مصطفى بك	(٧٠) » الشيخ عزب البشى
(١٧) » حضرة محمود أبو النصر بك	(٤٤) » فضيلة الشيخ أحمد نصر	(٧١) » عقل عبد بك
(١٨) » سعادة محمود شكرى باشا	(٤٥) » حضرة السيد عبد الرحمن بك	(٧٢) » على اسماعيل بك
(١٩) » حضرة محمود على مهنا بك	(٤٦) » الشيخ الشافى أبو ولفية	(٧٣) » على بسوى بك
(٢٠) » سعادة اللواء محمود فؤاد باشا	(٤٧) » سعادة أمين سامى باشا	(٧٤) » الشيخ على رمضان الطوبجى
(٢١) » حضرة مرسى وذر بك	(٤٨) » سعادة بولس حنا باشا	(٧٥) » على عبد الرازق بك
(٢٢) » سعادة محمود رشاد باشا	(٤٩) » حضرة حسن أحمد العدينى بك	(٧٦) » سعادة اللواء على فهى باشا
(٢٣) » القريق موسى فؤاد باشا	(٥٠) » حسن رشوان حمادى همام بك	(٧٧) » حضرة الشيخ على عبد مروان
(٢٤) » ميشيل أيوب باشا	(٥١) » خصين عبد الفتار بك	(٧٨) » عوض صريان المهدي بك
(٢٥) » حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل	(٥٢) » سعادة اللواء حسين خيرى باشا	(٧٩) » نائة الأناى لوكاس
(٢٦) » حضرة يوسف بشوون بك	(٥٣) » اللواء حسين شريف باشا	(٨٠) » حضرة محمود بسوى افندى
(٢٧) » سعادة يوسف ططاوى باشا	(٥٤) » حضرة رابع عطيه بك	

غير المواقف على المشروع

(١) حضرة الشيخ حسن عبد القادر

## ملحق رقم ٢

وزارة المعارف العمومية  
ادارة الحسابات والميزانية

ادخال بعض تعديلات على ميزانية الوزارة سنة ١٩٢٧-١٩٢٨

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أخبر دولتي بأن طرورا طارئة اضطرت الوزارة الى أن تطلب الى وزارة المالية الموافقة على ادخال بعض تعديلات على ميزانية المعارف لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ بمطالبا الموجه في ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٧ فألادت بكتابها رقم ١/٢٧/٣١ بتاريخ ١٠/٥/١٩٢٧ بأنها ترى أن تقدم وزارة المعارف العمومية الى مجلس النواب لدى بحثه مشروع الميزانية بطلب التعديلات المشار اليها بعد غيرة دولتي في ذلك .

وتتلخص هذه التعديلات فيما يأتي :

أولا - سبق أن أدرجت الوزارة ميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ مبلغ ١٤٨١٣ ج.م. تقسم التخصص بمدرسة القضاء الشرعي، غير أن مجلس النواب قرر جلسته المنعقدة في ١١ أبريل سنة ١٩٢٧ إلغاء القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٣ والمرسوم بقانون الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ المعلن لبعض أحكام القانون رقم ٣٤ سالف الذكر ووضع نظاما جديدا لمدرسة القضاء الشرعي يقضي بإلغاء قسم التخصص والاستعانة عنه بالقسم العالي بشرائط منها ضرورة حصول طلاب الالتحاق به على شهادة الدراسة الثانوية للمدرسة التجريبية. وبلغ قراره هذا الى مجلس الشيوخ بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٢٧، ولما كان مشروع ميزانية المعارف لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ سبق أن قدم قبل هذا القرار فقد عملت الوزارة التعديل الذي يقضي بهذا المشروع فوضعت ميزانية للقسم العالي بمدرسة القضاء الشرعي مع السكن الثانية والثالثة بحسم التخصص وهما اللتان ستفيان تدريجا ليعمل عليهما سنا القسم العالي . وتقدر نفقات هذه المدرسة بمبلغ ١١٧٤٠ ج.م. على حسب البيان المرفق لهذا كما وضعت ميزانية لمصرفات تجهيزات دار العلوم والقضاء الشرعي بلغت ١٢١٩٠ ج.م. موصفة مرفقاتها بالكشف المرفق لهذا .

ثانيا - سبق أن اقترحت الوزارة ميزانية ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ادراج مبلغ ١٧١٧١ ج.م. بند (٢١) نشر التعليم العام لانشاء مدرسة ثانوية فيها وذلك بعد الاتفاق مع مجلس مديرية القليوبية على ايجاد المكان اللازم لها غير أن المجلس قرر جلسته المنعقدة في يوم الاثنين الموافق ١٤ مارس سنة ١٩٢٧ تأجيل مشروع انشاء المدرسة الثانوية .

وفي ١٠ أبريل سنة ١٩٢٧ وصل الى الوزارة خطاب من حضرة رئيس المجلس يفيد بأن المجلس أعاد النظر في موضوع انشاء المدرسة الثانوية فيها

ودأى " أن الموائع التي اقترحت في سبيل انجاز المشروع قد زالت بومد وزارة المعارف بفتح المدرسة الثانوية في العام المقبل ملحقة في بناء المدرسة الابتدائية الأميرية حتى يمد مكان للمدرسة الابتدائية تنقل اليه وتصبح المدرسة الابتدائية مدرسة ثانوية " .

وقرر بإجماع الآراء في جلسة ٣٠ مارس سنة ١٩٢٧ الموافقة على انشاء مدرسة ابتدائية على الأرض التي تبرع بها حضرة صاحب السمو الأميران محمد جمال الدين وأحمد جلال الدين وتخصيص مبلغ ٢٠٠٠٠ ج.م. لهذا العمل لقرار المجلس الصادر بجلسته ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٧ تصرف من وفورات المجلس " .

ولذا قد رأت الوزارة أن تكتفي بإنشاء أربعة فصول للسنة الأولى الثانوية وإحالتها بمدرسة بها الابتدائية الأميرية حتى يتم البناء الذي تمهد بأعماله مجلس المديرية في عام ١٩٢٨، وتقدر نفقات السنة الأولى بمبلغ ٥٠٠ ج.م. على حسب البيان المرفق لهذا . ويمكن أن يخصص الموقف الذي نحن بصدده في الجدول الآتي :

التنوع	الاعتدال	الاعتدال	الفرع
تجهيزات دار العلوم ...	١٢١٩٠ ج.م.	ج.م.	
أربعة فصول ثانوية فيها	٥٠٥٤ ج.م.	ج.م.	مدرسة بها الثانوية
القسم العالي وسنا التخصص	...	...	
بالقضاء الشرعي ...	١١٧٤٠ ج.م.	١٤٨١٣ ج.م.	قسم التخصص بالقضاء الشرعي
الجلية ...	٢٨٩٨٤ ج.م.	٣١٩٨٤ ج.م.	
وفر ...	٣٠٠٠ ج.م.	...	

ومن هذا الجدول يتبين أن الاعتدالات التي كانت مطلوبة بميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ المدرسة بها الثانوية ولقسم التخصص بالقضاء الشرعي تبلغ ٣١٩٨٤ ج.م. وأن ميزانية الأقسام التي ستمل عليها ٢٨٩٨٤ ج.م. أي أن هناك وفرا يبلغ ٣٠٠٠ ج.م. ترى الوزارة ضمها الى بند ١٨ لنشر الفنون الجميلة وتجميعها رغبة منها في نهوض هذه الفنون على يد اللجنة التي تالفت حديثا لهذا الغرض " .

ثالثا - في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٧ صدر مرسوم ملكي بإنشاء لجنة لفنون الجميلة . والخلقة تدعى الى تعيين مقنن في أجهتي تلك الفنون يهد إليه بالتصديق تلك اللجنة وتنفيذ قراراتها فيما يتعلق بوضع خطة عامة واسعة النطاق لاجراء الفنون الجميلة بالقطر المصري . وترى الوزارة رغبة منها في الاقتصاد أن تنقل الوظيفة اللازمة وهي في الدرجة الثانية التي سروطها من ٩٠٠ ج.م. الى ١١٤٠ ج.م. من ميزانية مدرسة الخمسة فصل (٢) الى ميزانية التفتيش العام فصل (١) وهذا النقل لن يؤثر في تنفيذ النظام الذي وضعه جناب المسيو بورتا للمدرسة المختصة .

(١) طلبت الوزارة بعد ذلك زيادة ١٥٠٠ ج.م. الى ٣٠٠٠ ج.م. التي ستم على ١٨٠٠ ج.م. الى ٤٥٠٠ ج.م. .



١٣٦٠	لعدد ٢١ مطلة بواقع ٦٠ ج. م. سنويا
	بمدارس البنات غير الأولية
٢٤٠	لعدد ٤ مطلات بواقع ٦٠ ج. م. سنويا
	بمدارس المطلات الأولية
٤٨٠	لعدد ١٢ مطلة بواقع ٤٠ ج. م. لمدة ثمانية أشهر
	لكل مطلة من اللاتي يسكن بمقر الفلكي
١٢٠	لعدد ٣ مطلات بواقع ٤٠ ج. م. لمدة ثمانية
	شهور لكل مطلة من المقترح تعيينهن
	في السنة الدراسية المقبلة
٢١٠٠	المبلغ اللازم ادراجه لسداد السكن بميزانية
	سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨

٤٢٠ -	المبلغ الزائد عما سبق ادراجه بالميزانية
١٢٦ ٧٥٠	قيمة صافي التوفير بعد التناقص عدد منزل الفلكي

أي أن عملية البناء بمقر شارع الفلكي للعلماء أجنبية وأعطاه بدل سكن لمن سيوفر مبلغ ١٣٦ ج. م. و ٧٥٠ مليا في السنة .

سادسا - قرر مجلس الوزراء بمجلسه المنعقدة في ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ أن يصرف بدل إقامة موظفي مدارس المشروع التي أنشئت في سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ بالندوة وشركي شرق والقطرة الشرقية والعريش من وفورات الميزانية على أن الوزارة ترى أن يدرج لهذا البدل مبلغ ١٠٠ ج. م. بالفصل السابع بند (١) حرف (هـ) ويؤخذ من الوفر البالغ ١٢٦ ج. م. و ٧٥٠ مليا والوارد في خامسا .

وتشرف بأن نرسل مع هذا كشفا بيان المبالغ المراد استبعادها والمبالغ المراد ضمها على بنود الميزانية المختلفة ومنه يتضح أن جملة المبلغ المراد استبعادها ٣٥٠٧ ج. م. و جملة المبالغ المراد ضمها ٣٥٠٤ ج. م. أي أن هناك وفرا قدره ١٠٣ ج. م. .

ومرافق لهذا كشف بيان اعتماد كل بند بعد التعديل الأخير ومنه يتبين أن جملة اعتبارات ميزانية المصروفات لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ هي ٣٦٥٧٢٧٧ ج. م. .

ونرجو التكرم بالمواظقة على التعديل الذي أدخل على ميزانية وزارة المعارف والتفضل برضه لمجلس النواب .

وتفضلوا بكونكم يقبلون أسمى الاحترام

وزير المعارف  
على الشامي

رابعا<sup>(١)</sup> - نصحت الوزارة أخيرا نظام التفتيش الطبي ووضعت له نظاما جديدا يتناول التفتيش على جميع المدارس بما فيها مدارس التعليم الأزلي يكون من شأنه الإشراف على هذا التفتيش إشرافا مستمرا متصلا مع الانتفاع إلى أقصى درجة ممكنة من مجهودات الأطباء المقيمين له وتدمج الحالة إلى إنشاء وظيفة تفتيش الطبي بالديوان العام ( فصل ١ ) من الدرجة الرابعة ٥٤٠ - ٨٤٠ ج. م. مرتب ٦٦٠ جنيا سنويا لكل منهما ليكن فيما مقتضاهما لمنطقة الوجه القبلي والثاني لمنطقة الوجه البحري . والوزارة ترى مراعاة الاقتصاد أن تلغى في نظير ذلك الوظائف الآتية من التفتيش الطبي المذكور ( فصل ١ ) :

جنيه	عدد	الدرجة	الوظائف	الفصل
٧٢٠	١	الثالثة ٧٢٠ - ٩٦٠	كبير الأطباء	١
٣٩٠	٢	السابعة ١٨٠ - ٤٦٨	طبيب	٧
٣٠٠	١	١٨٠ - ٤٦٨	د	١
١٣٨٠	٤			

وسيتيح من هذا التعديل وفرا ميزانية التفتيش الطبي قدره ٦٠ ج. م. في السنة .

خامسا - وبغية في الاقتصاد رأت الوزارة إلغاء عقد إيجار منزل الفلكي الذي يسكنه بعض المعلمين الأجانب اعتبارا من أول يولي سنة ١٩٢٧ ولما يمكن توفير المبالغ الآتية :

٤٢٠	قيمة الإيجار السنوي
٤١ ٥٠٠	مصاريف الإضاءة في السنة
٢٥ -	المياه
٦٩ ٩٠٠	مياهات الخدم
١٠٠ -	متوسط ما يلزم استبداله من الأثاث سنويا
٦٥٦ ١٠٠	جملة الوفر الذي ينشأ من إلغاء عقد إيجار المنزل لو أنه أنشئ من أول السنة المالية ١٩٢٧ - ١٩٢٨
١٠٩ ٣٥٠	تحويل نظير نفقات شهرى مايو ويونيه من السنة المالية ١٩٢٧ - ١٩٢٨
٥٤٦ ٧٥٠	الوفر الحقيقي

وهذا الإلغاء من شأنه أن يعدل اعتماد بدل السكن الذي أدرج بميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ بالطريقة الآتية :  
جنيه  
١٦٨٠ المقترح لبدل السكن في ميزانية سنة ١٩٢٧ -  
١٩٢٨ قبل إلغاء عقد إيجار المنزل  
واللازم لبدل سكن المعلمين بعد إلغاء عقد إيجار المنزل هو :

(١) أخذت وزارة المعارف السورة التالية على حذف هذا الصدد من الكشف المرافق لهذا .

كشف المبالغ المطلوب استردادها وخمها بمشروع ميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨

المبالغ المطلوب استردادها	المبالغ المطلوب ضمتها	البند	الفصل	النوع
حيزه	عدد	حيزه		
المبالغ المطلوب استردادها :				
٣٧٢٢	٨	—	١٠٠ ب	٢ قيمة وظائف فنية بمدرسة القضاء الشرعى... باب ١
٣١٢	١	—	١٠٠ ب	٢ من مبلغ ٧٢٠ مستخدمين حرف (١) ...
٦٠	١	—	١٠ ج	٢ » ٢٦٤ لعدد ٤ طباخين درجة ثانية ...
٣١٥	٧	—	١٠ ج	٢ » ١٥٦٩ » ٣٤ خادما درجة ثانية ...
٢٨٨	٨	—	١٠ ج	٢ » ٤٤١٨ » ١٣٤ خادما درجة رابعة ...
٢٩	١	—	١٠ ج	٦ » ٢٣٦٣ » ٧٨ خادما درجة رابعة ...
٢٩	١	—	١٠ ج	٦ » ٣٦٦١ » ١٥٤ خادمة درجة رابعة ...
٩٠٠	١	—	١٠٠ ج	٢ قيمة مرتب أستاذ من مبلغ ١١٨٨٠ جنبها لعدد ١٢ أستاذا
				١٣٢ بمدرسة الهندسة لنقلها إلى الفصل الأول ...
٩٠٠		—	٨١	٢ مرتبات مدرسين قسم التخصص بمدرسة القضاء الشرعى ...
٢٥٠		—	٨١	٢ مكافآت لأعضاء بلان الامتحان بمدرسة القضاء الشرعى ...
٦٨٠٥	٢٨			تحويل أعمال كؤدى لمصالح الحكومة الأخرى :
١٠٠٠				باب ٢
٧٨٠٥				مفحة
٣٠				١٥٥ من مرتب النقل من مبلغ ٣٠٠ جنبها بالفصل الثانى ...
٢٠		—	٢	١٥٥ من مصاريف الانتقال من مبلغ ٢٠٠ جنبها بالفصل الثانى ...
٣٠				١٥٥ من بدل السفر من مبلغ ٣٠٠ جنبها بالفصل الثانى ...
٩		—	٣	٢ من بند (٣) كسوى من مبلغ ١٩ جنبها بالفصل الثانى ...
١١٤١		—	٤	٢ » (٤) أفندية من مبلغ ٩٢٦١ جنبها بالفصل الثانى ...
				حيزه
٤٥				٥٦٠ » من المياه بالفصل الثانى ...
٢٠		—	٥	٢ » ٣٩٠ مصاريف الإضاءة بالفصل الثانى ...
٣٥		—	٥	٦ » ٨٩٤٦ » ١١٢٥ مصاريف المساكن والأراضي بالفصل السادس ...
٢٠		—	٥	٦ » ٧٨٥ » ٢٠ من مياه بالفصل السادس ...
٤٠		—	٦	٢ » ٩٥٠ » ١٥٨٣٥ تصليح الآلات بالفصل الثانى ...
٥٨٠				١٥٦ من كتب وأدوات دراسية بالفصل الثانى ...
٥		—		٢ من أدوات بالفصل الثانى ...
٣٠				١٩٠ » من أدوات نظافة ...
٢٣٤٥				



## إدارة الحسابات والميزانية

توزيع المصروفات بنود مشروع ميزانية سنة ١٩٧٧ - ١٩٧٨

التقديرات النهائية	المبالغ المطلوب ضمها	المبالغ المطلوب الصفافي	التقديرات سنة ١٩٧٧ السابق إدراجها	أبواب وبنود الميزانية
بنود مصرى	بنود مصرى	بنود مصرى	بنود مصرى	
١٦٤٤٩٩٦	١٤٢٠	١٦٤٣٥٧٨	٦٨٠٥	١٦٥٠٣٧٣
١٠٠٠	—	—	—	بند ١ - مزايا وأجر وصرفات
١٦٤٤٩٣٨	—	—	—	تحويل أعمال قوى مصالح الحكومة الأخرى
٤٢٢٧٠	—	٤٢٢٧٠	٨٠	بند ٢ - مصاريف انتقال وبلد مغفرة ونقل
٦٠٩١	—	٦٠٩١	٩	بند ٣ - كسوى ولبوسات وبياضات
١٨٨٠٥٩	—	١٨٨٠٥٩	١١٤١	بند ٤ - أغذية
١٢٣٥٣٠	—	١٢٣٥٣٠	٤٧٠	بند ٥ - المخابرات وبياه وتزوير وكسح الخ
٩٩٦٠	—	٩٩٦٠	٤٠	بند ٦ - تصليح الأثاث
١٤١٩٥٥	—	١٤١٩٥٥	٦٠٥	بند ٧ - توزيعات عمومية
٧٣٢٠	—	٧٣٢٠	٣٠	بند ٨ - مصاريف الطبع والنشر واشتراك الجرائد
٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	—	بند ٩ - تحضير وترجمة الكتب
٣٤٧٤	—	٣٤٧٤	١٦	بند ١٠ - التليفون والتلفراف
١٨٥٥٤٠	—	١٨٥٥٤٠	٦٨٠٠	بند ١١ - أمانات
٢٥٠٠٠	—	٢٥٠٠٠	—	بند ١٢ - مواد أولية وأدوات للمارس والورش
٢٣٣٠	—	٢٣٣٠	—	بند ١٣ - وقود
٢٥٠٠	—	٢٥٠٠	—	بند ١٤ - رحلات علمية
٢٨٠٤٥	—	٢٨٠٤٥	٣٠	بند ١٥ - مصاريف ترقية
١٨٧٠	—	١٨٧٠	—	بند ١٦ - صيانة الآلات والأدوات والعدد
١٢٠٠	—	١٢٠٠	—	بند ١٧ - جوائز علمية
٩٠٠	٣٠٠٠	٦٠٠٠	—	بند ١٨ - نشر وتجميع الفنون الجميلة
٢٢٦٧٥	—	٢٢٦٧٥	—	بند ١٩ - مصروفات مدارس السلك الحديدية المصرية
٨٠٤٨١٩	٣٠٠٠	٨٠١٨١٩	٩٢٢١	٨١١٠٤٠
٧٩٦٨٦٩	—	—	—	تحويل أعمال قوى مصالح الحكومة الأخرى
٦٧٢٧٦	—	٦٧٢٧٦	٢٥٠	بند ٢٠ - أعمال جديدة
١٤٠٢٤٤	٢٨٩٨٤	١١١٣٦٠	١٧١٧١	١٢٨٤٣١
٢٠٧٥٢٠	٢٨٩٨٤	١٧٨٥٣٦	١٧٤٢١	١٩٥٩٥٧
٢٦٤٨٣٧	٣٣٤٠٤	٢٦٢٤٩٣٣	٣٣٤٤٧	٢٦٥٧٣٨٠
				المجموع الكلى لأبواب الميزانية

(ب) میان قامت بها الحكومة بمساعدة مجالس المديریات :

١ - مدرسة الزقازيق الابتدائية (دفع المجلس ما يقرب من ١٧٠٠٠ ج.م في المصاريف) .

(ج) میان قامت بها مجالس المديریات لمساعدة الحكومة :

١ - بناء مدرسة الفيوم الثانوية (دفعت الحكومة قيمة أمداد العامل) .

٢ - بناء مدرسة جى سويف الثانوية (تقوم الحكومة بنقل العامل الى المحل الجديد وصاريف التركيبات الكهربائية) .

(د) میان قام بتشيدھا مجالس المديریات من غير مساعدة الحكومة :

١ - مدرسة بتمهور الثانوية .

٢ - مدرسة النيا الثانوية .

٣ - مدرسة قطر الثانوية .

(هـ) میان قامت بتشيدھا الحكومة بمساعدة الأهالی :

١ - بناء مدرسة أولية بديايط (بمساعدة أكتابات الأهالی) .

(و) میان قامت بتشيدھا مجالس البلديات على نفقتها :

١ - مدرسة كرم الدكة (على مدرسة المطارين) قام بتشيدھا مجلس بلدى الاسكندرية .

(ز) میان قامت بتشيدھا الأهالی وشركة فثال السويى على نفقتھا :

١ - مدرسة بورسعيد الصناعية .

(ح) أماكن اشترتها الحكومة على نفقتها الخاصة وأصبحت ملكاً للحكومة :

١ - محل مدرسة البنات الابتدائية بالاسكندرية (مهرم بك الابتدائية للبنات) .

٢ - متراين بريل الاسكندرية احدھا لمدرسة السوق والثاني للمدرسة الرمل الأولية .

٣ - منزل حسين باشا واصف بالحلبية (محل مدرسة البنات الابتدائية بالحلبية) .

ملحق رقم ٣

النوع	عدد الحصص قبل التعديل قبل سنة ٢٦-٢٧	عدد الحصص بعد التعديل في سنة ٢٦-٢٧ وما بعدها
(١) المدرسة السليقوالمطامات السنية	٢٠	٢١
(٢) مدرسة البنات الثانوية ...	١٢	١٤
(٣) المدارس الابتدائية للبنات ...	٢٠	٢٣
(٤) » الثانوية للبنين ...	١٧	١٩
(٥) مدرسة القضاء الشرعى ...	٥	٥
(٦) » دار العلوم ...	١٤	١٥
(٧) » المعلمين العليا ...	١٠	١٢
(٨) » المعلمين الثانوية ...	١٥	١٨
(٩) المدارس الابتدائية للبنين ...	٢١	٢٣
(١٠) » الأولية الراقية للبنات	٢٣	٢٤
(١١) مدارس المعلمات الأولية ...	٢٠	٢٢
(١٢) » المعلمين » ...	٢٠	٢١
(١٣) رياض الأطفال ...	٢٢	٢٦

ملحق رقم ٤

بيان المدارس التي في حيازة الحكومة ابتداء من سنة ١٩١٩ الى الآن

(١) میان قامت بتشيدھا وزارة المعارف على نفقة الحكومة :

١ - بناء مدرسة الصناعة المنصورة .

٢ - تعديلات كبرى بمدرسة المنصورة الثانوية .

## ملحق رقم ٥

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على مشروع القانون الخاص بتعديل وترتيب اختصاص مجلس عمومي للاشتراط الأروذكس

(٤٧) سعادة اللواء محمود فؤاد باشا	(٢٤) حضرة عزيز مويوم أفندي	(١) حضرة حسن أحمد العديدي بك
(٤٨) » محمود رشاد باشا	(٢٥) » عقل عبد بك	(٢) » حسن رشوان حادى بك
(٤٩) » ميشيل أيوب باشا	(٢٦) » عل اسماعيل بك	(٣) » الشيخ حسن عبد القادر
(٥٠) حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل	(٢٧) » الشيخ على رمضان الطوبجى	(٤) » حسين عبد القفار بك
(٥١) سعادة يوسف قطاوى باشا	(٢٨) » عل عبد الرزاق بك	(٥) سعادة اللواء حسين خيرى باشا
(٥٢) حضرة يوسف بنشوتو بك	(٢٩) » الشيخ على عهد مروان	(٦) » » حسين شريف باشا
(٥٣) دولة يوسف وهبة باشا	(٣٠) » عوض عريان المهدي بك	(٧) حضرة راغب عطيه بك
(٥٤) حضرة إبراهيم الطاهرى بك	(٣١) » الشيخ متولى عمر حجازى	(٨) » رزق شعبان شمرة بك
(٥٥) » الشيخ إبراهيم بسيونى الخطيب	(٣٢) » عهد احمد الشريف بك	(٩) » سعيد فهيم الزوى بك
(٥٦) » إبراهيم حلم مهنا أفندي	(٣٣) سعادة عهد أفلاطون باشا	(١٠) » سمعان غبريال القمص بك
(٥٧) » إبراهيم سيد احمد بك	(٣٤) » عهد الحفنى الطورزى باشا	(١١) » الدكتور موزى زل حريس موزى زل امسى
(٥٨) » الشيخ إبراهيم عبد الحميد نوار	(٣٥) حضرة عهد جعفر أفندي	(١٢) » شعبان المبد مؤمن بك
(٥٩) » إبراهيم فرج أبو الجدايل بك	(٣٦) معالى عهد شفيق باشا	(١٣) سعادة صليب قلودويوس باشا
(٦٠) » الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله	(٣٧) حضرة عهد عبد اللطيف أفندي	(١٤) حضرة الشيخ طه حسين
(٦١) معالى أحمد حلمى باشا	(٣٨) » عهد علوى الجزائر بك	(١٥) » عهد الحكيم أحمد عهد عهد القناح بك
(٦٢) » أحمد زكى أبو السعود باشا	(٣٩) » محمد عوض جبريل أفندي	(١٦) » عهد الرحمن ملموم بك
(٦٣) سعادة أحمد شوق بك	(٤٠) » محمد قصي يكنى بك	(١٧) » عهد الرحمن عهد مهنا أفندي
(٦٤) حضرة أحمد عبده بك	(٤١) سعادة اللواء محمد كامل باشا	(١٨) » عهد المنزى وضوان بك
(٦٥) سعادة أحمد عل باشا	(٤٢) حضرة محمد لطفى طنطاوى طنطاوى أفندي	(١٩) » عهد القناح الكاوى بك
(٦٦) فضيلة الشيخ أحمد نصر	(٤٣) سعادة محمد محب باشا	(٢٠) » عهد القناح رجاى أفندي
(٦٧) حضرة السيد عبد الرحمن بك	(٤٤) حضرة محمود أبو النصر بك	(٢١) » عبد الله سليمان أباطه بك
(٦٨) سعادة أمين سامى باشا	(٤٥) سعادة محمود شكرى باشا	(٢٢) دولة عدلى يكنى باشا
(٦٩) حضرة محمود بسيونى أفندي	(٤٦) حضرة محمود على مهنا بك	(٢٣) حضرة الشيخ عزب اللشى

## مجلة الشريعة

### مضبطة الجلسة التاسعة والخمسين

المتعقد علناً في يوم الاثنين ٥ المحرم سنة ١٣٤٦ الموافق ٤ يولييه سنة ١٩٢٧

(١) التعداد على محضر الجلسة السابقة (٢) الرمال — { — ثلاثة كنت من وزارة المواسلات بانتداب سعادة حسن مخلوف باشا المدير العام لمصلحة البريد وحضرات محمود علي افندي كبير مهندسي الموانئ والمناشر ومحمد دباس بك وكيل مصلحة الطرق والكباري ومحمد ٢٠ كتب سيد احمد افندي مدير أعمال مصلحة الموانئ والمناشر واربهم ترك بك المدير العام لمصلحة الطرق والكباري لمصود جلسات المجلس أثناء النظر في بناية هذه المصح — ب — كتاب من وزارة الخارجية بانتداب سعادة ابراهيم ديب ، وكيل وزارة وحضرة صالح عادل بك مدير الادارة المسكنة حضوراً ، أثناء النظر في بناية وزارة الخارجية — ج — كتاب من وزارة المواسلات عن اقتراح حصر محمد طهوى ابراهيم بك ، من حق تحت سطح نسكة الحديدية بجهة القينود — د — كتاب من وزارة المالية عن العريضة المقدمة من تجار ومزارعي بنحو قوه بطلب لاداء ساحل رشيد — ه — كتاب من وزارة الحفائق بطلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ حسن عبد القادر شمر في ابرامات الحافاة رقم ٣١ نظير قسم المايل سنة ١٩٢٧ لاساسه لفريق العام بكون وصية أمام بركه (٣) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتظيم الخاصة المصرية — احاطه بل لجنة المازوف لصدر بصفة مستعجلة (٤) تقرير لجنة الحائفة عن مشروع بناية العملة لسنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ — القسم الثاني (المصرفات) — ه — كتاب من وزارة الخازينة (٥) تقرير لجنة المالية عن مشروع بناية البركة لسنة ١٩٢٦ — ١٩٢٨ — القسم الثاني (المصرفات) — ه — كتاب من وزارة المواسلات — فرع ١٠ ديوان الصوم — فرع ٢ السلك الحديدية — فرع ٣ المتفرقات — فرع ٤ الفيزيون .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة العاشرة مساء برئاسة حضرة صاحب  
المرقة محمد طهوى الجزار بك وكيل المجلس .  
وبحضور حضرات الأعضاء امداً :  
أولاً — الفائتين :

(١) باجازات وهم حضرات :

ببوي مدكور بك . حسين رشدي باشا . محمد السيد  
أبو علي باشا . محمد طلعت حرب بك . أحمد محمد  
حمجازي بك . اسماعيل مري باشا . عبد الرحيم صبري باشا .  
يحيى ابراهيم باشا . محمد تركي عبد الرازق بك . الدكتور  
حبيب غياث بك . محمد صفوت باشا . السيد حسين  
القاضي . أحمد ذوالفقار باشا . طيفيق حسين البربري افندي .  
محمد محمود خليل بك . الدكتور محمد هاشم افندي . يوسف  
قطاوى باشا . علي يكن باشا . أحمد زيور باشا . محمد  
الباني باشا . الشيخ سوسى منصور . أحمد أبو سيف  
راضى افندي .

ثانياً — المخذنين :

(٢) عن جلسة اليوم حضرات :

علي عبد الرازق بك . الشيخ علي رمضان الطويعي . الشيخ علي  
محمد مروان . محمد عوض جبريل افندي . عبد الله سليمان إياظه  
بك . عبد العزيز رضوان بك .

(ب) عن جلستي اليوم والفد حضرات :  
أحمد الشريجي باشا . عبدالرحيم محمد مهنا افندي . الدكتور سوريال  
جبريس سوريال افندي .

(ج) عن جلسات هذا الأسبوع حضرات :  
الشيخ اسماعيل محمد أحمد عبد الله فواز . محمد مغازي باشا .

(د) عن قسمة أيام من اليوم : سعادة بولس حنا باشا .  
وحضر حضرات أصحاب المقال والسعادة والمرقة :  
جعفر دلى باشا وزير الخارجية والبحرية . أحمد تركي أبو السعود باشا وزير  
الخفائية . أحمد عبد غنبيه باشا وزير المواسلات . عبد الحميد سليمان باشا مدير عام  
مصلحة السلك الحديدية . ابراهيم وجيه باشا وكيل وزارة الخارجية . حسن مخلوف  
باشا المدير العام لمصلحة البريد . صالح عادل بك مدير الادارة المسكنة بوزارة  
الخارجية . محمود علي افندي كبير مهندسي مصلحة الموانئ والمناشر .  
تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : عبد الفتاح رجائي افندي . الشيخ  
عبد عر العرب بك . عبد أحمد الشريف بك .

حبيب المصري بك سكرتير عام .  
أعلن حضرة صاحب المرقة الرئيس افتتاح الجلسة .  
تلى فقرات من حضرة عمر أحمد خلف الله بك هذا نصه :  
حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ  
كرمتي توفيت أمس أرجو التصريح بإجازة مشرطين يوماً لا  
عمر أحمد خلف الله  
الرئيس — هل توافقون حضراتكم على التصريح بهذه الإجازة ابتداء من اليوم ؟  
أصوات : موافقون .





فمن الرد الوارد للوزارة من مصلحة السلك الحديدية :

حضرة صاحب المعالي وزير المواصلات

ايامه الى ماجاه بالكتاب رقم ٢٩-١٨/٣٣ المؤرخ في ١٣ فبراير سنة ١٩٢٧  
أتشرف باخبار معاليكم أننا مع الأسف لا نوافق على انشاء هذا النفق لأن  
حركة المرور في الجهة المرغوب في عمله بها ضيقة من ذاتها وأن المصلحة  
تكتفي بالمرفقان الكائن بتلك الجهة وبضمت البوابات القائمة عليه لمرور  
الأفراد في حالة غلق هذا المرفقان التي لا تزيد على سبع دقائق عند مرور  
قطار الركاب وأربع عشرة دقيقة عند مرور قطار البضاعة .

وان انشاء مثل هذا النفق المطلوب فضلاً عن أنه في جهة أقل حاجة  
لذلك من غيرها بكثير فإنه يتكلف مصاريف كبيرة ولا تعود منه زيادة  
في ايراد السكة الحديدية .

وقد أشارت اللجنة المالية لمجلس النواب بأن تخصص مصلحة السكة  
الحديدية في أعمال التحسينات التي لا تزيد في ايراد المصلحة الا ما تدعوله  
حاجتها قصوى ولا يمكن أن يقال ان الحاجة هنا تبرر الخروج من هذه القاعدة  
التي أشارت اليها اللجنة المالية لمجلس النواب .

وتفضل يا صاحب المعالي بقبول فائق الاحترام ما

مدير عام سلك حديد

٢١ منه سنة ١٩٢٧ وتقارفات وتيقونات الحكومة المصرية

عبد الحميد سليمان

(د) كتاب من وزارة المالية عن لمصلحة المقدمة من تجار ومزارعي بندر فوه  
بطلب اناء ساحل رشيد

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

ودا على كتاب دولكم رقم ٤/٧/١٩٤٤ المؤرخ في ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٧  
بشأن الشكوى المقدمة من لفيف من تجار ومزارعي بندر فوه لالتماء  
ساحل رشيد أتشرف باحاطة دولكم علماً بأن انشاء الساحل المشار اليه قد  
حقق فكرة العدالة التي تتبناها الحكومة بانشاء الساحل إذ أن عمية الوزن  
كانت تم قبل انشاءه يميزان يسمى الميزان الشاهقي وهو عبارة عن قطعة من  
الخشب تشتمل على مقطعين وقطعة حجر مما يؤدي الى غير كبير على أحد  
الطرفين المتعاملين وعلى الأخص المزارع المتبع لأن الوزن فضلاً عن أنه  
كان أمياً فهو تاج الى التاجر المشتري أما الآن فالت وزن يجري بواسطة  
موازين حديثة وقانونية تراجع من وقت لآخر بمعرفة موظفي مصلحة  
الطبعيات وتكال المعلومات التي لدى الوزارة على ارتياح الطرفين الى ذلك .

وقد بلغت ايرادات ساحل رشيد في سنة ١٩٢٦ مبلغ ٨١٠ جنيهات  
ومصرفاته ٣٤٥ جنيهاً فهو بعد ذلك من السواحل ذات الأيراد التي  
لا يشملها قرار مجلس النواب الصادر في ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٦ الذي  
يقضى بالغاء السواحل التي لا ياراد لها .

وبهذه المناسبة أتشرف باحاطة دولكم علماً بأنه على أثر تقديم اقتراح حضرة  
عمود على مهنا بك العضو بمجلس الشيوخ بشأن الغاء ساحل رشيد تلقت هذه  
الوزارة عدة رسائل من تجار ومزارعي بندر رشيد يخمسون بها عدم العمل  
بالاقتراح المذكور لضمان حقوق المزارع والتاجر على السواء .

فقطار لما تقيم تأسف هذه الوزارة لعدم استطاعتها اجابة طلب مقدمي  
المرضاة السالفة الذكر .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام ما

وزير المالية

محمد محمود

٢٩ يونس سنة ١٩٢٧

— ه — كتاب من وزارة المالية عن طلب رفع المصلحة المالية من حضرة  
الشيخ حسن عبد القادر لغيره في امره ان الصلحة رقم ٣١ تقيم رقم الوالي  
سنة ١٩٢٧ لاشغاله اعزق انام امام منزله بدون رخصة

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرسل دولكم مع هذا المحضر رقم ٣١ تنظيم قسم الوالي سنة ١٩٢٧  
الخاص بالخافعة المنسوب بحضرة الشيخ حسن عبد القادر عضو مجلس الشيوخ  
لاشغاله الطريق العام بدون رخصة امام منزله ، وزوجو التفضل باخبارنا  
برأى المجلس نحو اتخاذ الاجراءات الجنائية ضد حضرة العضو المذكور .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام ما

القدرة في ٣ يولي سنة ١٩٢٧

وزير الخفائية

احمد زكي أبو السعود

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رفع الحصانة عن حضرة ؟

حضرة عزيزي مريم افندي — يحسن أن نسمع أولاً كلام حضرة الشيخ  
حسن عبد القادر .

الرئيس — ان حضرة الشيخ حسن عبد القادر موجود الآن بلجنة  
الأوقاف .

حضرة ابراهيم نور الدين بك — من المستحسن أن نسمع رايه أولاً .

الرئيس — انذيرنا النظر في طلب رفع الحصانة حتى يحضر حضرة الشيخ  
حسن عبد القادر .

الرئيس - الثابت في جدول الأعمال هو نظر ميزانية الدولة . ولقد سبق المجلس أن نظر ميزانية وزارة المعارف قبل نظر تقارير لجنة المالية وزمت قبلها عن ميزانية وزارة أخرى فلا مانع إذن من نظر التقرير الخاص بميزانية وزارة الخارجية الآن .

حضرة محمود أبو النصر بك - ألا يحسن أن يرأى نظر ميزانية وزارة الخارجية للقد تتكمن من درس التقرير . ماهو الموجب لهذا الاستعمال ؟

معالي أحمد زكي أبو السعود باشا (وزير الخزانة ووزير الخارجية بالنيابة) - المسألة لا تتعلق بالاستعمال . ومادامت هذه الجلسة معدة لنظر ميزانية الدولة فلا مانع إذن من نظر ميزانية أية وزارة ولا عمل لتسلك بالنظر في ميزانية وزارة المواصلات بحجة أن تقريرها وزع أولاً خصوصاً وقد وافق معالي وزير المواصلات على أن يبدأ بنظر ميزانية وزارة الخارجية .

أصوات : موافقون

حضرة محمود أبو النصر بك - من الذي خصص هذه الجلسة لنظر ميزانية وزارة خارجية ؟

معالي أحمد زكي أبو السعود باشا (وزير الخزانة ووزير الخارجية بالنيابة) - جلسة خصصة للنظر في ميزانية الدولة كما قدمت .

ولقد اتفقت مع معالي وزير المواصلات على أن يبدأ بالنظر في ميزانية الخارجية .

حضرة محمود أبو النصر بك - لأم لا بهذا الاتفاق . لقد وصلنا تقرير لجنة المالية عن ميزانية وزارة المواصلات من سبعة أيام وكنت أفتي التهاكله في دراسته . أما تقرير اللجنة عن ميزانية وزارة الخارجية فلم يصلنا إلا اليوم أمس .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على نظر ميزانية وزارة الخارجية الآن ؟

أصوات : موافقون .

أصوات : المواصلات أولاً .

الرئيس - هل يوجد من يعارض في نظر ميزانية وزارة الخارجية أولاً ؟

سعادة الفريق موسى فؤاد باشا - هذه ليست طريقة . لا يمكن أخذ الرأي على هذا .

الرئيس - إن كان في الأمر شك ، فن لا يوافق من حضراتكم على البدء بنظر ميزانية وزارة الخارجية فيفضل بالوقوف .

(وقف سعادة الفريق موسى فؤاد باشا وحضرة محمود أبو النصر بك) .

الرئيس - المجلس يقرر البدء بنظر ميزانية وزارة الخارجية .

على مكتب لجنة المالية وهذا نصه :

(٣) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بطلب الجامعة المصرية - إحالة لجنة المعارف نظره بصفة مستعجلة

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن هذا المشروع وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بصفة مستعجلة بجلسته المنعقدة في يوم السبت ٢ يولييه سنة ١٩٢٧ مشروع قانون معدل الرسوم بقانون الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ الخاص بإنشاء الجامعة المصرية وتنظيمها ووافق عليه معدلاً بالصيغة المرافقة لهذا .

فأتشرف بأن أرسل مع هذا لديكم مشروع القانون وتقرير لجنة المعارف ومضبطة الجلسة التي نظر المجلس فيها هذا المشروع وأرجو عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا ودكم بقبول عظيم الاحترام  
رئيس مجلس النواب  
(عنه) مصطفى النحاس

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا المشروع إلى لجنة المعارف نظره بصفة مستعجلة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - قرر المجلس إحالة هذا المشروع إلى لجنة المعارف نظره بصفة مستعجلة .

(٤) تقرير لجنة المالية من مشروع ميزانية الدولة لـ ١٩٢٧ - ١٩٢٨  
- القسم الثاني (المصروفات) قسم ٥ - وزارة الخارجية

الرئيس - للشرح الآن في نظر تقرير لجنة المالية عن وزارة الخارجية .  
حضرة محمود أبو النصر بك - ولم ذلك ؟

معالي أحمد زكي أبو السعود باشا (وزير الخزانة ووزير الخارجية بالنيابة) - لقد اتفقت مع معالي وزير المواصلات على هذا .

سعادة محمود شكوي باشا (مقرر اللجنة) - لا مانع من نظر ميزانية وزارة الخارجية وقد وزع التقرير الخاص بها أمس .

حضرة محمود أبو النصر بك - إن تقرير لجنة المالية عن ميزانية وزارة المواصلات وزع علينا من ستة أيام ، أما تقريرها عن ميزانية وزارة الخارجية فلم يوزع إلا يوم أمس .

الرئيس - على كل حال مضى المبدأ القانوني على توزيع تقرير لجنة المالية عن ميزانية وزارة الخارجية .

حضرة محمود أبو النصر بك - يستوي عندي نظر ميزانية أية الوزارتين ولكني ألفت نظر حضراتكم إلى أننا جئنا مستعجلين لتناقشة في ميزانية وزارة المواصلات فأذا نظرنا الآن ميزانية وزارة الخارجية فسنظروها على غير سابقه دراسة وأظن أنه يجمل بنا أن نقف ولو بعض الشيء على ما في هذه الميزانية لا أن نجري على طريقة حكامة الأخمينيين فقال "ككب ، فاقم" كل منا مطالب بإبداء رأيه فيما يمرض من المسائل ، فيجب أن يعطى لنا الوقت الكافي لتكوين الرأي ونعمل مسئولية .

لندرة الذي كان مقدرا له من ذلك مبلغ ١٦٠.٠٠٠ ج.م ولم يقدر الأعمال الجديدة في هذا العام الا مبلغ ٣٠.٠٠٠ ج.م لتفصيلات المطلوب إنشاؤها والتي سيرد ذكرها بعد .

فاذا استبعد مبلغ ١٦٠.٠٠٠ ج.م الذي صرف على بيوت هاون من قيمة القفر وقدره ١٨٥.٢٤٩ ج.م كان الزفر غيا عما ذلك هو ٢٥.٢٤٩ ج.م وهو في الحقيقة لم يكن كل الزفر الذي تم في مصروفات وزارة الخارجية . بل يجب أن يضاف اليه أولا - مبلغ ١٨٠.٠٠٠ ج.م كان أتقصه البرلمان فعلا في العام الماضي من الاتحادات التي كانت مطلوبة لهذه الوزارة نظير الزفر الذي كان منتظرا حصوله في بحر السنة بسبب تطبيق النظام الذي افروه البرلمان وثانيا - مبلغ ٢١٣.٠٠٠ ج.م المقرر في المشروع الحالي لمشتات جديدة بسبب إنشاء التفصيلات الجديدة التي سيرد ذكرها بعد ، وعلى ذلك تكون حقيقة مجموع الزفر هي مبلغ ٦٤.٥٤٩ ج.م

هذا وما يجب ملاحظته في هذا الصدد أولا - ان المراتب الجديدة التي أقرها البرلمان لحوظن السكان السياس والتفصل حين نظر ميزانية السنة الماضية لا يمكن تنفيذها الا على الموظفين المستجدين . وثانيا - ان الوزارة لم تستطع أن توفر كثيرا من اجور الأماكن المملعة تقوضيات والتفصيلات لأن أغلب هذه الدور مؤجر بمقدور من حته بعد فاذا روى هذان العاملان أمكن ادراك قيمة الجهود التي قامت به وزارة الخارجية في توسع سبيل الاقتصاد وتنفيذ قرارات البرلمان ورغباته .

٢ - هذا وقد طلبت وزارة المالية إنشاء نظر ميزانية هذه الوزارة لدمج لجنة المالية بمجلس النواب إضافة للاتحادات الآتية الى مشروع ميزانيتها بالباب الثالث :

(١) مبلغ ٤.٠٠٠ ج.م لشراء فضيات دار المفوضية بندد .

(٢) مبلغ ١١٥٠ ج.م . تسليم يد باقي نفقات لجنة تحديد النفوذ العربية وهو ما يتوقع عدم صرفه من الاعتماد المدمج لهذا الغرض في ميزانية السنة الماضية .

(٣) مبلغ ٧٥٠ ج.م لادخال بعض تصديلات على دار المفوضية المصرية بفترة بإقامة بناء لمكاتب المفوضية والتفصيلية في جزء من الحديقة .

٣ - أما المشتات الجديدة التي ورد ذكرها والمقرر. مصروفاتها مبلغ ٢١,٣٠٠ ج.م فهي الآتية :

( أولا ) إنشاء أربع تفصيلات جديدة وهي :

تفصيلة مائشتر بالبحر .

دار إيايا عاصمة الحشمة .

سان فرانسكو بالولايات المتحدة .

بوسن بالولايات المتحدة .

( ثانيا ) تحويل مأمورية نيو أورليانس الى تفصيلة .

( ثالثا ) إنشاء مأموريتين تفصيليتين بجزيرة رودس وحيفا .

( رابعا ) إنشاء وظيفة سكرتير تفصيلية بفريلوب .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

أشرف بأن أرفع لعلكم تقرير لجنة المالية من مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ( قسم ٥ - مصروفات وزارة الخارجية ) واجبا عرضه على هيئة المجلس .

وسيكون حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا مقررا للجنة أمام المجلس فيه .

وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام

٢ يرملة ١٩٢٧

رئيس لجنة المالية  
يوسف وهبه

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

### قسم ٥ - وزارة الخارجية

١ - تبلغ الاتحادات المطلوبة لمصروفات هذا القسم في مشروع ميزانية هذا العام مبلغ ٢٣٥,٧٩٨ ج.م وكان المقرر له في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٤٧,١٠٩ ج.م يكون هناك نقص بين التقديرين قدره ١٨٥,٢٤٩ ج.م وهذا بخلاف مبلغ ٨٣,٦٨ ج.م مدمج في ميزانيات مصالح أخرى .

وقد وضع المشروع الحالي بناء على ما أقره البرلمان في السنة الماضية سواء فيما يخص إبقاء بعض المفوضيات والتفصيلات أو فيما يتعلق بتعديل درجات موظفي سائر الهيئات التابعة في الخارج .

وفي الجدول الآتي بيان توزيع اعتمادات السنين على الأبواب الثلاثة ما خص كل منها في مبلغ التخفيض المتقدم ذكره :

تخفيض	زيادة	تقديرات	
		سنة ١٩٢٦	سنة ١٩٢٧
بجبهه	بجبهه	١٧٣٥٢٧	١٥٨١٨
١٥٧٠٩	-	١٧٣٥٢٧	١٥٨١٨
١١٦٤٠	-	٨٦٦٢٠	٧٤٩٨٠
١٥٧٩٠٠	-	١٦٠٩٠٠	٣٠٠٠
١٨٥٢٤٩	-	٤٢١٠٤٧	٢٣٥٧٩٨
١٨٥٢٤٩	-	٤٢١٠٤٧	٢٣٥٧٩٨
		التخفيض	

ويرى من هذه المقارنة أن الجزء الأكبر من النقص هو في الباب الثالث ( أعمال جديدة ) إذ أن قيمته بلغت ١٥٧٩٠٠ ج.م فقد كان المقدور في العام الماضي لهذا الباب مبلغ ١٦٠٩٠٠ ج.م بسبب شراء بيوت هاون لمفوضية

وستدعى هذه المنشآت الوظائف الدائمة الآتية :

- عدد  
٤ قناصل من الدرجة الأولى .  
٦ مأمورون .  
٦ سكرتيريون .  
٢ تلاميذ .

وهذه المنشآت هي أهم ما تضمنته المشروع الحالي من الأعمال بوزارة الخارجية .

ففيما يخص أربع التفتيشات المطلوب انشاؤها وافقت لجنة المالية بمجلس النواب على إنشاء قسمين : مانستر باجترا وقصيلة أديس أبابا عاصمة الحبشة ولم توافق على إنشاء قسمين سان فرانسيسكو وروستن بالولايات المتحدة لأن الأسباب التي تقدمت بها وزارة الخارجية لتبرير إنشاء قسمين سان فرانسيسكو لم تنجح اللجنة بضرورة انشائها الآن كما رأيت أن ما تستورده مدينة بوستن من صادرات القطن المصري وأن بلغ ما بين ٩٠.٥٠٠ ٪ عاينده القطن إلى أمريكا من القطن والحشاء والصوف وغيرها من المحصولات المصرية ، إلا أن معظم هذه المحصولات تمر إلى المدينة المذكورة مروراً وتوزع على البلدان الأخرى في داخلية أمريكا .

وهذه اللجنة توافق على إنشاء التفتيشين الأولين ، ولا توافق على إنشاء التفتيشين الآخرين لأن الأسباب المتقدمة ذكرها وتناظر لجنة المالية مجلس النواب وأنها من أنه يكون من الأبعد لها ومن الأكرم إنشاء قسمين في بلاد الشرق الأقصى كالإيران والهند والعراق لما بين هذه البلاد ومصر من الصلات التجارية والأدبية الهامة قبل إنشاء قسمين سان فرانسيسكو خصوصاً وأن مصر مثلة في أمريكا بحجلاً قسمين كالنابا .

وفيما يخص تحويل مأمورية نيو أورليانس إلى قسمين فإن لجنة المالية بمجلس النواب وافقت على هذا التحويل نظراً لأهمية هذه المدينة في تجارة الأقطان وهذه اللجنة توافق على ذلك .

وفيما يخص إنشاء مأمورين قسمين بجزيرة رودس وحيفا وافقت لجنة المالية بمجلس النواب على انشاها لأسباب الوجبة التي أبدتها وزارة الخارجية في هذا الموضوع إذ يتبين منها أن متوسط التأسيسات بلغ في رودس ٧٠٠ للقدامين منها إلى القطر ويضطر أن يزداد هذا العدد نظراً لإنشاء خط ملاحية جديد بين الإسكندرية ورودرس وأن عدد التأسيسات التي تمنحها قسمين القديس لأهالي حيفا بلغ في السنة الأشهر الأولى من سنة ١٩٢٦ نحو ٥٠٠٠ تأشير وأن كثيراً من المصريين المقيمين في حيفا شكوا ما يتكبدونه من المتاعب للذهاب إلى القديس للحصول على التأشير . وستكون مأمورية رودس تابعة لقسمين أزمير ومأمورية حيفا تابعة لقسمين القديس وهذه اللجنة توافق على إنشاء المأمورين المذكورين للأسباب التي أدلت بها وزارة الخارجية وسلف ذكرها .

هناك وقد وافقت لجنة المالية بمجلس النواب أيضاً على إنشاء وظيفة سكرتير قسمين بفريل وهذه اللجنة توافق على إنشاء هذه الوظيفة نظراً لحاجة العمل إليها بهذه القسمين .

ولما كان يخص قسمين بوستن وسان فرانسيسكو اللتين لم تحصل الموافقة على انشاها من أعتادت المنشآت الجديدة مبلغ ٨٠٠٠ ج. م يخص الباب الأول منه مبلغ ٤٥٠٠ ج. م والباب الثاني ٧٥٠٠ ج. م والباب الثالث ١٠٠٠ ج. م فيجب استبعاد ما يخص كل باب من الأبواب الثلاثة من مجموع أعتاداته المبنية بالمشروع ويصبح مجموع المبلغ المطلوب للمنشآت الجديدة في الأبواب الثلاثة هو ١٣٣٠٠ ج. م .

٤ - ولدى مناقشة أمر إنشاء التفتيشات الجديدة أمام مجلس النواب تقدم أحد حضرات الأعضاء برغبة مؤداها بحث أمر إعادة قسمين هامبورج إلى ألمانيا التي قرر البرلمان حذفها في السنة الماضية نظراً لأهميتها التجارية لأنها تعد من أكبر الموانئ في أوروبا ووافق حضرة مقرر لجنة المالية على أن تكون هذه التفتيشات من التفتيشات الجديدة التي تقرر . فصرح سائر وزر الخارجية بالباية بأنه بعد بحث هذه المسألة وهذه اللجنة لم ينجحوا إلى إعادة هذه القسمين نظراً لأهميتها التجارية وأتمل أن يتضمن مشروع ميزانية السنة المقبلة إعادة التفتيشات المتقدمة ذكرها .

٥ - وبما لتنازل الذي صدر من حضرات أصحاب الدولة والمعالين الوزراء يتعين استبعاد مبلغ ٣٠٠ ج. م من المقرر لأرب الوزير ومثل هذا المبلغ من راتب خمسة الوزراء المفوضين الحاليين من الدرجة الأولى الذين يتناولون الآن مرتب الوزير في مصر .

٦ - وبما يلاحظ بخصوص أعتاد الخدمة الخارجية عن هيئة العمل بالسفارات والتفتيشات أنه لم يدرج له تفصيل في السنة الحالية كما كان الأمر في مشروع ميزانية السنة الماضية بل اكتفى بربط مبلغين أحدهما ٩٠٠ ج. م لأجور خدم المفوضيات وهو يزيد على ٨٧٦ ج. م من أعتاد السنة الماضية وثانيهما مبلغ ٤١٨٨ ج. م أجور خدم التفتيشات وهو نفس المبلغ الذي كان مقدراً في السنة الماضية .

وبالاستعلاء من سبب الزيادة في أعتاد أجور خدم المفوضيات أجابت وزارة الخارجية أن سببها ، أولاً - رفع هياكل الخدم بمفوضية واشنطن نظراً لحالة الغلاء في هذه المدينة ، وثانياً - زيادة ثلاث وظائف جديدة بالمفوضية المذكورة ، وثالثاً - زيادة بعض وظائف في بعض مفوضيات أخرى واللجنة توافق على زيادة المبلغ المتقدم ذكره لما تبين من ضرورته .

٧ - وكانت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب رأيت ، أولاً - إلغاء مكتب براغ وبوتارس وتوغير ولاهاي مستندة إلى القول بأن المكتب المذكور تكلف الخزانة مبالغ كثيرة لا لاهل كثيرها عما كانت تصرف على المفوضيات الملقاة ، وثانياً - إلغاء وظيفة سكرتير أول بمفوضية لندبرهات من أن عدد الموظفين في المفوضية المذكورة يزيد على مثله في المفوضيات الأخرى وثالثاً - تخفيض المرتبات الإضافية للوزراء المفوضين لأنها تستكثر المقر لهم في هذا الشأن ، ورابعاً - تخفيض في ايجار الأماكن والمصاريف الملحقة به لما تراه من زيادة هذه المبالغ عن الحاجة .

وقد تناولت لجنة المالية بمجلس النواب بحث هذه الاقتراحات الأربعة في تحريرها وأبدى مجلس النواب رأيه فيها وتبين على ما رأاه وماتراه هذه اللجنة بخصوص كل منها .

١٠ - أما فيما يخص الاقتراح الثالث وهو تخفيض المرتبات الاضائية المقررة للوزراء المفوضين وحفظها :

فما رُصدت فيه وزارة الخارجية وذكرت أنها راعت في التقدير الجليد للذي أقدمه البرلمان في السنة الماضية أقل حد ممكن للتخفيف بل ربما قد زلت به إلى حد أدنى من واجب لأن تكاليف مظاهر التقبيل في الواقع تستغرق أكثر من تلك المبالغ المقررة ولا يجب أن يوضع موضع الاعتبار ما يتناوله الوزراء الحاليون من الماهيات لأن ذلك أمر موقت يقل بحلول وزير جديد محل وزير قديم ، إذ ستكون مباحته في حدود الدرجات الجليدية – ونوات لحفة المالية يخلص الثواب إلى المراتب العالية بدون تعديل وولفتها بموضع الثواب

٨ - قضا يخص بالاقتراح الأول وهو إلغاء مكتب براج وخوراست ومهرید ولهاهی عارضت وزارة الخارجية في ألفتها مستندة أولا - الى أن المكتب المذكورة وأن ین يتكف بعضها الآن حوالي ٥٥٠ ج.م والبض الآخر ٥٥٠ ج.م من المكتب الواحد سنويا بسبب استقرار مریان عقود الايجار القديمة عن البور الى هم فيها هذه المكتب وكانت مستأجرة لفرعيات التي ألفت وبسبب المراتب التي يتناولها بعض الموظفين في هذه المكتب بسبب فهم المكتب من قبل ، الا انها ن تتكف في المستقبل أكثر من ٣٧٠٠ ج.م في المتوسط وذلك عند انتهاء مدد عقود الايجار الحالية واستحباب ما کن تتفق مع حالة المكتب المذكورة وعند تطبيق التبرجات الجديدة وتونا - الى أن هذه المكتب تقوم في الوقت نفسه علاوة على قيامها بأعمال التقليل السياسي بالأعمال التفضيلية ووجوب وجود تمثيل قصص في الجهات الأربع للأهمية التجارية التي تستوجب إضاده أسماء العلاقات التي تمل الاحصائيات مع إطراد نموها من سنة الى أخرى، ولأن التفضيلة الواحدة تتكف نحو ٣٧٠٠ ج.م سنويا فیکون ما تلغفه الخزنة بسبب قيام هذه المكتب بالتقليل السياسي هو ٥٥٠ ج.م

وسيناقش ذلك أمام مجلس النواب. تعلق اقتراح إلغاء مكسي مدرية ولهاى النساء تأما وتحويل مكسي براج ويخارست الى قضيتين ولكن المجلس بدن أن منع ما صرح به مائى وزير الخارجية بالنابة من أن إلغاء المكاتب المطلوب قد يحدث أثرا سلبا لى الدول الموجودة بها هذه المكاتب ومن مواقننه كل ما رأته لجنة المالية من إلغاء المكاتب المذكورة هذا العام حتى يتيسر بحث امكان تحويلها الى قضيتين - اكثري (أى المجلس) يبينناحاليه ويقرر من وزارة الخارجية ففصص أمر تحويل لى هذه المكاتب الى فصولات.

٩ - وفيما يخص الاقتراح الثاني، وهو إلغاء وظيفة سكرتير المفوضية لندرة عارضة وزارة الخارجية فيه، وذكرت بأنه حصل إلغاء قنصلية مصر في لندن في السنة الماضية وحالة أعمالها على المفوضية مع الاكتفاء بتعيين مأمور قنصلية لحق بالمفوضية، وأن الوزير المقصود طبقا للسادة الأئمة من قانون النظام القنصلي عهد باختصاصه القنصلي إلى أحد موظفي المفوضية تقربا على ذلك أن اخضع أحد السكرتيرين بالأعمال القنصلية وهي كثيرة بهذا في لندن، إذ بلغت حركة التأشير بها في جوازات السفر في السنة الشهور الأخيرة من سنة ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، وألان عهد السكرتيرين من غير الطلبة المبتدئين بالمعامل في مجالات القنصلي بنحو ٢٥٨ وهو أكبر عدد بالنسبة للقيدين في مجالات القنصليات المصرية الأخرى، مع خلافه على ما طالب به الفصل من التقارير الاقتصادية وقضاء أعمال المعالج الأسيرة بالقطر

يطلب الاعتدالات اللازمة له في الميزانية القادمة ولكن المجلس وافق على رأى أبدأ حضرة صاحب الدولة رئيسه مؤداه أنه بكل حال لنيل الى وجود مكتب للصحافة بدم أخبار مصر في الخارج ويوافق أعلى البلاد بأخبار العالم وأنه يحسن لديه أن يكون هذا العمل من الأعمال الفردية لأن الحكومة اذا قامت بإنشاء هذا المكتب فإن أخباره تعتبر رسمية ولا يلزم دولته أنه يحسن ارتباط الحكومة بمثل هذا المكتب ولا أن تحصل تبعة أخباره وأن لا مانع من أن تساعد الحكومة بالمال اذا اتضح الأمر كما تساعد شركات الأخبار الأخرى.

وعده اللجنة توافق على هذا رأى السائب لأنه تضمن الطريقة الوحيدة التي يمكن أن ينفذ بها مكتب الصحافة المذكور بحيث يؤدي الغرض المطلوب منه على أتم وجه .

١٧ - وقد ضمت لجنة المالية مجلس النواب في نهاية تقريرها بياناً عن الأعمال التي قامت بها المفوضيات والقنصليات من أواخر سنة ١٩٢٥ الى نهاية سنة ١٩٢٦ وعقد التقارير السياسية والاقتصادية التي وصلت الى وزارة الخارجية من المفوضيات والقنصليات ذكرت أنه وصل الى الوزارة من المفوضيات نحو ٧٥ تقريراً سياسياً في مختلف المواضيع كما وصل اليها ما يزيد على ٩٠ تقريراً اقتصادياً وأن القنصليات وأن وزارة الخارجية ترى أن من هذه التقارير طائفة تدل على اطلاع واضعها وبغيرتهم وأن التقارير السياسية تحفظ في وزارة الخارجية . أما التقارير الاقتصادية فانها تحيلها على الوزارات المختصة للاستفادة منها .

١٨ - وذكرت أيضاً أنها لاحظت أن حجة جديدة دبت في وزارة الخارجية بعد عودة الحياة النيابية وتست أن يزيد في المستقبل نشاط الوزارة في تشجيع عملها في الخارج على القيام ببيع الأعمال التي تطلب من أمتام في البلاد الأخرى ورأت أنه لكي يفي التثليل السياسي والقنصل كل التزاماً يجب النظر في ادخال تعديل على نظام الوزارة الحالي يكون من نتيجة أن يزيد الاتصال بين الوزارة وعملها في الخارج كما يضمن أن تهتم التقارير التي يرسلونها بحثاً وإقياً دقيقاً وأن لا يكتفى بما يحصل الآن من ثلاثتها أو نحوها على أي الوزارات دون تتبع ما يتم في شأنها .

وهذه اللجنة تشاطر اللجنة المذكورة في ملاحظتها هذه وفي الرغبة التي تقدم ذكرها لأن تحقيقها يودع موكداً فائدة على البلاد سواء من الوجهة السياسية أو الاقتصادية وبه أيضاً تظهر فائدة هذين التثليلين .

١٩ - وهذا وقد ضمت لجنة المالية مجلس النواب تقريرها ثلاث ملاحظات أخرى تخص أولها بمقالة بعض الممثلين من المفوضين والقنصلات الذين حصل تهميم في عهدين فيرستونين ( عهد وزارة يحيى باشا وعهد وزارة زيور باشا ) ورأت مع تقديرها لكفاءة عدد غير قليل من المفوضين والقنصلات الموجودين حالاً أن مجال الإصلاح في هذا السبيل لا زال واسعاً، وتأتيها تخص غياب بعض الوزراء المفوضين من مراكزهم مدداً طويلة تصبح معها على البلاد فائدة التثليل الخارجي، وبالتالي تتفق بأن تمديد الوزارة بمثل القوانين الخاصة بالمفوضيات والقنصليات لادخال التعديلات التي تتفق مع النظام الدستوري وتمكن الوزير من الاضطلاع بمسؤوليته أمام البرلمان اذا رأت أن في القوانين الحالية ما يحول دون ذلك .

١٢ - ومن الاطلاع على مفردات اعتدالات الباب الثاني يرى أن تخفيض مبلغ ١١٦٤ ج.م وهو قيمة الفرق بين مبلغ ٧٤٩٨ ج.م المطلوب بالمشروع ومبلغ ٨٦٦٢ ج.م الذي كُتب مقدراً في السنة الماضية ترجع أسبابه أولاً الى تخفيض مبلغ ٣٠٠ ج.م في بند ٣ مصاريف انتقال وابدل السفيرة و ٧٢٠ ج.م في بند ٣ المكسوى والموسسات و ١٠٥٠ ج.م في بند ٦ مصروفات عامة بالخارج و ٥٣٩ ج.م في بند ٧ إيجار ومساكن ونور وتجهيز وتدفئة و ١٦٠٠ ج.م في بند ٨ أثاثات وتصلح و ١١٠ ج.م في بند ٩ كتب ومجلات ولوازم المكتبات وثانياً - الى زيادة مبلغ ٢٠٠ ج.م في بند ١٠ مصاريف تربية وغير منظورة .

١٣ - وبنا على ما ذكر بالفقرة (٣) يتبين استبعاد مبلغ ٢٥٠٠ ج.م قيمة ما يخص مشروع إنشاء قنصليات بوسن وسان فرانسكو اللتين لم تحصل الموافقة على انشاءهما من أضافات هذا الباب .

١٤ - أما الباب الثالث ( أعمال جديدة ) فما أودع لاعتدالاته في المشروع هو مبلغ ٣٠٠ ج.م لمصاريف تأثيث دور الأراج القنصليات بالمأموريتين القنصليتين باعتبار ٥٠٠ ج.م لكل منها وبما أنه قد تقرر عدم إنشاء قنصليات سان فرانسكو وبوسن بالولايات المتحدة فيصير استبعاد مبلغ ١٠٠٠ ج.م من ذلك .

١٥ - أما بالنسبة لاعتدالات الاضافية التي طلبت وزارة المالية ضمها الى مشروع الميزانية والتي سلف ذكرها بالفقرة (٢) فتقرى اللجنة بخصوصها ما يأتي :

أولاً - وافق البرلمان على اعتداد مبلغ ٤٠٠٠ ج.م المطلوب لشراء فضيات لدار القنصلية المصرية بلندن .

ثانياً - الموافقة على مبلغ ١١٥٠ ج.م لتسديد باقي نفقات لجنة تحديد النجوم القرية لأنه لم يكن الا جزءاً من الاعتاد الذي أودع لهذا الغرض في ميزانية السنة الماضية ويتوقع عدم صرفه عند انتهائها . وقد وافق على ذلك مجلس النواب .

ثالثاً - أما فيما يخص مبلغ ٧٥٠٠ ج.م المطلوب اعتاده لادخال بعض تعديلات على دار القنصلية المصرية لجنده بإقامة بناء لمكتبات القنصلية والتعديلات في جزء من الحديقة فدرأت لجنة المالية مجلس النواب عدم الموافقة عليه فعده السنة وأقرها مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة ترى رأى عهده .

١٦ - وقد ورد ضمن تقرير لجنة المالية مجلس النواب عند كلامها على الاعتدالات الاضافية أن أحد حضرات أعضائها اقترح اضافة اعتداد على الميزانية قدره ١٠٠٠ ج.م لإنشاء مكتب للصحافة يساعد الوزارة على القيام بعملها في خارج البلاد وفي داخلها ولتنشر الأخبار الصحيحة في الخارج من حالة مصر السياسية والاجتماعية وأنها مع تقديرها لهذا الاقتراح ترى أن يطلب الى الوزارة بحث هذا الموضوع وتقدير الاعتداد اللازم له لإقراره في أقرب فرصة .

ولدى مناقشة ما تقدم ذكره أمام مجلس النواب صرح سالي وزير الخارجية بالية أن الوزارة مستعدة لدروس هذا المشروع فاذا وافقت عليه خدمت

وهذه اللجنة ترى أنها كلها ملاحظات وجبة وتوافقها عليها وتشارك في طلب بحثها .

٢ - وبناء على جمع ما تقدم طلب اللجنة من المجلس الموافقة على الاعترافات الآتية وقد أقرها مجلس النواب :

- ١٥١٥١٨ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .  
٧٢٤٨٠ باب ٢ - مصاريف عمومية .  
٧١٥٠ باب ٣ - أعمال جديدة .

حضرة عزيز ميرعم افندى - لى بعض ملاحظات على التقرير المتصل بوزارة الخارجية ولكنى قبل ابتداء أوجه الى معالى وزير الخارجية بالبابة ثلاثة أسئلة وبعد اجابته عليها أقدم ملاحظاتى المشار اليها .

السؤال الأول - هل وصل الى علم وزارة الخارجية المصرية أن وزارة الخارجية البريطانية كاشفت حضرة صاحب السعادة عزيز عزت باشا وزير مصر المفوض في لندن برقيتها بأن يستصعب جلالة الملك دولة ثروت باشا وأن عزيز عزت باشا أرسل تفرغاً الى القصر للملك بهذا الحى فكان جواب جلالة الملك أن الزيارة وإن كانت رسمية إلا أنها ليست في الواقع سوى اجابة لدعوة خاصة وجهها اليه جلالة الملك جورج الخامس ؟ ( ضحكة )

أصوات : ما علاقة هذا بالميزانية ؟

أخواتى : ان المصاريف التى تحملها خزينة الدولة وتتفرق على وزارة الخارجية يجب أن تكون في سبيل المنفعة العامة فإذا كانت هذه المنفعة غير متحققة فأولى أن تقضى الأمة بانفاق تلك الأموال في هذا الباب وأنشفها في أبواب أخرى أجدى وأفع .

حضرة عمود أبو النصر بك - اتنا لم نفهم ماذا يرى اليه حضرة العضو بسؤاله هذا ؟

حضرة عزيز ميرعم افندى - فرضي أن وزارة الخارجية المصرية ..... سعادة عهد صديق باشا - أرى أن يصرف حضرة العضو النظر عن السؤال الأول وينتقل الى السؤال الثانى .

حضرة عمود أبو النصر بك - أرجو أن أستمع معالى وزير الخارجية بالبابة .

حضرة عزيز ميرعم افندى - أفضل أن أتولى السؤالين الثانى والثالث وأطلب من معالى الوزير أن يجيب على الأسئلة الثلاثة دفعة واحدة .

معالى أحمد زكى أبو السعود باشا (وزير الحفانية ووزير الخارجية بالبابة) - أفضل انما جميع المجلس أن أجييب عن كل سؤال على حدة .

الرئيس - لا مانع من ذلك .

معالى أحمد زكى أبو السعود باشا (وزير الحفانية ووزير الخارجية بالبابة) - يتضمن السؤال الأول ما فهمت الاستعلام عما إذا كانت حصلت مفاوضات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية بشأن مراعاة دولة رئيس الوزراء لجلالة الملك في زيارته لانيجلترا . . . .

حضرة عزيز ميرعم افندى - ليس هذا هو ما أقصده من سؤالى ولانى معيد نفسه مرة أخرى "هل وصل الى علم وزارة الخارجية المصرية أن وزارة الخارجية البريطانية كاشفت حضرة صاحب السعادة عزيز عزت باشا وزير مصر المفوض في لندن برقيتها في أن يدعج دولة ثروت باشا جلالة الملك وأن عزيز عزت باشا أرسل تفرغاً للقصر الملكى بهذا المعنى فكان جواب جلالة الملك أن زيارته وإن كانت رسمية إلا أنها ليست في الواقع سوى اجابة لدعوة خاصة وجهها اليه جلالة الملك جورج الخامس ؟

معالى أحمد زكى أبو السعود باشا (وزير الحفانية ووزير الخارجية بالبابة) - المعلومات التى يطلبها حضرة العضو المحترم خاصة بمفاوضة باشاها حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية وهو غير موجود بمصر الآن وأرى أن السؤال في موضوعه بعيد عن بحث الميزانية كما أرى أنه مفاجأة لوزير الخارجية يطلب ليه معلومات خطيرة وأرى بصفتى وزيراً للخارجية بالبابة أن اليوم وجملة الملك يسبأ زيارته لتندرج مصحوباً بدولة رئيس وزرائه يجب أن تترك الزارة لى حدوده ومسكن وبدون جهة ولاضوابط ( تصفيق )

حضرة عزيز ميرعم افندى - لى تحقيق من هذا الجواب . . . ( ضحكة )

اتنا نتفق بذلك فأريد أن أعرف هل تتفق في محلها ؟

سعادة محمود شكوى (ا مقرر اللجنة) - كان محل هذا الكلام عند النظر في اعداد سبعين ألف جنيه لدى وفق عليه اهلان من طيب خاطر لتفقات رحلة جلالة الملك .

حضرة عزيز ميرعم افندى - سؤال ليس خاصاً بجهة جلالة الملك وانما هو خاص بالعلاقة التى يجب أن تكون بين سعادة وزير مصر المفوض في لندن وبين وزير خارجية بمصر الذى يجب على الأول أن يكون مرجعه الى وزير الخارجية باعتباره رئيس له في كل ما يتعلق بشئون البلاد .

حضرة ابراهيم قضاير بك - ان فيما أجاب به معالى الوزير الكفاية .

حضرة عزيز ميرعم افندى - أوجه السؤال الثانى الى معالى الوزير وهو "هل وصل الى علم وزير الخارجية مصر غيبث الذى نشرته جريدة "السياسة" بتاريخ ٣ يولييه سنة ١٩٢٧ والذي أكدت أنه صادر من حضرة صاحب السعادة حسن ثنات باشا وفى هذا حيث يتقدم سعادة وهو الوزير المفوض لدى دولة ايران بمسبة رئيسه انبشرو وزير خارجية مصر كما انتقد سياسة الحكومة المصرية وتعدى اوائده لزامه وثربان .

واقفاً تحت هذا الحديث مما هى محاذات لادبية لى سوى وزارة الخارجية اتخافوا ضلعها لى لوظف ازاء الثورة الجريئة على أمته وحكومته ؟ سعادة اللواء حسين خيرى باشا - وما علاقة هذا "سؤال بالميزانية ؟

معالى أحمد زكى أبو السعود باشا (وزير الحفانية ووزير الخارجية بالبابة) - ليس لدى الحكومة الى الآن بيان رسمى أو عتق عن هذا الحديث ولهذا لا أستطيع أن أقدم لسان الحكومة بياناً عن تقديرها لهذا الحديث .

حضرة عزيز مريم افندى - أريد أن تحقق الحكومة هذا الموضوع ثم تلى الى المجلس بيان عنه .

معالي أحمد زكى أبو السعود باشا (وزير الخفائية ووزير الخارجية بالنيابة) - يقول حضرة العضو في سؤاله ماذا تكون إجراءات الحكومة إذا سمح هذا الحديث فصفة الحديث شرط للجواب والحكومة كما قلت ليس لديها بيان رسمى أو محقق. حضرة عزيز مريم افندى - أعيد الزاء بأن تحقق الحكومة في هذا الموضوع .

معالي أحمد زكى أبو السعود باشا (وزير الخفائية ووزير الخارجية بالنيابة) - لحضرة العضو أن يعلق على الجاني بما يشاء .

حضرة عزيز مريم افندى - أما السؤال الثالث فهو أن الوزارة وصفت بدروس العلاقات التجارية بينا وبين الدولة الروسية فهل وصلت الى حل هذه المسألة بما يفيد البلدين ؟

معالي أحمد زكى أبو السعود باشا (وزير الخفائية ووزير الخارجية بالنيابة) - أرجو حضرة العضو أن يحدد ما يريد العلاقات التجارية .

حضرة عزيز مريم افندى - أقصد مسألة القطن .

معالي أحمد زكى أبو السعود باشا (وزير الخفائية ووزير الخارجية بالنيابة) - يميل لى أن هذا السؤال يتعلق بصفقة قطن وهى صفقة مالية وأولى أن يسأل معالي معالي وزير المالية ومعالي وزير الداخلية بصفتهم مشرفا على الأمن العام . وما أمله بصفة كثرى عضوا بالوزارة هو أن الحكومة مهتمة كل الاهتمام بما يتعلق تجارة القطن بين مصر وروسيا .

حضرة عزيز مريم افندى - العلاقة التجارية بين مصر وروسيا جديدة بنائية وزارة الخارجية .

معالي أحمد زكى أبو السعود باشا (وزير الخفائية ووزير الخارجية بالنيابة) - ومن أجل هذا طلبت من حضرتكم تخصيص السؤال لا تميمه . فإذا كان السؤال عن التجارة بصفة عامة فهذه مسألة تحتاج الى مفاوضات وأما إذا كان قصد حضرة العضو مسألة القطن فأتفق أن ما قلته كاف لا مملتان حضرات الأعضاء .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - هذا يكفى .

حضرة عزيز مريم افندى - أريد أن ألقى على هذا .

أصوات : تنتقل الى الميزانية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد بقرار اللجنة وهل الاعتقاد المقدر للباب الأول وقدره ١٥١٥١٨ جنباً ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتقاد .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الثانى وقدره ٧٢٤٨٠ ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتقاد .

الرئيس - وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر للباب الثالث وقدره ٧١٥٠ جنباً ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتقاد .

(انصرف حضرة صاحب الممالى جعفرولى باشا وزير الخريسة ووزير الداخلية بالنيابة وكذلك حضرة صاحب الممالى أحمد زكى أبو السعود باشا وزير الخفائية ووزير الخارجية بالنيابة) .

(حضرة صاحب العزة محمود شاكر محمديك وكيل وزارة المواصلات) .

(٥) تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨

للمجلس الثانى (المحركات) قسم ١٢ مائة المواصلات - فرع ديوان السوم - فرع السكك الحديدية - فرع ٢ الطرقات - فرع ٤ التلفزيون .

تلى خطاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرفع إليكم تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ (قسم ١٢ - مصروفات وزارة المواصلات) راجيا عرضة على هيئة المجلس .

وسبكون حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا مقررا لجنة أمام المجلس فيه .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس لجنة المالية يوسف وهبه

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

قسم ١٢ - وزارة المواصلات

١ - يبلغ مجموع الاعتادات المطلوبة لهذه الوزارة في المشروع مبلغ ١٤٤,٧٢٨,٠٠٠ م وكان المقترحا في السنة الماضية مبلغ ١٨٢,٥٨٢,٠٠٠ م .

فيكون هناك تخفيض قدره ٣٧٧,٥٩٠ م .

وقد طلبت وزارة المالية بعد تقديم المشروع الى مجلس النواب ادخال بعض تعديلات سيأتى ذكرها فيما بعد .

وتشمل هذه الوزارة سبعة فروع لكل منها اعتبارات خاصة وهى :

١ - ديوان السوم

٢ - السكك الحديدية

٣ - التلفزيونات

٤ - التلفزيون

٥ - البريد

٦ - الموانئ والمناشر

٧ - الطرق والكبارى



هذا ويجب تخفيض مبلغ ٣٠٠ ج. م. من راتب معالي الوزير تبعا لتنازل الذي حصل من حضرات أصحاب الدولة والمطال الوزراء .

٤ - أما اعتمادات الباب الثاني فمطلوب لها ٥٦,٠٤٣ ج. م. زيادة مبلغ ١,٤٢٨ ج. م. مما كان مقدرا لها في السنة الماضية وهذه الزيادة ناشئة عما يطلب في هذا الباب لمصلحة الطيران إذ أن ما يخص المصلحة المذكورة ضمن البنود ٣ و ٤ و ٥ هو مبلغ ١,٧٤٠ ج. م. .

٥ - أما الباب الثالث فبلغ اعتماداته حسب التعديل الأخير ٧٧,٢٥٠ ج. م. فتكون هناك زيادة عن اعتمادات السنة الماضية قدرها ٤٥,٦٧٥ ج. م. وهي ناشئة من درج مبلغ ٥٧,٠٠٠ ج. م. لأول مرة في هذه السنة لمصلحة الطيران .

٦ - ومراجعة البيانات الخاصة بالأعمال الجديدة يرى أنه يخص من اعتماداتها لمصلحة الطيران مبلغ ٥٧,٠٠٠ ج. م. يخص مطار القاهرة منه ٥٠,٥٠٠ ج. م. موزع كالآتي :

جيب ٧٠٠٠ اصلاح الارض وعمل طرق واعداد المياه والنور .

٤٣٠٠٠ لبناء المطار ومكاتب الادارة وابجرك ومسكني لوظفين .

ويخص مطار الاسكندرية ٤,٥٠٠ ج. م. فقط لاجراء اعمال تمهيدية في المطار المذكور بجهة السفينة وذلك حتى اذا أسفرت التجارب الخاصة بصرف مياه الأمطار عن أرض المطار عن نتيجة مرضية طلب الاعتماد اللازم لاصلاح ارض وعمل الطرق واعداد لبناء وبناء في ميزانية السنة المقبلة .

أما الباقي وقدره ٣,٠٠٠ ج. م. فهو مخصص كاحتياطي .

أما ما يلزم لشراء المعدات اللازمة لمطار القاهرة من تلفراف لاسلكي وعلامات لتنوير وأجهزة حركة زياح وسيارات الركوب ونقل المرضى فستدرج في ميزانية السنة المقبلة أيضا لأن وزارة المواصلات لا تتوقع مباشرة هذه الأعمال في السنة المقبلة . ولأنه لا يمكن الشروع فيها الا اذا تم تشييد المباني .

وقد أقر مجلس النواب مبلغ ٥٧,٠٠٠ ج. م. المتقدم ذكره ووافق هذه التهمة عليه إذ أن وجود مطارات مصرية ضروري الآن لأن السفن الجوية التي تصل إلى مصر ترسو الآن في مطارات أجنبية .

هذا وقد صرح معالي وزير المواصلات أمام مجلس النواب بأن الوزارة وضعت مشروع قانون للطيران وأرسلته لجهة التشريعية لبحثه وأنها اختارت لجنة الطيران تحسب من الجانب وهم الآن على وشك السفر .

حضرة لويس أليخاندرو فوس افندي - لمناسبة موضوع الطيران أذكر حضرات الأعضاء بأنه حدث في العام الماضي أن أراود أحد المصريين المهتمين بالطيران الدخول إلى البلاد بيطيرته فلم تسمح له الحكومة وقتئذ بذلك واضطر إلى ترك الطائرة فأسدى جزائر البحر الأبيض المتوسط فأرجو أن تتم الحكومة بتشجيع مشروعات الطيران الوطنية .

## فرع ١ - ديوان العموم

٢ - بلغت الاعتمادات المطلوبة لهذا الفرع ٢٢٢,٩٢٨ ج. م. بخلاف مبلغ ١٦,٥٨٦ ج. م. مدرج بميزانيات مصالح أخرى .

وقد طلبت وزارة المالية إنشاء نظر ميزانية هذا الفرع أمام مجلس النواب تخفيض الاعتماد المدرج في المشروع للأعمال الجديدة لمصلحة الطيران إلى ٥٧,٠٠٠ ج. م. بدلا من ١٠٩,٨٣٠ ج. م. وذلك لارجاء السمل بمطار الدخيلة ماعدا ما يخص الأعمال التمهيدية لإنشائه والمقدر لها اعتماد قدره ٤,٥٠٠ ج. م. وبناء على ذلك تصبح حقيقة الاعتمادات المطلوبة لهذا الفرع مبلغ ١٨٠,١٠٨ ج. م. وكانت في ميزانية السنة الماضية مبلغ ١٢٩,٣٣٧ ج. م. فتكون هناك زيادة قدرها ٥٠,٧٧١ ج. م. .

وأما ما يلتزم النظر بخصوص اعتمادات هذا الفرع هو إنشاء مصلحة الطيران التي تقرر انشاؤها بناء على رغبة البرلمان حين نظر ميزانية السنة الماضية .

٣ - وتبلغ اعتمادات الباب الأول مبلغ ٤٦,٨١٥ ج. م. وكانت في السنة الماضية مبلغ ٤٣,١٤٧ ج. م. فتكون هناك زيادة قدرها ٣,٦٦٨ ج. م. .

ومراجعة مفردات الاعتمادات المذكورة تبين ما يأتي :

أولا - أنه عملا بقرار البرلمان في السنة الماضية ألغيت ثلاث الوظائف المخصصة لمفتش من الدرجة الأولى حرف (ج) والسكرتير العام من الدرجة الثانية ولحسابه من الدرجة الرابعة وأنشئت بدلا منها وظيفة مراقب إدارة من الدرجة الثالثة .

وثانيا - أنشئت وظيفة رئيسية من الدرجة الأولى حرف (ج) لسكرتير في الوزارة وست وظائف إضافية أخرى في السلك الدائم بقسم الطيران المستبعد منها ثلاث وظائف فنية وهي وظيفة مدير عام من الدرجة الأولى حرف (ب) بدلا من وظيفة خبير في الطيران التي كانت مدرجة ضمن الوظائف المؤقتة ومفتش أول للطيران من الدرجة الثالثة ورئيس مبنى القاهرة الجوية من الدرجة الرابعة وثلاث وظائف للنسب الكبار وهي : رئيس قسم من الدرجة الخامسة وكان احتلال حرف (ب) ومستخدم حرف (ج) .

وثالثا - نقلت إلى هذا الديوان ثلاث وظائف أخرى من ميزانية المصالح التابعة لوزارة يشغل احداهما سكرتير المجلس الأعلى ويشغل الثانية السكرتير البيلاني .

ورابعا - زيدت وظيفتان ضمن وظائف الخارجين عن هيئة الجبال .

ونشأ من زيادة الوظائف المتقدم ذكرها ومن زيادة المبلغ المخصص للطلقات الاحتياطية ومن درج مبلغ ٩٦٠ ج. م. بصيغة مكافآت لأعضاء المجلس الأعلى زيادة مبلغ ٣,٦٦٨ ج. م. الذي سبق بيانه سابقا .

ولم توافق لجنة المالية لمجلس النواب على إنشاء وظيفة سكرتير في أدرات أنه ليست هناك حاجة ماسة لها ووافقها على ذلك مجلس النواب وهذه اللجنة توافق على هذا الرأي .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

٧ - أما مبلغ ٣٠.٢٥٠ ج.م الباقي من اعتمادات الباب الثالث فهو مخصص لمصلحة النقل الميكانيكى كاليان الآتى :

٣٠٠٠	ج.م
شراء ١٢ سيارة فوردموديريات الوجهين البحري والقبلي	
لنقل المرضى ( وزارة الصحة ) .	
٢٢٥٠	شراء ٩ سيارات فوردموديريات النقل بمحرقى ثم الخليج
والعباسية .	
١٥٠٠٠	شراء سيارات لختلف المصالح .

٢٠.٢٥٠

السيارات التى يستعملها الموظفون فى القاهرة والاسكندرية الى ٢٣ سيارة بعد أن كان تحسين وأن أمر توزيع السيارات هو من مأمورية اللجنة المتقدم ذكرها والتى تبط بها البحث فى أمر السيارات .

حضره لويس أخنوخ فانوس افندى - مناسبة ذكر مصلحة النقل الميكانيكى أذكر بأن هناك مصالح أخرى كصناعة التنظيم وغيرها من المصالح لها ادارة نقل خاصة بها فأرجو أن توجد ادارات النقل فى المصالح المختلفة وأن يكون أمرها موكلوا الى قسم النقل الميكانيكى بوزارة المواصلات وذلك اقتصادا للنفقات . وحتى يمكن أن تقوم الورشة التابعة لمصلحة النقل الميكانيكى بإصلاح ما يطرأ من الخلل على سيارات جميع المصالح .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

هذا وقد وافق معاليه أمام مجلس النواب على إلغاء السيارة المخصصة لوزير المواصلات .

وقد صرح حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المواصلات أمام مجلس النواب بأنه يمكن القول إجمالاً بأن السيارات المخصصة لوظائف قد أقيمت .

وطلبت اللجنة من وزارة المواصلات كشفاً بحدس سيارات الركوب التى تستعمل فى كل من مدينتي القاهرة والاسكندرية وتوزع عليها على المصالح المختلفة فوردموديريات الكشافيين بالحق رقم (١) المرفق بنهاية هذا التقرير وهو يشمل توزيع الثلاث والعشرين سيارة التى ورد ذكرها قبلاً .

ولما كان مبلغ ٣٠.٢٥٠ ج.م المخصص لشراء عربات جديدة يشمل مبلغ ١٠.٨١١ ج.م مطلوب لشراء سيارات جديدة بلل سيارات قديمة جار تشييدها الآن فى مختلف المصالح ومن المنتظر أن اللجنة التى شكلت أخيراً وورد ذكرها بماليه ستوفر من السيارات ما يزيد على العدد المطلوب استبداله فقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب حذف هذا المبلغ والاكتفاء بباقي الاعتماد وقدره ٩.٤٣٩ ج.م لأنه مخصص لشراء سيارات بوكس فوردموديريات ماصلة للصحة ومصصلحة البريد ومصصلحة السجون والبوليس وقد وافق مجلس النواب على ذلك وعنده اللجنة تقرر هذا رأى أيضاً للسبب المتقدم ولأنها ما زالت ترى أن هناك سوء استغلال فيما يخص سيارات الركوب .

الرئيس - تقدم اقتراح من حضرة محمود أبو النصر بك وإبراهيم الظاهري بهذا نصه :

"تقرر أن يوجه المجلس نظر حضرات أصحاب المعالي الوزراء الى مسألة السيارات المخصصة لهم وأن يكل الى تقديم أمر التنازل عنها والرجوع الى ما جرت عليه وزارة الشعب فى هذا الموضوع سنة ١٩٢٤" .

محمود أبو النصر بك إبراهيم الظاهري

حضره محمود أبو النصر بك - بمراجعة المصنف رقم ١ يتضح أن وزيرى الحرية والأوقاف لم يتقوا بتلك الميزة، مئة تخصيص سيارة لكل منهما أسوة بباقي الوزراء فأرجو من سعادة المقرر أن يوضح السبب فى ذلك .

سعادة محمود شكوى (اشا) - أذكر أن لوزير الأوقاف سيارة .

رابع المصنف رقم (١) من هذه المضبطة .

ولقد كانت مصلحة النقل الميكانيكى موضع اهتمام البرلمان حين نظر ميزانيته سقى ١٩٢٤ و ١٩٢٦ ، وقد رأى حين نظر ميزانية السنة الماضية أنه يمكن توفير كثير من اعتمادات هذه المصلحة كما رأى إلغاء السيارات التى يستعملها الموظفون للركوب بمدينتي مصر والاسكندرية وأن يستثنى من ذلك السيارات المعدة لنقلات رجال البوليس ورجال الصحة والتنظيم ولكن رغم ذلك فإنه تبين أن المصلحة المذكورة قد استهلكت جميع ما يخصها فى الباب الثانى من الاعتمادات فى السنة الماضية وقدره ٤١.٥٠٦ ج.م وتجاوزته بمبلغ ١٠.٠٠٠ ج.م خلافاً لما كان يتوقعه البرلمان من حصول اقتصاد بمصرفات هذه السيارات بموافقته على تخصيص مبلغ ٣١.٠٠٠ ج.م كان مطلوباً فى السنة الماضية لشراء سيارات جدد بدلاً من سيارات قديمة كانت لدى المصلحة فى السنة الماضية ( وكلفت يراود تخفيضه الى مبلغ ٢٠.٢٥٠ ج.م ) .

وكان البرلمان وافق فى السنة الماضية بناء على تصريح من معالي وزير المواصلات على تشكيل لجنة للنظر فى مسألة السيارات والبحث ما اذا كانت هناك ضرورة لإبقاء مصلحة النقل الميكانيكى والحالة التى تكون عليها اذا رأى بتأثيرها فاستلمت اللجنة عملاً تم فى هذا الأمر فأجابت وزارة المواصلات بما يأتى :

شكلت هذه اللجنة فعلاً بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٧ من بعض حضرات أصحاب المعالي الوزراء وبمضى أن تشكلها من معاليهم مع ما ليسهم من الأعمال الكثيرة لم يسط اللجنة الوقت الكافى لانجاز المهمة التى شكلت من أجلها ولهذا فإن الوزارة شكلت لجنة فرعية لجنة الأولى بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٢٧ أعضاءها منطويون من مختلف الوزارات تقوم بالبحث الابتدائية ثم تقدم تقريرها الى معالي الوزير لرفعها الى اللجنة العامة .

وبتعيين مما تقدم أنه لم يظهر الى الآن أثر لاسل اللجنة التى وافق البرلمان على تشكيلها فى شهر أغسطس سنة ١٩٢٦ وهو ما نأسف له اللجنة .

وقد صرح معالي وزير المواصلات أمام مجلس النواب فى هذا الصدد أن معالي وزير المواصلات السابق قرر استئجاراً لرغبة البرلمان تخفيض عدد

سعادة عمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - جرى الكلام في مجلس النواب عن سيارة رئيس قسم القضاء ولم يتخذ فيها قرارا وأني لا أرى مانعا من أن يبدى هذا المجلس رأيه فيها .

حضرة الشيخ يس عمود أبو جليل - أترح أن يوافق المجلس على عدم تخصيص سيارة لرئيس قسم قضايا الحكومة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اقتراح حضرة الشيخ يس عمود أبو جليل ؟

أصوات : موافقون .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

٨ - وبناء على ذلك تكون المبالغ المطلوبة اعتادها لهذا الفرع هي كما يأتي وقد أقرها مجلس النواب :

جيبه

٥٣١٥ £ باب ١ - ماهيات وأجرومتربات (بعد حذف مبلغ ٥٢٨٣٠ ج.م)

من ماهية الزور ١٢٠٠ ج.م ماهية السكرير الفنى للوزارة .

٥٦٠٤٣ £ باب ٢ - مصاريف عمومية (كما هو في المشروع) .

٦٦٤٣٩ £ باب ٣ - أعمال جديدة (بعد حذف ٥٢٨٣٠ ج.م من اعتادات الطيران بناء على طلب الوزارة و١٠٨١١ ج.م من اعتادات سيارات القسم الميكانيكي .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ماورد بتقرير اللجنة وعلى الاعتاد المقدر للباب الأول وقدره ٥٣١٥ £ جنبا ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على هذا الاعتاد .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدر للباب الثالث

وقدره ٥٦٠٤٣ £ جنبا ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على هذا الاعتاد .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدر للباب الثالث

وقدره ٦٦٤٣٩ £ جنبا ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على هذا الاعتاد .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

فرع ٧ - السكك الحديدية

٩ - قد تم لمجموع اعتادات مصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٦٩٤٩٤٠٧٤ ج.م وقد طلبت وزارة المالية حين نظر ميزانية هذا الفرع أمام مجلس النواب ادخال التعديلات الآتية :

أولا - في الباب الثاني - تخفيض مبلغ ٣٠٠ ج.م المدرج ضمن اعتادات بند ٢٣ لتعديل محطة ديروط الى ٣٥٧ ج.م .

حضرة عمود أبو النصر بك - حصل في مجلس النواب أحد ورد في هذا الموضوع وكان الذي يرى إبقاء هذه اللجنة لحضرات الوزراء يقول ان الحياة اليانية وصلت بنا إلى مدينة من الديمقراطية تجعل من الممكن أن يتسم منصة الوزارة نائب لإعلاك سيارة . قال بعضهم هذا في مجلس النواب . وقال انه من المستحسن استبقاء السيارات للوزراء لأنه قد يصادف الحظ ثانيا فيرفضه الى مستوى الوزارة ولا تكون عنده سيارة واستشهد بمحادثة مستر مكدونالدا حين رئيسا للوزارة البريطانية ولم تكن له سيارة فأعدها أحد أصدقائه سيارة . أما وزراؤها فلهم جميعا سيارات وهم في غنى عن سيارات الحكومة وأذكر أن دولة روت باشا يمتلك سيارتين وكذلك معالي وزير الزراعة فأرجو أن يقبل حضرات الوزراء اقتراحنا وبذلك يضيفون هذه المائة الى مائة تازلم عن ثمانية جنيه من وانهم وذلك لأن سيارات الوزراء تكلف الحكومة حوال أربعة آلاف جنيه .

سعادة عمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - لا علم لي بالسبب الذي من أجله لم تخصص سيارة لمعالي وزير الحربية ويحصل أن معاليه يستعمل سيارة من سيارات وزارة الحربية .

سعادة الفريق موسى فؤاد باشا - لمعالي وزير الحربية سيارة تابعة لوزارة الحربية .

حضرة عمود أبو النصر بك - لا ليس له .

سعادة عمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - أنا أتكلم طبق الكشف الرسمي الوارد من وزارة المواصلات .

حضرة محمد أحمد الشريف بك - سعادة الفريق موسى فؤاد باشا كان وزيرا للحربية ويعلم أن لوزيرها سيارة .

سعادة عمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - تناقش مجلس النواب في هذا الموضوع ولم يتخذ قرارا بشأنه ولهذا المجلس أن يبدى رأيه فيه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاقتراح المقسم من حضرة محمود أبو النصر بك وأبراهيم الطاهري بك ؟

أصوات : موافقون .

حضرة أبراهيم نور الدين بك - أدري أنه يجب وقدمت المسألة أمام مجلس النواب دون قرار أن يترك لحضرات الوزراء التصرف فيها بما يرونه .

الرئيس - إن ما تطلبه حضرتكم هو ما يتضمنه الاقتراح .

حضرة أبراهيم الطاهري بك - عبارة حضرة أبراهيم نور الدين بك معناها أنه موافق على الاقتراح .

حضرة أبراهيم نور الدين بك - أني أحبب كلامي ازالة هذه المقاطعة المستمرة من المئين ومن اليسار بصورة تكل على الاستمرار الأمر الذي لا يتفق وحسرة إبداء الرأي .

أصوات : المجلس وافق على الاقتراح .

حضرة الشيخ يس عمود أبو جليل - خصص لرئيس قسم قضايا الحكومة سيارة فأرى أن لا نعمل لها .

هذا وقد أقيمت وظيفة مفتش عام المصلحة عملاً بقرار البرلمان لدى بحثه ميزانية السنة الماضية وقد تقلت وظيفة إدارية من هذه المصلحة إلى ديوان العموم .

وهذه اللجنة توافق على الوظائف المألوفة المشافهة للأسياب المتقدمة على أنها تطلب في حاله ما إذا لم تكن الوظائف المطلوبة اشغلتها فنية أن يحصل اشغالها بموظفين من الذين تقرر لجنة الموظفين العليا الاستثناء من وظائفهم في الوزارات والمصالح الأخرى .

هذا وتتخذ اللجنة وجود وظائف زائدة في مصلحة السلك الحديدية عن حاجة العمل خصوصاً في ادارتها العامة وتترك بحث هذا الأمر إلى لجنة الموظفين العليا .

١٩ - ويعدل في احتادات الباب الأول المتقدم ذكرها مبلغ ١٧٤٠ ج. م يخص مشروع جعل المحطة النهائية لخط حلوان محطة السبلة في زيب وتشغيل سيارات لنقل الركاب من تلك المحطة إلى داخل المدينة ويكون للركاب حق استعمال هذه السيارات بغير أجواز تدخل أجرة استعمالها ضمن ثمن التذكرة التي يأخذونها من محطة حلوان أو من المحطات الأخرى .

ولما كان قد أدرج ضمن احتادات الأعمال الجديدة مبلغ يبعث مشروع كهرية هذا الخط الذي إذا تم فلا يكون هناك حل لنقل نهاية الخط المذكور وجعل محطة السبلة في زيب هي المحطة النهائية ويضع بذلك ما يصرف في مشروع السيارات ما رأت لجنة المالية بمجلس النواب أنه يجب انتظار نتيجة بحث مشروع الكهرباء حتى إذا تم أصبح تغل المحطة غير لازم ولا فيمكن . ولقد بحث أمر نقل المحطة المذكورة وطلبت إلغاء جميع الاحتادات المطلوبة للسيارات وقدرها ١٤,٩٩٥ ج. م في الأبواب الثلاثة ولصديق محطة السيدة في زيب وقدرها ٧,٣٠٠ ج. م في البابين الثاني والثالث توافق مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة ترى هذا الرأي أيضاً .

٢٠ - وقد طلب الباب الثاني مبلغ ٣,٠٤٢,٧٧٢ ج. م مقابل ٣,٣٩٨,١٢٩ ج. م في السنة الماضية فيكون هناك تخفيض قدره ٣٥٥,٤٠٧ ج. م منه مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ ج. م في الاحتادات المخصصة لربانج التجديلات التي تبلغ ١,١٣٦,٠٠٠ ج. م (مقابل ١,٣٧٧,٠٠٠ ج. م في السنة الماضية) ومبلغ ٦٥,٠٠٠ ج. م مستبعد نظير زيادة المنصرف على المشتري من المهمات في المخازن والأوروش والباقي وقدره ٤,٠٩٠,٧ ج. م هو صافي الوفير بعد استبعاد الزيادة في بعض البنود من الوفير في البض الآخر وهو التخفيض الحقيقي .

٢١ - ومن أهم احتادات هذا الباب الاحتادات المطالبة لتجديلات العادية والمتأخرة من الربانج الذي كان أقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ تبلغ قيمة هذه التجديلات مبلغ ٣٩٤,٠٠٠ ج. م بالنسبة لتجديلات العادية ومبلغ ٧٣٧,٠٠٠ ج. م بالنسبة لتجديلات المتأخرة .

ومن مقتضى الربانج سالف الذكر أن تم الأعمال التي وردت به في ثلاث سنوات تبدأ من سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ وتنتهي في سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨

ثانياً - في الباب الثالث - زيادة مبلغ ٥٠,٠٠٠ ج. م على الاحتاد المخصص لإنشاء كبرى جديد على النيل بدمياط بدمجه ٧٦٠,٠٠٠ ج. م بدلاً من ٢٥٠,٠٠٠ ج. م وحذف مبلغ ٤,٠٠٠ ج. م المقرر بالمشروع ضمن البلد ٨٣ لتحويل خط دسباط وحذف مبلغ ١,٤٠٠ ج. م المدرج ضمن البلد ٧٦ المخصص لتعديلات في محطة ديروط .

وبناء على ذلك تكون حقيقة الاحتادات التي طلبت لمصرفات هذا الفرع في أبوابه الثلاثة هي مبلغ ٦,٤٩١,٩٨١ ج. م وكان مقدراً له في السنة الماضية مبلغ ١٨,٤٣٦ ج. م فيكون هناك تخفيض قدره ٥٣٦,٤٥٥ ج. م .

وترجع أسباب هذا التخفيض (أولاً) إلى تخفيض مبلغ ٣٥٥,٤٠٧ ج. م في الباب الثاني ومبلغ ١٨٤,٨٠٠ ج. م في الباب الثالث (وثانياً) إلى زيادة مبلغ ١٣,٧٥٢ ج. م في الباب الأول .

هذا ويذكر لمصرفات هذا الفرع مبلغ ١٤٠,٣٠١ ج. م ضمن ميزانيات مصالح أخرى .

وفي الجدول الآتي توزيع الاحتادات الخاصة بهذا الفرع بعد التعديل المتقدم ذكره على الأبواب الثلاثة مع مقارنتها باحتادات السنة الماضية :

تخفيض	زيادة	تقديرات	
		١٩٢٦	١٩٢٧
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
—	١٢٧٥٢	١٧٨٠٥٧	١٧٨١٠٩
٣٥٥٤٠٧	—	٣٣٩١٢٩	٣٠٤٢٧٢
١٨٤٨٠٠	—	١٨٥٢٥٠	١٦٦٤٥٠
١٣٧٥٢	١٣٧٥٢	٧٠٨٤٣٦	٦١٩١٩٨١
٥٢٦٤٥٥	—	—	—
		مافي التخفيض	

١٠ - وظاهر من الجدول المذكور أن ما خصص للباب الأول هو مبلغ ١,٧٨١,٠٩٠ ج. م فتكون فيه زيادة من احتادات السنة الماضية قدرها ١٣,٧٥٢ ج. م وترجع أسباب هذه الزيادة :

أولاً - إلى هل وظيفتي قائمقام ووظيفة بكاشي من وزارة الداخلية إلى هذه المصلحة بسبب خدمة الخفر وإنشاء ٣٩ وظيفة جديدة في السلك الدائم و ٦٧ وظيفة في الوظائف الخارجية من هيئة البول بسبب فتح محطات جديدة وإتساع نطاق العمل بوجه عام .

وثانياً - إلى زيادة الاحتاد الخاص بالأجور بقسم إدارة الخطوط بمبلغ ١٦٠,٠٠٠ ج. م وذلك لعدم كفاية المربوط له في سنة ١٩٢٦

وإذا كانت الزيادة في محلة الباب قد اقتصرت على ١٣,٧٥٢ ج. م فما ذلك إلا لأنه استبعد في المشروع مبلغ ٨٥,٠٠٠ ج. م من المنظور عدم اتام صرفه مقابل ٦٠,٠٠٠ ج. م في السنة الماضية ولأن هناك فرقاً بين الماحيات وبين ما كان مربوطاً لها في ميزانية سنة ١٩٢٦



بعد ذلك قامت في البلاد حركة الانتقابات فأهل المشروع . ثم قدم في الدورة البرلمانية الأولى لمجلس النواب حضرة أحمد الميجي بك نائب الصف اقتراما وقدم مثله لمجلس الشيوخ ووافق كل مجلس على الاقتراح الذي قدم اليه .

ثم حصل أن حل مجلس النواب . وفي سنة ١٩٢٥ ذهب وفد من أعيان مركز الصف لمقابلة معالي وزير المواصلات وطلب الإسراع في إنشاء هذا الخط فأسلم معاليه على مساعدة عبد الحميد سليمان باشا فشكل سعاده أن مصلحة السكك الحديدية مصلحة تجارية وأنها مستعدة لإنشاء الخط إذا قبل مجلس المديرية - في حالة ما إذا قل إيراد الخط عن ستة في المائة من مصاريف إنشائه - أن يدفع الفرق .

على أثر ذلك اجتمعت وذبح مندوب وفد المقابلة سعاده مجد زكي الإبراهيم باشا وكيل المسألة فاقضى معنا على أن يمد الخط إلى بلدة الصف لا إلى نهاية بلاد مركز الصف ، فرضينا بذلك .

حصل كل ذلك من جهات ميزانية هذا العام فنصفهنا فوجدت بالبند (٨٠) صنفه ٣٨٥ مبلغ خمسمائة جنيه مديرجا لفحص وتخصيص مشروع مد سكة حديد حلوان ، أي مد مقي ثلاثين عاما على مطالبتنا بمد هذا الخط لا نجد في الميزانية إلا مبلغ خمسمائة جنيه لفحص المشروع ولا نعلم متى ينتهي هذا الفحص .

ميزانية مصلحة السكك الحديدية تبلغ نحو ستة ملايين من الجنيهات ومع ذلك نرى وزارة المواصلات تقبل مبلغ ستين ألف جنيه لخطوطها ثلاثون كيلومترا وهي المسافة بين حلوان والصف باعتبار أن تكاليف الكيلومتر ألفا جنيه .

سمما بالأمر من مبلغ ٨٥٠٠٠ جنيه طلبت توسيع شارع الأهرام ومبالغ أخرى لتفكي السبجة ومنته الحوض المرصود وهي مشاريع كاليقاليوم لايجد سوى خمسمائة جنيه لمشروع مد خط حلوان مع أن أهالي مركز الصف يبلغ عددهم ١٢٥٠٠٠ نفس وأخط المطلوب إنشاءه في أراضيهم ومشروعاتهم ويقيم ويقيم أولادهم . فليكن لهذا المشروع من الأهمية ما لمشروع تفكي السبجة أو مشروع منته الحوض المرصود .

لذلك أرجو من معالي وزير المواصلات أن يبيد لنا رأيه في هذا المشروع وأن يفيدنا عن الوقت المتظفر في إتمام بحثه .

معالي أحمد حشبه باشا (وزير المواصلات) - طلب إلينا مثل هذا الطلب في مجلس النواب فأعده على حضراتكم الآن ما سبق أن قفته هناك وهو أن وزارة المواصلات ومصلحة السكك الحديدية يتجهان اعتمادا عليهما بإنشاء الخطوط الحديدية في جميع جهات القطر ودمرهما أن تلي جميع الطلبات لو استطاعت إلى ذلك سبيلا ولكن يحول بينهم بين ذلك أن الطلبات كثيرة وللمال قليل لا يسمح بأجابتها جميعا . فلماذا نضع إزاء ذلك ؟ لنا تقدم الأمر على المهم فنقدم بإنشاء ما كان أهم من غيره من الخطوط المطلوبة . وأرجو من حضرات الشيوخ أن يتقدوا أننا لنا في حاجة إلى أن نستحدث حل إنشاء الخطوط الحديدية فنحن نتمنى أن تشرعوا تشعرون بالحاجة لهذه الخطوط

هذا وبما قررهته المصلحة الآن تنعم النور الكهربائي في المحطات متى وجد التيار الكهربائي بالمدينة التي بها المحطة سواء كان تابعا للبلدات المحلية أم للشركات وذلك متى تم الاتفاق بينها وبين المصلحة على ثمن مخصوص للنور يوافق المصلحة ويوفر عليها الحال اللازم للاشتغالات الأولية .

وقد أوردت مصلحة السكك الحديدية ضمن البيانات الواردة منها لجنة أنها تقاضى الديارات في هذا الأمر وقد انقضت أخيرا مع مجلس بلدى الزقازيق على إثارة المحطة وأعطيت التعليمات للشروع في العمل .

وهما يذكر أيضا أنه خصص ضمن اعتماد هذا البند مبلغ ٧٠٠٠ ج.م لتكاليف تركيب النور الكهربائي بالمحطات الصغرى وتحويل الأتارة من الغاز للكهرباء ببعض المحطات الكبرى .

حضرة سعد كرم بك - يا حضرات الشيوخ ، لأهالي مركز الصف أمنية طالما طالبا بها الحكومة وهي مد سكة حديدية تربط مركز الصف .

يرجع تاريخ مطالبتنا بتحقيق هذه الأمنية إلى نحو ثلاثين سنة . قدمت في سنة ١٩١٠ اقتراحا للجمعية العمومية التي كتبت أحد أعضائها بطلب إنشاء هذا الخط أما بعمرة الحكومة وأما بعمرة شركة للدانا أو أية شركة أخرى ، فكان جواب الحكومة أنها لا توافق على إنشاء الخط بعمرة شركة من الشركات ولكنها ستقوم هي بذلك بمد شربها خط حلوان وأصلحه .

وفي سنة ١٩١٢ عند ما كانت البلاد تن من الاحتلال المشغوم ذهب وفد من أهالي مركز الصف لمقابلة البورد كشتف وصلنا فاه وحصل منه على وعد بإنشاء الخط بعد أن تشتري الحكومة خط حلوان ويغيري الإصلاحات اللازمة له .

وفي سنة ١٩١٣ تألف وفد آخر من الأهالي لطلبية الحكومة بإنشاء هذا الخط فكان جوابا في هذه المرة كالجوابين الأولين .

وفي سنة ١٩٢٢ تقدم اقتراح من أحد حضرات أعضاء مجلس مديرية اللجنة بطلب إنشاء هذا الخط على أن يقوم الأهالي بدفع نصف النفقات اللازمة لذلك في مقابل أن تقوم الحكومة بإنشاء مستشفى أو مدرسة ثانوية فأجابت وزارة المواصلات بأن مصاريف إنشاء الخط تقدر بمبلغ ٣٣٣٠٠ جنيه وبأن الوزارة مستعدة للقيام بالعمل لو دفع الأهالي نصف هذا المبلغ .

عرض جواب الوزارة على مجلس المديرية ثم قام وفد إلى الاسكندرية وقابل دولة يحيى إبراهيم باشا الذي وعد بأن الحكومة تنظر في الأمر وعلمنا وقتها أيضا أن جلالة الملك يوصى بالإسراع في مد الخط .

ثم قابل الوفد معالي محمد محب باشا وكان وقتئذ وزيراً لسياسة فوجد بأن الحكومة ستسطن مصلحة السكك الحديدية مبلغ مائة ألف جنيه للشروع في مد الخط وأظن أن معاليه - وهو معنا الآن - يذكر ذلك .

بعد ذلك فإبنا دولة أحمد زور باشا وكان في ذلك الوقت وزيراً للمواصلات فوجدنا خبرا وقال أن وزارة المواصلات تبدأ في مد الخط حالا إذا اعضدت الحكومة مبلغ مائة ألف جنيه .

ثم سمينا إلى التشرع بمقابلة جلالة الملك وطرحنا على سامحه الشريفة أميتنا فنصرح جلالة بأن الحكومة تستعمل ما في وسعها لتأقيم هذا العمل بأقرب ما يمكن فخرجنا مطمئنين على قرب إنشاء الخط .

ورغبة أهالي هذه المنطقة الذين أمثلهم في هذا المجلس ولما أراهم مضطراً أن  
أطلب من المجلس أن يبيد أبلده ورغبته للحكومة وأن لا يضمن المبلغ الاكبر  
للشروع .

معالي أحمد محمد خشبة باشا (وزير المواصلات) - هذه الرغبة قد أراها  
مجلس النواب في العام الماضي للأسباب التي سمعتها الآن من حضرة البصير  
المعظم وقد عضد مجلس الشيوخ هذه الرغبة فما كان على الحكومة إلا أن  
تنفذ رغبة المجلسين وقد أدرجت فعلاً في مشروع الميزانية المبلغ اللازم لمبلغ  
محطة السيدة زينب نهاية خط حلوان . غير أن مجلس النواب عدل عن رغبته  
لأن لجنة المسألة رأيت أن هناك فكرة في كهرية خط حلوان وما دامت الفكرة  
موجودة وانطقت على هذا الحال من سين عديدة فليكن عمل سكان تلك المنطقة  
أن يترقبوا قليلاً حتى إذا نفذت فكرة كهرية الخط لا يكون هناك على تنفيذه  
الرغبة . وإذا لم تنفذ فكرة كهرية الخط أمكن الرجوع إلى رغبة المجلس في جعل  
نهاية لخط محطة السيدة زينب . وما قرروا مجلس النواب ذلك إلا خوفاً للاقتصاد  
وعن الذين كما أدرجت في مشروع الميزانية رأيت أن النواب محققين  
في قرارهم هذا وكذلك رأيت بلمستكم المالية وأعلن حضراتكم توافقوها على  
ما رأيت .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - هل النظر في كهرية خط حلوان  
يستدعي وقف جعل المحطة النهائية لخط حلوان محطة السيدة زينب على  
حين أن ذلك لا يكلف الخزنة أكثر من أثنى جنيه ؟  
سعادة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - هناك مانع أعرفه وهو عمران  
مدينة حلوان ، تلك المدينة التي نل تمهيد طرق المواصلات إليها فها  
تكون عرضة لخواب .

سعادة محمد الحنفى الطرزي باشا - حلوان أبو المعادى ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - حلوان أولاً ، أما ضاحية المعادى  
فإنها أنشئت في الوقت الذي كانت فيه محطة باب اللوق في عملها الحالي وما  
يقال عن حلوان من حجة لعمركم يقال عن المعادى .

أما مسألة بحث مشروع كهرية الخط فمدرج لها في الميزانية مبلغ ومن المنظور  
أن يتم في هذا العام ولما أرى الآن أن يوافق المجلس على أرجاء النظر في الرغبة  
التي يشرهاها حضرة الأستاذ الشيخ محمد عز العرب حتى تنهى وزارة المواصلات  
من بحث موضوع كهرية الخط المذكور فإن أسفر البحث عن امكان تنفيذ  
هذا المشروع كان بما والا إذا وجد ما يخلو دون كهريته أمكن النظر في جعل  
المحطة النهائية لخط حلوان هي محطة السيدة زينب بحيث لا يؤثر ذلك على  
عمران مدينة حلوان والمعادى . وأعلن حضراتكم بعد هذا البيان توافقوها على  
رأى اللجنة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

(موافقة) .

حضرة حافظ باجدين بك - يقال إن هناك مورداً لبيات البور أيضاً  
في المحطات يورد الواحدة منها لمصلحة السكة الحديدية بمبلغ ستة قرش ، إذا  
يبيعها للأفراد بلوازمها بمبلغ ثمانية قرش . كذلك يوجد مورد آخر ، ش  
اللزامة لمصلحة السكة الحديدية وقد سمعت أن هذا المورد بدلاً من ١٠٠ م

ويسمى أن نستطيع انشاءه ولكن يحول بيننا وبين تنفيذ هذه الرغبات  
قلة المال . ومن كل شخص يجدون في أن تنفق لكم إلى البلاد التي تحتلونها  
هذه الخطوط إذا لم يحل بيننا وبين ذلك حال .

حضرة سعد مكرم بك - قال معالي الوزير إنه يقدم في مشاريع انشاء  
الخطوط الحديدية الأهم منها على المهمة فأقول تطبيقاً على ذلك أن الخط  
المطلوب لمركز الصف عظيم الأهمية فضلاً عن أنه لا يكلف الحكومة إلا  
قليلاً لأن الخط يمر على جسر ترمة الخشاش الشرق وهو صالح لذلك إذا وسم  
مسترين وهذا لا يكلف كثيراً في ترع ملكيته ولن تتكلف الحكومة إلا  
مصاريف وضع الخطوط الحديدية ، أما من أهمية مركز الصف فيكنى  
أن أذكر قرب القاهرة وأنه في الواقع من ضواحيها إذا لا يبعد عن حلوان  
أكثر من ثلاثين كيلو متراً وفي المركز مصانع سودا وناو وخرنوب وشمر ومصاص  
أخرى ومزارع قطن وحضاروا .

ولى طلب آخر وهو أرى سبق أن قدمت اقتراحاً بإنشاء كوبرى لمرور  
بمحطة البياط وقد أجابت الوزارة بأن المبلغ اللازم لإنشاء هذا الكوبرى  
سيبلغ بمشروع ميزانية هذا العام .

فارجو من معالي الوزير إفادتنا عما إذا كان المبلغ أدرج فعلاً أم لا ؟

سعادة عبد الحميد سليمان باشا (مدير عام سلك حديد الحكومة) - كان  
المبلغ اللازم لإنشاء هذا الكوبرى مدرجاً في مشروع الميزانية ولما أن  
خضت مجلس النواب الاقتراحات المطروحة اضطررنا لحذف المبلغ .

( حضر معالي جعفرولى باشا ووزير الحربية والبحرية ) .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - أظهر المجلس في العام السابق رغبته في جعل  
نهاية خط حلوان عند محطة السيدة زينب وذلك للأسباب الموجبة الموجبة  
للاسرار في تنفيذ هذه الرغبة ومنها أن هذا الخط يحول دون المرور في الشوارع  
التي يعترضها وكثيراً ما تضطر المضطرات التي يراد إرسالها إلى الجهة الغربية  
من شارع المينديان مثلاً إلى الوقوف والانتظار حتى يمر القطار ولا يخفى  
ما في ذلك من الضرر العظيم وكثيراً ما اضطرت جازات - وكان بين  
المشيعين معالي وزير المواصلات - إلى الوقوف والانتظار ، وقد يتكرر  
هذا مراراً في الساعة الواحدة لأن المر ينفق عند ما يتأخر القطار محطة المعادى  
إذا كان القطار لا ينفق في المحطات التي بينها وبين باب اللوق وتبقى محطة  
لأن إلى يمر القطار وهو لا يكاد يمر حتى يقوم فيه من محطة باب اللوق  
فينفق المر مرة أخرى وهكذا .

ولذلك أكد المجلس في العام الماضي هذه الرغبة وما كان يصح إذن  
تأجيل تنفيذها خصوصاً مع الأسباب الموجبة التي أبلغها المجلس .

وسكان المنطقة الواقعة بين محطة السيدة زينب وباب اللوق يشتمون  
هذه الحالة والمساكن بين المحطين قصيرة لا تجر ما تضعه الحكومة من  
العربات في سبيل تنفيذ هذه الرغبة فتقولان تنفيذها يقتضى إيجاد سيارات  
لنقل الركاب من محطة السيدة إلى محطة باب اللوق أو ما يقرب منها . لم  
كل ذلك ؟ هل تريد الحكومة أن تقدم لها اقتراحاً بعمل كبار نفوق الشوارع  
المترعة حتى يمر القطار سرياً ، وبثل هذه الكبارى تكلف الحكومة  
حضررات الآلاف من الجنيهات والرغبة التي أبلغها المجلس هي في الحقيقة

(أقيمت الجلسة السابعة والسابعة والبقية الخامسة والخمسين مساءً)

حضرة الشيخ متولى عمر حمجازى - أربو أن يتكرم حضرة صاحب المالى وزير المواصلات وبخبرته عن الوقت الذى تبدأ فيه مصلحة السكة الحديدية بإنشاء الخط بين قافوس وصان الجبروين الصالحية والقطرة .

معالي أحمد خشبه باشا (وزير المواصلات) الخط بين قافوس وصان الجبر أدرج له مبلغ فى ميزانية هذا العام وقد أقره مجلس النواب وهو مطروح الآن أمام حضراتكم فأذا وافقتم عليه فى المحقق أننا سنبدأ العمل فيه .

حضرة الشيخ متولى عمر حمجازى - وما الذى ترويه الوزارة فى الخط بين الصالحية والقطرة ؟

حضرة عقل محمد بك - لا أطلب من مصلحة السكة الحديدية إنشاء قورى أو محطة وإنما أريد أسنى كثيراً لأن تنقص الإيرادات فى هذا العام مبلغ مائة ألف جنيه عن السنة الماضية .

الرئيس - لقد انتهى المجلس من النظر فى قسم الإيرادات .

حضرة عقل محمد بك - أريد أن أتكلّم عن سرّ كسر الشيخ وهو من المراكز التجارية الهامة، إذ توجد بمواويرات للخليج وتعداد سكانه يقرب من نصف المليون نسمة وكانت إيرادات السكة الحديدية به كثيرة إلا أن مزاحمة سكة حديد الدنا والسيارات كانت سبباً فى نقص تلك الإيرادات .

وما أريد أن ألفت إليه النظر هو أن مصلحة السكة الحديدية وهى مصلحة تجارية كان يجب عليها أن تمنى بأمر هذه المزاحمة فلتأخذ على تخفيض تعريفة البضائع بمخافة تتفق مع مصطلحات ومصطلحات التجار .

سعادة عمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - أذكر أننا تكلمنا ملياً فى هذا الموضوع عند النظر فى قسم الإيرادات وتقرر أن مصلحة السكة الحديدية ستعيد النظر فى تعريفة البضائع وأثر ذلك سيظهر طبعاً فى السنة المقبلة .

حضرة عقل محمد بك - أريد أن أبدي ملاحظاتي .

سعادة عمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - كان محل إبداء هذه الملاحظات فى الوقت الذى نظر المجلس فيه قسم الإيرادات، أما الآن فيمكن لحضرة العضو أن يجلّها رأساً لمعالي وزير المواصلات توفيراً لوقت المجلس .

حضرة عقل محمد بك - ملاحظتي هى أنى شخصياً بحثت فى هذا العام تحصيل ألف أرباب من البذرة على خطوط شركة سكة حديد الدنا ولم أخص أرباباً واحداً على خطوط السكة الحديدية المصرية ومنزل وأنا مصرى أن تنفع أموالنا لشركات أجنبية .

الرئيس - وما هو السبب فى ذلك ؟

حضرة عقل محمد بك - السبب أن نحن الاربعة على خط شركة سكة حديد الدنا يكلفني مبلغ ثمانية قروش وإذا سمحت على خط السكة الحديدية المصرية فإنه يكلفني عشرة قروش ولهذا أريد أن أربو مصلحة السكة الحديدية أن تنظر فى الأسباب التى ذهبت الى عجز إيراداتها وبالأخص فى الخطات التجارية التى تكثر المزاحمة فيها حتى تتلافى ذلك العجز . كذلك ألاحظ أن مصلحة السكة الحديدية المصرية تتنافس بمبلغ أحد عشر قرشاً

القرش المذكورة مصنوعة من الشعر مثلاً فإنه يقدمها من القطن ويقاس أقصر من المقاسات المطلوبة وقد يترتب على ذلك ضرر للرباط حتى تسخن ويصيبها التلف فأذا كانت هذه الأمور صعبة فأنى ألفت نظر حضرة صاحب السعادة مدير السكة الحديدية لمنع هذا التلاعب .

سعادة عبد الحيد سليمان باشا (مدير سكة حديد الحكومة) - المسألة الأولى عرفت لنا من نحو ستين واتخذنا فيها أشد الإجراءات . أما المسألة الثانية فإنها ألفت لنا من ثلاثة أشهر ولا يزال التحقيق بشأنها جارياً إلى الآن .

حضرة لويس أختوخ قافوس افندى - لمناسبة الإجراءات الشديدة التى يشر إليها حضرة صاحب السعادة مدير السكة الحديدية يتجه الانظار الى مسألة المشتريات والمناقصات وقد ثارت انتقادات من جهات مختلفة..... معالي محمد شفيق باشا - ليس هذا وقت الكلام فى هذا الموضوع، فأذا أردت الكلام فيه قبل الأوان فأرجو أن تنتظر مما إلى آخر الجلسة لا أن تسكّم فيه ثم تصرف من الجلسة .

حضرة لويس أختوخ قافوس افندى - سأنتظر لآخر الجلسة وأرجو أن يلاحظ معالي الباشا أنى من أكثر الأعضاء مواظبة على حضور الجلسات .

الرئيس - هل يسمع حضرة لويس افندى أن يرجع كلمته فى الموضوع الذى يشر إليه حتى يأتى بدوره فى باب الأعمال الحديدية ؟

حضرة لويس أختوخ قافوس افندى - لا مانع .

حضرة عزيز مريم افندى - أريد أن ألفت نظر حضرة صاحب السعادة مدير مصلحة السكة الحديدية الى ظلم واقع فى مصطلحه. هذا الظلم واقع على طبقة العمال .

سعادة عمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - محل الكلام فى هذا الموضوع آت بعد .

حضرة عزيز مريم افندى - اذن أودع كلمتي الآن .

حضرة مبدل الرحمن اللوم بك - يوجد بمخطة مغارة المزلان للسكة الحديدية وبجانبها نخيل بين بندر مغارة والبلحة القريبة منه ، وهذه الجهة وأبورات الخليج والبنوك ومحال التجارة وغالية البلاد التابعة لمركز مغارة .

فهذا المزلان أحبته لبيد مغارة، وقد لوحظ أن قطارات البضاعة يتكرر وقوفها يوماً أمام هذا المزلان بمالاً يقل فى كل دفعة عن نصف ساعة وهذه الوقفات تتكرر فى اليوم عدة مرات حتى يلبث مدد وقوفها فى بعض الأيام أربع ساعات ولأنك أنذاك يترتب عليه وقوف حركة المرور وتعطيل مصالح الجمهور وقد قلت أن هناك شكوى تقدمت لوزارة المواصلات بهذا الشأن فهل يسمح معالي وزيرها أن ينظر فيها وأن يأمر بإنشاء بلوكات لتراحة للجمهور وتسهيل المواصلات .

معالي أحمد خشبه باشا (وزير المواصلات) - سأبحث فى ذلك الموضوع بكل هاتية .

(رفعت الجلسة للاسراحة الساعة السابعة والبقية العشرين مساءً)



النفقة من الأعمال تحت عنوان "الأعمال المطلوبة البده فيها والانتها منها في السنة المالية الحالية" وأن يعطى لها رقم (٢) تميزا لها عن أعمال القشة الزايسة التي يرمز لها برقم (١) .

ثانيا - تخفيض مبلغ ٥٠٠٠ ج.م من البند ١٤ إنشاء مظلات وبارى مرور بالمحطات لأن هذه الأعمال وإن كانت ضرورية ولكن يمكن توزيعها على عدد أكبر من السنين .

ثالثا - اقتاص مبلغ ٥٠٠٠ ج.م من البند ٦٥ ( مساكن العمال ) و ٢٠٠٠ ج.م من البند ٦٦ المشتري أرض للسبب المتقدم ذكره .  
رابعا - اقترحت اللجنة المذكورة في يخص البند ٦٧ أعمال متنوعة أن لا تزيد قيمة أي عمل من هذه الأعمال متنوعة صغيرة على ألف جنيهه ولا وجب أن يستثنى من حسنة قبل الارتباط به .

خامسا - تخفيض مبلغ ١٠٠٠ ج.م من البند ٦٨ إنشاء مشععات لتغطية عربات الضائع ١٠٠٠ ج.م من البند ٦٩ عمل دارزينشات للمحطات ٨٠٠٠ ج.م من البند ٧٠ نادة بناء محط موقفة و ٢٠٠ ج.م من البند ٧١ إنشاء محط صغيرة وكتاكيت للبولك .

وقد أقر مجلس النواب ما تقدم ذكره سواء فيها يخص بالملاحظات أو بالتخفيض في الاعتبارات سابقة الذكر وهذه اللجنة ترى الموافقة على ذلك أيضا

#### ١٧ - (ب) الأعمال الخاصة ببرنامج التجهيزات :

وهي مبنية تفصيلا بالصيغة ٣٨٢ من المشروع بند ٧٥ وقد سبق الكلام عن هذه التجهيزات في الباب الثاني وجاء بالفقرة (١٣) أن لجنة المالية يحسن النواب رأيت تخفيض مبلغ ١١٠٠ ج.م من المقصود تجهيزات السبورة لتجيزى وبذء عن ذلك يكون مجموع المصوب لبرنامج التجهيزات هو ٤٢٢.٥٠٠ ج.م بدلا من ٤٣٢.٥٠٠ ج.م الذين بالمشروع وقد وفق مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة ترى هذا الرأي أيضا .

حضرة لويس أجنوخ فروس لفتنى - وجه الى معالى شفيق باشا كلمة انتقاد ولكن نأوه عن أن نحقق في نشره لئلا نحقق ما كانت تسمح بالعمل الطويل وأن مع ذلك كنت أفضى في المجلس برهة ثانية ما أشعر به من الواجب . لو لم ذلك لساكن وجه في تلك الكلمة .

أما موضوع المشتريات والمقتضات التي تعمل من أجلها عرضة بطبيعة الحال لاستنفاد وشكوى من جهات مختلفة ولذلك أوجه نظر معالى وزير المواصلات وسادة المدير العام للسكك الحديدية إلى ضرورة وضع قواعد دقيقة لاتباعها في هذه المناقصات الدولية الهامة تخفيفا لأوجه الاستناد لأى لا أظن أنه من الممكن منع لاتنفاد كلمة .

أتى أروجون الوزارة لي أطلب منها أن تعمل من القواعد الأساسية أن يكون للشركات الأجنبية التي تريد التعامل مع مصالح الحكومة وكلام من المصريين نأه لئلا نأه كيد من الشبان المتعلمين الراغبين في الأعمال الحرة . وهي قليلة في هذه البلاد .

ومن دواى الأنف أن الحكومة المصرية تتامل الجانب معاملة خاصة وتيزيم عن الوطنيين مع أن البلاد الأجنبية تفضل أبنائها على غيرهم .

وتصف قرش على كيس التفتن من كثر الشيخ الى المحلة أو ملطا أو كفر الزيات بيتا شركة سكة حديد البداء تأخذ عليه خمسة قروش فقط ، هذا مع العلم بأن القدر التي يشحن من أكياس القطن يبلغ نحو الثلاثين أو الأربعين ألف كيس .

الرئيس - هذه الملاحظات ستنظر فيها مصلحة السكة الحديدية .

حضرة عقل محمد بك - على كلمة أخرى في أجور الركاب .  
سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - أكرر ماقلته لحضرتك من أن عمل الكلام في هذا الموضوع كان يجب عندما نظر المجلس قسم الإيرادات .  
حضرة عقل محمد بك - أنا لا أعرف أن هذا الموضوع مر ذكره في قسم الإيرادات .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - ليس هذا في المجلس وما لم تكن موجودا وقت أن نظر المجلس هذا القسم .

حضرة عقل محمد بك - على كل حال فأني سأقدم ملاحظاتى لمعالي وزير المواصلات .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

#### الباب الثالث - أعمال جديدة

١٥ - تبلغ قيمة الاعتبارات المطلوبة لهذا الباب مبلغ ١,٦٦٧,٤٥٠ ج.م بعد التعديل مقابل ١,٨٥٢,٢٥٠ ج.م في السنة الماضية وهي موزعة على الأعمال الآتية :

١٦ - (١) الأعمال التي تتجدد سنويا :

وهي مذكورة بالصيغة ٣٨٢ من المشروع في البنود من ٦٢ الى ٧٤ ومقدر لها مبلغ ١,٣١٢,٠٠٠ ج.م وكان المقدار المطلوب في السنة الماضية مبلغ ١,١١٥,٠٠٠ ج.م وفي سنة ١٩٢٥ مبلغ ١,٣٧٠,٠٠٠ ج.م وهي موزعة على اثني عشرة عملية منها تسع وافق البرلمان على نظيرها في السنة الماضية. أما ثلاثة الأعمال التي لم يرد نظيرها في السنة الماضية فهي :

جنيه  
١٠,٠٠٠ ج.م بند ٦٤ إنشاء مظلات وبارى مرور بالمحطات .  
١٥,٠٠٠ ج.م ٧١ « محط صغيرة وكتاكيت للبولك .  
٥,٠٠٠ ج.م ٧٣ « أوصف جديد قودم الأرضة الحالية بالمحطات .

وقد رأيت لجنة المالية لمجلس النواب بالنسبة للاعتبارات للمدرجة في هذا القسم الملاحظات الآتية :

أولا - أن وضع هذه النفقة من الأعمال تحت عنوان الأعمال التي تتجدد سنويا ربما يترك شعورا بأن الاعتبارات المطلوبة لما تتجدد من نفقاء فيها سنويا أو أن هناك إلزاما للبرلمان بتجديدها وعلى هذا الاعتقاد يرتبط القانون بمصلحة السكك الحديدية بأعمال قبل التصديق على الموازنة مع أن هذه الاعتبارات هي كثيرا لا يمكن التصرف فيها إلا بعد تصديق البرلمان الذي له أن يخطأ كلما أو يجهلها، فلهذا ليس اقترح اللجنة المذكورة أن توضع هذه

المطلة على محطة مصر من جهة شبرا لإيجاد مدخل خاص للسافرين من القاهرة ومعذآثر للقادمين إليها أن ذلك يتنح حصول اصطدام المسافرين منها للقادم إليها كما هي الحال الآن ولا يمكن تقادى هذا التصادم إلا بإيجاد مدخل آخر في جهة شبرا وهو تحسين يقيم باصحة القطر التي يتفرع منها أكثر فروع السكك الحديدية المصرية وترد إليها من جميع أنحاء القطر القطارات متوالية ويساعد على ذلك أن إيراد محطة مصر كبير جدا فهو لم يكن كإيراد باقي المحطات ، هذا وأن بناء الكبري الحالي بدلا من البقي الذي كان يراد إنشاؤه عمله وتقرر تأجيله لا يؤثر على التحسين المطلوب عمله فإن أحدهما سيستخدم للواجهة الجديدة لمحطة مصر التي ستوجد من تنفيذ المشروع المذكور والذي لاستخدم هذه اللجنة من الكليات وقد وافق مجلس النواب على هذا الرأي .

رأبأ - يجب بناء على ما ذكر قبلها بالفقرة (٩) إضافة مبلغ ٥٠٠٠ ج.م على الاحتياط المطلوب لإنشاء كبرى دمياط لإلا فاعمل ٣٠٠٠ ج.م كطلب وزارة المالية بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ لأن مناقصة إنشاء هذا الكبري قد تمت وتبين وجوب زيادة المبلغ المذكور .

١٩ - (د) الأعمال المطلوب البدء فيها والانتهاؤها منها في سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ :

وهي مبنية تفصيليا بالبنود من ٧٧ إلى ٨٢ بالصيغة ٣٨٥ من المشروع ومبلغ المطلوب لها مبلغ ٤٥٣٠٠٠ ج.م مقابل مبلغ ٣٨٠٥٠٠ ج.م في السنة الماضية وترى اللجنة بخصوصها ما يأتي :

أولا - لا تاتراض لجنة بالنسبة للأعمال الثلاثة الأولى المذكورة بالبنود ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ لأنها كلها أعمال ضرورية .

ثانيا - فيما يخص باعتناء البد ٨٠ درس وتحضير مشروعات والمقدره مبلغ ١٢٥٠٠ ج.م موزعة على الأعمال المبنية بالبد المذكور رأيت لجنة المالية بمجلس النواب تخفيضه إلى مبلغ ٦٠٠٠ ج.م فقط لبحث جميع مشروعات الخطوط الجديدة مع عدم الارتباط بأي مشروع منذ الآن نظرا لضرورة بحثها من الوجهة الاقتصادية وهذه اللجنة توافق على هذا الرأي كما وافق عليه مجلس النواب .

ثالثا - فيما يخص بالبد ٨١ المقدره مبلغ ١٠٠٠ ج.م لشترى سيارات ٦ وإنشاء جراج لها وشترى العدد والآلات اللازمة للورشة فإنه يبين القاء هذا الاقتراح للأسباب التي ذكرت قبلها بالفقرة (١١)

رأبأ - مقدر البد ٨٢ مبلغ ٣٩٦٥٠٠ ج.م لشترى عربات جديدة وستحركات بخارية ووثنين بخاريين قوة ٤ طن وهذا المبلغ كانا عضل من ضمنه في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٣٨٠٥٠٠ ج.م لشراء عربات ونظرا لتأخير التصديق على الميزانية لم يصرف المبلغ المتقدم ذكره ورسن لهذه السنة لتسديقية ما ارتبط به والمقنور صرفه بجميه .

أما المبلغ الباقي من الاتحاد وقدره ١٦٩٠٠٠ ج.م لمقنور لشراء وثنين بخاريين قوة ٤ طن لنف الطارات الثقيلة التي تخرج من الخطوط والتي لا يثنى رفعها بالسيارات الموجودة الآن وذلك حتى يشرع في رفع الطارات

أن هذه الحال لا يصح أن تستمر كما كانت في الماضي بل يجب على مصالح الحكومة سدانة أبناء البلاد ، لأن في ذلك تشجيا لهم على الاشتغال بالأعمال الحرة .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

١٨ - (ج) الأعمال التي سبق البدء فيها :

وهي مبنية تفصيليا بالصيغة ٣٨٤ من المشروع بنسب ٧٦ ومبلغ المطلوب لها في هذا العام مبلغ ٤٨٧٤٥٠ ج.م بد اعتماد مبلغ ١٤٠٠ ج.م المطلوب لتعديلات في محطة ديروط والذي طلبت وزارة المالية حذفه وبعد زيادة مبلغ ٥٠٠٠ ج.م في المقنور لإنشاء كبرى جديد على النيل عند دمياط والذي طلبت وزارة المالية إضافه كما ذكر ذلك بالفقرة (٩) وكان المقنور لهذا النوع من الأعمال في السنة الماضية مبلغ ٣٥٠٠ ج.م ٨٣٠٠ ج.م .

ويبلغ مجموع المقنور لتكاليف الأعمال المبنية بهذا القسم مبلغ ١٢٣١٧٨٠٠ ج.م والمقنور صرفه من ذلك لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ هو ١٧٨٣٥٠٠ ج.م والباقي الذي سيطلب في سنة ١٩٢٨ وما بعدها من السنوات هو مبلغ ٦٥٢٠٠٠ ج.م وهذه الأعمال البالغ عددها ٣١ عملية سبق أنب أقرها البرلمان في السنة الماضية .

وأهم ما يمكن ذكره بخصوص العمليات الواردة في هذا البد هو ما يأتي : أولا - أن الخطوط الإضافية اللازمة تمديدتها وامتدادها هي التي سبق أن اشترت من شركة السكر في سنة ١٩٠٦ وأهم الأعمال المقررة لها هي وصل السكة الحديدية الإضافية بالسكة الحديدية مبنية عند بني سويف ومد بعض الخطوط الحالية لغاية البحر اليميني .

ثانيا - أن مصلحة السكك الحديدية أوردت أنه فيما يخص قضبان الخط القديم بين الأقصر وأسوان يمكن استعمالها داخل المخازن وفي بعض الخطوط القليلة الأهمية كخط الواحات متى تقرر . أما العربات والواهورات فترى المصلحة بيعها حيث لا يمكن استعمالها .

ثالثا - بمناسبة ما ذكر في تقرير اللجنة الخاص بمصلحة التنظيم عند الكلام على مشروع نفق السجبة الذي ورد ذكره في التقرير المذكور بالصفحة ٥٤ إلى ٥٦ من أنه لا ارتباط بينه وبين أعمال التحسين والتوسيع وإعادة بناء الخطوط الباقية بمصر والمقنور لها مبلغ ١٥٠٠٠ ج.م صرف منه لتساية مارس سنة ١٩٢٧ مبلغ ٢٠٠٠ ج.م ومطلوب له في هذا العام مبلغ ٣٠٠٠ ج.م . رأيت اللجنة أن تورد في هذا الصدد تفصيلات الاعتبارات الخاصة بأعمال التحسين والتوسيع المتقدم ذكرها وهي مبنية بالمقنور رقم (٧) المرفق بنهاية هذا التقرير .

وبين منها (أولا) أن مبلغ ١٥٠٠٠ ج.م المذكور ليس مخصصا كله لتحسين محطة مصر إذ أن مبلغ ٦٠٠٠ ج.م مخصصا لإجراء تحسينات وتوسيعات في الخطوط التي تخرج من محطة مصر وفي المخازن وفي المتار الحديثة لتخزين القطارات والقطارات الداخلة إلى والمحارجة من محطة مصر ومبلغ ٢٠٠٠ ج.م الذي صرف في السنة الماضية قد صرف في هذه الأعمال (ثانيا) أن مبلغ ٩٠٠٠ ج.م الباقي مخصص لترت ملكية المائي

(١) رابع المقنور رقم (٢) السنة الماضية .

منه أن يجعل نصف التكاليف ولكن المجلس المذكور لم يوافق على هذا الطلب فأرأت لجنة المالية لمجلس النواب إلغاء اعتماد مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ج.م المدرج بالمشروع وعند ما تم الاتفاق بين مجلس بلدي ططا ومصلة السكك الحديدية على ما تقدم يمكن لهذه المصلحة طلب الاعتماد اللازم ولكن عند المباحثة في ذلك أمام مجلس النواب تقدم أن يشترك مجلس بلدي ططا بدفع ربح نفقات إنشاء الكورى الجديد وأن تحضره الحكومة هذه القيمة بدون قائمة، وقد وافق ممثل وزير المالية على ذلك ولذا تقدمت بقاء اعتماد مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ج.م المدرج بالمشروع وهذه اللجنة توافق على ما تم.

رابعا - أما العملية الرابعة فهي تعديلات وتصحيحات في محطة ططا ومقدر لتكاليفها مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج.م احتسب منه على الأعمال الجديدة مبلغ ٩٧,٠٠٠ ج.م وعلى الميزانية العادية مبلغ ٣,٠٠٠ ج.م وأدرج لها في المشروع مبلغ ٤,٠٠٠ ج.م باب الأعمال الجديدة ٣,٠٠٠ ج.م في الميزانية العادية ضمن بند ٣٣ وتزى اللجنة أن هذه العملية ضرورية ويجب تخفيضها في وقت قريب لأن محطة ططا الحالية أصبحت لا تفي بما تقتضيه الزيادة المتصورة في الحركة وتدعو الحالة لتعديلها وتحسينها.

خامسا - والعملية الخامسة هي تعديل محطة الاسماعيلية ومقابلة الورشات بها ومقدر لتكاليفها مبلغ ٧٠,٠٠٠ ج.م احتسب منه ٤٦,٠٠٠ ج.م على الأعمال الجديدة و ٢٤,٠٠٠ ج.م على الميزانية العادية ومدرج له في المشروع مبلغ ١٣,٠٠٠ ج.م باب الأعمال الجديدة ٧,٠٠٠ ج.م ضمن اعتمادات البند ٣٣

وتبرر مصصلة السكك الحديدية هذا المشروع بما يأتي :

١- بعد أن جعل الخط مزدوجا بين الزقزاق والاسماعيلية أصبحت الاسماعيلية مركزا للحركة والسريعة التي بها ضيق من أن تسع القاطرات، والصينية أصبحت ممراتمة لبحوث القاطرات ذات الصاريج الجديدة والنفازات أصبحت تقصر من أن تسع العربات المتزينة وتوضيب وفوز القاطرات.

وقد أرأت لجنة المالية لمجلس النواب بعد بحثها مع سعادة مدمر ومصلحة السكك الحديدية أن المشروع قابل لإعادة البحث فيه بسبب وجود سقيفة واستعداد بمحطة الزقزاق يمكن مع ادخل التوسع عليها أن ينظر في قيامها بمسئلة المهمة المطلوبة لها العمل المزمع إيجازها بالاسماعيلية فضلا عن أن خفي الصافية وميت غمر الحديد بين زبدا من أعليه محطة زقزاق مركز متوسط التخزين ومثبت حذف اعتماد مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج.م منها ١٣,٠٠٠ ج.م من الأعمال الجديدة ريثما يجد النظر في الموضوع ويتقدم به مشروع في السنة المقبلة وقدوافق مجلس النواب على ذلك وهذه نقطة ترى هذا الرأي أيضا.

سادسا - أما العملية السادسة فهي مشروع نقل ورش الورشات الى أبي زعبل ومقدر لتكاليفها ١٥٠,٠٠٠ ج.م منه ١٠٠,٠٠٠ ج.م احتسب على الأعمال الجديدة و ٥٠,٠٠٠ ج.م احتسب على الميزانية العادية ومطلوب له في هذا العام مبلغ ٧,٠٠٠ ج.م وبأب الثالث ٣,٠٠٠ ج.م وبأب الثاني ١٣,٠٠٠ ج.م وتزى اللجنة أن هذا المشروع أصبح ضروريا جدا لأن الورش الحالية أصبحت ضيقة وغير ملائمة لالة العمل بالبرق وزيد في ذلك

التي تخرج من الخطوط، أن يخصص أحدهما لحادث الوجه البحري والآثر لحادث الوجه القبلي تستكمل للمصلحة مع معالجة كل حالة بالسرعة اللازمة وعدم تعطيل الحركة على الخطوط.

وما يندر ذكره بخصوص ست المركبات البخارية المذكورة بماليه إنها مركبات تتكون من قاطرة ومكان مخصوص للركاب المسافرين فحقا قليلة ولا تحتاج في تشغيلها الى عمال كثيرين أرأت مصلحة السكك الحديدية اليه في تسيرها على خطوط الضواحي منها لمزاومة السيارات للسكك الحديدية بما يدعو لتخليق إيراداتها تتمسك بذلك من منع مزاحمة سيارات الأوتوبوس للسكك الحديدية بين المدن الكبرى وضواحيها أو بين البلاد المتقاربة، وهي تجربة تعجبنا اللجنة.

٢ - (هـ) الأعمال المقترحة البده فيها في السنة الحالية وموزعة على خمسة سنوات :

وهي مبنية تفصيلا بالبند ٨٣ والصيغة ٣٨٩ من المشروع ومحصورة في إحدى عشرة عملية يبلغ التقدير الثاني لتكاليف أعمالها ٤٩٩,٠٠٠ ج.م احتسب منها على ميزانية الأعمال الجديدة مبلغ ٣٧٠,٠٠٠ ج.م و احتسب منها على الميزانية العادية مبلغ ١٢٩,٠٠٠ ج.م والباقي وقدره ٩٩,٠٠٠ ج.م احتسب على مجلس بلدي ططا، ويطلب منساب في ميزانية هذا العام والاحتسب على الأعمال الجديدة ٨٠,٠٠٠ ج.م وفيما يلي ملاحظات اللجنة من الاحدى عشرة عملية المذكورة :

أولا - فيما يخص بالعملية الأولى وهي تعديل محطة أسيدة زيب وجعلها المحطة الانتائية لخط حلوان وللدرج لها مبلغ ١٥٠,٠٠٠ ج.م في المشروع ترى اللجنة إلغاء الاعتماد المطلوب لهذه العملية للأسباب التي ذكرت في الفقرة (١١) وقد وافق مجلس النواب على ذلك.

ثانيا - فيما يخص بالعملية الثانية وهي ازدواج الخط من محطة روح الى المحطة الكبرى وللدرج لها مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج.م في المشروع ترى اللجنة ضرورة هذا العمل لأن الخط بين ططا والمنصورة مزدوج من ططا الى محطة روح وفردى من محطة روح الى ططا وكان قد بدئ في ازدواج الخط عند إعلان الحرب حيث كانت انتهت أعمال الأثرية اللازمة له في المسافة بين محطة روح والمحطة الكبرى وهذا الخط يمر في منطقة أراضيها المزروعة واسعة وأصلاها كثيرة ويوصل بين مدينتين كثيرتين فزيادة الحركة تدعو لازدواج الخط مسدا الحركة المتزايدة لاسيما في موسم القطن الذي يكثر فيه تأخير القطارات بسبب عدم كفاية الخط الفردي وقد أرأت المصلحة الاقتصاد على ازدواج الخط بين محطة روح والمحطة الكبرى في بادئ الأمر وهو ما توافق عليه هذه اللجنة.

ثالثا - أما العملية الثالثة فهي إنشاء كورى أو عمر بططا وقد قدرت تكاليفه بمبلغ ٤٠,٠٠٠ ج.م يراد احتساب نصفها على ميزانية السكك الحديدية ونصفها الباقي على مجلس بلدي ططا وقد أرأت مصلحة السكك الحديدية نظرا لزيادة المطردة في الحركة على الكورى المعروف بكورى سيجر ومنا لئلا الكارثة التي حصلت في صيف سنة ١٩٢٥ ضرورة بناء الكورى أو عمر لإلا عنه ولأن هذا العمل تموده منه قائمة كبرى على مجلس بلدي ططا طلب

حادى عشر- أما العملية الحادية عشرة فهي إنشاء مولد كهربائى بمحطة طعلا وتقدر لتكاليفه مبلغ ٤,٠٠٠ ج. م - أودع منه فى المشروع مبلغ ١,٠٠٠ ج. م وتوافق اللجنة من هذا العمل لأنه يرى إلى اقتصاد فى مصروفات التورب بالمحطة المذكورة والتي ينظر استقامتها حين تنفيذ العملية الواحدة المتقدم ذكرها ، وقد وافق مجلس النواب على هذا العمل .

حضره معيد فهمى الروي بك - لى ملاحظة على ما جاء بالفقرة ١٩ من تقريره المالية هي أن عربات الدرجة الأولى والدرجة الثانية بل والدرجة الثالثة أيضا فى الخطوط الفرعية لدرجة الأولى والركاب وعلى الأغصان ركاب الدرجة الأولى وأعلن أنه من الواجب أعداد عربات أخرى لتوفير راحة الركاب على تلك الخطوط .

فأجروا من معالى وزير المواصلات توجيه حاية خاصة إلى هذا الأمر .  
معالى أحمد محمد خشي باشا ( وزير المواصلات ) - وهو كذلك .  
على من تقرير اللجنة ما يأتى :

#### ملاحظات

٧١ - بلغ المقدر لإيرادات هذه المصلحة فى العام الحاضر بعد موافقة البرلمان مبلغ ٦,٠٠٠,٠٠٠ ج. م. وقدرت المصروفات العادية اللازمة لتشغيل بناء على ما تقدم بمبلغ ٧,٧٣٩,٧٣٩ ج. م. وهو عبارة عن مجموع الأرباح الأولى والثانى بعد استبعاد مبلغ ٧١,٠٠٠ ج. م قيمة أعباءات التجهيزات المتأخرة المضافة على الباب الثالث حيث أنها لا تدخل ضمن مصروفات السنة فيكون صافى الأرباح مبلغ ٢,٢٦٠,٢٦٠ ج. م .

ويبلغ رأس مال السكك الحديدية حسب تقدير المصلحة نفسها فى نهاية أبريل سنة ١٩٣٧ مبلغ ٣١,٦٦٢,٠٠٠ ج. م فتكون نسبة صافى الربح إلى رأس المال ٧,٩٦ ٪ .

ولأ ترى اللجنة عملا لإدخال المبلغ المقدر للأعمال الجديدة فى هذه السنة وقدره ٤,٠٥٠,٠٠٠ ج. م على رأس المال فى عمل التقدير سالف الذكر لأن هذا المال لا يصرف له كما هو حاصل الآن ولأنه من المتبادر أن الأعمال التى تم من هذه الأعمال : مدينة لانتبى إلا فى الشهور الأخيرة من السنة .

وقد تبين أن النسبة المتقدمة ذكرها فى بنص بسنة ١٩٣٦ كانت ٨,٢٣ ٪ إذ أن الإيرادات المتحصلة بلغت ٩,٩٨,١٣٣ ج. م وأن مصاريف التشغيل بلغت ١,٦٤,٠٤٦ ج. م فتكون نسبة صافى الأرباح فى السنة الماضية تزيد من نسبتها فى هذه السنة بمقدار ٣,٧ ٪ وهو ما يوازى ٥٠ ٪ .

وهو أمر ترى هذه اللجنة أنه لا بدعى إلى عدم التفاؤل الذى أبدته لجنة المالية بمجلس النواب فى تقريرها وإلى اعتبارها عدم التحويل كثيرا على إيرادات السكك الحديدية كمصدر للتسليم لما تخشاه من أنه سوف يأتى يوم لا تكون فيه السكك الحديدية المصدر الوحيد شأى خزنة .

ويوجد حوش الواورات وسطها مما يوقد دقة المراقبة وحسن النظام ، ولا يمكن توسيعها وتنظيمها وهي فى مركزها الحالى نظرا لارتفاع أثمان الأرض فى الحالى الذى هو به . كان وأصبح من الممكن تنظيمها على النظم الحديثة نقلها إلى قطعة أخرى وإعادة استئجارها على أرض أكثر انشاما تكون فيها الأرض رخيصة الثمن ، وقد تقررت نقلها إلى أبى زبيل حيث يمكن الحصول على أرض واسعة أكثرها من أراضي الحكومة بجن زفيد ، وينسئ إنشاء الورش والمخازن بمحالة أكثر ملائمة وفائدة للعمل .

وقد أوردت المصلحة أنه ينظر بعد نقل الورش واحداً: الرصد الجديدة أن تتمكن من عمل العربات على اختلاف أنواعها وهو عمل تنجز اللجنة أن تقوم به هذه الورش لما ثبت من أن العربات التى تعمل فيها تكون أقل كلفة من العربات التى تستورد باهظة من الخارج .

أما محل الورش الآن فيسمل لمصلحة التنظيم لتخطيطه ويومه إلى الجمهور وخضع ما ينتج منه من رأس مال السكك الحديدية وفق اعتقاد اللجنة أن بيع الحل الحالى سيأتى بجن يموض جزئا كبيرا من تكاليف هذا المشروع .

سابعاً - أما العملية السابعة فهي تحويل خط مديط الحديد من كيلو ٩٧,٧٠٠ إلى انهاء محطة فاسكور القديمة ومقدر لتكاليفه مبلغ ١٤,٠٠٠ ج. م - أودع له فى المشروع مبلغ ٤,٠٠٠ ج. م وقد طليت وزارة المالية ضمن تعديلاتها ( كما ذكر ذلك بالفقرة ٩ ) استبعاد هذا المبلغ من المشروع حتى يتم درس المشروع انشاس بعمل خط حديدى وشمال القنيطرة يتصل بخط البرارى فى الغربية ولكن بلغة المالية بمجلس النواب لم توافق على استبعادها نظرا لما تبين لها من أن التحويل المذكور يفيد فى زيادة إيرادات المصلحة فضلا عما فيه من راحة السكان خصوصا وأنه لا ينظر أن يتم مشروع سكة حديد البرارى فى وقت قريب يسمح باستثمار الإصلاح المطلوب وقد وافق مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة ترى هذا رأى أيضا .

ثامناً - أما العملية الثامنة فهي إنشاء مخزن جديد بالقاهرة ومقدر لتكاليفها مبلغ ١٠,٠٠٠ ج. م - أودع منه فى المشروع الحالى مبلغ ٥,٠٠٠ ج. م وترى اللجنة ضرورة هذا العمل إذ أصبحت المخازن الحالية تكاد لا تنسج ما يرد خزنة بها ، وقد وافق مجلس النواب على هذا العمل وهذه اللجنة تقره .

ثامساً - أما العملية التاسعة فهي هدم جزء من حوش محطة الإسكندرية القديمة ومقدر لتكاليفها مبلغ ٥,٠٠٠ ج. م - أودع منه فى المشروع الحالى مبلغ ٣,٠٠٠ ج. م وهو أمر يجب عمله وقد وافق عليه مجلس النواب .

عاشراً - أما العملية العاشرة فهي إنشاء مخازن لتخزين القطارات بالوجه القبلى ومقدر لتكاليفها مبلغ ١٠,٠٠٠ ج. م - أودع منه فى المشروع مبلغ ٨,٠٠٠ ج. م وترى اللجنة الموافقة على هذا العمل إذ أن المخازن المطلوب انشاؤها فى المحطات الكائنة بين مناهة والمنايا حيث توجد الآن مخازن تخزن على خط واحد وترى المصلحة أنه من المستحسن إيجاد مخزن طالع وآبار تآكل فى كل محطة تخاديا من عمل المناورات على الخط الخلفى الأسر الذى فيه خطر يمس أن يعمل على تلافيه . وقد وافق مجلس النواب على هذا العمل .

ولا شك أن هذه مقدمة حسنة لتشجيع الصناعة الوطنية إلا أننا نود أن نوضح مصلحة السكك الحديدية في ذلك . ولكن يلحق اليوم مع مزيد الأسف أن هذه المصلحة لازالت تستورد من الخارج بعض تلك المركبات ولا تقتصر الشكوى على هذه المركبات فقط بل تتناول أيضا كثيرا من المعدات التي تستوردها مصلحة السكك الحديدية من الخارج . وذلك أعيد ماقبله أولا بأن من المصلحة القومية أن تشتغل مصانعنا بما يمكننا الاستغناء عن استيراد من الخارج .

على أن في تكيف مصانعنا المصرية بصنع الأشياء التي يمكن الاستغناء عن استيرادها من الخارج فائدة اجتماعية أيضا . لأننا إذا لم نعهد إلى تلك المصانع بعمل هذه الأشياء لاجتماعية لتي الاستفادة من كثير من العمل وينشأ عن ذلك كثرة العاطلين والعطيل مرض اجتماعي يجب اتخاذ وسائل الوقاية منه من الآن . هل تعلمون حضرات أن مصلحة السكك الحديدية استغنت في الشهور الأخيرة عن أكثر من مائتي عامل من عمال الورش ؟ ومعنى هذا أحوال في الرزق لـ مائة أسرة مصرية بما سيدت ضعفت وأطفال صفار . وهذا هو الظلم والحيف بنفسه . ظلم يمكن أن تصوره حدوده لأفسك إذا لاحظتم التفاوت في المعاملة بين الوظيفي والأجنبي عندما تستغني السكك الحديدية عنهم . لأننا إذا استغنت عن عمل أجنبي وجب علينا أن ندفع له بمقتضى قانون التفضيحات بموجب كبريا قد يزيد حيا . عن ١٥٠٠ جنيه . وإذا استغنت عن عامل مصري أعطته مكافأة لا تزيد عن أجر خمسة عشر يوما أو ثلاثين يوما على الأكثر تقديرا .

إن الحقبة السيئة التي يتعرض لها العمال من وقت لأخر بسبب الاستغناء عنهم يمكن ملاحقتها بتشجيعها يستطعون عملهم ولقد علمت من بعض الهيئات العامة أنها تستطيع إعادة وكفاة صنع ما يمكن استيراده من الخارج أو بعض ما تطرح مناصفة على بعض الشركات الأجنبية في دخل البلاد . فمن الواجب على مصلحة السكك الحديدية قبل أن تطرح مناصفة عن شيء تريد مناعته أن تستوثق مما إذا كان في وسع ورشها القيام بصنعه لأنها بطبيعة الحال تقوم به بتكاليف أقل من الخارج .

معا محمد شفيق باشا - أين هي مصانعنا التي يمكن لها القيام بصنع مركبات السكك الحديدية ؟

عزيز مبراهيم أفندي - في مصر . في ورش مصلحة السكك الحديدية ، بديل أنها قامت بصنع تلك المركبات في المصافي فيمكنها القيام بصنعها لأننا وإذا فرضنا أنها تصنعها أقل دقة وأكثر مصاريف من الخارج فإن المصلحة القومية تفضي علينا بتشغيل أبنائنا بدلا من تركهم عاطلين .

حضرة لويس أجنوخ فانوس أفندي - أريد حضرة زميل الأستاذ عزيز مبراهيم أفندي فيما أبداه من ضرورة تشغيل الورش والتوسع فيها . لما لاشك فيه أن العمال المصريين ذوو كفاة خاصة في الأعمال الميكانيكية وأن مدابنا الصناعية تخرج كل عام عددا كبيرا من الشبان الصالحين للأعمال الصناعية فإذا لم يتم مصانع الحكومة وفي مقدمتها مصلحة السكك الحديدية بالتوسع في الأعمال الصناعية واستخدام العمال المصريين فيها نشأ عن ذلك أزمة بسبب كثرة العاطلين فضلا عن أن الحكومة تنحصر أموالها طائفة بمشتري المصنوعات اللازمة لها من الخارج .

ولكن هذه اللجنة ورغم عدم اشتراكها في ذلك التناقص ترى من جهة أخرى أنه يجب على مصلحة السكك الحديدية أن تبذل الجهد : (أولا) في تخفيض مصروفات التشغيل و(ثانيا) أن تبدأ بصرف المبالغ التي تأتي بزيادة في الإيرادات و(ثالثا) ألا تنصرف إلى التجديدات والتعويضات إلا ما تضي به الضرورة .

٢٢ - هذا وقد كان البرلمان قرر حين نظر ميزانية السنة الماضية لفت نظر الحكومة إلى البحث في وسائل إصلاح حال مكتب لندن وجهه موافقا للمصلحة وبالاتساع مما تم في هذا الأمر أجابت وزارة المواصلات بأنه شكلت لجنة لدراس هذا الموضوع ورفعت إلى مالي وزير المواصلات تقريرها وهو موضوع بحث معاليه الآن .

وقد صرح معاليه أمام مجلس النواب بأن اللجنة التي شكلت لبحث مسألة المكتب المذكور كانت مؤلفة من كبار موظفي الحكومة ومندوبين عن كل وزارة لها علاقة بهذا المكتب وأنها قد أجمعت بعد ما ظهر لها من البحث على أن مكتب المشتريات ضروري باختياره مكتب غنتشيب ولكن معاليه لم يمكنه أن يكون رأيا في الموضوع لغاية الآن .

٢٣ - ولما استلمت اللجنة مما تم فيها وافق عليه البرلمان حين نظره ميزانية السنة الماضية من تكليف الحكومة بتأليف لجنة يباشر بها فحص ميع عطامات السكك الحديدية التي اعتمدت من أول يناير سنة ١٩٢٥ لغاية أول يونيو سنة ١٩٢٦ والتحقق مما إذا كانت الأسباب التي يربط عليها اعتياد المطامات مطابقة للمصلحة وللحقيقة من عدمه مع تحديد المسئوليات وتقديم نتيجة هذا التحقيق للبرلمان أجابت وزارة المواصلات أن اللجنة المذكورة قد شكلت وقدمت تقريرها وأنها (أي الوزارة) ستطرحه الآن .

٢٤ - هذا وكان مما قرره البرلمان حين نظر ميزانية السنة الماضية تشكيل لجنة من كبار رجال وزارة المواصلات لتحقيق شكوى العمال الذين يشتغلون في مصلحة السكك الحديدية وبالاتساع مما تم في هذا الصدد أجابت وزارة المواصلات أن اللجنة التي شكلت لم تقدم تقريرها الآن .

حضرة عزيز مبراهيم أفندي - أردت يا حضرات الإخوان أن أرفع لكم مظلة الحال لهم كما تعلمون طبقة جديرة بمطعمكم . أردت ذلك فنتي سعادة المقرر أن أول وقت الكلام من هذه المظلمة سيحضر بعد وكان معاليه حتى فيما انتهى إلى لولا أني كنت أريد الكلام في الوقت نفسه على سياسة الحكومة الاقتصادية .

إن السياسة الاقتصادية القومية تضيي بأن يتم كل بلد بما يمكن صناعته في داخله بمعنى أن الحكومة لا تلجأ إلى صنع شيء من الخارج إلا بالقدر الذي لا يتيسر لها صنعه في بلادها .

انتا ترى اليوم أن كثيرا من مشتريات الحكومة يستورد من الخارج مع اعتقادنا تمام الاعتقاد بأن هذه المشتريات من المحكى صنعها في البلاد ومن ذلك مركبات السكك الحديدية . لحضراتكم تعلمون أنه في مدة الحرب عند ما انقطع الاستيراد من الخارج اضطرت مصلحة السكك الحديدية إلى صنع هذه المركبات في ورشها .

حضرة حافظ طابرين بك - أريد أن أستعمر من مساعدة مدير مصلحة السكك الحديدية عما تم في الرغبة التي أدخل بها المجلس في سنة ١٩٢٤ والتي تتفق بأن طرح في المناقصة الأعمال التي تقوم بها الآن هندسة السكك الحديدية .

لقد أبدى المجلس هذه الرغبة ودلل على صحة نظريته وما تؤذي إليه من الاقتصاد، فهل نفذت هذه الرغبة ؟ وإن كانت لم تنفذ فما السبب ؟

سعادة عبد المجيد سليمان باشا (مدير سكك حديد الحكومة) - نفذت هذه الرغبة بعض التنفيذ ولكنها لم تنفذ تنفيذا تاما لأن التنفيذ التام ينبغي عليه فصل جميع الهال القائمين الآن بالعمل . يقولون اصنعوا ولا تشتروا ويقولون أيضا اشتروا ولا تصنعوا فنحن أمام رغبين متناقضين : رغبة بطرح الأعمال في المناقصة على أن يقوم بها من يرسو عليه العطاء وتدفع إليه القيمة، ورغبة بأن يشتغل الهال في كل حاجيات المصلحة . ونحن أمام هاتين الرغبتين نتجهد في التوفيق بينهما بقدر الإمكان .

حضرة عزيز مريم افندي - انى مصر على الرغبة الثانية .

حضرة حافظ طابرين بك - لى كلمة عما بدأه سعادة مدير مصلحة السكك الحديدية العام . انى لا أعرض لمسألة الصناعة ، فهذه مسألة نود تحقيقها في حالة ما إذا كان ذلك ممكنا لا في الأحوال التي تحتاج المصلحة فيها لعمل عربات أو قطارات أو غير ذلك من الأعمال التي لا يمكن عملها في مصر ولكنني أتكلم في الأشغال والأعمال الأخرى التي تقوم بها مصلحة السكك الحديدية .

الرئيس - أرجو حضرة العضو أن بين لنا أمثلة من تلك الأعمال .

حضرة حافظ طابرين بك - هذه الأعمال يمررها سعادة مدير مصلحة السكك الحديدية وهي كلياى والكبارى وإنشاء المحطات وانى أتكلم وانى هذا النوع من الأعمال لأنه ثبت أن عمال المصلحة لا يقومون بها قياما مرضيا فضلا عما تتكلفه من المبالغ الطائلة . ولو أنها طرحت في المناقصة لكانت الحالة أحسن وللنفقة أقل . ولقد أدبنا بكل مرابا طرح الأعمال في المناقصة من قبل واقتنع معالى وزير المواصلات في ذلك العهد بمجنتنا وأترف بصحة نظريتنا . فما أدنى تم في تنفيذ تلك الرغبة التي لا علاقة لها بالصناعات الوطنية ؟

سعادة عبدالمجيد سليمان باشا (مدير سكك حديد الحكومة) - الموضوع واحد . لقد ضرب حضرة العضو المقيم مثلا بالكبارى التي كانت تقوم بإنشائها ورش المصلحة فإذا ما أريد إنشاؤها بطريق المناقصة ترتب من ذلك الاستثناء عن عمال الورش .

ان مايجرى عليه مصلحة السكك الحديدية الآن هو أن تطرح في المناقصة إنشاء الكبارى الكبرى أما المتوسطة والصغرى فتشترى في ورشها وهذا مايجرى في إنشاء العربات أيضا فكيف نستطيع بغير هذا التوفيق بين الرغبتين ؟

حضرة عزيز مريم افندي - ان المجلس يرى أن يقوم عمال الورش بكل صناعة يمكن تنفيذها في مصر .

اننى رأيت مبنى رأسى مركبات من الدرجة الأولى والثانية مكتوباً عليها أنها صنعت في ورش برلاق وهذه المركبات لا تفل كثيرا من حيث المتانة والوقوع عن المركبات التي تستورد من الخارج . ولذلك فأنى أطلب من معالى وزير المواصلات وسعادة مدير مصلحة السكك الحديدية أن يوجهوا عنايتهم الى الاسراع بإنشاء المصانع الحديدية في أبي زعبل ونقل ورشها إليها خصوصا وإن المراد انخام من السهل الحصول عليها . وزيادة على ذلك فإن نحن المركبات والقاطرات يدخل فيه جن عظيم من أجور الصنيع وهو مبلغ كبير يمكن الاحتفاظ به في داخل البلاد اذا تم صنعها في مصر .

لذلك أرجو أن تتم الحكومة بالاسراع في تنفيذ هذا المشروع .

حضرة عبد محمد بك - قدم طلب لمصلحة السكك الحديدية من أهالى دلقير بإنشاء محطة ببلتيسم ويجمع عملتها بالأرض وقام مهندسو المصلحة بوضع الزسومات ولم يبدأ في العمل لأن فعل المصلحة مصرى على انشائها ؟ سعادة عبد المجيد سليمان باشا (مدير سكك حديد الحكومة) - سأبحث هذه المسألة .

حضرة لويس آخنوخ فانوس افندي - أريد أن أسمع رأى معالى وزير المواصلات في الرغبة التي تكلمت فيها .

معالى أحمد محمد خشبة باشا (وزير المواصلات) - تقدر وزارة المواصلات بلا شك هذه الرغبة الطيبة . أن تسمح للصناعة في هذا البلد من أعز أماني الوزارة ونحن نناهدكم ألا تدنروا وما في إنشاء الصناعات على قدر استطاعتنا وأن نعمل في ذلك السبيل كل ما نستطيع .

(تصفيق) .

حضرة عزيز مريم افندي - نشكر معالى الوزير هذا التصريح الجليل . ولى رجاء آخر يخص بالهال الذين تستغني عنهم مصلحة السكك الحديدية . فقد علمت في هذه المحطة أنه لدى المصلحة مبلنا عظيم متوافر من الجزاءات التي توقع على القبال، فهلا يصح أن يساوى بين الهال المصريين الذين يستغني عنهم ولا يحصلون الا على قليل من المال وبين الهال الأجانب الذين يصحون نحو بضات وأمانات كثيرة . ألا يصح أن نعطي أولئك شيئا من المال المتوافر من الجزاءات ؟

حضرة لويس آخنوخ فانوس افندي - انضم لحضرة زبيل عزيز مريم افندي في اسداه الشكر معالى وزير المواصلات وأرجو أن يتم تحقيق الرغبة التي أبدتهاها قريبا .

حضرة عزيز مريم افندي - أطلب الى المجلس إبداه رأي في الرغبة التي أبدأتها بخصوص الهال ، وهو يضمن عند الاستثناء عنهم .

سعادة عبدالمجيد سليمان باشا (مدير سكك حديد الحكومة) - ان تنفيذ هذه الرغبة يستفد مئات الآلاف من الجنهات اذا ما جعلنا التوضيات التي تمنح لعمال المصريين مساوية لما تمنح الى الأجانب الذين يخرجون من الخدمة ، فلا المبلغ المحصل من الجزاءات ولا عشرة أضعافه يكفي لهذا الباب ، أما ان كان القرض مع احسانات ومكافآت فهذا ما يجرى عليه المصلحة .

ان كانت على النظام المقترح هي التشكك في القائمين بالمراجعة في مصلحة السلك الحديدية هي الاستطاعة أن يتقاولوا سواء من وزارة المواصلات أو من مصلحة السلك الحديدية الى وزارة المالية على أن تكون المراجعة قبل صرف الأذونات لابد الصرف وكفى بمخاطبة الوزير السابق دليلا على فساد المراجعة في وزارة المالية .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - يظهر أن لجنة المالية في واد ومعالى محمد شفيق باشا في واد آخر .

أن اللجنة تطلب مراجعة ثانية ولا تطلب حذف المراجعة الأولى ...  
معالى محمد شفيق باشا - ما الداعي للمراجعة مرتين : ليس الأولى تتبع القائمين بالمراجعة لوزارة المالية حتى لا يقع مثل الخط الذي وقع في مسألة الوزير السابق ؟

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - لا يصح أن تكون تلك الحادثة وحدها دليلا على فساد نظام المراجعة .

الواقع أن أذونات الصرف الخاصة بمصلحة السلك الحديدية لا تراجع بعد الصرف تتحقق من مطابقتها للقرود التي في الصرف عليها مع أن الأذونات الصادرة من المصالح الأخرى تراجع منها بعد الصرف نحو ٢٥ أو ٣٠ ٪ حسب الأحوال فالذي تطلبه اللجنة هو أن تكون هناك مراجعة ثانية على مصروفات مصلحة السلك الحديدية بعد الصرف لسوء المصالح الأخرى ولا تطلب أن تبطل المراجعة قبل الصرف . وهذا الأمر ظاهر ، وقد قام بمعالى وزير المواصلات أنه لا يمنع في ذلك وأنى لأفهم بعد هذا معنى لهذه المعارضة .

معالى أحمد محمد خشبه باشا (وزير المواصلات) - كنت من رأى معالى محمد شفيق باشا في أنه كان يمكن ألاكتفه بالمراجعة قبل الصرف ولكن ما دامت لجنة المالية طلبت أن تراجع المصروفات مرة ثانية فنحن لا نرى أى مانع من التخاذ كل الاجراءات المحافظة على أموال الدولة فإذا شتم مراجعة ثانية أو ثالثة فلا مانع عندي من ذلك .

حضره محمود أبو النصر - وأنى على رأى اللجنة المالية وعلى ما قاله معالى الوزير .

وافق المجلس على رأى اللجنة .

نقل من تقرير اللجنة ما يلى

٢٦ - هذا وقد حصلت مناقشة في مجلس النواب بخصوص لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال في مصلحة السلك الحديدية وكوتها تخالف لائحة بدل السفر الخاصة بباقي الموظفين ووجوب تعديلها وأن يكون النظام واحدا لجميع الموظفين ، انتهت بتصريح من معالى وزير المالية مؤداه أنه شكلت لجنة فرعية تنظر في نظام بدل السفر سواء في مصلحة السلك الحديدية أم في غيرها .

٢٧ - وقد لاحظ أحد حضرات أعضاء مجلس النواب أن تجزئة الأعمال الجمعية على عدة سنوات فيه ضياع لقوائم المالية التي تصرف في السنوات الأولى لأن العمل لا ينتج إلا بعد تمامه وأنه يستحسن جدلا

الرئيس - هذا هو الحاصل .

نقل من تقرير اللجنة ما يلى :

٢٥ - هذا وكان قد ظهر حين مناقشة ميزانية مصلحة السلك الحديدية أمام مجلس الشيوخ في السنة الماضية أنه لا توجد مراقبة من وزارة المالية على أعمال السلك الحديدية وصرح وتقدم معالى وزير المواصلات بأن هذه المراقبة ستوجد في وقت قريب ، وبالإستعلام عما تم في هذا الأمر أجابت وزارة المواصلات أن هذا الموضوع ما زال قيد البحث . وهذه اللجنة لا ترى مبررا مطلقا من أن لا تكون لوزارة المالية رقابة على أعمال السلك الحديدية بعد الصرف ويجب أن يشملها نظام المراقبة المتبع للنسبة لمجموع وزارات ومصالح الحكومة الأخرى وتأمل أن يتم هذا الأمر قريبا .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - هذه الملاحظة وجميعه في نظر اللجنة وليس من صالح العمل أن تستمر الحالة بمصلحة السلك الحديدية على ما هي عليه ، ولهذا فالجنة تطلب الإسراع في تنفيذ هذه الرغبة .

معالى أحمد محمد خشبه باشا (وزير المواصلات) - يمكن القول بأنه لا مانع لدى مطلقا من أن تكون مراقبة حسابات السلك الحديدية منطوقا في مائر مصالح الحكومة .

معالى محمد شفيق باشا - هذا موضوع خطير ولا يصح أن يبرهنا من غير إبادة ملاحظة عليه .

أن الحاصل في مصالح الحكومة هو أن تكون مراجعة الأذونات بعد الصرف وبطريق الشئ فبراج أخذ واحد من كل عشرة أذونات وترك التسعة الأذونات الأخرى من غير مراجعة وقد يكون الصرف غير صحيح .

أما في مصلحة السلك الحديدية فالأمر على خلاف ذلك فإن كل طلب يخص أولا ولا يؤذن بالصرف إلا بعد التحقق من وجوبه . هذا هو الحاصل بمصلحة السلك الحديدية من تاريخ إنشائها أى منذ ثلاثة أرباع قرن الى الآن .

يرجع تلك المصلحة قلم به نحو ثمانية موقوف يشتغلون في مراجعة أذونات الصرف كلها لا عشرة في المائة منها . ولا يصرف الا ما يجب صرفه وهذه المراجعة أدق من التي تقوم بها وزارة المالية في مراجعة حسابات المصالح .

تذكرون حضراتكم أن وزارة المالية اسقرت تصرف لوزير مياش معاشه البالغ ألفا وخمسمائة جنيه مع أنه يستولى على مرتبه بصفته وزيرا مفوضا في الخارج . وهذا مخالف للقواعد المالية . فلو أن المراجعة كانت جديده لاكتشف هذا الخطأ عند أول وقوعه ، ولكنه استمر نحو السنة والتصف إلى أن أظهرته الصدفة .

أن مصلحة السلك الحديدية تصرف في العام مبلغا يتراوح بين ستة وخمائية الملايين من الجنيهات ، فإذا تكون النتيجة اذا ما أرجأنا المراجعة الى ما بعد حصول الصرف وظهر خطأ . انها لا تخرج عنقذ من إبادة الأسف على أن الصرف جلد في غير عمله أو فلت النظر لعدم الوقوع في الخطأ مرة أخرى ، أما طريقة المراجعة في مصلحة السلك الحديدية فهي دقيقة بحيث يمكن تملك الخطأ قبل الوقوع فيه .

٤٥٣ ج م وهي ناشئة: (أولاً) من زيادة ٨٢٣٣ ج م في الباب الأول (ماحيات وأجر ومعدات) و (ثانياً) من تخفيض ٨٨٠ ج م في الباب الثاني (مصاريف عمومية) و ٦٩٠٠ ج م في الباب الثالث (إحصال جديدة).

٣ - ويرى ما تقدم فيما يخص باحتياجات الباب الأول أن بها زيادة قدرها ٨٢٣٣ ج م وهي ناشئة من زيادة مبلغ ٢١٠٠ ج م في اعتماد الاجور بسبب اتساع نطاق العمل في المصلحة ومن إنشاء ١٩ وظيفة دائمة منها أربع لتنفيذ قانون التفراف الاسلكي و ١٥ تعيين العمل الايام لخطات التفراف الاسلكي في القاهرة والاسكندرية والقصر ولبانير المواني والنفارات وشفر السواحل ومن زيادة المبلغ المقرر للعلوات الاعتيادية والخصوصية ومن إنشاء وظيفة خارجية عن هيئة العمل أيضا .

هذا وقد قلت وظيفة دائمة الى مصلحة التليفونات .

وقد رأت المصلحة عند نظر الميزانية أمام لجنة المالية بمجلس النواب انه يمكن حذف ١١ وظيفة من ال ١٥ وظيفة المطلوبة للعمال المتقدم ذكرهم وبذا يصبح الاعتماد المطلوب لهذا الباب ٢٢٣,٦٠٣ ج م بدلاً من ٢٢٤,٦٥٩ ج م حضره لويس استيخ فانوس افندي - بمناسبة ذكر التفرافات ألفت نظر مساعدة مدير مصلحة السكك الحديدية والتفرافات والتليفونات الى أن الوقت الذي يستغرقه وصول التفراف من الاسكندرية الى مصر أو من مصر الى الاسيوط يزيد على ساعتين وهذا وقت طويل فأرجو أن ينظر مساعدته في هذا الأمر ويصل الى أن يكون الوقت أقصر من ذلك .

تم من تقرير اللجنة ما يأتي .

٣١ - أما تخفيض مبلغ ٨٨٠ ج م الموجود في الباب الثاني فسيببه اقتصاد مبلغ ٩٠٠ ج م في المبلغ المقرر لاجار مكاتب التفرافات ونشأ هذا الاقتصاد من نقل ادارة التفرافات من المحل الذي كان ساجراً الى عمارة المصلحة الجديدة بشارع الملكة نازلي .

٣٢ - أما الباب الثالث (أعمال جديدة) فمطلوب له في المشروع مبلغ ٥,٦٠٠ ج م وهو ما يتفق عن اعتماد السنة الماضية بمبلغ ٦,٩٠٠ ج م . ويتقسم الأعمال الجديدة الى قسمين : (أولاً) الأعمال التي سبق البدء فيها وهي مبينة بالبند ١٠ صفحة ٣٩٢ من المشروع وكلها إحمال سبق أن أقرها البرلمان في السنة الماضية (وثانياً) الأعمال المطلوب البدء فيها والاتاهت منها في سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ومطلوب لها مبلغ ٣,٢٠٠ ج م ومبينة تفصيلاً بالبند ١١ و ١٢ و ١٣ بالصفحة ٣٩٢ من المشروع وهي عبارة عن ثلاث عمليات تراها اللجنة ضرورية وتوافق عليها .

٣٣ - ومن الاطلاع على بيان الوظائف العالية والادارية المدرجة بهذا الفرع يرى أن أربعة منها مشتركة بين مصلحة التفرافات والتليفونات وهي وظائف المفتش العام وسكرتير مصلحة التليفونات والتفرافات وساعده ورئيس قلم مستغدي التليفونات والتفرافات . وهذا بخلاف أن أعمال هاتين المصلحتين أصبحت مشتركة ببعضها بحيث يصعب كثيراً فصلها عن بعضها وان كان هناك الآن انفصال ظاهري فهو في الحقيقة فصل تحكي وقد يقطر

تركيز المبالغ في أعمال قليلة في السنة حتى تنتهي في عدد قليل من السنوات بدل البدء في عدة مشاريع دفعة واحدة تستغرق سنين طويلة فصرح مساعدة مدير عام مصلحة السكك الحديدية أن هذا الرأي وجيه جداً ويصح العمل به في حدود الامكان وأن مصلحة السكك الحديدية لا تتابع في العمل بذلك على قدر الامكان .

٣٨ - وبناء على جميع ما تقدم تكون المبالغ الواجب اعتمادها لهذا الفرع هي كالآتي وقد أقرها مجلس النواب :

١,٧٨٠,٠٦٩ باب ١ - ماحيات وأجر ومعدات بمبلغ ١٧٤٠ ج م للسيارات المطلوبة لخط حلوان .

٣,٠٠٨,٦٦٧ باب ٢ - مصاريف عمومية بمبلغ ٣٠٠٠ ج م

٢٠٠٠ من بند ١٣ قطارات خصوصية .  
٢٢٥٥ ١٥ السيارات .  
١٦٩٣ ٢٣ محطة دريوط  
٧٠٠٠ ٢٣ الاحصائية  
٨٠٠ ٢٣ السيدة  
٢٢٠٠ ٢٤ تجديدات الكباري  
ج م م

١,٦٠٤,٤٥٠ باب ٣ - أعمال جديدة بمبلغ ٦٨٤٠٠ ج م بنود ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ على بند ١٦٦ لكرى ديسايط .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد بتقرير اللجنة وعلى الاتحاد المقرر للباب الأول وقدره ١,٧٨٠,٠٦٩ جنيا ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على هذا الاتحاد .

وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقرر للباب الثاني وقدره ٣,٠٠٨,٦٦٧ جنيا ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على هذا الاتحاد .

وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقرر للباب الثالث وقدره ١,٦٠٤,٤٥٠ جنيا ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على هذا الاتحاد .

مساعدة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - أرجو أن يتكرم حضرات الأعضاء بالبقاء حتى تنتهي من فرعي التفرافات والتليفونات .

تم من تقرير اللجنة ما يأتي :

فرع ٣ - التفرافات

٢٩ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٢٤٨,٩٧٥ ج م بخلاف مبلغ ١٦,٥٤٢ ج م مدرج في ميزانيات مصالح أخرى وكان المقرر له في ميزانية السنة الماضية ٢٤٨,٥٢٢ ج م فتكون هناك زيادة قدرها



وقد نشأ هذا القصد من تخفيض مبلغ ٣٥٠,٠٠٠ ج.م في الباب الثالث ( أعمال جديدة ) وزيادة مبلغ ١٥,٨٧٨ ج.م في الباب الأول ( ماهيات وأجر ومرتبات ) ومبلغ ١,٩٧٠ ج.م في الباب الثاني ( مصاريف عمومية ) .

٣٨ - أما أسباب زيادة مبلغ ١٥,٨٧٨ ج.م في الباب الأول فتعرج : أولا - إلى إنشاء ١٤٧ وظيفة اضافية منها ٢٨ في السلك الدائم و ١١٩ في سلك الخدمة السائرة ونقل وظيفة دائمة من مصلحة التفرغات إليها بسبب اتساع نطاق العمل بالمصلحة الأمر الذي تدل عليه الزيادة في إيراداتها .

ثانيا - إلى زيادة مبلغ ٢,٥٠٠ ج.م في أجور العمال باليومية بسبب الاتساع المذكور .

٣٩ - أما الزيادة في الباب الثاني وفقرها ١٩٧٠ ج.م فسببها اتساع نطاق العمل بالمصلحة وهي موجودة في البنود ٤ إيجار وتوريد مياه ومهمات لصيانة وتجديد الخطوط و ٩ رسوم جمركية .

ومما يجدر ذكره أن اعتمادات هذا الباب تشمل على مبلغ ٤,٠٠٠ ج.م لانشاء مكتب محرمى ( سترال ) جديد بالقاهرة و ١٠٠٠ ج.م لتجديد المركز المسمى بالمنصورة وهذا المبلغ عبارة من جزء من تكاليف العاملين المشتركين التي أدرج إلى ما يلزم لها في هذه السنة ضمن اعتمادات الباب الثالث .

٤ - أما الباب الثالث ( أعمال جديدة ) والتي قرر لها في هذه السنة مبلغ ١٩٧,٤٠٠ ج.م بدلا من ٢٣٣,٤٠٠ ج.م في السنة الماضية فهي مقسمة إلى أربعة أقسام :

#### ١ - ( أ ) القسم الأول :

وهو من أعمال تجديد سوريا ومبينة تفصيلا في البنود من ١٠ إلى ١٤ صفحة ٣٩٨ من المشروع ومقدر لها مبلغ ٨٤,٠٠٠ ج.م وقد كان لها نظائر في السنة الماضية .

ومن بين اعتمادات هذا القسم مبلغ ١٠,٠٠٠ ج.م موضوع البند ١١ مطلوب لتلفونات جديدة لمصالح الحكومة تبين أن منه مبلغ ٥١٢٠ ج.م لتلفونات لوزارة الداخلية وهي مطلوبة للقرى ولغاثة الأمن العام والياتي يخص سائر المصالح بسبب المشروعات الجديدة أو اتساع نطاقها وفي الملحق رقم (٤) بيان تفصيلي لتوزيع المبلغ المذكور على الجهات المختلفة .

وتوافق اللجنة على الأعمال المبينة بهذا القسم والاعتمادات المخصصة لها .

#### ٢ - ( ب ) القسم الثاني :

وهو يخص بالأعمال التي سبق البده فيها وهي مبينة تفصيلا بالبند ١٥ صفحة ٣٩٨ من المشروع ومقدر لها في المشروع مبلغ ٣٨,٤٠٠ ج.م وكلها أعمال والتي عليها البرلمان في السنة الماضية وليس لجنة ملاحظات على اعتماداتها .

ولمذا والارتباط الشديد بين العاملين الذين تقوم بهما المصلحتان المذكورتان ترى اللجنة أنه أصبح من التمين وجوب بحث أمر اصحاب هاتين المصلحتين ببعضهما وتلفت نظرا للحكومة إلى ذلك .

وقد علمت اللجنة من وزارة المواصلات أن هذه المسألة قيد البحث بها وتأمل اللجنة أن يظهر أثر البحث المطلوب في مشروع ميزانية السنة المقبلة . ٣٤ - هذا وقد استلمت اللجنة مما انتفع من مكتب التفراف في الجهات ذات الحركة التجارية بالأوراق في السنة الماضية ومقا للتصرخ الذي كان أدل به معالي وزير المواصلات أثناء نظر ميزانية السنة الماضية فأجابت وزارة المواصلات بأنه حصل افتتاح سبعة مكاتب دائمة في جهات مينة بالكشف المرفق بنهاية هذا التقرير وملحق رقم ٣ وهذا بخلاف المكاتب المؤقتة والدورية المبينة بالكشف المذكور .

٣٥ - هذا وقد حصلت انشاء نظر ميزانية هذا الفرع أمام مجلس النواب مناقشة في أمر تخوة محطات التفراف اللاسلكي حتى يكون الاتصال بخطوط الخارجية مضمونا في جميع الأحوال فصرح سعادة مدير عام مصلحة السكك الحديدية بأن المصلحة تعمل دائما على توفيتها كلما مست الحاجة إلى ذلك .

٣٦ - وبناء على ما تقدم تكون المبالغ المطلوبة اعتمادها لهذا الفرع هي كالآتي وقد أقرها مجلس النواب :

٢٣٣٦.٣ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات (بعد حذف ١٠٥٦ من الوظائف الجديدة المطلوبة للعمال) .

١٨٧١٦ باب ٢ - مصاريف عمومية ( كما هو في المشروع ) .  
٥٩٠٠ باب ٣ - أعمال جديدة ( كما هو في المشروع ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد بتقرير اللجنة وعلى الاعتماد المقترح للباب الأول وقدره ٢٣٣٦.٣ جنيهات ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتماد .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقترح للباب الثاني وقدره ١٨٧١٦ جنيها ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتماد .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقترح للباب الثالث وقدره ٥٩٠٠ جنية ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتماد .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

#### فرع ٤ - التليفون

٣٧ - تبلغ الاعتمادات المقدرة لهذا الفرع في المشروع مبلغ ٥٨٧,٤٦١ ج.م بخلاف مبلغ ١٧٥٧ ج.م مندرج في ميزانية مصلحة البريد وهي تقل عما كان مقدرا لها في السنة الماضية بمبلغ ١٧١٥٢ ج.م .

(١) أنظر المحضر رقم (٢) في كمرهذه الجلسة .

## ٤٣ - (ج) القسم الثالث :

وشمل الأعمال المطلوب البدء فيها والتهات منها في السنة الحالية وهي مينة تفصيلا في البند من ١٦ الى ٢٠ صفحة ٣٩٩ من المشروع وهي عبارة عن خمس عمليات مقدارها مبلغ ٤٤٠٠٠ ج.٠ وكلها أعمال ضرورية اقتضتها حالة اتساع العمل بهذه المصلحة . ويقصد بالعملية الأولى تهيئة المخطوط القديمة في القاهرة بسبب الاتساع الضايق الذي ترتب على إنشاء سترال العنة والمدينة الجديدين . ويقصد بالعملية الثانية تخفيف الحركة عن الأسلاك الهوائية بين مصر وقليوب . ويقصد بالعملية الخامسة توفير جزء كبير من المصاريف التي تصرف في سبيل ائارة المركز الجديد بشوارع الملكة نازلي .

٤٤ - (د) أما القسم الرابع فيشمل الأعمال المطلوب البدء فيها في سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ وموزعة على جملة سنوات وهي مينة تفصيلا بالبند ٢١ صفحة ٣٩٩ من المشروع ومقدر تكلفتها مبلغ ١٣٢٠٠٠ ج.٠ وأدرج لها من ذلك في المشروع مبلغ ١٦٠٠٠ ج.٠

والداعي للعملية الأولى وهي «إنشاء سترال جديد لفهارات الخارجية بالمدينة بمصر» هو أنه سيكون السترال المذكور مركزا لجميع دوائر التكتات الشغالة بمصر وسيوضع بالياء الجديد وقد أصبح إنشاءه ضروريا جدا تمشيا مع الزيادة في الفهارات الخارجية وتبعا لزيادة عدد المشتركين في العوامم والتي ستزداد توتيا بعد اتصال مد الخط الأرضي بين مصر والاسكندرية .

أما سبب طلب إنشاء سترال جديد للتليفون بمصر وهي العملية الثانية فهو أن السترال الجديد (المدينة) الذي أنشئ للاستعاضة به عن سترال البستان لا يمكن أن يبع المخطوط الجديدة المنظورة في السنوات المقبلة وأن سترال البستان أصبح الآن في حالة طلب وتغطي الضرورة باستعمال جزء من معداته إلى أن يتم السترال الجديد لأن التليفونات في القاهرة قد زادت زيادة كبيرة تستدعي النظر في تقسيم المدينة إلى دوائر معينة حسب ما يقتضيه الاقتصاد في الأسلاك الأرضية وأنشأ يكون لكل دائرة سترال مخصوص ينشأ في متوسط الدائرة .

وقد صرح سعادة مدير عام مصلحة الهيكل الجديدة أمام مجلس النواب بأن السترال الجديد سيكون على قسمين قسم قريب من سترال المدينة وقسم آخر قريب من سترال البستان . وقد أوردت المصلحة أنها عولت على أن تكون التليفونات الجديدة من صنف الأوتوماتيك .

أما الداعي لتجديد سترال التليفون بالمنصورة وهو العملية الثالثة فهو لأن السترال الحالي قد أصبح قديما ولا ينظر أن يستمر طويلا .

وبما يلاحظ أنه مدرج للعملية الأولى مبلغ ٤٠٠٠ ج.٠ في الباب الثاني وللعملية الثالثة مبلغ ١٠٠٠ ج.٠ في الباب للسذكوك سابق البيان بالفقرة (٣٨)

وتوافق اللجنة في الاعتادات المطلوبة لهذه الأعمال وتقول أن يكون من وراء القيام بها إزالة الشكاوى العامة من حالة التليفونات .

( انصرف حضرة صاحب المحامي أحمد خديشه باشا وزير المواصلات )

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي - ألاحظ أن عدد التليفون الأوتوماتيك هي استراحت حيث لم تخبر للاختصار الكافي، ولما أطلب من المصلحة ألا تتقيد بهذا الصنف .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - وما قول حضرة عضو المحترم إذا كان الناس جميعا يطلبون هذا الصنف من التليفون ؟

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي - أن هذه المدد دقيقة ونظرا للتأثير الذي يحدث بها من جراء الجور وما فيه من الأثرة مما يجر إلى تعطيل الفهارات التليفونية تتأثر به الحركة التجارية ، يحسن أن تعمل وزارة المواصلات على منع الضرر قبل وقوعه بعدم التقيد باستعمال هذا الصنف من المدد التليفونية .

ثم من تقرير اللجنة ما يأتي :

٤٥ - وقد صرح سعادة مدير عام مصلحة السلك الجديدة أمام مجلس النواب بأنه نظرا لزيول الموائل التي تحول دون إجراء تخفيض الاشتراكات بالنسبة للذ الكبرى فيها يخصص بمدينة بورسعيد رأت مصلحة التليفونات أنه يمكن إجراء التخفيض فيها وأن الأمر معروض على معالي وزير المواصلات .

حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله - أرجو أن يتم تخفيض الاشتراكات في مدينة بورسعيد بوجه السرعة لأن ذلك يفيد الحركة التجارية فيها وذلك لأن الأجور الحالية مرتفعة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي - أرجو أن يكون التخفيض عاما يشمل كل البلاد .

ثم من تقرير اللجنة ما يأتي :

٤٦ - وهذا وقد كان البرلمان وافق حين نظر ميزانية السنة الماضية على تأليف لجنة حكومية يعهد إليها بمبحث موضوع المدد التليفونية الموجودة بالمصالح وبمنازل الموظفين واقتصاد المدد الذي لايسر إليه الحاجة القصوى فاستلمت اللجنة عمما تم في هذا الأمر من وزارة المواصلات فأجابت أنه شكلت لجنة لهذا الغرض بوزارة المالية والاستعلام من هذه الأخيرة عما وصلت إليه اللجنة المذكورة في عملها أجابت بما يأتي :

تألفت في وزارة المالية لجنة للنظر في التليفونات الموجودة في منازل الموظفين وأصدت الوزارة بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٦ كتابا دوريا إلى مختلف الوزارات والمصالح بطلب البيانات اللازمة للبحث الذي عهد به إلى اللجنة المذكورة ولكن هذه البيانات لم ترد إلى الآن بأكملها ولا تزال اللجنة مجتدة في سماعها والمأمول أنها تستمكن من إنجاز عملها في شهر سبتمبر المقبل .

أما التليفونات الموجودة في المكاتب فقد أشار الكتاب الدوري المنوه عنه أصلا إلى أن وزارة المواصلات ستولى فحص الموضوع بمقرتها .

حضرة عبد الرحمن للموم بك - يقبل مكتب التليفون بمذاعة الساعة العاشرة مساء .

الرئيس - هذا هو ما يحصل في جميع مكاتب تفراف الأقاليم .

الرئيس - لعل ذلك يتم في العام المقبل .

سعادة محمود شكوي باشا (مقرر اللجنة) - هذا الموضوع محل بحث .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

٤٧ - وبناء على جميع ما تقدم تكون المبالغ المطلوبة اعتيادها لهذا الفرع هي كالآتي وقد أقرها مجلس النواب :

جنيه

٢٦٣,٧٩١ باب ١ - ماهيات وأجر ومهمات (كما هو في المشروع) .

١٣٦,٣٧٠ باب ٢ - مصاريف عمومية ( » » )

١٩٧,٤٠٠ باب ٣ - أعمال جديدة ( » » )

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد بتقرير اللجنة وهل الاعتناء المقدر للباب الأول وقدره ٢٦٣,٧٩١ جنبا ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتناء .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتناء المقدر للباب الثاني وقدره ١٣٦,٣٧٠ جنبا ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتناء .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتناء المقدر للباب الثالث وقدره ١٩٧,٤٠٠ جنبا ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتناء .

رقت الجلسة بموافقة المجلس الساعة التاسعة والنصف مساء على أن يعود

المجلس للاعتماد غدا للثلاثاء ٦ المحرم سنة ١٣٤٦ الموافق ٥ يولييه سنة ١٩٢٧

الساعة الخامسة مساء للاستقرار في نظر الميزانية .

حضرة عبد الرحمن الموم بك - إن هذا المكتب من الموظفين من إذا وزع عليهم العمل لأمكن استمرار العمل المذكور ليلا ونهارا بدون انقطاع . فأرجو أن يقسم العمل بين موظفي هذا المكتب ليستمر مفتوحا إلى منتصف الليل . وبذلك تتحقق مصلحة الجمهور . فهل بعد سعادة مدير مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات بالنظر في هذه المسألة .

سعادة عبد الحميد سليمان باشا (مدير سكك حديد الحكومة) - ستبحث المصلحة هذا الموضوع .

الرئيس - نرجو إذا تم في هذا الشأن شيء أن يكون عاما .

حضرة محمود أبو النصر بك - لى كلمة أوجهها إلى سعادة مدير مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات أو إلى معالي وزير المواصلات :

فبعثت يوم السبت الماضي إلى مكتب إدارة التليفون بالإسكندرية لدفع قيمة اشتراك في المفارقات الخارجية وكانت الساعة ١٣ ظهرها قليل في أن المفارقات قد أفلتت فسألت فراش المكتب عن موعد فتحها فأخبرني أنه يوم الاثنين . فلم لا تفتح المفارقات يوم الأحد وهي مصلحة حكومية . فهل هذه العادة متبعة في جميع المكاتب ؟ وإلا فما هو المبرر لهذه السلطة بالإسكندرية ؟

سعادة محمود شكوي باشا (مقرر اللجنة) - إن الأمر كذلك في مكتب مصر .

حضرة محمود أبو النصر بك - إذا كان هناك رجال من الانجنيونج أو آخرون ويستريحون يوم الأحد فالواجب إبقاء عامل توحيق في يوم الأحد والا نخرجنا على حدود النظام إذ أن لنا يوم عطلة رسمي هو يوم الجمعة .

سعادة عبد الحميد سليمان باشا (مدير سكك حديد الحكومة) - لا أعلم أنه يخلق مكتب آخر بخلاف مكتب الإسكندرية ، وسبغت ذلك .

حضرة عقل محمد بك - يخلق مكتب مصر أيضا في يوم الأحد .

سعادة عبد الحميد سليمان باشا (مدير سكك حديد الحكومة) - لا أعلم بذلك وإذا كان هذا قد حصل فهو خطأ ستداركه .

حضرة سعد مكرم بك - على ذكر التليفونات ألفت نظر سعادة مدير مصلحة السكك الحديدية إلى أن مركز البياض ليس به "تربك" مع أنه نقطة اتصال بين الواسطي والقيوم .

ملحق رقم ٢

بيان تفصيل من أعمال تحسين وتوسيع وإعادة بناء المطارات النهائية  
بمصر والمقدر تكلفتها النهائية مبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه

جبه	١٠٠٠٠
تعديل في الخطوط	٢٠٠٠
» في الأرصفة	٦٠٠٠
سور	١٠٠٠
كبرى موصل بين الجناح الحالي والجناح الجديد	٢٠٠٠
تعديل في الأنوار	٢٠٠٠
أعمال جدار	١٠٠٠
مواسير مياه لاطفاء الحريق	٨٠٠٠
تخطيط أرضية المحطة	٩٠٠٠٠
توزيع ملكية الأراضي	٢٧٠٠٠
لائحة محطة وحوش الضائع بالشرابية	١٠٠٠
تقل فئران تل نصير	١٥٠٠٠٠

ملحق رقم ٣

مكاتب التفرقات الجديدة التي افتتحت في خلال السنة المالية ١٩٢٧ - ١٩٢٨

مكاتب دائمة	مكاتب مؤقتة	مكاتب دورية
محطة أسوان ... ..	معرض السيارات	الأقصر البلد
كفر الجهمية بالنيا ... ..	مؤتمر الملاحة	سراي المتفرقة
محرم بك بالاسكندرية ... ..	بور فؤاد	سراي رأس العين
شارع المغربي بمصر ... ..		كازينو سان استفانو
مكتب المدينة بمصر ... ..		رأس الخير
تنده الأسبوطية ... ..		
السليمة بالقرية ... ..		

ملحق رقم ١

كشف بيان سيارات الركوب التي تدرى ضرورة بنائها بالقاهرة والاسكندرية  
هذه السيارات الممنعة لثقلات البوليس ورجال العسمة والتنظيم

عدد وزارة الأشغال :

٢ تختيش رى قسم أول لمروء المفتش والوكيل ومديرى الأعمال  
على الترع والجسور في منطقة التختيش التي  
تتأول الشرقية والغربية والاسماعيلية .

١ تختيش رى الجسيرة لمروء المفتش والوكيل ومديرى الأعمال  
على الترع والجسور في منطقة التختيش .

٢ تختيش رى قسم ثالث لمروء المفتش والوكيل ومديرى الأعمال  
على الترع والجسور في منطقة التختيش .

وزارة المعارف :

٣ ادارة التعليم الفني والصنعي لتعليم طلبة قسم السيارات  
بالورش الصناعية .

وزارة المالية :

١ مساعدة رئيس قسم قضايا الحكومة .

٢ مصلحة المساحة للبريد بمصر زمام القطر في جميع  
الجهات .

١ الجمارك .

٤ وزارة المواصلات :

٢ مصلحة الطرق والكبارى للدير العام والوكيل ومديرى الأعمال  
ومساعدى مديرى الأعمال للسرور

على الطرق الزراعية والكبارى في جميع  
الجهات .

١ مساعدة وكيل الوزارة

٣ حضرة صاحب المحلة رئيس الوزراء .

١ حضرة اصحاب المال الوزارة امعاء وزيرى الحريق والادفاف

٧

٨

٢٣

١ لمساعدة وكيل وزارة المواصلات انليت هذا العام .

٢٢



## مضبطة الجلسة الستين

المتعددة علنا في يوم الثلاثاء ٦ المحرم سنة ١٣٤٦ الموافق ٥ يولييه سنة ١٩٢٧

(١) التصديق على محضر الجلسة السابقة (٢) وضع الخطة البرلمانية من حضرة الشيخ حسن عبد القادر السير في ابرامات الخاتمة رقم ٢١ (تنظيم قسم الرأى سنة ١٩٢٧) لاشغاله الطريق العام بدين خمسة أمام مذكره (٣) الرسائل - أ - كتاب من وزارة الحرية بانتداب سعادة اللواء أحمد شفيق باشا المدير العام لمصلحة الحدود وحضرة عبد الرحمن السبكى بك سكرتير مالى الوزارة لحضور جلسات المجلس أثناء النظر في ميزانية وزارة الحرية والمصالح التابعة لها - ب - كتاب من وزارة الزراعة بانتداب حضرة جلال فهم بك سكرتير مالى الوزارة لحضور جلسات المجلس أثناء النظر في ميزانية وزارة الزراعة (٤) تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - القسم الثانى (المصروفات) - قسم ١٢ وزارة المواصلات - فرع ٥ البريد - فرع ٦ الموانى والمناظر - فرع ٧ الطرق والكتارى (٥) الامانة الخاصة بترسيخ شارع الأهرام - تبليغ المجلس قرار مجلس النواب بعدم موافقة على ما رآه مجلس الشيوخ من اعادة الامداد - امرار مجلس الشيوخ على قراره (٦) تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية العملا لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - القسم الثانى (المصروفات) - قسم ١٣ المصروفات السكرية - فرع ١ وزارة الحرية - فرع ٢ مصلحة الحدود - فرع ٣ مصلحة خفر السواحل ومصادى الاحماك .

(ب) عن الباقي من جلسات هذا الأسبوع : حضرة ابراهيم نود الدين بك .

(ج) عن جلستى أمس واليوم حضرات :  
أحمد الشريعى باشا ، عبد الرحيم مهنا انقى ، الدكتور  
سودى جريس سودى باشا انقى .

(د) عن جلسات هذا الأسبوع : حضرة الشيخ اسماعيل محمد أحمد عبد الله فوز ، محمد مغازى باشا .

(هـ) عن تسعة أيام من الأسس : سعادة بولس خفا باشا .

وحضر حضرات : محمود شاكر محمد بك وكيلى وزارة المواصلات . ابراهيم زكى بك المدير العام لمصلحة الطرق والكتارى . محرم ثابت انقى مدير أعمال بمصلحة الموانى والمناظر . محمود على سليمان انقى مدير حسابات وزارة المواصلات .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : عبد الفتاح دجائى انقى . الشيخ محمد عن العرب بك . محمد أحمد الشريف بك . على عبد الزاوى بك .

حبيب المصرى بك سكرتير عام .

أمن حشيرة الرئيس افتتاح الجلسة .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة عشرة مساء برئاسة حضرة محمود يسويى انقى وكيلى المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء ماعدا :  
أولا - الغائبين :

(١) باجازات وهم حضرات :

بيوى مذكور بك . حسين رشدى باشا . محمد السيد أبو على باشا . محمد طلعت حرب بك . أحمد محمد حجازى بك . اسماعيل سرى باشا . عبد الرحيم صبرى باشا . يحيى ابراهيم باشا . محمد زكى حيد الزاوى بك . الدكتور حبيب خياط بك . محمد صفوت باشا . السيد حسين القصى . أحمد ذو الفقار باشا . طيفى حسين البربرى انقى . محمد محمود خليل بك . الدكتور محمد فاهم انقى . يوسف قطاوى باشا . محمد البهائى باشا . هلالى يكي باشا . أحمد زويد باشا . الشيخ سوسى منصور . أحمد أبو سيف راضى انقى . عمر أحمد خليف الله بك . محمود الشنغول باشا .

(ب) غير الحاضرين : حضرة عثمان خيرال القصص بك .

ثانيا - المتفرجين :

(١) عن جلسة اليوم : فضيلة الشيخ أحمد نصر .

(ب) كتاب من وزارة الزراعة بالتدابير خضرة جلال فهم بك سكرتير عام الوزارة بحضور جلسات المجلس أثناء الطريق ميزانية وزارة الزراعة .

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرجو من دوائكم التفضل بالباح خضرة صاحب العزة جلال فهم بك سكرتير عام وزارة الزراعة بحضور جلسات المجلس أثناء نظره مشروع ميزانية هذه الوزارة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨

وتفضلوا دوائكم بقبول عظيم الاحترام

وزير الزراعة

محمد فتح الله بكركات

٥ يولييه سنة ١٩٢٧

(٤) تقرير لجنة المالية من مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨  
القسم الثاني (المصروفات) - قسم ١٢ وزارة المواصلات - فرع ٥ البريد - فرع ٦ المرافق والملاحة - فرع ٧ الطرق والملاحة .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

فرع ٥ - البريد

٤٨ - قدر لمصروفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٧١٠,٣٩٧ ج.م  
يختلف مبلغ ٤٥,٩٨٤ ج.م مدمج بميزانيات مصالح أخرى وقد كان المقدّر له في السنة الماضية مبلغ ٦٩٢,٣١٠ ج.م فتكون هناك زيادة قدرها ١٧,٩٨٧ ج.م وهي ناشئة : (أولاً) من زيادة مبلغ ١٣,٣٥٥ ج.م في الباب الأول (ماليات وأجور ومهمات) وبمبلغ ٦,٤٩٦ ج.م في الباب الثاني (مصاريف عمومية) (ثانياً) من تخفيض مبلغ ١٨٦٤ ج.م في الباب الثالث (أعمال جديدة) .

وقد وُضعت احتياجات هذا الفرع على قسمين : (أولاً) فصل ١ - خدمة البريد (والثاني) فصل ٢ - خدمة صناديق التوفير وقد أصاب الفصل الأول من الاعتمادات المطلوبة مبلغ ٧٠٠,٣٦٨ ج.م وأصاب الفصل الثاني منها ٩,٩١٦ ج.م .

٤٩ - فيما يخص باحتياجات الباب الأول يرى أن بما زيادة قدرها ١٣,٣٥٥ ج.م وقد تمت زيادة هذا المبلغ : (أولاً) بسبب زيادة أعمال مكتب البريد زيادة عظيمة منذ السنة الماضية الأمر الذي كان اضطر المصلحة المذكورة في السنة الماضية إلى تعيين عمال إضافيين باليومية حتى تضمن حسن سير العمل ولذا رأى أن يدرج في المشروع الحالى ٣٩ وظيفة في السلك الدائم و ٨٠ وظيفة في سلك الخدمة السائرة للاستعانة بهم من العمال باليومية و (ثانياً) بسبب زيادة تسع وظائف أخرى في السلك الدائم و ٤٢ في سلك الخدمة السائرة لتعملت الجديدة التي أنشأها ٣٩ مكتباً جديداً وبسبب مكتب قروية وبعض خطوط لبوستة الطرافة ومشروع البريد المستعمل في القاهرة والاسكندرية و (ثالثاً) بسبب زيادة مبلغ ٤,٥٣٣ ج.م في الملازمات الاحتياطية والمصرفية .

تلى طلب الاجازة المتقدم من حضرة صاحب السعادة محمد عجب باشا وهذا نصه :

حضرة صاحب العزة وكيل مجلس الشيوخ

نظراً لاضطرارى للسفر الى خارج القطر ، أرجو عزيمتك أنت تتكرموا بخصروا لى هيئة المجلس الترخيص لى باجازة لى ٦ يولييه سنة ١٩٢٧ الى آخر الدور .

وتفضلوا بقبول فائق احترامى

محمد عجب

٥ يولييه سنة ١٩٢٧

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الترخيص بهذه الاجازة ؟

أصوات : موافقون .

(١) الصدق على محضر الجلسة السابقة .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟  
أصوات : لا .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

(٢) رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ حسن عبد القادر السيرى لى إجراءات اتفاقية رقم ٣١ تنظم قسم الرأبلى سنة ١٩٢٧ لاشغال الطريق العام بدون رخصة أمام منزله .

الرئيس - تلى بجلسته أمس كتاب من وزارة المحاماة يطلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ حسن عبد القادر السيرى لى إجراءات مخالفة . وقد أجل المجلس البت فى هذا الطلب حتى يسمع أقوال حضرة العضو . فهل يارضى حضرتك فى رفع الحصانة ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لا .

الرئيس - المجلس يقرر رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ حسن عبد القادر السيرى لى إجراءات المخالفة رقم ٣١ تنظيم قسم الرأبلى سنة ١٩٢٧

(٣) الرمال .

(١) كتاب من وزارة الحربية بالتدابير مساعدة اللواء أحمد شفيق باشا المدير العام لمصلحة الحدود وحضرة عبد الرحمن السبكى بك سكرتير مالى الوزارة بحضور جلسات المجلس أثناء الطريق ميزانية وزارة الحربية والمصالح التابعة لها .

تلى الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

أرجو أن تسمحوا لحضرتى اللواء أحمد شفيق باشا المدير العام لمصلحة الحدود وعبد الرحمن السبكى بك سكرتير مالى الوزارة بأن يحضرا جلسة مجلس الشيوخ أثناء مناقشة مشروع ميزانية هذه الوزارة والمصالح التابعة لها لتقديم ما يطلب منهما من البيانات .

وتفضلوا دوائكم بقبول فائق الاحترام

وزير الحربية والبحرية  
جعفر ولى

٥ يولييه سنة ١٩٢٧

—

١٥٣ لا تشمل الموسيقى كل بدلا من الدراجة لنقل ارساليات البريد بين أسبوط وأسوب .

٢٩٥٨

### ملاحظات عامة

٥٤ - وما تحسن الإشارة إليه أن المخ المودع في صندوق الجواهر والذي يتلف عنه المصلحة ربما قدره ٣٪، بلغ في آخر مارس سنة ١٩٣٧ ١٩٦٧,٧٣١ ج ٢٠ و ٦٨٤ مليا وقد كان في السنة الماضية ١,١٣ ١,٨٧١ ج ٢٠ و ٩٣٣ مليا بعد أن كان مبلغ ١,٦٤٤ ج ٥٠ و ٤٧٥ مليا في ٣١ مارس سنة ١٩١٦ وهي نتيجة تدعو إلى السرور لما عمل على أن يستفيد الناس

هذا ومن المعلوم أن الامانة المدونة بالبند ١٠ تعطى بواقع ١/٢ من مجموع  
صاهايات مستخدمى المصلحة الخارجيين عن هيئة العمال والمؤتمنين المشتركين  
في الشركة .

سعادة حسن مظلوم باشا (المدير العام لمصلحة البريد) - سأنظر الى هذه المسألة بكل عناية .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

٥٥ - وبناء على جيب ما تقدم تكون المبالغ المطلوب اعتيادها لهذا الفرع هي كالآتي وقد اقربها مجلس النواب :

٤٤٨,٥١ باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات (كما هو في المشروع) .

٢٥٩,٢٨٨ باب ٢ - مصروفات عمومية ( » » ) .

٢,٩٥٨ باب ٣ - أعمال جديدة ( » » ) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد بتقرير اللجنة وعلى الاعتاد المقدّر للباب الأول وقدره ٤٤٨,٥١ جنيها ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على هذا الاعتاد .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدّر للباب الثاني وقدره ٢٥٩,٢٨٨ جنيها ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على هذا الاعتاد .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدّر للباب الثالث وقدره ٢,٩٥٨ جنيها ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على هذا الاعتاد .

(حضر معالي أحمد محمد غنبة باشا وزير المواصلات) .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

فرع ٦ - مصلحة المواني والمنائر

٥٦ - لقد لمصرفات هذا الفرع في المشروع مبلغ ٤٩٩,١٩٧ ج.م وقد طلبت وزارة المالية إنشاء نظر هذه الميزانية أمام مجلس النواب إضافة بمبلغين في الباب الثالث (أعمال جديدة) أولها مبلغ ٨,٠٠٠ ج.م تكاليف تصليح الكراكات التي تقوم بأعمال تطهيرت حوض البترول بميناء السويس وشراء مايزعمها من السدود (القطع الاحتياطية) وقائمتها مبلغ ١٠,٠٠٠ ج.م لتجهيز رصيف السدود فيكون مجموع المطلوب لميزانية هذا الفرع بعد ذلك التصديل مبلغ ١٧,١٩٧ ج.م وكان المقدّر له في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٤٨٤,٣٨٨ ج.م تكون هناك زيادة قدرها ٣٣,٨٠٩ ج.م .

هذا وموجع لهذا الفرع مبلغ ١٥,٩٥٨ ج.م لمصرفات تخصصه بميزانيات مصالح أخرى .

وقد نشأت الزيادة لتقديم ذكرها : (أولاً) بتخفيض مبلغ ١٥,٥١٥ ج.م في السلب الأول (ماهيات وأجر ومرتبات) و (١٣,٢٥٣ ج.م في الباب الثاني (مصروفات عمومية) و (ثانياً) من زيادة مبلغ ٩١,٥٧٧ ج.م في الباب الثالث (أعمال جديدة) .

الذين يردعون ما يقتصدونه في هذا الصنفون أخذوا يهتمون فوائد الاعتقاد وهو ما يرى من ازدياد مقدار المودع في هذا الصنفون سنة بعد أخرى كما يتبين ذلك من الإحصاء الوارد بنهاية هذا التقرير (لمعرقه) (١) ومن ازدياد المبلغ المذكور في ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ (رغم أن الظروف المالية الحاضرة السيئة) من مثله في التاريخ نفسه من سنة ١٩٢٦ بمبلغ ٩٦,٠٨٠ ج.م وهو ما يوازي ١,٥٠ من ضعف المبلغ الذي زاد في السنة من أول أبريل سنة ١٩٢٥ إلى آخر مارس سنة ١٩٢٦

حضرة يوسف بشقور بك - أعظم فرص لوجود حضرة صاحب السعادة المدير العام لمصلحة البريد لأهرب بالنيابة عن التجار هوما ووفرة تجار الواردات خصوصا عن شركم للجهودات التي يبدلها والخدمات التي استوجبت رضاء الجميع .

وبهذه المناسبة أرجو أن ألفت نظر سعادتكم إلى أن قيمة الأجرة السنوية لصناديق البوستة كانت قبل الحرب ستين قرشا صاغا عن الصنفون ثم زادت أثناء الحرب العظمى إلى جنتين وذلك بسبب كثرة الطلبات وقلة الصناديق . وقد قبل التجار وقتئذ دفع تلك القيمة القادحة نظرا لظروف الاستثنائية . هل إن تلك الظروف قد زالت الآن ومع ذلك بقيت قيمة الأجر كما هي فأرجو أن ألفت نظر سعادتكم مدير مصلحة البريد إلى أن كثرة الاشتراكات في الصناديق تعود على المصلحة بالفائدة لما ينشأ عن ذلك من الوفرة في أجور السعاة المكثفين بالتوزيع لأن المشتركين في الصناديق الخاصة يأخذون بردهم بأنفسهم دون حاجة إلى سعاة المصلحة فأنهم إليه رغبة أرجو أن يحققها وهي أن يحصل قيمة الاشتراك جنيها واحدا في السنة .

وأكرر الشكر لسعادتكم لما يبديه من الجهد لمصلحة العامة .

سعادة حسن مظلوم باشا (مدير عام مصلحة البريد) - أبداً بأن أقدم بخضرة العضو المحترم بالشكر على المبادرات الرقيقة التي وجهها إلى .

أما عن مسألة قيمة إيجار صناديق البريد الخاصة فأنها تتطرق في الحقيقة بميزانية الإيرادات وعلى كل فاسمحت الرغبة التي أبدتها حضرة العضو المحترم بكل عناية .

حضرة حافظ عابدين بك - بالنيابة عن نفسي وبالأصالة عن حضرات الاعوان اتقدم بالشكر لسعادة المدير العام لمصلحة البريد وأرجو أن يكون قدوة حسنة لزملائه في باقي المصالح .

الرئيس - إن المجلس يشترك مع حضرة العضو في عبارات الشكر التي أبدتها .

حضرة الشيخ يس محمود ابري جليل - ألفت نظر سعادتكم مدير مصلحة البريد إلى منطقة الفرق السلطاني فإن عدد أهالي هذه المنطقة يبلغ ثلاثين ألف نفس وليس بها مكتب البريد كما أنها تشمل ستة بلدان ويبلغ زمامها أربعين ألف فدان . وفي اعتقادي أن إنشاء مكتب البريد في هذه المنطقة يكون مفيدا للتجارة والسكان أيضا .

(١) راجع المحرقة (١) لهذه الخطة .



وافق مجلس النواب على اقتراح مولده تكليف الحكومة بتأليف لجنة فنية للظفر في توحيد ووش مصالح الموانئ وخفر السواحل والكوستينيات بالاسكندرية ولاتخاذ الوزارة التي يمس أن تكون هذه الورشة تابعة لها .

ولما كان الاعتداءات المذكورة انحصان بتوسيع ووشة الماكينات وبشرائه عدد جديدة للورش وعملات كهربائية لورشة مصلحة الموانئ والمناظر ور مجلس النواب بناء على موافقة معالي وزير المواصلات أن لا يصرف شيء من الاعناتين المذكورتين الا بعد انتهاء اللجنة الفنية المقترح تأليفها قبلا من بحثها وهو ما موافق عليه هذه اللجنة .

وثانيا - الموافقة على المصليين الثالثة والرابعة لأنها ضرورتان في خدمة الموانئ اذ أن ميناء الاسكندرية لا يوجد بها الا قاطرة واحدة للاعقاد عمرها ثلاثون سنة ولا يمكنها القيام باحتياجات الميناء فاصبح من الضروري شراء قاطرة جديدة من طراز حديث ولأن ميناء السويس المطلوب له شراء مضخة عوامة لاطفاء الحريق (وهي العملية الزامية) لا يوجد بها الآن مضخة عوامة .

وثالثا - الموافقة على العمليات الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة وهي الخاصة بالفنارات لأن اللجنة تراها كلها ضرورية بسبب قدم آلات الاشارة الموجودة بفناري رأس غارب ونيويورك ورك و سبب ما يستدعيه الأمر من تحسين الحال خاصة بإرشاد السفن .

ورابعا - فنيا يختص بالصليبة التاسعة وهي بحث مشروعات الموانئ ودرس موضوع حوض البترول الجديد بالاسكندرية تذكر اللجنة أنه يقصد بذلك ميناء الاسكندرية وديماط ودرس موضوع حوض البترول الجديد بالاسكندرية لأن ميناء الاسكندرية لا يوجد بها حوض البترول في الوقت الحاضر وأن ما هو موجود الآن هو قطعة أرض صغيرة غير صالحة تقع في وسط الميناء وقد أصبحت ضيقة جدا وفي ذلك من الخطر على المدينة والملاحة وخازن الجمارك ما لا يخفى، كما فيه أيضا إعدام لتنافس الذي يجب أن يكون موجودا لمصلحة الجمهور إذ لا يمكن لغير الشركات الموجودة بالقطر المصري أن تعمل به بسبب ضيق العمل الحالي .

وقد رأت لجنة المالية لمجلس النواب بعد استماعها مع معالي وزير المواصلات اقتراح مبلغ ١٥٠.٠٠٠ ج.م. المطلوب الى ٨٠.٠٠٠ ج.م. حيث لا يخطر أن يصرف أكثر من ذلك أثناء السنة المالية الحالية وهو ما موافق عليه هذه اللجنة .

حضرة عبد الفتاح اللوزي بك - وجهت في الدورة الماضية سؤالا لمعالي وزير المواصلات استعهم فيه عام ثم في تقرير الجبهة الثلاثة من ميناء ديماط فأجاب بأبسط الموضوع عمل بحث الوزارة وعند البت فيه تدرج في الميزانية الاعتداءات اللازمة لهذه في تنفيذ المشروع وقال معاليه أن الوزارة ستراعى في قرارها ما للسياط من الأهمية التجارية العظمى . ولأن وقد أدرج هذا الاعتداء فارجو أن يعنى معالي الوزير باليه حالا في العمل ويبرج الاعتداء الهائي في ميزانية العام المقبل .

٥٧ - فنيا يختص بالباب الأول لاحظت اللجنة ما يأتي :

أولا - أنه أقيمت عملا بقرار البرلمان في السنة الماضية وظفقت مرافق الاشارة وكان المربوط لها في ميزانية السنة الماضية مبلغ ١٠٠.١٢٠ ج.م .

ثانيا - على اثر احالة ادارة ثلاث بوارج الى مصلحة الحدود والسواحل خصصت لتدعيمها حصل نقل ١١٦ وظيفة من ميزانية هذه المصلحة الى ميزانية مصلحة الحدود والسواحل كما نقلت وظيفة الى ميزانية ديوان العموم بالوزارة .

ثالثا - أن المصلحة رأت ضرورة انشاء سبع وظائف جديدة منها ثلاث في السلك الدائم والموقت وهي وظيفة من الدرجة الرابعة لمراقب بحرية ووظيفة ضابط اشارات وحولة المراكب درجة سابعة ووظيفة مساعد مراقب بحرية درجة سابعة دمت اليها حالة العمل في المواني المختلفة أما الأربعة الوظائف الأخرى التي هي من الخدمة السائرة فانها لا شاربية للأزميين لحطة اشارات يور توفيق الجديدة .

وبل ذلك يكون صافي الوفر في الوظائف بسبب ما تقدم ذكره هو ١١٠ وظيفة منها ١٥ في السلك الدائم والموقت و٩٥ في الوظائف الخارجية من مينة المال وقد ترتب على هذا النقص في العدد وفر في اعتداءات هذا الباب قدره ١٥.٥١٥ ج.م .

٥٨ - أما اعتداءات الباب الثاني فبلغت ٧٥.١٩٨ ج.م. وهي تنقص عن اعتداءات السنة الماضية بمبلغ ١٣.٢٥٣ ج.م. ويشمل هذا النقص ما ترينود هذا الباب بسبب احالة ادارة ثلاث البوارج التي تقدم ذكرها الى مصلحة خفر السواحل .

٥٩ - أما الباب الثالث ( أعمال جديدة ) فقد بلغت اعتداءاته بعد التعديل مبلغ ١٩.٢٢٢ ج.م. والأعمال الواردة به مقسمة الى فئتين :

٦٠ - (١) الفئة الأولى :

وهي أعمال تنص السنة الحالية مينة تفصيلا بالبند من ١٦ الى ٣٧ بالصيغة ٤١٨ من المشروع ومقدر تكاليفها مبلغ ١١٠.٥٢٧ ج.م. بعد اضافة مبلغ ٨.٠٠٠ ج.م. المطلوب لاصلاح الكراكات التي تشتغل بحوض البترول بميناء السويس وهي عبارة من ١٧ عملية ترى اللجنة بخصوصها ما يأتي :

أولا - الموافقة على المصليين الأول والثانية لأنها خاصتان بتوسيع الورشة بالترسانة وهي التي تقوم بجميع اصلاحات السفن والقاطرات والفتشات والمواوين والكراكات والقوارب والونشات وما تتطلبه عند القنارات وبناء للفتشات وفلايك الخاصة بالمصلحة وأعمال تخص مصالح أخرى مثل يمت الحراسة الملكي والبوليس البحري ومصلحة خفر السواحل وتدعو الضرورة الى عمل هذا التوسيع لأن عمل الورشة الآن لا يكفي ما به من المدد والمدد الجديدة فاصبح من الضروري توسيع الورشة خوفا من ازديادها الآلات الذي يعطل حركة العمل .

ومناسبة طلب هذه الاعتداءات وبسبب وجود ورشة أصغر منها لمصلحة خفر السواحل بالاسكندرية فيقوم بنفس العمل الذي يطلب من الورشة الأولى ،

ثانياً - ليس لجنة ملاحظة على العمليتين الأولى والثالثة الخاصة أولاً بأعمال صيانة خبر طابية لهلمات العائمة والثانية وبنائها شراء شتندوين تضامان بطريقة أجا خليج السويس وهما عثيتان أقرهما البرلمان في السنة الماضية .

ثالثاً - فيما يخص بأعمال المياه بالإسكندرية وهي موضوع العمليات الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة تقرر اللجنة الموافقة عليها عدا عملية إنشاء وصيف الترات التي ترى استبعاد الاعتقاد الخالص بها لأنه لم يحصل البت لفاية الآن في مشروع ميناء الإسكندرية ولأن باقي الأعمال المذكورة ضرورية بالقضية لبقاء المذكورة وقد بدئ فيها (علا مشروع إنشاء وصيف الترات) في السنة الماضية .

هنا وكانت لجنة المالية مجلس النواب لم توافق على اعتماد مبلغ ٨ ٢٥٠.٠٠٠ ج.م المطلوب لبناء مخازن على الرصيف الخارجي حلف (٢) ولكن مجلس النواب لم يقرها على ذلك لأنه رأى من ضرورة بناء هذه المخازن ، وهذه اللجنة ترى الموافقة على ادراج مبلغ ٢٥٠.٠٠٠ ج.م سالف الذكر لأنه لا يمكن الانتفاع بالأرصعة التي تحصل في الموانئ إلا إذا بنيت فوقها مخازن اللازمة للتفريخ والتي تستفيد الحكومة من تأجيرها خصوصاً وقد صرح كل من حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية ووكيل وزارة المواصلات بأنه سيحصل بناء هذه المخازن لصلصة الجمارك لزومها لهذا . هذا فضلاً عن أن بناء المخازن على الرصيف المذكور مما يخفف الضغط على الأرصفة الأخرى لأنه حينئذ تنهى هذه المخازن يمكن للراكب التي ترسو على أرصفة أخرى أن ترسو على الرصيف الذي يستنى عليه هذه المخازن وتخفف مشورتها ، وفي الحقيقة أنه لا يمكن الاستغناء من الأرصفة استفادة حقيقية إلا إذا كانت مقام عليها المخازن اللازمة للبضائع التي يحصل تفريغها عليها .

وبخاصة عملية التبليط العامة وطرق مدخل الميناء (التي هي من ضمن الأعمال التي نحن بصددتها) والمقتر لها في المشروع مبلغ ٨٥٠ ج.م رأت لجنة المواصلات مجلس الشيوخ لفت نظر اللجنة إلى استعمال أحجار أصوان بدلا من أحجار ترستنا لأن الأحجار المذكورة متينة وقد استعملت فعلا في بناء الخزانات ويحسن استعمالها في أعمال التبليط المقترح إجرأها ميناء الإسكندرية ولو كانت غالية من أحجار ترستنا لأن هذا العمل يساعد على وجود أعمال صناعية جديدة يخفف بها فريق كثير من الأخطار وتطلب هذه اللجنة إلى وزارة المواصلات بمقت هذا الأمر لما فيه من المنفعة لمد يد كرم من أعلى المنطقة الموجودة بها هذه الحاجر .

رابعاً - أما فيما يخص بأعمال التوسيع بميناء السويس فمقرر لها في المشروع الحالي مبلغ ٥٠٠ ج.م لأعمال التطوير والأعمال الصناعية والأعمال متنوعة وقد رأت لجنة المالية مجلس النواب أن يخفف من هذه المبالغ :

(١) مبلغ ٢٦٠.٠٠٠ ج.م مطلوب لردم قطعة أرض مجاورة لحوض البقول استبعدت لها تراه من وجوب قيام الشركات المتخصة بهذا الحوض بردم قطعة الأرض المذكورة .

حضرة محمود شاكر محمد بك (وكيل وزارة المواصلات) - المبلغ المدرج في ميزانية صيرفر على بحث مشروع دياط والإسكندرية بوزارة مهنة بذلك كل الاهتمام وأمل أن تمكن من ادراج اعتمادات بشأن هذه المشروعات في ميزانية العام المقبل .

الرئيس - أتعهد بذلك ادراج الاعتمادات التالية ؟

حضرة محمود شاكر محمد بك (وكيل وزارة المواصلات) - أقصد أن الوزارة تأمل أن تكون قد انتهت من بحث هذه المشروعات وأصدرت بشأنها قراراً .

حضرة عبد الفتاح اللوزي بك - أشكر سعادة وكيل الوزارة على كل حال وأقول أن مشروع ميناء دياط حيوى .

حضرة محمود شاكر محمد بك (وكيل وزارة المواصلات) - إن الوزارة مهتمة به كل الاهتمام .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

وخامساً - الموافقة على العمليات العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة (وهي تخص ميناء الإسكندرية) لأنها كلها أعمال ضرورية وأهمها إعادة بناء المخرن رقم ٤١ الذي تصدع بسبب الزلزال الأخير وهو مخزن تستعمله مصلحة الجمارك في تخزين جميع أنواع البضائع هذا المواد المتبقة .

وسادساً - الموافقة أيضا على العمليات الثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة وعملية إصلاح الكراكات التي تشتغل بالتطهير بميناء السويس (وهي جميعها تخص ميناء السويس) لأنها كلها أعمال ضرورية تخفف حالة العمل في الميناء المذكورة وتحسن حالها .

وسابعاً - الموافقة على العملية السادسة عشرة التي تخص صرعى مطروح والبلوم وهي أحاطة بناء مكتب ومسكن لرئيس الميناء ومساكن البحارة بمطروح وسيدى برانى لأن هؤلاء العمال يسكنون الآن أكواخا وبيوتا خشبية لا تحوى على التفتيات الجوية .

وثامناً - الموافقة أيضا على العملية الأخيرة وهي توريد وتركيب كتندسة جديدة بميناء القصير إذ أنه عمل ضرورى لبقاء المذكورة وقد كان مقرا في ميزانية السنة الماضية .

٦١ - (ب) الفقرة الثانية :

وهي أعمال موزعة في جملة سنوات وميمنة تفصيلا بالبند ٣٣ بالمصفحة ٤١٩ من المشروع ويبلغ مجموع اعتماداتها مبلغ ٢٢١,٧٠٠ ج.م وترى اللجنة بخصوصها ما يأتى :

أولاً - فيما يخص بالصلية الثانية وهي مشروع أحاطة إنشاء متارة أبي الكينان فقد ظهر أنه لا يمكن البدء في هذا العمل في بحر السنة المالية الحالية لعدم تجهيز الرسومات الآن ولذا رأت لجنة المالية مجلس النواب إلغاء الاعتماد وهذه اللجنة توافق عليه .

حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله - من الأمور المسلم بها أن التمر الانساني لا بد وأن يتجه نحو في كل شيء ومن الشواهد على ذلك ما هو حاصل الآن من زيادة الحركة والأعمال التجارية بميناء الاسكندرية لدرجة أوجبت على أولي الشأن التفكير والبحث في إيجاد وسائل مستغنى الملايين من الجنيتات لتعظف با نظام الحركة الحالية واستقرارها في طريقها العادي حتى لا تصاب بشلل يؤدي الى أضرار جسيمة وهذا ما يدعونى لأن أقول أن ميناء بور سعيد لا بد وأن يأتى دورها وتشارك مع ميناء الاسكندرية في أداء هذا الواجب بنصيب يتفق مع طاقتها وبما أنها الآن على استعداد نورا ما بوجود بعض الأرصفة كما وأن شركة القنال عليها عهد للحكومة بإنشاء الأرصفة اللازمة بحدرا باستدعاء حركة الميناء التجارية فنك أرجو من معالي الوزير أن يوجه نظره الى هذه المسألة الهامة ويصل على اتخاذ الوسائل المنشطة للحركة التجارية في ميناء بور سعيد حتى تستفيد تلك المياه لتخفيف الضغط على ميناء الاسكندرية وعن الخطوط الحيدية ما بين مصر والاسكندرية ومن أولي الوسائل الفعالة في هذا الموضوع هو اتصال خط حديد الساحلية بالقطرة لأنه مفيد جدا وتكاليفه لا تتجاوز الستين ألفا من الجنيتات وهذا مبلغ زهيد جدا في مقابل المنفعة التي تعود على المصلحة العامة .

معالي أحمد خديجة باشا (وزير المواصلات) - سيحتج وزارة المواصلات هذه الرغبة . أما ما جاء في تقرير لجنة المالية من طلب تأليف لجنة لبحث نظام الموانئ والقنارات فاني قد اصبحت النظر في هذا الموضوع وتبين لي أن ما طلبه اللجنة في محله ولذلك شكلت فلاحا لجنة من كبار المهندسين الذين وعد معالي الوزير السابق بتشكيل اللجنة منهم واشترك معهم بعض الموظفين الاداريين لأن نظام العمل يقتضى اشراك هؤلاء معهم وأمل أن تقدم اللجنة قريبا تقررا واثيا عن مهمتها .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - توافق لجنة المالية على ما جاء معالي الوزير من اشتراك بعض الاداريين مع المهندسين في اللجنة لأن مصلحة العمل تقتضى ذلك .

ثم قلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

٦٣ - وبناء على جميع ما تقدم تكون المبالغ المطلوبة اعتيادها لمسند الترخيص كالآتى وقد أقرها مجلس النواب :

١٣٣٧٧	باب ١ - ماهيات وأجر ومزونات ( كما هو في المشروع )
٧٥١٩٨	باب ٢ - مصاريف عمومية ( « » )
١٩١٣٢٢	باب ٣ - أعمال جديدة
١٠٨٠٠٠	بجسقف ١٠٨٠٠٠ ج.م
٣٠٠٠٠	ووقف اعتياد ٣٠٠٠٠ ج.م
١٠٠٠٠	لمصاريف الطور وزيادة ميناء السليم ١٠٠٠٠ ج.م
٨٠٠٠	لأصلاح الكراكات

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما جاء بتقرير اللجنة وهل اعتاد المبلغ المقدر للباب الأول - ماهيات وأجر ومزونات - وقدره ١٣٢,٧٧٧ جنيتا .

( موافقة )

( ٢ ) مبلغ ١٥٠,٠٠٠ ج.م مطلوب لعمل رصيف داخل الحوض المذكور لظهورها أن لا ضرورة تقتضى هذا العمل .

( ٣ ) مبلغ ٣٩,٠٠٠ ج.م مطلوب لبناء رصيف طوله ١٧٠ مترا في بور إبراهيم لأن الأرصفة الموجودة تزيد من الحاجة الحالية لهذه المياه .

ولدى مناقشة ذلك أمام مجلس النواب طلب حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المواصلات فيما يخص بالمبلغ الأول اعتياد مبلغ ٩,٠٠٠ ج.م فقط لردم ١٥٠ مترا بطول الرصيف وصرح بأنه متى ردمت هذه المساحة أمكن تأجيرها بمبلغ ٢٠٠ ج.م في السنة فوافق مجلس النواب على هذا الطلب كما وافق على ما رآه بجنه المالية فيما يخص بالمبشرين الآخرين الذين رأت حذوفا .

خامسا - أما فيما يخص بالمالية الأخيرة وهي انشاء ببناء أرصفة لرسو بواخر الانجاء بالطور والمقدر لتكاليفها مبلغ ٩٠,٠٠٠ ج.م مطلوب دوج مبلغ ٣٠,٠٠٠ ج.م منه في المشروع الحالي فقد كان رأى البرلمان في السنة الماضية حذف هذا الاعتاد لما تبين له من عدم بحث المشروع بحثا واثيا فضلا عن أنه سبق صرف مبلغ ٩,٠٠٠ ج.م على مشروع مماثل له لم يكن نصيبه غير الضياع وقد طلبت وزارة المواصلات اعتياده في هذه السنة أيضا ولكن لجنة المالية لمجلس النواب رأت استبداه من جديد لأن الوزارة لم تعرض عليها في هذه السنة أسيايا لتجملها تمدل عما رآه في السنة الماضية ولدى مناقشة هذا الأمر أمام مجلس النواب صرح حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المواصلات أنه تبين أن التقدير النهائي للمشروع بعد أن أتممت الرسومات أصبح ٣٥,٠٠٠ ج.م فقط فقرر مجلس النواب إعادة هذا الموضوع للجنة المالية لدرسه وتقدم نتيجة بحثها وقرر وقف اعتياد مبلغ ٢٠,٠٠٠ ج.م الذي كان مطلوباً لهذا المشروع في العام الحاضر حتى تقدم اللجنة المذكورة رأيها .

سادسا - أما فيما يخص بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج.م الذي طلبت وزارة المالية اعتياده لتجديد ميناء رصيف السلام والذي يبلغ مجموع تكاليفه النهائية مبلغ ١٦,٠٠٠ ج.م فان هذه اللجنة توافق على هذا المشروع وعلى المبلغ المطلوب اعتياده في هذا العام كما توافق على دوج مبلغ ٦٠٠٠ ج.م الباقى في ميزانية السنة المقبلة لأن السقالة التي يحى ميناء السلام والتي أشتكت بصفة موقفة قد أظفها البحر وأصبحت حالة الرصيف سيئة للغاية حتى أصبحت المياه في خطر ولا يزال الخطر آخذا في التصاق من جراء تفكك الرصيف وقد أصبحت هذه المياه أهمية لأن جميع زيارات الصغراء التي يرتد إليها كما أن الجيش المصرى المرابط في السلام يتلقى موارده من مؤنات وبخاثر وماء صالح للشرب من الاسكندرية وقد وافق مجلس النواب على ذلك .

٦٢ - وكان معالي وزير المواصلات صرح أثناء نظر ميزانية السنة الماضية أمام مجلس النواب بأنه سيشكل لجنة قومية من كبار المهندسين لبحث حالة مصلحة الموانئ والقنارات وتقرير ما يرونه بشأنها موافقا لاستعمات اللجنة عام في هذا الأمر فأجابت وزارة المواصلات بأنه لم تشكل اللجنة بعد وهذه اللجنة ترى أن تشكل لجنة لبحث حالة هذه المصلحة ونظامها أمر مستعجل لأن نظام هذه المصلحة في نظرها يحتاج الى اصلاح حقيق .

أربع أودجت في المشروع لتذكر لأنها خصصة لأعضاء اللجنة . (وثانيا) إلى إنشاء ٢١ وظيفة من الوظائف الخارجية عن هيئة المال وهي وظائف ضرورية لتعيين العمال اللازمين لإدارة الكبارى التي استجبت في خلال السنة الماضية .

هذا وقد تفلت وظيفة كتابية دائمة من المصلحة إلى ديوان العموم والوزارة .

٦٦ - أما الزيادة الموجودة في الباب الثاني وقدرها ٣٥٦٧ ج ٠ م قترح إلى زيادة مبلغ ٣٤٠٠ ج ٠ م في بند ٧ صيانة الطرق إذ رفع المقر للصيانة في هذا العام إلى ١٢٠٠٠ ج ٠ م بدلا من ١١٦٠٠ ج ٠ م في السنة الماضية ومبلغ ٣٥٨ ج ٠ م في بند ٤ توريدات عمومية ومهمات وكلها زيادة اقتضتها زيادة مسافة الطرق التي تتناولها الصيانة .

وفي هذا الصدد ذكر اللجنة أن أطوال الطرق التابعة لمصلحة لغاية سنة ١٩٢٦ بلغت ٥٥٤٢,٥٠ كيلومترا وطول المرسومف منها بالمكمام هو ١٣٦,٦٥٢ كيلومترا وغير المرسومف ٥٤٠,٨٤٨ كيلومترا .

٦٧ - أما الباب الثالث (أعمال جديدة) فقد بلغ المطلوبه (بالتعديل) مبلغ ١٨١,٢٠٠ ج ٠ م والأعمال الواردة في هذا الباب مقسمة إلى فئتين :

٦٨ - (١) الفئة الأولى :

وهي أعمال تخص السنة الحالية ومبينة تفصيلا بالبنود من ١٣ إلى ٢١ بالصفحة ٤٢٥ من المشروع وهي ثمان عمليات بعد التعديل ويضربا مبلغ ٧١,٢٠٠ ج ٠ م وتوى اللجنة بخصوصها ما يأتي :

أولا - فيما يخص بالمصليين الأولى والثانية التين هما جزء من الطريق الموصل بين القاهرة والألكندرية ترى الموافقة عليهما إذ يراد توسيع الطريق في الجزئين المذكورين بالمصليين إلى ١٢ مترا كباقي الطريق لأن الطريق في هذين الجزئين عرضة سنة أمطار وهو صعب الصيانة ويعرض المسافر للأخطار لكثرة ما عليه من المرور .

ثانيا - فيما يخص بالعملية الثالثة وهي تحويل الجسر الأيسر لقرعة الإبراهيمية بين الحواككة وأسيوط وطوله ٢٣ كيلومترا تقريبا ترى اللجنة الموافقة عليه أيضا لأنه عمل ضروري لنقل الطريق بين مصر وأسيوط في المسافة بين الحواككة وأسيوط إلى الجسر الأيسر من قرعة الإبراهيمية بدلا من عبوره الآن على جسر النيل الذي لا يصلح لأن يكون طريقا زراعيًا لأن ترابته رطبة ولعدم وجود المياه اللازمة لرشه طول السنة خصوصا وأنه سبق تحويل الطريق بين نين قره والحواككة . وبعد تحويل الطريق بين الحواككة وأسيوط يصبح الطريق كله من مصر إلى أسيوط مارا على جسر الإبراهيمية ويصبح من السهل رشه طول السنة . وقد جعل عرض الطريق الجديد ١٢ مترا .

ثالثا - فيما يخص بالمصليين الرابعة والخامسة توافق عليها اللجنة أيضا لضرورة توسيع الطريق في الجهتين لزيادة الحركة عليهما .

رابعا - فيما يخص بالعملية السادسة وهي إعادة بناء الكبارى المختلة تقرر اللجنة الموافقة عليها لأن معظم الكبارى الموجودة بالطرق الزراعية قد تعطلت لضعف

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على ما جاء بقرار اللجنة وعلى الاعتقاد المقدر للباب الأول وقدره ١٢٢,٧٧٧ جنيها .

وعلى توافقون حضراتكم على اعتماد المبلغ المقدر للباب الثاني (مصاريف عمومية) وقدره ٧٥١٩٨ جنيها ؟

(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على اعتماد المبلغ المقدر للباب الثاني وقدره ٧٥١٩٨ جنيها .

وعلى توافقون حضراتكم على اعتماد المبلغ المقدر للباب الثالث (أعمال جديدة) وقدره ١٩١٢٢٢ جنيها ؟

(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على اعتماد المبلغ المقدر للباب الثالث وقدره ١٩١٢٢٢ جنيها .

(حضر حضرة صاحب الممل جعفر ولي باشا وزير الحربية والبحرية ووزير الداخلية بالنيابة) .

ثم على من تقرر اللجنة ما يأتي :

فرع ٧ - الطرق والكبارى

٦٤ - بلغ المطلوب لمصرفات هذا الفرع للمشروع مبلغ ٣٧١,٢٨٦ ج ٠ م وقد طلبت وزارة المالية حين نظر ميزانية هذا الفرع أمام مجلس النواب اجراء التعديلات الآتية :

أولا - استبعاد مبلغ ٦٠٠ ج ٠ م المدرج في الباب الثالث لإنشاء كوبرى على المجرى غير الملاحي من بحر شين بالسلطة للطريق رقم ٣٣

ثانيا - زيادة الاعتماد المدرج في الباب نفسه لعمل عوامات لكوبرى عباس الثاني بمبلغ ٣٥٠٠ ج ٠ م حتى يصبح الاعتماد ٧٠٠٠ ج ٠ م .

ثالثا - إضافة مبلغ ٤٠٠٠ ج ٠ م في هذا الباب لانعام الكبارى اللازمة للطريق المنشأ بين دقاندوس والسيلويين .

وبناء على ذلك تكون حقيقة الاعتمادات المطلوبة لهذا الفرع بعد التعديل هي مبلغ ٣٧٢٧٨٦ ج ٠ م بتخفيض قدره ٣١,٧٩٥ ج ٠ م مما كان مقدرا لها في السنة الماضية .

هذا ومندرج لهذا الفرع مبلغ ١,١٥٨ ج ٠ م لمصرفات تخصصه بميزانيات مصابغ أخرى .

وقد نشأ هذا التخفيض : (أولا) من تخفيض مبلغ ٣٦,٨٠٠ ج ٠ م من الباب الثالث (أعمال جديدة) (وثانيا) من زيادة مبلغ ١,٤٣٨ ج ٠ م في الباب الأول (مهمات وأجر وصرفات) ومبلغ ٣,٥٦٧ ج ٠ م في الباب الثاني (مصرفات عمومية) .

٦٥ - فيما يخص بالزيادة المطلوبة للباب الأول وقدرها ١,٤٣٨ ج ٠ م فان سببا يرجع : (أولا) إلى إنشاء ثمان وظائف لمهندسين في الدرجة السادسة في السلك الدائم بسبب اتساع نطاق العمل ومن بين هذه الوظائف الثمانية



معالي أحمد محمد خشبة باشا (وزير المواصلات) - لا أستطيع أن أصبح بما أفاكت الوزارة مستثنى أولاً حتى طرأ في هذه الجهة . لأنه قبل تحرير إنشاء الطرق يجب أن ينف أولاً أي النواحي أخرى بها وهذا يستدعي أن تكون أمام نظركم خريطة القطر لتعرف مواقع تلك النواحي وأن ندرك أهميتها التجارية والزراعية والاجتماعية وعندئذ يمكن للوزارة أن تكون رأياً من الجهة التي أشار إليها حضرة العضو تتين به مقدار حاجتها إلى الطرق . وهل هذه الحاجة تختم اليده بما قبل سواها أو تقدم فيها عليها ؟

ولهذا شككت في العهد الأخير لجنة كلفتها بصحت هذه المسألة بحثاً مستفيضاً تمكن به من أن تشير على ما يجب عمله ، وقد كلفتها أيضاً بتحقيق ما اذا كان في الامكان مد الطرق على شاطئ النيل من أسوان إلى رشيد وميناوط وكذلك على شواطئ الأرياحات . وبعد أن تضع اللجنة تقريراً وائياً من حالة الطرق في القطر المصري أمل أن تضع الوزارة برنامجاً ثابتاً يجرى عليه العمل وينقسم فيه الأهم على المهم وبإطراد العمل توفى حاجة البلاد وتحقق جميع الرغبات التي تنتفع من المصلحة العامة.

حضرة لويس أخوخ فانوس افندي - هذا التصريح .....  
( خفية )

حضرة لويس أخوخ فانوس افندي - أرجو من اللجنة أن أشار إليها معالي وزير المواصلات أن تنمي بالجهات الخالية من السكك الحديدية . فان القطر منسق الأجزاء والمنطقة التي ذكرتها محرومة من طرق المواصلات فأوجه نظر معالي الوزير إلى اليده بالجهات الواقعة في الصعيد على الشاطئ الشرق للنيل والتي لا توجد بها سكك حديدية قبل الجهات التي بها هذه السكك .

( حضر معالي حثان محرم باشا وزير الأشغال العمومية ) .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل - قدمت اقتراحاً بإصلاح الطريق بين منشأة عبد الله ومدينة القويم فأحاله المجلس على وزارة المواصلات التي أجابت بأن هذه الطريق ليست من اختصاصها فأحالا المجلس على وزارة الأشغال فأجابت أنه ليس من اختصاصها أيضاً .

وعاها صاحباً المعالي وزير الأشغال والمواصلات حاضراً الآن وهذه الطريق لا تتكلف إلا مائة جنيه وأنشائها في مصلحة البلاد لأن بلدة منشأة عبد الله مشورة بفتحها وتعتبر منه كل سنة بطريق السكة الحديدية كيات وائرة لا تقل قيمتها عن ١٠٠,٠٠٠ ج.م وهذه الكيات تنقل الآن إلى محطة السكة الحديدية على ظهور القوافل ولم يجد طريق صالحاً لمزود السيارات بسبب وجود براغي تحتسرها السكة الحديدية عترة الطريق في كثير من جهاتها ببنائيات مكتنفة .

فأرجو من معالي وزير الأشغال ومعالي وزير المواصلات أن ينظر المختص منهما في الأمر وأن يصلح هذه الطريق لأنها كما قدمت لا تحتاج إلى تقفات كثيرة .

معالي أحمد محمد خشبة باشا (وزير المواصلات) - لقد دوسنا هذه الطريق فوجدناها غير مضمرة ( ضحك ) .

حضرة محمود شاكر عبد بك (وكيل وزارة المواصلات) - المصلحة شائعة بالنقل في التنجيز . والمسألة آخذة سيرها الطبيعي وأوراقها موجودة الآن بمصلحة المساحة لتحديد الطرق .

حضرة سعد مكرم بك - من الأسف أنني أسمع هذا الجواب في كل مرة يحصل الكلام فيها من هذا الموضوع ولست أدري متى تنتهي هذه العملية ؟ وأذكر أن هذه السكك عملت عنها رسومات من خمس عشرة سنة تقريباً .

تكلمت بالأخص من سكة حديد الصنف ثقيل معالي وزير المواصلات :  
فأنا نهدم الأهم على المهم نقوم بإنشاء ما كان أهم من غيره من الخطوط المطلوبة .

وهذا قول مد الطريق أمام سكان هذه البلاد وقضى على كل أمل لهم ونحن من ذلك لاندري ما هو الأهم وما هو المهم في نظر معالي الوزير . مركز السكك الصنف تعداد سكانه لا يقل من ١٢٥ ألف نسمة وارضه من أخشب الأراضي وبه مصانع كثيرة يوضح سكانه منذ ثلاثين عاماً من خلوه من خطوط السكك الحديدية ثم يأتي معالي وزير المواصلات أخيراً ويقول أننا نهدم الأهم على المهم .

إن مثل هذا التصريح هادم لكل آمالنا . فانا أرجو معالي الوزير أن يقول لنا كلمة في هذا الموضوع تبين الطمأنينة إلى قلوبنا .

معالي أحمد محمد خشبة باشا (وزير المواصلات) - إذا لم يكن كلامي السالف مطمئناً فليس لي لدى كلام : لأنني يمت على الإطمئنان .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندي - أرجو لفت نظر معالي وزير المواصلات إلى الحالة السيئة التي عليها الآن طرق المواصلات في مركزى البدارى وأبنوب . هذه المنطقة المكتظة بالجهة الشرقية من النيل بمديرية أسيوط محرومة من السكك الحديدية ومحرومة أيضاً من الطرق الزراعية ولا يوجد بها طريق صالح لمزود العربات إلا الطريق الذي بين أبنوب وأسيوط . كل أن هذه الطريق أنشئت في ظروف خاصة لا دخل لوزارة المواصلات فيها وبعج أهالي هذه المنطقة في أشد الحاجة إلى تحسين طرق المواصلات لأن طبيعة أرضها رملية وجسود الحياض وجسود طرود النيل تتلف بسرعة في الوقت الحاضر بسبب سير السيارات عليها حتى أصبحت كلها حفراً وعمالط تصعب معها حركة المزود .

لهذا أطلب من الوزارة أن تسرع بإصلاح الطريق بين أسيوط والنواودة في مركز البدارى وهي التي تمر بالساحل والبدارى والغال إلى النواودة وكذلك الطريق من أبنوب إلى المملعة حتى تم المواصلات بشكل مقبول بين المملعة وأسيوط ، وأيضاً الطريق التي تتفرع من الطريق المذكور إلى الطواينة لأنها في حالة سيئة وهناك بعض قرى ، فيوسط الحياض ، طرق المواصلات إليها في زمن النيل صعبة جداً ، على أمنس الواجب إنشاء جسود تصل هذه القرى ببعضها .

فأرجو معالي الوزير أن يصرح لنا بما تنوي الوزارة إجراؤه في هذا العهد :

حضرة محمود شاكر محمد بك (وكيل وزارة المواصلات) - ستبحث الوزارة هذا الموضوع .

حضرة حافظ مابدين بك - كنت أود لو أن معالي وزير المواصلات حاضراً لسمع كلمتي عن الطريق التي بين الزناك وكبرى أمياه وهذه الطريق لا يزيد طولها عن كلمتين وهي داخلية في التنظيم ومن أجلها تحصل الحكومة عوائد على بلدة أمياه من سنة ١٩١٠ للآن. وهي الطريق إلى أمياه والحكمة الأعلية والمركز وبماويرة لمصر .

وقد طلبت اصلاح هذه الطريق وألحقت في الطلب ووعضى معالي الوزير أكثر من مرة باصلاحها وفلا بد من باصلاحها ولكن هذا الاصلاح لم يتم لأن مع سابقة الوعد به من معاليه ومن معالي وزير الأشغال .

ولو أن معالي وزير الأشغال استغل حربة ومر على هذه الطريق التي لا تزيد عن كلمتين لأصدر أمره باصلاحها . على أن هذا الاصلاح لا يكلف الحكومة أكثر من ثلاثمائة جنيه . وقد قدمت أن الحكومة تحصل عوائد من أمياه من سنة ١٩١٠ لأن كما أنها أدخلت هذه الطريق في التنظيم من ذلك التاريخ وليس من العدل بعد تحصيل هذه العوائد أن يجعل اصلاح تلك الطريق بعد البدء فيه .

لذلك ألح في طلب اصلاح هذه الطريق حالا .

حضرة محمود شاكر محمد بك (وكيل وزارة المواصلات) - هذه الطريق لا يمكن في اختصاص وزارة المواصلات وحضرة العضو يترتب بأنها تابعة لمصلحة التنظيم فيمكن لحضرته أن يطلب ذلك من معالي وزير الأشغال . حضرة حافظ مابدين بك - هذه الرغبة موجهة إلى معالي وزير الأشغال .

الرئيس - نحن الآن نتظر في ميزانية مصلحة الطرق والكبارى وهي تابعة لوزارة المواصلات وقد انتهت من ميزانية وزارة الأشغال .

حضرة حافظ مابدين بك - أرجو أن يثبت كلامي في المضبطة .

نقل من تقرير اللجنة ما يأتي :

٧٠ - وبناء على جميع ما تقدمت تكون المبالغ المطلوب اعتمادها لهذا الغرض هي كالتالي وقد أقرها مجلس النواب :

٣٤٩٣٨ باب ١ - ماهايت وأجر صوامعها ( كما هو في المشروع )

١٥٦٦٤٨ باب ٢ - مصاريف عمومية ( )

١٨٢٣٠٠ باب ٣ - أعمال جديدة ( بمصنف ١٠٠٠ جنيه (بند ٢١) )

لانشاء كوبرى على المجرى الأكبر

في الملاحى من بجرشين للسلطة

وزيادة ٣٥٠٠ ج. م لواحات

كوبرى جاس ٤٠٠٠ ج. م

لاتمام الكبارى اللازمة للطريق

للمشايين نقادوس والسيلابوزين

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ماورد بتقرير اللجنة وعلى الاعتماد

المقدر للباب الأول وقدره ٣٤,٩٣٨ جنيه ؟

أصوات : موافقون .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل - لست أدري كيف تكون هذه الطريق غير مهمة وهي التي ينقل عليها حاميل بالقدر الذى ذكرته ؟

سعادة محمود شكوى باشا (مقرر اللجنة) - يمكن أن أُرشد حضرة العضو المحترم إلى الطريقة السليمة التي تحقق له غرضه .

أن الطرق التي من اختصاص مصلحة الطرق والكبارى هي التي تصل بين مديرتين . أما الطرق الداخلة في حدود مديرية واحدة فهي من اختصاص مجلس هذه المديرية فإنا وبوجه حضرة العضو اقترحه إلى مجلس مديريته فإنه لا شك سيتم به خصوصاً إذا كانت تكاليف هذه الطريق لا تتجاوز مائة جنيه كما يقول .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل - لمصلحة الطرق والكبارى فرق في مديرية الفيوم بإشراح اصلاح طرقها الداخلية والطريق التي أشير إليها من هذه الطرق .

سعادة محمود شكوى باشا (مقرر اللجنة) - إن هذه المصلحة لا تنتم إلا بالطرق العمومية كالطريق بين بنى سويف والفيوم مثلاً . أى أن تكون طريقة تصل بين مديرتين .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل - ألهى بى بمديرية الفيوم هو ما ذكرته .

سعادة محمود شكوى باشا (مقرر اللجنة) - قد يكون هذا من باب التجاوز .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل - في اعتقادي أن اصلاح هذه الطريق من اختصاص وزارة الأشغال . فأرجو من معالي وزيرها أن يوجه عناية خاصة إلى هذه الطريق .

معالي هيثم محرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - الوزارة مستعدة لبحث هذا الموضوع وإذا وجدت أن اصلاح هذه الطريق يمكن فإنها لا تاتعز عن اصلاحه .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل - أكتفى بهذا التصريح .

حضرة أحمد مصطفى بك - كنت أريد أن قلت نظر معالي وزير المواصلات إلى رغبة من مثل هذه الرغبات ولكن بعد أن صرح معاليه بأن هناك لجنة مشكلت لهذا الغرض فقد اكتفيت بهذا التصريح .

حضرة الشيخ عى محمد مروان - يوجد بخط سكة حديد البرارى محطة تسمى إيشان واقعة على مقربة من عدة حزب تصدر محصولاتها سنوياً من هذه المحطة إلى مهنوز والمحطة الكبرى وغيرها . ولوسو تمام وقع بين أحد أهالى الزوب المذكورة ويفتش الدريسة سة هذا المقتش الموقعان الواقع على تربة الشرفاوىي قرتب على ذلك أن أهالى هذه الزوب اضطروا إلى تصدير أظفانهم وهي لا تملح عن ثلاثة آلاف كيس من القطن بطريق سكة حديد الدلتا وهي شركة أجنبية على أنها لو تقلت بسكة حديد الحكومة لأخذت منها مبلغ مائتي جنيه سنوياً . فهل بعدنا معالي وزير المواصلات بإعادة فتح هذا الموقعان حتى تعود الفائدة على مصلحة السكك الحديدية المصرية وعلى الأهالى بها ؟

مصادفة مجرد شكوى بأش (مقرر اللجنة) - لقد توشت مسألة هذا الاحتاد في المجلس مناقشة وانية فلا داعي لاداعة الكلام فيها وأرى أن يقصر الأمر على أخذ الرأي وأن يكون ذلك ابتداء بالاسم حتى يظهر رأى المجلس جليا .

( صيحة ) .

حضرة صاحب العزة محمد علوى الجزاز بك - أيها السادة :

سبق للمجلس أن نظر في توسيع شارع الأهرام ، وسمع حجة الواقفين كما أنصت لبراهين المعارضين ، ثم أصدر بعد ذلك قراره بالموافقة على توسيع هذا الشارع غير تعقيد بقرار مجلس النواب . أصدر قراره بأغلبية كانت تبلغ نصف الحائزين ، أصدره من اقتناع بأنه مشروع يجي كثيرا من النفوس المريضة والأجسام العليله وبنى حجة التفلحين الذين نفتخر دائما بأبناء نوابهم وبأبناء نخلم مصالهم ، فل جانب هذا الشارع قرى كثيرة تجاورها مستشفيات هي مأوى للأمراض الفتاكه ، وسيكون من أول آثار توسيع هذا الشارع ردمها وإتخاذ الفلاحين من جرائها وروانها الركبة ، على أن القاهرة مدينة شديدة الحرارة في الصيف لا يجد أهلها البالغون مليوناً من المصريين مضطاً يستشقون فيه الهواء البليل خيما من شارع الأهرام ، وهم في نهارهم يكادون يخنقون من الحر الذي يضايق أعضائهم ، فالشروع إذن ليس مظهرًا من مظاهر الرثية ، وليس الباهت عليه به الفشار أمام الأروابوين الذين يصحون إلى آثارنا الخائفة من هو من المشروعات العظيمة التي يجب أن نتم بها وأن نضني بتضييها حفظاً لصحتنا أولاً وآخراً .

عاد مجلس النواب وسم على رأيه الأول بأغلبية شديدة - ونحن بعد أن اقتننا بأرجحية قرارنا ، وبصواب نظرنا ، علينا واجب . هو أن نسمع هل ما أرتأينا أولاً وإن أدى الأمر في النهاية إلى عقد المؤتمر . تناول المادة ١٦٦ من الدستور (إذا استحكمت الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الميزانية يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤخر بأغلبية المطلقة) .

فليعد إذن هذا المؤتمر . فلا ضرر فيه . وستبادل فيه الرأي ، ونحن أخوان متصافون متحابون - ولا يفوتنا أن في أصرارنا اللبلة على رأينا الأول محافظة على شخصيتنا .

( تصفيق )

وأنا لنصدر قراراتنا الا من روية وبنية . ولان نحن تصميما على رأينا كراتنا التي ينبغي أن تبق محفوفة موفورة ، ولأن لأجل المجلس أن يثير رأيي مشروع لم تمض إلى إقراره إياه أمام معدودة - أجله من ذلك لائق اعتقد أن قراراتنا لا تصدر الا بعد فحص ومحيص - لذلك أرجو أن يبنى المجلس على رأيه الأول ، وأن يعلن في صراحة تصميحه على توسيع شارع الأهرام .

( تصفيق حاد ) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاحتاد .

وهل توافقون حضراتكم على الاحتاد المقدر للباب الثاني وقدره ١٥٦,٩٤٨ جنيا ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاحتاد .

وهل توافقون حضراتكم على الاحتاد المقدر للباب الثالث وقدره ١٨١,٢٠٠ جتية ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاحتاد .

( حضر حضرة صاحب للملكى أحمد زكى أبو السمود باشا وزير الداخلية ) .

( هـ ) الاحتاد الخاص بتوسيع شارع الأهرام - تبلغ المجلس قرار على

النواب بعدم موافقة على ما رأى مجلس الشيوخ من إعادة الاحتاد - أصرار مجلس الشيوخ على قراره .

على كتاب مجلس النواب وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بمجلسه المنعقد في ٢٦ يولي الأحد والاثني ٢٧ و٢٨ يونيه سنة ١٩٢٧ في خطاب مجلس الشيوخ المتضمن موافقة على الاحتاد الخاص بتوسيع شارع الحرم الملقون في الباب الثالث ( أعمال جديدة ) في ميزانية مصلحة التنظيم لقرع الخامس من القسم المباشر .

وقد بحث مجلس النواب هذا الموضوع في الجلستين المشار اليهما ولم يوافق على ما رأى مجلس الشيوخ من إعادة الاحتاد الذي كان مطلوباً لهذا الغرض في الميزانية الخاضرة ومقداره ١٨٣٥٠ جنيباً والذى سبق أن أناه مجلس النواب في جلسة ٣١ مايو سنة ١٩٢٧

فاتشرف بأن أبلغ دونكم ذلك . ومع هذا مضبطة المجلسين اللتين نظر المجلس فيهما هذا الاحتاد .

وتغضوا دونكم بقبول عظيم الاحترام

القاهرة في ٤ يولييه سنة ١٩٢٧ رئيس مجلس النواب (ع) وصفاً وأصف

الرئيس - تملكون حضراتكم أن المجلس يقرر الموافقة على الاحتاد الخاص بتوسيع شارع الأهرام وكان قد رفضه مجلس النواب فلما أبلغ هذا القرار إلى مجلس النواب أصدر على رأيه .

والآن أيقن مجلس النواب قراره هذا لذلك أطرح الموضوع على حضراتكم ليبدى المجلس رأيه فيما إذا كان مصرأ على قراره أو هو يعدل عنه .

أصوات : يصبر .

أصوات : يؤخذ الرأي .



حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أيها السادة :

لقد حرمت الكلام في مشروع توسيع شارع الأهرام عند منظره المجلس في جلسة ماضية . وقد أتى الله إلا أن أتكم في هذا المشروع .

قرر مجلسنا المقرر بالأغلبية توسيع هذا الشارع مخالفاً في ذلك ما رآه المجلس النواب الذي أصر على رأيه الأول فأعيد المشروع إليكم للنظر فيه .

إننا إذا صمنا على رأينا الأول وجب انتقاد المؤتمر ، أما إذا عدلنا عنه وفقنا بالألزامية توسيع الشارع في هذا العالم لم يبق فاع لانتقاد المؤتمر .

كنت أود لو اقتصرنا على البحث في الأمر من هذه الجهة أي من جهة ما يضطر إليه من قصد المؤتمر ، ولكن حضرة صاحب البركة عد علوي

الجزائر بك طلب إلى حضراتكم التصديق على الرأي الأول مسترضاً ما يراه فيه من منافع مشيراً إلى ما رآه من أن كرامة مجلس الشيوخ تقتضي أن يعبر على رأيه الأول .

ومع ذلك فلي أعرض إلى نقض تلك المزاج بما سمعتم في ذلك ما قل

حضرة صاحب المعالي محمد شفيق أياً فقد تكلم في ذلك كثيراً بين حضراتكم كما هو ثابت في مضبطة سابقة - أنه وإن كان توسيع هذا الشارع مفيداً إلا

أن هناك أمورا كثيرة أهم - لا أذكر ما قاله معاليه ولكني أقول - علاوة على ما قاله - أنه لا داعي للتسرع في إقرار هذا المشروع بل يجب علينا أن

ننظر حتى تنتهي من أمرين هامين : الأمر الأول هو التشريع الخاص بدم البرك والمستعجات والثاني التشريع الخاص بترج ملكية المقاررات لفضة العامة

لقد طرح التشريع الأول على مجلسنا المقرر في سنة ١٩٤٤ وقد كان وقتئذ

حضرة صاحب المعالي أحمد زكي أبو السعود باشا وزير المحفانية الحالي رئيساً للجنة الصحة بالمجلس فوجدت اللجنة أنه في قانون ديم البرك والمستعجات الصادر في سنة ١٩١٦ حيوا بك كثيرة فعدله بتعديل يتفق والمصلحة العامة وما

طرح هذا التعديل على المجلس طلبت مصلحتهم تصديقاً على المشروع حتى تبدي رأياً فيه وبقى لديها المشروع لائق - وأهم ما في هذا التشريع ألا يفقد للفدان الذي زرع ملكيته محمد بن يزيد عن خمسة والبشرين جنباً .

فقدوا حضراتكم هذه الميزة والثابتة التي تعود على الخريزة فيما لو انتظرنا إقرار هذا التشريع وقدروا يحتاجها ما يحتاج إليه المشروع من الضغبات إذا نفذ

قبل صدور هذا التشريع وطلب أصحاب البرك التي تزرع ملكيتها أثماناً باهظة تبلغ أربعمائة أو خمسمائة جنيه لفقدان الواحد .

(ضجة)

سعادة عمود رشاد باشا - هذا غير مقبول .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - إذا سمعتم حضراتكم على مشروع توسيع ذلك الشارع فتكون النتيجة أن تزرع ملكية الأراضي اللازمة له على مقتضى

القانون الحالي الذي يقضي بأن تقدير الأحياء يكون في حالة عدم الاتفاق على الترخيص بواسطة الخبراء وأنهم يملكون حالة الخبراء . وتعلمون الفرق بين

النظام الحالي وبين التشريع المنظور الذي ينص على أن من الفدان لا يزيد على مبلغ معين . أن ذلك التشريع لا يترك جلالاً للبلدية في الترخيص بل يعزل صاحب الملك مكانه على قبول الترخيص من القانون . هذا هو الأمر الأول .

أما الأمر الثاني فهو الرغبة التي أبديتها لجنة المالية في تقريرها ما مشروع ميزانية وزارة الأشغال والتي وافقت عليها وألقت عليها الحكومة، ومؤداها وضع تشريع يقضي بأنه في حالة زرع ملكية عقارات لفتح أو توسيع شوارع لا يكتفي بترج ملكية العقار المطلوب بل يتبع ما هو حاصل في بعض البلاد الأجنبية من زرع مقدار يزيد عما يتغلبه تنفيذ المشروع بمعنى أن التوسيع لو كان يحتاج لشجرة أمتار زرع ملكية ثلاثين أو أربعين متراً ودفن ثمنها على حالتها قبل التوسيع وبعد فتح الشارع تصرف الحكومة بالبيع في باقي العقار بمن يغرق كثيراً من الشراء فتحصل بهذه الطريقة على ما صرفته في مشروع التوسيع . هذا هو التشريع الذي تبنته الآن وزارة الأشغال فلماذا تسرع في إقرار توسيع شارع الأهرام ولا تنظر صدور هذا التشريع الذي يؤيد عليها مبالغ طائلة ؟

هذا فيما يتعلق بما أراه من وجوب انتظار صدور التشريعين .

أما فيما يتعلق بمسألة كرامة المجلس لا، جاءت على لسان حضرة صاحب البركة عد علوي الجزائر بك - الذي يقول أن من الكرامة الإصرار على إقرار المشروع - فأني أقول بكل بساطة وصرامة أن الكرامة إنما تكون في رفض مشروع التوسيع لا إقراره

حضرة محمد علوي الجزائر بك - أبداً .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أقول أن الكرامة في رفض مشروع توسيع الشارع الأول لأن الموضوع نفسه قدم به اقتراح من حضرة عبد العزيز رضوان بك بجمعية ٩ أغسطس سنة ١٩٣٦ فلماذا قلتم في هذا الاقتراح ؟

حضرة محمد علوي الجزائر بك - قلنا أن الوقت لم يحن بعد .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - لا، عند ما عرض هذا الاقتراح قال دولة رئيسكم إن فتح هذا الشارع كافي لاضروري . قيل ذلك في جلسة ٩ أغسطس سنة ١٩٣٦ التي أحيل فيها الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات .

(ضجة)

اسمعوا، اسمعوا، قدمت لجنة الاقتراحات تقريرها ونظروا المجلس في ١١ يناير سنة ١٩٣٧ وقد رأت اللجنة أن الشارع كافٍ للواضعات وأشارت برفض الاقتراح وفي تلك الجلسة قلت وقال معالي محمد شفيق باشا أن توسيع هذا الشارع أمر كمال ونحو في حاجة لاتفاق المسال على المشاريع الضرورية . وقال حضرة عبد العزيز رضوان بك صاحب الاقتراح أن المشروع من الأمور الضرورية وبعد أن سمعتم حضراتكم هذه الملاحظات وافقتم على رأي القائلين بأن المشروع كافي ومنهم دولة رئيس المجلس وقرروا رفض المشروع .

(تصفيق)

ماذا جرى بعد ذلك ؟ اسمعوا ما قيل في مجلس النواب وثبت في المضبطة . فقد قيل إن هذا المشروع عرض على مجلس الشيوخ بناء على اقتراح من أحد أعضائه فقرر المجلس أنه كافي - وعرض بعد ذلك من وزير فقرر أنه ضروري . هذا ما قيل في مجلس النواب فكيف يتقلب الكل ضرورياً بعد خمسة أشهر . ألم يكن واجباً على الوزارة - وهي من - أن تراعى كرامتنا حتى ولو كنا عظميين فيما نقرره أولا ؟

ولكن حضرة الأستاذ ينى رأيه في التأجيل على أمرين :

الأمر الأول - انتظار النظام الذى يرد وضعه لدم البرك والمستغعات ، وليسمح لى حضرة أن أقول له أنه أتى ببارية في هذا الموضوع لم أهمها أو أنها جاءت ضده فهو يقول أنه لا يتبقى بتطبيق القانون العام ولا بأعمال الخبراء والمحاكم في نزاع الملكية . وهذا ما لا تسلمون به بلها .

يقول حضرة أن من التعديلات التى يشتمل عليها مشروع دهم البرك والمستغعات أن تترع ملكية الفنان في مقابل عشرين أو خمسة وعشرين جنيها فهل يتصلون أنه ستترع ملكية البرك بمن أكثر من هذا ؟ إن المبلغ المطلوب لتوسيع الشارع ليس لترع ملكية الأراضى فقط ولكنه يشمل دهم البرك ووصف الشارع وتنظيمه . وما يتبقى منه لترع الملكية جانبا هذا بالنسبة لتفغات المشروع ، وإذن فهذه الجهة ساطقة .

الأمر الثانى - الذى يتفرع به حضرة في لرجله توسيع شارع الأهرام هو أن يكون ذلك انتظارا لتعديل قانون نزاع الملكية طبقا لفرضية التى دوتها لجنة المالية لمجلس الشيوخ في تقريرها .

لقد أبلغنا هذه الفرضية وتعللون حضراتكم أمر التشريع وما يستتفرقه من الوقت الطويل وإتباع اقراء تلك الفرضية لانتظار من الحكومة - مما جدت - أن تقدم المشروع في الدورة القادمة فتعوى استعاضة أمانات البحث واستقصاء للنظم الأوروبية حتى يتيسر اختيار الأفضل منها فلا يحسن إذن تأجيل المشروع بمثل من الأحوال .

ثم أصلون حضراتكم بكم صوت رفض المشروع في مجلس النواب قرة الثانية ؟ أنه رفض بأغلبية ثلاثة أصوات وفى المرة الأولى رفض بأغلبية صوت وهو صوت مجمع من إبداء رأيه . وأما مجلسنا فقد أقر المشروع بأغلبية تكاد تكون ساحقة لأن عدد المواقفين كان خمسة وأربعين مقابلهم ستة وعشرون لم يوافقوا على المشروع فلذا كنا كونا رأينا في المشروع ووافق عليه من أقتنع به ورفضه من لم يقتنع به فلا أرى محلا بعد هذا للتأجيل . والذى أرجوه هو أن نبدى رأينا في هدوء وسكون .

أما القول بأن اجتماع المؤتمر لا ينظر إليه بعين طيبة فهذا مالا أهمه لأننا في التجاينا إلى المؤتمر لا تطبق إلا الاستدور وفى كل يوم تطبق الاستدور فلا غرابة في اجتماع المؤتمر لأصدار قراره في الموضوع .

يقول حضرة الشيخ حسن عبد القادر أنه في هذا الوقت يتسمر اجتماع المجلس . وما كان له أن يقول هذا القول ؟ أن الأغلبية موجودة ولا يحمل بأحد منا أن يحم مجلسنا المؤتمر مثل هذه الوصمة .

لقد سمع كل ما قيل في هذا المشروع سواء ما كان مؤيدا له أو ما كان ضده فـ على كل من لا أن يبدى رأيه وبقى ما يرى فيه المصلحة .

حضرة عزيزيهم أفتدى - لى رأى جديد في الموضوع أرجو أن أظفر به إلى حضراتكم ....

( محبة )

لقد صدر القرار برفض المشروع في ١١ يناير سنة ١٩٢٧ ونحن الآن في يولييه سنة ١٩٢٧ فهل يجوز أن تصدر قراراتين متناقضتين في فترة لا تزيد عن خمسة شهور وفى دور واحد ؟

ما كان يصح لنا أن نعمل من قراراتنا الأولى إلا لأسباب قوية أوصل الأكل في دورة الفورة التى أصدرناها فيها .

أناشدكم الانصاف ، أناشدكم العدالة : ما قولكم لو تعلّمت اليك في هذا الدور وعرضت عليكم هذا المشروع نفسه الذى قورتم رفضه في ١١ يناير سنة ١٩٢٧ بعد أن عارض فيه الوزير . بالله ماذا كنتم تقولون ؟ من فيركم كنتم ترفضون طلبى وتصرون على رأيكم الأول .

أصوات : لا . لا

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أنظروا إلى النتائج وإلى ما يقال هنا إذا سمعنا على رأينا ، بعد المؤتمر في هذا الوقت المتصر فيه اجتماع مجلسنا كما شاهدون . ويخالف البلاد الأجنبية أن المؤتمر اجتمع لأول مرة تلقف في رأى بين المجلسين في مسألة توسيع شارع وهذا ما لا يهلونه .

حضرة محمد حوى الجزاز بك - قبل ذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أعتقد أنك لا تهلون إلى يقال هنا هنا فان الواجب أن يكون اجتماع المؤتمر لأمر هام .

لهذا أرجو حفظا لكلماتنا الا تحروا هذا المشروع في هذا العام ولكم أن تنظروا فيه في الدورة المقبلة .

( تصليق )

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - كنت أريد أن نوفر الوقت على أنفسنا وأن نكتفى بالمناقشات الطويلة التى حصلت في جلسة سابقة .

لما أصدرنا قرارا بالموافقة على المشروع لم تكن بالمصليين بل أصدرناه عن روية بعد ما ناقشنا الموضوع في جلسة كاملة وبعد أن تناقش فيه حضرات الأعضاء قبل دخولهم للجلسة وبعد أن تناقشت فيه لجنة المالية كثيرا ولم يأت حضرة الشيخ حسن عبد القادر اليوم بمجيد .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ولا حضرة محمد حوى الجزاز بك . معالى عبد شفيق باشا - البديل يقضى أن أقول ولم يأت حضرة محمد حوى الجزاز بك أيضا بمجيد .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - في الواقع لم يأت حضرة عبد حوى الجزاز بك والشيخ حسن عبد القادر بشئ جديد فالحينون لراى لم يأتوا بأزيد مما جاء فخصيلا بتقرير لجنة المالية ولا بأكثر مما ذكره معالى وزير الأشغال ، ولم يأت حضرة الشيخ حسن عبد القادر بأكثر مما قاله معالى عبد شفيق باشا ضد المشروع .

يرى حضرة الأستاذ الصتم الشيخ حسن عبد القادر تأجيل هذا المشروع فلم ذلك ؟ لا يمكن أن يكون ذلك لأنكم لم تكونوا رأيكم . لقد كنتم رأيكم فبهب إن يجعوا فى الأمر من الآن ،

(٦) تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨  
(قسم الثاني) قسم ١٣ - المصروفات العسكرية - فرع وزارة الحربية -  
فرع مصلحة الحدود - فرع ٣ مصلحة غفر السواحل ومعاديل الأعمال -

على خطاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لعلكم تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة  
لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ (قسم ١٣ - المصروفات العسكرية) راجياً عرضه  
على هيئة المجلس .

وسيكون حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا مقرراً للجنة أمام  
المجلس فيه .

وتفضلوا بكونكم بقبول فائق الاحترام ما

رئيس لجنة المالية  
يوسف وهبه

على من تقرير اللجنة ما يأتى :

قسم ١٣ - المصروفات العسكرية

١ - مدرج لمصروفات هذا القسم في المشروع مبلغ ٢,٢٥٢,٧٠٧ ج. م.  
وكان المدرج لها في السنة الماضية مبلغ ١,٧٤,٥٤٩ ج. م. فكانت هناك  
زيادة قدرها ٧٨,١٥٨ ج. م.

وهذه الأعدادات مقسمة في المشروع الى فترتين الأولى منهما يتعلق  
بالاقتادات الخاصة بوزارة الحربية وقدر مجموعها ١,٨٦١,٧٨٥ ج. م.  
بزيادة مبلغ ١١٩,٤٩٥ ج. م. عن السنة الماضية والثاني بالاقتادات الخاصة  
بمصلحة الحدود والسواحل (المدينين في المشروع) ويبلغ مجموع اقتاداته  
٢٩٠,٩٢٢ ج. م. بتخفيض قدره ١١,٣٣٧ ج. م. عن السنة الماضية .

٢ - وقد لاحظت لجنة المالية مجلس النواب بحسب أن تسمية هذا  
القسم بالمصروفات العسكرية وادراج وزارة الحربية كفرع له لا تتفق مع  
حقيقة الواقع من اجل وزارة الحربية هي الأصل الذي تتفرع منه المصالح  
التابعة لها ولا تتناسق مع وضع باقي الوزارات في الميزانية وبدأت أن يسمي  
قسم ١٣ - "وزارة الحربية والبحرية" وأن يكون الفرع الأول "ديوان  
العموم والجيش" والفرع الثاني - "مصلحة الحدود والسواحل" .  
وقد وافق مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة ترى هذا الرأي أيضاً .

١ - وزارة الحربية

٣ - يشمل هذا الفرع ديوان العموم والجيش والمعارس الحربية وقد  
وزع مبلغ ٨ ١,٨٦١,٧٨٥ ج. م. الخاص بمصروفاته كما يأتى :

	تقديرات		زيادة	نقص
	١٩٢٧	١٩٢٦		
جنيته	جنيته	جنيته	جنيته	جنيته
باب ١ - مايت وأحرم ومهمات	٤٣٧٢٥٥	٤٢٧٣٨٨	٩٨٨٦٧	—
باب ٢ - مصروف عمومية	٥٨٨٨٨٨	٥٠٨١٣٩	٨٦٧٥٤٩	—
باب ٣ - تحمل حدة	٧٩٦٣٢	٥٤٤١٣	٢٥٢١٩٩	—
باب ٤ - صابون الجيش في السودان	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	—	—
الإضافة	١,٨٦١,٧٨٥	١,٧٤٢,٢٩٠	١١٩,٤٩٥	—
			١١٩,٤٩٥	

الرئيس - تقدم اقتراح يطلب أخذ الرأي على الاعتقاد هذا نصه :

تقرر أخذ الرأي في مسألة اعتقاد طريق الأهرام بالبناء بالاسم .

محمود شكرى . يوسف وهبه . عبد الفتاح الموزى . عبد العزيز رضوان .  
حزب البنى .

حضرة عزيز مريم اقندى - أريد إبداء رأى ولا أرى ميلاً لمنى من  
الكلام .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - المسألة مسألة دستورية ولا  
تحتل آراء كثيرة فاما أن نضم على رأينا فيجسع المؤتمر ولما لا يخلص .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاقتراح الذى قدم لأخذ الرأي  
بطريق البناء بالاسم ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - الموافق من حضراتكم على الاعتقاد المطلوب توسيع شارع  
الأهرام فليجب بكلمة "تم" ومن لا يوافق فليجب بكلمة "لا" .

سعادة أمين سالى باشا - وماذا يتب على ذلك ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - اذا أصر المجلس على رأيه في  
تقرير الاعتقاد يتنقد المؤتمر .

معالى محمد شفيق باشا - أرجو حضرة الرئيس أن يوضح الموضوع الذى  
سيؤخذ الرأي عليه حتى لا يقع لبس .

الرئيس - الذى يشك من حضراتكم بقرار المجلس السابق بالموافقة على  
الاعتقاد المطلوب توسيع شارع الأهرام فيجب بكلمة "تم" وغير الموافق  
يجب بكلمة "لا" .

شرح المجلس فأخذ رأى بطريقة البناء بالاسم ابتداء بسم حضرة الشيخ  
متولى عمر مجازى الذى أسفرت عنه القرعة فكانت النتيجة كما يأتى (١)

عدد الأصوات التى أعطيت ... .. ٧٩

الأغلبية المطلوبة ... .. ٤٠

الموافقون ... .. ٥٣

غيرالموافقين ... .. ٢٥

متنح ... .. واحد

الرئيس - المجلس يقرر القرة الثانية الموافقة على الاعتقاد المطلوب توسيع  
شارع الأهرام بأغلبية ٥٣ صوتاً ضد ٢٥ صوتاً وقد امتنع حضرة عزيز  
مريم اقندى عن التصويت .

(تصديق) .

وفت الجلسة الاستراحة في الساعة السابعة والديقة الثالثة عشرة مساء .

أعيدت الجلسة في الساعة السابعة والديقة الخمسين .

حضرة صاحب السعادة اللواء أحمد شفيق باشا مدير مصلحة أقسام  
الحدود وحضرة عبد الرحمن السيكى بك سكرين على وزارة الحربية والبحرية .

(١) تابع المجلد رقم (٢) هذه المخططة .

رفع مستوى التعليم لها والتي تتبع الآن في نظامها نظام مدونة سند هرس في الجغرافيا إذ يقوم هذان المحاضران بتدريس الضباط المذكورين على الطرائق الفنية الحديثة التي لم يسبق لهم علم بها من قبل فلقاء المحاضرات (الأمر الذي يستتصر عليه وتعليمها) قيمته بذلك تتناسب بين وحدات الجيش كما سلف اليان . وليس هذا بالأمر القريب فإن المنع في جميع الجيوش خصوصاً في زمن الحرب أن يرقى بأقدم الضباط ويعرض عليهم ما استعملت من القنن أو ما شوهد في ميادين الحرب التي لم يوجدوا بها وهو أمر لا يقلل مطلقاً من قيمة هؤلاء الضباط ولا يؤثر في صراحتهم وقد وافق مجلس النواب على إنشاء هاتين الوظائفين لما يستلزمه هذا النظام من ترقية معلومات الضباط في الجيش المصري .

٧ - لاحظ البرلمان حين نظره ميزانية السنة الماضية أن ماهيات ومرتبات الجيش كانت تدرج بجملة واحدة في الميزانية دون عدد الجيش ووسداته ومدد ضباطه ، وطلب إلى الوزارة أن ترفق التفصيل الوافي والميزانية الحالية ، وقد فذت الوزارة ذلك فأدرجت في المشروع الحالي مدد مستخدمين الجيش من ضباطه وأنشأوا ما يتجه من كل قسم من أقسامه كما هو مبين بالفصل من ٤٣٦ إلى ٤٣٤

٨ - وقد جرى مشروع الميزانية الحالي زيادة في عدد أروط المشاة الصيفية إذ أن عدد أروط المشاة بالجيش هو أروطتان كبيرتان عدد الواحدة منها ٨١٩ وتقس أروط صغيرة يبلغ عدد كل منها ٦٣٩ ، فرأت الوزارة أن تزيد في عدد كل أروطة صغيرة لتتساوى مع الأروط الكبيرة ويستلزم ذلك زيادة ١٢٢٠ عسكرياً و٣٩٠ ضابطاً ، والمصاريف اللازمة هذه الزيادة من حيث المسكن داخلية في مبلغ ١٠٥٧٠٠ ج . م المقدس في الباب الثاني في بند ٢٥ مشروعات جديدة . أما ماهيات السنة والتالين ضباطاً للزمين لها وكلهم من الملازمين فلم تكن داخلية ضمن المبلغ المتخصص ذكره لأنه مفرد أنهم سيؤخذون من الضباط الذين جئوا بوزارة الداخلية في خدمة المنفر بعد رجوع الجيش من السودان .

سعادة اللواء محمد كامل باشا - لي كلمة .

الرئيس - يحسن الانتظار حتى تتم تلاوة الباب الأول .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - لي كلمة خاصة بوزارة الحربية وتصرفاتها .

الرئيس - قلت أنه يحسن الانتظار ريثاً تتم تلاوة الباب الأول .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - يجب أن أبدي ملاحظاتي هنا بمناسبة إنشاء الأروط الجديدة وأخذ ضباطها من جنوداً بوزارة الداخلية .

الرئيس - يجب الانتظار .

قل من تقرير اللجنة ما يأتي :

٩ - ونما يخص بأمر تحسين وترقى ضباط القسم الطبي فانه أدرج له في المشروع مبلغ ٧٥٠ ج . م من ذلك ٣٣٦ ج . م في الباب الأول و١١٤ ج . م في الباب الثاني لأن الوزارة كانت فكرت في تغيير نظام الترقي لضباط هذا

هذا بخلاف مبلغ ١٨٩٠٧٤ ج . م مدرج لمصروفات هذا الفرع في ميزانيات وزارات ومصالح أخرى .

## الباب الأول

٤ - فيما يخص باحتياجات الباب الأول - (ماهيات وأجرومرتبات) يرى أن بها زيادة قدرها ٧٥١٧ ج . م وقد جاءت هذه الزيادة بما يأتي :

أولاً - من إنشاء وظيفتين ضمن وظائف مركز رئاسة الجيش لمحاضرين في فن المشاة ماهيتهما ١٨٠٠ ج . م بخلاف المرتبات البالغ قدرها ٢٠٩٥٤ ج . م وإنشاء وظيفة قومندان بحري بمركز رئاسة الجيش مقدر لمهنيته مبلغ ٧٧٠ ج . م بخلاف المرتبات البالغ قدرها ٣٧٤ ج . م .

ثانياً - من زيادة مبلغ ٢١١ ج . م لمشروع تحسين وترقى ضباط القسم الطبي وتحسين حالة الموسيقىات .

ثالثاً - من زيادة مبلغ ١١٦٦ ج . م في أجر العمل باليدوية لزيادة عدد الصناع بالورش بسبب عدم كفاية الصناع الحاليين .

رابعاً - من زيادة أنشأ مرافقة وبلوكات أمناء وأوباشة لثقل أسوان والاسكندرية والتي استلزمته زيادة قدرها ٢٠١ ج . م .

خامساً - من فرق الماهيات القطعية من الماهيات الواردة بميزانية السنة الماضية ومن الملاوات الاعتيادية .

هذا ويظهر من التفصيلات الواردة بالمشروع أنه حصل قل في بعض الوظائف الإدارية والكتابية من ديوان العموم إلى الجهات الأخرى التابعة لهذا الفرع وبالمسكن .

٥ - وقد رأيت لجنة المالية مجلس النواب في تقريرها عدم الموافقة على وظيفة القومندان البحري لارتباطها بمشروع المدرسة البحرية الذي لم توافق على اعتماد المبالغ المخصصة له بمشروع الميزانية وقد أقرها مجلس النواب على عدم إنشاء هذه الوظيفة ولو أنه لم يوافقها على ما أراده بخصوص اعتماد المبلغ اللازمة لمشروع إنشاء المدرسة البحرية المدرجة ضمن احتياجات الباب الثاني كما سيأتي الكلام . وهذه اللجنة لا ترى مانعاً من الموافقة على عدم إنشاء الوظيفة المذكورة في هذه السنة لأنه وإن وافق مجلس النواب على الاعتماد المخصص لإنشاء المدرسة البحرية إلا أن مشروع نظام المدرسة المذكورة ويراعيها لم يعرض لنابية الآن على البرلمان ومفهوم مما صرح به معالي وزير الحربية أمام مجلس النواب أن المشروع المذكور مازال تحت التحضير ولم يتم البحث فيه بعد .

وبناء على ذلك يجب اعتماد مبلغ ٨٥٢ ج . م وهو قيمة راتب القومندان المذكور وملاوة أركان الحرب الخاصة به وقدرها ٧٢ جنياً .

٦ - وتوافق هذه اللجنة على إنشاء الوظائف المطلوب أنشاؤها لمحاضرين في فن المشاة لأنه مشروع نافع ولأن الحال يدعو إلى إلقاء محاضرات على الضباط الذين يخرجون من المدرسة الحربية قبل ما حصل أخيراً من ترفيقها ورفع مستوى التعليم فيها حتى يتم التجانس بين ضباط الوحدات المختلفة معلومات الضباط الأقدمين من معلومات الضباط الذين يخرجون من المدرسة بعد

ضباط رتبة الأيمالاي والتناغم وأن يحصل التأثير الميزانية الحالية أمام هذه الوظيفة بأن صرت الرئيس الحالي شخصي يزول بإسائه إلى المصالح أو ينتقل إلى جهة أخرى يكون عليها مناسبات تلك الرتبة العالية كما رأت أيضا أن تجبل وظيفة رئيس مصلحة الأطفال العسكرية رتبة التناغم بدل رتبة الميرالاي التي يشغلها الرئيس الحالي لأن العدد الذي تحت أمرته قليل جدا بالنسبة لرتبة الميرالاي وأن يؤشر في الميزانية الحالية أمام هذه الوظيفة أن مرتبها شخصي وتوافق هذه اللجنة على جميع ما تقدم .

١٤ - وهذا ويجب تخفيض مبلغ ٣٠٠ م.م من راتب معالي الوزير تبعا للتنازل الذي صدر من حضرات أصحاب الدولة والمعالى الوزراء .

حضرة لويس أخوخ فانوس اقضى - أرجو أن تسمحوا لي بأن أوجه نظركم ونظر وزارة الحرية إلى مسألة كانت سببا في الإلام شعور الأمة المصرية بأسرها وهي لا تخص بتضعية مالية بل هي مسألة تمس كرامة الأمة وشرفها نحو نفر من أبنائها كانوا في خدمتها وأظهروا مشي الاخلاص والأمانة . أقصد بذلك الضباط السودانيين اخواننا الوطنيين الذين تمسكوا بيمين الولاء لحضرة صاحب الجلالة الملك المفدى ونضوا في سبيل ذلك كل شيء .

كان يجب على الحكومة أن تجبل شأنهم موضع عنايتها الخاصة قبل كل شيء ، أتموكان من واجبا العلف طيب . ولا شك أن الضباط للمصريين بصفتهم عظميين ومضمين أنفسهم للوطن ولخدمته كانوا يقبلون عن طيب خاطر تخفيض اخوانهم الضباط السودانيين في الوظائف ويؤثرونهم على أنفسهم .

انني لا أدري الموانع التي حالت دون مراعاة مصلحة هؤلاء الضباط مع أنه كان الواجب أن يعاملوا أحسن معاملة .

قرأ وتسمع اشاعات مختلفة منها أن هناك عوامل خارجة هي ارادتها وإرادة الوزارة تعمل على الجلبولة دون ذلك .

انما هذا كل فيه دافع قوي لقيام الواجب نحوهم ، لأن تلك المراقيل لا تستند إلى أساس من الحق .

كلنا نود حسن التناغم ونعمل على توطيد دعائمه ولكن بشرط ألا يتخفى ذلك أن نضحي بشرفنا وكرامتنا ، أما إذا كان نحن التمسك بسياسة حسن التناغم أن نضحي ولو بدون من شرفنا وكرامتنا مع هؤلاء الضباط ونحو أبنائنا من السودانيين لوجب أن تترك هذه السياسة جانباً متمسكين بما يتقاضيه الشرف القوي . وأؤكد لحضراتكم أن هذا ليس شعوري وحدي وأنا هو شعور جميع المصريين الوطنيين ، وقد مر على هؤلاء الضباط نحو ثلاث سنين من غير أن نحل مشاكلهم .

يقال أن هناك موانع ومراقيل وأنا لا أدري ما هي هذه الموانع وتلك المراقيل . هل هي إدارية أو سياسية أو مالية ؟ الله أعلم بها .

وأعتقد أنني أعبر عن شعورك وشعور حضرات النواب إذا قلت أننا مستعدون لتحمي الاعتداءات اللازمة لهذا الغرض أن كانت الأسباب مالية لأن هؤلاء الضباط يجب أن يعاملوا بالمعطف وحسن التقدير .

القسم وشرعت في وضع نظام جديد لم وفك بناء على شكوى هؤلاء الضباط وأدعاهم أن يملأهم في مصلحة الصحة يتألم حلف أورق الترق والمهايات وقد تأخر مجلس الجيش هذه الشكوى فقرر في جلسته المنعقدة في ١٩ يونيو سنة ١٩٢٦ وضع القاعدة التي تضمنها المشروع وهي جعل مدة الترق لرتبة اليوزباشي أربع سنوات وللصاغ تسع سنوات وللجميع ١٣ سنة بدلا من ست ليوزباشي وعشر للصاغ وللجميع ١٦ سنة كما هي الآن ولكن الوزارة بحث هذه المسألة من جديد وعملت مقارنة بين أطباء الحربية وأطباء مصلحة الصحة فوجدت أن الأولين أكثر حظا من الآخرين سواء في المهايات أو المرتبات أو في مدة الترق فبرجت عن قرار مجلس الجيش وطلبت في مذكرة أرسلتها للجنة المالية مجلس النواب الرجوع إلى النظام القديم موقفا حتى يبحث الموضوع من جديد على قاعدة تكون وسطا بين النظام الحالي وما كان قد قرره مجلس الجيش وبناء على ذلك يجب استبعاد مبلغ ٣٦٩ م.م الذي كان أضيف في الميزادات الباب الأول بالمشروع لتعديل المتقدم ذكره .

١٥ - وهذا وتتضمن مهايات الوظائف الدائمة في المدرسة الحربية زيادة قدرها ٣٨٤ م.م عما كانت عليه في السنة الماضية . وقد علمت اللجنة بأن الوزارة وضعت مشروعا لترقية المدرسة الحربية وبسطها في مصاف المدارس العليا وهذا المشروع قيد البحث الآن واللجنة تحبب هذه الفكرة ولا تعين بالمبالغ التي تستلزمها ترقية التعليم بالمدرسة المذكورة .

وهذا يذكر خاصا بالمدرسة الحربية أن عدد تلاميذها المقرر بالمشروع ما زال ١٠٢ تلميذا وهو الذي كان مقررا لها في السنة الماضية .

١٦ - وقد لاحظت لجنة المالية مجلس النواب كما لاحظت ذلك أيضا هذه اللجنة أنه يوجد بالوزارة نظام يغول للضباط أشد بدل خادم أو أكثر واستبدلهم بممارسة أو أكثر بحسب رتبهم وفي الحالة الأولى يعطى الضابط ٢٤ م.م بدل كل خادم و٣٢ م.م بدل كل مساعدة وليس لاختيارهم هذا ضابط ولا وقت محدد لاستبدال في بحر السنة المالية مما يخلق مشغولية مستمرة بل وأربابا كالمسكين دفاثر الحساب وأنه يجب إزالة هذين الارتباك والمشغولية اللذين لا مبرر لهما مطلقا تغيير هذا النظام أو تحجيد على الأقل بحيث يمين وقت قبل حلول السنة المالية يجب على الضباط أن يقدم قبله طلبه للسلطة المختصة بما يختاره وأن يقي ما وقع عليه اختياره مستمرا العمل به حتى تنتهي السنة .

١٧ - وقد لاحظت هذه اللجنة فيما يخص المرتبات المقررة للضباط هذا الفرق وهي اللجنة بالمشروع بالصفحتين ٤٢٥ و٤٣٧ و٤٣٨ و٤٣٩ و٤٤٠ كلفة تنوع المرتبات المذكورة ونظامها وترى أنه يجب ضرورة إعادة النظر في نظامها ونظامها وقد أبدت لجنة المالية مجلس النواب هذه الرغبة أيضا .

١٨ - وقد لاحظت لجنة المالية مجلس النواب بحق في تقريرها - مع عدم المناس بنظام أقسام رئاسة الجيش الذي أوصحت الوزارة أنها مختلفة بوضع نظام جديد - وجوب جعل الرتبة المخصصة لرئاسة القسم ١ الأساس الذي تنصهر أعماله في حفظ سجلات صف الضباط والسلك أقل من رتبة اللواء المخصصة لها الآن في المشروع لأن أعمال ذلك القسم تكاد تكون كتابية أكثر منها إدارية كما أنها قليلة جدا بالنسبة لتبعها من الأقسام التي رأسها

الكلونيل "ميشير" ليكون ناظرا للمدرسة أركان حرب ومنهم القومندان "لاريه باشا" ليكون ناظرا للمدرسة الطوبجية ومنهم الكلونيل "بي زاردي" ليكون ناظرا للمدرسة الليادة ومنهم "بولار" لمدرسة السوارى.

جاء هؤلاء الضباط الأربعة ووضوحا البرامج للناظر المذكورة وقاموا برؤيتهم إلى أن وقعت الحرب السبجية بين فرنسا وألمانيا فاستدعت الحكومة الفرنسية هؤلاء الضباط لخدمة بلادهم . وبعد انتهاء الحرب لم يعد منهم الا "لاريه" الذى كان ناظرا للمدرسة الطوبجية وهو لم يعد الا طمعا في ذلك المرتب الضخم الذى كان يتقاضاه وهو ٨٠٠ وتوسهوا الا أن الحكومة اشترطت لقبوله ثانية أن يتقاضى مرتبا قدره ٤٨ جنيا بصفة اميرالى من ضباط أركان حرب أموة بالضباط الأمريكان الذين استعصر منهم نحو الستين ضابطا المنفوق له الخديو اسماعيل باشا وكانوا يعملون تحت أسرة الجنرال ستون باشا ومن لاريه كما كان ناظرا للمدرسة الطوبجية وبما كان يدرس بمدرسة الطوبجية ملاحة عن فن الاستحكامات الطبوغرافيا العسكرية .

أصوات : تريد أن نسمع .

وهو كذلك . اشتغلت المدرسة وتخرج منها العدد العديد من الضباط العسكريين الذين كونوا الجيش المصرى وقادوه في جميع المعارك الحربية وانتصروا الانتصارات الباهرة وشهد لهم الجميع بأنهم أدوا ماؤريتهم كايكس واني أقدر بأنني تشرفت بأن كنت أستاذنا لكافة ضباط الجيش الموجودين الآن لقاعة رتبة اللواء فكلمهم من ثلاثين الذين درست معكم كما أن أرفهم شخصا .

أما الآن فقد تغيرت الأحوال وأصبحت ترى في المئانية ١٨٠٠ جنيا تخرج مرتبا باحضرين في فن المشاة فأى محاضرات في فن المشاة ؟ درست العلوم العسكرية في المدارس الحربية وقت أن كان برنامج التعليم فرنسيا . فثقت في الاستحكامات الخفيفة والقوة وفن الدفاع عن الحصون والمجوم عليها من المرحوم فخاها بك الذى ثقتت عنه أيضا فن العبارة العسكرية .

وقد ثقتت في الحرب من المرحوم ميديا باشا نصر المتخرج من مدرسة سان سيرفون الطوبجية عن لاريه باشا والأميرالاي عبد الرحمن على بك . درست هذه الفنون جميعا على كبار الضباط العظام ولكني ما سمعتى حياتي أن هناك فنا يسمى فن المشاة الذى يقولون بضرورة الفاء محاضرات عنه . لا تتألف الجيوش من المشاة فقط بل بالجيش أسلحة مختلفة منها المشاة ومنها السوارى ومنها الطوبجية ومنها المهندسون الحربيون . ولشاة مدرسة خاصة وقانون مخصوص مصلىك عليه بدو بترى صادر من جلالة الملك لا يشتهده أحد .

وعلم المشاة سهل وسلاحهم بسيط وفخيتهم قليلة أما السوارى فهو من الأسلحة المركبة لهم تخليات خاصة يتسلقونها مشاة وتخليات أخرى يتسلقونها فرسانا ولم يخول ولقد انخيلت أعوام من ليد وروج وليم وطلف نبح فك قسم خطرى فهو لهذا سلاح حربي وبالألف ليست لهذا مدرسة له

معالي جعفرولى باشا (وزير الحربية والبحرية) - يمكننى أن أؤكد طيبة المجلس الموقر أن هؤلاء الضباط موضع غاية وازار الحربية واني أعجب على حضرة الضور المحترم لويس أخنوخ فانوس أفندى لأنه عند ما تكلم من هؤلاء الضباط قال أنهم ضباط سودانيون والواقع أنهم ضباط مصريون في الجيش المصرى . ( تصفيق ) .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى - أقصد أن أقول أنهم ضباط مصريون .

معالي جعفرولى باشا (وزير الحربية والبحرية) - أكرر لحضراتكم أن هؤلاء الضباط موضع غاية الوزارة وإن شاء الله سمعتم حضرة الضور المحترم منهم شيئا .

سماعة اللواء عد كامل باشا - لما تشكل الجيش المصرى الجديد سنة ١٨٨٣ كان سردار الجنرال السيرايف رود . خطر ببال ذلك السردار أن يحصل على الضباط اللازمين لتقديمه بالجيش بطريق الامتحان العام فأعلن في الجرائد أن الجيش بحاجة الى ضباط فعلى الذين يرغبون في انخلسة أن يقدموا طلباتهم حتى يتحصروا الى مواد الحساب ، الجبر ، الهندسة ، اللغة العربية ، اللغة الإنجليزية ، الجغرافيا . تلك هى المواد التى تقرر أن يمرى الامتحان فيها .

وفي يوم الامتحان حضر الطلبة وكنت المشرف يومئذ على الامتحان فوزعت عليهم الأسئلة وحددت لهم الزمن الكاف وبعد انقضاءه قسملت الأوراق وأجريت تصحيحها ووضعت لكل المدرسة التى استحقها كانت النتيجة على ما أذكر أنه لم ينجح الا اثنان أو ثلاثة من خمسين طالبا .

فلما رأى السردار ذلك وكان غرضه فيما لو أسفر الامتحان عن نتيجة طيبة ان يلقى المدرسة الحربية رأى ضرورة بهاها فاستقرت المدرسة .

واني أبين لكم كيف كان الطلبة يلقون بالمدرسة . كانوا يؤدون الامتحان وكان ذلك الامتحان يمرى في المواد التى أشرت اليها واتى تعامل المواد التى يدرسها طلبة الكالوريا .

وفي المدرسة كان الطلبة يتسلمون تعليمات الليادة العسكرية ولغذه التعليمات قانون خاص تريم عند البدء في تكوين الجيش والذى ترجمه هو المرحوم محمد بك سليمان بمساعدة حضرة اللازم وقتئذ إبراهيم أفندى فهمي والآن الأميرالاي إبراهيم فهمي بك . ويتر هذا القانون هو الأساس الأصل لتعليم المشاة . وفي هذا القانون جميع أنواع التعليم الخاصة بالمشاة وهى تعليم الفرع المسبجد وتعليم البلوك وتعليم الأورطة وتعليم الألاى وتعليم اللواء . وكان ضباط المدرسة هم الذين يشارون تعليم الكتيبة هذا القانون فكثت التلاميذ يخرجون من المدرسة وهم على علم تام بكل ما يلزم لضباط الليادة .

وبما كان يدرس بتلك المدرسة كذلك فن الاستحكامات وكنت مدرس هذا الفن وكنت أدرسه على الطريقة الفرنسية كما تعلمه وكان ناظرا للمدرسة وقتئذ هو الجنرال "لاريه باشا" وكان ضابطا من ضباط الطوبجية الفرنسية أحضره المنفوق له الخديو اسماعيل باشا الذى أراد أن يسير على خطوات جده محمد على فاختر من فرنسا أربعة من كبار ضباطها منهم

” ان اللجنة واجهت المسألة التي أشار اليها حضرة العضو المحترم الدكتور أحمد ماهر ، ولكنها رأيت - مع حزيد الأسف - أن الضباط الذين يراد انهم يحاضرون عليهم تخرجوا من مدرسة الحربية في الوقت الذي كان يسمح بقبول الطلبة فيها من ساطق الشبهة الاشتدائية - بل ومن غير الحاصلين على شهادات مغلظة . فكان الضباط المتخرجون من المدرسة اذ ذاك لا يتفقون علوم جديرة بتوليهم المناصب لمؤكدة اليهم “

هذا طعن خارج عن ضبط الجيش التحديم منهم والحديث .

اني أشجع خضرتكم لطريقة التي كانت تتمتع في دخول الطلبة المدرسة الحربية . كانت المدرسة في الزمن السابق تعين من عدد الطلبة اللازمين لها فيقدم اليها الطلبة فتختار منهم العدد اللازم وتعقد لهم امتحانا يبادل امتحان القبول من شهادة المدرسة كدولة ولا بد من المدرسة الا من يحق هذا الامتحان وحصل على تحسين في المدة من مجموع الدساتير والطلاب الذي يفيح في امتحان يبادل امتحان الكفاءة يكتفى في مدرسة حربية ثلاث أو أربع سنوات يتبع في خلالها التربية وعلم وعلوم وروعي والاستحكامات والمعارف الحربية والانجليزية وطش أن مثل هذه تصب عند ما يخرج من المدارس فلا يفتقر شيء من مدرسته اللازمة له ليكون صاعدا .

في متى أن حضرة مقرر لجنة مجلس شيوخ يقول ما عليه بنسبته ولكنه لم يمتح موضوع قبل أن يقول ذلك وكان وجبا عليه أن لا يطنع في حقه نصريين .

هذا وما عن المحاضرين فاني أرى أن محضر لا يتخذ في عن العسكري لأنه فن علمي محض ولا يمكن أن نتج فيه محاضرات مثله فتخرج الخبرة العملية . يقوم الجيش في كل عام بمحاورات مدة ستة شهور من شهر نوفمبر لعدة شهر أبريل من كل سنة . وكل ما يستجد ويحدث في جيش لا يخفى يطبق عندنا في مذكرات تحرير وده . يعني ، يدل من أن الجانب الذي لا يتفكر الآن من مدرسة حربية يكون أكثر علم من الجانب التقدمي لدى له خبرة .

يعودون - معذرتهم - هذا حديث روى من مملوكة نصائب أقدم وهو ديد من أجل أن مدرسة لا تتغير وتتمتع في علمه وإن كانت هناك ردة في لمدة الأخيرة فهي ردة سريعة لا تجعل ضابط الحظي أرق في معنونه من - هذا القدر الذي يفرح كل عام على القبول الحربية .

ومع كل ذلك وفي زحوا أن توقع على - مع ١٨٠٠ جنه ولكن لا تربط محضر على إنشاء مكتب في وزارة الحربية تكون مهمته عمل حرايط وترجمة التقارير العسكرية وكل مدوح خاص بالصون الحربية عند الملوك الأخرى ما يجعل هذا علة شهرية توزع على الضباط . وهذا في نظري أفيد من تعيين ضابطي في لاقاء المحاضرات في من المشاة لأنه في عمل لا يمتد به المحاضرات .

ان من ضباط المشاة وأما أن المحاضرات لا تخمس نفع في هذا القرن ويريدى النفع لا يعمل في الجيوش . واني أشد على ذلك أطلب اعتناء في تخصيص لاقاء المحاضرات على أن يحرف في إنشاء المكتب الفني الذي أشرت اليه .

ويوجد عندنا سلاح الطوبجية وهو أعلى الأسلحة مرتبة وكان طلبته يؤخذون من تخرجي مدرسة الهندسة المعتزة في فرنسا من المدارس العسكرية . وأما نفسي بعد أن درست العلوم الرياضية بمدرسة الهندسة أخذت في مدرسة أركان حرب وكذا في ذلك الوقت ملكا للحكومة فهي التي كانت تبتسما وتطمعن وتطمعنا المرتبات .

وكانت لنا أيضا مدرسة للهندسين الحربيين ولكن للأسف ليس لها وجود الآن ولست أدري من الذي يقوم بتصميم وإنشاء استحكامات ويقوى حصونها ؟

لا أحد !!

أذكر أنه قد صادفني يوما في التزام ضابط من تخرجي مدارس إنجلترا نسألني عن سلاح الذي أتني إليه فأخبرته أنني من سلاح أركان حرب فأريت أن أختبر معلوماته وقلت له أنك درست في بلاد إنجلترا فأخبرني فأخبرتني كيف تنشأ الاستحكامات للدفاع عن مدينة القاهرة وظننت أنه على شيء من العلم ولكنه قال في لا يتواخذ في فليس لدى الآن شيء من الوقت للكلام في هذا الموضوع . وتركتني وذهب من التزام هربا من الجواب .

فأنا كان لا يوجد في اسمه في المشاة كما ذكرت . وأنا كان سلاح المشاة هو أسهل أسلحة الجيش فكيف يتخبط في محاضرات من كبار الضباط (ميرالايان) يدفع لها ١٨٠٠ جنه ومن الضروري طبعا أن يكونا المميزين وسيكون لها مكتب وكتبه ومترجمون . وهذا يستدعي نقاشات باهظة مد كل ذلك ؟ المحرر استمال البندقية ؟ ان استمال البندقية لئلا العسكري يطلق النار إذا وافقا أو صرنا أو واقفا .

فقد كانت نتيجة ما تصابها في المدرسة باهرة وكان الضباط الذين تخرجوا من اربع ضباط الطوبجية .

لذلك أرى أن الملتج المراد اعتاده الآن في غير محله والأولى أن يتفق في عمل تحريستفيد منه الجيش كارسال اثنين من تخرجي مدرسة الهندسة ليعمل في مدرسة الهندسين الحربية ودراسة في الاستحكامات وهو فن عظيم ومع من العلوم العالية التي يحتاج فيها الطالب الى كل العلوم الحربية .

كنا لا نرسم خطا من خطوط القلاع دون تعيين المستويات ترتب في هي فرع من الهندسة الوصفية وكان اذا سال أحد المدرس المرحوم عن هذا بله عن شيء قال له أنني أدرس لعماد .

حقا لست أدري كيف لا يكون عندنا مدرسة للهندسة العسكرية وة في محاضرين للشاة عن أنه لا يوجد في اسمه في المشاة ؟ إذا كان لا بد من ذلك فلم لا تأتي بالمحاضرين للطوبجية أيضا ؟ ومع كل حال جمع الضباط الذين تخرجوا أو خدموا في الأسلحة المختلفة في قيادة وسوازي وطوبجية قد أدوا خدمات جليلة وقاموا بأعمالهم خير قيام .

هذا ما أردت بيانه .

(تصديق)

سعادة الفريق موسى فؤاد باشا - أنهز هذه الفرصة لأقول كلمة عن مبلغ ١٨٠٠ جنه الخاص بالمحاضرين والذي دارت من أجله مناقشة في مجلس النواب . قال مقرر اللجنة المسألة بذلك المجلس ودأ على حضرة العضو المحترم الدكتور أحمد ماهر ما يأتي :

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - استقرت هذه الحال سنوات الى ان اتيت فتح السودان سنة ١٩١٤ و ٩٩ في هذا الضعيف بالمدرسة الحربية، أقول في هذا الضعيف بالمدرسة لأنه ما كان يراد ترقيةها والأسباب معلومة لحضراتكم .

اذن يمكن أن أؤكد أنه ابتداء من سنة ١٩١٤ أو ٩٤ قد انحط مستوى التعليم في المدرسة الحربية انحطاطا شديدا بحيث أصبح المتخرجون منها وليست لديهم المعلومات الكافية في الفنون العسكرية أو العلوم الأخرى .

كلنا يعلم أن حامل الشهادة الابتدائية في ذلك العهد لم يكن حاصلًا في علم الحساب مثلا إلا على القواعد الأربعة فالطالب الذى يؤخذ بهذه المعلومات القليلة ويقع بالمدرسة الحربية ليتمكّن بها مدة ستة أشهر أو طيلة بعد الى ستة ثم الى سنتين لا ينبغي أن يقال إن لديه المعلومات الكافية .

كل من كان يقال أن سنتين بالمدرسة كافيتان اذا كان التعليم قبل التحاقه بها حاصلًا على قدر من العلوم ولكن من الأسف أنهم لم يكتفوا بأخذ حامل الشهادة الابتدائية فقط بل كانوا يأخذون من غير حاملها أفرادا ويسوغون ذلك بأن هؤلاء من أبناء المائلات أو أبناء الضباط وذلك بالطرق الابتدائية المألوفة لحضراتكم . فالضباط الذين تخرجوا من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٢ أى في مدى خمس وعشرين سنة تقريبا هذا علم ودرجات تعليمهم كما ذكرت لحضراتكم فلا يصح مطلقا أن يقال أن أمثال هؤلاء الضباط يتساوون في المعلومات مع حامل شهادة البكالوريا الذين يلقون بالمدرسة ويمكنون بها مدة ثلاث سنوات . أظن أن حضراتكم تسلمون على ذلك بغير جدل . اننا اذا أردنا ترقية مسؤولات من فصرمت معلوماتهم - ولا لوم عليهم في ذلك وإنما اللوم يقع على الظروف والزمن - اننا اذا أردنا ترقية مسؤولات هؤلاء بطرقنا المتبعة في جميع الجيوش الزائفة فلا يقال اننا نريد أن نخط من قدمهم . كلا .

المسألة ملحوظة فيها جانب المصلحة العامة . خبرني كيف تكون قيمة الضابط القديم في نظر الضابط الجديد اذا استشر هذا بأنه أقل منه علما ان ذلك يدعو في رأى الى التخلي عن نظام الجيش . فاذا أردتم أن تدمروا هذا الخلل فلا يقال أنكم تزعمون الأموال جزافا .

اعترض سعادة اللواء محمد كامل باشا بأنه لا يصح أن يخصص المشاة بالمحاضرات دون بقية أسلحة الجيش فانا اوافق سعادته على هذا الرأي ولولا أني اطلمت على تصريح لعملي وزير الحربية بمجلس النواب بتعيين المحاضرين الحاليين هو فائقة لاصلاح أمر لكتكت طلبت في تقرير اللجنة هذا الطلب ولكن اكتفيت بهذا الوعد الصريح وأعتقد أن حكومتنا الشمية التي تقي بها لا شك طامعة على هذا الاصلاح .

أمام هذا البيان أظن أنه ينسقط ما قاله سعادة الفريق موسى فؤاد باشا ويكون اعتراض سعادة اللواء محمد كامل باشا متفقا مع رأى اللجنة . ولذلك أرجو من حضراتكم الموافقة على رأيا .

حضرة عبد الله سليمان أظنه بك - ليسمع لي سعادة الفريق موسى فؤاد باشا أن لا أشاركه الرأي في أن التعليم العسكري على لا على وانما كان الأمر كما ذكر سعادته فلا عمل لاجل بالمدرسة الحربية .

حضرة لويس أجنوخ فانوس افندي - لي كلمة وداعا على مقالته سعادة الفريق موسى فؤاد باشا بشأن المحاضرين وما ذكره من أن الأعمال الحربية ليست عملية بل عملية . اننا وان لم يكن من رجال العسكرية الا اننا نعلم أن الحرب العظمى قد قلت نظام الأعمال الحربية من أساسه وأبجيدت حالات خاصة تحتاج للعلم بأوسع درجة . وأن مسألة الحرب بالمناقص البعيدة للمرى والطيارات وبالانجازات الخاطفة يلزم لها شيء كثير من العلم الحديث المستند الى اختبارات الحرب العظمى . ولذا وجب أن تلقى محاضرات بمرقة ضباط خبروا هذه الحرب . وكنت أنتظر من حضرة عضو المحترم وقد كان وزيرا فخرية أن يطلب التوسع في الفاء المحاضرات لا أن يطلب انشاء مكتب فني لوضع خرائط يمكن شراؤها في أي وقت بمن زهد بدلا من تنوير أذهان الضباط بالعلوم الحديثة حتى اننا نضاهيها مع ضباط الأمم الأخرى ويتأدلوا معهم الآراء الحديثة كانوا موضع الاحترام .

لذلك أطلب التوسع في العلوم وزيادة عدد المحاضرات .

سعادة الفريق موسى فؤاد باشا - هذا رأيك والجلسة الرأي الأعلى . أما ما يقال من أن الضباط المعمرين أقل كفاءة من الضباط الأجانب فاني أقول بأنه يوجد من الضباط المصريين أكفأ بضاروعون أحسن ضباط جيوش العلم .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - تكلم سعادة اللواء محمد كامل باشا عن عهد كانت تعتبر فيه المدرسة الحربية بحق من المدارس العالية . هذا العهد هو عهد المغفور له اسماعيل باشا .

الرئيس - عهد مضى وانقضى .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذا العهد لم يأت كمال حضرة الرئيس عهد مضى وانقضى . جاء بعده عهد سنة ١٨٨٣ وما بعده وأظن أن حضراتكم تسلمون على أن برنامج المدرسة الحربية في ذلك العهد لم يكن هو البرنامج الذي كان موضوعا لهذه المدرسة في عهده الأول .

ويع ذلك فإحدا لو استمر العمل بهذا البرنامج على ما فيه من عيوب . ففي سنة ١٨٩٣ وسنة ١٨٩٤ وجدت فكرة فتح السودان وتبين أنه لا يوجد من الضباط العدد الكافي . أتدرون ماذا جرى ؟

سعادة اللواء حسين خيرى باشا - فتح السودان كان في سنة ١٨٩٦ . سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أن فكرة فتح السودان كانت مخمرة قبل سنة ١٨٩٦ وكانوا يتكلمون لها العدة منذ سنة ١٨٩٣ و ١٨٩٤ .

قلت أنه لما تبين لم أن عدد الضباط غير كاف . أتدرون ماذا جرى ؟ كانوا يأخذون حامل الشهادة الابتدائية وغير حاملها ويستعملونهم بالمدرسة الحربية فيقصون بها ستة أشهر وبعد ذلك يخرجون ضباطا . أقول هذا عن علم لأن لي زملاء التحقوا بهذه المدرسة في سنة ١٨٩٦ عند حصولهم على الشهادة الابتدائية .

سعادة اللواء حسين خيرى باشا - في مدة الحرب كان الجيش الانكليزي يخرج ضباطا بعد ثلاثة أسابيع .



تصرف لهم في المستشفيات وبسبب أغذية قوة حرس المجلد وبسبب زيادة الاعتدال الخاص بالاشالات اذ تقرّر صنع الصابون الآن في عازن الصناعات بطرط بلا من وروده من المنهجه ثم إرساله الى الجهات الجديدة لبعده مثل العلوم وأسوان وس زيادة عدد يتنوع بالخدمات البعيدة والعلوم والبحري وأسوان والتي يرتفع فيها ثمن الخدماء بمصر ولاسكتندرية وربط الصناعات اللازمة في ٧٧ تقرا مراسلات الضباط ببعض أقسام مركز رئاسة الجيش وسياسا لجيول المدرسة الحربية وفي ٤١ صف ضابط وصكريا الذين زيدوا بسبب لأقسام الطبية التي أنشئت حديثا في النابو وأسوان ولقسم البلهاريا ولقسم طب الأسنان .

أد في اعتدال تحقيق فسيب الزيادة يرجع في درج قيمه تحقيق لازم لجيول بعض الضباط ولأد من حداد لتلاميذ المدرسة الأخيرة ولما تقرّر من زيادة في علق الرسو بتوصية حكيميتي بجزي الجيش وحصول زيادة في مرتب فاش السنة جيول التي اشترت من جنوب فريقي .

١٨ - في سويل أمر توحيد المشتريات ووجوب تكليف مصلحة وحدة بشراء لأقواع التي تستعمل في حلة مصنع طيد رغبة بجلان عمت الخمسة لم حصل تكليف وزارة الأخيرة ون اشترى فوق ما هو لاره لها مرتب الصناعات ما يخص وزارة الزراعة ووزارة له خلية ومصنعة السجون ووزارة المالية وأنه شكلت لجنة من مندوبي هذه المصالح برة مراقب المشتريات وحسابات الخزائن وضع القواعد اللازمة لهذه المصلحة على الوجه المطلوب فيه وقد وضعت اللجنة المشار اليها تلك القواعد وبلغتها وزارة المالية للصادق ذات شأن .

١٩ - وفي اعتدالات الملبوست والتجهيزات بحد ٦ تخفيض قدره ٢٥٦٦ ج.م. فاشأ أهمه بسبب تخفيض قوة قسم لأشغال العسكرية من ٢٦١ صف ضابط وعسكري لأعمال الجديدة الى ٨٥ فقط .

٢٠ - وفي اعتدالات البند ٧ ذخائر زيادة قدره ٨١٠٥ ج.م. فاشأ أهمها من درج مبلغ ٧٢٩٥ ج.م. للنفقة المانورة ثمانية كسرتها والذعية المدفوع ( لمودوز ) التي اشترت حديث .

٢١ - وفي عديت البند ٨ آلات وأدوية زيادة قدره ١٣٠٠ ج.م. بسبب المستشفيات التي أنشئت حديث وسف ذكره بفقرة ١٧

٢٢ - وفي اعتدالات البند ٧ موسيق عسكرية زيادة قدره ٤٢٠ ج.م. بسبب ما تقرّر من مشتري آلات موسيقية وملبوستات وتجهيزات موسيق .

٢٣ - أدرج في المشروع خاش بانه ١٣ الخاضع للقيام مبلغ ٦٢٤٣٠ ج.م. وقد كان المدرج في السنة الماضية مبلغ ٨٠٠٠ ج.م. فاشأ أهمه بسبب ما تقرّر من مشتري آلات موسيقية وملبوستات وتجهيزات موسيق .

لقد أحدثت الحروب الكبرى كما قال حضرة الزميل المحترم اويس فانوس اقتصدت انقلابا عظيما في الفنون العسكرية لذلك أرى أن في القصة المحاضرات فائدة كبرى وأرجو من معالي وزير الحربية أن يعمل على تجميعها في باقي أسلحة الجيش وأن يكون استقاء المحاضرين ممن حضروا تلك الحرب ولو أدى ذلك الى زيادة الاعتدال .

معادة الفريق موسى فؤاد باشا - أقول ان الفن العسكري يدرس علما ومعملا .

معالي جعفر باشا (وزير الحربية والبحرية) - اجابة على ما أبداه حضرة العضو المحترم عياد سليمان بأظه بان أقرا أناسنقى هذين المحاضرين من اشتركوا في الحرب الكبرى .

الزئيس - أعلن أن الموضوع قد استوفى بحثا فهل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

( موافقة ) .

على من تقرير اللجنة ما يأت :

### الباب الثاني

١٥ - أما فيما يخص باعتدالات الباب الثاني فوجدت في زيادة عما كان مقررا لها بميزانية السنة الماضية قدرها ٨٦٧٥٩ ج.م. فاشأ أهمه ثلاث من زيادة مبلغ ٩٠٥٧١ ج.م. كالتفصيل الآتي :

١٠٠ ديوان الصوم .

١٥٠٣٠ لوازم الجيش .

٥٧٠ المدرسة الحربية .

١٢٧٩٨٤ قليات وجمارك .

٧٥ ماهيات الضباط .

٦١٥٠٢ أعمال عسكرية .

٥٥٦٦٢ مشروعات جديدة .

ومن تخفيض مبلغ ٣٨٢٢ ج.م. من المصاريف العمومية .

أما أغلب الزيادة المتقدم ذكرها فنجت بسبب مشروع زيادة الأفرط الصغيرة ومشروع إنشاء المدرسة البحرية للمدرّبين ضمن البند ٣٥ مشروعات جديدة صفحة ٤٥٠ من المشروع .

وفيما على ملاحظات اللجنة بخصوص بعض الاعتدالات الواردة في هذا الباب :

١٦ - (أولا) - طبقا لما ذكر (بالفقرة ٥) خاصا بعدم الموافقة على إنشاء وظيفة القومندان البحري وطبقا لما ذكر أيضا بالفقرة ٩ من أرباح التعديل التماس بالقسم الطبي يتعين استبعاد مبلغ ٤٨٨ ج.م. قيمة ما يخص الوظيفة المتقدم ذكرها والتعديل المشار اليه من اعتدالات بنود هذا الباب .

ثانيا - فيما يخص بلوازم الجيش :

١٧ - يرى فيما يتعلق باعتدالات البند ٥ (الصناعات والعليق) أن يها زيادة قدرها ٧٧٧١ ج.م. فاشأ أهمه ثلاث من زيادة المبلغ المخصص للنفقات بسبب معاناة المرضى الذين تهرّوت معاناتهم من أجز العلاج وغن الأظنية التي

النواب لم يوافق المجلس على رأى بلجته المالية وأقرهه الاتحاد لأنه وإن لم تزد هذه المبالغ لفائدة الآن فإنه يجب على كل حال تدوير رجال هذه الوحدات لأن المهم في الأمر هو الاستعداد والتميز أما التسليم نفسه فيكون على حسب الظروف وعلى حسب مالية الدولة .

وهذه اللجنة توافق على عدم تخفيض مبلغ ١٩٧٣٠ ج . م الذى تقدم ذكره .

وبنهاية هذا التقرير (ملحق رقم ١) <sup>(١)</sup> بيان لقوة الجيش المصرى الموجودة لأن ولما ستكون عليه تلك القوة عند اعتماد المشروعات الخاصة بزيادة قوته الحية بهذا التقرير موزعة على المصالح والوحدات المختلفة ومنه يرى أنه مجموع قوته من صف ضباط وصغار متصبع بعد تنفيذ ما جاء بمشروع ميزانية السنة الحالية ١٣٠٢٤٦ ج . م ٥٥٤ ضابطا و ١١٠٦٩٢٢ صف ضابطا وعسكريا وقد كانت في السنة الماضية ١٠٠٦٣٥ ج . م ٥١٤ ضابطا و ١٠٠١٢١١ صف ضابط وعسكريا .

وفي الملحق رقم <sup>(٢)</sup> بيان توزيع هذه القوة بحسب مختلف الرتب بالنسبة للضباط وصف الضباط والصغار .  
حضرة لويس أختين : قانون اقتضى - لئلا أسقط لنفسى الحق في الكلام من قوة الجيش في الجلسة المقبلة .

ثم لم يقرر اللجنة ما يأتي :

٢٨ - والمشروع الثاني هو إنشاء مدرسة بحرية وقدره في مشروع الميزانية مبلغ ٣١٠٤٦ ج . م من مبلغ ١٧٠٥٠٠ ج . م للصاريف الأولية وهي التي لا تكون في السن المقبلة ومبلغ ١٣٠٩٤٦ ج . م للصاريف السنوية وهي مصاريف مستتعية ربما زالت في السنة المقبلة وهو مشروع نافع وصوري للبلاد ويعهده هذه اللجنة ورى أن إنشاء مدرسة بحرية عالية تساعد على تخريج ضباط بحرين ذوي كفاءات بحيث يمكن أن تعهد لهم قيادة المراكب التي تطبق البلاد أن تكون لها تجارية كانت أو بحرية .

وقد كانت لجنة المالية يجلس النواب اقترحت في تقريرها عدم الموافقة على اعتماد هذا المشروع لما ملته من مبالغ وزير البحرية من أن مشروع المدرسة البحرية لم يتم بحسه الآن ولكن مجلس النواب لم يوافق على هذا الرأى وأبقى الاتحاد المذكور تحت أن صرح معاذ وزير البحرية أمامه أن مشروع المدرسة المذكورة تعدد التحضير ولم يتم بحته وأن الوزارة تقدمت بطلب الاتحاد خشية من ضياع الوقت .

٢٩ - أما المشروع الثالث وهو استبدال بلوك محافظة طوبجية ببطارية سيارات بسبعة المقتولة لمبلغ ٥٧٠٣ ج . م ترى اللجنة الموافقة عليه لأن من ورائه استبدال سلاح قديم في الجيش بأحدث سلاح جديد ضمن أسلحته ولدى نظر الاتحاد الخاسر بهذا المشروع أمام مجلس النواب صرح معاذ وزير البحرية أنه ليس عنده مانع مطلقا من تسليم هذه السيارات بدافع رشاشات (فيكرز) وطلب اعتماد مبلغ ٤٧٣ ج . م نموت المبالغ الأربعة (إشاعة توافق المجلس على ذلك وقرر ادراج هذا المبلغ ضمن اعتمادات الباب الثالث (أعمال جديدة) .

الاستعداد الحالي لند حاجات الجيش ومبلغ ٥٩٣٠ ج . م زيد قاسما على المنصرف في السنوات الماضية ونظرا لزيادة المخطات العسكرية البعيدة مثل السلم وأسوار والعريش التي لم يعمل حسابها في ميزانيات السنوات الماضية .  
إياها - فيما يخص بمصاريف حرس المحل :

٢٤ - تقرر سائر المشروع بالبد ٢٠ من ٢٩٩٦ ج . م . نظرا لما تقرر من عدم سفر المحل في هذا العام يكون من الواجب حذف هذا المبلغ بأكمله ولكن وزارة الحربية طلبت استثناء مبلغ ١٠ ج . م من التعينات وهو قيمة ما يلزم للساكن الذين يقومون بخدمات سحر الطور ومبلغ ٣٩ ج . م من المصروفات المتنوعة لسائقة مشترى أشياء كإطارات إيش رينيهما بهذا المبلغ قبل تقريره مع أحمد من السفر وهذا إن شاء الله سيق إنجأ من لاسنة المقبلة وعلى ذلك يكون المبلغ الرابع - حذفه هو ٣٨٦٠ ج . م وقد رأى على ذلك مجلس النواب .

٢٥ - (خامس) يظهر مما ورد بالبد ٢٣ لمخصص نصيبات أعمال وأعمال جديدة صغيرة أن المبلغ المطلوب لهذا الغرض في المشروع هو ٢٤٠٠ ج . م بدلا من ١٧٨٥٠ ج . م في السنة الماضية أى زيادة قدرها ٦١٥٠ ج . م وهذه الزيادة نشأت من نقل مبلغ ٩٠٠ ج . م من ميزانية مصلحة المبانى الى ميزانية وزارة الحربية وهو المخصص لنصيبات المبانى التابعة لوزارة الحربية والتي كانت تقوم بها مصلحة المبانى إذ روى أن يعهد أمر صيانة تلك المبانى الى وزارة الحربية فيقوم بها قسم الأشغال العسكرية وتوافق اللجنة على هذا الأمر لما فيه من الفائدة كما ذكرت ذلك بالفقرة (٣٧) من تقريرها عن ميزانية مصروفات مصلحة المبانى .

(سادس) فيما يخص ب اعتمادات بند ٢٥ المشروعات الجديدة :

٢٦ - قرر لهذه المشروعات مبلغ ١٦٠٣٩١ ج . م . وزع على أربع عمليات مدينة تفصيلا بالصيغة ٤٥٠ من مشروع الميزانية .

٢٧ - وأول هذه المشروعات هو زيادة قوة التسع أروط المشاة الصغيرة التي ورد ذكرها بالفقرة (٨) وقد تبرر هذا المشروع مبلغ ١٠٧٥٠٠ ج . م منه مبلغ ٥٢٠١٥ ج . م لتجهيزات الأولية وهي لا تذكر في السن القادمة ومبلغ ٥٥٠٣٥٥ ج . م للمصروفات السنوية .

وهذه اللجنة توافق على هذا المشروع والاتحاد المقتولة :

أولا - لأن من ورائه تسوية الأروط بعضها من حيث العدد وليس في ذلك فقط زيادة عدد الجيش بل فائدة من الوجهة النظامية التي تقتضى بمقابل الأروط في عدد أفرادها لإختبارات فية وثانيا - لأن التكاليف المقدرة لذلك تتناسب مع تكاليف الأروطتين اللتين اشتملا في سنة ١٩٢٥-١٩٢٦ هذا وكانت لجنة المالية يجلس النواب طلبت بتقريرها في هذا الصدد :

أولا - تخفيض مبلغ ١٠٧٥٠٠ ج . م المقتوم ذكره الى ٨٧٨٤٠ ج . م أى ينقص مبلغ ١٩٧٣٠ ج . م قيمة تكاليف الوحدات المعصمة لمداقر الفيزكر من رجال ودواب وغيرها وثانيا - تخفيض عدد السباع - الذين سيقتلون من وزارة الداخلية بسبب هذا المشروع من ٣٩ ضابطا الى ٢٥ ضابطا - لما ظهر لها من أن الوزارة لم تستطع سداف الفيزكر إلى كان نظر الاتحاد اللازم لها وللحفاظا في ميزانية سنة ١٩٢٥ ولكن حين مناقشة ذلك أمام مجلس

(١) راجع الملحق رقم ٣ - هذه الصفحة

(٢) راجع الملحق رقم ٤ - هذه الصفحة

معالي جعفرولى باشا (وزير الحربية) - مسألة تصير سدة الخدمة في الجيش موضع بحث وزارة الحربية وإن شاء الله سبحانه وتعالى في الدورة المقبلة مشروع قانون يجعل مدة الخدمة ثلاث سنوات .

(تصفيق)

نزل من تقرير اللجنة ما يأتي :

### الباب الثالث - أعمال جديدة

٣٢ - قدر لاعتبارات هذا الباب مبلغ ٧٩٦٣٢ ج. م. وزع على تسع عمليات بنيت تفصيلا بالبد ٢٤ بالصيغة ٤٤٩ من المشروع منها ست عمليات لبناني وثلاث لشراء مكينات وبورصات .

ومن هذه الأعمال التسعة أربعة وهي الآتي أقرها البرلمان حين نظر ميزانية السنة الماضية .

وفيما يلي ملاحظات اللجنة على بعض هذه العمليات .

٣٣ - أولاً لا بد من مشروع الميزانية للعملة الأولى ، وهي تكلفة تكلفت لأربعة مشاة بالمعادى مبلغ ٥٥٢٤٠ ج. م. حصل تخفيضه بمقدار ١٠٠٠٠ ج. م. طهر إليه صرف في سنة الماضية وموسى بن وزارتي الحربية والمالية من وفورات سنة ١٩٢٦ وهذا أصبح مطلوب في هذه السنة للمشروع المذكور مبلغ ١٥٢٤٠ ج. م. .

وفي يخص هذه التكاليف أوردت وزارة الحربية أنه حصل الاشتراك مع مصلحة السجن بطريق أخذ المياه اللازمة لها من "أ" خاصة لاستغناء عن مياه الشركة التي تكلفتها مبلغ باهظة ويظهر أثر الوفرة في السنة المقبلة .

٣٤ - (ثاني) في يخص بمشروع شراء ماكينة ديزل لو بور الطحين بطرد وعن لبنى اللازمة لها - وهي العمية الثالثة - لاحظت اللجنة أن المقدار في السنة الماضية كان مبلغ ٧٠٠٠ ج. م. ولكنه لم يعرف لعدم شراؤها فبعد درسه في الميزانية الحالية مع صافى مبلغ ٨٠٠ ج. م. لبناني .

٣٥ - (ثالثاً) في يخص "عمية الخامسة وهي شراء ماور قباية والنور ولأدوات اللازمة لتوصيل المياه ونور تكينات أسبوت والمقدار ١٥٠٠ ج. م. ترى اللجنة الموافقة عليه بضرورة عدم عمل تكينات أسبوت .

٣٦ - (رابعاً) في يخص العمية السابعة وهي "شراء مبان لطيارية السيارات المسماة بالهجوم والمقدار ٥٨٥٠ ج. م. قد ردت وزارة الحربية موافقة بلغة المالية لمجلس النواب على حذفه لامتلاكه الاستغناء عنه ولاكتفاءه بألبان الحاصل من تعبئة مخبأ لا يخرج عن حد العناية وقد وافق مجلس النواب على اعتماد هذا المنع ولجنة توفيق على ذلك .

٣٧ - (خامساً) - أم العمية الثامنة وهي شراء مكينات لعمل الأحذية بالقلمة والمقدار ٤٤٠٠ ج. م. فتوافق اللجنة عليها لما توفقه من حصول الاقتصاد بسبب استعمال هذه الماكينات .

٣٨ - أما المشروع الرابع فهو خاص بشراء بطارية منافع هودوز ومطلوب له ١٥٨٠٠ ج. م. وهذه اللجنة توافق على هذا الاختار لأنه يرى إلى استبدال بعض المنافع القديمة الموجودة في الطوبجية بمنافع جديدة وقد وافق مجلس النواب على ذلك .

وبما يلاحظ أن البطارية المطلوب شرائها في هذا العام هي بخلاف بطارية أخرى من هذا النوع ردت فعلاً وكان حصل اعتماداً منها في ميزانية السنة الماضية .

٣٩ - هذا ولما كان مقدراً بالبد ١٩ مبلغ ١٠٠٠٠ ج. م. لمصادر البنية العامة وخلافه استعملت اللجنة من وزارة الحربية عن كيفية توزيع المبلغ المذكور وعدد الضباط الموجودين بالارسانية والطليعة الذين يتلقون علوم الطب على مصادر الطب وزارة الحربية بمدرسة الطب المصرية وعن الجهات الموجود فيها ضباط البنية فورد منها البيان الآتي :

عدد الطلبة	اسم الكلية	تخصص	تكاليف شهرية
١	جامعة كيرج	خدمة الأركان حرب	٧٨٦
٤	ولوش	المدة والعمران	٢٤٢٠
٢	سليمان بولوش	»	١٢٨٤
٣	(في مدينة سنة ١٩٢٧)	الطوبجية للاطلاع على الأسلحة	٣٧٢٠
٩	معامل الأسلحة جيش	أمة	٩٣٣٠
	رصة لخدمة صياغة في السنة ١٩٢٦	أمة	١٤٠٤
	بنة تكليف حدث	بنة تكليف حدث	٩٨٠٠
	وتختلف مصادر بنة بوجد مبلغ ٢٠٠ ج. م. بعد تصديق مديرية سنة طلبة بمدرسة الفب للاطلاع على الحربية عند تحريكه بصفة مساعد	بنة تكليف حدث	٢٠٠
	أمة - ١٩	أمة - ١٩	٠٠٠٠

أصوات : رفع الجلسة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لن تلاوة في التقرير لاستغرق أكثر من ربع ساعة .

الرئيس - ألفت نظر حضراتكم إلى أنه قد تحققت جلسة المؤتمر يوم الخميس المقبل فأرجو الاستمرار في العمل حتى تنتهي من تلاوة باقي التفسير ومناك نصوص جزئية مما سيؤتمن بسبب فقد المؤتمر .

حضرة لويس أجنوخ قانونى أفندي - نحن مستعدون لاستمرار العمل انما أرجو أن تسمحوا لي الآن بالكلمة في موضوع قوة الجيش .

(ضجة)

أوجه نظر الوزارة إلى وجوب تحضير مشروع من شأنه أن يحصر سدة الخدمة العسكرية يجعلها ثلاث سنوات بدلاً من خمس وأن يقرن عدد من المسكر الذين ينتهي منهم (الزيف) عدة أشهر كل سنة حتى تتحكم من أعداد عدد عظيم من الرجال المدربين على الأعمال الحربية في المستقبل .

وتذكر اللجنة أن البرلمان عند موافقته في السنة الماضية على اعتماد هذا المبلغ وافق على اقتراح نصه <sup>٣٧</sup> أن المجلس يصدق على مبلغ هذا الاعتماد مؤقتاً من غير أن يبرره هذا التصديق قبولاً لما حدث في نظام السودان من التغيير ولا اعتراضاً بحق للسودان في مصر ولا اقتراراً برأيه من الدين التي لها عليه وبشرط أن يكون لها الحق دائماً في مناقشة أساس هذا المبلغ ومقداره ومدة <sup>٣٨</sup>.

وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها أنها توافق على اعتماد هذا المبلغ في السنة الحالية أيضاً بالتصديق الذي اتخذته البرلمان في سنة ١٩٢٦ مع لفتت نظر الحكومة الجديدة لسدادها كما رأت أيضاً عدم تكرار دفع مبلغ الـ ٧٥٠,٠٠٠ ج.م. في المستقبل قبل أن يعرف كل ذلك كافي جلياً وبشرط أن يقف المجلس على الرجوع التي سيصرف فيها .

وعند مناقشة ما تقدم ذكره أمام مجلس النواب وافق على اعتماد مبلغ الـ ٧٥٠,٠٠٠ ج.م. كما وافق على ما رآه بلغة المالية في تقريرها بخصوصه. وهذه اللجنة توافق على ما تم في هذا الموضوع وتطلب اعتماد المبلغ المتقدم ذكره مع التصديق الذي ورد ذكره قبل .

حضره لويس أخونخ فانوس أفندي - تحفظ اللجنة هنا يصح أن نضيف إليه أن السودان جزء من مصر لا يميز وأن القوة التي به جزء من قوة الجيش المصري بالرغم مما حدث في نظامه من التغيير لأننا نحن الذين نقوم بدفع نفقات تلك القوة التي هي من رعايا الدولة المصرية .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

١ - وبما أنه ج.م. ما تقدم تكون المبالغ الواجب اعتمادها لهذا الفرع هي الآتي وقد أقرها مجلس النواب :

٤٣٥٤٦٧ باب ١ - ماهيات وأجر ومهمات .

٥٩١٥٠٠ باب ٢ - مصاريف عمومية .

٦٤٢٥٥ باب ٣ - أعمال جديدة .

٧٥٠٠٠٠ باب ٤ - مصاريف الجيش في السودان .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة وعلى الاعتماد المقدر للباب المذكور ٤٣٥٤٦٧ ج.م. ؟

(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتماد وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثاني وقدره ٥٩١٥٠٠ ج.م. ؟

(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتماد وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الثالث وقدره ٦٤٢٥٥ ج.م. ؟

(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتماد وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر للباب الرابع وقدره ٧٥٠٠٠٠ ج.م. ؟

(موافقة) .

٣٨ - (سادس) - أما العمليتان السادسة وهي الخاصة بالتكتات اللازمة لأورطة ثانية بأسبوط والمقدرد لها في المشرع ١٢٧٧٥ ج.م. والثالثة وهي الخاصة بأنظمة مبان اضافية للدرسة الحربية وإنشاء حمام السباحة وميدان شرب تار وعمل سور من الأسلاك الشائكة حول مبانى المدرسة المقدرد لها مبلغ ٧٨٠٠٠ ج.م. فتوافق عليها اللجنة لغرضها وسيكون من وراء العمل الأول أن تتمكن الوزارة من اقتصاد مبلغ ٣٠٠ ج.م. يصرف الآن سنوياً بصيغة بدل خيام ولأن إنشاء المبانى الإضافية للدرسة الحربية موضوع العمل الثاني هو تنفيذ مشروع وضعت الوزارة لرفع مستوى التعليم بالمدرسة المذكورة .

٣٩ - وقد استعملت اللجنة من سبب تخفيض قوة قسم الأشغال إلى ٨٥ صف ضابط وعسكرياً بسلام ٢٩١ فأجابت وزارة الحربية أن الـ ١٦٦ صف ضابط وعسكرياً وهو قيمة الفرق بين الرقبين سابق الذكر كانوا عجزوا عن بصفة مؤقتة والأعمال خاصة وقد انتهت تلك الأعمال فروع الاستثناء منهم على اعتبار أن هذه الأعمال خارجة عن أعمالهم العسكرية وأنه قد ترتب على إتمام هذه القوة تخفيض في البابين الأول والثاني يقرب من ٦٠٠ ج.م. في المساحات وتحت الغطاء ، زيادة في الباب الثالث (أعمال جديدة) لأن هذه الأعمال سيقيم بها متعهدون .

وتعتقد اللجنة كما ذكرت في تقريرها لناس بمصلحة المبانى (راجع الفقرة ٣٧) من تقرير اللجنة عن مصروفات وزارة الأشغال العمومية) أنه إذا قام قسم الأشغال التابع لوزارة الحربية بالأعمال اللازمة لبناء التكتات جميعها وبأعمال المبانى الجديدة وصيانة المبانى الحالية التابعة لوزارة فانه من المتوقع حصول وفرة كبيرة عما إذا كانت تقوم بمصلحة المبانى بإجراء هذه الأعمال بطريق المقابلة .

وبما أنه من المألوف أن تزيد الأعمال الجديدة للباب في السنوات المقبلة مدة من السنوات لا يمكن تحديد ما الآن فتري اللجنة أنه يكون من الصواب إرجاع قوة فرقة الأعمال التي تقوم بما تهتم ذكره إلى ما كانت عليه قبل التخفيض الذي ورد ذكره قبل وزيادته أن أمكن بحسب مقتضيات الأعمال لأن اللجنة ترى في الحقيقة أن هناك ضرورة قصوى لإرجاع هذا القسم إلى ما كان عليه وإلى أزيد منه .

ولمنا الحربية والمالية مجلس النواب ترى هذا الرأي أيضاً .

هذا وفوق ما يقوم به قسم الأشغال من الأعمال المتقدم ذكرها فانه يقوم أيضاً بتقديم المشروعات والاقتراحات المتعلقة بالمبانى العسكرية ودرجها في ميزانية الجيش كما يقوم بتدريب عساكر بلوك المواصلات على أعمال الميدان مثل حفر الخنادق والأبار وبناء الاستحكامات ووضع الأسلاك الشائكة وعمل الكبارى المتحركة وغير ذلك من أعمال هندسة الميادين العسكرية .

الباب الرابع - مصاريف الجيش في السودان

٤ - قدر المشرع مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ ج.م. لهذا الباب وهو مخصص للمبلغ الذي كان مدرجا في السنة الماضية .

إليه ذلك الوفر بحسب مشروع الميزانية هو مبلغ ٢٤,١٩٩ ج. م. في البابين الأول والثاني ومقرضاته كالاتي :

جيب	
٢٠٦٢٣	في بند ١
٢٥٠٠	في بند ٢
٦٦٠	في بند ٣
١٨٠	في بند ٤
٩٠	في بند ٩
١٤٦	في بند ١٠
٢٤١٩٩	

وبتين من هذه التخصيلات أن الوفر الأساسي سيكون في (بند ١) أي في مصحات ومرشيات الموظفين وهو اقتصاد ن يضر أثره قبل مرور زمن طويل وقد اضطرت الوزارة أن تدبر كل المينة الذي يتظر توليفه في بند لمصحات لتدفع منه مصحات الموظفين الذين استغنى عنهم في مشروعها أن أن تيد هم حالات في مصحات أخرى .

٤ ع - وقد ذكرت لجنة المالية بحسب جواب في تقريرها أولا - أنه سيكون من المستحيل في وزارة حربية أن تمكن من إيجاد مال هؤلاء الموظفين في الوزارة فحسب أوفي عير من المصالح في بحر هذه السنة واستلكت على وجهه تقرها هذه بم تعنيه وزارة حربية . النسبة للموظفين الطائمين من السودان والذين لا تمكن دفع مرور ثلاث ميزانيات من تاريخ عودتهم من يجد عمل لهم جميع في الوزارة أو في مصانع الحكومة الأخرى وثانيا - أن الوفر الحقيقي لنمى تره هو الورق في البنود ٢ و ٣ و ٤ و ٩ و ١٠ الذي يبلغ مجموعهم ٣,٥٧٦ ج. م. وذلك - أنه كانت لاحظت في تقريرها في ميزانية السنة الماضية أن هناك تيب بين عمل مصيد لأسماءك ووزارة الحربية وأن وزارة زراعة هي الأولى بالشراف عن تلك المصلحة لولا أن أعمال مصلحة خرد السو لن تحصر على شوائف لجبرت التي توجد بها الأسماءك وإنما كانت طلبت أن يبحث هذا الموضوع للوصول إلى معرفة أجدد مصلحة لالحاق مصيد بها وأنت هذا البحث لا يوجد له أثر في مشروع ادماج المصنحين . وبأت - بأنه في هذه الأسباب ولما يخارجه من الشك والقيمة الإدارية لم تكن لادماج - أن مشروع الوزارة لم يحقق لأمال العظيمة في الاقتصاد التي كانت تؤمل من ورو. ذلك لادماج ومليت من مجلس النواب عده الموافقة على مشروع الصم المقدم من الوزارة وفضل ميزانية المصاحتين عن بعضهم قصير مصلحة الخلود (فرع ٢) ومصاحفة خفر السواحل ومصيد الأسماءك (فرع ٣) كما كان عليه الأمر في ميزانية السنة الماضية وطلبت اعتماد المبالغ الآتية لكل منهم .

فرع ٢ - مصلحة الحدود .

جيب	
١٣٥٤٠	باب ١ - مصحات وخر ومرشيات .
٦٣١٧٨	باب ٢ - مصاريف عمومية .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتماد .  
ثم نلى من تقرير اللجنة يأتي :

## فرع ٢ - مصلحة الحدود والسواحل

٢ ع - عملا بالرقبة التي أبداها البرلمان أثناء بحثه ميزانية التسفلاضية أدمجت وزارة الحربية مصلحة الحدود والسواحل في بعضها ووضعت ميزانيتها في المشروع الحالي على أساس ضم هاتين المصاحتين الى بعضها وقدرت لمصرفاتها المبالغ الآتية :

تخصيص	زيادة	تقدرات	
جيب	جيب	جيب	
٨٥٣٦	٢٦٤٠٣٧	٣٥٥٠٠١	باب ١ - مصحات وخر ومرشيات
-	١٢٢٧٣٧	١٣٥٤٢١	باب ٢ - مصاريف عمومية
٤٥٤٨٤	-	٥٥٤٨٤	باب ٣ - أعمال جديدة
٥٥٠٢١	١٢٦٨٤	٣٩٠٩٢٢	إجمالي
٤١٢٣٧			صالح خصيص

ويستل ضمن هذه الاعتمادات المبالغ اللازمة لإدارة ثلاث من البواخر التي كانت تدبرها مصلحة المذكورة أجهلت ادارتها الى مصلحة خفر السواحل لاستعمالها بإعمالها دون أعمال مصلحة الموانئ والمناظر (راجع ذلك الفقرة "هـ") من تقرير اللجنة عن مصروفات مصلحة الموانئ والمناظر وقد ترتب على هذه الحالة درج مبلغ ٢٥,٠٠٠ ج. م. في ميزانية هذه المصلحة تقلا من ميزانية الموانئ والمناظر موزعة على البابين الأول والثاني .

وقد أوردت وزارة المالية في مذكرة التفسيرية أن وزارة الحربية استطاعت بسبب هذا الفهم الاستفادة من ٢٢٥ وظيفة ، منها ٦٥ في الشك الباثم ، و ١٦٠ في الوظائف الخارجة عن حبة المال - وأن الوفر الذي تناول اعتمادات البابين الأول والثاني يبلغ نحو ٣١,٠٠٠ ج. م. وأنها تمكنت علاوة على ذلك من توفير مبلغ ٤٥,٤٨٥ ج. م. فشا من حذف جميع لاعتمادات التي كانت مخصصة للأعمال الجديدة في ميزانية سنة ١٩٢٦ - مقابل زيادة قليلة قدرها ١,٥٠٠ ج. م. في اعتمادات المصحات والأعمال البحرية المدرجة في الباب الثاني ، وأنه رؤى ادماج مبلغ ٢٠,٠٠٠ ج. م. بمصفة مؤقتة لمصحات ومرشيات المستعدين الزائرين من حاجة المصنحين على أثر دماجها في بعضها إلى أن يقضى قلمهم إلى المصالح الأخرى - وأنه نأكل من المترق أن يتم قبل بعض هؤلاء المستعدين في خلال السنة المالية المقبلة فقد روى الوفر الذي سرتب على ذلك في مشروع الميزانية يرفع المبلغ المستعد عن المنظور عدم صرفه من ١٥,٠٠٠ ج. م. إلى ٢٧,٠٠٠ ج. م.

٤ ع - وقد بحثت اللجنة قبل الحكم على صلاحية هذا الادماج والموافقة عليه مقدار الوفر الحقيقي الذي سيتبع عنه فظهر أن أقصى ما يمكن أن يصل

فرع ٣ - مصصلة خفر السواحل ومصايد الأسماك .

باب ١ - ماهيات وأجر وممرتبات .

١٥٠٢٠٠ - باب ٢ - مصاريف عمومية .

وأُلحقت بتقريرها مشروع ميزانية لكل من المصلحتين . ويزيد مجموع المبالغ المطلوبة لكل من المصلحتين حسب المشروع الذي أقرته اللجنة المذكورة عن المبلغ المقرر لها مع الأدماج في مشروع الميزانية بمبلغ ٢٧٨,٨٠٥ ج ٠

٥ - ولدى مناقشة ما دأته لجنة المالية بمجلس النواب وسلف ذكره أمام ذلك المجلس وجماعة ما قاله حضرة مقرر لجنة المالية بذلك المجلس من أنه وصل إلى اللجنة المذكورة من وزارة المالية بيان بإلغاء طلبها لوزارة الحربية اقتام مشروع الغنم يبلغ مجموعها ٧٠٧ ج ٠ م. في البابين الأول والثاني ويخص الباب الثاني منه ٣٠٥٩ ج ٠ وهو ما يقرب من المبلغ الذي كان يمكن توفيره في اعتمادات الباب الثاني قرر مجلس النواب بإجماع الآراء عددا اثنين من حضرات أعضائه عدم ضم مصصلة خفر السواحل ومصايد الأسماك إلى مصصلة الحدود .

ثم تقدم اقتراح من أحد حضرات أعضاء مجلس النواب، وادّاه أن يحصل تتبع مصصلة خفر السواحل ومصايد الأسماك إلى وزارة المالية كما كان عليه الحال حتى سنة ١٩٢٥ التي ألحقت فيها المصصلة المذكورة بوزارة الحربية لأن عمل المصصلة المذكورة مالى محض وأنها تقوم بمساعدة مصصلة الجمارك التي هي تابعة لوزارة المالية فوافق المجلس على هذا الاقتراح بالإجماع الا واحدا وأقر الاعتمادات المتفق ذكرها بالفقرة (٤٤) سواه منها ما كان خاصا بمصصلة الحدود أو بمصصلة خفر السواحل ومصايد الأسماك على أن يضاف الاعتمادان الخاصان بالمصصلة الأخيرة إلى ميزانية وزارة المالية .

٦ - وهذه اللجنة للأسباب المتقدمة توافق على ما تم وسلف ذكره سواء كان خاصا بعدم ادماج المصلحتين المذكورتين ببعضهما أو بإلحاق مصصلة خفر السواحل ومصايد الأسماك بوزارة المالية .

٧ - وفي نهاية هذا التقرير (الملحق رقم ٣) مبين به مشروع ميزانية كل من مصصلة الحدود ومصصلة خفر السواحل ومصايد الأسماك متفصّلين عن بعضهما .

٨ - وبناء على جميع ما تقدم تكون المبالغ المطلوبة اعتمادها لذين الفرعين هي كالآتي وقد أقرها مجلس النواب :

( ١ ) رابع المص رقم ٥ هذه الخطة .

فرع ٢ - مصصلة الحدود :

جنب

١٢٥٣٤٠ - باب ١ - ماهيات وأجر وممرتبات .

٦٣١٧٨ - باب ٢ - مصاريف عمومية .

فرع ٣ - مصصلة خفر السواحل ومصايد الأسماك :

جنب

١٥٠٢٠٠ - باب ١ - ماهيات وأجر وممرتبات .

٨٠٠٠٩ - باب ٢ - مصاريف عمومية .

على أن يلحق هذا الفرع بوزارة المالية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما جاء بتقرير اللجنة خاصا بمصصلة الحدود وعلى الاعتماد المقدر لها في الباب الأول وقدره ١٢٥,٣٤٠ ج ٠ ماهيات وأجر وممرتبات ؟

( موافقة )

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتماد .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر لها في الباب الثاني وقدره ٦٣,١٧٨ ج ٠ مصاريف عمومية ؟

( موافقة )

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتماد .

وهل توافقون حضراتكم على ما جاء بتقرير اللجنة خاصا بمصصلة خفر السواحل ومصايد الأسماك وعلى الاعتماد المقدر لها في الباب الأول وقدره ١٥٠,٢٠٠ ج ٠ ماهيات وأجر وممرتبات .

( موافقة )

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتماد .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر لها في الباب الثاني وقدره ٨٠,٠٠٩ ج ٠ مصاريف عمومية .

( موافقة )

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتماد .

رقت الجلسة بموافقة المجلس الساعة التاسعة والنصف الثلاثين على أن تكون الجلسة المقبلة غدا الساعة الخامسة مساء لنظر ميزانية وزارة الزراعة .

## ملحق رقم ١

المبالغ المودعة في صندوق التوفير في آخر مارس سنة ١٩٢٧ والسنوات السابقة ابتداء من سنة ١٩١٦

قبة المبالغ المودعة		قمة
جنيه	مليم	
٥٠١٦٤٤	٤٧٥	١٩١٦
٦١١٢٧٥	٣٠٨	١٩١٧
٧٨٠٣٤٣	٦٩٣	١٩١٨
١٠٢٨٦٠٥	٤١٦	١٩١٩
١١١٧٨١٣	٤٥٥	١٩٢٠
١٢٦٤٢٩١	٧٩٨	١٩٢١
١٣٢١١٠٤	٧٩٩	١٩٢٢
١٤٨٩٩٠٠	٩٠٧	١٩٢٣
١٧٠٧٤٤٩	٩٨	١٩٢٤
١٨٣١٨٢٣	٩٠٨	١٩٢٥
١٨٣١١١٣	٩٢٣	١٩٢٦
١٩٦٧٧٢١	٦٨٤	١٩٢٧

## ملحق رقم ٢

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على الاعتقاد المطلوب لمشروع توسيع شارع الأهرام

(١٩) سعادة الفريق موسى فؤاد باشا	(١) حضرة الشيخ متول عمر حمجازي
(٢٠) » ميشيل أيوب باشا	(٢) » محمد أحمد الشريف
(٢١) حضرة يوسف بشوتوبك	(٣) سعادة محمد أفلاطون باشا
(٢٢) دولة يوسف وهبه باشا	(٤) » محمد الحفيظ الطرزي باشا
(٢٣) حضرة إبراهيم الطاهري بك	(٥) حضرة محمد جعفر أفتندي
(٢٤) » إبراهيم سيد أحمد بك	(٦) سعادة محمد صادق باشا
(٢٥) » إبراهيم فرج أبو الجدايل بك	(٧) حضرة محمد عبد اللطيف أفتندي
(٢٦) معالي أحمد علي باشا	(٨) » الشيخ محمد عز العرب بك
(٢٧) » أحمد زكي أبو السعود باشا	(٩) » محمد طوى الجزائر بك
(٢٨) سعادة أحمد شوقي بك	(١٠) معالي محمد فتح الله بركات
(٢٩) حضرة أحمد عيده بك	(١١) سعادة اللواء محمد كامل باشا
(٣٠) سعادة أحمد علي باشا	(١٢) حضرة محمد لطفي طنطاوي أفتندي
(٣١) حضرة أحمد مصطفى بك	(١٣) سعادة محمد عبد باشا
(٣٢) » أنفريد شناس أفتندي	(١٤) حضرة محمود أبو النصر بك
(٣٣) سعادة أمين ساي باشا	(١٥) سعادة محمود الأتري باشا
(٣٤) حضرة حافظ طابدين بك	(١٦) » محمود رشاد باشا
(٣٥) » حسن أحمد العديسي بك	(١٧) » محمود شكرى باشا
(٣٦) سعادة اللواء حسين خيرى باشا	(١٨) حضرة محمود علي مهنا بك
(٣٧) سعادة اللواء حسين شريف باشا	
(٣٨) حضرة سعيد فهمي الروبي بك	
(٣٩) » شاهين الجندى أفتندي	
(٤٠) سعادة صليب فلوديرس باشا	
(٤١) حضرة عبد العزيز رضوان بك	
(٤٢) » عبد الفتاح اللوزي بك	
(٤٣) » عبد الفتاح رجاى أفتندي	
(٤٤) » عبد الله سليمان أباطه بك	
(٤٥) » الشيخ حبيب اللقي	
(٤٦) » طفل محمد بك	
(٤٧) » علي اسماعيل بك	
(٤٨) » علي عبد الرازق بك	
(٤٩) » عوض عريان المهدي بك	
(٥٠) » فهمي حنا ويصا بك	
(٥١) نيافة الانبا الكاس	
(٦٢) حضرة لويس أخنوخ فانوس أفتندي	
(٥٣) » محمود بسيوني أفتندي	

أسماء حضرات الأعضاء الذين لم يوافقوا على الاعتقاد المطلوب لتوسيع شارع الأهرام

(١٩) حضرة راجب عطيه بك	(١٠) حضرة إبراهيم حلم مهنا أفتندي	(١) معالي محمد شفيق باشا
(٢٠) » سعد مكرم بك	(١١) » الشيخ إبراهيم عبد الحميد نوار	(٢) حضرة محمد عوض جبريل أفتندي
(٢١) » شعبان السيد مؤمن بك	(١٢) » » إبراهيم يوسف عطا الله	(٣) » محمد كنجي يكن بك
(٢٢) » الشيخ طه حستين	(١٣) » أحمد حميد أبو ستيت بك	(٤) » محمد محمود بك
(٢٣) » عبد الرحمن الموم بك	(١٤) » السيد عبد الرحمن بك	(٥) سعادة اللواء محمود فؤاد باشا
(٢٤) سعادة اللواء علي فهمي باشا	(١٥) » الشيخ الشافعي أبو وافي	(٦) حضرة مرسى وزير بك
(٢٥) حضرة الشيخ علي مروان	(١٦) » حسن رشوان حامدي بك	(٧) » مصطفى رشيد بك
	(١٧) » الشيخ حسن عبد القادر	(٨) » الشيخ يس محمود أبو جليل
	(١٨) » حسين عبد الغفار بك	(٩) » » إبراهيم بسيوني الخطيب

اسم حضرة من امتنع عن إبداء رأيه :  
حضرة عزيز مريم أفتندي



## ملحق رقم ٤

مقارنة أخربية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨  
قوة الجيش المصري

قوتها إذا اعتدت مشروعات سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٧	قوة الجيش المصري الآن	بيان الرتب
١	١	مردار .....
٥	٥	لواء .....
١٨	١٦	أميرالاي .....
٣٠	٣٠	فانظام .....
٧٤	٧٤	بكتاشي .....
٤١	٤٠	صاغ .....
١١٣	١١٢	يونيشي .....
١٦٤	١٤٦	ملازم أول .....
١٠٨	٩٠	« ثان .....
٨٠	٨٢	صول .....
٩٠	٩٢	باجواريش .....
٨٧	٩٠	بنوك أمين .....
٥٠٠	٤٢٧	جاوليش .....
٧٧٥	٦٧١	وينيشي .....
٩٨٨٢	٨٥٥٥	نفسر .....
٣٧٨	٣٠٤	ولد .....
١٢٢٤٦	١٠٦٣٥	جملته .....

زيادة بسبب زيادة قوة تسع أروط لحشاة الصغيرة لمساواتها بالأروط  
الكبرى وأيضا لزيادة قوة مصلحة التجهيزات لانه قسم للتجهيزات بـسـرـان  
وأیضا لزيادة قوة القسم الطبي لانشاء أقسام طبية جديدة وزيادة عدد العساكر  
المراسلات في بعض المصالح نظير حلف بدل خدم .

## ملحق رقم ٣

قوة الجيش المصري من ضباط وصف ضباط وصاكر

قوة الجيش المصري الآن		مشروعات قوة إذا اعتدت سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨	
ضابط	صف ضابط وصاكر	الدرجة	صف ضابط وصاكر
١	٥	٦	٤
٤	٣	٦	٧
١٠	(١) ٣٢	١٢	(١) ٤٣
٤٨	٥٩	١٠٧	٦٤
٧	٥٤	٧	٥٤
١٧	٦٠٥	١٧	٤٢٩
١١	١٠٦	١١	١٢٢
٢١	(٢) ١٩٢	٢١	(٢) ١٩٢
٢٩	١٤٠	٢٩	١٨١
٤٥	٤٥	٨	٤٦
٣	١٠	٣	١٠
١٢	٢٩٨	١٢	٢٩٨
٣	٢٦	٣	٢٦
٢٤	٦٢٦	٢٤	٦٢٦
١٠	٢٣٢	١٠	٢٣٢
٩	٥٧٥١	٩	٥٧٥١
٥٦	١٦٣٨	٥٦	١٦٣٨
١	٢٦	١	٢٦
٢	٥٨	٢	٥٨
٣	٦٥	٣	٦٥
٤٣	٤٣	٤٣	٤٣
٢٧	(٣) ١١١	٢٨	(٣) ١٦٠
٥١٤	١٠١٢١	٥٤٤	١١٦٩٢

- (١) خلاف صف ضابط انجليزى .  
(٢) خلاف ٦ صف ضابط انجليزى .  
(٣) > ١٠٢ تقييد .  
(٤) > صف ضابط انجليزى .  
(٥) > صف ضابط انجليزى .
- (٦) خلاف ١٠٢ تقييد .  
يريد من هذا التبدل ٣٩ صاكر لتدريج  
زيادة قوة الأروط الصغيرة .  
يريد من هذا العدد ١٢٢٠ صف ضابط  
وصاكر لتدريج زيادة قوة الأروط الصغيرة .

## ملحق رقم ٥

ميزانية ١٩٢٧ - ١٩٢٨

(تابع) قسم ١٣ - مصروفات عسكرية . فرع ٢ - مصلحة الحدود

	جنيه مصري			زيادة	تخفيض	المصرف في سنة		
	سنة ١٩٢٦	سنة ١٩٢٧	سنة ١٩٢٨			١٩٢٤	١٩٢٣	١٩٢٢
مقارنة الاعتمادات :	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
باب ١ - ماهيات وأجر وممرتبات	١٢٥٠٢٣	١٢٥٣٤٠	٣١٨	—	١١٦٧٢٠	١٤٨٤٩٧	١٤٩٠٨٩	١٤٩٠٨٩
» ٢ - مصاريف عمومية	٦٢٣٣٩	٦٣١٧٨	٨٣٩	—	٥٠٣٥٣	٧٢٠٤٨	٧٨٣٥٧	٧٨٣٥٧
» ٣ - أعمال جنيدية	١٢٢٨٠	—	—	١٢٢٨٠	١٢٥٩٣	٩٥٣٣	١٩٠٥٩	١٩٠٥٩
الجملة	١٩٩٦٤١	١٨٨٥٥٨	١١٥٧	١٢٢٨٠	١٧٩٦٦٦	٢٣٠٠٧٧	٢٤٦٥٠٥	٢٤٦٥٠٥
صافي التخفيض			١١١٢٣					

\* أدرت مصاريف أخرى شاملة بهذه المصلحة في ميزانيات المصالح الآتية :

سنة	جنيه مصري
١٩٢٦	
وزارة المالية (القروض السورية)	٥٩٠
» (المالية الأيرية)	٤٠٦
» (مصلحة الجمارك)	—
» الأشغال (الزبل)	٢٠٥٠
» المواصلات (مصلحة البريد)	٢١٩٥
المصالحات	٥٢٠٨
	١٠٥٤٩

## (تابع) ملحق رقم ٥

ميزانية ١٩٢٧ - ١٩٢٨

(تابع) قسم ١٣ - مصروفات عسكرية . (تابع) فرع ٢ - مصالحة الحدود

٢ - توزيع المصروفات بندا بندا  
يمسك هذا الحساب تحت العناوين الآتية :

	تقديرات		زيادة	تخفيض	المصرف في سنة	
	١٩٢٦	١٩٢٧			١٩٢٤	١٩٢٣
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
باب ١						
بند ١ - مزايا وأجر ومزايا	١٢٥٠٢٢	١٢٥٣٤٠	٥٦٨	—	١١٦٧٣٠	١٤٥٦٣٠
باب ٢						
بند ٢ - مصاريف انتقال وبذل سفرية ونقل	٦٠٠٠	٦٧٤٥	٧٤٥	—	٥٨٣٩	٨٤٨٤
بند ٣ - كسوى وملبوسات	٦٣٦٦	٦٥١٣	١٤٧	—	٥٩٦٨	٥٩٨٦
بند ٤ - أجهزة وبياض وأثارة وكسح	١٦٥٠	١٤٨٠	—	١٧٠	١٣٤٣	٢٢١٥
بند ٥ - علق	١٦١٧٨	١٥٨١٦	—	٣٦٢	١٥٦٨٥	١٦١٠٣
بند ٦ - أغذية	٤٠٥٠	٤٥٤٤	٤٩٤	—	٤٠٤٥	٥٠٥٢
بند ٧ - وقود	٤٦٤٤	٣٨٩٧	—	٧٤٧	٢٣٠٩	٢٥٣٨
بند ٨ - مشتري حيوانات	١٩٠٠	١٤٠٠	—	٥٠٠	١١٨	٩٠٥
بند ٩ - لفرفرف والتبغون	١٣١٣	١٣١٣	—	—	١٠٢٧	١١٧٢
بند ١٠ - مصاريف أثرية	٤٠٦٠	٣٤٤٠	—	٦٢٠	٣٨٨٢	٥٢٤٠
بند ١١ - مكافآت	١٩٤	١٤٤	—	٥٠	٥٧٦	١٢٦٤
بند ١٢ - مصاريف سرية	٨٠٠	٤٠٠	—	٤٠٠	٣٠٠	١٥٠
بند ١٣ - صيانة وتزيم	٢٩٨٠	٣٧١٠	—	٢٧٠	١٢٢١	١٥٢١
بند ١٤ - توزيعات تموينية	١٢٣٠٤	١١٣٩٦	—	٨٠٨	٧٦٥٨	٩٨٠٩
بند ١٥ - تعديلات وأحصال جديدة صغيرة	—	٣٣٨٠	٣٣٨٠	—	—	—
مصاريف غير متوقعة	—	—	—	—	—	١٧٢
توزيعات أخرى غير متوقعة	—	—	—	—	٤٦٩	١٠٢٠٥
	٦٢٣٣٩	٦٣١٧٨	٤٧٦٦	٣٩٢٧	٤٩١٤٠	٧٠٨١٦
باب ٣						
بند ١٥ - أحصال جديدة	١٢٢٨٠	—	—	١٢٢٨٠	١٢٥٩٣	٩٤٨٤
مدارس البترول الصناعية	—	—	—	—	—	—
(تابع) باب ١						
مدارس وأجر ومزايا	—	—	—	—	—	٢٨٧٧
(تابع) باب ٢						
تصدي مصاريف مدارس البترول الصناعية	—	—	—	—	١٢١٣	١٢٣٢
(تابع) باب ٣						
أحصال جديدة	—	—	—	—	—	٤٨

## (تابع) ملحق رقم ٥

ميزانية ١٩٢٧ - ١٩٢٨

(تابع) قسم ١٣ - مصروفات عسكرية - (تابع) فرع ٢ - مصارحة الحدود

٤ - المفردات

بند ١ - ملهيات وأجرومرتبات :

- (أ) الدرجات الدائمة  
(ب) الدرجات المؤقتة  
(ج) الوظائف الخارجية عن هيئة المال  
(د) عمال باليومية  
(هـ) مرتبات

تذييل :

قيمة المنظور عدم اتسام صرفه

سنة	سنة
١٩٢٧	١٩٢٦
جنيه مصرى	جنيه مصرى
٥٦٥١٩	٥٦٥١٩
٢٤٠	٢٤٠
٥٤١٥٦	٥٤١٥٦
٥٣٥٠	٥٣٥٠
١٣٣٨٧	١٤٠٧٥
١٣٠٠٢٣	١٣٠٣٤٠
٥٠٠٠	٥٠٠٠
١٢٥٣٤٠	١٢٥٣٤٠

عدد	ملاحظات	المرتبط في سنة	رقعة	درجة	(١) الفديرات الدائمة : فهران السوم القسم الإدارى والفنى	١٩٢٧	١٩٢٦
١		جنيه مصرى	١٤٠٠	١٢٠٠	مدرعام (١) ... ..	١٤٠٠	١٢٠٠
٢		جنيه مصرى	٩٨٠	٩٠٠	مساعد مدرعام (٢) ... ..	٩٨٠	٩٠٠
٣		جنيه مصرى	١٢٠٠	٧٢٠	سكرتير ملكى (٣) ... ..	١٢٠٠	٧٢٠
٤		جنيه مصرى	٥٤٠	٥٤٠	باشمهندس معارضى ... ..	٥٤٠	٥٤٠
٥		جنيه مصرى	٦٦٠	٥٤٠	مدير قسم الادارة ... ..	٦٦٠	٥٤٠
٦		جنيه مصرى	٨٤٠	٢٤٠	مساعد مدير قسم الادارة ... ..	٨٤٠	٢٤٠
٧		جنيه مصرى	١٦٨	١٦٨	» القسم السياسى ... ..	١٦٨	١٦٨
٨		جنيه مصرى	١٦٨	١٦٨	مساعد مهندس الجبال ... ..	١٦٨	١٦٨
٩		جنيه مصرى	٢٧٠	٢٧٠	القسم التقنى	٢٧٠	٢٧٠
١٠		جنيه مصرى	٨٨٨	٨٨٨	مستقدم ... ..	٨٨٨	٨٨٨
١١		جنيه مصرى	٢٥٦٢	٢٥٦٢	مستقدمون ... ..	٢٥٦٢	٢٥٦٢
١٢		جنيه مصرى	٢٥٨	٢٥٨	»	٢٥٨	٢٥٨
١٣		جنيه مصرى	٦٦٠	٦٦٠	الصاروف	٦٦٠	٦٦٠
١٤		جنيه مصرى	٢٤٠	٢٤٠	ماجنات الصاروف، مدرجة ضمن ميزانية وزارة المالية ودراب السوم	٢٤٠	٢٤٠
١٥		جنيه مصرى	٦٦٤	٦٦٤	ادارة الحسابات :	٦٦٤	٦٦٤
١٦		جنيه مصرى	١٥٧٣	١٥٧٣	سائر ... ..	١٥٧٣	١٥٧٣
١٧		جنيه مصرى	٢٩٠١	٢٩٠١	مساعد مدير ... ..	٢٩٠١	٢٩٠١
١٨		جنيه مصرى	٢٤٠	٢٤٠	مستقدمون ... ..	٢٤٠	٢٤٠
١٩		جنيه مصرى	٨٢٢	٨٢٢	»	٨٢٢	٨٢٢
٢٠		جنيه مصرى	٢٤٨	٢٤٨	»	٢٤٨	٢٤٨
٢١		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	ادارة المستقدمين	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٢٢		جنيه مصرى	٣٠٠	٣٠٠	رئيس قسم المستقدمين ... ..	٣٠٠	٣٠٠
٢٣		جنيه مصرى	٨٢٢	٨٢٢	مستقدم ... ..	٨٢٢	٨٢٢
٢٤		جنيه مصرى	٢٤٨	٢٤٨	مستقدمون ... ..	٢٤٨	٢٤٨
٢٥		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	»	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٢٦		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	رئيس قسم المستقدمين ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٢٧		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	مستقدمون ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٢٨		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	»	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٢٩		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	رئيس قسم المستقدمين ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٣٠		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	مستقدمون ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٣١		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	»	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٣٢		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	رئيس قسم المستقدمين ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٣٣		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	مستقدمون ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٣٤		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	»	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٣٥		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	رئيس قسم المستقدمين ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٣٦		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	مستقدمون ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٣٧		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	»	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٣٨		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	رئيس قسم المستقدمين ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٣٩		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	مستقدمون ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٤٠		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	»	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٤١		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	رئيس قسم المستقدمين ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٤٢		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	مستقدمون ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٤٣		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	»	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٤٤		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	رئيس قسم المستقدمين ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٤٥		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	مستقدمون ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٤٦		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	»	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٤٧		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	رئيس قسم المستقدمين ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٤٨		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	مستقدمون ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٤٩		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	»	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٥٠		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	رئيس قسم المستقدمين ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٥١		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	مستقدمون ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٥٢		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	»	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٥٣		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	رئيس قسم المستقدمين ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٥٤		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	مستقدمون ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٥٥		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	»	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٥٦		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	رئيس قسم المستقدمين ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٥٧		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	مستقدمون ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٥٨		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	»	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٥٩		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	رئيس قسم المستقدمين ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٦٠		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	مستقدمون ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٦١		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	»	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٦٢		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	رئيس قسم المستقدمين ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٦٣		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	مستقدمون ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٦٤		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	»	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٦٥		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	رئيس قسم المستقدمين ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٦٦		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	مستقدمون ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٦٧		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	»	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٦٨		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	رئيس قسم المستقدمين ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٦٩		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	مستقدمون ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٧٠		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	»	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٧١		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	رئيس قسم المستقدمين ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٧٢		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	مستقدمون ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٧٣		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	»	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٧٤		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	رئيس قسم المستقدمين ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٧٥		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	مستقدمون ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٧٦		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	»	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٧٧		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	رئيس قسم المستقدمين ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٧٨		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	مستقدمون ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٧٩		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	»	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٨٠		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	رئيس قسم المستقدمين ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٨١		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	مستقدمون ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٨٢		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	»	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٨٣		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	رئيس قسم المستقدمين ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٨٤		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	مستقدمون ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٨٥		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	»	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٨٦		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	رئيس قسم المستقدمين ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٨٧		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	مستقدمون ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٨٨		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	»	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٨٩		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	رئيس قسم المستقدمين ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٩٠		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	مستقدمون ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٩١		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	»	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٩٢		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	رئيس قسم المستقدمين ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٩٣		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	مستقدمون ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٩٤		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	»	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٩٥		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	رئيس قسم المستقدمين ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٩٦		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	مستقدمون ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٩٧		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	»	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٩٨		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	رئيس قسم المستقدمين ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
٩٩		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	مستقدمون ... ..	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦
١٠٠		جنيه مصرى	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦	»	١٨٥٠٦	١٨٥٠٦

(١) يتولى على مرتب طبق ويايى لخاص .

(٢) يتولى على ٩٦ بيتا مرتب سكن ٧٢ بيتا مرتب أركان حرب ويدل طبق لصانين ويايى ومراقبة خصوصيين

(٣) اعتبارا المدة التقديمية (٨٠٠ - ١٠٠٠ + ٢٠٪) .





## (٦) ملحق رقم ٥

## ميزانية ١٩٢٧ - ١٩٢٨

## (٦) قسم ١٣ - مصروفات عسكرية . (٦) فرع ٢ - مصلحة الحدود

عدد	ملاحظات	المربوط في سنة		نوع	درجة	(٦) بند ١ - ما هيأت وأجروصريات :	١٩٢٧	١٩٢٦
		١٩٢٧	١٩٢٦					
		جنه مصرى	جنه مصرى			(ب) الخدمات المؤقتة		
١		٢٤٠	٢٤٠	٦٠٠ - ٢٤٠	٥	باشهندس القفل الميكانيكى ... ..	١	١
						(ج) الوظائف الانتقالية عن جهة التمهيد		
٧		٧٠٨	٧٠٨	٩٦ - ١٢٠	—	حولات ... ..	٧	٧
٨		٦٢٤	٦٢٤	٧٨	—	باجماريشية يادة ... ..	٨	٨
٢		١٢٠	١٢٠	٦٠	—	» ... ..	٢	٢
٦		٣٩٠	٣٩٠	٦٠	—	» هجاة ... ..	٦	٦
٥		٣٣٠	٣٣٠	٦٦	—	» ياروشية ساقوسياره ... ..	٥	٥
٢٦		١٧١٦	١٧١٦	٢٨	—	» سبادة ... ..	٢٦	٢٦
٦		٢٨٨	٢٨٨	٢٨	—	» ... ..	٦	٦
٩		٤٣٢	٤٣٢	٤٨	—	» هجاة ... ..	٩	٩
١		٤٨	٤٨	٤٨	—	» ياروش ... ..	١	١
٥		٢٨٥	٢٨٥	٥٧	—	» أرويشية ساقوسياره ... ..	٥	٥
٦		٣٤٢	٣٤٢	٤٢	—	» سوارى ... ..	٦	٦
٣٢		١٨٢٤	١٨٢٤	٤٢	—	» يادة ... ..	٣٢	٣٢
١٠		٤٢٠	٤٢٠	٤٢	—	» ... ..	١٠	١٠
١٢		٥٠٤	٥٠٤	٤٢	—	» هجاة ... ..	١٢	١٢
٣		١٢٦	١٢٦	٤٢	—	» أسطرات تلفون ... ..	٣	٣
١٠		٤٢٠	٤٢٠	٤٢	—	» أخاوساقوسياره ... ..	١٠	١٠
						أخاوسوارى ... ..	٢٤	٢٤
١٢٦		٦١٣٢	٦١٣٢	٦٦	—	» يادة ... ..	١٢٦	١٢٦
٣٥		١٢٦٠	١٢٦٠	٦٦	—	» ... ..	٣٥	٣٥
٥١		١٥٣٠	١٥٣٠	٣٠	—	» ... ..	٥١	٥١
١١٨		٣٥٤٠	٣٥٤٠	٣٦	—	» هجاة ... ..	١١٨	١١٨
٥		١٥٠	١٥٠	٣٦	—	» عمل تلفون ... ..	٥	٥
٢		١٣٢	١٣٢	٤٨	—	» رئيس عطشجى ... ..	٢	٢
١		٤٨	٤٨	٤٨	—	» عطشجى ... ..	١	١
٢		٨٤	٨٤	٤٢	—	» عطشجى ... ..	٢	٢
١		٧٨	٧٨	٦٦	—	» بشر ديس بحرى ... ..	١	١
١		٦٦	٦٦	٥٧	—	» ديس بحرى ... ..	١	١
١		٥٧	٥٧	٤٨	—	» روج ديس بحرى ... ..	١	١
٢		٩٦	٩٦	٤٨	—	» بحرى ماهر ... ..	٢	٢
٤		٢٠١	٢٠١	٤٢ - ٦٠	٢	» زرباء أذلاء ... ..	٤	٤
٤		١٦٨	١٦٨	٤٢ - ٣٠	٤	» أذلاء ... ..	٤	٤
١		١٩٩	١٩٩	٢١٦ - ٦٠	١	» أوسلى براد ... ..	١	١
١		٩٦	٩٦	٢١٦ - ٦٠	١	» ملاحظ ورشة ... ..	١	١
١		١٥١	١٥١	٢١٦ - ٦٠	١	» أوسلى حياط أفرشة ... ..	١	١
١		٧٢	٧٢	١٥٤ - ٦٠	١	» دمان ... ..	١	١
١		٦٠	٦٠	١٥٤ - ٦٠	١	» سباد أوسلى حياط أفرشة ... ..	١	١
٣		٣٢٣	٣٢٣	١٠٨ - ٦٠	٣	» ميكانيكون ... ..	٣	٣
١		١١٤	١١٤	١٠٨ - ٦٠	١	» صراف ... ..	١	١
٥		٣٩٦	٣٩٦	١٠٨ - ٦٠	٥	» صاويده ... ..	٥	٥
١		١٠٨	١٠٨	١٠٨ - ٦٠	١	» أوسلى مراح ... ..	١	١
٥٩٠	قل بهده	٢٤٦١٦	٢٤٦١٦					

ميزانية ١٩٢٧ - ١٩٢٨

(تابع) قسم ١٣ - مصروفات عسكرية . (تابع) فرع ٢ - مصالحة الحدود

عدد		درجة	نقطة	المرتبط في سنة		ملاحظات
١٩٢٧	١٩٢٦			سنة ١٩٢٦	سنة ١٩٢٧	
<p>(تابع) بند ١ - ما هيئات وأجروصرتيات :</p> <p>٤٣ (ج) الوظائف الخارجية من هيئة العمل</p> <p>مائية</p>						
٨٦٠	٨٦٠			٢٤٦١٦	٢٤٦١٦	
١٦	١٦	—	١٤٤—٨٤	١٧١٦	١٧١٦	
١	١			٧٨	٧٨	
١	١	٧	٧٨—٦٠	٧٢	٧٢	
١	١			١٩٥	١٩٥	
٣	٣			٥٤	٥٤	
١	١			٢٥٤	٢٥٤	
٤	٤			٥٨	٥٨	
١	١			١٤٧	١٤٧	
٣	٣			١١٧	١١٧	
٣	٣			٩٩	٩٩	
٣	٣	٧	٦٠—٤٢	٧٢	٧٢	
١	١			٤٥	٤٥	
١	١			٩٦	٩٦	
٣	٣			٦٠	٦٠	
١	١			٥٧	٥٧	
١	١			٣٩٩	٣٩٩	
٩	٩					
١	١			٣٣	٣٣	
١٤	١٤			٤٧٨	٤٧٨	
٤	٤			١٣٢	١٣٢	
٧	٧			٢٢٥	٢٢٥	
٢٥	٢٥	٤	٤٢—٣٠	٨٣٤	٨٣٤	
١٣	١٣			٣٧٢	٣٧٢	
٣	٣			١١٥	١١٥	
٥	٥			١٤٩	١٤٩	
١٢	١٢			٤٢٥	٤٢٥	
٧	٧			١٥٣	١٥٣	
١٢	١٢	٤	٣٠—٢١	١٨٩	١٨٩	
١٩	١٩	٤	٢٤—١٤	٣٤٢	٣٤٢	
٨١	٨١	—	—	١٢٠٩	١٢٠٩	
٨١٢	٨١٢			٣٢٧٩٢	٣٢٧٩٢	



## (٢١) ملحق رقم ٥

ميزانية ١٩٢٦ - ١٩٢٧

(٢٢) باب ١٣ - مصروفات عسكرية . (٢٣) فرع ٢ - مصلحة المخلوود

ملاحظات	الريوط في سنة		قصة	درجة	عدد	
	١٩٢٦	١٩٢٧			١٩٢٦	١٩٢٧
	جنه مصرى	جنه مصرى	جنه مصرى			
	٢٢٧٩٢	٢٢٧٩٢			٨١٢	٨١٢
	٥٣٤	٥٣٤	١٢٠ - ٩٦	—	٥	٥
	١٠٨	١٠٨	١٤٤ - ٨٤	—	١	١
	٩٦	٩٦	٤٨	—	٢	٢
	٣٦٠	٣٦٠	٧٢	—	٥	٥
	٧٩٢	٧٩٢	٧٢	—	١١	١١
	٨٤٠	٨٤٠	—	—	١٤	١٤
	٦٠	٦٠	—	—	١	١
	٦٠	٦٠	٦٠	—	١	١
	٦٠	٦٠	—	—	١	١
	١٢٠	١٢٠	—	—	٢	٢
	١٥٨٤	١٥٨٤	٤٨	—	٣٢	٣٢
	٩٦	٩٦	—	—	٢	٢
	١٣٨٦٠	١٣٨٦٠	٣٦	—	٣٨٥	٣٨٥
	٤٦٨	٤٦٨	—	—	١٢	١٢
	١٠٨٠	١٠٨٠	٣٦	—	٣٠	٣٠
	٧٠	٧٠	١٤	—	٥	٥
	٧٢	٧٢	—	—	١	١
	١٤٤	١٤٤	—	—	٤	٤
	٤٨	٤٨	٦٠ - ٤٢	٣	١	١
	١٣٩	١٣٩	٤٢ - ٣٠	٤	٤	٤
	٥٠٨	٥٠٨	٣٠ - ٢١	٤	٢٢	٢٢
	٢٦٥	٢٦٥				
	٥٤١٥٦	٥٤١٥٦			١٣٥٦	١٣٥٦

## (تابع) ملحق رقم ٥

ميزانية ١٩٢٧ - ١٩٢٨

(تابع) قسم ١٣ - مصروفات عسكرية . (تابع) فرع ٢ - مصلحة الحدود

سنة ١٩٢٧ جنيه مصري	سنة ١٩٢٦ جنيه مصري	
٥٣٥٠	٥٥٤٠	(تابع) بند ١ - ماهيات وأجر مصريات :
٥٣٥٠	٦٠	(د) عمال بالوبرية :
		عمال في الحجاز والوبرية
		أدلاء مكثين .
٥٣٥٠	٥٦٠٠	جدة العمال بالوبرية
		(هـ) مرتبات :
١٥٦	١٥٦	مرتب استيصال لحفظ سبائك والصعراء الغربية يواقع ٦٠ جنيا لكل جنيا في السنة وقدمت انقسم السلم
١٠٥٥	١٠٥٥	مرتب ٣٦ جنيا في السنة .
١٦٨	١٦٨	مرتب بدل اقتراب خمسة موقوفين .
٧٢	٧٢	مرتب ٩٦ يواقع ٩٦ جنيا ومرتب أركان حرب يواقع ٧٢ جنيا لمساعد المدير العام .
٣٦	٣٦	مرتب خاص لطيفين خارجيين من المصلحة في السويس وشيخ القناطر يواقع ٣٦ جنيا لكل جنيا في السنة
١٢	١٢	مرتب لعمال الطغفون بطريق والسلم .
٣٠٠٠	٣٠٠٠	مرتب لكساري وكاتب حصة الخطاطبة التابعة لشركة الملح والمواد .
٤٢	٤٢	مرتب لادعي عشرة عمدة ٩١ شيطا .
١٠٣٦	١٧٦٤	مرتب لصاع لفرع سراجين في الخارجية والبحرية واثنين مصلحين بالوبرية وثلاثة جلمريش بالهجرة يواقع
		سنة جنيا سنويا لفراد .
		مرتب سواقة ٤٩ سواقة يواقع ٣٦ جنيا في السنة .
٥٠٠	٥٠٠	مرتب ميدان لضباط الهجرة ومرتبة داورات السيارات الخفيفة .
٥٠٠	٥٠٠	مرتب بدل عادم لرفقطين الإداريين .
٧٨	٧٨	مرتب مدني ثلاثة عشر عسكري بالديوان والحجاز والوبرية والسويس يواقع سنة جنيا سنويا لفراد .
		مرتب منافع لموقوفين والمستعدين الدائمين والمكثين والخارجين من جهة المال يواقع القنات الآتية :
		مرتب ٣٠ في المائة من المساحة الثغرية في سيوه والخارجة والداخلية والبحرية ونقل بحيث لا يقل عن
		٢ جنيه ولا يزيد على ٥ جنيا في الثغري بالنسبة الدائمين والمكثين ولا يقل عن ٥٠٠ مليم
		ولا يزيد عن جنيه واحد في الثغري بالنسبة لخارجين من جهة المال .
٣٧٦٠	٣٧٦٠	مرتب ٢٠ في المائة من المساحة الثغرية في أيرزيتة ومرسى سليل والطور والبردة وطاجيا والحصة
		ومرسى حلايب بحيث لا يقل عن ١ جنيه و ٥٠٠ مليم ولا يزيد عن ٥ جنيا في الثغري بالنسبة الدائمين
		والمكثين ولا يقل عن ٥٠٠ مليم ولا يزيد عن جنيه واحد في الثغري بالنسبة لخارجين من جهة المال .
		مرتب ١٠ في المائة من المساحة الثغرية في مرسى مطروح والقنبة وسيدى براني وشيخ والسلم ووادي
		الطورون ودية البري بحيث لا يقل عن جنيه ولا يزيد عن ٥ جنيا في الثغري بالنسبة الدائمين والمكثين
		ولا يقل عن ٥٠٠ مليم ولا يزيد عن جنيه واحد في الثغري بالنسبة لخارجين من جهة المال .
		مرتب منافع لرفقطين والمستعدين في العرش والقطرة .
١١٤٣	١٠٤١٥	نقل بده

(5) ملحق رقم ۵

ميزانية ١٩٢٧ - ١٩٢٨

(٢٦) قسم ١٣ - مصروفات عسكرية . (٢٦) فرع ٢ - مصالحة الحدود والسواحل

[illegible]

## (تابع) ملحق رقم ٥

ميزانية ١٩٢٧ - ١٩٢٨

(تابع) قسم ١٣ - مصروفات عسكرية . (تابع) فرع ٢ - مصلحة الجنود

بند ٢ - مصاريف انتقال وبذل سفيرة ونقل :

مرتب نقل	١٩٢٧	١٩٢٦
بذل سفيرة	٦٢٠٠	٢٩٩٠
مصاريف انتقال	٥٤٥	٨٠٢
مرتب طيق وسياس من ١٠ غيول	—	٢٢٠٨
» » البوليس اراكب من ١٥٤ بحافضة ميلا و ٢٠ بحافضة الصحراء الخيرية برافع ١٢ جنه الواحد في السنة .	٦٧٤٥	٦٠٠٠

بند ٣ - كساي وملبوسات :

كساي وملبوسات	٦٥١٣	٧٠٦٦
تنزيل :	—	٧٠٠
قيمة المظروطم اتمام صرفه	٦٥١٣	٦٣٦٦

بند ٤ - ايجارات ومياه وانارة وكسح :

ايجارات	٣٨٠	٤٥٠
مياه	١٠٥٠	١١٥٠
انارة وكسح	٥٠	٥٠
	١٤٨٠	١٦٥٠

بند ٥ - طيق :

طيق رجال وغيرول ورجال وحيرول طيق البوليس اراكب	١٤٤٨٤	١٦٢٧٨
طيق طاق	٢٢١٦	١٧٨٤
طيق ونقل وصيانة الطيورما راجعها	١١٦	١١٦
	١٦٨١٦	١٨١٧٨

تنزيل :  
قيمة المظروطم اتمام صرفه

بند ٦ - أخذية :

أخذية السجرتين وداوى الطرق	٨٥٠	٨٥٦
» نصف ضابط وأقمار الخيالة عدد ٢٢٢	٣٦٩٤	٣٦٩٤
بذل كمين	—	—
	٤٥٤٤	٤٥٥٠

تنزيل :  
قيمة المظروطم اتمام صرفه

بند ٧ - ولود :

لحم الغرش بالاسكندرية والبريش وطروج والسدم والخابية وما كية المياه في اثلاثك	٣٩٦	٥٨٠
خايل بترول الورقة في الاسكندرية والبريش والخابية وما كية المياه برائ	٢١٨	٣٨٩
بترين قروم ٥٠ سيارة و ٧ لوى والسيارات الواجبة	٣٢٨٣	٤٠٧٥
	٣٨٩٧	٥٠٤٤

تنزيل :  
قيمة المظروطم اتمام صرفه

بند ٨ - مشقى حيوانات :

مشقى رجال وغيرول ورجال	١٣٥٠	١٨٠٠
تحويل من حيوانات البوليس الى عربت انا وبسبب تأدية اشغال الصلحة	٥٠	١٠٠
	١٤٠٠	١٩٠٠

بند ٩ - التليفون والتغراف :

اشتركاكات التليفون	٨٨٣	٨٨٣
مكالمات تليفونية	٦٠	٦٠
تغرافات	٣٧٠	٣٧٠
	١٣١٣	١٣١٣

## (تابع) ملحق رقم ٥

ميزانية ١٩٢٧ - ١٩٢٨

(تابع) قسم ١٣ - مصروفات عسكرية . (تابع) فرع ٢ - مصلحة الحدود

مبلغ	مبلغ
١٩٢٧	١٩٢٦
جنيه مصري	جنيه مصري
٤٠٠	٤٠٠
٥	٧٠
٢٤٢٥	٢٩٠٠
٣٠٠	٤٠٠
٢٤٠	٢٤٠
٣٤٤٠	٤٠٦٠
٥٠	١٠٠
٧٤	٧٤
٢٠	٢٠
١٤٤	١٩٤
١٢٠٠	١٣٦٠
١٠٠	١٧٠
١٣٨٠	١٣٨٠
٣٠	٧٠
٢٧١٠	٢٨٨٠
١٣٩٦	١٣٦٠٤
—	١٤٠٠
١١٣٩٦	١٢٢٠٤
٨٢٠	—
٥٣٠	—
٨٥٠	—
٥٠٠٠	—
—	—
١١٠٠	—
٢٠٠٠	—
٢٠٠٠	—
—	—
١٢٢٨٠	—
١٢٢٨٠	—

## (ث) ملحق رقم ٥

## ميزانية ١٩٢٧ - ١٩٢٨

(ث) قسم ١٣ - مصروفات عسكرية . فرع ٢ - مصلحة خفر السواحل ومصاريد الأسماك

١ - قيمة الاندات

جنيه مصري  
١٣٩٠١٥ ب ١  
٦٠٣٩٨ د ٢  
٣٣٢٠٥ د ٣

	المصرف في سنة			تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٧	سنة ١٩٢٨
	١٩٢٢	١٩٢٣	١٩٢٤				
مقارنة الاندات :	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١ - ماغيات وأجر ومزيتات	١٠٦٦٠١	١٣٠٧٦٥	١٢٨١١٦	—	١١١٨٥	١٥٠٢٠٠	١٢٩٠١٥
٢ - مصاريف عمومية	٦٠١٤١	٥٨٧٨٤	٤٩٨٠٩	—	١٩٦١١	٨٠٠٠٩	٦٠٣٩٨
٣ - أعمال جديدة	٨٧٧٤	٦٣٠٥	١٠٣١٦	٣٣٢٠٥	—	—	٣٣٢٠٥
الجملة	١٧٥٥١٦	١٩٥٨٥٤	١٨٨١٤١	٣٣٢٠٥	٣٠٧٩٦	٢٣٠٢٠٩	٢٢٣٦١٨
صافي التخفيض				٢٤٠٩			

† أدرجت مصاريف أخرى خاصة بهذه المصلحة في ميزانيات المصالح الآتية :

سنة ١٩٢٦	جنيه مصري
٤١٩	وزارة المالية (التوريدات السنوية)
٦٦٣	» » (الطبعة الأميرية)
٣٤١	» الداخلية (البرق)
٥٠٠	» الأشغال (إدارة حمام الخيال)
٤٦٥٥	» المواصلات (مصلحة البريد)
٩٩٦١	المطابخ
٢١٠٣٩	

## (تابع) ملحق رقم ٥

ميزانية ١٩٢٧ - ١٩٢٨

(تابع) قسم ١٣ - مصروفات عسكرية - (تابع) فرع ٣ - مصلحة خفر السواحل ومصارف الأسمدة

٧ - توزيع المصروفات بندا بندا  
يحسب هذا الحساب تحت العناوين الآتية :

	تقديرات		زيادة	تخفيض	المصرف في سنة		
	١٩٢٦	١٩٢٧			١٩٢٤	١٩٢٣	١٩٢٢
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
باب ١							
بند ١ - ماكينات وأجر ومزونات	١٣٩٠١٥	١٥٠٨١٨	١١٨٠٣	-	١٢٨١١٦	١٣٠٧٦٥	١٠٦٦٠١
باب ٢							
بند ٢ - مصاريف انتقال وبدل سفيرة ونقل	٧٢١٨	٩١٠٨	١٨٩٠	-	٢٨٥٨	٩٦٢٥	٦٠٤٧
٣ - كفاية ومطبوعات	٧٤٨٣	١١٦٩٩	٤٣١٦	-	٤٣٦٢	٧٩٦٧	١٢٤٤٨
٤ - إيجارات ومياه وتوبروكس	٢٥٢٢	٢٢٥٠	-	٢٧٢	٢٢٣١	٢٢٨٢	٢٠٣٧
٥ - طابق	٦٨٥٣	٦٢١٥	-	٦٣٨	٤٩٢٨	٤٤٩٨	٤٦٩٤
٦ - أغذية	٢٥٢٤	٥٧٦٠	٣٢٣٦	-	١٨٦٤	٢٢٨٠	٢٢٨٢
٧ - وقود	٦٩٢٧	١٥٧٥٤	٨٨٢٧	-	٦١٨٣	١٠٧٠٦	٩٤٢٤
٨ - مشتري حيوانات	١٦٩٠	١٢٠٠	-	٤٩٠	١٠٣٧	٩٧٦	٩٤٥
٩ - تلفونات وطرقات	٢٣٠٩	٢٣٠٩	-	-	٢٢١٠	٢٠٢٠	١٩٤٥
١٠ - مكافآت	٣٧٣١	٣١٣٣	-	٥٩٨	١٩٠٦	٢٢٩٨	٢٢٠٣
١١ - أمانات	١٠٠	١٠٠	-	-	٨٠٠	٦٥٦	١١٦٧
١٢ - مصاريف سرية	٨٩٦	٥٠٠	-	٣٩٦	٦٦٥	٥٠٠	٤٦٧
١٣ - مصاريف استخراج الملح من ملاحه	١٥٠	-	-	١٥٠	١٥٨	٣٧	١٣٤
البلاص							
١٤ - أعمال صيانة وترميم	٢٧٤٠	٤٢٨٠	١٥٤٠	-	١٩٥٨	٢٧٨١	٢٨٨٠
١٥ - توريدات عمومية	٧٠٠٠	٩٨٤٥	٢٨٤٥	-	٧٢٢٩	٩٧٠١	١١٨٠٣
١٦ - تمديدات وتجهيزات وأعمال جزئية	٣٥٠٠	١٦٢٠	-	١٨٨٠	٢٧٦٧	-	-
جديدة							
١٧ - مصاريف إدارة آلات التفريغ	١٣٤٤	١٧١٥	٣٧١	-	-	-	-
للأسلحة							
١٨ - مصاريف ثرية	٩١١	٦٤٦	-	٢٦٥	١١٥٣	٢٣٥٦	١٦٦٤
١٩ - مشالات	٥٠٠	٦٧٥	١٧٥	-	-	-	-
٢٠ - البعثة العلمية	٢٠٠٠	٣٧٠٠	١٢٠٠	-	-	-	-
مصاريف غير متوقعة	-	-	-	-	١٩٠٠	-	-
	٦٠٩٨	٨٠٠٠٩	٢٤٣٠٠	٤٦٨٩	٤٩٨٠٩	٥٨٧٤٤	٦٠١٤١
باب ٣							
بند ٣١ - أعمال جديدة -	٣٣٢٠٥	-	-	٣٣٢٠٥	١٠٢١٦	٦٣٠٥	٨٧٧٤

(٥) أنظر الملحق رقم (١)

## (٢) ملحق رقم ٥

ميزانية ١٩٢٧ - ١٩٢٨

(٢) قسم ١٣ - مصروفات عسكرية . (٢) فرع ٣ - مصلحة خفر السواحل ومصاريد الأسماك

٣ - المخرقات

بند ١ - ماعينات وأجروصرتيات :

سنة	سنة
١٩٢٦	١٩٢٧
جنيه مصري	جنيه مصري
٥٠٦٩٧	٥٣٨٤٠
٢٤٠	٢٢٣٢
٩٢١٧٦	٩٧٠٣٨
٢٥٠	١٢٥٥
٥٦٥٢	٥٨٣٥
١٤٩٠١٥	١٦٠٢٠٠
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
١٣٩٠١٥	١٥٠٢٠٠

تتبع :

قيمة المنظور مدم اتمام صرفه

عدد	١٩٢٧	١٩٢٦	(١) الدرجات العامة	درجة	نقطة	المربوط في سنة			ملاحظات
						١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٧	
			الاسم الاداري واللقب :			جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
١	١	...	مدر عام	(ج) ١	١٣٩٠ - ١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠	
١	١	...	رئيس الممر السام	٢	١١٤٠ - ٩٠٠	١٠٦٠	١٠٦٠	١٠٦٠	
١	١	...	مدير مباحث الاسماك	٢	١١٤٠ - ٩٠٠	٩٠٠	٩٠٠	٩٠٠	
١	١	...	مدير الادارة والحسابات	٥	٩٠٠ - ٢٤٠	٥٤٠	٥٤٠	٥٤٠	
١	١	...	مساعد مدير الادارة والحسابات	٥	٥٢٨ - ٢٤٠	٣٩٦	٣٩٦	٣٩٦	
١	١	...	مساعد قني	٥	٩٠٠ - ٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠	
١	١	...	رئيس مهندسين	٥	٥٢٨ - ٢٤٠	١٠٨٠	١٠٨٠	١٠٨٠	
٣	٣	...	مدرس للاحكام البحرية	٥	٩٠٠ - ٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠	
١	١	...	رئيس السكرتارية	٦	٤٦٨ - ١٨٠	٨٨٢	٨٨٢	٨٨٢	
٣	٣	...	مهندسون درجة ثانية	٧	٣١٢ - ٩٦	٨٧٦	٨٧٦	٨٧٦	
٤	٤	...	مهندسون درجة ثالثة	٧	٣١٢ - ٩٦	٨٧٦	٨٧٦	٨٧٦	
١	١	...	كهربائي	٧	٣١٢ - ٩٦	٨٧٦	٨٧٦	٨٧٦	
٢	٢	...	مهندسون درجة رابعة	٧	٣١٢ - ٩٦	٨٧٦	٨٧٦	٨٧٦	
٢	٢	...	ميكانيكيون	٧	٣١٢ - ٩٦	٨٧٦	٨٧٦	٨٧٦	
			القسم الثاني :						
٦	٦	...	مستخدمون	٨	٥١٦ - ٢٤٠	١٨٢٤	١٨٢٤	١٨٢٤	
١	١	...	مستخدم	٨	٤٢٠ - ٢٤٠	١٩٨	١٩٨	١٩٨	
٢٤	٢٤	...	مستخدمون	ب	٣٣٦ - ١٢٠	٥٠٤	٥٠٤	٥٠٤	
٦٨	٦٨	...	(١) >	ج	٢١٦ - ٧٢	٩٠١٢	٩٠١٢	٩٠١٢	
٤	٤	...	مساعد خزنجية	ج	١٤٤ - ٧٢	٤٣٢	٤٣٢	٤٣٢	
١٢٦	١٢٦		قل منه			٢٤٢٦٨	٢٤٢٦٨	٢٤٢٦٨	

(١) منهم اثنان اختارا للخدمة نقدية واحد (٢١٦ - ٢٦٤ - ٢٠ ٪) وواحد (١٠٨ - ١٣٢ - ٢٠ ٪) .





## (تابع) ملحق رقم ٥

ميزانية ١٩٢٧ - ١٩٢٨

(تابع) قسم ٦ - وزارة المالية . (تابع) فرع ٨ - مصلحة خضر السواحل ومصايد الأسماك

ملاحظات	المربوط في سنة		نقطة	دورية	(تابع) بند ١ - ماهيات وأجر ومصريات : (ج) الوظائف الخاضعة من مئة السال	عدد	
	١٩٢٧	١٩٢٦				١٩٢٧	١٩٢٦
	بنته مصري	بنته مصري	بنته مصري				
	٢٢٧٦	٢٢٧٦	٩٦ - ١٢٠	١٢٠	صولات	٢٢	٢٢
	٧٠٢	٧٠٢	٦٠ - ١٠٨	٦٠	بوكلات أمراء	١٠	١٠
	١٨٧٢	١٨٧٢	٧٨	—	بأجبار يمنية	٢٤	٢٤
	٥٢١٤	٥٢١٤	٦٦	—	بأجبار يمنية	٧٩	٧٩
	٧٢٣٩	٧٢٣٩	٥٧	—	أوتاشية	١٢٧	١٢٧
	٢٧٣٨٤	٢٧٣٨٤	٤٢	—	أقمار مدينة أبل	٦٥٢	٦٥٢
	١٢٩٦	١٢٩٦	٢٤	—	أقمار مستبدون	٥٤	٥٤
	٥٤٦	٥٤٦	٧٨	—	عربان باش أدلاء	٧	٧
	١٣٢٠	١٣٢٠	٦٦	—	دعاء أدلاء	٢٠	٢٠
	٤٣٨٩	٤٣٨٩	٥٧	—	أدلاء	٧٧	٧٧
	٢١٠	٢١٠	٢١	—	أرلاء مستبدون	١٠	١٠
					القوة البحرية :		
	٧٨٠	٧٨٠	٩٦ - ١٢٠	—	صولات	٨	٨
	١٠٢	١٠٢	٦٠ - ١٠٨	٦٠	براد ميكانيكي	١	١
	٧٢	٧٢	٦٠ - ١٠٨	٦٠	أوسلي دعاء	١	١
	٩٠	٩٠	٧٨ - ٩٠	٩٠	روان	١	١
	١٤٨٢	١٤٨٢	٧٨	—	باش رئيس بحرية	١٩	١٩
	٢٢١٠	٢٢١٠	٦٦	—	رؤساء بحرية	٣٥	٣٥
	٣٠٧٨	٣٠٧٨	٥٧	—	رؤساء بحرية	٥٤	٥٤
	٦١٤٤	٦١٤٤	٤٨	—	بحرية ماهرين	١٢٨	١٢٨
	١٣٤٥٠	١٣٤٥٠	٤٢	—	بحرية (٥)	٣٢٤	٣٢٤
	٨٥٨	٨٥٨	٧٨	—	باش رؤساء طنجية	١١	١١
	٨٥٨	٨٥٨	٦٦	—	رؤساء طنجية	١٣	١٣
	٧٤١	٧٤١	٥٧	—	رؤساء طنجية	١٣	١٣
	٢٢١٦	٢٢١٦	٤٨	—	طنجية (٥)	٥٢	٥٢
	٨٦٤	٨٦٤	٢٤	—	بحرية مستبدون	٣٦	٣٦
	٢٢٤	٢٢٤	٦٠ - ٧٨	٦٠	طباغون	٣	٣
	٢٢٤	٢٢٤	٦٠ - ٧٨	٦٠	كراوية	٣	٣
	٦٠	٦٠	٤٢ - ٦٠	٤٢	مساعد كراوية	١	١
	١٦١	١٦١	٣٠ - ٤٢	٣٠	خدمة	٤	٤
	٤٨٠٥	—	—	—	الوظائف التي تقلت من مصلحة المراسل والخاثر	٩٩	—
					صالح في الأقاليم		
	٧٢٠	٧٢٠	٦٠ - ٧٨	٦٠	مدرسون وأتمة	١١	١١
	٢٩٠	٢٩٠	٦٠ - ٧٨	٦٠	صالح	٥	٥
	٧٢٠	٧٢٠	٤٢ - ٦٠	٤٢	»	١٢	١٢
	٣٦٢٨	٣٦٢٨	٣٠ - ٤٢	٣٠	»	٩٩	٩٩
	١٨٠	١٨٠	٢٤ - ٣٠	٢٤	»	٦	٦
	٢٠٣	٢٠٣	—	—	علاوات اجنادية	—	—
					جدة الوظائف الخاضعة من مئة السال	٢٠٢٢	١٩٢٢
	٩٢١٧٦	٩٢٠٢٨					

## (ج) ملحق رقم ٥

ميزانية ١٩٢٧ - ١٩٢٨

(تابع) قسم ١٣ - مصروفات عسكرية . (تابع) فرع ٣ - مصلحة خفر السواحل ومصائد الأسماك

سنة	١٩٢٧	١٩٢٦
جنيه مصري	١٢٥٥	٢٥٠
جنيه مصري	١٢٢٧	١٩٢٦
(تابع) بند ١ - ماهيات وأجور مرتبات :		
أبرصاع في الأسماء لقوة البرية (د) عمدة بالبرية		
(هـ) مرتبات		
مرتب لبلطة استراحة السكة الحديد بالاسكندرية .		
طلون أركان حبيب مدير العام		
» بدل خادم		
» سكن		
» بدل اخترايب لأربعة موظفين		
مرتب الى طبيب في الرطة		
» » في الاسمايلية		
» » في السويس		
» » في دهباط بولاق ٢٤ ج ٢٠٠ سويًا وأترقى رشيد بولاق ٣٦ ج ٢٠٠ سويًا		
» رزاق البوليس المرسى		
» اقامة		
» موظف لأعمال اضافية		
» الى امام في السويس		
» صناع ومرتب بمخازن ومرتب زكوة الى ٧٣ مرًا سواريا ، عدد ٥٧ قراحيات ، عدد ٦٠ هر دراجة		
» خمسة ظلمة لخدمة مهورا باحبار جنيه واحد شهريا لكل منهم		
» اخترايب قروطين الأجانب الذين غفلوا من مصلحة الموانئ والمنازل		
جدة الخمرات		
	٥٦٥٢	٥٨٢٥
بند ٢ - مصاريف انتقال وبدل سفيرة ونقل :		
بدل طبق :		
الى المدير العام		
الى طبيب بيطرى في الاسكندرية		
مرتب نقل		
» انتقال		
بدل سفيرة		
مصاريف انتقال		
	٧٢١٨	٩١٠٨
بند ٣ - كسوى ومطبوعات :		
كسوى ومطبوعات		
بدل مطبوعات الى ٦٦ صف ضابط وعسكري وأدلاء مراد باقيرة اسيرة		
	٧٠٨٣	١١٢٩٩
	٤٠٠	٤٠٠
	٧٤٨٣	١١٦٩٩
بند ٤ - ايجارات ومياه وتسيير وكسح :		
ايجار مكتب بالمديريات		
ايجارات مخضفة لراكب والمياه		
تخين مياه		
مصاريف اقامة وكسح		
كسح		
مياه وتسيير وكسح لقوة الثلاث برانتر التي تقلت من مصلحة الموانئ والمنازل		
	٨٨٤	٨٠٠
	٢٥٠	١٠٠٠
	٢٥٠	٢٥٠
	٨٨	٢٠٠
	٢٥٢٢	٢٢٥٠



## (تابع) ملحق رقم ٥

## ميزانية ١٩٢٧ - ١٩٢٨

## (تابع) قسم ١٣ - مصروفات عسكرية - (تابع) فرع ٣ - مصلحة خضر السواحل ومصايد الأسماك

سنة	سنة
١٩٢٧	١٩٢٦
بند مصري	بند مصري
١٠٠	١٠٠
١٠٠	١٠٠
بند ١١ - اطبات :	
اطاعة الى لجنة الأبحاث الطبية في البحر المتوسط	
١٠٠	١٠٠
بند ١٤ - أعمال صيانة وترميم :	
صيانة المحلات الخشبية للأسماك وعمل تهايب وتطوير القنصات في البحيرات	٦٨٠
صيانة جسر غيط الصاري	٢٠٠
» وترميم الطرقات والقنات والسيارات والموتوسيكلات	٣٤٠٠
٢٧٤٠	٤٢٨٠
بند ١٦ - تعديلات وتحسينات وأعمال جزئية جديدة :	
خضر السواحل	٣٤٥٥
مصايد الأسماك	٤٥
٣٥٠٠	١٦٢٠
٣٥٠٠	١٦٢٠
بند ١٨ - مصاريف ثرية :	
من كتب لدارس	٨٥
مصاريف متنوعة	٤٥٣
١٨٣	٢٠
أثاث	٢٠
ترميمات جزئية	٥٠
تسروكتيب	٨٠
١٣٠	١٦٦
٩١١	٦٤٦
بند ١٩ - مشاللات :	
أجرة نقل الطرقات وواترالي نقلت من مصلحة الموانئ والمخازن	١٧٥
نقل الحطب والخرقة الى فروع الأقسام المتفرقة	٢٠٠
مشاللات	٢٠٠
٣٠٠	٢٧٥
٥٠٠	٦٧٥
بند ٢١ - أعمال جديدة :	
شراء مركب	٢٧٤٠٥
تجهيز وسائل الصيد في بحيرة الدرس	—
كالة تجهيز القلائع لمصيد تهريب الفخار السوداني	—
» » الثلاثين الفزين بدلا من الفخار تون البحر	—
تجهيز بعض المنشآت الحالية	—
مشترى لقي جديد يمتد بدلا من القش «درهم»	٣٥٠٠
» » بالأسلاك لصادك أسبوط	٥٠٠
» » سطحي » بحيرة البرلس	٨٠٠
» » لشحن صغرين لصادك بحيرة المرقلة	١٠٠٠
٣٢٢٠٥	—





## مضبطة الجلسة الحادية والستين

المنعقدة علناً في يوم الأربعاء ٧ المحرم سنة ١٣٤٦ الموافق ٦ يولييه سنة ١٩٢٧

(١) التصديق على محضر الجلسة السابقة (٢) انتخاب من حضرة سعد مكرم بك بشأن إيلع بين عضوية مجلس الشيوخ والمجالس البلدية والمحلية ومجالس المهرجات وبلديات الشياطين — إحالة إلى لجنة الحعاية (٣) تقرير لجنة الحعاية عن مشروع ميزانية العمدة لسنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ (القسم الثاني) — المصروفات — قسم ١١ فائدة الزكاة (٤) مشروع قانون وارد من مجلس النواب خاص بالجهات القضائية المصرية — إحالة إلى لجنة الزكاة لفترة بصفة مستجيبة (٥) الاستمرار في نظر تقرير لجنة الحعاية عن مشروع ميزانية العمدة لسنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ (القسم الثاني) المصروفات — قسم ١١ فائدة الزكاة (٦) تقرير لجنة الحعاية عن مشروع ميزانية العمدة لسنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ (القسم الثاني) المصروفات — الإجابة المصرية (٧) تقرير لجنة الحسابات بالمجلس عن مشروع ميزانية لسنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع حضرة :

الشيخ اسحاق بك . أحمد عبد الله فوزي . محمد منازي باشا .

(ج) عن تسعة أيام من : الجماري : سماعة يونس حنا باشا .

(د) عن الباقي من جلسات هذا الأسبوع والأجور المقتول :

حضرة الشيخ شوقي عمر حمادي .

وحضر حضرة صاحب العزة جلال فهم بك سكرتير عام وزارة الزراعة .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : الشيخ محمد عز الصرب بك .  
محمد أحمد الشريف بك . علي عبد الرزاق بك .

حبيب المصري بك سكرتير عام .

أعلن حضرة صاحب العزة الرئيس افتتاح الجلسة .

(١) التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

حضرة سعد مكرم بك — لي ملاحظة خاصة بمضبطة جلسة يوم الاثنين  
أول من أمس .

الرئيس — يمكن لحضرة العضو أن يمر على السكرتيرية ليتفق معها على  
التصحيح .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والنقطة العاشرة مساء برئاسة حضرة  
صاحب العزة محمد طوى إجازة وبكل المجلس ويحضر حضرات الأعضاء  
ما عدا :

أولاً — الغائبين :

(١) بإجازات وهم حضرات :

يومي مذكور بك . حسين رشدي باشا . محمد طلعت  
حرب بك . أحمد محمد حمادي بك . اسحاق صري باشا .  
عبد الرحمن صبري باشا . يحيى إبراهيم باشا . محمد زكي  
محمد الرازقي بك . الدكتور حبيب شياطين بك . محمد  
صفوت باشا . السيد حسين القصبي . أحمد أبو الغفار باشا .  
عفيفي حسين البري اتندي . محمد محمود خليل بك .  
الدكتور محمد هاشم اتندي . يوسف قطاوى باشا . مدني  
يكن باشا . أحمد زيور باشا . محمد الباني باشا .  
الشيخ ستوبى منصور . أحمد أبو سيف وافي اتندي .  
عمر أحمد خلف الله بك . محمود محمد حسن الشنتوي  
باشا . محمد عبد باشا . عبد السيد أبو بل باشا .

(ب) بتأجيل : حضرة عبد الفتاح وجاني اتندي .

ثانياً — المتفردين :

(١) من جلسة اليوم : سماعة فوزي بك .

على من تحرير اللجنة ما يأتي :

### قسم ١١ - وزارة الزراعة

١ - تبلغ الاتفاقيات المقررة لمصرفات هذه الوزارة في مشروع الميزانية الحالي ١٨٤,١٥١ ج ٠ م ، وكان المقدّر لها في ميزانية السنة الماضية مبلغ ١٣٧,٢١٥ ج ٠ م فكان هناك زيادة قدرها ٤٦,٩٣٦ ج ٠ م نشأت من زيادة مبلغ ٣٣,٠٩٦ ج ٠ م في الباب الأول و ٤٤٠ ج ٠ م في الباب الثاني ومن تخفيض مبلغ ٦,٩٠٠ ج ٠ م في اعتمادات الباب الثالث .

وهناك مصاريف أخرى خاصة بهذه الوزارة مدرجة في ميزانيات بعض الوزارات الأخرى مقدرة بمبلغ ٢٤,٩٧٦ ج ٠ م .

وقد أوردت وزارة المالية في مذكرتها الإيضاحية ماسيأتي ذكره بيانا لأسباب زيادة مبلغ ٤٦,٩٣٦ ج ٠ م المتقدم ذكره :

« وضعت وزارة الزراعة برنامجا واسع النطاق لتنفيذ سياسة الانشغال المتجدد ولكن النقص الذي أصاب إيرادات الميزانية من جراء الضائقة المالية التي تمتازها البلاد حال دون إدراج جميع الاتفاقيات اللازمة لذلك في مشروع ميزانية سنة ١٩٢٧ فاقصر الأمر على تخصيص ما ينبغي من المال للمناية بمسألة القطن سواء فيما يتعلق بتنفيذ القوانين الخاصة بمنع خلط أصنافه ، وبمراقبة بذرته أم فيما يتعلق بتوزيع البذرة المتبقية مع الاستمرار في شراء الأسمدة الكيماوية وتوزيعها على المزارعين .

وعلاوة على ذلك فقد أنشئت ٧٦ وظيفة في السلك الدائم لتزويد الأقسام الفنية بزيادة عدد الاختصاصيين فيها لكي يتسنى القيام بالأبحاث العلمية التي تتولاها الوزارة ولا كثر من البذرة المنتجة كما وضعت الاتفاقيات الخاصة بمقاومة الآفات المختلفة لانشاء عشر بلدان اضافية لتدشين الأشجار الحمضية وعشر بلدان جديدة لمقاومة ذبابة الفاكهة وذبابة الزيتون نظرا لما لوحظ من انتشارها في كثير من مديريات القطر وعلى الأخص الفيوم .

وما عدا ما تقدم فقد أطلق القسم الزراعي بمزدة الجبل الأصفر بمزارة الزراعة ونقلت اعتماداته من ميزانية مصلحة الجبارة »

### الباب الأول - ماهيات وأجر ومرتبات

٢ - بلغ الاتحاد المقدّر لهذا الباب في المشروع ٣٧٧,٥٧٠ ج ٠ م وكان المقدّر له في السنة الماضية مبلغ ٣٣٩,٤٧٤ ج ٠ م أي زيادة قدرها ٣٨,٠٩٦ ج ٠ م وقد نشأت هذه الزيادة من زيادة مبلغ ٣٣,٥٤٢ ج ٠ م في الدرجات العامة و ١,٧٥٩ ج ٠ م في الوظائف الخارجية من هيئة البعث و ١٠,٦٠٠ ج ٠ م في البعث باليومية ومن تخفيض ١١٢ ج ٠ م في الدرجات المؤقتة و ٤٤٥ ج ٠ م في المرتبات و ٢,٢٤٨ ج ٠ م مقدرا ما زيد في قيمة المنظور عدم احتكام صرفه .

٣ - أما أسباب زيادة مبلغ ٣٣,٥٤٢ ج ٠ م التي زيد على رطب ماهيات الدرجات العامة فترجع إلى دمج مرتبات الوظائف المستجدة ببعض أقسام الوزارة تنفيذاً لتقرير لجنة السياسة الزراعية الانتدابية وإلى إلحاق القسم الزراعي بمزدة الجبل الأصفر بهذه الوزارة بعد أن كان تابعا لمصلحة الجبارة .

حضرة سعد مكرم بك - لم لا أذكر ذلك الآن ليصبح في مطبوعة اليوم ؟ قلت أنه « بعد أن قابلت حضرة صاحب السعادة عبد الحليم سليمان باشا مدير سكك حديد الحكومة وافترقا معه على أنه إذا قصت الضائقة عن ٦ / فجلس المديرية مستند لدفن الفرق . قلت أن مجلس المديرية اجتمع وقرروا أنه مستند لدفن الفرق عند ما تنتهي مصلحة السكك الحديدية انشط الحديدى هذا ما قلته وأرجو أن يذكر في المطبوعة . الرئيس - المجلس يصدق على عرض الجلسة السابقة .

(٢) كتاب من حضرة سعد مكرم بك بشأن إبعاد بن عضوية مجلس الشيوخ والمجالس البلدية والمحلية ومجالس الأحياء والمدن والبلديات - اجتمع على لجنة الحفانة

تليت الرسالة المذكورة وهذا نصها :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بعد الصبح - جلسة يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٧ صرح حضرة عبد العزيز وضوان بك عضو المجلس أنه لا يزال شاغلا لعضوية مجلس بلدى الزواغين وبما أن المادتين ٧١ و ٧٢ من قانون الانتخاب جاء فيها بصريح العبارة أنه لا يصح الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ والمجالس البلدية والمحلية ومجالس المديريات وعضوية لجنة الشياخات ،

وحيث أن ما نصه بهاتين المادتين صريح ولا يحتاج إلى تأويل ولكن بعضهم يقول أن من اتفقوا في أ ل دوريقون شاعلين المعضيين والبعض الآخر يقول غير ذلك .

لهذا أرجو عرض هذا الموضوع على المجلس لإبداء رأيه فيه من أجل الإلتباس . وتفضلوا بقبول عظيم احترامي

سعد مكرم  
عضو المجلس  
٢٩ يونيو ١٩٢٧

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الكتاب إلى لجنة الحفانة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - قرر المجلس إحالة هذا الكتاب إلى لجنة الحفانة .

(٣) تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية المصلحة لـ ١٩٢٧ - ١٩٢٨ القسم الثانى (المصرفات) قسم ١١ - وزارة الزراعة

على كتاب لجنة المالية وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرفع إليكم تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ (قسم ١١ - وزارة الزراعة) راجيا عرضة على هيئة المجلس .

وسكون حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا مقرا لجنة أمام المجلس فيه .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامي

رئيس لجنة المالية

يوسف وهبه

٢ يولييه سنة ١٩٢٧



عدد  
١٥ مائيلة  
١٠ خبراء وموظفون ومستخدمون موقوفون لتنفيذ قانوني بذرة القطن  
ومنع خلط أصناف القطن لم يروج ولم يروايب أنها إذا داخله عن  
اعتقاد مبلغ ١٢,٠٠٠ ج. م. المدرج عن اعتبارات الدرجات الموقفة  
وسيكون مجموع هؤلاء الخبراء والموظفين والمستخدمين في هذا العام  
أربعين بدلا من ثلاثين في السنة الماضية .

٢٥

وقد وافقت وزارة الزراعة لجنة المالية بمجلس النواب على عدم إنشاء  
وظيفة المفتش من الدرجة الرابعة نظرا لأن حقل الأكار الذي كان منزها  
أنشأه وطلبت وزارة الزراعة من أجله ادراج وظيفة مفتش من الدرجة  
الثالثة إبدلتها وزارة المالية بدرجة رابعة، لم يدرج الاعتبارات اللازمة لإنشائه.  
وتوافق هذه اللجنة على إنشاء باقي الوظائف لضرورتها من أجل تنفيذ القوانين  
التي صدرت أخيرا خاصة بحماية القطن من الخط .

٦ - (ثالثا) قسم الطب البيطري :

عدد

١ مفتش بيطري درجة خاصة .  
٥ أطباء بيطريون درجة سادة .

١٠ « « « « (للتذكير) أدرجت في المشروع خطة  
من يوفدون بالبعثة حتى إذا ما عادوا عينا عليها وطلبت الوزارة  
الاعتبارات اللازمة للوظائف التي تمل .

١٦

وتوافق اللجنة على إنشاء هذه الوظائف وترى أن عدد الأطباء البيطريين  
قليل بالنسبة لما يترتب من العناية بالماشية خصوصا مع صدور قانون التلقيح  
الاجباري إذ أن عدد أطباء الدرجة السادسة حسب الوارد بالمشروع وهم  
الذين يشتغلون بالمراكز هو ٥٦ طبيبا مع أن عدد مراكز القطن المصري هو  
٧٦ مركزا بخلاف الجهات الواجب وجود أطباء بيطريين بها كالسفنات  
والكورتيبات . ويرى من ذلك أن كثيرا من الأطباء البيطريين يقومون  
بإعمال مركزيين وفي بعض الأحيان يقوم بعضهم بإعمال ثلاثة مراكز وهو  
الأمور التي لا يمكن معه أن تكون هناك عناية بحقيقة الأمر الماشية التي هي  
جزء كبير من ثروة البلاد وعامل مهم في إنتاجها .

سعادة محمد صادق باشا - زيد أن فهم معنى كلمة "للتذكير" هل الأصل  
الذي عرفت عنه الكلمة فرنسي أو إنجليزي ؟

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - تخلفت هذه الكلمة من الأصل  
الفرنسي ( Pour memoire ) وهو لفظ يدل على أن الوظيفة مدرجة  
في الميزانية بدون اعتداد ويراد بذلك الاحتفاظ بالوظيفة حتى يمكن تعيين  
فريقها .

حضرة جلال فهم بك (سكرتير عام وزارة الزراعة) - ترسل وزارة الزراعة  
سنويا في البطا العلية عددا من الموظفين ومن يحكى مدونة لخدمة العلماء .

ويظهر من مشروع الميزانية أن العدد الذي زاد في الوظائف الدائمة هو  
٧٨ وظيفة منها عشر وظائف أطباء بيطريين من الدرجة السادسة ووظيفتان  
درجة خامسة بقسم الكيمياء ووظيفتان درجة سادسة بقسم البساتين للتذكير  
فقط وأن ما زاد في الوظائف الموقفة هي عشر وظائف لخبراء وموظفين  
ومستخدمين لتنفيذ قانوني بذرة القطن ومنع خلط أصناف القطن وكل هذه  
الوظائف التي زيدت هي وظائف فنية .

وفينا على يمان للوظائف التي أُنشئت في المشروع بسبب تنفيذ سياسة  
الإنشاء والتجديد المتقدم ذكرها وما تراه اللجنة بشأنها .

٤ - (أولا) قسم وقاية النباتات :

عدد

١ كبير الاختصاصيين بمرتب ٢٠٠٠ ج. م  
١ مساعد مدير درجة ثانية  
١ اختصاصي أول في الحشرات درجة رابعة  
٤ اختصاصيين ثوان في الحشرات درجة خامسة  
٣ مساعدين فنيين درجة سادسة  
١٥ مساعد في بلان التدخين وغيرها درجة سابعة  
٢٥

وتوافق هذه اللجنة على إنشاء هذه الوظائف وخصوصا الوظائف العالية  
منها نظرا لانتشار وزارة الزراعة إلى كبار الفنين الاختصاصيين في مقاومة  
الآفات الزراعية التي تعمل الوزارة على استئصال شاتها من البلاد محافظة  
على الثروة الأهلية .

ولقد ذكرت لجنة المالية بمجلس النواب عن تقريرها أنها كانت تبيل  
إلى عدم الموافقة على إنشاء وظيفة مساعد مدير من الدرجة الثانية اكتفاء  
بوظيفة الدرجة الثانية وبالوظيفة التي مبروطها ٩٩٠ ج. م للمدرجين بيزانية  
سنة ١٩٢٦ إلا أنها رأيت إيفاءها لما تقدم ذكره . وفي شأن ذلك صرح  
سعادة وكيل وزارة الزراعة أمام مجلس النواب أن قسم وقاية النباتات مقسم  
في الترتيب الجديد إلى ثلاثة أقسام قسم الأبحاث الحشرية ورئيسه مساعد  
مدير من الدرجة الثانية وقسم المباحث الفطرية مطلوب له وظيفة من الدرجة  
الثانية وقسم المقاومة والجوارك والتفتيش وأن الوزارة ترى أنها في حاجة إلى  
الوظيفة المخصصة لقسم المباحث الفطرية كما ترى أن الضرورة ماسة جدا  
للاحتفاظ بالوظائف المخصصة لهذه الأقسام .

٥ - (ثانيا) قسم المباحث الزراعية :

عدد

١ مفتش درجة رابعة .  
١ وكلاء مفتش درجة خاصة .  
٢ مساعدين فنيين درجة سادسة .  
١٠ معاونون لأجل أعمال الأكار درجة سابعة .  
١٥

السبب في ذلك هو أن مرتباتهم ضئيلة أو أن تقيمتهم ليست في مستوى نرحمى المدارس العليا الأخرى؟ من أجل هذا أطلب إلى سفرة مندوب وزارة الزراعة أن يبين لنا حالة الأطباء البيطريين من حيث درجتهم ومرتباتهم .

سعادة محمد صدق باشا - الطلبة أحرار في اختيار المدارس العليا التي يريدون الالتحاق بها .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - نرى أنه متى أعلن عن وظيفة خالية في مجلس الشيوخ مثلا يتقدم إليها كثيرون من الطلبة ، فلأن الأقبال على وظيفة الطبيب البيطري كان يمثل ذلك القدر لفدوم إلى المدرسة لكثيرون من الطلبة .

حضرة جلال فهم بك (سكرتير عام وزارة الزراعة) - يمين نرحمى مدرسة الطب البيطري في الدرجة السادسة بمرتبة ١٥ جنبا شهريا يأتي حملة الشهادات العليا ، أما مسألة إقبال الطلبة على مدرسة الطب البيطري أو عدم إقبالهم عليها فنرجح لاختيار الطالب ولا دخل لوزارة الزراعة فيها .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - أريد أن أهرق طريقة ترقية الأطباء البيطريين .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - طريقة تقيمتهم هي الطريقة المتبعة مع نرحمى باقي المدارس العليا .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - نحن في أشد الحاجة إلى أطباء بيطريين ولكن ليست لدينا سلطة نزع الطلبة بالاتحاق في مدرسة الطب البيطري فيجب أن توجد لهم مرتبات .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - هذا ما طلبته اللجنة ولقدت نظر وزارتي المعارف والزراعة إليه .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - الطلبة غير راغبين في الالتحاق بمدرسة الطب البيطري لما هي العلة ؟ لا بد أن يكون عملهم شاقا .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - العلة الحقيقية هي عدم إقبال الطلبة على دخول المدرسة .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - هذا هو الواقع لا العلة .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - العلة الحقيقية هي عدم الرغبة .

سعادة محمود صدق باشا - الحقيقة أن الطالب لا يريد أن يكون طبيا بيطريا .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - لم تدخل قلوب الشبان حتى تعرف ميولهم وأغراضهم .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - لا بد أن أشغال الطبيب البيطري شاقة وأنه لا يكسب في الأرياف ما يكسبه طبيب الصحة وإنه فوسائل معيشته محصورة في مرتبه فضلا عن عمله الشاق لأنه يشارف أشغاله في مكرين فلوستالة الطلبة للاتحاق بمدرسة الطب البيطري تطلب إلى وزارة الزراعة رفع مرتبة الطبيب البيطري لريادة الأقبال على هذه المدرسة .

أما الموظفون فلهم مرتبات ثابتة ، وأما الطلبة فتخرج لم درجات في الميزانية تحت عنوان (للتدكار) حتى إذا ما ملدوا من البعثة حيناً في تلك الوظائف .

سعادة محمد صدق باشا - ألم يكن الأوفى أن يقال (تحت التصيين) بدلا من (للتدكار) .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - هذه الكلمة اصطلاح عليها في وزارة المالية ومن الممكن لفت الوزارة إلى ذلك وهي كلمة معروفة تمثل على أن الوظيفة مدرجة في الميزانية بدون موزلف يتقاضى راتبها .

سعادة محمد صدق باشا - هذه الكلمة معروفة عند وزارة الزراعة ولكنها غير معروفة عند الناس .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - ليست هذه الكلمة قاصرة على وزارة الزراعة بل هي معروفة لدى الوزارات كلها وقد وددت في الميزانية ومصرحت عليها عدة مرات وأبرزها .

سعادة محمد صدق باشا - هذه الكلمة لا تعرفها نحن ولا تعرفها الصحف .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

وقد صرح معالي وزير الزراعة أمام مجلس النواب بأن العلة في ذلك هي عدم وجود أطباء بيطريين يشكلون لعدد حاجة البلاد وأنها تشتمل المجلات الخالية من مخبرجون من مدرسة الطب البيطري . وأمل اللجنة أن يسمع عدد من مخبرجون من هذه المدرسة زيادة عدد وظائف الأطباء البيطريين في المستقبل إذ أن العناية بأمر الموائى تتعاقب بمزكير من رأس مال المزارعين الذين هم دعامة ثروة القطر المصري .

وقد استأملت اللجنة عمن مخبرجوا من مدرسة الطب البيطري ابتداء من سنة ١٩٢٣ حتى سنة ١٩٢٧ فبين أنه تخرج في سنة ١٩٢٣ أربعة ولم يصح أحد في سنة ١٩٢٤ وتخرج عشرة في سنة ١٩٢٥ و١٣ في سنة ١٩٢٦ و٥ في سنة ١٩٢٧ وهو عدد ضئيل لا يمكن لعدد حاجات البلاد في هذا النوع من العمل وتلفت نظر وزارتي الزراعة والمعارف إلى العدد الضئيل الذي يتخرج من هذه المدرسة والذي لا يمكن أن يقوم مطلقا بسد حاجة القطر المتزايدة خصوصا مع ما تستدعيه العناية بأمر المشاة التي هي الساعد الأكبر ليشتمل بالزراعة من أهال التطورهم الأغلبية الساحقة .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - لفت نظرا ..... .

الرئيس - الكلمة لحضرة عبد العزيز وضوان بك .

حضرة عبد العزيز وضوان بك - سأقول كلمتي بعد الانتهاء من تلاوة

الباب الأول .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - يهشأ أن نرى عدد للتخريجين من مدرسة الطب البيطري ضئيل جدا مع أننا نعلم أن عدد الراغبين في الالتحاق بالمدارس العليا كثير ، وأن تلك المدارس تضييق عن أرباب تجد لم علات فيها فلا بد أن يكون هناك سبب يمنع الطلبة من اختيار مدرسة الطب البيطري بالرغم من أن وزارة الزراعة في حاجة شديدة لأطباء بيطريين لعل

مربيات أهل عمار بمرور الميزانية وهذه اللجنة تشاور معالي وزير الزراعة وأيه وترى إبقاء الوظيفة المذكورة والوظائف المماثلة لها بالدرجات التي اقترحت في مشروع الميزانية لاسكان أسبقاء الموظفين المصريين القديين ليتدبروا على الأعمال في الوزارة ويبتدى الأمر في المستقبل بالاستعانة بهم عن الأجانب .

٩ — (سادسا) قسم الكيمياء :

عدد

١ كبير الاختصاصين بمرتبة ١٤٥٠ ج ٢٠ م

١ اختصاصي أول درجة ثالثة .

٢ اختصاصيون ثوان درجة خامسة (للتذكّر) أدرجتا في المشروع حل ذمة من يرفلون بالذمة حتى اذا ما عاودوا عينوا عليها وطلبت الوزارة الاعتمادات اللازمة للوظائف التي تشغل .

||

ويلاحظ فيما يخص وظيفة اختصاصي أول من الدرجة الثالثة أنه ستكون مهمة من يشغلها القيام بأبحاث كيميائية تتفق بطرق اصلاح الأراضي وطلب تكوينها .

وتوافق اللجنة على الوظائف المطلوبة لضرورتها ولأسباب التي تخفف ذكرها بالفقرة الأولى .

١٠ — (سابعا) قسم النشر والترجمة :

عدد

١ محرر المجلة الزراعية درجة خامسة .

٣ مترجمون درجة سادسة .

٤

ونست هذه الوظائف مستجدة وأما هي مقولة من ميزانية قسمي الادارة والحساب الى قسم النشر والترجمة لأن الذين يشغلونها يقومون بأعمال خاصة بهذا القسم .

١١ — (ثامنا) قسم الهندسة :

عدد

١ مديرة درجة رابعة .

١ ملاحظ السيارات والمتوتسيكلات والمراجبات درجة سادسة .

١ ملاحظ الورشة درجة سابعة .

٣

وتذكر اللجنة أن الوظيفة الأولى متقولة من ميزانية قسم البحوث الزراعية وهي التي كانت مدرجة تحت عنوان "مهندس خبير بأعمال الري" وأن الوظيفة الثانية أدرجت في مشروع بلا من وظيفة درجة حرف (ب) هذه من ميزانية قسمي الادارة والحساب بعد نحو لها ان الدرجة السادسة وأن الوظيفة التي أنشئت فعلا هي الوظيفة الأخيرة .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

٧ — (رابعا) قسم تربية النباتات

عدد

١ كبير الاختصاصين بمرتبة ٢٠٠٠ ج ٢٠ م .

١ وكيل قسم درجة ثالثة .

٢ اختصاصيون ثوان في النبات درجة خامسة أنشئت احدهما بعد التصديق على ميزانية العام الماضي ليعين فيها شخص حائز على شهادة الدكتوراه الحلق بقسم تربية النباتات وذلك بمجنف وظيفة من الدرجة السادسة خالية بهذا القسم ووظيفة حرف (ج) كانت خالية أيضا بالميزانية بقسمي الادارة والحساب واستبدالها بوظيفة من الدرجة الخامسة سائلة الذكر .

—

٤

وتوافق اللجنة على الوظائف المطلوبة للأسباب التي وردت بالفقرة الأولى .

٨ — (خامسا) قسم البساتين :

عدد

٣ اختصاصيون في فلاحه البساتين درجة خامسة .

٥ مساعدون فيون درجة سادسة منهم اثنان مثلا من ميزانية وزارة الأشغال (مصلحة الجبارة) .

٢ مساعدون فيون درجة سادسة (للتذكّر) أدرجتا في المشروع حل ذمة من يرفلون بالذمة حتى اذا ما عاودوا عينوا عليها وطلبت الوزارة الاعتمادات اللازمة للوظائف التي تشغل .

٤ معاونون درجة سابعة .

١٤

وتوافق اللجنة على الوظائف المطلوبة لضرورتها ولأسباب التي تخفف ذكرها بالفقرة الأولى .

وقد ذكرت لجنة المالية مجلس النواب في تقريرها أنها تقترح إبقاء وظيفة رئيس الاختصاصين في فلاحه البساتين وهي من الدرجة الثانية والتي أنشئت في السنة الماضية هذا العام أيضا لأهميتها على أن تواصل الوزارة السعي للحصول على اختصاصي أجني كفه لاشغاله فلذا تضرر ذلك فأنها ترى تخفيضها الى الدرجة الثالثة .

وفي هذا الصدد صرح سعادة وكيل وزارة الزراعة أمام مجلس النواب بأن هذه الوظيفة مهمة جدا وكان النرض من جعلها من الدرجة الثانية استنادا لأجني خبر أنه وجد موظف مصري كفه في الدرجة الرابعة يشغلها الآن وأن الوزارة تحفظ وتحتمل بالدرجة الثانية وأيد ذلك معالي وزير الزراعة إذ صرح أمام المجلس المذكور بأن تخفيض هذه الدرجة وأمثالها مما يعمل الموظفين الوطنيين الحاصلين على الشهادات العلمية الزراعية والذين يطعمون في الوصول الى الدرجات العالية يفتكون في الانتقال الى غير وزارة الزراعة من المصالح الأخرى التي يرون فيها وفيهم قضاة وزارة الزراعة اذا لم تكن من أرضاء هؤلاء الموظفين المصريين الى البحث عن الأجانب الذين يتقاضون

١٠,٣٠٠ ج. م في السنة الماضية أي زيادة ١٠,٣٠٠ ج. م وهذه الزيادة موزعة كالآتي :

- ١,٠٠٠ جنيه  
لعمال الذين يستخدمون لتنفيذ قانون مراقبة بذرة القطن ومنع خلط أصنافه .  
٢,٣٠٠ أجور عمال العشر الجبان الجديدة للتدخين .  
٥٠٠ لعمال الورش الصناعية التي توسعت وأصبحت تحت إشراف قسم الهندسة وذلك لاستثناء بقدر الإسكان من الالتجاء إلى المصانع الخارجية .  
٥,٦٠٠ لعمال بضم البساتين ومن هذا المبلغ ٨,٠٠٠ ج. م جلت بالكل من ميزانية وزارة الأشغال بمناحية ضم مزرعة الجبل الأصفر إلى وزارة الزراعة والباقي لمقابلة الزيادة في الأراضي المخصصة للتجارب والمناظر الخيرية .  
١٦٦ زيادة أعمال فرع تربية الحيوانات بالبحرية .  
١,٠٣٤ لحد قيمة السجن فيها خصص من الاعتادات لبعض الأقسام الفنية في العام الماضي

١٠,٦٠٠

وتوافق اللجنة على هذه الزيادة لما تبين من التفاصيل الواردة أعلاه أنها ضرورية .

١٦ - أما فيما يخص اعتبار المرتبات المدرج ضمن اعتادات الباب الأول، فيرى أن فيه تخفيضاً قدره ٤٤٥ ج. م شأاً من تخفيض مبلغ ٥٦٥ ج. م في المقرر لبذل الاقتراب ومن زيادة ١٢٠ ج. م في اعتاد مكافآت التبشير في غير ساعات العمل .

١٧ - هذا ويتعين اعتماد مبلغ ٣٠٠ ج. م من مرتب معالي الوزير تبرا لتتنازل الذي صدرت حضرات أصحاب الدولة والمعالى الوزراء .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - سبق أن وافق المجلس على سياسة الانشاء والتجديد التي تقدم بها معالي وزير الزراعة . تلك السياسة التي خفض بها لما سوه من سداد الرأي وحسن الادارة وكان من ضمن ما وافق عليه المجلس في هذه السياسة تعيين الكفاءات الفنية من الموظفين لمهارة وإفادة الحشرات الزراعية ولكن من الألف قد تصفحت التقرير فلم أجد فيه الوظائف الفنية الكافية لتنفيذ هذه السياسة خصوصاً وأن البلاد الآن كما تعلمون تنصرح من نقصها إلى نقصها بسبب تلك الحشرات بزيادة القطن وهو عماد ثروة البلاد .

لذلك أتمنى هذه الفرصة وأرجو حضرة مندوب الوزارة أن يصرح لنا عن السبب في ذلك .

حضرة جلال فوم بك ( سكرتير عام وزارة الزراعة ) - إن وزارة الزراعة أدرجت في مشروع ميزانيتها هذا العام السدد الكاف من الموظفين لمكافحة الحشرات وتلويب موظفي قروص وأقسام الوزارة الفنية غير أن الحالة المالية للدولة لم تسمح بتجديد الاعتاد اللازم لزيادة وسعة . لذلك اكتفت الوزارة بتعيين عدد خاص في ميزانيتها وفقرت في ميزانية السنة الماضية انشاء ثلاث

وسبب انشاء هذا القسم هو توحيد الورش الصناعية التي كانت تابعة لختلاف الأقسام وضم بعضها إلى البعض الآخر تحت إشراف قسم الهندسة فتمين قبل الموظفين الأوليين وانشاء وظيفة ملاحظ الورش التي تقدم ذكرها .

١٢ - وبمناحية الوظائف الفنية التي وافقت عليها اللجنة فيما ذكر سابقه تطلب اللجنة من وزارة الزراعة السعي إلى اشغالها واشغال ماصها أن يكون خالياً من الوظائف الفنية المقررة بميزانية السنة الماضية في أقرب فرصة ممكنة لأن البلاد في أشد الحاجة للاستفادة من معلومات وإبحاث أولئك الفنيين المخصصة لهم هذه الوظائف .

وقد صرح سادة وكل وزارة الزراعة أمام مجلس النواب بأن الوزارة ستستغل الوظائف الفنية التي أدرجت في المشروع بموظفين فنيين غير موجودين بالوزارة سواء كانوا مصريين أم أجانب - كما صرح حضرة صاحب المزة سكرتير عام وزارة الزراعة أنه لا توجد وظائف خالية الآن من الوظائف العالية المقررة بميزانية السنة الماضية سوى ( أولاً ) وظيفة مساعد مدير قسم الحشرات ومريتها ٩٦٠ ج. م وقد أعلنت الوزارة عنها وقدمت إليها طلبات بمحتها ومطلبت بعض بيانات من الخارج بواسطة السفارات لتتلقها إلى الآن ( ثانياً ) وظيفة سكرتير فني جلس مباحث القطن التي هي من الدرجة الثانية والتي خلت باستقالة شاغلها في أيام .

وقد صرح معالي وزير الزراعة أمام مجلس النواب بخصوص الوظيفة الأخيرة أن الوزارة لا تتأخر أن تبين فيها من الوطنيين من يجد أنه يصنع لها وإذا تميز عليها هذا تستعطر للبحث من كفه من الخارج .

١٣ - (تاسماً) أما الوظائف الخارجية عن هيئة العمال فقد زاد عددها ٣٧ وظيفة منها ١٧ متغولة من مصلحة الجمارك إلى هذه الوزارة بمناحية ضم مزرعة الجبل الأصفر إليها والباقي وقدره عشر وظائف مستبدة منها ست للمصنفين تنمو الحالة لتعيينهم بسبب تنفيذ قانون التوقيع الإلزامي والباقي للاشتغال ببعض الأعمال الميكانيكية والفنية . وقد زادت اعتادات هذه الوظائف مبلغ ١٧٥٩ ج. م منه مبلغ ٨٥٠ ج. م قيمة ماهيات الخليفة المقبولين من مصلحة الجمارك و ٥٠٠ ج. م تحرياً قيمة ماهيات عشرة المستعدين الجدد والباقي هو قيمة الزيادات الاختيادية المستعقة للخدمة الخارجية من هيئة العمال وما زاد بسبب تعديل بعض الرواتب فيها .

١٤ - هذا وما يجب ذكره أن مجلس الوزراء كان قد وافق بجلسته المنعقدة في ١٣ فبراير سنة ١٩٢٧ على إضافة مبلغ ١٤٨٠ ج. م إلى مشروع ميزانية السنة الحالية لوزارة الزراعة تعيين المستخدمين اللازمين لتنفيذ القانون الخاص باقتصاص المساحة التي تزوج قسماً إلى الثلث وقد وافق مجلس النواب على اعتاد هذا المبلغ ضمن اعتادات الباب الأول لوزارة الزراعة وهذه اللجنة تقرر ذلك .

١٥ - ومن ضمن الاعتادات الواردة في الباب الأول اعتادات العمال بالبويرة ، وقد أدرج لها في المشروع الحالي مبلغ ٣٢,٩٠٠ ج. م بدلاً من

أمر له أهمية كبرى أسف كل الأسف أنه في غفلا عن أن يقبه إلى نظر الذين يجاهدون في سبيل الأناش والتجديد . ذلك الأمر هو أن الشؤون الاقتصادية والتجارية فيما يخص بالمحاصلات القطنية التي هي عماد الثروة الأهلية ، لم يقبه إلى بحث مطلقا . كنت أود أن أرى بين أولئك الموظفين الذين زيد عددهم في ذلك الحين تلك المنشآت مكتبيا خصيصا للشؤون القطنية الاقتصادية التجارية . ثم ولي الحق في ذلك وقد رأيت حضراتكم أنما كلما انتاب البلاد نكبة قطنية وقفنا حيارى ووقفت الحكومة مسالمة ، ماذا أصنع ؟ هل أقدر مبلغا من المال لأفرضه الفلاح أو أضع قانونا أحظر عليه فيه أن يتجاوز زراعة التوت أو كيت وكيت . ثم تطف الحكومة جوى والناس مضطربون ويهتف الأمر بأن تسترد في الأزمات - وهي قاصمة الظهر - بأناس قد لا يكونون عظميين في التصح لأن مصالحهم قد لا تتفق ومصالح التجعين . يوجد في البلاد التي لها حظ انتاج القطن مكاتب اقتصادية تجارية سبابة خاصة بالقطن تنوب تلك المكاتب البحث في كل بلاد العالم وتتبع حركة الزرع القطنية ويبلغ الإنتاج في كل قطر من أقطار المعمورة وتستقصى ذلك بأحصاءات دقيقة وتبحث عن الملقطوعية المايكمن القطن في أنواعه المختلفة وتبحث في تعرف الوسطاء والبلاد التي يمكن تصريف محصولها فيها .

نحن في مصر ونتفقون على أن عماد الثروة الأهلية حتى اليوم هو الزراعة القطنية . فهل تعلمون ماذا يحصل بقطناكي ؟ أنها تنهب أيدي الوسطاء فتؤخذ بالنثر الجبس . هل تعرفون البلاد التي في حاجة إلى أقطانكي ؟ وهل لأحد منك في المشتغلين بالتجارة صلة بالبلاد التي تستورد أقطانها حتى يستطيع إرسال بضاعتها مباشرة إلى بلد عمل لوسطاء ؟ اللهم لا . لم لا يكون عندنا مكتب خاص للشؤون القطنية التجارية الصناعية الاقتصادية يتولى بحث تلك الملائق ويتناوب بين بلجات التي يمكن تصريف البضائع فيها تسهلا لعمالة معها مباشرة بتخفيف لوطاة الباسرة والوسطاء ومنعا لاستنزاف أموالنا بوساطتهم ؟

لو أن عندنا مكتب قطن يوم أن انتابنا كارثة القطن التي وقفنا حالها حيارى ننظر لبعضنا البعض نفرق المشي عليه من الموت ، لو أن عندنا ذلك المكتب يعرف كم هي الملقطوعية وما هي البلجات التي يمكن تصريف المحاصلات فيها وكيف يمكن أن يزرع في بلادنا من الاقطان حتى يمكن تصريفها ويؤتى بتوسلات تصريف ، لو أن عندنا ذلك المكتب لما استعصت الأزمة .

سبتم أخيرا وقرعتم في الصحف السائرة مسألة تصريف الاقطان الموجودة في مخازن الحكومة لبلاد روسيا وأقيم مما ورد على وزارة خارجيتنا من تقارير خاصة بهذا الموضوع وقرراته ما نشر من عادات جرت بين مندوبينا ومندوبي الوصيف . وأقيم مبلغ احتياج تلك البلاد لشره أقطاننا المحفزة وأن هذا الشره يضاف من الضغط على سوق القطن وبه ترتفع أسعاره إلى أقصى حد ممكن . قلت اننا وقفنا حيارى لأزمة القطنية مكتوفي الأيدي ، ولو كان عندنا مكتب اقتصادي تعرف البلجات التي يصح تصريف قطننا فيها لما وقفنا هذا الموقف إذ كان يرشدنا إلى طريق العمل حين يستصحب علينا وعلى الحكومة تصريف مالدينا من البضائع . وبذلك يتم الغرض المطلوب وهو تخفيف الضغط عن السوق ونزع أيدي الوسطاء قدر المستطاع .

وظائف معين فيها فنون بصرف النظر عن جنسياتهم وعملت فعلا المستخرج وهو من علماء النبات وتابعة في علمه والمعروف عنه أنه أكثر عالم نباتي في العالم والدكتور ماتيو كارتونيا وهو إيطالي علم البولوجيا والباكتريا فكذلك عين الأستاذ مانتيس الأميركي الشهير للفطريات وستعين العدد الآرام بعد اعتدال الجيزة من مجلسي البرلمان وأما سقرا في التمين الكفاءة العالية والتفوق والتجارب بصرف النظر عن جنسيات الميئين وستعمر جيلنا في جميع ممالك العالم من الاكتفاء وأنا لأأمل أن الحالة المالية في السنين القادمة تسمع ليزانية الدولة بتعين العدد الذي تتطلبه السياسة الانشائية .

حضرة لورس أخونخ فانوس افندي - نحن نرحب بهذا البيان .

سعادة محمد صادق باشا - أرى الاكتفاء بيان حضرة مندوب وزارة الزراعة

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - سمعت حضراتكم الآن أثناء تلاوة تقرير اللجنة أن من ضمن الوظائف المنشأة حديثا ثلاث وظائف مليا مرتب كل من اثنين منها ألفا جنيه سنويا ومرتب الثالثة ألف واربعمائة وخمسون جنيها فأظن أنه يمكن الاكتفاء بما في هذه السنخي يمكننا الحصول على الأشخاص . أما إذا أنشأنا وظائف عديدة فأخشى ألا نجد أولا نتحقق من تعيين الأشخاص وأظن أن في السير تكريما ما هو أفضل من تنفيذ البرنامج دفعة واحدة وأرى أن ماقررت وزارة المالية بإتقانها مع وزارة الزراعة في هذا الموضوع كاف لسد حاجة البلاد في هذا العام .

حضرة لورس أخونخ افندي - نرحب بالمبدأ الذي صرح به حضرة مندوب وزارة الزراعة من حيث انتقاب أشهر الأشخاص في بحث المسائل الفنية لمعالجة آفات القطن ولكني أخالف سعادة المقرر فيما يبداه من الاكتفاء بالثلاث الوظائف لسبب أن مرتب كل من اثنين منها ألفا جنيه ومرتب الثالثة ألف واربعمائة وخمسون جنيها ، فما هي قيمته المبالغ في جانب ماقتصره البلاد من محصول القطن مما يقدر بملايين الجنيها . لا يصح مطلقا التغير فيما قد يلزم لصيانة محصول البلاد الذي هو عماد ثروتها وسعادة أهلها . إلى ذلك لحضرة مندوب وزارة الزراعة أن البرلمان استمد لقرير جميع الاعترافات اللازمة لصيانة القطن من الأثاث وتطلب إلى الوزارة تنفيذ سياساتها مهما بلغ المال بغير أن تفكر في المسألة المالية . أذكر أن حضرة مندوب مصلحة الصنعة سبق أن أشار إلى المسألة المالية في أقواله واضح بقله المال . فليصح لنا مندوب الوزارة أن يقول لم أن المسألة المالية من اختصاص البرلمان لأن اختصاص الوزارات . فلي الوزارات أن تقدم بالشارع المفيدة . وأما تقرير المبالغ اللازمة لمقتل القطن في مصر أولا يسمح في اختصاص البرلمان وتطلب بالملاح إلى وزارة الزراعة أن تبادر بتنفيذ سياساتها الانشائية التي أقرتها وشكرنا لحالي الوزير فخيمه فيها .

حضرة محمود أبو البرك - أنا أكان يروق في أقطارنا جميعا أن تواصل وزارة الزراعة جهودها في ترقية شؤوننا الزراعية وأن تزيد في عدد موظفيها في كل قسم من أقسامها فنية وإدارية إلى الحد الذي يقتضى زيادة الاعتماد في الباب الأول عن مثله في العام الماضي مبلغ ٣٣ ألف جنيه وكسور . أنا أكان هذا قد راق في نظركم وكنا نرى أن تحقق تلك الآمال الكبرى فيما يخص بالشؤون الزراعية وهي عماد ثروة البلاد . أنا أكان هذا يروق فهناك

في السفارات شأن الفعل العظمى وبما يحقق البلاد الغرض الذي يرى إليه حضرة العضو المحترم ، وعلى كل حال فستقرر وزارة الزراعة في ذلك الأمر نظرة جديدة وتحقق في القريب الباجل .

حضرة عمود أبو الصربك - أشكر حضرة السكرير العام لوزارة الزراعة وده في هذا الموضوع الهام ولكني لاحظ أن المسألة ليست من المسائل الباعلة .

أن قانون التعاون وإن كنت لم أجد من الوقت متسعاً لدراسته إلا أنني أعرف أنه ينظم شؤوناً داخلية في البلاد . وإننا قد نستعين بمندوبين في بعض السفارات مثل سفارة لندن وسفارة واشنطن وبافورتا ببعض المعلومات الضئيلة . ما أريدت ذلك أنني أرى إلى أبعد من هذا - أنني أرى أنظار السالم تتطلع إلى زراعة الأطفال فغداً ستوجد زراعة قطنية واسعة فيها ينمو وينمو وينمو في أسبانيا الآن خمسون ألف فدان من القطن كما أن الأناضول أخذت تزرع القطن فأريد أن تتبع وزارة الزراعة حركة القطن في السالم وترى مصلحة مصر بالنسبة إليها وأن تنظر أولاً وقبل كل شيء في الطرق التي تمكنها من تصريف المحاصيل ، إن التعاون شيء وما أريد شيء آخر .

الرئيس - سأخذ الرأي على الاقتراح فيما بعد .

حضرة عبد العزيز زهران بك - مع موافقي على ما قاله حضرة العضو المحترم محمود أبو الصربك من حيث المبدأ فأني أختلفه من جهة أخرى . وزارة الزراعة ليست مختصة ولا يمكن أن تكون مختصة بإنشاء مكتب فنية للقطن . إنما الوزارة المختصة بذلك واللائمة بملاحظة القطن وبمعه وتصرّفه هي وزارة المالية وعلى كل حال المبدأ الذي أشار إليه حضرة العضو محمول به تنفيذ القرارات التي صدرت من مجلس الشيوخ والنواب والتي تقتضي بأن تكون الحكومة على استعداد للتدخل في شؤون القطن عندما يطلب منها ذلك . ولقد أقيمت لجنة للقطن من بين أعضائها معالي وزير المالية وحضرة علوي الجزار بك وفؤاد سلطان بك وهذه اللجنة كما تعلمون قد قامت بمهمتها خير قيام فتمكنت من حيز كريمة من القطن في البلاد وسدّدت أمداداً لها بما ترتب عليه أن أخذت الأسعار تنحدر بجرأها الطيبي .

أما ما يقوله حضرة العضو من أن يكون المكتب على اتصال بالبرق والصوت على الاتصالات فهذا أمر ميسور ومعمول به وبوزارة المالية تعلم يومياً بهذه الاتصالات .

وعلى كل حال فليجوز القطن لاتزال قائمة فأنا كان حضرة العضو يرى إلى اقتراح جديد فأني أعتقد أنه لا عمل له الآن .

حضرة لويس أختيرق فانوس أفندي - لا شك أننا كلنا زعماء زراعيين لا بد لها حضرة العضو محمود بك أبو الصربك من حيث ضرورة اهتمام الحكومة وعائيتها بتصرف محصول القطن وضمان أسعاره ولكن الطريقة الجيدة للوصول إلى هذه الغاية ليست هي إنشاء مكتب في وزارة الزراعة .

يطلب حضرة أبو الصربك أن يكون من اختصاص المكتب الذي يقترح إنشاءه تقرير سياسة قطنية للدولة . ليس تقريراً عن هذه السياسة من اختصاص المكتب بل هو من اختصاص الوزراء والمجالس النيابية فهي أمكننا نحن أن نقرر السياسة التي يجب أن تتبع .

إذا لم نستطع شيئاً فدعه وجاوزه إلى ما نستطيع وإن الخلاصة التي أقترح أن ندرجها في توجيه نظر الحكومة إلى إنشاء مكتب للشؤون القطنية الاقتصادية التجارية يكون منوطاً به تصرف أحوال الزراعة القطنية في كافة البلاد التي تزرع القطن وأن ينفذ في مبلغ الانتاج فيها ويقيم الاحصائيات عنها وأن يبين مقدار المقتطوعة المالية من حاصلات القطن على اختلاف أنواعه وأن يمسح على إيجاد علاقات بيننا وبين الجهات التي يمكن تصريف حاصلاتها فيها إلى غير ذلك من تتبع حركة البورصة .

انضموا إلى منشور تروا أنهم لا يذكرون اسم صنف السكرلديس وإنما يذكرون القطن بأسماء تجار الصادرات لابلعاً مثلاً . فنحن لا نعرف ماذا يجري بفعلنا بعد أن يأخذ التجار ويتولاه الوسيط .

نعم أنت الحكومة قد سمعت القضية التي طرأت حول نظام البورصة فأعذت تعمل على اصلاح شؤونها ما أمكن ولكننا لا نزال حتى الآن يمينين من تحقيق تلك الأشياء وهي أن يحال بيننا وبين أولئك الذين يترقبون أموالنا بأاليب غشوا فيها .

إذا وجد مكتب قطني لتحقيق هذه الأغراض فاعضدوا أنكم تصلون للقائمة التي تريونها .

نعم ، أنا لا أعرف بالضبط إن كان يمكن إنشاء هذا المكتب الذي أُنشده وأُشيدكم الله موافقي عليه بأن يؤخذ عشرة من الموظفين الجسد يرأسهم أخصائياً وإن كنت أعتقد أنه إذا عمل ذلك تكون القائمة عقيمة .

من أجل هذا كنت أود أن أرى بين منشآت وزارة الزراعة في بل في أول المنشآت ذلك المكتب ليسجل لمشغته تاريخاً خالداً .

نعم قد يقول البعض إن إنشاء هذا المكتب من اختصاص مصلحة التجارة والصناعة . قد يقال هذا ، ولكن الواقع أنه أُنشئ لمصلحة الزراعة في الوقت الحاضر لأنه لم يكن الوقت بعد لتكليف مصلحة لا تزال في مهدها وهي مصلحة التجارة والصناعة بمثل هذا العمل وقد علمت من أعضائها ما علمت وعرفت أنها لا زالت متأخرة جداً . ولا يصح في الوقت الحاضر أن نجعل بينها وبين وزارة الزراعة تناحلاً وإنما أرجو موافقي على توجيه هذه الرغبة لوزارة الزراعة بإنشاء مكتب يسمى مكتب الشؤون القطنية الاقتصادية والتجارية . وليس له شأن بمسائل القطن الفنية التي هي من اختصاص الفنيين وإنما يكون اختصاصه حماية ثروتنا فيما يخص بالشؤون القطنية التي هي أساس تلك الثروة ، وإلى لأرجو أن أرى هذا المكتب بين منشآت وزارة الزراعة في مشروع ميزانية السنة المقبلة .

حضرة جلال فهم بك (سكرير عام وزارة الزراعة) - إن وزارة الزراعة تشكر حضرة العضو المحترم لثمة على عماد ثورة البلاد وهو القطن وعلى اهتمامه بتصرف الانتاج الزراعي الذي يقصده حضرة ، ولكن ليس يمكن أن أقول إن الوزارة نظرت كثيراً إلى هذا الموضوع وعمّا قليل مبرور على حضراتكم مشروع قانون التعاون الذي سيسبق الغرض الأسمى الذي يقصده حضرة العضو المحترم ، وسيكون من وراء إنشاء الجمعيات التعاونية بمقتضى هذا المشروع وجود مثل هذا المكتب التي توه عنها وسيكون لنا ملحقون بجاويون

أما عن تصريف القطن فلا أدري ما إذا كان حضرة محمود أبو النصر يك  
يريد أن يسيطر مكتب في وزارة الزراعة على تجارة القطن .....  
حضرة محمود أبو النصر - بل أقصد أن يرشد .....

حضرة لويس أخونخ فانوس اقصدى - لا يرشد التاجر الا لمصلحته  
الشخصية . التاجر الساحر على مصلحه لا يحتاج الى ارشاد . ترد اليه التفرقات  
المستعجلة من مشترى ولقريول ونيو اورليانس فيسده بتقليبات الأسعار  
ولا يمكن للتاجر أن يتنظر حتى تصل المعلومات الى وزارة الزراعة فتخرجها  
وطيحها وتوزعها . وانى أتأمل من هو هذا التاجر الذى يتنظر معلومات  
وزارة الزراعة ؟ كل تاجر له عملاء يملكون له الأسعار والمعلومات بالتفرقات  
الشفرية . هذا عمل لا تسطيع وزارة الزراعة أن تقوم به .

أما عن تنظيم طريقة تصريف القطن فهذا هو في الحقيقة من عمل  
التقاييد الزراعية والطاقة العامة فهذه الخيانت الى التى يمكنها تنظيم تصريف  
القطن بطريقة تضمن لتفتح الربح البشري به لأن ذلك هو من النسيات  
الأساسية لانشاء التقاييد التى ينفسر عنها في الحقيقة الى قسمين : (الأول)  
تسهيل وسائل الانتاج والحصول على المواد اللازمة له بحسن الشروط .  
(والثاني) تسهيل تصريف الخاصلات بحسن الطرق لمصلحة المنتجين  
فهذان هما القرضان المقصودان من انشاء جمعيات التعاون .

حضرة يوسف بششونك - أرى أن الرغبة التى أبدها حضرة زميلنا  
المعترم محمود أبو النصر بك من وجوب حماية التجارة والصناعة على عملها .  
ولكني أخافه الزاى في أن يكون ذلك من اختصاص وزارة الزراعة لأنه  
ليس من شأنها أن تنظر في طريقة تصريف القطن .

توجد لدينا الآن مصلحة التجارة والصناعة وهى الآن تدير عملها وستكون  
فذا لكثرة أعمالها وزارة وزارة الصحة .

أن بلادنا عظيمة كبريات مواردها كثيرة يجب أن تكون بها وزارة للتجارة  
والصناعة وعند انشائها تنفع منها مكاتب الأعمال التى يديرها حضرة  
الاستاذ محمود أبو النصر بك ، وبما أن الظروف الحالية تحتم علينا حماية تجارتنا  
فأرجو أن تسارع الحكومة الى انشاء هذه الوزارة .  
(محمدة)

الى أرى أن المكتب الذى يدير اليه حضرة محمود أبو النصر بك يجب أن  
يحتوى على خبراء فنيين ويجب أن يشرف عليهم رئيس معكر فذا واطم على  
انشائه وجب أن يكون بجانبه مكاتب أخرى خاصة بقى محصولات القطن  
المصرى للكتلال والزرة والبصل وغيرها وهذه المكاتب ان وجدت لا تقوم  
بالأعمال التى تطلب منها على الوجه الأنفع الا فذا كانت جميعها دارة واحدة  
كوزارة الصناعة والتجارة .

سادة محمود شكرى باشا (مقرر الجلسة) - مما لا شك فيه أننا جميعا نتم  
بمسألة القطن وتصريفه سواء من الوجهة التجارية أو الاقتصادية ولكن لا أرى  
أن تشتغل وزارة الزراعة بشئ من ذلك كما اقترح حضرة محمود أبو النصر بك لأنه  
ليس من شأنها .

وقد كنت عازما أن أطلب من الحكومة أن تتقدم لى قبل نهاية هذه  
الدورة البرلمانية ببيان عن السياسة التى اصترمت على تسيير طليها حماية أسعار  
القطن . ولعلكم تذكرون أن أسعار القطن كانت قبيل انتهاء الدورة الماضية  
في مستوى يوازى المستوى الحالى أى نحو خمسة وخمسين ريالاً فقطار من  
السكرالريس ونحو خمسة وخمسين ريالاً فقطار من الأشموني . وقد خدمت  
عندئذ باستجواب الطلب فيه من الوزارة أن تمجد سياسة قطنية وتجر مبدأ  
التدخل في سوق القطن فقام حضرة عبد العزيز رضوان بك وقال انه لا داعى  
لذلك لأن الموسم يبعث على التفاؤل وأنه يحسن لأن ترك العوامل الطبيعية  
تسير في مجراها . أخذتم حضراتكم رأيي - وهو غير وتاجر كبير - ورفضتم  
رأى أنا المزارع الصغير . فلماذا حدث بعد ذلك ؟ حدث أن انخفض اليومان  
وأخذت الأسعار تتدهور بسرعة جرعت منها البلاد فأخذت الوفود تتقاطر  
على الوزارة تطلب منها التدخل والوزارة ميرة تارة تدعو بعض النواب وتارة  
بعض التجار وتارة مديري البنوك لاستشارتهم في الأمر ولكنها ما كانت  
تصل بعد تلك الى قرار حتى كانت البلاد قد تحربت والتاجر أفسوا  
والمزارعون فقدوا أموالهم .

هذه حالة ان جاز أن تحصل مرة فلا يجوز مجال أن تتكرر . وانه لمن  
الاجرام أن تسمح أية حكومة بمصالح ذلك المجرم على ثروة البلاد دون  
أن تكون قد أخذت وسائل الدفاع .

لذلك تطلب من الحكومة عن طريق وزارة الزراعة الى تخفى بانتاج القطن  
أن يقرر الوزراء خطة صريحة للدفاع عن القطن بتعقد مسعوه كما حصل  
في السنة الماضية وبشتر مبدأ السليف حتى تكون البلاد بذلك على استعداد  
لمقاومة أية مناورة يقوم بها التجار والمصرفيون .

أشار حضرة محمود أبو النصر الى الى مهمة أخرى يطلب أن يقوم بها ذلك  
المكتب الذى اقترح انشاءه ألا وهى جمع المعلومات من حالة القطن وتجارته  
ومقطوعة العالم منه . هذه مسألة بسيطة جدا ووزارة الزراعة - على ما أطم -  
تقوم بها الآن وهذه المعلومات توجد دائما في مجلس مباحث القطن ومكتب  
السكرير العام للوزارة وقد حصلت عليها في السنة الماضية من مكتب حضرته  
بكل سهولة . ومساءلة المقطوعة تنشر اسبوعيا في جميع الجرائد الاقتصادية  
ويمكن لمن يشاء أن يحصل من مكتبة الى كبرى بشارع المغربي بالقاهرة  
على جريدة المانستر جاردان فيجد بها بيان مقطوعة العالم من القطن كل  
اسبوع ويمكن لوزارة الزراعة أن تنشر بيانا اسبوعيا في الجرائد السيارة بناء  
على المعلومات التى تستنها من الجرائد والشرائح الاقتصادية المشتركة فيها .  
على أن جميع هذه المعلومات والبحث في طريقة تصريف القطن ومالى ذلك  
أمر تقع في الحقيقة في اختصاص التخصصات وانى أسف لنباي انشاء  
البحث في ميزانية وزارة الخارجية لا لى لا فهم معنى لوجود مقوضيات  
وقصليات كتكتنا أموالا طائلة ولا تقوم بمرواة الوزارة بالبيانات والمعلومات  
الكافية . يوجد في ميزانية وزارة الخارجية وظيفة تقصص في مشترى وهى  
وظيفة يمكن أن تسيده البلاد اذا من فيها شخص كفء ذو خبرة بالمسائل  
الاقتصادية ولكن للأسف يمين في مثل هذه الوظائف أشخاص تنقصهم  
الخبرة والكفاية لقيام بالمهمات المطلوبة منهم ولأوجه نظر وزارة الخارجية  
الى أن تبين في وظيفة التقصص بمشترى شخصا ملما بالمسائل الاقتصادية .

حضره محمود أبو النصر بك - يمكن أن تقوم بهذا العمل وزارة المالية .  
سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - تقوم وزارة الزراعة بتربية النبات وحمايته وزيادة الانتاج ومعالجة الآفات وليس من شأنها أن تقوم بتصرف القطن .

يجب حقيقة أن توجد جهة تهتم بهذا الأمر وألفت نظر حضرة محمود أبو النصر بك إلى أن هذا الموضوع قد أشير إليه في تقريرى بلجتي المالية يلقى الشيوخ والنواب عند بحث ميزانية وزارة المالية في الفرع الخاص بمصلحة التجارة والصناعة .

حضره محمود أبو النصر بك - هل تقرير لجنة المالية تعرض لبحث هذا الموضوع ؟

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - أشير في تقرير اللجنة إلى الشؤون الاقتصادية جميعها وأولها مسألة القطن . وإلى الطريقة التي يجب اتباعها .

قالت لجنة المالية بمجلس النواب ووافقت لجنة المالية بمجلس الشيوخ بأنها لا ترى من باب الاقتصاد إنشاء وزارة جديدة وأن شؤون الصناعة والتجارة وما يتبعها من علاقة برجال الصناعة والتجارة والمصافى والفرف التجارية والشركات وغيرها يجب أن تشرف عليها هيئة ما أشرفا جديا واقترحت اللجنة المذكورة أن يوكل هذا الإشراف إلى أحد وكلى وزارة المالية . أضحى أن مصلحة التجارة والصناعة تقوم بهذه المياحت ويشرف عليها أحد وكلى وزارة المالية الذى يختص بالشؤون الاقتصادية .

فإذا عينت الحكومة بتنفيذ هذا الاقتراح تكون قد أصحبا الفرض بأقل من النفقات ولا يكون هناك عمل لإنشاء ظم أو إعادة أخرى .

ولذا ترى أن ما اقترحه حضرة الأستاذ محمود أبو النصر بك يدخل فيا اقتراحه بلجتي المالية ووافق عليه المجلسان .

حضره أفريد شماس افندى - أسف لأنى لا أشاطر حضرة الأستاذ محمود أبو النصر بك رأيه في إنشاء مكتب للاهتمام ببيع الأقطان .

حضره محمود أبو النصر بك - طلبت إنشاء المكتب للشؤون القطنية الاقتصادية والتجارية .

حضره أفريد شماس افندى - إن أسعار القطن موقوفة على العرض والطلب وكل العوارض التي تحمل بوزارة القطن يوجه عام .

في العام الماضى - ولا أتذكر من الستين الجيدة - لما كان منتظرا أن يكون محصول القطن الأمريكى ١٥ مليون بالة كان سعر قطن القطن السكندريدى ٣٥ ريالاً ولما بلغ محصوله ثمانية عشر مليون بالة هبط هذا السعر إلى ٢٥ ريالاً . كذلك حصل من ستين قرية إلى بيع قطن القطن السكندريدى بأكثر من مائتي ريال ولم يكن في هذا الوقت بوزارة الزراعة مكتب يتم بيع الأقطان .

أنى أرى أن العلاج الوحيد لحماية أسعار القطن هو إنشاء جمعيات التعاون الزراعية المطروح مشروع قانونها على مجلس النواب الآن والذي سيجرى عليها

قريباً لنلك لا أرى عملاً لتكليف الخزانة بمبالغ جديدة لإنشاء المكتب الذى يشير إليه حضرة الأستاذ أبو النصر بك خصوصاً وأن محصول القطن المصرى لا يوزن إلا ١٠٪ من محصول العالم .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - نسجه هـ / فقط .

حضره عقل محمد بك - أريد أن أسأل حضرة مندوب وزارة الزراعة عن مبلغ ألف جنيه المخصص للعمال الذين يستخدمون لتفنيذ قانونى مراقبة بذرة القطن ومنع خلط أصنافه .

الرئيس - الكلام الآن يدور حول الاقتراح الذى قدمه حضرة محمود أبو النصر بك .

حضره محمود أبو النصر بك - كلتنى إلى أردنا حل حضرة الضوا المحترم لويس فائس افندى تدعى إليها حركات معينة أستطيع أن أذكر منها ما تملكون منه أنه ليس صحيحاً مطلقاً أن تعريف حاصلاتنا القطنية من السهولة إلى الحد الذى يراه .

أعلم أن من بين سررة المصريين رجلاً نشيطاً احترف التجارة منذ يضع سنين وأنشأ شركة للأقطان ثم ذهب إلى ليفربول وما انشتر وعرض فيها أقطانه وهى من أجود أصناف السكندريدى فرفضوا شرائها بحجة أنهم لا يعرفون صنف السكندريدى بل يعرفون القطن نمرة (١) وما شابه ذلك كما قالوا أن لنا عملاء نرفضهم ونشتمى منهم .

هذه هى الحقيقة . أما ما يقوله سعادة المقرر من أن وكلى وزارة المالية يستطيع أن يجمع شتات هذه الأمور المتبقية فهو عملاً أسلم به ولا أوافق عليه فوكل الوزارة عملاً ما يعانى من المسائل الإدارية وغيرها فتكون النتيجة أن تمر عليه هذه الأمور من السطوب .

لأنه أضعى للصحة من أن تشتت الأعمال على هذا النحو وليس تماماً أن هذا داخل فيا أشارت إليه بلجتي المالية في تقريرها لأن ذلك كلام أطلق على وجه عام . أما أن تخصص جهة لفراسة هذه المسائل ولإرشاد الناس إلى أقوم السبل التي تهدي إلى جنبي ثمرات جهودهم في الزراعة وغير الزراعة فهذا هو الذى أريده .

صلىون أن وكلى وزارة المالية مهما كانت كفاءته لا يستطيع القيام بهذه الأعمال وهى ليست من السهولة كما يتصورها البعض .

لست أقوم منى للاعتراض على هذا الاقتراح الذى لا يعنى أن يكون تنفيذ موكولا إلى وزارة الزراعة أو وزارة المالية .

ضموا المكتب أنى شتم ولكن الذى أرجوه هو أن توافقوا على إنشائه .

الرئيس - تهتم اقتراح بأقتال باب المناقشة وهذا نصه :

فتح اقتال باب المناقشة ما

عبد العزيز رضوان عبد الفتاح اللوزى يوسف وهبه

عزب اللبى رزق شيمان شيعه عقل عد

فن لا يوافق على هذا الاقتراح فليغضل بالوقوف



والآن تقدم اقتراح آخر من حضرات : لويس فانوس اتندى . عقل  
جد بك . جد الحكيم أحمد عبد الفتاح بك . سعدكم ثم سيتل على  
حضراتكم .

تلى وهذا نصه :

" قترح المادة بتأليف لجنة حكومية برلمانية لوضع سياسة واضحة  
صرحة لحماية محصول القطن وأعماله في الموسم الحاضر وذلك قبل انتهاء  
الدورة البرلمانية الحالية "

لويس فانوس عقل جد عبد الحكيم أحمد سعدكم

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك - أعارض في هذا الاقتراح لأن الحكومة  
ليس من شأنها التدخل مشترية في سوق القطن بصفة مستديرة إذ يجب أن  
لا تتدخل إلا عند الضرورة القصوى والا كان ذلك مضاربة، على أن أسعار  
القطن في هذا العام سائرة سيراً طبيعياً ولا تحتاج إلى تدخل الحكومة .

إن القطن المصري بلد منتج والبلاد الأوروبية مستهلكة فمنع نريد بيع  
أقطاننا بأسعار عالية وهي تطعم في شرثها بعض الألمان .

كل من في الوجود يطلب صيدا غير أن الشباك مخفقات  
وقانون التماز هو الذي يفي البلاد كقائل حضرة زميلة القويدي شماس اتندى .  
( تصفيق )

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - أعرض في هذا الاقتراح أشد  
المعارضة .

أصوات : كلنا معارضون .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - أقول في أعارض فيه وأين  
لحضرتي كالسبب - تذكر أن نأخذ نكلنا عن مسألة القطن فربما مجلس الشيوخ  
تكليف الحكومة ... ..

حضرة لويس أخنوخ فانوس اتندى - الحقيقة .. ...

( ضحكة )

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - لقد أسر لي حضرة لويس أخنوخ  
فانوس اتندى أنه يريد سحب اقتراحه فاذ كن " لأمر كذا كذا " فكفى الله  
المؤمنين القتال .

( تصفيق )

حضرة لويس أخنوخ فانوس اتندى - لقد رأيت هذا الوقت غير مناسب  
لنظر اقتراحي فأنا أصعب بعد موافقة حضرات الموقفين معي عليه . على أن  
أقدمه فيما بعد .

حضرة لويس أخنوخ فانوس اتندى - عند ما يقدم طلب لاتقال باب  
الناقشة يجب أن تعطى فرصة للكلام فيه .

الرئيس - وما الذي تريده ؟

حضرة لويس أخنوخ فانوس اتندى - حضرة زميلي المحترم محمود أبو النصر بك  
تكلم عن مسألة شخصية بمعنى الرد عليها واللائحة الداخلية تكسبني هذا الحق .

الرئيس - نحن لا نتكلم في المسائل الشخصية والآهل ترافقون حضراتكم  
على اقتال باب المناقشة ؟

( موافقة )

الرئيس - قدم حضرة محمود أبو النصر بك اقتراحاً برضا مبتنى على حضراتكم  
فاذا وافقتم عليه فانه يقال إلى الحكومة :

" أقتراح إنشاء مكتب يسي مشور الشؤون القطنية الاقتصادية والتجارية  
يكون من اختصاصه أن يبحث تلك الشؤون بحثاً دقيقاً بأن يتعرف أحوال  
الزراعة القطنية في سائر البلاد التي تزور القطن وأن ينفذ في مبلغ الانتاج  
فيها ويجمع الإحصائيات عنها وأن يبين مقدار المظنونة المالية من حاصلات  
القطن على اختلاف أنواعه وأن يعمل على إيجاد حلائق بينا وبين الجهات  
التي يمكن تصريف حاصلاتها فيها تخفيفاً لأضرار الوسطاء إلى غير ذلك من  
تتبع حركة البورصة والوقوف على قدم الاستعداد لإرشاد الحكومة إلى أهوم  
السبل التي يمكن سلوكها عند ما تنشب البلاد أزمة قطنية ورجائي في أخواني  
أن يوافقوني على توجيه نظر الحكومة إلى إنشاء هذا المكتب حتى نراه بين  
مشقات وزارة الزراعة أو المالية في المبرانية المقبلة إن شاء الله ما

محمود أبو النصر

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - إنشاء مكتب خاخر هذا  
ما أعارض فيه ، وإنما لا أعارض في أن نحال هذه الرغبة على الحكومة فليكون  
موضوعها من اختصاص مصلحة التجارة والصناعة .

حضرة محمود أبو النصر بك - يستوى عندي .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه الرغبة مع التقييد الذي أبداه  
سعادة المقرر ؟

حضرة الشيخ يس أبو جليل - بتري قيد ولا شرط .

الرئيس - أرجو أن يلاحظ حضرة العضو المحترم الشيخ يس أبو جليل  
أنهم يؤخذ له بالكلام والآن من لا يوافق على هذه الرغبة بالتقييد الذي أشار  
إليه سعادة المقرر فليقتضل بالوقوف .

( وقفت ألبية )

الرئيس - المجلس بمقرر الموافقة على هذه الرغبة مع التقييد الذي أبداه  
سعادة مقرر لجنة المالية .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

#### الباب الثاني - مصاريف عمومية

١٨ - بلغ المقدر لاحتياجات هذا الباب في المشروع مبلغ ٤,٣٨١ ج. ٩٠٠ م. وكان المقدر له في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٨٨٣,٩٤١ ج. ٨٨٣ م. فتكون هناك زيادة قدرها ٢٠,٤٤٠ ج. م. يرجع السبب فيها (أولاً) الى زيادة المبالغ الآتية:

جيب	٤,٠٠٠	في بند ٢ — مصاريف انتقال وبلد سفر وقل .
١,٣٦٣	بند ٤ — أثاث وترميمات .	
٢٦٧	بند ٥ — كساوى وملبوسات .	
١٣,٢٣٢	بند ٨ — شراء مواش ومهمات وأدوات وعدد ومصاريف صيانة .	
٢,٨٩٦	بند ٩ — حليق .	
١,٤٣٠	بند ١٠ — وقود .	
٣,٩٣٦	بند ١٢ — مشتريات وأعمال جليدية جزئية .	
٢٠,٧٠٠	بند ١٣ — التجارب والمناجج الزراعية .	
١٠,٧٠٠	بند ١٧ — مكافآت وتقويضات .	
٤,٠٠٠	بند ١٨ — نقل المهمات .	
٤,٣٥٠	بند ١٩ — مصروفات الماشات .	

(وثانياً) الى تخفيض مبالغ :

٢,٠٠٠	في بند ١١ - مصاريف تجهيز تقوم به شركات خاصة .
٣٩,٩٠٤	في بند ١٤ - شراء سماد وبلود فطير .

وفى على بيان لأهم وجوه الزيادة والقصص المتقدم ذكرها :

١٩ - (أولاً) فيما يخص باحتياجات البند ٢ - مصاريف انتقال وبلد سفرية ونقل يرى أن الزيادة هي مبلغ ٤,٠٠٠ ج. ٦ منها ٣,٠٠٠ ج. ٠ م. في مصاريف الانتقال و١,٠٠٠ ج. ٠ م. في بلد السفرية وسببها (أولاً) علم كفاية ما كان مقرراً لذلك في السنة الماضية مما اضطر الوزارة الى طلب التصريح بمجاوزة مبلغ ٤,٠٠٠ ج. ٠ م. (وثانياً) الى زيادة عدد الموظفين في معظم الأقسام الفنية وزيادة التفتلات التي يستلزمها تنفيذ القوانين الزراعية.

هذا ويجب يفسر ذكره أنه أودج ضمن احتياجات البند ١٨ لأول مرة مبلغ ٤,٠٠٠ ج. ٠ م. لقلل المهمات وكان ما يصرف في هذا الشأن في السنة الماضية يحسب على احتياجات البند ٢ فتكون حقيقة الزيادة في هذا النوع من المصروفات هي ٨,٠٠٠ ج. ٠ م. وتوافق البنية على الزيادة المطلوبة في احتياجات البند ٢ والبند ١٨

٢٠ - (ثانياً) فيما يخص باحتياجات البند ٤ - أثاث وترميمات يرى أن بها زيادة قدرها ١,٣٦٣ ج. ٠ م. وهي لازمة لتأثيث الجناحين الجارى بناؤها بفناء الوزارة وتكملة تأثيث بعض المكاتب الفرعية بالأثاث وقصى الصالون والبساتين .

٢١ - (ثالثاً) فيما يخص باحتياجات البند ٥ - كساوى وملبوسات يرى أن به زيادة قدرها ٢٦٧ ج. ٠ م. استلزمها وجوب شراء ملابس لسائقى

السيارات والموتوسيكلات وبعض سعاة الدراجات وشراء معاطف لعمال الحامل .

٢٢ - (رابعاً) فيما يخص باحتياجات البند ٨ - شراء مواش ومهمات وأدوات وعدد ومصاريف صيانة يرى أن بها زيادة قدرها ١٣,٢٣٢ ج. ٠ م. وقد أوضحت وزارة الزراعة أن هذه الزيادة موزعة كالتالى :

٩,١٨٣ ج. ٠ م. في فرع الأدوات من ذلك ٩,٠٠٠ ج. ٠ م. لقسم وقاية النباتات لتأثيث المشرايع الجليدية للتدخين ويستنفذ ثمن الخيام الجزء الأكبر من هذا المبلغ والباقي لشراء سائر الأدوات اللازمة لهذه المشرايع ولتجهيز بعض مهمات الجبان الموجودة و ٥٥٠ ج. ٠ م. لقسم الخنثمة من أدوات للورشة و ٩٠٠ ج. ٠ م. لقسم الطب البيطرى و ٨٣٠ ج. ٠ م. لقسم البساتين بالنقل من ميزانية مصلحة الجمارك على فحة مشروع الجبل الأصفر والباقي لشراء أدوات بعض الأقسام الأخرى .

٨,٨٣٧ ج. ٠ م. في فرع الأدوية من ذلك ٣,٣٠٠ ج. ٠ م. ثمن مواد كياوية لقسم وقاية النباتات لأجل المشرايع الجليدية للتدخين التي سبقت الإشارة اليها و ٩٠٠ ج. ٠ م. لقسم الطب البيطرى للتوسع المشار اليه بتقرير السياسة الزراعية الانشائية والباقي زيادة في الاحتياجات المخصصة لهذه القسمين لأعمال المقاومة بالنسبة لزيادة هذه الأعمال وتتوقع المواد الكيماوية التي تستعمل في خصاصها .

١٣٣ ج. ٠ م. في فرع الآلات الجراحية لأجل قسم الطب البيطرى .

٧٧٥ ج. ٠ م. في فرع البلود : لأقسام المباحث الزراعية والبساتين وتربية النباتات .

١,٠٥٠ ج. ٠ م. في فرع العناية والترميمات : منها ٥٠ ج. ٠ م. بالنقل من ميزانية مصلحة الجمارك و ١,٠٠٠ ج. ٠ م. للترميمات التي تلزم في الأحوال التي لا يربح في شأنها مصلحة المبانى وصيانة السيارات والموتوسيكلات والدراجات في الحالات المستعجلة .

٩٨١ ج. ٠ م. في فرع المواشى : لأجل شراء مواش لقرع التربية ولعمل البيطرى .

٢٠,٩٥٩

٧,٧٣٧ ج. ٠ م. يستلزم هذه الزيادات تخفيض في اعتماد المقاتير قدره ٧,٧٥٠ ج. ٠ م. وفي مصاريف ادارة طبلى البنية والقناطر انظرية ٩٧٧ ج. ٠ م.

١٣,٢٣٢ ج. ٠ م. صافي الزيادة .

وقد اقترحت لجنة المالية بمجلس النواب حذف مبلغ ١,٠٠٠ ج. ٠ م. المقدر في فرع العناية والترميمات من ضمن مبلغ ١,٠٥٠ ج. ٠ م. المتقدم ذكره على أن تقوم مصلحة المبانى والقسم الميكانيكى بجميع الترميمات التي نحتاج اليه الوزارة كل فيما يخصه وترى اللجنة للموافقة على حذف هذا المبلغ واحتاد الباقي وقد أقر ذلك مجلس النواب .

- (حضر حضرة صاحب المحال محمد فتح الله بكات باشا وزير الزراعة) .
- ٢٧ - (تاسما) فيما يخص باعتمادات البند ١٧ مكافآت وتوصيات يرى أن بما زيادة قدرها ١٠.٧٠٠ ج. م موزعة كالآتي :
- ٤.٠٠٠ ج. م توصي لشهيد الشين (أصحاب الشركات الخاصة) لزيادة عدد الشركات واتساع عملها (وقابل هذه الزيادة تخفيض في بند ١١ قدره ٢.٠٠٠ ج. م) وقد كانت هذه التوصيات تصرف على بند ١١ المشار إليه .
- ٤.٠٠٠ ج. م توصي عن المواشي التي تتفق من جراء التلقيح الإلزامي .
- ١٠٠ ج. م زيادة في المبلغ المخصص لمكافآت الصيادين نظير تحصيل رسم الشين .
- ١٠٠ ج. م مكافأة جمعية فلاحية البساتين .
- ١.٠٠٠ ج. م توصي عن النيل والبلع الحاصلة بمرض لسفارة التي يتقرر اعتمادها منذ لاشار التمدد .
- ١.٥٠٠ ج. م زيادة في المبلغ المخصص بجوائز تشجيع معمل التفرغ .
- ١٠.٧٠٠ ج. م

واقترحت لجنة المالية لمجلس النواب في تقريرها انقاص الزيادة المطلوبة في اعتماد الجوائز لتشجيع معمل التفرغ إلى ٥٠٠ ج. م . ليصبح المبلغ المقرر للجوائز المذكورة ١٠.٥٠٠ ج. م بدلا من ١١.٢٠٠ ج. م . وقد أجازت باعتماد ٧٠٠ ج. م المدرج في مشروع الميزانية لشراء البضائع اللازمة لفرقة المبرد من بند ٢٠ أعمال جديدة وتوافق هذه نتيجة من هذا التخفيض وقد أقر ذلك مجلس النواب .

وفي هذا الصدد لفتت لجنة الشانة لمجلس النواب في تقريرها نظر وزارة الزراعة في وجوب مضاعفة جهودها في سبيل معالجة أمراض المواشي عمومًا المنتشرة الآن في البلاد وإلى مقومة انتشار الحمى بها وأمر إيجاد ونشر الوسائل التي من شأنها تخفيض نسبة الوفيات في الدجاج التي تشأ عنها خسارة سنوية كبيرة قدرت بثلث أحيانًا في بعض الجهات ٣٥ .

وهذه اللجنة توافق على هذه الزيادة خصوصًا لما هو مملو من أن قيمة صادرات القطن من بيض السمك بلغت رقما يعتد به فقد تصدرت منه في سنة ١٩٢٦ م خارج ١٠٧.٦٧.٠٠٠ بيضة قيمتها ٢٥.٩٠.٩٠٠ ج. م فلما ما أمكن مقاومة هذه الأمراض المعدية ومنع انتشارها مع تبوؤ بصناعة تربية الدجاج إلى المستوى الذي بلغه روعي راق يمكن مضاعفة هذا الزخم فضلا عن زيادة كمية الدجاج ذاتها والاحتفاظ بفروع من فروع تربية البلاد ونقلها الفلاح من الخسرة التي تصبه من جراء هذه الحالة إذا بقيت على ما هي عليه بدون مقاومة من الجهة المختصة .

وقد اقترحت اللجنة المذكورة أيضا مدف مبلغ ١٠٠ ج. م للطوب ضمن اعتمادات هذا البند كمكافأة جمعية فلاحية البساتين . كنه مبلغ ٢٠٠ ج. م المدرج في البند ١٥ أعانة جمعية فلاحية البساتين المصرية وهو ما توافق عليه اللجنة .

هذا وقد استلمت اللجنة من وزارة الزراعة عن المديرية التي يكون قد تم فيها التلقيح الإلزامي للغاية لأن فطنت أن العملية المذكورة تمت بمديرية

أما إلى الزيادة اقترأها اللجنة ضرورة لمصلحة العمل وتوافق عليها وقد وافق عليها مجلس النواب .

٢٣ - (تاسما) فيما يخص باعتماد البند ١٠ ملحق يرى أن به زيادة قدرها ٢٨٩٦ ج. م وتوافق عليها اللجنة لأن سبب طلبها يرجع إلى أن المبلغ الذي صرف فعلا في السنة الماضية يربو على اعتمادها بقيمة الزيادة المطلوبة تقريبا .

٢٤ - (تاسما) فيما يخص باعتماد البند ١٠ وقود يرى أن به زيادة قدرها ١٤٣٠ ج. م ترى اللجنة الموافقة عليها لأن من ذلك مبلغ ٥٤٠ ج. م مقول من ميزانية مصلحة المنجاري على ذمة منزلة الجبل الأصفر والباقي يخص بضمه بضم الطلبة البصري لأجل المفرقة بالمدية والبيض الأخر بضم البساتين لأجل إدارة ما كانت القسم .

٢٥ - (تاسما) فيما يخص باعتمادات البند ١٣ مشتريات وأعمال جديدة جزئية يرى أن بها زيادة قدرها ٣.٩٣٦ ج. م وتوافق اللجنة على الاعتمادات المطلوبة بهذا البند وقدرها ٨.٦٣١ ج. م لأنها مقررة لأعمال تراها اللجنة كلها ضرورية .

وتذكر اللجنة فيما يلي الأعمال التي وردت لأول مرة في المشروع ولم يكن لها نظير في ميزانية السنة الماضية وفي :

١٩٠ ج. م لشراء موزيسكالات بمقدد جانبي (علاوة على السداد الموجود منها وقدره ٨) لتسهيل مأمورية المرور وتفقده سلامة المواصلات الزراعية وتسهيل أعمال المصارعة على الموظفين المختصين إذ بذلك يمكن موظفي التفتيش الفتيون من مداومة المرور والقيام بواجبهم على الوجه الأكمل .

١٧٥ ج. م لشراء ٧ مولدات لتفاز لأعمال التدخين بالمحارج .

٤٠٠ ج. م لشراء سيارتين لنقل المهمات .

٣٠٠ ج. م لشراء رشاشات ومضخات (نحو ١٥٠ من كل نوع لأعمال المقاومة بطريق الرش والتفجير) .

٢٥٠ ج. م لشراء صناديق لتخفيف الحشرات نظرا لزيادة مجموعة الحشرات

بضم وقاية النباتات .

١٠٠ ج. م لشراء ما كانت للاحصاء .

٤٦٦ ج. م لشراء ما كانت صغيرة لقسم البساتين .

٢٦ - (تاسما) فيما يخص باعتمادات البند ١٣ التجارب والتأديج الزراعية يرى أن بما زيادة قدرها ٢٠.٧٠٠ ج. م وتوافق عليها اللجنة لأن من ذلك أولا - مبلغ ٢.٠٠٠ ج. م في المخصص للتجارب لمقاومة حشرة البق البقير وغيرها منه ٨.٠٠٠ ج. م لاثنا عشر بلان لمقاومة ذبابة الفاكهة وذباب الزيتون و ١٠.٠٠٠ ج. م لزيادة بلان الرش والتفجير و ٣.٠٠٠ ج. م لشراء مائة سفقات النيكرين لمقاومة حشرة المن وتانيا - مبلغ ٥٠٠ ج. م لتسوية الحارة الناشئة من بيع محاصيل القطن الناتجة من بعض أراضي التجارب وثالثا - ٣٠٠ ج. م لزيادة تجارب مجلس مباحث القطن .

أسوان وأن العمل جار الآن في مديرية قنا وقد انتهى التوقيع في مركزى اسنا والاقصر وابتنى يوم أول يولييه الجارى بتوقيع موافى مركزى قوص وينظر أن ينتهى العمل به في ١٩ الجارى وأن قسم الطب البيطرى سيولى تتبع المواشى بمديرىات الوجه القبلى واحدة فواحدة.

وقد لقت أحد حضرات أعضاء مجلس النواب حين مناقشة ميزانية هذه الوزارة نظر الحكومة الى الخطر الذى ينتج من تفضى مرض السقاوة الذى يصيب الخيل والبالغ ومرض السل الرئوى الذى يصيب مواشى الفصيلة البقرية فصرح حضرة صاحب المزة سكرتير عام وزارة الزراعة بأن الوزارة لم يفتأ ذلك بل اعتلت أشد الاعتناء باستئصال شاة المرضين المذكورين فشكلت لجنة من كبار الفنيين بالقسم البيطرى للبحث فيما يؤدى الى استئصال المرضين المشار اليهما ووضعت اللجنة مشروع قانون فيما الآن أمام اللجنة التشريعية ولم يبق الا وضعهما في الصيغة القانونية ، وإن الوزارة أدرجت في مشروع ميزانية هذا العام مبلغا لتوصير أصحاب المواشى الى تصدى بسبب اصابتها بمرض السقاوة وأنها ستطلب بعد ذلك الاتحاد اللازم الخاص بالسل الرئوى .

٢٨ — (عاشر) فيما يخص باحتياجات البند ١٩ مصروفات المشاغل . يرى أن الاتحاد الذى أدرج في هذا البند وهو ٤٣٥٠ ج . م أدرج لأول مرة في المشروع الحال تحت بند مستقل وكانت المبالغ اللازمة لمصروفات المشاغل المبنية بهذا البند مدرجة في ميزانية السنة الماضية في بند الأعمال الجديدة وتوافق اللجنة على هذا التغير لأن مصروفات المشاغل المذكورة لا يمكن اصدارها في شيء ما من الأعمال الجديدة لأنها مشاغل مستمرة .

٢٩ — (حادى عشر) أما فيما يخص باحتياجات البند ١٥ اعانات فىرى أن بها تخفيضاً قدره ٣٠ ج . م يرجع سببه الى تخفيض قيمة اشتراك الحكومة في الجمعية الولية لفحص البذور .

وقد حصل أن خفضت قيمة اشتراك الحكومة المصرية في المعهد الدولى بروما بتدأ من سنة ١٩٢٧ المالية الى مبلغ ٩٦٠ ج . م بدلاً من ١٤٢٠ ج . م فطلبت لجنة المالية بمجلس النواب حذف الفرق وقدره ٤٦٠ ج . م وتوافق اللجنة على ذلك .

وفي هذا الصدد استعملت اللجنة من وزارة الزراعة عن المدة التى يتبقى فيها أجل المعاهدة المالية التى أربطت بها الحكومة المصرية وتمتعت فيها برفع الاشتراك المتقدم ذكره فأجابت الوزارة بأنه ليس في نصوص العقد التالى الخاص بالمعهد الدولى للزراعة في روما ما يثير الى موعد انتهاء الاتفاق باشتراك الحكومة المصرية فيه .

٣٠ — (ثاني عشر) ما فيما يخص باحتياجات البند ١٤ شراء مياه وبذور قطن فىرى أن بها تخفيضاً قدره ٣٩٩٠٤ ج . م وأن المبلغ المقرر في المشروع لشراء المياه وهو ٤٢٤٠٠٠ ج . م المبلغ المقرر لشراء بذور القطن هو ٣٦٥٠٠٠ ج . م وهو ممد لشراء بذرة الدومين والبنية الناتجة من التفريق التى توزعها الحكومة ومروقة ببذرة الحكومة .

ولدى نظر احتاجات هذا البند أمام مجلس النواب اقترح أحد حضرات أعضائه زيادة الاتحاد المطلوب لشراء المياه وبذور القطن بمبلغ

٣١١٠٠٠ ج . م حتى يصبح مجموع الاتحاد المطلوب لذلك مليون جنيه ويعد المناقشة في موضوع الاقتراح أقر المجلس قبوله وذكر معالى مقرر لجنة المالية عندئذ بأنه طبقاً لهذا القرار يجب تعديل الاتحاد الذى سيخصص لشراء الأسمدة على أن جزيء منه قدره ٥٠٠٠ ج . م يحصله وزارة الزراعة هذا العام من بيع الأسمدة وسيضاف هذا المبلغ على الإزادات وأنه لذلك يكون المبلغ الذى سيؤخذ فضلاً من الاتحاد على ٢٥٣٠٠٠ ج . م .

وهذه اللجنة توافق على زيادة مبلغ ٣١١٠٠٠ ج . م الذى تقدم ذكره لأنها ترى أن الأسباب التى حلت وزارة الزراعة على التدخل في أمر توزيع الأسمدة على الزارع لاتزال قائمة بل أن الحال يدعو الى التوسع في هذا العمل للأسباب الجديدة والوجبة التى أوردتها اللجنة تفصيلاً بالصفحة ٨ و٩ من تقريرها عن مصروفات وزارة الزراعة في السنة الماضية ، وأنه الى أن يتم انشاء الطبقات التطوية وتصحب فائدة على استعجاب ما يندى حاجة المزارعين من هذه الأسمدة ترى وجوب عدم حذف الحكومة عن التدخل في أمر شراء المياه خصوصاً وأنه لم يند على الحكومة من هذا العمل خسارة ما بل ربحت منه ربحاً قليلاً .

وما يجدر ذكره في هذا الصدد أن القاعدة التى يحسب عليها الربح البالغ التى تستعمل في شراء الأسمدة هي أنه بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ يونيو سنة ١٩٢٥ — تضمن الحكومة ربحاً قدره ٥٪ مع تخفيض هذه النسبة الى ٣٪ لشركات التعاون الزراعية . وحسكة تقاضى هذه الفائدة هي أن الحكومة تخرج من ميزانيتها ومن الاتحاد على مبالغ لشراء هذه الأسمدة وهي مبالغ لو أقيمت في البنك الأهل لحصلت الحكومة منها على فائدة تبلغ في المتوسط ١٪ .

هذا وما يذكر في هذا الصدد أيضاً أن الحكومة لم تستورد في السنة الماضية من المياه اللازم للبلاد الا ما يوازي ١٤٪ . وفى الجدول المرفق بالمحضر رقم (١) بيان عن مقدار المياه الذى استورده البلاد ابتداء من سنة ١٩٢٣ ومقدار ما قامت وزارة الزراعة باستجلابه منه في السنوات المذكورة ، ومنه يرى أن استورده في سنة ١٩٢٣ كان بنسبة ١٥٪ من مجموع الكميات الواردة للقطر في السنة المذكورة وفى سنة ١٩٢٤ أيضاً بنسبة ١٣٪ . في سنة ١٩٢٥ بنسبة ١٤٪ . في سنة ١٩٢٦ وهو ما يدل صراحة على أن الحكومة لا تتحلى استيراد صنف المياه بل أنها تستأجر في زيادة التكية التى تستجلبها البلاد . وهو أمر تراه اللجنة كافياً لما يود من ورائه من الفائدة الطويلة على حاصلات البلاذيجع أنواعها والتي تقوم ثروة البلاد عليها . حضرة لويس أخوخ فافوس الفنى — أوجه نظر الوزارة الى ما أبدته لجنة المالية في تقريرها من ضرورة التوسع في توزيع المياه ونحن مستعدون لقرار الاتحادات الخاضعة التى يترجم إذا رأت وزارة الزراعة توزيع المياه بكميات أكثر من التى قدرتها الآن .

ولى ملاحظة أخرى هي أنه يوجد احتياج اضافى للمياه يبلغ حوالي ٣٠٠٠٠٠ ج . م وقد طلت عن الوزارة تفكر في شراء المياه على أساس المناقصة التى عملت أخيراً .

تلى من تحرير اللجنة ما يأتي .

### الباب الثالث - أعمال جديدة

٣١ - قدر لاعتبارات هذا الباب والمشروع مبلغ ٧,٢٠٠ ج.م وقد تيفت بالبند ٣٠ صفحة ٣٤١ الأعمال التي وزع عليها المبلغ المقسم ذكره هي أربعة - (أولها) التلقيح الإجباري لمقاومة الطاعون البقري ومقدر له في هذا العام ٤,٠٠٠ ج.م وكان المقدّر لذلك في السنة الماضية مبلغ ٥,٠٠٠ ج.م و(ثانيها) إنشاء مزرعة وممثل لتعليق مقداره في المشروع ٣,٨٠٠ ج.م و(ثالثها) هو شراء البيض اللازم للفرقة وقدر له ٧٠٠ ج.م والصمل الرابع هو عرض مناصر زراعية بالسبب قدر لتكليفه مبلغ ١٠٠ ج.م وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب الموافقة على الأعمال الأربعة والاعتبارات المقررة لها إلا أنها يمتنع بالعمل الأخير لما رأته تخفيض مبلغ ٥٠٠ ج.م من المبلغ المخصص له ولا اكتشاف المبلغ الباقي قدره ٥٠٠ ج.م وعنده اللجنة توافق على ذلك لأن الأعمال الأربعة ضرورية . كما ترى أن في مبلغ ٥٠٠ ج.م لتكاليف عرض مناصر زراعية بالسبب ، الكفاية .

وما يلاحظ أن مصروفات المشاكل التي كانت تندرج في الأعوام الماضية ضمن بند الأعمال بلدية قد أخذت ضمن اعتبارات الباب الثاني (مصاريف عمومية) وأقر هذا بند خاص هو البند ١٩ كما سبق ذكر ذلك بالفقرة (٢٨) .

٣٢ - هذا ويظهر بما جاء بميزانية مصلحة المياه التي أقرها البرلمان أنه أدرج ضمن اعتبارات المصلحة المذكورة مبلغ ٣٨,٤٣٥ ج.م جية لبنان تخص وزارة الزراعة وهي مفصلة تفصيلاً بالمعلق رقم (٣) <sup>(١)</sup>

٣٣ - يرى من جميع ما تهتم به يانه أن روح النشاط تناولت جميع فروع هذه الوزارة وأدت إلى الانتشار الذي يرى من الإطلاح على ما تبين بالمشروع . وهذه اللجنة تشكر للوزارة خطوتها في هذا السبيل والتي لم يكن أن تمتع أكثر من ذلك نظر القصر الذي أصاب إرفاقات المعايير من جراء الضائقة المالية التي تجتازها البلاد والتي حالت دون إدراج جميع الاعتبارات اللازمة لتنفيذ البرنامج وإسم الطلاق الذي أعدته الوزارة لسياسة الإنشاء والتجديد وتأمل اللجنة أن تساعد الحالة المالية في المستقبل على تنفيذ ما لم يكن تنفيذه في هذا العام ومسر اللجنة أن وزارة الزراعة تمكنت بما أعطى البهائم زيادة قليلة من الاضطلاع بطائفة كبيرة من أمور الإصلاح أخصها : (أولاً) العناية بقلية القطن سواء فيما يتعلق بتفقيده القوانين الخاصة بمنع خلط أصنافه وبمراقبة بذره أم فيما يتعلق بتوزيع البذرة لمطقة التي تساعد على حفظ المرتبة العالية المتأخرة للقطن المصري و(ثانياً) الاستمرار في شراء الأسهم الكبارية وتوزيعها على المزارعين و(ثالثاً) زيادة عدد الاختصاصيين لتمرز أقسام الوزارة الفنية ليسنى لها القيام بالبحوث العلمية التي يمكن للدلالة على التفصيل الذي أصابها في الماضي أن بد البحث لم يمس إلى الآن لا الأمراض الفطرية التي تصيب أنجبار الفاكهة ولا السمك الأكبر من الآفات الحشرية وأمراض الحيوان والنبات التي تحمل ثروة البلاد في كل سنة خسائر فادحة .

(١) راجع الحق رقم (١) هذه المضبطة .

وبما أن أسعار البعاد كأسمار القطن تختلف من وقت لآخر صعدوا وبعولاً فأرجو من الوزارة عمل متأنقة عند شراء هذا البعاد وأن لا يغتوا اقتصاد ما يمكن اتصاده من أسماره .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذا من عمل الوزارة .  
تلى من تحرير اللجنة ما يأتي :

ومما يجب نقت النظر إليه في هذا الموضوع هو أمر منع غش الأسهم ووجوب العمل بسرعة على من تشريع يكفل عدم وقوع الغش المذكور الذي ليس من ورائه فقط ضياع ما يذهب المزارعون مما لهذه الأسهم المفقوشة بل تلف الأراضي الزراعية بالقطر وهو الأمر الخطير .

وقد صرح حضرة صاحب العزة السكيت العام لوزارة الزراعة أمام مجلس النواب في هذا الصدد أن الوزارة قامت بالواجب عليها في هذا الشأن إذ أعدت مشروع قانون خاص بذلك وأرسلته إلى المحكمة المختصة في ١٧ أبريل سنة ١٩٢٧

وبالاستعلام مما تم بعد ذلك أجابت وزارة الزراعة أن المشروع المذكور ما زال موضع البحث في جمعية الصومية لهكمة الاستئناف المختصة .

حضرة لويس أغيوخ فانوس افندي - لقد تكرر أنه كلما عرض علينا مشروع بقانون له علاقة بالأجانب يعطل بإرساله إلى الجمعية الصومية لهكمة الاستئناف المختصة وأنا لا أرى ضرورة قانونية لذلك .

الرئيس - ليس على هذه الملاحظة الآن .

حضرة لويس أغيوخ فانوس افندي - أننا لا نستطيع أن نكون حيلة تشريعية ملياً ويتوقف تشريعنا على إقرار لهكمة المختصة .

(هبة)

يجب أن تضع الحكومة حداً لذلك وأرى أنه مما يتقص سلطة المجلس العليا أن يكون تنفيذ القوانين معاقلاً على مصادقة هذه لهكمة إذ ليس في المعاهدات ولا في القوانين ما يترتب الحكومة بذلك .

إن لهكمة المختصة أنشئت بمساعي الحكومة المصرية ولدة موقفة، وما حق تجديد هذه المدة أو عدم تجديدها فلا يجب أن نعمل لها سلطة فوق سلطة البرلمان، أن هذا لا يجوز مطلقاً لأنه يتقص من السلطة القومية ولذلك أوجه نظر الحكومة إلى أن توقف هذه المادة البسيطة التي وجدت بمحكم الزين المسخى وقد انتهى .

(هبة)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ملاحظة حضرة العضو المحترم ؟

أصوات : لا .

وتذكر اللجنة مع السرور أن الإحصاءات الواردة في المشروع الحالي ستكون وزارة الزراعة من إنشاء عدد اضافي من الجبان لتدشين الأشجار الحضية ولقائمة ذبابة الفاكهة التي لوحظ انتشارها في كثير من المديريات ومن ادخل شيء من التحسين المنشود في القسم البيطري مما تؤمل اللجنة منه أن توفيق الوزارة الى مقاومة الأمراض التي تتباب الحيوانات على اختلاف أنواعها .

(٤) مشروع قانون راد من مجلس النواب خاص بالجميات المصرية  
المصرية - اجاله الى لجنة الزراعة نظره بصفة مستعجلة

الرئيس - ورد لنا الآن كالم من مجلس النواب ومعه مشروع قانون الجميات التعاونية المصرية وهذا نص الكتاب المذكور :

حضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بصفة مستعجلة بسلامته المتقدمة في ٤ و ٥ و ٦ يولي اجارى مرسوم بمشروع قانون خاص بالجميات التعاونية المصرية ووافق عليه مددلا بالصيغة المرافقة لهذا .

فاشارف بأن أرسل مع هذا لودكم مشروع القانون وتقرر بجلسته الزراعة ومضابط الجلسات التي نظر المجلس فيها هذا المشروع واجبا عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دودكم بقبول عظيم الاحترام ما

٦ يولي سنة ١٩٢٧  
وليس مجلس النواب  
(عنه) وبها واصف

فهل توافقون حضراتكم على احوالة مشروع هذا القانون الى لجنة الزراعة لنظره بصفة مستعجلة ؟

(موافقة)

(٥) الاستمرار في طر غير بجلسته المالية من ميزانية المدة لسنة ١٩٢٧ -  
١٩٢٨ - القسم الثاني (الصروفات) قسم ١١ - وزارة الزراعة

حضره سمان فريال القصص بك - وجه المجلس في البوة الماخضية ووجه الى وزارة الأشغال بتوسيع فوهات البرايح المملعة لرى الحياض حتى تتخطى في زمن قصير وكذلك توسيع فوهات الصرف فلا تستغرق زمتا طويلا في صرف مياه تلك الحياض وهذا ضروري حتى يمكن البدء بتحصين الزراعة الشتوية مبكرا وحتى يمكن لزراع القطن بأراضي الحياض اعملها لزراعة في الوقت المناسب فلا يتأخر موعد جني محصول القطن .

على أن سرعة رى أراضي الحياض تكسبا كثيرا من الطمى قبل رسوبه .

ولكن عند نظر ميزانية وزارة الأشغال هذا العام وجدنا أن هذه الأمانة رفضت بناء على إشارة وزارة الزراعة التي لم تردحيا بتوسيع فوهات البرايح بحجة أن كبار المزارعين أوبعدوا وأبورت لرى أراضي صغار المزارعين مقابل أجر يتقاضونه منهم .

ولما طلبنا من معالي وزير الأشغال اعادة النظر في توسيع فوهات البرايح للماء الحياض في زمن قصير وكذلك توسيع فوهات الصرف لسرعة تصريف المياه لم يرضا منا بجابة هذا الطلب اذا واقتت مع ذلك وزارة الزراعة .

ولمنا المطلب من حضرة صاحب العزة مندوب هذه الوزارة الموافقة على هذه الأمانة المفيدة وعابرة وزارة الأشغال تنفيذها في العام المقبل .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل - أنا أعارض .....

الرئيس - أرجو حضرة العضو أن ينتظر حتى يأتي دوره في الكلام .

حضرة عقل محمد بك - بمناسبة الألفا لجلته المخصصة في الباب الأول من ميزانية وزارة الزراعة للعمال الذين يستندمون تنفيذ قانونى مرافقة بذرة القطن ومنع خلط أصنافه . ألقت نظر معالي الوزير الى أن الموظفين الذين عهد إليهم في العام الماضي أمر معاينة القطن والبذرة لمعرفة ما اذا كانا غلوطين أو غير غلوطين لم يكتروا من الموظفين الأكفاء في حين أن لدى الوزارة موظفين أكفاء ولكنهم يقومون بعملية حصر زراعة القطن في ثلث الزمام وهذه العملية سهلة ويمكن معها تكليفهم مراقبة تنفيذ القانونين المذكورين .

وأقول أيضا أن قانون خلط القطن به مادة تنص على أن اللجنة التي يوكل إليها أمر فحصه تتكون من خمسة أعضاء . وهذه اللجنة بعض أعضائها من الأجانب مع وجود الموظفين الأكفاء بالوزارة فلا يصح مثلا أن لا يكون من بين أعضائها مفتش الزراعة لعموم المديرية ويكون في الوقت نفسه أحد السائرة عضوا فيها .

الرئيس - إن السائرة هم أدرى الناس بأنواع القطن .

حضرة عقل محمد بك - على كل حال ألقت نظر معالي الوزير الذي تشدد كلنا بتقواه وفيرته على المصلحة العامة أن ينتخب أعضاء هذه الجبان من موظفى الوزارة الأكفاء علاوة على أمثالهم وبذلك يتولى مبلغ ألف جنيه المندرج بالباب المذكور .

حضرة لويس أغيوخ فاوس أغندى - أبنت لجنة المالية في الفقرة ٣٣ من تقريرها تصديرها لروح النشاط التي تناولت جميع فروع وزارة الزراعة وأبنت شكها على ما نحن بقر اللجنة على ذلك بكل جوارحنا ولكننا في الوقت نفسه نؤكد الوزارة أننا لا نخلط عليها بالاعتبارات اللازمة لتنفيذ مشروعاتها التي بذلت فيها مجهودا عظيما وأرجو أن لاتسرع الحكومة دائما بالأزمة المالية التي لا وجود لها سيما وأن هناك من الاحتياطي ما يفيى على ٣٤ مليوناً من الجنيحات يمكنها أن تأخذ منها ما يلزم لاتخاذ هذه المشروعات .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل - احتاد زراع أراضي الحياض أن يردحوا أقطانهم في وقت متأخر فلا يبدون زراعتها الا في أواخر شهر أبريل ويبيع هذا الى كساحل الحكومة معهم في تأخير اطلاق المياه في الحياض وبذلك أصبحت الزراعة الشتوية في حالة ينقصها القندان الواحد لا يتخطى أكثر من نصف أردب ملح وفي سوف يبيع خاص لم يحدد الحيلة لأن لم يسط فدان القول غير أوبع واحد . وأطيان الحياض لا يفتح بها الا اذا اطلقت المياه

الطرفين، مصلصة اللذين يزرعون القطن في الحياض ومصلصة اللذين لا يزرعونها تحدثت مع معالي وزير الأشغال فأفصحت إليه بما أرايته لنفسه عما شاهدت وما عاينت . فأعقده . أن تستشير رأي سكان تلك البلاد ورأيها أن أحسن وسيلة للوقوف على انتهاء الآراء والطلبات هي أن نحدد ميعادا معيناً ينشر عنه في الجرائد ويدعى إليه الناس من يرون وجوب تأخير الري الحياض وعن يرون العكس . فلما ذلك فاجتمع بالأمس وزارة الزراعة نحو ثلثمائة رجل كلهم من أعيان البلاد فاجتمع في الأمر طويلاً وبكل دقة وكانت النتيجة إجماعاً في الواقع على أن يكون ري الحياض في الميعاد المتأخر ولم ير الرأي الآخر وهو إطلاق المياه مبكراً سوى شخصين اثنين لم يتناولوا المسألة من وجهها العام وإنما قصر كلامهم على حياض معينة وما كانا ليلينا بحجة يردان بها جميع الآخرين .

ومع ذلك قسرة زائدة في الاحتياط أن يجتمع وزير الأشغال والزراعة ليسبقا في الأمر من الوجهة الفنية الزراعية والمهندسية . وقبل أن ينت في الأمر يستدعي حضرات تواب وشيوخ ومديريات الوجه القبلي وبالأخص تواب مديرية أسيوط التي هي محل الخلاف الكلي لمجدهم في الأمر .

هذا ما استقر عليه الرأي ولا أظن أن أحداً يستطيع أن يتدبر في الأمر بأكثر من هذا .

( تصليق )

الرئيس - أظن أن فيها أبعاد معاني الوزير الكفاية .

حضرة لويس أخوخ تونوس أفندي - أكتفى بما قاله معالي الوزير وأشكر لهاليه بيانه .

قل من تقرير اللجنة ما يأتي :

٣٤ - وبأنه على جميع ما تقدمت تطلب اللجنة من المجلس الموافقة على الاعتادات المطلوبة لهذه الوزارة وقد أقرها مجلس النواب وهي :

جنبة

٢٧٣,٢١٠ ب ب ١ - مهابيات وأجر ومربيات .

١,٢١٢,٨٢١ أ ٢ - مصاديف عمومية .

٦,٧٠٠ ب ٣ - أعمال جديدة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد بتقرير اللجنة وهل الاعتاد المقدّر للباب الأول وقدره ٢٧٣,٢١٠ جنبتاً ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتاد .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدّر للباب الثاني وقدره ١,٢١٢,٨٢١ جنبتاً ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتاد .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدّر للباب الثالث وقدره ٦,٧٠٠ جنبة ؟

أصوات : موافقون .

الحراء فيها في مواعيدها في شهر أغسطس وتأخير إطلاق هذه المياه هو أكبر جرعة على المزارعين في أراضي الحياض التي تم هذا السبب من الطغي وهو السبب الطبيعي الذي لا يتفق في سبيله مال .

وهكذا صار القندان يتبع اربدين بعد أن كان محصو ستة اربادب أو يزيد على أن تأخير صرف مياه الحياض لا يكون إلا في مصلصة بعض المزارعين اللذين يزرعون في أراضي الحياض قطعاً بروونه بواسطة وإبورات بخلاف باقي الأهالي فلعل معالي وزير الزراعة - وقد درس على ما اعتقد هذا مسألة الهامة بالجديد - أن يطلب من وزارة الأشغال تشديد الأوامر من حيث إطلاق المياه في مواقيدها حتى يمكن للزارعين أن يبيكروا في زراعة أراضيم أسوة بأهالي الوجه البحري خصوصاً وأن الحرارة في الوجه القبلي أشد فكان يجب أن تكون زراعته مبكرة عن الوجه البحري .

أن تظن أراضي الحياض يزرع في أواخر شهر أبريل بينما تزرع في الصيف - التي لا تروى بالحياض - في نفس هذا الموعد يترق لولة الثانية أي أن أهالي الفيوم أسبق من أهالي الصعيد بشهرين في زراعة القطن .

فأرجو أن تشدد وزارة الأشغال في تنفيذ قراراتها السابقة من حيث إطلاق المياه في الحياض في المواعيد المقررة .

معالي محمد شفيق باشا - أوافق حضرة المصطفى على مقالته في هذا الموضوع وأزيد عليه أن تأخير زراعة الأقطان في أراضي الحياض سببه الطمع والانتظار لحصد الزراعة الشتوية ثم البدء بالزراعة الصيفية بعد ذلك فالذين لم وإبورات في أراضي الحياض يتسرعون بزراعتها بخلاف اللذين ليس لهم مثل هذه وإبورات فلا يتسرعون إلا لزراعة واحدة فوق أنهم يصابون بأضرار جسيمة بسبب تأخير إطلاق المياه الحراء في الحياض وهي تقوم مقام السداد في أراضي الوجه البحري . ومن جهة أخرى فإن تأخير وصول تلك المياه يؤدي إلى التأخير في صرفها في هذا ضرر عظيم للزراعة الشتوية .

وللتوفيق بين مصالح هؤلاء الملاك اللذين يزرعون زراعة صيفية وبين مصلصة أغلب ملاك أراضي الحياض يجب على زراع القطن أن يعملوا جسوراً على أراضيمهم وذلك يمكن لم تأخير إطلاق المياه على تلك الأراضي إلى أي وقت شامداً فيحصلون هم مسؤولاً هذا التأخير . وعلى وزارة الأشغال أن لا تأخر إصصال المياه الحراء إلى الحياض ومعالي وزير الزراعة يرى هذا الرأي أيضاً لأنني أذكر أنني قرأت بالجرائد تصريحاً لهاليه على أثر عودته من سياحته بالصعيد - بأنه لا يصح تأخير إطلاق المياه في الحياض كما حصل في العام الماضي .

معالي محمد فتح الله بكركت باشا (وزير الزراعة) - تناول الحديث مسألة حل غاية من الأهمية فوجب على أن أشرح لحضراتكم ما حصل فيها ليكون الأمر فيها معروفاً بين جميع سكان القطر وأهالي الصعيد على وجه خاص فهم اللذين يتأثرون من جراء تأخير الري أو تخديه .

زرت بلاد الصعيد وجست خلال حياضها فكانت لنفسه فكرة خاصة لم أفصح بها إلا إلى بعض من حضرات أعيان الصعيد وتوابه وتبادلته معهم الرأي في هذا الشأن سراداً . ولأجل أن تصل فيه إلى نتيجة تحقق مصلصة

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاختيار .

رفعت الجلسة للاسترخاء الساعة السابعة والديقية الخامسة والأربعين مساء .

أعيدت الجلسة في الساعة الثامنة والديقية العاشرة .

(٦) تم برهنة المسألة من مشروع ميزانية العمدة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ القسم الثاني - المصروفات - الجاسة المصرية .

على خطاب الجبة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرفع لديكم تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ (الجاسة المصرية) راجيا عرضه على هيئة المجلس .

وسيكون حضرة صاحب السعادة محمود شكوي باشا مقرا لجنة أمام المجلس فيه .

وتفضلوا بديتكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس لجنة المالية  
(يوسف وهبي)

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

#### الجاسة المصرية

١ - أن مشروع ميزانية الجاسة المقدم من وزارة المالية يحتوي على إيراداتها ومصروفاتها معا . ولما كانت زيادة المصروفات عن الإيرادات تؤخذ من المال الاحتياطي للجاسة فينبغي لخص ميزانية المصروفات أولا وتقريرها من اقرار ميزانية الإيرادات بعد ذلك .

#### أولا - المصروفات

٢ - طلب بالمشروع لمصروفات الجاسة مبلغ ٢٧٧٤٧٩٠ ج. م. بدلا من ١٩٩٠٥٣٣ ج. م. الذي كان مقدرا في السنة الماضية فتكون هناك زيادة قدرها ٧٧٦٧٧٦ ج. م. وذلك بسبب زيادة مبلغ ١٧٦٩ ج. م. في اعتمادات باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات وإعراج مبلغ ٧٠٩٠٠ ج. م. في باب ٣ - أعمال جديدة بالمشروع وتخفيض مبلغ ٣٠٩ ج. م. من اعتمادات الباب الثاني (مصروفات عمومية) .

وفيما على بيان توزيع المبالغ المقررة للمصروفات في هذا المشروع على الأقسام الثلاثة مع مقارنتها بما كان عليه الحال في السنة الماضية .

تخفيضات	زيادة		تخفيضات
	سنة ١٩٢٦	سنة ١٩٢٧	
بجته مصري	٤١٧٦	١٥١٥٢٤	بجته مصري
—	—	١٥٥٧٠٠	باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .
٣٠٩	—	٤٧٩٩٩	باب ٢ - مصروفات عمومية .
—	٧٠٩٠٠	—	باب ٣ - أعمال جديدة .
٣٠٩	٧٥٠٧٦	٢٧٤٢٩٠	الجملة
٧٤٧٦٧	١٩٩٥٢٣	—	على الزيادة .

#### الباب الاول - ماهيات وأجر ومرتبات

٣ - يرى بما ذكره باله أن المبلغ المطلوب للمصروفات في الباب الاول هو ١٥٥٧٠٠ ج. م. أى زيادة ١٧٦٩ ج. م. من مقر السنة الماضية نشأت عن زيادة مبلغ ٦٤٠٣ ج. م. في مربوط الوظائف الدائمة والموقتة ومبلغ ٣٢٦١ ج. م. في مربوط الوظائف الخارجية من هيئة العمل ومن تخفيض مبلغ ٢٤٨٨ ج. م. في الخصص لرتبات .

وأهم أسباب الزيادة الموجودة في مربوط الوظائف الدائمة والموقتة والتجارة عن هيئة العمل حسب ما يرى من المذكرة التوضيحية المقدمة من الجاسة عن مشروع الميزانية الحالي هي : (أولا) أن الوظائف التي كان أدرج مربوطها في ميزانية السنة الماضية باختيار ستة أشهر أدرجت مرتباتها في المشروع الحالي عن سنة كاملة (ثانيا) إنشاء وظائف جديدة بالنسبة لزيادة عدد الطلبة والفرق الدراسية (ثالثا) رفع مربوط لعمدة وظائف وبجمله مطابقا لما يتناول حقيقة شغل تلك الوظائف (رابعا) المداوات العادية المنظور سعرها لتولف من .

أما التخفيض الموجود في باب المرتبات وقدره ٢٤٨٨ ج. م. فسيببه تخفيض اعتماد المكالات لأعضاء بلطات الانتخابات وكذلك مكالات التدريس للأقسام البلية ومكالات الأساتذة المتدربين للتدريس من غير أساتذة الجاسة .

٤ - وفي أثناء نظر ميزانية الجاسة أمام لجنة المالية لمجلس النواب طلبت وزارة المالية بناء على ماقرره مجلس الوزراء إدخال التعديلات الآتية على مشروع الميزانية :

أولا - إنشاء وظيفة في كلية الآداب لاستاذ في الفلسفة من الدرجة الثانية (٩٠٠ - ١١٤٠) برتب قدمه ٩٠٠ ج. م. .

ثانيا - رفع راتبي أساتذتي علم الباتولوجيا وعلم البكتريولوجيا بكلية الطب الاول إلى ٢٠٠٠ ج. م. والثاني إلى ١٥٠٠ ج. م. بصفة شخصية بدلا من الدرجة الثانية المدرجة بالمشروع .



حضرة لويس أختوخ فانوس افتدى - ولم لا يمين الأستاذ بكلية الطب التي عرف بالكفاءة في اللغة القبطية مدرسا تلك اللغة بالجامعة .

سادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أنه يقوم بأعباء الموظفين بمدرسة الطب وبجامعة وأخذ مرتبا عن احداها ومكافأة عن الأخرى لأن نظام الحكومة الحالي لا يسمح لوظف بأن يستولى على مرتبتين في وقت واحد .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :  
سد

١ وظيفة مدرس للأثار المصرية اعدم نوبها اكتفاء بوظيفة أستاذ مساعد الموجودة الآن .

وأنشئت فيها بناء على ما جاء بالمشروع الوظائف الآتية :

١ وظيفة أستاذ لتاريخ مصر القديم والشرق والأخوين من العجزة الثانية .

١ وظيفة أستاذ مساعد لأدب اللغة الإنجليزية درجة ثالثة .

١ وظيفة أستاذ مساعد للجغرافيا درجة ثالثة .

١ وظيفة مدرس للغة الفارسية درجة رابعة .

١ وظيفة مدرس للغة السريانية درجة رابعة .

١ وظيفة كاتب عميل لتكابة المحاضرات وطبعها لنشرها على الطلبة وهي من الدرجة حرف (ب) .

وقد طلبت وزارة المالية (كما تقدم بيان ذلك بالفقرة ٤) إضافة وظيفة من الدرجة الثانية (٩٠٠ - ١,١٤٠) بمأجيه ٩٠٠ جنيه لأستاذ في الفلسفة بناء على ما قرره مجلس الجامعة في ١٧ مارس سنة ١٩٢٧ اعدم كفاية أستاذ واحد لهذا العلم بسبب تشعب مود الفلسفة وضرورة تنظيم دراستها تنظيمًا كليًا بالسة الأولى لقسم اليسانس التي ستشأ في العام الدراسي المقبل فضلا عن ازدياد الطلبة بالستين والاعلايين لقسم الآداب والحقوق وضرورة حضورهم دروس الفلسفة .

ولم تزل وزارة المالية يجلس النواب على لاتشاء وظيفة الكاتب المختل واقترحت مذهب الاضاد المقتضص لما وقدره ١٢٠٠ جنبا وترى هذه اللجنة الموافقة على جمع ما تقدم ذكره من التغيرات وتم تم من إضافة مبلغ ٥٢٥ جنبا قيمة راتب أستاذ الفلسفة المذكور لمدة سبعة شهور وقدر وافق عليها مجلس النواب .

حضرة سعيد فهمى الزوى بك - على ذكر كلية الآداب أذكر أنى كنت وجهت سؤالاً لحال وزير المصارف عن سبب عدم قبول استقالة الدكتور طه حسين الأستاذ بالجامعة وكذلك وجه زبيل سادة محمود رشاد باشا المحاله سؤالاً بهذا المعنى أيضاً فأجاب بأنه قد شرع في تأليف لجنة لبحث كتابه وتقديم تقريره .

٥ - ويبلغ مجموع عدد الوظائف القائمة والموقعة في المشروع ٢٧٣ وظيفة بدلا من ٢٤٨ وظيفة كانت مدرجة في ميزانية السنة الماضية أى زيادة ٢٥ وظيفة وهذه الوظائف موزعة على فروع الجامعة التي هي عبارة عن الإدارة العامة والمكتبة وكلية الآداب وكلية العلوم وكلية الطب والاجزائية وكلية الحقوق .

وترى اللجنة بعد الاطلاع على مشروع الميزانية وعلى المذكرة التفصيلية التي ورد ذكرها بالفقرة (٣) إبداء الملاحظات الآتية بخصوص التغييرات التي حوачا المشروع بالنسبة للوظائف المدرجة في كل فرع من الفروع المتقدم ذكرها .

#### ٦ - (١) الإدارة العامة :

التي منها وظيفة مترجم من الدرجة السادسة ومربوطهما ٤٨٠ ج ٥٠ لعدم الحاجة اليهما في الوقت الحاضر كما ألقى منها المرتب الخاص بالاعلاوات المخصوصية وقدره ٦٠ ج ٥٠ م وقال اليها كاتب من كلية الطب الساعدة بقلم الحسابات ، وضابط من كلية الحقوق لمساعدة منظم الإكباب الرياضية ، ولكن لجنة المالية يجلس النواب لم توافق على قتل وظيفة الكاتب وطلبت الناعما ووافق على هذا الخلف مجلس النواب وهذه اللجنة توافق على ذلك وهو أمر ينبغي عليه تخفيض ١٠٢ ج ٥٠

#### ٧ - (٢) المكتبة :

يرى من المشروع أنه أنشئت فيها وظيفة لمخير نظرا لانساع صالة المطالعة وازدياد عدد الطلاب والأساتذة الذين يؤمنونها ولكن لجنة المالية يجلس النواب لم ترحل لاتشاء هذه الوظيفة الجديدة واقترحها على ذلك مجلس النواب وهذه اللجنة ترى الرأى عيه مما ينبغي منه تخفيض مبلغ ٩٠٠ جنبا قيمة مربوط الوظيفة المذكورة .

#### ٨ - (٣) كلية الآداب :

التي منها الوظائف الآتية :

سد  
١ وظيفة أستاذ الجغرافيا درجة ثانية بمربوط ١,١٤٠ ج ٥٠ لاستاقتوسيكفى في السنة المقبلة بأستاذ مساعد لهذه المادة أنشئت له فضلا ووظيفة بالمشروع .

١ وظيفة مدرس لغة القبطية درجة رابعة اكتفاء بأن من هجوم بتدريس هذه المادة بأخذ مكافأة وقد تقرر أثناء مناقشة ذلك أمام مجلس النواب أنه لا يوجد في مصر الا شخص واحد كف لتدريس اللغة القبطية وهو أستاذ بكلية الطب ولا يمكن أن يشغل وظيفتين في وقت واحد .

حضرة حافظ مابدين بك - أريد أن أستفسر من سعادة مدير الجامعة بعد تصريحه الذي صرح به أمامنا من أنه هو الذي كلف الدكتور طه حسين بسحب استقالته لأعرف السبب في تكليف سعادته آياه بسحبها - هل هو أن الجامعة لا يمكن أن تأتي بمثلته لتدريس فنه بعد أن ثبت وبعد أن علم الجميع من قرار النيابة أنه عرض بالدين الاسلامي مع العلم بأنه يرى الشيعة وينت في نفوسهم مبادئه وتعاليمه ؟

أريد أن أعرف من حضرة مدير الجامعة هل ما أبداه من التصريح الى الدكتور يريج الى عدم إمكان إعاد من يحمل محله في وظيفته وهل وجود الدكتور في الجامعة ضروري ؟

حضرة أحمد لطفي السيد بك (مدير الجامعة المصرية) - لا يوجد منا انسان ضروري في العالم ولكن الواقع أن الدكتور طه حسين أكفأ من رأيت في تدريس آداب اللغة العربية .

حضرة سعيد فهمي الزوي بك - من الذي يتكلم الرجل بكفائه وهب أنه أكفأ مخلوق . فهل كانت الكفاية مائة من توقيع العقاب على من يأتي أمراً يستوجب ؟

حضرة أحمد لطفي السيد بك (مدير الجامعة المصرية) - لقد أتيت لكفائه على من تخبر اللجنة بما يأتي .

#### ٩ - (٤) كلية العلوم :

ألنيت منها وظيفة الأستاذ المساعد للرياضة التطبيقية وهي من الدرجة الرابعة وأنشئت فيها الوظائف الآتية :

١ أستاذ للرياضة التطبيقية درجة رابعة

١ مدرس فيزياء درجة رابعة بمرتبة ٨٠٠ ج ٢٠

١ مدرس للطينية درجة خامسة

٥ ميدون الرياضة التطبيقية والرياضة البحتة والحيوان والنبات والجيولوجيا وهم من الدرجة السادسة

١ حافظ لتحت الحيوان درجة سادسة

وتوافق اللجنة على إنشاء الوظائف لما سلف ذكره بالفقرة (٣) من ١١٠ بقتضيا زيادة عدد الطلبة والفرق الدراسية .

#### ١٠ - (٥) كلية الطب .

ألنيت منها وظيفة مساعد ناظر الكلية ومربوطها ٩٨٠ ج ٢٠ وألنيت منها وظيفة كاتب درجة (ج) التي تقابل للادارة العامة وحصل سلفها وعمل مرتب ناظر الكلية ومدير المستشفى بأن جعل ٢٠٠ ج ٢٠٠ بلامن ١٩٦٠ ج ١٠ طبعاً لما قرره مجلس الجامعة بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ بناء على تقرير السركو برري منظر الكلية الذي أوصى فيه بأن مرتب ناظر الكلية ومدير المستشفى لا يمكن أن يقل عن مبلغ ١٧٥٠ ج ٢٠ نظارة الكلية و٧٥٠ ج ٢٠ لادارة المستشفى حتى لا تشتغل بمياداة خارجية .

معالي محمد شفيق باشا - هل ستبحث اللجنة في الطبيعة الثانية أم الأولى ؟  
حضرة سعيد فهمي الزوي بك - ستبحث اللجنة الطبيعة الثانية . أنا الذي أراخذه عليه والذي هو السبب في تقديم الأسئلة هو ما ذكر في الطبيعة الأولى . وقد علمنا أن الدكتور طه حسين كان قد قدم استقالته ولم يقبلها الوزارة وأعلن أن هذه أسباب قوية أدت إلى عدم قبولها فهل لسادة مدير الجامعة أن يبين لنا هذه الأسباب ؟

حضرة أحمد لطفي السيد بك (مدير الجامعة المصرية) - الواقع أن الموقف حرق أن يستفيل وفي أن يستند استقالته أيضاً فلا كان الدكتور طه حسين بعد أن قدم استقالته ستم عليها لما أمكننا أن نجره على استبدالها .

حضرة سعيد فهمي الزوي بك - هل هو الذي استند استقالته ؟

حضرة أحمد لطفي السيد بك (مدير الجامعة المصرية) - نعم هو الذي استند بها وكان الباحث له على تقديمها أنه ظن أن الحكومة هي التي حررت أسباب الحفظ لتحقيق الذي أجرت النيابة معه بشأن كتابه "في الشعر الجاهل" مع أن الواقع أن تلك الأسباب حررتها النيابة وهي سلطة قضائية منفصلة عن باقي السلطات ولكن لما أنهم ذلك عاد فاستند استقالته .

حضرة سعيد فهمي الزوي بك - ألا يمكن للجامعة أن تستغني عن خدمة الدكتور طه حسين ؟

حضرة أحمد لطفي السيد بك (مدير الجامعة المصرية) - أما أن كان في صدد تقديم الكفاية وفي العلم قائدي أعلمه أن الدكتور طه حسين أكفأ من رأيت في العلم الذي يدوم .

حضرة سعيد فهمي الزوي بك - نحن لا نتكلم على الرجل علمه ولكن هذا شيء وما ذكره في كتابه شيء آخر .

حضرة أحمد لطفي السيد بك (مدير الجامعة المصرية) - يستغاد من سؤاليكم إنكم تسألون عن كفاية الدكتور .

حضرة سعيد فهمي الزوي بك - سؤالي هو هل كلف الدكتور طه حسين بسحب استقالته بعد أن جرح شعور الأمة في أمر شيء ليسها ؟

حضرة أحمد لطفي السيد بك (مدير الجامعة المصرية) - ما هو سؤالكم على وجه الضبط ؟

حضرة سعيد فهمي الزوي بك - هل يحب الدكتور طه حسين الاستقالة من لقاء نفسه أو كلف بسحبها ؟

حضرة أحمد لطفي السيد بك (مدير الجامعة المصرية) - أنا الذي طلبت إليه استبعاد استقالته فأطاعني .

حضرة سعيد فهمي الزوي بك - انذ قد كلف الدكتور طه حسين بسحب استقالته .

سعادة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - لقد قرر سعادة مدير الجامعة الواقع والحضراتكم تأويله كما تريدون .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندي - الواجب أن نعرف من هم هؤلاء الأساتذة الذين يقال عنهم أنهم حاصلون على درجات علمية عالية حتى تحقق بما إذا كانوا حاصلين على تلك الدرجات بما له من حق الاشراف على أعمال الحكومة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - قلت لحضرة العضو المحترم ان هذين الأستاذين لم يينا بعد وناية الأمر أنهما مرشحان فقط وقد يبدل عن هذا الترشح لأى سبب وبعد ذلك فإن موضع هذا الكلام يكون عند تقديم الحساب الختامى فإذا وجدنا اذ ذاك أنه عين أشخاص ليست عندهم المؤهلات الكافية كان لنا أن نقصد هذا التعيين .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندي - انى أبلى ملاحظتى من الآن قبل أن نصير أمام أمر واقع .  
( ضحكة )

أصوات : لا تريد أن نسمع .

قل من تقرير اللجنة ما يأتى :

١١ - (٦) كلية الحقوق - أليت منها وظيفة كاتب درجة (ج) ونقل منها وظيفة درجة (ب) لادارة العامة وأشتت فيها وظيفة مدرس قانون من الدرجة الخامسة لحاجتها إليها فى السنة الدراسية المقبلة بسبب إضمار نطاق الدراسة بها .

يرتفق اللجنة على ما تقدم ذكره من الالاف والفل والانشاء .

هذا ولوحظ أنه مدرج ضمن تشروع أريج وظائف للتدكارولما أن استعمل من ابتعاسة عن سبب درجتها أجنبى بما تقدم ذكره خاصا بمثل هذه الوظائف فى كلية الطب

١٧ - (٧) أما بالنسبة لوظائف الخدمة الخارجية عن هيئة البكالان عندهم فى ميزانية السنة الماضية كان ١٥٣ فأصبح ١٥٥ بسبب زيادة وظيفة سائل بالمشكلة وملاحظ بكية الأداب لم توافق لجنة المالية لمجلس النواب على زيادتها وأصبحت مبلغ ١٢٠ ج.م. لدى كان مقرا لارتهاها ، وهذه المجة توافق على ذلك .

١٣ - (٨) أما اعتد المرتبات فىرى أنه خفضا قدره ٢٤٨٨ ج.م. نشأ من الأسباب التى ذكرت بالفقرة (٣) حصة ذلك .

الباب الثانى - مصروفات عمومية

١٤ - بلغ المقتر غفده المصروفات فى المشروع مبلغ ٤٧,٦٩٠ ج.م. بتخفيض قدره ٣٠٩ ج.م. عما كان مقدرا فى السنة الماضية .

وفى بيان تفصيل لمقدار الزدة أو التخصيف اللذين ادستلا على بعض بنود هذا الباب وأسباب كل منها .

وقد طلبت وزارة المالية كما تقدم ذكره بالفقرة (٤) إنشاء نظرا لميزانية امام لجنة المالية لمجلس النواب ورفع درجتي أستاذ علم الباتولوجيا وأستاذ علم البكتريولوجيا الأول الى ٧,٠٠٠ جنيه والثانى الى ١,٥٠٠ جنيه بصفة شخصية وكاتنا مدرجين فى ميزانية العام الماضى فى الدرجة الثانية وذلك لعدم تيسر الحصول على أستاذين لعين العلمين يحملان درجات علمية عالية الا هذين المرتين .

وقد وافق مجلس النواب على جميع ما تقدم ذكره من الالاف والتعديلات وهذه اللجنة تقرر ذلك أيضا لما تين لها من أن الضرورة تدعو :

أولا - الى التعديل الذى حصل بخصوص راتب ناظر الكلية ومدير المستشفى .

ثانيا - الى رفع درجة استاذى علم الباتولوجيا وعلم البكتريولوجيا بصفة شخصية .

ولما كانت هاتان الوظيفتان لا يحصل اشغالها الا فى اكتوبر لم تر اللجنة اضافة شيء الى مشروع الميزانية اذ أنه لا يتب على رفع درجتهما زيادة فى الاتحاد فى هذه السنة .

هذا ويرى من المشروع أنه أدرج به ١٣ وظيفة للتدكار منها واحدة فى الدرجة الرابعة لمساعد مدرس وتوسع فى الدرجة السادسة واثنان فى الدرجة السابعة لوظائف غفلة والاستعمال عن سبب درج هذه الوظائف أوضححت الجامعة أن هذه الوظائف كانت مدرجة بميزانية وزارة المعارف لموظفين سافروا أعضاء بالهيئة على ذمة الجامعة المصرية ونقلت من ميزانية وزارة المعارف الى ميزانية الجامعة هذا العام ولا يوجد لها اعتاد بالميزانية وكل عضو يهود من الهيئة يطلب الى وزارة المالية تاسل وظيفته من التدكار ودرجتها ضمن اعتادات الميزانية .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندي - هل يمكن لحضرة مدير الجامعة أن يذكر لنا من هه هذان الأستاذان المبتاعين فى علمى الباتولوجيا والبكتريولوجيا ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لم يين أحد منهم لآن واتما همر مرشحان فقط وقد لا يين أحد منهما .

حضرة أحمد لطفى السيد بك (مدير الجامعة المصرية) - الأستاذ المرشح لعلم البكتريولوجيا هو الماجور فورسميت وشهادته العلمية هى (B.M.B.-M.B.)

وقد أوصى عليه البر البرت ويريج .

أما الاستاذ المرشح لعلم الباتولوجيا فهو دكتور ارك هارت .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لقد ذكر اسمهما فى المذكرة الى رفعتها وزارة المالية الى مجلس الوزراء فقرر بناء عليها هذا التعديل ونحن نقر درجات ولا نهم بإشخاص للموظفين لأننا نتاقم من عمل السلطة التنفيذية .

تخفيض  
جبه  
٥٠٠

(بند ٢) مصاريف استقبال بول سفوف ومصاريف حضور المؤتمرات . وقد أجرى هذا التوفير توخيا للاقتصاد .

(بند ٤) أغنية بسبب ازدياد عدد طالبات مدرسة المحاضرات والقبالات .

(بند ٥) إيجارات ومياه وإضاءة يدخل في ذلك مبلغ ٤٨٠ ج. ٢٠ أجرة منزل لمدرسة المحاضرات والقبالات وذلك وفقا للشروع الذي أقره مجلس الوزراء في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ لتوسع نطاق تلك المدرسة .

(بند ٦) أثاث وترميمات بسبب ازدياد عدد الطلبة .

(بند ٧) توريدات عمومية وذلك من باب الاقتصاد .

تخصيص وترجمة كتب ومحاضرات وذلك من باب الاقتصاد .

(بند ١٠) البعثة العلمية لا يخرج من إيجاد ١٣ طالبا بصفة الطلب في سنة ١٩٢٧ على نفقة الجامعة .

(بند ١١) مكالات الطلبة .

الرحلات العلمية لأنه رؤى وجوب تكليف الطلبة بمثل هذه المصاريف .

(بند ١٢) مصاريف ترقية وذلك بسبب وجود قضية أمام المحاكم ينتظر أن يبين فيها غير مما يستدعي زيادة المخصص لمصاريف القضائية من ١٠٠ ج. ١٠ الى ٩٠٠ ج. ٠

صافي التخفيض .

٥٨٠٩  
٥٥٠٠  
٣٠٩

١٥ - وقد رأيت لجنة المالية لمجلس النواب (أولا) تخفيض مبلغ ٢٠ ج. ٢٠ أخرى من التوردات العمومية ٧ ويصل مبلغ الاعتماد الخاص بهذا البند ٢٩٠,٥٥٥ ج. ٢٠ بدلا من ٢٨٠,٥٥٥ ج. ٢٠ والمبلغ الذي حصل اقتضاه هو في المقرر لشراء كتب المكتبة إذ أنه قرر لذلك في المشروع الحالي مبلغ ٢٠ ج. ٢٠ وهو ما يزيد من المقرر له في العام الماضي بمبلغ ٢٠ ج. ٢٠ وذلك لما علمته اللجنة من أنه لم يحصل صرف معظم مبلغ الـ ٤,٠٠٠ ج. ٢٠ الذي كان مقررا في السنة الماضية لشراء كتب المكتبة (وثانيا) تخفيض مبلغ ٣٠٠ ج. ٢٠ من بند ١٢ مصاريف ترقية من ضمن مبلغ الـ ٩٠٠ ج. ٢٠ المقرر لمصاريف متنوعة للادارة العامة .

وهذه اللجنة توافق على هذا التخفيض وقد أقره مجلس النواب .

حضره لويس أخنوخ فافوس اقتضى - في أمانة أوجهها حضرة مدير الجامعة تتماثل بالأساتذة الذين يستصرون من الخارج لالقاء المحاضرات فيصممون بلغة الفرنسية وبمضمون بلغة الانكليزية .

ولا كان من المعلوم أن أكثر الطلبة المصريين لا يتقنون الا اللغة الانكليزية وقليل منهم من يفهم الفرنسية ويمكنه أن يتبع ما يقى من المحاضرات التي تلي تلك اللغة . فارجو أن تتوخى الجامعة بقدر المستطاع استحضار الأساتذة الذين يكونون محاضرتهم باللغة التي يفهمها الطلبة أحيى محاضرين من الانكليز أو الأمريكان .

تلى من تحرير اللجنة ما يأتي :

### الباب الثالث - أعمال جديدة

١٦ - لم يتمدد ذلك شيء في ميزانية السنة الماضية وأدرج في المشروع الحالي مبلغ ٧٠,٩٠٠ ج. ٢٠ من ٩٠,٠٠٠ ج. ٢٠ من بابية الاعتماد الإضافي الذي كان قد رخصه في السنة الماضية بمقتضى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٧ وقدره ١٧,٤٨٠ ج. ٢٠ لتسوية حساب الأعمال الجديدة اذ لم يتيسر للجامعة صرف الاعتماد المذكور بأكمله ويتوقع صرف ٩٠,٠٠٠ ج. ٢٠ في السنة المالية الحاضرة ولذلك طلبت ترجيله الى ميزانية هذا العام، أما المبلغ الباقي وهو ٧٠,٠٠٠ ج. ٢٠ فقرر لبناء كليات الأدب والفنون غربي جنيته الأورمان وتبلغ قيمة المقرر لتكاليف ذلك البناء مبلغ ٤١٠,٠٠٠ ج. ٢٠ كالتفصيل الآتي :

جنيه

٣٠٠,٠٠٠ مبانى الجامعة

٧٥,٠٠٠ ترع الملكية والأعمال الخاصة بالشوارع الداخلية .

١٥,٠٠٠ مبان مخففة (لقل مطبوعة المساحة وأصطبلات التنظيم) .

٢٠,٠٠٠ مرتبات الموظفين لتعضير التصميمات والمقاييس .

٤١٠,٠٠٠

ولا يدخل في هذا التقرير المبالغ اللازمة لإنشاء مساكن للأساتذة والطلبة ولإنشاء الشوارع الخارجية التي رأيت وزارة المالية تأجيله في الوقت الحاضر وكان مطلوبا لذلك مبلغ ٢٢٠,٠٠٠ ج. ٢٠ من ذلك ١٩٠,٠٠٠ ج. ٢٠ قسم مساكن الأساتذة والطلبة و٣٠,٠٠٠ ج. ٢٠ للأعمال الخاصة بالشوارع الخارجية .

١٦ - وهذا وقد أدرج في ميزانية مصلحة المباني التي وافق عليها البرلمان مبلغ ٢٠ ج. ٢٠ لمساكن الموظفين الموقنين الايامين لتعضير التصميمات والمقاييس (رابع الفقرة ٣٦ من تقرير اللجنة من ميزانية المصلحة المذكورة) وبإضافة هذا المبلغ الى مبلغ ٧٠,٠٠٠ ج. ٢٠ الممدوح في المشروع يكون المبلغ الذي يتقرر لمشروع بناء الجامعة في السنة الحالية هو ٢٩٠,٠٠٠ ج. ٢٠ .

١٧ - وقد قرر أن ينحصر الاحتياطي الموجود لدى الجامعة وقدره ١٢٩,٨٠١ ج. ٢٠ ٢٨٤ مليا (كاسق البيان) لتكاليف هذا المشروع وأن تحصل الحكومة ما ينبغي بعد ذلك من التكاليف المذكورة .

١٨ - ورأت اللجنة أنه من المفيد إيراد بيان عن مدد طلبية الجامعة لغرضها الأربعة في السنين الدراسية ١٩٢٥ - ١٩٢٦ - ١٩٢٧ - ١٩٢٨ فاستلمت من ذلك من الحساسة التي أرسلت البيان التفصيل المين بالحق رقم (١) للمرفق بناية هذا التقرير ومن هذا الجدول يتبين أن مجموع من كانوا في كلية

رابع الحق رقم (٢) هذه الفقرة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - وزارة الأشغال لادخل لها والجامعة هي شخص معنى مستقل عن الحكومة الآن وكل ما ستكفيه يدخل في اعتباراتها . أما في المستقبل أى بعد إقامة المباني فإن أمر الصيانة سيكون موكولا إلى وزارة الأشغال .

حضرة لويس أخنوخ فانوس الهندى - ما هي مساحة الأراضي التي ستقام عليها الجامعة ؟

سعادة محمد صدق باشا - ما هذه الأسئلة التي ستذهب بوقتنا الثمين ونحن نبحث ميزانية الدولة ؟

حضرة لويس أخنوخ فانوس الهندى - إن لسؤال أهمية فالتا زبد أن تعرف المساحة التي ستقام عليها الجامعة وهل هي كافية لها وتنافس مع المبلغ الكبير الذي يقرب من نصف مليون جنيه المطلوب إتمامه لإنشائها ؟

حضرة أحمد لطفي السيد بك (مدير الجامعة المصرية) - ستكون مساحة الجامعة تسعين فداناً .

حضرة لويس أخنوخ فانوس الهندى - لي رغبة أتوجه بها لحضرة مدير الجامعة وهي أن توسع الجامعة في تهرير الجاية بها فائق أرى من المبلغ رقم ١٠ أن نسبة الجاية بها ١٠٪ من مجموع الطلبة . ونحن زبد أن يتسع المجال أمام الطلبة الفقراء حتى يتمكنوا من تلقى العلوم .

الرئيس - هذه الرغبة نوافق عليها جميعاً .

تلى من تهرير اللجنة ما يأتي :

١ - وبأنه ما جمع ما ذكر تكون الاعتبارات التي تطلب اللجنة إلى المجلس الموافقة عليها الجامعة المصرية هي كالتالي وقد أقرها مجلس النواب :

١٥٥,٧٩٣ بـ ١ - ما هيأت وأجر وممرات .

٤٥,٣٩٠ بـ ٢ - مصاريف عمومية .

٧٠,٩٠٠ بـ ٣ - أعمال جدلية .

٢٧٧,٠٨٣

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد بتقرير اللجنة وعلى الاعتقاد المقدّر للباب الأول وقدره ١٥٥,٧٩٣ جنيه ؟

أصوات : موافقون :

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتقاد .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الثاني وقدره ٤٥,٣٩٠ جنيه ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتقاد .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدّر للباب الثالث وقدره ٧٠,٩٠٠ جنيه .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتقاد .

الأخبار في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ كان ٢٠٥ فأصبح ٥٢٣ في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وأن مجموع من كانوا في كلية العلوم في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ كان ٢٨٠ فأصبح ٣٩٧ في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وأن مجموع من كانوا في كلية الحقوق في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ كان ٩٨٠ فأصبح ٧٥٣ في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وأن مجموع من كانوا في كلية الطب في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ كان ٥٦٢ فأصبح ٦٧٣ في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ .

١٩ - وقد رأت اللجنة أيضاً أن تستعمل من عدد موظفي الإدارة العامة والكيانات الموجودين فعلاً في أبريل سنة ١٩٢٧ مع بيان عدد المصريين منهم والأجانب ونسبة الأجانب إلى المجموع في كل فرع من فروعها السنة فورد إليها البيان المذكور في الملحق رقم (١) للبرق بنهاية هذا التقرير .

٢٠ - هذا وقد صرح حضرة صاحب العزة مدير الجامعة أمام مجلس النواب بأن مسألة إجازة الانساب لختلف الكليات لا تزال قيد البحث وهي من اختصاص مجلس إدارة الجامعة ويحصل البت فيها قبل شهر أكتوبر القادم .

حضرة حافظ عابدين بك - أريد أن أتبين هل تنظم الشوارع في الداخل والخارج لباتي اللازم إقامتها الجامعة تقوم به الجامعة أو وزارة الأشغال ؟ وإذا كان من عمل الوزارة فليسا يدرج المبلغ اللازم له في مشروع ميزانية الجامعة ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - المبالغ اللازمة لترع الملكية وإنشاء مدرسة في مشروع ميزانية الجامعة . أما المبالغ اللازمة لأعمال الصيانة فاتها تدخل في ميزانية وزارة الأشغال .

حضرة حافظ عابدين بك - سؤال يتعلق بإنشاء وتنظيم الشوارع في الداخل والخارج لباتي اللازم إقامتها الجامعة وهل هو من عمل الجامعة أو من عمل وزارة الأشغال ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - الإنشاء والتنظيم داخل في التقدير المطلوب إتمامه لأن إنشاء الشوارع يستلزم استئجار ملكيتها والتكاليف المدرجة في تكاليف المشروع بأكمله فيما يخص بالشوارع الداخلة . أما الشوارع الخارجية فقد أقرجه البت فيها .

حضرة حافظ عابدين بك - ما هو هذا التقدير الذي يتكلم عنه سعادة المقرر ؟ سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - التقدير الكلي لاعتبارات الجامعة . حضرة حافظ عابدين بك - هل تخصب هذه التقديرات من حساب الجامعة ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - نعم . لأن هذه الشوارع الداخلة ستكون جزءاً من الجامعة .

حضرة حافظ عابدين بك - وهل تقوم وزارة الأشغال بإقامة مباني الجامعة ؟

على من تقرر اللجنة ما يأتي :

### ثانيا - الإيرادات

٢٢ - بناء على ما جاء بمشروع الميزانية الحالية وبناء على ما وافق عليه البرلمان من أن تكون الاعانة التي تمنحها الحكومة الى الجامعة في هذا العام هي نفس الاعانة التي تقررت في السنة الماضية وقدرها ٨٨٧١٠ ج م وبناء على ما سلف ذكره من أن يؤخذ من احتياطي الجامعة قيمة الفرق بين مجموع الإيرادات الحقيقية للجامعة والاعانة التي تقرها الحكومة ومن مجموع المصروفات التي تقرر - يتبين أن تكون ميزانية إيرادات الجامعة كالآتي :

تخفيض	زيادة	تقديرات		البند
		سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧	
جيبه	جيبه	جيبه	جيبه	
١١٠	٢٨٧٠	٢٩٨٠	١ - أرباح تشغيل القنود	
١٢٣٢	٤٢١٧	٥٤٢٩	٢ - إيرادات الأموال الثابتة	
١٩٧٣	٦١٢٨٢	٦٣٣٥٥	٣ - رسوم دراسية ورسوم امتحانات ورسوم مكتبة	
-	-	١٢٠٠	٤ - إيرادات متنوعة	
-	-	٨٨٧١٠	٥ - اعانة الحكومة	
-	٦٩٢٥٥	١١٠٤٩٩	٦ - المال المأخوذ من الاحتياطي	
-	٧٢٥٠٠	٢٧٢٠٨٣	الجملة	

والأمرية الأرقام الأول البالغ مجموعها ٧٢٨٧٤ ج م هي الإيرادات الحقيقية للجامعة إذ لا يحسن احتساب اعانة الحكومة من أبواب الإيرادات ولا يقل أن ما يؤخذ من الاحتياط لسد عجز الميزانية يعتبر ارباها ومن البيان الذي ذكر به يالیه يظهر أن الإيرادات الحقيقية المذكورة في هذا الصام تزيد على مثلها في السنة الماضية بمبلغ ٣٣٠٥ ج م وترجع أسباب هذه الزيادة :

أولا - إلى أن فوائد تشغيل القنود في سنة ١٩٣٦ والتي تحصل منها مبلغ ٢٩٨٠ ج م محتمل أن أموال الجامعة المودعة في بنك مصر والتي تحسب عليها القوائد مما دأ على زيادة مبلغ ١١٠ ج م في اعتماد بند أرباح تشغيل القنود .

وثانيا - إلى أن إيرادات بعض الوقفيات أودجت بأكملها في المشروع الحالي لدرج مصروفاتها ضمن المصروفات العامة خلافا لما كان متبعا في السنة الماضية إذ أن ما أدرج في الإيرادات هو الصافي بعد خصم المصروفات وإلى زيادة في المتحصل في بعض الأوقاف الأخرى .

وثالثا - إلى الزيادة المتظرر الحصول عليها في الرسوم المدرسية والامتحانات ورسوم المكتبة بسبب الزيادة المتظرة في عدد الطلبة في السنة القادمة .

ولما كان مجموع الإيرادات الحقيقية واعانة الحكومة يبلغ ١٦١٠٨٤٦ ج م فيكون ما يحصل أخذه من احتياطي الجامعة هو مبلغ ١١٠٤٩٩ ج م .

٢٣ - ومناسبة احتياطي الجامعة تذكر اللجنة أن هذا الاحتياطي وصل لغاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٧ إلى مبلغ ١٢٩٩٨٠١ ج م ٢٨٤ مليا مودع منه بنك مصر مبلغ ٥٨٤٤٨ ج م ١٨٠ مليا كما أن منه مبلغ ٧٩٩٥ ج م ٠ قيمة سندات دين مودع قيمتها الاسمية ١٠٠٠٠ جنيه انجليزية مملوكة للجامعة مودعة بالبنك الأهلي والباقي وهذه اللجنة توافق على هذه الرغبة وقد وافق عليها وزارة المالية لحساب الجامعة .

وقد رأت لجنة المالية لمجلس النواب أن يحصل تقرير ابداع كل المبالغ التي للجامعة بنك مصر نظرا للشروط المتتازة التي قبل البنك ماملة الجامعة بها رضية منه في مساعدتها وهذه اللجنة توافق على هذه الرغبة وقد وافق عليها مجلس النواب .

٢٤ - وبناء على ما تقدم ذكره تطلب اللجنة اعتماد مبلغ ٧٢٨٧٤ ج م للإيرادات الحقيقية للجامعة وقد وافق مجلس النواب على هذا التقدير .

الرئيس - هل توافقون حضراتي على ما جاء بتقرير اللجنة في باب الإيرادات وهل اعتماد مبلغ ٧٢٨٧٤ ج م تاليا لإيرادات الحقيقية للجامعة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتماد المذكور .

(٧) تقرير لجنة الحسابات المجلس من مشروع ميزانية لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨

الرئيس - ننظر الآن في تقرير لجنة الحسابات عن مشروع ميزانية المجلس لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ .

على خطاب اللجنة وهذا نصه :

تشرف لجنة الحسابات بأن تطلب الى مجلس الشيوخ الموافقة على مشروع ميزانية المجلس لسنة ١٩٣٧ - ١٩٢٨ الملحق بهذا ، وهذا المشروع قد أعدته هيئة المراقبة طبقا للألحة الداخلية وأقرته اللجنة بجلسته ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٧

وقد اتفقت اللجنة حضرة سلفظ عابدين بك مقروا لما

٢٩ برنیه سنة ١٩٢٧ رئيس اللجنة  
محمد طوی الجزاء

تليت مذكرة هيئة المراقبة الى لجنة الحسابات عن مشروع ميزانية المجلس لسنة ١٩٣٧ - ١٩٢٨ وهذا نصها :

### مذكرة

من هيئة المراقبة الى لجنة الحسابات عن مشروع ميزانية المجلس

لسنة ١٩٣٧ - ١٩٢٨

تشرف هيئة المراقبة بأن تعرض على لجنة الحسابات المشروع الذي أصكه لميزانية مجلس الشيوخ عن سنة ١٩٣٧ - ١٩٢٨

والآن وقد استقلنا عن الحكومة وأعمالها أريد أن أعرف كيف يحكم موظف بالمجلس إذا اقترع ما يستوجب إحاطته على مجلس التأديب .

يوجد نقص كبير . ولذلك كان وضع اللائحة ضروريا . وأرجو من المجلس أن يقرر وضع هذه اللائحة في وقت مناسب يحدده ، لأن وجود هذا النص في رأي أمر متقد .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - اني أطلب من المجلس أن يؤلف لجنة من الآن لوضع تلك اللائحة .

الرئيس - أن المكتب اشتغل فعلا في وضع اللائحة ومسئولية تأخيرها واقعة على دولة رئيس المجلس وحضرة محمد محمود خليل بك والآن يصح المجلس أن يختار لجنة تضع هذه اللائحة اذا أراد .

سعادة محمود شكرى باشا - اذ فلا مانع من تشكيل اللجنة التي يشير اليها حضرة إبراهيم نور الدين بك .

الرئيس - وأنا أؤيد هذا الاقتراح . ولكن كم يكون عدد أعضاء هذه اللجنة ؟

سعادة محمود شكرى باشا - يكفي أن يكون عددها ثلاثة .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - اني أترح أن يكون هؤلاء الثلاثة معالي محمد شفيق باشا وسعادة محمود شكرى باشا وسعادة أحمد بك باشا .

سعادة محمود شكرى باشا - يجب أن يكون عضوان في اللجنة من أعضاء المكتب .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - لا مانع من أن يكون عدد أعضائها خمسة ويكون العضوان المنتخبين من المكتب حضرتي محمد على الجزار بك والشيخ محمد عز الربك بك .

الرئيس - أرجو أن تتخبروا حضرة محمود بسبوني افندى بدلا عنى لأني مشغول في الصيف .

( مواظقة ) .

الرئيس - اذني تصيح اللجنة الموكول اليها وضع اللائحة الخاصة بموظفي المجلس مؤلفة من حضرتي معالي محمد شفيق باشا . سعادة أحمد بك باشا . سعادة محمود شكرى باشا . الشيخ محمد عز الربك بك . محمود بسبوني افندى .

فل من المذاكرة ما يأتي :

بند ١ - مكاتبات رئيس المجلس وأعضائه - خفض المبلغ المقرر لهذا البند من ١٠٠,٠٠٠ لى ٦٥,٠٠٠ ج . م وذلك على أثر صدور القرار القاضي بتخفيض المكاتبات البرلمانية إلى ٤٨٠ ج . م سنويا من تاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٧ وهو تاريخ صدور القانون في الجريدة الرسمية على أنه يلاحظ أنه أضيف الى هذا الاعتماد مكاتبات خاصة بثلاثة أعضاء من دوائر جديدة وهي دائرة محافظة سينا ودائرة محافظة الصحراء الغربية ودائرة محافظة الصحراء الجنوبية مما وصل معه عدد أعضاء المجلس الى ١٢٢ بعد أن كان ١١٩

وهم هيئة المراقبة أن ظلت النظر الى أنه من عهد قيام النظام الدستوري بذلت جهدا كبيرا في سبيل تحقيق استقلال المجلس استقلالاً نهياً يتناقض بإدارته وبميزانيته وتولى مصروفاته وذلك جريا على المبدأ البرلماني المعمول به في البلاد الدستورية من أن المجلس النيابية هي التي تتولى بنفسها جميع شؤونها الداخلية والمالية بواسطة اللجان المختصة منها وفي دائرة النظام الذي تضمنه لخصها ومن غير أن يكون لأية سلطة حق التدخل في هذه الشؤون ، لأنه ليس مما يمكن التسليم به أن هذه المجالس وهي التي تتولى الرقابة العليا على السلطة التنفيذية تكون عاجزة عن مباشرة شؤونها الداخلية أو تكون خاضعة في أي شأن من شؤون حياتها الخاصة الى رقابة جهة من الجهات .

وهذا المبدأ ثابت في معظم البلدان ثبوتا لا مجال معه للتفكير في المناقشة فيه ولكنه لم يكن ثابتا في الأذهان عندما كان يجب اقرب عهد البلاد بالنظام الدستوري ولم تكن قد تكونت عنه فكرة صحيحة في الجهات الحكومية وعلى الأخص في وزارة المالية فازدعت وقفا ما في سمته ثم أرادت أن تضع شروطا للتسليم به وكانت مثل هذه المعارضات طبيعية في بادئ الأمر . هل أنه كان من الطبيعي كذلك أن ينشئ التطور في الطريق الذي تمشى فيه في البلاد الأخرى وأن ينتهي الأمر بنبوء المبادئ هنا ثبوتها هناك . فباعتبار هيئة المراقبة للوصول الى هذه الناية سواء في أثناء عطلة البرلمان أو أثناء انعقاده ولعل الجهاد كان أشد أثناء العطلة منه في أثناء العمل . ولا يفوتنا أن نتوه هنا بما لفتته هيئة المراقبة في جهادها من الملوحة التي من جانب السكرير العام للمجلس .

وقد استقر الأمر الآن فأقر المجلس مبدأ استقلاله وسلمت الحكومة بهذا المبدأ كما أن العرف قد جرى بين الملمطين بحكم الجملة البرلمانية أن لا يترض أحدنا ميزانية الآخر ، وهل ذلك أصبح استقلالاً أمرا واقعا ثابتا ثبوتيه في أوروبا وأصبحت له حسابات مستقلة لا رقابة لوزارة المالية عليها وهو الذي يتصرف فيها في دائرة ميزانيته .

بعد هذا البيان الاحتمالي الرجز تتخلل هيئة المراقبة الى بنود مشروع الميزانية عامة لكي يتبين ما بينها وبين ميزانية العام الماضي من الفروق .

معالي محمد شفيق باشا - طلبة في العام الماضي من المكتب . حينما كنا نتناش في استقلال المجلس وضع لائحة لموظفيه ، وطلب في أثناء ذلك تحديد ميعاد نصير كشر أو شهرين نوضع فيه هذه اللائحة . ولكن انقضى الدور الماضي . وكالد الدور الحالي ينتهي ولم توضع هذه اللائحة .

حقيقة هناك فكرة العمل بلوائح الحكومة الخاصة بموظفيها حتى يتم وضع اللائحة الخاصة بموظفي المجلس . ولكن لسنا لم نوضع هذه اللائحة في الميعاد الذي تقرر لها حتى يكون استقلال المجلس حقيقيا . نريد أن نعرف أي شيء من اللائحة قد تم وضعه في أثناء الدور الماضي أو أثناء الدور الحالي ؟

سعادة محمود شكرى باشا - ذكر معالي محمد شفيق باشا أنه قد طلب في العام الماضي تحديد ميعاد تحضر فيه هذه اللائحة . وكنت أنا الذي طلب هذا التحديد . وما طلبته الا الآن من القائلين بنظرية استقلال المجلس في أعماله . أو كأن سيدنا اذا استكلت مظهر استقلاله بوجوب لائحة خاصة بتعيين وترقية وتأديب موظفيه . هذه أمور ضرورية جدا .

على خطوط الدولة طبقا للقانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ على أن هيئة المراقبة رأت أنه ينبغي أن تجمع الجوازات المذكورة عما كما هو منصوص على ذلك صراحة في القانون المشار إليه وأن ليس لمصلحة السكة الحديدية أن تتقاضى عنها ثمنا لأنها مزمنة بمقتضى ذلك القانون أن تسلم الجوازات المطلوبة عما . وقد سلمت وزارة المواصلات بوجهة نظر المراقبة وصرحت بذلك في إحدى جلسات مجلس الشيوخ وعلى ذلك ألقى الاعتقاد المذكور وأقيمت مصاريف الانتقال الحقيقية وأبلغت إلى ٧٠٠ ج.م بدلا من ٢٠٠ ج.م لسد نفقات السفر إلى المؤتمرات وغير ذلك .

سعادة عمود شكري باشا - أريد الاستفسار عن مسألة غير ظاهرة . فقد رأيت حضراتكم في ميزانية الوزارات أن حضرات الوزراء تنازل كل واحد منهم عن ثلاثة جنيه من مرتبه في العام .

ولما كان مرتب حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ يعادل مرتب وزير فأرى أن يتنازل منهم عن ثلاثة جنيه من مرتبه .

الرئيس - حصل هذا التنازل فعلا .

على من المذكورة ما يأتي :

بند ٨ - أعمال جديدة :

كان المقرر لهذا البند في العام الماضي ١٣٠٠ ج.م لم يصرف منه إلا ٦٩٤ ج.م وقد أدرج له في مشروع ميزانية هذا العام ٣٠٠ ج.م لما رأى من ضرورة فرش أرضية الطرقات بالمجلس بالسكوتوك كما هو حاصل في سرائي مجلس النواب ومن ضرورة تبطين الأجزاء السفلى من حيطان بعض غرف المجلس بالخشب بسبب رداءة حالتها واشتداد الرطوبة فيها وعدم دخول الشمس إليها لوقوعها في الجبهة البحرية من البناء . ومن ضرورة إجراء إصلاحات في إحدى دورات المياه وإنشاء دورة جديدة .

معالي عبد شفيق باشا - بصفة كوني مهندسا أقدم أن أقاله الجلسة غير صحيحة . لأن هوامها فاسد . وما هذه المراجحة مع كثرتها إلا محركة لهذا الهواء الفاسد . وقد حاولت في الأسابيع الماضي أن أفتح النوافذ فلم يمكن فتح بعضها إلا بصعوبة . بل لم يستطع فتح البعض الآخر . ولو حضرت حضراتكم في هذه القاعة ظهرا - ونحن في شهر يولييه شديد الحرارة - لوجدتموها مظلمة . وهوامها غير متجدد . فأقول أن يضاف إلى ميزانية المجلس مبلغ ثلاثة جنيهات تصرف على أعمال توية ажيرة وطلب من وزارة الأشغال أن تقوم بذلك إنشاء المظلة . وحرك لما اختار طريقة التوية . أما بفتح نوافذ جديدة . ولما بطريقة ميكانيكية بأن توضع أتايب ذات جهاز يمتص الهواء الفاسد وتطرده خارجا ويدخل الهواء النقي .

( تصفيق )

أصوات : موافقون .

الرئيس - هل يطلب معالي محمد شفيق باشا زيادة ٣٠٠ جنيه على الميزانية ؟

بند ٢ - مرتبات موظفي المجلس وعمله - لم يدخل على هذا البند فيما سوى إضافة السلاوات القانونية أي تعديل غير إنشاء أربع وظائف صغيرة لثلاث جماعة من النسخين الموجودين في خدمة المجلس ولثلاث ألبوا في عملهم نشاطا يصح لهم جديرين بساته وقد وافقت هيئة المكتب على ذلك .

ومن جهة أخرى نظرا لأنه قد تهدر أن يكون للبرلمان حرس خاص وأن يفصل رجال الحرس المذكور من خدمة وزارة الداخلية ويلحقوا بمجموعة البرلمان ويمنح لهم مرتباتهم من ميزانيته فقد قدمت مرتبات ضباط ورجال الحرس بمبلغ ٢٤٨٤ ج.م بدفع نصفها من ميزانية مجلس الشيوخ والنصف الآخر من ميزانية مجلس النواب وكذلك أدرج مبلغ ١٨٩ ج.م لرجال المظافر وهو نصف مرتباتهم والنصف الآخر من ميزانية مجلس النواب وذلك إلى أن يؤلف حرس خاص للمجلس .

بند ٣ - المكتبة - على حاله .

حضرة لويس أليخو فانوس أفندي - بمناسبة ذكر المكتبة لاحظ أنه لا يوجد بها مجلات اقتصادية وسياحية . فأقلت إلى ذلك نظر مكتب المجلس .

الرئيس - أن ذلك يوجه للرعاية .

حضرة لويس أليخو فانوس أفندي - وأرجو أن تشترك في قطع جرائد إنجلترا وأمريكا وفرنسا التي تنشر من مصر حتى نطلع على ما يقال عن .

بند ٤ - كساي ولبوسات - زيد الاتحاد المطلوب لهذا البند ٣٠٠ ج.م بسبب إحقاق رجال الحرس ورجال المظافر بتميزات البرلمان .

بند ٥ - أثاث ومفروشات - خفض الاتحاد المطلوب لهذا البند من ألفي جنيه إلى ألف جنيه .

بند ٦ - مصاريف تزية - كان المقرر لهذا الاتحاد بالميزانية الماضية ٨٠٠ ج.م وكانت تدفع من مصروفات مختلفة كتمن النور والمياه التي يستهلكها المجلس واشتركت التليفونات والاشتراك المقرر دفعه للاتحاد البرلماني الدولي وغير ذلك مع أن كل نوع من أنواع هذه المصروفات ينبغي أن يدرج له في هذا البند المبلغ الخاص به ثم إن الاتحاد الذي كان مقرا للبرلمان المذكور لم يكن بطبيعة الحال لغير هذه الأغراض المختلفة ولذلك أدرج فيه مبلغ ٤٠٠ ج.م لمصاريف المياه والأتارة و ٥٠٠ ج.م لاشتركت التليفونات و ٢٠٠ ج.م لاشتركت البرلمان المصري في الاتحاد البرلماني الدولي بمجيب هذه التقديرات مينة على ما يصرف فعلا .

أما المصاريف الثرية الفعلية فهي وإن كان يمكن أن يدرج لها ٨٠٠ ج.م إلا أنه قد رأى أن يدرج لها هذه السنة ١٥٠٠ ج.م وذلك لكي يقضى أن يدفع منها ثمن الشارات التي صنعت لحضرات أعضاء المجلس على أن يحصل من كل من حضراتهم ثمن شارته .

بند ٧ - مصاريف الانتقال وبدل السفرية - كان مدرجا للبند المذكور بمبلغ ١١٣٠٠ ج.م منها ٢٠٠ ج.م قسط لما سافر الحائز إليه من مصاريف الانتقال وبدل السفرية والباقي وقدره ١١٣٠٠ ج.م كان يدفع لمصلحة السكة الحديدية ثمنا لجوازات السفر الممنوحة لحضرات أعضاء المجلس



على من المذكورة ما يأتي :

بند ٩ و ١٠ :

وقد اتفق الميزانية بندان جديدا لم يكن لهما وجود في الميزانيات السابقة وهما البندان المتعلقان بتكاليف مطبوعات المجلس وأدواته الكتابية فقد كانت المطبعة الأميرية تقوم بطبع جميع مطبوعاتها من مضابط وتقارير وغيرها من غير أن تطالب بشئ من المال في مقابلها وكما تستورد الأدوات الكتابية من وزارة المالية ولكن نظرا لاستقلال المجلس بشؤونه عن مصالح الحكومة وجب أن تحمل ميزانيته مباشرة بمصاريف المطبوعات وأثمان الأدوات الكتابية فأدرج لهذا الغرض ٣٠٠٠ ج.م للمطبوعات و ٨٠٠ ج.م للأدوات الكتابية .

بند ١١ - مصروفات غير منظورة - هذه المصروفات كانت واردة في العام الماضي في البند ١١ وهي الآن بند ١١ لأنها بطبيعة الحال آخر بنود الميزانية وكان مقدرا لها ٣٠٠٠ ج.م على أنه رأى تخفيضه إلى ١٥٠٠ ج.م فالمرجو من لجنة الحسابات التكرم بدرس هذا المشروع وعرضه على المجلس لاتخاذ ما

المراقب

محمد محمود خليل

معالى محمد شفيق باشا - نعم . ونزوي من وزارة الأشغال أن تنظر في مسألة تجديد هواء هذه القاعة من غير أن تشير عليها بطريقة معينة .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - اذا تبين أن مبلغ ثلاثة الجنيه لا يكفي لذلك فلا مانع من زيادته .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على جعل المبلغ ٥٠٠ جنيه ؟

( موافقة ) .

حضرة لويس أخوخ فانوس انفسى - ألفت النظر إلى أنه لا يوجد بالمجلس مكان يليق باستقبال الزائرين .

الرئيس - وماذا تقترح ؟

حضرة لويس أخوخ فانوس انفسى - في البهو الفرعوني جانب لا يشغله مجلس النواب فأقترح أن يعد لاستقبال زائري أعضاء مجلس الشيخ .

الرئيس - وهل هناك مانع من الجلوس في هذا البهو ؟

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك - أننا في هذه القاعة على نظامها الحالي لا نسمع بعضنا بعضا كما يجب . ولذلك أقترح أن توضع منصة الرئاسة وسير الخطابة في وسط القاعة وأن تكون مقاعد الأعضاء على جانبي الرئاسة .

الرئيس - يصح أن نتحدث فيما ليدي رأيه في ذلك كالسيو باستور ، أو معالي محمد شفيق باشا .

معالى محمد شفيق باشا - إن زمن العجلة لا يتسع لهذا التغيير .

على مشروع الميزانية وهذا نصه :

ميزانية ١٩٢٧-١٩٢٨

قسم ٢ - البرلمان

فصل ١ - مجلس الشيوخ

	الـ	
	١٩٢٧-١٩٢٨	١٩٢٨-١٩٢٧
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
بند ١ - مكافآت لرئيس المجلس وأعضائه .	٧٤١٠٠	٦٥٠١٠
» ٢ - مرتبات موظفى المجلس وعماله وحرس المجلس ورجال المطاق .	٢٥٧٧٣	٢٨٢٥٣
» ٣ - المكتبة .	٢٠٠٠	٢٠٠٠
» ٤ - كساوى وملبوسات مقدمة السارية وحرس المجلس ورجال المطاق .	٦٠٠	٨٠٠
» ٥ - أثاثات ومفروشات .	٢٠٠٠	١٠٠٠
» ٦ - مصاريف ثرية :		٤٠٠
(١) ثوب وبياء .		٥٠٠
(٢) تلفونات .	٨٠٠	٢٠٠
(٣) اشتراك البرلمان فى الاتحاد البرلمانى الدولى .		١٥٠٠
(٤) مصاريف أخرى .		
بند ٧ - مصاريف انتقال وبدل سفرية :		
(١) مصاريف انتقال وبدل سفرية .	٢٠٠	٧٠٠
(٢) جوازات سفر للحضرات الأعضاء .	١١٠٠٠	—
بند ٨ - أعمال جديدة .	١٢٠٠	٢٠٠٠
» ٩ - مطبوعات .	—	٢٠٠٠
» ١٠ - أدوات كتابية .	—	٨٠٠
» ١١ - مصروفات غير منظورة .	٢٠٠٠	١٥٠٠
الجملة	١١٩٦٧٣	١٠٧٦٦٣

مروانية ١٩٢٧-١٩٢٨

(تابع) قسم ٢ - البرلمان

فصل ١ - مجلس الشيوخ

عدد	ملاحظات	المرواني سنة		ك	درجة	بند ٢ - السكرتيرية العامة (١) الفريجات الدائمة : الترتيب الإداري :	١٩٢٦	١٩٢٧
		١٩٢٦	١٩٢٧					
١		١٥٠٠	١٥٠٠	مكتب ثابت	—	سكرتير عام	١	١
١		١٢٠٠	١٢٠٠	١٣٦٠-١٢٠٠	١ ج	» مساعد	١	١
						الإدارة التشريعية :		
						الترتيب الإداري :		
١		١٠١٦	١٠١٦	٩٠٠-١١٤٠	٢	مدير الإدارة التشريعية	١	١
١		٢٣٤٠	٢٣٤٠	٧٢٠-٩٦٠	٣	» لم الترجمة	١	١
١		٧٢٠	٧٢٠	٥٤٠-٨٤٠	٤	» وكيل لم الترجمة	١	١
١		—	—	٥٤٠-٨٤٠	٥	رئيس لجنة وسكرتير لجنة	١	١
١		١٣٢٠	١٣٢٠	٥٤٠-٨٤٠	٤	وكيل الإدارة التشريعية	١	١
١		١٣٢٠	١٣٢٠	٥٤٠-٨٤٠	٤	مدير مكتب الرئيس	١	١
١		٣٥٤٠	٣٥٤٠	٢٤٠-٦٠٠	٥	مترجم	١	١
١		٢٠٥٢	٢٠٥٢	١٨٠-٤٦٨	٦	موظفون بالفرق والمجان	١	١
١						مترجمون	١	١
١						موظفون بالفرق والمجان	١	١
١						مترجمون	١	١
						الترتيب الكتابي :		
١		٢٠٨٨	٢٠٨٨	٢٤٠-٥١٦	(أ)	موظفون بالأعلام	١	١
١		١٧٢٢	١٧٢٢	١٢٠-٣٣٦	(ب)	» »	١	١
١		٧٥٩	٧٥٩	٧٢-٢١٦	(ج)	» »	١	١
						إدارة المراقبة :		
						الترتيب الإداري :		
١		٧٢٠	٧٢٠	٧٢٠-٩٦٠	٢	مدير إدارة المراقبة	١	١
١		—	—	٥٤٠-٨٤٠	٤	مدير الحسابات والمستعدين	١	١
١						وكيل إدارة المراقبة	١	١
١						رئيس لم الحسابات	١	١
١		١٩١١	١٤٨٨	٢٤٠-٦٠٠	٥	» المستعدين	١	١
١						أمين المحفوظات	١	١
١						أمين المكتبة	١	١
١						ساعد أمين المحفوظات	١	١
١		٢٠٤	٣٨٤	١٨٠-٤٦٨	٦	موظف بالأعلام	١	١
١		١٢٠	١٢٠	١٢٠-٣٣٦	٧	مهندس كهربائي	١	١
						الترتيب الكتابي :		
١		٦٧٢	٩١٢	٢٤٠-٥١٦	(أ)	موظفون بالأعلام	١	١
١		٦٠٠	٦١٢	١٢٠-٣٣٦	(ب)	» »	١	١
١		٨٣١	٥٥٢	٧٢-٢١٦	(ج)	» »	١	١
١٢		٢٣٣١٥	٢١٩٩٢			جدة الوظائف الدائمة ومترجماتها	١٢	١٢

## ميزانية سنة ١٩٢٧-١٩٢٨

(ج) قسم ٢ - البرلمان  
(٢) فصل ١ - مجلس الشيوخ

ملاحظات	المربوط في سنة		نقطة	درجة	عدد	ملاحظات
	١٩٢٦	١٩٢٧				
						بند ٢ - العسكرية العامة
						ب - الوظائف الخارجية عن هيئة المال
						١ ١ ... .. سكران
						١ ١ ... .. مال (١)
						١ ١ ... .. > (١) ١٤٤ - ١٠٨
						٢ ٢ ... .. ملاحظتات (ب) > ١٠٨ - ٧٢
						١ ١ ... .. رئيس جناب > (ب) ١٠٨ - ٦٠
						٢ ٢ ... .. رئيس جناب أول ٩٠ - ٧٨
						٥ ٥ ... .. جناب ثانية ٧٨ - ٦٠
						٥ ٥ ... .. جناب ٢٥٢ ٦٠ - ٤٢
						١ ١ ... .. سائق سيارة > ٦٠ - ٤٢
						٤ ٤ ... .. سادة زكوب المراسل والمراجعات ٢٥٢ ٦٠ - ٤٢
						٤ ٤ ... .. سعاة > ٦٠ - ٤٢
						١ ١ ... .. طباخ أول ثانية ٦٠ - ٦٠
						١ ١ ... .. طباخ ثان ٢٥٢ ٦٠ - ٤٢
						١ ١ ... .. رئيس فراشين أول ٩٠ - ٧٨
						١٢ ١٢ ... .. فراشين ٢٥٢ ٦٠ - ٤٢
						٢ ٢ ... .. يرباب وغفير > ٦٠ - ٤٢
						... .. احتياطى — — ٢٠٠ —
						٤٣ ٤٣ ... .. هيئة الوظائف الخارجية عن هيئة المال ٢٧٨١ ٢٥١٠
						... .. ج - عمال لأجل عمده مساعدون إثنى ١٠٠٠ ١٠٠٠

حضره حافظ عابدين بك (مقر اللجنة) بعد أن قرر المجلس إضافة ٥٠٠ جنيه على ميزانية المجلس في هذا العام يصير مجموع الميزانية ١٠٨,١٦٣ جنيها .  
الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر لميزانية المجلس وقدره ١٠٨,١٦٣ جنيها ؟

(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقر اعتماد هذا المبلغ لميزانيته .

وسيكون العمل في الأسبوع المقبل باستقرار ابتداء من يوم السبت حتى تنتهي من لدينا من الأعمال . وإذا انقضت المؤتمر غدا قبل الساعة السابعة عقدنا فيه جلسة للنظر في الأعمال الآتية : ميزانية الدولة . وتدابير الشؤون الخارجية من الاتفاقات التجارية بين مصر والحكومة المصرية . وبينها و بين ملكة الصرب والكروات والسلوتين . وبينها وبين تركيا . والنظام الموقت المتعلق بمجاله السوريين واللبانيين في القطر المصري .

وأما إذا تأخرت جلسة المؤتمر فلا عمل لتقد الجلسة .

معالي محمد شفيق باشا - تجتمع ولو كان انعقاد الجلسة بعد الساعة التاسعة مساء .

سعادة محمود شكرى باشا - الرأى أن تجتمع بعد انقضاء جلسة المؤتمر في أى وقت انقضت فيه وتداول فيها يجب أن نتجه .

أصوات : موافقون .

وفعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والعشرين مساء على أن يعود للاعتماد غدا يوم الخميس ٦ المحرم سنة ١٣٤٦ الموافق ٧ يولييه سنة ١٩٣٧ بعد انقضاء جلسة المؤتمر ما

ملحق رقم ٣

الجامعة المصرية - احصاء بيلد الطلبة

سنة ١٩٢٧-١٩٢٦				سنة ١٩٢٦-١٩٢٥			
حقة	نجانا	نصف	١٠٠	حقة	نجانا	نصف	١٠٠
كلية الآداب :							
٣٨٦	١٤	X	٣٧٢	١٥٢	٤	—	١٤٨
١٣٧	٨٥	٢٣	٢٩	٥٣	٥٣	—	—
٥٢٣				٢٠٥			
كلية العلوم :							
٢٠٧	١٠	X	١٩٧	٢٣٧	٨	—	٢٢٩
٣٥	١	X	٣٤	١٦	١	—	١٥
١٥٥	٤١	١٥	٩٩	٢٧	٢٦	—	١
٣٩٧				٢٨٠			
كلية الحقوق :							
٥٤٨	٥٨	٤	٤٨٦	٧٢٤	٧٤	—	٦٦٠
١٦٣	X	X	١٦٣	٢٢١	—	—	٢٢١
٤٢	X	X	٤٢	٢٥	—	—	٢٥
٧٥٣				٩٨٠			
كلية الطب :							
٥٤٢	٤٢	١٨	٤٨٢	٤٢٠	٦٧	—	٣٥٣
٢٥	١	X	٢٥	٣٤	٢	—	٣٢
٨٢	١١	X	٧١	٥٥	٥	—	٥٠
٢٣	X	X	٢٣	٥٣	—	—	—
٦٧٢				٥٦٢			
٢٢٤٥				٢٠٢٧			حقة عمومية ...

ملحق رقم ١

بيان حلة مقادير الأسمدة التي وردت للقطر من سنة ١٩٢٣ إلى سنة ١٩٢٦ واستوردته ووزارة الزراعة منها

السنة	الكميات الواردة للقطر	ما استوردته الوزارة منها
طن	طن	طن
١٩٢٣	١٠١٧٥٥	١٦٠٠٠
١٩٢٤	١٧٩٠٨٧	٢٦٦٥٩
١٩٢٥	٢٥٨٣٠٦	٣٤٧٧٣
١٩٢٦	٢٤٣٠٧٣	٣٤٧٠٤

ملحق رقم ٢

بيان بالأعمال التي تخص وزارة الزراعة ومدونة بيزانية مصلحة الباني

الفئة الأولى

بناء دور فوق بناء مباحث القطر قسم وقاية النباتات	٤٦٠٠
» صوبتين مجلس مباحث القطر	٦٥
» جناحين الوزارة	١٣٠٠٠
» معمل باترولوى بالقسم البيطرى	١٥٠٠
	١٩١٦٥

الفئة الثانية

اصلاح سلخانة مصر	٥٤٠٠
بناء مفرقة بالجيزة	٣٤٠٠
تعديلات بمعمل السموم	٣٠٠٠
انشاء سلخانة بطنا	٢٠٠٠
بناء هجرات للتدخين بالجوارك	٣٤٠٠
بناء مكاتب لموظفى التدخين بهجرى بورسعيد والاسكندرية	٢٠٠٠
اصلاح شفاطنة الجيزة	١٠٧٠
	١٩٢٧٠

المجموع الكلى ٣٨٤٣٥

(ب) عدد موظفي القسم الإداري المصريين والأجانب

أجناس	مصريون	جدة
الإدارة العامة	٢٣	٢٤
المكتب	٣	٤
كلية العلوم	٢	٢
الآداب	٢	٢
الطب	٧	٧
الحقوق	٧	٧
	٤٤	٤٦

ملحق رقم ٤

أحصاء بـموظفـي الإدارة العامة والكليات الموجودين فصلا في أبريل سنة ١٩٢٧

(١) عدد موظفي التدريس المصريين والأجانب

[illegible]





## اجتماع المجلسين ببيتة مؤتمر

بالجلسة المتعقبة علنا في يوم الخميس ٨ المحرم سنة ١٣٤٦ الموافق ٧ يولييه سنة ١٩٢٧

الاتحاد الخاص بتوسيع شارع الأهرام — قرار المجلسين مجتمعين ببيتة مؤتمر الموافقة على الاتحاد المذكور .

(ب) بغير إذن وهما حضرتا :

أحمد الشريفي باشا، محمد السيد أبو علي باشا (من أعضاء مجلس الشيوخ).

وحضرات :

بجيري حلاوي بك . مصطفى حسن بكير بك . الشيخ الأحدي منصور .  
أحمد رمزي بك . محمد طلحة عبد اللطيف أفندي . محمود حدي بك .  
محمد علي سرور بك . علي مفتاح محمد أفندي . عبد السلام سمهان بك .  
سيد خنبة باشا . الشيخ مصطفى محمد السيد . الشيخ أحمد محمد عوض  
الحويج . عبد الحميد أبو العلا أفندي (من أعضاء مجلس النواب) .

ثانياً - المعتزتين : حضرة الشيخ اسماعيل محمد أحمد عبده الله فواز  
(من أعضاء مجلس الشيوخ) .

وحضرات :

محمد سليمان الوكيل باشا . محمد إبراهيم حبيب بك . محمد بلع بك .  
الدكتور محمد أمين نور . عبد الهادي عبد الرحيم بك . جاد الحوت أفندي .  
مصطفى محمود الشوربجي أفندي . عبد العزيز الصوفاني بك . الدكتور  
جيد العزيز المينزي بك (من أعضاء مجلس النواب) .

تولى السكرتيرة اللبنانية حضرات : عبد الفتاح رجائي أفندي . الشيخ  
محمد عز العرب بك . . محمد أحمد الشريف بك . علي عبد الرزق بك .  
(السكرتيرين اللبنانيين لمجلس الشيوخ) .

حبيب المصري بك سكرتير عام مجلس الشيوخ .

أعلن حضرة صاحب العزة الرئيس افتتاح الجلسة .

تمثل المرسوم الصادر بدعوة أعضاء مجلس الشيوخ والنواب إلى الاتحاد  
ببيتة مؤتمر وعدنا نصح :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادتين ١٢٠ و ١٦٦ من الدستور ،

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأي ذلك المجلس ،

اجتمع مجلسا الشيوخ والنواب ببيتة مؤتمر بقاعة مجلس النواب في الساعة  
الخامسة مساء برئاسة حضرة صاحب العزة محمد علي الجار بك وكيل مجلس  
الشيوخ لنياب رئيس المجلس .

وبمبحور حضرات أعضاء المجلسين ماعدا :

أولاً - الغائبين :

(١) بإجازات وهم حضرات :

بيومي مذكور بك . حسين رشدي باشا . محمد طلعت حرب بك . أحمد  
محمد حمادي بك . اسماعيل مري باشا . عبد الرسيم صبري باشا . يحيى إبراهيم  
باشا . محمد زكي عبد الرزق بك . الدكتور حبيب خياط بك . محمد صفوت  
باشا . السيد حسين القصبي . أحمد ذو الفقار باشا . حفيظ حسين البربري  
أفندي . محمد محمود خليل بك . الدكتور محمد حاشي أفندي . يوسف قطاوي  
باشا . محمد الباني باشا . علي يكن باشا . أحمد زبور باشا . الشيخ سوسى  
منصور . أحمد أبو سيف راضي أفندي . عمر أحمد خلف الله بك .  
محمد عجب باشا (من أعضاء مجلس الشيوخ) .

وحضرات :

حسن حبيب باشا . حامد الماوردى بك . أحمد حافظ عوض بك .  
محمد حافظ رمضان بك . عبد الفتاح يحيى باشا . جعفر نظري بك . الشيخ  
محمود السبع . سلامة ميخائيل بك . حامد الشواربي باشا . علي إبراهيم  
رضوان بك . الشيخ محمد غني مبدون . علي صفدي بك . إبراهيم  
الزهيدي بك . حماد اسماعيل بك . محمود حسن جازيه أفندي . محمد السيد  
أفندي . إبراهيم بيجيت بك . السيد عبد الهادي القصبي . محمد بدراوى  
عاشور باشا . الدكتور عبد الحميد فهمي . محمد حافظ حشمت أفندي .  
غالي إبراهيم أفندي . إبراهيم الملباوي بك . حفيظ محمود بك . حسن  
صبري بك . محمود لطيف بك . علي سليمان بك . حافظ إبراهيم سليمان  
أفندي . محمد علي سليمان بك . عبده الله عبد الفتاح بك . عثمان صاوي بك .  
الدكتور حافظ محمد مؤمن . قاسم المصري بك . محمد محفوظ باشا . علي  
محمود بك . محمود همام حادي بك . همام أحمد خلف الله أفندي . الشيخ  
يونس أحمد سليم . حسين أحمد أبو الشيخ أفندي (من أعضاء مجلس  
النواب) .

رسماً بما هو آت :

#### المادة الأولى

جلس الشيوخ وجلس النواب مدعوان للاجتماع بيعة مؤتمر في يوم الخميس ٨ المحرم سنة ١٣٤٦ (٧ يولييه سنة ١٩٢٧) لحل الخلاف الذي استحكم بينهما على الباب الثالث من الفصل الأول (من القواعد الخمس لقسم العائش) من الجدول حرف "ب" (مصرفات الدولة سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ المالية) وذلك فيما يتعلق بالاعتاد المطلوب لتوسيع شارع الأهرام الوارد بالبند ٢٤ من الباب المذكور .

#### المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم  
صدر في ٦ المحرم سنة ١٣٤٦ (٥ يولييه سنة ١٩٢٧)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

ورئيس مجلس الوزراء

ثروت

وزير الداخلية (بالنيابة)

جعفرولى

الرئيس - المطلوب من حضرات الأعضاء المقربين الذين يريدون الكلام أن يقولوا اسماءهم وأن يقولوا ما افادوا كانوا سيؤيدون المشروع أو يمارضون فيه ، وذلك لحصر عند المتكلمين وتنظيم المناقشة .

وقدت اسماء طالي الكلام فقين أن الذين يريدون الكلام لتأييد المشروع هم حضرات :

أمين سامى باشا . عبد العزيز رضوان بك . الدكتور محبوب ثابت بك . ابراهيم نور الدين بك . اسماعيل صدق باشا . لويس أغنوخ قانوس افندى . محمود شكرى باشا . عبد الحميد ابراهيم افندى . حافظ طابرين بك . زاعب اسكندر افندى . محمد يوسف بك . الدكتور أحمد ماهر .

والذين يريدون الكلام معارضين للمشروع هم حضرات : عبد السلام فهمى . جمعة بك . الدكتور حسين حاصر . الدكتور عبد الحافظ سليم . محمد فكرى أباطه افندى . الشيخ حسن عبد القادر . محمد عبد الطيف سعودى افندى . محمد حامد جوده افندى .

الرئيس - ظهر أن عدد حضرات الذين يريدون الكلام في تأييد المشروع اثنا عشر والذين يريدون الكلام معارضين فيه سبعة .

حضرة طراف على افندى - ظهر أن الذين طلبوا الكلام لتأييد المشروع أو للمعارضة فيه كثيرون فاقترح أنت يكفى بإسماح عضو واحد من كل من الفريقين .

الرئيس - ألا ترون حضراتكم أن طالي الكلام كثيرون ؟

أموات : كثيرون جدا .

حضرة عبد فكرى أباطه افندى - أنا متنازل عن الكلام .

حضرة على لحيطه افندى - أرى أن يسمع اثنان من كل فريق .

حضرة محمود وجبه القاضى بك - لى سؤال أريد أن أوجهه لمعالى وزير الأشغال .

الرئيس - الكلمة لحضرة عبد السلام فهمى جمعه بك .

حضرة محمود وجبه القاضى بك - طلبت أن أوجه لمعالى وزير الأشغال سؤالاً وقد يكون في الإجابة عليه تور لحضرات الأعضاء وتسهيل لهمتهم

الرئيس - هل معالى وزير الأشغال مستعد للإجابة ؟

معالى مئان عزم باشا (وزير الأشغال) - أريد السماح السؤال أولاً .

حضرة محمود وجبه القاضى بك - قدرت وزارة الأشغال نفقات المشروع تقديرًا مبدئيًا بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ م ثم أقصعت وزارة مالية إلى ٥٠,٠٠٠ م . أى بسبة ٤٣٪ . في التقدير الأول فنى هذا أن تهدر وزارة الأشغال المبدئى لم يكن تقديرًا ثابتاً ، لهذا أطلب أن يقتدر لنا معالى الوزير تكاليف هذا المشروع تقديرًا أقرب ما يكون من التقدير النهائي خصوصاً وأن بعض انبغراء يقتدر لتكاليف هذا المشروع مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ ج . م .

معالى مئان عزم باشا (وزير الأشغال) - التقدير الذى عمل أولاً قامت به وزارة الأشغال ، والتعديل الذى أدخل عليه قامت به وزارة الأشغال أيضاً بناء على تعديلات أدخلتها أنا على المشروع والتقدير يشمل كل التكاليف النهائية للمشروع .

حضرة محمود وجبه القاضى بك - هل يشمل التقدير تكاليف توسيع الشارع وروصفه بالكمام ؟

معالى مئان عزم باشا (وزير الأشغال) - يشمل كل شيء .

حضرة محمود وجبه القاضى بك - وهل يشمل توسيع شارع اللجنة ؟

معالى مئان عزم باشا (وزير الأشغال) - لا ، المشروع قاصر على توسيع شارع الأهرام كما هو ظاهر ولعله لا يئى لك بعد ذلك إلا أن تسألنى عما إذا كان المشروع يشمل شارع الأزهر أيضاً !

حضرة عبد السلام فهمى جمعه بك - حضرات الشيوخ ، حضرات النواب . فرصة جميلة تلك التى اجتمعت فيها نحن نواب الأمة وخدامها وإننا وإن اجتمعنا لأمر قبل منه أنه خلاف أراستحكام خلاف على ما جرى به عهدة المستور ، وأخلاف مذموم من كل أمر ، إلا أنت خلافتنا محمود ، ذلك بأن هذا الخلاف لم ينشأ من أمور شخصية ولا قصدنا لضرر فى هو الا خلاف فى الوسيلة التى تقهر بها جميعا الوصول إلى غاية واحدة . هى خدمة الأمة التى انتمينا لخدمتها ، فإ أجل هذا الخلاف ، يتساقى كل منا فى طريقه إلى غاية واحدة هى خدمة الأمة

باحضرات الشيوخ والنواب :

أرجو أن تذكر أمراً من الأهمية بمكان . أرجو أن تفكر قليلاً ونبعد عن انفعالنا كل البعد تلك الفكرة التى قلنا فى مجلس الشيوخ أول أسس حضرة رئيس هذا المؤتمر فانه صرح أمام حضرات الشيوخ بأننى الأصرار على التسك يرى المجلس حفظ كرامته .

سياسة وزارة المالية هي أن تقدم الأمر للمهم، وجريا على هذه السياسة  
تضن وزارة المالية بالمال على بناء معاهد نحن في أشد الحاجة إليها .....

أصوات من اثنين : هذا تويش .

» » اليسار : لا داعي للقاطعة .

حضرة عبد السلام فهمي محمد جمعه بك - تضن وزارة المالية بالمال  
على بناء مستشفى قصر العيني ودوا أكبر مستشفى في البلاد .

حضرة الدكتور أحمد ماهر - هذا غير صحيح .

أصوات من اليسار : ما هذا !!

حضرة الدكتور أحمد ماهر - يجب أن تذكر الواقع على حقيقته .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - ذا كان حضرة الدكتور أحمد ماهر  
يتكلم الآن فما الذي يريد أن يقول حينما يأتي دوره في الكلام ؟

حضرة عبد السلام فهمي محمد جمعه بك - يا حضرات الزملاء :

سأقدم لحضراتكم الدليل القاطع على صحة ما أقول . وضعت وزارة المالية مذكرة  
في ٦ فبراير سنة ١٩٢٧ مثل منها حضرة صاحب المزة وكيل وزارة المالية  
أمام مجلس النواب بمجلة ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٧ فقال " أت اللجنة المالية  
الحكومية الموافقة على الاختصاص المطلوب لبناء مستشفى قصر العيني ومدرسة  
الطب والجراحة المصرية كذا ذكر حضرة النائب المحترم عبد السلام فهمي بك  
وقد كان هذا الرض في ٦ فبراير سنة ١٩٢٧ إذ أن وزارة الأشغال العمومية  
لم تكن حتى هذا التاريخ قد قامت بعمل التصميمات اللازمة للشروط  
المذكورة ... الخ " .

( ضجة )

أصوات من اثنين : آتم . آتم . آتم .

حضرة عبد السلام فهمي محمد جمعه بك - سأم ... ..

"... فلما تقدمت وعمل التصميم المطلوب لم تتردد اللجنة المالية في الموافقة  
على الاختصاص الذي احتجق في مشروع هام يتوقف على تنفيذة ثروة أهم  
المرافق الحيوية في البلاد " .

( تصفيق من اثنين )

حضرة عبد السلام فهمي محمد جمعه بك - أرجو أن تستمعوا إلى النهاية  
واعتقدوا أنني اعتمدت دائما قول الحق ولو كان في ذلك إيلام لنفسي لأنني  
أقدس الحق في أي ناحية كان الحق .

( تصفيق من اليسار )

حضرة عبد السلام فهمي محمد جمعه بك - أرجو أن تلاحظوا في هذا  
اللقام مسألة من الأهمية بمكان : فتمون أننا قررنا نحن شيوخ الأمة ونوابها  
في العام الماضي بناء هذه المعاهد . أليس كذلك ؟

أصوات : نعم .

حاشا أن يضطر هذا الأمر بيانا نحن النواب وانى وإن كنت أول المعارضين  
في هذا المشروع إلا أن كرامتي ومخيمتي وأقننى كل هذه تتلاشى أمام المصلحة  
العامة إذا ما أقنعت بأهمية غصومي فيها يذهبون إليه .

( تصفيق )

يا حضرات الشيخ ويا حضرات النواب .

الغاية التي نسي إليها جميعا غاية شريفة . الخدمة التي أقما أنفسنا ونصينا  
الأمة لأجلها خدمة شاقة . شاقة لأن المرء عند ما يريد أن يختار طريقا  
لوصول إلى الغاية التي يرى إليها لابد أن يحاسب ضميره كثيرا . وكثيرا جدا .  
وعليه فأرى أن لا ينظر الإنسان لأى اعتبار آخر .

أصوات : تكلم في الموضوع .

يا حضرات الشيخ ويا حضرات النواب :

ربما قيل إن الأمر من التفاهة بحيث لم يكن هناك داع لعقد مؤتمر  
من أجل مبلغ ٨٥,٠٠٠ جنيه .

حضرة محمد يوسف بك - ١٨,٢٥٠ ج . م .

حضرة عبد السلام فهمي محمد جمعه بك - ولكن الأمر أهم من هذا . الأمر  
يتعلق بقررة سياسة مالية للبلاد . كما ن في الماضي من أن مالية الدولة  
تصرف في الكليات بإسراف ذات اثنين وذات الثلاث . والآن وقد تولينا  
مقابلة الدولة ألا نجد بنا أن نغير من هذه الخطة وأن نتبع سياسة يسير  
وداعها الوزراء وكل من ينصب لأداء الواجب نحو البلاد .

يجب أن نغير من تلك الخطة القديمة القيمة ويجب أن تكون حريصين  
على أموال الدولة وألا تصرف مليا إلا بقدر ما تدعو إليه الحاجة .

أصوات من اثنين : تكلم في الموضوع .

أصوات من اليسار : ما هذا ؟ أنه يتكلم في الموضوع .

حضرة عبد السلام فهمي محمد جمعه بك - إن وجهة نظرنا نحن المعارضين  
هي أن المشروع المعروض على حضراتكم مشروع كمال وفوق الكمال . ووجهة  
نظر المبدئين للمشروع هي أنه ضروري وضروري جدا ، ولأن قد اجتمعنا  
لفصل في حل هو كمال أو ضروري ؟ هذا هو الأمر المطلوب من حضراتكم  
الفصل فيه .

تسلمون حضراتكم أن وزارة المالية بعد أن قرر البرلمان إنشاء الجامعة  
ومدرسة الطب ومستشفى قصر العيني كتبت في ٦ فبراير سنة ١٩٢٧ إلى  
رئاسة مجلس الوزراء بدم اعتماد المبالغ المطلوبة لهذه المعاهد ، ولقائنا ؟ لأن  
موارد الدولة محدودة ولأن الحكومة يجب عليها أن تقدم الأمر للمهم .

تلك سياسة حكيمة أرى غصميا وجوب اتباعها . نعم أرى أن نبدا دائما  
بالأهم ثم نقيم بالمهم . فافا ما عرض علينا توسيع شارع الأهرام ويجب أن  
نبحث هل هو من الضرورة بالدرجة القصوى التي يرضى معها تقديمه على غيره  
من المشروعات ؟

اذن وقد كنا دائماً حرصين على الاحتفاظ بهذا المال الاحتياطي يجب أن لا نخرج فلماً ولما منه إلا عند الضرورة القصوى .

على أن مبلغ المليون ونصف المليون من البنجنات الذي سألناه من المال الاحتياطي فهذا العام داخل فيه مبلغ اثنتي عشرة ألف البنجة وكسور المدرجة في ميزانية هذه السنة لهذا المشروع .

ليست هذه أول مرة أثيرت فيها المسألة الصحية فقد سبق أن طرحت على مجلس النواب بملحة ٨ يونيو سنة ١٩٢٧ وطلب بعض حضرات النواب زيادة المبالغ المخصصة لردم البرك والمستنقعات .

قال الأستاذ أحمد زكي الشيشي أفندي انت هناك على بعد عشرة كيلو مترات من القاهرة (وعى تزيد من المسافة التي بين القاهرة والأهرام) بركة مساحتها ١٥٠٠ فدان . حال هذا الأمر حضرات النواب تقابوا جميعاً إلى طلب زيادة الاعتماد وسأل حضرة الأستاذ الشيشي سعادة وكيل الداخلية للشئون الصحية عن هذا الأمر فأجاب قائلاً "أنا سبقي أن قلت تقريرين بطلب اعتماد المبالغ اللازمة لردم البرك والمستنقعات" .

فهل تعملون حضراتكم إذن ما كان جواب سعادة وكيل الداخلية للشئون الصحية ؟ كان جوابه "أن فيا ذكره حضرة العضو المحترم أم حجة بتقدمنا الصحة على عدم تنفيذ مشروعاتنا" .

اذن فهناك مشروعات صحية وتعملون أنتم إبدنا رغبات بشأنها في الدورة الماضية، وكان واجباً تنفيذها في هذه الدورة محافظة على الصحة العامة، طلبنا اصلاح المستنقعات المتبقية التي لا تصلح لمعالجة أحط الطبقات، طلبنا فيا طلبنا زيادة عدد الأسرة . وطلبنا أشياء كثيرة، صنعت الحكومة بكل ذلك بحجة عدم وجود المال . فلماذا يفضل توسيع شارع الأهرام وكيف ويمنه المال ؟

هناك على الطريق الطولى قرى كثيرة كالجزر يحيط بها ماء المستنقعات ومن الواجب ردمها .

وهناك لا يجد الفلاحون ماء يشربونه اذا ما تأخروا عن المطاوعة . أليس ماء الشرب أهم من كل شيء ؟

لقد قال في بعض الفلاحين في هذا الأسبوع انهم لا يجدون ماء للشرب اذا ما تأخرت المطاوعة ووجد ماء الترع وليس بيلادهم طلبات يشربون منها وإن وجدت طلبية في منزل أحدهم فلان صاحبها قد لا يسمح للفرد بأخذ الماء منها . أليست هذا الأمور في المقام الأول من الأهمية ؟ لدينا مشروعات حضرت وجيزت فلم لانفذها طالما أن الفائدة والسياسة التي نريد أن نسير عليها هي أن نضرب بكل قرش الا اذا صرف في أهم المشاريع ؟

هذه الأمور الصحية لم يبالغ منها أمر وتتشكو مصلحة الصحة من عدم اجابتها الى ما تطلب من المال .

حضرة على السيد أيوب أفندي - ماذا قالت مصلحة الصحة ؟

أصوات : لا تقاطعوا الخطيب .

ثم وافقت الحكومة على هذه القرارات . ولكن ماذا تم بذلك ؟ ما الذى أنجزت وزارة الأشغال عن الشروع في تنفيذ هذه المشروعات وقد دفعت الحكومة فلماً مبلغ عشرة آلاف جنيه مكافأة لموضعي الرسومات الخاصة بها ؟ أليس هذه بناء للمعاقد من الأهمية بمكان ؟ أليس يتأخر من الأهمية بالدرجة التي يجب معها تقديم مشروع توسيع شارع الأهرام ؟ اذن كيف باتى الحكومة في سنة ١٩٢٧ وتقول لنا اننا نترفع عن البناء لأن التخصيمات لم توضع بعد ؟

لا زلت كما قلت أطلب الى الحكومة أن تقدم دائماً الأهم من المهم من المشروعات .

اصموا ! لا تقدم الحكومة لحضراتكم في الدورة الماضية ميزانية لما ناقشناها فيها قالت انى أرى ان الله منها لأمرها ليست من وصى بل من وضع الوزارة السابقة فانظروا الى العالم المقبل فاستخدم اليكم ميزانية تتفق مع رغباتكم . ألم يحصل هذا ؟

أصوات : نعم .

اذن كان حقاً أن تقدم هذه المشروعات الهامة على غيرها من المشروعات الكالية .

يقال ان مشروع توسيع شارع الأهرام على جانب عظيم من الأهمية لعدة أسباب : ولكن هل تعملون ما هي هذه الأسباب ؟

حضرة على السيد أيوب أفندي - تكلم في الموضوع .  
صوت من اليسار : انه يتكلم في الموضوع .

حضرة عبد السلام فهمي محمد جمعة بك - أن أول وأهم سبب يذكره لتأييد هذا المشروع هو ردم المستنقعات التي على جانبي الشارع، للقضاء على ناموس الملاريا .

والسبب الثاني هو إنشاء مترو طويل لسكان القاهرة أو بالأحرى بالذين يتبعون منهم في هذا الشارع .

والسبب الثالث هو تلاقى أخطار التصادم .

ورابع الأسباب أن في توسيع هذا الشارع فائدة مالية للبلاد بسبب ما ينظر من ازدياد عدد السياح الذين يقصرون زيارة الأهرام وخامس هذه الأسباب أن في التوسيع فائدة أدبية هي تخليد حسن الذكرى لنا باعتنائنا بالطريق التي توصل الى آثار أجدادنا .

هذه هي كل الأسباب التي يتقدم بها مؤيدو هذا المشروع .

والآن فنرجع ولنكر في أهمية المشروع من الوجهة الصحية، هل هو أول المشروعات الهامة الضرورية المصعبة من هذه الوجهة ؟

اذا كان هذا هو الواقع فانتقل المشروع راضين وأكون أول المواقفين عليه - ولكن الواقع غير هذا .

انما الواقع أن لدينا من المشروعات الهامة ما تعطل تنفيذه بسبب حلا البلاد المالية . الواقع أننا انقطعنا في هذا العام التكر حوالى مليونين ونصف المليون من المال الاحتياطي الذي اخترناه للاحتياطي في مهام الشئون .

تذكرون حضراتكم أنه عرض علينا في العام الماضي مشروع القانون  
الخاص بمقاومة حي الملايا .

تجدون في صفحة ٦١٣ من مجموعة مضابط مجلس النواب سنة ١٩٢٦ ،  
أن المادة العاشرة منه نصت على علاج خاص لإبادة قنص البومض وذلك  
بأن تقدم الحكومة مجانا نوما من الأسماك التي تستغذى بذلك القنص . فلم  
لا تحجب الوزارة هذا الدواء وهو لا يكلفها الا قليلا من المال ؟

ان هذا الدواء رخيص لا يكلفنا شيئا .

سمعتنا يا حضرات الزلاء بجلسته ٨ يونيه سنة ١٩٢٧ أن نسبة الإصابات  
بالملايا في منطقة السويس والداخلية تبلغ ٩٠ ٪ . وإلى أطول على حضراتكم  
بيان الوفيات بالملايا :

الرئيس - لا لزوم لهذا البيان . ن طري الكلام ثمانية عشر عضوا  
فاذا استغرق كل منهم ما استغرقه حضرة العضو تحتقره لطال الوقت ويحسن  
أن ينحصر لكل خطيب عشر دقائق . فهل توفقون حضراتكم على ذلك ؟  
( تصفيق )

أصوات من اليمين - موافقون .

أصوات من اليسار - هذا لا يمكن .

حضرة عبد السلام فهمي محمد جمعه بك - ان تحديد الوقت غير جائز  
كما لا يجوز أن يؤخذ الرأي على تعديله ولا يصح مضط مقاطعة الخطيب لأي  
سبب حتى ولا بسببه ضيق الوقت .  
( تصفيق من اليسار )

حضرة عبد السلام فهمي محمد جمعه بك - توجد على جاني شارع الأهرام  
خمسة عزب وقرى ونسبة الوفيات بحى الملايا فيها هي :

نسبة الوفيات في الألف في السنة	النسبة
سنة ١٩٢٥	
٢٩,٨	الضالية ... ..
١٩,٥	الكوك الأخضر ونبلة الجان ... ..
٢٢,١	أبو الغرس ... ..
٢١,٦	الحوامدية ... ..

أما نيلة الأخضر وهي بعيدة عن شارع الأهرام فقد بلغت نسبة الوفيات  
فيها ١٠٠ ٪ في سنة ١٩٢٦

هذه بيانات رسمية من مصلحة الصحة ، وقد فالسألة الصحية ليست من  
الأهمية على قدر ما يصوره حضراتكم أنصار المشروع .

حضرة على السيد أيوب افندي - لي أن استعهم .

حضرة عبد السلام فهمي محمد جمعه بك - لقد ثبت ما قلته في مضبطة  
جلسة ٨ يونيه سنة ١٩٢٧ مجلس النواب وقد ذكرته ولا أكرهه .

حضرة على السيد أيوب افندي - لم أسمع ذلك .

الرئيس - لقد قتل الموضوع بحثا أمام المجلسين ولهذا لا أرى حلا  
للإحالة .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك - لم نسمع شيئا لأن في الموضوع  
ولي اقتراح صغير ... .

أصوات : لا . لا . حتى يتقضى الخطيب .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك - اللائحة الداخلية ... .  
( مقاطعة )

حضرة عبد السلام فهمي محمد جمعه بك - هناك باحضرات الزلاء وزارة  
فنية أنشئت للزراعة لأن بلدنا زراعى وقد أردنا جميعا أن نعطى تلك الوزارة  
بكل عناية وأن نجمعها بكل ما نستطيع . ذلك لأن من قوام الزراعة حياة  
البلاد ... .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - ليس هذا موضوعا .

أصوات من اليسار : لا تقاطع الخطيب .

حضرة عبد السلام فهمي محمد جمعه بك - أريد بما أقول أن أدلل على  
وجود مشروعات أكثر أهمية من مشروع توسيع شارع الأهرام فوزارة  
الزراعة التي نهضت نهضة صادقة طالبت إعانات لتستعين بها على تنفيذ  
مشاريعها وباعت شاكية لجنة المالية في مجلس النواب فذكرت تلك اللجنة  
في تقريرها بالحرف الواحد ما يأتى :

" لا يسع اللجنة - في ختام تقريرها - إلا أن تبتدى ارتياحها الى روح  
النشاط التي تناوتت جميع فروع هذه الوزارة وأدت الى ذلك الانتماء الذى  
يرى المظلم على ميزانيتها الجديدة صورة مصفوفة منه ..... " .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - اللائحة الداخلية تحرم القراءة ، نص  
ولا نقرأ .

أصوات من اليسار : أسكت . ما الذى نحرمة اللائحة الداخلية .

( بحجة ) .

حضرة عبد السلام فهمي محمد جمعه بك - قالت اللجنة في تقريرها  
" وقد صادف لسوء الحظ عهد التبديد الذى ظهرت برادره بوزارة الزراعة  
ههنا من الضعف المالى الذى أثر على موارد الدولة فلم تستطع الحكومة  
أن تقوم بكل المشروعات التى ذل العمل على أن البلاد في حاجة سرية لها " .  
هنا ما قلته لجنة المالية في مجلس النواب .

هناك التلميح ولا أريد التطرق اليه فقد ذكر الكلام فيه .

فالزراعة والصحة والتعليم كلها تتطلب علاجات مجبلة ؛ ولكن نظرا لضيق  
المالى لم تستطع تنفيذ مشاريعها .

حضرة محمود وبه القاضى بك - ألم نعلم بعد أن المشروع خاص بتوسيع شارع الأهرام .

راغب اسكندر افندي - أرجو أن تركزنى أنكم لماقاطعة على هذا النحو لا تشرك ولا جاعته الذين تتكلم بلسانهم .

هذا الشارع ميين بالخرطة التي قلناها معالى وزير الأشغال العمومية . يجردون في وسطه جزءا عرضه ٢٠ م مترا للترام وعلى جانبيه أفرز أن عرض كل منهما متران ونصف وعمل الجانبين بعد ذلك طريقان للسيارات عرض كل منهما ثمانية أمتار ونصف وعمل جانبي كل منهما أفرز عرضه متران وفى النهاية على حلقى الشارع طريقان للدواب والخير .  
(ضحك من اليسار) .

من يزيد من حضراتكم أن يطلع على رسم هذا الشارع فما هي خريطةه أقدمها لكم . وأنى لواقع أن كل من يطلع عليها سوف يسبب بهذا المشروع ويضرب بأنت لنا وزيرا يكره في مثل هذه المشروعات البديهة المشرفة لمصر بأجمعها .

حضرة عبدالسلام عبدالقادر بك - نحن في حاجة الى الرى أولا .

حضرة راغب اسكندر افندي - لا أحاول فى كلامي ، أيا السادة ، غير الوصول للحقيقة . لست بواقف هنا كلامي بل عن قضية ، بل قضية في البرلمان بتشرف بشرح مشروع هام يحقق كثيرا من آمالك ومن رغباتكم التي وجهتموها لمصلحة الأفراد وفي مقاسمتهم الفلاحون .  
(تصفيق من اليمين) .

كان مقدرا في الأصل تكاليف المشروع مبلغ ١٥٠ ألف جنيه . هذه هي الأرقام الرسمية وكان لديه فيها فليقتنمها . وقد تمكن معالى وزير الأشغال بتأليف فكره وصائب رأيه من بحث المشروع بحثا فنيا وإيفايا فاقصده أكثر من ٦٠ ألف جنيه مما قدر له في بادئ الأمر . وقد كافى في بلخنة المالية لمجلس النواب فسمع بانه الدقيق فاعتجبا به كثيرا واقتنعا بوجوهة نظره .

أصوات من اليسار ... الموضوع ... الموضوع .

فات حضرة الزميل عبد السلام بك بعض الأسباب المهمة التي تستوجب قبول المشروع وأنى سأمر طبعاسرا حتى لا أضيق وقت حضراتكم وحتى تتبينوا منها أن الذين يمارضون إنما يمارضون بطريقة غير مباشرة فيقولون أن هناك مشروعات أهم .

هذا حسن . ولكننا مشروعات لم تدرس بعد . وهل يترتب على ذلك - أيا السادة الممارضون - أن توقفوا تنفيذ ماتم درسه من المشروعات الهامة الى أن يدرس ما هو أهم منها من المشروعات ؟  
أصوات من اليسار : أنها بحث وأعلنت .

كما نبحث في الحساب الختلى لميزانية العام الماضي فوجدنا أن هناك مشروعات اعتادت لم تتمكن الحكومة من صرفها كلها وذلك لعدم المشروعات التي قدرت لها هذه الاعتادات .

أما الأمور الأخرى التي يرتكبن عليها كأن يكون الشارع متزا لسكان مدينة القاهرة فمن ثواب الأمة لا تضن على ماسمة القطر بكل خميس تحتاج اليه ولكن الواقع أن فيها من وسائل البتة ما فيه الكفاية ، وأنا مستعملون لبذل كل ما يطلب بشرط أن تتبع قاعدة تقديم الأهم على المهم .

لننظر أولا الى حالة الفلاح دافع الضرائب . ذلك المسكين وهو عماد البلاد وسيدنا فلا يصح أن نتركه يعيش بأنا مريضا مقبلا لا يجد من الساء ما يشربه . فأى الأمرين أكثر ضرورة : إيجاد ماء الشرب للفلاح أو إنشاء متقه في القاهرة ؟ أظن أن الأهم هو إيجاد ماء الشرب للفلاح وكان يجب على الحكومة أن تتقدم لمشروع لهذا الغرض بدلا من أن تتقدم بمثل ذلك المشروع الكمال .

تحدث مؤيدو المشروع عن أخطار يجب تلانيها بتوسيع الشارع ، وذلك أخطار لم نسمع بها . ولقد قرر معالى وزير الأشغال العمومية أمام مجلس الشيوخ بجلسته ٢١ يونيه سنة ١٩٢٧ أن شارع الأهرام سيكون عرضه ستة وعشرين مترا وهو بذلك يسع أربع سيارات تسير في وقت واحد . ومع ذلك يعيشون التصادم في شارع الأهرام بين الأوتوبيسات التي تسير فيه ليلا مظفاة الأتوار ، انما لم نسمع بجلوت شيء من ذلك .

بقيت مسألة المقاعة وأولى بالنواب أن تكون مآزيتهم على بلدهم أن يقوموا بالباقيات الصالحات من الأعمال ، أمامكم أراض جيدة التربة ، صالحة للزراعة يوزونها المساء مع الأسف . لطيف عليها قيل من المال تصبح صالحة للزراعة في بضعة أشهر وينقل إليها الفلاحون ممن ضاق بهم الرزق فصاروا لم استمداد للهجرة . وقد سمعنا بهجرة بعضهم فعلا الى السودان . وأنى لأرجو حضراتكم أن ترصوا الى حضراتكم متى طلب إليكم تهرراحتاد . أرجو أن تقدموا دائما الأهم على المهم .

حضرة حسين حلال بك - لا تريد أن نسمع درسا .

حضرة عبد السلام لهي محمد جمه بك - تلك هي خطكم التي أظهرتموها وخطة الوزارة التي ظهرت جلية في خطبائها وفي تصريحاتها . ذلك مبدأ قوم يحسن بنا ونحن نواب الأمة وخدامها أن نعلمه دائما .

(تصفيق من اليسار) .

حضرة راغب اسكندر افندي - يحاول الكلام .

(نوش من اليسار) .

حضرة راغب اسكندر افندي - المقاطعة لا أهابها مطلقا ..... .

الرئيس - نظرا لكثرة عدد طالي الكلام أرى أن لا يزيد الوقت الذي يتكلم فيه كل عضو عن عشر دقائق فقط .

أصوات من اليسار : نوافق .

حضرة راغب اسكندر افندي - حضرات السادة الشيوخ والنواب :

قبل أن أبدأ كلامي يندبني أن أيقن ما هو هذا المشروع . المشروع هو توسيع شارع الأهرام . توسيع ....

هذه الآراء يفتخر الأوروبيون بالحصول على شيء منها .

( خيبة من اليسار ) .

أصوات من اليسار : مضى عشر دقائق .

أيها السادة

يفخر الناس بواجب بلدانهم ، ونحن يجب أن نفخر بمجلس الحالية  
بجامعة الفاطميين ، جامعة الأجداد ، بجامعة مصر المستقلة . يجب تجميعها  
وهي ليست ملكا للبلد الذين يسكنونها نجس ، بل هي ملك للأمة مصر  
ملوثة ، هي الجامعة التي يستلزم منها الجميع الرجوع الوفير بوفود السائحين  
المعدين الذين ينتفع بأموالهم الفلاسون قبل غيرهم .

( تصفيق من اثنين )

أيها السادة

هذه هي الحقيقة أدركت أن أيها حضراتكم واني أعتقد أن الحق كله  
في جانبنا .

أصوات من اليمين : طلبنا ائقار باب المناقشة .

أصوات من اليسار : ونحن كذلك .

معالي عثمان محرم باشا ( وزير الأشغال ) - أرجو أن تصفوا لي ولو عشر  
دقائق بدون مقاطعة لأن أريد أن أصح بعض الوقائع التي تكلم عنها حضرة  
النايب المحترم عبد السلام فهمي بك من الجامعة ومدرسة الطب ومستشفى  
قصر العيني .

أصوات : نريد أن نسمع .

معالي عثمان محرم باشا ( وزير الأشغال ) - لا أستطيع أن أنكم بصوت  
أعلى من هذا وأرجو أن تنصتوا تقسموا والا فاني مضطر الى عدم الكلام .

أصوات : فضيل .

معالي عثمان محرم باشا ( وزير الأشغال ) - ذكر حضرة عبد السلام  
فهو بك أن الحكومة قد تم إنشاء المباني اللازمة للجامعة ومدرسة الطب  
ومستشفى قصر العيني ، والواقع يخالف ذلك فالحكومة مهتمة بهذه المشاريع  
أكثر الاهتمام . ولكن إنشاء مباني تتكلف نحو مليونين من الجنيهات لا يمكن  
أن تبهر الرسوم والمقاييس اللازمة لها وتتقدم الحكومة للبلدان طلب  
الموافقة على الاعتراف المطلوبة بشأن بين يوم وليلة .

طلبت وزارة الأشغال في ميزانية هذا العام اعتماد مبلغ ١٢٠.٠٠٠ جنيه  
لتجهيز الرسومات التفصيلية والمقاييس لهذه الأعمال وقد وافق البرلمان  
على اعتماد هذا المبلغ فوزارة الأشغال مهتمة كل الاهتمام ومتفقة مع مجلس  
الوزراء على أن تستعين بالمهندسين المصريين لقيام بهذه الأعمال وإذا لم نجد  
منهم العدد الكافي فانا مستعدين ببعض الأجانب وأأمل أن تتقدم حضراتكم  
في أول الدورة المقبلة بطلب الاعتراف اللازمة للبلد في العمل .

فوق ذلك قد اعتمدتم حضراتكم في ميزانية الجامعة مبلغ ٧٠.٠٠٠ جنيه  
للبلد في بناء كليات العلوم والآداب وقد أتمت وزارة الأشغال اعتماد الرسوم  
اللازمة لذلك ، وسيشرع في البناء في الأصل الذي اختير لها بمجدة الأورمان .

أتريدون وهذه كل مآثراتكم أن توقف كل ما يتقدم من المشروعات ؟  
أماكم ميزانية الدولة هذه السنة وقد أقرتوها فهل اليرباع الصحي لم تنفذ  
بعض نواحيه . وهل مشروعات وزارة الأشغال التي بلغ المقتدر لها تسعة  
ملايين من الجنيهات - وكلها من أواسل إلى آخرها متعلقة بالفلاحين -  
ليست من بين المشاريع التي تطالبون بتنفيذها لمصلحة الأمة . وهل ألسلك  
الجددية التي تهرأ أنشائها في مختلف الجهات لم تستد المال اللازم لإنشائها  
فأية ناحية من نواحي الإصلاح أغفلت ؟ أهملون وزارة الزراعة ؟ أليست  
مهمة في تنفيذ سياسة الإنشاء والتجديد ؟ ألا يدل كل هذا على أن هذه  
المشاريع تنفذ ولو أنه لا يمكن تنفيذها إلا تدريجيا ؟

ان الفرق بيننا وبينكم هو أنكم تسجلون نيا لا يمكن التوصل فيه . انكم  
تظنون أن يخلق العالم في يوم واحد . والله جل شأنه خلقه في ستة أيام .  
فأتفكر الوزارة التي تجمونها بإعلا بأنها .....

( خيبة من اليسار ) .

أصوات من اليسار : لم تهمها .

الوزارة التي تجمونها .....

أصوات من اليسار : حاشا لله أن تهمها .

أتم تقولون أن الوزارة تجري على سياسة المساخي . فهل يجوز لأحد  
منكم أن يخل في هذا المجلس وأمام هذه الوزارة المستورة تصرحاً كهذا ؟  
أتجرى وزارتكم على سياسة الماضي ؟؟ حاشا وكلا . أنت في الميزانية لأدلة  
قاطعة على بطلان هذا القول .

أيها السادة ، أنتم هذا الشارع .....

( خيبة من اليسار ) .

هناك أسباب تتناقض بأمن الأفراد . ويمكن أن أؤكد لحضرة الزميل المحترم  
عبد السلام بك أن اضطهاد هذا الشارع كثيرة جدا . وأن الحوادث فيه  
لا تنقطع فقد أنشئ منذ خمسين أو ستين سنة ولا يتجاوز عرضه ثمانية أمتار  
فكيف يتسع حركة المائلة الموجودة في الوقت الحاضر ؟

وهناك أسباب عمرانية فإن هذا الشارع صلة بين الوجهين القبلي والبحري  
فهو طريق الفلاحين إلى قرعهم ومنهم .

( خيبة من اليسار ) .

أما الأسباب الصحية فأظن أن الدكتور محبوب ثابت بك سريد على  
ما يراه فيها حضرة الدكتور عبد الحافظ سليم أفندي لما لا يستند - مع  
الأسف - إلى شيء من الفن كما علمت من الكثيرين من الأطباء .  
وأنا أخذه برأى حضرة العضو المحترم عبد السلام بك لوجب من الوجهة  
الأدبية أن نحو دار الآثار العربية . وأن نهدم تماثيل نضفة مصر . وأن نقضي  
على آثار الباشا . وألا نرم جاسع مبروحي العاص لأن كل هذه من قبل  
تجميل العاصمة .

( خيبة ) .

حضرة محمود وجهه القاضى بك - وماذا تملكون لبرأى الزفران ؟

معالى حثان عزم باشا ( وزير الأشغال ) - هذه مسألة أخرى . وأرجو أن تتركوا أنكم بغير مقاطعة .

أظن أنه بعد البيان الذى ذكرته لحضراتكم لا يمكن أن يقال إن الحكومة مقصرة في بناء المعاهد التى تحتاج إليها البلاد .

أما من جهة مشروع توسيع شارع الأهرام المطروح على حضراتكم فذلك مشروع مفيد كما ذكرت من قبل من الوجهة الصحية . وليست فائدته قاصرة على أهل البلاد المجاورة له . ولا على أهل مدينة الجيزة بل فائدته تتم فريض لأنه على مقربة من الخى الذى سيكون في المستقبل حتى الطلبة وهم ليسوا جميعا من أبناء القاهرة بل هم من أبناء القطر وأغلبهم من أبناء الفلاحين .

( تصفيق من المجمع )

ذكر حضرة عبد السلام فهمى بك أن أحد حضرات النواب وأعلنه حضرة أحمد زكى الشيشين بك طلب ردم بركة المرح . هذه البركة هي عبارة عن منطقة منخفضة مسطحها أكثر من ثلاثة آلاف فدان يمر بوسطها مصرف يسمى مصرف بليس . وقد اعتمدت حضراتكم لوزارة الأشغال في ميزانية هذا العام مبلغ ٢١,٥٠٠ جنيه ليتفق في إصلاح هذا المصرف . وبعد إصلاحه وإقامة الطلمبات لتناطق المنخفضة تصبح البركة جافة . أما إذا ردمت فإن ذلك يكلف الحكومة مبلغ ١٠,٥٠٠,٠٠٠ جنيه تقريبا . ووزارة الأشغال تراعى في أعمالها المصلحة العامة كما تراعى خزنة الدولة .

أريد أن أصارح حضراتكم في أمر هام . فلك أن الأفكار المتبعة إلى ردم جميع البرك الموجودة في القرى ولكن الصعوبة التي تعترضنا ليست في الحصول على الاعتادات بل في الحصول على الأثرية اللازمة لردمها فلذلك فكرت وزارة الأشغال من وقت طويل في هذه المسألة لما كان رئيسا للجنة الملايا . وكان من أهم الأضرار التي ترى إليها وزارة الأشغال إصلاح المصارف والعناية بمشاريع الصرف بالطلمبات التي أدرجت لها مبالغ وافرة في ميزانية هذا العام تقدر بملايين الجنيهات . هذه المشاريع عندما تتم تستحل مشكلة معظم برك الوجه البحري لأن هذه البرك مستجفة ويمكن صرفها في تلك المصارف وبذلك يمكن الاستغناء عن ردم معظمها وما يتبقى منها بعد ذلك يمكن النظر فيه .

تكلم حضرة النائب المحترم عبدالسلام فهمى بك كثيرا عن منطقة السويس والإسماعيلية ويظهر لي أنه لم يردأ وأنه لا يعرف جغرافيتها .

( ضحك )

هذه المنطقة هي منطقة بميرات تمتد من الإسماعيلية إلى بورسعيد والمتلة وبجيرة المتلة يبلغ مسطحها ٥٠٠,٠٠٠ فدان تقريبا وأظن أنه إذا طلب إليها شخص ردم هذه البركة فلا أدري إلى أين يجب أن يرسل مثل هذا الشخص .

أصوات من اليسار : ليست هذه بركة . لم يقل هذا أحد .

حضرة علي ليطه افندي - ليست هذه بركة ولكنها بحيرة .

معالى حثان عزم باشا ( وزير الأشغال ) - يوجد في هذه المنطقة برك أخرى كثيرة فكم نطوق مقدار مساحتها ؟ هل نطوق أنها فدان . ثلاثة . عشرة . ألف . عشرة آلاف ؟ لا بل تبلغ مساحتها حوالي ثلاثين ألف فدان . فن يقول ردم هذه البرك ؟

حضرة محمد فكري إبانة افندي - من ردم برك الأهرام يردم هذه البركة . معالى حثان عزم باشا ( وزير الأشغال ) - هذه البرك لا يمكن ردمها أبدا لأنها أشبه بالبحيرات ولأنها القائمة التي تعود من ردمها لا توازي المصاريف التي تصرف عليها والتي تقدر بملايين الجنيهات .

هل يمكن أن يقول واحد يردم بحيرة البرلس أو بحيرة مروط ؟

أصوات من اليسار : ما المسألة ؟

هذه البحيرات لا يمكن أن يقول مهندس ردمها وإنما عند ما يحصل التوسع في المستقبل في مساحة الأراضي المتروكة وبسبب أن يتم تدوير المياه اللازمة لأرض البراري وبعد أن تصبح أكلة للسكان ربما يشكر بعد ذلك في تخفيف هذه البحيرات - لا في ردمها - وهذا لا يكون إلا بعد تحسين سكة كما حصل في هولندا .

أريد أن ألفت نظر حضراتكم بعد كل ما قيل إلى أن هذا الشارع يتقاطع مع ترعة الجيزة ومصرف الحيط الذي يبدأ من مديرية أسيوط ويصب في النيل يمر القناطر المبريق وهو كما يعلم من زوار عود مديات الفيوم وبين سوف والمنايا وأسيوط عبارة عن الحد الفاصل بين الحياض والمناطق الصيفية . وهذا المصرف الرئيسي لجميع المساحة المتروكة زراعة صيفية في مصر الوسطى وقدرها ٥٥,٠٠٠ فدان وكذلك ترعة الجيزة هما طريقان موازيان لسكة حديد الوجه القبلي وهما الطريقان الرئيسيان للبلاد الواقعة عليهما .

وسياسة وزارة الأشغال هي أن يكون جسر مصرف الحيط طريقا يمرض انفي حشمترا وهي تنفذ ذلك من سنوات وسائرة في تنفيذ هذه السياسة تدريجيا .

وسيون عرض جسر ترعة الجيزة كذلك انفي عشر مترا ليكون طريقا لكل البلاد القليلة التي تقع قبل شارع الأهرام في مديريتي الجيزة وبين سوف وليرسل في الوقت نفسه لمديرية الفيوم .

هنا الطريق تنتهي إلى شارع الأهرام وتتصل به فكان هذا الشارع يستفيع به جميع من يسلكون هذه الطرق قديما إلى القاهرة .

تفكر وزارة الأشغال من الآن في أن تجعل هذا الطريق يمرض ١٢ مترا لأنها ترى أن النقل الميكانيكي يزداد أهمية في البلاد وسيأتي يوم يتقل فيه كل شيء في الأرياف وبوسائل النقل الميكانيكي والسيارات . وكل من يمر على جسر مصرف الحيط وترعة الجيزة يرى أن حركة المرور تزداد من سفالي أخرى ولذلك فإن سياسة الحكومة ترى إلى توسيع الجسر تدريجيا لتصل بشارع الأهرام ، ولذلك فإن القائمة الصحية من توسيع شارع الأهرام لا تكون قاصرة على الأهالي الموجودين بل يستفيد منها كل الأهالي الواقعة بالأدغم على جسر مصرف الحيط وترعة الجيزة والذين يستعملونها البرور .

( تصفيق من المجمع )

أصوات : تقفل المناقشة .



ثم انه عند ابداء دوقه رأيه بالمناقشة على الشروع دوى المسالك بالتصديق .

ولما نودي على اسم حضرة محمد طاهر عبد اللطيف افندى الذى كان متنيا عن الجلسة ظن حضرة محمد طه أبوزيد بك أنه هو المقصود بالنداء فأبدى رأيه وبعد ذلك نودي على اسمه فأبدى رأيه ثانية فحصلت خيبة وقفت على أثرها حضرة محمود فهمى النقراشى افندى وقال : "اننى جالس بجوار حضرة العضو المحترم محمد طه أبى زيد بك ويظهر أنه لما نودي على اسم حضرة محمد طاهر عبد اللطيف افندى ظن أنه هو المقصود بالنداء فأبدى رأيه ثم أبداه مرة أخرى عندما نودي عليه . والحقيقة أن حضرة محمد طاهر عبد اللطيف افندى غائب عن الجلسة ."

وكانت نتيجة أخذ الرأى كما يأتى (١) :

عدد الأصوات التى أعطيت ... .. ٢٢٦

الأغلبية المطلوبة ... .. ١١٤

الموافقون ... .. ١٣٦

غير الموافقين ... .. ٩٠

الرئيس - المؤتمر يقرر المناقشة على الاعتماد المطلوب في ميزانية العام الحاضر لتوسيع شارع الأهرام وقدره ١٨٣٥٠ جنبا من مجموع التكاليف المقترحة لتوسيع هذا الشارع وقدرها ٨٥٠٠ جنيه وذلك بأغلبية ١٣٦ صوتا ضد ٩٠ صوتا .

وفت الجلسة الساعة السابعة مساء .

(٢) راجع المحضر رقم ٢ لهذه المظيفة .

الرئيس - تقدم اقتراح من ثلاثين عضوا بطلب ائفال باب المناقشة (١) .  
حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - أعارض في ائفال باب المناقشة .  
(خيمة) .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - أريد أن أتكم في موضوع ائفال باب المناقشة .

الرئيس - لقد سمعت منك الكلمة .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - لا . لا . يجب أن نتناقش أولا وأقلت نظر سعادة الرئيس الى اللائحة الداخلية .

الرئيس - ليس للتزجور لائحة داخلية وإنما نحن الآن نسير على اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ .

فن لا يوافق من حضراتكم على ائفال باب المناقشة يتفضل بالوقوف .  
(لم يقف أحد) .

الرئيس - أذن تهرأ ائفال باب المناقشة ويؤخذ الرأى الآن على المشروع بطريقة النداء بالاسم فن يوافق من حضراتكم على الاعتماد المطلوب لتوسيع شارع الأهرام بمبب بكلمة " نعم " ومن لا يوافق بمبب بكلمة " لا " .  
شرع المؤتمر فى أخذ الرأى بطريقة النداء بالاسم ابتداء باسم حضرة راعب عليه بك الذى أسفرت عنه القرعة .

وحينما أعطى حضرة الدكتور سوريال جريس سوريال افندى صوته حدثت ضوضاء ترتب عليها عدم تبين المجلس رأيه ، فوقف حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا وقال " أرجو أن لا يتكم أحد أثناء أخذ الأصوات حتى لا تكون هذه الضوضاء سببا في عدم ظهور الرأى واضحا " .

(١) راجع المحضر رقم ١ لهذه المظيفة .

## ملحق رقم ١

تقترح اقبال باب المناقشة :

على لحيطة . رياض المصري . عبد العزيز الزاهد . اسماعيل حمزه . حافظ سلام . محمود فرج ذكري .  
 عبد السلام عبد النصار . محمود وهبه القاضي . عبد العزيز عبد الله سالم . عبد الحليم العلايل . عبد المقصود  
 حبيب . السيد صبح . عبد اللطيف سمودي . أحمد عصمت . علي حسين . مراد الشريبي . الدكتور عبد الرحمن  
 عوض . ابراهيم ممتاز . علي بسيوني . جويوش خياط . كامل جلال . أحمد الاترني . حسين فوده . أمين  
 اسماعيل . علي رمضان الطويحي . محمد محمد الشاوي . عمر عمر . سلطان السعدى . محمد نظري موسى .  
 عبد الحليم الشمسي .

## ملحق رقم ٢

اسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على الاتحاد المطلوب لمشروع توسيع شارع الأهرام

- |   |  |                                      |
|---|--|--------------------------------------|
| (٩٢) » حضرة يوسف بشوتو بك                   | (٩٧) » حضرة الشيخ منوئل عمر حمازي          | (١) » حضرة زرق شيان شيعه بك          |
| (٩٤) » دولة يوسف وجيه باشا                  | (٩٨) » محمد أحمد الشريف بك                 | (٢) » راجب اسكندر أفندي              |
| (٩٥) » حضرة يحيى سليم أبو صعل أفندي         | (٩٩) » سعاده محمد أظاظون باشا              | (٣) » الله كنوز زكي ميخائيل أفندي    |
| (٩٦) » يوسف أحمد الجندى أفندي               | (١٠٠) » محمد الحفي الطوزي باشا             | (٤) » سعيد فهمي الزوي بك             |
| (٩٧) » ابراهيم الطاهري بك                   | (١٠١) » حضرة محمد جعفر أفندي               | (٥) » سمعان خيرال القمص بك           |
| (٩٨) » ابراهيم سيد احمد بك                  | (١٠٢) » سعاده محمد صدق باشا                | (٦) » دولة سعد زغلول باشا            |
| (٩٩) » ابراهيم فرج أبو الجدايل بك           | (١٠٣) » حضرة محمد عبد الطيف أفندي          | (٧) » حضرة سعد الانصاري أفندي        |
| (١٠٠) » ابراهيم نور الدين بك                | (١٠٤) » الشيخ محمد عن العرب بك             | (٨) » شاهين الجندى أفندي             |
| (١٠١) » معالي أحمد حليم باشا                | (١٠٥) » معالي محمد فتح الله بركات باشا     | (٩) » شاكر غزال بك                   |
| (١٠٢) » احمد زكي أبو السعود باشا            | (١٠٦) » سعاده اللواء محمد كامل باشا        | (١٠) » سعاده صليب قلود يوس باشا      |
| (١٠٣) » سعاده أحمد شوقي بك                  | (١٠٧) » حضرة محمد لطفي طنطاوي طنطاوي أفندي | (١١) » حضرة الشيخ طه حسين            |
| (١٠٤) » حضرة أحمد عبده بك                   | (١٠٨) » سعاده محمد منازي باشا              | (١٢) » طاهر اللوزي بك                |
| (١٠٥) » سعاده أحمد علي باشا                 | (١٠٩) » حضرة محمود أبو النصر بك            | (١٣) » عبد الحكيم عبد الفتاح بك      |
| (١٠٦) » حضرة أحمد مصطفى بك                  | (١١٠) » سعاده محمود الاتري باشا            | (١٤) » عبد العزيز رضوان بك           |
| (١٠٧) » فضيلة الشيخ أحمد نصر                | (١١١) » حضرة محمود بسيوني أفندي            | (١٥) » عبد الفتاح اللوزي بك          |
| (١٠٨) » حضرة ألفريد شمس أفندي               | (١١٢) » سعاده محمود شكرى باشا              | (١٦) » عبد الفتاح ربحاني أفندي       |
| (١٠٩) » سعاده أمين سامي باشا                | (١١٣) » محمود رشاد باشا                    | (١٧) » عبد الله ساليان أبانه بك      |
| (١١٠) » حضرة ابراهيم راتب بك                | (١١٤) » حضرة محمود علي مهنا بك             | (١٨) » الشيخ عزب اللبي               |
| (١١١) » ابراهيم ممتاز أفندي                 | (١١٥) » سعاده الفريق موسى فؤاد باشا        | (١٩) » عزيز ميمم أفندي               |
| (١١٢) » أحمد الصاوي أفندي                   | (١١٦) » ميشيل أيوب باشا                    | (٢٠) » هلال عبد بك                   |
| (١١٣) » احمد حدى سيف النصر بك               | (١١٧) » حضرة محمد أحمد عيود أفندي          | (٢١) » علي اسماعيل بك                |
| (١١٤) » أحمد رشدي الجزار أفندي              | (١١٨) » محمد أمين أبو زيد بك               | (٢٢) » علي بسيوني بك                 |
| (١١٥) » الدكتور أحمد ماهر                   | (١١٩) » محمد توفيق النورى بك               | (٢٣) » علي عبد الرزاق بك             |
| (١١٦) » معالي أحمد محمد خشيبة باشا          | (١٢٠) » محمد توفيق حسن أفندي               | (٢٤) » عوض مريان المهدي بك           |
| (١١٧) » حضرة أحمد وهي دويدار أفندي          | (١٢١) » محمد خليل العدوي أفندي             | (٢٥) » عبد البر الساعات حشيش أفندي   |
| (١١٨) » معالي اسماعيل صدق باشا              | (١٢٢) » سعاده محمد زغلول باشا              | (٢٦) » عبد الحليم الشمسي أفندي       |
| (١١٩) » سعاده بولس حنا باشا                 | (١٢٣) » حضرة محمد صالح حرب أفندي           | (٢٧) » عبد الحليم الملاي بك          |
| (١٢٠) » حضرة بشري حنا بك                    | (١٢٤) » محمد صبرى أبو علي أفندي            | (٢٨) » عبد الحليم البتان أفندي       |
| (١٢١) » بطرس حكم أفندي                      | (١٢٥) » محمد طه أبو زيد بك                 | (٢٩) » عبد الرحمن عزام أفندي         |
| (١٢٢) » توفيق أندراوس بشارة أفندي           | (١٢٦) » سعاده محمد علي باشا                | (٣٠) » الدكتور عبد الرحمن عوض        |
| (١٢٣) » معالي جعفر ولى باشا                 | (١٢٧) » حضرة محمد علي بسيوني بك            | (٣١) » الشيخ عبد الزاق القاضي بك     |
| (١٢٤) » حضرة جبريلى خياط بك                 | (١٢٨) » معالي محمد نجيب الزميل باشا        | (٣٢) » عبد الله أبو حسين بك          |
| (١٢٥) » حافظ مازين بك                       | (١٢٩) » حضرة محمد يوسف بك                  | (٣٣) » عبد الله بركات بك             |
| (١٢٦) » حسن أحمد المدينى بك                 | (١٣٠) » محمود صبرى أفندي                   | (٣٤) » عبد الحميد ابراهيم صالح أفندي |
| (١٢٧) » سعاده اللواء حسين خيرى باشا         | (١٣١) » سعاده محمود عبد الرزاق باشا        | (٣٥) » الشيخ عبد الوهاب سليمان عطايى |
| (١٢٨) » اللواء حسين شريف باشا               | (١٣٢) » حضرة محمود فهمي القرقرلى أفندي     | (٣٦) » معالي عثمان عمر باشا          |
| (١٢٩) » حضرة الدكتور حافظ عفيفي بك          | (١٣٣) » مراد الشريبي بك                    | (٣٧) » حضرة عزرا أظاظون أفندي        |
| (١٣٠) » حضرة الدكتور حامد محمود             | (١٣٤) » مصطفى الخادم بك                    | (٣٨) » علي السيد أيوب أفندي          |
| (١٣١) » الدكتور حسن كامل بك                 | (١٣٥) » فضيلة الشيخ مصطفى القبايات         | (٣٩) » علي حسين أفندي                |
| (١٣٢) » حسن يس أفندي                        | (١٣٦) » سعاده مصطفى النحاس باشا            | (٤٠) » الشيخ علي محمد اسماعيل        |
| (١٣٣) » حسين محمد غراب بك                   | (١٣٧) » حضرة مصطفى هاشم بك                 | (٤١) » سعاده عيسى زائد باشا          |
| (١٣٤) » حسين هلال بك                        | (١٣٨) » الدكتور محبوب ثابت بك              | (٤٢) » حضرة فهمي حنا وبعبا بك        |
| (١٣٥) » خليل ابراهيم اسماعيل أبو رحاب أفندي | (١٣٩) » الله كنوز نجيب اسكندر              | (٤٣) » غفرى عبد النور بك             |
| (١٣٦) » محمد علوي الجزار بك                 | (١٤٠) » الشيخ هرون بدر القناصى             | (٤٤) » الدكتور فؤاد سلطان            |
|   | (١٤١) » ولسم مكرم عبيد أفندي               | (٤٥) » نايقة الانبالو كاس            |
|   | (١٤٢) » وبعبا واصف أفندي                   | (٤٦) » حضرة لو دم ، أختوخ فانس أفندي |

## (ج) ملحق رقم ٢

أسماء حضرات الأعضاء الذين لم يوافقوا على الاعتقاد المطلوب لتوسيع شارع الأحرار

- |  |  |   |
|--|--|---|
| (١) حضرة وأغب عطيه بك                    | (٣١) حضرة علي نجيب افندي               | (٦١) حضرة الشيخ ابراهيم عبد الحميد نوار |
| (٢) » راضب فوده افندي                    | (٣٢) » عمر عمر افندي                   | (٦٢) » » ابراهيم يوسف عطا الله          |
| (٣) » رياض المصري افندي                  | (٣٣) » علي محمد شفيق باشا              | (٦٣) » أحمد حيد أبو ستيت بك             |
| (٤) » سعد مكرم بك                        | (٣٤) حضرة محمد عوض جبريل افندي         | (٦٤) » السيد عبد الرحمن بك              |
| (٥) » الدكتور سوزدال جرجيس سودياله افندي | (٣٥) » محمد قصي يكي بك                 | (٦٥) » الشيخ شافعي أبو وانيه            |
| (٦) » سلطان عبد السحلي بك                | (٣٦) » محمد محمود بك                   | (٦٦) » ابراهيم دسوقي أباطه افندي        |
| (٧) » شعبان السيد مؤمن بك                | (٣٧) » مرسي وديرك بك                   | (٦٧) » أحمد أحمد الأثري بك              |
| (٨) » طراف علي افندي                     | (٣٨) » مصطفى رشيد بك                   | (٦٨) » سعاده أحمد جاد الرب باشا         |
| (٩) » عبد الرحمن لموم بك                 | (٣٩) » عبد ابراهيم أحمد افندي          | (٦٩) حضرة أحمد زكي الشيشيني افندي       |
| (١٠) » عبد الرحيم محمد مهنا افندي        | (٤٠) » محمد ابراهيم الأصغر افندي       | (٧٠) » أحمد سابق افندي                  |
| (١١) » الشيخ علي رمضان الطويجي           | (٤١) » سعاده محمد أحمد باشا            | (٧١) » أحمد عبد الباقي راضي افندي       |
| (١٢) » » علي محمد مروان                  | (٤٢) حضرة محمد حامد جوده افندي         | (٧٢) » أحمد عصمت افندي                  |
| (١٣) » » عبد الحليم علي أحمد سليم        | (٤٣) » محمد سعيد بك                    | (٧٣) » أحمد علي أبو ستيت افندي          |
| (١٤) » عبد الحميد سعيد افندي             | (٤٤) » محمد شوق الخطيب افندي           | (٧٤) » أحمد قرشي بك                     |
| (١٥) » عبد الخالق عطيه افندي             | (٤٥) » محمد صادق الشيشيني افندي        | (٧٥) » الشيخ أحمد محمد خليل أبو سديرو   |
| (١٦) » الدكتور عبد الخالق محمد سليم      | (٤٦) » محمد عبد اللطيف سعودي افندي     | (٧٦) » أحمد محمد عمر حمدان افندي        |
| (١٧) » عبد الستار الباسل بك              | (٤٧) » محمد عزام بك                    | (٧٧) » اسماعيل سليمان حمزه افندي        |
| (١٨) » عبد الستار حسن عمران افندي        | (٤٨) » محمد نظري موسى افندي            | (٧٨) » السيد محمد سبيع افندي            |
| (١٩) » عبد السلام عبد الفتار بك          | (٤٩) » محمد فكري أباطه افندي           | (٧٩) » أمين اسماعيل افندي               |
| (٢٠) » عبد السلام فهمي محمد جمعه بك      | (٥٠) » سعاده محمد كامل جلال باشا       | (٨٠) » أمين شلقاني بك                   |
| (٢١) » الشيخ عبد العزيز الزاهد           | (٥١) حضرة محمد كامل حسن الأسبوطي افندي | (٨١) » حسن رشوان حمادي بك               |
| (٢٢) » عبد العزيز سيف النصر بك           | (٥٢) » محمد عبد الشاوي بك              | (٨٢) » الشيخ حسن عبد القادر             |
| (٢٣) » عبد العزيز عبد الله سالم افندي    | (٥٣) » محمد مفازي البرقوق افندي        | (٨٣) » حافظ اسماعيل سلام بك             |
| (٢٤) » عبد القادر حمزه افندي             | (٥٤) » محمود عبد النبي بك              | (٨٤) » حسن سيد أحمد تافع افندي          |
| (٢٥) » الشيخ عبد الله عمر عبد الآخر      | (٥٥) » محمود وهبه التفاضي بك           | (٨٥) » حسن عبد الوكيل افندي             |
| (٢٦) » عبد اللطيف أبو زيد أناوي بك       | (٥٦) » مصطفى أبو بكر مرداش افندي       | (٨٦) » الشيخ حبيب عبادي حدين            |
| (٢٧) » عبد المقصود حبيب بك               | (٥٧) » محمد ذواد أبو ستيت افندي        | (٨٧) » حسين فوده بك                     |
| (٢٨) » عبد الواحد الوكيل بك              | (٥٨) » الشيخ يس محمود أبو جليل         | (٨٨) » الدكتور حسين يوسف عامر           |
| (٢٩) » الشيخ علي الطحطاوي المغازي        | (٥٩) » » ابراهيم سبيوني الخطيب         | (٨٩) » حفناوي الزمر بك                  |
| (٣٠) » علي علي لطيفه افندي               | (٦٠) » ابراهيم حلم مهنا افندي          | (٩٠) » سعاده حمد الباسل باشا            |

## مجلس الشيوخ

### مضبطة الجلسة الثانية والستين

المتعددة علنا في يوم الخميس ٨ المحرم سنة ١٣٤٦ الموافق ٧ يولييه سنة ١٩٢٧

(١) تبلغ المجلس وفاة المرحوم محمود محمد حسن الشنطلي بأشأ المصرا المجلس (٢) التصديق بمحضر الجلسة السابقة (٣) كتاب من وزارة المصروف بكتاب حبرة محمد أسد إبراهيم بك مدير دار الكتب بحضور جلسات المجلس أثناء تفرغ زيارته دار مكتبه بتهمة (٤) ١٩٢٧ (٥) تقرير لجنة المالية عن ميزانية لسنة ١٩٢٨ - ١٩٢٨ (٦) القسم الثاني - (المصروفات) قسم ١٤ البطاقات الخلفية (٥) تصديق المادة ٣١ من اللائحة الداخلية عن حشرة نورس أسود و بوس من المصروفات المجلس (٦) الاستمرار في نظر تقرير لجنة المالية عن ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - القسم الثاني - (المصروفات) دار الكتب المصرية (٨) قرار المجلس بالمدخل عن فرغتت بصر حشرة نورس أسود و بوس من اللائحة الداخلية بناء على اقتراح حشرة (عضو القدر).

وحضر حضرة صاحب العزة أحمد نجيب الهلالي بك سكرتير عام وزارة المعارف العمومية .

توفى السكرتيرة (البرلمانية) : حضرة الشيخ محمد عن العرب بك . محمد أحمد الشريف بك .

حيثب المصري بك سكرتير عام .

أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .

(١) تبلغ المجلس وفاة المرحوم محمود محمد حسن الشنطلي بأشأ صوب مجلس الشيوخ .

تلى تقراف من حضرة وكيل مديرية بحرجا هذا نصه :

#### مجلس الشيوخ

" توفى اليوم بشأحة شندويل سعادة محمود بأشأ محمد حسن الشندويل عضو مجلس الشيوخ . "

الرئيس - لما نأسف على وفاة زيلنا المرحوم محمود محمد حسن الشندويل بأشأ أحد أعضاء هذه الهيئة المحترمة الموقرة فقد شاركنا في العمل زمانا طويلا ولا شك أنكم توافقون على إلحاق الجلسة بحس دقاتي هذاا عليه مع تبليغ عزاء المجلس لأسرة .

(موافقة عامة) .

أوقفت الجلسة بحس دقاتي ثم أعيدت بعد ذلك .

اجتمع المجلس الساعة السابعة والدقيقة الثلاثين مساء برئاسة حضرة محمود بسيوني أفندي وكل المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء ما هذا :  
أولا - العائنين :

(١) باجازات وهم حضرات :

بيومي مذكور بك . حسين رشدي بأشأ . محمد طلعت حرب بك . أحمد محمد حمادي بك . اسماعيل سري بأشأ . عبد الرحيم صبري بأشأ . يحيى إبراهيم بأشأ . محمد زكي عبد الرازق بك . الدكتور حيثب خياط بك . محمد صفوت بأشأ . السيد حسين القصبي . أحمد ذو الفقار بأشأ . حفيظ حسين البربري أفندي . محمد محمود خليل بك . الدكتور محمد هاشم أفندي . يوسف قطاوى بأشأ . محمد الماني بأشأ . علي بك بأشأ . أحمد زويد بأشأ . الشيخ ستوي منصور . أحمد أبو سيف راضي أفندي . عمر أحمد خلف الله بك . محمد عب بأشأ .

(ب) بغير إذنه وهم حضرات :

أحمد الشريفي بأشأ . الشيخ إبراهيم عبد الحميد نزار . شاهين إبلندي أفندي . عبد الفتاح رجاى أفندي . الشيخ علي رمضان الطوبجي . علي عبد الرازق بك . اللواء علي فهمي بأشأ . محمد السيد أبو بكر بأشأ . الشيخ الشافعي أبو وافية .

ثانيا - المتنكرين :

(١) من الباق من جلسات هذا الأسبوع والأربعاء المقبل حضرة : الشيخ تنولى عمر حمادي .

(ب) عن جلسات هذا الأسبوع حضرة : الشيخ اسماعيل محمد أحمد عبد الله نواز .

(ج) من آسة اليوم ٤ إلجاري سعادة : بيومي حنا بأشأ .

(٢) المصدق على محضر الجلسة السابقة .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة؟

أصوات : لا .

حضرة عمود أبو الصريرك - تذكرون ما دار من البحث في جلسة  
الأمس على الاقتراح الذي تقدمت به إلى حضراتكم وهو الخاص بإنشاء  
مكتب يسمى مكتب الشؤون القطبية الاقتصادية والتجارية لشرح أعمال  
الزراعة في سائر البلاد التي ترزح البطان والوقوف على مبلغ الانتاج فيما وجميع  
الاصناف بما ضاع من مآذير القطن وقد حصل على ما ذكر أنكم قد  
اخطت على الحكومة مقبدا بإبرجة في ابتداء مساعده مكتبكم بشأن  
أن تقوم مصلحة التجارة والصناعة بذلك . هذا ما حصل ولكني عجز  
بالجلسة يوم عيادته أو تدل على أن الاقتراح رفض لأن عيادته هي "مستعجلة  
الطرف بمناقشة هذه الوزارة اقترح حضرة عمود أبو الصريرك إنشاء مكتب  
يسمى مكتب الشؤون القطبية الاقتصادية والتجارية في الخ . فاقترض مساعده  
عمود شكري باشا المقرر على إنشاء مكتب خاص لهذه الأعمال وطلب  
إحاطة هذا الاقتراح على الحكومة لتقوم مصلحة التجارة والصناعة بالإعمال  
المذكورة فوافق المجلس . في ذلك " وهذا في محضر .

معالي محمد شفيق باشا - كيف ذلك ؟ ان ما حصل هو ما أثبت في المحضر.

حضرة محمود أبو النصر بك - هل قبل الاقتراح أو لم يقبل ؟

الرئيس - نريد أن نعرف وجه الاعتراض من المحضر.

حضرة محمود أبو النصر بك - توهم عبارة الحضرة أن حضراتكم قبلتم  
اعتراض سعادة محمود شكرى ثاشاف إنشاء المكتب والواقع أنكم قد رمت إنشائه.

• (24)

أصوات : لا . لا .

حضرة محمود أبو النصر بك - استمعوا لي أن أتم كلامي بهذا ما فهمته .  
معالي محمد شفيق باشا - أرجو أن يسمح لي بكلمة لأبين خلاصة ما قيل  
في الجلسة ، ما قيل هو .....  
.....

حضرة عمود أبو النصر بك — أوجو من معالي الزميل أن ينتظر حتى أتم كلامي .

الرئيس - أرجو معالي محمد شفيق باشا ألا يقاطع زميله .

حضرة محمود أبو النصر بك - أتى أعرف بما قيل وأعرضه على  
 حضرة اتك فان كانت خاتمة فهذا ثم آخر ....

معالي محمد شفيق باشا - وهل نحن لانعرف ما حصل في الجلسة ؟

حضرة محمود أبو النصر بك - أذن هناك سوء تفاهم . أقول إن الذي فهمته بيقين وفهمه سي من كان يمانى من حضرات الزملاء أنه عند ما طرح حضرة الرئيس الاقتراح على حضراتكم قررت بالأغلبية قبوله مقيدا بالرغبة التي أبدتها جماعة محمود شكوى بإشأ .

(نخبة).

معالي محمد شفيق باشا - لا .

الرئيس — أرجو من حضرات الأعضاء عدم المقاطعة .

حضرة محمود أبو النصر بك - أرجو ألا تغفلوا عنى . قد أكون غلطاً في الفهم وفي هذه الحالة لا يكون لدى ما يمنع مطلقاً من الرجوع عن خطأى ولكنى أقدر وأقصة ماثلة في ذاكرتى . وبعد أن أنسى ما قيل بالأسى والراى الأخير لك .

ان مسألة انشاء المكتب على ما اذكر تقررت بالأمس .

معاينة محمود شكرى باشا - أبلدا .

حضرة الشيخ محمد بن العربي بك — المضبوطة تؤيد ...

سعادة محمود شكرى باشا - اليكم ما حصل . يظهر أن حضرة محمود أبو النصر مكث متأثر رغبة مصونة ...

حضرة محمود أبو النصر بك - أتى لم آتته بعد والمرجع للجلس بعد أن يذكر كل منا ما يعتقد أنه حصل في الجلسة ولا يكون الفصل في الخلاف تحسك كل منا أن ما يقوله هو ما حصل .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى — حل هذا الاشكال فى المضبطة  
وانى أطلب الكلمة .

الرئيس - أرجو من حضرة لويس افندي الا يتكلم حتى يؤذن له  
بالكلام.

حضرة محمود أبو النصر - الثالث من المضبطة في قدمت الاقتراح  
وبعد أن قل قال سعادة محمود شكرى بإشراق الجبهة<sup>١٠٠</sup> أن إنشاء مكتب خاص  
هكذا ما أضرار فيه وإنما لا أعارض في أن تحمل هذه الرتبة على الحكومة  
ليكون موضوعها من اختصاص مصلحة التجارة والصناعة<sup>١٠١</sup> ولقد قررتم بعد  
ذلك إنشاء المكتب .

أصوات : لا .

حضرة عمود أبو النصر بك - الى هذه اللحظة أتمسك بما أقول فارجموا لنا كرتك والأمم لك .

ان انشاء المكتب قروتموه بالأهلية .

أصوات : لا

حضرة محمود ابو النصر بك - ان كنتم لم تقرروا هذا وكنت قد خانتني  
فاكرني فالأمر مرجعه اليكم .

لقد أبدت واقعة يخالفني بعضكم فيها ، وطلبت تصحيح المحضر  
والأمر بسيط ... ..

سعادة محمود شكرى

معالي محمد شفيق باشا - طلبت الكلمة قبل أن يطلعها سعادة محمود شكرى باشا .

الرئيس — ان سعادة محمود شكرى باشا مقررا اللجنة .

معالي محمد شفيق باشا - ولكنه ليس مقرراً في موضوعنا هذا فنحن  
لانتظر الآن في المراجعة .

الرئيس - ان الخلاف مع شخصيا .

في أن تحل هذه الرغبة على الحكومة ليكون موضوعها من اختصاص مصلحة التجارة والصناعة " فقال محمود أبو النصر بك : " يستوى عندي " - أجنى أن مساعدة محمود شكرى باشا يطرأ في إنشاء المكتب وقصد قال حضرة محمود أبو النصر بك بعد ذلك " يستوى عندي " فكانه تنازل عن اقتراحه .  
حضرة سعد كرم بك - هذا هو الذى حصل .  
حضرة محمود أبو النصر بك - على كل حال فإن المسألة المطلوب إبداء الرأى فيها هي هل قرر المجلس إنشاء المكتب أم لا ؟  
مساعدة محمود شكرى باشا - لم يقرر ذلك أبدا .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - المضبطة تؤيد محضر الجلسة تمام التأييد . ذلك أنها تنطق صراحة بأن حضرة الأستاذ محمود أبو النصر بك أقترح إنشاء مكتب للأسباب التي قلنا . والوجه الذى فيها فاعترض مساعدة محمود شكرى باشا من لجنة المالية على إنشاء المكتب وطلب إحالة الموضوع على مصلحة التجارة والصناعة لتتصرف فيه أما بإنشاء مكتب - على ما فهمت نحن السكرتيرين البهاسيين الذين حردوا المحضر - أو إنشاء مصلحة لى رأت أو أن تعمل ما تراه فيما يتعلق بالمسائل التي من أجلها طلب إنشاء المكتب . وقال بعد هذا حضرة الأستاذ محمود أبو النصر بك " يستوى عندي " ففهمنا أن غرضه أن يكون الاقتراح موضوع بحث سواء بإنشاء مكتب أو بإحالة الرغبة على الحكومة . هذا ما فهمته السكرتيرية وأبنته في المضبطة وفي المحضر .  
حضرة محمود أبو النصر بك - وأنا أقول هذا .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - أرجو من حضرة الزميل أن يخطر حتى أتم كلامى فأنى لا أقبل مقاطعة .  
بعد ذلك أخذ الرأى على الاقتراح بالقييد الذى اقترحه مساعدة المقرر فقال حضرة الشيخ يس محمود أوجيلى (بلا قيد ولا شرط) . فطلب حضرة الرئيس أن يقف من يوافق على الاقتراح بلا قيد ولا شرط فوقف أقلية وبعد هذا تقرر بالأغلبية إحالة الرغبة ليبحث موضوعها مع القيد الذى ذكره مساعدا المقرر . اذ لم يكن هناك خطأ مطلقا في المحضر حتى يطلب تصحيحه فإذا كان حضرة محمود أبو النصر بك يرى بكلامه إلى أنه ما قصد هذا فلنقم اقتراحا لنظر فيه . أما تصحيح المحضر فلا محل له .

حضرة محمود أبو النصر بك - لا . لا .  
حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - اذن فالجلس يفصل في الموضوع .  
حضرة محمود أبو النصر بك - أنا لا أمتص بمحضر أو لغيره .  
حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - أليس تسمى لتعذر لا تسمى فأم الموضوع ؟  
حضرة محمود أبو النصر بك - المحضر لا يفيد ما تقول . أما أنا فأقبل ماقلته أنت .  
الرئيس - أتميل لتصحيحه على حسب تفسير حضرة الشيخ محمد عز العرب بك .  
حضرة محمود أبو النصر بك - نعم .  
حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - اذن لا يكون هناك تصحيح .

حضرة محمود أبو النصر بك - ليس ينبغي وبين مساعدة محمود شكرى باشا خلاف شخصي والواقعة التي تطلب البت فيها هي : هل حصل ما أقول أو لم يحصل ؟ والفصل في ذلك للمجلس .

معالي محمد شفيق باشا - كيف يحصر الخلاف بينهما ؟ ألم تكن حاضرين بالجلسة وبمعنا ما قيل فيها ؟  
الرئيس - أتم شهود وتريد أن تسمع الخصمين أولا .  
مساعدة محمود شكرى باشا - يظهر لي أن الاقتراح الذى تقدمه حضرة محمود أبو النصر بك متكلم من نفسه كثيرا .

حضرة محمود أبو النصر بك - أعلن أن كل ما أقوله متكلم من نفسى كثيرا وأعلن أن هذا الاقتراح ليس من مبتكراتي بل هو اقتراح جماعة من العلماء تقدموا به للحكومة منذ سنتين أو سنتين ونصف ولكن اقتراح مساعدة محمود شكرى باشا لأنه لا ينبغي إلا المصلحة في ذاتها .  
مساعدة محمود شكرى باشا - لما أقدم حضرة محمود أبو النصر بك اقتراحه وتلى علينا قلت " أما إنشاء مكتب كما يريد حضرة الزميل محمود أبو النصر بك فهذا ما أعارض فيه شديد المعارضة ولكنى أقول أن موضوع الاقتراح يمكن أن يحال على الحكومة حتى إذا ما وجدت فائدة منه يكون من اختصاص مصلحة التجارة والصناعة " هذا ماقلته ووافق المجلس عليه .

الرئيس - بعد أن قلم مساعدتك ذلك قال حضرة محمود أبو النصر بك " يستوى عندي " .

مساعدة محمود شكرى باشا - نعم ، وهذا ما أثبت في المضبطة ، فهل مادون في المحضر ينطبق على هذه الواقعة أم لا ؟ أن ما أثبت في المحضر هو " فاعترض مساعدة محمود شكرى باشا المقرر على إنشاء مكتب خاص لتولى هذه الأعمال وطلب إحالة هذا الاقتراح على الحكومة لتقوم مصلحة التجارة والصناعة بالأعمال المذكورة فوافق المجلس على ذلك " وهذا يتفق مع ماورد في المضبطة تماما .

حضرة محمود أبو النصر بك - ألم بتقرر إنشاء المكتب ؟ لقد قلت يستوى عندي أن يكون المكتب تاجرا لمصلحة التجارة والصناعة أو لوزارة المالية .  
مساعدة محمود شكرى باشا - هل من حق المجلس أن يقرر إنشاء مكتب ؟  
معالي محمد شفيق باشا - انى أرجع لفكرتى وأريد ما أقول بما أثبت في المضبطة .

ما حصل هو أن حضرة صاحب العزة محمد علوى الجزائر بك ورئيس الجلسة قال هل توافقون حضراتكم على اقتراح حضرة محمود أبو النصر بك مع التعديل الذى أدخله عليه مساعدة محمود شكرى باشا ؟ قلنا نعم . هذا ما قلنا بهذا كرتى وأنتقل بعد ذلك إلى ما جاء في المضبطة في صفحة ١١ في وسط العمود الأول وأتموه على حضراتكم .....

حضرة محمود أبو النصر بك - لقد قرأنا المضبطة .  
معالي محمد شفيق باشا - الثابت في المضبطة في ذلك الموضوع أن محمود شكرى باشا قال : " إنشاء مكتب خاص هذا ما أعارض فيه وأما لا أعارض

(٣) تجيب من وزارة المعارف السوية بانتداب حضرة صاحب العزة عد  
أسعد يراده بك مدير دار الكتب المصرية لغرض لجنة المجلس أثناء نظر  
مشروع ميزانية دار الكتب من شهر ابريل سنة ١٩٢٧

على الخطاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب البعثة ورئيس مجلس الشيوخ

تشرف بأن تحيط دولتكم علما بأننا قد تدبنا حضرة صاحب العزة عد  
أسعد يراده بك مدير دار الكتب المصرية لحضور جلسة المجلس التي ينظر  
فيها مشروع ميزانية دار الكتب عن شهر ابريل سنة ١٩٢٧

وتفضلوا دولتكم بقبول أسمى الاحترام

٧ يولييه سنة ١٩٢٧

وزير المعارف العمومية ( بالنيابة )

محمد نجيب القرألي

حضرة لويس أغنخو فانوس افندي - نريد أن ننظر أولا في تقرير  
لجنة المالية عن ضريبة القطن .

سعادة محمود شكرى باشا - لم يحضر حضرة مندوب وزارة المالية وما  
أن وجوده ضرورى أثناء بحث هذا الموضوع فزى أن نبداً في نظر تقرير  
لجنة المالية عن البنات العلمية .

( ٤ ) تقرير لجنة المالية عن مشروع جازاة المذلة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨  
الاسم الثانى (المصروفات) قسم ١٤ الجهاد العلمية .

على خطاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب البعثة ورئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرفع دولتكم تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية البعثة  
لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ( قسم ١٤ - البطات العلمية ) راجيا عرضه على  
هيئة المجلس .

وسبكون حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا مقررا لجنة أمام  
المجلس فيه .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس اللجنة

يوسف وهبه

مساعدة محمود شكرى باشا - والمساءلة هي هل يطابق المحضر ما ورد  
بالمضبطة أم لا ؟

حضرة الشيخ عد من العرب بك - وصياوة أوضح هل قرر المجلس إنشاء  
المكتب أو المسألة الرغبة الى الحكومة تنتظر فيها ؟

سعادة محمود شكرى باشا - لقد قرر المجلس عدم إنشاء المكتب وإحالة  
موضوع الرغبة الى الحكومة ليبحثها .  
الرئيس - اذن يؤخذ الراى .

معلم محمد شقيق باشا - على أى شيء تأخذ الراى .  
سعادة محمود شكرى باشا - أرى أن يكون أخذ الراى على التصديق  
على المحضر كما هو .

حضرة محمود أبو النصر - أترض على ذلك لأن حضرة الشيخ عد  
من العرب بك وهو من أعضاء مكتب المجلس يقرر ما لا يستفاد من المحضر  
لأنه قرر الآن أن الاقتراح أحيل الى الحكومة فترى ان كان هناك لزوم  
لإنشاء المكتب أو إحالة الأعمال الى مصلحة التجارة والصناعة .

إذا كان هذا هو الواقع فإن المحضر لا يستفاد منه فلك بل هو قيد رفض  
الاقتراح .

علام بأخلاق الراى ؟ يقول سعادة محمود شكرى باشا ان الاقتراح يرفض  
ويقول حضرة الشيخ عد من العرب بك ان الاقتراح لم يرفض بل أحيل الى  
الحكومة ليبحث الموضوع وأنا على كل حال أقبل التفسير الذى أدلى به  
حضرة الشيخ عد من العرب بك .

حضرة سعيد نهى الروى بك - أرى أن نقفل الى جدول الأعمال  
وزجرى البت في هذه المسألة الى فرصة أخرى .

حضرة محمود أبو النصر بك - على كل حال أنا أقبل أن يبنى المحضر  
كما هو ...

سعادة محمود شكرى باشا - يجب الفصل في مسألة المحضر الآن لأنه من  
التواعد المقررة أن يبت في محضر الجلسة السابقة قبل البدء في العمل .

حضرة محمود أبو النصر بك - أقبل أن يبنى المحضر كما هو إذا كان الاقتراح  
يحال الى الحكومة ترى رأيا فيه أما بتقرير إنشاء مكتب أو تكليف مصلحة  
التجارة والصناعة بالإقيام بما يجب أن يقوم به هذا المكتب .

الرئيس - من يوافق من حضراتكم على وجوب تصحيح المحضر فيفضل  
بالوقوف .

حضرة سعد مكرم بك - لا على التصحيح والواقع هو أن الاقتراح قبل  
كثرة مع القيد الذى اقترحه شكرى باشا .

حضرة محمود أبو النصر بك - وأنا أقبل هذا .  
الرئيس - هل لأحد من حضراتكم بعد ذلك ملاحظة على محضر الجلسة  
السابقة ؟

أمسرات : لا .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .



تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

### قسم ١٤ - البعثات العلمية

١ - بلغ الاعتماد المطلوب في مشروع الميزانية الحالية لمصروفات البعثات العلمية ١٦٩٥٥٥ ج.م وكلف يقابله في ميزانية السنة الماضية مبلغ ١٩٦٦٤٥٥ ج.م فيكون هناك تخفيض قدره ٢٧٠٠٠ ج.م .

وقد ذكرت وزارة المالية في مذكرتها الايضاحية في سبيل بيان سبب هذا التخفيض أنها أجرت استئصال مبلغ ٣٠٠٠٠ ج.م من مبلغ ١٩٩٥٥٥ ج.م الذى هو مجموع المبالغ المقررة لبعثات الوزارات المختلفة ، باعتباره غير منظور إتمام صرفه استنادا الى حالة الصرف في السنوات السابقة وأنه اذا صرف النظر عن هذا التخفيض يكون في ميزانية البعثات زيادة قدرها ٣١٠٠ ج.م وهى ترجع الى زيادة عدد الطلبة المقرر إرسالهم في السنة الحالية الى ٥٦٢ بدلا من ٥٣٥ الذى كان مقررا في السنة الماضية نظرا لما تقرر من زيادة عدد أعضاء بعثات وزارتي الزراعة والأشغال العمومية لما يتطلبه تنفيذ سياسة الانشاء والتجديد من الموظفين الفنيين الأكفاء وينفذ ما يستتبعه مشروع زيادة عدد اللساعات اللازمة للدراسة والصرف واحتلال المصريين عمل الأجانب الفنيين في هذه الأعمال .

وهذا الأمر يسر اللجنة كثيرا وتأمل أن يحصل التوسع فيه بقدر ما تقتضيه حاجة البلاد في تنفيذ سياسة التجديد واحتلال الفنيين من المصريين عمل الأجانب الفنيين ومن المفطور به أن البرلمان لا يرضى بالمال اللازم لهذه البعثات طالما كانت طريقة الاختيار صحيحة وتؤدي الى كافة الضمانات والآمال المرجوة من إيجاد البعثات .

حضره لويس أخوخ فافوس اقضى - أطلب من حضرة سكرتير عام وزارة المعارف أن يرين لنا الطريقة التى تتبعها الوزارة في اختيار أفراد البعثات .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أرجو أن ينتظر حضرة العضو المحترم حتى تنتهى من ثلاثة تقرير .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

وفى الجدل الآتى بيان توزيع المبلغ المقرر في المشروع لمصروفات البعثات بين الوزارات المختلفة وعدد ما يخص كل وزارة من أفرادها سواء في السنة الماضية أو السنة الحالية :

عدد أعضاء البعثات المرتبطة في سنة			الاعتماد	
١٩٢٧	١٩٢٦		١٩٢٧	١٩٢٦
			ج.م	ج.م
٢٥٤	٢٥٤	بعثات وزارة المعارف	٩٠٠٥٥	٩٠٠٥٥
١٢٥	١٢٥	» » المواصلات	٤٨٥٠٠	٤٨٥٠٠
٤٧	٥٠	» » المالية	١٧٠٠٠	١٨٧٥٠
		» » الداخلية		
٢٩	٢٠	مصلحة الصحة		
٣٣	٢٨	الديانات	١١٠٠٠	١١٠٠٠
١	١	أخصائى الصحة وأداس حاتم		
٢٩	٢٠	» » الزراعة	١٣٠٠٠	١٠٩٦٠
٦١	٤٤	» » الأشغال	١٩٢٥٠	١٥٠٠٠
٢	٣	» » الحفافية	٦٠٠	١٢٠٠
١	١	» » الخارجية	١٥٠	١٧٩٠
٥٦٢	٥٣٥	المجموع	١٩٩٥٥٥	١٩٦٦٥٥
		تبقى قيمة المصروفات ايام صرفه	٣٠٠٠٠	—
			١٩٩٥٥٥	١٩٦٦٥٥

ومنه يرى أن الزيادة المطلوبة في هذا العام هى في عدد أفراد بعثات وزارة الداخلية والأشغال العمومية والزراعة .

٢ - وما يحسن ذكره أن مبلغ ١٦٩,٥٥٥ ج.م المقرر لمصروفات البعثات ليس هو المبلغ الوحيد الذى تتضمنه ميزانية الحكومة لمصروفات البعثات فانه يجب أن يضم اليه (أولا) مبلغ ٩٨٠٠ ج.م مقرر في ميزانية وزارة الخريفة لبعثاتها في الخارج وقد تبين تفصيل ذلك في الفقرة ٣١ من تقرير هذه اللجنة عن ميزانية وزارة الخريفة ، (ثانيا) مبلغ ٣٥٠٠ ج.م الذى وافق عليه البرلمان ضمن ميزانية الجامعة المصرية لبعثاتها (راجع الفقرة ١٤ من تقرير هذه اللجنة عن ميزانية الجامعة المصرية) . ويبلغ عدد أفراد بعثات الخريفة ١٣ وعدد أفراد بعثات الجامعة ١٣ ومن فذلك يكون حقيقه المبلغ المقرر للبعثات على تخفيضاتها في هذا العام هو ١٨٢,٨٥٥ ج.م ويكون عدد أفرادها ٥٨٨ طالبا .

هذا ومن التواعد المعمول بها لدى اللجنة الوزارية لبعثات الحكومة أن تريد عدد طلاب البعثات عند ما يوجد وفر يسمح بذلك اذا كان لا يتعب على زيادة عدد الطلاب وزيادة في اعتبارات السنة المالية التالية كما ان لها الحق في نقل مبالغ من اعتبارات سنة أية وزارة اخرى الى ميزانية وزارة المعارف . حضره لويس أخوخ فافوس اقضى - انتهت الفقرة الثانية وأطلب  
البيانات .

الرئيس - انتظر حتى يؤذن لك .

حضره لويس أخنوخ فانوس افندى - أريد أن أستوضح حضرة سكرتير عام الوزارة من الطريقة المثبتة في اختيار أفراد البعثات لأرى هل تصرف هذه الأموال بطريقة معقولة .

الرئيس - يضمن أن يختار حضرة العضو المحترم حتى تنتهى من التقرير .

حضره لويس أخنوخ فانوس افندى - أخشى أن يعترض أحد بانى لم أوجه سؤالى في الوقت المناسب .

الرئيس - أن حلتك في الكلام محفوظ .

حضره لويس أخنوخ فانوس افندى - وفي أى وقت أنكم ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - سيكون ذلك قبل أخذ رأى كل الاضداد .

على من تقرير اللجنة ما يأتى :

٣ - وقد رأيت اللجنة من المفيد أن تعرف ما تقوم به وزارة المعارف من العمل بالنسبة للطلبة الذين يدرسون على نفقاتهم الخاصة وهم تحت إشرافها غورد منها البيان الآتى :

بيان عدد الطلبة الموضوعين تحت إشراف البعثة الدالية بأوربا والعلوم التى يدرسونها لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٧

نوع العلوم	ألمانيا	فرنسا	إيطاليا	سويسرا	بلجيكا	ألمانيا	جملة	ملاحظات
الطب ولب الأسنان والصيدلة ...	١٢٢	٦٢	١٠	١٦	—	٢٣	٢٣٤	
الهندسة ...	٣٨	٢٩	٤	٣	—	٧	٨١	
الزراعة ...	١٢	١٩	—	١	—	١	٢٣	
التجارة ...	٨	٣٢	—	٢	—	١	٤٣	
حقوق وسياسة ودولم سياسة ...	١٢	٩٩	١	٤	—	—	١١٦	
العلوم ...	١	٤	—	—	—	—	٥	
العلوم ...	٤	٣٨	—	١	—	—	٤٣	
دراسة اتدالية ...	—	٣٩	١	—	—	١	٤١	
صناع ...	—	—	٢	—	١	—	٣	
المجموع ...	١٩٧	٣٢٣	١٨	٢٧	١	٣٣	٥٩٩	

٥ - وقد أوردت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها بحثا في معرفة حالة العائنين من أعضاء البعثات بعد اتمام دراستهم في المعاهد العلمية بين أغسطس سنة ١٩٢٤ ويناير سنة ١٩٢٧ عنته البيانات التى وردت اليها من وزارة المعارف في هذا الشأن وهو مذكور في الصفحات من ١٣ الى ١٦ من تقريرها الخاص بالبعثات العلمية وتلفت اللجنة النظر اليه .

٦ - هذا ولما كان الاختيار قد دل على أن لا تلتحق البعثات التى صدرت في ٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ بما يجوب كثيرة فقد صرح سعادى وزير المعارف أمام مجلس النواب بأن لجنة البعثات ألقت بملحة فرعية منها ليبحث الاضطخوضم الاقتراحات التى ترى لها اصلاحها ، وأن لجنة البعثات الأصلية تشغل الآن يبحث اقتراحات اللجنة الفرعية في هذا الموضوع .

حضره لويس أخنوخ فانوس افندى - أرجو حضرة مندوب وسكرتير عام الوزارة أن يتفضل ببيان القواعد المثبتة في اختيار أفراد البعثات والمبالغ المقدرة لكل منهم في البلاد المختلفة .

والعدد الوارد بالكشف أعلاه لم يكن هو كل عدد من يتعلمون على نفقاتهم الخاصة في البلاد الأجنبية إذ يوجد عدد كبير من الطلبة الذين يتعلمون على نفقاتهم الخاصة ولكنهم ليسوا تحت إشراف مكاتب البعثات بالخارج وهو أمر يدل على أن الاقبال على العلم في الخارج عظيم جدا كما يدل على نهضة علمية واسعة النطاق .

(حضره حضرة صاحب العزة أحمد عبد الوهاب بك وكيل وزارة المالية) .

٤ - وقد ختمت لجنة المالية بمجلس النواب تقريرها برغبة بخصوص من يتعلمون على نفقاتهم الخاصة في الخارج وامكان انتفاع الحكومة ببعض المتقربين منهم في العلوم المختلفة مما قد يفيدنا عن ارسال بعثات أخرى في بعض الفروع ويؤدى الى الاستفادة العاجلة من ثمرات تحصيلهم العلمى فيزداد دلى الطلبة الى التخصص في مختلف العلوم والمعارف ماداموا يجدون مشجعا لهم من حكومتهم ومساعدات قويا في سبيل تعلم أسباب نجاحهم وتسلطهم ، وهى رغبة وجيبة ومفيدة تشاركها هذه اللجنة في طلب اجابتها وبأمل أن تأخذ الحكومة في وقت قريب جندا في بحثها والعمل على تنفيذها .

الرئيس - ألفت نظر حضرة العضو الى نص المادة (٣١) من اللائحة ونصها <sup>١</sup> إذا اخل أحد الأعضاء بنظام الجلسة ناداه الرئيس باسمه ونبيه الى ذلك فإذا اعترض يأخذ رأى المجلس فإذا أقر التنبه أثبت في محضر الجلسة. فهل توافقون حضراتكم على تطبيق هذه المادة وثابت ذلك في المحضر ؟ (موافقة) .

(٩) الاسبرافى تشرع بطله المالية من ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - (القمم ثنى) المصروفات - قسم ١٤ الخانات المالية .

معالى محمد شفيق باشا - كانت البلاد في الماضي متعطشة لارسال البعثات الى الخارج وهي كذلك الآن ومن أجل ذلك يؤخذ البعثات أفراد من أتوا دراستهم في المدارس المالية والخصومية وكذلك من الموظفين وهذا أمر لا مفر منه فهو ضرورى لأننا كنا في احتياج شديد لتكوين رجال يتعلمون ويدرسون أكثر مما تعلموا ودرسوا علما وعملا في القطر .

وقد سمعت الآن أن عدد أفراد البعثات المخططة يقرب من ٥٥٠ في المتوسط بين ستة وأخرى . وقد معنى على ذلك بضع سنين حتى زاد عدد من عاد منهم الى البلاد على الألف .

والى لا أرى أن يتغير هذا النظام بل أترح أن نرجو اللجنة التي بيدها الأمر - وزارة المعارف لمسمية كانت أربعة البعثات - أن تفكر في أخذ ثلث العدد من تألا البكالوريا وتقليه عن أتوا دراستهم العالية وذلك ليتمكن هذا الثلث من إتمام دراسته العالية في الخارج وبهذا يتألف أفرادها حظا وافرا من العلم والتدريب العمل .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - حقيقة ان الاقتراح الذى تكلم عنه معالى محمد شفيق باشا وجيه جدا .

حضرة محمود أبو النصر - ما هو نص الاقتراح لئلا علينا أولا . سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لقد سمعنا موضوعه الآن من معالى شفيق باشا .

على الاقتراح المذكور وهنا نصه :

<sup>٢</sup> أترح أن تبحث لجنة البعثات في إمكان اختيار ثلث الطلبة سنويا من حملة البكالوريا بوعيا عوضا عن إتمامهم للدراسة بمدارس العالية والخصومية وبالجامعة المصرية وذلك ليتمكنوا من الاستزادة من العلوم في الخارج .

٧ برز سنة ١٩٢٧ أعضاء : محمد شفيق

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ان هذا الاقتراح وجيه وأقول هذا عن تجربة وأسرد على حضراتكم مثالا شاهدته بنفسى :

في سنة من السنوات كان أول الساجين وثالثهم في البكالوريا (القديم للمعنى) من طلبة المدرسة الثانوية الملكية . فقرر ديوان الأوقاف والخصومية لارسالها الى فرنسا لكي يدرسوا العلوم الزراعية في مدارسها العالية . هذان الطالبان اللذان كان يدل ترتيبهما في الامتحان على مقدار كفايتهما واجتهادهما

حضرة أحمد نجيب الحلال بك السكرتير العام لوزارة المعارف العمومية - تتبع لجنة البعثات في اختيار أفراد هذه البعثات قواعد لائحة البعثات المصطفى عليها من مجلس الوزراء بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ وهذه اللائحة تبين فروع المواد التي يمكن التخصص فيها كالتين الشهادات التي يجب أن يمرزها العضو للاصطاق بأى سنة من البعثات وذلك في المواد من ١ الى ٣٨ أما قواعد الاختيار فهي مبنية بالمواد من ٣٩ الى ٦٠

حضرة لويس أغيوخ فانوس افندى - وما ملخص هذه المواد ؟

(هبة) .

حضرة أحمد نجيب الحلال بك (السكرتير العام لوزارة المعارف العمومية) - أنواع البعثات متعددة ولكل نوع شروط خاصة .

حضرة لويس أغيوخ فانوس افندى - أريد أن أعرف هذه الشروط فقد يجوز أن أترح تغيير هذه اللائحة ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - كان يصدر بحضرة العضو المحترم الذى يريد أن يترح شيئا أن يدرسه أولا .

حضرة لويس أغيوخ فانوس افندى - هل يعمل امتحان للطلبة الذين يراد إرسالهم في البعثات ؟

(هبة) .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - ادوس الموضوع أولا ثم تكلم .

حضرة أحمد نجيب الحلال بك (السكرتير العام لوزارة المعارف العمومية) - كل ما يدال عنه حضرة العضو المحترم مبن باللائحة .

(٥) تطبيق المادة ٣١ من اللائحة الداخلية على حضرة لويس أغيوخ فانوس افندى لجلس .

حضرة لويس أغيوخ فانوس افندى - لى ملاحظة على سياسة البعثات وهي تتفق مع المبدأ الذى قرره اللجنة وهو أنه يجب ...

(هبة) .

هم بعض حضرات الأعضاء بالانصراف .

أصوات : لا تزيد أن نسمع .

الرئيس - انى أعجب من حضرة لويس أغيوخ فانوس افندى الكلام

حضرة لويس أغيوخ فانوس افندى - ودد في تقرير اللجنة ..

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لقد حسب حضرة الرئيس من العضو حق الكلام فان لم يسكت اضطرونا للانصاف .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك - عجباً !! أريد حضرة لويس أغيوخ فانوس افندى أنشا إذا اجتمعنا ثلاث ساعات اختص نفسه بالكلام مدة ساعتين منها .

حضرة لويس أغيوخ فانوس افندى - يحاول الكلام .

• أن اقترح معالي محمد شفيق باشا فيه خسارة كبرى من الوجهة المالية .  
ومن الوجهة الأدبية وجهة النفع والفائدة فاني أقول ان الطالب يكون أفيد  
ليلاذه اذا ذهب الى الخارج مستكمل الرجولة . أزيد على ذلك اننا اليوم  
وقد الحد قد جربنا شوطا بعيدا في سبيل ترقية العلوم فلدنيا جامعة سيرض  
قانونها على حضراتكم وتزويج مبلغ الرق الذي تسير في طريقه بتلك الجامعة .  
فخرام أن تترك ربيع العلم في بلادنا وأتم تجيئون لما أكبر الأساتذة من أوروبا  
ليستفيد الطالب وهو بين أهله وفدوه حتى اذا بلغ نهاية الشوط ذهب الى  
أوربا ليستكمل ما عساه يجتصه من العلوم .

فلنك أرى أن اقترح معالي محمد شفيق باشا غير مقبول من كل وجه  
ويجب رفضه .

حضرة أحمد نجيب المللك بك (سكرير عام وزارة المعارف العمومية) -  
ان لجنة البعثات مشغلة الآن يبحث اقتراعات يراد بها إزالة ميوب فلاحية  
البعثات وتشمل بحث البعثة المادة ٩٦ من تلك اللائحة التي شترطت بقتضاها  
أن يكون الطالب الذي يراد إرساله في البعثات حائزا لأعلى الشهادات المصرية .  
وأظن أنا لجنه مستعبد بجهارها الماضية وتعرضت أحوال الطلبة الحائزين  
على الشهادات الثانوية أو الشهادات العالية وتزاعى ما أدخلته وزارة المعارف  
على برامج التعليم من التعديلات حتى تمكن من أن تصدر بعد البحث قرارا  
محميا تملون به في حينه .

الرئيس - هل يكفى معالي محمد شفيق باشا ببيان سكرير عام الوزارة  
أو لا يزال مصرعا على اقتراحه ؟

معالي محمد شفيق باشا - لي رد على نقطة وردت في كلام حضرة محمود  
أبو النصر بك .

الرئيس - نحن في صدد البيان الذي ألقاه حضرة السكرير العام .  
معالي محمد شفيق باشا - لم أسمع هذا البيان جيدا .

حضرة أحمد نجيب المللك بك (سكرير عام وزارة المعارف) - أعدد أقواله  
السابقة .

الرئيس - هل يكفى معالي محمد شفيق باشا بهذا البيان ؟  
معالي محمد شفيق باشا - نعم . اكفى به .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي - اني أؤيد معالي محمد شفيق باشا  
في اقتراحه .

الرئيس - لقد تنازل معاليه عن اقتراحه اكتفاء ببيان حضرة سكرير  
عام الوزارة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي - ولكن لي الحق في التمسك به .  
أتى من تصورا في أوروبا واتصلوا بطلبة البعثات فكلوا في هذا الموضوع  
صادر عن خبة . واتى أقرآن من بين الطلبة الذين كانوا يتلقون العلم على  
في إنجلترا من كان غير خاضع للكلالستان ولم يكرم حيد .....  
معالي محمد شفيق باشا - لا داعي لذكر أسماء الأشخاص .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي - وكان من بينهم طبا من محل  
شهادة البكالوريا أو إجازة الحقوق ولكن عند امتحان الدخول في جامعة  
أكسفورد نجح بعض الطلبة غير الحائزين على البكالوريا بينما كان بعض  
الحائزين طبا يسقطون في الامتحان المرة بعد الأخرى وذلك يرجع الى  
اختلاف نظام التعليم واستعداد الطلبة .

( ختمه )

مختا بعد إرسال اللغة الفرنسية ليشكنا من متابعة الدراسة بها ولما دخلنا  
الامتحان في العلوم الرياضية فلم نجحنا فيه اقتضى الحال إجبارنا سنة  
أخرى يدرسان العلوم الرياضية ، الأمر الذي دل على أن مستوى البكالوريا  
في القسم الرياضي بفرنسا أدنى منه في مدارسنا فلذا أرسل للتلاميذ وهم  
حاصلون على شهادة البكالوريا فأؤكد لحضراتكم أن دراستهم العالية في الخارج  
تعود عليهم فائدة عظيمة أكثر مما لو أنهم كانوا أتموا دراستهم العالية  
في مصر .

أما إرسال الموظفين فليس منه فائدة، ذلك لأن الموظف الذي يرسل  
في بعثة من البعثات ضامن لمركبه سواء أجمع أم لم يجمع . وغاية ما في الأمر  
أن الناجح منهم يبقى إلى أجل من مودجه وغير الناجح يأبل أن يرق من طريق  
الإجندية . حقيقة أن في العمل باقترح معالي محمد شفيق باشا فائدة كبرى  
لأن إرسال الطالب بعد إتمام دراسته مباشرة أكثر نفعاً من إرسال الموظف  
الذي تخرج من المدرسة ومضى في وطنه سدى أو تلاتا ترك فيها الدرس  
فانه واجد في العودة الى الدراسة صعوبة لا محالة .

لذلك أرى أن الاقتراح وجيه ولا ضرر من الأخذ به اذا تيسر ذلك .

حضرة محمود أبو النصر بك - أما أنا فأرى أنه يجب رفض الاقتراح  
بتاتا وإذا كان سعادة المقرر يدل معالي محمد شفيق باشا في اقتراحه عن خبة  
كما يقول ذلك دل في المثال الذي يسمونه فاني أستطيع أيضا أن أنكم عن  
خبرة طويلة . ولتسبحوا لي أن أقول في غير مباحاة أن كنت عثر سائل  
في هذا الموضوع بعنوان ١٣٩ لإرساله المصرية أمس واليوم .

ذهبت الى فرنسا حوالي سنة ١٨٨٢ وكان معي طالبان من مدرسة الهندسة  
أحدهما محمد توفيق افندي والأخر إبراهيم السيد بك وكان ترتيبهما في الامتحان  
الأول والثاني . كانا من توابع مدرسة الهندسة وكان يتولى وقتئذ أمر البعثات  
موظف فرنسي يدعى سيو موبيل وكانت نظام البعثات يسمح بإرسال  
التلاميذ في بدء نشاطهم .

لا أريد أن أبين السرف في إرسال أولئك التلاميذ صغارا في ذلك الوقت  
فأضرب عن ذلك صفحا ، ولكني أقول أن يعقوب آرين باشا وكيل وزارة  
المعارف وقتئذ كان يميل كل الميل الى إرسال كثير من الطلبة الحديث السن  
من أرمم وغيرهم . كتبت رسائل عجباً وقلت ان الذين يرسلون صغارا  
وقبل استكمال درجتهم في بلادهم يكونون تكتوبا غير مصري ، ويكون  
تكونهم أقرب الى الفرنسية منه الى المصرية كما قلت ان الذين يذهبون  
الى الخارج وإن كانوا يصبون في أوساط البلاد التي يذهبون اليها فدوافع كثيرة  
لهم ولا أنهم يجانب ذلك يعمدون مراح العلم ويدرسا لمن يريد جنى ثمار  
المعارف فيجب إذن أن تكفل رعايتهم ويتم تعليمهم في بلادهم لأن في ذلك  
فوائد ، فعلا من أن يقضى الطالب خمسة عشر عاما في الخارج أو سبعة أعوام  
اذا كان حائزا لشهادة البكالوريا ويكتفى له أو الحكومة مصاريف باهظة  
ويكون موضعها التناز بأوساط اللهو ، بدلا من ذلك ينبغي أن يتم الطالب  
دراسة العالية في بلاده ثم يذهب الى الخارج لاستكمال ما يتقصه من العلوم  
وقد توافرت فيه صفات عالية من الوسط المصري فيذهب مصريا ويعد  
مصريا .

على من تحرير اللجنة ما يأتي :

### دار الكتب المصرية

١ - لوحظ أن كل مصروفات هذه الدار وضعت في المشروع الخاص بها في باب واحد خلافاً للقاعدة المنبثقة في ميزانية الدولة، وترى هذه اللجنة كما رأت ذلك لجنة المالية مجلس النواب أيضاً توزيع المصروفات على الأبواب الثلاثة أسوة بميزانية الدولة وتكون أوفى وأتم .  
وفي الجدول الآتي بيان التوزيع المذكور مع مقارنته بما كان مقرراً من الاعتادات الدار المذكورة في ميزانية السنة الماضية :

	تقدرات		زيادة	تخفيض
	١٩٢٧-١٩٢٧	١٩٢٧-١٩٢٧		
بند ١ ماهيات وأجور مرتبات	١٧٦٢٩	١٧٠٣٩	٥٨٧	—
مصاريف متنوعة من بند ٢ إلى بند ١١	٩٢٣٩	٨٧٩٠	٤٤٩	—
أعمال جديدة بند ١٢	٣٥٠٠	٦٥٠٠	—	٣٠٠٠
الجنة	٣٠٣٦٩	٣٢٢٢٩	١٠٣٢	٣٠٠٠
صافي التخفيض				١٩٦٧

٢ - ولما كانت زيادة مصروفات هذه الدار على إيراداتها تؤخذ من الاحتياطي الخاص بها فيعين كما هو الحال في الجلمة أن تحقر المصروفات أولاً ويحصل احتياؤها ثم يحصل اعتماد الإيرادات .

### أولاً - المصروفات

٣ - قدرت المصروفات في المشروع مبلغ ٣٠٣٦٩ ج . م وكلف المقدراً في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٣٢٢٢٩ ج . م فيكون هناك تخفيض قدره ١٩٦٧ ج . م ثانياً نسبة اقتصاد مبلغ ٣٠٠٠ ج . م في باب الأعمال الجديدة .

٤ - فقها يخص باعتمادات الباب الأول - ماهيات وأجور مرتبات قدرها في المشروع اعتماد قدره ١٧٦٢٩ ج . م بزيادة مبلغ ٥٨٧ م كان مقدراً في ميزانية السنة الماضية .

ومن هذه الزيادة : (أولاً) مبلغ ٣٢٨ ج . م للعلاوات البدوية المستحقة في سنة ١٩٢٧ و (ثانياً) مبلغ ٥٥ ج . م لأبدال درجة الأمين الأول التي هي من الدرجة الخامسة بدرجة أعلى منها وهي الزابعة . انخفاضه بصيغة شخصية بالنظر أن طول مدة خدمته و (ثالثاً) مبلغ ٢٤ ج . م لأبدال درجة رئيس المصحفين التي هي من الدرجة السادسة إلى درجة أعلى وهي الخامسة المحفضة و (رابعاً) مبلغ ١٨٠ ج . م لإنشاء وظيفة من الدرجة السادسة لتعيين مصصح من تخرجي المدارس العليا للانتفاع بمعارفه في العلوم المصرية .

ولم توافق لجنة المالية مجلس النواب على إنشاء وظيفة المصحح ولا على تغيير درجتي الأمين الأول ورئيس المصحفين وهذه اللجنة ترى هذا الرأي أيضاً وهو ما ينبغي منه تخفيض مبلغ ٣٥٩ ج . م من اعتمادات هذا الباب فيصبح المبلغ الواجب اعتماده ١٧٣٦٧ ج . م .

اصبحوا إلى أم كلاً . اني أرى أن اقتراح سالي محمد شفيق باشا ووجه جدا فأوجه اليه نظر لجنة البعثات وأرجو أن تكون قاعدة اختيار طلبة البعثات مبنية على امتحانات خاصة بتقديم الطلبة لبلون اشتراط شهادات معينة لأنه قد يكون من بين الطلبة من يريد التخصص في علم الكيمياء مثلاً وعنده استعداد لهذا العلم ولكن لا يستطيع أن يصل مسألة حاسية أو يتقن لغة أو علم الجغرافيا مثلاً لأن اللغة في علم قد يتقصه الكثير من العلوم الأخرى والامتحانات العامة لا تخفي في اظهار التبرع بل يكفي للتجلب فيها الحصول على درجة متوسطة من مجموع العلوم وهذا لا يفيد في التخصص ولما كان المقصود من البعثات هو التخصص وجب أن يكون الاختيار مبني على الاستعداد الطبيعي للشخص ؟

الرئيس - هل يكفي المجلس بيان حضرة مندوب وزارة المعارف العمومية ؟

أصوات : نعم .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أريد أن أستعلم من حضرة مندوب وزارة المعارف عن صحة ما يقال من أن مصلحة الصحة تعضل في الترشيع للبعثات العلمية ترخي مدرسة الطب بمصر على ترخي الكليات في الخارج في حين أن الجميع حاصل على شهادة البكالوريا المصرية . على لقب طبيب .

حضرة أحمد نجيب اللؤلؤ بك (سكرتير عام وزارة المعارف) - إن ترشيحت مصلحة الصحة تعرض على لجنة البعثات ويصفه كثرى عضواً فيها أقر انني لم ألاحظ أن مصلحة الصحة تدأب على خطة كالتى تديرها حضرة العضو المقترم .

على من تحرير اللجنة ما يأتي :

وبناء على جميع ما تقدم تطلب اللجنة اعتماد مبلغ ١٦٩,٥٥٥ جنيا لمصروفات البعثات العلمية ضمن اعتمادات أبواب أخرى . وقد وافق عليه مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اعتماد مبلغ ١٦٩,٥٥٥ جنيا للمقر لمصروفات البعثات العلمية ؟

( موافقة )

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على اعتماد مبلغ ١٦٩,٥٥٥ جنيا للمقرر لمصروفات البعثات العلمية ؟

(٧) تقرير لجنة المالية عن ميزانية العامة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ اقم الثاني ( المصروفات ) دار الكتب المصرية .

على كتاب اللجنة عن مشروع الميزانية المذكورة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بأن أرفع لدولتكم تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية دار الكتب المصرية لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ راجياً عرضه على هيئة المجلس .

وسيجوز حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا مقرر لجنة أمام المحاسن فيه .

ومنهضوا لدولتكم قبول عظيم الاحترام

رئيس اللجنة  
يوسف وهبه

جنس

- باب ١ - ماهيات وأجر ومشتقات ١٧٣٧٧  
 ٢ - مصاريف عمومية ٩١٩٦  
 ٣ - أعمال جديدة ٣٥٠٠

٣٠٠٦٣

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما جاء به بتقرير اللجنة وهل اعتماد مبلغ ١٧,٣٧٧ جنيتها المقر للباب الأول ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على اعتماد المبلغ المذكور وهل توافقون حضراتكم على اعتماد مبلغ ٩,١٩٦ جنيتها المقر للباب الثاني ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على اعتماد المبلغ المذكور وهل توافقون حضراتكم على اعتماد مبلغ ٣,٥٠٠ جنيتها المقر للباب الثالث .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على اعتماد المبلغ المذكور ، ثم تلى من تحرير اللجنة ما يأتي :

## الإيرادات

٨ - بناء على ماورد بمشروع الميزانية وما تقدم ذكره خاصة بالمصروفات تصبح ميزانية إيرادات هذه الدار هي كالآتي بالجدول الآتي الذي يبين أيضا نتيجة مقارنة مقدرات الإيرادات بتلكها في السنة الماضية

	تقديرات		زيادة	تخفيض
	سنة ١٩٢٧	سنة ١٩٢٦		
إيجارات أطيان	١٧٣٤٠	١٦٤٨٥	٨٥٥	—
أمانة الحكومة	٣٥٠٠	٣٥٠٠	—	—
قيمة الاعانة المخصصة على وزارة الأوقاف	١٥٠	١٥٠	—	—
ممن مباح من الكتب الجارية طبعها	١٢٠٠	١٦٠٠	—	٤٠٠
إيراد المطبعة	٣٠٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	—
قيمة المستقطع من ماهيات المستخدمين	٤٥٠	٤٥٠	—	—
ممن ورق تمغة	٥٠	٥٠	—	—
إيرادات أخرى	٣٥٠٠	٣٥٠٠	—	—
	٣٧١٩٠	٣٦٣٣٥	١٣٥٥	٤٠٠
تحويل قيمة المقتضى تسليمه إلى وزارة المالية				
٤٥٠ جنيتها قيمة المستقطع من ماهيات المستخدمين	٣٦٦٩٠	٣٥٩٣٥	١٣٥٥	٤٠٠
٥٠ جنيتها ورق تمغة	٣٣٣٣	٦٩٤٤	—	٣٣٣١
الجملة	٣٠٠٦٣	٣٣٣٣٩	١٣٥٥	٣٦٢١
صافي التخفيض			٦٦٢٢	

٥ - أما فيما يخص الباب الثاني فمطلوب لاحتياجه مبلغ ٩٢٣٣ ج م وهو ما يزيد عما كان مقررا له في ميزانية السنة الماضية بمبلغ ٤٤٦ ج م . وهذه الزيادة موزعة كالآتي :

	تقديرات		زيادة	تخفيض
	١٩٢٧	١٩٢٦		
بند ٣ - كسوى	١٠٠	٨٠	٢٠	—
بند ٥ - أثاث وترميم ومصاريف توشيات	١٢٠	١٠٠	٢٠	—
بند ٦ - توشيات عمومية	٥٤٠٦	٥٥٠٠	—	٩٤
بند ١١ - صيانة وتعيين الأراضي الموقوفة على الدار	٥٠٠	—	٥٠٠	—
الجملة	٦١٢٦	٥٦٨٠	٥٤٠	٩٤
صافي الزيادة			٤٤٦	

وقد رأيت لجنة المالية مجلس النواب أولا - عدم اعتماد مبلغ ٢٠ ج م قيمة الزيادة المطلوبة في بند ٣ كسوى للمتيقن من أن كل ماصرف في هذا البند كان في سنة ١٩٢٣ مبلغ ١٣ ج م وفي سنة ١٩٢٤ مبلغ ١٣ ج م وفي سنة ١٩٢٥ ١٩٢٥ كان ٢٠ ج م وثانيا عدم اعتماد مبلغ ٢٠ ج م قيمة الزيادة المطلوبة في بند ٥ أثاث وترميم ومصاريف توشيات لعدم موافقتها على أعداد طرفين جديدين مطلوبين للوظفين وشراء اثاث لها ، وهذه اللجنة توافق في ذلك .

وقد لاحظت اللجنة أنه أدرج في المشروع لأول مرة مبلغ ٥٠٠ ج م لصيانة وتعيين الأراضي الموقوفة على الدار تستعمل في القيام بالإصلاحات الضرورية في الأبرودات والمزب والأطيان وعلقى الدار أهمية كبرى على تمهيد الأطيان بالإصلاح اللازم مما بعد ما ورد هذا المبلغ هو الذي أدى إلى زيادة اعتماد مصروفات الباب الثاني في هذا العام عن السنة الماضية .

وهذه اللجنة وإن وافقت على هذا الاعتماد لكنها ترى أنه من الصعب على دار الكتب أن تباشر إدارة زراعية وأنه يكون من المستحسن بحث مسألة إحالة أملاك دار الكتب الزراعية على إحدى المصالح التي تشتمل بذلك كصحة الأملاك الأميرية ولجنة المالية مجلس النواب متفقة مع هذه اللجنة في الرأي المقدم .

أما تخفيض مبلغ ٩٤ ج م - البند ٦ توشيات عمومية فسيه فيه راجع إلى تخفيض المبلغ المقر لمصاريف التجهيد .

٦ - أما فيما يخص الباب الثالث أعمال جديدة فالمدرج لدى المشروع هو مبلغ ٣,٥٠٠ ج م لشراء دولاب جديدة وهو مبلغ كان أحمد في السنة الماضية ولكن لم يتم شراء الدولاب المطلوبة في بحر السنة المذكورة فوجب ترجيله إلى ميزانية هذا العام ولما وجب أخذه .

٧ - ولما أن كانت إيرادات البلر المذكورة بخلاف إعانة الحكومة وقدرها ٣,٥٠٠ ج م وإعانة الأوقاف وقدرها ١٥٠ ج م وما تقرر أخذه من الاحتياطي لخاص بها هي مبلغ ٣٣٠٤٠ ج م حسب ما جاء بالمشروع فيكون المبلغ الذي سيؤخذ من الاحتياطي هو ٣٣٣٣٦ ج م .

وبناء على جميع ما تقدم تكون المبالغ التي تطلب اللجنة اعتمادها لمصروفات هذه الدار هي كما يأتي وقد أقرها مجلس النواب :

حضرة حافظ عابدين بك - ورد في تقرير لجنة المالية أنه توجد زيادة في إيرادات الأطنان قدرها ٨٥٥ جنبها. فهل مع هذه الزيادة يصح أن نحال إدارة الأطنان إلى مصلحة الأملاك الأميرية كما تشير بذلك لجنة المالية ؟

حضرة محمد أحمد إبراهيم بك (مدير دار الكتب) - مصلحة الأملاك ملزمة قانوناً بإدارة الأطنان الموقوفة على دار الكتب ومن دواى الأسف أنى لاحظت منها تأخيراً وتحمياً في بعض الأحيان عن القيام بذلك . أما الزيادة في الأطنان التي أشارت إليها اللجنة في تقريرها فهي آتية من أننا سمينا في تأجير ٥٠٠ فدان بتأجيرة دوره وهي من أجود الأطنان الموقوفة على دار الكتب بـ ١٣٠٠ جنيه لقلدان سنوي أي زيادة ثلاثة جنيهات عن الأطنان السابقة في وقت كانت أسعار النطن فيه متدورة حيث كان سعر الفدان ٢٨ ريالاً تقريباً وقد أجزأ الأطنان المذكورة بهذه القيمة على أمل إدخال الإصلاح في الواويرات والعزب وكل من المستاجر ودار الكتب يسعى لتحقيق هذا الإصلاح .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أنا لم أفهم الفرض الذي يرى إليه حضرة مدير دار الكتب . هل هو يعارض أن مصلحة الأملاك تقوم بإدارة الأطنان ؟

حضرة محمد أحمد إبراهيم بك (مدير دار الكتب) - لا . بل ربما جداً أن تقوم مصلحة الأملاك بإرجاء إدارة الأطنان حتى القيام .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - حضرة مدير دار الكتب يقصد بعبارة أن الزيادة في الأطنان ترجع لسعيه شخصياً .

حضرة محمد أحمد إبراهيم بك (مدير دار الكتب) - أعتى عبارتي أننا نعاون مصلحة الأملاك في تحسين الأطنان .

حضرة حافظ عابدين بك - هل يرى حضرة مدير دار الكتب أن إدارة مصلحة الأملاك للأطنان أصح من إدارته لها .

حضرة محمد أحمد إبراهيم بك (مدير دار الكتب) - نحن لا ندير حركة الزراعة لأنه ليس لدينا مهندسون ولا رجال فنيون إنما نحن نعاون في إدارته بما لنا من العود الشخصي .

حضرة حافظ عابدين بك - بما أن مصلحة الأملاك هي التي تدير حركة الأطنان فلا محل لما تطلبه اللجنة .

حضرة محمد أحمد إبراهيم بك (مدير دار الكتب) - عملية الإصلاح في الواويرات والعزب والأطنان لا تقوم بها مصلحة الأملاك ونحن نزيد التزامها بذلك .

حضرة محمود أبو الصديق - ما هو شرط الواقف بالنسبة لإدارة هذه الأطنان ؟

مناى محمد شفيق باشا - وهل هذا يدخل ضمن الجزانية ؟

حضرة محمود أبو الصديق - ربما معرفة ذلك ، فبذل بسمع سعادة المقرر أن يجزأ بشرط الواقف ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لا علم لي به .

حضرة سعيد فهمى الزوى بك - من يطالع على ميزانية دار الكتب الواردة في صفحة ٥٠٧ من الميزانية العامة يجد بها مبلغ ٣٥٠٠ جنيه قيمة أمانة الحكومة ثم يجد في الصفحة التالية مبلغ ٣٣٥٠ جنبها من أموال أطنان فهل يتكرر سعادة وكيل المالية بأخباره عما إذا كان هذا المبلغ الأخير ينضم من الأمانة أم لا ولذا كان ينضم منها فهل يكفي الباقي وقدره ١١٥٠ جنبها لدار الكتب .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - المسألة مسألة حساب جار فدار الكتب لما أطنان موقوفة وهذه الأطنان تستحق عليها أموال الحكومة فيدلاً من أن الصرفاء يحصل هذه الأموال تقوم وزارة المالية بتخصمها من الأمانة .

حضرة أحمد عبدالوهاب بك (وكيل وزارة المالية) - الواقع أن المسائلين منفصلتان تمام الانفصال : تحصل الحكومة الضريبة على جميع الأطنان ومن ضمنها أطنان دار الكتب فتحصل عليها الأموال وتدخل في باب مصروفاتها . أما الأمانة فتصليها الحكومة لدار الكتب وتدخل في باب إيراداتها .

أما أنا فكان حضرة العضو المحترم يريد بسؤاله إثارة مسألة زيادة الأمانة فهذا أمر آخر .

حضرة سعيد فهمى الزوى بك - هذا ما أريد .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - لا توافق لجنة المالية على زيادة الأمانة وأذكر أنه في السنة الماضية أثبتت المناقشة في هذا الموضوع وكان حضرة الشيخ حسن عبد القادر يرى خلفها وبما أن لدار الكتب والمجدفة أطناناً موقوفة وهي من أجود الأطنان ولها فوق ذلك إيرادات أخرى فاجبته لا زى على زيادة الأمانة .

حضرة عبد الله سليمان أباطه بك - هل إيرادات الأطنان والأمانة تكتفى لمصروفاتها ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - نعم تكتفى .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

ويرى ما ذكره جاليه أن الإيرادات الحقيقية تتعصر في إيرادات الأطنان ونحن ما نبيع من الكتب الجارى طباعها وإيراد المطبعة والإيرادات الأخرى ويبلغ مجموعها ٣٣٠٠٠ جنيه لأنه لا يمكن اعتبار أمانة الحكومة وأمانة وزارة الأوقاف من الإيرادات الحقيقية كما أنه لا يمكن أن يستمر ما يؤخذ من الاحتياطي الخاص بهذه الدار سناً لزيادة مصروفاتها عن إيراداتها - من الأيراد في شيء .

ويرى من جعلوا المقارنة أنه توجد زيادة في إيرادات الأطنان قدرها ٨٥٥ جنبها وأن في إيراد المطبعة زيادة قدرها مبلغ ٥٠٠٠٠ ج. زيد قياساً على ما تحصل في سنة ١٩٢٦ وأن هناك تخفيضاً قدره ٤٠٠ ج. م في نحن ما نبيع من الكتب الجارى طباعها وذلك تبعاً لتحصن فعلاً في السنة الماضية .

جنب  
٤٢٥ وفورات نقدية لغاية أبريل سنة ١٩٢٧  
٤٠٨٧٧ عمن مشتري سندات مالية قيمتها الاسمية } ٥٩٣٢٠ موحدة (١)  
١٠٠ ممتاز  
بيان مبلغ ٤٠٨٦٧ ج ٢٠

سلم جنب  
٣٥٠ ٤٩٢١ وفورات من ثمن أطيان مأخوذة للتألف العمومية لغاية  
مارس سنة ١٩٢٧ على ذمة مشتري الأتعص لجهة الدار.  
٣٥٠ ٣٥٩٤٥ من وفورات الميزانيات السابقة.

حاضرة عبداقلسيلان بأظه بك - ذكر في تقرير اللجنة مبلغ ٣٥٩٤٥ ج ٢٠  
وهو وفورات الميزانيات السابقة فهل هذا المبلغ تستغله دار الكتب ؟  
سعادة عمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - هذا المبلغ اشترت به أسهم  
من الدين الموحد.

حاضرة عبد الله أسعد براده بك (مدير دار الكتب) - يعود على دار  
الكتب من هذا المبلغ ربع يقرب من ٣٣٠٠ جنبه سنويا .  
سعادة عمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - المطلوب من حضراتكم الآن  
الموافقة على احتياج مبلغ ٣٣٠٠ ج ٢٠ قيمة إرادات دار الكتب ومبلغ  
١٥٠ ج ٢٠ قيمة أمانة وزارة الأوقاف .

حاضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل أطلع سعادة المقرر على ميزانية  
وزارة الأوقاف للتحقق من مبلغ المائة والخمسين جنبها .

سعادة عمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - مجلس النواب أقر هذه الأمانة.  
حاضرة الشيخ حسن عبد القادر - وهل لا يحسن أرواج إقرار هذه الأمانة  
حتى ينظر مجلس الشيوخ في ميزانية وزارة الأوقاف ؟

سعادة عمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - لقد أقر مجلس النواب هذه  
الأمانة قبل أن ينظر ميزانية وزارة الأوقاف .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على احتياج مبلغ ٣٣٠٠ ج ٢٠ جنبها قيمة  
إرادات دار الكتب مع مبلغ ١٥٠ جنبها قيمة أمانة وزارة الأوقاف ؟  
(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على احتياج هذين المبلغين .

(٨) قرار المجلس بالعدل من قرار نظر حاضرة لوبس أخوخ فافوس  
انتهى العمل بالمادة ٣١ من النسخة المعدلة بناء على إحدار حاضرة فافوس المذكور

الرئيس - حاضرة لوبس فافوس اقصدى يمتدح ويطلب العدل من  
لقت النظر الذي وجه إليه جلسة اليوم .

أصوات : توافقي بشرط أن لا يعود إلى مثل ما فعل .

الرئيس - المجلس يقرر العدل من لقت النظر الذي وجه إليه حاضرة  
لوبس أخوخ فافوس اقصدى جلسة اليوم .

على جدول أعمال الجلسة المقبلة وبعد موافقة المجلس رفضت الجلسة الساعة  
التاسعة مساء على أن يعود للاجتماع يوم السبت ١٠ المحرم سنة ١٣٤٦ (٩ يولييه  
سنة ١٩٢٧) الساعة الخامسة مساء .

(١) هذه الصلوات اشترت بدينه من قرار المجلس الأمل لدار الكتب المصرية بتاريخ  
٤ أكتوبر سنة ١٩٢٧ موافقة مائة المسألة بذلك على طرح لقرعة لقراره من تسليطه الدار.

حاضرة عمود أبو النصر بك - وكيف تطلب اللجنة إذن أن تقرر مصلحة  
الأموال لأطيان وهي لا تملك شرط الوقت ؟

سعادة عمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - رغبة اللجنة هي لتبني الأصول .  
حاضرة عبد الله أسعد براده بك (مدير دار الكتب) - جله في السادة  
الثانية عشرة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١١ ما يأتي :  
" تمهد إدارة الأحياء الموقوفة على دار الكتب الخديوية إلى نظارتى  
المالية والمعارف العمومية " .

سعادة عمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - ونظارة المالية تبنيها مصلحة  
الأموال ونظارة المعارف تبنيها دار الكتب .  
حاضرة عمود أبو النصر بك - لقد اكتفيت .

حاضرة الشيخ يس محمود أبو جليل - أرى أنه في حالة إدارة الأطيان  
على مصلحة الأملاك فائدة كبيرة لدار الكتب وذلك لأن مصلحة الأملاك  
تستطيع بما لديها من المهندسين والفنيين وغيرهم من العمال إدارة الأطيان  
إدارة حسنة خلافا لدار الكتب فإن ذلك يكلفها مصاريف كثيرة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

(موافقة) .

ثم من تقرير اللجنة ما يأتي :

٩ - وبناء على ما تقدم تكون الإيرادات الحقيقية لدار الكتب هي  
مبلغ ٣٣٠٠ ج ٢٠ وهو ما يجب احتياجه لإرادات هذه الدار وأنه إذا أضيف  
إليه مبلغ ٣٣٠٠ ج ٢٠ قيمة أمانة الحكومة التي أقرها البرلمان حين نظره  
ميزانية وزارة المعارف ومبلغ ١٥٠ ج ٢٠ قيمة أمانة وزارة الأوقاف يصبح  
المجموع ٣٦٦٠ ج ٢٠ وهو ما يقل عن المبلغ الذى تقدم للصرفقات  
بمبلغ ٣٣٧٣ ج ٢٠ وهو ما سيؤخذ من الاحتياطي الخاص بهذه الدار . وقد  
أقر مجلس النواب ذلك .

وقد تبين أن أمانة وزارة الأوقاف لهذه الدار كانت ٥٠٠ ج ٢٠ في سنة  
١٩٢٣ وما قبلها وأنها ألغيت في سنة ١٩٢٤ ثم أصبحت في سنة ١٩٢٥  
١٩٢٦ مخفضة إلى مبلغ ١٥٠ ج ٢٠ وأن وزارة الأوقاف متمتعة عن دفعها  
وأنها لم تدبرها في ميزانيتها بناء على تقرير من قلم قضائها بأنها غير ملزمة بدفع  
هذا المبلغ لأن حالة ميزانيتها لا تسمح بذلك ويتبين من تصريح أدلى به  
حاضرة صاحب الميزة مدير الدار المذكورة بأن سبب هذه الأمانة يرجع إلى  
أمر كريم صدر في ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٩ يقضى ببلغ هذه الأمانة أخص  
في المسألة ١٤ منه على بيان المصادر التي تتكون منها إيرادات هذه الدار ومن  
بينها أمانة سنوية من ديوان عموم الأوقاف .

ومن المعلوم أنه إذا وافق مجلس الشيوخ على درج مبلغ ١٥٠ ج ٢٠ م - قيمة  
الأمانة المقررة على وزارة الأوقاف ضمن إيرادات هذه الدار كما أقر ذلك  
مجلس النواب فإنه يتبين جلياً على وزارة الأوقاف وجوب دفعها بعد  
ادراجها في ميزانيتها .

١٠ - ولقد استعملت اللجنة من حالة المسال الاحتياطي لهذه الدار  
فوزد إليها البيان الآتي من حاله لغاية آخر أبريل سنة ١٩٢٧ :



## جدول الأعمال

جلسة يوم السبت ١٠ المحرم سنة ١٣٤٦هـ (٩ يولييه سنة ١٩٢٧)

(١) الاتفاق التجارى الموقت المفقود بين الحكومتين المصرية  
والبحرية .(ب) الاتفاق التجارى الموقت المفقود بين مصر ومملكة الصرب  
والكروات والسلوفين .

(ج) الاتفاق التجارى الموقت المفقود بين مصر وتركيا .

(د) النظام الموقت المتعلق بحالة السود بين  
في القطر المصري .٦ - تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون بالتنازل عن قطعة أرض من  
أموال الدولة الى جمعية رعاية الأطفال .٧ - تقرير لجنة المسارف عن مشروع القانون الخاص بإعادة تنظيم  
الجامعة المصرية .

١ - الاستقالات .

٢ - محضر الجلسة السابقة .

٣ - الرسائل .

٤ - الاستقالات في نظر ميزانية المصلحة :

(١) اعتمادات اضافية وتعديلات أدخلت على بعض أقسام  
الميزانية .

(ب) ضريبة القطن .

(ج) الملاحظات العامة والاعتمادات المتفرقة : مصاريف  
الاستقبال والملبوسات والإيجارات الخ.

٥ - تقارير لجنة الشؤون الخارجية عن :



## مجلة الشريعة

### مضبطة الجلسة الثالثة والستين

المنعقدة علنا في يوم السبت ١٠ المحرم سنة ١٣٤٦ الموافق ٩ يولييه سنة ١٩٢٧

(١) قرار المجلس برفض الاستدارات واضطراب المحتضرين والمخالفين به. أخذ من حضرات الأعضاء بذلك وتكليفهم حضور جلسة غد (٢) التصديق على محضر الجلسة السابقة (٣) الرسائل — ١ — كتاب من وزارة الخارجية بانتداب سعادة إبراهيم وجيه باشا وكيل وزارة حضور جلسات المجلس أثناء النظر في بعض الاختلافات التجارية وكذلك أثناء النظر في النظام الموقت المسمى بحالة المسجونين والقبائين في القنصل المصري — ب — كتاب من وزارة المعارف بتمديد حصرية أحمد طه السيد بك مدير الجامعة المصرية لحضور جلسات المجلس أثناء النظر في مشروع القانون الخاص بإعادة تنظيم الجامعة المصرية (٤) تقرير لجنة المالية عن الامتدادات الإضافية والاصحاحات التي أدخلت على ميزانيات بعض الأقسام (٥) تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ — القسم الأول (الإيرادات) — باب ١٨ ضريبة القطن (٦) تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ — القسم الثاني (المصروفات) — ١ علائق عامة — ٢ المرفوضون — ٣ محاريف الاستغلال وحمل السفر — ٤ الأساس والقياسات — ٥ الإيرادات — ٦ المياه والآبار — ٧ محسورات السومرية (٧) مشروع قانون بالائتلاف التجاري الموقت المقنود بين الحكومتين المصرية والمصرية — تقرير لجنة الشؤون الخارجية — القراءتان الأولى والثانية مشروع (٨) مشروع قانون بالائتلاف التجاري الموقت المقنود بين مصر وعلكة العرب والكروات والسلوفين — تقرير لجنة الشؤون الخارجية — القراءتان الأولى والثانية مشروع (٩) مشروع قانون بالائتلاف التجاري الموقت المقنود بين مصر وتركيا — تقرير لجنة الشؤون الخارجية — القراءتان الأولى والثانية (١٠) مشروع قانون خاص بالنظام الموقت المسمى بحالة المسجونين والقبائين في القنصل المصري — تقرير لجنة الشؤون الخارجية — القراءتان الأولى والثانية (١١) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بالتنازل جانا بسمية رعاية الأطفال عن قسمة أرض من أملاك الدولة — تقرير لجنة المالية — القراءتان الأولى والثانية (١٢) مشروع قانون وارد من مجلس النواب بإعادة تنظيم الجامعة المصرية — تقرير لجنة المعارف — القراءتان الأولى والثانية (١٣) مشروع قانون وارد من مجلس النواب خاص بإنجيلات الثانوية المصرية — تقرير لجنة الأوقاف — تأجيل النظر فيه إلى الجلسة المقبلة .

ثانياً — المحتضرين :

(أ) عن جلسة اليوم حضرات :

محمد الأطايطون باشا . شاهين الجندى أفندي . اللواء محمود فؤاد باشا .  
محمد الإبراهيم باشا . أحمد صيده بك . عقل بك . يوسف  
بشتوتو بك . الشيخ علي محمد مروان . محمود علي مهنا بك .

(ب) عن جلستي اليوم والغد حضرات :

أحمد مصطفى بك . الدكتور محمود بالجرس سوريال أفندي . إبراهيم  
نور الدين بك . صليب قلوبوس باشا . شهاب السيد مؤمن بك .  
محمد مكرم بك . محمد عوض جبريل أفندي . الشيخ إبراهيم عبد  
المجيد توار .

(ج) عن جلسات هذا الأسبوع حضرات :

الشيخ متولى عمر حجازي . محمد نظاي باشا . رزق شعبان شعبة  
بك . رابع عليه بك . حسن أحمد البديسي بك .  
(د) عن قسمة أيام من إبطاري : سعادة بولس حنا باشا .

وحضر حضراتاً صاحب السعادة واللواء : إبراهيم وجيه باشا وكيل وزارة  
الخارجية . أحمد عبد الوهاب بك وكيل وزارة المالية .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : عبد الفتاح رشدي أفندي . الشيخ  
عبد عز العرب بك . عبد أحمد الشريف بك . عبد الله الرازي بك .  
حبيب المصري بك سكرتير عام .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والبقية العشرين مساءً برئاسة حضرة  
صاحب العزة محمد علي الجزار بك وكيل المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء ما صدا :

أولاً — الغائبين :

(١) بإجازات وهم حضرات :

بيوي مذكور بك . حسين رشدي باشا . محمد طلعت حرب بك .  
أحمد محمد حجازي بك . اسماعيل سري باشا . محمد الرجب صبري باشا .  
يحيى إبراهيم باشا . محمد زكي عبد الرازق بك . محمد صفوت باشا .  
الدكتور حبيب خياط بك . السيد حسين القصي . أحمد ذو الفقار  
باشا . عفيفي حسين البربري أفندي . محمد محمود خليل بك .  
الدكتور محمد حاشم أفندي . يوسف قطاوي باشا . محمد الباني  
باشا . عدلي يكن باشا . أحمد زيور باشا . الشيخ سنوسي منصور .  
أحمد أبو سيف راضي أفندي . محمد أحمد خف الله بك . محمد  
عصب باشا .

(ب) بغير إذن وهم حضرات :

أحمد الشربشي باشا . الشيخ اسماعيل محمد أحمد عبد الله فواز .  
علي ميسوي بك . عبد الحكيم أحمد عبد عبد الفتاح بك . اللواء  
علي ضعي باشا . عبد السيد أبو علي باشا .

أعلن حضرة صاحب العزة الرئيس افتتاح الجلسة .

(١) قرار المجلس برفض الاعتذارات وبإخطار المعتذرين ، والتأجيل غير اذن من حضرات الأضاد بذلك وتكليفهم بحضور جلسة غد

الرئيس - لقد بلغ عدد المعتذرين اليوم عشرين وهذا بخلاف الفئتين فإذا استمر الحال على هذا فإن العدد يصبح غير قانوني ويتشغل نظر المجتازة .

سعادة محمد صدق باشا - الواقع أن الاعتذارات كثرت مع أهمية العمل المطلوب من المجلس المجازة . فإذا قلنا هذه الاعتذارات تمطلت الجلسات وترتب على ذلك أننا لاتفزع من أعمالنا قبل نهاية هذا الشهر ، وفق هذا تأخير للأعمال لاتتمتع قوتنا في أتمر الدورة فأرجو من المجلس عدم قبول طلبات الاعتذارات ولو إلى آخر هذا الأسبوع .

معال محمد شفيق باشا - لقد اعتذر من اعتذر وظاب بغير اذن من قاطب وواجب أن نصدر قرارا ازاء هذه الحالة .

سعادة محمد صدق باشا - يصح أن يكتب لحضرات المعتذرين برفض اعتذاراتهم وباستدعائهم حالا .

الرئيس - سعادة العضو المحترم يرى عدم قبول هذه الاعتذارات واستدعاء المعتذرين ، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

سعادة محمود شكرى باشا - وأرى أيضا أن يستدعى الفائون وأن يكون الاستدعاء في الحائنين تغرافيا .

معال محمد شفيق باشا - سمعنا من الرئاسة أن عشرين من حضرات الأعضاء غائبون بغير اعتذارات .....

الرئيس - لا . انهم متذرون ولكن الكلام دائر حول عدم قبول اعتذاراتهم كما طلب سعادة محمد صدق باشا حتى يمكن المجلس المجاز أعماله في هذا الأسبوع وقد وافق المجلس على ذلك

معال محمد شفيق باشا - ويحسن أن يكتب لم تغرافيا بالعودة كما قرر سعادة شكرى باشا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وهل توافقون أيضا على إخطار حضرات الفائين غير اذن تغرافيا بالحضور ؟

سعادة محمود شكرى باشا - طبعاً هؤلاء يجب إخطارهم بالعودة من باب أولى .

( موافقة ) .

( حضر معالى محمد فتح الله بكباشا وذر الزواحة ) .

(٢) الصديق جل عضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على عضر الجلسة السابقة ؟  
أصوات : لا .

الرئيس - صدق المجلس على عضر الجلسة السابقة .

(٣) الرسائل

١ - كتاب من وزارة الخارجية بالكتاب سعادة إبراهيم صبيح باشا وكيل الوزارة لحضور جلسات المجلس أثناء الغزو يصح الاعتذارات التجارية . وكذلك أثناء الغزو في النظام الوقت الصالح بحالة السورين والمبانيين في القطر المصري

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

المرجو من دولتكم أن تتمدوا حضرة صاحب السعادة إبراهيم صبيح باشا وكيل وزارة الخارجية لينوب عنى في تقديم البيانات التي يحتاج إليها مجلس الشيخ عن المسائل الأربع الآتية :

أولاً - الاتفاقيات التجارية الموقوتة المفعود بين الحكومتين المصرية والمصرية .  
( ثانياً ) الاتفاقيات التجارية الموقوتة المفعود بين مصر ومملكة الصرب والكروات والسلونين .

( ثالثاً ) الاتفاقيات التجارية الموقوتة بين مصر وتركيا .

( رابعاً ) النظام الموقوت المتعلق بحالة السورين والمبانيين في القطر المصري .

وتفضلوا بدولتكم بقبول فائق الاحترام ما

تحريراً في ٧ يولييه سنة ١٩٢٧  
وزير الخارجية ( بالنيابة )  
ذكي أبو السعود

ب - تلج من وزارة المعارف السورية بالكتاب حضرة أحد لطفى السيد بك مدير الجامعة المصرية لحضور جلسات المجلس أثناء الغزو في مشروع القانون التماس بإعادة تنظيم الجامعة المصرية

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

تشرف بأن يحيط بدولتكم علماً بأننا قد تكلمنا حضرة صاحب العزة أحمد لطفى السيد بك مدير الجامعة المصرية لحضور جلسة المجلس التي ينظر فيها في مشروع القانون الخاص بإعادة تنظيم الجامعة المصرية .

وتفضلوا بدولتكم بقبول أوفى الاحترام ما

تحريراً في ٩ يولييه سنة ١٩٢٧

وزير المعارف ( بالنيابة )  
محمد نجيب النزالى

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - لست مشاعيا وهذا قول لا يليق .  
 سعادة محمود شكرى باشا - أقول مشاعيا وأكرهها لأن سادته ووالدته  
 الماضية لم تكن الوحيدة من نوعها بل تكررت كثيرا والمضابط شاهدة بذلك  
 فأرجو من المجلس أن يتخذ قرارا حاسما أزاء مثل هذه الضجبات التي يثيرها  
 حضرة العضو والا ضاع وقت المجلس سدى خصوصا وأن عدد حضرات  
 الأعضاء الآن يكاد لا يتكامل .

الرئيس - وما هو القرار الحاسم في نظر سعادة العضو ؟

سعادة محمود شكرى باشا - هو أنه إذا تداخل الكلام بفردان تطبق عليه  
 أحكام اللائحة الداخلية بأن يجه عليه فإن لم يضمن يقرر المجلس إخراجيه من  
 قاعة الجلسة .

الرئيس - هل توافقون على ذلك ؟

( موافقة ) .

حضرة محمود أبو الصديق - أرجو أن يسمح لي المجلس بكلمة أصح  
 بها تلك الواقعة التي ذكرها سعادة محمود شكرى باشا خاصة بمضرة زميلنا المحترم  
 لويس أخنوخ فانوس أفندي .

لقد كنت في الجلسة الماضية وأخاطب جانب حضرة الأستاذ الشيخ  
 حسن عبد القادر ، وعندما تقدمت كتاب حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي  
 طلبت الرئاسة من المجلس رأيي فيه فقال حضرة الشيخ حسن عبد القادر  
 قبل ما يطلبه حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي بشرط أنت لا يعود  
 قصصت قاللا تقبل طلبه بلا قيد ولا شرط وانصرفنا على ذلك . هذا هو  
 حقيقة ما وقع .

كلنا نعرف أن الرئاسة حفاظا على حقوقه لا يجوز له أن يخلط بين النظام والمجلس .  
 وإننا إذا أردنا احترام المجلس يجب علينا أن نضع لما نأمر به الرئاسة عاقلة  
 على النظام فنلجأ بالواجب أن يكون النظام رائدا ولا يقل كل شيء . ولكن إن يقال  
 إن المجلس عاق ملوكة عن قراره على شرط أن لا يعود حضرة العضو إلى  
 مثل ما فعل فهذا التقييد يخل في حقوق الرئاسة . هل أن هذا الأسلوب الائق  
 بأن يستعمل مع الأطفال ولا يصح أن يقبله لأنه لا يتفق مع كرامة الأعضاء .  
 أتى مع اعتراضى على حضرة لويس فانوس أفندي - أظن أستاذى من  
 عبارة سعادة محمود شكرى باشا التي لا يخلها رجل له كرامة . ما هذا الكلام .  
 عضدتمكم بما عمل بأن يجه عليه ثم يطرده ، فأين نحن ؟ إننا في مجلس الشيوخ  
 فاستمعوا أنفسكم .

سعادة محمود شكرى باشا - إنما طلبت تنفيذ نصوص اللائحة الداخلية .  
 حضرة محمود أبو الصديق - أية لائحة ! إن حضرة الرئيس هو الملوث  
 به تنفيذ نصوص اللائحة وليس بمجابهة إلى درس من ساداته .

سعادة محمود شكرى باشا - إن حضرة الرئيس هو الذى سألني عن رأيي .  
 الرئيس - قدّم اقتراح بأفان باب المناقشة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - أطلب الانذار بالكلام في موضوع  
 هذا الاقتراح .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - لى ملاحظة بسيطة على مضبطة  
 الجلسة الماضية .

الرئيس - لقد قرر المجلس التصديق على عرض الجلسة السابقة واتبنى  
 الأمر .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - أنا ملاحظى ليست خاصة  
 بالمضبطة فقد جاء بالصيغة ١٢ منها :

الرئيس - حضرة لويس فانوس أفندي يستدر ويطلب الملوك عن  
 لفت النظر الذى وجه إليه بجملة اليوم .

والواقع أنى قدست طلبا للنقشة في هذا الموضوع والمجلس قرر المراقبة  
 على الملوك عن لفت النظر بدون مناقشة فأرجو أن يمتنع من هذه الجملة كلمة  
 " يستدر " لأن الاحترار يفهم منه التسليم بوقوع خطأ وأنا لا أسلم بأنه وقع منى  
 خطأ .

أصوات : لا تريد إضافة الوقت .

الرئيس - قد قدم حضرة العضو المحترم في الجلسة الماضية كتابا للرئاسة  
 خاصا بالقرار الذى أصدره المجلس بشأنه ولم يتل كتاب حضرة وإنما اثبت  
 في المضبطة أنه احتذروا به بناء على ذلك عدل المجلس عن قراره . ولكن  
 يظهر أن حضرة لا يريد أن ينسب إليه احتذار وهذا كتابه في يدى ولولئى على  
 حضراتكم فإن تلاوته ستعمل ضجة وتثير مناقشة قد تستغرق الجلسة كلها

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - يكفى حذف كلمة " يستدر " .  
 الرئيس - يا حضرة العضو المحترم ، لما احتذرت في الجلسة الماضية .....

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - لم احتذر . وكل ما حصل هو  
 أن حضرة محمود يسوي أفندي رئيس الجلسة الماضية قال أنى احتذر وأطلب  
 ملوك المجلس عن قراره والحقيقة أن كتابى خال من أى احتذر .

الرئيس - إذا أراد حضرة العضو سحب الاحتذار يعود المجلس إلى قرار  
 لفت النظر .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - لقد قدست اقتراحا ....

الرئيس - لقد سمعت منك الكلمة وبع ذلك فأتى أرجى إلى المجلس ،  
 فهل توافقون حضراتكم على الانذار لحضرة بالكلام ؟

أصوات : لا . لا .

سعادة محمود شكرى باشا - المسألة هي أن حضرة العضو قدم كتابا وفهم  
 حضرة رئيس الجلسة السابقة أنه قدمه مستندرا ، وهذا ما فهمه المجلس أيضا  
 وما كان يمكن أن يفهم غير ذلك فحضرة الرئيس عرض على المجلس طلب  
 عدوله عن قراره لفت النظر فوافق المجلس على ذلك بشرط أن لا يعود ، وهو  
 يعود الآن ويريد أن يحدث مشاعيا ....

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - أنا أحتج على هذا الكلام .

الرئيس - لا تتكلم إلا إذا أذنت بالكلام .

الرئيس - أرجو عدم المقاطعة .

حضره لويس أخوخ فانوس أفندي - أرجو أخذ الرأي في شأن علي التكم في موضوع الاقتراح .

الرئيس - اني أفهم وأجيب . قد تقدم اقتراح بإقتال باب المناقشة من حضرات : محمد شفيق باشا ، أحمد علي باشا ، ميشيل أيوب باشا ، أحمد علي باشا ، ألفريد شماس أفندي . فهل تمارضون حضراتكم في إقتال باب المناقشة ؟ أصوات : لا .

الرئيس - المجلس يقرر إقتال باب المناقشة والانتقال الى جدول الأعمال . حضره لويس أخوخ فانوس أفندي - اني أعترض على هذا لأن سعادة شكري باشا وجه الى عبارات لائق ....

( ضجة )

الرئيس - أنا لا اسمع لك بالكلام لأن المجلس قرر إقتال باب المناقشة .

( ٤ ) تقرير لجنة المالية عن الاتفاقات الإضافية والصلوات التي أدخلت على ميزانيتها بعض الأسماء

تلى كاتب لجنة المالية وهذا نصه :

حضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بان أربع لودكم تقرير لجنة المالية عن الاتفاقات الإضافية والتعديلات التي أدخلت على مشروع ميزانية خصصات ومرتبات وديون جلالة الملك وزارات المالية والداخلية والأشغال العمومية والبحرية والبحرية واجبا مرضه على هيئة المجلس .

وسيكون حضره صاحب السعادة محمود شكري باشا مقررا لجنة أمام المجلس فيه .

وخلصوا لودكم بقبول عظيم الاحترام

٥ يولي سنة ١٩٢٧

رئيس اللجنة  
يوسف وهبه

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

١ - طلبت وزارة المالية الى مجلس النواب أثناء نظر الميزانية إدخال بعض اعتادات اضافية وإجراء بعض تعديلات على ميزانيات بعض الوزارات وقد وافق عليها مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٧ وهي كالتصنيف ما يأتي :

٢ - ( ١ ) خصصات ومرتبات وديون جلالة الملك :

طلبت وزارة المالية بناء على موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٧ ماي سنة ١٩٢٧ إدراج اعتداد اضافي قدره ٣٣٠٠ ج . م في الباب الثالث " أعمال جديدة " في مشروع ميزانية ديوان جلالة الملك فرع ٣ لشراء أصناف ومهمات لفرس كان مدجها لها اعتداد في ميزانية السنة الماضية ولكن لم يتيسر الحصول عليها قبل نهاية السنة المذكورة .

ولما كان البرلمان قد اعتد المبلغ المطلوب في ميزانية السنة الماضية ولم يتيسر صرفه في مجراها بسبب تأخر ورود الأصناف والمهمات المقررة لشراؤها المبلغ المذكور ، وافق مجلس النواب على اعتداد هذا المبلغ وأدرجه ضمن اعتادات الباب الثالث انخاص بمصروفات فرع ٣ ديوان جلالة الملك وتوافق هذه اللجنة على ذلك وبذا يكون مجموع اعتداد هذا الباب مبلغ ١٣٠٠٠ ج . م بدلا من ١٢٣٨٣٠ ج . م الذي وافق عليه البرلمان .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتداد المذكور ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتداد الاضافي وقدره ٣٣٠٠ جنيه وبذلك يكون الاعتداد انخاص بالفرع ٣ من الباب الثالث " أعمال جديدة " بمشروع ميزانية ديوان جلالة الملك هو ١٣٠٠٠ ج . م بدلا من ١٢٣٨٣٠ ج . م

٣ - ( ب ) وزارة المالية :

أولا - طلبت وزارة المالية بناء على موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٢٧ إدراج اعتداد اضافي قدره ٤٠٠٠ ج . م في الباب الثالث " أعمال جديدة " من ميزانية وزارة المالية ( ديوان العموم ) بصرف مرتبتيين من الفئة الباقية من تاريخ حضورهما وسائر المصاريف المتصلة بهما يحدد اليهما بالاشتغال في وضع مشروع نظام جبركي جديد .

ولما كان تعيين اثنين من المذكورين لازما لدرس القرار الذي أقره المجلس الاقتصادي خاصة بالقواعد التي رأى أن تكون أساسا للعمل بها بشأن النظام الجبركي الذي سيجعل به في مصر ابتداء من فبراير سنة ١٩٣٠ ( وهو الموعد المحدد لانتهاه أجل المعاهدات الجبركية السارية الآن ) وافقت لجنة المالية بمجلس النواب على الاعتداد المطلوب - وذكر معالي مقررها أمام المجلس أن اللجنة لا ترى مانعا من ذلك بل من أن يزداد عدد الجراء الى ثلاثة نظرا لأهمية الموضوع ، وقد وافق مجلس النواب على الاعتداد المذكور .

وهذه اللجنة ترى إقراره لأنها ترى أن الوقت قد حان لاستدعاء خبراء من الخارج لتطبيق ما تقرره الحكومة بشأن النظام الجبركي الجديد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتداد الاضافي وقدره ٤٠٠٠ جنيه في الباب الثالث " أعمال جديدة " من ميزانية وزارة المالية ( ديوان العموم ) .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

ثانيا - طلبت وزارة المالية بناء على موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٢٧ الموافقة على رفع درجة وظيفة نائب ( ١ ) التي رتبها ١٠٠٠ ج . م الى درجة مساعد مستشار ملكي في الدرجة من ١٢٠٠ ج . م الى ١٦٠٠ ج . م براتب قدره ١٢٠٠ ج . م وذلك لحاجة أعمال وزارة الخارجية الى هذه الوظيفة لكي يحل المستشار المساعد بقدر الامكان محل المستشار الملكي الحالي عليه أعمال وزارتي الأشغال والبحرية سواء أ كان ذلك في إبداء

اللازمة للكتكات الموجودة الآن بطرءه وبالمعادى من المرحضات التى حصر عملها ق لىان طرءه بدلا من أسخذا من مياه شركة أراضى البنا، وقد وافق مجلس النواب عل هذا الإحتاء ، وهذه اللجنة هز ذلك نظسرا للوفر الذى يحصل عند تنفيذ هذا المشروع اذ جاء بالمذكة المرفوعة من اللجنة المالية الى مجلس الوزراء انه يمكن توفير مبلغ ٨٠٠ ج. سنويا من ثمن المياه اللازمة لقوة الجيش المسكرة فى المعادى .

وبناء عل ما تقدم يكون مجموع إحتادات الباب الثالث ( أعمال جديدة ) لمصلحة السجون هو ٤٧,٧٩٣ ج. بدلا من ٤٤,٩٤٣ ج. الذى وافق عليه المجلس .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم عل ذلك ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة عل إضافة المبلغ المذكور وقدره ٢٨٥٠ جنيا الى إحتادات الباب الثالث ( أعمال جديدة ) بميزانية مصصلة السجون لإبلاغ تلك الإحتادات الى مبلغ ٤٧,٧٩٣ جنيا .

فل من تقرر اللجنة ما يأتى :

٥ - ( د ) وزارة الأشغال :

أولا - طلبت وزارة المالية بناء عل قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ إضافة مبلغ ٣٧٥٠ ج. الى إحتادات الباب الثالث ( أعمال جديدة ) بميزانية إدارة عموم المباني للقيام ببض الأعمال الانشائية اللازمة لمبانى المدارس فى السنة الحالية وقد وافقت لجنة المالية بمجلس النواب عل هذا الطلب لأنه ينطق عل ما رآه البرلمان من وجوب قيام الحكومة بإنشاء المباني اللازمة لمعاهد التعليم وأقره مجلس النواب وهذه اللجنة ترى الرأى نفسه لضرورة إجراء الأعمال المقدرها هذا المبلغ وتذكر أن هذه الأعمال ستفقد بمدونة طب الأسنان ( ومقدرها ١٢٠٠ ج. ) والمعدات الثانوية بمطولان ( ومقدرها ١٢١٠ ج. ) والوزارة العليا ( ومقدرها ٤٧٥٠ ج. ) ومدونة المعلمين العليا ( ومقدرها ٧٧٠ ج. ) وجميع هذه الأعمال ميتة تفصيلا بالمعلق رقم ( ١ )<sup>(١)</sup> المرفق بنباية هذا التقرير .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم عل ذلك ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة عل إضافة المبلغ المذكور وقدره ٣٧٥٠ ج. الى إحتادات الباب الثالث ( أعمال جديدة ) بميزانية إدارة عموم المباني .

فل من تقرر اللجنة ما يأتى :

( ثانيا ) طلبت وزارة المالية بناء عل قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢ يونيو سنة ١٩٢٧ إضافة مبلغ ٥٩٦ ج. الى إحتادات مبلغ ٤٠٠ ج. المدرج بالباب الثالث بمشروع ميزانية إدارة عموم المباني لإقامة ثمان نمنضة مصر لإبلاغه الى ٩٤٩٦ ج. بشرط أن يكون هذا آخر إحتاد للفرص

( ١ ) آخر الحق هذه النمنضة .

الآراء أم فى الجانب الذى أصبح عملها ق وزارة الحرية كبرا ومتصلا ، وبشرط أن تلى فى العام المقبل وظيفة السكرير الملقى درجة ثالثة المدرجة ضمن ميزانية مصصلة الحدود والتي يتقاضى شاغلها راتبا قدره ١٢٠٠ ج. بصفة شخصية والذي تنهى مدة خدمته فى آخر مارس سنة ١٩٢٨ وقد وافقت لجنة المالية بمجلس النواب عل رفع الدرجة المشبار إليها وأقرها مجلس النواب عل ذلك . وهذه اللجنة ترى الرأى عينه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم عل ذلك ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة عل رفع درجة الوظيفة المذكورة الى درجة مساعدا مستشار ملكى فى الدرجة من ١٢٠٠ جنيه الى ١٦٠٠ جنيه راتب قدره ١٢٠٠ جنيه .

فل من تقرر اللجنة ما يأتى :

ثالثا - طلبت وزارة المالية بناء عل موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٢٧ ترصيل إحتاد قدره ٥٨٠٠ ج. كان مدرجا فى ميزانية مصصلة خفر السواحل ومصايد الأسماك عن السنة الماضية ضمن إحتادات الباب الثالث ( أعمال جديدة ) بالبنء ٢١ - لشترى خمسة لفشلت جديدة - الى مشروع ميزانية السنة الحالية .

ونظرا لأن البرلمان كان قد أقر هذا الإحتاد فى السنة الماضية وتاقتت المصلحة المذكورة عل شراء تلك الفشلت وتحدد ميعاد تسليمها فى ١٢ أبريل سنة ١٩٢٧ إلا أن ظروفوا استثنائية حالت دون تسليم الفشلت فى ذلك التاريخ وتأتى ترديدها الى تاريخ لاحق - وافقت لجنة المالية بمجلس النواب عل ترصيل الإحتاد المذكور الى الباب الثالث من ميزانية المصلحة المشار إليها ووافق مجلس النواب عل ذلك وهذه اللجنة تطلب إحتاده وإضافته ضمن إحتادات مصصلة خفر السواحل ومصايد الأسماك التى أصبحت أحد فروع وزارة المالية بناء عل ما رآه البرلمان أخيرا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم عل ذلك ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة عل ترصيل الإحتاد البالغ قدره ٥٨٠٠ جنيه المدرج فى ميزانية خفر السواحل ومصايد الأسماك عن السنة الماضية ضمن إحتادات الباب الثالث " أعمال جديدة " بالبنء ٢١ من ميزانية السنة الحالية . ( حضر حضرة أحمد لطفى السيد بك مدير الجامعة المصرية ) .

فل من تقرر اللجنة ما يأتى :

٤ - ( ج ) وزارة الداخلية - فرع ٤ - مصصلة السجون :

طلبت وزارة المالية بناء عل موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٢٧ إضافة مبلغ ٢٨٥٠ ج. الى الإحتاد المدرج فى مشروع الميزانية الحالية لمصلحة السجون وقدره ٣٢٠ ج. لسل مرضعات ق لىان طرءه وذلك للقيام بالفتقات اللازمة لتوصيل المياه الى كتكات الجيش بالمعادى وقد وافقت لجنة المالية بمجلس النواب عل هذا الطلب لأنه يراد بهذا المشروع أخذ المياه

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - هل مبلغ الاثنين والعشرين ألف جنيه التي صرفت على القتال الآن خلاف مبلغ ٥٤٩٦ جنيه الذي أنصبت على اعتماد مبلغ أربعة آلاف جنيه ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - نعم وخلاف المبلغ الذى اكتسب به فى بده المشروع .

حضرة حافظ طابدين بك - وافقت وزارة المالية على الاعتماد الأخير وطلبت اليها إقراره بشرط أن يكون هذا آخر اعتماد فأذا فرضنا أن هذا الاعتماد لا يمكن لأحتمال القتال فأنذا يكون الحلال ؟

حضرة أحمد عبد الوهاب بك (وكيل وزارة المالية) - زارى معالى وزير الأشغال مكان القتال وطعن العمل بنفسه وكان معه الرجال القويون فرأى معاليه أن المبلغ الذى قرره أخيراً كافٍ لأحتمال العمل .

حضرة حافظ طابدين بك - اذا كان الاعتماد الأخير لا يمكن مع ما رآه معالى وزير الأشغال فهل يكون معاليه اذا ذلك مسغولاً ؟

حضرة أحمد عبد الوهاب بك (وكيل وزارة المالية) - بطبيعة الحال اذا احتاج الأمر إلى مبالغ جديدة فلا يمكن قبح اعتمادات الاناذا أقرها البرلمان بعد أن يتعرف الأسباب ويناقشها وعندئذ يلى معالى وزير الأشغال بالبيانات التى يبرر ذلك .

على من تقرير اللجنة ما يأتى :

(ثالثاً) طلبت وزارة المالية بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ إضافة مبلغ ١,٢١٢ ج . م الى اعتمادات الباب الأول من مشروع ميزانية مصلحة الجمارك الرئيسية وذلك لتأمين الموظفين والخدمة للآزمين لمصلحة الطبقات الأميرية الجديدة ، وقد وافقت لجنة المالية بمجلس النواب على هذا الاعتماد وأقرها مجلس النواب .

وترى هذه اللجنة الموافقة على ذلك أيضاً لما تبين من ضرورة تعيين هؤلاء الموظفين لإدارة عطلة طلبات الأميرية الجديدة الجارية إنشائها والمقدرة تسليمها ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٧

وبناء على ما تقدم يصبح مجموع اعتمادات الباب الأول - لفرع ٦ - مصلحة الجمارك الرئيسية مبلغ ٤٢,٨٩ ج . م بدلاً من ٤٠,٨٧٧ ج . م الذى وافق عليه المجلس .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على إضافة مبلغ ١,٢١٢ جنيه الى اعتمادات الباب الأول لفرع ٦ مصلحة الجمارك الرئيسية لإبلاغها الى ٤٢,٨٩ جنيه .

المذكور وأن يعطى العمل الباقي بالمقابلة ولا تصرف مرتبات شهرية كما كان متبعاً فيما مضى وقد وافقت لجنة المالية بمجلس النواب على هذا الاعتماد وأقره مجلس النواب ، وهذه اللجنة ترى هذا الرأى .

وبناء على ما تقدم تصبح اعتمادات الباب الثالث لإدارة عموم المبانى مبلغ ٤٤,٠٤٦ ج . م بدلاً من ٤١,٢,٠٠٠ ج . م الذى وافق عليه المجلس .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على إضافة هذا المبلغ وقدره ٥٤٩٦ جنيه على الاعتماد المبرمج بالباب الثالث بمشروع ميزانية إدارة عموم المبانى لإبلاغه الى ٩٤,٩٦ جنيه .

حضرة عبد الله سليمان أبانته بك - قرأنا كثيراً فى الجرائد عن مسألة قتال نهضة مصر ولا تصرف أى حد ووصل الأمر فيه . فهل لحضرة وكيل وزارة المالية أن يقول لنا كم من ذلك ؟

الرئيس - يمكن لحضرة العضو أن يوجه سؤاله لحضرة صاحب المال وزير الأشغال ولا مانع من أن يجيب سعادة وكيل المالية إذا أراد .

حضرة أحمد عبد الوهاب بك (وكيل وزارة المالية) - الذى أملاه عن هذه المسألة هو أن الاعتمادات كانت تطلب المرة تلو المرة لأقامة هذا القتال دون أن ينتهى العمل فيه ولذلك طلبت وزارة المالية الى وزارة الأشغال عند طلب الاعتماد أن تلاحظ أن موافقة وزارة المالية مقيدة بشرطين : الشرط الأول أن العمل يسقى للمقاتلة نفقة واحدة حتى لا تطلب اعتمادات إضافية فيما بعد كما حصل فى الماضى حيث كانت تطلب مرتبات شهرية للعمال تصرف عليهم مادام العمل مستمرا فلا ينفذ تباير الاعتمادات الترابية انقضت وزارة المالية والأشغال على أن تعطى العمل الباقي بالمقابلة . والشرط الثانى أن يكون هذا آخر اعتماد للفرع المذكور .

حضرة عبد الله سليمان أبانته بك - متى ينتهى العمل فى هذا القتال ؟

حضرة أحمد عبد الوهاب بك (وكيل وزارة المالية) - لست نفاى حتى أجيب على ذلك .

حضرة حافظ طابدين بك - أستفسر من حضرة وكيل وزارة المالية هل صرف الاعتماد أول ما يصرف ..... ؟

الرئيس - الكلمة لحضرة عبد الله سليمان أبانته بك .

حضرة عبد الله سليمان أبانته بك - ما مقدار المبالغ التى صرفت على قتال نهضة مصر الى الآن ؟

حضرة أحمد عبد الوهاب بك (وكيل وزارة المالية) - ان المبالغ التى صرفت على القتال لآلة على ما ذكرته تبلغ ٣٢,٠٠٠ جنيه .



سعادة عمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - من المفهوم بأن جملة الاعتادات التي حصلت الموافقة عليها الآن ستضاف الى المبلغ الذي سيؤخذ من المال الاحتياطي لسد عجز الميزانية .

(٥) تحرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨  
لقدس الأول (الارادات) - عن حرية القطن

تلى كتاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ  
أتشرف بأن أرفع لعلكم تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ المالية عن الباب ١٨ من أبواب الايرادات (ضريبة القطن) راجيا عرضها على هيئة المجلس .

وسيكون حضرة صاحب السعادة عمود شكري باشا مقررا لجنة أمام المجلس فيه .

وتفضلوا دودكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس اللجنة  
يوسف وهبه

٥ يولييه سنة ١٩٢٧

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

#### باب ١٨ - ضريبة القطن

١ - قترلا إيرادات هذا الباب في المشروع مبلغ ١,٢٠٠,٠٠٠ ج. م. بدلاً من ١,٢٣٥,٠٠٠ ج. م. الذي كان مقدرا في السنة الماضية ويرجع سبب تخفيض مبلغ ٣٥,٠٠٠ ج. م. قيمة الفرق بين التقديرين إلى ما يتظن من السجور في المحصول بسبب تنفيذ القانون رقم (١) لسنة ١٩٢٧ القاضي بإقصاء المساحة التي تروغ قطناً إلى ثلث الزمام .

٢ - أما المتحصل من هذه الضريبة في الستين الأخيرين فكان حسباً يأتي :

	سنة ١٩٢٦		سنة ١٩٢٥	
	قيمة المحصل	مقدار القطن	قيمة المحصل	مقدار القطن
في السنة من أبريل الى نجنبر بمعدل ٢٥ قرشا للقطن	١,٢٣٧,٠٠٠	حده	٢٥٨,٠٠٠	١,٠٢٢,٠٠٠
في السنة من أكتوبر الى مارس بمعدل ٢٠ قرشا للقطن	١,٢٣٣,٠٠٠	١,٢٢٦,٠٠٠	١,٢٤٥,٠٠٠	١,٠٨٠,٠٠٠
في سنة ١٩٢٦ معدل ٢٥ قرشا في سنة ١٩٢٥	١,٢٣٦,٠٠٠	١,٢١١,٠٠٠	١,٢٧٠,٨٠٠	١,٠٨٢,٢٠٠
الجنة	١,٢٣٦,٠٠٠	١,٢١١,٠٠٠	١,٢٧٠,٨٠٠	١,٠٨٢,٢٠٠

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

٦ - (٥) وزارة الحرية والبحرية :

أولاً - طلبت وزارة المالية بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ يونيو سنة ١٩٢٧ إضافة مبلغ ٥٣٣٧ ج. م. الى الاعتادات الباب الثاني من مشروع ميزانية ديوان العموم والجيش فرع ١ ، لشراء ملابس شتوية لجند غير المحاربة وقد وافقت لجنة المالية بمجلس النواب على هذا الاعتاد وأقرها مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة توافقنا بهذا يصبح مجموع اعتادات الباب الثاني للفرع المذكور مبلغ ٥٩٦,٨٨٧ ج. م. بدلاً من ٥٩١,٥٥٠ ج. م. الذي وافق عليه المجلس .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على إضافة مبلغ ٥٣٣٧ ج. م. الى اعتادات الباب الثاني من مشروع ميزانية ديوان العموم والجيش فرع (١) فيصبح مجموع اعتادات الباب المذكور ٥٩٦,٨٨٧ ج. م.

سعادة محمد صديق باشا - يريد أن تفهم معنى عبارة (ملابس شتوية لجند غير المحاربة) .

سعادة عمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - معناها أنها ليست ملابس ميدان .

سعادة محمد صديق باشا - هذا وصف للجند لا الميدان .

سعادة الفريق موسى فؤاد باشا - الجندى غير المحارب غير مسلح وهو غير جندي الميدان .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

ثانياً - طلبت وزارة المالية بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٧ إضافة مبلغ ١١٤٥٠ ج. م. ضمن اعتادات الباب الثالث "أعمال جديدة" بمشروع ميزانية وزارة الحرية والبحرية" من السنة الحالية لإنشاء المجرى اللازمة لتشكلات الجيش بالمساعى وطره وتوصيلها بمجرى مصبلة السجون بطره وقد وافقت لجنة المالية بمجلس النواب على ذلك وأقرها المجلس المذكور ، وهذه اللجنة توافق على اعتاد هذا المبلغ لضرورة هذا العمل من الوجهة الصحية وحتى يتيسر تحمل الأورطة الثانية للترول في التكاليف الجديدة إذ بذلك يتوفر مبلغ ٣٠٠ ج. م. تقريبا سنويا قيمة ما يلزم للضباط وصف الضباط والعساكر بصفة بوية ميدان لأقامتهم في الخيام وبهذا يصبح مجموع الاعتاد الخاص بهذا الباب مبلغ ٧٥٧,٠٠٠ ج. م. بدلاً من ٦٤٢,٥٥٠ ج. م. الذي وافق عليه المجلس .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على إضافة مبلغ ١١٤٥٠ جنيا ضمن اعتادات الباب الثالث "أعمال جديدة" بمشروع ميزانية وزارة الحرية والبحرية عن السنة الحالية فيصبح مجموع اعتادات الباب المذكور ٧٥٧,٠٠٠ جنيتات .

وتعطيلاً للشارع المهمة التي تنحصر إليها البلاد في مراقبتها المتفتحة وأن الحكومة شرعت فعلاً في الأعمال التهديدية اللازمة لزيادة موارد الدولة بتعيينها موظفاً أجنبياً خبيراً ليبحث ما يمكن فرضه من ضرائب جديدة فتودع شرع فعلاً في إيجائهم كما أقرت تعيين خبيرين يشؤون التصرّفات الجبركية لتقييم المباحث اللازمة لوضع نظام جديد يسري بعد انتهاء أمد الاتفاقات الجبركية الحالية في سنة ١٩٣٠ والتي ستراعى فيها صواعق التجارة والصناعة الأهلية وصالحات الخزانة أيضاً وأن الحكومة تمدّ وعداً صريحاً أن لا تنقضي هذه الضريبة بعد سنة ١٩٣٠ ،

وبعد صياح هذا التصريح رفض المجلس الاقتراحات التي قدمها بعض حضرات أعضائه بالغاء أو تخفيض الضريبة المذكورة ووافق على تقريره بحسب المالية ببقائها كما هي .

وهذه الجهة للأسباب التي ذكرتها آنفاً والأسباب التي وردت في تصريح معالي وزير المالية وما تفرّغه من أن النباء هذه الضريبة قد يحدث صعوبة جديّة في أمر المفاوضات التي يراد القيام بها لاشراك الأجانب المقيمين في البلاد والمتضمنين بميزة كبيرة من روثها في جميع ما يفرض من الضرائب إذ يمكن الاحتجاج من قبلهم بأن البلاد ليست في حاجة إلى فرض ضرائب جديدة بتدليل الفاتحة لضرية مقررة هي ضريبة القطن والتي يشترك في دفعها الأجانب والوطنيون - ذات إجماع الآراء إلا واحداً فإنه هذه الضريبة ببقائها الحلال وتطلب الموافقة على الاتحاد المقترحا وهو ١,٢٠٠,٠٠٠ ج م .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - أحارض في كثير من فقرات الجهة الواردة في تقريرها بخصوص ضريبة القطن ولا أريد الإطالة لتضييق الوقت ولكنني أكتفي بإعادة لفت نظر الحكومة .....

(هتفه)

أصوات : استراحة .

الرئيس - إن حالة العمل لا تسمح بالاستراحة .

(هتفه)

الرئيس - أدجو حضرة عبد الله حليان إباضة بك التفضل بالمجلس ، لا يلقى الكلام بين حضرات الأعضاء أثناء الجلسة حفظاً للنظام .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - بمناسبة نظر تقرير لجنة المالية عن ضريبة القطن ألفت نظر الحكومة كما فعلنا في السنة الماضية إلى ضرورة المبادرة بوضع سياسة لحماية محصول القطن وحفظ أسعاره في هذه السنة قبل انتهاء الدورة الحاضرة .

أثرت في جلسة ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ هذه المسألة فعارض بعض حضرات الأعضاء .....

أصوات : هذا خارج عن الموضوع .

الرئيس - أدجو حضرات الأعضاء أن يتركوا الخطيب يتم كلامه .

حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندي - يمكن لكل من لا يرضيه كلامي من حضراتكم أن يذهب إلى جده انتهى .

٣ - ويرى أن وزارة المالية بنت تخديراتها لإيرادات هذه الضريبة على اعتبار أن مستحقي هذه الضريبة هو مقدار ٢,٠٠٠,٠٠٠ قنطاراً وتوافق الجهة على هذا التقدير لأنه وإن كان ينظر نقص المحصول بسبب تحديد الزمام الذي يزرع قطناً واتقاه إلى الثلث فإن الباقي من محصول العام الماضي لا يزال من الكفاية بحيث ينظر أن يوضع نقص المحصول إلى دوية ما .

٤ - وفي هذا الصدد تذكر الجهة أنها علمت من آخر نشرة لشركة المحاصيل الصادرة في ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٧ أن الخزون بالاسكندرية بلغ لغاية ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٧ - ٢,٧١٥,٩٢٧ قنطاراً كما علمت من وزارة الزراعة أن ما هو موجود بالأصالح لم يرسل إلى الاسكندرية يبلغ نحو ٧٥٨ قنطاراً ومجموع سدين الرقين هو ٢,٧٣٣,٤٠٥ قنطاراً أي نحو مليونين وثلاثة أرباع المليون .

٥ - ونظراً لما يجتازه الزراع من أزمة شديدة مترتبة على نزول الأسعار فقد أصبح من المصير سرعة النظر في إلغاء هذه الضريبة التي أصبحت عبثاً ثقيلاً على الملكية الزراعية المتلفة بكل أنواع التكاليف ولذا استطلعت الجهة رأي وزارة المالية في أمر إلغاء هذه الضريبة أو تخفيضها فأجابت بأنها لا ترى أن حالة الميزانية تساعد في الوقت الحاضر على إلغاء ضريبة القطن أو على تخفيضها .

ولما كانت الجهة تقدر ما يجب من المحافظة على الوسائل المؤدية إلى توازن الميزانية رأت عدم إلغاء هذه الضريبة التي يدفعها الوطنيون والأجانب على السواء حتى يتيسر للحكومة بحث موضوع تهيئة الإيرادات بالمقدار الذي يسمح بتعويض الخسارة التي تنجم من الفاتحة كلها أو بعضها ، وترى على كل حال أنه لا يمكن إبقاء هذه الضريبة إلى ما بعد فبراير سنة ١٩٣٠ الذي ينتهي فيه أجل الاتفاقات الجبركية المقفولة الآن بين مصر والدول الأجنبية ، فإذا تمكن ملاحظة تهيئة إيرادات الجمارك عند وضع القواعد التي تنبئ عليها الاتفاقات الجديدة المزمع عملها مع الدول بحيث تسمح بتعويض الخسارة التي تنشأ من إلغاء ضريبة القطن .

ولجنة المالية بمجلس النواب متفقة بما دوتته في تقريرها مع هذه الجهة على عدم إلغاء هذه الضريبة .

٦ - ولما حصلت المناقشة أمام مجلس النواب في صدد هذه الضريبة صرح معالي وزير المالية أن الضريبة المذكورة قد أصبحت بموجب الحالة الحاضرة وبموجب الشروط المتخفة التي لا غنى للحكومة من القيام بها مودداً من موارد الدولة لا يمكن الاستثناء منه إلا إذا اقترع المجلس والحكومة على أرهاق احتياطي الدولة أروافاً لا يتفق والقواعد المالية الصحيحة . على أن الحكومة تصرح بأن هذه الضريبة بطبيعتها ضريبة مؤقتة يجب ألا تبقى لحظة واحدة بعد الحصول على موارد أخرى للدولة تحمل عملها ، وأنه لذا أريد إلغاء هذا القسم من ميزانية الإيرادات لم تكن هناك متعولة من زيادة الإيرادات الأخرى بما يوازن هذا المبلغ أو تهرير ضريبة جديدة الأمر المتصرف في الوقت الحاضر إذا ما أريد سران للضريبة الجديدة غير المصيرين أيضاً وإن في إلغاء الضريبة المذكورة التي يحصلها المصري وغير المصري خطراً على ميزانية الدولة

لا تنفي من سوق البضاعة الحاضرة أنوما معينة فتحكمها . لذلك نطلب  
الى الحكومة أن تتخذ سراً مناسباً للاطكان وأن تقر سياسة الإقراض وأن  
• تتخذ الإجراءات اللازمة لذلك .

أصوات : كفى كفى .

معالي محمد شفيق باشا - عرض حضرة العضو المحترم في العام الماضي  
هذا الطلب فرفضه المجلس فأرجو حضرات الأعضاء أن يقرروا اليوم ماقرروه  
في العام الماضي من رفض هذا الطلب .

أصوات : موافقون .

سعادة محمود شكرى باشا (مقر الجمة) - يدعئني ما قاله حضرة لويس أخوخ  
فانوس افندى فقد بدأ كلامه بأن قال أن لديه اعتراضات على ما جاء في  
تقرير اللجنة خاصة بصرية القطن ، ثم لم نسمع بعد ذلك اعتراضاً واحداً  
على ما جاء في التقرير .

معالي محمد شفيق باشا - لقد اتينا ورفض المجلس طلبه .

سعادة محمود شكرى باشا (مقر الجمة) - أرجو عدم المقاطعة ، أما تقرير  
سياسة من القطن فسبق أن قررتموها وقت نظر الإيرادات اذ قررتم تكليف  
الحكومة سن نظام التسليف اذا ما رأيت لزوماً لذلك عند ما تدور الأحوال  
فا هو سبب العودة الى الكلام في هذا الصدد ؟

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - مصباحه البلاهى الى استوجبت  
ذلك .

الرئيس - ان طالبي الكلام كثيرين . فهل توافقون حضراتكم على استمرار  
المناقشة في ضريبة القطن ؟

معالي محمد شفيق باشا - لا . لا . نطلب الانتقال الى جدول الأعمال .

الرئيس - الكلمة الآن لسعادة أمين سامى باشا .

سعادة أمين سامى باشا - انى متنازل عن الكلام .

حضرة محمود أبو الصربك - وكذلك أنا متنازل عن الكلام .

حضرة القيود تيماس افندى - اطعم فيا جيلت عليه حكومتنا السنية  
من الميل الى تخفيف الصب عن كاهل دافئ الضرائب وأطلب اليها إلغاء  
ضريبة القطن لأنها فرضت في وقت يختلف كل الاختلاف عن وقتنا الحاضر .  
عند ما فرضت تلك الضريبة في سنة ١٩٢٠ كانت أسعار القطن تتراوح  
بين مائة ومائتى ريال وكان ثمن أردب القطن لا يقل عن ستة جنيهات .

وقد ظهر في تلك السنة عند وضع الموازنة مجزى من الإيرادات قدره  
١٥٩٠٠٠ ج . م قرأت الحكومة اذ ذاك أنه من الضروري أن توجد  
أبواب إيرادية جديدة لتمكين من الحصول على ما يتبقى لسد ذلك العجز .

وفي إحدى الجلسات الماضية سأل حضرة محمود أبو الصربك سعادة وكيل  
وزارة الداخلية عن سبب زيادة عدد الجذبات في مصر في خلال سنة الشهور  
الماضية بمقدار ٥٥٣ جناية في المدة الماضية لما في العام الماضي فأجاب بأن  
سبب ذلك هو الزيادة المالية . كما هو ثابت في مضبطة تلك الجلسة .  
انف تكون الضائقة للماليات أثر عظيم في حالة البلاد الاجتماعية واقتصادية .

طلبنا الى الحكومة في الدورة البرلمانية الماضية أن تتدخل في السوق مشترية  
لحماية الأسعار فأقل ملأى وزير الزراعة بتصريح مبهم فلم وانقسموه عليه ولم  
تتخذوا موقفاً مدخول الحكومة مشترية فتج عن ذلك أنه بعد انقضاء  
الدورة البرلمانية أخذ حزب التول والايغون في البورصة يميلون على صعود  
أسعار القطن ويصعدوا في ذلك حتى طبع سعر القطن الى خمسة عشر ريالاً  
للاشهرين وثلاثة وعشرين ريالاً للسكاريديس . علمت من يومين أن بعض  
الأجنيات تشتغل لحسابها في هذا العام وهذه الاجنيات كانت تجه اليها  
التم في السنة الماضية بالتلاعب في الأسعار . وحصل هذا العام أن اشرفت  
هذه الاجنيات على الانحلال فظهر من مراجعة حساباتها أنها كانت تبيع  
فضلاً لعملائها على حسابها . وبها هذا مؤيداً لما كانت تهم به من التلاعب  
في السوق .

كان يظن في السنة الماضية أن حصول القطن الأمريكى ردى خصوصاً  
القطن ذا النيلة الطويلة كما قرر ذلك حضرة عبد العزيز رضوان بك . وأن  
حصول القطن السكاريديس قليل لما أصابه من الضرر فرمما عن هذه  
العوام التي كان يظن معها رفع الأسعار هيبت بما أوجب ارتباكاً في مالية  
الأفراد والحكومة ، وقد رأيت أن العجز الذى انتسب بخرقة العملة بسبب  
هبوط أسعار القطن بلغ الملايين من الجنيهات التي لم تكن تصرفها الحكومة لو  
أنها تدخلت في السوق في الوقت المناسب بما يمنع صعود الأسعار . كما أن  
الأهالي خسروا ملايين من الجنيهات وأصبحت محلات تجارية كثيرة بالانحلال  
وقال كثيرون من المزارعين ضرر جسيم .

لكل هذا لا يصح أن تنفي الحكومة في هذه السنة بترسياسة واضحة  
لحماية حصول القطن والمحافظة على أسعاره .

عند ما اجتمع مؤتمر القطن سألت رئيسه وكبار أعضائه وساعده جدي زكى  
الاربابى باشا وكيل وزارة المالية عن مسألة هامة جرت فيها مناقشة في جلسة  
المقرر وهى مسألة علاقة قطننا بالقطن الأمريكى فكان تصريحهم أن القطن  
المصرى مستقل كل الاستقلال عن القطن الأمريكى . فافأ كان هذا هو  
رأى كبار المشتغلين بالقطن وهو رأينا أيضاً فن المنكى حماية القطن المصرى  
بعض النظر عما يكون عليه حالة القطن الأمريكى . ويتبين على الحكومة أن  
تخطط سياسة خاصة تتوفرها هذه الحماية .

سعادة جدي صدق باشا - وماذا تتوقع من أساليب هذه الحماية ؟

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - كأن تتحدد الحكومة سعراً  
يتناسب مع تكاليف الإنتاج حتى يكون المنتج في حماية من تلاعب البورصة  
وتكتسب المزارعين بالشروط التي وضعت في العام الماضي منها لتنفى الاطكان  
على السوق وذلك يمكن تصريفها تدريجاً ..... .

أصوات : كفى كفى .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - اسمحوا لي أن أتم كلامي .  
سألت مندوب مؤتمر القطن الذين خسروا من تخلف البلاد عما اذا كان  
تدخل الحكومة في سوق الكثراتات يمينهم . فأجابوا سلباً وقال أحد كبار  
المندوبين الانجليز ان إنجلترا لاتعمل كثراتات توفير ولأنى جميعاً أن الحكومة

قلت ان ايرادات الحكومة في ميزانية سنة ١٩٢٠ كانت تنقص من مصروفاتها بمقدار ٤,٣٦١,٥٠٠ جنيها فكانت تقترض هذه الضريبة في تلك السنة مرة. وفي سنة ١٩٢١ تميزت الحال حيث زادت الإيرادات على المصروفات بمقدار ٤,٥٠٠,٥٠٠ جنيها وبلغت الزيادة في سنة ١٩٢٢ مبلغ ٧,٥٧٦,٥٧٣ جنيها وكذلك زادت الإيرادات على المصروفات عام ١٩٢٣ بمبلغ ٤,٧٨٨,٤٦٧ جنيها. ثم زادت الإيرادات على المصروفات عام ١٩٢٤ بمبلغ ٧,٧٢٢,٤٧٦ جنيها وبلغت الزيادة في عام ١٩٢٥ مبلغ ٥,٣٧٧,٥٤٨ جنيها. وفي السنوات التي زادت فيها إيرادات الدولة على مصروفاتها لم تستعمل الحكومة من ضريبة القطن قرشا واحدا وكذلك زادت الإيرادات في هذه السنة على المصروفات وسوف تضم الحكومة ما يتحصل من ضريبة القطن الى المال الاحتياطي فيبقى في خزائنها.

ان القواعد المتبعة في الدول الأجنبية هي أن لا يكون لها مال احتياطي بل تكون المصروفات موازية للإيرادات وقد أوضحت ان المتحصل من ضريبة القطن لا يستعمل وهذا أمر يريد إلغاء تلك الضريبة.

سأدعو محمد تقي باشا (مقررا للجنة) - أرى أن طلب إلغاء ضريبة القطن في هذا العام طلب غير مقبول وذلك لأسباب موضوعية. أرى أن مقدار المبلغ المقدر للمصروفات وقد صدق عليه من أربصوا الى المبلغ المقدر للإيرادات تروا الفرقا بينهما اضطرت منه الحكومة أن تعتمد على المال الاحتياطي - الذي يولعها حاضرة المصروف على الاحتفاظ به - وأخذت منه مليونين من الجنيهات ولم تكن السنة الحالية هي السنة الوحيدة التي بلغت فيها الى المال الاحتياطي بل أننا بلأنا اليه في السنة الماضية. وفي ثبوت ان الإيرادات لا تكفي المصروفات من الصعب أن ننظر في إلغاء ضريبة بدفعها للمصريين والأجانب على السواء.

وإذا أضفنا الى ما تقدم من ذلك المال الاحتياطي الذي لا يرى حاضرة المصروف ضرورة لوجوده أصبح مقيدا منذ الآن بما يقرب من ثلاثة عشر مليوناً من الجنيهات وهو المبلغ اللازم لانعام الأعمال التي بدئ فيها والتي تعذر اليه فيها هذه السنة. هذا بخلاف المبالغ اللازمة للشروعات الضرورية المتظر الفراع من مجها قريبا والتي تطالبون بتفويضها في أقرب وقت كمشروع بناء مدرسة الطب والجراحة المصرية وكمشروع تخزين المياه عند تمام تنفيذها المقترحة ومشروع توسيع وإنشاء الموانئ، والتي تستغرق جميعها عند تمام تنفيذها نحو خمسة المليونين من الجنيهات. وإذا أضفنا الى ما تقدم ما تستلزمه تكاليف إنشاء الخطوط الحديدية التي تطالبونها وما يحتاجه مصنع الباني وخلائها من المصالح من نفقات الأعمال الحديدية يمكن القول بأن هذه الأعمال الحديدية تستغرق ما يتبقى من الاحتياطي بعد استبعاد مبلغ الاثنين والعشرين مليونا من الجنيهات السابق بيانها.

أن ما يطلبه البرلمان في كل وقت من مقترحات جديدة تستدعي أموالا طائلة لا يمكن الحصول عليها من طريق فرض ضرائب جديدة نظرا لقيود المروية والتي تحول دون سريان هذه الضرائب على الأجانب.

وعلى ذلك أرى من اللازم أن يطرح حاضرة المصروف المقترحة فكرة وجوب التخص من المال الاحتياطي جانباً لأنه أصبح مشغولاً ومضمناً بالصرف على

تصلون حضراتكم ان الحالة الحاضرة صعبة جدا إذا فورت بما كانت الحال عليه وقت فرض هذه الضريبة لأن أسعار القطن نزلت الى ٢٥ رايالا - ولا عية الأسعار الحاضرة التي ارتفعت بسبب ما طرأ على محصول القطن الأمريكي، ولأننا نلاحظ كما نلاحظ كل من له علاقة بالآراف أن المحصول الشتوي هذا العام يباع بأبض الأثمان اذ لا يتجاوز ثمن اللاردب من القمح مائة وثلاثين قرشا أنا وبعد من يشترى.

فكثيرا ما يحدث أن مرض القمح فلا يوجد له مشتر - فيجب أن تعمل الحكومة على تحسين حالة المزارعين خصوصا صغارهم وتعملون أن أكثرية المولدين هي من صغار الملاك دليل أن عدد من يملكون فدانا واحدا أو أقل هو ١,٣٧٤,٣٣٣ شخصا ويبلغ مجموع ما يملكونه ٥٨٤,٥٣٩ فدانا أي نسبة عشرة قراريط لكل ملك. أما الذين يملكون أكثر من خمسة أفدنة فيبلغ مدهم ٥٧٦,٢٣٤ يملكون ٩١٩,٠١٠ فدانا والذين يملكون أكثر من عشرة أفدنة يملكون ٢٣٨,٤٢٢ شخصا يملكون ٥٢٣,٣٥٤ فدانا وأما من يملكون خمسين فدانا فأكثر فلا يبلغ مدهم اثني عشر ألف شخص ومن هذا ترون حضراتكم أن السواد الأعظم من دافعي الضرائب هم صغار الملاك وهم يدفعون ضريبتين : ضريبة الألبان وقد فرضت عند وضع نظام الضرائب وضريبة القطن وهذه تثقل كواهلهم وهي مخالفة كل مخالفة للقواعد الاقتصادية ولكل نظام مالي .....

الرئيس - وما هي النتيجة التي يريد حاضرة المصروف أن يتبنى اليها؟

حاضرة الفريد شماس انقضى - ان فرض الضرائب قواعد لا يمكن التصول منها ويجب على الحكومة اتباعها وعدم مخالفتها شأن القوانين التي مجلس الحكم فانه مرتبط بقواعد وقوانين لا يتحول عنها. أما تلك القواعد فقد قالها بالاقتصاديون وهي :

( أولا ) يجب ألا تفرض الضرائب إلا برضا دافعيها .

( ثانيا ) أن يكون السبب في فرض الضرائب احتياج الدول للأموال التي تستعمل في المصلحة العامة .

( ثالثا ) يجب اتفاق المتحصل من الضرائب مقبضه ليعود الى التداول في أقرب وقت ممكن حتى لا تحرم الأمة من فوائد استثماره لأنه لا يمكن للدول أن تقوم مقام الأفراد في حسن الإدارة والاقتصاد .

رابعا - شبه الاقتصاديون الحكومات بالآلات الزايلة لعلها فكل ما يجبه الحكومة من الأموال من جهة يجب أن تصرفه في جهة أخرى .

يجب أن تبحث الآن - هل حكومتنا بحاجة لما يحصل من هذه الضريبة ؟

الرئيس - هذا بحث طويل .

حاضرة الفريد شماس انقضى - سوف لا أتمك أكثر من ثلاث دقائق . ان الأموال التي تحصلها الحكومة من الأمة يجب أن تصرفها في مصلحتها .

## المصروفات

## ملاحظات عامة

١ - بمراجعة مشروع ميزانية السنة المالية الحالية تبين أن المصروفات قلقت بمبلغ ٣٨,١٧٧,٠٠٠ ج. م، وكانت مقدرة في السنة الماضية بمبلغ ٣٩,٣٧٠,٠٠٠ ج. م، وفي الجدول الآتي بيان توزيع اعتمادات الستين على أبواب الميزانية المختلفة والمقارنة بينها مع بيان ما طرأ من الزيادة والعجز بالنسبة لاعتبارات كل باب من الأبواب المختلفة :

	تقديرات		زيادة	تخفيض
	١٩٢٧	١٩٢٦		
الباب الأول - م. حيات وأعمال	١٣,٨٥٠,٥٥٦	١٣,٤٨٣,١٦٩	٣٦٧,٣٨٧	—
الباب الثاني - م. صرافية	١٠,٧٩٩,٠٧٥	١١,٥٢١,٧٨٢	٧٢٢,٧٠٧	—
الباب الثالث - أعمال جديدة	٦,٢٣٩,٣٠٢	٦,٢٤٣,٤٥٥	٤٠٤,١٥٣	—
الأبواب الأخرى	٨,٠٤٥,٦٧	٨,٠٦٩,٤٧٧	٢٣,٨٠٠	—
إجمالي	٣٨,٦٧٧,٠٠٠	٣٩,٣٧٠,٠٠٠	٦٩٣,٠٠٠	—
صافي التخفيض				٦٩٣,٠٠٠

٢ - ويرى من مقارنة اعتمادات الباب الأول في السنة الماضية والسنة الحالية أنها زيادة قدرها ٤٣٩,٣٤٠ ج. م. ويؤخذ مما جاء بالذكره الأيضاحية المقدمة من وزارة المالية أن منها ٣١٧,٠٠٠ ج. م قيمة المصروفات العادية والصرفية لخدمته وهي زيادة حقيقية التثبت في هذه السنة على كاهل الميزانية - أما باقي الزيادة وقدرها ١٢٢,٣٤٠ ج. م فهي زيادة ظاهرية نشأت من إدراج اعتمادات الرواتب التي كانت داخلة في ميزانية وزارة المعارف في بندي نشر التعليم الأتراك ونشر التعليم العام في الباب الأول وكانت مدرجة في السنة الماضية ضمن اعتمادات الباب الثاني ومن نقل الاعتماد الخاص لمصاريف الصياف وموطني تحصيل ضريبة القطن بإدارة عموم الأموال المقررة من الباب الثاني إلى الباب الأول وكذا الاعتماد الخاص بمصاحبات التعلية في مصلحة الأملاك التي ورث إدراجها في المصروفات والإيرادات وغية في إيضاح جميع التكاليف الزراعية بالطريقة التي وافق عليها البرلمان عند مجته ميزانية السنة الماضية .

٣ - أما في الباب الثاني فبقي نقص قدره ٧٥٢,٧٠٧ ج. م يرجع معظمه إلى بعض تغييرات في وضع الميزانية أكثر منه التخفيض حقيق في النفقات، فالاعتماد الأجل للتعليم الأتراك قد سلف من الباب الثاني والاعتماد الخاص بمصاحبات الصياف وموطني تحصيل ضريبة القطن في إدارة عموم الأموال المقررة قد نقل إلى الباب الأول وجملة اعتمادات البرلمان قد أصبحت في الباب الرابع .

الأعمال النافعة التي ذكرت بعضها حضراتكم فضلاً عن أننا بلأنا إليه عندما وجد عجز في الإيرادات .

سيرض على حضراتكم مشروع قانون الجمعيات التعاونية المصرية وهو يحتاج إلى مبلغ مليون جنيه ، فهل يصح إزاء جميع ما تقدم أن يقترح حضرة العضو الفداء ضريبة من الميزانية ؟ ليس في هذا شيء من الحيلة . بل الحيلة هي في بقاء تلك الضريبة .

قالت الحكومة أنها لا تجدد في هذه الضريبة إلا بعد الحصول على موارد أخرى تحمل عليها وهذا لا يتأتى إلا بعد تعديل نظام الرسوم الجمركية . هذا وإن الفداء هذه الضريبة أثناء المفاوضات التي تجري الآن يكون دليلاً علينا لأنا حيث يقال لنا كيف تريدون فرض ضرائب جديدة وأتم تفنون ضريبة مقررة على الأجناب والوطنيين مما !

وعليه أرى أن الكلام الآن في الفداء ضريبة القطن لا هل له فيزعمها . معالي محمد شفيق باشا - توافق على تقرير اللجنة .

الرئيس - تقدم الاقتراح بأقول باب المناقشة من خمسة من حضرات الأعضاء هم : محمد الحفني الطرزي باشا ، عبد الرحيم مهنا بك ، الأنبا لوكاس . نهى حنا وصفا بك ، محمد لطفي طنطاوي أفندي . فهل توافقون حضراتكم على هذا الاقتراح ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ماورد بتقرير اللجنة خاصة بضرية القطن وعلى الاعتماد المقدرها وهو ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على تقرير اللجنة وعلى الاعتماد المقدر لضريبة القطن وقدره ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه .

(٦) تقرير لجنة المالية من مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨  
القسم الثاني المصروفات - ١ - ملاحظات عامة - ٢ - المرفوضون - ٣ - مصاريف الانتقال وبدل السفر - ٤ - الكسائر والقيومات - ٥ - الإيجارات - ٦ - المياه والألحاح - ٧ - المورديت الصورية .

تلى كتاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لعلكم تقرير لجنة المالية عن الملاحظات العامة على القسم الثاني من ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ المالية الخاص بالمصروفات . راجيا عرض على هيئة المجلس .

وسر إن حضرة صاحب السعادة مجدد شكري باشا مقررا لجنة أمام المجلس .

خطاؤكم بقبول عظم الاحترام

رئيس اللجنة  
محمد يوسف وهبه

## الموظفون

٧ - بحث البرلمان في السنة الماضية مسألة الموظفين وتدرج مرتباتهم في الأعمال القائمة تدرجاً متكاملاً لزيادة مرتبهم لانعاش الضرائب ، وبما وأما بقصد معالجة الحالة فقد اتجهوا الى ويستين التخفيف بقدر الامكان من السبه الناتج من تضخم المصاريف والأجور المرتبات ، وكانت أولى هاتين الوسيطين وضع نظام جديد للدرجات للموظفين تخفض فيه ثباتها ويحصر فيه المدى بين أول مرتبوظ الدرجة وأخيراً مع تخفيض فئات الملاوات بنسبة الدرجات الجديدة مع احترام نظرية الحق المكتسب كما ورد ذلك تفصيلاً في تقرير اللجنة من ميزانية السنة الماضية بالفقرة (٣٣) وكانت الثانية تأليف لجنة عليا مهتمة بالبحث في المسألة خاصة بمدى موظفي الحكومة ومستغلبها وتوزعهم بين المصالح وتوزيع الأعمال فيها بينهم واقتراح ما يمكن الاستثناء عنه من الوظائف دون الاخلال بحسن سير الأعمال على أن لا تظني هذه الوظائف الا عند خلوها . أو خلل شغلها الى وظيفة أخرى .

وفي سبيل تنفيذ هاتين الوسيطين قرر مجلس الوزراء في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٧ تأليف لجنة تقوم بتنفيذ القرار الخاص بالوسيلة الثانية .

وقد باشرت هذه اللجنة أبحاثها وبدأت بالدعوة العام بوزارة المالية وفيها ينضم بالوسيلة الأولى وضع ترتيب جديد لجميع موظفي الحكومة عدا ضباط الجيش والبوليس وأصحاب الوظائف العسكرية في مصطلحي السجون وخفر السواحل وكذلك رجال القضاء والنيابة ، ولم تبدأ الحكومة أن تأخذ على عهدها تنفيذ هذا الترتيب دون عرضه على البرلمان ليصدر كتمه فيه .

٨ - وقد تناولت لجنة المالية مجلس النواب والمجلس المذكور بحث الترتيب الذي قدم اليها وبن تفصيلاً بالمذكرة الايضاحية المقدمة من مشروع الميزانية ولكن مجلس النواب بعد مناقشات عديدة قرر بناء على طلب معالي وزير المالية وطلب بعض حضرات أعضائه تأجيل إتمام المناقشة فيه الى العودة البرلمانية المقبلة مكتفياً بما ورد ذكره على لسان معالي وزير المالية (بالمضبطة رقم ٨٨) من الاجراءات التي اتخذت في سبيل عدم التمييز في الوظائف المالية أو التي تخول الا عند الضرورة القصوى وفي سبيل الاقتصاد في الوظائف الاخرى بما يتفق مع ما قرره البرلمان في الاستثنائية .

٩ - وتوافق هذه اللجنة على ما تم من تأجيل بحث المشروع المقدم من الحكومة الى الدورة البرلمانية المقبلة للأسباب الآتية :

أولاً - ان المشروع الذي تقدمته الحكومة لم يشمل جميع فئات الموظفين بل كان قاصراً على الموظفين والمستغنيين الكائينين والاداريين والفنيين دون ضباط الجيش والبوليس وأصحاب الوظائف العسكرية في مصطلحي السجون وخفر السواحل ورجال القضاء والنيابة وفي ذلك عدم تحقيق المساواة في المعاملة إذ أنه اذا أريد تنفيذ ترتيب تخفيض فيه فئات الدرجات ويحصر فيه المدى بين أول مرتبوظ الدرجة وأخيراً مع تخفيض فئات الملاوات بنسبة الدرجة الجديدة فيتمين أن يكون شاملاً لجميع الموظفين وفي وقت واحد وهو ما لا يسر مع عدم تقديم الحكومة مشروطاً ينضم ضباط الجيش والبوليس ومن في م رجال القضاء والنيابة .

٤ - ويتوقف اعتماد الأعمال الجديدة في سنة ١٩٢٧ من ماله في سنة ١٩٢٦ بمبلغ ١٣٣,٤٤٤,٠٠٠ وقد اضطرت وزارة المالية الى إجراء تخفيضات ذات بال في طلبات المصالح المختلفة في هذا الباب ، لاشنا منها بالمخال ، يستخدم في أعمال كثير منها متج ويزيد موارد البلاد في النهاية ، ولكن مراعاة منها لقدرة المصالح على الصرف مما دلت عليه أرقام المصروفات للسنوات الأخيرة وتقدراً منها لحالة الإيرادات الثابتة والسعر الذي أصاب أهم أبوابها .

٥ - وقد رأت هذه اللجنة من بحثها مصروفات ميزانيات الوزارات والمصالح المختلفة أن وزارة المالية عتبت تخفيض عهده المصروفات بقدر ما استطاعت التيسير الى اللجنة أن الجمهور الذي يتناله وزارة المالية في ذلك حدود الأثر الطبع بجانب الطلبات المتبادلة من المصالح التي تنويعها الى يتبع نظامها بسبب افتقار البلاد الى خدمتها ولا يؤتمن أن مدى الاصلاح والانشاء لا يزال فيسما أمام العدد الكبير من المصالح خصوصاً ما كان متعلقاً منها بالتعليم والري والصحة والزراعة وأما وجهها النظر الى الاحتمال فيجب مراعاة أنه مخصص للاستثمارات أي للأعمال الجديدة وأن هذا الاحتمال أصبح مقيداً منذ الآن بما يقرب من ثلاثة عشر مليوناً من الجنيئات وهو المبلغ اللازم لأعمال الأعمال التي بدئ فيها والتي تقرر اليه فيها في هذه السنة وقد تبينت تلك الأعمال تفصيلاً في الملحق (رقم ٨) المرفق بتقرير هذه اللجنة من الإيرادات (صفحة ٥٦) وهذا بخلاف المبالغ اللازمة للشروعات الضرورية المنظر الفراغ من بحثها قريباً والتي يبلغ البرلمان في تنفيذها في أقرب وقت كمشروع بناء مدرسة الطب والجامعة المصرية وكمشروع تخزين المياه لزيادة المساحات المزروعة وكمشروع توسيع وإنشاء الموانئ والتي تستغرق جميعها عند تمام تنفيذها نحو تسعة المليونيات من الجنيئات . وإذا أضيف الى ما تقدم ما تستغرقه تكاليف انشاء خطوط الحديد المطلوبة وما يحتاج اليه مصلحة المائي ومصلحة الطرق والكبارى ومصلحة التنظيم من فئات للأعمال الجديدة اللازمة لسير طريق الانشاء والتجديد يمكن القول بأن هذه الأعمال الأخيرة تستغرق ما يتقارب من الاحتمال بعد استبعاد مبلغ الثلاثة عشر مليوناً الذي أصبح المال الاحتمالي مقيداً به وبعد استبعاد مبلغ القسمة للمليونيات اللازمة للتجارح التي تقدم ذكرها ولما ظلت اللجنة تنظر من جديد الى ما سبق أن ذكره في تقريرها من الاندائات من أن واجب البلاد وواجب البرلمان هو السعي (أولاً) وراء الاعتماد على الكفاية في الاضافات (ثانياً) وراء تنمية دخل الحكومة ودخل الأفراد .

٦ - وقيل أن تكون اللجنة ملاحظاتها العامة من بعض النقائص المشتركة بين المصالح وأهمها بالطبع نقائص المستغنيين تشير اللجنة الى ما سبق أنقره البرلمان في سني ١٩٢٤ و ١٩٢٦ من إنشاء ادارة مستقلة للثبث من تحصيل إيرادات الدولة ودخولها الخزنة العامة ومن اضافتها في الوجوه التي حينا البرلمان وقد ذكر أن الحكومة تنفيذا لهذا القرار سنت مشروع قانون صدر عنه مرسوم بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٧ لتفدية الى البرلمان وقد قسمته فلا الحكومة الى مجلس النواب وهو ما زال به تحت البحث .

١١ - هذا وقد كانت هذه اللجنة عند نظرها ميزانية السنة الماضية لاحظت ما حصل في الفترة الأخيرة قبل عودة الحياة البرلمانية في البلاد من إجراءات استثنائية وعلاوات استثنائية لبعض الموظفين كانت منها في بعض باقي الموظفين لعدم مصادقتها أملا لها في كثير من الأحوال ولتنتظر إلى بحث هذه الاستثنائات ووضع حد لأولئك الموظفين بحيث لا يظلون أكثر منها حتى يحل الموعد الذي كانوا يصلون فيه إلى ما وصلوا إليه الآن أنتم باملوا بطريق الاستثناء ووافق مجلس الشيوخ وقتئذ بناء على تصريح معالي وزير المالية على أن تكون الهيئة التي تقوم بالنظر في أمر الاستثنائات المذكورة هي مجلس الوزراء فاستعملت اللجنة عام في هذا الأمر فأجابت وزارة المالية بأن هذا الموضوع مازال على بحث مجلس الوزراء الذي قدمته إليه البيانات التي طلبها في هذا الموضوع .

#### مصاريف الانتقال وبدل السفر

١٢ - تناولت اللجنة الماليتين مجلس النواب والشيوخ في السنة الماضية بحث ما يصرف في هذا الباب على الموظفين تبين لها أن المقرر لمصاريف الانتقال وبدل السفر كان في سنة ١٩١٤ مبلغ ٢٥٥٠٠ ج ٠ م فوصل في سنة ١٩٢٤ إلى ٨٠٢,٠٠٠ ج ٠ م وأبانت أبحاث مصاريف الانتقال وبدل السفر أصبح فادحا خصوصا إذا روى أن وسائل الانتقال أصبحت أكثر تيسرا مما كانت في الزمن السابق بحيث يشتكى الموظف أن لا يضطر في غالب الأحيان للبيت خارجا عن محل إقامته ولتنتظر إلى أن كثيرا من الموظفين الذين تنحروا أعمالهم إلى الوجود باستقرار في الأقاليم اعتبرتهم المصالح التجارية إليها موظفين بالقاهرة فيقتاضون بدل السفر باستمرار حتى يصبح في النهاية جزءا مهما من مرتباتهم وأورثا أنه يجب المعدل عن هذه العادة غير النظامية لكثرة ما تحصل الميزانية من أعباء غير مشروعة .

١٣ - ولما واجهت هذه اللجنة مقررات هذه الأبحاث الموزمة على بنود الميزانية المختلفة رأت أن الأبحاث المذكورة تكاد تكون مماثلة لأبحاث السنة الماضية وتحقق بأنها مبنية على ما صرف فعلا في العام الماضي هذا ما ينص بمصلحة إلى أنه كان قد زيد مبلغ ٣,٠٠٠ ج ٠ م خفضه البرلمان حين نظر ميزانية المصلحة المذكورة، ولذا ترى اللجنة أنه يحسن أن يمدد الحكومة البحث في فئات بدل السفر فتجرب بشأنها تبديلا يتفق مع الرغبة العامة في الاقتصاد من جهة ومع ما هو معروف من جهة أخرى من نقصان تكاليف المعيشة تقصدا مطردا يجب أن يكون له أثر في فئات هذا البدل .

والأرقام التيسيرية لتفقات المعيشة في القاهرة التي تعتبر أكثر غلاء من غيرها والمبنية بالبدل الآتي لأحد برهان على أنه تخفيضها مقبولا في فئات بدل السفر لا يتبع عنه ضرر للموظفين الذين يتقاضون إذ يظهر أن تلك الأرقام تقريباً تقسمت من ١٣٣ في مايو سنة ١٩٢٥ إلى ١٤٨ في مايو سنة ١٩٢٧

ثانياً - أن اللجنة ترى أن العمل الذي تقوم به لجنة الموظفين العليا وما عساه أن تصل إليه من الاقتصاد في عدد الوظائف مما تحسن مراماته عند تقدير ما يكون عليه الترتيب الجديد للدرجات ومن المأمول جدا أنه عند عرض الميزانية المقبلة على البرلمان تكون هذه اللجنة قد أتمت جزءا من عملها وقامت بعمل أكثر نفعاً مما قامت به إلى الآن مما يمكن معه تقدير درجة التضييق التي تستقر في الترتيب المزج وضعه تحديراً عادلاً .

وترى اللجنة أنه ليس في تأجيل نظر الترتيب الجديد إلى الدورة البرلمانية القادمة ضرر يذكر على ميزانية الدولة إذا روعي ما اتخذته الحكومة من الإجراءات التي توصلت إليها ودرجة لا يستهان بها في تخفيف العبء المراد رفعه عن كاهل الميزانية . وتتضمن الإجراءات المذكورة في أن مجلس الوزراء قرر أولاً في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ وقف اشتغال الوظائف الخالية من الدرجة الثالثة لها فوقها فإذا قضت حاجة قصوى بالعين في بعضها يجب عرض الأمر على اللجنة المالية حتى إذا ما أقرته رفعه إلى مجلس الوزراء ثم قرر ثانياً في ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٧ بناء على طلب معالي وزير المالية بصفته رئيساً للجنة الموظفين العليا (١) أنه فيما يخص بالوظائف الخالية والتي تخلف من الدرجة الثالثة لها فوقها يرضى أمر اشتغالها على اللجنة المالية لها تقرير منها يؤخذ بشأنه رأى لجنة الموظفين العليا ويرفع بعد ذلك إلى مجلس الوزراء مع إيضاح رأى كل من المجهتين (٢) وفيما يخص بالوظائف الخالية والتي تخلف من الدرجة الرابعة لها فوقها يرضى أمر اشتغالها على اللجنة المالية لها تقرير منها يؤخذ بشأنه رأى لجنة الموظفين العليا فإذا اختلف الرأي يت في الأمر مجلس الوزراء .

وهذه الإجراءات تشمل جميع الوظائف بكافة صنفاتها كانت أو إدارية أو فنية ومن المأمول أن في تنفيذ هذه الإجراءات التي يقتضاها أصبح أمر الصين في الوظائف الخالية والتي تخلف مهما كان نوعها ودرجاتها في يد مجلس الوزراء وبعد لحسن تقوم به اللجنة المالية أولاً ولجنة الموظفين العليا ثانياً مع أن الصين فيها قبل تحرير هذه القيود كان موكولا لوزير المختص (وحده) - لضمان كاف بأن لا يحصل الصين إلا إذا كانت هناك ضرورة تقتضي به ويمؤدى حتى لا اقتصاد يذكر إذ في ذلك تمهيد لحلف ما ترى الهيئات المتقدم ذكرها عدم اشتغالها من الوظائف الخالية .

وإذا كان الأمر كذلك فيما يخصر بأشغال الوظائف الخالية أو في الترقية العادية من درجة إلى أخرى فانه من المأمول أن مجلس الوزراء الذي وضع القيود المتقدم ذكرها لا يستعمل حقه في منع طلالة استثنائية إلا إذا كانت هناك ضرورة قصوى توجب إعطائها .

١٤ - وقد رضى مجلس النواب كما هو ظاهر مما جاءه (بالمضبطة رقم ٨٨) عن الإجراءات المتقدم ذكرها واعتبرها كافية حالاً حتى يتيسر له مناقشة ترتيب الدرجات المرفوعة في الدورة المقبلة وقرر أيضاً الاستمرار في منع العلاوات البوردية للموظفين الذين يستحقونها حسب النظام الحالي .

وقد صرح معالي وزير الأوقاف أمام مجلس النواب جواباً على استفسارهم من أحد حضرات الأعضاء أن ما صرح به معالي وزير المالية يسرى على موظفي وزارة الأوقاف أيضاً .

هذا النوع في الميزانية المقبلة ١١٦٢٩٤٢٠ ج. م. راجعت اللجنة مقرراته خبثت أنه ينطبق على ما أخفى خلافاً في السنة الماضية وحل نتيجة المناقصات غير أنه اتضح أن المطامير التي تقدمت أخيراً لوزارة الداخلية سمح بتفويض الاعتماد الخاص بلباس الخفر بمقدار ٣٥٠٠ ج. م. وقد قرر البرلمان استئجاره فعلاً من الاعتماد المذكور حين نظر ميزانية وزارة الداخلية .

١٧ - وقد كان من ضمن ما رآه البرلمان في العام الماضي تكليف الحكومة بإجراء بحث واف فيما يتعلق بمن يجب من الخدمة أن تصرف له كسلو وتوقع هذه الكسوى مع توفى الاقتصاد في أشكالها وأزائها ولقد نظر إلى أن مسألة الكسوى والمبوسات مرتبطة بصناعة من الصناعات التي يمكن أن تصادف نجاحاً إذا قامت بها الحكومة عليها وإلى بحث ما إذا كان من الموافق نسج الأقمشة المعدة للجيش والبوليس مثلاً بدخل البلاد وإن لم يتيسر ذلك فيمكن على الأقل اعداد جميع الكسوى بمصر بدلاً من أن تشتري جاهزة من الخارج وقد علمت اللجنة حيناً استرخصت من ذلك من وزارة المالية أنه صدر قرار وزاري بتأليف لجنة للقيام بإجراء هذه الأبحاث كما طلب إلى مصلحة التجارة والصناعة دراسة الموضوع من حيث نسج أو اعداد المبوسات اللازمة للحكومة في مصر بدلاً من استيرادها من البلاد الأخرى .

وقد صرح حضرة صاحب العزة وكُل المالية أمام مجلس النواب بأن اللجنة المشكلة للبحث في أنواع الكسوى والمبوسات وهي جادة في عملها لتوحيد النظام على قدر الاسكان وأنها لم تم عملها بعد .

### الايحارات

١٨ - قارنت اللجنة اعتمادات الايجارات ( بخلاف المياه والانهرة ) التي كلفت مقرر في السنة الماضية بمثلها المدرجة بالمشروع الحالي فوجدت أن الاعتمادات متماثلة تقريباً بين السنين وأن الفرق الموجود بين رقم السنة الماضية وقدره ٢٧٣,١٠٤ ج. م. والرقم الوارد بالمشروع الحالي وقدره ٢٧١,٢١٦ ج. م. هو زيادة صورية ترتب على نقل اعتمادات الايجارات الخاصة بالتعليم العام والتعليم الإلزامي .

وما يلاحظ على هذه الاعتمادات أنه جينا قصصت الاعتمادات الخاصة بالسفارات والقطاعات بسبب الغاء البعض منها في السنة الماضية فان اعتمادات المعارف والصحة والبوليس وانها كم قد زادت زيادة عسوسة بسبب ما أنشئ من المعاهد الجديدة ولا ترمي اللجنة خلافاً لأن تذكر في هذا الصدد ما ذكرته في العام الماضي في تقريرها وما حدثت في هذا العام بتغييرها الخاصة بوزارات المعارف والداخلية والتعليم وانها من أنه أصبح من المتعين أن تبنى الحكومة بموضوع الأمان المستأجرة لملحها عجلات للمواوين والمصالح ويوجب اعداد برنامج لأبوية التي تستدر اعتمادها يوزع حيزه على صنع سنوات كما لا يرى خلا لافاً ما ذكرته بخصوص ما تم من عمل اللجنة التي ألفت لوضع البرنامج المتقدم ذكره استثناء بما دقته بالقرعة ( ٣٨ ) من تقريرها عن مصروفات وزارة الأشغال .

سنة	أعداد التجرية	أعداد الجلفة
١٩٢٠	٣٦٩	٣١٢
١٩٢١	٢٠٢	١٧٠
١٩٢٢	١٩٤	١٤١
١٩٢٣	١٦٥	١٣٤
١٩٢٤	١٥٢	١٣٥
١٩٢٥	١٦٣	١٥١
١٩٢٦	١٦٠	١٢٨
١٩٢٧	١٤٨	١٢٤

هذا وما يذكر في هذا الصدد أن وزارة المالية استصدرت قراراً من مجلس الوزراء في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٦ يعم على الوزارات والمصالح اتخاذ الاجراءات اللازمة لاقتصاد ما يمكن اقتصاده من الاعتماد المقرر لمصاريف الانتقال وبلى السفر إلا أن هذا القرار لم يظهر له أثر حتى الآن فقد ظلت الاعتمادات كما هي بغير تعديل يذكر كما سلف البيان .

١٤ - وقد رأت لجنة المالية مجلس النواب في تقريرها أنه ربما كان من الأفضل لتسهيل الأمر على لجنة الموظفين العليا التي أسبل عليها بحث ما يتقاضاه الموظفون من أي نوع كان غير المصاحبات الشهرية وأخصه بمصاريف الانتقال وبدل السفر ولسرعة إنجاز هذا البحث -- أن يقدمه اقتراح من وزارة المالية تستند عليه اللجنة في دراستها .

وعند ذلك أمام المجلس صرح معالي وزير المالية أنه مستعد لتشكيل لجنة من جديد لمباشرة المباحث اللازمة وعرض نتيجة بحثها على لجنة الموظفين العليا لأن الموضوع لا يتعلق بوزارة المالية وحدها بل بالوزارات جميعها وقد أكتفى المجلس بهذا الورد .

١٥ - هذا وقد أثير أمام مجلس النواب أمر الاستعانة التي توريد في كثير من مدن القطر وإلى أنشئت في الزمن الماضي لما لم تكن وسائل الانتقال متوفرة مثل الآن فصهر حضرة صاحب العزة وكُل المالية بأن وزارة المالية شكلت لجنة لبحث هذه المسألة واتتبت من بحثها في نهاية سنة ١٩٢٦ وإن الوزارة تنفذ الآن قراراتها التي قضت بالناء عدد كبير من هذه الاستعانات وأنه يرى أن ينقل إلى الاستعانات أهلوها للحكومة التي تقرر الاستعانة منها بعض مكاتب الحكومة التي تشتغل في الوقت الحاضر أما في مستأجرة. أما في حالة ما إذا كانت الاستعانات التي تقرر الاستعانة منها مستأجرة فقد تقرر انتهاء الايجار بمجرد انتهاء العقود الحالية .

### الكسوى والمبوسات

١٦ - زاد مجموع الاعتمادات المطلوبة للكسوى والمبوسات ١٨٥٣٣ ج. م. من السنة الماضية ولكننا زيادة صورية خفية على نقل مبلغ ١٧٤٨٢ ج. م. من بند المصروفات بمصلحة الصحة إلى اعتماد المبوسات وتبلغ مصروفاته



على من تقرير اللجنة ما يأتي :

#### المياه والآبار

٢٠ - بلغت اعتمادات المياه والآبار في ميزانية سنة ١٩٢٧ ٢٣٦٩٧٨ ج.م وكانت ٢٣٥٠٠ ج.م في السنة الماضية أي زيادة قدرها ١٧٧٤ ج.م وهذا بخلاف ٦٥١٨٧ ج.م مقدرة في هذه السنة لمصاريف الآبار العمومية بمعية القاهرة ومن أم هذه الاعتمادات اعتماد ديوان جلالة الملك البالغ ١١٤٨٣ ج.م ووزارة المعارف العمومية البالغ ٢٤٦٨٨ ج.م والبوليس ١٣٠٠٠ ج.م والصحة ١٤٩٩٦ ج.م والكسب والرش ١٨٦٣١ ج.م والزراعة ٢٧٦٥ ج.م والبريد ٣٩٠ ج.م والسكك الحديدية ٩٨٠٠٠ ج.م والحربية ١٤٦٥٠ ج.م

ولما كان معظم هذه الاعتمادات تستفيد منه شركة المياه والنور فقد استوعبت اللجنة عما إذا كانت الاعتمادات المقيدة منهما تمنع الحكومة ميرة خاصة فيما يتعلق بما يخصه من الأسرار وقد دل البحث على أنه سواء أكان إياه أم للكهرباء أم الغاز فإن الأسرار المنفق عليها تنقل عما يدفعه الأفراد بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٣٠٪ وهي نسبة ضئيلة إذا راعينا أنه ليس للحكومة نصيب ما في أرباح هاتين الشركتين وأنها فوق ذلك لا تستقاض أية ضريبة الأمر الذي تفرحت به مصر دون سائر الأقطار وتشير اللجنة (وهي متغلة في ذلك مع بلنة المالية بمجلس النواب) بأن تقوم الحكومة بمبحث يتناول (أولاً) أسرار الآبار والمياه وما يمكن أن يخف من هذه الأسرار على قاعدة اكتشاف الشركتين برح مقبول ، (ثانياً) قيام الحكومة في بعض الأحوال بصيانة المياه والآبار لحسابها من تحت بلنتك حقوق امتياز وكان في هذا الإجراء وفيد ذكر ، (ثالثاً) طرائق الآبار بمصلحة السكك الحديدية التي يتبين من فحاسة الرقم الخاص بها أنها جديرة بدراسة خاصة ، (رابعاً) ادخال الاقتصاد بصيغة عامة في نفقات المصالح من هذه الوجهة .

وقد صرح ممثل وزير المالية أمام مجلس النواب بأنه سيبحث هذه الاقتراحات بما تستطع من الناية .

#### التوريدات العمومية

٢١ - بمصر مجموع التوريدات المقدرة لها اعتمادات في الميزانية (وفكان بخلاف مصروفات الأمانات الخاصة بالوزارات والمصالح) بين أنها تبلغ في ميزانية سنة ١٩٢٧ مبلغ ١٠٢٧٢ ج.م ١١٠ ج.م بد أن كانت ٩٨١٨٢٦ ج.م في سنة ١٩٢٦ و ٧٩٧٩٠٠ ج.م في سنة ١٩٢٥ وأن أكثر أروبه هذه الزيادة هي لوزارة المعارف حيث تبلغ التوريدات ١٤٢٥٦٠ ج.م بد أن كانت ١١٦٦٨٥ ج.م ووزارة المالية حيث تبلغ ٨٢٥٨٠ ج.م بد أن كانت ٦٦٢٢٢ ج.م والمطبعة الأميرية حيث تبلغ ٧٨٤٩٠ ج.م بد أن كانت ٤٣١٣٣ ج.م ومصلة الصحة حيث انتقلت من ١٠٨٠٠٠ ج.م إلى ١٣٢٣٥٦ ج.م و ٤٦٢٥٠ ج.م في الثلاث سنوات الحربية حيث انتقلت من ١٠٩٠٠٠ ج.م بد أن كانت ١٩٢٥ ج.م في سنة ١٩٢٥ إلى ١٦٠٠١٢ ج.م في سنة ١٩٢٦ ثم إلى ١٧٧١٨٨ ج.م في سنة ١٩٢٧ علما بمصطفى السواحل والحدود وعلى الرغم من عودة الجيش من السودان .

١٩ - وهذا وقد أصدر مجلس الوزراء في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ تنفيذا لما رآه البرلمان قراراً بمنح على الوزارات والمصالح النظر في إخلاء ما يمكن إخلاؤه من الأمانات المتأجرة الآن والاستثناء عنه بتسهيل توزيع النرف على الأقسام المختلفة من كل وزارة أو مصلحة وذكرت وزارة المالية في بيانها أن تأخير هذا القرار ظهر على الأخص في إقبال التوسع في استئجار أماكن جديدة ومنع زيادة الأجور إلا ما كان منها خاصاً بالمعارس .

حضره لويس أخونج فانوس افندي - بمناسبة ما ورد في تقرير اللجنة خاصة بالإيجار أقول أني علمت أن وزارة المالية تدفع مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه سنوياً لإيجاراً لسراى ساقوى وقد مضت مدة طويلة ولا زالت الحكومة مستأجرة لهذه السراى وتدفع هذا الإيجار بالباطل . وبما أن الحكومة في حاجة إلى أماكن توجد فيها المصالح المختلفة الموجودة الآن في ساقوى ولها أراض واسعة تستطيع أن تقيم عليها الأبنية اللازمة لتلك المصالح فأرى أن تعمل الحكومة باهتمام على إقامة الأبنية اللازمة لمصالحها المختلفة فتوفر بذلك مبالغ طائلة . ولا ينبغي على حضراتكم أن مبلغ الاتي شرائك جنيه الذى يدفع إيجاراً لسراى ساقوى يوازي ربع مائتي ألف جنيه في حين أن هذه السراى لا تتأوى هذا المبلغ حتى تدفع من هذه القيمة الباطلة . ولما وقع الحكومة أن تقيم الأبنية اللازمة لمصالحها المختلفة بما لا يكلفها أكثر من مائة ألف جنيه . وأريد أن أسمع بياناً عن هذا الموضوع من حضرة صاحب المزة وكيل وزارة المالية .

الرئيس - لقد أبلت رغبتك وبسمتكم الحكومة .

حضره لويس أخونج فانوس افندي - أريد أن أسمع بياناً الآن عن هذا الموضوع أمام الذى كلف الحكومة مبلغ ستين ألف جنيه في مدى الخمس السنوات الماضية .

حضره أحمد حيد الوهاب بك (وكيل وزارة المالية) - كان محل إيداع هذه الملاحظة عند النظر في ميزانية مصلحة المباني ولكننى على كل حال أجييب حضرة العضو المحترم بأن مقدرة مصلحة المباني بمقدرة فهي لا تستطيع أن تقوم ببناء كل ما يطلب إليها يتلافى في وقت واحد وأنت حضرة العضو المحترم قد لاحظت عند النظر في ميزانية المصلحة المذكورة أن الاعتمادات التي وضعت تحت تصرفها في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ لم تصرف . وأن الاعتمادات التي خصصت لهذا الغرض في ميزانية هذه السنة تزيد عما قتر للسنة الماضية ولا تدري هل تستطيع هذه المصلحة أن تقوم في وقت واحد ببناء كل ما يطلب منها من المباني ومبعضها في الدرجة الأولى من الأبنية كالمعارس والمستشفيات مع علمنا أنه عند موزقتها الحاليين عددود وهم مكثفون يحمل الرومات والتصميمات ، وعلى كل حال فإن مسألة سراى ساقوى بالذات موضع بحث بلنة تقوم بتقدير قيمة المباني التي تتأوى هذه السراى والبيع في الاتي المبرور لشراً به . وهذا وقد تبين من مراجعة عقد إيجار هذه السراى أنه يتبقى في آخر مارس سنة ١٩٢٨ والحكومة جادة في اتخاذ الإجراءات اللازمة إما لإخلائها واستئجار أماكن أخرى حتى يتم بناء العود الجديدة التي تنكر الحكومة في اقتائها وإما أن تستمر في استئجار هذه السراى لمدة قصيرة بقدر الوقت اللازم لإتمام تلك الأبنية .

وقد صرح مكي وزير المالية أمام مجلس النواب أن وزارة المالية تستغل بمسألة توحيد أعمال التوريدات في جميع المصالح والوزارات ومن رايه أنه يكاد يكون من الضروري أن يبحث مجلس الوزراء هذه المسألة ويبدى كل وزير رايه فيها بالنسبة لوزارةه لأنها في الواقع مسألة داخلية بين الوزارات.

٢٤ - أما مسألة مكتب المشتريات فلنقد ذكر ما م فيها فلنايا لأن بالفقرة (٢٧) من تقرير هذه اللجنة عن ميزانية وزارة المواصلات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة ؟

( موافقة ) .

(٧) مشروع قانون بالافتاق التجاري الموقت المقود بين الحكومتين المصرية والحريية - تقرير لجنة الشؤون الخارجية - القراءة الأولى والثانية للشرح

الرئيس - حضرة محمد محمود خليل بك مقرر اللجنة في مشاريع القوانين الخاصة بالافتاقات التجارية فأجاب الآن وقد اقتضت اللجنة حضرة الفريد شماس افندي ليكون مقررا لما بدلا منه، فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

( موافقة ) .

نص كتاب اللجنة :

حضرة صاحب النبوة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لودتكم مع هذا تقرير لجنة الشؤون الخارجية عن الاتفاق التجاري الموقت المقود بين الحكومتين المصرية والحريية بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٢٧ راجيا حرصه على هيئة المجلس .

وقد تدببت اللجنة حضرة صاحب البزة محمد محمود خليل بك مقررا لما أمام المجلس عند نظر هذا التقرير .

وتفضلوا بكونكم يقبلون عظيم الاحترام

القاهرة في ٥ مايو سنة ١٩٢٧

رئيس اللجنة

محمد البستاني

نص تقرير اللجنة :

أحال مجلس الشيوخ بجلسته المنعقدة في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧ حل لجنة الشؤون الخارجية للاتفاق التجاري الموقت المقود بين الحكومتين المصرية والحريية بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٢٧

نظرت اللجنة في هذا الاتفاق بجلستها المنعقدة في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٧ وفي ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٧ وفي ٤ مايو سنة ١٩٢٧ وحضر جلستها الأخيرة حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية وحضرة صاحب البزة مديرها العام .

وقد بدت لجنة ملاحظان على الاتفاق المذكور .

للملاحظة الأولى - أن هناك اختلافا بين التعيين الخاصين بالتصديق على هذا الاتفاق الواردة أعضاها بكتاب دولة رئيس مجلس الوزراء والوارد

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي - أعلن أن توريدات مصلحة السكك الحديدية لا تدخل ضمن هذه الأرقام .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - لا

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي - كان يحسن أن يذكر ذلك في التقرير .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - قلنا في التقرير أن المبلغ لا يشمل الأثاث .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي - ولكن مريات السكك الحديدية والفحم لا تعتبر من الأثاث .

نل من تقرير اللجنة ما يأتي :

٢٢ - وقد كان ما قرره البرلمان في السنة الماضية تكوين لجنة خاصة لكل مصلحة من المصالح تؤلف من كبار الموظفين المختصين وتكون مهمتها العامة تيسير ما يلزم اقتناؤه من التوريدات ومراجعة عقود الشراء والاشراف على المناقصات واستلام التوريدات مع مراعاة أن تنظر بصفة خاصة لدى مباشرتها العمل في الخصومات الحالية للخاصن لتصرف بما ليس منه فائضة وأن تعمل على التفتيش في المشتريات بقدر ما تسمح به الحاجة مع بذل الجهد دائما في تفضيل للمحتاجات المصرية على سواها تسجيحا للمصلحة وقد استعملت اللجنة من وزارة المالية مما تم في هذا الأمر فسلت أنه صدر قرار من مجلس الوزراء بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ بتشكيل هذه اللجان وترى أنه لا يمكن الحكم بما إذا كان قد أتى تشكيلها فائضة إلا عند ظهور الحساب الخاطئ .

وقد صرح سعادة وكيل المالية أمام مجلس النواب أنه يعتقد بأن عمل اللجان المذكورة قد جاء بالقرعة المرجوة وأن سبب الزيادة في الاعتمادات الخاصة بالواردات ترجع إلى المشتات الحديثة التي وافت عليها البرلمان كالدعاس الحديدية والمستشفيات .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي - بمناسبة الملاحظة التي أبدتها اللجنة في تقريرها بخصوص التصرف فيما ليس منه فائضة من مخزونات الخازن أقول أنه توجد في مصلحة السكة الحديدية مهمات كثيرة يمكن الاستغناء عنها ويوجد من يرد شرائها ولكن المصلحة تجد صعوبات في تصريفها وأعرف أن لديها نحو ٢٥٠ كيلومترا من القضبان وأن هناك من يرد شرائها فأوصيه نظر وزارة المالية حتى يمكن الانتفاع بما بين هذه المهمات .

نل من تقرير اللجنة ما يأتي :

٢٣ - وقد علمت اللجنة أيضا بأنه قد تم تأليف لجنة من بعض موظفي وزارة المالية تضم اليها من شأن من المصالح الأخرى كلما وجبت في ذلك ضرورة كانت يبحث موضوع توحيد مشتريات الحكومة وأنها قد وصلت فيما يتعلق بتوحيد مشتريات الفلل والماكولات الجافة بأن قررت تكليف وزارة الحربية بشرائه ما يلزم لجميع مصالح الحكومة وقدرتين ذلك بالفقرة (١٨) من تقرير اللجنة عن ميزانية وزارة الحربية .

## رأى اللجنة

بعد سماع هذا البيان، وبعد المناقشة في الموضوع قررت اللجنة بإجماع الآراء التصديق على الاتفاق التجاري الموقت المقترح بين الحكومتين المصرية والمصرية بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٢٧ للسنتين الآتيتين :

(أولاً) لأنه اتفاق مؤقت ويجوز لكل من الحكومتين المصرية والمصرية إبطال العمل به بشرط إخطار الطرف الآخر قبل ذلك بثلاثة شهور .

(ثانياً) لأنه يقضى ببسائل المعاملة بين مصر والمجر على قاعدة تمتع كل من هاتين الدولتين في بلاد الأخرى بالامتيازات الممنوحة للدولة الأكثر امتيازاً . وقد وضعت اللجنة مشروع القانون المرافق لهذا بالتصديق على الاتفاق المذكور .

رئيس اللجنة  
محمد البنا

نص المذكرتين اللتين تودعنا في الحكومة المصرية وقضت عام الملكة  
المصرية بمصر والمشار إليهما في المادة الأولى من القانون  
جانب البارون ألفريد ده منشه

فصل عام الملكة المصرية  
بالقطر هري

جانب القنصل العام

بالإشارة إلى المكالمات التي دارت بين القنصلية الملكية العامة لدولة المجر في القطر المصري وهذه الوزارة في موضوع إبرام اتفاق تجاري مؤقت بين المجر ومصر . أشرّف بالأخص أن الحكومة المصرية قبلت - على شرط أن تعامل معاملة عامة بالمثل - أن تطبق على المحصولات المجرية ما عدا التبغ الورق - القواعد التي تعامل بها أكثر الدول امتيازاً مع استثناء القواعد التي تطبق الآن على المحصولات السودانية والتي قد تطبق على بعض البلاد المتاخمة على مقيتي اختلافات محلية خاصة بها .

ويصل بهذا الاتفاق بمدة مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه بين الطرفين المتعاقدين . ويجوز لكل من الحكومتين المصرية والمصرية إبطال العمل به على أن تحظر الطرف الآخر قبيل ذلك بثلاثة شهور .

وتفضلوا جبايكم عظيم احترامى

وزير الخارجية

القاهرة ١٦ فبراير ١٩٢٧

عبد الحفيظ ثروت

حضرة صاحب الدولة عبد الحفيظ ثروت باشا

وزير الخارجية بمصر

حضرة صاحب الدولة

طلعت بما جاء في الكتاب رقم ٧٣٣٣ الذي شرعتموني دولكم بإرساله إلى في هذا اليوم ونصه :

"بالإشارة إلى المكالمات التي دارت بين القنصلية الملكية العامة لدولة المجر في القطر المصري وهذه الوزارة في موضوع إبرام اتفاق تجاري مؤقت بين المجر ومصر . أشرّف بالأخص أن الحكومة المصرية قبلت - على شرط

فانتما بالذكريتين المتبادلتين بين دولة وزير الخارجية وجانب القنصل عام انكافة المجرية بمصر . إذ أن النص الأول وهو "يتم الاتفاق المذكور بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ التصديق عليه" قد فهم منه تصديق البرلمان في حين أن النص الثاني وهو "يتم بهذا الاتفاق بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه بين الطرفين المتعاقدين" يتصرف منه إلى أن التصديق يكون بمجرد تبادل المذكرتين السابق ذكرهما .

فإن كان الأمر كذلك وكانت وزارة الخارجية قد هذفت هذا الاتفاق بإختيار أنه قد تصديق عليه تكون قد خالفت نص المادة (٤٦) من الدستور التي تقول : "إن معاهدات الصلح والتعاقب والتجارة والملاحة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان"

فن هذه الملاحظة يجب سعادة وكيل وزارة الخارجية أن المقصود هو تصديق البرلمان لأنه بالرجوع إلى النص الفرنسي للاتفاق المذكور نجد أنه عبر عنها بكلمة Ratification التي معناها تصديق البرلمان . واليبدأ الذي تشير عليه وزارة الخارجية هو أنها لا تقوم بتفيذ أية معاهدة يكون من وراء تنفيذها أساس بمالية البلاد إلا بعد تصديق البرلمان .

..

الملاحظة الثانية - أنه استثنى من هذا الاتفاق "التبغ الورق" فقط في حين أن رسم دخول التبغ يختلف تبعاً لوجود معاهدات معقودة مع الدول أو عدم وجودها ، بمعنى أن التبغ الوارد من بلاد معقود معها معاهدات يؤخذ عليه رسم أقل حسب الرسوم الصادرة في ٦ مارس سنة ١٩٢٦ فهل يفرض من استثناء "التبغ الورق" فقط أن الرسم الأقصى يؤخذ على هذا الصنف دون غيره من أصناف التبغ الأخرى كالقروم والمكسوس والمسخوق والمصنوع بجائر ، أم لا ؟

وزيادة على ذلك فإن عبارة "التبغ الورق" عبارة عامة لا يتبين منها إذا كانت تشمل أيضاً الورق المجرد من ساقه أو ضلعه أو عرقه الأوسط . مع العلم بأن هذه الأصناف الثلاثة الأخيرة يحصل عليها رسم أكثر مما يحصل على "التبغ الورق" الخام .

فأجاب حضرة مدير عام وزارة الخارجية بأن عبارة "التبغ الورق" الواردة بهذا الاتفاق تشمل القفريين (١) و(ب) من المرسوم الصادر في ٦ مارس سنة ١٩٢٦ الخاص بتعديل رسوم الدخول الواجب تحصيلها على البستان أى أنها تشمل البستان الذي يرد ورقاً وأيضاً البستان الذي يرد ورقاً مجرداً عن ساقه أو ضلعه أو عرقه الأوسط . فهذه الأصناف جميعها مستثناة من هذه الاتفاقية . أما أصناف البستان الأخرى كالقروم والمكسوس والمسخوق والمصنوع بجائر فهذه تعامل معاملة البستان الوارد من بلاد معقود معها اتفاق خاص .

(انصرف حضرة صاحب العزة أحمد عبد الوهيب بك وكيل وزارة المالية) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٣ - كل وزير الخارجية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويسمى به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدور ....

معلمي محمد شقيق باشا - ظاهر من المادة الأولى أن الاتفاق عقد في ١٦ فبراير سنة ١٩٢٧ والمادة الثانية تنص على العمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، والاتفاق معمول به الآن فلماذا لا ينص في القانون على سريانه من تاريخ العمل بالاتفاق المذكور بدلا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية والمستور يميز سريان القوانين على الماضي إذا نص فيها على ذلك .

الرئيس - الاتفاق معمول به ومشروع القانون إنما هو للتصديق على الاتفاق .

هل توافقون حضراتكم على المادة الثانية ؟

أصوات : موافقون

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على المادة الثانية وتتكون الفقرة الثالثة لهذا المشروع في الجلسة المقبلة .

( أ ) مشروع قانون بالاتفاق التجاري الموقت الذي صدرت ملكة السرب والكروات والسلوفين - تقر لجنة الشؤون الخارجية - المقررات الأولى والثانية للرفع .

نص كتاب اللجنة :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرفع لعلكم مع هذا تقرير لجنة الشؤون الخارجية عن الاتفاق التجاري الموقت المفعود بين مصر وملكة السرب والكروات والسلوفين بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٢٧ راجيا عرضة على هيئة المجلس .

وقد تلتب اللجنة حضرة صاحب المزة محمد محمود خليل بك مقروا لها أمام المجلس متد نظرها هذا التقرير .

وتفضلوا دوتكم بقبول عظيم الاحترام ما

القاهرة في أول يونيو سنة ١٩٢٧

رئيس اللجنة  
محمد البياضي

أن تعامل مطالعة تأمة بالمثل - أن تطبق على المحصولات المصرية - ما حدا الترخيص الورق - القواعد التي تعامل بها أكثر الدول امتيازات مع استثناء القواعد التي تطبق الآن على المحصولات السودانية والتي قد تطبق على بعض البلاد المتاخمة على مقتضى اتفاقات محلية خاصة بها .

ويسمى بهذا الاتفاق بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه بين الطرفين المتعاقدين - ويجوز لكل من الحكومتين المصرية والمصرية إبطال العمل به على أن خطر الطرف الآخر قبل ذلك ثلاثة شهور . وجوبا على ذلك إبداء أن أؤيد لعلكم باسم حكومتى موافقتى على ما تقدم . وتفضلوا دوتكم بقبول فائق احترامى ما

القاهرة في ١٦ فبراير سنة ١٩٢٧

فصل عام الملكة المصرية في مصر  
ألفريد ده مشه

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - صودق على الاتفاق التجاري الموقت الذي عقد بين الحكومتين المصرية والمصرية بالذكرتين الرسميتين اللتين تبولتا بينهما في ١٦ فبراير سنة ١٩٢٧ وللمختصين بهذا القانون .

مادة ٣ - كل وزير الخارجية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويسمى به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ، وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدور ....

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ .

والآن سيلى على حضراتكم مادة فسادة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - صودق على الاتفاق التجاري الموقت الذي عقد بين الحكومتين المصرية والمصرية بالذكرتين الرسميتين اللتين تبولتا بينهما في ١٦ فبراير سنة ١٩٢٧ وللمختصين بهذا القانون .

نص تقرير اللجنة :

أحال مجلس الشيوخ بمجلسه المنعقدة في ٢٣ مايو سنة ١٩٢٧ على لجنة الشؤون الخارجية الاتفاق التجاري الموقت المفاوض بين مصر ومملكة الصرب والكروات والسلوفينيين بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٢٧

تظرت اللجنة في هذا الاتفاق بمجلسها المنعقدة في ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ وبعد المناقشة في موضوعه قررت اللجنة بإجماع الآراء التصديق على الاتفاق المذكور للسنتين الآتيتين :

أولاً — لأنه اتفاق مؤقت ويعجز لكل من الحكومتين المتعاقبتين إبطال العمل به بشرط إخطار الطرف الآخر قبل ذلك بثلاثة شهور .

ثانياً — لأنه يقضى بتبادل المعاملة بين مصر ومملكة الصرب والكروات والسلوفينيين على قاعدة تمتع كل من هاتين الدولتين في بلاد الأخرى بالامتيازات الممنوحة للدولة الأكثر امتيازاً .

وقد وضعت اللجنة مشروع القانون المرافق لهذا بالتصديق على الاتفاق المذكور

رئيس اللجنة  
محمد الباشي

نص المذكرتين اللتين تبودلتا بين الحكومة المصرية ومفوضية مملكة الصرب والكروات والسلوفينيين بمصر والمشار إليهما في المادة الأولى من هذا القانون

جناب المسيو جيوفان دوتشيتش

القائم بأعمال مفوضية مملكة الصرب والكروات والسلوفينيين بمصر

أشرف بإبلاغ جنابكم أن الحكومة المصرية رغبة منها في تسهيل العلاقات الاقتصادية بين بلدينا وتبنيها تهيئ — تحت شرط معاملة بالمثل — أن تعامل موقفاً بجميع المحاصلات الصربية والكرواتية والسلوفينية التي تستورد إلى الأراضي المصرية تستهلك فيها أو تصدر منها أو تباع إلى بلاد أخرى بالامتيازات الممنوحة للدولة الأكثر امتيازاً ما عدا الامتيازات الممنوحة للمحاصلات السلوفانية أو الامتيازات التي قد تمتع لمحاصلات بعض البلاد المتناحرة على مقتضى اتفاقات خاصة بها .

ويعمل بهذا الاتفاق الموقت بمجرد تصديق عليه من برلماني البلدين ويعجز لكل من الحكومتين إبطال العمل به على أن تحظر الطرف الآخر قبل ذلك بثلاثة شهور .

وتعضلوا جنابكم بقبول فائق الاحترام ما

وزير الخارجية  
مرفوض حنا

١٢ مايو سنة ١٩٢٧

حضرة صاحب المال مرفوض حنا باشا وزير الخارجية

أشرف بإبلاغ معاليكم أن حكومة مملكة الصرب والكروات والسلوفينيين رغبة منها في تسهيل العلاقات الاقتصادية بين بلدينا وتبنيها تهيئ — تحت شرط معاملة بالمثل — أن تعامل موقفاً بجميع المحاصلات المصرية التي تستورد إلى أراضي مملكة الصرب والكروات والسلوفينيين تستهلك فيها أو تصدر منها أو تباع إلى بلاد أخرى بالامتيازات الممنوحة للدولة الأكثر امتيازاً ما عدا الامتيازات التي قد تمتع لمحاصلات بعض البلاد المتناحرة لتسهيل اجتياز الحدود .

ويعمل بهذا الاتفاق الموقت بمجرد التصديق عليه من برلماني البلدين ويعجز لكل من الحكومتين إبطال العمل به على أن تحظر الطرف الآخر قبل ذلك بثلاثة شهور .

وتعضلوا يا صاحب المال بقبول فائق الاحترام ما

القائمة في ١٢ - ١٩٢٧  
التائم بالأعمال  
ج . دوتشيتش

على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ — صديق على الاتفاق التجاري الموقت الذي عقد بين الحكومة المصرية وحكومة مملكة الصرب والكروات والسلوفينيين بالذكرين الرسميين اللتين تبودلتا بينهما في ١٢ مايو سنة ١٩٢٧ ، وللمحظتين بهذا القانون .

مادة ٢ — على وزير الخارجية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه . ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
فأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما  
مدفوع .....

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ والآن سيحل على حضراتكم مادة فائدة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدناه :

وسبق لجنة أن وافقت على نفس هذا الاتفاق الموقت لمدة ستة اشهر الأولى التي ابتدأت من ١٧ أبريل سنة ١٩٢٦ وانتهت في ٩ أكتوبر سنة ١٩٢٦ ثم وافقت أيضا على تجديد مدة ستة اشهر الثانية التي ابتدأت من ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٦ الى ٩ أبريل سنة ١٩٢٧ ووضعت تهريرين عن المدينين المذكورين، ونظر المجلس في تهريرها عن المدة الأولى بجلته ١١ أغسطس سنة ١٩٢٦ وفي تهريرها عن المدة الثانية بجلته ١٠ يناير سنة ١٩٢٧ ووافق عليها وأرسل الى مجلس النواب الذي رأى ضرورة وضع مشروع قانون بالتصديق على الاتفاق المذكور لمدتيه الأولى والثانية ، وقد وضع فضلا مشروع هذا القانون بالاتفاق مع وزارة الخارجية وصنعت عليه مجلسه المنعقدة في ٣٠ مارس سنة ١٩٢٧ وصوت به الى مجلس الشيوخ بالتصديق عليه أيضا .

رأى اللجنة :

وقد رأيت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة على مشروع هذا القانون للسببين الآتيين :

أولا - لأنه سبق للمجلس أن وافق على الاتفاق المذكور لمدتيه الأولى والثانية .

ثانيا - لأنه يجب أن يكون تصديق البرلمان على الاتفاقات الدولية بجانورين .

رئيس اللجنة  
عبد الحادي

على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - صودق على الاتفاق التجاري الذي عقد بين الحكومتين المصرية والتركية بالمكتبات الرسمية التي تبودلت بينهما في ٧ أبريل سنة ١٩٢٦ و ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٦ وللحققة بهذا القانون .

مادة ٢ - على وزيرى الخارجية والمالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في ...

حضرة لويس أحنوخ فانوس افندي - لمناسبة عرض المشروع انخاص بالاتفاق التجاري الموقت بين مصر وتركيا ، ونظرا لما يندأ وبين تلك الأمة التيلة من صلات للمودة أرجو أن تعمل وزارة الخارجية على وضع اتفاق دائم لتوثيق العلاقات التجارية بينا وبين تركيا .

سعادة إبراهيم بوجه باشا ( وكيل وزارة الخارجية ) - لا يمكن عقد أى اتفاق دائم مع دولة ما إلا بعد انتهاء الاتفاقية المقررة بين مصر وإيطاليا سنة ١٩٣٠

مادة ١ - صودق على الاتفاق التجاري الموقت الذي عقد بين الحكومة المصرية وحكومة ملكة العرب والكروات والسلوفين بالمذكرتين الرسميتين اللتين تبودلتا بينهما في ١٢ مايو سنة ١٩٢٧ ، وللحققتين بهذا القانون .

الرئيس - هن توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى الخارجية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيها يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في .....

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الثانية .

وستكون القراءة الثالثة لمشروع هذا القانون في الجلسة المقبلة .

(٩) مشروع قانون بالاتفاق التجاري الموقت المصغر بين مصر وتركيا

- تقرير بلة الشيوخ الخارجية - لقراءته الأولى والثانية .

نص كتاب اللجنة :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ .

أشرف بأن أرفع لديكم مع هذا تقرير لجنة الشؤون الخارجية عن مشروع القانون - الوارد من مجلس النواب - بالتصديق على الاتفاق التجاري الموقت الذي عقد بين مصر وتركيا وأجبا عرضة على هيئة المجلس وقد تدبت اللجنة حضرة صاحب المزة محمد محمود خليل بك مقررا لما امام المجلس عند نظر هذا التقرير .

وقد فضلوادكم بقبول عظم الاحترام

القاهرة في ١٨ يولييه سنة ١٩٢٧

رئيس اللجنة

عبد الحادي

نص تقرير اللجنة :

أحال مجلس الشيوخ بمجلسه المنعقدة في ١١ أبريل سنة ١٩٢٧ على لجنة الشؤون الخارجية مشروع القانون المصنق عليه من مجلس النواب انخاص بالاتفاق التجاري الموقت بين مصر وتركيا .

نظرت اللجنة في مشروع هذا القانون بجلستها المنعقدة في ١٩ أبريل وفي ٢٧ أبريل وفي ٤ مايو وفي ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ ، وقد حضر إحدى جلساتها حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية وحضرة صاحب المزة مديرها العام .

نص تقرير اللجنة :

أحال مجلس الشيوخ بجلسته المنعقدة في ٢٣ مايو سنة ١٩٢٧ على لجنة الشؤون الخارجية مشروع القانون - المصدق عليه من مجلس النواب - الخاص بالنظام الموقت المتعلق بمجاله السورين واللبنانيين في القطر المصري الذي تم وضعه بالاتفاق بين الحكومتين المصرية والفرنسية بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٢٥

نظرت اللجنة في مشروع هذا القانون بجلستها المنعقدة في ٣١ مايو سنة ١٩٢٧. وبعد المناقشة في موضوع النظام الموقت المذكور قررت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة على مشروع القانون - المصدق عليه من مجلس النواب - الخاص بهذا النظام للأسباب الآتية :

أولاً - لأن هذا النظام تغيير مؤقت خاص بمعاملة السورين واللبنانيين الذين يدخلون إلى القطر المصري للاقامة فيه بصفة مؤقتة أو يقيمون للاستقرار فيه لأول مرة ، وذلك إلى أن يصدر قانون خاص بالجنسية المصرية .

ثانياً - لأن النظام المذكور لا يكسب أولئك السورين أو اللبنانيين أي امتياز مالي أو قضائي يرجع إلى نظام الامتيازات الأجنبية على الرغم من اعتبارهم تحت حماية فرنسا طبقاً لشروط الانتداب .

ثالثاً - لأن في هذا النظام امتزاجاً من فرنسا بحق مصر في تنظيم الجنسية المصرية بما تشاء .

وقد ارفق بهذا مشروع القانون - المصدق عليه من مجلس النواب - الخاص بالنظام المذكور ما  
رئيس اللجنة  
محمد البهاني

على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - صودق على النظام الموقت المتعلق بمجاله السورين واللبنانيين الذين تم وضعه بالاتفاق بين الحكومتين المصرية والفرنسية بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٢٥

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والخارجية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .

تأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

محرر ...

حضرة لويس أختوخ فانوس افندى - ما هو مضمون الاتفاق ؟

الرئيس - الاتفاق وارد في تقرير اللجنة .

حضرة ألفريد شماس افندى (مقر اللجنة) - هذا الاتفاق خاص بالسورين واللبنانيين الذين يبرون بالقطر المصري ولا يدري على السورين واللبنانيين المقيمين في القطر المصري فإن هؤلاء سيحدد بشأنهم اتفاق خاص.

هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ويستدل الآن على حضراتكم مادة فائدة .  
تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - صودق على الاتفاق التجاري الذي عقد بين الحكومتين المصرية والتركية بالمكتوبات الرسمية التي تبودلت بينهما في ٧ أبريل سنة ١٩٢٦ و ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٦ ولللمعة بهذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى الخارجية والمالية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما  
صدر في ... ..

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على المادة الثانية وستكون القراءة الثالثة لمشروع هذا القانون في الجلسة المقبلة .

(١٠) مشروع قانون خاص بالنظام الموقت المتعلق بمجاله السورين واللبنانيين في القطر المصري - تقرير لجنة الشؤون الخارجية - القراءة الأولى والثانية .

نص كتاب اللجنة :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرفع لولايتكم مع هذا تقرير لجنة الشؤون الخارجية عن مشروع القانون - المصدق عليه من مجلس النواب - الخاص بالنظام الموقت المتعلق بمجاله السورين واللبنانيين في القطر المصري الذي تم وضعه بالاتفاق بين الحكومتين المصرية والفرنسية - راجياً عرضيه على هيئة المجلس .

وقد نذرت اللجنة حضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك مقرراً لما أمام المجلس عند نظر هذا التقرير .

وتفضلوا دولايتكم بقبول عظيم الاحترام .

رئيس اللجنة  
محمد البهاني

القاهرة في اول يولييه سنة ١٩٢٧

أو مقياً في القطر المصري ولم يحصل على الجنسية المصرية طبقاً للقانون السابق ذكره ونسوى هذا الاتفاق كذلك حالة المصريين في سوريا ولبنان أخذنا مبدأً بابلغة المثل بالمثل .

ينفذ هذا النظام الوقت المشار إليه بمجرد نشره في الجريدة الرسمية ٥

القاهرة في ١٦ مارس سنة ١٩٢٥

حضرة لويس أغنوخ فانوس أفندي - لا أنهم ما إذا كانت حماية فرنسا المذكورة في المادة الأولى تؤثر على اللاجئين السياسيين أم لا، ولا تقبل مطلقاً أن تطلب فرنسا ما عدا من حماية هؤلاء السوريين واللبنانيين تتصرف في أمر اللاجئين السياسيين منهم إلا أنه يجب أن تكون بلادنا ملجأً للأحرار من جميع الأمم فأرجو من سعادتكم وكل وزارة خارجية أن يفيدنا عن ذلك .

سعادة إبراهيم وبجي باشا (وكيل وزارة الخارجية) لا يمكن الإجابة على هذا السؤال ويمكن لحضرة العضو أن يسأل عن ذلك معالي الوزير .

حضرة لويس أغنوخ فانوس أفندي - أذنت اقتراح أرجاء النظر في مشروع هذا القانون حتى يحضر معالي الوزير .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما يقترحه حضرة لويس أغنوخ فانوس أفندي من أرجاء النظر في هذا المشروع الآن ؟

أصوات : لا .

الرئيس - ستكون القراءة الثالثة لمشروع هذا القانون في الجلسة المقبلة .  
(انصرف سعادة وكيل وزارة الخارجية) .

(١١) مشروع قانون داود من مجلس النواب بالتنازل بمجاناً بجمعية رعاية الأسفلان من قطعة أرض من أملاك الدولة - تقرير لجنة المالية - القراءة الأولى والثانية لتسريع .

نص تقرير اللجنة :

حضرة صاحب البتولة ورئيس مجلس الشيوخ

أحال المجلس على هذه اللجنة بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٢٧ مشروع القانون الخاص بالتنازل بمجاناً بجمعية رعاية الأطفال عن قطعة أرض من أملاك الدولة مساحتها ٧٥٠ مترًا في جهة الميرة وذلك لبناء ملجأ ومستشفى للحوامل الفقيرات والأطفال . الواردة إليه من مجلس النواب بعد الموافقة عليه .

وقد أجمعت اللجنة وبمقتضى هذا الموضوع وروت الموافقة عليه للأعيان الواردة بمذكرة اللجنة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء والمرفقة بصورتها مع مشروع القانون المشار إليه بهذا التقرير .

فالتنرى بأن أرفع هذا لدوكتكم راجياً عرضه على هيئة المجلس .

وسيكون حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا مقرراً لجنة أمام المجلس فيه .

وتضاموا لدوكتكم بقبول عظيم الاحترام ٥

٦ محرم سنة ١٩٢٧

دروس اللجنة

يوسف وبجي

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ والآن سيبدأ على حضراتكم مادة ثانية .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب التصديق على نصه وقد صدقنا عليه وأصدراه :

مادة ١ - صودق على النظام الوقت المتعلق بمائة السوريين واللبنانيين الذي تم وضعه بالاتفاق بين الحكومتين المصرية والتركية بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٢٥

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والخارجية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ٥

صدور .....

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الثانية .

على النظام الوقت المذكور وهذا نصه :

مادة ١ - السوريين واللبنانيين المأخوذون بمصر أو الذين يحيطون بالاستقرار بها يتصرفون فيها من الآن فصاعداً تحت حماية فرنسا السياسية طبقاً لشروط انتدابها الذي أقرته جمعية الأمم .

وهذه الحماية لا تكسب اليوم أولئك السوريين واللبنانيين أية حصانة ولا أى امتياز قضائى أو متعلق بدفع الضرائب وبوجه عام أى امتياز يرجع إلى نظام الامتيازات الذى لم يكونوا قبل من المستعنين به .

مادة ٢ - جنسية الأشخاص الذين أصلهم من سوريا أو لبنان واستقروا بمصر قبل تاريخ هذا الاتفاق تمين بقانون يصدر بشأن الجنسية المصرية ويؤخذ فيه بالمبادئ المنصوص عليها في المادة الثلاثين وما يليها من معاهدة لوزان .

مادة ٣ - بعد نشر القانون السابق ذكره تضع الحكومتان الفرنسية والمصرية بالمفاوضة بينهما اتفاقاً سوى بوجه عام في مصرحلة جميع الأشخاص الذين أصلهم من سوريا أو لبنان من كان منهم مخلصوا بالمادة الأولى



تل الكشف المرافق لمشروع القانون المذكور وهذا نصه :

### كشف

المادة	مساحة الأرض	أحياء المتداول لها	كيفية التنازل	أرض التي ستخصص له
مادة ١٥ مدور قسم سيدة جلود شارع جورج القناد شارع ابراهيم ورويح مدرسة صمدوسكا ميدان حيان	١٧٥٠ م <sup>٢</sup>	حمية رعاية الأمدل	مجاناً	بني مستشفى للحوادث والفتيات والأطفال

حصرة حافظ عابدين بك - نريد أن نعرف ما هي حمية رعاية الأطفال وهل هي مصرية أم لا ؟

الرئيس - تلك حمية مصرية ومعروفة من زمن طويل .

حضرة لويس أغنيو قانونى انغلى - اذا كانت تلك الجمعية في حاجة الى اعادة مالية فيجب أن تمنح مبلغاً من المال .

مساعد محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - أنها لا تتطلب ذلك من الحكومة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ وسيتم الآن على حضراتكم مادة فائدة .

تمت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فرادى أولئك ملك بمصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يستمد التنزل عن الأرض المخلصة من أملاك الدولة والمدينة في الكشف المرافق لهذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضرة حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الأولى .

تمت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية ونائبية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بحتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدير برامى ...

مذكرة مرفوعة من اللجنة المالية الى مجلس الوزراء

في أول ديسمبر سنة ١٩٢٠ طلبت جمعية رعاية الأطفال استئجار قطعة أرض من أملاك الحكومة بإيجار اسبوعي لمدة خمسين سنة لبناء ملجأ ومستشفى للحوادث والفتيات والأطفال . وقد وقع اختيار الجمعية على قطعة أرض بالمرية مساحتها ٤٧٥٠ متراً مربعاً وتمتاز بموقع جيد يبلغ ٩٦٠٠ جنيه مصرى .

ولما كان هذا المشروع من المشروعات الخيرية التي تعود على البلاد فوائد جلية فقد رأت اللجنة المالية بعد أخذ رأى مصلحة الصحة العمومية والجنة انتفاء الأراضي الأمرية إجابة هذا الطلب وتأجير القطعة المذكورة للجمعية لمدة خمسين سنة بإيجار اسبوعي قدره قرش صاغر واحد في السنة عن المتر المربع أسوة بجمعية الأسعاف العمومية ورفضت بذلك مذكرة لمجلس الوزراء بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٣ غير أن تلك المذكرة لم ينظرها المجلس لأنها لم تكن بحسب المتبعة في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٣

ونظراً لحال اللجنة المالية الآن تمكنتها من بناء مستوصف لها وتستطيع ادارته قدمت طلباً في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٧ تلتزم فيه بالتنزل لها عن تلك الأرض مجاناً وذلك لمساعدتها على تحقيق الأغراض الشريفة التي ألفت من أجلها .

وقد رأت اللجنة المالية الموافقة على هذا الطلب . وهي تتشرف برفع الأمر الى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره توطئة لزمه الى البرلمان بحكم أحكام المادة ١٣٧ من النظام الدستوري ومرافق مشروع مرسوم لهذا الغرض ما تقررا في ٢ مايو سنة ١٩٢٧

الرئيس  
محمد محمود

الى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء في ٢٢ مايو سنة ١٩٢٧ على الطلب المدين في هذه المذكرة وقد ألفت وزارة الداخلية هذا القرار .

وعليه المرسوم الصادر في ٤ مايو سنة ١٩٢٧ بمشروع القانون الخاص بالتنازل عن قطعة لأرض المذكورة ما

رئيس مجلس الوزراء  
تروت

تل مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فرادى الأولئك ملك بمصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يستمد التنزل عن الأرض المخلصة من أملاك الدولة والمدينة في الكشف المرافق لهذا القانون .

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بحتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدير برامى ...

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الثانية . وستكون القراءة الثالثة لمشروع هذا القانون في الجلسة المقبلة .

(١٢) مشروع قانون رد من مجلس النواب بأداة تعميم الجامعة المصرية -  
مقررحة الماعف - الخزانة العامة وادارة مشروع قانون .

نص كتاب اللجنة :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع الي دولتكم مع هذا تقرير لجنة المعارف عن مشروع قانون بأداة تنظيم الجامعة المصرية راجيا عرضه على هيئة المجلس لينظره بطريق الاستيعاب .

وقد انتهت اللجنة حضرة عمود أو النصر بك ليكون مقررا لها في ذلك أمام المجلس .

وتفضلوا دوتكم بقبول عظيم احترامى

المادة ٦ بروتية سنة ١٩٢٧  
رئيس لجنة المعارف  
أمين سامى

نص تقرير اللجنة :

أحال المجلس بتاريخ ٤ يولييه سنة ١٩٢٧ هذا المشروع الوارد من مجلس النواب الى لجنة المعارف لتنظره بصفة مستجيبة .

فاجتمعت اللجنة يوم ٦ يولييه سنة ١٩٢٧ بحضور حضرة صاحب العزة أحمد لطفي السيد بك مدير الجامعة المصرية مندوبا عن وزارة المعارف العمومية .

وبعد درس المشروع أقرته اللجنة كما ورد من مجلس النواب بعد أن استوصت حضرة صاحب العزة مندوب الوزارة في النقط الآتية :

أولا - لاحظ معالي محمد شفيق باشا وحضرة عمود أبو النصر بك أن المادة الثالثة عبارة عن "خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية" وأن هذا النص يشف عن معنى التخصيص مع أنه قد تحدثت ظروف تجعل التفاضل من اختصاص المحاكم المختصة أو الحاكم الشرعية واقترح معالي محمد شفيق باشا تعديل النص بما يأتى :

" يكون للجامعة المصرية فصلية منوية قانونا خاضعة لقضاء المحاكم المصرية ."

فأجاب حضرة صاحب العزة مندوب وزارة المعارف العمومية بأن من القواعد الأصولية أن تخصيص الشيء بالذكر لا ينفي الحكم عما عداه ولذلك يكون وصف المحاكم بالأهلية لا يقصد منه التخصيص .

فاكتفت اللجنة بهذا البيان ووافقت على المادة بدون تعديل .

ثانيا - لوحظ على المادة الرابعة ورود عبارة " مع مراعاة التصوص القانونية في مسائل الوقف " وأنها تزيد في النص .

فأجاب حضرة صاحب العزة مندوب وزارة المعارف العمومية بأن الغرض من ذكر هذه العبارة هو تنبيه الذهن الى وجوب مراعاة أحكام الوقف وشروط الواقفين .

فاكتفت اللجنة بهذا التفسير ووافقت على المادة .

ثالثا - لوحظ على المادة (١٨) من المشروع أن شروط قبول الطلبة في الجامعة المصرية ونظام تأديبهم قد اكتفى فيهما بمرسوم بمسد أخذ رأى مجلس الجامعة مع أن القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ يعضى صراحة بأن يكون ذلك من اختصاص الهيئة التشريعية ولا يكفى أن يصدر بمرسوم .

فأجاب حضرة صاحب العزة مندوب وزارة المعارف العمومية بأن القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ لا يرسى الا على المدارس وليس بتأخذ الحكم بالفسية للجامعة التي لم تكن خلقت في ذلك الوقت وهي في كيانها ونظامها غير ما عليه كيان ونظام المدارس الأخرى .

وقد اكتفت اللجنة بهذا البيان ووافقت على المادة .

وبعد بحث المشروع مادة مادة قررت اللجنة موافقتها عليه كما ورد من مجلس النواب .

ولجنة المعارف مجلس الشيوخ توافق على ما أرائته لجنة المعارف مجلس النواب من أن تعديل المرسوم بقانون المصادق في ١٠ مارس سنة ١٩٢٥ بإنشاء الجامعة المصرية وتنظيمها بالكيفية التي استقر عليها الرأى يحقق فكرة رقابة البرلمان على سياسة التعليم في الجامعة المصرية .

رئيس لجنة المعارف  
أمين سامى

سكرى لجنة المعارف  
سيد فهمى الروي

نص مشروع القانون وهذا نصه :

نحن نؤاد الأول ملك مصر  
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تنشأ في مدينة القاهرة جامعة تسمى "الجامعة المصرية" وتتكون من الكليات الآتية :

كلية الآداب ؛

كلية العلوم ؛

كلية الطب وتشمل فرع الصيدلة ؛

كلية الحقوق ؛

وغير ذلك من الكليات التي يجوز أن تنشأ فيها بعد قانون .

تدعى في الجامعة مدرستا الطب والحقوق والجامعة المصرية الحالية على أن تعتبر على التوالي كليات الطب والحقوق والآداب .

مادة ٢ - من اختصاص الجامعة المصرية كل ما يتفق بالتعليم العالي الذي تقوم به الكليات التابعة لها وعلى وجه العموم فإن عليها مهمة تشجيع البحوث العلمية والعمل على رفق الآداب والعلوم في البلاد .

والجلس أن يؤلف من بين أعضائه أو من غيرهم من أولي الكفاءة بلجانا لدرس مسائل خاصة .

مادة ١٢ - مجلس الجامعة هو الهيئة المنوط بها شؤون الجامعة سواء فيما يتعلق بالتعليم والامتحانات ومنح الدرجات والدبلومات والشهادات الأخرى وفيما يتعلق باستئجار أبنائها وإيراداتها وإنفاقها والتصرف فيها .

أما فيما يتعلق بالامتلاك ، تتولى عن الملك والمبادلة والقروض وقبول الهبات والوصايا والاعانات وغلة الوقف فن تفرزت مجلس الجامعة لتكون نهائية إلا بعد تصديق مجلس الوزراء .

مادة ١٣ - يعد مجلس الجامعة مشروع ميزانية إيراداتها ومصروفاتها وحسابها الختامي ويكون تقديم ذلك بالطريقة العادية .

مادة ١٤ - يؤلف كل مجلس كلية كما على :

ناظر الكلية وله الرئاسة .

وكل الكلية ويتخيه سنويا مجلس الكلية من بين أعضائه .

لأساتذة ومساعدو الأساتذة في الكلية .

ولكل مجلس كلية فوق ذلك أن يضم إليه عضوين على الأكثر من لهم دراية خاصة بالمواد التي تدرس في الكلية .

وفي حالة غياب الناظر يقوم مقامه في الرئاسة وكل الكلية .

مادة ١٥ - يدير كل مجلس كلية حركة التسليم والامتحانات والنظام في الكلية طبقا للوائح وتحت مراقبة مجلس الجامعة .

مادة ١٦ - يمين وزير المعارف العمومية الأساتذة وسائر المستفيدين بالتدريس في الجامعة بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختصة .

أما غير هؤلاء من الموظفين والمستخدمين فيمنهم وزير المعارف العمومية . وفيما خلا بعض النصوص الواردة في أدوائهم الخاصة بموظفي التدريس فإن جميع موظفي الجامعة تسرى عليهم القواعد العامة الخاصة بشروط التوظيف المعمول بها في حق جميع المواطنين والمستخدمين في الحكومة .

مادة ١٧ - تكون اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعة ما لم يقرر مجلس الجامعة في أحوال خاصة استعمال لغة أجنبية .

مادة ١٨ - شروط توظيف موظفي التدريس وتدريبهم وشروط منح الدرجات العلمية والدبلومات وخطط الدراسة تصدر بقانون .

أما المسائل الآتية فأنها تصدر بمرسوم بعد أخذ رأى مجلس الجامعة :

( ١ ) شروط قبول الطلبة في الجامعة .

( ٢ ) نظام تأديب الطلبة .

( ٣ ) مقدار رسوم الجامعة وكيفية أدائها .

( ٤ ) كيفية إنارة الأموال .

( ٥ ) مناهج الدراسة .

مادة ٣ - يكون للجامعة المصرية شخصية معنوية قانونا خاضعة لتقضاء المحاكم الأهلية ويكون لها الأهلية الكاملة للتقاضي ولها أن تقبل التبرعات التي ترد إليها من طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها بشرط أن لا تتعارض مع القرض الأمثل الذي أنشئت له الجامعة . كل ذلك طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٤ - تدبر الجامعة المصرية بنفسها أموالها مع مراعاة النصوص القانونية في مسائل الوقف ولها أن تدبر في باب إيراداتها العادية في ميزانيتها الاعيادات المخصصة لها بميزانية الدولة وغلة أموالها المغفولة والثانية ورسومها والاعانات ووفورات الإيرادات العادية للسنين الماضية وسائر الإيرادات من أي مورد كان وأن تخصص تلك الإيرادات لمصروفاتها السنوية .

مادة ٥ - تتبع في حسابات الجامعة القواعد والتطبيقات التي تجري عليها حسابات الحكومة وهي في حساباتها خاضعة إلى تفتيش ومراجعة وزارة المالية التي يجب أن تقدم إليها حسابات السنة المنتهية بعد شهرين من انتهاء السنة المالية .

مادة ٦ - القواعد المتبعة في إدارة الأموال العمومية يجب تطبيقها على الأموال الخاصة بالجامعة التي يجب اعتبارها من جميع الوجوه أموالا عمومية مع مراعاة نصوص اللوائح التي تقرر خاصة للجامعة ولو كانت مخالفة لتلك القواعد .

مادة ٧ - هيئات الجامعة التي تباشر إدارتها تحت سلطة وزير المعارف العمومية الذي هو الرئيس الأعلى للجامعة بمقتضى وتعليماته هي :

( ١ ) المدير .

( ٢ ) مجلس الجامعة .

مادة ٨ - يمين مدير الجامعة بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف العمومية وهو يدير الجامعة من حيث التعليم ومن حيث الإدارة ويختارها في جميع ماله ونفا عليها .

مادة ٩ - ينتخب مجلس الجامعة لمدة سنتين أحد نظار الكليات ويكلفها بإقوم مقام المدير حال غيابة ويخوض تجديد انتخابه .

مادة ١٠ - لكل كلية من كليات الجامعة ناظر يديرها ومجلس يسمى مجلس الكلية .

يمين الناظر من بين أساتذة الكلية بأمر من وزير المعارف بعد أخذ رأى مجلس الكلية .

مادة ١١ - يؤلف مجلس الجامعة كما على :

المدير وله رئاسة المجلس .

ناظر كل كلية وعضوان يمثلانها ينتخبهما مجلس الكلية في كل سنة .

خمسة أعضاء يمينون بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف العمومية ويكون تعيين هؤلاء الأعضاء لمدة ثلاث سنين ويجوز تجديد تعيينهم .

ولا تكون مداورات المجلس محمية إلا إذا حضرها نصف الأعضاء على الأقل .

مادة ١ - تنشأ في مدينة القاهرة جامعة تسمى "الجامعة المصرية" وتتكون من الكليات الآتية :

كلية الآداب ؛

كلية العلوم ؛

كلية الطب وتشمل فرع الصيدلة ؛

كلية الحقوق ؛

وتعرف ذلك من الكليات التي يجوز أن تنشأ فيها بعد بياضون .

تدعى في الجامعة مدوستان الطب والحقوق والجامعة المصرية الحالية على أن تعزى على التوالي كليات الطب والحقوق والآداب .

ترئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - من اختصاص الجامعة المصرية كل ما يتعلق بالتعليم العالي الذي تقوم به الكليات التابعة لها وعن وجه الأمور فإن غاية مهمة لتجميع البحوث العلمية والعمل على رفع الآداب والعلوم في البلاد .

ترئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ - يكون للجامعة المصرية شخصية معنوية قانوناً خاضعة لقضاء الحاكم الأهلية ويكون لها الأهلية الكاملة للتقاضى ولها أن تقبل التبرعات التي ترد إليها من طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها بشرط أن لا تتعارض مع القرض الأصيل الذي أنشئت له الجامعة . كل ذلك طبقاً لأحكام هذا القانون .

حضرة الشيخ عل رمضان الطويس - نص في هذه المادة على أن تكون للجامعة شخصية معنوية خاضعة لقضاء الحاكم الأهلية ما أنه قد يحصل ما يعسر التقاضى من اختصاص الحاكم المختطة أو الشرعية .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - أملك في تقرير اللجنة ما يفيد أن هذه الملاحظة قد وجهها بعض أعضاء اللجنة لأنهم رأوا كما رأيت أن في هذه المادة تخصيصاً بلا يخصص فائناً في الواقع لا نملك قصر التقاضى على الحاكم الأهلية لأنه كما يجوز أن تكون الحاكم الأهلية مخصصة قد يجوز لبعض الظروف أن تكون الحاكم المختطة أو الشرعية مخصصة . الجواب على ذلك وارد في تقرير اللجنة وهو أن النص لا يفيد قصر التقاضى على الحاكم الأهلية ومن القواعد الأصولية كما قال بين حضرة مدير الجامعة أمام اللجنة أن تخصيص الشيء بالذكور لا يثنى الحكم عما جله .

(٦) مدة اشتغال المنحجين وبلد الامتحان ومقدار مكافآتهم وكيفية تعيينهم وإلحاحاً .

(٧) مدة الدراسة مدة الشهادة .

(٨) شروط منح المنحجية والشكليات والشهادات المالية .

(٩) اختصاصات كبار موظفى الجامعة .

(١٠) اختصاصات خدات الكليات والحدود المبنية في نصوص هذا القانون .

(١١) وعن عدمه القواعد الواجب اشاعتها في الشئون المهمة الخاصة بآذاره مثال الخاصة بالتعليم فيها .

مادة ١٩ - إن أنشأ صدر قانون عين لتيه القانونية للدرجات والديبلومات مشدوب الشروع إلى منح كليات الجامعة المصرية تكون قيمة الديبلومات التي تمنحها كليات الحقوق والطب هي نفس القيمة القانونية التي للديبلومات مدرستى الحقوق الملكية والطب للدرجات في الجامعة بموجب هذا القانون .

مادة ٢٠ - يستند العمل بصيغة موته بالله يروا أنشأ خاصة بمدرسى الطب والحقوق والمنحجيين في الجامعة ما لم تكن مخالفة لنصوص هذا القانون والمراسم مطفاً مادة (١٨) من هذا القانون .

مادة ٢١ - ينشأ الرسود فذون " أدر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ الخاص " شـ - لجامعة مصرية عد أن يصبح هذا القانون نافذا .

مادة ٢٢ - على وزيرى المعارف المصرية والمالية تنفيذ هذا القانون متى يعمل به من يوم نشره بالجريدة الرسمية .

ناصر إن بعده هذا القانون بخاتمة الدولة وأنشأ ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كافة وث من قوانين الدولة

ص .

حصرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - أمام حضراتكم مشروع قانون إعادة تدعيم الخدمة . سألنى سائل عن الفرق بين حالة ملك المدارس يوم كانت مدارس متفرقة قائمة بذاتها وبين حالتها اليوم وقد تكونت للجامعة . فاجرب بسيط وهو أن تكونها بصفة جامعة يعمل ما شخصية ذاتية وكانا خاصاً واستقلالاً في التعليم وأجر من هذا أن يعمل : مع هذا البحث وتربية الثقافة لأمر الذى لا يحدونه في الكليات متفرقة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث "ليبدأ"

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ وسجل الآن على حضراتكم مادة فائدة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

(٢) مجلس الجامعة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة التاسعة وهذا نصها :

مادة ٨ - يبين مدير الجامعة بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف العمومية وهو مدير الجامعة من حيث التعليم ومن حيث الإدارة ويظهرها في جميع مالها وما عليها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة التاسعة وهذا نصها .

مادة ٩ - يتخلف مجلس الجامعة لمدة سنتين أحد نظار الكليات ويكلفها ليقوم مقام المدير حال غيابه ويحوز تجديد انتخابه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة العاشرة وهذا نصها :

مادة ١٠ - لكل كلية من كليات الجامعة ناظر يديرها ومجلس يسمى مجلس الكلية .

يبين الناظر من بين أساتذة الكلية بأمر من وزير المعارف بعد أخذ رأى مجلس الكلية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الحادية عشرة وهذا نصها :

مادة ١١ - يؤلف مجلس الجامعة كما يلي :

المدير له رئاسة المجلس .

ناظر لكل كلية وعضوان يمثلانها يتخلفها مجلس الكلية في كل سنة .

خمسة أعضاء يمينون بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف العمومية ويكون تعيين هؤلاء الأعضاء لمدة ثلاث سنين ويحوز تجديد تعيينهم .

ولا تكون مددلات المجلس صحيحة إلا إذا حضرها نصف الأعضاء الأقل .

وليلس أن يؤلف من بين أعضائه أو من غيرهم من أولى الكفاية بلان لدرس مسائل خاصة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك - أرى أنه مع هذا النص لا تسمع الدعوى في الحكم الترضية وأذكر أني أردت التضام مع الجمعية الخيرية فاضطرت لأخذ إذن من القاضي .

حضرة محمود أبو النصر بك (مقرر اللجنة) - مادام يمكن أخذ إذن القاضي فليس هناك ما يمنع الجامعة من التقاضي .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة الثالثة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الثالثة .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها .

مادة ٤ - تدير الجامعة المصرية بنفسها أموالها مع مراعاة النصوص القانونية في مسائل الوقف ولما أن تخرج في باب إيراداتها العادية في ميزانيتها الاحتادات المخصصة لها بميزانية الدولة وغلّة أموالها المشغولة والثابتة ورسومها والإعانات ووفورات الإيرادات العادية للسنتين الماضية وماثر الإيرادات من أي مورد كان وأن تخصص تلك الإيرادات لمصرفاتها السنوية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

مادة ٥ - يتبع في حسابات الجامعة القواعد والتعليمات التي يجري عليها حسابات الحكومة وهي في حساباتها خاضعة إلى تفتيش ومراجعة وزارة المالية التي يجب أن يقدم إليها حسابات السنة المنتهية بعد شهرين من انتهاء السنة المالية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

مادة ٦ - القواعد المتبعة في إدارة الأموال العمومية يجب تطبيقها على الأموال الخاصة بالجامعة التي يجب إحصاؤها من جميع الوجوه أموالا عمومية مع مراعاة نصوص اللوائح التي تقرر خاصة بالجامعة ولو كانت مخالفة لتلك القواعد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة السابعة وهذا نصها :

مادة ٧ - هيئات الجامعة التي تباشر ادارتها تحت سلطة وزير المعارف العمومية التي هو الرئيس الأعلى للجامعة يختص وتليقته هي :

(١) المدير .

تليت المادة الثانية عشرة وهذا نصها :

مادة ١٢ - مجلس الجامعة هو الهيئة المنوط بها شؤون الجامعة سواء فيما يتعلق بالتعليم والامتحانات والدرجات والديبلومات والشهادات الأخرى وفيما يتعلق باستئثار أموالها وإيراداتها وإدارتها والتصرف فيها .

أما فيما يتعلق بالامتلاك والتأجير والتأجير عن الملك وبالإفادة والقروض وقبول الهبات والوصايا والإعانات غلة الوقف فان قرارات مجلس الجامعة لاتكون نهائية الا بعد تصديق مجلس الوزراء .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - ذكر في هذه المادة أن التزول عن الملك والمبالغة والقروض وغيرها لا تكون قرارات مجلس الجامعة شأنها نهائية الا بعد تصديق مجلس الوزراء . وأرى أن لا يقتصر التصديق عليها بقرار من مجلس الوزراء بل لا بد من عرض الأمر على البرلمان لأنني أخشى أن نجح وزراء غير دستورية تقتصر في أموال الجامعة بما لا يتفق مع مصلحة البلاد .

ساعة عهد صفى باشا - أرى أن لا عمل لهذه الملاحظة ما دام الدستور قائماً ، فكل وزارة تتولى الحكم مسئولة أمام البرلمان وإذا فلا خوف على التصرفات مما يتوقفه حضرة العضو المحترم .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - على كل حال أيديت رأيي والمجلس له الزاى الأمل .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثالثة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٣ - يمد مجلس الجامعة مشروع ميزانية إيراداته ومصروفاته بأصحابها الخاضعين ويكون تقديم ذلك بالطريقة العادية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الرابعة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٤ - يؤلف لكل مجلس كلية كما على :

ناظر الكلية وله الرئاسة .

ويكل الكلية ويتنصبه سنوياً مجلس الكلية من بين أعضائه .

الأساتذة ومساعدا الأساتذة في الكلية .

ولكل مجلس كلية فوق ذلك أن يضم إليه حضوين على الأقل كثر من علم ودراية خاصة بالمواد التي تدرس في الكلية .

وفي حالة غياب الناظر يقوم مقامه في الرئاسة ويكل الكلية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الخامسة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٥ - يدير كل مجلس كلية حركة التعليم والامتحانات والنظام في الكلية طبقاً للوائح وتحت مراقبة مجلس الجامعة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة السادسة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٦ - يبين وزير المعارف العمومية الأساتذة وسائر المشتغلين بالتدريس في الجامعة ببناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختصة .

أما غير هؤلاء من الموظفين والمستخدمين فيبينهم وزير المعارف العمومية، وفيما خلا بعض التصوص الواردة في اللوائح الخاصة بموظفي التدريس فان جميع موظفي الجامعة تسرى عليهم القواعد العامة الخاصة بشروط التوظيف المعمول بها في حق جميع الموظفين والمستخدمين في الحكومة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة السابعة عشرة وهذا نصها .

مادة ١٧ - تكون اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعة ما لم يقرر مجلس الجامعة في أحوال خاصة استعمال لغة أجنبية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثامنة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٨ - شروط توظيف موظفي التدريس وتأديبهم وشروط منح الدرجات العلمية والديبلومات وخطط الهجرات تصدر بمقتضى قانون .

أما المسائل الآتية فانها تصدر بمرسوم بعد أخذ رأى مجلس الجامعة :

( ١ ) شروط قبول الطلبة في الجامعة .

( ٢ ) نظام تأديب الطلبة .

( ٣ ) مقدار رسوم الجامعة وكيفية أدائها .

( ٤ ) كيفية إدارة الأموال .

( ٥ ) منح الدراسة .

( ٦ ) مدة اشتغال المتخصصين وبلان الامتحان ومقدار مكافئتهم وكيفية تعيينهم وواجباتهم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة وستكون القراءة الثالثة في الجلسة المقبلة .

(١٣) مشروع قانون وارد من مجلس النواب خاص بالجهات التعاونية العمرية - تحرير لجنة الزراعة - تأجيل النظر فيه إلى الجلسة المقبلة

الرئيس - لنبدأ الآن في تلاوة تقرير لجنة الزراعة ومشروع القانون .

سماعة محمود شكوي باشا (مقرر اللجنة) - أرى أن يربطناظر المشروع إلى هذه

حضرة لويس أخوخ فانوس افندي - ليقرأ الآن .

حضرة محمود أبو النصر بك - لا يمكن قراءته الليلة .

حضرة إبراهيم الطاهري بك - نحن الآن في الساعة الثامنة ويمكن أن

تستمر الجلسة إلى الساعة التاسعة ولذا أرى أن يقرأ مشروع القانون الآن .

حضرة محمود أبو النصر بك - ألاحظ أن معاليه وزير الزراعة غير موجود الآن .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندي - ليس من الضروري في القراءة الأولى للمشروع أن يكون الوزير المختص حاضرا .

حضرة محمود أبو النصر بك - ألاحظ أيضا أن العدد غير قانوني .

الرئيس - يوجد كثير من حضرات الأعضاء في كافة الاستراحة ويمكن استدعائهم عند أخذ الرأي .

تلى كتاب لجنة الزراعة عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب البعثة رئيس مجلس الشيخ

أتشرف بأن أرفع لديكم مع هذا تقرير لجنة الزراعة عن مشروع القانون الخاص بالجهات التعاونية العمرية وأرجو التكرم بمرضه على المجلس .

وقد انقبت اللجنة حضرة الشيخ حسن عبد القادر مقررا لما في ذلك أمام المجلس

رئيس اللجنة

محمد هولي الجزار

تلى تقرير اللجنة عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

اجتمعت اللجنة في يوم ٧ يولييه سنة ١٩٢٧ وحضر اجتماعها حضرة فتح الله افندي حاتم مندوبا عن وزارة الزراعة .

بحثت اللجنة في المبادئ التي نرى عليها مشروع القانون المذكور فوجدت أن أهمها هو ما يأتي :

(أولا) أن القانون علم لجميع المنشآت التعاونية سواء أكانت زراعية انتاجية أم استهلاكية أم مالية أم صناعية أم تجارية .

(ثانيا) علم تحديد رأس المال في المنشآت التعاونية في مشروع القانون وترك الحرية للجهات في اختيار ما تراه صالحا لها كما أبلغ إنشاء الجمعيات ذات المسيرة المطلقة بدون رأس مال .

(٧) مدة الدراسة ومدة المساعدة .

(٨) شروط منح الجائزة والمكافآت والإعانات المالية وغير المالية .

(٩) اختصاصات كبار موظفي الجامعة .

(١٠) اختصاصات مجالس الكليات في الحدود الميئة في نصوص هذا القانون .

(١١) وعلى العموم القواعد الواجب اتباعها في الشؤون الملحة الخاصة بإدارة أموال الجامعة والتعليم فيها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة التاسعة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٩ - إلى أن يصدر قانون يبين القيمة القانونية للدرجات والدبلومات والشهادات المتنوعة التي تمنحها كليات الجامعة المصرية تكون قيمة الدبلومات التي تمنحها كليات الحقوق والعلوم هي نفس القيمة القانونية التي لدبلومات مدرستي الحقوق الملكية والعلوم المنجبتين في الجامعة بموجب هذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة العشرون وهذا نصها :

مادة ٢٠ - يستمر العمل بصفة مؤقتة بالقوانين والوائح الخاصة بمدرستي الطب والحقوق المنجبتين في الجامعة مالم تكن مخالفة لنصوص هذا القانون والمراسم طبقا للمادة (١٨) من هذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الحادية والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢١ - يلغى المرسوم بقانون الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ الخاص بإنشاء الجامعة المصرية بعد أن يصبح هذا القانون نافذا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثانية والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢٢ - على وزير المعارف العمومية واللية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به من يوم نشره بالجريدة الرسمية .

نأمل أن يصمم هذا القانون بتمام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

سعادة محمود شكرى باشا - ألاحظ أن عدد حضرات الأعضاء غير قانونى .  
الرئيس - قلت أن كثيرا من حضراتهم موجود بقاعة الاستراحة .

حضرة لويس أختونج قانوس افندى - ليس من الضرورى وجود كل  
حضرات الأعضاء بالجلسة وقت نظر المسائل المروضة وقطع يستدعون  
عند أخذ الرأى عليها وقد لاحظت بأن كثيرا من عدد حضرات الأعضاء الذين  
كانوا بالجلسة وقت تلاوة أحد المشروعات خمسة فقط .

معلى محمد شفيق باشا - أرجو من حضرة الرئيس أن يذكر حضرة العضو  
المحترم لويس افندى مرة ثالثة بالمادة (٣١) من اللائحة الداخلية .

الرئيس - ولكن حضرته الآن لا يعمل على الاخلال بنظام الجلسة .

سعادة محمود شكرى باشا - عندما يقرأ مشروع القانون ويطلب الرأى  
على قبوله من حيث المبدأ يجب أن يتوافر العدد القانونى من حضرات  
الأعضاء وأنا أؤكد لحضراتكم أن العدد الآن غير قانونى فلا أرى قائمة مطلقا  
من تلاوة مشروع القانون .

الرئيس - انذن تجل الجلسة الى غد .

وقعت الجلسة الساعة الثامنة مساء على أن يعود المجلس للاستقادة هذا الأحد

١١ المحرم سنة ١٣٤٦ ( ١٠ يولييه سنة ١٩٢٧ ) الساعة الخامسة مساء ٤

( ثالثا ) ترك الحرية للجمعيات في اختيار نوع المسؤولية التي تراها سواء  
أ كانت مسؤولية محدودة أم نسبية أم مطلقة .

( رابعا ) يبقى مشروع القانون على مبدأ جعل الجمعيات التعاونية مستقلة  
في عملها بإدراجها مجلس إدارة و لجنة مراقبة وتشرف على هاتين الهيئتين الجمعية  
العمومية وعلاوة على ذلك يرأب أعمال الجمعيات الاتحاد السام أو الهيئة  
المركزية التي تتصل بها الجمعية والحكومة أيضا .

( خامسا ) ضرورة وجود هيئات مركزية واتحادات تعاونية .

( سادسا ) عدم تحديد الأعمال التي تقوم بها هذه الجمعيات في مشروع  
القانون مع تحريم تعيين أغراض كل جمعية في نظامها الداخلي .

( سابعا ) وجوب جعل الاقتراض قاصرا على القروض القصيرة والمتوسطة  
الأجل دون الطويلة الأجل .

وقد رأت اللجنة بعد البحث والمناقشة وجهة هذه المبادئ ووافقت عليها  
ثم بحثت تفاصيل القانون وتناقشت في مواده مادة فائدة وقررت بالإجماع  
الموافقة عليه ٤

رئيس اللجنة

محمد حلوى البزار



## ملحق

### ملحوظة

عن الأعمال المطلوب ادراج مبالغ لها بميزانية الأشغال  
في سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ علاوة على الأعمال التي وافقت عليها  
المالية وأملتتها للأشغال

١ - مدرسة طب الأسنان اقامة بناء مكون من طابقين لزوم فرقة  
السنة الثالثة وحجرة العمليات بالمدرسة لأن نمو المدرسة الطبيعى يقضى بإنشاء  
السنة الثالثة في سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ المكتنية وبدون اقامة هذه المباني  
يتصغر فترق الفرقة المذكورة وتتصلب الدراسة بالمدرسة . وتبلغ تكاليف  
هذا العمل ١٢٠٠٠ ج ٢٠٠ .

٢ - الملبات الثانوية بمجلون - في السنة الدراسية ١٩٢٦ - ١٩٢٧  
بدأت هذه المدرسة بفرقة السنة الأولى، وانقو الطبيعى يقضى بإنشاء السنة  
الثانية في السنة الدراسية المقبلة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ وهذا يستلزم إنشاء ثمانى  
محجرات والا تمدر قبول طالبات جديدات في السنة الدراسية المقبلة وفي هذا  
وقف للنمو الطبيعى للمدرسة ومناغاة لفرض من انشائها . وتبلغ تكاليف هذا  
العمل ١٢١٠٠ ج ٢٠٠ .

٣ - مدرسة الزراعة العليا - زاد الاهمال على هذه المدرسة في السنوات  
الأخيرة حتى أنه في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ قبل بالسنة الأولى ٦٠ طالباً وقص  
فيها فرق جليلية ولا بد من أن تقبل الوزارة في السنة الدراسية سنة ١٩٢٧ -  
١٩٢٨ عددا لا يقل عن العدد الذى قبل في السنة الدراسية الحالية . وهذا

يستدعى إنشاء معامل الطبيعة والكيمياء وعمل تزيينات مجوزة بالغاز والماء،  
والأحواض لعمل النبات وتوسيع خرفة المحاضرات بالدور الأرضي وإعداد  
خرفتين للمحاضرات مع عمل مدرجات . وإذا لم يبدأ من الآن في عمل  
الانشاءات المذكورة فتستلزم الوزارة لعدم قبول طلبة جدد في هذا المعهد  
في السنة الدراسية المقبلة وهذا يناقض الرغبة في نشر التعليم الزراعى الصالح  
في القنطر . وتبلغ تكاليف هذا العمل ٤٧٥٠٠ ... ..  
الجملة ٢٨٨٥٠ ... ..

٤ - مدرسة المعلمين العليا ، ان الاهمال على مدرسة المعلمين العلم  
بمسمها العلمى والأدبى والتهاى واللى قد عظم في السنوات الأخيرة بدرجة  
يتطرد منها أن يستمر القسمان الأدبى والعلمى معا في مكان المدرسة الحالي  
بالمدينة . فضلا عن أن ازدهار المدرسة ليس من مصلحة التعليم إذ أنه  
لا يشجع على رفع مستواه ولذا فكرت الوزارة أن يفصل القسمان بضمهما عز  
بعض حتى يكون كل منهما وحدة قائمة بذاتها يمكن النهوض بها ورف  
مستواها وتوسيع نطاقها بحسب حاجة البلد الى المدرسين .

وتفكر الوزارة في وضع هذه المدرسة في مكان مدرسة الظاهر الابتدائى  
البين وهي طبيعة الحال لا تسع ذلك القسم وإنشاء المدرجات المطلوب  
ضرورى جدا فضلا عن أن في أتباع نظام المدرجات وفرا كيرا في الوظائف  
والمرجو الموافقة على الاعتماد المطلوب حتى لا تتصلب الدراسة في أول السد  
الدراسية المقبلة، وتبلغ تكاليف هذه الأعمال ٧٧٠٠٠ ... ..





لطفى السيد بك ١٠ ير الجامعة المصرية . جلال فهم بك سكرتير عام وزارة الزراعة . الدكتور إبراهيم رشاد مراقب التعاون بوزارة الزراعة .

تولى السكرتيرية البرلمانية حضرات : الشيخ محمد عز العرب بك . محمد أحمد انشريف بك . علي عبد الرزاق بك .

حبيب المصري بك سكرتير عام .

أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .

الرئيس — اعتذر حضرة عزيز ميمهم افدى عن حضور جلسة اليوم لعاية الساعة السادسة .

أصوات : موافقة .

الرئيس — واعتذر سعادة أحمد الشريبي باشا عن حضور جلسات هذا الأسبوع بتفراف أرسله المجلس فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

أصوات : لاتوافق .

الرئيس — المجلس يقرر رفض هذا الاعتذار .

واعذر حضرة إبراهيم نور الدين بك عن تأخيره عن حضور جلسة اليوم بتفراف هذا نصه " مكتب بتفراف هنا بخلق ثمانية مساء ويقتع ثمانية صباحا وتفراف المجلس وصلى اليوم ثمانية ونصف والزفاف قام سبعة ونصف وهكذا حيل بين وبين الوصول للمجلس اليوم لاستحالة الوصول قبل الجلسة " فهل توافقون حضراتكم على قبول هذا الاعتذار .

أصوات : موافقون .

الرئيس — واعتذر حضرة حسن المديني بك عن الحضور بتفراف هذا نصه " سأحضر الثلاثة وأرجو المسامحة لجميع الاعتذارات " .

فهل توافقون حضراتكم على اعتذاره ؟

أصوات : لاتوافق .

الرئيس — المجلس يقرر رفض هذا الاعتذار .

وقد اعتذر سعادة اللواء بك فهمي باشا بتفراف هذا نصه :

" أرسلت إشارة تليفونية يوم الأربعاء لسكرتارية المجلس بالاعتذار لمرضى أجاب الحاجب عبد الله سيدي بك ما زالت متورعا " .

فأعلن أن المجلس لا يمارض في قبول اعتذاره .

أصوات : موافقة .

(١) رضى طلب الإجازة المقدم من حضرة الشيخ سوسى منصور عن المجلس بقرار المجلس بنظر الطعن المقدم منه حضرة بجملة قد .

الرئيس — قد طلب حضرة الشيخ سوسى منصور تجديد إجازته بتفراف هذا نصه :

" اعتذر بالافتادة بأنى قد تمت لدولتك يوم الخميس ٧ يولييه سنة ١٩٢٧ طلبا بإجازة مرضية امتدادا لإجازتى التى انتهت بالأسس وأرقت مع شهادة مرضية من الطبيب الذى أجرى العملية الجراحية بأعين الثانية ، فأرجو التكرم بمرض الطلب على المجلس الموقر . "

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك — تلقى المصلحة العامة الى أن أحبط المجلس علما بما يتعلق بحضرة العضو الشيخ سوسى منصور . ذلك أنه أعلن فيه بطنان كثيرة . منها أنه لا يدفع الضريبة المقررة . وقد سأله اللجنة عن ذلك فكان جوابه أنه يدفع ٢٧ جنيا لا ١٥٠ جنيا المقررة لعضوية المجلس . والحكومة تقول أنه يدفع ١٥ جنيا فقط وكل ذلك تقدم تقرير من اللجنة بطلان اقتضاه . وقد علم حضرته ذلك . فأخذ الإجازة السابقة وقد انتهت . وأخطر بأن موضوع الطعن فيه سينظر في جلسة يوم الاثنين المقبل . وأرسله بذلك خطابا مع مندوبين المجلس . وتسلم الخطاب ولكنه أبى أن يوقع باستلامه . وكل ذلك فاني أقول — مع الأسف — أنه لا يراد بهذه الإجازة التى يطلبها إلا أن يتبقى الدور قبل أن ينظر في طعنه . وبذا يستمر أشهرا يتقاضى بغير حق المكافأة المقررة للعضو . فأرجو من المجلس إذا وافق أن يرفض تجديد هذه الإجازة .

أصوات : ترفض الإجازة وينظر الطعن في جلسة القد .

الرئيس — اذن يرفض طلب الإجازة وينظر الطعن في جلسة القد مع إخطار حضرة العضو لتفريقا .

(٢) تصدق على محضر الجلسة السابقة .

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

أصوات : لا .

الرئيس — تصدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

(٣) مشروع قانون راد من مجلس النواب بإعطاء الحساب الختامى لوزارة

الأوقاف لسنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ — إحالة الى لجنة الأوقاف .

نل الكتاب الواردة من مجلس النواب مع المشروع المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم السبت ٩ يولييه سنة ١٩٢٧

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن مشروع القانون الخالص بإعطاء

الحساب الختامى لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ المالية ووافق عليه .

فأقرت بأن أرسل مع هذا لدولتك مشروع القانون وتقرير لجنة الأوقاف .

ولمعاهد الدينية ومضبطة الجلسة الى نظر المجلس فيها مشروع القانون

المذكور راجيا عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا لدولتك بقبول طعن الاستقام .

رئيس مجلس النواب

(عه) . ويصا وأصف

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية .

(هـ) قرار المجلس بأن يسلّم القوانين التي سبق تلامسها مرتين في الجلسة العامة  
للمرة الثالثة ثم يرحل. أحد الزاوي عن مجموعته حتى تنقضي القوانين الأخرى الواردة  
بجدول أعمال هذه الجلسة التقرارات الثلاث - ثم يرحل عن أراي على مجموع هذه  
القوانين جميعاً دة واحدة وهذه القوانين هـ :

١ - كتاب من د. باعة مجلس الوزراء بالتسديد حضرته ا.د. الحوي، بان  
السكرتير العام لمجلس الوزراء الحضور في جلسة المجلس أثناء غار مائة على الوزراء .

١ - مشروع قانون بالتنازل عن قطعة أرض من أملاك الدولة لجمعية  
رعاية الأطفال .

سعادة محمود شكرى باشا - سبيل الآن مشروع القانون الخالص بالتنازل  
بجانب جمعية رعاية الأطفال عن قطعة أرض لبناء ملجأ ومستشفى للمواضع  
الفقيرة والأطفال ليرة الثالثة لأخذ الرأى عليه البدء بالاسم .

٤٤٤  
٤٤٥  
٤٤٦  
٤٤٧  
٤٤٨  
٤٤٩  
٤٥٠  
٤٥١  
٤٥٢  
٤٥٣  
٤٥٤  
٤٥٥  
٤٥٦  
٤٥٧  
٤٥٨  
٤٥٩  
٤٦٠  
٤٦١  
٤٦٢  
٤٦٣  
٤٦٤  
٤٦٥  
٤٦٦  
٤٦٧  
٤٦٨  
٤٦٩  
٤٧٠  
٤٧١  
٤٧٢  
٤٧٣  
٤٧٤  
٤٧٥  
٤٧٦  
٤٧٧  
٤٧٨  
٤٧٩  
٤٨٠  
٤٨١  
٤٨٢  
٤٨٣  
٤٨٤  
٤٨٥  
٤٨٦  
٤٨٧  
٤٨٨  
٤٨٩  
٤٩٠  
٤٩١  
٤٩٢  
٤٩٣  
٤٩٤  
٤٩٥  
٤٩٦  
٤٩٧  
٤٩٨  
٤٩٩  
٥٠٠  
٥٠١  
٥٠٢  
٥٠٣  
٥٠٤  
٥٠٥  
٥٠٦  
٥٠٧  
٥٠٨  
٥٠٩  
٥١٠  
٥١١  
٥١٢  
٥١٣  
٥١٤  
٥١٥  
٥١٦  
٥١٧  
٥١٨  
٥١٩  
٥٢٠  
٥٢١  
٥٢٢  
٥٢٣  
٥٢٤  
٥٢٥  
٥٢٦  
٥٢٧  
٥٢٨  
٥٢٩  
٥٣٠  
٥٣١  
٥٣٢  
٥٣٣  
٥٣٤  
٥٣٥  
٥٣٦  
٥٣٧  
٥٣٨  
٥٣٩  
٥٤٠  
٥٤١  
٥٤٢  
٥٤٣  
٥٤٤  
٥٤٥  
٥٤٦  
٥٤٧  
٥٤٨  
٥٤٩  
٥٥٠  
٥٥١  
٥٥٢  
٥٥٣  
٥٥٤  
٥٥٥  
٥٥٦  
٥٥٧  
٥٥٨  
٥٥٩  
٥٦٠  
٥٦١  
٥٦٢  
٥٦٣  
٥٦٤  
٥٦٥  
٥٦٦  
٥٦٧  
٥٦٨  
٥٦٩  
٥٧٠  
٥٧١  
٥٧٢  
٥٧٣  
٥٧٤  
٥٧٥  
٥٧٦  
٥٧٧  
٥٧٨  
٥٧٩  
٥٨٠  
٥٨١  
٥٨٢  
٥٨٣  
٥٨٤  
٥٨٥  
٥٨٦  
٥٨٧  
٥٨٨  
٥٨٩  
٥٩٠  
٥٩١  
٥٩٢  
٥٩٣  
٥٩٤  
٥٩٥  
٥٩٦  
٥٩٧  
٥٩٨  
٥٩٩  
٦٠٠  
٦٠١  
٦٠٢  
٦٠٣  
٦٠٤  
٦٠٥  
٦٠٦  
٦٠٧  
٦٠٨  
٦٠٩  
٦١٠  
٦١١  
٦١٢  
٦١٣  
٦١٤  
٦١٥  
٦١٦  
٦١٧  
٦١٨  
٦١٩  
٦٢٠  
٦٢١  
٦٢٢  
٦٢٣  
٦٢٤  
٦٢٥  
٦٢٦  
٦٢٧  
٦٢٨  
٦٢٩  
٦٣٠  
٦٣١  
٦٣٢  
٦٣٣  
٦٣٤  
٦٣٥  
٦٣٦  
٦٣٧  
٦٣٨  
٦٣٩  
٦٤٠  
٦٤١  
٦٤٢  
٦٤٣  
٦٤٤  
٦٤٥  
٦٤٦  
٦٤٧  
٦٤٨  
٦٤٩  
٦٥٠  
٦٥١  
٦٥٢  
٦٥٣  
٦٥٤  
٦٥٥  
٦٥٦  
٦٥٧  
٦٥٨  
٦٥٩  
٦٦٠  
٦٦١  
٦٦٢  
٦٦٣  
٦٦٤  
٦٦٥  
٦٦٦  
٦٦٧  
٦٦٨  
٦٦٩  
٦٧٠  
٦٧١  
٦٧٢  
٦٧٣  
٦٧٤  
٦٧٥  
٦٧٦  
٦٧٧  
٦٧٨  
٦٧٩  
٦٨٠  
٦٨١  
٦٨٢  
٦٨٣  
٦٨٤  
٦٨٥  
٦٨٦  
٦٨٧  
٦٨٨  
٦٨٩  
٦٩٠  
٦٩١  
٦٩٢  
٦٩٣  
٦٩٤  
٦٩٥  
٦٩٦  
٦٩٧  
٦٩٨  
٦٩٩  
٧٠٠  
٧٠١  
٧٠٢  
٧٠٣  
٧٠٤  
٧٠٥  
٧٠٦  
٧٠٧  
٧٠٨  
٧٠٩  
٧١٠  
٧١١  
٧١٢  
٧١٣  
٧١٤  
٧١٥  
٧١٦  
٧١٧  
٧١٨  
٧١٩  
٧٢٠  
٧٢١  
٧٢٢  
٧٢٣  
٧٢٤  
٧٢٥  
٧٢٦  
٧٢٧  
٧٢٨  
٧٢٩  
٧٣٠  
٧٣١  
٧٣٢  
٧٣٣  
٧٣٤  
٧٣٥  
٧٣٦  
٧٣٧  
٧٣٨  
٧٣٩  
٧٤٠  
٧٤١  
٧٤٢  
٧٤٣  
٧٤٤  
٧٤٥  
٧٤٦  
٧٤٧  
٧٤٨  
٧٤٩  
٧٥٠  
٧٥١  
٧٥٢  
٧٥٣  
٧٥٤  
٧٥٥  
٧٥٦  
٧٥٧  
٧٥٨  
٧٥٩  
٧٦٠  
٧٦١  
٧٦٢  
٧٦٣  
٧٦٤  
٧٦٥  
٧٦٦  
٧٦٧  
٧٦٨  
٧٦٩  
٧٧٠  
٧٧١  
٧٧٢  
٧٧٣  
٧٧٤  
٧٧٥  
٧٧٦  
٧٧٧  
٧٧٨  
٧٧٩  
٧٨٠  
٧٨١  
٧٨٢  
٧٨٣  
٧٨٤  
٧٨٥  
٧٨٦  
٧٨٧  
٧٨٨  
٧٨٩  
٧٩٠  
٧٩١  
٧٩٢  
٧٩٣  
٧٩٤  
٧٩٥  
٧٩٦  
٧٩٧  
٧٩٨  
٧٩٩  
٨٠٠  
٨٠١  
٨٠٢  
٨٠٣  
٨٠٤  
٨٠٥  
٨٠٦  
٨٠٧  
٨٠٨  
٨٠٩  
٨١٠  
٨١١  
٨١٢  
٨١٣  
٨١٤  
٨١٥  
٨١٦  
٨١٧  
٨١٨  
٨١٩  
٨٢٠  
٨٢١  
٨٢٢  
٨٢٣  
٨٢٤  
٨٢٥  
٨٢٦  
٨٢٧  
٨٢٨  
٨٢٩  
٨٣٠  
٨٣١  
٨٣٢  
٨٣٣  
٨٣٤  
٨٣٥  
٨٣٦  
٨٣٧  
٨٣٨  
٨٣٩  
٨٤٠  
٨٤١  
٨٤٢  
٨٤٣  
٨٤٤  
٨٤٥  
٨٤٦  
٨٤٧  
٨٤٨  
٨٤٩  
٨٥٠  
٨٥١  
٨٥٢  
٨٥٣  
٨٥٤  
٨٥٥  
٨٥٦  
٨٥٧  
٨٥٨  
٨٥٩  
٨٦٠  
٨٦١  
٨٦٢  
٨٦٣  
٨٦٤  
٨٦٥  
٨٦٦  
٨٦٧  
٨٦٨  
٨٦٩  
٨٧٠  
٨٧١  
٨٧٢  
٨٧٣  
٨٧٤  
٨٧٥  
٨٧٦  
٨٧٧  
٨٧٨  
٨٧٩  
٨٨٠  
٨٨١  
٨٨٢  
٨٨٣  
٨٨٤  
٨٨٥  
٨٨٦  
٨٨٧  
٨٨٨  
٨٨٩  
٨٩٠  
٨٩١  
٨٩٢  
٨٩٣  
٨٩٤  
٨٩٥  
٨٩٦  
٨٩٧  
٨٩٨  
٨٩٩  
٩٠٠  
٩٠١  
٩٠٢  
٩٠٣  
٩٠٤  
٩٠٥  
٩٠٦  
٩٠٧  
٩٠٨  
٩٠٩  
٩١٠  
٩١١  
٩١٢  
٩١٣  
٩١٤  
٩١٥  
٩١٦  
٩١٧  
٩١٨  
٩١٩  
٩٢٠  
٩٢١  
٩٢٢  
٩٢٣  
٩٢٤  
٩٢٥  
٩٢٦  
٩٢٧  
٩٢٨  
٩٢٩  
٩٣٠  
٩٣١  
٩٣٢  
٩٣٣  
٩٣٤  
٩٣٥  
٩٣٦  
٩٣٧  
٩٣٨  
٩٣٩  
٩٤٠  
٩٤١  
٩٤٢  
٩٤٣  
٩٤٤  
٩٤٥  
٩٤٦  
٩٤٧  
٩٤٨  
٩٤٩  
٩٥٠  
٩٥١  
٩٥٢  
٩٥٣  
٩٥٤  
٩٥٥

مشروع قانون

بالتنازل عن قطعة أرض من أملاك الدولة

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرّر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدّقنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ٩ - يعتمد التنازل عن الأرض الداخلة ضمن أملاك الدولة والمدينة في الكشف المرافق لهذا القانون ..

مادة ٢ — عل وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما  
فما يخصه وعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمل أن ييهم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
وتنفذ كقانون من قوانين الدولة .

صلى الله عليه وآله

الرئيس - يؤخذ الرأي بالنداء بالاسم ابتداء من حرف الميم .

سعادة محمد صادق باشا - ألا يحسن قراءة جميع مشروعات القوانين  
المروضة في هذه الجلسة ثم يؤخذ الرأي عل مجموعها بعد ذلك دفعة واحدة ؟

سعادة محمود شكرى باشا - قرأ مشروعات القوانين المتشابهة في موضوعها ثم أخذ الرأي عليها دفعة واحدة، وأما غيرها فقرأ كل مشروع منها على حدة.

معالي عبد شفيق باشا - يمكن أن يؤخذ الرأي دفعة واحدة على مشروعات القوانين الخاصة بفتح اعتقادات اضافية مع مشروع القانون الخاص بتنازل

الحكومة عن قطعة أرض لجمعية رعاية الأطفال .  
 مساعدة محمود شكرى باشا - تنلى مشروعات القوانين الخاصة بفتح اعتمادات

إضافية في ميزانية سنة ١٩٢٦-١٩٢٧ المالية بعد القراءتين الأوليين مع مشروع القانون الخاص بالتنازل عن قطعة أرض لحماية رعاية الأطفال. ثم

معالي عهديتي باشا — ويتبع مثل ذلك بالنسبة لمشروعات القوانين

الخامسة: الإعانات التجارية الدولية أيضا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية .

( موافقة )

(4) رسائل

١ - كتاب من د. جامعة مجلس الوزراء بالتدريس حضرته د. د. الحوي، د. السكرتير العام لمجلس الوزراء المحضوري جلسة المجلس أثناء غار مائة على الوزراء .

٢١. الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأحالة دولكم علما بأنه لمناسبة سفرنا الى خارج القطر قد رأينا أن ينوب عنا حضرة صاحب الطرزة حامد خلوصي بك السكرتير العام لمجلس الوزراء بالحضور في جلسة مجلس الشيوخ عند نظير مرئيات مجلس الوزراء .  
وتفضلوا دولكم بقبول فائق الاحترام

القائمة في ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٧

رئيس مجلس الوزراء

نوت

(ب) انتخاب من وزارة الزراعة بانتداب حضرة جلال نعيم بك والدكتور ابراهيم رشاد بمحضور جلسات المجلس أثناء النظر في مشروع قانون الجمعيات التعاونية المصوبة .

تل الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرجو من دولكم التفضل بالساح لكل من حضرك صاحب  
العزة جلال فهم بك سكرتير عام هذه الوزارة والدكتور إبراهيم رشاد مراقب  
التعاون بها بحضور جلسات المجلس عند نظره مشروع قانون الجمعيات التعاونية  
المصوبة

وتمضوا دولكم بقبول عظيم الاحترام

محرمان ۱۱ الحرم سے ۱۳۴۶ (۱۰ جولہ سے ۱۹۲۷)

وزير الزراعة

محمد فتحہ اللہ رکات

(ج) كتاب من وزارة الأوقاف بالتدبير حصر في حليل الخادم بك ومحمد مصطفى الحاشي إحدى لحضور جلسات المجلس أثناء النشر في مديرية وزارة الأوقاف .

تم الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التكرم بالترخيص لحضرة صاحب المزة خليل الخادم بك مدير قسم الحسابات والمستخدمين وحضرة محمد مصطفى الماسي افندي رئيس قسم السكرتارية بحضور جلسات المجلس أثناء نظرميزانية وزارة الأوقاف للمساعدة في تقديم مايلزم من الأوراق .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق الاحترام

۱۹۲۷ء ۱۰ جولائی

الأمم المتحدة

محمد نجيب الغزالي

سعادة محمود شكرى باشا - يؤخذ رأى على مشروعات القوانين الخاصة بالانقضاء التجارية الدولية على مدة لأكثر من نوع واحد .

معالى محمد شفيق باشا - يؤخذ رأى على جميع المشروعات دفعة واحدة . سعادة محمد صدق باشا - كلنا قبل ذلك .

الرئيس - هل حضرات الأعضاء يوافقون على أن يؤخذ رأى على جميع مشروعات القوانين دفعة واحدة ؟

(موافقة)

حضره حافظ عابدين بك - يجوز أن يكون بعض حضرات الأعضاء موافقا على بعض هذه المشروعات وغير موافق على البعض الآخر .

سعادة محمود شكرى باشا - لا يمكن أن يخالف أى مشروع من مشروعات القوانين المعروضة مع إعلان موافقته على باقى مشروعات القوانين .

حضره حافظ عابدين بك - لابد أن يشل كل مشروع من مشروعات القوانين .

سعادة محمود شكرى باشا - ستلى مشروعات القوانين . وإنما يؤخذ رأى عليها دفعة واحدة .

سعادة محمد صدق باشا - إن مشروعات القوانين التى تليت للجلسة الأولى والثانية ، ستلى الآن عليها لجلسة الثالثة ، ولا ضرر من أخذ رأى عليها دفعة واحدة بعد ذلك خصوصا أنه لا مناقشة فى هذه المشروعات بعد أن تليت للجلسة الثانية ، فإن المناقشة إنما تكون عند القراءة الثانية .

حضره حافظ عابدين بك - إذا لم يكن لى حق المناقشة فى هذه المشروعات فإن لى الحق فى الرفض .

سعادة محمود شكرى باشا - لحضرة العضو أن يعلن رفضه لأى مشروع وقت أخذ رأى .

- ب - مشروع قانون وارد من مجلس النواب فتح أعاد اشناق بمبلغ

١٥٩ جنيا فى ميزانية وزارة الداخلية لإعانة جمعيات خيرية مختلفة من مستحقات المراهات - قراءة لمرات الثلاث .

سعادة محمود شكرى باشا - وبما أن اللجنة وضعت تقريرا واحدا عن جميع مشروعات القوانين بالاعتراضات الإضافية فيجوز لهذا التقرير أولاً ثم تتلى بعد ذلك هذه المشروعات واحدا بعد الآخر .

تلى تقرير اللجنة عن مشروعات القوانين الخاصة بفتح اعتبارات إضافية فى ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وهذا نصه :

حضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أحال المجلس على هذه اللجنة بتاريخ ٣٠ مايو و٤ يونيو سنة ١٩٢٧ والمراسم بمشروعات قوانين الخاصة بفتح اعتبارات إضافية فى ميزانية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية بالمبالغ الآتية والواردة إليه من مجلس النواب بعد موافقته عليها وهي :

١ - مبلغ ٥١٥٩ فى ميزانية وزارة الداخلية لإعانة جمعيات خيرية مختلفة من مستحقات المراهات .

٢ - مبلغ ١٣٧٠ فى ميزانية وزارة الداخلية لتنفيذ التجاوز المتروك حصوله فى بعض بنود الباب الثانى من ميزانية المحاكم المختلطة .

٣ - مبلغ ٥٣٤٢ فى ميزانية وزارة الحرية لتسوية الرسوم الجمركية المستحقة على الطواغيت "الأمير فاروق" .

٤ - مبلغ ٩٠٠ فى ميزانية وزارة الداخلية لشراء ١٥ موتورسيكلا لمراقبة حركة الممرات بالمحلات .

٥ - مبلغ ٦٤٣٤ فى ميزانية وزارة المواصلات لشد تجاوز اعتبارات بعض بنود الباب الثانى من ميزانية مصلحة الموانى والمناظر .

٦ - قل مبلغ ١٣٣٣٧ جنيا و ٦٥٠ جنيه من ميزانية وزارة الأشغال العمومية الى ميزانية وزارة الداخلية لأعمال إضافية وتجهيزات بمجبرى الطور وسواكى .

٧ - مبلغ ٨٥٠٠ فى ميزانية وزارة المواصلات لتسوية التجاوز الحاصل فى اعتبارات صيانة السيارات والموتوسيكلات .

٨ - مبلغ ٣٩٩٠ فى ميزانية وزارة الخارجية لتسوية الزيادة التى ظهرت فى نفقات شراء دار المفوضية المصرية بلندن وتزيجها وتأثيثها .

وقد اجتمعت اللجنة وبجسنت فى هذه الاعتراضات الثانية ووافقت على فتحها فى ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية للأسباب الواردة بذكرات اللجنة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء والمرفقة صورها بهذا التقرير مع مشروعات القوانين الخاصة بها .

ولاحظت فيما يخص اعتبارات مبلغ ٨٥٠٠ ج م قيمة التجاوز الذى حصل فى اعتبارات صيانة السيارات والموتوسيكلات أنه وقمت مخالفة لل دستور إذ ظاهر أنه ما كان هناك سبب لحصول هذا التجاوز بغير إذن من البرلمان إذ أن عدم كفاية ما كان مقررا لصيانة السيارات والموتوسيكلات ضمن اعتبارات الباب الثانى من فرع ١ ميزانية وزارة المواصلات ما معلوما لدى وزارتي المواصلات والمالية فى أغسطس سنة ١٩٢٦ إذ طلبت الوزارة الأولى زيادة الاعتراضات بمبلغ ٨٦٠٦ ج م ثم توقفها الوزارة الثانية .

وهذه اللجنة وإن وافقت على فتح الاعتراضات فوافقتنا بصفة استثنائية وبأمل أن لا يتجدد مثل هذا التصرف فى المستقبل ونظمت النظر إلى ما سبق أن قرره مجلس الشيوخ من أن فى تجاوز الاعتراضات المقررة لأى بند من بنود الميزانية بغير موافقة سابقة من الجهة المختصة عاقلة للدستور والقواعد المالية ينشئ بمجئها .

فأشرف بأن أرفع هذا لتولكم راجيا عرضه على هيئة المجلس .

وسيكفى حضره صاحب السعادة محمود شكرى باشا مقرا لجنة أمام المجلس فيه .

وقضوا موتكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس اللجنة  
يوسف وهبه

٦ محرم سنة ١٩٢٧

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد بتقرير اللجنة ؟  
( موافقة ) .

ثم تلى مشروع القانون الخاص بالاقتداء الأول من الاتفاقيات المذكورة وهذا نصه :

#### مشروع قانون

يفتح اقتداء اضافى في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية

نحن فؤاد الاول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرا :  
١ مادة ١ - يفتح في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية اقتداء اضافى

قدره ٥١٥٩ ج ٢٠ (خمسة آلاف ومائة وتسعة وخمسون جنيها مصريا) للفرص المئين في الكشف المرفق بهذا القانون .  
ويؤخذ هذا الاقتداء من زيادة إيرادات الميزانية في السنة المالية المذكورة.

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
يأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .  
صدر برامى .....  
نص الكشف المتوخ عنه في المادة الأولى من مشروع هذا القانون :

#### اقتداء اضافى

قسم ٨ - وزارة الداخلية .

فرع ١ - ديوان العموم - باب ٢ - ٥١٥٩ ج ٢٠ لائحة جمعيات خيرية مختلفة من متحصلات المراهات .  
نص مذكرة اللجنة المالية المرفوعة الى مجلس الوزراء والمراقبة لمشروع القانون المذكور :

#### مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء

قضت المادة الخامسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ الخاص بالمراعاة على سباق الخيل ورى الحمام وغيرها من أنواع الألعاب وأعمال الرياضة بتخصيص جزء معين من الأرباح الناجمة من استغلال الرهان لصرفه في تربية الخيل أو ترقية الرياضة البدنية أو في الأعمال الخيرية الخيرية أو في أعمال الاسفاف أو الأعمال الاجتماعية الخ .  
وهذه الأرباح تضم الى إيرادات الميزانية ويهاجها في المصروفات اقتداء خصص للصرف في الشؤون المذكورة .

وقد حدد هذا الاقتداء في ميزانية السنة المالية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ بمبلغ ٣٦٤٠٠ ج فصل أول بند ٣١٠ مانات لجمعيات خيرية مختلفة من متحصلات المراهات في ميزانية وزارة الداخلية .

أوضحت وزارة الداخلية بكتابها المؤرخ في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٦ أن الإيرادات المتحصلة في السنة الماضية والى يصرف منها في هذه السنة قد بلغت ٣١٥٥٩ جنيها أى أنها زادت على الاقتداء المقرر بمبلغ ٥١٥٩ جنيها وهى تقترح فتح اقتداء اضافى بهذا القدر لتغطية ما يصرف في الاعانات لغاية آخر السنة المالية الحالية تطبيقا لأحكام القانون رقم ١٠ المشار اليه .

وقد رأت اللجنة المالية الموافقة على هذا الاقتراح وهى تتشرف برفعه الى مجلس الوزراء لتكرم بإقراره توطئة لعرضه على البرلمان .

وبرقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بقانون ما

السكريد الرئيس

بحريرا ١٠ مارس سنة ١٩٢٧

نمرة ١٦٥ - ٦ / ٣

الى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء في ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧ على الاقتراح المين في هذه المذكرة وقد أبلغت وزارة الداخلية هذا القرار .

وطيه المرسوم الصادر في ٢٩ منه يفتح الاقتداء الاضافى المطلوب ما

رئيس مجلس الوزراء  
مولى بكى

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ .  
يتل الآن لرة الثانية مادة مفادة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فؤاد الاول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرا :

مادة ١ - يفتح في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية اقتداء اضافى قدره ٥١٥٩ ج ٢٠ (خمسة آلاف ومائة وتسعة وخمسون جنيها مصريا) للفرص المئين في الكشف المرفق بهذا القانون .  
ويؤخذ هذا الاقتداء من زيادة إيرادات الميزانية في السنة المالية المذكورة.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصول : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة ؟

ويؤخذ هذا الاعتماد من زيادة ايرادات الميزانية في السنة المالية المذكورة.

مادة ٢ - على وزيرى الحفانية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

نص الكشف المنوه عنه في المادة الأولى من مشروع هذا القانون :

#### اعتاد اضافى

قسم ٩ - وزارة الحفانية .

فرع ٢ - المحاكم المختلطة - باب ٢ - ١٣٧٠٠ ج ٠ م لتغطية التجاوز المتوقع حصوله في بنود "مصاريف الانتقال" و "أغذية المسجونين" و "الأدوات الكتابية" و "المصاريف الثرية" .

نص مذكرة اللجنة المالية المرفوعة الى مجلس الوزراء والمراقبة لمشروع هذا القانون :

#### مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء

تطلب وزارة الحفانية تصح اعتماد اضافى قدره ١٣٧٠٠ جنيه في ميزانية المالية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ لتسوية التجاوز الذى تتوقع حصوله في ربط بنود الباب الثانى من ميزانية المحاكم المختلطة . وتفصيل هذا الاعتماد كما على :

١٠٠٠٠ جنيه - بند ٣ - مصاريف انتقال وبدل سفريه ونقل .

ويرجع التجاوز في هذا البند الى زيادة نفقات المحضرين في السنة المالية الحالية بالنظر الى تكثر عدد الأوراق الملته بسبب الحالة الاقتصادية الحالية . ويلاحظ أن هذه المصاريف تحصل بأكملها من المتقاضين .

٢٠٠ جنيه - بند ٥ - أغذية المسجونين .

ويرجع التجاوز الى زيادة عدد المسجونين وإلى زيادة المدة التى يقضونها في السجن .

١٥٠٠ جنيه | بند ٨ - أدوات كتابية لقسم القضاء .

١٣ - بند ١٣ - أدوات كتابية لقسم العقود والوثائق .

ويرجع التجاوز الى زيادة للعمل في جميع فروع القسمين حتى أصبح الاعتماد الحالى لا يفي بالحاجة .

٢٠٠٠ جنيه - بند ٩ - مصاريف ثرية .

هذا الاعتماد مطلوب لتسديد مبلغ حكم على قلم كاتب المحكمة بدفعها وقد أصبح الحكم فيها نهائياً .

لبيت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بمرأى . . . .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقة

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تلى مشروع هذا القانون لآلة الثالثة لآله من صفة الاستجمال وهذا نصه :

#### مشروع قانون

بفتح اعتماد اضافى في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية اعتماد اضافى قدره ٥١٥٩ ج ٠ م (خمسة آلاف ومائة وتسعة وخمسون جنيهاً مصرياً) للفرش المئين في الكشف المرقق بهذا القانون .

ويؤخذ هذا الاعتماد من زيادة ايرادات الميزانية في السنة المالية المذكورة.

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ج - مشروع قانون مارد من مجلس النواب بفتح اعتماد اضافى يبلغ ١٣٧٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الحفانية لتغطية التجاوز المتوقع حصوله في بند الباب الثانى من ميزانية المحاكم المختلطة - قرائه لقرات فلول .

تلى مشروع هذا القانون لآلة الأولى وهذا نصه :

#### مشروع قانون

بفتح اعتماد اضافى في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية اعتماد اضافى قدره ١٣٧٠٠ ج ٠ م (ثلاثة عشر ألفاً وسبعمائة جنيه مصرياً) للفرش المئين في الكشف المرقق بهذا القانون .



الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
اصوات : موافقة .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .  
تلى مشروع هذا القانون لرة الثالثة لانه من صفة الاستعمال .

#### مشروع قانون

يُفتح اعتماد اضافى في ميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٧ المالية  
نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صنفنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٧ المالية اعتماد اضافى  
قدره ١٣٧٠٠ جنيه ( ثلاثة عشر ألفا وسبعمائة جنيه مصرى ) للفرض المين  
فى الكشف المرفق بهذا القانون .

ويؤخذ هذا الاعتماد من زيادة ايرادات الميزانية فى السنة المالية  
المذكورة .

مادة ٢ - على وزيرى الحفانية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما  
فيا يخصه ويصل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بمرأى . . . .

- د - مشروع قانون وارد من مجلس النواب فتح اعتماد اضافى مبلغ ١٣٤٢  
جنيه فى ميزانية وزارة الحرية تسوية الرسوم احركة المسجلة على الجرافة  
( الأبرق فاروق ) - رئاسة القراة الثلاث .

تلى مشروع هذا القانون لرة الأول وهذا نصه :

#### مشروع قانون

يُفتح اعتماد اضافى في ميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٧ المالية  
نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صنفنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٧ المالية اعتماد اضافى  
قدره ١٣٤٢٠٠ ج.م ( خمسة آلاف وثلاثمائة واثنا وأربعون جنهما مصرى )  
لفرض المين فى الكشف المرفق بهذا القانون .

ويؤخذ هذا الاعتماد من زيادة ايرادات الميزانية فى السنة المالية المذكورة .

مادة ٢ - على وزيرى الحرية والبحرية والمالية تنفيذ هذا القانون  
كل منهما فيا يخصه ويصل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بمرأى . . . .

ونظرا لأنه ليس من المتوقع حصول وفر فى سائر بنود الباب الثانى يكفى  
تتمديد التجاوز المشار اليه أى ١٣٧٠٠ جنيه تقصد رأت اللجنة المالية أن  
يفتح بهذا المبلغ اعتماد اضافى، وعلى تشرف بمرض الأمر على مجلس الوزراء  
توطئة زعمه الى البرلمان .

وربقة هذا مشروع مرسوم لهذا الغرض ما

السكريب  
الجليل  
الرئيس  
مرقص حنا  
القاهرة فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٧

الى وزارة المالية .

وافق مجلس الوزراء فى ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧ على رأى اللجنة المالية  
المين فى هذه المذكرة وقد ألفت وزارة الحفانية هذا القرار .

وعليه المرسوم الصادر فى ٢٩ منه لتفتح الاعتماد الاضافى المطلوب

رئيس مجلس الوزراء  
عبدللى

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث  
المبدأ .

اصوات : موافقة .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث  
المبدأ .

الرئيس - يتل الآن مشروع هذا القانون لرة الثانية .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صنفنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٧ المالية اعتماد اضافى  
قدره ١٣٧٠٠ جنيه ( ثلاثة عشر ألفا وسبعمائة جنيه مصرى ) للفرض المين  
فى الكشف المرفق بهذا القانون .

ويؤخذ هذا الاعتماد من زيادة ايرادات الميزانية فى السنة المالية  
المذكورة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

اصوات : موافقة .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى الحفانية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما  
فيا يخصه ويصل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بمرأى . . . . .

مرة ١٦٥ ١٦/٣

الى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء في ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧ على رأى اللجنة المالية المين في هذه المذكرة وقد ألفت وزارة الحربية والبحرية هذا القرار وطبه الرسوم الصادر في ٢٩ منه بفتح الاتحاد الاضافى المطلوب ما رئيس مجلس الوزراء على يلى

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

أصوات : موافقة .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ.

الرئيس — يتل الآن مشروع هذا القانون لرة الثانية .

تليت المادة الأولى من مشروع هذا القانون وهذا نصها :

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح في ميزانية سنة ١٩٢٧-١٩٢٧ المالية احتياذ اضافى قدره ٥٣٤٧ ج.م ( خمسة آلاف وثلاثة وثمانون وأربعون جنيا مصريا ) للفرض المين في الكشف المرقق بهذا القانون .

ويؤخذ هذا الاحتياذ من زيادة إيرادات الميزانية في السنة المالية المذكورة.

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقة .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الثانية من مشروع هذا القانون وهذا نصها :

مادة ٢ — على وزيرى الحربية والبحرية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصم هذا القانون بحكم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مديرى .....

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقة .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تلى مشروع هذا القانون لرة الثالثة لـ له من صفة الاستعجال وهذا

نصه :

نص الكشف المتوه عنه في المادة الأولى من مشروع هذا القانون .

اعتاد اضافى

قسم ١٣ — معروضات عسكرية

فرع ٣ — مصلحة خفر السواحل ومصايد الأسماك باب ٣

٥٣٤٧ ج . م لتسديد الرسوم البحرية

المستحقة لمصلحة الجمارك

على الطوافة " الأمير فاروق "

المستوردة من الخارج .

نص مذكرة اللجنة المالية المرفوعة الى مجلس الوزراء والموافقة لمشروع هذا القانون :

مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ فتح احتياذ اضافى قدره ٧٠٠٠ ج.م بميزانية مصلحة خفر السواحل ومصايد الأسماك لسنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ لشراء الطوافة الجبلية " الأمير فاروق " لتعمل على الطوافة " رقيب " في مراقبة السواحل ومنع التهريب . وقد تشرت الاحالات اللازمة عن مشرفها ثم ألفت لجنة برئاسة وكيل وزارة الحربية لفحص الطعانات الواردة في أول أغسطس سنة ١٩٢٥ وقررت قبول طعاه انحرافات هاونورين ويسل وشركتهما فيند بمبلغ ٦٤٣٨٩ ج.م

صدر بعد ذلك لمشور المالية مرة ٤٣ — ١٩٢٥ القاضى بفتح الرسوم البحرية على الانوارات الواردة لمصالح الحكومة وبناء عليه خصصت مصلحة الجمارك على مصلحة خفر السواحل بمبلغ ٥٣٤١ جنيا و ٩٢٠ مليا وهى قيمة الرسوم البحرية المستحقة على تلك الطوافة .

تقول وزارة الحربية والبحرية ان الاحتياذ المخصص لشراء هذه الطوافة والادوات المنقطة بها قد نفذ وليس في ميزانية تلك المصلحة وفر في أى بند كان يسمح بمخصص المبلغ المذكور عليه فاضطرت ازاء هذه الحالة أن تطلب بحساب المهد حين تسويته . فلذلك تطلب وزارة الحربية فتح احتياذ بالقيمة المشار اليها ليتيسر للمصلحة ازالها من المهد .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فرأت الموافقة على فتح احتياذ اضافى بمبلغ ٥٣٤٧ جنيا ( خمسة آلاف وثلاثة وثمانون وأربعين جنيا مصريا ) بميزانية الوزارة المذكورة ( مصلحة خفر السواحل ومصايد الأسماك ) وهى تشرف بفتح الأمر الى مجلس الوزراء لتتكم بإقراره وتوطئة لقرضه على البرلمان .

ومرفق بهذه المذكرة مشروع مرسوم بقانون ما

الرئيس

مهندس حنا

السكريب

الجميل

القاهرة ٢٢ مارس سنة ١٩٢٧

## مشروع قانون

بفتح اعتماد اضافي في ميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٧ المالية

نحن نؤاد الأول ملك مصر

فرد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية اعتماد اضافي قدره ٥٣٤٢ ج.م (خمسة آلاف وثلاثمائة واثنان وأربعون جنيها مصريا) للعرض المبين في الكشف المرفق بهذا القانون .

ويؤخذ هذا الاعتماد من زيادة ايرادات الميزانية في السنة المالية المذكورة.

مادة ٢ - على وزيرى البحرية واليمنية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويمثل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام للدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

معالي محمد شفيق باشا - مشروعات القوانين بالإحتياجات الإضافية الموعودة علينا الليلة عددها ثمانية . وكل مشروع منها يتل ثلاث مرات . والقراءة الأولى في الواقع لا تؤزم لها مطلقا . لأن المادة ٧٩ من اللائحة الداخلية تنص على أن المجلس يشرع عقب تقديم تقرير اللجنة في مناقشة المشروع اجمالا من حيث المبدأ فإذا قرر قبوله شرع ثانية في مناقشة مواد تفصيلا حسب ترتيبها . ثم يتل مرة ثالثة لأخذ الرأى على مجموعه . فقبل ثلاثة مواد مشروعات هذه القوانين على علينا ملخص من كل مبلغ من مبالغها . وهذا الملخص قد حوزته اللجنة واقتبست من نفس مشروع القانون وقد وافق المجلس على هذا الملخص . فالواقع أن القراءة الأولى لا داعى لها . فأرجو الموافقة على أن تتل مشروعات هذه القوانين قررة الثانية مادة فائدة ثم تتل القررة الثالثة لأخذ الرأى عليها ولا ضرر في تلك الطريقة . ولا عائق فيها للمستور . فقد جاء في المادة ١٠٤ منه أنه لا يصح ولاى المجلسين تقرير مشروع قانون الا بعد أخذ الرأى فيه مادة مادة . هههه القراءة الثانية . وأما القراءة الثالثة التى يجب اعلان الرأى بصلها بطريقة التلاد بالاسم فاختاره من المادة ١٠١ من الدستور الى جاء فيها "وأما فيما يخص بالقوانين عموما وبالإقتراح في مجلس النواب على مسألة التلاد فان الآراء تعطى دائما بالمانعة على الأعضاء بأصواتهم وبصوت حال " .

فكان الدستور يفرض الا اقرار التى نسميها القراءة الثانية ، ثم القراءة التى نسميها القراءة الثالثة لأخذ الآراء ابتداء بالاسم . لكن اللائحة الداخلية في المادة ٧٩ التى يؤخذ منها ضرورة ثلاثة لمشروعات القوانين ثلاث مرات وهذا نصها :

"يشرع المجلس عقب تقديم تقرير اللجنة في مناقشة المشروع اجمالا من حيث المبدأ ويحل الاقتراح . فإذا قرر قبوله شرع ثانية في مناقشة مواد تفصيلا حسب ترتيبها . ثم يتل مرة ثالثة في جلسة أخرى لأخذ الآراء على

مجموعة " . فلفظة " يتل مرة ثالثة " هى التى فهمنا منها ضرورة ثلاثة مشروعات القوانين ثلاث مرات . ولكن هل هناك ضرورة خمسة للقراءات الثلاث خصوصا مع الصعوبة الحالية وكثرة القوانين الموعودة علينا . فأرجو ولو بصفة استثنائية - أن نجعل تحرير البيان بمثابة القراءة الأولى لمشروع القانون ، لأنه يكون لنا رأيا في مجموع القانون ، ثم يتل مشروع القانون بعد التقرير مادة مائة ثم تنتقل الى القراءة الثالثة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - اثنى أخالف معالى محمد شفيق باشا فيما ذهب اليه وأقول ان القراءة الأولى واجبة لأخذ الرأى على مشروع القانون من حيث المبدأ .

معالى محمد شفيق باشا - أذن ما الغرض من تقرير اللجنة ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - قد لا يتعرض تقرير اللجنة في كثير من الأحيان لمشروع القانون . بل يكفى بذكر ملاحظات كما رأينا ذلك أمس في مشروع تنظيم الخامسة . وكما نرى اليوم في مشروع الجمعيات التعاونية . ومادة اللائحة الداخلية التى ذكرها معاليه صريحة في أنه يجب أن يؤخذ رأى المجلس في مشروعات القوانين من حيث المبدأ . ولا أهم أن المجلس يعطى رأيه في مشروع قانون من حيث المبدأ من غير أن يتل عليه . معالى محمد شفيق باشا - لقد قرأنا مشروعات هذه القوانين قبل الجلسة .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - اللائحة الداخلية لا تنص الا على ما يعبرى داخل المجلس ، وأما كون العضو يقرأ المشروع خارج المجلس مرة أو اثنتين أو أكثر فلا دخل لتلك في أعمال المجلس ، ولذلك فاني أخالف معالى محمد شفيق باشا شديد الخاطلة ولم يكن خطأ ما سرنا طيسنتين ونصف سنة من ثلاثة مشروعات القوانين ثلاث مرات ، أما اذا أريد اختصار الوقت فاني لا أوافق عليها كان من نتيجة مخالفة اللائحة الداخلية ، ويجب في سبيل احترام نصوص اللائحة أن تحصل المناصب وأن تقوم بما يجب علينا ولو استغرقنا في ذلك وقتا طويلا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى سعادة محمود شكرى باشا ؟ (موافقة) .

سعادة محمد صدق باشا - أرى احتفاظا بوقتنا الثمين ألا نقرأ من تقارير اللجان الا الاعتادات التى تذكر في آخر كل منها .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - هذا مخالف لللائحة الداخلية .

— مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد اضافى مبلغ ١٠٠ ج.م - في ميزانية وزارة الداخلية لثراء ١٥ - مونتسكلار لمرافعة حركة المرور بالجنات - قراءة قرأت الثلاث .

على مشروع القانون قررة الأولى وهذا نصه :

نحن نؤاد الأول ملك مصر

فرد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة ١ - يفتح في ميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٧ المالية اعتماد اضافي قدره ٩٠٠ ج.م (تسماته جنبه مصرى) للفرض المئين في الكشف المرفق بهذا القانون .

ويؤخذ هذا الاعتماد من زيادة ايرادات الميزانية في السنة المالية المذكورة

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فبا يتحصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشرف الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

صدر بمرأى

نص الكشف :

اعتماد اضافى

قسم ٨ - وزارة الداخلية .

فرض ٢ - البوليس - باب ٣ - ٩٠٠ ج.م لشراء خمسة عشر موتورسيكلا لمراقبة حركة المرور بالجهات .

نص المذكورة المرفوعة الى مجلس الوزراء :

جاء بكتاب لوزارة الداخلية مورخ في ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٧ أن الحاجة الى انشاء اقسام للورور بالأقاليم تزداد تبعا لزيادة انتشار السيارات بها وما يترتب على ذلك من كثرة الاخطار وحوادث الاصطدام وقد بحث هذا الموضوع فعلا وقررت الوزارة انشاء تلك الاقسام منظمة متى تفتت لائحة السيارات الجديدة .

تقول وزارة الداخلية انه لا يخفى أن توضع تلك الاثمنة موضع التنفيذ قبل انقضاء وقت غير قصير يتنا الحاجة ماسة الى مراقبة حركة المرور ببعض مدن الاقاليم المهمة لمعالجة الحال بصفة مؤقتة صونا للا وواح التي تعصب صحة اهل السائقين وطيئهم ، وقد تعددت الطلبات من بعض المديرات بوضع موتورسيكلا تحت تصرفها لهذا الغرض منها طلب مديرية المنيا لمدها بموتوسيكلين بعد أن تكررت بها حوادث الاصطدام ونهبت بكثيرة من الضحايا وقد سبق أن رفضت وزارة المواصلات اجابة طلب وزارة الداخلية رغم الحاحها بناء على رأى لجنة السيارات .

وقد اضافت وزارة الداخلية الرخك أن مسألة انشاء اقسام للورور بالجهات قد أثيرت في جلس النواب بإتعام في دور انعقاده الماضى ووصدت وزارة الداخلية بالعمل على ايجاد تلك الاقسام كما هو مدون بمضبطة اللجنة السابعة والعشرين .

بناء على ما تقدم فتحترق الوزارة المذكورة فتح اعتمادا اضافي قدره ٩٠٠ جنبه مصرى لشراء خمسة عشر موتورسيكلا بيسمر ٦٠ جنبها القوتوسكل الواحد لوضعها تحت تصرف الجهات المهمة التي انتشرت فيها السيارات وتكررت بها حوادث الاصطدام والاعطال .

ولما كان من المتظر أن يترك الربط المدرج لصيانة السيارات تحت اليد ١٢ من ميزانية البوليس للسنة الحالية وفرا يكفى لمشتري هذا العدد من الموتوسيكلات فوزارة الداخلية تطلب الترخيص بفتح ذلك الاعتماد مقابل الورفر في البند المذكور حتى تتمكن من شراء وزارة المواصلات لشراء تلك الموتوسيكلات .

وفيا يتعلق بمصاريف صيانة تلك الموتوسيكلات فوزارة الداخلية تقول انه يمكن خصمها من ربط صيانة السيارات اذا لم تتمكن وزارة المواصلات من تحملها .

أما القوة اللازمة لمباشرة مراقبة المرور بواسطة تلك الموتوسيكلات فن يمكن أخذها من القوة المرتبة للديرات .

وقد بحث اللجنة المسألة طلب الداخلية فراءت الموافقة ، للأسباب المبينة ، على شراء الموتوسيكلات المطلوبة . أما المبلغ اللازم لذلك فلا يمكن أخذ من الاعتماد المدرج في وزارة المواصلات لهذا الغرض ، لأنه ليس فيه من الورفر ما يساعد على ذلك كما أنه لا يمكن أخذ من وفورات صيانة السيارات في ميزانية الداخلية لأنه من الأعمال الجديدة التي لم يدرج لها ربط في ميزانية البوليس ، لذلك لا بد من رفع الأمر الى البرلمان لاستفتاءه بفتح اعتماد اضافي للمبلغ اللازم في الباب الثالث وقدره تسعة جنيه .

وتتشرف اللجنة برفع رأيها الى مجلس الوزراء حتى اذا ما وافق عليه تعرض المسألة على البرلمان

القاهرة في ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧

السكبر

الجليل

الى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٧ على رأى اللجنة المالية المئين في هذه المذكرة ، وقد أملت وزارة الداخلية هذا القرار .

وطيه المرسوم الصادر في ١٦ منه بفتح الاعتماد الاضافى المطلوب ما

رئيس مجلس الوزراء

عادل يكن

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ؟ (موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ والآن سيئلى على حضراتكم مادة غادة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن زواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدراه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٧ المالية اعتماد اضافى قدره ٩٠٠ ج.م (تسماته جنبه مصرى) للفرض المئين في الكشف المرفق بهذا القانون .

مادة ٢ — على وزيرى المواصلات والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
 تأمر بأن يصم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .  
 نص المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء :

طلبت وزارة المواصلات بتكليف مودع في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧ الترخيص لها بتجاوز البيوت الآتية من ميزانية مصلحة الموانئ والمناظر ( باب ثان ) بالقدر المبين أمام كل بند

بند ٣ — مصاريف انتقال ويلي سفر	جنيه مصرى
» ٤ — أغذية ... ..	٥٠٠
» ٥ — وقود ... ..	٤١٤
» ٦ — قليات ... ..	٥٠٠
» ٧ — قليات ... ..	٥٠٠

٦٤٣٤

وذلك للأسباب التي يسطرها وهي :

بند ٣ — « مصاريف انتقال ويلي سفر » :

رغم الاحتياطات التي اتخذت لعدم تجاوز هذا البند فان احتياجات العمل الضرورية والمأموريات غير العادية قضت بتجاوز الربط بمبلغ ٥٠٠ جنيه بسبب مؤتمر الملاحة الدولية وافتتاح مدينة بور فؤاد وتحويل الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة في هذا العام وقد وزارة المالية على تجاوز في هذا البند للسبب نفسه في العام الماضي بمبلغ ١٠٠٣٠ جنيا .  
 بند ٤ — أغذية

ربط هذا البند هو ٢٠٢٨ جنيا وهو لا يشمل قيمة غذاء بحارة البانيرة (فتقس) لأنها وقت تقدير مقاييسات الخازن كانت حراطة في الميناء معروضة للبيع ، غير أنها على أثر وجود الجيش المصرى بالسوم أعيد استخدامها لنقل قوات الجيش والقسنة والمهمات الى تلك الجهة وأصبح من المقرر صرف غذاء لبطانة البانيرة المذكورة وصددهم ٢٣ وتبلغ نفقات غذائهم ٤١٤ جنيا باخبار أن ما يتكفاه الواحد منهم ١٨ جنيا مصريا في السنة .  
 بند ٧ — « وقود » :

(١) كمية الفحم للفترة بمقاييسات الخازن على أساس متوسط الاستهلاك في الثلاث السنوات الماضية هي ٢٠٠٠ طن ولكن اتضح أن هذه الكمية لا تكفى على أثر تعديل رحلات البانيريين (السوم) و(فتقس) من نصف شهرية الى أسبوعية ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٢٦ تاريخ تقديمها لمصلحة الحدود والسواحل وكذلك بعد أن تمرد تسهيل الكراكنت التي تعمل في تطهير ميناء السويس بصصفة مستمرة وخارج ساعات العمل التي كانت مقررة من قبل نظرا لما يتطلبه صالح العمل في هذه الميناء وللرغبة في انجازها في وقت قريب وكانت نتيجة ذلك الحاجة الى ١٣٥٠ طن يقدر ثمنها بمبلغ ٣٥١٠ جنيا باخبار عن الطن الآن جنيين حسب سعر مصلحة السكة الحديدية متضافا اليه ٦٠٠ ملم قيمة مصاريف التولون والمثال والتفرغ انج .

ويؤخذ هذا الاعتمادن زيادة إيرادات الميزانية في السنة المالية المذكورة .  
 الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على المادة الأولى .

عليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ — على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تأمر بأن يصم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على المادة الثانية .

على مشروع القانون لرة الثالثة وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر .

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح في ميزانية سنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ المالية اعتماد اضافى قدره ٩٠٠ ج.م ( تسعة جنيين مصرى ) للعرض المبين في الكشف المرفق بهذا القانون .

ويؤخذ هذا الاعتمادن زيادة إيرادات الميزانية في السنة المالية المذكورة .

مادة ٢ — على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تأمر بأن يصم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

— مشروع قانون وارد من مجلس النواب يفتح اعتماد اضافى بمبلغ

٦٤٣٤ جنيا في إيرادات المواصلات لخدمة نفقات إضافية بعض بيوت البانيريين في ميزانية مصلحة الموانئ والمناظر — قرأت قرأت الثلاث .

على مشروع القانون لرة الأولى وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح في ميزانية سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ المالية ( قسم ١٢ — وزارة المواصلات ، فرع ٦ مصلحة الموانئ والمناظر ب (٢) اعتماد اضافى قدره ٦٤٣٤ جنيا ( ستة آلاف وأربعمائة وأربعة وثلاثون جنيا مصريا ) لتجاوز اعتمادات بعض بيوت ذلك الباب ويؤخذ هذا الاعتمادن ونفقات الباب الثالث في ميزانية المصلحة المذكورة .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ،  
والآن سيحل على حضراتكم مادة فسادة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية (قسم  
١٢ - وزارة المواصلات - فرع ٦ مصلحة المواني والمناظر باب ٢) اعتماد  
اضافي قدره ٦٤٣٤ جنيناً (سنة الآلاف وأربعمائة وثلاثون جنيناً مصرى)  
للد تجاوزات احتياطات بعض بنود ذلك الباب ويؤخذ هذا الاعتماد من وفورات  
الباب الثالث في ميزانية المصلحة المذكورة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى المواصلات والمالية تنفيذ هذا القانون كل  
متنهما فيما يخصه ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الثانية .

تلى مشروع القانون لرة الثالثة وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية (قسم  
١٢ - وزارة المواصلات - فرع ٦ مصلحة المواني والمناظر باب ٢) اعتماد  
اضافي قدره ٦٤٣٤ جنيناً (سنة الآلاف وأربعمائة وثلاثون جنيناً مصرى)  
للد تجاوزات احتياطات بعض بنود ذلك الباب ويؤخذ هذا الاعتماد من وفورات  
الباب الثالث في ميزانية المصلحة المذكورة .

مادة ٢ - على وزيرى المواصلات والمالية تنفيذ هذا القانون كل  
متنهما فيما يخصه ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

(ب) تقوم مصلحة السكك الحديدية بتوريد ما يلزم لمصلحة المواني  
والمناظر من الفصومات وتحميلها على ثمنها على أساس الأسعار التي  
تحددتها، وقد قامت فعلاً بالتوريد بأسعار مخفضة فكان أولاً جنيناً  
واحداً و ٦٠٠ مليم و رفع الى ٣ جنينات ثم خفض الى جنيتين  
والكنية التي وردت لمصلحة المواني والمناظر سمر ٣ جنينات هي  
٧٥٠ طناً في حين أن السعر المقرر لطن الواحد بمقاييس الخازن  
جنيه واحد و ٦٠٠ مليم فيكون الفرق هو ١٠٥٠ جنيناً والكنية  
التي وردت بسمر جنيتين هي ١١٥٠ طناً و فرق منها ٤٦٠ جنيناً  
وعلى ذلك يكون مجموع فرق الأسعار ١٥١٠ جنينات وباضافته  
الى التجاوز الثاني من الكنية الاضافية وقدره ٣٥١٠ جنينات  
كما سبق تكون جملة التجاوز المطلوب ٥٠٠٠ جنيناً .

بند ١٢ - تعليقات :

استدعي استمرار مراقبة الجيش المصرى بالصوم نقل قوائمه ونقل الفحم  
والأعوام اللازمة لإدارة كندفيسة الصوم لتوريد مياه الشرب للجيش ومن  
أجل نفس هذا السبب وافقت وزارة المالية في العام الماضي على تجاوز  
قدره ٤٠٠٠ مليم و ٢٩٦٠ جنيناً في هذا البند، ولما كان السبب الذي من أجله  
حدث تجاوز في البند المذكور في العام الماضي ما زال قائماً فترفع التجاوز  
في رجب هذه السنة أسراً لا بد منه .

تقول وزارة المواصلات انه قد تقرر عدم تنفيذ أعمال لقم وتجهيز الجزء  
الشرقي من رصيف الترسانة المقدر له في الباب الثالث (بند ٢٤) من ميزانية  
مصلحة المواني والمناظر في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ مبلغ ٧٥٠٠ جنيه ، لذلك  
فالوزارة تطلب التجاوز بالمبالغ المبينة في الباب الثاني وبمجموعها ٦٤٣٤ جنيناً  
مقابل الفرق في البند ٢٤ المذكور .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فرأت الموافقة عليه وهي تتشرف  
برفعه الى مجلس الوزراء لتكتم بإقراره توطئة لعرضه على البرلمان ما

القاهرة في ٢٠ مارس سنة ١٩٢٧

الرئيس

مرفص حنا

السكرتير

الجبيل

الى وزارة المالية :

وافق مجلس الوزارة في ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧ على الطلب المبين في هذه  
المذكرة .

وقد أبلغت وزارة المواصلات هذا القرار .

وطيه المرسوم الصادر في ٢٩ منه فتح الاعتماد اذ اضاف المطلوب ما

رئيس مجلس الوزراء

على يكن

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة )

لثانية يناير سنة ١٩٢٧ ١٢١٤٩ ج ٢٠ عن مجرى الطور ٣٤٤٩٩ ج ٢٠ عن مجرى سواكني .

بناءً على ذلك ونظراً لأنه لا يجوز أن تدرج اعتبارات لأعمال في ميزانية مصلحة وتحتد المبالغ المنصرفة على تلك الاعتبارات في مصلحة أخرى تقترح وزارة المالية نقل الاعتدالين المذكورين من ميزانية وزارة الأشغال (مصلحة المبانى) إلى ميزانية وزارة الداخلية .

وقد رأت اللجنة المالية الموافقة على هذا الاقتراح وهي تشرف برضه إلى مجلس الوزراء توطئة لعرضه على البرلمان .  
وبرفقة هذا مشروع مرسوم لهذا الغرض ما

القاهرة ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧ الرئيس  
مصر مصر حنا السكيت  
الجميل

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء في ١٤ أبريل سنة ١٩٢٧ على الاقتراح المين في هذه المذكرة .

وقد أبلغت وزارتا الداخلية والأشغال العمومية هذا القرار .

وطيه المرسوم الصادر في ١٦ منه بفتح الاعتدال الإضافي المطلوب ما

رئيس مجلس الوزراء

عبدل يكن

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة )

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ،  
والآن سيحل على حضراتكم مادة فائدة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآلى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - ينقل الاعتدالان الآلى بينهما :

ج ٦٥٠٠  
١٣٣٧٧ لأعمال إضافية وتجهيزات بمجرى الطور .  
» » » » » سواكني .

من القسم ١٠ - وزارة الأشغال العمومية - فرع ٣ إدارة عموم المبانى  
باب ٣ - أعمال جديدة من ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية إلى قسم  
٨ - وزارة الداخلية فرع ١ - ديوان الصوم ومصالح أخرى باب ٣ -  
أعمال جديدة من الميزانية نفسها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة )

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الأولى .

ز - مشروع قانون وارد من مجلس النواب ينقل مبلغ ١٣٣٧٧ ج ٦٥٠٠ من ميزانية وزارة الأشغال العمومية إلى ميزانية وزارة الداخلية لأعمال إضافية وتجهيزات بمجرى الطور وسواكني - فرائض الرات الكليات .

على مشروع القانون لرة الأولى وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآلى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ٩ - ينقل الاعتدالان الآلى بينهما :

ج ٦٥٠٠  
١٣٣٧٧ لأعمال إضافية وتجهيزات بمجرى الطور .  
» » » » » سواكني .

من القسم ١٠ - وزارة الأشغال العمومية - فرع ٣ إدارة عموم المبانى  
باب ٣ - أعمال جديدة من ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية إلى قسم ٨ -  
وزارة الداخلية فرع ١ - ديوان الصوم ومصالح أخرى باب ٣ - أعمال جديدة  
من الميزانية نفسها .

مادة ٩ - على وزراء الداخلية والأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
نأسر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

نص المذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

في ٢٨ مارس سنة ١٩٢٦ وافق مجلس الوزراء على طلب قدمه مجلس الصحة البحرية والكوريتينات بواسطة وزارة الداخلية ينص فيه اعتدال قدره ٢٨٣٣٧ ج ٢٠ لقيام بأعمال وتجهيزات ضرورية في مجرى الطور وسواكني لوقاية القطر من الأوبئة ولسلامة الجملاج .

وقد خصص من هذا الاعتدال مبلغ ١٣٣٧٧ ج ٢٠ لمجرى الطور و ١٥٠٠٠ ج ٢٠ لمجرى سواكني .

أدرج هذان الاعتدالان في مشروع ميزانية مصلحة المبانى سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ باعتبار أن هذه المصلحة هي التي ستولى القيام بالأعمال فاقترع البرلمان الاعتدال الأول المخصص لمجرى الطور ونقص الاعتدال الخاص بمجرى سواكني إلى ٦٥٠٠ ج ٢٠ لقيام بالأعمال التي ارتبط بها .

وقد اتضح لي بعد أن مجلس الصحة البحرية والكوريتينات هو الذي تولى القيام بالعمل في البحرين فاعترضت وزارة الأشغال على إدراج الاعتدالين في ميزانيتها إذ أنها لا تملك عملهما شيئاً وأشاروا بتكلمها إلى أنه نظراً لفسولية البرلمان لا يجوز إدراج اعتدال في ميزانيتها انتمى تكن على علم به وإن لم يتم بنسبها بمزاوية الصرف على ذلك الاعتدال .

وقد شاطرت وزارة المالية وزارة الأشغال رأياً هذا وقيلت وزارة الداخلية على ميزانيتها جميع المبالغ المنصرفة من وجه الاعتدالين وآلى بلغت





## الى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء في ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧ على رأى اللجنة المالية المئين في هذه المذكرة وقد أمنت وزارة المواصلات هذا القرار .  
وطيه المرسوم الصادر في ٢٩ منه بفتح الأعتاد الإضافي المطلوب

رئيس مجلس الوزراء  
عبدل بكى

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟  
( موافقة )

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ  
والآن سيحل على حضراتكم مادة المادة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فؤاد الأول ملك مصر  
قرء مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية قسم ١٢ -  
وزارة المواصلات - فرع ١ - ديوان الموم - باب ٢ أعتاد اضافى  
قدره ٨٥٠٠ ج.م ( ثمانية آلاف وخمسمائة جنيه مصرى ) لتسوية التجاوز  
الحاصل في أعتاد صيانة السيارات والموتوسيكلات .  
ويؤخذ هذا الإعتاد من وفودات إيرادات الميزانية في السنة المالية  
المذكورة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة )

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الأولى .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى المواصلات والمالية تنفيذ هذا القانون كل  
منهما فيما يخصه ويكمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

( موافقة )

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الثانية .

على مشروع القانون لرة الثالثة وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر  
قرء مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية قسم ١٢ -  
وزارة المواصلات - فرع ١ - ديوان الموم - باب ٢ أعتاد اضافى  
قدره ٨٥٠٠ ج.م ( ثمانية آلاف وخمسمائة جنيه مصرى ) لتسوية التجاوز  
الحاصل في أعتاد صيانة السيارات والموتوسيكلات .

ويؤخذ هذا الإعتاد من وفودات إيرادات الميزانية في السنة المالية المذكورة .

مادة ٢ - على وزيرى المواصلات والمالية تنفيذ هذا القانون كل  
منهما فيما يخصه ويكمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ط - مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح أعتاد اضافى يبلغ ٣٩٦٠ جنيها  
في ميزانية وزارة الخارجية لتسوية الزيادة التي ظهرت في غفقات شراء دار  
المقوضية المصرية بفتح وتزيمها وتأمينها - قراءة لرات الثلاث

على مشروع القانون لرة الأولى وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرء مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية أعتاد اضافى قدره  
٣٩٦٠ جنيها ( ثلاثة آلاف وتسعمائة وستون جنيها مصرى ) للعرض المبيت  
في الكشف المرافق لهذا القانون .

ويؤخذ هذا الإعتاد من زيادة إيرادات الميزانية في السنة المالية المذكورة  
مادة ٢ - على وزيرى الخارجية والمالية تنفيذ هذا القانون كل  
منهما فيما يخصه ويكمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
كقانون من قوانين الدولة

نص الكشف

أعتاد اضافى

تم م ٥ - ووزارة الخارجية - باب ٣ - ٣٩٦٠ جنيها لتسوية الزيادة  
التي ظهرت في غفقات شراء دار المقوضية الملكية المصرية بفتح وتزيمها  
وتأمينها .

نص المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء

أوصفت وزارة الخارجية ما يأتى بمذكرة مؤرخة ٢٥ ديسمبر  
سنة ١٩٢٦ :

عند ما استقر الرأى على شراء دار بيوت هوس لاقامة المقوضية الملكية  
المصرية فيها وافق مجلس الوزراء بتاريخ ٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ و ١٤ فبراير  
١٩٢٦ و ٥ يوينه سنة ١٩٢٦ على فتح الأعتادات اللازمة لشراء هذه  
الدار وإجراء التمددات والتزيمات التي يلزم تحويلها الى دار مقوضية وشراء  
الأثاث والقصصيات اللازمة لها .



مادة ٢ - على وزيرى الخارجية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

— ك — مشروع قانون بالافتاق التجارى الموقت المفقود بين مصر ومملكة  
الصرب والكروات والسلوفين — القراءة الثالثة .

على مشروع القانون لرة الثالثة وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - صودق على الاتفاق التجارى الموقت الذى عقد بين الحكومة المصرية وحكومة مملكة الصرب والكروات والسلوفين بالمذكرتين الرسميتين التاليتين تبودلتا بينهما فى ١٢ مايو سنة ١٩٢٧ ، والمصنفين بهذا القانون .

مادة ٢ - على وزيرى الخارجية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

— ل — مشروع قانون بالافتاق التجارى الموقت المفقود بين مصر وتركيا —  
القراءة الثالثة .

على مشروع القانون لرة الثالثة وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ولقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - صودق على الاتفاق التجارى الموقت الذى عقد بين الحكومتين المصرية والتركية بالمذكرتين الرسميتين التاليتين تبودلتا بينهما فى ٧ أبريل سنة ١٩٢٦ و ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٦ والمصحقة بهذا القانون .

مادة ٢ - على وزيرى الخارجية والمالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مادة ٢ - على وزيرى الخارجية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة الثانية .

على مشروع القانون لرة الثالثة وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية اعتمادا اضافى لسنه ١٩٢٠ جنباً ( ثلاثة آلاف وتسعون جنيهاً مصرياً ) للفرض المبين في الكشف المرافق لهذا القانون .

ويؤخذ هذا الاعتماد من زيادة إيرادات الميزانية في السنة المالية المذكورة .

مادة ٢ - على وزيرى الخارجية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

سماعة محمود شكرى باشا (مقرر الجلسة) - الآن سيؤخذ رأى على مشاريع القوانين المقدم ذكرها .

سماعة عبد صدق باشا - لدينا مشاريع القوانين التى تليت بالأسس لمرتين الأولى والثانية فيحسن أن نقرأها الآن لرة الثالثة فيؤخذ رأى دفعة واحدة عليها وعلى مشاريع القوانين التى تليت الليلة .

سماعة محمود شكرى باشا (مقرر الجلسة) - بعد التلاوة الثالثة لمشاريع القوانين التى نظرناها بالأسس سيؤخذ رأى على جميعها .

— ي — مشروع قانون بالافتاق التجارى الموقت المفقود بين الحكومتين  
المصرية والجرية - القراءة الثالثة .

على مشروع القانون لرة الثالثة وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - صودق على الاتفاق التجارى الموقت الذى عقد بين الحكومتين المصرية والجرية بالمذكرتين الرسميتين التاليتين تبودلتا بينهما فى ١٦ فبراير سنة ١٩٢٧ والمصنفين بهذا القانون .

م - مشروع قانون خاص بالدرج الوقت المتعلق بمسؤولين  
والجائزين في القطر المصري أدى تصدق على الحكومتين المصرية والفرنسية -  
القرارة الثالثة .

على مشروع القانون لرة الثالثة وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر  
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ - صدق على النظام الموقت المتعلق بمجالسة السورين والبايعين  
الذين تم وضعه بالاتفاق بين الحكومتين المصرية والفرنسية بتاريخ ١٦ مارس  
سنة ١٩٢٥

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والخارجية تنفيذ هذا القانون كل  
فيما يخصه .

نأمر بأن ينضم هذا القانون بقائم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

د - مشروع قانون بإعادة تنظيم الجامعة المصرية - القراءة الثالثة .

على مشروع القانون لرة الثالثة وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ - تنشأ في مدينة القاهرة جامعة تسمى "الجامعة المصرية" وتتكون  
من الكليات الآتية :

كلية الآداب ،

كلية العلوم ،

كلية الطب وتشمل فرع الصيدلة .

كلية الحقوق ؛

وغير ذلك من الكليات التي يجوز أن تنشأ فيما بعد بقانون .

تندمج في الجامعة مدرستا الطب والحقوق والجامعة المصرية الحالية على  
أن تعتبر على التوالى كليات الطب والحقوق والآداب .

مادة ٢ - من اختصاصات الجامعة المصرية كل ما يتعلق بالتعليم العالي  
الذى تقوم به الكليات التابعة لها وعلى وجه المصوم فإن عليها مهمة تشجيع  
البحوث العلمية والعمل على رفق الآداب والعلوم في البلاد .

مادة ٣ - يكون للجامعة المصرية شخصية معنوية قانونا خاضعة لقضاء  
المحاكم الأهلية ويكون لها الأهلية الكاملة للتقاضي ولها أن تعيل التبرعات  
التي ترد إليها من طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها بشرط أن  
لا تتعارض مع الفرض الأصلى الذى أنشئت له الجامعة . كل ذلك طبقا  
لما يحكم هذا القانون .

مادة ٤ - تدير الجامعة المصرية بنفسها أموالها مع مراعاة النصوص  
القانونية في مسائل الوقف ولما أن تدبر في باب إيراداتها العادية في ميزانيتها  
الاقتضات المخصصة لها بميزانية التولية وعلو أموالها المتقولة والناطقة ورسومها  
والإمانات ووفورات الإيرادات العادية للسنتين الماضية وسائر الإيرادات  
من أى مورد كان وأن تخصص تلك الإيرادات لمصروفاتها السنوية .

مادة ٥ - تتبع في حسابات الجامعة القواعد والتعليقات التي تجري عليها  
حسابات الحكومة وهي في حساباتها خاضعة الى تفتيش ومراجعة وزارة  
المالية التي يجب أن تقدم إليها حسابات السنة المنتهية بعد شهرين من  
انتهاء السنة المالية .

مادة ٦ - القواعد المتبعة في إدارة الأموال العمومية يجب تطبيقها على  
الأشغال الخاصة بالجامعة التي يجب اعتبارها من جميع الوجوه أموالا عمومية  
مع مراعاة نصوص اللوائح التي تقرر خاصة للجامعة ولو كانت مخالفة لتلك  
القواعد .

مادة ٧ - هيئات الجامعة التي تباشر ادارتها تحت سلطة وزير المعارف  
العمومية الذى هو الرئيس الأعلى للجامعة يقتضى وتلغته هي :

( ١ ) المدير .

( ٢ ) مجلس الجامعة .

مادة ٨ - يعين مدير الجامعة بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف  
العمومية وهو يدير الجامعة من حيث التعليم ومن حيث الادارة ويعتزلها  
في جميع ما لها وعليها .

مادة ٩ - يتخبط مجلس الجامعة لمدة سنتين أحد نظار الكليات ويلا  
لها يقوم مقام المدير على غيابه ويجوز تجديد انتخابه .

مادة ١٠ - لكل كلية من كليات الجامعة ناظر يديرها ومجلس يمسى  
بمجلس الكلية .

يعين الناظر من بين أساتذة الكلية بأمر من وزير المعارف بعد أخذ رأى  
بمجلس الكلية .

مادة ١١ - يؤلف مجلس الجامعة كما على :

المدير له رئاسة المجلس ؛

ناظر كل كلية ومضرون يمثلونها يتخبطها مجلس الكلية في كل سنة ؛

خمسة أعضاء يعينون بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف العمومية  
ويكون تعيين هؤلاء الأعضاء لمدة ثلاث سنين ويجوز تجديد تعيينهم .

ولا تكون مداولات المجلس محمية اذا اذلا حضرها نصف الأعضاء على  
الأقل .

وبالمجلس أن يؤلف من بين أعضائه أو من غيرهم من أولى الكفاية بلانا  
لدرس مسائل خاصة .

مادة ١٢ - مجلس الجامعة هو الهيئة المنوطة بها شؤون الجامعة سواء  
فيما يتعلق بالتعليم والانتقادات ومنح الدرجات والبلومات والشهادات  
الأخرى وفيما يتعلق باستثمار أموالها وإيراداتها وإدارتها والتصرف فيها .

(١٠) اختصاصات مجالس الكليات في الحدود المبينة في نصوص هذا القانون .

(١١) وعلى العموم القواعد الواجب اتباعها في الشؤون المهمة الخاصة بإدارة أموال الجامعة والتعليم فيها .

مادة ١٩ - إلى أن يصدر قانون بين القيمة القانونية للدرجات والدبلومات والشهادات المتنوعة التي تمنحها كليات الجامعة المصرية تكون قيمة الدبلومات التي تمنحها كليات الحقوق والطب هي نفس القيمة القانونية التي لدبلومات مدرستي الحقوق الملكية والطب المنحجيين في الجامعة بموجب هذا القانون .

مادة ٢٠ - يستمر العمل بصيغة مؤقتة بالقوانين واللوائح الخاصة بمدرستي الطب والحقوق المنحجيين في الجامعة ما لم تكن مخالفة لنصوص هذا القانون والمراسم طبقاً للقاعدة ١٨ من هذا القانون .

مادة ٢١ - يلغى المرسوم بقانون الصادر في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ الخاص بإنشاء الجامعة المصرية بعد أن يصبح هذا القانون نافذاً .

مادة ٢٢ - على وزير المعارف والمالية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به من يوم نشره بالجريدة الرسمية .

أمر بأن يصح هذا القانون بنظام الدولة وأمر أن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

(٦) أخذ الرأي من المواقين السابقة في مجموعها دفعة واحدة - إقرارها .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر الجلسة) - سيؤخذ الرأي الآن هل مجموع مشاريع القوانين التي تليت الليلة وهذا رأيها :

(١) التنازل عن قطعة أرض من أملاك الدولة إلى جمعية رعاية الأطفال  
(٢) ثمانية مشاريع قوانين خاصة بفتح امتحانات إضافية في مزاينة سنة ١٩٢٦-١٩٢٧ ، (٣) ثلاثة اتفاقات تجارية مؤقتة عقدت بين الحكومة المصرية وبعض الدول الأجنبية (٤) مشروع قانون خاص بالنظام المؤقت المتعلق بمجاللة السودان والبنانيين في القطر المصري (٥) إعادة تنظيم الجامعة المصرية .

فن يرى من حضرات الأعضاء عدم الموافقة على أحد هذه المشاريع فليبد ذلك عند أخذ الرأي .

أخذ الرأي على مشاريع القوانين المتقدم ذكرها ابتداء باسم حضرة حافظ عابدين بك الذي أسفرت عنه القرعة فكانت النتيجة الموافقة بأجمع الحاضرين ومنهم ٧٦ عضواً<sup>(١)</sup> على جميع المشاريع .

وفلك ما عدا مشروع القانون الخاص بإعتماد أضاف قدره ٨٥٠٠ جنيه لتسوية التباين في الحاصل في إعتماد سبابة السيارات والموتوسيكلات في وزارة المواصلات فقد كانت نتيجة أخذ الرأي عليه كما يأتي<sup>(٢)</sup> :

عدد الأصوات التي أعطيت ... .. ٧٦  
الأغلبية ... .. ٣٩

عدد الأصوات التي أعطيت بقبول المشروع ... .. ٧٤

عدد الأصوات التي أعطيت برفضه ... .. ١  
عدد الأصوات التي امتنع عن إعطاء الرأي ... .. ١

(١) راجع الحق رقم ١ غده المضبطة .

(٢) راجع الحق رقم ٢ غده المضبطة .

أما فيما يتعلق بالاعتلاك والترول من الملك والمبادلة والعروض وقبول الهبات والوصايا والإعانات وغلة الوقف فإن قرارات مجلس الجامعة لا تكون نهائية إلا بعد تصديق مجلس الوزراء .

مادة ١٣ - يعد مجلس الجامعة مشروع ميزانية إيراداتها ومصروفاتها وحسابها الختامي ويكون تقديم ذلك بالطريقة العادية .

مادة ١٤ - يؤلف كل مجلس كلية كما يلي :

ناظر الكلية وله الرئاسة .

وكيل الكلية ويخضبه سويًا مجلس الكلية من بين أعضائه .

الأساتذة ومساعدا الأساتذة في الكلية .

ولكل مجلس كلية فوق ذلك أن يضم إليه عضوين على الأكثر من لم دراية خاصة بالمواد التي تدرس في الكلية .

وفي حالة غياب الناظر يقوم مقامه في الرئاسة وكيل الكلية .

مادة ١٥ - يدير كل مجلس كلية حركة التعليم والامتحانات والنظام في الكلية طبقاً للوائح ونحت مراقبة مجلس الجامعة .

مادة ١٦ - بين وزير المعارف العمومية الأساتذة وسائر المشتغلين بالتدريس في الجامعة ببناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختصة .

أما غير هؤلاء من الموظفين والمستخدمين فيبينهم وزير المعارف العمومية . وفيها خلا بعض النصوص الواردة في اللوائح الخاصة بموظفي التدريس فإن جميع موظفي الجامعة تسرى عليهم القواعد العامة الخاصة بشروط التوظيف المعمول بها في حق جميع الموظفين والمستخدمين في الحكومة .

مادة ١٧ - تكون اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعة ما لم يقرر مجلس الجامعة في أحوال خاصة استعمال لغة أجنبية .

مادة ١٨ - شروط توظيف موظفي التدريس وتآديهم وشروط منح الدرجات العلمية والدبلومات وخطة الدراسة تصدر بقانون .

أما المسائل الآتية فأنها تصدر بمرسوم بعد أخذ رأى مجلس الجامعة :

(١) شروط قبول الطلبة في الجامعة .

(٢) نظام تأديب الطلبة .

(٣) مقدار رسوم الجامعة وكيفية أدائها .

(٤) كيفية إدارة الأموال .

(٥) مناهج الدراسة .

(٦) مدة اشتغال التخصيين وبلان الامتحان ومقدار مكافآتهم وكيفية تعيينهم وواجباتهم .

(٧) مدة الدراسة ومدة المساعدة .

(٨) شروط منح المنح والتمكآت والإعانات المالية وغير المالية .

(٩) اختصاصات كبار موظفي الجامعة .

(٩) - تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية المصلحة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨  
(انقسم الثاني) - المصروفات - قسم ٣ - مجلس الوزراء - قسم ٤ - مكتب المستشارين  
الانقسم الثاني - قسم ١٦ - الدين العمومي - قسم ١٧ - دار الآثار العربية .

تل كتاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع الى دولتك تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة  
لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ (مصرفات القسم ٣ - مجلس الوزراء والقسم  
٤ - مكتب المستشارين المالي والقضائي والقسم ١٦ - الدين العمومي  
والقسم ١٧ - دار الآثار العربية) راجيا عرضه على هيئة المجلس .

وسيكون حضرة صاحب السعادة محمود شكري باشا مقررا للجنة ايام  
المجلس فيه .

وتغضولوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

١٠ يولييه سنة ١٩٢٧

رئيس اللجنة

يوسف وهبه

تل من تقرير اللجنة ما يأتي :

قسم ٣ - مجلس الوزراء

١ - بلغت احتياطات مصروفات هذا القسم في المشروع ١٦,٢٤٠ ج.م  
وكان المقرر لها في السنة الماضية مبلغ ١٥٠,٠٠٠ ج.م فكانت هناك زيادة  
قدرها ١٣٣٨ ج.م وذلك بخلاف مبلغ ٧٤٩٠ ج.م مدرج لمصروفات  
هذا القسم ضمن ميزانيات مصالغ أخرى .

وتتضمن هذه الزيادة فيما يأتي :

أولا - مبلغ ٩٨٨ ج.م في الباب الأول ماهيات وأجور ومزونات أنشأ  
من زيادة وظيفة حرق (ج) قلعت من ميزانية وزارة المالية (وهي زيادة  
صورية بالنسبة لمعوم الميزانية) ومن تعديل بعض المرتبات وزيادة مبلغ  
٩٣ ج.م في المبلغ المقرر للملاوات الاحتياطية للوظائف الدائمة ومن إنشاء  
وظيفة عامل مصعد في المدرسة الخاريجين من هيئة الهلال قدرها مبلغ ٤٢ ج.م  
ومن زيادة مبلغ ١٩٠ ج.م في المبلغ المقرر للملاوات الاحتياطية لتقديمه للخارجيين  
من هيئة الهلال .

ثانيا - مبلغ ٥٠٠ ج.م في احتياطات مصاريف الانتقال وهبل السفر  
بند ٧ بالنسبة لأن احتياطات السنة الماضية كان قد خفض ألب جنبه تأخير  
انتقال الوزارة لمصيف الاسكندرية .

وبوجهه المناسبة تذكر هذه اللجنة أن بلنة المالية لمجلس النواب أوردت  
في تقريرها ما يأتي :

نقد رأي بعض الأعضاء أن الرطة المصيفية لا ضرورة لها خصوصا مع  
مالوظن من أنها مؤدية في الغالب الى حط في الأعمال وتجهل الأفراد مشقات  
ومصاريف كثيرة تدعو الظروف الحالية بصفة خاصة الى إعادة النظر  
في هذا الموضوع .

الرئيس - المجلس يحرم الموافقة على مشاريع القوانين المذكورة والموافقة  
بالاجماع فيما عدا مشروع القانون الخاص بزيادة اضعاف قدره ٨٥٠٠ جنيهه  
لتسوية التجاوز الحاصل في اعداد صيانة السيارات والموتوسيكلات في وزارة  
المواصلات فكانت الموافقة بأغلبية ٧٤ صوتا ضد صوت لموافق على المشروع  
وصوت آخر متجمع .

(٧) ميزانية مجلس النواب لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - انقراها .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - تغفل الآن الى نظر الباق  
من ميزانية الدولة .

تل الكتاب الوارد من مجلس النواب انخاص بميزانيته وهذا نصه :  
حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بإبلاغ دولتكم أن مجلس النواب قرر بالاجماع يجلسه المنطقة  
في يوم السبت ٩ يولييه الجاري لتحديد ميزانيته لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ بمبلغ  
١٥٥٦٩٣ جنيا مصريا . فالمرجو من دولتكم التكرم مرض ذلك حل مجلس  
الشيوخ لاتقرار المبلغ المذكور وادراجه في الميزانية العامة للدولة ومرسل مع  
هذا مضبطة الجلسة المذكورة .

وتغضولوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب

(عنه) وبسا واصف

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على اقرار المبلغ وادراجه ضمن الميزانية  
العامة للدولة ؟  
(موافقة) .

الرئيس - المجلس يوافق على اقرار مبلغ ١٥٥٦٩٣ جنيا مصريا المقرر  
لميزانية مجلس النواب .

(٨) كتاب من مجلس النواب باقراده لميزانية مجلس الشيوخ لسنة ١٩٢٧ -  
١٩٢٨

تل الكتاب الوارد من مجلس النواب وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

اطلع المجلس يجلسه المنطقة في يوم السبت ٩ يولييه الجاري على الجواب  
المرسل من دولتكم بتحديد ميزانية مجلس الشيوخ لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ البالغ  
قدرها ١٠٨١٩٣ جنيا مصريا وأقرها .  
فأشرف بإبلاغ دولتكم ذلك .

وتغضولوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام

نحرم في ١٠ يولييه سنة ١٩٢٧

رئيس مجلس النواب

(عنه) وبسا واصف

وافق المجلس على تحديد ميزانية مجلس الشيوخ لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ بمبلغ ١٠٨١٩٣ جنيا

وأما زيادة مبلغ ١٧٠ ج.م في احتياطات الباب الأول للاستشارة القضائية فسيجاء إدراج مبلغ ١٣٥ ج.م فملاولات الاحتياطية للوظائف العامة و١٥ ج.م للملاولات الاحتياطية للوظائف الخارجية عن هيئة العمل و ٢٠ ج.م في بدل الاضراب للوظفين الأجانب .

وقد بين عدد الوظائف في الاستشاريين كما كان عليه الحال في السنة الماضية .

٢ — أما احتياطات الباب الثاني فبقيت كما كانت عليه في السنة الماضية ولم تنظر عليها الا زيادة مبلغ ٥٠ ج.م في بند ٩ تبغونات وتفرغات يقابله تخفيض موازله في بند ١٠ مصاريف متنوعة .

٣ — وقد أقر مجلس النواب الاحتياطات المطلوبة لهذا القسم بمشروع الميزانية والتي تطلب هذه اللجنة اعتمادها وهي :

١٧٤٧٣ باب ١ — ماهيات وأجروصريات

٣٩٥٠ باب ٢ — مصاريف عمومية

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ما جاء بقرار اللجنة وهل الاعتد المقتدر لبا ١ ( ماهيات وأجروصريات ) وقدره ١٧٤٧٣ جنيا ؟ ( موافقة ) .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على الاعتد المقتدر لهذا الباب وقدره ١٧٤٧٣ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتد المقتدر لبا ٢ ( مصاريف عمومية ) وقدره ٣٩٥٠ جنيا ؟ ( موافقة ) .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على الاعتد المقتدر لهذا الباب وقدره ٣٩٥٠ جنيا .

تل من تقرير اللجنة ما يأتي :

#### قسم ١٦ — الدين العمومي

١ — ان الاعتد المقتدر لهذا القسم في المشروع هو ١٨٣,٤٧٩٨ ج.م يقابله ٤,٩١٤,٨٣٠ ج.م في ميزانية السنة الماضية أي بتقص قدره ١١٦,٦٤٧ ج.م من ذلك حسب ما جاء بالمذكرة الايضاحية مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج.م في الاتحاد المخصص لاستهلاك الدين بتخصيص المتحصل من بيع الاملاك الأميرية وذلك لأن المقدر في الإيرادات لهذا الغرض هو ٣٠٠,٠٠٠ ج.م والباقي وقدره مبلغ ١٩,٨٥١ ج.م هو في اعتد قوائم الدين الختاز في أثر استهلاك ٨٩,٣٨٠ ج.م بالمال الناتج من بيع الاملاك الأميرية في سنة ١٩٢٥ طبقا لقرار الصادر من البرلمان باستهلاك هذا الدين وباتلاف السندات التي استهلكت فعلا .

٢ — وأودت وزارة المالية في مذكرتها الايضاحية أنه قد أقيمت أوضاع القرض الثاني لسنة ١٨٥٥ على حلفا . على أن يستمر إدراج أوضاعها بالبنك الأهل باسم الحكومة المصرية إلى أن يحصل نهائيا في الأمر من سلطة

والجنة مع تقديمها هذه الاعتبارات ترى أن تترك الفصل في الموضوع لحضرات الوزراء أنفسهم .

وهذه اللجنة تشارك ببناء المالية مجلس النواب في رأيها هذا .

ثالثا — مبلغ ٢٤٠ جنيا قيمة المقرر للآلة وأعمال صيانة المصعد الكهربائي وهو متقول على ما جاء بالمذكرة الايضاحية من ميزانية وزارة المالية فتكون أيضا هذه الزيادة ظاهرة بالنسبة لمعوم الميزانية .

هذا وقد خفض مبلغ ١٠٠ جنية في بند كساوي وملبوسات .

٢ — وقد أقر مجلس النواب الاعتبارات المدروسة لهذا القسم كما هي واردة في المشروع وتطلب هذه اللجنة اعتمادها وهي :

١١١٥٠ باب ١ — ماهيات وأجروصريات

٥٠٩٠ باب ٢ — مصاريف عمومية

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ما جاء بتقرير اللجنة وعلى الاعتد المقتدر لبا ١ ( ماهيات وأجروصريات ) وقدره ١١١٥٠ جنيا ؟ ( موافقة ) .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على الاعتد المقتدر لهذا الباب وقدره ١١١٥٠ جنيا .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتد المقتدر لبا ٢ ( مصاريف عمومية ) وقدره ٥٠٩٠ جنيا ؟ ( موافقة ) .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على الاعتد المقتدر لهذا الباب وقدره ٥٠٩٠ جنيا .

تل من تقرير اللجنة ما يأتي :

#### قسم ٤ — مكتب المستشارين المسائي والقضائي

١ — بلغت احتياطات مصروفات هذا القسم في المشروع ٢١١٢٣ ج.م وكان المقدر لها في ميزانية السنة الماضية مبلغ ٢١٣٣٣ ج.م فيكون هناك تخفيض قدره ٢٠٠ ج.م وهو في الباب الأول ماهيات وأجروصريات وقدنشا هذا القصص في الرغم من أخافة الملاولات المستحقة لموظفي المكاتب في السنة الحالية من تخفيض مبلغ ٣٧٠ ج.م في المقرر للبا ١ الأول للاستشارة المالية (فصل ١) ومن زيادة مبلغ ١٧٠ ج.م في المقرر لذلك في الاستشارة القضائية (فصل ٢) .

اما تخفيض مبلغ ٣٧٠ ج.م من احتياطات الباب الأول للاستشارة المالية فسيجاء قص ٢٥٠ ج.م في الدرجات العامة ١٣٥ ج.م في بدل الاضراب للوظفين الاجانب وزيادة مبلغ ١٥ ج.م للملاوات الاحتياطية للوظائف الخارجية عن هيئة العمل .

مخصصة معترف بها من البرلمان وفقا لقرار مجلس الشيوخ والنواب يجلسهما  
المعقدتين بتاريخ ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤

وقد أوضحت هذه اللجنة رأيا فيما يخص هذا القرض حين نظر ميزانية  
السنة الماضية في الفقرة الخامسة من تقريرها الخاص بهذا القسم وهو ماثلت  
اليه النظر من جديد وترى كما رأته ذلك بلغة المالية مجلس النواب أنه قد  
طال عهد قيام الدولة بإيداع مبالغ ليست مصر ملازمة عدلا بها وتقتصر على  
المجلس أن يقرر تكليف الحكومة بضرورة البدء في اتخاذ الوسائل التي من  
شأنها إغناء مصر نهائيا من عبء هذا الدين .

وقد صرح حضرة صاحب العزة وكيل المالية عند المناقشة في ذلك أمام  
مجلس النواب أن هناك مقارنات سياسية دائرة الآن بشأن هذا القرض  
وليس من المصلحة أن يذكر هنا أكثر من ذلك .

٣ - أما تفصيل توزيع الاتحاد المقرر لتلك على عتق الديون المصرية  
فبين بالفصل ٤٧٣ من المشروع .

٤ - وقد تبين من التقرير الأخير لجنة صندوق الدين أنب حالة الدين  
المذكور لغاية ١٠ أبريل سنة ١٩٢٧ هي كما يأتي :

القرض المضمون ( ذات قائمة الثلاثة في المائة ) وكانت قيمته الاسمية  
الكاملة ٩,٢٤٤,٠٠٠ ج.م قد استهلك من سندات من تاريخ إصدارها  
في سنة ١٨٨٥ م قيمته ٥,٤٧,٣٠٠ ج.م واستهلك منه في خلال سنة ١٩٢٦ -  
١٩٢٧ المالية قيمة ٢,١١٦,٠٠٠ ج.م فبالي من قيمته الآن بحسب قيمته  
الاسمية هو ٤,٦٦٥,١٠٠ ج.م .

والدين الموحد تبلغ قيمة سندات التداول ( ذات قائمة الأربعة في المائة )  
٥٥٩٧١٩٦٠ ج.م . ولم يستهلك منه سوى ٤٩٨٦٦٨٠ ج.م .

وقبعة الدين الخزاز ( ذات قائمة الثلاثة والنصف في المائة )  
٤٠,٧٣٣,٩٨٠ ج.م . اذ لم يستهلك منه بإدنا سوى ما قيمته ٥١٢٣٢٠ ج.م .  
ثم استهلك منه في سنة ١٩٢٦ ما قيمته ٤٩٣٨٠٠ ج.م ذلك أن الأمر  
المالى الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ ينص على حق الحكومة المصرية  
في استهلاك سندات من ابتداء ١٥ يولييه سنة ١٩١٣ ، إلا أنه تبنا سياسة  
الامتناع التي جرت عليها الحكومات السابقة لم تفكر أحدها مطلقا في استهلاك  
هذا الدين . وفتحت باب الصرف على مصرانية كما حصل في شراء الفحم  
والعقيق وغيره في زمن الحرب ، وعند ما انعقد البرلمان في سنة ١٩٢٤ قرر  
ضرورة استهلاك هذا الدين من الخزن الناتج من بيع الأراضي الأميرية . وقرر  
في سنة ١٩٢٦ طريقة الاستهلاك وذلك بإعدام سنداتنا .

بجملته ما استهلك من سندات الدين في السنة الماضية هو ٧٠٥٤٠٠ ج.م بالجملي  
وأصبح مجموع الدين العام الآن حسب قيمته الاسمية ٩١٣٧١٠٤٠ ج.م .

وما يجب التنويه عنه أن صندوق الدين دفع في ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٧  
مبلغ ٣,٩٧٦١ ج.م . و ٧٢٠ مليا وذلك بمسحوك نحو بل من أصل مبلغ  
٤,٥٦٨ ج.م . و ٢١٥٠ مليا وضع تحت تصرف اللجنة الدولية التي صدر  
بثانيها أمر حال في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٩ لتسوية الديون المشقة بجملة  
السودان . وأصبح الباقي من هذا الدين التسوية مبلغ ١٦ ج.م ٩٥٥٠٠ مليا .

٥ - وقد تضمن تقرير لجنة صندوق الدين سالف الذكر ملحقا خاصا  
بتوزيع فوائد الدين الخزاز والموحد بين كل من مصر وباريس ولندن وهو  
كالآتي :

عن النسبة المقررة لتوزيع سداد السندات بين مصر وباريس ولندن عن الدين الخزاز والموحد

الدين الموحد				الدين الخزاز			
لندن	باريس	مصر	تاريخ السداد	لندن	باريس	مصر	تاريخ السداد
٢٧	٢٣/٨	٤٠	أول مايو سنة ١٩٢١	٢٩٣/٨	٢٥	٣٨/٨	١٥ أبريل سنة ١٩٢١
٢٧/٨	٢٠ ٧/٤	٤٠ ٧/٨	أول نوفمبر سنة ١٩٢١	٣٨	٢٢ ١/٢	٣٨ ١/٢	١٥ أكتوبر سنة ١٩٢١
٢٦ ١/٤	١٥ ٣/٨	٤٧ ٧/٤	أول مايو سنة ١٩٢٢	٣٧ ٧/٨	٤٨	٤٧ ٧/٤	١٥ أبريل سنة ١٩٢٢
٣٤ ١/٨	١٨ ٣/٨	٤٦ ٧/٤	أول نوفمبر سنة ١٩٢٢	٣٨ ١/٤	٢١	٤٠ ٣/٨	١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢
٢٧ ٣/١٦	١٧ ١/١٦	٥٤ ١٥/١٦	أول مايو سنة ١٩٢٣	٣٧ ١/١٦	٢٠ ٧/١٦	٤٩ ١/١٦	١٥ أبريل سنة ١٩٢٣
٣٠ ١/٨	١٦ ٥/١٦	٥٣ ١/٨	أول نوفمبر سنة ١٩٢٣	٣٦ ٩/١٦	١٩ ٣/٨	٤٣ ٣/١٦	١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٣
٢٧ ١/١٦	١٥ ٣/١٦	٥٧ ١/٨	أول مايو سنة ١٩٢٤	٣٤ ١/١٦	١٨ ١/٨	٤٦ ٩/٨	١٥ أبريل سنة ١٩٢٤
٢٧	١٥ ١/٨	٥٧ ٥/١٦	أول نوفمبر سنة ١٩٢٤	٣٤ ٣/٨	١٧ ١/١٦	٤٨ ٣/١٦	١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤
٢٥ ١٥/١٦	١٥ ١/١٦	٥٨ ٣/١٦	أول مايو سنة ١٩٢٥	٣٢ ١/٢	١٧ ٣/٨	٤٨ ٥/٨	١٥ أبريل سنة ١٩٢٥
٢٥	١٣ ٧/١٦	٦٠ ١٥/١٦	أول نوفمبر سنة ١٩٢٥	٣٢ ٧/٤	١٦	٥٠ ٧/٤	١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٥



هذا وفي أثناء الجلسة المتكلم ذكرها توفيراً يصرف عليها الآن بدون ضرورة حقيقية تدعو إليه وهو مقدر في المشروع الحالي بمبلغ ٤٣٠٣٧ ج٠م

٦ - وقد أقر مجلس النواب الاعتماد المخصص في المشروع لهذا القسم والذي يتطلب هذه الجهة اعتماده وهو ٨٣٣,٧٩٨ ج٠م

معالي محمد شفيق باشا - في ملاحظته على الكشف الوارد بتقرير اللجنة خاصاً بمالية وديون الدول - فقد قدرته في إيرادات ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا بالآلاف الملايين من المئتمنات الإنجليزية وهذا ما لا يقبله العقل فضلاً عن أن تكون الأرقام المذكورة في كل دولة من تلك الدول على حساب بعضها .

سعادة محمود شكوي باشا (مقرر اللجنة) - لقد وضعت كلمة جنه الإنجليزي فوق جميع الأرقام خطأ والحقيقة هي أن إيرادات الدول على حساب بعضها نهى بالفرتك في فرنسا وبلجيكا والبرية في إيطاليا وهكذا .

الزئيس - هل توافقون حضراتكم على ما جاء بتقرير اللجنة وهل هذا الاعتماد ؟

(موافقة)

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتماد وقدره ٤٧٩٨١٨٣ ج٠م .

على أن يقرر اللجنة ما يأتي :

### قسم ١٧ - دار الآثار العربية

١ - لمصدر لمرافقات الدار المذكورة في المشروع مبلغ ٩٢٣٠ ج٠م زيادة قدرها ١٧٣١ ج٠م عن المبروط لها في ميزانية السنة الماضية وهذه الزيادة موزعة على البابين الأول والثاني فيخص الباب الأول منها ٨٧ ج٠م ويخص الباب الثاني الباقي وقدره ١٥٤٤ ج٠م

٢ - ويرجع سبب زيادة مبلغ ٨٧ ج٠م في الباب الأول الى زيادة مبلغ ١٧٧ ج٠م نشأت أولاً - من زيادة وظيفتين للملاحظين من فئة ج٠م ١١٢ سنوياً لكل منهما، احداهما باسم ملاحظ غرف البيع للمروضات والأخرى للملاحظ الباب العمومي لبيع الكتب والكرات وههنا للتقديرة ومن زيادة مبلغ ٥٧ ج٠م بسبب الملاوات الاعيادية وثانياً - من تخفيض مبلغ ج٠م ٢٥ في اعتادات الدرجات الدائمة بسبب إلغاء وظيفة عامل فوتوغرافية كانت مقررة في ميزانية السنة الماضية .

٣ - أما زيادة مبلغ ١٥٤٤ ج٠م في اعتادات الباب الثاني فنشأت مما يأتي :

أولاً - زيادة مبلغ ٤٠٠ ج٠م في اعتادات بند ٢ (مصاريف طبع) لعمل دليل لمحتويات الدار وأثر اللبس والفنيين في فن الآثار بالغات العربية والفرنسية والانكليزية وطبع كتاب القسطنط بالعربية كما أشار بذلك المبركان في السنة الماضية وما يستقره اعداد كتاب من جامع ابن طولون سيقدم للطبع أيضاً في السنة المقبلة .

وهو ما يدل دلالة واضحة كما سلف أن ذكرت اللجنة ذلك في تقريرها انخاص بالإيرادات بالفقرة (١٧) - على كثرة اقبال المصريين على شراء سندات هذه الديون وعلى أن أكثر من نصفها أصبح موجوداً في القطر المصري وأن الإقبال عليها يزداد سنة فسنة وهي حركة مباركة تنشر بكثير من الآمال وتشجع الحكومة على المضى في سبيل المطالبة بالغاء صندوق الدين - هذه الهيئة الدولية التي لا يتفق وجودها الآن مع روح المصرولا مقتضياته ولا لا لمصر حالاً من المركز المتين مع وجود الحكم الباني الذي فيه كل الضمانات الكافية لعدم وقوع أى تذبذب أو أموال الدولة أو عدم الثقة في مراعاتها الا فيما يعود على البلاد بالخير والرعاية وتحمية ثروتها ، وثانياً ) اننا لو حظ أن التأمينات المقررة لسداد هذه الديون هي من الثبات والاستقرار بما لا يدعوا الى زيادة استريد - ( وثالثاً ) لأن نسبة الديون المذكورة الى ديون معظم الدول المعطى هي نسبة طغيعة جداً .

وقد خمنت لجنة المالية لمجلس النواب هذه الملاحظة في تقريرها وأوردت الكشف الآتي خاصاً بمالية وديون الدول :

### كشف بمالية وديون الدول

المرتبة	الإيرادات بالليون	المديون بالليون	الراودات بالليون	المديون بالليون
المرتبة	الليون	الليون	الليون	الليون
أصبح	٤٠	٩٥	٧٥	٧٥
البحر	...	...	...	...
ألمانيا	٧٤٠٠	٢٨٩٤	١٣٢٠	٦٥٦٨
إيطاليا	٢٠٠٠٠	١٧٥٠٠	١٧٣٥٠	١١١٠٠
البرازيل	٣٥٠	١٤٠	٦٩	٩٥
البرتغال	١٣	٢٧٠	٣٧	٢٥
بلجيكا	٧٧٢٤	٤٠٦٨٤	١٧٥٨١	١٤٠٠٠
بولندا	٦	٧	٧	٥
بولندا	٥٤	٧٠	٦٠	٥٠
شكروسلوفاكيا	٥٨	١٨١	١٠٠	١١٢
تركيا	١٦٠	٤٤٢	١٤٥	٨٥
الجزيرة	...	...	...	...
الجمهورية الفرنسية	١٢٦	٥٧٠	١٧٤	١٥٤
الاندلس	١٩٧	٦٠	١٠٠	٧٢
روسيا	٢٠٠	...	٧٠	٦٠
رومانيا	٢٤	٢١	٢٠	٢٥
سويسرا	١٢	٨٨	٢٠	٨٢
سيلي	٢١	٥٠	٢٢	٣٥
الصين	٤٠	٢١٥	١٨٠	١٣٠
اليمن	١٧/٢	٦	١٣	١٤
فرنسا	٢٣٠٠٠	٣٠٩٠٠٠	٤١٠٠٠	٤٢٠٠٠
فلندا	١٦	١١	٢٠	٢٠
الكسبك	٢١	٥١	٨٦	٢١
نرويج	٢٩	٧٠	٦٧	٤٢
هولندا	٢٥	١٠	٣١	٢٥
مونتينا	٥٠	٢٧٢	٢٠٠	١٥٠
الولايات المتحدة	٧٦٠	٤٠٠٠	٧٢٠	٩٨٠
اليابان	١٦٠	٤٥٠	٢٨٠	١٨٠
اليونان	١٤	٤٠	٢٧	١٠
بريسلافيا	٤٠	٦٠	٣٥	٣٩

ج - هذا ويظهر مما تقدم أن دار الآثار نشطت في أعمالها بمجاله يرس من ورثتها كل تقدم لهذه الدار .

وقد بلغ عدد الزائرين في سنة ١٩٢٦، ١١٦٨٢ زائراً أي بزيادة ٢٩٠ زائراً على سنة ١٩٢٥ م ٣٣٤٥ زائراً مصرياً أي بزيادة ١٢٨٦ على سنة ١٩٢٥ م، وهي نتيجة مرضية تشر بأقبال الأهليون على الاستفادة من مرصقات هذه الدار خصوصاً عند ما تم المطبوعات السابق ذكرها وتتشرب الجمهور .

هـ - وقد أقر مجلس النواب الاعتداءات المطلوبة لهذا القسم كما هي وأردت بالمشروع والتي تطلب هذه اللجنة اعتادها وهي :

- ب٦١٠ - ما هيأت وأجر ومرتبات .  
ب٥٢٠ - مصاريف عمومية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما جاءه بتقرير اللجنة وعلى الاعتداء الوارد في باب ١ (ماهيأت وأجر ومرتبات) وقدره ٣٧١٠ جنيهات ؟  
(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتداء وقدره ٣٧١٠ جنيهات .  
وهل توافقون حضراتكم على الاعتداء المقدر لباب ٢ (مصاريف عمومية) وقدره ٥٥٢٠ جنها ؟

(موافقة) .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتداء وقدره ٥٥٢٠ جنها .

(١٠) مشروع قانون يرد من مجلس النواب خاص بالجلبات الصادرة المصرية  
تقرير لجنة الزراعة - قرار مشروع القانون المذكور .

حضرة محمداً جمال الشريف بك - ترون حضراتكم أن مشروع قانون الجمعيات التعاونية المصرية مكون من ١١٠ مادة فأنا واقفم حضراتكم على استثناء هذا المشروع من القاعدلة التي أتبناها في قراءة مشروعات القوانين ثلاث مرات أمكن أن نخسني من القراءات الأولى فليبد أن يكون قد قرأ كل من حضراتكم هذا القانون وكون لنفسه رأياً ولو من جهة مبدئه وهذا كل ما يلزم لأخذ الرأي على المشروع وفي حقه ومن حيث المبدأ فأرجو قبول هذا الرأي فإن فيه توفيراً للوقت .

سعادة محمود شكرى باشا - لا معنى لهذا الاستثناء .

حضرة محمد أحمد الشريف بك - لقد وزع المشروع على حضراتكم وقرأتموه وسوف يقرأ مادة مادة فناقشه فيه وهذا كاف .

سعادة محمود شكرى باشا - لقد سراً على القاعدلة المقررة في اللائحة الداخلية وهي تحم وجوب أخذ رأى المجلس في مشروع القانون من حيث المبدأ ولا يمكن أن يؤخذ الرأي في شيء لم يتل في المجلس .

حضرة محمد أحمد الشريف بك - ولكن المستعمل لم يحتم ذلك .

ثانياً - زيادة مبلغ ١٠٠٠ ج.م في اعتادات البند ٣ مسترى أنشكت وأعمال حفر أثرية . وهذه الزيادة جاءت من مسترى أنشكت والسبب في ذلك كما ورد بهذا دار الآثار العربية " هو أن البنيون الوحيد الذي كانت تتكون منه مجموعات دار الآثار العربية في الماضي هو المساجد والأبنية الأثرية . أما وقد نصب هذا المبنى فلم يبق أمام مصلحة دار الآثار العربية لتنمية عتوباتها وللمحافظة على القطع الأثرية التي تتسرب لأيدي الأفراد الا الشراء مع شيء من التضحية أمام منافسة الحريصين على اقتناء الطرف العربية " .

ويشتمل هذا البند على ثلاث عمليات ذات أهمية :

أحداها - وهي مسترى أنشكت سبق التكلم عليها .

ثانيها - وهي أعمال حفر أثرية بجهة القسطنطين ولم يدخل على المبلغ المخصص لها أى تعديل .

ثالثها - وهي مصاريف قسم استغلال التلال وقدرها ١٦٢٠ ج.م وهو ما قدر لها في العام الماضي وتدير مصلحة التنظيم هذه العملية وقد أقرت لها ميزانية خاصة بميزانية كما يأتي :

الجلسة	مفردات	ماهيأت وأجر ومرتبات
جبه مصرى	جبه مصرى	
٢٥٠	وظائف خارجية عن هيئة العمل	
٨٨٤	عمال باليومية	
١٥٦	مرتبات	
١٢٩٠	مطبوعات	
٢٠	مطبوعات	
١٠	مطبوعات	
٣٠٠	مصاريف متنوعة (أجر من السباغ بالمقاولم)	
٣٣٠		

١٦٢٠

أما الإرفاق الآتية من استغلال هذه التلال فتقدر بنحو آتى جبه في السنة مع العلم بأن ما حصل فعلا في سنة ١٩٢٦ هو مبلغ ١٧٧٠ ج.م .

ولما كانت المساحات المشغولة بهذه التلال عظيمة جدا والمقطوعة الحاصلة لا يمكن معها إزالة هذه التلال الا في مئات السنين المتعاقبة ونظرا لأن القطر متفرج جدا لوجود أسسدة للزراعة في الآونة الحاضرة . لهذا ترى اللجنة ( كما رأيت ذلك بلغه المالية بمجلس النواب في تقريرها ) أن تبحث هذه المسألة بحثا جديا بمعرفة وزارة الزراعة حتى أذا تبين لها أن سداد هذه التلال صالح لأنواع أخرى من المزدروعات خلاف الخضراوات يمكن أن تبحث على أسهل الطرق لتوزيعه وتخصيمه في أنحاء القطر . سيما أن خطوط السكة الحديدية الموصلة الى عابري المصرية وطره مطوقة لمنطقة التلال من جهة الشرق ويمكن اتصالها بها بنائية السهولة .

ثالثا - زيادة مبلغ ١٤٤ ج.م في البند هـ مصاريف متنوعة وهي زيادة اقتضتها زيادة المبلغ المقرر لشترى الكتب وتجليده الكتب التي اشترت في العام الماضي وزيادة مصاريف الانتقال لتفتيح عن الآثار العربية في أنحاء المملكة المصرية .

مادة ٣ - لا يجوز أن تتناول أعمال هذه الجمعيات مصالح أفراد غير أعضائها إلا إذا جاء ذلك من طريق فرعي وفي الحدود التي يبينها نظام الجمعية لفرض خدمة مصالح الأعضاء على وجه أتم ، هذا فيما عدا أعمال الاقتراض فإنه لا يجوز للجمعيات أن تقرر غير أعضائها .

مادة ٤ - تتكون الجمعية التعاونية من أفراد يختلف عددهم بشرط أن لا يقل عن عشرة أعضاء .

رأس مال الجمعية قابل للتغيير ويجوز أن يتكون رأس مالها الأصلي من اشتراكات أو أنصبة أو أسهم .

مادة ٥ - يجب أن تكون لكل جمعية تعاونية مصرة تسمية خاصة تبرز عن هذه الصفة وتدل على ما يأتي :

١ - القرض الأصلي من أعمالها .

٢ - اسم المدينة أو القرية التي بها مقرها .

ويجب أن لاتتضمن تسمية الجمعية اسم أى شخص .

مادة ٦ - يجب أن يذكر اسم الجمعية كما هو موضح في المادة السابقة في تقارير الجمعية وعقودها ومراسلاتها مشفوها بقلم تسجيلها في سجل الجمعيات التعاونية المصرية .

مادة ٧ - يكون مقر الجمعية في المدينة أو القرية التي تارول فيها أعمالها . ولا يجوز أن تكون لها فروع في جهات أخرى إلا إذا كان ذلك لشراء ما تحتاج إليه أو لتصرف حاصلاتها أو حاصلات أعضائها .

لا يجوز أن تولى أكثر من جمعية تعاونية لفرض واحد في مدينة أو قرية واحدة إلا بتصريح خاص من قسم التعاون بوزارة الزراعة وتستثنى من ذلك المحافظات وعوالم المديرية .

يجب التمييز بين أسماء الجمعيات إذا ما تألفت أكثر من واحدة منها في مدينة أو قرية واحدة .

مادة ٨ - تقسم الجمعيات التعاونية من حيث مسؤولية أعضائها الى نوعين :

١ - جمعيات ذات مسؤولية محدودة يكون الأعضاء فيها مسؤولين بقدر قيمة أسهمهم في الجمعية أو بقيمة أزيد منها ينص عليها في نظام الجمعية .

٢ - جمعيات ذات مسؤولية غير محدودة يكون فيها الأعضاء مسؤولين بالتضامن من كافة ما على الجمعية من التزامات ويجب أن يزداد على اسم الجمعيات التي من هذا النوع أن مسؤولية غير محدودة .

وللجمعيات ذات المسؤولية غير المحدودة دوز فيها أن تتكون غير رأس مال .

### الباب الثاني

#### في الجمعيات التعاونية المصرية

مادة ٩ - الأشخاص الذين يشتركون في إنشاء جمعية تعاونية هم مؤسسوها وهم الذين يتولون تحضير عقد التأسيس الابتدائي ومشروع نظام الجمعية .

مادة ١٠ - يجب أن يشتمل العقد الابتدائي للتأسيس على ما يأتي :

سعادة محمود شكرى باشا - لا زلت أقول بأنه لا داعي لاستثناء هذا القانون ونحن على استعداد للعمل حتى تنتهى من المشروع القليلة .

معالى محمد شفيق باشا - يجب أن ننظر للقائمة العملية ، أن المشروع مكون من ٢٨ صفحة . وقرارته تستغرق ساعة وربع الساعة بلا فائدة مطلقا وإذا كان الفرض من القراءة الأولى هو استطلاع رأى المجلس في المشروع من حيث المبدأ ففى ثلاثة ثمر للجنة والموافقة عليه موافقة ضمنية على مشروع القانون من حيث المبدأ .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أخالف معالى محمد شفيق باشا فيما يراه من عدم ضرورة ثلاثة لمرارة المشروع لمرارة الأولى وذلك احتراماً لقرار المجلس الذى أصدره في هذه الجلسة بوجوب ثلاثة كل مشروع قانون ثلاث مرات بدون استثناء .

ولما كان هذا المشروع هاماً لا أرى مطلقاً استثناءه من القاطعة التي انتهناها وسرها عليها وأصدرنا الليلة قراراً بتأييدها ولا يصح مطلقاً الاحتجاج بضيق الوقت أو صفة الاستعجال التي يطلب أن ينظر بها القانون .

حضرة محمود أبو العريش - أريد ما قاله سعادة محمود شكرى باشا من ضرورة قراءة المشروع ثلاث مرات .

سعادة أحمد على باشا - وأنا من هذا الرأى أيضاً ؟

الرئيس - هل تصرون حضراتكم على وجوب القراءة ثلاث مرات .

أصوات : موافقون .

الرئيس - أذن نلعل مشروع القانون للمرة الأولى .

على مشروع القانون وهذا نصه :

### مرسوم بمشروع قانون

#### بشأن الجمعيات التعاونية المصرية

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآلى نصه . وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

### الباب الأول

#### أحكام عامة

مادة ١ - تعد جمعيات تعاونية مصرية الجمعيات التي تنشأ طبقاً لأحكام هذا القانون وتتكون غايتها تحسين حالة أعضائها من الوجهة المادية في مسائل الانتاج والشراء والبيع والاقتراض والتأمين واستغلال الأراضي وأعمال الى والصرف وبناء المساكن بغليال الشفقات أو ما شاكل ذلك بواسطة اشتراك جهودهم متبعة في ذلك المبادئ التعاونية .

يجوز للجمعية التعاونية أن تقوم بعمل واحد أو أكثر من الأعمال المتعلقة .

مادة ٢ - لا يطلق اسم جمعية تعاونية مصرية الا على الجمعيات المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ١٣ - المؤسس الجمعية أن يتخير من بينهم لثلاثة لعل مدد أعضائها من ثلاثة ليشهدوا بصحة أعضائهم باقي المؤسسين الموقعة على عقد التأسيس ونظام الجمعية . وهذه الشهادة تعتبر تصديقا قانونيا على الإضافات المذكورة . ولهذا الحقبة أن توب عن جميع المؤسسين في أتمام الإجراءات المنصوص عنها في المادة السابقة ، وفي هذه الحالة يجب عليها تقديم عضوا لثلاثة لكتاب المحكة للتصديق على إضافات أعضائها وإرسال هذا المحضر مع عقد التأسيس ونظام الجمعية الى قسم التاون .

مادة ١٤ - تسجل الجمعيات التعاونية في سجل خاص ممد لذلك في قسم التاون تكون فيه البيانات الواردة في المادة ١١ وغير ذلك من البيانات التي يرى القسم فائقة في تدوينها .

ويرسل قسم التاون الى الجمعية في مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما شهادة تمل على تسجيل الجمعية والنشر عن عقودها وبمعا نسخة من عقد نظامها وتأسيسها ويحفظ النسخة الأخرى في محفوظاته .

مادة ١٥ - على قسم التاون أن ينشر ملخص نظام الجمعية في نشرة يصدرها .

مادة ١٦ - لا تعد الجمعية مؤلفة الا من تاريخ النشر المنصوص عنه في المادة السابقة .

مادة ١٧ - الأعضاء المؤسسون مسفلون بطريق التضامن مما يستلزمه تأليف الجمعية من تفقات وما يتفرع عنه من تمهيدات فاذا تعذر تكوين الجمعية فليس لم أي حق في الرجوع الى المكتتبين باشتراكات أو أسهم . أما اذا تألفت الجمعية فانها ترد اليهم ما أنفقوه من مصاريف تأسيسها وتفيد هذه المصروفات على حساب مصروفات السنة الأولى .

مادة ١٨ - المؤسسون مسفلون بطريق التضامن عن وجود وصحة الاكتتابات الواردة في عقد التأسيس الاشتدائي وعن الأنصبة المالية وعن الهبات الموقعة بذلك العقد وعن القيمة التي قدرها للأنصبة المذكورة أو الهبات .

مادة ١٩ - كل جمعية أشتأت لما فرما تملن عنه قسم التاون لتسجيله .

مادة ٢٠ - كل تعديل في نظام الجمعية يكون بقرار من الجمعية العمومية طبقا للإجراءات المبينة في المادة ٧٥

أما اذا كان التعديل خاصا بزيادة درجة مسؤولية الأعضاء عما هو مقرر في نظام الجمعية أو ببطل هذه المسؤولية غير محدودة وجب أن يكون بوافقة جميع الأعضاء .

مادة ٢١ - كل تعديل في نظام الجمعية يجب تسجيله ونشره ولا يمكن التمسك به قبل النير الا من تاريخ هذا النشر .

### الباب الثالث

#### المجلس الأعلى للجمعيات التعاونية

مادة ٢٢ - ينشأ مجلس أهل الجمعيات التعاونية مهمته بحث الخطط العامة لحرمة التعاونية ولخص وسائل الانتفاع بما تقدمه الحكومة أو الغير من الإعانات المالية وغيرها .

- ١ - تاريخ ومكان تحريره .
- ٢ - أسماء المؤسسين وعمل أقاتهم وصناعاتهم .
- ٣ - اسم الجمعية .
- ٤ - مقرها .
- ٥ - نوع أو أنواع أعمالها .
- ٦ - مدتها ان كانت لها مدة محددة .
- ٧ - قيمة الاشتراكات والقيمة الاسمية لها اكتب به من الأسهم وما دفع من ثمنها وكذلك نوع الأنصبة وقيمتها والهبات ان وجدت .
- مادة ١١ - يجب وضع نظام الجمعية طبقا لأحكام هذا القانون على أن يشمل على الأخص ضمن نصوصه ما يأتي :
  - ١ - اسم الجمعية .
  - ٢ - نوع أو أنواع الأعمال التي ترادها .
  - ٣ - مقرها ومدتها ان كانت لها مدة محددة .
  - ٤ - نوع مسؤولية أعضاء الجمعية .
  - ٥ - قيمة الاشتراكات أو قيمة الأسهم وكيفية دفعها .
  - ٦ - أقصى ما يجوز أن يمتلكه العضو من الحصص مع مراعاة الحدود الواردة في المادة (٥٥)
  - ٧ - شروط قبول الأعضاء وفصلهم أو انسحابهم .
  - ٨ - كيفية ادارة الجمعية .
  - ٩ - تبين طريقة معاملة غير الأعضاء اذا أرادت الجمعية معاملتهم وذلك في الحدود المنصوص عليها في المادة ٣
  - ١٠ - السنة المالية للجمعية .
  - ١١ - طريقة تحضير الحساب الختامي والمصادقة عليه .
  - ١٢ - كيفية تكوين المال الاحتياطي .
  - ١٣ - كيفية توزيع الأرباح .
  - ١٤ - قواعد دعوة الجمعية العمومية وكيفية التصويت فيها .
- مادة ١٢ - يجب على المؤسسين أن يرسلوا الى قسم التاون نسختين من عقد التأسيس ونظام الجمعية موقعا عليها من جميع المؤسسين ومصدقيا فيها على أعضائهم ، فاذا رأى قسم التاون أن نظام الجمعية غير مطابق لأحكام هذا القانون فعليه أن يبيده الى المؤسسين في ظرف خمسة عشر يوما مع بيان التعديلات التي رأى ادخالها . فاذا اتفق المباد المذكور بدون اعادة النظام للمؤسسين أو لا أعاده ورأى المؤسسون أن التعديلات التي رأى قسم التاون ادخالها لا مبرر لها فلهم أن يرفضوا الأمر برفضه مباشرة لمحكمة الابتدائية المكان في دائرة اختصاصها مقر الجمعية ، وعلى المحكة بعد سماع ملاحظات قسم التاون أن تبين فيه بطريق الاستسبال وبعون مصاريف ويكون حكمها غير قابل لأي وجه من وجوه الطعن .

ويكون تشكيل هذا المجلس كما يأتي :

١	وزير الزراعة	رئيساً
٢	عضوان من مجلس الشيوخ	يعينون بمرسوم ملكي
٣	أعضاء من مجلس النواب	
٤	من مديري المصارف المصرية	
٥	من الاختصاصيين بالمسائل الاقتصادية على أن يكون منهم اثنان من أعضاء الهيئات الزراعية الكبرى	
٨	أعضاء تختصهم الهيئات التعاونية المكونة من بين أعضائها ومين وزير الزراعة طريقة انتخابهم بقرار وزاري ويختار وزير الزراعة هؤلاء الأعضاء الثمانية من بين أعضاء الجمعيات التعاونية الموجودة الآن ويتم إصدار هذا القرار	
١	المستشار الملكي لوزارة الزراعة	
١	مدير قسم التعاون	
١	مراقب حسابات الحكومة	
		٢٥

مدة العضوية في هذا المجلس للأعضاء المعيينين أو المنتخبين ثلاث سنوات ويجوز إعادة انتخاب العضو أو تعيينه .

يستبدل الأعضاء المعينون بمرسوم ملكي قبل انتهاء مدة عضويتهم إذا تقلدوا الصفة التي عينوا بسببها إلا أنهم يستمررون في عملهم إلى أن يتم تعيين من يحل محلهم .

يتصحب المجلس ويكلا له من بين أعضائه يقوم مقام الرئيس في غيابه .

مادة ٢٣ - يستند المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل بدعوة من الرئيس ويجب على الرئيس أن يدعو المجلس للاستقاء إذا طلب منه ذلك خمسة من الأعضاء . وتكون الدعوة في صيغ لا يتجاوز ثمانية أيام من تاريخ الطلب .

مادة ٢٤ - لا يشر وزير الزراعة إصراراً من الأمور الميئنة في الفترة الأولى من المادة ٢٣ إلا بعد أخذ رأى هذا المجلس .

#### الباب الرابع

في الأسهم وفي المال الاحتياطي

مادة ٢٥ - إصدار الأسهم غير محدود بعدد في الجمعيات ذات الأسهم ولا يجوز لجمعية أن تصدر أسهما بقيمة تقل عن القيمة الاسمية للأسهم الأصلية أو تزيد عنها .

مادة ٢٦ - تمين قيمة الأسهم في نظام الجمعية على ألا تقل من نصف جنيه ولا تزيد من جنيدين . فإذا تقلبت قيمة السهم بنصف جنيه تعلق

بأكملها وقت الاكتتاب وإذا زادت من ذلك يدفع على الأقل نصف جنيه عند الاكتتاب على أن يستد الباقي فيما بعد دفعة واحدة أو على أقساط .

مادة ٢٧ - لا توزع أرباح على العضو إلا بعد تمام تسديده قيمة أسهمه وإلى أن يتم هذا التسديد يطرح ما يخصه من الأرباح من حساب الباقي من ثمن هذه الأسهم .

مادة ٢٨ - إذا سبقت خسارة الجمعية في سنة ما عجزاً في رأس المال المسهم المدفوع فلا يجوز توزيع أرباح في السنوات التالية إلا بعد سد ذلك العجز .

مادة ٢٩ - يتكون المال الاحتياطي لجمعية هذا المبالغ المأخوذة له طبقاً لأحكام المادة ٧٧ من الموارد الآتية :

١ - ما قد يفرض من رسوم الدخول .

٢ - الهبات والوصايا والأوقاف التي لم تخصص لغرض معين .

٣ - الفوائد والأرباح ومبالغ العائد التي لم تطلب خلال المدة التي تسقط بمضيا الحقوق .

مادة ٣٠ - إلى أن يبلغ المال الاحتياطي ربع رأس المال المسهم المدفوع يجب سد العجز الذي قد يحصل فيه من أرباح السنوات التالية قبل دفع أية فائدة أو عائد . فإذا بلغ الاحتياطي ثلث المشار إليه أو زاد عنه ثم نقص بعد ذلك فيسد العجز بالطريقة عينها ولكن قدر ما يعيده الماربع فقط .

مادة ٣١ - متى بلغ المال الاحتياطي ضعف رأس المال المسهم المدفوع جاز للجمعية أن تكون مالا احتياطياً غير عادي تنصرف فيه طبقاً لقرارات جمعيتها العمومية .

#### الباب الخامس

قواعد الاقتراض والاقتراض والودائع

مادة ٣٢ - على الجمعيات تعاونية التي يكون غرضها ' ومن أغراضها الاقتراض والاقتراض بقبول الودائع مراعاة الفوائد الميئنة في المواد الآتية :

مادة ٣٣ - لا تعطى القروض والاقتراضات إلا لأعضاء وذلك بقصص عقود بين فيها الترض من القروض ومملتها . ويشترط فيها أن تكون مخصصة بأكملها لأعمال منتجة داخلية ضمن الأعمال التي تراوحتها الجمعية وتراعى في إعطائها حاجة المقرض إليها ومقدرته على تسديدها .

مادة ٣٤ - القروض التي تقدمها الجمعية لأعضائها تكون أما لأجل قصير أو لأجل متوسط .

مادة ٣٥ - القروض القصيرة لأجل تعطى لأمد لا يزيد عن المدة التي تستغرقها الأعمال التي استوجبتها تلك القروض على أن لا تزيد مدة القرض على عشرين شهراً .

## الباب السادس

## حقوق وواجبات الجمعية وأعضائها

مادة ٤ - الجمعية التاوانية المكونة طبقاً لأحكام هذا القانون تكون لها الشخصية المدنية ويعوز لها قبول الهبات والوصايا والانتفاع بالأوقاف المخصصة عليها وهي خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية .

مادة ٥ - الجمعية التاوانية الموقوفة طبقاً لأحكام هذا القانون تتمتع بالمرأيا الآتية :

( أ ) تخفى من جميع الرسوم النسبية وغيرها بما يستحق على العقود المتعلقة بتأسيسها أو بتعديل نظامها كما أن التصديق على الامضاءات والنشر الخاصين بالقود المذكورة يكونان بلا مقابل ؛

( ب ) تخفى من رسوم تسجيل عقود تملكها أو حقوقها المدنية العقارية وكذلك من رسوم التصديق على الامضاءات ؛

( ج ) تخفى من تقديم التأمين الموت الذي يشترط دفعه مقدماً للدخول في المناقصات التي تطرحها الحكومة والسلطات المحلية بشرط أن تكون التوريدات المطلوبة داخلية في دائرة أعمالها ؛

( د ) تخفى من الرسوم الجبركية التي تستحق على البدل والآلات التي تستوردها تأسيساً على بدء عملها على شرط أن يكون الاستيراد في خلال السنين الأولين لتأسيسها ؛

( هـ ) تمنع تجزئاً قدره ٢٥٪ من أجور نقل البدل والآلات المذكورة آتياً على السلك الحديدي التابعة للحكومة ؛

( و ) يكون لها الحق في تخفيض رسوم التحليل في المعامل الكيميائية للحكومة ويحدد مقدار هذا التخفيض بأمر وزاري يصدره الوزير المختص ؛

( ز ) تمنح تخفيضاً قدره ٥٪ على الأقل من أثمان البذور والأسمدة التي تشتريها من وزارة الزراعة لمصلحة أعضائها الشخصية .

مادة ٦ - يجب أن تتوفر في العضو الشروط الآتية :

١ - أن يكون مصري الجنسية .

٢ - أن يكون مقياً في الجهة التي تتناول الجمعية فيها عملها أو تكون مصالحه أو أشتاله فيها .

٣ - أن يكون قد قبيل كتابة نظام الجمعية وقام بالتعهدات الخاصة بالاشتراك ورسوم الدخول أو الأكتساب في الأسهم ودفع قيمتها .

وعلى كل حال لا يجوز تعليق الدخول في الجمعية على الأكتساب في أكثر من قسم واحد .

مادة ٧ - إذا قسمت الجمعية التاوانية بجمعية تعاونية زراعية وجب أن يكون أعضاؤها من يستغلون أرضاً زراعية كلاكاً أو مستأجرين أو من يزاولون أي عمل مرتبط بالزراعة، هذا فضلاً عن توافر الشروط المبينة للمادة السابقة .

لا يجوز مد أجل هذه القروض الا اذا دفع المقرض نصف قيمته على الأقل كما أنه لا يجوز مد الأجل أكثر من مرة واحدة .

مادة ٣٦ - تعطى القروض المتوسطة الأجل لمدة تناسب مع الأعمال التي أعطيت القروض من أجلها على ألا تزيد عن خمس سنوات . وتحدد هذه القروض أساطاً سنوية .

لا يجوز أن تزيد القروض المتوسطة الأجل عن عشر المبالغ التي تخصصها الجمعية للإقراض ، وتستثنى من ذلك الجمعيات التي تتطلب طبيعة أعمالها الإقراض لأجل متوسطة .

مادة ٣٧ - يشترط في إعطاء القروض القصيرة الأجل تقديم إحدى الضمانات الثلاث الآتية :

١ - كفالة شخصية من ضمان أو أكثر من ذوي اليسار سواء من الأعضاء أم من غيرهم .

٢ - ابداع أوراق تجارية أو قراطيس مالية أو أشياء أخرى ذات قيمة أو مغفولات .

٣ - رهن عقارى .

وفي الحالات الأخرى لا يجوز أن يزيد مقدار القرض عن ٦٠٪ من قيمة الوديعة أو الرهن .

مادة ٣٨ - يشترط في القروض للمتوسطة الأجل تقديم رهن عقارى من الدرجة الأولى أو رهن حيازى على أحياء خالية من كل حق صنى أو تقديم قراطيس مالية من الدرجة الأولى .

مادة ٣٩ - يصبح القرض مستحق الدفع فوراً وبدون انذار اذا ثبت عدم استكمال القرض في الأربعة إلى أعلى من أجلها .

مادة ٤٠ - للجمعيات أن تقبل ودائع سواء من الأعضاء أم من غيرهم لأجل مسمى أو تحت الطلب على أن تكون الودائع التي تحت الطلب بدون فائدة . أما الودائع التي لأجل مسمى فيجوز أن تكون بفائدة أو بدون فائدة، لا يجوز التصرف في المبالغ المودعة تحت الطلب . أما الودائع التي لأجل مسمى فلا تصرف فيها الجمعية إلا بمقدار ٧٠٪ من مجموع قيمتها ولا تشمل لأجل يتجاوز مباد استحقاقها .

مادة ٤١ - للجمعيات أن تتولى تسديد مستحقات على الأعضاء من مالم أو تحصيل مطلوبات لم نظير عمولة معينة .

مادة ٤٢ - على الجمعية السومية أن تقرر في كل سنة :

١ - الحد الأقصى لمجموع المبالغ التي تقتضها الجمعية ومجموع المبالغ التي تقبلها بصفة ودائع .

٢ - أقصى مبلغ ينخصص لمجموع القروض والاحتياجات التي تعطى للأعضاء أثناء السنة .

٣ - أقصى مبلغ قرضه الجمعية للعضو الواحد دفعة واحدة أو على دفعات متتحدة .

مادة ٤٣ - لا يجوز أن يزيد الفرق بين فائدة الإقراض ومتوسط فائدة الاقتراض في ٣ في المائة في حالة القروض القصيرة الأجل و ٢ في المائة في حالة القروض المتوسطة الأجل .

مادة ٥٦ - الأعضاء الذين يوفون دائي الجمعية حقوقهم تتخلل لهم حقوق هؤلاء الدائين في التأييدات والتضامات التي لهم قبل الجمعية وذلك حتى وبقوة القانون .

مادة ٥٧ - لا تأسرى أحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ على الجمعيات التعاونية فيما يخص بمعاملاتها مع أعضائها .

### الباب السابع إدارة الجمعيات

مادة ٥٨ - يكون لكل جمعية تعاونية مجلس إدارة يدير شؤونها ولجنة مراقبة تكون مهمتها مراقبة سير أعمال الجمعية بانتظام ويتألف كل من مجلس الإدارة ولجنة المراقبة من ثلاثة أعضاء على الأقل تقضيهم الجمعية العمومية من بين أعضائها طبقاً لأحكام نظام الجمعية .

ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة وعضوية لجنة المراقبة ولا يتقاضى أعضاء هاتين الهيئتين أجراً على عملهم .

مادة ٥٩ - يجب تبليغ قسم التعاون أسماء أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراقبة وصناعاتهم وكل تغيير يحدث في تشكيل هاتين الهيئتين .

مادة ٦٠ - مجلس الإدارة يمثل الجمعية أمام القضاء فيما لها من الحقوق وما عليها من الواجبات .

مادة ٦١ - فيما عدا الأعمال التي تص نظام الجمعية على أن ليس لمجلس الإدارة مزاويلها إلا بعد موافقة الجمعية العمومية فإن جميع معاملات مجلس الإدارة تنجز الجمعية قبل التبرطاً لأن هذه المعاملات تتمثل ضمن الأعمال المنصوص عليها في نظام الجمعية .

يجب على أعضاء مجلس الإدارة القيام بتنفيذ جميع التعهدات التي يرضها عليهم القانون ونظام الجمعية ولكنهم ليسوا مسؤولين شخصياً عن أعمال الجمعية التي يبرونها في حدود توكيلهم .

إذا قام أعضاء مجلس الإدارة بأعمال لا تدخل في عداد الأعمال التي أشار نظام الجمعية بأنها من متناول عمل الجمعية فطعم شخصياً مسؤولين سواء قبل الجمعية أم قبل الغير .

مادة ٦٢ - يجب على كل جمعية تعاونية أن يكون لديها غير الفاتر التجارية المشار إليها في المادة الحادية عشرة والمواد التي تليها من قانون التجارة الأهل للفاتر المالية بد وهي :

١ - دفتر الأعضاء وتبين فيه أسمائهم وصناعاتهم ومعالقاتهم وتاريخ قبولهم أو استقالتهم أو وفاتهم أو فصلهم وكذلك حساب المبالغ التي دفعوها أو صحبوها .

٢ - دفتر الأسهم وتبين فيه عدها وأرقامها وتوزعها بين الأعضاء وكل ما طرأ عليها من الفناء أو نقل .

٣ - دفتر محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية .

مادة ٦٣ - قبل بدء العمل في دفاتر الجمعية يجب أن ترقم الفاتران وتم كل صفحة منها بواسطة قسم التعاون أو موظف من موظفي الحكومة المقيمين في الجهة يتخذه المذكر خصيصاً لهذا العمل .

مادة ٨ - تحقد صفة العضوية باستقالة العضو أو وفاته أو فصله .

مادة ٩ - يفصل المضمون الجمعية في الأحوال الآتية :

١ - إذا فقد شرطاً من الشروط المنصوص عليها في المادتين ٤٦ و ٤٧  
٢ - إذا لم يسد ما عليه من ديون الجمعية .

٣ - إذا أتى أعمالاً من طبيعته أن يلحق بالجمعية ضرراً جسيماً مادياً أو أدبياً .

٤ - إذا التحق بجمعية تعاونية في نفس الناحية تشتغل بالعمل الذي تشتغل به جميعته أو التحق بجمعية افراض تعاونية وهو عضو في مظهرها ولو كانت في ناحية أخرى ويكون الفصل بقرار تصدره الجمعية العمومية طبقاً للشروط المقررة في المادة ٧٥

مادة ٥٠ - ليس للعضو الذي فصل من عداد الأعضاء ولا لورثة المضمون المتوفى من حق الا في أن يستردا قيمة ما المضمون من أسهم نسبة مال الجمعية الموجود في ختام السنة المالية الإدارية طبقاً للحساب الختامي المصدق عليه من الجمعية العمومية وبعد استئصال كل ما عليه من دين للجمعية ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يزيد المبلغ الذي يدفع من المبلغ الذي دفعه العضو للجمعية .

ولا يدخل في تقدير مال الجمعية المسال الاحتياطي ولا الديون غير المضمونة ولا التي حل أجلها ولم تدفع .

والجمعية ستة اشهر من بعد عمل الحساب الختامي السنوي لدفع هذه المبالغ ، وعلى كل حال ما الحق في أن لا تدفع خلال ستة واحدة أكثر من عشر رأس المال المدفوع .

ويستحق الحق في المطالبة بعد مضي ثلاث سنوات من وفاة العضو أو فصله .

مادة ٥١ - ليس للعضو المستقيل أن يطالب بقيمة أسهمه وإنما يجوز له أن يتنازل عن هذه الأسهم للغير بالشروط المبينة بالمادة ٥٥ أما وريثة العضو المستقيل فيما دون أحكام المادة السابقة .

مادة ٥٢ - يبقى العضو المستقيل أو المضمون وكذلك وريثة العضو المتوفى مسؤولين أمام الغير لمدة سنتين من تاريخ الخروج من الجمعية أو الوفاة في كل ما يتعلق بما أدرته الجمعية من أعمال إلى ذلك التاريخ وفي حدود المسؤولية المقررة في نظام الجمعية .

مادة ٥٣ - تكون الأسهم دائماً اسمية وغير قابلة للتجزئة ولا يجوز الجزئها عليها إلا بسبب ديون الجمعية .

مادة ٥٤ - يجوز للعضو أن يتنازل عن أسهمه لشخص آخر بمقتضى عقد صرفي بشرط أن يوافق مجلس الإدارة على هذا التنازل فإذا التنازل بالجمعية في خلال ستة أشهر من تاريخ التنازل وحصلت تصقيتها فيستمر العضو المتنازل ضماناً لتنازله إليه قبل الجمعية عن الالتزامات الناتجة من هذه التصقية .

مادة ٥٥ - لا يجوز للعضو أن يملك أكثر من خمس مجموع أسهم رأس مال الجمعية

وفي نهاية كل سنة مالية للجمعية يجب أن يرسل على الدفاتر والمجلات المذكورة من إحدى الهيئات الآتية الذكر في نهاية أتمرسفة مكتوبة .  
ولا يتقاضى أى رسم على هذه الإجراءات .

مادة ٦٤ - على مجلس الإدارة أن يرسل إلى قسم التأويل في مدة الثلاثة الأشهر التالية لانتهاه السنة المالية :

١ - كشفا بحركة الأعضاء أثناء السنة مينا به من انضم إلى الجمعية ومن خرج منها عن طريق الاستقالة أو الفصل أو الوفاة .

٢ - صورة من الحساب الختامي السنوي وحساب الأرباح والخسائر مشفوعة بتقارير أعضاء مجلس الإدارة وبلغة المراقبة ومراجعي الحسابات وعصر الجمعية العمومية التي اعتمدت الحسابات المذكورة .

وإذا عقدت الجمعية العمومية جلسات أخرى فعلى مجلس الإدارة أن يرسل إلى قسم التأويل صورة من محضر كل جلسة في خلال خمسة عشر يوما التالية لتاريخ انعقادها .

مادة ٦٥ - في حالة غياب أحد أعضاء مجلس الإدارة فليجوز للمراقبة أن تندب أحد الأعضاء ليقوم مقامه أثناء غيابه .

مادة ٦٦ - لجنة المراقبة أن تطلب من مجلس الإدارة جميع البيانات الخاصة بإدارة أعمال الجمعية وأن تطلع نفسها أو بواسطة من تشبهه على دفاتر الجمعية ومراسلاتها وأن تجرد خزائنها وحفظاتها .

ولها أن تطلب عقد الجمعية العمومية إذا اقتضت مصلحة الجمعية ذلك .  
وعليها فحص التقرير السنوي والحساب الختامي والقيام بجميع الأعمال التي يفرضها عليها نظام الجمعية .

مادة ٦٧ - موافقة لجنة المراقبة شرط لازم لصحة كل معاملة تم بين الجمعية وعضو مجلس الإدارة سواء كان تاملا لحسابه الخاص أم بصفة ضامن .

مادة ٦٨ - الدعاوى التي يراد رفعها لمصلحة الجمعية ضد مجلس الإدارة أو ضد أحد أعضائه ينبغي أن ترفعها الجمعية العمومية وأن تناظرها لجنة المراقبة باسم الجمعية .

مادة ٦٩ - لجنة المراقبة الحق في إيقاف تنفيذ أى قرار يتخذه مجلس الإدارة تراه مهددا للجمعية في كيانها أو في مصالحها وعليها في هذه الحالة أن تدعو الجمعية العمومية بصفة مستقلة للاعتماد في مبادلا لا يتجاوز ثلاثة أيام للادولة فيما يتخذ من الإجراءات ولا يكون للاجتماع جميعا إلا إذا حضره نصف الأعضاء فإذا لم يتوافر هذا العدد تدعى الجمعية العمومية إلى اجتماع ثان فيمدته ثلاثة أيام أخرى على الأكثر . فإذا لم يتكامل العدد القانوني في الاجتماع الثاني يبطل أمر الإيقاف حتما ويتخذ قرار مجلس الإدارة .

مادة ٧٠ - يجب أن تعقد الجمعية العمومية العادية بدعوة من مجلس الإدارة مرة على الأقل في كل سنة خلال الشهرين التاليين لختام السنة المالية وذلك لتتديق على الحسابات السنوية وعلى تقارير مجلس الإدارة ولجنة

المراقبة والمقتضين ومراجعي الحسابات وعند الاقتضاء تعيين أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراقبة أو استبدالهم بغيرهم طبقا لأحكام نظام الجمعية ولتفحص فيه ذلك من المسائل الواردة بمجدول الأعمال .

مادة ٧١ - فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادة ٧٥ تكون الجمعية العمومية مكونة تكوينا صحيحا متى حضر اجتماعها نصف الأعضاء .

فإذا لم يبلغ المجمعون هذا العدد بناء على الدعوة الأولى تكون الجمعية العمومية التي تعقد بدعوة ثانية في خلال خمسة عشر يوما التالية مكونة تكوينا صحيحا مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين إلا في الأحوال المنصوص عليها في المادتين ٦٩ و٧٥ .

تصدر القرارات بأغلبية الأصوات المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الرأي الذي ينضم إليه من يرأس الجمعية .

مادة ٧٢ - لكل عضو صوت واحد مهما كان عدد الأسهم التي يملكها .

مادة ٧٣ - يجب على الأعضاء أن يحضروا الاجتماعات العمومية بأنفسهم وللغناء أن يبين عنهن أعضاء آخرين .

وينوب عن القصر والمجور عليهم أوصياؤهم والقائمة عليهم .

وعلى كل حال لا يجوز أن ينوب أحد من أكثر من شخص واحد .

مادة ٧٤ - لا يجوز للمضو أن يصوت في أمر يتعلق بمصالحه الشخصية ويستثنى من ذلك التصويت في الاقتابات .

مادة ٧٥ - لأجل إصدار قرار في أمر من الأمور المهمة بعد يجب أن يحضر الجمعية العمومية ثلاثة أرباع الأعضاء على الأقل ويجب الحصول على ثلاثة أرباع أصوات الأعضاء الحاضرين أو الغائبين :

١ - تعديل نظام الجمعية الداخلي ؛

٢ - فصل أحد الأعضاء ؛

٣ - انضمام الجمعية إلى جمعية أخرى ؛

٤ - حل الجمعية قبل الأجل المحدد لها في النظام الداخلي أو إطالة الأجل المذكور .

وإذا لم يحضر العدد القانوني تدعى الجمعية للاجتماع مرة ثانية وتعتبر القرارات صحيحة إذا حضر الاجتماع نصف أعضاء الجمعية على الأقل بأنفسهم أو ممثنين وحازت ثلاثة أرباع أصوات الأعضاء الحاضرين أو الغائبين .

وإذا رفض الاقتراح المروض أو لم يجمع العدد القانوني في الاجتماع الثاني فلا يجوز إعادة عرضه على الجمعية العمومية قبل مضي ستة أشهر .

مادة ٧٦ - يجب على مجلس الإدارة في نهاية السنة المالية أن يضع حسابات الجمعية ويختصها بمبحث تشمل :

١ - الحساب الختامي للسنة المتتية .

٢ - حساب الأرباح والخسائر .



مادة ٨٩ - يجب مراجعة حسابات الجمعيات التعاونية مرة في السنة على الأقل بواسطة مراجعي الحسابات، ولقوله الحق في فحص دفاتر الجمعية وأوراق حساباتها وأن يحرروا خزائنها وعقائنها .

ويجب أن يقوموا بهذه الأعمال بحضور لجنة المراقبة .

ويكون المراجعون من موظفي قسم التعاون إلى أن توجد الاتحادات التعاونية التي يكون من واجبها جتد: تعيين المراجعين .

مادة ٩٢ - على المفتشين ومراجعى الحسابات أن يرسلوا نسخة من تقاريرهم إلى مجلس إدارة الجمعية لعرضها على الجمعية العمومية وأخرى إلى الاتحاد وثالثة إلى قسم التعاون .

مادة ٩٣ - يكون التفتيش ومراجعة الحسابات بقرار الجمعية .

### الباب التاسع

حل الجمعيات وتصفياتها

مادة ٩٤ - تحل الجمعية في الأحوال الآتية :

١ - إذا انتهت المدة المحددة لها ولم يجد أجلها .

٢ - إذا تمت الأعمال التي أنشئت الجمعية من أجلها أو طرأت عليها عقلت حالت دون إتمامها .

٣ - إذا خاض كل أربعض رأس مال الجمعية بحيث يصبح الاستقرار في العمل مستحيلًا أو دأبوا إلى التسلية إلا إذا قررت الجمعية العمومية إصدار أسهم جديدة تكفل الاستقرار في العمل .

٤ - إذا نقص عدد الأعضاء عن عشرة .

٥ - إذا انتهت الجمعية في جمعية تعاونية أخرى .

٦ - لكل سبب آخر تراه الجمعية العمومية .

والجمعية العمومية هي التي تصدر قرار الحل في هذه الأحوال .

مادة ٩٥ - يمكن حل الجمعية بمحكم من المحاكم في الأحوال الآتية :

أولاً - إذا اشتغلت بالمسائل السياسية أو الدينية أو قدمت المساعدة أو الموعظة بالثبات أو بالواسطة إلى الأحزاب السياسية .

ثانياً - إذا ثبت أنه من المتصور أن تتأثر الجمعية على عملها بانتظام سواء لاضطراب أعمالها اضطراباً مستمراً أم لتكرار اختلالها بالمبادئ الأساسية للتعاون أم لترويجها عن القواعد التي قررها القانون أو نظام الجمعية أم لحدوث منازعات بين الأعضاء أم لأي سبب خطير آخر .

ثالثاً - إذا ثبت أنها في حالة أضرار بسبب تكرار اختلالها بتمهدها .

مادة ٩٦ - في حالة ما إذا طلبت لجنة المراقبة أو جماعة من الأعضاء تمثل عشر مجموع أعضاء الجمعية من مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العمومية لتقرر حل الجمعية لسبب من الأسباب المذكورة في المادة ٩٤ ورفض المجلس هذا الطلب فتلجئة المراقبة وكذلك لجماعة الأعضاء المتقدمة الذكر الحق في أن يرصدوا الأمر إلى المحكمة لتكبح بحكم بحل الجمعية .

ويجب أن يرضى الحساب الختامي وحساب الأرباح والخسائر مشفوعين بالمستندات المثبتة لها على لجنة المراقبة ومراجع الحسابات لفحصها قبل انعقاد الجمعية العمومية التي تصدق عليها بخمسة عشر يوماً على الأقل .

ويبقى الحساب الختامي وحساب الأرباح والخسائر وتقارير مجلس الإدارة ولجنة المراقبة والمراجعين والمفتشين في مركز الجمعية مدة الثانية الأيام على الأقل التي تسبق انعقاد الجمعية العمومية وتظل كذلك إلى أن يتم التصديق ولكل عضو حق الاطلاع عليها .

مادة ٧٧ - إذا تبين شيء بعد سداد كل التفتات وبعد وفاء جميع الالتزامات كان هذا الباقي ربحاً صافياً للجمعية يوزع على الوجه الآتي :

يؤخذ أولاً مبلغ للاحتياطي لا يقل من ٢٥٪ من صافي الأرباح ويحوز تخفيض المبلغ الذي يؤخذ لهذا الغرض إلى ١٢ ١/٢٪ من الأرباح متى بلغ الاحتياطي نصف رأس مال الجمعية المدفوع .

وأما إذا كانت الجمعية من الجمعيات التي لا رأس مال لها وكانت ذات مسؤولية غير محدودة يجب ألا يقل هذا المبلغ من ٧٥٪ من صافي الأرباح ثم يؤخذ بعد ذلك المبلغ الكافي لأربى يبلغ للأعضاء الذين يملكون أسهما الفائتة التي قررها نظام الجمعية الباقي على ألا تزيد هذه القائمة عن ٦٪

وتحسب هذه القائمة بنسبة القيمة الاسمية للأسهم بعد استئثار المالك التي لم تدفع من ثمن الأسهم ثم يؤخذ بعد ذلك جزء من الأرباح ينص عليه نظام الجمعية الباقي لأجل رتبة شئون البلد الفائتة هذه الجمعية من الوجنتين المادية والأدبية والباقي يوزع على الأعضاء بنسبة المعاملات التي أربها كل منهم مع الجمعية ويطلق عليه اسم "البائد" .

مادة ٧٨ - فيما هذا الحالة المنصوص عليها في المادة ٦٩ تنفذ الجمعية العمومية بناء على دعوة مجلس الإدارة ويجب على المجلس دعوتها إلى الانعقاد إذا طلبت منه ذلك لجنة المراقبة أو عدد من الأعضاء لا يقل عن عشرة ويجب أن يبين في طلب الدعوة الغرض من الاجتماع .

مادة ٧٩ - فيما هذا الحالة المنصوص عليها في المادة ٦٩ يجب أن يصدر إعلان الدعوة إلى عقد الجمعية العمومية قبل الانعقاد بخمسة عشر يوماً على الأقل ولا يجوز المناقشة أو التصويت إلا في المسائل المدرجة في جدول الأعمال .

### الباب الثامن

التفتيش ومراجعة الحسابات

مادة ٨٠ - الجمعيات التعاونية خاضعة للتفتيش وهو عبارة عن فحص أعمال مجلس الإدارة ولجنة المراقبة والجمعية العمومية والتحقق من مطابقتها للقانون ونظام الجمعية وقرارات الجمعية العمومية وكذا التحقق من أن الملاحظات التي أبدت والتعليقات التي أعطيت لها في التفتيش السابق قد عمل بها .

يقوم قسم التعاون بوزارة الزراعة بهذا التفتيش وذلك إلى أن توجد إحداهن تعاونية تتولى بنفسها هذه المهمة بإرشادات قسم التعاون .

ويسقط الحق في كل قضية ضد المصنفين بسبب التصفية وفي كل قضية ضد الأعضاء بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ نشر حسابات التصفية أو من نشر الحكم النهائي الصادر بشأن هذه الحسابات .

مادة ٩٥ - في أحوال التصفية الإجبارية تبين المحكمة المصنفين ومحدد سلطتهم ولما أن تعزيم ويكون المصنفون خاضعين لرقابة المحكمة أو لرقابة القاضي الذي تتدبه .

### الباب العاشر

#### الجمعيات التعاونية المركزية والاتحادات التعاونية

مادة ٩٦ - للجمعيات التعاونية أن تشترك فيما بينها لتأسيس جمعيات تعاونية مركزية للفرض منها القيام بإجراء عمليات بالجملة تتطلبها الجمعيات المنتسبة إليها لحسابها، أو تهديد الوسائل التي تكفل للجمعيات المذكورة تحقيق هذه العمليات، أو تقديم المداخلات التي تستلزمها هذه الجمعيات لها .

مادة ٩٧ - تتكون الجمعيات التعاونية المركزية من جمعيات تعاونية لا يقل مدنها عن عشرة ويوزع لها بعد ذلك قبول الأفراد كأعضاء متى توافرت فيهم الشروط المبينة في المادة ٩٦

مادة ٩٨ - تطبق أحكام هذا القانون على الجمعيات التعاونية المركزية هذا فيما عدا الاستثناءات الآتية يأتيها :

أولاً - يجوز أن تزيد قيمة الأسهم فيها عن جنيتين ويجب على كل حال أن تبلغ قيمة الأسهم بأكملها عند الاكتتاب .

ثانياً - يجوز أن ينص في نظام هذه الجمعيات على أن يكون للجمعيات التعاونية المنتسبة إليها الحق في أكثر من صوت واحد في جمعياتها العمومية .

ثالثاً - تختص هذه الجمعيات أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراقبة من بين أعضاء جمعياتها العمومية، على أن لها بطريق الاستثناء أن تختص بعض أعضاء هاتين الهيئتين من باقي أعضاء الجمعيات التعاونية المنتسبة إليها .

مادة ٩٩ - للجمعيات التعاونية والجمعيات التعاونية المركزية أن تكون فيما بينها اتصالات تكون مهمتها القيام بعمليات التفتيش على أعمالها ومراجعة حساباتها المنصوص فيها في المادتين ٨٠ و ٨١ ولتتين يقوم بها قسم التعاون بوزارة الزراعة وفقاً لبيود هذه الاتحادات .

ويجوز أن يكون ضمن أغراض هذه الاتحادات ارشاد الجمعيات المنتسبة إليها في إدارة أعمالها وكذا مساعدة العمال على إنشاء جمعيات تعاونية بتعليمهم أنظمتها، والروح التعاونية فيهم .

مادة ١٠٠ - تتكون الاتحادات التعاونية من عشر جمعيات تعاونية على الأقل ويجوز لها بعد ذلك قبول الأفراد كأعضاء متى توافرت فيهم الشروط المبينة في المادة ٩٦

مادة ١٠١ - يدير هذه الاتحادات مجلس مكون من ثلاثة أعضاء على الأقل تختصهم جمعية عمومية مكونة من أعضاء الاتحاد .

مادة ١٠٢ - على مؤسسي الاتحادات التعاونية أن يطلعوا قسم التعاون بشأنه وشروط تأسيسه للنشر منها في نشرة القسم الرسمية .

مادة ٨٧ - يكون رفع الدعوى لطلب الحكم بأثر الجمعية منتفذة أو لطلب الحكم بغيرها من حق وزير الزراعة في جميع الأحوال ويأمر الوزير هذا الحق بواسطة مدير قسم التعاون .

وتملك النيابة العمومية هذا الحق في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٨٥ ويملك دائر الجمعية في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٨٥

مادة ٨٨ - القضاء الخاصة بكل الجمعية تكون من اختصاص المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها مقر الجمعية إلا إذا كان مجموع ما للجمعية المراد تصفيته وما عليها أقل من ١٥٠ جنيتاً ففي هذه الحالة يجوز أن يصدر الحكم بإجل من قاضي المحكمة الجزئية التي يقع مقر الجمعية في دائرتها .

مادة ٨٩ - في حالة حل الجمعية حلاً اختيارياً تبين الجمعية العمومية مصفياً أو أكثر وتحدد سلطتهم وأجل التصفية وأجرهم عند الانقضاء . ويجب أن يصدر قرار الحل على الوجه المبين في المادة ٧٥ وأن يبلغ إلى قسم التعاون قرار الحل وأسماء المصنفين لنشرها .

مادة ٩٠ - على المصنفين أن يشعروا بلا إظهار في تصفية ما للجمعية وما عليها متى نشر تبين المصنفين انتهت مهمة أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراقبة على أنه يجب عليهم مع ذلك أن يباينوا في التصفية إذا طلب منهم ذلك .

ويجب أن يقصر المصنفون عملهم على إنهاء أعمال الجمعية التي يدعى بها من قبل وأن يتمتعوا عن الشروع في أعمال جديدة، وذلك يجب عليهم أن يكونوا بانتظام في دفاتر الجمعية حسابات التصفية .

مادة ٩١ - متى انتهت التصفية يضع المصنفون حساباً الختامي ويقدمونه لمراجعي الحسابات للتصديق عليه ويجب تبليغ هذا الحساب لمصفاً به تقرير مراجعي الحسابات إلى قسم التعاون لنشرها .

مادة ٩٢ - يجوز للأعضاء في خلال الثلاثين يوماً التالية لنشر حساب التصفية أن يطعنوا في هذا الحساب أمام المحكمة وتضم جميع الطعون مما يصدر فيها حكم واحد يسرى على جميع الأعضاء ومتى صدر الحكم المذكور يجب على المصنفين إبلاغه إلى قسم التعاون لنشر مخصصه في نشرة القسم .

مادة ٩٣ - إذا لم تقدم طعون في التصفية أو متى صدر حكم نهائي في الطعون المقدمة فعل المصنفين أن يشعروا في توزيع المال الناتج من التصفية . ولا يجوز أن يوزع على الأعضاء أكثر من القيمة التي دفعت خلاصاً لأسهمهم . وأما الباقي فيودع في المصرف الذي تتعامل معه الجمعية على ذمة إنشاء جمعية تعاونية جديدة في نفس البلد أو أي عمل ذي منفعة عامة فيها ينص عليه في نظام الجمعية الداخلي .

ومتى تم التوزيع يمت المصنفون بحساب التوزيع ودفاتر الجمعية إلى قسم التعاون لحفظها .

مادة ٩٤ - يسقط الحق في مفاضة أعضاء مجلس إدارة الجمعية ولجنة مراقبتها بسبب أعمالهم بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ النشر في الحسابات النهائية للتصفية .

ومقابل بنفس هذه القوة كل شخص أطلق على غير حق في مكتبته التجارية أو في لوحاته محاله أو في أى إعلان أو غيره مما ينشر على الجمهور على الأعمال التي يديرها أو المشروعات التي يستغلها سمية تشر الجمهور بأن هذا العمل أو المشروع تازى أو استعمل في تسمية عمله أو مشروعه أى تسمية أخرى يفهم منها أن ذلك العمل أو المشروع هو جمعية تعاونية مصرية.

### الباب الثاني عشر

#### أحكام ختامية ومؤقتة

مادة ١٠٨ - يلغى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣

مادة ١٠٩ - كل شركة من شركات التعاون الزراعية أنشئت طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ وكل هيئة تعاونية أخرى موجودة الآن يجب عليها أن تخضع لهذا القانون وتتبع نظامها بحيث يصبح مطابها لأحكامه وأن تقوم بإجراءات التسجيل التي نص عليها فيه

مادة ١١٠ - على وزير الزراعة بنوع خاص إصدار ما يقتضيه هذا التنفيذ هذا القانون . ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وعلى وزير الزراعة بنوع خاص إصدار ما يقتضيه هذا التنفيذ من القرارات والوائح .

ناصر بأن يعمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية . ويتخذ لكفائون من فوائذ الدولة .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - في كلمة .

سعادة محمد صادق باشا - يحسن الانتظار حتى يتل القانون للمرة الثانية .

حضرة لويس أخوخ فانوس افندى - بمناسبة عرض هذا القانون الهام الذي كانت تتوق إليه البلاد من قدم الزين أرجو أن تسجل تهنيتنا لهذا المجهود العظيم الذي قامت به اللجنة - وعلى رأسها أحد زملائنا - على النتيجة التي وصلت إليها وقرر للمبادئ التي وردت في تقرير اللجنة - وأرجو ألا تمرقل تنفيذ هذا القانون بل نتلاحظ أن كل تعديل يمكن إدخاله عليه يجب أن يترك التجارب المستقبل ولغذا أمل أن تصادق عليه بدون مناقشة .

حضرة ألفريد شماس افندى - في كلمة .

حضرة محمد علوى الحجازى بك - الكلام الآن خاص بالمناقشة على القانون من حيث المبدأ .

سعادة محمد صادق باشا - نعم إن الكلام خاص بهذا فقط .

حضرة ألفريد شماس افندى - أرجو أن نسمع من إبداء بعض الملاحظات بشأن مشروع هذا القانون ومع أى غير مطروح فيه من حيث المبدأ إلا أنى أرى أن الملاحظات التي لدى ذات فائذة .

الرئيس - اذن يريد حضرة العضو أن يبدى بعض ملاحظات وإن كان موافقا على القانون من حيث المبدأ ؟

ويبلغ قسم التعاون أيضا أسماء أعضاء مجلس الإدارة وكذا كل تغيير يحدث فيه بدون أمهال .

مادة ١٠٣ - الاتحادات التعاونية خاضعة لرقابة قسم التعاون .

مادة ١٠٤ - يصدر مرسوم يبين قواعد العمل في هذه الاتحادات بناء على طلب وزير الزراعة .

### الباب الحادى عشر

#### أحكام خاصة بالمقوبات

مادة ١٠٥ - يعاقب بفرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرية أو بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور بغير إخلال بتوقيع عقوبة أشد حيث يقضى بذلك قانون العقوبات

١ - المؤسسون وأعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراقبة والمديرون والمفتشون ومراجعو الحسابات والمصفون الذين تمتدوا في أعمالهم أو حساباتهم أو تقاريرهم المبلغه سواء ألقمهم التعاون أم إلى الجمعيات العمومية أم إلى الحكمة إيراد وقائع أو أرقام كاذبة عن حالة الجمعية أو تمتدوا إخفاء أو سر كل أو بعض الوقائع المتعلقة بهذه الحالة .

٢ - أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراقبة والمديرون الذين تمتدوا توزيع فوائذ أو حائل على الأعضاء لم تؤخذ من الأرباح الحقيقية للجمعية عند علم وجود حساب خفى أو خلاف ما ورد في الحساب الختامى أو طبقا لحساب خفى وضع بطريقة التندليس .

٣ - أعضاء مجلس الإدارة الذين أصدروا أسماء قيمة تقل عن قيمتها الأصلية أو تزيد عليها .

٤ - أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراقبة والمديرون الذين أقرضوا أو قسما مالا أو أجازوا عمليات إيداع تقود أو تأمين أو خصم على غير الوجه المبين في المواد من ٢٢ إلى ٤٣ من هذا القانون .

٥ - المصفون الذين وزعوا على الأعضاء موجودات الجمعية على خلاف ما يقتضى به حكم المادة ٩٣

مادة ١٠٦ - في حالة تصفية الجمعية تصفية إجبارية بسبب الإصرار بخازى أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراقبة والمديرون بالمقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٨٩ من قانون العقوبات الأصل إذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها في المادتين ٢٨٩ و ٢٨٥ من القانون المذكور وكذلك يلقون في الحالة حينها بالمقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٩١ من ذلك القانون إذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها في المادة ٢٨٧ (الفقرتين ٢ و ٣) وفى المادة ٢٨٨ (الفقرات ٢ و ٣) وفى المادة ٢٩٠

مادة ١٠٧ - يعاقب بفرامة لا تزيد على خمسين جنيا مصرية أعضاء مجلس الإدارة والمديرون لأى جمعية تعاونية مصرية لم تقش طبقا لأحكام هذا القانون .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ - لا يجوز أن تتناول أعمال هذه الجمعيات مصالح أفراد غير أعضائها إلا إذا جاء ذلك من طريق فرعي وفي الحدود التي يبينها نظام الجمعية لفرض خدمة مصالح الأعضاء على وبيد أنهم ، هذا فيما عدا أعمال الاقتراض فانه لا يجوز للجمعيات أن تقرض غير أعضائها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ - تتكون الجمعية التعاونية من أفراد يختلف عددهم بشرط أن لا يقل عن عشرة أعضاء . رأس مال الجمعية قابل للتغيير ويجوز أن يتكون رأس ماله الأصل من اشتراكات أو أوصبة أو أسهم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

مادة ٥ - يجب أن تكون لكل جمعية تعاونية مصرية تسمية خاصة تميز عن هذه الصفة وتدل على ما يأتي :

١ - القرض الأصلي من أعمالها .

٢ - اسم المدينة أو القرية التي بها مقرها .

ويجب أن لا تتضمن تسمية الجمعية اسم أى شخص .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة السادسة وهذا نصها :

مادة ٦ - يجب أن يذكر اسم الجمعية كما هو موضح في المادة السابقة في دفاتر الجمعية وطوقها ومراسلاتها مشفوعاً بقلم تسجيلها في سجل الجمعيات التعاونية المصرية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة السابعة وهذا نصها :

مادة ٧ - يكون مقر الجمعية في المدينة أو القرية التي تزاوُل فيها أعمالها . ولا يجوز أن يكون لها فروع في جهات أخرى إلا إذا كانت ذلك لشراء ما يحتاج إليه أو لتصريف حاصلاتها أو حاصلات أعضائها .

حضرة أفريد شماس أفندى - أريد إبداء ملاحظاتي وهي لا تستغرق من الوقت أكثر من ربع ساعة فأرجو السماح لي بذلك ارضاء لضميري .

الرئيس - هل يوافق حضرة العضو المحترم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟؟

حضرة أفريد شماس أفندى - نعم أنا موافق عليه .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - أذن يكون على هذه الملاحظات عند تلاوة مشروع القانون مادة .

حضرة أفريد شماس أفندى - أنا من المهذين للشروع ولكن ملاحظاتي عامة ومن المفيد أن يطلع عليها المجلس .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر - (مقر اللجنة) - أخذ الرأي على مشروع القانون من حيث المبدأ . فإن كان حضرة العضو المحترم أفريد شماس أفندى لا يريد الموافقة عليه فله أن يصرح بهذا . أما أنا فكان يوافق على القانون من حيث المبدأ ففرجوا حضرتي أن يؤثر المنتقشة في التفصيل الآن وله أن يبدى ملاحظاته بالتعديل أو الزيادة عند تلاوة القانون للمرة الثانية مادة مادة .

حضرة أفريد شماس أفندى - أريد أن أدلي ببياناتي ارضاء لضميري .

الرئيس - ولكن حضرة العضو المحترم أفريد شماس أفندى وافق على مشروع القانون من حيث المبدأ .

حضرة أفريد شماس أفندى - نعم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟ أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ .

ولتشرع الآن في تلاوة للمرة الثانية مادة مادة .

تليت ديباجة المشروع والمادة الأولى منه وهذا نصها :

مادة ١ - تمتد جمعيات تعاونية مصرية الجمعيات التي تنشأ طبقاً لأحكام هذا القانون وتكون غايتها تحسين حالة أعضائها من الوجهة المادية في مسائل الاتجاج والشراء والبيع والاقتراض والاقتراض والتأمين واستغلال الأراضي وأعمال الري والصرف وبناء المساكن قليل النفقات أو ما شاكل ذلك بواسطة اشتراك جهودهم نتيجة من ذلك المبادئ التعاونية .

يجوز لجمعية التعاونية أن تقوم بعمل واحد أو أكثر من الأعمال المتقدمة . الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - لا يطلق اسم جمعية تعاونية مصرية إلا على الجمعيات المنصوص عليها في المادة السابقة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة العاشرة وهذا نصها :

مادة ١ - يجب أن يشتمل العقد الابتدائي للتأسيس على ما يأتي :

١ - تاريخ ومكان تحريره .

٢ - أسماء المؤسسين وعمل اقامتهم وصناعتهم .

٣ - اسم الجمعية .

٤ - مقرها .

٥ - نوع أو أنواع أعمالها .

٦ - مقبلا ان كانت لما مدة محددة .

٧ - قيمة الاشتراكات والقيمة الاسمية لما اكتب به من الأسهم

وما دفع من ثمنها وكذلك نوع الانصبة وقيمتها والمبات ان وجدت .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الحادية عشرة وهذا نصها :

مادة ١١ - يجب وضع نظام الجمعية طبقا لأحكام هذا القانون على أن

يشمل على الأخص ضمن نصوصه ما يأتي :

١ - اسم الجمعية .

٢ - نوع أو أنواع الأعمال التي ترأها .

٣ - مقرها ومبناها ان كانت لما مدة محددة .

٤ - نوع مسؤولية أعضاء الجمعية .

٥ - قيمة الاشتراكات أو قيمة الأسهم وكيفية دفعها .

٦ - أقصى ما يميز أن يمتلكه العضو من الحصص مع مراعاة الحدود

الواردة في المادة ٥٥

٧ - شروط قبول الأعضاء وفصلهم أو انسحابهم .

٨ - كيفية إدارة الجمعية .

٩ - تعيين طريقة معاملة غير الأعضاء اذا ارادت الجمعية معاملتهم وذلك

في الحدود المنصوص عليها في المادة ٣

١٠ - السنة المالية للجمعية .

١١ - طريقة تحضير الحساب الختامي والمصادقة عليه .

١٢ - كيفية تكوين المال الاحتياطي .

١٣ - كيفية توزيع الأرباح .

١٤ - قواعد دعوة الجمعية العمومية وكيفية التصويت فيها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون

الرئيس - للمجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

لا يجوز أن تولف أكثر من جمعية متماوية لغرض واحد في مدينة أو قرية واحدة الا بتصريح خاص من قسم التعاون بوزارة الزراعة وتستثنى من ذلك المحافظات وعواصم المديرات .

يجب التمييز بين أسماء الجمعيات اذا ما تألف أكثر من واحدة منها في مدينة أو قرية واحدة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثامنة وهذا نصها :

مادة ٨ - تنقسم الجمعيات التعاونية من حيث مسؤولية أعضائها الى نوعين :

١ - جمعيات ذات مسؤولية محدودة يكون الأعضاء فيها مسؤولين بقدر قيمة أسهمهم في الجمعية أو قيمة أزيد منها ينص عليها في نظام الجمعية .

٢ - جمعيات ذات مسؤولية غير محدودة يكون فيها الأعضاء مسؤولين بالتضامن عن كافة ما مل الجمعية من التزامات ويجب أن يزداد على اسم الجمعيات التي من هذا النوع أن مسؤوليتها غير محدودة .

والجمعيات ذات المسؤولية غير المحدودة دون غيرها أن تتكون بنير رأس مال .

حضرة حافظ طابن بك - ورد في المادة الثامنة أن هناك جمعيات ذات مسؤولية محدودة يكون الأعضاء فيها مسؤولين بقدر قيمة أسهمهم في الجمعية وجمعيات ذات مسؤولية غير محدودة ، فهل يفهم من عبارة المادة أن بعض أعضاء الجمعية الواحدة يكونون مسؤولين مسؤولية محدودة والبعض الآخر مسؤولا مسؤولية غير محدودة ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - انقسم للجمعيات لا للاءء والمادة صريحة في ذلك .

حضرة محمود أبو النصر بك - المادة صريحة في أن التقسيم خاص بالجمعيات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة التاسعة وهذا نصها :

مادة ٩ - الأشخاص الذين يشتركون في إنشاء جمعية تعاونية هم مؤسسوها وهم الذين يتولون تحضير عقد التأسيس الابتدائي ومشروع نظام الجمعية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - للمجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثانية عشرة وهذا نصها :

مادة ١٢ - يجب على المؤسسين أن يرسلوا إلى قسم التعاون نسختين من عقد التأسيس ونظام الجمعية مرفقا عليهما من جميع المؤسسين ومصدقا فيها على امضائهم تصديقا قوتونيا ، فإذا رأى قسم التعاون أن نظام الجمعية غير مطابق لأحكام هذا القانون فعليه أن يبيحه إلى المؤسسين في ظرف خمسة عشر يوما مع بيان التعديلات التي رأى إدخالها ، فإذا انقضت المياد المذكورة بدون إعادة النظام للمؤسسين أو أوانا أعاده ورأى المؤسسون أن التعديلات التي رأى قسم التعاون إدخالها لا مبرر لها فلهم أن يعرضوا الأمر بحريضة مباشرة للحكمة الابتدائية الكائن في دائرة اختصاصها مقر الجمعية ، وعلى المحكمة بعد سماع ملاحظات قسم التعاون أن تبت فيه بطريق الاستعجال وبغون مصاريف ويكون حكمها غير قابل لأي وجه من وجوه الطعن .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثالثة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٣ - المؤسسي الجمعية أن يتخيروا من بينهم لجنة لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة لتتوب عن جميع المؤسسين في اتام الاجراءات المنصوص عنها في المادة السابعة وعلى هذه اللجنة أن تقدم إلى قسم التعاون مع عقد التأسيس ونظام الجمعية عرضا تقنيا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الرابعة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٤ - تسجل الجمعيات التعاونية في سجل خاص معد لذلك في قسم التعاون تتكون فيه البيانات الواردة في المادة ١١ وغير ذلك من البيانات التي يرى القسم قائمة في تكوينها .

و يرسل قسم التعاون إلى الجمعية في مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما شهادة تدل على تسجيل الجمعية والنشر مع مرفقها ونسخة من عقد نظامها وتأسيسها ويحفظ النسخة الأخرى في محفوظاته .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الخامسة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٥ - على قسم التعاون أن ينشر ملخص نظام الجمعية في نشره يصدرها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة السادسة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٦ - لالحد الجمعية مؤلفة الا من تاريخ النشر المنصوص عنه في المادة السابعة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة السابعة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٧ - الأعضاء المؤسسون مسؤولون بطريق التضامن عما يستلزمه تأليف الجمعية من نفقات وعما يتفرع عنه من تعهدات فإذا عذر تكوين الجمعية فليس لهم أي حق في الرجوع إلى المكتتبين بإشتراك أو أسهم . أما اذا تألفت الجمعية فانها تزد لهم ما أطلقوه من مصاريف لتأسيسها وتفيد هذه المصروفات على حساب مصروفات السنة الأولى .

حضرة محمود أبو النصر بك - هل هذا الحكم يسرى على كلا النوعين من الجمعيات المبينة في المادة الثامنة ؟ الجمعيات ذات المسؤولية المحدودة والجمعيات ذات المسؤولية غير المحدودة :

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - نعم .

حضرة محمود أبو النصر بك - وكيف يتفق هذا ونص المادة الثامنة من أن الجمعيات ذات المسؤولية المحدودة لا يكون أعضاؤها مسؤولين فيها الا بقدر حصصهم وأنها مسؤولة لا تضامن فيها مادامت بقدر الأنصبة ، وتأتي المادة السابعة عشرة فتتص على التضامن صراحة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - ليست المادة السابعة عشرة خاصة بديون والتزامات الجمعيات بعد تأسيسها بل هي خاصة بالمصاريف التي يستلزمها تأليفها .

حضرة محمود أبو النصر بك - أرجو حضرة المقرر أن يفسر .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - اذا اتفق جملة أشخاص على تأسيس جمعية لتنفيذ هذا الاتفاق بإذن القيام بتفقات أولية كاستئجار منزل ليكون مقرا للجمعية وعمل منشورات وطبوعات وتسجيل مفود . فكل هذه المصاريف الابتدائية اللازمة لتأسيس يقوم بها الأعضاء متضامنين . حضرة محمود أبو النصر بك - هل هذا التضامن يكون عند الشروع في تكوين الجمعية ؟؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - نعم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثامنة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٨ - المؤسسون مسؤولون بطريق التضامن عن وجود وصحة الاكتتابات الواردة في عقد التأسيس الابتدائي وعن الأنصبة المبينة وعن الهبات الموضحة بذلك العقد وعن القيمة التي قدروها للأنصبة المذكورة أو الهبات .

- ٨ أعضاء تختصهم الهيئات التعاونية المكونة من بين  
أعضائها وبين وزير الزراعة طريقة اقتضاهم  
بقرار وزيرى ويختار وزير الزراعة هؤلاء  
الأعضاء الثانية من بين أعضاء الهيئات  
التعاونية الموجودة الآن ريثما يصدر هذا القرار  
المستشار الملكى لوزارة الزراعة  
١ مدير قسم التعاون  
١ مراتب مصلحة التجارة والصناعة

٢٥

مدة العضوية في هذا المجلس للأعضاء المعينين أو المنتخبين ثلاث سنوات  
ويجوز إعادة انتخاب العضو أو تعيينه .

يستبدل الأعضاء المنتخبين بمرسوم ملكى قبل انتهاء مدة عضويتهم إذا تقلصوا  
الصفة التي عينوا بسببها إلا أنهم يستمررون في منصبهم إلى أن يتم تعيين من يحل  
محلهم .

يختب المجلس ويكمله من بين أعضائه يقوم مقام الرئيس في غيابه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثالثة والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢٣ - ينفذ المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل بدعوة من  
الرئيس ويحبب إلى الرئيس أن يدعو المجلس للاقتداء إذا طلب منه ذلك بحسبة  
من الأعضاء . وتكون الدعوة في ميدان لا يتجاوز ثمانية أيام من تاريخ الطلب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الرابعة والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢٤ - لا يجوز وزير الزراعة أمرا من الأمور الميئنة في الفقرة  
الأولى من المادة ٢٣ إلا بعد أخذ رأى هذا المجلس .

حضرة محمود أبو النصر - ما هو أقل عدد من الأعضاء يمكن أن  
يصح به اجتماع المجلس الأعلى .

معالى محمد فتح الله رككت باشا (وزير الزراعة) - يكون الاجتماع صحيحا  
إذا حضر أكثر من نصف الأعضاء .

حضرة محمود أبو النصر - أرى أن في القانون قصدا من هذه الجهة  
أذ لم يبين به الحد الأدنى لعدد الأعضاء الذين يمكن أن يجتمع بهم المجلس  
اجتماعا صحيحا كما أنه لم يبين ما هو الحكم إذا ما تكونت دعوة المجلس للاجتماع  
ولم يحضر للمعد اللازم لصحة انعقاد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة التاسعة عشرة وهذا نصها :

مادة ١٩ - كل جمعية أنشأت لما فرما تملن عنه قسم التعاون تسجيله .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة العشرون وهذا نصها :

مادة ٢٠ - كل تعديل في نظام الجمعية يكون بقرار من الجمعية العمومية  
طبقا للإجراءات المبينة في المادة ٧٥ .

أما إذا كان التعديل خاصا بزيادة درجة مسئولية الأعضاء عما هو مقرر  
في نظام الجمعية أو يميل هذه المسئولية غير محدودة وجب أن يكون بموافقة  
جميع الأعضاء .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الحادية والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢١ - كل تعديل في نظام الجمعية يجب تسجيله ونشره ولا يمكن  
التسك به قبل التغير إلا من تاريخ هذا النشر .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثانية والعشرون وهذا نصها .

مادة ٢٢ - ينشأ مجلس أهل الجمعيات التعاونية مهمته بحث الخطط  
العامة للحركة التعاونية ولخص وسائل الاقتناع بما تطلبه الحكومة أو الغير  
من الاعانات المالية وغيرها .

ويكون تشكيل هذا المجلس كما يأتي :

منه الأعضاء

١ وزير الزراعة رئيسا .

١ وكيل وزارة المالية .

٢ عضوان من مجلس الشيوخ

٣ أعضاء من مجلس النواب

٢ من مديري المصارف المصرية

٥ من الاختصاصيين بالمسائل الاقتصادية على أن  
يكون منهم اثنان من أعضاء الهيئات الزراعية  
الكبرى

يسبقون  
بمرسوم ملكى

تليت المادة السادسة والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢٦ - تبين قيمة الأسهم في نظام الجمعية على ألا تقل عن نصف جنيه ولا تزيد عن جنتين . فإذا تحسنت قيمة السهم بنصف جنيه تدفع بأكملها وقت الاكتتاب وإذا زادت عن ذلك تدفع على الأجل نصف جنيه عند الاكتتاب على أن يسد الباقي فيما بعد دفعة واحدة أو على أقساط .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة السابعة والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢٧ - لا توزع أرباح على العضو إلا بعد تمام تسليده لقيمة أسهمه وإلى أن يتم هذا التسديد يطرح ما يخصه من الأرباح من حساب الباقي من ثمن هذه الأسهم .

حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطاف - أرى أن نص هذه المادة لا يشجع الأعضاء على تسديد ما عليهم من باقي قيمة الأسهم لأنهم يرتكبون على تسديد هذه القيمة من الأرباح المستحقة لهم .

سعادة محمود شكرى باشا - هذه المادة وضعت على مبدأ قانونى هوميداً المقاصة وهو أنه إذا كان لشخص ما قبل فيه دين وعليه له دين ينضم هذا من ذلك ولا أرى لماذا يريد حضرة الزبيل أن يجرم عضو الجمعية من فوائد المبالغ التي دفعها .

حضرة عزيز مريم أفندي - يجوز أن عضواً لا يدفع إلا جزاً من ثمن أسهمه ولا يسد الباقي عليه منها فلماذا لا ينضم الباقي عليه من الأرباح المستحقة له .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - افترض أن عضواً اشترى أسهماً قيمتها عشرون جنيهاً دفع منها عشرة جنيهاً فلماذا يحرمه من فوائد ما دفع .

حضرة الشيخ إبراهيم يوسف عطاف - أنا لا أقول بجرمانه وإنما أرى أن الفوائد تنحسب له ولا تعطى إليه إلا بعد سداد ثمن الأسهم .

سعادة محمود شكرى باشا - أريد أن تبنى القواعد لدى الجمعية كما مائة ؟ لماذا لا تنضم مما عليه ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - المقاصة مبدأ طبعى وقانونى .

الرئيس - المادة ٢٦ تميز دفع ثمن الأسهم على أقساط فإذا كان العضو فوائد الأقساط التي دفعها فلم لا تنضم الفوائد مما يبقى عليه ؟

هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على المادة المذكورة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - بلهى أنت لا يكون الاجتماع صحيحاً إلا إذا حضر أكثر من نصف الأعضاء .

حضرة عزيز مريم أفندي - سيكون المجلس طليحة الحال لأشعة داخلية ينص فيها على ذلك .

معالى محمد تقي أفندي بكات باشا (وزير الزراعة) - المادة ١١٠ من هذا القانون تنص على أن يصدر وزير الزراعة ما يقتضيه تنفيذ هذا القانون من القرارات واللوائح .

حضرة محمود أبو الصربك - ليسمح لي معالي الوزير أن أقول أنه لا يصح الاكتفاء بما يصدره الوزير من القرارات بل يجب أن يبين نظام المجلس في القانون وعلى كل حال أقول أن هناك قصفاً في التشريع بالسكوت عن بيان الحد الأدنى للأعضاء الذين يتشكل بهم المجلس انعقاداً صحيحاً فأرجو أن تزداد مادة خاصة بهذا ولو ترتب على ذلك رجوع القانون إلى مجلس النواب .  
حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - المادة (١١٠) كما قال معالي الوزير تقي بأن يصدر وزير الزراعة اللوائح لتنفاذ هذا القانون ومن الطبعي أنه يبين في اللائحة التي تصدر أن المجلس يتنقد إذا حضر أكثر من نصف أعضائه أى ثلاثة عشر عضواً ويمكنك أن تطالب من معالي الوزير بأن يمدك بأن ينص في اللائحة التي يصدرها عن ذلك وعن الحكم فيما إذا لم يتكامل العدد القانونى مرة ثانية .

سعادة محمود شكرى باشا - الليت في قيمة الاعتراض الذي يقترضه الأستاذ محمود أبو الصربك يجب أن ننظر إلى تكوين المجلس وإلى ما إذا كان من المتعذر أن يختلف كثير من أعضائه من حضور جلساته حتى نعلم أن كانت هناك ضرورة تقضى بالنص على الحد الأدنى لعدد الأعضاء وينتفع من كيفية تكوين المجلس أنت لا محل لأن يشغل حضرة أبو الصربك باله بهذا الموضوع الآن .

على أنه إذا ظهر فيما بعد أن هناك ضرورة للنص على ذلك وضع النص .

حضرة محمود أبو الصربك - قواعد التشريع لا تنحى على مجرد احتمالات وأرى ملائمة هذا النص من الآن .

سعادة محمود شكرى باشا - كل ذلك سيظهر بعد التجربة ولا محل لكثرة الفروض .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الخامسة والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢٨ - إصدار الأسهم غير معدود بيد في الجمعيات ذات الأسهم ولا يجوز لجمعية أن تصدر أسهماً بقيمة تقل عن القيمة الاسمية للأسهم الأصلية أو تزيد عنها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على المادة المذكورة .



سادة محمود شكرى باشا - أرى أنه بناء على قرار مجلس النواب الذى تلاه حضرة المقرر الآن يمكننا أن نغير كلمة عائد بكلمة مائة دون أن نضطر إلى ارجاع هذا القانون إلى مجلس النواب .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - الكلمة وردت أيضا في المادة ٧٧ وأرى أننا الآن بين أمرين إما أن نبقى الكلمة على أصلها وإما أن نستبدلها بكلمة عوائد .

سادة محمود شكرى باشا - أرى أن هذا يتوقف على سياق الكلام فإذا اقتضى الجمع يكون "عوائد" وإذا كان مفردا ذكرت كلمة "مائة" .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - يجب أن تكون الكلمة "عوائد" لأن مجلس النواب قرر كما قلت لحضراتكم الآن أن تكون الكلمة "عوائد" في كل المواضع التى ورد فيها ذكر "مائة" في القانون .

سادة محمود شكرى باشا - المسألة كما قلت متروكة على سياق الكلام وعمما إذا كان بالجمع أو بالمفرد .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - يفهم من المناقشة التى دارت في مجلس النواب واتى قارئها على حضراتكم الآن أن المجلس اعترض على استعمال كلمة "مائة" بالمفرد والقرار الذى أصدره كما قلت لحضراتكم يقضى باستعمال كلمة "عوائد" .

الرئيس - يحسن استعمال كلمة "عوائد" كما أقرها مجلس النواب .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - الأسلم هو أن تترك كلمة "مائة" كما وردت وتترك كلمة "عوائد" كما وردت بالمادة ١٠٥ .

سادة محمود شكرى باشا - هذا أفضل .

مصلحى عبد قيس الله بركات باشا (وزير الزراعة) - ما دام معنى الكلمة معروفا فلا داعى للتغيير .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - الكلمة مفسرة في المادة ٧٧ ومعلوما لا يحتاج تأويلا .

سادة عبد صدق باشا - فلتترك الكلمة إذن على أصلها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على بقاء كلمة "مائة" كما هى ؟

أصوات : موافقون .

وهل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة ثلاثون وهنا نصها :

مادة ٣٠ - أنه أن يبلغ المال الاحتياطى ربع رأس المال المسهم المدفوع يجب سد العجز الذى قد يحصل فيه من أرباح السنوات التالية قبل دفع أية فائدة أو عائد . فأن بلغ الاحتياطى الربح المشار إليه أو زاد عنه ثم نقص بعد ذلك فيسد العجز بالطريقة عينها ولكن بقدر ما يجيده إلى الربح فقط .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثامنة والعشرون وهنا نصها :

مادة ٢٨ - إذا سبقت خسارة الجمعية في سنة ما عجزا في رأس المال المسهم المدفوع فلا يجوز توزيع أرباح في السنوات التالية إلا بعد سد ذلك العجز .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة التاسعة والعشرون وهنا نصها .

مادة ٢٩ - يتكون المال الاحتياطى للجمعية عدا المبالغ المأخوذة له طبقا لأحكام المادة ٧٧ من الموارد الآتية :

١ - ما قد يفرض من رسوم المدخول .

٢ - الهبات والوصايا والأوقاف التى لم تخصص لفرض معين .

٣ - الفوائد والأرباح ومبالغ العائد التى لم تطلب خلال الخمس السنوات التالية لاختتامها من الجمعية العمومية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - كلمة "عائد" الواردة في هذه المادة يجب أن تستبدل بكلمة "عوائد" .

معالي محمد قيس الله بركات باشا (وزير الزراعة) - مفرد "عوائد" هو "عائد" لا "عائد" .

سادة محمود شكرى باشا - وأرى أن يبقى النص على أصله ويثبت في المضبطة أن المقصود بما ورد في المادة هو "العائد" لا "العائد" وستأتى كلمة عوائد في المادة ١٠٥ .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - سأتلو على حضراتكم من مضبطة مجلس النواب ما دار من المناقشة في ذلك المجلس عند نظر المادة ١٠٥ من القانون وهو :

"الرئيس - ألا يصح أن تبدل كلمة "عائد" الواردة بالفقرة الثانية بكلمة "عائدة" ؟ لأننا نسع دائما كلفى "عائدة وعائدة" وأظن أنها تؤدى المعنى المقصود أكثر من كلمة عائد التى استعملت في جميع مواد القانون .

"المقرر - ربما كان هذا صحيحا من الوجهة الفنية ولكن هذه الكلمة اصطلاح حساس وقد سبق أن وردت في مواضع متعددة من هذا القانون .

"الرئيس - إذن نبدلها بكلمة "عوائد" في كل المواضع التى وردت بها .

"(وافق المجلس على ذلك) ."

أريد أولا أن أذكر لحضراتكم معنى هذه الكلمة :

عضو في جمعية تعاونية يشتري منها أشياء كثيرة وعضو آخر لا يشتري منها شيئا ولا تنقص منه الجمعية شيء فلا يصح أن يستوى الاثنان في أرباح الشركة عند توزيع الأرباح بل يخصض العضو الذى اشتري من الجمعية حصة من أرباحها يتناسب مع قيمة ما اشتراه وهذا الربح الذى يعطى له يسمى "عائد" أو "عائدة"

تليت المادة الحادية والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٣١ - متى بلغ المال الاضائي ضفى رأس المال المسهم المدفوع جاز الجمعية أن تكون والا استيطا غيرمدى تصرف فيه طبقا لقرارات جمعيتها العمومية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثانية والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٣٢ - على الجمعيات التعاونية التي يكون غرضها أو من أغراضها الاقتراض والاقتراض ويقول الودائع صراعاة القواعد المبينة في المواد الآتية :

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثالثة والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٣٣ - لا تسلم القروض والاقتضادات الا لأعضاء وذلك بمقتضى عقود يبين فيها القرض من القروض ومبناها . ويشترط فيها أن تكون مخصصة بأعمالها لأعمال منتجة داخلية ضمن الأعمال التي تزاومها الجمعية وتراعى في اصطائها حاجة المقرض اليها وتقدرته على تسليدها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الرابعة والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٣٤ - القروض التي تقدمها الجمعية لأعضائها تكون اما لأجل قصير أو لأجل متوسط .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الخامسة والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٣٥ - القروض القصيرة الأجل تسلم لأمد لا يزيد عن المئتين سبترتها الأعمال التي استوجبها تلك القروض على أن لا تزيد مدة القرض عن اثنى عشر شهرا .

لا يجوز مد أجل هذه القروض الا اذا دفع المقرض نصف دينه على الأقل كما أنه لا يجوز مد الأجل أكثر من مرة واحدة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة السادسة والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٣٦ - تسلم القروض المتوسطة الأجل لمدة تتناسب مع الأعمال التي أعطيت القروض من أجلها على ألا تزيد عن خمس سنوات . وتسلم هذه القروض أقساطا سنوية .

لا يجوز أن تزيد القروض المتوسطة الأجل عن عشر المبالغ التي تخصصها الجمعية للقروض ، وتستثنى من ذلك الجمعيات التي تتطلب طبيعة أعمالها الاقتراض لأجل متوسط .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة السابعة والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٣٧ - يشترط في إعطاء القروض القصيرة الأجل تقديم احدى الضمانات الثلاث الآتية :

١ - كفالة شخصية من ضامن أو أكثر من ذوي اليسار سواء من الأعضاء أم من غيرهم .

٢ - ايداع أوراق تجارية أو قراطيس مالية من التي تغطيها الحكومة أو أشياء أخرى ذات قيمة أو مقبولات .

٣ - رهن عقارى أو حيازى .

وفي الحالتين الأخيرتين لا يجوز أن يزيد مقدار القرض عن ٩٠٪ من قيمة الرديئة أو الرهن .

حضرة حافظ عايد بك - هل المقصود بنص المادة وجوب تقديم الضمانات الثلاث مما أو أحداهما فقط .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر الجلسة) - نص المادة صريح في وجوب تقديم أحداهما فقط .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثامنة والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٣٨ - يشترط في القروض المتوسطة الأجل تقديم رهن عقارى من الدرجة الأولى أو رهن حيازى على أعيان خالية من كل حق حتى أو تقدم قراطيس مالية من الدرجة الأولى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة التاسعة والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٣٩ - يصبح القرض مستحق الدفع فوراً وبدون ائثار اذا ثبت لمجلس الإدارة عدم استكمال القرض في الأوجه التي أعطى من أجلها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .  
تليت المادة الرابعة والأربعون وهذا نصها :

مادة ٤ - الجمعيات التعاونية المكونة طبقاً لأحكام هذا القانون تكون لها الشخصية المعنوية ويجوز لها قبول الهبات والوصايا والانتفاع بالأوقاف المحبوسة عليها وهي خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .  
تليت المادة الخامسة والأربعون وهذا نصها :

مادة ٥ - الجمعيات التعاونية المؤلفة طبقاً لأحكام هذا القانون تتخضع بالمرأى الآتية :

( أ ) تخفى من جميع الرسوم النسبية وغيرها مما يستعمل على العقود المتعلقة بتأسيسها أو بتعديل نظامها كما أن التصديق على الإيضاحات والشرائح الخاضعين بالقانون المذكورة يتكونان بلا مقابل .

( ب ) تخفى من رسوم تسجيل عقود تملكها أو حقوقها الفنية العقارية وكذلك من رسوم التصديق على الإيضاحات .

( ج ) تخفى من تقديم التأمين الموقت الذي يشترط دفعه مقدماً للدخول في المناقصات التي تطلبها الحكومة والسلطات المحلية بشرط أن تكون التوريبات المطلوبة داخلية دائرة أعمالها .

( د ) تخفى من الرسوم الجمركية التي تستحق على المصدات والآلات التي تستوردها تأسيسها في بدء عملها على شرط أن يكون الاستيراد في خلال السنتين الأوليين لتأسيسها .

( هـ ) تخفى من زكاة قدره ٢.٥٪ من أرباح قبل المصروفات والآلات المذكورة أضافاً على السكك الحديدية التابعة للحكومة .

( و ) يكون لها الحق في تخفيض رسوم التحليل في معامل الكيمياء للحكومة ويحدد مقدار هذا التخفيض بأمر وزاري يصدره الوزير المختص .

( ز ) تخفى تخفيضاً قدره ٢.٥٪ من الأرباح عن أرباح البذور والمحمدة التي تشتريها من وزارة الزراعة لمنفعة أعضائها الشخصية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .  
تليت المادة السادسة والأربعون وهذا نصها :

مادة ٦ - يجب أن تتوافق في العضو الشروط الآتية :

١ - أن يكون مصري الجنسية .

٢ - أن يكون مقبلاً في الجهة التي تزاول الجمعية فيها عملها أو يكون مصالحه أو أشغالها فيها لم يكن يحكموا عليه بالإفلاس بالتدليس ولا في جنابة أو جنحة غيلة بالإمانة أو بالتشرف .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .  
تليت المادة الأربعون وهذا نصها .

مادة ٤ - للجمعيات أن تقبل ودائع من الأعضاء أم من غيرهم لأجل مسمى أو تحت الطلب على أن تكون الودائع التي تحت الطلب بدون فائدة أما الودائع التي لأجل مسمى فيجوز أن تكون بفائدة أو بدون فائدة . لا يجوز التصرف في المبالغ المودعة تحت الطلب . أما الودائع التي لأجل مسمى فلا تصرف فيها الجمعية إلا بمقدار ٧٠٪ من مجموع قيمتها ولا تستعمل لأجل تجاوز مباد استحقاقها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .  
تليت المادة الحادية والأربعون وهذا نصها :

مادة ٤ - للجمعيات أن تتولى تسديد مستحقات على الأعضاء من ماله أو تحصيل مطلوبات لم تظهر عمولة معينة .

حضره حافظ مابشرين بك - ماله المقصود بهذه المادة .  
سعادة عمود شكري باشا - للمادة ظاهرة .

حضره الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - العضو أن يطلب من الجمعية تسديد ماله من الديون أو تحصيل ماله منها مقابل عمولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثانية والأربعون وهذا نصها :

مادة ٢ - على الجمعية العمومية أن تقرر في كل سنة :

١ - الحد الأقصى لمجموع المبالغ التي تقتضها الجمعية ومجموع المبالغ التي عليها بصقة ودائع .

٢ - أقصى مبلغ يخصص لمجموع القروض والاقتضات التي تعطى لأعضاء أثناء السنة .

٣ - أقصى مبلغ يخرجه الجمعية للعضو الواحد دفعة واحدة أو على دفعات متعددة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .  
تليت المادة الثالثة والأربعون وهذا نصها :

مادة ٣ - لا يجوز أن يزيد الفرق بين فائدة الاقتراض وتوسط فائدة الاقتراض من ٣ في المائة في حالة القروض القصيرة الأجل و ٢ في المائة في حالة القروض المتوسطة الأجل .

عليه من الجمعية العمومية وبعد استئصال كل ما عليه من دين للجمعية، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يزيد المبلغ الذي يدفع من المبلغ الذي دفعه العضو للجمعية .

ولا يدخل في تقدير مال الجمعية المال الاحتياطي ولا الديون غير المضمونة ولا التي حل أجلها ولم تنفع ولا بممتلكات الجمعية .

والجمعية ستة أشهر من بعد عمل الحساب الختامي السنوي لنفع هذه المبالغ ، وعلى كل حال لما الحلف في أن لا تدفع خلال سنة واحدة أكثر من عشر رأس المال للدفع .

ويستقط الحق في المطالبة بعد مضي خمس سنوات من وفاة العضو أو فصله .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الحادية والخمسون وهذا نصها :

مادة ١٠ — ليس للعضو المستقيل أن يطالب بقيمة أسهمه وإنما يجوز له أن يتنازل عن هذه الأسهم للغير بالشروط المبينة بالمادة ٤

أما ورثة العضو المستقيل فيعاملون بأحكام المادة السابقة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثانية والستون وهذا نصها :

مادة ١١ — يبقى العضو المستقيل أو المفصول وكذلك ورثة العضو المتوفى مسئولين أمام الغير لمدة سنتين من تاريخ الخروج من الجمعية أو الوفاة في كل ما يتعلق بما أدرسته الجمعية من أعمال إلى ذلك التاريخ وفي حدود المسئولية المقررة في نظام الجمعية .

حضره حافظ طهين بك — أرى أن يقاء ورثة العضو المتوفى مسئولين أمام الغير لمدة سنتين من تاريخ الوفاة وكثير ويكفي أن تكون المسئولية لمدة سنة واحدة لأنه كثيراً ما يكون بين الورثة قصور ليس لهم من يبقى بأمرهم . حضره الشيخ حسن عبد القادر (مقر الجبلة) — أرى في هذا القانون رحمة بورثة من يتوفى من الأعضاء إذ الأصل أن تستمر المسئولية لمدة خمس عشرة سنة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثالثة والستون وهذا نصها :

مادة ١٢ — تكون الأسهم دائماً اسمية وغير قابلة للتجزئة ولا يجوز انجز عليها إلا بسبب ديون للجمعية .

٣ — أن يكون قد قبل كتابة نظام الجمعية وقام بالتصديقات الخاصة بالاشتراك ورسوم الدخول أو الألا كتاب في الأسهم ودفع قيمتها .

وعلى كل حال لا يجوز تعليق السخول في الجمعية على الاكتتاب في أكثر من سهم واحد .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة السابعة والأربعون وهذا نصها .

مادة ١٣ — إذا تسمت الجمعية التعاونية بجمعية زراعية وجب أن يكون أعضاؤها ممن يستغلون أرضاً زراعية كلاك أو مستأجرين أو ممن يزاولون أي عمل مرتبط بالزراعة، وهذا فضلاً عن توافر الشروط المبينة للمادة السابقة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات موافقون :

المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثامنة والأربعون وهذا نصها :

مادة ١٤ — تحقد صفة العضوية باستقالة العضو أو وفاته أو بفضله . الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة التاسعة والأربعون وهذا نصها :

مادة ١٥ — يفصل العضو من الجمعية في الأحوال الآتية :

١ — إذا فقد شرطاً من الشروط المنصوص عليها في المادتين ٤٦ و ٤٧

٢ — إذا لم يسدد ما عليه من ديون للجمعية .

٣ — إذا أتى عملاً من طبيعته أن يلحق بالجمعية ضرراً جسيماً مادياً أو أدبياً .

٤ — إذا التحق بجمعية تعاونية في نفس الناحية تشغل بالعمل الذي تشغل به جمعيتها أو التحق بجمعية اقراض تعاونية وهو عضو في مثلاً ولو كانت في ناحية أخرى ويكون الفصل بقرار تصدده الجمعية العمومية طبقاً للشروط المقررة في المادة ٧٥

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الخمسون وهذا نصها :

مادة ١٦ — ليس للعضو الذي فصل من عداد الأعضاء ولا لورثة العضو المتوفى من حق إلا أن يستردوا قيمة ما للعضو من أسهم خفية مال الجمعية الموجود في ختام السنة المالية الجارية طبقاً لحساب الختامي المصدق

ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة وعضوية لجنة المراقبة ولا يتقاضى أعضاها من الميثاقين أجرا على عملهم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة التاسعة والخمسون وهذا نصها :

مادة ٩٩ - يجب تبليغ قسم التاون اسماء أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراقبة وصناعاتهم وكل تغيير يحدث في تشكيل هاتين الهيئتين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الستون وهذا نصها :

مادة ١٠٠ - مجلس الإدارة يمثل الجمعية أمام القضاء فيما لها من الحقوق وما عليها من الواجبات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الحادية والستون وهذا نصها :

مادة ١٠١ - فيما عدا الأعمال التي نص نظام الجمعية على أن ليس لمجلس الإدارة مزاويلها إلا بعد موافقة الجمعية العمومية فإن جميع معاملات مجلس الإدارة تلتزم الجمعية قبل الغير طالما أن هذه المعاملات تتم ضمن الأعمال المنصوص عليها في نظام الجمعية .

يجب على أعضاء مجلس الإدارة القيام بتنفيذ جميع التعهدات التي يفرضها عليهم القانون ونظام الجمعية ولكنهم ليسوا مسؤولين شخصيا عن أعمال الجمعية التي يمررونها في حدود توكيلهم .

إذا قام أعضاء مجلس الإدارة بأعمال لا تدخل في صداد الأعمال التي أشار نظام الجمعية بأنها من متناول عمل الجمعية فليهم شخصيا مسؤوليتها سواء قبل الجمعية أو قبل الغير .

حضرة حافظ طابرين بك - كيف ينبغي لمن يشامل مع الجمعية أو أحد أعضائها أن يعلم ما إذا كان العمل يدخل ضمن الأعمال المنصوص منها في نظام الجمعية .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - نظام الجمعية ينشر في نشرة تصدرها وزارة الزراعة ويجب على من يريد التعامل مع الجمعية أو أحد أعضائها أن يطلع على نظامها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الرابعة والخمسون وهذا نصها :

مادة ١٠٤ - يجوز للمضو أن يتنازل عن أسهمه لشخص آخر بمقتضى عقد صرفي بشرط أن يوافق مجلس الإدارة على هذا التنازل فإذا انطقت الجمعية في خلال ستة أشهر من تاريخ التنازل وحصلت تصفيتهما فيستمر المضو المتنازل ضامنا للتنازل إليه قبل الجمعية عن الالتزامات الناتجة من هذه التصفية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الخامسة والخمسون وهذا نصها :

مادة ١٠٥ - لا يجوز للمضو أن يملك أكثر من خمس مجموع أسهم رأس مال الجمعية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة السادسة والخمسون وهذا نصها :

١٠٦ - الأعضاء الذين يوفرون دائي الجمعية حقوقهم تحتل إليهم حقوق هؤلاء الدائنين في التأمينات والضمانات التي لم قبل الجمعية وفلك حتا وبقرة القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة السابعة والخمسون وهذا نصها :

مادة ١٠٧ - لا تسري أحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ على الجمعيات التعاونية فيما يختص بمعاملاتها مع أعضائها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثامنة والخمسون وهذا نصها :

مادة ١٠٨ - يكون لكل جمعية تعاونية مجلس إدارة يدير شؤونها ولجنة مراقبة تكون مهمتها مراقبة سير أعمال الجمعية بانتظام ويتألف كل من مجلس الإدارة ولجنة المراقبة من ثلاثة أعضاء على الأقل تتضمين الجمعية العمومية من بين الأعضاء عليها لأحكام نظام الجمعية .

تليت المادة الثانية والستون وهذا نصها :

مادة ٢٢ - يجب على كل جمعية متوازية أن يكون لديها خير الدفاتر التجارية المشار إليها في المادة الحادية عشرة والمواد التي عليها من قانون التجارة الأهل الدفاتر المبينة بهد وهي :

١ - دفتر الأعضاء، وتبين فيه أسماؤهم وصعالتهم وعال انتمهم وتاريخ قبولهم أو استقالتهم أو وفاتهم أو فصلهم وكذلك حساب المبالغ التي دفعوها أو حصوها .

٢ - دفتر الأسهم ويبين فيه عددها وأرقامها وتوزيعها بين الأعضاء وكل ما طرأ عليها من إلغاء أو نقل .

٣ - دفتر حاضر جلسات مجلس الإدارة الجمعية العمومية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثالثة والستون وهذا نصها :

مادة ٢٣ - قبل بدء العمل في دفاتر الجمعية يجب أن ترقم الدفاتر وأن تحمل كل صفحة منها بواسطة قسم التناون أو موظف من موظفي الحكومة المقيمين في الجهة بتبديده القسم المذكور خصيصا لهذا العمل .

وفي نهاية كل سنة مالية للجمعية يجب أن يؤشر على الدفاتر والسجلات المذكورة من إحدى الهيئات الآتية الذكر في نهاية آخر صفحة مكتوبة .

ولا يتقاضى أي رسم على هذه الإجراءات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الرابعة والستون وهذا نصها :

مادة ٢٤ - على مجلس الإدارة أن يرسل إلى قسم التناون في مدة الثلاثة الأشهر التالية لانتهاه السنة المالية :

١ - كشفاً بمحركة الأعضاء أثناء السنة سبقتها به من انضم إلى الجمعية ومن خرج منها من طريق الاستقالة أو الفسخ أو الوفاة .

٢ - صورة من الحساب الختامي السنوي وحساب الأرباح والخسائر مشفوعة بتقارير أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراقبة وصراحي الحسابات وعرض الجمعية العمومية التي أصدحت الحسابات المذكورة .

وإذا عقدت الجمعية العمومية جلسات أخرى قبل مجلس الإدارة أن يرسل إلى قسم التناون صورة من محضر كل جلسة في خلال خمسة عشر يوماً التالية لتاريخ انعقادها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الخامسة والستون وهذا نصها :

مادة ٢٥ - في حالة غياب أحد أعضاء مجلس الإدارة فللجنة المراقبة أن تنتدب أحد الأعضاء ليقوم مقامه أثناء غيابه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة السادسة والستون وهذا نصها :

مادة ٢٦ - لجنة المراقبة أن تطلب من مجلس الإدارة جميع البيانات الخاصة بإدارة أعمال الجمعية وأن تطلع بنفسها أو بواسطة من تنتدبه على دفاتر الجمعية وصراحياتها وأن تجرد خواتمها وعمازنها ؟

ولما أن تطلب عقد الجمعية العمومية إذا اقتضت مصلحة الجمعية ذلك ؟ وطعياً لحس التقرر السنوي والحساب الختامي والقيام بجميع الأعمال التي يقررها عليها نظام الجمعية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة السابعة والستون وهذا نصها :

مادة ٢٧ - موافقة لجنة المراقبة شرط لازم لصحة كل معاملة تم بين الجمعية وعضو مجلس الإدارة سواء كان متعاملاً لحسابه الخاص أو بصفة ضامن .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثامنة والستون وهذا نصها :

مادة ٢٨ - الدعاوى التي يرفعها المصلحة الجمعية ضد مجلس الإدارة أو ضد أحد أعضائها ينبغي أن تقررها الجمعية العمومية وأن تناظرها لجنة المراقبة باسم الجمعية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة التاسعة والستون وهذا نصها :

مادة ٢٩ - لجنة المراقبة الحق في إيقاف تنفيذ أي قرار يتخذه مجلس الإدارة تراه مهدداً للجمعية في مكانها أو في مصالحها وطعياً في هذه الحالة أن تدعو الجمعية العمومية بصفة مستبعدة للاعتقاد في مباد لا يتجاوز ثلاثة أيام للعدالة فيما يتخذ من الإجراءات ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا إذا حضره نصف الأعضاء فإذا لم يتوافر هذا العدد تدعى الجمعية العمومية إلى الاجتماع ثانياً في مدة ثلاثة أيام أخرى على الأكثر . فإذا لم يتكامل العدد القانوني في الاجتماع الثاني يبطل أمر الإيقاف حتا وينفذ قرار مجلس الإدارة .

تليت المادة الرابعة والسبعون وهذا نصها :  
مادة ٧٤ - لا يجوز للعضو أن يصوت أو يمتنع بمصالحه الشخصية ويستثنى من ذلك التصويت في الانتخابات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة المذكورة .

تليت المادة الخامسة والسبعون وهذا نصها :  
مادة ٧٥ - لأجل إصدار قرار في أمر من الأمور المبتة بعد يجب أن يحضر الجمعية العمومية ثلاثة أرباع الأعضاء على الأقل ويجب الحصول على ثلاثة أرباع أصوات الأعضاء الحاضرين أو الغائبين :

١ - تعديل نظام الجمعية الداخل ؛

٢ - فصل أحد الأعضاء ؛

٣ - انضمام الجمعية إلى جمعية أخرى ؛

٤ - حل الجمعية قبل أجل المحدد في النظام الداخل أو إطالة الأجل المذكور .

وإذا لم يحضر العدد القانوني تدعى الجمعية للاجتماع مرة ثانية وتعتبر القرارات صحيحة إذا حضر الاجتماع نصف أعضاء الجمعية على الأقل بأنفسهم أو بممثلين وماتت ثلاثة أرباع أصوات الأعضاء الحاضرين أو الغائبين .

وإذا رفض الاقتراح المعروض أو لم يجمع العدد القانوني في الاجتماع الثاني فلا يجوز إعادة عرضه على الجمعية العمومية قبل مضي ستة أشهر .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة السادسة والسبعون وهذا نصها :  
مادة ٧٦ - يجب على مجلس الإدارة في نهاية السنة المالية أن يضع حسابات الجمعية ويختصها بمبحث تشمل :

١ - الحساب الختامي للسنة المالية .

٢ - حساب الأرباح والخسائر .

ويجب أن يعرض الحساب الختامي وحساب الأرباح والخسائر مشفوهين بالمستندات للجنة لها على لجنة المراقبة ومراجعي الحسابات لفحصها قبل انعقاد الجمعية العمومية التي ستصدق عليها بنصفه عشرياً على الأقل .

ويبين الحساب الختامي وحساب الأرباح والخسائر وتفاصيل الإدارة ولجنة المراقبة والمراجعيين والمفتشين في مركز الجمعية مدة الثانية الأيام على الأقل التي تسبق انعقاد الجمعية العمومية وتظل كذلك إلى أن يتم التصديق ، ولكل عضو حق الاطلاع عليها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة السبعون وهذا نصها .

مادة ٧٥ - يجب أن تعقد الجمعية العمومية العادية بلعنة من مجلس الإدارة مرة على الأقل في كل سنة خلال الشهرين التاليين لنظام السنة المالية وذلك للتصديق على الحسابات السنوية وعلى تقارير مجلس الإدارة ولجنة المراقبة والمفتشين ومراجعي الحسابات وعند الانقضاء لتعيين أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراقبة أو استبدالهم بينهم طبقاً لأحكام نظام الجمعية وتقتصر غير ذلك من المسائل الواردة بمعدل الأعمال .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الحادية والسبعون وهذا نصها .

مادة ٧٦ - فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادة ٧٥ تكون الجمعية العمومية مكونة تكونياً جميعاً متى حضر اجتماعها نصف الأعضاء .

فإذا لم يبلغ التجمعون هذا العدد بناء على الدعوة الأولى تكون الجمعية العمومية التي تعقد دعوة ثانية في خلال خمسة عشر يوماً التالية مكونة تكونياً جميعاً مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين إلا في الأحوال المنصوص عليها في المواد ٦٩ و ٧٥ .

تصدر القرارات بأغلبية الأصوات المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الرأي الذي ينضم إليه من يرأس الجمعية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثانية والسبعون وهذا نصها .

مادة ٧٧ - لكل عضو صوت واحد مهما كان عدد الأسهم التي يملكها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثالثة والسبعون وهذا نصها :

مادة ٧٨ - يجب على الأعضاء أن يحضروا الاجتماعات العمومية بأنفسهم وللشأن أن يبين ضمن أعضاء آخرين .

ويؤوب من القصر والمجور عليهم أو مسؤولهم والقائمة عليهم .

وعلى كل حال لا يجوز أن يؤوب أحد من أكثر من شخص واحد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة ؟

تليت المادة السابعة والسبعون وهذا نصها :

مادة ٧٧ - اذا تيق شيء بمبد سداد كل التغطات ويهد وقاه جميع الالتزامات كان هذا الباقى ربحا صافيا لجمعية يوزع على الوجه الآتى :

يؤخذ أولا مبلغ للاحتياطي لا يقل عن ٢٥٪ من صافي الأرباح ويحوز تخفيض المبلغ الذى يؤخذ لهذا الغرض الى ١٣٪ من الأرباح متى بلغ الاحتياطي نصف رأس مال الجمعية المدفوع .

وأما اذا كانت الجمعية من الجمعيات التى لا رأس مال لها وكانت ذات مسئولية غير محدودة وجب ألا يقل هذا المبلغ عن ٧٥٪ من صافي الأرباح ثم يؤخذ بعد ذلك المبلغ الكافى لأنت يدفع للأعضاء الذين يملكون أسهما القائمة التى قررها نظام الجمعية الداخلى على ألا تزيد هذه القائمة عن ١٪

وتحسب هذه القائمة بنسبة القيمة الاسمية للأسهم بعد استئصال المبالغ التى لم تدفع من ثمن الأسهم ثم يؤخذ بعد ذلك جزء من الأرباح ينص عليه فى نظام الجمعية الداخلى لأجل رفقة شؤون البلد القائمة فيه الجمعية من الوجهتين المادية والأدبية والباقى يوزع على الأعضاء بنسبة المعاملات التى أبرمها كل منهم مع الجمعية ويطلق عليه اسم "العائد" .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة !

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثامنة والسبعون وهذا نصها :

مادة ٧٨ - فيما عدا الحالة المنصوص عليها فى المادة ٦٩ تتخذ الجمعية العمومية بناء على دعوة مجلس الإدارة ويصحب على المجلس دعوتها الى الاجتماع اذا طلبت منه ذلك بلجنة المراقبة أو عدد من الأعضاء لا يقل عن عشرة ويجب أن يبين فى طلب الدعوة الغرض من الاجتماع .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة التاسعة والسبعون وهذا نصها :

مادة ٧٩ - فيما عدا الحالة المنصوص عليها فى المادة ٦٩ يجب أن يعبر عن اعلان الدعوة الى عقد الجمعية العمومية قبل الاجتماع بمدة خمسة عشر يوما على الأقل ولا يجوز المناقشة أو التصويت الا فى المسائل المدرجة فى جدول الاحتمال .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثمانون وهذا نصها :

مادة ٨٠ - الجمعيات التعاونية خاضعة للتفتيش وهو عبارة عن فحص أعمال مجلس الإدارة ولجنة المراقبة والجمعية العمومية والتحقق من مطابقتها

للقانون ونظام الجمعية وقرارات الجمعية العمومية وكذا التحقق من أدت الملاحظات التى أجيبت والتعليقات التى أعطيت لها فى التفتيش السابق قد عمل بها .

يقوم قسم التعاون بوزارة الزراعة بهذا التفتيش وذلك الى أن توجد اعتمادات تموينية تتولى بتفهم هذه المهمة بأرشادات قسم التعاون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الحادية والثمانون وهذا نصها :

مادة ٨١ - يجب مراجعة حسابات الجمعيات التعاونية مرة فى السنة على الأقل بواسطة مراقبي الحسابات ولغزلاء الحق فى فحص دفاتر الجمعية وأوراق حساباتها وأن يجرى تدقيق خزائنها وعمازنها .

ويجب أن يقوموا بهذه الأعمال بحضور لجنة المراقبة .

ويكون المراجعون من موظفى قسم التعاون الى أن توجد الاعتمادات التموينية التى يكون من واجبها حيثئذ تعيين المراجعين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثانية والثمانون وهذا نصها .

مادة ٨٢ - على التفتيش ومراقبي الحسابات أن يرسلوا نسخة من تقاريرهم الى مجلس إدارة الجمعية لعرضها على الجمعية العمومية وأخرى الى الاتحاد وثالثة الى قسم التعاون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثالثة والثمانون وهذا نصها :

مادة ٨٣ - يكون التفتيش ومراجعة الحسابات بمقر الجمعية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الرابعة والثمانون وهذا نصها :

مادة ٨٤ - تحمل الجمعية فى الأحوال الآتية :

١ - اذا انتهت السنة المحققة لها ولم يمد أجلها .

٢ - اذا تمت الأعمال التى أنشئت للجمعية من أجلها أو طرأت عليها صفت حالت دون استكمالها .



الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .  
تليت المادة الثامنة والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٨٨ - القضاء الخاص بكل الجمعية تكون من اختصاص المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها مقر الجمعية إلا إذا كان مجموع ما للجمعية المراد تصفيتهما وما عليها أقل من ١٥٠ جنباً إلى هذه الحالة يجوز أن يصدر الحكم بالحل من قاضي المحكمة الجزئية التي يقع مقر الجمعية في دائرتها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .  
تليت المادة التاسعة والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٨٩ - في حالة حل الجمعية فلا اختياراً تبين الجمعية العمومية مصفاً أو أكثر وتحدد سلطتهم وأجل التصفية وأجرهم عند الاقتضاء .  
ويجب أن يصدر قرار الحل على الوجه المبين في المادة ٥ وأن يبلغ إلى قسم التعاون قرار الحل وأسماء المصنفين لتسريها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .  
تليت المادة التسعون وهذا نصها :

مادة ٩٠ - على المصنفين أن يشروا بلا إبطاء في تصفية ما للجمعية وما عليها متى تشرعين المصنفين انتهت مهمة أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراقبة على أنه يجب عليهم مع ذلك أن يدونوا في التصفية إذا طلب منهم ذلك .

ويجب أن يقصر المصنفون عملهم على إنهاء أعمال الجمعية التي بدئ بها من قبل وأن يتمتعوا عن الشروع في أعمال جديدة . وكذلك يجب عليهم أن يدونوا بانتظام في دفاتر الجمعية حسابات التصفية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .  
تليت المادة الحادية والتسعون وهذا نصها :

مادة ٩١ - متى تمت التصفية يضع المصنفون حساباً الخاضع وقدموه لمراجعي الحسابات للتصديق عليه ويجب تبليغ هذا الحساب ملحقاً به بتحرير مراجعي الحسابات إلى قسم التعاون لتسريها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

٣ - إذا ضاع كل أو بعض رأس مال الجمعية بحيث يصبح الاستقرار في العمل مستحيلاً أو داعياً إلى الانحسار إلا إذا تورت الجمعية العمومية اصدار أسهم جديدة تكفل الاستقرار في العمل .

٤ - إذا قصص عدد الأعضاء من عشرة .

٥ - إذا انبثجت الجمعية في جمعية تعاونية أخرى .

٦ - لكل سبب آخر تراه الجمعية العمومية .

والجمعية العمومية هي التي تصدر قرار الحل في هذه الأحوال .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .  
تليت المادة الخامسة والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٩٥ - يمكن حل الجمعية بحكم من الحاكم في الأحوال الآتية :

أولاً - إذا اشتغلت بالمسائل السياسية أو الدينية أو قُضت المساعدة أو المعونة بالذات أو بالواسطة إلى الأحزاب السياسية .

ثانياً - إذا ثبت أنه من المتصور أن تثار الجمعية على عملها بانتظام سواء لاضطراب أعمالها اضطراباً مستمراً أو لكارأ اختلالاً بالمبادئ الأساسية للتعاون أو لترويجها عن القواعد التي قررها القانون وأنظمة الجمعية أو لحدوث منازعات بين الأعضاء أو لأى سبب خطير آخر .

ثالثاً - إذا ثبت أنها في حالة اضرار بسبب تكرار اختلالها بتمهلاتها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .  
تليت المادة السادسة والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٩٦ - في حالة ما إذا طلبت لجنة المراقبة أو جماعة من الأعضاء تمثل عشر مجموع أعضاء الجمعية من مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العمومية لتفريق حل الجمعية لسبب من الأسباب المذكورة في المادة ٨٤ ورفض المجلس هذا الطلب فللجنة المراقبة وكذلك لجماعة الأعضاء المتقدمة الذكر الحق في أن يرفعوا الأمر إلى المحكمة للحكم بحل الجمعية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .  
تليت المادة السابعة والثلاثون وهذا نصها :

مادة ٩٧ - يكون رفع الدعوى لطلب الحكم بانه الجمعية متحلة أو لطلب الحكم بحلها من حق وزير الزراعة في جميع الأحوال ويباشر الوزير هذا الحق بواسطة مدير قسم التعاون .

وتملك النيابة العمومية هذا الحق في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٩٥ ويملكه دائر الجمعية في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٩٥

تليت المادة الثانية والتسعون وهذا نصها :

مادة ٩٢ - يجوز للأعضاء في خلال الثلاثين يوما التالية لنشر حساب التصفية أن يطلبوا في هذا الحساب أمام المحكمة وتضمن جميع الطعون مما ليصدر فيها حكم واحد يسرى على جميع الأعضاء وتبقى صلاحيات المذكور يجب على المصنفين إبلاغه إلى قسم التعاون لنشر ملخصه في نشرة القسم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثالثة والتسعون وهذا نصها :

مادة ٩٣ - إذا لم تقدم طعون في التصفية أو متى صدر حكم نهائي في الطعون المقدمة فعلى المصنفين أن يشرعوا في توزيع المال الناتج من التصفية . ولا يجوز أن يوزع على الأعضاء أكثر من القيمة التي دفعت فعلا لأحسبهم . وأما الباقي فيودع في المصرف الذي تتعامل معه الجمعية على ذمة انشاء جمعية تعاونية جديدة في نفس البلد أو أى عمل ذى منفعة عامة فيها ينص عليه في نظام الجمعية المماثل .

ومتى تم التوزيع يبحث المصنفون حساب التوزيع ودفاتر الجمعية إلى قسم التعاون لفظها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة ؟

تليت المادة الرابعة والتسعون وهذا نصها :

مادة ٩٤ - يسقط الحق في مقاضاة أعضاء مجلس إدارة الجمعية وبطقة مراقبتها بسبب أعمالهم بإقتضاء ثلاث سنوات من تاريخ النشر عن الحسابات النهائية للتصفية .

ويسقط الحق في كل قضية ضد المصنفين بسبب التصفية وفي كل قضية ضد الأعضاء بإقتضاء ثلاث سنوات من تاريخ نشر حسابات التصفية أو من نشر الحكم النهائي الصادر بشأن هذه الحسابات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الخامسة والتسعون وهذا نصها :

مادة ٩٥ - على أحوال التصفية الإجبارية تبين المحكمة المصنفين وتحدد سلطانهم ولها أن تزعم ويكون المصنفون خاضعين لرقابة المحكمة أو لرقابة القاضى الذى تتدبىه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة السادسة والتسعون وهذا نصها :

مادة ٩٦ - الجمعيات التعاونية أن تشترك فيما بينها لتأسيس جمعيات تعاونية مركزية الغرض منها القيام بإجراء عمليات بالجملة تتطلبها الجمعيات المتشعبة إليها لحسابها ، أو تهديد الوسائل التي تكفل للجمعيات المذكورة تحقيق هذه العمليات ، أو تهديم المواد التي تستهلكها هذه الجمعيات لها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة السابعة والتسعون وهذا نصها :

مادة ٩٧ - تتكون الجمعيات التعاونية المركزية من جمعيات تعاونية لا يقل مددها عن عشرة ويخوّلها بعد ذلك قبول الأفراد كأعضاء متى توفرت فيهم الشروط المبينة في المادة ٩٦

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثامنة والتسعون وهذا نصها :

مادة ٩٨ - تطبق أحكام هذا القانون على الجمعيات التعاونية المركزية هذا فيما عدا الاستثناءات الآتية بيّناها :

أولا - يجوز أن تزيد قيمة الأسهم فيما من جنيين ويجب على كل حال أن تبلغ قيمة الأسهم بأكملها عند الاكتاب .

ثانيا - يجوز أن ينص في نظام هذه الجمعيات على أن يكون للجمعيات التعاونية المتشعبة إليها الحق في أكثر من صوت واحد في جميعاتها العمومية .

ثالثا - تختص هذه الجمعيات أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراقبة من بين أعضاء جميعتها العمومية ، على أن لها بطريق الاستثناء أن تختص بعض أعضاء هاتين الهيئتين من باقي أعضاء الجمعيات التعاونية المتشعبة إليها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة التاسعة والتسعون وهذا نصها :

مادة ٩٩ - للجمعيات التعاونية والجمعيات التعاونية المركزية أن تكون فيما بينها الاتحادات تكون مهمتها القيام بمسئولية التفتيش على أعمالها ومراجعة حساباتها المنصوص عنها في المادتين ٨٠ و ٨١ والتي يقوم بها قسم التعاون بوزارة الزراعة ربما توجد هذه الاتحادات .

ويجوز أن يكون ضمن أغراض هذه الاتحادات إرشاد الجمعيات المتشعبة إليها وإدارة أعمالها وكذا مساعدة الأهالي على انشاء جمعيات تعاونية بتعليمهم أنظمتها وبث الروح التعاونية فيهم .

تليت المادة الخامسة بعد المائة وهذا نصها :

مادة ١٠٥ - يلقب بفرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بالحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور بغير إخلال بتوقيع عقوبة أشد حيث يقضى بذلك قانون العقوبات :

١ - المؤسسون وأعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراقبة والمديرين والمفتشون ومراجعو الحسابات والمصفون الذين تمسكوا في أعمالهم أوصافهم أو غفادتهم بغير المصلحة سواء لم يسم الشاؤون أو أوال الجمعيات العمومية أو لى الحسنة إيراد وقائع أو أرقام كاذبة أو حاة الجمعية أو تصدوا إخفاء أو ستركل أو بعض الوقائع المتعلقة بهذه الحالة .

٢ - أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراقبة والمديرين الذين تصدوا تزوير أو تزوير أو عوائل على : أعضاء لم تؤخذ من الأرباح الحقيقية للجمعية عند عدم وجود حساب ختاي أو على خلاف ماورد في الحساب الختاي أو طبعا لحساب ختاي وضع طريقة التدليس .

٣ - أعضاء مجلس الإدارة الذين أصدروا أسهما بقيمة تقل عن قيمتها الأصلية أو تزيد عليها .

٤ - أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراقبة والمديرين الذين أقرضوا أو قدروا مالا أو أجروا عمليات ائدياع تقود أو تأمين أو خصم على غير الوجه المبين في المواد من ٣٣ الى ٤٣ من هذا القانون .

٥ - المصفون الذين وزعوا على الأعضاء موجودات الجمعية على خلاف ما يقضى به حكم المادة ٩٣

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

حضرة عقل محمد بك - ألاحظ أن لائحة من هذا المشروع لمن يتلك خمسة أفدنة فأقل .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقر الفينة) - قانون الخمسة الأفدنة التي بناء على المادة ٥٧ من هذا المشروع .

حضرة عقل محمد بك - وهل هذا النص فيه الحماية الكافية لأعضاء الجمعية التعاونية ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقر الفينة) - نعم ، وأضرب الحضر عن مثلا : إذا أنشئت جمعية بكفر الشيخ مكونة من عشرين شخصا وكل واحد منهم يتلك فدانين فتتكون الخمسة الأفدنة لا يجرى على أعضاء هذه الجمعية في معاملاتهم فطعم مع بعضهم المنجز والبيع ماداموا أعضاء بهذه الجمعية .

حضرة عقل محمد بك - العضو ...

الرئيس - أية مادة تريد الاعتراض عليها ؟

حضرة عقل محمد بك - المادة الخامسة والأربعون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة المائة وهذا نصها :

مادة ١٠٥ - تتكون الاتحادات التعاونية من عشر جميات تعاونية على الأقل ويجوز لها بعد ذلك قبول الأفراد كأعضاء متى توافرت فيهم الشروط المبينة في المادة ٤٦

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الأولى بعد المائة وهذا نصها :

مادة ١٠٦ - يدير هذه الاتحادات مجلس مكون من ثلاثة أعضاء على الأقل تتخبطهم جمعية عمومية مكونة من أعضاء الاتحاد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثانية بعد المائة وهذا نصها :

مادة ١٠٧ - على مؤسسى اتحاد جميات تعاونية أن يطلوا قسم التعاون بإنشائه وشروط تأسيسه للنشر في نشرة القسم الرسمية .

ويبلغ قسم التعاون أيضا أسماء أعضاء مجلس الإدارة وكذا كل تغيير يحدث فيه بدون أمال .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثالثة بعد المائة وهذا نصها :

مادة ١٠٨ - الاتحادات التعاونية خاضعة لرقابة قسم التعاون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الرابعة بعد المائة وهذا نصها :

مادة ١٠٩ - يصدر مرسوم يبين قواعد العمل في هذه الاتحادات بناء على طلب وزير الزراعة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

الرئيس - هذه المادة أمروها المجلس فهل تريد حضرتك أن نعيد المناقشة فيها ؟

أصوات : لا ، لا .

الرئيس - هل ترون حضراتكم إعادة المناقشة في هذه المادة ؟

أصوات : لا ، لا .

تليت المادة السادسة بعد المائة وهذا نصها :

مادة ٩٠٦ - في حالة تصفية الجمعية تصفية إجبارية بسبب الإضرار بمغازي أعضاء مجلس الإدارة وبلغة المراقبة والمديرون بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٨٦ من قانون العقوبات الأصل إذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أسرا من الأمور المنصوص عليها في المادتين ٢٨٥ و ٢٨٩ من القانون المذكور وكذلك يماثلون في الحالة عنها بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٩١ من ذلك القانون إذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أسرا من الأمور المنصوص عليها في المادة ٢٨٧ (الفقرتين ٣٥٢ و ٣٥٣) وفي المادة ٢٨٨ (الفقرات ٤٩١ و ٤٩٢) وفي المادة ٢٩٠

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة السابعة بعد المائة وهذا نصها :

مادة ٩٠٧ - يباين بفرامة لا تزيد على خمسين جنينا مصريا أعضاء مجلس الإدارة والمديرون لأى جريمة تعاونية مصرية لم تقشأ طبقا لأحكام هذا القانون .  
ويباين بنفس هذه العقوبة كل شخص أطلق على غير حق في مكتباته التجارية أو في لوحات محاله أو في أى إعلان أو غيره مما ينشر في الجهور على الأعمال التي يديرها أو للمشروعات التي يستغلها تسمية تشهر الجمهور بأن هذا العمل أو المشروع تعاوني أو استعمل في تسمية عمله أو مشروعه أى تسمية أخرى يفهم منها أن ذلك العمل أو المشروع هو جريمة تعاونية مصرية.

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثامنة بعد المائة وهذا نصها :

مادة ٩٠٨ - يلغى القانون نمرة ٣٧ لسنة ١٩٢٣

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة التاسعة بعد المائة وهذا نصها :

مادة ٩٠٩ - كل شركة من شركات التعاون الزراعية تنشأت طبقا لأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ وكل هيئة تعاونية أخرى موجودة

الآن يجب عليها لكي تنجح بمزايا القانون الحالي أن تخضع لأحكامه وتتبع نظامها بالتطبيق له وأن تقوم بإجراءات التسجيل التي نص عليها فيه وأن تخضع قسم التعاون بذلك في طرف ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون.

الرئيس - الكلمة لحضرة عبد العزيز رضوان بك .

حضرة محمد لطفي ططاوي عططاوي أفندي - ماذا يريد حضرة عبد العزيز بك الكلام فيه ؟

حضرة عبد العزيز رضوان بك - ستمتع حضرتك أفعوى فلا داعي لأن تتكلم .

الرئيس - أرجو أن تسمعوا حضرة عبد العزيز رضوان بك .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أود تعديل المادة (١٠٩) وإرجاعها إلى النص الأصلي الذي تقدم من الحكومة إلى مجلس النواب وأرجو أن تسمعوا لي بتلاوته هو :

" كل شركة من شركات التعاون الزراعية أنشئت طبقا لأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٣ وكل هيئة تعاونية أخرى موجودة الآن يجب عليها أن تخضع لهذا القانون وتتبع نظامها بحيث يصبح مطابقا لأحكامه وأن تقوم بإجراءات التسجيل التي نص عليها فيه " .

علل هذا النص كما هو مطروح أمام حضراتكم بما يستفيد منه بعض أعضاء الشركات القائمة الآن في القطر ومنها شركات قد أصبحت مجالس إدارتها تستغل أموالها وتضيع الفائدة على أصحابها والامتلة على ذلك كثيرة وأظهر مثل تشاهده الآن شركة التعاون الموجودة ببندر الزقازيق :

في سنة ١٩١٩ تكونت هذه الشركة ورأس مالها أحد عشر ألفا من الجنيحات وسن لما قانون يعمل على هذه الشركة في حكم المستعيل وإذا وسعتم صدوركم فاني أقرا على حضراتكم بعض مواد هذا القانون الذي تفهمون منه أن حل هذه الشركة كما لا يستطيعه أنس ولا جان .

" ختمة " .

حضرة حافظ مابدين بك - هذا خارج من الموضوع .

سعادة محمد صادق باشا - ما هو غرض حضرة عبد العزيز بك ؟

حضرة محمود أبو النصر بك - أرجو أن تبين لنا ، لماذا تأتي التعديل الذي أدخل على هذه المادة ؟

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أقول أن التعديل الذي أدخل على هذه المادة من شأنه أن يقي على شركات تحفظ بأموال كثيرة ضامة على أصحابها وهذه الشركات قائمة الآن في القطر على غير أساس قانوني . وقوانينها غاشية لا تنطبق على العدالة . كنت أود أن أقرا لحضراتكم بعض مواد من قوانين هذه الشركات .

أصوات : لا ، لا .

أريد أن أدلل لكم بمسائل واقعية حتى لا يداخلكم الشك فيما أقول ومع ذلك إذا أردتم أن توافقوني وأرجوكم أن توافقوني ...

والآن هل توافقون حضراتكم على قراءة مشروع القانون لمرّة الثالثة نظرا لحالة الاستعجال .

أصوات : موافقون .

سعادة محمود شكرى باشا - في هذه الجلسة اقترح معالى شفيق باشا تخصصا في الوقت الاستفتاء عن قراءة مشاريع القوانين لمرّة الأولى فاضترضت على ذلك لأخى أرى أن قرأها مرّة الأولى ضرورية حيث يؤخذ الرأى عليها من حيث المبدأ .

فاتباعا لطريقة التسهيل والعمل التي رآها معاليه في الاستفتاء من القراءة الأولى ونظرا لفصيح الوقت أرجو إذا وافقتم أن نعمل بهذه الطريقة بالنسبة للقراءة الثالثة فاني لا أجد في ذلك من الموانع ما وجفت بالنسبة للقراءة الأولى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى سعادة شكرى باشا ؟

أصوات : لا ، لا .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - أريد التوفيق بين رأى سعادة شكرى باشا وبين ...

سعادة محمود شكرى باشا - أنا متنازل عن اقتراحى .

الرئيس - إذن يقر المشروع لمرّة الثالثة .

ثم نرى المشروع لمرّة الثالثة .

ثم أخذ الرأى عليه بالبناء الاسم ابتداء بـ "لدى" أسفرت عنه القرعة وهو اسم حضرة حسن رشوان حامد بك وكانت النتيجة الموافقة عليه بالإجماع وكان عدد الأصوات التي أعطيت ٧٤<sup>١١</sup>

الرئيس - المجلس يقرر بالإجماع الموافقة على مشروع القانون المذكور .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقر الجبهة) - يا حضرات الأخوان .

أؤكّد لحضراتكم كل التأكيد وأطلبكم تشعرون منى إلى ما سررت بشيء في هذه البادرة سرورى بهذا المشروع النافع المفيد ولكن هذا المشروع لا يمكن أن نجنى البلاد ثمراته إلا إذا عضدته الحكومة بالمال .

لقد دهشت كثيرا عند ما سمعت أن وزارة المالية قررت لهذا المشروع ربع مليون جنيه مع أن مثل هذا المبلغ يقرره الحكومة في السنة الماضية لفصل تليفون تحت الأرض بين مصر والاسكندرية وفي اعتقادي أن هذا القانون الذى سيوجد حياة تعاونية في البلاد لا يمكن البدء في تنفيذه بأقل من مليونين من الجنيهات .

والذى أرجوه من معالى وزير الزراعة أن يعمل على تنفيذ هذا القانون على وجه السرعة بعد التصديق عليه من جلالة الملك وأن يواصل السعى لدى الحكومة للحصول على المال اللازم لتنفيذه ليضع عن البلاد ما هي فيه من الضيق وأقسم لحضراتكم أن كثيرا من كبار المزارعين لا يصدقون قولوا

(١١) راجع المحرر رقم ٣ هذه المصبة .

أصوات : لا ، لا . تبقى المادة على أصلها .

أنى ما أكد أنّكم لا تغيرون على تعديل هذه المادة الآن ولكن لا زالت أرجوكم .....

أصوات : تبقى المادة على أصلها .

الرئيس - لا بأس من أن تستمعوا إلى ما يقوله حضرة عبد العزيز رضوان بك فاني فهمت منه أنه لا يريد تعديل هذه المادة الآن وأما يريد أن يحصل من معالى وزير الزراعة على تعديل هذه المادة في السنة المقبلة .

سعادة محمود شكرى باشا - أريد أن أربع المجلس من كل هذا وأقول حقيقة أن هذا المادة في المشروع الذى قدمته الحكومة كانت تخص على الجمعيات القديمة بأسرها لأنها كانت تخم عليها الخوض لهذا القانون ولكن التعديل الذى أدخل علينا لا يهتم خصوصا وأما أريد به اجتذابها من طريق تخمها بزيادة هذا القانون .

وفي الحقيقة أن كل جمعية يفهم أعضاؤها مزايا هذا القانون لا بد أن يعضوا له ولكن قد تكون هناك جمعية أو جمعيات من التي ضرب بها المثل حضرة العضو المحترم عبد العزيز رضوان بك لا تريد الخوض لهذا القانون حيا في التمتع بالامتيازات التي نص عليها في قانون تسكيها تكون النتيجة أن توجد شركات أخرى في نظام آخر يخالف لمشروع القانون الذى أمامنا .

وما أريد ورد في المادة (١٠٨) من نص على إلغاء قانون التعاون القديم فتكون النتيجة أن تبقى هذه الشركات قائمة بلا قانون .

أنى لا أرجو الآن إدخال تعديل على المادة (١٠٩) ولكن يمكننا أن ننظر إلى السنة المقبلة فانا خضمت هذه الشركات من نفسها إلى القانون الحالي كان بها وإلا فانا ننظر في تعديل هذه المادة .

حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى - تبقى المادة على أصلها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة كما هي ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة العاشرة بعد المائة وهذا نصها :

مادة ٩٩ - على وزراء حكومتنا كل منهم فيما يخصه تنفيذ هذا القانون . ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وعلى وزير الزراعة بنوع خاص إصدار ما يشي به هذا التنفيذ من القرارات والأوامر .

أمر بأن يسم هذا القانون بمقام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية . وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

ورشد إلى أسوان أدعو الأمة جميعا لفهم هذا القانون وتقدير النتائج الجلية التي تترتب عليه بما أبسطه عليهم من مزاي ذلك القانون وفوائده وأمل أن تلاقى دعوى أدنا صاغية .

( تصفيق ) .

وسكون اعتادى على حضرات النواب والشيوخ في جميع البلاد في أن يهدوا إلى السبيل إلى أصل بها إلى هذه الغاية وسأبلغ نواب كل بلد قبل أن أقصدها حتى يمدوا الأذنان ويبيثوا الأفكار ويدعوا أرباب المصالح إلى استماع ما سأليه عليهم وأمل أن أعود والثقات مؤلفة ومنشرة في البلاد .

وإني لأرجو أن تبلغ كثرة عدد الثقات وثبات مركزها درجة تكون من أقوى الدواعي لإلزام الحكومة بأن تملأها بكل ما يلزم من المال وفقا لما تقتضيه مصلحة البلاد .

( تصفيق ) .

أيها السادة

لقد قاست البلاد في السنة الماضية ما قاست من أزمة أزعجت النفوس وأنى لاحظت أن هذه الجميات التعاونية التي فرت من هذه البلية قانونا ستكون أقوى على مقاومة الأزمات إذا عادت إلى البلاد لاقتراحه .

من أجل ذلك لا أظن أن الحكومة تضن بالمال لمساعدة تلك الجميات فقد تقلست الحكومة من نفقاه نفسها في السنة الماضية عند اشتداد الأزمة بأن اتخذت الإجراءات التي اقتضاها الحال فهدت للقطن ثما أدنى وأعلنت استعاضها للشراء به إذا قصص عن هذا الحد وأخرجت الحكومة فرق ذلك أربعة ملايين من الجنيئات لأفراض الفلاحين ، والحكومة التي بذلت ما بذلت ولم تضن بالمال لمساعدة أفراد الفلاحين لا يمكن أن تضن به عليهم بعد أن تنظمتهم جميات التعاون وتكون لهم هيئات تكون أدعى إلى اطمئنان الحكومة فيأبذل من مال .

( تصفيق ) .

من أجل ذلك أيشرك وأطمئنت بأن الحكومة ستؤدى كل ما يجب عليها نحو هذه الجميات . ستؤدى واجبها من جهة النشر والدعاية . ستؤدى واجبها من جهة السطاه بالمال . ستؤدى واجبها من جهة التاية والاعتماد . أن الحكومة ستؤدى كل ما يجب عليها .

وإني التاية أدعو الله سبحانه وتعالى أن يساعدها ويساعدكم وأن يحفظ البلاد من شر المسلمين وشر الثقات ، انه سمع عجيب ،

( تصفيق ) .

رقت الجلسة بموافقة المجلس الساعة التاسعة والدفقة الأربعين مساء على أن يعود للاعتماد هذا الاثنين ١٢ المحرم سنة ١٣٤٦ ( ١١ يولييه سنة ١٩٢٧ ) الساعة الخامسة من مديان

لأجل تنقية دودة القطن وأن رجلا من متوسطي الحال اشترى أردب البذرة بمبلغ ٢٥٠ قرشا لأجل كما اننى أعلم أن هناك من اقترض من المرايين مبلغ أربعة آلاف جنيه بمائة ألف جنيه .

فإذا ما نفذ هذا القانون فانه سيقضى على أولئك المرايين الذين لا يخافون الله .

لقد كنت أحيذ رأى حضرة عبد العزيز رضوان بك ولكن أكل ذلك التسبيل فالتانون كخيل بالقضاء على كل جمية لا تخضع له .

وقد التاية أقدم لحضرة صاحب المال وزير الزراعة بالشكر على اهتمامه باصدار هذا القانون الجليل وأرجو من حضراتكم الموافقة على شكره ما يليه .

( تصفيق حاد ) .

الرئيس - هل يوافق المجلس على اسداء الشكر لمالى وزير الزراعة ؟

( موافقة ) .

حضرة صاحب المال محمد فتح الله بركات باشا ( وزير الزراعة ) - ألاحظ أن حضراتكم قد تعبت كثيرا . واني لأخشى أن تكونوا قد سقم بقصد طال بكم المقام في النظر والبحث في هذا القانون . ولكنى لا أستطيع أن أترككم هذه البلية دون أن أؤدى واجبا على لكم وأصر من شعور ملا نضى بحورم شعور يلقى إلى شكر حضراتكم شكرا يفيض به احساسى بما لحضراتكم من الفضل العظيم على تقديمكم لأصالح وشايعكم على تخفى .

ياحضرات الأخوان

لقد قضيتا شهرا طويلا في تحضير هذا القانون وتعب فيرجل من أبنائكم بل كل منهم مافى وسمه وأفق ما استطاع من جهده فهم يستحقون أعظم الشكر من حضراتكم . فان أردتم أن توبهوا الشكر إلى له بفضل العمل فتوجهوا الشكر إلى حضرات أعضاء اللجنة الذين قاموا بتحضير هذا المشروع .

( تصفيق ) .

يا حضرات السادة

ان هذا القانون كما وصفه خطيبكم الفاضل الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر هو أداة عون للفلاح ومساعدة للزارع وهو أداة لصد ذوى الشراعة من المستهلكين وغيرهم من يتهمون كل فرصة للحصول على ثقتنا ومائرموارنا بأغص الأمان .

ان هذا القانون من شأنه أن يحفظ ثروة البلاد ، وأن يسلط الاعتماد والتعاون فيشرك كلنا بأنه الأمة المصرية وتشعرالامة بأنها مائة في كل فرد من أبنائها .

من أجل ذلك سممت وقطعت على نضى أن أترك الراحة في هذه الآونة وأن أتنازل عن إجازتى لكل أمر بالبلاد من أقصاها إلى أقصاها من مديان

## ملحق رقم ١

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على مشاريع القوانين الآتية بيانا:

- (١) مشروع قانون خصص بالتنازل مجانا عن قطعة أرض من أملاك الدولة لجمعية رعاية الأطفال .
- (٢) مشروع قانون يفتح اعتماد اضافى في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية بمبلغ ٥١٥٩ ج ٠ م في ميزانية وزارة الداخلية لاعانة جمعيات خيرية مختلفة من متحصلات المراهات .
- (٣) مشروع قانون يفتح اعتماد اضافى بمبلغ ١٣٧٠٠ ج ٠ م في ميزانية وزارة الداخلية لتغطية التجاوز المتوقع حصوله في بعض بنود الباب الثانى من ميزانية المصارف المختلفة .
- (٤) مشروع قانون يفتح اعتماد اضافى في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية بمبلغ ٥٣٤٢ ج ٠ م في ميزانية وزارة الحربية لتسوية الرسوم البحرية المستعقة على الطوافة (الأمير فاروق) .
- (٥) مشروع قانون يفتح اعتماد اضافى في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ بمبلغ ٩٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الداخلية لشراء ١٥ موتورسيكلا لمراقبة حركة المرور بالمجهاات .
- (٦) مشروع قانون يفتح اعتماد اضافى في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية بمبلغ ٦٤٣٤ جنبا في ميزانية وزارة المواصلات لسد تجاوزات اعتمادات بعض بنود الباب الثانى في ميزانية مصلحة الموانىء والمناظر .
- (٧) مشروع قانون ينقل بمبلغ ١٣٣٣٧ جنبا و ٦٥٠٠ جنيه من ميزانية وزارة الأشغال العمومية الى ميزانية وزارة الداخلية لأعمال اضافية وتحسينات بحجرى الطور وسواكن .
- (٨) مشروع قانون يفتح اعتماد اضافى في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية بمبلغ ٣٩٩٠ جنبا في ميزانية وزارة الخارجية لتسوية الزيادة التى ظهرت في نفقات شراء دار المفوضية المصرية ببنز وزيها وثانيها .
- (٩) مشروع قانون بالتصديق على الاتفاق التجارى الموقت بين الحكومتين المصرية والمجرية .
- (١٠) مشروع قانون بالتصديق على الاتفاق التجارى الموقت بين مصر وملكة الصرب والكروات والسلوفين .
- (١١) مشروع قانون عن الاتفاق التجارى الموقت الذى عقد بين مصر وتركيا .
- (١٢) مشروع قانون عن النظام الموقت لانتقال بحالة السور بين البلبانيين في القطر المصرى الذى تم وضعه بالاتفاق بين الحكومتين المصرية والفرنسية .
- (١٣) مشروع قانون باعادة تنظيم الجامعة المصرية .

(٢٤) ملحق رقم ١

- |                                    |   |                                      |
|------------------------------------|---|--------------------------------------|
| (٥١) حضرة محمود علي مهنا بك        | (٢٦) حضرة علي عبد الرازق بك               | (١) حضرة حافظ عابدين بك              |
| (٥٢) سعادة اللواء محمود فؤاد باشا  | (٢٧) « عوض عريان المهدي بك                | (٢) « حسن رشوان حمادي بك             |
| (٥٣) حضرة صرسي وزير بك             | (٢٨) « فهمي حنا ويصا بك                   | (٣) « الشيخ حسن عبد القادر           |
| (٥٤) « مصطفى رشيد بك               | (٢٩) نيافة الانبا لوكاس                   | (٤) « حسين عبد الغفار بك             |
| (٥٥) سعادة الفريق موسى فؤاد باشا   | (٣٠) حضرة الشيخ متولي عمر مجازي           | (٥) « سعادة اللواء حسين خيري باشا    |
| (٥٦) « ميشيل أيوب باشا             | (٣١) « عبد أحمد الشريف بك                 | (٦) « « حسين شريف باشا               |
| (٥٧) حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل  | (٣٢) سعادة عبد أفلاطون باشا               | (٧) « حضرة راضع عطيه بك              |
| (٥٨) « يوسف بشوتو بك               | (٣٣) « عبد الحفيظ الطرزي باشا             | (٨) « « رزق شعبان شميره بك           |
| (٥٩) دولة يوسف وهبه باشا           | (٣٤) حضرة عبد جعفر افندي                  | (٩) « « سعيد فهمي الروين بك          |
| (٦٠) حضرة ابراهيم الطاهري بك       | (٣٥) معالي عبد شفيق باشا                  | (١٠) « « سمعان غبريالة القمص بك      |
| (٦١) « الشيخ ابراهيم بسيوني الخطيب | (٣٦) سعادة عبد صادق باشا                  | (١١) « شاهين الجندى افندي            |
| (٦٢) « ابراهيم حلم مهنا افندي      | (٣٧) حضرة عبد عبد اللطيف افندي            | (١٢) « « شبان السيد مؤمن بك          |
| (٦٣) « ابراهيم سيد احمد بك         | (٣٨) « الشيخ عبد عز العرب بك              | (١٣) « سعادة صليب قلوديوس باشا       |
| (٦٤) « ابراهيم فوج أبو الجدايل بك  | (٣٩) « عبد علوي الجزار بك                 | (١٤) « حضرة الشيخ طه حسين            |
| (٦٥) « الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله | (٤٠) « عبد عوض جبريل افندي                | (١٥) « عبد الحكيم أحمد عبد الفتاح بك |
| (٦٦) معالي أحمد حلمي باشا          | (٤١) معالي عبد قح الله ركابت باشا         | (١٦) « عبد الرحمن الملو بك           |
| (٦٧) حضرة احمد حميد أبو ستيت بك    | (٤٢) حضرة عبد قحى يكن بك                  | (١٧) « عبد الرزق مهنا افندي          |
| (٦٨) سعادة احمد شوقي بك            | (٤٣) « سعادة اللواء عبد كامل باشا         | (١٨) « عبد العزيز رضوان بك           |
| (٦٩) حضرة احمد هبده بك             | (٤٤) حضرة عبد الحفيظ طه ناوي طنطاوى افندي | (١٩) « عبد الفتاح اللوزي بك          |
| (٧٠) سعادة احمد علي باشا           | (٤٥) « عبد محمود بك                       | (٢٠) « عبد الله سليمان أبانله بك     |
| (٧١) فضيلة الشيخ احمد نصر          | (٤٦) سعادة عجمنازي باشا                   | (٢١) « الشيخ عزب البلي               |
| (٧٢) حضرة السيد عبد الرحمن بك      | (٤٧) حضرة محمود أبو النصر بك              | (٢٢) « « عقل محمد بك                 |
| (٧٣) « الشيخ الشافعي أبو وافية     | (٤٨) سعادة محمود الاتري باشا              | (٢٣) « علي اسماعيل بك                |
| (٧٤) حضرة ألفريد شماس افندي        | (٤٩) « محمود رشاد باشا                    | (٢٤) « علي بسيوني بك                 |
| (٧٥) سعادة أمين ساي باشا           | (٥٠) « محمود شكوى باشا                    | (٢٥) « الشيخ علي رمضان الطوبجي       |
| (٧٦) حضرة محمود بسيوني افندي       |   |                                      |



## ملحق رقم ٢

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على مشروع القانون الخاص بفتح أعياد أضاف بمكة ٨٥٠٠ جنيه في مزاينة وزارة المواصلات لتسوية التجاوز الحاصل في اعتماد صيانة السيارات والموتوسيكلات

(١) حضرة حسن رشوان - نادى بك .	(٢٦) حضرة عوض عريان المهدي بك	(٥١) حضرة مرسى وزير بك
(٢) » الشيخ حسن عبد القادر .	(٢٧) » فهمى حنا ويصا بك	(٥٢) » مصطفى رشيد بك
(٣) » حسين عبد الغفار بك .	(٢٨) نياقة الأنبا لوطس	(٥٣) سعادة الفريق موسى فؤاد باشا
(٤) سعادة اللواء حسين خيرى باشا .	(٢٩) حضرة الشيخ متولى عمر مجازى	(٥٤) سعادة ميشيل أيوب باشا .
(٥) » » حسين شريف باشا .	(٣٠) » محمد أحمد الشريف بك	(٥٥) حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل بك
(٦) حضرة واهب عطيه بك .	(٣١) سعادة محمد الفلاطون باشا	(٥٦) » يوسف بشوتو بك
(٧) » رزق شيمان شعيه بك .	(٣٢) » محمد الحنفى الطرزي باشا	(٥٧) دولة يوسف وهبه باشا
(٨) » سعيد فهمى الروي بك .	(٣٣) حضرة محمد جعفر افندى	(٥٨) حضرة ابراهيم الطاهرى بك
(٩) » سمعان قيريال القمص بك .	(٣٤) معانى محمد شفيق باشا	(٥٩) » الشيخ ابراهيم بسيوى الخطيب
(١٠) » شاهين الجندى افندى .	(٣٥) سعادة محمد صدق باشا	(٦٠) » ابراهيم حلم مهنا افندى
(١١) » شعبان السيد مؤمن بك .	(٣٦) حضرة محمد عبد اللطيف افندى	(٦١) » ابراهيم سيد احمد بك
(١٢) سعادة صليب فلوديرس باشا .	(٣٧) » الشيخ محمد عز العرب بك	(٦٢) » ابراهيم فريج أبو الجدايل بك
(١٣) حضرة الشيخ طه حسين .	(٣٨) » محمد علوى الجزائر بك	(٦٣) » الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله
(١٤) » عبد الحكيم عبد الفتاح بك .	(٣٩) » محمد عوض جبريل افندى	(٦٤) » معاذ أحمد حامى باشا
(١٥) » عبد الرحمن محمود .	(٤٠) معانى محمد فتح الله بكات باشا	(٦٥) » أحمد حيد أبو سبت بك
(١٦) » عبد الرحيم محمد .	(٤١) حضرة محمد حنى يكن باشا	(٦٦) سعادة أحمد شوق بك
(١٧) » عبد العزيز رضوان بك .	(٤٢) سعادة اللواء محمد كامل باشا	(٦٧) حضرة أحمد عيده بك
(١٨) » عبد الفتاح القوز بك .	(٤٣) حضرة محمد لطفى طنطاوى افندى	(٦٨) سعادة أحمد على باشا
(١٩) » عبد الله سليمان أبانه بك .	(٤٤) » محمد محمود بك	(٦٩) فضيلة الشيخ أحمد نصر
(٢٠) » الشيخ عزب البش .	(٤٥) سعادة محمد مغازى باشا	(٧٠) حضرة السيد عبد الرحمن بك
(٢١) » قتل محمد بك .	(٤٦) » محمود الاترى باشا	(٧١) » الشيخ الشافعى أبو وافية
(٢٢) » على اسماعيل بك .	(٤٧) » محمود رشاد باشا	(٧٢) » القريد شماس افندى
(٢٣) » على بسيوى بك .	(٤٨) » محمود شكرى باشا	(٧٣) سعادة أمين سالى باشا
(٢٤) » الشيخ على رمضان الطوبجى .	(٤٩) حضرة محمود على مهنا بك	(٧٤) حضرة محمود بسيوى افندى
(٢٥) » على عبد الرزاق بك .	(٥٠) سعادة اللواء محمود فؤاد باشا	

حضرة محمود أبو النصر بك : غير موافق بعمل المشروع .

حضرة حافظ طابن بك : مجتمع من التصويت .

## ملحق رقم ٣

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على مشروع قانون الجمعيات التعاونية المصرية

- |                                    |                                     |                                      |
|------------------------------------|-------------------------------------|--------------------------------------|
| (٥١) حضرة محمود علي مهنا بك        | (٢٦) حضرة عوض عريان المهدي بك       | (١) حضرة حسن رشوان حامد بك           |
| (٥٢) سعادة اللواء محمود فؤاد باشا  | (٢٧) « فهدى حنا ويصا بك             | (٢) « الشيخ حسن عبد القادر           |
| (٥٣) حضرة مرسي وديرك بك            | (٢٨) نيافة الابا لوطاس              | (٣) « حسين عبد النصار بك             |
| (٥٤) « مصطفى رشيد بك               | (٢٩) حضرة لويس أخنوخ فانوس افندي    | (٤) سعادة اللواء حسين خيرى باشا      |
| (٥٥) سعادة القريبى موسى فؤاد باشا  | (٣٠) « الشيخ متولى عمر حمازى        | (٥) « حسين شريف باشا                 |
| (٥٦) « ميشيل أيوب باشا             | (٣١) « عبد أحمد الشريف بك           | (٦) حضرة راجب عطيه بك                |
| (٥٧) حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل  | (٣٢) سعادة عبد الأطلون باشا         | (٧) « زكى شعبان شعيره بك             |
| (٥٨) « يوسف بشوتوك بك              | (٣٣) « عبد الحفيظ الطرزي باشا       | (٨) « سعد مكرم بك                    |
| (٥٩) دولة يوسف وهبه باشا           | (٣٤) حضرة عبد جعفر افندي            | (٩) « سمان خيرال القمص بك            |
| (٦٠) حضرة ابراهيم الطاهري بك       | (٣٥) معالي عبد شفيق باشا            | (١٠) « شاهين الجندى افندي            |
| (٦١) « الشيخ ابراهيم بسيوني الخطيب | (٣٦) سعادة عبد صدق باشا             | (١١) « شعبان السيد مؤمن بك           |
| (٦٢) « ابراهيم حلم مهنا افندي      | (٣٧) حضرة عبد اللطيف افندي          | (١٢) سعادة صليب فلوديوس باشا         |
| (٦٣) « ابراهيم سيد أحمد بك         | (٣٨) « الشيخ عبد عز العرب بك        | (١٣) حضرة الشيخ طه حسين              |
| (٦٤) « ابراهيم فرج أبو الجندل بك   | (٣٩) « محمد طوى الجزار بك           | (١٤) « عبد الحكيم أحمد عبد الفتاح بك |
| (٦٥) « الشيخ ابراهيم يوسف عطا الله | (٤٠) « محمد عوض جبريل افندي         | (١٥) « عبد الرحمن للموم بك           |
| (٦٦) معالي أحمد سليم باشا          | (٤١) معالي محمد فتح الله بركات باشا | (١٦) « عبد الرحمن محمد مهنا افندي    |
| (٦٧) حضرة أحمد حيد أبوسنت بك       | (٤٢) حضرة عبد فتحي يكن بك           | (١٧) « عبد البرز وضوان بك            |
| (٦٨) سعادة أحمد شوقي بك            | (٤٣) سعادة اللواء محمد كامل باشا .  | (١٨) « عبد الفتاح الكوزى بك          |
| (٦٩) حضرة أحمد عبده بك             | (٤٤) حضرة محمد لطفى طنطاوى افندي    | (١٩) « عبد الله سليمان أبانله بك     |
| (٧٠) سعادة أحمد علي باشا           | (٤٥) « محمد محمود بك                | (٢٠) « الشيخ عزب التثي               |
| (٧١) فضيلة الشيخ أحمد نصر          | (٤٦) سعادة محمد منازى باشا          | (٢١) « عزيز مريم افندي               |
| (٧٢) حضرة السيد عبد الرحمن بك      | (٤٧) حضرة محمود أبو النصر بك        | (٢٢) « عقل محمد بك                   |
| (٧٣) « ألفريد شماس افندي           | (٤٨) سعادة محمود الأترى باشا        | (٢٣) « الشيخ علي رمضان الطوبجي       |
| (٧٤) « محمود بسيوني افندي          | (٤٩) « محمود رشاد باشا              | (٢٤) « علي عبد الرازق بك             |
|                                    | (٥٠) « محمود شكرى باشا              | (٢٥) « الشيخ علي عبد مروان           |

## مجلة الشريعة

### مضبطة الجلسة الخامسة والستين

المتعلقة علنا في يوم الاثنين ١٢ المحرم سنة ١٣٤٦ الموافق ١١ يولييه سنة ١٩٢٧

(١) التصديق على بمصر الجلسة السابقة (٧) كتاب شكر من عائلة المرحوم محمود تشعولي في ثلثة الجلسات (٧) تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - ١ - القسم الأول (الإيرادات) - ذب ١٤ رسوم للمطر - ب - القسم الثاني (المصروفات) - قسم ١٥ عائلات ومكافآت - ج - القسم الثاني (المصروفات) - ملحق القرع ١ ديوان المصوم من قسم ٦ وزارة المساهمة - د - القسم الثاني (المصروفات) - ملحق القرع ٦ مصلحة الموانئ والمنازل من قسم ١٢ وزارة المواصلات (٤) تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية دار الكتب المصرية للبريد سنة ١٩٢٧ (٥) إحصاء التقدم من مدحة أسرة الشيخ سوسى منصور - تقرير لجنة المصروفات - تأجيل النظر في القضية بلسة عند (٦) ضمن التقدم جد حشرة محمد ركب عبد الرزاق بك - تقرير لجنة المصروفات - قرار المجلس برفض الشئ (٧) تقرير لجنة الأوقاف والمجاهد الحنفية عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - القسم الأول (الإيرادات) (٨) تقرير لجنة الأوقاف والمجاهد الحنفية عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - القسم الثاني - (مصرفات الأوقاف الخيرية) .

(ب) يقرأ ذن وهم حضرات :

بولس حنا باشا . حسن أحمد العبدى بك . الشيخ  
سنوى منصور . لويس أخنوخ فانوس أفندى . محمد  
السيد أبوعل باشا .

ثانياً - المتحدثون :

(١) عن جلسة اليوم سعادت : ميشيل أيوب باشا . اللواء  
عل فهمى باشا .

(ب) عن الباقي من جلسات هذا الأسبوع : سعادت أحمد  
الشريشى باشا .

وحضر حشرة صاحب المطالي أحمد محمد خشيه باشا وزير المواصلات  
وحشرة صاحب العزة أحمد عبد الوهاب بك وكيل وزارة المالية .

قوى السكرتيرية البرلمانية حضرات : عبد الفتاح رجاى أفندى . الشيخ  
محمد عز العرب بك . محمد أحمد الشريف بك . عل عبد الرزاق بك .

حيث السكرتير بك سكرتير دام .

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والنصفية الخامسة عشرة مساء برئاسة حشرة  
صاحب العزة محمد علوى الجزار بك وكيل المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء ماضدا :

أولا - الغائبين :

(١) بإجازات وهم حضرات :

بيومى مذكور بك . حسين رشدى باشا . محمد طلعت  
حرب بك . أحمد محمد حجازى بك . استغنىل سرى باشا .  
عبد الرحمن صبرى باشا . يحيى إبراهيم باشا . محمد زكى  
عبد الرزاق بك . محمد صفوت باشا . الدكتور حبيب  
خياط بك . السيد حسين القصبي . أحمد ذو الفقار باشا .  
أحمد تيمور باشا . طيفى حسين البربرى أفندى . محمد محمود  
خليل بك . الدكتور محمد هاشم أفندى . يوسف قطاوى باشا .  
عبد الباقى باشا . عدلى يكنى باشا . أحمد زبور باشا .  
أحمد أبو سيف وائى أفندى . عمر أحمد خلف الله بك .  
عبد عجب باشا .

حضرة فهمى حنا وبشا بك - انه كان متوجها الى الطيب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على قبول مذكرة سعادة أحمد الشريبي باشا ؟

( موافقة )

الرئيس - اعتذر أيضا عن جلسة اليوم كل من حضرة ميشيل أيوب باشا والواء على فهمى باشا ، فهل توافقون على قبول مذكرهما ؟

( موافقة )

( ١ ) التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟  
أصوات : لا .

الرئيس - صدق المجلس على محضر الجلسة السابقة .

( ٢ ) كتاب شكر من جامعة المرحوم عمود الشنوبى باشا لجمعية المجلس ما .

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بإسعاد حالة الشنوبى بتقديم لدولتكم نيل التقييد بظيم الشكر على ما أبدىتموه  
بمحوهم من الشنوبى فى مصابهم وأنى لأرجو أن تبلغوا عنا هيئة المجلس  
الموقر أطيب تحياتنا القلبية ما

السيد محمود الشنوبى

( ٣ ) تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧-١٩٢٨  
١- القسم الأول (الإيرادات) - باب ١٨ رسوم الخمر .

على كتاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لدولتكم تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة  
لسنة ١٩٢٧-١٩٢٨ (القسم الأول - الإيرادات - رسوم الخمر) راجيا  
عرضه على هيئة المجلس .

وسيكون حضرة صاحب السعادة عمود شكرى باشا مقرا للجنة أمام  
المجلس فيه .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ما

١٠ يولية سنة ١٩٢٧

رئيس اللجنة

يوسف وهبه

حضرة عمود أبو النصر بك - لم تذكر رسوم الخمر ضمن ميزانية  
وزارة الداخلية ؟

أعلن حضرة صاحب العزة الرئيس افتتاح الجلسة .

حضرة أحمد مصطفى بك - ذكر اسى فى مضبطة جلسة الأسس من  
بين الثاينين بغيراذن مع أنى اعتذرت .

الرئيس - سبق لمجلس أن رفض جميع الاعتذارات التى وردت له  
وأعتبر أصحابها غائبين بغيراذن .

حضرة أحمد مصطفى بك - لقد وصلتى غتراف المجلس أسس صباحا  
الساعة العاشرة وأول قطار يقدم من كوم أمبولا يقوم الا فى الساعة الثانية  
مساء فاستحال على الحضور ولهذا أرجو قبول هذا المذر وتصحيح ما ذكر  
بالمضبطة .

الرئيس - ان ما أثبت بالمضبطة صحيح وانما المجلس أن يقبل المذرة التى  
أبداه حضرة العضو فهل توافقون حضراتكم على قبول مذكرته ؟

( موافقة )

حضرة سعد مكرم بك - قد اعتذرت عن جلستى السبت والأحد  
وعلمت من غتراف المجلس الذى وصلتى أنه رفض جميع الاعتذارات، وبما  
أنى لم أتعلم عن جلسات المجلس من قبل غير يوم واحد فمع احترامى لقرار  
المجلس أرجو أن يقبل عذرى .

الرئيس - المجلس رفض جميع الاعتذارات التى وردت اليه عن جلستى  
السبت والأحد بصفة عامة فالأسس لم يكن قاصرا على حضرة العضو بل تأوله  
وفيهم من المعتذرين ، على أن المجلس رفض أيضا الموافقة على طلبات  
الاجازات .

حضرة سعد مكرم بك - لقد كنت بمركز الصف الذى لا تخفى على  
حضراتكم صعوبة المواصلات فيه فأرجو قبول عذرى .

الرئيس - أن سبب تسدد المجلس فى رفض الاعتذارات هو الحرص على  
تكمال المدد القانونى .

الرئيس - اعتذر سعادة أحمد الشريبي باشا عن حضور جلسات هذا  
الأسبوع بتلفراف هذا نصه :

حضرة صاحب العزة وكل مجلس الشيوخ بمصر

أسس أرسلت تغرافاتكم أعتذر عن حضور جلسات هذا الأسبوع  
ولكن المجلس لم يقرر إعطاء اجازات، وحيث أنى مريض ولا يمكن الحضور  
فى هذا الأسبوع فأرجو قبول مذكرى ما

أحمد الشريبي

وقد صدق سعادته اليوم تلفوفنيا وأخبرنى أنه طريق القرائش أرجو أن  
يقبل المجلس عذره .

حضرة إبراهيم الطادى بك - لقد رأيت سعادته بنفسى اليوم فلا أرى  
معنى قبول اعتذارات المقيمين بمصر ورفضها بالنسبة لغيرهم من المقيمين  
خارجها .

ب - القسم الثاني (المصروفات) - قسم ١٥ مآشات ومكالات

على كتاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لولكم تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة

للسنة ١٩٢٧-١٩٢٨ (قسم ١٥ - مآشات ومكالات) وأجيبا عرضه على

هيئة المجلس .

وسيكون حضرته صاحب السعادة محمود شكرى باشا مقررا للجنة أمام

الجلسة فيه .

وتفضلوا لولكم بقبول عظيم الاسترام ما

رئيس اللجنة

يوسف وهبه

( حضر معالي عهد نجيب القزالي باشا وزير الأوقاف )

على من تقرير اللجنة ما يأتى :

قسم ١٥ - مآشات ومكالات

١ - بلغ الاعتماد المدرج في المشروع الحاف هذا القسم مبلغ ١,٧٣٦,٧٥٠ ج.م

ج.م وقد كان في ميزانية السنة الماضية مقدرا بمبلغ ١,٨٨٦,٢٠٠ ج.م

فيكون هناك تخفيض قدره ٢١٩,٤٥٠ ج.م .

وقد تبين بالصفحة ٤٩٩ من المشروع تفصيلات مبلغ ١,٧٣٦,٧٥٠ ج.م

المطلوب كيفية توزيعه على البود المختلفة مع مقارنتها بتفصيلات وكيفية توزيع

المبلغ الذى كان مقررا في السنة الماضية ويظهر من هذه المقارنة مقدار

الزيادة في كل من البود التي حصلت الزيادة فيها وبمقدار التخفيض في كل

من البود التي حصل التخفيض في اعتمادها .

٢ - ويظهر أن أهم أسباب النقص المتقدم ذكره هي : (أولا) تخفيض

المقرر في البند ٩ للمكالات الاستثنائية بمقتضى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣

المستحق صرفها لوظفين الأجانب تطبيقا لقانون المذكور إذ بلغ مقدار

التخفيض ١٩٥,٠٠٠ ج.م و (ثانيا) تخفيض مبلغ ٣٠,٠٠٠ ج.م المقرر

ببند (هـ) للمكالات المنوطة بمقتضى لوائح التي يدخل ضمنها المكالات المستحقة

للسجنين الموقوفين بموجب قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ و (ثالثا) قتل

الاعتمادات المخصصة لغواض الالتزام وقدرها ٢٥,٧٠٠ ج.م والاعتمادات

المخصصة للرتب المنوطة بمقتضى أوامر لا ارتباط لها بموظفى الحكومة

وقدرها ٣,٢٥٠ ج.م من ميزانية المعاشات الى ميزانية وزارة المالية

(ديوان الموم) مما قرره البرلمان من نظره البراءة ميزانية السنة الماضية .

٣ - ومن الاطلاع على البيانات المدونة بالصفحة ٤٩٩ سافة الذكر

وما بعدها يتبين أن المقدّر لمآشات المنوطة بمقتضى لوائح لخدمة المكيين

مبلغ ٨٨,٠٠٠ ج.م بزيادة ١٠,٠٠٠ ج.م عما كان مقدرا في السنة الماضية

وأن المبلغ المقدّر لمآشات المنوطة بمقتضى لوائح لوظفين السركيين يبلغ

٢٠٥,٠٠٠ ج.م بزيادة ١٥,٠٠٠ ج.م عما كان مقدرا في السنة الماضية وأن

مساعدة محمود شكرى باشا (مقر اللجنة) - هذه الرسوم تعتبر من الإيرادات . والإيرادات مرتبة لما في الميزانية أبواب معينة وهي لامتياز بوزارة الداخلية أو بأية وزارة أخرى بل هي قسم خاص هو القسم الأول وله عشرون بابا أحدها رسوم الخفر .

وقد كان مجلس النواب أجل النظر في هذا الباب حتى ينظر في مصروفات الخفر لأنه كانت هناك فكرة ترى الى تخفيض هذه الرسوم ولكن لما تبين أن مصروفات الخفر تزيد عن إيراداته اعتمد هذه الرسوم كما هي .

على من تقرير اللجنة ما يأتى :

١ - قدرت هذه الرسوم بمبلغ ١,٣٢٠,٠٠٠ ج.م وكان المقدّر لها

في السنة الماضية مبلغ ١,٢٨٤,٠٠٠ ج.م فتكون هناك زيادة قدرها

٣٦,٠٠٠ ج.م .

وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية أن الزعم المدّعى بالمشروع بقى على تقدير مجلس المديرات وأنه لم يقدر لعدد الخفر زيادة في سنة ١٩٢٧ غير أن تقدير سنة ١٩٢٦ كان أقل من حقيقة الرسوم المستحقة في تلك السنة .

٢ - وبالإستلام من المبلغ الذى حصل في هذا الباب لعاية ٣١ مارس

سنة ١٩٢٧ تبين أنه ١,٣٨٨,٩٩٩ ج.م وهو ما يزيد عن التقدير الحالى

بمبلغ ٦٨,٩٩٩ ج.م ولذا يكون التقدير المذكور في محله وقد وافق عليه

جلس النواب .

هذا وقد بلغ المقدّر لمصروفات الخفر في ميزانية وزارة الداخلية التي

اعتمدها البرلمان في السنة الحالية مبلغ ١,٤٨٩,٦٧٧ ج.م وهو ما يزيد عن

تقديرات الإيرادات في السنة المذكورة بمبلغ ١٦٩,٦٧٧ ج.م وهو مبلغ

ستعمله الإيرادات الأخرى .

٣ - هذا وقد تضمن تقرير هذه اللجنة عن ميزانية مصروفات وزارة

الداخلية في هذا الصام بالفقرة (٣٢) بيان مآم في أمر وضع مشروع قانون

جديد لقر بطبق على الوطنيين والأجانب على السواء وبيان التعديلات التي

أدخلت على طريقة توزيع رسوم الخفر الحالية وكيفية تنظيمها بما لا داعى

لذكره من جديد .

٤ - وبناء على ما تقدم تطلب اللجنة اعتماد مبلغ ١,٣٢٠,٠٠٠ ج.م

المقدّر لإيراد هذا الباب . وقد وافق عليه مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما جاء بتقرير اللجنة وعلى الاعتماد

المقدّر لهذا الباب وهو ١,٣٢٠,٠٠٠ جنيه مصرى ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على الاعتماد المذكور وقدره ١,٣٢٠,٠٠٠

جنيه مصرى .

٨ - وقد ذكرت وزارة المالية بمذكرتها الإيضاحية فيما يخص المبلغ المقدر للكتات الاستثنائية المسحق مرزها الموظفين الأجانب بمقتضى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ أنها نظرا لما تورقته من عدم صرف جميع ما كان مقررا لذلك في ميزانية السنة الماضية وقدره ٥٥٢٠٠٠ ج.م بسبب عدم تمام جمع الأجراءات المختصة بالصرف قبل نهاية السنة المذكورة رأت من باب الحفاظ ادراج مبلغ ١٤٧٠٠٠ ج.م ومشروع الميزانية للحال باعتبار أنه سيجاوز صرفه من مبلغ ٥٨٥٢٠٠٠ ج.م سالف الذكر وأن تقدير ما يتوقع عدم صرفه يبلغ ١٤٧٠٠٠ ج.م عرصة الزيادة والتقصان فلما قص عن الحاجة تخلصت المالية الى البراءة لاستغفانه في زيادته وإذا زاد في الفرق وقرا في الحساب الختامي وأنه علاوة على مبلغ ١٤٧٠٠٠ ج.م ادراج مشروع الميزانية للحال مبلغ ٥٨٥٠٠٠ ج.م للكتات الاستثنائية الخاصة بهل البردية ولا بد يضرات التي يستحق صرفها في شهر يولييه سنة ١٩٢٧ وبمجموع المبلين المتقدما ذكرهما هو مبلغ ٢٠٥٠٠٠ ج.م وهو الذي ادراج بالبد ٦ مكاتات استثنائية بمقتضى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣

وبما يحد ذكره في هذا الصدد أنه بالنظر أن مفعول القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ قد انتهى مظهره في هذا العام فإنه لا يتوقع أن تشمل الميزانيات المقبلة في هذا الباب إلا مبالغ قليلة قيمة ما يستحقه الموظفون المعاملون بالمادة التاسعة وهم الذين لم يجدد تاريخ لاتصالح الخدمة وترك أمر ذلك لتصرف المصالح التابعين لها وبصرف لم يتوصل عند وقتهم من الخدمة لأى سبب غير الاستغفاء والرفق لأسباب تأديبية والوفاء وبمبلغ عدد الموجودين من هذه الفئة في خدمة الحكومة لغاية ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٧ ٤٥٧ موطفا .

٩ - ويظهر من بيانات وزارة المالية في هذا الصدد :

(١) أن عدد الموظفين الأجانب الذين استحقوا التويضات بلغ ٢٩٣٥ استحق منهم في الخدمة : (أولا) نحو ٥٠٠ موظف بقعود بعد أن استولوا على تويضاتهم ومكاتبتهم (ثانيا) ٤٥٧ موظفا سالف الذكر المعاملين بالمادة ٩ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣

(٢) أن مقدار التويضات وفوائد السندات التي دفعت لغاية ١٠ يولييه سنة ١٩٢٧ هو ١٨٠٠٠ ج.م ٤٨٥٠٠ ملأ وأن المبالغ المنظور صرفها بعد ذلك بصفة تويضات وفوائد في السندات المسحوبة في الخزانة لغاية سنة ١٩٣١ وهو آخر تاريخ للاستحقاق للسندات المذكورة تبلغ نحو ٨٠٠٠ ج.م

هذا ويظهر من مراجعة الكشف التفصيلي ببيان عدد الموظفين الأجانب الذين قبل مجلس الوزراء تجديدهم ابتداء من أول ما يوسنة ١٩٢٧ ومن مراجعة الكشف التفصيلي هؤلاء الموظفين أن عددا كبيرا منهم كان يمكن الاستغناء عنهم لوجود من يحل محله من المصريين الكفاء خصوصا وأن من الموظفين الأجانب الذين أقروا في الخدمة طائفة من صفات المستخدمين أو من غير الفئتين الذين لا يمكن التفرع بأنهم اكتسبوا خبرة خاصة سمعو الى استبقائهم وتعاملهم الملائم بصفة أوجه بمصلحة السكك الحديدية والموالي والمنازل.

وقد خمنت لجنة المالية بمجلس النواب تقريرها بمنا وإياها لمساءلة تويضات الموظفين الأجانب الذين يتقرون خدمة الحكومة المصرية في بلدنا والأموار التي مرت بها حتى صدور القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ وما تم في هذا الشأن لغاية الآن وظفت اللجنة النظر اليه .

عدد مربوط لهم معاش بالنسبة للفرعيتين المكيين بلغ ٢٨٥٠ ج.م سنة ١٩٢٧ وقد كان ٨٠٠١٠ ج.م في سنة ١٩٢٦ وأن عدد مربوط لهم معاش بالنسبة للموظفين العسكريين بلغ ١٦٨٦ ج.م في سنة ١٩٢٧ وقد كان ١٦٨٦ ج.م في سنة ١٩٢٦

٤ - وهذا وقد زيد ضمن اعتماد بند ١٠ المخصص لمكاتات الفرعيتين عند انتهاء مدة خدمتهم اللازمة مبلغ ١٤٥٠٠ ج.م اذ ربح مبلغ ٣٧٠٠٠ ج.م الذي كان مقدرا لهذا الغرض في السنة الماضية الى ٥١٥٠٠ ج.م وذلك بسبب زيادة عدد من ستبقى مدة خدمتهم اللازمة في سنة ١٩٢٧ من صدهم في سنة ١٩٢٦

٥ - وقد بدأ اعتماد البند ١٣ المخصص للاستبدال الاختياري للمعاشات مبلغ ٥٠٠٠ ج.م بجل ٢٥٠٠٠ ج.م بدلا من ٣٠٠٠٠ ج.م وذلك لسد الطلبات الكثيرة التي تقدم لادارة المعاشات اذ أن الاستبدال الاختياري في صالح الخزانة .

٦ - أما فيما يخص المبلغ المقرر للمرتبات ومكاتات ومساعدات فرقة العمال المصرية فإنه بقى كما كان عليه في السنة الماضية .

وبالاستلام مما صرف في هذا الصدد في السنة الماضية لغاية مارس سنة ١٩٢٧ تبين أنه مبلغ ١٢٣٨٠ ج.م

٧ - وقد ذكرت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها أنها ترى أن لأهمية المعاشات الحالية أصبحت تستدعي تسديلا في بعض نواحيها وهل الأشخاص فيما يخص بالمعاش المسحق لورثة الموظف التورق اذ أن الحكومة تشارك لورثة الموظف في التصرف عند وفاته كما ترى أنه أصبح من الضروري البحث فيما اذا كان السن الحالى للإحالة على المعاش متفقا مع مصلحة الحكومة وكذا مدة الخدمة وبما يستطع من الموظفين من الاحتياط وضرورة زيادته وأن تعديل قانون المعاشات ربما أدى لفتح باب الإحالة على المعاش وتوفير عدد من الموظفين ممن قد يملكون الى الخروج من الخدمة لو وجدوا في الوقت الحاضر أن لهم مصلحة في التخل من مرا كرم فيوفر على الخزانة جزء كبير من المبالغ والمزبات التي تنوء الخزانة بحملها وانتهت الى اقتراح مؤداه أنه في حالة ما اذا لم تكن وزارة المعاشات تعمل في سبيل بحث قانون المعاشات الحالي أن تكون الحكومة لجنة حكومية برلمانية للبحث في القانون المذكور والنظر في التعديلات التي يبرز ادخالها بما يخفف على الموظفين حالتهم ولا يرفع في الوقت نفسه ميزانية الحكومة .

وهذه اللجنة ترى على وجه العموم أن هناك استنفادات جديده موجهة الى صيوب موجودة بقانون المعاشات الحالي يجب العمل على ازالته وتجديده أمر بحث القانون المذكور لازالة ما فيه من غيب سرع وبموجب لا يكون ذلك دائما في الوقت نفسه الى اوراق ميزانية الحكومة وتستوى لدى هذه اللجنة أن تكون اللجنة التي تقوم بالبحث المطلوب حكومية فقط أو حكومية برلمانية وهذا وقد صرح حضرة صاحب العزة وكيل المالية أمام مجلس النواب بأن وزارة المالية قد أعدت مشروع قانون جديد للمعاشات وهو قيد البحث الآن وأن الأمل ومفيد في انتهاء الوزارة منه في خلال الدورة القادمة .

وقد استطلعت هذه اللجنة رأى لجنة الأوقاف والمصاعد الدينية بمجلس الشيوخ بخصوص مبلغ ٩٧,٢٠٢ ج.م الذى قرر مجلس الشيوخ أيقاف اعتماده فأجابت بأنها لا ترى مانعا من الموافقة على اعتماد هذا المبلغ بميزانية وزارة المالية .

حضره الشيخ حسن عبد القادر - ألفت نظر سعادة المقرر أن مبلغ إلى الجنيه وأتب شيخ الجامع الأزهر ورد ذكره في تقرير لجنة الأوقاف والمصاعد الدينية فهل أطلع سعادته عليه ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - نعم وقد أدرج هذا المبلغ ضمن ميزانية وزارة المالية لإدفعه لإدارة المعاهد مباشرة .

قل من تقرير اللجنة ما يأتى :

وبناء على ذلك تطلب اللجنة الموافقة على هذا المبلغ ضمن اعتمادات الباب الثانى لديوان العموم بوزارة المالية ليصبح مجموع اعتمادات الباب المذكور مبلغ ٣٩٠,١٨٨ جنيها الذى أقره مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة وعلى الاعتماد المذكور وهو ٩٧,٢٠٢ جنيهه ليصبح مجموع اعتمادات الباب الثانى لديوان العموم بوزارة المالية مبلغ ٣٩٠,١٨٨ جنيها ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على اعتماد مبلغ ٩٧,٢٠٢ جنيهه ضمن اعتمادات الباب الثانى لديوان العموم بوزارة المالية .

د- أقيم التالى (المصروفات) - مبلغ ثمر ٦ - مصلحة الحوائى والمناظر - قسم ١٢ وزارة المواصلات .

قل كاتب اللجنة وهذا نصه :

حضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لدولتكم تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ( ملحق لفرع ٦ - مصلحة الحوائى والمناظر - قسم ١٢ وزارة المواصلات ) الخاص بمبلغ ٣٠٠٠٠ ج.م المقرر لبناء وصيف لرسو بوتر الحجاج بالطور راجيا عرضه على هيئة المجلس .

وسيكون حضره صاحب السعادة محمود شكرى باشا مقرا لجنة إمام المجلس فيه .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس اللجنة  
يوسف وهبه

قل من تقرير اللجنة ما يأتى :

من ضمن الأعمال الجديدة المدرجة بمشروع الميزانية بالباب الثالث من ميزانية مصلحة الحوائى والمناظر (فرع ٦) التابعة لوزارة المواصلات قسم ١٢ عملية بناء أرصفة لرسو بوتر الحجاج بالطور أدرج تكاليف أعمالها النهائية مبلغ ٣٠٠٠٠ ج.م وطلب لها ضمن اعتمادات البند ٣٣ (الفئة الثانية) بالصنف ٤١٩ من المشروع مبلغ ٣٠,٠٠٠ ج.م ليده فيها هذا الم .

ولما أن عرض مشروع الميزانية على مجلس النواب رأته بلجته المالية من جديد استبعاد الاعتماد الخاص بهذا المشروع لأن الوزارة لم تقرر عليها

١٠ - وبعد ما تقدم ذكره تطلب اللجنة اعتماد المبلغ المقرر لمصروفات هذا القسم بالمشروع وقدره ١,٦٧٢,٧٥٠ ج.م وقد وافق عليه مجلس النواب .

حضره إبراهيم الطاهر بك - لقد بلغ مقدار التوسيعات ١٨ عر ٦,٣٩٠ جنيها وكسورا، فنقد أن تاريخ ابتداء دفع هذه المبالغ ؟

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - دفعت من سنة ١٩٢٢ الى الآن .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة على الاعتماد المقرر لهذا الباب وهو مبلغ ١,٦٧٢,٧٥٠ جنيها ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على الاعتماد المذكور وقدره ١,٦٧٢,٧٥٠ جنيها .

ج- أقيم التالى (المصروفات) - مبلغ ثمر ١ - ديوان العموم - قسم ٦ وزارة المالية .

قل خطاب اللجنة وهذا نصه :

حضره صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لدولتكم تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ (ملحق لفرع ١ - ديوان العموم - قسم ٦ وزارة المالية) الخاص بمبلغ ٩٧,٢٠٢ جنيهه المقرر لتخصصات الجامع الأزهر وصرتب شيخ الجامع الأزهر راجيا عرضه على هيئة المجلس .

وسيكون حضره صاحب السعادة محمود شكرى باشا مقرا لجنة إمام المجلس فيه .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس اللجنة  
يوسف وهبه

قل من تقرير اللجنة ما يأتى :

كان مجلس النواب اعتماد للباب الثانى مصروفات عمومية مبلغ ١٦٤,٩٨٦ ج.م فى ميزانية ديوان العموم (فرع ١) بوزارة المالية وأوقف اعتماد مبلغ ٩٥,٢٠٢ ج.م المقرر لتخصصات الجامع الأزهر لحين عرض ميزانية المعاهد الدينية .

ولما أن عرض هذا الأمر على مجلس الشيوخ قد بجلسته المنعقدة فى أول يونيه سنة ١٩٢٧ أن يكون المبلغ الموقوف اعتماده ٩٧,٢٠٢ ج.م وهو المبلغ الذى أوقف اعتماده مجلس النواب مضافا اليه مبلغ ٣٠,٠٠٠ ج.م صرتب شيخ الجامع الأزهر واعتمد مبلغ ١٦٢,٩٨٦ ج.م لمصروفات الباب الثانى ، مصروفات عمومية ، ديوان العموم ( فرع ١ ) وزارة المالية .

وقد وافق مجلس النواب بجلسته المنعقدة فى ١١ يولييه سنة ١٩٢٧ على اعتماد مبلغ ٩٥,٢٠٢ جنيهه المنعقد ذكره اذ أن لجنة الأوقاف لم تلم ترمانا من الموافقة على هذا الاعتماد وبذا أصبح مجموع ما أقره المجلس المذكور للاعتمادات للباب الثانى، مصاريف عمومية ، ميزانية ديوان العموم (فرع ١) - وزارة المالية هو ١٨٨,٣٩٠ ج.م .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تقرير اللجنة وعلى اعتماد مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه ضمن اعتمادات الباب الثالث من مشروع ميزانية مصلحة المواني والمناظر ليصبح مجموع اعتمادات الباب المذكور مبلغ ٢١١,٢٢٢ جنيه؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على اعتماد مبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه المذكور.

(٤) تقرير لجنة خالية عن مشروع ميزانية دار الكتب المصرية لشهر أبريل سنة ١٩٢٧

على كتاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ  
أشرف بأن أرفع لودكم مع هذا تقرير لجنة المالية عن ميزانية دار الكتب المصرية لشهر أبريل سنة ١٩٢٧ راجيا حرصه على هيئة المجلس .

وسيكون حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا مقررًا للجنة أمام المجلس فيه .  
وتفضلوا ولودكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس اللجنة

يوسف وهبة

١٠ يولييه سنة ١٩٢٧

على تقرير اللجنة وهذا نصه :

أحيل الى هذه اللجنة بتاريخ ٩ يولييه سنة ١٩٢٧ مشروع ميزانية دار الكتب المصرية لشهر أبريل سنة ١٩٢٧ الذى ألقى بالهئة المالية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ الواردة من مجلس النواب بعد موافقته عليه . وقد بحت اللجنة ووافقت على تقدير الإيرادات بمبلغ ٩٩ ج ٠ م والمصروفات بمبلغ ٢٧٧ ج ٠ م للأسباب الواردة بمذكرة اللجنة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء المرفقة صورتها مع صورة من المشروع بهذا التقرير .

ميزانية شهر أبريل سنة ١٩٢٧

الإيرادات

البد	أبريل سنة ١٩٢٧
جنيه	
إيجارات أطيان ...	٣٤٠
امانة الحكومة ...	٢٩٢
« الأوقاف ...	١٣
مبايع من الكتب ...	٢٧٠
أيراد الطبعة ...	٨٠
مستقطع من المباحيات ...	٣٨
ممن ورق نمقة ...	٤
إيرادات أخرى ...	٢
المجموع ...	١٠٣٩
تقرير لجنة المفتضى تسديد الى المالية من احتياطي الطاش ونمقة ...	٤٢
اليقى ...	٩٩٧

في هذه السنة أسبابا تجعلها تتدل عما رآه في السنة الماضية من عدم الموافقة على هذا المشروع .

ولدى مناقشة ذلك أمام مجلس النواب صرح حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المواصلات بان الوزارة أتمت دراسة المشروع وأضمت الرسومات والصورات ، وتبين لما أن التقدير التامى له أصبح ٣٥,٠٠٠ ج ٠ م بدلا من ٩٠,٠٠٠ ج ٠ م فقرر مجلس النواب اعادة الموضوع لجنة المالية لدراسته وتقديم نتيجة بحثها وقرر وقف اعتماد مبلغ ٢٠,٠٠٠ ج ٠ م الذى كان مطلوباً اعتماداً في المشروع الحالى .

وقد قدمت اللجنة المذكورة تقريرها بعد ذلك بأنها ما زالت ترى أنه لا موجب للمدول عن رأيا الأول القاضى بعدم الموافقة على هذا الاعتماد لأنه ليس مما يوصى به اقتصاديا لانفاق مبلغ ذى شأن لاستعمال قلم يتمدى بضعة أيام في السنة ، وهذا فوق أنها لا تترشح كثيرا لمشروع ظاهر منه أن الأسكولة المنوى اقامتها (والتي يبلغ طولها ١٧٠ مترا) تستند على رصيف قديم من مجموع أرصفة أربعة كانت أقيمت هناك ولم تؤد فرضا جديا لوجودها بمطقة غير ذات حق كاف (رسو البواخر) لا يحجبها من الأمواج والأتواء أى حاجز طبيعي أو صناعي - وهزرت رأيا هذا بأنها طست أن البواخر رسو بالطور على مسافة من الشاطئ لا تجرب عنها بذكر للجهاج الذين لا يصدون في غير الطور من الموانى التي يتولون فيها استعمالها أرقى مما في هذه البنية ، إذ أن جثة وبيع خاليتان من أرصفة وموانى تأوى اليها البواخر .

سعادة محمد صدق باشا - أرجو أن يسرنا سعادة المقرر معنى كلمة « الأتواء » .

سعادة محمود شكرى باشا (مقرر اللجنة) - منتها الرياح الشديدة ومفرحها « نوره » .

سعادة محمد صدق باشا - أتوه لفة معناه المطر .

على من تقرير اللجنة ما يأتى :

ولكن مجلس النواب بعد سماعه التصريح الذى أدلى به معالى وزير المواصلات من وجوب ضرورة القيام بعمل هذا الرصيف تسبيلا لتزول الهجاج بهذه المياه التي هم مضطرون لتقول فيها بسبب الجهر المصحى بعد عودتهم من الأقطار الاجازية ضميمين ، ومحافظة على الصحة العامة حين ظهور مرض مسند من الهجاج ، وما ذكره معاليه من أن هذه المياه مستعملة طول السنة وأن المراكب التي رسو فيها والتي تخرج منها تزيد عن المائتين سنويا احمد (أى المجلس) للمشروع وأقر المبلغ المطلوب له في مشروع الميزانية وقدره ٢٠,٠٠٠ ج ٠ م وهذه اللجنة توافق على الاعتماد المطلوب لأنها ترى ضرورة القيام بتنفيذ هذا المشروع للأسباب التي بينا معالى وزير المواصلات وصلى ذكرها ولأنه ليس هناك شك في أن وزارة المواصلات قامت بدوس المشروع درسا وائيا .

ولما أن كان المجلس قد سبق أن وافقا على اعتماد مبلغ ١٩١,٢٢٢ ج ٠ م لمصروفات الباب الثالث من مشروع ميزانية مصلحة المواني والمناظر فيصبح الاعتماد المقتضى للباب المذكور بعد ضم مبلغ ٢٠,٠٠٠ ج ٠ م المذكور أيضا هو ٢١١,٢٢٢ ج ٠ م .



وقد رأت اللجنة المالية الموافقة على تقدير إيرادات الدار عن شهر أبريل سنة ١٩٢٧ بمبلغ ٩٩٧ ج ٠ م وعلى فتح اعتمادات إضافية بمبلغ ٣٣٧٤ ج ٠ م لمصروفاتها وهي تتشرف برفع هذا المشروع للمجلس لوافقة عليه وتقرير ما إذا كان يرى عرضه على البرلمان ؟

شفاة: ١٢ أبريل سنة ١٩٢٧

الرئيس  
مقرص حنا

الى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المتقدمة في ١٨ أبريل سنة ١٩٢٧ على رأى اللجنة المالية المين في هذه المذكرة وعلى مشروع الميزانية المرفق بها على أن يعرض على البرلمان ؟

رئيس مجلس الوزراء  
علي يكن

الرئيس - هل تقرر حصر ترك على مشروع ميزانية دار الكتب لشهر أبريل سنة ١٩٢٧ المقدّر لإيرادات فيها مبلغ ٩٩٧ ج ٠ م. والمصروفات مبلغ ٣٣٧٤ ج ٠ م ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على تقدير إيرادات دار الكتب بمبلغ ٩٩٧ ج ٠ م ومصروفاتها بمبلغ ٣٣٧٤ ج ٠ م. وذلك عن شهر أبريل سنة ١٩٢٧ معناه محو شكى ث. مقرر اللجنة - لم يبق أمناً من الميزانية الاقسائ صيرن أحدها لإيرادات متنوعة والثاني خمسة اعتمادات إضافية في ميزانية سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٦. وهذا انتهت اللجنة منها ولا تلبث أن ترد تقاريرها من المطبعة وتعرض على سير في نهاية الجلسة .

(٥) الحدائق تقدمت هذه حصة الشيخ موسى منصور - تحرير سنة  
منصور - تأخير غرق حصة حجة له .

تلى كتاب اللجنة وهذا صه :

حاضرة صاحب تمولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرفع لوقكم مع هذا التقرير الذى وضعته لجنة الطعون عن الطعنين المتقدمين ضد حضرة الشيخ سوسى منصور عضو مجلس الشيوخ لمرضه على هيئة المجلس .

وقد تدب اللجنة حضرة الشيخ حسن عبد القادر ليكون مقرراً لها أمامه فيه .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ؟

رئيس اللجنة  
يوسف وهبه

التهامة في ٢٩ محرم سنة ١٩٢٧

### المصروفات

١/١٢ من اعتمادات سنة ١٩٢٦	أبريل سنة ١٩٢٧	زيادة	تخفيض
بنجيه	بنجيه	بنجيه	بنجيه
١٤٢٠	١٤٢٠	—	—
٧	٣	—	٤
٧	—	—	٧
٣٨	٣٨	—	—
٨	٦٠٨	٦٠٠	—
٤٥٨	٣٠٠	—	١٥٨
٧	٢	—	٥
٣	٣	—	—
١٩٦	—	—	١٩٦
١٠	—	—	١٠
٥٤٢	—	—	٥٤٢
٢٦٩٦	٢٣٧٤	٦٠٠	٩٢٢
صافي التخفيض ...	٣٣٢		

نص المذكرة المرفوعة من اللجنة المالية لمجلس الوزراء طلب هذا الاعتماد: وضعت دار الكتب المصرية مشروع ميزانيتها عن شهر أبريل سنة ١٩٢٧ كما هو مبين بالجدول المرفق. فقدت الإيرادات بمبلغ ٩٩٧ ج ٠ م. والمصروفات بمبلغ ٣٣٧٤ ج ٠ م أى أن هناك عجزاً قدره ١٣٧٧ ج ٠ م سيؤمّن من الاحتياطي الخاص بدار الكتب .

فقدت الإيرادات في جميع الأبواب ما عدا اعطى المالية والأوقاف على واقع متوسط المصاحفات الفعلية في شهر أبريل من السنوات الثلاث ٢٤ و ٢٩ و ٣٠ أما باب اعطى المالية والأوقاف فقد أدرج الاعتماد للشهر المذكور بواقع جزء من اثني عشر جزءاً من كامل الاطاعة السنوية .

وتقول دار الكتب فيما يتعلق بالجزء وقدره ١٣٧٧ ج ٠ م أنه ربما لا يحتاج الى تسديده بالمجم من الاحتياطي نظراً لما تسوقه من الورق في مصروفات سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ لغاية شهر مارس سنة ١٩٢٧ وبناء عليه فلا يخطر الرجوع على الاحتياطي أكثر من ٦٠٩٩ ج ٠ م وهو المبلغ المدوج في ميزانية السنة نفسها لتغطية زيادة المصروفات على الإيرادات .

وأما المصروفات فقد بنيت على أساس جزء من اثني عشر جزءاً من اعتمادات السنة المالية مع مراعاة أسباب الزيادة أو التخصيص في بعض البنود . ففى البند ٥ مثلاً "أثاث وترميمات" زيادة قدرها ٦٠٠ ج ٠ م لضرورة القيام بأصلاحات للزيب وماوى الواويزات في اهلاك البناياتاجية ديروه ونظراً لتصادم مع المستاجر على تسليم هذه البنايات حائلة للعمل . وهناك بنود لم يدرج لها اعتماد ما منها البند ٩ "ضرائب" والبند ١٠ "البعث" والبند ١١ "أعمال جلدية" .

نص الطعن :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أرفع هذا الطعن أنا أبو بكر خليل عبد الحافظ من ناحية الراشدة بمركز الداخلة بحافظة الصحراء الجنوبية لمصلحة الحدود الوارد اسمي بمعدل انتخاب ناحية الراشدة تحت نمرة ١٣

فحسب المادة ٦٦ معلقة من قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المقتل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ أنه يشترط في عضو مجلس الشيوخ أن يكون من الأهل دخلهم السنوي عن الألف والخمسة مائة جنيه مصري وأن يكون من الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة مدين جنيه في العام كما قضت أن يكون حسن القراءة والكتابة .

وحيث أن الشيخ سنوسي منصور الذي انتخب عن دائرة حافظة الصحراء الجنوبية لا تتوفر فيه هذه الشروط لأنه لا يؤدي للمائة خمسة مائة وخمسين جنيهاً كما أن دخله لا يصل إلى الألف والخمسة مائة ويستند لأشبات ذلك ووفق ذلك فإنه لا يحسن القراءة والكتابة ويجهلها وقد حصل من أهالي ومشايع القادون حوادث ضد قانون الانتخاب ومملت عنها محاضر بالبوليس . فأكشف بأن أرفع لدولتكم هذا الطعن الحافظ لغيرنا المرسل من الخارجة للنظر فيها .

وتفضلوا بقبول عظيم استرأى ما

٣١ مايو سنة ١٩٢٧

أبو بكر خليل عبد عبد الحافظ

شاهد

شاهد

إبراهيم محمود عبد

إبراهيم سليمان

بمحكمة الواسات الداخلة الجنوبية الشرعية حضر لدى أنا قاضي المحكمة الشيخ

أبو بكر خليل عبد عبد الحافظ ووقع بإضافته على هذه الورقة وذلك بشهادة

الشيخ إبراهيم سليمان وإبراهيم محمود عبد وبلا ثم التصديق ما

قاضي المحكمة

ختم المحكمة

(امضاء)

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

بند تقديم واجب الاحترام أنترف بالآتي :

مقدمه الموقع على هذا أدناه حسين خليل عبد الحافظ عمدة الراشدة بحافظة الصحراء الجنوبية ومن تاضي الفائرة المذكورة يتقدم لدولتكم بالطعن الآتي في انتخاب الشيخ سنوسي منصور الذي انتخب عن تلك الفائرة :

أولاً - أن إحدى دوائر الانتخاب الفرعية وهي لجنة الخارجة اصلت قفل الانتخاب الساعة الزاوية مع أن القانون يحصل القفل الساعة الخامسة وقد ترتب على ذلك عدم تصويت من حضر لاطعاه وأيه لصالح ما بين الساعة الزاوية والخامسة .

ثانياً - أن الشيخ سنوسي منصور الذي تم انتخابه لا يحسن القراءة والكتابة . ثالثاً - أن المذكور لا يمتلك النصاب القانوني وإلى مستند لتقديم مايتب ذلك أمام من تكونون إليه النظر في هذا الموضوع .

بشأه عليه

اتمس من دولتكم قبول النظر فيما قدتمت من الطعون لأجل تقرير الطعن والقضاء بيطلان انتخاب الشيخ سنوسي منصور المذكور .

وتفضلوا بقبول فائق احتراماتي ما

حسين خليل

٢٠ مايو سنة ١٩٢٧

توقع من الشيخ حسين خليل مقدم الطعن عاليه أمانات .

وتحصل منه رسم التصديق وقدره ٢٠٠ مليم وتورد للزينة بحافظة التوريد نمرة ٦٤٨٠٤٢ ما

٢٠ مايو سنة ١٩٢٧

ختم المحكمة

(امضاء) عن مأمور مركز الخارجة

حضرة محمود أبو الصربك - بجاء من المادة الخامسة من اللائحة الداخلية أن نظر الطعن سير جرائفي غيبة العضو . . .

الرئيس - فقد أبدى حضرة العضو المظنون في انتخابه أسباب لعدم حضوره سيرتها المقرر . . .

حضرة محمود أبو الصربك - هذه مسألة شكلية . . .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - سيئلي على حضراتكم الآن . . . . .

الرئيس - أرسل حضرة الشيخ سنوسي منصور إلى المجلس لتفراغا وشهادة طيبة وعرضه من محام وكل منه سئلي على حضراتكم الآن ولكم ببذل الرأي في نظر الطعن أو في تأجيله .

على تقرير لجنة الطعون وهذا نصه :

من الطعن المقدم من أبي بكر خليل عبد الوهاب وحسين خليل عبد الحافظ ضد حضرة الشيخ سنوسي منصور عضو مجلس الشيوخ عن حافظة الصحراء الجنوبية .

بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٢٧ قدتم طعن من الشيخ حسين خليل عبد الحافظ عمدة الراشدة في حق الشيخ سنوسي منصور يتضمن أنه لا يحسن القراءة والكتابة وأنه لا يمتلك النصاب القانوني وأن إحدى دوائر الانتخاب الفرعية وهي لجنة الخارجة أعلن رئيسها انتهت الانتخاب الساعة الزاوية مع أن الجهاد الساعة الخامسة .

وبتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ تقدم طعن آخر من أبي بكر خليل في الشيخ سنوسي المذكور يتضمن أنه لا يحسن القراءة والكتابة وأنه لا يمتلك النصاب القانوني وأنه حصل من أهالي ومشايع القادون (أحدى دوائر الانتخاب) حوادث ضد قانون الانتخاب ومملت عنها محاضر بالبوليس .

وقد نظر هذان الطعنان بالمجلس بمجلسه ٤ يونيو سنة ١٩٢٧ فغلبا على لجنة الطعون التي حددت لظهورها جلسة ٢١ يونيو سنة ١٩٢٧ وبالحلقة المذكورة قررت إحالتها على حضرة الشيخ حسن عبد القادر لفحصهما وطلب كافة الأوراق التي يرى أحضارها .

بأن هذا المبلغ هو الوارد في ورده الخاص وله أورد أخرى مشتركة مع آخرين في جملة أرباحهم وما يدفعه خاصة وبالشراكة سبعة وعشرون جنباً وقال بأن هذه أكبر ضريبة عظمى في الأوطان المأهولة .

فمثل وحصل عزلة في ترشيح على الضريبة فقال بأنه عزل على دخله السنوي من زراعته وهي الارز والشعير والتخيل ومن الموائش ورتاجها فمثل هل تشتغل بالتجارة أو بمهنة أخرى فأجاب بالسلب .

ومن كل هذا يتضح أن حضرة العضو المظنون فيه لا يدفع من الضرائب الى الحكومة سوى سبعة وعشرين جنباً كما يقول وأن الاعتماد على دخل الزراعة لا يتفق مع الدستور ولا قانون الانتخاب لأنه إنما ينظر فيه بالنسبة الى من يشتغلون بالمهن الحرة ولذلك صرفت اللجنة النظر من تحقيق هذا الموضوع ومن هذا فيكون هذا الوجه مقبولاً .

#### عن الوجه الرابع

سئل حضرة العضو المظنون فيه عما اذا كان يعرف القراءة والكتابة فأجاب بالإيجاب ولكنه قال بأنه عمل عملية بأحدى عينيه ولا يستطيع القراءة والكتابة ولذلك صرفت اللجنة النظر من هذا الوجه وعدم تحقيقه اكتفاء بالوجه الثالث .

وحيث أن الطعنين مقلدان في المبدأ وصديق عليهما فهما مقبولان شكلاً ؛

بناء عليه

قررت اللجنة قبول الطعنين شكلاً وقررت في الموضوع قبول الوجه الثالث وسقوط عضوية حضرة العضو المظنون فيه ؛

تحريراً في ٢٩ ربيع سنة ١٩٢٧  
رئيس اللجنة  
يوسف وهبه

الرئيس - سيئ الآن أن حضراتكم التفراف والشهادة الطبية والبريضة الواردة من حضرة الشيخ سنوسي منصور .  
في التفراف وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ محرم

اليوم أرسلت بالبريد المستجلب طلبة المجلس بالصرح باستناد اجازتي المرضية مرفقا بشهادة طبية تزيو نظره بجملة اليوم لاستنباه وتأجيل نظر الطعن وأني معتمد على عدالة المجلس الموقر ؛

سنوسي منصور  
عضو المجلس

تليت الشهادة الطبية وهذا نصه :

كشفتا اليوم على العين اليسرى لحضرة الشيخ سنوسي منصور عضو الشيوخ فوجدنا منه عملية ظفروه فبولوا تزال القرزة موجودة بالمنطقة واليمين التي آثار جديدة لعملية ظفروه .

ويؤزم لحضرتي عشرة أيام الراحة والعلاج ؛

سيد عبد الحميد سليمان ١١ ربيع سنة ١٩٢٧

(٩)

وحيث أنه يتضح من البيان المتقدم ذكره أن أوجه الطعن تقتصر في أربعة أمور الأول أن عملية الانتخاب بدائرة القفودن مأهولة لأن اللجنة أفضلت محضرها الساعة الرابعة مساء ولم تنتظر الى الساعة الخامسة كما هو القانون، والثاني أن المظنون فيه ارتكب جريمة انتخابية وحصل منها تحقيق بمهنة الجوليس والثالث أنه غير سائر للكتاب القانوني، والرابع أنه لا يضمن القراءة والكتابة .

#### عن الوجه الأول

من الاطلاع على محضر عملية الانتخاب بتاحية الخارجية اتضح أن عملية الانتخاب دامت الى الساعة الرابعة مساء وأقبل المحضر لمقدم وجود أحد من الناخبين وهذا مطابق للقراءة الأولى من نص المادة . من قانون الانتخاب ، ولم سئل الطاعن الشيخ حسين خليل عبد الحافظ عن الإثبات الموجود عنده ضد هذا المحضر لم يستطع الإثبات وتنازل عن هذا الوجه كما هو واضح بالمحضر المؤرخ ٢١ يونيو سنة ١٩٢٧ الموقع عليه من الطاعن المذكور .

ولهذا يكون هذا الوجه مرفوضاً .

#### عن الوجه الثاني

من الاطلاع على محضر التحقيق الذي حصل بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٢٧ بخصوص الواقعة الخاصة بتاحية القفودن وذكرت بالظن المقدم من أبو بكر خليل .

يتضح أنه تسلم بلاغ من أهالي الناحية المذكورة يتضمن أن مشايخ الناحية وهم : الشيخ سيد فراج والشيخ محمد أحمد والشيخ حمصصور عرضوا عليهم نقوداً ليتخبروا الشيخ سنوسي ويتفقوا خصمه الأول بحق ثلاثة أشخاص وخصمه بحق الخمسين وأن المشايخ انهموا الأهالي ذلك وأن الأهالي امتنعت عن إعطاء أصواتهم لهذا السبب .

وقد شهد جملة من الأهالي بصحة هذه الواقعة ولكنهم لم يشهدوا ضد الشيخ سنوسي المظنون فيه ولم يره أحد يعطى نقوداً الى المشايخ وعلى كل حال فلم يفصل في هذه القضية بمحك نهائي يثبت منه أن العضو المظنون فيه ارتكب جريمة انتخابية وعلى ذلك فيكون هذا الوجه مرفوضاً أيضاً .

#### عن الوجه الثالث

قد استعضر حضرة الشيخ حسن عبد القادر المحول عليه هذا الطعن حضرة العضو المظنون فيه وسأله عما اذا كان يدفع ضريبة وما مقدارها فأجاب بأن الضرائب في تلك الجهة لا تؤخذ على الأطنان وإنما تؤخذ على الأبار بالطريقة الآتية : وهي أن كل مالك ينشئ في أرضه بئراً بمجرى الحكومة فيها لمقاسها بمقياس مصطلح عليه معهم وبه علامات مخصوصة من قيراط لما فرق ، وضريبة القيراط بمسوح قريشاً .

وقد سئل عن مقدار ما يدفعه الحكومة فقال بأنه لا يعلم ذلك لأن الأوراد موجودة مع أوراق الترشيع فمثل بأن الأفادة الواردة من مصلحة أقسام المحمود ككل على أن الضريبة التي يدفعها هي خمسة عشر جنباً فقط فأجاب



الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على تأجيل نظر العنصر المقدم ضد  
حضرة الشيخ سويي منصور الى جلسة الغد .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - أرجو النظر في العنصر لند على أن ينظر  
حضرة العضو المطعون فيه بذلك .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - لقد قرر تأجيل نظر  
العنصر الى غد وستنظر حضرة العضو عن ذلك تخرافا .

(٦) العنصر المقدم ضد حضرة محمد زكي عبد الرزاق بك - تقرير بلنة العنصر -  
قرار المجلس برفض العنصر .

تلى كتاب اللجنة وهذا نص :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أقدم لدولتكم مع هذا التقرير الذي وضعت بلنة العنصر من  
العنصر المقدم ضد حضرة محمد زكي عبد الرزاق بك عضو مجلس الشيوخ  
لمرضه على هيئة المجلس .

وقد تبت اللجنة حضرة الشيخ حسن عبد القادر ليكون مقرا لها أمام  
المجلس في هذا العنصر .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ما  
القاهرة في ٢١ يولييه سنة ١٩٢٧

رئيس اللجنة  
يوسف وهبه

نص العنصر :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بعرض الآتي على سامع دولتكم :

هو أن القانون المستوي يقضي بأن يكون عضو الشيوخ عضوا للقراءة  
والكتابة لأنه يمثل أكبر هيئة نيابية وبما أن حضرة محمد زكي عبد الرزاق بك  
المختص عضوا للشيوخ عن دائرة بني مراد بمديرية المنيا لا يحسن القراءة  
ولا الكتابة .

فأقدم هذا العنصر في حقه لعدم انطباق حالته على القانون .

ولي ولبلدة الأمل في أخذ الدلالة فسطها احتراماً للقانون الذي أتم خير  
مقومين له لأزمت للعدل ناصرين .  
المقرر بما فيه  
عبد الصالحين ابراهيم

الشاهدات

حسن محمد حسن علي ابراهيم احمد موسى  
(المضام) (ختم)

لا خمسة عشر جنبا كما يقول الحكومة، وثبت أيضا أنه لا يستعمل بأعمال مالية ولا  
يتمتع بمهنة من المهن لم يحصل منها على ايراد يبلغ ألفا وخمسمائة جنيه سنويا .

إذا ثبت هذا تبين أنه ليس في استطاعة مخلوق أن يدافع عن حضرة  
العضو بأنه يملك النصاب لأن المسألة هي هل يدفع الضريبة المقررة في الدستور  
أولا يدفعها . أنه لا يدفع الأسبوعية وعشرين جنبا تحت أخذته بقوله .  
وما دام أنه من الملقطوع فيه أنه لن يأتي بدفاع على خلاف ما هو ثابت  
في تقرير اللجنة فالتأجيل حيث يحض ولا داعي له مطلقا .

سعادة الفريق موسى فؤاد باشا - إن اللائحة الداخلية تنص على حضرة  
العضو المطعون فيه حق الدفاع عن نفسه وتأجيل نظر العنصر ...

سعادة محمد صدق باشا - كنت أريد أن أتكم بمعنى ما تكلم به حضرة  
الأستاذ الشيخ محمد عن العرب بك وهو أن العنصر خاص بالنصاب القانوني  
وقد ثبت على وجه القطع باعتراف المطعون فيه نفسه أن ذلك النصاب أقل  
بما يشترطه الدستور فلن ينشأ التأجيل ولا أي دفاع يقدم في هذا العنصر  
لأن النصاب إذا كان قليلا فلن يكله التأجيل ولا حيلة للدفاع فيه وإذا  
فالتأجيل حيث يحض ويحسن نظر العنصر والفضل فيه في جلسة اليوم لأن  
النصاب لا يتغير من يوم إلى آخره .

سعادة محمود شكري باشا - نص اللائحة الداخلية صريح ولا أرى مع هذه  
الصرامة محلا لمخالفة اللائحة، ونحن لا نخسر شيئا إذا أجلسنا العنصر يوما أو  
يومين . فلنجله حتى لا يقال لنا خالفنا نصا من نصوص اللائحة التي يجب  
عليها جميعا احترامها .

حضرة محمود أبو النصر بك - هذا ما كنت أريد أن أقوله .

حضرة عبد الله سليمان باشا بك - أتى موافق على ما قاله سعادة محمود  
شكري باشا واتخذ هذه الفرصة فأطلب إلى المجلس تنبيه الحكومة الى النظر في  
حالة هذه المنطقة .

الرئيس - هذه مسألة أخرى .

حضرة عبد الله سليمان باشا بك - أردت انتهاز الفرصة .

حضرة ابراهيم الطاهر بك - أوافق على ما قاله سعادة محمود شكري باشا .

حضرة سعد مكرم بك - أكتفي بما قاله سعادة محمود شكري باشا .

حضرة عزيز مبرهم افندي - أتى أتمسك باللائحة الداخلية .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - أتى أميل الى تأجيل نظر العنصر واتما  
يجب في الوقت نفسه أن نحافظ على الحقوق السامة كما يطلب اليها ذلك  
بحسب ضمانتها ومقائدها . لا أعارض في التأجيل إذا كان التأجيل الى غد  
أربد غد ولكني أعارض إذا كان للردود المقبلة .

أصوات : لا . لا .

سعادة محمود شكري باشا - لا يتجاوز التأجيل هذا الأسبوع .

حضرة ابراهيم نور الدين بك - إذن أوافق على ذلك .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل نظر العنصر لند ؟

(مبارقة) .

## عكة بن مزار الأهل

محضر تصديق بكرة ٦٧٠ سنة ١٩٢٧

انه في يوم الثلاثاء الموافق ١٧ مايو سنة ١٩٢٧ أماني أنا كاتب المحكمة المشار اليها حضر عبد الصالحين ابراهيم المعروف بشاعديه الموقعين على هذا بباله ووقع بأعضائه على هذا بعد تلاوته عليه واقراءه لما جاء به وما اشغل عليه وموافقته على ما جاء به واثباتا لما ذكره هذا الحضر والزم التصديق ما

كاتب المحكمة

(أعضاء)

نظم المحكمة

على تحرير اللجنة وهذا نصه :

بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٢٧ قدم عبد الصالحين ابراهيم عريضة مصدقا عليها ضد حشرة محمد زكي عبد الرزاق بك عضو مجلس الشيوخ لانه لا يحسن القراءة والكتابة ويجلس ٢٣ مايو سنة ١٩٢٧ قرر المجلس ازالة هذه العريضة الى لجنة الطعون .

وقد اجتمعت اللجنة بجلسته ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ ونظرت الطعن المتقدم ذكره وحصل خلاف بين حضرات الأعضاء فيما يخص بالشكل والموضوع كما هو واضح بمحضر الجلسة المتقدم ذكره ولهذا يلزم الكلام عن الأمرين المذكورين .

## عن الشكل

رأى حشرة محمد محمود خليل بك أن هذا الطعن مرفوض شكلا لتقدمه بعد الجهاد القانوني وهو الخمسة عشر شروم المنصوص عنها في المادة (٦٩) من قانون الانتخاب لأن حشرة العضو المظنون فيه من المستفيين ومولاه لا يصح الطعن فيه الا في المياد المتقدم ذكره أما الأعضاء المينون قانون الانتخاب خال من النص على مياد الطعن في حقهم .

أما المادة (٧٣) من قانون الانتخاب فهي لا تطبق إلا اذا وجد أحد الأعضاء في حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة من هذا القانون سواء عرضت له أثناء نيابته أو أنها لم تطبق إلا بعد انتخابه ، وكذلك تسقط عضوية من فقد الصفات المشترطة في العضو والطاعن على يدع أن حشرة العضو المظنون فيه فقد صفة من الصفات المشترطة قانونا بل دعواه أن حشرة العضو لا يحسن القراءة والكتابة من الأحكام فكأن من الواجب عليه أن يقدم طعنه في المياد القانوني لانه لم ينفذ شيئا من حين تعيينه الى الآن . وقال سعادة أحد على باشا أن الطاعن ذكر في عريضته أن حشرة العضو لا يحسن القراءة والكتابة ، وفي ذلك تسليم منه بأنه عند انتخابه ما كان يحسنه لأن الموضوع لا يحصل حكاك ذلك ، ويجوز فلا محل للقول بأنه حشرة العضو فقد صفة من صفات العضوية ولهذا يكون الطعن مرفوضا شكلا ، وقد انضم لحضرتيها الشيخ حسن عبدالقادر وعبدالقادر بك بجاني وخالفهم في ذلك حشرة صاحب السعادة محمد صفوت باشا معتبرا بأن هذا الطعن لا يبيد له فهو مقبول شكلا طبقا لمادة (٧٣) من قانون الانتخاب التي تنص على سقوط عضوية من فقد الصفات المشترطة في العضو أو من وجد في حالة من أحوال عدم الأهلية المنصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة سواء عرضت له أثناء نيابته

أو أنها لم تسلم إلا بعد انتخابه والطاعن يرى طعنه على أن حشرة العضو المظنون فيه لا يحسن القراءة والكتابة ، وهذه حالة ملتبس المجلس بمدايعة عنها والفقرة الأخيرة من المادة (٧٣) تنص على سقوط عضوية من فقد الصفات المشترطة في العضو ، وهذا يستلزم قيام هذه الصفات من قبل ولا يمكن التحقق من ذلك إلا اذا ثبت أولا صحة النيابة وثبت ثبوت قانونيا أن تلك الصفات كانت موجودة حتى يمكن أن يقال بعد ذلك أنها فقدت . وبما أن هذا الإثبات لم يتحقق فيعتبر الطعن من قبيل التبليغ الذي لا يبيد له وواقفه على ذلك حشرة صاحب الدولة يوسف وهبه باشا وصاحب المحلل محمد شفيق باشا والأستاذ محمد عز العرب بك ، ولهذا ترجع هذا الرأي لأن من يرب أعضاء حشرة صاحب الدولة رئيس اللجنة ، ولذلك تجوز قبول الطعن شكلا .

## عن الموضوع

رأت اللجنة ما عدا حشرة صاحب السعادة محمد صفوت باشا أن هذا الطعن مرفوض من جهة الموضوع لأن حشرة العضو المظنون فيه تم انتخابه على قانون لم يشترط احسان القراءة والكتابة وهو القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ وأنه لا داعي لاستدعاء حشرة العضو المظنون فيه واختباره خصوصا وأن المجلس سبق أن قرر رفض الطعن التي من هذا القبيل .

أما حشرة صاحب السعادة محمد صفوت باشا رأي أن قرار المجلس السابق لا يمكن أن يكون له قوة الشيء المحكوم فيه وبالمجلس المدلل منه لأن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ وأن كان حاليا من ذكر هذا الشرط إلا أن الأحكام التصديرية للقانون المذكور دلت على استحسان عدم ذكر هذا الشرط لبدايته والشارع لما رأى أن أحد المجلسين أخذ بظاهر هذا القانون عقده بالقانون رقم ١٩٢٤ وذكر هذا الشرط صراحة ومن رأى حشرته اختيار حشرة العضو المظنون فيه أما باقي حضرات أعضاء اللجنة فصموا على راجع للأسباب المتقدمة ذكرها ولم يروا اختيار حشرة العضو المظنون فيه وإن كان مسؤولا لبعضهم أنه يحسن القراءة والكتابة ورعاه عن أنه أظهر استمداده لقبول الاختيار .

## بناء عليه

قررت اللجنة قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

رئيس اللجنة

٢١ يولييه سنة ١٩٢٧

يوسف وهبه

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأي اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - المجلس يقرر رفض الطعن المقدم ضد حشرة محمد زكي عبد الرزاق بك .

( حضر حشرة صاحب العزة خليل الخادم بك مدير قسم الحسابات والمستندين بزيارة الأوقاف وحشرة محمد مصطفى الماسي افندي رئيس قسم السكرارية ) .

وقد تبين لها أن الوزارة راعت في وضع ميزانية هذا العام جميع الملاحظات هذا ما كان منها متعلقاً بمسألة الاستبدال لأنها لم تبين مقداره ولم لاحظ ذلك أمام لجنة الأوقاف لمجلس النواب أرسلت الوزارة ملحقاً وطلبت إضافته إلى مشروع هذه الميزانية ليان هذه الأموال .

ومن الإطلاع عليه يتضح أن مقدار التجميد للأوقاف الخيرية لتأية ديسمبر سنة ١٩٢٦ مبلغ ٥٨٠٠٠ ج ٧٣٠٠٠ و للأوقاف الأهلية مبلغ ١٣٩٠٠ ج ٣٥٠٠٠٠ ومن به ما صرف من هذه المبالغ والباقي منها (راجع المعقنين رقم ١ و ٢) .

٣ - وقد أبدت اللجنة أيضاً في العام الماضي رغبة وافق عليها المجلس وهي حصر جميع أعيان الأوقاف حصراً تاماً ليان عددها ومساحتها وحدها ومراقبتها مع تقدير ثمنها لأن هذا التقدير ضروري لمعرفة نسبة الإيراد إلى رأس المال .

وقد علمت اللجنة أن الوزارة انتهت من حصر جميع أعيان الأوقاف الخيرية ومن تقدير قيمتها تقديرًا ابتدائيًا والمطلوب أن تم عملية التقدير نهائيًا في هذا العام .

٤ - ولما حظت اللجنة أيضاً أن للأوقاف كثيراً من المسائل المتخربة ولما كثير من الأراضي الفضاء في جهات مختلفة والأطيان ذات المساحات الصغيرة التي كانت سبباً في كثير من المشاكل لتدخلها في أرض الصغر وطلبت من الوزارة أن تعمل على تصغير البناي الخربة أو استبدالها باستبدال جميع المساحات الصغيرة من الأطيان .

ولما كانت مسألة الاستبدال أمام المحاكم الشرعية كثيرة التقيد وتحتاج زمن كثير احتجت الوزارة بهذا الأمر وافقت مع المحاكم المذكورة بواسطة وزارة الحفانية على أن تدبب ضماً مندوبين يمثلونها في اللجان التي تصدر قيمة الأعيان المطلوب استبدالها لتكون تلك القيمة أساساً للزيادة وعلى اعتبار أمام المحاكم المذكورة .

وبهذا صار من التيسر إتمام عملية الاستبدال في مدة لا يتجاوز متوسطها أربعة شهور بعد أن كانت تستغرق سنوات .

٥ - وقد حصرت الوزارة الأطيان ذات المساحات الصغيرة والأجزاء المتفرقة للشرع في بينها ليلفت في الأوقاف الخيرية وأوقاف الحرمين ٣٨١٠ فدان و ٥ قراريط و ٥ أسهم واستقرت أقرب فرصة لاستبدالها بعد زوال الضائقة المالية .

٦ - وقد وضعت الوزارة نظاماً لاستبدال جميع الأحكام أسامه تخدير قيمة الأرض خالية مما عليها من البناء أو الفراس واحتساب ثلث قيمتها للبلد وهي سائرة في هذا التقدير بوجود مندوب من المحكمة التورعية وكل جهة يتم تقدير أحكامها وتوافق اللجنة الاستشارية على هذا التقدير ترسل ضماً منشوراً إلى مأموريها لاستدعاء أصحابها وتقديمهم أوجه التسهيل التي وضعتها الوزارة سواء من جهة إثبات أم طريقة البعق ترقيهم واستبدالها . ومن المؤكد أن هذا النظام يساعد كثيراً على التخلص من جميع الأحكام .

(٧) تقرير لجنة الأوقاف والمعاد الدينية من مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ القسم الأول (الإيرادات) .

على كتاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

أتشرف بأن أرفع لعلكم تقرير لجنة الأوقاف والمعاد الدينية عن ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ (القسم الأول - الإيرادات) لعرضه على هيئة المجلس الموقر .

وقد اتفقت اللجنة بحضرة الشيخ حسن عبد القادر ليكون مقرراً لما في ذلك أمام المجلس .

وتفضلوا بقبول عظيم احتراماتي ما

رئيس اللجنة  
أحمد حل

٥ يولي سنة ١٩٢٧

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

### القسم الأول - الإيرادات

#### ملاحظات عامة

١ - من المسلم أن لوزارة الأوقاف مجلسين لكل منهما رأى فعلي فيما تبين له من الاختصاص يقتضيه اللائحة الصادرة في ١٣ يولي سنة ١٨٩٥ وما دخل عليها من التعديلات وهذا المجلسان هما مجلس الأوقاف الأعلى ومجلس الإدارة .

وبتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٢٣ صدرت لائحة أخرى نصت على تشكيل ثلاث بلجان وهي لجنة المزايدات واللجنة الطبية واللجنة الاستشارية واختصاص كل منهما سبب في اللائحة المذكورة .

ولا ينبغي أن هذا النظام لا يتفق مع مسؤولية الوزير أمام البرلمان ولهذا صرح معالي وزير الأوقاف في السنة الماضية بتعديل هذا النظام وأنه سيتم تشريعا يحدد اختصاص المجلسين المتقدم ذكرهما وقد استعملت اللجنة عما تم في أمر هذا التشريع فبصحت بأن الوزارة أدخلت جملة تعديلات على لائحة سنة ١٨٩٥ أهمها :

(١) أن يكون رأى المجلس الأعلى استشارياً .

(٢) إلغاء مجلس الإدارة .

(٣) رفع بعض المسائل ذات الأهمية الخاصة إلى مجلس الوزراء لإصدار قراره فيها .

وتبقى اللجنة أن يكون عند المجلس وقت نظر مشروع هذا القانون في التوبة الحالية .

٢ - لقد أبدت اللجنة في العام الماضي بعض ملاحظات على شكل الميزانية وأشارت بزيادة عدد أبوابها وطلبت بيان المبالغ التابعة من استبدال الأعيان الموقوفة سواء كانت خيرية أو أهلية .

## الباب الاول

## ايرادات عمومية (الادارة)

١١ - قدرت في مشروع الميزانية ببلغ ١٥٣,٧٠٩ ج. ٢٠٠ زيادة  
١,١٤٦ ج. ٢٠٠ من العام الماضي. منها ٦٤٦ ج. ٢٠٠ في رسوم الادارة  
و ٥٠٠ ج. ٢٠٠ في ثمن تذكار زيارات الأجانب الساجد .

ويشتمل هذا الباب على فصيلين :

(الاول) رسوم ادارة الأوقاف الأهلية والحرمين الشريفين وتحتشش  
الوادى والحراسات القضائية .

(الثاني) المتحصل من المصروفات القضائية والمتحصلات المتنوعة .

## الفصل الأول رسوم الادارة

١٢ - قدرت ببلغ ١١١,٣٠٩ ج. ٢٠٠ من ذلك ٩٩,٩٠٠ ج. ٢٠٠  
رسوم ادارة على الأوقاف الأهلية و ٨٢٩ ج. ٢٠٠ على أوقاف الحرمين الشريفين  
و ٦,٣٠٠ ج. ٢٠٠ على تحتشش الوادى و ٢٥٠ ج. ٢٠٠ على حراسات قضائية .

١٣ - ومن المقارنة بين المبلغ المقدر رسوما على الأوقاف الأهلية في هذا  
العام والعام الماضي يتضح أن هناك زيادة قدرها ١,٧٥٢ ج. ٢٠٠ وسبب  
ذلك ما أحيل على الوزارة من الأوقاف الأهلية .

١٤ - وقد لاحظت هذه اللجنة في العام الماضي أن من بين تلك  
الأوقاف ما يكون قليل الإيراد فلهذا أحيانا أو تفرقها في نواحي مخلفة بعيدة  
عن الأحيان التي تدبرها الوزارة فيقررت على قبول ادارتها أن تثنق الوزارة  
عليها أكثر مما تستفيد .

وكذلك الحال بالنسبة للحراسات القضائية ، والأولى للوزارة أن تمنع عن  
قبول مثل تلك الأوقاف وعن قبول الحراسة على العموم الاضطرورة قصوى  
لما يقررت على ذلك من تكبير النفقات والمشاكل القضائية .

سأل عده نجيب الغرابي باشا (وزير الأوقاف العمومية) - لاحظ أن  
لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية في مجلس الشيوخ أبنت رغبتها في ألا تتوسع  
الوزارة في قبول الحراسات القضائية وأن تكون الصلابة التي تسير عليها  
وزارة الأوقاف هي ألا تقبل من الحراسات على العموم الا ما تدعو اليه  
الضرورة القصوى .

رأت اللجنة ذلك وألاحظ أن هذه الرغبة تخالف عاكفة كلية الرغبة التي  
أبنتها لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية في مجلس النواب .

أشارت لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية في مجلس النواب على وزارة  
الأوقاف بالتوسع في قبول الحراسات القضائية والموسوع عادة تعيين الحارس  
القضائي هو استحكام النزاع بين أصحاب الشأن حتى يتم الفصل في الخلاف  
القائم بينهم . والمراد من تعيين الحارس هو ادارة الأحيان المتنازع عليها ادارة  
حسنة إلى أن يفصل في النزاع القائم بين المتنازعين وليست هناك حجة  
أجدر بحسن الادارة من وزارة لها من الوسائل ما يمكنها من القيام بما جهد  
الها من ذلك في الوجهة الأكل فضلا عن أنها مستفكة لجميع أسباب  
الضمان الكافي لتحقيق هذا الغرض .

٧ - وقد اقترحت لجنة الأوقاف لمجلس النواب أن توجد مسالك  
الاستبدال جميعها في فلم قائم بذاته يتصل بالوزير أو الوكيل مباشرة وتكون  
مأمورية ما يأتي :

أولا - حصر جميع الأعيان والأماكن والأراضي القضاء والاحكار  
التي يجب استبدالها في سجل خاص .

ثانيا - اتخاذ الاجراءات والطرق اللازمة لإعلان الجمهور بالأعيان المرغوب  
استبدالها ولترغيبه في الشراء بوضع جميع التسهيلات الضرورية بما في ذلك  
اعطاء المعلومات اللازمة لكل طالب بحيث يكون هناك مكتب لاستعلامات  
في هذه الشؤون كما هو الحال في بعض الشركات العقارية .

ثالثا - مباشرة إجراءات الاستبدال من ابتدائها لنهايتها . وقد وافقت  
الوزارة على هذا الاقتراح ، وكذلك مجلس النواب ، وهذه اللجنة توافق  
عليه أيضا .

٨ - وقد اطلعت اللجنة على مذكرة الوزارة المرفقة بميزانية هذا العام فلاحظت  
لها أهمية الأعمال الجلية التي اشتملت عليها الميزانية . وهي التوسع  
في الأعمال الخيرية وقسم المدارس وقسم المساجد وقسم الطهي وأثناء المهرات  
وتجديد المباني وما اعترفته من الاستقرار في هذا العمل تحقيقا لرغبة البرلمان  
خصوصا وأنها أنشأت فلقا خاصا لتلك المنشآت يكون من عمله وضع  
التصميمات لما يتقرر انشاؤه أو تجديد وتولى تنفيذ هذه الأعمال من  
ابتدائها لنهايتها .

وعلى اللجنة فإن البيانات القيمة التي جاءت في هذه المذكرة أختت اللجنة  
من ذكرها في التقرير تفصيلا لافتتاحها بصحة ما جاء فيها ومطابقتها لما  
جاء بالميزانية .

## المسائل الاحتياطية

٩ - بلغ احتياطي الأوقاف الخيرية لثانية ٣١ مارس سنة ١٩٢٦ مبلغ  
١٠,٥٣٦ ج. ٢٠٠ (راجع الملحق رقم ٣)<sup>(١)</sup>

ولا شك في أن هذه نتيجة سارة لأن وزارة الأوقاف ما كان لها احتياطي  
قبل سنة ١٩٢٤

ولا ترى هذه اللجنة داعيا لذكر أهمية المسائل الاحتياطية خصوصا بالنسبة  
لوزارة الأوقاف التي ترتكز في أهم مواردها على الزكاة فإن لم يكن عندها  
مال احتياطي وحصل عجز في الحصول أو نزول في أسعار المحصولات وأهمها  
القطن اضطرت بحكم الضرورة إلى الاستدانة .

## الإيرادات

١٠ - قدرت الإيرادات أصلا في مشروع الميزانية ببلغ ١,٠٧٣,٧٣٩ ج. ٢٠٠  
وطلبت الوزارة تعديلها إلى ١,٠٨٩,٨٥٤ ج. ٢٠٠ بزيادة يبلغ ١٦,١١٥ ج. ٢٠٠  
وكانت مقمرة في سنة ١٩٢٦ ببلغ ١,٠٩٢,٣٥٥ ج. ٢٠٠ فيكون النقص في تقدير  
السنة الحالية ٣٥١ ج. ٢٠٠

وقد وزعت الإيرادات على ثمانية أبواب وكانت في السنة الماضية جيدة  
والزيادة نشأت من إيرادات مصصة لثلاث وهي الباب السابع في الميزانية وما كان  
له إيراد في السنة الماضية .

(١) راجع الملحق رقم (٢) لهذه المذكرة .



في المشاكل - اذ قد رأى لاحتنا هو أن الوزارة لا تقبل مطلقا حراسات قليلة الارادات أو في جهات خفيفة مادامت تكفيها كثيرا من التفقات أو تحضرها لشا كل القضية ، فإذا ما طلب الى الوزارة القيام بمجرسة لا يقرب عليها مشاكل قضائية أو تخففت كثيرة فلا مانع من قبولها .

معالي عبد نجيب الفرايلى باشا (وزير الأوقاف العمومية) - هذا حسن . أصوات : هذا تعديل لرأى اللجنة .

معالي عبد نجيب الفرايلى باشا (وزير الأوقاف العمومية) - اذا كانت اللجنة قصدت المعنى الذى شرحه حضرة المقرر وهو يرى الى الأخذ برأى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية في مجلس النواب فاني أوافق على هذا التفسير .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - مجلس الشيوخ غير مقيد برأى مجلس النواب .

معالي عبد نجيب الفرايلى باشا (وزير الأوقاف العمومية) - من غير شك مجلس الشيوخ غير مقيد برأى مجلس النواب وإنما لاحظت أن رأى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية في مجلس الشيوخ يخالف رأى لجنة الأوقاف بمجلس النواب فأردت طرح المسألة على مجلسكم ليبدى رأيا فيها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - ان رأى اللجنة هو ما أبدته حضراتكم .

معالي عبد نجيب الفرايلى باشا (وزير الأوقاف العمومية) - ليسمع لي حضرة المقرر ان أقول ان هناك فرقا كبيرا بين عدم قبول الحراسات الا لضرورة قصوى وبين عدم قبولها في حالات ما اذا كان ذلك القبول يخدم الوزارة بمصاريف لا يمكن توقيفها من الحراسة . فرق كبير بين الأمرين - ففي الحالة الأولى تكون القاعدة استماع الوزارة عن قبول الحراسة الا بعد مشورة الضرورة القصوى . في الثانية فيطلق للوزارة قبول الحراسات ما دامت لا تهمش الوزارة بمصاريف لا تخفى بها تلك الحراسة .

والواقع أنه ليست هناك ضرورة ملحة للوزارة الى قبول الحراسات لأن مصلحة المتنازعين لا تصير ضرورة ملحة للوزارة بل هي خدمة عامة تؤدي للأفراد لانتظر الوزارة في أحسنها الى ما تتكشف من المصاريف .

تلك خدمة عامة تقوم بها الوزارة للأفراد وبأختيارها هيئة حكومية تريد سامعتم في كل ما يسود عليهم بالنفع ما دام ذلك لا يكلفها بمصاريف . لأن الوزارة اذا أرادت خدمة أفراد وكانت هذه الخدمة تجسمها بمصاريف تحمل هذه المصاريف آخرون - سواء كانوا مستعقبين في أوقاف أهلية أو أوقاف خيرية - ولا سيوفى لخدمة أفراد على حساب أفراد آخرين . هذا معقول جدا . هذا المعنى مستقل بذاته عن المعنى الآخر الذى أشارت إليه بلجنة الأوقاف بمجلس الشيوخ .

لذلك سأبذل الى الأخذ برأى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية بمجلس النواب . سعادة محمود شكرى باشا - يجب في الحقيقة أن يظهر رأى المجلس في هذه النقطة واضحا وإلا زالت وزارة الأوقاف أمام رغبتين متناقضتين لا يمكنها أن تعمل إتيهما ولا تكون مفيدة بهما . فأرى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية بمجلس الشيوخ - كما قال بحق معالي الوزير - يحظر على الوزارة

لذلك كله أشارت لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية في مجلس النواب على وزارة الأوقاف بالتوسع في قبول الحراسات فأردت أن أطرح هذا الرأى على حضراتكم قبل أن تمر الفقرة الواردة في تقرير اللجنة عن الحراسات القضائية لأن القاعدة التي سار عليها البرلمان هي أنه اذا أبدت رغبة في تقرير لجنة ولم تحصل فيها مخالفة كانت تلك الرغبة ملزمة للوزارة وحسب تكون الوزارة بين رغبتي متناقضتين .

لهذا أرجو حضراتكم المناقشة في هذه النقطة .

سعادة محمود شكرى باشا - وما رأى الوزارة في ذلك ؟

معالي عبد نجيب الفرايلى باشا (وزير الأوقاف العمومية) - اني أبذل الى رأى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية بمجلس النواب للأسباب التي أبدتها . ففى قبول الحراسة القضائية مصلحة للمتنازعين ولوزارة الأوقاف معا . أما مصلحة المتنازعين فتقضى بأن توضع الأعيان المتنازع عليها تحت إدارة حسنة مستقلة لجميع أسباب الضمان . وأما مصلحة الوزارة فهي أنها تتقاضى عن الحراسة رسوما تدر عادة بعشرة في المائة . فمن هذه الجهة ومع وجود الموظفين الكائين لا تكلف الحراسات وزارة الأوقاف عمالا أكثر من الموجودين لديها . اذن لا عمل مطلقا لصياح هذا الإراد الناتج عن الثقة بالوزارة .

هذا هو الذى يبدو لي الى المائل ان رأى لجنة الأوقاف بمجلس النواب .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - جاء في الفقرة ١٤ ما يأتى :

« وقد لاحظت هذه اللجنة في العام الماضي أن من بين تلك الأوقاف ما يكون قليل الإرادة لفلة أعيانه أو تخففه في نواح خفيفة يبيد عن الأعيان التي تدبرها الوزارة فيقرب على قبول ادارتها أن تنفق الوزارة عليها أكثر مما تستفيد .

وكذلك الحال بالنسبة لحراسات القضائية - والأولى للوزارة أن تمتنع من قبول مثل تلك الأوقاف وعن قبول الحراسات على السمو لا لضرورة قصوى لما يقرب على ذلك من كثير التفقات والمشاكل القضائية . »

وأظن أن ذلك لا يختلف مع ما ورد بتقرير لجنة مجلس النواب فان ماورد في الشطر الأول من هذه الفقرة هو أن اللجنة تشير على وزارة الأوقاف بالإلا تقبل الأوقاف القليلة الارادة أو المتفرقة في جهات خفيفة .

أما الشطر الثانى فتشير فيه اللجنة على وزارة الأوقاف بالامتناع عن قبول الحراسة القضائية الا عند الضرورة القصوى لما يقرب على ذلك من الضغاث الكثيرة .

معالي عبد نجيب الفرايلى باشا (وزير الأوقاف العمومية) - تشير اللجنة بعدم قبول الحراسة على العموم .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - تقول اللجنة في تقريرها بعدم قبول الحراسة الا لضرورة قصوى لما يقرب على قبول الحراسة اطلاقا من تحمل كثير من الضغاث ومن الدخول في المشاكل القضائية وهذا القول لا يتناقض مع ما أراده لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية بمجلس النواب التي اشترطت في قبول الحراسة ألا يقرب عليها زيادة في التفقات أو كلفة

الحراسة عليها ما يمكن له سد نفقات الموظفين الموكول بهم إدارتها مثلا لو كان الربح ٢٥ جنيا فيكون أجرة الإدارة ٢٥٠ قرشا وهذا مبلغ لا يفي بالنفقات فالحراسة التي من هذا القبيل يجب تركها لأن في اتساقها خسارة .

محلى محمد نجيب الغزال باشا (وزير الأوقاف العمومية) - الحراسة التي تشير إليها حضرة العضو المحترم هي من نوع الحراسات التي تميم فيها الوزارة حارسه بصفتها داتة لأنها تتبرع ملكية مدينتها الدين - وبموجب القانون للوزارة أن تحفظها تعيينها حارسه حتى تستوفي الدين فالحراسة في هذه الحالة حق من حقوقها وليست متبرعة بها وإنما تقوم بها خدمة لنفسها . والواجب هو أن تطلب الوزارة تعيينها حارسه عاصمة على حقوقها وذلك أليق بها من أن تطلب تعيين غيرها . وكيف أطلب من المحكمة تعيين غيره حارسا وأنا الأبق بالتعيين لأن بصفتي داتة يعني أن تعبه الحراسة لصحتي ولا أظن أن من المقول أن تقبل الوزارة من مأموريها في هذا الشأن .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر (مقرر اللجنة) - الموضوع الذي تكلم عنه حضرة العضو المحترم الشيخ يس محمود أبو جليل لا علاقة له بالموضوع الذي تكلم عنه مقرر اللجنة لأن ما أشار إليه حضرة تعلق بمبررات يجب على الوزارة أن تجلبها مهما كانت من مصادرها لأن ذلك عاصمة على حقوقها ، وأنا ما نحن الآن بصدد الحراسة التي لا شأن للوزارة بها مثال ذلك أن يحصل نزاع على وقف تعيين الوزارة حارسه إلى أن يفض ذلك النزاع .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - في العام الماضي أظهر المجلس رغبة وشدة في وجوب العمل على تنفيذها تلك هي ألا تسمى وزارة الأوقاف في التنظر على الأوقاف الأهلية بدلا من أربابها ولا تقبل إلا ما يوجه إليها من قبل الحاكم وإلى أسأل محلى الوزير هل هذه الرغبة ما زالت محل اعتبار إلى الآن ؟

محلى محمد نجيب الغزال باشا (وزير الأوقاف العمومية) - أؤكد لحضرة العضو المحترم أن وزارة الأوقاف لا تسع مطلقا لاستخلاص وقف من الأوقاف والتنظر عليه وأظن أن المرجح لتوجيه هذا السؤال هو ما جرى عليه العمل من أن المحكمة عند ما ترى عزل ناظر وتعيين ناظر جديد تأخذ رأي الوزارة إن كانت تجلب النظر أم لا ويضطرر الواجب على الوزارة بأن تبدي رأيا بصراحة ولا يمكن أن تعطى رأيا يخالف المصلحة فلذا رأيت أن المرشحين للنظر سيؤول الأمر معهم إلى ما كآله أمر الناظر المنزلي لفرافق على قبول النظر وهذا ليس في الواقع سببا يمنع بل هي أسأل تعقيب .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - وما رأى محلى الوزير إذا أخبرته أنه حدث في الجلسة العلنية أسس أمام محكمة مصر الشرعية أن صرح مندوب وزارة الأوقاف بأن البرلمان طلب إليها أن تقبل كل الأوقاف التي توجه إليها وأن هذه الرغبة بلغت إلى الحاكم بجميعها للاطلاع هنا . فهل لا يكون هذا التصريح في الجلسة العلنية عائقا لرغبة البرلمان كل المحافظة .

محلى محمد نجيب الغزال باشا (وزير الأوقاف العمومية) - ليس معنى معلومات رسمية مما قلته حضرة العضو المحترم بخصوص التصريح المنسوب لمندوب الوزارة وإنما مع هذا فاني لا أرى فيه معنى السعي من الوزارة

قبول الحراسة إلا في حالة الضرورة التصوي وأما رأى لجنة الأوقاف والمهاد مجلس النواب فباعت ذلك . لأنها تنصح بقبول الحراسة ما دام أن القيام بأمرها لا يكلف الوزارة أكثر مما تحصل عليه من تلك الحراسة فلذا كانت الوزارة واقعة من أنها لا تنفق على هذه الحراسة بسبب قبولها أيها أكثر مما تحصل عليه فن المصلحة قبولها . فلذا كانت الوزارة واقعة من كفاية مدد عملها لإدارة مثل هذه الحراسات وأنها تحصل على ربح منها فاني أقول بوجوب موافقة المجلس على رغبة لجنة الأوقاف والمهاد الدينية مجلس النواب .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر (مقرر اللجنة) - أين موقع هذه الرغبة من التقرير ؟

محلى محمد نجيب الغزال باشا (وزير الأوقاف العمومية) - هذه الرغبة موجودة في الصفحة التاسعة من تقرير لجنة الأوقاف والمهاد الدينية مجلس النواب عن مشروع ميزانية الحرمين .

سعادة محمود شكري باشا - المسألة واضحة الآن وتظهر أن الزعيم مختلفان وأرى المصلحة في العمل بأى لجنة مجلس النواب حتى تكون الوزارة أمام رأى ظاهر يمكنه العمل به .

محلى محمد نجيب الغزال باشا (وزير الأوقاف العمومية) - أضيف على ما ذكرته أن حضرة المقرر ربما يسأل أكثر من غيره أن كثيرا من الحراس القضائيين الذين تعيينهم الحاكم يتناولون الأموال التي أتبعوا حراسا عليها وأن الشكوى منهم قد تزيد من الشكوى من نظار الأوقاف الذين اشتبهت منهم أكل أموال المستحقين فلذا كان هذا النداء بكذا يكون مسلما به من البائع فإظن أنه ليس من المصلحة في شيء تشجيع جهاد الحراسات في أيدي من يتسبون أكل هذه الأموال بالباطل .

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر (مقرر اللجنة) - لم أجد في الواقع فرقا بين ما قرره لجنة الأوقاف مجلس الشيوخ وبين رغبة لجنة مجلس النواب ويصح أن ندين أن عرض بلجتها هو امتناع الوزارة عن قبول الحراسة التي يترتب على القيام بإدارتها انفاق أموال أكثر مما يحصل منها وما أسرح به هو أن الوزارة تقبل الأوقاف التي تضم إليها والحراسات التي تميم فيها بشرط ألا يترتب على ذلك أى خسارة .

محلى محمد نجيب الغزال باشا (وزير الأوقاف العمومية) - يريد حضرة المقرر على ما فهمت أن يقول أن القاعدة الإجابة بقبول الحراسات والاستثناء عدم قبولها إذا تبين أن في هذا القبول تكليف الوزارة بنفقات تزيد على ما تحصله منها أو إدخالها في مشاكل قضائية .

سعادة محمود شكري باشا - بهذا التصريح تكون وجهة نظر المجتنب واضحة .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل - في الدورة الماضية لاحظت لجنة الأوقاف مجلس النواب أن بعض الأعيان التي تدبرها الوزارة تكلموا بغير حق مما تحصل منها ونصحت لها أن تنقضي منها ووافقت لجنة الأوقاف مجلس الشيوخ على هذا الرأي وقد لوحظ أن بعض الحراسات العتيقة على أعيان ضردات قيمة كالتى يهتمها المستأجرون تأجيرا على الإيجار قد لا تنفع من أجرة

الحصول على التصديق على الأوقاف الأهلية لأن حضرة العضو يقر أن المتدوب قال أن الوزارة قبل النظر الذي توجه بها الحاكم تفرق بين هذا وبين السى لتتقرر .

حضرة الشيخ محمد من العرب بك - ولكن المتدوب قرر أن الوزارة أبلغت الحاكم بما يشيد رغبتها في توجيه نظارة الأوقاف إليها .

معالى محمد نجيب الترابى باشا (وزير الأوقاف السومية) - يحسن أن يقدم حضرة العضو صورة رسمية من محضر الجلسة .

حضرة الشيخ محمد من العرب بك - ما تقدم بهذه الصورة لمالكى .

معالى محمد نجيب الترابى باشا (وزير الأوقاف السومية) - بمناسبة ما قرره حضرة العضو المحترم أطلع على حضراتكم ما ورد بتقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية في مجلس النواب فقد جاء في الصفحة التاسعة من تقريرها عن مصروفات الحرمين الشريفين ما يأتى :

"تقدر لما يبلغ ١٠٠٠٠ جنيه وتستحسن اللجنة أن توسع الوزارة في قبول النظر على الأوقاف الأهلية التي يكون في ادارتها لما مصلحة المستحقين وطعم ضرر بمالكيا، ذلك لأن اللجنة تتقدم أن في إدارة الوزارة هذه الأعيان رحمة بالمستحقين ورعاية لمصالحهم وحماية لهم من تصف النظر وتعتقد أن الحاكم الشرعية تشاطرها هذا الاتحاد ولا تمنع اللجنة في أن توسع الوزارة أيضا في قبول الخراسانات القضائية على الأعيان التي يقوم بشأنها نزاع لأنه لا يوجد في البلاد إدارات منتظمة للخراسانات القضائية تحقق إيصال الحقوق لأربابها. ونظمت اللجنة نظر الوزارة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتفهم الجهات المختصة بوجود هذا الاستعداد لبها" .

وقد يكون ماقرره حضرة مندوب وزارة الأوقاف أمام المحكمة الشرعية مقولا عن تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية مجلس النواب .  
فل من تقرير اللجنة ما يأتى :

١٥ - وقد استعملت هذه اللجنة في العام الماضي أيضا عن مقدار أموال البذل الموجودة في خزنة الوزارة من استبدال أعيان الأوقاف الأهلية فبين أن مجموعها ٢٧,٨٩٧ ج.م وأنه مضى على بعض هذه الأموال بدون استئجار ما يزيد من خسران المشرىين، ما دام أنه تقرر استعمال مبلغ ١٩٩,٩١٣ ج.م لإنشاء عمارات لبعض هذه الأوقاف وقد طلب من الوزارة الإسراع في استئجار المبلغ الباقي وقدره ١٧٧,٩٣٣ ج.م في شراء أعيان أو إنشاء عمارات ، ولما استعملت اللجنة ما وصفت إليه حالة أموال بدل الأوقاف الأهلية علمت أنه بلغ مجموع المصعده من نهاية ديسمبر سنة ١٩٢٦ مبلغ ٣٥١,٣٩٠ ج.م و ٨١٥ مليا وقد حصل التصرف فيه كالتالي الآتي :

سليم بنجب ٩٥٨ ٣٠٠٢ صرف على عمارات .

١٧١ ١٣٨٧٦٥ تقرر صرفه على إنشاء إحدى عشرة عمارة منها خمس بشارع الأمير فاروق في رأس شارع الموسكى وخمس في أماكن أخرى بالقاهرة وواحدة بالمنصورة ، وقد تم إنشاء عمارة منها ، والباقي مضى بعض العمل فيه ،

سليم بنجب

والعضو الأكرسيديا فيه بملفات الإجراءات اللازمة من استصدار إذن المحكمة الشرعية وأتمام التصميمات والاشهار .

٨٥٣ ١٠٤٨١٤ قيمة أعيان اختارتها الوزارة ووافقت المحكمة الشرعية على شرائها بلمة أوقاف وكتب لها توقيع الصيغة منها .

٣٤٨ ٢٩,٥٦٧ قيمة أعيان اختارتها الوزارة ووافق ملاكها على بيعها وجار استيفاء الإجراءات القانونية لإتمام الشراء .

٢٠٣ ٧٢,٩١١ أموال بدل بثلاثة أوقاف ، وقد أعلنت الوزارة من رغبتها في شراء أعيان لها وتقدمت لها صفقات من أطيان وعقارات جار طلبها لاختيار الأصح منها .

٥٩٨ ١,٨٣٣ عيجوز لبناء أودار ملوية على المنازل التي اشترت لأوقافها .

والباقي وقدره ٤٩٦ ج.م ١٣٨ مليا لأوقاف يبلغ عددها ٦٦ وفقا بتراوح ما لها بين ١٥ ج.م ٢٠٠ مليا ، وهي مبالغ جزئية يصعب استبدال أعيان بها ، ويستطرح ذلك في استئجارها .

ويتضح مما تقدم أن الوزارة قدلت رغبة البرلمان فيما يخص باستئجار تلك الأموال بالطرق المتختم ذكرها .

## الفصل الثاني

التحصيل من المصروفات القضائية والمتحصلات المتنوعة

٩٦ - قدر لهذا الفصل مبلغ ٤٢,٥٠٠ ج.م من ذلك ٤,٠٠٠ ج.م متحصل من مصاريف قضائية و ٣٧,٥٠٠ ج.م من إيرادات مختلفة و ١,٥٠٠ ج.م من تناكرو إيرادات الأجانب للساجد .  
ولست لجنة ملاحظات على هذا الفصل .

## الباب الثاني

التحصيل لمناشات ومكافآت الموظفين

٩٧ - قدرت إيرادات هذا الباب بمبلغ ١٨,٨٢٥ ج.م أى زيادة ١١٥٥ ج.م عن العام الماضي من ذلك مبلغ ٦٢٦٠ ج.م متحصل من الاحتياطي الإدارى استقطعه من مبالغيات الموظفين ومبلغ ٢٠٠٠ ج.م متحصل من الموظفين نظير مدد خدمة سابقة ومبلغ ١٠٥٥ ج.م لإعسار الأعيان المشتقة من شتر المفاضات البالغ قدرها ٥٥٨ فدانا و ١٦ قيراطا و ١٢ سهما .

وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب سوى استقفا نظر الوزارة الى شراء أطيان أو عقارات مما يجمد .

## الباب الثالث

## إيرادات الأيمان الموقوفة

١٨ - قدرت إيراداتها أصلاً بمبلغ ٦٥٠,٢٠٩ ج. م طليت الوزارة تعديلها إلى ٥٢٣,٨٧٤ ج. م بتقص ١٢٦,٣٣٥ ج. م عن العام الماضي، وهي موزعة على ستة بنود :

- البند الأول - بنود مصرى ١٧٩,٤٩٢ إيرادات المائى .
- » الثانى - ١٤,١١٩ » الأراضى القضاء .
- » الثالث - ٨,٠٢٧ » الأحكار .
- » الرابع - ٤٢٣,٣٩٠ » إيرادات الأراضى الزراعية .
- » الخامس - ١,٥٨٩٨ » ثمن محمولات ما تزعمه الوزارة .
- » السادس - ١٢,٩٤٨ » إيرادات متنوعة .

## البند الأول

## إيرادات المائى

١٩ - قدرت بمبلغ ١٧٩,٤٩٢ ج. م زيادة ١٠,٩٩٢ ج. م عن العام الماضى بعد حل قيود الإيجارات وقدرت هذه الأمان ٣,٦٧٨ ج. م قدرتها تقديرًا ابتدائياً بمبلغ ٤٧٠,٣٧٧ ج. م .  
وليس لجنة ملاحظات على هذا البند .

حضرة ابراهيم الطاهرى بك - كثيراً ما يتعذر على بعض المستحقين فى الأوقاف الأهلية الإطلاع على كشوفات الخاصة بحساباتهم وذلك لضخامة تلك الكشوفات وإذا طلب أحدهم صورة منها كلف مبلغ رسم فهل هذا الرسم مقرر بقانون ؟

حضرة الشيخ حسن عبدالقادر (مقرر اللجنة) - يصح أن يكون سؤال حضراتكم عند نظر الأوقاف الأهلية لأننا الآن نتكلم فى الأوقاف الخيرية .

حضرة ابراهيم الطاهرى بك - انذنا حفظ جميع الكلام عند ورود المناسبة .  
معالى محمد نجيب الفرائى باشا (وزير الأوقاف العمومية) - ومع ذلك أجبني حضرة العضو وأقول أنه ليس هناك ما يلزم الوزارة بتسليم صور مملوغة من حسابات الأوقاف التى يعبرها لأنه إذا كان كل مستحق يكلف الوزارة بإعطائه صورة من الحساب الذى يشرف عليه العضو المحترم بأنه فى بعض الأحيان يكون جسيماً للدرجة أن صاحب الشأن قد لا يجد من الوقت مساعداً لمراجعته .

وأظن أن تكليف الوزارة بهذا العمل يكون تكليفاً شاقاً وليس لدى الوزارة ما يمكن للقيام بهذه الأعمال . ولذا ترى توفيقاً بين رغبة بعض المستحقين وبين ما يحصله عند الموظفين أن تمتد لا تحمة الإجماعات وتضع فيها نصاً يقضى بإعطائه صور تقرير رسم بدفعه كل طالب والفاصلة المتبعة على عدم تسليم صور من كشوف الحساب - ولكن الى أن يتم التصديق على اللائحة المعدلة - لذا أريد أحد المستحقين أن يدفع عن طيب خاطر الرسم الذى تتطلبه منه الوزارة فلنأخذ تعبه منه وتقدمه فى باب الإيرادات وتعطيه الصورة التى يطلبها .

حضرة ابراهيم الطاهرى بك - هل يستطيع المستحق أن يتقل صورة الكشوف بواسطة كاتب من قبله ؟

معالى محمد نجيب الفرائى باشا (وزير الأوقاف العمومية) - يصح ذلك بشرط ألا تسبب عملية تحرير الصورة ارتباكاً فى العمل لأننى فى بعض الأوقاف مستحقين كثيرين ومن الصعب إجابة طلبات العدد الكثير من هؤلاء فى وقت واحد وتنظم هذه المسألة يجب أن يترك للأدارة وهى التى تضع القامدة التى تراها مناسبة لتسير العمل .

حضرة ابراهيم الطاهرى بك - أشكر معالى الوزير على هذا البيان .

تلى من تحرير اللجنة ما يأتى :

## البند الثانى

## الأراضى القضاء

٢٠ - قدرت إيراداتها بمبلغ ١٤,١١٩ ج. م زيادة قدرها ١,٢٠٥ ج. م عن العام الماضى وسبب ذلك زيادة الإيجار وتأجير ما كان منها خالياً ، وقدرت بعدد ٢٤ قطعة قدرتها تقديرًا ابتدائياً بمبلغ ٢٢٥,٨٠٠ ج. م .  
وقد لاحظت اللجنة فى العام الماضى أن كثيراً من هذه الأراضى تظير لأقلامه مبان مؤقتة من أخشاب (وعشش) مع أن كثيراً منها فى أصقاع جيدة ولو حلت الوزارة بإقامة مبان سكنية أو تجارية عليها لآلت بإيراد وافر فاجتهدت فكرة الوزارة الى إنشاء تلك المباني وفكرت فى الاستدانة من البنك القمارى ووضعت مشروها لذلك . وهذه اللجنة ترى أن تقوم الوزارة بمشروع التعمير والتجديد بمواردها الخاصة وما يحصل من أموال استبدال أيمانها .

وقد تخصص فى العام الماضى مبلغ ١٤,١١٩ ج. م من أموال الأوقاف الخيرية لهذا الغرض وتخصص فى هذا العام مبلغ ٧١١٩ ج. م لهذا الغرض أيضاً ولتكملة البورات السابق البده فيها (راجع الملحق رقم ٤) .<sup>(١)</sup>

سادة محمود شكرى باشا - هل رأى لجنة الأوقاف بمجلس النواب منفق مع رأى بلقتنا بخصوص مشروع الاستدانة من البنك القمارى لإنشاء المائى ؟  
معالى محمد نجيب الفرائى باشا (وزير الأوقاف العمومية) - إن هذا المشروع قد استبعد مؤقتاً .

تلى من تحرير اللجنة ما يأتى :

## البند الثالث

## الأحكار

٢١ - قدرت إيراداتها بمبلغ ٨,٠٢٧ ج. م زيادة ١,٠٣٥ ج. م عن العام الماضى وسببها تصفية الأحكار طبقاً للقوائم الجديده التى وضعتها الوزارة .  
وليس لجنة ملاحظات على هذا البند سوى ما تقدمت منه الملاحظات العامة .

## البند الرابع

## إيرادات الأيمان الزراعية

٢٢ - قدرت إيراداتها أولاً فى مشروع المائانية بمبلغ ٤١٩,٧٢٥ ج. م وقد تمتد الى مبلغ ٤٢٣,٣٩٠ ج. م بتقص ١٦٦,٠٩ ج. م عن العام الماضى .

(١) راجع الملحق رقم (٤) فى آخر المضبطة .

ويرجع سبب هذا النقص الى الضائقة المالية .

وهذه الإيرادات مقدرة على أساس الوارد في عقود الإيجارات دون أن يدخل فيها شيء من المتأخرات المقتضى تحصيلها من إيجار السنوات السابقة امتدادا على أن ما يحتمل تحصيله يوزاى ما يحتمل تأخره من إيجار السنة الحالية .

وقد استمدت اللجنة من مندوب الوزارة من المتأخر من إيجار العقارات والأراضي القضاء التابعة للأوقاف الخيرية لغاية سنة ١٩٢٥ فاضح أنه يبلغ ٢٣٨٠٣ ج.٠ ومن الأحكام ١٦٩٦٢ ج.٠ ومن إيجارات الأحياء الزراعية ٣٣٦٤٧٢ ج.٠ (راجع الصفحات ٥٦ و ٥٧ و ٥٩ من الحساب الختامي لسنة ١٩٢٥) .

وقد رأت لجنة الأوقاف لمجلس النواب استفتت نظر الوزارة الى جسامه المبالغ المتأخرة وأطراد المتأخرات في الزيادة من سنة لأخرى واستدلت من ذلك على أن الوزارة تتجه الى تحصيل حقوقها بالطرق القضائية وأنها لهذا أسوأ وقع في نفوس عملائها وستأجريا . وقد أشارت في السنة الماضية على الوزارة بأمرين :

الأول - التفكير في وضع طريقة أخرى لتحصيل حقوقها .

الثاني - تأليف لجان للنظر في المبالغ المتأخرة وحسم ما يكون قائما حوفا من النزاع بالطرق الودية .

وقد عمدت الوزارة الى تحقيق الأمرين حيث بلغ ما حصلته في سنة ١٩٢٥ مبلغ ٥١٨٠٠٩٠ ج.٠ من إيجارات الأحياء الزراعية منه ٦٣٤٠٩٦٦ ج.٠ م تحصيل بواسطة إجراءات قضائية والباقي وقدره ٤٥٤٠٦٩٩ ج.٠ م تحصيل بواسطة إجراءات ادارية . وبلغ ما تحصيل من إيجار المباني والأراضي القضاء مبلغ ١٩٦٠٧٢٢ ج.٠ وما تحصل من الأحكام ٤٥١١ ج.٠ م .

أما من المبالغ المتأخرة فقد قدر بتأريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ تأليف لجنة بمهمة دراسة مديرقسم القضاء أو وكالة للنظر في أمرها وبلغ عدد القضايا التي نظرتها حتى ١٤ يونيو سنة ١٩٢٧ ٥٨٥ قضية قيمتها ١٠١٨١٨٨ ج.٠ فصلت في ٢١٢ قضية منها بالصلح وبموجب ٥١٣٧١ ج.٠ م والبعض الأكر بالخط والباقي تهدر استمرار السيرة .

٢٣ - وقد استمدت هذه اللجنة عما فعلته الوزارة على أثر صدور المرسوم القاضي بتشكيل لجان التوفيق بين الملك والمستأجرين على أن يخص بإيجار سنة ١٩٢٦ نفود الرد بأنه على أثر صدور هذا المرسوم تشكلت لجنة من حضرات مديرقسم الأوقاف الأهلية ومديرقسم الزراعة والمفتش الإداري وكلفت بقرار وزارى لفحص جميع الشكاوى التي تقدمت وقد قسمت تلك الشكاوى الى قسمين : قسم خاص بكار المستأجرين ، وقسم خاص بصناتهم ، وقد بلغ عدد شكاوى كبار المستأجرين التي وصلت لجنة ٩٨ وكانت نتيجة فحص هذه الشكاوى ما يأتى :

٥٢٤ شكاوى رفضت .

٢٣ قبلت وخفض الإيجار بنسب متفاوتة .

٥١ وردت أختيا من المأموريات تحت البحث .

وبما أن كل شكوى كانت تنظر حسب ظروفها الخاصة فلم تكن هناك قاعدة ثابتة تستطيع اللجنة تطبيقها على جميع المستأجرين لاختلاف هذه الظروف .

وقد لاحظت اللجنة المذكورة بوجه عام أن الكثيرين من هؤلاء المستأجرين يستأجرون صفقات كبيرة ولابد متكررة ويؤجرونها من الباطن بفئات تزيد عن قيمة إيجار الوزارة ويتخذون الإيجار مهنة للتجارة واستفاد الكثيرون منهم في الماضي استفادات لا ترى معها الجعقة بمررا بتخفيض الإيجار من سنة ١٩٢٦ وعلى هذا الأساس رفضت اللجنة معظم طلبات التخفيض المقدم من كبار المستأجرين . أما طلبات التخفيض التي قبلتها اللجنة فهي بوجه عام تتعلق على حالة المستأجرين الذين لم يسبق لهم التأجير من الوزارة ولم يسدوا الإيجار . وهؤلاء لم يفضل في تخفيض إيجاراتهم بنسبة خاصة بل راعت اللجنة ظروف كل مستأجر ودرجة نشاطه أو أعماله أو زراعة الأحياء .

وقد بلغ مجموع المبالغ التي خفضتها اللجنة لعدد المستأجرين المتقدم ذكرهم ١٧٦٦ ج.٠ م .

أما ما يخص بصغار المستأجرين ومدهم ٥٢٦٠ فقد بحثت اللجنة حالتهم تحصيليا على غير الأساس التي راعتها عند بحث شكاوى كبار المستأجرين وذلك نظرا لظروفهم الخاصة وقد أصدرت قرارا بتجديدا رآه بأنه في شأنهم وهو تحت المرح على معالي الوزير .

٢٤ - وقد أبدى البرلمان رغبته في السنة الماضية بالتأجير لصغار المزارعين وبلغت الوزارة هذه الرغبة وقدفتها فعلا وتأسطحت معهم فيما يخص بتقدير الإيجار بدون مزايادة واكتفت بتأمين قسدي لا يتجاوز ٢٥٪ وفي بعض الجهات تكتفى باختيار الموائى بصفة تأمين وفي جهات أخرى تشتري لهم عقولى القطن وتساعدهم بحرق الأراضي لهم بالآبورات بأجلا لمطاعة .

وقد بلغ ما أجر لصغار المزارعين في سنة ١٩٢٧ من الأوقاف الأهلية ١٥٩١٦ فداناً و ٨ قرار بط و ٣ أسهم ومن الأوقاف الخيرية ١٩٠٣٨٧ فداناً و ٢١٥ قراراً و ٥ أسما .

٢٥ - وقد طلبت لجنة الأوقاف لمجلس النواب التوسع في التأجير لصغار المستأجرين وهذه اللجنة ترى أن يترك الأمر للوزارة في التصرف بالتأجير لكبار المزارعين أو صغارهم حسبما ترى فيه المصلحة وتبني لظروف المكان والصيغة الأحياء وحالة المستأجرين مع اتخاذ الضمانات الكافية لحصول الوزارة على حقوقها .

وقد خالفتها حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل حيث رأى أن لا يؤجر الوزارة لصغار المزارعين إلا في الأحياء الأهلية بالسكان والهاجرة لتقوى الكمية أو الرياء والى لا يمكن أن يكون هناك خطر من التأجير لهم وأن يكون هناك ضمان تام لتحصيل الإيجار .

سعادة محمود شكرى باشا - انى أرى فائقة كبرى من التأجير لصغار المزارعين . وأقول ذلك من تجربة مباشرة ست سنوات في إدارة الأوقاف الخصوصية الملكية إذ اتبنا طريقة التأجير لصغار المزارعين فكانت النتيجة إلتاكا تحصل على قيمة الإيجارات كاملة كما أننا نحصل على فئات أهل

ولجنة الأوقاف مجلس الشيوخ لا تريد أن تحرم صغار المستأجرين من الاستفادة منهم حتىكون بصفوف الوزارة عليهم وبمع ارقاع كبار المستأجرين لهم . ولكن يجب أن تترك الأمر في ذلك للوزارة لتتوخى المصلحة وتتصرف على الفائدة بالنسبة للأشخاص والجهات والضائعات التي تحصل عليها قبل الاقدام على التأجير .

أبدت لجنة مجلس النواب رغبته في أن تتوسع الوزارة في التأجير لصغار المزارعين فرأت لجنة أن لا تقرر دواها في ذلك وقتها في تقريرنا اننا مع ميلنا للتوسع نرى أن يترك الأمر للوزارة .

سعادة محمود شكرى باشا - أتى لي أفل أن يكون التأجير لصغار المزارعين بلون حيلة لأن الحيلة واجبة سواء في التأجير لصغار المستأجرين أم لكبارهم . ومن حق المجلس في كل حال أن يبدى رأيه في هذه المسألة لأنها متعلقة بالإيرادات التي ينظرها . ويحت طرق فتحها فإن أبدى المجلس رأيا فيها فهو في حدود اختصاصه ولم يتعد على اختصاص السلطة التنفيذية . سبق أن أبدى رأيا مثل هذا أننا نظر ميزانية الدولة اذ رسمنا للحكومة الطريقة التي تسير عليها لاستثمار عمل تكرار البترول في السويس وأطن أننا رسمنا الطريقة بشكل أنقطع وأرض مما تشير به الآن في مسألة التأجير . كذلك الحال في باقي موارد الدولة فتكاد رأينا سيلا زيادة الإيرادات بمخاض ورسمنا للحكومة الخطة التي تسير عليها . فالحبس في إبداء رغبته بالنسبة لمسألة التأجير لم يتعد اختصاصه .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - أوافق سعادة محمود شكرى باشا في رأيه الذي أدلى به من خيبة قال أنه استفاد منها وأفاد . ولا يخار لي الرأي الذي ذهب إليه سعادته لي أن يرضخ في مع الحيلة .

ان الفكرة حاشية كما رأيت بلجنة مجلس النواب بحق . وأقول كعجوب أيضا ان التأجير لصغار المزارعين أولى وأضع لمصلحة البلاد والوزارة مما . لقد أصبح الإيجار بالاستيجار أمرا شامعا عند كثيرين من اعدادوا أن يتفخروا من طريق استيفاء المساحات الواسعة وأصرف كثيرين من الناس كانوا لا يتمكنون شيئا فأصبحوا يملكون مئات الألوف من الجنيهات لأنهم يستأجرون المساحات الواسعة ويحجرون فيها فاذا زلت أسامار المحاصيل عدوا إلى الشكوى وسعوا لتفويض الإيجارات وحرضوا سوام فيكون هناك شبهاضراب يؤدي لشل حركة الزراعة .

من أجل ذلك لا أرى غبارا على ما إبداه سعادة محمود شكرى باشا من الرغبة في التأجير لصغار المستأجرين مع اساطة الرغبة في سباح في الحيلة .

خضرة محمود أبو النصر بك - ان التأجير لصغار المستأجرين أو كبارهم مسألة تختلف باختلاف الظروف والأمكنة وبما هناك من الاعتبارات بالنسبة لمن يتقدمون للتأجير فليس من الحكمة في شيء أن نضع لها قاعدة ونرسم للوزارة طرقا ونحن لا نستطيع أن نعين طرقا ما دامت للمصلحة تتبع ظروفها تختلف باختلاف الاعتبارات التي قممتها .

وبما كانت المصلحة العامة في جهة من الجهات فوجب التأجير لصغار المستأجرين وفي جهة أخرى تكون تلك الحيلة في التأجير لكبارهم فليس في الاسكان وضع قاعدة جامعة عامة وجعلها أساسا تنهى عليه الوزارة أعمالها

من التي كان يعرضها كبار المستأجرين فنحن يتفقون التأجير مهنة وتجارة وأنى انضم إلى رأى لجنة الأوقاف والمعاد الدينية مجلس النواب وأطلب من المجلس الموافقة على ذلك لما فيه من الفائدة .

حضرة حافظ عايد بك - أرى أن تحرك الحرية للوزارة في اتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة لظروف والأحوال ولا يصح عقيدتها بعيد ما ، فقد يكون التأجير لصغار المزارعين مفيدا وقد لا يكون شيئا للأحوال المختلفة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - في الواقع أن رأى لجنة الأوقاف والمعاد الدينية لمجلس الشيوخ لا يتعارض مع مآرائه بلجنة الأوقاف والمعاد الدينية في مجلس النواب . وأت اللجنة الأخيرة التوسع في التأجير لصغار المزارعين ورأت لجنة مجلس الشيوخ أن يترك الأمر للوزارة ... سعادة محمود شكرى باشا - مع الميل إلى التوسع في التأجير لصغار المزارعين...

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - التوسع اننا رأيت الوزارة أن المصلحة تقتضى بذلك .

سعادة محمود شكرى باشا - من المؤكد أن في التأجير لصغار المزارعين مصلحة لهم والوزارة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - من الجائز ألا نجد وزارة الأوقاف في جهة من الجهات فائدة من التأجير لصغار المزارعين . وأنى أرى أن تقرير اللجنة في هذا الموضوع مفيد وواف بالقرض .

يجوز أن ترى الوزارة أن التوسع في التأجير لصغار المزارعين في بلد كالبنوان مثلا مفيد . كما يجوز أيضا أنها ترى فائدة من التوسع في التأجير لكبار المزارعين في اليوم فيجب أن تترك لها الأمر وهي تقدر الظروف لكل حالة بذاتها .

سعادة أحمد بك باشا - ان التأجير مثل كافة التصرفات التي يجب أن تترك للوزارة لأنه عمل من أهم الأعمال التنفيذية لوزارة الأوقاف ، والا فلا يكون المسؤل اذا أشرنا على الوزارة بالتوسع في التأجير لصغار المزارعين فنقدت رغبة المجلس ثم حدث أن حصل عجز في المحصول أو أصبحت الزراعة بالآفات وكان التأمين الذي دفعه المستأجرون وهو ٣٥ ٪ من قيمة الإيجار ما اقتضه الأرض من محصول لا يفي بسداد المبالغ المستحقة عليهم . من يكون المسؤل اذن نقاء ذلك ؟

ان وزارة الأوقاف هي المسؤولة لأنها الحيلة التنفيذية ولكننا اذا تخلفنا في الأمر وحدث عجز جازلها اننا سألناها عن أن تحول ان المجلس هو الذي أمر بالتوسع في التأجير لصغار المزارعين .

ثم ان صغار المستأجرين هم الأكثرية ويستحقون المساعدة وأن الشفقة عليهم هي التي حدثت في الرغبة في التوسع في التأجير لهم ولكن الأمور المالية وأن رجب أن نراى فيها الشفقة والسلف والأحسان لن يستحقناه يجب أيضا أن نراى فيها الحيلة .

سعادة محمود شكرى باشا - أوافق على هذا التصريح .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر ( مقرر اللجنة ) - هذا التصريح متفق مع رأى اللجنة .

فل من تقرير اللجنة ما يأتي :

### البند الخامس

من محمولات ما تزرعه الوزارة

٢٦ - قُدوت بمبلغ ١٥٨٩٨ ج.٠٠ مقابل ٣٢,٩٨٧ ج.٠٠ في العام الماضي أى بنقص قدره ١٧,٠٨٩ ج.٠٠ وسبب ذلك نقص المساحة المزروعة هذا العام عن السنة الماضية ونزول أثمان المحصولات بوجه عام .

وتبلغ مساحة الأقطان المزروعة على التمة ١٩٨٠ فدانا بدلا من ٣٥٩٣ فدانا في العام الماضي وليس لجنة ملاحظات على هذا البند .

### البند السادس

إيرادات متنوعة

٢٧ - قُدوت بمبلغ ١٧,٩٤٨ ج.٠٠ مقابل ١٠,٤٦٤ ج.٠٠ في العام الماضي بزيادة قدرها ٧,٤٨٤ ج.٠٠، وهذا المبلغ وُارد من صغار المستأجرين نظير الخضر وتطهير المساق والمصارف وأجور الري كما هو واضح بالمقارنة

صفحة ١٦

وليس لجنة ملاحظات على هذا البند .

### الباب الرابع

إيرادات المدارس

٢٨ - قُدوت بمبلغ ١٦,٧٤٨ ج.٠٠ بزيادة ٧٤٤ ج.٠٠ عن العام الماضي منها مبلغ ٩,٥٧٥ ج.٠٠ أجور تطعيم بصفة ٧٥ في المائة بجنا ١٧,٣٣٣ ج.٠٠ مقرر في الأوقاف الأهلية للمدارس و ١٥٠ ج.٠٠ من مبيعات أشغال البنات بالمدارس و ١٤٠٠ ج.٠٠ إيرادات مدرسة البنات .

وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب .

### الباب الخامس

مربيات مقررة للأوقاف الخيرية

٢٩ - قُدوت أصلا في الميزانية بمبلغ ١٥٨,٩٣٩ ج.٠٠ ثم طلبت الوزارة تعديلها إلى ١٦٨,٣٨٩ ج.٠٠ بضم مبلغ ٩,٤٥٠ ج.٠٠ من هذا الباب .

وتشتمل هذا الباب على بندين :

البند الأول - ١١٢,٧٨٩ ج.٠٠ مرتبات مربوطة بوزارة المالية .  
البند الثاني - ٥٥,٦٠٠ ج.٠٠ مرتبات مقررة على أوقاف أهلية وأوقاف الحرمين .

خصوصا إذا لاحظنا أن التأجير من أخص الأعمال التنفيذية ، تدور الوزارة في تصرفاتها الإدارية وهي في الوقت نفسه مسؤولة أمامكم عن أعمالها . هذا ما تأبه القواعد الدستورية . أما من المثل الذى ذكره سعادة محمود شكرى باشا فهو قياس على القاروق لأن عملية آبار الزيت عملية قائمة بذاتها قد يمكن أن توضع لاستغلالها طريقة خاصة بها فشتان بينها وبين مسألة التأجير في مختلف الأغراض مختلف الأشخاص .

لذلك أرى أن يترك الأمر لتقدير الوزارة وعلى مسؤوليتها .

سألى محمد شفيق باشا - انضم الى ما رآه لجنة الأوقاف مجلسنا لأننا لم نلجأ الا الى ما يتفق مع المقول . قالت اذا وجدت الوزارة قائمة في التأجير لصغار المستأجرين أجرت لم وانما وجدت القائمة في التأجير للكبار منهم أجرت لم فا هو وجه الاعتراض الذى يمكن أن يوجه الى هذا ؟ وما هو السبب في اثاره هذه المناقشة ؟ رأى اللجنة هو المقول فلا يصح أن تعيد الوزارة بنقطة قد قُدوت الى الضرر .

لذلك أرجو افعال باب المناقشة والموافقة على رأى اللجنة .

سعادة محمود شكرى باشا - لى كلمة أرد بها على ما قاله حضرة محمود أو النصرك من أن المثل الذى ضربته قياس مع الفارق لألاحظ .... بلا إذن وليرة الثالثة في موضوع واحد .

الرئيس - لقد أذن له بالكلام .

سعادة محمود شكرى باشا - يقول حضرة محمود أبو النصرك أن المثل الذى ضربته قياس مع الفارق فا قوله نيا قرءاه بشأن مصلحة المومين ؟ لقد تدخلى في ادارتها وشكلتها لجنة برلمانية حكومية تبحث الطريقة الى يجب أن تسير عليها تلك المصلحة وأظن أن هذا دليل قاطع على أن من حق المجلس التدخل في مثل هذه الأمور . أما التأجير فاقى لم أقل بمضمونه من كبار المستأجرين وانما قلت بوجود التأجير لصغارهم كلها استطاعت الوزارة الى ذلك سبيلا وذلك مع اتخاذ الحيلة اللازمة وأظن أن هذا رأى لاعتراض عليه .

سألى محمد نجيب الفرايلى باشا ( وزير الأوقاف العمومية ) - أرجو أن يسمح لي المجلس بإلقاء تصريح خاص بالتأجير لصغار الملاك فأنا وافي عليه المجلس انتهى الأمر :

اعتادت الوزارة تأجير أراضيها الزراعية لمدة ثلاث سنوات ونظرا لكونها مؤجرة لمدة مختلفة ففى كل سنة يسرع في تأجير جزء منها لمدة جديدة والوزارة تراعى قبل التأجير الجديد بحث الصفقات التى يمكن تأجيرها لصغار المزارعين وأهم نقط البحث ما يأتي .

( ١ ) كون الصفقة صارة عن قطعة واحدة ومتجمعة وكبيرة المساحة .  
( ٢ ) وجود مبان لسكن الموظفين الذين سيجنون للاحتلة والمحافظة على المحاصيل وتحصيل الايجار .

وتنى كان ذلك متفرقا تقوم الوزارة بحث قدرة المزارعين على التأجير واستعدادهم لتأجير التأمين مع حضم على ذلك وتنى تم الأمر تأخير بمعرفة اللجنة لتقدير الايجار وكثر جرم وتبين من ذلك أن التوسع في التأجير لصغار المزارعين يسير تدريجيا بسبب ظروف حالة الصفقات .

## البند الأول

## المرتبات المربوطة بوزارة المالية

٣٠ - تبلغ ١١٢,٧٨٩ ج. م. من ذلك ١٠٠,٢٠٤ ج. م. للجيش الأزهر أى بزيادة ٩٤,٠٢ ج. م. من العام الماضي ولكنني مكة المكرمة والمدينة المنورة ٣٣,٩٨٩ ج. م. كالسنة الماضية و٨٥٩٦ لباقي الأوقاف بزيادة ٣٢ ج. م. من العام الماضي .

وطلبت لجنة الأوقاف مجلس النواب في تقريرها إيقاف النظر في هذا البند حتى تعرض ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية على المجلس ولكنها عدلت عن هذا الرأي أمام مجلس النواب وطلبت المصادقة على هذا البند فأخذه المجلس .

وليس لهذه اللجنة ملاحظات على هذا البند وتطلب اعتاده .

## البند الثاني

## مرتبات مقررة على الأوقاف الأهلية والحرمين

٣١ - قدرت بمبلغ ٥٥٩٠٠ ج. م. من ذلك ٤٥٠٠٠ ج. م. من إيرادات أهلية شمولية بنظر الوزارة و ٢٩٠٠ ج. م. من إيرادات أوقاف أهلية شمولية بنظر الغير و ٧٣٠٠ ج. م. من إيرادات الحرمين مساهمة لمصرفات تكتفي مكة المكرمة والمدينة المنورة و ٤٠٠ ج. م. من إيرادات الحرمين تظهر مصروفات مكاتب تابعة لها بتدبيرها وزارة المعارف .

وقد لوحظ في الدور السابق أن الوزارة لم تنحصر جميع الأوقاف التي من هذا القبيل ولم تحاسب النظار التي لها حق عاينتهم طبقاً لنص المادة ١٣٦ من لائحة الأوقاف بطريقة فعلية يحقق منها أنهم قانون فلا يعرف على انقياد كشرط الواقعين .

وقد اهتمت الوزارة بهذه الملاحظة ووضعت لذلك مشروعا يتضمن ما يأتي :

(أولا) تميم حراسة النظار وجعلها شاملة لنظار الأوقاف الأهلية والحرية والمشاركة وكانت الحاسبة قاصرة أصلا على نظار الأوقاف الخيرية المحضة .

(ثانيا) تقديريه نسي قدره ٣٪ من أصل المتحصل نظير قيام الوزارة بفحص الحساب .

(ثالثا) وجوب إيداع متبقى طرف النظار - على اختلاف أنواعهم - من إيراد الوقف بميزانية الوزارة بدون مقابل .

(رابعا) تحويل الحاكم الشرعي حتى توقيع بعض العقوبات التأديبية على النظار بصفتهم الشخصية في حالة ارتكابهم ما يخالف أحكام هذا المشروع .

على أن الوزارة استلكت من هذه الأحكام الأوقاف التي تدبرها جهات منتظمة .

واللجنة تزج البحث في هذا المشروع حتى يتقدم المجلس وينظر فيه .

## الباب السادس

## ما يخصه وزارة الأشغال لقرع الآبار العربية

٣٢ - قدر لهذا الباب مبلغ ١٠,٠٠٠ ج. م. كما كان في العام الماضي وليس لهذه ملاحظات عليه .

## الباب السابع

## إيرادات مصحة فؤاد

٣٣ - قدر لها مبلغ ٧,٠٠٠ ج. م. ولم يكن مقدرا لها في العام الماضي شئ لأنها لم تكن انفتحت بعد وهذا المبلغ مقدر تحصيله من مرضى المدرجتين الأولى والثانية باعتبار ٣٠٠٠ مبلغ في المتوسط من مرضى الدرجة الثانية وبمتوسط جنيه واحد من مرضى الدرجة الأولى وباعتبار بتربيل ٢٠ في المائة لصغار الموظفين .

وليس لهذه ملاحظات على هذا الباب .

## الباب الثامن

## تفتيش الوادى

٣٤ - قدرت إيراداته بمبلغ ٦٢,٣٠٩ ج. م. تنقص قدره ٤,٤١٨ ج. م. من العام الماضي وقد أوضحت اللجنة في تقريرها عن ميزانية السنة الماضية تاريخا مفصلا لهذا التفتيش كإلتها لاحظت عدم تناسب إيراداته مع مساحته البالغة ٢٠,٩٩٦ فداناً .

ولاحظت أيضا أن الوارد بمساحة الوقف يزيد من المساحة الموجودة الآن بمقدار ١,٤٢١ فداناً و ١٩ فداناً وأن هناك دعوى حساب لم يفصل فيها بين وزارة المالية والأوقاف بخصوص ربح التفتيش المذكور مقدرة وضع يد الحكومة عليه .

واللجنة نظمت نظر الوزارة الى هذه الملاحظات وإلى اصلاح أعيان هذا التفتيش .

معلّى محمد نجيب الفزرايلى باشا (وزير الأوقاف العمومية) - فيما يخص الملاحظة التي أشارت إليها اللجنة في تقريرها عن دعوى الحساب القائمة بين وزارة الأوقاف وبين وزارة المالية عن ربح أعيان تفتيش الوادى أقر أنها كانت طلبا هذا الحساب القائمة وزارة المعارف لأن ربح أعيان هذا التفتيش موقوف على التسليم ولكن وجدنا أن وزارة المعارف توافق وزارة المالية على أن الأمانة السابقة برأت ذمتها بما هو مطلوب منها فربما أن لافائقة من الاستقرار في دعوى ترى صاحبة الشأن - وهي وزارة المعارف - براءة ذمة المدعى عليه فيها فما هو مطالب به ، لذلك طلبنا من لجنة المنازعات شطب الدعوى .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

بناء عليه :

تطلب اللجنة من هيئة المجلس الموافقة على الاعتادات الآتية وقد وافق عليها مجلس النواب :

١ - باب ١ - إيرادات عمومية	١٥٣,٧٠٩
٢ - المتحصل لمساكنات ومساكنات الموظفين	١٨,٨٢٥
٣ - إيرادات الاعيان الموقوفة	٦٥٢,٨٧٤
٤ - المدارس	١٦,٧٤٨
٥ - إيراد من مرتبات مقررة للأوقاف الخيرية	١٩٨,٣٨٩
٦ - ما يخصه وزارة الأشغال لقرع الآبار العربية	١٠,٠٠٠
٧ - إيرادات مصحة فؤاد	٧,٠٠٠
٨ - تفتيش الوادى	٦٢,٣٠٩
جمله الإيرادات	١,٠٨٩,٨٥٤



(٨) - تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - القسم الثاني (مصرفات الأوقاف الخيرية) .

على كتاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب البعثة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرفع لتوكم تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية عن ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ( القسم الثاني - مصرفات الأوقاف الخيرية ) لمرضه على هيئة المجلس الموقر .

وقد اتفقت اللجنة بحضرة الشيخ حسن عبد الصادر ليكون مقررا لها في ذلك أمام المجلس .

وتفضلوا بتوكم بقبول عظيم احتراماتي ما

رئيس اللجنة  
أحمد علي

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

القسم الثاني

مصرفات الأوقاف الخيرية

١ - قدرت مصرفات في مشروع الميزانية بمبلغ ١٠٤٩,٨٤٩ ج. م. وبعد ذلك طُلبت الوزارة إدخال تعديلات عليها بلغت ١٧,٠٧٢,٠١٧ ج. م. زيادة ٥٠,٢٥٦ ج. م. عن العام الماضي .  
وقد وزعت على خمسة أقسام :

القسم الأول - الإدارة العمومية

٢ - قدرت مصرفاتها أصلا في مشروع الميزانية بمبلغ ٢٢٢,٧٢٤ ج. م. وبعد التعديلات التي طُلبت الوزارة إدخالها بلغت ٢٢٥,١٤٧ ج. م. أي زيادة ١٠٠,٢٧ ج. م. عن العام الماضي .  
وهي موزعة على فرعين :

الفرع الأول - الإدارة العامة بمرکز الوزارة .

٣ - الثاني - المأموريات .

الفرع الأول

الإدارة العامة بمرکز الوزارة

٣ - قدرت مصرفاتها أصلا في مشروع الميزانية بمبلغ ١٢٦,٨٤٦ ج. م. وبعد التعديلات بمبلغ ١٢٧,٦٩٦ ج. م. أي زيادة ٩٨٩ ج. م. عن العام الماضي .

وهي تشمل على ثلاثة أبواب :

الباب الأول - المسكنات والأجر والمزبنات .

الباب الثاني - المصروفات العمومية .

الباب الثالث - الأعمال الخيرية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد في تقرير اللجنة وهل اعتماد المبلغ المقدر للبَاب الأول (إيرادات عمومية) وقدره ١٥٣,٧٠٩ جنيه ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على اعتماد المبلغ المذكور .  
وهل توافقون حضراتكم على اعتماد المبلغ المقدر للبَاب الثاني (التحصّل لمعاشات ومكافآت الموظفين) وقدره ١٨,٨٢٥ جنيها ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على اعتماد المبلغ المذكور .  
وهل توافقون حضراتكم على اعتماد المبلغ المقدر للبَاب الثالث (إيرادات الامان الموقوفة) وقدره ٩٥٢,٨٧٤ جنيها ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على اعتماد المبلغ المذكور .  
وهل توافقون حضراتكم على اعتماد المبلغ المقدر للبَاب الرابع (إيرادات المدارس) وقدره ١٦,٧٤٨ جنيها ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على اعتماد المبلغ المذكور .  
وهل توافقون حضراتكم على اعتماد المبلغ المقدر للبَاب الخامس (إيرادات مرتبات مقررة للأوقاف الخيرية) وقدره ١٦٨,٣٨٩ جنيها ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على اعتماد المبلغ المذكور .  
وهل توافقون حضراتكم على اعتماد المبلغ المقدر للبَاب السادس (ما عداه وزارة الأشغال لترميم الآثار العربية) وقدره ١٠,٣٠٠ جنيه ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على اعتماد المبلغ المذكور .  
وهل توافقون حضراتكم على المبلغ المقدر للبَاب السابع (إيرادات مصحة فؤاد) وقدره ٧,٣٠٠ جنيه ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على اعتماد المبلغ المذكور .  
وهل توافقون حضراتكم على اعتماد المبلغ المقدر للبَاب الثامن (مخيش الوادي) وقدره ٦٢,٣٠٩ جنيه ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على اعتماد المبلغ المذكور .  
ونعت الجلسة - ستراحة الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والثلاثين مساء .  
أعيدت الجلسة الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة مساء .

وهذا الفرع يشتمل على ما بين :

(الأول) المصالحات والأجور والمرتبات

(الثاني) المصروفات العمومية

الباب الأول - المصالحات والأجور والمرتبات

٨ - قدرت مصروفاته بمبلغ ٨٠,٦٨١ ج. م. بزيادة ٨٠,٤٥ ج. م. عن العام الماضي وأسباب هذه الزيادة :

(أولاً) ٥٠,٧٣ ج. م. لنقل ماهيات موظفي قسم القضاء بالفروع من الإدارة العامة للأموريات وهذه زيادة وهمة .

(ثانياً) ١٤٢٨ ج. م. لإنشاء مأمورية بتفتيش المطاعة لمناسبة تأجير أطيانه لصغار المزارعين .

(ثالثاً) ١٠,٣٤ ج. م. قيمة الملاتر الدورية المستحقة للموظفين وتغييرات مختلفة .

(رابعاً) ٥١٠ ج. م. لإنشاء وظائف جديدة وهي ثلاثة كتبة حرف (ج) بقسم ثان أوقاف وللقضايا بأمورية البصرة وللقضايا بأمورية أسيوط وثلاث وظائف خارجية عن حية المال .

وقد وافقت لجنة الأوقاف لمجلس النواب على ذلك وأبدت رغبته في نقل النظر إلى كتبة المأموريات وخصوصاً بالقاهرة التي هي مركز ديوان الصوم ورضيت في أن لجنة الموظفين العليا تمنح بدوس ذلك .  
وقد وافق مجلس النواب على كل ما تقدم وهذه اللجنة توافق عليه .

الباب الثاني - المصروفات العمومية

٩ - قدر لها أصلاً بمشروع الميزانية مبلغ ١٦٦٢٥ ج. م. ثم حدثت إلى ١٦٨٩٥ ج. م. بزيادة ٩٩٣ ج. م. عن العام الماضي بسبب إنشاء مأمورية المطاعة ومصاريف الانتقال وبل السفر وغيرها مما هو موضح بمصفحة ٣٥ من الميزانية .

وقد وافق مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة توافق عليه أيضاً .

القسم الثاني

مساعدات ومكافآت الموظفين

١٠ - قدر لها مبلغ ٢٢٠,٤٨ ج. م. بتخفيض ٨٩ ج. م. عن العام الماضي ووافق على ذلك مجلس النواب وهذه اللجنة توافق عليه .

القسم الثالث

مصروفات الأعيان الموقوفة

١١ - قدر لها أصلاً بمشروع الميزانية مبلغ ١٥٣,٥٥٩ ج. م. وبعد التعديل الذي اقتضاه إنشاء مأمورية المطاعة مبلغ ١٦٠,٦٤٢ ج. م. أي بتخفيض ٦٢٨٧ ج. م. عن العام الماضي وهي موزعة على أربعة فروع :

(الأول) مصروفات المياني .

(الثاني) مصروفات الأعيان المترتبة والموجبة .

(الثالث) لشترى أجزاء أعيان متناقلة بأعيان الأوقاف الخيرية

(الرابع) عملية حصر الأعيان .

الباب الأول

المصالحات والأجور والمرتبات

٤ - قدرت أصلاً بمبلغ ١٠٢,٥٦ ج. م. وبعد التعديلات التي أدخلت عليها بلغت ١٠٢,٧٧٦ ج. م. بزيادة مبلغ ١,٢١٤ ج. م. عن العام الماضي . والنظر لاحتياج الوزارة لإنشاء وظائف جديدة دعت إليها فكرة العمل وخصوصاً لإنشاء قلم الاستبدال الذي اقترحت لجنة الأوقاف لمجلس النواب إنشاءه وقلم الإنشادات الموضع أعماله واختصاصه بالذكر المرفقة بالميزانية استدعى العمل إنشاء الوظائف المبينة بالمعلق رقم ١<sup>(١)</sup>

وقد وافقت لجنة مجلس النواب على تلك الوظائف للأسباب المتقدم ذكرها ووافقها عليها مجلس النواب .  
وهذه اللجنة توافق على ذلك .

الباب الثاني

المصروفات العمومية

٥ - قدر لها مبلغ ٢٤٢٩٠ ج. م. بزيادة ١٧٥ ج. م. عن العام الماضي . وقد لاحظت لجنة الأوقاف لمجلس النواب أن من ضمن المصروفات العمومية مبلغ ١٠,٥٠٠ ج. م. لمصاريف مكتب لأعضاء مجلس الأوقاف الأهل فاستعملت من عدد المرات التي اجتمع فيها المجلس ومن المبلغ المقرر لكل عضو فبطلت أن عدد الأعضاء سبعة وتقرر لكل عضو ١٥٠ ج. م. في السنة وأن عدد الجلسات التي عقدت في سنة ١٩٢٥ ، ١٢ جلسة أي بتوسط ١٢٥٠ قرشاً لكل عضو عن الجلسة الواحدة وفي سنة ١٩٢٦ فقد المجلس ١١ جلسة أي بتوسط ١٣٣٠ قرشاً عن كل جلسة .

وإن هذا الجلسات التي يسبقها المجلس فانه يفصل في مسائل عديدة بطريقة مرضية على حضرات الأعضاء كل منهم على حدة ورات اللجنة أنه يجب إعادة النظر في هذه المصاريف بحساستها ومن أياها خصوصاً بعد أن تصبح سلطة هذا المجلس استشارية أن يكتب بتقرير خمسة جنيتات لكل عضو بمصفة مكافأة عن كل جلسة يحضرها وأن يراعى ذلك في ميزانية العام المقبل .

وهذه اللجنة توافق على ذلك .

الباب الثالث

الأعمال الجديدة

٦ - قدر لها مبلغ ٥٠٠ ج. م. بتخفيض ٤٠٠ ج. م. عن العام الماضي ووافق على ذلك مجلس النواب وهذه اللجنة توافق على ذلك .

الفرع الثاني

المأموريات

٧ - قدر لها أصلاً في مشروع الميزانية مبلغ ٩٥,٨٧٨ ج. م. وبعد التعديلات التي طلبت الوزارة ادخالها بلغت ٩٧,٥٧٦ ج. م. أي بزيادة ١,٦٩٨ ج. م. عن العام الماضي .

(١) راجع المعلق رقم (٥) لهذه الجلسة .

فما يصرف على الأطنان المتردة واتباه الاصلاح في بعض المناطق وهذا المبلغ هو ما يصرف في شؤون هذه الأطنان من ماهيات وأموال وأجور وشغالة ومؤونة مواش وعلاجهما وغير ذلك من الأعمال الموضحة تفصيلا بصفتي ٤٣ و ٤٤ من الميزانية .

ويتبين من الجدول الآتي قيمة ما ينص كلاً من الأطنان المؤجرة والمتردة وأطنان الاصلاح من المصروفات على اختلاف أنواعها في سنة ١٩٢٧ :

الباب	ما ينص المؤجر	ما ينص المترد	ما ينص الاصلاح	المجلة
	حب	حب	حب	حب
ماهيات وأجور ومتربات	٨٥٦١	١٨٣٨	٥٤٦	١٠٩٤٥
مصاريف عمومية	٧٢٧٠٠	٩٠٣١	٢٦١	٨١٩٩٢
أعمال جديدة	٩٤٥٠	—	٣٦٨٠	١٣١٣٠
المجلة	٩٠٧١١	١٠٨٦٩	٤٤٨٧	١٠٦٠٦٧

وموضح بالجدول الملحق بنهاية التقرير صفاتي إيراد النفدان الواحد في الأطنان المؤجرة والمتردة مع اضافة ما ينصها في مصروفات الادارة الصامة (لمحق رقم ٢) .<sup>(١)</sup>

### أطنان المطاعة

١٦ - مساحة هذه الأطنان ٣١٧٧ فداناً و ١١ قيراطاً و ٤ أسهم وكانت مؤجرة لشركة السكر لمدة تسع سنوات بإيجار سنوي قدره ١٥٠٣٠ ج. م واتباه هذه الايجارة في المواعيد الآتية :

١٣	٢٥٤٠	في أول أبريل سنة ١٩٢٧
١٦	٤٩٦	» ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٧
—	١٠	» ١٥ فبراير سنة ١٩٢٨
—	١٣٠	» أول أغسطس سنة ١٩٢٨

وبناء على رغبة البرلمان وعلى مقارعة الطعانات المقدمة من المستأجرين مع عطاه الصفقة الواحدة اتضع أن الفرق بلغ ١٦٨٨٢ ج. م ١٩٢٧ منها زيادة في عطاه الصفقات عن مدة الايجارة الجديدة تقترت الوزارة تأجير هذه الأطنان لصغار المزارعين وقد استدعي ذلك إنشاء مأمورية تكلف الوزارة مصاريف سبق بيانها الا انه يتضح من البيانات المقدمة لمجلس الأوقاف الأعلى أن التأجير لصغار المزارعين سيؤدي في صافي إيراده هذه الأطنان عما كانت تقريه لشركة السكر في مدة ثلاث سنوات ٣٠٣١٤ جنيهاً و ٨٣٣ ملياً . أما الأعمال الجديدة فوض ببيانها تفصيلاً بصفتي ٥٣ و ٥٤ من الميزانية . وقد وافق مجلس النواب على مصاريف هذا الفرع وهذه اللجنة توافق عليه أيضا .

(١) راجع المحضر رقم (١٦) لهذه الجلسة .

### الفرع الأول

#### مصرفات المبانى

١٢ - قدر لها مبلغ ٥٢٧,٥٧٥ ج. م مؤزمة على باين :  
(الأول) ٤٧,٣٩٣ ج. م مصاريف عمومية .  
(الثاني) ٥٨٢ ج. م أعمال جديدة .

### الباب الأول

#### مصاريف عمومية

١٣ - في هذا الباب زيادة قدرها ٨٢٣٨ ج. م من العام الماضي وبيانها واضح في الصفحة ٤٠ من مشروع الميزانية ولا حظت بلحة الأوقاف لمجلس النواب أن يراعى في العام المقبل ادراج المبالغ اللازمة للترميم والصيانة في قسم المدارس والقسم الطبي مع الاعتمادات المطلوبة لحديث القسمين للوقوف تماماً على ما تصرفه الوزارة عليها ووزاد ضبط الحساب . ولا حظت أيضاً أن لادارة المبانى والأراضي الفضاء والأحكار جميع الأوقاف على اختلاف أنواعها قلما تأجرا قسم الأحياء ولما كان هذا القسم هندسياً لعلية أعماله واختصاصه وأعماله مشعبة وإدارة هذه الأحياء تحتاج لناية خاصة فترأت أن يفصل هذا القسم عن قسم الأحياء الموقوفة ليكون قلماً قائماً بذاته يتصل بالوزير مباشرة . وقد وافق مجلس النواب على ذلك ، وهذه اللجنة توافق على ذلك أيضا .

### الباب الثاني

#### الأعمال الجديدة

١٤ - قدر لها مبلغ ٥٨٢ ج. م بنقص ١٥١٨ ج. م من العام الماضي وتغصير هذه الأعمال بين بالصفحة ٤٢ من الميزانية وقد خصص للأعمال الجديدة بخلاف هذا المبلغ ٧٨,٢٢٦ ج. م من مال بدل الأوقاف الخيرية لإنشاء عمارات موصفة بالمحرق رقم ٢١ من الميزانية صفحة ٨٥ و ٨٦ وقد وافق مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة توافق عليه أيضا .

### الفرع الثاني

#### مصاريف الأطنان المتردة والمؤجرة وأطنان الاصلاح

١٥ - قدر لها أصلاً بمشروع الميزانية مبلغ ٩٨,٩٨٤ ج. م ثم عدلت إلى ١٠٦,٠٦٧ ج. م وهي مؤزمة على ثلاثة أبواب :  
الأول - المسحيات والأجور والمتربات .  
الثاني - المصروفات العمومية .  
الثالث - الأعمال الجديدة .

قدر لقيام الأول ١٠,٩٤٥ ج. م ولثاني ١٩,٩٩٣ ج. م ولثالث ١٣,١٣٠ ج. م وبلغ مجموع التغطية فيها عن العام الماضي ١٤,٠٠٧ ج. م وكانت قبل التصديق ٢١,٠٩٠ ج. م ولكن إنشاء مأمورية المطاعة اقتضى تغيير اعتمادات بمبلغ ٧,٠٨٣ ج. م من ذلك ١,٩٦٨ ج. م لمسحيات خدمة الأطنان و ٥,١١٥ ج. م لمصرفاتها وأهم عوامل التخفيض هي تأجير ١,٦١٣ فداناً كانت متروكة في العام الماضي على القنة وباقي الأسباب راجع إلى الاقتصاد

## الباب الثاني

## المصرفات العمومية

٢٣ - قدر لهذا الباب ٢٠٩٩٠ ج.م زيادة ٢١١٥ ج.م عن العام الماضي، وأهم أسباب هذه الزيادة هو كلفة عدد الفصول لإيجاد معلم للكيمياء، ويذكر الوزارة للمدارس التي كانت تديرها في العام الماضي، أما عدد الطلبة فقد زاد في المدرسة الثانوية ٧٦ طالبا فأصبح ٥١٢ طالبا وفي المدارس الابتدائية ٩١ فأصبح ١٢٠٥ طالبا ويبلغ عددهم في المدارس الأولية ١٩٢٩ وبمدرسة البنات ٣١٤

٢٤ - وقد حصل في السنة الماضية أمام مجلس النواب مقارنة بين نتائج الإحصاءات بمدارس وزارة المعارف ومدارس وزارة الأوقاف دلت على أن حالة التعليم بمدارس الأوقاف مرضية وبناء على ذلك وحل ما أجاب به معالي الوزراء على سؤال حضرة صاحب العولة ورئيس مجلس النواب من أن جميع الطلبة في المدارس يتقدمون للاختبارات، أعلن دولة الرئيس أن إدارة التعليم في وزارة الأوقاف تسمى الشكر والثناء وقد تحققت لجنة الأوقاف مجلس النواب من بيانات وجدت أن جميع طلبة المدارس تقدموا للاختام في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦

وقد استلمت اللجنة المذكورة في هذا العام عن عدد الطلبة الذين تقدموا للاختام وعما إذا كان يختلف منهم أحد، فورد اليها البيان الآتي :

اسم المدرسة	الطلاب المتقدمين بالقرعة النهائية		الشهادة الدراسية	من تقدم	من تأخر
	عدد	الصة النهائية			
الأبديع ...	٨٧	الماتلة	الثانوية قسم أول	٧٨	٩
الطهارة الابتدائية	٩٠	الرابعة	الابتدائية	٤٠	٥٠
شبرا	٩٢	"	"	٤٠	٥٢
قريب	٢٧	"	"	"	٩
طاهر بك ...	٤١	"	"	٣٧	٤

سعادة محمود شكرى باشا - هل يسمح حضرة المقرر بإخبارنا عن الغرض من عبارة "من تأخر" الواردة في هذا الكشف ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - يقصد بها من لم يدخل الاختام .

سعادة محمود شكرى باشا - وكيف كان بالقرعة النهائية بمدرسة السطحات الابتدائية ٩٠ طالبا تقدم منهم أربعون وتوقف خمسةون ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - هذا هو الذى حصل وأرجو أن تخطر ببالكم حتى تتبين من ثلاثة هذه القرعة فإن فيها الجواب .

ثم نل من تقرير اللجنة ما يأتى :

أما اللجنة التي لم يتقدموا للاختام شهادة الدراسة الثانوية قسم أول فانهم نجحوا في العام الماضي على النظام القديم وعلى هذا فلا يبررون عطفهم . أما توقف بعض طلاب المدارس الابتدائية فيقول قسم المدارس

١٧ - وقد طلبت لجنة الأوقاف لمجلس النواب من الوزارة أن توجه مائتها إلى إيجاد إحصائيات صحيحة منظمة بها من كل قسم من أقسامها ومما تقوم به من الأعمال لأن هذه الإحصائيات فوائد جمة أهمها أن تكون مادة أساسا تبنى عليه السياسة الاقتصادية والإدارية الواجب اتباعها . وقد وافق مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة توافق عليه أيضا .

## الفرع الثالث

لمشتري أجزاء أحيان متداخلة بأحيان الأوقاف الخيرية

١٨ - قدر لهذا الفرع مبلغ ١٠٠٠ ج.م وليس لهذه اللجنة ملاحظة على ذلك .

## الفرع الرابع

## لمعلمي حصر الأحيان

١٩ - قدر لهذا الفرع مبلغ ١٠٠٠ ج.م ولم يقدروا شيء في العام الماضي لأنه أنشئ في ميزانية هذا العام بناء على رغبة البرلمان في حصر جميع الأحيان المرفوعة لمعرفة مبالغها وحلدها وصدها كما تقدم توضيح ذلك عند الكلام من الملاحظات العامة في الإيضاحات، وهذه اللجنة توافق على ذلك .

## القسم الرابع

## المدارس

٢٠ - قدر لمصرفات هذا القسم ٣٩٤ ج.م زيادة ٤٧٢٧ ج.م عن العام الماضي .

وهي موزعة على ثلاثة فروع :

الأول - المدارس .

الثاني - إدارة التعليم .

الثالث - المكتب التي تديرها وزارة المعارف العمومية .

## الفرع الأول

## المدارس

٢١ - قدرت مصرفات هذا الفرع بمبلغ ٦٧٣٧٧ ج.م زيادة ٤٤٧٧ ج.م عن العام الماضي وذلك بسبب التوسع في الصرف على التعليم في كل سنة وهذه المصرفات موزعة على ما بين :

الأول - المساحات والأبواب والمربيات .

الثاني - المصرفات العمومية .

## الباب الأول

## المباني والأبواب والمربيات

٢٢ - قدر لهذا الباب ٤١٣٨٢ ج.م زيادة ٣٣١٢ ج.م عن العام الماضي منها ١٠٧ ج.م لإنشاء وظائف جديدة ١٧٠ ج.م للطلقات العمومية وزيادة مكافآت مدرسة البنات وترقية بعض المدرسين إلى درجته أهل من درجتهم الحالية مساوية لدرجتهم المدرسين بالحكومة . وليس لهذه اللجنة ملاحظات على هذا الباب .

٢٧ - وقد أبدت لجنة الأوقاف لمجلس النواب رغبة بالتوسع في هذه المدارس وأن تشترك الحكومة مع الوزارة في النفقات ، وقد أجاب معالي وزير الأوقاف أمام مجلس النواب بأن تحقيق هذه الرغبة يتوقف على مقدار المساعدة التي تقدمها الحكومة .

وقد وافق مجلس النواب على اتخاذ هذا القرار ، وهذه اللجنة توافق عليه أيضا .  
حضرة عزيزيهم الفدى - جاء في تقرير الجبلان معالي وزير الأوقاف صرح أمام مجلس النواب أن التوسع في إنشاء مدارس للبنات يتوقف على مقدار المساعدة التي تقدمها الحكومة والذي أراه أن التوسع في هذا النوع من المدارس هو من أخص أعمال وزارة الأوقاف لأن أموالها يجب أن تصرف في مثل هذه الأعمال وعلى ذلك أرجو من معالي الوزير أن يعمل على تحقيق هذه الرغبة .

معالي محمد نجيب الغزالي باشا (وزير الأوقاف العمومية) - مفهوم أنعامورية وزارة الأوقاف الأولى هي عمل المبرات وهذه المبرات التي تقوم بها متنوعة ومبينة تفصيليا في الميزانية ومقدار ما أصبح به مايتها للاقتاق في هذا الباب هو المبلغ الوارد في الميزانية .

أما عن مدرسة البنات فقد أبدت لجنة الأوقاف والمجاهد الدينية مجلس النواب رغبته في أن توسع الوزارة في هذه المدارس وأن تتعاون الحكومة معها في النفقات لتحقيق هذه الرغبة .

نم - هي رغبة محمود والوزارة تحبب بها ولكن المسألة مسألة مالية وليس كل ما يحيش في صدر الإنسان من الرغبة في عمل الخير يستطيع أن يقوم به الا بقدر ما يفيده من المال - فالذاكات مالية وزارة الأوقاف . وقد ترياها من الاقنات معدومة - لا تسمح بمشقات خيرة أكثر مما هو وارد في الميزانية عما استفد أموال الابرار تكيف يطلب منها أن توسع في هذه المدارس . أظن أن هذا تكليف بالمستحيل . لذلك كانت اجابة وزارة الأوقاف لمجلس النواب طيبة وهي أن تحقيق هذه الرغبة يتوقف على مقدار المساعدة التي تقدمها الحكومة .

على من تقرر اللجنة ما يأتي :

الفرع الثاني

اطاعات التعليم

٢٨ - قدر لما مبلغ ٤٠٢٢ ج.م زيادة ٣٠٠ ج.م من العام الماضي وهذه الإذاعات موزعة كما يأتي :

- |                                     |      |
|-------------------------------------|------|
| جيب                                 | ٣٧٢٥ |
| مدارس الصرة الوثوق                  | ١٢٥  |
| المكاتب التحضيرية بالاسكتندرية      | ١٨   |
| مكتب منشية طام بيا                  | ١٠٠  |
| مدرسة محمد يوسف الفدى بنى سويف      | ٤    |
| مكتب الكشفي بجارة بيت القاضي بمصر   | ٥٥٠  |
| الطالبة الذين يبحون دراستهم بأوروبا |      |

انه ناتج عن أنه كان المقرر لثانية سنة ١٩٢٦ ألا يدخل امتحان الدراسة الابتدائية الا تلاميذ السنة الخامسة - ولما طلب من أولياء أمور الطلبة دفع الرسوم أحضرها بعضهم في الميعاد ولم يحضرها الباقون تخلفوا عن الامتحان .  
معالي محمد نجيب الغزالي باشا (وزير الأوقاف العمومية) - أرجو استبدال عبارة "قسم المدارس" الواردة بالفقرة الرابعة والعشرين بعبارة "وزارة الأوقاف" لأنها هي الأصل وقسم المدارس تابع لها .

( موافقة ) :

ثم على من تقرر اللجنة ما يأتي :

٢٥ - وتقول الوزارة انه بعد ذلك تقدمت شكوى في حق أحد نظار إحدى المدارس الابتدائية نسب إليه فيها بعض التهم ، ومنها أنه أثر على بعض الطلبة وأولياء أمورهم حتى تخلفوا عن التقديم لامتحان وأنها حققت هذه الشكوى وقررت احالة ناظر المدرسة - وأحد المدرسين وضابط المدرسة وأحد الكتبة الى مجلس تأديب ، وأنه لم يتقدم اليها أى شكوى من إبرامات المدارس الابتدائية الأخرى ، وعطيت لجنة مجلس النواب اجراء تحقيق للجمعية للمدارس الأخرى ، وقد أجاب على ذلك حضرة صاحب المعالي وزير الأوقاف أمام مجلس النواب بأنه لا لزوم للتحقيق لأنه لم يتقدم اليه شكوى ، وأنه رغم ذلك أجرى تحريات ادارية لم تظهر شيئا ، وقد اكفى المجلس بهذا البيان .

وقد علمت هذه اللجنة أن من أحيلوا على مجلس التأديب من الموظفين السابقين وهم ناظر مدرسة شيوا الابتدائية وأحد المدرسين بما حكم براءتها أما باقى الموظفين المؤقتين فلم يفصل في أمرهم .

معالي محمد نجيب الغزالي باشا (وزير الأوقاف العمومية) - هؤلاء فصل في أمرهم وحكم براءتهم أيضا .

على من تقرر اللجنة ما يأتي :

مدرسة البنات

٢٦ - أما مدرسة البنات فليس للوزارة سوى مدرسة واحدة يقصدها من كان يتيا لا مائل له - ويبلغ عدد الموجودين بها ٣١٤ ومصاريفها ١١٨٣ ج.م أي أن متوسط ما يصرف على كل منهم ٣٦ ج.م و ٩٢٠ مليا .

ويبلغ عدد موظفيها ٥٨ موظفا منهم ١٨ في الدرجات العامة المؤقتة و ٤٠ موظفا من الخارجيين من هيئة البكال - وترى اللجنة أن عدد اللاجئين والإجندات قد لا يتناسب مع عدد الموظفين وأنه اذا كانت ا لاسية ماسة الى وجود هذا العدد الوثير من الموظفين فيحسن توسيع نطاق الملأ بحيث يقع لعدد أكبر من هذا .

وترى اللجنة أنه لما كانت الساية بالأحداث الذين لا مائل لهم من أهم وجوه الخلل فلما نظرت نظر الوزارة الى علم كفاية مدرسة واحدة لتعليم البنات الذين كثر عددهم والمعرضين لأخطار الاجتماعية بسبب عدم وجود من يشكفل بأمرهم .

## القسم السادس

## المساجد والزوايا والأضرحة والخزانة الزكية

- ٣٢ - قدر لها أصلاً مبلغ ٢٣١,٨٧٩ ج. م ثم عدلت إلى ٢١٧,١٣٩ ج. م زيادة ١٦,٧٤٠ ج. م عن العام الماضي وهذا المبلغ موزع على فريحين :
- الأول - المساجد والزوايا والأضرحة وقدر لها ٢١٦,٥٧٠ ج. م
- الثاني - الخزانة الزكية وقدر لها ٥٩٩ ج. م

## الفرع الأول

## المساجد والزوايا والأضرحة

- ٣٣ - قدر لها مبلغ ٢١٦,٥٧٠ ج. م زيادة ١٦,٦٦٦ ج. م موزعة على ثلاثة أبواب وهذا بيانها :

## الباب الأول

## ماهيات وأجر مرتبات

- ٣٤ - قدر لها مبلغ ١٢٤,٦٤٦ ج. م زيادة ٥٧٧١ ج. م عن العام الماضي منها ٢٨ ج. م علاوات دوية لإدارة القسم و ٣٣١٠ ج. م علاوات للأئمة والخطباء والمدرسين وباقي خدمة المساجد و ٣٢٠ ج. م وظائف جديدة بمساجد جديدة ولتعيين علماء في وظائف الإمامة والخطابة والتدريس من المحصلين على شهادة العالية في الوظائف التي غلت وكان يشغلها حملة الشهادة الأهلية وغير المحصلين على شهادات و ٨١ ج. م في المرتبات .

- ٣٥ - وقد أوردت لجنة الأوقاف لمجلس النواب بياناً في تقريرها عن السنة الماضية بمرتبات خدمة المساجد والأئمة والمؤذنين قبل سنة ١٩٢٤ وبعدها ، ومع ما أتضح من تحسين مرتباتهم وتعديل درجاتهم فإنها رأيت أن حالتهم لا تزال تستدعي العناية وقد علمت اللجنة المذكورة أن الوزارة سائرة في تحقيق هذه الرغبة بطريق تعديل لأئمة المنور تعديلًا يسمح بحمل توزيعها عادلاً وضمن تحسين حالة خدمة المساجد وبخصوص أصحاب المرتبات الفضيلة منهم وهذا ما كان قد اقترحه أحد أعضاء مجلس الشيوخ في السنة الماضية .

- ٣٦ - وطلبت اللجنة المذكورة أيضاً في العام الماضي بياناً عن هذه المنور فعملت أنها ١٦٠٠٠ ج. م وفي هذا العام بلغت ١٥,٥٥٣ ج. م منها ٧٧٧٧ ج. م من الجلع الأحمدي وأنها توزع على قواعد يجب إعادة النظر فيها وأنها تستحدث الوزارة على سرعة ادخال التعديلات اللازمة على هذه اللائحة مع لفت نظرها إلى البحث في إمكان ادماج هذه المنور في إيرادات الوزارة ولتنتظر نظر الوزارة إلى مراعاة أهمية المساجد عند النظر في تحسين أحوال الخليفة فيها .

- وهذه اللجنة توافق كل الموافقة على ذلك وتستظنت نظر الوزارة إلى سرعة النظر في أحوال هؤلاء الخليفة خصوصاً بعد أن طلت من حضرة الشيخ حسن عبد القادر أحد أعضائها بأن مرتبات خدمة المسجد الأحمدي بقطنا وهو أشهر المساجد في القطر المصري ، زهية جداً ولا تناسب مع أعمال هؤلاء الخليفة حيث يأخذ البوابين والكساوين والمؤذنون وعلامي المواشي

وقد رأيت لجنة الأوقاف لمجلس النواب أن تطلع الوزارة على ميزانية جمعية العروة الوثقى فإنما تحققت أن ماليها تجرّب استقرار هذه الأمانة تستمر في صرفها بالشروط الآتية :

(أولاً) - أن يكون الوزارة من يتلها في مجلس إدارة الجمعية .

(ثانياً) - أن يكون لها حق التفتيش على الملبأ العباسي وتكون الآراء التي تبينها الوزارة بشأن هذا الملبأ محل تقدير واعتبار .

وأنه ما دامت الوزارة قائمة بقسط عظيم لنشر العلم الثانوي والابتدائي والأول فإن الأصل عدم تقرر امانات جديدة للمدارس التي يديرها الغير خصوصاً وإن وزارة المعارف في القاعة بتقرر الامانات اللازمة لمن يستحقها من المدارس الأهلية .

٢٩ - أما من المبلغ المقرر لأمانة الطلبة الذين يتعلمون في الخارج ولم يستطيعوا إتمام تعليمهم بسبب ما طرأ على حالتهم المالية بعد سفرهم فقد طلبت لجنة الأوقاف لمجلس النواب بياناً من الوزارة عن الطلبات التي تقدمت لها من هذا القبيل فعلمت أنه تقدم للوزارة ما يزيد عن الستين طلباً ولذلك اقترحت الوزارة زيادة المبلغ إلى ١٠٠٠ ج. م وقد وافقت لجنة الأوقاف لمجلس النواب على ذلك واقترحت أن يكون صرف هذا المبلغ بالقبول الآتية :

(أولاً) لا يتقرر صرف شيء إلا بعد تحريات تقوم بها وزارة الأوقاف ووزارة المعارف وما يتبع هذه التحريات على استحقاق الصرف .

(ثانياً) لا يصرف شيء إلا لطلبة الذين يثبت أنه طرأ على أحوالهم المالية تغير يبعد بهم عن الاستقامة على الاستمرار في العلم .

(ثالثاً) يكون الصرف بواسطة مدير البعثة وعلى الوزارة أن تتلقى منه تقارير عن حالة الطالب .

(رابعاً) لا يصرف شيء إلا لمن كان يتسلم التعليم المال مع تخفيض من يدرس العلوم التي تكون البلاد أشد حاجة إليها بشرط أن يستمر الحافق باحدى المدارس المصرية .

وقد وافق مجلس النواب على هذه الرضيات كما وافق على المبلغ المطلوب زيادته وقدره ٤٥٠ ج. م ليكون ١٠٠٠ ج. م فيكون المبلغ المطلوب احتياجه لهذا الفرع ٤٤٧٢ ج. م وهذه اللجنة توافق عليه أيضاً .

## الفرع الثالث

## المكتب التي تديرها وزارة المعارف

- ٣٠ - قدر لها مبلغ ٤٠٠٠ ج. م وقد صادق عليه مجلس النواب وهذه اللجنة توافق عليه أيضاً .

## القسم الخامس

## المعاهد الدينية العلمية الاسلامية

- ٣١ - قدر لها أصلاً بمشروع الميزانية مبلغ ٣٠,٣٧٣ ج. م وطلبت الوزارة بعد ذلك تعديله إلى مبلغ ٢١٣,٠٣٥ ج. م زيادة ٩٤,٠٢ ج. م عن المقدّر في العام الماضي ومجلس النواب أجل النظر في هذا الاختار حتى يتم النظر في ميزانية المعاهد الدينية .

الشيخ حسن عبد القادر أحد أعضائها أن المسجد الأحدي به تصلح من العام الماضي لم يتم الآن وهو من أكبر المساجد بالنظر المصري ولا تنفي جميع المساجد الموجودة في طعنا عنه فن الضروري جدا السرعة في اتصافه .

وقد وافق مجلس النواب على الاعتد المطلوب لهذا الباب وهذه اللجنة توافق عليه أيضا .

### الباب الثالث

#### الأعمال الجديدة

٤ - قد راعا أصلا ٢٨,٧٧٥ ج ٢٠ م ثم عدلت إلى ٣١,٩٨٥ ج ٢٠ م زيادة ٧,٢١٥ ج ٢٠ م من العام الماضي ومقررات هذا المبلغ واضحة بالصفة ٦٦ من الميزانية .

وقد لاحظت لجنة الأوقاف مجلس النواب في العام الماضي أن بعض البلاد والقرى خالية من مساجد تابعة للوزارة وأن ما وجد منها للأفراد مهمل ورأت علاجاً لهذه الحالة أن تعمل الوزارة على تتبع بعض المساجد في البلاد التي من هذا القبيل على شرط أن يكون المسجد وقف يفي بمصرفاته وقد أصدرت الوزارة تحقيقاً لهذه الرغبة منشوراً عاماً ليث هذه الفكرة بين الأهالي وترتيب أهل الخريف مساعدة الوزارة على هذا العمل فالجاءت طلبات كثيرة لا تزال على نظرها .

أما المساجد التابعة لوزارة الأوقاف فانها تراعى في تجديد ما تهدم الأهم على المهمل ملاحظة في ذلك شجرة المسجد وشدة الحاجة إليه .

وقد وافق مجلس النواب على اعتد الباب المذكور وهذه اللجنة توافق عليه أيضا .

حضره عقل محمد بك - بلدة كفر الشيخ وعدد سكانها ١٢٠٠٠ نسمة ليس بها غير مسجدين أحدهما مخرب والثاني لا يكاد يتسع لرجع المصلين بالبلدة ولا أوقاف بهذه البلدة وكافة موقوفة ونفا أمياً آل الخليلات .

الرئيس - هل المسجد المخرب أوقاف ؟

حضره عقل محمد بك - لأحد المسجدين أوقاف .

ان في وسط سوق بلدة كفر الشيخ وكافة تابعة للأوقاف الخيرية طلبنا في سنة ١٩١٧ شراؤها من وزارة الأوقاف بالنق الذي تقدمه ولقوم نحن بتكاليف بنائها طبقاً للزم الذي تضمنه الوزارة خصوصاً وأن هذه البلدة في حاجة إلى نحو أربعة مساجد .

وعلى أثر تقديم هذا الطلب حضر من قبل الوزارة مهندس أخذ بعض مقاسات وانصرف .

وقرنة ١٩١٨ قدما طلباً جديداً لتنفيذ هذه الأمانة الخيرية وذكرنا به استمدادنا لقيام بتكاليف إنشاء الجامع ولو بلغت هذه التكاليف ١٢,٠٠٠ جنيه خصوصاً وأنه لا يوجد مكان يصلح لأقامة هذا المسجد غير تلك الوكالة التي أضع إيجارها ١٥٠ قرشاً في الشهر وأما مستند دفع هذا الإيجار مائة سنة في سبيل تنفيذ المشروع وقد كررنا الطلب في سنة ١٩١٩ و ١٩٢٠ على غير طائل .

والسائقون السابقة ٩٠٠ مليم شهرياً ومع ما يأمنونه من النذور لا يجاوز مرتب الواحد منهم ١٥٠ قرشاً شهرياً وهذا لا يكتفيهم وبالجملة القوت الضروري مع أن القراشين والبواوين بالمعهد يأخذ الواحد منهم ٣٠٠ قرش شهرياً من ميزانية المعاهد علاوة على ما يأخذونه من النذور أيضا .

سألى محمد نجيب الغرابي باشا (وزير الأوقاف العمومية) - بالنسبة لما ورد بتقرير اللجنة من خدمة المساجد أصرح أن الوزارة عهت بتعديل لأمانة النذور تعديلاً أساسه النظر إلى مصلحة هؤلاء الخدمه ولكن هذا التعديل يتوقف على تعديل لأمانة النذور للوزارة وقد وضعت الوزارة مشروطاً بتعديل لأمانة المذكورة وتشرفت برصحه إلى مجلس النواب وفي تم اقرار البرلمان له تبدأ الوزارة بتعديل لأمانة النذور وهي وإن كانت مستقلة ذاتياً إلا أنها مرتبطة بالأمانة الداخلية على أن تعديلات لأمانة النذور ستكون كلها في مصلحة هؤلاء الخدمه .

( تصفيق )

تم من تقرير اللجنة ما يأتي :

٣٧ - وقد لفتت لجنة الأوقاف مجلس النواب نظر الوزارة إلى أن جبر الخلفاء في المساجد بإرشاد الناس إلى النية بالشئون الصحية .

وقد وضعت الوزارة نماذج من الخطب في موضوعات صحية كالخطب على الوقاية من الأمراض والتحصين من المواد المخرمة وغير ذلك وهي وإلية بالفرض المقصود .

وقد وافق مجلس النواب على الاعتد المتقدم ذكره وهذه اللجنة توافق عليه أيضا .

تم من تقرير اللجنة ما يأتي :

### الباب الثاني

#### المصاريف العمومية

٣٨ - قد راعا ٥٩,٩٣٩ ج ٢٠ م زيادة ٢,٩١٠ ج ٢٠ م من العام الماضي ومقررات ذلك واضحة بالصفة ٦٦ من الميزانية .

وقد أشارت لجنة الأوقاف مجلس النواب في العام الماضي إلى أن كثيراً من دورات المياه المساجد وخصوصاً في بلاد الأرياف في حالة غير مرضية مما قد يترتب عليه تعطيل التجمعات الدينية وقد تبين أن عدد دورات المياه في ١٩٩ دورة وطلبت لفت نظر الوزارة إلى النية بإصلاح دورات المياه في المساجد سواء منها ما كان تابعا للوزارة أو ما كان تابعا للأهالي وأن تستترك الحكومة مع وزارة الأوقاف في هذا الإصلاح لأن إصلاح هذه الدورات من الأمور الواجبة لتحسين الصحة العامة وهي تقوم فعلاً بنصف النفقات التي تصرفها الوزارة في هذا السبيل .

٣٩ - وهذه اللجنة توافق على جميع هذه الملاحظات وتزيد عليها لفت نظر الوزارة إلى الاعتناء بالمساجد أيضاً من جهة تصلحها وفرشها ونظافتها مع السرعة في اتصاف ما بدئ في إصلاحه حيث علمت هذه اللجنة من حضرة

حضرة عقل محمد بك - هي مؤجرة وليست مكرمة .

معالى محمد نجيب الغرابي باشا (وزير الأوقاف العمومية) - اذا كانت غير مكرمة لحضرة العضو ملزم بدفع ثمنها كالملا حسب تقدير القومسيون . أما الاقتصاد على دفع ثلث الثمن فخاص بالأعيان المكرمة .

حضرة عقل محمد بك - اني مستعد لدفع كل الثمن وأصرح فوق ذلك بأنني سأخصصها لبناء جامع .

حضرة الشيخ حسن حيد القادر (مقر اللجنة) - مثل هذه المسائل محل بحثها يكون في الوزارة لا في المجلس .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

### الفرع الثاني

#### الخزانة الزكية

٤٩ - قدر لمصرفاتها ٥٦٩ ج م . بتخفيض ٢١٦ ج م من العام الماضي ولجنة ملاحظات عليها وقد وافق عليه مجلس النواب وهذه اللجنة توافق عليه .

### القسم السابع

#### الخيرات

قدر لها ١١٩,١٨٦ ج م . بزيادة ٢٣,٦٤٩ ج م من العام الماضي وهي موزعة على أربعة فروع :

بحسب

( الأول ) ٧٣٣٨٠ مستشفيات ومباني طبية للفقراء .

( الثاني ) ٢٠٧٣٦ الملايين، والتكايا التي في ادارة الوزارة .

( الثالث ) ١٤٩٠ التكايا التي في ادارة مشايخها .

( الرابع ) ٢٠٥٨٠ عائلات ومربيات وصداقات .

### الفرع الأول

#### المستشفيات والمباني الطبية

٥٢ - قدر لها ٧٣,٣٨٠ ج م . بزيادة ٢١,٩٥٠ ج م من العام الماضي وهي موزعة على ثلاثة أبواب :

بحسب

الأول - ٢٩٥٥٢ المساحات والأجر والمزونات .

الثاني - ٤٠٨٢٨ المصاريف العمومية .

الثالث - ٣٠٠٠ الأعمال الجديدة .

### الباب الأول

#### المساحات والأجر والمزونات

٥٣ - به زيادة من المقرر في المبلغ المسمى ٣٦٩٤ ج م من ٣٤٥٧ ج م لوظائف جديدة بسبب إنشاء عيادات شياش وشاؤون الذين غرر قبلان إنشاءها في العام الماضي ووظائف جديدة بمقتضى فؤاد ومستشفى

وقد سنة ١٩٢٤ قابلت معالي وزير الأوقاف الحالي وبسببت له كل مساقف فطلب الأوراق الخاصة بهذا المشروع فاقضى أن لها سبع سنوات بدويون الوزارة فلما تمت النظر إلى ذلك أمام معالي الوزير قال الموظف الذي عرض الأوراق أن هذه الأوراق لم يطل العهد عليها بالنسبة لتبرعها ، فهناك بالوزارة أوراق مغطى عليها نحو الخمس عشرة سنة بغير أن يت في شأنها .

وقف الأمر عند هذا الحد بالرغم من استمداننا - كما بينا في طلباتنا المتكررة - لوقف عين على هذا الجماع وأن تكون وزارة الأوقاف الناطرة عليها .

فأرجو من معالي وزير الأوقاف أن يبر هذا الأمر ثانية خاصة وأنا مستعد لدفع الثمن والقيام بالتكاليف كما ذكرت .

الرئيس - يحسن بمحضرة العضو أن يقدم طلباً بذلك لمعالي الوزير ولا أظنه إلا ملياً عليه .

حضرة عقل محمد بك - لقد تكثرت طلباتي من سنة ١٩١٧

معالي محمد نجيب الغرابي باشا (وزير الأوقاف العمومية) - فيما يخص بمساجد بلدة كفر الشيخ فانه وارد في مشروع ميزانية الوزارة هذا العام بالصيغة ٦٦ طلب اعتياد ببلغ ١٠٠٠ جنيه لانشاء وتجديد جامع الفلاحين بهذه البلدة .

حضرة عقل محمد بك - هذا المبلغ لا يكفي لتجديد هذا الجامع المتخرب . معالي محمد نجيب الغرابي باشا (وزير الأوقاف العمومية) - لا يمكن للوزارة أن

ترصد في ميزانية هذه السنة إلا المبالغ المتوقعة صرفها وبالقدر الذي تسمح به هذه الميزانية لوجود حالة جوارح أخرى في حاجة إلى الإصلاح والتجديد .

أما فيما يخص بطلب الاستبدال الذي أشار إليه حضرة العضو فانا أرحب به وبكل طلب مثله بقصد منه استبدال قطع الأراضي ذات الارداد اثنائه .

وإذا كان في استطاعة حضرة العضو ارشاد الوزارة إلى قطع في أصقاع جيدة من بلدته ومؤجرة فانه فانا مستعد لتحقيق طلبه في أقرب وقت ممكن .

ولكن الواقع أن حضرة العضو تردد على في الوزارة كثيراً بشأن مسجد الفلاحين وعلم أننا رصدنا مبلغ ١٠٠٠ جنيه بميزانية هذا العام في سبيل

إصلاح هذا المسجد . أما الاستبدال الذي أشار إليه فاني لم أسمع به إلا في هذه الساعة ، على أن حضرة العضو يعرف السهولة التي راعيناها في أحوال الاستبدال

لأن قومسيون الوزارة يقوم أولاً بتقدير ثمن قطعة الأرض المراد استبدالها باعتبار كونها ملكاً عاماً حالياً من البناء والقراش وليس على طالب الاستبدال

بعد ذلك إلا دفع ثلث قيمة هذه القطعة بحيث يبلغ خمس هذا الثلث فوراً

وطلاثة الأعماس الباقية يقوم بتسديدها في مدى ثلاث سنوات وعلى كل حال يمكن لحضرة العضو أن يتفضل بزيارتي في الوزارة وأنا مستعد للنظر في طلبه .

حضرة عقل محمد بك - جامع الفلاحين لا يكفي لإصلاحه مبلغ ١٠٠٠ جنيه ، الرئيس - إن وزارة الأوقاف تقدر أولاً المبالغ اللازمة للإصلاح ثم

تضع الميزانية مراعية ما يمكن لها صرفه كل سنة في سبيل هذا الإصلاح . معالي محمد نجيب الغرابي باشا (وزير الأوقاف العمومية) - هل البين أني

زيد حضرة العضو استبدالها بمكرمة أو مكرمة ؟



وقد استطلعت اللجنة المذكورة عن الضرورة التي تدعو اليها اعداد هذا الجناح فسلطت أنه لا يوجد بالبلاد سوى هذه المصلحة لمعالجة امراض السل وقد قدمت لها جملة طلبات تزيد عن الأقسام الموجودة بها ويرى حضرة مدير المصلحة أنه بعد اتصال هذا الجناح بتصميم المصلحة من أطعم مصحات العالم والأسباب المذكورة ولأن الجناح الثاني سيكون مقصورا على مرضى الدربة الثالثة للفقراء رأيت اللجنة أن المصلحة تدعو الى اعداده ووافقت الوزارة على ذلك .

وتبلغ تكاليف اعداد هذا الجناح ١٠٠٠ ج. م كالبيان الآتي :

جنه	
٢٥٠٠	لترقيم من أوقاف الحرمين .
٥٠٠	للقدر
٥٠٠	لثلاثين من أوقاف الحرمين .
١٥٠٠	خدم
٥٠٠	احتياطي
١٠٠٠٠	

من ذلك ٧٥٠٠ ج. م يؤخذ من وفرة أوقاف الحرمين الشريفين والباقي وقدره ٢٥٠٠ ج. م تجزئ للسنة القادمة .

ووافق مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة توافق عليه .

٤٨ - ومن الأقسام الطبية بالوزارة قسم التوليد الذي أنشئ في أول يناير سنة ١٩٢٦ ، ويتولى القسم توليد النساء الفقيرات بضمين بمستشفى الملك ، والبعض الآخر بمنازلهن والاحتياط بين بمداويع وأرشدهن الى الطرق الصحية . وقد زينت في ميزانية هذا العام وظيفه حكيمة لهذا الغرض ، كما خصص مبلغ ٤٠٠ ج. م من الصناعات الوقفية للاخلاق على الفقرات أثناء مدة النفاذ .

٤٩ - وطلبت اللجنة المذكورة في العام الماضي أن تنشئ الوزارة مبادرات في الجهات التي لها فيها أطياف واسعة فأُنشئت عيادات في شباس وشاوه وطلبت من الوزارة انشاء عيادات في خنيتش الوادي والمطاحة لأن الحاجة ماسة الى انشاء هاتين العيادات كما قال حضرة مدير القسم الطبي ، وقد وافقت الوزارة على ذلك ، ونظرا لعدم وجود مبان تصلح لوجود هاتين العيادات فخطوب الدواج ٣٠٠٠ ج. م لهذا الغرض في ميزانية هذا العام على أن تدرج بعد ذلك مصروفات الادارة في الميزانية المقبلة ، وأن تضاف ١٥٠٠ ج. م لمصروفات الأوقاف الخيرية و ١٥٠٠ ج. م لمصروفات خنيتش الوادي .

ومن الاطلاع على الملحق رقم ٣ بين عدد المرضى المستجدين والقرودين والذين عولجوا بالقسم الماخيل بالمستشفيات والمبادرات وكذا عدد الأسر والأطباء والحقكات من السنة من أول أبريل سنة ١٩٢٦ لغاية مارس سنة ١٩٢٧ (راجع الملحق رقم ٣) <sup>(١)</sup> .

<sup>(١)</sup> راجع الحق رقم (٧) هذه المضبطة .

الملك ومستشفى تلاويون وعيادة الاسكندرية و ٥٠٠ ج. م لوظائف تحت العين بمستشفى الملك عند افتتاح الجناح الجديد و ٢٤٠٧ ج. م للملاوات الدورية والقرقيات وغيرها .

وقد وافق عليه مجلس النواب وهذه اللجنة توافق عليه أيضا .

### الباب الثاني

#### المصاريف العمومية

٤٤ - به زيادة عن العام الماضي ١٥٣٠٠ ج. م بسبب اقتراح مصحة نؤاد والجناح الجديد المنظر فتمه بمستشفى الملك في أثناء السنوات اثنى عايدتي شباس وشاوه المستجدين .

وقد وافق عليه مجلس النواب وهذه اللجنة توافق عليه .

### الباب الثالث

#### الأعمال الجديدة

٤٥ - بمقدار ٣٠٠٠ ج. م لتأثيث الجناح الجديد بمستشفى الملك وقد وافق عليه مجلس النواب وهذه اللجنة توافق عليه أيضا .

#### ملاحظات عامة

٤٦ - من الاطلاع على تقرير هذه اللجنة في العام الماضي يتضح أن الوزارة تدبر ثلاثة مستشفيات ٩ مبادرات طبية للفقراء وفي أكتوبر سنة ١٩٢٦ افتتحت مصحة نؤاد وزيد في ميزانية هذا العام ثلاث عيادات للفقراء وهي عيادة البلياري وشباس وشاوه وانشاء العيادتين الأخريتين كان بناء على رغبة البرلمان وتشكلت هاتين العيادتين ١١٨٤ ج. م .

٤٧ - وقد بلغت تكاليف مصحة نؤاد ٨٣٠٠٠ ج. م منها ٢٥٠٠ ج. م ثمن الأرض وما عليها من البناء و ١٣٠٠٠ ج. م لتقريبات والكهرباء والأثاث والأدوات ومقتدر لأعمال جديدة وتزجيات فيها هذا العام ٥٥٠٠ ج. م منها ٥٠٠ ج. م لعمل محطة كهربائية ومخازن مياه و ٥٠٠ ج. م لتقريب ويؤخذ هذا المبلغ من متوفر أوقاف الحرمين ومدرج لتكاليف هذه المصلحة في ميزانية هذا العام مبلغ ٢٠٩٠٤ ج. م ويبلغ عدد موظفيها ٧٧ موظفا منهم ١١ وظيفه دائمة وأربع مؤقتة و ٦٢ حارجة من هيئة الهلال من هؤلاء الموظفين مدير المصلحة وخمسة أطباء ويبلغ عدد الاستراةولوجية في المصلحة ١٣٥ سريرا منها ٧٠ للدرجة الثالثة و ٥٠ للدرجة الثانية و ١٥ للدرجة الأولى وتقبل المصلحة المرضى على اختلاف ملهم وأجاسهم في الدرجتين الأولى والثانية بأجور سبق بيانها في تقرير الإيرادات . أما الدرجة الثالثة فبالجان وهي مقصورة على المصريين على اختلاف أديانهم وملهم .

ولاحظت لجنة الأوقاف مجلس النواب كثرة عدد الموظفين وكثرة النفقات ورأت أنها لا تناسب مع عدد المرضى ووافقت حضرة مدير القسم الطبي على ملاحظاتها وقال بأن عدم التناسب الظاهر من كثرة النفقات وقلة المرضى ناتج من أنه لم يتم حتى الآن سوى اعداد جناح واحد بسع ١٣٥ سريرا وأن الجناح الآخر لو تم بسع ٣٠٠ سريرا أخرى ولا تستمر ادارته زيادة عدد الأطباء ولا زيادة النفقات في اعداد الأدوات والآلات الطبية اللازمة وكما يستدعيه هو زيادة بعض الخدم ونفقات التدفئة .

## القسم الثامن

## مصاريف البعثات

٤٠ - مقدار ما مبلغ ١٠٠٠ ج.م. لارسل بعض المهندسين للتخصص في فروع الأعمال الهندسية وتعلم الوزارة ذلك بأنها في حاجة شديدة لمهندسين اختصاصيين في فن العبارة وحساب الأسمت المسلح وأنها أعلنت دعوتين عن مهندس شينل وظيفه رئيس قلم التصميمات لما ظم توفيق ولقد اضطرت الى الاعلان بيجواز قبول أجانب بها وأنها طالبا طلبت من وزارة المواصلات والأشغال والمعارف مهندسين ممن سبق إرسالهم في البعثات فلم تقبل أى وزارة منها نقل موظفيها الى الأوفاف لاحتياجها اليهم وتقول انها مستشدة عند ارسال هذه البعثة برأى اللجنة المختصة ببعثات الحكومة .

ورفاق مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة توافق على هذا الاعتداء .

على عهد نجيب الفرانيل باشا (وزير الأوفاف العمومية) - أرى من واجبي أن أصرح هنا بأن وزارة الأشغال قبلت أن ينقل الى وزارة الأوفاف مهندس من مهندسي السابق إرسالهم في بعثتها . وهذه المناسبة أشكروا على ذلك . حضرة حافظ مابدين بك - وزارة الأشغال محتاجة الى مهندسيها أكثر من حاجة وزارة الأوفاف اليهم لأن لدى وزارة الأشغال احتياجات لمشروعات كثيرة ولم تصرف بسبب عدم وجود المهندسين فهي بحاجة الى مهندسيها للقيام بالمباني اللازمة للمساكن والنيابات والمراكز وغيرها فنجو من وزارة الأوفاف أن تهتم بارسال البعثات حتى تتوفر لها العدد الكافي من المهندسين .

فل من تقرير اللجنة ما يأتي :

## القسم التاسع

## تفتيش الوادى

٥٠ - قدر لمصروفاته مبلغ ٤٦,٤٢٦ ج.م. بتفويض ٨٦٣٦ ج.م. من العام الماضى وهي موزعة على ثلاثة أبواب :

الباب الأول - ٦٧٩٨ ماهيات وأجرومريبات .

٥٠ - الثاني - ٣١١٢٨ مصاريف عمومية .

٥٠ - الثالث - ٨٥٠٠ أعمال جديدة .

وقد اقترحت لجنة الأوفاف لمجلس النواب زيادة ١٥٠٠ ج.م. تأسيس قاعدة طبية بالتفتيش ليكون مجموع المبلغ المقرر للأعمال الجديدة ١٠٠٠ ج.م. عوضا عن ٨٥٠٠ ج.م. ويكون صافي زيادة الإيرادات على المصروفات مبلغ ١٤٣٨٣ ج.م. يصرف لوزارة المعارف لتصرف على التعليم .

وعل هذا فيكون مجموع المقتدر لهذا القسم ٤٧,٩٢٦ ج.م. ، وقد وافق مجلس النواب على اعتماد هذا القسم مع زيادة ١٥٠٠ ج.م. فباب الأعمال الجديدة ، وهذه اللجنة توافق على ذلك .

## كلمة ختامية

٦٠ - ظهر لهذه اللجنة أن معظم رغبات البرلمان قد فُتحت . والفضل في هذا يرجع الى على وزير الأوفاف الذى أمر جميع هذه الرغبات وتبليها لى مديري أقسام الوزارة لتنفيذها بكل دقة وصيانة ، ولهذا فان اللجنة تقدم

٥٠ - وطلبت اللجنة المذكورة الموافقة على اعتماد المستشفيات والبيادات الطبية مع زيادة ١٥٠٠ ج.م. لانشاء قاعدة تفتيش المطاعنه أما مصاريف تأييث قاعدة تفتيش الوادى فستدوج ضمن مصروفات هذا التفتيش . أما مصروفات اعداد الجناح الثانى بمصحة فؤاد فستؤخذ من متوفر أوقاف الحرمين .

وقد وافق مجلس النواب على ذلك ، وهذه اللجنة توافق عليه أيضا .

## القرع الثانى

## الملايين والتكايا التى في ادارة الوزارة

١٠ - قدرت مصروفاتها بمبلغ ٢٠,٧٣٦ ج.م. بزيادة ٧٩٣ ج.م. من العام الماضى بسبب اللاوات اللورية وزيادة ٧٠٠ ج.م. فيما يصرف على الألفية بتكة المدينة المنورة بسبب زيادة أسعار الحاجيات فيها ولأن المربوط لها في العام الماضى لم يكف .

وللوزارة ملجان المعجزة أحدهما بطره والثانى بالقبارى بالاسكندرية وتكتيان لا يواد الأغراب وهما تكتيان الكشفى ومجد بك أبو الذهب بمصر وتكتيان بمكة المكرمة والمدينة المنورة .

وقد وافق مجلس النواب على الاعتداء المذكور - وهذه اللجنة توافق عليه .

## القرع الثالث

## التكايا التى في ادارة مشايخنا

٢٠ - قدر لها ١٤٩٠ ج.م. بتفويض ١٤ ج.م. من العام الماضى ويبلغ مدد هذه التكايا تسع مينة بمصحة ٧٤ من الميزانية .

ورأت لجنة الأوفاف لمجلس النواب وجوب وضع هذه التكايا تحت مراقبة الوزارة لتحقيق تنفيذ شروط الواقفين على الوجه الملائم لفصلها .

وقد وافق مجلس النواب على ذلك وعلى الاعتداء المذكور وهذه اللجنة توافق عليه .

## القرع الرابع

## امانات وصريبات وصدقات

٣٠ - قدر لها مبلغ ٢٠,٥٨٠ ج.م. بزيادة ٩٢٠ ج.م. من العام الماضى وهي موزعة على ثلاثة أنواع :

الأول - ١٦٤٥ ج.م. لاعات مؤقتة لجميحات خيرية وغيرها مينة بالصحة ٧٦ من الميزانية .

الثانى - ٢٤٣٥ ج.م. للريبات التى تصرف للمواسم والأعياد والمدايق وغيرها .

الثالث - ١٩,٥٠٠ ج.م. لصدقات صرية تصرف شهريا لامتالات فقيرة ولصدقات ودية ولما يصرف للفقراء في عيدى الفطر والأشهى ولدفن مرقى فقراء المسلمين .

وقد زيد في المقتدر لهذا الباب من العام الماضى مبلغ ٤٠٠ ج.م. للشفقة على الفقيرات أثناء مدة النفاس .

وقد وافق مجلس النواب على هذا الاعتداء وهذه اللجنة توافق عليه .

فرع ٢ - الاموريات :

٨٠,٦٨١ جنيا - باب ١ - ماهيات وأجر ومربيات :

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدر لهذا الباب وقدره ٨٠,٦٨١ جنيا ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتدال .

١٦,٨٩٥ جنيا - باب ٢ - مصاريف عمومية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدر لهذا الباب وقدره ١٦,٨٩٥ جنيا ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتدال .

### قسم ٢

٢٢,٠٤٨ جنيا - باب ١ - معاشات ومكافآت الموظفين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدر لهذا الباب وقدره ٢٢,٠٤٨ جنيا ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتدال .

### قسم ٣

مصرفات الأعيان الموقوفة

فرع ١ - مصاريف الباني :

٤٧٣٩٣ جنيا - باب ١ - مصاريف عمومية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدر لهذا الباب وقدره ٤٧٣٩٣ جنيا ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتدال .

٥١٨٢ جنيا - باب ٢ - أعمال جديدة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدر لهذا الباب وقدره ٥١٨٢ جنيا ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتدال .

لعماليه جليل والشكر وعظيم الثناء على هذا العمل الجليل الذي أطلع هذه النتائج التي تقدم ذكرها في هذا التقرير .

كما أننا نشكر حضرات مديري أقسام الوزارة على الجهود التي بذلت في تنظيم المزاينة وتقسيمها الى عدة أبواب تحقيقاً لرغبة البرلمان في الدورية المساهمة مما سهل على هذه اللجنة أداء ما موريتها بهذه السهولة .

الرئيس - المجلس يشترك مع اللجنة في هذا الشكر .

أصوات : موافقون .

معالي محمد نجيب الفرايلى باشا (وزير الأوقاف العمومية) - ووزارات الأوقاف لا يسعها أيضاً إلا أن تتقدم إلى حضرة رئيس المجلس وحضرات الأعضاء بالشكر الوافر على الملاحظات القيمة التي استضافت الوزارة بها في طريق الإصلاح كما أنها تشكر المجلس على هذه الثقة الثابتة .

على من تقرر اللجنة ما يأتي :

### الاعتادات

بناء على ما تقدم من الملاحظات تطلب اللجنة من المجلس أن يوافق على الاعتادات الآتية ما عدا اعتادات القسم الخامس (المعاهد العلمية الدينية) فإنه يؤجل اعتادها حتى تنتظم مع ميزانية المعاهد الدينية في مجلس النواب :

قسم ١ - الادارة العمومية

فرع ١ - الادارة العامة بمركز الوزارة :

١٠٢٧٧٦ جنيا - باب ١ - ماهيات وأجر ومربيات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ماورد بتقرير اللجنة وعلى الاعتدال المقدر لهذا الباب وقدره ١٠٢٧٧٦ جنيا ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتدال .

٢٤٢٩٠ جنيا - باب ٢ - مصاريف عمومية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدر لهذا الباب وقدره ٢٤,٢٩٠ جنيا ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتدال .

٥٠٠ جنية - باب ٣ - أعمال جديدة :

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدر لهذا الباب وقدره ٥٠٠ جنية ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتدال .

فرع ٢ - مصاريغ الألبان المترعة والمؤجرة

١٠٩٤٥ جنيا - باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدر لهذا الباب وقدره ١٠٩٤٥ جنيا ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتدال .

٨١٩٩٢ جنيا - باب ٢ - مصاريغ عمومية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدر لهذا الباب وقدره ٨١٩٩٢ جنيا ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتدال .

١٣١٣٠ جنيا - باب ٣ - أعمال جديدة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدر لهذا الباب وقدره ١٣١٣٠ جنيا ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتدال .

فرع ٣

١٠٠٠ جنيا - باب ١ - لمشتري أجزاء متناقلة أحيان أخرى .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدر لهذا الباب وقدره ١٠٠٠ جنيا ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتدال .

قسم ٤ المدارس

فرع ١ - المدارس :

٤١٣٨٢ جنيا - باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذا الاعتدال المقدر لهذا الباب وقدره ٤١٣٨٢ جنيا ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتدال .

٢٠٩٩٠ جنيا - باب ٢ - مصاريغ عمومية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدر لهذا الباب وقدره ٢٠٩٩٠ جنيا ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتدال .

فرع ٢

٤٤٧٢ جنيا - باب ١ - أمانات لتعليم .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدر لهذا الباب وقدره ٤٤٧٢ جنيا ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتدال .

فرع ٣

٤٠٠٠ جنيا - باب ١ - المكاتب التي تديرها وزارة المعارف .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدر لهذا الباب وقدره ٤٠٠٠ جنيا .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتدال .

قسم ٥

المساجد والزوايا والأضرحة والزكاة :

فرع ١ - المساجد والزوايا والأضرحة .

١٣٤٦٤٦ جنيا - باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدر لهذا الباب وقدره ١٣٤٦٤٦ جنيا ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتدال .

فرع ٤

١٠٠٠ جنيا - باب ١ - عملية حصر أيمان الولف .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدر لهذا الباب وقدره ١٠٠٠ جنيا ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتدال .

٤٥٠٠ جنيه - باب ٣ - أعمال جديدة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقترح لهذا الباب وقدره ٤٥٠٠ جنيه ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتماد .

فرع ٣ - الملايين والتكاي التي في إدارة الوزارة

٤٥٣٦ جنيه - باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقترح لهذا الباب وقدره ٤٥٣٦ جنيه ؟

أصوات : موافقون

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتماد .

١٦٢١٠ جنيه - باب ٢ - مصاريف عمومية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقترح لهذا الباب وقدره ١٦٢١٠ جنيه ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتماد .

### فرع ٣

١٤٩٠ جنيه - باب ١ - التكايا التي في إدارة مشايخها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقترح لهذا الباب وقدره ١٤٩٠ جنيه ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتماد .

### فرع ٤

٣٠٥٨٠ جنيه - باب ١ - امانات ومريتات ومردقات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقترح لهذا الباب وقدره ٣٠٥٨٠ جنيه ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتماد .

### قسم ٨

١٠٠٠ جنيه - باب ١ - مصاريف البعثات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقترح لهذا الباب وقدره ١٠٠٠ جنيه ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتماد .

٥٩,٩٣٩ جنيه - باب ٢ - مصاريف عمومية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقترح لهذا الباب وقدره ٥٩,٩٣٩ جنيه ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتماد .

٣١,٩٨٥ جنيه - باب ٣ - أعمال جديدة .

هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقترح لهذا الباب وقدره ٣١,٩٨٥ جنيه ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتماد المذكور .

فرع ٢ - انغزاة الزكاة

٤١٩ جنيه - باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقترح لهذا الباب وقدره ٤١٩ جنيه ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتماد .

١٥٠ جنيه - باب ٢ - مصاريف عمومية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقترح لهذا الباب وقدره ١٥٠ جنيه ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتماد .

### قسم ٧

#### الخيرات

فرع ١ - مستشفيات وعيادات طبية للفقر .

٢٩٥٥٢ جنيه - باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقترح لهذا الباب وقدره ٢٩٥٥٢ جنيه ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتماد .

٤٠٨٢٨ جنيه - باب ٣ - مصاريف عمومية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقترح لهذا الباب وقدره ٤٠٨٢٨ جنيه ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتماد .

٣١١٢٨ جنيا - باب ٢ - مصاريف عمومية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر لهذا الباب وقدره ٣١,١٢٨ جنيا ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتقاد .

١٠٠٠٠ جنيا - باب ٣ - أعمال جديدة

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر لهذا الباب وقدره ١٠٠٠٠ ج م .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتقاد .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس في الساعة التاسعة والدقيقة العاشرة مساء على أن تكون الجلسة المقبلة غدا الثلاثاء ١٣ المحرم سنة ١٣٤٦ ( ١٢ يولييه سنة ١٩٢٧ ) الساعة الخامسة مساء .

حضرة حافظ عابدين بك - لقد وجهت نظر الوزارة الى أن تزيد الاعتقاد المقدر في ميزانيتها للبعثات فأطلب من محالي الوزير أن يمدنا بالاهتمام بها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر ( مقرر اللجنة ) - أرجو حضرة المضر أن ينتظر حتى يتم المجلس النظر في باقي الاعتادات .

محالي محمد نجيب الترابي باشا (وزير الأوقاف العمومية) - أن الوزارة مهتمة فعلا بأمر هذه البعثات وهذه أول مرة أدرج لها اعتاد في الميزانية .

وقد طلبنا إدراج المبلغ الذي رأيناه ضروريا بحسب ما تسمح به ميزانية الوزارة .

حضرة حافظ عابدين بك - أشكر محالي الوزير على ذلك وأرجو أن تزيد الاعتادات المخصصة للبعثات في السنة المقبلة .

قسم ٩ - تختيش الوادي

٦٧٩٨ جنيا - باب ١ - ماهيات وأجر ومربيات .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتقاد المقدر لهذا الباب وقدره ٦٧٩٨ جنيا ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا الاعتقاد .

## ملحق رقم ١

ميزانية ١٩٢٧ - ١٩٢٨

بيان أموال بل الأوقاف الخيرية الباقية تحت الاستعمال لغاية ديسمبر سنة ١٩٢٦

جنيه	اسماء الجهات
٧٣٠٥٨	أصل الباقي لغاية ديسمبر سنة ١٩٢٦
	تقريب استعمال في الوجوه الآتية :
	جنس
٧١٠٧	إنشاء وتجديد عمارة سكنية لوقف الأحمدي بنندو المنيا ... ..
٧٥	استعمل في شراء جزء من أطياف الحكومة بناحية سدس الأمراء للوقف الخيري المتدثر ...
١٢	الخران لوقف عهد سعيد بإعاً ... ..
٧١٩٤	
٦٥٨٦٤	على ذمة استعماله في استبدال أطياف أو عمارات جاورشائها بواسطة الوزارة

## ملحق رقم ٢

ميزانية ١٩٢٧ - ١٩٢٨

بيان أموال بدل الأوقاف الأهلية الباقية تحت الاستعمال لغاية ديسمبر سنة ١٩٢٦

المتجمد من هذه الأموال لغاية سنة ١٩٢٥ المالية (قبل تخفيف حساباتها)	٢٩٧٨٩٧	جيب
ما استبد من مال البذل لغاية ديسمبر سنة ١٩٢٦	٥٨٤٧٣	
أصله	٣٥٦٣٧٠	
تقريب من ذلك		
جيب		
أموال بدل لأوقاف نحرية من نظر الوزارة	٤٧٨٠	
خاص بورقة المرحوم السيد أحمد عبد الحفيظ السادات	١٩٩	٤٩٧٩
جملة المتجمد لغاية ديسمبر سنة ١٩٢٦	٣٥١٣٩١	
بياناته :		
جيب		
صرف على عمارات	٣٠٠٣	
محجوز على ذمة إنشاء العمارات الموضحة :		
جيب		
لإنشاء عمارات جديدة لوقف المرحوم خليل أبا الآله بالتمية الخضراء - بدئ العمل بها -	٩٨٦٦٥	
لكلغة عمارة وقف عثمان كنعنا القاذوقل شارع قصر النيل - على وشك الانتهاء .	٩٤٩٦	
لإنشاء وتجديد عمارة لوقف أمت أم خليفة ميدان السيلة ز ينب تحت نهر أرواقها بالحكمة الشرعية	٩٨١١	
لإنشاء عمارة على الجزء الباقي من العمارات وقف اسماعيل كنعنا مستحفظان شارع الأزهر المسجد	٧٠٥٥	
لإنشاء عمارة على الأرض الباقية لوقف إبراهيم عبد رب النبي بجهة الحسينية بمصر شارع الأمير فاروق	٣٣٩٣	
» » » محمود أفندي اليازى على ميدان الأزهر الجديد	٥٨٤٣	
» » » وقف عثمان باشا طالب الواقعة على شارع البحر بندر المنصورة ولاهية موقع	٤٥٠٣	
هذه الأرض ولقطة المبلغ الموجود للوقف رأيت الوزارة أن تسير في إجراءات استبدال نصف هذه القطعة وضم قيمة البذل إلى هذا المبلغ لإقامة بناء على النصف الباقي منها .		
	١٣٨٧٦٦	
قيمة أعيان اختارتها الوزارة ووافقت المحكمة الشرعية على شرائها بجملة أوقاف وكتب لها لتوقيع الصيغة	١٠٤٨١٥	
قيمة أعيان اختارتها الوزارة ووافق ملاكها على بيعها وجار استيفاء الاجراءات القانونية لانها لا تخافق الابتدائي	٢٩٥٦٧	
متجمد ثلاثة أوقاف وقد أعلنت الوزارتين رغبتهما في شراء أعيان لها تخفصت صفقات من أعيان وعقارات	٧٢٩١١	
جار فحصها لاختيار الأصلح منها		
محجوز لبناء أدوية ملوية على المنازل التي اشترت لأوقافها	١٨٣٣	٣٥٠٨٥٥
متجمد لأوقاف يبلغ مدها ٦٥ وقفا يتراوح ما بين ٢٠٠ مليم و ١٥٠ جنيا وهذه مبالغ جزئية يصعب استبدال أعيان بها	٤٩٦	
لأوقافها وينظر في أمر استبدالها .		

(\*) هذه المبالغ محجوزة على ذمة إنشاء العمارات الملية لأهمية عرضها وستتبع أعمال البناء بمجرد تفرغ الشوارع لرفاعة عليها .



### ملحق رقم ٣

ميزانية ١٩٢٧ - ١٩٢٨

الاحتياطي للأوقاف الخيرية لنساية سنة ١٩٢٥

جنيه مصرى	
١٢٤٦	احتياطي الأوقاف الخيرية لغاية سنة ١٩٢٤ المالية
	نتيجة حسابات سنة ١٩٢٥ المالية
جنيه مصرى	
٩٩٣٩٣٨	مجموع الإيرادات في سنة ١٩٢٧ المالية
٨٩٣٦٤٨	المصروفات عن السنة المذكورة
١٠٠٢٩٠	
١٠١٥٣٦	جملة احتياطي الأوقاف الخيرية لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٦ (طبقاً لقادة الرابعة من الأمر العالي الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦)

ملاحظة : احتياطي الأوقاف الخيرية عن سنة ١٩٢٦ المالية لم يوضع بسبب عدم انتهاء هذه السنة وظهور حساباتها

### ملحق رقم ٤

ميزانية ١٩٢٧ - ١٩٢٨

بيان المبالغ التي ستدفعها الوزارة من مبلغ ٧١١١٩ جنيه المثل بأمانتها

اسماء الجهات	جنيه مصرى
قسم رابع	٥٠٠٠
قسم سادس	٤٠٠
»	٦٠٠
مأمورية طنطا	٣٠٠
مأمورية أسكندرية	١٢٠
مأمورية الجيزة	٦٩١٩
	٧١١١٩

ملاحظة : هذه المبالغ لا تدخل ضمن ميزانية سنة ١٩٢٧ المالية .

ملحق رقم ٥

الوظائف المقترحة أنشأها بالإدارة العامة بمركز  
الوزارة في ميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨

الوظيفة	عدد	جنيه
قسم الأعيان الموقوفة :		
مهندس درجة سابعة .	٢	٣٦٠
كاتب حرف (ج) .	١	٧٢
قسم الاستبدال المقترح انشاء		
رئيس قسم الاستبدال درجة رابعة .	١	٥٤٠
مهندس درجة خامسة .	١	٢٤٠
كاتب حرف (ا) .	١	٢٤٠
قسم الأوقاف الأهلية :		
كاتب درجة خامسة .	١	٢٤٠
حرف (ب) .	١	١٢٠
حرف (ج) .	١	٧٢
قسم القضايا :		
كاتب حرف (ج) .	١	٧٢
قسم الهندسة والانشاطات :		
مفتش هندسة درجة خامسة .	١	٢٤٠
مهندس " " " .	١	٢٤٠
" " " سادسة .	٣	٥٤٠
كاتب حرف (ا) .	١	٢٤٠
حرف (ج) .	٢	١٨٠
قسم الحسابات فلم المستخدمين :		
كاتب حرف (ج) .	٢	١٤٤
قسم الرى والميكانيكا :		
مفتش كهربائى درجة خامسة .	١	٢٤٠
مهندس رى درجة سادسة .	١	١٨٠
قسم السكرارية :		
كاتب حرف (ب) .	١	١٢٠
الوظائف الفائتة ،	٢٣	٤٠٨٠
وظائف خارجه عن هيئة العمال .	٨	٢٣٤
	٣١	٤٣١٤

### ملحق رقم ٦

بيان صافي ايراد القندان في الأطيان المؤجرة والمقررة حسب مشروع ميزانية سنة ١٩٢٧

نوع الاطيان	المساحة	الارادات	مايخص القندان	مصرفات الارادات	مصرفات ازالة	الاجلة	مايخص القندان	صافي	مايخص القندان
فدان	جنيه	مليم	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	مليم	جنيه	مليم
اطيان مؤجرة	٥٢٤١٥	٤٤٤٢٤٣	٨	٤٧٥	٥٠٤٦٦	٨٢١٠٩	١٢٢٥٧٥	٥٢٩	٣١١٦٦٨
» مؤجرة	١٩٨٠	١٥٩٨٩	٢٩	٨	١٨٠٦	١٠٨٦٩	١٢٦٧٥	٤٠١	٣٣١٤
	٥٤٣٩٥	٤٩٠٢٣٢	٨	٤٦٠	٥٢٢٧٢	٩٢٩٧٨	١٥٥٢٥٠	٦٧٠	٣١٤٩٨٢

### ملحق رقم ٧

بيان المرضى الذين عربوا بمستشفيات وعيادات وزارة الأوقاف بالأقسام الداخلية والخارجية في سنة ١٩٢٦ مالية

اسم المستشفى أو العيادة	المرضى المستقيمون	المرضى المزدنون	المرضى الذين عربوا في قسم النساء	عدد الأمرة	عدد الأضياء	عدد استكملات	ملاحظات
مستشفى الملك ... ..	٩٩٩٠١	٧٥٣٢٢	١٧٧٤	١١٦٠	١٦	٤	سنة اثنتان لولادة التورجية فقط أي لأطفال انقبضات الحوامل في منازلهم وسجود عدد الأطباء إلى سنة بسبب وجود العمل والأشعة
مصحة فراد ... ..	١٣٠	—	—	١٣٥	٤	—	—
مستشفى تلاورون ... ..	٢٤٠٥٣	٩٥٩٨٦	٩٤٠	٨٠	٦	—	—
مستشفى الأزهر ... ..	٢٤١٠٨	١٩٦٣٩	—	—	٣	—	—
عيادة المشية ... ..	٣٠٥٢٢	٤٢٧٥١	—	—	٢	—	—
عيادة السيدة تقيبة (زبدية) ... ..	٥٣٩٥	٣١٩٨٢	—	—	١	—	—
عيادة مصر القديمة ... ..	٢٣٦٩٧	٦٨٦٣٢	—	—	٢	—	—
عيادة بولاق ... ..	٣١٠٥٧	٧٠٩٤٣	—	—	٢	—	—
عيادة ططا ... ..	٢٧٧١٢	١٥٨٦٣	—	—	١	—	أحياناً ينقل إليها أحد الزملاء من مستشفى تلاورون لعلاج الزبد الصديدي
عيادة الاسكندرية ... ..	٢٧٨٨٩	٣٦٨٤٩	—	—	٣	—	—





## مضبطة الجلسة السادسة والستين

المعقولة علنا في يوم الثلاثاء ١٣ الحرم سنة ١٣٤٦ الموافق ١٢ يولييه سنة ١٩٢٧

(١) التصديق على محضر الجلسة السابقة (٧) كتاب من وزارة الداخلية بإتداب حضرة الدكتور أحمد علي بك مديركم الأريفة بعملية الصلة لحضور جلسة المجلس أثناء الظرف في تقريره الصلة عن مشروع قانون سلك القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٠ بشأن جلب فرض الخلافة إلى القنصل المصري (٣) بالتصديق باسمي أستاذة أحمدي باشا ومحمد رشاد باشا بصورتي المجلس صوبتي المجلس الصادر (٤) تقريره المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ — القسم الأول (الإيرادات) — باب ١٧ إيرادات رسوم متفرقة (٥) قرار المجلس بأن يعلل ما ورد بمجلد أعمال جلسة اليوم من القوانين — النامعة بالأحكام الإضافية بميزانية سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ القدرات الثلاث تم إرجاع الرأي على هذه القوانين في مجموعها دفعة واحدة وهذه القوانين هي: ١ — مشروع قانون يفتح أملاكين أخافيتين بحسب ٥١٥١ بجنيها و٥٢٤٤ بجنيها بميزانية وزارة المالية لسنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ لتسوية التيلوز التي حصل في البقيين ١٥١١ — ب — مشروع قانون يفتح أملاكين أخافيتين بحسب ٧٥٩٥ بجنيها و٤٢٤٤ بجنيها بميزانية وزارة المالية لسنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ لتسوية تجارز بعض يهود الباقى من ميزانية الحاكم الأعلى والمجالس المحلية — ج — مشروع قانون يفتح أملاك أخافية بحسب ١٢٠٠٠ بجنيها بميزانية قسم ١٥ "المخاضات والمكشحات" لسنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ لتسوية التيلوز التي حصل في ذلك القسم (٦) أخذ الرأي على القوانين السابقة في مجموعها دفعة واحدة وقرارها (٧) اقتراح حصر الترخيص حسن عبد القادر بتعديل المرسوم بقانون الصادر في أول نوفمبر ١٩٢٥ المعدل للقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢١ الخاص بالرسوم القضائية أمام الحاكم الأعلى — تقريره المالية — تنازل بمقدم الاقتراح عنه (٨) تقريره المالية والأوقاف الدينية عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٧ — ١٩٢٨ — القسم الثالث (جارية أوقاف الحرمين الشريفين) القسم الرابع (ميزانية الأوقاف الأهلية) (٩) مشروع قانون بإعداد الحساب التابع لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ — تقريره المالية والأوقاف والمصادق الدينية — قرار مشروع القانون المذكور (١٠) الطمان المقدمان عند حضرة الشيخ موسى منصور — تقريره المالية — قرار المجلس بقبول الطعن ومطويع حضرة عضو المقدم (١١) المرسوم بقانون الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٦ بإنشاء محكمة استئناف أسيرط — تقريره المالية — قرار المرسوم بقانون المذكور (١٢) المرسوم بقانون الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ بتعديل بنسب نصوص قانون المرافعات المراد المدنية والتجارية — تقريره المالية — تأجيله إلى الدورة المقبلة (١٣) اقتراح قرار مشروع القانون المذكور (١٤) الطمان المقدمان عند حضرة الشيخ موسى منصور — تقريره المالية — قرار المجلس بقبول الطعن ومطويع حضرة عضو المقدم (١٥) تأييد جلب فرض الخلافة إلى القنصل المصري — تقريره المالية — قرار مشروع القانون المذكور (١٦) اقتراح مشروع القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٠ بالربط رقم ١٩٢٤ بطلب مكافحة انتشار الداء والأمراض الباشلية في القنصل المصري (١٧) تقريره المالية عن مرعية بطلب تشديد العقوبة على من يجرؤ على فسادات (١٨) استمرار الظرف في تقريره المالية والإيرادات والمواضع من الاقتراحات التي لحقت يوم ٢ مايو سنة ١٩٢٧ (١٩) تقريره المالية والإيرادات والمواضع من الاقتراحات التي لحقت يوم ٢١ مايو سنة ١٩٢٧

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة عشرة مساء برئاسة

حضرة محمود سبيوتى أئندى وكيل المجلس .

وبحضور حضرات الأعضاء ماعدا :

أولا — الفاتنين :

(١) بإجازات وهم حضرات :

بيومى مذكور بك . حسين وشدي باشا . محمد طلعت

حبيب بك . أحمد مجازى بك . اسماعيل مرسى باشا .

عبد الرحيم صبرى باشا . يحيى إبراهيم باشا . محمد زكى عبد

الرازق بك . محمد صفوت باشا . الدكتور حبيب

خياط بك . السيد حسين القصصى . أحمد ذوالفقار باشا .

أحمد تيمور باشا . عفيفي حسين البربرى أئندى . محمد محمود

خليل بك . الدكتور محمد هاشم أئندى . يوسف قطاوى

باشا . محمد البناى باشا . منلى يكي باشا . أحمد

زبور باشا . أحمد أبو سيف راضى أئندى . محمد عجب

باشا . عمر أحمد خلف الله بك .

(ب) بغير إذن وهما حضرات :

الأواء حسين شريف باشا . لويس أخنوخ فانوس أئندى .

ثانيا — المحضرون :

(١) عن جلسة اليوم حضرات : بولس حنا باشا . محمد محمود بك

الأواء على فهمى باشا . محمد منازى باشا .

(ب) عن الباقى من جلسات هذا الأسبوع : سعادة أحمد

الشريعى باشا .

تولى السكرتيرة البرلمانية حضرات : عبد الفتاح ربحانى أئندى . الشيخ

محمد عن العرب بك . محمد أحمد الشريف بك . على عبد الرزاق بك .

حبيب المصرى بك سكرتير عام .

أعلن حضرة الرئيس افتتاح الجلسة .

الرئيس — ورد كتاب من حضرة صاحب السعادة محمد السيد أبو على باشا

من باريس يطلب فيماتاداجازته المرشضية شهر ، فهل توافقون حضراتكم

على التصريح لصداقه بالإجازة المطلوبة ؟

(موافقة) .

(١) التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة ؟

أصوات : لا .

صلى المجلس على محضر الجلسة السابقة .

(٢) كتاب من وزارة الداخلية يتناول حق الدكتور أحمد حلمي بك مدير قسم الأوبئة بمصلحة الصحة بحضور جلسة المجلس أثناء التفرغ بقرينة الصحة من مشروع قانون مدخل للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٠ بشأن جلب فرش الحلاحة إلى القطر المصري .

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ  
أتشرف بإحاطة دولتكم بما أنه بالاطلاع على جدول أعمال جلسة المجلس التي ستعقد بعد ظهر اليوم وبعد ضمن المواضيع التي ستعقدت الجلسة تقرير لجنة الصحة عن مشروع قانون مدخل للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٠ بشأن جلب فرش الحلاحة إلى القطر المصري .

بناء عليه ترجو التكرم لصاحب الدولة الدكتور أحمد حلمي بك مدير قسم الأوبئة بمصلحة الصحة العمومية بحضور هذه الجلسة متوجهاً عن وزارة الداخلية لإعطاء مآخذ تدعو إليه الحاجة من البيانات بهذا الشأن .

وتفضلوا يا صاحب الدولة بقبول فائق الاحترام ما  
القاهرة في ١٣ المحرم سنة ١٣٤٦  
١٢ يولييه سنة ١٩٢٧  
وزير الداخلية (النيابة)  
جعفرولى

(٣) انتخاب صاحب السادة أحمد بك باشا ومحمود رشاد باشا العضوين بالمجلس من بين مجلس النواب الأول .

على الكتاب الوارد من معالي وزير الزراعة . يطلب انتخاب عضوين من المجلس ليمثلاه في مجلس التعاون الأول وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ  
أتشرف بإبلاغ دولتكم أن المادة ٢٢ من قانون التعاون تخفى بتشكيل مجلس أهل التعاون يمثل مجلس الشيوخ للموقفين اثنين من أعضائه يمينان بموجب ملكي .

وحيث أن اللقمة البرلمانية الحالية على وشك الانتهاء وهناك ضرورة لتشكيل هذا المجلس قريباً لما له من الأثر في وضع الخطط الأساسية للتعاون وتبني المصونة المالية التي تقدمها الحكومة له .

لذلك أرجو من دولتكم التفضل بالأسر بإتخاذ الاجراءات اللازمة لانتخاب هذين العضوين على وجه الاستعجال .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ما

تحريراً في ١٢ يولييه سنة ١٩٢٧

وزير الزراعة  
محمد فتحي الله بركات

الرئيس - المطلوب الآن انتخاب عضوين يمثلان مجلس الشيوخ في المجلس الأول للتعاون فما هو رأي حضراتكم ؟

أصوات : نزع مساعدتي أحمد بك باشا ومحمود رشاد باشا .

سعادة محمد صادق باشا - نريد معرفة ما إذا كان المجلس هو الذي ينتخب العضوين أم أن المكتب هو الذي يرشحهما على أن يمرض اسميهما على المجلس ليقدر ما يراه كما اتبع ذلك من قبل في مثل هذا الأحوال .

الرئيس - لا مانع من أن يرشح المكتب العضوين .

سعادة محمد صادق باشا - أرى أن يرشح المكتب العضوين ويمرض اسميهما على المجلس .

الرئيس - إذا وافقتم حضراتكم على تفويض المكتب بأن يرشح اثنين فلا مانع من ذلك .

سعادة محمد صادق باشا - هذا هو رأيي .

حضرة محمود أبو النصر بك - رشحتم حضراتكم اثنين من أكفأ الأعضاء وكلنا مرشحوهم إلى ذلك ولم نسمع ممانعة من أحد فلا معنى لإضاعة الوقت في المناقشة .

أصوات : لا معارضة .

الرئيس - على كل حال المرجع للمجلس .

أصوات : نزع حضرتي محمد طوى الجزاز بك وأحمد على باشا .

حضرة سعد مكرم بك - أوافق على ترشيح حضرتيهما .

أصوات : ولكننا نطلب من الترشيح .

حضرة عبد الفتاح اللوزي بك - لم لا يكون انتخاب حضرتي العضوين سرى ؟

الرئيس - هذه الطريقة تستغرق زمناً طويلاً .

سعادة محمد صادق باشا - في العمل بهذه الطريقة ضياع للوقت .

حضرة الفرد شماس أفندي - نصت المادة ٩٦ من اللائحة الداخلية على أن تكون الانتخابات دائماً سرية .

(خفية) .

أصوات : ليس المقصود بالمادة هذا الانتخاب .

حضرة إبراهيم الطاهري بك - لم يوافق المجلس في ترشيح مساعدتي أحمد على باشا ومحمود رشاد باشا وهما من خيرة الأعضاء .

سعادة محمد صادق باشا - أتى وقرئ سمي ترشيح حضرتي محمد طوى الجزاز بك وأحمد على باشا .

حضرة محمد طوى الجزاز بك - أرجو انتخاب غيره لأنني مشتغل في كثير من الجاهن .

سعادة محمد صادق باشا - ولكن ذلك مجلس أهل .

الرئيس - يظهر أن حضرة محمد طوى الجزاز بك معر على الاحتراز لاشتغاله في بلدان كثيرة .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل - ما الذي تم في هذه المسألة إلى الآن ؟

الرئيس - قرر المجلس انتخاب حضرة صباحي السعادة أحمد علي باشا ومحمود رشاد باشا المنويين بالمجلس عضوين بمجلس التعاون الأمل .

( تصفيق )

( حضر حضرات أصحاب المجالس المالية والسعادة والوزة : محمد نجيب الدراي باشا وزير الأوقاف وعبد الرحمن رضا باشا وكيل وزارة الحفائية وأحمد عبد الوهاب بك وكيل وزارة المالية ) .

(٤) تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨  
قسم الأول ( الإيرادات ) - باب ١٧ - إيرادات ودروس متنوعة .

تلى كتاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لديكم تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ( باب ١٧ - إيرادات ودروس متنوعة ) راجيا عرضة على هيئة المجلس .

وسيكون حضرة صاحب السعادة محمود شكرى باشا مقررا للجنة أمام المجلس فيه .

وتغضوا لديكم بقبول باقي الاحترام

رئيس اللجنة

يوسف وهبة

١١ يولييه سنة ١٩٢٧

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

باب ١٧ - إيرادات ودروس متنوعة

١ - بلغ المقدر لإيرادات هذا الباب في مشروع ميزانية السنة الحالية مبلغ ٢٢٩٦٠٠٠ ج. وكان المقدر لتلك السنة الماضية مبلغ ٢٠٧٠٠٠ ج. م  
تكون هناك زيادة قدرها ٢٢٩٠٠٠ ج. م

ويشتمل هذا الباب على أربعة وأربعين فصيلا وترى اللجنة إبداء ملاحظاتها على أهم أسباب السجور أو الزيادة التي طرأت على الأقسام المذكورة .

٢ - ( ١ ) أما السجورتي ما يأتى :

( أولا ) قسم ١٠ - حصص الحكومة من إيرادات شركات متنوعة  
اذ نقص تخديرها من ١١٠٠٠ ج. م إلى ٩٥٠٠٠ ج. م وما ذلك الا نتيجة  
لحالة الاكتصادية .

حضرة حافظ مابدين بك - هذه الطريقة في الترشح غير مستحسنة ومع أنى اعتقد أن حضرة المصونين المرشحين أولا من أكفأ الأعضاء أرى أن يكون الترشح بالطريقة السرية بدون عرض أسماء علينا لما في ذلك من إجحاف .

حضرة محمود أبو النصر بك - سبق للمجلس أن اختار للقرارات بعض حضرات الأعضاء بطريقة عرض الأسماء قبل المتخمين المجلس خير تمثيل ، أن من اقترح ترشيح سادتي أحمد علي باشا ومحمود رشاد باشا لم يأت بدعا ، وفي الواقع كلاهما جذري هذا الترشح لأنهما كانا مديرين في عدة أقاليم ولكل من ساداتهما علم واسع وضوءة تامة وأظن أننا نشكر لما تحمل هذه المهمة .

حضرة سعد مكرم بك - أخالف حضرة زبيل محمود أبو النصر بك لأن وظيفة مديري الأقاليم على اختلاف درجتها لا دخل لها في فن الزراعة وأرى أن من ينتخب لهذه المهمة يكون من الأشخاص في الأمور الزراعية .

الرئيس - ما الفرض الذي يرى إليه حضرة العضو المحترم ؟ هل يريد ترشيح نفسه أو ترشيح عضو آخر ؟

سعادة محمد صادق باشا - أتمسك باقتراحى الأول وهو أن المكتب يرشح عضوين ويعرض اسميهما على المجلس .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - أرى الاكتفاء بترشيح سادتي أحمد علي باشا ومحمود رشاد باشا ، على أنى أقول أنه كان الأولى بالمجلس أن يتبع اللائحة السابقة .

حضرة محمد علي الجزاز بك - أوافق على ترشيح سادتي أحمد علي باشا ومحمود رشاد باشا .

سعادة أحمد علي باشا - مع هذه الضجة التي حصلت بسبب هذا الانتخاب أرجو المجلس أن يبتنى من هذه المأمورية .

( ضجة )

سعادة محمود رشاد باشا - وأنا لا أقبل هذه المأمورية بعد الذي حصل .

سعادة أحمد علي باشا - أنى متنازل عن قبول هذه المهمة .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - لقد فرغ من هذه المسألة بعد أن وافق المجلس عليها .

الرئيس - إن ما دلت عليه المناقشة الآن هو ترشيح سادتي أحمد علي باشا ومحمود رشاد باشا ولكن ما رأى حضراتكم في اقتراح سعادة محمد صادق باشا بتوضي المكتب بترشيح اثنين وعرض اسميهما على المجلس .

أصوات - لا . لا .

الرئيس - اذن توافقون حضراتكم على انتخاب سادتي أحمد علي باشا ومحمود رشاد باشا كما أن أغلبية المكتب توافق على ترشيحهما .

أصوات : موافقون .

وفي ما يلي بيان الشركات التي تتقاضى الحكومة حصة من أرباحها مع تقدير هذه الحصة :

شركة سكة حديد البثا	٨٥٠٠
» » » الوجه البحري	٦٥٠٠
» » » ترماوى مصر الجديدة	٣٣٠٠
» » » القاهرة	٥١٠٠
» » » الأسواق المصرية	٢٢٥٠٠
» » » انارة الاسماعيلية	٧٠٠
» » » المستودعات المصرية	٣٥٠٠
	٩٥٠٠٠

وبالاستلام عما تحصل في السنة الماضية لغاية مارس سنة ١٩٢٧ من الحصة المذكورة ، تبين أنه بلغ ١٣٤١٥٢ ج ٠ وهو ما يدل على أن التقدير الحالي قد روعي فيه الحيلة اللازمة .

وقد طرأت اللجنة أن مجلس الوزراء وافق بحسبته المنقذة في ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ على إنشاء ادارة للشركات لما تبين من ضرورة توحيد مراقبة أمر تلك الشركات وجعلها في يد واحدة بلل توزيعها بين الوزارات المختلفة . وقد سلب ذكر ذلك تفصيلا بالفقرة (٥٠) من تقرير اللجنة عن مصروفات وزارة الأشغال .

حضرة ابراهيم الطاهري بك - منسوبة ذكر حصة الحكومة من ايرادات الشركات ذوات الامتياز أريد أن أسأل حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية عما اذا كان قد ذكر في نص امتياز شركة الملاحة الانجليزية في بحيرة المنزلة أن الحكومة تقاضي ائارة عن ايراداتها ؟ وهل صحيح ما بلغني من أن الشركة لم تبلغ الحكومة ائارة من وقت منحها الامتياز الى الآن ؟

حضرة صاحب العزة أحمد عبد الوهاب بك (وكيل وزارة المالية) - اذا كان حضرة الضو المحترم يقصد شركة بحيرة المنزلة فالتى أصله أن الاثارة كانت على موارد الإسماعك عند ما كان للشركة امتياز الصيد في مودى غيط النصارى والطحيرة وقد انتهى امتياز الصيد في حاتين الجهتين منذ سنة ١٩٢٥ ولا علم لي أن كانت هناك ائارة أخرى مفروضة على تلك الشركة .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

ثانيا - قسم ١١ - ايرادات السواحل - اذ كان المقدر لها في السنة الماضية ٢٤٥٠٠ ج ٠ والمقدر لها في المشروع الحالي مبلغ ٢١٠٠٠ ج ٠ فتكون قد قصت ٣٥٠٠ ج ٠ ، وذلك بسبب إلغاء بعض السواحل تنفيذاً لقرار البرلمان الذى أصدره حين نظر ميزانية السنة الماضية وتبنا نتيجة التصديق في العام الماضي اذ بلغ لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ - ٢٥٢٢٩ ج ٠ ومن ذلك يرى أن التقدير الوارد بالمشروع في محله .

(ثالثا) قسم ١٤ - ايرادات الامتاعات ، اذ بلغ المقدر في المشروع الحالي ٣٢٠٠٠ ج ٠ بدلا من ٣٤٠٠٠ ج ٠ في السنة الماضية . وبالاستلام من

سبب هذا النقص خصوصا مع ما هو معلوم من أن عدد التلاميذ في ازدياد أجبت وزارة المالية بأن متحصلات سنة ١٩٢٥ من ايرادات الامتاعات دلت على أن تقدير سنة ١٩٢٦ لا يتطو من المبالغة ، اذ أن تلك المتحصلات انصرفت على ٢٨٠٠٠ ج ٠ من حين أنها مقدرة بميزانية سنة ١٩٢٦ بمبلغ ٣٤٠٠٠ ج ٠ وقد رأيت وزارة المالية من باب الحفظ أن تكتفى بتقدير سنة ١٩٢٧ بمبلغ ٣٢٠٠٠ ج ٠ وهو يزيد عن متحصلات سنة ١٩٢٥ مراعية في ذلك زيادة عدد التلاميذ .

وقد استعملت اللجنة عما تحصل من هذا النوع من اليرادات في السنة الماضية حتى ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ تبين أنه ٤٧٠٥٦٣ ج ٠ وهو ما يدل على اتخاذ حيلة كبيرة في التقدير .

(رابعا) قسم ١٨ - ايرادات محطة طلبات أبي المنيا والأمرية فقد أخص التقدير في المشروع الى ٤٠٠٠٠ ج ٠ بدلا من ٥٢٠٠٠ ج ٠ في السنة الماضية لعدم تحقق رغبة وزارة الأشغال من زيادة المساحة المنتمية من هذه الطلبات وقد وضع تقدير سنة ١٩٢٧ على أساس الترفقة الحالية وقد حصل حين نظر الميزانية أمام لجنة المالية بمجلس النواب أن أخص هذا التقدير الى مبلغ ٣٥٠٠٠ ج ٠ بتفويض مبلغ ٤٥٠٠ ج ٠ بناء على طلب معالي وزير الأشغال العمومية السبب المتقدم ذكره .

(خامسا) قسم ٣٤ - الناجم من مبيع السباد وبذرة القطن الخ اذ قدّر ما يتوقع تحصيله في السنة الحالية بمبلغ ٦٧٥٠٠ ج ٠ أى بأقل من المقدر لك في ميزانية العام الماضي بمبلغ ٣٥٠٠٠ ج ٠ وذلك لأن الاتحاد المدمج المشتري في المشروع الحالي أقل من مثله في العام الذى سبقه .

وقد استعملت اللجنة عما تحصل من هذا النوع من اليرادات في السنة الماضية تبين أنه بلغ ٧١٩٠٦٨ ج ٠ .

وقد حصل أثناء مناقشة مصروفات وزارة الزراعة أن قرر البرلمان زيادة المبلغ المخصص لشراء السباد والبذرة بمبلغ ١١٠٠٠ ج ٠ مما انقضى عليه أن يزداد تقدير المبلغ المتوقع تحصيله في هذه السنة في هذا الباب بمبلغ ٥٨٠٠٠ ج ٠ كما ذكر ذلك التفصيل الوافى بالفقرة (٣٠) من تقرير هذه اللجنة عن مصروفات وزارة الزراعة .

ولما تحتمل تبين اعتماد مبلغ ٨٢٢٠٠٠ ج ٠ ايرادا لهذا القسم .

٣ - (ب) أما الزيادة في ما يأتي :

أولا - قسم ١٣ - مرتبات التلاميذ - إذ زيدت من ٤٢٨٠٠٠ ج ٠ الى ٥٥٠٠٠ ج ٠ لاساع طلاق العلم .

وكانت لجنة المالية بمجلس النواب رأيت في تقريرها تأليف لجنة من رجال العلم والمال تقوم بمحت أجور التعليم وما اذا كان من المصلحة زيادتها فنصر معالي وزير المعارف أمام مجلس النواب بأنه لا يارض في تأليف لجنة من رجال العلم والمال ليحت مسألة أجور التعليم ولكنه يرى أن تأليف هذه اللجنة يجب أن لا يمتد الا بعد الفراغ من تقرير نظام التعليم الجديد .



(ثامناً) قسم ٤١ - رسوم التبخير - اذ زيد المقررة في المشروع الى ٤٧,٠٠٠ ج.م. بدلاً من ٤٠,٠٠٠ ج.م. في السنة الماضية وصحب هذا الفرق هو زيادة إيرادات هذا القسم زيادة الجلبات المنوطة بها أمر التبخير (يراجع في ذلك ما ذكر تفصيلاً بالفقرتين ٢٢ و ٢٦ من تقرير هذه اللجنة عن مصروفات وزارة الزراعة) .

وفي هذا الصدد صرح معالي وزير الزراعة أمام مجلس النواب بأن الوزارة مهتمة بالسي في الوصول الى تبخير جميع الفواكه الواردة من الخارج سواء أكانت مصابة بأمراض لها تأثير مضر أم لا، اذ لا معنى لمحاربة أمراض الفاكهة الموجودة في البلاد واحمال تبخير الفواكه التي ترد من الخارج مصابة بهذه الأمراض .

٤ - وقد تبين أثناء مناقشة اعتبارات هذا الباب من الإيرادات أمام مجلس النواب أن الإيرادات التي تحصلها وزارة الداخلية من مجالس المديريات والمجالس المحلية، نظير قيام بعض فروع الحكومة - وأهمها إدارة البلديات ووزارة المالية - بأعمال تخص البلديات ومجالس المديريات - لم تدرج بمشروع ميزانية الإيرادات تقدر مجلس النواب وجوب ادارتها ضمن ميزانية هذا العام . وعلمت اللجنة أن وزارة الداخلية قامت بحث هذا الموضوع بالاتفاق مع وزارة المالية وأنها وضعت مذكرة وأقية بخصوصه تقدمتها الى وزارة المالية ولجنة المالية بمجلس النواب للظر فيها وتقرير ما يرى .

٥ - وبناء على جميع ما تقدم توافق اللجنة على اعتبار مبلغ ٣٤٩,٥٥٠ ج.م. للباب ١٧ - إيرادات ورسوم متنوعة، وقد وافق عليه مجلس النواب .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما جاء بتقرير اللجنة وهل الاعتراض المقدر لهذا الباب وقدره ٣٤٩,٥٥٠ جنياً ؟

(موافقة)

الرئيس - المجلس يشرر الموافقة على الاعتراض المذكور وقدره مبلغ ٣٤٩,٥٥٠ جنياً .

(٥) قراره أن يقر ما ورد بمجلس أعمال جلسة اليوم من القوانين الخمسة بالاعتمادات الاعنانية بزيادة سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ القراءات الثلاث ثمرة على أن يقره هذا القانونين على مجموعها وصادقته القوانين من :  
١ - مشروع قانون يفتح اجتماعات خاتمة المجلس ١٥١١ جنياً  
٢ - مشروع قانون وزارة المالية قسوة التجاوز التي حصل في اليوم ٥٢٤٤ جنياً

١٥١١

الرئيس - ستل على حضراتكم ثلاثة قوانين خاصة باعتبارات اضافية وبعد الفراغ من قراءتها الثلاث يخذ الرأي عليها في مجموعها دفعة واحدة كما اتبع ذلك في جلسة سابقة .

(موافقة)

على كتاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

احيل على هذه اللجنة بشاريخ ١٠ يولي سنة ١٩٢٧ المراسم بمشروعات.

وهذه اللجنة ما زالت ترى ما راه في السنة الماضية في تخفيضها عن الإيرادات في الفقرة (١٠٤) من أنه لا يضمن مبدئياً الالتجاء الى رفع الأجور الحالية الا بعد فحص أوجه الاقتصاد في الأدوات المدرسية وغيرها وتنظيم التدريس وبعد ظهور أنه لا يتيسر الحصول على المال المطلوب من وجوه أخرى مع مراعاة عدم الاضرار بالمراقب الأخرى للدولة .

(ثانياً) قسم ١٩ - إيرادات املاك المدارس الأهلية والكتائب اذ زيد المقدر يبلغ ١٠,٠٠٠ ج.م. عن السنة الماضية فأصبح ٣٥,٠٠٠ ج.م. وهذا الفرق يتناول صافي إيرادات وقف وادي الطميلات .

(ثالثاً) قسم ٢٠ - إيرادات الناجم والمجاهد قدره مبالغ ١٠,٠٠٠ ج.م. بدلاً من ٩,٠٠٠ ج.م. في السنة الماضية ويرجع الفرق الى زيادة الحركة في استئجار المحاجر .

(رابعاً) قسم ٢١ - إيرادات الملح والتطوين اذ بلغ المقدر له في المشروع ١٠,٠٠٠ ج.م. بدلاً من ٩,٠٠٠ ج.م. في ميزانية السنة الماضية وتبين أن الزيادة في هذا التقدير ترجع الى ما لوحظ من زيادة المحصول عن التقدير في السنوات الأخيرة اذ تبين أن المحصول من ذلك في السنة الماضية لغاية مارس سنة ١٩٢٧ هو ١٢,٦٢٨ ج.م. .

وهذه الإيرادات هي أمانة تخذ من شركة الملح بيروسيديون شركة الملح والصادق بالاسكندرية على مبيعاتها في داخل القطر وعلى ما تصدره لخارج عبارة عن رسوم التصدير وذلك بموجب الاتفاق الموقوع مع كل منها .

(خامساً) قسم ٢٨ - المخصص على وزارة الأوقاف وغيرها ومجلس لدى الاسكندرية وغيره من الهيئات المحلية لمصاريف التعليم بالمدارس والكتائب الموقوفة وسواها من المدارس وتوسيع نطاقها - اذ بلغ المقدر لذلك في المشروع ٥,٠٠٠ ج.م. وكان ٤,٨٩٠ ج.م. في السنة الماضية وترجع الزيادة الى رفع المقدر على مجلس لدى الاسكندرية لتعلم الأول من ٨٠٠ ج.م. الى ١٢,٠٠٠ ج.م. وإلى تخفيض ٢٠٠ ج.م. في امانة مجلس مديرية القليوبية ومجلس مديرية القليوبية على أثر قص عدد الطالبات اللاتي يتعلمن في مدارس الهيئات الأولية التابعة للوزارة على نفقتها .

(سادساً) قسم ٣١ - إيرادات خصومية لدار الآثار المصرية اذ بلغ المقدر في المشروع مبلغ ١٨,٠٠٠ ج.م. بدلاً من ١٠,٠٠٠ ج.م. في السنة الماضية ويرجع الفرق الى أنه كان متبناً فيما مضى خصم هذه الإيرادات بين إيرادات الدولة وبين احتياطي المصلحة . أما الآن فتقرر اضافة جميع المخصصات الى الإيرادات والصندوق عن تكوين احتياطي خاص لهذه المصلحة لأن النظام الذي كان متبناً قبلاً لا يتفق وأحكام السنسور التي تخص بأن كل مصروف يجب أن يدرج في الميزانية . وقد تبين أن السبب في اتباع ذلك التقسيم فيما مضى هو منع المصلحة المرونة في مشتريات أرواعال غير منظورة تظراً في خلال السنة .

(سابعاً) قسم ٣٣ - إيرادات معدل التكرير بالسويس - اذ قدرها في المشروع مبلغ ٦٢,٠٠٠ ج.م. بدلاً من ٤١,٠٠٠ ج.م. في السنة الماضية بسبب زيادة مقطوعته كما ذكر ذلك تفصيلاً في الفقرة (٥٣) من تقرير هذه اللجنة عن مصروفات وزارة المالية (مصلحة الكيماويات) .

## قسم ٦ - وزارة المالية :

## فرع ١ - ديوان العموم باب ٢

- ٥١٥١ تسوية تجاوز الاتحاد المخصص لتنفيذ الأحكام القضائية (بند ١١) .  
٥٢٤٤ تسوية تجاوز الاتحاد المخصص لسد الخسارة الناتجة من إعادة سك النقود القديمة (بند ١٥) .

نص مذكرة اللجنة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء والمراقبة لمشروع هذا القانون

تتخرج وزارة المالية تسوية التجاوز الحاصل في بعض بنود ميزانيتها عن السنة المالية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ حسب البيان الآتي :

- قسم ٦ وزارة المالية - باب ثان .  
بند ١١ تنفيذ الأحكام القضائية .

الاتحاد المدرج في الميزانية ١٠٠٠ ج .٠ وقد فتح اعتماد اضافي في البند المذكور قدره ٥٤٨٤٩ ج .٠ للفروض النهائية وادرج في ميزانية ابريل سنة ١٩٢٧ مبلغ ٢٠٠٠٠ ج .٠ ليكون مجموع الاعتمادات المرخص بها ٨٤٨٤٩ ج .٠ وقيل بالبيانات الواردة من المصالح أن ما صرف أو كان منظورا صرفه لثابت ابريل سنة ١٩٢٧ لتنفيذ الأحكام القضائية بقدر مبلغ ٩٠٠٠٠ ج .٠ أي أن التجاوز المطلوب تسويته ٥١٥١ ج .٠ ولم يكن في الواسع الاستناع عن صرف تلك المبالغ تفتيشا للأحكام الصادرة وقد صرف المبلغ الزائد عن التقديرات خصما على العهد ووزارة المالية تتخرج فتح اعتماد اضافي بمقدار ٥١٥١ ج .٠ لتسوية بالتخصم على البند ١١

بند ١٥ - سد الخسارة الناتجة من إعادة سك النقود القديمة .  
اتحاد هذا البند في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ يبلغ ٣٠٠ ج .٠  
أسفر حساب سك النقود لثابت ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٧ عن ربح قدره ١٢٥١ ج .٠ و ٨٤٢ مليا لعملة الذهب والبرز وعن خسارة قدرها ٨٢٤٣ ج .٠ و ٥٨٢ مليا للعملة القديمة .

بناء عليه تتخرج وزارة المالية فتح اعتماد اضافي في البند ١٥ لسنة ١٩٢٦ بمبلغ ٥٢٤٣ ج .٠ و ٥٨٢ مليا (٨٢٤٣ ج .٠ و ٥٨٢ - ٣٠٠ ج .٠) لتسوية الزيادة في الخسارة بالنسبة لتقدير الميزانية على أن تصاف قيمة الربح أي ١٢٥١ ج .٠ و ٨٢٢ مليا عن العملة النحاسية والبرز إلى الإيرادات .

والجنة المالية توافق على فتح الاعتمادين الإضافيين المطلوبين وهي تتشرف ببلغ الأمر إلى مجلس الوزراء للترك بإقراره توطئة لعرضه على البرلمان .  
وبرفقة هذا مشروع مرسوم بالاتحادين المذكورين ٤

الرئيس

السكبر

محمد محمود

الجميل

القاهرة في ١٥ منه سنة ١٩٢٧

قوانين الخطة بفتح اعتمادات اضافية في ميزانية ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية بالمبالغ الآتية والواردة اليه من مجلس النواب بعد موافقته عليها وهي :

١ - اعتمادين اضافيين بمبلغ ٥١٥١ ج .٠ و ٥٢٤٤ ج .٠ بميزانية وزارة المالية لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية لتسوية التجاوز الذي حصل في البندين ١١ و ١٥ الخاصين بتنفيذ الأحكام القضائية وسد الخسارة الناتجة من إعادة سك النقود القديمة .

٢ - اعتمادين اضافيين بمبلغ ٧٥٩٥ ج .٠ و ٤٢٢٤ ج .٠ بميزانية وزارة الخزانة لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية لتسوية تجاوز بعض البنود من اعتمادات المحاكم الأهلية والمجالس المحلية .

٣ - اعتماد اضافي بمبلغ ١٢٠٠ ج .٠ بميزانية قسم ١٥ المعاشات والمكافآت لتسوية التجاوز الذي حصل في ذلك القسم .

وقد اجتمعت اللجنة وبحثت هذه الاعتمادات ووافقت على فتحها في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ للأسباب الواردة بمذكرات اللجنة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء والمرفقة صورها بهذا التقرير مع مشروعات القوانين الخاصة بها .  
فاشرف بأن أرفع هذا الملوك راجيا عرضه على هيئة المجلس .

وسيكون حضرة صاحب السعادة محمد شكري باشا مقرا للجنة أمام المجلس فيه .

وتفضلوا بذكركم بقبول عظيم الاحترام  
رئيس اللجنة  
يوسف وهبه  
١ يولييه سنة ١٩٢٧

على مشروع القانون الخاص بفتح اعتمادين اضافيين بمبلغ ٥١٥١ ج .٠ و ٥٢٤٤ ج .٠ بميزانية وزارة المالية لتسوية التجاوز الذي حصل في البندين ١١ و ١٥ لثابت الأول وهذا نصه :

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية الاتحادان الإضافيان البالغ مجموعهما ١٠٣٩٥ ج .٠ ( عشرة آلاف وثلاثمائة وتسعة وخمسين جنيها مصريا ) لفرض المئين في الكفاف المرافق لهذا القانون .

ويؤخذ هذان الاتحادان الإضافيان من زيادة إيرادات الميزانية في السنة المالية المذكورة .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون . ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بتمامه التولية وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صلى الكشف المنوه عنه في المادة الأولى من مشروع هذا القانون .

## الى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء في ١٩ يونيه سنة ١٩٢٧ على فتح الاعتمادين الإضافيين المبيئين في هذه المذكرة على أن يرضى الأمر على البرلمان .

وطيه المرسوم الصادر في ٢١ يونيه سنة ١٩٢٧ بفتح الاعتمادين الإضافيين المذكورين ما

رئيس مجلس الوزراء  
(تروت)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ .  
يتل الآن مشروع هذا القانون لمرّة الثانية .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ المالية الاعتمادات الإضافية البالغ مجموعهما ١٠٣٩٥ جنيتها ( عشرة آلاف وثلاثمائة وخمسة وتسعين جنيتها مصرياً ) لغرض الميين في الكشف المرافق لهذا القانون .  
ويؤخذ هذان الاعتمادان الإضافيان من زيادة إيرادات الميزانية في السنة المالية المذكورة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .  
تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .  
تل مشروع هذا القانون لمرّة الثالثة وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ المالية الاعتمادات الإضافية البالغ مجموعهما ١٠٣٩٥ ج . م ( عشرة آلاف وثلاثمائة وخمسة وتسعين جنيتها مصرياً ) لغرض الميين في الكشف المرافق لهذا القانون .

ويؤخذ هذان الاعتمادان الإضافيان من زيادة إيرادات الميزانية في السنة المالية المذكورة .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ب - مشروع قانون يفتح اعتمادين إضافيين بهيلى ٧٥٩٥ جنيتها  
٤٤٤ حنيا بزيادة وزارة المحفانية لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ صورة تجامز  
بعض بنود الباب الثالث من ميزانية الحاكم الأهلية والمجالس المحلية .

تل مشروع هذا القانون لمرّة الأولى وهذا نصه :  
نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ المالية الاعتمادات الإضافية البالغ مجموعهما ٨٠١٩ ج . م ( ثمانية آلاف وتسعة عشر جنيتها مصرياً ) لغرض الميين بالكشف المرافق لهذا القانون .

ويؤخذ هذان الاعتمادان الإضافيان من زيادة إيرادات الميزانية في السنة المالية المذكورة .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

بعض الكشف المنوه عنه في المادة الأولى من مشروع هذا القانون  
قسم ٩ - وزارة المحفانية :

فرع ٣ - الحاكم الأهلية باب ٢ :

جنه  
٧٥٩٥ تنغطية التجاوز الحاصل في بعض بنود الباب .

فرع ٥ - المجالس المحلية باب ٢ :

جنه  
٤٤٤ تنغطية التجاوز الحاصل في بعض بنود الباب .

بناء عليه يكون التجاوز مقتضى تسييره في ميزانية الحاكم الأهلية  
٧٥٩٥ ج ٠٠ وفي المجلس الحسنية ٢٤٤ ج ٠٠ ونظرا لأنه ليس في سائر بنود  
الباب الثاني وفي بعض تشغيلة هذا التجاوز فقد رأت اللجنة المالية الموافقة  
على قسح اعتماد اضافي بكل من المبلين المشار إليهما وعلى قسح مبلغ الأمر  
الى مجلس الوزراء توطئة لعرضه على البرلمان .

وبرفقة هذا مشروع مرسوم بالاقتادين المذكورين ما

في ٧ يونيو سنة ١٩٢٧

الرئيس  
(محمد محمود)

السكتر  
(المجبل)

الى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء في ١٩ يونيو سنة ١٩٢٧ على رأى اللجنة المالية المين  
في هذه المذكرة على أن عرض الأمر على البرلمان . وقد أبلت وزارة  
الحقانية هذا القرار .

وطيه المرسوم الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٩٢٧ يفتح للاقتادين الإضافيين  
المطلوبين ما

رئيس مجلس الوزراء  
(ثروت)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث  
المبدأ ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ .  
يتل الآن مشروع هذا القانون لرة الثانية .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه  
وأصدناؤه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية للاقتادان  
الاضافيان البالغ مجموعهما ٨٠٩ ج ٠٠ (ثمانية آلاف وتسعة عشر جنيا  
مصريا) للقرض المبلين بالكشف المراق لهذا القانون .

ويؤخذ هذان الاقتادان من زيادة إيرادات الميزانية في السنة المالية  
المذكورة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزيرى الحقانية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما  
فما يتحصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

نص مذكرة اللجنة المالية المرفوعة الى مجلس الوزراء  
والمرافقة لمشروع هذا القانون

كانت وزارة الحقانية طلبت بمذكرة مؤرخة ١٩٢٧/٣/٢٧ الموافقة على  
فتح الاقتادات الاضافية اللازمة لتسوية ما حصل من التجاوز في بعض  
بنود الباب الثاني من ميزانية الحاكم الأهلية والمجلس الحسنية لسنة ١٩٢٦-١٩٢٧  
وهذه الاقتادات التي طلبتها الوزارة مقدرة على أساس المنصرف لمالية  
يناير سنة ١٩٢٧

الحاكم الأهلية :

٢٧٠٠ - بند ٩ مصاريف انتقال . بدل سفر وتقول الوزارة ان متوسط  
ما صرف من هذا البند في انفس السنوات الماضية كان ١٦١٦٠ ج ٠٠  
بيد أن اعتماد سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ لم يكن سوى ٢١٠٠٠ ج ٠٠  
وهذا الاقتاد لم يكف لسداد نفقات البند بسبب كثرة التقلات  
التي اقتضتها مصلحة العمل وتعيين القضاة والكتبة والمخضرن  
وقتلهم .

٥٢٥ - بند ١٣ "توريدات" لتسديد عن مواد كياوية وأدوات استودعها  
فعلا قسم الطب الشرعى من أوروبا فلفته أن اعتماد البند مدعج  
في مشروع ميزانية سنة ١٩٢٦ كما كان مطلوبا مع أن وزارة المالية  
كانت قررت تخفيضه .

المجلس الحسنية :

٣٠٠ - بند ٥ "إيجار" نظرا لاستقرار محل لالة مجلس مصر الحسنى بمبلغ  
يزيد على الاعتماد المدعج لقتل القديم ؛

ومراجعة حساب وزارة الحقانية لسنة مارس سنة ١٩٢٧  
اتضح لوزارة المالية أن التجاوز الفعل لهذه البنود يبلغ ٢٥٤٣ ج ٠٠  
و ٨٧ ج ٠٠ و ٢٦١ ج ٠٠ بالتالى كما أن هناك بنودا أخرى حصل  
فها تجاوز الاقتادات المدرجة لها في ميزانية سنة ١٩٢٦ وهذا بيان  
ما يثته الحساب المذكور :

أولا - الحاكم الأهلية :

رطل الميزانية	بند	بند
٢٥٤٣	٩ - مصاريف انتقال وبدل سفر ونقل	٢١٠٠٠
١٠٣	١٠ - أثاث وترميمات جرتية	١٧٠٠
٤٦٦	١٢ - إيجار وياه وتوريدات	١٦٣١٦
٨٧	١٣ - توريدات محومية	٢٢٧٥
٤٣٩٦	١٥ - منصرف محيل في القضاء	٢٧٠٠٠

٧٥٩٥

ثانيا - المجلس الحسنية :

رطل الميزانية	بند	بند
١٦٣	٢ - مصاريف انتقال وبدل سفر	٢٢٠٠
٢٦١	٥ - إيجار	٥٨٥
٤٢٤		

ولما كان شهر أبريل سنة ١٩٢٧ قد ألحق بميزانية سنة ١٩٢٧-١٩٢٧ وكان خصم المبلغ المذكور على ميزانية السنة المشار إليها يتوقف على اتعام جميع الاجراءات المختصة بذلك فقد روى من باب الصحف درج مبلغ ٢٠٠.٥٠٠ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ والباقي وقدره ١٠٠.٠٠٠ ج. م. في احتياطات شهر أبريل سنة ١٩٢٧ على أن تتقدم السالية الى البرلمان لاستنفادها في زيادة احتياطات سنة ١٩٢٧. فإما انما قصص عن الحاجة أو أن يبقى الفرق وفرا في الحساب الختامي فإما كانت الحالة على عكس ذلك وقد أشار الى الأمر في المذكرة الخاصة بمشروع ميزانية المعاشات المروضة الآن على البرلمان .

وقد أتمت وزارة المالية صرف المبالغ المستحقة عن شهر أبريل سنة ١٩٢٧ فأتضح أن جعلها تزيد على الاحتياط المدرج لها في شهر أبريل بمقدار ٧٨٧٠ ج. م. غير أنه لدى البحث في حالة احتياطات سائر بنود ميزانية المعاشات والمكافآت عن المدة من أبريل سنة ١٩٢٦ لغاية أبريل سنة ١٩٢٧ أتضح أن هناك وفرا في بعض البنود وزيادة في البعض الآخر مما يجعل صافي التجاوز في مجموع الميزانية قاصرا على مبلغ ٢٠٠ ج. م. تقريبا. هذا مع العلم بأن جملة المبالغ التي استحققت أو ستستحق في المدة من أبريل سنة ١٩٢٧ لغاية أبريل سنة ١٩٢٨ تبلغ ٦٤٥.٠٠٠ ج. م. أي زيادة ٣٠٠.٠٠٠ ج. م. عما كان مقفلا في مشروع الميزانية ، وهذه الزيادة ترجع الى أن مشروع الميزانية كان قاصرا على المبالغ المستحقة لغاية مارس سنة ١٩٢٨ ولم يدخل فيه المبالغ التي تستحق في أبريل سنة ١٩٢٨ وهي ٢٠٠.٥٠٠ ج. م. لفوائد الأدوات السابق إصدارها و ٩٥٠ ج. م. تقريبا للمكافآت العمال الذين سيمتثلون الخدمة في أبريل سنة ١٩٢٨ ولذلك لا يمكن تخفيض شيء من احتياطات المكافآت الاستنفاد المدرج في ميزانية سنة ١٩٢٧-١٩٢٨ لأنه يقل عن الحاجة بمبلغ ٢٠٠ ج. م. تقريبا بل كان يجب زيادته بهذا المبلغ لولا أنه يؤمل حصول وفرة في سائر البنود يكفي لتسوية الحالة .

بناء على ما تقدمت ترى اللجنة المالية فتح احتياطات مبلغ ١٢٠.٠٠٠ ج. م. في ميزانية المعاشات والمكافآت لسنة ١٩٢٦-١٩٢٧ لتسوية الحالة مع بقاء احتياطات سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ كما هو مدرج في مشروع الميزانية وهي تتصرف ببلغ الأمر الى مجلس الوزراء للتركب بالموافقة عليه توطئة لعرضه على البرلمان وبريقة هذا مشروع مرسوم لذلك الفرض ما

التفاهة في ١٤ يربيه سنة ١٩٢٧

الرئيس

محمد محمود

الى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء في ١٩ يربيه سنة ١٩٢٧ على رأى اللجنة المالية للمعين في هذه المذكرة على أن يمرض الأمر على البرلمان .

وطيه الرسوم الصادر في ٢١ يربيه سنة ١٩٢٧ بفتح الاحتياطات الإضافي المطلوب ما

رئيس مجلس الوزراء  
(شوت)

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .  
على مشروع هذا القانون لقررة الثالثة وهذا نصه :  
عن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب التصديق الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية الاعتياذان الإضافيان البالغ مجموعهما ١٩٠٨ ج. م. (مغاية الآتية خمسة عشر منها مصر) للفرض المبين بالكشف المرفق لهذا القانون .

ويؤخذ هذان الاعتياذان من زيادة إيرادات الميزانية في السنة المالية المذكورة .

مادة ٢ - على وزيرى الخفانية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه وبمعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشرف على الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ج - مشروع قانون يفتح احتياطات بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه بميزانية سنة ١٥ "المعاشات والمكافآت" لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ تصرفا لتجديد الدين حصل في ذلك القسم .

على مشروع هذا القانون لقررة الأولى وهذا نصه :

عن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية قسم ١٥ "معاشات ومكافآت" احتياطات اضافي قدره ١٢٠.٠٠٠ ج. م. (اثناعشر ألف جنيه) لتسوية التجاوز الذي حصل في جملة احتياطات ذلك القسم .

ويؤخذ هذا الاعتياذان من زيادة إيرادات الميزانية في السنة المالية المذكورة .

مادة ٢ - على وزيرى المالية تنفيذ هذا القانون وبمعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشرف على الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

نص مذكرة اللجنة المالية المرفوعة الى مجلس الوزراء  
والمرافعة لمشروع هذا القانون

لما عرض مشروع ميزانية المعاشات والمكافآت لسنة ١٩٢٧-١٩٢٨ على اللجنة المالية لاحظت اللجنة أنه يستعمل على مبلغ ٦١٥.٠٠٠ ج. م. للمكافآت الاستثنائية المستحق صرفها لوظفين والعمال الأجانب في شهر أبريل سنة ١٩٢٧ بما في ذلك قيمة الفوائد المستحق صرفها لغاية شهر مارس سنة ١٩٢٨ عن السلفات السابق إصدارها .

(٦) أخذ الرأي على القوانين السابقة في مجموعها دفعة واحدة وأقرها .

الرئيس - سيؤخذ الرأي الآن على مجموع مشاريع القوانين الثلاثة التي تليت .

أخذ الرأي على مشاريع القوانين المتقدمة ذكرها ابتداء باسم سعادة بولس حنا باشا التي أسفرت عنه القرعة فكانت النتيجة الموافقة عليها بإجماع الحاضرين وعدهم ٨١ عضواً<sup>(١)</sup>

(٧) اقتراح حضرة الشيخ حسن عبد القادر بتعديل المرسوم بقانون الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ الملحق بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢١ الخاص بالرسوم القضائية أمام المحاكم الأهلية - تقرير لجنة الحضانة - تنقل مقدم الاقتراح .

الرئيس - لا يستطيع سعادة عمود شكري باشا الاستمرار في الجلسة لمرض لم به ونظراً لأنه مقرر لجنة الحضانة في تقريرها عن اقتراح حضرة الشيخ حسن عبد القادر بتعديل المرسوم بقانون الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٢٥ الملحق بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢١ الخاص بالرسوم القضائية أمام المحاكم الأهلية أرجو أن يوافق المجلس على نقل هذا التقرير قبل غيرة من بقية الأعمال المدرجة بتعديل اليوم حتى يتمكن سعادة المقرر من الانصراف .

محلى محمد شفيق باشا - هل بقيت لدينا تقارير أخرى من ميزانية الدولة ؟

الرئيس - لا يوجد الآن شيء منها .

سعادة محمود شكري باشا (مقرر اللجنة) - لقد بلغت درجة الحرارة هدى ٣٩ وأخشى أننى لا أستطيع الحضور هنا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أنا متاخر عن اقتراس هذا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على قبول هذا التنازل ؟

أصوات : موافقون .

(٨) تقرير لجنة الأوقاف والمعاد الدين عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٧-١٩٢٨ - القسم الثالث (ميزانية أوقاف الحرمين الشريفين) - القسم الرابع (ميزانية الأوقاف الأهلية) .

على كتاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

أشرف بأن أرفع لولايتكم تقرير لجنة الأوقاف والمعاد الدينية عن ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٧-١٩٢٨ (ميزانية أوقاف الحرمين الشريفين والأوقاف الأهلية) لمرضه على هيئة المجلس الموقر .

وقد أتمت اللجنة - حضرة الشيخ حسن عبد القادر ليكون مقرراً لها في ذلك أمام المجلس .

وتفضلوا بوليتكم بقبول عظيم احترامي ما

رئيس اللجنة  
أحمد علي

(١) راجع المحرر (١) لهذه المضبطة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ .  
يتل الآن مشروع هذا القانون للمرة الثانية .

تليت المادة الأولى من مشروع هذا القانون وهذا نصها :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية قسم ١٥ "معاشرات ومكافآت" اعتماداً مقداره ١٢٠٠٠ ج.م (اثنا عشر ألف جنيه) لتسوية التجاوز الذي حصل في جملة اعتمادات ذلك القسم .  
ويؤخذ هذا الاعتماد من زيادة إيرادات الميزانية في السنة المالية المذكورة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة ؟

تليت المادة الثانية من مشروع هذا القانون وهذا نصها :

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون وبمبلغ به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قانون الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

على مشروع هذا القانون للمرة الثالثة وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية قسم ١٥ "معاشرات ومكافآت" اعتماداً مقداره ١٢٠٠٠ ج.م (اثنا عشر ألف جنيه) لتسوية التجاوز الذي حصل في جملة اعتمادات ذلك القسم .

ويؤخذ هذا الاعتماد من زيادة إيرادات الميزانية في السنة المالية المذكورة .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون وبمبلغ به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

## البند الأول

## إيجارات المباني

قدرت بمبلغ ١٦,٨٦٢ ج. م. بزيادة ١,٧٦٤ ج. م. عن العام الماضي وبلغ عند الأمكنة التابعة لهذه الأوقاف ١٣٩ مكائاً، من ذلك ١٢٥ مكائاً حاصراً و ١٤ مكائاً خرباً وقد تقدر ثمنها تقديرًا ابتدائياً هذا العام بمبلغ ٢٥٢,٨٠٠ ج. م. .

وقد وافق على ذلك مجلس النواب وهذه اللجنة توافق عليه .

## البند الثاني

## إيجارات الأراضي الفضاء

قدرت بمبلغ ٥٩٠ ج. م. بزيادة ١٩ ج. م. عن العام الماضي وبلغ عندنا خمس قطع منها مبلغ ٥٢,٥٥٣ ج. م. .

وقد رأت لجنة الأوقاف لمجلس النواب أن من ضمن الأملاك المذكورة ٢٠ فداناً واقعة بجهة الشراية ومحمشة وبصر ومؤجرة لمصلحة السكة الحديد والأهالي بمبلغ ٤٨٤ ج. م. وقد طلبت مصلحة السكة الحديد استبدال هذه لأراضي تقدر ثمنها في أول فبراير سنة ١٩٢٥ بمبلغ ٥٠٤,٧٣ ج. م. بواقع المتر ٦٠٠ مليم وقالت اللجنة المذكورة أن الإرادة الخلق لا يتناسب مع ثمنها وطلبت من الوزارة السرعة في استبدالها سواء لمصلحة السكة الحديدية أو لغيرها .

وقد وافق على ذلك مجلس النواب وهذه اللجنة توافق عليه أيضاً .

## البند الثالث

## الإحكار

قدر لها مبلغ ٥٩٢ ج. م. بزيادة ١٧٧ ج. م. عن العام الماضي وليس عند هذه اللجنة ملاحظة على ذلك سوى ما أبدته من الملاحظات على الأحكار التابعة للأوقاف الخيرية .

## البند الرابع

## إيجارات الأقطان الزراعية

قدرت بمبلغ ٢٨,٦٦٣ ج. م. بقص ٩٥٢ ج. م. عن العام الماضي بسبب الحالة المالية السالبة وتبلغ مساحة الأقطان المؤجرة ٢٧٩٦ فداناً و ٣ فداناً و ١٩ سهماً أي أن متوسط إيجار الفدان الواحد ١٠ ج. م. و ٢٥٠ مليا .

وقد وافق مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة توافق عليه أيضاً .

## الباب الثاني

## مرتبات مقررة لأوقاف الحرمين

قدر لها مبلغ ٣٨,٧٨٠ ج. م. بزيادة ٣٦ عن العام الماضي من ذلك ١٠٩ ج. م. مرتبات مربوطة بوزارة المالية و ٦٧٤ ج. م. من أوقاف أهلية .

على من تحرير اللجنة ما يأتي :

## القسم الثالث

## الخزء الأول

## ميزانية أوقاف الحرمين الشريفين

جرت عادة وزارة الأوقاف في السنوات الماضية على أن تضع ميزانية خاصة لأوقاف الحرمين منفصلة عن ميزانية الأوقاف الخيرية ولقد جرت على هذا النظام منذ سنة ١٨٩٧ تنفيذاً لإرادة سنية صادرة في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦

ورأت لجنة الأوقاف لمجلس النواب أنه لا يكون لأوقاف الحرمين الشريفين ميزانية خاصة وأنه يجب ادماجها مع ميزانية الأوقاف الخيرية ولزكتت على أن وزارة الأوقاف اقترحت في مشروع لأحة إجراءات الأوقاف المعروضة على المجلس إلغاء الإرادة السنية الصادرة في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ التي بمقتضاها تقدر استثناء أوقاف الحرمين الشريفين من ميزانية الأوقاف الخيرية ، ولأن الوزارة استصوبت من زمن قراراً من المحكمة الشرعية أباح لها أن تصرف ما يتوفر من أوقاف الحرمين بدمية حاجاتها على جهات البر الأخرى كالساجد والمستشفيات والمدارس وغيرها واقترحت على مجلس النواب الموافقة على ذلك كما أنها أشارت على الوزارة في أن تدوس إمكان توسيع نطاق المنشآت الخيرية في مكة المكرمة والمدينة المنورة .

وقد وعدت مصالح وزير الأوقاف أمام مجلس النواب يبحث هذه المسألة وتوحيد ميزانية أوقاف الحرمين مع الأوقاف الخيرية بعد تصديق البرلمان على مشروع لأحة إجراءات وزارة الأوقاف ووافق مجلس النواب على ذلك . وهذه اللجنة توافق عليه أيضاً .

## إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين

قصدت إيراداتها بمبلغ ٤٨٢٩٠ ج. م. بزيادة ٨٥٦ ج. م. عن العام الماضي وهي مقسمة على ثلاثة أبواب :

الأول - إيرادات الأعيان الموقوفة .

الثاني - مرتبات مقررة لحرمين .

الثالث - ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة .

## الباب الأول

## إيرادات الأعيان الموقوفة

قدرت بمبلغ ٤٦٧٠٧ ج. م. بزيادة ١٠٠٨ ج. م. عن العام الماضي وهي موزعة على أربعة بنود :

البند الأول - إيجارات المباني .

البند الثاني - إيجارات الأراضي الفضاء .

البند الثالث - الإحكار .

البند الرابع - إيجارات الأقطان الزراعية .

## الباب الثالث

ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة

قدر لها مبلغ ٨٠٣ ج ٠ م بقص ١٨٨ ج ٠ م من العام الماضي من ذلك ١٥٠ ج ٠ م ما يحصل من مصاريف قضائية و٩٥٣ إيرادات متنوعة .

## الاعتادات

بناء على ما تقدم تقرر اللجنة على المجلس الموافقة على الاعتادات الآتية :

الباب الأول - ٤٦٧٠٧ ج ٠ م إيرادات الأعيان الموقوفة .

الباب الثاني - ٧٨٠ م مرتبات مقررة لحرمين .

الباب الثالث - ٨٠٣ ج ٠ م ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة .

٤٨٢٩٠

وقد وافق مجلس النواب على هذه الاعتادات وهذه اللجنة توافق عليها أيضا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما ورد بتقرير اللجنة وعلى الاعتاد المقدر للباب الأول وقدره ٤٦٧٠٧ جنيهات ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتاد المذكور .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدر للباب الثاني وقدره ٧٨٠ جنيهات ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتاد المذكور .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدر للباب الثالث وقدره ٨٠٣ جنيهات ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتاد المذكور .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

## المصرفات

قدرت بمبلغ ٤٢٥٢٣ ج ٠ م بتقصيف ٩٩٠ ج ٠ م من العام الماضي وهي مقسمة على خمس أبواب :

الاول - ٤٨٢٩٠ ج ٠ م رسوم ادارة .

الثاني - ١٤٨٣٣ ج ٠ م مصاريف الاماكن .

الثالث - ٥١٥٤ ج ٠ م مصاريف الاطيان .

الرابع - ١٧٠٠٧ ج ٠ م يصرف على الاعمال الخيرية لحرمين .

الخامس - ٧٠٠ ج ٠ م مصاريف قضائية ومتنوعة .

## الباب الاول

رسوم ادارة

تقدر لهذا الباب مبلغ ٤٨٢٩٠ ج ٠ م بزيادة ٨٦ ج ٠ م من العام الماضي وليس لهذه اللجنة ملاحظة على هذا الباب .

## الباب الثاني

مصاريف الاماكن

قدر لها مبلغ ١٤٨٣٣ ج ٠ م بتقصيف ٢٢٠١ ج ٠ م من العام الماضي وقد لاحظت لجنة الاوقاف لمجلس النواب على هذه المصاريف انها كثيرة جدا بالنسبة للإيرادات بحيث بلغت نسبة المصروفات الى الإيرادات ٤٩,٥ في المائة وهذا بخلاف الاعمال الجبلية المقتر لها مبلغ ٨١٤٥ ج ٠ م وقد أجابت الوزارة على ذلك انه يوجد من ضمن المصروفات مبلغ ٧٠٠ ج ٠ م أحكال مستحقة للتصير على أوقاف الحرمين وبأن معظم مبالغ الحرمين قديمة العهد فأرادها قليل ويحتاج الى كثير من الإصلاح .

أما الاعمال الجبلية المقتر لها ٨١٤٥ ج ٠ م فبينة بصفحة ١٦٦ من الميزانية وأصحها ٩٠٠ ج ٠ م لتكلفة تشييد عمارة مكونة من خمسة أدوار بشارع الجمرح القديم بالاسكندرية .

## الباب الثالث

مصاريف الأطيان

قدرت بمبلغ ٥١٥٤ ج ٠ م منها ٣٥٥٤ ج ٠ م للأموال و٦٠٠ ج ٠ م لمصاريف و ١٠٠٠ ج ٠ م لأعمال جديدة وهي بناء منازل وفوارز بالمدينة ٨٨ بتاحية المسير بأمورية الشرقية ويبلغ صافي الفنان الواحد بعد استئجار المصاريف بما فيها مصاريف الادارة ٧ جنيهات و٧٤ مليا .

## الباب الرابع

ما يصرف على الاعمال الخيرية لحرمين

قدر لها ١٧٠٠٧ ج ٠ م منها ٤٠٠ لمصرفات المكاتب المحولة ادارتها على وزارة المعارف و ٧٣٠٠ ج ٠ م لتكلفة مصروفات تكة مكة المكرمة والمدينة المنورة و ٥٠٠ ج ٠ م مرتب تقدي لبعض الفقراء من أهالى الحرمين الشرعيين و ٣٠٠ ج ٠ م مصاريف عيالة طيبة مستديمة بمكة المكرمة و ١٢٣ ج ٠ م مرتبات متنوعة في المواسم والأعياد و ١١٨٤ ج ٠ م لمصرفات المساجد .

وقد رأت لجنة الاوقاف لمجلس النواب أن العيادة الطبية بمكة المكرمة لاتصرف للأدوية الا ان يرد عليها من المرضى الفقراء ولما كانت الحاجة ماسة في هذه المدينة الى الأدوية سواء للقيمين بها أو لمن يتردد عليها من حجاج بيت الله الحرام ، فانه يحسن بالوزارة أن توسع نطاق غزن الأدوية للمعوقين بالعيادة الطبية بحيث يصرح له بيع الأدوية بالأمان التي تكفيها الى التبرع في ذلك رحمة بالناس مع عدم الاضرار بالمصلحة المالية .

وقد وافق مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة توافق عليه أيضا .

## الباب الخامس

مصاريف قضائية ومتنوعة

قدر لهذا الباب ٧٠٠ ج ٠ م بزيادة ٢٠٠ ج ٠ م من العام الماضي وليس لهذه اللجنة ملاحظة على هذا الباب .



الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما جاء بتقرير اللجنة وهل الاعتدال المقدر للباب الأول وقدره ٤٨٢٩ جنيها .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتدال المذكور .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدر للباب الثاني وقدره ١٤٨٣٣ جنيها .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتدال المذكور .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدر للباب الثالث وقدره ٥١٥٤ جنيها .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتدال المذكور .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدر للباب الرابع وقدره ١٧٠٠٧ جنيها .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتدال المذكور .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتدال المقدر للباب الخامس وقدره ٧٠٠ جنيها .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتدال المذكور .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

### القسم الرابع

#### الجزء الثاني

#### ميزانية الأوقاف الأهلية

#### الإيرادات

فقرت بمبلغ ٩٩٩٠٠٣ ج م زيادة ١٧٥٢٥ ج م عن العام الماضي وهي موزعة على أربعة أبواب :

الباب الأول - إيرادات الأعيان الموقوفة .

الباب الثاني - مرتبات مربوطة بوزارة المالية .

الباب الثالث - ما يحصل من المصاريف القضائية والإيرادات المتنوعة .

الباب الرابع - إيرادات الأوقاف المنظر إحالتها على الوزارة .

وفيما يلي ملاحظات اللجنة :

#### متوفر الحرمين

بلغ المتوفر من إيرادات أوقاف الحرمين لغاية سنة ١٩٢٤ المالية ٥٠٧١٩ ج م وتقدر الوزارة صرف ١٥٥٠ ج م منه كاليان الآتي :

٤٠٠٠ ج م خصصا للحرمين في بناء الجناح الغربي القل لسراى الوزارة بمصر .  
٥٠٠٠ للسلطة الكهربائية وخزانات المياه بمصحة فؤاد .

١٠٠٠ لترميم وصيانة مستشفى الملك .  
٥٠٠ » » » مصحة فؤاد .

١٠٥٠٠

يضاف إلى ذلك مبلغ ٧٥٠٠ ج م وافق المجلس على صرفه لاعتماد الجناح الثاني بمصحة فؤاد فيكون مجموع ما هو مطلوب الموافقة على صرفه من متوفر إيرادات أوقاف الحرمين لغاية سنة ١٩٢٤ مبلغ ١٨٠٠٠ ج م والباقي ٢٧١٩ ج م وذلك بخلاف ما يتضح بتقريره في سني ١٩٢٥ و ١٩٢٦ و ١٩٢٧ المالية وتقدر اللجنة على المجلس الموافقة على ذلك .

سماعة محمود رشاد باشا - أين يودع المتوفر من أموال الأوقاف ؟

حضره الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - يودع كل ما يتوفر من أموال الأوقاف في خزنة البنك الأهلي على ما أعتقد .

سماعة محمود رشاد باشا - ان الخطة الرشيدة التي سار عليها معالي الوزير في إدارة شؤون وزارة الأوقاف والتي استحق بها معاليه ما أظهره المجلس في جلسته الماضية من ثقة هو جدير بها تحسني على أن أبدى رغبة أرجو تحقيقها وأعتقد أن المجلس يريضي فيها، تلك هي أن يودع كل أو بعض ما يتوفر من أموال الأوقاف في خزنة بنك مصر .

حضره عبد الفتاح رجائي القنصى - يصح تحقيق هذه الرغبة ولو فيها يتعلق بالمتوفر من أموال الأوقاف الأهلية .

سماعة محمود رشاد باشا - يرضيني ذلك .

معالي محمد نجيب الغرايل باشا (وزير الأوقاف) - المسائل المالية وخصوصا إذا كان لها من الخطورة ما للوضع الذي يتكلم عنه حضره المصنوع المضمحل لا يمكن إبداء الرأي فيها دون درس وتحصيل ولهذا لاسمى مطلقا أن أوافق حضره المصنوع من الآن على رغبته لأن الموضوع يحتاج كما قلت إلى بحث طويل والذي تجرى عليه الوزارة هو من مبادئها عليه الحكومة من إيداع الأموال خزنة البنك الأهلي . فلما روي بعد البحث فساد ما جرى عليه العمل فالوزارة لاستئجار العمل لتحقيق ما فيه المصلحة .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

بناء عليه :

تقرر اللجنة الموافقة على الاعتبارات الآتية وقد وافق عليها مجلس النواب :

باب	جني	رسم إدارة
الباب الأول	٤٨٢٩	مصاريف الأمان
الباب الثاني	١٤٨٣٣	مصاريف الأمان
الباب الثالث	٥١٥٤	مصاريف الأمان
الباب الرابع	١٧٠٠٧	ما يصرف على أعمال الخيرية للحرمين
الباب الخامس	٧٠٠	مصاريف قضائية ومتنوعة
	٤٥٥٣٣	الإجالة

## الباب الأول

## إيرادات الأعيان الموقوفة

قدرت بمبلغ ٩٦٥,٣٤٢ ج. م. بزيادة ١٣٣٤ ج. م. من العام الماضي وهي موزعة على أربعة بنود :

بنية

الأول : ١٥٣,٩٥٧ إيرادات المباني وبه زيادة من العام الماضي ٣٤٧٥

الثاني : ٩٤٦٠ إيرادات الأراضي القضاء وبه زيادة من العام الماضي ٩١٧ ج. م.

الثالث : ١٣٣٥ الأحكام وبه زيادة من العام الماضي ٢٧ ج. م.  
الرابع : ٨٠٠,٦٩٠ إيرادات الأعيان الزراعية وبه زيادة من العام الماضي ١٩,٥٩٦ ج. م.

وتبلغ مساحة الأعيان الموقوفة ٢٠٠,٤ أفدنة و ٢١ سحما و ٦ قراريط أى بزيادة ١٥٥٣ فداناً و ٧ قراريط من العام الماضي وتوسط إيجار الفدان الواحد ٨ جنيهات و ٧٠٠ ملي.

وليس لهذه اللجنة ملاحظات سوى ما أبدته على إيرادات أعيان الأوقاف الخيرية .

وقد وافق مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة توافق عليه أيضا .

## الباب الثاني

## مصاريف صرودة بوزارة المالية

قدرت بمبلغ ٢٤٣٤ ج. م. بنقص ٥٩ ج. م. من العام الماضي وليس لجنة ملاحظات عليه .

## الباب الثالث

## ما يحصل من المصاريف القضائية والإيرادات المتنوعة

قدرت بمبلغ ٢١,٢٢٧ ج. م. بزيادة ٤٣٣٩ ج. م. من العام الماضي وليس لهذه اللجنة ملاحظات على هذا الباب .

## الباب الرابع

## إيرادات الأوقاف المنظور حالتها على الوزارة

قدر لها مبلغ ١٠,٠٠٠ ج. م.

وقد وافق مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة توافق عليه أيضا .

بنية

تتفق اللجنة على المجلس الموافقة على الاعتادات الآتية وقد وافق عليها مجلس النواب :

بنية

الباب الأول - ٩٦٥,٣٤٢ إيرادات الأعيان الموقوفة .

الباب الثاني - ٢٤٣٤ مصاريف صرودة بوزارة المالية .

الباب الثالث - ٢١,٢٢٧ ما يحصل من المصاريف القضائية والإيرادات المتنوعة .

الباب الرابع - ١٠,٠٠٠ إيرادات الأوقاف المنظور حالتها على الوزارة .

٩٩٩,٠٠٣

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما جاء بتقرير اللجنة وعلى الاعتاد المقدر الباب الأول وقدره ٩٦٥,٣٤٢ ج. م.؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتاد المذكور .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدر الباب الثاني وقدره ٢٤٣٤ ج. م.؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتاد المذكور .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدر للباب الثالث وقدره ٢١,٢٢٧ ج. م.؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتاد المذكور .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتاد المقدر للباب الرابع وقدره ١٠,٠٠٠ ج. م.؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتاد المذكور .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

## المصرفات

قدرت بمبلغ ٤١٥٠,٢٦ ج. م. ولما كانت الإيرادات مقدرة بمبلغ ٩٩٩,٠٠٣ ج. م. فيكون فاضل الربع مبلغ ٨٣٩,٧٧ ج. م. يصرف في جهات استحقاقه حسب شروط الواقفين والقواعد المتبعة بالوزارة .

ووزعت المصرفات على ستة أبواب هذا بيناها :

بنية

الأول - ٩٩٩,٠٠٣ رسوم إدارة بزيادة ١٧٥٢ ... من العام الماضي

الثاني - ٤٦١,٦٣٣ مصاريف الأمان بزيادة ١٥٩٢٨ »

الثالث - ١٤٤,٨٥٩ » الأعيان بنقص ٦٩٠٦ »

الرابع - ٨٧١,٣٤٤ » الأعمال الخيرية بنقص ٣٥١١ »

الخامس - ٢١,٢٧٠ ديون على أوقاف وأجبة السداد بزيادة ٢٦ ج. م. من العام الماضي .

السادس - ١٣٧,٠٠٠ مصاريف قضائية ومتنوعة .

السابع - ٣,٠٠٠ » أوقاف منظور حالتها على الوزارة .

وبين من جدول ورد لجنة الأوقاف بمجلس النواب من الوزارة أنصاف إيراد الفدان الواحد في الأعيان الموقوفة بعد استئصال رسوم الإدارة باختيار ١٠ / من أصل الإيرادات وبعد استئصال المصرفات هو ٦ جنيهات

و ٤٢٥ مليا .

هذا وقد أورد في الميزانية لمصالح بيان الأعمال الجديدة المقترح إنشاءها هذا العام من الأموال المتجمعة لحساب الأوقاف الأهلية لسنة ١٩٢٦ ومن أموال البلد وذلك بخلاف الأعمال الجديدة المطلوب لها اعتبارات من ميزانية سنة ١٩٢٧ وقد أدرجت هذه الاعتادات في الميزانية تنفيذا لرغبة البرلمان .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتناء المذكور .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتناء المقدر للبواب السادس وقدره ١٢٧٠٠ جنيه ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتناء المذكور .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتناء المقدر للبواب السابع وقدره ٣٠٠٠ جنيه .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتناء المذكور .

(٩) مشروع قانون بإعفاء الحساب الخاضع لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٥

- ١٩٢٦ - تقرير لجنة الأوقاف والمطاع الدينية - قرار مشروع القانون المذكور .

تلى كتاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب المولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لفلوكم تقرير لجنة الأوقاف والمطاع الدينية عن مشروع القانون بالموافقة على الحساب الخاضع لوزارة الأوقاف على عام ١٩٢٥ - ١٩٢٦ لعرضه على هيئة المجلس المقرر .

وقد أقتبت اللجنة حضرة الشيخ حسن عبد القادر ليكون مقررا لها في ذلك أمام المجلس .

وتفضلوا بقبول عظيم احتراماتي ما

رئيس اللجنة  
أحمد علي

تلى تقرير اللجنة وهذا نصه :

١ - الأوقاف الخيرية

أولا - كان المقرر في ربط الميزانية للبواب الثاني من المصروفات العمومية في القسم الأول "الإدارة العمومية" مبلغ ٣٨٤٤١ ج. م ومن الإطلاع على الحساب الخاضع يتضح أن المنصرف الفعلي في هذا الباب ٤٤٢٢٦ ج. م أي زيادة ٥٧٨٥ ج. م وتصل الوزارة هذه الزيادة بأنها نشأت بسبب مصاريف بلجان الاستبدال وتقلات قضت بها مصلحة العمل (راجع الصفحة ٦ من الحساب الخاضع) .

ثانيا - ظهرت زيادة مبلغ ٥٩٤٣ ج. م في الباب الثاني لقسم الأعيان الموقوفة في فرع مصاريف المأبى عن المقر رطه في الميزانية وتقول وزارة الأوقاف أن تلك الزيادة قد نشأت بسبب قدم كثير من المأبى التابعة لها وضرورة إصلاحها وعدم كفاية المربوط بالميزانية وصدر عنها قرار من مجلس الأوقاف الأعلى بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٥ بمجاوز الاعتناء نظير ما في باقي الاعتناءات مصروفات الوزارة .

ويتضح من الملحق نمرة ١ أن حملة الاعتناءات المطلوبة لأعمال جديدة من المباني المتجمدة للأوقاف الأهلية لفصاية سنة ١٩٢٦ هي مبلغ ٢٢,٩٢٨ ج. م بين تفصيلها بصفحة ٣٣ من الميزانية ويتضح من الملحق نمرة ٢ أن الاشتاءات والمشتريات المقترحة أبرؤها من أموال البصل في سنة ١٩٢٧ بمقدار لمصاريفها مبلغ ٨٩٥,٣٥٠ ج. م .

بناء عليه يقرر اللجنة على المجلس الموافقة على الاعتناءات الآتية وقد وافق عليها مجلس النواب :

جنبه

الباب الأول - ٩٩٩٠٠ رسوم إدارة

الباب الثاني - ٤٦١٦٣ مصاريف الأماكن

الباب الثالث - ١٤٤٨٥٩ مصاريف الأطنان

الباب الرابع - ٨٧١٣٤ مصاريف الأعمال الخيرية

الباب الخامس - ٢١٣٧٠ ديون على أوقاف وأجبة السداد

الباب السادس - ١٢٧٠٠ مصاريف قضائية ومتنوعة

الباب السابع - ٣٠٠٠ مصاريف أوقاف منظوراتها على الوزارة

٤١٥٠٢٦

٥٨٣٩٧٧ فاضل الرج يصرف لمستحقه

٩٩٩٠٢٣ الجله العمومية

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما جاء بقرار اللجنة وعلى الاعتناء المقدر للبواب الأول وقدره ٩٩٩٠٠ جنيها ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتناء المذكور .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتناء المقدر للبواب الثاني وقدره ٤٦١٦٣ جنيها ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتناء المذكور .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتناء المقدر للبواب الثالث وقدره ١٤٤٨٥٩ جنيها ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتناء المذكور .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتناء المقدر للبواب الرابع وقدره ٨٧١٣٤ جنيها ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتناء المذكور .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتناء المقدر للبواب الخامس وقدره ٢١٣٧٠ جنيها ؟

أصوات : موافقون .

## ٢ - أوقاف فتحيش الوادى

كانت لهذا الفتشيش ميزانية خاصة في سنة ١٩٢٥-١٩٢٦ ثم أدمجت بعد ذلك في ميزانية الأوقاف الخيرية .

وبمراجعة ربط ميزانية هذا الفتشيش ومقارنتها بتبعية الحساب الخلقى ظهر ما يأتى :

ربط إيرادات الميزانية	التحصيلا
٦٦,٣٧٧	جنيه مصرى
	٦٨٨,٣٤٤

والمصرفات كما يأتى :

ربط الميزانية	المصرف
جنيه مصرى	٥٥,٧٩٠
	٤٨,٦٩٩

وطيه فتكون زيادة الإيرادات من المصرفات ٢٠,١٣٥ ج.م (وتفصيل ذلك وارد بالتصفيين ١١٩١ من الحساب الخلقى) .

وقد أقر مجلس الأوقاف الأهل هذه النتيجة .

ويلاحظ أن المنصرف على الباب الأول (رسوم إدارة) قد تجاوز للمربوط بمبلغ ٢٤٥ ج.م . وسببه أن رسوم الإدارة تؤخذ في آخر السنة على مجموع الإيرادات التى زادت بمبلغ ٢٤٥٧ ج.م .

وهذه الجهة توافى على تغطية هذا الحساب كما وافق عليه مجلس النواب .

## ٣ - أوقاف الحرمين الشريفين

كان ربط إيرادات ميزانية أوقاف الحرمين الشريفين عن سنة ١٩٢٥ المالية ٤١,٨٨٢ ج.م . وبمبلغ المتحصل فلا مبلغ ٥٨,٦٢٨ ج.م منها مبلغ ٤٥,٣٤٨ ج.م - إيرادات والباقي هو مبلغ ١٣,٢٨٠ ج.م متحصل من السلفة السابق اصطفاها المعاهد الدينية لبناء معهد الفزاقى ( وتفصيل ذلك وارد فى الصفحة ١٤ من نتيجة الحساب الخلقى ) .

أما المصرفات فكان المقتدر لما مبلغ ٤١,٦٩٣ ج.م وبمبلغ المنصرف فلا مبلغ ٤٦,٥٧٤ ج.م . بسبب تجاوز فى بعض الفروع وأضح فى الصفحة ١٥ من نتيجة حساب مبلغ مقداره ٧,٦٠٢ ج.م . وهذا الفرق قد أخذ من وفورات الأوقاف المذكورة ، لأث الإيرادات قد زادت من المصرفات بمبلغ ١٢,٥٥٤ ج.م . وكان المقتدر لهذه الزيادة مبلغ ١٨٩ ج.م فقط . فى ربط الميزانية ، وبفضلنا عما سبق فإن أهم هذه الزيادة فى رسوم الإدارة نظرا لزيادة الإيرادات وكذلك فى حفظ الأماكن وترتيبها . وفى مصاريف أخرى ضرورية قضت بها أحكام نهائية لسداد أحوال استعنت لوفى اصحاب الكبرياء .

## ٤ - الأوقاف الأهلية

لوحظ فى مصرفات الأوقاف الأهلية حصول تجاوز فى بعض الأرباب قيمته ٢٨,١٠٨ ج.م . قالت الوزارة أن الضرورة قضت بصرفه وبموصفة أسبابه فى الصفحة ٢٠ من الحساب الخلقى .

ثالثا - ظهر مبلغ ٢٣٣٦ ج.م منصرفا زيادة عن المقرر فى ربط مصرفات الباب الثانى فى القسم ٤ فى فرع المدارس وملحقا تربية الأيتام وتقول الوزارة أن سبب هذه الزيادة راجع إلى تغيير برامج التعليم حسب المنهج الجديد الذى انتهت وزارة المعارف .

رابعا - ظهر مبلغ ١٩٤٧ ج.م زيادة عن ربط المقرصر للمصرفات المعاشات ومكافآت الموظفين وتقول الوزارة أن هذه الزيادة نشأت من صرف فرق تعديل المعاشات ومن صرف مكافآت لم تكن منظورة وقت تقدير الربط .

خامسا - ظهر مبلغ ٣٨,٤٩٤ ج.م زيادة عن ربط المصرفات فى قسم المعاهد العلمية الدينية . وتقول الوزارة أن من هذه الزيادة مبلغ ٣٣,٥٥٦ ج.م بسبب اعتماد أضافى بناء على قرار مجلس الوزراء فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٥ ووارد نظيره بإيرادات الميزانية . وبمبلغ ٤٩٢٨ ج.م بناء على قرار مجلس الأوقاف الأهل بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٥ . فاض تجاوز الربط نظير الوفرة فى باقى اعتمادات مصرفات الوزارة . وهذه الزيادة عبارة عن مصاريف المشتات الخيرية والفصول الثانوية بالمعامة الأزهرية .

سادسا - ظهر مبلغ ٣٩ ج.م فى فرع ٤ - عائلات وصريات وصداقات زيادة عن المقرر فى ربط الميزانية . وتقول الوزارة أن هذه الزيادة كانت بسبب مصرفات قضت بها الضرورة .

وقد بلغ مجموع التجاوز فى ربط الفروع المذكورة مبلغ ٥٤,٥٤٤ ج.م . وقد أقر مجلس الأوقاف الأهل هذه الإيرادات جميعها بتسديده على نتيجة الحساب الخلقى بقرار صادر منه فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ رقم ٤٦

والجنة ترى مع ذلك المصادقة على نتيجة هذا الحساب بعد أن ظهر لها أن الزيادات فى مصرفات بعض الفروع لم تؤخذ من أبواب أخرى وإنما أخذت من وفورات الميزانية . وبعد أن أضحى لها أن ربط ميزانية الأوقاف الخيرية من تلك السنة كان كما يأتى :

جنيه مصرى
٩٣٢٩١١ إيرادات
٩١٤٣٦٩ مصرفات
<u>١٨٥٤٢</u> زيادة الإيرادات عن المصرفات
وأن نتيجة المتحصل فلا والمنصرف فلا كما يأتى :
جنيه مصرى
٩٩٣٩٢٨ إيرادات
٨٩٣٦٤٨ مصرفات
<u>١٠٠٢٩٠</u> زيادة الإيرادات عن المصرفات

وعلى ذلك تكون زيادة الإيرادات من المصرفات قد زادت من المقرر لها عند ربط الميزانية بمبلغ ٨١,٥٤٨ ج.م . ولهذا توافى الجهة على نتيجة هذا الحساب كما وافق عليه مجلس النواب .

مادة وحيدة - يعتمد الحساب الختامي لوزارة الأوقاف عن عام ١٩٢٥ - ١٩٢٦ المرافق لهذا القانون .

أمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أخذ الرأي على هذا المشروع بطريقة النداء بالاسم ابتداء من الاسم الذي أسفرت عنه القرعة وهو اسم حضرة الشيخ متولى عمر حجارى وكانت النتيجة الموافقة عليه بالإجماع وكان عدد الأصوات التى أعطيت ٧٨ (١)

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون المذكور بالإجماع .

(١٠) الطمان القلقان ضد حضرة الشيخ سنوسى - تقرير لجنة

السنون - قرار المجلس بقبول السن ومغروط صورية بنظر المدكور .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر ( مقدر اللجنة ) - قرر المجلس أسس تأجيل النظر فى الطعن المقدمين ضد حضرة الشيخ سنوسى منصور عضو المجلس بصد أن تل على حضراتكم تقرير اللجنة وما أرسله حضرة العضو المذكور من التعريفات والتعريضات بخصوص طلب التأجيل حتى يتمكن من الحضور للدفاع عن نفسه وقد أخطر تلقائيا بقرار المجلس بتأجيل النظر فى الطعن إلى جلسة اليوم ولم يحضر ولكنه أرسل التعريفات الآتى نصه :

«حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ يحضر

تسرفت باستلام ربيقتي بالأسس وفيها قرار المجلس الموقر بنظر الطعن والفصل فيه اليوم وإلى أبدي شديد أسفى لعدة امكان الحضور للدفاع عن نفسى وأظن قبل الفصل فى الطعن أى لم أقدم أوراق ترشيحي بصفتى صاحب نصاب قانونى بل بصفتى صاحب إيراد سوى من التجارة يزيد عن ألف وخمسمائة جنيه وتوجد فى محافظة الصحراء الجنوبية أوراق تفصيلية تثبت صحة إخوانى فارجو التكرم باستدباب لجنة لمحض الأوراق والتحقق من أن إرادى أكثر من ألف وخمسمائة جنيه سنويا وأعلى بكل سرور قبولى أيقظ صرف المكافأة البرلمانية طول مدة عطلة البرلمان حتى يفصل فى الطعن فى أول الدورة البرلمانية المقبلة»

سنوسى منصور

عضو المجلس

سمعت حضراتكم ما جاء بتلغرافه من أنه لم يرشح نفسه بناء على أنه يدفع الضريبة المقررة وإنما رشح نفسه باعتبار أن دخله السنوى ١٥٠٠ جنيه لأنه تاجر وطلب تعيين لجنة للتحقق من ذلك كما طلب أن لا تصرف له المكافأة إلا بعد الفصل فى الطعن فى الدورة المقبلة - وفضلا عن ذلك فقد أرسل اليوم عريضة للمجلس بهذا المعنى وهذا نصها :

(١) راجع الحق رقم (٢) هذه المضبطة .

وقد أبدت لجنة الأوقاف لمجلس النواب ملاحظة مقتضاها أن الوزارة تجرى للمستقبل على عدم التجاوز فى مصروفات أى باب من أبواب الميزانية إلا بعد مراعاة قواعد الدستور .

وهذه اللجنة توافق على هذه الملاحظة .

ومرافق لهذا مشروع القانون المطلوب التصديق عليه من المجلس .

وافق المجلس على ما جاء بقرار اللجنة .

تل مشروع القانون وهذا نصه :

مشروع قانون

باعتاد الحساب الختامي لسنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ المالية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة وحيدة - يعتمد الحساب الختامي لوزارة الأوقاف عن عام ١٩٢٥ - ١٩٢٦ المرافق لهذا القانون .

أمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون من حيث المبدأ؟ أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ .

وستل على حضراتكم مادته الوحيدة لمرّة الثانية :

تليت مادة مشروع القانون وهذا نصها :

مادة وحيدة - يعتمد الحساب الختامي لوزارة الأوقاف عن عام ١٩٢٥ - ١٩٢٦ المرافق لهذا القانون .

أمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المسألة المذكورة . والآتئ، هل توافقون حضراتكم على ثلاثة مشروع القانون لمرّة الثالثة نظرا لالة الاستحبال؟

أصوات : موافقون .

تل مشروع القانون لمرّة الثالثة وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(٢) راجع الحق رقم (٢) هذه المضبطة .

## "حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

صعد الصيحة عذت من الجرائد أن بعض حضرات أعضاء المجلس مال إلى الاعتقاد بأن أحتج بالمرض وربما عن الشهادات الطبية التي قدمتها إلى المجلس الموقر لتأجيل الفصل في الطعن المقدم ضدي حتى تنتهي الدورة البرلمانية الحالية وذلك لا تتفق بالمكافأة البرلمانية في زمن العطلة - فدفعا لهذا الشك أقهر بأنى متنازل عن صرف المكافأة حتى يفصل في ذلك الطعن بحيث اذا فصل فيه بالتأييد لا يكون لي حق في المكافأة ابتداء من اليوم إلى أن يفصل في الطعن .

فأرجو تأجيل نظر الطعن إلى ما بعد انتهاء الدورة الحالية لمؤسى ولا يمكن من الدفاع عن نفسي وأبرهن على أنى اشتغل بالتجارة إلى دخل يزيد عن النصاب القانوني .

عمو مجلس شيوخ

عن دائرة الصحراء الجنوبية

سنوسي منصور

١٢ يولييه ١٩٢٧

هذا هو الدفاع الذي قاله ، ومن الاطلاع على تقرير اللجنة يتضح أننا أحضرناه وسائله عن أى شيء عول في الترشيح فقال أنه عول على الأوراق التي قدمها لمحافظة الصحراء الجنوبية وقد استحضرت هذه الأوراق وتبين منها أن الضريبة التي يدفعها سنويا هي ١٥ جنيا وقال أنه وإن كانت الأوراد المقيمة باسمه توازي هذه القيمة إلا أن له أروادا مشتركة مع آخرين وأن مجموع ما يدفعه هو ٢٧ جنيا . ولما سئل عن اشتغاله بالتجارة أجاب بأنه عملة ولا يشتغل بالتجارة ولا يحتقر حرفة أخرى ولكنه لما فهم من تقرير اللجنة أن الفصل السنوي البالغ قدره ١٥٠٠ جنية لا يكفي المصروفة إذا لم يكن مصدره تجارة أو مهنة أخرى عاد اليوم وقال أنه يشتغل بالتجارة وطلب تحقيق ذلك .

معالي محمد شقيق باشا - أرجو حضرة المقرر أن يتلو على المجلس نص السؤال الذي وجهته اللجنة إلى حضرة العضو خاصا بالاشتغال بالتجارة وأجابته عليه .

حضرة إبراهيم نور الدين بك - الواقع أن المسألة تتماق أولا بما اتخذته اللجنة من الاجراءات مع حضرة العضو المظنون عليه وأانيا بأقواله التي قلت على إثر ما دار من المناقشة بمجلس أمس . أما ما يتعلق بالمناقشة أمام اللجنة فقد أبداه حضرة المقرر وعلماها بالأسس وتبيننا أن حضرة العضو قد سئل هل يشتغل بالتجارة أو بأية مهنة من المهن الحرة فكان جوابه بالسلب وقد عرفنا أن الضريبة التي يدفعها بصفة رسمية هي ١٥ جنيا ولا يتجاوز ٢٧ جنيا حسب ما أدهاه . وعلى أى حال فهو غير حائز للشروط التي يجب أن تتوافر في عضو المجلس .

ثم انه ادعى اليوم شيئا لم يقله بالأسس ولكن ما ادعاه لا يمكن أن يحول عليه أو يفتى إليه . فقد ندد المجلس اللائحة الداخلية وأعطاه الوقت الكافي ليحضر أمام المجلس أوليدافع عن نفسه فلم يقبل ويستطيع أن يزد على ما قاله اليوم بأنه سئل أمام اللجنة بقرار صراحة بما يتناقض ما ادعاه اليوم من أنه من التجار أو من أرباب المهن الحرة . على أن القول بأنه من التجار أن

نوقف صرف المكافأة زمنا ما ليتمكن من الدفاع عن نفسه في أول الدورة المقبلة لا قيمة له ولا عمل لقبوله على الإطلاق لأنه قد يكون مدينا لأشخاص وقد يوقعون الجبر تحت يد الخزانة وتكون بيد ذلك بين عوامل نحن في غنى عنها ، فلهذه الأسباب أطالب من المجلس أن يفصل اليوم في الموضوع .

الرئيس - ما قول حضرة العضو المحترم إبراهيم نور الدين بك في ادعاه المظنون فيه الاشتغال بالتجارة ؟

حضرة إبراهيم نور الدين بك - قلت انه سئل فقرر سلبا وما كان له أن يناقض هذا الاعتراف .

الرئيس - ومع ذلك فهو عملة ولا يكون العملة تاجرا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - أطول على حضراتكم ما ورد بمحضر لجنة الطمون خاصا باستجواب حضرة العضو :

سئل - "ما هو مقدار الضرائب التي تدفعها للحكومة ؟"

ج - "لا أعلم مقدار الضرائب التي أدفعها وأوراقها طرف محافظة الحدود طلبت من عند النظر في ترشيحي ولم أستلمها لأن "

س - "هل حضرتك عمدة ."

ج - "نعم أنا عمدة بلطح مركز الباطنة ."

سئل - "هل تشتغل بالتجارة أو بحرفة أخرى ؟"

ج - "لا اشتغل بالتجارة وليس لي حرفة أخرى ودخلت الترشيح بالنصاب الموجودة أوراقها بالمحافظة كما قلت ."

س - "هل تعرف التزارة والكاهنة ؟"

ج - "نعم أعرفها ولكن نظري الآن لا يسمح بالاختيار لأنى عمت عملية بأحدى عيني وشاهدنا حقيقة رابطا حميا على إحدى عيني ، وقال

حضرة انه قدم طلبا للإجازة بناء على شهادة طبية أرفقها بالطلب ."

سئل - "هل عولت حضرتك عند ترشيحك على الضريبة فقط ؟"

ج - "الضريبة خفيفة عندنا ولكن تمويل هو على الدخل السنوي السامح من إيراد الأطنان لأننا نزرع أرزا وشميرا ونكتسب من التبخل والمواشي وتناجها ."

سئل - "وردت لنا أفادة من مصلحة أقسام الحدود تدل على أن الضريبة التي تدفعونها هي ١٥ جنيا تحريما ."

ج - "هكذا في اسمي الخاص . أما باقي الأسماء المشتركة فاني قدمت للمحافظة وقت الترشيح جملة مستندات تثبت اشتراك معها في جملة آثار ومجموع ما أدفعه سنويا ٢٧ جنيا وهو أكبر ضريبة تدفع في الواحات الداخلية أمادخل السنوي من إيراد أطناني وملحقاتها يزيد على الألف وخمسمائة جنيه . والذي يثبت ذلك الأوراق التي قدمتها وقت الترشيح لمحافظة ."

فظاهر أن حضرة العضو المظنون فيه لا يدفع إلا ٢٧ جنيا كما قرر ذلك أمام اللجنة ولم يدع أنه مشتغل بالتجارة بل أعترف أنه عمدة وليس له حرفة أخرى ولا أحية لادعاه بأن له إريادا يزيد على الألف وخمسمائة اذ المرة بالضرورة ما دام ما يدفعه من الإرياد ليس دخلا لمصل مالي أو تجاري أو

أن تخين ذلك بالرغم من قوله أنه ليس بتاجر فاد العضو وهو في موقف المشغول قد يكون أساء الدفاع عن نفسه وغير لمخني كلمة تاجر فكلنا واجباً أن نتبين الجثة أن كان يتجر بالأرز والبلع إذ قد يكون ربحه من ذلك وفيما الرئيس - الموقوفان أن البلع والأرز الذي يبيع به يتج من أرضه وقال صراحة أنه ليس بتاجر .

حضرة محمود أبو النصر بك - في الحقيقة هناك نقص في التشريع إذ قات على واضي الدستور أن يراعى هذه الحالة .....

أصوات : اثنان من واضي الدستور .

حضرة محمود أبو النصر بك - وإن كنت من واضي الدستور فاني أعترف بهذا القصر فأرجو من المجلس أن يحقق ويتأكد من أن ما يكتسبه العضو من التخليل والأرز .....

الرئيس - يج ما ينهجه نخله لا يمكن أن يعتبر نجارة .

حضرة محمود أبو النصر بك - يقولون أن العضو قد أنه ليس بتاجر فأقول أنه قد لا يكون ونقفاً على معنى هذه الكلمة . لا تأخذوا الشيء من أفواهنا . ونتركوا الضيب . يجب أن نتأكد إذا كان البلع والأرز يتج من أرضه أو لا .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - أما في يخص بالمبدأ الذي سبق أن قرره المجلس وأشار إليه الآن حضرة محمود أبو النصر بك فهو مبدأ صحيح فإذا كان عضو يشتغل بمهنة حرة كالنجارة أو الصناعة أو المعاماة وإيراده منها مبلغ ألف جنيه في السنة وله أملاك تغطي إيراداته يبلغ خمسمائة جنيه في العام يكون حائلاً لانتصاب المناء وهذا هو مقرناه وهو مبدأ صحيح . ولكننا سألنا العضو هل «تشتغل بالتجارة أو بمهنة أخرى» فأجاب «لا أشتغل بالتجارة وليس في مهنة أخرى» ثم سألناه «هل عولت حضرتك عند ترشيحك على الصرية فقط» فأجاب «الصرية خفيفة عندنا ولكن تمويل هو على الدخل السنوي الناتج من إيراد الأعبين لأننا نزرع أرزاً وشعيراً ونكتسب من التخليل والواشي ونتاجها» .

الرئيس - بعض حضرات الأعضاء طلبوا الاذن بالكلام فهل ما زالوا مصرين على طلبهم ،  
أصوات : اكتفي .

الرئيس - الآن أخذ الرأي فن يوافق من حضراتكم على تقرير اللجنة ويقول الطعن يعيب بكلمة يتم . ومن لا يوافق يعيب بكلمة لا .

شرح المجلس في أخذ الرأي بطريقة النداء بالاسم ابتداءً بالعضو حافظ عابدين بك الذي أسفرت عنه القرعة فكانت النتيجة كما يأتي :

صوت الأعضاء التي أعطيت ... .. ٧٥ صوت

الأغلبية المطلوبة (الثلاثون) ... .. ٥٠

الموافقون ... .. ٥٨

غير الموافقين ... .. ١٧

الرئيس - المجلس يقرر قبول الطعن وسقوط العضوية عن حضرة الشيخ سنوسي منصور .

صناعي أو دخلاً لمهنة من المهنة الحرة - ذلك هو نص الدستور فإذا كان شخص يملك عشرين فدانا شجيراً مثلاً فأرجو سؤي ريو على الألف وخمسمائة جنيه فلا يعتبر هذا الإيراد محققاً لشرط الدستور ما دامت الضريبة التي يدفعها عن هذه الأرض تمل من مائة وخمسين جنيهاً .

ادعى حضرة العضو المظنون فيه أنه تاجر ولكنه ادعى ذلك أخيراً بغاؤه ادعائه على خلاف مقرره أمام اللجنة . فلذلك أطلب الموافقة على تقرير اللجنة وقبول الطعن .

( حضر حضرة صاحب الممال محمد فتح الله بكات باشا وزير الزراعة ) .  
حضرة عبدالله سليمان أبانته بك - أريد أن أستفسر على أي قاعدة قبلت لجنة الترشيحات ترشيح حضرة العضو المظنون فيه للاتحاد إذا كانت الضريبة التي يدفعها لا تزيد على السبعة والعشرين جنيهاً .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - استحضرتنا أوراق الترشيح من محافظة الصحراء الجنوبية ووجدتها بها ما يأتي :

«أن أهالي الواحات يختلفون اختلافاً بيناً عن أهالي وادي النيل في طريق معاشهم فأراضيهم غير مكلفة ولا يدفعون عليها ضريبة حتى يسبل حصصها وأنما الضريبة تحصل على المياه بمقياس مخصوص مصطلح عليه بين الحكومة والأهالي يسمى القيراط ومقدار مياه هذا القيراط تكفي لزراعة قلع في قطعة أرض تتراوح مساحتها ما بين خمسة والعشرة أفدنة في حسب طبقة الأرض ووجودها ومن فدان إلى اثنين من الأرز كذلك» .

ولفهمنا أن لجنة الترشيح اعتمدت على عدد القيراط التي يدفع عنها المرخع الضريبة والآن أتدفع عن خمسون قيراط في السنة أي أن من يدفع ضريبة قدرها عشرون جنيهاً في العام يكون مالكا لأربعين قيراطاً فتصب لجنة الترشيح قيمة المحصولات التي تنتج من هذه القيراط وإذا وجدت أن تزيد عن ألف وخمسمائة جنيه في العام اعتمدت الترشيح وقد ورد في تقرير لجنة الترشيح ما يأتي :

وقد نظرت في هذا الإيراد على قدر معرفتي بمواثيق الأهالي وزداتهم وبمساعدة كل من حضرة أحمد أفندي منصور نائب مأمور مركز الخارجة وحضرة شاول أفندي مازر باشا كاتب المحافظة» .

وبذلك قبل الترشيح وعلى كل حال لا يوجد في تلك الجهة من دفع ضريبة تزيد على سبعة وعشرين جنيهاً في العام .

حضرة محمود أبو النصر بك - عند ما سأل العضو هل تحترف بالتجارة أم لا أجاب أنه يكتسب من التخليل والأرز . فهل استفسرت منه اللجنة عن معنى هذه العبارة .

أقول ذلك لأن مجلسنا الموقر قرر في بعض ما تقدم إليه من الطعون بدأباً بنعناع الألف وخمسمائة جنيه وعلى ما أظن أن ذلك كان عند نظر الطعن الذي تقدم ضد حضرة عبد الفتاح رجائي أفندي فقد قررنا بجواز الجمع بين دخل العضو من أملاكه الثابتة وما يكتسبه من أعماله الحرة . من أجل هذا اعتد أنه كان واجباً أن يتبينوا ما إذا كان ذلك الكسب الذي يكتسبه من التخليل والأرز كسباً ينجي من طريق البيع والشراء إذ يجب

مادة ٣ - حل وزير الحفانية تنفيذ مرسومنا هذا الذي يعمل به من ١٠ مارس سنة ١٩٢٦

مديرى ماين في ١١ ريب سنة ١٣٤٤ (٢٥ يناير سنة ١٩٢٦)

نص المذكرة الإيضاحية :

قد توجهت أنظار وزارة الحفانية منمعة طوله إلى ما يفهمه المتقاضون من أحوال الصعيد الأعلى من المشاق العظيمة نظرا للبعد الشاسع بين بلادهم ومقر محكمة الاستئناف العليا الأمر الذي حدا بالوزارة إلى البيع فيها إذا كان يحسن إنشاء محكمة للاستئناف بأسبوط .

وعما يحد ذكره بهذه المناسبة أنه كان موجودا قبل إنشاء المحاكم الأهلية الحالية خمس محاكم استئناف كانت تسمى وقتئذ بمجالس الاستئناف وكان مقرها مصر والاسكندرية ووسطا وبني سويف وأسبوط كما أن الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٨٣ بإنشاء ترتيب المحاكم الأهلية نص في المادة التاسعة منه على إنشاء محكمة استئناف بأسبوط إلا أن هذه المحكمة لم تنشأ بالفعل وقد أُلغى النص المتعلق بها من المادة التاسعة المشار إليها بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٤

ومن الطبيعي أن تشمل دائرة اختصاص محكمة الاستئناف الجديدة دائرة اختصاص محكمة أسبوط وقضاة الابتدائيين، أما باقي المحاكم الابتدائية فسبق تأجيل محكمة استئناف مصر لأنها أقرب إليها من أسبوط .

ولذا روى عند القضايا المعلقة من محكمة أسبوط وقضاة الابتدائيين حسب ما تامل عليه اختصاصات سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ - ١٩٢٣ - ١٩٢٤ - ١٩٢٥ القضائية يتضح أن محكمة استئناف أسبوط تتصل في نحو ١٤٪ من مجموع القضايا المدنية المقدمة لمحكمة استئناف مصر وفي نحو ٢٤٪ من مجموع القضايا الجنائية المقدمة لمحاكم الجنايات ولذا رأى أنه عند البدء في تشكيل محكمة استئناف بأسبوط أن تترك من متة أعضاء رئيس ووكيل وأربعة مستشارين .

وزارة الحفانية ترى الإسراع في استصدار مرسوم قانون بإنشاء تلك المحكمة وتحديد دائرة اختصاصها بما ينص الماده ٤١ من الدستور لأمر تحقيق حسن سير العدالة يقتضى ذلك ولكنه بما أن المادتين الحاديتين عشرة والثانية عشرة من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وإن نصتا على أن ترتيب محاكم استئناف أخرى وتعيين دوائر الاختصاص القضائية يكون بمرسوم إلا أنه

يلاحظ أنه لم يكن في سنة ١٨٨٣ ثمة فرق بين مرسوم وقانون، لأن السلطان التشريعية والتفيذية كانتا من حق هيئة واحدة من المحتمل إذن أن الشارع عندما سن لائحة ترتيب المحاكم الأهلية كان يقصد بكتابة مرسوم عملا تشريعا وقد أخذت نفس الحكومة بهذا التفسير لأنها عند ما أرادت في سنة ١٩١٣ التعديل في دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية أطلقت على المرسوم الشامل لهذا التعديل فقط "قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٣" فانما كانت الحكومة قد رأت في سنة ١٩١٣ تعديل دوائر الاختصاص ضرورة إصدار قانون وليس من المعقول مطلقا إنشاء محكمة استئناف جديدة في سنة ١٩٢٦ بمرسوم فقط .

(١١) المرسوم بقانون الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٦ بإنشاء محكمة استئناف أسبوط - تقرير لجنة الحفانية - إقرار المرسوم بقانون المذكور .

نص كتاب اللجنة :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرفع إليكم مع هذا تقرير لجنة الحفانية عن المرسوم بقانون الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٦ بإنشاء محكمة استئناف بمدينة أسبوط راجيا التكرم بمرسه على المجلس .

وقد انتدبت اللجنة حضرة الشيخ حسن عبد القادر ليكون مقررا لها في ذلك، ونغضوا دولكم بقبول عظيم احترامي .

رئيس لجنة الحفانية (بالباب)

محمد صدق

الدعوة في ٢ يونيو سنة ١٩٢٧

على تقرير اللجنة وهذا نصه :

٢٥ أحال المجلس بجلسته ١٦ مارس سنة ١٩٢٧ المرسوم بقانون الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٩٢٦ على لجنة الحفانية فخطره بجلسته ١١ مايو وأول يونيو سنة ١٩٢٧ وقويت بالإجماع الموافقة عليه للأسباب الواردة بالمذكرة الإيضاحية المرفقة لهذا .

رئيس لجنة الحفانية (بالباب)

محمد صدق

على المرسوم بقانون المذكور وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة الحادية والأربعين من الدستور ؛

وبعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر بتاريخ ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ (١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) الممتثل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ؛

ونظرا لما رأى من ضرورة الإسراع في إنشاء محكمة استئناف في مدينة أسبوط تحقيقا لحسن سير العدالة وتخفيفا لما يلقيه المتقاضون من أحوال الصعيد الأعلى من المشاق بسبب بعد بلادهم عن مدينة القاهرة ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

وصحنا بما هو آت :

مادة ١ - ترتيب محكمة استئناف في مدينة أسبوط وتشمل دائرة اختصاصها محكمة أسبوط وقضاة الابتدائيين .

مادة ٢ - الدعاوى التي من دوائر محكمة أسبوط وقضاة الابتدائيين المنظورة الآن أمام محكمة استئناف مصر عدا قضايا القبض والإبرام محال من تلقا نفس هذه المحكمة إلى تلك التي هي عليها بجلسة عمدة وبغير مصارف على محكمة استئناف أسبوط ولو كان قد صدر فيها أحكام محكمة ابتدائية . وإذا صدر قرار الإحالة في غيبة أحد الخصام وجب إعلانه به في المواعيد القانونية . أما القضايا التي تمت فيها المرافعة وأجبت لإصدار الأحكام فتصل فيها محكمة استئناف مصر .



تطلب الى الحكومة أن تشكل لجنة للبحث في المسائل البحرية وعلاقتها بالكساد الذي أصاب البلاد وقد تشكلت فعلا تلك اللجنة وكان من نتيجة عملها أن قبلت الحكومة ( أولا ) زيادة الرسوم البحرية على الواردات اليابانية ( وثانيا ) إعفاء الآلات وواردات الصناعة عموما من الرسوم البحرية ثم قررت الحكومة أن تستصدر تشريعا بإعفاء جميع الآلات والأجهزة المركبة والأصباغ وبعض الأدوات اللازمة للصناعة القطنية .

وبما نحن الآن في بداية الأعمال التحضيرية لمشروع جليل للصناعات القطنية وما هو من شأنه الحكومة المصرية وما عملت حكومة الهند في حالة مصر كساد في صناعاتها القطنية .

وأعلن مصر في أزمتها الخضر وكسادها تظهر كسائل معاني وزير المالية أن يصل عملا صاعقا في هذا الموضوع الحيوي البليل الأخذ بيده ومناصرته وله في حكومة الهند مثال الصاعك والأسوة الحسنة وفي نفوس المصريين الأيمان الكبار .

لهذا أقترح إعفاء شركة الغزل والنسيج المصرية من الرسوم البحرية عن الآلات والواردات الصناعية التي تستوردها .

محمود رشاد

٢٨ برله سنة ١٩٢٧

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة هذا الاقتراح الى لجنة فحص الاقتراحات والمراض ؟  
( موافقة ) .

( ١٤ ) مشروع قانون بتعديل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٠ بشأن سحب ورش إحالة الى النظر المخرى - تقريره رابعة - قرار مشروع قانون المذكور .

( حضر حضرة صاحب العزة أحمد حلي بك مدير قسم الأوبشة بمصلحة الصحة العمومية ) .

نص كتاب اللجنة :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرفع لديكم مع هذا تقرير لجنة الصحة عن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٠ بشأن جلب فرش الخلاقة الى القطر المصري لتكم برضره على المجلس الموقر .

وقد انتخبت اللجنة حضرة محمد عبد اللطيف افندي مقرا لها أمام المجلس في ذلك .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ؟

رئيس اللجنة  
محمود يسويو

نص تقرير اللجنة :

أحال المجلس على هذه اللجنة بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٢٧ القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٠ الصادر من مجلس النواب بشأن جلب فرش الخلاقة الى القطر المصري . و بتاريخ ١٨ أبريل ٢ مايو سنة ١٩٢٧ نظرت اللجنة في هذا

ولما كان الغرض من جهة أخرى تخفيف العبء حالا عن عائق محكة استئناف مصر بأعضائها من الفصل في قضايا محكي أسويط وقا الابتدائين المنظورة الآن أمامها فيجب أن يكون تنظيم مثل هذه الحالة بقانون .

لذلك رأيت وزارة الحفانية أن يكون إنشاء محكة استئناف أسويط بقانون ينص فيه على الأحكام الوقتية بشأن ما يتبع في القضايا المنظورة الآن أمام محكة استئناف مصر التي يجب إحالتها على محكة الاستئناف الجديدة .

وبما أن إنشاء محكة استئناف أسويط يستلزم تعديلا في بعض نصوص القوانين الحالية كالتقانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ الصادر بتشكيل محاكم الجنايات وبعض قوانين أخرى بشأن مجالس التائب .

لذلك يشرف وزير الحفانية بأن يرفع لمجلس الوزراء المشروع المرفق بهذه المذكرة التماس بترتيب محكة استئناف أسويط وكذلك ثلاثة مشروعات أخرى بشأن تعديل نصوص بعض القوانين الحالية وهو التعديل الذي ترتب على إنشاء تلك المحكة .

والمرجو بعد الموافقة عرضها للتصديق عليها من حضرة صاحب الجلالة الملكية ما

محرم ٧ ورجب سنة ١٣٤٤ ( ٢١ يناير سنة ١٩٢٦ )

وزير الحفانية

أحمد ذو الفقار

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذا المرسوم بقانون ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا المرسوم بقانون .

( ١٢ ) المرسوم بقانون الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض نصوص قانون المرافعات في المراء المدنية والتجارية - تقريره الحفانية - بإجابه الى الدورة المقبلة .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر - مقرر لجنة الحفانية في هذا المرسوم هو مساعدة عبد صفوت إيشا وهو غائب الآن ، فأرى أن يؤجل النظر فيه الى الدورة المقبلة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر في هذا المرسوم بقانون الى الدورة المقبلة .

( موافقة ) .

( انصرف حضرة صاحب المساعدة عبدالرحمن رضا إيشا وكل وزرائه لحفانية ) .

( ١٣ ) اقتراح بضم من سادة عمدة رشاد إيشا إعفاء الآلات وواردات الصناعة من الرسوم البحرية - إحالة الى لجنة الاقتراحات .

نص الاقتراح

طلعت في إحدى الجرائد أن مدير الجمارك ونص إعفاء شركة الغزل والنسيج المصرية من الرسوم البحرية من الآلات التي ترد بامها وقد حصل في عام ١٩٢٦ أن لوحظ في الهند أن التجارة القطنية أصابها بعض الكساد

أو تصدرتها هذه المواد يذكرها أن عملية التطهير قد عملتها وأصبحت خالية من بذور جرائم الجيرة الخبيثة .

والمواد التي لا تصعب بهذه الشهادة يجوز لأرباب الشأن اعادتها الى الخارج في مدة شهر تمنحها مصلحة الجمارك للشخص الذي استعصرها .

وتبتدئ هذه المادة من تاريخ الاشهار من الجمرح بوصولها واما بعد التحقق من محتويات طرودها اذا كانت قد استحضرت بصفة طرود بوسنة فاذا انقضت هذه المدة تدمر المواد ولا يكون لأصحاب الشأن الحق في المطالبة بأي تعويض عنها .

مادة ٢ - مع وجود الشهادة المنصوص عليها في المادة السابقة يسوغ دائئ السلطة الصحية أن توقف تسليم هذه المواد في الجمرح لأجل فحصها بكتريولوجيا .

وتقرر رجوع جرائم المرض في هذه المواد يبيع للسلطة الصحية اعتبار كل الطرد أو الحزمة أو البالة الواردة ضمنها هذه المواد موبوءة وإعدامها ما كلها ولا يكون لأصحاب الشأن الحق في المطالبة بأي تعويض عنها .

ويسوغ مع ذلك للسلطة الصحية أن تأذن بإعادة الطرد أو الحزمة أو البالة الى الجهة الواردة منها في الخارج .

فاذا تقرر أن الطرد أو الحزمة أو البالة غير موبوءة فان ثمن المواد التي أخذت بصفة مينة لتفحصها بكتريولوجيا يبيع لأصحابها حسب السر المعلن عنه في الجمرح .

مادة ٣ - يسوغ لوزير الداخلية بعد مفاوضة مجلس الوزراء أن يصدر قرارا بما يأتي :

( أ ) منع جلب القرش أو الشعر الخشام من أي بلد معين اذا اتضح بواسطة فحصها بكتريولوجيا أو بأية واسطة أخرى أن شهادات التطهير المرسلة معها لا تضمن ضمما كافيا عدم وجود جرائم المرض فيها .

( ب ) التوسع في تطبيق أحكام هذا القانون على بعض أنواع أخرى من القرش المستعملة للترين أو لأغراض طبية أو جراحية .

#### المادة الثانية

على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويسرى العمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنجام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - مشروع القانون الولد من مجلس النواب تناول تعديل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٠ في فقرة واحدة . ولما خصته لجنة الصحة بمجلس الشيوخ رأت مع اقارها لهذا التعديل ادخال تعديلات أخرى ضمنها مشروع القانون الذى تلى عليه الآن . فهل توافقون على هذا المشروع من حيث المبدأ ؟ أصوات : موافقون .

القانون بحضور حضرة مندوب مصلحة الصحة العمومية الذى أبدى أن المصلحة تلاحظ أن هذا القانون بجالته هذه ليس به نص صريح بشأن منع جلب الشعر الخشام الى القطر المصرى مالم يكن مصحوبا بشهادة تلى على أنه صار تطهيره .

ورأت اللجنة أن هذه الملاحظة جديرة بالاعتبار بسبب انتشار بذور جرائم الجيرة الخبيثة في الشعر الخشام وفى شعر القرش سواء بسواء .

لذلك وافقت اللجنة بإجماع الآراء على تعديل هذا القانون بوضع نص يمنع دخول شعر الحيوانات للفطر المصرى مالم يكن مصحوبا بشهادة تطهير من الجهة الصاد . من أمنا لا انتشار هذه الجرائم وزيادة في وقاية الجمهور من هذا المرض .

ومرافق طردا التقرير أصل القانون ومشروع التعديل الذى اقترحه اللجنة ليقرر المجلس فيه ما يراه .

رئيس اللجنة

عمود سببوني

١٩٢٧ س ٥ ٩

مشروع القانون الذى اقترحه مجلس النواب

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٠

الخاص بجلب قرش الخلافة الى القطر المصرى

أعن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة ١ - تلى الفقرة (ب) من المادة الثالثة من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٠ الخاص بجلب قرش الخلافة الى القطر المصرى .

المادة ٢ - على وزيرى داخلية ومالية حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنجام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

تلى مشروع القانون الذى وضعت لجنة الصحة بتعديل القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٠ وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

#### المادة الأولى

عدلت المواد ٢ و ٣ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٠ بشأن جلب قرش الخلافة الى القطر المصرى على الوجه الآتى :

مادة ١ - ممنوع جلب قرش الخلافة أو الشعر الخشام الى القطر المصرى مالم تكن مصحوبة بشهادة من الإدارة المختصة في الجهة التي صنعت فيها

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على المادة الأولى .  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .  
تليت المادة الثانية وهذا نصها :

#### المادة الثانية

على وزيرى الداخلية والى النيابة تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويرسرى المدل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أما بأن يعم هذا القانون بقايم الدولة وأن ينشر بالجريدة الرسمية ويخضع كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة .  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذه المادة .

الرئيس - هل يسمع حضرة مندوب مصلحة الصحة بأخبارنا أن كان هذا أن وإن وافقت عليه الجمعية العمومية لمصلحة الصحة المختلطة وساروا على الأجانب .

حضرة الدكتور أحمد حامى ب ( مندوب مصلحة الصحة ) - القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٠ سار على الأجانب ، أما مشروع التعديل الحالى فهو يعرض بعد على الجمعية العمومية لمصلحة المختلطة .

الرئيس - هل تريد حضراتكم قراءة مشروع القانون للمرة الثالثة نظرا حالة الانسحاب ؟  
( موافقة )

على مشروع قانون تعديل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٠ بشأن جلب فرش خلاقة لى نظر المجلس للمرة الثالثة وأخذ عليه الرأى بالنفاذ بالامم ابتداء من يوم حضرة عبد الحكيم أحمد عبد الفتاح بك وهو الذى أسفرت عنه لقراءة فوفى مجلس عليه بالإجماع وكان عدد الأصوات التى أعطيت ٧٢ صوتاً .

الرئيس - المجلس يقرر موافقة على مشروع قانون المذكور بالأجماع .  
رفضت اللجنة لتسريحة الساعة السابعة والنصف مساء .  
أعيدت الجلسة الساعة السابعة ودميقة الخامسة واخمين مساء .

( ١٥ ) استمر انصرف تقرير لجنة الصحة عن خريصة رقم ٨ لسنة ١٩٢٨ حسب مكانة انتشار البله والامراض انشائية في مصر مصرى .

الرئيس - انتهت بلعة الصحة حضرة الدكتور حبيب خياط بك ليكون مقرا أمام المجلس في هذه العريضة وهو غائب الآن مالا حازه . فهل يوافق

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على هذا المشروع من حيث المبدأ والآن سنتلى على حضراتكم مادة فائدة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

عن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ويجد ، النواب القانون الآتى نصه : وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

#### المادة الأولى

عُدلت المواد ٢ و ٣ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٠ بشأن جلب فرش الخلاقة الى القطر المصرى على الوجه الآتى :

مادة ١ - ممنوع جلب فرش الخلاقة أو الشعر الخلام الى القطر المصرى ما لم تكن مصحوبة بشهادة من الإدارة المختصة فى البلعة . فى صحتت نيبا أو تصدرت منها هذه المواد يذكر بها أن عملية التطهير قد تمتثلت وأصبحت خالية من بذور جرثيم الجيرة الخطيرة .

المواد التى لا تصعب بهذه الشهادة يجوز لأرباب الشأن اعادتها الى الخارج فى مدة شهر تمضيها مصلحة الجمارك للشخص الذى استعصرها .

ويتبدى هذه المدة إما من تاريخ الاشعار من الجمرك بوصفها وإما بعد التيقن من مخويات طرودها إذا كانت قد استعصرت بصفة طرود بوسته . فإذا انقضت هذه المدة تدم المواد ولا يكون لأصحاب الشأن الحق فى المطالبة بأى تعويض عنها .

مادة ٢ - مع وجود الشهادة المذكورة عليها فى المادة السابقة يسوغ دائما السلطة الصحية أن توقف تسليم عبء المواد فى الجمرك لأجل فحصها بكتريولوجيا .

وتقرر وجود جرثيم المرض فى هذه المواد ينعى للسلطة الصحية اعتبار كل الطرد أو الحزمة أو الى : الواردة ضمنها هذه المواد موبوءة وبذلكها .

ويسوغ مع ذلك للسلطة الصحية أن تأذن بإعادة الطرد أو الحزمة أو إرجاعها الى الجهة الواردة منها فى الخارج .

فإذا ظهر أن الطرد أو الحزمة أو البسالة غير موبوءة فإن عن المواد التى أخذت بصفة عينه لفحصها بكتريولوجيا يدفع لأصحاب حسب السعر الممنوع عنه فى الجمرك .

مادة ٣ - يسوغ لوزير الداخلية بعد مقاضاة مجلس الوزراء أن يصدر قرارا بما يأتى :

( أ ) منع جلب الفرش أو الشعر الخلام من أى بلد معين إذا اتضح بواسطة فحصها بكتريولوجيا أو بأية واسطة أخرى أن شهادت التطهير المرسلة معها لا تضمن ضمانا كافيا عدم وجود جرثيم المرض فيها ؛

( ب ) التوسع فى تطبيق أحكام هذا القانون على بعض أنواع أخرى من الفرش المستعملة للترين أو لأغراض طبية أو جراحية ؛

( ١٦ ) راجع مقرر رقم ( هـ ) عند الفضية .

( ١٧ ) > > > ( ٩ ) سه أصبحت التدوير أسس قانون رقم ٢١

لسنة ١٩٢٠ ومشروع التعديل .

وقد أقيمت اللجنة حضرة الأستاذ عبد الرحيم محمد منها أقرى مقرراً لها.  
أمام المجلس في ذلك .  
وتفضلوا فذلك بقبول عظيم الاحترام .

رئيس اللجنة  
عمود بسبوي

على تقرير اللجنة وهذا نصه :

أحال المجلس بجلسته ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٧ إلى اللجنة الصحة والمعارف  
هذه المريضة وتتخلص في طلب تشديد العقوبة على من يجرون بالمخدرات  
واقامه دروس بالمدراس ليان أضرار هذه المخدرات .

رأى اللجنة

ترى اللجنة مع تقديرها لأهمية ما جاء بالموضوع الوارد بالمريضة إلا أنه  
لا يسعها أن تقردها شيئاً نظراً لأن المريضة غير مقبولة شكلاً لمخاطبتها  
لنص المادة ٢٢ من الدستور .

قرار اللجنة

لذلك تقرر اللجنة بإجماع الآراء عدم قبول هذه المريضة شكلاً .

رئيس اللجنة ١٦ ماي سنة ١٩٢٧  
عمود بسبوي

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأي اللجنة ؟  
( موافقة ) .

( ١٧ ) استراظر النظر في تقرير لجنة الاقتراحات والمعارض من الاقتراحات  
التي لحصتها يوم ١٦ ماي سنة ١٩٢٧

الرئيس - حضرة عبد العزيز رضوان بك مقرر اللجنة في هذا التقرير  
غير موجود الآن بالجلسة فهل يوافق حضرات أعضاء لجنة الاقتراحات  
والمعارض على أن ينوب عنه حضرة عبد الرحيم محمد منها أقرى ؟  
( موافقة ) .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

عن الاقتراح رقم ٩٩ المقدم من حضرة محمد زكي عبد الرزاق بك بأن  
يكون تعيين الممد والمشايع بطريق الانتخاب المباشر وأن تعين لجنة الانتخاب  
بالطريقة المنبئة في اقتراح النواب حتى يصدر قانون الممد ( ١ ) .

أحال المجلس هذا الاقتراح على اللجنة بجلسته ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧  
قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحاً برغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز  
نظره أمام المجلس للاحالة على وزارة الداخلية .

معال محمد شفيق باشا - هذا الاقتراح لا محل له الآن لأن موضوعه مطروح  
أمام مجلس النواب ولذا أدى حفظه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على حفظ هذا الاقتراح ؟  
( موافقة ) .

( ١ ) واجم نص الاقتراح بمجلة جلة ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧

حضرات أعضاء لجنة الصحة على استئجاب حضرة محمد عبد اللطيف أفندي  
ليكون مقرراً بذلك منه ؟

( موافقة ) .

على من تقرير لجنة الصحة ما يأتي :

رأى اللجنة

اكتفت اللجنة بالإيضاحات والبيانات التي أبدعها حجرة مندوب الصحة  
بما سمح من الإجراءات وما سيتم منها في المستقبل .

على أن اللجنة ترى أن يكون الكشف الطبي على الممارحات مرتين  
في الأسبوع بدلاً من مرة واحدة حتى يكون أقوى بالفرض وأسوة بما هو  
حاصل في البلاد الأجنبية .

وتلاحظ اللجنة أنه لا بد من من تشريع دقيق تكون فيه المراقبة شديدة  
على الممارحات وعلى من يصاب بمرض من هذه الأمراض .

لكذلك تثير اللجنة بضرورة من تشريع آخر يكفل مراقبة الاعلانات التي  
تتعلق بالأدوية والأطباء .

وهناك اقتراحات خاصة باصلاح برامج التعليم والاهتمام بالتعليم الديني  
ووجوب تمثيل الحكومة المصرية في المؤتمرات الدولية لمقاومة الأمراض  
التناسلية . وهذه الاقتراحات لم تعرض لها اللجنة وهي تشير بإحالتها إلى لجنة  
المعارف ولجنة الشؤون الخارجية لبحثها والادلاء برأي فيها .

لذلك قررت اللجنة بإجماع الآراء إحالة هذه المريضة فيما يخص بطرق  
مكافحة انتشار البلاء والأمراض التناسلية إلى وزارة الداخلية للنظر فيها بالناية  
التي تقتضيها أهمية الموضوع . وإحالتها إلى لجنة المعارف فيما يخص باصلاح  
برامج التعليم والاهتمام بالتعليم الديني وإلى لجنة الشؤون الخارجية فيما يخص  
بوجوب تمثيل الحكومة المصرية في المؤتمرات الدولية لمقاومة الأمراض  
التناسلية .

رئيس اللجنة  
عمود بسبوي

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأي اللجنة ؟  
( موافقة ) .

( ١٦ ) تقرير لجنة الصحة من مرصة بطلب تشديد العقوبة على من يجرون  
المخدرات .

على كتاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع إليكم مع هذا تقرير لجنة الصحة من المريضة رقم ٢١٥  
لسنة ١٩٢٧ المقدمة من السيدة استرغهي وصفا بطلب تشديد العقوبة  
على من يجرون بالمخدرات واقامه دروس بالمدراس ليان أضرار هذه  
المخدرات التي أحالها المجلس عليها بجلسته ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٧ للتكم بمرضه  
على المجلس الموقر .

معالى عهد شقيق باشا — لجنة الأشغال ان تتقدم قبل نصف نوفمبر المقبل  
تألول أن يحال الاقتراح مباشرة على وزارة الأشغال .  
حضره الشيخ متولى عمر حمجازى — انذا يحال الاقتراح على وزارة الأشغال .  
الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة الاقتراح على وزارة الأشغال ؟  
( موافقة ) .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :  
عن الاقتراح رقم ٥٢ المقدم من سعادة اللواء على فهمى باشا بأزالة بعض  
المباني وتوسيع شارع نوبار بالقاهرة (١)

أحال المجلس هذا الاقتراح على اللجنة بمجلسه ١١ أبريل سنة ١٩٢٧  
قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن  
الجلاتر نظره أمام المجلس لإحالة على وزارة الأشغال .  
الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟  
( موافقة ) .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :  
عن الاقتراح رقم ٥٤ المقدم من حضرة سعيد فهمى الزوي بك بتعيين  
موظفين بوزارة المعارف يتدربون عند الحاجة للتدريس بالمدارس (٢)

أحال المجلس هذا الاقتراح على اللجنة بمجلسه ١٣ أبريل سنة ١٩٢٧  
قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن  
الجلاتر نظره أمام المجلس لإحالة على لجنة المعارف .

حضره سعيد فهمى الزوي بك — أطلب إحالة الاقتراح على وزارة المعارف .  
الرئيس — هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
( موافقة ) .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :  
عن الاقتراح رقم ٥٥ المقدم من حضرة سعيد فهمى الزوي بك عن إيقاف  
الموظفين المنسوبة إليهم بعض المناقصات وعن المدة اللازمة لها كتبهم (٣)

أحال المجلس هذا الاقتراح على اللجنة بمجلسه ١٨ أبريل سنة ١٩٢٧  
تبين للجنة من الإطلاع على هذا الاقتراح أنه مرتبط بالاقتراح بمشروع  
قانون الذى قدمه حضرته بتوحيد لوائح مجالس التأديب وإحالة اللجنة على لجنة  
الحقانية وأقرها المجلس على رأيا .

وبعد المناقشة فى هذا الموضوع .  
قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن  
الجلاتر نظره أمام المجلس لإحالة على لجنة الحقانية .

نظره أمام المجلس لإحالة على لجنة الحقانية .  
الرئيس — هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟  
( موافقة ) .

(١) راجع نص الاقتراح بمجلسه ١١ أبريل سنة ١٩٢٧

(٢) راجع نص الاقتراح بمجلسه ١٢ أبريل سنة ١٩٢٧

(٣) راجع نص الاقتراح بمجلسه ١٨ أبريل سنة ١٩٢٧

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :

عن الاقتراح بمشروع قانون رقم ٥٠ المقدم من حضرة عقل محمد بك  
بتعديل القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٦ الخاص بمنع خلط أصناف القطن : (١)

أحال المجلس على اللجنة هذا الاقتراح بمجلسه ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧  
علمت اللجنة من حضرة محمد منير بك مفقش أول وجه قبل وزارة الزراعة  
ومندوبها الذى رأت اللجنة الاستئناس برأيه فى هذا الموضوع " أن وزارة  
الزراعة لا توافق على تعديل هذا القانون " .

وبعد المناقشة فى هذا الموضوع .  
قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا بمشروع قانون ومقبولا شكلا  
ومن الجلاتر نظره أمام المجلس لإحالة على لجنة الزراعة .

معالى عهد شقيق باشا — أرى أن لاهل لإحالة هذا الاقتراح على لجنة  
الزراعة لأن صاحب الاقتراح سبق أن قدم استجوابا فى هذا الموضوع لمجالس  
وزير الزراعة .

وقد أجاب معاليه عليه ووافق المجلس على رأيه .  
حضره عقل محمد بك — كيف هذا ؟ أنا أطلب إحالة الاقتراح على لجنة  
الزراعة .

حضره محمد علوى الجزار بك — لأصر من إحالة الاقتراح على لجنة الزراعة .  
معالى عهد شقيق باشا — لا فائدة مطلقا من إحالة على اللجنة طالما أن  
وزارة الزراعة أثبتت رأيا بأنها لاتوافق على تعديل القانون الخاص بمنع خلط  
أصناف القطن .

الرئيس — وبما يكون لجنة الزراعة رأى آخر .  
حضره محمد علوى الجزار بك — قائم أنه لا ضرر من إحالة الاقتراح  
على لجنة الزراعة وعلى بطبيعة الحال تستدعى مندوبا من قبل وزارة الزراعة  
وتسأل رأيه فى الموضوع وبعد ذلك تبدى اللجنة رأيا للجلس .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على إحالة الاقتراح على لجنة الزراعة ؟  
( موافقة )

تلى من تقرير اللجنة ما يأتى :  
عن الاقتراح رقم ٥١ المقدم من حضرة الشيخ متولى عمر حمجازى بطلب  
مد وتوسيع خليج قرى الأخذ من ترمة الاسماعيلية لرى أراضى بعض بلاد  
بمركزها قوس (٢)

أحال المجلس هذا الاقتراح على اللجنة بمجلسه ١١ أبريل سنة ١٩٢٧  
قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن  
الجلاتر نظره أمام المجلس لإحالة على وزارة الأشغال .

حضره الشيخ متولى عمر حمجازى — أرجو أن يقرر المجلس إحالة الاقتراح  
على لجنة الأشغال كى تستدعى مندوبا من وزارة الأشغال وتسأل رأيه فيه .

(١) راجع نص الاقتراح بمجلسه ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧

(٢) راجع نص الاقتراح بمجلسه ١١ أبريل سنة ١٩٢٧

(١٨) تقرير لجنة الاقتراحات والمعارض عن المباحثات التي خاضتها يوم

٢٤ مايو سنة ١٩٢٧

في كتاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن رفع لدولتكم مع هذا تقريراً من لجنة غرض الاقتراحات والمعارض عن الاقتراحات التي خاضتها اللجنة بجلسته ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧

وقد انتهت اللجنة حضرة عبدالرحيم محمد مهنا انتهى ليكون مقرراً لها في ذلك أمام المجلس .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام .

رئيس اللجنة

محمد علوي الجزائر

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

عن الاقتراح بمشروع قانون رقم ٣٨ المقدم من حضرة محمد مكرم بك بمعاونة مشايخ البلاد من الفرامة التي يرضها بطيهم الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٩٠ بمقتضى زراعة السلطان (١)

أحال المجلس هذا الاقتراح على اللجنة بمجلسي ٢٨ فبراير و ٢١ مارس

سنة ١٩٢٧

طلبت اللجنة من حضرة صاحب العزة محمود خليل الفلكي بك مدير عام ادارة الأموال المقررة بوزارة المالية ومتنوبها الذي رأت اللجنة الاستئناس برأيه في هذا الاقتراح .

" أن ما تطلبه وزارة المالية من اللجنة هو ضمان منع زراعة السلطان وأن الوزارة مكتفية بما ضمهها من القوانين الآن لأن فيها الضمان الكافي لمنع زراعتها وإذا رأت اللجنة إيجاد وسيلة أخرى تضمن المنع بكل الضمان المطلوب فليس لدى الوزارة مانع لتغيير النظام فيما يختص بمعاونة مشايخ البلاد وتحميلهم دفع الغرامات "

وقدم حضرته مذكرة لوزارة المالية في هذا الموضوع لتلخص فيما يلي :

١ - تلاحظ الوزارة على المسألة الأولى من مشروع القانون أن إلغاء المادة الثالثة من الأمر العالي المشار إليه يؤدي إلى انتشار الزراعة بصدمة التبنيض فيها ولذا يحسن إلغاء هذه المادة على حلقها .

٢ - تلاحظ الوزارة على المسألة الأولى أيضاً من مشروع القانون يجعل الحاكم الأهلية مختصة بنظر العقوبات المذكورة بالفقرة ( ب ) من المادة الثانية من الأمر العالي المشار إليه " أن المادة أمام اللجنة الإدارية يكون لها التأثير اللازم بسبب مسند دور " فترز فوراً بإصداره بعكس المحاكمة أمام الحاكم فإن ذلك يتعارض حين صدور الحكم ومع أن الوزارة ترى مبدئياً تجاه الحاكم على ما عليها الآن " أنه إذا رضى من الصالح جعل الحاكم مختصة بالفصل في هذه المسائل فالحال الذي يحتاج إلى مفاوضة وزارة المالية صاحبة الشأن

(١) راجع نص الاقتراح بمشروع القانون بمجلسي ٢٨ فبراير و ٢١ مارس سنة ١٩٢٧

لمعرفة ما إذا كان عدد القضية الحاليين يسمح بإجابة هذا الطلب مع عدم تأخير الفصل في القضايا أو أن الأمر يستدعي الزيادة في عدد القضية وبمثل هذا البحث لا يمكن أن يتم قبل انتهاء الدورة الحالية وأن البرلمان الآن مشغول بنظر المالية .

٣ - تلاحظ الوزارة على المادة الثانية فقرة (ب) من مشروع القانون أن الفرامة التي توقع على من يزرع السلطان أو التبايك وهي لا تتجاوز عشرين جنياً قليلة وتشجع على انتشار هذه الزراعة انتشاراً يعود بالضرر على الخزينة ولتجنب أن اللجنة الإدارية تصدر قرار الفرامة بحسب أهمية كل غنامه وقلما تبلغ ٢٠٠ جنيه المخصوص ضماً في الأمر العالي الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٠ والأمر المعدل له الصادر في ١٠ مايو سنة ١٨٩٢ ويستمد ذلك من الوزارة وقد أقر قسم قضايا المالية هذا التصرف وليس فيه ما يخالف الأمرين الحاليين السابق الذكر ومع هذا لا ترى الوزارة مانعاً من تعديل المادة بالمعنى المقدم إذا روى من الضروري ادخال تعديلات أخرى على الأمر العالي .

٤ - أما من جهة معاقبة مشايخ البلاد من الفرامة باعتبارهم متضامنين مع الزارعين فالوزارة توافق على ذلك اكتفاء بما كتبه إدارياً عن عدم تبليغهم عن الزراعة المنوعة كنص الأمر العالي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ الخلاس بعدم ومشايخ البلاد .

وأضاف حضرة مندوب الوزارة على ذلك أنه سيعمل إحصائيات عن الغرامات التي توقفت على مشايخ البلاد لمدة سنتين بسبب عدم تبليغهم عن زراعة السلطان وأنه مستعد لتبليغها للجنة عند الطلب .

وبعد المناقشة في هذا الموضوع .

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقترافاً بمشروع قانون ومقبولاً شكلاً ومن الجانب نظره أمام المجلس لاحتائه على جنح المالية والمخفانية .

حضرة سعد مكرم بك - قدمت هذا الاقتراح بمشروع قانون فأحيل إلى لجنة الاقتراحات وقد خصته هذه اللجنة وقررت ادخلة إلى جنح المالية والمخفانية وكنت أنتظر أن يلقى المجلس من نظره في هذه البورة أما ولم يتم ذلك فأرجو من المجلس أن يتجاوز وزارة المالية بإعفاء الاجراءات التي اتخذتها ضد مشايخ البلاد الذين طلبت بإقراض معافاتهم من الغرامة التي يرضها بطيهم الأمر العالي الصادر في سنة ١٨٩٠ بمقتضى زراعة السلطان خصوصاً وأن مندوب وزارة المالية قد راجع أمام اللجنة الاقتراحات بأن وزارة المالية توافق على معافاة مشايخ البلاد اكتفاء بما كتبه إدارياً .

الرئيس - وكيف يمارس المجلس وزارة المالية بإعفاء هذه الاجراءات والأمر العالي الذي تشير إليه قائم ؟

حضرة سعد مكرم بك - هذه رغبة أبنيتها المجلس .

مطلى عهد شقيق باشا - هذا الاقتراح يتعلق بموضوع مالي والأمانة المخالطة صراحة بموجب أخذ رأي لجنة المالية فيه ، لذلك أطلب الموافقة على رأي لجنة الاقتراحات .



(١٩) تقرر بلنة الاقتراحات والمراض عن اقتراح حضرة الفريد شماس افندي بشأن التصديق على معاهدة التي لحصه يوم ٣١ مايو سنة ١٩٢٧

تل تجاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الشيوخ  
أنتشر بأن أرفع لدولتكم مع هذا تقررنا من بلنة فحص الاقتراحات والمراض عن الاقتراح الذي لحصته اللجنة بجلسته ٣١ مايو سنة ١٩٢٧  
وقد اتفقت اللجنة حضرة عبد العزيز رضوان بك ليكون مقررا لها في ذلك أمام المجلس .

وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس اللجنة  
محمد حلوى الجزائر

الرئيس - نظرا لاداب حضرة عبد العزيز رضوان بك عن الجلسة الآن فهل يوافق حضرات اعضاء بلنة الاقتراحات والمراض على تدبب حضرة عبد الرحيم مهنا افندي ليكون مقررا بدلا عنه ؟  
( موافقة )

تل تقرر اللجنة وهذا نصه :

عن الاقتراح رقم ٩٢ المقدم من حضرة الفريد شماس افندي بالفاه

صندوق الدين وحالة اعماله على وزارة المالية أو البتك الأهل .<sup>(١)</sup>  
أحال المجلس هذا الاقتراح على اللجنة بجلسته ١٦ مايو سنة ١٩٢٧  
وبعد الاطلاع على الاقتراح وبمسمع أقوال حضرة صاحب الاقتراح والمناقشة في الموضوع ؟

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لاحالته على لجنة المالية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على رأى اللجنة ؟

( موافقة ) .

الرئيس - وردت من مجلس النواب ميزانية المعاهد الدينية لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ وتخصصها الآن بلنة الأوقاف والمعاهد الدينية، فهل توافقون حضراتكم على تأجيل الجلسة ليوم الخميس ١٤ يولييه الجاري حتى تقدم اللجنة تقريرها ويوزع على حضراتكم مع تقارير بلنة المالية الخاصة بميزانية الدولة ؟

( موافقة ) .

رفعت الجلسة بموافقة المجلس الساعة الثامنة والديقية العشرين مساء على أن يعود للائتمار يوم الخميس ١٥ المحرم سنة ١٣٤٦ ( ١٤ يولييه سنة ١٩٢٧ ) الساعة الخامسة مساء ما

(١) راجع نص الاقتراح بمضبطة جلته ١٦ ماي سنة ١٩٢٧



## ملحق رقم ١

اسماء حضرات الأعضاء الذين واقفوا على مشاريع القوانين الآتي بيانا :

- (١) مشروع قانون يفتح اعتادين اضافيين في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية بمبلغ ٥١٥١ جنيا و ٥٢٤٤ جنيا بميزانية وزارة المالية لتسوية التجاوز الذي حصل في البندين ١١ و ١٥ الخاضعين بتنفيذ الأحكام القضائية وسد الخسارة الناتجة من إعادة سك القود الفضية القديمة .
- (٢) مشروع قانون يفتح اعتادين اضافيين في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية بمبلغ ٧٥٩٥ جنيا و ٤٢٤٤ جنيا بميزانية وزارة الحفانية لتسوية تجاوز بعض بنود الباب الثاني من ميزانية المحاكم الأهلية والمجالس الحسبية .
- (٣) مشروع قانون يفتح اعتاد اضافي في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ المالية بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيا بميزانية قسم ١٥ "المعاشات والمكافآت" لتسوية التجاوز الذي حصل في ذلك القسم .

- (٥٥) حضرة مصطفى رشيد بك  
(٥٦) سعادة الفريق موسى فؤاد باشا  
(٥٧) ميشيل أيوب باشا  
(٥٨) حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل  
(٥٩) يوسف بشوتوبك  
(٦٠) دولة يوسف وفيه باشا  
(٦١) حضرة إبراهيم الطاطري بك  
(٦٢) الشيخ إبراهيم بسيوني الخطيب  
(٦٣) إبراهيم حلم مهنا افندي  
(٦٤) إبراهيم سيد أحمد بك  
(٦٥) الشيخ إبراهيم عبد الحميد نوار  
(٦٦) إبراهيم فرج أبو الجنايل بك  
(٦٧) إبراهيم نور الدين بك  
(٦٨) الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله  
(٦٩) معالي أحمد حلمي باشا  
(٧٠) حضرة أحمد حميد أبو ستيت بك  
(٧١) سعادة أحمد شوقي بك  
(٧٢) حضرة أحمد عبده بك  
(٧٣) سعادة أحمد علي باشا  
(٧٤) حضرة أحمد مصطفى بك  
(٧٥) فضيلة الشيخ أحمد نصر  
(٧٦) حضرة الشيخ اسماعيل فوزان  
(٧٧) عبد الرحمن بك  
(٧٨) الشيخ شافعي أبو وافي  
(٧٩) القريد خماس افندي  
(٨٠) سعادة أمين سالي باشا  
(٨١) حضرة محمود بسيوني افندي

- (٢٨) حضرة الشيخ علي رمضان الطويحي  
(٢٩) علي عبد الرازق بك  
(٣٠) الشيخ علي محمد مروان  
(٣١) عوض مريان المهدي بك  
(٣٢) فهدى حنا ويصا بك  
(٣٣) نيافة الأنبا لوكاس  
(٣٤) حضرة الشيخ متولي عمر حمجازي  
(٣٥) محمد أحمد الشريف بك  
(٣٦) سعادة محمد أطلالون باشا  
(٣٧) محمد الحفي الطريزي باشا  
(٣٨) محمد البنان باشا  
(٣٩) حضرة محمد جعفر افندي  
(٤٠) معالي محمد شفيق باشا  
(٤١) سعادة محمد صدق باشا  
(٤٢) حضرة محمد عبد اللطيف افندي  
(٤٣) الشيخ محمد عز العرب بك  
(٤٤) محمد علوي الجزائر بك  
(٤٥) محمد عوض جبريل افندي  
(٤٦) محمد فهد يكن بك  
(٤٧) سعادة اللواء محمد كامل باشا  
(٤٨) حضرة محمد لطفي طنطاوي افندي  
(٤٩) محمود أبو النصر بك  
(٥٠) سعادة محمود رشاد باشا  
(٥١) سعادة محمود شكرى باشا  
(٥٢) حضرة محمود علي مهنا بك  
(٥٣) سعادة اللواء محمود فؤاد باشا  
(٥٤) حضرة مرسى وزير بك

- (١) حضرة حافظ عابدين بك  
(٢) حسن أحمد العديني بك  
(٣) حسن رشوان حمادي بك  
(٤) الشيخ حسن عبد القادر  
(٥) حسين عبد النصار بك  
(٦) سعادة اللواء حسين خيرى باشا  
(٧) حضرة رزق شمان شمعه بك  
(٨) سعد مكرم بك  
(٩) سعيد فهدى الزوي بك  
(١٠) سمعان غريال القصص بك  
(١١) الله كنوسور دال جريس سوربال افندي  
(١٢) شاهين الجندى افندي  
(١٣) شعبان السيد مؤمن بك  
(١٤) سعادة صليب فلوديرس باشا  
(١٥) الشيخ طه حسين  
(١٦) عبد الحكيم عبد الفتاح بك  
(١٧) عبد الرحمن لعلوم بك  
(١٨) عبد الرحمن محمد مهنا افندي  
(١٩) عبد العزيز رضوان بك  
(٢٠) عبد الفتاح الوزى بك  
(٢١) عبد الفتاح رجائي افندي  
(٢٢) عبد الله سليمان أباطه بك  
(٢٣) الشيخ عزب الليثي  
(٢٤) عزيز مريم افندي  
(٢٥) قتل محمد بك  
(٢٦) علي اسماعيل بك  
(٢٧) علي بسيوني بك

ملحق رقم ٢

الحساب الختامي لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦

إيرادات الأوقاف الخيرية

المربوط في ميزانية سنة ١٩٢٥	المتحصل في سنة				
	١٩٢٥	١٩٢٤	١٩٢٣	١٩٢٢	١٩٢١
باب ١ - إيرادات عمومية (الإدارة)	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
بند ١ - رسوم إدارة	١٠٠٧١٣	١٠٥١٤٣	١٠١٨٤٠	٩١١٥١	٨٨١٨٢
» ٢ - متحصل من مصاريف قضائية وتمويلات	٣٠٠٠	٥٣٣٧	٤٦٨٥	٣٧٥٥	٣٦٥٥
» ٣ - متحصلات متنوعة	٢٤٠٠٠	٥٧٦٦٠	٣٨٠٢٠	٢٤٨٢٤	٢٢١١٨
جمله باب ١	١٢٧٧١٣	١٦٨٠٤٠	١٤٤٥٤٥	١١٩٧٣٠	١١٢٩٥٥
باب ٢ - ما يحصل من الموظفين للعاش أو المكافأة	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
بند ١ - متحصل من الاحتياطي الجاري استقطاعه من ماهيات الموظفين	٦٠٥٦	٥٦١٤	٦٨٨٠	٤٨٢٨	٥٨٠٤
» ٢ - متحصل من الموظفين نظير ضم مدد خدمة سابقة	١٠٠٠	٢٠٦٥	٨٠٥	١٦٧١	٢٥٧٣
» ٣ - أيجار الأطنان المشتراة من متوفر المعاشات	٧٧٦٨	٧٤٠٧	٧٤٦٦	٦٢٥٢	٩٣١٧
جمله باب ٢	١٤٨٢٤	١٥٠٨٦	١٥١٥١	١٢٧٥١	١٧٦٩٤
باب ٣ - إيرادات الأعيان الموقوفة	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
بند ١ - إيرادات المائت	١٦٣٩٣٦	١٦٦٢٧٣	١٥٧٤٩٨	١٥٥٥٨٣	١٥٥٩٣٧
» ٢ - الأراضي القصاء	١١٧٦٤	١٣٦٧٨	١١٦٩٦	١٠٢٠٣	١٠٧٦٧
» ٣ - الأحكار	٦٠٥٩	٥٧٧٠	٤٢٠٦	٣٨٢٩	٤١٦٠
» ٤ - إيرادات الأطنان الزراعية	٣٩٧٨٦١	٤٣١٧٣٤	٤٠٩٣٣٣	٤١٢٣٠٨	٤١٥٧٠١
» ٥ - ثمن محصولات ما تزرعه الوزارة	٢٧٧٧٣	١٤٧٦١	٢٧٣٩٨	٢٢٦٤٥	١٩٧٠٢
» ٦ - إيرادات متنوعة	٩٦٢٠	٦٠٩١	٣٩٩٦	٦٦٧٢	٨٠٧٩
جمله باب ٣	٦١٧٠١٣	٦٣٨٣٠٧	٦١٤١٢٦	٦١١١٤٠	٦١٤٣٤٦
باب ٤ - إيرادات المدارس وعلما الأيتام	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
بند ١ - إيرادات المدارس	١٤٥٩٠	١٣٢٥٠	١٣١٤٨	١٣٩٩١	١٢٩٩٣
» ٢ - علما تربية البنات	١٥٠٠	٥٩٣	٤٨٢	—	—
جمله باب ٤	١٦٠٩٠	١٣٨٤٣	١٣٦٣٠	١٣٩٩١	١٢٩٩٣
باب ٥ - إيرادات من مرتبات مقررة للأوقاف الخيرية	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
بند ١ - مرتبات مربوطة بوزارة المالية	(٩٤٠٧)	٩٤٠٦٢	٦١٤٧٥	٤٥٠٦٩	٥٥١٨٧
» ٢ - مقررة على أوقاف أهلية وأوقاف الحرمين	٥٣٣٠٠	٥٤٦٠٠	٦٣١٦٠	٥٣٥٠٥	٤٢٩٣٩
جمله باب ٥	١٤٧٣٧١	١٤٨٦٦٢	١٢٤٦٣٥	٩٨٥٧٤	٩٨١٣٦
باب ٦ - ما تدفعه وزارة الأشغال لترميم الآثار العربية	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
جمله الإيرادات	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
زيادة المصروفات على الإيرادات	٩٣٢٩١١	٩٩٣٩٣٨	٩٢٢٠٨٧	٨٦٦١٨٦	٨٦٦١١٤
المجموع	٩٩٣٩٣٨	٩٢٢٠٨٧	٨٦٦١٨٦	٨٨٥٥٢٨	٨٩١٣١٧

(١) يبدل ضمنه ٣٣٥٥٦ جنباً اعتماد اضافي للنفقات الحديثة للجامعة الأزهرية من وزارة المالية .

## (تابع) ملحق رقم ٢

## مصرفات الأوقاف الخيرية

المصرف في سنة	الجلسة	اعتادات المربوط في ميزانية		حسب
		إضافية		
		١٩٢٥	١٩٢٤	
١٩٢١	١٩٢٢	١٩٢٣	١٩٢٤	١٩٢٥
١٣٧٠٢٠	١٤٥١٧١	١٤٤٢٠١	١٥٤٩٩٨	١٦٥٢٨٩
٤٨٦٣٨	٤٥١١٠	٤٤١١٩	٣٥٤١٩	٤٤٢٣٦
—	—	—	٢٠٢	٨٧٢
١٨٥٦٨	١٩٠٢٨١	١٨٨٣٠٠	١٩٠٦١٩	٢١٠٢٠٢
١٨٤٩٧	٢٠٢٠٣	٢٣٧٦٥	٢١٢١٢	٢٢٠٢٨
١٨٤٩٧	٢٠٢٠٣	٢٣٧٦٥	٢٢٠٢٨	٢٢٠٢٨
٢٣١٢٩	٢٣٦٢٩	٣٥٠٣٥	٦٢٩٠٠	٥٩١٩٥
١٠٤٥٠٥	٩١١٣٩	٩٦٢٣٨	٩٦٢٣٨	٩٦٢٣٨
١٢٧٦٤	١٢٤١٠١	١٣١٢٣٩	١٥٦٨٦٩	١٥٦٨٦٩
٦٤٤٥٩	٨٣٧٧٦	٨٣٣٩٠	٥٨٠٣٥	٣٩٦٧
٦٤٤٥٩	٨٣٧٧٦	٨٣٣٩٠	٥٨٠٣٥	٤٠٠٠
١٨٩٩٣٧	١٦٧٤٧٨	١٥١٦٤٥	١٥٩٥٤٥	١٩٢١٤١
١٣٤٨٥٣	١٤١٦٣٩	١٥١٤٤٤	١٦٦٢٥٩	١٦٦٢٥٩
—	٣٠٣	٨٠٣	٣٦٩	٨٠٠
١٣٤٨٥٣	١٤١٦٣٩	١٥١٤٤٤	١٦٦٢٥٩	١٦٦٢٥٩
٤٩٠٥٢	٤٨٠٨٩	٤٣١٠١	٤٢٤٦٥	٣٩٨٨٢
٤٩٠٥٢	٤٨٠٨٩	٤٣١٠١	٤٢٤٦٥	١٨١٥٥
—	—	—	٤٢٤٦٥	١٤٩٧
٤٩٠٥٢	٤٨٠٨٩	٤٣١٠١	٤٢٤٦٥	١٧٢٣٥
—	—	—	٦٤١١٨	٧٦٧٥٩
١٢١٣٣٧	١٠٩٦٦٨	٥٥٧٩٧	—	—
٨٩١٣١٧	٨٨٥٥٢٨	٨٦٠٣٢٢	٨٦٠٣٢٢	٩١٤٣٦٩
—	—	٦١٧٨٥	١٠٠٢٠٢	—
٨٩١٣١٧	٨٨٥٥٢٨	٨٦٠٣٢٢	٨٦٠٣٢٢	٩١٤٣٦٩

زيادة الإيرادات على المصروفات

المجموع

المجموع

ملحوظة : الأرباح، والفوائد، والكلية كانت ثمانية سنة ١٩٢٤ المالية ضمن قسم ٤ - المدارس

(٢١) ملحق رقم ٢

إيرادات أوقاف تفتيش الوادى

	الفرق		المربوط في ميزانية سنة ١٩٢٥	(١) المتحصل في سنة				
	قص	زيادة		١٩٢٥	١٩٢٤	١٩٢٣	١٩٢٢	١٩٢١
	بنيه	بنيه	بنيه	بنيه	بنيه	بنيه	بنيه	بنيه
بند ١ - إيجارات المباني	-	٨٣	٨٧	١٧٠	-	-	-	-
» ٢ - الأراضي الفضاء	-	١	٤٠	٤١	-	-	-	-
» ٣ - الأقطبان الزراعية	-	١٤٧٤	٦٣٣٠٠	٦٤٧٧٤	-	-	-	-
بند ٤ - محصولات زراعية								
(١) محصولات شتوية	-	١٥	٣٠٠	٣١٥	٦٣٥٤٢	-	-	-
(ب) إيرادات زراعية أخرى								
أشجار جنانين	-	٨٤٠	١٤٠٠	٢٢٤٠	-	-	-	-
مراع وحشائش	٤١١	-	١٠٠٠	٥٨٩	-	-	-	-
بند ٥ - إيرادات متنوعة	-	٤٥٥	٢٥٠	٧٠٥	-	-	-	-
	٤١١	٢٨٦٨						
جمله الإيرادات	-	٢٤٥٧	٦٦٣٧٧	٦٨٨٣٤	٦٣٥٤٢	-	-	-

(٢١) لم يدرج المتحصل والمنصرف لتاية سنة ١٩٢٣ لاستلام التفتيش من وزارة الأشغال في أول يولييه سنة ١٩٢٤

(٢) ملحق رقم ٢

مصرفات أوفاق تفتيش الرأى

	الفرق		(٢) للمصرف في سنة					
	قص	زيادة	مربوط في ميزانية سنة ١٩٢٥	١٩٢٥	١٩٢٤	١٩٢٣	١٩٢٢	١٩٢١
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
باب ١								
بند ١ - رسوم أدرة	-	٢٤٥	٦٦٣٨	٦٨٨٣				
باب ٢ - بند ٢ - ماهيت وأجر ومهمات								
(أ) الدرجات المدفئة	-	٩٥	١٨١٢	١٩٠٧				
(ب) أوفاق الخرجة عن هيئة المال	٧٠٥	-	٤٢٤٩	٣٥٤٤				
(ج) أجرة	-	٤٤	٣٦	٨٠				
(د) صريرات	-	٩	١١٤	١٢٣				
جملة باب ٢	٧٠٥	١٤٨	٦٦١١	٥٦٥٤				
باب ٣ - مصرفات محومية								
بند ٣ - مصاريف قضائية وموعدات	١٣٩	-	٢٠٠	٦١				
د ٤ - انتقال وبل سفرية	-	٣٠	٢٠٠	٢٣٠				
د ٥ - تليفون وتلفرات	-	٤	٧٠	٧٤				
د ٦ - أجرة شاملة للجنين	-	٩٨	٦٠٠	٦٩٨				
د ٧ - تمس ونقود	١٤٩٨	-	٦٨٥٠	٥٣٥٢	٦٢١٧٠	-	-	-
د ٨ - أدوات ومعدات لزراعة	٢١	-	٦٠٠	٥٧٩				
د ٩ - مال الأضيان	٢٢٨	-	٨٦٨١	٨٤٥٣				
د ١٠ - ترميم طابعات	٥٠٣	-	٥٨٠	٧٧				
د ١١ - د مبان	٣١٨	-	١٥٠٠	١١٨٢				
د ١٢ - نظهرت	٤١١٤	-	١٦٣٠٠	١٢١٨٦				
د ١٣ - صيانة اسكة احديدية (توكيفيل)	٧٤	-	١٠٠	٢٦				
د ١٤ - زراعة مث. تل	٤٥	-	١٠٠	٥٥				
د ١٥ - مصاريف ترقية	-	٢٩	٦٠	٨٩				
جملة باب ٣	٦٩٤٠	١٦١	٣٥٨٤١	٢٩٠٦٢				
باب ٤ - بند ١٦ - أعمال جديدة								
لانشاء مصارف بالتمنن ١٠٠٠	-	-	٣٠٠	٣٠٠				
لاصلاح وزراعة ١٠٠٠ فدان	-	-	٤١٠٠	٤١٠٠				
جملة باب ٤	-	-	٧١٠٠	٧١٠٠				
الجملة من إيرادات سنة ١٩٢٥	٧٦٤٥	٥٥٤	٥٥٧٩٠	٤٨٦٩٩	٦٢١٧٠	-	-	-
	٧٠٩١	-						
زيادة الإيرادات على المصروفات				٣٠١٣٥	١٣٧٢	-	-	-
المجموع				٦٨٨٣٤	٦٣٥٤٢	-	-	-

ملحوظة : قيمة المتوفر لاية سنة ١٩٢٤ وقدره ١٣٧٢ جنها في سنة ١٩٢٥ تل بالأمات المتوعة لصرفه لوزارة المعارف

## (٥٠) ملحق رقم ٢

## إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين

	المتحصل في سنة		المربوط في ميزانية سنة ١٩٢٥		الفرق	
	١٩٢١	١٩٢٢	١٩٢٣	١٩٢٤	زيادة	نقص
	حـ	حـ	حـ	حـ	حـ	حـ
<b>باب ١ - إيرادات الأعيان الموقوفة</b>						
بند ١ - إيجارات الباني	١٤٨٦٢	١٤٢٩٩	١٤٧٣٩	١٥٣٠٥	١٥٣٠٦	١٤٦١٩
بند ٢ - الأراضي الفضاء	٤٧٧	١٨٧	٧٧٠	٥٥٩	٤٠١	٥٧٤
بند ٣ - الأحجار	٣٦٤	٣٥٤	٢٠٦	٢٤٥	٦٦٢	٣١٠
بند ٤ - إيجارات الأطلان الزراعية	١٤٤٦١	١٦٧٣٠	١٦٤٧٧	٢٨٧٥٥	٢٨٠٦٠	٢٤٩٦٧
جملة باب ١	٢٠١٦٤	٣١٤٧٠	٣٢١٩٢	٤٤٨٦٤	٤٤٤٢٩	٤٠٩٠١
<b>باب ٢ - مرتبات مقررة لأوقاف الحرمين</b>						
بند ١ - مرتبات مربوطة بوزارة المالية	١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠٦	١٠٦	—
بند ٢ - من أوقاف أهلية	١٣٦٥	١١٦١	٧٢٦	١٠٤٥	٦٦٤	٣٣١
جملة باب ٢	١٤٧١	١١٦٧	٨٣٢	١١٥١	٧٧٠	٣٣١
<b>باب ٣ - ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة</b>						
بند ١ - ما يحصل من مصاريف قضائية ومتوضعات	—	—	١	٢٨٤	١٥٠	١٢٥
بند ٢ - إيرادات متنوعة	٥٤٧	٢٥٠	٤٢٦	٤٥٣	٤٥٠	٢٤٥
جملة باب ٣	٥٤٧	٢٥٠	٤٢٧	٧٣٧	٦٠٠	٢٤٥
<b>ما يخص أوقاف الحرمين من إيرادات الأعيان المشتركة مع الأوقاف الخيرية</b>	٥٩٥٤	٥٢٦٢	١٦٢٣٤	—	—	—
جملة الإيرادات	٣٨١٣٦	٣٨٠٤٩	٤٩٦٨٥	٤٦٧٥٢	٤٥٣٤٨	٤١٨٨٢
متحصل من السلفة السابق إعطاؤها للعاهد الدينية لبناء معهد الزقازيق <sup>(١)</sup>	—	—	—	٢٤٣٥	١٣٣٨٠	١٣٣٨٠
الجملة	٣٨١٣٦	٣٨٢٤٩	٤٩٦٨٥	٤٩١٨٧	٥٨٦٢٨	٤١٨٨٢
زيادة المصروفات على الإيرادات	—	—	٢٩٣٥٥	١١٢٣	—	—
الجملة الصورية	٣٨١٣٦	٣٨٢٤٩	٧٨٩٤٠	٥٠٣١٠	٥٨٦٢٨	٤١٨٨٢

(١) قيمة القسط الذي من مبلغ ٢٤٣٤٥ جنيهاً الذي أخذ من حوزة الحرمين لتأدية سنة ١٩٢٢ سلفة لتلك بناء المعهد الطبي الذي لا يزال حتى تحت مصادره من متوفر ميزانية المعاهد. على قرار المجلس الأعلى بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٢٤ بمرة ٤٦٠ وبنك يكون الباقي من هذه السلفة لتأدية ٣١ مارس سنة ١٩٢٦ هو ٨٦٣٠ جنيهاً.

## (تابع) ملحق رقم ٢

## مصرفات أوقاف الحرمين الشريفين

بيان التجاوزات المصرفات بآب جنيه	المصرف في سنة					الربوط		الفرق
	١٩٢١	١٩٢٢	١٩٢٣	١٩٢٤	١٩٢٥	في ميزانية		
						سنة ١٩٢٥	زيادة	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
باب ١ - رسوم ادارة الوزارة	٣٤٧					٤١٨٨	٣٤٧	-
باب ٢ - مصرف الأماكن								
بند ١ - عوائد المياه						٩٤٦	٨٨٢	٦٤
٢ - حفظ وترميم المياه						٢٠٠٠	٣٢٨٨	١٢٨٨
٣ - أجرة خفراء وملاحظين						٢٠٠	١٤٣	٥٧
بند ٤ - انشاءات جديدة								
لكلثة مستشفى الملك						٧٠٠٠	٧٠٠٠	-
ترميم مكان مدرسة قلين الابتدائية وإنشاء حجرة للدراس بها						١٥٠٠	٨٠٠	٣٠٠
تشييد عمارة سكنى مكونة من ٥ أدوار بشوارع بجرم القديس بالاسكندرية						٦٠٠٠	٦١٨٧	١٨٧
جمله باب ٢	١٦٥٤					١٦٦٤٦	١٨٣٠٠	١٢١
باب ٣ - مصاريف الأقطان								
بند ١ - مال الأقطان						٣٧٧١	٣٥٢٣	٢٤٨
بند ٢ - مصاريف الأقطان								
مصاريف الأقطان						٤٠٥	٦٠٠	١٩٥
أعمال جديدة :								
بناء خمسة منازل بالعدد ١٣٨ وقب بمجه ايضا ناحية بشايع عامودية قلين						٥٠٠	٥٠٠	-
ماخص الحرمين في إنشاء ساق ومصرف بالعدد ٤٠٠ وقف السنة المنشأة المشتركة								٨١
جمله باب ٣	٤٥					٤٦٧٦	٤٦٣١	٢٠٣
باب ٤ - ما يصرف على الأعمال الخيرية للحرمين								
بند ١ - الخيرات								
مصرفات المكاتب المؤولة ادارتها على وزارة المعارف						٤٠٠	٤٠٠	-
لكلثة مصرفات تكة مكة المكرمة والمدينة المنورة						٧٣٠٠	٧٣٠٠	-
بن ومصاريف البقساط الخيرية المرافق للعدل								-
مرتب نقدي لبعض الفقراء من أهالي الحرمين الشريفين						٤٠٠٠	٣١٣٣	٨٦٧
مصاريف عيادة طبية مستديمة بمكة المكرمة						٣٠٠٠	١٣٤٦	١٦٥٤
لإعداد أجزائناة ومخزن أدوية وسافرناة بتكة مكة								-
مرتبات متنوعة						١٢٥	٥٤	٧١
قل بده								
						١٤٨٢٥	١٢٢٣٣	٢٥٩٢
						٢٩٥٩٥	٣٢٠٨٨	٣٥٧٢٤

(١) قرر مجلس الأوقاف الأعلى تجاوز هذا الأعداد بمبلغ ٣٠٠ جنيه .

(٢) ملحق رقم ٢

مصرفات أوقاف الحرمين الشريفين

بيان التباديل المصرفات بالبال	الفرق	المصرف في سنة					
		المربوط في ميزانية سنة ١٩٢٥		١٩٢٥	١٩٢٤	١٩٢٣	١٩٢٢
		زيادة	قص	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
ما قبله	٢٥٩٢	-	١٤٨٢٥	١٢٢٣٣	٢٥٣١٠	٢٩٥٩٥	٣٢٠٨٨
بند ٢ - مصرفات المساجد							
ماهيات خدم	١١٠	-	٥٠٣	٣٩٣			
حفظ وترميم	-	٣٩	٢٠٠	٢٣٦			
مصرفات	٥٥	-	١٠٠	٤٥			
جملة باب ٤	٢٧٥٧	٣٩	١٥٧٢٠	١٣٠٠٧			
باب ٥ - مصاريف قضائية وتنوعه							
بند ١ - مصاريف قضائية	٧٧	-	٣٠٠	٢٣٣			
٢ - متنوعة	-	٥٦٣٣	٢٠٠	٥٨٣٠			
جملة باب ٥	٧٧	٥٦٣٣	٥٠٠	٦٠٥٦			
الجملة من إيرادات سنة ١٩٢٥	٣١٥٨	٨٠٣٩	-	-			
الجملة من إيرادات سنة ١٩٢٥	-	٤٨٨١	٤١٦٩٣	٤٦٥٧٤	٢٥٣١٠	٢٩٥٩٥	٣٢٠٨٨
الجملة (١)	٧٦٠٢						
تعديلات مقررة من المجلس الأعلى (٢)							
سلفة لتكملة بناء المعهد العلمي الديني بالزقاقين	-	-	-	-	-	٢٤٣٤٥	-
ثمن سراي مستشفى الملك	-	-	-	-	-	٢٥٠٠٠	-
ثمن مصحة نواذ	-	-	-	-	-	٢٥٠٠٠	-
جملة المصرفات							
٤٦٥٧٤	٥٠٣١٠	٧٨٩٤٠	٣٢٠٨٨	٣٥٧٢٤			
زيادة الإيرادات على المصرفات							
١٢٠٥٤	-	-	٦١٦١	٢٤١٢			
المجموع							
٥٨٦٢٨	٥٠٣١٠	٧٨٩٤٠	٣٨٢٤٩	٣٨١٣٦			

(١) أسبابه التباديل راضية بالذكرة -

(٢) هذه التعديلات ظهرت على أن تكون من منحور الحرمين لعام ١٩٢٢

ملحوظة : نسبة المنحور لعام ١٩٢٤ بقدر ٤٤٧٧٧ جنباً إلى الأبحاث المتروكة في سنة ١٩٢٥ بناء على كذا الحكة البرقية بتاريخ ٢٥ يار ١٩٢٦ في مادة المصرفات  
تقريباً ١٢٥ سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ على ذمة صرفه في وصوله إلى أياها بالظن -



(٢) ملحق رقم ٢

ايرادات الأوقاف الأهلية

	الفرق		المربوط في ميزانية سنة ١٩٢٥	المحصل في سنة				
	نقص	زيادة		١٩٢٥	١٩٢٤	١٩٢٣	١٩٢٢	١٩٢١
باب ١ - ايرادات الأعيان الموقوفة	بنيه	بنيه	بنيه	بنيه	بنيه	بنيه	بنيه	بنيه
بند ١ - ايجارات المباني	—	١٨٠٦	١٥٠٨١١	١٥٣٦١٧	١٤٨٢٣٧	١٤٥٣٥٧	١٣٨٦٦١	١٣٨٠٦٧
بند ٢ - ايجارات الأراضي الفضاء	٥٤٣	—	٨٤٧٩	٧٩٣٦	٧٦٣٤	٧٤٩٣	٦٥٠٩	٧٤٧٢
بند ٣ - الأحكام	٣٠٨	—	١٢١١	٩٠٣	٢٩٣	٤٧٧	٦٧٠	٣٩٠
بند ٤ - ايجارات الأطلين الزراعية	—	٤١٥٠٨	٦٨١٣٢٠	٧٢٢٨٢٨	٧٠٠٧٠١	٦٤٥١٩٩	٦٥٢٥٣٧	٥٤٩٤٧٠
بند ٥ - ايرادات زراعية	٢٤٥٣	—	١٠٣١٩	٧٨٦٦	١١٤٥٩	٣٨٩٧	—	—
جمله باب ١	٣٣٠٤	٤٣٣١٤	٨٥٢١٤٠	٨٩٣١٥٠	٨٦٨٣٢٤	٨٠٢٤٢٣	٧٩٨٣٧٧	٦٩٥٣٩٩
باب ٢ - مرتبات مربوطة بوزارة المالية	—	١٧١	٢٣٧٦	٢٥٤٧	٢٤٠١	٢٣٧٦	٢٣٢٩	٢٢٩٣
باب ٣ - ما يحصل من المصاريف القضائية والايرادات المتنوعة								
بند ١ - ما يحصل من مصاريف قضائية وتمويضات	—	٢١٥١	٣٥٠٠	٥٦٥١	٤٨٨٧	٥٣٩٩	—	٢١٥٣
بند ٢ - ايرادات متنوعة	—	٢٢٧٤	٣٥٠٠	٥٧٧٤	٦٨٠٠	١١٨٩٩	١٢٣٢٣	٦٠٣٥
جمله باب ٣	—	٤٤٢٥	٧٠٠٠	١١٤٢٥	١١٦٨٧	١٧٢٩٨	١٢٣٢٣	٨١٨٨
باب ٤ - ايرادات الأوقاف المنظور احالتها على الوزارة (١)	١٠٠٠٠	—	١٠٠٠٠	—	—	—	—	—
	١٣٣٠٤	٤٧٩١٠						
جمله الايرادات	—	٣٤٦٠٦	٨٧١٥١٦	٩٠٦١٢٢	٨٨٢٤١٢	٨٢٢٠٩٧	٨١٣٠٢٩	٧٠٥٨٨٠
زيادة المصروفات على الايرادات				—	—	—	—	٥٠٤٣٦
المجموع				٩٠٦١٢٢	٨٨٢٤١٢	٨٢٢٠٩٧	٨١٣٠٢٩	٧٠٦٣٠٦

(١) المحصل لهذا الباب دخل ضمن أنواع ايرادات الأبواب الأخرى .

(٢) ملحق رقم ٢

مصرفات الأوقاف الأهلية

	الفرق		المربوط في ميزانية سنة ١٣٩٥	(١) أضافات إضافية	الجملة	المصرف في سنة				
	نقص	زيادة				١٩٢٥	١٩٢٤	١٩٢٣	١٩٢٢	١٩٢١
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
باب ١ - رسوم ادارة الوزارة باحتبار ١٠ في المائة	-	٢٥٤٥	٨٧١٥١	-	٨٧١٥١	٨٩٦٩٦				
باب ٢ - مصاريف الأماكن										
بند ١ - موائد المياي	٦٠٦	-	٨٧٧٥	-	٨٧٧٥	٨١٦٩				
٢ - حفظ وترسيم المياي (٢)	-	١٠٤٩١	١٠٥٠٠	-	١٠٥٠٠	٢٠٩٩١				
٣ - أجرة خفراء وملاحطين	١٧٤	-	٩٦٩	-	٩٦٩	٧٩٥				
٤ - انشاشات جديدة (٣)	-	-	١٠٠٠	-	١٠٠٠	١٠٠٠				
جملة باب ٢	٧٨٠	١٠٤٩١	٢١٢٤٤	-	٢١٢٤٤	٣٠٩٥٥				
باب ٣ - مصاريف الأطين										
بند ١ - مال الأطين	-	١٥٠١٧	٨٩٧١٠	-	٨٩٧١٠	١٠٤٧٢٧				
٢ - مصاريف زراعية : ماحيات خدم	٦٨	-	٩٠٢٥	-	٩٠٢٥	٨٩٥٧				
مصرفات الأطين المترقطة على البعنة	١٧٢٣	-	٦٠٣٥	-	٢٦١٦	٢٢٧٨٣				
مصاريف الأطين المؤجرة	١٧٢٣	-	١٥٨٥٥	-	٢٤٥٠٦	٢٢٧٨٣				
٣ - أعمال جديدة (٤)	٥٨٦٥	-	١٠١٣٤	١٠٠٠	٩١٣٤	٣٣٦٩				
جملة باب ٣	٧٦٥٦	١٥٠١٧	١٣٠٧٥٩	١٦١٦	١٣٣٣٥٥	١٣٩١٣٦	٣٨٣١٣٣	٣٠٧٧٥٧	٢٨٧٧٣٦	٣٦٥٤٨٨
باب ٤ - مصاريف الأعمال الجارية										
بند ١ - انخربات مشروط للمارس التي يتدبرها الوزارة يصرف في المواسم والأعياد والموائد	-	١٠٣	٥٩٥٠	-	٥٩٥٠	٦٠٥٣				
٢ - بمكة المكرمة والمدينة المنورة لأعمال خيرية	١٤٢٢	-	٤٠٠٠	-	٤٠٠٠	٢٥٧٨				
مرتبات على أوقاف مشمولة بنظر الوزارة للأوقاف الخيرية	٥٩٧	-	٥٩٧	-	٥٩٧	-				
مرتبات على أوقاف مشمولة بنظر الوزارة لأوقاف الحرمين	-	١٢٧٨	٤٣٠٠٠	-	٤٣٠٠٠	٤٤٢٧٨				
مرتبات متقومة	٤٢٦	-	٦٦٤	-	٦٦٤	٢٣٨				
بند ٢ - مصرفات إقامة الشماثر : ماحيات خدم المساجد حفظ وترسيم المساجد	-	٥٥٩	٨٠٠٠	-	٨٠٠٠	٨٥٥٩				
مصرفات المساجد	٦٦٧	-	١٤٠٠٠	-	١٤٠٠٠	١٣٣٣٣				
أعمال جديدة	٥١٠١	-	٥٥٠٠	-	٥٥٠٠	٣٩٩				
	١١٥٩	-	٢٠٠٠	-	٢٠٠٠	٨٤١				
	٤٠٣٤	-	٤١٠٥	-	٤١٠٥	٧١				
جملة (باب ٤) قل بعله	١٣٤٠٦	١٩٤٠	٨٧٨١٦	١٦١٦	٨٧٨١٦	٧٦٣٥٠	٣٨٣١٧٣	٣٠٧٧٥٧	٢٨٧٧٣٦	٣٦٥٤٨٨

(٢) المربوط بخلاف ١١٨٥٠ جنيها من المصدة لفاية سنة ١٩٢٤

(٣) المربوط بخلاف ١٣١١٠ جنيها من المصدة لفاية سنة ١٩٢٤

(١) مستندة بقرارات مجلس الأوقاف الأهل

(٢) المربوط بخلاف ٧٠٠٠ جنيها من المصدة لفاية سنة ١٩٢٤

(ج) ملحق رقم ٢

مصرفات الأوقاف الألبية

	التسويق		(١) المربوط في ميزانية سنة ١٩٢٥	الجلسة اعتبارات إضافية	الجلسة	المصرف في سنة				
	تقص	زيادة				١٩٢٥	١٩٢٤	١٩٢٣	١٩٢٢	١٩٢١
مقابلته	بج	بج	بج	بج	بج	بج	بج	بج	بج	بج
باب ٥ - ديون على أوقاف واجبة السداد	١٣٤٠٦	١٩٤٠	٨٧٨١٦	١٦١٦	٨٧٨١٦	٧٦٣٥٠	٣٨٣١٧٣	٣٠٧٧٥٧	٢٨٧٧٣٦	٢٦٥٤٨٨
باب ٦ - مصاريف قضائية ومتنوعة	—	٣٦٤٧	١٥٧٧٠	—	١٥٧٧٠	١٩٤١٧				
بند ١ - مصاريف قضائية	—	٢٣٨٧	١٠٠٠٠	—	١٠٠٠٠	١٢٣٨٧				
» ٢ - » متنوعة	—	٢٤٥٧	٢٥٠٠	—	٢٥٠٠	٤٩٥٧				
جملة باب ٦	—	٤٨٤٤	١٢٥٠٠	—	١٢٥٠٠	١٧٣٤٤				
باب ٧ - مصاريف أوقاف منظور أحوالها على الوزارة (١)	٣٠٠٠	—	٣٠٠٠	—	٣٠٠٠	—				
الجلسة منه ١٢٦٧٨ جنبها الزائد في مصرفات بعض الأوقاف على إيراداتها	٢٤٨٤٢	٣٨٤٨٤	٣٥٨٣٤٠	١٦١٦	٣٥٩٨٥٦	٣٧٣٤٩٨	٣٨٣١٧٣	٣٠٧٧٥٧	٢٨٧٧٣٦	٢٦٥٤٨٨
يستتر من ذلك قيمة الزائد في مصرفات بعض الأوقاف وأضيف بحساب المهدتحت احتسابه من إيراداتها في الستين الفالبة	—	١٢٦٧٨	—	—	—	١٢٦٧٨	٩٣٠٠	١٢٠٦١	١٠٩٣٦	١١٥٨١
بجملة المصروفات	٢٤٨٤٢	٢٥٨٠٦	٣٥٨٣٤٠	١٦١٦	٣٥٩٨٥٦	٣٦٠٨٢٠	٣٧٣٨٧٣	٢٩٥٦٩٦	٢٧٦٨٠٠	٢٥٣٩٠٧
ماصرف الى المستحقين من قاضل الربح	—	٦٥٤٨	٥١٣٣٧٦	—	٥١٣٣٧٦	٥١٩٨٢٤	٤٨٠٦٣٥	٤٨٤٩٢٣	٤٧١٦٧٤	٥٠٢٣٩٩
الجلسة	٢٤٨٤٢	٣٣٣٥٤	٨٧١٥١٦	١٦١٦	٨٧٣١٣٢	٨٨٠٦٤٤	٨٥٥٤٠٨	٧٨٠٦٢٣	٧٤٨٤٧٤	٧٥٦٣٠٦
	—	٧٥١٢								
زيادة الإيرادات على المصروفات تحت صرفه مستحقه						٢٥٤٧٨	٢٧٩٠٤	٤١٤٧٤	٦٤٥٥٥	—
المجموع	٩٠٦١٢٢	٨٨٢٤١٢	٨٢٢٠٩٧	٨١٣٠٢٩	٧٥٦٣٠٦					

(١) المصروف على هذا الباب دخل ضمن أنواع مصرفات الأبواب الأتمة

### ملحق رقم ٣

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على مشروع القانون الخاص بإعتاد الحساب الختامي لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ المالية

(٥٣) » حضرة سعيد فهمي الروي بك	(٣٧) » حضرة إبراهيم الطاهري بك	(١) » حضرة الشيخ منو الله عمر حمادي
(٥٤) » سيمان غبريال النعنع بك	(٣٨) » الشيخ إبراهيم بسيوني الخطيب	(٢) » محمد أحمد الشريف بك
(٥٥) » الدكتور سيد بال جريس سوبال افندي	(٣٩) » إبراهيم سليم مهنا افندي	(٣) » سعادة محمد أفلاطون باشا
(٥٦) » شاهين الجندى افندي	(٤٠) » إبراهيم سيدناحد بك	(٤) » محمد الحفي الطرزي باشا
(٥٧) » شعبان السيد مؤمن بك	(٣١) » الشيخ إبراهيم عبد الحميد قوار	(٥) » حضرة محمد جعفر افندي
(٥٨) » سعادة صليب فلوديوس باشا	(٣٢) » إبراهيم فرج أبو الغمل بك	(٦) » معالي محمد شفيق باشا
(٥٩) » حضرة الشيخ طه حسين	(٣٣) » إبراهيم نور الدين بك	(٧) » محمد صدق باشا
(٦٠) » عبد الحكيم عبدالفتاح بك	(٣٤) » الشيخ إبراهيم يوسف عطافه	(٨) » حضرة محمد عبد الطيف افندي
(٦١) » عبد الرحمن الموم بك	(٣٥) » سعادة أحمد سليم باشا	(٩) » الشيخ محمد عز العرب بك
(٦٢) » عبد الرحيم محمد مهنا افندي	(٣٦) » حضرة أحمد حيد أبو ستيت بك	(١٠) » محمد حلوي الجزائر بك
(٦٣) » عبد العزيز رضوان بك	(٣٧) » سعادة أحمد شوقي بك	(١١) » محمد عوض جبريل افندي
(٦٤) » عبد الفتاح اللوزي بك	(٣٨) » حضرة أحمد عيده بك	(١٢) » محمد تقي بك
(٦٥) » عبد الفتاح ربحاني افندي	(٣٩) » سعادة أحمد علي باشا	(١٣) » سعادة اللواء محمد كامل باشا
(٦٦) » عبد الله سابان أباطه بك	(٤٠) » حضرة أحمد مصطفى بك	(١٤) » حضرة محمد لطفي طنطاوي افندي
(٦٧) » الشيخ حزب الله	(٤١) » فضيلة الشيخ أحمد نصر	(١٥) » محمود أبو النصر بك
(٦٨) » عزيز مريم افندي	(٤٢) » حضرة الشيخ اسماعيل فواز	(١٦) » سعادة محمود الاتري باشا
(٦٩) » عقل محمد بك	(٤٣) » السيد عبد الرحمن بك	(١٧) » محمود رشاد باشا
(٧٠) » علي اسماعيل بك	(٤٤) » الشيخ الشافعي أبو وافي	(١٨) » حضرة محمود علي مهنا بك
(٧١) » علي بسيوني بك	(٤٥) » ألفريد شماس افندي	(١٩) » سعادة اللواء محمود فؤاد باشا
(٧٢) » الشيخ علي رمضان الطوبجي	(٤٦) » سعادة أمين سامي باشا	(٢٠) » حضرة مرسى وزير بك
(٧٣) » علي عبد الرازق بك	(٤٧) » حضرة حسن أحمد المديني بك	(٢١) » مصطفى رشيد بك
(٧٤) » الشيخ علي محمد مروان	(٤٨) » حسن رشوان حمادي بك	(٢٢) » سعادة الفريق موسى فؤاد باشا
(٧٥) » عوض عريان المهدي بك	(٤٩) » الشيخ حسن عبد القادر	(٢٣) » ميشيل أيوب باشا
(٧٦) » فهمي حنا ويصا بك	(٥٠) » حسين عبد الغفار بك	(٢٤) » حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل
(٧٧) » نياقة الأبا لوكاس	(٥١) » سعادة أنطوان حسين خيري باشا	(٢٥) » يوسف بشوتو بك
(٧٨) » محمود بسيوني افندي	(٥٢) » حضرة سعد مكرم بك	(٢٦) » دولة يوسف وهبه باشا

## ملحق رقم ٤

أسماء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على قبول الطعن في انتخاب حضرة الشيخ سويى منصور

(١) حضرة حافظ عابدين بك	(٢١) حضرة الشيخ علي محمد مروان	(٤١) حضرة الشيخ إبراهيم بسيوني الخطيب
(٢) » حسن أحمد المديني بك	(٢٢) » فهمي حنا ويصا بك	(٤٢) » إبراهيم سيد أحمد بك
(٣) » حسن رشوان حمادى بك	(٢٣) » الشيخ متولى عمر مجازى	(٤٣) » الشيخ إبراهيم عبد الحميد نواز
(٤) » الشيخ حسن عبد القادر	(٢٤) » محمد أحمد الشريف بك	(٤٤) » إبراهيم نوح أبو الجدايل بك
(٥) » حسين عبد القادر بك	(٢٥) » سعادة محمد الحفيظ القرزى باشا	(٤٥) » إبراهيم وزير الدين بك
(٦) » سعد مكرم بك	(٢٦) » علي محمد شقيق باشا	(٤٦) » الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله
(٧) » سعيد فهمي زويى بك	(٢٧) » سعادة محمد صادق باشا	(٤٧) » مدني أحمد حلى باشا
(٨) » سمعان غبريل القمص بك	(٢٨) » حضرة محمد عبد المظليف همدى	(٤٨) » حضرة أحمد عبد آو سميث بك
(٩) » شاهين الجندى القندى	(٢٩) » الشيخ محمد عزى نعمت بك	(٤٩) » سعادة أحمد شوقي بك
(١٠) » سعادة صليب فلوريوس باشا	(٣٠) » محمد عتوي الجزار بك	(٥٠) » حضرة أحمد عبد الله بك
(١١) » حضرة الشيخ طه حنين	(٣١) » محمد عوض جبريل القندى	(٥١) » سعادة أحمد علي بك
(١٢) » عبد الرحيم محمد منة القندى	(٣٢) » محمد يحيى يكن بك	(٥٢) » حضرة أحمد مصطفى بك
(١٣) » عبد الفتاح اللوزى بك	(٣٣) » محمد لطفى منصورى منطوى القندى	(٥٣) » فضيلة الشيخ محمد نصر
(١٤) » عبد الفتاح رجائي القندى	(٣٤) » سعادة محمود لطفى بك	(٥٤) » حضرة الشيخ محمد علي محمد عبد الله فوزان
(١٥) » عبد الله سليمان باشا بك	(٣٥) » سعادة عبد الله بك	(٥٥) » السيد عبد الرحمن بك
(١٦) » عزيز مريم القندى	(٣٦) » حضرة مرسى وزير بك	(٥٦) » الشيخ شافعى أبووفيه
(١٧) » عقل محمد بك	(٣٧) » سعادة القبرى موسى بك	(٥٧) » محمد حسن مندى
(١٨) » علي بسيوني بك	(٣٨) » بشيل أيوب بك	(٥٨) » محمود بسيوني القندى
(١٩) » الشيخ علي رمضان الطويحي	(٣٩) » حضرة الشيخ فاس محمود أبو جليل	
(٢٠) » علي عبد الرازق بك	(٤٠) » دونه يوسف وهبه بك	

أسماء حضرات الأعضاء الذين لم يوافقوا على قبول الطعن في انتخاب حضرة الشيخ سويى منصور

(١) » سعادة اللواء حسين خيرى باشا	(٦) » حضرة عبد العزيز رشوان بك	(١٢) » سعادة اللواء محمد كامل باشا
(٢) » حضرة الدكتور سوريال جرجس	(٧) » الشيخ عزب باشا	(١٣) » حضرة محمود أبو النصر بك
(٣) » سوريال القندى	(٨) » علي اسماعيل بك	(١٤) » » محمود علي مهنا بك
(٤) » حضرة شعبان السيد مؤمن بك	(٩) » عوض غريان المهدي بك	(١٥) » مصطفى رشيد بك
(٥) » عبد الحكيم أحمد عبد الفتاح بك	(١٠) » سعادة محمد أفلاطون باشا	(١٦) » يوسف بلشوتوبك
(٥) » عبد الرحمن الموم بك	(١١) » حضرة محمد جعفر القندى	(١٧) » إبراهيم الفاهارى بك

## ملحق رقم ٥

أجاء حضرات الأعضاء الذين وافقوا على مشروع قانون بتعديل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٠ بشأن جلب فرش الخلافة الى القطر المصري

- |                                     |                                      |                                   |
|-------------------------------------|--------------------------------------|-----------------------------------|
| (٤٩) سعادة أحمد علي باشا            | (٢٥) حضرة محمد فتحي يكن بك           | (١) حضرة عبد الحكيم عبد الفتاح بك |
| (٥٠) حضرة أحمد مصطفى بك             | (٢٦) سعادة اللواء محمد كامل باشا     | (٢) » عبد الرحمن مخلوم بك         |
| (٥١) فضيلة الشيخ أحمد نصر           | (٢٧) حضرة محمد لطفي طنطاوي أفندي     | (٣) » عبد الرزاق بك               |
| (٥٢) حضرة الشيخ اسماعيل فوزي        | (٢٨) » محمود أبو النصر بك            | (٤) » عبد الفتاح رجائي أفندي      |
| (٥٣) » السيد عبد الرحمن بك          | (٢٩) سعادة محمود الأتري باشا         | (٥) » الشيخ عزب اللهي             |
| (٥٤) » الشيخ الشافعي أبو وافية      | (٣٠) » محمود رشاد باشا               | (٦) » عزيز مريم أفندي             |
| (٥٥) » ألفريد شماس أفندي            | (٣١) حضرة محمود علي مهنا بك          | (٧) » عقل محمد بك                 |
| (٥٦) سعادة أمين سامي باشا           | (٣٢) سعادة اللواء محمود فؤاد باشا    | (٨) » علي اسماعيل بك              |
| (٥٧) حضرة حافظ طابدين بك            | (٣٣) حضرة مرسى وزير بك               | (٩) » علي بسيوني بك               |
| (٥٨) » حسن أحمد المديسي بك          | (٣٤) » مصطفى رشيد بك                 | (١٠) » الشيخ علي رمضان الطوبجي    |
| (٥٩) » حسن رشوان حمادي بك           | (٣٥) سعادة للفرق موسى فؤاد باشا      | (١١) » علي عبد الرازق بك          |
| (٦٠) » الشيخ حسن عبد القادر         | (٣٦) » ميشيل أيوب باشا               | (١٢) » الشيخ علي عبد مروان        |
| (٦١) » حسين عبد الغفار بك           | (٣٧) حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل    | (١٣) » عوض حريان للمهدي بك        |
| (٥٢) سعادة اللواء حسين خيرى باشا    | (٣٨) دولة يوسف وهبه باشا             | (١٤) » فهمي حنا وصفا بك           |
| (٦٣) حضرة زرق شعبان شعيره بك        | (٣٩) حضرة إبراهيم الطاهرى بك         | (١٥) » محمد أحمد الشريف بك        |
| (٦٤) » سعد مكرم بك                  | (٤٠) » الشيخ إبراهيم بسيوني الخطيب   | (١٦) سعادة عبد أغلاطون باشا       |
| (٦٥) » سعيد فهمي الزوي بك           | (٤١) » إبراهيم حلم مهنا أفندي        | (١٧) » محمد الحفني الطرزي باشا    |
| (٦٦) » سمعان خيرال القمص بك         | (٤٢) » إبراهيم سيد أحمد بك           | (١٨) حضرة محمد جعفر أفندي         |
| (٦٧) » الدكتور سريال جريس سريال افد | (٤٣) » الشيخ إبراهيم عبد الحميد نوار | (١٩) معالي محمد شفيق باشا         |
| (٦٨) » شاهين الجندى أفندي           | (٤٤) » الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله   | (٢٠) سعادة محمد صدق باشا          |
| (٦٩) » شعبان السيد مؤمن بك          | (٤٥) معالي أحمد حلمي باشا            | (٢١) حضرة محمد عبد اللطيف أفندي   |
| (٧٠) سعادة صليب فلوديرس باشا        | (٤٦) حضرة أحمد حميد أبو ستيت بك      | (٢٢) » الشيخ محمد عز العرب بك     |
| (٧١) حضرة الشيخ طه حسين             | (٤٧) سعادة أحمد شوقي بك              | (٢٣) » محمد طوى الجزار بك         |
| (٧٢) » محمود بسيوني أفندي           | (٤٨) حضرة أحمد عبده بك               | (٢٤) » محمد عوض جبريل أفندي       |

## ملحق رقم ٦

المقارنة بين أصل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٠ ومشروع التعديل

أصل القانون	التعديل الذي تقتضيه اللجنة	أصل القانون	التعديل الذي تقتضيه اللجنة
<p>نحسب سلطان مصر بناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة مجلس الوزراء ؛ رسميا بما هو آت :</p> <p>مادة ١ - مجموع جلب فرش الخلافة أو القطر المصري مالم تكن مصحوبة بشهادة من الإدارة المختصة في الجهة التي صنعت فيها هذه الفرش بذكرها أن الشعر أو الحرير اللين استعمل في صنعها قد طهرها تطهيراً يتيسر كافياً لازالة ما بها من جراثيم الجلمرة الخطيرة .</p> <p>والفرش التي لا تصحب بهذه الشهادة يجوز لأرباب الشأن اعدادها الى الخارج في مدققتهم مصحبة مصلحة الجمارك للشخص الذي استعصرها .</p> <p>ويتجنى هذه المدة اما من تاريخ الإحصاء من الجمر بوصولها وأما من بعد التحقق من غشوات طردها اذا كانت قد استعصرت بصفة طرود بوسة . فاذا انقضت هذه المدة تمدد المدة عدم الفرش ولا يكون لأصحاب الشأن الحق في المطالبة بأي تعويض عنها .</p> <p>مادة ٢ - مع وجود الشهادة المنصوص عليها في المادة السابقة يسوغ دائماً للسلطة الصحية أن توقف تسليم الفرش في الجمر لأجل فحصها بكتريولوجيا .</p> <p>وتقرر وجود جرائم المرض في إحدى الفرش بيع للسلطة الصحية اعتبار كل الطرد أو الحزمة أو البالة الواردة ضمنها هذه المواد موبوءة وأصلاها بما فيها ولا يكون لأصحاب الشأن الحق في المطالبة بأي تعويض عنها .</p> <p>ويسوغ مع ذلك للسلطة الصحية أن تأذن بإعادة الطرد أو الحزمة أو البالة الى الجهة الواردة منها في الخارج .</p>	<p>مادة ١ - مجموع جلب فرش الخلافة أو الشعر المالم أن القطر المصري مالم تكن مصحوبة بشهادة من الإدارة المختصة في الجهة التي صنعت فيها أو تصدرت منها هذه المواد ، بذكرها أن عملية التطهير قد تمت غا وأصبحت حالية من بذور جراثيم الجلمرة الخطيرة .</p> <p>والمواد التي لا تصحب بهذه الشهادة يجوز لأرباب الشأن اعدادها الى الخارج في مدة شهر تمنحها مصلحة الجمارك للشخص الذي استعصرها .</p> <p>ويتجنى هذه المدة اما من تاريخ الإحصاء من الجمر بوصولها وأما من بعد التحقق من غشوات طردها اذا كانت قد استعصرت بصفة طرود بوسة . فاذا انقضت هذه المدة تمدد المدة ولا يكون لأصحاب الشأن الحق في المطالبة بأي تعويض عنها .</p> <p>مادة ٢ - مع وجود الشهادة المنصوص عليها في المادة السابقة يسوغ دائماً للسلطة الصحية أن توقف تسليم هذه المواد في الجمر لأجل فحصها بكتريولوجيا .</p> <p>وتقرر وجود جرائم المرض في هذه المواد بيع للسلطة الصحية اعتبار كل الطرد أو الحزمة أو البالة الواردة ضمنها هذه المواد موبوءة وأصلاهما بما كليا ولا يكون لأصحاب الشأن الحق في المطالبة بأي تعويض عنها .</p> <p>هذه الفقرة كما هي .</p>	<p>مادة ٣ - يسوغ لوزير الداخلية بعد مفاوضة مجلس الوزراء أن يصدر قرارا بما يأتي :</p> <p>(١) منع جلب الفرش أو الشعر الخالص من أي بلد معين اذا اتضح بواسطة فحص بكتريولوجيا أو بأية واسطة أخرى أن شهادات التطهير المرسلة معها لا تضمن خلوها كائناً عدم وجود جراثيم المرض فيها ؛</p> <p>(ب) هذه الفقرة الغيت ؛</p> <p>(ج) على أصلها وأصبحت الفقرة (ب) .</p> <p>مادة ٤ - على وزيى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .</p>	<p>مادة ٣ - يسوغ لوزير الداخلية بعد مفاوضة مجلس الوزراء أن يصدر قرارا بما يأتي :</p> <p>(١) منع جلب أي فرش خلافة من أي بلد معين اذا اتضح بواسطة فحص الفرش الجلمرية من ذلك البلد فحصاً بكتريولوجيا أو بأية واسطة أخرى أن شهادات التطهير المرسلة مع الفرش لا تضمن خلوها كائناً عدم وجود جراثيم المرض فيها ؛</p> <p>(ب) أعضاء بعض أنواع الفرش من شهادة التطهير ؛</p> <p>(ج) التوسع في تطبيق أحكام هذا القانون على بعض أنواع أخرى من الفرش المستعملة للترتيب أو لأغراض طبية أو أبحاثية</p> <p>مادة ٤ - على وزيى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .</p>





## مضبطة الجلسة السابعة والستين

المتقدمة علنا في يوم الخميس ١٥ المحرم سنة ١٣٤٦ الموافق ١٤ يولييه سنة ١٩٢٧

(١) التصديق على محضر الجلسة السابقة (٢) طلب من وزارة المعارف السوية عن خريطة المقدمة من طلبة القسم الصحفي من تكثيف طلب العلم والمطعم بالجامعة المصرية (٣) تقريرية الأرفاق والمناهج الدينية عن مبراة اجمع الأضر والمناهج الدينية، اسلامية لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ (الزيارات والمصروفات) (٤) الاعانات الاخائية والتجديدات المطلوب ادخالها على ميزانيات مجلس الوزراء - معارف تير متعومة قسم ١٨ - اجمع المتاحوس من الاستعطي - الاعانة المطرير قسم مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه ليلف مجتمعات القنارية الزراعية - تقريرية المالية - موافقة اجمع (٥) قرار اجمع على تنق القوانين الواردة من مجلس اسنواب القرارات الثلاث ثم يخذ الرأي على هذه القوانين في مجموعها دهنسة واحدة - ١ - مشروع قانون بشأن حكمتين ابتعاثيين اذنين شين الحكم والمنا (٦) الخمس الخامس من ميزانية وزارة الأرفاق الخاص باعدادات المعاهد الطبية الدينية (٧) الاستمرار في تفر مشاريح لغوانين الواردة من مجلس اسنواب الموه مع تحت رقم ٥ من القهرس - ب - مشروع قانون ربط ميزانية وزارة الأرفاق لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - (ج) مشروع قانون مبراة اجمع الأضر والمناهج الدينية السابقة في مجموعها دفعة واحدة وادارها وطده القوانين هي : مشروع قانون بشأن حكمتين ابتعاثيين اذنين شين الحكم والمنا - مشروع قانون ربط ميزانية وزارة الأرفاق لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - مشروع قانون ربط ميزانية اجمع الأضر والمناهج الدينية لتسمية اسلامية لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - مشروع قانون ربط ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ (٩) كلمات حضرة محمد شفيق البزرك بك وكيل مجلس ولبس حضرات لأعضاء نائب الب، دور الانقضاء الحاضر - ثلاثة المرسوم بعض العهد .

(ب) عن البقي من جلسات هذا الأسبوع : سدة أحمد الشريس باشا .  
توف السكيتية الألمانية حضرات : عبد الفتاح رجاتي أفندي ، الشيخ محمد عز العرب بك ، محمد أحمد الشريف بك ، علي عبد الرازق بك ،  
حبيب المصري بك سكرتيرهم .

أعلن حضرة صاحب العزة الرئيس افتتاح الجلسة .

الرئيس - يستمر حضرة لويس أخوخ قانونس أفندي عن حضور جلسات هذا الأسبوع . فهل توافقون حضراتكم على ذلك ؟  
(موافقة) .

(١) التصديق على محضر الجلسة السابقة

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على محضر الجلسة السابقة؟  
حضرة ابراهيم الطاهري بك - سألت حضرة وكيل وزارة المالية في الجلسة الماضية عما اذا كانت الشركة الايكيتية التي تنخر مراريتها في بيرة المزة تلغف في مقابل ذلك آتاة الحكومة فاجابى حضرته بأنه لا علم له بهذا الشأن ووجه بأن يبحث الأمر ، وفيه المجلس ، ولكن مضبطة الجلسة الماضية جاءت خاطئة من الاشارة الى وعد سعادة وكيل الوزارة بالبحث . فأرجو اثبات ذلك .

الرئيس - لا مانع من اجراء هذا التصحيح . وقد وقع بمحضر الجلسة الماضية فطلعة بسيطة فقد ذكر فيه اطلعة للرضية رقم ٨ لسنة ١٩٢٤ بطلب

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والثلثية العشر من مساء براسة حضرة صاحب العزة عبد علوي الجوزار بك ليكيل المجلس .  
ويحضر حضرات الأعضاء ما عدا :

أثلا - الغائبين :

(١) باجازات وهم حضرات :

يوسى مذكور بك ، حسين رشدي باشا ، محمد طمت حرب بك ، أحمد محمد مجازي بك ، اسماعيل سري باشا ، عبد الرحمن صيري باشا ، يحيى ابراهيم باشا ، محمد زكي عبد الرازق بك ، محمد صفوت باشا ، الدكتور حبيب غياط بك ، السيد حسين القصي ، أحمد ذو الفقار باشا ، أحمد محمود باشا ، حفيى حسين البربري أفندي ، محمد محمود خليل بك ، الدكتور محمد هاشم أفندي ، يوسف قطاوى باشا ، محمد المباني باشا ، حلل يكن باشا ، أحمد زيور باشا ، أحمد أبو سيف راضى أفندي ، عمر أحمد خلف الله بك ، محمد عب باشا ،

(ب) بغير اذن وهم حضرات :

شبان السيد مؤمن بك ، علي نبيونى بك ، محمد محمود بك ، محمد مغازى باشا ، مرسى وزير بك .

ثانيا - المعتضرين :

(١) عن جلسة اليوم حضرات :

لويس أخوخ قانونس أفندي ، محمود شكرى باشا ، محمود الأخرى باشا ، بولس حنا باشا .

(ج) الطبيعة - قد تعرض الطلبة لأشياء أجنبية فوقعوا في انطباع وظهر أنهم لم يسموا قط بطريقة الاستنباط من الجوارب وهي تعد المثل الأعلى فيدرس السلي .

وقد ذكر هؤلاء الطلبة أنهم دخلوا المعامل دون أن يفهموا شيئا من مادة الطبيعة، وهذا حكم شديد يصدره على أنفسهم بعد دراسة مبادئ الطبيعة في المدارس الثانوية .

ولقد كانت صعوبات تعيين الموظفين تحول دون استيفاء العدد اللازم من المعلمين ومع ذلك فقد بذل الموجودون منهم كل جهد في تعليم الطلبة .

(د) في هذه البجاءة تنويه لتحقيقه وقد أقيمت محاضرات علم الحياة تكون بمثابة المقدمة لدراسة علم النبات والحياة .

٢ - إن النظام الذي اتبع في الكلية هو النظام الذي كان متبعا في مدرسة طب وأن مجلس الكلية في أتباعه هذا النظام كان ينظر إلى المستقبل كإنسان في الحاضر .

٣ - أما قولهم بأن نسبة التخرج التحضيرية في جامعات أوروبا هي ٨٠٪ . فنقول خير صحيح وهي يتكونون من الجامعات الأوروبية كما لو كانوا على خبرة كبيرة بها ولو طمأنا أن الجامعات الكبرى تتطلب مستوى ماليا جيدا في التعليم لما ألبوا هذه الملاحظة وأن نسبة الدرجات لا تبرز من هذا المستوى فقد تكون النسبة ٨٠٪ ومع ذلك يكون المستوى غير عال وقد يكون الأمر بالعكس وأن ما يطرح إلى الكلية هو أن يكون مستوى الطلبة في العلم وأدبا مساويا لما هو في الجامعات الأوروبية الشهيرة .

٤ - كانت الدراسة باللغة الإنجليزية في جميع المواد وهي لا تزال كذلك في الكلية ولا بد أن يستمر الحال على ذلك بضع سنوات وبما أن الطلبة قد درسوا هذه اللغة سنوات طويلة فليس لهم عذر فيما إذا لم يتمكنوا من متابعة هذه الدروس .

٥ - كانت أعمال الألفية جارية في المعامل في شهر سبتمبر وقد تأخرت هذه الأعمال بسبب التأخر في الموافقة على الميزانية فلم يكن من المستطاع فتح المعامل لهؤلاء الطلبة .

٦ - فيما يتعلق بتدريس المناهج التحضيرية في قسم الطب فقد سجلت ست فواحدة وقد سار هذا النظام على الطلبة الذين كانوا بالكلية في السنة الدراسية ١٩٢٥ - ١٩٢٦

٧ - إن نظام الامتحان وضع في مجلس الكلية وأقره مجلس الجامعة وهو الذي طبقته الكلية على هؤلاء الطلبة ما عدا كلية الطب

(٣) تقرر بصفة الأوقاف والمعاهد الدينية من ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية الإسلامية لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ (الإيرادات والمصروفات) .

في كتاب اللجنة وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرفع لعلكم تقرر بصفة الأوقاف والمعاهد الدينية من مشروع ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية الإسلامية لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ لمرضه على هيئة المجلس الموقر .

مكلفه انتشار البقاء والأمراض التناسلية في القطر المصري إلى وزارتي الداخلية والمعارف والحقيقة أن المجلس قرر إحالتها إلى وزارة الداخلية ولجنتي المعارف والشؤون الخارجية . وقد صحب ذلك في المحضر .

فهل توافقون حضراتكم على محضر الجلسة بعد ذلك ؟

(موافقة) .

(حضر حضرة صاحب المعالي جعفرولى بلشا وزير الحرية والبحرية) .

(٢) كتاب من وزارة المعارف المصرية من الرخصة الخاصة من طلبة القسم القصوى من كلية الطب والعلوم بجامعة المصرية .

على الكتاب المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

سبق للمجلس أن أحال على وزارة المعارف عرضة مقامة إليه من طلبة القسم القصوى من كلية الطب والعلوم بجامعة المصرية . وقد أحالت الوزارة هذه العرضة إلى إدارة الجامعة وطلبت رأيا فيها . وهذه اجابت بذكره وضمتها كلية العلوم ونشرت بإرسالها مع هذا إلى دولتكم .

وتفضلوا دولتكم بقبول أوفى الاحترام ما

١٤ يولييه سنة ١٩٢٧

وزير المعارف العمومية ( بالنيابة )

محمد نجيب الترابي

نص المذكورة المشار إليها في كتاب وزارة المعارف :

مقدمة - هذه العرضة قديمة ويرجع عهدها إلى السنة الأولى من إنشاء الجامعة المصرية وقد تمتعت الأمور بالكلية تغييرا كبيرا وإلحاق نرى أن نيين رأينا في كل موضوع باختصار تام :

١ - الحاجة إلى النظام : (١) لقد أظهر الكثير من الطلبة أثناء السنة تمجلا للأشياء غير محمود وكأنهم كانوا يظنون أن يرعا كل شيء . وقد بلغ الكمال طرفة واحدة وإن ما ذكره في شكواهم لا يبين منه حقيقة النظام الذي وضع في أوائل أكتوبر سنة ١٩٢٥ من أجل تعطيل الدراسة من موصلا وهو يقضى بما يأتي :

(١) فيما يتعلق بالمعامل :

أن يعطى منجى مركز في الطبيعة يستمر ثلاثة شهور .

» » » الكيمياء »

» » » النبات »

(ب) النظرى - ثلاثة محاضرات في الأسبوع في كل مادة .

وقد تبثت أحوال الطلبة على الاعتقاد بأنهم تلقوا دروس ثلاثة أشهر بدلا من دروس السنة وهذا غير صحيح .

ومن المعروف أنه قد يكون من الأفضل للطلبة أن يحضروا المعامل ثلاث مرات في الأسبوع لمدة قصيرة بدلا من مرة في الأسبوع مدة سنة كاملة . على أن الطريقة المذكورة لم تقع في هذا النظام وأبدت الدراسة العملية في وقت واحد بعد أن صارت المعامل في حلة تسمح بذلك .

وقد اتخذت اللجنة حضرة الشيخ حسن عبد القادر مقراً لها في ذلك أمام المجلس .

وتفضلوا بقبول عظيم إحترامى ما

١٢ يولييه ١٩٧٧

ومجلس اللجنة

أحمد علي

تل من تقرير اللجنة ما يأتي :

القسم الأول

الارادات

١ - قدّرت الإيرادات هذا العام بمبلغ ٧١٧,٧٠٤ ج.م منها ١٠,٥٠٠ ج.م من وزارة الأوقاف ومبلغ ١٠٢,٧٠٤ ج.م من وزارة المالية و ٥٥٠ ج.م من وفر ميزانية سنة ١٩٧٦

وكانت ميزانية المعاهد المذكورة في سنة ١٩٧٦ مبلغ ٢٠٩,٨٨٨ ج.م منه ١١٣,٤٢٩ ج.م من وزارة الأوقاف ومبلغ ٩٠,٨٠٢ ج.م من وزارة المالية ومبلغ ٥٩٥٧ ج.م من وفر ميزانية سنة ١٩٧٥ ( راجع صفحة ٢ من الميزانية ) .

٢ - ومن هذا البيان يتضح أن إيرادات المعاهد الدينية محصورة فيما يرد لها من وزارة الأوقاف ووزارة المالية كما هو أشبه بالاعانات ويقيم من تلك أن تلك المعاهد ليس لها إيراد خاص وليس لها أوقاف مرصدة عليها وعلى المتسبين لها من العلماء والطلبة والواقع غير ذلك لأن هناك أوقافاً مرصدة على العلماء والطلبة مشمولة بنظر وزارة الأوقاف أو بنظر بعض الموظفين بالمعاهد أو بنظر ضريحهم .

ومن الغريب أنه لم يرد في ميزانية هذا العام شيء من هذه الإيرادات كما هو المتبع في ميزانية الجامعة ودار الكتب .

٣ - وقد اطلمت هذه اللجنة على ميزانية سنة ١٩٧٦ فوجدت أنه مضاف في تلك الميزانية مبلغ ٦٤١١ ج.م ريع أوقاف أهلية مرصدة على العلماء والطلبة ومبلغ ٥٩٨ ج.م من وقف عمر لطفي باشا الأهل لشراء كتب لمكتبة الأزهر وقد قيل في ميزانية هذا العام أن وزارة الأوقاف ستدلى صرف هذين المبلغين من ميزانها مباشرة كما كان متبعاً قبل سنة ١٩٢٤

٤ - ولا يخفى أن هذا العمل في غير محله لأنه يلزم ادراج جميع المبالغ المستحقة للأزهر والمعاهد الدينية من جميع الأوقاف سواء كانت مشمولة بنظر وزارة الأوقاف أو شيخ الجامع الأزهر أو خلافه في ميزانية هذه المعاهد .

٥ - وقد لاحظت هذه اللجنة أيضاً أن ميزانية سنة ١٩٧٦ أدرج بها مبلغ ٥٩٥٧ ج.م من وفر ميزانية السنة السابقة زيادة عما رداً من وزارتي المالية والأوقاف في هذا العام أكتفى بأخذ مبلغ ٥٥٠ ج.م من وفر ميزانية سنة ١٩٧٦ وجاء بالذكرة الإيضاحية لميزانية أن هذا الوف

بمبلغ ١٢,٥٠٠ ج.م تقريباً فيبقى مبلغ ٧٠٠٠ ج.م يستدته من ١٩٥٥ ج.م مقدار الباقي على المعاهد الدينية لوزارة الأوقاف من مصروفات بناء معهد الزقازيق لأن المعاهد كانت مدينة لهذه الوزارة بمبلغ ٢٤,٣٥٠ ج.م وحصل الاتفاق على تسديده بما يتوفر من ميزانية المعاهد على عشرة أقساط سنوية بحيث إذا زاد المتوفر على القسط السنوي وهو ٢٤٣٥ ج.م يخص الزيادة من باقي السلفة وقيل بأن الباقي يمد ذلك وقدره ٨٠٠ ج.م لم يضم إلى الإيرادات لأن حساب سنة ١٩٧٦ المالية مازال مفتوحاً .

وكان من اللازم أن يضاف جميع الوفرة إلى الإيرادات وما يكون مطلوباً على المعاهد يخصم ضمن المصروفات والمرجو من رئاسة مجلس الوزراء ملاحظة ذلك في المستقبل .

٦ - وقد طلبت لجنة الأوقاف لمجلس النواب بياناً بجميع الأوقاف المرصدة على المعاهد الدينية ودرجها ونصيب المعاهد في كل وقف منها عن سنة ١٩٧٦ سواء كانت هذه الأوقاف مشمولة بنظر الوزارة أم غيرها فوردت تلك اللجنة بيان يتضح منه أن نصيب المعاهد في تلك الأوقاف بما في ذلك التندوب مبلغ ٤٥,٣٨٤ ج.م ومع هذا فلم يضم هذا المبلغ للإيرادات بميزانية سنة ١٩٧٦ بناء على أن اللجنة المذكورة لم تتأكد من أن هذه المبالغ هي ما يستحقه الأزهر والمعاهد الدينية حيث لا يوجد بإدارة الأزهر بيان كاف لهذه الأوقاف ولا يربطها والمبالغ التي تدفع من نظار هذه الأوقاف باعتبارها نصيب الأزهر وبلدياته تؤخذ بدون عناية أو مراجعة ولا توجد أية رقابة فعلية أو غير فعلية على هؤلاء النظار .

وهذه اللجنة ترى أن هذا ليس ميرو لعدم ادراج المبلغ المتعارف به وقدره ٤٥,٣٨٤ ج.م في ميزانية هذا العام وترجو صراحة ذلك في العام المقبل .

٧ - وقد اقترحت لجنة الأوقاف لمجلس النواب ما يأتي :

أولاً - القيام بمصر جميع الأوقاف المرصدة على الأزهر والمعاهد الدينية خيراً دقيقاً سواء ما كان منها مرصداً على المعاهد عامة أم على واحد منها أم على فريق من العلماء والطلبة المتسبين إليها، وسواء في ذلك ما كان مشمولاً بنظر موظفين بالمعاهد أم بنظر وزارة الأوقاف أم بنظر السيد ورصد جميع هذه الأوقاف في سجل خاص .

ثانياً - ادماج جميع ما يرد من هذه الأوقاف في ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية إيراداتاً وصرفاً وتولى قسم الحسابات القيام بصرفه وهذا ما جرى عليه العمل بميزانية وزارة الأوقاف بالنسبة للأوقاف المشمولة بنظر الغير .

ثالثاً - توحيد إدارة الأوقاف المشمولة بنظر موظفين بالمعاهد الدينية بما يمكن ضمها إليها من الأوقاف المشمولة بنظر الغير في إدارة واحدة مع بذل المجهودات اللازمة لذلك وأن يسهل بهذه الإدارة أما إلى وزارة الأوقاف أو إلى إدارة تشا خصباً لذلك، وتعمل اللجنة لمصلحة الأزهر والأزهريين وتنفيذ فكرة الاقتصاد أن تكون وزارة الأوقاف هي الجهة التي تعهد إليها هذه الإدارة .

وأما - بحسبة ومراقبة نظار الأوقاف الأهلين الذين لم تضم الأوقاف المشمولة بنظم المراقبة السالف ذكرها بحيث تكون مراقبة جدية وكفيلة بأن يتحقق معها أن يعمل في الأرض والمعاهد الدينية تصبها في هذه الأوقاف ويكون للأدارة المنوطة بها المراقبة الحق في تلغيم ما يتضح لها من الانسحاب أو الاندثار وغير ذلك أن المحاكم الشرعية لاتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الظاهر .

٨ - وقد استأملت تلك اللجنة رأى حضرة مندوب دولة رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب القسيسة مدير المصالح الدينية فيما تقدم من الاقتراحات فأجاب حضرة المندوب بأنه لا مانع لدى الحكومة من ادماج إيرادات هذه الأوقاف في الميزانية وفي فصيلة المندوب بأنه لا يتاح في ذلك مع مراعاة شروط الرافقين ووافق كلامها على أن الأملح أن يجهد بادره هذه الأوقاف إلى ادارة خاصة إذا أمكن تحقيق ذلك .

٩ - وقد وافق مجلس النواب على ذلك تماماً هذه اللجنة فتعديلاً على اقتراحات لجنة الأوقاف والمعاهد لمجلس النواب السابق ببيان اتفق جميع حضرات الأعضاء بها على الموافقة على الاقتراحات الأولى والثاني والرابع أما الاقتراح الثالث وهو توحيد الأوقاف المشمولة بنظم موظفين بالمعاهد الدينية الخ فمكتات أغلبية حضرات الأعضاء موافقة عليه أيضاً عدا حضرات الشيخ أحمد نصر والشيخ محمد بن العرب بك وصدا محمد الخفي الطري بشار فان من رآهم عدم امكان نزع الأوقاف من تحت يد نظارها بشرط الوقف وتصميم وزارة الأوقاف أو غيرها لادارتها .

حضرة الشيخ محمد بن العرب بك - أريد أن أتكم في نقطتين :  
(النقطة الأولى) طلب ادماج الأوقاف كلها وجعلها تحت ادارة وزارة الأوقاف أو ادارة خاصة . و (النقطة الثانية) بحسبة نظار الأوقاف الأهلية .

فما يتعلق بالنقطة الأولى أرى أن الشرع يبيد كل البعد من الأخذ بها . فذلك أن الوقف إذا شرط في وقفه النظر لشيخ الجامع أو المفتي أو لمن له أية صفة فلا يستطيع انسان أن يتبرع هذه الادارة عن شرط له الا اذا ثبت خيانة هذا الشخص فذا فرض حصول طعن في ادارة وقف تحت نظارة شيخ الجامع أو المفتي أو أي ناظر غيرها وبثبت خيانتها وجب نزع هذا الوقف من تحت يده ولا أظن أنه بعد ذلك يكون صالحاً للبقاء في وظيفته .

أما اذا لم تثبت خيانتها فلا يصح بحال من الأحوال أن يتبرع هذا الوقف من تحت يده وإذا تبرع مع القزوع من دفع دعوى وفي كان شرط الوقف صريحاً في أن لا النظر فان المحاكم تحكم ولا شك له . وهل ذلك اذا جعلت هيئة تشريعية ووضعت قانوناً يجرمان صاحب الحق من حقه واجترأه لصح انذ أن يشمل التشريع الانساب وغيرها .

ان مع ذلك ساع الهيئة التشريعية أن تتبرع الولاية من الآله ومن الولاء إلى غير ذلك مما لا يمكن لولي الأمر مطلقاً أن يتبرعه مما دام أن الشرع قد قرره ولذلك أعارض شديد المعارضة في طلب ادماج الأوقاف الا ان يمكن شرط الوقف جبراً ذلك .

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية الخاصة بحسبة نظار الأوقاف الأهلية أقول أن هذا لا تائق منه بل فيه تعجيل تام . أما انه لا تائق منه فلا نأه اذا فرض وحسب الناظر امام هيئة تتشكل لذلك في وزارة الأوقاف أو غيرها فهذا إما يكون مثله كمثل بحسبة الأوصياء ولا يكون حجة لا للسمع ولا عليه . وإذا ظهر من بحسبة الهيئة التي نيط بها هذا الأمر أن ذمة الناظر مشغولة ورفع الأمر للقضاء بعد ذلك وتبين أن ذمته غير مشغولة بشئ مما ظهر في نتيجة تلك الحسبة فان القضاء لا يمتدع على هذه النتيجة ويقضى برفض الدعوى .

وأما أن في تلك الحسبة تعجلاً فلا نأه اذا شرعت هذه الهيئة في حاسبتى مثلاً بصفة كون ناظر على وقف أبي وطلب أبي الحساب من أمام المحكمة الأهلية وشكأن أيضاً إلى المحكمة الشرعية فإلى أية جهة من هذه الجهات أقدم مستندات الحساب إلى هيئة المحاسبة التي سلف ذكرها أو إلى المحكمة الأهلية أو المحكمة الشرعية ....

صدا محمد صديق باشا - على كل حال لم يتقرر شيء بعد في هذه المسألة .

حضرة الشيخ محمد بن العرب بك - ولكن هذه رغبات لا أرى أن تصدر من مجلس تشريسي . وزيادة على ما قلته فان تلك الهيئة التي يباح لها بحسبة النظر لا يمكن أن تقوم بذلك بما نأه فهي مستعاضى عليه ربما . فإله اذا كان الاستحقاق في وقف والذي يخصر في وقى أو نأه بيننا بشأنه فإى حق تتدخل وزارة الأوقاف أو غيرها لتعاضا وتأخذ رزماً من مال أيتها حق يترى . يقولون أن بحسبة نظار الأوقاف الأهلية يدخل فيما كل ناظر على وقف . . .

حضرة محمود أبو النصر بك - ليس الأمر كذلك .

حضرة الشيخ محمد بن العرب بك - ان هذا مذكور في الصفحة الثالثة بالبند الرابع من الفقرة السابعة من تقرير اللجنة وهذا هو بحرفه : " بحسبة ومراقبة نظار الأوقاف الأهلية الذين لم تضم الأوقاف المشمولة بنظمهم إلى الأوقاف السالف ذكرها ... الخ " .

حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل - هذا قاصر على الوقف الخيري .

حضرة الشيخ محمد بن العرب بك - لقد ثلثت النص على حضرة العضو وهو خاص بالوقف الأهل . على أن ما لا حظته إنما ذكرته بناء على ما أعتقد وأنهم من القبط . ولقد حدثني محلى وزير الأوقاف في هذا الموضوع ولذلك فإى متشعب بهذا المعنى . ولقد تبين لحضراتكم أن بحسبة نظار الأوقاف الأهلية لا تخيد المستحقين بل تضربهم مادام أنه لا تراع فيما بينهم على الاستحقاق كما نأه لا تخيد أيضاً في وصول الحقوق إلى أربابها وأذن فلا محل لتدخل أية هيئة بين وبين أخوتى خصوصاً وأنما تأخذ من أموالها بغير حق جزاً بصفة رسوم .

ومن أجل هذا أعارض شديد المعارضة في هذه الرغبات .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - ان الرغبات الموجودة في أيدي حضراتكم

سعادة محمد صدق باشا - المسألة فوضى .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - اقترحت لجنة المعاهد الدينية مجلس النواب ادماج جمع ما يراد من هذه الأوقاف في ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية ايرادا وصرفا على أن يتولى قسم الحسابات القيام بصرفه وهذا ما جرى عليه العمل بميزانية وزارة الأوقاف بالنسبة للأوقاف المشمولة بنظر الغير والمقصود من ذلك أن إيرادات الأوقاف المشمولة بنظر الغير يجب حصرها وادماجها في مشروع ميزانية المعاهد الدينية وأظن أنه لا يوجد من يخالفني في ذلك مطلقا .

حضرة الشيخ محمد عز العرب بك - هل هذا هو موضع اختلافه ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - القسم الثاني - وهو الذي يعترض عليه حضرة الشيخ محمد عز العرب بك والذي يقول أنه يخالف لشرط الوقتين هو توحيد دائرة الأوقاف المشمولة بنظر موظفين بالمعاهد الدينية وما يمكن ضمه اليها من الأوقاف المشمولة بنظر الغير . تقول لجنة المعاهد الدينية مجلس السراي بتوحيد الأوقاف المشمولة بنظر موظفين بالمعاهد وهم نذاريين أوقاف تقتضي كسب النوف - و زوقاف - مشمولة بنظر الغير . يجب توحيد إدارة هذه الأوقاف كلها ولكن يرتب على ذلك عزل النظار المعنيين بشرط الوفاق .

عندما اقترحت لجنة المعاهد الدينية مجلس النواب هذا الاقتراح استطلعت اللجنة رأى حضرة ممدوب دولة ورئيس مجلس الوزراء الذي أعتدك للميزانية كما استطلعت رأى فضيلة مدير المعاهد الدينية عن تلك الرغبة - وهي توحيد إدارة الأوقاف - فأجاب حضرة المنوب بأنه لا مانع لدى الحكومة من ادماج إيرادات هذه الأوقاف في ميزانية . وقال فضيلة مدير المعاهد الدينية بأنه لا مانع في ذلك مع مراعاة شروط واقفين ووافي كلاهما على أن الأصلح أن يحدد إدارة الأوقاف إلى إدارة خاصة ذاك يمكن تحقيق ذلك .

قد يبلغ ايراد تلك الأوقاف مائة ألف جنيه وهذا الإيراد كاف لمصروفات المعاهد الدينية عامة وبحيث لا تضطر تلك المعاهد للاستعانة بأموال وزارة الأوقاف ولذا وفي هذه الحالة لا يشك أن المعاهد عالة على الأمة .

- حضرتمكم أن فضيلة مدير المعاهد الدينية قال أنه لا مانع في ادماج هذه الإيرادات في ميزانية ، كما كان رأى حضرة ممدوب رئاسة مجلس الوزراء حيث وافق كلاهما على أن تترك للأوقاف المذكورة إدارة خاصة إن أمكن .

ووجود الإمكان كثيرة فإذا قال نظار الأوقاف لحكومة أنهم لا يريدون البقاء في النظارة وأنهم متنازعين عن نظارتها فيلا يحمل اسكوة تازلم ؟ إن الحكومة تقبل بلا شك أن يكون ذلك طريقة شرعية جمع فيها الشروط الواقفين وعندها يمكن توحيد هذه الأوقاف في مجموعها وحصرها في إدارة خاصة . هل مع تنازل النظار رضاهم وقبول الحكومة ذلك التنازل يأتي ممانع في هذا الإصلاح العنصر ؟

معارض حضرة الشيخ محمد عز العرب بك في عماسية ومصرفات نظار الأوقاف الأهلين - ما هذا ؟

سعادة محمد صدق باشا - لم يصدر مجلس النواب ولا لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية مجلس الشيوخ قرارا في هذا الشأن ولكنها رغبة وأردت في التقرير فلماذا تضع الوقت سدى في هذه المناقشات ؟

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - حضرة الأستاذ الشيخ محمد عز العرب بك أحد أعضاء لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية لا يريد اقرار هذه الرغبة .

سعادة محمد صدق باشا - إن في استمرار النقاش في هذا الموضوع ضياعا للوقت .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - لقد وافق مجلس النواب على الرغبة كما وافقت عليها أغلبية أعضاء لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية في مجلس الشيوخ ولكن حضرة الأستاذ الشيخ محمد عز العرب بك يعارض في ذلك .

إن الرغبات الواردة في تقرير اللجنة والتي أقرها مجلس النواب تتقدم إلى ثلاثة أقسام -

الأول - أن للأزهر أوقافا حرسدة عليه بمن أن الأوقاف يقول في وقت كذا من الأعيان أو الدثار على الجامع الأزهر أو على أمداء أو على المتسبين إليه أو على الأبحاث الموجودين فيه . هذه الأوقاف تكون ثارة مشمولة بنظر شيخ الجامع الأزهر وطورا بنظر المفتي مثل وقف أبو توير وثارة أخرى بنظر آخرين غير موظفين بالمعاهد الدينية .

لاحظ مجلس النواب أنه لا يراد في مشروع ميزانية هذا العلم شيء مطلقا من ايراد تلك الأوقاف ورأى كذلك أنه من غير المعقول أن يكون نواصم ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية الأبحاث التي تدهها وزارة المالية والأوقاف . دون ذكر الإيراد الأصلي تلك المعاهد فاقا مثل نظار تلك الأوقاف عن بيع الأوقاف المشمولة بنظرهم قالوا أنهم يتفقون في وجوبها ولكنهم لا مراقبة عليهم في هذا ولا يحدون عنه حدا لأية جهة .

أنا نريد أن تكون ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية شبيهة بميزانية الجامعة المصرية الموقوفة عليها أوقاف خاصة وميزانية دار الكتب المرصدة لها أطيان عند النظار الخيرية ، وقد قرأت حضراتكم في مشروع ميزانيتها ما ذكر من إيراداتها ومن بينها ايراد الأطيان الموقوفة ومقدار إعانة الحكومة وهكذا . فكان الواجب أن يذكر في مشروع ميزانية الجامع الأزهر ونماهد الدينية أبواب إيراداتها ومقدار الاعانات .

لما قدم مشروع ميزانية المعاهد الدينية لمجلس النواب وكان حالها من ذكر إيرادات الأوقاف رأت لجنة المعاهد الدينية في مجلس النواب يجب أن كان من الواجب ذكرها واستغفمت عن ايراد المعاهد ووجوب صرفها فأجبت بأن مقدار الإيراد يربو على خمسة وأربعمائة ألف جنيه وأن المتبع عادة عدم إدراجها في الميزانية وأنه يصرف في وجوبه بدون رقابة ولا محاسبة . فرأت اللجنة أنه يجب أن تشمل ميزانية الأوقاف إيرادات الأعيان الموقوفة تفصيلا ووجوبه صرف تلك الإيرادات حتى لا يترك الأمر فوضى وذلك بما مجلس النواب من حق الاشراف على إيرادات ومصروفات الدولة . ولجنة المعاهد الدينية مجلس الشيوخ وافقت على ما رأت لجنة المعاهد مجلس النواب

أن شرط الواقف ليس عبية لا يمكن تملكها ، فقد خصص القضاء الشرعي فبعد أن كان عاما خصصه إلى الأمر في ويوم معينة فإذا كان قد أمكن ذلك فأيسر منه إمكان تجاوز حرية شرط الواقف للصلصة العامة . أن الحاكم العام أن يتدخل ويضع النظام الذي يكفل الحقوق . أن بعض نظار الأوقاف من مشايخ الأزهر لا يسمون إدارة الأوقاف الموكولة إليهم ولا يمكنهم أن يتولوا هذا العمل بأنفسهم بل يملكون إلى ترك الأمر إلى كاتب أو معاون فقل غلة الوقف وتحصل الحياة .

لو أسندت هذه الأوقاف إلى وزارة الأوقاف وفيها الرجال الأكفاء لثلاثينا هذه الأضرار الناجمة من سوء إدارة النظار ، إذن فما هو المساع من إدارة تلك الأوقاف بواسطة الوزارة ؟

لقد قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب مبدأ عاما فيما يخص إدارة الكنائس . هو أنت يكون رجال الدين للدين ويتركوا أمر الدنيا لأهل الدنيا . لقد قرعتم أن أملاك الأديرة لا يقوم بإدارتها الرهبان ، فلم تترك أموال الأوقاف هذه تحت إدارة المشايخ ؟ انما صحت الزعامة أمكن الوصول إلى النجاة .

( تصفيق ) .

يمكننا أن نقول لشيخ الجامع الأزهر أنت بمحك شروط الواقفين فانظر على أوقاف كذا وكذا ولكنا نرى أن تتنازل عن حرك في النظر عليها وهكذا يمكننا أن نعمل مع شيخ الحنفية ، وشيخ الشافعية وغيرها ، وبذلك نصل إلى حصر المبالغ الناجمة من ربح الأعيان الموقوفة ويمكننا توزيعها توزيعا عادلا على جميع المستحقين .

حضرة محمود أبو النصر - أخواني ، أربو وأتم رجال التشريع والحفظ على أحكام الدستور ألا نكتب بحكم بعض الكلمات الخطابية إلى الخروج من مبدأ قوة الدستور . سمعنا ما سمعتم من حضرة صاحب المبادئ محمد شفيق باشا وصفق بضحك له وسمعتم ما سمعتم كذلك من حضرة المقرر وسمعتم كذلك ما أملى به الأستاذ الشيخ محمد عز العرب بك وأنا أشاطر الأستاذ رأيي في النقلة الأولى وأرجو حضراتكم أن لا تتأثروا مطلقا بما يسمعون من حضرة المقرر ومعالي شفيق باشا وأقول إنكم أن أخذتم بما قيل خالفتم قواعد الدستور وأصول التشريع واليك البيان ، حينما يتقدم الواقف إلى إنشاء وقفه فهو مالك يتصرف في ملكه واحترام حقوق الملكية هو أول أساس من أسس الدستور وهو حكم من تلك الأحكام التي جعلها الدستور في مسئلة نصومه فانما ما قال الواقف أني أرصد أو أوقف على جهة كذا وأجعل زيدا من الناس فانظر عليه فقد حقت هذه الكلمة ولا تستطيع أية سلطة في العالم ما دام فيه نظام أنت تتزعج ذاك المسال من يد ذلك الناظر الذي اختصه الواقف بالولاية على وقفه اللهم إلا اذا تخطى حدود الوكالة وأرتكب من الأغلاط ما يسمونه خيانة .

أقول ذلك لأرجو بالنيب . أقوله لا استنادا إلى الدستور لحسب ولكن تحريرا لجدا جرى عليه القضاء الأهل والقضاء المختلط مما لا يخفى في أثنان . إرادة النواب من تعيين من يتولى أمر وقفه ترجع إلى ما يسمونه بالولاية الخاصة وهي مما يلى في شق آخر ما يسمى بالولاية العامة .

رأت لجنة الأوقاف والمعاد الدينية في مجلس النواب أنه بعد إنشاء هذه الإدارة قد يوجد وقف أملي فيه جزء للمعاد الدينية كأن يوقف رجل وقفا مشاعا منه مائة فدان على أولاده وخمسون فداناً على المعاهد الدينية . فني مثل هذه الحالة ترى اللجنة وجوب حماية الناظر ليعرف كل حصته . لأن المعاهد الدينية وهي شخص منطوق لها حق المحاسبة باعتبار أنها مستفدة في هذا الوقف .

إن الإدارة المطلوب إنشاؤها تقوم مقام القاضي الشرعي أو ولي الأمر فتاسب كل ناظر وقف وتحصل منه ما يستحقه الأزهر من الوقف .

ورد في نهاية الفقرة السابعة من تقرير لجنة المعاهد الدينية في مجلس الشيوخ ما يأتي " ويكون للإدارة المنوط بها مراقبة الحق في تبليغ ما يتبع لها من التلاعب في الحساب أو الإدارة وغير ذلك إلى الحاكم الشرعية لاتخاذ الإجراءات اللازمة ضد النظار " .

من أجل ذلك ترون حضراتكم أنت الرغبات الثلاث في علها وأطلب الموافقة عليها كما وردت في تقرير اللجنة .

معالي مجدي شفيق باشا - أوافق على جميع ما ورد في تقرير المقرر أقوال حضرة المقرر وأزيد على ذلك أنه إلى سنة ١٨٩٣ كانت الأوقاف الخيرية المشمولة بنظر الأوقاف ترصد إيراداتها ومصروفاتها على الأعمال الواردة بصحيف الوقف كشروط الواقفين ، فلا يسمي أحد البدوي بأجره البدوي أو وقف واردات خاصة كان يصرف منها على مصالح الضريبيين ويرصد ما يتبقى منها لحسابها . ومثل ذلك وقفا السيدة نفيسة والسيدة سكرية من أنه توجد مساجد أخرى معطاة لعدم وجود أوقاف خاصة لها . ثم عدل عن ذلك في سنة ١٨٩٣ لما لوحظ من تكسر الأموال بنزوات الأوقاف على حساب جهات خاصة مع احتياج جهات أخرى من نوعها لتدبيرها فأصبح ممكنا أن ينق من متوفر ربح أوقاف السليدين مثلا على جامع أولاد عثمان لينائه أو لاقامة الشعار الدينية فيه . وأني لا أرى صعوبة في إمكان تنفيذ فكرة ادماج جميع ما يرمز هذه الأوقاف إرادا وصرفا ولا يمولدون تخصيصه ماورد في شروط الواقفين ، ويل على إمكان تحقيقها ما قدمت من أنه أمكن في سنة ١٨٩٣ تقليل الصعوبات الناجمة من تحتم صرف غلة الوقف الخيرية على جهة معينة بشرط الواقف وصرف المتوفر على جهات أخرى من نوعها .

إن حالة أوقاف الأزهر الآن كالحالة التي كانت عليها إدارة الأوقاف العمومية قبل سنة ١٨٩٣ فشال وقف (أو تزوير) شرط صرف ألف أقة ينزل على عدد معين من الطلبة ووقف ثان شرط توزيع خمسين أقة على عدد آخر معين - فبهذه الكلمات توزع إيرادات الناظر وقد يتفق أن علما أو طالبا يأخذ عدة درجات من عدة أوقاف في الوقت الذي ينظر فيه عدة سنتين أو ثلاث ليعين به رديف أو نصف رديف . إن شرط الواقف بعضي بصرف قديم أو غير فلماذا يتولى أفراد مثل هذا الصرف ؟ ولماذا لا تتولاه هيئة تتحسن التصرف فيه ؟ لماذا يحصل واحد على مائة وتحسين رديفا كما قرأتم في الصحف يتنازعهم الآخرون ؟ وما هو التنازع بين تكوين هذه الإدارة وبين شروط الواقفين ؟ انق لا أرى تسارعا ولا تضارعا فيما رآه مجلس النواب من ادماج إيرادات هذه الأوقاف في المالية مع ما يسمى شرط الواقف .

معالى محمد شفيق باشا - ماذا يريد أن يقول حضرة محمود أبو النصر  
وقد وافق على هذا المبدأ مندوب دولة رئيس مجلس الوزراء ومندوب المعاهد  
الدينية ؟

حضرة محمود أبو النصر - أرجو أن يطلب حضرة الرئيس إلى معالي  
محمد شفيق باشا عدم التشويش .

الرئيس - لا أعتقد أن ما وقع من معاليه يعد تشويشاً .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - لقد وافق كل من مندوبي  
رئيس الوزراء والمعاهد على مبدأ الاتحاد وتوحيد الإدارة .

حضرة محمود أبو النصر - لا خلاف بيننا في وجوب ادماج إيرادات  
هذه الأوقاف في الميزانية كما لا خلاف في وجوب محاسبة نظام الأوقاف  
الأهلية على ما يستحقه الأظهر في أوقافهم أما توحيد إدارة الأوقاف المشمولة  
بنظر موظفين بالمعاهد الدينية وغيره من النظام بشرط الأوقاف فهو  
ما لا أوافق عليه لأنه يخالف أقدس مبادئ التشريع ويتعارض حقولاً من يد  
أهلها وهو ما تأباه قواعد الدستور ومبادئ الأحكام .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - لقد جاء في آخر الفقرة  
الثامنة من تقرير اللجنة أن حضرة مندوب دولة رئيس مجلس الوزراء وحضرة  
صاحب الفضيلة مدير المعاهد الدينية وافقا على أن الأصلح أن يسهل إدارة  
الأوقاف إلى إدارة خاصة إذا أمكن تحقيق ذلك .

حضرة محمود أبو النصر - إذن اتفقا . ومع ما قاله حضرة المقرر  
وسقط ما قاله معالي محمد شفيق باشا .  
كلمة أخرى أريد أن أقي بها شبهة .

سمعت من معالي محمد شفيق باشا - وقد تركت أن قوله لأنه كان وكلاً  
لوزارة الأوقاف العمومية وأعرض الناس بنجايها - سمعت بمسألة كان لها  
شأن كبير ألا وهي مسألة توحيد مصارف الأوقاف الخيرية ليكل بعضها  
بعضاً .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - لا شأن لنا بهذا الآن .

حضرة محمود أبو النصر - إذن أتركه جانباً .

بقيت المسألة الثانية . لست أدري كيف يأتي حضرة الشيخ محمد عن العرب  
بك على الأظهر أن يحاسب نظام الأوقاف التي يستحق فيها مع أن لكل  
مستحق في وقف أن يحاسب ناظره على استحقاقه وهذه مسألة من أبسط  
المسائل لا تحتاج إلى كل هذا الجدل ولا تحمل هذا الخلاف .

( تصفيق ) .

حضرة الشيخ محمد عن العرب بك - مع قصر المحاسبة على الأوقاف التي  
للأظهر فيها شأن أنا لا أعارض ( تصفيق ) .

حضرة محمود أبو النصر - إذن اتفقا أيضاً على هذه النقطة .

فالولاية العامة على الأوقاف هي للقاضي والولاية الخاصة للأوقاف وقد  
اتفقت الأحكام والبادئ على أن الولاية الخاصة مقدمة على الولاية العامة  
وتوسع الفقهاء في ذلك إلى أن قالوا أنه إذا حدث أن حكم القاضي بجزل الناظر  
الذي عينه الأوقاف فإنه لا يمتثل .

معالي محمد شفيق باشا - لملك ستولينا فصولاً من ابن عابدين .

حضرة محمود أبو النصر - أنا لا أسمع لك أن تقاطعي فاني أتكلم  
من علم لا من شعور ونحن هنا في مجلس تشريعي فندعي أتكلم .

الولاية الخاصة ولا أقول ذلك من جانب الشرعية فقط ولا من جانب  
الدستور فقط بل من جانب القانون والأهمية أيضاً .

حق طبيعي أن يتصرف المالك في ملكه فإذا وقعت أملاك على جهات  
ميتها فهل لك أن تخبروها على إرادتي وتوجهوا إرادتها لجهات أخرى ؟ ذلك  
ما لا يمكن أن يكون لأن الدستور يأمي مصادرة حقوق الملكية ولأن القانون  
يأباه وكذلك الشرع .

سمعت حضراتكم من حضرة المقرر عبارة يسبح لي أن أقول بصراحة أنها  
لم تكن فصل الخطاب وأن العبارة التي تمسك بها لا توصل إلى بيان الطريقة  
التي يتشدها . ذكر لكم ما أجاب به حضرة مندوب دولة رئيس مجلس  
الوزراء وفضيلة مدير المعاهد الدينية ولكنه فسره على ما تمضي به نظريته  
لا على ما يدل عليه .

سأل كل من حضرة مندوب دولة رئيس مجلس الوزراء وفضيلة الشيخ  
أحمد هارون مدير المعاهد الدينية : مالكم مانع من أن تنزع الأوقاف إدارة  
واحدة تيسر عليها وتصرف أموالها في طريق واحد ؟ فقالتم ولكن مع  
مراعاة شروط الواقفين ومن ذلك أنه أن كانت هناك مندوبة لتوحيد إدارة  
الأوقاف وجعلها في يد واحدة . . . . .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - نرجو أن نقرأ نص العبارة .

حضرة محمود أبو النصر - لقد قلل فضيلة المدير أنه لا مانع في ذلك  
مع مراعاة شروط الواقفين .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - لقد أجاب فضيلته بما ورد في  
التقرير وهو أنه " لا مانع في ذلك " أي في ادماج جميع ما يرد من هذه الأوقاف  
وتوحيد إدارتها مع مراعاة شروط الواقفين " وقد وافق كلامها على أن الأصلح  
أن يسهل إدارة هذه الأوقاف إلى إدارة خاصة إذا أمكن تحقيق ذلك " .

حضرة محمود أبو النصر - معنى هذا أن رعاية شرط الأوقاف لا بد  
منها .

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقرر اللجنة) - اتفقا أيضاً في الادماج  
أي جبر جميع الإراد في الميزانية ومراعاة شروط الواقفين عند الصرف .

حضرة محمود أبو النصر - نعم تلائم كلامي . . . . .

على من تحرير اللجنة ما يأتي :

بناءً عليه

تقرّر اللجنة على المجلس الموافقة على الاعتادات الآتية وقد وافق عليها مجلس النواب :

بجيه

الباب الأول - ١٠٥,٠٠٠ ما يزيد من وزارة الأوقاف .

الباب الثاني - ١٠٢,٣٠٤ ما يزيد من وزارة المالية .

الباب الثالث - ٥,٥٠٠ ج ٢٠٠ من وفر الميزانية السابعة .

٢١٢,٧٠٤

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما جاء بتقرير اللجنة وهل اعتاد مبلغ ١٠٥,٠٠٠ جنيه المقدّر لإيرادات الباب الأول ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على الاعتاد المذكور .

وهل توافقون حضراتكم على اعتاد مبلغ ١٠٢,٣٠٤ جنيه المقدّر لإيرادات الباب الثاني ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على الاعتاد المذكور .

وهل توافقون حضراتكم على اعتاد مبلغ ٥,٥٠٠ جنيهاً مقدّر لإيرادات الباب الثالث ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على الاعتاد المذكور .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

القسم الثاني

المصروفات :

١٠ - قدرت بمبلغ ٢١٢,٧٠٤ ج ٢٠٠ وهي موزعة على يابين :

الأول - المساحيات والمرتبات .

الثاني - المصروفات العمومية .

الباب الأول - المساحيات والمرتبات

١١ - قدرت بمبلغ ١٩١,٣٦٩ ج ٢٠٠ وكان مقدراً لها في العام الماضي ١٧٨,٩٢٧ ج ٢٠٠ بزيادة ١٢,٤٤٢ ج ٢٠٠ .

وإن الإطلاع على المذكرة الإيضاحية للبرانية يتضح أن مجموع الزيادة هو مبلغ ١٦,٣٧٧ ج ٢٠٠ ومجموع التخفيض ٢,٩٣٥ ج ٢٠٠ فيكون صافي الزيادة في هذا الباب ١٢,٤٤٢ ج ٢٠٠ . ويلاحظ أن راتب فضيلة شيخ الجامع الأزهر البالغ قدره ٢,٠٠٠ ج ٢٠٠ أدرج في ميزانية المعاهد وكان يصرف في الماضي

من وزارة المالية ويدرج في ميزانيتها كما يلاحظ أن من بين المبالغ التي خفضت مرتب السكرتير العام لمجلس الأزهر الأعل ومرتب شيخ الجامع الأزهر بصفته من هيئة كبار العلماء ومرتبات شيخ الجامع الأزهر بصفته شيخاً لأحد المذاهب ومرتب السكرتير الخاص لشيخ الجامع وغير ذلك مما كان أشار البرلمان في العام الماضي برفضه من الميزانية .

١٢ - ولا حظت لجنة الأوقاف والمعاهد مجلس النواب أن لمصالحب الوظائف الكنازية شكوى سبق أن قدموها لمجلس الأزهر الأعل وقد أحيطت اللجنة علماً بتفصيلاتها وهي تتلخص في أنه في أغسطس سنة ١٩١٩ قرر مجلس الوزراء ضم ٢٠٪ إلى رواتبهم أسوة بموظفي الحكومة ووزارة الأوقاف وأن هذه الملاوة حذفت من مرتباتهم لما قرر مجلس الأزهر الأعل ترفيعهم في أول أبريل سنة ١٩٢٠ ويقولون أنه لا يوجد مسوغ قانوني يقتضي هذا الحذف وقد رفعوا منذ سنة ١٩٢٠ شكوى إلى مجلس الأزهر الأعل يتظلمون من هذا الحذف وصاروا يجهدون شكواهم من وقت لآخر حتى فصل المجلس أخيراً بتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٩٢٧ بأغلبية الآراء أن هؤلاء الموظفين حقاً في شكواهم وقرر تكليف فضيلة شيخ الجامع الأزهر بتقديم مذكرة بيان القواعد التي تطبق عليهم وطريقة تدبير المال اللازم لهم .

١٣ - ولكن مساعدة مندوب رئيس مجلس الوزراء يعارض في هذا القرار ويقول أنه لا حق لهؤلاء الموظفين في الشكوى لأن مجلس الأزهر الأعل قرر في أول أبريل سنة ١٩٢٠ ترقية جميع هؤلاء الموظفين ترقية عامة وأدجبت في المرتبات التي تقررت لم يقتضى هذه الترفيعات علاوة المشرون في المسألة وأنه تبين من مقارنة مرتباتهم السابقة على سنة ١٩٢٠ والتي تقررت لم يبد الترقية أنها زادت زيادة كبيرة فهم من زادت مرتباته ١١٪ مما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٠ بما في ذلك المشرون في المائة ومنهم من زادت ٣٨٪ وبمضمون زيد بنسبة ٨٧٪ . وأنهم إذا قرروا بزيادتهم من موظفي وزارة الأوقاف اعتبروا أحسن منهم حالاً .

١٤ - ووات تلك اللجنة أنه نظراً لعدم توفر العناصر التخصصية الكنازية ليسها لتكوين رأي نهائي تسترعى إليه هذه المسألة ونظراً لتفاوت العظم الذي لا حظته الملاوات والترفيعات التي أعطيت في سنة ١٩٢٠ غاوتاً لم تستطع الأوقاف على أسبابه ولائها فوق ذلك تميل إلى الاسترشاد برأي لجنة فيية في هذا الموضوع قبل أن تصدر قراراً تعرضه على المجلس - لهذه الأسباب تقرّر اللجنة ما يأتي :

( أ ) أن يطلب إلى دولة رئيس مجلس الوزراء تأليف لجنة لفحص شكوى هؤلاء الموظفين لحصاً دقيقاً ثم تقدم تقريرها إلى مجلس النواب في أوائل الدورة المقبلة

( ب ) إبقاء المتخوف من الميزانية حتى يتم الفصل في هذه الشكوى . وقد أقر مجلس النواب ما تحتم ومعد اللجنة توافق على ذلك .

١٥ - وقد ردت لجنة الأوقاف لمجلس النواب أنه هذا ما جهدهم من الملاحظات ترى اللجنة أن مسألة الموظفين بالأزهر والمعاهد الدينية مرتبطة تمام الارتباط بنظام الأزهر وأصلاحه ، وقد أظهر المجلس أكثر من مرة



ولما كانت جلسة المصروفات في الميزانية في مبلغ ٢١٢,٧٠٤ ج. ٢٠ فكان كل طالب يكلف الخزانة مبلغ ١٩ جيباً و ٤٨٠ ملياً . وهذا خلاف ما يصرف عليه من الأرواف التي لا تدخل إيراداتها في الميزانية .

٢١ - ومن المصروفات مبلغ ٨٣٥٠ ج. ٢٠ ثمن خبز العلماء والطلبة . وهذا بخلاف الجرايات المرتبة من الأرواف التي لا تدخل إيراداتها في الميزانية .

ولقد أشارت اللجنة التي تألفت لاصلاح الأزهر في سنة ١٩١٠ تحت رئاسة المرحوم يحيى زغلول باشا باستبدال الجرايات بنقود ومن ضمن ما أوردته في تقريرها لاستئلال على صحة هذا الرأي ما يأتي :

« نعم ما يوجب الأسف وجود الجراية ( الخبز ) التي توزع على الأزهريين كأنهم من الشحاذين بل ان مما يثيره من « علم يستحقه كرامة العلماء ان يرى الطالب على المسكة وهو صغير فيشبع على صغر النفس وسقوط الهمة .

يدخل الطالب في الجامع الأزهر مشحواً فيقيد اسمه في سجل المتظرين أغنى الذين تطلعت أبصارهم الى الجراية ثم يعني على ذلك المتظر الشهر والشهران والسنة والسنتين وأكثر من ذلك وهو يرتد على شيخ الرواق والقباه حتى اذا جاء دوره والى الجراية حسده كل المتظرين .

وخبز الأزهر من أرطأ ما يجيز في القاهرة فهو قدر من دقيق ردىء وكثير من الجاهدين يبيعونه بأنفسهم أو بواسطة القباة بنجس ولكنهم يفضلون ذلك على أكله .

ليس حال أسوأ من هذا الحال فهو يخالف أصول التربية ويولد في نفوس الطلبة أخلاقاً سافلة وعادات رديئة، الذين يحفظها والعقل يفتها والشفقة بنى الانسان تحمل على تغييرها .

وليت الخبز يوزع مع ذلك بطريقة منتظمة بل ان في الجرايات مطامع ومنها لقرى من الناس كسب كثير هو السحت وأكل مال الفقراء بغير الحق .

يجب الطالب اليوم أو الأسبوع فلا يتناول جراته ويقولون ان القيب يحفظها ثم يحضر المشيخة بالتقطع أصحابها فيعفى وقت ليس بصغير حتى يحضر الأمر بمعرفتها للشيخ من المتظرين ويكون قد اجتمع منى ثمة كثير ( اذا جمع أنها جميع ) أكثره غير صالح لاكمل بالضرورة والواقع أن الانقطاع معلوم على التحقيق الذين عهد اليهم توزيع الجرايات ان لم يكن قبل حصوله ففى يومه ويكون الاشعار قد سبق الى المقيم بعدم التوريد بل ان تم ( الأصول المرجية ) من الخطأ وورد قراره ، فإذا جاء الأمر بتجديد التوريد فأما ما استحق بين الزميين فله ( أصول رجة ) أخرى يعرفها أهل الأزهر وهم من مقاومتها عاجزون .

وما أشد حرص أولى المآرب في الجرايات على استيفائها بنوعها وهم يتدعون الى ذلك بشروط الواقفين يقولون ( بشرط الوافق كص الشارح ) وهم صادقون ، غير أن الشرع لا يرضى الفساد وما أراد الواقفون الا خيراً ، أرادوا معونة طلاب العلم ومدرسه وما دار بخلد واحد منهم أن في تقرير خبز الأزهر حرج تلك المتاعب والإذائل كلها ، ولقد بحثنا طويلاً في هذا

ورغبته في اصلاح شؤون الأزهر والمعاهد الدينية وظهور العلماء والطلبة المتسبون الى هذه المعاهد نفس هذه الرغبة في كل الظروف والمناسبات كما أنهم يمدون الفتق وعدم الاطمئنان على مستقبلها ومستقبل المتخرجين منها وقد تألفت لجان مبدية في عهود مختلفة لاصلاح أمور الأزهر ومعاهداته ولكن لا اعتبارات متومة لاجعل لذكرها لم توفى هذه الجبان في مهمتها والآن وقد أصبحت المعاهد الدينية تابعة لوزير مسئول أمام البرلمان صار من السهل وضع الاصلاح الكليل بمقتضى القائمة المرجوة من الأزهر والمعاهد الدينية لمصر والعالم الاسلامى . ولما كان هذا الاصلاح متناول مسائل متشعبة من حيث الإدارة والتعليم وتقرير مستقبل الطلبة الذين يخرجون من هذه المعاهد وعدد من يجب قبوله منهم في كل معهد . ومن حيث الهيئات والمجاليس الموجودة بالأزهر ومعاهداته ، ومن حيث وضع الميزانيات وشكلها والأرباب التي يجب أن تشمل عليها .

١٦ - لهذا اقترحت تلك اللجنة أن يباين دولة رئيس مجلس الوزراء بتأليف لجنة يكون من بينها بعض أعضاء البرلمان تتناول هذه الأبحاث وكل ما يتعلق بالأزهر والمعاهد الدينية الأخرى ، وتريجو أن تتكفى من تقديم تقريرها للبرلمان في أوائل الدورة المقبلة ليكون أساساً لاصلاحات الواجب ادخلها على الأزهر ومعاهداته .

١٧ - ولقد تمت تلك اللجنة النظر من الآن الى أنه ، لكي تتحقق المصلحة من إلحاق المعاهد الدينية برئاسة مجلس الوزراء ، يجب إنشاء إدارة تلحق بهذه الرئاسة لتتسكى بواستها رئيس مجلس الوزراء من الاشراف والمراقبة الفعلية على هذه المعاهد لتيسر تنفيذ الاصلاح المرجو وضه تنفيذاً دقيقاً .

وقد وافق مجلس النواب على ما تقدم ، وهذه اللجنة توافق عليها .

#### الباب الثاني - مصروفات عمومية

١٨ - قدرت بمبلغ ٢١,٣١٥ ج. ٢٠ بتفضي ٩٦٢٦ ج. ٢٠ من العام الماضي ( راجع مذكرة الميزانية صفحتى ج ، د )

١٩ - لاحظت هذه اللجنة أنه وارد في الصفحة رقم ١٢ من ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية مبلغ ٤٨٠ ج. ٢٠ بمدة مصروفات لاضاء مجلس الأزهر لاعلى الأربعة غير الموظفين بالمعاهد .

وحيث ان هذه اللجنة سبق أن أبنت رأياً فيما يتعلق بأعضاء مجلس الأرواف الأول وكان من رأيا كما رأيت لجنة مجلس النواب أن تكون مكانة الموقوف مقدرة عن كل جلسة يحضرها خمسة جنهيات فذلك ترى أن تكون مكانة العضو غير الموظف بالمعاهد خمسة جنهيات أيضاً من كل جلسة يحضرها مع العلم بأنه مقرر في قانون الأزهر والمعاهد أن يكون استناد المجلس مرة في كل شهر على الأقل على أن يراعى ما تقدم في ميزانية العام المقبل .

٢٠ - ويبلغ عدد الطلبة المتسبين للجامع الأزهر والمعاهد الدينية حسب آخر احصاء وضع بمعرفة المعاهد في ١٠ أبريل سنة ١٩٢٧ ١٩٩١٤ طالباً منهم ٩٦١١ بالأقسام النظامية و ١٣٠٨ بالقسم غير النظامي .

ووافق على ذلك مجلس النواب وهذه اللجنة توافق عليه أيضا .

حضره محمود أبو النصر بك - ورد في صفحة ٤ مشروع الميزانية بند ٣ "مكافأة لمن يتقدم لأعمال امتحان الشهادات" مبلغ ١٠٠٠ جنيه لسنة ١٩٢٧ وكان المقر لهذا البند في سنة ١٩٢٦ ، ٥٠٠ جنيها فقط. فهل لحضرة المقرر أن يبين لنا أسباب هذا الفرق المائل ؟

حضره أحمد عبد الوهاب بك ( وكيل وزارة المالية ) - أحبل حضرة العضو المحترم الى الصفحة ١٠٠ من المذكرة الايضاحية المرفقة لمشروع الميزانية اذ ورد بها أن السبب في الزيادة يرجع الى أنه لم تكن تصرف أية مكافأة في السنين الماضية من أمانة سنة ١٩٢٥/١٩٢٦ لمن يتقدم لأعمال الامتحان من موظفي المعاهد الدينية وقد شكوا من الشكوى من أنهم يؤدون أعمالا لأجر عليها في حين أن من يتدون للقيام بهذه الأعمال نفسها من غير رجال المعاهد الدينية يطعون مكافأة عن عملهم .

حضره الشيخ حسن عبد القادر ( مقرر اللجنة ) - وعلاوة على ذلك فانه كان يدرج من قبل مبلغ ١٠٠٠ جنيه هذه الأعمال ثم استبعد المبلغ من الميزانية ثم أعيد إدراجها في هذه السنة .

حضره محمود أبو النصر بك - في رغبة أتقدم بها الى المجلس الموقر. الآن بعد أن أقيمت أزمة المعاهد الدينية الى أيد نعتقد أنها أيدى إصلاح ولأننا جميعا كما نشعر وكلنا رجاها فيما يخص تلك المعاهد ولا سيما ذلك المعهد الأخرى القديم ألا وهو الأزهر الشريف الذي هو ثغر مصر من أجل هذا ودون أن أحبل من حضراتكم الكلام - لأن حضرة الشيخ أحسن عبد القادر كلفنا مؤونة الكلام بما قاله في جلسات سابقة - أتقدم إليكم بالرغبة الآتية نهما :

" الآن وقد أثبتت أزمة المعاهد الدينية الى رياسة مجلس الوزراء فان المجلس يتقدم برغبته الصادقة ورجائه القوى الى دولة الرئيس في أن يضافف الناية بتفصيل حالة الأزهر وإصلاح شؤونها أصلا ضمن انتفاع البلاد بطلابه بعد أتمام دراستهم ويكفل لهم مستقبلين مواطنينهم ."

وأظن ان لا يخالفني في تلك الرغبة أحد من حضراتكم ؟

أصوات : لا .

حضره محمود أبو النصر بك - أريد أن أعرف قرار المجلس في هذه الرغبة . الرئيس - ستبت وحينئذ المضبطة وتبلغ الى الحكومة .

تلى من تقرير اللجنة ما يأتي :

بناء عليه :

تتقرر اللجنة على هيئة المجلس الموافقة على الاعتبارات الآتية وقد أقرها مجلس النواب :

جيبه ١٩٠,٩٩٧ ١ - ماهيات وصريات .

٢١٦,٧٠٧ ٢ - مصروفات عمومية .

٢١٦,٧٠٤

الموضوع مع كثيرين من أمة العلماء وكانت خلاصة أقوال أكبر القضاة منهم أنه يجوز استبدال الخبز بنقود اذا رضى ذلك المستحقون كما صرحوا بأنه يجوز للطالب أن يستبدل حقه بنقود وأن يرسل في يمه وقسمه القى اليه وهو الحاصل الآن .

ولذلك ترى المضبطة في استبدال الجرايات بنقود وتوزيعها على أهل الأزهر طبقا لشروط الواقفين فيصحبها الواحد منهم كالأول كانت خبزنا ويصرف هذا البديل كل شهر وبذلك ترفع المضار المتقدم يانها ويحقق وصول الحقوق ليد أربابها وتخلص الادارة من عاء الاشتغال بهذا الأمر الذي لانفع منه لأحد من طريق شرعى ."

٢٢ - من أجل هذا وضع في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ المادة (١٢٩) وهي تنص على تأليف لجنة اختصاصها النظر في إبدال الجرايات بنقود ووضع القواعد التي يترتب بمقتضاها البديل النقدي لمن يستحقه من الطلبة والعلماء .

استعملت اللجنة عام ١٩٢٦ بشأن تنفيذ ما نصت عليه هذه المادة فخلصت أنه تألفت لهذا الغرض في ٢٩ يناير سنة ١٩١٦ لجنة برئاسة فضيلة الشيخ عبد بجيت ، وأن هذه اللجنة قررت في ١١ فبراير سنة ١٩١٧ "عدم الموافقة على استبدال الجرايات بنقود في الأزهر والمعاهد الأخرى لما توافقه مصلحة المستحقين ولعدم توفر الشروط التي تسوغ ذلك شرعا فيما يكون فيه شرط واقف" ولمّا عرض هذا القرار على مجلس الأزهر بجلسته ٢ فبراير سنة ١٩١٨ قرر إدراجها للنظر فيه .

٢٣ - وفي ١٤ يولييه سنة ١٩٢٦ قرر مجلس الأزهر الأعلى استبدال الجرايات المرتبة في الميزانية بنقود في معاهد الاسكندرية وأسيوط والزقازيق ومديناط ، ولكنها بقيت على ما هي عليه في الأزهر . وكذلك الحال بالنسبة للجرايات المقر صرفها في الأوقاف .

وعلمت اللجنة أيضا أنه - فوق عدم المساواة الموجودة بين الطلبة والعلماء في توزيع هذه الجرايات ، وبين المعاهد وبعضها - يوجد فريق من الطلبة لا يعطى شيئا من هذه الجرايات بالمره .

واللجنة لا تريد أن تزيد على ماورد في تقرير لجنة إصلاح الأزهر في سنة ١٩١٠ للتدليل على عداد هذا النظام .

ولذا فإنها تشدد في وجوب الناية باستبدال الجرايات بنقود في أقرب وقت مع مراعاة العدالة والمساواة في التوزيع ، ويوافق فضيلة مدير المعاهد على أنه من الواجب تنظيم مسألة الجرايات .

٢٤ - هذا وقد أدرج في باب المرتبات مبلغ ٧٦٠ ج. م علاوات عادية للمستفيدين الخارجين من هيئة البكالوريوس ٣٨٨ ج. م. فاقروا ٣٧٢ ج. م. رؤى من الصلصة اضافته على البند ١٢ من باب المصروفات لتكون جملته ١٣٧٢ ج. م.

٢٥ - ووات لجنة الأوقاف لمجلس النواب عدم الموافقة على استقرار مكافأة التفقيش المقترحة لما مبلغ ١٢٠ ج. م حيث رأى رؤى تعيين مفتشين بصفة دائمة بدل الانتداب من المدرسين .

كما أنها رأت أن تقطع المكافأة المقترحة للتفقيش المتدينين ومقدارها ١٢٠ ج. م. علما بين مفتشين بصفة دائمة .

١ - إضافة مبلغ ٥٠٠٠ جنيه الى الاعتماد المدرج في ميزانية وزارة الداخلية لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - فرع ٣ - مصلحة السجون - باب ٣ - أعمال جديدة لمشرع إنشاء ورشة غزل باصلاحية الرجال - ليصبح مجموع اعتماد الباب الثالث لمصلحة المذكورة ٥٢٧٩٣ جنيه بدلا من ٤٧٧٩٣ جنيه الذي وافق عليه المجلس .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن يكون اعتماد الباب الثالث لمصلحة السجون مبلغ ٥٢٧٩٣ جنيه بدلا من ٤٧٧٩٣ جنيه ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على اعتماد المبلغ المقدر الباب الثالث لمصلحة السجون بمبلغ ٥٢٧٩٣ جنيه .

ثم من تقرير اللجنة ما يأتي :

٢ - إضافة مبلغ ٧٧٣٨ جنيه في ميزانية وزارة الزراعة لإنشاء أربعين وظيفة لازمة للبلد في تنفيذ قانون الجمعيات التعاونية حسب التوزيع الوارد في المذكرة المرفوعة من اللجنة المالية الى مجلس الوزراء وفي هذا الصدد صرح معالي وزير الزراعة أمام لجنة المالية بمجلس النواب بأنه اذا وجد هو من الموظفين في الوزارات الأخرى من يأخذ فهم الباقية والكفاية فإنه يستدعيهم ويفضلهم على غيرهم من المرشحين .

وبذلك يصبح مجموع اعتماد الباب الأول لهذه الوزارة ٢٨٠٨٤٨ جنيه بدلا من ٢٣٣٧٢١٠ جنيهات الذي وافق عليه المجلس .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن يكون مجموع اعتمادات الباب الأول لوزارة الزراعة مبلغ ٢٨٠٨٤٨ جنيه بدلا من ٢٣٣٧٢١٠ جنيهات ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على أن يكون اعتماد الباب الأول لوزارة الزراعة مبلغ ٢٨٠٨٤٨ جنيه .  
ثم من تقرير اللجنة ما يأتي :

٣ - إضافة مبلغ ٤٠٠٠ جنيه الى اعتمادات الباب الثالث في ميزانية وزارة الخارجية لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ وذلك لشراء الآلات والياضات والأدوات اللازمة للقروض المصرية بباريس بمناسبة زيارة جلالة ملكا المعظم عاصمي فرنسا وبلجيكا، وبذلك يصبح مجموع اعتمادات الباب الثالث لهذه الوزارة ١١١١٥٠ جنيه بدلا من ١٠٧١٥٠ جنيه الذي وافق عليه المجلس .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن تكون اعتمادات الباب الثالث لوزارة الخارجية مبلغ ١١١١٥٠ جنيه بدلا من ١٠٧١٥٠ جنيه ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على أن تكون اعتمادات الباب الثالث لوزارة الخارجية مبلغ ١١١١٥٠ جنيه .

ثم من تقرير اللجنة ما يأتي :

٤ - إضافة مبلغ ١٩٧٨٦ جنيه الى ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - فرع ٣ - إدارة عموم المباني باب ٣ أعمال جديدة

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ما جاء بتقرير اللجنة وهل الاعتماد المقدر لمصروفات الباب الأول وقدره ١٩٠٩٩٧ جنيه ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتماد المذكور .

وهل توافقون حضراتكم على الاعتماد المقدر لمصروفات الباب الثاني وقدره ٢١٧٠٧ جنيه ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتماد المذكور .

هل توافقون حضراتكم على إحالة الأعمال الواردة الآن من مجلس النواب على اللجان المختصة لنظرها بصفة مستعجلة .

( موافقة ) .

وقعت الجلسة للاستراحة في الساعة السادسة والديقية العشرين مساء .  
أعيدت الجلسة في الساعة الثامنة والديقية الخامسة والعشرين مساء .

(٤) الاعتمادات الإضافية والتعديلات المطرِب ادخالها على ميزانيات بعض وزارات - مصاريف مبرمجة قسم ١٨ - المبلغ المأخوذ من الاعتمادات - اعتماد المطرِب خصه مبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه ليدفع جميعات التعاونية الزراعية - تقرير لجنة المالية - موافقة المجلس .

في كتاب لجنة المالية عن هذه المسائل وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

اجتمعت لجنة المالية ونظرت في الاعتمادات الإضافية والتعديلات المطرِب ادخالها على ميزانيات بعض الوزارات الواردة من مجلس النواب بعد موافقة عليها وكذلك فيما قرره مجلس النواب بشأن المصاريف غير المنظورة قسم ١٨ - والمبلغ المأخوذ من الاحتياطي وبشأن الاعتماد المطرِب تمه بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه ليدفع لجمعيات التعاونية الزراعية ووافقت عليها كما أقرها مجلس النواب .

وقد انتهت اللجنة حضرة الفريد شماس افندي ليكون مقررا لها امام المجلس في هذه الموضوعات .

وتفضلوا بكونكم يقبلون عظيم الاحترام

رئيس اللجنة  
يوسف وهبه

حضرة الفريد شماس افندي (مقرر اللجنة) - سيئلا على حضراتكم تقرير لجنة المالية عن المسائل الواردة في كتابها المتقدم ذكره .

ثم من تقرير اللجنة ما يأتي :

١ - طلبت وزارة المالية الى مجلس النواب أثناء نظر الميزانية ادخال بعض اعتمادات اضافية واجراء بعض تعديلات على ميزانيات بعض الوزارات وقد وافق عليها مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ١٤ يولي سنة ١٩٢٧ وتوافق عليها هذه اللجنة وتطلب من المجلس اقرارها وهي :

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

٧ - تصوية التجاوز البالغ قدره ٥٠٠ جنيه في البند ١٥ من الباب الثالث من ميزانية وزارة الأشغال العمومية (مصلحة التنظيم) لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ مشتتة وأبورو هراس بالرصف بالأسفلت وذلك مقابل وفر مواز له في البند ١٧ من الباب نفسه . ونظرا لأن هذا التجاوز ناشئ عن شراء وأبورو هراس اضافي وهذا يحد عملا جديدا ويجب استئذان البرلمان بشأنه .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه التصوية ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على التصوية المذكورة .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

قسم ١٨ - مصاريف غير منظورة

قدر لهذا القسم في المشروع مبلغ ٦٠٤٣٣ جنيه وقد رأت لجنة المالية مجلس النواب رفع هذا المبلغ إلى ٦١٣٤٦ جنيه وقد وافق مجلس النواب على ذلك وهذه اللجنة تقره .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاعتداد المقدر لهذا القسم بمبلغ ٦١٣٤٦ جنيه ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتداد المقدر لهذا القسم بمبلغ ٦١٣٤٦ جنيه .

ثم على من تقرير اللجنة ما يأتي :

وبناء على ما تقدم على ما اتخذه المجلس من أبواب الإيرادات والمصروفات يكون مجموع الإيرادات مبلغ ٣٦,٣٧٦,٥٥٠ جنيهاً والمصروفات مبلغ ٣٨,٩١٩,٠٠٠ جنيه وتكون قيمة ما يؤخذ من المال الاحتياطي لسد عجز الإيرادات هو مبلغ ٢,٥٤٢,٤٥٠ جنيه وقد أقر مجلس النواب ذلك وهذه اللجنة توافق عليه وتطلب اعتداله .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على أن يكون مجموع الإيرادات ٣٦,٣٧٦,٥٥٠ جنيهاً والمصروفات مبلغ ٣٨,٩١٩,٠٠٠ جنيه وتكون قيمة ما يؤخذ من المال الاحتياطي لسد عجز الإيرادات مبلغ ٢,٥٤٢,٤٥٠ جنيهاً .

ثم على من تقرير اللجنة ما يأتي :

طلبت وزارة المالية إلى مجلس النواب الموافقة على فتح اعتداد قدره مائتان وخمسون ألف جنيه ليسلف للجمعيات التعاونية الزراعية التي ستشأن وفقاً لأحكام قانون تنظيم الجمعيات التعاونية الذي أقره البرلمان بشرط أن يقوم بالتسليف بنك وأحد أو أكثر تخضاره وزارة المالية بالاشتراك مع وزارة الزراعة وأن يكون التسليف في مسؤولية ذلك البنك أو تلك البنوك وبالشروط التي ترضى بالاتفاق بين الوزارتين المذكورتين وقد وافق مجلس النواب :

وهذا المبلغ مرحل من الاعتداد الإضافي البالغ قدره ٢١,٣٢٠ جنيهاً الذي تقرر فتحه في ميزانية السنة الماضية بمقتضى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٢٧ لإنشاء إدارات وإجراء يده بمحجر الطور وبذلك يصح مجموع اعتدادات الباب الثالث للصيغة المذكورة مبلغ ٤٧٣,٨٣٢ جنيهاً بدلاً من ٤٥٤,٠٤٦ جنيهاً الذي وافق عليه المجلس .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن يكون مجموع اعتدادات الباب الثالث للصيغة المذكورة مبلغ ٤٧٣,٨٣٢ جنيهاً بدلاً من ٤٥٤,٠٤٦ جنيهاً ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على أن يكون مجموع اعتدادات الباب الثالث لهذه الصيغة مبلغ ٤٧٣,٨٣٢ جنيهاً .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

٥ - إضافة مبلغ ٣٥٩٠ جنيهاً إلى ميزانية وزارة الحفانية لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ فرع ٢ - المأكل المختلطة باب ٢ - مصروفات عمومية لاستثمار منزل ينقل إليه بعض أفلام محكمة لاستئناف المحكمة المنطقة بالاستندرية وتقياد بنفقات الشئ وبذلك يصح مجموع اعتدادات هذا الباب مبلغ ٥٩,٤٢٩ جنيهاً بدلاً من ٥٦,٩١٩ جنيهاً الذي وافق عليه المجلس .

وقد حصل الاتفاق في هذا الصدد بين معالي وزير الحفانية ولجنة المالية مجلس النواب على ألا تزيد مدة الإيجار على سنتين .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن يكون مجموع اعتدادات الباب الثاني لفرع ٢ (المأكل المختلطة) مبلغ ٥٩,٤٢٩ جنيهاً بدلاً من ٥٦,٩١٩ جنيهاً ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على الاعتداد المقدر لهذا الباب بمبلغ ٥٩,٤٢٩ جنيهاً .

على من تقرير اللجنة ما يأتي :

٦ - تخفيض مبلغ ٩٠٠٠ جنيه من اعتداد البند ١٨ في الباب الثالث "أعمال جديدة" بميزانية وزارة المواصلات - فرع ٤ - التليفون - المخصص لادخال نظام التليفونات المتحركة بنفسها في القاهرة وذلك لأن ميزانية الوزارة المذكورة لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ كانت تشمل على اعتداد قدره ٧٢٠٠ جنيه في الفرع ٤ بند ١٧ من الباب الثالث لهذا الفرع وقد رخص مجلس الوزراء بمجاز هذا الاعتداد بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه مقابل وفر مسأله في البند ١٨ من الباب نفسه على أن يطلب من البرلمان تخفيض الاعتداد للمدريج لهذا الفرع في مشروع ميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ بمثل هذا المقدار (أي ٩٠٠٠ جنيه) وبذلك يصبح مجموع اعتدادات الباب الثالث لهذا الفرع مبلغ ١٨٨,٤٠٠ جنيه بدلاً من ١٩٧,٤٠٠ جنيه الذي وافق عليه المجلس .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على أن يكون مجموع اعتدادات الباب الثالث لفرع ٤ - التليفون مبلغ ١٨٨,٤٠٠ جنيهاً بدلاً من ١٩٧,٤٠٠ جنيه ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على اعتداد المبلغ المقدر للباب الثالث فرع ٤ بمبلغ ١٨٨,٤٠٠ جنيه .

للمادة الأولى - تنشأ محكمتان ابتدائيتان أهليتان احدهما بمدينة شبرا الكوم والأخرى بمدينة المنيا .

وتشمل دائرة اختصاص محكمة شبرا الكوم مديرية المنوفية التي تفصل من دائرة اختصاص محكمة طنطا .

وتشمل دائرة اختصاص محكمة المنيا مديرية المنيا التي تفصل من دائرة اختصاص محكمة بني سويف .

المادة الثانية - جميع القضايا المنظورة الآن أمام محكمتي طنطا وبني سويف والتي أصبحت بمقتضى المادة السابقة من اختصاص محكمتي شبرا الكوم أو المنيا حال حلول تصديدها المحكمة من تلقاء نفسها إلى المحكمة المختصة بمقتضى هذا القانون وذلك بطلبات محددة وإحالة إلى هي عليها وبدون مصاريف . وفي حالة غياب أحد الخصوم يعلن له الأمر مع تكليفه بالحضور في المواعيد العادية .

ولا يسرى هذا القانون على القضايا الموجهة للنظر في المحاكم قبل بل تحكم فيها أحكام المنظورة أمامها الآن تلك القضايا .

المادة الثالثة - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويصل به من أول نوفمبر سنة ١٩٢٧

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

صدور ....

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون إجمالا من حيث المبدأ ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع قانون المذكور من حيث المبدأ .

وإذاً يلى مشروع القانون مادة مادة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فراد الأول ملك مصر  
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى - تنشأ محكمتان ابتدائيتان أهليتان احدهما بمدينة شبرا الكوم والأخرى بمدينة المنيا .

وتشمل دائرة اختصاص محكمة شبرا الكوم مديرية المنوفية التي تفصل من دائرة اختصاص محكمة طنطا .

وتشمل دائرة اختصاص محكمة المنيا مديرية المنيا التي تفصل من دائرة اختصاص محكمة بني سويف .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

أولا - على الاذن للحكومة بأخذ مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه من المال الاحتياطي لشئون تسليم الجمعيات التعاونية دون أن يدخل على أبواب الميزانية العادية .

ثانيا - على أن البنك الذى يقوم بعملية التسليف هو بنك مصر وإذا لم يحصل اتفاق معه تخار الحكومة بنوكا أخرى .

ثالثا - أن تكون الفائدة التي يتقاضاها الحكومة من البنوك ٢٪ وأن لا يزيد الفرق بين هذه الفائدة والفائدة التي يتقاضاها البنك من الجمعيات التعاونية على ٢٪ بمعنى أن لا تكلف الجمعيات بأكثر من ٤٪ .

رابعا - عدم تحديد مقدار السلف التي تعطى للجمعيات التعاونية وهذه اللجنة نظرا للأسباب الواردة بمذكرة اللجنة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء والمرقعة صودتها بتاريخ ١١ وتوافق على ذلك وتطلب من المجلس تفراره .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاذن للحكومة بأخذ مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه من المال الاحتياطي لشئون تسليم الجمعيات التعاونية دون أن يدخل على أبواب الميزانية العادية وبالشروط التي أقرها مجلس النواب وهي الواردة في تقرير اللجنة ؟

أصوات : موافقون

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على ذلك .

(٥) قرار المجلس بأن تنقل القوانين الواردة من مجلس النواب للقراءات الثلاث ثم يخذ الرأي على هذه القوانين بجمعها دفعة واحدة .

١ - مشروع قانون إنشاء محكمتين ابتدائيتين أهليتين شبرا الكوم والمنيا .

على تقرير لجنة الحفانية من مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

أقر مجلس النواب مشروع قانون بإنشاء محكمتين ابتدائيتين أهليتين احدهما بشبرا الكوم والأخرى بالمنيا .

ونظرا لأن المجلس سبق له أن وافق على إنشاء هاتين المحكمتين عند نظر ميزانية وزار الحفانية وأقر الاعتبارات المطلوبة لما ليس إنشاءهما اذ سوى تنفيذ قرار البرلمان .

وعلى ذلك قررت اللجنة بالإجماع الموافقة على هذا المشروع وأقيمت حضرة الأستاذ الشيخ حسن عبد القادر مقرا لها .

ومجلس اللجنة

عمود بسوي

على مشروع القانون وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(١) مباح للمجلس (١) تلك اللجنة .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

المادة الثانية - جميع القضايا المنظورة الآت أمم محكى لمنطقا  
وبين سوف والتي أصبحت بمقتضى المادة السابعة من اختصاص محكى  
شبين الكوم أو المنيا تحمل بأوامر تصدرها المحكمة من خلفه خصما الى المحكمة  
المختصة بمقتضى هذا القانون وذلك بجلسات محددة وبالحالة التي هي عليها  
وبدون مصادف .

وفي حالة غياب أحد الخصوم يصل اليه الأمر مع تكليفه بالحضور في المواعيد  
العادية .  
ولا يسرى هذا القانون على القضايا الموجهة لتطبيق الحكم فيها بل تحكم  
فيها المحاكم المنظورة امامها الآن تلك القضايا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

المادة الثالثة - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويصل به من أول  
نوفمبر سنة ١٩٢٧

نأمر بأن يعم هذا القانون بغتة الدولة وأن يشرف في الجريدة الرسمية وينفذ  
كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على هذه المادة .

وهل توافقون حضراتكم على القراءة الثالثة لمشروع القانون المذكور نظرا  
لحالة الاستعجال ؟

( موافقة مامة ) .

تلى مشروع القانون المذكور لقراءة الثالثة .

(٦) القسم الخامس من ميزانية وزارة الأوقاف الخاص باعتادات المعاهد  
الدينية .

تلى الكتاب الوارد من مجلس النواب الخاص بالقسم المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الخميس ١٤ يولييه سنة ١٩٢٧  
القسم الخامس من ميزانية وزارة الأوقاف الخاص باعتادات المعاهد الدينية  
الدينية ووافق عليه كالآتي :

مادة ١ -

٢٠٥٢٤ باب ١ - المعاهد .

٧٨٣١ باب ٢ - ربح حصص في بعض الأوقاف الأهلية للمعاهد  
والطلبة .

فأشرف بتبليغ دولتك ذلك راجيا عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولتك بقبول وأمر الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

حضرة الشيخ حسن عبد القادر (مقر اللجنة) - عند نظر القسم  
الثاني من مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ أربأ المجلس  
التصديق على القسم الخامس الخاص بالمعاهد الدينية حتى يتم نظره  
أمام مجلس النواب والآن ورد من مجلس النواب الكتاب الذي تلى على  
حضراتكم وبغية التصديق على هذا القسم والمطلوب من حضراتكم الموافقة  
على الاتحاد المقدر للباب الأول ( المعاهد ) بمبلغ ٢٠٥٢٠٤ جنيهات .

والباب الثاني ( ربح حصص في بعض الأوقاف الأهلية للمعاهد والطلبة )  
بمبلغ ٧٨٣١ جنيها .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر للباب الأول من  
القسم الخامس من ميزانية وزارة الأوقاف بمبلغ ٢٠٥٢٠٤ جنيهات ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على اتحاد المبلغ المذكور .

وهل توافقون حضراتكم على الاتحاد المقدر للباب الثاني بمبلغ ٧٨٣١ جنيها ؟  
أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقر الموافقة على اتحاد المبلغ المذكور .

(٧) الاستمرار في تفرشاح القوانين الواردة من مجلس النواب المتوخى منها  
تحت رقم (٥) من القهرس .

ب - مشروع قانون يربط ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨

تلى الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور  
وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الخميس ١٤ يولييه سنة ١٩٢٧  
مشروع القانون الخاص بربط ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٢٧ -  
١٩٢٨ ووافق عليه .

فأشرف بأن أرسل مع هذا مشروع القانون المذكور راجيا عرضه  
على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب

تلى مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه  
وأصدرنا :

مادة ١ - تمثرت ميزانية إيرادات الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٢٧ -  
١٩٢٨ المالية بمبلغ ١,٠٨٩,٨٥٤ جنيها مصريا وميزانية مصروفاتها بمبلغ  
١,٠٧٥,٤٦٢ جنيها مصريا حسب الجدول حرف (أ) المرفق بهذا القانون .

مادة ٢ - تمثرت ميزانية إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين لسنة  
١٩٢٧ - ١٩٢٨ المالية بمبلغ ٤٨,٢٩٠ جنيها مصريا وميزانية مصروفاتها  
بمبلغ ٤٧,٥٢٣ جنيها مصريا حسب الجدول حرف (ب) المرفق بهذا القانون .

مادة ٣ - تمثرت ميزانية إيرادات الأوقاف الأهلية لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨  
المالية بمبلغ ٩٩٠,٠٠٣ جنيهات مصرية وميزانية مصروفاتها بمبلغ ٩٨٥,٠٧٦ جنيها  
مصريا حسب الجدول حرف (ج) المرفق بهذا القانون (١) .

(١) دافع المعاهد (أ) وربح بالقرن رقم (٢) علة اللجنة

مادة ٤ - على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مصدق ...

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون المذكور من حيث المبدأ ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون المذكور من حيث المبدأ .

والآن يتلى مشروع القانون مادة مادة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تقررت ميزانية إيرادات الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٢٧ -

١٩٢٨ المالية بمبلغ ١,٠٨٩,٨٥٤ جنيناً مصرياً وميزانية مصروفاتها بمبلغ ١,٠٧٥,٤٦٢ جنيناً مصرياً حسب الجدول حرف (أ) المرفق بهذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - تقررت ميزانية إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين

لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ المالية بمبلغ ٤٨,٢٩٠ جنيناً مصرياً وميزانية مصروفاتها بمبلغ ٤٢,٥٢٣ جنيناً مصرياً حسب الجدول حرف (ب) المرفق بهذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ - تقررت ميزانية إيرادات الأوقاف الأهلية لسنة ١٩٢٧ -

المالية بمبلغ ٩٩٩,٠٠٣ جنيناً مصرياً وميزانية مصروفاتها بمبلغ ٤١٥,٠٢٦ جنيناً مصرياً حسب الجدول حرف (ج) المرفق بهذا القانون .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ - على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مصدق ...

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

والآن هل توافقون حضراتكم على قراءة مشروع القانون للمرة الثالثة نظراً لحالة الاستعجال .

(موافقة) .

فل مشروع القانون المذكور للمرة الثالثة .

ج - مشروع قانون بتميزانية المجمع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية

الإسلامية لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨

فل الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم الخميس ١٤ يولييه سنة ١٩٢٧ مشروع القانون الخاص بتميزانية الأزهر والمعاهد الدينية الإسلامية

لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ المالية ووافق عليه .

فالتشرف بأن أرسل مع هذا لدولتك مشروع القانون المذكور راجياً عرضه على هيئة مجلس الشيوخ .

وتفضلوا دولتك بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب

فل مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تقررت ميزانية إيرادات الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية للسنة المالية ١٩٢٧ - ١٩٢٨ بمبلغ ٢١٢,٧٠٤ جنيناً مصرياً

على حسب الجدول الملحق حرف (١) .

وميزانية المصروفات بمبلغ ٢١٢,٧٠٤ جنيناً مصرياً على حسب الجدول الملحق حرف (ب) (١) .

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مصدق ...

(١) راجع المجلدين ١ و ٢ بالعدد رقم (٢) هذه المصنعة .

فأشرف بأن أرسل مع هذا الملوك مشروع القانون المذكور راجياً عرضته على هيئة مجلس الشيخ .

وتفضلوا دولكم بقبول عظيم الاحترام ما

رئيس مجلس النواب  
سعد زغلول

على مشروع القانون وهذا نصه :

## مشروع قانون

يربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٢٧-١٩٢٨

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تمثرت ميزانية مصروفات الدولة للسنة المالية ١٩٢٧-١٩٢٨ بمبلغ ثمانية وثلاثين مليوناً وتسعة عشر ألف جنيه مصري (٣٨,٩١٩,٠٠٠ جنيه مصري) .

وتطبقاً لأحكام المادة ١٣٨ من الدستور وزعت هذه المصروفات على الأبواب المختلفة المدرجة في الجدول حرف (١) المرفق بهذا القانون .

مادة ٢ - تمثرت ميزانية إيرادات الدولة للسنة المالية ١٩٢٧-١٩٢٨ بمبلغ ستة وثلاثين مليوناً ومائتين وستة وسبعين ألفاً وخمسمائة وخمسين جنيهاً مصرياً (٣٦,٢٧٦,٥٥٠ ج.م) على حسب الجدول حرف (ب) المرفق بهذا القانون .

مادة ٣ - يؤخذ المبلغ اللازم لسد عجز الإيرادات وقدره مليوناً وتسعمائة واثني وأربعون ألفاً وأربعمائة وخمسون جنيهاً مصرياً (٢,٦٤٢,٤٥٠ ج.م) من المال الاحتياطي .

مادة ٤ - تمثرت ميزانية مصروفات الجامعة المصرية للسنة المالية ١٩٢٧-١٩٢٨ بمبلغ مائتين وأربعين وخمسمائة ألفاً وخمسمائة وخمسين جنيهاً مصرياً (٢٧٢,٠٨٣ ج.م) .

وتقررت ميزانية إيراداتها بمبلغ مائة وواحد وستين ألفاً وخمسمائة وأربعة وثلاثين جنيهاً مصرياً (١٦١,٥٨٤ ج.م) وذلك حسب الجدول حرف (ج) المرفق بهذا القانون .

ويؤخذ المبلغ اللازم لسد عجز الإيرادات وقدره مائة وعشرة آلاف وأربعمائة وتسعة وتسعون جنيهاً مصرياً (١١٠,٤٩٩ ج.م) من احتياطي الجامعة .

(١) راجع الملحق رقم (٤) لهذه المجلدة .

(٢) » » » (٥) » » »

(٣) » » » (٦) » » »

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون المذكور من حيث المبدأ ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ .  
والآن يتلى مشروع القانون مادة مادة .  
تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - قررت ميزانية إيرادات الجبالع الأكره والمهادد الدينية العلمية الإسلامية للسنة المالية ١٩٢٧-١٩٢٨ بمبلغ ٢١٢٧٠٤ جنيهات مصرية على حسب الجدول الملحق حرف (١) .

وميزانية المصروفات بمبلغ ٢١٢٧٠٤ جنيهات مصرية على حسب الجدول الملحق حرف (ب) .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٢ - على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون .

أمر أن يعم هذا القانون بنجام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ قانون من قوانين الدولة .

صدر في ...

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

والآن هل توافقون حضراتكم على قراءة مشروع القانون للمرة الثالثة نظراً لحالة الاستعجال ؟

( موافقة ) .

على مشروع القانون للمرة الثالثة .

د - مشروع قانون يربط ميزانية العلاقات المالية ١٩٢٧-١٩٢٨

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيخ

نظر مجلس النواب بمجلسه المتعقد في يوم الخميس ١٤ يولييه سنة ١٩٢٧ مشروع القانون الخاص بربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٢٧-١٩٢٨ ووافق عليه .



تليت المادة الثانية وهذا نصها :

مادة ٣ — تقررت ميزانية إيرادات الدولة للسنة المالية ١٩٢٧-١٩٢٨ بمبلغ ستة وثلاثين مليوناً ومائتين وستة وسبعين ألفاً وخمسمائة وخمسين جنياً، مصرى (٣٦٩٧٠٠٠ ج ٢٠ م) على حسب الجدول حرف (ب) المرفق بهذا القانون.

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الثالثة وهذا نصها :

مادة ٣ — يؤخذ المبلغ اللازم لسد عجز الإيرادات وقدره مليونان وسثمائة وإثنان وأربعون ألفاً وأربعمائة وخمسون جنياً مصرى (٣٦٩٢٤٥٠ ج ٢٠ م) من المال الاحتياطى .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الرابعة وهذا نصها :

مادة ٤ — تقررت ميزانية مصروفات الجامعة المصرية للسنة المالية ١٩٢٧-١٩٢٨ بمبلغ مائتين وأربعين ألفاً وخمسمائة وخمسين جنياً مصرى (٣٧٢٧٢٠٨٣ ج ٢٠ م) .

وتقررت ميزانية إيراداتها بمبلغ مائة وواحد وستين ألفاً وخمسمائة وأربعة وخمسين جنياً مصرى (١٦١٥٨٤ ج ٢٠ م) .

وذلك حسب الجدول حرف (ج) المرفق بهذا القانون .

ويؤخذ المبلغ اللازم لسد عجز الإيرادات وقدره مائة وعشرة آلاف وأربعمائة وتسعة وتسعون جنياً مصرى (١١٠٤٩٩ ج ٢٠ م) من احتياطى الجامعة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

تليت المادة الخامسة وهذا نصها :

مادة ٥ — تقررت ميزانية مصروفات دار الكتب المصرية للسنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨ بمبلغ ثلاثين ألفاً وثلاثة وستين جنياً مصرى (٣٠٠٠٠ ج ٢٠ م) وتقررت ميزانية إيراداتها بمبلغ ستة وعشرين ألفاً وسثمائة وتسعين جنياً مصرى (٣٦٩٩٠ ج ٢٠ م) .

وذلك حسب الجدول حرف (د) المرفق بهذا القانون .

ويؤخذ المبلغ اللازم لسد عجز الإيرادات وقدره ثلاثة آلاف وثلاثمائة وثلاثة وسبعون جنياً مصرى (٣٣٧٣ ج ٢٠ م) من احتياطى دار الكتب المصرية .

مادة ٥ — تقررت ميزانية مصروفات دار الكتب المصرية للسنة المالية ١٩٢٧-١٩٢٨ بمبلغ ثلاثين ألفاً وثلاثة وستين جنياً مصرى (٣٠٠٠٠ ج ٢٠ م) .

وتقررت ميزانية إيراداتها بمبلغ ستة وعشرين ألفاً وسثمائة وتسعين جنياً مصرى (٣٦٩٩٠ ج ٢٠ م) .

وذلك حسب الجدول حرف (د) (١) المرفق بهذا القانون .

ويؤخذ المبلغ اللازم لسد عجز الإيرادات وقدره ثلاثة آلاف وثلاثمائة وثلاثة وسبعون جنياً مصرى (٣٣٧٣ ج ٢٠ م) من احتياطى دار الكتب المصرية .

مادة ٦ — إن وجود اعتماد لفرض معين فى جدول المصروفات الخاصة بكل مصلحة أو خدمة لا يفى المصالح والمخدرات من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .

مادة ٧ — على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .  
ثامر بن يعصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية .  
ويصدق قانون من قوانين الدولة .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على مشروع القانون المذكور من حيث المبدأ ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ .  
والآن يتلى مشروع القانون مادة مادة .

تليت المادة الأولى وهذا نصها :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه . وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — تقررت ميزانية مصروفات الدولة للسنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨ بمبلغ ثمانية وثلاثين مليوناً وسثمائة وتسعة عشر ألف جنياً مصرى (٣٨٩١٩٠٠٠ ج ٢٠ م) .

وتطبق الأحكام المادة ١٣٨ من الدستور وزعت هذه المصروفات على الأيوان المختلفة المدرجة فى الجدول حرف (١) المرفق بهذا القانون .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس — المجلس يقرر الموافقة على المادة المذكورة .

(١) راجع للمعنى رقم (٧) لهذه المضبطة .

(٩) كانت لحضرته طوى الجزار بك وكل المجلس وابيض حضرات الأعضاء -  
لحاسة انتهاء دور الانقضاء الحاضر - تلاوة المرسوم بقض هذا الدور .

الرئيس - أيها السادة الشيخ - اليوم نتمّ العام الثالث من حياتنا السياسية . واليوم نستعرض أعمالنا في هذه الدورة ونحن في جلسة الرواح - أعمالنا هي الشهادة الصادقة التي تنطق بالحبية القادرة لاولئك الذين لم يحسوا الظن بمحك الأمة - نستعرض فيها أعمالا جليلة نسجلها في جبين البهجة على أننا المخلصون في خدمة هذا الوطن العزيز .

أيها السادة : بحثنا كثيرا وتناقشنا طويلا ولم نؤدنا الاتجاه ولا المناقشات الاحصاء بل لقد جعلتنا على قلبات الزمان أكثر ولاء ، وفي الحادثات أمن آراء . فكانت هذه النفوس الطاهرة والقلوب الصافية التي تجلت فيكم أيها الشيخ النبلاء آية جديدة لهذه الأمة ، وأنها خير من يصلح للحكم النبائي . وأنها تحترم الحرية . وأنها تقدس الرأي قديسا عظيما ولقد كان قدوتنا الصالحة في ذلك زعيمنا الجليل سعد زقلول باشا الذي بهرنا بنشاطه وصبره وطول آدائه (تصفيق حاد) والذي ضرب لنا خيرا الأمثال في إنجاز الأعمال واقتناها والذي كانت نصائبه للقلب تشربا جديدا يتحدون مثالا ويسرون على منوالها . فله من شيوخ الأمة أكرم تحية وأصدق ولاء (تصفيق) .

أيها السادة : عقدت بلانسا حوالي مائتي جلسة وفصلت في أكثر من أربعين مسألة ، وقدمت المجلس تقارير كثيرة اشتملت على إبحاث قيمة . وتفاصيل دقيقة ، ولا سيما لجنة المالية التي كانت في بحث الميزانية ما عانت ، والتي هونت على الأعضاء كثيرا من مشقة البحث فيها . فلجان كلها شكر جزيل وشانه على قدر وفائها العظيم .

كم وجه كثير من حضراتكم أسئلة واستجوابات لوزراء الدولة ناقشهم فيها الحساب على ما صنع عمال دواوينهم أو طابورهم فيها وقاء الإصلاح ، فكأنوا حكام في أسقطهم واستجواباتهم تخلفين الحكم النبائي فيما صنعوا ، وذلك حقهم الصريح الذي لا ينكر ، فحكم جميعا أن تسألوا وأن تحاسبوا رجال الحكومة عن كل عمل ينسب إليهم وإلى مرؤسهم . لا بدفكر إلى ذلك إلا حب الوطن ، بهذه الروح الشريفة بنحو الحكم النبائي وثبتت أركانه ويعرف الجميع أن وراهم من يحاسبهم على الصغير والكبير ، بهذه الروح المباركة تسهر الأمة أنها هي الحاكمة ذاتها هي وحدها مصدر السلطات جميعا (تصفيق حاد) .

وقد حدث في هذا العام الزمان انتهت استقامتها إصلاحها باستقالة الوزارة الحالية فأسفنا على استقالتها وأملنا تفتت بها لم يتخفف من أسفنا إلا عودتها للحكم وقهاء صاحب الدولة - على باشا رئيسها رجلا مأملا بيننا في هذا المجلس الموقر - وأنا لنجده لحكمه وزاته وأخلاصه (تصفيق) .

وأما الأزمة الثانية فهي التي حدثت بين مصر والنجار وقد خرجت منها البلاد ظافرة بمحكمة الزعماء وانحلاص الشواب وتضافر الأحزاب وانتظام الصفوف حتى كأننا جميعا كنا نرى في البناء الرأى من قوس واحدة . فاد هذه الصفوف جميعا زعم الأمة بمحكمة - وبمؤتمته استطاعت الحكومة أن تجتاز الأزمة حافظة للبلاد حفرتها . فان كانت ذكرى الحوادث تنفع فإن هاتين الأزماتين كأننا دليلان على أن الحكم النبائي يخدمه الشدة في الأزمات كما يخدمه الرضا على السواء .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المسألة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المسألة المذكورة .

تليت المسألة السادسة وهذا نصها :

مادة ٦ - ان وجود اعتماد لفرض معين في جداول المصروفات الخاصة بكل مصلحة أو خدمة لا يفي المصالح والخدمات من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المسألة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المسألة المذكورة .

تليت المسألة السابعة وهذا نصها :

مادة ٧ - على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .  
ناصر بأن يسم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشرف في الحرية الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المسألة ؟

أصوات : موافقون .

الرئيس - المجلس يقرر الموافقة على المسألة المذكورة .

والآن هل توافقون حضراتكم على قراءة المشروع لرة الثالثة نظرا لحالة الاستعجال ؟

( موافقة )

على مشروع القانون المذكور لرة الثالثة .

( أ ) أخذ الرأي على مشاريع القوانين السابقة في مجموعها دفعة واحدة وأقرها بهذه القوانين هي : مشروع قانون إنشاء محكمة ابتدائية أهلية بشين العسكر ومالبا - مشروع قانون بربط ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - مشروع قانون بربط ميزانية الجبال الأزهر والحادد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - مشروع قانون بربط ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٢٧ - ١٩٢٨

الرئيس - سيؤخذ الرأي الآن على مجموع مشاريع القوانين الأربعة التي تليت :

أخذ الرأي ابتداء بالاسم على مشاريع القوانين المتتمة ذكرها ابتداء باسم حضرة إبراهيم الطاهرى بك الذي أسفرت عنه القرعة فكانت النتيجة الموافقة عليها بإجماع الحاضرين ومعهم ٧٤ عضوا (١) .

رفعت الجلسة للاستراحة الساعة العاشرة مساء .

أعيدت الجلسة الساعة العاشرة والبقية الخاصة والأربعين مساء .

حضر من الوزراء أصحاب العالى أحمد ذكى أبو السعود باشا وجعفر ولى باشا وعبد قاض الله بكات باشا وعبد نجيب الترابى باشا .

( ١ ) راجع المحرم ( أ ) هذه الخفية .

فكم قرره حضراتكم من مشاريع القوانين بعد فحصها ودراسها وتبين ما يتناسب المصلحة العامة منها سيما في توسيع نظام التعليم ومحافظة على الصحة العامة وتحسينها لدى العرف وطرق المواصلات - ونشرها للدلالة وصيانة الزراعة التي هي عماد ثروة البلاد - وقد خطت وزارة الزراعة خطوات الجبار في سبيل التقدم والرقى .

ولست بإسادة الا شاهد عدل ولسان صدق اذا قلت لحضراتكم ان الفضل الأول يرجع الى الزعيم العظيم والزعيم الجليل دولة سعد زقلول باشا (تصفيق) الذي يمت من نشاطه في توباب الأمة وشيوخها نشاطا وأدرك فيهم جميعا مية وجدلا . ولا تنسى الخدمات الجليلة التي قام بها البلاد مدة توليه الوزارة حضرة صاحب الدولة عدل يكن باشا فاننا جميعا نتعرف له بالفضل والتبيل وبسد النظر والحكمة وكرم الأخلاق .

ومن حسن الحظ ان تولى الوزارة بعده حضرة صاحب الدولة تروت باشا (تصفيق) يماونه زملاء من صفوة رجال الأمة وأحسنهم مكانة ونهما ومقدرة الحائزين لثقة البلاد والذين يربو الأمة الخير والتوفيق على ايديهم بما أوتوا من حكمة واخلاص وسداد رأى .

ولا يفوت في هذه الساعة ان أصرعها تكمته ضمائنا من المحبة والاحترام لرئيس مجلسنا الموقر حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا الذي نسال الله ان يعيده اليها منتعنا بالصحة التامة .

وفي هذا المقام اذكر مع الاعجاب والتناء حضرتي وكلي المجلس محمد طوى الجزائر بك ومحمد بسيرين بك اللذين قاما أثناء غياب دولة الرئيس بمهمتهما خير قيام وبراعة على ما عرف منهما دائما من الكفاءة والتجربة والاخلاص .

واذكر مع الاعجاب ايضا ما بثته اللجنة المالية ومعاي مقررها بنوع خاص من الجهود المنظمة فكانت تغارها البراس الذي اضاء لنا أبواب الميزانية جميعها وكذلك المقروون الآخرون من زملائنا المحترمين .

وانى يسمك أيها السادة ارفع من ختام كلمتي اعظم الشكر لحضرة سكرتير عام المجلس ومعاونيه وجميع موظفي هذا المجلس الذين انتازوا بنشاطهم وصبرهم حتى أنهم ما كانوا في أيام الجلطات ياترحون المجلس قبل الساعة السادسة صباحا وكثيرا ما يبرءوه بعد ذلك .

وفي الختام أسأل الله أن يمددكم جميعا لامين ثوب الصحة والمافية في البورة المقبلة لنقوم بواجبنا جميعا لوطن في ظل الحرية والدمستور . (تصفيق) .

حضرة عبد العزيز رضوان بك - أيها السادة : أحمد الله سبحانه وتعالى أن وقفنا جميعا الى السربشؤون البلاد في الطريق القويم بخطى ثابتة مأمونة الثمرات وانى لمناسبة انتهاء الدورة البرلمانية هذا العام أرى من واجبي كمضو تاجر قد يكون بعض الاسامى لمسائل المالية والتجارية ، وشاهد جهاد الوزارة من هاهنا الحاجين - أرى من واجبي أن أقدم بالشكر الجزيل وللتناء العاطر لحضرات أصحاب الدولة والمعالى الوزراء .

والآن أيها السادة وقد رحل ملكنا العظيم رحلة الصيف الى أوروبا واستقبل في بلاد الانجليز استقبالا حافلا وأبدت الحكومة البريطانية وليكها نحوه كل عناية ورواية وأتزوهر مثله أعظم الضيوف ثانا فزجو أن يكون هذا الصفاء دائما بين البلدين وأن يكون عنوانا صادقا على استمرار استقلال بلادنا .

وان المجلس يرسل الى ملك البلاد العظيم أطيب الالاء وأخلص التيات حتى يعود الى وطنه موثورا الصحة منشتر الصلدر من تلك السياحة وأرى يكون لمصر العزيزة خير فيها (تصفيق) .

كما أننا نعلن شكرنا للوزارة وعلى رأسها ثروت باشا (تصفيق) على ما قدمت وجاهدت في سبيل المنفعة، فنشكرها على أنها برت بكثير من وعودها التي قطعتها للبرلمان . ولها جادة في تنفيذ كل ما يعود على الوطن بالخير والفلاح . وأنها تسير في الناس سير الحكام العاديين فتشكرها ونزجو لدولة رئيسها في سفره توفيقا يعود بالخير العميم على الوطن (تصفيق) .

ولأننى أن أرسل لبساتكم ولساني طائس التحيات لصاحب الدولة رئيس المجلس رشدي باشا الذي زوجه لى من صميم قلوبنا عودا جدينا وصحة ومافية (تصفيق) فانى أشر بظم المشولية الملقاة على مائه بعد أن تشرفت بخلافته في هذا الكرسي بل أشر بظم الخائب التي تشره يا محمه من أعمال تلك الرئاسة .

وكذلك أوجه ثائى الجليل الى موظفي المجلس ولا سيما السكرتير العام ومساعدته وياقى الرؤساء والى أولئك الذين يقضون الليل جفا في خدمته مما جعل أعمالهم غاية في الدقة وانها ولا شك أعمال عظيمة دفعهم اليها جهم لوطنهم واخلاصهم في عملهم .

والآن أيها السادة يستودع بعضنا بعضا مجددين نشاطنا حتى نعود لجهاد أقوى أجساما وأصفى أذهانا ، فاسفروا على بركة الله ، وعودوا اليانا فان البود أحد ان شاء الله (تصفيق حاد) .

حضرة عبد الله سايان أياظه بك - قلت عند انتهاء الدورة البرلمانية الماضية في الكلمة التي تشرفت بإلقائها بين أيديكم " أن حاجة الأمم للحياة النابية كمحاجة الطير الى الهواء وأن عليها من الأمم على النفس من النفس وقد أبدت الأمم محبة ماقلت فصارت الأمة تشر بوجودها وكرانها وبأنها وصحتها صاحبة الأمم والى وثقوتها" .

ولا شك أن تركيز الحياة النابية في مصر بعد أن عدت عليها العواذي يرجع الفضل فيه الى جهود الأمة واتحادها وتماسك إيمانها واثاق كلمة العاملين من رجالاتها . كما أن تلك الحياة نفسها كانت ثمرة المتأهب والضمائنا التي قدمنت البلاد من زمن بعيد والى لازل مستعدة لبذل الكثير منها في سبيل المحافظة والحرص على تلك الحياة .

البرلمان لسان الأمة الناطق وعنوانها الظاهر فالحكم له حكم للأمة والحكم عليه حكم على الأمة . ومصر ككل الأمم لما خصوم وأصنافه يرقون حركاتها وسكناتها ويمدون لها حسانتها وسبيلاتها ونحن نحمد الله على أن الخصوم قبل الأصدقاء قد شهدوا البرلمان بأجلد ولششاط والصبر والأمانة في شؤون البلاد الداخلية والبرورية والحكمة مع الحرم والعزم في الشؤون الخارجية فن حرص على الدستور الى تمسك بمقروق الوطن .

أيها السادة :

زلت بالبلاد الكارثة القضيّة وكادت تغشى على ثروتها فعملت الوزارة ليل نهار على إيجاد حل ناجح سريع يقي البلاد هذه الكارثة .

وبعد أن استرشدت الوزارة بأراء حضراتكم السديدة وبعد أن استعرضتها على كل وجه رأيت لهذه الكارثة علاجين . أولها التسليف على القطر في داخل البلاد . وثانيهما إعلانها ودخولها سوق العقود شارية فصارت بذلك ثروة البلاد وكانت هذه السياسة الحكيمة سببا في إخماد نيران القزول وهروب المتلاعبين من الأسواق وتكثرت أعمالها بالنجاح ونشطت الأعمار تدريجيا إلى الصمود بخطين ثابتة وحسبنا ما زناه من تحسن الأسعار الآن حيث ارتفع كذلك سعر القطن السكراريديس من ٣٣ ر.إ. إلى نحو ٣٨ ر.إ. وارتفع كذلك سعر الأشموني من ١٥ ر.إ. إلى ٢٧ ر.إ. وهذا وحده عمل يستوجب للوزارة الشكر والثناء . ولقد قامت الوزارة بأعمال اقتصادية أخرى لا تحل أهمية عن هذه فقدمت إلى البرلمان ميسنة إضافية تناولت جميع مرافق البلاد وكانت سببا في منع أضرار كثيرة عنها فضلا عن أنها صانت بهذه السياسة سمعة القطر السكراريديس في الخارج بسد أن كاد يهوى على سمعته . ومن حسن حظ البلاد أن تقدمت وزارة الزراعة بقانون التعاون الذي كانت تتوق البلاد إليه من زمن بعيد .

ولا يخفى على أيها السادة أن أوله بالجهد العظيم الذي تقوم به الوزارة في إصلاح قوانين يورصة العقود والأوراق مع التفكير الجدي في إيجاد نظام يكفل لها حق الانصراف على الشركات التجارية والمالية وهي أمان غاية نتمنى أن تتحقق على يد هذه الوزارة . وقيل أن أخت كلمتي أرى من واجبي أن أشكر لجنة المالية التي عحصت الأمور وخصوصا الاقتصادية منها تحصيا دقيقا مما سهل علينا مأمورينا .

أرجو الله سبحانه وتعالى أن يعمل النجاح حليف هذه الوزارة في ظل ملككم الدستوري العظيم كما أسأله أن يبيح جميع الصحة والسرور (تصفيق) .

محلى أحمد زكي أبو السعود باشا — أيها السادة :

أتشرف بأن أتلو عليكم المرسوم الآتي :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٩٦ من الدستور ؟

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى ذلك المجلس .

رسمنا بما هو آت :

السادة الأولي

يفض دور الانقضاء الثاني الفصل التشريعي الثالث .

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا ويعمل به من وقت تبليغه للبرلمان .

صدر في سنة ١٣٤٦ ) سنة ١٩٢٧ (

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة مساء .

## ملحق رقم ١

### مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء

وترى اللجنة المالية أن يكون التسليف عن طريق أحد البنوك أو بعضها تفرض الحكومة ذلك البنك بفائدة ضئيلة (٢٪ مثلا) على أن لا يتقاضى البنك من الجمعيات أكثر من ٤٪ أو ٥٪ وعلى أن يسلف البنك تحت مسؤوليته بالضمانات التي رآها .

ويشترط في هذه الحالة أن لا يتقاضى البنك من الجمعيات أية مصاريف (كالمصاريف التي تتقاضاها البنوك عادة من عمولة وعمرة ومصاريف عمومية ونحو ذلك) اكتفاء بالفائدة التي يحصل عليها حسب ما هو مبين أعلاه .  
وغير خلاف أن قيام الحكومة نفسها بعمليات الاقراض عمل لا يتفق مع حسن النظام ويضيف على أعمال الموظفين الحاليين أعمالا إضافية لم يتدر بوا فيها ويتمتع بوجود من يفتقروا في حين أن البنوك تقوم بعمليات الاقراض بصفة مستمرة ولها جميع الوسائل للقيام بذلك العمل على الوجه المرضي .  
وقد ظهر للحكومة من تجربة التسليف على القطن أن قيام موظفيها بذلك العمل قد كان محسونا بكثير من المصاعب وأدى الى ارتباطات لا تزال نتائجها موضع بحث وزارة المالية فضلا عن التأخير الخطير في تحصيل الأموال الأميرية . الأمر الذي لاحظه صندوق الدين بكتابته رقم ١١ بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٢٧

وتتشرف اللجنة المالية برغم رأيا الى مجلس الوزراء لتكتم بتقرير ماره - وفي حالة الموافقة يرضى الأمر على البرلمان لإقراره

الرئيس  
الامضاء (احمد محمد خشة)  
العضو الكبير

القائمة ١٠ يولي سنة ١٩٢٧

نمرة ١٦٥ / ٨ / ١٦

الى وزارة المالية :

قرر مجلس الوزراء في ١١ يولي سنة ١٩٢٧ التصريح لوزارة المالية بفتح اعتماد قدره مائتان وخمسون ألف جنيه يسلف للجمعية التعاونية الزراعية التي ستشأ وفقا لأحكام القانون الذي يصدر بتنظيم الجمعيات التعاونية بشرط أن يقوم التسليف بنك واحد أو أكثر يختاره وزارة المالية بالاتفاق مع وزارة الزراعة وأن يكون التسليف على مسؤولية ذلك البنك أو تلك البنوك وبالشروط التي توضع بالاتفاق بين الوزارتين المذكورتين على أن لا يسلف للجمعية الواحدة لا يزيد على مبلغ ألف جنيه في المتوسط وذلك تمهيدا لعرض الأمر على البرلمان وقد أبلغت وزارة الزراعة هذا القرار .

رئيس مجلس الوزراء  
توت

وردت برقية من حضرة صاحب البشارة الرئيس بتاريخ ١٢ يولي سنة ١٩٢٧ رقم ٤٠ تخيد أن دولته وافق على هذه المذكرة وعلى صيغة تنفيذها الخاصة بها .  
السفير العام لمجلس الوزراء  
حامد خلوصي

ورد كتاب من وزارة الزراعة بتاريخ ٨ يولي سنة ١٩٢٧ تطلب فيه فتح اعتماد بمبلغ ٢٥٠.٠٠٠ جنيه لاقراض الجمعيات التعاونية التي يتبنى انشاؤها في السنة المالية الحالية وفقا لقانون التعاون الذي أقره البرلمان أخيرا .

ولما كانت وزارة المالية لا تستطيع أن تتقدم الى مجلس الوزراء بطلب الاتحاد دون أن تبين نظام الاقراض وشروطه فقد سألت وزارة الزراعة أن تقدم اقتراحها مفصلا على أن يشتمل بنوع خاص على البيانات التالية :  
أولا - هل تنوى الوزارة تسليف جميع الجمعيات التعاونية بلا استثناء أم ترى اقتصاره على فئة معينة ؟

ثانيا - ما هو المبلغ الذي تقترح تسليفه لكل جمعية ؟  
( ثالثا - ما هي شروط التسليف من فائدة واستهلاك ؟  
رابعا - ما هي الضمانات التي تطلب من الجمعيات لتأمين الحكومة على مالها ؟

( خامسا - هل تقوم وزارة الزراعة بالتسليف مباشرة أم بواسطة المديرين ؟  
( سادسا - هل تتولى وزارة الزراعة مراقبة حسابات السلفيات أم يهد بذلك الى وزارة المالية ؟

وقد أجابت وزارة الزراعة بكتاب تاريخه ٩ يولي سنة ١٩٢٧ بما يلي :  
أولا - تنوى الوزارة أن يكون التسليف قاصرا الآن على جمعيات التعاون الزراعية استنادا لما قد يطرأ على موسم القطن .

ثانيا - المبلغ المئوي اقترح تسليفه هو حوالي ٥٠٠ ج . م لكل جمعية في المتوسط . وعدد الجمعيات التعاونية الزراعية المتوقع تكوينها في مدة السلطة البرلمانية حوالي ٥٠٠ تقريبا .

ثالثا - شروط التسليف من فائدة واستهلاك يحصل الاتفاق عليها بين وزارتي الزراعة والمالية تحت إشراف مجلس الوزراء .

رابعا - وكذلك الضمانات التي تطلب من الجمعيات تأمين الحكومة على مالها يحصل الاتفاق عليها بالطريقة المتقدمة ذكرها بالبند الثالث .

خامسا - مسألة التسليف يحصل البير فيما على الطريقة المتقدمة ذكرها بالبند الثالث أيضا .

سادسا - وزارة المالية ذاتها لها حق الاشراف على مراقبة حساب سلفيات الحكومة وأموالها .

وتلاحظ اللجنة المالية فيما يخص بالفقرة الثانية أنه ينبغي تحديد أقصى مبلغ يمكن منحه لكل جمعية وفيما يخص بالفقرة الثالثة والزراعة أن شروط التسليف والضمانات ينبغي تحديدها قبل إقرار الاتحاد وذلك أسوة بما حصل في السنة الماضية عند ما قرر مجلس الوزراء التسليف على الأشخاص وما هو متبع في السلف التي تمنح للبلديات والجالس الخلية فان وزارة المالية لا تطلب اعتمادا بمثل هذه السلف الا بعد أن يقبل المجلس المختص شروط السلفة ويصدر قرارا بذلك .

## ملحق رقم ٢

المشار إليه في المواد الأولى والثانية والثالثة من مشروع القانون الخاص بربط ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٢٧ - ١٩٢٨

جبه مصرى	٤٠٧٨٣٢	ما قبله
قسم ٤ - المدارس :		
فرع ١ - المدارس :		
جبه	٤١٣٨٢	باب ١ - ماهيات وأجروصرتيات
٢٠٩٩٠	باب ٢ - مصاريف عمومية	
٦٢٣٧٢		
٤٤٧٢	فرع ٢ - باب ١ - امانات للتعليم	
٤٠٠٠	٣ - باب ١ - المكتب الذى يتدرجها وزارة المعارف	
٧٠٨٤٤		
قسم ٥ - المعاهد العلمية الدينية :		
جبه	٢٠٥٢٠٤	باب ١ - المعاهد
٧٨٣١	باب ٢ - رجع حصص فى بعض الأوقاف الأهلية للعلماء والطلبة	
٢١٣٠٣٥		
قسم ٦ - المساجد والزوايا والأضرحة والخزائن الزكية :		
فرع ١ - المساجد والزوايا والأضرحة :		
جبه	١٢٤٦٤٦	باب ١ - ماهيات وأجروصرتيات
٥٩٩٣٩	٢ - مصاريف عمومية	
٣١٩٨٥	٣ - أعمال جديدة	
٢١٦٥٧٠		
فرع ٢ - الخزائن الزكية :		
جبه	٤١٩	باب ١ - ماهيات وأجروصرتيات
١٥٠	٢ - مصاريف عمومية	
٥٦٩		
٣١٧١٣٩		
٩٠٨٨٥٠		

ميزانية سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨	
جدول حرف (١) إيرادات الأوقاف الخيرية	
جبه مصرى	١٥٣٧٠٩
باب ١ - إيرادات عمومية	١٨٨٢٥
٢ - المصطلح لمأونات ومكافآت الموظفين	٦٥٢٨٧٤
٣ - إيرادات الأعيان الموقوفة	١٦٧٤٨
٤ - إيرادات المدارس	١٦٨٣٨٩
٥ - إيرادات من صرديات مقررة للأوقاف الخيرية	١٠٠٠٠
٦ - ما يخصه وزارة الأشغال لترسيم الآثار العربية	٧٠٠٠
٧ - إيرادات مصحة فؤاد	٦٢٣٠٩
٨ - نفقات الوادى	١٠٨٩٨٥٤
جمله الإيرادات	
جدول حرف (١) مصروفات الأوقاف الخيرية	
قسم ١ - الإدارة العمومية :	
جبه	
فرع ١ - الإدارة العامة بمركز الوزارة :	
جبه	١٠٣٧٧٦
باب ١ - ماهيات وأجروصرتيات	٢٤٢٩٠
٢ - مصاريف عمومية	٥٠٠
٣ - أعمال جديدة	١٢٧٥٦٦
فرع ٢ - المأموريات :	
جبه	٨٠٦٨١
باب ١ - ماهيات وأجروصرتيات	١٦٨٩٥
٢ - مصاريف عمومية	٩٧٥٧٦
٢٢٥١٤٢	
قسم ٢ - مأونات ومكافآت الموظفين	٢٢٠٤٨
قسم ٣ - مصروفات الأعيان الموقوفة :	
فرع ١ - مصاريف المبانى :	
جبه	٤٧٣٩٢
باب ١ - مصاريف عمومية	٥١٨٢
٢ - أعمال جديدة	٥٢٥٧٥
فرع ٢ - مصاريف الأطينان المقررة والمؤجرة :	
جبه	١٠٩٤٥
باب ١ - ماهيات وأجروصرتيات	٨١٩٩٢
٢ - مصاريف عمومية	١٣١٣٠
٣ - أعمال جديدة	١٠٦٠٦٧
فرع ٣ - باب ١ - لمشترى أجزاء أعيان متاخلة بأعيان الخبرى	١٠٠٠
فرع ٤ - باب ١ - عملية حصر أعيان الأوقاف	١٠٠٠
١٦٠٦٤٢	
٤٠٧٨٣٢	

(تابع) ملحق رقم ٢

جدول حرف (ب) مصروفات أوقاف الحرمين الشريفين

جنيه مصرى

٤٨٢٩	باب ١ - رسوم ادارة
١٤٨٣٣	» ٢ - مصاريف الأماكن
٥١٥٤	» ٣ - الأقطان
١٧٠٠٧	» ٤ - ما يصرف على الأحمال الخيرية للحرمين
٧٠٠	» ٥ - مصاريف قضائية ومتنوعة
٤٢٥٢٣	جملة المصروفات

جدول حرف (ج) إيرادات الأوقاف الأهلية

جنيه مصرى

٩٦٥٣٤٢	باب ١ - إيرادات الأعيان الموقوفة
٢٤٣٤	» ٢ - مرتبات مربية بوزارة المالية
٢١٢٢٧	» ٣ - ما يحصل من المصاريف القضائية والإيرادات المتنوعة
١٠٠٠٠	» ٤ - إيرادات الأوقاف المنظور إحالتها على الوزارة
٩٩٩٠٠٣	جملة الإيرادات

جدول حرف (ج) مصروفات الأوقاف الأهلية

جنيه مصرى

٩٩٩٠٠	باب ١ - رسوم ادارة
٤٦١٦٣	» ٢ - مصاريف الأماكن
١٤٤٨٥٩	» ٣ - الأقطان
٨٧١٣٤	» ٤ - الأحمال الخيرية
٢١٢٧٠	» ٥ - ديون على أوقاف واجبة السداد
١٢٧٠٠	» ٦ - مصاريف قضائية ومتنوعة
٣٠٠٠	» ٧ - أوقاف منظور إحالتها على الوزارة
٤١٥٠٣٦	جملة المصروفات

جنيه مصرى  
٩٠٨٨٥٠ ماقبله

قسم ٧ - الخيرات  
جنيه

٢٩٥٥٢	فرع ١ - مستشفيات وعيادات طبية للفقراء
٢٩٥٥٢	جنيه
٤٠٨٢٨	باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات
٤٥٠٠	» ٢ - مصاريف عمومية
٧٤٨٨٠	» ٣ - أعمال جديدة
٧٤٨٨٠	فرع ٢ - الملاهي والتكايا التي في ادارة الوزارة :
٤٥٢٦	جنيه
١٦٢١٠	باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات
٢٠٧٣٦	» ٢ - مصاريف عمومية

١٤٩٠	فرع ٣ - باب ١ - التكايا التي في ادارة مشايخها
٢٠٥٨٠	» ٤ - باب ١ - امانات ومرتبات وصدقات
١١٧٦٨٦	قسم ٨ - باب ١ - مصاريف البعثات
١٠٠٠	قسم ٩ - نفقات الوادى :

٦٧٩٨	جنيه
٣١١٢٨	باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات
١٠٠٠٠	» ٢ - مصاريف عمومية
٤٧٩٢٦	» ٣ - أعمال جديدة

١٠٧٥٤٦٢ جملة المصروفات

جدول حرف (ب) إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين

جنيه مصرى

٤٦٧٠٧	باب ١ - إيرادات الأعيان الموقوفة
٧٨٠	» ٢ - مرتبات مقررة للحرمين
٨٠٣	» ٣ - ما يحصل من مصاريف قضائية من إيرادات متنوعة
٤٨٣٩٠	جملة الإيرادات

## ملحق رقم ٣

المشار اليه في المادة الأولى من مشروع القانون الخاص بربط ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية الإسلامية لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ المالية

## جدول حرف (أ)

الإيرادات				
تخفيض	زيادة	سنة ١٩٢٦	سنة ١٩٢٧	
بجنيه مصري	بجنيه مصري	بجنيه مصري	بجنيه مصري	
١٤٢٠	—	١٠٦٤٢٠	١٠٥٠٠٠	باب ١ - ما يرد من وزارة الأوقاف :
٦٤١١	—	٦٤١١	—	مخصصات الأزهر والمعاهد الدينية من ميزانية الوزارة .
٥٩٨	—	٥٩٨	—	أوقاف أهلية مرسدة على العلماء والطلبة * .
٨٤٢٩	—	١١٣٤٢٩	١٠٥٠٠٠	من وقف عمر لطفي باشا الأهل لشراء كتب للأزهر * .
—	١١٤٠٢	٨٥٨٠٠	٩٧٣٠٢	باب ٢ - ما يرد من وزارة المالية :
—	—	٥٠٠٢	٥٠٠٢	مخصصات الأزهر والمعاهد الدينية .
—	١١٤٠٢	٩٠٨٠٢	١٠٢٢٠٤	مرتبات رزامة نظير أراضي متنازل عنها للحكومة .
١٥٧	—	٥٦٥٧	٥٥٠٠	باب ٣ - مغلول من وفر الميزانية الساجدة للمعاهد الدينية .
٨٥٨٦	١١٤٠٢	٢٠٩٨٨٨	٢١٢٧٠٤	الجملة
٢٨١٦				صافي الزيادة

\* مغلول وزارة الأوقاف صرف ذلك من خزائنها مباشرة كما كان شبيها قبل سنة ١٩٢٤

## جدول حرف (ب)

تخفيض	زيادة	المصروفات		قيمة الاختلاف { ١٩٠٩٩٧ إب ١ ٢١٧٠٧ } *
		سنة ١٩٢٦	سنة ١٩٢٧	
بجنيه مصري	بجنيه مصري	بجنيه مصري	بجنيه مصري	
—	١٢٠٧٠	١٧٨٩٢٧	١٩٠٩٩٧	باب ١ - ما هيأت ومربيات
٩٢٥٤	—	٣٠٩٦١	٢١٧٠٧	٢ - مصروفات عمومية
٩٢٥٤	١٢٠٧٠	٢٠٩٨٨٨	٢١٢٧٠٤	الجملة
٢٨١٦				صافي الزيادة

مقارنة الاختلافات :



## ملحق رقم ٤

المشار إليه في المادة الأولى من مشروع قانون ربط ميزانية الدولة لتسعة المالية ١٩٢٧-١٩٢٨

## ميزانية ١٩٢٧ - ١٩٢٨

## جدول حرف (١)

## المصروفات

رقم	م	الوصف	أبواب مصروفات المبالغ			أبواب أخرى	المجموع
			باب أول مبايعات وأير ومصريات	باب ثان مصاريف عمومية	باب ثالث أعمال جديدة	بابين مصري	
١		مخصصات ومصريات ودواجن جلالة الملك :					
١	...	مخصصات جلالة الملك...	—	—	—	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
٢	...	مرتبات حضرات أعضاء البيت الملكي...	—	—	—	١١١٥١٢	١١١٥١٢
٣	...	دواجن جلالة الملك	١٦٣٦٩١	٢١٢٣٦٦	١٢٥١٣٠	—	٥٠٠١٨٧
٤	...	دواجن حضرة صاحبة النسخة الملكية...	١٣٧٩	٤٠٠	—	—	١٧٧٩
٢		مخصصات البرلمان :					
١	...	مجلس الشيوخ	—	—	—	١٠٨١٦٣	١٠٨١٦٣
٢	...	« النواب »	—	—	—	١٥٥٦٩٣	١٥٥٦٩٣
٣	...	مجلس الوزراء	١١١٥٠	٥٠٩٠	—	—	١٦٢٤٠
٤	...	مكتب المستشارين المالي والقضائي	١٧٤٧٣	٦٦٥٠	—	—	٢٤١٣٣
٥	...	وزارة الخارجية	١٥١٥١٨	٧٢٤٨٠	١١١٥٠	—	٢٣٥١٤٨
٦		وزارة المالية :					
١	...	دواجن العموم	٢٧٦٠٨٨	٢٦٠١٨٨	٤٠٠٠	—	٥٤٠٢٧٦
٢	...	ادارة عموم الأموال المقربة	٤٦٤٩٢١	٤٧٤٨٠	—	—	٥١٢٤٠١
٣	...	المساكن	٣٦١٩٣٩	١١٢١٥٥	٦٤٨٣٠	—	٥٢٨٩٢٤
٤	...	الاصحاب	٢٣٠٣٥	٣٦٠٠	٢٧٦٨٥	—	٥٤٢٣٠
٥	...	الخليفة الأميرية	١٨٥٣٦	٨٣٦٨٢	٣٦٦٦	—	١٠٥٨٥٤
٦	...	الأحكام الأميرية	١٧١٢٣٣	٢٢٥٢١٦	٣٣٧٥	—	٣٩٩٨١٤
٧	...	البنك	٢٨١٨٠٩	٤٢٨٤١	٤٥٠٠	—	٣٣٠١٥٠
٨	...	خزائن الواسل ومخازن الأملاك	١٥٠٢٠٠	٨٠٠٠٩	٥٨٠٠	—	٢٣٦٠٠٩
٩	...	المناجر والمخازن	١٧٥٨٣	٤٦١٣	٢٨٠	—	٢٢٤٧٦
١٠	...	الكنائس	٣٤١٢١	٨٤٤٦١	—	—	١١٨٥٨٢
١١	...	التجارة والصناعة وسواحل الحكومة	١٧٣٣٣	٢٨٨٩	—	—	٢٠٢٢٢
١٢	...	أعمال قضاء الحكومة	٩٥٨١٠	٦٥١٣	—	—	١٠٢٣٢٣
٧	...	وزارة المعارف العمومية	١٦٤٣٦٩٨	٨١١٩٨٦	٢٠٧٥٢٠	—	٢٦٦٣٢٠٤
٨		وزارة الداخلية :					
١	...	دواجن العموم	٥١٧٢٣٤	٤٢٣٣٤١	١٥٦١١٤	—	١٠٩٦٦٨٩
٢	...	الرئيس	٩١٧٩٥٥	٢٩٢٣٤٢	٦٥٣٣	—	١٢١٦٨٣٠
٣	...	النفوس	١٣٨٤٥٨٤	١٠٥٠٩٣	—	—	١٤٨٩٧٧٧
٤	...	مصلحة الجمر	١٥٢٨٩٦	١٩٠٠٦٠	٥٧٩٧٣	—	٢٣٥٤٩٩
٩	...	وزارة الصحة العمومية	٥٤٩٣٨٢	٤٣٤٧٠١	٩٤٣٨٠	—	١٠٧٨٤٦٣
١٠		وزارة الحفانية :					
١	...	دواجن العموم	٦٠٢٢٢	٧١٥٠	—	—	٦٧٣٧٢
٢	...	الحاكم المختطف	٣٣٩٦٩٦	٥٤٤٧٩	—	—	٣٩٩١٧٥٠
٣	...	« الأخوة »	٧٨٦٦٣٩	١٠٨٩٠١	١٠٠٠	—	٨٩٦٥٤٩
٤	...	« الشريعة »	١٤٨٢٩٨	١٥٣٧٢	٤٠٠	—	١٦٤٠٧٠
٥	...	الجناس الحسية	٣٣٧٦٠	٣٤٠١	—	—	٣٧١٦١
مجموع			٨٧٩١١٧٣	٣٧٠٠٤٥٩	٧٦٩١٦٦	٥٢٥٣٨	١٣٨٦١٢٦

(تابع) ملحق رقم ٤

ميزانية ١٩٢٧ - ١٩٢٨

(تابع) جدول حرف ( ١ )

(تابع) المصروفات

رقم قسم	رقم فرع	أبواب مصروفات المصالح	أبواب أخرى	الجلسة
		باب أول مهمات وأجرة ومهمات	باب ثالث أعمال جديدة	باب ثلث أعمال جديدة
		جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
		٨٧٩١١٧٣	٣٧٠٠٤٥٩	٧٦٩١٣٦
		٥٢٥٣٦٨		١٣٧٨٦١٣٦
١١		وزارة الأشغال العمومية :		
	١	ديوان السوم	٣١٣٥٤	٤٩٠٥
	٢	الزنى	٤٨٣٦٥١	١١٠٢٧٥٩
	٣	المباني	٦٠١٦١	١٦٦٩١١
	٤	التقسيم الإداري	١٠٩٨٥٤	٨٨٧٦٦
	٥	مصلحة التنظيم	٢٢٩٩٧٩	٣١٨٥٩٧
	٦	مصلحة الجمارك الزمنية	٤٢٠٨٩	٣٣٤٥١
	٧	إدارة حرم الآثار المصرية	٣٥٧١٢	١١٩٦٩
	٨	دار الأربابا ماتيل	٢٧٩٦	١٢١٣
	٩	قسم المبيعات	٤٣٢١١	١٦٠١٣
١٢		وزارة الزراعة :	٢٨٠٨٤٨	١٢١٢٨٢١
١٣		وزارة المواصلات :		
	١	ديوان السوم	٤٥٣١٥	٥٦٠٤٣
	٢	السكن الجديدة	١٧٨٠٠٦٩	٣٠٠٨٦٦٩
	٣	النفقات	٢٢٣٦٠٣	١٨٧١٦
	٤	الطرق	٢٩٣٧٩١	١٢٦٢٧٠
	٥	البريد	٤٤٨٠٥١	٢٥٩٢٨٨
	٦	المواصلات	١٢٢٧٧٧	٧٥١٩٨
	٧	الطرق والكباري	٣٤٩٣٨	١٥٦٦٤٨
١٤		وزارة الحرية والبحرية :		
	١	ديوان السوم	٤٣٥٤٦٧	٥٦٦٨٨٧
	٢	مصلحة لشدة	١٢٥٣٤٠	٦٣١٧٨
١٥		البعثات الطبية	—	—
١٦		مطابخ ومكائنات	—	—
١٧		الذين العمومي	—	—
١٨		دار الآثار العربية	٣٧١٠	٥٥٢٠
١٩		مصاريف غير منظورة	—	—
		الجلسة	١٣٥٩٣٨٨٩	١١٠٢٤٢٧٩
			٦٣٢٦٣٠	٧٩٧٧٢٠٢
			٢٨٩١٩٠٠٠	

ملحق رقم ٥

المشار اليه في المادة الثانية من مشروع قانون برط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٢٧-١٩٢٨

ميزانية ١٩٢٧ - ١٩٢٨

جدول حرف (ب)

الإيرادات

باب		ميزانية سنة ١٩٢٧	ميزانية سنة ١٩٢٦	فرق		محصلات			
				زيادة	نقص	سنة ١٩٢٧	سنة ١٩٢٤	سنة ١٩٢٣	سنة ١٩٢٢
						جنبة مصرى	جنبة مصرى	جنبة مصرى	جنبة مصرى
١	أموال مقررة	٥٨٣٢٠٠٠	٥٧٧٨٠٠٠	١٥٤٠٠٠	—	٥٧٩٣٠٠٢	٥٧١٨١٢٥	٥٧٢٤٥٧٢	٥٧١٦٨٩٤
٢	البنك	١١٠٠٣٠٠٠	١١٩٠٩٠٠٠	—	٩٠٦٠٠٠	١٢٥٧١٩٠٥	١٢٤٤٤١١٩	١١٨١٠٣٢	١٠٨٤١٠٣٤
٣	رسوم الموانئ والمطارات	٣٥٨٥٠٠	٣٧٠٠٠٠	—	١١٥٠٠	٣٧٨٤٢٥	٣٥١٦٥٩	٣١١٠٣٦	٢٨٣١٩٤
٤	مصاريد الأسماك	٨١٥٠٠	٨٤٠٠٠	—	٢٥٠٠	٩٤٥٧٥	٨٤٥٠٣	٧٥٠٩٢	٦٥٤١٣
٥	السفينة	١٤٠٠٠٠	١٣٢٠٠٠	٨٠٠٠	—	١٦١٠٢٩	١٢٦١١٢٦	١١١١٩٣	٩٨٣٧٠
٦	رسوم دفعة المصروفات	٢٨٥٠٠	٣٨٠٠٠	—	٩٥٠٠	٤٠٥١٧	٣٨٨١١	٣٣٦٦٥	٣٢٠٣٣
٧	الرسوم القضائية والقيدية	١٨٨١٥٠٠	٢٠١٢٠٠٠	—	١٩٠٥٠٠	٢٢٠٠٢٧٧	١٨٨٧٥٦٦	٢٤٠٦٨٠٨	٢٠١٠٩٢٠
٨	سكك الحديد	٦٦٠٠٠٠٠	٧٣٠٠٠٠٠	—	٧٠٠٠٠٠	٧٣٨١٦١٥	٧١٠٥٧٣٣	٧٢٥٧١٦٥	٧١٩٩٦٨٨
٩	التلفارات	٢٢٧٠٠٠	٢١٥٠٠٠	١٢٠٠٠	—	٢١٢٩٨٤	٢٠٤٥٣٣	٢٨٤٦١٦	٢٧٨٨٢٤
١٠	التليفون	٢٦٦٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٢٦٠٠٠	—	٥٣٨٢٢٢	٤٢٢٢٦١	٤٠٢٠٢٤	٣٧٨٠٢٥
١١	البريد	٧٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	—	—	٧١٨٧٥٨	٤٢٢٢٦١	٣٤٦٠٤٤	٣٤٢٠٠٩
١٢	الأملاك الأميرية	٩٥١٠٠٠	٩٣٠٠٠٠	٢١٠٠٠	—	٧٢٩٢٤١	٩٥٨٨٣٣	٨٢٥١٨٠	٨٨٣١٥٤
١٣	بدل الخدمة العسكرية	٢٢٥٠٠٠	٢٣٠٠٠٠	—	٥٠٠٠	٢٤٢٨٢٤	٢٢٥٠٦٧	٢١٨٠٥٧	٢٥٧٧٤٦
١٤	رسوم انقراض	١٢٣٠٠٠٠	١٢٨٤٠٠٠	٢٦٠٠٠	—	١٣٠٠٢٤٨	١٢٣٦٨٣٣	١٢٦١٠٤١	١٤٨١١٧٥
١٥	المستقطع من ماهيات المستعمرين	٣٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	—	—	٣٠٩٢٠٢	٣٠٤٥٩٥	٢٥٣٦٧٧	٢٦١٥٠٢
١٦	الأرباح الناتجة من تشييل للنفود	٢١١١٠٠٠	٢١٣٦٠٠٠	—	٢٥٠٠٠	٢٣٨٠٢٩	١٩٤٤١١٢	١٤٠٢٢٤٩	١٠٠٨٥٥٠
١٧	إيرادات ودروس متومة	٢٢٤٩٥٠٠	٢٢٧٥٠٠٠	٧٤٥٠٠	—	٢١٩٤١٨٣	١٥٥١٢٢٤	١٢٦١١٦٩	١٢١٢٩٠٢
١٨	ضريبة القطن	١٢٠٠٠٠٠	١٢٢٥٠٠٠	—	٢٥٠٠٠	١٧٠٨٤٥٦	١٢٣٦١٢٣	١٥٢٧١٢٤	١٧٤٨١٥٠
١٩	إيرادات خيرية	—	—	—	—	—	—	—	—
	(١) مبيع أراضي	٢٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	—	١٠٠٠٠٠	٢٤٥٥٠٤	٢٩٠٩٠١	٤٧٣٣٨	٤٦٦٠٦٧
	أرباح هفتن	—	—	—	—	٩٠٠٧٨	١٢٩٥٣٦	—	٥٨٣٦٥
	(٢) إيرادات أخرى	٤٢٠٠٠	٤٥٠٠٠	—	٣٠٠٠	١٥٩٠٦١	١٧٣٦٥٥	٥٩٩٦٥	٢٦٩٨٧
	مبيعات مصلحة الخمر	—	—	—	—	—	—	—	٢٠٩١٦٠
	جولة الإيرادات	٣٢٢٦٥٥٠	٣٢٩٢٣٠٠	٢٦٦٥٠	١٩٨٠٠٠	٣٦٨٢٥٢٥	٣٦٦٨١٦١١	٣٦٥٤٤٤٧	٣٥٧٢٧٤٤
	المأخوذ من المال الاحتياطي	٣٤٢٢٥٠	١٤٢٧٠٠	١٢٠٥٤٥٠	—	—	—	—	—
	الجولة العمومية	٣٨٩١٩٠٠	٣٣٦٠٠٠	١٥٢٧٠٠	١٩٨٠٠٠	٣٦٨٢٥٢٥	٣٦٦٨١٦١١	٣٦٥٤٤٤٧	٣٥٧٢٧٤٤

ملحق رقم ٦

المشار اليه في المادة الرابعة من مشروع قانون يربط ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٢٧-١٩٢٨

ميزانية ١٩٢٧ - ١٩٢٨

جدول حرف (ج)

الجامعة المصرية

(١) المصروفات :

جنيه مصرى	
باب ١ - ماهيات وأجور ومهمات .	١٥٥٧٩٣
» ٢ - مصاريف عمومية .	٤٥٣٩٠
» ٣ - أعمال جديلة .	٧٠٩٠٠

٢٧٢٠٨٣

(٢) الإيرادات :

جنيه مصرى	
بند ١ - أرباح تشغيل القنود .	٢٩٨٠
بند ٢ - إيرادات الأموال الثابتة .	٥٤٣٩
بند ٣ - رسوم مدرسية واستشارات ورسوم المكتبة .	٦٣٢٥٥
بند ٤ - إيرادات متنوعة .	١٢٠٠
بند ٥ - إعانة الحكومة .	٨٨٧١٠

جملة الإيرادات ١٦١٥٨٤

المتأخوذ من احتياطي الجامعة لسد عجز الإيرادات ١١٠٤٩٩

٢٧٢٠٨٣

## ملحق رقم ٧

المشار إليه في المادة الخامسة من مشروع قانون ربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٢٧ - ١٩٢٨

ميزانية ١٩٢٧ - ١٩٢٨

## جدول حرف (د)

## دار الكتب المصرية

## (١) المصروفات :

جنه مصرى	
١٧٣٦٧	باب ١ - ماهيات وأجر ومربيات .
٩١٩٦	باب ٢ - مصاريف محومية .
٣٥٠٠	باب ٣ - أعمال جديده .
٣٠٠٩٣	

## (٢) الإيرادات :

جنه مصرى	
١٧٣٤٠	إيجار أطلان .
٣٥٠٠	إعانة الحكومة .
١٥٠	قيمة الإعانة المخصصة لى وزارة المدرف .
١٢٠٠	ثمن ما يباع من الكتب الجارى طبعها .
٢٠٠٠	إيراد المطبعة .
٤٥٠	قيمة المستقطع من ماهيات المستخدمين .
٥٠	ثمن ورق تحفة .
٢٥٠٠	إيرادات أخرى .
٣٧١٩٠	

تمزلى قيمة المفتضى تسديده الى وزارة المالية .

جنه مصرى	
٤٥٠	قيمة المستقطع .
٥٠	ورق تحفة .
٥٠٠	

٢٦٦٩٠

الآنخوذ من احتياطى دار الكتب المصرية لسد عجز الإيرادات .

٣٣٧٣

الجملة المصومية ٣٠٠٩٣

## ملحق رقم ٨

أسماء حضرات الأعضاء الذين واقفوا على مشاريع القوانين الآتية بيانها :

- ١ - مشروع قانون بإنشاء محكمة ابتدائية أهلية بين الحكم والمنايا .
- ٢ - مشروع قانون برط ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٢٧ - ١٩٢٨
- ٣ - مشروع قانون برط ميزانية الأزهر والمعهد الديني الإسلامي لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨
- ٤ - مشروع قانون برط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٢٧ - ١٩٢٨

(٥١) حضرة محمد أحمد الشريف بك	(٢٩) حضرة رزق شهبان شعبي بك	(١) حضرة إبراهيم الطاهري بك
(٥٢) سعادة محمد أفلاطون باشا	(٣٧) » سعيد فهمي الروي بك	(٢) » الشيخ إبراهيم بسيوني الخطيب
(٥٣) » محمد الحفني الطرزي باشا	(٣٨) » سمعان غريبال التمسك بك	(٣) » إبراهيم حلمي مهنا أفندي
(٥٤) حضرة محمد جعفر أفندي	(٢٩) » اله كرسود بال هريس سود بال أفندي	(٤) » إبراهيم سيد أحمد بك
(٥٥) معالي محمد شفيق باشا	(٣٠) سعادة صليب فلودريوس باشا	(٥) » الشيخ إبراهيم عبد الحميد نوار
(٥٦) سعادة محمد صادق باشا	(٣١) حضرة الشيخ طه حسين	(٦) » إبراهيم فرج أبو الجدايل بك
(٥٧) حضرة محمد عبد اللطيف أفندي	(٣٢) » عبد الحكيم عبد الفتاح بك	(٧) » الشيخ إبراهيم يوسف عطا الله
(٥٨) » الشيخ محمد عز العرب بك	(٣٣) » عبد الرحمن الموم بك	(٨) » ابن أحمد سليم باشا
(٥٩) » محمد عوض جبريل أفندي	(٣٤) » عبد الرسيم محمد مهنا أفندي	(٩) حضرة أحمد حميد أبو ستيت بك
(٦٠) » محمد فتحي يكن بك	(٣٥) » عبد العزيز رضوان بك	(١٠) سعادة أحمد شوقي بك
(٦١) سعادة اللواء محمد كامل باشا	(٣٦) » عبد الفتاح اللوزي بك	(١١) حضرة أحمد عبده بك
(٦٢) حضرة محمد لطفي طنطاوي أفندي	(٣٧) » عبد الفتاح رجائي أفندي	(١٢) سعادة أحمد علي باشا
(٦٣) » محمود أبو النصر بك	(٣٨) » عبد الله سليمان أباطه بك	(١٣) حضرة أحمد مصطفى بك
(٦٤) » محمود بسيوني أفندي	(٣٩) » الشيخ عزب البشي	(١٤) فضيلة الشيخ أحمد نصر
(٦٥) سعادة محمود رشاد باشا	(٤٠) » عزيز مريم أفندي	(١٥) حضرة الشيخ اسماعيل فواز
(٦٦) حضرة محمود علي مهنا بك	(٤١) » عقل محمد بك	(١٦) » السيد عبد الرحمن بك
(٦٧) سعادة اللواء محمود فؤاد باشا	(٤٢) » علي اسماعيل بك	(١٧) » الشيخ شافعي أبو وافية
(٦٨) حضرة مصطفى رشيد بك	(٤٣) » الشيخ علي رمضان الطوبجي	(١٨) » ألفريد شماس أفندي
(٦٩) سعادة الفريق موسى فؤاد باشا	(٤٤) » علي عبد الرازق بك	(١٩) » حافظ عابدين بك
(٧٠) » ميشيل أيوب باشا	(٤٥) سعادة اللواء علي فهمي باشا	(٢٠) » حسن أحمد الديلمي بك
(٧١) حضرة الشيخ بس محمود أبو جليل	(٤٦) حضرة الشيخ علي محمد مروان	(٢١) » الشيخ حسن عبد القادر
(٧٢) » يوسف بشوش بك	(٤٧) » عوض عريان المهدي بك	(٢٢) » حسين عبد الغفار بك
(٧٣) دولة يوسف وهبه باشا	(٤٨) » فهمي حتا ويصا بك	(٢٣) سعادة اللواء حسين خيري باشا
(٧٤) حضرة محمد علوي الجزائر بك	(٤٩) » تياغة الانبا لوكاس	(٢٤) » . حسين شريف باشا
	(٥٠) حضرة الشيخ متولي عمر مجازي	(٢٥) حضرة راعب عطية بك

المواد المشتمل عليها الفهرس

الرقم المسلسل	الموضوع	صفحة الفهرس
١	افتتاح البرلمان	١
١	جلسات مجلس الشيوخ	٢
١	انتخاب أعضاء مكتب إدارة المجلس	٣
١	انتخاب أعضاء اللجان ورؤسائها وسكرتيرها	٤
١	الرد على خطاب العرش	٥
١	الطعون	٦
٢	الحصانة البرلمانية	٧
٢	شئون دستورية	٨
٣٠	القطر	٩
٣	الأسئلة والاستجابات	١٠
٥	الاقتراحات	١١
٩	اتفاقيات تجارية	١٢
٩	مؤتمرات دولية	١٣
٩	مراسم بجواتين	١٤
١٠	مراسم أخرى	١٥
١٠	مشروعات القوانين	١٦
١١	اعتقالات اضافية	١٧
١٢	مشروع ميزانية دار الكتب المصرية لشهر أبريل سنة ١٩٢٧	١٨
١٩	الميزانية لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨	١٩
١٢	(١) ميزانية الدولة	١٢
٣٥	(ب) » وزارة الأوقاف	٣٥
١٧	(ج) » ابلطع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية	١٧
١٧	مسائل متنوعة	٢٠
١٨	المرائض	٢١





للمجموعة مضايقات دور الانعقاد الرابع لمجلس الشيوخ (١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ - ١٤ يولييه سنة ١٩٢٧)

— 22 —

(ج) فهرس المواد لمجموعة مضابط دور الاستعداد الرابع لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٧

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٧٠	شئون دستورية (٩٦) :	٤٣٧	الطعون (٩٦) :	٤٣٧	عد الرحمن بنك ... ..
٢٢٥ - ٢٢٠	عدم جواز نظر المجلس في أي مشروع قانون قبل توفيقه على	٥٧٨ - ٥٧٧	حافظ عابدين بنك ... ..	٥٧٨ - ٥٧٧	حافظ عابدين بنك ... ..
٢٢٧ - ٢١٢	الانضمام بالبرقية إلى نصت عليها المادة (٧٤) من اللائحة الداخلية	٥٧٥ - ٥٧٣	عمود رشاد باشا ... ..	٥٧٥ - ٥٧٣	عمود رشاد باشا ... ..
٢٢٧ - ٢١٢	لا يجوز فتح أي اعتماد غير وارد الميزانية إلا بعد الحصول على إذن	١٣٠ - ١٢٩	محمد زكي عبد الرزاق بنك ... ..	١٣٠ - ١٢٩	محمد زكي عبد الرزاق بنك ... ..
٢٢٧ - ٢١٢	البرلمان طبقا لكافة (١٤٣) من الدستور ... ..	١٢٥ - ١٢٤	الحصانة البرلمانية :	١٢٥ - ١٢٤	الحصانة البرلمانية :
٢٢٧ - ٢١٢	القوانين التي تأسس السبل يوافق أو يخطئها المجلس وكالات معارض	١٢٤ - ١٢٣	طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرات :	١٢٤ - ١٢٣	طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرات :
٢٢٧ - ٢١٢	طبق في أول دور انعقاد له - قرار المجلس بعدم الحاجة إلى تصديق	١٢٣ - ١٢٢	الشيخ سوسى منصور ... ..	١٢٣ - ١٢٢	الشيخ سوسى منصور ... ..
٢٢٧ - ٢١٢	البرلمان عليها ... ..	١٢١ - ١٢٠	الشيخ منقلى عمر جازى ... ..	١٢١ - ١٢٠	الشيخ منقلى عمر جازى ... ..
٢٢٧ - ٢١٢	القوانين التي صدرت في المدة الواقعة بين تاريخ صدور الدستور	١٢٠ - ١١٩	محمد زكي عبد الرزاق بنك ... ..	١٢٠ - ١١٩	محمد زكي عبد الرزاق بنك ... ..
٢٢٧ - ٢١٢	وتاريخ الفصل به - كتاب بنة الحفاطة - موافقة المجلس على	١١٩ - ١١٨	الشيخ علي وضاح الطربجي ... ..	١١٩ - ١١٨	الشيخ علي وضاح الطربجي ... ..
٢٢٧ - ٢١٢	رأي اللجنة وهو :	١١٨ - ١١٧	الشيخ علي وضاح الطربجي ... ..	١١٨ - ١١٧	الشيخ علي وضاح الطربجي ... ..
٢٢٧ - ٢١٢	أن مجرد عرض تلك القوانين على البرلمان كاف لبقائها كافة	١١٧ - ١١٦	عبد العزيز وشوان بنك ... ..	١١٧ - ١١٦	عبد العزيز وشوان بنك ... ..
٢٢٧ - ٢١٢	الحصول دونت حاجة لإقرار المجلس أيضا طبقا لكافة (١٦٩)	١١٦ - ١١٥	قتل عبد بنك ... ..	١١٦ - ١١٥	قتل عبد بنك ... ..
٢٢٧ - ٢١٢	من الدستور ... ..	١١٥ - ١١٤	عبد الرحمن بنك ... ..	١١٥ - ١١٤	عبد الرحمن بنك ... ..
٢٢٧ - ٢١٢	البحث في إذا كان أمثال أي تعديل على مشروع قانون مرسوم	١١٤ - ١١٣	الشيخ منقلى عمر جازى ... ..	١١٤ - ١١٣	الشيخ منقلى عمر جازى ... ..
٢٢٧ - ٢١٢	على البرلمان طبقا لكافة ٤١ من الدستور بغير عدم إقرار له ... ..	١١٣ - ١١٢	شعبان السيد من بنك ... ..	١١٣ - ١١٢	شعبان السيد من بنك ... ..
٢٢٧ - ٢١٢	عنه كجواب السؤال "تخبر منى هذه البازرة التي جاءت في المادة	١١٢ - ١١١	صاحب العمدة حسين رشدي باشا ... ..	١١٢ - ١١١	صاحب العمدة حسين رشدي باشا ... ..
٢٢٧ - ٢١٢	(٧٨) من الدستور ... ..	١١١ - ١١٠	طه حسين البري أفندي ... ..	١١١ - ١١٠	طه حسين البري أفندي ... ..
٢٢٧ - ٢١٢	صحة الجين الدستورية - قرار المجلس بجزء ذكر فقط لاجلها بها	١١٠ - ١٠٩	الشيخ حسن عبد القادر ... ..	١١٠ - ١٠٩	الشيخ حسن عبد القادر ... ..
٢٢٧ - ٢١٢	لا يجب في نقاد القوانين التي تنص على جرائم من اختصاص المحاكم	١٠٩ - ١٠٨	شئون دستورية :	١٠٩ - ١٠٨	شئون دستورية :
٢٢٧ - ٢١٢	التصديق لها أن يرفع عليها وزير الحفاطة ويمكن في وجوب نقادها أن	١٠٨ - ١٠٧	عدم جواز نظر المجلس في تقارير بلان المود الماضي وجوب	١٠٨ - ١٠٧	عدم جواز نظر المجلس في تقارير بلان المود الماضي وجوب
٢٢٧ - ٢١٢	يرفعها الوزراء الذين صدرت القوانين بناء على مشروعهم هؤلاء هم وحدهم	١٠٧ - ١٠٦	أعضاء إلى خان المود الحاضر ... ..	١٠٧ - ١٠٦	أعضاء إلى خان المود الحاضر ... ..
٢٢٧ - ٢١٢	الوزراء المختصون طبقا لكافة (٦٠) من الدستور ... ..	١٠٦ - ١٠٥	الجميع بين صورية بنة المواصلات مجلس الترحيب وصورية المجلس	١٠٦ - ١٠٥	الجميع بين صورية بنة المواصلات مجلس الترحيب وصورية المجلس
٢٢٧ - ٢١٢	تقرير مبدأ أن الميزانية بقسما الإيرادات والمصروفات غير قابلة	١٠٥ - ١٠٤	الاستشارة لوزارة المواصلات ... ..	١٠٥ - ١٠٤	الاستشارة لوزارة المواصلات ... ..
٢٢٧ - ٢١٢	لجنتها لأن يصدر لبدء الفصل بها مودة بصفة المادة التي وضعت لها	١٠٤ - ١٠٣	القرار حصر نتائج حسن عبد القادر بتعديل المادة الأخيرة من المادة	١٠٤ - ١٠٣	القرار حصر نتائج حسن عبد القادر بتعديل المادة الأخيرة من المادة
٢٢٧ - ٢١٢	وذلك لا يجوز أن ينص في القانون الصادر على العمل بها من تاريخ	١٠٣ - ١٠٢	٧٨ من الدستور بشأن انضمام المال للصوم مجلس شيوخ من جزيرة سينا	١٠٣ - ١٠٢	٧٨ من الدستور بشأن انضمام المال للصوم مجلس شيوخ من جزيرة سينا
٢٢٧ - ٢١٢	شرط بإجرائه الرسمية ... ..	١٠٢ - ١٠١	قرار مجلس النواب والتشريع بشأن القوانين والمراسم التي كلفت	١٠٢ - ١٠١	قرار مجلس النواب والتشريع بشأن القوانين والمراسم التي كلفت
٢٢٧ - ٢١٢	تفسير عبارة "موظفو الحكومة من درجة مدير عام فصاعدا"	١٠١ - ١٠٠	يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثامنة من الأمر	١٠١ - ١٠٠	يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثامنة من الأمر
٢٢٧ - ٢١٢	التي تنص عليها المادة (٧٨) من الدستور ... ..	١٠٠ - ٩٩	الحال الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ... ..	١٠٠ - ٩٩	الحال الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ... ..
٢٢٧ - ٢١٢	وجوب تجديد الأساطيف والاستشارات لسقوطها بتغيير الوزارة ...	٩٩ - ٩٨	جواز إضافة الاقتراحات برغبة التي وافقت عليها بنة الاقتراحات	٩٩ - ٩٨	جواز إضافة الاقتراحات برغبة التي وافقت عليها بنة الاقتراحات
٢٢٧ - ٢١٢	قرار المجلس بالموافقة على تقرير لجنة الحفاطة بأن الأمور التي يجوز	٩٨ - ٩٧	على الجانب أو الزيارات المختصة - التزام المجلس بذلك بقراره الذي	٩٨ - ٩٧	على الجانب أو الزيارات المختصة - التزام المجلس بذلك بقراره الذي
٢٢٧ - ٢١٢	لنظر المجلس أن يوجه بضمومها سوالات أو استشارات إلى الوزراء	٩٧ - ٩٦	أصدره لجلسة ١٤ بريلة سنة ١٩٢٦ : ... ..	٩٧ - ٩٦	أصدره لجلسة ١٤ بريلة سنة ١٩٢٦ : ... ..
٢٢٧ - ٢١٢	ليست بمعدومة أنه أن يملك من كل أمر داخل في دائرة اختصاصه	٩٦ - ٩٥	حضر اختصاص بنة لحس الاقتراحات على البحث في جواز نظر	٩٦ - ٩٥	حضر اختصاص بنة لحس الاقتراحات على البحث في جواز نظر
٢٢٧ - ٢١٢	بدون شرط ولا قيد ... ..	٩٥ - ٩٤	المجلس في مجالها من مشاريع القوانين ... ..	٩٥ - ٩٤	المجلس في مجالها من مشاريع القوانين ... ..
٢٢٧ - ٢١٢	احتجار عدم الموافقة في الملاحظات الواردة في تقارير الجانب	٩٤ - ٩٣	الحاصل الطعون من قبل التليجات وعدم جواز نظرها إلا إذا	٩٤ - ٩٣	الحاصل الطعون من قبل التليجات وعدم جواز نظرها إلا إذا
٢٢٧ - ٢١٢	موافقة عليها ولا يبرر ذلك على الجانب ... ..	٩٣ - ٩٢	كانت مشتملة على عنوان مقديا وصدا على تولياتهم ... ..	٩٣ - ٩٢	كانت مشتملة على عنوان مقديا وصدا على تولياتهم ... ..
٢٢٧ - ٢١٢	يجوز لمجلس الشيوخ أن يخطر في اعتماد مبلغ على ضمن أبواب	٩٢ - ٩١		٩٢ - ٩١	
٢٢٧ - ٢١٢	الميزانية ولم يقره مجلس النواب إذا طلبت الحكومة عنه ذلك ... ..	٩١ - ٩٠		٩١ - ٩٠	



(تابع) فهرس المواد لمجموعة مضابط دور الانقاذ الرابع لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٧

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
١٠	الأسئلة والاستجابات (تابع) : وزير الأشغال العمومية	١٠	الأسئلة والاستجابات (تابع) : وزير الخارجية	١٠
١٤٥٠٤٣٣	سؤال موجه من حضرة سعد كرم بك بشأن مصرف مياه النيل	١٨٤	سؤال موجه من حضرة عبد الله سليمان أبانك بك عما نشر بجريدة	
١٤٨٠١١٧	بمركز الصنف ...		السياسة من عدم اهتمام الحكومة المصرية في تركيا بقرعة لاجي كوة	
٢٤٩	سؤال موجه من حضرة سعد كرم بك عما تفكر فيه الوزارة من		للقدم المصرية ...	
٢٧٢٠٢٤٩	الطرق الصالحة لمنع طغيان النيل على بلدة الجيزة الشرقية ...	٧٣٤٠٦٥٢	سؤال موجه من حضرة الشيخ حسن عبد القادر عما نشر بجريدة	
٢٧٢٠٢٤٩	سؤال موجه من حضرة الشيخ طه حسين من الوقت المزمع التصريح	٨٧٧٠٥٤٤٤	الأهرام خاصة بالصعوبات التي تسببها روسيا في الحصول على القطن	
٢٧٢٠٢٤٩	فيه زراعة الأرز وبنى محافظته ...		المصرى ...	
٢٧٢٠٢٤٩	سؤال موجه من حضرة محمود طه بك عن المشروع الذي أعدته	٢١٧٠١٧٧	وزير المالية	
٢٧٠٠٢٢٥	وزارة الأشغال لاسل جناحية بجمهورية البحيرة ترمي ببلد مركز	٢١٧	سؤال موجه من حضرة أحمد أبو يوسف راضي انتدى عن أهم	
٢٧٠٠٢٢٥	كروم حاديه ...		الشركات في القلعة بمجدول بورصة الأوراق المالية ...	
٢٧٠٠٢٢٥	سؤال موجه من حضرة الشيخ إبراهيم عبد الحليم قرار عا تم	٢١٧	سؤال موجه من حضرة يونس مذكوبك عن التريب بالجنديون	
٢٧٠٠٢٢٥	في الشكوى المقدمه من أهالي ناحية البرج ببلدية مركز دمنهور لاسل	٢١٧	ولائحة المناشات ...	
٢٧٠٠٢٢٥	مصرف لأراضيهم ...	٢١٧	سؤال موجه من سعادة ميشيل أديب باشا عن وضع تخرج	
٢٧٠٠٢٢٥	سؤال موجه من حضرة إبراهيم الطاهر بك عن تطوير مصرف	٢١٧	لشركات التأمين الأجنبية بشر أن تكون لها طاقارات أوسدات مودعة	
٢٧٠٠٢٢٥	المرتب الرابع بمركزه ...	٢١٧	في المصارف لضمان المبالغ المأخوذة منها في القصر المصري ...	
٢٧٠٠٢٢٥	سؤال موجه من حضرة سعد كرم بك عن حالة الري في بعض	٢١٧	سؤال موجه من حضرة عبد العزيز رضوان بك بشأن زيادة رسم	
٢٧٠٠٢٢٥	الأراضي الواقعة في نوبة ترضى الإبراهيمية والمقاطعة ...	٢١٧	الصفة المقرر على أعمال بورصة القطن ...	
٢٧٠٠٢٢٥	وزير المواصلات	٢١٧	سؤال موجه من سعادة ميشال أديب باشا عن وضع تخرج لاسم	
٢٧٠٠٢٢٥	سؤال موجه من حضرة سعد كرم بك عن السلك الزراعية بمديرية	٢١٧	الصفة المقرر على الأعمال ...	
٢٧٠٠٢٢٥	الجيزة ...	٢١٧	(ملاحظة - راجع هذا السؤال أيضا إلى وزير الخارجية)	
٢٧٠٠٢٢٥	سؤال موجه من حضرة سعد كرم بك عن الطرق الزراعية بمديرية	٢١٧	سؤال موجه من حضرة سعد كرم بك عن الموظفين المؤقتين	
٢٧٠٠٢٢٥	الجيزة ...	٢١٧	في الحكومة المصرية ...	
٢٧٠٠٢٢٥	سؤال موجه من حضرة سعد كرم بك عما نشر بجريدة القطر خاصة	٢١٧	وزير الحفائفة	
٢٧٠٠٢٢٥	بشراء الخط الحديدى المطروق انتزاعه ببلاد مركز الصنف ...	٢١٧	سؤال موجه من حضرة عبد الله سليمان أبانك بك عن الجرائم التي	
٢٧٠٠٢٢٥	سؤال موجه من حضرة أحمد جفاني بك عن سبب تأخير إنشاء	٢١٧	تحدثت في مصر من بعض الأجانب ومن الحكومة يمكن القضاء	
٢٧٠٠٢٢٥	محطة للسكك الحديدية ببلدة تل روزن ...	٢١٧	المصري من الظرفيا ...	
٢٧٠٠٢٢٥	وزير البحرية والبحرية	٢١٧	وزير المطارف العمومية	
٢٧٠٠٢٢٥	سؤال موجه من حضرة عبد الله سليمان أبانك بك عن الاضلال	٢١٧	سؤال موجه من حضرة سعيد فهمي الزوي بك عن فكذب ما نشر	
٢٧٠٠٢٢٥	مركزا بعد وفاة كازيميرال الجيش الحازين لوتة القراء والمقرن ...	٢١٧	بالرأى خاصة بوزارة المطارف على طر حقيقته ...	
٢٧٠٠٢٢٥	وزير الأوقاف	٢١٧	سؤال موجه من حضرة سعيد فهمي الزوي بك عن طرقة فراء	
٢٧٠٠٢٢٥	سؤال موجه من حضرة الشيخ يس محمد أبو جليل عن مسجد ببلدة	٢١٧	الكتب المدرسية ...	
٢٧٠٠٢٢٥	هواره المنطق بمركز القديوم ...	٢١٧	سؤال موجه من سعادة ميشال أديب باشا عن طلب قطعة أرض	
٢٧٠٠٢٢٥	سؤال موجه من حضرة يونس مذكوبك عن مسجد بتاحية الباسين	٢١٧	من الحكومة الفرنسية لاثامة طلبة البعثات المصرية بما ...	
٢٧٠٠٢٢٥	سؤال موجه من سعادة عبد طاهر باشا عما أذا كانت المساجد	٢١٧	سؤال موجه من سعادة محمود رشاد باشا عن مبيد عدم قبول	
٢٧٠٠٢٢٥	التي أظنقت دورا القوام فيها يرشد لابة لوزارة الأوقاف وما	٢١٧	استقالة الدكتور طه حسين من وظيفته بالجامعة المصرية ...	
٢٧٠٠٢٢٥	اتخذ من الإجازات قسما ...	٢١٧	سؤال موجه من حضرة سعيد فهمي الزوي بك عما إذا كان يسوغ	
٢٧٠٠٢٢٥		٢١٧	استبقاء الدكتور طه حسين في وظيفته على الدوام الانطلاق ...	

(تابع) فهرس المواد لمجموعة مضابط دور الاتحاد الرابع لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٧

٢٠	الأسئلة والاستجوابات (تابع) :	الموضوع	رقم الصفحة
	(ب) الاستجوابات :		
	رئيس مجلس الوزراء :		
	استجواب موجه من حضرة نوري أحموش قانون أفضى من		٨١-٧٣-٤٤
	ساعة الحكومة لحماية أسعار القطن ... ..		
	استجواب موجه من حضرة نوري أحموش قانون أفضى بشأن		٩٩٠-٩٩١
	تبرير الفرق التي تربط بين الحكومتين المصرية والأجنبية الخاصة		١٠٢١-١٠٢٣
	بالأزمة السياسية ... ..		
	وزير الداخلية :		
	استجواب من حضرة محمد زكي عبد الرزاق بك عن البلاد التي		٢٧٤٤-٢٧٤٦
	أجرى فيها التريب لاختياره من خارجه دوط أجور التفرغين مؤازر ...		
	استجواب من حضرة محمد زكي عبد الرزاق بك عن سبب ولت شيخ		١٠٦٦-١٠٦٨
	عقراء بلدة القوس الثانية لمركبي مؤازر ... ..		١٠٦٩-١٠٧١
	استجواب من حضرة محمد زكي عبد الرزاق بك عن تصرفات		٣٧٠٣-٣٧٠٥
	الحكومية بشأن استقالة عمدة شقار مركزى مؤازر ... ..		٤٤٧-٤٤٩
	استجواب من حضرة عبد العزيز وضوان بك عن قرار مجلس		٣٧١٣-٣٧١٥
	مديرية الشرقية لشراء أرض غير سالحة لآلة المدرسة للصناعة عليها ...		٤٩٠-٤٩٢
	استجواب من حضرة الشيخ يس محمود أبو جليل عن تعيين عديتين		١٣٧٠-١٣٧٢
	بلدية بني عديت البحرية مركز مغروط ... ..		١٥١٩-١٥٢١
	استجواب من حضرة محمد زكي عبد الرزاق بك عن سبب تعيين		١٣٧٢-١٣٧٤
	محمود إبراهيم شيخ عقراء بمشاة منى التابعة لمركز مؤازر مع		١٠١-١٠٣
	سبق ولت ... ..		١٣٧٥-١٣٧٧
	استجواب من حضرة طاهر عديت عن سبب تعيين شخص من شيوخ النور		١٤٧١-١٤٧٣
	ملاحظة - (كان مؤازر أتم استدلال باستجواب) ... ..		١٣٧٣-١٣٧٥
	وزير المالية :		
	استجواب موجه من حضرة نوري أحموش قانون أفضى عن		٤٤٤-٤٤٦
	قرار الحكومة للقطن الأجنبي - التنازل عنه ... ..		٨١٤-٨١٦
	وزير الزراعة :		
	استجواب من حضرة نوري أحموش قانون أفضى عن تأجيل		٢٢١١-٢٢١٣
	مبدأ حلج القطن الى مصر أغسطس سنة ١٩٢٧ ... ..		٢٢١٤-٢٢١٦
	استجواب من حضرة طاهر عديت عن موعد الفرز الخاصة بتطبيق		
	قانون حقل القطن وعدم مراقبة الحقل في مكاتب الاستعارة ... ..		٨٧٣-٨٧٥
	اجمالى الأسئلة والاستجوابات		
	الأسئلة		
	الاستجوابات		
٢	دعوة رئيس مجلس الوزراء ... ..		
٧	مقرر الداخلية ... ..		
٢	الطارية ... ..		
٦	المالية ... ..		
١	الخطابة ... ..		
٥	المصارف العمومية ... ..		
٧	الأشغال العمومية ... ..		
٢	الزراعة ... ..		
٤	المواصلات ... ..		
١	الحرية والجمهورية ... ..		
٣	الأوقاف ... ..		
١٠	الاجلة ... ..		
	الموضوع		
	رقم الصفحة		
	١١ الاقتراحات :		
	إبراهيم الطاهر بك		
٣٥	الاقترح تخفيض القيمة المقررة على مرابك بيرة الخبز الى		٤٢٩-٤٣١
	٣٥ قرنا ... ..		
	الشيخ إبراهيم سيوف الطنيط		
٢١	الاقترح بتأجيل انقضاء عضو مجلس الشيوخ عن شبه جزيرة سيناء		
	حتى يتم تخفيض المبالغ المخصصة عليه في المرسوم هذه الجهة		
	الاقترح تأليف بلان للفرق في قنود ايجار الأقطار ليعرط أسعار		
	القطن ... ..		
١٩٢٣٤	الاقترح إنشاء كبرى على بحر شين أمام بلدة الجبلية ... ..		
٢٨٧-٢٨٩	إبراهيم سلم عبد القوي		
٦٤٠-٦٤٢	الاقترح تسميع انشاء المصارف بالقسم القليل من مديرية البحيرة ...		
٣١٢-٣١٤	الشيخ إبراهيم عبد الحليم توار		
١٨٩	الاقترح إنشاء مستشفى باي حص وتعيين طبيب خاص لتلقي حوض		
	جس مياه الخمار ... ..		
	إبراهيم قرد الدين بك		
٣٨٥-٣٨٧	الاقترح انخفاض أسعار عقارات الماء ببلدة أبو حداد مركز الزاوية		
	الاقترح إنشاء مدرسة ابتدائية تتبع وزارة المعارف ببلدة أبو حداد		
٣٩٩-٣٩٤	مركز الزاوية ... ..		



(٢٦) فهرس المواد لمجموعة مضابط دور الاستاذ الرابع لمجلس الشيوخ سنة ١٩٣٧

[illegible]

(تابع) فهرس المواد المجموعة من باب دور الاستاذ الرابع مجلس الشيخ في ١٩٢٦

١٠	الموضوع	رقم الصفحة	١١	الموضوع	رقم الصفحة
١١	الاشراحت (تابع) :		١١	اقتراحات (تابع) :	
١٧٨ و ١٥٨ و ١٥٧	الشيخ منور مرزجاني		١٧٨ و ١٥٨ و ١٥٧	عهد علي الجزائريك	
١٠٨٢ و ٢٨٠	اقرار عمل خدمات اذرع الزبسية لوصول المياه الى نهاية القروص		١٠٨٢ و ٢٨٠	اقرار اثناء خلق تحت حكم السكة الحديدية بصفة البياضون	
١٠٨٢	الاحلة منار ان يكون مركز قافوس الصببا الا كبر ...	٢٢٣ و ١٢ و ١٢ و ١٥	١٠٨٢	اقرار جعل جسر ترعة الصناعية سكة زراعية تجوز من بنة قافر	
١٧٨ و ١٥٨ و ١٥٧	اقرار اثناء مستشفى دالم بمرق قافوس ...	٤٢٧ و ٩٦٦ و ٩٤	١٧٨ و ١٥٨ و ١٥٧	الى كنف اقرات ...	
٤٢٦ و ٢٨٠	اقرار اثناء مصرف لاطيان بدي سماكين الغرب منشاة ابي حاسر	١٧٨ و ١٥٩ و ١٥٨	٤٢٦ و ٢٨٠	اقرار تجديد تطهيرين الاول بصفة الكرم الاخضر واثانية	
١٧٨ و ١٥٩ و ١٥٨	اقرار اثناء كبرى على مصرف بمرق قافوس بين بقل البديسون	١٧٨ و ١٥٩ و ١٥٨	١٧٨ و ١٥٩ و ١٥٨	بصفة البياضون	
١٧٨ و ١٥٩ و ١٥٨	دري صرف ...	٩٦٢ و ٩٨٠	١٧٨ و ١٥٩ و ١٥٨	اقرار اثناء غط حديدي بنة من قويسة غرة الدوازية الناهية	
١٧٨ و ١٥٩ و ١٥٨	اقرار اثناء كبرى مشرك حدة صلب بمرق سادوس لاصال	١٧٨ و ١٥٩ و ١٥٨	١٧٨ و ١٥٩ و ١٥٨	غرة تم الى القنطرة الصناعية جنوبا	
٢٨١ و ٢٨٠	مديرية الشرقية بالمهيلة	٣٨٨	٢٨١ و ٢٨٠	عهد لغز عطاري عطاري افضى	
٢٨١	اقرار اثناء مستشفى دالم بمرق صفر ...	١٧٨ و ١٥٩ و ١٥٨	٢٨١	اقرار الله ضربة التشن وادفا عطوفتك هذا العام فيخص	
١٣٧٥ و ٤٧٧	اقرار توسيع خليج لري الاخذ من ترعة الاسماعيل لري اراضى	٢٨١	١٣٧٥ و ٤٧٧	تصف ايرادهما لتتبع الطافات الزاوية وادفا لاشاء حامل لفل	
٨٧٩	بضريلا مركز قافوس ...	٨٧٩	٨٧٩	والصبيح بالنظر المصري ...	
	اقرار توسيع خليج بخرين بمرق كافر صفر ...			اقرار اثناء مركز وادج بمديرية القهرم ويكون مركز بنة ايشواي	
	عهد لسيه ابر على باشا			اقرار اثناء غط حديدي بين سوروس ومصر رفوان يمر	
٢٢٣ و ٢١٢ و ٦٥	اقرار وضع طلبات خلف القنطرة للصين حالة اري بمرق اخرون	٢٢٣ و ٢١٢ و ٦٥	٢٢٣ و ٢١٢ و ٦٥	بكر عطوف ...	
٢٠٤ و ٦٥	اقرار اثناء سكة زراعية بمرق اخرون	٢٠٤ و ٦٥	٢٠٤ و ٦٥	اقرار مشروع قانون جعل الحاكم الاحلية خصصة بنظر مخالقات	
	عهد بصفو افضى			اقرار والحدود ...	
٢٤١ و ١٥٩	اقرار اثناء مدرسة ابتدائية بمصر القديمة تتبع وزارة المعارف	٢٤١ و ١٥٩	٢٤١ و ١٥٩	عهد عطاري باشا	
٧٤٠ و ٢٢٧	اقرار مشروع قانون يمنع البناء بالمخرج بطريقها	٧٤٠ و ٢٢٧	٧٤٠ و ٢٢٧	اقرار بغير لاشعة اذرع والحدود ...	
	عهد ترك عبد الرزاق بك			اقرار تخفيض رسوم تسجيل طوق البيع من ٢ ٪ الى ٢ ٪	
١٤٧	اقرار اثناء مدارس ابتدائية بيات في حضرة كل محافظة	١٤٧	١٤٧	المكتمل عهد حاكم افضى	
١٨٩	ومديرية دمرو ...	١٨٩	١٨٩	اقرار تخصيص مبلغ ٤٠ ٪ من المصلح لمجلس المديرات	
٢٧١ و ٥٥٧	اقرار قل سكة انصاف الى جسر ترعة البسطة لمجموعة لبحر لويوس	٢٧١ و ٥٥٧	٢٧١ و ٥٥٧	في عمل مشاريع صنية ...	
١٣٧٤	اقرار ان يكون تبين البسطة والمناخ بطريق الاكتاب المياهر	١٣٧٤	١٣٧٤	اقرار تنازل الحكومة من ضرائب الاطيان الى تروغ بنجين	
١٠٢ و ٤٦٦ و ٦٥	وان تبين بنة الاكتاب بالترقية الحية في الاكتاب القواب حتى يصدر	١٠٢ و ٤٦٦ و ٦٥	١٠٢ و ٤٦٦ و ٦٥	اقرار عمل خلق تحت حكم السكة الحديدية بمرق شارع جبل	
	قانون البسطة ...			بالمنطقة التي يتا المصالح الاحرية ببنية بها	
	اقرار جعل معلنة البسطة وزارة قاعة لياتها			اقرار اثناء مستشفى بدمرويا القاصح	
٢١٣ و ٥٤٩	عهد شفيق باشا	٢١٣ و ٥٤٩	٢١٣ و ٥٤٩	عهد رشاد باشا	
٢٠١ و ٦٦	اقرار مشروع قانون بانشاء مجلس ادارة لمجموعة المحفظة الملكية	٢٠١ و ٦٦	٢٠١ و ٦٦	اقرار تحسين حال الأمن العام ...	
٦٦	اقرار احادة المجمع القهرم ...	٦٦	٦٦	اقرار اثناء مستشفى بدمرويا السيلاني ...	
١٨٠ و ١٧٩	اقرار مشروع قانون من استعمال الاجانب ...	١٨٠ و ١٧٩	١٨٠ و ١٧٩	اقرار قل غط سكة حديد القنا من وسط مدينة السيلاني	
٩٢٥ و ٩٢٤	اقرار عدم جواز النظر في المراض والاقرارات التي تخص	٩٢٥ و ٩٢٤	٩٢٥ و ٩٢٤	الى اربعة اربعة سنيا ...	
	بها جهات صنية يقتضى قانون ...			اقرار اخذ حركة القنول والصبغ المصرية من الزرم البحرية	
	اقرار اصدار مدمر المارونة في المصالحات الواردة في تقارير المان			من الآلات والمعدات الصناعية التي تستخدمها	
	مراقبة طيا ولا يسي ذلك من المان				



(تابع) فهرس المواد لمجموعة مضابط دور الاستفاد الرابع لمجلس الشيوخ سنة ١٩٣٧

[illegible]



(تابع) فهرس المواد المجموعة مضابط دور الاسفاد الرابع مجلس الشيوخ سنة ١٩٢٧

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٦	مشروعات القوانين (تابع) :	١٧	اتحادات اضافية (تابع) :
١٢٤٤١-١٢٤٤٠	مشروع قانون باعادة تنظيم الجباسة المصرية ... ..	١٢٤٤١-١٢٤٤٠	وزارة المالية (تابع)
١٢٧٠-١٢٦٩	...	١٢٧٠-١٢٦٩	مشروع قانون بنسخ ائتمدين اضافيين مبلغ ٢٠٠ ج ١٩١٥
١٢٧٢	...	١٢٧٢	د ٢٠٢٤٤ ج ٢٠٠ تسوية تجاوزت الذي حصل في البتتين ١١ و ١٥ ...
١٢٤٩١-١٢٤٩٠	مشروع قانون حاس باجتماعات التجارية المصرية ... ..	١٢٤٩١-١٢٤٩٠	مشروع قانون بنسخ ائتمدين اضافيين مبلغ ١٢٠٠ ج ٢٠٠ ميزانية
١٢٧٦-١٢٧٥	...	١٢٧٦-١٢٧٥	لص ١٥ " المسائل والمكافآت " تسوية التجاوز الذي حصل
١٣٠٢	...	١٣٠٢	في ذلك القسم ... ..
١٢٠٧-١٢٠٥	مشروع قانون بنشاء هيكلين اضافيين اثنين بين الكرم والمنا	١٢٠٧-١٢٠٥	ائتمدين اضافيين مبلغ ٢٠٠ ج ٢٠٠ من المال الاجلبي لتكوين
١٤١٢-١٤٠٨	...	١٤١٢-١٤٠٨	تسليف الجباعات التجارية ... ..
١٤٠٨-١٤٠٥	مشروع قانون بربط ميزانية وزارة الارفاق لسنة ١٩٢٧ -	١٤٠٨-١٤٠٥	وزارة الخزانة
١٤١٢-١٤٠٩	١٩٢٨ ... ..	١٤١٢-١٤٠٩	مشروع قانون بنسخ ائتمدين اضافيين مبلغ ١٣٧٠ ج ٢٠٠ لتغطية
١٤٠٩-١٤٠٥	مشروع قانون بربط ميزانية الجباسة الاخرى والمطاط العربية الطبية	١٤٠٩-١٤٠٥	المتجاوز المخرج حدود في بعض يرد الباب الثاني من ميزانية المالح
١٤١٢-١٤٠٩	الاسلامية لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ... ..	١٤١٢-١٤٠٩	الخططة ... ..
١٤٠٩-١٤٠٥	مشروع قانون بربط ميزانية العمالة لسنة ١٩٢٧ -	١٤٠٩-١٤٠٥	مشروع قانون بنسخ ائتمدين اضافيين مبلغ ٧٥٩٥ ج ٢٠٠
١٤١٢	١٩٢٨ ... ..	١٤١٢	د ٢٠٢٤٤ ج ٢٠٠ لتسوية تجاوزت بعض يرد الباب الثاني من ميزانية المالح
١٧	اتحادات اضافية :	١٧	الاطية والمجالس الحسبية ... ..
١٧١١-١٧١٠	وزارة الداخلية	١٧١١-١٧١٠	وزارة المعارف السورية
٢٢٠-٢٢٠	ائتمدين اضافيين مبلغ ٣٠٠٠ ج ٢٠٠ في ميزانية مصلحة الصحة بسبب	٢٢٠-٢٢٠	ائتمدين اضافيين مبلغ ١٧٩٠ ج ٢٠٠ لخط من احتياطي الجباسة لفرسج
٢٢٢-٢٢١	انتشار مرض البهدري ... ..	٢٢٢-٢٢١	مدرسة للتقنيات والمخبرات بكمية الطب ... ..
٢٢٤٩-٢٢٤٨	مشروع قانون بنسخ ائتمدين اضافيين مبلغ ٤٠٠ ج ٢٠٠ صرف مرتبات	٢٢٤٩-٢٢٤٨	مشروع قانون بنسخ ائتمدين اضافيين مبلغ ١٢٤٨٠ ج ٢٠٠ في ميزانية
٢٢٤٩	الموظفين الفنيين والافراد الحاصل في السنة الماضية ... ..	٢٢٤٩	الجباسة المصرية ... ..
١٢٦٩-١٢٦٨	مشروع قانون بنسخ ائتمدين اضافيين مبلغ ٥٩٩ ج ٢٠٠ لامتة جبايات	١٢٦٩-١٢٦٨	مشروع قانون بنسخ ائتمدين اضافيين مبلغ ٣٥٠ ج ٢٠٠ لتعيين موظفين
١٢٧١-١٢٦٨	شعبية مخففة من ممتلكات المرافعات ... ..	١٢٧١-١٢٦٨	موظفين لتعيين التصفيات الخاصة بمشروع بناء مستشفى قصر العظمى وكمية
١٢٧٢	...	١٢٧٢	الطب ومشروع بناء الجباسة المصرية ... ..
١٢٦٩-١٢٦٨	مشروع قانون بنسخ ائتمدين اضافيين مبلغ ٩٠٠ ج ٢٠٠ لتراء	١٢٦٩-١٢٦٨	وزارة الاشغال السورية
١٢٧٢-١٢٦٩	موتوسيكل خرافة حركة المرور وبالجبايات ... ..	١٢٧٢-١٢٦٩	مشروع قانون بنسخ ائتمدين اضافيين مبلغ ١٢٢٠ ج ٢٠٠ في ميزانية
١٢٦٩-١٢٦٨	مشروع قانون بنسخ ائتمدين اضافيين مبلغ ٦٥٠ ج ٢٠٠ من ميزانية	١٢٦٩-١٢٦٨	مصلحة المياح لبناء حارات وبر جديدة بجسر الطور ... ..
١٢٦٩-١٢٦٨	وزارة الاشغال السورية الى ميزانية وزارة الداخلية اعمال اضافية	١٢٦٩-١٢٦٨	مشروع قانون بنسخ ائتمدين اضافيين مبلغ ١٥٠٠ ج ٢٠٠ قرض ملكية
١٢٦٩-١٢٦٨	وتخصيات بمصرى الطور وسواكى ... ..	١٢٦٩-١٢٦٨	أراض توضع خطوط القطع ... ..
١٢٦٩-١٢٦٨	وزارة الخارومية	١٢٦٩-١٢٦٨	وزارة الزراعة
٨٢٤٩-٨٢٨	مشروع قانون بنسخ ائتمدين اضافيين مبلغ ٢٩٩٠ ج ٢٠٠ لتسوية التريادة	٨٢٤٩-٨٢٨	ائتمدين اضافيين مبلغ ٢٠٠٠ ج ٢٠٠ لشراء دف موزن القطن ... ..
١٢٦٩-١٢٦٨	الى ظهرت في مخلفات فراء دار القوقسية الملكية المصرية بصفه ... ..	١٢٦٩-١٢٦٨	مشروع قانون بنسخ ائتمدين اضافيين مبلغ ١٠٢٠ ج ٢٠٠ لتغطية القانون
١٢٦٩-١٢٦٨	...	١٢٦٩-١٢٦٨	رقم ١ سنة ١٩٢٧ اقتطاع باقتطاع المساحة التي ترفع خطا ... ..
٢٢٠-٢٢٠	وزارة المالية	٢٢٠-٢٢٠	وزارة المواصلات
٢٢١-٢٢٠	ائتمدين اضافيين مبلغ ٨٦٠ ج ٢٠٠ في ميزانية الخطبة البحرية ... ..	٢٢١-٢٢٠	مشروع قانون بنسخ ائتمدين اضافيين مبلغ ٦٤٣٤ ج ٢٠٠ لسداد تجاوز
٢٢١-٢٢٠	ائتمدين اضافيين مبلغ أربعة ملايين من الجباعات لتسليف كل القطن	٢٢١-٢٢٠	ائتمدين بعض يرد الباب الثاني في ميزانية مصلحة الخواص والمنازل ... ..
٢٢١-٢٢٠	...	٢٢١-٢٢٠	مشروع قانون بنسخ ائتمدين اضافيين مبلغ ٨٥٠٠ ج ٢٠٠ لتسوية التجاوز
٢٢١-٢٢٠	ائتمدين اضافيين مبلغ ١١٠٤٣٠ ج ٢٠٠ لخطبة تسوية المبالغ	٢٢١-٢٢٠	المخرج حدود في ائتمدين ميزانية سيارات والموتوسيكلات ... ..
٢٢١-٢٢٠	الى خدعت من فرضي سنة ١٨٩٤ من اقسام نفقات	٢٢١-٢٢٠	...
٢٢١-٢٢٠	ائتمدين اضافيين مبلغ ٦١٩٢٢ ج ٢٠٠ لخطبة المصاريف	٢٢١-٢٢٠	...
٢٢١-٢٢٠	والباب مما حاد في قضية القوقسية اللبنانية ... ..	٢٢١-٢٢٠	...

(٢٦) فهرس المواد لمجموعة مضابط دور الاعتماد الرابع لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٧

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٧	إحداثيات إضافية (تابع) :	١٩	ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ (ج) :
	وزارة الحرية والحرية		الإيرادات
	مشروع قانون يمنح أمجاد اضافي يبلغ ٥٣٤٢ ج ٢٠ في ميزانية		بجز الإيرادات من المصروفات ... ٧١٤
	مصلحة غير السواحل ومسايد الأسماك لتقسيد الرسوم البحرية المستحقة		الضرائب والامتيازات الأجنبية ... ٧١٢-٧١٦
	على العلوقة (الأمير فاروق) ... ١٣٧١-١٣٧٢		باب ١ - الأحوال المقررة :
	وزارة الأوقاف		أموال الأحياء ... ٧١٧
	مشروع قانون يمنح أمجاد اضافي يبلغ ٢٥٠٠ ج ٢٠ لتلك الأعمال		حوادث الأملاك ... ٧١٧
	الجنة لطلبات الجديدة بالقصاصين ... ٤٩١-٤٩٢		باب ٢ - الرسوم البحرية ... ٧١٨
	مشروع قانون بتقل ٥٠٠ ج ٢٠ من باب الأعمال الجديدة لحفظ		باب ٣ - رسوم القوافل والنقل ... ٧١٩
	وزعم الأماسي والمجاهد غير الأثرية ... ٤٩١		الرسوم المقررة على البائس ... ٧١٩
١٨	مشروع ميزانية دار الكتب المصرية لشهر أبريل سنة ١٩٢٧		باب ٤ - مسايد الأسماك ... ٧١٩
١٩	الميزانية لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ :		تشكيل لجنة لفرق شكاوى السباكين ... ٧١٩
	(١) ميزانية الدولة - احتلتها من لجنة المالية ... ٦٧٥-٦٨٢-٦٨٤		باب ٥ - القصة :
	ملاحظات عامة		ورسم القصة ... ٧٢٠-٧٢٣
	أسباب تعمور أسوار القطن ... ٦٨٠-٦٨٦		إقترح إنشاء لجنة القصة في صور الأوراق التي تستخرج من
	المرافق التي أقيمت لحماية أسوار القطن ... ٦٨٠-٦٨٢		الحاكم للشرطة والمجالس الحسية ... ٧٢٣-٧٢٤
	١ - تعديل نظام برصة الفرد ... ٦٨٠-٦٨٢		باب ٦ - مصروفات ... ٧٢٤
	٢ - تعديل نظام سوق البيضاء الحاضرة ... ٦٨٠		باب ٧ - الرسوم القضائية والقبلية ... ٧٢٤
	٣ - التحويل للرأى ... ٦٨٠-٦٨٢		باب ٨ - السكك الحديدية :
	٤ - السكك الحديدية ... ٦٨٠-٦٨٢		تمرفقة نقل الركاب ... ٧٢٥-٧٢٧
	٥ - السكك الحديدية ... ٦٨٠-٦٨٢		تمرفقة نقل البضائع ... ٧٢٥
	٦ - السكك الحديدية ... ٦٨٠-٦٨٢		معرض أجود نقل المصروفات الوطنية ... ٧٢٥
	٧ - السكك الحديدية ... ٦٨٠-٦٨٢		نسبة الإيرادات إلى المصروفات ... ٧٢٥
	٨ - السكك الحديدية ... ٦٨٠-٦٨٢		نقل البضائع ... ٧٢٥
	٩ - السكك الحديدية ... ٦٨٠-٦٨٢		بموازات مصروفات أعضاء مجلس الشيوخ - مواصفة حضرة
	١٠ - السكك الحديدية ... ٦٨٠-٦٨٢		وكيل وزارة المواصلات على احتلتها بمجأة ... ٧٢٦
	١١ - السكك الحديدية ... ٦٨٠-٦٨٢		باب ٩ - التفارقات ... ٧٢٠
	١٢ - السكك الحديدية ... ٦٨٠-٦٨٢		باب ١٠ - التلغراف ... ٧٢٠
	١٣ - السكك الحديدية ... ٦٨٠-٦٨٢		تفتيش أجود التلغراف ... ٧٢١-٧٢٣
	١٤ - السكك الحديدية ... ٦٨٠-٦٨٢		باب ١١ - البريد ... ٧٢٣
	١٥ - السكك الحديدية ... ٦٨٠-٦٨٢		١٢ - الأملاك الأميرية ... ٧٢٣-٧٢٤
	١٦ - السكك الحديدية ... ٦٨٠-٦٨٢		١٣ - بلد الخدمة العسكرية ... ٧٢٤
	١٧ - السكك الحديدية ... ٦٨٠-٦٨٢		١٤ - رسوم الخلف ... ٧٢٤-٧٢٦
	١٨ - السكك الحديدية ... ٦٨٠-٦٨٢		١٥ - المصطح من مباحث المستعصين ... ٧٢٤
	١٩ - السكك الحديدية ... ٦٨٠-٦٨٢		١٦ - الأرباح المالية من تشغيل القود ... ٧٢٤-٧٢٥
	٢٠ - السكك الحديدية ... ٦٨٠-٦٨٢		١٧ - إيرادات ورسوم حرة ... ٧٢٥-١٣٥٠

(تابع) فهرس المواد لمجموعة مضابط دور الاستاذ الرابع لمجلس الشيوخ سنة ١٩٧٢

الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
	ميزانية الدولة لسنة ١٩٧٢ - ١٩٧٣ (تابع) :	١٩	ميزانية الدولة لسنة ١٩٧٢ - ١٩٧٣ (تابع) :	١٩
	القسم السادس			
	وزارة المالية :			
٧٧٨-٧٧٤	فرع ١ - ديوان الصوم	١٢٣٧-١٢٣١	باب ١٨ - ضريبة الثقل	...
١٢٣٥-١٢٣٢	...	٧٦٥	» ١٩ - إيرادات غير احتسابية	...
١٢٣٢	...	١٤٠٦	» ٢٠ - المعوز من المال الاحتياطي	...
٧٧٨	فرع ٢ - ادارة صوم الأحوال المقررة		اسماء الفكر الى الجهة المالية على المذكرة التي تلتها بها مشروع	...
٧٨٨-٧٧٨	فرع ٣ - المساحة	٧٦٦-٧٦٥	الميزانية الى مجلس الوزراء	...
٧٨١	تصريح صادر وزير المالية بشأن قانون نزع الملكية وبفتح ايجار			
	العقارات المقررة ملكيتها الى الدولة التي تأثر بالحكومة فيها من دخل منها			
٧٨٩-٧٨٨	فرع ٤ - الاحصاء	١٢٣٢-١٢٣١	ملاحظات عامة	...
٧٩٠-٧٨٩	فرع ٥ - الخطة الأميرية	١٢٣٢-١٢٣٢	المرطون	...
٧٩٠	فرع ٦ - الاملاك الأميرية	١٢٣٤-١٢٣٣	مصاريف الانتقال وجدل السفر	...
٧٩١-٧٩٠	فرع ٧ - الجمارك	١٢٣٤	الكسوى والمليوبات	...
٧٩٣-٧٩١	فرع ٨ - النظم والحدود	١٢٣٥-١٢٣٤	الاجهات	...
٨٠٢-٨٠٠	فرع ٩ - الكوفاة	١٢٣٥	الماء والآلة	...
٨٠٦-٨٠٢	فرع ١٠ - التجارة والصناعة ووسائل الحركة		لترديدات السورية	...
٨٠٦	فرع ١١ - اقليم قضاء الحكومة	١٢٣٦-١٢٣٥		
١١٣٥-١١٣٦	فرع عشر الوسائل ومبادئ الاملاك		القسم الأول	
١٢٣٥			مخصصات ومزونات ديوان جلالة الملك	٧٦٦
	القسم السابع		مخصصات جلالة الملك	٧٦٦
١٠٩٨-١٠٩٢	وزارة المعارف السورية	٧٦٦-٧٦٦	مزونات حضرات أعضاء البيت الملكي	٧٦٦-٧٦٦
	القسم الثامن	٧٦٦-٧٦٦	ديوان جلالة الملك	٧٦٦-٧٦٦
	وزارة الداخلية	٧٦٦-٧٦٦	ديوان حضرة صاحبة السطة السلطانية ملك	٧٦٦-٧٦٦
	فرع ١ - ديوان الصوم	٧٦٦		
	فصل ١ - ديوان الصوم		القسم الثاني	
	فصل ٢ - مديرية البوليس		مخصصات البرلمان	
٩٧٥-٩٧٥	فصل ٣ - ادارة الحج	١١٩٨-١١٩٨	فرع ١ - مجلس الشيوخ	١١٩٨-١١٩٨
	فصل ٤ - ادارة الأقاليم والمخاطبات	١١٩٨-١١٩٨	فرع ٢ - مجلس النواب	١١٩٨-١١٩٨
	فصل ٥ - الهيئات والمجالس الخطة ومجالس المديرية	١١٩٨-١١٩٨		
	طلب ترقية الى رتبة المشايخ المشكورين - ومساعدة وكيل		القسم الثالث	
٩٧٨	وزارة المالية	١١٩٨-١١٩٨	مجلس الوزراء	١١٩٨-١١٩٨
	الترخيص والخدمة ليستمسك بالخدمة والخدمة نظير ما يجرى اتياه		القسم الرابع	
٩٨١-٩٨٠	بشأنها	١١٩٨-١١٩٨	مكتب المستشارين المالي والقضائي	١١٩٨-١١٩٨
٩٩٦-٩٩٣	فرع ٢ - البوليس	١١٩٨-١١٩٨	القسم الخامس	
٩٩٧-٩٩٦	فرع ٣ - الخفر	١١٩٨-١١٩٨	وزارة الخارجية	١٠٩٨-١٠٩٨
٩٩٨-٩٩٧	فرع ٤ - سلطة الجيوش	١٠٩٨-١٠٩٨		
١٠٩٨-١٠٩٧	ملاحظة عامة من حالة الأمن العام وأمره اصلاحه	١٠٩٨-١٠٩٧		

(٢٢) فهرس المواد المجموعة بمضايف دور الاستعداد الرابع لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٧

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٩	ميزانية الدولة سنة ١٩٢٧-١٩٢٨ (ج٢) :	١٩	ميزانية الدولة سنة ١٩٢٧-١٩٢٨ (ج٢) :
٩٦٨-٩٦٩	فرع ٥ - مصلحة التنظيم :	٩٦٨-٩٦٩	القسم الثامن مكرر
٩٦٨-٩٦٩	فصل ١ - مدينة القاهرة وحلوان	٩٦٨-٩٦٩	وزارة الصحة السورية
٩٦٨-٩٦٩	فصل ٢ - مصلحة المياه والآلة لمدينة حلوان والمخبرة والمخبرة	٩٦٨-٩٦٩	الإدارة العامة
٩٦٨-٩٦٩	فصل ٣ - مصلحة لكش والرش	٩٦٨-٩٦٩	الإدارة الصحية
٩٦٨-٩٦٩	فصل ٤ - مصلحة وقاية الحيوانات	٩٦٨-٩٦٩	الإدارة الفنية
٩٦٨-٩٦٩	ملاحظات عامة :	٩٦٨-٩٦٩	ملاحظات عامة
٩٦٨-٩٦٩	(أ) إخبار الطرق بمدينة القاهرة	٩٦٨-٩٦٩	القسم التاسع
٩٦٨-٩٦٩	(ب) تعديل تأليف مجلس تنظيم مدينة القاهرة	٩٦٨-٩٦٩	وزارة الحفانة
٩٦٨-٩٦٩	(ج) رئيس المساكن	٩٦٨-٩٦٩	فرع ١ - ديوان السوم
٩٦٨-٩٦٩	توسيع شارع الأهرام	٩٦٨-٩٦٩	فرع ٢ - الحاكم المختطف
٩٦٨-٩٦٩	تصريح سالي وزير الأشغال	٩٦٨-٩٦٩	فرع ٣ - الحاكم الأعلى
٩٦٨-٩٦٩	١ - من الآلة بمدينة القاهرة	٩٦٨-٩٦٩	فرع ٤ - الحاكم الفرعية
٩٦٨-٩٦٩	٢ - من وضع ترصيع قبائل	٩٦٨-٩٦٩	إقرار إنشاء محكمة كلية فرعية بشؤون الحكم - تصريح مساهمة
٩٦٨-٩٦٩	٣ - مصلحة الجاهدين الأجنبية	٩٦٨-٩٦٩	دليل وزارة الحفانة بشأنها
٩٦٨-٩٦٩	تصريح سالي وزير الأشغال من الجاهدين بمنطقة الجيزة	٩٦٨-٩٦٩	فرع ٥ - المجلس الحسنية
٩٦٨-٩٦٩	فرع ٧ - إدارة حرم الآثار المصرية	٩٦٨-٩٦٩	القسم العاشر
٩٦٨-٩٦٩	فرع ٨ - دار الأورفا والتخيل	٩٦٨-٩٦٩	وزارة الأشغال السورية
٩٦٨-٩٦٩	فرع ٩ - مصلحة الطبعات	٩٦٨-٩٦٩	فرع ١ - ديوان السوم
٩٦٨-٩٦٩	القسم الحادي عشر	٩٦٨-٩٦٩	فرع ٢ - الري
٩٦٨-٩٦٩	وزارة الزراعة	٩٦٨-٩٦٩	تصريح سالي وزير الأشغال
٩٦٨-٩٦٩	القسم الثاني عشر	٩٦٨-٩٦٩	١ - من المناطق الموقلة في مديرية أسوان
٩٦٨-٩٦٩	وزارة المواصلات	٩٦٨-٩٦٩	٢ - من مشروع صرف الفرق بمدينة القويم
٩٦٨-٩٦٩	فرع ١ - ديوان السوم	٩٦٨-٩٦٩	٣ - من تعيين صرف بمدينة القويلة
٩٦٨-٩٦٩	فرع ٢ - السكك الحديدية	٩٦٨-٩٦٩	٤ - من مشروع توسيع ترعة القياقون
٩٦٨-٩٦٩	تصريح سالي وزير المواصلات من رقابة حسابات السكك الحديدية	٩٦٨-٩٦٩	٥ - من مشروع توليد الكهرباء من تزان أسوان
٩٦٨-٩٦٩	فرع ٣ - التطهيرات	٩٦٨-٩٦٩	٦ - من مشروع الخدات ومن مصرية الري في سنن بلاد
٩٦٨-٩٦٩	فرع ٤ - القياقون	٩٦٨-٩٦٩	مركز القوايل
٩٦٨-٩٦٩	فرع ٥ - البريد	٩٦٨-٩٦٩	٧ - من اصناف القياقون القوية
٩٦٨-٩٦٩	بعد مساهمة مدير مصلحة البريد	٩٦٨-٩٦٩	بعد سالي وزير الأشغال بالنظر في اقرار على دولة قرية الخاير
٩٦٨-٩٦٩	١ - من تخفيض نسبة الاشتراك في مصاديق البريد	٩٦٨-٩٦٩	فرع ٣ - إدارة حرم المائى
٩٦٨-٩٦٩	٢ - من إنشاء مكتب البريد بالفرق السلطان بالقويم	٩٦٨-٩٦٩	فرع ٤ - القسم المكاتب
٩٦٨-٩٦٩	فرع ٦ - مصلحة القوايل والمائى	٩٦٨-٩٦٩	بعد سالي وزير الأشغال بحدس مساهمة الرسوم التامة بملحوظ
٩٦٨-٩٦٩	فرع ٧ - مصلحة القوايل والمكاتب	٩٦٨-٩٦٩	البرقيات

(تابع) فهرس المواد لمجموعة مضايقات دور الاتحاد الرابع لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٧

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٩	ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ (تابع) :	١٩	ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ (تابع) :
	الإيرادات		القسم الثالث عشر
	الباب الأول		المصروفات العسكرية
	إيرادات عمومية (الإدارة)		فرع ١ - وزارة الحرية
١٣٢٧ - ١٣٢٥	الفصل الأول - رسوم الإدارة	١١٢٥ - ١١٢٥	تصريح حال وزير الحرية :
١٣٣٥	الفصل الثاني - المصالح من المصروفات القضائية والمحصلات	١١٢٨	١ - من الضباط الذين أجبروا من السودان
١٣٣٥ - ١٣٣١	المصروفات	١١٣١	٢ - من اختيار المحاضرين في فن المشاة
	الباب الثاني	١١٣٣	٣ - من مدة الخدمة في الجيش
١٣٣٥ - ١٣٣١	المصالح لمعاملات ومكافآت الموظفين	١١٣٥ - ١١٣٦	فرع ٢ - مصلحة الخدمة
	الباب الثالث		القسم الرابع عشر
	إيرادات الأمان المرفوعة		البعثات الطبية
١٣٢٦	١ - إيرادات المائي	١٢١٠ - ١٢١٥	تصريح حصر العسكري العام بوزارة الحارث عن تعديل لائحة
١٣٢٦	٢ - الأراضي المصانة	١٢١٤	البعثات
١٣٢٦	٣ - الأسطول		القسم الخامس عشر
١٣٢٦ - ١٣٢٩	٤ - إيجار الأمان الزراعية		مطامير ومكافآت
١٣٢٩	٥ - ثمن محاصيل ما ترويه الوزارة	١٣١١ - ١٣١٣	القسم السادس عشر
١٣٢٩	٦ - إيرادات شحنة		البحرين العربي
	الباب الرابع		القسم السابع عشر
١٣٢٩ - ١٣٣١	إيرادات المصارف	١٣٣٣ - ١٣٣٥	طواريف البحرية
	الباب الخامس		القسم الثامن عشر
١٣٢٩ - ١٣٣٠	١ - المرتبات المرفوعة بوزارة المالية	١٤٠٩	مصاريف غير مشروطة
١٣٣٠ - ١٣٣١	٢ - مرتبات شجرة على الأرفاق الأعلى والخارجين		المطامير المصرية
	الباب السادس		١ - المصروفات
١٣٣٠ - ١٣٣١	ماتعة وزارة الأشغال لقره الإدارة البحرية	١١٨٤	٢ - الإيرادات
	الباب السابع		دار الكتب المصرية
١٣٣٠ - ١٣٣١	إيرادات حصة قواد	١٢١٥ - ١٢١٦	١ - المصروفات
	الباب الثامن	١٢١٦ - ١٢١٨	٢ - الإيرادات
١٣٣٠ - ١٣٣١	تقارير القواعد		(ب) ميزانية وزارة الأوقاف :
	القسم الثامن		القسم الأول
	مصرفات - الأوقاف الخيرية		ملاحظات عامة
١٣٣١ - ١٣٣٢	قسم ١ - الإدارة العامة بوزارة	١٣٣١ - ١٣٣٢	الحال الإجمالي
١٣٣١	فرع ١ - الإدارة العامة بوزارة	١٣٣٢	
١٣٣٢ - ١٣٣١	فرع ٢ - المصارف		
١٣٣٢ - ١٣٣١	قسم ٢ - مطامير ومكافآت الموظفين		

(تابع) فهرس المواد لمجموعة مناقبات دور الاتحاد الرابع لمجلس الشيوخ

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٩	ميزانية المصلحة سنة ١٩٢٧-١٩٢٨ (تابع) :	١٩	ميزانية المصلحة سنة ١٩٢٧-١٩٢٨ (تابع) :
	المصروفات		قسم ٢ - مصروفات الأمان المرفوعة :
	الباب الأول		فرع ١ - مصروفات المبانى ... .. ١٣٣٢/١٣٣٣
١٣٦٢/١٣٦٣	رسوم ادارة ... .. ١٣٤١		فرع ٢ - مصاريف الاطيان المقررة والمخيرة والاطيان الاصلاح ... .. ١٣٣٤/١٣٣٥
	الباب الثاني		فرع ٣ - لشترى ابناء احيان متاخلة بأحيان األرفاف الخيرية ... .. ١٣٤٢/١٣٤٣
١٣٦٢/١٣٦٣	مصاريف الأمانى ... .. ١٣٤٢		فرع ٤ - مصلحة حصر الأمان ... .. ١٣٤٢/١٣٤٣
	الباب الثالث		قسم ٤ - المدارس :
١٣٦٢/١٣٦٣	مصاريف الأمان ... .. ١٣٣٥/١٣٣٤		فرع ١ - المدارس ... .. ١٣٤٢
	الباب الرابع		فرع ٢ - اعانات التعليم ... .. ١٣٣٦/١٣٣٥
١٣٦٢/١٣٦٣	ما يصرف على الأعمال الخيرية لمربين ... .. ١٣٤٢		فرع ٣ - المكاتب التى تديرها وزارة المعارف ... .. ١٣٤٢/١٣٣٦
	الباب الخامس		قسم ٥ - المعاهد الدينية العلمية الاسلامية ... .. ١٤٠٨/١٣٣٦
١٣٦٢/١٣٦٣	مصاريف قضائية متنوعة ... .. ١٣٣٦-١٣٣٨		قسم ٦ - المساجد والارباب والاسرة والخرافة الزكية :
١٣٦٣	متوفر المربين ... .. ١٣٤٢/١٣٤٣		فرع ١ - المساجد والارباب والاسرة ... .. ١٣٣٨-١٣٣٦
	القسم الرابع - ميزانية الأرفاف الأهلية		فرع ٢ - الخرافة التركية ... .. ١٣٣٨/١٣٤٢
	الارادات		قسم ٧ - نظريات :
	الباب الأول		فرع ١ - المستشفيات والمؤسسات العلمية ... .. ١٣٣٨-١٣٤٠
١٣٦٤/١٣٦٣	ارادات الأمان المرفوعة ... .. ١٣٤٣		فرع ٢ - الاملاك والنفكا التى فى ادارة القروانة ... .. ١٣٤٣/١٣٤٠
	الباب الثاني		فرع ٣ - النفكا التى فى ادارة مشايخنا ... .. ١٣٤٣/١٣٤٠
١٣٦٤	مرتبات مرفوعة بوزارة المسألة ... .. ١٣٤٣/١٣٤٠		فرع ٤ - اعانات ومرتبات وصعقات ... .. ١٣٤٣/١٣٤٠
	الباب الثالث		قسم ٨ - مصاريف القبط ... .. ١٣٤٣/١٣٤٠
١٣٦٤	ما يحصل من المصاريف القضائية والارادات المشوقة ... .. ١٣٤٣/١٣٤٠		قسم ٩ - منحش الرادى ... .. ١٣٤٣/١٣٤٠
	الباب الرابع		القسم الثالث
١٣٦٤	ارادات الأرفاف المظورة عاجلا على القروانة ... .. ١٣٤٣/١٣٤٠		ميزانية أرفاف المربين لشرخين
	المصروفات		الارادات
	باب ١ - رسوم ادارة ... .. ١٣٤٣/١٣٤٠		الباب الأول
	٢ - مصاريف الأمانى ... .. ١٣٤٣/١٣٤٠		ارادات الأمان المرفوعة :
	٣ - الأمان ... .. ١٣٤٣/١٣٤٠		بند ١ - ايجارات المبانى ... .. ١٣٦٢/١٣٦١
١٣٦٥/١٣٦٤	٤ - الأعمال الخيرية ... .. ١٣٦٢/١٣٦١		بند ٢ - الأرضى قضاء ... .. ١٣٦٢/١٣٦١
	٥ - ديون على أرفاف واجبة السداد ... .. ١٣٦٢/١٣٦١		بند ٣ - الأشجار ... .. ١٣٦٢/١٣٦١
	٦ - مصاريف قضائية متنوعة ... .. ١٣٦٢/١٣٦١		بند ٤ - ايجارات الأمان القروانة ... .. ١٣٦٢/١٣٦١
	٧ - أرفاف مظورة عاجلا على القروانة ... .. ١٣٦٢/١٣٦١		الباب الثاني
	شكر المجلس لحال مذكر الأرفاف ولحضرته سدى أسام القروانة		مرتبات مقدرة لأرفاف لمربين ... .. ١٣٦٢/١٣٦١
١٣٤٣/١٣٤٠	تخصيص رغبات البرلمان ... .. ١٣٦٢		الباب الثالث
			ما يحصل من مصاريف قضائية ومن ايرادات متنوعة ... .. ١٣٦٢



(٢٢) فهرس المواد لمجموعة مضابط دور الاستعداد الرابع لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٧

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٣٨٥ و ٣٦٨	٢٠ مسائل متنوعة (٢٢) : تبلغ المجلس انتداب حضرة عبد الرحمن بن عبد العزيز بالمجلس - حقه العيني ... .. استقالة حضرة محمد طهت حرب بك من عضوية المجلس - رفض المجلس قبولاً وتب سادة يوسف إعلان قطاري باشا عضوا مؤقتا لجنة المالية بدلا من حضرة ... .. كتاب من حضرة محمد طهت حرب بك ينكر المجلس رفضه قبول استقالته ... .. تبلغ المجلس انتداب سادة محمد رشاد باشا عضوا بالمجلس - حقه العيني ... .. استقالة حضرة حافظ السيد بك من عضوية المجلس ... .. تبلغ المجلس انتداب سادة أحمد شوقي بك عضوا بالمجلس - حقه العيني ... .. قرار المجلس بتقديم النظر في مشروعات القوانين على نفيها من المسائل الواردة بالمعدل ... .. كفة حضرة صاحب المودة الخاق ثروت باشا بد شكك الوزارة ... .. تبلغ المجلس استقالة حضرة سعد مكرم بك من عضوية مجلس مديرية الجيزة ... .. انضمام حضرة ابراهيم الطاهر بك عضوا لجنة فحص شكاوى مبادئ الأسماك ... .. قرار المجلس بأن تنال القوانين التي سبقت تلاوتها مرتين في جلسة سابقة لمرّة ثلاثة ثم ربما أخذ الرأي على مجموعها حتى تقرأ القوانين الأخرى الواردة بجدول أعمال الجلسة القراءات الثلاث ثم يؤخذ الرأي على مجموع هذه القوانين جميعا دفعة واحدة ... .. تبلغ المجلس انتداب حضرة الشيخ الشافعي أبو رافعه عضوا بالمجلس - حقه العيني ... .. كتاب من سالي محمد شقيق باشا يطلب فيه استنكار أضرار بعض حضرات الأعضاء أثناء انعقاد المجلس من غير طر مقبول - استبداده تبلغ المجلس انتداب حضرة الشيخ شمس محمد عضوا بالمجلس - حقه العيني ... .. التنارات لثلاثة بمحضرات أعضاء المجلس ... .. التنارات لثلاثة بمحضرات أعضاء مجلس النواب ... .. بيان دولة رئيس مجلس الوزراء عن الذكرة التي وجهتها الحكومة إليه بطاينة برئاسة لجنة المفوضين بالسن بتاريخ ٢٩ ما يورثه ١٩٢٧ واشتكت على طيات خاصة بالمجلس ومصلحة المصلحة ... ..	١٩ ميزانية القولة لسنة ١٩٢٧ - ١٩٢٨ (٢٢) : (ج) ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية القسم الأول الإيرادات ... .. القسم الثاني المصروفات ... .. ٢٠ مسائل متنوعة : مناقشة المجلس في طلب التصريح بإجازة لسادة أحد أفراد مرث باشا ... .. استقالة سادته ... .. تبلغ المجلس تأليف مكتب مجلس النواب ... .. استنكار المجلس لسلطة التي أنشأت بعض الصحف الأجنبية على البرلمان المصري ... .. اختيار حضرات محمد طهت حرب الخراز رشاد أحمد على باشا ومحمد صوفوت باشا أعضاء بالجنة الحكومية التي وكل إليها إعداد مشروعات القوانين الخاصة بترتيب مجالس المديرات والمجالس البلدية ... .. كفة لدولة الرئيس يرحم بما سبب دعوة المجلس لجلسة في طرية ... تبلغ المجلس وفاة المرحوم عبد العظيم المصري بك عضو بالمجلس تبلغ المجلس انتداب حضرة عبد الحكيم أحمد محمد عبد الفتاح بك عضوا بالمجلس من دائرة طرية - حقه العيني ... .. تأمين المرحوم اسماعيل أبانته باشا ... .. تبلغ المجلس وفاة المرحوم مصطفى الأحراني بك عضو بالمجلس ... تبلغ المجلس قرار مجلس النواب بطلبان الأمر المتك رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٥ بإحلاق المدارس الأولية للبنين وبنودى دار العلوم والقضاء القصر بإقامة الأئمة الكبار وبناته وزارة المعارف متولية إدارة هذه المدارس - والمرسوم بإنشاء مجلس أدارته دار العلوم والمدارس الأولية للبنين ... .. تأمين المرحوم السيد فريد بك مراقب المجلس ... .. شكر حافظ العقيد العيسى ... .. تبلغ المجلس انتداب حضرة أحمد محمد جازي بك عضوا بالمجلس - حقه العيني ... ..	

(٢٦) فهرس المواد لمجموعة مضايقات دور الاعتقاد الرابع المجلس الشيوخ سنة ١٩٢٧

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	<b>المراض (٢٦) :</b>		<b>مسائل متنوعة (٢٦) :</b>
	حريضة — من موقعي المرافعة والمسابقات والتأثير والمطالبة		قرار المجلس بعدم الطعن في الاستعجابات قبل أن يتم
	بشكل حديد الحكومة بطلون فيها رد البلاغات التي سبق صرفها اليهم	٩٩١ و ٩٩٠	من نظر المرافعة ... ..
	ثم فطنت منهم بعد ذلك ... ..	١٠٢١ و ١٠٢٢	تطبيق المادة (٢١) من اللائحة الداخلية على حاضرة ليرين
	حريضة — من عمال مصلحة الحدائق والمخرومات مجلس بلدى	١٢١٣ و ١٢١٤	أعترض قانونى انتهى ... ..
	الاستكثارية بالتكوى من مدير مصلحة الليكوى وبطلون فصله وبين		كتاب من حاضرة سعد مكرم بك بشأن الجمع بين حضورية مجلس
	وقضى محله ... ..	١١٦٢	الشيوخ والمجالس البلدية والمطالبة ومجالس المشيريات وبلدان
	حريضة — من حل صادق الحكم بطلب فيها غيبا من خيرات	١١٨٥	التشاخات ... ..
	وزارة الأوقاف ... ..		تأليف لجنة لوضع لائحة الادارة الداخلية لموظفى المجلس ...
	حريضة — من آتة المساجد وبطلونها وبطلونها بطلون فيها زيادة		تبليغ المجلس وفاة المرحوم محمد عبد حسن التتمتعيل بإنشاء الصغر
	مراتبهم ... ..	١٢٠٧	بالمجلس ... ..
	حريضة — من ذكر الأسويط بطلب تأليف لجنة لتتبع قانون	١٣١٠	شركة حافة التقليد المجلس ... ..
	مكثات الخدمة السابقة ... ..		قرار المجلس برفض الاعتذارات وأعطال الخطرين والثائين
	حريضة — مقدمة من مستندى الحكومة الخارجين من جهة البالد	١٢٢٢	بغير إذن من حضرات الأعضاء بذلك ... ..
	بطلون فيها تعديل مراتبهم وتحسين حالهم ... ..		الغائب صاحب السيادة أحمد بل باشا ومحمد رشاد باشا حضوزين
	حريضة — من مجلس ادارة نقابة الموظفين بالاستكثارية بطلب	١٣٥٢ و ١٣٥٣	لمجلس المصارف الأهل ... ..
	عدم تخفيض ملاقات الموظفين المقررة لهم في درجاتهم ... ..		كلمات لفضرة عبد طوى الجوزار بك وكيل المجلس وبعض حضرات
	حريضة — من الشيخ عبد البرز القاضي من طلاء الأرض بالتكوى	١٤١٢ — ١٤١٣	الأعضاء لماسة انتهاء دور الاعتقاد ... ..
	من أنه لم يتقدم مدعيا بالأضرار مع أنه من تخريبه في سنة ١٩٢١ ...		
	حريضة — من عبد الفتاح محمد بكشراير زعمه مركزها بالتكوى		<b>المراض :</b>
	من أن وزارة الخفانية فصله من وظيفته الكتابية سنة ١٩٢٠ و بطلب		حريضة — من الشيخ محمد طه المجلس وآخرين من تسمية مشقة مركز
	إعادة خدمته ... ..	٧	تلا بشأن حقبة بطلون أنه تقدر انشاءا لمواد النيل في زمام بهمهم
	حريضة — من احمد محمد طه حامل بطلون حادثة روى مركز		وهم يتصورون منها ... ..
	التبليغين بالتكوى من أنه مضطهد وكثيرا ما تخضع من راتبه مدة أيام	٧	حريضة — من صالح كزار وكثيرين بطلب تركيب آلة واقعة لدى
	نكتة من وقفاؤه ... ..		باحتاجي سلوه بهرى ومقبل مركز آخر ... ..
	حريضة — من حليه حنا وكثيرين من أحوال يرشاد مركزه	٧	حريضة — من السيد مل أبو شوية بطلب تحسين الرى والمصرف
	بطلون فيها إعادة خدمتهم السابق ال وظيفته ... ..		بتابعة ذاك الحكم مرفوعة ... ..
	حريضة — من خليل محمد حامد من أحوال تقية القرب مركزى	٨	حريضة — من ملوان عرفت وآخرين بطلب تجديد مصرف خراسنة
	بالتكوى من تصرف خدمتهم وشايع اليه ... ..	٨	حريضة — من حسن الخدي حاشه مرفقى مدونة فدا الاعانة
	حريضة — من محمد حبيب الرحمن وكثيرين من أحوال الصيررات	٤٤	حريضة — من الشيخ حمروس القاضي بعد خليج لدى ...
	بالتكوى من اضهاد أضرار القرب بخاتمة لفرط ... ..		حريضة — من خليل حمس وكثيرين بطلونها عدم زوادة لقتان
	حريضة — من حسن المرشى من القاهرة يدعى فيها أن له حقوقا	٥٤	سنة ١٩٢٧ أو تخفيض مساحته ال الرابع ... ..
	مدينة طرف حاضرة الشيخ حسن حبيب القادر للشرع بالمجلس و بطلب		حريضة — من عبد مكرم بطلب إلغاء الماحات الجبائية بالسكة
	أعطاه هذه الحقوق ... ..		المعدية ... ..

(تابع) فهرس المواد لمجموعة مضايقات دور الاستعداد الرابع المجلس التشريعي سنة ١٩٢٧

٢٦	المواضع	٢٧	المواضع
٢٦	٢٦ المراض (تابع) : عريضة - من فريق من أرباح بالخطوط طلب فيها تدخل الحكومة لدى شركة البواخر التجارية لتفهم إلى السويس ... .. عريضة - من عبد جعفر بأسويط من قبلين من الذين تكلم قانون من الرشد طلب فيها أن يكون من الرشد ثلث عشرة سنة بدلاً من إحدى وعشرين سنة ... .. عريضة - من الشيخ أحمد شوقي من طلاء مدونة القضاء الشرعي يطلبون فيها تعديل ديتهم وتقسيم مراتبهم ... .. عريضة - من إيديرياس باسوان يطلب فيها أن تعطيه عقوبة المثالة من عموم إسماء للسكة المدنية لأن طلاء أقل من غيره ... .. عريضة - من عبد جعفر حريف بصير بالخط من أرب سكة السودان فلكه من وثيقته بدون أن يلقى أي مكافأة من مدة خدمته وطلب تعويضه بالمكسورة المحسرة أرباخرة حكومة السودان بأصله مكافأة ... .. عريضة - من فريق من الموظفين الذين حرموا من ملاواتهم العمودية خلال السنة المالية ١٩٢٦-١٩٢٧ يطلبون فيها أن تعطى لهم ملاواتهم التي حرموا منها بدون حق ... .. عريضة - من أبي فرحات عبد ... .. عريضة - من عبد الله أديبة أديبة عشر روبا وطلبون استأفهم بإسماء ... .. عريضة - من أحمد مروت فودة سكرية قاعة موظفي المجال والفرحات التجارية بمجه فيها اقتراح الأساطة حسن دفع حضور مجلس النواب الخاص بطلب كسح لفسال ... .. عريضة - من يوري أحد حلا الله بكفر ماف مركبها بالخط من أن مجلس مدبر بالقانونية فصله من الخدمة بسبب مرضه وطلب إضافه بأصله مكافأة من مدة خدمته ... .. عريضة - من عبد الحليم الأزمري بالاسكندرية بالشكوى من تصرف مدعة أبي الخليل لأنه تصد الإضرار بمصلحة وطلب تحقيق شكواه ... .. عريضة - من أحوال استمسا كركو فريضة بالخط من عبد بشري السدة وأعيه عمود بشري الشيخ وطلبون التعويض سبباً وعرضاً من وطلبتهما ... ..	٢٧ ٢٧ المراض (تابع) : عريضة - من جمعية القطاع من حقوق الطاء يطلبون فيها تنظيم اذاعة الأثر وتصين حالة الطاء ... .. عريضة - من نعيم جويس قال بالقاهرة بالخط من أنه وقت من السكة المدنية وطلب إعادته لوظيفته ... .. عريضة - من كنية بوليس الاسكندرية المرويين بالاستعداد بطلب إضافهم وودهم إلى وثائقهم ... .. عريضة - من حسين نعيم ججاج من أحوال الرتبة مركبها بطلب فيها إضافه بخدمه بوليس بوظيفة كوشال وطني ... .. عريضة - من عبد كلفه وكثيرين من أحوال مركب طاس مركب أي حصن بالشكوى من ملاسطين بوليس المركز لطرده الأحوال من سوق مركب طاس ... .. عريضة - من أمين عمود هادي وكثيرين من أحوال استمسا مركب فريضة بالخط من تصرفات خدمتهم ومشاخ بدهم وطلبون التعويض منهم في ذلك ... .. عريضة - من سيد إبراهيم الخيم الأثر بديا في شبانية بالخط من نظام الانصافات الشفوية لشهادة المألفة ... .. عريضة - من التابعة للخط لأصحاب مبرات الركوب والحرفة في الاسكندرية بالخط من تصرفات جمعية الرضى بالحيوانات وطلب تحقيق النظام المتبع بين الجمعية والتابعة ... .. عريضة - من أحمد جاد الحول رئيس نقابة السيارات بطلب طلاء الشرعية المحررة في السيارات ... .. عريضة - من أحوال ليرة عرب العاج بتاحية بني شمران مركب مغلوب بالخط من أن الاداريين زين الوزارة السابقة وتذكير خدمتهم طلاء لأغراض القافية وطلبون إعادته لوظيفته ... .. عريضة - من مل فريدين من أحوال بجليم بالشكوى من قلة المياه ... .. عريضة - من عبد إبراهيم من الطقة الزاسين بطلب وضع نظام ثابت لقررة ملاسطين لاضافات المألفة ... .. عريضة - من الشيخ أحمد بجديعه الله من أتمه مساجد مأمورية بن يوسف بطلب تحسين مبرات الطاء الإتمه بالمساجد ... .. عريضة - من إبراهيم يوسف طيلة سادون بر بده بطلب إضافه من مدير البرية ووقع عليه ... .. عريضة - من الموظفين المؤقتين بمديرية بن يوسف يطلبون فيها تحسين أوضاعهم ووضع نظام يكلهم ضمن مستقبهم ... .. عريضة - من جديون الموظفين المؤقتين الذين رضوا من إدارة عموم الأموال المقررة لوزارة المالية من بالخط من ضمنهم من اتلدة وبجسوس اذاعتهم لوظائفهم ... .. عريضة - من جيس أنطونيوس تزام بلامتون من ضواحي مصر بالخط من رضه من مصلحة البرية وطلب إضافه ... .. عريضة - من حاضرة الشيخ إبراهيم يوسف حلا الله الشرف بالخط من الطورين جميع هذا اذاع يطلب فيها وسادة الحكومة عن شركة البريات المدنية في اذاع البريات الكافية لفلل الحاج للسويس ... ..	

(٢٤) فهرس المواد المجموعة مضابط دور الاعتقاد الرابع المجلس الشيخ سنة ١٢٢٧

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	المرائض (٢٤) :		المرائض (٢٤) :
	عريضة — من محمد أبو رطب مدوس بطهران عن رجال العلم الأولى بطلب تعديل درجاتهم وحسين مرتباتهم ... ..	٥٧	عريضة — من مصطفى محمود عامر من أهالي جنكرد بالشكوى من تصرف عمدة بلدة وطلب التفتيش ... ..
	عريضة — من أهالي أبي وجران القليل مركز الباط بطلبين فيما جعل بطلبهم دائرة الخاوية فأبته بتسبلا لا لابة لغيرها ... ..		عريضة — من نصر حسن واكنين من أهالي كفر جازي بدائرة أير صربا الخاوية بالشكوى من أنصار على بك الخزالي ويتولون كبحر الداسمي لم انتقاما منهم ... ..
	عريضة — من أهالي عرفة مركز البر بالشكوى من حسن عوض عمدة بطلبهم وطلبين حقه وتعين بطلبه ... ..		عريضة — من علي مصطفى علي المنين بطلب مدسوس بطلب فيما تأليف بلدة ليعتد على إعادة الأذنين المورنين مياها لفرقة لهم أسوة بمسألة السند ... ..
٥٨	عريضة — من بوقفي مكتب عموم ادارة السكة الحديدية المصرية بطلب تعديل درجاتهم وتحسين مرتباتهم ... ..		عريضة — من جدي حنفي صادق ادارة إدارة بركو قوة بطلب فيما نقله الى بندر من البنادر حتى يتمكن من تعليم ولادته ... ..
	عريضة — من محمد أحمد رحبي بالبلدة الكبرى بالظلم من دلك من مصلحة الأمل بطلب اعادة لوظفته ... ..		عريضة — من كريمة خديرة التورين بطلبين فيما من الحكومة استقدام في وقتهم وقرضون من اثناء الاستدعاء منهم ... ..
	عريضة — من حسن محمد بن بنة بالشكوى من المبرر بالحكم ومن شركة القصب وطلب الانصاف من ظلمهم ... ..		عريضة — من فهدية بنت سيد بصر بطلب إيقاف شيخ حارة سيدباغا مدمر ترواها كانه لا يهابها خلفه عن كثرين من خصومها ... ..
	عريضة — من محمد هادي عادل مارة بصفة انشاء الزل مركز ليس بالظلم من حكم محكمة الاستدعاء الخطة من نوع ملكة سكة راجعها لاسرائيل ... ..		عريضة — من بوقفي مراقبة إيرادات وصايات السكة الحديدية المصرية بطلب تعديل درجاتهم وتحسين مرتباتهم ... ..
	عريضة — من عبد الجواد محمد حيدر واكنين من أهالي كرداسة مركز امبابه بالظلم من أنهم شربوا وعبثوا وأخذوا براسطة المزك شيا وانقاما منهم وطلبين تعظيلا في شكواهم ... ..		عريضة — من عبد من الأهالي من الكفر بالبلدية مركز كوكس — بطلب تعديل أجور الخلف و الألتاح أحد لصدف الأمل الخاوية على الغير ... ..
	عريضة — من أحمد حسن رحبي بصر بالظلم من دلك من شركة الزارامى وطلب اعادة لوظفته ... ..	٥٨	عريضة — من محمد الله علي من البصرة بطلب بالشكوى من عمدة المدة المدمر حلي عسوي الذي لأنه يظلمهه وبقي ضده لهم لأسباب مزينة الخاوية ... ..
	عريضة — من عبد القادر صالح من بلدة فريخ مركز ريد بالظلم من ضريبة الخلف المقيمة عليه ... ..		عريضة — من طالين من طلبه الجساسة المصرية القندية من باقي زلاطم بطلان فيما إعادة الجساسة القندية لاثام قدسهم فيما ... ..
٥٩	عريضة — من أهالي تاحية بنى فريان مركز فوسا بالشكوى من تبين السباي مذكور وعده لهم لأنه لا يملك الصواب بالقرارة ... ..		عريضة — من شفيق طبل بالروضة مركز على بطلب فيما التفتيش ضد عمدة الروضة وملاحقة تعظيلا وبهتسا بأبسا بخرجات بعض الألفاظا قلته ... ..
	عريضة — من عذرة صريح السيد المردي باصمة العاطة مركز طهطا بالشكوى من أن الصفة يصعب من تأديتهم بالفرج ويسعون على التور بالقرارة ... ..		عريضة — من محمد السيد من سوق الزاويرات السفرة بقم طلف بطلبين فيما زيادة مرتباتهم ... ..
	عريضة — من عبد حسن عبد فائق من ميت عمر من طلة الماطة الدينية بطلب اصلاح الأرض اصلاحا يثنى ومجايات الصر الخاوية ... ..		عريضة — من عبد الله أحمد واكنين من بوقفي السكة الحديدية بطلبين فيما تعديل درجاتهم وتقليل سادات السبل ... ..
٢٠٤٩٠٠١٥٩٩	عريضة — من عزاد أحمد عوض مدوس بدمرة بين الاشوا الأربعة بسند (فوم) بالشكوى من أن عمدة سبور فرض طه ضريبة غفراطة طلبا وانقاما ... ..	٥٩	عريضة — من محمد ائني صادق محوم وطلبين انصافهم من تصرفات من تصرفات أحد ائني صادق محوم وطلبين انصافهم من تصرفات

(تابع) تعرض المواد المجموعة مضابط دور الاعتماد الرابع المجلس الشيخ سنة ١٩٢٧

الترتيب	الموضوع	رقم الصفحة	الترتيب	الموضوع	رقم الصفحة
٢٥	المرافض (تابع) :	٢٥	٢٦	المرافض (تابع) :	٢٦
٥٩	حريضة - من مدبري علي عبد الله من أقال جبريس مركز أبي تيج بالشكرى من تصرفات عمدة بلدة وطلب التحقيق معه ...	٢٠٥٩٠	٥٩	حريضة - من مرضى أسفون الحظاظه مركز أسفون فيها تأجير الألمان الثانية لزيارة الأوقاف بتأجيرهم اليهم بدلا من تأجيرها لشركة أجنبية ...	٢٠٥٩٠
٦٠	حريضة - من أقال برمشا مركز حطاطة بطون فيها إعادة عهدهم السابق إلى المدينة ...	٢٠٥٩٠	٦٠	حريضة - من أقال بيت الشيخ مركز كافر الشيخ بطون فيها فصل عهدهم الحال ومنع اليهم بناءهم بخصولها ...	٢٠٥٩٠
٦١	حريضة - من أقال بيت الشيخ مركز كافر الشيخ بطون فيها فصل عهدهم الحال ومنع اليهم بناءهم بخصولها ...	٢٠٥٩٠	٦١	حريضة - من أقال حرة من البلاطون مركز ليس بهم فيها عمدة البلاطون الدهر أباهم ولاد بهم حطيرة ...	٢٠٥٩١
٦٢	حريضة - من أقال حرة من البلاطون مركز ليس بهم فيها عمدة البلاطون الدهر أباهم ولاد بهم حطيرة ...	٢٠٥٩١	٦٢	حريضة - من أقال الصبات مركز حدى بالظفر من اضطهاد حرون سليم بك ثم حراسة عمدة وشاح بلاد دائرة فرطوط بسبب حركة الانقلاب الماضي ...	٢٠٥٩١
٦٣	حريضة - من أقال حرة من البلاطون مركز ليس بهم فيها عمدة البلاطون الدهر أباهم ولاد بهم حطيرة ...	٢٠٥٩١	٦٣	حريضة - من أقال حرة من البلاطون مركز ليس بهم فيها عمدة البلاطون الدهر أباهم ولاد بهم حطيرة ...	٢٠٥٩١
٦٤	حريضة - من أقال حرة من البلاطون مركز ليس بهم فيها عمدة البلاطون الدهر أباهم ولاد بهم حطيرة ...	٢٠٥٩١	٦٤	حريضة - من أقال حرة من البلاطون مركز ليس بهم فيها عمدة البلاطون الدهر أباهم ولاد بهم حطيرة ...	٢٠٥٩١
٦٥	حريضة - من أقال حرة من البلاطون مركز ليس بهم فيها عمدة البلاطون الدهر أباهم ولاد بهم حطيرة ...	٢٠٥٩١	٦٥	حريضة - من أقال حرة من البلاطون مركز ليس بهم فيها عمدة البلاطون الدهر أباهم ولاد بهم حطيرة ...	٢٠٥٩١
٦٦	حريضة - من أقال حرة من البلاطون مركز ليس بهم فيها عمدة البلاطون الدهر أباهم ولاد بهم حطيرة ...	٢٠٥٩١	٦٦	حريضة - من أقال حرة من البلاطون مركز ليس بهم فيها عمدة البلاطون الدهر أباهم ولاد بهم حطيرة ...	٢٠٥٩١
٦٧	حريضة - من أقال حرة من البلاطون مركز ليس بهم فيها عمدة البلاطون الدهر أباهم ولاد بهم حطيرة ...	٢٠٥٩١	٦٧	حريضة - من أقال حرة من البلاطون مركز ليس بهم فيها عمدة البلاطون الدهر أباهم ولاد بهم حطيرة ...	٢٠٥٩١
٦٨	حريضة - من أقال حرة من البلاطون مركز ليس بهم فيها عمدة البلاطون الدهر أباهم ولاد بهم حطيرة ...	٢٠٥٩١	٦٨	حريضة - من أقال حرة من البلاطون مركز ليس بهم فيها عمدة البلاطون الدهر أباهم ولاد بهم حطيرة ...	٢٠٥٩١
٦٩	حريضة - من أقال حرة من البلاطون مركز ليس بهم فيها عمدة البلاطون الدهر أباهم ولاد بهم حطيرة ...	٢٠٥٩١	٦٩	حريضة - من أقال حرة من البلاطون مركز ليس بهم فيها عمدة البلاطون الدهر أباهم ولاد بهم حطيرة ...	٢٠٥٩١
٧٠	حريضة - من أقال حرة من البلاطون مركز ليس بهم فيها عمدة البلاطون الدهر أباهم ولاد بهم حطيرة ...	٢٠٥٩١	٧٠	حريضة - من أقال حرة من البلاطون مركز ليس بهم فيها عمدة البلاطون الدهر أباهم ولاد بهم حطيرة ...	٢٠٥٩١
٧١	حريضة - من أقال حرة من البلاطون مركز ليس بهم فيها عمدة البلاطون الدهر أباهم ولاد بهم حطيرة ...	٢٠٥٩١	٧١	حريضة - من أقال حرة من البلاطون مركز ليس بهم فيها عمدة البلاطون الدهر أباهم ولاد بهم حطيرة ...	٢٠٥٩١
٧٢	حريضة - من أقال حرة من البلاطون مركز ليس بهم فيها عمدة البلاطون الدهر أباهم ولاد بهم حطيرة ...	٢٠٥٩١	٧٢	حريضة - من أقال حرة من البلاطون مركز ليس بهم فيها عمدة البلاطون الدهر أباهم ولاد بهم حطيرة ...	٢٠٥٩١
٧٣	حريضة - من أقال حرة من البلاطون مركز ليس بهم فيها عمدة البلاطون الدهر أباهم ولاد بهم حطيرة ...	٢٠٥٩١	٧٣	حريضة - من أقال حرة من البلاطون مركز ليس بهم فيها عمدة البلاطون الدهر أباهم ولاد بهم حطيرة ...	٢٠٥٩١

(تابع) فهرس المواد لمجموعة مضايقات دور الاستعداد إلى مجلس الشيوخ سنة ١٩٣٧

٢١	الموضوع	رقم الصفحة	٢٢	الموضوع	رقم الصفحة
٦٤	المرافض (تابع) : مرضة - من حبس الخلع شيوب وآخرون من أهال جدد فقوم يطلب من السنة الحال عبد الرحمن البشري وتعين بدله ... مرضة - من أحد جده طه حامل ثلثون خمسة روى السبلارين بالشكوى من تصرف رؤسائه لأنهم يفتعلونه ... مرضة - من مصطفى لبال أحمد وزان أخطان بالاسكندرية يقترح فيها إنشاء فلم مراقبة موازين الأخطان بينا الجبل ... مرضة من محمد صبري وآخرون من منازي تسمية البهائم يطلون فيها أربعة فح يد قنطراة بلغواش إلى ١٥ صيبر القنادس ... مرضة - من إبراهيم اسماعيل حمدة يتدبرنا القنص سابقا يطلب فيها اعادة التسليم لأن الإدارة هي التي أكرت عمل الاستقالة لأسباب الغشائية ... مرضة - من أهال القنطار الخيرية بالتفصيل من دفع حوائد الأولاد وحوادث البلية ومغرية انقصر و يطلون تخفينا ...	٦٤	٦٣	المرافض (تابع) : مرضة - من مصطفى مل راترين من أهال اذكر (بحسوة) يطلون فيها ايقاف تنفيذ قانون المساءة البلية لأهله مضرا بلهم ... مرضة - من أهال زمت مرادى سوف يطلون فيها تعيين عندهم السابق عد من سليمان احدى القوى ردت لأسباب سياسية ... مرضة - من أهال تلة النصارى مركز جالوط يطلون فيها فصل بشتم من بلدة السراية ... مرضة - من رؤس قنابة الفلاكية بيروسيه يطلب من قانون لتفصيل غشرفت فلاكية بيروسيه حتى لا يراهم في معلم أحد من الغرف الأخرى ... مرضة - من أهال الاخيرة مركز فارس يطلون فيها تحسين نظام الرى يجهتم حتى يسلم عليهم رى أهاليهم ... مرضة من أهال المساجد الحاملين لتبادة البالية يطلب تحسين مرتبهم وتعديل درجاتهم ... مرضة - من الكتبة الكنائس بمصالح الحكمة بدمرة قنا يطلون فيها تحسين مرتبهم ... مرضة - من أهال كرم صا الله مركزين بالشكوى من مأور مركزين وملاحظا الشقة بلغ كبريات المدرسة بالاكراد ... مرضة - من جمعية مصالح الغربية من التبرين بركو يطلون فيها نصوصا كافيا من أجهابهم ومنهم إذا تفسر مشروع تعلي نشان اسوان ... مرضة - من القنابة الزراعة المصرية تفتش أن القنابة ترى وجوب النساء مصرية القطن وتطلب من المجلس تخفيضا في هذا الرأى ... مرضة - من أحد أحد قنا وآخرون من أهال الكرم الاحمر مركز ابياء يطلون فيها عزل عديمهم الخصال وتعين بده لأنه لا يمكن التصايق القانونى ولا ترضى البلية فيه ... مرضة - من عزير حماة من موظف مصلحة المساحة القرن حروا من طوارق من العام الماضي يطلون فيها منحهم طوارقهم الى حروا منها في العام الماضي ... مرضة - من محمد مريزق من القنابة المساحة تستدعى منها البصل بالتفصيل من قرار شركة المكاشي بفضل عدد كبير من العمال في المياه مرضة - من البلية شراوى من سواقي الرايزوات يفسدون فيها علم غصم فيه من طوارقهم ... مرضة - من أحد حلام مأثور الجرفوس مركز بنى مزار يطلب فيها تحسين المرتبات بزيادة عمر ثقت أدراج على الأقل ... مرضة - من من حندي من أهال كرم حادده بالتفصيل من مشروع شق طرق القنطارات حركة الدنا للمشروع يجل أجهابهم فيرساة قروا ... مرضة - من مصطفى شوق مركز البلية الحكوم طهم فيقصة احراق الكشكول يطلب الاجراء من القنابة المة كورين ...	٦٤
٦٤	المرافض (تابع) : مرضة - من محمد صبري وآخرون من منازي تسمية البهائم يطلون فيها أربعة فح يد قنطراة بلغواش إلى ١٥ صيبر القنادس ... مرضة - من إبراهيم اسماعيل حمدة يتدبرنا القنص سابقا يطلب فيها اعادة التسليم لأن الإدارة هي التي أكرت عمل الاستقالة لأسباب الغشائية ... مرضة - من أهال القنطار الخيرية بالتفصيل من دفع حوائد الأولاد وحوادث البلية ومغرية انقصر و يطلون تخفينا ... مرضة - من جده حسن عبد الكريم من أيسرج مركز القشن بالتفصيل من أنه أقتب محققا البلية الأصوات داهيين وجن جره وبخس تحقيق ذلك ... مرضة - من بعض أهال تسمية في جبل مركز البلية بالتفصيل من السنة الحال و يطلون من له وتعين بدله ... مرضة - من أهال كرم حادده بالتفصيل من مشروع شق طرق القنطارات لشركة الدنا لأن المشروع يشوب أجهابهم ويحصلها غير ملاحظة قروا ... مرضة - من أهال زمت مركز بنى سوف يطلون فيها اعادة عديمهم السابق القوى ردت لأسباب سياسية ... مرضة - من محمد نصار وآخرون بالنصوة يطلون فيها مواخضة الذكور له حسين عمارا بكتابه القصر الجاهل ... مرضة - من طاعة حمرو بجير الأهرام (بحيرة) بالتفصيل من السنة الحال و يطلون حوله وتعين بدله ... مرضة - من عبدالرحيم سيد البلية وآخرون من أهال المشاة مركز أريج يطلب اعادة عديمهم السابق القنص عبدالل حسن البليدى لأنه ردت لأسباب سياسية ... مرضة - من قنابة التسليم الأولى بالبيرة يطلب تعديل درجات سلى التسليم الأول ... مرضة - من منازي مزرب الهوسى مركز بنى مزار يطلون فيها تأجيل تزل المياه في حوض دير السقوية ... مرضة - من عمال البليك وساطعهم بمحة مطا يطلب تعديل درجاتهم ... مرضة - من قافوس تادوس بتالية بنى مزار بالشكوى من أنه أخلف من زواحه نحو حشرين ضدان لغان دام يظهر القابل ... مرضة - من سن سلى الجبل بالاسكندرية يطلب فيها انباء دروس الرضى التي توجد في بعض مدارس البليات	٦٤	٦٤	المرافض (تابع) : مرضة - من مصطفى مل راترين من أهال اذكر (بحسوة) يطلون فيها ايقاف تنفيذ قانون المساءة البلية لأهله مضرا بلهم ... مرضة - من أهال زمت مرادى سوف يطلون فيها تعيين عندهم السابق عد من سليمان احدى القوى ردت لأسباب سياسية ... مرضة - من أهال تلة النصارى مركز جالوط يطلون فيها فصل بشتم من بلدة السراية ... مرضة - من رؤس قنابة الفلاكية بيروسيه يطلب من قانون لتفصيل غشرفت فلاكية بيروسيه حتى لا يراهم في معلم أحد من الغرف الأخرى ... مرضة - من أهال الاخيرة مركز فارس يطلون فيها تحسين نظام الرى يجهتم حتى يسلم عليهم رى أهاليهم ... مرضة من أهال المساجد الحاملين لتبادة البالية يطلب تحسين مرتبهم وتعديل درجاتهم ... مرضة - من الكتبة الكنائس بمصالح الحكمة بدمرة قنا يطلون فيها تحسين مرتبهم ... مرضة - من أهال كرم صا الله مركزين بالشكوى من مأور مركزين وملاحظا الشقة بلغ كبريات المدرسة بالاكراد ... مرضة - من جمعية مصالح الغربية من التبرين بركو يطلون فيها نصوصا كافيا من أجهابهم ومنهم إذا تفسر مشروع تعلي نشان اسوان ... مرضة - من القنابة الزراعة المصرية تفتش أن القنابة ترى وجوب النساء مصرية القطن وتطلب من المجلس تخفيضا في هذا الرأى ... مرضة - من أحد أحد قنا وآخرون من أهال الكرم الاحمر مركز ابياء يطلون فيها عزل عديمهم الخصال وتعين بده لأنه لا يمكن التصايق القانونى ولا ترضى البلية فيه ... مرضة - من عزير حماة من موظف مصلحة المساحة القرن حروا من طوارق من العام الماضي يطلون فيها منحهم طوارقهم الى حروا منها في العام الماضي ... مرضة - من محمد مريزق من القنابة المساحة تستدعى منها البصل بالتفصيل من قرار شركة المكاشي بفضل عدد كبير من العمال في المياه مرضة - من البلية شراوى من سواقي الرايزوات يفسدون فيها علم غصم فيه من طوارقهم ... مرضة - من أحد حلام مأثور الجرفوس مركز بنى مزار يطلب فيها تحسين المرتبات بزيادة عمر ثقت أدراج على الأقل ... مرضة - من من حندي من أهال كرم حادده بالتفصيل من مشروع شق طرق القنطارات حركة الدنا للمشروع يجل أجهابهم فيرساة قروا ... مرضة - من مصطفى شوق مركز البلية الحكوم طهم فيقصة احراق الكشكول يطلب الاجراء من القنابة المة كورين ...	٦٤

(٢٩) فهرس المواد مجمعة حفاظ دور الاقتصاد الرابع مجلس الشيوخ سنة ١٩٣٧

٢٩	الموضوع	رقم الصفحة	٢٨	الموضوع	رقم الصفحة
٢١	الرائض (تابع) :	٢١	الرائض (تابع) :	٢١	
	حريضة - من عهد خضر بنوش المدرس بالمدرسة الخديوية بطلب طبع الفسوق المصري وتوزع به على السيد والكتاب والمدرس ...		حريضة - من مكان بعد تدوين من بابة السيلار المتجولين بالخاصة بطلب منهم وضعاً يوضح لهم البيع في الشوارع حتى لا يظلمهم البورس		
	حريضة - من عهد ابراهيم من جماعة من المدرسين بطلب تعديل جموعة المدرجات في القسمة الانجليزية وسطها ٢٠ أو ٢٥ مل الأكثر بدلاً من ٤٠ ...		حريضة - من يورى أحد الزيدى فرائش مدرسة أيرسى الأولية بالشكرى من رتبة بنى حق وطلب احادته لوطيته ...		
	حريضة - من أحد ظلى الصنير السواق سابقاً بمرامير خطا وضعت عليها بطلب لها أن بين مرة أخرى بوزارة المواصلات ...		حريضة - من السيد رزق سليم من اشلى مركز قويسا بالنظم من تصرفات السدة الحال وطلب منه وتعين بده ...		
	حريضة - من عهد أثرى أبو الزعن من أحال بيت أير طالب مركز قوين بالشكرى من رتبة شيخ الخضر وطلب تحقيق رفته ...		حريضة - من عهد حرب بالعلمينشركا بابه بالنظم من تصرفات السدة وطلب منه وتعين بده ...		
	حريضة - من أحد علم الحوائى وأخبر من دراجيل مركزلا بالطن من عمدة اليد وطلبان انصافهما مع ...		حريضة - من حسن حسين من البابة المتجولين بمصر بطلب فيها أن يكف البورس من حادتهم ودعهم من البيع في الشوارع ...		
٨٦	حريضة - من عهد سليمان من فرق من تقار ودعوى التعليم الأولى الاثنا بطلب تحسين مرتباتهم وتعديل درجاتهم ...		حريضة - من ميد المجهيد السيد الكاتب بطلب سكرتيرة الجيرة بالشكرى من أن أمين حاد افضى سكرتيرة الجيرة اشضى عليه وضربه وأحاطه وطلب تحقيق ذلك ...	٨٥	حريضة - من السيد يث احمد عبد الزعيم من بطوره مركز كثر مقر بالطن في سام حيد السال شيخ البلد وأكرين به تصريفهم اللعب في سالة مع فدان وكسورين أطلابها ...
	حريضة - من ابراهيم كشك من قراء القضاة بإطلاع المحسوق بطلب تعديل درجاتهم وتحسين مرتباتهم ...		حريضة - من حنا بطرس من سكان دمنور الجيرة ومعلم بمصر تضمن أنه كان موظفاً بملطة الماشرفيت نيا دأخ الكفاءة ولكنه يريد الآن حوكة لقمته وأقرر بمداشره ...		
	حريضة - من عهد حنا قاسم من أحال أداكر (بحيرة) يشكون فيها حال وزير الأشغال على مشروع توصيل مياه النيل ليدهم ويطيلون مراقبه المجلس على ذلك ...		حريضة - من أحد سبب القير عمار من القابلة الراسين في اسكان الشبادة الثانوية الأخرى المقدسين من الخارج بطلبها عمل ملحق لأحاده اصحابهم ...		
	حريضة - من عهد موسى مامر من أحال بواب مركزا بابه بالطن في عمدة اليد وطلب من وتعين بده ...		حريضة - من ميد الخلب زائد من أحال بنى على بالنظم ما حصل بمر ١٧ برلية سنة ١٩٢٦ بلمنة شباغات الخيا في عمدة بنى على ...		
	حريضة - من خطير ابراهيم بطرس بنى على القابلة بالشكرى من أن السدة اصغروه الى منزله وضربوه واتهمه بمزقة ...		حريضة - من أمين على سكنه بشيرا بمصر بطلب فيها مراعاة انطباق حاقوق شرا ...		
	حريضة - من بعض كسارية بتدكية حلقة السكة الحديدية بطيرون فيها غرض مدعتهم السابقة لأشرباب ١٩١٩ الى مدتهم الحالية وتعديل درجاتهم كاتى المرفطين ...		حريضة - من محمود عبد الله بطلب محمود فزال انتهى يكتب التوزيع بالبورصة السورية تضمن أن له فنية في الهككة الخفيفة ويشكو صوة الانجازات انصافيا ...		
	حريضة - من مصلح السبه وأكرم من غرضية الباناج السكة الحديدية بطلب تحسين مرتباتهم وتعديل درجاتهم ...		حريضة - من أحد حوسى القاضى مدرس على تلكك بالأمر بطلب تشكيل لجنة ليست كتاب (الزج الفلكل) وديبر كرمديه في المدارس والمعاهد ...	٨٦	حريضة - من عهد خضر بنوش المدرس بالمدرسة الخديوية بطلب لالة القاتون القاضى بمرامير تحريم دار العلوم من الحادة لقرعية ...
٨٧	حريضة - من أحال تاحية كرتش تارا بمر كوى سوب بطيرون فيها احادته مدتهم السابق عهد على سليمان افضى القى رفته الوزارة السابقة لأسباب سياسية ...		حريضة - من مكان حاج من تاحة الزعيمين مركز شين القناطر بطلب التحقيق مع السدة الحال حيد الكرم مصطنع حيلج ومنه وتعين بده ...		
	حريضة - من أحال أير صيرتا مركزا الهة بالشكرى من تصرفات السدة الحال وطلبون التحقيق مع رفته مدعته ...		حريضة - من أحد فنى بالدوب الأخر بمصر بطلب فيها أن يرتبه له احسان من وزارة الأوقاف ...		
	حريضة - من على ابراهيم أحد من أحال الكفر العربى مركز كثر الشيخ بالطن من تصرفات حلقة السلاك الأديرة في سالة استبدال منزل ملك ابراهيم بعد كان بنية وسجنه فدان من السلطة ...		حريضة - من يوسف أمين وأكرين بشيرا بطلبان فيها أن يكون أمين على سكنه هو الحاقوق بجمعة خيرا ...		

(تابع) فهرس للواد لمجموعة مضابط دور الاستاذ الرابع لمجلس الشيوخ سنة ١٩٣٧

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢١	المراض (تابع) :	٢١	المراض (تابع) :	٢١	المراض (تابع) :
٨٧	عريضة — من أقال فوه بطلب تحسين مرافقات بفتحهم وطلبها بالبلاد الجارية لها	٨٧	عريضة — من فريق من أقال القديم بطلب اغلاق محال	٢٤٠ و ٨٧	الموصات والمخارات
٢١٢ و ٨٧	عريضة — من عبد شهاب بحارة سبيدي زعيم بمصر بطلب لها تنظيم طرق الري بمجهة بحريته بمرورين حتى يتساقط أقال الجهة في الاتصاف بالماء	٢١٢ و ٨٧	عريضة — من أقال تاحية الكرم الأحمر مركز فتح حاصي بطلبون لها تعيين شيخ به عليهم بطريق ترشيح الأقال	٢٩٦ و ٢١٣	عريضة — من أقال زنت مركز بني سوف بطلبون لها عدم مودة لهم على سلطان كسدية لأنه لم يفت لأسباب سياسية
٨٧	عريضة — من أقال تاحية الخيرة الشرفاء مركز الصنف بطلبون لها وضع صهارقى الطائمت	٢٩٦ و ٢١٣ و ٨٧	عريضة — من عمدة الملقين واكثرين من أقال الدقي (بيضة) بطلبون لها ادخال الجهة الساكنين بها في مصلحة التنظيم ثم اصلاحا أسرة يأتى الجهات الأخرى	٢١٣ و ٨٨	عريضة — من عبد الرزيم سعد التبعدي واكثرين من أقال القاشية مركز أريج بطلبون لها عزل الصنف الحال وتعيين مديهم السابقين
٢٩٦ و ٨٧	عريضة — من أحد حسين واكثرين من بجور بفتح حاصي بالنظم من تصرفات مديهم و بطلبون انصافهم منه	٢٩٦ و ٨٧	عريضة — من فريق من أقال تاحية زينة مشنول مركز شين القاشير بطلبون لها ايقاع شيخ الملقين الحال في وظيفته ولا ير يدون فيه	٢٩٦ و ٨٧	عريضة — من أحد المهراني واكثرين من تاحية بني حيدان مركز مغروط بطلبون لها تأجيل دخول المياه بالأحواض
٢٩٦ و ٨٧	عريضة — من عبد ابراهيم عمدة لبيار واكثرين من أقال حروب بني مزرا بطلبون لها تأجيل دخول المياه للأحواض	٢٩٦ و ٨٧	عريضة — من عبد أحمد مري عمدة حريط مركز الزاوي سايغا بالنظم من رة لأغراض سياسية و بطلب اعادة لوظيفته	٢٩٦ و ٨٧	عريضة — من طائفة عريضة قبيرو الأمل مركز الدلتايات بطلب عزل الصنف الحال وتعيين بده
٢٩٦ و ٨٧	عريضة — من أحمد سيد احمد جده من محلاي مركز أجرون بالفتح من مدير الخزانة و بطلب انصافه منه	٢٩٦ و ٨٧	عريضة — من أقال تاحية الخيرة مركز ايتاي البايوة بطلب عزل الصنف الحال وتعيين بده من يتكلم بالانصاف للقانون	٢٩٦ و ٨٧	عريضة — من قنابة مؤلفين الشركات الجارية بالاستكثري تفتنن تقريبا بطلب لصلال بطلب الفراد من المجلس
٢٩٦ و ٨٧	عريضة — من عبد ابراهيم حيدالم الصنف السابق لخاصة شريف باليا مركز بني سوف بطلب لها اعادة لوظيفته لأنه يفت منها علما	٢٩٦ و ٨٧	عريضة — من أقال الرايين مركز كفرن بطلبون لها من صورية رى الطائمت و بطلبون تحسين نظام الري منهم حتى يسيل عليهم ذراعة الطائمت	٢٩٦ و ٨٧	عريضة — من عبد الله حلق واكثرين من أقال تة الصادي مركز مغروط بطلبون لها فصل بهم من بقية الفرارية
٢٩٦ و ٨٧	عريضة — من فريق من أقال تاحية حيدمركز واكثري بالتكوى من تصرفات الصنف الحال و بطلبون مزه وتعيين بده	٢٩٦ و ٨٧	عريضة — من أقال الرايين مركز كفرن بطلبون لها من صورية رى الطائمت و بطلبون تحسين نظام الري منهم حتى يسيل عليهم ذراعة الطائمت	٢٩٦ و ٨٧	عريضة — من عبد الله حلق واكثرين من أقال تة الصادي مركز مغروط بطلبون لها فصل بهم من بقية الفرارية
٢٩٦ و ٨٧	عريضة — من عبد الله حلق واكثرين من أقال تة الصادي مركز مغروط بطلبون لها فصل بهم من بقية الفرارية	٢٩٦ و ٨٧	عريضة — من عبد الله حلق واكثرين من أقال تة الصادي مركز مغروط بطلبون لها فصل بهم من بقية الفرارية	٢٩٦ و ٨٧	عريضة — من عبد الله حلق واكثرين من أقال تة الصادي مركز مغروط بطلبون لها فصل بهم من بقية الفرارية



رق الصفحة	الموضوع	رق الصفحة	الموضوع
٢١	المرافض (٢١) :	٢١	المرافض (٢١) :
٩٤	مرضة - من عهد الله وأخبرين من القين كانوا بالخدمة العسكرية بمصلحة خفر السواحل ومقيمين بالأكندرية بطولون فيها انصافهم بإعادتهم الى الخدمة ... ..	٩٠	مرضة - من القنابة العامة لمتنوع بين الجبل والبرك المراكبة والبارونية بالتكوى من تصرف شركة المكاييل والمخازن بالأكندرية لرقبا مائتين وتسعين طابلا وتطلب انصافهم وودعهم الى وظائفهم ...
	مرضة - من جاد فاوروس مدرس بمدرسة القويم الثانوية يطلب فيها من نظام لوضع حد أعلى لاجيال الأبطالان في كل جهة من جهات البلاد ... ..		مرضة - من عهد الله بن جيب مركز مغروط بطولون فيها عدم مودة عبد الحافظ سيدالهدية وأن يكون تعيين المدة بطريق الانتخاب
	مرضة - من عهد الله أحمد سرعان وآخرين يكفر طرولان مركز طرخ يطلب المراقبة على إنشاء قنابة اسلحة بكة فطران ومنع محتمسهم من التفرغ لهم ... ..	٩٠	مرضة - من عهد حسن ابراهيم من أهال القبارى بالأكندرية يفتقر فيها إنشاء طرق مواصلات حديث مع البلاد الواقعة على الحدود الغربية لخدمة المصرية ... ..
	مرضة - من عهد حرب السريسي بمصلحة الأسلحة والمهمات سابقا بالنظم من وفده من المصلحة المذكورة وطلب اعادة الخدمة ...	٩٠	مرضة - من أهال ناحية البليغات مركز فوس بطولون فيها تخفيض ضرائب الخمر المقررة عليهم ... ..
	مرضة - من عهد محمد إدلال وآخرين من خدمة المساجد بدعياط يطلب تحسين مرتباتهم ... ..	٩٠	مرضة - من الست آمنة حسن الرصبة على قصر المحرم عهد انتهى ايام الحكم بغير تبرع يطلب فيها أن تترك الحكومة تصبيا في سماء مدينتها الكبرى ... ..
	مرضة - من أبو الحاملي ابراهيم عهد خدمة الحصة بالخدمة الكبرى يطلب فيها المصادقة على قانون منع خط الأصفان وتنفيذه ...		مرضة - من أهال بتدري من طرولون فيها كدرس علم الفلك بالحداد والمجاهد ... ..
	مرضة - من عهد محمد الفناي شبيب وآخرين بمعية المتصورة بطولون فيها كدرس كاتب الشيخ الزرقاني على علم الفلك في جميع المدارس والمعاهد ... ..		مرضة - من عهد مدلول نصليات قسم للأعداد الأرقام سابقا يطلب فيها أن يكون ماله من زيادة الأرقام ثلاثة بنينات شبرا بدلا من جهة ونصف ... ..
٩٥	مرضة - من محمد مصطفى الحوازي الوفاء مجلس بدى الأكندرية بالتكوى من حضرة أحمد صديق بك مدير البلدية لأنه ظله ويريد دفع الظلم عنه ... ..		مرضة - من عهد طلب وآخرين بطولون فيها كدرس كاتب الشيخ الزرقاني في علم الفلك في جميع المعاهد والمدارس ... ..
	مرضة - من عهد خليفة الزرقاني من عشق مركز احسانيم بالنظم من تصرفات مائة مناح الجبارين له في الجياه ... ..		مرضة - من عهد أمين فزى يطلب فيها إيجاد قنطرة للبوليس بجبهة سوق الخضار لكثرة القصور والمقتردين ببلده الجبهة ... ..
	مرضة - من عهد حماد من دراجيل مركز تلا بالتكوى من تصرفات السدة معه وطلب انصافه عنه ... ..		مرضة - من عهد مسدود الله وآخرين بطولون فيها من قانون لتخفيض اجار الأبطالان ... ..
	مرضة - من عهد الجواد سام من ناحية الخفافة مرويريا بالنظم من اضطهاد السدة وطلب انصافه عنه ... ..	٩٤	مرضة - من عهد صادق زاهر من أهال الثانية وكفر الطيخ مركز فوس يطلب منهم من سيد البلات في هذا العام ... ..
	مرضة - من بيرو أحد حاج وأخبرين من شققا مركز الطيخ بطولون فيها تخفيض اجار الأبطالان لأن في المصروفات الزائدة نقصت ثمنه ... ..		مرضة - من عهد هاجنة مامل مائة بمصلحة انشاس مركز بوليس يتضمن انه كافه لمرل بيعة انشاس وذلك بزع منه وسلم الحصر سلطان مرزاقى بواسطة المحكمة المختصة بالمصورة وطلب أن يرد اليه منزله ... ..
	مرضة - من عهد مصطفى الحوازي من موشى بمعية الأكندرية يطلب فيها انصافه من مدير البلدية ... ..		مرضة - من أمين عهد السدى عن سدة وفراش بمصلحة الحصة السورية يطلب تحسين مرتباتهم ... ..
	مرضة - من طرس سينا من أهال النظرية مركز كفر الزيات بالتكوى من انقلاب الذي به وين جاريه الأبطالان سلطان سلطيل عهد طلب وطلب انصافه عنه ... ..		مرضة - من مهديان عيسى بمرض الفجر قسم شبرا بالنظم من وفده من وظيفة برزاية الأرقام وطلب اعادة اليها ... ..
	مرضة - من عبد الحافظ التاي من آفة المساجد بدعياط يطلب فيها زيادة مرتباتهم ... ..		مرضة - من شفيق خليل بالروضة مركز بوليس بالتكوى من عهد الرضة وطلب انصافه عنه ... ..
	مرضة - من الدكتور محمد أمين نور وآخرين من المتصورة بطولون فيها عدم نقل أمور المتصورة الى جهة أخرى ... ..		

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢١	المرائض (تابع) :	٢١	المرائض (تابع) :
٩٦	مرحفة - من عهد حسان مكينة قنابة عمال التزام بالنظم من بعض تصرفات شركة التزام مع الهلال ... .. مرحفة - من عهد عبد أبو سطة وكثيرين من صفار موهبي مساعد ديماط بطولون نيا زيادة مرتباتهم ... .. مرحفة - من عهد الرحمن إبراهيم القزوي وأكثرت من بندو عطشا بالنظم من إياهم من خدمة شريك السيد أحمد البدوي بطولون مروتين تلمعة الفرج ... .. مرحفة - من أمته وعطشا مساعد الأرفاف ديماط طلب تعديل درجاتهم وزيادة مرتباتهم ... .. مرحفة - من القرائن الثابتن واشتاقين بصلصة البر يطلب تعديل درجاتهم وتحسين مرتباتهم ... .. مرحفة - من موهبي وخدمة مساعد سراج أرفاف يطلب تعديل درجاتهم وتحسين مرتباتهم ... ..	٩٥	مرحفة - من توفيق محمد النعاس بدير الحسب بصر بالنظم من عدم قبول صفاته في برفه فذارة الحرية ... .. مرحفة - من أحمد علي الفيلاد بشين الكوم يطلب نيا سن قانون بشأن زياة الأثرون واستيراده وقرق استهلا كه ... .. مرحفة - من عهد السيد أحمد عبد الخطب المادون بأنهم يطلب ما اعادة أمانا لمسجد الأجر سن بأنهم ... .. مرحفة - من محمد صالح عبد السلام طالب بدمية المطين الثانوية يطلب نيا اعادة انشائه في القبة الانجليزية التي رتب نيا ... .. مرحفة - من محمود حسن بلال من موهبي مساعد الأرفاف ديماط بطولون نيا زيادة مرتباتهم ... .. مرحفة - من حشوية وابورات قسم القباري بطولون نيا تحسين أومهم وتعديل درجاتهم ... .. مرحفة - من وده حسن من تجار بندو الفكرية مركز أبو القرفاس يطلب نيا أن تجهي أجور انقراضه من أصحاب الأطلاك فقط ... .. مرحفة - من قنبيه حل على بصر تمشن أن إياها إبراهيم عهد تولى منه ستة حولا بالنار ورتب بإجراك أطعاسا معين وأنها كريت الشكوى في هذا الموضع فزادة الأومهم يفتل نيا وتطلب اعادة التحقيق في هذا الشأن ... .. مرحفة - من حشوية وابورات بصلصة لسكة الحليدية بطولون نيا تحسين أومهم من زيادة مرتباتهم ... .. مرحفة - من بصر عوده أبو النصر من بصرهم الصغير مركز طرخ يطلب عزل عمدة البلدة المذكورة وتعيين بده من أهل القبة والأمانا ... .. مرحفة - من عهد الناق إبراهيم حسن من عفة موف مركز ططا بالطن من عهد الرزاق حل حسن شيخ البلدة المذكورة وطلب عزله وتعيين بده ... .. مرحفة - من طلب زهران رئيس جمعية أهواء القضية وعجارية الرزقة بالاكندرية يطلب نيا سن نظام تقتض على البلاد الرعي ... .. مرحفة - من عهد عدي وكثيرين من مزارعي الخنا طلب المبادرة بمرض قانون تحييد زياةا القطن على البرلمان ... .. مرحفة - من عهد من حزب ما كثرين من أهالي الامام التفتي قسم الخليفة بطولون نيا احتلال الحرية لهم في استخدام منازلهم لأنبا حكمهم ومنع البراس من التصلل في ترميم مساكنهم ... .. مرحفة - من عهد الرزاق حل من الهام من المصيرة مركز شرين بطولون نيا أن يكون العمدة حادسا أمانة غير ليت الرزاق بين الأقال بدلا من أن يكون حادسا لشتافا والفرق ... ..
٩٧	مرحفة - من أقال حنة الفارة تقتض مدمر ما موزية بيا فرية بطولون نيا عدم بيع أقالان القومين إلى أحد من غير المستأجرين حتى لانضج الألمان المسجون لهم من أياهم ... .. مرحفة - من أقال السيلاد الثانية مركز بيت عمر دافلية طلب تحسين طرق المواصلات بتجهيز أسوة بالبلاد الأخرى ... .. مرحفة - من قريش من أقال المصيرة بركو مريش بالنظم من تصرفات محتمين ويطولون بدهم بده بطريق الانتداب ... .. مرحفة - من أحمد عبد الشريف وكثيرين من أهالي بنسراهم بطولون نيا تأجيل فتح المياه إلى منتصف شبتمبر سنة ١٩٢٦ ... .. مرحفة - من زكريا مهران الطار بصر يطلب نيا الطون من القطين في جزيرة تحريز دار وروية الكشكول ... .. مرحفة - من عهد السيد عوده حامل دويبة سابقا شركة ترام الاسكندرية وبصر بالاكندرية بالنظم من رفضه من الشركة بسبب أصابعه اثنا تادية عمله ولم يأخذ الترخيص الكافي ... .. مرحفة - من عهد سليمان توميس رئيس الجمعية المصرية برلين بالشكوى من تصرفات غفوسية برلين نحو الطلبة المصريين فإيات سياسية غير شرعية ... .. مرحفة - من محمود صوى وكثيرين من أهالي البداري بطولون نيا تأخير فتح المياه للبليخا إلى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦ ... .. مرحفة - من محمود عزاد من وكثيرين من أقال بلدة الطفال مركز البداري بطولون نيا أيجاد تحسين محتمهم البشيد ... .. مرحفة - من حسن عهد أحمد وكثيرين بتاحية أمير القصب قبل مركز اسوان بالنظم من القنصر لأطاعهم التي زومت ملكيتها ليد تلتاق طبا لجيش المصري ويطولون تأليف بلة من النواب والشيوخ لتقدير تمنا ... ..	٩٦	مرحفة - من عهد من حزب ما كثرين من أهالي الامام التفتي قسم الخليفة بطولون نيا احتلال الحرية لهم في استخدام منازلهم لأنبا حكمهم ومنع البراس من التصلل في ترميم مساكنهم ... .. مرحفة - من عهد الرزاق حل من الهام من المصيرة مركز شرين بطولون نيا أن يكون العمدة حادسا أمانة غير ليت الرزاق بين الأقال بدلا من أن يكون حادسا لشتافا والفرق ... ..
٩٨	مرحفة - من علي حسين رئيس نقابة عمال القروش الأميرة بالاكندرية يطلب ترقية عمال الهلال ومن قانون يخلل لهم ضمان مستقيمهم ... ..		

(تابع) فهرس المواد المجموعة مضابط دور الاقتصاد الرابع المجلس الشيوخ سنة ١٩٣٧

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
	المرافض (تابع) :	٢١	المرافض (تابع) :	٢١
١٤٦	عرينة - من الشيخ أحمد الفخار السعيد العام بالجامع الأحمدى يطلب فيها أربع نظام مدرسة دار العلوم إلى حله القديم وضع باب التوقف للطلاب لقرعة لقب التدریس بالدارس الابتدائية والثانوية ...	٩٨	عرينة - من أحد مشايخه وكثرين من أحاد مشيخه مكرم قوة يطلبون فيها تنفيذ مشروع مد خط السكة الحديدية من سیدی عازی إلى مشيخه فادنيا ... ..	٩٨
١٤٦	عرينة - من علي شافعي الجندی افندي يطلب فيها أن تراعى الحكومة مدرسة البنون ابلية ويقتد مكان المدرسة وعدم استكمالها الأسباب المؤدية لترك الفن رفاة ... ..		عرينة - من محمد بدوي اسماويل وكثرين من أحاد ميث خضر مكرم كوكس يطلبون فيها تعيين الشيخ محمد علي محمد لديهم ...	
١٠٠ و ١٤٦	عرينة - من السيد حسين جبريم من كفركا الزيات يطلب ضم مدرسة الأيام الصناعية إلى وزارة المعارف أو مجلس العمومية ...		عرينة - من محمد علي نجل المرحوم أحمد عرايا يطلب يطلب فيها النظر في الأمر الصادر في سنة ١٨٨٢ بمصادرة أملاك والده ...	
١٤٦	عرينة - من الشيخ طهري جومري يطلب اصلاح التعليم الثانوي ... ..		عرينة - من أحد المشايخ وكثرين من طابوت هرقية يطلبون فيها عدم ادراج اسم محمد طهري ضمن المرحلين لخدمة ...	
	عرينة - من شفيق خليل بالروضة يطلبون في خدمة الرقعة ويتمه بالستر على بعض الأصدقاء ويطلب تحقيق ذلك ... ..		عرينة - من عبد الحادي حسن وكثرين من ردة الفخار البحري مكرم الفادي يطلبون فيها جعل بينهم مسطرة بالانساب وعدم استغناء أبي فهدا ... ..	
	عرينة - من محمد مكرم بن مزار يستكون فيها مشروع قانون الصحة ... ..		عرينة - من عبد القوي القوي وكثر من أحاد السرية مكرم درجا يطلبون في الخدمة ويطلبون حركه وتعيين به ... ..	
	عرينة - من محمد جزيون بالظفر من ضلع من الخدمة ويطلب إعادة إليها ... ..	١٠٠	عرينة - من محمد الزعن من احسا يطلبون في تصرفات بعض وجهاء المجلس بمكرم احسا ... ..	
	عرينة - من مصطفى رفوان أحد المحامين على الشهادة الأولية ومدرس يخالس المديريات يطلب فيها أن يكون مرتبه المحامين على تلك الشهادة في مجالس المديريات أكثر مما يتقاضاه تخرجهم مدرسة المحامين الأولية ... ..		عرينة - من أحد الفخار البحري والبرنج الثانية لها مكرم البدوي يطلب ابن محمد لديهم بدلا من أن تكون تابعة لفرها ...	
١٤٥	عرينة - من المكتبة محمد المصطفى أحد مفتشي مصلحة الصحة بالشكري من سوء صحة مصلحة الصحة للاطلاع الموقوفين بها ويطلب في ادارتها مصلحة ... ..		عرينة - من خليل عبد الله طالب بالزراعة والخرقة مكرم كوكس يطلب فيها اقامة تنفيذ أحكام بما ك الأنظمة فخر المحضرين بدلا من السيد والمشايع الذين لا يتفقدون الأحكام بقية وزارة ...	
	عرينة - من حسن سليمان يطلبون في خدمة تاجية أبو رجوان التقلي مكرم الحياط الصهر على حد القيمة ... ..		عرينة - من أحاد ربة عرية يطلبون فيها القضاء ومحاكمة بنية ... ..	
	عرينة - من تبادي مصطفى وكثرين من تاجية عتيادي مكرم الزنازقي يطلبون فيها تخفيض اجار الألبان ... ..		عرينة - من حماد جبريم مكرم خدمة رشا سابقا مكرم حافة يطلب فيها رفع الظلم منه وإعادة لخدمة ... ..	
	عرينة - من محمد سبيه وكثرين من بن سوييف يطلبون فيها تخفيض اجهار الألبان ... ..	٢٠٦ و ٢٠٥ و ١٠١	عرينة - من محمد عديده وكثرين من أحاد يتبع مكرم القمح يطلبون فيها اثناء كوكري على بحر مرمي أمام بفتحهم ...	
	عرينة - من محمد كاديب يحيى طلبات ليس مكرم يطلبون في خدمة بده ويطلب حركه وتعيين به ... ..		عرينة - من محمد حسين وكثرين من أحاد المقدمه بدويط يطلب تأجيل اطلاق الماء بمعرض المقدمه ل يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٦ على الأقل ... ..	
	عرينة - من مديار الزاقي محمد يحيى القسام بضم القان الاستكبرية يطلبها الثانية والاعام والتحقق في حادثة قتل والده ابراهيم عبد الزاقي الذي كثر أحد الأجانب ... ..	١٠١	عرينة - من أحد عبد الحول وكثرين من أحاد البلاطون مكرم يطلب إعادة خدمتهم وحول لخدمة المال الذي عينه الوزارة السابقة لأغراض سياسية ... ..	
	عرينة - من حسن هاشم وكثرين من تاجية هريشنت مكرم يطلبون فيها تخفيض اجار الألبان التي استأجرها من وزارة الأوقاف والبحرية ... ..	١٤٦ و ٢١٦ و ٢٠٣	عرينة - من مصطفى القوي يفتقر عرية يشكو بها المدرس الأولية والأشفاقية بغيره بالقرية ويطلب إنشاء محكمة بغيره بالقرية ... ..	



(تابع) فهرس المواد المجموعة مناضباط دور الاستعداد الرابع لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٧

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢١	المرافض (تابع) :	٢١	المرافض (تابع) :
...	حريضة - من ذكرها هوان الهادي بمصر يقول فيها أنه قدم	...	حريضة - من مصدور عرض وآخرين من تاحية التفاضل مركز
...	حريضة يطلب الفخون المعروف عليهم في قضية تحريم دار الكشكول	...	البلبا يطلبون فيها إعادة الشيخ سباح القصة السابق الى السبعية لأن
...	ويطلب تعديل المادة الأولى من قانون الفخون من المجرمين السياسيين	...	الوزارة السابقة منته لأسباب سياسية ... ..
...	يطلب تاريخ المسئلة التي تهم طلبة الفنونيا بتجدي من ١٥ نول	...	حريضة - من رياض محمود وآخرين من تاحية ميت الصاوي
...	سنة ١٩٢٤ حتى يستند موقوفه ... ..	...	والسلاد المجاورة لها مركز كركس يطلبون فيها إبقاء قسعة القويس
...	حريضة - من هوان عد وآخرين من بن حسين يطلبون فيها	...	الموجودة بتاحية ميت الصاوي وعدم التنازل ... ..
...	تأجيل فتح المياه بالأحواض الى ١٥ منبر سنة ١٩٢٦ ... ..	...	حريضة - من جوار الجيش بقوس بالظلم من عدم غفر البيض
...	حريضة - من مصطفى عد وآخرين من أمال أولاد يحيى بحرى	...	يقتار الخسار رقم ٥٨٣ دلا من جهة بختارات البضاة عونا من
...	جريا يطلبون فيها من أنهم معروا بالقوة من طلاء أسوارهم في الانقلاب	٢٨٤ ١٩٨	كله حرارة البحر ... ..
...	يرأسطة عمدة أولاد يحيى بحرى وأحرار ... ..	...	حريضة - من محروس إبراهيم أحد وأخيه محفوظ إبراهيم أحد
...	حريضة - من محمود حورى وآخرين من تاحية المضضية مركز	...	من شين القناطر يطلبان فيها الماطعيا بالمداوس الثاقرة عجا لا عام
...	امباية يطلبون فيها حول المسئلة الخالي لأنه أصبح قريبا لا يملك الصاب	...	دراسميا لأنها فقيران وزيان من الأبرين وليس لها من يقن طعما
٢٥٢	القانون ... ..	...	حريضة - من إبراهيم حيد وآخرين من تاحية حرارة مركز امسا
...	حريضة - من عبد السلام موسى حاجين من مشقة البار مركز	...	يطلبون فيها أن تكون الأساس أن الألمان الملية لم من المدين مصلصة
...	طوخ يقول فيها أنه كان مغلوبا بيشقة في مركز طوخ دوت من وطعته	١٩٨	من أساس الألمان الملية لفرم من طله المصلحة قسما بسبب الانزباك
...	ويريد إعادة القصة ... ..	...	الذي حصل في مسند الأساس ... ..
...	حريضة - من محمد عبد الكبري ديج من ليس والقصد من حكم	...	حريضة - من شقيق السيد وآخرين من كفر القارية مركز ليس
...	محكمة ليس الصادر شنده وصالح حسن حيد المجد وأخوه ويطلب	...	يطلبون فيها حول المسئلة الخالي وانقلاب دله حسب ربيعة الأساس
...	إعادة التحقيق في قضية ... ..	...	حريضة - من راتب محمود وآخرين من كفر جنة مركز يا
...	حريضة - من أحد حسن الوكيل وآخرين من تاحية طهوى مركز	...	يطلبون فيها أن يكون لديهم عدة دلا من تيجنيا لفرما ... ..
...	النيلايين في عدة يديهم وطلين حوله وتعين دله ... ..	٢٤٢	حريضة - من محمد أحمد المصلى وآخرين يطلب عدم حذف
...	حريضة - من حسن عبد الهادي بمصر يقول فيها أنه كان موظفا	...	الملي المحروفي المزاينة لصنع الكسوة للفرقة ... ..
...	بالجسبة الزامية الملكية وصله من غسما دهر الآن يطلب إعادة	...	حريضة - من حسرة بردخان على بنك يطلب إنشاء عازلة
...	القصة ... ..	٢٤٢ ٢٤٢	للبن ومراكات حمان زداية وتعدل القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٢
...	حريضة - من محمد سامي مكان السليق يشنون السوق يطلب	...	وشجيع الصناعات الوطنية وضرورة على الفاع من الأعمال المالية
...	فيها أن تقلل مشقة الأرض دوج اسمه ضمن المخدمين لشهادة العائلة	...	والصناعية والصناعية ... ..
...	لأنه درس العلوم الأرضية وأنه لم يقده اسمه بقتار الأرض كسب ... ..	...	حريضة - من فربج عامل فرك من حال الحركة بالقابري
...	حريضة - من حيد الفناح محمد قائد وآخرين من كفر هدين	...	وغيرها يطلب تعديل درجات هؤلاء العمال ... ..
...	يطلبون فيها تحقيق أخبار الألمان ... ..	...	حريضة - من محمد كمال رئيس نقابة عمال حركة المياه بالقاهرة
...	حريضة - من سامي خالدة وآخرين من تاحية الجيزة مركز السطة	...	يطلب فيها من المجلس أعمال القشرة التي قدمت من قبل باسم النقابة
٢٥٢	يطلبون فيها تحقيق أخبار الألمان ... ..	...	العامة ... ..
...	حريضة - من محمد علي وآخرين من مشقة وقف مشتر يطلبون	٢٥٢	حريضة - من علي موسى خليفة الزاهر مصاحب بجنه ومشل
...	فيها تحقيق أخبار الألمان ... ..	...	بشكوك بولاق الكرد - يقول فيها أنه كان مستأجرا من وزارة
...	حريضة - من حيد السبع فرج وآخرين من تاحية مشطوط مركز	...	الأرفاف أرضا زداية مكنت تحت يد زيادة من ثلاثين سنة وفرض
...	يا يطلبون فيها تحقيق أخبار الألمان ... ..	...	فيها إجمارا وقد باعت وزارة الأراضي طعم الأرض ويطلب العرضين
...	حريضة - من يسوم بنسائل من تاحية أبو طالب مركز امباية	...	الاندم من الأجماراتي فرنسا ... ..
...	بالظلم من أرب بغير الفران كفاشين بجهة أبو طالب بملطوحه	...	حريضة - من عبد الباقي أحد إراد اشارات عسرة الأسفل بالظلم
...	لأسباب ذكرها برصته ... ..	...	من ترقية بعض وظائف البين هم أقل من عدة في القصة وتك من غير
...	...	...	ترقية ... ..

٢١	الموضوع	رق الصفحة	٢١	الموضوع	رق الصفحة
٢٥٤	<p>عريضة - من أحمد عبد الحاد ابراهيم الهياط بالسبينة بمصر بالاحتياج من تدخل الوزارة في انقلاب حمدة بن مدي البحرية مركز مغروط ...</p> <p>عريضة - من محمود مصطفى واكرين من مجلس ادارة القناية لبال المصنات يطولون فيها مكاتبات لبال الذين ضلهم فركات الحدان</p> <p>عريضة - من خضرة نصر بمصر بالنظم من زيادة ضريبة الحكم من قسمة الأرض التي ملها موكلا ...</p> <p>عريضة - من عبد السلام موسى شامعين خطيرا سابقا جنسنة رى طرخ بالنظم من دفع من المشقة وطلب اعادة القسمة ...</p> <p>عريضة - من نصر الدين دارة واكرين من ناحية كثر كلال الالب يطولون فيها تخفيض ايجار الاطمان ...</p> <p>عريضة - من احمد السيد حمود واكرين من ناحية سكاى مركز قريسة طلب فيها تخفيض ايجار الألبان ...</p> <p>عريضة - من على زيد احمد طاهر قسما طلب بالاخراج من ابيه المسجون في حين طرقة قضيتة ثلاثة ارباع السنة المحكوم بها عليه ...</p> <p>عريضة - من مصطفى السيد احمد بمصرش الجمارك بالاستكفيرة بالنظم من ضلته من السكة الحديدية حيث كان ملما بها من قبل ...</p> <p>عريضة - من احمد صيدوكرين من اعالى نيج القناس الشرق مركز الاصر بالتشكرى ضد الشيخ بد التبع الملة كور وطلب حركه ...</p> <p>عريضة - من احمد صيلوى ابردى من شوان منوفية بالتشكرى من أن وزارة الزراعة ضلته من ائذنة سنة ١٩٢٢ وطلب اصدار</p> <p>عريضة - من محمود عبد الله طرف حمود ائضى حزال الجائل يكعب برصة مصر بقول لىسا أنه دفع ضريبة ضد الحكومة من المصرية والانجليزية وطلب من المجلس تأييده في قضيه ...</p> <p>عريضة - من منى محمد بندر واكرين من ناحية طبع مركز شين الكرم طلب تخفيض ايجار الألبان ...</p> <p>عريضة - من محمد همام طار من اعالى الزمعة مركز طوى بقول لىسا له اشتغل سبع سنوات بمصلحة الخراف من فضل منها يريد أن تملى له مكافأة من مدة خدمته ...</p> <p>عريضة - من محمد الفضل من الجبلية الزاسين في اشدان شهادة الجبلية بالأشتر طلب عمل ملحق الزاسين في شهادة الجبلية ...</p> <p>عريضة - من مصطفى محمد يوزة صالح باشا فريد مركز القشن طلب فيها استحقاقه في دفاع المرحوم صالح باشا فريد من المرحومة وافته ...</p> <p>عريضة - من خليل بن حكان صاحب حسل السجاري المصرية بدران لكانت اذار بالنظم من تقلد بعض السجاري الاجانب لمشاركة السجاري المصرية ...</p>	٢٥٢	٤٣٦, ٢٥٢	٢٥٤	٢٥٤
٢٥٤	<p>المرافض (تابع) :</p> <p>عريضة - من برسوم مصطفى من ناحية ابر طالب مركز اسياف بالتشكرى من أن هريمان القناطين بالناحية المذكورة بيبترن بالأمن العام ...</p> <p>عريضة - من احمد صيدوكرين من اعالى كثر ابر ناصر بالنظم من أن مأمور المركز بمضطهدم باجاز من شقوى سادة القالب السوى ...</p> <p>عريضة - من ابرو زيد نصر السرداني من ناحية كثر سمود مركز ططا بالنظم من هتلى محمد خليل شيخ البية واكرين ...</p> <p>عريضة - من شوان صيام واكرين من اعالى المصرية مركز هرين بالاضراس على قانون تحديد زكاة القطن ...</p> <p>عريضة - من نادر الاطراش الحامى باسوط طلب فيها ابراهم تحقيق في حادثة اختار الدكتور كامل عبد الله ائى كان وكلا قسم الأربعة بمصلحة القسمة المصرية ...</p> <p>عريضة - من برسوم مرسى بمصر السكة الحديدية بمصر بمصلحة بالنظم من قطع حركته لغير من رأيه ...</p> <p>عريضة - من محمود السيد ابرو حرد واكرين من ماسرة حلقه كثر اوقات بالنظم من قانون حلقه القطان ...</p> <p>عريضة - من على حدى البالى من اعالى بيش بلاد مديرية المنوفية طلب فيها دنونل الحكومة سوق القطن مشترية ...</p> <p>عريضة - من مسلم سليمان واكرين من الجبلية مركز التبع يطولون لىا أن يكون شيخ البية من عاقبة ...</p> <p>عريضة - من عبد الفتاح حسن سكان من سكان ابر صيدوكرين شين القناس طلب فيها اعادة شيخ خفرا كما كان من قبل ...</p> <p>عريضة - من محمد همام واكرين من اعالى بدار الجبلية بالنظم من الضريبة التي فردا عليهم المجلس البلى أخيرا ...</p> <p>عريضة - من توفيق حسن واكرين من من اراضى مركز طوى يطولون فيها دنونل الحكومة في سوق القطن مشترية ...</p> <p>عريضة - من أحمد وهانى بولف المرحوم شريف باشا بيش سويط طلب لىا أن يربأ له حق من وزارة المالية لأنه كان موظفا في السودان في سنة ١٢٩١ هجرية ...</p> <p>عريضة - من عبد الفتاح طار وواكرين من ناحية بيت بيمون مركز السكة يطولون فيها ايقاف بيع ١٢٠ لصلته الاملاك الاميرة بالجبلية المذكورة حتى تبنى الجهة الموقفة ليع اراضى الحكومة من ارضها ...</p> <p>عريضة - من محمد بن حمود الحراوى بالاستكفيرة بقول لىا أنه ايطالى الجنى وان الحاكم المصرية قرر خصصة بمحاكمه ...</p> <p>عريضة - من حسن محمد واكرين من اعالى الزمعة مركزى سويط بالنظم من أن اقارب السدة شيربا الاذن الفرص باجازة عريضة - من محمود حسن السقا عن تيار القطن منوف بالتشكرى من تحقيق قانون حلقه القطن ...</p> <p>عريضة - من عبد الحافظ ابراهم بمصر طلب فيها اصدار لأن قديم ...</p>	٢٥٤	٢٥٤	٢٥٤	٢٥٤

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
٢١	المرافض (أج) :	٢١	المرافض (أج) :	٢١
٢٥٦	حريضة - من عرض يوسف البصري بطلب نيا صورة حكم في قضية مدنية ...	٢٥٦	حريضة - من عرض يوسف البصري بطلب نيا صورة حكم في قضية مدنية ...	٢٥٦
٣٠٥٢٥٦	حريضة - من أحد ملاحين الدين ندوم وآخرين من طلبة قسم التضييق بطلب الطل والمروم وإجلاءه المصرية ...	٣٠٥٢٥٦	حريضة - من أحد ملاحين الدين ندوم وآخرين من طلبة قسم التضييق بطلب الطل والمروم وإجلاءه المصرية ...	٣٠٥٢٥٦
٢٥٦	حريضة - من حسين عبد طه بطلب التراجع وكو الأخصر بطلب نيا أن يكون القانون المخبري سنة إقراة مضمورا على التراجع الجدد دون المحرمين من قبل ...	٢٥٦	حريضة - من حسين عبد طه بطلب التراجع وكو الأخصر بطلب نيا أن يكون القانون المخبري سنة إقراة مضمورا على التراجع الجدد دون المحرمين من قبل ...	٢٥٦
٢٥٦	حريضة - من دمع متجالي موفى بوراة المراسلات بطلب تحسين توسيع الدوب الرابع ...	٢٥٦	حريضة - من دمع متجالي موفى بوراة المراسلات بطلب تحسين توسيع الدوب الرابع ...	٢٥٦
٤٥٦٢٥٦	حريضة - من يوسف زهره وآخرين من تاجرة كفر حجازي مركز الحلة الكبرى بطلب نيا إثناء صرف لأطفالهم لثقة الحاية اليه ...	٤٥٦٢٥٦	حريضة - من يوسف زهره وآخرين من تاجرة كفر حجازي مركز الحلة الكبرى بطلب نيا إثناء صرف لأطفالهم لثقة الحاية اليه ...	٤٥٦٢٥٦
٢٥٦	حريضة - من عبد الله زيد طلفاري وآخرين من سكان بنو سنوس بطلب نيا كثة الضرائب التي فرضها مجلس على البدو بطلب نيا إثناء بطلبها ...	٢٥٦	حريضة - من عبد الله زيد طلفاري وآخرين من سكان بنو سنوس بطلب نيا كثة الضرائب التي فرضها مجلس على البدو بطلب نيا إثناء بطلبها ...	٢٥٦
٢٥٦	حريضة - من عبد ابراهيم وآخرين عمال الحركة الميكانيكية الثانية بسكة الحديدية بطلب تحسين سلم وتعدل درجاتهم ...	٢٥٦	حريضة - من عبد ابراهيم وآخرين عمال الحركة الميكانيكية الثانية بسكة الحديدية بطلب تحسين سلم وتعدل درجاتهم ...	٢٥٦
٢٥٦	حريضة - من أمام سلامة وآخرين تاجرة مدقاسوان بطلب نيا إثناء الجدينة لإقراة ...	٢٥٦	حريضة - من أمام سلامة وآخرين تاجرة مدقاسوان بطلب نيا إثناء الجدينة لإقراة ...	٢٥٦
٢٥٦	حريضة - من عبد الله محمد وآخرين من أهل قرية منصور مركز أجا بطلب نيا إثناء بطلبهم من بقية بنت سادك ...	٢٥٦	حريضة - من عبد الله محمد وآخرين من أهل قرية منصور مركز أجا بطلب نيا إثناء بطلبهم من بقية بنت سادك ...	٢٥٦
٢٥٦	حريضة - من عبد السيد وآخرين من عمال الحركة الميكانيكية بعصه السكة الحديدية بطلب نيا تحسين سلم وتعدل درجاتهم ...	٢٥٦	حريضة - من عبد السيد وآخرين من عمال الحركة الميكانيكية بعصه السكة الحديدية بطلب نيا تحسين سلم وتعدل درجاتهم ...	٢٥٦
٢٥٦	حريضة - من أحد حيداد وآخرين تاجرة طر المراكزي بطلب نيا إثناء بطلبهم من أثارا كرمي على عمر حوس أمام بطلبهم ...	٢٥٦	حريضة - من أحد حيداد وآخرين تاجرة طر المراكزي بطلب نيا إثناء بطلبهم من أثارا كرمي على عمر حوس أمام بطلبهم ...	٢٥٦
٢٥٦	حريضة - من اسماعيل عبد رضا وآخرين تاجرة كفر الحراة مركز حوس بطلب نيا إثناء صرفهم لأطفالهم ...	٢٥٦	حريضة - من اسماعيل عبد رضا وآخرين تاجرة كفر الحراة مركز حوس بطلب نيا إثناء صرفهم لأطفالهم ...	٢٥٦
٢٥٦	حريضة - من سكان قرية حسن والحصبة بعصها البالية قسم فورا بإقام من يدور به إقراة بطلب إبطالها ...	٢٥٦	حريضة - من سكان قرية حسن والحصبة بعصها البالية قسم فورا بإقام من يدور به إقراة بطلب إبطالها ...	٢٥٦
٢٥٦	حريضة - من عبد القادر عبد أحمد وآخرين من أهل أبو جرج مدية أجا بطلب إصلاح القرية التي تسمى نيا أطفالهم ...	٢٥٦	حريضة - من عبد القادر عبد أحمد وآخرين من أهل أبو جرج مدية أجا بطلب إصلاح القرية التي تسمى نيا أطفالهم ...	٢٥٦
٢٥٦	حريضة - من ظالم ابراهيم وآخرين من موظفي وزارة الأوقاف للتأمين من جهة الديال بطلب تعديل درجاتهم ...	٢٥٦	حريضة - من ظالم ابراهيم وآخرين من موظفي وزارة الأوقاف للتأمين من جهة الديال بطلب تعديل درجاتهم ...	٢٥٦
٢٥٦	حريضة - من ابراهيم هادي وآخرين بطلب تصاريص فطرية بطلب نيا إبقاء فقة الفريص عدم صفة مستديرة ...	٢٥٦	حريضة - من ابراهيم هادي وآخرين بطلب تصاريص فطرية بطلب نيا إبقاء فقة الفريص عدم صفة مستديرة ...	٢٥٦
٢٥٦	حريضة - من محمد عبد طه وآخرين من أهل مشقة تراس مركز كفر الشيخ بطلب نيا إثناء استأجر من مصلحة المودين لزما بوجاهة لمدة ثلاث سنوات من سنة ١٩٢٥ بأنهم كبدوا فقتات باهظة لأصلاص هذه الأرض فأنشأوا نيا السواك وشقروا المرى وأصلاص وقد طردوا المالكين ترو بيجا عدم بطلبهم مراداف بالسلطة ليرصرف من مقداروا اقتروا عليها في سبيل إصلاحها ...	٢٥٦	حريضة - من محمد عبد طه وآخرين من أهل مشقة تراس مركز كفر الشيخ بطلب نيا إثناء استأجر من مصلحة المودين لزما بوجاهة لمدة ثلاث سنوات من سنة ١٩٢٥ بأنهم كبدوا فقتات باهظة لأصلاص هذه الأرض فأنشأوا نيا السواك وشقروا المرى وأصلاص وقد طردوا المالكين ترو بيجا عدم بطلبهم مراداف بالسلطة ليرصرف من مقداروا اقتروا عليها في سبيل إصلاحها ...	٢٥٦
٢٥٦	حريضة - من حسن مطوع وآخرين من أهل العبادية القريبة والقرية بطلب بطلب نيا جعل حصة السكة الحديدية لإقراة الموضع اشتراكا بين بطلبهم ...	٢٥٦	حريضة - من حسن مطوع وآخرين من أهل العبادية القريبة والقرية بطلب بطلب نيا جعل حصة السكة الحديدية لإقراة الموضع اشتراكا بين بطلبهم ...	٢٥٦
٢٥٦	حريضة - من حسن نسي همدان وغيره بصريا لإحتياج على تصرفات رئيس محكمة مصر الابتدائية الأولة ...	٢٥٦	حريضة - من حسن نسي همدان وغيره بصريا لإحتياج على تصرفات رئيس محكمة مصر الابتدائية الأولة ...	٢٥٦
٢٥٦	حريضة - من ذكرى أماني ماضي من القضاء مركز فشن بطلب تعديل قانون التأمين ...	٢٥٦	حريضة - من ذكرى أماني ماضي من القضاء مركز فشن بطلب تعديل قانون التأمين ...	٢٥٦
٢٥٦	حريضة - من أحد اصحاب السفين من سكان الحلة الكبرى تنضم أنه مدور طرد من أقتة الحلة كية ...	٢٥٦	حريضة - من أحد اصحاب السفين من سكان الحلة الكبرى تنضم أنه مدور طرد من أقتة الحلة كية ...	٢٥٦
٢٥٦	حريضة - من سكان حلي طلفين وقد شكيات به إلى المراجع المختصة صرف له مبلغ ١٤ شتار ...	٢٥٦	حريضة - من سكان حلي طلفين وقد شكيات به إلى المراجع المختصة صرف له مبلغ ١٤ شتار ...	٢٥٦
٢٥٦	حريضة - من عوض ممدن تاجرة المراكزي مركز أجا بطلب نيا حل حصة أمام بقية المراكزي ...	٢٥٦	حريضة - من عوض ممدن تاجرة المراكزي مركز أجا بطلب نيا حل حصة أمام بقية المراكزي ...	٢٥٦
٢٥٦	حريضة - من عبد الجواد حيان وآخرين من تاجرة كرم أبو راس مركز الراسطي بالطن في شيخ البلد والصدنة ...	٢٥٦	حريضة - من عبد الجواد حيان وآخرين من تاجرة كرم أبو راس مركز الراسطي بالطن في شيخ البلد والصدنة ...	٢٥٦
٢٥٦	حريضة - من عبد السيك وآخرين من أرباب الحاشات السكون بطلب تعديل سلمهم ...	٢٥٦	حريضة - من عبد السيك وآخرين من أرباب الحاشات السكون بطلب تعديل سلمهم ...	٢٥٦
٢٥٦	حريضة - من حسن مطوع بطلب نيا تحسين في تعيينهم في الواد الحساية التي يتصل بها طر أمام الحاكم الأولة ...	٢٥٦	حريضة - من حسن مطوع بطلب نيا تحسين في تعيينهم في الواد الحساية التي يتصل بها طر أمام الحاكم الأولة ...	٢٥٦
٢٥٦	حريضة - من عبد القادر صابر من ليل مركز صرف بطلب نيا تعديل قانون تعيد تراته لفظن ...	٢٥٦	حريضة - من عبد القادر صابر من ليل مركز صرف بطلب نيا تعديل قانون تعيد تراته لفظن ...	٢٥٦

(٢١) فهرس المواد لمجموعة مضايقات دور الاعتماد الرابع لمجلس الشيخ سنة ١٩٢٧

رقم الصفحة	الموضوع	٢١	رقم الصفحة	الموضوع	٢٧
	العرائض (تابع) :			العرائض (تابع) :	
	من حسن جد عمرو وآخرين من مستأجري أحياء مديرية الغربية			مرحضة — من جمعية الأحرار الأرمن بصرى الخلف من قرار	
	من فضل جد البواد وآخرين من أحوال بنى صالح مركز القشن			مجلس إدارة للطافة التي فسر الاجتماع المرى قطعه يوم ١٢ ديسمبر	
	من يحيى جد وآخرين من مركز طوى			سنة ١٩٢٦ على أشخاص دون كورين ويطلون بصل الاجتماع را جميع	
	من ابراهيم الغرب وآخرين من أحوال برمال القديمة مركز دكش			مرحضة — من مكان جد خليل وكورين أعضاء جمعية الكور	
	من عبد الجيد هريف عن مستأجري أحياء الأوقاف الملكية			بالاسكندرية بطلون فيها اعادة تقدير التوزيع المصل لبعض سكان	
	بكر القشن			مديرية أسوان الذين غرقت أراضيهم من براءه انفا نزان أسوان	
٢٧٠	من سحن خليفة وأكرم عن بعض للمستأجرين من احيائية المدينة			سنة ١٩٠٢	
	مركز بن سويضة			مراض يطلب تخفيض ايجار الأحياء :	
	من أمين ابراهيم عبد الله وآخرين من كفر قنوة مركز السلطة			من جد الحادي حسين أبو السعد وكورين من مستأجري الأحياء	
	من جد علي وآخرين من أحوال المنيا			بالوجهين البحري والقبلي	
	مرحضة — من حسين جد الله وآخرين من سكان بئر ططبا			من جد محمد صدام وكورين من فخر مركز الحلة الكبرى	
	بطلون فيها تعديل القوانين الخاصة بالأحوال الشخصية			من جد حسن وكورين من مستأجري الأحياء بالحلة الكبرى	
	مرحضة — من محمد صالح عويضة محل المنصورة يقول فيها أنه			من جد مرسى أحد من العدة مركز حيا	
	كان يبادا بمحلة المنصورة وقت من الزطفة وطلب اعادة القديمة			من جد رشاد وكورين من مستأجري كفر الغرب التابعة لوزارة	
	مرحضة — من عبد الحليم سليمان من بومر مركز يا طلب			الأوقاف	
	فرا تميمه فيها ليد لأن الأحوال الخفية			من عيسى جد وكورين من أحوال الجبل مركز القشن	
	مرحضة — من شيل عبد العزيز محل قح من كفر قش مركز تلا		٢٧٠	من حسن عمر سلام من مستأجري أحياء شين الكوم	
	طلب فيها تبين شيخ البلد بطرق الانتخاب			من أحد اسماعيل وكورين من مستأجري أحياء بنى بلاد	
	مرحضة — من محمد عامر أبو زيد من أبو صير دفتر مركز الحسا			مركز بيا	
	طلب فيها تميمه عدة البلدة المذكورة			من جد الحليم جد وآخرين من ناحية بنى قاسم مركز بيا	
	مرحضة — من أحمد خضر عن أحوال بنى عامر مركز الوزازى			من جد طوان وكورين من ناحية غارة مركز ديروط	
	طلب تبين السدة بطرق الانتخاب			من جد ابراهيم وكورين من بيا مركز الوزازى	
	مرحضة — من محمد ابراهيم صيام عن أحوال زينة مشعل مركز			من فريد البسكى وكورين من مستأجري الأحياء الزراعية	
٢٧١	شين القناطر الخلف من فضل حرب بجية من بيلم وعلم اشتراكهم			من أحد جد القشن على وآخرين من مستأجري أحياء الأوقاف	
	في انتخاب السدة			الملكية بتاحية كفر الحام	
	مرحضة — من عبد الحليم محمد حساب من ناحية بيت داود			من حافظ عبد الصالحين وآخرين من ناحية هريشت مركز بيا	
	مركز درجا طلب فيها أن يكون تبين السدة بطرق الانتخاب			من أحد فايد وآخرين بتاحية مصادير مركز أسبوط	
	مرحضة — من علي مرسى السقا من طوى بالشكرى من حاد بن يوسف			من جد عبد الجيد وآخرين من أحوال البازر بالتقراء مركز الصف	
	طوى			من جد سالم وآخرين من مزارى بن زيد بأسبوط	
	مرحضة — من عبد الفتاح عبد الرزاق من طوخ والغلى في انتخاب			من جد عبد الغال حاد عدة تلاحية تليفه عن أحوال	
	اليد البزار بتاحية السفانية			من أحد مزب كرم وآخرين من أحوال قريضة	
	مرحضة — من عبد أبو زيد وآخرين من أحوال الاسكندرية بطلون			من قائل جد علي قاسم من حدة مركز قسا	
	فيها علم تبين أرض بك حصار بالقوسيون القدي			من سحن سلام وآخرين من أحوال مدينت الكبرى مركز أيا	
	مرحضة — من أحد السيد بطلب تعديل قانون الأحوال				
	الشخصية				





رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																				
	المراض (تاج) :		المراض (تاج) :																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																				
	عرصة - من طه أحد وأكرين من أجال الكرامة مركز الداري يطلقون فيها إجله بلتهم مفضلة عن يدلة الحال البحرى ... .. عرصة - من السببناش نهرس وصيا وسيدات أكرات أخته الجدة التضلية بجملة السبل لهرس بلتن فيها إنشاء مدرسة لتعليم البنات الثانية بالقلدر بقرن أن يكون مركز هذه المدرسة موصوف المادى كروس قرب من لهرس الحق ... .. عرصة - من طه أحد وزينه السداى من ناحية زينه مركز تسوق بطلب فيها أن يتابع له الأهلان التي تحتضه منه مددة طرفة بضفة سناوأ لها باحثة سيد نهرس من المحركة بدلان بيها لأحد الأجانب ... .. عرصة - من موقلى مجلس مدير بات البحرية والمخوفة والمجدة وربها يطلقون فيها تعديل مراتبهم وتنظم شغرتهم ... .. عرصة - من عبد الطيف صالح وأكرين من المدينين الثابنين مجلس مديرية القليلة بطلب تعديل مراتبهم وتنظم شغرتهم ... .. عرصة - من عبد العزيز طه سلطان وأكرين من موقلى المدارس الثابة مجلس مديرية بطلب تعديل مراتبهم وتنظم شغرتهم ... .. عرصة - من أحد مصطفي وأكرين من طلة قسم المحفوظ بالطامة المصرية تضمن أربعة طالب تنظم نظام الدراسة بقسم المحفوظ وبالقانون بتفصيلها ... .. عرصة - من سلطان طه نوار وهد عبد الطيف دواز المدينين بمعد أسيرت تضمن جلة طالب لاصلاح الأزهر والمعاد الدينية ... .. عرصة - من مصطفي إبراهيم وأكرين من ناحية لاهرية والخارجين مركزاقرس يطلقون فيها تضم تتسببهم بجملة خاصة أسام لأنه لا ضرورة لذلك ... .. عرصة - من طه عبد الجبار وأكرين من موقلى مدرسة أيتاى البايدة الابتدائية التابعة لمجلس المديرية بطلب تحسين مراتبهم وترقية شغرتهم ... .. عرصة - من الشيخ عبد الرزاق جابر وأكرين من طه النقص في القضاء القرض تشتمل على جلة طالب يطلقون بتفصيلها أضافت مستطعهم وتحسين أحوالهم ... .. عرصة - من حبيب إبراهيم القفاش من ناحية الميام مركز الحقة القدرى تضمن أن له به بمسدة خلفا الابتدائية وبطلب مساندة أحمدا من المصروفات لأنه فقير ... .. عرصة - من حفصة مريكة وأم الرزاق مريكة من أجال السفا مركز طرح عقولان في أن لها أخصاصا كيفة تغير الأجهار التي كان يشرف عليها أحد سادى وزارة الزيادة ويقان توصيفا من ذلك ... .. عرصة - من سادق طه وأكرين من أجال طه الحقة مركز أيراقراش يطلقون في تيوب عبد القفال حاد لعل طليم ويطلقون توبن وده ... ..	٢٧٦	عرصة - من سبائل يوسف وأكرين من قاتيلة مركز سوس يطلقون فيها أن يكون توبن السدة بطريق الانتخاب ... .. عرصة - من طه عبد الصدى وأكرين من أجال كوم هريك مركز كوم حادة يطلقون فيها أن يكون توبن حادتهم بطريق الترقيب عرصة - من إبراهيم طه عبد الحال وأكرين من موقلى المدارس مجلس مديرية الشرقية بطلب تحسين مراتبهم وترقية شغرتهم عرصة - من عبد الرزاق من أجال الدنيا بطلب فيها أن يشيل وله بمدرسة الدنيا الثانوية بمجانا ... .. عرصة - من أروبة وبنات المرموس عبد الجيد احدى نهرس الدى كان موقلا بوزارة المعارف بمصر يطلقون فيها تقرير سادش استدلى من لثمة قرض جد وفاة المذكور ... .. عرصة - من القرفة القبطية لمديرية القليلة بالمقصورة بطلب القاء القانون الخاص بمجلس مديرية القرض على المسلات المعلقة الراسمة ... .. عرصة - من امام طهوى وديب وأكرين سفراء حزب البايد مركز سوس يطلقون فيها زيادة مراتبهم أوفول استعطام عرصة - من طه أحد طه وأكرين بأدلى الشرح بركو سادش يطلقون فيها تقرير مراتبهم في طه وزارة الزرم القدرى والدى والمدنى والأقاليم ومن لثمة الأذنين الصادر فى سنة ١٩١٤ عرصة - من طه حسن طه لاسم وأكرين بأدلى الشرح بمديرية الإسكندرية بمسدة طالب يطلقون بتفصيلها لثمة شغرتهم وتحسين حالهم ... .. عرصة - من طه توفيق طه وأكرين من سكان الشياخى قسم لبرا يطلقون فيها تضم جميع وتكليفه ... .. عرصة - من حامد طه الحكارى وأكرين من كساوي وسادى الاقاى بالقظم من مسادة طه سادق طه ... .. عرصة - من فريد مصطفي عبد الرحمن من بتدوطة الماشن في كاتب حكمة طلة المدرجة لأنه اختلف مع زوج أيتاى طه كوسير بمهرى في وثيقة وثائقها ... .. عرصة - من حسن عبد الرحمن صكرى بمرکز السوس بطلب في لبرك اية مجاة بمدرسة السوس ... .. عرصة - من طه عبد إبراهيم وأكرين من لملرة مركز حيا بالطن من لهرس حدة بدهم ... .. عرصة - من سلطان أحد طاهم وأكرين من سكان القدرى يطلقون فيها تسبب سادش من لبرك الأهلان التي اشترطها من المحكومة على أربع سنوات ... .. عرصة - من حبيب إبراهيم بصر بأن سادله وزير الأوقاف طله من أحسانا كان يلى له الوزارة وبطلب أضافه ... .. عرصة - من أحد محمد سلطان وأكرين من سكرى أكرين المخوفة بصر بلن البرة تج قنننن مجلس مركز فزين يطلقون فيها أن يتابع له الأهلان التي تحتضه منهم بالخصيص لأنهم أمه من طههم ... ..	٢٧٧	٢٧٨	٢٧٩	٢٨٠	٢٨١	٢٨٢	٢٨٣	٢٨٤	٢٨٥	٢٨٦	٢٨٧	٢٨٨	٢٨٩	٢٩٠	٢٩١	٢٩٢	٢٩٣	٢٩٤	٢٩٥	٢٩٦	٢٩٧	٢٩٨	٢٩٩	٣٠٠	٣٠١	٣٠٢	٣٠٣	٣٠٤	٣٠٥	٣٠٦	٣٠٧	٣٠٨	٣٠٩	٣١٠	٣١١	٣١٢	٣١٣	٣١٤	٣١٥	٣١٦	٣١٧	٣١٨	٣١٩	٣٢٠	٣٢١	٣٢٢	٣٢٣	٣٢٤	٣٢٥	٣٢٦	٣٢٧	٣٢٨	٣٢٩	٣٣٠	٣٣١	٣٣٢	٣٣٣	٣٣٤	٣٣٥	٣٣٦	٣٣٧	٣٣٨	٣٣٩	٣٤٠	٣٤١	٣٤٢	٣٤٣	٣٤٤	٣٤٥	٣٤٦	٣٤٧	٣٤٨	٣٤٩	٣٥٠	٣٥١	٣٥٢	٣٥٣	٣٥٤	٣٥٥	٣٥٦	٣٥٧	٣٥٨	٣٥٩	٣٦٠	٣٦١	٣٦٢	٣٦٣	٣٦٤	٣٦٥	٣٦٦	٣٦٧	٣٦٨	٣٦٩	٣٧٠	٣٧١	٣٧٢	٣٧٣	٣٧٤	٣٧٥	٣٧٦	٣٧٧	٣٧٨	٣٧٩	٣٨٠	٣٨١	٣٨٢	٣٨٣	٣٨٤	٣٨٥	٣٨٦	٣٨٧	٣٨٨	٣٨٩	٣٩٠	٣٩١	٣٩٢	٣٩٣	٣٩٤	٣٩٥	٣٩٦	٣٩٧	٣٩٨	٣٩٩	٤٠٠	٤٠١	٤٠٢	٤٠٣	٤٠٤	٤٠٥	٤٠٦	٤٠٧	٤٠٨	٤٠٩	٤١٠	٤١١	٤١٢	٤١٣	٤١٤	٤١٥	٤١٦	٤١٧	٤١٨	٤١٩	٤٢٠	٤٢١	٤٢٢	٤٢٣	٤٢٤	٤٢٥	٤٢٦	٤٢٧	٤٢٨	٤٢٩	٤٣٠	٤٣١	٤٣٢	٤٣٣	٤٣٤	٤٣٥	٤٣٦	٤٣٧	٤٣٨	٤٣٩	٤٤٠	٤٤١	٤٤٢	٤٤٣	٤٤٤	٤٤٥	٤٤٦	٤٤٧	٤٤٨	٤٤٩	٤٥٠	٤٥١	٤٥٢	٤٥٣	٤٥٤	٤٥٥	٤٥٦	٤٥٧	٤٥٨	٤٥٩	٤٦٠	٤٦١	٤٦٢	٤٦٣	٤٦٤	٤٦٥	٤٦٦	٤٦٧	٤٦٨	٤٦٩	٤٧٠	٤٧١	٤٧٢	٤٧٣	٤٧٤	٤٧٥	٤٧٦	٤٧٧	٤٧٨	٤٧٩	٤٨٠	٤٨١	٤٨٢	٤٨٣	٤٨٤	٤٨٥	٤٨٦	٤٨٧	٤٨٨	٤٨٩	٤٩٠	٤٩١	٤٩٢	٤٩٣	٤٩٤	٤٩٥	٤٩٦	٤٩٧	٤٩٨	٤٩٩	٥٠٠	٥٠١	٥٠٢	٥٠٣	٥٠٤	٥٠٥	٥٠٦	٥٠٧	٥٠٨	٥٠٩	٥١٠	٥١١	٥١٢	٥١٣	٥١٤	٥١٥	٥١٦	٥١٧	٥١٨	٥١٩	٥٢٠	٥٢١	٥٢٢	٥٢٣	٥٢٤	٥٢٥	٥٢٦	٥٢٧	٥٢٨	٥٢٩	٥٣٠	٥٣١	٥٣٢	٥٣٣	٥٣٤	٥٣٥	٥٣٦	٥٣٧	٥٣٨	٥٣٩	٥٤٠	٥٤١	٥٤٢	٥٤٣	٥٤٤	٥٤٥	٥٤٦	٥٤٧	٥٤٨	٥٤٩	٥٥٠	٥٥١	٥٥٢	٥٥٣	٥٥٤	٥٥٥	٥٥٦	٥٥٧	٥٥٨	٥٥٩	٥٦٠	٥٦١	٥٦٢	٥٦٣	٥٦٤	٥٦٥	٥٦٦	٥٦٧	٥٦٨	٥٦٩	٥٧٠	٥٧١	٥٧٢	٥٧٣	٥٧٤	٥٧٥	٥٧٦	٥٧٧	٥٧٨	٥٧٩	٥٨٠	٥٨١	٥٨٢	٥٨٣	٥٨٤	٥٨٥	٥٨٦	٥٨٧	٥٨٨	٥٨٩	٥٩٠	٥٩١	٥٩٢	٥٩٣	٥٩٤	٥٩٥	٥٩٦	٥٩٧	٥٩٨	٥٩٩	٦٠٠	٦٠١	٦٠٢	٦٠٣	٦٠٤	٦٠٥	٦٠٦	٦٠٧	٦٠٨	٦٠٩	٦١٠	٦١١	٦١٢	٦١٣	٦١٤	٦١٥	٦١٦	٦١٧	٦١٨	٦١٩	٦٢٠	٦٢١	٦٢٢	٦٢٣	٦٢٤	٦٢٥	٦٢٦	٦٢٧	٦٢٨	٦٢٩	٦٣٠	٦٣١	٦٣٢	٦٣٣	٦٣٤	٦٣٥	٦٣٦	٦٣٧	٦٣٨	٦٣٩	٦٤٠	٦٤١	٦٤٢	٦٤٣	٦٤٤	٦٤٥	٦٤٦	٦٤٧	٦٤٨	٦٤٩	٦٥٠	٦٥١	٦٥٢	٦٥٣	٦٥٤	٦٥٥	٦٥٦	٦٥٧	٦٥٨	٦٥٩	٦٦٠	٦٦١	٦٦٢	٦٦٣	٦٦٤	٦٦٥	٦٦٦	٦٦٧	٦٦٨	٦٦٩	٦٧٠	٦٧١	٦٧٢	٦٧٣	٦٧٤	٦٧٥	٦٧٦	٦٧٧	٦٧٨	٦٧٩	٦٨٠	٦٨١	٦٨٢	٦٨٣	٦٨٤	٦٨٥	٦٨٦	٦٨٧	٦٨٨	٦٨٩	٦٩٠	٦٩١	٦٩٢	٦٩٣	٦٩٤	٦٩٥	٦٩٦	٦٩٧	٦٩٨	٦٩٩	٧٠٠	٧٠١	٧٠٢	٧٠٣	٧٠٤	٧٠٥	٧٠٦	٧٠٧	٧٠٨	٧٠٩	٧١٠	٧١١	٧١٢	٧١٣	٧١٤	٧١٥	٧١٦	٧١٧	٧١٨	٧١٩	٧٢٠	٧٢١	٧٢٢	٧٢٣	٧٢٤	٧٢٥	٧٢٦	٧٢٧	٧٢٨	٧٢٩	٧٣٠	٧٣١	٧٣٢	٧٣٣	٧٣٤	٧٣٥	٧٣٦	٧٣٧	٧٣٨	٧٣٩	٧٤٠	٧٤١	٧٤٢	٧٤٣	٧٤٤	٧٤٥	٧٤٦	٧٤٧	٧٤٨	٧٤٩	٧٥٠	٧٥١	٧٥٢	٧٥٣	٧٥٤	٧٥٥	٧٥٦	٧٥٧	٧٥٨	٧٥٩	٧٦٠	٧٦١	٧٦٢	٧٦٣	٧٦٤	٧٦٥	٧٦٦	٧٦٧	٧٦٨	٧٦٩	٧٧٠	٧٧١	٧٧٢	٧٧٣	٧٧٤	٧٧٥	٧٧٦	٧٧٧	٧٧٨	٧٧٩	٧٨٠	٧٨١	٧٨٢	٧٨٣	٧٨٤	٧٨٥	٧٨٦	٧٨٧	٧٨٨	٧٨٩	٧٩٠	٧٩١	٧٩٢	٧٩٣	٧٩٤	٧٩٥	٧٩٦	٧٩٧	٧٩٨	٧٩٩	٨٠٠	٨٠١	٨٠٢	٨٠٣	٨٠٤	٨٠٥	٨٠٦	٨٠٧	٨٠٨	٨٠٩	٨١٠	٨١١	٨١٢	٨١٣	٨١٤	٨١٥	٨١٦	٨١٧	٨١٨	٨١٩	٨٢٠	٨٢١	٨٢٢	٨٢٣	٨٢٤	٨٢٥	٨٢٦	٨٢٧	٨٢٨	٨٢٩	٨٣٠	٨٣١	٨٣٢	٨٣٣	٨٣٤	٨٣٥	٨٣٦	٨٣٧	٨٣٨	٨٣٩	٨٤٠	٨٤١	٨٤٢	٨٤٣	٨٤٤	٨٤٥	٨٤٦	٨٤٧	٨٤٨	٨٤٩	٨٥٠	٨٥١	٨٥٢	٨٥٣	٨٥٤	٨٥٥	٨٥٦	٨٥٧	٨٥٨	٨٥٩	٨٦٠	٨٦١	٨٦٢	٨٦٣	٨٦٤	٨٦٥	٨٦٦	٨٦٧	٨٦٨	٨٦٩	٨٧٠	٨٧١	٨٧٢	٨٧٣	٨٧٤	٨٧٥	٨٧٦	٨٧٧	٨٧٨	٨٧٩	٨٨٠	٨٨١	٨٨٢	٨٨٣	٨٨٤	٨٨٥	٨٨٦	٨٨٧	٨٨٨	٨٨٩	٨٩٠	٨٩١	٨٩٢	٨٩٣	٨٩٤	٨٩٥	٨٩٦	٨٩٧	٨٩٨	٨٩٩	٩٠٠	٩٠١	٩٠٢	٩٠٣	٩٠٤	٩٠٥	٩٠٦	٩٠٧	٩٠٨	٩٠٩	٩١٠	٩١١	٩١٢	٩١٣	٩١٤	٩١٥	٩١٦	٩١٧	٩١٨	٩١٩	٩٢٠	٩٢١	٩٢٢	٩٢٣	٩٢٤	٩٢٥	٩٢٦	٩٢٧	٩٢٨	٩٢٩	٩٣٠	٩٣١	٩٣٢	٩٣٣	٩٣٤	٩٣٥	٩٣٦	٩٣٧	٩٣٨	٩٣٩	٩٤٠	٩٤١	٩٤٢	٩٤٣	٩٤٤	٩٤٥	٩٤٦	٩٤٧	٩٤٨	٩٤٩	٩٥٠	٩٥١	٩٥٢	٩٥٣	٩٥٤	٩٥٥	٩٥٦	٩٥٧	٩٥٨	٩٥٩	٩٦٠	٩٦١	٩٦٢	٩٦٣	٩٦٤	٩٦٥	٩٦٦	٩٦٧	٩٦٨	٩٦٩	٩٧٠	٩٧١	٩٧٢	٩٧٣	٩٧٤	٩٧٥	٩٧٦	٩٧٧	٩٧٨	٩٧٩	٩٨٠	٩٨١	٩٨٢	٩٨٣	٩٨٤	٩٨٥	٩٨٦	٩٨٧	٩٨٨	٩٨٩	٩٩٠	٩٩١	٩٩٢	٩٩٣	٩٩٤	٩٩٥	٩٩٦	٩٩٧	٩٩٨	٩٩٩	١٠٠٠



(تابع) فهرس المواد لمجموعة مضابط دور الاعتماد الرابع لجلس الشيوخ سنة ١٩٢٧

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢١	المرافض (تابع) :	٢١	المرافض (تابع) :
٥٥٧	<p>عرصة — من عهد نجيب وآخرون من غفره المراحيل العامة بالقاهرة بالنظر من ضلعهم من الشدة وبسبب ذلك إلى انتظام الملاحظ منهم المحرر محمد جواد الحقى ... ..</p> <p>عرصة — من عهد محمد حسين صاحب ورقة تصليح سيارات بالإسكندرية تضمن أن كان عهد سيارة الدكتور محمود كامل الحقى لتصلها لغرضه شخص يرى أنه نسيب الدكتور المذكور بأنه من رجال البوليس وأعطه من السيارة عترة بعد أن شره وقد ساعد رجال البوليس هذا الشخص وأتيسر كل ما كان يطمح من السيارات والأدوات ومنه من دخول محله ويظلم من ذلك ... ..</p> <p>عرصة — من عهد الزعيم عبد الفتاح جابر جامع الشيخ حسن بالإسكندرية بالنظر من حكم المحكمة الشرعية الخاص بطلقة مطلته ولفاقى بسببه عشرين يوماً ... ..</p> <p>عرصة — من أحد عهد وآخرون عيازيرين يور سيد بالنظر من كثرة المضارب التي تقربت على الخايزر يطولون الفاسد أو تخفيها ... ..</p> <p>عرصة — من عهد حسن أبا كاتب عمري بكثير الدخول يورلها إته كان كاتباً محرماً وصحت منه الرخصة ويظلم من هذا ويطلب ادائها له ... ..</p> <p>عرصة — من عهد الكرم صالح البراجيل من أهالي البراجيل مركزاها يطلب فيها تعينه مائة ألف أدى الامتحان الأول ونجح فيه ... ..</p> <p>عرصة — من متعبد من عمال محل بصراياها بالقاهرة يطلب فيها من المحل مكافأة لكل عامل من مدة خدمته ... ..</p> <p>عرصة — من عهد المجدد أحمد عبد الميث يوسف الذي كان اماماً بالمسجد الشرق التابع لوزارة الأوقاف بأعمر يقول فيها أنه وقت أن دخلت من سنة ١٩١٩ دخلت فيه لم يصب له شيء من تاريخه ... ..</p> <p>عرصة — من حسين الحكيم سكرتير لفرقة التياراتية فيقوم بريد فيها طلب التياراتية بالدخيلة بشأن طلب الله غيرة الفتيش على المحلات المقتلة لراحة ... ..</p> <p>عرصة — من حسين حلية وآخرون من سكان مصر القديمة يطولون فيها أثناء مدومة إيجانية بجهة مصر القديمة ... ..</p> <p>عرصة — من عهد من أحمد حامد مدرس بدمرسة بنى مزار الإيجانية التابعة لجلسه الدنيا بالنظر من أخطاها مدير المديرية ومدير التعليم لعدم إقراره بها في الأراض الاثناية ... ..</p> <p>عرصة — من عهد إسماعيل عبد الله أربابى يوليس مركز كفر الزيات بالنظر من جهة بدنة كفر البامرة لأنه يخطئه بمساحة رجال الإدارة ويطلب تحقيق ذلك ... ..</p> <p>عرصة — من عهد الله تافع يطريرس يقول فيها إن مدون الإدارة يطريرس شره وطمح يطلب إجراء تحقيق من ذلك ... ..</p> <p>عرصة — من بيوى إبراهيم صاحب المتوصف المتبرى الوطني بجهة سيدات الحسين بصر بالنظر من أن مصلحة الصحة تعطله ويحاول إبطال متصرفه بدلاً من مساعدته وتوجيهه ... ..</p>	٥٥٧ <p>عرصة — من أمين حودة البار يوليس محلة الأسماك يقول فيها أنه سبق له اكتشاف سبب الملوحة من البحر الأحمر وأتفق مع بعض الأعيان على تأليف شركة لاستغلال تلك المائدة ولكن هؤلاء الأعيان أصبحوا أخيراً من الشركة غير حق ويطلب رفع الدعوى ومحاكمة من الرسوم ... ..</p> <p>عرصة — من مصطفى أبو زيد المراسي من أصحاب الأملوك تابعة بسبون يطلب فيها عدم من أى قانون لتفتيش إيجار الأملوك لأن هذا ينافي حرية التجارة والتعامل بين الناس ... ..</p> <p>عرصة — من يوسف خليل ملاحظ أعمال بمصلحة الطرق والكرار والقاطن بمصر يقول فيها إن المصلحة فصله من وثائقه بدون حق ... ..</p> <p>عرصة — من عهد المجدد أحمد اسماعيل وآخرون من أهالي طابا مركز الجبل يطولون فيها تبيين الشيخ إبراهيم عبد الله حدة طعيم لأنه تال أعية أصوات المرحلين عند مأساة أمين على حسين ... ..</p> <p>عرصة — من عهد الفرز على وآخرون من ناحية المسدية مركز سبور يطولون فيها من قانون يميل إلى أزمة مستأجر الأملوك ... ..</p> <p>عرصة — من المفسوق القديرى السواقى بالسكة الحديدية الأملوك ويقيم طلباً يقول فيها أنه واقع بدنة مدة طرفة على بقعة طعم من أرض الحكومة بدنة ولكن نائب المسدة ياتزه في القطة رقم ١٧ بدون حق ويطلب انصافه ... ..</p> <p>عرصة — من مهنا ماريوس الموظف بقسم المساحة بأسوط يقول فيها أنه من حائل قيادة الكفانة له ست سنوات في الخدمة ومزنيته لا يزيد من جبين و ٦١٠ شلماً شرباً ويظلم من ذلك ويطلب تحسين مرتبه ... ..</p> <p>عرصة — من أحد كامل وآخرون من بلدة القديح عن حقوق الملاك والكلان بمصر الجديدة — تشمل على بقعة مطلب يتجاوز بتعريضها من شركة مصر الجديدة ... ..</p> <p>عرصة — من حامد السيد زهران وآخرون من أهالي بندر ملوح بالنظر من وجود ما كية تدعى نوار مازلم ويظهرون إبهادها ... ..</p> <p>عرصة — من عهد أحمد عياد وأخرون من مستأجرى زراعى الجوارى والسيارات التابعة لمصلحة الأملوك الأملوك يتجنس بلفاس بالنظر من توقيع الجبل على محموله و يطولون ترك زمامة التشرى لهم ... ..</p> <p>عرصة — من عهد حمادة من كفر البامدة مركز الحفة الكبير يطلب فيها من مصلحة الصحة قتل ذوات الفرف من البامدة القديمة إلى البامدة الجديدة ... ..</p> <p>عرصة — من عهد حيان على ويكون المكومية بالمسورة يطول فيها الله الفرية القديرة على المكومية باسم رسم تختش الرخص ... ..</p> <p>عرصة — من أحد عهد بسبور القابى بشاوع المخلطاة بقسم الابان بالإسكندرية يقول فيها أن له ذبوة تركية سافرت إلى تركيا وقد طلبها بواسطة وزارة الخارجية المصرية بعد أن استصدر سكا بالاطاعة من المحكمة التركية ولكن حكومة تركيا رفضت تنفيذ الأحكام الصادرين من الحاكم المصرية وهو يطلب من المجلس مساحطة في هذا الموضوع ... ..</p>	

(تابع) فهرس المواد لمجموعة مضابط دور الاعتقاد الرابع لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٧

٢١	الموضوع	رقم الصفحة	٢٢	الموضوع	رقم الصفحة
٥٥٩	العرائض (تابع) : عرصة - من عهد الرئيس محمد وكثيرين من ناحية بنة العجوز مركز فوسيا بطولون نيا تخفيض ايجار الألبان ... ..	٥٥٩	٥٥٨	عرصة - من محمود وحدي الخيامي صاحب مكتبة الخيامي بالموسى بالطن في رؤساء خفر المراسيح الصامة لأتهم بيجون شراب من حوالا الخلفاء ويطلب تحقيق ذلك... ..	٥٥٨
٥٥٩	عرصة - من حين عرض عرس خلال افتتاح عمارات المزايا بمصر القديمة يترجح فيها تخصيص قطعة أرض لإنشاء وتصير السفن الشراعية مع فرض ضريبة على كل سفينة تتخطى ... ..	٥٥٩	عرصة - من احد فرج بكثيرين من أقاليم بني بجلى مركز اليليا بطولون نيا حل العدة والتشجيع وتعيين بدلا... ..		
	عرصة - من مصطفى زك ومعاظ عبد القادر سلطان المديون بدمرة كوم امير الابتدائية يتحولان نيا أنهما من عريض القسم الأول بدمرة القمصا القري ومدينا الانساب لدمرة دار العلوم لأنعام تعليمها ودفعت وزارة المعارف طلبا ويريدان وساعة المجلس في قبول الطلب ... ..		عرصة - من مصطفى المهدي من بقعة المساجير بسيدية للقرية يطلب تخفيض ايجار الألبان ... ..		
	عرصة - من من صالح القدي بمصر يقول نيا أنه كان ناشيا فرحا في السودان وأبعد من حقن من أجودا في سنة ١٩٢٥ و يطلب من الحكومة ايجار ودفعة بلا من تلق قدها بالسودان ... ..		عرصة - من مكسوس عبد السيد ويطرس وديفيل بأرست بالطن من مختصر الخافطة المبرودعها فيزوج مواد قرات الصودا ... ..		
	عرصة - من مينا عبد الملك من بني ماسطو مركز بني مراد بالطن في نائب السدة ويطلب التحقيق مع ومحاكم ... ..		عرصة - من عبد الحيد طيوس من أقاليم حريط (شرقية) يطلب تخفيض ايجار الألبان ... ..		
	عرصة - من عزت حسن مستطد بركة كذا الكونتنال بمصر يقول نظام أن الحكمة الشريعة حكمت عليه بشفقة على قرويه غيرها ويتطلب من مقدار هذه الشفقة لأنه فقير ... ..		عرصة - من عيان حسين من نجع بوزة قار مركز الديار يطلب نيا طول على خورده من السدية وتعيين ابنه عبد عيان حدة بنة القريبة يقول إن عبد الحلي التزالي وآخرين من يتلو دنيور بشغلهم و يساعدهم بحكام القرية في ذلك ... ..		
	عرصة - من عبد الفتاح مصطفى عمار ناحية بنة بديل مركز الصف يطلب نيا تخفيض ايجار الأرض التي استأجرها من القرية ... ..		٥٥٩	عرصة - من حاد عمار وكثيرين من ناحية أبي عرس مركز أوبج بالطن في السدة ويطولون عزه وتولية بنة ... ..	
٥٦٠	عرصة - من سيد عبد الله حسين الهادي بكتر الشيخ يقول نيا إنه من طلبة الأزهر وحصل على شهادة الباس في الحقوق من جامعة ليون وهو يريد الآن الحصول على شهادة المحاماة ويطلب إعادته من الامتحان في التربة الإسلامية اكتفاء بأنه من طلبة الأزهر ... ..	٥٦٠	عرصة - من خليل خليل درويش من أقاليم الزة مركز الصف بالشوى من اضطراد أحد عبد الباق حدة الزة القليلة ويطلب تحقيق ذلك ... ..		
	عرصة - من علي عبد نعيم الترس بمصر يطلب نيا إعادة قسم عمل الحيايم بصلصة المساحة كما كان قبل سنة ١٩٢٤ ... ..		عرصة - من عبد المراداش توف وجرى جنية مع المسكات يلوى يطلب نيا من قانون لمع المسكات ... ..		
	عرصة - من مصطفى ابراهيم مصطفى البار من اكاد مركز قافوس يقول نيا إن هناك تازا بينه وبين أمين مال باشا في ملكية ثلاثة أمتعة وثلاثة قارط ومسك الحكمة بثبات الحكمة و يطلب تكليف مديرية الشريعة لحل التكليف بأمره لأن رئيس الإيرادات نيا وهو عيان حال باشا المذكور يحول دونه ذلك بمحكم ودفعة ... ..		عرصة - من عبد عرض وآخرين من مستأجرى دائرة - تلى مركز سوس بطولون نيا تخفيض ايجار الألبان ... ..		
	عرصة - من طلال عبد الواحد وآخرين من القنايات مركز الغزاقين بالطن في أمام المسجد المحمودية بفتحهم ويطولون تعيين أمام غيره ... ..		٥٥٩	عرصة - من علي قاسم وكثيرين من مستأجرى الألبان مركز بالطون نيا تخفيض ايجار الألبان ... ..	
	عرصة - من مصطفى ابراهيم مصطفى البار من اكاد مركز قافوس يقول نيا إن هناك تازا بينه وبين أمين مال باشا في ملكية ثلاثة أمتعة وثلاثة قارط ومسك الحكمة بثبات الحكمة و يطلب تكليف مديرية الشريعة لحل التكليف بأمره لأن رئيس الإيرادات نيا وهو عيان حال باشا المذكور يحول دونه ذلك بمحكم ودفعة ... ..		عرصة - من موسى عبد الله وكثيرين من موظفي الحكمة الأهلية بأدو بالطن من لجهة التي لم نيا الأقاليم ... ..		
	عرصة - من طلال عبد الواحد وآخرين من القنايات مركز الغزاقين بالطن في أمام المسجد المحمودية بفتحهم ويطولون تعيين أمام غيره ... ..		عرصة - من أبي الحسن وآخرين من أقاليم مركز أبي الحسن في مأحود مركز أنعم ويطولون التحقيق مع ... ..		
	عرصة - من طلبة بجرس من التمهين مركز الصف يقول نيا إن له ملكية طين ناحية كمر زكي مركز الباط وحق سلطان و يطلب مساكنة من كيون خفي قنار والاكما بفتحهم خصوصي ... ..		٥٥٩	عرصة - من محمود عبد الرحمن بمصر وكثير من أدباء أهور طلبه مديرية البوليس والادارة تشتمل على جهة اقتراحات بعلجان ادخالها في نظام المدرسة ... ..	



(تابع) فهرس المواد لمجموعة مضابط دور الاستعداد الرابع لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٧

الرقم	الموضوع	الرقم	الموضوع
٢١	المرافض (تابع) :	٢١	المرافض (تابع) :
٥٦٢	عرصة — من توكرة من ستة تقارير من صوة واحدة مقدمة من موسى التلم الأول مجلس مديرية بوجا تشتمل على جلة طالب بطلون بقرية شوزيم وتحسين مراباتهم ... ..	٥٦٢	عرصة — من عبد الفتاح محمد ناصر وآخرين من أهالي إنباشي مركز تلا بطون فيها إنشاء سكة زراعية تصل بهم من محطة دقاود حتى قرية السسية ... ..
٥٦٢	عرصة — من توكرة من ستة تقارير من صوة واحدة من موظفي مديرية شعوب على الأرياف والبلاد الانتاجية انا من مجلس مديرية بوجا تشتمل على جلة طالب بطلون بقرية شوزيم وتحسين مراباتهم ... ..	٥٦٢	عرصة — من علي البديوي وآخرين من أهالي الشياحية التابعة لأمورية البرنس بطون فيها إصلاح مياه القيل لخدمتهم ... ..
٥٦٢	عرصة — من توكرة من ستة تقارير من صوة واحدة من موظفي مديرية شعوب على الأرياف والبلاد الانتاجية انا من مجلس مديرية بوجا تشتمل على جلة طالب بطلون بقرية شوزيم وتحسين مراباتهم ... ..	٥٦٢	عرصة — من علي محمد الزكي وآخرين من إنباشي مركز تلا بطون فيها عمل مصرف تحسين دى أراضي بهم الواقعة بين قرية الصناعية وقرية السسية ... ..
٥٦٢	عرصة — من توكرة من ستة تقارير من صوة واحدة من موظفي مديرية شعوب على الأرياف والبلاد الانتاجية انا من مجلس مديرية بوجا تشتمل على جلة طالب بطلون بقرية شوزيم وتحسين مراباتهم ... ..	٥٦٢	عرصة — من محمد بك أبو جيل بمصر بطولها مساعدة الحكومة لشروع القول والناسج الذي يقوم به فريق من كبار المصريين ... ..
٥٦٢	عرصة — من توكرة من ستة تقارير من صوة واحدة من موظفي مديرية شعوب على الأرياف والبلاد الانتاجية انا من مجلس مديرية بوجا تشتمل على جلة طالب بطلون بقرية شوزيم وتحسين مراباتهم ... ..	٥٦٢	عرصة — من طه سالم وآخرين من أهالي كفر سعد بمصر مركز شوين القطار بطون فيها إنشاء مصرف بتأدية بهم يصل بالمصرف المصري ... ..
٥٦٢	عرصة — من توكرة من ستة تقارير من صوة واحدة من موظفي مديرية شعوب على الأرياف والبلاد الانتاجية انا من مجلس مديرية بوجا تشتمل على جلة طالب بطلون بقرية شوزيم وتحسين مراباتهم ... ..	٥٦٢	عرصة — من حامد خليل وآخرين من سواقي الرايوارات بالسكة الحديدية تشتمل على جلة طالب باليون بقرية شوزيم وتحسين مراباتهم ... ..
٥٦٢	عرصة — من توكرة من ستة تقارير من صوة واحدة من موظفي مديرية شعوب على الأرياف والبلاد الانتاجية انا من مجلس مديرية بوجا تشتمل على جلة طالب بطلون بقرية شوزيم وتحسين مراباتهم ... ..	٥٦٢	عرصة — من أحمد شكري وآخرين من سكان جزيرة إيباه وما جاورها من البلاد بطون فيها إنشاء طريق من إيباه يصل هذه الفواحي بعضها بعض ... ..
٥٦٢	عرصة — من توكرة من ستة تقارير من صوة واحدة من موظفي مديرية شعوب على الأرياف والبلاد الانتاجية انا من مجلس مديرية بوجا تشتمل على جلة طالب بطلون بقرية شوزيم وتحسين مراباتهم ... ..	٥٦٢	عرصة — من محمد موسى علي وآخرين من موظفي التعليم الأول بمجلس مديرية الشرقية طلب تعديل دبرياتهم وتحسين مراباتهم ... ..
٥٦٢	عرصة — من توكرة من ستة تقارير من صوة واحدة من موظفي مديرية شعوب على الأرياف والبلاد الانتاجية انا من مجلس مديرية بوجا تشتمل على جلة طالب بطلون بقرية شوزيم وتحسين مراباتهم ... ..	٥٦٢	عرصة — من نجس وسجين صوة من تقرير واحد موقع عليا من موظفي نجس وسجين مدرسة أورلة بجهايات خفجة تشتمل على جلة طالب باليون بقرية شوزيم وتحسين مراباتهم ... ..
٥٦٢	عرصة — من توكرة من ستة تقارير من صوة واحدة من موظفي مديرية شعوب على الأرياف والبلاد الانتاجية انا من مجلس مديرية بوجا تشتمل على جلة طالب بطلون بقرية شوزيم وتحسين مراباتهم ... ..	٥٦٢	عرصة — من أحمد علي عتيق وآخرين من سكان مدينة الاسماعيليه بطون فيها تحسين أسوار القور والمياه في مدينة الاسماعيليه ... ..
٥٦٢	عرصة — من توكرة من ستة تقارير من صوة واحدة من موظفي مديرية شعوب على الأرياف والبلاد الانتاجية انا من مجلس مديرية بوجا تشتمل على جلة طالب بطلون بقرية شوزيم وتحسين مراباتهم ... ..	٥٦٢	عرصة — من محمد محمد جده وآخرين مأموفي الشرع بمدة المصورة يشتمل على جلة طالب باليون بتمديد تحسين شوزيم ٥٦٢
٥٦٢	عرصة — من توكرة من ستة تقارير من صوة واحدة من موظفي مديرية شعوب على الأرياف والبلاد الانتاجية انا من مجلس مديرية بوجا تشتمل على جلة طالب بطلون بقرية شوزيم وتحسين مراباتهم ... ..	٥٦٢	عرصة — من علي موسى بلتا بمصر بفتح فيها إنشاء بيتك طاية أسدارقطن ومطلة الحالة الاقتصادية طاعة دائمة كأنه بفتح فلاح سكة القريتين أن عمل الحكومة أن تفرغ من الموظفين قبل بفتح السن القانونية من عرض من أحيان الهديون ... ..
٥٦٢	عرصة — من توكرة من ستة تقارير من صوة واحدة من موظفي مديرية شعوب على الأرياف والبلاد الانتاجية انا من مجلس مديرية بوجا تشتمل على جلة طالب بطلون بقرية شوزيم وتحسين مراباتهم ... ..	٥٦٢	عرصة — من عبد الفتاح وآخرين من أهالي مركز دكرنس بطون فيها الترخيص لم زيادة الأرز هذه النابا دامت فواتقطن قاصرة على تلك الزيادة فقط ... ..





## الفهرس المحتجى

لمجموعة مضايح دور الانقاد الرابع مجلس الشيوخ ( ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ - ١٤ يولييه سنة ١٩٢٧ )

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	<b>حرف "ا"</b>		<b>حرف "ب"</b>
	<b>اقتضات :</b>		<b>اقتضات :</b>
٧٧٧	الاقتضات الخاصة لأمراد دارفور ... ..		اقتضات تجارية - راجع فهرس المواد ... ..
٩٧٩,٩٧٨	الاقتضات التي تمنع جسيمات الخيرية - تقرير لجنة المالية ... ..		
	<b>احتفال :</b>		<b>آثار :</b>
١٢٢٢	قرار المجلس رفض الاقتضات واقتضات المطربين ولقائين بين اذن من حضرات الأعضاء ذلك ... ..	٧٧٧	الآثار القبطية - تقرير لجنة المالية ... ..
	<b>امتحانات :</b>		<b>اجازة :</b>
	الامتحانات الاختلافية - راجع فهرس المواد	٧٧٦	ماتنة المجلس في طلب التصريح بإجازة لسانة احد أفراد منات باقا
	لا يجوز فتح أى امتداد في وارد بالمزايا الا بعد الحصول على اذن البرلمان طبقا لمادة ١٤٣ من المرسوم ... ..	١٠٢٠,٨٧٥,٨٧٤	القرار في كثر طيات الاجازة لبعض حضرات الأعضاء ... ..
٢٢٥-٢٢٠	يجوز لمجلس الشيوخ أن يتقرر اعتماد مبلغ طلب ضمن أبواب المزايا		<b>اختصاص :</b>
٩٨٨,٩٤٤,٩٨٣	دارم بقره مجلس النواب اذا طلب الحكومة منه ذلك ... ..		تقرر اختصاص بلة نفس الاقتراحات محل البحث حوازل نظر المجلس
	<b>أعضاء :</b>	٦٩-٦٦	فيما يخص طيا من مشاريع القوانين ... ..
	<b>حضرات أعضاء المجلس الجدد :</b>		<b>أزهر :</b>
٩	محمد عبد باشا ... ..		كفة دولة رئيس المجلس وبعض حضرات الأعضاء ثمانية اشرايب
٢٤٧	يوسف اميلان قنالى باشا ... ..	٢٦٢	بعض الأتريين من طلاء الأمر المتكلى رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٥ ... ..
٢٤٧	محمد منق باشا ... ..		<b>أسئلة :</b>
١٧١,١٧٠	محمد الحكيم احمد محمد فتح بك ... ..		الأسئلة - راجع فهرس المواد
٣٨٥,٣٦٨	عبد الرحمن كرم بك ... ..		ويجب تجديد الأسئلة لسقوطها بتغيير القواعد ... ..
٣٦٩	أحمد محمد حمادى بك ... ..	٦٠٢	قرار المجلس بأن الأمور التي يجوز لتفسير المجلس أن يردها حضورها
٤٥٦	عماد يوسف رشاد باشا ... ..		سؤالا استعيريات الى وزير ليست بمحمدة الله أن يبالغ ... ..
٥٣٢	أحمد شوقي بك ... ..	٦٢٤,٦٢١,٦٦٦	أمر داخل في "د" - المخصصه بدون شرط ولا قيد ... ..
٧٣٢	الشيخ الشافى أبو رافعة ... ..		قرار المجلس بعدم النظر في الأسئلة والاستعيريات قبل أن يتبين من
٨٢٨,٨٠٠	الشيخ سوسى منصور ... ..	٩٩١,٩٩٠	نظر المزايا ... ..
	<b>اقتراح :</b>		<b>استعيريات :</b>
٣-١	اقتراح البرلمان ... ..		الاستعيريات - راجع فهرس المواد
٥	اقتراح مجلس الشيوخ :		ويجب تجديد الاستعيريات لسقوطها بتغيير القواعد ... ..
٥	كفة دولة رئيس المجلس	٦٠٢	<b>استفالة :</b>
	كفة حضرة صاحب البرقة محمد طوى الجزائر بك وكيل المجلس ... ..		استفالة سادة احد أفراد منات باشا الصواب المجلس ... ..
	<b>اقتراحات :</b>		استفالة حضرة محمد طقت حوب بك الصواب المجلس - رفض المجلس
	الاقتراحات - راجع فهرس المواد	٢٣٦	قبول الاستفالة ... ..
	جواز استقالة الاقتراحات واليات التي واقتت عليها بلة الاقتراحات محل	٣٧٠,٣٦٩	استفالة حضرة حافظ بك الصواب المجلس ... ..
	الجنة أو الرورات الخاصة - التزم المجلس في ذلك بقراره الصادر	٤٥٧	تبليغ المجلس استقالة حضرة محمد كرم بك من عضوية مجلس مديرية الجينة
٦٠,٥٩	بجدة ١٤ يولييه سنة ١٩٢٦ ... ..	٦٠٢	<b>استنكار :</b>
	<b>أمر ملكى :</b>		كتاب من مسائل محمد شفيق باشا يطلب فيه استنكار اشرايف بعض
	تبليغ المجلس قرار مجلس النواب بجللات الأمر المتكلى رقم ٣٠	٧٥٤,٧٥٣	حضرات الأعضاء أثناء انعقاد الجلسة من غير طر مشمول ... ..
	لسنة ١٩٢٥ بإلحاق المدارس الأولية للبنين ودموسى دار العلوم		
	والفقه الشرع والملاحة الأزهرية والكبرى ورواء وزارة المعارف		
	مؤلة إدارة هذه المدارس - والمرسوم بإنشاء مجلس إدارة لدار		
	العلوم والمدارس الأولية للبنين ... ..		
٢٩٥-٢٦٢			

الفهرس المجائى للمهمة مضابط دور الاستفاد الزاج المجلس الشيوخ (١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦ - ١٤ يوليه سنة ١٩٣٧)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(تابع) حرف "ا"	٩٩٨-١٠٠١	تأليف :	١٢٩٩، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣
طرق اصلاح الأمن العام - تقرير لجنة المالية	٩٩٨-١٠٠١	مشاريع قانون خاص بالجبايات المتأخرة المصرية	١٢٩٩، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣
مواول :	٩٩٨-١٠٠١	انتخاب ماسي لمساعدة أحد من أبنا ومحمد رشاد باشا ضوئي مجلس	١٢٩٩، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣
مريب الأحوال المصرية الى البلاد الاجنبية - تقرير لجنة المالية	٩٩٨-١٠٠١	التأمين الاولي	١٢٩٩، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣
الأحوال المودة بالمصارف - تقرير لجنة المالية	٩٩٨-١٠٠١	تعديل :	١٢٩٩، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣
انتخاب :	٩٩٨-١٠٠١	بحث فيما اذا كان اصلاح آي تعديل على مرسوم بقانون معروض على	١٢٩٩، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣
حضرات الاعضاء المتفنين - راجع اسامهم تحت كلمة "اعضاء"	٩٩٨-١٠٠١	البرلمان طبقا لسادة ٤١ من الدستور يتقدم القرار له	١٢٩٩، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣
أب أعضاء مكتب ادارة المجلس - راجع "مكتب"	٩٩٨-١٠٠١	تعيين :	١٢٩٩، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣
انتخاب أعضاء المجال - راجع فهرس المراء	٩٩٨-١٠٠١	حضرات الاعضاء المعينين - راجع اسامهم تحت كلمة "اعضاء"	١٢٩٩، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣
أوقاف :	٩٩٨-١٠٠١	تقارير الجاني :	١٢٩٩، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣
تنظر الوزارة على الأوقاف الاصلية - تقرير لجنة الأوقاف	٩٩٨-١٠٠١	عدم جواز نظر المجلس في تقارير بلان المدير المالي وجوب اجاباتها	١٢٩٩، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣
ترسيخ ادارة الأوقاف المتشعبة بنظر الموظفين بالمحاسبة وية وما يمكن	٩٩٨-١٠٠١	ال بلان المدير الخاضع	١٢٩٩، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣
تبعه اليها من الأوقاف الخسوسة بنظر الغير - تقرير لجنة الأوقاف	٩٩٨-١٠٠١	احكام عدم الحظرية في الملاحظات الواردة في تقارير الجاني موافقة	١٢٩٩، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣
وف "ب"	٩٩٨-١٠٠١	عليها ولا يرى ذلك على المعاني	١٢٩٩، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣
يرك :	٩٩٨-١٠٠١	كلال :	١٢٩٩، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣
ردم البرك والمستغلات - تقرير لجنة المالية	٩٩٨-١٠٠١	استغلال الخلال الى جورة جهة القسقاط - تقرير لجنة المالية	١٢٩٩، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣
بضاعة :	٩٩٨-١٠٠١	تليفونات :	١٢٩٩، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣
تعديل نظام سوق البضاعة الخاضعة - تقرير لجنة المالية	٩٩٨-١٠٠١	تسميع التليفونات بالبلاد	١٢٩٩، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣
بورصة :	٩٩٨-١٠٠١	تمثيل :	١٢٩٩، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣
تعديل نظام بورصة القفوة	٩٩٨-١٠٠١	قال نخبة مصر - الخايع الى صرف طيه	١٢٩٩، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣
بوليس :	٩٩٨-١٠٠١	حرف "ج"	١٢٩٩، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣
تعزيز قوة البوليس بالمحافظات والديريات	٩٩٨-١٠٠١	جسر :	١٢٩٩، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣
بيوت هوس :	٩٩٨-١٠٠١	تحويل الجسر الأمير لقرعة الارياحية بين الحراكمة واصبوت الى	١٢٩٩، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣
مشاريع قانون بامداد اعاقى	٩٩٨-١٠٠١	طرف :	١٢٩٩، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣
حرف "د"	٩٩٨-١٠٠١	جلسة غير عادية :	١٢٩٩، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣
تروانه :	٩٩٨-١٠٠١	كفة لقوة الرئيس يرفع بما يجب دعوة المجلس بطلقة غير عادية	١٢٩٩، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣
اصلاح التروانه - تقرير لجنة المالية	٩٩٨-١٠٠١	جمع :	١٢٩٩، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣
تسجيل :	٩٩٨-١٠٠١	الجمع بين ضريبة بله المواصلات والمجلس وضريبة المجلس الاستشاري	١٢٩٩، ١٢٩٦، ١٢٩٧،

(تابع) القهرس المباني المجموعة مضابط دور الاستعداد الرابع مجلس الشيخ (١٨ نوفمبر سنة ١٩٧٦ - ١٤ يوليوس سنة ١٩٣٧)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
<b>(٥٧) حرف "ج"</b>		<b>(٥٦) حرف "ر"</b>	
جيش :		رخص :	
بيان دولة رئيس مجلس الوزراء عن المذكرة التي ردها الحكومة	٩٠٨	الرخص التي تمنح لإدارة المواصلات - تقرير لجنة المالية ...	١٣٣
البريطانية بواسطة نخلة القلوب الساي بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧		<b>حرف "ص"</b>	
واشتلت على طيات خاصة بالجيش وصناعة الحدود ...		سكك حديدية :	
ضباط الجيش الذين كانوا بالسودان ...	١١٢٨ و ١١٢٧	الزجاج الخط من علة روح الى المحلة الكبرى - تقرير لجنة المالية ...	١١٠١
محاضرات لضباط الجيش ...	١١٢٨ - ١١٣١	أجود الشين ...	١٠٩٨ و ١٠٩٩
<b>حرف "ح"</b>		مافسات مملعة السكك الحديدية ...	١٠٩٩ و ١٠٠٠
حراسة :		انشاء كويى أرمر محطة خطا - تقرير لجنة المالية ...	١١٠١
بول وزارة الأوقاف الحراسة القضائية ...	١٣٢٢ - ١٣٢٤	تحسين محطة خطا ...	١١٠١
حصانة :		تعديل محطة الاسماعيلية ...	١١٠١
طلب رفع الحصانة للرئاسة من بعض حضرات الأعضاء - راجع		نقل ورش المواصلات الى أبي زعين - تقرير لجنة المالية ...	١١٠١ و ١٠٢
قهرس المواصلات ...		تحويل خط دمياط للحديد من كيلو ٩٧ و ٧٠ الى اتجاه محطة	
حلوان :		مارسكو القديمة ...	١١٠٢
خط محطة حلوان - كهرية خط حلوان ...	١٠٩٧ و ١٠٩٨ ١١٠١ و	انشاء طرف جديد بمحطة القاهرة ...	١١٠٢
<b>حرف "خ"</b>		انشاء مخازن تخزين البضائيات بالوجه القبلى ...	١١٠٢
خطاب :		انشاء موك كهربان بمحطة خطا ...	١١٠٢
خطاب الرئيس - اذعه وزيره والمحافظة فيه وتأييد الهيئة التي تقوم برهه	٣٥٢	مكتب المترجمين بلدين ...	١١٠٣
الى جلالة الملك ...	٣٦ - ٤١	بناء تبسح طاقا السكك الحديدية ...	١١٠٣
خطية :		شكوى العمال ...	١١٠٣
كلمة لكل من حضرات محمد طوى الجزار بك وكيل المجلس وعبد الله		انشاء محطة سكة دقيقة ...	١١٠٤
مليان إيفه بك وعبد العزيز وشوران بك المصنوعين بالمجلس الخسبة		مراقبة المالية لحسابات السكك الحديدية ...	١١٠٥
اتهام دور الاستعداد ...	١٤١٤ - ١٤١٢	مصاد :	
<b>حرف "د"</b>		طريقة توزيع السداد ويص ...	١١٧٤ و ١٣٥٤
دستور :		سندات :	
شئون دستورية - راجع قهرس المواصلات ...		سندات اذخايش ...	٧٠٢ - ٧٠٤ ٧١٠ و
الترافع بمجلس البشارة الأخيرة من المادة ٧٨ من الدستور بشأن	٢٩١ - ٢٩٤ ٢٩٤ و ٢٩١	سوابق :	
النصاب المال لعضو مجلس الشيوخ من شبه جزيرة صيدا ...		ضم فخر السوابق الى غير تحقيق التسمية ...	٨١٣
<b>حرف "ز"</b>		سواحل :	
زلازل :		ايرادات المواصلات - تقرير لجنة المالية ...	١٣٥٤
كلمات دولة رئيس المجلس في رداء الأعضاء المرفوضين ...	٢٦٩ و ٢٦١ ٢٤٨ و ١٢٠٧	سودان :	
رداء المرحوم اساميل أبانق باشا ...	٢٤٥ و ٢٤٦	الذين اتى بمركبة المعركة على السودان - تقرير لجنة المالية ...	٧٠٦
رحلة :		سيارات :	
رحلة جلالة الملك الى لندن ومرافقة دولة رئيس مجلس الوزراء ببلانك	٩٣٧ و ١٠٨٩ ١٠٩٠	حوادث السيارات ...	٩٩٤
		سيارات الرئاسة وسيارة رئيس قسم القضاء ...	٩٢ و ١٠٩٣

(تابع) الفهرس المباني لمجموعة مضابط دور الانقاد الرابع لجلس الشيخ (١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ - ١٤ يولييه سنة ١٩٢٧)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	<b>حرف "ض"</b>		<b>حرف "ش"</b>
	<b>ضرائب :</b>		<b>شارات :</b>
٧١٧ و ٧١٢	تعديل الضرائب والإعازات الأجيحة .	٨٠٨ و ٨٠٧	الشارات الخاصة بمضرات أعضاء مجلس الشيوخ ... ..
	<b>حرف "ط"</b>	٨٦٤	الشارات الخاصة بمضرات أعضاء مجلس النواب ... ..
	<b>طب :</b>		<b>شائع :</b>
٨٠٨	الطب الشرعي - تقرير لجنة المالية ... ..	٩٦١ - ٩٥٤	توزيع شائع الاحرام ... ..
	<b>طرق :</b>	١١٢٥ - ١١٢٢	
	اصلاح بن من الطريق الموصل بين القاهرة والاسكندرية - تقرير	١٢٠٣ - ١١٩٥	
	لجنة المالية ... ..	٩٦٧	مركبات التأمين الأجنبية - تقرير لجنة المالية ... ..
١١١٨	طلب إنشاء طريق زراعية ببنيرة الجيزة ... ..	٩٦٤	شركة انزل - تقرير لجنة المالية ... ..
١١١٩ و ١١٢٠	طرق المواصلات في مراكى الدارى بأينوب ... ..	٩٤٥ و ٩٢٣	شركة الآلة والكهرباء - تقرير لجنة المالية ... ..
١١٢٠	طلب اصلاح الطريق الواقعة بين الزناك وكبرى اسما ... ..	٨٠٢ - ٨٠٠	شركة القرفة ... ..
١١٢١			ادارة حصر الاعيازات الى تحتها الحكومة لشركات وشركة العقود
	<b>طعون :</b>	١٣٥٤ و ٩٣٨	الخاصة بـ - تقرير لجنة المالية ... ..
	الطعون المتعلقة بحد حضرات أعضاء المجلس - راجع فهرس المواد...		<b>شكاوى :</b>
	اجاز الطعون من قبل القضاة وطعن جواز النظر فيها الا اذا كانت	١١٠٣	شكاوى العال لزاما لشركات ... ..
١٤٥ - ١٤١	مستندة على عنوان مقبولة بصدقة كل ترقياتهم ... ..		<b>شكر :</b>
	<b>حرف "ع"</b>		كتاب ذكر من طاعة الموسوم السيد فوده بك ... ..
	<b>عرائض :</b>	٣٦٨	كتاب ذكر من حضرة محمد طقت حرب بك لفضيل المجلس بولاستفاته
	العرائض - راجع فهرس المواد ... ..	٣٨٤	كتاب ذكر من مكتب الاتحاد الهلاني الفدول على اشتراك البرلمان
	<b>عريان :</b>	٩٦٤	المصري ... ..
١٠٠٢ و ١٠٠١	مرتبات العريان ... ..	١٣١٠	كتاب ذكر من طاعة الموسوم محمود محمد حسن الششعلى باشا ...
	<b>عطلات :</b>		<b>حرف "ص"</b>
١١٠٣	لجنة تقصى عطلات السكة الحديدية - تقرير لجنة المالية ...		<b>صناعة :</b>
	<b>عمال :</b>	١٠٨٨	مكتب الصحافة في الخارج - تقرير لجنة المالية ... ..
١١٠٣	شكاوى العمال - تقرير لجنة المالية ... ..		<b>صحف :</b>
	<b>حرف "ق"</b>	١٠١١	برايغ الاملاص المصن - تقرير لجنة المالية ... ..
	<b>قاعة المجلس :</b>	١٠٠٤ و ١٠٠٣	مدرسة لتفريع العال المصين ... ..
١١٨٩	تجربة قاعة المجلس ... ..	١٠١٠ و ١٠٠٩	الاكثرين إنشاء مستشفيات ... ..
	<b>قطن :</b>		<b>صناعة :</b>
	القطن - راجع فهرس المواد ... ..	١١٠٤	تجميع الصناعات المصرية ... ..
	<b>تقصيلات :</b>	٩٩٧	مدرسة الخلل الصناعية الخاصة للعمال الاملاحية - تقرير لجنة
١٠٨٧ - ١٠٨٥	اكتشافات تقصيلات جديدة ... ..		المالية ... ..
١٠٨٧	البناء بعض مكاتب ... ..	٦٥٧ - ٦٥٥	صندوق الدين :
١٠٨٧	البناء وظيفة مكاتب اول خوصية لندن ... ..	١٣٧٨ و ١٣٧٤	الحالة بالما صندوق الدين ... ..
		٧١٩ و ٦٥٠	<b>صبايون :</b>
			تشكيل لجنة لفقر في شكاوى ... ..

(٢٦) القهرس للمباني لمجموعة مضابط دور الاقتصاد الرابع مجلس الشيوخ (١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ - ١٤ يولية سنة ١٩٢٧)

رقم الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
	<b>حرف "م"</b>		<b>حرف "ك"</b>
	<b>مخازن :</b>		<b>مخازن :</b>
١١٠٢	انشاء مخزن لشبكة الحديدية بالقاهرة ...	٨٤٥٨٤٨٣٥٥	كتاب الشعر لاجل ...
١١٠٧	انشاء مخازن لتخزين الفطارات بالوجه القبلي ...	١١٨-١١٧٩	كوربي :
	<b>مطبعة :</b>	١١٠١	انشاء كوربي بمحلة طنطا ...
٩٩٧	مدرسة الحقل الصناعية - تقرير لجنة المالية ...	١١١٩ و ١١١٨	اجادة بناء الكباري الخفيفة - تقرير لجنة المالية ...
٩٠٠ و ٩٠٠ و ٩٠٠	مدرسة لتفريغ المياه للصين - تقرير لجنة المالية ...	١١١٩	كباري الدبابات ...
١١٢٩ و ١١٢٨	المدرسة الحربية ...	١١١٩	كوربي على الطريق الموصل بين اهرم ومطعم مادم ...
١٢٢٥	مدرسة للباس خاصة لوزارة الارشاد - تقرير لجنة الارشاد ...	١١١٩	كوربي بنينا ...
	<b>مراكب :</b>	١١١٩	كوربي ابر الریش على الخندق للشرق بمدينة دمنهور ...
	<b>المراكب بقراتين - راجع فروس المراكب :</b>		<b>حرف "ل"</b>
٥٨٤	مرسوم بتشكيل لفرقة رياضية خضراء صاحب المصلحة عبد الخالق تروت بالحا ...	٦٩-٦٦	<b>لجان :</b>
١٤١٤	مرسوم بفتح عدد الانفاق ...	٦٥٠	الاجناد أعضاء الجان وديمايتا وسكرتريا - راجع فروس المراكب.
	<b>مراكب :</b>		فهرست اجناس بنة لحسن الاقتضات على البحث في جواز نظر
١٢٥٧	امانة بصيات خيرة خضرة من مصلحتات المراكب ...		الاجناد فيا يسلط عليها من مشاريع القوانين ...
	<b>مراكب مطروح :</b>		انعام مقررنا ابراهيم طاهر بك منو بالبحر لحسن تشكيلي سادى الاحكام
١١١٦	اجادة بناء مكتب وسكن لرئيس المياه ومساكن البحارة بمصر مطروح ...		<b>حرف "م"</b>
	<b>مستشفى :</b>		<b>مالية :</b>
٩٥٠	مستشفى قصر النيل ومدرسة الطب ...	٧٩٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦	الاجناد بالمال بالاجناس في الزارات برزاة المالية - تقرير لجنة المالية
١٠١٠ و ١٠٠٩ و ١٠١٨	الاجناس المستشفيات - تقرير لجنة المالية ...	٩٩٩ و ٩٩٥	<b>المباحث الاجناسية :</b>
	<b>مشروعات القوانين :</b>		نظام لظ المباحث الاجناسية ...
	راجع فروس المراكب ...	٩٥٤ و ٩٥٢	<b>مقره عام :</b>
	<b>مصلحة :</b>		مقرر على الحوض المرسود الى منزله عام ...
	مصلحة السكة الحديدية - راجع هذه السكة ...		<b>مجالس :</b>
٧٨١	طلب بمحكمة سكة حديد تتبع مصلحة السكة الى وزارة الاطفال -	١٤١ و ١٤٠	اجناد مقررنا حصرات محمد على اجازة بشا اجد على باشا ومحمد مقررنا باشا
	تقرير لجنة المالية ...	١٣٥٢ و ١٣٥٢	اجناد بالبحر الخاضعة الى دكل اليا اعداد مشروعات القوانين
	<b>مطار :</b>		انظمة بترتيب مجالس الممرات واليا بالبحر ...
١٠٩١	انشاء مطارين بمصر والاسكندرية - تقرير لجنة المالية ...	٢٥ و ٢١	انقلاب ماسح السادة اجد على باشا ومحمد رشاد باشا مقررنا مجلس
	<b>مطاشات :</b>		الضادون الاهل ...
١٣١٢	لائحة مطاشات الموظفين - تقرير لجنة المالية ...	١١٦٢	البحر بين ضريبة بنة المراسلات بالمجالس وضريبة الجلس الاستشاري
	<b>مكتبات :</b>		موزارة المراسلات ...
	مشرع قانون بتعديل المادة الأولى من القانون رقم لسنة ١٩٢٤	٨٥٧ و ٨٥٦	اب من حصره سدة مكرم بك بشفاد البحر بين ضريبة مجلس الشيوخ
٢٠١ و ١٩٩٧	لائحة المكتبات البلدية ...	٨٥٧	والاجناس البلدية والحقبة والمجالس الممرات واليا بالبحر بالبحر
		٨١٥	<b>محاكم :</b>
		١٤٠ و ٨١٥ و ٧	انشاء محكمة حضرة المحكمة الشرعية العليا ...
			اصلاح النظر القضائية بالحاكم الشرعية - تقرير لجنة المالية ...
			نظام قضاء الأحوال الشخصية لمطروح غير الاسلامية ومطرح بشفاد
			الحاكم الشرعية - تقرير لجنة المالية ...
			طلب انشاء محكمة ابتدائية مصرية في طاحنة المنوية ...
			انشاء محكمة ابتدائية في طاحنة المنوية بدين الحكم والمنا

(تابع) التهرؤس المباني تمهودة مضابط دور الافتاد الرع المجلس الشيوخ (١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ - ١٤ يولة سنة ١٩٣٧)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(تابع) حرف "ن"		(تابع) حرف "م"
	نقح :		مكتب :
٩٤١ - ٩٣٩	انشاء نقش تحت خط السكة الحديدية باسقية ...	١٠٠٩	مكتب إدارة المجلس :
٩٥٣ - ٩٤٩	انشاء نقش تحت خط السكة الحديدية عند كبرى شبرا ...	١٠	اتخاب السكرتيرين المباينين ...
	حرف "هـ"	٢٨٥	اتخاب المرافقين ...
٣٨٢ - ٣٧١	هيئة كبار العلماء :	٨٧٤	القباضة محمد صفوت باشا مرافقا بدلا من المرحوم السيد فودة بك
٣٩٥ - ٣٨٥	تحديد مرمي دائرة "هيئة كبار العلماء الواردة في المادة ٧٨ من الدستور"	١٣	تدبير المادة محمد قنبل باشا لقيام بأعمال المرافقة أثناء غياب صفوت المرافقين
٤١٧ - ٤٠٣		١١٠٣	تبلغ المجلس تأليف مكتب مجلس النواب ...
٤٢٥ - ٤٢٢		١١٠٣	مكتب المشتريات يفتد - تقرير لجنة المالية ...
٤٣٠		١١٧١ - ١١٧١	مكتب لشئون الطلبة الاقتصادية التجارية ...
	حرف "و"		ممتلكات الحكومة :
	دوش :		طلب كشف جرد عام لجميع موجودات وممتلكات الحكومة - تقرير
١١٠٢ - ١١٠١	قل دوش الرايبروات الى أي زحيل - تقرير لجنة المالية ...	٧٠٧	بلنة المالية ...
	وزارة :		مناجم :
٥٨٤	كفة خضرة صاحب الحقبة عبد الخالق ثروت باشا بعد تشيكة الوزارة	١٣٥٥	ايجادات المناجم الجاهز - تقرير لجنة المالية ...
	وزارة الداخلية :		مؤرخ :
١٠٠٠ - ٩٨٣ - ٩٧٦	انشاء وظيفة وكيل ثان وزارة الداخلية ...	١٢٠٦ - ١١٩٥	اجتماع المجلسين في يوم الفصل في الامداد الخلوب لوسيع شاح
٩٩١	تركيز الأعمال في العيون العام بوزارة الداخلية ...		الأهرام ...
	وفاة :		مؤتمرات دولية - راجع فهرس المراء ...
١٦٩	تبلغ المجلس وفاة المرحوم عبد الضم المصري بك الضوا بالمجلس ...		موظفون :
٢٦١	تبلغ المجلس وفاة المرحوم مصطفى الأهواي بك الضوا بالمجلس ...		تفسير عبارة "مرشحو الحكومة من درجة مدير عام لصاحب" التي جاءت
٢٤٨	تبلغ المجلس وفاة المرحوم السيد فودة بك الضوا بالمجلس ...	٥٧٥ - ٥٧٣	بالمادة ٧٨ من الدستور ...
١٢٠٧	تبلغ المجلس وفاة المرحوم محمود حسن الشندي باشا الضوا بالمجلس	١٢٣٣ - ١٢٣٢	وضع ترتيب جديد للدرجات الوظيفية ...
	حرف "لا"		ميدالية :
	اللائحة الداخلية :		مراتب الخدمة - راجع فهرس المراء ...
١٧٠	عدم جواز نظر المجلس في أي مشروع قانون قبل توقيعه على الأعضاء		تقرير مبدأ أدلالية وسجلا الإدارات المتغيرة في لائحة تعليمات
١٠٢٢ - ١٠٢١	بالطريقة التي تحت طها المادة ٧٤ من اللائحة الداخلية ...	٥٣٦	لأن عمده ليه الفصل بما مرود فيه الدلائل وضعت لفظة لا يبرز
١٢١٨ - ١٢١٣	تطبيق المادة (٣١) من اللائحة الداخلية على خضرة فويس أعوض	٦٠٣	لقد نص في قانون المصادر بما حل له فصل في تاريخ نشره بالمر يذلل رسمية
١١٨٥	قائوس انتهى ...		قرار المجلس انه من بدى في نظر الميزانية تقلم حل فيها ...
	تأليف لجنة لوضع لائحة الادارة الداخلية لموظفي المجلس ...	٩٩١ - ٩٩٠	مجلس المجلس عدم النظر في الأسئلة والاستجوابات حتى يتبين من قنار
	حرف "س"		أخبار ...
	مبين :		مجمع :
٤٨٥ - ٤٨١	سبة المبين المسموية - قرار المجلس بمجازاة كركظ الجلالة بيا ...	١١١٦ - ١١١٥	هيئة دماط والروس والاكستورية - تقرير لجنة المالية ...
	لطف خضرات الأعضاء ابلدق المبين - راجع "أعضاء" ...		حرف "ن"
		٨٠٣	نشرة :
			عمل فترة تجارية سامية ...









